

سلسلة (صدر) (٢٢)

فَتَاوَى خَيْرِ الدِّينِ الشَّرِيفِ الْحَنَفِيِّ

المُسَمَّاءُ

الفَتَاوَى الخَيْرِيَّةُ لِنَفْعِ البَرِيَّةِ

عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِ الأَعْظَمِيَّةِ

أبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ

نُسْخَةٌ مَضْبُوطَةٌ بِالشَّكْلِ الكَامِلِ وَمُرَقَّمةٌ وَقَدْ بَلَغَتْ ٢٧٤٠ فَتْوَى

تُطْبَعُ مُحَقَّقةً لِأَوَّلِ مَرَّةٍ وَمُقَابَلَةٌ عَلَى سِتِّ مَخْطُوطَاتٍ

حَقَّقَهُ

سَعِيدُ المُنْدَوِيِّ

المجلد الأول

٨٣٦ - ١

أَنْوَارُ الأَنْفَرِ

جميع الحقوق محفوظة لدار أنوار الأزهر، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك النسخ أو التصوير أو المسح الضوئي أو التسجيل أو التخزين بما يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه ولا يسمح باقتباس أي جزء منه أو ترجمته إلى أي لغة دون الحصول على إذن خطي مسبق من المحقق وإلا تعرض للمساءلة القانونية.

رقم الإيداع: 22102 / 2021 الترخيم الدولي: 978-977-85928-5-6

الطبعة الأولى  
1444 هـ - 2023 م

جميع العبارات والأفكار الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلف دون أدنى مسؤولية على الناشر



+٢٠١١١٥٠٥٩٦١٦



دار أنوار الأزهر للنشر والتوزيع  
@DarAnwarAlazhrEgypt



Anwaralazhr@gmail.com



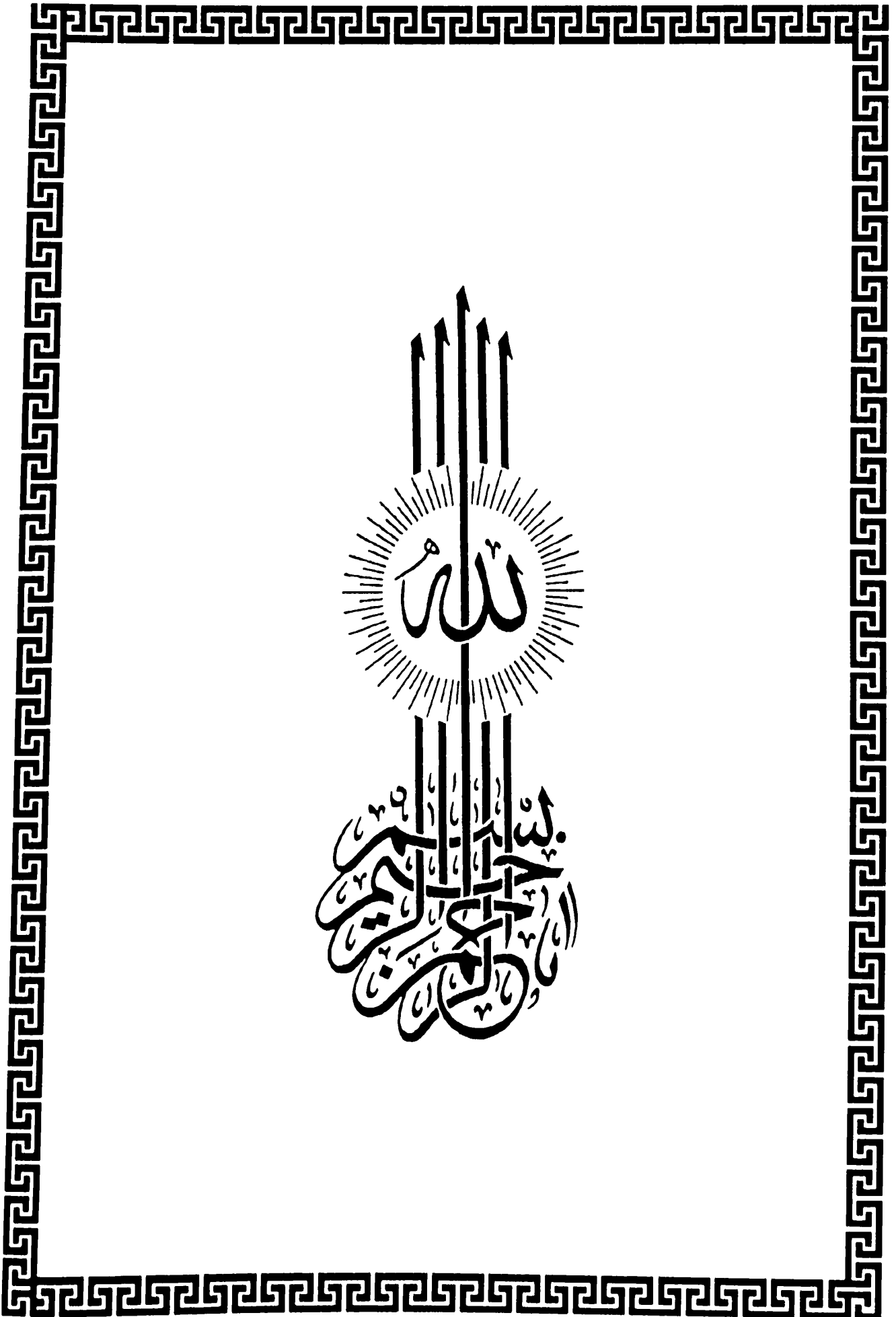
فِتَاوَى خَيْرِ الدِّينِ الشَّرِيفِ الحَنَفِيِّ

المُسَمَّاهُ

لِفِتَاوَى الخَيْرِ بْنِ نَفْعِ البَرِّيِّ

عَلَى مَذْهَبِ إِدَامَةِ الأَعْظَمَاءِ

أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التَّوْبَةِ: ١٢٢].

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». متفق عليه.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كلمة الناشر

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَاهِبِ النِّعَمِ، وَاسِعِ الْجُودِ وَالْكَرَمِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَاللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَعَلَى مَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فقد تم تأسيس دار أنوار الأزهر؛ خدمة للعلم وأهله، ورغبة في إعادة نشر كتب التراث بصورة جديدة، تليق بمكانة التراث وعلمائه، وقد وضعت الدار نصب أعينها هدفين أساسيين:

الأول: ضبط النص وسلامته، مراعية في ذلك إخراجَه بالشكل الكامل، ومقابلته على الأصول الخطية حتى يصل إلى أعلى مستوى للدقة، ونقل النص كما أراده مؤلفه، خاليا من التحريف أو التصحيف، أو السقط أو الخطأ.

الثاني: تبسيط العلوم وتوصيلها لطالب العلم بشكل ميسر، وأسلوب مبسط؛ حتى يستوعبها الطالب بسهولة.

ويسعد الدار أن يشاركها أهل العلم وطلابه في إبداء الملاحظات، أو الاقتراحات، أو ترشيحات لأسماء الكتب التي بحاجة إلى إصدار جديد حتى تقوم على خدمتها. والله الهادي إلى سواء السبيل.

الناشر

## مقدمة التحقيق

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، مُقَدَّرِ كُلِّ خَيْرٍ، وَمُيَسِّرِ كُلِّ أَمْرٍ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَاللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَعَلَى مَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.  
رَبِّمَا بَعْرُ:

فنظرًا لما يحظى به كتاب (الفتاوى الخيرية لنفع البرية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان) لخير الدين الرملي الحنفي من أهمية بين الدارسين وطلاب العلم؛ فقد قمنا بإصدار طبعة تليق بمكانة هذا الكتاب وعلم هذا الإمام، واتبعنا الآتي بتوفيق الله وفضله:

- ١- مقابلة الطبعة بالمخطوطات.
- ٢- الاختيارات بين فروق النسخ.
- ٣- ضبط النص بالشكل الكامل، حتى يتسنى لطلاب العلم غير الناطقين بالعربية أن يفهموا النص بسهولة، وقد التزمت إخراج كل أعماله بالشكل الكامل؛ = واضعا بين يدي القارئ الكريم خلاصة خبرة أربعين عامًا من العمل في التحقيق وخدمة كتب العلم والتراث بشقيه الديني واللغوي، مع كبار المحققين = وذلك لسببين: الأول خدمة للعلم وأهله، والثاني عملاً بوصية أستاذنا الدكتور/ عبد الفتاح الحلو رَحِمَهُ اللهُ، فقد كان يوصي بذلك تيسيراً على القارئ، وتذليلاً للصعوبات التي يواجهها غير العرب، فكان يقول: من حقهم علينا أن نبسط لهم العلوم، ونوضح لهم ما غمض من

المعاني، حتى إذا رجعوا إلى بلادهم نقلوا ما تلقوه على وجه صحيح بفهم دقيق، ونحن ندرك أن الكتاب قيمة علمية، وتحفة فنية، فلا بد من خدمته علمياً، وهو الجوهر، وإظهاره في أبهى صورة طباعياً، وهو المظهر، وما أكمل وأجمل أن يجتمع جمال الجوهر والمظهر.

٤- تقسيم الفتوى التي تتضمن عدة أسئلة إلى فقرات وتمييز كل فقرة في السؤال برقم خاص بها، مع تمييز هذا الرقم الخاص في الإجابة بوضع حرف (ج) يعني جواب لهذا الرقم، انظر فتوى (٢٣) فقد تضمنت ست أسئلة مع أجوبتها، وفتوى (٧٧٦) فقد تضمنت سبع أسئلة مع أجوبتها. وفتوى (٧٨٧) فقد تضمنت أربع أسئلة مع أجوبتها.

وبهذه الطريقة تتضح الصور الآتية الآتي:

(أ) أجاب عن كل الأسئلة بنفس الترتيب. وهذا هو الأصل والغالب.

(ب) أجاب عنها بلا التزام للترتيب. وهذا قليل، ومن أمثلتها: ١٤٥ ج، ٢٢٢ ج.

(ج) لم يجب عن بعض الأسئلة وأهمها. ومن أمثلتها: ٩٠٨، ١٠٧٤، ١٣٧٦، ١٤٨٦، ١٥٣١.

(د) تكلم على السؤال الواحد في موضعين، مثال: (١١٥١، ٢٦٥١) تكلم عليها في بداية الفتوى، ثم أعاد جزئية أخرى في نهاية الفتوى.

ملاحظة: وقد أكثر المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ مِنْ أسئلة الوقف بحكم البيئة التي كان يعيش فيها، مع اهتمامه بالزراعة والبساتين وغرس أشجار الكرم كما جاء في ترجمته، بحيث يعد مرجعاً في باب الوقف فقد بدأه من فتوى (٦٦٢) حتى (١٠٨٧)

أي (٤٢٦) فتوى في كتاب الوقف بمفرده، وهناك فتاوى أخرى متعلقة بالوقف في كتب أخرى ككتاب النذور، وكتاب البيوع.

٥- شرح الألفاظ الغريبة، خاصة أن المصنف يستخدم كلمات بالعامية الدارجة التي تخفي على كثير، وكذلك أكثر من استعمال الألفاظ التركيبية، وما يتعلق بالزراعة وأدواتها، والشجر والغرس.

٦- عزو الآيات وتخريج الأحاديث والآثار.

٧- القيام بترجمة تفصيلية لخير الدين الرملي رحمه الله تَعَالَى.

وأخيراً: أذكر أننا بصدد إصدار مجموعة من النواذر والشروح التي طبعت قديماً وتحتاج إلى إعادة خدمة وتحقيق، وهذا عمل بشري، وكل عمل بشري مهما كان ينشد الكمال؛ فيصعب أن يناله؛ فمن وجد خطأ، أو بدا له أمر، فليتواصل معي حتى نتناقش فيه، أو نصلح ما وقع من خطأ في الطبعة الثانية إن شاء الله تَعَالَى، فكما يقولون: العلم رحم بين أهله، والنصح حق بين أهل العلم وطلابه، وما أجمل النقد البناء، والاقتراحات الهادفة، فهذا دائماً دأب السابقين، وعليه سار أهل الله المخلصون، وهذا هو الإيميل: [said\\_mandoh@hotmail.com](mailto:said_mandoh@hotmail.com)

نسأل الله تَعَالَى أن يتقبل منا صالح الأعمال، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَعَلَى مَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

كتبه

سعيد المندوه





## ترجمة العلامة خير الدين الرملي رَحْمَةُ اللَّهِ

اسمه ونسبه: هو خير الدين بن أحمد بن نور الدين علي بن زين الدين بن عبد الوهاب، الأيوبي، العلّيمي - بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْمِيمِ نِسْبَةً إِلَى سَيِّدِي عَلِيِّ بْنِ عَلِيمِ الْوَلِيِّ الْمَشْهُورِ - الْفَارُوقِي - نِسْبَةً إِلَى الْفَارُوقِ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الرَّمْلِيِّ، الإمام المفسر المحدث الفقيه اللغوي الصوفي النحوي البياني العروضي المعمر شيخ الحنفية في عصره وصاحب الفتاوي السائرة.

مولده: كَانَ مَوْلَاهُ بِالرَّمْلَةِ مِنْ فِلَسْطِينَ سَنَةَ (٩٩٣) وَبِهَا نَشَأَ وَتَرَعَّرَ.

طلبه للعلم: قَرَأَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ جَوَدَهُ عَلَى الشَّيْخِ الْقُدْوَةِ مُوسَى بْنِ حَسَنِ الشَّافِعِيِّ الرَّمْلِيِّ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ أَبِي سُجَّاعٍ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيِّ وَلَازِمَهُ فِي صَغَرِهِ وَانْتَفَعَ بِهِ. ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مِصْرَ بِصُحْبَةِ أَخِيهِ الْكَبِيرِ عَبْدِ النَّبِيِّ فِي سَنَةِ سَبْعٍ بَعْدَ الْأَلْفِ (١٠٠٧) وَجَدَ وَاجْتَهَدَ وَدَأَبَ فِي تَحْصِيلِ الْعُلُومِ وَأَخَذَهَا عَنْ أَهْلِهَا، وَفَاقَ أَخَاهُ، وَمَكَثَ فِي الْأَزْهَرِ سِتِّ سِنِينَ.

ثم قدم الرملة في ذي الحجة أواخر سنة (١٠١٣) واجتمع بعلماء غزّة وبهاكمها الأمير أحمد بن رضوان فأكرمه وحصل له منه إنعام واعتنى به، وأقام ببليده ثم أخذ في الأقرء والتعليم والإفتاء والتدريس.

شيوخه:

= إبراهيم اللقاني.

= أبو النجا سالم السنهوري.

- = أبو بكر السنواني.
- = أحمد بن محمد أمين الدين بن عبد العال.
- = سليمان بن عبد الدائم البابلي.
- = عبد الرحمن البهني.
- = عبد الله بن محمد النحريري الحنفي.
- = محمد ابن بنت محمد.
- = محمد بن بنت الشلبي.
- = محمد بن محمد سراج الدين الحانوتي صاحب الفتاوى المشهورة.

تلاميذه:

- = إبراهيم بن عبد الرحمن الخياري المدني.
- = إبراهيم بن محمد النقيب.
- = أحمد باشا ابن المرحوم الوزير الأعظم الصدر الأعظم.
- = حسين جليبي.
- = عبد الرحمن بن محمد النقيب.
- = عبد الرحيم بن أبي اللطف مفتي الحنفية بالقدس.
- = عبد الكريم بن محمد النقيب.
- = علي مفتي الشافعية بغزة.
- = عمر المشرقي مفتي الحنفية.
- = عيسى بن محمد الثعالبي المغربي نزيرل مكة.

= مُحَمَّدُ الْأَشْعَرِيُّ مَفْتِي الشَّافِعِيَّةِ بِالْقُدْسِ .

= مُحَمَّدُ بْنُ السَّيِّدِ كَمَالِ الدِّينِ بْنِ حَمْرَةَ النَّقِيبِ .

= مُحَمَّدُ بْنُ حَافِظِ الدِّينِ السَّرُورِيِّ .

= مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ السُّوسِيِّ الْمَغْرِبِيِّ نَزِيلِ مَكَّةَ .

= مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ النَّقِيبِ .

= مُحَمَّدُ عَلَاءُ الدِّينِ ابْنُ عَلِيِّ الْحَصَكْفِيِّ مَفْتِي الْحَنْفِيَّةِ بِدِمَشْقَ .

= مَحْيِي الدِّينِ الرَّمْلِيِّ وَلَدِهِ .

= مِصْطَفَى بَاشَا ابْنُ الْمَرْحُومِ الْوَزِيرِ الْأَعْظَمِ مُحَمَّدِ بَاشَا الْكُوبَرِيِّ .

= يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيْسَى بْنِ أَبِي الْبَرَكَاتِ .

= يُوسُفُ بْنُ الشَّيْخِ رَضِيِّ الدِّينِ اللَّطْفِيِّ خَطِيبِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى .

كُتِبَهُ :

= حَوَاشِيهِ عَلَى الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ .

= حَوَاشِيهِ عَلَى شَرْحِ الْكَتْرِ لِلْعَيْنِيِّ .

= حَوَاشِيهِ عَلَى مَنَحِ الْغَفَارِ .

= دِيْوَانُ شَعْرِ مُرْتَبٍ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ .

= رِسَالَةٌ فِيْمَنْ قَالَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَأَنَا كَافِرٌ .

= الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةُ لِنَفْعِ الْبَرِيَّةِ . وَهُوَ كِتَابُنَا هَذَا ، جَمَعَهَا وَلَدُهُ مَحْيِي الدِّينِ ،

وَأَتَمَّهَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْجَنَيْبِيِّ (ت ١١٠٨ هـ)

= الْفَوْزُ وَالْغَنَمُ فِي مَسْئَلَةِ الشَّرْفِ مِنَ الْأُمِّ .

= مَسَلَكُ الْإِنْصَافِ فِي عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنِ مَسْئَلَتِي السُّبُكِيِّ وَالْخِصَافِ.

= مَطْلَبُ الْأَدَبِ وَغَايَةُ الْأَرْبِ.

= مَظْهَرُ الْحَقَائِقِ الْخَفِيَّةِ مِنَ الْبَحْرِ الرَّائِقِ فِي فُرُوعِ الْفِقْهِ الْحَنْفِيِّ.

وذكر ابنه محمد نجم الدين الرملي في مقدمة رسالته التي سماها (نزهة النواظر على الأشباه والنظائر لابن نجيم) وجمع فيها كتابات والده خير الدين الرملي على الأشباه والنظائر: واعلم أيها الناظر أن هذه الحاشية بالنسبة لما ألفه شيخنا الوالد رحمه الله تَعَالَى النزر اليسير، والشيء الحقيق، فإن له رَجْمَهُ اللهُ: حواشي على البحر الرائق، ومنح الغفار، وعلى شرح الكنز للعيني، وعلى جامع الفصولين، وعلى جامع الفتاوى، وعلى مجموعة مؤيد زاده، وعلى البزازية، وله كتابات على الظهيرية، وعلى الوالوجية، وعلى التتارخانية، وعلى أنفع الوسائل للطرسوسي، وعلى مشتمل الأحكام، وعلى جواهر الفتاوى، وعلى لسان الحكام، وعلى الذخائر الأشرفية، وعلى الإسعاف، وعلى فتاوى شيخه العلامة محمد بن سراج الحانوتي، وعلى فتاوى قارئ الهداية، وعلى فتاوى ابن نجيم، وعلى فتاوى شهاب الدين أحمد بن الحلبي، وعلى الزيلعي (أي: في كتابه تبين الحقائق)، وعلى النهر، وعلى الجوهرة للحدادي، وعلى عشر محلات من المجتبى، وعلى تسع مواضع من الدرر والغرر، وعلى سبعين موضعا من صدر الشريعة، وعلى سبع مواضع من الإصلاح والإيضاح لابن كمال باشا، وعلى الضياء المعنوي، وعلى أحد وعشرين محلا من شرح الوهبانية، وعلى سبعين موضعا من شرح تحفة الأقران لمؤلف منح الغفار.

ولقد جردت جميع الحواشي المذكورة فكانت تزيد على المائة والخمسين  
كراما.

وفاته: تُوفِّي رحمه الله تَعَالَى لَيْلَةَ الْأَحَدِ فَجْرَ يَوْمِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ  
رَمَضَانَ سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَأَلْفٍ (١٠٨١) (١).



---

(١) انظر في ترجمته: «خلاصة الأثر» للمحبي (٢/ ١٣٤)، «فهرس الفهارس والأنبات» (١/ ٣٨٦).

## وصف المخطوطات والمطبوعات مع صورها

اعتمدنا في إصدار هذه الطبعة على ست مخطوطات ومطبوعتين:

### أولاً: المخطوطات:

النسخة الأولى: وقد رمزنا لها برمز (م) مصورة عن مكتبة جامعة الرياض تحت رقم (٣٢٧) وقد كتبت بخط محمد العنتابي (ت ١١٢٠)

وتقع في (٢٨٣) لوحة ومسطرتها ٥, ١٨×٢٨ سم وعدد الأسطر بها (٢٩).

وهي نسخة جيدة، كتبت بخط نسخ معتاد.

وكتب في صفحة الغلاف: قد انتقل هذا الكتاب في حوز العبد الفاني محمد حسن بن عبد البر اليماني، عفا الله عنهما والمسلمين أجمعين.

النسخة الثانية: وقد رمزنا لها برمز (ك) مصورة عن مكتبة جامعة الملك سعود تحت رقم (٤٨٠١) وقد كتبت سنة (١١٠١)

وتقع في (٣٢٥) لوحة ومسطرتها ١٧×٢٩ سم وعدد الأسطر بها (٣١).

وهي نسخة جيدة، كتبت بخط نسخ معتاد.

النسخة الثالثة: وقد رمزنا لها برمز (أ) مصورة عن مكتبة جامعة الملك سعود تحت رقم (٧٣٨٩) وقد كتبت بخط إسماعيل بن رجب بن يوسف بن أحمد ابن فياض الحنبلي (١٠٨٩) وهي نسخة عتيقة كتبت بعد وفاة المصنف بثماني سنوات.

وتقع في (٥١١) لوحة ومسطرتها ٥, ١٥, ٥×٢٠ سم وعدد الأسطر بها

(٢٥).

وهي نسخة جيدة، كتبت بخط نسخ معتاد.

النسخة الرابعة: وقد رمزنا لها برمز (ر) مصورة عن مكتبة جامعة الملك سعود تحت رقم (٦٤٧١) وقد كتبت بخط أحمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل الشامي الجرسطي (١٠٩٦) وهي نسخة عتيقة في غاية الضبط والإتقان كتبت بعد وفاة المصنف بخمسة عشر سنة.

وتقع في (٣٤٤) لوحة ومسطرتها ٥, ٥×٢١, ١٥ سم وعدد الأسطر بها (٢٩).

وهي نسخة جيدة، كتبت بخط نسخ معتاد.

النسخة الخامسة: وقد رمزنا لها برمز (س) وقد كتبت بخط زين الدين عبد السلام المغراوي القسام سنة (١١٠٣)

وتقع في (٣٨٦) لوحة ومسطرتها ١٥×٢٠ سم وعدد الأسطر بها (٢٧).

وهي نسخة جيدة، كتبت بخط نسخ معتاد.

النسخة السادسة: وقد رمزنا لها برمز (ع) وقد كتبت بخط أحمد بن حمزة الحنبلي سنة (١١٢٠)

وتقع في (٦٦٠) لوحة ومسطرتها ١٥×١٩ سم وعدد الأسطر بها (٢٥).

وهي نسخة جيدة، كتبت بخط نسخ معتاد. وكتبت عناوين الفتاوى على

هامشها.

أولاً: المطبوعات:

الطبعة الأولى: طبعة المطبعة الأميرية، وقد صدرت سنة ١٣٠٠ هـ أي من ١٤٤ سنة وهي طبعة جيدة متقنة.

الطبعة الثانية: الطبعة الهندية وهي مأخوذة عن طبعة مصرية طبعت سنة (١٣٧٦)، إلا أنه يوجد فيها بعض الاختلافات والفروق.





صور المخطوطات والمطبوعات



اللوحة الأولى من مخطوطة ع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفق امرأته الخيرة للتعقيد في الدين وهدى من شأ إلى سبيل المستدين والصلوة والسلام على  
سيد الأولين والآخرين محمد بن عبد الله الطيبين وأصحابه الطاهرين وتبعهم فيقول  
العبد الفقير برهبين سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا الصالح في الرحلة النهائية التي نتج عن الدين  
طاب ثراه وكانت فراديد الجنان ما وراء قد شرع في جمع فتاوى شيخنا وأثناء ما كتب لها دليله صوته  
بسم الله يقول العبد الفقير محمد بن عبد الله هذا نذر يسير من جمع عظيم من اجوبة عن أسئلة سئل عنها سلفا وموكافا  
شيخ الاسلام والمسلمين طائفة الفقهاء والمحققين أحد الزمان في فقد ابن حنيفة النعمان وحيد الدهر  
وفريد العصر سيدي وقد أدى الخيرة التي المتيقن من مجموعها كاسم الشريف الا وهو خير الدين شيخ اسد  
بطور حياطة المسلمين فاجاب عنها بما هو الصحيح المنقوب من مذهب الامام ابن حنيفة او بما سمع كبار  
اهل المذهب لا ختلاف في العمر او تخيل عن الالف من رفاق سبحانه الله تعالى طاب ثراه في الله تعالى  
المخيفة فمقتضاها وكنتها وطولها في الهداية وتبنيها لوصول السبيل والتقريب للسائل والنجيب ولما  
غالب الا ما قل وجوه في الاسفار وكثر وقوعه في غالب الديار ولم يصرح به في الروايات وان فهمت  
الاحاديث يمينتها بالفتاوى الجزية لنفع البرية واباه المستعان وطية التالان هذا وقد اجرت في والدي  
المنقارية شيخنا الله تعالى بطور حياطة واسبق نعمه على وطية الله لا يهين نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه  
والحذر في تجويد ثم الاعتناء بالفتوة وتحشيد ومتمية وآية جلاله بلون التي هو الرحلة البيضاء سنة سبع  
بعد الالف الى مصر كما نزم العلي بالبحر مع الازهر واتخذ الفقهاء جماعة من فقهاء الحنفية كما يشيخ عبد الله  
التجويد والسراج الحانوتي والشيخ احمد بن الشيخ محمد امين الدين بن عبد العلام ومبرمج وقر الاصول  
على الحنفي وجماعة والشيخ طاهر الملا من الشيخ ابو بكر الشافعي ومبرمج والكثير التزوي على الشيخ فابدا الى المشقة  
اصحح من معالي بلدنا واسطد دعا الفتوة الحوام سنة ثلاث عشر الف الف سنة ما كتبه لجمع منها الى باب الحاضر

بسم الله الرحمن الرحيم

والخرقة

اللوحة الأخيرة من مخطوطة ع

والرطوبة ما ليس من بل قد يكونا لتأثير نفسانيا محضاً ولا يكون للقبول الجسمانية بها مطلقاً والمزج  
يدل عليه ان المروح الذي يكون قليل العرض اذا كان موصوفاً فهدا لا شأن على المشي عليه ولو  
كان موصوفاً فيها بين جدارين عاليين يميزه الا شأن عن المشي عليه وماه الا ان قوله  
من السفوط بوجوب سقوطه عنه فقلنا ان التأثيرات النفسانية موجودة موجودة موجودة  
وايضاً ان الانسان اذا تصور كون ملان موه ياله حصل في قلبه غضب وغيظ ويغضب ويغضب  
جدلاً فذلك الحزن ليس الا ذلك التصور المتسكنه ولكن مبدأ الحركات البديهية ليس الا التصور  
النفسانية ولما ثبت ان تصور النفس بوجوب تغيره في الخارج لا يجر ايضاً ان يكون بعض  
التصور بحيث يقدح في تأثيره على السائر الا بدان ثبت انه لا يتفق في العقل كون النفس  
موترة في سائر الابدان وايضاً جواهر النفس مختلفة بالماهية فلا يتفق ان يكون بعض  
النفس بحيث يؤثر في تغير بدن حيوان اخر بشرط ان يراه ويتجسس من وقتان هذا  
المعنى امر محتمل والتجارب من الزمن الا قدم ساعدت عليه والنصوص النبوية نطقت  
به فخذة كما يتقوله وقوله شكوا اذا ثبت هذا ثبت ان العكس يطبق عليه المقدمون من  
المفسرين في تفسير هذه الآية باسماة العين لا لم صق لا يمكن زه للاخو ما ذكره الرازي في  
تفسير هذه الآية وقد اكثر اناس من ذكر هذه المسئلة فلو استقمينا الكلام لا سترق اياماً  
وتحمل حملها كاملاً وقد خلل المريب فحبنا اللسان مع طلب الكلام عز الكلام وطرحنا العلم  
في ما واه مع طلبه الا طالب في هذا المقام واسترجعنا ونح احوال العين وكتبه  
الفقيه خير الدين المغني بفلسطين هوفاسه وكجميع المسلمين اميناً من امين قال سبحانه  
هذا اخيراً بيت وكتبه ماها سيل ما جاب قال فخذة ثم والصلح ثم الكتاب بوجوه  
وحسن تو فبقه على يد اقر العباد واحدهم الوفيضه الصلي احمد بن محمد الحنبلي  
خطه له وكجميع المسلمين وما مله ربه والمسلمين بجزء الكرم وشموال المرح وقد  
علقه شيوخه واستاذوه ووه فزع وملاوه من حق الصلا الكرام وخب  
ذوي الافهام سيدي وبن كوي الشيخ عبد الوهاب  
ابن انتخار العكا والمكة المكرمة الفقه والمحدثين الخفاء  
خاتمة الامام المرحوم الشيخ عبد المحي  
ابن النباه عليه الرحمه والرحمان بعباده  
وتبعه بوابه المسلمين  
عبد الرحمن  
عبد الرحمن  
عبد الرحمن

## صورة غلاف مخطوطة س



T. C.  
MILITARY  
MAGIP 1950  
MUSEUM  
SERVICES 1979



مكتبة  
التي تملكها  
والتي تملكها  
والتي تملكها  
التي تملكها  
التي تملكها  
التي تملكها

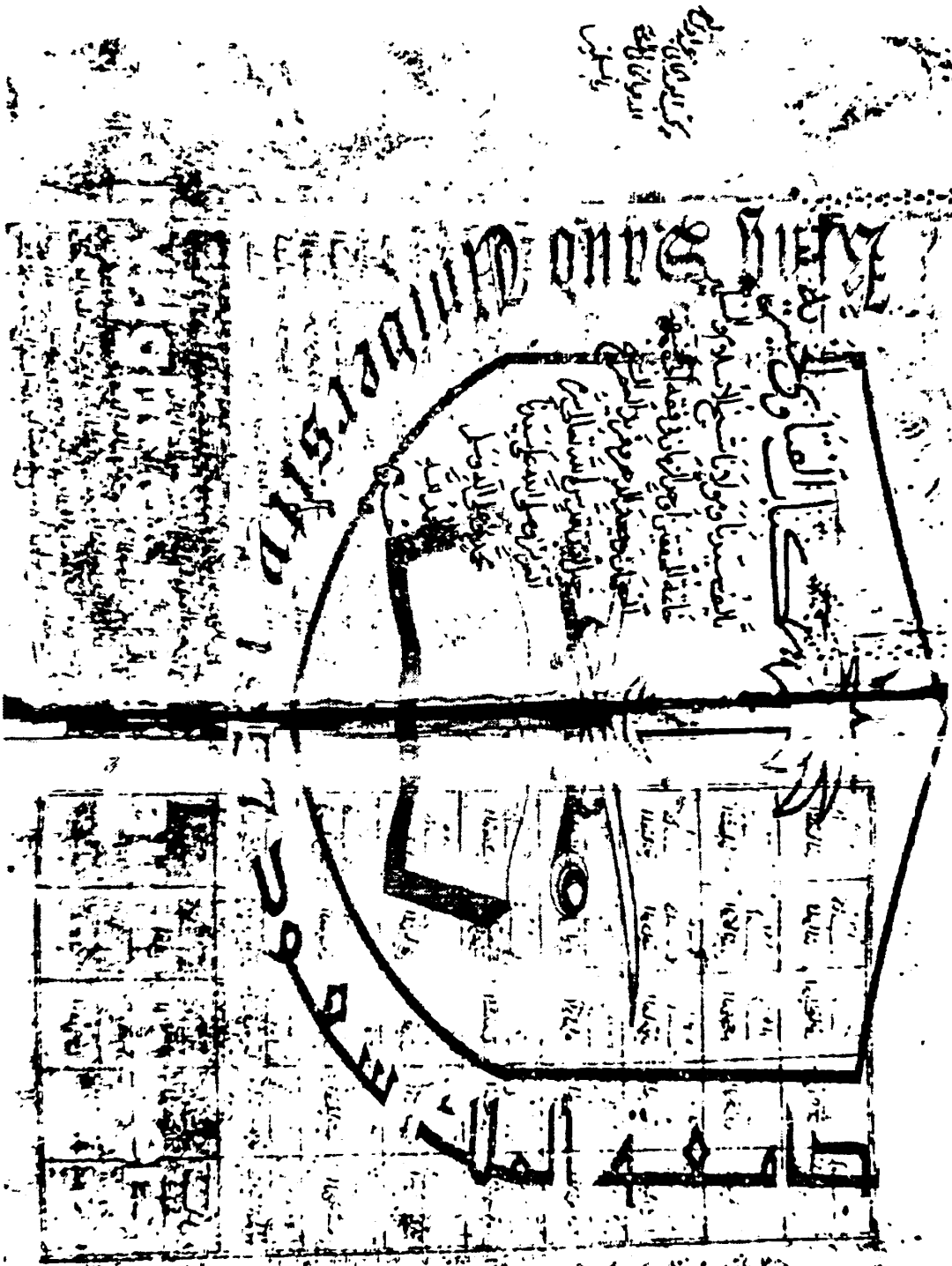
RAJIP P.  
Ka. N.  
607

118





صورة غلاف مخطوطة ك





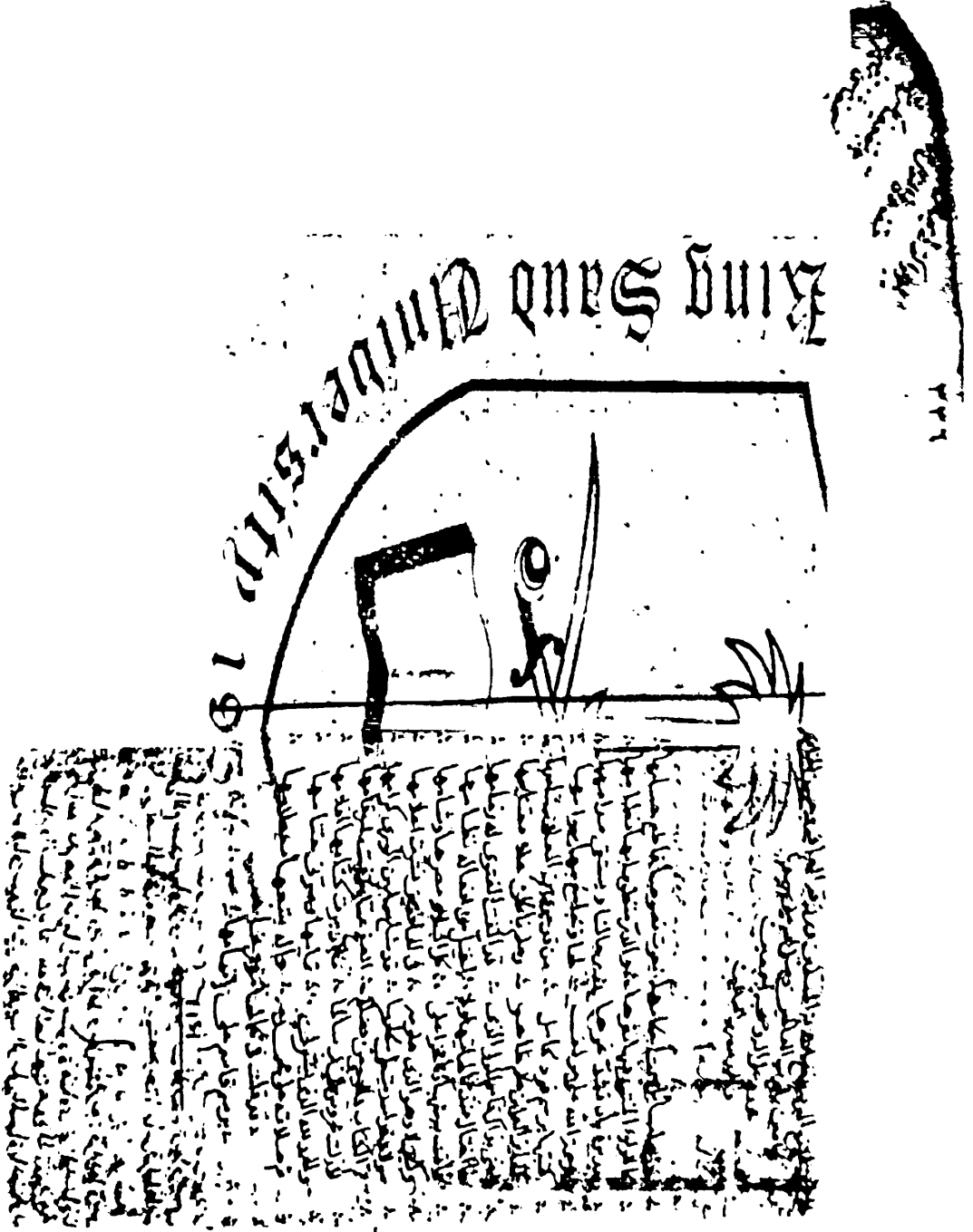


صورة غلاف مخطوطة ك





اللوحة الأخيرة من مخطوطة ك



مخطوطة ك  
اللوحة الأخيرة

صورة غلاف مخطوطة أ



نشرت هذا الكتاب في سنة ١٣٥٥هـ في دار النشر  
 دار الطهارة أمّ القريّ كما لا يخفى. أمّ القريّ هي بلدة صغيرة بقرية الشريك  
 من قرى إمارة دبيّ في الخليج العربيّ فيمن لا يعرفها فلنذكرها في بعض  
 أخبارنا في هذا الكتاب. أمّ القريّ هي بلدة صغيرة بقرية الشريك  
 من قرى إمارة دبيّ في الخليج العربيّ فيمن لا يعرفها فلنذكرها في بعض  
 أخبارنا في هذا الكتاب. أمّ القريّ هي بلدة صغيرة بقرية الشريك  
 من قرى إمارة دبيّ في الخليج العربيّ فيمن لا يعرفها فلنذكرها في بعض  
 أخبارنا في هذا الكتاب.

اللوحة الأولى من مخطوطة أ

فلو انك انك صومر ولا تفر المما بالجمع الا انظر في ارضنا المعنة عن عا عنة  
 من فقها والفتنة لا اذبح محمد الله النبي صلى الله عليه وسلم والارواح  
 والارواح احمد بن الشيخ محمد بن ابي الدرداء بن عبد الجلال وغيرهم  
 وقراء الاصول على الهدي وحاشا لله وللحق على الله حاشا  
 ابي بكر السنن التي وغيره وقراء السنن على كمال التبريد وهو الشيخ  
 قايما الذي الشيعي ودرج من مصرك بلده او اسطون بن الشيعي  
 الخراسي سنة ثلاث عشت وذلك انتهى ما فيه مجمع منها الى باب  
 البهره واخر حاشا الشيعي ثم ارق استحققت الشيخ الله الله  
 ولله الذي كره في الاصل حسب تيسيرا فاجله في استحققت  
 الله تعالى في ذلك وكما انك انك الله تعالى اسان وفتنه  
 انفسا ان يجعل سبيلها مستورا وان يجعلها في اسان وفتنه  
 حاشا لوجه الكفر في موصلا الى الفوز بدرا التبع ان على ذلك  
 قد يرب ذبا لا يارب بعد من ابي ابي امين يا رب العالمين  
 كتاب الحاشا رقة سهل حاشا بنو استمال الا ان التبعين  
 الذي لم يتبع طهه ونعمه في غير التبع والخطه في كل الطين  
 وسبق الرواب اجاب بن عمير الا انك قال في حاشا رقة و  
 وسبق الرواب اجاب بن عمير الا انك قال في حاشا رقة و  
 وسبق الرواب اجاب بن عمير الا انك قال في حاشا رقة و  
 وسبق الرواب اجاب بن عمير الا انك قال في حاشا رقة و  
 وسبق الرواب اجاب بن عمير الا انك قال في حاشا رقة و



باسم الله الرحمن الرحيم . باسم الله الرحمن الرحيم .  
 الحمد لله الذي وفق من اراد به الخير للشفقة في الدين . وهو من  
 ثاب الى سبيل الهدى . ولعله اذ انزل على سيدنا محمد وآله واصحابه  
 ما شاء من التسمين والرسول . وعلى الراسين اللطيفين اللطيفين  
 وبعد ان يتقى الله القدير برهم من سليمان بن محمد بن عبد  
 قد وجدت حاشا اللطيف . الرسل الطامسة . الشيخ يحيى الدين  
 طاب ثراه . وكان في راسه اليان ما واه قد شمع في جمع قاصي  
 بلاده شيئا . ولسنا اذا كتب لها رجا حشوا شيئا . وبعد  
 يتقى الله القدير يحيى الدين هدي من سيدنا محمد وآله واصحابه  
 اجمعين . استغفر على خطايانا ومولا يا شيخ الاسلام اهلها  
 خاتمة التسمين الحشفيين . او عند الزمان . في فقه ابي حنيفة  
 النخعي . ووجد الهمم . ومن من المعزز سبدي والادي الخيرة التي  
 الدين . ومن هو خير كفى باسمه الشريف الا وهو خير الدين  
 شيخ الله يعلى له حياته السليبي . نا حاجت منها . هو الهدي الذي  
 من عند هبة ابي حنيفة . او ما عساه . باراهم الذهب كحاشا  
 المعمل في غير ذلك . اناس رفاها . والله طابها . ان رضي الله  
 تعالى عن التسمين . فحاشا كفتها . وعلى طريق الهدى . ان رضي  
 بعين التسهيل والتعريب . لا يمل واليعيب . وطرار سكر  
 نا بالاراقا . ووجهه في الاستعاره . وكثرت في غلب الابرار .  
 اربور صرح . من في الابواب . وان فخر من ثباتها . وصحبا .  
 بالانفا . وبي الخيرة . نفع المزمع . وبالله الاستعان . وبيد الانكسار .  
 هذا وقد اجبر في والادي الشا لله . مستحق لله . يعلى حاشا  
 واستغفر من علكي . عليه . انه لا يهين نفسه الا في تعلم القران  
 وحفظه . والاخذ في تجويده . ثم لا تخشاه العقر . وكنتيه . وكنتيه  
 وانه وحل من بلاده الهدي هي الرسالة البيضاء . سبغ بجم

الالف

الحاشا

اللوحة الأخيرة من مخطوطة أ

بينها وبين زوجها ما صفة صفقة واحدة بثمن معلوم محضرة  
 زوجها واذنه لها واجازته يبيعها هل ينفذ البيع في الكل ام لا وهل  
 اذا انكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود يبيعها  
 على الصفة المذكورة تصح شهادتهم وان لم يذكروا في شهادتهم ان  
 النصف في الدار لها والنصف لزوجها ام لا اجاب نعم ينفذ البيع  
 وينقسم الثمن على قيمة البيع كله فيأخذ كل ما خصه وهو النصف قال  
 في الكافي رجل له ارض يبيها ولا تعرفها فخل بها عهرا ب الارض باذن  
 الله عرفها وقيمة كل واحد خمسين قال ثمن بينها نصفان كذا في البحر  
 وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه المعلوم  
 عدم ذكر حصص كل من الزوجية والزوج لعدم الحاجة الي ذلك والحال  
 هذه لا سيما وقد اتفقا على ان لكل نصف الدار والله اعلم باب  
 البيع الفاسد سئل في رجل اشترى من اخر زينا سبعة  
 عشر قنطارا على ان يطبخه له صابونا وان ياخذ في ثمنه واجر  
 طبخه درعانا من الجوخ كل ذراع منه بكفا وتسلم كل مشرب  
 هل يبيع ام لا اجاب لا يبيع مع ما ذكره اذ شرط الطبخ بانقارده  
 فسد وكذا شرط اخذ الجوخ على الوجه المعلوم بانقارده فسد  
 والفاسد يجبر فعه وبحره فخره حتى قال في البرازين وكثير  
 من الكتب اذا اصر البايع والمشتري على اساك المشتري فاسد  
 او علم به الفاضي له فسخه حقا للشرع فعلى كل منها فسخه والله  
 اعلم سئل في بيع الزيتون بزيت غير عين ما الحكم فيه بعد تصرف  
 المشتري فيه بالعصر اجاب البيع فاسد والزيتون مثلي مكيل  
 مضمون بمثله فان انقطع ولزيتون الي الجديد يضمن المشتري قيمته  
 والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بهمينه والله اعلم سئل  
 في رجل باع ثمرة من يتونه التي عليه باربع جرس زينا دينا هل يجوز  
 اجاب لا يجوز بالزيت العين ان كان مقدار ما في الزيتون او اقل  
 فكيف بالدين والله اعلم سئل في رجل ضمن من سباجي ثمرة من يتونه  
 بجرس زيت غير عين وباعه الزيت الذي سيخرج منه باربعة وجسي

ملف  
 بيع الزيتون بالزيت

سنة ١٢٠٢

قرشا

الكتاب المذكور في فهرستنا

صورة غلاف مخطوطة ر

تتميز بجمال  
 كتابها الثمين والقيمة التي لا تقدر بثمن  
 التي تليق بالعلم والفضل  
 الذي هو من صفات العلماء والفقهاء  
 الذين هم من أركان الدين والسياسة  
 الذين هم من أركان الدنيا والآخرة  
 الذين هم من أركان السعادة والنجاة  
 الذين هم من أركان الهدى والرشاد  
 الذين هم من أركان النور والهدى  
 الذين هم من أركان الحياة والبقاء  
 الذين هم من أركان العزة والكرامة  
 الذين هم من أركان الشرف والوقار  
 الذين هم من أركان المحبة والرحمة  
 الذين هم من أركان التسامح واللين  
 الذين هم من أركان الحكمة والعدل  
 الذين هم من أركان القوة والبراعة  
 الذين هم من أركان الشجاعة والبطولة  
 الذين هم من أركان المروءة والوفاء  
 الذين هم من أركان الصدق والأمانة  
 الذين هم من أركان النجاة والبرهان  
 الذين هم من أركان الهدى والرشاد  
 الذين هم من أركان النور والهدى  
 الذين هم من أركان الحياة والبقاء  
 الذين هم من أركان العزة والكرامة  
 الذين هم من أركان الشرف والوقار  
 الذين هم من أركان المحبة والرحمة  
 الذين هم من أركان التسامح واللين  
 الذين هم من أركان الحكمة والعدل  
 الذين هم من أركان القوة والبراعة  
 الذين هم من أركان الشجاعة والبطولة  
 الذين هم من أركان المروءة والوفاء  
 الذين هم من أركان الصدق والأمانة  
 الذين هم من أركان النجاة والبرهان

هذا الكتاب من  
 مكتبة الخيرية  
 رقم ١٠٠٠

تتميز بجمال  
 كتابها الثمين والقيمة التي لا تقدر بثمن  
 التي تليق بالعلم والفضل  
 الذي هو من صفات العلماء والفقهاء  
 الذين هم من أركان الدين والسياسة  
 الذين هم من أركان الدنيا والآخرة  
 الذين هم من أركان السعادة والنجاة  
 الذين هم من أركان الهدى والرشاد  
 الذين هم من أركان النور والهدى  
 الذين هم من أركان الحياة والبقاء  
 الذين هم من أركان العزة والكرامة  
 الذين هم من أركان الشرف والوقار  
 الذين هم من أركان المحبة والرحمة  
 الذين هم من أركان التسامح واللين  
 الذين هم من أركان الحكمة والعدل  
 الذين هم من أركان القوة والبراعة  
 الذين هم من أركان الشجاعة والبطولة  
 الذين هم من أركان المروءة والوفاء  
 الذين هم من أركان الصدق والأمانة  
 الذين هم من أركان النجاة والبرهان

كتبت في سنة ١٢٨١ هـ  
 في شهر ربيع الأول  
 في مدينة القاهرة  
 الخيرية  
 رقم ١٠٠٠







اللوحة الأولى من مخطوطة د



انما هو الذي هو في قوله تعالى انما خلقنا الانسان من طين  
 ولقد جعلنا سائر السموات والسبعون السموات من نار  
 والارض من طين وقلوبهم غفلة انهم لم يعلموا  
 انهم لفي خلق عظيم ولقد جعلنا الانسان في احسن  
 تقويم وانما كان لظن انهم لم يعلموا انهم لفي  
 خلق عظيم ولقد جعلنا سائر السموات والسبعون  
 السموات من نار والارض من طين وقلوبهم غفلة  
 انهم لم يعلموا انهم لفي خلق عظيم ولقد  
 جعلنا سائر السموات والسبعون السموات من نار  
 والارض من طين وقلوبهم غفلة انهم لم يعلموا  
 انهم لفي خلق عظيم ولقد جعلنا سائر السموات  
 والسبعون السموات من نار والارض من طين وقلوبهم  
 غفلة انهم لم يعلموا انهم لفي خلق عظيم

انما هو الذي هو في قوله تعالى انما خلقنا الانسان من طين  
 ولقد جعلنا سائر السموات والسبعون السموات من نار  
 والارض من طين وقلوبهم غفلة انهم لم يعلموا  
 انهم لفي خلق عظيم ولقد جعلنا سائر السموات  
 والسبعون السموات من نار والارض من طين وقلوبهم  
 غفلة انهم لم يعلموا انهم لفي خلق عظيم ولقد  
 جعلنا سائر السموات والسبعون السموات من نار  
 والارض من طين وقلوبهم غفلة انهم لم يعلموا  
 انهم لفي خلق عظيم ولقد جعلنا سائر السموات  
 والسبعون السموات من نار والارض من طين وقلوبهم  
 غفلة انهم لم يعلموا انهم لفي خلق عظيم



## صورة غلاف الطبعة الأميرية

(جزء القبول)  
 من كتاب الفصول في شرح الفقه  
 على مناهج العلماء الأقدمين  
 - مدينة العلم - بغداد  
 بإصدار وزارة المعارف  
 - ١٩٣٠ م

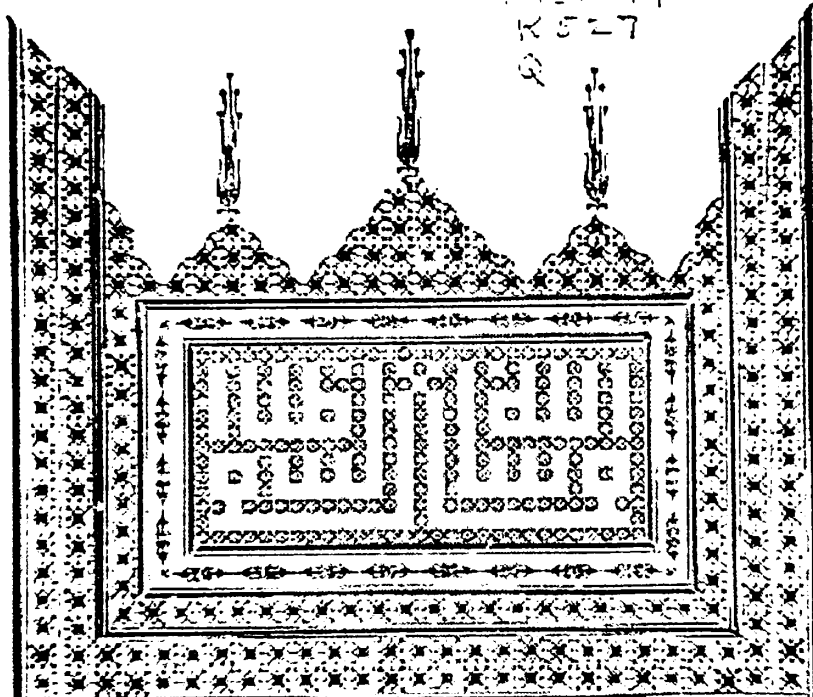
(الطبعة الثانية)  
 بالمطبعة الكبرى المصرية - بولاق مصر (الطبعة)  
 سنة ١٣٠٠ هـ

الصفحة الأولى من الطبعة الأميرية

١٥٠٢٠٢٦٦

٥٩٣.٧٩٩

١٢٥٢٧



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير لثمنه في الدين، وعهدى من شاء إلى سبيل المؤمنين، والصلاة والسلام على سيد الأقلين والأخبرين، محمد وآله الطيبين وأصحابه الطاهرين (و بعد) فيقول العبد الفقير إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدته شيخنا العلامة الرسالة الفهامة الشيخ عبي الدين طاب ثراه، وكانت فراديس الجنان ما واه قد شرع في جمع فتاوى والده شيخنا واستاذنا وكتب نهاية حاجة صورهما وبه قد يقول العبد الفقير عبي الدين هذا الزر يسير من ثم غيرة من أجوبة عن أسئلة مثل عنها سيدنا ومولانا شيخ الإسلام والمسلمين، شامة الفقهاء المحققين، أوحد الزمان، في فقه أبي حنيفة النعمان، ووجد الدهر وفريد العصر، سنن والهدى الخيرة، الشيخ، ومن نحو خير محض كرامة انشريف، الأول وخير الدين، مع اتقه بدول حياته المسلمين، فاجاب عنها بما هو الصحيح المنقح من منتهى أبي حنيفة، أو بما يحتمل كآراء أهل المذهب لاختلاف العصر أو تغيراً حوال انشاس رفقاه عباد الله طاب ثراه به رضا الله تعالى عنه يوم المحرفة، عخدمتها وكذبها، وعلى طريق الهداية ترتيبها، ليحصل التسهيل والتقريب، للساكن والنجيب، ولم رسم غالب الامم، ووجوده في الاسفار، وكثرة وقوعه في غالب الديار، أولم يصرح به في الابواب، وان فهم من كتب الاحزاب (وهي فتاوى الفتاوى الخيرية، للفتح البرية) وبالله المستعان، وعليه التكلان، عذا وقد أخبرني والهدى المنار الى، معني الله تعالى بطول حياته وأسبغ نعمه علي وعليه، أنه لا يبي نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه والاشتغال في تجويبه، ثم الاعتناء بالثمنه ونحشده، وتبهدده، وانه رحل من بلدته التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد المائة الى مصر ولازم العلم بما جامع

الصفحة الأخيرة من الطبعة الأميرية

٢٤٤

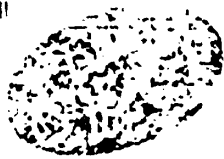
وتوفيها وترتيبها في آخر جمادى الأولى سنة ١٠٨١ إحدى وعشرين وألف وكان ذلك غزوه وبعده  
فلسطين ثم رتبته لهم جميعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
وسلم

بعد حمد الله على آلائه والصلوات والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
الصفحة الأخيرة من الطبعة الأميرية خاتمة تصحيح المطبوع والطباعة الكبرى خيرية بعد صلاة  
يوثق عصر القاهرة

بعون رب البرية تم طبع التتارى خيرية تاليف شيخ الإسلام ركنه لأنام غيبة الله عليه  
تقدم شريعة له لسنة التتميل مداده العذبة الخاتمة الخاتمة الخاتمة الخاتمة الخاتمة الخاتمة  
مولانا سيدنا الشيخ خير الدين لرملى براد الله بجمعهم بسبب رتبته وعلمه بسابق احكامه  
وتعنته على ذمة بغير الايمان عم الفضل المفضل المفضل في الخاتمة الخاتمة الخاتمة الخاتمة  
تتأس تخداتى اثر والله الرافى في معارج الكبرياء فى ذروته بعسا المشكى على أرائك بعد  
وسانده لشبه الخليل تمام السبيل اللذات الا واحد حضرة محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد  
عارف باشا بلعه الله من هي الآمال ما يشاء او ما شاء ولا غرابة ان وب الشارل وشة لاسد  
قباه يقتضى الاين الاشد فى أيام من جعله الله رحمة لربعه وبعده على عى برية الظهري  
الاعظم والمود لانهم من أنام رعاه فى حرأته وشهاده امرأته وبنه عزير البزار  
المصريه وحى حتى حوزتها الشيلية مبددته على البغة ومنتزق جمع العظمة صاحب السيرة  
الهمرية والعدالة الكبروية ذى القدر العلى والتعرب على أشد محمد بن محمد بن محمد بن  
المعيل بن ابراهيم بن محمد بن الشيخ بصينه بين لأنام الامير منه على الخاص والعام اذ انما  
دوته وبتوصلته وسطوته وحرس الجمال الكرام وسعاهم غرة فى جبين المسافر والانام  
لاسيما من الشبل الخيب الازيب اللبيب وكذا هذا الطبع اللطيف والشكل الخريف  
بالذمة لكبرى الميرة العاصرة يولاق حصر الفلانة وسواها طر حاضرة ناظرها اللذ  
الصراخام اسيف الله بعام حاضى لهره فى سنة مائة تهرش فى مرماه من عيبه  
هسته ياهر صدق تبنى جناب حسين بك حسنى واطر حاضرة وكبته فومع لمعارض براسه  
بره التوجلى دليله الخاتمة الفسنى النبية العدين من خاتمة المعالى بياض

اعنى حضرة محمد بن حسين  
زهره فى منتصف شعبان من عام ثمانمائة بعد الالف من  
هجرة سيدنا محمد بن صلى الله وسلم عليه وعلى آله  
وأصحابه وأزواجه وأهل بيته وصحبه  
وأصحابه كمال ذكره للذكرين  
وغفل عن ذكره

الفاضلون



صورة غلاف الطبعة الهندية

## فهرست الجزء الأول من الفتاوى الخيرية

صيفه	صيفه
٨٦ كتاب العقاق	٢ كتاب الطهارة
٨٦ باب الاستيلاء	٥ باب التيمم
٨٦ كتاب الايمان	٦ كتاب الصلاة
٩٢ كتاب الحدود	١٥ باب الجنائز
٩٢ فصل في التعزير	١٨ كتاب الزكاة
٩٧ كتاب الشريعة	١٨ باب صدقة الفطر
٩٧ كتاب التبر	١٨ كتاب الصوم
١٠٠ باب العشر والمزاج	١٩ فصل في المنذر
١٠٨ باب الجزية	٢١ كتاب الحج
١٠٩ باب المرتدين	٢١ كتاب النكاح
١١٩ كتاب القطعة	٢٥ فصل في الحرمانات
١١٦ كتاب المغنود	٢٥ باب الاولياء والاكفان
١٢٢ كتاب الوصية	٢٠ فصل في مخرج النفقة
٢٥٢ كتاب البيوع	٤٠ باب المهر
٢٧٢ باب البيع الفايد	٤٨ باب القسم
٢٧٩ باب الاقالة	٢٩ كتاب الرضاع
٢٨٠ باب الرضا	٤٠ كتاب الطلاق
٢٨١ باب الاستحقاق	٦٢ باب الايلاء
٢٨٢ باب السلم	٦٤ باب الخلع
٢٨٦ كتاب الكفالة	٦٥ باب الطهارة
٢٩١ كتاب الموالة	٦٦ باب العتق
	٦٧ باب العتق
	٦٨ باب ثبوت النسب
	٦٩ باب الحمتانة
	٧٢ باب النفقة

الصفحة الأولى من الطبعة الهندية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 المهدى الذي وفق من اراد به الخير للتفقه في الدين وهدى من شاء الى سبيل الهدى  
 والعبادة والسلام على سيدنا الأولين والآخرين محمد خاتم النبيين والمرسلين  
 وعلى آله الطيبين واصحابه الطاهرين وبعد فيقول العبد الفقير ابراهيم  
 ابن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا العلامة الرحلة الفخامة  
 الشيخ محي الدين طاب ثراه وكانت فراديس الجنان ماواه قد شرع في جمع  
 فتاوى والده شيخنا واستاذنا وكتب لها ديباجة صورتها وبعد فيقول العبد  
 الفقير محي الدين هذا مزيد يسير من جم غفير من اجوبة عن امثلة مسائل عن  
 سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين خاتمة الفقهاء المحققين اوجدهما  
 في فقه ابي حنيفة النعمان وسيد الدهر وقريد العصر مستك والذى للخير الدين المنيف  
 ومن هو خير محض كاسمه الشريف الا وهو خير الدين متع الله بطول حياته  
 المسلمين فاجاب عنها بما هو الصحيح المقتضى به من مذهب ابي حنيفة او بما صح  
 كما رآه اهل المذهب لاختلاف العصر والتغير احوال الناس رفقاً بعباد الله  
 طالباً به رضاه تعالى عنه يوم الخيفة فجمعها وكتبها وعلى طريق الهداية رتبها  
 ليحصل التسهيل والتقريب للشاغل والجب ولما رسم غالباً الا ما قل وجوده  
 في الاسفار وكثر وقوعه في غالب الديار اوله يصرح به في الابواب ولان فهم  
 من كتب الاضباب وسميتهم بالفتاوى والظلمة لنفع البرية وبالله  
 المستعان وعليه التكلان هكنا وقد اخبرني والذى المشار اليه متع الله  
 تعالى بطول حياته واسبغ نعمه على وعليه انه لا يبى نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه  
 والاخذ في تجويد ثم الاعتناء بالفقه وتحسينه وتمهيدك وانه رحل من بلده



الصفحة الأخيرة من الطبعة الهندية

٢٩٢

أوتينا فشهد القابلة على انفسنا حيا اجمعوا على انها تقبل شهادتها في حق الصلاة على وهل تقبل شهادتها في حق الأقاليم خيفة لا تقبل ولا تقبل هو لا يشبه ان عندها تقبل شهادة امرأة نكحة ولو لم تكن قابلة في حق الألف وكذلك لا يشبهه في قبول أخباره في الصاد عليه وآله لم يسئل فوجئنا عن زوجة حامل لها بدمه مهر وعن امرؤ وثبته فالحكم الشرعي في مهر الزوجة المذكورة والذين الذي بذمته وما القصة الغريبة الجارية لما المهر فهو كما ذكرنا في قبض قبل العنقة ثم يعسر على الورث المذكورين ان لم تكن الزوجة في قدر الحمل ذكرنا وتعطى الام سدسها والزوجة ثمنها وكل بنت ثلث قراريط وخمس قيراط ووقوف الباقي وهو ستة قراريط واربعة احماس قيراط فان ظهر ذكر كما قدرنا دفع له وان ظهر انثى رددنا على الام خمس قيراط على ما بيدها فيجمع لها الربعة قراريط وخمس قيراط وكل بنت اربع قراريط وخمس قيراط والله اعلم

قال الشيخ جامة الشيخ ابراهيم بن سليمان الرضائي تلميذ المؤلف

وهذا اثر بارأيه من مسودة فتاوى شيخنا وانشادنا شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين عند المحققين زينو كالدقنين مولانا شيخنا الشيخ خير الدين الرضائي الساماني القضاة الفقيه الفقيه نفع به المسلمين وزينة العباد فحسن الخاتمة آمين ثم قال انه فرغ من كتابتها وتبويبها وترتيبها في آخر محرم الاول سنة ١٢٧٠ هـ وكان ثمانين الف وكان ذلك بمنزلة مجلة فلسطين غفر لهم اجمعين والحمد لله العالمين وصلى الله على النبي وآله وقتلتم طينها بحجرتهم كما وعونه بحجرتهم صخرة القاعرة في غرة جمادى الاولى من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٧١ هـ

عن بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية

صواب	خطأ	صواب	خطأ
التكاح بدون حرام	١٣	لانه في مجتهد	٩
عند الاصل	٢٣	ولذا	٢٢
بالاقتضائ	٢	تواطى	٢
اذ لم يوجد	٢٤	بخصوصه وبعض	٢
ولا يأخذ	٢٢	او في حق	١٤
تقليد	١٨	تجنس	١٦
اولا	٢٣	بشرط ان	١٧
الكرابيس	٢٤	العصر	١٧
متعينة	١٤	ضلة	٢٣
لمحك	١٤	في جهة	٢٦
وانزلت كل	٦	والدها	٤٢
قالوا اذا	٢١	في المسئلة	٤٤
فقالوا كل قبضت	٢	مال باعه	٤٤
الدفع	١٣	هلك	٢٥
عليه فلا يقبل والتعاقب	٢٠	مريد السفر	١١



## [ مُقَدِّمَةٌ ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [ط ٢، ك ١ ب، م ١ ب /]

١ = الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ مَنْ أَرَادَ بِهِ الْخَيْرَ لِيَتَفَقَّهُ فِي الدِّينِ، وَهَدَى مَنْ شَاءَ إِلَى سَبِيلِ الْمُهْتَدِينَ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِ الْأَوْلِيَيْنِ وَالْآخِرِينَ: مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ، وَأَصْحَابِهِ الطَّاهِرِينَ.

٢ = وَبَعْدُ فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: قَدْ وَجَدْتُ شَيْخَنَا الْعَلَامَةَ الرَّحْلَةَ الْفَهَامَةَ الشَّيْخَ مُحْيِيَ الدِّينِ - طَابَ ثَرَاهُ، وَكَانَتْ فَرَادِيسُ الْجَنَانِ مَأْوَاهُ - قَدْ شَرَعَ فِي جَمْعِ فِتَاوِي وَإِيْدِهِ شَيْخَانَا وَأُسْتَاذِنَا، وَكَتَبَ لَهَا دِيبَاجَةً، صُوِّرَتْهَا:

وَبَعْدُ فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ مُحْيِيَ الدِّينِ: هَذَا نَزْرٌ يَسِيرٌ مِنْ جَمِّ غَفِيرٍ، مِنْ أَجْوِبَةٍ عَنْ أَسْئَلَةٍ سُئِلَ عَنْهَا سَيِّدُنَا وَمَوْلَانَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، خَاتِمَةُ الْفُقَهَاءِ الْمُحَقِّقِينَ، أَوْ حُدَّ الزَّمَانِ فِي فَقْهِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ، وَحَيْدُ الدَّهْرِ، وَفَرِيدُ الْعَصْرِ: سَيِّدِي وَوَالِدِي الْخَيْرِ الدِّينِ (الْمَتِينِ) (١)، وَمَنْ هُوَ خَيْرٌ مَحْضٌ كَأَسْمِهِ الشَّرِيفِ، أَلَا وَهُوَ خَيْرُ الدِّينِ مَتَعَ اللَّهُ بِطَوْلِ حَيَاتِهِ الْمُسْلِمِينَ، فَأَجَابَ عَنْهَا بِمَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمُفْتَى بِهِ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، أَوْ بِمَا صَحَّحَهُ كِبَارُ أَهْلِ الْمَذْهَبِ لِإِخْتِلَافِ الْعَصْرِ، أَوْ لِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ النَّاسِ؛ رِفْقًا بِعِبَادِ اللَّهِ؛ طَالِبًا بِهِ رِضَا اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ يَوْمَ (الْمَخِيفَةِ) (٢)، فَجَمَعْتُهَا وَكَتَبْتُهَا، وَعَلَى طَرِيقِ الْهِدَايَةِ رَتَّبْتُهَا، لِيَحْضَلَ التَّسْهِيلُ وَالتَّقْرِيبُ لِلسَّائِلِ وَالْمُجِيبِ، وَلَمْ أَرْسُمْ غَالِبًا إِلَّا مَا قَلَّ وَجُودُهُ فِي الْأَسْفَارِ، وَكَثُرَ وَقُوعُهُ فِي غَالِبِ الدِّيَارِ، أَوْ لَمْ يُصَرَخْ بِهِ فِي الْأَبْوَابِ وَإِنْ فَهِمَ مِنْ كُتُبِ الْأَصْحَابِ، وَسَمَّيْتُهَا بِ (الْفِتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ لِنَفْعِ الْبَرِيَّةِ) وَبِاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ.

(٢) فِي س: (الْخَيْفَةُ)

(١) فِي ط: (الْمَيْفُ).

٣ = هَذَا وَقَدْ أَخْبَرَنِي وَالْيَدِي الْمُشَارُ إِلَيْهِ، مَتَّعَنِي اللَّهُ بِطَوْلِ حَيَاتِهِ، وَأَسْبَغَ نِعْمَةً عَلَيَّ وَعَلَيْهِ: أَنَّهُ لَا يَعِي نَفْسَهُ [س ١٢ / ١] إِلَّا فِي تَعَلُّمِ الْقُرْآنِ وَحِفْظِهِ، وَالْأَخْذِ فِي تَجْوِيدِهِ، ثُمَّ الْإِعْتِنَاءُ بِالْفِقْهِ وَتَحْشِيدِهِ وَتَمْهِيدِهِ، وَأَنَّهُ رَحَلَ مِنْ بَلَدِهِ الَّتِي هِيَ الرَّمْلَةُ الْبَيْضَاءُ سَنَةَ سَبْعٍ بَعْدَ الْأَلْفِ إِلَى مِصْرَ، وَلَا زَمَ الْعُلَمَاءَ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ، وَأَخَذَ الْفِقْهَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ:

كَالشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخْرِيِّ، وَالسَّرَاجِ الْحَانُوتِيِّ، وَالشَّيْخِ أَحْمَدَ ابْنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ أَمِينِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَالِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَرَأَ الْأُصُولَ عَلَى الْمُحِبِّي وَجَمَاعَةٍ.

وَالنَّحْوَ عَلَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ الشَّنَوَانِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَقَرَأَ الْفَرَائِضَ وَأَكْثَرَ التَّرَدُّدَ عَلَى الشَّيْخِ فَائِدِ الْوَلِيِّ الْمَشْهُورِ.

وَرَجَعَ مِنْ مِصْرَ إِلَى بَلَدِهِ أَوَاسِطَ ذِي الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَلْفٍ.

انْتَهَى مَا كَتَبَهُ.

فَجَمَعَ مِنْهَا إِلَى بَابِ الْمَهْرِ وَاخْتَرَمَتْهُ [ع ١١، ك ١٢ / ١] الْمَنِيَّةُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ إِنِّي اسْتَجَزْتُ (سَيِّدَنَا) <sup>(١)</sup> الْعَلَامَةَ وَالِدَةَ الْمَذْكُورَ فِي إِكْمَالِهَا عَلَى حَسَبِ تَرْبِيَّتِهَا، فَأَجَازَنِي، فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي ذَلِكَ وَأَكْمَلْتُهَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَسْأَلُ، وَبِنَبِيِّهِ أَتَوَسَّلُ أَنْ يَجْعَلَ سَعِينًا فِيهَا مَشْكُورًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا مُخْلِصًا لِرُجْهِهِ الْكَرِيمِ مُوَصَّلًا، إِلَى الْفَوْزِ بِدَارِ النِّعِيمِ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ. آمِينَ آمِينَ آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.

(١) في س: (شيخنا).

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

الْمَاءُ النَّجِسُ الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَرِيحُهُ

٤ = سُئِلَ: هَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ النَّجِسِ الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَرِيحُهُ فِي غَيْرِ الشُّرْبِ وَالتَّطْهِيرِ، كَبَلِّ الطِّينِ وَسَقْيِ الدَّوَابِّ؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَجُوزُ، لِذَلِكَ:

(أ) قَالَ فِي (جَامِعِ الْفَتَاوِيِّ): وَغُسَالَةُ التُّوْبِ النَّجِسِ إِنْ تَغَيَّرَ ضَعْمُهَا وَرِيحُهَا يَحْرُمُ الْإِسْتِعْمَالُ، كَالْبَوْلِ، وَإِلَّا يَجُوزُ الْإِسْتِعْمَالُ فِي غَيْرِ الشُّرْبِ وَالتَّطْهِيرِ كَبَلِّ الطِّينِ وَسَقْيِ الدَّوَابِّ. انْتَهَى.

(ب) وَقَالَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ): وَالنَّجِسُ يُتَمَتَّعُ بِهِ فِي سَقْيِ الدَّوَابِّ وَبَلِّ الطِّينِ وَنَحْوِهِ. انْتَهَى.

(ج) وَفِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (التَّجْنِيسِ): إِذَا نَزَحَ الْمَاءُ النَّجِسُ مِنَ الْبُئْرِ؛ يُكْرَهُ أَنْ يُبَلَّ بِهِ الطِّينُ، وَيُطَيَّنَ الْمَسْجِدُ أَوْ أَرْضُهُ لِنَجَاسَتِهِ، بِخِلَافِ السَّرْقِينِ إِذَا جُعِلَ فِي الطِّينِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَهَيَّأُ إِلَّا بِذَلِكَ. انْتَهَى.

(د) وَفِيهِ نَقْلًا عَنِ (الدَّخِيرَةِ): وَلَا بَأْسَ بِرَشِّ الْمَاءِ النَّجِسِ فِي انْطِرَاقِ، وَلَا يُسْقَى لِلْبَهَائِمِ،

(هـ) وَفِي (حَزَانَةِ الْفَتَاوِيِّ): لَا بَأْسَ بِأَنْ يُسْقَى الْمَاءُ النَّجِسُ لِلْبَقَرِ وَالْإِبِلِ وَالْغَنَمِ. انْتَهَى.

(و) وَفِي (النَّهْرِ): وَهَلْ يُسْقَى لِلدَّوَابِّ؟ قَالَ فِي (الدَّخِيرَةِ): لَا.

(ز) وَفِي (الْحَزَانَةِ): لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

وَأَقُولُ:

❖ مَا فِي (الذَّخِيرَةِ) يُوَافِقُ مَا فِي (الْبَدَائِعِ).

❖ وَمَا فِي (الْحَزَانَةِ) يُوَافِقُ مَا فِي (الْإِسْبِجَابِيِّ).

فَهُمَا قَوْلَانِ مُتَقَابِلَانِ، لَا نَقْلَانِ مُتَنَافِيَانِ. انْتَهَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَخْلِيلُ الشَّارِبِ وَالْحَاجِبِ

٥ = سُئِلَ: فِي الشَّارِبِ إِذَا طَالَ، هَلْ يَجِبُ تَخْلِيلُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجِبُ تَخْلِيلُهُ وَإِنْ طَالَ.

(أ) قَالَ فِي (إِعْلَامِ الْأَخْيَارِ): وَفِي (شَرْحِ الْقُدُورِيِّ) قَالَ عَزَّوَالِي رِوَايَةٍ

(الْمُحِيطِ): لَا يَجِبُ إِصْطَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَ الْحَاجِبِينَ وَالشَّارِبِ بِاتِّفَاقِ

الرَّوَايَاتِ.

(ب) قَالَ الْحَلَوَانِيُّ: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يُمَسَّ الْمَاءَ شَعْرَ حَاجِبِيهِ.

(ج) وَفِي (صَلَاةِ النَّصَابِ): إِذَا قَصَّ الشَّارِبَ لَا يَجِبُ تَخْلِيلُهُ وَإِصْطَالُ الْمَاءِ

إِلَى الشَّفَتَيْنِ.

(د) وَفِي (النَّوَازِلِ): [س ٢ ب /] لَا يَجِبُ وَإِنْ طَالَ. انْتَهَى.

(هـ) وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَقْدِسِيُّ فِي (شَرْحِ الْكَنْزِ الْمَنْظُومِ): وَالشَّارِبُ إِذَا طَالَ

يَجِبُ تَخْلِيلُهُ. انْتَهَى.

(و) وَصَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ إِصْطَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَ شَعْرِ الْحَاجِبِينَ

وَالشَّارِبِ، ثُمَّ قَالَ: وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَجِبُ

إِصْطَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَ شَعْرِ الشَّارِبِ، عَلَى مَا إِذَا كَانَ بِحَيْثُ يَبْدُو مَنَابِتُ

الشَّعْرِ.

(ز) وَقَدْ جَعَلَهُ فِي (التَّجْنِيسِ) مِنَ الْأَدَابِ .

(ح) وَصَرَّحَ الْوَلَوِّ الْجِسْمِيُّ فِي بَابِ (الْكِرَاهِيَّةِ) <sup>(١)</sup> بِأَنَّ الْمُتَمَتِّي بِهِ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِبْصَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ كَالْحَاجِبِينَ . انْتَهَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### إِذَا وَقَعَتْ فَأَرَةٌ فِي عَسَلٍ

٦ = سُئِلَ <sup>(٢)</sup>: أَلْعَلَامَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ أَمِينِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَالِ الْحَنْفِيِّ مُفْتِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: فِي الْعَسَلِ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ فَأَرَةٌ، فَمَا صِفَةُ طَهَارَتِهِ؟  
 أَجَابَ: الْمَذْكُورُ فِي الْكُتُبِ أَنْ يُوَضَعَ الْمَاءُ عَلَى الْعَسَلِ إِلَى أَنْ يَغْمُرَهُ، ثُمَّ يُغْلَى عَلَى النَّارِ حَتَّى يَذْهَبَ الْمَاءُ، ثُمَّ يُفْعَلُ بِهِ كَذَلِكَ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَقَدْ طَهَّرَ . انْتَهَى ، كَذَا فِي (فَتْوَاهُ) .

### إِذَا وَقَعَتْ فَأَرَةٌ فِي زَيْتٍ

٧ = سُئِلَ: فِي فَأَرَةٍ وَقَعَتْ فِي زَيْتٍ، فَهَلْ إِذَا وُضِعَ فِي إِنْاءٍ مَخْرُوقِ السُّفْلِ، وَصُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، ثُمَّ أُخِذَ الْمَاءُ مِنْ أَسْفَلِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَطْهَرُ، كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ فِي (الْمُلْتَقَطِ) عَنْ أَبِي يُوسُفَ، أَمْ لَا يَطْهَرُ؟

٨ = وَهَلْ إِذَا طُبِخَ صَابُونًا وَصَارَ مُسْتَحِيلًا يَطْهَرُ أَمْ لَا؟

٧ = أَجَابَ: نَعَمْ يَطْهَرُ الزَّيْتُ بِهَذَا [ط٤ /] الصُّنْعِ، وَكَذَلِكَ لَوْ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ فَطُنًا فَرُفِعَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كَمَا وَرَدَ عَنِ الثَّانِي .

(أ) وَقَطَعَ بِهِ فِي (الظَّهِيرِيَّةِ) .

(ب) وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي (الْمَجْمَعِ) وَغَيْرِهِ .

(٢) سقطت هذه الفتوى من ع، س .

(١) في ع: الكراهة .

(ج) وَظَاهِرُ كَلَامِ (الْخُلَاصَةِ) عَدَمُ اشْتِرَاطِ التَّثْلِيثِ، [ك ٢ب، ع ١ب /] وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ مُجْزِئَةٌ عَنِ التَّثْلِيثِ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ تَصْحِيحٌ وَفَتْوَى، وَهِيَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ:

❖ قِيلَ: غَلْبَةُ الظَّنِّ تَكْفِي. ❖ وَقِيلَ: لَا بُدَّ مِنَ التَّثْلِيثِ.

وَصَحَّحَ كُلُّهُ، فَلَعَلَّ صَاحِبَ الْخُلَاصَةِ جَنَحَ إِلَى الْأَوَّلِ.

وَبِهِ صَرَّحَ فِي مَسْأَلَةِ الثُّوبِ فَإِنَّهُ قَالَ: وَوَقْتُهُ سُكُونُ قَلْبِهِ إِلَيْهِ.

وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: فِيُعْلَى فَيُعْلَوُ الدُّهْنُ الْمَاءَ فَيُرْفَعُ بِشَيْءٍ، هَكَذَا يُفْعَلُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَفْظَةَ (فِيُعْلَى) مِنْ زِيَادَةِ النَّسَاجِ؛ فَإِنَّا لَمْ نَرِ مَنْ شَرَطَ لِلتَّطْهِيرِ الْغَلْيَانَ مَعَ كَثْرَةِ النُّقْلِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَالتَّبَعِ لَهَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْغَلْيِ: التَّحْرِيكُ مَجَازًا فَقَدْ صَرَّحَ فِي (مَجْمَعِ الرِّوَايَةِ شَرْحِ الْقُدُورِيِّ): أَنَّهُ يُصَبُّ عَلَيْهِ مِثْلُهُ مَاءً وَيُحْرَكُ. فَتَأَمَّلْ.

٨ج = وَمَسْأَلَةُ طَهَارَةِ الزَّيْتِ النَّجِسِ بِاتِّخَاذِهِ صَابُونًا:

(أ) صَرَّحَ بِهَا فِي (الْمُجْتَبَى وَالْبَرَازِيَّةِ):

قَالَ فِي (الْمُجْتَبَى): جَعَلَ الدُّهْنِ النَّجِسِ فِي صَابُونٍ يُفْتَى بِطَهَارَتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ، وَالتَّغْيِيرُ مُطَهَّرٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَيُفْتَى بِهِ لِلْبَلَوَى. انْتَهَى.

(ب) وَصَرَّحَ بِهِ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ، وَجَوَاهِرِ الْفَتَاوَى، وَجَامِعِ الْفَتَاوَى).

(ج) وَأَثْبَتَهُ صَاحِبُ مَنَحِ الْغَفَّارِ فِي مَثْبِتِهِ (تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ).

(د) وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنِ (أَجْنَاسِ النَّاطِقِيِّ) وَغَيْرِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### سُورُ مَاكُولِ اللَّحْمِ

٩ = سُئِلَ: فِيمَا لَوْ نَزَلَ لِفَحْلِ الْغَنَمِ لَبَنٌ، هَلْ هُوَ طَاهِرٌ يَحِلُّ شُرْبُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا شَكَّ فِي طَهَارَتِهِ؛ لِمَا فِي (الْجَوْهَرَةِ) مِنْ أَنَّ سُورَ مَاكُولِ اللَّحْمِ طَاهِرٌ كَلْبِنِهِ، وَالظَّاهِرُ مِنْهُ حِلُّ شُرْبِهِ، وَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### صَاحِبُ الْعُذْرِ وَسَلْسِ الْبَوْلِ

١٠ = سُئِلَ: فِي صَاحِبِ سَلْسِ الْبَوْلِ إِذَا كَانَ يَنْقَطِعُ سَاعَةً وَيَقْطُرُ سَاعَةً، كَيْفَ يَكُونُ وَضُوءُهُ؟

١١ = وَهَلْ (لَهُ الْمَسْحُ) <sup>(١)</sup> عَلَى الْخُفَيْنِ؟

١٢ = وَهَلْ يُقَدَّمُ الْفَائِتَةُ عَلَى الْوَقْتِيَّةِ كَالصَّحِيحِ؟

١٠ ج = أَجَابَ: صَاحِبُ السَّلْسِ [س ١٣/أ] وَنَحْوُهُ يَتَوَضَّأُ لَوَقْتِ كُلِّ فَرَضٍ، وَيُصَلِّي بِوَضُوءِهِ فَرَضًا وَتَمَلًّا مَا شَاءَ، وَيَبْتَطِلُ وَضُوءُهُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ فَقَطْ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَمْضِرْ عَلَيْهِ وَقْتٌ إِلَّا وَذَلِكَ الْحَدِيثُ يُوجَدُ فِيهِ.

١١ ج = وَأَمَّا مَسْحُهُ عَلَى الْخُفَيْنِ: فَتَحْرِيرُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ أَنَّ أَصْحَابَ الْأَعْدَارِ إِذَا تَوَضَّأُوا الْعُذْرَ غَيْرِ مَوْجُودِ وَقْتِ الْوُضُوءِ وَاللُّبْسِ؛ فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ الْأَصْحَاءِ يَمْسَحُونَ فِي الْإِقَامَةِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَفِي السَّفَرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا مِنْ وَقْتِ الْحَدِيثِ الْعَارِضِ لَهُ بَعْدَ اللُّبْسِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَبَسَ بِطَهَارَةِ الْعُذْرِ؛ بِأَنْ يُوجَدَ الْعُذْرُ مُقَارِنًا لِلْوُضُوءِ أَوْ اللُّبْسِ أَوْ كِلَيْهِمَا أَوْ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَاسْتَمَرَ حَتَّى لَبَسَ؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ إِنَّمَا يَمْسَحُ فِي الْوَقْتِ كُلَّمَا تَوَضَّأَ لِحَدِيثِ غَيْرِ مَا ابْتُلِيَ بِهِ، وَلَا يَمْسَحُ خَارِجَ الْوَقْتِ؛ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ اللُّبْسِ.

(١) فِي س: (يَمْسَحُ).



١٢ ج = وَحُكْمُهُ فِي وُجُوبِ التَّرْتِيبِ وَعَدَمِهِ: حُكْمُ الصَّحِيحِ، فَيَقْدَمُ الْفَائِتَةُ عَلَى الْوَقْتِيَّةِ حَتْمًا، بِحَيْثُ لَوْ عَكَسَ لَا يَصِحُّ؛ إِذَا كَانَ صَاحِبَ تَرْتِيبٍ، وَيُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ تَرْتِيبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الإيلاج في فرج البهيمه هل ينقض الوضوء؟

١٣ = سئل: (هل) (١) الإيلاج في فرج البهيمه ينقض الوضوء ولو لم يخرج منه شيء، أم لا ينقض ما لم يخرج منه شيء؟

أجاب: مجرد الإيلاج في البهيمه لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج منه شيء.

(أ) صرح به ابن ملك في (شرح المجمع) في كتاب الصوم في فصل فيما يجب وما لا يجب.

(ب) وكذلك صرح به في (توفيق العنايه) في الصوم أيضًا، والله أعلم.

### هل يحتلم الأنبياء؟

١٤ = سئل: [ك ١٣ /] هل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يحتلمون أم لا؟

أجاب: قال ابن حجر الهيثمي في كتاب له سماه (القول المختصر في علامات المهدي المنتظر) قيل: نام آدم فاحتلم فامتزجت نطفته بالتراب، فخلق الله بأجوج ومأجوج منها. واعترض بأن النبي لا يحتلم، ورد بأن المنفي احتلام عن رؤية جماعه، لا مجرد دفع الماء. انتهى. ذكره عند ذكر يأجوج ومأجوج، قال: وإنهما من ولد آدم من حواء؛ للحديث المرفوع: أنهما من ذرية نوح، وهو من ذريتهما قطعًا. وبه أقول؛

لِعَدَمِ رُؤْيِيَةِ نَقْلِ عَنِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ مَا عَدَا كَعْبًا بِخِلَافِهِ، وَبِهِ اعْتَرَضَ قَوْلُ النَّوَوِيِّ فِي (فَتَاوِيهِ) أَنَّهُمْ مِنْ وَلَدِهِ، لَا مِنْ [ع ١٢/] حَوَاءَ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْحِمَّصَةُ الَّتِي تُوَضَعُ عَلَى الْكَيِّ

١٥ = سُئِلَ: فِي الْحِمَّصَةِ الَّتِي تُوَضَعُ عَلَى الْكَيِّ ثُمَّ تُرَبِّطُ بِمَا يَمْنَعُ السَّيْلَانَ، هَلْ يَكُونُ صَاحِبُهَا صَاحِبَ عُذْرِ أُمِّ لَا؟ [ط ٥/]

أَجَابَ: لَا يَكُونُ صَاحِبَ عُذْرِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ (الْخُلَاصَةِ) وَغَيْرِهِ، وَصَاحِبُ الْجُرْحِ السَّائِلِ لَوْ مَنَعَ الْجُرْحَ مِنَ السَّيْلَانِ؛ يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ الْجُرْحِ السَّائِلِ، فَأَفَادَ أَنْ كُلَّ صَاحِبِ عُذْرِ إِذَا مَنَعَ نَزْوَلَهُ بِدَوَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ صَاحِبَ عُذْرِ، بِخِلَافِ الْحَائِضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### كَرَاهَةُ الْإِشْتِرَاكِ فِي السَّوَاكِ وَالْمُشْطِ وَالْمِيلِ

١٦ = سُئِلَ: هَلْ يُكْرَهُ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْمُشْطِ وَالْمِيلِ وَالْمِسْوَاكِ، كَمَا هُوَ شَائِعٌ بَيْنَ الْعَوَامِّ يَقُولُونَ:

ثَلَاثَةٌ لَيْسَ بِهَا اشْتِرَاكُ الْمُشْطُ وَالْمِرْوَدُ وَالْمِسْوَاكُ

أَجَابَ: أَمَّا السَّوَاكُ بِسِوَاكِ غَيْرِهِ:

(أ) فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الضِّيَاءِ الْمَعْنَوِيِّ شَرْحِ [س ٣ب/]) مُقَدِّمَةِ الْغُرْنَوِيِّ أَنَّهُ

لَا بَأْسَ بِهِ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، وَمِثْلُهُ الْمُشْطُ وَالْمِيلُ، وَأَمَّا قَوْلُ النَّاسِ فَإِنَّمَا ذَلِكَ

لِكِرَاهَةِ نَفْسِهِمْ الْإِشْتِرَاكَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ لِئَلَّا تَحْصُلَ النَّفْرَةُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُمْ

يُعَافُونَ مِنْهُ، فَرَبَّمَا وَقَعَتِ الْكَرَاهَةُ بَيْنَهُمْ بِسَبَبِهِ، لَا أَنَّهُ وَرَدَ فِيهِ نَصٌّ خَاصٌّ

مِنْ جَانِبِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ يُوجِبُ مَحْظُورِيَّتَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

(١) نقل هذه الفتوى البجيرمي على الخطيب، (فقرة: ٢٢٤ب)، بتحقيقنا، ونشر دار أنوار الأزهر.

(ب) وَرَأَيْتُ فِي (شَرْحِ الرَّوْضِ) لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الشَّافِعِيِّ: وَبِسَوَاكِ غَيْرِ  
بِإِذْنِ كَرِهَةِ الْإِسْتِيَاكِ. وَهَذَا مِنْ تَصَرُّفِهِ.

(ج) وَعِبَارَةٌ (الرَّوْضَةِ) وَغَيْرِهَا: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَاكَ بِسَوَاكِ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ.

(د) بَلْ زَادَ فِي (الْمَجْمُوعِ): وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ (١).

فَالْكَرَاهَةُ لَا أَصَلَ لَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### هَلْ يَمَسُّ الْمُحَدَّثُ الْمَنْسُوخَ أَوْ يَتْلُوهُ الْجَنْبُ

١٧ = سُئِلَ: هَلْ يَجُوزُ فِي الْمَنْسُوخِ أَنْ يَمَسَّهُ الْمُحَدَّثُ، أَوْ يَتْلُوَهُ الْجَنْبُ،

أَمْ لَا؟

أَجَابَ: فِيهِ تَرَدُّدٌ، وَالْأَشْبَهُ جَوَازُهُ فِيمَا نُسِخَ تِلَاوَتُهُ وَأُقِرَّ حُكْمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ  
إِجْمَاعًا، كَذَا فِي (شَرْحِ مُخْتَصَرِ أَصُولِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِلْعَضُدِ) وَإِذَا كَانَ هَذَا فِيمَا أُقِرَّ  
حُكْمُهُ؛ فَمِنْ بَابِ أَوْلَى الْجَوَازِ فِيمَا نُسِخَ تِلَاوَتُهُ وَحُكْمُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### كَيْفِيَّةُ الْإِسْتِنْجَاءِ وَالتَّجْمِيرِ

١٨ = سُئِلَ: عَنِ كَيْفِيَّةِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ مَا صُورَتْهَا؟

أَجَابَ: أَمَّا الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ:

(أ) فَلَمْ أَرَ مَنْ صَرَّحَ مِنْ عُلَمَائِنَا بِكَيْفِيَّةِ أَخْذِهِ وَصَبِّهِ، وَقَدْ رَأَيْتُ فِي كُتُبِ

الشَّافِعِيَّةِ: وَيُسْنُ أَنْ لَا يَسْتَعِينَ بِيَمِينِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْإِسْتِنْجَاءِ بِغَيْرِ عُدْرِ،

فَيَأْخُذُ الْحَجَرَ بِسَارِهِ بِخِلَافِ الْمَاءِ، فَإِنَّهُ يَصُبُّهُ بِيَمِينِهِ وَيَغْسِلُ بِسَارِهِ،

(١) «المجموع شرح المذهب» للنووي (١/٢٨٣) وعبارته: وَلَا بَأْسَ بِالْإِسْتِيَاكِ بِسَوَاكِ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ لِلْحَدِيثِ  
الصَّحِيحِ فِيهِ.

وَلَا مَانِعَ مِنْهُ عِنْدَنَا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَذْهَبَنَا كَذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتُودُ لِلنَّاسِ،  
فَلَعَلَّهُمْ إِنَّمَا تَرَكَوهُ لِظُهُورِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(ب) ثُمَّ رَأَيْتُ فِي (الضِّيَاءِ الْمَعْنَوِيِّ شَرْحِ مُقَدِّمَةِ الْغَزْنَويِّ): وَيُنْفِضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ  
الْيُمْنَى عَلَى فَرْجِهِ وَيُعْلِي الْإِنَاءَ، وَيَغْسِلُ فَرْجَهُ بِيَدِهِ الْيُسْرَى إِذَا لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ،  
فَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى عُذْرٌ يَمْنَعُ مِنْ [ك٣ب / ] الْإِسْتِنْجَاءِ بِهَا؛ جَازَ الْإِسْتِنْجَاءُ  
بِالْيُمْنَى مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ، فَهُوَ بِحَمْدِ اللَّهِ كَمَا بَحَثْتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## بَابُ التَّيْمَمِ

### التَّيْمَمُ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ

١٩ = سُئِلَ: فِي التَّيْمَمِ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ أَوْ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟ أَوْ ضَحُوا لَنَا الْجَوَابَ مُفَصَّلًا، وَنَكْمُ الثَّوَابُ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا.

أَجَابَ: الْمُبْصَّرُ بِهِ عِنْدَنَا أَنَّ:

❖ مَا لَيْسَتْ الطَّهَارَةُ شَرْطًا فِي فِعْلِهِ وَحِلِّهِ: يَجُوزُ التَّيْمَمُ لَهُ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ: كَدُخُولِ الْمَسْجِدِ لِلْمُحَدِّثِ.

❖ وَأَمَّا مَا الطَّهَارَةُ شَرْطٌ فِي فِعْلِهِ وَحِلِّهِ: فَلَا يَجُوزُ التَّيْمَمُ لَهُ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يُخْشَى الْفَوَاتُ لَا إِلَى خُلْفٍ: كَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَالْعِيدِ، فَالتَّيْمَمُ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ مِنْ قَبِيلِ الثَّانِي، فَلَا يَجُوزُ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ.

❖ وَأَمَّا التَّيْمَمُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ: يُنْظَرُ إِنْ كَانَ مُحَدِّثًا فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْأَوَّلِ لِيَجَازِيَهَا بِدُونِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ جُنُبًا [ع ٢ب / ١] فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الثَّانِي، فَلَا يَجُوزُ التَّيْمَمُ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ.

❖ وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ تَيَمَّمَ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ أَوْ لِقِرَاءَةِ وَلَوْ مِنَ الْمُصْحَفِ أَوْ مَسَّهُ أَوْ [س ١٤ / ١] كِتَابَتِهِ أَوْ لِيَزِيَارَةَ الْقُبُورِ أَوْ لِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ أَوْ لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَلَا يُرِيدُ بِهِ الصَّلَاةَ، أَوْ تَيَمَّمَ لِدَفْنِ الْمَيِّتِ أَوْ الْأَذَانِ أَوْ الْإِقَامَةِ أَوْ السَّلَامِ أَوْ رَدِّهِ أَوْ الْإِسْلَامِ لَا تُجُوزُ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ التَّيْمَمِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ.

❖ وَلَوْ تَيَّمَمَ لِصَلَاةِ الْجِنَازَةِ أَوْ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ؛ جَازَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ سَائِرَ الصَّلَوَاتِ بِذَلِكَ التَّيْمَمِ، وَتَمَامَ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي كُتُبِ الْعُلَمَاءِ [ط ٦ /] رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

### هَلْ يَتَيَّمَمُ مُسَافِرٌ بِمَفَازَةٍ بِأَرْضٍ وَحَلٍ أَوْ يُلَطِّخُ؟

٢٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مُسَافِرٍ بِمَفَازَةٍ بِأَرْضٍ وَحَلٍ لَيْسَ بِهَا مَاءٌ وَلَا حَجَرٌ، وَتَضَاقَقَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَتَيَّمَمَ عَلَى الطِّينِ وَيُصَلِّيَ؟ أَوْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا إِلَى أَنْ يَجِدَ الْمَاءَ، أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟

أَجَابَ: الصَّحِيحُ مِنْ مَذَهَبِ الْحَنْفِيَّةِ جَوَازُ التَّيْمَمِ بِالطِّينِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ. وَصَرَّحَتِ الْمُتُونُ بِجَوَازِ التَّيْمَمِ بِكُلِّ طَاهِرٍ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ حَتَّى عَلَى الْحَجَرِ الصَّلْدِ، الَّذِي لَيْسَ عَلَيْهِ غُبَارٌ.

قَالَ فِي (الْبَحْرِ الرَّائِقِ): وَإِذَا لَمْ يَجِدْ إِلَّا الطِّينَ يُلَطِّخُهُ بِتُوبِهِ أَوْ عَصْدِهِ، فَإِذَا جَفَّ تَيَّمَمَ بِهِ. وَقِيلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَتَيَّمَمُ بِالطِّينِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَهُ وَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْأَرْضِ لَا اسْتِعْمَالَ جُزْءٍ مِنْهُ وَالطِّينُ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ إِلَّا إِذَا صَارَ مَغْلُوبًا بِالْمَاءِ فَلَا يَجُوزُ التَّيْمَمُ بِهِ كَذَا فِي (الْمُحِيطِ) <sup>(١)</sup>. انْتَهَى. لَكِنْ قَالُوا: الْأَوْلَى إِذَا لَمْ يَخَفْ فَوَتْ الْوَقْتِ؛ أَنْ يُلَطِّخَ تُوبَهُ بِالطِّينِ وَيَتَيَّمَمَ إِذَا جَفَّ؛ كَيْ لَا يَصِيرَ بِمَعْنَى الْمُثَلَّةِ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَنْ اغْتَسَلَ وَمَسَحَ

٢١ = سُئِلَ: مِنْ دِمَشْقَ عَنْ عِبَارَةِ صَاحِبِ الْأَشْبَاهِ حَيْثُ قَالَ فِيمَا افْتَرَقَ فِيهِ الْمَسْحُ وَالْغَسْلُ: لَا تَنْقُضُهُ الْجَنَابَةُ بِخِلَافِ الْمَسْحِ؟

(١) «البحر الرائق» (١/١٥٥).

أجاب: قوله: (لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح) أي: لا تنقض الجنابة الغسل، وتنقض المسح، وقد تقرر أن الجنب لا يمسح.

(أ) قال في (الكنز): (لا جنباً) أي: لا يجوز للجنب المسح على الخنثين.

(ب) قال في (البحر): (والمحتنون على أن الموضع موضع النفي، فلا حاجة إلى التصوير، وقد تكلف علماؤنا إلى التصوير بأشياء يطول ذكرها، والحاصل أن معنى قوله في (الأشباه): (لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح)<sup>(١)</sup> يعني السابق عليهما، فاحتج إليه، ولا سبيل إليه إلا برفعها عنه، وبتزعه يسري الحدث إلى الرجل، ومعناه لا تنقض الجنابة غسل الرجل السابق على الجنابة الكائنة بعد [ك٤٤/أ] اللبس؛ لأن الخف جعل مانعاً عن سريته الحدث إلى الرجل، والمسح إنما هو على ظاهرهما فتقضه الجنابة، والجنب ممنوع من المسح، فلا سبيل إليه معها، فاضطر إلى نزع خفيه للغسل، وبتزعهما يسري الحدث، فيجب الغسل بذلك، لا بسبب أن الجنابة نقضته. فتأمل، والله أعلم.



(١) في س: (لا تنقض الجنابة بالغسل وتنقض بالمسح).

## كِتَابُ الصَّلَاةِ

## الصَّلَاةُ عَلَى الْقِبْلَةِ الْقَدِيمَةِ الْمُتَوَاتِرَةَ

## عَنِ الصَّحَابَةِ بِوَضْعِهِمْ

٢٢ = سُئِلَ: مِنْ نَابِلَسَ فِي أَهْلِ مَدِينَةِ قَدِيمَةٍ مِنْ مُدُنِ الْمُسْلِمِينَ قَدْ بَلَغَ إِجْمَاعُهُمْ بِالتَّوَاتُرِ عَنْ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ يُصَلُّونَ عَلَى الْقِبْلَةِ إِلَى الْجِهَةِ مُسْتَدْلِينَ عَلَيْهَا بِمَحَارِيبِ الْمُسْلِمِينَ بِمَسَاجِدِهِمْ الَّتِي بَلَغَ تَوَاتُرُهُمْ وَإِجْمَاعُهُمْ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ وَإِلَى الْآنَ: أَنَّ هَذِهِ الْمَحَارِيبَ الْكَائِنَةَ بِالْمَسَاجِدِ مِنْ زَمَنِ سَيِّدِنَا الْإِمَامِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَأَنَّ الْمَلِكَ صَلَاحَ الدِّينِ قَدْ فَتَحَ بِالْمَدِينَةِ الْمَذْكُورَةِ مَسْجِدًا، وَوَأَفَقَ مِحْرَابَهُ الْمَحَارِيبَ الْمَذْكُورَةَ، وَالْآنَ جَاءَ شَخْصٌ فَلِكَيْ يَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ الْجِهَةَ الَّتِي بِهَا [س؛ ب، ع ١٣ / ] الْمَحَارِيبُ لَيْسَتْ جِهَةَ الْقِبْلَةِ، وَإِنَّهَا مُنْحَرِفَةٌ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمَحَارِيبَ مَطْعُونٌ فِيهَا مُسْتَدْلًا بِالتَّقْوَاعِدِ الْفَلَكَيَّةِ وَأَدِلَّتْهَا، وَالْحَالُ أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ بَلَغَتْ إِلَى قَاضِي الْبَلَدِ فَظَهَرَ عِنْدَهُ وَتَبَيَّنَ وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْجِهَةَ الْمَذْكُورَةَ الَّتِي بِهَا الْمَحَارِيبُ الْمَرْقُومَةُ جِهَةُ الْقِبْلَةِ عَمَلًا بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ؛ حَيْثُ اعْتَمَدُوا مَحَارِيبَ الْمُسْلِمِينَ وَعَوَّلُوا عَلَيْهَا، وَحَكَمَ بِأَنَّ الْقِبْلَةَ وَالْمَحَارِيبَ الْقَدِيمَةَ الْمَوْضُوعَةَ بِاجْتِهَادٍ لَا تُبَدَّلُ وَلَا تُغَيَّرُ عَنْ صِفَتِهَا الَّتِي أَجْمَعَ عَلَيْهَا عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمُتَأَخِّرُونَ، وَبِإِبْقَاءِ الْقَدِيمِ عَلَى قَدَمِهِ، وَبِالْإِكْتِفَاءِ بِالْجِهَةِ حَيْثُ إِنَّ التَّوَجُّهَ إِلَى عَيْنِ الْكَعْبَةِ أَمْرٌ عَسِيرٌ، وَغَيْبٌ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ، وَالْفَلَكَيُّ الْمَذْكُورُ يَقُولُ: حَيْثُ طُعِنَتْ فِي الْمَحَارِيبِ الَّتِي بِالْجِهَةِ الْمَذْكُورَةَ؛ فَلَا تَكُونُ الْقِبْلَةَ، وَيَجِبُ الْعُدُولُ عَنْهَا، وَلَا يُعْمَلُ بِهَا وَلَا تُقَلَّدُ، وَلَا يُعْمَلُ بِالتَّوَاتُرِ، وَلَا بِقَوْلِ الْقَاضِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَهَلْ وَالْحَالُ هَذِهِ يُعْمَلُ بِمَا قَالَهُ الْقَاضِي وَحَكَمَ بِهِ عَلَى [ط ٧ / ] الْوَجْهِ الْمَرْبُورِ أَمْ لَا. أَوْ يُعْمَلُ بِمَا قَالَهُ هَذَا الْفَلَكَيُّ الْمَرْبُورُ أَمْ لَا؟



أجاب: اعلم أولاً أن فرض غير المكي إصابة جهة الكعبة عندنا كما مشت عليه  
المثون وصححه أصحاب الفتاوى والشروح مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم: «ما بين  
المشرق والمغرب قبلة»<sup>(١)</sup> ولأن التكليف بحسب الوُسْع؛ ولهذا قال بعضهم: البيت  
قبلة لمن يصلي في مكة في بيته أو في البطحاء، ومكة قبلة أهل الحرم، والحرم قبلة  
الآفاقي.

وعن أبي حنيفة: المشرق قبلة أهل المغرب، والمغرب قبلة أهل المشرق.  
والجنوب قبلة أهل الشمال، والشمال قبلة أهل الجنوب.

وعليه: فالإنحراف قليلاً لا يضُرُّ، وجهتها هو الجانب الذي إذا توجه إليه  
الشخص يكون مسامياً للكعبة أو لهوائها: - إما تحقيقاً: بمعنى أنه لو فرض خط  
من تلقاء وجهه على زاوية قائمة إلى الأفق يكون ماراً على الكعبة وهوائها. - وإما  
تقريباً: بمعنى أن يكون ذلك منحرفاً عن الكعبة أو هوائها انحرافاً لا تزول به المقابلة  
بالكلية؛ بأن بقي شيء من سطح الوجه مسامياً لها؛ لأن المقابلة إذا وقعت في مسافة  
بعيدة لا تزول بما تزول به من الإنحراف لو كانت في مسافة قريبة، وتتفاوت ذلك  
بحسب تفاوت البعد، وتبقى [ك؛ ب /] المسامته مع انتقال مناسبتك لذلك البعد،  
فلو فرض مثلاً خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد  
وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل أو شماله لا تزول  
تلك المقابلة والتوجه بالانتقال إلى اليمين والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة  
ولهذا وضع العلماء قبلة بلد وبلدين وبلاد على سمت [س ١٥ /] واحد، قال في  
(الفتاوى): الإنحراف المفسد أن يجاوز المشارق إلى المغارب، فإذا علمت ذلك؛

(١) الترمذي: (٣٤٤) وابن ماجه (١٠١١).

فِنَهَايَةُ الْقَلِكِيِّ الْمَذْكُورِ أَنْ يَطْعَنَ بِالْإِنْجِرَافِ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يُجَاوِزُ الْحَدَّ الْمَذْكُورَ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِهِ لَا يَمْنَعُ الْجَوَازَ، وَلِهَذَا:

(أ) قَالَ الشَّارِحُ الزَّيْلَعِيُّ: وَلَا يَجُوزُ التَّحْرِي مَعَ الْمَحَارِبِ.

(ب) وَقَالَ فِي (فَتَاوِي قَاضِي خَانَ): وَجِهَةُ الْكَعْبَةِ تُعْرَفُ بِالذَّلِيلِ، وَالذَّلِيلُ

فِي الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى: الْمَحَارِبُ الَّتِي نَصَبَهَا الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ رَضِيَ اللَّهُ

تَعْنَانِي عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، فَعَلَيْنَا اتِّبَاعَهُمْ فِي اسْتِثْبَالِ الْمَحَارِبِ الْمَنْصُوبَةِ فَإِنْ

لَمْ يَكُنْ؛ فَالسُّؤَالُ مِنْ [ع ٣٤/ب] الْأَهْلِ. انْتَهَى.

فَجَعَلَ السُّؤَالَ مِنَ الْأَهْلِ مُؤَخَّرًا عَنِ الْمَحَارِبِ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَفْوَى الْأَدْلَةِ الْقُطْبُ، فَيَجْعَلُهُ مَنْ بِالشَّامِ وَرَاءَهُ، وَالرَّمْلَةُ وَنَابِلُسُ

وَبَيْتُ الْمَقْدِسِ مِنْ (جُمْلَةٍ) <sup>(١)</sup> الشَّامِ كَدِمَشَقَ وَحَلَبَ.

وَجُوزَ لِلْكَلِّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى الْقُطْبِ، وَجَعَلَهُ خَلْفَهُ. وَلَا بَدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ نَوْعِ

إِنْجِرَافٍ لِأَهْلِ نَاحِيَةٍ مِنْهَا، لَكِنَّهُ لَا يَضُرُّ كَمَا قَرَّرْنَاهُ.

وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ أَعْتَبَرِ الْجِهَةَ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ.

أَمَّا مَنْ شَرَطَ إِصَابَةَ الْعَيْنِ؛ فَجَعَلَ الْإِنْجِرَافَ الْقَلِيلَ مُفْسِدًا، لَكِنْ لَا يَتَحَقَّقُ

الْخَطَأَ بِالْإِنْجِرَافِ يَمَنَّةً وَيَسْرَةً مَعَ الْبُعْدِ عَنِ مَكَّةَ وَإِنَّمَا يُظَنُّ، وَبِنَاءٍ عَلَى اشْتِرَاطِ

الشَّافِعِيَّةِ ذَلِكَ؛ جَوُوزًا وَالْإِجْتِهَادَ فِي الْمَحَارِبِ يَمَنَّةً وَيَسْرَةً مَا عَدَا مِحْرَابَهُ وَمَسَاجِدَهُ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَّا الْإِجْتِهَادُ فِيهَا - أَي: فِي مَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ - بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْجِهَةِ

فَلَا يَجُوزُ حَيْثُ سَلِمَتْ مِنَ الطَّعْنِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُنْصَبْ إِلَّا بِحَضْرَةِ جَمْعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

أَهْلِ مَعْرِفَةٍ بِسَمْتِ الْكَوَاكِبِ وَالْأَدْلَةِ، فَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى الْخَبَرِ، فَتَقَلَّدُ تِلْكَ

(١) فِي س: (جِهَةٌ).

المَحَارِبِ، وَفِي (الْحَادِمِ) لَهُمْ كَمَا نَقَلَهُ فِي (حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ): وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَجْتَهِدْ، وَأَمَّا إِذَا اجْتَهِدَ فَظَهَرَ لَهُ الْخَطَأُ طُنًّا أَوْ قَطْعًا، فَلَا يَسُوعُ لَهُ التَّقْلِيدُ قَطْعًا، أَيْ: تَقْلِيدُ تِلْكَ الْمَحَارِبِ. انْتَهَى.

وَالْحَاصِلُ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ: أَنَّهُ يَجُوزُ الْاجْتِهَادُ فِي الْمَحَارِبِ يَمْنَةً وَيَسْرَةً، (وَلَا يَجِبُ) (١)، وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَقْلِيدُهَا قَبْلَ الْاجْتِهَادِ، وَبَعْدَهُ لَا يَجُوزُ لَهُ إِذَا ظَهَرَ خَطْئُهَا، وَأَمَّا الْاجْتِهَادُ فِي الْجِهَةِ فَلَا يَجُوزُ قَبْلَ الطَّعْنِ، أَمَّا بَعْدَهُ فَيَجُوزُ، وَعِنْدَهُمُ الْمِحْرَابُ بِمَنْزِلَةِ الْخَبْرِ، فَلَوْ أَخْبَرَ عَالِمٌ بِخِلَافِهِ هَلْ يَتَعَارَضَانِ؟ أَوْ يُقَدِّمُ الْخَبْرَ أَوْ الْمِحْرَابَ؟ قَالَ فِي (حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ): وَيَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِهِ - أَيْ: تَقْدِيمِ الْخَبْرِ - أَنَّهُمْ جَوَّزُوا فِيهَا - يَعْنِي: الْمَحَارِبَ - الْاجْتِهَادَ يَمْنَةً وَيَسْرَةً، وَلَمْ يُجَوِّزُوا مَعَهُ - يَعْنِي: الْخَبْرَ - أَخْذًا مِنْ قَوْلِ السُّبْكِيِّ: يَجِبُ الْاجْتِهَادُ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً فِي [٨ / ط] الْمِحْرَابِ الْمُعْتَمَدِ؛ لِأَنَّ الْمِحْرَابَ فِي الْجِهَةِ بِمَنْزِلَةِ الْخَبْرِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ الْاجْتِهَادَ فِيهَا بِخِلَافِهِ فِيهَا، وَالْمُجْتَهِدُ لَا يُقَلِّدُ مُجْتَهِدًا. انْتَهَى.

أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: (بِمَنْزِلَةِ الْخَبْرِ الْخ) فَإِنَّهُ كَالصَّرِيحِ [س. ه. ب. ك. ه. أ.] فِي امْتِنَاعِ الْاجْتِهَادِ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً مَعَ الْخَبْرِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَعْلَى مِنَ الْمِحْرَابِ، نَعَمْ نُوَزَّعُ فِيمَا ذَكَرَهُ فِي وُجُوبِ الْاجْتِهَادِ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً، وَفِيمَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فَقَطْ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ شَيْخُنَا ابْنُ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. فَلْيَتَأَمَّلْ. انْتَهَى.

فَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ الشَّافِعِيَّةَ يُقَدِّمُونَ خَبَرَ الْعَالِمِ عَلَى الْمِحْرَابِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمَحَارِبَ الَّتِي وَضَعَتْهَا الصَّحَابَةُ يَجُوزُ فِيهَا الْاجْتِهَادُ يَمْنَةً وَيَسْرَةً، فَيَجُوزُ الْاجْتِهَادُ عِنْدَهُمْ فِي الْمِحْرَابِ الَّذِي وَضَعَهُ الْمَلِكُ صَلاَحُ الدِّينِ عَلَى مُوَافَقَةِ الْمَحَارِبِ الْقَدِيمَةِ، الَّتِي وَضَعَتْهَا الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ بِالْأُولَى.

وَأَمَّا عِنْدَنَا: فَعَلَيْنَا اتِّبَاعُهُمْ فِي اسْتِثْبَائِهَا، كَمَا ذَكَرَهُ فِي (الْحَانِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْفَلَكَِيِّ الْمَذْكُورِ لِمَا عَلِمْتَهُ، وَلَوْ لَمْ يُوْجَدْ مَا ذُكِرَ مِنْ عِلْمِ الْقَاضِي وَحُكْمِهِ، بَلْ وَجُودُ حُكْمِهِ وَعَدَمُهُ سِيَّانٍ؛ لِعَدَمِ دُخُولِ الْمَسْأَلَةِ تَحْتَ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْحُقُوقِ الدِّيْنِيَّةِ الْمَحْضَةِ، وَليْسَتْ مِنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ حَتَّى تَدْخُلَ تَحْتَ الْحُكْمِ، فَلِمَنْ حَكَمَ، وَعَلَى مَنْ حَكَمَ، وَهَذَا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي هِلَالِ رَمَضَانَ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهَا مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ، فَمَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ يُعْمَلُ بِالْمَحَارِبِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا يُلْتَفَتُ لِلطَّعْنِ الْمَذْكُورِ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَيُعْمَلُ بِهِ إِذَا كَانَ مِنْ عَالِمٍ بَصِيرٍ ثِقَةٍ، وَلَا خِفَاءَ فِي أَنْ مَذْهَبَنَا سَمُحٌ حَنِيفِيٌّ سَهْلٌ، مَيْسَّرٌ غَيْرٌ مُعَسِّرٍ، فَإِنَّ [ع/١٤] الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَفِي تَعْيِينِ عَيْنِ الْكَعْبَةِ حَرَجٌ، وَهُوَ مَدْفُوعٌ عَنَّا بِالنَّصْرِ الشَّرِيفِ، وَهَذَا مَا ظَهَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِلْعَبْدِ الضَّعِيفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْبَلَدَةُ الَّتِي وُجِدَ فِيهَا مَحَارِبُ مِنْ غَيْرِ وَضْعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ

٢٣ = وَسُئِلَ أَيْضًا: عَنِ هَذَا السُّؤَالِ بِصُورَةٍ أُخْرَى: هِيَ مَا قَوْلُكُمْ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْكُمْ فِيمَا إِذَا وُجِدَ فِي بَلَدَةٍ مَحَارِبُ مُتَخَالِفَةٌ مِنْ غَيْرِ وَضْعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَبَعْضُهَا مُوَافِقٌ مُنطَبِقٌ عَلَى طَبَقِ الْأَدِلَّةِ الْفَلَكَِيَّةِ الْهِنْدَسِيَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ عِنْدَ أَهْلِهَا يَقِينَةٌ، وَعِنْدَ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ الْيَقِينِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَهُمْ وَجُوبَ اتِّبَاعِ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ مِنْ غَيْرِ شُبُهَةٍ، وَبَعْضُهَا مُخَالِفٌ لِهَذِهِ الْأَدِلَّةِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ الْحَنْفِيِّ إِذَا صَلَّى وَرَاءَهُ شَافِعِيٌّ: أَنْ يَنْحَرِفَ فِي الْمَحَارِبِ الْمُخَالِفِ إِلَى مُقْتَضَى هَذِهِ الْأَدِلَّةِ؛ لِأَجْلِ صِحَّةِ صَلَاةِ الشَّافِعِيَّةِ وَرَاءَهُ، وَلِخُرُوجِ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَ إِصَابَةَ الْعَيْنِ مِنْ أُمَّةِ الْحَنْفِيَّةِ، وَيَكُونُ قَدْ زَادَ خَيْرًا بِإِصَابَتِهِ عَيْنَ الْكَعْبَةِ أَمْ لَا؟

٢٤ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا يَجِبُ: فَهَلِ الْأَفْضَلُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَمْ لَا؟

٢٥ = وَإِذَا قُلْتُمْ بِوُجُوبِ اتِّبَاعِ مَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا: فَيَلْزَمُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ إِذَا وَجِدَ مُحْرَابًا مُخَالَفًا لِلْجِهَةِ أَنْ يُتَّبَعَ وَيُصَلَّى فِيهِ، فَهَلِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ أَمْ لَا وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْأَمْرُ فِي بَعْضِ سِكَكِ مِصْرَ، وَنُقِلَ الْمُحْرَابُ إِلَى الْجِهَةِ الْأُخْرَى كَمَا أَخْبَرَنِي بِهِ ثِقَاتٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢٦ = وَهَلِ إِذَا كَانَ حَنْفِيٌّ بِمَفَازَةٍ وَتَحْيِرٍ عَنْ مَعْرِفَةِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَعِنْدَهُ مَنْ يَعْرِفُ هَذِهِ الْأَدْلَةَ، فَهَلِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِ أَوْ يَتَعَلَّمَ هَذِهِ الْأَدْلَةَ أَمْ لَا؟

٢٧ = وَهَلِ إِذَا حَلَفَ حَنْفِيٌّ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَقْبَلَ بِصَدْرِهِ عَيْنَ [س٦٠/١] الْكَعْبَةِ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ، فَصَلَّى فِي مُحْرَابٍ مُخَالَفٍ لِهَذِهِ الْأَدْلَةِ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، وَإِذَا صَلَّى فِي مُحْرَابٍ مُوَافِقٍ لِهَذِهِ الْأَدْلَةِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟ [ك٥ب/١]

٢٨ = وَمَا تَعْرِيفُ الْجِهَةِ الَّتِي إِذَا اسْتَقْبَلَهَا الشَّخْصُ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَإِذَا انْحَرَفَ عَنْهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؟

٢٩ = وَإِذَا انْحَرَفَ شَافِعِيٌّ أَوْ حَنْفِيٌّ أَوْ حَنْبَلِيٌّ إِلَى مُقْتَضَى هَذِهِ الْأَدْلَةِ بَعْدَ إِثْبَاتِهَا بِالْبَرَاهِينِ الْقَطْعِيَّةِ، فَهَلِ يَسُوغُ لِلْقَاضِي أَنْ يَتَعَرَّضَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ وَأَنْ يَقُولَ لَهُ: جَدُّ إِسْلَامَكَ، ثُمَّ تَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذَا الْفِعْلِ وَارْجِعْ إِلَى مَا كُنْتَ عَلَيْهِ سَابِقًا أَمْ لَا؟ وَإِذَا فَعَلَ هَذَا الْقَاضِي ذَلِكَ يَكُونُ مُخْطِئًا أَمْ لَا وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا مِنْ هَذَا الْعِلْمِ؟

٢٣ج = فَأَجَابَ: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمِحْرَابُ مِنْ وَضْعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلَا مِنْ وَضْعِ ذَوِي الْعِلْمِ الْمُوثُوقِ بِهِمْ فِي مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ وَلَا عَلَى سَمْتٍ وَضَعِيهِمْ؛ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ إِجْمَاعًا، وَأَمَّا مَوَافَقَةُ الشَّافِعِيَّةِ وَبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ الشَّارِطِينَ إِصَابَةَ التَّوَجُّهِ [ط ٩ /] لِعَيْنِ الْقِبْلَةِ؛ فَهُوَ أَفْضَلُ بِلَا رَيْبٍ وَلَا مِئِنٍ<sup>(١)</sup>؛ لِتَصَحِّحِ الصَّلَاةَ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ، لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي تَحَقُّقِ ذَلِكَ وَلَا يَقَعُ عَلَى وَجْهِ الْيَقِينِ مَعَ الْبُعْدِ بِإِخْبَارِ الْمِيقَاتِيِّ، كَمَا لَا يَخْفَى عِنْدَ الْمُفْتَهَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ خَبَرٍ، وَمَعَ ذَلِكَ يُعْمَلُ بِهِ بِلَا شُبْهَةٍ إِذَا خَلَا عَنِ الْمَعَارِضَةِ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ أَوْ فَوْقَهُ، لِأَنَّهُ مُلْزِمٌ.

وَقَدْ كَتَبْنَا فِي الْجَوَابِ سَابِقًا: أَنَّ مَحَارِبَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَعْلَى مِنْ خَبَرِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالسُّؤَالُ مِنَ الْأَهْلِ، وَهُوَ خِلَافٌ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّافِعِيَّةِ، فَإِنَّ مُقْتَضَى كَلَامِهِمُ الْعَكْسُ، وَهَذَا الْمِحْرَابُ الْمُتَنَازِعُ فِيهِ حَيْثُ كَانَ خَارِجًا عَنِ الْجِهَةِ بِالْكُلِّيَّةِ: بِأَنْ تَجَاوَزَ الْمَشَارِقَ إِلَى الْمَغَارِبِ كَمَا نَقَلَهُ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَلَا يُقَلَّدُ لِمُخَالَفَتِهِ لِجَمِيعِ [ع ٤ ب /] الْمَذَاهِبِ حَيْثُ إِذِ الْمِحْرَابُ الْمُخَالَفُ لِلْجِهَةِ لَا عِبْرَةَ بِهِ، وَإِذَا اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَعِنْدَهُ عَالِمٌ بِالْقِبْلَةِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ وَلَا يَتَحَرَّى.

٢٧ج = وَالطَّلَاقُ لَا يَقَعُ عَلَى الْحَالِفِ الْمَذْكُورِ؛ لِمَا أَسْلَفْنَا مِنْ عَدَمِ التَّيَقُّنِ.

٢٨ج = وَجِهَتُهَا: أَنْ يَصِلَ الْخَطُّ الْخَارِجُ مِنْ جَبِينِ الْمُصَلِّي إِلَى الْخَطِّ الْمَارِّ بِالْكَعْبَةِ عَلَى اسْتِقَامَةٍ، بِحَيْثُ يَحْصُلُ قَائِمَتَانِ، أَوْ نَقُولُ: هُوَ أَنْ تَقَعَ الْكَعْبَةُ فِيمَا بَيْنَ خَطَّيْنِ يَلْتَقِيَانِ (فِي الدِّمَاغِ)<sup>(٢)</sup> فَيَخْرُجَانِ إِلَى الْعَيْنَيْنِ كَسَاقِي مُثَلَّثٍ، كَذَا قَالَ النَّحْرِيُّ التَّنْتَازَانِي فِي (شَرْحِ الْكَشَافِ).

(٢) فِي ع: بِالْدِمَاغِ.

(١) الْمِئِنُ هُوَ الْكُذْبُ.

٢٩ ج = فَيَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ انْحِرَافًا لَا تَزُولُ بِهِ الْمُقَابَلَةُ بِالْكُلِّيَّةِ؛ جَازًا، يُؤَيِّدُهُ مَا قَالَهُ فِي (الظَهِيرِيَّةِ) إِذَا تَيَأَمَّنَ أَوْ تَيَاسَرَ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْإِنْسَانِ مُقَوَّسٌ، فَعِنْدَ التَّيَأَمَنِ أَوْ التَّيَاسَرِ يَكُونُ أَحَدُ جَوَانِبِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ، كَذَا قَالَ مَنَّا لِحُسْرُو فِي (دُرَرِ الْأَحْكَامِ)، وَقَدْ كَتَبْنَا مَا فِي مَعْنَاهُ فِي الْجَوَابِ سَابِقًا.

وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَقُولَ لِأَحَدٍ مِمَّنْ يُرِيدُ الْبَحْثَ عَنْ حَقِيقَةِ الْقِبْلَةِ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ مُعْتَقِدًا زَوَالَ إِسْلَامِهِ وَإِثْبَاتَ مَعْصِيَتِهِ، وَلَا أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ بِمَكْرُوهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَّصِدَ إِصَابَةَ الصَّوَابِ [س ٦ ب /] وَإِظْهَارَ الْحَقِّ.

وَتَحْرِمُ الْمُنَاطَرَةَ لِأَجْلِ أَنْ (تَزَلْ) <sup>(١)</sup> قَدَمٌ مِّنْ نَّاطِرِكَ، وَأَنْ يَظْهَرَ جَهْلٌ مِّنْ مِّثْلِكَ أَوْ نَاطِرِكَ، وَيَجِبُ أَنْ يُتَّصَدَ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ إِذِ الْعِلْمُ صِفَةٌ مِّنْ صِفَاتِهِ، فَإِذَا كُنْتَ مُتَّصِفًا [ك ١٦ /] بِهِ فَلَا تَعُدُّ مَا أَبَاحَهُ لَكَ، كَيْفَ وَرَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَّمَنَا كَيْفَ نُخَاطِبُ الْجَاهِلَ بِقَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ [الفرقان: ٦٣] فَعَلَيْنَا اتِّبَاعَ الْحَقِّ وَالتَّكَلُّمَ بِهِ، وَلَيْسَ عَلَيْنَا هُدَى الْعَالِمِ، وَالْمَسْأَلَةُ وَاصِحَّةٌ، وَحَاصِلُهَا إِذَا تَحَقَّقَ خُرُوجُهُ عَنِ الْجِهَةِ بِالْكُلِّيَّةِ لَا يَجُوزُ اعْتِمَادُهُ إِجْمَاعًا، وَإِذَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ؛ جَازًا اعْتِمَادُهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ انْحِرَافٌ قَلِيلٌ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَمَعْرِفَةُ ذَلِكَ مِّنْ هَذَا الْعِلْمِ لَا يُنْكَرُهُ أَحَدٌ، وَنَحْنُ عَلَى عِلْمِ بَأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَعْلَمُ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُمْ وَضَعُوا مِحْرَابًا؛ لَا يُعَارِضُهُمْ مَنْ هُوَ ذُو نَهْمٍ، وَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ مِحْرَابًا وَضَعَ مِنْ غَيْرِهِمْ بَغَيْرِ عِلْمٍ لَا نَعْتَمِدُهُ، وَإِذَا لَمْ نَعْرِفْ شَيْئًا وَعَلِمْنَا كَثْرَةَ الْمَارِّينَ وَتَوَالِي الْمُصَلِّينَ عَلَى مُرُورِ السِّنِينَ؛ (عَمِلْنَا) <sup>(٢)</sup> بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ الصَّحْحَةُ وَعِنْدَ تَحَقُّقِنَا بِالْخَطَا؛ زَالَ الْغِطَاءُ، وَهُوَ اخْتِلَافُ الْجِهَةِ بِحَيْثُ يَكُونُ مُتَجَاوِزًا الْمَسَارِقَ إِلَى الْمَغَارِبِ، وَقَدْ عَلِمْتَ الْأَجُوبَةَ كُلَّهَا عَلَى كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي ع، س: عَلِمْنَا.

(١) فِي س: (تَزُولُ)

## إِذَا وُجِدَ فِي بَلَدَةٍ مَحَارِيبٌ مُتَخَالِفَةٌ مِنْ غَيْرٍ وَضِعِ الصَّحَابَةِ وَلَا عَلَى سَمْتٍ وَضَعِهِمْ

٣٠ = وَسُئِلَ أَيْضًا بِمَا صُوِّرَتْهُ: فِيمَا إِذَا وُجِدَ فِي بَلَدَةٍ مَحَارِيبٌ مُتَخَالِفَةٌ مِنْ غَيْرٍ وَضِعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَلَا عَلَى سَمْتٍ وَضَعِهِمْ وَلَا عَلَى سَمْتٍ وَضِعِ ذَوِي الْعِلْمِ الْمَوْثُوقِ بِهِمْ فِي مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ، وَقَدْ طُعِنَ فِيهَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ تَحَرَّرَ أَنَّ بَعْضَهَا مُنْحَرِفٌ يَمَنَّةً عَنِ مُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ خَمْسًا وَسِتِّينَ دَرَجَةً، وَبَعْضُهَا خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ دَرَجَةً، وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْفَلَكيَّةِ إِذَا كَانَ الْإِنْجِرَافُ عَنِ مُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ دَرَجَةً يَمَنَّةً أَوْ يَسْرَةً يَكُونُ ذَلِكَ الْإِنْجِرَافُ خَارِجًا عَنِ جِهَةِ الرَّبْعِ الَّذِي فِيهِ مَكَّةُ الْمُشْرِفَةُ مِنْ غَيْرِ إِشْكَالٍ عَلَى أَنَّ الْجِهَاتِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُصَلِّيِ أَرْبَعَةٌ، فَهَلْ هَذِهِ الْمَحَارِيبُ (الْمَرْبُورَةُ) <sup>(١)</sup> انْجِرَافُهَا كَثِيرٌ فَاحِشٌ يَجِبُ الْإِنْجِرَافُ فِيهَا يَسْرَةً إِلَى جِهَةِ مُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ وَالْحَالَةَ مَا ذُكِرَ أَمْ لَا؟

٣١ = وَإِذَا قُلْتُمْ: يَجِبُ، فَهَلْ إِذَا عَانَدَ شَخْصٌ وَصَلَّى فِي هَذِهِ الْمَحَارِيبِ بَعْدَ إِثْبَاتِ مَا ذُكِرَ تَكُونُ صَلَاتُهُ [ط ١٠، ع ١٥ / ] فَاسِدَةً وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟

٣٢ = وَهَلْ إِذَا وُجِدَ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَدِلَّةٌ خَاصَّةٌ وَأَدِلَّةٌ عَامَّةٌ، يَجِبُ الْعَمَلُ بِالْأَدِلَّةِ الْخَاصَّةِ وَتُحْمَلُ الْعَامَّةُ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ أَفْتُونَا مَا جُورِينَا.

٣٠ ج = أَجَابَ: حَيْثُ زَالَتْ بِالْإِنْجِرَافِ الْمَذْكُورِ الْمَقَابَلَةُ بِالْكُلِّيَّةِ، بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنْ سَطْحِ الْوَجْهِ مُسَامِتًا لِلْكَعْبَةِ؛ عُدَمَ الْإِسْتِقْبَالَ الْمَشْرُوطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ عُدِمَ الْمَشْرُوطُ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَلَا كَلَامَ فِي عُدَمِ صِحَّةِ

(١) فِي س: (الْمَذْكُورَةُ).



الصَّلَاةِ إِلَى هَذِهِ الْمَحَارِبِ الْمَوْصُوفَةِ بِمَا ذُكِرَ قَطْعًا، وَوُجُوبِ قَضَاءِ الْمُؤَدَّى بَعْدَ الْعِلْمِ وَالثُّبُوتِ.

٣١ ج = وَلَا يَجُوزُ الْعِنَادُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، بَلْ يَحْرُمُ [س ١٧ / ] وَيَفْسُقُ مُرْتَكِبُهُ وَيَعَزَّرُ لِازْتِكَابِهِ الْمَعْصِيَةَ؛ خُصُوصًا فِي مِثْلِ هَذَا الشَّانِ الْعَظِيمِ الْمُتَعَلِّقِ بِالصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ عِمَادُ الدِّينِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ فَاعِلِهِ بَعْدَ ظُهُورِ دَلَالَتِهِ مُجَرَّدُ جَهْلٍ وَعِنَادٍ وَفَسْقٍ [ك ٦ ب / ] وَفَسَادٍ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ وَيَرْجِعَ، وَإِلَّا يُعَامَلُ بِالْعَذَابِ الْأَلِيمِ الْمَوْجِعِ.

٣٢ ج = وَأَمَّا بَحْثُ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ: فَمِنْ مَشْهُورِ مَسَائِلِ أَصُولِ الْأَحْكَامِ، وَالْأَنْسَبُ ذِكْرُ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، يَظْهَرُ ذَلِكَ لِمَنْ عَلِمَ اضْطِلَاحَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ، وَحَيْثُ عَلِمَ ذَلِكَ؛ فَلْيُعْلَمَ أَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ حَيْثُ اتَّحَدَتِ الْحَادِثَةُ وَالْحُكْمُ، عِنْدَنَا كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْأَصُولِ، فَإِذَا وُجِدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِطْلَاقٌ وَتَقْيِيدٌ فِي عِبَارَاتِهِمْ؛ فَلْيَكُنِ الْمُطْلَقُ مَحْمُولًا عَلَى الْمُقَيَّدِ لِاتِّحَادِ الْحُكْمِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدِ الْحُكْمُ، فَالْحَمْلُ فِي مِثْلِ مَا نَحْنُ فِيهِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا كَانَ الْإِمَامُ أَلْتَغ

٣٣ = سُئِلَ: فِي الْإِمَامِ إِذَا كَانَ أَلْتَغ يُبَدَّلُ الرَّاءُ الْمُهْمَلَةَ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْطِقَ بِ (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) يَقُولُ: (الْغَحْمَنِ الْغَحِيمِ) وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْطِقَ بِ (رَبِّ) يَقُولُ: (غَبِّ) فَهَلْ يَكُونُ اقْتِدَاءُ الْفَصِيحِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحُرُوفَ مِنْ مَخَارِجِهَا بِهِ بَاطِلًا، فَلَا يَجُوزُ إِمَامَتُهُ لِلْفَصِيحِ؟ وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَوْمَّ فَصِيحًا؟ وَهَلْ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَوْمَّ مِثْلَهُ؟ وَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ مَنَعُهُ مِنْ أَنْ يَوْمَّ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ:

مَسْأَلَةُ الْأَلْتِغِ قَدْ تَكَرَّرَتْ  
وَنَظَّمَ النَّاسُ بِهَا كَلَامًا  
وَمِنْهُمْ الْغَزِيُّ فِي تَحْفَتِهِ  
إِمَامَةُ الْأَلْتِغِ لِلْمُغَايِرِ  
وَقَدْ أَبَاهُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ  
وَقُلْتُ نَظْمًا غَابِرَ الزَّمَانِ  
إِمَامَةُ الْأَلْتِغِ بِالْفَصِيحِ  
سُؤَالُهَا عَنِ حُكْمِهَا وَاسْتُخْبِرَتْ  
يَقْضِي لِكُلِّ سَائِلٍ مَرَامًا  
نَظْمًا يَزِينُ الْقَوْلَ مِنْ بَهْجَتِهِ  
تَجُوزُ عِنْدَ الْبَعْضِ مِنْ أَكْبَارِ  
لِمَا لَغِيْرِهِ مِنَ الصَّوَابِ  
يَزْرِي بِنَظْمِ الدَّرِّ وَالْجُمَانِ  
فَاسِدَةً فِي الرَّاجِحِ الصَّحِيحِ

قَالَ فِي (الْبَحْرِ) بَعْدَ كَلَامٍ كَثِيرٍ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ إِمَامَةَ الْإِنْسَانِ (لِمَمَائِلِهِ) (١) صَحِيحَةٌ، إِلَّا إِمَامَةَ الْمُسْتَحَاضَةِ وَالضَّالَّةِ [ع ه ب /] وَالْخُنْثَى الْمُسْكَلَ لِمِثْلِهِ، وَلِمَنْ دُونَهُ صَحِيحَةٌ، وَلِمَنْ فَوْقَهُ لَا تَصِحُّ مُطْلَقًا (٢). انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اِقْتِدَاءُ غَيْرِ الْأَلْتِغِ بِالْأَلْتِغِ

٣٤ = سُنِلَ: فِيمَا إِذَا اقْتَدَى غَيْرُ الْأَلْتِغِ بِالْأَلْتِغِ، هَلْ تَصِحُّ عَلَى الْأَصَحِّ الْمُفْتَى بِهِ، أَمْ تَصِحُّ عِنْدَ الْبَعْضِ؟ وَهَلْ فَاحِشُ اللَّغَةِ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ؛ لِكَوْنِ النُّطْقِ بِالْحُرُوفِ غَيْرِ خَالِصٍ فِي الْجُمْلَةِ، لَيْسَ مِنْهَا لَا لُغَةً وَلَا عُرْفًا كَمَا هُوَ التَّحْقِيقُ؟

٣٥ = وَإِذَا دَارَتْ الصَّلَاةُ بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ هَلْ تُحْمَلُ عَلَى الْفَسَادِ اهْتِمَامًا بِشَأْنِ الْعِبَادَةِ أَمْ عَلَى الصَّحَّةِ؟

٣٤ ج = أَجَابَ: الرَّاجِحُ الْمُفْتَى بِهِ: عَدَمُ صِحَّةِ إِمَامَةِ الْأَلْتِغِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ لَيْسَ بِهِ

لُغَةٌ.

(٢) «البحر الرائق» (١/٣٨٩).

(١) في س: (مماثله).

(أ) وَصَرَّحَ قَاضِي خَانَ فِي (فَتَاوَاهُ) نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَضَلِيِّ:  
أَنَّ إِمَامَةَ الْأَلْثَغِ لِغَيْرِ الْأَلْثَغِ تَصِحُّ؛ لِأَنَّ مَا يَقُولُهُ صَارَ لُغَةً [س٧ب /] لَهُ.  
(ب) وَمِثْلُهُ فِي (الظَّهِيرِيَّةِ) وَغَيْرِهَا.

وَأَمَّا اللَّتْغَةُ الْيَسِيرَةُ؛ فَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِهَا مِنْ عُلَمَائِنَا، وَرَأَيْتُ فِي كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ  
لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي (شَرْحِ الرَّوْضِ) مَا نَصَّهُ: لَوْ كَانَتْ لُنْتْغُهُ  
يَسِيرَةً بَأَنْ يَأْتِيَ بِالْحَرْفِ غَيْرِ صَافٍ؛ لَمْ تُؤَثِّرْ، وَمِثْلُهُ لِابْنِ حَجَرٍ وَالرَّمْلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ  
عَلَيْهِمَا [ط ١١ /] فِي (شَرْحَيْهِمَا عَلَى الْمِنْهَاجِ)، وَقَوَاعِدُنَا لَا تَأْبَاهُ.

٣٥ ج = وَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ؛ يُحْمَلُ عَلَى الصَّحَّةِ بِلَا شُبْهَةٍ، قَالَ  
جَلَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْحَجَّج: ٧٨] وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ  
«الدِّينُ يُسْرٌ وَلَنْ يُغَالِبَ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ».

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِلَفْظٍ «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ»<sup>(١)</sup>. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِمَامَةُ الصَّبِيِّ لِلْبَالِغِينَ

٣٦ = سُئِلَ: فِي الصَّبِيِّ [ك١٧ /] هَلْ (يَصِحُّ)<sup>(٢)</sup> أَنْ يَكُونَ إِمَامًا لِلْبَالِغِينَ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: اقْتِدَاءُ الْبَالِغِ بِالصَّبِيِّ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ نَفْلٌ، وَصَلَاةُ الْبَالِغِ فَرَضٌ،  
فَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ، كَمَا فِي سَائِرِ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوَى، وَقَدْ أَطْلَقُوا فِي ذَلِكَ،  
فَشَمِلَ اقْتِدَاءَهُ بِهِ فِي الْفَرَضِ وَالسُّنَّةِ:  
(أ) كَمَا هُوَ الْمُخْتَارُ، كَمَا فِي (الْهِدَايَةِ).

(١) البخاري: (٣٩).

(٢) في ع: يصلح.

(ب) وَقَوْلُ الْعَامَّةِ، كَمَا فِي (الْمُحِيطِ).

(ج) وَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْإِسْبِجَابِيُّ؛ لِأَنَّ نَفْلَ الْبَالِغِ مَضْمُونٌ دُونَ نَفْلِ الصَّبِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِمَامَةُ الْأَعْمَى إِذَا لَمْ يَكُنْ تَمَّ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ

٣٧= سُئِلَ: فِي إِمَامَةِ الْأَعْمَى إِذَا لَمْ يَكُنْ تَمَّ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ، هَلْ تُكْرَهُ

أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ أَفْضَلَ مِمَّنْ كَانَ يُؤَمُّهُ لَا تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ:

(أ) فَإِنَّ إِمَامَةَ عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ الْأَعْمَى بِقَوْمِهِ مَشْهُورَةٌ فِي (الصَّحِيحَيْنِ).

(ب) وَاسْتِخْلَافَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى عَلَى الْمَدِينَةِ كَذَلِكَ فِي (صَحِيحِ ابْنِ جِبَّانَ) كَمَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنِ (الْمُحِيطِ) هَذَا مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ فَقَالَ فِي (الْمِنْهَاجِ): وَالْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ سَوَاءٌ عَلَى

النَّصِّ<sup>(١)</sup>، قَالَ شَارِحُهُ الشَّيْخُ جَلَّالُ الدِّينِ: وَقِيلَ: وَالْأَعْمَى أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَخْشَعُ. وَقِيلَ: الْبَصِيرُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ عَنِ النَّجَاسَةِ أَحْفَظُ، وَلِتَعَارُضِ الْمَعْنِيَيْنِ سَوَى الْأَوَّلِ بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup>.  
انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا كَانَ رَجُلٌ عَلَى يَدِهِ وَشَمٌّ، هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؟

٣٨= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عَلَى يَدِهِ وَشَمٌّ، هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَإِمَامَتُهُ مَعَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَإِمَامَتُهُ مَعَهُ بِلَا شُبْهَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «منهاج الطالبين» (ص: ١٧) ومعنى النص أي: نص الإمام الشافعي.

(٢) «شرح المحلي على منهاج» (١/٢٧٧).

## إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ وَخَرَجَ مِنْ بَيْنِ أَسْنَانِهِ شَيْءٌ مِنْ فَضْلَةِ الْأَكْلِ

٣٩ = سُئِلَ: فِي الرَّجُلِ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ وَخَرَجَ مِنْ بَيْنِ أَسْنَانِهِ شَيْءٌ مِنْ فَضْلَةِ الْأَكْلِ، هَلْ يُلْقِيهِ أَمْ يَبْتَلِعُهُ؟

٤٠ = وَهَلْ يُؤْذَنُ الْمُصَلِّي وَيُقِيمُ لِلْفَوَائِتِ أَمْ لَا؟

٤١ = وَهَلِ الْأَفْضَلُ لِلْمُسَافِرِ الْقَصْرُ أَمْ الْإِتْمَامُ؟

وَهَلِ بِالْإِتْمَامِ يَكُونُ مُرْتَكِبًا حُرْمَةً أَمْ لَا؟

٤٢ = وَمَا حُكْمُ صَلَاةِ الظُّهْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ؟

٣٩ ج = أَجَابَ: يُكْرَهُ أَنْ يَبْتَلِعَ الْمُصَلِّي مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ إِنْ كَانَ قَلِيلًا دُونَ قَدْرِ الْحِمَّصَةِ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الْحِمَّصَةِ تَفْسَدُ صَلَاتُهُ، وَكَذَا إِذَا كَانَ قَدْرَ الْحِمَّصَةِ فِي الصَّحِيحِ، [ع/١٦] وَالْقَاوَةُ فِي الْمَسْجِدِ مَكْرُوهَةٌ كَالْبَصَاقِ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: عَدَمُ التَّعَرُّضِ لَهُ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ الْمُصَلِّي مِنْ صَلَاتِهِ فَيُلْقِيهِ فِي مَحَلٍّ يَبَاحُ وَلَا يَأْكُلُهُ، وَقَدْ وَرَدَ (كُلُوا الْوَعْمَ وَاطْرَحُوا الْفَعْمَ) وَهُوَ مَا يَعْلُقُ بَيْنَ الْأَسْنَانِ مِنْهُ. أَي: اِرْمُوا مَا يُخْرِجُهُ الْخِلَالُ<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ مَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَ الْأَسْنَانِ وَيَخْرُجُ بِنَفْسِهِ، خُصُوصًا إِنْ مَكَثَ كَثِيرًا لِتَغْيِيرِهِ، وَإِنْ أَكَلَهُ مَعَ ذَلِكَ خَارِجَهَا؛ كُرِهَ أَيْضًا. قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ [س/١٨] مِنْ شَرَّاحِ (الْكَنْزِ) فِي قَوْلِهِ: (وَلَوْ نَظَرَ إِلَى مَكْتُوبٍ وَفَهِمَهُ أَوْ أَكَلَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ أَوْ مَرَّ مَارٌّ فِي مَوْضِعِ سُجُودِهِ لَا تَفْسَدُ وَإِنْ أَثِمَ) أَي: فَاعِلُ ذَلِكَ، أَعْنِي: النَّاطِرُ وَالْأَكِلُ وَالْمَارُّ، وَأَنْتَ عَلِمْتَ الْكِرَاهَةَ فِي النَّاطِرِ وَالْأَكِلِ، بَلْ قَدْ مَرَّ عَنِ الْحَلَبِيِّ أَنَّهَا فِيهِ تَحْرِيمِيَّةٌ.

(١) «حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح» (ص: ٣٤١) والأثر ذكر ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث»، مادة (وعم).

٤٠ ج = وَيُؤَدَّنُ الْمُصَلِّيَ لِلْفَائِتَةِ وَيُقِيمُ، وَكَذَا لِأُولَى الْفَوَائِتِ وَيُخَيَّرُ فِي الْأَذَانِ لِلْبَاقِي، فَإِنْ شَاءَ أَذَّنَ لِكُلِّ، وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِقَامَةِ، هَذَا إِذَا فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ فَقْضَاهَا فِي مَجْلِسٍ، وَإِنْ قَضَاهَا فِي (مَجَالِسٍ) <sup>(١)</sup> يُؤَدَّنُ لِكُلِّ وَيُقِيمُ لِكُلِّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ مَلِكٍ نَقْلًا عَنِ (الْكَفَايَةِ).

٤١ ج = وَالْقَصْرُ لِلْمُسَافِرِ وَاجِبٌ، حَتَّى لَوْ أْتَمَّ يَكُونُ آثِمًا عَاصِيًا؛ لِأَنَّهُ عَزِيمَةٌ لَا رُخْصَةَ، قَالَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ: قُلْتُ لِعُمَرَ: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠١] وَقَدْ آمَنَ النَّاسُ. فَقَالَ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتُ، فَسَأَلْتُ [ك٧ب /] رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا مِنْهُ صَدَقَتَهُ» [رَوَاهُ مُسْلِمٌ] <sup>(٢)</sup>.

٤٢ ج = وَأَمَّا صَلَاةُ الظُّهْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لِلِإِحْتِيَاظِ فَقَطُّ؛ مَنَعَ مِنْهَا أَكْثَرُ الشَّرَاحِ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّ الْإِحْتِيَاظَ فِي تَرْكِهَا، وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ التَّعَدُّدِ وَعَدَمِ جَوَازِهِ، لَكِنْ:

(أ) ذَكَرَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ): اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي الْقُرَى الْكَبِيرَةِ إِذَا لَمْ يُعْمَلْ بِالْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ فِيهَا:

❖ قَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّي الْفَرَضَ وَيُصَلِّي الْجُمُعَةَ مَعَهَا إِحْتِيَاظًا.

❖ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّي الْأَرْبَعَ بِنِيَّةِ الظُّهْرِ فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ أَوَّلًا، ثُمَّ [١٢ط /] يَسْعَى وَيَشْرَعُ فِي الْجُمُعَةِ، فَإِنْ كَانَتِ الْجُمُعَةُ جَائِزَةً صَارَتِ الظُّهْرُ تَطَوُّعًا وَالْجُمُعَةُ صَحِيحَةً.

❖ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّي الْجُمُعَةَ أَوَّلًا، ثُمَّ يُصَلِّي السُّنَّةَ أَرْبَعًا وَرَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ

(١) فِي س: (مَجْلِسٍ).

(٢) مُسْلِمٌ (٦٨٦).

يُصَلِّي الظُّهْرَ، فَإِنْ كَانَتْ الْجُمُعَةُ جَائِزَةً فَهَذَا كُلُّهُ يَكُونُ نَفْلًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْجُمُعَةُ جَائِزَةً فَهَذَا فَرَضُهُ.

(ب) وَقَالَ فِي (الْحُجَّةِ) هَذَا فِي الْقُرَى الْكَبِيرَةِ، وَأَمَّا فِي الْبِلَادِ فَلَا شَكَّ فِي الْجَوَازِ، وَلَا تُعَادُ الْفَرِيضَةُ، وَالْإِحْتِيَاطُ فِي الْقُرَى: أَنْ يُصَلِّيَ السُّنَّةَ أَرْبَعًا ثُمَّ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ يَنْوِي أَرْبَعًا سُنَّةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ سُنَّةَ الْوَقْتِ، فَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ، فَلَوْ كَانَ آدَاءُ الْجُمُعَةِ صَحِيحًا؛ فَقَدْ آدَاهَا وَسُنَّتَهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْجُمُعَةُ صَحِيحَةً فَقَدْ (صَلَّى) <sup>(١)</sup> الظُّهْرَ وَالْأَرْبَعَ سُنَّةً وَالْأَرْبَعَ فَرِيضَةً وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ هَذَا سُنَّةً، قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّسْفِيُّ: رَأَيْتُ الْإِمَامَ أَبَا جَعْفَرٍ الْهِنْدَوَانِيَّ صَلَّى الْجُمُعَةَ بِيْرْدَةَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى أَرْبَعًا، فَقُلْتُ: مَا هَاتَانِ الرَّكَعَتَانِ وَالْأَرْبَعُ؟ أَعَدَّتْ صَلَاةَ الظُّهْرِ وَلَمْ تَرَ الْجُمُعَةَ بِيْرْدَةَ؟ فَقَالَ: لَا وَلَكِنِّي صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَرْبَعًا عَلَى مَذْهَبِ عَلِيٍّ، وَقَوْلِ النَّاسِ يُصَلِّي أَرْبَعًا بِنِيَّةِ الظُّهْرِ أَوْ بِنِيَّةِ اقْرَبِ صَلَاةِ عَلِيٍّ؛ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الرُّوَايَاتِ، وَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ الْجُمُعَةِ فِي الْبِلَادِ وَالْقَصَبَاتِ.

(ج) وَفِي (شَرْحِ الْمَجْمَعِ) فِي قَوْلِهِ: [ع ٦٦ ب /] (وَيَجْعَلُهَا - أَي: أَبُو يُوسُفَ - السُّنَّةَ بَعْدَهَا سِتًّا إِخ) ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي نِيَّةِ تِلْكَ الْأَرْبَعِ:

❖ قِيلَ: يَنْوِي السُّنَّةَ، وَالْأَحْسَنُ الْأَحْوَطُ فِي مَوْضِعِ الشَّكِّ فِي جَوَازِ الْجُمُعَةِ وَثُبُوتِ شَرْطِهَا: أَنْ يَقُولَ: نَوَيْتُ أَنْ أُصَلِّيَ آخَرَ ظُهْرٍ أَدْرَكْتُ وَقْتَهُ وَلَمْ أَصَلِّهِ بَعْدُ.

❖ وَقِيلَ الْمُخْتَارُ: أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِهَذِهِ النِّيَّةِ، [س ٨ ب /] ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا بِنِيَّةِ السُّنَّةِ، كَذَا فِي (الْقِنِيَّةِ). انْتَهَى. وَالْمَسْأَلَةُ أُفْرِدَتْ بِالتَّصَانِيفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: أَدَى، وَمَا هُنَا نَسْخَةٌ فِيهَا.

## الإخفاء والجهر في الصلاة

٤٣ = سُئِلَ: عَنِ مَسْأَلَةِ الإخْفَاءِ وَالْجَهْرِ بِالقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ وَاختِلَافِ الأَقْوَالِ فِيهَا، وَمَا هُوَ الأَرْجَحُ مَعَ عَزْوِ كُلِّ إِلَى مَوْضِعِهِ؟  
أَجَابَ:

(أ) قَالَ فِي (التَّبْيِينِ) اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الْجَهْرِ وَالْإخْفَاءِ:

❖ فَقَالَ الهِنْدَوَانِيُّ: الْجَهْرُ أَنْ يُسْمِعَ غَيْرَهُ، وَالْمُخَافَتَةُ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ.

❖ وَقَالَ الكَرَّخِيُّ: الْجَهْرُ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ، وَالْمُخَافَتَةُ تَصْحِيحُ الحُرُوفِ؛ لِأَنَّ

القِرَاءَةَ فِعْلُ اللِّسَانِ دُونَ الصَّمَاخِ.

وَالأَوَّلُ أَصَحُّ لِأَنَّ مُجَرَّدَ حَرَكَةِ اللِّسَانِ لَا تُسَمَّى قِرَاءَةً بِدُونِ الصَّوْتِ.

وَعَلَى هَذَا الخِلَافِ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ: كَالتَّسْمِيَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ، وَوُجُوبِ

السَّجْدَةِ بِالتَّلَاوَةِ، وَالْعِتَاقِ، وَالطَّلَاقِ، وَالِاسْتِثْنَاءِ. انْتَهَى.

(ب) وَفِي (الْجَوْهَرَةِ فِي شَرْحِ القُدُورِيِّ): وَإِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا فَهُوَ مُخَيَّرٌ؛ إِنْ شَاءَ

جَهْرًا وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ. قَالَ: قَوْلُهُ: (وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ حَدَّ الْجَهْرِ [ك٨٨ / أ] أَنْ يُسْمِعَ

نَفْسَهُ، وَيَكُونُ حَدُّ الْمُخَافَتَةِ تَصْحِيحُ الحُرُوفِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الحَسَنِ الكَرَّخِيِّ، فَإِنَّ

أُذُنِي الْجَهْرِ عِنْدَهُ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ، وَأَقْصَاهُ أَنْ يُسْمِعَ غَيْرَهُ، وَحَدُّ الْمُخَافَتَةِ تَصْحِيحُ

الحُرُوفِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ القِرَاءَةَ فِعْلُ اللِّسَانِ دُونَ الصَّمَاخِ. وَقَالَ الهِنْدَوَانِيُّ: الْجَهْرُ

أَنْ يُسْمِعَ غَيْرَهُ، وَالْمُخَافَتَةُ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ. وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ حَرَكَةِ اللِّسَانِ

لَا تُسَمَّى قِرَاءَةً دُونَ الصَّوْتِ، وَعَلَى هَذَا الخِلَافِ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ كَالطَّلَاقِ

وَالْعِتَاقِ وَالِاسْتِثْنَاءِ. انْتَهَى.



(ج) وَفِي (الْبَحْرِ): وَلَمْ يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ الْجَهْرَ وَالْإخْفَاءَ لِإِخْتِلَافِ مَعَ اخْتِلَافِ التَّصْحِيحِ، فَذَهَبَ الْكَرْخِيُّ إِلَى أَنَّ أَدْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسَهُ، وَأَنَّ الْمُخَافَتَةَ تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ، وَفِي (الْبَدَائِعِ): مَا قَالَ الْكَرْخِيُّ أَقْبَسُ وَأَصَحُّ، وَفِي (كِتَابِ الصَّلَاةِ لِمُحَمَّدٍ) إِشَارَةٌ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنْ شَاءَ قَرَأَ فِي نَفْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ جَهْرًا وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ. انْتَهَى.

وَأَكْثَرُ الْمَشَايخِ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ الْجَهْرَ أَنْ يُسْمَعَ غَيْرَهُ، وَالْمُخَافَتَةَ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْهِنْدَوَانِيِّ، وَكَذَا كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ كَالتَّسْمِيَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ، وَوُجُوبِ السَّجْدَةِ، وَالتَّلَاوَةِ، وَالْعِتَاقِ، وَالطَّلَاقِ، وَالِاسْتِثْنَاءِ، حَتَّى لَوْ طَلَّقَ وَلَمْ يُسْمَعْ نَفْسَهُ لَا يَقَعُ، وَإِنْ صَحَّ الْحُرُوفَ.

(د) وَفِي (الْخُلَاصَةِ): الْإِمَامُ إِذَا قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمُخَافَتَةِ بِحَيْثُ سَمِعَ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ؛ لَا يَكُونُ جَهْرًا، وَالْجَهْرُ أَنْ يُسْمَعَ الْكُلُّ. انْتَهَى.

(هـ) وَفِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ): وَاعْلَمْ أَنَّ الْقِرَاءَةَ وَإِنْ كَانَتْ فِعْلَ اللِّسَانِ، لَكِنَّ فِعْلَهُ الَّذِي هُوَ كَلَامٌ، وَالْكَلامُ بِالْحُرُوفِ، وَالْحُرُوفُ كَيْفِيَّةٌ تَعْرِضُ لِلصَّوْتِ، وَهُوَ أَخْصُّ مِنَ النَّفْسِ، فَإِنَّ النَّفْسَ الْمَعْرُوضَ بِالْقَرَعِ، فَالْحَرْفُ عَارِضٌ لِلصَّوْتِ لَا لِلنَّفْسِ، فَمَجْرَدُ تَصْحِيحِهَا بِلَا صَوْتٍ إِيمَاءٌ إِلَى [ط ١٣ /] الْحُرُوفِ بِعَضَلَاتِ الْمَخَارِجِ لَا حُرُوفٌ، فَلَا كَلَامٌ، بَقِيَ أَنَّ هَذَا لَا يَقْتَضِي أَنْ يَلْزَمَ فِي مَفْهُومِ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَصِلَ إِلَى السَّمْعِ، بَلْ كَوْنُهُ بِحَيْثُ يُسْمَعُ، وَهُوَ قَوْلُ بَشْرِ الْمَرِيْسِيِّ، وَلَعَلَّهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْهِنْدَوَانِيِّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ سَمَاعُهُ بَعْدَ وُجُودِ الصَّوْتِ [ع ١٧٤ /] إِذَا لَمْ يَكُنْ مَانِعًا. انْتَهَى.

فَأَخْتَارُ (أَنَّ) <sup>(١)</sup> قَوْلَ بَشْرِ: قَوْلُ الْهِنْدَوَانِيِّ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ، بَلِ الظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

(١) سقطت من س.

❖ قَالَ الْكَرْخِيُّ: إِنَّ الْقِرَاءَةَ [س ١٩ / ] تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الصَّوْتُ بِحَيْثُ يُسْمَعُ.

❖ وَقَالَ بِشْرٌ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يُسْمَعُ.

❖ وَقَالَ الْهِنْدَوَانِيُّ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَسْمُوعًا لَهُ. زَادَ فِي (الْمُجْتَبَى) فِي النَّقْلِ عَنِ الْهِنْدَوَانِيِّ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ مَا لَمْ تَسْمَعْ أُذُنَاهُ وَمَنْ بِقُرْبِهِ. انْتَهَى.

وَنَقَلَ فِي (الدَّخِيرَةِ): أَنَّ الْأَصْحَحَ هَذَا. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ قَوْلًا رَابِعًا، بَلْ هُوَ قَوْلُ الْهِنْدَوَانِيِّ الْأَوَّلُ، وَفِي الْعَادَةِ أَنَّ مَا كَانَ مَسْمُوعًا لَهُ يَكُونُ مَسْمُوعًا لِمَنْ هُوَ بِقُرْبِهِ أَيْضًا. إِلَى هُنَا كَلَامُ (الْبَحْرِ) (١).

وَأَقُولُ: لَمَّا كَانَ أَكْثَرُ الْمَشَايخِ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ قَوْلُ الْهِنْدَوَانِيِّ؛ عَوَّلَ عَلَيْهِ فِي مَثْنٍ (تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) بِقَوْلِهِ: وَالْجَهْرُ إِسْمَاعٌ غَيْرُهُ، وَالْمُخَافَةُ إِسْمَاعٌ نَفْسِيهِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقُدُورِيِّ اخْتِيَارُ قَوْلِ الْكَرْخِيِّ، فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلَكِنَّ مَا قَالَهُ الْهِنْدَوَانِيُّ أَصَحُّ وَأَرْجَحُ لِاعْتِمَادِ أَكْثَرِ عُلَمَائِنَا عَلَيْهِ. هَذَا وَدَعَوَى خِلَافَ [ك ٨ب / ] الظَّاهِرِ لِمَا قَالَهُ الْكَمَالُ بَعِيدٌ؛ إِذْ أَغْلَبُ الشُّرَاحِ لَمْ يَنْقُلُوا فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلًا ثَالِثًا، بَلْ اقْتَصَرُوا عَلَى ذِكْرِ قَوْلِ الْكَرْخِيِّ وَالْهِنْدَوَانِيِّ مَعَ ظُهُورِ (وَجْهِ) (٢) مَا قَالَهُ الْكَمَالُ وَكَوْنِهِ وَسَطًا، إِذْ يَبْعُدُ اشْتِرَاطُ حَقِيقَةِ السَّمَاعِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ آلِيهِ، وَرُبَّمَا تَخْتَلِفُ مَعَ حَقِيقَةِ الْجَهْرِ، وَلَا (بُعْدَ) (٣) فِي إِزَادَتِهِ تَقْلِيلًا لِلْأَقْوَالِ؛ بَأَنَّ ادَّعَى وَجُوبَ الْمَصِيرِ إِلَيْهِ، فَهُوَ مُتَّجِهٌ؛ بِدَلِيلِ أَنْ مَنْ بِهِ صَمَمٌ لَا يَسْمَعُ نَفْسَهُ إِلَّا بِاسْتِعْمَالِ مَا هُوَ جَهْرٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، وَقَدْ لَا يَتَهَيَّأُ مَعَهُ لَهُ ذَلِكَ مَعَ (مَا فِيهِ مِنْ) (٤) الرَّفْقِ وَعَدَمِ الْحَرَجِ، فَإِنَّهُ مَعَ التَّعْوِيلِ عَلَى قَوْلِ الْهِنْدَوَانِيِّ وَعَدَمِ اعْتِبَارِ مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ

(٢) فِي س: (دَرَجَةٌ).

(٤) فِي س: (بِقَاءِ).

(١) «البحر الرائق» (١/٣٥٦).

(٣) فِي س: (بَد).

لَوْ أَخَذَ فِيهِ هَذَا الشَّرْطُ لَزِمَ عَدَمُ صِحَّةِ أَكْثَرِ الصَّلَوَاتِ مِنْ كُلِّ خَاصٍّ وَعَامٍّ، فَتَبَيَّنَ صِحَّةُ مَا اسْتَظْهَرَهُ الْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ، وَالْمَحَلُّ مُحْتَمِلٌ لِزِيَادَةِ الْبَحْثِ، وَلَكِنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاعَ تَضْرِبُ عَمَّا فِيهِ إِطَالَةٌ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِمَبْحَثِ السَّمَاعِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ يُقَالُ: فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ: قَوْلُ الْكُرْخِيِّ، وَقَوْلُ الْهِنْدَوَانِيِّ، وَالْإِعْتِمَادُ عَلَى قَوْلِ الْهِنْدَوَانِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا تَلَا مُصَلَّ السَّجْدَةَ هَلْ يَأْتِي بِتَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ بِوَاحِدَةٍ؟

٤٤ = سُئِلَ: فِي مُصَلِّ تَلَا آيَةَ السَّجْدَةِ، هَلْ يَأْتِي بِتَكْبِيرَتَيْنِ وَاحِدَةٍ لِلْوَضْعِ وَأُخْرَى لِلرَّفْعِ أَمْ لَا؟

٤٥ = وَهَلْ إِذَا اجْتَمَعَ سَجْدَةُ تِلَاوَةٍ وَقُنُوتٌ بَأَيْهِمَا يَبْدَأُ؟

٤٤ ج = أَجَابَ: يُكَبِّرُ تَكْبِيرَتَيْنِ وَاحِدَةٍ لِلْوَضْعِ وَأُخْرَى لِلرَّفْعِ، وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُكَبِّرُ عِنْدَ الْوَضْعِ وَيُكَبِّرُ عِنْدَ الرَّفْعِ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، كَمَا فِي (الْبَحْرِ).

٤٥ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ اجْتِمَاعِ سَجْدَةِ التِّلَاوَةِ وَالْقُنُوتِ؛ فَلَا شُبْهَةَ فِي تَقْدِيمِ سَجْدَةِ التِّلَاوَةِ؛ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ وُجُوبِ الصَّلَاتِيَّةِ عَلَى الْفُورِ، وَمِنْ أَنَّ الثَّلَاثَ آيَاتٍ تَقْطَعُ الْفُورَ، وَالْقُنُوتُ يَعْدِلُهَا أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهَا، فَلَوْ قَدَّمَهُ قَوَّتَ الْفُورَ وَلَزِمَهُ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ تِلْوَهُ؛ إِذْ هُوَ الْوَارِدُ، فَيَأْتِي بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ قَضَاءً، فَيَرْتَكِبُ الْإِثْمَ، وَإِذَا بَدَأَ بِهِ؛ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ، هَذَا مَا يَتَبَادَرُ لِلْفَهْمِ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَإِنْ لَمْ أَرَهُ صَرِيحًا. [س ٩ ب /] فَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (١).

(١) فِي عَزِيْزَةِ: وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ.

بَابُ الْجَنَائِزِ

إِذَا تَوَلَّى مُسْلِمٌ غُسْلَ مَيِّتِ نَصْرَانِيٍّ وَتَكْفِينَهُ وَدَفَنَهُ

٤٦ = سُئِلَ: فِي مُسْلِمٍ تَوَلَّى غُسْلَ مَيِّتِ نَصْرَانِيٍّ وَتَكْفِينَهُ وَدَفَنَهُ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ

إِثْمٌ أَوْ تَعْزِيرٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ يُرَاعِ (١) فِي ذَلِكَ مَا يُرَاعَى فِي غُسْلِ الْمُسْلِمِ وَتَكْفِينِهِ وَدَفْنِهِ؛

لَا يَلْزَمُهُ فِيهِ إِثْمٌ وَلَا تَعْزِيرٌ، لَكِنْ إِنْ كَانَ [ع ٧ب /] لَهُ أَقَارِبٌ مِنَ النَّصَارَى فَأَلْوَلى

أَنْ يَتْرُكَهُ لَهُمْ، وَمَعَ هَذَا لَوْ لَمْ يَتْرُكْ؛ فَقَدْ بَاشَرَ خِلَافَ الْأَوْلَى وَلَمْ يَرْتَكِبْ مَحْظُورًا

يُعَاقَبُ عَلَيْهِ، وَمِنَ الْمُصْرَحِ بِهِ أَنَّ الْمَيِّتَ الْكَافِرَ يُغَسَّلُ قَرِيبُهُ الْمُسْلِمُ، لَكِنْ غُسْلُ

الثُّوبِ النَّجِسِ مِنْ غَيْرِ وُضُوءٍ وَلَا تَيَامُنٍ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ، بَلْ لَا بَأْسَ أَنْ

[ط ١٤ /] يَفْعَلَهُ مَعَهُ وَيَكْفِيهِ فِي ثَوْبٍ غَيْرِ مُرَاعِ سُنَّةٍ فِي كَفْنِهِ، وَيَدْفِنُهُ فِي حُفْرَةٍ مِنْ غَيْرِ

لِحْدٍ وَلَا تَوْسِعَةٍ، فَإِنْ رَاعَى مَا نَصَّتِ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ فِي غُسْلِ الْمُسْلِمِ وَتَكْفِينِهِ وَدَفْنِهِ؛

فَقَدْ ارْتَكَبَ مَحْظُورًا بِلا شَكٍّ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنْهُ شَرْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْ مَاتَ جُنُبًا، هَلْ يُوضُّ بِلا مَضْمَضَةٍ وَلَا اسْتِنْشَاقٍ؟

٤٧ = سُئِلَ: عَمَّنْ مَاتَ جُنُبًا هَلْ يُوضُّ بِلا مَضْمَضَةٍ وَلَا اسْتِنْشَاقٍ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يُوضُّ بِلا مَضْمَضَةٍ وَلَا اسْتِنْشَاقٍ؛ لِإِطْلَاقِ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ، وَالْعِلَّةُ

فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ تَقْتِضِيهِ، وَلَمْ أَرْ مَنْ صرَّحَ بِهِ، لَكِنَّ الإِطْلَاقَ يَدْخُلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١٩٤ /]

مَاذَا يَنْوِي بِالتَّسْلِيمَتَيْنِ

٤٨ = سُئِلَ: مَاذَا يَنْوِي بِالتَّسْلِيمَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ؟

(١) كذا في الأصول بإثبات الياء، والأصل حذفها للجزم.

أَجَابَ: يَنْوِي بِهِمَا الْحَفَظَةَ وَالْإِمَامَ وَالْمَيِّتَ إِذَا كَانَا مُحَاذِيَيْنِ لِلْمُسْلِمِ، وَعَنِ الْيَمِينِ فَقَطْ إِنْ كَانَا يَمَنَةً عَنْهُ، وَعَنِ الْيَسَارِ كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### كَفَنُ الْمَرْأَةِ هَلْ فِيهَا تَرَكَتٌ أَمْ عَلَى زَوْجِهَا

٤٩ = سُئِلَ: فِي الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ، هَلْ كَفَنُهَا فِيهَا تَرَكَتٌ، أَمْ عَلَى الزَّوْجِ كَفَنُهَا

وَتَجْهِيْزُهَا؟

أَجَابَ: كَفَنُهَا وَتَجْهِيْزُهَا عَلَى الزَّوْجِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَمَا كَانَ كِسْوَتُهَا وَسُكْنَاهَا حَالَ حَيَاتِهَا عَلَيْهِ.

(أ) وَوُجِدَ بِخَطِّ الْعَلَّامَةِ شَيْخِ مَشَايخِنَا الشَّهَابِ الْحَلْبِيِّ مَا صُوِّرَتْهُ: قَالَ فِي (السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ): وَالْمَرْأَةُ إِذَا مَاتَتْ وَلَا مَالٌ لَهَا فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَجِبُ كَفَنُهَا عَلَى زَوْجِهَا كَمَا تَجِبُ كِسْوَتُهَا عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهَا، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ قَدْ انْقَطَعَتْ بِالْمَوْتِ، فَصَارَ الزَّوْجُ كَالْأَجْنَبِيِّ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهَا مَالٌ؛ فَكَفَنُهَا فِي مَالِهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ. انْتَهَى.

(ب) قَالَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ فِي (حَوَاشِيهِ عَلَى الْمَجْمَعِ) مَا نَصَّهُ: الظَّاهِرُ أَنَّ أَصْلَ الْخِلَافِ فِي الْكَفَنِ، قَالَ الْكُرْخِيُّ: وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ؛ فَكَفَنُهَا عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا، إِلَّا الْمَرْأَةَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ فَإِنَّ كَفَنُهَا لَا يَجِبُ عَلَى زَوْجِهَا عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَهُمَا انْقَطَعَ.

(ج) قَالَ فِي (الْإِيضَاحِ): وَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ.

(د) وَقَالَ فِي (الْكُبْرَى): فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَالٌ؛ فَكَفَنُهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ لَا عَلَى

زَوْجِهَا، بَلَا خِلَافٍ بَيْنَ عُلَمَائِنَا. يَعْنِي فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ.

وَرَوَى خَلْفٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَكْفِينُهَا. وَبِهِ يُفْتَى.

(هـ) وَفِي (التَّقْرِيبِ) قَالَ يَعْقُوبُ: يَلْزَمُ الزَّوْجُ كَفْنَ الزَّوْجَةِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَلْزَمُهُ.

(و) وَقَالَ فِي (التَّجْنِيسِ): وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَجِبُ الْكَفْنُ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛

لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ؛ لَوَجِبَ عَلَى الْأَجَانِبِ، وَهُوَ كَانَ أَوْلَى بِإِجَابِ الْكِسْوَةِ عَلَيْهِ

حَالَ حَيَاتِهَا فَيَتَرَجَّحُ عَلَى سَائِرِ الْأَجَانِبِ.

(ز) وَفِي [س ١١٠ /] (مُخْتَارَاتِ النَّوَازِلِ): كَفَنُ الْمَرْأَةِ وَتَجْهِيزُهَا عَلَى زَوْجِهَا

هُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ؛ لَوَجِبَ عَلَيْهَا، وَهُوَ أَوْلَى بِالْوُجُوبِ.

(ح) وَفِي (الْكَافِي): وَكَفَنُهَا عَلَيْهِ وَلَوْ تَرَكَتْ مَالًا، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.

فَتَلَخَّصَ أَنَّ أَصْلَ الْخِلَافِ فِي الْكَفْنِ؛ لِأَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ التَّجْهِيزِ كَانَ يُفْعَلُ حِسْبَةً،

فَلَمْ يَقَعْ فِيهِ الْخِلَافُ، وَأَنَّ التَّجْهِيزَ الْحَقَّ بِهِ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا صَارَ لَا يُحْتَسَبُ بِهِ<sup>(١)</sup>. انْتَهَى

مَا قَالَهُ الشَّيْخُ قَاسِمٌ.

(ط) وَفِي (الْخُلَاصَةِ) فِي الْفُضْلِ الرَّابِعِ فِي الْوَصِيَّةِ بِالذَّفْنِ وَالْكَفْنِ وَمَا يَتَّصِلُ

بِهَمَا: امْرَأَةٌ أَوْصَتْ إِلَى زَوْجِهَا أَنْ يُكْفِنَهَا مِنْ مَهْرِهَا الَّذِي لَهَا عَلَيْهِ. قَالَ: وَصِيَّتُهَا

فِي تَكْفِينِهَا بَاطِلَةٌ، وَلَكِنَّهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَالٌ، كَذَا أَجَابَ أَبُو بَكْرٍ

الْإِسْكَافُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ: هَذَا [ع ١٨ /] فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ.

(١) فِي هَامِشِ ع: بَلْ يَطْلُبُ عَلَيْهِ أَجْرَةٌ. كَذَا فِي نَسْخَةِ الْجَامِعِ.

(٢) فِي هَامِشِ ع: بَلِغْ مَقَابَلَةً عَلَى نَسْخَةِ جَامِعِهَا الْمَرْحُومِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْحُسَيْنِيِّ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمُنَّةُ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ الْكَفْنَ عَلَى الزَّوْجِ كَالْكِسْوَةِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْكَفْنَ لَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ.

قَالَ فِي (الْعُيُونِ) وَبِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ نَأْخُذُ. انْتَهَى.

(ي) قَالَ فِي (الْمَجْمَعِ): وَيَأْمُرُهُ بِتَجْهِيزِهَا مُعْسِرَةً، وَخَالَفَهُ مُحَمَّدٌ.

وَقَالَ النَّسْفِيُّ فِي (مَنْظُومَتِهِ) فِي بَابِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ عَلَى خِلَافِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَلَا قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: لَوْ مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ مُعْسِرَةٌ؛ كَانَ عَلَى الزَّوْجِ جِهَازُ الْمَقْبَرَةِ. قَالَ فِي (شَرْحِهَا الْمُسْتَضْفَى) أَي: الْكَفْنُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَيِّتُ. انْتَهَى.

وَبِهِ عَلِمَ أَنَّ مَا عَدَا الْكَفْنَ مِنْ حَنُوطٍ [ك٩ب/] وَأُجْرَةِ غُسْلِ وَحَمَلٍ وَدَفْنٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أُجْرَةِ حَفْرِ قَبْرِ وَسَدِّهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْنُونِ، فَكُلُّهُ عَلَى الزَّوْجِ؛ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالتَّجْهِيزِ؛ لِكَوْنِهِ لَا يُفْعَلُ حِسْبَةً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امرأة نصرانية ماتت تحت مسلم وهي حامل منه

هل تدفن في مقابر المسلمين؟

٥٠ = سئل: في امرأة نصرانية تحت مسلم ماتت حاملاً فهل تدفن في مقابر

المسلمين أو في مقابر المشركين؟

أجاب:

(أ) صرَّحَ الْعَلَّامَةُ الْحَلَبِيُّ فِي (شَرْحِ مُنْيَةِ الْمُصَلِّي) بِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ اخْتَلَفَ

الصَّحَابَةُ فِيهَا:

❖ قَالَ بَعْضُهُمْ: تُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ.

❖ وَقِيلَ فِي مَقَابِرِ الْمُشْرِكِينَ. [ط ١٥٠/]

❖ وَقَالَ عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَوَائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ: يُتَّخَذُ لَهَا قَبْرٌ عَلَى حِدَةٍ. وَهُوَ أَحْوَطُ، وَفِي بَعْضِ كُتُبِ الْمَالِكِيَّةِ<sup>(١)</sup> يُجْعَلُ ظَهْرُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْجَنِينِ إِلَى ظَهْرِهَا، قَالَ الشَّرُوحِيُّ: وَهُوَ حَسَنٌ.

(ب) وَقَالَ فِي (التَّائِرُ حَانِيَّةٍ): وَفِي (فَتَاوِي الْحُجَّةِ): الْكَافِرَةُ إِذَا مَاتَتْ وَفِي بَطْنِهَا وَلَدٌ مُسْلِمٌ قَدْ مَاتَ فِي بَطْنِهَا؛ لَا يُصَلَّى عَلَيْهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الدَّفْنِ.

(ج) وَفِي (الْيَنَابِيعِ): قَالَ بَعْضُهُمْ: تُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْكُفَّارِ.

وَقِيلَ: تُدْفَنُ وَحْدَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْمَشْيُ خَلْفَ الْجِنَازَةِ

٥١ = سُئِلَ: (هَلِ) <sup>(٢)</sup> الْأَفْضَلُ الْمَشْيُ خَلْفَ الْجِنَازَةِ أَمْ أَمَامَهَا؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الِإِحْتِيَارِ) وَالْأَحْسَنُ فِي زَمَانِنَا الْمَشْيُ أَمَامَهَا؛ لِمَا يَتَّبِعُهَا مِنَ

النِّسَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَلَيْسَ لَهَا مَحْرَمٌ، مَنْ يَلِي دَفْنَهَا؟

٥٢ = سُئِلَ: فِي الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ وَلَيْسَ لَهَا مَحْرَمٌ مَنْ يَلِي دَفْنَهَا؟

أَجَابَ: يَلِي دَفْنَهَا جِيرَانُهَا مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ، وَلَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ الْقَبْرَ؛

لِأَنَّ مَسَّ الْأَجْنَبِيِّ إِيَّاهَا مِنْ فَوْقِ الثُّوبِ يَجُوزُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ، فَكَذَا

بَعْدَ الْوَفَاةِ، [س ١٠ ب /] صَرَّحَ بِهِ فِي (الْوَلُؤَالِجِيَّةِ). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي هَامِشِ ع: وَكَذَا فِي بَعْضِ كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ.

(٢) فِي س: (عَنْ).



قَبْرُ رَجُلٍ غَلِطَ فِيهِ أَهْلُ مَيِّتَةٍ فَدَفَنُوهَا بِهِ ظَنًّا أَنَّهُ لَهُمْ

٥٣ = سُئِلَ: فِي قَبْرِ رَجُلٍ غَلِطَ فِيهِ أَهْلُ مَيِّتَةٍ، فَدَفَنُوهَا بِهِ ظَنًّا أَنَّهُ لَهُمْ،

فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: لِأَهْلِهِ أَنْ يُكَلَّفُوا أَهْلَهَا نَبْشَ الْقَبْرِ وَإِخْرَاجَهَا مِنْهُ، بَعْدَتِ الْمُدَّةُ أَوْ قَصُرَتْ، وَلَهُمُ التَّرْكُ إِنْ رَأَوْا ذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِحُرْمَةِ النَّبْشِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَهُنَا الضَّرُورَةُ حَقُّ الْغَيْرِ، فَإِذَا أَسْقَطُوا حَقَّهُمْ؛ جَازَ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ اخْتِلَاطُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ لِمُعَارَضَتِهِ بِحُرْمَةِ النَّبْشِ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَقَّهُمْ، وَهَذَا مُسْتَنْبَطٌ مِنْ تَعْلِيلِهِمْ لِجَوَازِ النَّبْشِ فِي الْأَرْضِ الْمَغْضُوبَةِ بِحَقِّ الْغَيْرِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْقَبْرُ مِلْكًا، أَمَا إِذَا كَانَ فِي أَرْضِ وَفْقٍ، فَلَا نَبْشَ مُطْلَقًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِآخِرٍ

فَصَرَفَتْ وَرَثَتُهُ جَمِيعَ تَرِكَتِهِ فِي كَفْنِهِ

٥٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِآخِرٍ، فَصَرَفَتْ وَرَثَتُهُ جَمِيعَ تَرِكَتِهِ فِي

كَفْنِهِ، وَكَفَنُ مِثْلِهِ يَتَأْتَى بِسُدْسِهَا أَوْ رُبْعِهَا أَوْ أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ شَيْئًا قَلِيلًا، هَلْ يَضْمَنُ الْوَرَثَةُ

الزَّائِدَ عَلَى كَفْنِ الْمِثْلِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَضْمَنُ الْوَرَثَةُ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ قَالَتْ فِي (ضَوْءِ السَّرَاجِ): فَإِنْ كَانَ عَلَى

الْمَيِّتِ دَيْنٌ وَأَرَادَ الْوَرَثَةُ أَنْ يُكَفَّنُوهُ كَفْنِ الْمِثْلِ؛ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ: لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ،

بَلْ يُكَفَّنُ [ع ٨١ب /] بِكَفْنِ الْكِفَايَةِ، وَيُقْضَى بِالْبَاقِي الدَّيْنِ، وَكَفْنُ الْكِفَايَةِ لِلرَّجُلِ ثَوْبَانِ

جَدِيدَيْنِ كَانَا أَوْ غَسِيلَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: لَيْسَ لِلْغُرَمَاءِ أَنْ

يَمْنَعُوا عَنْ كَفْنِ الْمِثْلِ. انْتَهَى.

فَعُلِمَ مِنْهُ ضَمَانُ مَا زَادَ عَلَى كَفْنِ الْمِثْلِ إِجْمَاعًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَقْبَرَةٌ مَوْقُوفَةٌ لِدَفْنِ الْمُسْلِمِينَ  
بَنَى بِهَا رَجُلٌ قَبْرًا وَدَفَنَ بِهِ وَلَدَهُ

٥٥ = سُئِلَ: فِي مَقْبَرَةٍ مَوْقُوفَةٍ لِدَفْنِ الْمُسْلِمِينَ، بَنَى بِهَا رَجُلٌ قَبْرًا وَدَفَنَ بِهَا [ك/١٠٠/١] وَوَلَدَهُ فِي تَابُوتٍ، فَقَبِلَ أَنْ يَبْلَى جَسَدُهُ؛ حَفَرَ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْقَبْرِ، وَأَخْرَجُوهُ مِنَ التَّابُوتِ وَكَسَرُوا التَّابُوتَ وَأَتْلَفُوهُ، وَدَفَنُوا فِيهِ مَيْتًا لَهُمْ، فَمَاذَا يَلْزِمُهُمْ شَرْعًا؟  
أَجَابَ: يَلْزِمُهُمْ ضَمَانُ مَا أَنْفَقَ عَلَى الْقَبْرِ، وَلَا يُحَوَّلُ مَيْتُهُمْ، قَالَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الْفَتَاوَى): أَنْفَقَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَيْتَةٌ، فَجَاءَ رَجُلٌ وَدَفَنَ فِيهِ مَيْتَةً: إِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ مَوْقُوفَةً يَضْمَنُ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ، وَلَا يُحَوَّلُ مَيْتُهُ مِنْ مَكَانِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي وَفْقِ. انْتَهَى.

وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ يَضْمَنُونَ قِيَمَةَ التَّابُوتِ الَّذِي أَتْلَفُوهُ، وَلَا شَكَّ أَيْضًا أَنَّهُمْ حَيْثُ عَلِمُوا بِالْمَيْتِ السَّابِقِ، وَفَعَلُوا مَا فَعَلُوا عَلَى وَجْهِ التَّعَدِّي يُعَزَّرُونَ؛ لِأَنَّ تَكَابِيهِمْ مُحَرَّمًا لَا حَدَّ فِيهِ، وَالتَّعْزِيرُ وَاجِبٌ بِمِثْلِهِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ قَاطِبَةً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً هَلْ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ

٥٦ = سُئِلَ: عَمَّنْ قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً، هَلْ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً: بَانَ أَرَادَ ضَرْبَ الْعَدُوِّ فَأَصَابَ نَفْسَهُ، يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَأَمَّا إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ عَمْدًا؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ.  
(أ) وَقَالَ الْحَلْوَانِيُّ: الْأَصَحُّ عِنْدِي أَنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ.  
(ب) وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَلِيٍّ السُّغَدِيُّ: الْأَصَحُّ أَنَّ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بَاغٍ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْبَاغِي لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ.

(ج) وَفِي (فَتَاوِي الْعَلَّامَةِ قَاضِي خَانٍ): يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ

أَهْلِ الْكِبَائِرِ وَلَمْ يُحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ.

(د) وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا نَحَرَ نَفْسَهُ فَلَمْ يُصَلَّ

عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ [س ١١١ / أ] عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَهُوَ مُحْمُولٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

عَلَى أَنَّهُ أَمَرَ غَيْرَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، كَذَا فِي (الْجَوْهَرَةِ). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا فَعَلَ الشَّهِيدُ مَا يَقَعُ بِهِ الْإِرْتِثَاتُ وَالْحَرْبُ قَائِمَةٌ

٥٧ = سُئِلَ: عَنِ الشَّهِيدِ إِذَا فَعَلَ مَا يَقَعُ بِهِ الْإِرْتِثَاتُ <sup>(١)</sup> وَالْحَرْبُ قَائِمَةٌ، هَلْ يَكُونُ

مُرْتَبًا أَمْ لَا يَكُونُ مُرْتَبًا إِلَّا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ انْقِضَائِهَا؟

أَجَابَ: لَا يَكُونُ مُرْتَبًا (إِلَّا) <sup>(٢)</sup> إِذَا فَعَلَ أَفْعَالَ الْمُرْتَبِينَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ،

وَأَمَّا قَبْلَ [ط ١٦٦ / أ] انْقِضَائِهَا فَلَا يَكُونُ مُرْتَبًا بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، كَمَا فِي (التَّبْيِينِ) <sup>(٣)</sup>. وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

### شَارِبُ خَمْرٍ قُتِلَ ظُلْمًا بِجَارِحَةٍ،

### وَلَمْ يَجِبْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ مَالٌ

٥٨ = سُئِلَ: مِنْ دِمَشْقَ فِي شَارِبِ خَمْرٍ قُتِلَ ظُلْمًا بِجَارِحَةٍ، وَلَمْ يَجِبْ بِنَفْسِ

الْقَتْلِ مَالٌ، هَلْ يَكُونُ شَهِيدًا وَلَوْ قُتِلَ حَالَ سُكْرِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَكُونُ شَهِيدًا <sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ شُرْبَ الْخَمْرِ مَعْصِيَةٌ، وَهِيَ قَطْعًا لَا تَمْنَعُ

(١) الْإِرْتِثَاتُ: أَنْ يَحْمَلَ جَرِيحًا مِنَ الْمَعْرَكَةِ ثُمَّ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ أَوْ يَتَكَلَّمُ كَلَامًا كَثِيرًا، فَتَبْطَلُ شَهَادَتُهُ فِي حَكْمِ

الدُّنْيَا فَيُغَسَّلُ، وَهُوَ شَهِيدٌ فِي حَكْمِ الْآخِرَةِ فَيُنَالُ الثَّوَابَ الْمَوْعُودَ لِلشَّهَدَاءِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ س.

(٣) «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» (١/٢٤٩).

(٤) فِي هَامِشِ ع: رَأَيْتُ مَنْقُولًا عَنْ (الْمَحِيطِ) صَوْرَتَهُ: إِذَا قُتِلَ شَارِبُ الْخَمْرِ حَالَ سُكْرِهِ ظُلْمًا فَهُوَ شَهِيدٌ؛

الشَّهَادَةَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ الْمُتَوْنِ، حَيْثُ إِنَّهُمْ عَرَفُوا الشَّهِيدَ بِأَنَّهُ: مُكَلَّفٌ مُسْلِمٌ ظَاهِرٌ قُتِلَ ظُلْمًا بِجَارِحَةٍ، وَلَمْ يَجِبْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ مَالٌ، وَلَمْ يَرْتَثْ، وَصَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْمُجْتَبَى وَالْبَدَائِعِ): أَنَّ شَرَائِطَ الشَّهَادَةِ سِتُّ: الْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْقَتْلُ ظُلْمًا، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ بِهِ عَوَضٌ مَالِيٌّ، وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْجَنَابَةِ، وَعَدَمُ الْإِرْتِثَاتِ. انْتَهَى.

فَأَفَادَ هَذَا بِظَاهِرِهِ أَنَّ السُّكْرَ لَا يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ؛ إِذْ لَمْ يَذْكُرُوا أَنَّ مِنْ شَرْطِ الشَّهَادَةِ أَنْ لَا يَكُونَ سَكْرَانَ أَوْ مُتَلَبِّسًا بِمَعْصِيَةٍ. انْتَهَى. وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّافِعِيُّ فِي كُتُبِهِمْ كَ (شَرْحِ الرَّوْضِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

•



## كِتَابُ الزَّكَاةِ

### إِذَا وَهَبَ الدَّائِنُ الدَّيْنَ لِمَدْيُونِهِ الْفَقِيرِ

٥٩ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وَهَبَ الدَّائِنُ الدَّيْنَ لِمَدْيُونِهِ الْفَقِيرِ، وَنَوَى زَكَاةَ دَيْنٍ آخَرَ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ، أَوْ نَوَى زَكَاةَ عَيْنٍ لَهُ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: [ع/١٩٤] لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ خَيْرٌ مِنَ الدَّيْنِ، وَالدَّيْنُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَصِيرَ عَيْنًا، فَيَصِيرُ مُؤَدِّيًا نَاقِصًا عَنْ كَامِلٍ، فَإِنَّ أَدَى الْعَيْنِ عَنِ الدَّيْنِ؛ جَازٍ؛ لِأَنَّهُ أَدَى كَامِلًا عَنْ نَاقِصٍ، وَالْمَسْأَلَةُ بِتَفَاصِيلِهَا فِي (الْخُلَاصَةِ) وَ(الْحَايَةِ) وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[ك/١٠١ب]

### نَقْلُ الزَّكَاةِ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى قَبْلَ حِينِهَا

٦٠ = سُئِلَ: فِي نَقْلِ الزَّكَاةِ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى قَبْلَ حِينِهَا، هَلْ يُكْرَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنَّمَا يُكْرَهُ نَقْلُهَا إِذَا كَانَ فِي حِينِهَا؛ بِأَنْ أُخْرَجَتْ بَعْدَ الْحَوْلِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِخْرَاجُ قَبْلَ حِينِهَا؛ فَلَا بَأْسَ بِالنَّقْلِ، كَمَا فِي (الْجَوْهَرَةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

### إِذَا زُوِّجَتْ الصَّغِيرَةُ وَسَلِّمَتْ إِلَى الزَّوْجِ، ثُمَّ جَاءَ يَوْمُ الْفِطْرِ

٦١ = سُئِلَ: فِي الصَّغِيرَةِ إِذَا زُوِّجَتْ وَسَلِّمَتْ إِلَى الزَّوْجِ، ثُمَّ جَاءَ يَوْمُ الْفِطْرِ،

هَلْ تَجِبُ عَلَى أَبِيهَا صَدَقَةُ فِطْرِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ:

(أ) صَرَّحَ فِي (الْخُلَاصَةِ) بِأَنَّهَا: لَا تَجِبُ عَلَى الْأَبِ لِعَدَمِ الْمُؤْنَةِ عَلَيْهِ لَهَا.

(ب) وَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ) لَا تَسْقُطُ عَنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ.

(ج) وَفِي (النَّهْرِ وَالْقِنِيَةِ): تَزَوَّجَ صَغِيرَةً مُعْسِرَةً: فَإِنْ كَانَتْ تَصْلُحُ لِخِدْمَةِ الزَّوْجِ فَلَا صَدَقَةَ عَلَى الْأَبِ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ فِطْرَهَا. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### زِيَادَةُ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ

٦٢ = سُئِلَ: مِنْ دِمَشْقَ عَنْ إِخْرَاجِ زِيَادَةِ عَلَى الْقَدْرِ الْوَاجِبِ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ، هَلْ قَالَ أَحَدٌ بَأَنَّ فَاعِلَهُ يَكْفُرُ بِذَلِكَ، كَمَا قَرَّرَهُ بَعْضُ مَنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ وَهُوَ يَعِظُ النَّاسَ؟  
أَجَابَ: لَا يَكْفُرُ بِإِجْمَاعِ الْأَنَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الصَّوْمِ

### صَوْمُ النَّذْرِ الْمُعَيَّنِ إِذَا نَوَى فِيهِ وَاجِبًا آخَرَ

٦٣ = سئل: عَنِ النَّذْرِ الْمُعَيَّنِ إِذَا نَوَى فِيهِ وَاجِبًا آخَرَ، هَلْ يَكُونُ عَمَّا نَوَى وَيَلْزَمُهُ قَضَاءُ الْمَنْذُورِ الْمُعَيَّنِ أَمْ لَا؟

أَجَاب: يَقَعُ عَمَّا نَوَى، وَيَلْزَمُهُ قَضَاءُ الْمَنْذُورِ الْمُعَيَّنِ فِي الْأَصَحِّ، كَمَا فِي [س ١١ ب /] (الظَّهْرِيَّةُ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### خَبَرُ الْعَدْلِ بِالْعِلَّةِ لِرَمَضَانَ

٦٤ = سئل: عَنِ قَبُولِ خَبَرِ الْعَدْلِ بِالْعِلَّةِ لِرَمَضَانَ هَلْ يَسْتَفْسِرُهُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: يُقْبَلُ بَدُونَ الْإِسْتِفْسَارِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، كَمَا فِي (الْجَوْهَرَةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ

٦٥ = سئل: هَلْ يُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ أَمْ لَا؟

أَجَاب:

(أ) ذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ: أَنَّهُ يُكْرَهُ.

(ب) وَصَحَّحَ الْقَلَانِسِيُّ فِي (تَهْدِيْبِهِ) أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ، نَقَلَهُ حَفِيدَا الْحَلْبِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## فَصْلٌ فِي النَّذْرِ

## نَذَرَ رَجُلٌ إِنْ فَعَلَ هَذَا الْأَمْرَ فَعَلَيْهِ خَمْسُمِائَةَ قِرْشٍ

٦٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ يَخْتَلِفَانِ عَلَى وَظِيفَةِ الدَّرْدَارِيَّةِ بِقَلْعَةِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ الْمَحْمِيَّةِ، ضَجِرَ أَحَدُهُمَا مِنْ مَشَقَّتِهَا، فَنَذَرَ عَلَى نَفْسِهِ نَذْرًا صُورَتُهُ: إِنْ تَعَرَّضْتُ لِهَذِهِ الْوِظِيفَةِ بِالْأَخْذِ لَهَا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ مَا دُمْتُ فِي قَيْدِ الْحَيَاةِ، فَلِلَّهِ تَخَالُفِي عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَلَى الْفُقَرَاءِ بِخَمْسِمِائَةِ قِرْشٍ، هَلْ إِذَا تَعَرَّضَ بِالْأَخْذِ، وَوَجَدَ [ط ١٧ /] مَا هُوَ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ يَلْزِمُهُ التَّصَدُّقُ بِخَمْسِمِائَةِ قِرْشٍ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عَهْدَةِ النَّذْرِ إِلَّا بِذَلِكَ، أَمْ يَخْرُجُ عَنْ عَهْدَتِهِ بِكَفَّارَةِ الْيَمِينِ، أَمْ يَفْعَلُ أَحَدُهُمَا أَيُّهَامَا شَاءَ؟

٦٧ = وَهَلْ إِذَا امْتَنَعَ عَنِ الشَّيْئَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَرَفَعَ إِلَى قَاضِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِهِ وَيَحْبِسُهُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

٦٦ ج = أَجَابَ: فِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ: ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ لُزُومُ التَّصَدُّقِ بِالْقَدْرِ الَّذِي سَمَّاهُ، وَيَتَعَيَّنُ الْوَفَاءُ بِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ أُرِيدَ كَوْنُ الشَّرْطِ يَتَعَيَّنُ الْمُسَمَّى، وَإِنْ لَمْ يَرُدْ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ التَّصَدُّقِ بِهِ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَفِي رِوَايَةِ (النَّوَادِرِ): هُوَ مُخَيَّرٌ فِيهِمَا مُطْلَقًا.

قَالَ فِي (الْخُلَاصَةِ) بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْقَوْلِ، وَبِهِ يُفْتَى، وَصَحَّحَ أَيْضًا كَلَامًا مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ.

٦٧ ج = وَأَمَّا إِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي بَعْدَ امْتِنَاعِهِ، هَلْ يُحْكَمُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: أَنَّهُ لَا يَجْبُرُهُ. قَالَ فِيهَا: وَلَوْ لَمْ يَفِ [ع ٩٤ ب /] يَأْتُمْ، وَلَكِنْ لَا يَجْبُرُهُ الْقَاضِي. وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْفُقَرَاءَ مَصْرِفٌ لَهُ لَا أَصْحَابُ حَقٍّ، فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## ادعى متولي وقف على مزارع الوقف أنه نذر للوقف

٦٨ = سئل: في متول ادعى على مزارع الوقف: أنه نذر على نفسه أنه إن رحل يكن عنده للوقف مائتا دينار، وأنه رحل [ك ١١١ /] ولزمته للوقف، هل تسمع دعواه أم لا؟

أجاب: لا تسمع ولا يقضي القاضي بالنذر، وإن كان صحيحاً مستوفياً للشرائط الشرعية، وأيضاً صرحوا بأن الفتوى على أن المعلق بخير الناذر فيه بين الوفاء بعين المندور وبين كفارة اليمين، والله أعلم.

## الندور المتعلقة بالأنبياء والأولياء

٦٩ = سئل: في الندور المتعلقة بالأنبياء والأولياء، يقبضها قوم ويزعمون أن ما يتناولونه حق من حقوقهم بسبب نظارتهم، أو نسبة قرابة للأولياء المذكورين، ورُبما وقعت الخصومات فيه بين من يدعي أنه جدُّه أو جدُّ أبيه الأعلى، ورُبما كتب في ذلك حجج، يزعم فيها جهلة القضاة أنها دعوى صحيحة، ورُبما حكموا بها لمن أثبت نسبه، ورُبما وقع الصلح بين المتداعين بقسمة ذلك فيما بينهم، فما الحكم في ذلك؟

أجاب: هذه المسألة جعل فيها شيخ الإسلام الشيخ محمد الغزالي رسالة حاصلها: أن النذر لا يصح إلا إذا كان من جنسه واجب مقصود؛ [س ١١٢ /] إذ ليس للعبد أن ينصب الأسباب ويشرع الأحكام، وله أن يوجب على نفسه ما أوجبه الله عليه. قال: اعلم بأن شرط لزوم النذر:

(أ) أن يكون في غير معصية.

(ب) وأن يكون من جنسه واجب.

(ج) وَأَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ مَقْضُودًا لِنَفْسِهِ.

(أ) (=) فَخَرَجَ بِالْأَوَّلِ: النَّذْرُ بِالْمَعْصِيَةِ.

(ب) (=) وَبِالثَّانِي: عِبَادَةُ الْمَرِيضِ.

(ج) (=) وَبِالثَّلَاثِ: مَا كَانَ مَقْضُودًا لِغَيْرِهِ، حَتَّى لَوْ نَذَرَ الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ

لَا يَلْزَمُ، وَكَذَا سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ، وَكَذَا النَّذْرُ بِتَكْفِينِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قُرْبَةً مَقْضُودَةً.

قَالُوا: لَوْ أَضَافَ النَّذْرُ إِلَى سَائِرِ الْمَعَاصِي؛ كَانَ يَمِينًا وَلَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ بِالْحِنْثِ،

وَلَوْ فَعَلَ الْمُنْذُورَ؛ عَصَى وَانْحَلَّ النَّذْرُ، كَالْحَلْفِ بِالْمَعْصِيَةِ يَنْعَقِدُ لِلْكَفَّارَةِ، فَلَوْ فَعَلَ

الْمَعْصِيَةَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهَا؛ سَقَطَتْ وَأَثِمَ.

وَصَرَّحَ فِي (النِّهَائِيَّةِ) أَنَّ النَّذْرَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ:

(أ) أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ مِنْ جِنْسِهِ.

(ب) وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَقْضُودًا.

(ج) وَالثَّلَاثُ: أَنْ لَا يَكُونَ وَاجِبًا عَلَيْهِ فِي الْحَالِ، أَوْ فِي ثَانِي الْحَالِ، كَالنَّذْرِ

بِصَلَاةِ الظُّهْرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَفْرُوضَاتِ. فَعَلَى هَذَا الشَّرَائِطُ أَرْبَعَةٌ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: النَّذْرُ

بِصَلَاةِ الظُّهْرِ وَنَحْوِهَا خَرَجَ بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ؛ إِذْ قَوْلُهُمْ: (مِنْ جِنْسِهِ) وَاجِبٌ يُفِيدُ أَنَّ

الْمُنْذُورَ غَيْرَ الْوَاجِبِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ رَابِعٍ، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَحِيلَ الْكُؤْنِ، فَلَوْ نَذَرَ

صَوْمَ أَمْسٍ، أَوْ اعْتِكَافَ شَهْرٍ مَضَى؛ لَمْ يَصِحَّ، ثُمَّ قَالَ: وَفِي (شَرْحِ الدَّرْرِ) لِلْعَلَّامَةِ

قَاسِمٍ: وَأَمَّا النَّذْرُ الَّذِي يَنْذُرُهُ أَكْثَرُ الْعَوَامِّ كَأَنْ يَقُولَ: يَا سَيِّدِي فَلَانًا - يَعْنِي بِهِ وَلِيًّا

مِنَ الْأَوْلِيَاءِ أَوْ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - إِنْ رُدَّ غَائِبِي، أَوْ عُوفِي مَرِيضِي، أَوْ قُضِيَتْ حَاجَتِي

فَلَكَ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ أَوْ الطَّعَامِ أَوْ الشَّرَابِ أَوْ الزَّيْتِ كَذَا؛ فَهَذَا بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ؛

لِأَنَّهُ نَذْرٌ لِمَخْلُوقٍ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ - أَيُّ: النَّذْرُ - عِبَادَةٌ، فَلَا تَكُونُ لِمَخْلُوقٍ،

وَالْمَنْذُورُ لَهُ مَيْتٌ، وَالْمَيْتُ لَا يَمْلِكُ، وَأَنَّهُ إِنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَيْتَ يَتَصَرَّفُ فِي الْأُمُورِ؛ كَفَرَ، إِلَّا إِنْ قَالَ: يَا اللَّهُ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ إِنْ فَعَلْتَ مَعِيَ كَذَا أَنْ أُطْعِمَ الْفُقَرَاءَ بِبَابِ السَّيِّدَةِ نَفِيْسَةَ أَوْ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَنَحْوِهِمَا، فَيَجُوزُ حَيْثُ يَكُونُ فِيهِ نَفْعٌ لِلْفُقَرَاءِ؛ إِذِ النَّذْرُ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ لِمَحَلِّ الصَّرْفِ لِمُسْتَحَقِّيهِ الْقَاطِنِينَ [ك ١١ ب، ط ١٨ /] بِرِبَاطِهِ أَوْ مَسْجِدِهِ، فَيَجُوزُ بِهِذَا الْإِعْتِبَارِ؛ إِذْ مَصْرَفُ النَّذْرِ الْفُقَرَاءَ وَقَدْ وُجِدَ، وَالغَنِيُّ غَيْرٌ مُحْتَاجٌ فَلَا يَجُوزُ الصَّرْفُ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ ذَا نَسَبٍ بِذَلِكَ الْوَلِيِّ مَا لَمْ يَكُنْ فَقِيرًا، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي الشَّرْعِ جَوَازُ الصَّرْفِ لِلْأَغْنِيَاءِ؛ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى حُرْمَةِ النَّذْرِ لِلْمَخْلُوقِ، وَلَا لِخَادِمِ الشَّيْخِ إِنْ كَانَ غَنِيًّا، فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا: فَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالشَّمْعِ وَالزَّيْتِ وَغَيْرِهَا فَيُنْقَلُ إِلَى ضَرَائِحِ الْأَوْلِيَاءِ تَقَرُّبًا إِلَيْهِمْ، لَا إِلَى اللَّهِ؛ فَحَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ مَا لَمْ يَقْضُوا الْفُقَرَاءَ الْأَحْيَاءَ قَوْلًا وَاحِدًا، وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا نَقَلْنَاهُ أَنَّ مَا يَنْذَرُهُ الْعَوَامُّ لِلشَّيْخِ مَرَّوَانَ وَعَلِيَّ بْنِ عَلِيٍّ وَرُوبِيلَ لَا يَصِحُّ، وَلَا يَلْزَمُ، وَلَيْسَ لِلْخَادِمِ أَخْذُهُ عَلَى أَنَّهُ نَذْرٌ صَحِيحٌ، إِلَّا إِذَا أَخَذَهُ عَلَى وَجْهِ الصَّدَقَةِ الْمُبْتَدَأَةِ وَكَانَ فَقِيرًا، وَعُلِمَ أَيْضًا أَنَّ غَيْرَ الْخَادِمِ لَوْ أَخَذَهُ عَلَى أَنَّهُ صَدَقَةٌ؛ لَهُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِلْخَادِمِ نَزْعُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّاذِرُ [س ١٢ ب /] عَيْنَهُ فِي نَذْرِهِ وَكَانَ فَقِيرًا. انْتَهَى. خُلَاصَةٌ كَلَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْغَزِّيِّ التَّمْرَتَاشِيِّ الْحَنْفِيِّ بِتَارِيخِ ذِي الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ مِنْ شَهْرِ سَنَةِ ثَمَانِيَّةٍ وَسَبْعِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ.

أَقُولُ: قَدْ اسْتَبَاحَ هَذَا الْمُحَرَّمُ الْمُجْمَعُ عَلَى حُرْمَتِهِ جَمَاعَةٌ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُتَّصِفَةٌ، يُقَالُ فِي حَقِّهِمْ قُدُوءُ (الْمُسْلِكِينَ) (١)، وَمُرَبِّي الْمُرِيدِينَ، وَيُبَالِغُونَ فِي أَخْذِهِ، وَيُطَالِبُونَ النَّاذِرَ بِهِ، فَإِنْ امْتَنَعَ قَدَّمُوهُ لِقَضَاءِ هَذَا الزَّمَنِ فَيَحْكُمُونَ بِهِ، وَرَبَّمَا اسْتَعَانُوا بِالشَّرْطَةِ وَحُكَّامِ السِّيَاسَةِ، بَلْ يَفْعَلُونَ أَبْلَغَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَسُومُ مِنْهُمْ الْمُتَّصِدُونَ

(١) فِي س: (المسلمين).

لِجَمْعِ النَّوَاحِي الَّتِي تَقَعُ فِيهَا هَذِهِ النَّذُورُ، (فَيَقَاطِعُونَهُمْ وَيَضْرِبُونَ) (١) عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ نَاحِيَةً بِمَبْلَغٍ مِنَ الْمَالِ فِي الذِّمَّةِ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ إِذَا انْتَهَى الْأَجَلُ الْمَضْرُوبُ، فَيَدْفَعُ مَا هُوَ مَضْرُوبٌ عَلَيْهِ، وَيَأْكُلُ مَا بَقِيَ، وَيُعَدُّ الْفَاضِلُ رِبْحًا حَصَلَ لَهُ بِبَرَكَاتِ الشَّيْخِ، وَيَرَى أَنَّ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ هَلَكَ، وَأَنَّ سَبَبَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ هَذَا النَّذْرُ، وَأَنَّ الشَّيْخَ رَدَّ غَائِبَهُ أَوْ عَافَى مَرِيضَهُ أَوْ قَضَى حَاجَتَهُ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ تَنَاوُلُهُ لِغَيْرِهِمْ قَائِلِينَ: هُوَ نَذْرٌ جَدْنَا فَلَانٍ. وَهُمْ أَغْنِيَاءُ مَتَمَوِّلُونَ، وَمَنْ تَنَاوَلَ شَيْئًا مِنْهُ عَاقِبُوهُ، وَأَذْلُوا بِهِ إِلَى الْحُكَّامِ مُعْتَقِدِينَ أَنَّهُ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً فِي الدِّينِ، وَبَاشَرَ شَنِيعَةً بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُسْلِمِينَ، وَرُبَّمَا حَكَمَ لَهُمْ بِهِ قَضَاءُ الْعَهْدِ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) أَنَّهُ لَوْ رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي لَا يَجْبِرُهُ الْقَاضِي عَلَى وَفَائِهِ. وَلَنَا تِمَّةٌ عَلَى رِسَالَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ فِيهَا مَا يَشْفِي الْغَلِيلَ، وَالْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْعَلِيِّ الْجَلِيلِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

### إِذَا قَاطَعَ نَاطِرٌ وَقَفَ رَجُلًا عَلَى أَقْلَامِ النَّذُورِ

٧٠ = وَسُئِلَ: أَيضًا عَنْ نَاطِرٍ وَقَفَ الْخَلِيلِ وَنَحْوِهِ: إِذَا قَاطَعَ رَجُلًا عَلَى أَقْلَامِ النَّذُورِ بِقُرَى وَأَمَاكِنَ مَعْلُومَةٍ بِمَالٍ ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، هَلْ تَصِحُّ الْمُقَاطَعَةُ وَيَلْزَمُ الْمَبْلَغُ الَّذِي قَاطَعَ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَصِحُّ الْمُقَاطَعَةُ عَلَى ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا يَلْزَمُ الرَّجُلَ الْمَبْلَغُ الَّذِي قَاطَعَ عَلَيْهِ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ يَطُولُ ذِكْرُهُ فَنَقْطِصِرُ عَلَى نَزْرِ مِنْهُ، قَالَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ فِي (شَرْحِ الدَّرَرِ): النَّذْرُ الَّذِي يَنْذُرُهُ أَكْثَرُ الْعَوَامِّ بِنَحْوِ: إِنْ شَفَى اللَّهُ تَعَالَى مَرِيضِي، أَوْ رَدَّ ضَالَّتِي، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَلَكَ كَذَا، [ك١٢٠/١] فَهَذَا النَّذْرُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ. انْتَهَى.

(١) فِي س: (فَيَقَاطِعُونَهُمْ وَيَضْرِبُونَ).

فَكَيْفَ يَصِحُّ التِّزَامُ مَا هُوَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَيْفَ يُلْزَمُ الْمُقَاطِعَ عَلَيْهِ الْمَبْلَغُ  
الَّذِي قَاطَعَ عَلَيْهِ؟ هَذَا لَا قَائِلَ بِهِ، وَلِلْعُلَمَاءِ رَسَائِلٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى  
أَعْلَمُ.



كِتَابُ الْحَجِّ

هَلْ يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَى الْبَغْلِ أَوْ الْحِمَارِ؟

٧١ = سُئِلَ: عَمَّنْ لَمْ يَجِدِ الرَّاحِلَةَ - وَهِيَ الْمَرْكَبُ مِنَ الْإِبِلِ - وَوَجَدَ الْبَغْلَ

أَوْ الْحِمَارَ أَوْ الْفَرَسَ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَحْرِ): لَوْ قَدَرَ عَلَى غَيْرِ الرَّاحِلَةِ مِنْ بَغْلٍ أَوْ حِمَارٍ؛ فَإِنَّهُ

لَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَلَمْ أَرَهُ صَرِيحًا لِأَصْحَابِنَا، وَإِنَّمَا صَرَّحُوا بِالْكَرَاهَةِ. انْتَهَى.

أَقُولُ: الْفِقْهُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ فِي الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ وَالْفَرَسِ؛ إِذْ هُوَ مَنْوُطٌ

بِالِاسْتِطَاعَةِ، وَهِيَ أَعْمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْ قَتَلَ صَيْدًا هَلْ يَلْزَمُهُ الْقِيَمَةُ أَمْ لَا؟

٧٢ = سُئِلَ: عَنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ، وَقِيلَ: إِنَّهُ (لِابْنِ الْوَرْدِيِّ) <sup>(١)</sup> [ط ١٩، س ١١٣/]

عِنْدِي سُؤَالَ حَسَنٍ مُسْتَظَرَفٌ فَزَعَّ عَلَى أَصْلَيْنِ قَدْ تَفَرَّعَا

قَاتِلُ شَيْءٍ بِرِضَا مَالِكِهِ وَيَضْمَنُ الْقِيَمَةَ وَالْمِثْلَ مَعَا

أَجَابَ:

هَذَا حَلَالٌ بَاعَ صَيْدًا مُحَرَّمًا فَمَا حَمَى إِحْرَامَهُ وَمَا رَعَى

وَأَتْلَفَ الصَّيْدَ الْمَبِيعَ جَانِبًا فَيَضْمَنُ الْقِيَمَةَ وَالْمِثْلَ مَعَا

مَنْ لَمْ يَأْتِ بِالرَّمْلِ وَالسَّعْيِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ وَالرُّكْنِ

٧٣ = سُئِلَ: عَمَّنْ لَمْ يَأْتِ بِالرَّمْلِ وَالسَّعْيِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ وَالرُّكْنِ، هَلْ يَأْتِي

بِهِمَا فِي طَوَافِ الصَّدْرِ؟

(١) فِي س: (لِابْنِ الْعِمَادِ).

أَجَاب: نَعَمْ، إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُمَا فِي هَذَيْنِ الطَّوَافَيْنِ فَعَلَهُمَا فِي طَوَافِ الصَّدْرِ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ غَيْرَ مُؤَقَّتٍ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ.

وَصَرَّحُوا بِأَنَّ الرَّمْلَ بَعْدَ كُلِّ طَوَافٍ يَعْقُبُهُ سَعْيٌ، فِيهِ عُلِمَ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِمَا فِي الصَّدْرِ لَوْ لَمْ يُقَدِّمُهُمَا، وَلَمْ أَرَهُ صَرِيحًا، وَإِنْ عُلِمَ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الرَّمْيُ بِالْحَصَى الْمُتَنَجِّسِ

٧٤ = سُئِلَ: هَلْ يَجُوزُ الرَّمْيُ بِالْحَصَى الْمُتَنَجِّسِ أَمْ لَا؟

أَجَاب: يَجُوزُ، وَالْأَفْضَلُ غَسْلُهَا، وَفِي (مَنَاسِكِ الشَّهَابِ الْحَلَبِيِّ): وَالسُّنَّةُ غَسْلُهَا لِتَكُونَ طَاهِرَةً بَيِّنَةً؛ فَإِنَّ الْمَقْبُولَ مِنْهَا يَقَعُ فِي يَدِ الْمَلِكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ النِّكَاحِ

مَنْ قَدَّمَ الْجِيمَ قَبْلَ الزَّايِ فِي النِّكَاحِ

٧٥ = سُئِلَ: فِي انْعِقَادِ النِّكَاحِ بِلَفْظِ جَوَزْتُكَ بِتَقْدِيمِ الْجِيمِ عَلَى الزَّايِ، هَلْ يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ عِنْدَ قَوْمٍ تَوَارَدُوا عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا الْمُتَأَخَّرُونَ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ الْإِنْعِقَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْإِنْعِقَادِ، وَقَدْ أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِانْعِقَادِهِ بَيْنَ قَوْمٍ اتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ.

أَقُولُ: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا أَفْتَى بِهِ أَبُو السُّعُودِ مَا فِي (الظَّهْرِيَّةِ) وَغَيْرِهَا: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِالْعَرَبِيَّةِ أَوْ بِلَفْظٍ لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ، أَوْ زَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا بِذَلِكَ: إِنْ عَلِمَا أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يُعْقَدُ بِهِ النِّكَاحُ؛ يَكُونُ نِكَاحًا عِنْدَ الْكُلِّ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا مَعْنَى اللَّفْظِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يُعْقَدُ بِهِ النِّكَاحُ، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَسَائِلِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَالتَّذْيِيرِ وَالنِّكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالْإِبْرَاءِ عَنِ الْحُقُوقِ وَالْبَيْعِ وَالتَّمْلِيكِ، فَالطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ وَالتَّذْيِيرُ وَاقِعٌ فِي الْحُكْمِ، ذَكَرَهُ فِي عِتَاقِ الْأَصْلِ، فَإِذَا عُرِفَ الْجَوَابُ [ع/١١١] فِي الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ؛ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِمَضْمُونِ اللَّفْظِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ لِأَجْلِ الْقَصْدِ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا يَسْتَوِي فِيهِ الْجِدُّ وَالْهَزْلُ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ. انْتَهَى.

فَتَأَمَّلْ فِي قَوْلِهِ: (وَإِذَا عُرِفَ الْجَوَابُ فِي الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ؛ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ كَذَلِكَ) وَقَدْ عَرَفْنَا الْجَوَابَ فِي الطَّلَاقِ أَنَّهُ وَاقِعٌ مَعَ التَّصْحِيفِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ نَافِذًا مَعَ التَّصْحِيفِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: (يَنْبَغِي) يَجِبُ:

(أ) لِمَا فِي (الْبِرَازِيَّةِ) أَنَّ عَلَيْهِ الْفَتْوَى.



(ب) وَلِمَا فِي (الْبَحْرِ): أَنَّ ظَاهِرَ مَا فِي (التَّجْنِيسِ) تَرْجِيحُهُ.

فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ بِهَذَا صِحَّةُ قِيَاسِ النِّكَاحِ عَلَى الطَّلَاقِ. فَتَأَمَّلْ.

وَلَا شَكَّ [ك١٢ب/١] أَنَّ الصَّادِرَ مِنَ الْجَهْلَةِ الْأَعْمَارِ (تَضْحِيفٌ، لَا دَخَلَ لِبَحْثِ الْحَقِيقَةِ وَلَا الْمَجَازِ لِنَفْيِ) <sup>(١)</sup> الْإِسْتِعَارَةِ الْمُرْتَبِ عَلَى عَدَمِ الْعِلَاقَةِ فِيهِ الْمُصْرَحِ بِهِ فِي كَلَامِ الْغَزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِذْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيُّ - وَهُوَ التَّسْوِيعُ، أَوْ جَعْلُهُ مَارًا - غَيْرُ مُلَاحَظٍ لَهُمْ أَصْلًا؛ إِذِ الْعَامِّيُّ بِمَعْرِزٍ عَنِ (دَرَكِ) <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ، وَحَيْثُ كَانَ تَضْحِيفًا وَغَلَطًا؛ فَجَمِيعُ [س١٣ب/١] مَا جَاءَ بِهِ لَا يَصْلُحُ لِإثْبَاتِ الْمُدَّعَى.

وَحَيْثُ أَفْرَأَ بِأَنَّهُ تَضْحِيفٌ؛ كَيْفَ يَتَّجِهُ لَهُ نَفْيُ الْعِلَاقَةِ وَالِاسْتِدْلَالِ بِمَا ذَكَرَهُ السَّعْدُ، وَغَايَتُهُ إِثْبَاتُ عَدَمِ صِحَّةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَلَا مُنْكَرَ لَهُ، بَلْ مُسَلَّمٌ كَوْنُهُ تَضْحِيفًا بِإِبْدَالِ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ، فَلَمْ يَتَّعَدَّ الدَّلِيلُ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ، نَعَمْ لَوْ صَدَرَ مِنْ عَارِفٍ تَأْتَى فِيهِ مَا تَأْتَى فِي الْأَلْفَاظِ الْمُصْرَحِ بِعَدَمِ الْإِنْعِقَادِ بِهَا، وَهُوَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَحَلُّ فَتَوَى الشَّيْخِ زَيْنِ بْنِ نَجِيمٍ وَمُعَاصِرِيهِ، فَيَقَعُ الدَّلِيلُ فِي مَحَلِّهِ حَيْثُذِ، وَلِهَذَا الْوَجْهَ كَانَ الْحُكْمُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُصْرَحَ بِهِ فِي عَامَّةِ كُتُبِهِمْ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مِنْ [ط٢٠/١] عَامِّيِّ إِبْدَالِ الزَّايِ جِيمًا، مَعَ أَنَّهُمْ أَضَنُّ مِنْهُ بِالْفَاطِمَةِ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ عِنْدَهُمْ إِلَّا بِلَفْظِ التَّرْوِيجِ وَالْإِنْكَاحِ، وَلَمْ تَرَ فِي مَذْهَبِنَا مَا يُوجِبُ الْمُخَالَفَةَ لَهُمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ خَطَبَ بِنْتَ آخَرَ فَقَالَ: هِيَ لَكَ بِكَذَا

٧٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ بِنْتَ آخَرَ، فَقَالَ: هِيَ لَكَ بِكَذَا. فَقَالَ الْخَاطِبُ

بِحَضْرَةِ شُهُودٍ: قَبِلْتُهَا مِنْكَ بِذَلِكَ. هَلْ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ، وَالْحَالُ هَذِهِ أَمْ لَا؟

(١) فِي س: (لَا دَخَلَ لِبَحْثِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ وَلَا لِنَفْيِ).

(٢) فِي ط: (إِذْرَاكِ) وَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

أَجَابَ: نَعَمْ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِذَلِكَ، وَالْحَالُ هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧٧= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ صَغِيرَةً مِنْ أَبِيهَا بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ، فَقَالَ الْأَبُ: هِيَ لَكَ عَطِيَّةٌ، فَقَالَ: قَبِلْتُهَا وَعَوَّضْتُهَا مِائَةَ قِرْشٍ، هَلْ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْعَقِدُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَالَ رَجُلٌ لِأَخْرَى: وَهَبْتُكَ ابْنَتِي فُلَانَةً.

فَقَالَ الْأَخْرَى: قَبِلْتُ.

٧٨= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِأَخْرَى: وَهَبْتُكَ بِنْتِي فُلَانَةً. فَقَالَ الْأَخْرَى: قَبِلْتُ. ثُمَّ تُوَفِّي الْأَبُ، فَزَوَّجَهَا أَخُوَهَا بَعْدَ أَنْ بَلَغَتْ لِأَخْرَى، هَلِ الصَّادِرُ مِنَ الْأَبِ نِكَاحٌ حَيْثُ كَانَ بِحُضُورِ شَاهِدَيْنِ، فَيَبْطُلُ النِّكَاحُ الثَّانِي أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِلَفْظِ الْهَبَةِ عَلَى وَجْهِهِ، فَالصَّادِرُ مِنَ الْأَبِ نِكَاحٌ، وَالْحَالُ هَذِهِ فَيَبْطُلُ مَا صَدَرَ مِنَ الْأَخِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ، وَيَجِبُ فِيهِ مَهْرُ الْمِثْلِ إِنْ خَلَا عَنِ التَّسْمِيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَلْفَاظٌ يَنْعَقِدُ بِهَا النِّكَاحُ

٧٩= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ بَكْرًا مِنْ وَالِدِهَا وَفَصَلَ مَهْرَهَا بِقَدْرِ مُعَيَّنٍ بِحَضْرَةِ شُهُودٍ، وَجَرَى بَيْنَهُمَا فِي أَثْنَاءِ الْخِطْبَةِ مَا يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ، كَقَوْلِهِ: جِئْتُكَ خَاطِبًا ابْنَتَكَ فُلَانَةً. فَقَالَ: هِيَ لَكَ. وَكَقَوْلِهِ: قَبِلْتُ نِكَاحَهَا بِكَذَا. فَقَالَ: هِيَ لَكَ بِهِ. أَوْ صَارَتْ لَكَ بِهِ. أَوْ تَزَوَّجْتُهَا بِكَذَا. فَقَالَ: بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ. هَلْ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ وَلَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ وَلَا أَبُو الزَّوْجَةِ فَسَخَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ وَيَلْزَمُ، وَلَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ وَلَا الْأَبُ فَسْخَهُ، وَالْحَالُ مَا تَقَدَّمَ.

(أ) قَالَ فِي [ع ١١٠ ب /] (الْحَانِيَّة): لَوْ قَالَ رَجُلٌ: جِئْتُكَ خَاطِبًا ابْنَتَكَ. فَقَالَ الْأَبُ: مَلَكَتُكَ. كَانَ نِكَاحًا.

(ب) وَفِي (الْخُلَاصَةِ) لَوْ قَالَتْ: صِرْتُ أَوْ صِرْتُ لَكَ. فَإِنَّهُ نِكَاحٌ عِنْدَ الْقَبُولِ. وَفِيهَا: لَوْ قَالَ زَوْجِي نَفْسِكَ مِنِّي. فَقَالَتْ: بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ. فَهُوَ نِكَاحٌ. وَكَثِيرًا مَا يَجْرِي بَيْنَ الْخَاطِبِ وَالْمَخْطُوبِ مِنْهُ مَا يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ مِنَ الْأَلْفَافِ، فَيَجِبُ مُرَاعَاتُهَا، وَالْحُكْمُ بِمُوجِبِهَا [ك ١١٣ /] خَشْيَةً أَنْ يَقَعَ نِكَاحٌ آخَرَ لِغَيْرِ الْخَاطِبِ، وَهِيَ رَوْجَةٌ لِلْخَاطِبِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَا يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ مِنَ الْأَلْفَافِ

٨٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ بَكْرًا بِالِغَةِ [س ١١٤ /] مِنْ إِخْوَتِهَا أَوْ لِيَائِهَا، فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ فِي مَحَلِّ الْخِطْبَةِ مِنَ الْأَلْفَافِ مَا يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ، نَحْوُ: كَانَتْ لَكَ بِكَذَا، وَصَارَتْ لَكَ بِكَذَا. وَهِيَ لَكَ بِكَذَا. فَقَالَ: قَبِلْتُهَا بِذَلِكَ. وَبَلَّغَهَا الْخَبْرَ فَسَكَتَتْ رَاضِيَةً بِمَا فَعَلَ إِخْوَتُهَا، هَلْ نَفَذَ نِكَاحَهُ عَلَيْهَا حَتَّى لَا يَنْعَقِدُ عَلَيْهَا نِكَاحٌ غَيْرُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَنْفَذُ حَيْثُ عَلِمْتَ ذَلِكَ وَسَكَتَتْ؛ إِذْ هَذِهِ الْأَلْفَافُ مِمَّا يَنْعَقِدُ بِهَا عِنْدَنَا النِّكَاحُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَصْحَابُ الْفَتَاوَى وَالشُّرُوحِ، فَلَا يَنْعَقِدُ نِكَاحٌ غَيْرُهُ عَلَيْهَا وَالْحَالُ هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِقَوْلِ الْأَبِ لِضَيْفِهِ: جَاءَتْكَ

٨١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَلَدَتْ زَوْجَتَهُ بِنْتًا، وَعِنْدَهُ ضَيْفٌ قَالَ لَهُ: مُبَارَكَةٌ. فَقَالَ لَهُ: جَاءَتْكَ. فَقَالَ لَهُ: وَجَزَاؤُهَا رُبْعُ هَذَا الْفَرَسِ فِي مُقَابَلَتِهَا. وَمَاتَا وَلَمْ يَقَعَ بَيْنَهُمَا سِوَى

مَا ذُكِرَ، هَلْ لِيُورَثَهُ الضَّيْفُ الرَّجُوعُ فِي الْفَرَسِ وَنِتَاجِهَا لِعَدَمِ انْعِقَادِ النِّكَاحِ بِمَا ذُكِرَ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لِيُورَثَهُ الرَّجُوعُ بِالْفَرَسِ وَنِتَاجِهَا؛ لِعَدَمِ انْعِقَادِ النِّكَاحِ بِمَا ذُكِرَ، قَالَ  
فِي (الظَّهْرِيَّةِ): لَوْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ: وَهَبْتُ نَفْسِي. فَقَالَ الرَّجُلُ: أَخَذْتُ. قَالُوا: لَا يَكُونُ  
نِكَاحًا. انْتَهَى. فَافْتَهُمُ صِحَّةَ الْمَأْخُذِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِآخَرَ: مُبَارَكَةٌ بِنَتِكَ. فَقَالَ لَهُ: جَاءَتْكَ. فَقَالَ لَهُ جَزَاؤُهَا  
مِائَتَا قِرْشٍ، هَلْ يَنْعَقِدُ نِكَاحُهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَنْعَقِدُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَلَا التَّزْوِيجِ، وَلَا بِمَا وُضِعَ لِتَمْلِكِ  
الْعَيْنِ حَالًا، وَالنِّكَاحُ إِنَّمَا يَنْعَقِدُ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِلَفْظِ التَّجْوِيزِ

٨٣ = سُئِلَ: فِي انْعِقَادِ النِّكَاحِ بِلَفْظِ التَّجْوِيزِ، هَلْ يَنْعَقِدُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَنْعَقِدُ إِذَا كَانُوا مِمَّنِ اتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَكَانُوا يَطْلُبُونَ  
بِهَا حِلَّ الْإِسْتِمْتَاعِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ مُفْتِي الدِّيَارِ الرُّومِيَّةِ، وَهَذَا  
مِمَّا يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ خَطَبَ لِآخَرَ صَغِيرَةً مِنْ وَلِيِّهَا

٨٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ لِآخَرَ صَغِيرَةً مِنْ وَلِيِّهَا، وَجَرَى بَيْنَهُمَا مُقَدَّمَاتُ  
النِّكَاحِ لِلْمَذْكُورِ، فَعِنْدَ الْعَقْدِ قَالَ الْوَلِيُّ لِلْخَاطِبِ: زَوَّجْتُكَ فُلَانَةً بِكَذَا. فَقَالَ: قَبِلْتُ.  
[ط ٢١ /] فَهَلْ يَقَعُ النِّكَاحُ لِلْخَاطِبِ أَوْ لِلْمَخْطُوبِ لَهُ لِتَقَدُّمِ النِّيَّةِ وَالْمُقَدَّمَاتِ، أَمْ كَيْفَ  
الْحَالُ؟

٨٥ = وَإِذَا قُلْتُمْ: يَقَعُ لِلْخَاطِبِ. فَهَلْ إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَزَوَّجْتَ لِلْمَخْطُوبِ لَهُ تَلْوَهُ يَجُوزُ؛ لِكَوْنِهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

٨٤ ج = أَجَابَ: وَقَعَ النِّكَاحُ لِلْخَاطِبِ، وَلَا عِبْرَةَ لِلْمُقَدَّمَاتِ، فَفِي (الْبُرَازِيَّةِ): خَطَبَ لِابْنِهِ، وَقَالَ أَبُوهَا لِأَبِ الْإِبْنِ: زَوَّجْتُ بِنْتِي بِكَذَا. فَقَالَ أَبُو الْإِبْنِ: قَبِلْتُ. صَحَّ لِلْأَبِ، وَإِنْ جَرَى مُقَدَّمَاتُ أَنَّ النِّكَاحَ لِلْإِبْنِ فِي الْمُخْتَارِ، وَمِثْلُهُ الْوَكِيلُ. انْتَهَى.

٨٥ ج = وَإِذَا طَلَّقَهَا الزَّوْجُ الْمَذْكُورُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَعَقِدَ لِلثَّانِي عَلَيْهَا تَلْوَهُ؛ جَازَ؛ إِذْ لَا عِدَّةَ وَالْحَالُ هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ خَطَبَ بِنْتَ أَخِيهِ لِابْنِهِ فَقَالَ أَبُوهَا زَوَّجْتُ بِنْتِي لِابْنِكَ

٨٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ لِابْنِهِ بِنْتَ أَخِيهِ، فَقَالَ أَبُوهَا: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي فَلَانَةٌ بِكَذَا لِابْنِكَ، فَقَالَ أَبُو الْإِبْنِ: تَزَوَّجْتُ، هَلْ يَنْعَقِدُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَنْعَقِدُ، وَجْهُهُ أَنَّ التَّرْوِجَ غَيْرُ التَّرْوِجِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨٧ = سُئِلَ: عَنْ رَجُلٍ خَطَبَ لِابْنِهِ بِنْتَ آخَرَ، فَقَالَ زَوَّجْتَنِي بِبِنْتِكَ لِابْنِي. فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ. وَلَمْ يَقُلْ: قَبِلْتُ. فَمَا الْحُكْمُ؟ [ط ٢٢/]

أَجَابَ: الظَّاهِرُ عَدَمُ انْعِقَادِهِ أَصْلًا:

❖ أَمَّا لِلْأَبِ؛ فَلِأَحْتِيَاجِهِ إِلَى الْقَبُولِ.

❖ وَأَمَّا لِلْإِبْنِ؛ [ع ١٢ب/] فَلِأَنَّ الْمُجِيبَ خَصَّ الْأَبَ بِقَوْلِهِ: زَوَّجْتُكَ. وَإِنَّمَا

سَمَّيْنَاهُ مُجِيبًا؛ لِأَنَّ الْإِيجَابَ حَصَلَ بِقَوْلِهِ: زَوَّجْتُكَ. وَلِذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ قَالَ لِأَخْرَجَ: زَوْجَ ابْنَتِكَ لِابْنِي.

فَقَالَ الْأَبُ: وَهَبْتُهَا لَكَ.

٨٨ = سُئِلَ: عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأَخْرَجَ: زَوْجَ ابْنَتِكَ مِنْ ابْنِي. فَقَالَ أَبُو الْبُنْتِ: وَهَبْتُهَا

لَكَ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: صَحَّ النِّكَاحُ لِلِابْنِ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ (وَهَبْتُهَا لَكَ) (زَوَّجْتُهَا لَكَ) فَقَالَ:

قَبِلْتُ. صَحَّ النِّكَاحُ لِلْأَبِ؛ إِذْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ خَطَبَ لِابْنِهِ، فَقَالَ أَبُوهَا لِأَبِ الْإِبْنِ:

زَوَّجْتُ بِنْتِي بِكَذَا. فَقَالَ أَبُو الْإِبْنِ: قَبِلْتُ. صَحَّ لِلْأَبِ. وَإِنْ جَرَى مُقَدِّمَاتُ أَنَّ النِّكَاحَ

لِلِابْنِ فِي الْمُخْتَارِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَا صَرَّحُوا بِهِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْخِطْبَةُ، وَلَيْسَ فِيهِ:

زَوْجَ ابْنَتِكَ مِنْ ابْنِي، الَّذِي هُوَ تَوَكُّيلٌ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ زَوَّجْتَنِي بِبِنْتِكَ،

وَزَوَّجْتَنِي بِبِنْتِكَ حَتَّى اِحْتِيَاجَ الْأَوَّلِ إِلَى الْقَبُولِ بَعْدَهُ دُونَ الثَّانِي، فَلَمَّا صَارَ وَكَيْلًا عَنْهُ

بِهِ؛ صَارَ قَوْلُهُ: زَوَّجْتُهَا لَكَ. مَعْنَاهُ: (زَوَّجْتُهَا لِابْنِكَ لِأَجْلِكَ)، كَمَا فِي (وَهَبْتُهَا لَكَ)؛

إِذْ لَا فَرْقَ فِي انْعِقَادِهِ (عِنْدَنَا) <sup>(١)</sup> بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ وَالْهَبَةِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَثُرَ السُّؤَالُ عَنْهَا، وَتَكَرَّرَ وَفُوعُهَا، وَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِهَا

وَلَا بِمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهَا غَيْرَ مَا هُنَا مِنْ قَوْلِهِ (وَهَبْتُهَا لَكَ) وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ (زَوَّجْتُهَا

لَكَ) كَ (وَهَبْتُهَا لَكَ)؛ إِذْ مَا جَازَ فِي هَذِهِ؛ جَازَ فِي الْأُخْرَى، وَعَلَيْكَ أَنْ تَتَأَمَّلَ فِي

الْمَسْأَلَةِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ فِي (وَهَبْتُهَا لَكَ) الْمُتَبَادُرُ مِنْهُ (لِأَجْلِكَ) بِخِلَافِ (زَوَّجْتُهَا لَكَ)

وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى عُرْفِ رَسَائِقِ بِلَادِنَا كَانَ (زَوَّجْتُهَا لَكَ) مِثْلَ (وَهَبْتُهَا لَكَ) بِلَا فَرْقٍ؛

لِأَنَّهُمْ تَعَارَفُوهُ بِمَعْنَى (لِأَجْلِكَ). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي س: (عنه).

## إِذَا قَالَ وَكَيْلُ الْوَلِيِّ لَوْكَيْلِ الْخَاطِبِ زَوْجَتُكَ فَلَانَةَ لِمَوْكَيْكَ

٨٩ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ وَكَلَّ أَحُوها فِي نِكَاحِهَا لِزَيْدٍ رَجُلًا، فَوَكَّلَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي قَبُولِ نِكَاحِ الْمَذْكُورِ. فَقَالَ: زَوْجَتُكَ فَلَانَةٌ لِمَوْكَيْكَ بِكَذَا. فَقَالَ: قَبِلْتُ. وَمَاتَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ مَا دَفَعَ بَعْضَ الْمَهْرِ، هَلْ وَقَعَ النِّكَاحُ لِزَيْدٍ أَمْ لَا؟ وَيَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ؟  
أَجَابَ: لَمْ يَقَعْ لِزَيْدٍ، وَلَهُ اسْتِرْدَادُ مَا دَفَعَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## نِكَاحُ أَهْلِ الذِّمَّةِ

٩٠ = سُئِلَ: فِيْمَا إِذَا عَقَدَ أَهْلُ الذِّمَّةِ نِكَاحًا فِيْمَا بَيْنَهُمْ، ثُمَّ رَفَعُوا ذَلِكَ إِلَيْنَا، فَظَهَرَ فَسَادُ ذَلِكَ النِّكَاحِ عِنْدَنَا، فَهَلْ يَسُوغُ لِلْحَاكِمِ إِبْطَالُهُ؟

أَجَابَ: الْمَسْأَلَةُ ذَاتُ [س ١٤ب، ك ١٣ب، ع ١١٢ /] تَفْصِيلُ: إِنْ كَانَ الْفَسَادُ لِعَدَمِ الشُّهُودِ أَوْ فِي عِدَّةِ كَافِرٍ وَهُمْ يَدِينُونَهُ لَا نَتَعَرَّضُ لَهُمْ عِنْدَ الْإِمَامِ تَرَفَعُوا أَوْ لَا، وَإِنْ فِي عِدَّةِ مُسْلِمٍ أَبْطَلْنَاهُ تَرَفَعُوا أَمْ لَا، وَإِنْ لِلْمَحْرَمِيَّةِ وَتَرَفَعَ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ؛ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ رَفَعَ أَحَدُهُمَا لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## أَسْلَمْتُ نَصْرَانِيَّةً ثُمَّ أَسْلَمَ زَوْجُهَا هَلْ يُقْرَأُ عَلَى النِّكَاحِ

٩١ = سُئِلَ: فِي نَصْرَانِيَّةٍ أَسْلَمَتْ، فَعُرِّضَ الْإِسْلَامَ عَلَى زَوْجِهَا النَّصْرَانِيِّ فَأَسْلَمَ، هَلْ يُقْرَأُ عَلَى نِكَاحِهِمَا السَّابِقِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُقْرَأُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فَاسِدًا أَوْ كَانَ فَاسِدًا لَا لِحُرْمَةِ الْمَحَلِّ، بَلْ لِفَقْدِ شَرْطِهِ حَيْثُ اعْتَقَدُوهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يُتَعَرَّضُ لِنَصْرَانِيٍّ تَزَوَّجَ نَصْرَانِيَّةً فِي الْعِدَّةِ

٩٢ = سُئِلَ: فِي نَصْرَانِيٍّ تَزَوَّجَ نَصْرَانِيَّةً مُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، وَلَمْ يَتَرَفَعَا إِلَى قَاضٍ، هَلْ يُتَعَرَّضُ لَهُمَا وَيُنْفَسَخُ النِّكَاحُ وَيُعْزَّرَانِ، أَمْ لَا يُتَعَرَّضُ لَهُمَا، وَلَا يُنْفَسَخُ النِّكَاحُ وَتَتْرَكُهُمْ وَمَا يَدِينُونَ؟

أَجَابَ: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً رَحِمَهُمُ اللَّهُ [ك ١٤، أ، س ١٥ / ١] أَنَّهُ لَا يُتَعَرَّضُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ إِذَا تَنَاجَاكَوَا فَاسِدًا، وَلَا يُفَرِّقُ الْقَاضِي بَيْنَهُمْ إِذَا عَلِمَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّا أَمَرْنَا بِتَرْكِهِمْ وَمَا يَدِينُونَ، فَلَا يُنْفَسَخُ النِّكَاحُ، وَلَا يُعْزَّرَانِ حَيْثُ كَانَا رَاضِيَيْنِ وَلَمْ يَتَرَفَعَا بِالْخُصُومَةِ لَدَى قَاضٍ مِنْ قُضَاةِ الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ٢٢ / ]

### سَمَاعُ الشَّاهِدَيْنِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ النِّكَاحِ

٩٣ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا لَمْ يَسْمَعْ الشُّهُودُ كَلَامَ الْعَاقِدَيْنِ فِي النِّكَاحِ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا يَصِحُّ؟

أَجَابَ: الْأَصَحُّ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَامَّةُ: أَنَّ سَمَاعَ الشُّهُودِ كَلَامَ الْعَاقِدَيْنِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ النِّكَاحِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا زَوَّجَ صَغِيرَتَهُ فِي مَرَضِهِ صَحَّ

٩٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ زَوَّجَ صَغِيرَتَهُ الْقَاصِرَةَ فِي مَرَضِهِ لِرَجُلٍ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ بِحَضْرَةِ شُهُودٍ بِمَجْلِسِ الشَّرْعِ، ثُمَّ مَاتَ، هَلْ يَقْدَحُ فِي النِّكَاحِ كَوْنُ الْأَبِ فِي الْمَرَضِ؟ وَهَلْ لِأَحَدِ الْأَوْلِيَاءِ النَّازِلَةِ رُبَّتُهُمْ عَنْ رُبَّةِ الْأَبِ أَنْ يُتَعَرَّضَ لِلنِّكَاحِ بِإِبْطَالِ أَوْ غَيْرِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِغَيْرِهِ إِبْطَالُ النِّكَاحِ؛ إِذِ الْوِلَايَةُ لَا تَبْطُلُ بِمُجَرَّدِ الْمَرَضِ مَعَ سَلَامَةِ الْعَقْلِ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهَا صِلَاحُ التَّصَرُّفِ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



امرأة أخبرها بثقة أن زوجها مات وصدقت تعتد ثم تتزوج

٩٥ = سئل: في امرأة أخبرها بثقة أن زوجها الغائب مات ووقع في قلبها صدقه،

هل لها أن تعتد وتتزوج أم لا؟

أجاب: نعم لها ذلك، كما ذكره في (البرازية والجوهرية) وغيرهما، والله أعلم.

لو أخبرته جارية أن سيدها أعتقها؛ له أن يتزوجها

٩٦ = سئل: في الجارية لو قالت لرجل: كنت أمة لفلان فأعتقني، هل له أن

يتزوجها أم لا؟

أجاب: نعم له أن يتزوجها إن كانت ثقة عنده، أو وقع في قلبه أنها صادقة؛

لأن القاطع ظاهر ولا منازع، وأخبرت بأمر محتمل لم يعلم خلافه، وصحة النكاح لا تمنع ما يطرأ، صرح به علماؤنا في (الكراهية) (١). والله أعلم.

الاتفاق على قدر المهر ليس بعقد

٩٧ = سئل: في رجل خطب بكرا من أبيها بحضور جمع من المسلمين، واتفقا

على مقدار المهر، وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي، فبعد مدة حضر أبوها لدى

قاضي، وطلب منه أن يفرض نفقتها، وأن يستدين ويُنْفِقَ ليرجع على الخاطب،

ففرض بحضور الخاطب، ولم يسأله القاضي: هل حصل عقد شرعي عليها أم لا؟

هل ما تقدم يكون عقدا شرعيا أم لا؟ حيث لم يجر بينهما عقد؟

أجاب: لا يكون ما تقدم عقدا؛ حيث لم يجر بينهما عقد شرعي، ولا رجوع

لأب على الخاطب؛ لتبين عدم صحة الفرض والأمر بالاستيدانة؛ لكونها ليست

زوجة، بل هي والحالة هذه أجنبية، والله أعلم.

## لَا يُشْتَرَطُ التَّعْرِيفُ لِصِحَّةِ النِّكَاحِ

٩٨ = سُئِلَ: فِي بَالِغَةٍ وَكَلَّتْ شَقِيقَهَا فِي تَزْوِيجِهَا بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ عَرَّفَاهَا بِتَّعْرِيفٍ وَالِدَهَا فَقَطُّ، فَهَلْ لَا يُقْبَلُ تَعْرِيفُ الْوَالِدِ وَحْدَهُ وَلِمَنْزِلَتِهِ بِالشَّهَادَةِ مِنْهُ لِفَرْعِهِ؟ وَهَلِ الْعَقْدُ [ك ١٤ب، س ١٥ب /] الصَّادِرُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْعَقْدُ الصَّادِرُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ صَحِيحٌ لَا كَلَامَ فِي صِحَّتِهِ، وَإِنَّمَا التَّعْرِيفُ لِأَجْلِ الْحَاجَةِ عِنْدَ التَّجَاوُذِ، وَيَصِحُّ مِنْ أَبِيهَا وَابْنِهَا وَزَوْجِهَا، وَسِوَاءِ كَانِ الْإِشْهَادُ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا عَلَى الصَّحِيحِ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي (حِلِّ) <sup>(١)</sup> إِقْدَامِ الشَّاهِدِ عَلَى الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا عَدْلَانِ كَتَعْدِيلِ الْعَلَانِيَةِ، وَأَمَّا صِحَّةُ النِّكَاحِ مِنْ أَصْلِهِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّعْرِيفُ أَصْلًا، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## فَصْلٌ فِي الْمَحْرَمَاتِ

### لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبِنْتِ بِنْتِ أُخْتِهَا

٩٩= سئل: عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبِنْتِ بِنْتِ أُخْتِهَا، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

١٠٠= وَإِذَا قُلْتُمْ بَعْدَ الْجَوَازِ، وَدَخَلَ الزَّوْجُ عَلَى بِنْتِ بِنْتِ أُخْتِ زَوْجَتِهِ الْمَدْخُولِ بِهَا قَبْلَهَا، وَأَتَتْ مِنْهُ بِنْتِ طَرِحٍ، ثُمَّ أَتَتْ بِابْنٍ مِنْهُ حَتَّى بَلَغَ سِنُهُ سَنَةً، فَأَعْلَمَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ بَعْدَ جَوَازِ إِدْخَالِهَا عَلَى خَالَةِ أُمَّهَا، فَاثْتَمَعَ عَنْهَا، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ النِّكَاحِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْوَطْءِ جَاهِلًا بِحُرْمَةِ الْوَطْءِ؟

١٠١= وَنَسَبِ الْإِبْنِ الْحَيِّ؟

١٠٢= وَوُجُوبِ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى؟

٩٩ج= أَجَابَ: أَمَّا الْجَوَازُ فَلَا قَائِلَ بِهِ إِلَّا عُثْمَانُ الْبُنِّيُّ، وَدَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ، وَمَنْ لَا يُعْبَأُ بِهِمْ مِنَ الْخَوَارِجِ.

١٠٠ج= وَأَمَّا [ع/١١٣] الْوَطْءُ فَهُوَ وَطْءٌ بِشُبُهَةِ يَنْدَرِيٌّ بِهِ حَدُّ الزَّانَا عَنْهُ، فَلَا يُحَدُّ حَدُّ الزَّانَا، وَلَا يُضْرَبُ حَيْثُ كَانَ جَاهِلًا بِحُكْمِهِ غَيْرَ عَالِمٍ بِحُرْمَتِهِ.

١٠١ج= وَأَمَّا الْوَلَدُ فَيَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ، وَحُكْمُ بِنُوْتِهِ لَهُ.

١٠٢ج= وَأَمَّا الْمَهْرُ فَالْوَاجِبُ فِيهِ مَهْرُ الْمِثْلِ، فَإِذَا كَانَ مِثْلُ الْمُسَمَّى فَقَدْ وَجِبَ قَبْضُ ذَلِكَ بِهِ، وَمِنْ الْآنَ لَا عُذْرَ لَهُ فِي وَطْءِ الطَّارِئَةِ، فَيُؤْخَذُ بِهِ وَلَا تَحِلُّ لَهُ [ط/٢٣] حَتَّى يُطَلَّقَ الْأُولَى أَوْ تَمُوتَ فَتَحِلَّ بِنِكَاحِ جَدِيدٍ، فَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْهَادِي الْبَدِيعُ الْبَاعِثُ الشَّهِيدُ أَعْلَمُ.

## تَحِلُّ زَوْجَةُ ابْنِ الزَّوْجَةِ

١٠٣ = سُئِلَ: فِي زَوْجَةِ ابْنِ الزَّوْجَةِ، هَلْ تَحِلُّ لِلرَّجُلِ أُمُّ تَحْرُمُ؟

أَجَابَ: تَحِلُّ، قَالُوا: لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْءِ زَوْجَةُ مَنْ تَبَّأَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِابْنٍ لَهُ، وَلَا تَحْرُمُ بِنْتُ زَوْجِ الْأُمِّ وَلَا أُمُّهُ، وَلَا بِنْتُ زَوْجِ الْبِنْتِ وَلَا أُمُّهُ، وَلَا أُمُّ زَوْجَةِ الْأَبِ وَلَا بِنْتُهَا، وَلَا أُمُّ زَوْجَةِ الْإِبْنِ وَلَا بِنْتُهَا، وَلَا زَوْجَةُ الرَّيْبِ وَلَا زَوْجَةُ الرَّابِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



بَابُ الْأَوْلِيَاءِ (وَالْأَكْفَاءِ) (١)

يَصِحُّ نِكَاحُ الْمُكَلَّفَةِ بِغَيْرِ رِضَا الْوَلِيِّ

١٠٤ = سُئِلَ: فِي حُرَّةٍ مُكَلَّفَةٍ بِكْرِ زَوْجَتِ نَفْسَهَا مِنْ ابْنِ عَمَّهَا، وَهُوَ كُفءٌ لَهَا،

هَلْ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ، وَلَوْ لَمْ يَرْضَ عَمُّهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَنْعَقِدُ نِكَاحُهَا، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَا عَمَّهَا، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

بِكْرِ بَالِغَةٍ زَوَّجَهَا أَبُوهَا بِغَيْرِ أَمْرٍ وَهِيَ بَالِغَةٌ

١٠٥ = سُئِلَ: فِي بِكْرِ بَالِغَةٍ زَوَّجَهَا أَبُوهَا مِنْ رَجُلٍ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، فَرَدَّتِ النِّكَاحَ

حِينَ بَلَغَهَا، فَهَلْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ يَرْتَدُّ النِّكَاحُ بِرَدِّهَا أَمْ لَا؟

١٠٦ = وَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي الرَّدِّ بِيَمِينِهَا أَمْ لَا؟

١٠٥ ج = أَجَابَ: نَعَمْ يَرْتَدُّ بِرَدِّهَا.

١٠٦ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي الرَّدِّ بِيَمِينِهَا، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

صَغِيرَةٌ زَوَّجَهَا أَبُوهَا مِنْ ابْنِ عَمَّهَا وَقَبِلَ أَبُوهُ

١٠٧ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ زَوَّجَهَا أَبُوهَا بِالْوِلَايَةِ عَلَيْهَا لِابْنِ عَمَّهَا الصَّغِيرِ، وَقَبِلَ

عَنْهُ أَبُوهُ، وَقَدْ أَقْدَمَ أَبُوهَا عَلَى ذَلِكَ شَارِطًا ضَمَانَ أَبِيهِ الْمَهْرَ لِعَجْزِ ابْنِ الصَّغِيرِ عَنِ

الْمَهْرِ، فَأَبَى الْأَبُ الضَّمَانَ، فَهَلْ يَصِحُّ النِّكَاحُ أَمْ لَا؟

١٠٨ = وَهَلْ إِنْ صَحَّ النِّكَاحُ وَرُفِعَ إِلَى قَاضِي يَرَى عَدَمَ صِحَّتِهِ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْمَهْرِ أَوْ التَّفْرِيقِ بِالْإِعْسَارِ فِيهِ قَبْلَ [س ١١٦ /] الدُّخُولِ فَتَقْضَى بِبُطْلَانِ النِّكَاحِ مِنْ أَصْلِهِ أَوْ فَرَّقَ بِالْإِعْسَارِ يَصِحُّ قَضَاؤُهُ وَيَرْتَفِعُ الْخِلَافُ وَيُمْضِيهِ الْحَنَفِيُّ أَمْ لَا؟ [ك ١١٥ /]

١٠٧ ج = أَجَابَ: إِنْ كَانَ صَدَرَ مِنْ أَبِيهَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيْقِ؛ فَالنِّكَاحُ غَيْرُ صَاحِحٍ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي حَانَ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ صَدَرَ لَا عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيْقِ فَهُوَ صَاحِحٌ.

١٠٨ ج = وَمَعَ صِحَّتِهِ لَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ يَرَى عَدَمَ صِحَّتِهِ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْمَهْرِ، أَوْ يَرَى التَّفْرِيقَ بِالْإِعْسَارِ بَعْدَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا؛ نَفَذَ حُكْمَهُ، وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ الْأَبِ إِذَا عُرِفَ مِنْهُ سُوءُ الْإِخْتِيَارِ

١٠٩ = سُئِلَ: فِي الْأَبِ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ سُوءُ الْإِخْتِيَارِ وَعَدِمَ النَّظَرَ فِي الْعَوَاقِبِ؛ إِذَا زَوَّجَ ابْنَتَهُ الْقَابِلَةَ لِلتَّحْلُقِ بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ بغيرِ كُفءٍ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ:

(أ) قَالَ ابْنُ فَرِشْتَةَ فِي (شَرْحِ الْمَجْمَعِ): لَوْ عُرِفَ مِنَ الْأَبِ سُوءُ الْإِخْتِيَارِ لِسَفَهِهِ أَوْ لِيَطْمَعِهِ لَا يَجُوزُ عَقْدُهُ اتِّفَاقًا.

(ب) وَمِثْلُهُ فِي (الدَّرَرِ وَالغُرَرِ).

(ج) وَقَالَ فِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِ (الْكَنْزِ): (وَلَوْ زَوَّجَ طِفْلَهُ غَيْرَ كُفءٍ أَوْ بَغْنِ فَاحِشٍ صَحَّ وَلَمْ يَجْزُ ذَلِكَ لِغَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ) أَطْلَقَ فِي الْأَبِ وَالْجَدِّ، وَقَيَّدَهُ الشَّارِحُونَ وَغَيْرُهُمْ: بِأَنْ لَا يَكُونَ الْأَبُ مَعْرُوفًا بِسُوءِ الْإِخْتِيَارِ، حَتَّى لَوْ كَانَ مَعْرُوفًا بِذَلِكَ مُجَانَّةً أَوْ فِسْقًا، فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ عَلَى الصَّحِيحِ.

(د) قَالَ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ): وَمَنْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ الْقَابِلَةَ لِلتَّحْلِقِ بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ شَرِيرٌ أَوْ فَاسِقٌ؛ فَهُوَ ظَاهِرٌ سُوءِ اخْتِيَارِهِ، وَلِأَنَّ تَرَكَ النَّظَرَ هُنَا مَقْطُوعٌ بِهِ، فَلَا يُعَارِضُهُ ظُهُورُ إِرَادَةِ مَصْلَحَةٍ تَفَوَّتَ ذَلِكَ؛ نَظَرًا إِلَى شَفَقَةِ الْأَبْوَةِ<sup>(١)</sup>. انْتَهَى.

فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْأَبَّ إِذَا كَانَ [ع ١٣ ب / ] مَعْرُوفًا بِسُوءِ الْإِخْتِيَارِ؛ لَمْ يَصِحَّ عَقْدُهُ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَلَا بِأَكْثَرٍ فِي الصَّغِيرِ بَغْبِنِ فَاحِشٍ، وَلَا مِنْ غَيْرِ الْكُفِّ فِيهِمَا، سَوَاءً كَانَ عَدَمُ الْكِفَاءَةِ بِسَبَبِ الْفِسْقِ أَوْ لَا، حَتَّى لَوْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ مِنْ فَقِيرٍ أَوْ مُخْتَرَفٍ حِرْفَةٍ دَنِيئَةٍ وَلَمْ يَكُنْ كُفْمًا؛ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ. فَتَقَصَّرَ الْمُحَقِّقُ ابْنَ الْهَمَامِ كَلَامَهُمْ عَلَى الْفَاسِقِ مِمَّا لَا يَنْبَغِي. وَقَدْ وَقَعَ فِي أَكْثَرِ الْفَتَاوِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ النِّكَاحَ بَاطِلٌ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْعَقِدْ.

(هـ) وَفِي (الظَّهِيرِيَّةِ) يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يَقُلْ: (إِنَّهُ بَاطِلٌ) وَهُوَ الْحَقُّ، وَلِذَا قَالَ فِي (الدَّخِيرَةِ) فِي قَوْلِهِمْ: (فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ) أَي: يَبْطُلُ. انْتَهَى كَلَامُ (الْبَحْرِ)، وَالْمَسْأَلَةُ شَهِيرَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَحْرُمُ الْخِطْبَةُ عَلَى خِطْبَةِ الْغَيْرِ

١١٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ مِنْ آخَرَ ابْنَتَهُ الْبَالِغَةَ الْعَاقِلَةَ، وَسَمَّى الْمَهْرَ، وَقَبِلَ الْأَبُّ، وَرَكَنَ قَلْبُهَا إِلَى الْخَاطِبِ، وَأَحْضَرَ الْمَهْرَ، وَمَا بَقِيَ إِلَّا الْعَقْدُ، فَرَجَعَ الْأَبُّ لِطُرُوقِ خَاطِبِ عَالِمٍ بِخِطْبَةِ الْأَوَّلِ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ [ط ٢٤ / ] فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: الْمُصْرَحُ بِهِ فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ؛ حُرْمَةُ الْخِطْبَةِ عَلَى خِطْبَةِ الْغَيْرِ، قَالَ فِي (الدَّخِيرَةِ) كَمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْإِسْتِيَامِ عَلَى سَوْمِ الْغَيْرِ؛ نَهَى عَنِ

(١) «البحر الرائق» (٢ / ١٤٤).

الْخِطْبَةِ عَلَى خِطْبَةِ الْغَيْرِ، وَأَنَّ مَنْ ارْتَكَبَ مُحَرَّمًا لَمْ يَرِدْ فِيهِ حَدٌّ مُقَدَّرٌ [س١٦ب/].  
يُعَزَّرُ، وَكَمَا تَحْرُمُ الْخِطْبَةُ تَحْرُمُ إِجَابَتُهَا؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، فَيُعَزَّرُ الْمُجِيبُ  
إِلَيْهَا الْقَادِرُ عَلَى الْمَنْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ زَوَّجَتِ الْأُمُّ الصَّغِيرَ مَعَ وُجُودِ الْعَمِّ

١١١ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ زَوَّجَتِ ابْنَهَا الصَّغِيرَ الْيَتِيمَ صَغِيرَةً سِنَّهَا سَبْعُ سِنَوَاتٍ  
أَوْ دُونَ ذَلِكَ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ، مَعَ وُجُودِ عَمِّهِ عَصَبِيهِ وَإِمْكَانِ مُرَاجَعَتِهِ، فَمَاتَتِ الْبِنْتُ بَعْدَ  
شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ قَبْلِ أَنْ يُجِيزَ عَمُّهُ عَصَبَتُهُ، هَلْ يَلْزَمُ الْيَتِيمَ مَهْرُهَا أَمْ لَا؛ لِإِطْلَانِ النِّكَاحِ  
[ك١٥ب/] بِمَوْتِهَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ الْيَتِيمَ مَهْرُهَا؛ لِأَنَّ الْأُمَّ لَا تَمْلِكُ تَزْوِيجَ ابْنِهَا مَعَ الْعَمِّ الْمَذْكُورِ،  
فَبَطَلَ النِّكَاحُ بِمَوْتِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا قَبْلَ إِجَازَتِهِ؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ فُضُولِيٌّ، وَهُوَ يَبْطُلُ بِهِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ زَوَّجَ الْعَمُّ مَعَ عَدَمِ غَيْبَةِ الْأَبِ

١١٢ = سُئِلَ: فِي عَمِّ صَغِيرَةٍ زَوَّجَهَا مَعَ وُجُودِ أَبِيهَا، فَلَمَّا عَلِمَ رَدَّ النِّكَاحَ هَلْ  
يَرْتَدُّ بَرَدُّهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَرْتَدُّ بَرَدُّ الْأَبِ؛ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ غَائِبًا غَيْبَةً يَفُوتُ الْكُفَاءُ الْخَاطِبُ  
بِانْتِظَارِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### صَغِيرَةٌ زَوَّجَهَا خَالَهَا مَعَ وُجُودِ الْعَصْبَةِ

١١٣ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ زَوَّجَهَا خَالَهَا فَبَلَّغَتْ وَرَدَّتِ النِّكَاحَ، هَلْ يَرْتَدُّ بَرَدُّهَا

أَمْ لَا؟



أَجَاب: إِنْ كَانَ لَهَا وَلِيٌّ عَصَبَةٌ فَرَوَّجَهَا الْخَالُ مَعَهُ يَرْتَدُّ بِرَدِّهَا إِذَا بَلَغَتْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَصَبَةٌ؛ فَلَهَا خِيَارُ الْفَسْخِ بِالْقَضَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَرْوِجُ الْأَصْغَرِ مَعَ وُجُودِ الْأَكْبَرِ

١١٤ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ لَهَا أَخَوَانِ بِالْإِنِّ عَاقِلَانِ شَقِيقَانِ، أَحَدُهُمَا أَصْغَرُ سِنًا مِنَ الْآخَرِ، فَهَلْ إِذَا زَوَّجَهَا الْأَصْغَرُ سِنًا يَجُوزُ؟ سِوَاءِ أَجَازَهُ الْأَكْبَرُ سِنًا أَوْ فَسَخَهُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: نَعَمْ يَجُوزُ نِكَاحُ الْأَصْغَرِ سِنًا؛ حَيْثُ اجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْوِلَايَةِ، وَلَا يَرُدُّ نِكَاحَهُ بِرَدِّ الْآخَرِ؛ إِذْ هُمَا فِي الْوِلَايَةِ سِوَاءٍ؛ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِالنِّكَاحِ وَالْحَالُ هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَعَدُّ الْأَوْلِيَاءِ الْمُتَسَاوِينَ قُوَّةً وَدَرَجَةً

١١٥ = سُئِلَ: فِي يَتِيمَةٍ لَهَا أَرْبَعَةُ أَبْنَاءٍ عَمٍّ، كُلُّهُمْ فِي الْقُوَّةِ وَالذَّرَجَةِ سِوَاءٍ، عَقَدَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَقْدَ نِكَاحِهِ عَلَيْهَا لِنَفْسِهِ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ بِحَضْرَةِ شُهُودٍ، هَلْ يَنْفُذُ نِكَاحُهُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ لِبَقِيَّتِهِمْ رَدُّهُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَيْسَ لَهُمْ رَدُّهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ تَعَدُّ الْأَوْلِيَاءِ الْمُتَسَاوِينَ قُوَّةً وَدَرَجَةً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أُمُّ الْأَبِ أَوْلَىٰ مِنَ الْأُمِّ فِي التَّرْوِجِ

١١٦ = سُئِلَ: فِي صَغِيرٍ هُوَ ابْنُ عَمٍّ صَغِيرَةٍ، وَلَهُمَا جَدَّةٌ أُمُّ أَبِي، وَهِيَ وَصِيَّةٌ عَلَيْهِمَا حَاضِرَةٌ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أُمٌّ حَاضِرَةٌ وَابْنُ عَمٍّ عَصَبَةٌ غَائِبٌ، فَوِلَايَةُ (النِّكَاحِ) (١)

لِمَنْ مِمَّنْ ذُكِرَ؟

أَجَابَ: إِنْ أُمِّكُنْ اسْتَطْلَاعُ رَأْيِ ابْنِ الْعَمِّ، لَا تَمْلِكُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا الْإِنْكَاحَ، بَلِ الْوِلَايَةُ لَهُ، وَإِلَّا فَقَدْ نَقَلَ [ع/١٤١/أ] فِي (الْبَحْرِ) عَنِ (الْقِنِيَّةِ) أَنَّ أُمَّ الْأَبِ أَوْلَى فِي التَّرْوِيجِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَرْوِيجُ الْمُشْتَهَاةِ وَحَضَانَتُهَا لِلْأُمِّ حَيْثُ لَا عَصَبَةَ

١١٧ = سُئِلَ: فِي بَكْرِ مُشْتَهَاةٍ لَمْ تَبْلُغْ بَعْدُ، لَهَا أُمٌّ عَازِبَةٌ، وَأُمٌّ مُتَزَوِّجَةٌ بِجَدِّهَا أَبِي أُمَّهَا، وَأُمٌّ أَبِي عَازِبَةٌ، وَعَمَّةٌ مُتَزَوِّجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ فَمَنْ يَحْضُنُهَا مِنْهُنَّ وَمَنْ يُزَوِّجُهَا مِنْهُنَّ؟

أَجَابَ: الْحَضَانَةُ وَالتَّرْوِيجُ لِلْأُمِّ حَيْثُ لَا عَصَبَةَ لَهَا، أَمَّا التَّرْوِيجُ فَلَمَّا صَرَخَ بِهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ قَاطِبَةً بِقَوْلِهِمْ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ فَالْوِلَايَةُ لِلْأُمِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي تَقْدِيمِ الْأُمِّ عَلَى أُمِّ الْأَبِ.

(أ) قَالَ فِي (النَّهْرِ): هَذَا التَّرْتِيبُ يَعْنِي تَرْتِيبَ (الْكَنْزِ) هُوَ [س/١١٧/أ] الْمُفْتَى بِهِ، كَمَا فِي (الْخُلَاصَةِ).

(ب) وَحُكِيَ عَنِ خَوَاهِرِ زَادَهُ وَعُمَرِ النَّسْفِيِّ تَقْدِيمُ الْأُخْتِ عَلَى الْأُمِّ، لِأَنَّهَا مِنْ قَوْمِ الْأَبِ.

أَقُولُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ مَا مَرَّ عَنِ (الْقِنِيَّةِ) مِنْ تَقْدِيمِ أُمِّ الْأَبِ عَلَى الْأُمِّ، عَلَى هَذَا الْقَوْلِ. انْتَهَى.

فَقَدْ عَلِمْتَ بِهِ ضَعْفَ مَا فِي (الْقِنِيَّةِ) لِأَنَّهُ مُقَابِلٌ لِمَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى.

وَأَمَّا الْحَضَانَةُ فَلِأَنَّ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ أَنَّ الْأُمَّ وَالْجَدَّةَ أَوْلَى بِهَا حَتَّى تَحِيضَ، وَمَحَلُّ الرَّوَايَةِ الْمُخْتَارَةَ الْمُقَابِلَةَ لِهَذِهِ فِي الْمُشْتَهَاةِ: أَنَّهَا تُدْفَعُ لِلْأَبِ، فَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ أَبٌ أَوْ عَصَبَةٌ، وَالْمَوْضُوعُ هُنَا أَنَّ لَا عَصَبَةَ. فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تُقْبَلُ بَيْنَةُ الزَّوْجِ أَنْ أَخَاهَا زَوَّجَهَا بِالْوَكَالَةِ عَنِ الْأَبِ

١١٨ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ زَوَّجَهَا أَخُوهَا فَبَلَغَتْ، فَاخْتَارَتْ الْفَسْخَ بِخِيَارِ الْبُلُوغِ، فَادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّ أَخَاهَا زَوَّجَهَا بِالْوَكَالَةِ عَنْ أَبِيهَا، فَلَا خِيَارَ لَهَا، وَادَّعَتْ أَنَّهُ زَوَّجَهَا بِالْوِلَايَةِ لِعَبِيَّةٍ [ك/١١٦ /] مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَلَهَا الْخِيَارُ، فَهَلْ إِذَا أُثْبِتَ الزَّوْجُ دَعْوَاهُ يَبْطُلُ خِيَارُهَا أَمْ لَا؟

١١٩ = وَهَلْ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيْنَةٌ وَأَرَادَ تَحْلِيْفَهَا عَلَيَّ ذَلِكَ تَحْلِيْفٌ أَمْ لَا؟

١١٨ ج = أَجَابَ: نَعَمْ إِذَا أُثْبِتَ الزَّوْجُ دَعْوَاهُ يَبْطُلُ خِيَارُهَا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ نَائِبًا عَنِ الْأَبِ، فَكَأَنَّ الْأَبَ هُوَ الْمُبَاشِرُ لِلنِّكَاحِ [ط/٢٥ /] وَقَدْ نَصَّوْا عَلَيَّ أَنَّ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدَّ إِذَا زَوَّجَ الصَّغِيرَ أَوْ الصَّغِيرَةَ مَعَ وُجُودِ أَحَدِهِمَا إِنْ كَانَ بَعِيْبَتِهِ وَثُبُوتِ الْوِلَايَةِ لَهُ بِالْعَبِيَّةِ الْمُجَوِّزَةِ لِذَلِكَ، فَلَهُمَا خِيَارُ الْبُلُوغِ؛ لِأَنَّهُ زَوَّجَ بِالْوِلَايَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، بَلْ زَوَّجَ بَعْدَ تَوْكِيلٍ سَابِقٍ فَلَا خِيَارَ لَهُمَا، وَمِثْلُ الْوِكَايَةِ السَّابِقَةِ الْإِجَارَةُ اللَّاحِقَةُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ لَا خِيَارَ، وَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِ الْوِلَايَةِ فَلَهُمَا الْخِيَارُ.

١١٩ ج = وَعَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَاوَى فِي الْمَسَائِلِ السِّتَّةِ: يَجِبُ أَنْ تَحْلِيْفَ، لَكِنْ عَلَيَّ نَفِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيَّ فِعْلُ الْغَيْرِ، وَهُوَ تَوْكِيلُ الْأَبِ لِلْأَخِ فَافْهَمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا زَوَّجَ الْأَخُ أُخْتَهُ لِغَيْرِ كُفَاءٍ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ

١٢٠ = سُئِلَ: فِي بَالِغَةٍ عَاقِلَةٍ حَطَفَهَا أَخُوهَا وَزَوَّجَهَا لِغَيْرِ كُفَاءٍ، هَلْ لِأَبِيهَا الْإِعْتِرَاضُ وَفَسْخُ النِّكَاحِ بَعْدَ الْكِفَاءَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ إِذَا طَلَبَ الْأَبُ ذَلِكَ فَرَقَّ الْقَاضِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الزَّوْجِ فِي ظَاهِرِ

الرَّوَايَةِ، سِوَاءَ دَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ أَمْ لَمْ يَدْخُلْ، مَا لَمْ تَلِدْ أَوْ يَظْهَرَ حُبْلُهَا، وَلَا مَهْرَ لَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، وَرَوَى الْحَسَنُ عَنِ الْإِمَامِ: أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ النِّكَاحُ مِنْ أَصْلِهِ.

قَالَ فِي (الْحَانِيَّةِ): وَهُوَ الْمُخْتَارُ فِي زَمَانِنَا؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ قَاضٍ يَعْدِلُ، وَلَا كُلُّ وَلِيِّ يُحْسِنُ الْمُرَافَعَةَ، وَفِي الْجُثُوبِ بَيْنَ يَدَيْ الْقَاضِي مِثْلُهَا، فَسَدَّ الْبَابَ بِالْقَوْلِ بَعْدَ الْإِنْعِقَادِ أَصْلًا. انْتَهَى.

وَهَذَا إِذَا زَوَّجَهَا أَخُوهَا بِإِذْنِهَا، أَمَا إِذَا كَانَ بغيرِ إِذْنِهَا فَرَدَّتْهُ؛ يَرْتَدُّ بِرَدِّهَا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّفْرِيقِ وَالْإِعْتِرَاضِ مِنَ الْأَبِ؛ لِأَنَّهُ فُضِّلَ فِيهِ، وَإِنْ أَجَازَتْهُ؛ فَهُوَ كَمُبَاشَرَتِهَا بِنَفْسِهَا، فَلِأَيِّهَا طَلَبُ الْفَسْخِ وَالتَّفْرِيقِ مِنَ الْقَاضِي، فَيَفْرُقُ بَيْنَهُمَا عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَعَلَى رِوَايَةِ الْحَسَنِ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ؛ [س ١٧ب/١] لِيُوقِعَ النِّكَاحَ غَيْرَ نَافِذٍ مِنْ أَصْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بِكْرٌ بِالِغَةِ زَوَّجَهَا أَخُوهَا لِأُمِّهَا مِنْ غَيْرِ كُفْءٍ بِإِذْنِهَا

١٢١ = سُئِلَ: فِي بِكْرِ بِالِغَةِ زَوَّجَهَا أَخُوهَا لِأُمِّهَا مِنْ غَيْرِ كُفْءٍ بِإِذْنِهَا، فَفَسَخَ [ع ١٤ب/١] مَنْ لَهُ حَقُّ الْإِعْتِرَاضِ نِكَاحَهَا مِنْهُ، ثُمَّ زَوَّجَهَا مِنْ كُفْءٍ بِإِذْنِهَا، وَدَخَلَ بِهَا، هَلْ يَصِحُّ النِّكَاحُ الثَّانِي وَلَيْسَ لِلأَوَّلِ مُعَارَضَتُهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: تَزْوِيجُهُ لَهَا بِإِذْنِهَا كَتَزْوِيجِهَا بِنَفْسِهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مِنْ نَكَحَتْ غَيْرَ كُفْءٍ بِإِذْنِهَا، وَفِيهِ اخْتِلَافُ الْفُتُوَى، فَأَفْتَى كَثِيرٌ بَعْدَ انْعِقَادِهِ أَصْلًا، وَهِيَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ:

(أ) فِي (المِعْرَاجِ) مُعْزِيًا إِلَى قَاضِي خَانَ وَغَيْرِهِ: وَالْمُخْتَارُ لِلْفُتُوَى فِي زَمَانِنَا رِوَايَةُ الْحَسَنِ.

(ب) وَفِي (الكَافِي) وَ(الدَّخِيرَةِ) وَيَقُولُهُ أَخَذَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَايخِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ قَاضٍ يَعْدِلُ، وَلَا كُلُّ وَلِيِّ يُحْسِنُ الْمُرَافَعَةَ، وَالْجُثُوُّ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي مَذَلَّةٌ، فَسَدُّ الْبَابِ بِالْقَوْلِ بَعْدَ الْإِنْعِقَادِ أَصْلًا. انْتَهَى.

وَقَدْ أَكْثَرَ عُلَمَاؤُنَا مِنَ النَّقْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَعَلَى هَذَا النِّكَاحُ هُوَ الثَّانِي؛ لِإِعْدَمِ انْعِقَادِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَإِنْ كَانَ لِلْوَلِيِّ الْإِعْتِرَاضُ فَنَفْسُخُ النِّكَاحِ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى قَضَاءِ الْقَاضِي، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ فَنِكَاحُ الْأَوَّلِ بَاقٍ [ك١٦ب/١] إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الْقَاضِي بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِطَلَبِ الْوَلِيِّ، فَيُفْرَقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَوَّلِ، وَيُجَدِّدُ عَقْدَ الثَّانِي إِنْ شَاءَتْ، وَحَيْثُمَا عَلِمَ أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى رِوَايَةِ الْحَسَنِ؛ فَالْعَمَلُ بِهَا، بِإِبْقَاءِ الثَّانِي أَحْسَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْأُمُّ تُزَوِّجُ الْيَتِيمَةَ الَّتِي لَا عَصَبَةَ لَهَا

١٢٢ = سُئِلَ: فِي يَتِيمَةٍ نَاهَزَتْ الْبُلُوغَ وَلَا عَصَبَةَ لَهَا، وَلَهَا أُمٌّ، هَلْ لِلْأُمِّ تَزْوِيجُهَا بِمَهْرٍ الْمِثْلِ مِنْ كُفٍّ؟

١٢٣ = وَهَلْ لِشَيْخِ بِلَادِهَا أَنْ يَحْجُرَ عَلَيْهَا وَيَمْنَعَهَا مِنَ التَّزْوِجِ لِيُزَوِّجَهَا هُوَ لِمَنْ أَرَادَ، وَيَأْكُلَ مَهْرَهَا، أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَيَمْنَعُ عَنْهُ شَرْعًا؟

١٢٢ ج = أَجَابَ: نَعَمْ لِلْأُمِّ أَنْ تُزَوِّجَهَا، وَهِيَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى جَمِيعِ ذَوِي الْأَرْحَامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَلَى الْحَاكِمِ أَيْضًا.

١٢٣ ج = وَأَمَّا شَيْخُ الْبِلَادِ فَلَا قَائِلَ بِوَلَايَتِهِ فِي النِّكَاحِ مِنْ سَائِرِ الْعِبَادِ، فَإِنْ تَجَرَّأَ عَلَى ذَلِكَ كَانَ نِكَاحُهُ بَاطِلًا، وَأَكْلُهُ الْمَهْرِ إِنَّمَا يَأْكُلُ فِي بَطْنِهِ النَّارَ وَالسَّعِيرَ؛ بِإِجْمَاعِ نَقَلَةِ الشَّرْعِ الْمُنِيرِ عَنِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ، فَيَجِبُ مَنَعُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَنْتَهُ عَنْهُ؛ فَهُوَ بَعِيرٌ شَكٌّ هَالِكٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَزْوِيجُ الْوَلِيِّ الْفَاسِقِ

١٢٤ = سُئِلَ: مِنْ طَرَفِ رَجُلٍ مِنْ فَضَلَاءِ الشَّافِعِيَّةِ اسْمُهُ حَسَنٌ عَنْ تَزْوِيجِ الْأَخِ لِأَبِ أُخْتِهِ الْقَاصِرَةِ، حَيْثُ لَا أَبَ وَلَا جَدًّا وَلَا شَقِيقًا، فَأَثَلَا: الْأَخُ الْمُزَوَّجُ فَاسِقٌ، وَلَا وِلَايَةَ لِلْفَاسِقِ عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَلَا يَصِحُّ عِنْدَكُمْ مِنْ غَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ تَزْوِيجُهُ بِدُونِ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَقَدْ أَشْكَلَتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَيَّ، وَمُرَادِي الْإِحْتِيَاطُ عِنْدَكُمْ حَيْثُ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ عِنْدَنَا، وَلَكُمْ الْأَجْرُ وَالثَّوَابُ مِنَ الْكَرِيمِ الْوَهَّابِ.

أَجَابَ نَظْمًا بِقَوْلِهِ: [ط ٢٦، ع ١٥٤، س ١١٨/]

وَمَنْ لَهُ لَطَائِفُ الْأَحْوَالِ  
مَعَ وَرَعٍ يَجُلُّ عَنْ مَقَالِي  
وَفِيهِ مَاذَا عَقَدَ غَيْرُ الْعَدْلِ  
يَقُولُ نَعْمَانُ إِمَامُ الْعُلَمَاءِ  
غَيْرُهُمَا هَلْ ذَاكَ مِمَّا يَنْبَغِي  
وَعُقْدَةُ الضَّرَجِ (بِهَا) <sup>(١)</sup> تَنْحَلُّ  
جَوَابَ حَقِّ لَمْ يُصَادِفْ بِاطِلَا  
فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ بِاتِّفَاقٍ  
حَتَّى النِّسَاءِ عِنْدَنَا تَلِيهِ  
لَكِنْ بِتَرْتِيبِ لَدَى الْأَعْلَامِ  
أَوْلَى بِهَا مِنْهُ لَهُ أَنْ يَعْقِدَا  
إِنْ كَانَ نَقْصًا فَاجِشًا يُقَلَّلُ  
مَهْرًا وَأُخْرَى بِالذِّي قَدْ أُبْدِلَا  
بِمَهْرٍ مِثْلٍ يُوجِبُ التَّبْيِينَا

يَا حَسَنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ  
وَمَنْ حَوَى خِصَائِلَ الْكَمَالِ  
قَدْ وَصَلَ الْمَكْتُوبُ يَا ذَا الْفَضْلِ  
وَعَقَدَ غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ وَمَا  
إِنْ زَوَّجَ الْبِنْتَ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ  
وَيُبْتَغَى بِهِ النِّكَاحُ الْجِلُّ  
فَخُذْ لِمَا جِئْتَ إِلَيْهِ سَائِلَا  
يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِالْفُسَاقِ  
وَعَيْرُ جَدِّ وَأَبٍ يَلِيهِ  
كَذَا الْجَمْعُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ  
فَالأَخُ لِأَبٍ إِذَا مَا وَجِدَا  
وَعِنْدَ نَقْصِ الْمَهْرِ مِنْهُ يَبْطُلُ  
فَالجِيلَةُ التَّزْوِيجُ مَرَّةً بِلَا  
حَتَّى يَصِحَّ مَا خَلَا يَقِينَا

(١) في س: به .

وَهَذِهِ مَذْكُورَةٌ مَشْهُورَةٌ  
هَذَا وَقَدْ وَسَّعَ ابْنُ ثَابِتٍ  
فَلِلَّذِي قَلَّدَهُ السَّلَامَةَ  
وَلَمْ يَضِقْ أَمْرٌ عَلَى الْعِبَادِ  
هَذَا وَلَوْلَا مَذْهَبُ النُّعْمَانِ  
فَاللَّهُ يَسْقِيهِ سَحَابَ الرَّحْمَةِ  
يَا رَبُّ خَيْرِ الدِّينِ يَرْجُو الْخَاتِمَةَ  
وَفِي صِحَاحِ كُتُبِنَا مَرْبُورَةٌ  
أَمْرَ النِّكَاحِ لِلدَّلِيلِ الثَّابِتِ  
مِنْ كُلِّ مَا يَعْقُبُهُ الْمَلَامَةُ  
إِلَّا أَتَى الْوُسْعُ عَلَى الْمُرَادِ  
لِضَاقِ حَالِ النَّاسِ فِي الْإِحْصَانِ  
كَمَا جَلَا عَنْهُمْ شَدِيدَ الْغُمَّةِ  
بِالْخَيْرِ فَاغْفِرْ ذَنْبَهُ يَا رَاحِمَهُ

قَوْلُهُ: (يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِالْفُسَاقِ) أَي: بِعَقْدِ الْأَوْلِيَاءِ الْفُسَاقِ، فَمِيهِ حَذْفُ الْمُوصُوفِ  
وِإِبْقَاءُ الصِّفَةِ.

وَقَوْلُهُ: (فَالْأَخُ إِلَى آخِرِهِ). (الْأَخُ) مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ (لَهُ أَنْ يَعْقِدَ) وَ (مَا) نَافِيَةٌ وَ (أُولَى)  
نَائِبٌ فَاعِلٍ (وُجِدَ)، وَ (أَلِفٌ) (وُجِدَا) لِلْإِطْلَاقِ كَأَلِفِ (يَعْقِدَا).

وَقَوْلُهُ: (فَالْحِيَلَةُ إِلَى آخِرِهِ) مَعْنَاهُ: مَا صَرَّحَ بِهِ عَلَمًا وَنَا بِأَنَّ الْإِحْتِيَاطَ فِي غَيْرِ  
الْأَبِ وَالْجَدِّ أَنْ يُعْقِدَ النِّكَاحَ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِمَهْرٍ، وَمَرَّةً بِلَا مَهْرٍ، [ك١٧٧/١] فَيَصِحُّ النِّكَاحُ  
بِثَمَنَيْنِ، لِأَنَّهُ مَعَ التَّسْمِيَةِ رَبِّمَا يَقَعُ بِدُونِ مَهْرِ الْمِثْلِ، فَيَكُونُ بَاطِلًا، وَمَعَ عَدَمِهَا يَقَعُ  
بِمَهْرِ الْمِثْلِ لَا مَحَالَةَ، فَيَصِحُّ قَطْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ ثَيِّبٌ زَوْجَهَا وَكَيْلُهَا بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ

١٢٥ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ ثَيِّبٍ وَكَلَّتْ رَجُلًا أَجْنَبِيًّا فِي تَزْوِيجِهَا مِنْ رَجُلٍ، فَتَقَصَّرَ  
الرَّكِيْلُ عَنْ مَهْرِ مِثْلِهَا، هَلْ لِأَخِيهَا شَقِيْقِهَا الْإِعْتِرَاضُ؟ فَيَكْمُلُ الزَّوْجُ مَهْرَ الْمِثْلِ، وَإِنْ  
امْتَنَعَ يُفَرِّقُ [س١٨ب/١] بَيْنَهُمَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لِلْأَخِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ أُخْتِهِ وَبَيْنَ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ يُكْمَلْ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ لَهُ  
الْإِعْتِرَاضَ بِسَبَبِ التَّنْقِصِ عَنِ مَهْرِ مِثْلِهَا، وَالْمُرَادُ بِهِ حَقُّ الْفُرْقَةِ عِنْدَ امْتِنَاعِ الزَّوْجِ  
عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ إِنْ حَصَلَ التَّفْرِيقُ بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَهَا تَمَامُ الْمُسَمَى، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ  
الدُّخُولِ فَلَا شَيْءَ لَهَا، فَالْحَاصِلُ إِمَّا يُكْمَلُ مَهْرُ الْمِثْلِ فَتَسْتَمِرُّ حَلِيلَتُهُ، وَإِلَّا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَهَا، وَيُسَلَّمُ لَهَا الْمُسَمَى بِالْدُّخُولِ، وَهَذِهِ الْفُرْقَةُ مِمَّا تَحْتَاجُ إِلَى قَضَاءِ الْقَاضِي.  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَشْهَدْتَ عَلَى خِيَارِ الْبُلُوغِ وَلَمْ تَتَقَدَّمْ إِلَى الْقَاضِي

١٢٦ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا أَشْهَدْتَ عَلَى خِيَارِ الْبُلُوغِ فِي نِكَاحِ غَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ  
وَقَتَّ بُلُوغَهَا وَلَمْ تَتَقَدَّمْ إِلَى الْقَاضِي، هَلْ تَسْتَمِرُّ عَلَى خِيَارِهَا أَمْ لَا؟ [ط ٢٧ /]  
أَجَابَ: نَعَمْ تَسْتَمِرُّ مَا لَمْ تُمْكِنَهُ مِنْ نَفْسِهَا كَمَا فِي الشُّفْعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### نِكَاحُ الْفُضُولِيِّ

١٢٧ = سُئِلَ: فِي [ع ١٥٤ ب /] رَجُلٌ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ. ثُمَّ قَالَ  
بِمَجْلِسٍ لِرَجُلٍ: لَيْتَكَ تَزَوَّجَنِي فَلَانَهُ. هَلْ إِذَا زَوَّجَهُ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْ، بَلْ زَوَّجَ، وَالْمُزَوَّجُ فُضُولِيٌّ بِلَا شَكٍّ وَالْحَالُ  
هَذِهِ، فَإِذَا أَجَازَ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقَوْلِ لَا يَحْنُثُ، وَالْإِجَازَةُ بِالْفِعْلِ كَأَنْ يَبْعَثُ إِلَيْهَا أَشْيَاءَ  
مِنَ الْمَهْرِ وَإِنْ قَلَّ، أَوْ يُقْبَلُهَا، أَوْ يَلْمِسُهَا بِشَهْوَةٍ قَوْلًا وَاحِدًا، وَبِلَا شَهْوَةٍ فِي قَوْلٍ، أَوْ  
هَنَاءُ النَّاسِ فَسَكَتَ، أَوْ أَخَذَ فِي تَجْهِيْزِهَا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْمُحِيطِ) فَذَلِكَ كُلُّهُ  
إِجَازَةٌ بِالْفِعْلِ، فَلَا يَحْنُثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



### إِذَا نَصَّبَ وَصِيًّا فِي تَزْوِيجِ ابْنَتِهِ الْقَاصِرَةِ

١٢٨ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا نَصَّبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَصِيًّا فِي تَزْوِيجِ ابْنَتِهِ الْقَاصِرَةِ مِنْ أَخِ الْمُوصَى لَهُ، فَقَبِلَ الْمُوصَى لَهُ الْوَصِيَّةَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي، وَأَثْبَتَ وَصِيَّتَهُ لَدَى حَاكِمِ شَرْعِيٍّ حَنْبَلِيٍّ يَرَى صِحَّتَهَا وَحَكَمَ بِهَا، وَنَفَّذَهُ حَاكِمٌ حَنْفِيٌّ، فَهَلْ حُكْمُ الْحَاكِمِ الْمُنْفَذِ صَاحِحٌ رَافِعٌ لِلْخِلَافِ أَمْ لَا؟

١٢٩ = وَهَلْ لِلْمُوصَى لَهُ تَزْوِيجُهَا بِمَنْ نَصَّ لَهُ الْمُوصِي عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

١٢٨ ج = أَجَابَ: نَعَمْ هُوَ صَاحِحٌ رَافِعٌ لِلْخِلَافِ؛ إِذْ هُوَ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ.

١٢٩ ج = وَلِلْمُوصَى لَهُ تَزْوِيجُهَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### خَطَبَ رَجُلٌ مِنْ آخِرِ أُخْتِهِ فَأَجَابَهُ، وَأَمْتَنَعَ مِنَ الْعَقْدِ لِأَجْلِ الْمَهْرِ

١٣٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ مِنْ آخِرِ أُخْتِهِ الْبِكْرَ الْبَالِغَةَ، وَسَمَّى لَهَا مَهْرًا بَعْدَ أَنْ أَجَابَهُ الْأَخُ إِلَى خِطْبَتِهِ، وَأَمْتَنَعَ عَنِ الْعَقْدِ حَتَّى يَدْفَعَ جَمِيعَ الْمَهْرِ، فَعَقَدَهُ فُضُولِيٌّ بِغَيْرِ إِذْنِهَا وَإِذْنِهِ، وَغَابَ الْأَخُ، فَقِيلَ لَهَا: إِنَّ أَخَاكَ زَوَّجَكَ مِنْهُ. فَمَكَنتُ مِنْ نَفْسِهَا؛ بِنَاءٍ عَلَيْهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَرْوَجَ فُضُولِيٌّ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: إِنْ أَجَازَتْ نِكَاحَ الْفُضُولِيِّ الْمَذْكُورِ؛ جَازَ وَصَارَ كَوِ كَالِةٍ مِنْهَا سَابِقَةً، وَإِنْ رَدَّتْ [ك١٧ب/] النِّكَاحَ ارْتَدَّتْ، وَلَهَا الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَمِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَتَجِبُ الْعِدَّةُ عَلَيْهَا، وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا فِيهَا. وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا أَنَّ نِكَاحَ الْفُضُولِيِّ مَوْقُوفٌ لَا بَاطِلَ، بَلْ هُوَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْإِجَازَةِ، وَالْإِجَازَةُ لَهَا، لَا لِأَخِيهَا، وَإِذَا رَدَّتِ النِّكَاحَ؛ وَجَبَ

التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا، وَتَقَرَّرَ الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَمِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ بِذِمَّةِ الزَّوْجِ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ  
الْحَدُّ بِالشُّبْهَةِ، وَلَا يَتَكَرَّرُ الْمَهْرُ (بِتَكَرُّرِ) <sup>(١)</sup> الْوَطْءِ الصَّادِرِ قَبْلَ التَّفْرِيقِ وَالْحَالُ هَذِهِ.  
[س ١١٩ /] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



---

(١) في ع: بتكرار.

## بَابُ الْمَهْرِ

إِذَا زَوَّجَ ابْنَتَهُ بِأَقْلٍ مِنْ عَشْرَةٍ؛ صَحَّ النِّكَاحُ

١٣١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ زَوَّجَ بِنْتَهُ الصَّغِيرَةَ لِرَجُلٍ بِشَيْءٍ مُشَارٍ إِلَيْهِ مِنَ الْبَلُوطِ، وَقِيمَتُهُ لَا تُسَاوِي الْعَشْرَةَ دَرَاهِمَ، الَّتِي هِيَ الْمَهْرُ الشَّرْعِيُّ، فَهَلَّ صَحَّ النِّكَاحُ أَمْ لَا؟

١٣٢ = وَإِذَا قُلْتُمْ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ فَمَا يَجِبُ لَهَا مِنَ الْمَهْرِ؟

١٣١ ج = أَجَابَ: صَحَّ النِّكَاحُ الْمَذْكُورُ.

١٣٢ ج = وَيَجِبُ لَهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمَ بِالْوَطْءِ أَوْ بِالْمَوْتِ، فَيُنْظَرُ إِلَى قِيمَةِ الْبَلُوطِ مَهْمَا كَانَتْ، فَتُحَسَبُ ثُمَّ يُكْمَلُ لَهَا عَلَى الْعَشْرَةِ، وَيَجِبُ تَسْلِيمُهَا لَهُ إِذَا طَلَبَهَا هُوَ بَعْدَ دَفْعِ ذَلِكَ، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لِلْخَاطِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِيمَا أُعْطِيَ

١٣٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ مِنْ آخِرِ أُخْتِهِ، وَدَفَعَ لَهُ شَيْئًا يُسَمَّى مِلَاكًا وَدَرَاهِمَ أَيْضًا، مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الزَّوْجَةِ اتِّخَاذُ طَعَامٍ بِهِ، وَلَمْ يَتِمَّ أَمْرُ النِّكَاحِ، هَلْ لِلْخَاطِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِذَلِكَ؛ بِشَرْطِ عَدَمِ الْإِذْنِ مِنْهُ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُمْ بِاتِّخَاذِهِ وَإِطْعَامِهِ لِلنَّاسِ؛ صَارَ كَأَنَّهُ أَطْعَمَ النَّاسَ بِنَفْسِهِ طَعَامًا لَهُ، وَفِيهِ لَا يَرْجِعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَقَدَ عَمُّ الْمَرْأَةِ عَلَيْهَا بَغَيْرِ وَكَالَةٍ مِنْهَا عَلَى مَهْرٍ مُعَيَّنٍ

١٣٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ بِكْرًا بِالِغَةِ، وَجَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهَا مُقَدَّمَاتُ النِّكَاحِ، فَعَقَدَ عَمُّهَا عَلَيْهَا بَغَيْرِ وَكَالَةٍ مِنْهَا عَلَى مَهْرٍ مُعَيَّنٍ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ صِفَاحًا فِي اصْطِلَاحِهِمْ، لَكِنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ، ثُمَّ إِنَّ أَبَاهَا حَلَفَ

أَنَّهُ مَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا بِكَذَا. أَزِيدَ مِمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ الرَّضَا أَوْ لَا، فَوَكَّلْتُ وَالِدَهَا وَزَوَّجْتُهَا بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ، هَلْ يَلْزَمُ الْمَهْرُ الْأَوَّلُ أَمْ [ع/١١٦] الْمَهْرُ الثَّانِي وَلَا عِبْرَةٌ بِتَزْوِيجِ عَمَّتِهَا لَهَا بَعِيرٍ وَكَالَةٍ مِنْهَا؟

أَجَابَ: لَا عِبْرَةَ بِتَزْوِيجِ عَمَّتِهَا لَهَا بَعِيرٍ وَكَالَةٍ سَابِقَةٍ أَوْ إِجَازَةٍ لَا حِقَّةَ، وَالنِّكَاحُ هُوَ الثَّانِي، وَيَجِبُ مَا سَمَى الْأَبُ فَقَطُّ وَالْحَالُ هَذِهِ، فَإِنْ كَانَ بَلَغَهَا نِكَاحَ الْعَمِّ فَسَكَتَتْ، ثُمَّ وَكَّلَتِ الْأَبَ فَالنِّكَاحُ هُوَ الْأَوَّلُ، [ط/٢٨] وَتَثَبَّتِ التَّسْمِيَتَانِ فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ تَجْدِيدِ النِّكَاحِ، وَفِيهَا أَقْوَالٌ:

(أ) قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ: يَجِبُ كِلَا الْمَهْرَيْنِ.

(ب) وَذَكَرَ فِي (الْمُنْيَةِ): أَنَّهُ الْأَصَحُّ.

(ج) وَذَكَرَ عِصَامٌ: أَنَّهُ يَجِبُ الثَّانِي فَقَطُّ، وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافًا.

(د) وَذَكَرَ الْقَاضِي: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الثَّانِي؛ إِلَّا إِذَا قَصَدَ الزِّيَادَةَ عَلَى الْأَوَّلِ، فَيَجِبُ

الثَّانِي فَقَطُّ، وَالْحَالُ هَذِهِ بِدَلَالَةِ حَلْفِهِ عَمَلًا بِقَوْلِ عِصَامٍ وَالْقَاضِي، وَهُوَ

مَقْصُودُ الْأَبِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ.

وَفِي إِجَابِ التَّسْمِيَتَيْنِ إِجْحَافٌ بِالزَّوْجِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَبْضُ الْعَمِّ مَهْرَ بِنْتِ أَخِيهِ الْبَالِغَةِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهَا

١٣٥ = سُئِلَ: فِي عَمِّ قَبْضِ مَهْرِ بِنْتِ أَخِيهِ الْبَالِغَةِ مِنْ زَوْجِهَا بِلَا وَكَالَةٍ سَابِقَةٍ،

وَلَا إِجَازَةٍ لَا حِقَّةَ، وَاسْتَهْلَكَهُ، وَمَاتَتْ عَنْ بِنْتِ وَأُمِّ، وَمَنْ ذَكَرَ مِنَ الزَّوْجِ وَالْعَمِّ،

فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: اَعْلَمُ أَنَّ الْعَمَّ فِي قَبْضِ الْمَهْرِ بِمَنْزِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ، فَالِدَّفْعُ إِلَيْهِ كَالدَّفْعِ إِلَى

الْأَجْنَبِيِّ، فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ فَبِالدَّفْعِ إِلَيْهِ لَمْ يَبْرَأِ الزَّوْجُ، فَالْمَهْرُ بَاقٍ بِذِمَّتِهِ دَيْنًا لَهَا،

وَبِمَوْتِهَا صَارَ مَعَ مَا تَرَكَتُهُ إِرْثًا عَنْهَا لِيُورَثَهَا عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، يَتَقَاضَى بِهِ الزَّوْجُ، وَالزَّوْجُ يَرْجِعُ عَلَى الْعَمِّ [س ٢١، ط ٣٠/] بِمَا قَبَضَهُ جَمِيعَهُ حَيْثُ اسْتَهْلَكَهُ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَ مَا لَيْسَ لَهُ قَبْضُهُ وَاسْتَهْلَكَهُ، فَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ مَالِكُهُ، غَايَتُهُ لَهُ (الْمَقَاصَّةُ) <sup>(١)</sup> بِمِثْلِ مَالِهِ، وَإِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ فَاَنْظُرْ فِي الْفَصْلِ الْعِشْرِينَ مِنْ دَعْوَى الْمَهْرِ مِنْ (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) يَظْهَرُ لَكَ هَذَا التَّحْرِيرُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الزَّوْجَ لَهُ مُطَالَبَةُ الْعَمِّ بِمَا قَبَضَ، وَلِيُورَثَهَا مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ، فَلْيَبْنِتِ النَّصْفَ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسَ، وَلِلزَّوْجِ الرَّبْعَ، وَلِلْعَمِّ مَا بَقِيَ، كَمَا هُوَ الْحُكْمُ فِي سَائِرِ تَرَكَتِهَا. تَدَبَّرْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَجْدِيدُ النِّكَاحِ

١٣٦ = سُئِلَ: فِي يَتِيمَةٍ زَوَّجَهَا ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا الْعَصْبَةُ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِهَا، وَقَبَضَ أَكْثَرَ وَمَاتَ، وَبَلَغَتْ هَلْ لَهَا طَلَبُ مَهْرٍ مِثْلِهَا وَالرُّجُوعُ بِمَا دَفَعَهُ الزَّوْجُ لِابْنِ ابْنِ عَمِّهَا، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ وَصِيًّا عَلَيْهَا؟

١٣٧ = وَهَلْ يَجِبُ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ بِبُلُوغِهَا أَمْ لَا؟

١٣٦ ج = أَجَابَ: اَعْلَمُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بَغْبِنٍ فَاحْشِ لَا [س ١٩ ب، ك ١١٨/] يَصِحُّ.

١٣٧ ج = وَيَجِبُ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ، وَإِنْ كَانَ بَغْبِنٍ يَسِيرٍ يَصِحُّ لِتَسَاهُلِ النَّاسِ فِيهِ، وَلَيْسَ لِابْنِ ابْنِ الْعَمِّ قَبْضُ شَيْءٍ مِنَ الْمَهْرِ، وَتَرْجِعُ بِهِ عَلَى الزَّوْجِ، وَهُوَ - أَيُّ: الزَّوْجِ - يَرْجِعُ بِمَا دَفَعَهُ فِي تَرِكَةِ ابْنِ ابْنِ الْعَمِّ إِنْ كَانَ لَهُ تَرِكَةٌ، وَإِلَّا تَأَخَّرَتِ الْمُطَالَبَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي س: الْمَقَاصَّةُ.

### إِذَا قَبِضَ الْأَبُ الْمَهْرَ وَاسْتَهْلَكَهُ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ

١٣٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ صَغِيرَةً مِنْ أَبِيهَا، وَدَفَعَ لَهُ مَالًا عَلَى جِهَةِ التَّزْوِيجِ، وَمَاتَ بَعْدَ أَنْ اسْتَهْلَكَ الْمَالَ وَلَمْ يَتَّفِقِ التَّزْوِيجُ، وَمَاتَ الْخَاطِبُ وَمَضَتْ مُدَّةُ سِنِينَ، وَالْآنَ وَلَدُهُ يُطَالِبُ الْمَخْطُوبَةَ بِمَا دَفَعَ أَبُوهُ إِلَيْ أَبِيهَا، فَهَلْ يَلْزَمُهَا ذَلِكَ؟ وَالْحَالُ أَنَّهَا لَمْ تَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا، وَأَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ مَالًا أَصْلًا وَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: مَا قَبِضَهُ الْأَبُ وَاسْتَهْلَكَهُ دَيْنٌ عَلَيْهِ، يُطَالَبُ بِهِ فِي إِرْثِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِرْثٌ لَا يَلْزَمُ أَحَدًا مِنْ وَرَثَتِهِ وَفَأْوُهُ، فَلَا يَلْزَمُ الْمَخْطُوبَةَ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الرِّشْوَةُ مِنْ أَجْلِ الزَّوْاجِ

١٣٩ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ أَبِي أَقَارِبِهَا أَنْ يُزَوِّجُهَا إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ لَهُمُ الزَّوْجُ كَذَا، فَوَعَدَهُمْ بِهِ هَلْ يَلْزَمُ أُمَّ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ، وَلَوْ دَفَعَ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ قَائِمًا أَوْ هَالِكًا؛ لِأَنَّهُ رِشْوَةٌ، كَمَا فِي (الْبَزَائِرِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَجِبُ مَا جُعِلَ لِلسُّمْعَةِ فِي الْمَهْرِ

١٤٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِمَهْرٍ عَلَى أَنْ مِنْهُ كَذَا سُمْعَةً، هَلْ يَجِبُ مَا جُعِلَ لِلسُّمْعَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجِبُ مَا جُعِلَ لِلسُّمْعَةِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ أَنَّهُ هُوَ الْمَهْرُ، وَأَنَّ مَا عَدَاهُ سُمْعَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا سَمِيَ الْمَهْرَ مَرَّتَيْنِ بِقِيَمَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ

١٤١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ بِمِائَةٍ وَعِشْرِينَ بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ يَنْعَقِدُ النِّكَاحَ بِحَضْرَتِهِمْ، ثُمَّ تَوَاضَعَ الرَّوْجُ مَعَ الْأَبِ عَلَى أَنْ يَدْخُلَا إِلَى (الْمَحْكَمَةِ) (١) وَيَعْقِدَا النِّكَاحَ ثَانِيًا عَلَى سَبْعِينَ؛ خَشِيَةَ مِنْ كَثْرَةِ الْمَحْضُولِ، فَهَلِ الْمَهْرُ هُوَ الْأَوَّلُ أَمْ يَبْطُلُ بِالتَّسْمِيَةِ الثَّانِيَةِ؟

أَجَابَ: الْمَهْرُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَهُوَ الْمِائَةُ وَالْعِشْرُونَ، حَيْثُ تَبَّتِ الْمُوَاضَعَةُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ بِإِقْرَارِ الرَّوْجِ أَوْ بِنُكُولِهِ عَنِ الْيَمِينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى شَيْءٍ لَهَا، وَشَيْءٍ لِأَبِيهَا، وَشَيْءٍ لِعَمَّهَا

١٤٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى خَمْسَةِ وَثَمَانِينَ لِأَبِيهَا، وَعِشْرِينَ كِسْوَةً لَهَا، وَخَمْسَةَ لِعَمَّهَا، هَلِ الْجَمِيعُ لَهَا أَمْ لِكُلِّ مَا سُمِّيَ؟

أَجَابَ: الْكُلُّ لَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَتَعَرَّضَ شَخْصٌ يَقُولُ: إِنَّهَا فَلَاحَتِي وَوَلِي كَذَا

١٤٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ زَوْجَةً، فَتَعَرَّضَ لَهُ شَخْصٌ يَقُولُ: هَذِهِ فَلَاحَتِي، وَأَطْلُبُ عَلَيْهَا خِلْعَةً، هَلِ يَجُوزُ أَنْ يُحْكَمَ لَهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

وَهَلِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، [ع ١٦٦ ب /] وَمَنْ حَكَمَ بِذَلِكَ مُعْتَقِدًا حِلَّهُ؛ كَفَرَ، وَالْمَفْرُوضُ عَلَى حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ وَفَقَّهِهِمُ اللَّهُ تَعَالَى لِنُصْرَةِ الدِّينِ كَفُّ يَدِ الْمُتَعَرِّضِ لِمِثْلِ ذَلِكَ، وَإِلَّا وَقَعَ الْجَمِيعُ فِي مَهَاوِي الْمَهَالِكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بِكْرَانِ زَوْجَتَا مِنْ رَجُلَيْنِ فَادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّهُ وَجَدَ  
زَوْجَتَهُ ثَيِّبًا فَرَدَّهَا وَأَخَذَ زَوْجَةَ الْآخَرِ

١٤٤ = سُنِّلَ: فِي بِكْرَيْنِ زَوْجَتَا مِنْ رَجُلَيْنِ، وَدَخَلَ كُلُّ بَرِّ زَوْجَتَيْهِ، فَادَّعَى أَحَدُهُمَا  
بَعْدَ الدُّخُولِ أَنَّهُ وَجَدَ زَوْجَتَهُ [س ١٢٠ /] ثَيِّبًا وَرَدَّهَا عَلَى أَهْلِهَا، وَاسْتَرَدَّ نَظِيرَتَهَا فَهَرَا  
عَلَى زَوْجَتِهَا، بَعْدَ أَنْ هَجَمَ عَلَى بَيْتِ زَوْجَتِهَا لَيْلًا بِالْقَرْيَةِ بِجَمَاعَةٍ مِنَ الْفَلَاحِينَ، وَيُرِيدُ  
فَسْخَ النِّكَاحِ، وَزَوْجَتُهُ تَدَّعِي أَنَّهُ افْتَضَّ بِكَارَتِهَا، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا وَيَلْزَمُهُ التَّعْزِيرُ؟

١٤٥ = وَهَلْ إِذَا رَمَاهَا بِالزَّنَا يَجِبُ اللَّعَانُ بِطَلَبِهَا؟

١٤٦ = وَهَلْ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا وَجَدَتْ ثَيِّبًا يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِالزَّنَا، فَيَلْزَمُهَا قَتْلُ أَوْ حَدٌّ  
أَوْ تَعْزِيرٌ؟

١٤٧ = وَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا أَمْ لَا؟ أَفْتُونَا مَا جُورِينَ.

١٤٤ ج = أَجَابَ: لَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِ: وَجَدْتُهَا ثَيِّبًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَهَا كَذَلِكَ حَقِيقَةً؛  
فَعَلَيْهِ كَمَالُ [ك ١٨٥ ب /] الْمَهْرِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَاوَى، وَلَيْسَ لَهُ خِيَارُ الْفَسْخِ بِهِ.

١٤٦ ج = وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الثَّيِّبَةِ الزَّنَا؛ لِأَنَّ الْبَكَارَةَ تَزُولُ بِوَثْبَةٍ أَوْ حَيْضَةٍ أَوْ كِبَرِ سِنِّ  
وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَلَا يَلْزَمُ الْمَرْأَةَ شَيْءٌ، وَمَنْ فَعَلَ بِهَا شَيْئًا مِمَّا [ط ٢٩ /] ذَكَرَ فَقَدْ عَصَى  
اللَّهَ تَعَالَى.

١٤٧ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَالْمَهْرُ جَمِيعُهُ تَقَرَّرَ بِالْخُلُوةِ  
الصَّحِيحَةِ.

١٤٥ ج = وَإِذَا رَمَاهَا بِالزَّنَا وَطَالَبَتْهُ وَجَبَ اللَّعَانُ.



وَعَلَيْهِ رَدُّ نَظِيرَتِهَا إِلَى مَوْضِعِ غَضَبِهَا مِنْهُ، وَيُحْبَسُ إِلَى أَنْ يُحْضَرَهَا، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

### دَخَلَ بِزَوْجَتِهِ فَادَّعَى أَنَّهَا ثَيِّبٌ وَادَّعَتْ أَنَّهَا بَكْرٌ

١٤٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ دَخَلَ بِزَوْجَتِهِ الْبَكْرِ الْبَالِغَةِ فَادَّعَى أَنَّهَا وَجَدَهَا ثَيِّبًا،  
فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: قَدْ جِئْتُهَا مِرَارًا فَوَجَدْتُهَا ثَيِّبًا. فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ  
فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: الْحُكْمُ وَجُوبُ جَمِيعِ الْمَهْرِ وَتَقَرُّرُهُ عَلَيْهِ بِتَمَامِهِ وَكَمَالِهِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا  
فِي الْبَكَارَةِ لِنَفْيِ (الْعَارِ) <sup>(١)</sup> عَنْهَا، وَإِذَا اتَّهَمَهَا بِغَيْرِهِ؛ يُعْزَرُ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي حَقِّهَا،  
وَإِنْ قَدَّفَهَا بِصَرِيحِ الزَّانَا؛ وَجَبَ عَلَيْهِ اللَّعَانُ بِطَلَبِهَا، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### زَوَّجَهَا أَخُوَهَا بِالْوِكَالَةِ وَقَبَضَتِ الْأُمُّ مَهْرَهَا

١٤٩ = سُئِلَ: فِي كَبِيرَةٍ زَوَّجَهَا أَخُوَهَا بِالْوِكَالَةِ عَنْهَا، وَقَبَضَتْ أُمُّهَا مَهْرَهَا،  
وَصَرَفْتَهُ فِي جِهَازِهَا بِلا إِذْنِهَا وَلَا عِلْمِهَا، وَمَاتَ الزَّوْجُ فَادَّعَتْ عَلَى وَصِيِّهِ، فَقَالَ:  
دَفَعَ الزَّوْجُ لِأُمِّكَ. وَصَدَّقْتَهُ الْأُمُّ، هَلْ لِلْبِنْتِ أَخْذُ الْمَهْرِ مِنْ تَرِكَّتِهِ أَوْ تَرْجِعُ عَلَى أُمِّهَا  
بِمَا قَبَضَتْهُ أُمُّ لَهَا؟

أَجَابَ: اَعْلَمُ أَنَّ الدَّفْعَ لِلْأُمِّ كَالدَّفْعِ لِلْأَجْنَبِيِّ، فَلَهَا أَخْذُ الْمَهْرِ مِنْ تَرِكَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ  
دَيْنٌ عَلَيْهِ، وَمَا قَبَضَتْهُ الْأُمُّ مَضْمُونٌ عَلَيْهَا، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ تَرِكَّتِهِ، فَيُوفَى بِهِ مَهْرُهَا،  
وَالْوَصِيُّ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَيِّتِ فِي الدَّعْوَى عَلَيْهِ بِالْمَهْرِ وَالرُّجُوعِ عَلَى الْأُمِّ بِمَا قَبَضَتْهُ  
مِنْهُ، وَالْحَالُ هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي س: الْعَارِض.

ادَّعَى دَفْعَ الْمَهْرِ لِأُمَّهَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَدْفَعَهُ لَهَا وَيَرْجِعَ عَلَى الْأُمِّ

١٥٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَنَازَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي مَهْرِهَا: الزَّوْجَةُ تَدَّعِي مَهْرَهَا عَلَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: دَفَعْتُ إِلَى أُمِّكَ. وَالْأُمُّ تُنْكِرُ، هَلْ لِرِزْوَجَتِهِ أَنْ تُطَالِبَهُ بِمَهْرِهَا؟ وَهُوَ إِنْ أَثْبَتَ عَلَى الْأُمِّ شَيْئًا يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهَا، وَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: لَا وَلاَ يَءِ لِيْلَامٍ فِي قَبْضِ الْمَهْرِ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْبِنْتُ كَبِيرَةً [س ٢٠ ب /] أَوْ صَغِيرَةً، وَلاَ وَصَايَةَ لَهَا عَلَيْهَا، فَلِلْبِنْتِ أَخْذُ الْمَهْرِ مِنْ زَوْجِهَا، وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الْأُمِّ إِنْ أَثْبَتَ أَخْذَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### السَّفَرُ بِالزَّوْجَةِ

١٥١ = سُئِلَ: فِيمَنْ تَزَوَّجَتْ فِي بَلَدٍ، وَدَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ، هَلْ تُجْبَرُ عَلَى السَّفَرِ مَعَهُ إِذَا طَلَبَهَا لِبَلَدٍ آخَرَ، وَإِنْ وَكَانَ بَيْنَهُمَا مَدَّةُ السَّفَرِ أَمْ لَا؟ وَإِذَا طَلَبَهَا لِذَلِكَ فَامْتَنَعَتْ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا وَكِسْوَتُهَا بِامْتِنَاعِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: اخْتَلَفَ الْإِفْتَاءُ فِي ذَلِكَ، فَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ أَنَّهَا تُجْبَرُ عَلَى [ع ١٧ /] أَنْ تُسَافِرَ مَعَهُ إِذَا أَوْفَاهَا الْمَعْجَلَّ.

(أ) وَذَكَرَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) أَنَّ الْفَتْوَى عَلَيْهِ، فَهُوَ إِفْتَاءُ بظَاهِرِ الرَّوَايَةِ.

(ب) وَأَفْتَى أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفَّارُ، وَتَبِعَهُ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ مُطْلَقًا بِغَيْرِ رِضَاهَا.

(ج) وَصَرَّحَ فِي (شَرْحِ الْمُخْتَارِ) بِذَلِكَ، قَالَ: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِذَا أَوْفَاهَا الْمَعْجَلَّ وَالْمَوْجَلَّ وَكَانَ مَأْمُونًا لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا، وَإِلَّا فَلَا.

(د) قَالَ صَاحِبُ الْمَجْمَعِ فِي شَرْحِهِ: وَبِهِ يُفْتَى، وَقَدْ أَفْتَى بِهِ شَيْخُ مَشَايخِنَا الشَّهَابُ الْحَلَبِيُّ قَاطِعًا بِهِ، وَصُورَةٌ إِفْتَائِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا مَهْرٌ حَالٌ أَوْ مُؤَجَّلٌ، [ك١١٩/١] وَكَانَ مَأْمُونًا عَلَيْهَا، وَكَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا؛ فَلَهُ نَقْلُهَا حَيْثُ أَرَادَ، وَلَيْسَ لَهَا الْإِمْتِنَاعُ حِينَئِذٍ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا كِسُورَةَ مُدَّةِ امْتِنَاعِهَا. وَتَكَرَّرَ إِفْتَاؤُهُ بِذَلِكَ كَمَا هُوَ مُسَطَّرٌ بِفَتَاوَاهُ. وَكَذَا أَفْتَى غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ وَمِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا بِهِ، وَنَحْنُ نَفْتِي بِهِ لِمُوَافَقَتِهِ لِظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَانْتِفَاءِ الْمَضَارَّةِ، مَعَ كَوْنِهِ مَأْمُونًا عَلَيْهَا، وَكَوْنِ الطَّرِيقِ آمِنًا، مَعَ أَنَّهُ عَمَلٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَعَثَ إِلَى مَخْطُوبَتِهِ دَرَاهِمَ وَاخْتَلَفَا هَلْ هِيَ مِنَ الْمَهْرِ أَمْ هَدِيَّةٌ  
 ١٥٢ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا بَعَثَ الْخَاطِبُ إِلَى مَخْطُوبَتِهِ شَيْئًا مِنْ جِنْسِ النِّقْدَيْنِ أَوْ  
 مِمَّا لَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ ثُمَّ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْعَقْدِ فَقَالَ الزَّوْجُ إِنَّمَا بَعَثْتُهُ لِيُحْسَبَ مِنَ  
 الْمَهْرِ وَقَالَتْ هُوَ هَدِيَّةٌ هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا أَمْ قَوْلُهُ؟  
 أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ وَغَيْرُهُ، يَعْنِي بِيَمِينِهِ مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ  
 الْمُمْلِكُ، وَهُوَ أَعْرَفُ بِجِهَةِ التَّمْلِيكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لِلْأَبِ مُطَالِبَةُ الزَّوْجِ بِمَهْرِ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ

١٥٣ = سُئِلَ: هَلِ لِلْأَبِ مُطَالِبَةُ الزَّوْجِ بِمَهْرِ ابْنَتِهِ أَمْ لَا؟  
 أَجَابَ: لَهُ الْمُطَالِبَةُ بِهِ حَيْثُ كَانَتْ صَغِيرَةً، سَوَاءً كَانَتْ بَكْرًا أَمْ ثَيِّبًا، وَسَوَاءً دَخَلَ  
 بِهَا أَمْ لَا، أَوْ كَانَتْ بَكْرًا بِالْغَةِ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا زَوْجُهَا وَلَمْ تَنْهَ عَنْ قَبْضِهِ، وَإِذَا كَانَتْ  
 كَبِيرَةً ثَيِّبًا لَا يَمْلِكُ الْمُطَالِبَةُ بِهِ إِلَّا بِوِكَالَةٍ عَنْهَا، دَخَلَ بِهَا أَمْ لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَزْوِجُ صَغِيرَةٍ لَا تُطِيقُ الْجِمَاعَ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ

١٥٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ صَغِيرَةً لَا تُطِيقُ الْجِمَاعَ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ، هَلْ لِأَبِيهَا الْمَرْوُوجِ الْمُطَالَبَةُ بِمَهْرِهَا وَحَبْسُهُ بِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لِلْأَبِ مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ بِمَهْرِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا تُوْطَأُ، وَإِنْ زُوِّجَتْ يَوْمَ وُلِدَتْ، وَيُجْبَرُ الزَّوْجُ عَلَى دَفْعِ الْمَهْرِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ؛ إِذْ هُوَ بَدَلُ الْبُضْعِ، وَقَدْ مَلَكَهُ فَيُطَالَبُ بِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيُحْبَسُ فِيهِ حَتَّى يُوفِّيَهُ أَوْ يَظْهَرَ إِعْسَارُهُ لِتَقَاضِيهِ. هَذَا أَصَحُّ مَا قِيلَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِرْسَالُ مَبْلَغِ قَبْلِ الدُّخُولِ لِمَصَالِحِ الزَّوْجَةِ

١٥٥ = سُئِلَ: فِيمَا تُعَوِّفُ فِي [ع ١٧٦ ب /] تَزْوِيجِ الْأَبْكَارِ مِنْ إِرْسَالِهِ مَبْلَغًا مَعْلُومًا، مُسَمًّى بِالشَّرْوَطِ، يَصْرِفُهُ أَهْلُ الزَّوْجَةِ فِي حَمَامِهَا وَأُجْرَةِ الْمَاشِطَةِ وَثَمَنِ حِنَاءٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمَبْلَغًا آخَرَ لِتَنْجِيدِ لِحْفِهَا وَفُرْشِهَا وَتَبْيِضِ أَوْانِيهَا النُّحَاسِ، وَإِرْسَالِهِ طَعَامًا مُهَيَّأً إِلَى بَيْتِ الْعُرُوسِ لَيْلَةَ الْبِنَاءِ بِهَا، إِذَا اسْتَمَرَ ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ بَلَدِهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، بِحَيْثُ إِذَا أَرَادَ الزَّوْجُ أَنْ لَا يُرْسَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يَشْتَرِطُ نَفْيَ ذَلِكَ [ع ١٩٦ ب /] وَقَتَ الْعَقْدِ، فَهَلْ يَكُونُ هَذَا دَاخِلًا تَحْتَ قَوْلِهِمْ: (الْمَشْرُوطُ) <sup>(١)</sup> عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا، فَيَكُونُ لِأَزْمَا شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْمُقَرَّرُ فِي الْكُتُبِ مِنْ قَوْلِهِمْ: الْمَعْرُوفُ كَالْمَشْرُوطِ، يُوجِبُ إِلْحَاقَ مَا ذُكِرَ بِالْمَشْرُوطِ، فَيُؤْوَلُ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّ مَا ذُكِرَ يُؤْوَلُ مُقْتَضَاهُ إِلَى أَنَّهُ كَأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا عَلَى الْمَبْلَغِ الَّذِي سَمَّاهُ مِنَ النَّقْدِ، وَعَلَى الْمَبْلَغِ الْمُسَمًّى بِالشَّرْوَطِ الَّذِي يُصْرَفُ فِي الْحَمَامِ وَأُجْرَةِ الْمَاشِطَةِ وَثَمَنِ الْحِنَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالْمَبْلَغُ الَّذِي يُنْجَدُ بِهِ فُرْشُهَا

(١) فِي ط: الْمَعْرُوفِ.

وَيَبْيَضُ بِهِ أَوَانِيهَا، وَإِرْسَالِ الطَّعَامِ الْمُهَيَّأِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَبْلَغُ الَّذِي يُرْسَلُ إِلَى بَيْتِ الْعُرُوسِ لَيْلَةَ الْبِنَاءِ مَعْلُومَ الْقَدْرِ مِنَ الدَّرَاهِمِ كَانَ لَازِمًا [س ٢١ ب /] لُزُومَ الْمَهْرِ لِلْعِلْمِ بِهِ وَعَدَمِ جَهَالَتِهِ، وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا لِإِرَادَةِ مَا سَيُصْرَفُ أَجْرَةً لِلْحَمَامِ وَالْمَاشِطَةِ وَثَمَنِ الْحِنَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فِي وَقْتِهِ؛ أَوْجَبَ فَسَادَ التَّسْمِيَةِ؛ إِذْ لَا يُعْلَمُ كَمْ أَجْرَةُ الْحَمَامِ وَكَذَا وَكَذَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَإِذَا فَسَدَتْ، وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ، كَمَا هُوَ مُتَقَرَّرٌ مَشْهُورٌ. هَذَا إِذَا ذُكِرَ عَلَى سَبِيلِ أَنَّهُ مِنَ الْمَهْرِ، وَإِنْ ذُكِرَ عَلَى سَبِيلِ الْعُدَّةِ فَهُوَ غَيْرٌ لَازِمٌ بِالْكُلِّيَّةِ، إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّعَ الزَّوْجُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُذَكَّرُ عَلَى سَبِيلِ الْعُدَّةِ، لَا أَنَّهُ مِنْ مُسَمَّى الْمَهْرِ، لِأَنَّهُ يُوجِبُ فَسَادَ التَّسْمِيَةِ وَوُجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ.

(أ) وَفِي (الْخَانِيَّةِ) مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ، قَالَ فِيهَا: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَثَوْبٍ، وَلَمْ يَصِفِ الثَّوْبَ؛ كَانَ لَهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، وَلَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا؛ كَانَ لَهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُتَعْتَهَا أَكْثَرَ، فَيَكُونُ لَهَا ذَلِكَ، انْتَهَى.

(ب) وَقَدْ جَعَلَ فِي (الْبَحْرِ) تَسْمِيَةَ الثَّوْبِ لَعْوًا.

(ج) وَقَدْ زَاغَ فَهْمُ صَاحِبِ الْبَحْرِ، وَأَخِيهِ صَاحِبِ النَّهْرِ فِيهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَحَمَلُهُ عَلَى الْعُدَّةِ يُوضِّحُ الْكَلَامَ (وَيَنْفِي) <sup>(١)</sup> الْمَلَامَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سَلَّمَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ إِلَى زَوْجِهَا قَبْلَ قَبْضِ الْمُعْجَلِ

١٥٦ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ سِنَّهَا نَحْوُ تِسْعِ سِنِينَ، زَفَّهَا وَالِدُهَا عَلَى زَوْجِهَا قَبْلَ

قَبْضِ جَمِيعِ مُعْجَلِ صَدَاقِهَا، وَالْآنَ يُرِيدُ اسْتِرْدَادَهَا إِلَيْهِ، وَالْمُطَالِبَةَ بِالْمُعْجَلِ، وَهِيَ تَدَّعِي الْبُلُوغَ وَتَنْهَاهُ عَنِ قَبْضِهِ، هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي الْبُلُوغِ حَيْثُ احْتَمَلِ، وَيُمنَعُ الْأَبُ مِنَ الْمُطَالِبَةِ أَمْ لَا؟

(١) فِي س: وَيَنْتَهِي.

أَجَاب: نَعَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي دَعْوَى الْبُلُوغِ، فَيُمنَعُ الْأَبُ مِنْ مُطَالَبَةِ الزَّوْجِ؛ لِانْقِطَاعِ  
وَلَايَتِهِ بِالْبُلُوغِ وَالنَّهْيِ، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### زَوْجِ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ وَأَقْرَبِ بِقَبْضِ مَهْرِهَا

١٥٧ = سُئِلَ: عَنْ وَالِدِ بَكْرٍ صَغِيرَةٍ زَوَّجَهَا لِصَغِيرٍ وَقَبِلَ لَهُ عَقْدَ النِّكَاحِ عَلَيْهَا  
أَبُوهُ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ، وَأَقْرَبُ أَبُوهَا بِقَبْضِهِ مِنْ أَبِيهِ الْمُتَوَفَّى، هَلْ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِقَبْضِهِ  
أَمْ لَا يَصِحُّ؟

١٥٨ = وَإِذَا قُلْتُمْ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِذَلِكَ: هَلْ إِذَا ادَّعَى الْأَبُ أَنْ إِقْرَارَهُ كَانَ [ط ٣١/]  
كَاذِبًا تَصِحُّ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا تَصِحُّ؟ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

١٥٧ ج = أَجَاب: نَعَمْ يَصِحُّ إِقْرَارُ الْأَبِ بِقَبْضِ الْمَهْرِ وَالْحَالُ هَذِهِ.

١٥٨ ج = وَلَا يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ: إِنَّ الْإِقْرَارَ كَانَ كَاذِبًا، وَلَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ بِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ  
الْأَعْظَمِ، وَمُحَمَّدٍ لِتَنَاقُضِهِ، وَاسْتَحْسَنَ أَبُو يُوسُفَ تَحْلِيفَ الْمُقِرِّ لَهُ، فَيَحْلِفُ الزَّوْجُ  
عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّ إِقْرَارَهُ كَانَ كَاذِبًا، وَعَلَى قَوْلِهِ الْفَتَاوَى كَمَا هُوَ مُصَرِّحٌ بِهِ فِي  
غَالِبِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِقْرَارُ الْأَبِ بِقَبْضِ مَهْرِ ابْنَتِهِ مِنَ الزَّوْجِ

١٥٩ = سُئِلَ: فِي إِقْرَارِ الْأَبِ بِقَبْضِ مَهْرِ ابْنَتِهِ مِنَ الزَّوْجِ مَا حُكْمُهُ؟

أَجَاب:

(أ) قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَإِقْرَارُ الْأَبِ بِقَبْضِ الصَّدَاقِ عِنْدَ انْكَارِهَا [ع ١١٨/] وَعَدَمِ  
الْبَيِّنَةِ غَيْرِ مَقْبُولٍ إِنْ كَانَتْ وَفْتَهُ بِالْغَةِ، وَإِلَّا فَمَقْبُولٌ.

(ب) وَفِي (الْبَزَارِيَّةِ): أَقَرَّ الْأَبُ بِقَبْضِ الصَّدَاقِ إِنْ بَكَرًا صُدِّقَ، وَإِنْ نُبِيًّا لَا، وَقَدْ صَرَّحُوا قَاطِبَةً بِأَنَّ الْأَبَ [ك ٢٠، س ١٢٢ /] يَمْلِكُ قَبْضَ صَدَاقِ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ، وَمَنْ مَلَكَ الْإِنْشَاءَ مَلَكَ الْإِقْرَارَ، وَالَّذِي يَتَحَرَّرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْأَبَ إِذَا أَقَرَّ بِقَبْضِ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ يَصِحُّ إِجْمَاعًا، وَيَصَدَّقُ الثَّيِّبُ الْبَالِغَةَ لَا يَصِحُّ إِجْمَاعًا، وَيَصَدَّقُ الْبِكْرُ الْبَالِغَةَ فِيهِ خِلَافٌ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى صِحَّتِهِ مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ مِنْهَا نَهْيٌ، فَاعْتَنِمَ هَذَا التَّحْرِيرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَبْضُ مَهْرِ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا

١٦٠ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ زَوَّجَهَا أَبُوهَا وَقَبَضَ مَهْرَهَا، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْهُ، وَصَرَفَ عَلَى بَابِ الْقَاضِي، فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا لَمْ يُكْذِبْهُ الظَّاهِرُ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يَصْرِفُ عَلَى بَابِ الْقَاضِي مَا هُوَ أَجْرَةٌ، لَا مَا هُوَ رِشْوَةٌ، وَهَذَا إِذَا أُعْطِيَ بِنَفْسِهِ لِلْقَاضِي، أَمَا إِذَا أَخَذَ بِيَدِهِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ مِنْعُهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا، سِوَاءِ أَخْذِ أَجْرَةٍ مِثْلِهِ أَوْ أُزِيدَ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَمْرَ الْأَبِ زَوْجِ الصَّغِيرَةِ أَنْ يَدْفَعَ الْمَهْرَ لِغَرِيمِهِ

#### فَمَاتَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ

١٦١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَهُ عَلَى صَغِيرَةٍ بِمَهْرٍ قَدْرُهُ مِائَتَا قِرْشٍ، وَأَمَرَهُ أَبُوهَا بِدَفْعِ الْمِائَتَيْنِ لِغَرِيمٍ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ (فَأَوْفَاهَا) <sup>(١)</sup> لَهُ، وَمَاتَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ هَلْ لِلزَّوْجِ الرَّجُوعُ بِنِصْفِ الْمَهْرِ الَّذِي اسْتَحَقَّه إِزْثًا عَنْهَا عَلَى الْأَبِ إِنْ كَانَ حَيًّا، وَعَلَى تَرَكْتِهِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: فَأَدَاهَا. وَفِي س (فَوَفَاهَا).

أَجَابَ: لِلزَّوْجِ ذَلِكَ فِي تَرْكَةِ الْأَبِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا، وَإِنْ كَانَ حَيًّا يُطَالَبُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ ضَمِنَ الْمَهْرَ لَهَا، فَصَارَ دَيْنًا عَلَيْهِ، فَيُورَثُ وَيُقَسَّمُ عَلَى فَرَايِضِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالزَّوْجُ لَهُ مِمَّا تَرَكَتِ النِّصْفُ فَيُطَالَبُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غَابَ عَنِ زَوْجَتِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَفَسَخَ الْقَاضِي نِكَاحَهَا

١٦٢ = سُئِلَ: فِي بَكْرِ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا غِيْبَةً مُنْقَطِعَةً، فَفَسَخَ الْقَاضِي الشَّافِعِيُّ نِكَاحَهَا عَلَى مَذْهَبِهِ الْقَائِلِ بِهِ، وَمَاتَ الزَّوْجُ بَعْدَهُ هَلْ لِيُورَثِيهِ الرَّجُوعُ بِمَا قَبِضَتْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لِيُورَثِيهِ الرَّجُوعُ بِهِ؛ إِذْ وَرَثَتْهُ تَقَوْمُ مَقَامِهِ فِي طَلَبِ مَا هُوَ وَاجِبٌ لَهُ، وَرَدَّ مَا قَبِضَتْ وَاجِبٌ لَهُ شَرْعًا لَوْ كَانَ حَيًّا، فَتَقَوْمُ وَرَثَتْهُ مَقَامَهُ فِيمَا هُوَ لَهُ قَطْعًا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُلْزَمُ إِلَّا مَا سُمِّيَ وَقْتَ الْعَقْدِ أَوْ زَيْدَ عَلَيْهِ

١٦٣ = سُئِلَ نَظْمًا:

يَا سَيِّدِي أَقْتِي سَائِلًا وَافَاكََا  
هَلْ يُلْزَمُ الزَّوْجُ بِمَا لَمْ يَجِبْ  
مِنْ أَبْيَضَ أَوْ أَزْرَقَ وَغَيْرِهِ  
يَرْجُو جَوَابًا شَافِيًا فَتِيَاكََا  
بِذِكْرِهِ تَسْمِيَةَ فِي الْمَهْرِ  
تَفَضَّلُوا دُمْتُمْ بِمَخْضِ خَيْرِهِ

أَجَابَ: [س ٢٢ ب /]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ الصَّمَدِ  
لَا يُلْزَمُ الزَّوْجُ بِمَا لَمْ يُذْكَرِ  
وَالفَرْضُ مَا سُمِّيَ وَقْتَ الْعَقْدِ  
الْوَاحِدِ الفَرْدِ الَّذِي لَمْ يَلِدِ  
مِنْ أَبْيَضَ أَوْ أَزْرَقَ أَوْ أَسْمَرَ  
أَوْ زَيْدَ مِنْ عَرْضِ لَهَا أَوْ نَقْدِ



هَذَا جَوَابُ الْحَقِّ بِالْتَّمَكِينِ      قَدْ قَالَهُ الْفَقِيرُ خَيْرُ الدِّينِ  
مُضْلِيًا وَحَامِدًا مُسَلِّمًا      مُبَجَّلًا مُعَظَّمًا مُكْرَمًا

### طَلَبْتُ مَهْرَهَا وَادَّعَى الزَّوْجُ إِيْصَالَهُ إِلَى الْأَبِ

١٦٤ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا بِمَهْرِهَا الْمَشْرُوطِ تَعْجِيلُهُ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا صَغِيرَةً، وَالْآنَ بَلَغَتْ وَتَطْلُبُهُ [ع ١٨٤، ط ٣٢ /] مِنَ الزَّوْجِ، وَهُوَ يَدَّعِي إِيْصَالَهُ لِلْأَبِ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ شَرْعًا، نَرَجُو الْجَوَابَ بِالنَّقْلِ الصَّرِيحِ وَالْقَوْلِ الصَّحِيحِ؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَثُرَ النَّقْلُ فِيهَا وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا، وَحَاصِلُ مَا هُوَ الْمَرَضِيُّ فِيهَا لِعُلَمَائِنَا:

(أ) فَأَمَّا صَاحِبُ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ الْإِمَامُ الْأَوْجِبُ<sup>(١)</sup>، وَصَاحِبَاهُ فَقَدِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الزَّوْجِ إِلَّا بَبَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ بِدَمْتِهِ يَدَّعِي أَنَّهُ وَفَاهُ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّهَا مُنْكَرَةٌ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ بِيَمِينِهِ.

(ب) وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ: إِنْ كَانَ الزَّوْجُ بَنَى بِهَا [ك ٢٠٠ ب /] - أَي: دَخَلَ - فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنْهَا مَقْدَارُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَعْجِيلِهِ، وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَرْأَةِ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمُعَجَّلِ، فَإِذَا اطَّرَدَتِ الْعَادَةُ بِذَلِكَ؛ لَزِمَ بِهَا الْعَمَلُ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مُدَافِعًا لِمَذَاهِبِ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ بِالْبُرْهَانِ، بَلِ اخْتِلَافٌ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ الْأَزْمَانِ، فَهُوَ اخْتِلَافٌ عَصْرٍ وَأَوَانٍ، لَا اخْتِلَافٌ حُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كذا بالأصول، ولعله: (الأوحد).

زَوْجَ كُلِّ مِنْهُمَا مُوَلِّيَّتَهُ لِلْآخِرِ وَإِحْدَاهُمَا لَا تُطِيقُ الْوَطْءَ

١٦٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ زَوْجَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُوَلِّيَّتَهُ لِلْآخِرِ، وَاسْتَوْفِيَ الْمَهْرَانِ، وَإِحْدَاهُمَا لَا تُطِيقُ الْجِمَاعَ، هَلْ لِلْآخِرِ حَبْسُ مُوَلِّيَّتِهِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ وَلِيٌّ الصَّغِيرَةَ الصَّغِيرَةَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يُجْبَرُ وَلِيُّ الَّتِي لَا تُطِيقُ الْجِمَاعَ عَلَى تَسْلِيمِهَا، وَلَا يُجْبَرُ الْآخِرُ، بَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَسْلِيمُهَا وَإِنْ سَلَّمَهَا يَسْتَرِدَّهَا حَتَّى تُطِيقَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اِخْتَلَفَ الْأَبُ مَعَ الزَّوْجِ فِي كَوْنِهَا تُطِيقُ الْوَطْءَ

١٦٦ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا أَرَادَ الزَّوْجُ الدُّخُولَ بِزَوْجَتِهِ الصَّغِيرَةَ قَائِلًا: إِنَّهَا تُطِيقُ الْوَطْءَ، وَالْأَبُ يَقُولُ: لَا تُطِيقُهُ. مَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: إِنْ كَانَتْ ضَخْمَةً سَمِينَةً تُطِيقُ الرِّجَالَ وَسَلَّمَ الْمَهْرَ الْمَشْرُوطَ تَعَجِيلُهُ يُجْبَرُ الْأَبُ عَلَى تَسْلِيمِهَا لِلزَّوْجِ، عَلَى الْأَصَحِّ مِنَ الْأَقْوَالِ، فَيَنْظُرُ الْقَاضِي إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَخْرُجُ أَخْرَجَهَا، وَنَظَرَ إِلَيْهَا إِنْ صَلَحَتْ لِلرِّجَالِ أَمَرَ أَبَاهَا بِدَفْعِهَا لِلزَّوْجِ، وَإِلَّا لَا، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَخْرُجُ أَمَرَ بِمَنْ يَثِقُ بِهِنَّ مِنَ النِّسَاءِ، فَإِنْ قُلْنَ: إِنَّهَا تُطِيقُ الرِّجَالَ وَتَحْتَمِلُ الْجِمَاعَ؛ أَمَرَ الْأَبُ بِدَفْعِهَا إِلَى الزَّوْجِ، وَإِنْ قُلْنَ: لَا تَحْتَمِلُ؛ لَا يَأْمُرُ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هَرَبَتْ مِنْ زَوْجِهَا لِكَوْنِهَا لَا تُطِيقُ الْوَطْءَ

١٦٧ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ لَا تَحْتَمِلُ الْوَطْءَ خَافَتْ مِنْ زَوْجِهَا فَهَرَبَتْ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى

بَيْتِ أَبِيهَا، فَأَوْتَهَا أُمُّهَا هَلْ يَلْزَمُ أُمَّهَا التَّعْزِيرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا يَلْزَمُ أُمَّهَا التَّعْزِيرُ بِذَلِكَ، بَلْ حَيْثُ كَانَتْ لَا تُطِيقُ الوَطْءَ لَا يَصِحُّ تَسْلِيمُهَا لِلزَّوْجِ، وَتُرَدُّ إِلَى (أَبِيهَا) <sup>(١)</sup> حَتَّى تُطِيقَ، فَيَسَلِّمُهَا وَلِيَّهَا الْأَحَقُّ بِإِمْسَاكِهَا لَهُ بَعْدَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ١٢٣/]

### لَا يَصِحُّ لِلوَالِيِّ أَنْ يَهَبَ مَهْرَ مُوَلِّيَّتِهِ لِغَيْرِهِ

١٦٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ: زَوِّجْ ابْنَتِي الصَّغِيرَةَ، وَتَزَوَّجْ بِمَهْرِهَا، فَزَوَّجَهَا بِأَذْنِهِ لِرَجُلٍ، وَسَمَّى لَهَا مَهْرًا، وَتَزَوَّجَ أُخْتَهُ، وَسَمَّى لَهَا مَهْرًا، وَدَخَلَ كُلُّ بَرِّوَجْتِهِ قَبْلَ قَبْضِ الْمَهْرِ، وَبَلَغَتِ الصَّغِيرَةُ وَمَاتَ أَبُوهَا، هَلْ إِذَا وَكَلْتِ أَخَاهَا أَوْ غَيْرَهُ فِي طَلَبِ مَهْرِهَا مِنْ زَوْجِهَا يُجْبِرُ الزَّوْجَ عَلَى الدَّفْعِ؟

وَكَذَلِكَ مِنْ جَانِبِ أُخْتِ الزَّوْجِ إِذَا وَكَلْتُهُ فِي خَلَاصِ مَهْرِهَا مِنْ زَوْجِهَا يُجْبِرُ عَلَى دَفْعِهِ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَنْ تُوَكَّلَ فِي خَلَاصِ مَهْرِهَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَهَبَ أَبُو الصَّغِيرَةِ مَهْرَهَا لِعَمَّتِهَا أَوْ غَيْرِهِ؛ إِذْ لَا مِلْكَ لَهُ فِيهِ، بَلْ هُوَ خَالِصٌ مِلْكِهَا لَا يَمْلِكُ أَبُوهَا هِبَتَهُ وَلَا الْإِبْرَاءَ مِنْهُ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ هِبَةَ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا تَصِحُّ، فَلَوْ قَدَرْنَا أَنْ لَهُ دَيْنًا عَلَى زَوْجِ ابْنَتِهِ فَوَهَبَهُ لِأَخِيهِ؛ لَا تَصِحُّ الْهِبَةُ فِيهِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَهْرَ الثَّابِتَ بِدَمَةِ الزَّوْجِ لَا يَبْرَأُ عَنْهُ إِلَّا بِإِبْرَاءِ زَوْجَتِهِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ أَوْ هِبَتِهَا أَوْ دَفْعِهِ لَهَا أَوْ لِمَا ذُورِنَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### زَوَّجَهَا أَبُوهَا بِمَهْرٍ مِثْلِ عَمَّتِهَا

١٦٩ = سُئِلَ: فِي بَكْرٍ بَالِغَةٍ زَوَّجَهَا أَبُوهَا بِمِثْلِ مَهْرِ عَمَّتِهَا، هَلْ يَجُوزُ النِّكَاحُ بِمِقْدَارِ مَهْرِهَا نُقُودًا أَوْ أُمَّتَعَةً [ع ١١٩، ك ٢١١/] مَعْلُومَةَ الْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةَ؟

(١) فِي ع: بَيْتِهَا.

١٧٠ = وَهَلْ إِذَا تَعَوَّضَ لَهَا كَرَمًا عَنِ الْمَهْرِ يَلْزَمُهَا أَمْ لَا، حَيْثُ لَمْ تَأْذَنْ صَرِيحًا

وَلَا دَلَالَةً؟

١٦٩ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ النِّكَاحُ وَلَهَا مِثْلُ مَهْرٍ عَمَّتَيْهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، عَلِمَ

أَنَّهَا أُمِّهْرَتْ بِهِ، عَلِمَ الزَّوْجُ بِمِقْدَارِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلِمَهُ؛ فَلَهُ الْخِيَارُ

عِنْدَ عِلْمِهِ بِهِ إِنْ شَاءَ قَبْلَ النِّكَاحِ بِهِ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ، وَلَا خِيَارَ لِلزَّوْجَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي

(الدَّخِيرَةُ، وَمَجْمَعِ الْفَتَاوِي) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ.

١٧٠ ج = وَلَا يَلْزَمُهَا أَخْذُ الْكَرَمِ حَيْثُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهَا إِذْنٌ بِهِ صَرِيحًا وَلَا دَلَالَةً،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا أَجَلَّتِ الْمُبَانَةُ الْمَهْرَ الْمُؤَجَّلَ إِلَى الْبَيْنُونَةِ

١٧١ = سُئِلَ: فِي الْمُبَانَةِ إِذَا أَجَلَّتْ مَا كَانَ مِنَ الْمَهْرِ مُؤَجَّلًا إِلَى أَقْرَبِ الْأَجَلَيْنِ

إِلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، هَلْ يَتَأَجَّلُ وَلَا تَمْلِكُ الرَّجُوعَ عَنِ التَّأْجِيلِ بَعْدَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَتَأَجَّلُ، وَلَا تَمْلِكُ الرَّجُوعَ فِيهِ؛ إِذْ كُلُّ دَيْنٍ أَجَلُهُ صَاحِبُهُ يَلْزَمُ تَأْجِيلَهُ

إِلَّا فِي مَسَائِلَ، ذَكَرَهَا [ط ٣٣ /] صَاحِبُ الْأَشْبَاهِ فِي كِتَابِ الْمُدَايِنَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ وَلَمْ يُسَمِّ مَهْرًا لِلْمَرْأَةِ

١٧٢ = سُئِلَ: مِنْ غَزَّةَ مِنْ مَوْلَانَا الشَّيْخِ صَالِحِ ابْنِ الْعَلَامَةِ صَاحِبِ التَّنْوِيرِ

(التَّمَرُتَاشِيِّ) <sup>(١)</sup> بِمَا صُورَتُهُ يَقُولُ الْفَقِيرُ: إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ بِنْتِ زَيْدٍ، وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا مَهْرًا

هَلْ لَهَا مُطَالَبَةٌ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا، أَوْ يُقَالُ لَهَا: اصْبِرِي حَتَّى يَطَّأَهَا أَوْ يَمُوتَ، فَالْمَرْجُوُّ تَحْرِيرُ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالْإِطْنَابُ فِي الْجَوَابِ فِي هَذَا الْمَقَامِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ؟

أَجَاب: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ صَرَّحَ بِهَا الزَّيْلَعِيُّ، وَالْكَمَالُ، وَابْنُ مَلِكٍ، وَابْنُ السَّاعَاتِيِّ،  
وَصَاحِبُ كَمَالِ الرَّوَايَةِ. وَغَيْرُهُمْ.

(أ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَإِنْ لَمْ يُسَمَّهِ أَوْ نَفَاهُ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلَهَا) [سر ٢٣ ب / ]  
أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ لَهَا الْمَهْرُ فِي الْعَقْدِ أَوْ نَفَاهُ؛ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلَهَا، إِنْ وَطِئَ  
أَوْ مَاتَ عَنْهَا، وَكَذَا إِذَا مَاتَتْ هِيَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ بِالْعَقْدِ فِي مِثْلِهِ مَهْرُ الْمِثْلِ،  
وَلِهَذَا كَانَ لَهَا أَنْ تُطَالِبَهُ بِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَيَتَأَكَّدُ وَيَتَقَرَّرُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا،  
أَوْ الدُّخُولِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمَهْرِ الْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:  
لَا يَجِبُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ شَيْءٌ، وَكَذَا بِالْدُّخُولِ وَالْمَوْتِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ. انْتَهَى.

(ب) وَفِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَلَنَا أَنَّ الْمُتَعَةَ خَلْفٌ عَنْ مَهْرِ الْمِثْلِ)  
قَالَ: وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا سَلِّمَ لِلْمَدْخُولِ بِهَا فِي مُقَابَلَةِ الْبُضْعِ، بَلْ يَقْبُولُهَا الْعَقْدُ  
عَلَى نَفْسِهَا الْمُلْصَقِ بِهِ الْمَالُ فِي قَوْلِهِ نَعَالِي: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ﴾  
[النساء: ٢٤]، وَلِهَذَا كَانَ لَهَا الْمُطَالِبَةُ بِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ، غَيْرَ أَنَّ بِالْدُّخُولِ يَتَقَرَّرُ  
مَا كَانَ عَلَى شَرْفِ السُّقُوطِ.

(ج) وَفِي (شَرْحِ الْمَجْمَعِ) لِابْنِ مَلِكٍ: وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فِي الْعَقْدِ مَهْرًا أَوْ شَرَطَ  
أَنْ لَا مَهْرَ؛ تَوَجَّبَ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْعَقْدِ إِنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ، لَا بِالْدُّخُولِ،  
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ دَخَلَ بِهَا؛ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِنْ مَاتَ لَا يَجِبُ شَيْءٌ.  
انْتَهَى.

فَقَدْ جُعِلَ الْعَقْدُ سَبَبَ الْوُجُوبِ، وَالْدُّخُولُ وَالْمَوْتُ إِنَّمَا هُمَا مُؤَكَّدَانِ لَهُ، كَمَا  
فِي صُورَةِ التَّسْمِيَةِ، وَالْعَقْدُ مُوجِبٌ، وَأَحَدُهُمَا مُؤَكَّدٌ لَهُ؛ إِذْ هُوَ قَبْلُ غَيْرِ مُتَأَكَّدٍ، وَلِلذَلِكَ  
بِالطَّلَاقِ يَسْقُطُ نِصْفُ الْمُسَمَّى فِي صُورَةِ التَّسْمِيَةِ، وَمَهْرُ الْمِثْلِ فِي عَدَمِهَا، وَلَا شَكَّ

أَنَّ لَهَا فِي صُورَةِ التَّسْمِيَةِ (وَمَهْرِ الْمِثْلِ) <sup>(١)</sup>: الْمُطَالَبَةُ قَبْلَ وُجُودِ أَحَدِهِمَا، كَمَا هُوَ مُصْرَحٌ بِهِ فِي كَلَامِهِمْ قَاطِبَةً.

(د) وَفِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) أَيضًا: وَيَصِحُّ الرَّهْنُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُسَمَّى فِي كَوْنِهِ دَيْنًا. انْتَهَى.

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ [ك٢١ب/] أَصْحَابُ الْمُتُونِ مِثْلَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي صُورَةِ التَّسْمِيَةِ:

فَفِي (الْهِدَايَةِ): فَلَهَا الْمُسَمَّى إِنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ.

وَفِي (مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ): لَزِمَ الْمُسَمَّى بِالذُّخُولِ أَوْ مَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَنُصِفَهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الذُّخُولِ.

وَفِي مَثْنِ (الْكَنْزِ): وَإِنْ سَمَّاهَا أَوْ دُونَهَا؛ فَلَهَا عَشْرَةٌ بِالْوَطْءِ أَوْ الْمَوْتِ، وَهَكَذَا

فِي بَيِّنَةِ الْمُتُونِ [ع١٩ب/].

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ أَصْحَابَ الْمُتُونِ سَاوَوْا فِي التَّعْبِيرِ فِي لُزُومِ الْمُسَمَّى، وَفِي لُزُومِ

مَهْرِ الْمِثْلِ بِأَحَدِهِمَا، وَذَلِكَ أَنَّ بِأَحَدِهِمَا يَتَأَكَّدُ لُزُومُ الْبَدَلِ وَكَانَ قَبْلَ لَازِمًا لَكِنْ عَلَى

شَرْفِ الشُّعُوطِ بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَ الذُّخُولِ أَوْ جَبَّ فَسَادَ سَبَبِ الْمِلْكِ: إِمَّا فِي

الْكُلِّ فِي صُورَةِ عَدَمِ التَّسْمِيَةِ، أَوْ فِي النُّصْفِ فِي وُجُودِهَا، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي (فَتْحِ

الْقَدِيرِ)، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ طَلَاقٌ؛ فَالسَّبَبُ صَحِيحٌ مُوجِبٌ لِإِشْغَالِ الذَّمَّةِ، فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ،

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَهْرَ وَاجِبٌ شَرْعًا حُكْمًا لَهُ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ إِنْ لَمْ يُسَمَّ إِبَانَهُ لِشَرْفِ

الْمَحَلِّ لِإِظْهَارِ خَطَرِهِ، فَلَا يُسْتَهَانُ بِهِ، وَإِذَا فَقَدَ تَأَكَّدَ شَرْعًا بِإِظْهَارِ شَرْفِهِ مَرَّةً بِإِظْهَارِ

(الشَّهَادَةِ) <sup>(٢)</sup>، وَمَرَّةً بِالْإِزَامِ الْمَالِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي (الْفَتْحِ) فَلَوْ لَزِمَهَا [س١٢٤/]

(١) زيادة من س.

(٢) في س: الشبهات.

تَسْلِيمُ نَفْسِهَا قَبْلَ قَبْضِ مَهْرِ الْمِثْلِ؛ لَزِمَتْ الْإِسْتِهَانَةَ بِهِ وَجَرِيَانُ (الْبَدَلِ) (١) فِيهِ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَجُوزُ، فَالذُّخُولُ أَوْ الْمَوْتُ شَرْطٌ فِي (تَقْرِيرِهِ) (٢) وَتَأْكِيدِهِ، لَا فِي أَصْلِهِ وَجُوبِهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُمْ: يَجِبُ إِنْ وَطِئَ أَوْ مَاتَ. لَا يُفِيدُ نَفْسِي الْوُجُوبَ بَعْدَ مَهْمَا، إِنَّمَا هُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، فَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ أَنَّ التَّعْلِيْقَ لَا يُوجِبُ الْعَدَمَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَفْهُومِ الشَّرْطِ الْمُتَقَرَّرَةِ الْمُحَرَّرَةِ عِنْدَهُمْ، وَالْحَامِلِ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ: أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَقُولُ بِوُجُوبِ شَيْءٍ لِلْمَفْوُضَةِ بِالْمَوْتِ عَلَى مَا نَقَلَهُ عُلَمَاؤُنَا عَنْهُ، وَإِلَّا فَفِي (الْمِنْهَاجِ) لِلنَّوَوِيِّ: وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُمَا - يَعْنِي: قَبْلَ الْفَرَضِ وَالْوَطْءِ - لَمْ يَجِبْ مَهْرُ الْمِثْلِ فِي الْأَظْهَرِ كَالطَّلَاقِ. قُلْتُ: الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ الْمَحَلِّيُّ فِي (شَرْحِهِ) لِأَنَّ الْمَوْتَ كَالْوَطْءِ فِي تَقْرِيرِ الْمُسَمَى، فَكَذَا فِي إِجْبَابِ مَهْرِ الْمِثْلِ فِي التَّفْوِيضِ. انْتَهَى.

وَكَذَا مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى [ط ٣٤ / ٣] فِي صُورَةِ نَفْيِ الْمَهْرِ، فَأَرَادُوا بِذَلِكَ تَحْقِيقَ الْمُخَالَفَةِ، كَمَا هُوَ دَائِبُهُمْ فِيمَا يُخَالِفُونَ فِيهِ، فَقَدْ ظَهَرَ أَمْرُ هَذَا الْفَرْعِ نَقْلًا وَتَفَقُّهًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَبْسُ الْمَهْرِ الْمُعَجَّلِ

١٧٣ = سُئِلَ: فِي الرَّجُلِ يُدْعَى عَلَيْهِ بِمَهْرٍ زَوْجَتِهِ الْمُعَجَّلِ، وَيَثْبُتُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِالْبَيِّنَةِ، هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْبِسَهُ مَعَ دَعْوَاهُ الْإِعْسَارَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَكْثَرَتْ عُلَمَاؤُنَا الْكَلَامَ عَلَيْهَا، وَفِيهَا اخْتِلَافُ الْفَتَاوَى، أَمَّا الْمُتَوَنُّونُ وَهِيَ غَالِبًا لَا تَمْشِي إِلَّا عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فَهِيَ قَاطِبَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَاضِيَّ يَحْبِسُهُ فِي الْمَهْرِ الْمُعَجَّلِ بِطَلَبِ الْمُدَّعِي قَالُوا لِأَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى الْإِلْتِزَامِ دَلِيلُ الْيَسَارِ،

(١) فِي س: الْبَدَلِ.

(٢) فِي ع: تَقْرِيرِهِ.

وَالْخَصَّافُ ذَكَرَ فِي (أَدَبِ الْقَاضِي) أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّ الْعُسْرَةَ أَصْلٌ فِي بَنِي آدَمَ، فَالْمَدْيُونُ مُتَمَسِّكٌ بِالْأَصْلِ وَالطَّالِبُ يَدَّعِي أَمْرًا عَارِضًا فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَطْلُوبِ. وَذَكَرَ فِي (الْمَبْسُوطِ) فِيمَا إِذَا وَجَبَ الدَّيْنُ بَدَلًا عَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ كَالْمَهْرِ وَبَدَلَ الْخُلْعِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَطْلُوبِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ. انْتَهَى.

فَقَدْ نُسِبَ كُلُّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ إِلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَفِي (الْبَحْرِ لِابْنِ نَجِيمٍ) بَعْدَ كَلَامٍ كَثِيرٍ فِي الْمَسْأَلَةِ وَسَوْقِ ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: [ك ١٢٢ /] وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ مَا فِي (الْمُخْتَصَرِ) يَعْنِي (الْكَنْزَ) خِلَافَ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَالْمُفْتَى بِهِ، وَقَدْ نَقَلَ الطَّرْسُوسِيُّ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) فِي الْمَسْأَلَةِ خَمْسَةَ أَقْوَالٍ، هَذَا وَنَحْنُ نُنْفِي بِحَبْسِهِ فِي الْمَهْرِ الْمُعَجَّلِ بِطَلْبِ الْمُدَّعِي مُنْذُ زِيَادَةِ عَلَى سِتِّينَ سَنَةً؛ أَخْذًا بِمَا فِي الْمُتُونِ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَا يَكُونُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا نَفَقَةَ لِمَنْ لَا تُطِيقُ الْوَطْءَ

١٧٤ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ لَا تَحْتَمِلُ الْوَطْءَ، هَلْ لَهَا نَفَقَةٌ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لَا؟

١٧٥ = وَهَلْ يُحْبَسُ فِي مَهْرِهَا أَمْ لَا؟

١٧٤ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لَهَا نَفَقَةٌ عَلَى زَوْجِهَا إِذْ هِيَ جَزَاءُ الْإِحْتِبَاسِ وَلَيْسَ لَهُ

عَلَيْهَا إِحْتِبَاسٌ وَالْحَالُ هَذِهِ.

١٧٥ ج = وَأَمَّا الْمَهْرُ: فَإِنْ كَانَ [ع ١٢٠ /] مُوسِرًا؛ طُولِبَ بِهِ وَحُبِسَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي

ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ. وَفِي (الْبَقَالِيِّ) قِيلَ: لَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يُطَالِبَ الزَّوْجَ [س ٢٤ ب /] بِمَهْرِ ابْنَتِهِ

الصَّغِيرَةِ إِلَى أَنْ تَصِيرَ بِحَالٍ يَنْتَفِعُ بِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ الْجَدِيدِ الْأَصْحَحُ، هَذَا إِذَا

كَانَ مُوسِرًا، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا يَجِبُ إِنْظَارُهُ إِلَى الْمَيْسِرَةِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ اللَّهُ

تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



زَوْجِ ابْنَتِهِ بِدُونِ مَهْرٍ شَارِطًا عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ مِنْ أُخِيهَا

١٧٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ زَوَّجَ آخَرَ ابْنَتَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ قِرْشًا، مُنْقِصًا لَهَا عَنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا، شَارِطًا عَلَى الْآخِرِ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ مِنْ ابْنِهِ الْبَالِغِ بِعِشْرِينَ وَعَقْدًا لِابْنِهِ فِي غَيْبَتِهِ بِذَلِكَ، فَرَدَّ الْإِبْنُ النِّكَاحَ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: نِكَاحُ الْإِبْنِ قَدْ ارْتَدَّ بِرَدِّهِ، وَشَرَطُ الْأَبِ أَنْ يُزَوِّجَ أَخَاهَا الَّذِي هُوَ ابْنُهُ بِمَنْزِلَةِ شَرَطٍ مَا لَهَا فِيهِ نَفْعٌ، وَعِنْدَ فَوَاتِهِ يَنْعَدُّ الرِّضَا بِالْمُسَمَّى، فَيَكْمَلُ مَهْرُ مِثْلِهَا لَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

زَوْجِ أَخَاهُ الْيَتِيمِ ثُمَّ بَعْدَ بُلُوغِهِ تَزَوَّجَ خَالَتَهَا

مُرِيدًا بِذَلِكَ فَسْخَ نِكَاحِ الْأُولَى

١٧٧ = سُئِلَ: عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ أَخَاهُ الْيَتِيمَ زَوْجَةً، وَدَفَعَ مَهْرَهَا وَمَاتَ، وَانْقَضَتْ عِدَّةُ زَوْجَتِهِ، وَبَلَغَ الْيَتِيمُ فَتَزَوَّجَهَا وَدَخَلَ بِهَا، وَهِيَ خَالَةٌ الْأُولَى، مُخْتَارًا فَسْخَ نِكَاحِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَمْ يَقْضِ الْقَاضِي بِالْفَسْخِ بَعْدُ فَمَا حُكْمُ نِكَاحَيْهِمَا؟

أَجَابَ: أَمَّا الْأُولَى فَنِكَاحُهَا صَحِيحٌ، وَلَهُ خِيَارُ الْفَسْخِ بِالْبُلُوغِ بِشَرَطِ الْقَضَاءِ، وَمَا لَمْ يُقْضَ بِهِ فَهُوَ بَاقٍ حَتَّى يَتَوَارَثَا بِالْمَوْتِ قَبْلَهُ، وَنِكَاحُ الثَّانِيَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْخَالَةِ وَبَيْنَ بِنْتِ أُخْتِهَا، وَإِذَا قُضِيَ بِفَسْخِ نِكَاحِ الْأُولَى يَسْتَرِدُّ الْمَهْرَ الَّذِي دَفَعَهُ الْمَيِّتُ؛ إِذِ الْفَسْخُ بِخِيَارِ الْبُلُوغِ لَيْسَ بِطَّلَاقٍ، وَيَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّانِيَةِ كَيْ لَا يَلْزَمَ ارْتِكَابُ الْمُحْظُورِ اغْتِرَارًا بِصُورَةِ الْعَقْدِ، وَيَجِبُ لَهَا بِالْوَطْءِ وَإِنْ تَكَرَّرَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى (وَمِنْ) <sup>(١)</sup> مَهْرِ الْمِثْلِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُجَدِّدَ عَقْدَ النِّكَاحِ عَلَيْهَا بَعْدَ أَنْ فَسَخَ الْقَاضِي نِكَاحَ الْأُولَى؛ جَازٌ؛ لِزَوَالِ الْعِلَّةِ، وَهِيَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَنْ يَحْرُمُ

(١) فِي س: وَهُوَ.

الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَيُثْبِتُ النَّسَبُ وَالْعِدَّةُ بَعْدَ الْوَطْءِ مِنْ وَقْتِ التَّفْرِيقِ، وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا عَلَيْهِ  
فِيهَا لِأَنَّهُ نِكَاحٌ فَاسِدٌ، وَلَا نَفَقَةٌ فِي عِدَّةِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## بَابُ الْقَسْمِ

لَمْ يَجِبْ عَلَى نَبِيَّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
الْمُسَاوَاةُ بَيْنَ نِسَائِهِ فِي الْبَيْتُوتَةِ

١٧٨ = سُئِلَ: فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي  
الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ وَالنَّوْمِ كَمَا هُوَ عَلَيْنَا؟

أَجَابَ: الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ وَكُتُبِ التَّفْسِيرِ أَنَّ الْقَسْمَ هُوَ [ط ٣٥ / ]  
الْمُسَاوَاةُ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَدْ ذَكَرَ الرَّازِيُّ  
أَنَّ الْقَوْلَ [ك ٢٢ ب / ] بِوُجُوبِهِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَعِيفٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَفْهُومِ مِنَ الْآيَةِ  
الشَّرِيفَةِ، وَأَمَّا الْمَأْكَلُ وَالْمَشْرَبُ وَالْمَلْبَسُ الْمُعْبَّرُ عَنْهَا بِالنَّفَقَةِ عِنْدَهُمْ فَلَا تَجِبُ فِيهِ  
التَّسْوِيَةُ عَلَى أَحَدٍ عِنْدَنَا عَلَى الْمُفْتَى بِهِ مِنْ اعْتِبَارِ حَالِ الزَّوْجَيْنِ، كَمَا حَرَّرَهُ شَرَّاحُ  
(الْهِدَايَةِ وَالْكَنْزِ) فِي مَحَلِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ١٢٥ / ]

لَوْ سَافَرَ الرَّجُلُ وَأَقَامَ فِي بَلَدَةٍ لَهُ فِيهَا زَوْجَةٌ لَا يَجِبُ  
أَنْ يَقْسِمَ لَهَا بِقَدْرِ مَا أَقَامَ عِنْدَ الْأُخْرَى

١٧٩ = سُئِلَ: فِي الرَّجُلِ إِذَا سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ لَهُ بِهَا زَوْجَةٌ إِلَى بَلَدَةٍ أُخْرَى بَيْنَهُمَا  
وَبَيْنَ (الْأُولَى) <sup>(١)</sup> زِيَادَةٌ عَنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَهُ بِهَا زَوْجَةٌ أُخْرَى، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ  
يَقْضِيَ لَهَا قَسْمًا بِمَقْدَارِ مَا أَقَامَ عِنْدَ الْأُخْرَى أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَمَا مَضَى فَهُوَ هَدْرٌ، قَالَ فِي (الْمَبْسُوطِ):

وَإِنْ سَافَرَ الرَّجُلُ مَعَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ لِحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَمَّا قَدِمَ طَالَبَتْهُ الثَّانِيَةَ أَنْ يُقِيمَ

(١) فِي س: الْأُخْرَى.

عِنْدَهَا مِثْلَ الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا مَعَ الْأُخْرَى فِي السَّفَرِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهَا ذَلِكَ، وَلَمْ يُحْتَسَبْ عَلَيْهِ بِأَيَّامِ سَفَرِهِ مَعَ الَّتِي كَانَتْ مَعَهُ، وَلَكِنْ يَسْتَقْبَلُ الْعَدْلَ [ع/٢٠٤ ب/] بَيْنَهُنَّ.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: وَلَوْ أَقَامَ عِنْدَ إِحْدَاهُمَا شَهْرًا، ثُمَّ خَاصَمْتُهُ الْأُخْرَى فِي ذَلِكَ؛ فُقِضِيَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْعَدْلَ بَيْنَهُمَا، وَمَا مَضَى فَهُوَ هَدْرٌ، غَيْرَ أَنَّهُ هُوَ فِيهِ آثِمٌ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ تَكُونُ بَعْدَ الطَّلَبِ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، فَمَا مَضَى قَبْلَ الطَّلَبِ لَيْسَ مِنَ الْقِسْمَةِ فِي شَيْءٍ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فِي الْقِسْمَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَا مَضَى قَبْلَ نِكَاحِ إِحْدَاهُمَا لَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ الَّتِي جَدَّدَ نِكَاحَهَا، فَكَذَلِكَ مَا مَضَى قَبْلَ طَلَبِهَا<sup>(١)</sup>. انْتَهَى.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلِيمٌ بِالْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ.



## كِتَابُ الرَّضَاعِ

لَا تَحْرُمُ أُمُّ الصَّغِيرِ عَلَى الْأَبِ لَوْ أَرْضَعْتَهُ أُمُّهَا وَأُمُّ الْأَبِ

١٨٠ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا أَرْضَعَتِ الصَّغِيرَ الرَّضِيعَ أُمُّ أُمِّهِ أَوْ أُمُّ أَبِيهِ، هَلْ تَحْرُمُ أُمُّهُ

عَلَى أَبِيهِ أُمُّ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَحْرُمُ أُمُّهُ عَلَى أَبِيهِ؛ لِأَنَّهَا أُخْتُ ابْنِهِ مِنَ الرَّضَاعِ، وَقَدْ صَرَّحَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ الْمُتُونِ بِذَلِكَ كَ (الْكَنْزِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالْقُدُورِيِّ، وَتَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ، وَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ) وَأَكْثَرُ كُتُبِ الْمَذْهَبِ شُرُوحًا وَمُتُونًا وَفَتَاوِي كَ (الْحَزَانَةِ، وَالذَّرْرِ وَالْفُرْرِ، وَقَاضِي خَانَ، وَالْوَلَوَالِجِيَّةِ)

(أ) وَعِبَارَةُ قَاضِي خَانَ: لَا بَأْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِمُرْضِعَةٍ وَلَدِهِ، وَأُخْتِ وَلَدِهِ مِنَ الرَّضَاعِ؛ لِأَنَّ نِكَاحَ أُخْتِ وَلَدِهِ مِنَ النَّسَبِ جَائِزٌ، إِذَا لَمْ تَكُنْ وَلَدَ مَوْطُوءَتِهِ، فَإِنَّ الْجَارِيَةَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ وَادَّعِيَاهُ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ ابْنَةٌ مِنْ امْرَأَةٍ أُخْرَى؛ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْلِيِّنِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَةَ شَرِيكِهِ وَإِنْ كَانَتْ أُخْتُ وَلَدِهِ مِنَ النَّسَبِ، وَنَظَائِرُهَا كَثِيرٌ. انْتَهَى.

(ب) وَفِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي): إِذَا أَرْضَعْتَهُ أُمُّ أُمِّهِ لَا تَحْرُمُ أُمُّهُ عَلَى أَبِيهِ؛ لِأَنَّهَا أُخْتُ ابْنِهِ مِنَ الرَّضَاعِ. انْتَهَى.

أَقُولُ: وَبِذَلِكَ (تَبَيَّنَ) (١) عَدَمُ اعْتِبَارِ مَا نُسِبَ إِلَى (الْوَاقِعَاتِ): الصَّبِيُّ إِذَا أَرْضَعْتَهُ أُمُّ أُمِّهِ حُرِّمَتْ أُمُّهُ عَلَى أَبِيهِ؛ إِذْ صَارَتْ أُخْتُ ابْنِهِ مِنَ الرَّضَاعِ. انْتَهَى.

وَكَيفَ تَحْرُمُ وَلَيْسَتْ بِتَّةُ وَلَا رَيْبَتُهُ؟ وَقَدْ اسْتَشْنَوْا قَاطِبَةً أُمَّ الْأَخِ وَأُخْتِ الْإِبْنِ مِنْ قَوْلِهِمْ: يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. فَقَالُوا إِلَّا أُمَّ أَخِيهِ، وَأُخْتِ ابْنِهِ،

(١) فِي ع: يَتَبَيَّنُ.

فَالْقَائِلُ بِحُرْمَةِ أُمِّ الرِّضِيعِ عَلَى أَبِيهِ غَيْرُ مُصِيبٍ، بَلْ هُوَ [س ٢٥ب /] غَارِقٌ فِي الوَهْمِ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ. [ك ١٢٣ /]

### لَوْ أَرْضَعَتْ صَغِيرَةً فَتَزَوَّجَهَا أَخُو الْمُرْضِعَةِ

١٨١ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْ صَغِيرَةً رَضْعَةً وَاحِدَةً، وَلِلْمُرْضِعَةِ أَخٌ شَقِيقٌ تَزَوَّجَهَا، هَلْ إِذَا رُفِعَ أَمْرُهُ إِلَى قَاضٍ شَافِعِيٍّ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَهَا وَحَكَمَ لَهُ بِصِحَّةِ التَّزْوِيجِ حُكْمًا مُسْتَوْفِيًّا شَرَائِطُهُ يَنْفُذُ حُكْمُهُ وَيُمْضِيهِ الْقَاضِي الْحَنْفِيُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَنْفُذُ حُكْمُهُ، وَإِذَا رُفِعَ إِلَى قَاضٍ حَنْفِيٍّ يُمْضِيهِ، قَالَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْفُقَهَاءُ وَقَضَى فِيهِ قَاضٍ بِقَضِيَّةٍ، ثُمَّ رُفِعَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ يَرَى بِخِلَافِ ذَلِكَ فِي الْقَضِيَّةِ أَمْضَى قَضَاءَ الْأَوَّلِ وَلَا يَنْقُضُهُ، وَلَوْ نَقَضَهُ كَانَ بَاطِلًا. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِشَاعَةُ الرِّضَاعَةِ

١٨٢ = سُئِلَ: فِي بَكْرٍ بِالِغَةِ تَوَارَدَ عَلَى خِطْبَتِهَا أَبْنَاءُ عَمَّتِهَا، فَعَقَدَ عَلَيْهَا أَحَدُهُمْ، فَأَشَاعُوا أَنَّهُمْ ارْتَضَعُوا مِنْ ثَدْيِ وَاحِدٍ، هَلْ يُعْمَلُ بِإِشَاعَتِهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُعْمَلُ [ط ٣٦ /] بِإِشَاعَتِهِمْ، وَلَا يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِمُ الَّذِي قَالُوهُ حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ أَقْرَبَ بَعْدَ الدُّخُولِ أَنَّهُ رَضَعَ مِنْ أُمِّ زَوْجَتِهِ

١٨٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ أَقْرَبَ بَعْدَ النِّكَاحِ وَالدُّخُولِ بِزَوْجَتِهِ: أَنَّهُ رَضَعَ مِنْ أُمِّهَا، وَأُمُّهَا أَيْضًا أَخْبَرَتْ بِإِرضَاعِهَا، ثُمَّ أَكْذَبَا أَنْفُسَهُمَا وَقَالَا: أَوْهَمْنَا. فَهَلْ يَصِحُّ رُجُوعُهُمَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ يَثْبُتِ الزَّوْجُ عَلَى الإِقْرَارِ؛ لَا يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا وَيَصْحُحُ الرُّجُوعُ، قَالَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَاقِلًا عَنِ (المُحِيطِ): لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ النِّكَاحِ: هِيَ أُخْتِي مِنَ الرِّضَاعِ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَوْهَمْتُ، لَيْسَ الأَمْرُ كَمَا قُلْتُ. لَا يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا اسْتِحْسَانًا، [١٢١٤/١] وَلَوْ ثَبَتَ عَلَى هَذَا المَنْطِقِ وَقَالَ: هُوَ حَقٌّ كَمَا قُلْتُ؛ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ جَحَدَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُ (الجُحُودُ) <sup>(١)</sup> وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مِثْلَ هَذَا الإِقْرَارِ إِنَّمَا يُوجِبُ الفُرْقَةَ بِشَرَطِ الثَّبَاتِ عَلَيْهِ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِجْبَارُ الأُمِّ عَلَى إِرْضَاعِ ابْنِهَا اليَتِيمِ

١٨٤ = سُئِلَ: فِي رَضِيعِ يَتِيمٍ لَهُ أُمٌّ وَجَدٌّ أَبُو أَبِي، وَلَيْسَ لِلْيَتِيمِ وَلَا لِجَدِّهِ مَالٌ، هَلْ تُجْبَرُ أُمُّهُ عَلَى إِرْضَاعِهِ؟

١٨٥ = وَهَلْ تَفْرَضُ عَلَى جَدِّهِ أَجْرَةَ إِرْضَاعِهَا لَهُ أَمْ لَا؟

١٨٤ ج = أَجَابَ: نَعَمْ تُجْبَرُ الأُمُّ عَلَى إِرْضَاعِهِ.

١٨٥ ج = وَلَا يُفْرَضُ عَلَى جَدِّهِ جَمِيعُ أَجْرَةِ إِرْضَاعِهَا لَهُ، فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ أَبُو مُعْسِرٍ وَلَا مَالٌ لِلصَّغِيرِ تُجْبَرُ الأُمُّ عَلَى إِرْضَاعِهِ عِنْدَ الكُلِّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (البَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الخَانِيَّةِ) فَمَا بِأَلِكِ بِالجَدِّ المُعْسِرِ، وَالوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ أُمَّهُ ذَاتُ يَسَارٍ بِاللَّبَنِ، وَالمُعْسِرُ حُكْمُهُ حُكْمُ المَيِّتِ فَتُجْبَرُ وَقَدْ صَرَّحَ الزَّيْلَعِيُّ بِمَا فِي (الخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ الخَصَّافِ وَزَادَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَتُجْعَلُ الأُجْرَةُ دَيْنًا عَلَى الأبِّ <sup>(٢)</sup>. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي ع: جحوده.

(٢) «رد المحتار على الدر المختار» (٣/٦١٨).

كِتَابُ الطَّلَاقِ

إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا يَرُدُّكَ قَاضٍ وَلَا وَالٍ

١٨٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ لَا يَرُدُّكَ قَاضٍ وَلَا وَالٍ وَلَا عَالِمٌ.

هَلْ يَكُونُ بَائِنًا أَمْ رَجْعِيًّا؟

أَجَابَ: هُوَ رَجْعِيٌّ، وَلَا يَمْلِكُ إِخْرَاجَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ الشَّرْعِيِّ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[س٢٦/١]

إِذَا قَالَ: أَطَلَّقُ زَوْجَتِي ثَلَاثِينَ

١٨٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قِيلَ لَهُ: أَطَلَّقَ زَوْجَتَكَ الْغَيْرَ الْمَدْخُولَةَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ

أَوْ ثَلَاثًا؟ فَقَالَ: الْكُلُّ. فَقِيلَ لَهُ مَرَّةً أُخْرَى تَلَوْهَا: هَلْ تَطَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا؟

فَقَالَ: ثَلَاثِينَ غَيْرَ نَاوِ الْحَالِ، هَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ حَيْثُ نَوَى الْإِسْتِبْعَادَ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ السُّؤَالَ مُعَادٍ فِي الْجَوَابِ،

فَكَانَهُ قَالَ: أَطَلَّقَهَا الْكُلَّ، أَطَلَّقَهَا ثَلَاثِينَ. وَصِيغَةُ الْمُضَارِعِ حَقِيقَةٌ فِي الْإِسْتِقْبَالِ كَمَا

صَرَّحَ [ك٢٣ب/١] بِهِ صَاحِبُ الْمُحِيطِ، فَإِذَا نَوَاهُ فَقَدْ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، وَمَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ

حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ هُوَ مَجَازٌ فِي الْإِسْتِقْبَالِ، فَهُوَ مُحْتَمَلٌ، فَيَصْدُقُ عَلَى قَصْدِ الْإِسْتِبْعَادِ،

كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَمِمَّا فِي (الْبَحْرِ، وَالْكَوْكَبِ الدَّرِيِّ) أَخَذْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، فَرَأَجَعْتُهَا

إِنْ شِئْتَ (١).

إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَدْخُولَةَ بِهَا ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ

١٨٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَدْخُولَةَ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَمَاذَا عَلَيْهِ

شَرْعًا بِذَلِكَ؟

(١) في ع زيادة: والله أعلم.



أَجَابَ: أَمَّا الَّذِي عَلَيْهِ فِي دِينِهِ فَقَدْ عَصَى رَبَّهُ كَمَا رَوَاهُ الزَّيْلَعِيُّ عَنِ (مُصَنَّفِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَالِدَارِقُطْنِيِّ) فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَّقْتُمَهَا ثَلَاثًا؟ قَالَ إِذَا قَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ وَبَانَتْ مِنْكَ امْرَأَتُكَ (١). وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِرَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا: يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ ثُمَّ يَرْكَبُ الْحَمَوقَةَ (٢) ثُمَّ يَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] وَأَنْتَ لَمْ تَتَّقِ اللَّهَ فَلَمْ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا، عَصَيْتَ رَبَّكَ، وَبَانَتْ مِنْكَ امْرَأَتُكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالِدَارِقُطْنِيُّ عَنِ مُجَاهِدٍ (٣). انْتَهَى.

وَقَدْ وَرَدَ فِي حَقِّ الْمُطَلَّقِ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُ ذَلِكَ، وَقَدْ جَزَمَتِ الْمُتُونَ بِأَنَّ الطَّلَاقَ ثَلَاثًا فِي طَهْرٍ أَوْ بِكَلِمَةٍ؛ بِدَعْوَى (وَكُلُّ بِدَعْوَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ) مَا لَمْ يَعْفُ (الْمُهَيَّمِنُ) (٤) الْغَنَارُ، وَأَمَّا الَّذِي عَلَيْهِ فِي دُنْيَاهُ فَقَدْ عَدِمَ أَهْلَهُ، وَحَلَّ مَا كَانَ بِدَمَّتِهِ مِنَ الْمَهْرِ الْمُؤَجَّلِ إِلَى حِينِ الْفِرَاقِ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ لَهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ: الْإِنْفَاقُ وَالْكِسْوَةُ، إِنْ طَالَتْ وَإِلَيْهَا احْتَاجَتْ، وَحُرْمَ عَلَيْهِ التَّرَوُّجُ بِأُخْتِهَا وَأَرْبَعٍ سِوَاهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَإِذَا اخْتَلَفَ مَعَهَا فِي أَمْتِعَةِ الْبَيْتِ فَجَمِيعُ مَا يَخْصُنَهَا بِالصَّلَاحِيَّةِ؛ الْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا نَصَّتْ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ نَاوَعِيهِمْ [ع ٢١ ب، ط ٣٧] رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المشهور أن هذا من قول ابن عمر وليس مرفوعاً للنبي صلى الله عليه وسلم. الدارقطني (٤٠١١)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١٤٩٣٩) وقال: هذه الزيادات التي أتت بها عن عطاء الخراساني ليست في رواية غيره، وقد تكلموا فيه.

(٢) في هامش ع عند لفظ الحموقة قوله: هي فعولة من الحمق أي فعلة ذات حمق وحققة الحمق وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه. نهاية.

(٣) أبو داود (٢١٩٧)، والدارقطني (٤٠٧٨).

(٤) في ع: المؤمن السهيس العزیز.

إِذَا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى طَرِيقِ الظَّنِّ .

١٨٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ سُئِلَ عَنْ حِنْطَةٍ: كَمْ مِقْدَارُ أَمْدَادِهَا؟ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهَا مِائَةٌ وَعَشْرَةٌ أَمْدَادٍ لَا أَزِيدُ وَلَا أَنْقُصُ عَلَى طَرِيقِ الظَّنِّ، فَخَطَرَ لَهُ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّيَقُّنِ أَنَّهَا مِائَةٌ وَعِشْرُونَ فَقَالَ مُتَّصِلًا مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ: أَوْ وَعِشْرُونَ، وَفِي نَفْسِ الْأَمْرِ هِيَ كَمَا رَدَّدَ، وَأَضْرَبَ ثَانِيًا فَهَلْ يَكُونُ قَوْلُهُ أَوْ وَعِشْرُونَ مُبْطَلًا لِكَلَامِهِ الْأَوَّلِ [س٢٦ب/ ] وَمُلْغِيًا لَهُ، فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَلَا يَكُونُ لَا أَزِيدُ وَلَا أَنْقُصُ مَانِعًا مِنْ اتِّصَالِ قَوْلِهِ: أَوْ وَعِشْرُونَ بِقَوْلِهِ: أَنَّهَا مِائَةٌ وَعَشْرَةٌ أَمْدَادٍ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّأَكِيدِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ التَّأَكِيدَ لَا يَمْنَعُ الْإِتِّصَالَ، فَكَأَنَّهُ حَلَفَ أَنَّهَا مِائَةٌ وَعَشْرَةٌ أَمْدَادٍ وَمِائَةٌ وَعِشْرُونَ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ، وَبِمِثْلِهِ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِذَا بَلَغَتْ مِائَةٌ وَعِشْرِينَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَظْهَرَ لَهُ الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ فَلْيَنْظُرْ فِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ أَوْ لَا. وَفِي شَرْحِ قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَّصِلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: إِنْ أَبْرَأْتِنِي مِنْ مَهْرِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ

١٩٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ [ك١٢٤/ ] قَالَ لِزَوْجَتِهِ: إِنْ أَبْرَأْتِنِي مِنْ مَهْرِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ. فَأَبْرَأَتْهُ، فَقَالَ: رُوحِي طَالِقٌ، رُوحِي طَالِقٌ، رُوحِي طَالِقٌ. قَاصِدًا بِكُلِّ طَلْقَةٍ، هَلْ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا أَمْ وَاحِدَةً؟

١٩١ = وَهَلْ إِذَا قَصَدَ التَّأَكِيدَ وَأَرَادَ وَاحِدَةً وَصَدَقَ دِيَانَةً؛ لَهُ مُرَاجَعَتُهَا جَبْرًا

عَلَيْهَا أَمْ لَا؟

١٩٠ ج = أَجَابَ: حَيْثُ نَوَى التَّأْسِيسَ كَمَا ذَكَرَ؛ وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَنْوِ

تَأْسِيسًا وَلَا تَأَكِيدًا.

١٩١ ج = وَإِنْ نَوَى التَّكْيِيدَ؛ يَقَعُ طَلْقَتَيْنِ: وَاحِدَةٌ بِوُجُودِ الشَّرْطِ، وَهُوَ الْبِرَاءَةُ،  
وَأُخْرَى بِالتَّنْجِيزِ بَعْدَهُ. فَتَأَمَّلْ.

وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي إِنْ وُجِدَ؛ لَا تُجْبَرُ الْمَرْأَةُ عَلَى نِكَاحِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

### إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ أَنْتِ عَلَى مَا نَوَيْتُ

١٩٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَى مَا نَوَيْتُ. هَلْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ؛ إِذْ هَذَا اللَّفْظُ لَيْسَ مِنَ الصَّرِيحِ وَلَا مِنَ الْكِنَايَةِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَسْقُطُ الْمَهْرُ بِسَبَبِ الْفُسْخِ

١٩٣ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ فَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا قَاضٍ شَافِعِيٍّ الْمَذْهَبِ بَعْدَ  
الدُّخُولِ، بِسَبَبِ جُدَامٍ حَدَثَ بِهِ، وَتَرَوَّجَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، ثُمَّ مَاتَ زَوْجُهَا  
الْأَوَّلَ الَّذِي فُسِّخَ نِكَاحُهُ مِنْهَا، وَلَهَا بِذِمَّتِهِ مَهْرٌ، هَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ بِسَبَبِ الْفُسْخِ الْمَذْكُورِ  
أَمْ لَا يَسْقُطُ، وَلَهَا أَخْذُهُ مِنْ مِيرَاثِهِ؟

أَجَابَ: لَا يَسْقُطُ، وَلَهَا أَخْذُهُ مِنْ مِيرَاثِهِ، وَإِنْ كَانَتِ الْفُرْقَةُ بِطَلْبِهَا؛ لِتَأْكُذِهِ  
بِالدُّخُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### فُسْخُ النِّكَاحِ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا تَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَرْأَةُ نِصْفَ الْمَهْرِ

١٩٤ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ طَلَبَتِ الْفُرْقَةَ مِنْ قَاضٍ شَافِعِيٍّ الْمَذْهَبِ، بِسَبَبِ عُسْرِ  
زَوْجِهَا الْعَائِبِ عَنِ النَّفَقَةِ وَالْمَهْرِ، فَفَسَخَ الْقَاضِي النِّكَاحَ بِذَلِكَ السَّبَبِ قَبْلَ الدُّخُولِ

عَلَى قَاعِدَةِ مَذْهَبِهِ، هَلْ لَهَا مَعَ ذَلِكَ نِصْفُ مَهْرِهَا أَمْ لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ؟

أَجَابَ: لَا مَهْرَ لَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### طَّلَاقُ مَنْ يَفْعَلُ أَفْعَالَ الْمَجَانِينِ

١٩٥ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا كَانَ يَفْعَلُ أَفْعَالَ الْمَجَانِينِ فِي الْأَحْيَانِ حَتَّى صَارَ إِلَى

حَالَةِ حَكَمِ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ بِحَبْسِهِ بِالْبِيمَارِ سِتَانٍ وَلَمْ يَثْبُتْ بِهِ جُنُونٌ، فَهَلْ يَكُونُ بِذَلِكَ مَعْتُوهاً، فَإِذَا طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي خِلَالِ ذَلِكَ يَقَعُ طَلَاقُهُ أَمْ لَا يَقَعُ؟

أَجَابَ: إِنْ كَانَ حِينَ يُلْمُ بِهِ لَا يَسْتَقِيمُ كَلَامُهُ وَأَفْعَالُهُ إِلَّا نَادِرًا وَيَضْرِبُ وَيَشْتُمُ؛

فَالَّذِي بِهِ جُنُونٌ، وَإِنْ كَانَ [س ١٢٧/١] قَلِيلَ الْفَهْمِ مُخْتَلِطًا فَاسِدَ التَّدْبِيرِ، لَكِنْ لَا يَضْرِبُ وَلَا يَشْتُمُ؛ فَهُوَ الْمَعْتُوهُ، وَعَلَى كُلِّ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ حَالَتَيْهِ؛ إِذِ الْمَصْرُوحُ بِهِ عَدَمٌ وَوُقُوعُ

طَّلَاقِ الْمَجْنُونِ، وَالْمَعْتُوهُ، وَالْمُبْرَسَمُ، وَالْمَذْهُوشِ، وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ، وَالْمَصْرُوعُ فِي

حَالِ نَزْوِلِ ذَلِكَ، وَلَوْ (عُرِفَ) <sup>(١)</sup> بِهِ الْجُنُونُ مَرَّةً فَقَالَ: عَاوَدَنِي الْجُنُونُ، فَتَكَلَّمْتُ

بِذَلِكَ وَأَنَا مَجْنُونٌ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ بِالْجُنُونِ مَرَّةً؛ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### طَّلَاقُ الْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُوهِ وَالْمُبْرَسَمِ

١٩٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عُرِفَ بِالْجُنُونِ مَرَّةً طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا، وَعَاوَدَنِي لَدَى

قَاضِيٍّ وَكَتَبَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا اعْتَرَفْتُ لِأَنِّي تَوَهَّمْتُ وَوُقُوعَ الطَّلَاقِ الَّذِي تَكَلَّمْتُ بِهِ

فِي الْجُنُونِ هَلْ يُصَدَّقُ أَمْ لَا؟ [ع ١٢٢/١]

أَجَابَ: اعْلَمْ أَنَّ الْمَجْنُونِ وَالْمُبْرَسَمِ فِي عَدَمِ وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ سَوَاءٌ، فَإِذَا عَلِمْتَ

ذَلِكَ فَقَدْ:

(١) فِي س: عَرْض.



أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ بِالطَّلَاقِ: أَنَّ عِنْدَ صِهْرِهِ سَمْنًا عَتِيقًا، وَصِهْرُهُ يُنْكِرُ

١٩٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّ عِنْدَ صِهْرِهِ سَمْنًا عَتِيقًا، وَصِهْرُهُ (يُنْكِرُ ذَلِكَ) (١) هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي حَقِّهِ وَيَقَعُ الطَّلَاقُ، أَمْ الْقَوْلُ قَوْلَ الزَّوْجِ، وَلَا يُصَدَّقُ صِهْرُهُ عَلَيْهِ؟ أَفْتُونَا وَلَكُمْ الثَّوَابُ (٢).

أَجَابَ: لَا يُصَدَّقُ صِهْرُهُ فِي حَقِّهِ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ صَرِيحِ كَلَامِ [س ٢٧ ب /] صَاحِبِ الْبَحْرِ، فَرَاغِعُهُ إِنْ شِئْتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِزَوْجَتِهِ الْغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا: هِيَ طَالِقٌ هِيَ طَالِقٌ

١٩٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ الْغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا: هِيَ طَالِقٌ، هِيَ طَالِقٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ. هَلْ يَقَعُ وَاحِدَةً أَمْ ثِنْتَانِ؟  
أَجَابَ: تَقَعُ وَاحِدَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِغُلَامٍ خَذَ ثَلَاثَ حَصِيَّاتٍ

وَارَمَ بِهَا زَوْجَتِي وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّلَاقَ

٢٠٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِغُلَامٍ عِنْدَهُ: خَذْ ثَلَاثَ حَصِيَّاتٍ مِنَ الْأَرْضِ وَارْمِهَا لِزَوْجَتِي عَنِّي. وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَمْرَ وَالْمَأْمُورَ لَفْظَ الطَّلَاقِ، هَلْ يَقَعُ عَلَى زَوْجَتِهِ بِهِ طَّلَاقٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ؛ إِذِ الْعَدَدُ إِنَّمَا يُفِيدُ الْعِلْمَ عُرْفًا وَشَرْعًا إِذَا اقْتَرَنَ بِالِاسْمِ الْمُبْتَهَمِ، وَلَا طَّلَاقٌ هُنَا مَلْفُوظٌ، فَكَانَ لَغْوًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَاعَ نَعْلٌ صَغِيرَتِهِ فَرَأَى نَعْلًا بِرَجُلٍ غُلَامٍ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ  
أَنَّهُ نَعْلُ ابْنَتِهِ وَحَلَفَ أَبُوهُ أَنَّهُ نَعْلُ ابْنِهِ

٢٠١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى لِصَغِيرَتِهِ نَعْلًا فَضَاعَ، فَرَأَى نَعْلًا بِرَجُلٍ صَغِيرٍ،  
فَقَالَ: هُوَ نَعْلُ ابْنَتِي. فَأَنْكَرَ أَبُوهُ، فَحَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا بِالطَّلَاقِ أَنَّ النِّعْلَ نَعْلُ وَلَدِهِ، وَتَفَرَّقَا  
مِنْ غَيْرِ تَحَقُّقٍ، فَهَلْ يَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا الطَّلَاقُ أَمْ لَا يَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؟  
أَجَابَ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَالْحَالُ هَذِهِ، كَمَا أَفْصَحَ عَنْهُ عُلَمَاؤُنَا  
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْفُرُوعِ الْمُشَابِهَةِ لِهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَلَّقَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ عَلَى غَيْبَتِهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ بِلَا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ

٢٠٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عَلَّقَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ الْغَيْرِ الْمَدْحُولَةِ عَلَى غَيْبَتِهِ عَنْهَا مُدَّةَ  
ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ بِلَا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ، وَغَابَ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ بِلَا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ، فَهَلْ يَقَعُ  
(عَلَيْهَا) (١) الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: ذَكَرَ الْبِرَّازِيُّ وَالْعِمَادِيُّ وَصَاحِبُ الْفَيْضِ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ (عَلَيْهَا) (٢)  
الطَّلَاقُ، وَعَلَّلُوا بِأَنَّهُ قَبْلَ الدُّخُولِ غَائِبٌ عَنْهَا.

قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): وَالْحَقُّ فِي مِثْلِهِ أَنْ يُعْتَبَرَ الْعُرْفُ: (أ) فَلَوْ كَانَ  
[٢٢٤ ب، ك ١٢٥ /] عُرْفُهُمْ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْغَيْبَةُ الْمُبْتَدَأَةُ؛ لَا يَحْنُثُ قَبْلَ الْبِنَاءِ.

(ب) وَلَوْ يُرَادُ بِهِ الْغَيْبَةُ الْمُطْلَقَةُ، يَنْبَغِي أَنْ يَحْنُثَ، وَلَوْ قَبْلَ الْبِنَاءِ. انْتَهَى.

وَلَا شَكَّ فِيمَا قَالَهُ، وَعُرْفُ بِلَادِنَا إِرَادَةُ الْغَيْبَةِ الْمُطْلَقَةِ فَيَحْنُثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: عَلَيْهِ.

(٢) فِي ع: عَلَيْهِ.

إِذَا عَلَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ بِتَزْوُجِ فَلَانٍ بِفُلَانَةٍ

٢٠٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ: إِنَّ تَزْوُجَ فُلَانٍ فُلَانَةٌ فَرَزَوْجَتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَهَلَّ إِذَا زَوَّجَهُ بِهَا فُضُولِي يَحْنُتُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُتُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ، فَرَزَوْجَهُ فُضُولِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ ثَلَاثًا كَاذِبًا

٢٠٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَدْخُولَةَ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً، فَسُئِلَ كَيْفَ طَلَّقَتْ زَوْجَتَكَ؟ فَقَالَ: ثَلَاثًا. كَاذِبًا، فَهَلَّ لَا يَقَعُ إِلَّا مَا كَانَ أَوْقَعَهُ مِنَ الْوَاحِدَةِ الرَّجْعِيَّةِ دِيَانَةً، فَيَمْلِكُ مُرَاجَعَتَهَا فِي الْعِدَّةِ وَالْحَالِ هَذِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لَا يَقَعُ فِي الدِّيَانَةِ إِلَّا مَا كَانَ أَوْقَعَهُ مِنَ الْوَاحِدَةِ الرَّجْعِيَّةِ، فَيَمْلِكُ مُرَاجَعَتَهَا فِي الْعِدَّةِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَجَزَ عَنِ الْمَنْعِ بِالْفِعْلِ يَبِرُّ بِالْقَوْلِ وَلَوْ عَلَى وَلَدِهِ الْكَبِيرِ

٢٠٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى ابْنِهِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ أَنَّهُ مَا يُخَلِّيهِ إِنْ رَاحَ لِمَكَانٍ كَذَا فِي دَارِهِ، فَعَجَزَ عَنْ إِخْرَاجِهِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، هَلَّ يَحْنُتُ أَمْ لَا يَحْنُتُ؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُتُ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ (الْخُلَاصَةِ، وَالْبِرَّازِيَّةِ) <sup>(١)</sup> وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في هامش ع: عبارة (البرازية): إن تركت ابني يعمل لفلان فمنعه، فلم يمتنع إن كان كبيراً بالغاً لا يقدر على منعه لا يحنث، لا أتركك في داري، ثم قال له: اخرج. فقال: لا أخرج. لا يحنث وإن لم يخرج. وعبارة (الخبانية) رجل أجر داره سنة، ثم قال للمستأجر: والله لا أتركك في داري. ثم قال له: اخرج من داري. يعد باتا. ومثله في (الخلاصة) وتركت بمعنى خلعت، كما ذكره أهل اللغة.



حَلَفَ بِالثَّلَاثِ لَا يُشْتِي عِنْدَ زَوْجَتِهِ فِي الْبَلَدَةِ فَشْتَى فِي جَامِعِهَا

٢٠٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ [س ٢٢٨ /] أَنَّهُ لَا يُشْتِي عِنْدَ زَوْجَتِهِ فِي الْبَلَدِ، يَعْنِي بَلَدَهُ، فَهَلْ إِذَا شْتَى فِي جَامِعِهَا وَلَمْ يُشْتِ عِنْدَ زَوْجَتِهِ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ وَالْحَالُ [ط ٣٩٥ /] هَذِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ كَوْنُ التَّشْتِيَةِ فِي الْبَلَدِ عِنْدَهَا وَلَمْ يُوجَدْ، وَعِنْدَ لِلْحَضْرَةِ إِلَّا أَنْ يَنْوِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَهُ امْرَأَتَانِ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا طَلَّقَ الْأُخْرَى فَقَالَ لَهَا:

طَلَّاقُهَا مُعَلَّقٌ عَلَيَّ طَلَّاقِكِ

٢٠٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ امْرَأَتَانِ: زَيْنَبُ وَعَمْرَةُ، قَالَتْ لَهُ عَمْرَةُ: طَلَّقْ زَيْنَبَ. فَقَالَ: طَلَّاقُهَا مُعَلَّقٌ عَلَيَّ طَلَّاقِكِ. ثُمَّ خَالَعَ عَمْرَةَ، فَهَلْ تَطَلَّقَ زَيْنَبُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ قَصَدَ الْإِخْبَارَ كَاذِبًا؛ دَيْنًا، وَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ كَمَا أَخْبَرَ تَطَلَّقَ زَيْنَبُ طَلْقَةً رَجْعِيَّةً، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: إِنْ لَمْ أُطَلِّقْكِ إِلَّا بِأَنَّ بِالْخُلْعِ يَخْنُثُ فِي صُورَةِ التَّغْلِيْقِ بِالتَّطْلِيْقِ، وَلِأَنَّهُ طَلَّاقٌ كَمَا هُوَ فِي السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ (كَذَلِكَ) (١) فَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ؛ فَيَقَعُ الْجَزَاءُ، وَالْجَزَاءُ هُنَا هُوَ الطَّلَاقُ الْمُعَلَّقُ، وَهُوَ رَجْعِيٌّ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَلَّقَ طَلَّاقُهَا عَلَيَّ عَدَمَ إِيفَائِهِ لَهَا قَرْضَهَا فِي يَوْمٍ مُعَيَّنٍ

٢٠٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عَلَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ عَلَيَّ عَدَمَ إِيفَائِهِ لَهَا قَرْضَهَا فِي يَوْمٍ مُعَيَّنٍ، وَمَضَى، فَادَّعَى إِيفَاءَهُ فِيهِ، وَأَنْكَرَتْ، فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا فَتَطَلَّقُ، أَمْ قَوْلُهُ فَلَا تَطَلَّقُ؟

(١) فِي ع: لَذَلِكَ. وَفِي س: كَذَا.

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ذَكَرَهَا فِي (الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ، وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ، وَالْفَيْضِ الْكَرْكِيِّ، وَالْبَحْرِ، وَمَنْحِ الْغَفَّارِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَفِيهَا أَقْوَالٌ:

(أ) صَحَّحَ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ) أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا.

(ب) وَفِي (الْفَيْضِ، وَالْفُصُولِ، وَجَامِعِهِ) وَهُوَ الْأَصْحَحُ، وَقَدْ رَجَعَ الْأُسْتَاذُ عَنْ قَوْلِهِ أَوْلًا، يُتَقَبَّلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ الْحُكْمَ إِلَى قَبُولِ قَوْلِهَا وَيَقَعُ الطَّلَاقُ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِأَنَّهُ بَعْدَ التَّنْصِيصِ عَلَى أَصْحَبِيَّتِهِ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، خُصُوصًا فِي هَذَا الزَّمَانِ الْفَاسِدِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الطَّلَاقُ بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ

٢٠٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ [ك٢٥ب/١] قَالَ لِرِزْوَجَتِي: تُرْوِجِي ثَمَانِينَ طَالِقٌ وَلَا نِيَّةَ لَهُ، هَلْ تَطَلَّقَ حَالًا أَوْ مَالًا، أَوْ لَا تَطَلَّقُ لَا حَالًا وَلَا مَالًا؟

أَجَابَ: صِيغَةُ الْمُضَارِعِ لَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ، إِلَّا إِذَا غَلَبَ فِي الْحَالِ. وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهَا لَا تَطَلَّقُ بِ (تَكُونِي طَالِقًا) حَيْثُ لَا نِيَّةَ لَهُ، لَا فِي الْحَالِ وَلَا فِي الْمَالِ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِأَنَّهُ يَدِينُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَيُّ: وَلَوْ غَلَبَ فِي الْحَالِ فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### امْرَأَةٌ وَكَلَّتْ أَبَاهَا فِي طَلَاقِهَا مِنْ زَوْجِهَا

٢١٠ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ وَكَلَّتْ أَبَاهَا فِي طَلَاقِهَا، فَقَالَ لِلزَّوْجِ: خُذْ لَكَ كَذَا وَكَذَا وَطَلَّقَهَا. فَطَلَّقَهَا مُنْجِرًا، هَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَيَلْزَمُ [ع١٢٣/١] الْمَالُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَلَا يَلْزَمُ الْمَالُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ (الْمُحِيطِ) وَغَيْرِهِ وَعِبَارَتُهُ: لَوْ قَالَتْ طَلَّقْنِي وَلَكَ أَلْفٌ، أَوْ اخْلَعْنِي وَلَكَ أَلْفٌ فَفَعَلَ، فَعِنْدَهُ وَقَعَ وَلَمْ يَجِبِ الْمَالُ، وَالْوَكِيلُ فِي ذَلِكَ كَالْأَصِيلِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يُحْبَسُ فِي مَهْرِ امْرَأَتِهِ إِنْ ادَّعَى الْفَقْرَ إِلَّا إِنْ أَثْبَتَتْ يَسَارَهُ

٢١١ = سئل: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ بَائِنًا، وَحَلَّ عَلَيْهَا مَهْرَهَا الْمُؤَجَّلَ، فَأَلْزَمَهُ [س ٢٨ ب /] الْقَاضِي بِهِ، فَادَّعَى أَنَّهُ فَقِيرٌ، هَلْ يُحْبَسُ أَمْ لَا يُحْبَسُ، إِلَّا أَنْ تُثَبَّتَ الزَّوْجَةُ يَسَارَهُ بِالْبَيِّنَةِ؟

٢١٢ = وَهَلْ إِذَا كَانَ ذَا حِرْفَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَفَاءِ إِلَّا مِنْهَا، يُقَسِّطُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا يَكْتَسِبُ مِمَّا يَفْضُلُ عَمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ؟

٢١١ ج = أَجَابَ: لَا يُحْبَسُ إِذَا ادَّعَى الْفَقْرَ إِلَّا إِذَا قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى يَسَارِهِ.

٢١٢ ج = فَإِذَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ مُحْتَرِفًا، يُقَسِّطُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا يُحْصَلُ مِنْ حِرْفَتِهِ، بَعْدَ أَنْ تُتْرِكَ لَهُ كِفَايَتُهُ مِنَ النَّفَقَةِ، وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ؛ فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَلْفُهُ الْقَاضِي بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لِيَأْتِيَنَّهُ بِالْمَحْضُولِ

#### فِي غَدِّ فُحْبَسَ

٢١٣ = سئل: فِي رَجُلٍ حَلَفَهُ قَاضٍ مِنْ قُضَاةِ هَذَا الزَّمَانِ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ: أَنَّهُ يَأْتِيَهُ غَدًا بِكَذَا مَالٍ يُسْمُونَهُ مَحْضُولًا يَأْخُذُونَهُ ظُلْمًا، وَكَانَ مُدَّعَى عَلَيْهِ، فَحَبَسَهُ الشَّرْطَةُ وَمَنَعُوهُ حَتَّى مَضَى الْغَدُ، هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟

(١) «المحيط البرهاني» (٣/٣٢٦).

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ:

(أ) فِي (الْحَايَةِ، وَالتَّارِخَانِيَّةِ، وَالْقِنِيَّةِ) وَغَيْرِهَا قَالَ لِأَصْحَابِهِ: إِنْ لَمْ أَذْهَبْ بِكُمْ اللَّيْلَةَ إِلَى مَنْزِلِي؛ فَأَمْرَأْتُهُ طَالِقٌ، فَذَهَبَ بِهِمْ بَعْضَ الطَّرِيقِ فَأَخَذَهُمُ الْعَسَسُ، فَحَبَسَهُمْ، لَا يَحْنُثُ.

(ب) وَفِي (الْقِنِيَّةِ) إِنْ لَمْ أَعْمَلْ هَذِهِ السَّنَةَ فِي الْمُزَارَعَةِ بِتَمَامِهَا، فَمَرَضَ وَلَمْ يُتَمِّمْ؛ حِنْثٌ. وَلَوْ حَبَسَهُ السُّلْطَانُ لَا يَحْنُثُ. وَهَذَانِ الْفَرَعَانِ صَرِيحَانِ فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### طَلَاقُ الْمَدْهُوشِ

٢١٤ = سُئِلَ: فِي طَلَاقِ الْمَدْهُوشِ، هَلْ هُوَ وَاقِعٌ أَمْ لَا؟

٢١٥ = وَمَا تَفْسِيرُ الْمَدْهُوشِ؟

٢١٦ = وَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الدَّهْشِ أَمْ لَا؟

٢١٤ ج = أَجَابَ: (أ) صَرَّحَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنْ (شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ) بِعَدَمِ

وُقُوعِ طَلَاقِ الْمَدْهُوشِ. (ب) وَكَذَلِكَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ فِي (فَتْحِهِ).

(ج) وَكَذَلِكَ الْمَرْحُومُ الْعَلَّامَةُ الْغَزِّيُّ فِي مَتْنِهِ (تَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ).

وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْعَاقِلِ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ زَوَالُ عَقْلِهِ

بِسَبَبِ السُّكْرِ، مِمَّا هُوَ مَعْصِيَةٌ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ طَلَاقُهُ؛ زَجْرًا لَهُ عِنْدَنَا، فَدَخَلَ فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ:

كُلُّ مَا زَالَ عَقْلُهُ بِجُنُونٍ أَوْ عَتِهِ أَوْ [ط ٤٠ /] بَرَسَامٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ دَهْشٍ.

٢١٥ ج = وَالْجُنُونُ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ.

وَالْعَتَّةُ: قِلَّةُ (الْفَهْمِ) <sup>(١)</sup> وَاخْتِلَاطُ الْكَلَامِ، وَفَسَادُ التَّدْبِيرِ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ اخْتِلَالِ الْعَقْلِ، فَيُسَبِّهُ مَرَّةً كَلَامُهُ كَلَامَ الْعُقَلَاءِ، وَمَرَّةً كَلَامَ الْمَجَانِينِ.  
وَالْبَرَسَامُ: عِلَّةٌ يَهْدِي فِيهَا الْعَلِيلُ.

وَالدَّهْشُ: ذَهَابُ الْعَقْلِ مِنْ ذَهَلٍ أَوْ وَلَيْهِ، وَغَلِطَ مَنْ فَسَّرَهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ بِالتَّحْيِيرِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ [١٢٦ك/١] التَّحْيِيرِ - وَهُوَ التَّرَدُّدُ فِي الْأَمْرِ أَوْ الْعَشْيِ - ذَهَابُ الْعَقْلِ، قَالَ فِي (القَامُوسِ) دَهَشَ كَفَرِحَ فَهُوَ دَهْشٌ: تَحْيَرٌ أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنْ ذَهَلٍ أَوْ وَلَيْهِ. انْتَهَى.

فَالْمَدْهُوشُ هُنَا الذَّاهِبُ الْعَقْلُ بِسَبَبِ أَحَدِهِمَا.

٢١٦ ج = فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ عَلِمْتَ التَّسْوِيَةَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ طَلَاقِ الْمَجْنُونِ وَبَيْنَ طَلَاقِ مَنْ ذُكِرَ، وَالْحُكْمُ فِي الْمَجْنُونِ: [س١٢٩/١] إِذَا عَرِفَ أَنَّهُ جُنَّ مَرَّةً فَطَلَّقَ، وَقَالَ: عَاوَدَنِي الْجُنُونُ فَتَكَلَّمْتُ بِذَلِكَ وَأَنَا مَجْنُونٌ: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ بِالْجُنُونِ مَرَّةً لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ، كَمَا فِي (الْخَانِيَّةِ، وَالتَّارُخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا، فَظَهَرَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَدْهُوشَ إِنْ عُرِفَ مِنْهُ الدَّهْشُ مَرَّةً؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ؛ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ قَضَاءً إِلَّا بَيِّنَةً؛ إِذِ الثَّابِتُ [ع٢٣ب/١] بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ عَيَانًا، أَمَّا دِيَانَةٌ فَيُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِنَفْسِهِ، فَاعْتَمِنَ هَذَا التَّحْيِيرَ فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢١٧ = سُئِلَ: مِنْ بَعْضِ الْفُضَلَاءِ نَظْمًا: [ع٢٤ب/١]

يَا خَيْرَ الدِّينِ الَّذِي أَفْتَى سَائِلًا	بِجَمِيلِ فَضْلِكَ دُمْتَ بِالْإِحْسَانِ
يَا عَامِلًا بِالْعِلْمِ يَا مَنْ قَدْ حَوَى	كُلَّ الْعُلُومِ مِنَ الْعَظِيمِ الشَّانِ
يَا عَالِمًا يَا فَاضِلًا شَهِدَتْ لَهُ	كُلَّ الْخَلَائِقِ إِنْسَهَا وَالْجَانِ

خَرِقْتُ بِهِ الْعَادَاتُ فِي الْأَكْوَانِ  
بِالظُّلْمِ وَالشَّيْطَانِ لِلْإِنْسَانِ  
لِخِصَامِهَا يَا تَالِي الْقُرْآنِ  
ازْدَادَ بِي غَيْظِي وَزَادَ هَوَانِي  
وَالنَّفْسُ غَالِبَةٌ مَعَ الشَّيْطَانِ  
مَعَ دَهْشَةٍ وَمَعِي بِهِ بُرْهَانِي  
أَذْرِي بِذَكَ وَوَلَا أَعِي لِعِيَانِ  
مِنِّي عَلَيْهَا وَأَقِيعَ مَعَ شَانِ  
لَا زِلْتِ فِي مَدَدٍ مِنَ الرَّحْمَنِ  
دَوْمًا عَلَى الْمَبْعُوثِ مِنْ عَدَنَانِ  
وَالْجُودِ وَالْإِحْسَانِ وَالْإِيْمَانِ

يَا أَفْضَلَ الْعُلَمَاءِ يَا مَنْ فَضَّلَهُ  
أَصْلُ السُّؤَالِ أَنِّي أَشْتَكِي زَوْجَتِي  
لَمْ يَخِرْمَنِي فِي الْحَقِيقَةِ مُوجِبٌ  
لَمَّا سَمِعْتُ الْقَوْلَ مِنْهَا وَالْأَسَى  
فَمَضَيْتُ وَالغَيْظُ الشَّدِيدُ يَمُوجُ بِي  
وَأَتَيْتُ لِلْقَاضِي بَغَيْظٍ مُفْرِطٍ  
طَلَّمْتُ أَمْرَاتِي ثَلَاثًا حَيْثُ لَا  
فَطَّلَقُهَا وَالْحَالُ مَا قَدْ قَلْتُهُ  
فَأَفِدُ وَأَوْضِحُ لِي جَوَابًا شَافِيَا  
وَصَلَاةَ رَبِّ الْعَرْشِ ثُمَّ سَلَامُهُ  
وَالْأَلِ وَالْأَصْحَابِ أَرْزَابِ الْوَلَا

فَأَجَابَ: [س ٣٠، ب، ك ٢٧٧ ب /]

وَصَلَاتُهُ دَوْمًا عَلَى الْعَدَنَانِي  
كَ التَّابِعُونَ وَجُمْلَةُ الْأَعْيَانِ  
لَهُ فِي عِصْمَتِي (وَأَمَانِي)<sup>(١)</sup>  
مَلَأَ الدَّفَاتِرَ مِنْ ذَوِي الْعِرْفَانِ  
لَمْ يَخْتَلِفْ فِي أَمْرِهِ اثْنَانِ  
عَدَمٌ وَفُقْدَانٌ بِلَا وَجُدَانِ  
فَقَدُ الْحِجَا كَدَهْشَةِ الْإِنْسَانِ  
فِي عِصْمَةٍ مِنْ فُرْقَةٍ وَأَمَانِ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَادَهُ بَعِيَانِ

حَمْدًا لِيذِي الْأَفْضَالِ وَالْإِحْسَانِ  
وَالْأَلِ وَالْأَصْحَابِ كُلِّهِمْ كَذَا  
وَأَقُولُ مُمْتَدًّا بِعَوْنِ اللَّهِ جَلَّ جَلًّا  
هَذَا سُؤَالٌ وَاضِحٌ وَجَوَابُهُ  
وَلَقَدْ تَوَافَقَ صَحْبُنَا مَعَ جَمْعِهِمْ  
أَنَّ الطَّلَاقَ مَعَ الْجُنُونِ وَجُودُهُ  
أَنْوَاعُهُ جَمٌّ وَيَدْخُلُ كُلُّهَا  
فَإِذَا بِهَا مَا الْعَقْلُ زَالَ فَإِنَّهُ  
وَإِذَا ادَّعَاهُ يُقِيمُ بَيِّنَةً بِهِ

وَإِذَا تَكُونُ لَهُ بِذَلِكَ عَادَةٌ      فَمُصَدِّقٌ فِيهِ بِإِلَابُرْهَانِ  
فَبِإِذَا فَهَمَّتْ مَقَالَتِي وَبَيَانَهَا      فَجَوَابُ مَا اسْتَفْتَيْتَ فِي تَبْيَانِ  
هَذَا الْمُحَرَّرُ مِنْ كَلَامِ أئِمَّةِ      هُمْ عَالِمُونَ بِمَذْهَبِ النُّعْمَانِ  
وَبِذَاكَ خَيْرُ الدِّينِ أَفْتَى فَاغْتَنِمَ      تَحْرِيرَهُ الْمَسْطُورَ بِالإِثْقَانِ

عَلَّقَ زَوْجَهَا وَكَالَةَ شَخْصٍ بِطَلَاقِهَا عَلَى غَيْبَتِهِ مُدَّةً كَذَا

٢١٨ = سُئِلَ: فِي غَيْرِ الْمَدْخُولَةِ عَلَّقَ زَوْجَهَا تَوَكُّيلاً شَخْصٍ بِطَلَاقِهَا إِذَا غَابَ مُدَّةً كَذَا، وَغَابَ الْمُدَّةَ الْمُعَيَّنَةَ، هَلْ يَصِيرُ وَكَيْلًا فَيَقَعُ (طَلَاقُهُ) <sup>(١)</sup> عَلَيْهَا، وَلَهَا التَّرْجُوحُ مِنْ غَيْرِ تَرْبُصٍ وَالْحَالَةَ هَذِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَصِيرُ وَكَيْلًا عَنْهُ بِالطَّلَاقِ لِصِحَّةِ تَعَلُّقِ الْوَكَاةِ بِالشَّرْطِ، فَيَقَعُ طَلَاقُهَا وَلَهَا التَّرْجُوحُ مَتَى شَاءَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى غَيْبَتِهِ بِإِلَابُ نَفَقَةٍ

٢١٩ = سُئِلَ: (فِي) <sup>(٢)</sup> رَجُلٍ عَلَّقَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ الْمَدْخُولِ بِهَا عَلَى غَيْبَتِهِ عَنْهَا مُدَّةً مُعَيَّنَةً مَعَ تَرْكِهَا بِإِلَابُ نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ (شَرَعِي) <sup>(٣)</sup> فَوُجِدَتِ الْغَيْبَةُ وَالتَّرْكَ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِمَا الطَّلَاقُ، هَلْ تَطَلَّقَتْ أَمْ لَا؟

٢٢٠ = وَهَلْ إِذَا كَانَ الْقَاضِي فَرَضَ لَهَا فِي الْمُدَّةِ نَفَقَةً وَأَذِنَ لَهَا بِالإِسْتِدَانَةِ تَرْتَفَعُ يَمِينُهُ، فَلَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ، أَمْ لَا يَقَعُ؟

٢١٩ ج = أَجَابَ: لَا شَكَّ إِذَا وَجِدَتِ الْغَيْبَةُ وَالتَّرْكَ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِمَا الطَّلَاقُ أَنَّهُ يَقَعُ لَوْ جُودَ الشَّرْطِ الْمَوْجِبُ لِلْجَزَاءِ.

(٢) فِي ع: فِيمَا إِذَا.

(١) فِي س (الطَّلَاق)

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ع.

٢٢٠ ج = وَفَرَضَ الْقَاضِي لَا يُوجِبُ ارْتِفَاعَ الْيَمِينِ؛ لِبَقَاءِ تَصَوُّرِ الْبِرِّ مَعَهُ مِنَ الْحَالِفِ، وَقَدْ ذَكَرَ عَلَمَاؤُنَا فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ فُرُوعًا تَشْهَدُ بِذَلِكَ، وَالْقَضَاءُ مِنَ الْقَاضِي مُؤَكَّدٌ لِلْوُجُوبِ عَلَيْهِ، لَا رَافِعٌ لِيَمِينِهِ، وَقَدْ وُجِدَ الشَّرْطُ، فَكَيْفَ يَتَخَلَّفُ الْجَزَاءُ؟ وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَتْ أَنَّهُ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا عَلَى غَيْبَتِهِ مُدَّةً كَذَا بِلَا نَفَقَةٍ

٢٢١ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا بَعْدَ حُضُورِهِ مِنْ غَيْبَةٍ غَابَهَا، وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا: أَنَّهُ عَلَّقَ عَلَى نَفْسِهِ؛ أَنَّهُ مَتَى غَابَ عَنْهَا مُدَّةً كَذَا وَتَرَكَهَا بِلَا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ؛ فَهِيَ طَالِقٌ، وَأَنَّ الْغَيْبَةَ مَعَ عَدَمِ النِّفْقَةِ وَالْمُنْفِقِ قَدْ وَجِدَتْ، فَأَقَرَّ بِالْغَيْبَةِ، وَأَنْكَرَ التَّغْلِيْقَ وَعَدَمَ النِّفْقَةِ وَالْمُنْفِقِ، فَأُظْهِرَتْ حُجَّةً مُكْتَتَبَةً بِدَمْشَقٍ مَكْتُوبًا فِيهَا ذَلِكَ، فَهَلْ بِمُجَرَّدِ إِظْهَارِهَا الْحُجَّةَ يَثْبُتُ الطَّلَاقُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

٢٢٢ = وَهَلْ إِذَا (أَقَامَتْ) <sup>(١)</sup> بَيِّنَةً عَلَى التَّغْلِيْقِ الْمَذْكُورِ وَادَّعَى إِيصَالَ النِّفْقَةِ (وَتَعَيَّنَ) <sup>(٢)</sup> الْمُنْفِقِ، يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ أَمْ قَوْلَهَا؟

٢٢٣ = وَهَلْ تَتَصَوَّرُ غَيْبَتُهُ عَنْهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا، فَيَصِحُّ التَّغْلِيْقُ الْمَذْكُورُ أَمْ لَا تَتَصَوَّرُ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ أَصْلِهِ؟

٢٢١ ج = أَجَابَ: أَمَّا الشُّبُوثُ بِمُجَرَّدِ إِظْهَارِ الْحُجَّةِ بِلَا بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ فَلَا قَائِلَ بِهِ مِنْ أَيْمَةِ الْحَنْفِيَّةِ الْمُعْتَمِدِ عَلَى قَوْلِهِمْ؛ لِأَنَّ [طه ٤٥/] الْخَطَّ رَسْمٌ مُجَرَّدٌ خَارِجٌ عَنِ حُجَجِ الشَّرْعِ الثَّلَاثِ، الَّتِي هِيَ الْبَيِّنَةُ وَالْإِفْرَارُ وَالنُّكُولُ، وَهَذَا لَا تَوَقَّفَ فِيهِ لِأَحَدٍ.

٢٢٣ ج = وَأَمَّا إِذَا ثَبَتَ التَّغْلِيْقُ [ع ٢٦ ب/] بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْحُجَجِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا بَيِّنَةً لَهُ بِإِيصَالِ النِّفْقَةِ، وَلَمْ تَكُنْ مَدْخُولَةً:

(٢) فِي ع: وَتَعَيَّنَ.

(١) فِي ع: قَامَتْ.



(أ) فَقَدْ صَرَخَ فِي (الْعِمَادِيَّةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْفَتَاوِي: أَنَّ الْغَيْبَةَ عَنْهَا لَا تَتَحَقَّقُ قَبْلَ بِنَائِهَا بِهَا وَحُضُورِهِ عِنْدَهَا، فَلَا يَصِحُّ التَّغْلِيقُ مِنْ أَصْلِهِ حَيْثُ كَانَتْ بِصِغَةً: إِنْ غَبْتُ عَنْهَا.

(ب) وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) جَعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا إِنْ غَابَ عَنْهَا، فَغَابَ قَبْلَ أَنْ يَبْنِي بِهَا، قِيلَ: لَا يَصِيرُ الْأَمْرُ بِيَدِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغِبْ مِنْ مَكَانٍ يَسْكُنَانِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ مَكَانُ (الْإِزْدِوَاجِ) <sup>(١)</sup> وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يَبْنِي بِهَا.

(ج) وَعَلَّلَ فِي (الدَّخِيرَةِ) بِأَنَّهُ قَبْلَ الْبِنَاءِ بِهَا غَائِبٌ عَنْهَا.

ثُمَّ بَحَثَ، أَي: فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) بَحْثًا يُخَالِفُ كَلَامَ الْفَتَاوِي قَاطِبَةً،

٢٢٢ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ قَبُولِ قَوْلِ أَحَدِهِمَا لَوْ صَحَّ التَّغْلِيقُ؛ بِأَنْ لَمْ يَقُلْ عَنْهَا <sup>(٢)</sup>

فَقَدْ اخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

❖ قِيلَ: إِنْ الْقَوْلُ قَوْلُهُ، أَي: بِيَمِينِهِ.

❖ وَقِيلَ: قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا.

❖ وَقَالَ فِي (الدَّخِيرَةِ): الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي حَقِّ عَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ، وَقَوْلُهَا فِي حَقِّ

عَدَمِ الْوُصُولِ إِلَيْهَا، وَهُوَ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُدَّعٍ وَمُنْكَرٍ، فَالزَّوْجُ يَدَّعِي

دَفْعَ النِّفْقَةِ وَيُنْكَرُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ، وَالزَّوْجَةُ تَدَّعِي الطَّلَاقَ وَتُنْكَرُ وُصُولَ الْمَالِ، وَالْقَوْلُ

قَوْلُ الْمُنْكَرِ فِيمَا أَنْكَرَ بِيَمِينِهِ، وَفِيمَا يَدَّعِيهِ الْبَيِّنَةُ لِأَزْمَةِ عَلَيْهِ، وَقَدْ جَزَمَ صَاحِبُ الْقِنِيَّةِ

[ك ٢٩٦ ب/] بِمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الْمُتَوْنِ، وَهُوَ قَبُولُ قَوْلِهِ، فَقَالَ: قَالَ إِنْ لَمْ تَصِلْ نَفَقَتِي

إِلَيْكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ. ثُمَّ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْعَشْرَةِ فَادَّعَى الزَّوْجُ الْوُصُولَ، وَأَنْكَرَتْ

هِيَ، فَالْقَوْلُ لَهُ. انْتَهَى.

(١) فِي س: الْأَزْوَاجِ.

(٢) فِي هَامِشِ ع: قَوْلُهُ بِأَنْ لَمْ يَقُلْ عَنْهَا، أَي: بِأَنْ قَالَ إِنْ غَبْتُ، أَي: وَلَمْ يَقُلْ عَنْهَا.

وَبِهِ أَفْتَى [س ١٣٣ /] الشَّيْخُ زَيْنُ بْنُ نَجِيمٍ، وَهِيَ فِي (فَتَاوَاهُ)، وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا حَلَفَ بِالثَّلَاثِ أَنَّهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ يَنْوِي ابْنَ ابْنِهِ يُصَدِّقُ دِيَانَةَ

٢٢٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ حَلَفَ أَحَدُهُمَا بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ عَلَى غُلَامٍ أَنَّهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَحَلَفَ آخَرُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ ابْنُ مَحْمُودٍ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ ابْنُ مَحْمُودٍ، وَمَحْمُودٌ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورِ، فَهَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْحَالِفِ أَنَّهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ حَيْثُ أَرَادَ بِالِابْنِ ابْنَ الْإِبْنِ أَمْ لَا؟ أَفْتُونَا.

أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، وَيُصَدِّقُ دِيَانَتَهُ، كَمَا لَوْ حَلَفَ أَنَّهُ مَوْلَى فُلَانٍ، وَهُوَ مَوْلَى مَوْلَاهُ، وَقَدْ نَوَاهُ، وَكَمَا إِذَا حَلَفَ أَنَّ هَذِهِ أُخْتُهُ، وَنَوَى الْأُخْتِيَّةَ فِي الْإِسْلَامِ، كَمَا نَصَّ عَلَى هَذَيْنِ الْفَرَعَيْنِ صَاحِبُ التَّارِخَانِيَّةِ وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَتِنَا الْأَعْلَامِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ ابْنَ الْإِبْنِ يُسَمَّى ابْنًا، وَهَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ، وَلَا إِيْهَامَ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ، وَحَيْثُ نَوَى مَا احْتَمَلَ الْكَلَامُ؛ صُدِّقَ عَلَى إِرَادَتِهِ ذَلِكَ الْمَرَامَ، وَانظُرْ إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ:

بَنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا ..... إِنْخُ (١)

وَوَاقِعَةُ الْحَالِ أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْفَرَعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ مَا يَحْرُثُ

فِي مَرْزَعَةٍ كَذَا فَحَرَثَ ابْنُهُ

٢٢٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مِنْ زَوْجَتِهِ: أَنَّهُ مَا يَحْرُثُ فِي

(١) نسب هذا البيت للفرزدق، وقيل: لا يعلم قائله. ويؤخذ هذا البيت شاهدا على تقديم الخبر على المبتدأ، وأصل الجملة: بَنُو أَبْنَائِنَا بَنُونًا. انظر: «شرح أبيات مغني اللبيب» (٦/ ٣٤٤)، وفي هامش ع: البيت: بَنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

مَزْرَعَةٍ كَذَا، فَهَلْ إِذَا حَرَّثَ ابْنُهُ عَلَى بَقْرَةٍ فِيهَا، وَهُوَ يَبْدُرُ لَهُ وَيُعَشِّبُ وَيُعِينُهُ إِلَّا فِي نَفْسِ الْحَرِّثِ، يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا حَيْثُ نَوَاهُ، وَكَانَ حَلْفُهُ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ؛ إِذْ هُوَ مِمَّنْ يُبَاشِرُ بِنَفْسِهِ؟

أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ يُبَاشِرْ فِعْلَ الْحَرِّثِ الَّذِي هُوَ شَقُّ الْأَرْضِ بِالْمِحْرَاطِ الْمَعْهُودِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ وَالْحَالُ هَذِهِ، لِأَنَّهُ (الْمَعْرُوفُ) <sup>(١)</sup> فِي زَمَانِنَا بِحَيْثُ لَا يُطْلَقُ عُرْفًا إِلَّا عَلَيْهِ، فَلَا يُسَمَّى الْبِدَارُ بِانْفِرَادِهِ حِرَاتًا، وَيَقَالُ: ابْدُرْ لِي وَأَنَا أَحْرُثُ، فَهُوَ فِي عُرْفِ إِقْلِيمِنَا خَاصٌّ بِمَا فَسَّرْنَاهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٢٩ب / ]

حَلَفَ بِالثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يُنَازِلُ أَحَا زَوْجَتِهِ؛ نَاوِيًا بِالْمُنَازَلَةِ الْإِيوَاءِ

٢٢٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عَازِبٍ فِي إِيوَاءِ زَوْجِ أُخْتِهِ وَعِيَالِهِ لَهُ أَصْهَارٌ، حَلَفَ زَوْجُ أُخْتِهِ الْمَذْكُورِ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يُنَازِلُهُ مَا دَامَ صَهْرًا لَهُمْ؛ نَاوِيًا بِالْمُنَازَلَةِ الْإِيوَاءِ الْمَعْهُودَ لَهُ، فَهَلْ يَحْنُثُ بِدُخُولِهِ بغيرِ إِذْنِهِ إِذَا رَأَهُ وَسَكَتَ، أَمْ لَا يَحْنُثُ؟ وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، أَوْ نَوَى حَقِيقَةَ الْمُنَازَلَةِ هَلْ لَا يَحْنُثُ بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ، كَمَا [ط ٤١ / ] شُرِّحَ (لِكُونِهِ) <sup>(٢)</sup> لَا يُعَدُّ مُنَازِلَةً لَهُ، لَا حَقِيقَةً وَلَا عُرْفًا؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ عَلَى كُلِّ حَالٍ بِدُخُولِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَعَهَّدَ أُخْتَهُ بِالزِّيَارَةِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ عِنْدَهَا لَا يُقَالُ: إِنَّهُ نَازِلٌ صَهْرِهِ لَا حَقِيقَةً وَلَا عُرْفًا؛ إِذِ الْمُنَازَلَةُ مُفَاعَلَةٌ، فَيُسْتَرَطُّ لِلْحِنْثِ وَجُودُ فِعْلِ النُّزُولِ مِنْ كُلِّ [ع ١٢٤ / ] وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ مَعْدُومٌ، وَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ اسْتِعَارَةِ الْمُنَازَلَةِ لِلْإِيوَاءِ لَا حِنْثٌ أَيْضًا، فَقَدْ قَالَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الْمُحِيطِ) رُويَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: إِذَا حَلَفَ لَا يُؤْوِي فُلَانًا، فَإِنْ كَانَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فِي عِيَالِ الْحَالِفِ؛ لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا أَنْ يُعِيدَهُ إِلَى

(٢) فِي س: لَكُنْه.

(١) فِي س: الْعُرْف.

مِثْلَ مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عِيَالِهِ فَهُوَ عَلَى مَا عَنَى <sup>(١)</sup>، وَلَوْ دَخَلَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَرَأَهُ فَسَكَتَ؛ لَمْ يَحْنَثْ. انْتَهَى. وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْوِهِ وَإِنَّمَا أَوَى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَقَدَ وَكَيْلُهَا مَعَ وُجُودِ الْعَصْبَةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا ثَلَاثًا

٢٢٧ = سُئِلَ: فِي شَافِعِيِّ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الَّتِي عَقَدَ نِكَاحَهَا بِوَكَاةٍ عَنْهَا ثَلَاثًا مَعَ وُجُودِ وَلِيِّ عَصْبَةٍ، فَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى قَاضِي شَافِعِيِّ، فَحَكَمَ بِبُطْلَانِ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ بِوَجْهِهِ هَلْ يَنْفُذُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَنْفُذُ وَلَا يُنْقَضُ، بَلْ يُمَضِّيه الْحَنْفِيُّ، صَرَّحَ بِهِ غَالِبٌ [ك٢٧٧/١] أَيْمَتِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِزَوْجَتِهِ: رُوحِي طَالِقٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ نَاوِيًا بِذَلِكَ وَاحِدَةً

٢٢٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ رُوحِي طَالِقٌ، وَكَرَّرَهَا ثَلَاثًا؛ نَاوِيًا بِذَلِكَ جَمِيعِهِ وَاحِدَةً، هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ وَاحِدَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ عَلَيْهَا مَعَهَا وَيَدِينُ، أَمْ يَقَعُ ثَلَاثًا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ يَقَعُ عَلَيْهِ وَاحِدَةً دِيَانَةً حَيْثُ نَوَاهَا فَقَطُّ، كَمَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي الْكِنَايَاتِ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

طَلَّبَتْ مِنْ زَوْجِهَا الطَّلَاقَ، فَقَالَ لَهَا: رُوحِي إِلَى خَمْسِينَ سَوَادًا

٢٢٩ = سُئِلَ <sup>(٢)</sup>: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ، فَطَلَّبَتْ مِنْهُ الطَّلَاقَ، فَقَالَ لَهَا: أْبْرِيئِنِي. فَقَالَتْ: أَتَبْرَأُكَ اللَّهُ. فَقَالَ لَهَا: رُوحِي إِلَى خَمْسِينَ سَوَادًا. يُرِيدُ دَفْعَهَا عَنْ وَجْهِهِ، لَا طَلَّاقَهَا، هَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ (عَلَيْهِ) <sup>(٣)</sup> بِذَلِكَ أَمْ لَا يَقَعُ؟

(٢) انظر الفتوى: (٢٥٣) وما بعدها.

(١) «بدائع الصنائع» (٣/٧٤).

(٣) في ع: عليها.

أَجَابَ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ رُوحِي كَاذِهَبِي، وَهِيَ مِنْ قِسْمِ مَا يَصْلُحُ جَوَابًا وَرَدًّا، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ النِّيَّةِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ فِي حَالِهِ مُذَاكِرَةَ الطَّلَاقِ أَوْ لَا، وَسَوَاءٌ كَانَ فِي حَالِهِ الْغَضَبِ أَوْ الرِّضَا، هُوَ مُحْتَاجٌ [س ١٣١ /] إِلَى النِّيَّةِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَالَ لِلْمُدْخُولِ بِهَا هِيَ عَلَيَّ مِنَ الثَّلَاثِ يَعْنِي الْمَيْتَةَ

٢٣٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ الْمُدْخُولَةَ: هِيَ عَلَيَّ مِنَ الثَّلَاثِ الْمُحْرَمَةِ. يَعْنِي الْمَيْتَةَ أَوْ الدَّمَّ أَوْ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ؛ نَاوِيًا الطَّلَاقَ، هَلْ إِذَا قُلْتُمْ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ يَكُونُ طَلَاقًا بَائِنًا، لَا ثَلَاثًا حَيْثُ لَمْ يَنْوِهَا؟ وَلَهُ التَّرْوِجُ بِهَا وَلَا تَحْرِمُ الْحُرْمَةَ الْمُغْلَظَةَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لَهُ التَّرْوِجُ بِهَا وَإِنْ قُلْنَا بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ، وَلَا تَحْرِمُ الْحُرْمَةَ الْمُغْلَظَةَ الْمُغْيَاةَ بِنِكَاحِ زَوْجٍ آخَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ٤٣ /]

### قَالَ لَهَا: بِثَلَاثٍ وَسَكَتَ

٢٣١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ أَسَاءَتْ زَوْجَتُهُ خُلِقَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: بِثَلَاثٍ. وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، هَلْ تَطَلَّقُ أَمْ لَا تَطَلَّقُ؟

أَجَابَ: لَا تَطَلَّقُ كَمَا لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ الثَّلَاثُ، أَوْ أَنْتِ فَقَطْ، أَوْ أَنْتِ مِنِّي بِثَلَاثٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْأَخِيرِ نَاوِيًا لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مُذَاكِرَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ شَافِعِيٌّ بِأَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ

لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ يَنْفُذُ حُكْمَهُ

٢٣٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فِي مُقَابَلَةِ الْإِبْرَاءِ الصَّحِيحِ طَلَاقًا بَائِنًا، ثُمَّ

طَلَّقَهَا الزَّوْجُ فِي عِدَّةٍ مُنْجِزًا ثَلَاثًا، فَحَكَمَ حَاكِمٌ شَافِعِيٌّ يَرَى عَدَمَ لُحُوقِ الطَّلَاقِ الْمَذْكُورِ بِالْمُبَانَةِ فِي عِدَّةِ الْبَائِنِ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ، وَهُوَ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةُ، هَلْ يَنْفُذُ وَيَرْفَعُ الْخِلَافُ بِهِ وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَنْفُذُ حُكْمُ الْحَاكِمِ الشَّافِعِيِّ بِذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ بَعْدَ وَقُوعِهِ مِنْ خَصْمٍ عَلَى خَصْمٍ؛ وَذَلِكَ لِدُخُولِهِ تَحْتَ قَوْلِهِمْ: إِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ حُكْمٌ قَاضٍ أَمْضَاهُ إِنْ لَمْ يُخَالَفِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ الْمَشْهُورَةَ وَالْإِجْمَاعَ، وَمَا رُوِيَ (الْمُخْتَلَعَةُ يُلْحَقُهَا الطَّلَاقُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هُوَ [س ١٣٠ /] حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ. فَلَمْ يَكُنْ مِمَّا اسْتَشْنِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، بَلْ نُسِبَ عَدَمُ وَقُوعِ الثَّلَاثِ فِي صُورَةٍ مَا إِذَا طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ بِائِنًا ثُمَّ قَالَ لَهَا فِي الْعِدَّةِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِبَعْضِ عُلَمَائِنَا، وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حُكْمٌ فِي مَحَلِّ الْإِخْتِلَافِ وَهُوَ يَرْفَعُ الْخِلَافَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَسْكُنُ فِي الْبَيْتِ

عَقِبَ النُّزُولِ مِنَ الْكُرُومِ إِلَّا كَنَّتُهُ فَلَانَةٌ

٢٣٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ: أَنَّهُ مَا يَسْكُنُ فِي الْبَيْتِ الْفُلَانِيِّ عَقِبَ النُّزُولِ مِنَ الْكُرُومِ إِلَّا كَنَّتِي فَلَانَةٌ، فَنَزَلَ مِنَ الْكُرُومِ وَسَكَنْتُ كَنَّتَهُ الْمَذْكُورَةَ فِيهِ عَقِبَهُ، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْهُ فِي ثَانِي لَيْلَةٍ، وَسَكَنْتُ كَنَّتَهُ الْأُخْرَى فِيهِ فَهَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟ [ك ٢٦٦ ب /]

أَجَابَ: لَا حِنْثَ؛ لِإِنْجِلَالِ الْيَمِينِ بِسَكَنِ الْأُولَى فِيهِ عَقِبَ النُّزُولِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَخْلُوفَ عَلَيْهِ عَدَمُ سُكْنِي غَيْرِهَا عَقِبَ النُّزُولِ، فَإِذَا وُجِدَ سُكْنَاهَا عَقِبَهُ لَمْ يَصْدُقْ عَلَى الثَّانِيَةِ أَنَّهَا سَكَنْتُ عَقِبَ النُّزُولِ، بَلْ سَكَنْتُ عَقِبَ سُكْنِي الْأُولَى، فَانْتَفَى شَرْطُ الْحِنْثِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا تَحَقَّقَتْ وَقُوعَ الطَّلَاقِ مِنْ شَرِيرٍ يُكْثِرُ مِنَ الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ

٢٣٤ = سئل: في شرير يؤذي زوجته، ويضربها بغير حق، ويعزرها بغير وجه، ويكثر الحلف منها بالطلاق حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق ثلاثاً فماذا يلزمه؟

أجاب: يحرم عليه ذلك، ويعزرها ويؤذيها، وإذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث؛ جاز لها قتلها على قول كثير من علمائنا إذا لم تقدر على منعه إلا بالقتل. وقال كثير من علمائنا: إذا رفعتة إلى القاضي وحلفتة فحلف كان الإثم عليه لا عليها، ولا يجوز لها قتلها وعليه الفتوى، كما نص عليه في (شرح الوهبانية) نقلاً عن (التارخانية) عن (الملتقط) والله أعلم.

طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَمَاتَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَادَّعَتْ أَنَّهُ رَجَعِيٌّ

٢٣٥ = سئل: في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عديتها، وهي تدعي أن الطلاق رجعي فترث، والورثة تدعي بأنه بائن فلا ترث؟

أجاب: القول قولها فترث؛ لأنهم يدعون الحرمان وهي تنكر، فيكون القول قولها بيمينها، وعلى الورثة البينة، والله أعلم.

حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَطْبُخْ زَيْتَهُ لَيَنْقُلَنَّ زَيْتَهُ مِنْ عِنْدِهِمْ

٢٣٦ = سئل: في جماعة يطبخون الصابون، وضع عندهم رجل زيتاً، وأمرهم أن يطبخوا له، فتعللوا عليه ببعض علل، فحلف بالطلاق أنهم إن لم يطبخوا له بعد هذه الطبخة [ع ١٢٥] التي على النار لينقلن زيتهم، ويشكوهم إلى الباشا، فهل إذا طبخوا له بعد الطبخة التي على النار ولو جرة زيت يقع عليه الطلاق أم لا؛ لإطلاقه في يمينه؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ لِدُخُولِ الْقَلِيلِ تَحْتَ الإِطْلَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَالَ لَهَا أَنْتِ مُحَرَّمَةٌ عَلَيَّ

٢٣٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَبَتْ مِنْهُ زَوْجَتَهُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهَا: أَنْتِ مُحَرَّمَةٌ

عَلَيَّ، مَا أَنْتِ زَوْجَتِي وَلَا أَنَا زَوْجُكَ، شَعَثَ اللَّهُ عِرْضَكَ، أَخْرُجِي مِنْ بَيْتِي إِلَى بَيْتِ أَبِيكَ. فَهَلْ تَطْلُقُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ تَطْلُقُ، فَقَدْ صَرَّحُوا أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. وَالْحَرَامُ عِنْدَهُ

طَّلَاقٌ يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ. وَصَرَّحُوا [ك٢٨/١] بِأَنَّ قَوْلَهُ: أَنْتِ حَرَامٌ. مِثْلُ قَوْلِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. وَكَذَا: أَنْتِ مُحَرَّمَةٌ. وَأَنَا عَلَيْكَ حَرَامٌ أَوْ مُحَرَّمٌ، أَوْ حَرَمْتُ نَفْسِي عَلَيْكَ، وَبِشَرَطِ قَوْلِهِ: عَلَيْكَ. فِي تَحْرِيمِ نَفْسِهِ لَا نَفْسِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَالَ لِامْرَأَتِهِ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا تَعْبُرِي

#### عَلَيَّ رُوحِي لِأَهْلِكَ

٢٣٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ الْمَدْخُولَةِ؛ لِكَوْنِهَا دَفَعَتْ بَارُودَتَهُ

لِأَخِيهَا، فَقَالَ لَهَا: عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا تَعْبُرِي عَلَيَّ، رُوحِي لِأَهْلِكَ. وَلَمْ يَنْوِ بِقَوْلِهِ رُوحِي لِأَهْلِكَ طَلَاقًا، وَذَهَبَتْ لِأَهْلِهَا، هَلْ إِذَا دَعَاهَا لِطَاعَتِهِ تَجِبُ عَلَيْهَا إِجَابَتُهُ؟ وَإِذَا عَبَرَتْ عَلَيْهِ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ وَلَهُ مُرَاجَعَتُهَا فِي عِدَّتِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: تَجِبُ عَلَيْهَا إِطَاعَتُهُ، وَكَذَا عَلَى أَوْلِيَائِهَا أَنْ يُسَلِّمُوهَا لِزَوْجِهَا، وَيَحْرُمُ

مَنْعُهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَإِذَا عَبَرَتْ وَقُلْنَا بِأَنَّ عَلَيَّ الطَّلَاقُ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ - كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْهَمَامِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ -؛ فَلَهُ مُرَاجَعَتُهَا فِي عِدَّتِهَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى عَقْدٍ جَدِيدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



إِذَا طَلَبْتَ مِنْهُ الطَّلَاقَ فَقَالَ لَهَا: رُوحِي عَلَى مَا نَوَيْتُ

٢٣٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ، فَقَالَتْ لَهُ: طَلَّقْنِي. فَقَالَ لَهَا: رُوحِي عَلَى مَا نَوَيْتُ. هَلْ يَقَعُ بِذَلِكَ عَلَيْهَا طَلَاقٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ إِلَّا إِذَا نَوَاهُ بِقَوْلِهِ: [ع ٢٥٥ ب / رُوحِي إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ رُوحِي مِثْلُ أَذْهَبِي، كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِحَضْرَةِ شُهُودٍ، ثُمَّ ادَّعَى الْإِسْتِثْنَاءَ

٢٤٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا بِحَضْرَةِ شُهُودٍ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ قَالَ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَالْجَمَاعَةُ تَقُولُ: طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَلَمْ يَسْتَنْ. هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ وَالْفَتْوَى؛ اِحْتِيَاطًا فِي أَمْرِ الْفُرُوجِ [س ٣١ ب / فِي زَمَانٍ غَلَبَ فِيهِ عَلَى النَّاسِ الْفَسَادُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى الْإِسْتِثْنَاءَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَيِّنَةٌ

٢٤١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى زَوْجِ أُخْتِهِ بِالْوِكَالَةِ عَنْهَا: أَنَّهُ طَلَّقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا، وَطَالَبَهُ بِمُؤَخَّرِ صَدَاقِهَا، وَسَأَلَ سُؤَالَهَا فَأَجَابَ بِأَنَّهُ اسْتَسْنَى، فَطَلَبَ مِنْهُ إِثْبَاتَ الْإِسْتِثْنَاءِ، فَذَكَرَ أَنْ لَا بَيِّنَةَ لَهُ، هَلْ يَلْزَمُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثُ أَمْ لَا؛ حَيْثُ لَمْ تَشْهَدْ عَلَيْهِ شُهُودٌ بِأَنَّهُ أَوْقَعَ الثَّلَاثَ، وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ لَا سِيَّمَا وَهُوَ رَجُلٌ صَالِحٌ؟

أَجَابَ: ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ، وَعِنْدَ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَبَعْضُهُمْ فَصَّلَ بَيْنَ كَوْنِهِ مَعْرُوفًا بِالصَّلَاحِ فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ، وَإِلَّا لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَحَيْثُ عَلَّلَ الْمُتَأَخِّرُونَ بِغَلْبَةِ فَسَادِ أَهْلِ الزَّمَانِ يَنْبَغِي أَلَّا يُعَدِّي عَنْ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ: أَنَّ مَا خَرَجَ عَنْ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَيْسَ مَذْهَبًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَلَا قَوْلًا لَهُ،

فَفِي (الْبَحْرِ الرَّائِقِ) فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ: مَا خَرَجَ عَنِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ؛ فَهُوَ مَرْجُوعٌ عَنْهُ؛ لِمَا قَرَّرُوهُ فِي الْأُصُولِ مِنْ عَدَمِ إِمْكَانِ صُدُورِ قَوْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ مِنْ مُجْتَهِدٍ، وَالْمَرْجُوعُ عَنْهُ لَمْ يَبْقَ قَوْلًا لَهُ<sup>(١)</sup>. انْتَهَى.

وَأَقُولُ: كَمَا غَلَبَ الْفَسَادُ فِي الرَّجَالِ؛ غَلَبَ الْفَسَادُ فِي النِّسَاءِ، بَلْ فِيهِنَّ أَبْلَغُ، فَلَرَبَّمَا تَكَرَّرَ الزَّوْجُ فَيَصْدُرُ (عَنْهُ)<sup>(٢)</sup> الْإِسْتِثْنَاءُ وَتُنَكِّرُهُ لِتَخْلَصَ مِنْهُ، فَالْتَقِيدُ بِظَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَحَقُّ وَأَوْلَى، وَيُفَوِّضُ بَاطِنُ الْأَمْرِ إِلَى اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَلْفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، وَاسْتِثْنَى وَشَكَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ

٢٤٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَا يَشْرَبُ كَذَا، وَاسْتِثْنَى وَشَكَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ مَا هُوَ؟ هَلْ (هُوَ)<sup>(٣)</sup> بِلَفْظِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَنِي (الْحَاكِمِ)<sup>(٤)</sup> بِشُرْبِهِ، أَوْ هُوَ إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ عَلَيَّ حَاكِمٌ بِهِ، هَلْ إِذَا أَمَرَهُ حَاكِمٌ بِشُرْبِهِ (فَشْرِبَ)<sup>(٥)</sup> بَعْدَ أَمْرِهِ يَحْنَثُ أَمْ لَا يَحْنَثُ؟ أَفْتُونَا.

أَجَابَ: لَا يَحْنَثُ لِلشُّكِّ؛ لِمَا صَرَّحَ [ك/١٣١] بِهِ صَاحِبُ الْمُحِيطِ فِي مَسْأَلَةٍ: إِنْ كَانَ لَا عَذَابَ لِأَبِي فِي الْقَبْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَا يَحْنَثُ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ فَلَا يَقَعُ بِالشُّكِّ، كَمَا لَوْ حَلَفَا بِسَبَبِ طَيْرٍ، فَحَلَفَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ غُرَابٌ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ حَمَامٌ، وَلَمْ يَعْلَمَا ذَلِكَ، لَا يَحْنَثُ أَحَدُهُمَا، وَفِي (الْجَامِعِ الْأَصْغَرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ وَليدِ السَّمَرْقَنْدِيِّ) قَالَ لَهَا: إِنْ كَانَ رَأْسِي أَثْقَلَ مِنْ رَأْسِكَ؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا. لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ، وَلَا شُبْهَةٌ أَنَّهُ بِالشُّرْبِ بَعْدَ وُجُودِ أَحَدِ الْمَشْكُوكَيْنِ وَقَعَ الشُّكُّ، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ لِوُجُودِ الشُّكِّ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنَّ التَّغْلِيْقَ عَلَى أَنَّهُ الْآخِرُ مِنْهُمَا؛ لِمَا اطَّرَدَتْ كَلِمَةُ عُلَمَائِنَا

(١) «البحر الرائق» (٦/٢٩٤).

(٢) في ع: منه.

(٤) في ع: حاكم.

(٣) ساقطة من ع.

(٥) في ع: فشربه.

عَلَيْهِ؛ بِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِالشَّكِّ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ، يَشْهَدُ بِصِحَّتِهِ مَنْ شَرَّاهُ  
الْفِقْهَ تَسْكُنُ لَدَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ بَعْدَ وَقُوعِ الثَّلَاثِ مُجْتَمِعًا لَا يَنْفُذُ حُكْمَهُ

٢٤٣ = سئِلَ: فِي شَخْصٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا مُجْتَمِعًا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَهَلْ يَقَعْنَ

أَمْ لَا؟

٢٤٤ = وَهَلْ إِذَا رُفِعَ إِلَى حَاكِمٍ حَنْفِيٍّ الْمَذْهَبِ يَجُوزُ لَهُ تَنْفِذُ الْحُكْمِ بَعْدَ

الْوُقُوعِ أَصْلًا أَوْ بِوُقُوعِ وَاحِدَةٍ أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبْطِلَهُ؟

٢٤٥ = وَهَلْ إِذَا نَفَّذَهُ يَنْفُذُ أَمْ لَا؟

٢٤٣ ج = أَجَابَ: نَعَمْ يَقَعْنَ، أَعْنِي الثَّلَاثَ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ مِنْ

فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَنْ خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ، أَوْ حَكَمَ بِقَوْلِ مُخَالِفِهِمْ، وَالرَّدُّ عَلَى

الْمُخَالِفِ الْقَائِلِ بَعْدَ وَقُوعِ شَيْءٍ أَوْ وَقُوعِ وَاحِدَةٍ فَقَطْ مَشْهُورٌ.

٢٤٥ ج = وَإِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ بَعْدَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ الْمَذْكُورِ لَا يَنْفُذُ حُكْمَهُ كَمَا هُوَ

مُقَرَّرٌ مَسْطُورٌ:

(أ) فِي (الْخُلَاصَةِ) وَكَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ عُلَمَائِنَا الَّتِي لَا تُعَدُّ: لَوْ قَضَى الْقَاضِي

فِي مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا جُمْلَةً أَنَّهَا وَاحِدَةٌ، أَوْ بِأَنَّ لَا يَقَعُ شَيْءٌ لَا يَنْفُذُ.

(ب) وَفِي (التَّبْيِينِ) وَغَيْرِهِ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ: أَنَّ الْقَضَاءَ بِمِثْلِ ذَلِكَ لَا يَنْفُذُ بِتَنْفِذِ

قَاضِي آخَرَ، وَلَوْ رُفِعَ إِلَى أَلْفِ حَاكِمٍ (وَنَفَّذَهُ) <sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ وَقَعَ بِاطِّلًا

لِمُخَالَفَتِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْإِجْمَاعَ، فَلَا يَعُودُ صَاحِبًا بِالتَّنْفِذِ. انْتَهَى.

قَالَ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ: وَقَوْلُ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ: تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مِائَةِ أَلْفِ عَيْنٍ رَأَتْهُ، فَهَلْ صَحَّ لَكُمْ عَنْ هُوَلاءِ أَوْ عَنْ عَشْرٍ عَشْرٍ عَشْرِهِمُ الْقَوْلُ بِلُزُومِ الثَّلَاثِ بِفَمٍ وَاحِدٍ، بَلْ لَوْ جَهَدْتُمْ لَمْ تُطِيقُوا نَقْلَهُ عَنْ عِشْرِينَ نَفْسًا بَاطِلًا، أَمَا أَوْلَا فَاِجْمَاعُهُمْ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ خَالَفَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ أَمْضَى الثَّلَاثَ، وَلَيْسَ [ك٢٨ب /] يُلْزَمُ فِي نَقْلِ الْحُكْمِ الْإِجْمَاعِيِّ عَنْ مِائَةِ أَلْفٍ أَنْ يُسَمَّى كُلُّ، فَيُلْزَمُ فِي مُجَلَّدٍ كَبِيرٍ حُكْمٌ وَاحِدٌ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ سُكُوتِيٌّ، وَأَمَا ثَانِيًا فَإِنَّ الْعِبْرَةَ فِي نَقْلِ الْإِجْمَاعِ نَقْلُ مَا عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ، لَا الْعَوَامَّ وَالْمِائَةَ أَلْفٍ الَّذِينَ تُوَفِّي عَنْهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَبْلُغُ عِدَّةَ الْمُجْتَهِدِينَ وَالْفُقَهَاءِ مِنْهُمْ أَكْثَرُ مِنْ عِشْرِينَ، كَالْخُلَفَاءِ، وَالْعَبَادِلَةِ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَأَنْسِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَلِيلٍ، وَالْبَاقُونَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِمْ وَيَسْتَفْتُونَ [ط٤٤ /] مِنْهُمْ، وَقَدْ أَثْبَتْنَا النُّقْلَ عَنْ أَكْثَرِهِمْ صَرِيحًا بِإِيقَاعِ الثَّلَاثِ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ مُخَالَفٌ، فَمَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ، وَعَنْ هَذَا قُلْنَا: لَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِأَنَّ الثَّلَاثَ بِفَمٍ وَاحِدٍ طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسُوعُ فِيهِ الْإِجْتِهَادُ، فَهُوَ خِلَافٌ لَا اخْتِلَافٌ. انْتَهَى.

٢٤٤ ج = فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَنْفِيذُهُ وَلَا الْعَمَلُ بِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْفُذُ (بِالتَّنْفِيذِ) <sup>(١)</sup> بَلْ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ رُفِعَ إِلَيْهِ مِنَ الْحُكَّامِ الْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَعْتَمِدُ (عَدَمَ) <sup>(٢)</sup> جَوَازِهِ أَنْ يُنْطَلَّهَ كَمَا فِي (الْمُجْتَبَى) وَغَيْرِهِ، وَفِيهِ أَنَّ أَصْحَابَنَا لَمْ يَجْعَلُوا قَوْلَ مَنْ نَفَى الْوُقُوعَ خِلَافًا؛ لِأَنَّهُمْ أَوْجَبُوا الْحَدَّ عَلَى مَنْ وَطِئَهَا فِي الْعِدَّةِ. [س١٣٢ /] وَقَالَ الشَّرِيبِيُّ: وَحُكْمِي عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاءَةَ وَطَائِفَةٍ مِنَ الشَّيْخَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ، وَاخْتَارَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ لَا يُعْبَأُ بِهِ، فَأَفْتَى بِهِ، وَاقْتَدَى بِهِ مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى. انْتَهَى.

وَقَوْلُ الْمُحَقِّقِ الْكَمَالِ: وَقَوْلُ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ صَرِيحٌ  
[١٢٦/١] فِي أَنَّهُمْ لَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ قَوْلُ الْبَعْضِ مِنْهُمْ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَقَدْ  
أَفْتَى مَنْ طَهَّرَ اللَّهُ فُؤَادَهُ مِنْهُمْ، وَفَتَحَ عَنْ بَصِيرَتِهِ بِمَا وَافَقَ الْإِجْمَاعَ، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ  
الْمُهْتَدِي، وَمَنْ يَضِلُّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا عِبْرَةَ بِفَتْوَى الْحَنْبَلِيِّ وَلَا بِقَضَائِهِ

#### بِعَدَمِ وَقُوعِ الثَّلَاثِ مُجْتَمِعًا

٢٤٦ = وَسُئِلَ مَرَّةً أُخْرَى: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا مُجْتَمِعًا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ،  
فَأَفْتَاهُ حَنْبَلِيُّ الْمَذْهَبِ بِعَدَمِ الْوُقُوعِ، فَاسْتَمَرَ مُعَاشِرًا لِزَوْجَتِهِ بِسَبَبِ الْفَتْوَى الْمَذْكُورَةِ  
مُدَّةَ سِنِينَ، فَهَلْ يُعْمَلُ بِإِفْتَاءِ الْحَنْبَلِيِّ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟ وَلَوْ اتَّصَلَ بِهِ حُكْمٌ مِنْهُ كَيْفَ  
الْحَالُ؟

أَجَابَ: لَا عِبْرَةَ بِالْفَتْوَى الْمَذْكُورَةِ، وَلَا يَنْفَعُ قَضَاءُ الْقَاضِي بِذَلِكَ، وَلَوْ نَفَذَهُ أَلْفُ  
قَاضٍ، وَيُفْتَرَضُ عَلَى حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا. قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَحُكْمِي  
عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ وَطَائِفَةٍ مِنَ الشَّيْعَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ،  
وَاخْتَارَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ لَا يُعْبَأُ بِهِ، فَأَفْتَى بِهِ، وَاقْتَدَى بِهِ مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

### إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي عَائِلَةِ أَبِيهِ فَحَلَفَ

#### بِالطَّلَاقِ أَنَّهَا مَا تَأْكُلُ فِي عَائِلَةِ لَهُ

٢٤٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ هُوَ وَزَوْجَتُهُ الْمَدْخُولَةُ فِي عَائِلَةِ أَبِيهِ، تَشَاجَرَ مَعَهَا،  
فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهَا مَا تَأْكُلُ فِي عَائِلَةِ لَهُ، هَلْ إِذَا اسْتَمَرَّتْ هِيَ تَأْكُلُ فِي عَائِلَةِ أَبِيهِ  
يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ أَمْ لَا؛ لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ فِي عَائِلَةِ لَهُ؟

٢٤٨ = وَهَلْ إِذَا نَوَى بِذَلِكَ عَائِلَةً أَبِيهِ وَأَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ تَجَوُّزًا يَحْنُثُ بِطَلْقَةِ وَاحِدَةٍ وَلَهُ مُرَاجَعَتُهَا فِي عِدَّتِهَا أَمْ لَا؟

٢٤٧ ج = أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ تَكُنْ فِي عَائِلَتِهِ بَلْ هِيَ وَهُوَ عَائِلَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَنَوَى حَقِيقَةً كَلَامِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ أَصْلًا لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فَلَا يَنْقُصُ الْعِدَّةُ.

٢٤٨ ج = وَإِنْ نَوَى بِيَمِينِهِ مَا هُوَ عَلَيْهِ تَجَوُّزًا يَقَعُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً؛ لِأَنَّهُ شَدَّدَ [ك/٢٩٩] عَلَى نَفْسِهِ بِالنِّيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِقَوْلِهِ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ

٢٤٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ طَلَاقًا لَهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَكُونُ طَلَاقًا وَإِنْ نَوَاهُ فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ، وَالْخَانِيَّةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ، وَنَوَى الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ. فَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كِنَايَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ

#### لَوْ لَا الْخَوْفُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ... مَا قَعَدْتُ عِنْدَكَ

٢٥٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَتْ زَوْجَتُهُ مَعَ وَالِدَتِهِ، فَقَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَوْ لَا الْخَوْفُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ أَنْ يَقُولُوا: مَا هَرَبَ إِلَّا مِنَ الْحَصِيدَةِ. مَا قَعَدْتُ عِنْدَكَ، وَإِلَّا تَكُنْ زَوْجَتُهُ طَالِقًا بِالثَّلَاثِ إِنْ قَعَدَتْ مَعَ عَدَمِ الْخَوْفِ الْمُقَرَّرِ عِنْدَهُ عَدْمُهُ، هَلْ تَكُونُ طَالِقًا؟ [س/٢٣ب/]

أَجَابَ: لَا تَطْلُقُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## إِذَا نَوَى بِالْإِجَازَةِ الْإِجَازَةَ الْقَوْلِيَّةَ

٢٥١ = سُنِلَ: فِي رَجُلٍ عَلَّقَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ عَلَى صِفَةٍ، وَهِيَ أَنَّهُ مَتَى تَزَوَّجَ عَلَيْهَا زَوْجَةً غَيْرَهَا بِطَرِيقٍ مَا يُوْجِهُهُ مَا، أَوْ أَجَازَ قَوْلَ فُضُولِيٍّ، أَوْ دَخَلَ فِي عِصْمَتِهِ زَوْجَةً غَيْرَهَا، أَوْ تَسَرَّى عَلَيْهَا؛ تَكُنْ (إِذْ) <sup>(١)</sup> ذَلِكَ طَالِقًا طَلَقَةً وَاحِدَةً بَائِنَةً تَمْلِكُ بِهَا نَفْسَهَا. هَلْ إِذَا نَوَى بِالْإِجَازَةِ الْإِجَازَةَ الْقَوْلِيَّةَ دُونَ الْفِعْلِيَّةِ يُصَدَّقُ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهَا؟

٢٥٢ = وَهَلْ لَهُ حِيلَةٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٢٥١ ج = أَجَابَ: لَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا نَوَى بِالْإِجَازَةِ أَحَدَ نَوَعَيْهَا فَهِيَ نِيَّةٌ تَخْصِيصِ الْعَامِّ، وَنِيَّةٌ تَخْصِيصِ الْعَامِّ صَحِيحَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، مَذْكُورٌ ذَلِكَ فِي الْكُتُبِ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا الْبَابُ الْخَامِسُ فِي أَيْمَانَ (الْجَامِعِ الْكَبِيرِ) كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ فِي مَسْأَلَةٍ: إِنْ لَيْسَتْ أَوْ أَكَلْتُ أَوْ شَرِبْتُ، وَنَوَى مُعَيَّنًا الْخَبْرَ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ تَدْخُلُ فِي نِكَاحِي فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا: أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِالْإِجَازَةِ الْفِعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ دُخُولَهَا فِي نِكَاحِهِ [ع/١٢٧] لَا يَكُونُ إِلَّا بِالتَّزْوِجِ، فَيَكُونُ ذِكْرُ الْحُكْمِ ذِكْرَ سَبَبِهِ الْمُخْتَصِّ بِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُهَا. وَبِتَزْوِيجِ الْفُضُولِيِّ لَا يَصِيرُ مُتَزَوِّجًا، بَلْ مُزَوَّجًا، وَقَوْلُهُ هُنَا: بِطَرِيقٍ مَا مُتَعَلَّقٌ بِ (تَزَوَّجَ) وَمِثْلُهُ يُوْجِهُهُ مَا فَلَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاتِهِ، وَبِهِ يَخْرُجُ بِالْإِجَازَةِ الْفِعْلِيَّةِ عَنِ أَنْ يَكُونَ مُتَزَوِّجًا، بَلْ هُوَ مُزَوَّجٌ.

٢٥٢ ج = فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ عَلِمْتَ أَنَّهُ إِذَا زَوَّجَهُ فُضُولِيٍّ، وَأَجَازَ فِعْلًا لَا قَوْلًا؛ لَا يَحْنُثُ حَيْثُ نَوَى بِالْإِجَازَةِ الْقَوْلِيَّةِ فِي يَمِينِهِ دُونَ الْفِعْلِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لَهَا: إِنْ أَبْرَأْتَنِي أُطَلِّقُكَ، فَضَعَلَتْ

٢٥٣ = سُنِلَ <sup>(٢)</sup>: فِي رَجُلٍ غَضِبَ مِنْ زَوْجَتِهِ فَقَالَ لَهَا: إِنْ أَبْرَأْتَنِي أُطَلِّقُكَ.

(٢) انظر الفتوى: (٢٢٩).

(١) ساقطة من ع.

فَقَالَتْ: أَبْرَأْتُكَ. فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ. هَلْ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا فِي عِدَّتِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لَهُ الْمُرَاجَعَةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَّلَاقٍ مُعَلَّقٍ عَلَى الْإِبْرَاءِ، بَلِ الْإِبْرَاءُ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، [ط ٤٦، س ٣٣ ب /] وَالطَّلَاقُ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، فَيَقْتَصِرُ كُلُّ عَلَى حُكْمِهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ إِنْ أَبْرَأْتِنِي أُطَلِّقُكَ. وَإِنْ أَبْرَأْتِنِي طَلَّقْتُكَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى كُلِّ مِنْهُمَا الْإِسْتِقْبَالُ. (فَافْهَمُ) (١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَالَ لَهَا: إِنْ أَبْرَأْتِنِي طَلَّقْتُكَ بِالثَّلَاثِ

٢٥٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ تَشَاوُجٌ، فَقَالَ لَهَا: إِنْ أَبْرَأْتِنِي طَلَّقْتُكَ بِالثَّلَاثِ. فَقَالَتْ لَهُ: أَبْرَأُكَ اللَّهُ، هَلْ يَقَعُ بِذَلِكَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ، أَمْ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا طَّلَاقٌ أَضَلًّا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهَا طَّلَاقٌ أَضَلًّا، بَلْ صَرَّحَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّهُ لَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى إِبْرَائِهَا فَقَالَتْ: أَبْرَأُكَ اللَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ الْمُعَلَّقُ عَلَى إِبْرَائِهَا؛ لِعَدَمِ وُجُودِ الصَّنْفَةِ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيقَ عَلَى اللَّفْظِ خَاصَّةٌ، وَلَمْ يُوجَدْ وَلَا يَقُومُ مَقَامَهُ مَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا ثَبَتَ لِلضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، وَقَدْ ثَبَتَ بَرَاءَةُ الزَّوْجِ تَصْحِيحًا لِقَوْلِهَا، فَيَقْتَصِرُ عَلَى مَوْضُوعِهِ، وَهُوَ بَرَاءَةُ الزَّوْجِ، وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى الطَّلَاقِ الْمُعَلَّقِ عَلَى (بَرَاءَتِهَا) (٢) لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهَا حَقِيقَةٌ وَلَا عُمُومٌ لِلْمُقْتَضَى عِنْدَنَا، وَمَنْ يَقُولُ بِعُمُومِهِ لَا يُوقِعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقَ بِهَذَا التَّعْلِيقِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ [ط ٥٠ /] الشَّافِعِيُّ، فَكَيْفَ عِنْدَ مَنْ لَا يَقُولُ بِعُمُومِهِ، وَإِنْ كَانَ صَحَّ إِبْرَاءٌ فِي الْعُرْفِ لِلضَّرُورَةِ، وَلَا عِلَّةَ يَخْتَصِرُ بِهَا الشَّافِعِيُّ حَتَّى يَخْتَلِفَ الْمَذْهَبَانِ بِسَبَبِهَا، فَافْهَمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ساقطة من ع.

(٢) في ع: إبرائها.



### قَالَ لَهَا: أَبْرئِني حَتَّى أُطَلِّقَ

٢٥٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ فِي مُسَاجِرَةٍ: أَبْرئِني حَتَّى أُطَلِّقَ. فَقَالَتْ لَهُ: اللَّهُ يُبْرِئُكَ مِنَ الْحَقِّ وَالْمُسْتَحَقِّ. فَقَالَ لَهَا: رُوحي طَالِقٌ عَلَيَّ مَذَاهِبِ الْمُسْلِمِينَ، فَهَلْ تَطَلَّقُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ؟

أَجَابَ: يَقَعُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً وَلَا تَقَعُ الْبَرَاءَةُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَالَ لَهَا: رُوحي طَالِقٌ، تَحْلِي لِلْخَنَازِيرِ، وَتَحْرُمِي عَلَيَّ

٢٥٦ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ قَالَ لَهَا زَوْجُهَا: رُوحي [ك/٣٠٠] طَالِقٌ تَحْلِي لِلْخَنَازِيرِ، وَتَحْرُمِي عَلَيَّ. ثُمَّ رَاجَعَهَا بِحَضْرَةِ شُهُودٍ. فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِغَيْرِهِ، وَدَخَلَ بِهَا؛ مُنْكَرَةً الْمُرَاجَعَةَ أَوْ كَوْنَ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا، هَلْ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ رَاجَعَهَا بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ يُحْكَمُ بِصِحَّةِ مُرَاجَعَتِهَا، وَبِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَاقِدِ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ؛ وَجَبَ جَمِيعُ ذَلِكَ؛ إِذْ عَقْدُ الثَّانِي عَلَيْهَا وَقَعَ بَاطِلًا؛ لِكَوْنِهَا مَنْكُوحَةً الْغَيْرِ، وَيَلْزَمُهُ (الْعُقْرُ)<sup>(١)</sup> بِالْوَطْءِ؛ إِذِ الطَّلَاقُ رَجْعِيٌّ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: تَحْلِي لِلْخَنَازِيرِ لَغْوٌ. وَقَوْلُهُ: تَحْرُمِي عَلَيَّ. إِنْ أَرَادَ بِهِ الْحَالَ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الشَّرْعِ؛ إِذْ لَا تَحْرُمُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا عِنْدَنَا، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِسْتِقْبَالَ؛ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَلَا يُنَافِي الْمُرَاجَعَةَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَالَ لِزَوْجَتِهِ: رُوحي طَالِقٌ، تَحْلِي لِلْيَهُودِ

٢٥٧ = سُئِلَ: عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: رُوحي طَالِقٌ، تَحْلِي لِلْيَهُودِ، وَتَحْرُمِي عَلَيَّ. وَعَمَّنْ قَالَ: رُوحي طَالِقٌ، تَحْلِي لِلْخَنَازِيرِ وَتَحْرُمِي عَلَيَّ؟

(١) في س: العقد. والمثبت هو الصواب، والعقر بضم العين: ما تعطاه المرأة على وطء الشبهة. «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» (٢/٥٨١).

أَجَابَ: بِأَنَّهُ رَجَعِيٌّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: رُوجِي طَالِقٌ صَرِيحٌ فِيهِ.

وَقَوْلُهُ: تَحِلِّي لِلْيَهُودِ [س٣٧ب/] أَوْ لِلخَنَازِيرِ لَعْوٌ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَشْرُوعِ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُهُ.

وَقَوْلُهُ: وَتَحْرُمِي. أَي حُرْمَةٌ تَحْصُلُ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ؛ إِذْ هُوَ الثَّابِتُ شَرْعًا [ط٥١/] بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قِيلَ لَهُ إِنَّ زَوْجَتَكَ فَعَلْتَ كَذَا فَقَالَ:

إِنْ صَحَّ عَنْهَا ذَلِكَ؛ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا

٢٥٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَرَدَهُ مَخْدُومُهُ مِنْ بَابِهِ قَائِلًا: إِنَّ زَوْجَتَكَ فَعَلْتَ كَذَا.

فَقَالَ: إِنْ صَحَّ عَنْهَا ذَلِكَ؛ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا. هَلْ تَطْلُقُ أُمٌّ لَا تَطْلُقُ حَتَّى يَصِحَّ عَنْهَا ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَا تَطْلُقُ حَتَّى يَصِحَّ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ الْمُجَازَاةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ غَيْرُهَا. فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ قَالَ: إِنْ كَانَ مُرَادُكَ الطَّلَاقَ؛ تَكُونِي طَالِقًا

٢٥٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ، فَقَالَتْ: طَلَّقْنِي. فَقَالَ: إِنْ كَانَ مُرَادُكَ

الطَّلَاقَ؛ تَكُونِي طَالِقًا، هَلْ يَقَعُ طَلَّاقُهُ أُمٌّ لَا، حَتَّى تُسْأَلَ فُتُجِبُ بِأَنَّهَا أَرَادَتْهُ؟

٢٦٠ = وَهَلْ إِذَا أَقَرَّ بِأَنَّهُ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ، وَهَذِهِ ثَالِثَةٌ بِنَاءٍ عَلَى ظَنِّهِ الْوُقُوعَ بِهَا تَطْلُقُ

ثَلَاثًا، وَتَحْرُمُ الْحُرْمَةُ الْغَلِيظَةَ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ أُمٌّ لَا؟

٢٥٩ ج = أَجَابَ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ حَتَّى تَقُولَ: أَرَدْتُهُ بَعْدَ تَعْلِيْقِهِ بِإِرَادَتِهَا.

٢٦٠ ج = وَإِذَا أَقْرَبَ بِمَا ذُكِرَ بِنَاءٍ عَلَى ظَنِّهِ الْوُقُوعَ لَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهَا فِي الدِّيَانَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَزَازِيُّ وَعِبَارَتُهُ: ظَنَّ وَقُوعَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ عَلَيْهَا بِإِفْتَاءٍ مَنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ، فَأَمَرَ الْكَاتِبَ بِكُتْبِهِ (صَكًا) <sup>(١)</sup> بِالطَّلَاقِ، فَكَتَبَ، ثُمَّ أَفْتَاهُ عَالِمٌ بَعْدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ: لَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهَا فِي الدِّيَانَةِ، لَكِنَّ الْقَاضِيَ لَا يُصَدِّقُهُ لِقِيَامِ الصَّكِّ. انْتَهَى.

وَمِثْلُ مَا فِي (الْبَزَازِيَّةِ) فِي (الْحَاوِيِ)، وَالْقِنِيَّةِ لِلزَّاهِدِيِّ، وَنَقَلَهُ فِي (الْبَحْرِ) عَنِ (الْقِنِيَّةِ) وَصَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَايخِ أَصْحَابِ الْفَتَاوِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ

٢٦١ = وَسُئِلَ وَلَدُهُ الْمَرْحُومُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ الدِّينِ عَمَّا صُوِّرَتْهُ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ الْمَدْخُولَةِ فَقَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ مَذَاهِبَ. هَلْ يَقَعُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ طَلْقٌ وَاحِدٌ رَجْعِيٌّ يَمْلِكُ مَعَهَا الْمُرَاجَعَةَ فِي الْعِدَّةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَقَعُ عَلَيْهَا طَلْقٌ وَاحِدٌ رَجْعِيٌّ؛ إِذِ الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ وَسَائِرُ الْمَذَاهِبِ اتَّفَقَتْ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ. فَلَهُ مُرَاجَعَتُهَا فِي الْعِدَّةِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْوَالِدُ مَعَ اللَّهِ الْمُسْلِمِينَ بِطَوْلِ حَيَاتِهِ، آمِينَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٦٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ الْمَدْخُولَةِ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ مَذَاهِبَ، فَهَلْ تَطْلُقُ طَلْقًا وَاحِدًا رَجْعِيًّا يَمْلِكُ مُرَاجَعَتَهَا فِي عِدَّتِهَا أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ مَنْقُولًا مُعَلَّلًا.

أَجَابَ: نَعَمْ تَطْلُقُ طَلْقًا [س ٣٤، ع ٢٧٤ ب /] وَاحِدًا رَجْعِيًّا؛ إِذِ الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ بَلْ وَسَائِرُ الْمَذَاهِبِ اتَّفَقَتْ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ الْوَاحِدِ الرَّجْعِيِّ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ. وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ وَاضِحٌ. قَالَ فِي (مِنْحِ الْعَفَّارِ) أَقُولُ: وَقَدْ كَثُرَ فِي زَمَانِنَا قَوْلُ

(١) فِي ع، س: صك، وفي هامش ع: لعله صكا؛ لأنه مفعول لمصدر، إذ المصدر مضاف إلى فاعله هنا.

الرَّجُلُ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى الْأَرْبَعَةِ مَذَاهِبَ، يُرِيدُ أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ عَلَيْهَا بِاتِّفَاقِهِمْ، وَيَنْبَغِي الْجَزْمُ بِوُقُوعِهِ قَضَاءً وَدِيَانَةً، كَمَا لَا يَخْفَى. انْتَهَى.

أَقُولُ: وَلَا شُبُهَةَ فِي كَوْنِهِ رَجْعِيًّا لَا بَائِنًا؛ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْمَذَاهِبَ كُلَّهَا قَدْ اتَّفَقَتْ عَلَى وُقُوعِ الطَّلَاقِ الْوَاحِدِ الرَّجْعِيِّ [ك٣٠ب /] بِقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ. وَلَا فَارِقَ بَيْنَ قَوْلِهِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ مَذَاهِبَ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: عَلَى الثَّلَاثَةِ مَذَاهِبَ؛ إِذِ الْوَجْهُ الْمَذْكُورُ يَشْمَلُهُمَا، وَكَذَا يَشْمَلُ الْمَذْهَبَيْنِ وَالْخَمْسَةَ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا، وَلَا خَفَاءَ فِي ذَلِكَ عَلَى ذِي فَهْمٍ ضَعِيفٍ؛ خِلْفَةٌ عَنِ ذِي فَهْمٍ قَوِيٍّ فِي الْفِقْهِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي (فَتَاوِي الرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ الشَّافِعِيِّ) فِي مَسْأَلَةٍ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى سَائِرِ مَذَاهِبِ الْمُسْلِمِينَ مَا يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ وَنُقِلَ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي مَسْأَلَةِ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ مُعَلَّلًا بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ [ط٤٧ /] وَوُقُوعًا عَلَى الْمَذَاهِبِ كُلِّهَا، وَرَدَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى مَذْهَبِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى

أَوْ عَلَى سَائِرِ مَذَاهِبِ الْمُسْلِمِينَ

٢٦٣ = سُئِلَ: عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى مَذْهَبِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى،

وَعَنْ رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى سَائِرِ مَذَاهِبِ الْمُسْلِمِينَ، مَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ فِيهِمَا: أَنَّهُ طَالِقٌ رَجْعِيٌّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شَعَّتْ اللَّهُ عِرْضَكَ فِي ابْنَتِكَ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كِنَايَةٍ

٢٦٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِوَالِدِ زَوْجَتِهِ: شَعَّتْ اللَّهُ عِرْضَكَ فِي (ابْنَتِكَ) (١) هَلْ

يَقَعُ عَلَيْهَا بِهِ طَلَاقٌ أَمْ لَا؟

(١) في ع: بنتك.

أَجَابَ: لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كِنَايَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَلِقَ طَلَاقَ كُلِّ مَنْ زَوْجَتَيْهِ بِتَطْلِيْقِ الْآخَرَى

٢٦٥ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا عَلِقَ رَجُلٌ طَلَاقَ كُلِّ مَنْ زَوْجَتَيْهِ بِتَطْلِيْقِ الْآخَرَى،

فَمَا الْحِيلَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي إِيقَاعِ الطَّلَاقِ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا دُونَ الْآخَرَى؟

أَجَابَ: الْحِيلَةُ فِي ذَلِكَ: أَنْ يُطَلَّقَ الَّتِي يُرِيدُ بَقَاءَهَا عَلَى مَالٍ، فَيَقُولُ: طَلَّقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ مَثَلًا. فَيَقُولُ: لَا أَقْبَلُ. فَإِذَا قَالَتْ لَا تَطْلُقْ، وَتَطْلُقُ الْآخَرَى لِوُجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ التَّطْلِيْقُ، قَالَ فِي (الْحَايَةِ) فِي بَابِ التَّعْلِيْقِ: إِنْ لَمْ أُطَلَّقْ الْيَوْمَ ثَلَاثًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ إِنَّهُ أَرَادَ أَنْ لَا تَطْلُقَ امْرَأَتَهُ وَلَا يَصِيرَ حَانِثًا، قَالُوا: الْحِيلَةُ فِي هَذَا مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى: أَنْ يَقُولَ [س٤٣ب/] لَا امْرَأَتِي فِي الْيَوْمِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَإِذَا قَالَ لَهَا ذَلِكَ تَقُولُ الْمَرْأَةُ: لَا أَقْبَلُ. فَإِذَا قَالَتْ ذَلِكَ وَمَضَى الْيَوْمُ كَانَ الزَّوْجُ بَارًا فِي يَمِينِهِ، وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي الْيَوْمِ ثَلَاثًا، (وَإِنَّمَا) <sup>(١)</sup> لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ لِرَدِّهَا، وَبِهَذَا لَا يَخْرُجُ كَلَامُ الزَّوْجِ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَطْلِيْقًا، أَلَا تَرَى أَنَّ مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ فِي (الْكِتَابِ): رَجُلٌ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَلَمْ تَقْبَلِي، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: قَبِلْتُ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الزَّوْجِ وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، سَمِيَ كَلَامَ الزَّوْجِ [ع٢٨١/١] تَطْلِيْقًا مِنْ غَيْرِ وُقُوعِ الطَّلَاقِ، وَهَذَا لِأَنَّ التَّطْلِيْقَ نَوْعَانِ: - تَطْلِيْقٌ بِمَالٍ. - وَتَطْلِيْقٌ بِغَيْرِ مَالٍ.

وَقَدْتَمَّ مَا كَانَ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ، وَهُوَ إِجْبَابُ الطَّلَاقِ بِخِلَافِ التَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ بِالشَّرْطِ عُدَمَ (قَبْلَ) <sup>(٢)</sup> وَوُجُودِ الشَّرْطِ، فَكَانَ الْإِجْبَابُ عَدَمًا قَبْلَ وَوُجُودِ الشَّرْطِ، وَنَقَلَهُ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَائِيَّةِ، وَالذَّخَائِرِ الْأَشْرَفِيَّةِ) قَالُوا: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. وَلِلشَّيْخِ عَلِيِّ

(٢) فِي ع: قَبُول.

(١) فِي ع: وَإِنْ.

المَقْدِسِيَّ رِسَالَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَفِيهَا فَتَوَى مَنْ أَفْتَى بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَأَقَامَ النِّكَيرَ عَلَيْهِ، وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الشَّرْطَ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ طَلَاقُ الْأُخْرَى وَجِدًا، وَهُوَ التَّطْلِيقُ، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَسْنَدَ مَا أَقْرَبَهُ مِنَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ إِلَى حَالَةِ الْبِرْسَامِ

٢٦٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ رَدَّ لَدَى الْقَاضِي مَا أَقْرَبَهُ (حَالَةً) <sup>(١)</sup> صِحَّتِهِ مِنْ طَلَاقِ زَوْجَتِهِ ثَلَاثًا إِلَى حَالَةِ الْبِرْسَامِ وَدَهْشَتِهِ، خَامِسَ عَشَرَ صَفْرٍ سَنَةً كَذَا فَلَمْ يُصَدَّقْ فِي ذَلِكَ، وَطُلِبَ مِنْهُ الْبَيِّنَةُ، وَغَابَ [س ٣٥ / ١] ثُمَّ عَادَ، وَقَالَ: نَسِيتُ، بَلْ كَانَ حَالَةَ الْبِرْسَامِ ثَانِي عَشَرَ مُحَرَّمِ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً شَرْعِيَّةً تَشْهَدُ لَهُ بِذَلِكَ، هَلْ تُقْبَلُ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الْغَلَطِ بِتَعْيِينِ الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ، وَلَا يَكُونُ إِقْرَارًا بِطَّلَاقٍ آخَرَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ وَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ؛ إِذِ الْبَيِّنَةُ مُبَيِّنَةٌ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الْغَلَطِ، قَالَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ): إِذَا أَقْرَبَ بِشَيْءٍ، ثُمَّ ادَّعَى الْغَلَطَ؛ لَمْ يُقْبَلْ كَمَا فِي (الْخَانِيَّةِ) إِلَّا إِذَا أَقْرَبَ بِالطَّلَاقِ؛ بِنَاءٍ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ الْمُفْتِي، ثُمَّ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْوُقُوعِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ كَمَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ، وَالْقِنِيَّةِ). انْتَهَى.

فَهَذَا فِي نَفْسِ الطَّلَاقِ، فَكَيْفَ فِي التَّارِيخِ؟ [ط ٤٨ / ١] فَقَطْعًا لَا يَكُونُ إِقْرَارًا بِطَّلَاقٍ آخَرَ بِاجْتِمَاعِ أُيْمَتِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### زَوْجَهَا زَوْجٌ خَالَتِهَا بِوِكَالَتِهَا مَعَ وُجُودِ الْعَصْبَةِ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا

٢٦٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ صَغِيرَةً بِعَقْدِ زَوْجِ خَالَتِهَا بِالْوِكَالَةِ عَنْهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا، هَلْ إِذَا رَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى مَالِكِيٍّ أَوْ شَافِعِيٍّ، فَحَكَمَ بِطُلَانِ

النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ لِمُصَادَفَتِهِ أَجْنَبِيَّةَ عَنْهُ، عِنْدَهُ يَصِحُّ وَيَعْقَدُ لَهُ عَلَيْهَا ثَانِيًا عَقْدًا صَحِيحًا لَدَيْهِ وَيَنْفُذُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ فَضَّلَ مُجْتَهَدٌ فِيهِ، فَيَنْفُذُ الْحُكْمُ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٍ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ، وَرِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَنَقَلَ فِي (الْبَحْرِ) عَنْ (تَهْذِيبِ الْقَلَانِسِيِّ) رِوَايَةَ ابْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ لَا يَلِيهِ - أَيِ: النِّكَاحِ - إِلَّا الْعَصَبَاتُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، قَالَ: وَهُوَ غَرِيبٌ لِمُخَالَفَتِهِ الْمُتُونَ الْمَوْضُوعَةَ لِيَبَانَ الْفَتْوَى، وَمَعَ غَرَابَتِهِ هُوَ مَحَلُّ الْإِجْتِهَادِ، فَيَنْفُذُ قَضَاءُ الْقَاضِي الَّذِي يَرَاهُ، وَإِذَا أَبْطَلَهُ؛ بَطَلَ [ع ٢٨ب /] مَا أَوْقَعَهُ الزَّوْجُ فَيَزَوِّجُهَا ثَانِيًا بِعَقْدٍ صَحِيحٍ (وَالْحَالُ) (١) هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِخَادِمِهِ الْحُرِّ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ مَا تَقَعُدُ يَعْنِي مَا تَخْدِمُ

٢٦٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِخَادِمِهِ الْحُرِّ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا تَقَعُدُ. يُرِيدُ مَا تَخْدِمُ فِي هَذِهِ الدَّارِ. هَلْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِذَا خَدَمَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَدْ أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ مُفْتِي دِيَارِ الرُّومِيَّةِ [ك ٣١ب /] بِأَنَّهُ يَعْنِي قَوْلَ الشَّخْصِ: الطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا، وَعَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ. لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كِنَايَةٍ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي (مِنْحِ الْغَفَّارِ شَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) وَقَدْ قَرَأْتُهُ بِخَطِّهِ الْمَعْهُودِ مِنْهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، قَالَ: وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ اسْتِعْمَالِهِ فِي دِيَارِهِمْ فِي الطَّلَاقِ أَصْلًا، كَمَا لَا يَخْفَى. انْتَهَى.

أَقُولُ: وَلَا يَخْفَى فَسَادُ قَوْلِهِ: (وَهُوَ مَبْنِيٌّ إِلَيْهِ) بِقَوْلِهِ: لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كِنَايَةٍ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كِنَايَةٍ لَا يَقَعُ بِهِ طَّلَاقٌ إِجْمَاعًا، فَإِذَا أَخَذَ الرَّجُلُ بِمَا أَفْتَى بِهِ الْعَلَامَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو السُّعُودِ؛ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا يُؤَاخَذُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٣٥ب /]

(١) فِي ع: وَالْحَالَةَ.

إِذَا قَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ لَا أَفْعَلُ كَذَا.

٢٦٩ = وَسُئِلَ أَيْضًا مَرَّةً أُخْرَى عَنْ رَجُلٍ قَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا لَا أَفْعَلُ كَذَا، هَلْ إِذَا فَعَلَ يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى زَوْجَتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهَا نَقْلٌ صَرِيحٌ، وَالْمُتَأَخِّرُونَ اخْتَلَفُوا فِيهِ.

(أ) وَقَدْ أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ مُفْتِي الرُّومِ بَعْدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ بِقَوْلِهِ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا أَفْعَلُ كَذَا، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كِنَايَةٍ.

(ب) وَصَرَّحَ صَاحِبُ الْبَرْازِيَّةِ فِيهَا بَعْدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ بِقَوْلِهِ: طَلَّاقُكَ عَلَيَّ وَاجِبٌ أَوْ لَازِمٌ أَوْ فَرَضٌ أَوْ ثَابِتٌ، قِيلَ: يَقَعُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً نَوَى أَوْ لَا، وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْوُقُوعِ، وَلَوْ قَالَ: طَلَّاقُكَ عَلَيَّ. انْتَهَى.

(ج) وَرَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَفْتَى بَعْدَمِ الْوُقُوعِ بِقَوْلِهِ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ عَازِيًا لِـ (الْبَرْازِيَّةِ) مُعَلَّلًا بِأَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ لَا يَلْزَمُ وَجُودُهُ فِي الْخَارِجِ.

(د) وَقَالَ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ تُعَوِّفُ فِي عُرْفِنَا فِي الْحَلْفِ الطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا، يُرِيدُ إِنْ فَعَلْتَهُ لَزِمَ الطَّلَاقُ وَوَقَعَ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: إِنْ فَعَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ.

وَكَذَا تَعَارَفَ أَهْلُ الْأَرْيَافِ الْحَلْفَ بِقَوْلِهِ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ. انْتَهَى.

(هـ) قَالَ الْعَلَّامَةُ الْغَزِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قُلْتُ: وَفِي دِيَارِنَا صَارَ الْعُرْفُ فَاشِيًا فِي اسْتِعْمَالِهِ فِي الطَّلَاقِ لَا يَعْرِفُونَ مِنْ صِبْغِ الطَّلَاقِ غَيْرَهُ، فَيَجِبُ الْإِفْتَاءُ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ بِهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ، كَمَا هُوَ الْحُكْمُ فِي الْحَرَامِ يَلْزَمُنِي، وَعَلَيَّ



الْحَرَامَ وَمِمَّنْ صَرَخَ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ بِهِ لِلتَّعَارُفِ فِي دِيَارِهِمْ: الشَّيْخُ قَاسِمٌ فِي (تَضْحِيحِهِ لِمُخْتَصِرِ الْقُدُورِيِّ). انْتَهَى.

وَأَقُولُ: الْحَقُّ الْوُقُوعُ بِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ لِاسْتِهَارِهِ فِي مَعْنَى التَّطْلِيقِ، وَلَمَّا فِي الْقَوْلِ بَعْدَمِ الْوُقُوعِ مِنْ تَجَرُّؤِ غَالِبِ الْعَوَامِّ، بَلْ وَكَثِيرِ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلِإِفْتَاءِ مِنَ الْجَهْلَةِ الطَّغَامِ، الَّذِينَ لَا يَخَافُونَ الْمُهَيِّمِينَ السَّلَامَ، فَسَأَلَ اللَّهُ الْحِمَايَةَ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ مِمَّا فِيهِ لَدَيْهِ الْمَلَامُ، هَذَا وَقَدْ صَرَخَ الشَّافِعِيَّةُ فِي كُتُبِهِمْ بِأَنَّ: عَلِيَّ الطَّلَاقِ كِنَايَةٌ، وَقَالَ الصَّيْمَرِيُّ: إِنَّهُ صَرِيحٌ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ.

وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّهُ الْحَقُّ فِي هَذَا الزَّمَانِ لِاسْتِهَارِهِ فِي مَعْنَى التَّطْلِيقِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الْعَزَّيُّ، وَنَقَلَهُ عَنِ الْعَلَامَةِ قَاسِمٍ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ وَالتَّعْوِيلُ عَلَيْهِ؛ عَمَلًا بِالِاحْتِيَاظِ فِي أَمْرِ الْفُرُوجِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنَازَعُ أَخْوَانٍ فِي يَتِيمٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا:

عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا أَخْلِيهِ يُرُوحُ عِنْدَكَ

٢٧٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَنَازَعَ مَعَ أَخِيهِ فِي ضَمِّ يَتِيمٍ إِلَى نَفْسِهِ وَتَرَبُّبِهِ، فَقَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا أَخْلِيهِ يُرُوحُ عِنْدَكَ، فَجَاءَ الْأَخُ الثَّانِي [٢٩٤، ط ٤٩، ك ١٣٢ /] فِي غَيْبَةِ الْحَالِفِ وَأَخَذَ الْيَتِيمَ، هَلْ يَحْنُثُ الْحَالِفُ فِي يَمِينِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ وَالْحَالُ هَذِهِ لِعَدَمِ وُجُودِ التَّخْلِيَةِ بِغَيْبَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الَّتِي زَوَّجَهَا لَهُ غَيْرُ الْأَبِ مَعَ وُجُودِهِ

ثُمَّ نَكَحَهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ بِغَيْرِ مُحَلِّ

٢٧١ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ الَّتِي زَوَّجَهَا لَهُ غَيْرُ أَبِيهَا مَعَ وُجُودِهِ

ثَلَاثًا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ الْمُحْلَلِ، فَحُكِّمَ [س٣٦ /] شَافِعِيٌّ بِصِحَّتِهِ وَأَنْ لَا يَتَعَ طَلَّاقُهُ السَّابِقُ هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ قَالَ فِي (جَامِعِ الْمُصُولَيْنِ) رَامِزًا لِلْعِدَّةِ وَلِلْأَوْزِ جَنَدِي:  
لِلْقَاضِي أَنْ يَبْعَثَ لِلشَّافِعِيِّ أَنْ يُبْطِلَ نِكَاحًا عُقِدَ بِشَهَادَةِ الْفَسَقَةِ، وَلِلْحَنَفِيِّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْحُكْمِ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِهِ، وَكَذَا فِي نِكَاحِ بِلَا وَوَلِيِّ لَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ الْمُحْلَلِ إِذَا حُكِّمَ بِصِحَّتِهِ، وَأَنْ لَا يَتَعَ الطَّلَاقُ؛ أَخَذًا بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: لَمْ يَجْزُ (وَلَكِنْ) <sup>(١)</sup> لَوْ بَعَثَ إِلَى شَافِعِيٍّ لِيُعَقِدَ بَيْنَهُمَا وَيَحْكُمَ بِالصَّحَّةِ؛ جَازَ وَلَوْ لَمْ يَأْخُذِ الْأَمِيرُ وَالْمَأْمُورُ شَيْئًا، وَبِهَذَا الْحُكْمِ لَا يَظْهَرُ أَنَّ النِّكَاحَ الْأَوَّلَ حَرَامٌ أَوْ فِيهِ شُبْهَةٌ، كَذَا فِي (فَتَاوِي النَّسْفِيِّ) وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِالمَسْأَلَةِ صَاحِبُ الذَّخِيرَةِ وَكَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْحُكْمِ إِذَا وَقَعَ بِشُرُوطِهِ يُمَضِّيه الْمُخَالَفُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ نَقْضُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا قَالَ: فَسَخْتُ النِّكَاحَ؛ نَاوِيًا الطَّلَاقِ

٢٧٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِيَزْوَجَتِهِ الْغَيْرِ الْمَدْحُولِ بِهَا بَعْدَ مَا قِيلَ لَهُ: طَلَّقْ زَوْجَتَكَ. فَقَالَ: فَسَخْتُ النِّكَاحَ. نَاوِيًا بِهِ الطَّلَاقَ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ أَيْضًا: طَلَّقَهَا ثَلَاثًا. فَقَالَ: تَكُونِي طَالِقًا. ثَلَاثًا هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجًا (غَيْرَهُ) <sup>(٢)</sup> أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجًا (غَيْرَهُ) <sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ بِقَوْلِهِ فَسَخْتُ النِّكَاحَ نَاوِيًا بِهِ الطَّلَاقَ، لَا إِلَى عِدَّةٍ فَلَمْ يُعْمَلْ قَوْلُهُ: تَكُونِي طَالِقًا ثَلَاثًا شَيْئًا، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي س: ذَلِكَ.

(٢) فِي نَسْخَةِ فِي ع: آخِر.

(٣) فِي س: آخِر.

قَالَ: عَلِيَّ الطَّلَاقِ بِالثَّلَاثِ  
إِنْ صَارَ هَذَا لَا أَسَاكِنِكَ وَلَا أَقْعُدُ مَعَكَ

٢٧٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ سَاكَنَ بِزَوْجَتِهِ فِي دَارِ أَبِيهِ، عَزَمَ أَبُوهُ عَلَى تَزْوِيجِ أُخْتِهِ بِرَجُلٍ فِي أَثْنَاءِ سَنَةِ (١٠٦٩) فَقَالَ: عَلِيَّ الطَّلَاقِ بِالثَّلَاثِ؛ إِنْ صَارَ هَذَا لَا أَسَاكِنِكَ، وَلَا أَقْعُدُ مَعَكَ فِي الْمَدِينَةِ هَذِهِ السَّنَةَ، فَصَارَ فَخَرَجَ لِقَوْتِهِ، وَخَرَجَتْ زَوْجَتُهُ حِينَ تَهَيَّأَ لَهَا الْخُرُوجُ، وَلَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُ نَقْلُ أَمْتِعَتِهِ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ، وَخَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ وَلَمْ يَمْكُثْ بِهَا، وَمَضَتْ السَّنَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا، فَهَلْ حِنْثٌ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَهَلْ إِذَا رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْدَ انْقِضَائِهَا وَقَعَدَ بِهَا يَحْنُثُ أَمْ لَا؟ أَفْتُونَا.

أَجَابَ: مَا حِنْثٌ بِذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِعَدَمِ الْمَسَاكِنَةِ وَالْمَعُودِ مَعَهُ إِنْ قُلْنَا بِانْعِقَادِ الْيَمِينِ بِقَوْلِهِ: عَلِيَّ الطَّلَاقِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَعْضِ، وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا بِعَدَمِ انْعِقَادِهِ بِهِ مِنَ الْأَصْلِ؛ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ؛ إِذْ لَا يَمِينُ فَلَا حِنْثَ، وَهُوَ مُعْتَمَدٌ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، فَافْهَمْ، وَمِنَ الْمُتَقَرَّرِ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُعَرَّفَ بِالْإِشَارَةِ تَنْتَهِي الْيَمِينُ بِمُضِيِّهِ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ بَعْدَ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْيَمِينِ إِذَا رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَقَعَدَ مَعَهُ وَسَاكَنَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هَجَمَ عَلَى أُخْتِهِ لِيَأْخُذَهَا مِنْ زَوْجِهَا فَقَالَ الزَّوْجُ:

إِنْ أَخَذْتَهَا فَهِيَ طَالِقٌ بِالثَّلَاثِ

٢٧٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ هَجَمَ عَلَى أُخْتِهِ وَهِيَ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا؛ شَاهِرًا سَكِينَةً عَلَيْهِ، طَالِبًا أَخْذَهَا قَهْرًا وَرَعْمًا، فَعَسَرَ عَلَيْهِ فَقَالَ: إِنْ أَخَذْتَهَا؛ فَهِيَ طَالِقٌ بِالثَّلَاثِ، فَغَلَبَ عَلَيْهِ، وَأَخَذَهَا قَهْرًا، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ خَلَاصُهَا [س٣٦ب/] مِنْ يَدِهِ، هَلْ إِذَا نَوَى عَدَمَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا وَلَمْ يُمَكِّنْهُ تَطَلَّقَ ثَلَاثًا أَمْ لَا حَيْثُ نَوَى ذَلِكَ؟

أَجَابَ: حَيْثُ نَوَى ذَلِكَ وَقَامَتْ قَرِينَةٌ [ك٣٢ب/] دَالَّةٌ عَلَى نِيَّتِهِ لَا تَطْلُقُ، سِوَاءَ كَانَتِ الْقَرِينَةُ قَوْلِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً كَمَا فِي الْحَادِثَةِ، وَفِي (فَتَاوِي صَاحِبِ التَّنْوِيرِ) مُسْتَدَلًّا بِمَا فِي (فَتَاوِي قَارِيءِ الْهِدَايَةِ) مَا هُوَ صَرِيحٌ فِيمَا أَفْتَيْنَا، [٢٩٤ب/] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَقْرَبُ بِطَّلَاقِ امْرَأَتِهِ مُنْذُ ثَلَاثِ سِنِينَ

٢٧٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ الْمَدْخُولِ بِهَا أَنْتِ مُطَلَّقةٌ مُنْذُ ثَلَاثِ سِنِينَ وَهُمَا (مُجْتَمِعَانِ) <sup>(١)</sup> هَلْ تَطْلُقُ الْآنَ أَمْ مِنْ وَقْتِ أَسْنَدِهِ إِلَيْهِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَقُولُ لَا أَذْرِي فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: تَطْلُقُ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ وَتَتَفَرَّغُ الْأَحْكَامُ عَلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْوِيهَا، فَأَوَتْ بِنَفْسِهَا

٢٧٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْوِيهَا هَذِهِ السَّنَةَ، فَهَلْ إِذَا أَوَتْ الْمَكَانَ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْوِيَهَا هُوَ بِنَفْسِهِ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ أَنْ يُمَكِّنَهَا مِنَ الْمَأْوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَعْدَ أَنْ أَقْرَبَ بِطَّلَاقِهَا وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا

٢٧٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَاحِدَةً، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَسَافَرَ، فَسُئِلَ عَنْ زَوْجَتِهِ هَذِهِ، فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا. فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ لَمْ تَطْلُقْ، بَلْ قَصَدْتَ مَضَارَبَتَهَا وَتَرَكَهَا مُعَلَّقةً. فَقَالَ: هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا. فَهَلْ لَهُ التَّرْجُحُ بِهَا وَالْحَالُ هَذِهِ أَمْ لَا؟

٢٧٨ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَى ذَلِكَ وَصَدَّقْتَهُ يُصَدِّقَانِ، وَلَهُ التَّرْجُحُ بِهَا أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: بِجَمْعَانِ.

٢٧٧ج = أَجَابَ: حَيْثُ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا؛ صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً لَا يَقَعُ

عَلَيْهَا شَيْءٌ.

٢٧٨ج = وَإِذَا كَانَ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ مَعْلُومًا عِنْدَ [س ١٣٧/أ] النَّاسِ يُصَدَّقَانِ وَلَهُ

التَّزْوُجُ بِهَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا وَشَهِدَ بِهِ عَدْلَانِ؛ فَكَذَلِكَ، كَمَا نَقَلَهُ فِي (الْقِنِيَّةِ)،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لَهَا: أَنْتِ مُطَلَّقَةٌ مِنْ شَهْرَيْنِ بَعْدَ طَلْبِهَا الطَّلَاقِ مِنْهُ

٢٧٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ، فَطَلَبَتْ مِنْهُ الطَّلَاقَ، فَقَالَ: أَنْتِ

مُطَلَّقَةٌ مِنْ شَهْرَيْنِ. وَيَقُولُ نَوَيْتُ الْإِخْبَارَ فِي الْمَاضِي كَاذِبًا، هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ

[ك ١٣٣/أ] أَمْ لَا؟

٢٨٠ = وَإِذَا قُلْتُمْ يَقَعُ، هَلْ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا أَمْ لَا؟

٢٧٩ج = أَجَابَ: يَقَعُ قِضَاءً، لَا دِيَانَةً.

٢٨٠ج = وَعَلَى حُكْمِ الْقِضَاءِ لَهُ مُرَاجَعَتُهَا:

❖ فِي الْعِدَّةِ بِغَيْرِ عَقْدٍ.

❖ وَبَعْدَهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ؛ حَيْثُ لَمْ يَصُدَّرْ مِنْهُ سِوَى مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِحِمَاةٍ: تَكُونُ بِنْتُ فُلَانٍ - يَعْنِي: زَوْجَتَهُ - طَالِقًا لَا بُدَّ

٢٨١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَخَاصَمَ مَعَ جَمَاعَةٍ فَقَالَ: تَكُونُ بِنْتُ فُلَانٍ - يَعْنِي:

زَوْجَتَهُ - طَالِقًا لَا بُدَّ مَا أَطْلَبْتُمْ مِنْ قُدَّامِ الْحَاكِمِ، رَايِدًا إِنْ لَمْ أَطْلُبْكُمْ؛ فَهِيَ طَالِقٌ،

هَلْ [ع ١٣٠/أ] يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ بِطَلْبِهِمْ حَتَّى إِذَا طَلَبَهُمْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَمْ يَتَنَجَّزُ؟ أَمْ لَا يَقَعُ

مُطْلَقًا فَلَا يَكُونُ تَنَجِيزًا وَلَا تَعْلِيقًا؟ أَمْ كَيْفَ الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: قِيَاسُ مَا قَالَهُ الْكَمَالُ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) وَقَدْ تُعْرَفُ فِي الْحَلْفِ الطَّلَاقُ يَلْزُمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا، يُرِيدُ أَنْ فَعَلْتَهُ لَزِمَ الطَّلَاقُ وَوَقَعَ، فَيَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ.

وَكَذَا تَعَارَفَ أَهْلُ الْأَرْيَافِ الْحَلْفَ بِقَوْلِهِ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ؛ أَنَّهُ يَكُونُ تَعْلِيْقًا لِاتِّحَادِ الْجَامِعِ، وَهُوَ جَرِيَانُ الْعُرْفِ بِاسْتِعْمَالِ مِثْلِهِ، وَمُسَوِّغُ عَمَلِ النِّيَّةِ فِيهِ وَمُسَاعَدَةٌ شَاهِدِ الْحَالِ عَلَيْهِ، فَتَأْمَلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَالَ فِي حَالِ الْغَضَبِ وَسُؤَالِ الطَّلَاقِ نَزَلَتْ عَنْهَا نَزُولًا شَرْعِيًّا

٢٨٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ فِي حَالِ الْغَضَبِ وَسُؤَالِ الطَّلَاقِ لِرُؤُوسِهِ: نَزَلَتْ عَنْهَا نَزُولًا شَرْعِيًّا، هَلْ تَبِينُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لِهَذَا فِي كَلَامِهِمْ، لَكِنْ رَأَيْتُ فُرُوعًا مُتَعَدِّدَةً فِي الْكِنَايَاتِ تَقْتَضِي أَنَّهُ يَقَعُ بِمِثْلِهِ الطَّلَاقُ الْبَائِسُ، إِذَا وَجِدْتَ النِّيَّةَ أَوْ دَلَالَةَ الْحَالِ، فَيَتَعَيَّنُ الْإِفْتَاءُ بِالْوُقُوعِ فِي الْحَادِثَةِ، وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا يَصْلُحُ جَوَابًا لَا رَدًّا وَشْتِيْمَةً وَتَأْمَلْتَ فِي فُرُوعِ ذَكَرَهَا صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالتَّارُخَانِيَّةِ وَغَيْرُهُمَا؛ قَطَعْتَ (بِمَا ذَكَرْنَا) (١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ عَلَى عَرِيْفٍ أَنَّهُ تَبْرَطَلَّ

٢٨٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ عَلَى عَرِيْفٍ أَنَّهُ تَبْرَطَلَّ مِنْ فُلَانٍ بِكَذَا حَتَّى تَرَكَ تَسْمِيَّتَهُ، وَالْعَرِيْفُ مُنْكَرٌ، هَلْ يَقَعُ عَلَى الْحَالِفِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَا يَقَعُ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ وَلَا يَسْرِي إِنْكَارُهُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْفَرْقُ بَيْنَ رُوحِي طَالِقٌ، وَرُوحِي فَقَطُّ

٢٨٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِرُؤُوسِهِ: رُوحِي طَالِقٌ هَلْ تَطْلُقُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا

(١) فِي ع: بِذَلِكَ.

أَمْ بَائِنًا؟ وَإِذَا قُلْتُمْ تَطَلَّقْ رَجْعِيًّا فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ رُوحِي.  
نَاوِيًا بِهِ طَلَاقًا حَيْثُ أَفْتَيْتُمْ بِأَنَّهُ بَائِنٌ؟

أَجَابَ: بِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ رُوحِي طَالِقًا: مَعْنَاهُ رُوحِي بِصِفَةِ الطَّلَاقِ، فَوَقَعَ بِالصَّرِيحِ  
بِخِلَافِ رُوحِي. فَإِنَّ وَقُوعَهُ بِلَفْظِ الْكِنَايَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَمْرَ الْأَبِ ابْنَهُ فَتَمَنَّعَ فَقَالَ لَهُ أَبُوهُ طَلَّقْ فَقَالَ: طَالِقٌ طَالِقٌ.

٢٨٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ أَمَرَ ابْنَهُ الْبَالِغَ بِإِتْيَانِ طَعَامٍ لِلضُّيُوفِ، فَتَمَنَّعَ فَقَالَ لَهُ أَبُوهُ  
رَوْجُكَ بِنْتِي بَدَلًا، وَتُخَالِفُ أَمْرِي، طَلَّقْ. فَقَالَ: طَالِقٌ طَالِقٌ. وَلَمْ يَذْكُرْ [ك٣٣ب/]  
الزَّوْجَتَيْنِ بَلْ قَصَدَ الْإِسْتِخْفَافَ بِهِ، هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقُهُمَا أَوْ طَلَاقٌ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا  
بِقَوْلِهِ هَذَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) وَذَكَرُ اسْمِهَا أَوْ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ كَخِطَابِهَا، فَلَوْ قَالَ:  
طَالِقٌ. فَقِيلَ لَهُ: مَنْ عَنَيْتَ؟ فَقَالَ: امْرَأَتِي. طَلَّقْتِ امْرَأَتَهُ<sup>(١)</sup>. انْتَهَى. وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّهُ  
لَوْ قَالَ: مَا عَنَيْتُ امْرَأَتِي؛ لَا يَقَعُ. وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ هُوَ أَعْلَمُ بِقَصْدِهِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

إِذَا شَرَطَ وَكَيْلُ الزَّوْجَةِ أَنَّهُ مَتَى تَزَوَّجَ عَلَيْهَا تَكُنْ طَالِقًا

٢٨٦ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَكَيْلُ الزَّوْجَةِ عَلَى وَكَيْلِ الزَّوْجِ: أَنَّهُ مَتَى تَزَوَّجَ  
عَلَيْهَا أَوْ تَسَرَّى عَلَيْهَا؛ تَكُنْ طَالِقًا، هَلْ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ يَصِحُّ الشَّرْطُ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ الشَّرْطُ (إِذَا)<sup>(٢)</sup> لَمْ يَذْكُرْ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «البحر الرائق» (٣/٢٧٣).

(٢) في ع: إذ.

زَوْجِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ وَشَرَطَ أَنَّهُ مَتَى تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَهِيَ طَالِقٌ

٢٨٧= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ زَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ زَوْجَةً، وَشَرَطَ أَنَّهُ مَتَى تَزَوَّجَ ابْنُهُ الْمَذْكُورُ أَوْ تَسَرَّى عَلَيْهَا؛ فَهِيَ طَالِقٌ مِنْهُ، فَبَلَغَ وَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا امْرَأَةٌ هَلْ تَطْلُقُ أَمْ لَا تَطْلُقُ لِفَسَادِ الشَّرْطِ؟

أَجَابَ: لَا تَطْلُقُ لِفَسَادِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ، وَأَنَّ طَلَاقَ الصَّغِيرِ لَا يَقَعُ، سِوَاءَ كَانَ مُعَلَّقًا أَوْ مُنْجَزًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْتِنَاعُ الْأَبِ مِنْ إِدْخَالِ بِنْتِهِ عَلَى زَوْجِهَا

٢٨٨= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اخْتَصَمَ مَعَ آخَرَ فِي إِدْخَالِ بِنْتِهِ عَلَى زَوْجِهَا، فَقَالَ أَبُو الْبِنْتِ: تَكُونُ [ع/٣٠ب/] زَوْجَتِي مُجَارَةً مِثْلَ ابْنَتِي، مَا يَصِيرُ لَهَا دُخُولٌ إِلَى شَهْرِ عَاشُورَاءَ، وَلَا نِيَّةَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَهَلْ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا أَوْ أَدْخَلَهَا عَلَيْهِ قَبْلَ عَاشُورَاءَ يَثْبُتُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَالْمُجَارُ: الْمُعَاذُ الْمُتَّقَدُّ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَرَبَ زَوْجَتَهُ، فَلَامَهُ أَهْلُهَا فَقَالَ: أَنْتِ مُجَارَةٌ

٢٨٩= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ ضَرَبَ زَوْجَتَهُ، فَلَامَهُ أَهْلُهَا، فَقَالَ: أَنْتِ مُجَارَةٌ، إِنِّي مَا أَقْرَبُكَ. غَيْرَ نَاوٍ طَلَاقًا هَلْ تَطْلُقُ بِهَذَا الْقَوْلِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَطْلُقُ، فِي (الْحَايَةِ) فِي قَوْلِهِ: لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ، لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ، خَلَيْتُ سَبِيلَكَ، الْحَقِي بِأَهْلِكَ. لَوْ قَالَ ذَلِكَ فِي حَالِ مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ أَوْ فِي الْغَضَبِ، وَقَالَ: لَمْ أَنْوِ بِهِ الطَّلَاقَ يُصَدِّقُ قَضَاءً، فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يُصَدِّقُ. وَمَعْنَى أَنْتِ مُجَارَةٌ: أَنْتِ مُتَّقَدَةٌ مُعَاذَةٌ مِمَّا تَكْرَهِيهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



قَالَ: إِنْ رَحَلْتُ مِنَ الْقَرْيَةِ فَاْمْرَأَتِي طَالِقٌ

٢٩٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ: إِنْ رَحَلْتُ مِنَ الْقَرْيَةِ؛ فَاْمْرَأَتِي طَالِقٌ. مَتَى يُعَدُّ

رَاحِلًا؟

أَجَابَ: إِذَا نَقَلَ عَامَّةَ مَتَاعِهِ، بِحَيْثُ يَقُولُ النَّاسُ: فَلَانَ قَدِ ارْتَحَلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَتَيْنِ

٢٩١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاَجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ، فَقَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَتَيْنِ

وَلَا نِيَّةَ لَهُ، [س ١٣٨/] فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يَقَعُ عَلَيْهَا بَعْدَ السَّنَتَيْنِ طَلْقَةً وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً، صَرَّحَ بِالْحُكْمِ الْمَذْكُورِ

صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالْبَرَازِيَّةِ وَالْوَلَوَالِجِيَّةِ وَغَيْرُهُمْ مِنْ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ:

(أ) قَالَ فِي (الْوَلَوَالِجِيَّةِ): لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَحْتَمِلُ التَّاقِيَتَ، فَتَكُونُ هَذِهِ إِضَافَةً

الإيقاعِ إِلَى مَا بَعْدَ السَّنَةِ.

(ب) وَفِي (الْبَرَازِيَّةِ): تَكُونُ (إِلَى) بِمَعْنَى (بَعْدَ)؛ لِأَنَّ تَأْجِيلَ الْوُقُوعِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ،

فَأَجَّلَ الإيقاعَ فَلَهُ، وَالْحَالُ هَذِهِ أَنْ يُرَاجِعَهَا بَعْدَهَا فِي عِدَّتِهَا جَبْرًا عَلَيْهَا

وَعَلَى أَوْلِيَائِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. ثُمَّ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا.

٢٩٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. وَنَوَى بِذَلِكَ الطَّلَاقَ،

ثُمَّ قَالَ عَقِبَ ذَلِكَ فِي الْعِدَّةِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا. فَهَلْ يَلْحَقُ الثَّانِي الْأَوَّلَ أَوْ لَا يَلْحَقُهُ؛

لِكُونِ الثَّانِي بَائِنًا وَالْأَوَّلَ بَائِنًا، وَالْبَائِنُ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ؟

أَجَابَ: تَطْلُقُ ثَلَاثًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا:

(أ) قَالَ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) الطَّلَاقُ (الثَّلَاثُ) <sup>(١)</sup> مِنْ قَبِيلِ الصَّرِيحِ اللَّاحِقِ بِصَّرِيحِ بَائِنٍ.

(ب) وَمِثْلُهُ فِي (الْبَحْرِ، وَالنَّهْرِ، وَمِنْحِ الْغَفَارِ) وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ.

(ج) وَفِي (مُسْتَمِلِ الْأَحْكَامِ): وَالْبَائِنُ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ. يَعْنِي الْبَائِنَ اللَّفْظِيَّ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ اللَّفْظِيَّ، أَمَّا الْبَائِنُ الْمَعْنَوِيُّ يَلْحَقُ اللَّفْظِيَّ مِثْلُ الثَّلَاثَةِ. مِنْ (الْمَبْسُوطِ) <sup>(٢)</sup>. انْتَهَى.

قَالُوا: وَهِيَ حَادِثَةٌ حَلَبَ: رَجُلٌ أَبَانَ زَوْجَتَهُ، [ك٤٣/أ] ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا:

❖ وَقَدْ أَفْتَى بَعْضُهُمْ بِعَدَمِ وَقُوعِ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ بَائِنٌ فِي الْمَعْنَى، وَالْبَائِنُ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ، فَاعْتَبَارُ الْمَعْنَى أَوْلَى مِنْ اعْتِبَارِ اللَّفْظِ، كَمَا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ.

❖ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ، قَالَ فِي (الْفَتْحِ) الْحَقُّ أَنَّهُ يَلْحَقُهَا.

قَالَ ابْنُ الشُّحْنَةِ فِي (شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ) بَعْدَ كَلَامِ كَثِيرٍ: وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ بَعْدَ هَذَا الْوَجْهِ فِي قَوْلِ شَيْخِنَا الْكَمَالِ بْنِ الْهَمَامِ فِي (فَتْحِهِ) الْحَقُّ فِي وَاقِعَةِ حَلَبَ، وَهِيَ أَنَّ رَجُلًا أَبَانَ [ط٥٢/و] زَوْجَتَهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي الْعِدَّةِ: وَقُوعُ الثَّلَاثِ <sup>(٣)</sup>. انْتَهَى.

وَقَدْ نَسَبَ بَعْضُ النَّاسِ كَوْنَ عَدَمِ الْوُقُوعِ هُوَ الْأَصْحَحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْفَتْوَى إِلَى قَاضِي حَانَ، وَحُرَّرَ عَلَيْهِ فِي (فَتَاوَاهُ) الْمَشْهُورَةَ فَلَمْ يُوجَدْ، وَكَذَلِكَ (حُرَّرَ) <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ فِي الْكُتُبِ الْكَثِيرَةِ الْمُعْتَبَرَةِ فَلَمْ يُوجَدْ، فَاذْفَعْ ذَلِكَ، كَيْفَ لَا وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلَهُ فِي (مُسْتَمِلِ الْأَحْكَامِ) عَنِ (الْمَبْسُوطِ) مِنْ قَوْلِهِ: أَمَّا الْبَائِنُ الْمَعْنَوِيُّ يَلْحَقُ اللَّفْظِيَّ مِثْلُ الثَّلَاثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) «الدر المختار» (٣/٣٠٨).

(٤) فِي س: جَرَى.

(١) فِي ع: الثَّلَاثَةُ.

(٣) «الدر المختار» (٣/٣٠٧).

### وَكَلَّهُ فِي طَلَاقِهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا

٢٩٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَلَمْ يَنْوِ الْمَوْكَلُ الثَّلَاثَ، هَلْ يَقَعْنَ أَمْ لَا؟ أَفْتُونَا.

أَجَابَ: [ع/٣١٤] لَا يَقَعُ شَيْءٌ، فِي (كَافِي الْحَاكِمِ) مِنْ كِتَابِ الْوِكَالَةِ: لَوْ وَكَّلَهُ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ، فَطَلَّقَهَا الْوَكِيلُ ثَلَاثًا: إِنْ نَوَى الزَّوْجُ [س٣٨ب/] الثَّلَاثَ؛ وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الثَّلَاثَ؛ لَمْ يَقَعُ شَيْءٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَا: يَقَعُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَكَلَّهُ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا

٢٩٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ نَائِبًا وَاحِدَةً، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا مُتَّفَرِّقَةً، مَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: (يَقَعُ) <sup>(١)</sup> طَلْقَةً وَاحِدَةً، وَهِيَ الْأُولَى، وَتَكُونُ رَجْعِيَّةً، وَيُلْغُو الزَّائِدَ، وَلَهُ مُرَاجَعَتُهَا فِي عِدَّتِهَا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَالَ لِآخَرَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ إِنَّكَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ

٢٩٥ = سُئِلَ: عَنْ حَادِثَةٍ حَدَّثَتْ بِدِمَشْقِ الشَّامِ، فَعَرِضَتْ عَلَى عُلَمَائِهَا، فَاْمْتَنَعُوا عَنِ الْجَوَابِ عَنْهَا إِلَّا رَجُلًا شَافِعِيَّ الْمَذْهَبِ مِنْ عُلَمَائِهَا أَفْتَى بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ فِيهَا عَلَى الْحَالِيفِ. وَهِيَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنَ الْعَوَامِّ تَشَاجَرَ مَعَ عَرِيْفِ عَلِيٍّ مَحِلَّةٍ يَجِبِي مِنْهَا أَمْوَالًا [ك٣٤ب/] لِلظَّلْمَةِ اللَّئَامِ بَعْدَ طَلْبِهِ مِنْهُ قَدْرًا فَوْقَ طَاقَتِهِ، وَصَاحِقَهُ فِي آدَائِهِ، فَقَالَ لَهُ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ بِالثَّلَاثِ إِنَّكَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ. فَلَامَهُ الْحَاضِرُونَ عَلَى هَذَا الْحَالِيفِ،

(١) فِي ع: تَقَعُ.

فَقَالَ سَمِعْتُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكِرَامِ نَقْلًا عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: إِنَّ الْعُرْفَاءَ فِي النَّارِ <sup>(١)</sup>. هَلْ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى زَوْجَتِهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: بَعْدَ (الْحَمْدَلَةِ) <sup>(٢)</sup> وَسُؤَالِ التَّوْفِيقِ لِتَمَامِ التَّحْرِيرِ وَالتَّدْقِيقِ بِقَوْلِهِ: مَا وَقَعَ بِذَلِكَ عَلَيْهَا طَلَاقٌ بِإِجْمَاعٍ مِنْ أَيْمَتِنَا وَاتِّفَاقٍ، وَوَجْهُهُ الشُّكُّ وَالِاحْتِمَالُ؛ إِذْ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا الْمُهَيِّمِينَ الْمُتَعَالِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي عِلَّةٍ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ بِأَنَّهُ لَا يَطَّلِعُ عَلَى ذَلِكَ بِحَالٍ، وَلَوْ أَرَادَهُ لَمَا أَجْرَى عَلَى لِسَانِهِ الْإِسْتِثْنَاءَ، فَخَفِيَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْحَالِ. [س ١٣٩ / ]

(أ) قَالَ ابْنُ فِرْسْتَةَ فِي (شَرْحِ الْمَجْمَعِ) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَذْهَبَ مَالِكٍ فِي: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَعَلَّلَ لَهُ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ؛ مَا أَجْرَى عَلَى لِسَانِهِ التَّطْلِيقَ، وَلَنَا أَنْ مَشِيئَةَ اللَّهِ وَقُوَّةُ غَيْرِ مَعْلُومَةٍ، فَلَا يَقَعُ كَمَا لَوْ عَلَّقَ بِمَشِيئَةِ إِنْسَانٍ غَائِبٍ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ. انْتَهَى.

وَلَا شَكَّ أَنْ كَوْنَهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَوْ لَا، لَا يُعْلَمُ، بَلِ الْعِلْمُ بِوَاحِدٍ بَعَيْنِهِ مِنْهُمَا لِلَّهِ الْوَلِيِّ الْمُتَعَالِ، فَجَوَّازُ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عِنْدَ الْعَزِيزِ الْجَبَّارِ؛ يُوجِبُ عَدَمَ الْحِنْثِ فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ؛ إِذِ الْحِنْثُ يَكُونُ بِتَحَقُّقِ شَرْطِهِ، وَهُوَ عَدَمُ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَهُوَ خَافٍ عَنَّا وَعَنْ سَائِرِ الْأَبْرَارِ وَالْأَشْرَارِ، وَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا الْمُؤْمِنُ الْمُهَيِّمُ الْعَزِيزُ (الْجَبَّارُ) <sup>(٣)</sup>.

(ب) هَذَا وَفِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي) مَا هُوَ صَرِيحٌ بِرَمْزِ (بِم) لِإِبْرَاهَانَ صَاحِبِ الْمُحِيطِ: إِنْ كَانَ لَا عَذَابَ لِأَبِي فِي الْقَبْرِ؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ

(١) أبو داود (٢٩٣٤) وقال المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير»: ضعيف لضعف غالب القطان. وقال النووي في «شرح مسلم» (٧/ ١٢٤): وَأَمَّا حَدِيثُ (الْعُرْفَاءِ فِي النَّارِ) فَمَحْمُولٌ عَلَى الْعُرْفَاءِ الْمُقْصَرِّينَ فِي وَلَا يَتَنَهَمُ، الْمُزْتَكِّينَ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ، كَمَا هُوَ مُعْتَادٌ لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ.

(٢) في ع: الحمد لله.

(٣) في ع: الغفار.

مُحْتَمَلٌ، فَلَا يَقَعُ بِالشَّكِّ كَمَا لَوْ حَلَفَا بِسَبَبِ طَيْرٍ، [ع ٣١ب /] فَحَلَفَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ غُرَابٌ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ حَمَامٌ، وَلَمْ يَعْلَمَا ذَلِكَ لَا يَحْنُثُ أَحَدُهُمَا، وَرَمَزَ تَلَوَهُ لِ (الْبَجَامِعِ الْأَصْغَرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ وَليدِ السَّمَرَقَنْدِيِّ): قَالَ لَهَا: إِنْ كَانَ رَأْسِي أَثْقَلَ مِنْ رَأْسِكَ؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا: لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ. انْتَهَى.

وَهَذِهِ صَرَائِحُ فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ؛ إِذْ لَا يَعْلَمُ كَوْنُ الْعَوْنِ (١)، الَّذِي هُوَ الْعَرِيفُ الْمَذْكُورُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ دَارِ الْقَرَارِ، أَوْ مِنْ أَهْلِ جَهَنَّمَ الَّتِي هِيَ دَارُ الْفُجَارِ وَالْفَسَاقِ وَالْكَفَّارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### فَسْخُ نِكَاحِ الزَّوْجِ الْغَائِبِ

٢٩٦ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ فَقِيرَةٍ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً، وَتَرَكَهَا بِلا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ شَرْعِيٍّ، وَتَضَرَّرَتْ بِذَلِكَ ضَرَرًا بَيِّنًا، فَادَّعَتْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ غَابَ فَقِيرًا مُعْسِرًا لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى نَفَقَتِهَا، تَارِكًا لَهَا فِي مَنْزِلِهِ وَمَحَلِّ طَاعَتِهِ، وَلَا قُدْرَةَ لَهَا عَلَى أَنْ تَصْبِرَ عَلَى ذَلِكَ لِفَقْرِهَا، وَطَلَبَتْ مِنَ الْحَاكِمِ الشَّافِعِيِّ فَسْخَ النِّكَاحِ، فَأَمَرَهَا بِإِحْضَارِ بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ بِمَا تَدَّعِيهِ، فَأَحْضَرَتْ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ شَاهِدَا عَلَى طَبِيقِ مَا ادَّعَتْ، فَحَكَمَ بِفَسْخِ النِّكَاحِ عَلَيْهِ مُسْتَوْفِيًا شَرَائِطَهُ الشَّرْعِيَّةَ لَدَيْهِ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْهُ بِزَوْجٍ آخَرَ يَسْتُرُّهَا، وَحَضَرَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ، وَيُرِيدُ إِبْطَالَ الْحُكْمِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ عَنْ ضَرُورَةٍ كَلِّيَّةٍ مُسَوِّغَةٍ؟ [ك ١٣٥ /]

أَجَابَ: حَيْثُ ثَبَّتِ الضَّرُورَةُ وَاسْتَدَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ؛ صَحَّ الْفَسْخُ عَلَى الْغَائِبِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ قَارِيُ الْهِدَايَةِ وَغَيْرُهُ، وَلَيْسَ لِلْحَنَفِيِّ وَلَا غَيْرِهِ إِبْطَالُهُ، هَذَا هُوَ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ [س ٣٩ب /] مِنْ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (الْعَوْنُ): الظَّهِيرُ عَلَى الْأَمْرِ. مختار الصحاح مادة (عون).

### حِيلَةُ إِثْبَاتِ الطَّلَاقِ عَلَى الْغَائِبِ

٢٩٧ = سُئِلَ: عَنْ حِيلَةِ إِثْبَاتِ الطَّلَاقِ عَلَى الْغَائِبِ مَا هِيَ؟ وَهَلْ صَرَّحَ أَحَدٌ بِحِيلَةٍ فِي ذَلِكَ نَافِعَةٍ مَعَ أَنَّ الْمَحَلَّ جَدِيرٌ بِهِ لِمَا يَلْحَقُ النِّسَاءَ مِنَ الْأَضْرَارِ وَالْمَشَقَّةِ وَالْعَذَابِ؟

أَجَابَ: نَقَلَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) عَنِ (الذَّخِيرَةِ) حِيلَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: بِدَعْوَى كِفَالَةِ الْمَهْرِ عَلَى حَاضِرٍ.

وَأُخْرَى: أَنْ تَدْعِيَ عَلَى آخَرَ ضَمَانَ نَفَقَةِ الْعِدَّةِ مُعَلَّقًا بِوُفُوعِ الْفُرْقَةِ، وَتُطَالِبُهُ بِالْأَدَاءِ، وَتَبْرَهِنُ عَلَى مَا ذُكِرَ، وَيُحْكَمُ بِالْفُرْقَةِ وَالضَّمَانِ. قَالَ: هَذَانِ الْوَجْهَانِ قَلَمًا يُوجَدَانِ فِي تَصَانِيفِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَحْتَاطَ فِي سَمَاعِ مِثْلِ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ نَظْرًا لِلْغَائِبِ، ثُمَّ قَالَ أَقُولُ: يَرِدُ فِي هَذِهِ الْحِيلَةِ يَعْنِي الثَّانِيَةَ مَا يَرِدُ فِي الْحِيلَةِ الْأُولَى مِنَ النَّظْرِ وَرَمَزَ (صه) لـ (الْخُلَاصَةِ) قَائِلًا: أُوْرِدَ ذَلِكَ النَّظْرَ فِيهِ أَيْضًا، ثُمَّ قَالَ: وَلَكِنْ مَعَ هَذَا لَوْ حُكِمَ بِالْحُرْمَةِ عَلَى الْغَائِبِ؛ نَفَذَ حُكْمُهُ؛ لِإِخْتِلَافِ الْمَشَايخِ فِيهِ، وَفِي (الْبَحْرِ) حَيْلٌ إِثْبَاتِ طَّلَاقِ الْغَائِبِ كُلِّهَا عَلَى الضَّعِيفِ، مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ كَالسَّبَبِ. انْتَهَى.

وَقَدَّمَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) قَبْلَ هَذَا: أَنَّهُ قَدْ اضْطُرِبَ فِي مَسَائِلِ الْحُكْمِ لِلْغَائِبِ وَعَلَيْهِ، وَلَمْ يَصِحَّ عَنْهُمْ أَصْلُ قَوِيٍّ ظَاهِرٌ تُبْنَى عَلَيْهِ الْفُرُوعُ بِإِلَّا اضْطِرَابٍ وَلَا إِشْكَالٍ، فَالظَّاهِرُ أَنْ يُتَأَمَّلَ فِي الْوَقَائِعِ، وَيُلَاحَظُ الْحَرْجُ وَالضَّرُورَاتُ، فَيُفْتَى بِحَسَبِهَا جَوَازًا أَوْ فَسَادًا، ثُمَّ قَالَ مَثَلًا: لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ الْعُدُولِ ثُمَّ غَابَ، أَوْ غَابَ الْمَدْيُونُ عَنِ الْبَلَدِ وَلَهُ نَقْدٌ، وَبَرَهَنَ عَلَى الْغَائِبِ وَاطْمَأَنَّ قَلْبُ الْقَاضِي وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ حَقٌّ لَا تَزْوِيرَ وَلَا حِيلَةَ فِيهِ؛ يَنْبَغِي أَنْ يَحْكَمَ عَلَى الْغَائِبِ وَلَهُ، وَكَذَا يَنْبَغِي لِلْمُفْتَى الْفَتْوَى بِجَوَازِهِ دَفْعًا لِلْحَرْجِ وَتَمَامِهِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الطلاق يقع بالألفاظ المصحفة

٢٩٨ = سُئِلَ: فِيمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْمَرْحُومُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [ع/١٣٢] الْغَزِّيُّ التَّمْرَتَاشِيُّ فِي مَتْنِهِ (تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) فِي بَابِ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ بِقَوْلِهِ بِخِلَافِ أَكْثَرِهِ بِالنَّاءِ الْمُثَنَّةِ مِنْ فَوْقٍ، فَإِنَّهُ يَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ، وَلَا يُدَيِّنُ فِي الْوَاحِدَةِ بَعْدَ تَصْرِيحِهِ بِوُقُوعِ الْوَاحِدَةِ الْبَائِنَةِ إِنْ لَمْ يَنْوِ ثَلَاثًا فِي قَوْلِهِ (أَكْبَرِهِ) بِالنَّاءِ، هَلْ قَوْلُهُ فِيهِ بِالنَّاءِ الْمُثَنَّةِ مِنْ فَوْقٍ ضَبْطٌ صَحِيحٌ أَوْ غَلَطٌ صَرِيحٌ أَوْ سَهْوٌ، جَرَى بِهِ الْقَلَمُ وَسَبَقَ إِلَيْهِ كَمَا بِهِ الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ حَكَمٌ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الثَّلَاثِ لَوْ قَدَّرَ وَقُوعُهُ مِمَّنْ يَقَعُ طَلَاقُهُ غَيْرَ فَارِقٍ بَيْنَ الْمُثَلَّثَةِ وَالْمُثَنَّةِ، أَوْ فَارِقًا بَيْنَهُمَا بِمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ هَلْ يَكُونُ ثَلَاثًا أَمْ وَاحِدَةً بَائِنَةً أَمْ رَجْعِيَّةً، أَمْ يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ النِّيَّةِ فِيهِ وَعَدَمِ النِّيَّةِ؟ وَهَلْ لِلْأَصْحَابِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِخُصُوصِهَا، أَيَّ مَسْأَلَةِ النَّاءِ الْمُثَنَّةِ مِنْ فَوْقٍ نَصٌّ ضَعِيفٌ أَوْ صَحِيحٌ؟ أَوْ دَلَالَةٌ تَقُومُ مَقَامَ [ط ٥٤، س ٤٠/٤] الصَّرِيحِ الْجَوَابِ مُفْصَلًا عَلَى الْوَجْهِ الْأَبْيَنِ، وَالطَّرِيقِ الْأَحْسَنِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ؟

أَجَابَ: قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ الْمَذْكُورِ بِالنَّاءِ الْمُثَنَّةِ مِنْ فَوْقٍ ذُهُولٌ [ك ٣٥ ب/١] وَالْمَذْكُورُ فِي كَلَامِهِمْ بِالنَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، فَفِي (الْبَحْرِ) الَّذِي هُوَ مُعْتَرِفٌ مِنْهُ، قَالَ: وَأَشَارَ يَعْنِي صَاحِبَ الْكَنْزِ بِأَفْحَسِ الطَّلَاقِ إِلَى كُلِّ وَصْفٍ كَانَ عَلَى أَفْعَلٍ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّفَاوُتِ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِالْبَيِّنُونَةِ، وَهُوَ أَفْحَسُ مِنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، فَدَخَلَ أَخْبَثُ الطَّلَاقِ وَأَسْوَأُهُ وَأَشْرُهُ وَأَحْسُهُ وَأَكْبَرُهُ وَأَغْلَظُهُ وَأَطْوَلُهُ وَأَعْرَضُهُ وَأَعْظَمُهُ، إِلَّا قَوْلَهُ أَكْثَرُهُ بِالنَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، فَإِنَّهُ يَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ، وَلَا يُدَيِّنُ إِذَا قَالَ نَوَيْتُ وَاحِدَةً. انْتَهَى.

وَلَمْ تَرَ أَحَدًا ضَبَطَهُ بِالنَّاءِ الْمُثَنَّةِ مِنْ فَوْقٍ، وَإِنَّمَا الْكُلُّ ضَبَطَهُ بِالْمُثَلَّثَةِ، وَجَعَلَهُ فِي مُقَابَلَةِ أَكْبَرِ بِالْمَوْحِدَةِ، فَكَانَ عَنِ سَهْوٍ قَطْعًا، ثُمَّ الْوَاقِعُ بِالنَّاءِ كَمَا سَبَقَ إِلَيْهِ قَلَمٌ هَذَا

الْفَاضِلِ، فَالَّذِي يَقْتَضِيهِ نَظَرُ الْفَقِيهِ: أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ، وَلَا يُدَيِّنُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ فِي زَلَّةِ الْقَارِي فِي فُرُوعِ كَثِيرَةٍ قَائِلًا مَا مَرَّجَعُهُ إِلَى أَنَّهُ: لَوْ ذَكَرَ حَرْفًا مَكَانَ حَرْفٍ وَإِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، حَيْثُ كَانَ الْفُضْلُ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ لَا يَأْتِي إِلَّا بِمَشَقَّةٍ كَالطَّاءِ مَعَ الضَّادِ وَالصَّادِ مَعَ السِّينِ وَالطَّاءِ مَعَ التَّاءِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمَشَائِخِ، وَذَكَرَ أَيْضًا مَعَ الْخَطَا فِي الْإِعْرَابِ إِذَا كَانَ يُفْهَمُ مِنْهُ مَا يُفْهَمُ مِنَ الصَّوَابِ لَا تَفْسُدُ أَيْضًا مُسْتَدِلًّا بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْسَانٌ لِرَجُلٍ: رَنَيْتَ بِالْخَفْضِ، أَوْ قَالَ لِامْرَأَةِ: رَنَيْتَ بِنَصْبِ التَّاءِ، يُحَدُّ؛ لِأَنَّ الْخَطَا فِي الْإِعْرَابِ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي مِثْلِ الصَّلَاةِ وَمِثْلِ الْحَدِّ لَا يُؤَثِّرُ؛ فَكَيْفَ فِي الطَّلَاقِ، وَقَدْ غَلَبَ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ ذِكْرُ أَكْثَرٍ وَكَتِيرٍ وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُمَا، إِلَّا مَا يُفْهَمُ مِنْ أَكْثَرٍ وَكَثِيرٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَقَعُ بِهِ مَا يَقَعُ بِالْآخِرِ، وَصَرَّحُوا قَاطِبَةً بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ بِالْأَلْفَاظِ الْمُصَحَّفَةِ، وَهِيَ: تَلَاقٌ، وَتَلَاعٌ، وَطَلَاعٌ، وَطَلَاكٌ، وَتَلَاكٌ، وَلَمْ يَعْتَبِرُوا فِيهِ إِبْدَالَ (الْحُرُوفِ) <sup>(١)</sup> وَلَوْ لَا عَدَمُ الْفَرَاغِ لِلِإِطَالَةِ؛ لَكَتَبْنَا فِي ذَلِكَ رِسَالَةً، وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ

٢٩٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ، فَأَدْخَلَ <sup>(٢)</sup> مَحْمُولًا

هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟

٣٠٠ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا يَحْنُثُ هَلْ تَنْحَلُّ الْيَمِينَ بِهِ حَتَّى إِذَا دَخَلَ بَعْدَهُ بِنَفْسِهِ

لَا يَحْنُثُ أَمْ لَا؟

٢٩٩ ج = أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ.

(١) فِي ع: الْحَرْفِ.

(٢) فِي ع زِيَادَةً: الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ.



٣٠٠ ج = وَلَا تَنْحَلُ الْيَمِينُ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَالَ السَّيِّدُ أَبُو شُجَاعٍ: تَنْحَلُ، وَهُوَ أَرْفَقُ بِالنَّاسِ، ذَكَرَهُ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ، وَالْبَحْرِ) وَغَيْرِهِمَا، فَعَلَيْهِ لَا يَحْنُثُ بِالذُّخُولِ بِنَفْسِهِ بَعْدَهُ، وَقَدْ أَفْتَى بِهِ بَعْضُ النَّاسِ مَيْلًا إِلَى مَا هُوَ الْأَرْفَقُ بِالنَّاسِ [ع ٣٢٤ ب، س ٤٠ ب /] مَعَ كَوْنِهِ خِلَافَ الصَّحِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَالَ: أَبْرئِني وَأَنَا أُطَلِّقُكَ

٣٠١ = سُئِلَ<sup>(١)</sup>: فِي رَجُلٍ غَضِبَ مِنْ زَوْجَتِهِ الْحُرَّةِ الْمَدْخُولَةِ، فَقَالَ لَهَا: أَبْرئِني وَأَنَا [ك ١٣٦ /] أُطَلِّقُكَ. فَقَالَتْ لَهُ: أَبْرَأُكَ اللَّهُ. فَقَالَ: رُوحِي طَالِقٌ، هَلْ يَمْتَنَعُ عَلَيْهِ مُرَاجَعَتُهَا فِي عِدَّتِهَا أَمْ لَا، وَلَهُ مُرَاجَعَتُهَا؟

٣٠٢ = وَلَوْ قَالَ لَهَا ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ نَوَى التَّائِسِسَ أَوْ لَا وَلَا؟

٣٠١ ج = أَجَابَ: لَا تَمْتَنَعُ عَلَيْهِ مُرَاجَعَتُهَا فِي عِدَّتِهَا بِذَلِكَ؛ إِذِ الْإِبْرَاءُ الْمَذْكُورُ مُسْتَقْبَلٌ بِنَفْسِهِ لَمْ يُعَلَّقِ الطَّلَاقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَأَنَا أُطَلِّقُكَ وَعَدُّ بِهِ. وَقَوْلُهُ رُوحِي طَالِقٌ إِنْشَاءٌ طَلَاقٍ.

٣٠٢ ج = وَسَوَاءٌ قَالَ ذَلِكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ؛ لِعَدَمِ اسْتِكْمَالِ الْعَدَدِ الْمُوجِبِ لِلْبَيْنُونَةِ فِي الْحُرَّةِ مَعَ نِيَّةِ التَّائِسِسِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ قَبْلَهُ شَيْءٌ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَالَ: رُوحِي طَالِقٌ، مِثْلُ أُخْتِي

٣٠٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَصَلَ لَهُ غَضَبٌ مِنْ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ الْمَدْخُولَةِ، فَقَالَ لَهَا: رُوحِي طَالِقٌ مِثْلُ أُخْتِي، فَمَاذَا يَلْزُمُهُ؟

أَجَابَ: هُوَ طَلَاقٌ بَائِنٌ حَيْثُ نَوَاهُ، فَلَهُ الْمُرَاجَعَةُ بِعَقْدٍ جَدِيدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر الفتوى: (٢٥٣) وما بعدها.

### إِذَا قَالَ رُوحِي طَالِقٌ بِالسُّكُونِ كَانَ رَجْعِيًّا

٣٠٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ فِي حَالِ الْغَضَبِ: رُوحِي طَالِقٌ. بِالسُّكُونِ هَلْ يَقَعُ عَلَيْهَا طَلْقٌ وَاحِدَةٌ بَائِتَةٌ بِدُونِ النِّيَّةِ، نَحْوُ اذْهَبِي طَالِقًا أَمْ رَجْعِيَّةٌ؟  
 أَجَابَ: يَقَعُ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ، وَإِنْ نَوَى الْأَكْثَرَ أَوْ الْإِبَانَةَ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ؛  
 إِذِ الْكِنَايَةُ مَا تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَلَا يَكُونُ [طه ٥٥/] الطَّلَاقُ مَذْكَورًا أَيْضًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ  
 قَاضِي خَانَ فِي الْكِنَايَاتِ، وَهُنَا الصَّرِيحُ مَذْكَورٌ وَلَوْ اِقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ (رُوحِي) الَّذِي  
 بِمَعْنَى (اذْهَبِي)؛ لَكَانَ مِنَ الْكِنَايَاتِ، فَتَعَمَّلُ فِيهِ النِّيَّةُ، كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي كَلَامِ  
 أَيْمَتِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا وَتَزَوَّجَتْ بِصَغِيرٍ بِقَبُولِ أَبِيهِ لَهُ

٣٠٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا، وَتَزَوَّجَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْهُ  
 بِصَغِيرٍ لَا يُعْلِقُ بِقَبُولِ أَبِيهِ لَهُ، بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ لَدَى شُهُودٍ وَدَخَلَ بِهَا، وَطَلَّقَهَا أَبُو الصَّغِيرِ  
 بِعَوَضٍ لِلصَّغِيرِ، وَتَزَوَّجَهَا الْمُطَلَّقُ لَهَا ثَلَاثًا فَوْرًا وَدَخَلَ بِهَا، وَوَطَّئَهَا فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا  
 لَمْ تَحِلَّ. فَطَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَهَا أُخُوهُ الْبَالِغُ فَوْرًا، وَخَلَا بِهَا وَلَمْ يَطَّأَهَا وَطَلَّقَهَا، فَمَا الْحُكْمُ  
 فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، الْجَوَابُ مَعَ بَيَانِ الْوَجْهِ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: نِكَاحُ الصَّبِيِّ صَحِيحٌ بِعَقْدِ أَبِيهِ لَهُ بِحَضْرَةِ مَنْ يَنْعَقِدُ النِّكَاحَ بِحَضْرَتِهِمْ،  
 وَطَّلَاقُ أَبِيهِ لَا يَقَعُ سِوَاءَ كَانَ بِمَالٍ أَوْ (بِغَيْرِهِ) <sup>(١)</sup> قَالَ فِي (جَامِعِ الْفَتَاوِي) وَفِي (شَرْحِ  
 النَّافِعِ لِلْمَصْنُفِ) إِذَا جَامَعَهَا الْمُرَاهِقُ قَبْلَ الْبُلُوغِ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يُطَلَّقَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ؛ لِأَنَّ  
 الطَّلَاقَ [س ١٤١/] مِنْهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ غَيْرٌ وَاقِعٌ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُرَاهِقِ الَّذِي  
 يُجَامَعُ مِثْلُهُ، وَتَحَرَّكَ اللَّهُ وَيَسْتَهِي الْجِمَاعَ، وَقَدَّرَهُ شَمْسُ الْأَيْمَةِ بِعَشْرِ سِنِينَ وَحَيْثُ

(١) فِي ع: غَيْرِهِ.

تَقَرَّرَ لَكَ ذَلِكَ، فَالْمَرَأَةُ زَوْجَةٌ لِلصَّبِيِّ بِأَقِيَّةٍ عَلَى عِصْمَتِهِ، وَعَقْدُ الْمُحَلَّلِ لَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ،  
وَوَطْؤُهُ لَهَا وَطْءٌ (شُبْهَةٌ) <sup>(١)</sup> لَوْ جُودَ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَالْعِدَّةُ،  
وَيَثْبُتُ النَّسَبُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ وَلَدَتْ لِلْمُدَّةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْكُتُبِ [ع/١٣٣]،  
وَلَدًا، وَهِيَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، وَإِنَّمَا لَمْ نَقُلْ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنَ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ صَبِيٌّ، وَالصَّبِيُّ الَّذِي  
لَا يُعْلَقُ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الْوَالِدِ مِنْهُ، وَقَدْ أَجْمَعَتْ عُلَمَاؤُنَا [ك/٣٦ب/] عَلَى  
أَنَّهُ لَوْ جَاءَتْ امْرَأَةُ الصَّبِيِّ بِوَالِدٍ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ، وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ عَقْدَ الْمُحَلَّلِ لَهُ غَيْرُ  
صَحِيحٍ؛ عَلِمْتَ أَنَّ طَلَاقَهُ وَعَدَمَ طَلَاقِهِ سَوَاءٌ؛ إِذْ هِيَ أَجْنَبِيَّةٌ عَنْهُ وَلَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ لَهُ  
وَالْحَالُ هَذِهِ، وَكَذَلِكَ عَقْدُ أَخِيهِ وَقَعَ بَاطِلًا، وَخَلْوَتُهُ بِهَا بَغَيْرِ وَطْءٍ لَا تَوْجِبُ مَهْرًا  
وَلَا عِدَّةً؛ لِأَنَّ الْخُلُوعَ إِنَّمَا تَوْجِبُهُمَا فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ بَاطِلٌ،  
وَطَلَاقُهُ لَعْوٌ؛ إِذْ لَا طَلَاقَ مِنْ أَجْنَبِيَّةٍ، هَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجِرْ قَضَاءُ قَاضٍ يَرَى وَقُوعَ  
طَلَاقِ الْأَبِ عَلَى وَلَدِهِ بِعَوْضٍ، وَلَا قَضَاءُ قَاضٍ بَعْدَ وَقُوعِ طَلَاقِ الْأَبِ بَعْدَ لُزُومِ  
عِدَّةِ مِنَ الصَّغِيرِ، فَإِنْ جَرَى فَلِلْعُلَمَاءِ مَجَالٌ فِي الْحُكْمِ الْمُرَكَّبِ مِنْ مَذْهَبَيْنِ الصَّادِرِ  
مِنْ حَاكِمٍ أَوْ حَاكِمَيْنِ، فَلَا نُشِيرُ إِلَيْهِ حَتَّى نَطَّلِعَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

طَلَّقَ زَوْجَتَهُ رَجْعِيَّةً فَقِيلَ لَهُ: طَلَّقَهَا. فَقَالَ: بِالْخَمْسِينَ

٣٠٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلْقَةً وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً، فَادَّعَتْ عَلَيْهِ لَدَى  
الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ بِمَوْخَرٍ صَدَاقِهَا، فَقِيلَ لَهُ: طَلَّقَهَا بِوَاحِدَةٍ. فَقَالَ: بِالْخَمْسِينَ. هَلْ  
يُصَدَّقُ أَنَّهُ قَالَهَا كَاذِبًا وَيُدَيْنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يُدَيْنُ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ كَاذِبًا لَا يَقَعُ دِيَانَةٌ إِلَّا مَا كَانَ أَوْقَعَهُ،  
نَقَلَهُ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لَهُ ابْنُهُ طَلَّقَهَا فَقَالَ إِنْ كَانَ لَكَ إِخ

٣٠٧ = سُئِلَ: فِي عَامِّي تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِي، فَقَالَ لَهُ ابْنُهُ مِنْهَا: طَلَّقَهَا. فَقَالَ: إِنْ

كَانَ لَكَ فِيهَا صَالِحٌ تَكُونُ طَالِقَةً. نَاوِيًا تَعْلِيْقًا، هَلْ تَطْلُقُ أُمَّ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَطْلُقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَادَّعَى الْإِنْشَاءَ مُتَّصِلًا

٣٠٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ أَبِي زَوْجَتِهِ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَأَنْشَأَ مُتَّصِلًا،

بِحَيْثُ إِنَّهُ سَمِعَ وَأَسْمَعَ الْحَاضِرِينَ، فَهَلْ إِذَا قَالُوا لَمْ نَسْمَعْ وَأَسْمَعَ هُوَ نَفْسَهُ يَصِحُّ  
إِنْشَاؤُهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ بِيَمِينِهِ أُمَّ لَا؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَقَعَ فِيهَا اخْتِلَافٌ وَكَلَامٌ وَاسِعٌ لَهُمْ، وَالَّذِي تَرَجَّحَ عِنْدِي

أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ، لِأَنَّهُ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، وَعَلَّلُوا (الْمُقَابَلَةَ) <sup>(١)</sup> بِفَسَادِ الزَّمَانِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ  
الْفَسَادُ كَمَا يَكُونُ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ؛ يَكُونُ مِنْ جَانِبِهَا أَيْضًا، فَيَبْطُلُ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ،  
وَوَجَبَ اتِّبَاعُ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ الَّذِي هُوَ قَبُولُ [س١٤ب /] قَوْلِ الزَّوْجِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ

٣٠٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، إِلَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِوَصْلِ

الْهَمْزَةِ هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أُمَّ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ؛ إِذْ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى (إِلَّا) أَوْ (إِنْ) لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ هَذَا

اسْتِثْنَاءٌ، وَالْإِيقَاعُ إِذَا لَحِقَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ لَا يَبْقَى إِيقَاعًا، وَكَذَا لَوْ قَالَ ثَلَاثًا إِنْ. أَوْ قَالَ:  
ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّ هَذَا كُلُّهُ شَرْطٌ، وَالْإِيقَاعُ إِذَا لَحِقَهُ شَرْطٌ لَمْ يَبْقَ إِيقَاعًا، كَذَا  
صَرَّحَ بِهِ عُلَمَاؤُنَا، وَمِنْهُمْ صَاحِبُ التَّارِخِ خَائِنِيَّةٍ فِيهَا نَقْلًا عَنِ (الْحَاوِي)، وَالْوَاقِعَاتِ

(١) فِي ع: لِمُقَابَلِهِ.

لِلنَّاطِظِي)، وَنَصَّ فِي (الْبَحْرِ) أَنَّهُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ، قَالَ: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. انْتَهَى.  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَتَّخِذُهُ كَيْئَالًا، ثُمَّ نَصَّبَهُ الْحَاكِمُ كَيْئَالًا

٣١٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَلَاهُ حَاكِمٌ قَسَمَ [ط ٥٦ /] قَرْيَةً فَاتَّخَذَ كَيْئَالًا ثُمَّ غَضِبَ مِنْهُ

لِأَمْرٍ فَقَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا مَا تَطَّلَعُ تَحْتَ يَدِي كَيْئَالًا، ثُمَّ عَزَلَ الْحَاكِمُ الْمُؤَلَّى عَلَى الْقَسَمِ، ثُمَّ وَلَاهُ بَعْدَ مُدَّةٍ قَسَمَ الْقَرْيَةَ ثَانِيًا، وَنَصَّبَ الْحَاكِمَ الْكَيْئَالَ بِنَفْسِهِ عَلَى الْكَيْئَالَةِ مِنْ جَانِبِهِ، فَهَلْ يَحْنُثُ الْحَالِفُ الْمَذْكُورُ بِالْكَيْلِ مَعَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ الْحَالِفُ إِنْ نَوَى بِكُونِهِ تَحْتَ يَدِهِ: تَحْتَ قُدْرَتِهِ أَوْ سُلْطَانِهِ،

أَوْ مَلِكِهِ أَوْ حِجْرِهِ؛ [ك ١٣٧ /] إِذْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَيْسَ تَحْتَ يَدِهِ بَلْ هُوَ تَحْتَ يَدِ الْحَاكِمِ الَّذِي نَصَّبَهُ، فَلَا يَحْنُثُ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ الْحِنْثِ، وَإِنْ نَوَى بِكُونِهِ تَحْتَ يَدِي: كَوْنَهُ كَيْئَالًا فِيمَا لَهُ عَلَيْهِ تَكَلُّمٌ؛ يَحْنُثُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ يَحْنُثُ لِانْتِفَاءِ الْكَلَامِ إِلَى الْمُتَعَارَفِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قِيلَ لَهُ: إِنْ نِسَاءُكَ ذَهَبْنَ إِلَى الْقَرْيَةِ الضَّلَانِيَّةِ فَقَالَ:

إِنْ كَانَ قَدْ ذَهَبَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ إِنْخُ<sup>(١)</sup>

٣١١ = سُئِلَ: وَهُوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ عَنْ رَجُلٍ قِيلَ [ع ٣٣ ب /] لَهُ: إِنْ نِسَاءُكَ ذَهَبْنَ

إِلَى الْقَرْيَةِ الضَّلَانِيَّةِ يُخْرِبْنَ بِهَا، فَقَالَ: إِنْ كَانَ قَدْ رَاحَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ لَهَا؛ فَهِيَ طَالِقٌ. فَتَبَيَّنَ أَنَّ اثْنَتَيْنِ مِنْهُنَّ ذَهَبَتَا إِلَى الْقَرْيَةِ مَعًا، هَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهِمَا، أَمْ يَقَعُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، أَمْ لَا يَقَعُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا؟ أَفْتُونَا.

أَجَابَ: بِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِمَا لِإِرَادَتِهِ مَنَعَهُنَّ عَنِ التَّخْرِيبِ، إِلَّا إِذَا نَوَى وَاحِدَةً مُعَيَّنَةً

(١) فِي هَامِشٍ ع: مَطْلَبُ النِّكَرَةِ فِي سِيَاقِ النِّفْيِ تَعَمُّ.

أَوْ مُبَهَّمَةً، فَيَدَّيْنِ، فَيَقَعُ عَلَى الْمُعَيَّنَةِ فِي صُورَتِهَا، وَعَلَيْهِ التَّعْيِينِ فِي الْمُبَهَّمَةِ مُسْتَدِلًّا بِأَنَّ وَاحِدَةَ نِكْرَةَ فِي سِيَاقِ السَّرَطِ فَتَعُمُّ، وَطَوْلِبَ بِالنَّقْلِ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْ كُتْبِهِ مَا فِيهِ صَرِيحُ النَّقْلِ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ بِالرَّمْلَةِ الْبَيْضَاءِ؛ رَاجَعَ كُتْبَهُ فَكَتَبَ مَا صُورَتْهُ: فِي (الْوَلْوَالِجِيَّةِ) مِنْ بَابِ الْإِيْلَاءِ: لَوْ حَلَفَ لَا يَقْرُبُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ؛ فَهُوَ مُوَلٍ مِنْهُنَّ، إِنْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرَ بَيْنَ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ وَاحِدَةَ نِكْرَةَ فِي مَحَلِّ النَّفْيِ فَتَعُمُّ. انْتَهَى.

وَفِي (الْمِنْهَاجِ) لِأَبِي حَفْصِ عُمَرَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ: وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُ وَاحِدَةً مِنْكُمْ فَهُوَ - أَي: الزَّوْجُ - مُوَلٍ مِنْهُمَا، فَإِنْ مَضَتْ الْمُدَّةُ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بَانَتْ. انْتَهَى.

وَفِي (مِنْحِ الْغَفَارِ شَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْغَزِّيِّ التَّمْرَتَاشِيِّ) نَاقِلًا عَنْ (فَتْحِ الْقَدِيرِ) فِي بَابِ الْإِيْلَاءِ: وَلَوْ قَالَ لَهْنٌ: وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُ إِحْدَاكُنَّ؛ جَعَلْنَاهُ [س ١٤٢/١] مُوَلِيًّا مِنْ وَاحِدَةٍ.

وَقَالَ زُقَرٌ: مُوَلٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ، حَتَّى لَوْ مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَلَمْ يَقْرَبُ إِحْدَاهُنَّ؛ بَانَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، وَعَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُعَيِّنَهَا، وَعِنْدَهُ بِنَّ كُلُّهُنَّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ إِحْدَاكُنَّ وَوَاحِدَةً مِنْكُمْ سَوَاءٌ، وَلَوْ قَالَ: لَا أَقْرَبُ وَاحِدَةً مِنْكُمْ يَصِيرُ مُوَلِيًّا مِنْهُنَّ جَمِيعًا فَكَذَا هَذَا، قُلْنَا: إِحْدَاكُنَّ لَا يَعُمُّ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَكَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: لِكُلِّ إِحْدَاهُنَّ عَلَيَّ دِرْهَمٌ، وَأَمَّا وَاحِدَةً مِنْكُمْ فَنِكْرَةٌ مَنْفِيَّةٌ فَتَعُمُّ، وَلِذَا صَحَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَيَّ دِرْهَمٌ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا فِي (شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِلْمُصَنِّفِ وَابْنِ مَلِكٍ). وَفِي (الْكُوكَبِ الدَّرِّيِّ) لِلْإِسْنَائِيِّ: مَسْأَلَةُ النِّكْرَةِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعُمُّ، سَوَاءً بِأَسْرَهَا النَّافِي نَحْوُ: مَا أَحَدٌ قَائِمًا. أَوْ بِأَسْرَهَا عَامِلَهَا نَحْوُ: مَا قَامَ أَحَدٌ. وَسَوَاءً كَانَ النَّافِي مَا أَوْ لَا، أَوْ لَمْ، أَوْ لَنْ، أَوْ لَيْسَ، أَوْ إِنْ، ثُمَّ إِنْ كَانَتِ النِّكْرَةُ صَادِقَةً عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ كَ (شَيْءٍ) أَوْ مُلَازِمَةً لِلنَّفْيِ نَحْوُ: (أَحَدٌ) أَوْ دَاخِلَةٌ عَلَيْهَا مِنْ نَحْوِ: مَا جَاءَ مِنْ رَجُلٍ، أَوْ وَاقِعَةٌ بَعْدَ لَا الْعَامِلَةِ عَمَلٍ إِنْ، وَهِيَ

(لَا) الَّتِي لِنَفْسِي الْجِنْسِ؛ فَوَاضِحٌ كَوْنُهَا لِلْعُمُومِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ نَحْوُ: لَا رَجُلٌ قَائِمًا.  
بِنَصْبِ الْخَيْرِ. وَمَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ.

فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لِلْعُمُومِ أَيْضًا، وَنَقَلَهُ شَيْخُنَا أَبُو حَيَّانَ فِي (الإِرْتِشَافِ) وَالْكَلامِ  
عَلَى حُرُوفِ الْجَرِّ [ك٣٧ب /] عَنْ سِبْيَوِيهِ، لَكِنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي الْعُمُومِ لَا نَصَّ فِيهِ، وَلِهَذَا  
نَصَّ سِبْيَوِيهِ عَلَى جَوَازِ مُخَالَفَتِهِ، فَتَقُولُ: مَا فِيهَا رَجُلٌ، بَلْ رَجُلَانِ. وَلَا رَجُلٌ فِيهَا، بَلْ  
رَجُلَانِ. أَيْ: يَرْفَعُ رَجُلٌ كَمَا تَقَرَّرَ عَنِ الظَّاهِرِ، فَتَقُولُ: جَاءَ الرَّجَالُ إِلَّا زَيْدًا.

وَدَهَبَ الْمُبَرِّدُ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلْعُمُومِ، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ الْجُرْجَانِيُّ فِي أَوَّلِ (الإِيضَاحِ)  
وَالزَّمْخَشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ؟﴾ [الإِنْفِرَاتِ: ٦٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ﴾ [الْأَنْعَامِ: ٤] كَذَا أَطْلَقَ النُّحَاةُ الْمَسْأَلَةَ، وَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِثْنَاءِ شَيْءٍ  
قَدْ ذَكَرْتُهُ فِي كِتَابِ (التَّمْهِيدِ) وَهُوَ سَلْبُ الْحُكْمِ عَنِ الْعُمُومِ، كَقَوْلِنَا: لَيْسَ كُلُّ عَدَدٍ  
زَوْجًا، فَإِنَّ لَيْسَ مِنْ بَابِ عُمُومِ السَّلْبِ، أَيْ: لَيْسَ ذَلِكَ حُكْمًا لِلْسَّلْبِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ،  
وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَدَدِ زَوْجٌ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ، بَلِ الْمَقْصُودُ بِهَذَا الْكَلَامِ إِبْطَالُ قَوْلِ مَنْ  
قَالَ: إِنَّ كُلَّ عَدَدٍ زَوْجٌ.

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَيَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ مَسَائِلٌ، وَذَكَرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ الرَّابِعَةُ: إِذَا كَانَ لَهُ  
زَوْجَاتٌ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطَأُ وَاحِدَةً مِنْكُنَّ، فَلَهُ ثَلَاثَةٌ [ط٥٧، ع١٣٤ /] أَحْوَالٍ: أَحَدُهَا:  
أَنْ يُرِيدَ الإِمْتِنَاعَ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ، فَيَكُونُ مُوَلِيًّا مِنْهُنَّ كُلِّهِنَّ. ثُمَّ قَالَ: الْحَالُ الثَّانِي: أَنْ  
يَقُولَ أَرَدْتُ الإِمْتِنَاعَ عَنْ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَا غَيْرَ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ لِإِحْتِمَالِ اللَّفْظِ. وَقَالَ الشَّيْخُ  
أَبُو حَامِدٍ: لَا يُقْبَلُ لِلتُّهْمَةِ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، ثُمَّ قَدْ يُرِيدُ مُعَيَّنَةً، وَقَدْ يُرِيدُ مُبْهَمَةً، فَإِنْ  
أَرَادَ مُعَيَّنَةً فَهُوَ مُوَلِيٌّ مِنْهَا، وَيُؤْمَرُ بِالْبَيَانِ كَمَا فِي الطَّلَاقِ، ثُمَّ قَالَ: [س٤٢ب /] وَإِنْ  
أَرَادَ وَاحِدَةً مُبْهَمَةً أَمَرَ بِالتَّعْيِينِ، قَالَ السَّرْحَسِيُّ: وَيَكُونُ مُوَلِيًّا مِنْ إِحْدَاهُنَّ، لَا عَلَى  
التَّعْيِينِ.

ثُمَّ قَالَ: الْحَالُ الثَّلَاثُ: أَنْ يُطْلَقَ اللَّفْظَ فَلَا يَنْوِي تَعْمِيمًا وَلَا تَخْصِيصًا، فَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى التَّعْمِيمِ أَمْ عَلَى التَّخْصِيصِ بِوَاحِدَةٍ؟ وَجَهَانٍ: أَصْحَهُمَا الْأَوَّلُ، وَبِهِ قَطَعَ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَفِي (الْجَامِعِ الصَّغِيرِ) فِي مَسْأَلَةٍ: إِنْ لَبَسَتْ ثَوْبًا، أَوْ أَكَلَتْ طَعَامًا، أَوْ شَرِبَتْ شَرَابًا، وَقَالَ: عَنَيْتُ ثَوْبًا دُونَ ثَوْبٍ، أَوْ طَعَامًا دُونَ طَعَامٍ؛ دُيِّنَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى. قَالَ: لِأَنَّهُ نَكَرَ الطَّعَامَ وَالثَّوْبَ، وَأَنَّهُ نَكَرَهُ فِي مَوْضِعِ الشَّرْطِ، وَمَوْضِعِ الشَّرْطِ نَفْيٌ، وَالنَّكَرَةُ فِي مَوْضِعِ النَّفْيِ تَعْمٌ<sup>(١)</sup>، فَتَصِحُّ نِيَّةُ التَّخْصِيصِ فِيهِ، وَلَا يُصَدَّقُ قَضَاءٌ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَفِيهِ (تَخْفِيفٌ)<sup>(٢)</sup> عَلَى نَفْسِهِ فَلَا يُصَدَّقُ. انْتَهَى.

وَفِي (تَلْخِيصِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ مَلِكٍ (دَادُ)<sup>(٣)</sup> الشَّهِيرِ بِالْخَلَّاطِيِّ) مِنْ بَابِ الْإِيْلَاءِ: وَلَوْ قَالَ إِنْ قَرُبْتُ وَاحِدَةً مِنْكُمْ؛ فَوَاحِدَةٌ مِنْكُمْ طَالِقٌ؛ كَانَ مُوَلِيًّا مِنْهُمَا: تَطَلَّقَ بِالْبُرِّ كِلْتَاهُمَا، وَبِالْحِنْثِ إِحْدَاهُمَا؛ لِأَنَّ النَّكَرَةَ فِي الشَّرْطِ تَعْمٌ، وَفِي الْجَزَاءِ تَخُصُّ، كَ (هِيَ) فِي النَّفْيِ وَالْإِبْتَاتِ، وَلَوْ قَالَ: فَهِيَ طَالِقٌ؛ طَلَّقْنَا بِقُرْبَانِهِمَا؛ لِأَنَّهَا كِنَايَةٌ عَنِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ الشَّرْطِ، فَعَمَّتْ بِعُمُومِهِ. انْتَهَى.

وَفِي مَسْأَلَتِنَا: لَفْظُ فَهِيَ طَالِقٌ، لَا لَفْظُ: فَوَاحِدَةٌ مِنْكُمْ طَالِقٌ؛ فَهِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ رَوَاحٌ وَوَاحِدَةٌ، فَعَمَّتْ بِعُمُومِهِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ: فَوَاحِدَةٌ مِنْكُمْ طَالِقٌ، فَإِنَّ وَاحِدَةً فِيهِ نَكَرَةٌ وَقَعَتْ فِي الْجَزَاءِ فَتَخُصُّ، وَلَا يُسْتَفَادُ مِنْ لَفْظِ (وَاحِدَةٌ) وَضْفُ التَّوْحِيدِ؛ فَقَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ أَرْبَعٌ [ك١٣٨/] نِسْوَةٌ وَلَهُ عَيْدٌ، فَقَالَ: إِنْ طَلَّقْتُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ؛ فَعَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي حُرٌّ، وَطَلَّقْتُ اثْنَتَيْنِ؛ فَعَبْدَانِ

(١) فِي هَامِشِ ع: النَّكَرَةُ فِي مَوْضِعِ الشَّرْطِ تَعْمٌ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الشَّرْطِ نَفْيٌ.

(٢) فِي س: تَحْقِيقٌ.

(٣) فِي س: دَاوُودَ، وَفِي ك (دَارَ) وَفِي ع (دَادَا).



حُرَّانٍ. وَطَلَّقَتْ ثَلَاثًا؛ فَثَلَاثَةٌ أَعْبُدُ أَحْرَارًا، وَطَلَّقْتُ أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ أَعْبُدُ أَحْرَارًا، فَطَلَّقَهُنَّ  
 مَعًا، أَوْ مُفْرَقًا، أَي: مُرْتَبًا فِي الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ؛ عَتَقَ عَشْرَةَ مِنْ عَبِيدِهِ: وَاحِدٌ بِطَلَّاقِ  
 الْأُولَى، وَاثْنَانِ بِطَلَّاقِ الثَّانِيَةِ، وَثَلَاثَةٌ بِطَلَّاقِ الثَّالِثَةِ، وَأَرْبَعَةٌ بِطَلَّاقِ الرَّابِعَةِ، وَمَجْمُوعُ  
 ذَلِكَ عَشْرَةٌ، فَلَوْ اشْتَرَطَ وَصَفُ التَّوْحِيدِ فِي لَفْظِ الْوَاحِدَةِ؛ لَمَا وَقَعَ الْعِتْقُ عَلَى الْوَاحِدِ  
 فِي صُورَةِ طَلَّاقِهِنَّ مَعًا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَمْ يُطَلَّقْ وَاحِدَةً حَالَ كَوْنِهَا مُنْفَرِدَةً، بَلْ طَلَّقَهَا فِي  
 جُمْلَةِ نِسَائِهِ الْأَرْبَعِ، فَذَهَابُ الزَّوْجَتَيْنِ مَعًا لَا يَمْنَعُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ  
 كَذَلِكَ، وَكَلَامُ (تَلْخِيصِ الْجَامِعِ) صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ الْإِيْلَاءِ

قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ مُحَرَّمَةٌ عَلَيَّ خَمْسَ سِنِينَ

٣١٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ مُحَرَّمَةٌ عَلَيَّ خَمْسَ سِنِينَ، وَقَدْ مَضَتْ

مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، فَمَا الْحُكْمُ؟ [س١٤٣/]

أَجَابَ: هَذَا إِيْلَاءٌ بِقَرِينَةٍ ضَرَبِ الْمُدَّةِ، وَقَدْ بَانَتْ بِمُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ

الْيَمِينِ، وَبِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْهُ تَحِلُّ لِلْأَزْوَاجِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَطَّئَهَا فِي مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ؛ يَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينِ

٣١٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ مُحَرَّمَةٌ عَلَيَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ وَطَّئَهَا فِي

الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرِ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

أَجَابَ: يَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع٣٤ب/]

قَالَ لِزَوْجَتَيْهِ كُونا مُحَرَّمَتَيْنِ عَلَيَّ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ

٣١٤ = سُئِلَ: عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتَيْهِ: كُونا مُحَرَّمَتَيْنِ عَلَيَّ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ

إِلَى عُوَيْشَةَ السَّنَةِ الْآتِيَةِ، بَعْدَ هَذِهِ الْآتِيَةِ، وَكَانَ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ

بِوَطْئِهِمَا؟

أَجَابَ: هَذَا إِيْلَاءٌ مِنْهُمَا، فَيَلْزَمُهُ بِوَطْءِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا قَبْلَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ

كَفَّارَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ لِتَعَدُّدِ الْإِيْلَاءِ، كَمَا ذَكَرَ فِي (الْبَحْرِ) وَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ

الْحَلْفِ بِلَا جِمَاعٍ؛ وَقَعَتْ طَلْقَةٌ بَائِنَةٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ، وَبِمُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ تَقَعُ

أُخْرَى إِنْ كَانَتْ [ط٥٨/] فِي الْعِدَّةِ، كَمَا فِي (الظَّهْرِيَّةِ) أَوْ بَعْدَ التَّرْوُجِ بِهَا كَمَا نَصَّ

عَلَيْهِ فِي (الْكَنْزِ) وَهَكَذَا إِلَى أَنْ تَقَعَ الثَّلَاثُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، فَلْيَتَدَارَكَ أَمْرَهُ

بِالْوَطْءِ قَبْلَ وَقُوعِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَلَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ عَلَى وَطئِهَا قَبْلَ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ

٣١٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عَلَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ الْحُرَّةَ الْمَدْخُولِ بِهَا عَلَى صِفَةٍ، هِيَ

أَنَّ: إِنْ وَطئَهَا قَبْلَ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ تَمَضَى؛ فَهِيَ طَالِقٌ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: هَذَا إِيْلَاءٌ، فَإِنْ وَطئَهَا قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ طَلَّقَتْ طَلِّقَةً رَجْعِيَّةً، يَمْلِكُ مَرَّاجَعَتَهَا فِي عِدَّتِهَا لِحِنْثِهِ قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَطَأْ حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ؛ بَانَ مِنْهُ لِبَقَاءِ الْإِيْلَاءِ؛ لِعَدَمِ الْحِنْثِ بِالْوِطْءِ قَبْلَهَا، وَبِالْحِنْثِ بِالْوِطْءِ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرِ انْتَهَتْ بِيَمِينِهِ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، وَبَطَلَ الْإِيْلَاءُ. فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَعَا امْرَأَتَهُ إِلَى الْخُرُوجِ مَعَهُ، فَأَبَتْ فَقَالَ:

إِنْ لَمْ تَخْرُجِي مَعِي فَأَنْتِ حَرَامٌ

٣١٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ دَعَا امْرَأَتَهُ إِلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْقَرْيَةِ مَعَهُ، فَأَبَتْ، فَقَالَ لَهَا:

إِنْ لَمْ تَخْرُجِي مَعِي فَأَنْتِ حَرَامٌ مِنَ الْحَوْلِ إِلَى مِثْلِهِ. نَاوِيًا مُجَرَّدَ الْحُرْمَةِ لَا الطَّلَاقَ، فَلَمْ تَخْرُجْ مَعَهُ، مَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: هُوَ يَمِينٌ إِنْ حِنْثَ فِيهَا بِالْوِطْءِ قَبْلَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ كَفَّرَ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ وَمَضَى حُكْمَهَا، وَإِنْ لَمْ يَحِنْثْ بِهِ؛ لَزِمَهُ مَا يَلْزَمُ الْمُؤَلِّي مِنَ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ، وَبَقِيَّةُ أَحْكَامِ الْمُؤَلِّي لَزِمَتْ عَلَيْهِ، حَيْثُ يَحِنْثُ بِالْوِطْءِ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لَهَا: أَنْتِ مُحَرَّمَةٌ عَلَيَّ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ

٣١٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ غَضِبَ مِنْ زَوْجَتِهِ فَقَالَ [ك٣٨ب/]: لَهَا: أَنْتِ مُحَرَّمَةٌ عَلَيَّ

مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ. نَاوِيًا الْحُرْمَةَ الْمُطْلَقَةَ؟

أَجَابَ: لَا يَلْزِمُهُ طَلَّاقٌ وَلَا كَفَّارَةٌ يَمِينٍ لِعَدَمِ وَطئِهَا فِي الْمُدَّةِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهَا

وَهِيَ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِامْرَأَتِهِ: تَكُونِي عَلَيَّ مِثْلَ أَخَوَاتِي مِنَ الْيَوْمِ

٣١٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: تَكُونِي عَلَيَّ مِثْلَ أَخَوَاتِي مِنَ الْيَوْمِ إِلَى مِثْلِ الْيَوْمِ. نَاوِيًا عَدَمَ قُرْبَانِهَا أُسْبُوعًا. وَتَكُونِي عَلَيَّ بِالسَّبْعِ الْمُحَرَّمَاتِ. وَيُرِيدُ الْحُرْمَةَ الْمُجَرَّدَةَ، فَمَا يَلْزُمُهُ؟ [س ٤٣ ب /]

أَجَابَ: أَمَّا قَوْلُهُ تَكُونِي عَلَيَّ مِثْلَ أَخَوَاتِي؛ فَقَدْ اِرْتَفَعَ بِمُضِيِّ الْأُسْبُوعِ حُكْمُهُ وَبَقِيَ الْحُكْمُ مِنْ قَوْلِهِ: وَتَكُونِي عَلَيَّ بِالسَّبْعِ الْمُحَرَّمَاتِ نَاوِيًا الْحُرْمَةَ الْمُجَرَّدَةَ، فَهُوَ يَمِينٌ يَلْزُمُهُ بِقُرْبَانِهَا كَفَّارَةُ الْيَمِينِ، وَهِيَ إِمَّا إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ فِي وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهَا؛ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: حَرَّمَهَا اللَّهُ عَلَيَّ مُدَّةَ أَرْبَعِ سِنِينَ مِثْلَ أُمِّي

٣١٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ، فَقَالَ: حَرَّمَهَا اللَّهُ عَلَيَّ مُدَّةَ أَرْبَعِ سِنِينَ مِثْلَ أُمِّي وَأَخْتِي وَبِنْتِي. قَاصِدًا إِيْجَابَ تَحْرِيمِهَا لِهَذِهِ الْمُدَّةِ فَقَطْ، فَمَاذَا يَلْزُمُهُ بِهَذَا الْقَوْلِ؟

أَجَابَ: إِذَا وَطِئَهَا قَبْلَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْقَوْلِ؛ يُكْفَرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، فَيُحَرَّرُ رَقَبَةً، أَوْ يُطْعِمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، أَوْ يَكْسُوهُمْ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ التَّحْرِيرِ وَالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ؛ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةً، وَإِنْ مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ الْوَطْءِ؛ وَقَعَتْ عَلَيْهِ طَلْقَةٌ بَائِنَةٌ، فَيُجَدِّدُ عَقْدَهُ عَلَيْهَا، وَيَطْوُهَا وَيُكْفَرُ؛ لِأَنَّ هَذَا إِيْلَاءٌ، وَحُكْمُهُ مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## بَابُ الْخُلْعِ

### صَغِيرَةٌ خَالَعَهَا عَمُّهَا عَلَى ثَوْرٍ

٣٢٠ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ خَالَعَهَا عَمُّهَا عَلَى ثَوْرٍ غَيْرِ عَيْنِ التَّرْمَةِ، فَقَبِلَ زَوْجُهَا ذَلِكَ، هَلْ يَلْزَمُ عَمُّهَا ثَوْرٌ وَسَطٌ، وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ مَهْرِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَنْقَطِعُ شَيْءٌ مِنْ مَهْرِهَا، وَيَلْزَمُ الْعَمَّ ثَوْرٌ وَسَطٌ بِالتَّزَامِ لِبَدَلِ الْخُلْعِ الْمَذْكُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### خَالَعَهَا أَبُوهَا عَلَى بَدَلِ التَّرْمَةِ

٣٢١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ سَأَلَ زَوْجَ بِنْتِهِ الْكَبِيرَةِ الْمَدْخُولِ بِهَا أَنْ يَخْلَعَهَا عَلَى كَذَا دَرَاهِمَ عَلَيْهِ هُوَ، فَخْلَعَهَا عَلَى الْبَدَلِ الْمُضَافِ إِلَى الْأَبِ، هَلْ يَصِحُّ الْخُلْعُ، وَيُطَالَبُ الْأَبُ بِالْبَدَلِ الَّذِي التَّرْمَةُ وَجَعَلَهُ عَلَيْهِ، وَالْمَرْأَةُ تُطَالِبُ الزَّوْجَ [ع ١٣٥ / ١] بِمَا لَهَا عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ بَغَيْرِ إِذْنِهَا، وَلَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ بِمَا أَخَذَتْهُ مِنْهُ عَلَى الْأَبِ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: حَيْثُ أَضَافَ الْأَبُ الْبَدَلِ إِلَى نَفْسِهِ؛ صَحَّ وَلَزِمَهُ، وَلَا يَسْقُطُ مِنْ مَهْرِهَا شَيْءٌ، فَتُطَالِبُ الزَّوْجَ بِمَا لَهَا عَلَيْهِ، وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَبِ إِذَا لَمْ يَضْمَنْ لَهُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ الْبَدَلُ الَّذِي التَّرْمَةُ فِي عَقْدِ الْخُلْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَدَانَتْ مِنْ أُخِيهَا بِأَمْرِ الْقَاضِي نَفَقَتَهَا الْمَفْرُوضَةَ

٣٢٢ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ اسْتَدَانَتْ مِنْ أُخِيهَا نَفَقَتَهَا الَّتِي فَرَضَهَا الْقَاضِي بِأَمْرِ الْقَاضِي، ثُمَّ خَالَعَهَا الزَّوْجُ وَوَقَعَتِ الْبَرَاءَةُ الْعَامَّةُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْخُلْعِ، [ط ٥٩ / ٥] هَلْ يَسْقُطُ دَيْنُ الْأَخِ أَمْ لَا؟

٣٢٣ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا يَسْقُطُ، فَهَلْ يُطَالِبُ بِهِ الزَّوْجُ أَمْ الزَّوْجَةُ؟

٣٢٢ ج = أَجَابَ: لَا يَسْقُطُ دَيْنُ الْأَخِ.

٣٢٣ج = وَلَهُ مُطَالَبَةٌ أَيُّهُمَا شَاءَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِزَوْجِهَا: طَلَّقَهَا وَلَكَ كَذَا. فَوَكَّلَ مَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا

٣٢٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجِ بِنْتِهِ الْبَالِغَةِ الْمَذْخُولَةِ: [ك٣٩٩/١] طَلَّقَهَا وَلَكَ

سِتُونَ قِرْشًا. فَوَكَّلَ مَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، هَلْ يَسْتَحِقُّ السَّتِينَ عَلَى الْأَبِ أَمْ لَا؟

٣٢٥ = وَلَهَا مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ مَهْرِهَا أَمْ لَا؟

٣٢٤ج = أَجَابَ: لَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ.

٣٢٥ج = وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِمَهْرِهَا، [س٤٤/١] وَقَدْ وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ (الثَّلَاثُ) (١)

مَجَانًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْكَافِي) وَغَيْرِهِ. فَرَاغَهُ إِنْ شِئْتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ خَالَعَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَبْضِ الْمُعْجَلِ

٣٢٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَالَعَ زَوْجَتَهُ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا وَقَبْضِ مُعْجَلِ صَدَاقِهَا

عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ، وَلَمْ يَذْكَرِ الْمَهْرَ، هَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِالْمَقْبُوضِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، كَمَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنِ (الْمُحِيطِ) وَصَرَّحَ

بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) عَنِ (فَتَاوِي قَاضِي ظَهِيرٍ) وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْحِيلَةُ لِسُقُوطِ مَهْرِ يَتِيمَةٍ عَنِ الزَّوْجِ

٣٢٧ = سُئِلَ: فِي يَتِيمَةٍ زَوَّجَهَا جَدُّهَا أَبُو أَبِيهَا لِرَجُلٍ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ دَعَتِ

الْمَصْلُوحَةَ إِلَى الْخُلْعِ، وَأَرَادَ الْجَدُّ أَوْ الْأَبُ صِحَّةَ الْخُلْعِ عَلَى وَجْهِ يُسْقِطُ الْمَهْرَ عَنِ

الزَّوْجِ، فَمَا الْحِيلَةُ فِي ذَلِكَ؟

(١) فِي هَامِشِ ع: ثَلَاثًا.

أَجَاب: ذَكَرَ الْبَرَازِي فِي ذَلِكَ ثَلَاثَ حِيلٍ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يُخَالِعَ أَجْنَبِيٌّ مَعَ زَوْجِهَا عَلَى مَالٍ قَدِرِ الْمَهْرِ، فَيَجِبُ الْبَدَلُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ لِلزَّوْجِ، ثُمَّ يُحِيلُ الزَّوْجُ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الصَّدَاقِ لِمَنْ لَهُ وِلَايَةٌ قَبْضِ صَدَاقِهَا عَلَى ذَلِكَ الْأَجْنَبِيِّ، فَيَبْرَأُ الزَّوْجُ عَنِ الْمَهْرِ، وَيَكُونُ فِي ذِمَّةِ ذَلِكَ الرَّجُلِ.

وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يُحِيلَ بِالصَّدَاقِ عَلَى الْأَبِ، يَعْنِي إِنْ كَانَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى الْجَدِّ، كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا، فَيَبْرَأُ الزَّوْجُ مِنْهُ، وَيَتَّقِلُ إِلَى ذِمَّتِهِ إِذَا كَانَ أَمْلَأَ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مِثْلَهُ.

قَالَ: وَذَكَرَ الْحَاكِمُ حِيلَةً أُخْرَى: أَنْ يُقَرَّ الْأَبُ يَعْنِي أَوْ الْجَدُّ بِقَبْضِهِ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا، وَيَبْرَأُ الزَّوْجُ فِي الظَّاهِرِ. وَتُعَقَّبَ هَذَا. وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الزَّوْجَ إِذَا خَالَعَهَا عَلَى صَدَاقِهَا عَلَى أَنَّهُ ضَامِنٌ لَهُ؛ صَحَّ الْخُلْعُ، وَيَضْمَنُ الْجَدُّ لِلزَّوْجِ نِصْفَ الصَّدَاقِ الْوَاجِبِ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الطَّلَاقُ عَلَى عَوْضٍ بِمَنْزِلَةِ الْخُلْعِ

٣٢٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ سَأَلَتْهُ زَوْجَتُهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا عَلَى إِرْضَاعٍ وَلَدِهَا الَّذِي هِيَ حَامِلٌ بِهِ، وَعَلَى إِمْسَاكِهِ مُدَّةَ سِنِينَ مَعْلُومَةٍ، وَعَلَى إِرْضَاعِهِ إِذَا كَانَ رَضِيعًا، فَطَلَّقَهَا عَلَى ذَلِكَ، هَلْ يَلْزَمُهَا ذَلِكَ وَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْخُلْعِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَلْزَمُهَا شَرْعًا، فَقَدْ صَرَّحُوا بِصِحَّةِ الْخُلْعِ عَلَى إِمْسَاكِ الْوَلَدِ مُدَّةَ مَعْلُومَةٍ، وَعَلَى إِرْضَاعِهِ إِذَا كَانَ رَضِيعًا وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنَّ الْمُدَّةَ، وَتُرْضَعُهُ حَوْلَيْنِ، وَالطَّلَاقُ الْكَائِنُ عَلَى عَوْضٍ بِمَنْزِلَةِ الْخُلْعِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ صَاحِبُ الْوَجِيزِ وَغَيْرُهُ، بَلْ هُوَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْخُلْعِ، فَقَدْ نَصَّ فِي (الْجَوْهَرَةِ) أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ عَقْدِ بَيْنِ الزَّوْجَيْنِ، الْمَالُ فِيهِ مِنَ الْمَرْأَةِ تَبْدُلُهُ لَهُ، فَيُخْلَعُهَا أَوْ يُطَلِّقُهَا.

وَفِيهَا أَيْضًا: وَالْفَاظُ الْخُلْعِ خَمْسَةٌ<sup>(١)</sup> ذَكَرَ مِنْ جُمْلَتَيْهَا: طَلَّقِي نَفْسَكَ عَلَى  
الْفِ.

وَلِأَنَّ إِمْسَاكَ الْوَالِدِ وَإِرْضَاعَهُ مُدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ مَنفَعَةٌ مَعْلُومَةٌ، وَهِيَ تَتَقَوَّمُ بِالْعَتْدِ،  
فَصَحَّ جَعْلُهَا بَدَلًا عَنْ خُرُوجِ [ع ٣٥٤، س ٤٤، ب /] الْبُضْعِ عَنْ مَلِكِهِ بِلَفْظِ يَقَعُ بِهِ ذَلِكَ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِأَخْرَ: طَلَّقِ امْرَأَتَكَ عَلَى هَذِهِ الْبَقَرَاتِ الْأَرْبَعِ

٣٢٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِأَخْرَ: طَلَّقِ امْرَأَتَكَ عَلَى هَذِهِ الْبَقَرَاتِ الْأَرْبَعِ، وَعَلَى  
عِشْرِينَ قِرْشًا عَلَيَّ. فَفَعَلَ، [ك ٣٩٩، ب /] هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَلْزَمُهُ دَفْعُ الْبَقَرَاتِ وَالْعِشْرِينَ  
مِنَ الْقُرُوشِ أَمْ لَا يَصِحُّ؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَصِحُّ ذَلِكَ، وَيَلْزَمُهُ دَفْعُ مَا التَزَمَهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ النَّهَائِيَةِ فِي  
بَابِ الْعِتْقِ عَلَى جُعْلِ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في هامش ع: مطلب الفاظ الخلع.



## بَابُ الظَّهَارِ

لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ مُحَرَّمَةٌ؛ فَهُوَ ظَهَارٌ.

٣٣٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ غَضِبَ مِنْ زَوْجَتِهِ، فَقَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ مُحَرَّمَةٌ مِثْلَ أُخْتِي سَتَيْنِ فَمَا الْحُكْمُ؟ أَفْتُونَا.

أَجَابَ: هُوَ (أ) إِيلَاءٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ. (ب) وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ظَهَارٌ، وَصَحَّ أَنَّهُ قَوْلُ الْكُلِّ، فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّهُ ظَهَارٌ؛ فَالْإِزْمُ بِهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ غَنِيًّا عَتَى رَقَبَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَيُّ [ك/٤٠٠/أ] يَقْدِرُ؛ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ، لَيْسَ فِيهِمَا رَمَضَانٌ، وَلَا الْإِيَّامُ الْمَنْهِيَّةُ الْخَمْسَةُ الْمَعْرُوفَةُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ؛ أَطْعَمَ سِتِّينَ فَقِيرًا غَدَاءً وَعَشَاءً مُشْبَعًا، وَلَا يَحِلُّ لَهَا الْخُرُوجُ وَلَا لِأَبْوَيْهَا إِخْرَاجُهَا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا لِبَقَائِهَا عَلَى عِصْمَتِهِ، فَإِنْ جَامَعَهَا فِي أَثْنَاءِ الصَّوْمِ [ط/٦٠/] اسْتَأْنَفَهُ وَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ فَقَطُّ، وَهِيَ زَوْجَتُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَإِنْ تَرَبَّتِ الْأَحْكَامُ الْمَذْكُورَةُ عَلَيْهِ، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ مِثْلُ أُخْتِي هَذِهِ اللَّيْلَةَ؛ فَهُوَ ظَهَارٌ

٣٣١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ مِثْلُ أُخْتِي هَذِهِ اللَّيْلَةَ. نَاوِيًا الْحُرْمَةَ الْمُجَرَّدَةَ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: مُوجِبٌ هَذَا عَلَى مَا صَحَّ أَنَّهُ قَوْلُ الْكُلِّ: أَنَّهُ ظَهَارٌ مُؤَقَّتٌ، فَيُرْتَفَعُ بِمُضِيِّ اللَّيْلَةِ، وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ بِالْعُودِ بَعْدَهَا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لَهَا: رُوحِي طَالِقٌ مُحَرَّمَةٌ مِثْلُ أُخْتِي

٣٣٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَسَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ فَقَالَ لَهَا: رُوحِي طَالِقٌ مُحَرَّمَةٌ مِثْلُ أُخْتِي. نَاوِيًا مُجَرَّدَ الْحُرْمَةِ الْمُطْلَقَةِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: بِقَوْلِهِ: طَالِقٌ وَقَعَ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيُّ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ، وَبِقَوْلِهِ: مُحَرَّمَةٌ إِخْتِ نَاوِيًا الْحُرْمَةُ الْمُجَرَّدَةُ يَكُونُ ظَهَارًا؛ فَتَلْزِمُهُ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ لِقَوْلِهِ: مِثْلُ أُخْتِي. الَّذِي هُوَ تَشْبِيهُهُ مِنْكَوَحْتِهِ بِمُحَرَّمَةٍ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ، وَهِيَ أُخْتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهِ فَقَالَ لَهَا: إِنْ لَمْ تَعُودِي... تَكُونِي مِثْلَ أُخْتِي

٣٣٣= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ وَقَدْ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهِ: إِنْ لَمْ تَعُودِي وَتَبَيْتِي فِيهِ؛ تَكُونِي مِثْلَ أُخْتِي. فَلَمْ تَعُدْ، مَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: إِنْ نَوَى بُرْءًا أَوْ ظَهَارًا أَوْ طَلَاقًا؛ فَكَمَا نَوَى، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةً؛ لَغَا كَلَامُهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مَا أَخُوذُ مِمَّا ذَكَرُوا فِي الظَّهَارِ فِي مَسْأَلَةٍ: أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّغْلِيْقِ وَالتَّجْزِيزِ، فَإِنَّ الظَّهَارَ مِمَّا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَالَ: هِيَ مِثْلُ أُخْتِي لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ

٣٣٤= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ غَضِبَ مِنْ أَبِي زَوْجَتِهِ، فَقَالَ: هِيَ مِثْلُ أُخْتِي، فَمَاذَا يَلْزِمُهُ؟

أَجَابَ: إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فِيهِ؛ [س ١٤٥/١] فَهُوَ بَاطِلٌ، لَا يَلْزِمُهُ بِهِ شَيْءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِزَوْجَتِهِ بِحَضْرَةِ أُمِّهِ: تَكُونِي مِثْلَ هَذِهِ

٣٣٥= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ وَهِيَ بِحَضْرَةِ أُمِّهِ: تَكُونِي مِثْلَ هَذِهِ، مَا تَخْشَى لِي وَهَذَا هَذِهِ السَّنَةُ، هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طَلَاقٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهِ بِهِ طَلَاقٌ، وَيَصِيرُ بِهِ مُظَاهِرًا إِنْ دَخَلَتْ فِي السَّنَةِ وَهَذِهِ الَّذِي نَوَاهُ، وَيَلْزِمُهُ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَعَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يُطْعِمَ سِتِّينَ فَاقِيرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ مِثْلُ أُمِّي

٣٣٦ = سئِل: فِي رَجُلٍ تَخَاصَمَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَقَالَ: أَنْتِ مِثْلُ أُمِّي، أَنْتِ مِثْلُ أُخْتِي.  
نَاوِيَا الْحُرْمَةَ، مَاذَا يَلْزَمُهُ؟

أَجَاب: فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ، وَصَحَّحَ كَوْنُهُ ظَهَارًا، فَيَلْزَمُ فِيهِ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ إِنْ قَدَرَ،  
وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ؛ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، لَيْسَ فِيهِمَا رَمَضَانٌ وَلَا أَيَّامٌ مِنْهُنَّ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ؛  
أَطْعَمَ سِتِّينَ فَاقِرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ الْعِنِّينِ

اِخْتَلَى بِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا لَا يَصِحُّ الْعَقْدُ عَلَيْهَا

قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا

٣٣٧ = سُنِّلَ: فِي بَيْكْرِ ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا [ع/١٣٦] أَنَّهُ عِنِّينٌ، لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا، فَطَلَّقَهَا عَلَى مَالٍ، فَزَوَّجَهَا أَبُوهَا بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ لِغَيْرِهِ، هَلْ يَصِحُّ تَزْوِيجُهُ لَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا؛ لِوُجُودِ الْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهَا أَنَّهُ عِنِّينٌ

٣٣٨ = سُنِّلَ: فِي بَيْكْرِ صَغِيرَةٌ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا، ثُمَّ إِنَّ أَبَوَيْهَا أَخَذَاهَا إِلَى قَرَّتَيْهِمَا وَمَنَعَاهَا عَن زَوْجِهَا وَبَلَغَتْ، فَادَّعَتْ أَنْ يَزَوِّجَهَا عَنْهُ، هَلْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهَا أَنَّهُ عِنِّينٌ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ عُنْتِهِ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِقَوْلِ النِّسَاءِ أَنَّهَا بَيْكْرٌ: يُؤَجَّلُ مِنْ وَقْتِ الْمُرَافَعَةِ سَنَةً كَامِلَةً، وَلَا (تُحْسَبُ) (١) مِنْهَا أَيَّامُ مَرَضِهِ وَلَا مَرَضِهَا، وَلَا أَيَّامُ غَيْبَتِهَا عَنْهُ وَلَوْ (بِحُجَّتِهَا) (٢) وَهُرُوبِهَا مِنْهُ، فَإِنْ وَطِئَ، وَإِلَّا بَانَتْ بِالتَّفْرِيقِ إِنْ طَلَبَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أُجِّلَ الْعِنِّينُ سَنَةً، فَادَّعَتْ أَنَّهُ أَزَالَ بَكَارَتَهَا بِأُصْبِعِهِ

٣٣٩ = سُنِّلَ: فِي عِنِّينٍ أُجِّلَ سَنَةً، ادَّعَتْ زَوْجَتَهُ الْبَيْكْرَ الْبَالِغَةَ أَنَّهُ أَزَالَ بَكَارَتَهَا فِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ بِأُصْبِعِهِ لَا بِأَلْتِهِ، وَهُوَ يَدَّعِي أَنَّهُ أَزَالَهَا بِأَلْتِهِ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ الْيَمِينَ: بِأَنَّهُ

(٢) فِي س: بِحُجَّتِهَا.

(١) فِي ع: يَحْتَسَبُ.

مَا أَزَالَهَا بِأَصْبُعِهِ وَإِنَّمَا أَزَالَهَا بِأَلْتِهِ، فَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ، هَلْ يُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِنُكُولِهِ عَنِ الْيَمِينِ بَعْدَ انْتِهَاءِ السَّنَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِنُكُولِهِ عَنِ الْيَمِينِ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذْ هُوَ مِمَّا يُحْلَفُ عَلَيْهِ وَيُقْضَى فِيهِ بِالنُّكُولِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَقْرَى يُلْزَمُ بِهِ فَيَحْلِفُ، فَإِنْ هُوَ حَلَفَ وَإِلَّا قُضِيَ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يُذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَتَحْتَهُ نَصْرَانِيَّةٌ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا  
وَلَا يَصِحُّ تَأْجِيلُ الْعَيْنِ إِلَّا مِنَ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ

٣٤٠ = سئل: فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ نَصْرَانِيَّةٌ [ط ٦١ /] بِالِغَةِ، أَبُوهَا يُرِيدُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا الْمُسْلِمِ كَرَاهَةً فِي الْإِسْلَامِ، هَلْ لَهُ [س ٤٥ ب /] ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٣٤١ = وَإِذَا ادَّعَتْ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا، وَأَجَلُهُ أَسْتَأْذُقَ قَرِيْبَتِهِ إِلَى دُخُولِ الْجُرْنِ، يَصِحُّ تَأْجِيلُهُ أَمْ لَا؟

٣٤٠ ج = أَجَابَ: بَقَاءُ الْكِتَابِيَّةِ فِي نِكَاحِ الْكِتَابِيِّ إِذَا أَسْلَمَ مُقَرَّرٌ فِي الْكُتُبِ مُتَوْنًا وَشُرُوحًا وَفَتَاوًا.

٣٤١ ج = وَلَا يَصِحُّ التَّأْجِيلُ إِلَّا مِنَ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ، وَلَا عِبْرَةٌ بِتَأْجِيلِ غَيْرِهِ، قَالَ فِي (الْخَانِيَّةِ): وَتَأْجِيلُ الْعَيْنِ لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ قَاضِي مِصْرٍ أَوْ مَدِينَةٍ فَلَا يُعْتَبَرُ تَأْجِيلُ الْمَرْأَةِ أَوْ تَأْجِيلُ غَيْرِهَا (١). انْتَهَى.

وَالْمُصْرَحُ بِهِ فِي زَوْجَةِ الْعَيْنِ إِذَا أَجَلَهُ الْحَاكِمُ سَنَةً وَطَلَبَتِ التَّفْرِيقَ؛ بَانَتْ، إِمَّا بِإِبَانَةِ الزَّوْجِ، وَإِمَّا بِتَفْرِيقِ الْقَاضِي إِذَا أَبَى الزَّوْجُ، وَلَا تَثْبُتُ الْفُرْقَةُ بِمُجَرَّدِ اخْتِيَارِهَا، كَمَا هُوَ مُصْرَحٌ بِهِ فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا هَرَبْتَ زَوْجَةَ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّلِ سَنَةً:  
لَا تُحَسَبُ تِلْكَ الْأَيَّامُ

٣٤٢ = سُئِلَ: فِي زَوْجَةِ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّلِ لَهَا سَنَةٌ إِذَا هَرَبْتَ، أَوْ أَخَذَهَا وَالِدُهَا  
وَحَبَسَهَا عَنْهُ، هَلْ تُحَسَبُ تِلْكَ الْأَيَّامُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَا تُحَسَبُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ الْعِدَّةِ

عِدَّةُ مُمْتَدَّةِ الطُّهْرِ (١)

٣٤٣ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ شَابَّةٍ اُمْتَدَّ طَهْرُهَا، هَلْ تَعْتَدُّ بِالشُّهُورِ أَمْ لَا بُدَّ مِنَ الْحَيْضِ،

وَلَيْسَ قَوْلُ ابْنِ الشَّحْنَةِ فِي (شَرْحِ الوَهْبَانِيَّةِ)

بِتَسْعِ شُهُورٍ تَنْقُضِي عِدَّةَ التِّي غَدَا طَهْرُهَا يَمْتَدُّ فِيمَا يُحَرَّرُ بِمُحَرَّرٍ

أَجَابَ: هُوَ مُخَالَفٌ لِجَمِيعِ الرُّوَايَاتِ، فَلَا يُفْتَى بِهِ، نَعَمْ لَوْ قَضَى مَالِكِيٌّ بِهِ؛ نَفَذَ، وَلَا دَاعِيَ إِلَى الْإِفْتَاءِ بِقَوْلٍ نَعْتَقِدُ أَنَّهُ خَطَأٌ يَحْتَمِلُ الصَّوَابَ مَعَ إِمْكَانِ التَّرَافُعِ إِلَى مَالِكِيٍّ يَحْكُمُ بِهِ، (وَنَصَّتْ) (٢) عَلَمًا وَنَا بِذَلِكَ قَالَ فِي (نِكَاحِ الْخُلَاصَةِ) قِيلَ لِحَنَفِيٍّ: مَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي كَذَا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ كَذَا، ذَكَرَهُ فِي (النَّهْرِ) فَمَعَ مُخَالَفَتِهِ الرُّوَايَاتِ وَغَرَابَتِهِ يُوْهِمُ نَظْمُهُ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ الَّذِي عَنْهُ لَا يُذْهَبُ، وَالْوَاجِبُ طَرْدُ الْغَرَائِبِ وَحِفْظُ الْمَذْهَبِ عَنْهَا، وَإِذَا لَزِمَ ذِكْرُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِزْشَادِ وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهَا يُقَالُ: لَوْ قَضَى (بِذَلِكَ) (٣) مَالِكِيٌّ؛ نَفَذَ، وَقَدْ نَظَّمْتُ نَظْمًا سَالِمًا مِنَ النَّقْدِ فَقُلْتُ نَظْمًا:

لِمُمْتَدَّةِ طَهْرًا بِتِسْعَةِ أَشْهُرٍ وَقَاعِدَةٍ أَنَّ مَالِكِيًّا يُقَرَّرُ  
وَمِنْ بَعْدِهِ لَا وَجْهَ لِلنَّقْدِ هَكَذَا يُقَالُ بِلَا نَقْضٍ عَلَيْهِ يُنْظَرُ

[٣٦٤ ب/] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي هَامِشِ ع: مَمْتَدَّةِ الطَّهْرِ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا بِمُضِيِّ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، فَلَوْ حَكَمَ حَاكِمُ مَالِكِيٍّ مَسْتَوْفِيًا شَرَائِطَهُ الَّتِي عِنْدَهُ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِذَلِكَ؛ نَفَذَ.

(٢) فِي ع: وَيُضَنُّ.

(٣) فِي ع: بِهِ.

لَوْ قَضَى الْمَالِكِيُّ بِانْقِضَاءِ عِدَّةِ

مُتَمَدَّةِ الطُّهْرِ بِتِسْعَةِ أَشْهُرٍ: نَفَذَ

٣٤٤ = سئِلَ: إِذَا قَضَى مَالِكِيُّ الْمَذْهَبِ فِي مُتَمَدَّةِ الطُّهْرِ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِتِسْعَةِ

أَشْهُرٍ يَنْفُذُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا أَتَى قَضَى مَالِكِيُّ الْمَذْهَبِ فِي مُتَمَدَّةِ [س١٤٦/١] الطُّهْرِ

بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِتِسْعَةِ أَشْهُرٍ؛ يَنْفُذُ، وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالِفِ الْكِتَابَ وَلَا السُّنَّةَ  
الْمَشْهُورَةَ وَلَا الْإِجْمَاعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِمُعْتَدَّةِ الْوَفَاةِ أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى

٣٤٥ = سئِلَ: فِي امْرَأَةٍ تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا بِبَلَدٍ أَوْ بِالرَّمْلَةِ، هَلْ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْ

بَيْتِهَا، وَتَنْتَقِلَ إِلَى الْقُدْسِ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِلْمُطَلَّقَةِ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِ طَلَّقَتْ فِيهِ

٣٤٦ = سئِلَ: فِي الْحُرَّةِ الْمُطَلَّقَةِ هَلْ تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِ طَلَّقَتْ وَهِيَ بِهِ أَمْ لَا؟

٣٤٧ = وَتُجْبَرُ عَلَى الْعَوْدَةِ إِلَيْهِ إِذَا هِيَ خَرَجَتْ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، وَتَجِبُ

نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ وَكَذَا كِسْوَتُهَا؟

٣٤٦ ج = أَجَابَ: لَا تَخْرُجُ مِنْهُ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ

مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ [الطَّلَاق: ١] الْإِيثَاءُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْفَاحِشَةُ: الزَّانَا، فَتَخْرُجُ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ.

وَبِهِ قَالَ الْأَكْثَرُونَ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هِيَ خُرُوجُهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا.



٣٤٧ ج = وَتُجْبَرُ عَلَى الْعَوْدِ إِذَا خَرَجَتْ قَبْلَ انْقِضَائِهَا، وَلَوْ بِإِذْنِ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لَا تُسْقِطُ بِإِذْنِهِ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا تَخْرُجُ لَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا حَتَّىٰ إِلَىٰ صَحْنِ دَارٍ (فِيهَا) <sup>(١)</sup> مَنَازِلَ لِغَيْرِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ لَهُ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَنْزِلُ مُسْتَأْجَرًا، وَكَانَ الزَّوْجُ غَائِبًا وَهِيَ قَادِرَةٌ عَلَىٰ دَفْعِ الْأُجْرَةِ؛ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ، بَلْ تَمُكِّثُ وَتَدْفَعُ الْأُجْرَةَ، وَتَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ، وَلَا يَحِلُّ لِأَهْلِهَا إِخْرَاجُهَا، وَلَوْ أَمَرَهَا أَبُوَاهَا بِذَلِكَ عَلَيْهَا أَنْ تَعْصِيَهُمَا وَقَدْ حَثُّوا عَلَىٰ مُلَازِمَةِ النَّسَاءِ لِبُيُوتِهِنَّ مُطَلَّقَاتٍ أَكْثَرَ مِنْهُ غَيْرَ مُطَلَّقَاتٍ، فَإِنَّهُنَّ يَحِلُّ لَهُنَّ الْخُرُوجُ بِإِذْنِ الْأَزْوَاجِ [ك١٤١/١] بِخِلَافِ الْمُطَلَّقَاتِ؛ إِذْ لَا إِذْنَ فِيهَا فِيهِ مَعْصِيَةَ اللَّهِ تَعَالَىٰ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْمُعْتَدَّةِ، وَيَدْخُلُ فِي مَسْمَاهَا الْكِسْوَةُ إِذَا [ط٦٢/١] طَالَتْ بِأَنْ كَانَتْ حَامِلًا أَوْ مُمْتَدَّةَ الطُّهْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَاتَ عَنْ زَوْجَتِهِ وَهُمَا يَسْكُنَانِ فِي بَيْتٍ يَسْتَحِقُّ الْمَيْتُ فِيهِ السُّكْنَى

٣٤٨ = سُئِلَ: فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ تَسْكُنُ مَعَهُ فِي بَيْتٍ يَسْتَحِقُّ الْمَيْتُ فِيهِ السُّكْنَى بِسَبَبِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، فَأَخْرَجَهَا الْمُسْتَحِقُّونَ، هَلْ لَهَا السُّكْنَى فِيهِ رَغْمًا عَلَيْهِمْ أَمْ لَا، وَلَهُمْ إِخْرَاجُهَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ لَهُمْ إِخْرَاجُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَقْرَبُ بَطْلَاقِهَا مِنْ مُدَّةٍ مَاضِيَةٍ إِنْ صَدَّقْتَهُ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا

٣٤٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ غَائِبٍ أَقْرَبَ بِأَنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ مِنْ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ ثَلَاثًا، وَأَرْسَلَ بِذَلِكَ كِتَابًا إِلَيْهَا، هَلْ يُصَدَّقُ فِي إِسْقَاطِ نَفَقَتِهَا أَمْ لَا؟ وَلَهَا النَّفَقَةُ

(١) فِي ع: إِذَا كَانَ بِهَا.

حَتَّى تَنْقُضِي عِدَّتَهَا مِنْ تَارِيخِ عِلْمِهَا، وَعَلَيْهِ وَفَاءٌ مَهْرُهَا الْمَشْرُوطِ حُلُولُهُ بِطَلَاقِهَا  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ كَذَّبْتَهُ؛ فَلَهَا النَّفَقَةُ وَالْكِسْوَةُ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) بَعْدَ كَلَامِ قَدَمَهُ: إِنْ  
الْعِدَّةُ تُعْتَبَرُ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ فِي إِقْرَارِهِ، يَعْنِي الزَّوْجَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَمَانٍ مَضَى إِلَّا  
أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ اخْتَارُوا وَجُوبَ الْعِدَّةِ [س٤٦ب/] مِنْ وَقْتِ الإِقْرَارِ حَتَّى لَا يَحِلَّ لَهُ  
التَّزْوُجُ بِأَخْتِهَا وَأَرْبَعٌ سِوَاهَا زَجْرًا لَهُ، حَيْثُ كَتَمَ طَلَاقَهَا لَكِنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا كِسْوَةَ إِنْ  
صَدَّقْتَهُ فِي الإِسْنَادِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا مَقْبُولٌ عَلَى نَفْسِهَا، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامِ كَثِيرٍ: وَالْحَاصِلُ:  
أَنَّهَا إِنْ كَذَّبْتَهُ فِي الإِسْنَادِ أَوْ قَالَتْ لَا أَدْرِي فَمِنْ وَقْتِ الإِقْرَارِ، وَإِنْ صَدَّقْتَهُ فَمِنْ حَقِّهَا  
مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَفِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ وَقْتِ الإِقْرَارِ (١). انْتَهَى.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ فِي إِبْطَالِ حَقِّهَا إِجْمَاعًا فِي النَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ  
مِنْهَا، وَعَلَيْهِ وَفَاءٌ مَهْرُهَا الْمَشْرُوطِ حُلُولُهُ بِطَلَاقِهَا إِجْمَاعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### صَالِحَهَا عَلَى نَفَقَةِ عِدَّتِهَا عَلَى دَرَاهِمِ مُسَمَّاءَ

٣٥٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَلَهُ مِنْهَا [ع١٣٧/] بِنْتُ رَضِيعَةٍ تَمْتَدُّ عِدَّةُ

أُمَّهَا، صَالِحَهَا عَلَى دَرَاهِمِ مُسَمَّاءَ، هَلْ يَصِحُّ الصُّلْحُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَإِذَا صَالَحَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عَلَى نَفَقَتِهَا  
مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ عَلَى دَرَاهِمِ مُسَمَّاءَ لَا يَزِيدُهَا عَلَيْهَا حَتَّى تَنْقُضِي الْعِدَّةَ: يُنْظَرُ إِنْ  
كَانَتْ عِدَّتُهَا بِالْحَيْضِ لَا يَجُوزُ الصُّلْحُ لِلْجَهَالَةِ، وَهَذِهِ عِدَّتُهَا بِالْحَيْضِ، فَلَا يَصِحُّ  
الصُّلْحُ لِلْجَهَالَةِ بِالْمُدَّةِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ مَا دَامَتْ تَحِيضُ (٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «البحر الرائق» (٤/١٥٧).

(٢) «البحر الرائق» (٤/٢١٧).

## بَابُ ثُبُوتِ النَّسَبِ

هَلْ يَثْبُتُ الشَّرْفُ لِابْنِ الْهَاشِمِيَّةِ (١)

٣٥١ = سُئِلَ: فِي ابْنِ الْهَاشِمِيَّةِ، هَلْ هُوَ هَاشِمِيٌّ أَمْ لَا؟ وَإِذَا قُلْتُمْ لَا، هَلْ يَثْبُتُ لَهُ شَرْفٌ مَا أَمْ لَا؟

٣٥٢ = وَإِذَا قُلْتُمْ نَعَمْ هَلْ يَتَسَلَّلُ فِي أَوْلَادِهِ أَمْ لَا؟

٣٥١ ج = أَجَابَ: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ لَهُ شَرْفًا مَا، وَكَذَا لِأَوْلَادِهِ، أَمَّا أَصْلُ النَّسَبِ فَمَخْصُوصٌ بِالْآبَاءِ، وَالْقَائِلُ بِهَذَا قَدْ نَهَجَ الْمَنْهَجَ الْوَاضِحَ، وَاتَّبَعَ الْوَجْهَ اللَّائِحَ؛ إِذْ بَأَدْنَى نِسْبَةٍ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَثْبُتُ الشَّرْفُ (٢) وَالسِّيَادَةُ.

٣٥٢ ج = فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الْقَدْرُ لِابْنِ الْهَاشِمِيَّةِ؛ ثَبَتَ لِأَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ؛ لَوْجُودِ نِسْبَةٍ مَا مِنَ النَّسَبِ، وَلَنَا فِي ذَلِكَ رِسَالَةٌ مُسَمَّاةٌ بِ (الْفَوْزِ وَالْغَنَمِ) فِي مَسْأَلَةِ الشَّرْفِ مِنَ الْأُمِّ، فَمَنْ أَرَادَ زِيَادَةً فِي ذَلِكَ؛ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوَادُ هَلْ لَهُ وَلِأَوْلَادِهِ  
شَرْفٌ وَحَمْلُ الْعِمَامَةِ الْخَضْرَاءِ

٣٥٣ = سُئِلَ: فِي عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوَادِ ابْنِ الْإِمَامِ الشَّهِيدِ [ك ١٤ ب /] جَعْفَرِ الطَّيَّارِ، وَابْنِ سَيِّدَتِنَا زَيْنَبَ بِنْتِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هَلْ لَهُ وَلِأَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَعِترته شَرْفٌ مِثْلُ شَرْفِ الْحُسَيْنِيِّ وَالْحُسَيْنِيَّةِ.

٣٥٤ = وَحَمْلُ الْعِمَامَةِ الْخَضْرَاءِ عَلَيَّ رُؤُوسِهِمْ أَمْ لَا؟

(١) في هامش ع: مطلب في الشرف من الأم.

(٢) في س زيادة: والزيادة.

٣٥٣ ج = أَجَابَ: يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ أَشْرَافٌ بِلَا شُبُهَةٍ؛ إِذِ اسْمُ الشَّرِيفِ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، سِوَاءِ كَانَ حَسَنِيًّا أَوْ حُسَيْنِيًّا، أَوْ عَلَوِيًّا أَوْ جَعْفَرِيًّا أَوْ عَقِيلِيًّا أَوْ عَبَّاسِيًّا، كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ قَصَرَ [س ٤٧/١] الْخُلَفَاءُ الْفَاطِمِيُّونَ اسْمَ الشَّرِيفِ عَلَى ذُرِّيَّةِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ فَقَطْ، لَكِنْ لَهُمْ شَرَفُ الْأَلِ الَّذِينَ تَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ، لَا شَرَفُ النَّسَبِ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرُوا أَنَّ مِنْ خَصَائِصِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ أَوْلَادُ بَنَاتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي أَوْلَادِ بَنَاتِ بَنَاتِهِ، فَالْخُصُوصِيَّةُ لِلطَّبَقَةِ الْعُلِيَّا فَقَطْ، فَأَوْلَادُ فَاطِمَةَ الْأَرْبَعَةَ: الْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ، وَأُمُّ كُلثوم، وَزَيْنَبُ يُنْسَبُونَ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَوْلَادُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ يُنْسَبُونَ إِلَيْهِمَا، فَيُنْسَبُونَ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، [ط ٦٣/] وَأَوْلَادُ زَيْنَبَ وَأُمِّ كُلثوم يُنْسَبُونَ إِلَى أَبِيهِمْ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ، لَا إِلَى الْأُمِّ وَلَا إِلَى أَبِيهِمَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنََّّهُمْ أَوْلَادُ بِنْتِ بِنْتِهِ، لَا أَوْلَادُ بِنْتِهِ، يَجْرِي الْأَمْرُ فِيهِمْ عَلَى (قَاعِدَةِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ) (١) فِي أَنَّ الْوَالِدَ يَتَّبِعُ أَبَاهُ فِي النَّسَبِ لَا أُمَّهُ، وَإِنَّمَا خَرَجَ أَوْلَادُ فَاطِمَةَ وَحَدَهَا لِلْخُصُوصِيَّةِ الَّتِي وَرَدَ الْحَدِيثُ بِهَا، وَهِيَ مَقْصُورَةٌ عَلَى ذُرِّيَّةِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، لَكِنَّ مَطْلَقَ الشَّرْفِ الَّذِي لِلْأَلِ أَنَّهُ يَشْمَلُهُمْ، وَأَمَّا الشَّرْفُ الْأَخْصُ - وَهُوَ شَرَفُ النَّسَبِ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَا، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٥٤ ج = وَأَمَّا الْعِمَامَةُ الْخَضْرَاءُ وَالْعَلَامَةُ الْخَضْرَاءُ فَلَيْسَ لَهُمَا أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ وَلَا فِي السُّنَّةِ، وَلَا كَانَتَا (مِنْ) (٢) الزَّمَنِ الْقَدِيمِ، وَلَكِنْ لُبْسُهُمَا بِدَعَا مُبَاحَةً، لَا يُمْنَعُ مِنْهُمَا، وَلَا يُؤْمَرُ بِهِمَا، أَقْصَى مَا فِي الْبَابِ: أَنَّهُ إِذَا حَدَثَ التَّمْيِيزُ فَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَخْتَصَّ بِهَا الْمُتَسَبِّبُونَ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُمْ ذُرِّيَّةُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَأَنْ يُعَمَّمَ فِي كُلِّ أَهْلِ الْبَيْتِ، كُلِّ جَائِزٍ شَرْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي س: فِي.

(١) فِي ع: الْقَوَاعِدُ الشَّرْعِيَّة.

### لَا بُدَّ فِي الشَّهَادَةِ لِمُدَّعِي الْإِرْثِ مِنْ ذِكْرِ الْجَدِّ

٣٥٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ أُخْتٍ لِأُمِّ مَعْرُوفَةٍ عِنْدَ النَّاسِ، طَلَبَتْ الْإِخْتِصَاصَ بِالْإِرْثِ فَرَضًا وَرَدًّا، فَادَّعَى جَمَاعَةٌ أَنَّهُمْ [ع ٣٧ب /] أَبْنَاءُ عَمِّ عَصَبَةٍ لَهُ، وَلَيْسَ لَهَا سِوَى السُّدُسِ، هَلْ يُعْطُونَ بِمَجْرَدِ دَعْوَاهُمْ أَمْ لَا؟

٣٥٦ = وَهَلْ إِذَا شَهِدَ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهِنَّ أَبْنَاءُ عَمِّ يَكْفِي ذَلِكَ فِي شَهَادَتِهِمْ، أَمْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْجَدِّ؟

٣٥٥ ج = أَجَابَ بِقَوْلِهِ: إِنَّهُمْ لَا يُعْطُونَ بِدَعْوَاهُمْ.

٣٥٦ ج = وَإِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ وَلَمْ يَذْكُرُوا الْجَدَّ الَّذِي يَجْتَمِعُونَ فِيهِ مَعَ الْمَيِّتِ؛ لَا تَصِحُّ شَهَادَتُهُمْ، لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ لِلْقَاضِي بِدُونِ ذِكْرِهِ، صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### زَوْجٌ أُمٌّ وَلَدِهِ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَنَفِي الْمَوْلَى لَهُ صَحِيحٌ مُطْلَقًا

٣٥٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ زَوَّجَ أُمَّ وَلَدِهِ مِنْ زَيْدٍ بَعْدَ أَنْ اسْتَبْرَأَهَا، فَدَخَلَ بِهَا الزَّوْجَ، ثُمَّ بَعْدَ مُضِيِّ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْئِهَا ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ، وَكُلٌّ مِنَ السَّيِّدِ وَالزَّوْجِ يَنْفِي كَوْنَهُ مِنْهُ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِيمَا إِذَا وَضَعْتَهُ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْئِ الزَّوْجِ أَوْ لِأَكْثَرٍ مِنْهَا مِنْهُ؟

٣٥٨ = وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ التَّرْوِيجِ وَكَانَ السَّيِّدُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ حِينَ ذَاكَ، أَعْلَيْهِ جُنَاحٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟ [ك ٤٢٤ /]

٣٥٧ ج = أَجَابَ: أَمَّا نَفْيُ الْمَوْلَى؛ فَصَحِيحٌ مُطْلَقًا؛ إِذِ الْمُصْرَحُ بِهِ [س ٤٧ب /] فِي كُتُبِ عُلَمَائِنَا قَاطِبَةً صِحَّةُ نَفْيِ وَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ مِنَ الْمَوْلَى، وَسِوَاءِ وَكَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ

أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ، وَأَمَّا نَفْيُ الزَّوْجِ فَلَا يَصِحُّ إِذَا أَتَتْ بِهِ لَيْسَتْ أَشْهُرٌ أَوْ أَكْثَرَ، وَإِذَا كَانَ لِأَقَلِّ يَصِحُّ نَفْيُهُ، وَمَعَ صِحَّتِهِ نَفْيُهُ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنَ الْمَوْلَى مَعَ نَفْيِهِ.

٣٥٨ ج = وَلَا جُنَاحَ عَلَى السَّيِّدِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اِثْنَانِ كُلُّ مِنْهُمَا يُنَادِي الْآخَرَ أَنَا ابْنُ عَمِّ ابْنِ خَالِي

٣٥٩ = وَسُئِلَ: مِنْ وَلَدِهِ الْمَرْحُومِ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ سُؤَالَ نَظْمًا، صُورَتُهُ:

يَا مَنْ سَمَّا بِعُلُومِ      أَضْحَى بِهَا كَالْهَلَالِ  
مَا اِثْنَانِ كُلُّ يُنَادِي      أَنَا ابْنُ عَمِّ ابْنِ خَالِي  
أَجَابَ نَظْمًا:

هَذَا أَخٌ أَبَوِي      مُزَوَّجٌ بِالْحَلَالِ  
أُخْتًا لِهَذَا وَهَذَا      كَذَاكَ فَافْهَمْ مَقَالِي  
فَابْنُ كُلِّ يُنَادِي      أَنَا ابْنُ عَمِّ ابْنِ خَالِي

فِي مَنْ يُزَوِّجُ أُمَّهُ وَأُخْتِيهِ

٣٦٠ = سُئِلَ مِنْهُ نَظْمًا أَيْضًا:

يَا أَيُّهَا الْحَبْرُ الَّذِي      نَشْرُ الْجَوَاهِرِ أَوْدَعَا  
أَدْبَابًا وَفِقْهًا وَالْحَدِيدِ      ثُ مَوْصَلًا وَمُضْرَعَا  
مَنْ ذَا يُزَوِّجُ أُمَّهُ      رَجُلًا وَأُخْتَيْهِ مَعَا  
مِنْ نَسَبٍ قَدْ أَثْبَتَا      بِالْحَقِّ شُرْعَا أُشْرَعَا

أَجَابَ: [ط ٦٤/]

أَمَّةٌ أَتَتْ بِابْنٍ وَذِي      لِاثْنَيْنِ فَادَّعِيَا مَعَا  
وَهُمَا لِكُلِّ مِنْهُمَا      بِنْتٌ مِنَ الْغَيْرِ أَسْمَعَا

## بَابُ الْحَضَانَةِ

يَتِيمٌ لَيْسَ لَهُ سِوَى أُمِّهِ وَأُخْتِهِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُتَزَوِّجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ

٣٦١ = سُئِلَ: فِي صَغِيرٍ يَتِيمٍ لَهُ أُمٌّ مُتَزَوِّجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ، وَأُخْتُ لِأَبٍ كَذَلِكَ، فَهَلْ تَحْضَنُهُ أُمُّهُ أَمْ أُخْتُهُ؟

أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ عَصَبَةٌ مَحْرَمٌ وَلَا ذَوِي رَحِمٍ مِنْ غَيْرِ الْعَصَبَاتِ، كَالْأَخِ مِنْ أُمٍّ، وَعَمٍّ مِنْ أُمَّ وَخَالَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُ الْأُمِّ الْمَذْكُورَةِ وَالْأُخْتِ الْمَذْكُورَةِ، وَقَدْ قَامَ بِكُلِّ مِنْهُمَا مَانِعٌ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْحَضَانَةِ، فَاِبْتِقَاؤُهُ عِنْدَ أُمِّهِ أَوْلَى مِنْ اِبْتِقَائِهِ عِنْدَ أُخْتِهِ؛ لِكَمَالِ شَفَقَةِ الْأُمِّ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ شِهَابُ الدِّينِ الْحَلَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## خَالَعَتْ عَلَى إِرْضَاعِ وَلَدِهَا الْحَامِلِ بِهِ وَرِضَاعَتِهِ سَنَةً

٣٦٢ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِإِرْضَاعِ وَلَدِهِ الَّذِي هِيَ حَامِلٌ بِهِ وَحَضَانَتِهِ إِذَا وَلَدَتْهُ سَنَةً، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

٣٦٣ = وَهَلْ إِذَا طَلَبَتْ عَلَى ذَلِكَ أَجْرَةً بَعْدَ السَّنَةِ وَالْأَبُ مُعْسِرٌ وَلَهُ أُخْتُ لِأَبِيهِ تُرْضِعُهُ وَتُرَبِّيهِ مَجَانًّا وَأَبْتُ أُمُّهُ ذَلِكَ إِلَّا (بِالْأَجْرَةِ) <sup>(١)</sup> يُنْزَعُ مِنْهَا وَيُدْفَعُ لِلْأُخْتِ أَمْ لَا؟

٣٦٢ ج = أَجَابَ: يَجُوزُ الْخُلْعُ عَلَى ذَلِكَ وَيَلْزُمُهَا الْوَفَاءُ بِهِ.

٣٦٣ ج = وَإِذَا أَبْتُ أُمُّهُ اِمْسَاكُهُ وَإِرْضَاعُهُ إِلَّا بِالْأَجْرَةِ وَأُخْتُهُ تَقْبَلُهُ مَجَانًّا؛ يُدْفَعُ إِلَيْهَا، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخَانِيَّةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالظَّهِيرِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: بِالْأَجْرِ.

لَا تُلْزَمُ الْأُمُّ بِالْكَفِيلِ فِي مُدَّةِ الْحَضَانَةِ خَشِيَةَ أَنْ تَغِيبَ

٣٦٤ = سُئِلَ: فِي الْأُمِّ تَحْضُنُ الصَّغِيرَةَ إِلَى مَتَى؟

٣٦٥ = وَهَلْ يَلْزَمُهَا كَفِيلٌ يَكْفُلُهَا خَشِيَةَ أَنْ تَغِيبَ بِهَا أَوْ تُسَافِرَ أُمٌّ لَا؟

٣٦٤ ج = أَجَابَ: الْأُمُّ أَوْلَى بِهَا حَتَّى تَحِيضَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، وَعَلَيْهِ

الْمُتُونُ، وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ: حَتَّى تُشْتَهَى، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِفَسَادِ الزَّمَانِ.

٣٦٥ ج = وَلَا يَلْزَمُهَا كَفِيلٌ يَكْفُلُهَا فِيمَا ذُكِرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٤٨/١]

إِذَا طَلَبَتْ الْأُمُّ الْمُنْقِضِيَةَ الْعِدَّةِ أُجْرَةَ الْحَضَانَةِ

٣٦٦ = سُئِلَ: فِي الْأُمِّ الْحَاضِنَةِ الْمَبْتُوتَةِ الْمُنْقِضِيَةَ عِدَّتُهَا إِذَا طَلَبَتْ أُجْرَةَ

لِحَضَانَتِهَا (لِأَوْلَادِهَا) <sup>(١)</sup> الصَّغَارِ، هَلْ تُجَابُ إِلَى ذَلِكَ؟ [ع ٣٨/١]

٣٦٧ = وَأَيْضًا إِذَا احْتَا جُوا إِلَى خَادِمٍ يَلْزِمُهُ وَيُلْزَمُ بِسَكْنِهَا أَيْضًا أُمٌّ لَا؟

٣٦٦ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، تُجَابُ إِلَى ذَلِكَ كُلِّهِ؛ إِذْ هُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْآبِ كِكِسْوَتِهِمْ

وَنَفَقَةِ طَعَامِهِمْ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ سِرَاجُ الدِّينِ فِي (فَتَاوَاهُ).

٣٦٧ ج = وَلِزُومِ سَكْنِ الْحَاضِنَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ، صَرَّحَ بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بِكُرِّ بِالْغَةِ لَهَا رَأْيٌ يُرِيدُ عَمَّهَا ضَمَّهَا إِلَيْهِ

٣٦٨ = سُئِلَ: فِي بَكْرِ بِالْغَةِ عَاقِلَةٌ لَهَا رَأْيٌ، يُرِيدُ عَمَّهَا أَنْ يَضُمَّهَا إِلَيْهِ، وَهِيَ تَأْبَى

وَلَا تُرِيدُ إِلَّا الْإِنْضِمَامَ إِلَى أُمَّهَا الصَّالِحَةِ الْعَازِبَةِ، هَلْ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَضُمَّهَا إِلَيْهِ جَبْرًا

أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: أَوْلَادِهَا.



أَجَابَ: لَا يَقْدِرُ عَمَّهَا عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَمْنَعُهَا عَنِ الْمَكْتَبِ عِنْدَ [ك ٤٢ ب /] أُمَّهَا،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مُراهقة نصرانية تنازع في ضمها إخوتها المسلمون والنصرانيون

٣٦٩ = سُئِلَ: فِي مُرَاهِقَةٍ نَصْرَانِيَّةٍ، تَنَازَعَ فِي ضَمِّهَا إِخْوَتُهَا الْمُسْلِمُونَ وَإِخْوَتُهَا  
النَّصْرَانِيُّونَ، كُلُّ يُرِيدُ ضَمَّهَا لِنَفْسِهِ، فَعِنْدَ مَنْ تَكُونُ؟

أَجَابَ: تَكُونُ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَتْ الْكُونُ عِنْدَهُ؛ إِذِ الْمُرَاهِقَةُ حُكْمُهَا حُكْمُ الْبَالِغَةِ  
فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ساقطة الحضانة بالتزويج كالميتة

٣٧٠ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ لَهَا أُمٌّ، وَجَدَّةٌ أُمُّ أُمٍّ، وَأَخْتٌ شَقِيقَةٌ سَاقِطَاتُ الْحَقِّ مِنَ  
الْحَضَانَةِ؛ لِكُونِهِنَّ مُتَزَوِّجَاتٍ بِأَجَانِبٍ، وَلَهَا أَخٌ لِأَبٍ، هَلْ لَهُ أَنْ يَحْضُنَهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ سَاقِطَاتُ الْحَضَانَةِ بِالتَّزْوِجِ بِالْأَجَانِبِ كَالْمَيِّتَاتِ، كَمَا فِي (الْبَحْرِ)  
وَوَغَيْرِهِ، فَحَقُّ الْحَضَانَةِ لِلْأَخِ وَالْحَالَةَ هَذِهِ، وَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ) بَعْدَ أَنْ رَمَزَ لِ (الْمُحِيطِ):  
وَإِذَا اجْتَمَعَتِ النِّسَاءُ وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ أَجَانِبٌ؛ يَضَعُهُ الْقَاضِي حَيْثُ يَشَاءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### صغيرة لها أم متزوجة بأجنبي وعم وخال

٣٧١ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ لَهَا عَمٌّ عَصَبِيٌّ، وَأُمٌّ تَزَوَّجَتْ بِالْأَجْنَبِيِّ، وَخَالَ، فَمَنْ  
يَلِي إِنْكَاحَهَا وَحَضَانَتَهَا؟

أَجَابَ: الْعَمُّ هُوَ الَّذِي يَلِي الْإِنْكَاحَ، وَأَمَّا الْحَضَانَةُ فَحَيْثُ لَمْ يُوْجَدْ مَنْ يَتَقَدَّمُ  
عَلَى الْعَمِّ مِثْلَ الْجَدَّةِ وَالْأُخْتِ وَالْخَالَةِ وَالْعَمَّةِ وَنَحْوِهَا؛ فَلِلْعَمِّ أَخْذُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَبٌ مُعْسِرٌ لَهُ ابْنَةٌ صَغِيرَةٌ تَبَرَّعَتْ أُمُّ أَبِيهَا أَنْ تُرَبِّيَهَا

٣٧٢ = سُئِلَ: فِي أَبِي مُعْسِرٍ لَهُ مِنْ مَبَانِيهِ صَغِيرَةٌ، سِنَّهَا أَزِيدُ مِنْ سَتَيْنِ، أَبَتْ أُمُّهَا أَنْ تُرَبِّيَهَا وَتَحْضِنَهَا إِلَّا (بِالْأُجْرَةِ) <sup>(١)</sup> وَقَالَتْ جَدَّتُهَا أُمُّ أَبِيهَا: أَنَا أُرَبِّي وَلَدَ وَلَدِي الْفَقِيرِ بِلَا أُجْرٍ. هَلْ تَسْمُطُ حَضَانَةَ الْأُمِّ، وَتَكُونُ الْجَدَّةُ أَوْلَى بِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ تَكُونُ أَوْلَى بِهَا فِي الصَّحِيحِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلْأَبِ ضَمُّ الْغُلَامِ الصَّبِيحِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَى نَفْسِهِ <sup>(٢)</sup>

٣٧٣ = سُئِلَ: فِي غُلَامٍ صَبِيحٍ بَالِغٍ، هَلْ لِأَبِيهِ ضَمُّهُ وَمَنْعُهُ مِنَ السَّفَرِ؟ وَإِذَا وَقَعَ مِنْهُ شَيْءٌ لَهُ أَنْ يُؤَدَّبَهُ؟

أَجَابَ: نَعَمْ لَهُ ضَمُّهُ وَمَنْعُهُ مِنَ السَّفَرِ، وَتَأْدِيبُهُ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ شَيْءٌ.

(أ) قَالَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الظَّهْرِيَّةِ): وَالْغُلَامُ إِذَا عَقَلَ وَاجْتَمَعَ رَأْيُهُ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْأَبِ؛ لَيْسَ لِلْأَبِ [ط ٦٥/] أَنْ يَضُمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَى نَفْسِهِ؛ فَلِأَبِيهِ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، [س ٤٨ ب/] وَلَيْسَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّعَ.

وَفِيهِ نَقْلًا عَنِ (الْوَلَوَالِيَّةِ): إِذَا كَانَ يُخْشَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَلِأَبِ أَوْلَى مِنَ الْأُمِّ.

وَفِيهِ نَقْلًا عَنِ الْإِسْبِجَابِيِّ: أَنَّ لِلْأَبِ أَنْ يُؤَدَّبَ وَلَدَهُ الْبَالِغَ؛ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ شَيْءٌ.

(ب) وَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ): وَالْأَمْرُ إِذَا كَانَ صَبِيحًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى طَلَبِ الْعِلْمِ؛ فَلِأَبِيهِ أَنْ يَمْنَعَهُ.

(١) فِي ع: بِالْأُجْرَةِ. وَفِي س: بِأُجْرَةِ

(٢) فِي هَامِشِ ع: لِلْأَبِ ضَمُّ وَلَدِهِ الْبَالِغِ الصَّبِيحِ إِلَيْهِ وَتَأْدِيبِهِ.

(ج) وَفِي كَرَاهِيَةِ (الْحَانِيَّةِ): وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ صَبِيحًا، وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يُجْلِسُهُ فِي دَرَسِهِ خَلْفَ ظَهْرِهِ، أَوْ خَلْفَ سَارِيَةِ مَخَافَةَ (خِيَانَةِ) <sup>(١)</sup> الْعَيْنِ مَعَ كَمَالِ تَقْوَاهُ. انْتَهَى.

وَفِيهَا قَبْلَهُ نَقْلًا عَنِ (الْعَتَابِيَّةِ): الصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ مَبْلَغَ الرِّجَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَبِيحًا؛ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرِّجَالِ، فَإِنْ كَانَ صَبِيحًا؛ فَهُوَ فِي حُكْمِ النِّسَاءِ، وَهُوَ عَوْرَةٌ إِلَى قَدَمِهِ.  
(د) وَفِي (الْمُلْتَقَطِ): يَعْني لَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ النَّظْرُ إِلَيْهِ يَعْني عَنِ شَهْوَةٍ، فَأَمَّا النَّظْرُ لَا عَنِ شَهْوَةٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَلِهَذَا لَا يُؤْمَرُ بِالنَّقَابِ، وَفِي حُكْمِ الصَّلَاةِ كَالرِّجَالِ.

(هـ) وَفِي كِتَابِ (الْمُلْتَقَطِ النَّاصِرِيِّ): فَأَمَّا السَّلَامُ وَالنَّظْرُ لَا عَنِ شَهْوَةٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

(و) وَفِي اسْتِحْسَانِ (كِفَايَةِ الشَّعْبِيِّ): [ع ٣٨٤ ب /] حَكَى أَنَّ وَاحِدًا مِنَ الْعُبَادِ رُئِيَ فِي الْمَنَامِ، فَقِيلَ لَهُ: مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ؟ قَالَ: كُلُّ ذَنْبٍ اسْتَغْفَرْتُ مِنْهُ غُفِرَ لِي إِلَّا ذَنْبًا اسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْتَغْفَرَ اللَّهَ تَعَالَى مِنْهُ، فَعَدَّبْتُ بِذَلِكَ الذَّنْبِ، فَقِيلَ لَهُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: نَظَرْتُ إِلَى غُلَامٍ بِشَهْوَةٍ، قَالَ الْقَاضِي: سَمِعْتُ الْإِمَامَ يَقُولُ: [ك ٤٣ / ١] إِنَّ مَعَ كُلِّ امْرَأَةٍ شَيْطَانَيْنِ، وَمَعَ الْغُلَامِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَيْطَانًا. انْتَهَى.

(ز) وَفِي (الْبَحْرِ) فِي كِتَابِ الْحَجِّ نَقْلًا عَنِ (النَّوَازِلِ): إِنْ كَانَ الْابْنُ أَمْرَدًا صَبِيحَ الْوَجْهِ؛ لِلْأَبِ أَنْ يَمْنَعَهُ عَنِ الْخُرُوجِ حَتَّى يَلْتَحِي. انْتَهَى.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ طَاعَةَ الْوَالِدَيْنِ وَاجِبَةٌ بِالنَّصِّ، وَهُوَ حُكْمٌ ظَاهِرٌ فِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَالْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الصَّبِيُّ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَيْهِ لِلْأَبِ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَيْهِ

٣٧٤ = سُئِلَ: فِي غُلَامٍ (عَاقِلٍ) <sup>(١)</sup> إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَى نَفْسِهِ، فَمَنْ يَضُمَّهُ

إِلَيْهِ؟

أَجَابَ:

(أ) قَالَ فِي (الظَّهْرِيَّةِ): الْغُلَامُ إِذَا عَقَلَ وَاجْتَمَعَ رَأْيُهُ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْأَبِ؛ لَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَأْمُونًا عَلَى نَفْسِهِ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ. انْتَهَى.

(ب) وَقَالَ فِي (مِنْهَاجِ الْحَنْفِيَّةِ لِلْعَقِيلِيِّ): وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّبِيِّ أَبٌ، وَانْتَقَضَتِ الْحَضَانَةُ، فَمَنْ سِوَاهُ مِنَ الْعَصَبَةِ أَوْلَى، الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ. انْتَهَى.

فَهَذَا مُتَيَّدٌ لِكَوْنِهِ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَأْمُونًا عَلَيْهِ، وَلِتَقْدِيمِ الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبٍ مِنَ الْعَصَبَةِ، وَلَا شَكَّ فِي اسْتِرَاطِ كَوْنِ الْعَصَبَةِ غَيْرِ فَاسِقٍ يُخْشَى عَلَيْهِ الْمَعْصِيَةَ لَدَيْهِ، وَالضِّيَاعُ عِنْدَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّبِيِّ أَبٌ فَلِمَنْ سِوَاهُ مِنَ الْعَصَبَةِ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَيْهِ

٣٧٥ = سُئِلَ: فِي الصَّبِيِّ إِذَا انْتَقَضَتْ مُدَّةُ حَضَانَتِهِ، هَلْ لِعَمِّهِ عَصَبَتُهُ أَنْ يَأْخُذَهُ

مِنْ أُمَّهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَضُمَّهُ الْعَمُّ، قَالَ فِي (الْمِنْهَاجِ لِجَلَالِ الدِّينِ أَبِي حَفْصِ عُمَرَ بْنِ

مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْأَنْصَارِيِّ الْعَقِيلِيِّ) [س ١٤٩ /] مِنَ الْحَنْفِيَّةِ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّبِيِّ أَبٌ وَانْتَقَضَتِ الْحَضَانَةُ؛ فَمَنْ سِوَاهُ مِنَ الْعَصَبَةِ أَوْلَى الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: عَقِلَ.

## لِلْحَاضِنَةِ أَجْرَةُ الْحَضَانَةِ شَرْعًا

٣٧٦ = سُنِّلَ: فِي الْمُبَانَةِ الْمُتَقَضِيَةِ عِدَّتُهَا إِذَا طَلَبَتْ أَجْرَةَ الْحَضَانَةِ لِابْنِهَا الصَّغِيرِ مِنَ الْأَبِ، هَلْ تُجَابُ إِلَى ذَلِكَ؟

٣٧٧ = وَإِذَا وَجَدَ الْأَبُ مِنْ غَيْرِ مَحَارِمِهِ مَنْ يَحْضِنُهُ مَجَانًا يَكُونُ أَوْلَى مِنَ الْأُمِّ أَمْ لَا؟

٣٧٦ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، تُجَابُ إِلَى ذَلِكَ، وَيُفْرَضُ لَهَا أَجْرَةُ الْمِثْلِ.

٣٧٧ ج = وَلَا يُدْفَعُ لِمَنْ لَا حَقَّ لَهَا فِي الْحَضَانَةِ، وَلَوْ تَبَرَّعَتْ فِي حَالَةِ مَا مِنَ الْحَالَاتِ كَالْأَجْنَبِيَّةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا بَلَغَتْ ابْنَتُهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُجْبِرَهَا عَلَى السُّكْنَى مَعَهُ

٣٧٨ = سُنِّلَ: فِي بَكْرِ بَالِغَةٍ عَاقِلَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ بِرَأْيِهَا، لَهَا أُمٌّ، وَأَبٌ يُرِيدُ أَنْ يُسْكِنَهَا مَعَ ضَرَّةِ أُمَّهَا، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُمَّهَا، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ كَانَ لَهَا رَأْيٌ وَعَقْلٌ وَدَخَلَتْ فِي السَّنِّ؛ لَيْسَ لِأَبِيهَا أَنْ يُكْرِهَهَا عَلَى أَنْ تَسْكُنَ مَعَهُ، لَا سِيَّمَا مَعَ ضَرَّةِ أُمَّهَا، وَلَهَا أَنْ تَنْزِلَ حَيْثُ أَحَبَّتْ، حَيْثُ لَا يَتَخَوَّفُ عَلَيْهَا، صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي (الظَّهْرِيَّةِ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تَسْقُطُ حَضَانَةُ الْأُمِّ مَا دَامَتِ الصَّغِيرَةُ لَا تَصْلُحُ لِلرِّجَالِ

٣٧٩ = سُنِّلَ: فِي يَتِيمَةٍ ادَّعَى زَوْجَ عَمَّتِهَا: أَنْ أَبَاهَا قَبْلَ مَوْتِهِ زَوَّجَهَا لِابْنِهِ الصَّغِيرِ، وَقَبْلَ النِّكَاحِ لَهُ، لِتَنْزِعِهَا الْعَمَّةُ مِنْ أُمَّهَا، هَلْ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ تَسْقُطُ حَضَانَةُ الْأُمِّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَسْقُطُ حَضَانَةُ الْأُمِّ مَا دَامَتِ الصَّغِيرَةُ لَا تَصْلُحُ لِلرِّجَالِ، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ، وَالْمِنْحِ) نَقْلًا عَنِ (الْقِنِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا صَارَ الْغُلَامُ يَأْكُلُ وَيَلْبَسُ وَحْدَهُ:  
فَالأَبُ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْأُمِّ

٣٨٠ = سُئِلَ: فِي الْغُلَامِ إِذَا اسْتَعْنَى عَنِ أُمِّهِ، فَصَارَ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَلْبَسُ وَيَسْتَنْجِي وَحْدَهُ، هَلْ لِأُمِّهِ [ط ٦٦ /] عَلَيْهِ حَضَانَةٌ أَمْ لَا، وَيَصِيرُ أَبُوهُ أَحَقَّ بِضَمِّهِ إِلَيْهِ لِتَأْدِيبِهِ؛ لِيَتَخَلَّقَ بِآدَابِ الرِّجَالِ وَأَخْلَاقِهِمْ؟ [ع ١٣٩ /]

أَجَابَ: نَعَمْ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ انْتَهَتْ عَنْهُ حَضَانَةُ أُمِّهِ (١) وَصَارَ أَبُوهُ أَحَقَّ بِضَمِّهِ، وَقَدْ أَطَبَّقْتُ عَلَى هَذَا الْمُتُونُ وَالشُّرُوحُ وَالْفَتَاوِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الصَّغِيرَةُ إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ، وَأُمُّ مُتَزَوِّجَةٍ بِأَجْنَبِيٍّ  
لِلْقَاضِي أَنْ يَضَعَهَا حَيْثُ شَاءَ حَتَّى تُطِيقَ الْوَطْءَ

٣٨١ = سُئِلَ: [ك ٤٣ ب /] فِي صَغِيرَةٍ سِنَّهَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِ سِنِينَ، وَلَهَا زَوْجٌ، وَأُمُّ مُتَزَوِّجَةٍ بِأَجْنَبِيٍّ، لَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْعَصَبَاتِ وَغَيْرِهَا، وَزَوْجُهَا يَخْشَى عَلَيْهَا مِنَ الْأُمِّ وَزَوْجُهَا أَنْ يَتَغَيَّبَهَا بِهَا، فَيَضِيعُ حَقُّهُ لِكُونِهَا غَرِيبِينَ، وَيَخْشَى أَيْضًا مِنْهُمَا أَنْ يَأْكُلَا مَهْرَهَا بِالْبَاطِلِ، هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يَضَعَهَا حَيْثُ شَاءَ لِيُؤْمَنَ عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِهَا، (وَيَأْمُرَ الزَّوْجَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا) (٢) مِنْ مَهْرِهَا حَتَّى تُطِيقَ الرِّجَالَ، فَيَأْمُرُ عَدْلًا بِقَبْضِ بَقِيَّةِ مَهْرِهَا مِنَ الزَّوْجِ وَدَفْعِهِ لَهَا إِذَا بَلَغَتْ وَآتَسَ رُشْدَهَا أَمْ لَا؟

(١) فِي هَامِشِ ع: بَلِغْ مَقَابِلَةً وَتَصْحِيحًا حَسَبَ الْإِمْكَانِ عَلَى نَسْخِ جَامِعِهَا الْمَرْحُومِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْجَنِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمُنَّةُ.

(٢) فِي ع: (وَيَأْمُرُ زَوْجَهَا أَنْ يَنْفِقَ عَلَيْهَا). وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

أَجَاب: نَعَمْ لِلْقَاضِي ذَلِكَ، فَقَدْ صَرَّحُوا فِي بَابِ الْحَضَانَةِ؛ بِأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرَةِ عَصَبَةٌ وَلَا مَنْ لَهُ حَقٌّ [س ٤٩ ب/] حَضَانَةٌ؛ يَضَعُهَا الْقَاضِي حَيْثُ شَاءَ، وَسَاقَطَاتُ الْحَضَانَةِ كَالْأَجْنَبِيَّاتِ، وَقَدْ نُقِلَ ذَلِكَ فِي (مَجْمَعِ الْفَتَاوِي) عَنِ (الْمُحِيطِ) فَكَيْفَ لَا يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ مَعَ الْحَشِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ؟ هَذَا لَا يُخَالِفُ فِيهِ أَحَدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَتِيمَةٌ لَا مَالَ لَهَا تَبَرَّعَتْ عَمَّتَهَا بِحَضَانَتِهَا  
فَهِيَ أَوْلَى مِنْ أُمِّهَا بِأَجْرٍ

٣٨٢ = سُنِلَ: فِي يَتِيمَةٍ لَا مَالَ لَهَا، تُرِيدُ عَمَّتَهَا (حَضَانَتَهَا) <sup>(١)</sup> مَجَانًّا، وَأُمُّهَا تُرِيدُ أَنْ تَفْرِضَ أُجْرَةَ لِحَضَانَتِهَا، هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَاب: حَيْثُ أَبَتِ الْأُمُّ أَنْ تَحْضَنَهَا إِلَّا بِالْأَجْرَةِ تُدْفَعُ إِلَى الْعَمَّةِ، وَلَا يَصِحُّ لِأُمِّ أَنْ تَفْرِضَ لَهَا عَلَيْهَا شَيْئًا لِتَرْجِعَ الْأُمُّ بِهِ عَلَيْهَا بَعْدَ بُلُوغِهَا بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ <sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَزَوَّجَتْ أُمُّ الصَّغِيرَةِ بِأَجْنَبِيٍّ، فَخَالَتَهَا أَوْلَى بِهَا مِنْ أَبِيهَا

٣٨٣ = سُنِلَ: فِي صَغِيرَةٍ لَهَا أُمٌّ مُتَزَوِّجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ، وَلَهَا خَالَةٌ أُمٌّ، وَأَبٌ، هَلْ تُدْفَعُ لِلْأَبِ أَمْ لِخَالَةِ الْأُمِّ؟

أَجَاب: تُدْفَعُ لِخَالَةِ الْأُمِّ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ أَقْدَرُ عَلَى الْحَضَانَةِ مِنَ الرِّجَالِ، فَتُدْفَعُ لِخَالَةِ الْأُمِّ إِلَى انْتِضَاءِ مُدَّةِ الْحَضَانَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: أَنْ تَحْضَنَهَا. وَفِي هَامِشِنَا كَمَا هُنَا.

(٢) فِي هَامِشِ ع: لَعَلَّ الشَّيْخَ رَجَمَهُ اللَّهُ قَصْدَ بَقُولِهِ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عِلْمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْحَنْبَلَةَ مَذْهَبَهُمْ مُخَالَفٌ لِهَذَا.

لَهُ ابْنٌ وَبِنْتُ مِنْ مُبَانَّتِهِ وَتَبَرَّعَتْ الْجَدَّةُ

٣٨٤= سُنِّلَ: فِي رَجُلٍ مُعْسِرٍ لَهُ ابْنٌ رَضِيعٌ مِنْ مُبَانَّتِهِ، وَبِنْتُ سِتِّهَا سِتُّ سِنِينَ، وَأُمُّهُ تُرِيدُ حَضَانَتَهُمَا مَجَّانًا، وَأُمُّهُمَا تَأْتِي ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَجْرِ، هَلْ تُدْفَعُ لِلْجَدَّةِ أُمٌّ لَا؟

أَجَابَ: الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي (الزَّيْلَعِيِّ) وَغَيْرِهِ: أَنَّ الْأَجْنِيَّةَ إِذَا تَبَرَّعَتْ بِإِرْضَاعِهِ، وَالْأُمُّ تَطْلُبُ الْأَجْرَةَ وَلَا تُرْضِعُهُ إِلَّا بِهَا، فَالْأَجْنِيَّةُ أَوْلَى، وَأَمَّا الْحَضَانَةُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ يُقَالُ: لِلْأُمِّ إِمَّا أَنْ تُمْسِكَ الْوَلَدَ بِغَيْرِ أَجْرٍ، وَإِمَّا أَنْ تَدْفَعِيهِ لِلْجَدَّةِ، أَوْ لِمَنْ لَهَا حَقٌّ مَّا فِي الْحَضَانَةِ، كَمَا فِي (الْخَانِيَّةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالظَّهْرِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَعْنَى الْقَاصِرُ بِرَأْيِهِ فَأَخُوهُ أَوْلَى بِهِ مِنْ جَدَّتِهِ

٣٨٥= سُنِّلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ أَخٌ قَاصِرٌ يُرِيدُ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَيْهِ اتِّقَاءً لِعِرْضِهِ، وَجَدَّتُهُ تُرِيدُ أَنْ تَضُمَّهُ إِلَيْهَا، وَسِنَّهُ مُنَاهِزُ الْبُلُوغِ، وَيُخْشَى عَلَيْهِ عِنْدَهَا، فَمَنْ الْأَوْلَى مِنْهُمَا بِضُمَّهِ إِلَيْهِ؟

أَجَابَ: حَيْثُ عَقَلَ وَاسْتَعْنَى بِرَأْيِهِ؛ انْتَهَتْ حَضَانَةُ جَدَّتِهِ، وَلَمْ يَبْقَ لَهَا عَلَيْهِ حَضَانَةٌ، وَإِنْ خُشِيَ عَلَيْهِ؛ لِأَخِيهِ ضُمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا تُنَزَعُ الْبِنْتُ مِنْ أُمِّهَا مَا دَامَتْ عَازِبَةً

٣٨٦= سُنِّلَ: فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ، وَبِنْتٍ مِنْهَا، وَعَنْ إِخْوَةٍ يُرِيدُونَ انْتِزَاعَهَا مِنْ أُمِّهَا، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ، أَمْ الْأُمُّ أَحَقُّ بِحَضَانَتِهَا مَا دَامَتْ عَازِبَةً؟

٣٨٧= وَإِذَا طَلَبَتْ لِحَضَانَتِهَا أَجْرًا، هَلْ تُجَابُ إِلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟



٣٨٦ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لِأَحَدٍ انْتِزَاعُهَا مِنْ أُمَّهَا وَإِبْطَالُ حَضَانَتِهَا، وَالْأُمُّ أَحَقُّ بِهَا مِنْ كُلِّ أَحَدٍ مَا دَامَتْ عَازِبَةً.

٣٨٧ ج = وَفِي (السَّرَاجِيَّةِ): أَنَّ الْأُمَّ تَسْتَحِقُّ أُجْرَةَ عَلَى الْحَضَانَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مِنْكُوحَةً وَلَا مُعْتَدَّةً لِأَبِيهِ، وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ يَعْصَمُ، أَيُّ: فِي مَالِ الْمَحْضُونِ أَوْ مَالِ الْأَبِ، إِنْ كَانَ لَا مَالَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَلَا أَبٌ؛ وَجَبَ عَلَيْهَا حَضَانَتُهُ دِيَانَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ فَرَضَ الْقَاضِي أُجْرَةَ الْحَضَانَةِ فِي مَالِ الْإِيْتَامِ لِأُمَّهُمْ وَكَانَتْ زَائِدَةً تُسْتَرَدُّ الزِّيَادَةُ مِنْهَا

٣٨٨ = سُئِلَ: فِي يَتِيمٍ رَضِيَ سِنُهُ دُونَ سِنِهِ [ك٤٤٤، ع٣٩٤، ب. س. ١٥٠ /] وَآخِرُ سِنُهُ دُونَ خَمْسِ سِنِينَ، وَآخِرُ سِنُهُ دُونَ سَبْعِ سِنِينَ، فَرَضَ الْقَاضِي لِحَضَانَةِ أُمَّهُمْ لَهُمْ سَبْعَ قِطْعٍ مِصْرِيَّةٍ كُلُّ يَوْمٍ، وَهُوَ غَبْنٌ فَاحِشٌ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: أَمَّا الْغَبْنُ الْفَاحِشُ فِي مَالِ الْإِيْتَامِ؛ فَلَا قَائِلَ بِهِ أَصْلًا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكِرَامِ، وَيُسْتَرَدُّ مِنْهَا الزَّائِدُ بِلَا كَلَامٍ، وَأَمَّا اسْتِحْقَاقُهَا الْأُجْرَةَ فَفِيهِ خِلَافٌ:

(أ) قِيلَ: لَا تَسْتَحِقُّ، فَقَدْ سُئِلَ قَاضِي الْقَضَاةِ فَخْرُ الدِّينِ خَانُ عَنِ الْمَبْتُوتَةِ هَلْ لَهَا أُجْرَةُ الْحَضَانَةِ بَعْدَ فِطَامِ الْوَلَدِ؟ قَالَ: لَا، وَمَوْضُوعُهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ أَبٌ، وَالْوَجْهُ فِيهِ: أَنَّهَا حَقٌّ لَهَا، وَالشَّخْصُ لَا يَسْتَحِقُّ أُجْرَةَ عَلَى اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ، فَكَيْفَ تَسْتَحِقُّ مَعَ عَدَمِ الْأَبِ، نَعَمْ، لَهَا إِذَا كَانَتْ مُحْتَاجَةً أَنْ تَأْكُلَ مِنْ مَالِ أَوْلَادِهَا [ط٦٧ /] بِالْمَعْرُوفِ، لَا عَلَى وَجْهِ أَنَّهُ أُجْرَةُ حَضَانَتِهَا.

(ب) وَقِيلَ: تَسْتَحِقُّ عَلَى الْأَبِ، وَلَا أَبَ هُنَا، وَالْحَضَانَةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهَا لِقُدْرَتِهَا عَلَيْهَا، وَلَا تَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ عَلَى أَدَاءِ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا.

وَهَذَا تَحْرِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالنَّاسُ عَنْهُ غَافِلُونَ، وَقَدْ كَتَبْتُ عَلَى حَاشِيَةِ نُسْخَتِي  
(جَوَاهِرِ الْفَتَاوِي) عَلَى قَوْلِهِ فِيهَا: سُئِلَ قَاضِي الْقَضَاةِ إِخَ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ: أَنَّ الْمُتَوَفَّى  
عَنْهَا زَوْجَهَا لَا أُجْرَةَ لِحَضَانَتِهَا مِنْ بَابِ أَوْلَى، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ مُحْتَاجَةً وَلِلْوَلَدِ مَالٌ لَهَا  
أَنْ تَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَهِيَ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ فَلْتُحْفَظْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا كَانَ لِلْيَتِيمِ أَخٌ مُعْسِرٌ تُجْبَرُ الْأُمُّ  
عَلَى إِرْضَاعِهِ وَحَضَانَتِهِ مَجَّانًا

٣٨٩ = سُئِلَ: فِي رَضِيعِ يَتِيمٍ لَا مَالَ لَهُ، وَلَهُ أَخٌ لِأَبٍ مُعْسِرٍ، وَأُمُّهُ ذَاتَ لَبَنِ، هَلْ  
إِذَا طَلَبَتْ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَفْرِضَ لَهَا أُجْرَةَ لِإِرْضَاعِهِ وَحَضَانَتِهِ، عَلَيْهِ يُجِيبُهَا أَمْ لَا؟  
وَتُجْبَرُ عَلَى إِرْضَاعِهِ وَحَضَانَتِهِ مَجَّانًا؟

أَجَابَ: لَا يُجِيبُهَا الْقَاضِي إِلَى ذَلِكَ، بَلْ لَوْ كَانَ لِلرَّضِيعِ أَبٌ مُعْسِرٌ تُجْبَرُ الْأُمُّ  
عَلَى إِرْضَاعِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْحَانِيَّةِ) فَكَيْفَ الْأَخُ؟ وَالْحَضَانَةُ  
بِهَذَا الْحُكْمِ أَوْلَوِيَّةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا طَلَبَتْ أُمُّ الْأُمِّ أُجْرَةَ الْحَضَانَةِ تُجَابُ لِذَلِكَ

٣٩٠ = سُئِلَ: عَنِ الْجَدَّةِ أُمِّ الْأُمِّ إِذَا كَانَ لَهَا حَقُّ الْحَضَانَةِ، وَطَلَبَتْ مِنَ الْأَبِ  
أُجْرَةَ، هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لَهَا ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّبِيِّ أَبٌ، وَانْقَضَتِ الْحَضَانَةُ،  
فَمَنْ سِوَاهُ مِنَ الْعُصْبَةِ أَوْلَى الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ

٣٩١ = سُئِلَ: فِي صَغِيرٍ يَتِيمٍ بَلَغَ مِنَ السِّنِّ سَبْعَ سَنَوَاتٍ، وَأُمُّهُ مُتَزَوِّجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ،

طَلَبَ ابْنُ عَمِّهِ الْمُرَاهِقِ ضَمَّهُ إِلَيْهِ، هَلْ يُجَابُ إِلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

- **أَجَاب:** إِنْ ادَّعَى الْمَرَاهِقُ الْمَذْكُورُ الْبُلُوغَ؛ دُفِعَ إِلَيْهِ، قَالَ فِي (الْمَنْهَاجِ لِلْعَقِيلِيِّ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّبِيِّ أَبٌ، وَانْقَضَتِ الْحَضَانَةُ، فَمَنْ سِوَاهُ مِنَ الْعَصَبَةِ أَوْلَى الْأَقْرَبُ فَأَلْأَقْرَبُ، غَيْرَ أَنَّ الْأُنْثَى لَا تُدْفَعُ إِلَّا إِلَى مَحْرَمٍ. وَمِثْلُهُ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالتَّارُخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا، وَإِنَّمَا قَيَّدْنَا بِدَعْوَى الْبُلُوغِ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْحَضَانَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ، كَمَا فِي (شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ مَلِكٍ) وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَاتِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أُمُّ الْأُمِّ أَوْلَى فِي الْحَضَانَةِ بِأَجْرَةٍ مِنْ أُمِّ الْأَبِ الْمُتَبَرِّعَةِ

- ٣٩٢ = سُنِّلَ: فِي مَحْضُونَةٍ لَهَا أُمُّ أُمٍّ، وَأُمُّ أَبِي، وَأَبٌ مُوسِرٌ، هَلْ يُفْرَضُ لِأُمِّ الْأُمِّ أَجْرَةُ الْحَضَانَةِ [س ٥٠ ب /] وَلَوْ طَلَبْتَهَا، أُمُّ الْأَبِ مَجَانًا أَمْ لَا؟

**أَجَاب:** أُمُّ الْأُمِّ أَحَقُّ فِي بَابِ الْحَضَانَةِ مِنْ أُمِّ الْأَبِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ قَاطِبَةً، وَأَمَّا أَوْلَوِيَّتُهَا بِهِ وَإِنْ طَلَبْتَهَا أُمُّ الْأَبِ مَجَانًا، فَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ (الْخَانِيَّةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالظَّهْرِيَّةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ الْمُعْتَمَدَةِ: أَنَّهُ مَعَ يَسَارِ الْأَبِ أُمُّ الْأُمِّ أَوْلَى مِنْهَا بِهَا؛ لِتَقْيِيدِهِمُ الدَّفْعَ إِلَى [ك ٤٤ ب /] الْعَمَّةِ مَجَانًا؛ بِكُونِ الْأَبِ مُعْسِرًا، فَفَهَمَ مِنْهُ عَدَمُ الدَّفْعِ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ مُوسِرًا، وَقَدْ ذَكَرَ فِي (الْبَحْرِ) الْعَمَّةُ لَيْسَتْ بِقَيِّدٍ، بَلِ الْمُرَادُ بِهَا كُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ حَقُّ الْحَضَانَةِ فِي الْجُمْلَةِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَفْهُومَ التَّصَانِيفِ حُجَّةٌ يُعْمَلُ بِهِ، فَعُلِمَ بِمَا نَقَلْنَاهُ أَوْلَوِيَّةُ أُمِّ الْأُمِّ عَلَى أُمِّ الْأَبِ حَيْثُ لَمْ تَطْلُبْ زِيَادَةَ عَلَى أَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تَسْتَحِقُّ الْمَبْتُوتَةُ أَجْرَ الْحَضَانَةِ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ

- ٣٩٣ = سُنِّلَ: فِي مَبْتُوتَةٍ [ع ٤٠ أ /] طَلَبَتْ أَجْرَةَ لِحَضَانَةِ وَلِدِهَا مَعَ بَقَاءِ عِدَّتِهَا، هَلْ تَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ لِلْحَضَانَةِ مَا دَامَتْ فِي عِدَّةِ الْأَبِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَسْتَحِقُّ أُجْرَةَ بِسَبَبِ حَضَانَةِ وَلَدِهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اخْتَارَتْ الْبِكْرُ الْبَالِغَةَ أَخَاهَا دُونَ عَمَّاتِهَا لَهَا ذَلِكَ

٣٩٤ = سُئِلَ: فِي بِكْرٍ بَلَغَتْ مَبْلَغَ النِّسَاءِ، وَاخْتَارَتْ أَنْ تَكُونَ عِنْدَ أُخِيهَا لِأُمِّهَا،

دُونَ عَمَّاتِهَا، هَلْ لَهَا ذَلِكَ؟ وَإِنْ أَبَتِ الْعَمَّاتُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فَاِسْقًا يُخْشَى عَلَيْهَا عِنْدَهُ؟

أَجَابَ: لَهَا ذَلِكَ، فَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ) عَنِ (الدَّخِيرَةِ) فِي الْبِكْرِ إِذَا بَلَغَتْ لِلْأَوْلِيَاءِ

ضُمَّهَا، وَإِنْ لَمْ يُخَفْ عَلَيْهَا الْفَسَادُ إِذَا كَانَتْ حَدِيثَةَ السِّنِّ، فَكَيْفَ وَقَدْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ اخْتِيَارُهَا لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مِنْ شُرُوطِ الْحَضَانَةِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْحَضَانَةِ

٣٩٥ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَيْنِ لُهُمَا جَدَّةٌ أُمُّ أُمَّ عَاجِزَةٌ عَنْ حَضَانَتِهِمَا، وَأُمُّ أَبِي قَادِرَةٍ

عَلَيْهَا، هَلْ يُدْفَعَانِ لِأُمِّ الْأَبِ الْقَادِرَةِ، لَا لِأُمِّ الْعَاجِزَةِ، وَلَا لِخَالَتَيْهِمَا وَإِنْ كُنَّ قَادِرَاتٍ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: مِنْ شُرُوطِ الْحَضَانَةِ: الْقُدْرَةُ عَلَى الْحَضَانَةِ، فَإِنْ شَرَطَهَا أَنْ تَكُونَ حُرَّةً

بَالِغَةً عَاقِلَةً أَمِينَةً قَادِرَةً، وَأُمُّ الْأَبِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْخَالَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## بَابُ النَّفَقَةِ

إِذَا فَرَضَ الْقَاضِي النَّفَقَةَ عَلَى الْغَائِبِ،  
وَأَمَرَهَا بِالِاسْتِدَانَةِ فَالْقَوْلُ لَهَا

٣٩٦ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَتَرَكَهَا بِلا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ شَرْعِيٍّ، فَفَرَضَ لَهَا الْقَاضِي عَلَى [ط ٦٨/] الْغَائِبِ بِرِسْمِ نَفَقَتِهَا وَكِسْوَتِهَا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ قَدْرًا مُسَمًّى، وَأَذِنَ لَهَا الْقَاضِي فِي الْإِسْتِدَانَةِ لِذَلِكَ، لِتَرْجِعَ بِبَدَلِهِ عَلَى الزَّوْجِ، وَقَدْ اسْتَدَانَتْ ذَلِكَ، وَأَنْفَقَتْهُ بِنَيْتِ الرَّجُوعِ الْمَذْكُورِ عَلَى الزَّوْجِ الْمَرْبُورِ، فَهَلْ إِنْ قَالَ الزَّوْجُ أَوْ قَالَ وَكَيْلُهُ: إِنَّهَا لَمْ تَسْتَدِنْ. وَقَالَتْ هِيَ: اسْتَدَنْتُ. يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهَا فِي الْإِسْتِدَانَةِ وَالْإِنْفَاقِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ فَرَضَ الْقَاضِي لَهَا النَّفَقَةَ فَلَهَا الرَّجُوعُ بِهَا عَلَيْهِ لِمَا مَضَى مِنَ الْمُدَّةِ، سِوَاءِ اسْتَدَانَتْ أَوْ لَمْ تَسْتَدِنْ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ لَهَا عَلَيْهِ مَعَ قُدْرَتِهَا، بِخِلَافِ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ، لَكِنْ إِذَا قُدِّرَ [س ١٥١/] سُقُوطُهَا مَثَلًا بِالمَوْتِ، وَادَّعَتْ الْإِسْتِدَانَةَ وَالْمُطَالَبَةَ بَعْدَ المَوْتِ؛ لَا يُقْبَلُ مُجَرَّدُ قَوْلِهَا، وَتَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ، فَإِنَّ مُجَرَّدَ الْأَمْرِ بِالِاسْتِدَانَةِ لَا يَكْفِي لِعَدَمِ السُّقُوطِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِسْتِدَانَةِ حَقِيقَةً، وَقَدْ غَلَطَ بَعْضُهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَزَعَمَ أَنَّ مُجَرَّدَ الْأَمْرِ يَكْفِي لِعَدَمِ السُّقُوطِ، وَإِنَّمَا قُلْتُ بِالمَوْتِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ بِأَقْسَامِهِ فِيهِ خِلَافٌ: قَالَ فِي (الْبَحْرِ) وَالَّذِي يَتَعَيَّنُ المَصِيرُ إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ مُفْتٍ وَقَاضٍ اعْتِمَادٌ عَدَمِ السُّقُوطِ؛ لِمَا فِي ضِدِّهِ مِنَ الإِضْرَارِ بِالنِّسَاءِ، وَوَجْهُ تَكْلِيفِهَا الْبَيِّنَةُ فِيمَا قَدَّرْنَاهُ أَنَّهَا تَدَّعِي أَمْرًا عَارِضًا، وَهُوَ الْإِسْتِدَانَةُ، وَالزَّوْجُ يُنْكِرُهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ وَمُصْرَحٌ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا خَرَجَتِ الْمَبْتُوتَةُ مِنَ الْإِعْتِدَادِ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا

٣٩٧= سُئِلَ: فِي مَبْتُوتَةٍ خَرَجَتْ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهَا الْإِعْتِدَادُ فِيهِ،

وَعَصَتْ فِي ذَلِكَ أَمْرَ زَوْجِهَا حَتَّى صَارَتْ نَاشِزَةً، هَلْ تَجِبُ لَهَا نَفَقَةٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَفَقَةُ الْعِدَّةِ كَنَفَقَةِ النِّكَاحِ تَسْقُطُ بِالنُّشُوزِ، وَهُوَ الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِ الزَّوْجِ

بِغَيْرِ حَقٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُسْكِنَ امْرَأَتَهُ فِي دَارٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ

٣٩٨= سُئِلَ: [ك٤٥/أ] فِي الزَّوْجِ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُسْكِنَهَا دَارًا مُفْرَدَةً لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ

مِنْ أَهْلِهِ، وَتَكُونَ بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ يُعِينُونَهَا عَلَى مَصَالِحِ دِينِهَا وَدُنْيَاهَا، وَيَمْنَعُونَ

الزَّوْجَ عَنْ ظُلْمِهَا إِنْ أَرَادَهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُشْرِكَ مَعَهَا غَيْرَهَا أَمْ لَا؟ وَيَكْفِيهَا بَيْتٌ وَاحِدٌ

مِنْ دَارٍ ذَاتِ بُيُوتٍ مِنْ غَيْرِ مَرَافِقٍ؟ أَفْتُونَا.

أَجَابَ: نَعَمْ، عَلَى الزَّوْجِ إِسْكَانَهَا فِي دَارٍ مُفْرَدَةٍ، لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ، وَعَلَيْهِ

أَيْضًا أَنْ يُسْكِنَهَا بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ يُعِينُونَهَا عَلَى مَصَالِحِ دِينِهَا وَدُنْيَاهَا، وَيَمْنَعُونَ

الزَّوْجَ عَنْ ظُلْمِهَا إِذَا أَرَادَ ظُلْمَهَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُشْرِكَ مَعَهَا غَيْرَهَا، وَلَا يَكْفِي بَيْتٌ

وَاحِدٌ مِنْ دَارٍ ذَاتِ بُيُوتٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِجَمِيعِ مَرَافِقِهِ مِنْ مَطْبَخٍ وَبَيْتِ خَلَاءٍ، [ع٤٠ب/]

وَمَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ فِي السَّكَنِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ كُلُّهُ عَلَمَاؤُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ فَرَضَ الْقَاضِي النِّفَقَةَ عَلَى الزَّوْجِ لِامْرَأَتِهِ مَعَ غَيْبَتِهِ

لَا يَنْفُذُ حَيْثُ تَيَسَّرَ إِحْضَارُهُ

٣٩٩= سُئِلَ: فِيمَا لَوْ فَرَضَ الْقَاضِي عَلَى الزَّوْجِ الْحَاضِرِ بِلَدْتِهِ الْغَائِبِ

عَنْ مَجْلِسِ الْحُكْمِ لِزَوْجَتِهِ وَأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ نَفَقَةً بِغَيْرِ حَضْرَةِ الزَّوْجِ مَعَ تَيَسُّرِهَا

بِلَا مَشَقَّةٍ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ، فَقَدْ (صَرَّحَ) <sup>(١)</sup> فِي (الْبَحْرِ) فِي أَوَّلِ بَابِ  
النَّفَقَةِ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِيُجُوبَ الْفَرَضُ عَلَى الْقَاضِيِ وَجَوَازِهِ مِنْهُ شَرْطَانِ:  
أَحَدُهُمَا: طَلَبُ الْمَرْأَةِ. وَالثَّانِي: حَضْرَةُ الزَّوْجِ.

وَإِنَّمَا عُمِلَ بِقَوْلِ زُفَرٍ فِي الْغَائِبِ لِاحْتِيَاجِ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ فِي الْغَيْبَةِ مُدَّةَ  
السَّفَرِ، وَحَيْثُ كَانَ حَاضِرًا فِي الْبَلَدِ مُتَيَسِّرًا إِحْضَارَهُ لِلْقَاضِيِ لَا يَجُوزُ الْفَرَضُ فِي  
غَيْبَتِهِ، وَلَا يَلْزَمُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَرَطُ صِحَّةِ فَرَضِ الْقَاضِيِ النَّفَقَةَ عَلَى الْغَائِبِ أَنْ تَكُونَ غَيْبَتُهُ مُدَّةَ السَّفَرِ

٤٠٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ رَمَلِيٍّ تَزَوَّجَ غَزِيَّةً وَلَمْ تُوْجَدْ النُّقْلَةُ بَعْدُ، وَهُوَ يَتَعَهَّدُهَا  
بِإِرْسَالِ [س ٥١ ب/] نَفَقَةً مِنَ الرَّمْلَةِ إِلَى غَزَّةَ، فُرِضَتْ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ لَدَى قَاضِيِ غَزَّةَ،  
وَهُوَ فِي الرَّمْلَةِ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَتِهِ وَإِحْضَارِهِ، مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ لِكُونَ الْمَسَافَةِ بَيْنَهُمَا دُونَ  
مُدَّةِ السَّفَرِ، هَلْ يَصِحُّ هَذَا الْفَرَضُ أَمْ لَا يَصِحُّ؟

أَجَابَ: فَرَضُ النَّفَقَةِ مِنَ الْقَاضِيِ قَضَاءً، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَقَدْ جَوَّزُوهُ لِزَوْجَةِ  
الْغَائِبِ عَلَى قَوْلِ زُفَرٍ لِحَاجَةِ النَّاسِ رِفْقًا بِهِمْ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) نَاقِلًا عَنِ  
(الصَّيْرَفِيِّ) أَنَّ شَرَطَ صِحَّةِ إِجَابِ النَّفَقَةِ فِي غَيْبَةِ الزَّوْجِ: أَنْ تَكُونَ الْمَسَافَةُ مُدَّةَ  
(السَّفَرِ) <sup>(٢)</sup> قَالَ: وَهُوَ قَيْدٌ حَسَنٌ، يَجِبُ حِفْظُهُ، فَإِنَّهُ فِيمَا دُونَهَا يَسْهُلُ إِحْضَارُهُ  
وَمُرَاجَعَتُهُ. فَقَدْ انْتَمَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا خَالَفْنَا ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ وَعَمِلْنَا بِقَوْلِ  
زُفَرٍ، وَهِيَ الْحَاجَةُ وَالِإِضْطِرَارُ إِلَى الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ، فَلَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ فِي غَيْبَةِ  
الزَّوْجِ مَعَ سُهُولَةِ إِحْضَارِهِ [ط ٦٩/] وَمُرَاجَعَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي هَامِشِ ع: سَفَرٍ.

(١) فِي ع: صر حوا.

## عَلَى الزَّوْجِ السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ وَإِيفَاءَ الْمُعْجَلِ حَيْثُ كَانَتِ الزَّوْجَةُ مُشْتَهَاةً

٤٠١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ صَغِيرَةً يَتِيمَةً مُشْتَهَاةً مِنْ أُمَّهَا، وَدَخَلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُوفِيَهَا الْمُعْجَلَ، وَالْآنَ تَرَكَهَا عِنْدَ أُمَّهَا وَامْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، هَلْ لَهَا مُطَالَبَتُهُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ وَالسُّكْنَى وَالْمَهْرِ الْمُعْجَلِ، حَيْثُ كَانَ مُعْتَرِفًا بِهِ أَمْ لَا؟ [ك ٤٠١ ب / ]

أَجَابَ: عَلَى الزَّوْجِ رِزْقُهَا وَكِسْوَتُهَا وَإِسْكَانُهَا حَيْثُ سَكَنَ وَإِيفَاءُ مَا بَدَمْتَهُ مِنْ مُعْجَلِ صَدَاقِهَا، فَإِذَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ يُحْبَسُ لِيُنْفَقَ عَلَيْهَا، وَيُحْبَسُ لِیُوفِيَهَا مَا اعْتَرَفَ بِهِ مِنْ مُعْجَلِ [ك ٤٠١ ب / ] صَدَاقِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْقَاضِي لِيَفْرِضَ النَّفَقَةَ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا الْغَائِبِ

٤٠٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ غَابَ وَتَرَكَ زَوْجَتَهُ بِلا نَفَقَةٍ، هَلْ إِذَا رَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْقَاضِي يَفْرِضُ لَهَا النَّفَقَةَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ شَرْعًا، وَيَأْمُرُهَا بِالِاسْتِدَانَةِ لِتَرْجِعَ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَفْرِضُ لَهَا النَّفَقَةَ رِفْقًا بِهَا، حَيْثُ كَانَ عَالِمًا بِالنِّكَاحِ، أَوْ بَرَهَنْتَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ، قَالَ فِي (مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ): وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَبِهِ يُفْتَى. صَرَّحَ بِهِ فِي (النَّهْرِ) وَعَمَلُ الْقَضَاةِ عَلَيْهِ الْيَوْمَ لِلْحَاجَةِ، فَيَقْضَى بِهِ، وَاسْتَحْسَنَهُ أَكْثَرُ الْمَشَايخِ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ حُضُورُهُ مُتَيَسِّرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ اسْتِكْمَالِ مُعْجَلِ مَهْرِهَا لَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا

٤٠٣ = سُئِلَ: فِي الْمَرْأَةِ إِذَا سَلَّمَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ اسْتِكْمَالِ مَا شُرِطَ تَعْجِيلُهُ لَهَا مِنَ الْمَهْرِ، هَلْ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ مَنَعُ نَفْسِهَا عَنْهُ؟

٤٠٤ = وَهَلْ تُجْبَرُ عَلَى أَنْ تَسْكُنَ مَعَ صَرَّتِهَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ أَمْ لَا؟



٤٠٣ ج = أَجَابَ: لَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا حَتَّى تَسْتَكْمِلَ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَإِنْ كَانَتْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا، وَبِهِ صَرَحَتِ الْمُتُونُ قَاطِبَةً.

٤٠٤ ج = وَلَا تُجْبَرُ عَلَى السُّكْنَى مَعَ ضَرَّتِهَا فِي بَيْتٍ، بَلْ وَلَا فِي (دَارٍ) <sup>(١)</sup> حَيْثُ لَمْ يَتَوَفَّرَ حَقُّهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَضْرَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### النَّفَقَةُ الْمُتْرَاضِي عَلَيْهَا لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ

٤٠٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ فَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ لِرُزُوجَتِهِ نَفَقَةً، وَمَضَى زَمَانٌ، هَلْ [س ١٥٢/أ] تَلْزَمُهُ النَّفَقَةُ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا الرِّضَا، كَمَا تَلْزَمُهُ بِالْقَضَاءِ، وَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ [ع ١٤١/أ] الزَّمَانِ وَلَا بِغَيْبَةِ الزَّوْجِ؟

أَجَابَ: نَعَمِ النَّفَقَةُ تَصِيرُ دَيْنًا عَلَى الزَّوْجِ بِالرِّضَا، كَمَا تَصِيرُ دَيْنًا عَلَيْهِ بِالْقَضَاءِ، وَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ وَالْغَيْبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا طَلَبَتْ كَفِيلًا عِنْدَ غَيْبَةِ زَوْجِهَا يُجِيبُهَا الْقَاضِي لِذَلِكَ

٤٠٦ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ يُرِيدُ زَوْجُهَا أَنْ يَغِيبَ عَنْهَا، وَتَخْشَى مِنْ عَدَمِ النَّفَقَةِ، وَتُرِيدُ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ كَفِيلًا بِالنَّفَقَةِ، هَلْ يُجِيبُهَا الْقَاضِي إِلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمَ، يُجِيبُهَا الْقَاضِي فِي أَخْذِ الْكَفِيلِ إِلَى شَهْرٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ اسْتِحْسَانًا مِنْهُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَمَا فِي (الْوَلَوَالِجِيَّةِ، وَالظَّهْرِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا طَلَبَتْ مِنَ الزَّوْجِ كَفِيلًا بِالنَّفَقَةِ عِنْدَ إِرَادَتِهِ السَّفَرَ فَكَفَلَ وَالِدُهُ صَحَّتْ

٤٠٧ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ تَحَقَّقَتِ السَّفَرَ مِنْ زَوْجِهَا، فَطَلَبَتْ مِنْهُ كَفِيلًا بِالنَّفَقَةِ،

فَكَفَلَهُ وَالِدُهُ فِيهَا (وَفِيْمَا) <sup>(١)</sup> يَتَرْتَّبُ لَهَا عَلَيْهِ شَرْعًا، فَسَافَرَ الزَّوْجُ، فَرَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْقَاضِي، فَمَرَضَ لَهَا مَا يَكْفِيهَا وَابْتَنَاهَا مِقْدَارًا مَعْلُومًا لِكُلِّ يَوْمٍ، وَأَذِنَ لَهَا فِي الْإِسْتِدَانَةِ وَالرُّجُوعِ عَلَى زَوْجِهَا، أَوْ عَلَى وَالِدِهِ الْكَفِيلِ، فَهَلْ هَذِهِ الْكِفَالَةُ صَحِيحَةٌ؟ فَلَهَا أَنْ تُطَالِبَ أَيُّهُمَا شَاءَتْ بِنَفَقَتَيْهِمَا أَمْ لَا؟ فَلَا تُطَالِبُ بِهَا إِلَّا زَوْجَهَا؟

أَجَابَ: نَقَلَ فِي (الْبَحْرِ) عَنِ (الدَّخِيرَةِ) جَوَازَ أَخْذِ الْكَفِيلِ فِي مَسْأَلَةِ مُرِيدِ السَّفْرِ، سَوَاءً كَانَتْ النِّفْقَةُ مَفْرُوضَةً أَوْ لَا، فَرَاغِعُهُ إِنْ شِئْتَ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْوَلَوَالِجِيَّةِ) فَعَلَيْهِ لَهَا مُطَالِبَةُ أَيُّهُمَا شَاءَتْ بِنَفَقَتَيْهَا هِيَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَدَانَتْ بِأَمْرِ الْقَاضِي ثُمَّ مَاتَتْ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ  
أَنْ يُطَالِبَ وَرَثَتَهَا أَوْ الزَّوْجَ

٤٠٨ = سُئِلَ: فِي النِّفْقَةِ الْمُسْتَدَانَةِ بِأَمْرِ الْقَاضِي بَعْدَ مَوْتِ الزَّوْجَةِ، هَلْ لِلدَّائِنِ مُطَالِبَةُ الزَّوْجِ أَوْ مُطَالِبَةُ (وَرَثَتِهَا) <sup>(٢)</sup> لِيُؤَدُّوا مِنْ تَرَكَتِهَا، أَوْ هُوَ مُخَيَّرٌ؟

أَجَابَ: هُوَ مُخَيَّرٌ؛ لِمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ أَنَّ فَائِدَةَ أَمْرِهَا بِالْإِسْتِدَانَةِ دُونَ أَمْرِ الزَّوْجِ بِهَا أَنْ يَصِيرَ لَهُ الْمُطَالِبَةُ عَلَى شَخْصَيْنِ: الزَّوْجِ، وَالْمَرْأَةِ، فَإِنْ طَالَبَ الزَّوْجَ فَلَا كَلَامَ أَنَّهُ وَفَى دَيْنًا لَزِمَهُ فِي مَالِهِ، وَإِنْ اتَّبَعَ التَّرِكَةَ فَأَخَذَهَا مِنْهَا تَرْجِعُ الْوَرِثَةُ [ك٤٦٦/١] عَلَى الزَّوْجِ بِحِصَّتِهِمْ مِنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

زَوْجَهَا أَبُوهَا مِنْ رَجُلٍ وَأَمَرَ الْأَبُ الْآخَرَ  
أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا إِلَى أَنْ تَدْخُلَ بِزَوْجِهَا

٤٠٩ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ مُزَوَّجَةٍ لِرَجُلٍ دَفَعَهَا أَبُوهَا لِرَجُلٍ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا

(٢) فِي ع: الْوَرِثَةُ. وَمَا هُنَا فِي هَامِشِهَا.

(١) فِي ع: وَفَى الَّذِي. وَمَا هُنَا فِي هَامِشِهَا.

وَيُرَبِّيهَا إِلَى أَنْ تَدْخُلَ بِزَوْجِهَا، وَلَهُ ثَلَاثُونَ قِرْشًا مِنْ مَهْرِهَا، وَكَفَلَ الزَّوْجُ ذَلِكَ فَدَفَعَ مِنْهَا عِشْرِينَ، ثُمَّ مَاتَتْ بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَيَطْلُبُ الْعَشْرَةَ الْبَاقِيَةَ، هَلْ لَهُ (ذَلِكَ) <sup>(١)</sup> حَيْثُ كَانَتْ قِيَمَةُ النِّفْقَةِ الَّتِي أَنْفَقَهَا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ تَبْلُغُ الثَّلَاثِينَ وَرُبَّمَا تَزِيدُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ ذَلِكَ، فَيُطَالِبُ أَيُّهَامَا شَاءَ، وَيُحْسَبُ مِنَ الْمَهْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### نَفَقَةُ الْيَتِيمَةِ عَلَى أُمَّهَا دُونَ خَالِهَا

٤١٠ = سُئِلَ: فِي يَتِيمَةٍ لَا مَالَ لَهَا، لَهَا أُمٌّ وَخَالَ [ط ٧٠، س ٥٢ ب /] وَأَبْنَاءُ عَمِّ مُوسِرُونَ، فَعَلَى مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهَا؟

أَجَابَ: تَجِبُ عَلَى أُمَّهَا، لَا عَلَى خَالِهَا، وَلَا عَلَى أَبْنَاءِ عَمِّهَا، أَمَا الْخَالَ فَلَمَّا صَرَّ حَوَابِهِ مِنْ تَأْخِيرِ أَبِي الْأُمِّ عَنِ الْأُمِّ، فَكَيْفَ بَابِنِهِ الَّذِي يُدْلِي بِهِ، وَقَدْ خَصَّ فِي (الْمِنْهَاجِ الْحَنْفِيِّ) مُشَارَكَةَ الْأُمِّ بِالْعَصْبَةِ الْمَحْرَمِ، فَخَرَجَ غَيْرُ الْعَصْبَةِ كَالْخَالِ، وَتَوَهُمُ مُشَارَكَتِهِ لِلْأُمِّ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(٢)</sup>.

### إِذَا أَنْفَقَتْ أُمُّ الصَّغِيرَةِ عَلَيْهَا بِأَمْرِ أَبِيهَا لَهَا الرُّجُوعُ عَلَيْهِ

٤١١ = سُئِلَ: فِيمَا لَوْ أَمَرَ أَبُو الصَّغِيرَةِ أُمَّهَا، الَّتِي هِيَ مَنْكُوحَةٌ الْغَيْرِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى الصَّغِيرَةِ مِنْ مَالِهَا، وَتَرْجِعُ عَلَيْهِ، فَفَعَلَتْ ثُمَّ مَاتَ، هَلْ تَرْجِعُ فِي تَرْكِيهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَرْجِعُ الْأُمُّ فِي تَرْكِيهِ، كَمَا أَوْضَحْتُ ذَلِكَ فِي (حَاشِيَتِي عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: أَخَذَهَا. وَمَا هُنَا فِي هَامِشِهَا.

(٢) فِي هَامِشِ ع: الظَّاهِرُ أَنَّ هُنَا حَذْفًا لِكَوْنِهِ لَمْ يَذْكَرْ عِلَّةَ خُرُوجِ أَبْنَاءِ الْعَمِّ، وَلَعَلَّ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ كَوْنُ أَبْنَاءِ الْعَمِّ لَيْسُوا مُحَارَمًا؛ إِذْ شَرَطَ النِّفْقَةَ عَلَى الْقَرِيبِ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا.

الصُّلْحُ عَلَى نَفَقَةِ الْعِدَّةِ<sup>(١)</sup>

٤١٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ صَالِحٍ مُطَلَّقَتُهُ الْبَائِنَةُ عَنْ نَفَقَةِ عِدَّتِهَا بِالْحَيْضِ بِسَبْعَةِ قُرُوشٍ، فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٤١٣ = وَإِذَا قُلْتُمْ بَعْدَ الصَّحَّةِ: هَلْ يَلْزِمُهَا رَدُّ الزَّائِدِ عَلَى نَفَقَةِ مِثْلِهَا لِتِلْكَ الْمُدَّةِ أَمْ لَا؟

٤١٢ ج = أَجَابَ: لَا يَصِحُّ هَذَا الصُّلْحُ، كَمَا جُزِمَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الدَّخِيرَةِ) وَجُزِمَ بِهِ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الْفَتَاوِيِّ الْكُبْرِيِّ) وَجُزِمَ بِهِ فِي (الْوَلَوِّ الْجَيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنْ الْكُتُبِ، وَعَنْ بَعْضِ مَشَايِخِ بَلْخِ جَوَازُهُ، كَمَا نَصَّ [٤١٤/١] عَلَيْهِ فِي (الْخُلَاصَةِ).

٤١٣ ج = وَعَلَى مَا هُوَ الرَّاجِحُ: إِذَا دَفَعَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا زِمَ لَهُ؛ يَرْجِعُ فِيمَا زَادَ عَلَى نَفَقَةِ مِثْلِهَا، كَمَا أَنَّهَا لَوْ طَالَتْ عِدَّتُهَا وَلَمْ يَكْفِهَا الْمُصَالِحُ عَلَيْهِ تَطَالِبُ بِكِفَايَتِهَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَنْفَقَ الْأَبُ مِنْ مَهْرٍ صَغِيرَتِهِ  
حَالَ كَوْنِهِ مُعْسِرًا لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ

٤١٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَبَضَ بَعْضَ مَهْرِ بِنْتِهِ الصَّغِيرَةِ، وَأَنْفَقَهُ عَلَيْهَا وَعَلَى نَفْسِهِ مُعْسِرًا وَمَاتَتْ، هَلْ مَا بَقِيَ مَوْرُوثٌ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ مِمَّا أَنْفَقَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، مَا بَقِيَ بِدِمَّتِهِ مَوْرُوثٌ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَبِ مِمَّا قَبَضَهُ وَأَنْفَقَهُ حَالَ كَوْنِهِ مُعْسِرًا؛ إِذْ لَهُ ذَلِكَ حَالَ إِعْسَارِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي هَامِشٍ ع: مَطْلَبٌ لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَنِ نَفَقَةِ الْعِدَّةِ بِالْحَيْضِ بِمَقْدَارِ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

### نَفَقَةُ الْكَبِيرَةِ عَلَى أَبِيهَا دُونَ أُمِّهَا

٤١٥ = سُئِلَ: فِي كَبِيرَةٍ فَقِيرَةٍ لَهَا أَبٌ وَأُمٌّ، هَلْ تَجِبُ لَهَا النَّفَقَةُ عَلَيْهِمَا أَثَلَاثًا، أَمْ تَجِبُ عَلَى الْأَبِ؟

أَجَابَ: تَجِبُ عَلَى الْأَبِ وَحْدَهُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### نَفَقَةُ الْيَتِيمِ عَلَى أُمِّهِ دُونَ ابْنِ عَمِّهِ

٤١٦ = سُئِلَ: فِي يَتِيمٍ لَا مَالَ لَهُ، وَلَهُ ابْنُ عَمٍّ فَقِيرٌ، وَأُمٌّ، هَلْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَى ابْنِ الْعَمِّ وَحْدَهُ، أَمْ عَلَى الْأُمِّ وَحْدَهَا، أَمْ عَلَيْهِمَا أَمْ لَا وَلَا؟ أَفْتُونَا.

أَجَابَ: نَعَمْ، تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَى أُمِّهِ، لَا عَلَى ابْنِ عَمِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ، وَإِنْ كَانَ وَارِثًا، وَشَرَطُ النَّفَقَةِ عَلَى الْقَرِيبِ أَنْ يَكُونَ مُحْرَمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا خَرَجَتِ الْمُطَلَّقةُ مِنَ الْبَيْتِ الْمُعَدِّ لِسُكْنَاهَا

#### حَالِ النِّكَاحِ؛ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا

٤١٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ، فَخَرَجَتْ بِهَا مُسَوِّغٌ شَرْعِيٍّ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي كَانَ أَعَدَّهُ (لِسُكْنَاهَا) <sup>(١)</sup> حَالِ بَقَاءِ النِّكَاحِ، فَسَكَنْتْ فِي دَارٍ أُخْرَى تَعْتَمِدُ مِنْهَا، هَلْ تَكُونُ نَائِزَةً بِذَلِكَ، فَتَسْقُطُ نَفَقَةُ عِدَّتِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَكُونُ نَائِزَةً، [ك٤٦ب/] فَتَسْقُطُ نَفَقَتُهَا [س١٥٣/] وَلَوْ مَقْضِيًّا بِهَا؛ لِعَدَمِ مُوجِبِهَا، وَهُوَ الْإِحْتِبَاسُ:

(أ) فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الذَّخِيرَةِ): الْمُعْتَدَّةُ إِذَا خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِ الْعِدَّةِ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا مَا دَامَتْ عَلَى النُّشُوزِ.

(١) في ع: لسكنها. وما هنا في هامشها.

(ب) وَفِي (الزَّيْلَعِيِّ): شَرَطُ وُجُوبِ النَّفَقَةِ: أَنْ تَكُونَ مَحْبُوسَةً فِي بَيْتِهِ، قَالَهُ جَوَابًا عَنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسِ الْمُبَانَةِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَتِنَا فِي سُقُوطِ نَفَقَةِ الْمُعْتَدَّةِ بِالْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِ وَجَبَ عَلَيْهَا: أَنْ تَعْتَدَّ فِيهِ بِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَسْلَمَتْ زَوْجَةَ النَّصْرَانِيِّ فَطَلَّقَهَا يَلْزِمُهُ مُؤَخَّرُ صَدَاقِهَا  
وَنَفَقَةُ الصَّغِيرِ، وَهِيَ أَحَقُّ بِحَضَانَتِهِ

٤١٨ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ أَسْلَمَتْ، وَلَهَا زَوْجٌ نَصْرَانِيٌّ أَبِي أَنْ يُسَلِّمَ فَطَلَّقَهَا، وَلَهَا مِنْهُ فَطِيمٌ، هَلْ يَلْزِمُ الزَّوْجَ مُؤَخَّرُ صَدَاقِهَا وَنَفَقَةُ عِدَّتِهَا وَنَفَقَةُ الطِّفْلِ؟

٤١٩ = وَهَلْ لَهَا حَضَانَتُهُ أَمْ لَا؟

٤١٨ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَلْزِمُ الزَّوْجَ مُؤَخَّرُ صَدَاقِهَا وَنَفَقَةُ عِدَّتِهَا وَنَفَقَةُ الطِّفْلِ، وَهِيَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ وَكِسْوَةُ الثِّيَابِ.

٤١٩ ج = وَهِيَ أَحَقُّ بِحَضَانَتِهِ مَا دَامَتْ (أَيَّمَةً) <sup>(١)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نَفَقَةُ الْأَقَارِبِ شَرْطُهَا الْيَسَارُ؛ لِأَنَّهَا صِلَاتٌ

٤٢٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ أَرْبَعَةِ أَوْلَادٍ ذُكُورٍ وَأُنْثَى، كُلُّهُمْ قَاصِرُونَ، وَعَنْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ بَالِغَاتٍ، وَلَيْسَ لِلْقَاصِرِينَ مَالٌ يُنْفَقُ عَلَيْهِنَّ، وَالْأَخَوَاتُ الثَّلَاثُ الْبَالِغَاتُ يَدَّعِينَ الْفَقْرَ، وَلَهُنَّ عَمَّةٌ شَقِيْقَةٌ مُوسِرَةٌ، هَلْ تَجِبُ نَفَقَةُ الْأَيْتَامِ الْقَاصِرِينَ عَلَى الْعَمَّةِ الْمُوسِرَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجِبُ نَفَقَتُهُمْ عَلَى عَمَّتِهِمُ الْمُوسِرَةِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَخَوَاتِ أَنَّهُنَّ

(١) فِي ع: عَازِبَةٌ. وَمَا هُنَا فِي هَامِشِهَا.

مُعْسِرَاتُ بَأَيْمَانِهِنَّ، وَعَلَى مُدَّعِي الْيَسَارِ عَلَيْهِنَّ الْبَيْئَةُ، وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ الْمُعْسِرَ كَالْمَيْتِ، وَالْمَسْأَلَةُ صَرَّحَ بِهَا فِي (الْبَحْرِ، وَالذَّخِيرَةِ، وَالْوَلَوَالِجِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، قَالَ فِي (الذَّخِيرَةِ): وَهَذِهِ النَّفَقَةُ لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى الْمُوسِرِينَ، فَلَا تَجِبُ عَلَى الْفُقَرَاءِ، قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ النَّفَقَةَ تَجِبُ بِطَرِيقِ [ط ٧١ /] الصَّلَةِ، وَالصَّلَاتُ تَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ دُونَ الْفُقَرَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الزَّوْجَةُ لَهَا النَّفَقَةُ إِنْ رَضِيَ الزَّوْجُ بِإِقَامَتِهَا فِي دَارِ وَالِدِهَا

٤٢١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ، فَأَرَادَتْ الذَّهَابَ إِلَى دَارِ وَالِدِهَا، فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ إِنْ ذَهَبَتْ إِلَى دَارِ وَالِدِهَا لَا تَعُودُ إِلَى دَارِهِ إِلَّا بَعْدَ خِتَامِ السَّنَةِ، وَذَهَبَتْ إِلَى دَارِ وَالِدِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا، ثُمَّ إِنَّ زَوْجَهَا أَذِنَ لِوَالِدِهَا أَنْ تَبْقَى عِنْدَهُ إِلَى خِتَامِ السَّنَةِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهَا، هَلْ يَلْزَمُ زَوْجَهَا نَفَقَتَهَا مُدَّةَ إِقَامَتِهَا عِنْدَ وَالِدِهَا [ع ٤٢٢ /] أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَلْزَمُ زَوْجَهَا نَفَقَتَهَا لِرِضَاهُ بِإِقَامَتِهَا عِنْدَ وَالِدِهَا، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) أَنَّ النُّشُوزَ الْمُسْقِطَ لِلنَّفَقَةِ عَدَمُ مُوَافَقَةِ الزَّوْجِ، سِوَاهُ كَانَ بَعْدَ خُرُوجِهَا، أَوْ امْتِنَاعِهَا عَنِ أَنْ تَجِيءَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَهُنَا مُوَافَقَةُ الزَّوْجِ عَلَى إِقَامَتِهَا عِنْدَ وَالِدِهَا؛ خَشْيَةَ الْحِنْثِ مَوْجُودَةً، فَلَا وَجْهَ لِسُقُوطِ نَفَقَتِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تَجِبُ النَّفَقَةُ عَلَى الْأَبِ إِذَا غَابَ الزَّوْجُ

٤٢٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ غَابَ عَنِ زَوْجَتِهِ هَلْ يَجِبُ عَلَى أَبِيهِ نَفَقَتُهَا أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَا تَجِبُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَتَوَمَّرُ بِالِاسْتِدَانَةِ وَالرُّجُوعِ عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا غَابَ الزَّوْجُ وَالْأُمُّ فَقِيرَةٌ فَالْنَّفَقَةُ عَلَى الْعَمِّ

٤٢٣ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَيْنِ لَهُمَا أُمٌّ فَقِيرَةٌ عَاجِزَةٌ، وَعَمٌّ (مَلِيٌّ) (١) وَأَبٌ غَائِبٌ

غَنِيَّةٌ مُنْقَطِعَةٌ، هَلْ يَلْزَمُ عَمَّهُمَا نَفَقَتُهُمَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَلْزَمُ عَمَّهُمَا نَفَقَتُهُمَا؛ إِذْ يُجْبَرُ الْأَبْعَدُ إِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ، وَبِأُثُوَّةِ الْأُمِّ

وَفَقْرِهَا وَغَنَى الْعَمِّ؛ وَجَبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمَا إِحْيَاءً لِمُهْجَتِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا كَانَ كُلُّ مَنِ الْأُمِّ وَالْعَمِّ مُعْسِرًا؛ فَالْنَّفَقَةُ عَلَى الْأُمِّ

٤٢٤ = سُئِلَ: فِي صَغِيرٍ لَهُ أُمٌّ وَعَمٌّ مُعْسِرَانِ، فَعَلَى مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ مِنْهُمَا؟

أَجَابَ: تَجِبُ عَلَى الْأُمِّ، لَا عَلَى الْعَمِّ؛ لِأَنَّهَا أَصْلٌ، وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْأَصْلِ وَلَوْ كَانَ

مُعْسِرًا، وَغَيْرِ الْأَصْلِ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَيِّتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْأُمُّ الْمُعْسِرَةُ بِالِاسْتِدَانَةِ تَرْجِعُ بِمَا اسْتَدَانَتْ عَلَى الْعَمِّ

٤٢٥ = سُئِلَ: فِي الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ فَقِيرَةً وَلَهَا يَتِيمَانِ لَهُمَا عَمٌّ غَنِيٌّ، أَمْرَهَا

الْقَاضِي بِالِاسْتِدَانَةِ وَالنَّفَقَةِ عَلَيْهِمَا فَاسْتَدَانَتْ، هَلْ الْإِسْتِدَانَةُ تَكُونُ عَلَى مَنْ تَجِبُ

عَلَيْهِ النَّفَقَةُ، فَتَكُونُ عَلَى الْعَمِّ حَيْثُ كَانَ غَنِيًّا وَكَانَتْ فَقِيرَةً، وَتَرْجِعُ بِمَا اسْتَدَانَتْ عَلَيْهِ

[س ٥٣ ب، ك ١٤٧/أ] أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَكُونُ عَلَى الْعَمِّ إِنْ كَانَ غَنِيًّا وَكَانَتْ فَقِيرَةً، وَتَرْجِعُ بِمَا اسْتَدَانَتْ

عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غَابَ عَنِ زَوْجَةٍ وَأَوْلَادٍ قُصِرَ وَعَلَيْهِ دِيُونٌ وَلَهُ أَمْلَاكٌ

٤٢٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ غَابَ وَلَهُ زَوْجَةٌ وَبَنَاتٌ قُصِرَ وَابْنٌ أَخٌ يَتِيمٌ قَاصِرٌ، وَوَجَّهَ



مَا يُتَحَصَّلُ مِنْ أَمْلاكِهِ لِنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ وَبَنَاتِهِ الْقَصْرِ وَابْنِ أُخِيهِ الْيَتِيمِ الْقَاصِرِ، وَالْغَائِبِ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَبَعْدَ مُدَّةٍ وَجَّهَ مَا يُتَحَصَّلُ مِنَ الْأَمْلاكِ لِبَعْضِ أَصْحَابِ الدُّيُونِ، فَهَلْ يُدْفَعُ مَا يُتَحَصَّلُ مِنَ الْأَمْلاكِ الْمَذْكُورَةِ لِعِيَالِهِ لِنَفَقَتِهِمْ وَوَجْهَ مَعِيشَتِهِمْ، أَمْ لِأَصْحَابِ الدُّيُونِ؟

٤٢٧ = وَابْنُ الْأَخِ الْمَذْكُورُ لَهُ نِصْفُ الْأَمْلاكِ فَمَا الْحُكْمُ؟

٤٢٦ ج = أَجَابَ: الْمَقَرَّرُ عِنْدَنَا وَالْمُسَطَّرُ فِي كُتُبِ عُلَمَائِنَا: أَنَّ الْغَائِبَ إِذَا كَانَ لَهُ عَقَارٌ لَهُ غَلَّةٌ لِلْقَاضِي أَنْ يُنْفِقَ عَلَى زَوْجَتِهِ وَأَطْفَالِهِ مِنْ غَلَّتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ دَيْنَهُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مُقَرَّرًا بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا (يَأْمُرُ) (١) فِي حَقِّ الْغَائِبِ بِمَا يَكُونُ نَظْرًا لَهُ وَحِفْظًا لِمَلِكِهِ، وَفِي الْإِنْفَاقِ عَلَى زَوْجَتِهِ وَأَطْفَالِهِ مِنْ مَالِهِ حِفْظٌ لِمَلِكِهِ، وَفِي وَفَاءِ دَيْنِهِ قِضَاءٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِ الْغَيْرِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

٤٢٧ ج = وَأَمَّا ابْنُ أُخِيهِ الْيَتِيمِ فَنَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ، فَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ غَلَّةِ نِصْفِ (أَمْلاكِهِ) (٢) كَذَا فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَضَ الْقَاضِي النِّفْقَةَ لِلْيَتِيمِ وَأَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَفَعَلَ لَهُ الرُّجُوعُ

٤٢٨ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا فَرَضَ الْقَاضِي لِلْيَتِيمِ قَدْرًا مِنَ النِّفْقَةِ، وَأَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُنْفِقَ ذَلِكَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ اِحْتَجَّ الْيَتِيمُ إِلَى نَفْقَةٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ يُنْفِقُ مِنْ مَالِهِ، وَيَرْجِعُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ بِهِ، فَفَعَلَ، هَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعُ بِهِ فِي مَالِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَرْجِعُ فِي مَالِهِ إِذَا أَثْبَتَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا اِحْتِجَّ إِلَى الْإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي دَيْنًا وَمُدَّعِي الدَّيْنِ يَفْتَقِرُ إِلَى الْبَيِّنَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطَالِبَ زَوْجَهَا بِسُكْنَاهَا  
فِي دَارٍ غَيْرِ الدَّارِ الَّتِي تَسْكُنُهَا ضَرَّتُهَا

٤٢٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَتَيْهِ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ، وَأَسْكَنَ كُلًّا فِي بَيْتٍ لَهُ  
غَلَّقَ عَلَى حِدَةٍ، هَلْ لِرِوَاغِدَةٍ أَنْ (تَطَالِبَ الزَّوْجَ) <sup>(١)</sup> بَيْتٍ فِي دَارٍ عَلَى حِدَةٍ، أَمْ لَيْسَ  
لَهَا ذَلِكَ؟

أَجَابَ: نَعَمْ لَهَا أَنْ (تَطَالِبَهُ) <sup>(٢)</sup> بِذَلِكَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعَلَامَةُ صَدْرُ الْإِسْلَامِ فِي  
(مُلْتَقَطِهِ) مُعَلِّلاً بِأَنَّ الْمُنَافِرَةَ فِي الضَّرَائِرِ أَوْفَرُ، وَهُوَ مُشَاهِدٌ، وَفِي مَنْعِهِ أَغْنَى طَلَبَ  
ذَلِكَ مَصَارَةَ بِالنِّسَاءِ، وَلَا شَيْءَ (فِي) <sup>(٣)</sup> قَوَاعِدِنَا يَا أَبَاهُ، [٤٢٤ ب /] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَهَا أَنْ تَطَالِبَ بِكَنِيْفٍ وَمَطْبَخٍ خَاصِّينَ

٤٣٠ = سُئِلَ: فِي ضَرَّةٍ أَسْكَنَهَا الزَّوْجُ فِي بَيْتٍ لَهُ غَلَّقَ عَلَى حِدَةٍ لَكِنَّ الْكَنِيْفَ  
وَالْمَطْبَخَ مُشْتَرَكٌ (بَيْنَهَا وَبَيْنَ ضَرَّتَيْهَا) <sup>(٤)</sup> هَلْ لَهَا أَنْ تَطَالِبَهُ بِبَيْتٍ لَهُ كَنِيْفٌ وَمَطْبَخٌ  
خَاصٌّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهَا ذَلِكَ، كَمَا حَرَّرَهُ فِي (الْبَحْرِ) أَخْذًا مِنْ (شَرْحِ الْمُخْتَارِ)، وَاللَّهُ  
[٧٢٢ /] أَعْلَمُ.

إِذَا أَسْكَنَهَا فِي بَيْتٍ وَقَفَ يَخُصُّهُ لَيْسَ لَهَا طَلَبُ غَيْرِهِ

٤٣١ = وَسُئِلَ أَيْضًا فِي رَجُلٍ سَاكِنٍ بِزَوْجَتِهِ فِي بَيْتٍ وَقَفَ يَخُصُّهُ لَهُ غَلَّقَ عَلَى  
حِدَةٍ، وَمَطْبَخٍ وَمُرْتَفَقٍ مُشْتَرَكٍ، هَلْ لِرِوَاغِدَتِهِ طَلَبُ مَسْكَنِ غَيْرِهِ أَمْ لَا؟

(١) في ع: تطالب زوجها المذكور، وفي هامشها: أن تطالب الزوج.

(٢) في ع: تطلبه.

(٣) في ع: من.

(٤) في ع: بين الضرة وبينها. وما هنا في هامشها.

أَجَاب: لَيْسَ لَهَا طَلَبٌ غَيْرُهُ، وَلَا يَضُرُّ فِي ذَلِكَ كَوْنُ الْمُتَرَفِّقِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ غَيْرِ الْأَجَانِبِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) أَخْذًا مِنْ كَلَامِ (الْهِدَايَةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْمَسْكَنُ الْوَاجِبُ عَلَى الزَّوْجِ مَا كَانَ لَهُ مَرَافِقٌ وَعَلَّقَ عَلَى حِدَةٍ

٤٣٢ = سُئِلَ: فِي الْمَسْكَنِ الْوَاجِبِ عَلَى الزَّوْجِ شَرْعًا مَا هُوَ؟ أَوْضِحُوا لَنَا

الْجَوَابَ؟

أَجَاب: الْمَسْكَنُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ شَرْعًا عَلَى الصَّحِيحِ بَيْتٌ لَهُ مَرَافِقٌ وَعَلَّقَ عَلَى حِدَةٍ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَيْتٍ خَلَاءٍ وَمَطْبَخٍ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي الدَّارِ أَحَدٌ مِنْ أَحْمَائِهَا يُؤْذِيهَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخَانِيَّةِ) وَتَكُونُ بَيْنَ جِيرَانٍ صَالِحِينَ [ك٤٧ب/].

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُونًا عَلَيْهَا فِيهِ وَيَتِمَكَّنَ فِيهِ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِنْ لَمْ تَرْضَ الزَّوْجَةَ بِأَنْ تَأْكُلَ مَعَ زَوْجِهَا تُفْرَضُ لَهَا النَّفَقَةُ

٤٣٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ فَقِيرٍ، [س١٥٤/أ] وَلَهُ زَوْجَةٌ فَقِيرَةٌ تَطْلُبُ مِنْهُ النَّفَقَةَ، فَهَلْ

يَلْزَمُهُ تَمْوِينُهَا، أَمْ يُقَرَّرُ الْقَاضِي لَهَا شَيْئًا مِنَ الدَّرَاهِمِ؟

وَإِذَا قُلْتُمْ بِتَمْوِينِهَا، مَا التَّمْوِينُ وَمَا صِفَتُهُ؟

أَجَاب: النَّفَقَةُ هِيَ الطَّعَامُ وَالْكِسْوَةُ وَالسُّكْنَى، قَالَ فِي (الْخُلَاصَةِ) قَالَ هِشَامٌ:

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنِ النَّفَقَةِ، قَالَ: هِيَ الطَّعَامُ وَالْكِسْوَةُ وَالسُّكْنَى. انْتَهَى. فَإِنْ رَضِيَتْ

أَنْ تَأْكُلَ مَعَهُ فِيهَا وَنَعَمَتْ، وَإِنْ خَاصَمْتَهُ فِي فَرَضِ النَّفَقَةِ؛ يُفْرَضُ لَهَا بِالْمَعْرُوفِ

مِمَّا يَأْتِدُمُونَ بِهِ فِي عَادَتِهِمْ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَقْدِيرٌ لَازِمٌ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْتَلِفُ فِيهِ طِبَاعُ النَّاسِ وَأَحْوَالُهُمْ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ، وَإِذَا فُرِضَ؛ فُرِضَ مِنْ جِنْسِ الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ، فَإِنْ طَلَبْتَ أَنْ يُقَدَّرَ ذَلِكَ بِالدَّرَاهِمِ وَلَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ صَاحِبَ مَائِدَةٍ؛ جَازَ لِلْقَاضِي أَنْ يُقَدَّرَ بِهَا، وَيَفْرَضَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَيَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَأْمُرَهَا أَوْ لَا بِحُسْنِ الْعِشْرَةِ مَعَهُ، وَيَأْمُرَهُ أَيْضًا بِحُسْنِ الْعِشْرَةِ مَعَهَا، وَذَلِكَ بِأَنْ تَأْكُلَ مَعَهُ وَيَأْكُلَ مَعَهَا؛ لِتَكُونَ نَفَقَتُهُ وَنَفَقَتُهَا سَوَاءً، فَإِنْ ائْتَمَرَ فِيهَا، وَإِلَّا فَرَضَ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَا مُعْسِرَيْنِ؛ فَرَضَ مَا هُوَ اللَّائِقُ بِالْمُعْسِرَيْنِ، وَالْمَفْرُوضُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَنْظُرَ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ، فَلَهُ فِي عِبَادَةِ الْحُكْمِ وَالتَّدْبِيرِ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خَطَبَ امْرَأَةً وَصَارَ يُنْفِقُ عَلَيْهَا ثُمَّ امْتَنَعَتْ

عَنِ التَّزْوُجِ بِهِ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهَا

٤٣٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَطَبَ امْرَأَةً، وَصَارَ يُنْفِقُ عَلَيْهَا لِتَزْوَجَهُ، وَتَحَقَّقَتْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا لِتَزْوَجَهَا، ثُمَّ امْتَنَعَتْ عَنِ التَّزْوُجِ بِهِ، وَتَزَوَّجَتْ بِغَيْرِهِ، هَلْ يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَرْجِعُ:

(أ) قَالَ فِي (الْخَانِيَّةِ) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ: قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَيَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَزَوَّجَهَا لَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا كَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوطًا لَفِظًا.

(ب) وَفِي (التَّمِيمَةِ): سُئِلَ وَالِإِدِي عَمَّنْ بَعَثَ إِلَى أَبِي الْخَطِيبِ سُكْرًا وَلَوْزًا وَجَوْزًا وَتَمْرًا، ثُمَّ تَرَكَ الْأَبَّ الْمُعَاقِدَةَ، هَلْ لِهَذَا الْخَاطِبِ أَنْ يَرْجِعَ بِاسْتِرْدَادِ

مَا دَفَعَ؟ فَقَالَ: إِنْ فَرَّقَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ بِإِذْنِ الدَّافِعِ؛ فَلَيْسَ لَهُ حَقُّ الرُّجُوعِ،  
وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ فَلَهُ ذَلِكَ. انْتَهَى.

وَهُوَ مُرَجَّحٌ لِمَا عَلَّمَهُ فِي (الْخَانِيَّةِ) وَهُوَ ظَاهِرُ الْوَجْهِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَلَ عَنْهُ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُعْسِرًا وَحَكَمَ حَاكِمٌ بِفَسْخِ النِّكَاحِ يَنْفَسِخُ

٤٣٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مُعْسِرٍ تَزَوَّجَ بِكُرًا بِالِغَةِ، وَلَمْ يَدْفَعْ لَهَا مَهْرَهَا الْمَشْرُوطَ  
تَعْجِيلُهُ، وَلَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا وَلَمْ يَكْسُهَا، وَقَدْ أَضْرَّ ذَلِكَ [١/٤٣٤] بِحَالِهَا جِدًّا، هَلْ يَجِبُ  
عَلَيْهِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ  
بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]؟

٤٣٦ = وَهَلْ إِذَا فَسَخَ النِّكَاحَ حَاكِمٌ يَرَى الْفَسْخَ بِذَلِكَ يَنْفَسِخُ لِشِدَّةِ الضَّرُورَةِ  
الَّتِي حَقَّتْ بِهَا وَاضْطِرَّارِهَا [س٥٤ب/١] إِلَيْهِ أَمْ لَا؟

٤٣٥ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَنْزَلَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى  
عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾.

٤٣٦ ج = وَفِي (صَدْرِ الشَّرِيعَةِ): وَأَصْحَابُنَا لَمَّا شَاهَدُوا الضَّرُورَةَ فِي التَّفْرِيقِ؛  
لِأَنَّ دَفْعَ الْحَاجَةِ الدَّائِمَةِ لَا تَتَيَسَّرُ بِالِاسْتِدَانَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَجِدُ مَنْ يُقْرِضُهَا  
وَعِنَى الزَّوْجِ فِي [١/٤٨٨] الْمَالِ أَمْرٌ مُتَوَهِّمٌ؛ اسْتَحْسَنُوا أَنْ يُنْصَبَ الْقَاضِي نَائِبًا  
شَافِعِيَّ الْمَذْهَبِ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ اخْتَارَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا ذَلِكَ عِنْدَ شِدَّةِ الضَّرُورَةِ،  
وَهُوَ مِمَّا يَنْشُرُ صَدْرُ الْفَقِيهِ لَهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ الْحَرَجِ وَالِإِضْرَارِ بِالنِّسَاءِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## نَفَقَةُ الْفَقِيرَةِ عَلَى زَوْجِهَا الْفَقِيرِ مَا تَأْتِدُمْ بِهِ الْفُقَرَاءُ

٤٣٧ = سُئِلَ: مَا نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ الْفَقِيرَةِ عَلَى زَوْجِهَا الْفَقِيرِ؟ [ط ٧٣/]

أَجَابَ: نَفَقَتُهَا مَا تَأْتِدُمْ بِهِ الْفُقَرَاءُ مِنَ الطَّعَامِ، فَإِنْ أَكَلَتْ مَعَهُ مِمَّا يَأْكُلُ فِيهَا وَإِلَّا يَدْفَعُ لَهَا طَعَامًا مِنْ جِنْسِ طَعَامِ الْفُقَرَاءِ، فَإِنْ لَمْ تَرْضَ وَطَلَبَتْ فَرَضَ الدَّرَاهِمِ يُقَوِّمُ ذَلِكَ، وَيَفْرِضُهُ دَرَاهِمَ مَا دَامَ عَلَى حَالِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ بَغْلَاءٍ (سِعْرِهَا) <sup>(١)</sup> أَوْ رُخْصِهِ يُقَوِّمُ بِحَسَبِهِ كَمَا هُوَ الْمُفْتَى بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا تَسْقُطُ النَّفَقَةُ الْمَقْرَرَةُ

٤٣٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ فَرَّرت عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ نَفَقَةً وَكِسْوَةً، فَطَلَّقَهَا طَلَاقًا رَجْعِيًّا،

فَهَلْ بِهَذِهِ الطَّلَاقِ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا وَكِسْوَتُهَا الَّتِي مَضَى عَلَيْهَا شَهْرٌ فَأَزِيدُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ تَسْقُطَانِ وَإِنْ كَانَتَا مُقَرَّرَتَيْنِ، كَمَا فِي (الْبَزَائِيَّةِ، وَالذَّخِيرَةِ) وَمَذْكُورٍ

فِي (قَاضِي خَانَ) وَمُقْتَضِي كَلَامِ الْخَصَافِ، وَأَفْتَى بِهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ، وَالْفَتَاوَى بِخِلَافِهِ مُخَالَفٌ لِلْمَشْهُورِ فَتَهَجَّرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## النَّفَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ تَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ الْبَائِنِ

٤٣٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ بَائِنًا وَكَانَ الْقَاضِي فَرَضَ لَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةً فِي

غَيْبَتِهِ هَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ الْمَفْرُوضُ بِالطَّلَاقِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَسْقُطُ، وَقَدْ سُئِلَ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنْ شَخْصٍ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ مُقَدَّرَةٌ لِزَوْجَتِهِ

وَكَذَا كِسْوَةٌ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَدْفَعْ لَهَا ذَلِكَ ثُمَّ إِنَّهُ طَلَّقَهَا طَلَاقًا رَجْعِيًّا هَلْ يَسْقُطَانِ

بِهِ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: سِعْرِهِ.

أَجَابَ: نَعَمْ، تَسْقُطُ النَّفَقَةُ (الْمَذْكُورَةُ) <sup>(١)</sup> وَكَذَا الْكِسْوَةُ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ.  
انتهى.

وَذَكَرَ فِي (بَحْرِهِ) نَقْلًا عَنِ (الْمُجْتَبَى): لَوْ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ؛ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ مِنَ النَّفَقَاتِ بَعْدَ فَرَضِ الْقَاضِي. قَالَ: فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الرَّاجِحَ عِنْدَهُمْ سُقُوطُهَا بِالطَّلَاقِ كَالْمَوْتِ خُصُوصًا وَقَدْ أَفْتَى بِهِ الشَّيْخَانِ، كَمَا فِي (الدَّخِيرَةِ) وَيَعْنِي بِالشَّيْخَيْنِ: الصَّدْرَ الشَّهِيدَ، وَالشَّيْخَ الْإِمَامَ ظَهِيرَ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِي، ثُمَّ قَالَ: فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ وَالْبَائِنِ؛ لِأَنَّ فِي عِبَارَةِ (الْخَانِيَّةِ، وَالظَّهيريَّةِ) قَدْ عَطَفَ [س ١٥٥/١] الْبَائِنَ عَلَى الطَّلَاقِ، فَعَلِمَ أَنَّ الطَّلَاقَ رَجْعِيًّا، وَقَدَّمَ قَبْلَهُ عَنِ (الدَّخِيرَةِ) مَا صَوَّرْتُهُ: وَلَوْ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ فِي هَذَا الْوَجْهِ يَسْقُطُ مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ مِنَ النَّفَقَاتِ بَعْدَ فَرَضِ الْقَاضِي، كَذَا حُكِيَ عَنِ الْقَاضِي الْإِمَامِ أَبِي عَلِيٍّ النَّسْفِيِّ، وَكَانَ يَقُولُ: وَجَدْنَا رِوَايَةَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَبِهِ كَانَ يُفْتَى الصَّدْرُ الشَّهِيدُ، وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِي. انتهى.

وَقَدَّمَ قَبْلَهُ عَنِ (النَّقَايَةِ): أَنَّهُ جَزَمَ بِسُقُوطِهَا بِالطَّلَاقِ كَالْمَوْتِ مُسَوِّيًا بَيْنَهُمَا، وَكَذَا فِي (الْجَوْهَرَةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مُسْتَدَانَةً بِإِذْنِ الْقَاضِي كَمَا هُوَ [ع ٤٣٤/ب] الصَّحِيحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الطَّلَاقُ مُسْقِطٌ لِلنَّفَقَةِ الْمَفْرُوضَةِ وَلَوْ رَجْعِيًّا

٤٤٠ = سُئِلَ: فِي الطَّلَاقِ هَلْ هُوَ مُسْقِطٌ لِفَرَضِ النَّفَقَةِ الَّتِي قَرَّرَهَا الْقَاضِي

لِلزَّوْجَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، هُوَ مُسْقِطٌ لِلنَّفَقَةِ الْمَقْضِيِّ بِهَا مُطْلَقًا، وَلَوْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، كَمَا

(١) في ع: المفروضة.

صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكُتُبِ، وَأَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ زَيْنُ بْنُ نَجِيمٍ (وَوَلَدُهُ)<sup>(١)</sup> شَيْخَنَا أَمِينِ الدِّينِ، وَهِيَ فِي (فَتَاوِيهِمَا) وَصَرَّحَ بِهِ فِي (الْحَانِيَّةِ، وَالظَّهْرِيَّةِ) وَقَدْ عَطَفَ الْبَائِنَ عَلَى الطَّلَاقِ، فَعَلِمَ أَنَّ الطَّلَاقَ رَجْعِيٌّ، وَالْمَسْأَلَةُ شَهِيرَةٌ، وَقَدْ بَحَثَ فِيهَا [ك٤٨ب / ب] بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بَحْثًا لَا يَنْهَضُ مَعَ صَرِيحِ النُّقْلِ بِالسُّقُوطِ، وَقَدْ أَفْتَيْنَا فِيهَا مِرَارًا، كَمَا أَفْتَى بِهِ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَالْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ، وَتَوَارَدَ النُّقْلُ بِهِ وَاسْتَفَاضَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### نَفَقَةُ الْمَجْدُوبِ وَنَفَقَةُ زَوْجَتِهِ عَلَى أَبِيهِ الْمُوَسِّرِ

٤٤١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مَجْدُوبٍ مُسْتَعْرِقٍ غَائِبٍ عَن وُجُودِهِ، بِحَيْثُ إِنَّهُ يَطْرَحُ نَفْسَهُ فِي الْأَوْحَالِ، وَلَا يَعْقِلُ أَضْلًا مَا يُقَالُ وَلَا يُرَدُّ عَلَى سَائِلِ جَوَابًا، وَإِذَا اشْتَدَّ بِهِ الْجُوعُ أَكَلَ مَيْتَةً أَوْ تَرَابًا، وَلَا يَعْلَمُ الَّذِي بِهِ مَا يَكُونُ غَيْرَ أَنَّهُ أَشَدُّ حَالًا مِمَّنْ هُوَ مُحَقَّقُ الْجُنُونِ، لَا مَالَ لَهُ وَلَا نَوَالَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ أَضْرَبَهَا هَذَا الْحَالُ، لِأَنَّهَا بِسَبَبِهِ عَادِمَةٌ الْمَعَاشِ وَفَاقِدَةٌ الْفِرَاشِ، وَلَهُ أَبٌ مُوسِّرٌ، هَلْ تُفْرَضُ نَفَقَتُهُ وَنَفَقَةُ زَوْجَتِهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَاصِلُ الْقَوْلِ فِيهِ بِاخْتِصَارٍ أَنَّهُ حَيْثُ ثَبَتَ الْعَجْزُ فِيهِ، وَالْإِعْسَارُ بِسَبَبِ مَا سُرِّحَ فِي السُّؤَالِ مِنْ سُوءِ الْمِزَاجِ وَعَدَمِ الْإِعْتِدَالِ؛ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى أَبِيهِ الْمُوَسِّرِ، وَكَذَلِكَ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ إِذَا احتَاجَ إِلَى خَادِمٍ يَقُومُ بِأَمْرِهِ وَيُدَبِّرُ، كَمَا هُوَ (الْمَحْرَرُ)<sup>(٢)</sup> فِي الْمَذْهَبِ، وَإِلَيْهِ الْفَقِيهَةُ النَّبِيَّةُ يَذْهَبُ:

(أ) فِ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْخُلَاصَةِ): يُجْبَرُ الْإِبْنُ عَلَى نَفَقَةِ زَوْجَةِ أَبِيهِ، وَلَا يُجْبَرُ الْأَبُ عَلَى نَفَقَةِ زَوْجَةِ ابْنِهِ.

(١) فِي ع: وَوَالِد.

(٢) فِي ع: مُحْرَر.



(ب) وَفِي (نَفَقَاتِ الْحُلْوَانِيِّ) قَالَ: فِيهِ رَوَايَتَانِ، فِي رِوَايَةٍ كَمَا قُلْنَا، وَفِي رِوَايَةٍ: **إِنَّمَا تَجِبُ [ط ٧٤ /] نَفَقَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ إِذَا كَانَ الْأَبُ مَرِيضًا أَوْ بِهِ زَمَانَةٌ، يَحْتَاجُ إِلَى الْخِدْمَةِ، أَمَا إِذَا كَانَ صَحِيحًا فَلَا.**

(ج) قَالَ [س ه ه ب /] فِي (الْمُحِيطِ): **فَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَبِ وَالْإِبْنِ، فَإِنَّ الْإِبْنَ إِذَا كَانَ بِهِذِهِ الْمَثَابَةِ؛ يُجْبَرُ الْأَبُ عَلَى نَفَقَةِ خَادِمِهِ. انْتَهَى.**

(د) وَظَاهِرٌ مَا فِي (الدَّخِيرَةِ) أَنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمُ وُجُوبِ نَفَقَةِ امْرَأَةِ الْأَبِ أَوْ جَارِيَّتِهِ أَوْ أُمَّ وَلَدِهِ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ بِالْأَبِ عِلَّةً، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِالْوُجُوبِ مُطْلَقًا **إِنَّمَا هُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ. انْتَهَى مَا فِي (الْبَحْرِ).**

وَقَدْ عَلِمْتَ بِهِ أَنَّ الْمَذْهَبَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الْخَادِمِ تَجِبُ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى الْخَادِمِ صَارَتْ مِنْ جُمْلَةِ نَفَقَتِهِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ فَتَحَرَّرَ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ مَا شَرَحَ فِيهِ تُفْرَضُ نَفَقَتُهُ وَنَفَقَةُ زَوْجَتِهِ عَلَيْهِ فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**لَا يَصِحُّ فَرَضُ الْقَاضِيِ النَّفَقَةَ عَلَى الزَّوْجِ حَيْثُ كَانَ غَنِيًّا  
وَلَا يَمْنَعُهَا مِنْ تَنَاوُلِ مَا يَكْفِيهَا**

٤٤٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَيْتُهُ مَمْلُوءٌ بِالطَّعَامِ الْكَثِيرِ، وَيُمْكِنُ لِزَوْجَتِهِ تَنَاوُلَهُ وَلَا يَحْجُرُ عَلَيْهَا فِي تَنَاوُلِ مَا يَكْفِيهَا مِنْهُ، هَلْ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ يَفْرَضُ الْقَاضِي عَلَيْهِ لَهَا نَفَقَةٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَمْ لَا؟ وَفِي الْكِسُوفَةِ مَا هِيَ؟ وَمَا قَدْرُهَا؟ وَمَا اعْتِبَارُهَا؟ هَلْ (هُوَ) (١)

بِحَالِهِ أَمْ بِحَالِهَا أَمْ بِاعْتِبَارِ حَالِهِمَا مَعًا؟

أَجَابَ: النَّفَقَةُ نَوْعَانِ: (أ) تَمَكِينٌ. (ب) وَتَمْلِيكٌ. (أ) = فَالْتَمَكِينُ مُتَعَيَّنٌ فِي صَاحِبِ الطَّعَامِ الْكَثِيرِ، أَوِ الَّذِي لَهُ مَائِدَةٌ، فَتُمْكِنُ الْمَرْأَةُ مِنْ تَنَاوُلِ مِقْدَارِ كِفَايَتِهَا،

وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تُطَالِبَهُ بِفَرْضِ النَّفَقَةِ، كَذَا صَرَّحُوا، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الزَّوْجَ بِهَذَا الوَصْفِ لَا يَجُوزُ فَرَضُ نَفَقَةٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا وَالْحَالُ هَذِهِ مُتَعَنِّتَةٌ فِي طَلَبِ الْفَرَضِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهَذَا الوَصْفِ، [ع/١٤٤] فَإِنْ رَضِيَتْ أَنْ تَأْكُلَ مَعَهُ فِيهَا وَنَعَمَتْ، وَإِنْ خَاصَمَتْهُ يُفْرَضُ لَهَا بِالْمَعْرُوفِ عَلَى قَدْرِ حَالِهَا أَسْوَأَ أَمْثَالِهَا، حَيْثُ ظَهَرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ يَضُرُّ بِهَا، وَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا، وَأَمَّا الْكِسْوَةُ فَذَكَرَ فِي (الظَّهِيرِيَّةِ): أَنَّ مُحَمَّدًا ذَكَرَ دِرْعَيْنِ وَخِمَارَيْنِ وَمِلْحَقَةً فِي كُلِّ سَنَةٍ أَرَادَ بِهِمَا صَيْفِيًّا وَشَتَوِيًّا. انْتَهَى. [ك/١٤٩]

وَالدَّرْعُ: الْقَمِيصُ، يَعْنِي قَمِيصًا وَخِمَارًا لِلصَّيْفِ، وَقَمِيصًا وَخِمَارًا لِلشِّتَاءِ، وَفِي (المُجْتَبَى): أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمَاكِينِ وَالْعَادَاتِ، فَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي اعْتِبَارُ الْكِفَايَةِ بِالْمَعْرُوفِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَمَكَانٍ. انْتَهَى.

وَلَا شَكَّ أَنَّهَا بِاعْتِبَارِ حَالِهَا كَالنَّفَقَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَقَدَ لِابْنِهِ عَلَى صَغِيرَةٍ سِنِّهَا سِتُّ سَنَوَاتٍ لَا يَصِحُّ

فَرَضُ نَفَقَتِهَا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا

٤٤٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عَقَدَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ عَقْدَ نِكَاحٍ عَلَى صَغِيرَةٍ سِنِّهَا سِتُّ

سَنَوَاتٍ، فَفَرَضَ الْقَاضِي عَلَى أَبِي الصَّغِيرِ فِي غَيْبَتِهِ لِهَذِهِ الصَّغِيرَةِ نَفَقَةً قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا بِطَلَبِ وَالِدِهَا، هَلْ يَصِحُّ الْفَرَضُ الْمَذْكُورُ أَمْ لَا، وَلَا يَلْزَمُ الْوَالِدَ وَلَا الْوَالِدَةَ؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ الْفَرَضُ مِنْ وَجْهِهَا أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لِصَغِيرَةٍ لَا تُطِيقُ الْجَمَاعَ

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْآبِ نَفَقَةُ زَوْجَةِ ابْنِهِ خُصُوصًا غَيْرِ الْمُحْتَاجِ إِلَى خَادِمٍ يَخْدُمُهُ

وَمِنْهَا أَنَّهُ غَائِبٌ وَهُوَ حَكْمٌ وَالْحُكْمُ لَا يَصِحُّ عَلَيْهِ فَلَا يَلْزَمُ الْوَالِدَ وَلَا الْوَالِدَةَ وَالْحَالُ

هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَرَادَ الزَّوْجُ أَنْ يَنْقُلَهَا وَامْتَنَعَتْ؛ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا

٤٤٤ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ أُرْسِلَتْ إِلَى زَوْجِهَا، وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ تَعِيْشِهِ: أَنْ [س١٥٦/١]  
يُرْسَلُ لَهَا النَّفَقَةُ الْمُقَرَّرَةَ لَهَا عَلَيْهِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ كَانَ دَعَاهَا لِلنُّقْلَةِ إِلَى مَوْضِعِهِ الَّذِي بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ مَوْضِعِهَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، فَأَبَتْ هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا؟ لِسُقُوطِهَا بِالِامْتِنَاعِ مِنْ  
أَنْ تَسْكُنَ حَيْثُ سَكَنَ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ، حَيْثُ وَفَّاهَا الْمُعْجَلُ عَلَى مَا هُوَ الْمَذْهَبُ خُصُوصًا  
فِيمَا دُونَ مُدَّةِ السَّفَرِ؛ لِأَنَّهَا مُبْطَلَةٌ فِي ذَلِكَ فَنَشَرْتُ، وَلَا نَفَقَةَ لِلنَّاشِزَةِ، وَلَوْ كَانَتْ  
مَحْكُومًا بِهَا؛ إِذِ الْحُكْمُ بِالنَّفَقَةِ لِلنَّاشِزَةِ بَاطِلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

النَّفَقَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى الْمُعْسِرِ

٤٤٥ = سُئِلَ: عَنِ نَفَقَةِ الْمُعْسِرِ، مَا هِيَ؟

أَجَابَ: ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ اعْتِبَارُ حَالِهِ فَقَطُّ، وَهُوَ قَوْلُ الْكَرْخِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ  
بِهِ جَمْعٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَايخِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ.

(أ) وَقَالَ فِي (التَّحْفَةِ وَالْبَدَائِعِ): إِنَّهُ الصَّحِيحُ؛ نَظَرًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقَ  
ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا  
آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧].

(ب) وَفِي (غَايَةِ الْبَيَانِ): أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا وَهِيَ مُوسِرَةٌ، وَأَوْجِبْنَا الْوَسْطَ فَقَدْ  
كَلَّفْنَاهُ بِمَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ، فَلَا يَجُوزُ، لَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مُخَاطَبٌ بِمَا فِي  
وُسْعِهِ فَيُنْفِقُهُ، وَالْبَاقِي دَيْنٌ إِلَى الْمَيْسِرَةِ، فَلَيْسَ تَكْلِيفًا بِمَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ  
نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْبَحْرِ). وَفِيهِ: يُعْتَبَرُ فِي الْفَرْضِ الْأَصْلَحُ وَالْأَيْسَرُ.

الْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا يُكَلَّفُ فَوْقَ طَاقَتِهِ وَلَا يُحْبَسُ فِي شَيْءٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لِعُسْرَتِهِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَيْسَ لِزَوْجَةِ الْمُعْسِرِ مَا فَوْقَ نَفَقَةِ الْمُعْسِرِينَ

٤٤٦ = سُئِلَ: فِي زَوْجَيْنِ مُعْسِرِينَ، تَطَلَّبُ الزَّوْجَةُ مِنْ زَوْجِهَا مَا فَوْقَ نَفَقَةِ

[ط ٧٥ /] الْمُعْسِرِينَ مِمَّا لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَيْهِ، فَمَا نَفَقَةُ الْمُعْسِرِينَ الْمَفْرُوضَةُ عَلَيْهِ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهَا مَا فَوْقَ نَفَقَةِ الْمُعْسِرِينَ وَكِسْوَتِهِمْ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ نَفَقَةَ  
الْمُعْسِرِينَ مَا اعْتَادَهُ الْمُعْسِرُونَ، وَقَدْ (اعْتَادُوا) <sup>(١)</sup> بِيَلَادِنَا أَكْلَ خُبْزِ الشَّعِيرِ وَالذُّرَّةِ  
وَالزَّيْتِ، وَلَيْسَ الدَّرَارِيعُ الَّتِي مِنَ القُطْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِذَا طَلَبَتِ الزَّوْجَةُ فَوْقَ ذَلِكَ؛  
لَا تَجَابُ إِلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي فَرَضُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### نَفَقَةُ الزَّوْجَيْنِ إِذَا كَانَ غَنِيَّيْنِ

٤٤٧ = سُئِلَ: فِي الزَّوْجَيْنِ إِذَا كَانَ غَنِيَّيْنِ، هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْأَغْنِيَاءِ؟

٤٤٨ = وَمَا حَدُّ الْغِنَى فِي بَابِ النَّفَقَةِ؟

٤٤٧ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، تَجِبُ نَفَقَةُ الْأَغْنِيَاءِ.

٤٤٨ ج = قَالَ فِي (الْبَحْرِ): اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الْيَسَارِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ، [ك ٤٩ ب /]

أَصَحُّهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِنِصَابِ الزَّكَاةِ، قَالَ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَبِهِ يُفْتَى،  
وَاخْتَارَهُ الْوَلَوَالِحِيُّ مُعَلَّلًا بِأَنَّ النَّفَقَةَ تَجِبُ عَلَى الْمُوسِرِ، وَنَهَايَةُ الْيَسَارِ لَا حَدَّ لَهَا،  
وَبِدَايَتُهُ النَّصَابُ [ع ٤٤ ب /] فَيُقَدَّرُ بِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ نِصَابُ حِرْمَانَ الصَّدَقَةِ، وَهُوَ النَّصَابُ الَّذِي لَيْسَ بِنَامٍ، قَالَ فِي

(الْهِدَايَةِ): وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَصَحَّحَهُ فِي (الدَّخِيرَةِ) <sup>(٢)</sup> انْتَهَى.

(٢) انظر فقرة: (٤٧٨).

(١) في س: اعترفوا.

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِلْفَقِيهِ الْبَارِعِ فِي الْفِقْهِ: أَنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى [س٦٥ب / ] بِالْقَبُولِ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِنَامٍ سَرِيعُ النَّفَادِ إِذَا تَوَارَدَتْ عَلَيْهِ النَّفَقَاتُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### كِسْوَةُ الْفَقِيرَةِ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا فَاقِرًا

٤٤٩ = سئِلَ: فِي رَجُلٍ فَاقِرٍ لَهُ زَوْجَةٌ فَاقِرَةٌ، (فَمَا) <sup>(١)</sup> تَكُونُ كِسْوَتُهَا؟

أَجَابَ: لَهَا مِنْ جِنْسِ كِسْوَةِ الْمُعْسِرِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ دِرْعَانِ، أَيْ: قَمِيصَانِ، وَاحِدٌ لِلشَّتَاءِ، وَوَاحِدٌ لِلصَّيْفِ، وَخِمَارَانِ كَذَلِكَ، وَمِلْحَفَةٌ مِمَّا يَكُونُ مِثْلَهُ لِلْفُقَرَاءِ أَهْلِ الْإِعْسَارِ، لَا لِلْمَتَوَسِّطِينَ وَلَا ذَوِي الْيَسَارِ، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِلْعُرْفِ، وَتَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ وَالْأَوْقَاتِ، هَذَا (خُلَاصَةٌ) <sup>(٢)</sup> مَا قَالَهُ عُلَمَاؤُنَا فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تَسْقُطُ النِّفَقَةُ الْمُسْتَدَانَةُ بِالطَّلَاقِ

٤٥٠ = سئِلَ: فِيمَا إِذَا غَابَ عَنِ زَوْجَتِهِ مِنْ بَلَدِهِمَا إِلَى مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ، وَتَرَكَهَا بِلَا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ شَرْعِيٍّ، فَفَرَضَ الْقَاضِي لَهَا بِطَلَبِهَا مَبْلَغًا بِرَسْمِ نَفَقَتِهَا وَكِسْوَتِهَا فَرَضًا صَاحِحًا شَرْعِيًّا، وَأَذِنَ لَهَا بِالِاسْتِدَانَةِ لِلْفَرَضِ الْمَذْكُورِ، فَاسْتِدَانَتْ لِذَلِكَ، وَانْقَضَتْ مُدَّةُ غِيَابِهِ غَيْبَةً طَوِيلَةً، وَقَدْ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ فِي أَثْنَاءِ غَيْبَتِهِ فِي ذَلِكَ الْمِصْرِ، وَمَضَى عَلَى طَلَاقِهِ مُدَّةً وَلَمْ تَعْلَمْ بِهِ، ثُمَّ بَلَغَهَا أَنَّهُ طَلَّقَ فَلَمْ تُصَدِّقْ، وَإِلَى الْآنَ لَمْ يَثْبُتِ الطَّلَاقُ، فَهَلْ لَهَا الرَّجُوعُ بِنَظِيرِ مَا اسْتَدَانَتْهُ وَأَنْفَقَتْهُ إِلَى ثُبُوتِ الطَّلَاقِ، أَمْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهَا الرَّجُوعُ بِذَلِكَ، وَلَا تَسْقُطُ النِّفَقَةُ الْمُسْتَدَانَةُ بِالطَّلَاقِ مُطْلَقًا، بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا، وَإِذَا كَذَّبَتْهُ فِي إِسْنَادِ الطَّلَاقِ وَلَمْ يَثْبُتْ بَيِّنَةٌ يُجْعَلُ فِي حَقِّهَا، كَأَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي الْحَالِ، وَكَانَتْ الْعِدَّةُ بَاقِيَةً فِي حَقِّ النِّفَقَةِ وَالسُّكْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) في ع: الخلاصة. وما هنا في هامشها.

(١) في ع: فماذا.

فَرَضَ الْقَاضِي عَلَيْهِ النَّفَقَةَ فَادَّعَى طَلَاقَهَا مِنْذُ زَمَانٍ

٤٥١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ فَرَضَ عَلَيْهِ الْقَاضِي نَفَقَةً وَكِسْوَةً لِرِزْوَجَتِهِ، وَمَضَتْ مُدَّةٌ فَادَّعَى طَلَاقَهَا وَانْقِضَاءَ عِدَّتِهَا مِنْذُ زَمَانٍ، هَلْ يُصَدِّقُ وَتَسْقُطُ النَّفَقَةُ وَالْكِسْوَةُ الْمُقَرَّرَتَانِ وَالْعِدَّةُ وَنَفَقَةُ الْعِدَّةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ كَذَّبَتْهُ فِي الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُقَمِّ بَيِّنَةً؛ كَانَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ الدَّعْوَى، وَلَهَا فِيهَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى، وَإِنْ صَدَّقْتُهُ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا سُكْنَى، وَأَمَّا النَّفَقَةُ وَالْكِسْوَةُ الْمُقَرَّرَتَانِ فَيَسْقُطَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ بِالطَّلَاقِ وَلَوْ رَجَعِيًّا، عَلَى الصَّحِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا فَرَضَ النَّفَقَةَ لِمَحْضُونَةِ الْأُمِّ الْيَتِيمَةِ وَأَمَرَهَا بِالِاسْتِدَانَةِ

لِتَرْجِعَ فِي مَالِ الْيَتِيمَةِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْيَتِيمَةِ مَالٌ

٤٥٢ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا فَرَضَ الْقَاضِي لِمَحْضُونَةِ الْأُمِّ الْيَتِيمَةِ قَدْرًا لِنَفَقَتِهَا، وَأَذِنَ لَهَا فِي إِتْفَاقِهِ وَبِالِاسْتِدَانَةِ لِذَلِكَ؛ لِتَرْجِعَ بِمَا أَنْفَقَتْ فِي مَالِ الْيَتِيمَةِ، فَأَنْفَقَتْ الْأُمُّ مُدَّةً، وَالْحَالُ أَنْ لَيْسَ لِلْيَتِيمَةِ مَالٌ ظَاهِرٌ، وَلَهَا عَمٌّ لِأَبَوَيْنِ غَنِيِّيْنِ، وَتُرِيدُ الْأُمُّ أَنْ تَرْجِعَ بِبَدَلِ مَا أَنْفَقَتْهُ فِي الْمُدَّةِ عَلَى الْعَمِّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْرِضَ الْقَاضِي عَلَيْهِ نَفَقَةَ الْيَتِيمَةِ، فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَفَقَةُ ذِي الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ لَا تَجِبُ بِدُونِ الْقَضَاءِ، وَالْقَضَاءُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الطَّلَبِ وَالْخُصُومَةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْبَدَائِعِ) [سن ١٥٧/١] فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ عَلِمْتَ أَنَّ الْأُمَّ لَا تَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَتْ فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى الْعَمِّ أَوْلًا؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَقْضِيٍّ عَلَيْهِ، وَثَانِيًا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ مَقْضِيٌّ عَلَيْهِ بِاجْتِمَاعِ [ك ١٥٠/١] شَرَايِطِ الْقَضَاءِ مِنَ الْخُصُومَةِ وَحَضْرَةِ الْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ وَغَيْرِهَا وَأَمِرتُ بِالِاسْتِدَانَةِ؛ لَيْسَ لَهَا الرُّجُوعُ أَيْضًا إِذَا شَرِطَ الْإِتْفَاقُ مِمَّا اسْتَدَانَتْ لَا مِنْ مَالِهَا، فَنَفِي (الْبَحْرِ) لَا بُدَّ فِي الرُّجُوعِ

مِنَ الْإِسْتِدَانَةِ وَالْإِنْفَاقِ مِمَّا اسْتَدَانَتْ كَمَا قَيَّدَهُ فِي (الْمَبْسُوطِ، وَالنَّهَائِيَةِ) وَغَيْرِهِمَا حَتَّى قَالَ الطَّرْسُوسِيُّ: وَلَقَدْ غَلَطَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ [ط ٧٦ /] هُنَا فِي مَفْهُومِ كَلَامِ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ وَقَالَ: إِذَا أَدِنَ الْقَاضِي فِي الْإِسْتِدَانَةِ وَلَمْ يَسْتَدِنْ فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ. وَهَذَا غَلَطٌ، بَلْ مَعْنَى الْكَلَامِ: أَدِنَ الْقَاضِي فِي الْإِسْتِدَانَةِ وَاسْتَدَانَ. انْتَهَى.

وَأَيْضًا الْمَذْكُورُ الرَّجُوعُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى مَالِ الْيَتِيمَةِ، لَا عَلَى الْعَمِّ، [ع ١٤٥ /] وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْيَتِيمَةِ مَالٌ لَا يَصِحُّ أَصْلُ الْفَرَضِ الْمَذْكُورِ لِتَقْيِيدِهِ بِالرَّجُوعِ فِي مَالِهَا، وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا مَالَ لَهَا، كَمَا صَرَّحَ فِي (الْبُرَازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَبِهِ عَلِمْتُ أَيْضًا أَنَّ مَا يُكْتَبُ فِي الْوَنَائِقِ<sup>(١)</sup> أَمْرٌ أَنْ يَسْتَدِينَ وَيَرْجِعَ عَلَى مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ شَرْعًا؛ غَيْرُ صَاحِبِ؛ لِعَدَمِ حُضُورِ الْمُقْضِي عَلَيْهِ، وَعَدَمِ تَعْيِينِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِطِ الْقَضَاءِ، وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ الْغَلَطُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِعَدَمِ التَّأَمُّلِ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ وَقِلَّةِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْفُرُوعِ مَعَ كَثْرَةِ الْإِبْتِلَاءِ بِكَثْرَةِ وَقُوعِ مِثْلِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: إِنْ مَضَى الشَّهْرُ وَلَمْ تَحْضُرْ؛ فَهِيَ طَالِقٌ

٤٥٣ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ تَسْكُنُ مَعَ زَوْجِهَا بِقَرْيَةٍ (لُدًّا)<sup>(٢)</sup> طَلَبَهَا أَخُوهَا لِتَحْضُرَ عُرْسَ أُخْتِهَا بِنَابُلَسَ، فَأَرْسَلَهَا مَعَهُ بِشَرْطِ أَنْ تَعُودَ فِي شَهْرِهَا، وَإِنْ مَضَى الشَّهْرُ وَلَمْ تَحْضُرْ فِيهِ طَالِقٌ، فَمَكَثَتْ سَنَةً بِنَابُلَسَ، وَاسْتَمَرَّتْ بِهَا، وَكَانَ قَدْ قَرَّرَ لَهَا نَائِبُ الْحُكْمِ فِي نَابُلَسَ نَفَقَةً عَلَى زَوْجِهَا الْمَذْكُورِ، وَحَضَرَ أَخُوهَا لِطَلَبِهَا وَهِيَ مُقِيمَةٌ بِنَابُلَسَ، هَلْ لَهَا النَّفَقَةُ فِيمَا عَدَا الشَّهْرَ الْمَضْرُوبَ لَهَا أَجَلًا فِي الْغَيْبَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ عَصَتْ أَمْرَهُ؛ صَارَتْ نَاشِزَةً، فَلَا تَسْتَحِقُّ نَفَقَةً، وَإِذَا ادَّعَتْ أَنَّهُ أَطْلَقَ لَهَا الْإِقَامَةَ بِنَابُلَسَ وَأَنْكَرَ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ يُسْتَفَادُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي هَامِشِ ع: مَا يَكْتَبُ فِي الْوَنَائِقِ أَمْرٌ أَنْ يَسْتَدِينَ وَيَرْجِعَ عَلَى مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ شَرْعًا غَيْرُ صَاحِبِ.

(٢) اسْمُ قَرْيَةٍ فِي فِلَسْطِينَ.

ضَمَانُ الزَّوْجِ بِكِسْوَةِ امْرَأَتِهِ

٤٥٤ = سُئِلَ: فِي شَخْصٍ ضَمِنَ مَا يَتَرْتَّبُ بِذِمَّةِ بَكْرٍ مِنْ كِسْوَةِ امْرَأَتِهِ الْمُقَرَّرَةِ عَلَيْهِ أَبَدًا، هَلْ يَصِحُّ هَذَا الضَّمَانُ وَيُطَالَبُ الضَّامِنُ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الزَّوْجِ بَعْدَ الضَّمَانِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَصِحُّ هَذَا الضَّمَانُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي نَفَقَاتِ (الْبَحْرِ، وَالتَّارِخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هَلْ تَجِبُ نَفَقَةُ الْأَبِ الْكُسُوبِ عَلَى ابْنِهِ الْمُعْسِرِ

٤٥٥ = سُئِلَ: فِي أَبِي كُسُوبٍ هَلْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَى ابْنِهِ الْمُعْسِرِ؟  
أَجَابَ: إِذَا كَانَ الْإِبْنُ مُعْسِرًا لَا كَسْبَ لَهُ أَوْ لَهُ كَسْبٌ لَا يَفْضُلُ عَنْ قُوَّتِهِ شَيْءٌ لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ، كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ (الْبِرَازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فِي ابْنِ كُسُوبٍ يَكْتَسِبُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ هَلْ يَفْرَضُ

عَلَيْهِ الْقَاضِي نَفَقَةُ لِأُمِّهِ الْفَقِيرَةِ

٤٥٦ = سُئِلَ: فِي كُسُوبٍ لَا يَفْضُلُ مِنْ كَسْبِهِ شَيْءٌ عَنْ نَفَقَتِهِ [س ٥٧ ب /] هَلْ يَفْرَضُ عَلَيْهِ الْقَاضِي نَفَقَةَ لِأُمِّهِ الْفَقِيرَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَفْرَضُ لَهَا نَفَقَةٌ عَلَى حِدَّةِ بِلَا شُبْهَةٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ كُسُوبًا وَلَهُ عِيَالٌ يَضُمُّهَا إِلَى عِيَالِهِ وَيُنْفِقُ عَلَى الْكُلِّ حَيْثُ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) (نَاقِلًا) (١) عَنْ (شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ) وَلَا يُجْبَرُ الْإِبْنُ عَلَى نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ الْمُعْسِرِينَ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا إِلَّا إِذَا كَانَ بِهِمَا زَمَانَةٌ أَوْ فُقْرٌ فَقَطْ، فَإِنَّهُمَا يَدْخُلَانِ مَعَ الْإِبْنِ، وَيَأْكُلَانِ مَعَهُ، وَلَا يَفْرَضُ لَهُمَا

(١) فِي ع: نَقْلًا.



نَفَقَةٌ عَلَى حِدَةٍ، وَنُقِلَ عَنِ (الْحَانِيَّةِ) مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ، [ك ٥٠ ب /] فَرَأَجِعُهُ إِنْ شِئْتَ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا غَابَ وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ بِلَا نَفَقَةٍ، فَحَكَمَ الشَّافِعِيُّ بِفَسْخِ النِّكَاحِ، هَلْ لِلْحَنْفِيِّ تَزْوِيجُهَا

٤٥٧ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَتَرَكَهَا بِلَا نَفَقَةٍ، فَحَكَمَ بِفَسْخِ  
نِكَاحِهَا الْقَاضِي الشَّافِعِيُّ، وَنَفَذَهُ الْقَاضِي الْحَنْفِيُّ، وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ، هَلْ لَهَا تَزْوِيجُ  
نَفْسِهَا لَدَى الْقَاضِي الْحَنْفِيِّ، أَوْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَقَعَ نِكَاحُهَا عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ بِوَلِيِّ  
وَمَا يُشْتَرَطُ لِكَوْنِهَا خَلِيَّةً عِنْدَهُ، غَيْرَ خَلِيَّةٍ عِنْدَ الْحَنْفِيِّ؟

أَجَابَ: لِكُلِّ أَنْ يُزَوَّجَهَا؛ إِذْ هِيَ حَيْثُ قُلْنَا بِنَفَاذِ الْفَسْخِ خَلِيَّةً عِنْدَ الْحَنْفِيِّ أَيْضًا،  
وَكَدَّ سُئِلَ قَارِئُ الْهَدَايَةِ عَنِ امْرَأَةٍ أَدَّعَتْ عِنْدَ قَاضٍ: أَنَّ زَوْجَهَا سَافَرَ عَنْهَا وَلَمْ يَتْرُكْ  
لَهَا نَفَقَةً، وَطَلَبَتْ فَسْخَ نِكَاحِهَا بِذَلِكَ، وَأَقَامَتْ بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ، وَحَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ يَرَى  
ذَلِكَ، وَفَسَخَ عَنْهَا، فَهَلْ يَجُوزُ لِلْحَنْفِيِّ أَنْ يُزَوَّجَهَا؟ وَإِذَا حَضَرَ الْأَوَّلُ مَا حُكِمَ بِهِ؟  
فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: إِذَا أَقَامَتْ بَيِّنَةً عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّ الزَّوْجَ غَابَ عَنْهَا، وَلَمْ يَتْرُكْ لَهَا نَفَقَةً،  
وَطَلَبَتْ مِنَ الْقَاضِي فَسْخَ النِّكَاحِ وَهُوَ يَرَى ذَلِكَ فَفَسَخَ، نَفَذَ الْفَسْخَ، وَهُوَ قَضَاءٌ  
عَلَى الْغَائِبِ، وَفِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ عِنْدَنَا رِوَايَتَانِ: مِنْهُنَّ مَنْ رَأَاهُ نَافِذًا، وَمِنْهُنَّ مَنْ  
لَمْ يَرَهُ نَافِذًا، فَعَلَى الْقَوْلِ بِنَفَاذِهِ يَسُوعُ لِلْحَنْفِيِّ أَنْ [ع ٥٤ ب /] يُزَوَّجَهَا مِنَ الْغَيْرِ بَعْدَ  
انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، وَإِذَا حَضَرَ الزَّوْجَ وَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى خِلَافِ مَا أَدَّعَتْ مِنْ تَرْكِهَا بِلَا نَفَقَةٍ؛  
لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ، وَالْبَيِّنَةُ الْأُولَى تَرَجَّحَتْ بِالْقَضَاءِ، فَلَا تَبْطُلُ بِالثَّانِيَةِ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اِخْتُلِفَ فِيمَا لَوْ طَلَبَتْ الْمُعْتَدَّةُ أُجْرَةَ الْحِضَانَةِ أَوْ الْإِرْضَاعِ

٤٥٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا، وَوَجَبَتِ الْعِدَّةُ، هَلْ إِذَا طَلَبَتْ

أُجْرَةَ لِحْضَانِهِ وَلَدَهَا مِنْهُ أَوْ لِإِرْضَاعِهِ تُجَابُ أُمُّ لَا، وَلَا [ط ٧٧ /] يُفْرَضُ لَهَا عَلَيْهِ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ أُمُّ لَا؟

أَجَابَ: أَمَّا نَفَقَةُ الْمُبَانَةِ فِي الْعِدَّةِ فَوَاجِبَةٌ لَهَا عِنْدَنَا، وَأَمَّا نَفَقَةُ الْإِرْضَاعِ وَالْحِضَانَةِ:

(أ) فِي (الْكَنْزِ): لَا أُمَّهُ لَوْ مَنكُوحَةً أَوْ مُعْتَدَّةً. أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ، وَصَنِيعُ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ يَدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِهِ.

(ب) وَفِي (التَّهْرِ) وَهُوَ الْأَوْلَى الْحَاصِلُ: أَنَّ لَهَا طَلَبُ نَفَقَةِ عِدَّتِهَا عِنْدَنَا حَتَّى تَنْقُضِي، وَلَيْسَ لَهَا [س ١٥٨ /] طَلَبُ أُجْرَةِ الْإِرْضَاعِ وَالْحِضَانَةِ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، حَتَّى تَنْقُضِي فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي أَطْلَقَ الْمُتُونُ فِيهَا عَدَمَ الْجَوَازِ لَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا امْتَنَعَتْ مِنَ التَّحْوُلِ مَعَ زَوْجِهَا لَا تَجِبُ لَهَا نَفَقَةٌ

٤٥٩ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ أَبَتْ أَنْ تَتَّحَوَّلَ مَعَ زَوْجِهَا مِنْ نَابِلَسَ إِلَى (لُدٍّ) <sup>(١)</sup> هَلْ تَكُونُ نَاشِزَةً فَتَسْقُطُ نَفَقَتُهَا؟ لَا سِيَّمَا وَقَدْ دَخَلَ بِهَا بِلْدًا.

٤٦٠ = وَمَا يَلْزَمُهَا إِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ؟

٤٥٩ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، تَكُونُ نَاشِزَةً بِامْتِنَاعِهَا عَنِ التَّحْوُلِ مَعَهُ، وَتَسْقُطُ نَفَقَتُهَا

بِهِ.

٤٦٠ ج = وَيَلْزَمُهَا التَّغْزِيرُ؛ لِإِزْتِكَابِهَا الْمَعْصِيَةَ.

وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي بِهَا لَا يَجُوزُ، فَقَدْ نَصَّوْا جَمِيعًا: بِأَنَّ مِنَ الْقَضَاءِ الْبَاطِلِ: الْقَضَاءُ بِنَفَقَةِ النَّاشِزَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) اسم قرية في فلسطين.

طَلَبَ أَخُو الزَّوْجَةِ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَفْرِضَ لَهَا النِّفْقَةَ

عَلَى زَوْجِهَا الْغَائِبِ، فَفَعَلَ مِنْ غَيْرِ طَلِبِهَا

٤٦١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بِمِضْرَلَهُ زَوْجَةٌ بِالرَّمْلَةِ، لَهَا أَخٌ بِالْقُدْسِ حَضَرَ لَدَى قَاضِيهَا، وَطَلَبَ أَنْ يَفْرِضَ لِأُخْتِهِ الَّتِي فِي الرَّمْلَةِ نَفْقَةً عَلَى زَوْجِهَا الَّذِي بِمِضْرٍ، فَأَجَابَهُ، وَلَمْ يَطْلُبْ بَيِّنَةً عَلَى النِّكَاحِ، وَلَا عَلَى الْوِكَالَةِ، وَلَا أَخَذَ مِنْهَا كَفِيلًا، وَلَا حَضَرَتْ بِنَفْسِهَا، وَلَا حَلَفَتْ أَنَّهُ مَا تَرَكَ عِنْدَهَا نَفْقَةً، وَلَا سَأَلَ عَلَى حَالِيهِمَا: أَفْقِيرَانِ [ك/١٥١] هُمَا أَمْ غَنِيَانِ؟ أَمْ أَحَدُهُمَا غَنِيٌّ وَالْآخَرُ فَقِيرٌ؛ لِيُرَاعِيَ الْفَرَضَ بِحَسَبِهِ، بَلْ فَرَضَ عَلَى الْغَائِبِ لِلْغَائِبَةِ دَرَاهِمَ غَيْرَ مُنْكَشِفٍ عَنْ حَالِهِ، وَكَتَبَ صَكًّا مَضمُونُهُ: فَرَضَ بِرِسْمِ نَفْقَةِ فُلَانَةٍ وَوَلَدَيْهَا، وَلَمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ ثَمَنِ لَحْمٍ وَخُبْزٍ وَزَيْتٍ، وَدُخُولِ حَمَامٍ وَصَابُونٍ وَغَسِيلِ أَثْوَابٍ، وَمَا لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهُ، وَقَدْرُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ (ثَمَانِيَةٌ)<sup>(١)</sup> قِطْعٍ مِضْرِيَّةٍ، مَا هُوَ بِرِسْمِ الزَّوْجَةِ أَرْبَعُ قِطْعٍ، وَمَا هُوَ نَفْقَةٌ وَلَدَيْهَا أَرْبَعُ قِطْعٍ عَلَى زَوْجِهَا الْغَائِبِ، وَأَذِنَ لَهَا الْحَاكِمُ بِإِنْفَاقِ ذَلِكَ عَلَيْهَا وَعَلَى وَلَدَيْهَا سَوِيَّةً بَيْنَهُمَا، وَالْإِسْتِدَانَةَ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَالرُّجُوعَ بِذَلِكَ عَلَى زَوْجِهَا الْغَائِبِ فَرَضًا وَإِذْنَا مَقْبُولِينَ لَهَا مِنْ وَكِيلِهَا شَقِيقِهَا فُلَانٍ، وَالْحَالَ أَنَّ وَلَدَيْهَا غُلَامٌ اسْتَعْنَى عَنْ أُمِّهِ، وَبِنْتُ فَطِيمَةٌ، فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا الْفَرَضُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ؛ لِتَرْكِ مَا هُوَ شَرْطٌ لِصِحَّتِهِ، وَهُوَ طَلِبُهَا الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ عِنْدَ أَيْمَتِنَا بِأَسْرِهِمْ، وَمِنْهُمْ زُفْرُ رَحِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَنْبُؤُ طَلِبُ أُخِيهَا عَنْ طَلِبِهَا، وَطَلِبُ الْبَيِّنَةِ عَلَى النِّكَاحِ لَا زِمَّ عَلَى الْقَاضِي أَيْضًا، لَا سِيَّمَا الَّذِي لَا يُعْلَمُ بِهِ، وَكَذَلِكَ أَخَذُ الْكَفِيلِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحِيسِيُّ، وَكَذَلِكَ تَخْلِيْفُهَا: أَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ عِنْدَهَا شَيْئًا، وَعَلَى الْقَاضِي أَنْ يُحْلَفَ أَنَّهَا لَيْسَتْ نَاشِرَةً، قَالَ فِي (الْحَانِيَّةِ): يُحْلَفُهَا الْقَاضِي بِاللَّهِ

تَعَالَى مَا اسْتَوْفَيْتُ النَّفَقَةَ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمَا سَبَبٌ يَمْنَعُ النَّفَقَةَ كَالنُّشُوزِ وَغَيْرِهِ، وَيَأْخُذُ مِنْهَا كَفِيْلًا، وَيُحْلِفُهَا نَظْرًا لِلْغَائِبِ، وَمِنْ اللَّازِمِ أَيْضًا قَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ النَّفَقَةَ السُّؤَالُ عَنْ حَالِ الزَّوْجَيْنِ فَقَرَأَ وَغَنَى؛ لِيَهْتَدِيَ إِلَى طَرِيقِ الْعِلْمِ بِالْحَالِ، فَيَفْرِضَ بِحَسَبِهِ؛ فَإِنَّهُ [س٥٨ب/] إِذَا فَرَضَ أَكْثَرَ مِنْ حَالِهِ [١٤٦ع/أ] لَهُ الْإِمْتِنَاعُ عَنِ الزِّيَادَةِ، وَلَا يَنْفُذُ قَضَاؤُهُ لَهَا، كَمَا هُوَ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مَوَانِعَ صِحَّةِ الْفَرَضِ الْمَذْكُورِ مُتَعَدِّدَةٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا إِلَّا عَدَمُ ثُبُوتِ التَّوَكُّلِ؛ لَكَفَى، وَلَيْتَ شِعْرِي مَتَى سَأَغَ الْحُكْمَ لِلْمَحْكُومِ لَهُ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِدَعْوَى الْغَيْرِ عَلَى الْغَيْرِ بَعِيَّةٍ كُلِّ مِنْهُمَا بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ الْوِكَالَةَ؟ هَذَا لَا قَائِلَ بِهِ، فَحُكْمُهُ كَالْعَدَمِ بِإِجْمَاعٍ كُلِّ مَنْ لِلْقَضَاءِ وَالْفَتْوَى مَسَكَ بِيَدِهِ الْقَلَمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَتِيْمَةٌ لَهَا أُمٌّ وَعَمٌّ، فَفَرَضَ الْقَاضِي لَهَا النَّفَقَةَ بِطَلَبِ الْأُمِّ

٤٦٢ = سُئِلَ: فِي يَتِيْمَةٍ لَا مَالَ لَهَا، وَلَهَا أُمٌّ وَعَمٌّ، طَلَبَتِ الْأُمُّ أَنْ يَفْرِضَ الْقَاضِي

لَهَا (النَّفَقَةَ) <sup>(١)</sup> فَفَعَلَ بِغَيْبَةِ الْعَمِّ، وَلَمْ يُعَيِّنِ الْمَفْرُوضَ عَلَيْهِ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ؛ إِذْ شَرَطُ وُجُوبِ نَفَقَةِ الْقَرِيبِ غَيْرِ ذِي الْوَلَاءِ الطَّلَبُ وَالْخُصُومَةُ

بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي، فَلَا تَصِحُّ عَلَى غَائِبٍ وَلَوْ مُعَيَّنًا؟ فَكَيْفَ مَعَ عَدَمِ تَعْيِينِهِ، وَبِهِ يُعْلَمُ

عَدَمُ صِحَّةِ مَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّوَابِ فِي فَرَضِ النَّفَقَةِ لِمِثْلِ هَؤُلَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا بِثَمَنِ كِسْوَةٍ لِمُدَّةٍ مَاضِيَةٍ

مِنْ غَيْرِ تَرَاضٍ وَلَا قَضَاءٍ

٤٦٣ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهَا تَسْتَحِقُّ (بِذِمَّتِهِ) <sup>(٢)</sup> كِسْوَةَ سِتٍّ

(٢) فِي ع: فِي ذِمَّتِهِ.

(١) فِي ع: نَفَقَةٌ.

سِنِينَ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ قَرُشًا ثَمَنَ دُرَّاعَتَيْنِ [ط ٧٨، ك ٥١ ب /] وَقَمِيصَيْنِ وَصِمَادَتَيْنِ وَزُنَّارٍ  
وَشَنْبَرٍ وَلِبَاسٍ وَبَابُوجَيْنِ، هَلْ تَصِحُّ دَعْوَاهَا مِنْ أَصْلِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَصِحُّ دَعْوَاهَا وَالْحَالُ هَذِهِ بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا عَلَى سُقُوطِ النَّفَقَةِ  
الْمَاضِيَةِ الْخَالِيَةِ عَنِ الْقَضَاءِ وَالرِّضَا فِي الزَّمَانِ الَّذِي قَدْ مَضَى وَانْقَضَى، وَأَيْضًا هَذَا  
الْقَدْرُ الْمُدْعَى، وَهُوَ الدَّرَاعَتَانِ وَالْقَمِيصَانِ وَالصِّمَادَتَانِ وَالزُّنَّارُ وَالشَّنْبَرُ وَاللِّبَاسُ  
وَالْبَابُوجَانِ (زَائِدَانِ) <sup>(١)</sup> عَنِ الْوَاجِبِ لَهَا شَرْعًا؛ فَإِنَّهَا - أَعْنِي الْكِسْوَةَ الْوَاجِبَةَ -  
دِرْعَانِ وَخِمَارَانِ وَمِلْحَفَةٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْجَوْهَرَةِ) وَغَيْرِهَا، فَكَيْفَ تَصِحُّ دَعْوَاهَا  
بِذَلِكَ هَذِهِ الْمُدَّة؟ هَذَا لَا قَائِلَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِلْأُمِّ مَنَعُ الصَّغِيرِ عَنْ أَبِيهِ وَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَى الْآبِ لِلصَّغِيرِ  
إِلَّا الطَّعَامُ وَالْكِسْوَةُ دُونَ الدَّرَاهِمِ

٤٦٤ = سُئِلَ: فِي صَغِيرٍ سِنُهُ ثَلَاثُ سَنَوَاتٍ، هَلْ لِأُمِّهِ الْمُبَانَةِ أَنْ تَمْنَعَ أَبَاهُ عَنْهُ

أَحْيَانًا أَمْ لَا؟

٤٦٥ = وَهَلْ إِذَا أَتَى لَهُ بِطَّعَامٍ وَكِسْوَةٍ يَلِيقَانِ بِحَالِهِ يَتَعَيَّنُ قَرُضُ الدَّرَاهِمِ عَلَيْهِ

أَمْ لَا؟

٤٦٤ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لِلْأُمِّ مَنَعُهُ عَنْ أَبِيهِ أَحْيَانًا.

٤٦٥ ج = وَلَا تَتَعَيَّنُ الدَّرَاهِمُ لِلنَّفَقَةِ، فَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً بِأَنَّ النَّفَقَةَ

هِيَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ وَالْكِسْوَةُ، فَإِذَا أَتَى لِوَلَدِهِ بِذَلِكَ لَا يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِ الدَّرَاهِمِ،  
وَإِنَّمَا الْمَتَعَيَّنُ كِفَايَتُهُ، لَا دَفْعُ الدَّرَاهِمِ لِأُمِّهِ حَتَّى تَشْتَرِيَ بِهَا نَفَقَتَهُ وَفِي (الذَّخِيرَةِ،

وَالْتَارُ خَائِيَّةٌ، وَالْبَحْرُ) وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ، وَمِنْ مَشَائِخِنَا مَنْ قَالَ: إِذَا وَقَعَتِ الْمُنَارَعَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ فَالْقَاضِي بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ دَفَعَهَا إِلَى ثِقَةٍ يَدْفَعُهَا صَبَاحًا وَمَسَاءً، وَلَا يَدْفَعُ إِلَيْهَا جُمْلَةً، وَإِنْ شَاءَ أَمَرَ غَيْرَهَا أَنْ يُنْفِقَ عَلَى وَلَدِهِ، يَعْنِي الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَالْكِسْوَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا غَابَ الرَّجُلُ وَلَهُ مَالٌ مِنْ جِنْسِ النَّفَقَةِ تُفْرَضُ مِنْ مَالِ الزَّوْجَةِ وَطِفْلِهِ وَأَبْوَيْهِ

٤٦٦ = سُئِلَ: فِي [س/١٥٩] رَجُلٌ أَصَابَهُ مَرَضٌ حَارٌّ، فَنَزَعَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الثِّيَابِ، وَخَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ هَائِمًا لَا يُدْرَى مَكَانُهُ، وَلَهُ وَالِدَةٌ ضَرِيرَةٌ فَقِيرَةٌ، وَأُخْتُ شَقِيقَةٌ، وَأُخْتُ لِأُمِّ، وَأَخٌ لِأَبٍ، وَابْنٌ أَخٍ شَقِيقٍ صَغِيرٍ، وَلَهُ مَالٌ مِنْ جِنْسِ النَّفَقَةِ، كَالْحِنْطَةِ وَالدَّرَاهِمِ عِنْدَ مَنْ يُقَرَّبُ بِهِ، هَلْ يُفْرَضُ لِوَالِدَتِهِ فِيهِ نَفَقَتُهَا دُونَ مَنْ ذَكَرَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يُفْرَضُ لِوَالِدَتِهِ لَا لِغَيْرِهَا مِمَّنْ ذَكَرَ، فِيهِ (الْكَنْزُ) وَغَيْرِهِ: وَفَرَضَ لِزَوْجَةِ الْغَائِبِ وَطِفْلِهِ وَأَبْوَيْهِ فِي مَالِهِ، يَعْنِي الَّذِي مِنْ جِنْسِ النَّفَقَةِ عِنْدَ مَنْ يُقَرَّبُ بِهِ، فَالتَّقْيِيدُ بِالزَّوْجَةِ وَالطِّفْلِ وَالْأَبْوَيْنِ؛ اخْتِرَازٌ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا طَلَبَتْ فَرَضَ النَّفَقَةَ عَلَى وَلَدِهَا دَرَاهِمَ وَطَلَبَا ضَمَمَهَا إِلَى عِيَالِهِمَا لَا تُجَابُ لِذَلِكَ

٤٦٧ = سُئِلَ: عَنِ امْرَأَةٍ لَهَا بِدَمَّةٍ أَحَدِ ابْنَيْهَا سِتَّةَ عَشَرَ قَرِشًا، وَتَطْلُبُ فَرَضَ النَّفَقَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى أُخِيهِ، هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٤٦٨ = وَهَلْ إِذَا وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِمَا، وَهُمَا يَطْلُبَانِ ضَمَمَهَا إِلَى عِيَالِهِمَا لِتَأْكُلَ مِمَّا يَأْكُلُونَ، [ع/٤٦٦ ب/] وَتَشْرَبُ مِمَّا يَشْرَبُونَ، وَتَكْتَسِي مِمَّا يَكْتَسُونَ، وَهِيَ تُرِيدُ فَرَضَ النَّفَقَةِ دَرَاهِمَ، يُجْبَرُ هُمَا الْقَاضِي عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٤٦٧ ج = أَجَابَ: لَا يَفْرِضُ الْقَاضِي عَلَيْهِمَا نَفَقَتَهَا، وَلَهَا مَالٌ تُنْفِقُ مِنْهُ دَرَاهِمَ  
أَوْ دَنَانِيرَ أَوْ عَقَارًا أَوْ مَوَاشٍ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يُمَكِّنُ بَيْعُهُ وَالْإِنْفَاقُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهَا ذَلِكَ فَعَلَيْهِمَا ضَمُّهَا إِلَى عِيَالِهِمَا، فَتَأْكُلُ مِمَّا يَأْكُلُونَ، وَتَشْرَبُ مِمَّا يَشْرَبُونَ؛ إِذْ  
عَلَيْهِمَا دَفْعُ حَاجَتِهَا وَهُوَ حَاصِلٌ بِمَا ذَكَرْنَا.

٤٦٨ ج = وَأَمَّا فَرَضُ الدَّرَاهِمِ فَلَا قَائِلَ بِتَعْيِينِهَا لَهَا، وَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ كَسْبٍ  
لَا يَجُوزُ أَنْ يُفْرَضَ لَهَا عَلَيْهِمَا نَفَقَةٌ، إِلَّا أَنْ الْوَاجِبَ دِيَانَةً عَلَيْهِمَا أَنْ لَا يُحَوِّجَاهَا إِلَى  
مَشَقَّةِ الْكَسْبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

زَعِيمٌ أَرْسَلَ غُلَامًا لَهُ لِيَجْمَعَ غَلَاتِ زَعَامَتِهِ فَقَتَلَ الْغُلَامُ

فَنَصَّبَ الْحَاكِمُ مَنْ يَجْمَعُهَا وَيُنْفِقُ

٤٦٩ = سُئِلَ: فِي زَعِيمٍ أَرْسَلَ غُلَامًا لَهُ بِخَيْلِهِ وَرَجَلِهِ؛ لِيَجْمَعَ لَهُ غَلَاتِ زَعَامَتِهِ،  
وَيَحْفَظَهَا لَهُ لِبُعْدِهِ عَنِ مَكَانِ الزَّعَامَةِ، فَقَتَلَ الْغُلَامُ وَاضْطَرَّ الْأَمْرُ إِلَى مَنْ يَجْمَعُهَا  
وَيَحْفَظُهَا لَهُ [ك/١٥٢] خَشِيَّةٌ ضِيَاعِهَا إِنْ انْتَهَرَتْ مُرَاجَعَتَهُ، فَنَصَّبَ الْحَاكِمُ مَنْ يَجْمَعُهَا  
وَيَحْفَظُهَا، وَيُنْفِقُ عَلَيْهَا وَعَلَى خَيْلِهِ، وَمَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي جَمْعِهَا وَحِفْظِهَا مِنْ مَالِهِ،  
وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ، فَفَعَلَ ذَلِكَ مَصْلِحَةً لِلْغَائِبِ، وَحِفْظًا لِمَالِهِ عَنِ الضِّيَاعِ، هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ  
عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ تَعَيَّنَتِ الْمَصْلِحَةُ فِي ذَلِكَ، وَأَذِنَ الْحَاكِمُ بِالْإِنْفَاقِ رَجَعَ الْمَأْمُورُ  
بِمَا أَنْفَقَ فِي ذَلِكَ بِالْإِنْفَاقِ؛ لِأَنَّهُ نُصِبَ لِمَصَالِحٍ مَنْ عَجَزَ عَنِ النَّظَرِ فِي مَصَالِحِهِ،  
وَهَذَا كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا رَيْبَ فِي الْحُرْمَةِ عَلَى مَنْ تَرَكَ زَوْجَتَهُ بِلَا نَفَقَةٍ

٤٧٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَتَرَكَهَا وَسَافَرَ إِلَى الشَّامِ بِلَا نَفَقَةٍ مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ طَعَامٍ، وَأَضْرَبَ بِهَا وَالْمَهَا غَايَةَ الْإِبْلَامِ، هَلْ يَكُونُ مُرْتَكِبًا مَعْصِيَةً تُوجِبُ الْأَثَامَ، فَيُعَاقَبُ عَلَى هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ بِشَدِيدِ الْإِنْتِقَامِ لِمَا وَرَدَ عَنِ الْمُصْطَفَى الرَّسُولِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَعُولُ»<sup>(١)</sup>؟

أَجَابَ: لَا رَيْبَ فِي ارْتِكَابِهِ الْحَرَامِ بِإِجْمَاعِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ، فَيُعَاقَبُ فِي الدُّنْيَا [ط ٧٩ /] بِالْإِهَانَةِ وَالْإِذْلَالِ، وَفِي الْأُخْرَى بِالْخِزْيِ وَالنَّكَالِ؛ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِي السُّؤَالِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ عَنْ رَسُولِ الْمَلِكِ الْمُتَعَالِ، مِنْهَا: (إِنَّ اللَّهَ سَائِلٌ كُلُّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَرَ عَاهُ: حَفِظَ أَمْ [س ٥٩ ب /] ضَيَّعَ، حَتَّى يُسْأَلَ الرَّجُلُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ)<sup>(٢)</sup> فَلَيْتَ شِعْرِي مَا جَوَابُهُ عَنْ مِثْلِ هَذَا عِنْدَ السُّؤَالِ؟ وَقَدْ أَمَرَ بِالْمُعَاشَرَةِ بِالْمَعْرُوفِ، فَبَدَلَهُ بِالضَّدِّ، فَيَلْزِمُهُ التَّعْزِيرُ وَالْإِهَانَةُ وَالتَّحْقِيرُ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا أَمَرَ بِهِ الشَّارِعُ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ، فَسَأَلُهُ الْهِدَايَةَ إِلَى سَوَاءِ الطَّرِيقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَجِبُ عَلَيْهِ إِسْكَانُ زَوْجَتِهِ فِي بَيْتِ لَهْ غَلَقٌ عَلَى حِدَةٍ

٤٧١ = سُئِلَ: فِي الرَّجُلِ، هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ سُكْنَى زَوْجَتِهِ فِي بَيْتِ لَهْ غَلَقٌ عَلَى حِدَةٍ، وَإِذَا امْتَنَعَ يُحْبَسُ حَتَّى يُسْكِنَهَا؛ إِذْ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ مُسَمَى النَّفَقَةِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِسْكَانُهَا فِي بَيْتِ لَهْ غَلَقٌ عَلَى حِدَةٍ، يَكُونُ لَهُ بِمِلْكٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ عَارِيَةٍ إِجْمَاعًا، وَيُحْبَسُ إِذَا امْتَنَعَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ النَّفَقَةِ، فَقَدْ ذُكِرَ فِي

(١) أبو داود: (١٦٩٢)، والحميدي: (٦٢٤) واللفظ له.

(٢) النسائي في «الكبرى» (٩١٧٤) وابن حبان في صحيحه (٤٤٩٢)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٢٤٦٠). والترمذي (بعد رقم ١٧٠٥) وقال: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا - أَي: الْبُخَارِي - يَقُولُ: هَذَا غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.



(الْخُلَاصَةُ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: قَالَ هِشَامٌ: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنِ النَّفَقَةِ، فَقَالَ: النَّفَقَةُ هِيَ الطَّعَامُ وَالْكِسْوَةُ وَالسُّكْنَى، فَإِذَا امْتَنَعَ عَنْهَا أَوْ عَنْ أَحَدِ أَنْوَاعِهَا يُحْبَسُ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تُفْرَضُ النَّفَقَةُ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجِ مَعَ وُجُودِهِ

٤٧٢ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ لَهَا زَوْجٌ حَاضِرٌ وَابْنَانِ مِنْ غَيْرِهِ، هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يَفْرِضَ

نَفَقَتَهَا عَلَى أَحَدِ ابْنَيْهَا أَمْ لَا؟

وَإِذَا فَرَضَ يَصِحُّ فَرَضُهُ أَمْ لَا يَصِحُّ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَفْرِضَ نَفَقَتَهَا عَلَى ابْنَيْهَا مَعَ وُجُودِ زَوْجِهَا؛ إِذْ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا؛ غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا، حَاضِرًا كَانَ أَوْ غَائِبًا، حَتَّى لَوْ تَعَدَّرَتِ النَّفَقَةُ عَلَيْهَا بِعَجْزِهِ أَوْ غَيْبَتِهِ، فَنَفَقَتُهَا مَعَ ذَلِكَ عَلَى زَوْجِهَا، وَإِنْ جَازَ أَنْ يُؤَمَّرَ الْإِبْنُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَ؛ [ع/١٤٧٤] إِذْ لَا يُشَارِكُ الزَّوْجُ فِي نَفَقَتِهِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَحَدًا، قَالَ جَلُّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣٣]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَبَيْنَهُمَا صَغِيرٌ وَصَغِيرَةٌ،

وَهُوَ مُعْسِرٌ وَلَهُمَا عَمَّةٌ مُوسِرَةٌ

٤٧٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَبَيْنَهُمَا صَغِيرٌ وَصَغِيرَةٌ، وَلِلصَّغِيرَيْنِ عَمَّةٌ

تُرِيدُ أَنْ تُرَبِّيَهُمَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَالْأُمُّ تَأْتِي ذَلِكَ وَتُطَالِبُ الْأَبَ بِالْأَجْرِ وَنَفَقَةِ الصَّغِيرَيْنِ، وَالْأَبُ مُعْسِرٌ، هَلْ تُجَابُ الْأُمُّ إِلَى ذَلِكَ أَمْ يُدْفَعَانِ إِلَى الْعَمَّةِ؟

أَجَابَ: الصَّحِيحُ فِي الْمَسْأَلَةِ: أَنْ يُقَالَ لِلْأُمِّ: إِمَّا أَنْ تُمَسِّكِيَ الْوَلَدَ بِغَيْرِ أَجْرٍ، وَإِمَّا

أَنْ تَدْفِعِيهِ لِلْعَمَّةِ. صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْوَلَوَالِحِيَّةِ) وَالْمَسْأَلَةُ مُصَرَّحٌ بِهَا فِي (الْحَانِيَّةِ، وَالْبَزَائِيَّةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالظَّهْرِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا كَانَ لِلصَّغِيرِ أُمٌّ أُمَّ، وَأُمُّ أَبِي، وَالْأَبُ مُعْسِرٌ

٤٧٤ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَتَيْنِ مَحْضُونَتَيْنِ لِلجَدَّةِ أُمِّ الْأُمِّ [ك٥٢ب/] بِأَجْرَةِ قَدْرُهَا  
قِطْعَةً مِصْرِيَّةً فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَأَبُوهُمَا مُعْسِرٌ، وَتُرِيدُ أَنْ تَتَحَكَّمَ فِي أَجْرِ الْحَضَانَةِ بِأَكْثَرِ  
مِنْهَا، وَلَهُمَا جَدَّةٌ أُمُّ أَبِي تُرِيدُ أَنْ تَحْضُنَهُمَا مَجَّانًا، هَلْ يُدْفَعَانِ لَهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ لِأُمِّ الْأُمِّ: إِمَّا أَنْ تُمَسِّكِيَهُمَا مَجَّانًا، وَإِمَّا أَنْ تَدْفَعِيَهُمَا لِأُمِّ  
الْأَبِ، كَمَا فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْوَلَوَالِجِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا تَجِبُ نَفَقَةُ الصَّغِيرَةِ عَلَى أَخِيهَا الْفَقِيرِ<sup>(١)</sup>

٤٧٥ = سُئِلَ: فِي صَغِيرَةٍ فَقِيرَةٍ لَهَا أَخٌ لِأَبٍ فَقِيرٌ، هَلْ تَجِبُ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ [س١٦٠/]

أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَجِبُ؛ إِذْ شَرَطَهَا الْبِسَارُ، وَهُوَ يَسَارُ الْفِطْرَةِ عَلَى أَصْحَ الْأَقْوَالِ، وَعَلَيْهِ  
الْفَتْوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا تَجِبُ نَفَقَةُ ابْنِ الْأَخِ

عَلَى عَمِّهِ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ

٤٧٦ = سُئِلَ: فِي الْقَرِيبِ الْمَحْرَمِ كَابِنِ الْأَخِ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ، هَلْ

تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَى عَمِّهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَجِبُ، فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى أَبِيهِ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ، فَكَيْفَ  
تَجِبُ عَلَى عَمِّهِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْكَسْبِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْأَبِ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ  
وَالْتَّارُخَانِيَّةِ نَقْلًا عَنِ (الْحَاوِي)، وَالْأَمْرُ فِيهِ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي هَامِشِ ع: الْبِسَارُ فِي نَفَقَةِ الْأَقْرَابِ هُوَ يَسَارُ الْفِطْرَةِ عَلَى الْأَصْح.

يَتِيمٌ لَهُ مَالٌ، وَابْنُ عَمٍّ، وَأُمُّ التَّرَمْتِ أُمُّهُ الْإِنْفَاقَ تَبْرَعًا  
وَالْتَزَمَ ابْنُ عَمِّهِ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُهُ مِنْهَا

٤٧٧ = سُئِلَ: فِي يَتِيمٍ لَهُ مَالٌ، وَأُمٌّ، وَابْنُ عَمٍّ<sup>(١)</sup>، التَّرَمْتِ أُمُّهُ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ خَمْسَ  
عَشْرَةَ سَنَةً مُتَبَرِّعَةً، وَالتَّرَمْتِ ابْنُ الْعَمِّ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُهُ مِنْهَا، وَإِنْ هِيَ تَزَوَّجَتْ، هَلْ يَلْزُمُهَا  
مَا التَّرَمْتِ أُمٌّ لَا، وَلِلْأُمِّ أَنْ تَمْتَنَعَ عَنِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ مُتَبَرِّعَةً خُصُوصًا مَعَ عَجْزِهَا عَنْهُ  
وَتُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ؟

أَجَابَ: لَا يَلْزُمُهَا مَا التَّرَمْتِ؛ إِذْ هُوَ التَّرَامُ مَا لَا يَلْزُمُ، وَنَفَقَتُهُ وَاجِبَةٌ فِي مَالِهِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

لَا تَجِبُ نَفَقَةُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِّ عَلَى أَخِيهِمُ الْمُعْسِرِ

٤٧٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ لَهُ إِخْوَةٌ مِنْ أَبِيهِ، تُطَالِبُهُ أُمَّهُمُ  
بِنَفَقَتِهِمْ، وَهُوَ مُعْسِرٌ، فَهَلْ تَلْزُمُهُ نَفَقَةُ إِخْوَتِهِ مَعَ إِعْسَارِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَلْزُمُهُ نَفَقَتُهُمْ؛ إِذْ نَفَقَةُ الْقَرِيبِ الْعَاجِزِ عَنِ الْكَسْبِ لَا تَجِبُ عَلَى قَرِيبِهِ  
إِلَّا إِذَا كَانَ مُوسِرًا، وَاخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْيَسَارِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ، الْأَصَحُّ مِنْهَا قَوْلَانِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الْمُقَدَّرُ بِنِصَابِ الزَّكَاةِ، فَلَوْ انْتَقَصَ دِرْهَمٌ لَا تَجِبُ [ط ٨٠ /] قَالَ فِي  
(الْخُلَاصَةِ): وَبِهِ يُفْتَى. وَاخْتَارَهُ الْوَلَوَالِجِيُّ.

وَأُثَابُهُمَا: أَنَّهُ نِصَابُ حِرْمَانِ الصَّدَقَةِ، وَهُوَ النَّصَابُ الَّذِي لَيْسَ بِنَامٍ، قَالَ فِي  
(الْهِدَايَةِ): وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. وَصَحَّحَهُ فِي (الدَّخِيرَةِ)<sup>(٢)</sup>.

وَالْقَوْلَانِ (الْآخِرَانِ)<sup>(٣)</sup> تَرَكْنَا ذِكْرَهُمَا لِمَرَجُوحِيَّتِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) انظر فقرة: (٤٤٨ ج).

(١) في ع زيادة: لأب.

(٣) في ع: الأخيران.

إِذَا كَانَ لِلْأَيْتَامِ شَقِيقٌ وَشَقِيقَةٌ، وَعَمُّ أَبِي مُعْسِرُونَ  
لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ عَلَى أَحَدٍ

٤٧٩ = سُئِلَ: فِي أَيْتَامٍ لَهُمْ شَقِيقٌ مُعْسِرٌ، وَشَقِيقَةٌ كَذَلِكَ، وَعَمُّ أَبِي لِأُمِّ يَدَّعِي  
الْإِعْسَارِ أَيْضًا، هَلْ تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ عَلَى أَحَدٍ مِمَّنْ ذَكَرَ أَمْ لَا، وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي  
الْإِعْسَارِ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ عَلَى أَحَدٍ مِمَّنْ ذَكَرَ؛ لِتَصْرِيحِ عُلَمَائِنَا بِأَنَّ الْمُعْسِرَ يُنَزَّلُ  
مَنْزِلَةَ الْمَيِّتِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي الْإِعْسَارِ، إِلَّا إِذَا قَامَتْ لِمُدَّعِي الْإِعْسَارِ بَيْنَهُ عَادِلَةٌ،  
فِيحْكُمُ الْحَاكِمُ بِهَا عَلَى مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ بِهِ، وَإِذَا لَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ وَطَلَبَ مِنَ الْقَاضِي أَنْ  
يَسْأَلَ عَنْ حَالِهِ لَا يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي السُّؤَالُ، وَإِنْ سَأَلَ كَانَ حَسَنًا، وَإِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ  
أَنَّهُ مُوسِرٌ؛ لَا يَقْبَلُ الْقَاضِي ذَلِكَ حَتَّى يُخْبِرَهُ عَدْلَانِ [ع ٤٧٧ ب / ] أَنَّهُ مُوسِرٌ، فَيَقْضِي  
الْقَاضِي بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهَا دَعْوَى كِبَقِيَّةِ الدَّعَاوِي، فَيَجِبُ الْإِحْتِيَاظُ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الْعِتَاقِ

إِذَا مَلَكَ أَخَاهُ شَقِيقَهُ مَا يَمْلِكُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي  
مَاتَ فِيهِ عَنْهُ وَعَنْ بِنْتٍ لَا يَنْفُذُ

٤٨٠ = سُئِلَ: [ك/١٥٣] فِي مَرِيضٍ مَلَكَ أَخَاهُ شَقِيقَهُ جَمِيعَ مَا يَمْلِكُهُ فِي مَرَضِهِ  
الَّذِي قَدْ مَاتَ فِيهِ عَنْهُ، وَعَنْ بِنْتٍ، فَأَقَرَّ الْأَخُ بِأَنَّ أَخَاهُ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ الْمُوْجُودَةَ وَتَدَّعِيَهُ،  
وَصَدَّقَهَا الْأَخُ وَأَجَازَهُ، وَكَذَّبَتْهَا الْبِنْتُ فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: [س/٦٠ب/] لَا يَصِحُّ تَمْلِيكُهُ لَهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قَدْ مَاتَ فِيهِ، وَأَمَّا  
عِتْقُ الْجَارِيَةِ الَّتِي أَقَرَّ بِهِ الْأَخُ وَأَجَازَهُ فَهُوَ نَافِذٌ فِي نَصِيهِهِ الْمَوْرُوثِ لَهُ عَنْ أَخِيهِ،  
وَأَمَّا نَصِيبُ الْبِنْتِ وَهُوَ النُّصْفُ فِي الْجَارِيَةِ؛ فَهِيَ مُخَيَّرَةٌ فِيهِ، إِنْ شَاءَتْ حَرَّرَتْ  
أَوْ اسْتَسَعَتْ، وَالْوَلَاءُ لَهُمَا، وَإِنْ شَاءَتْ ضَمِنَتْ الْمُقَرَّرَ لَوْ كَانَ مُوسِرًا، وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَى  
الْجَارِيَةِ وَالْوَلَاءُ لَهُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا لَيْسَ لِلْبِنْتِ إِلَّا الضَّمَانُ مَعَ  
الْيَسَارِ أَوْ السَّعَايَةِ مَعَ الْإِعْسَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَقِيقٌ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَابْنِهَا، أَعْتَقَتْهُ الْأُمُّ وَمَاتَتْ عَنِ الْإِبْنِ فَقَطُّ

٤٨١ = سُئِلَ: فِي رَقِيقٍ تُمْنُهُ لِامْرَأَةٍ وَبَقِيَّتُهُ لِابْنِهَا أَعْتَقَتْهُ الْمَرْأَةُ، وَمَاتَتْ عَنِ الْإِبْنِ  
فَقَطُّ فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: الْإِبْنُ مُخَيَّرٌ: إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ بَقِيَّتَهُ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَسَعَاهُ فِي قِيَمَةِ ذَلِكَ،  
هَذَا إِذَا لَمْ يُجْزِ عِتْقَهَا لِكُلِّهِ، أَمَّا إِذَا أَجَازَهُ فِيهِ؛ جَازَ وَعَتَقَ جَمِيعَهُ مَجَانًا؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ  
مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْفُضُولِيِّ، وَهِيَ فُضُولِيَّةٌ فِي حِصَّةِ الْإِبْنِ،  
فَيَتَوَقَّفُ فِيهَا عَلَى الْإِجَازَةِ، فَإِذَا أَجَازَهُ؛ جَازَ. وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِتَوَقُّفِ الْعِتْقِ عَلَى الْإِجَازَةِ

الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ فِي (شَرْحِ الْهَدَايَةِ) فِي الْكَلَامِ عَلَى بَيْعِ الْفُضُولِيِّ، فَرَاغَهُ إِنْ شِئْتَ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## بَابُ الْإِسْتِيلَادِ

اسْتَعَارَتْ أُمُّ الْوَلَدِ حُلِيًّا فَطَلِبَ مِنْهَا فَأَنْكَرَتْهُ،

فَأَقِيمَ عَلَيْهَا بَيِّنَةً فَادَّعَتْ أَنَّهُ سُرِقَ مِنْهَا

٤٨٢ = سُئِلَ: فِي أُمَّ وَوَلَدٍ اسْتَعَارَتْ مِنْ حُرَّةٍ حُلِيًّا طَلِبَ مِنْهَا فَأَنْكَرَتْهُ، فَأَقِيمَ عَلَيْهَا

بَيِّنَةً، فَادَّعَتْ أَنَّهُ سُرِقَ مِنْهَا، هَلْ تُصَدِّقُ فِي دَعْوَاهَا أَمْ لَا؟

٤٨٣ = وَهَلْ لِلْقَاضِي حَبْسُهَا مُدَّةً يَظْهَرُ لَهُ فِيهَا أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ الْعَيْنُ الْمُسْتَعَارَةُ

بَاقِيَةً لِأَظْهَرَتْهَا؟

٤٨٤ = وَهَلْ قَالَتْ أَيْمَةُ الْحَنْفِيَّةِ: إِنَّ الرِّقَّ مِنْ مَوَانِعِ لُزُومِ الْحَبْسِ بِحَقِّ الْغَيْرِ

أَمْ لَا؟

٤٨٢ ج = أَجَابَ: الْمُقَرَّرُ أَنَّ إِفْرَارَ أُمِّ الْوَلَدِ لَا يَجُوزُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى؛ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ

لَهَا وَلِمَا فِي يَدِهَا مِلْكًا كَامِلًا، فَيَرْجِعُ الْإِفْرَارُ عَلَى سَيِّدِهَا فَلَا يَنْفُذُ عَلَيْهِ، وَالِدَّعْوَى

عَلَيْهَا بِغَيْرِ حَضْرَتِهِ لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا وَمَا فِي يَدِهَا مِلْكٌ مُطْلَقٌ لِسَيِّدِهَا، فَتَرْجِعُ الدَّعْوَى

عَلَيْهِ، فَلَا تُسْمَعُ بِغَيْبَتِهِ وَإِنْ سُمِعَتْ بِحَضْرَتِهِ، وَتَبَتَ عَلَيْهَا الْإِفْرَارُ بَعْدَ الْإِنْكَارِ،

طُولِبَتْ بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ، وَلَا يُطَالَبُ السَّيِّدُ.

٤٨٣ ج = وَلَيْسَ لِلْقَاضِي حَبْسُهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ ضَيَاعِ حَقِّ السَّيِّدِ.

٤٨٤ ج = وَلَا يَصِحُّ الْإِطْلَاقُ بِأَنَّ الرِّقَّ يَمْنَعُ لُزُومَ الْحَبْسِ بِحَقِّ الْغَيْرِ مُطْلَقًا،

بَلْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ بِسَبَبِ أَنَّ الْحَجَرَ يَقَعُ فِي الْقَوْلِ لَا فِي الْفِعْلِ، فَاخْتَلَفَا،

فَأَفْهَمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ٨١ /]



كِتَابُ الْأَيْمَانِ

إِذَا فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ أَبَانَهَا لَا يَحْنُثُ

٤٨٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عَضِبَ مِنْ زَوْجَتِهِ، فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ ثَلَاثًا مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَشْتَغِلُ فِي حِرْفَتِهِ الْفُلَانِيَّةِ مَا دَامَتْ مَعَهُ وَمَقْصُودُهُ بِالزَّوْجِيَّةِ، فَهَلْ إِذَا أَبَانَهَا ثُمَّ اشْتَغَلَ [س ١٦١/أ] فِي الْحِرْفَةِ بَعْدَ التَّزْوُجِ أَوْ قَبْلَهُ، يَحْنُثُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَمْ لَا؟  
 أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ كَلِمَةَ مَا دَامَ غَايَةٌ تَنْتَهِي الْيَمِينَ بِهَا، وَبِالطَّلَاقِ الْبَائِنِ زَالَتِ الزَّوْجِيَّةُ، كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الرَّمْلَةَ وَلَهُ فِيهَا نِسَاءٌ

وَلَيْسَ لَهُ فِيهَا إِلَّا زَوْجَةٌ وَاحِدَةٌ

٤٨٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الرَّمْلَةَ وَلَهُ بِهَا نِسَاءٌ وَلَيْسَ لَهُ فِيهَا إِلَّا زَوْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَدَخَلَهَا هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَحْنُثُ؛ لِإِرَادَتِهِ الْوَاحِدَةَ بِهَذَا الْجَمْعِ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْأَيْمَانِ وَغَيْرِهَا، وَلَوْ نَوَى [ك ٣٥٣ب، ع ٤٨٤/أ] الْجَمْعَ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، فَافْهَمُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَزْرَعُ، فَحَرَثَ وَبَذَرَ غَيْرَهُ

٤٨٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَزْرَعُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ، هَلْ إِذَا بَذَرَ رَجُلٌ وَحَرَثَ الْحَالِفُ فَقَطُّ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ مَا لَمْ يَنْوِ بِهِ الْحَرثَ؛ إِذْ حَقِيقَةُ الزَّرْعِ طَرْحُ الْبَذْرِ، قَالَ فِي (الْقَامُوسِ) الزَّرْعُ: طَرْحُ الْبَذْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





(ب) وَفِي (فَتَاوِي الْفَضْلِيِّ) وَعَلَى هَذَا إِذَا حَلَفَ لَا يَضْطَادُ مَا دَامَ فُلَانٌ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ، وَفُلَانٌ أَمِيرُ هَذِهِ الْبَلَدَةِ، فَخَرَجَ الْأَمِيرُ إِلَى بَلَدَةٍ أُخْرَى لِأَمْرٍ، فَاضْطَادَ الْحَالِفُ قَبْلَ رُجُوعِهِ وَبَعْدَ رُجُوعِهِ لَا يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ، لِأَنَّ الْيَمِينَ تَنْتَهِي بِخُرُوجِ الْأَمِيرِ. انْتَهَى.

وَالْفُرُوعُ فِي مِثْلِ (هَذِهِ) <sup>(١)</sup> كَثِيرَةٌ، هَذَا وَمِنْ عَادَةِ <sup>(٢)</sup> الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَرُدِّ فِيهِ [س ٦١ ب /] تَقْدِيرٌ أَنْ يُحِيلَهُ إِلَى الْعَادَةِ وَيُقَوِّضَهُ إِلَى رَأْيِ الْمُبْتَلَى، وَالتَّرَدُّدُ الْإِخْتِلَافُ، وَفِيهِمَا مِنْ زِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ وَحُصُولِ أَصْلِ الْفِعْلِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَهْلُ الصَّرْفِ مَا لَا يَخْفَى، فَإِذَا تَرَكَ ذَلِكَ حُكْمَ بَانْقِطَاعِ دَوَامِ التَّرَدُّدِ، فَانْتَهَتْ الْيَمِينُ وَلَا تَعُودُ بَعُودِهِ لَهُ، لِعَدَمِ تَصَوُّرِ عَوْدِ الدَّيْمُومَةِ بَعْدَ انْقِطَاعِهَا، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا حَلَفَ لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ، فَأُوجِرُ فِي حَلْقِهِ لَا يَحْنُثُ  
٤٩٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ، فَأُوجِرُ فِي حَلْقِهِ، هَلْ يَحْنُثُ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ، كَمَا فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (فَتْحِ الْقَدِيرِ) فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ فِي (الْكَنْزِ): لَا يَخْرُجُ فَأُخْرِجُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ يَحْضُرُ فِي غَدٍ لِمَجْلِسِ الشَّرْعِ  
٤٩١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ثَلَاثًا مِنْ زَوْجَتِهِ فُلَانَةَ: أَنَّهُ يَحْضُرُ

(١) فِي ع: هَذَا، وَفِي هَامِشِهَا: ذَلِكَ.

(٢) فِي هَامِشِ ع: مَطْلَب: وَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَرُدِّ فِيهِ تَقْدِيرٌ يَحِيلُهُ إِلَى الْعَادَةِ.

فِي غَدٍ لِمَجْلِسِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ بَعْدَ أَنْ أَمَرَهُ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ بِالْحُضُورِ لِمَجْلِسِهِ  
فَلَمْ يَحْضُرْ، هَلْ يَحْنُثُ بِالثَّلَاثِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَحْنُثُ بِالثَّلَاثِ مَا لَمْ يَنْوِ بِمَجْلِسِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ مَجْلِسًا تَصِحُّ  
إِضَافَةُ الشَّرْعِ إِلَيْهِ وَحَضْرَهُ، فَيَصْدُقُ دِيَانَتُهُ وَلَا يَحْنُثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك/١٥٤]

### حَلْفَ لَا يُشَارِكُ أَبَاهُ فِي الْفِلَاحَةِ

٤٩٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ لَا يُشَارِكُ أَبَاهُ فِي الْفِلَاحَةِ، فَهَلْ إِذَا بَاعَ الْأَبُ  
مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفِلَاحَةِ مِنْ بَقَرٍ وَبَدْرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ، وَشَارَكَ الْحَالِفُ أَخَاهُ يَحْنُثُ  
أَمْ لَا يَحْنُثُ؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الظَّهْرِيَّةِ) حَيْثُ قَالَ:  
وَلَوْ حَلَفَ لَا يُشَارِكُ فَلَانًا، فَشَارَكَهُ بِمَالِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ لَا يَحْنُثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَلْفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مِنْ زَوْجَتِهِ لَا تَطْحَنِي بُكْرَةً وَلَمْ تَفْعَلْ

٤٩٣ = سُئِلَ: [ع/٤٨٤ ب/] فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ بِالثَّلَاثِ لَا تَطْحَنِي  
بُكْرَةً مُدَّ مَغْلٍ وَتَعَجِينِي وَتَخْبِزِيهِ، وَمَضَى بُكْرَةً [ط/٨٢] وَلَمْ تَفْعَلْ، هَلْ تَطْلُقُ ثَلَاثًا  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَطْلُقُ؛ إِذِ الْيَمِينُ الْمَذْكُورُ لِلنَّفْيِ لَا لِلْإِثْبَاتِ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الْعُلَمَاءُ؛  
إِذْ هُوَ فِي الْإِثْبَاتِ لَتَفْعَلِينَ بِاللَّامِ وَالنُّونِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَالْقَارِسِيُّ:  
يَجُوزُ الْإِفْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَلَمْ يَأْتِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَكَانَ نَفْيًا، وَقَدْ وَجَدَ النَّفْيُ،  
وَذَكَرَ أَغْلَبُ عُلَمَائِنَا الْمَسْأَلَةَ. وَهِيَ فِي (الْبَحْرِ) فِي مَوْضِعَيْنِ: الْأَوَّلُ: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ:  
(وَقَدْ تَضَمَّرُ). وَالثَّانِي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (لَا يَفْعَلُ كَذَا تَرَكَهُ أَبَدًا). وَكَيْفَ يَحْنُثُ وَقَدْ

أَتَى بِ (لَا) النَّافِيَةَ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا يَخْتَلِفُ الْحَالُ بَيْنَ كَوْنِهِ عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا لِعَدَمِ صِلَا حِيَّةِ لَفْظِهِ لِلْإِثْبَاتِ بِطَرِيقِ مِنَ الطَّرِيقِ، فَافْتَهُمُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ تَكُونُوا عِنْدِي اللَّيْلَةَ بِغَيْرِ تَأْكِيدٍ

٤٩٤ = سُئِلَ: فِي شَابِّ طَلَبَ مِنْهُ شُبَّانٌ أَنْ يَتَّخِذَ لَهُمْ مَأْدُبَةً، فَأَجَابَهُمْ إِلَى ذَلِكَ، فَقَالُوا: لَا نَصَدِّقُكَ إِلَّا أَنْ تَحْلِفَ لَنَا بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ. فَقَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ تَكُونُوا اللَّيْلَةَ عِنْدِي، فَلَمْ يَأْتُوا إِلَيْهِ، هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ الْحَلْفَ بِالْإِثْبَاتِ لَا بُدَّ، وَأَنْ يُقَرَّنَ بِالتَّأْكِيدِ، وَهُوَ اللَّامُ وَالنُّونُ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِمَا، كَمَا فِي (الْمُحِيطِ) وَالْحَلْفُ بِالْعَرَبِيَّةِ: أَنْ يَقُولَ فِي الْإِثْبَاتِ وَاللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا، [س ١٦٢/١] وَاللَّهُ لَقَدْ فَعَلْتُ كَذَا، مَقْرُونًا بِالتَّأْكِيدِ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ كِتَابِ الْأَيْمَانِ: قَدَّمْنَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَاللَّهُ أَفْعَلُ كَذَا؛ أَنَّهَا يَمِينُ النَّفْيِ، وَتَكُونُ لَا مُقَدَّرَةً وَكَيْسَتْ لِلْإِثْبَاتِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ حَذْفُ نُونِ التَّوَكِيدِ وَلَا مِهِ فِي الْإِثْبَاتِ، فَلْيُحْفَظْ هَذَا. انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَقْدِسِيُّ فِي (شَرْحِ الْكَنْزِ الْمَنْظُومِ) أَقُولُ: عَلَيَّ هَذَا أَكْثَرَ مَا يَقَعُ مِنَ الْعَوَامِّ لَا يَكُونُ يَمِينًا لِعَدَمِ اللَّامِ وَالنُّونِ، فَلَا كَفَّارَةَ (عَلَيْهِمْ) (١) فِيهَا، ثُمَّ بَحَثَ فِيهَا بَحْثًا رَدَّهُ بَعْضُ النَّاسِ؛ بِأَنَّهُ بَحَثَ يُصَادِمُ الْمَنْقُولَ فَلَا يُعْتَبَرُ، فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ عَلِمْتَ عَدَمَ حِنْثِ الشَّابِّ الْمَذْكُورِ؛ إِذْ يَمِينُهُ لِلنَّفْيِ لَا لِلْإِثْبَاتِ؛ وَقَدْ أَكْثَرَ عُلَمَاؤُنَا مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَذَكَرَهَا الْإِسْنَائِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ فِي (الْكَوْكَبِ) قَالَ: وَإِنْ كَانَ يَعْني جَوَابَ الْقَسَمِ مُضَارِعًا مُبْتَدَأً وَجَبَّتِ اللَّامُ وَالنُّونُ، ثُمَّ قَالَ: فَيَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ إِذَا قَالَ: وَاللَّهُ أَقَوْمُ؛ فَقِيَاسُهُ أَنَّهُ إِنْ قَامَ؛ حِنْثٌ، وَإِنْ تَرَكَ الْقِيَامَ فَلَا؛ لِأَنَّ الْمَحْلُوفَ

(١) فِي ع: عَلَيْهِ.

عَلَيْهِ هُوَ نَفِي الْقِيَامِ؛ إِذْ لَوْ حَلَفَ عَلَىٰ إِثْبَاتِهِ لَا قَتْرَنَ بِاللَّامِ وَالنُّونِ عَلَىٰ مَا سَبَقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ لَا بُدَّ أَنْ يَرُوحَ إِلَىٰ فُلَانٍ بُكْرَةَ النَّهَارِ  
فَذَهَبَ إِلَيْهِ فَوَجَدَهُ غَائِبًا

٤٩٥ = سُئِلَ: عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَرُوحَ بُكْرَةَ النَّهَارِ إِلَىٰ فُلَانٍ، فَذَهَبَ إِلَيْهِ فِي مَكَانِهِ الْمَعْهُودِ، فَوَجَدَهُ غَائِبًا عَنِ الْمَدِينَةِ الَّتِي بِهَا (مَسْكَنُهُ) (١) هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذَا الْبَيْتَ مَا دَامَ فِي الشَّامِ

٤٩٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ طُولَ مَا هُوَ فِي الشَّامِ، يَعْنِي مَا دَامَ لَا يَسْكُنُ هَذَا الْبَيْتَ؛ مُشِيرًا إِلَىٰ بَيْتٍ مُعَيَّنٍ، هَلْ لَهُ سَبِيلٌ إِلَىٰ سُكْنَاهُ وَلَا يَحْنُثُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: سَبِيلُهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الشَّامِ إِلَىٰ غَيْرِهَا، وَلَوْ إِلَىٰ قَرْيَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْهَا، ثُمَّ يَعُودُ فَيَسْكُنُهَا وَلَا يَحْنُثُ؛ إِذِ الْأَصْلُ أَنَّ الْحَلْفَ إِذَا جُعِلَ [ك؛ ه ب /] لَهُ غَايَةٌ وَفَاتَتْ؛ تَبْطُلُ الْيَمِينُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَخَرَجُوا عَلَىٰ ذَلِكَ فُرُوعًا: مِنْهَا: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا مَا دُمْتُ بِبُخَارَىٰ فَكَذَا، فَخَرَجَ مِنْهَا، ثُمَّ رَجَعَ، وَفَعَلَ ذَلِكَ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْيَمِينَ مُؤَقَّتَةً بِوَقْتٍ، فَتَنْتَهِي بِانْتِهَائِهِ، فَقَوْلُ الْحَالِفِ: مَا دَامَ، أَوْ كَانَ، أَوْ اسْتَمَرَّ، أَوْ اسْتَقَرَّ، أَوْ طُولَ مَا الْأَمْرُ كَذَا، أَوْ مَا زَالَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، مِنْ كُلِّ مَا يُوجِبُ التَّوَقُّيْتَ يَقْتَضِي الدَّوَامَ وَعَدَمَ الْإِنْقِطَاعِ؛ لِبَقَاءِ الْيَمِينِ، فَإِذَا زَالَتِ الدَّيْمُومَةُ وَفَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ؛ فَعَلَهُ، وَالْيَمِينُ

(١) فِي ع: سَكَنَهُ.

مُتَّهِمَةٌ فَلَا يَحْنُثُ، صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي [٤٩٤/١] (فَتَاوِي الْقَاضِي ظَهِيرِ الدِّينِ، وَجَامِعِ  
الْفَتَاوِي، وَفَتَاوِي الْفُضَلِيِّ، وَفَتَاوِي أَبِي اللَّيْثِ، وَالْعُيُونِ، وَالْبَحْرِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ،  
وَعِبَارَةٌ (الْبَحْرِ) لَا يَفْعَلُ كَذَا مَا دَامَ بِبُخَارَى. فَخَرَجَ، تَنْتَهَى يَمِينُهُ بِالْخُرُوجِ، فَإِذَا عَادَ  
عَادَ وَالْيَمِينَ مُتَّهِمَةٌ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ لَا يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ. انْتَهَى. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ  
النَّقْلَ مُسْتَفِيضٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٦٢ ب /]

تَشَاجَرَ مَعَ ابْنِ خَالِهِ فَحَلَفَ لَا آكُلُ مِنَ الطَّبِيخِ  
الَّذِي يَجِيبُهُ أَبُوكَ نَآوِيَا اللَّحْمِ

٤٩٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ ابْنِ خَالِهِ، فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ الَّذِي  
يَجِيبُهُ أَبُوكَ لَا آكُلُ مِنْهُ نَآوِيَا اللَّحْمِ فَقَطُ، هَلْ يَحْنُثُ بغيرِهِ أَمْ لَا؟

٤٩٨ = وَهَلْ نَفْسُ اللَّحْمِ إِذَا أَتَى بِهِ غَيْرُهُ وَطَبَخَهُ غَيْرُهُ يَحْنُثُ بِآكُلِهِ أَمْ لَا؟

٤٩٧ ج = أَجَابَ: هَذَا تَخْصِيصٌ لِلْعَامِّ، وَنِيَّةٌ تَخْصِيصِ الْعَامِّ صَحِيحَةٌ بِالْإِجْمَاعِ،  
كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ، فَتَصِحُّ لَا سِيَّمَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَحْنُثُ  
بغيرِهِ.

٤٩٨ ج = وَإِذَا أَتَى بِهِ غَيْرُهُ وَطَبَخَهُ غَيْرُهُ [٨٣/١] لَا يَحْنُثُ؛ لِعَدَمِ وُجُودِ شَرْطِ  
الْحِنْثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِغَيْرِهِ بِالنَّبِيِّ أَوْ بِفُلَانٍ تَفَعَّلُ أَوْ لَا تَفَعَّلُ

٤٩٩ = سُئِلَ مِنْ بَعْضِ الْفُضَلَاءِ نَظْمًا:

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُجْمَلُ الصُّورِ وَمُنْبِتُ (الْأَشْجَارِ) <sup>(١)</sup> فِي الرُّوضِ عِبْرُ

عَلَى الَّذِي جَرَّدَ حَقًّا صَارِمًا  
ثُمَّ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مَنْ بَعْدَهُ  
وَنَاطَمِ النَّثْرِ مَعَ التَّقْدِيرِ  
فِي قَوْلِهِ الصَّحِيحِ أَيْضًا وَالْحَسَنِ  
بِعِلْمِهِ وَقَضِيهِ وَيَاذْخَا  
وَهُوَ الْجَلِيلُ فِي الذِّكَا وَاللِّينِ  
مُبَيِّنًا طُرُقًا غَدَّتْ سَدَادًا  
لِأَجْلِ فِعْلٍ أَوْ لِمَا يَتْلُوهُ  
وَيَمْلَأَنَّ قُلُوبًا لَا تَفْعَلُ  
فَأَفْتِنَا بِأَوْجِهٍ الْإِصَابَةِ  
وَمَا عَلَيْهِ بِخِلَافٍ قَدْ يَجِبُ  
يَرْجُو جَوَابًا شَافِيًا فَتِيَاكَا  
كَهَذَا عَلِيًّا عَالِي الْمِثَالِ  
مَا اهْتَرَّتِ الْأَغْصَانُ فِي شَاطِئِ النَّهْرِ  
ابْنُ أَبِي الْبَقَاءِ أَعْنِي الْقُدْسِيَّ  
الرَّاجِي عَفْوًا مِنْ جَلِيلِ ذِي الْجَلَالِ

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دَائِمًا  
وَالِهُ وَصَحْبِهِ وَجُنْدِهِ  
وَيَعْدُ قَالَمَرْجُوٍّ مِنَ النَّخْرِ  
هُوَ الَّذِي قَدْ فَاقَ أَبْنَاءَ الزَّمَنِ  
وَمَنْ رَقِيَ أَوْ جَا عَلِيًّا شَامِحًا  
هُوَ الْخَلِيلُ أَعْنِيهِ خَيْرُ الدِّينِ  
إِيضًا قَوْلٍ عَنِ سُؤَالِي هَذَا  
فِي مُقْسِمِ عَلَى الَّذِي يَدْعُوهُ  
كَبِالنَّبِيِّ أَقْسِمُ عَلَيْكَ تَفْعَلُ  
يَلْزَمُهُ شَرْعًا لَهُ الْإِجَابَةُ  
وَمَا الَّذِي يَلْزَمُهُ إِنْ لَمْ يَجِبْ  
أَجِبْ سَرِيعًا سَائِلًا قَدْ (جَاكَ) (١)  
لَا زِلْتِ تَرْقِي فِي سَمَا الْمَعَالِي  
وَدُمْتِ فِي عِزِّ هُنَا وَسُرُورِ  
قَدْ قَالَهُ الدَّيْرِيُّ وَهُوَ الشَّمْسِيُّ  
مُحَمَّدٌ وَهُوَ الْمُلَقَّبُ بِالْكَمَالِ

أَجَاب: [٤٩٤ ب، س ١٦٣، ١٥٥ ك /]

عَلِمْنَا السُّؤَالَ وَالْجَوَابَ  
وَمَنْ لِأَزْرَاقِ الْوَرَى قَدْ قَسَمَا  
عَلَى الَّذِي قَدْ حُصَّ بِالصَّلَاةِ  
وَجُنْدِهِ بِالْفَضْلِ وَالْإِنْعَامِ

حَمْدًا لِمَنْ أَلْهَمَنَا الصُّوَابَ  
وَهُوَ الَّذِي بِذَاتِهِ قَدْ أَقْسَمَا  
وَأَفْضَلُ التَّسْلِيمِ وَالصَّلَاةِ  
وَالِهُ وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ

(١) في ع: واغاكَا. وفي هامشها كما هنا.

فَقِيلَ مَكْرُوهٌ لِمَا فِي السَّنَدِ  
قَالُوهُ حَتَّى فِيهِ لَا يُشَدُّ  
مَقْصُودُهُ التَّوْفِيقَ فَافْهَمْ وَاسْتَبِنْ  
وَسُورَةَ اللَّيْلِ وَمَا ضَاهَاهَا  
بِالِاتِّفَاقِ هَكَذَا قَدْ ذَكَرُوهُ  
أَوْ بِالنَّبِيِّ أَوْ بِحَقِّ اللَّهِ  
(وَلَمْ) <sup>(١)</sup> يَكُنْ أَتَى بِذَلِكَ بِدْعًا  
بِاللَّهِ أَوْ بِحَقِّهِ أَنْ يَفْعَلَهُ  
مُرْتَجِلًا مُبَادِرًا فِي الْحِينِ  
مُحَمَّدِ الدِّيَرِيِّ بِالْأَفْضَالِ  
وَهَاكَ حَسَنَ الْقَوْلِ مِنْ جَوَابِي

وَيَعْدُ مَنْ يُقْسِمُ بِغَيْرِ الصَّمَدِ  
وَقِيلَ لَا وَإِنَّهُ الْمُعْتَمَدُ  
وَالنَّهْيُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ  
أَمَّا إِذَا قَالَ بِحَقِّ طَهَ  
فَهُوَ كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ مَكْرُوهٌ  
وَإِنْ يَقُولُ يَا صَاحِبِ الْإِلَهِ  
لَا يَلْزَمُ الْإِتْيَانُ فِيهِ شَرْعًا  
وَالْأَحْسَنُ الْأَوَّلَى إِذَا مَا قِيلَ لَهُ  
قَدْ قَالَهُ الرَّمْلِيُّ خَيْرُ الدِّينِ  
مُعْتَرِفًا لِلْخَلِّ ذِي الْكَمَالِ  
وَاللَّهُ رَبِّي عَالِمُ الصَّوَابِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ٨٤/]

### حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنَّهَا لَا تَرُوحُ لِأَهْلِهَا فَخَرَجَتْ لِأَمْرٍ ثُمَّ أَتَتْ أَهْلَهَا

٥٠٠ = سئِلُ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ: أَنَّهَا لَا تَرُوحُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ  
لِأَهْلِهَا، فَذَهَبَتْ بِقَصْدِ الْحَمَامِ أَوْ الْجَبَّانَةِ، أَوْ بِقَصْدِ مَا غَيْرِ الرَّوَاحِ إِلَى أَهْلِهَا، ثُمَّ أَتَتْ  
أَهْلَهَا بَعْدَ خُرُوجِهَا بِقَصْدِ مَا ذُكِرَ، هَلْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ بِذَلِكَ، حَيْثُ لَا نِيَّةَ لَهُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ (وَالحَالَةُ) <sup>(٢)</sup> هَذِهِ؛ لِأَنَّ الرَّوَاحَ بِمَعْنَى الدَّهَابِ  
وَالْخُرُوجِ، وَالْإِعْتِبَارُ لِلْقَصْدِ عِنْدَ الْخُرُوجِ، فَإِذَا خَرَجَتْ لِغَيْرِ أَهْلِهَا، ثُمَّ أَتَتْ أَهْلَهَا؛  
لَا يَحْنُثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي ع: وَالْحَالِ.

(١) فِي ع: وَمِنْ.



حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّ الْخُبْزَ لَا يُؤْكَلُ؛ نَاوِيًا الْأَكْلَ الْكَامِلَ

٥٠١ = سُئِلَ: فِي (جَمَاعَةٍ) <sup>(١)</sup> يَجْمَعُونَ أَخْبَارَهُمْ وَقَتَّ غَدَائِهِمْ لِلْأَكْلِ، أَحْضَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ خُبْزًا رَدِيئًا جِدًّا، يَكَادُ أَنْ لَا يُؤْكَلَ، فَاثْتَنَعُوا عَنْ أَكْلِهِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَصَاحِبُهُ يَدْعُوهُمْ إِلَى أَكْلِهِ، فَحَلَفَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ؛ نَاوِيًا الْأَكْلَ الْكَامِلَ لِلْأَمْزِجَةِ الْمُعْتَدَلَةِ، هَلْ يَصْدُقُ وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْمَذْكُورَ كِنَايَةٌ عَنْ رَدَائِيهِ وَاحْتِقَارِهِ، وَالْعُرْفُ قَاضٍ بِمِثْلِهِ، فَلَا حِنْثَ بِمِثْلِهِ، وَبِهَذَا يُعْلَمُ كَثِيرٌ مِمَّا يَقَعُ لِلنَّاسِ مِمَّا يُشْبَهُ هَذَا، وَقَدْ رَأَيْنَا مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ أَفْتَى فِيْمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ قَائِلًا: عَلَيَّ الطَّلَاقُ نَفَقَتِي بَعْدَ الْعِشَاءِ بِقِيَمَةِ هَذَا ثَلَاثِمِائَةِ طَرِيقٍ؛ مُشِيرًا إِلَى رَجُلٍ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ مُعْلَلًا؛ بِأَنَّ اللَّفْظَ الْمَذْكُورَ كِنَايَةٌ عَنْ احْتِقَارِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَا حِيلَةٌ مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يُصَالِحُ أَخَاهُ

٥٠٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ أَخِيهِ، وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ مَا يُصَالِحُهُ، فَمَا الْحِيلَةُ [ع ١٥٠٤، س ٦٣ ب /] فِي إِيقَاعِ الصُّلْحِ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ حِنْثٍ؟

أَجَابَ: إِذَا حَلَفَ الْمُدْعَى أَنْ لَا يُصَالِحَ عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَى، أَوْ عَنْ هَذَا الْمَالِ، فَوَكَّلَ فِيهِ وَكِيْلًا؛ لَا يَحْنُثُ مُطْلَقًا، وَإِذَا حَلَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ ثُمَّ وَكَّلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ عَنْ إِقْرَارٍ لَا يَحْنُثُ، وَإِنْ كَانَ عَنْ إِنْكَارٍ أَوْ سُكُوتٍ يَحْنُثُ، وَالْحِيلَةُ فِيهِ أَنْ يُصَالِحَ فُضُولِيًّا، وَتَقَعُ الْإِجَازَةُ بِالْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحَلْفُ فِي الصُّلْحِ عَنْ دَمٍ: الْحِيلَةُ فِيهِ صُلْحُ الْفُضُولِيِّ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ الصُّلْحَ اللَّغْوِيَّ الدَّافِعَ لِلْعَدَاوَةِ وَالْغَيْظِ، يَتْرُكُ التَّكْلِمَ بِمَا يُفِيدُ الصُّلْحَ الْمَعْرُوفَ، وَلَا يَضُرُّ التَّكْلِمَ مَعَهُ بِحَدِيثٍ غَيْرِهِ؛ إِذِ الْحَدِيثُ بَغَيْرِ أَلْفَازِ الصُّلْحِ الْمَعْرُوفَةِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الصُّلْحُ، وَلَا حِنْثٌ إِلَّا بِهِ، وَلَيْرَاجِعُ (الْبَحْرُ)

فِي بَابِ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: مَا يَحْنُثُ بِالْمُبَاشَرَةِ، لَا بِالْأَمْرِ<sup>(١)</sup>؛ لِيُظَهَّرَ لِمَنْ يَطْلُبُ الْوُقُوفَ عَلَى صِحَّةِ أَكْثَرِ مَا أَبَدَيْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ أَنَّهُ لَا يُرَافِقُ أَخَاهُ مِنَ الشَّامِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ

٥٠٣ = سُئِلَ: [ك ٥٥ ب /] فِي أَخَوَيْنِ أَرَادَا الْخُرُوجَ مِنْ دِمَشْقِ الشَّامِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَحَلَفَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يُرَافِقُهُ مِنَ الشَّامِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ؛ نَاوِيًا أَنَّهُ لَا يَسْتَعْرِقُ مَعَهُ الطَّرِيقَ، هَلْ تَصِحُّ نَيْتُهُ فَلَا يَحْنُثُ، حَيْثُ فَارَقَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَصِحُّ نَيْتُهُ، فَلَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ. فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَاقَ صَدْرُهُ مِنْ قَرْيَةٍ فَحَلَفَ لَا يَرْضَى

أَنْ يَسْكُنَهَا فَسَكَنَهَا غَيْرَ رَاضٍ

٥٠٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ ضَاقَ صَدْرُهُ مِنَ الْإِقَامَةِ فِي قَرْيَةٍ، فَحَلَفَ أَنَّهُ لَا يَرْضَى سُكْنَاهَا، هَلْ إِذَا سَكَنَهَا غَيْرَ رَاضٍ، بَلَّ لِعِنَادٍ فِي زَوْجَتِهِ يَحْنُثُ أَمْ لَا يَحْنُثُ؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ حَلْفَهُ عَلَى الرِّضَا وَلَمْ يُوجَدْ، حَيْثُ سَكَنَهَا غَيْرَ رَاضٍ بِسُكْنَاهَا لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ بِالطَّلَاقِ أَنَّهَا مَا تَنْسِجُ مِنْ قَشِّ أَخِيهِ

٥٠٥ = سُئِلَ: فِي أَخَوَيْنِ بَيْنَهُمَا قَشٌّ يُنْسِجُ مِنْهُ الْحُضْرُ، حَلَفَ أَحَدُهُمَا بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنَّهَا مَا تَنْسِجُ مِنْ قَشِّ أَخِيهِ؛ قَاصِدًا مِنْ قَشِّ لَهُ فِيهِ شَرِكَةٌ، هَلْ إِذَا بَاعَ الْأَخُ حِصَّتَهُ وَانْقَطَعَتْ مِنْهُ نِسْبَتُهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَمْ يَقَعُ؟

(١) «البحر الرائق» (٣/١٤٧).

أَجَاب: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ أَنَّهُ أَعَارَ الْآخَرَ كَذَا، وَأَنْكَرَ الْآخَرَ

٥٠٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ حَلَفَ أَحَدُهُمَا بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ أَعَارَ الْآخَرَ كَذَا، وَحَلَفَ الْآخَرُ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ مَا اسْتَعَارَ مِنْهُ، وَلَا يُعْلَمُ بَاطِنُ الْأَمْرِ مَا هُوَ، هَلْ يَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا (الطَّلَاقُ) <sup>(١)</sup> أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا يَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْجَهَالَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنَّهَا مَا تَفَصَّلُ هَذَا لِنَفْسِهَا  
فَدَفَعَتْهُ لِحَارَتِهَا

٥٠٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنَّهَا مَا تَفَصَّلُ هَذَا الظَّهَرَ لِنَفْسِهَا، فَدَفَعَتْهُ لِحَارَتِهَا وَفَصَّلَتْهُ لَهَا، هَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: إِنْ كَانَ مِنْ عَادَةِ الزَّوْجَةِ أَنَّهَا تَفَصَّلُ بِنَفْسِهَا لَا غَيْرَ؛ لَا يَقَعُ (طَّلَاقُ) <sup>(٢)</sup> وَإِنْ كَانَ مِنْ عَادَتِهَا أَنَّهَا لَا تَفَصَّلُ وَإِنَّمَا يُفَصَّلُ لَهَا غَيْرُهَا وَعَلِمَ الزَّوْجُ ذَلِكَ؛ يَقَعُ، وَإِنْ كَانَتْ تَارَةً تَفَصَّلُ بِنَفْسِهَا وَتَارَةً بِغَيْرِهَا؛ لَا يَقَعُ إِلَّا إِذَا عَنِ الزَّوْجِ الْأَمْرَ بِالتَّفْصِيلِ فَيَقَعُ، [س ١٦٤ /] وَقَدْ أَخَذْتُ الْحُكْمَ مِنْ مَسْأَلَةٍ ذَكَرَهَا فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (النَّوَازِلِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَمَا يَحْنُثُ بِهِمَا) فَمَنْ وَقَعَ عِنْدَهُ شُبُهَةٌ [ط ٨٥ /] فِي ذَلِكَ؛ فَلْيَرَا جَعُهُ وَيَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهَا لَا تَفَصَّلُ الظَّهَرَ لِنَفْسِهَا  
فَدَفَعَتْهُ لِحَارَتِهَا وَفَصَّلَتْ الْبَدَنَ وَالْكُمَّ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ

٥٠٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنَّهَا مَا تَفَصَّلُ هَذَا

(٢) في ع: الطلاق.

(١) في ع: طلاق.

الظَّهْرَ لِنَفْسِهَا، فَدَفَعْتُهُ لِحَارَتِهَا، وَفَصَلَّتْ كُمِّيهِ وَبَدَنَهُ لَا غَيْرَ، هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَفْظُ غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا كَانَ يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ  
مِنَ الْكِنَايَاتِ كَلَفْظِ الْعَرَبِيَّةِ

٥٠٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ بِحَضْرَةِ أُمَّهَا، فَقَالَ لَهَا بِالتُّرْكِيَّةِ  
مَا مَعْنَاهُ: اذْهَبِي مَعَ أُمِّكَ. فَقَالَتْ أُمَّهَا بِالتُّرْكِيَّةِ مَا مَعْنَاهُ: لَا تَتَكَلَّمِ بِهَذَا الْكَلَامِ يَكُنْ  
ضَرَرًا عَلَيَّ نِكَاحِكَ. فَقَالَ بِالتُّرْكِيَّةِ مَا مَعْنَاهُ: الَّذِي تَكَلَّمْتِ بِهِ يَكُونُ ثَلَاثًا، فَهَلْ يَقَعُ  
عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ أَمْ الْوَاحِدُ، أَمْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَصْلًا؟

٥١٠ = وَهَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ حَتَّى يَقَعَ أَمْ لَا؟

٥٠٩ ج = أَجَابَ: إِذَا لَمْ تَكُنِ الْحَالُ حَالَ مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ وَلَمْ يَنْوِهِ؛ لَا يَقَعُ  
شَيْءٌ، وَإِلَّا وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَالَّذِي يُوقِفُكَ عَلَى الصَّوَابِ فِي هَذَا الْجَوَابِ [ع ٥٠٥/]  
مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْفَتْوَى فِي الطَّلَاقِ بِالْفَارِسِيَّةِ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ  
فِيهِ لَفْظٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الطَّلَاقِ؛ فَهُوَ صَرِيحٌ يَقَعُ بِلَا نِيَّةٍ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَرْأَةِ،  
وَمَا يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالًا [ك ١٥٦/] الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ؛ فَهُوَ مِنْ كِنَايَاتِ الْفَارِسِيَّةِ، فَحُكْمُهُ  
حُكْمُ كِنَايَاتِ الْعَرَبِيَّةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، وَالْمُرَادُ بِالْفَارِسِيَّةِ خِلَافُ الْعَرَبِيَّةِ كَمَا  
صَرَّحُوا بِهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ.

٥١٠ ج = فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا؛ فَاغْلَمْ أَنَّ أَصْحَابَ الْفَتَاوَى، وَبَعْضَ أَصْحَابِ

الشُّرُوحِ صَرَّحُوا بِأَرْبَعَةِ فُرُوعٍ فِي الْإِيْقَاعِ بِطَرِيقِ الْإِضْمَارِ:

(أ) لَوْ قَالَ أَنْتِ الثَّلَاثُ وَنَوَى لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الثَّلَاثَ صِفَةً لِلْمَرْأَةِ، لَا صِفَةً لِلطَّلَاقِ الْمُضْمَرِ، فَقَدْ نَوَى مَا لَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ؛ فَلَمْ يَصَحَّ.

(ب) وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ مِنِّي بِثَلَاثٍ. وَنَوَى الطَّلَاقَ طَلَّقَتْ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ، وَإِنْ قَالَ: لَمْ أُنِّوَ الطَّلَاقَ لَمْ يُصَدَّقْ إِنْ كَانَ فِي حَالِ مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الرَّدَّ.

(ج) وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ بِثَلَاثٍ وَأَضْمَرَ الطَّلَاقَ يَقَعُ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ بِثَلَاثٍ، كَمَا فِي (الْمُحِيطِ) وَظَاهِرُهُ أَنَّ أَنْتِ مِنِّي بِثَلَاثٍ، وَأَنْتِ بِثَلَاثٍ بِحَدْفِ مِنِّي، سِوَاءٍ فِي كَوْنِهِ كِنَايَةً.

(د) وَأَمَّا أَنْتِ الثَّلَاثُ؛ فَلَيْسَ بِكِنَايَةٍ، وَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ) وَفِي (فَتَاوِي الْفَضْلِيِّ) إِذَا قَالَ لَهَا أَنْتِ مِنِّي ثَلَاثًا إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ طَلَّقَتْ، وَإِنْ قَالَ: لَمْ أُنِّوَ الطَّلَاقَ لَا يُصَدَّقُ، إِذَا كَانَ فِي حَالِ مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ، لَكِنْ فِي (الْخَانِيَّةِ) جَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ صَرِيحًا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ، فَفِيهِ اخْتِلَافٌ، وَجَوَابُ الْفَضْلِيِّ [س ٦٤ ب /] أَوْفَقُ كَمَا يَشْهَدُ بِهِ نَظَرُ الْفَقِيهِ، وَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الْحُجَّةِ) (تُرَا سَهُ) الْمُخْتَارُ أَنْ يَقَعِ الثَّلَاثُ إِذَا نَوَى، وَفِيهَا عَنِ الْفَضْلِيِّ إِذَا قَالَ لَهَا (تُو سَهُ) وَنَوَى الطَّلَاقَ يَقَعُ. فَقَوْلُهُ (تُرَا) بِضَمِّ التَّاءِ مِنْ فَوْقِ، وَبِالرَّاءِ الْمَقْصُورَةَ مَعْنَاهُ (لِكَ) وَقَوْلُهُ (تُو) بِضَمِّ التَّاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ مَعْنَاهُ (أَنْتِ)، وَ(سَهُ) مَعْنَاهُ (ثَلَاثٌ) فَتَحَصَّلَ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا احْتَمَلَ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ وَخَلَا عَنِ النِّيَّةِ وَعَنِ مُذَاكِرَةِ عَرَبِيًّا كَانَ اللَّفْظُ أَوْ غَيْرُهُ لَا يَقَعُ، وَاحْتِمَالُ اللَّفْظِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ ظَاهِرٌ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ: اذْهَبِي مَعَ أَمِّكَ، فَإِنِّي طَلَّقْتُكَ، وَقَوْلُهُ: (الَّذِي تَكَلَّمْتِ بِهِ) أَي: مِنَ الضَّرَرِ، الْمَعْنَى بِهِ الطَّلَاقُ (يَكُونُ ثَلَاثًا) فَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ الْكُلِّ وَإِرَادَةِ

الْبَعْضُ، وَهُوَ سَائِعٌ، وَيَحْتَمِلُ: اذْهَبِي مَعَ أُمَّكِ حَتَّى يَسْكُنَ غَضَبِي. وَقَوْلُهُ:  
(الَّذِي تَكَلَّمْتَ بِهِ إِخ) أَي: جُمَلْتُهُ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ لِعِلَّةِ الضَّرَرِ يَكُونُ ثَلَاثًا، فَهُوَ  
إِرَادَةُ الْحَقِيقَةِ، وَبِهِ لَا يَقَعُ، فَتَأَمَّلْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا خَطَبَ رَجُلٌ مِنْ آخِرِ ابْنَةِ أَخِيهِ فَحَلَفَ لَا يَأْخُذُهَا غَيْرُ أَوْلَادِهِ

٥١١ = سُئِلَ: عَنْ رَجُلٍ لَهُ ابْنَةٌ أَخٌ خَطَبَهَا مِنْهُ ابْنُ خَالِهَا، فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ ثَلَاثًا أَنَّهُ  
لَا يَأْخُذُهَا رَجُلٌ غَيْرُ أَوْلَادِهِ، فَهَلْ إِذَا نَوَى بِهِ الْخَاطِبَ بِخُصُوصِهِ وَأَنْ لَا يُمَكِّنَهَا مِنَ  
التَّرْوِيجِ فَزَوَّجَتْ نَفْسَهَا فَهَرَا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ الْخَاطِبِ الْأَوَّلِ، هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ (الطَّلَاقُ) (١)  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقَعُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا حَلَفَ لَا يَشْرَبُ الدِّخَانَ فَوَضَعَ غَيْرَهُ وَشَرِبَ لَا يَحْنُثُ

٥١٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَشْرَبُ التَّنِّينَ، فَصَارَ يَضَعُ  
(الْيَنْسُونُ) (٢) فِي الدَّوَاةِ وَيَشْرَبُ مِنْ دُخَانِهِ، هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ لِلْعُرْفِ، كَمَا فِي: لَا يَأْكُلُ لَحْمًا، إِذَا أَكَلَ لَحْمَ السَّمَكِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ مَا يَأْتِي مِثْلُ هَذَا الْيَوْمِ

مِنَ الْعَامِ الْقَابِلِ وَهُوَ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ

٥١٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى فَلَسْطِينَ تَسَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ، فَحَلَفَ  
بِالطَّلَاقِ (ثَلَاثًا) (٣) أَنَّهُ مَا يَأْتِي مِثْلُ هَذَا الْيَوْمِ مِنَ الْعَامِ الْقَابِلِ وَأَنَا فِي هَذِهِ الْبِلَادِ،

(٢) فِي ع: الْأَنْسُونُ.

(١) فِي ع: طَلَاقٌ.

(٣) فِي ع: الثَّلَاثُ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

فَهَلْ إِذَا سَافَرَ عَنْ مُسَمَى فِلَسْطِينَ، كَمَا إِذَا كَانَ فِي عُيُونِ التَّجَارِ أَوْ عَكَا مَثَلًا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، يَبْرُ فِي يَمِينِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَبْرُ بِهِ، وَبِكُلِّ قَرْيَةٍ أَوْ بَلَدٍ عَنْ بَلَدِهِ بَعِيدٌ بَعْدًا لَا تُطْلَقُ الْإِشَارَةُ مَعَهُ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِأَنَّ [ط ٨٦، ك ٥٦٦ ب /] هَذَا لِلْقَرِيبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ عَلَى صِهْرِهِ لَا يَرْحَلُ مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، فَرَحَلَ قَهْرًا عَنْهُ

٥١٤ = سُئِلَ: عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ عَلَى صِهْرِهِ أَنَّهُ لَا يَرْحَلُ مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، فَغَلَبَ عَلَيْهِ وَرَحَلَ قَهْرًا، هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: مُقْتَضَى مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْغَزِّيُّ مُسْتَدِلًّا بِمَا فِي [١٥١٤ أ /] (فَتَاوِي قَارِي الْهَدَايَةِ) أَنَّهُ إِذَا نَوَى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ، فَرَحَلَ قَهْرًا؛ لَا يَحْنُثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنَّهُ لَا يُخَلِّيهَا تَرْوُحَ لِعُرْسِ أَخِيهَا

فَرَاخَتْ فِي غَيْبَتِهِ لَا يَحْنُثُ

٥١٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنَّهُ مَا يُخَلِّيهَا تَرْوُحَ إِلَى عُرْسِ أَخِيهَا، هَلْ إِذَا اسْتَعْيَبَتْهُ وَرَاخَتْ لَهُ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ مَا خَلَّاهَا، وَهُوَ فِي مَعْنَى لَا أَدْعُهَا، [س ١٦٥ /] وَالْمُصْرَحُ بِهِ فِي مِثْلِهِ عَدَمُ الْحِنْثِ بِالذَّهَابِ فِي الْغَيْبَةِ بِغَيْرِ الْإِذْنِ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَجَزَ عَنِ الْفِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَالْيَمِينُ مُوقَّتَةٌ

٥١٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عَجَزَ عَنِ الْفِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَيَمِينُهُ مُوقَّتَةٌ، صُورَتْهَا: حَلَفَ لَا يَبِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ، فَفَقِلَتْ عَلَيْهِ أَبْوَابُهَا وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْخُرُوجُ إِلَّا بِتَسْوِيرِ السُّورِ، وَفِيهِ إِهْلَاكُ النَّفْسِ غَالِبًا، هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَحْنُثُ:

(أ) قَالَ فِي (الْمُنْتَقَى) حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ، فَأَوْثَقَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَّا بِطَرْحِ نَفْسِهِ مِنَ الْحَائِطِ؛ لَا يَحْنُثُ.

(ب) وَفِي (الْمُحِيطِ) حَلَفَ لَا يَسْكُنُهَا، فَخَرَجَ فَوَجَدَ بَابَهَا مُغْلَقًا، بِحَيْثُ لَمْ يُمْكِنَهُ فَتْحُهُ، فَقِيلَ: يَحْنُثُ. وَقِيلَ: لَا يَحْنُثُ، وَبِهِ أَفْتَى أَبُو اللَّيْثِ وَالصَّدْرُ الشَّهِيدُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَالِفَ مَتَى عَجَزَ عَنِ الْفِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَالْيَمِينُ مُؤَقَّتَةٌ؛ بَطَلَتْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، قَالَ نَجْمُ الدِّينِ الْعَلَّامَةُ فِي (الْأَسْرَارِ): الْفَتْوَى عَلَى قَوْلَيْهِمَا. انْتَهَى. وَالدِّينُ يُسْرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَلَفَ لَا يَرْكَبُ هَذِهِ الْمُهْرَةَ وَدَعَتِ الْحَاجَةَ إِلَى رُكُوبِهَا

٥١٧= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَرْكَبُ هَذِهِ الْمُهْرَةَ، وَقَدْ دَعَتِ

الْحَاجَةَ إِلَى رُكُوبِهَا، فَهَلْ لَهُ حِيلَةٌ فِي رُكُوبِهَا مِثْلَ لَا أَلْبَسُ هَذَا الْقَمِيصَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا حِيلَةَ لَهُ فِي رُكُوبِهَا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِيَمِينِهِ مَا دَامَتْ مُهْرَةً، وَلَا (يُقَاسُ) (١)

بِلا أَلْبَسُ هَذَا الْقَمِيصَ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَنَا يَحْنُثُ بِلُبْسِهِ بَعْدَ نَزْعِهِ شَيْئًا مِنْ خِيطَانِهِ لِبَقَاءِ الْإِسْمِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





## كِتَابُ الْحُدُودِ

لَا يَخْلُو وَطْءٌ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَهْرٍ أَوْ عَقْرِ

٥١٨ = سُئِلَ: فِي فَلَاحٍ اخْتَطَفَ بِنْتَ ابْنِ ابْنِ ابْنِ عَمِّهِ وَهِيَ فِي نِكَاحِ الْعَيْرِ، وَأَزَالَ

بَكَارَتَهَا كُرْهًا، فَمَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟

أَجَابَ: إِنْ لَمْ يَدَّعِ شُبُهَةً مُسْقِطَةً لِحَدِّ الزَّانَا وَثَبَّتَ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ؛ يُقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ الزَّانَا، وَإِنْ ادَّعَى شُبُهَةً يَنْدَرِيُّ الْحَدُّ عَنْهُ بِهَا، وَيَجِبُ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو وَطْءٌ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَهْرٍ أَوْ عَقْرِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَقْرَبَ بِالسَّرِقَةِ ثُمَّ رَجَعَ أَوْ أَنْكَرَ الْإِقْرَارَ بِهَا لَا يُقْطَعُ

٥١٩ = سُئِلَ: فِيمَا لَوْ أَقْرَبَ بِالسَّرِقَةِ ثُمَّ رَجَعَ، أَوْ أَنْكَرَ الْإِقْرَارَ، هَلْ يُقْطَعُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُقْطَعُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ، وَالنَّهْرِ، وَمَنْحِ الْغَفَّارِ) أَنَّ الرَّجُوعَ عَنِ الْإِقْرَارِ فِي الشَّرْبِ وَالسَّرِقَةِ صَحِيحٌ، كَالرَّجُوعِ فِي الزَّانَا، وَصَرَّحُوا أَيْضًا بِأَنَّ انْكَارَ الْإِقْرَارِ رُجُوعٌ، وَأَنَّ مُنْكَرَ الْإِقْرَارِ لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ بِالْإِقْرَارِ؛ لِكَوْنِ انْكَارِهِ لَهُ رُجُوعًا عَنْهُ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّ الشَّهَادَةَ لَا تُقْبَلُ عَلَى الْإِقْرَارِ: الزَّيْلَعِيُّ وَأَكْثَرُ الشَّرَاحِ وَالْفَتَاوِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خَطَفَ بَكْرًا صَغِيرَةً، وَوَصَلَ إِلَيْهَا، ثُمَّ عَقَدَ عَلَيْهَا مِنْ ابْنِ عَمِّهَا  
وَدَخَلَ بِهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ فَهَرَبَتْ لِأَبِيهَا، فَطَلَبَهَا مِنْهُ

٥٢٠ = سُئِلَ: فِي شَقِيٍّ خَطَفَ بَكْرًا صَغِيرَةً، وَوَصَلَ إِلَيْهَا، وَأَدْخَلَهَا عِنْدَ مَنْ هُوَ

أَشَقَى مِنْهُ، فَأَخْضَرَ ابْنُ عَمِّ لَهَا مَعَ وُجُودِ أَبِيهَا، فَعَقَدَ لَهُ عَقْدَهَا، وَلَمْ يَلْحَقْهُ مِنْ أَبِيهَا

(١) العُقْر بضم العين: ما تعطاه المرأة على وطء الشبهة. «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية»

إِجَازَةٌ وَلَا مِنْهَا بَعْدَ بُلُوغِهَا، وَدَخَلَ بِهَا بَعْدَهُ وَبَلَغَتْ، فَرَجَعَتْ إِلَى أَبِيهَا، وَأَصَابَ الزَّوْجُ جُذَامًا، [س ٦٥ ب، ك ١٥٧/أ] وَهُوَ يَطْلُبُ مِنْ أَبِيهَا أَنْ يُسَلِّمَهَا لَهُ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ هُوَ حَرَامٌ؟

أَجَابَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، بَلْ يَحْرُمُ، حَيْثُ لَا وَكَالَةَ سَابِقَةٍ وَلَا إِجَازَةَ لَا حِقَّةً، وَعَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْلِ بِوَطْئِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ الْمَرْبُورِ لِسُقُوطِ الْحَدِّ بِصُورَتِهِ، فَوَجَبَ الْعُقْرُ بِالضَّمِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خَطَفَ بِكْرًا وَأَزَالَ بَكَارَتَهَا وَهَرَبَتْ مِنْهُ وَيُرِيدُ غَضَبَهَا يَجِبُ مَنْعُهُ وَعَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْلِ إِنْ ادَّعَى شُبْهَةً وَإِلَّا حُدَّ

٥٢١ = سئِلَ: فِي مُحْصَنٍ شَقِيٍّ خَطَفَ بِكْرًا وَأَزَالَ بَكَارَتَهَا، وَهَرَبَتْ مِنْهُ إِلَى أَهْلِهَا، فَتَبِعَهَا يُرِيدُ أَنْ يَغْضِبَهَا فِي نَفْسِهَا، هَلْ يَجِبُ مَنْعُهُ عَنْهَا وَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَجِبُ مَنْعُهُ عَنْهَا، وَإِذَا ادَّعَى شُبْهَةً لَا حُدَّ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُهُ مَهْرُ مِثْلِهَا، وَإِنْ لَمْ [ع ٥١ ب/أ] يَدَّعِ شُبْهَةً وَتَبَّتْ عَلَيْهِ بِأَحَدٍ وَجْهِيهِ الْإِقْرَارِ أَوْ الْبَيِّنَةِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِأَحَدٍ نَوْعِيهِ: إِنْ كَانَ مُحْصَنًا يُرْجَمُ، وَإِلَّا يُجْلَدُ، إِذْ كُلُّ مَوْضِعٍ سَقَطَ فِيهِ الْحَدُّ يَجِبُ فِيهِ الْمَهْرُ، إِلَّا فِي مَوَاضِعَ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَذَفَ مُحْصَنًا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَحِدَّهُ ثَانِيًا لِهَذَا الْقَذْفِ

٥٢٢ = سئِلَ: فِي رَجُلٍ قَذَفَ مُحْصَنًا بِالزَّنَانِ بِحُضُورِ مَنْ لَهُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ، فَحَدَّهُ بِطَلَبِ الْمَقْدُوفِ، فَهَلْ إِذَا طَلَبَ مِنَ الْقَاضِي إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَيْهِ ثَانِيًا لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

٥٢٣ = وَمَا الْحُكْمُ بِشَهَادَةِ هَذَا الْقَاضِي وَإِخْبَارِ الْفَاسِقِ فِي الدِّيَانَاتِ؟

٥٢٢ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ إِقَامَةٌ الْحَدِّ عَلَى ذَلِكَ الْقَازِفِ مَرَّتَيْنِ فِي قَذْفٍ وَاحِدٍ

بِالْإِجْمَاعِ.

٥٢٣ ج = وَالْحُكْمُ فِي شَهَادَتِهِ عَدَمُ الْقَبُولِ، وَلَوْ تَابَ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْحَدِّ، فَلَا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ أَبَدًا، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْفَاسِقِ فِي الدِّيَانَاتِ، صَرَّحَتْ بِهِ عَلَمًا وَنَا قَاطِبَةً فِي الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَطِئَ رَمَكَةً مَلِكِ الْغَيْرِ يُعَزِّزُ وَيُشَهِّرُ وَلِصَاحِبِهَا  
دَفَعَهَا إِلَيْهِ بِالْقِيمَةِ ثُمَّ تَذْبَحُ

٥٢٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَطِئَ رَمَكَةً<sup>(١)</sup> كَرِيمَةً فِي فَرْجِهَا، وَهِيَ مَلِكُ الْغَيْرِ

فَمَا يَلْزَمُهُ شَرْعًا؟

أَجَابَ: يُعَزِّزُ وَيُشَهِّرُ:

(أ) قَالَ فِي (الْخَانِيَّةِ): لِصَاحِبِهَا أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيْهِ بِقِيمَتِهَا بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ.

(ب) وَفِي (التَّبْيِينِ): يُطَالِبُ صَاحِبِهَا أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيْهِ بِالْقِيمَةِ ثُمَّ تَذْبَحُ، هَكَذَا ذَكَرُوا وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ إِلَّا سَمَاعًا، فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ. انْتَهَى.

(ج) قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِهَا. انْتَهَى.

يَعْنِي إِنْ شَاءَ صَاحِبِهَا دَفَعَهَا بِقِيمَتِهَا، ثُمَّ إِذَا دَفَعَهَا لَهُ بِقِيمَتِهَا تَذْبَحُ.

وَأَقُولُ: ذَلِكَ لِقَطْعِ التَّحَدُّثِ بِذَلِكَ، كُلَّمَا رَأَاهَا شَخْصٌ يَتَحَدَّثُ بِحِكَايَتِهَا، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

(١) (الرَّمَكَةُ) بِفَتْحَتَيْنِ: الْأُنْثَى مِنَ الْبَرَّادِينَ، وَالْبَرَّادِينَ جَمْعُ بَرْدُونٍ، وَهُوَ التُّرْكِيُّ مِنَ الْخَيْلِ. وَجَمْعُ الرَّمَكَةِ (رِمَاكٌ) وَ(رَمَكَاتٌ) وَ(أَرَمَاكٌ) مِثْلُ نِمَارٍ وَأَنْمَارٍ. «مِخْتَارُ الصَّحَاحِ»، وَالْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ مَادَّةُ (رَمَكٌ).

فَصْلٌ فِي التَّعْزِيرِ

تَفَرَّسَ بِفِرَاسَةِ إِيْمَانِيَّةٍ فِي بَيَانِ سَرِقَةٍ  
فَأَذَاهُ رَجُلٌ بِالْفَاطِظِ مُوجِبَةٍ لِلتَّعْزِيرِ يُعَزَّرُ

٥٢٥ = سُئِلَ: فِي مُؤْمِنٍ تَفَرَّسَ بِفِرَاسَتِهِ الْإِيْمَانِيَّةِ فِي بَيَانِ سَرِقَةٍ، فَلَامَهُ رَجُلٌ  
وَأَذَاهُ وَهَدَّدَهُ بِالْفَاطِظِ فَاحِشَةٍ مُوجِبَةٍ لِلتَّعْزِيرِ، فَمَاذَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ؟

٥٢٦ = وَهَلْ يَلْزَمُهُ بِالْفِرَاسَةِ الْإِيْمَانِيَّةِ الصَّادِقَةِ إِثْمٌ أُخْرَوِيٌّ، أَوْ جُرْمٌ دُنْيَوِيٌّ،

أَمْ لَا؟

٥٢٥ ج = أَجَابَ: يَتَرَتَّبُ عَلَى اللَّائِمِ الْمَذْكُورِ بِإِيْدَائِهِ وَتَهْدِيدِهِ التَّعْزِيرُ الشَّدِيدُ  
(لِكِرَاهِيَّتِهِ) <sup>(١)</sup> الْحَقُّ وَبُغْضِهِ الصِّدْقَ.

٥٢٦ ج = إِذِ الْفِرَاسَةُ الْإِيْمَانِيَّةُ وَالنَّظَرُ بِالْأَنْوَارِ الرَّبَّانِيَّةِ لَا شَيْنَ فِيهَا، وَلَا عَارَ  
وَلَا حُرْمَةَ فِيهَا تُوجِبُ [س ١٦٦ /] النَّارَ، فَكَيْفَ يَلْحَقُهُ بِذَلِكَ إِثْمٌ وَعِقَابٌ، وَهِيَ تَجَلِبُ  
لِرَبَّتِهَا الثَّوَابَ، فَالْمُعْتَرِضُ عَلَيْهِ غَيْرُ مُصِيبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَضَرَ النَّاسَ وَأَخَذَ مِنْهُمْ مَالًا لِنَفْسِهِ وَجَعَلَهُ وَظِيفَةً لَهُ  
وَأُخْبِرَ بِذَلِكَ الْحَاكِمُ الْعَدْلُ يُعَزِّرُهُ بِمَا يَرَاهُ

٥٢٧ = سُئِلَ: فِي شَرِّيرٍ يَضُرُّ النَّاسَ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ بِسَعْيِهِ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ  
وَعَوَانِهِ <sup>(٢)</sup>، وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ مَالًا، وَجَعَلَ ذَلِكَ لَهُ وَظِيفَةً اسْتَطَالَ بِهَا، وَعَلَيْهَا  
تَمَالًا، هَلْ يُسْمَعُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِذَلِكَ لَدَى الْحُكَّامِ الْعَادِلِينَ وَالْأئِمَّةِ  
الْمُنْصِفِينَ؟

(١) فِي ع: لِكِرَاهِيَّتِهِ.

(٢) الْعَوَانُ: الْإِهَانَةُ وَالْإِذْلَالُ، وَالتَّعْدِي، وَالظُّلْمُ، وَالسَّعَايَةُ، وَالنَّمِيمَةُ. «تَكْمَلَةُ الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ» (٧/ ٣٣٥).

٥٢٨ = وَإِذَا سُمِعَ قَوْلُهُمْ فِيهِ فَمَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟

٥٢٧ ج = أَجَابَ: نَعَمْ يُسْمَعُ الْإِخْبَارُ بِكُونِهِ شَرِيْرًا يَضُرُّ النَّاسَ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ، سَوَاءٌ كَانَ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ الْمُوجِبَةَ لِلتَّعْزِيرِ [ك٥٧ب/] وَلَوْ بِالْقَتْلِ الْمُتَمَحِّضَةِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى الَّتِي لَمْ يُقْصَدْ بِهَا شَخْصٌ مُعَيَّنٌ، لَا تَحْتَاجُ إِلَى الدَّعْوَى الْمُحْتَاجَةِ إِلَى حُضُورِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْجَرْحِ الْمُجَرَّدِ الَّذِي لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا هُوَ حَقُّ الْعَبْدِ خَاصَّةً، وَهَذَا مِنْ اللَّهِ لِقْصِدِ وَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَلِذَا نَصَّ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ الْمُخْبِرِينَ بِذَلِكَ لَهُمْ الْأَجْرُ وَالثَّوَابُ الْجَزِيلُ حَيْثُ كَانُوا مُخْلِصِينَ لِقْصِدِهِمْ دَفَعَ (كَلِمَةً) <sup>(١)</sup> الْمُتَعَدِّي لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلِلْحَاكِمِ طَلْبُهُ وَتَعْزِيرُهُ وَلَوْ بِالْقَتْلِ حَيْثُ تَفَرَّسَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِالْقَتْلِ، وَأَمَّا السَّعَايَةُ وَالْعَوَانُ فَنَصَّ عِبَارَةَ عُلَمَاءِ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النَّعْمَانِ أَنَّهُ يَثَابُ قَاتِلُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ شَرِّهِ عَنِ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ ذَكَرَ الْبِرَّازِيُّ الْمَسْأَلَةَ فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعَ مِنْ (جَامِعِهِ الْمَشْهُورِ اسْمُهُ بِالْبِرَّازِيَّةِ): الْأَوَّلُ: فِي السِّيَرِ. وَالثَّانِي: فِي الْكِرَاهَةِ. وَالثَّلَاثُ: فِي آخِرِ الْجِنَايَاتِ.

٥٢٨ ج = وَقَالَ فِي (جَوَاهِرِ الْفَتَاوِي) فِي الْبَابِ السَّادِسِ: قَالَ [١٥٢ع/] الْقَاضِي الْإِمَامُ مَلِكُ الْمُلُوكِ أَبُو الْعَلَاءِ النَّاصِحِي لَمَّا سُئِلَ عَنِ مُفْسِدِ يَسْعَى فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ، وَيُوقِعُ بَيْنَ النَّاسِ الشَّرَّ، رَافِعًا إِلَى السُّلْطَانِ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟

أَجَابَ:

الْقَتْلُ مَشْرُوعٌ عَلَيْهِ وَاجِبٌ  
لِضْسَادِهِ وَالْقَتْلُ فِيهِ مُقْنَعٌ  
شَاهَانِ شَاهِ مَلِكِ الْمُلُوكِ أَبُو الْعَلَاءِ  
نَظَّمَ الْجَوَابَ لِكُلِّ مَنْ هُوَ يَبْرَعُ

انْتَهَى (٢).

(١) فِي ع: ظَلْمَةٌ.

(٢) انظُرْ فِقْرَةَ: (٥٣٢).

وَفِي (الْمُجْتَبِي): رَأَى مُسْلِمًا يَزِينِي يَحِلُّ لَهُ قَتْلُهُ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ الْمُكَابِرَةُ بِالظُّلْمِ، وَقُطَّاعُ الطَّرِيقِ، وَصَاحِبُ الْمَكْسِ، وَجَمِيعُ الظُّلْمَةِ بِأَذْنَى شَيْءٍ لَهُ قِيَمَةٌ، وَجَمِيعُ السُّعَاةِ، فَيَبَاحُ قَتْلُ الْكُلِّ، وَيَثَابُ قَاتِلُهُمْ، وَالْمَقْصُودُ (بِهَذَا) <sup>(١)</sup> كُلُّهُ حَسْمٌ مَادَّةُ الظُّلْمِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ إِعْدَامُهُ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلْمَاتٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَجَبَ عَلَى أَحَدٍ تَعْزِيرٌ، وَأَرَادَ الْإِمَامُ إِقَامَتَهُ عَلَيْهِ، فَتَشَفَّعَ لَهُ أَنْاسٌ وَخَلَّصُوهُ مِنْ ذَلِكَ، عَلَيْهِمُ الْإِثْمُ بِقَدْرِ مَا تَشَفَّعُوا

٥٢٩ = سُئِلَ: فِي سَاعٍ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ، وَجَبَ عَلَيْهِ تَعْزِيرٌ لِأَنَّ بِحَالِهِ رَادِعٌ لِأَمْثَالِهِ، أَرَادَ وَلِيُّ الْأَمْرِ إِقَامَةَ ذَلِكَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ؛ دَفْعًا لِضَرَرِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، حَسْبَمَا نَصَّتْ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الدِّينِ، وَأَفْتَى بِهِ جُلٌّ [س ٦٦ ب /] الْمُفْتِينَ، فَتَعَرَّضَ لَهُ جَمَاعَةٌ بِاسْتِخْلَاصِهِ مِنْ يَدِهِ، وَتَرَكَ إِقَامَةَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، وَتَسَلَّمُوهُ مِنْهُ، وَتَكَفَّلُوهُ وَأَطْلَقُوهُ مِنْ حَبْسِهِ بِشَفَاعَتِهِمْ، فَمَا الَّذِي يَسْتَحِقُّونَهُ بِذَلِكَ وَيَسْتَوْجِبُونَهُ عِنْدَ مَالِكِ الْمَمَالِكِ؟

أَجَابَ: اللَّهُمَّ تَوْفِيقًا لِلصَّوَابِ، لَا شَكَّ أَنَّهُمْ يَسْتَوْجِبُونَ بِذَلِكَ مَا يَسْتَوْجِبُهُ مَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً سَيِّئَةً، قَالَ جَلٌّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَمَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٥] قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: الْكِفْلُ النَّصِيبُ، أَيُّ عَلَيْهِ مِنْ وَزْرِهَا نَصِيبٌ مُسَاوٍ لَهَا فِي الْقَدْرِ، قَالَ الْقَاضِي أَبُو السُّعُودِ: وَالشَّفَاعَةُ السَّيِّئَةُ الَّتِي لَمْ يُقْصَدْ بِهَا مُرَاعَاةُ حَقِّ الْمُسْلِمِ، وَلَا دَفْعُ الشَّرِّ عَنْهُ، وَلَا جَلْبُ الْخَيْرِ إِلَيْهِ، وَلَا ابْتِغَاءُ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَانَتْ فِي أَمْرِ غَيْرِ جَائِزٍ، أَوْ كَانَتْ فِي دَفْعِ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ دَفْعِ حَقٍّ مِنَ الْحُقُوقِ.

(١) فِي ع: بِذَلِكَ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

وَقَدْ وَرَدَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ» (١).

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يُعِينُ قَوْمَهُ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ، كَمَثَلِ بَعِيرٍ تَرَدَّى فِي بئرٍ فَهُوَ يَنْزِعُ مِنْهَا بِذَنْبِهِ». [ك ١٥٨ / ١] رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي (صَحِيحِهِ) (٢). قَالَ الْحَافِظُ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي الْإِثْمِ وَهَلَكَ، كَالْبَعِيرِ إِذَا تَرَدَّى فِي بئرٍ، فَصَارَ يَنْزِعُ بِذَنْبِهِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْخَلَّاصِ.

وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لَمْ يَزَلْ فِي غَضَبِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ» (٣).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؛ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي مُلْكِهِ، وَمَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ لَا يَعْلَمُ أَحَقُّ أَمْ بَاطِلٌ؛ فَهُوَ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ» (٤).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا بِبَاطِلٍ لِيُدْحِضَ بِهِ حَقًّا؛ فَقَدْ بَرَأَ مِنْ ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْأَصْبَهَانِيُّ (٥).

(١) أبو داود: (٣٥٩٧). (٢) أبو داود: (٥١١٧)، وابن حبان: (٥٩٤٢).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠١/٤): فيه من لم أعرفه.

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٥٥٢) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠١/٤): فيه

رجاء السقطي ضعفه ابن معين ووثقه ابن حبان. والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١١٥٧).

(٥) الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٢١٦)، وفي «الأوسط» (٢٩٤٤)، و«الصغير» (٢٢٤)، وقال الهيثمي

في «مجمع الزوائد» (٢٠٥/٤): في إسناد الكبير حنش، وهو متروك، وزعم أبو محسن أنه شيخ

صدق، وفي إسناد الصغير والأوسط سعيد بن رحمة، وهو ضعيف. والخطيب (٧٦/٦)، وابن عساكر

(١٣/٤٣).

وَعَنْ أَوْسِ بْنِ سُرْحَبِيلَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ مَشَى مَعَ ظَالِمٍ لِيُعِينَهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ ظَالِمٌ؛ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ».  
رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْكَبِيرِ) (١).

وَفِي (التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ) مِنْ جِنْسِ ذَلِكَ: الْعَجَبُ الْعَجِيبُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ سَعْيَ الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ عَلَى خَلَاصِ الشَّقِيِّ الْمَذْكُورِ سَعْيٍ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ، وَكَبِيرَةٌ عِنْدَ الْمُهَيِّمِينَ الدِّيَانَ، يَسْتَحِقُّونَ بِهَا فِي الدُّنْيَا الْإِهَانَةَ وَالتَّعْزِيرَ، وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابَ اللَّهِ وَدُخُولَ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا سُرِقَ مِنْ رَجُلٍ صَالِحٍ وَلَهُ جَارٌ مُتَّهَمٌ فَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ هُوَ السَّارِقُ فَأَعْلَمَ حَاكِمَ الْعُرْفِ بِذَلِكَ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ

٥٣٠ = سئل: فِي ذِي صَلَاحٍ وَعِلْمٍ وَدِينٍ سُرِقَتْ كُتُبُهُ مِنْ حُجْرَتِهِ الْكَائِنَةِ بِمَسْجِدِهِ، لَهُ جَارٌ مِنَ الْمُتَّهَمِينَ، فَغَلَبَ عَلَى [٥٢٤ ب، س ١٦٧ /] ظَنُّهُ أَنَّهُ السَّارِقُ لَهَا، فَأَخْبَرَ قَاضِي بَلَدِهِ بِهَا، ثُمَّ أَخْبَرَ حَاكِمَ الْعُرْفِ الَّذِي لَمْ يُعْهَدْ مِنْهُ أَخْذٌ بِعُنْفٍ، عَسَاهُ أَنْ يَبَيِّنَ لَهُ الْحَالُ بِالْفِرَاسَةِ الصَّادِقَةِ الْمُطَابِقَةِ لِلْوَاقِعَةِ، هَلْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ جُنَاحٌ أَوْ عِتَابٌ؟

أَجَابَ: لَيْسَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ جُنَاحٌ وَلَا عِتَابٌ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ حَاكِمُ الْعُرْفِ لَيْسَ بِذِي عُنْفٍ، وَكَانَ مِنْ ذَوِي الْأَلْبَابِ.

وَالسِّيَاسَةُ نَوْعَانِ: سِيَاسَةٌ عَادِلَةٌ تُخْرِجُ الْحَقَّ مِنَ الظَّالِمِ الْفَاجِرِ، فَهِيَ مِنَ الشَّرِيعَةِ، عَلِمَهَا مَنْ عَلِمَهَا، وَجَهَلَهَا مَنْ جَهَلَهَا، وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِي السِّيَاسَةِ الشَّرِيعِيَّةِ كُتُبًا

(١) البخاري في «التاريخ الكبير» (٤ / ٢٥٠)، وابن قانع (١ / ٣٤)، والطبراني في «الكبير» (٦١٩)، وقال النهيضي في «مجمع الزوائد» (٤ / ٢٠٥): فيه عياش بن مؤنس ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله وثقوا، وفي بعضهم كلام. وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢٥٢)، والديلمي (٥٧٠٩).



مُتَعَدِّدَةً، وَقَدْ صَرَخَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (التَّجْنِيسِ) فِي الْمَعْرُوفِ بِالسَّرِقَةِ: إِذَا وَجَدَهُ رَجُلٌ يَذْهَبُ فِي حَاجَةٍ غَيْرِ مَشْغُولٍ بِالسَّرِقَةِ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ، وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَحْبِسَهُ حَتَّى يَتُوبَ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ لِلزَّجْرِ لِتَوْبَتِهِ مَشْرُوعٌ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### التَّعْزِيرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ مُقَدَّرٌ

٥٣١ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا ثَبَتَ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ أَغْرَى ذَا سِيَاسَةٍ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ ظُلْمًا بِشَهَادَةِ عُدُولٍ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ شُرْعًا؟

أَجَابَ: قَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّعْزِيرَ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ مُقَدَّرٌ، وَالْإِغْرَاءُ عَلَى قَتْلِ النَّفْسِ الْمَعْصُومَةِ مَعْصِيَةٌ مِنْ مَعَاصِيِ اللَّهِ تَعَالَى، يَجِبُ فِيهَا التَّعْزِيرُ، فَيَجِبُ عَلَى الْمُغْرِي الْمَذْكُورِ، وَيَجُوزُ التَّرَفُّي فِيهِ إِلَى الْقَتْلِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ الرَّائِقِ شَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ): وَقَدْ ذَكَرُوا - يَعْنِي: الْعُلَمَاءُ - التَّعْزِيرَ بِالْقَتْلِ فِي أَشْيَاءَ، وَذَكَرَ مِنْ جُمْلَتِهَا: جَمِيعُ الْكِبَائِرِ، وَالْأَعْوَنَةُ، وَالسُّعَاءُ، وَالظُّلْمَةُ بِأَذْنَى شَيْءٍ لَهُ قِيَمَةٌ، فَكَيْفَ فِي السَّاعِي عَلَى قَتْلِ نَفْسٍ مَعْصُومَةٍ ظُلْمًا، فَمِثْلُهُ يَجُوزُ قَتْلُهُ تَعْزِيرًا؛ زَجْرًا لِعَبْرِهِ عَنِ ارْتِكَابِ الْمَعَاصِيِ وَالسَّعْيِ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### سَعَى إِلَى الْحَاكِمِ فِي تَغْرِيمِ غَيْرِهِ وَإِيذَانِهِ فَيَجِبُ قَتْلُهُ

٥٣٢ = سُئِلَ: فِي شَقِيٍّ سَعَى بِآخِرٍ إِلَى حَاكِمِ السِّيَاسَةِ سَعَايَةً كَاذِبَةً؛ قَاصِدًا تَغْرِيمَهُ وَإِيذَاءَهُ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ شُرْعًا؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَكْثَرَ عُلَمَاؤُنَا إِيرَادَهَا فِي كُتُبِهِمْ وَسَمَّوْهَا مَسْأَلَةَ السُّعَاءِ وَالْأَعْوَنَةِ وَأَفْتَوْا بِوُجُوبِ قَتْلِ السَّاعِي فِيهَا، [ك٥٨ب/] قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ أَبُو الْعَلَاءِ النَّاصِحِي فِيهَا نَظْمًا:

الْقَتْلُ مَشْرُوعٌ عَلَيْهِ وَاجِبٌ لِنَسَادِهِ وَالْقَتْلُ فِيهِ مُقْنَعٌ

شَاهَانِ شَاهُ مَلِكِ الْمُلُوكِ أَبُو الْعَلَا نَظَّمَ الْجَوَابَ لِكُلِّ مَنْ هُوَ يَبْرَعُ

وَ قَدْ ذَكَرَ الْبَزَازِيُّ الْمَسْأَلَةَ فِي فَتَاوَاهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي السَّيْرِ، وَفِي الْكِرَاهَةِ وَفِي الْجِنَايَاتِ، وَذَكَرَهَا فِي (مِنَحِ الْغَفَارِ شَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) وَغَيْرِهِ مِنْ مُصَنَّفَاتِ الْحَنْفِيَّةِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَحَشَرْنَا فِي زَمْرَتِهِمْ آمِينَ، فَقَوْلُهُمْ: (الْقَتْلُ مَشْرُوعٌ عَلَيْهِ وَاجِبٌ إِخْ) يُوجِبُ عَلَى الْحُكَّامِ [س٦٧ ب/١] إِيقَاعَ الْقَتْلِ عَلَيْهِ، وَتَرْكُهُمْ لَهُ مَعْصِيَةٌ مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ تَعَالَى (١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا سَعَى رَجُلٌ بِنَفْسِهِ إِلَى عَرَبِ الْبَادِيَةِ

وَجَعَلَ نَفْسَهُ فَلَاحًا مُسْتَرْقًا

وَسَعَى بِذَلِكَ أَيْضًا فِي ابْنِ عَمِّهِ مَاذَا يَلْزَمُهُ؟

٥٣٣ = سئِل: فِي رَجُلٍ سَعَى بِنَفْسِهِ إِلَى أَعْرَابِ الْبَادِيَةِ الْمَارِقِينَ، وَجَعَلَ نَفْسَهُ فَلَاحًا لَهُمْ، وَالْفَلَاحُ يَسْتَعِيدُهُ مَنْ اسْتَفْلَحَهُ، حَتَّى يَبِيعَ فِيهِ وَيَشْتَرِي، وَيَسْتَحِلُّ أَمْوَالَهُ، بَلْ وَنَفْسَهُ وَعِيَالَهُ، وَمَا كَفَاهُ ذَلِكَ حَتَّى سَعَى بِابْنِ عَمِّهِ أَيْضًا لَهُمْ، وَقَالَ لَهُمْ: هَذَا أَيْضًا فَلَاحِكُمْ وَسَلَطْتُمْ عَلَيْهِ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ شُرْعًا؟

أَجَاب: أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الشَّقِيَّ الْبَعِيدَ الطَّرِيدَ عَنِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، السَّاعِي فِي إِضْرَارِ نَفْسِهِ وَإِضْرَارِ عِبَادِ اللَّهِ؛ مُسْتَحِقٌّ لِأَشَدِّ التَّعْزِيرِ وَأَبْلَغِ التَّحْقِيرِ، وَلَا تُشْبِهَةُ فِي جَوَازِ التَّرَقُّي فِي تَعْزِيرِهِ إِلَى الْقَتْلِ، لِأَنَّ السَّاعِي لَهُؤُلَاءِ الْكُفْرَةَ وَالْأَشْقِيَاءَ الْفَجْرَةَ بِمِثْلِ ذَلِكَ؛ سَاعٍ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ، فَجَزَاؤُهُ مَا فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المائدة: ٣٣] الآية. وَمَنْ شَاهَدَ أفعال الأعرابِ المَارِقِينَ؛ فَطَعَّ بِكُفْرِهِمْ بِبِقِينِ، وَبِأَنَّ السُّكُوتَ عَنْهُمْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ مِنْ

أَكْبَرِ مَعَاصِي اللَّهِ تَعَالَى؛ لِاسْتِحْلَالِهِمْ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ وَنَفُوسَ الْمَعْصُومِينَ، بَلْ ذَنْبٌ مَنْ سَكَتَ عَنْهُمْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ؛ أَعْظَمُ مِنْهُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ذَنْبًا؛ إِذْ هُوَ إِذَنْ قَادِرٌ عَلَى إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ وَلَمْ [ع/١٥٣] يُزِلْهُ مِنْ بِلَادِ اللَّهِ، فَعَلَيْهِ مِنَ الْوِزْرِ وَالْخَطِيئَةِ مَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي لَا تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى، وَمِنْ جُمَلَتِهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَكُونُ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ رَجُلٌ يَعْمَلُ بِالْمَعَاصِي، هُمْ أَمْنَعُ مِنْهُ وَأَعَزُّ لَا يَغِيرُونَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَصَابَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ»<sup>(١)</sup> فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

إِذَا عَقَدَ عَلَى مَنْكُوحَةِ الْغَيْرِ، وَوَطِنَهَا عَالِمًا بِذَلِكَ  
يُوجَعُ بِالضَّرْبِ سِيَاسَةً وَيَلْزَمُهُ مَهْرُ الْمِثْلِ

٥٣٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عَقَدَ عَلَى مَنْكُوحَةِ الْغَيْرِ، وَوَطِنَهَا عَالِمًا بِكَوْنِهَا مَنْكُوحَةَ الْغَيْرِ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

أَجَابَ: يُوجَعُ بِالضَّرْبِ الشَّدِيدِ أَشَدَّ مَا يَكُونُ مِنَ التَّعْزِيرِ سِيَاسَةً، وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ لَهَا، وَعَلَيْهَا عِدَّةٌ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى عِصْمَةِ رَوْجِهَا الْأَوَّلِ؛ إِذَا النِّكَاحُ الثَّانِي بَاطِلٌ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا خَطَفَ بِكْرًا فِي نِكَاحِ الْغَيْرِ، وَأَدْخَلَهَا  
عَلَى شَيْخِ قَرْيَةٍ فَأَكْرَمَهُ وَأَدْخَلَهُ عَلَيْهَا

٥٣٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ عَمَدَ إِلَى بِكْرِ بَالِغَةٍ فِي نِكَاحِ غَيْرِهِ، فَخَطَفَهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَحَمَلَهَا إِلَى قَرْيَةٍ قُرْبَ قَرْيَتِهَا، وَأَدْخَلَهَا عَلَى شَيْخِ الْقَرْيَةِ، فَتَلَقَّاهُ بِالْقَبُولِ،

(١) أحمد (١٩٤٤٣، ١٩٤٦٦، ١٩٤٦٨، ١٩٤٧٠)، وابن ماجه (٤٠٠٩)، وعبد الرزاق (٢٠٧٢٣)، وأبو يعلى (٧٥٠٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣٨٠).

وَأَكْرَمَهُ وَأَوَاهُ، وَأَدْخَلَهُ عَلَيْهَا، وَالْحَالُ أَنَّ خَالَجَهَا فِي نَكَحِهِ قَائِلًا: بَيْنِي وَبَيْنَهَا عُصْبَةٌ. وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمَلَاحِينِ. فَمَا جَزَاؤُهُ هُوَ وَالَّذِي تَلَقَّاهُ وَأَكْرَمَهُ وَأَوَاهُ وَأَدْخَلَهُ عَلَيْهَا وَارْتَكَبَ مَعْصِيَةَ اللَّهِ تَعَانِي؟

٥٣٦ = وَهَلْ يَجِبُ عَلَى حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ زَجْرُ طَائِفَةِ الْمَلَاحِينِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ، وَنَوْبِ الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ أَمْ لَا؟

٥٣٥ ج = أَجَابَ: جَزَاءُ الْخَاطِفِ وَمَنْ أَكْرَمَهُ وَأَوَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَى هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ [٦٨، ١٥٩٤] الْمُعْظَمَةِ: الضَّرْبُ الشَّدِيدُ، وَالْحَبْسُ الْمَدِيدُ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي الْعُقُوبَةِ إِحَى أَنْ تَضَهَّرَ مِنْهُمَا التَّوْبَةُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَرَقَّى فِي عُقُوبَتَيْهِمَا إِلَى الْقَتْلِ؛ نِعْلَظُ مَا ارْتَكَبَاهُ مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ يُخْشَى عَلَى أَهْلِ الْإِقْلِيمِ الَّذِي تَشِيْعُ بَيْنَ أَضْهُرِهِمْ فِيهِ وَلَا يُنْكَرُونَ، وَلَا يَتَنَهَوْنَ عَنْهُ: أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَذَابًا مِنْ عِنْدِهِ وَسَخَطًا، فَإِنَّ مُرْتَكِبَ ذَلِكَ وَالسَّاكِتَ عَنْهُ كَمَنْ يَنْقُرُ السَّفِينَةَ لِيُغْرِقَ أَهْلَهَا، وَهُمْ عَنْهُ مُضْرِبُونَ.

٥٣٦ ج = فَالْمَفْرُوضُ عَلَى حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ التَّقْيُّدُ فِي قَطْعِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ التَّمِيْحَةِ، وَحَسْمِ مَادَّةِ هَذِهِ الْفِعْلَانَةِ الْفَضِيْحَةِ وَنَوْبِ الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ. نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ إِصْلَاحَ الْأَحْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَالَ لِصَدِيقِهِ: وَجَدْتُكَ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقَةِ  
قَاصِدًا نُصْحَهُ لَا يُعْزَرُ

٥٣٧ = سُنِدٌ: فِي رَجُلٍ فَارَقَ صَدِيقًا لَهُ، فَقَالَ: لِمَ فَارَقْتَنِي؟ فَقَالَ: وَجَدْتُكَ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقَةِ؛ قَاصِدًا نُصْحَهُ، هَلْ يَلْزَمُهُ تَعْزِيرٌ أَمْ لَا؟

٥٣٨ = وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي قَصْدِ النَّصِيْحَةِ أَمْ لَا؟

٥٣٧ ج = أَجَابَ: لَا يَلْزَمُهُ تَعْزِيرٌ.

٥٣٨ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي قَصْدِهِ النَّصِيحَةَ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفَ بِمَعْنَاهِ كَلَامِهِ الْمُحْتَمَلِ، وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ (ال) فِي الطَّرِيقَةِ بَدَلٌ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَالْمُضَافُ مُحْتَمَلٌ، أَي لِيُغَيِّرَ طَرِيقَتِي، أَوْ لِيُغَيِّرَ طَرِيقَةَ الْقَوْمِ، أَوْ لِيُغَيِّرَ طَرِيقَةَ النَّاسِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُشْرَحَ، وَأَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### عُقُوقِ الْأَبِ

٥٣٩ = سُئِلَ: فِي شَقِيٍّ يَسْعَى دَائِمًا فِي عُقُوقِ أَبِيهِ، وَيَأْتِي لَهُ بِكُلِّ مَا يُشَوِّشُ عَلَيْهِ وَيُزْذِيبُ؛ سَاكِنًا مَعَهُ فِي دَارِهِ، مُسِينًا فِي حَقِّهِ، قَائِمًا فِي إِضْرَارِهِ، يَأْمُرُهُ لِسُوءِ عِشْرَتِهِ بِالْخُرُوجِ مِنْ مَلِكِهِ، فَيَهْدُدُهُ أَبَدًا بِالْقَتْلِ، وَيَوْمِيءُ عَلَيْهِ بِالضَّرْبِ، وَيَشْرَعُ فِي سَبِّهِ وَشْتِمِهِ، وَإِتْلَافِ عِرْضِهِ وَهَتِكِهِ، وَقَدْ كَانَ زَوْجَهُ امْرَأَةً، فَعَلَاهُ الدَّيْنُ بِهَذَا السَّبِّ، وَسَأَلَهُ الْإِعَانَةَ عَلَيْهِ، فَزَادَ فِي الشَّتْمِ وَالسَّبِّ، وَهُوَ عَفْرِيَةٌ نَفْرِيَةٌ صَفِيَّتٌ عَفِيَّتٌ، وَقَدْ كَبُرَ الْآنَ وَضَعْفَ بِمُقَاسَاةِ أَخْلَاقِهِ، وَعَجَزَ عَنِ الْإِكْتِسَابِ، وَابْنُهُ الْمَذْكُورُ فِي عُنُقِ الشَّبَابِ، فَهَلْ يَلْزَمُ بِنَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ وَالِدَتِهِ؟ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحْسِنَ عِشْرَتَهُ مَعَهُ وَيَضُمَّهُ إِلَى عَائِلَتِهِ؟

٥٤٠ = وَمَا يَلْزَمُهُ بَارِتِكَابِ هَذِهِ الْأَخْلَاقِ؟ أَفْتُونَا، وَلَكُمْ الثَّوَابُ مِنَ الْمُهَيِّمِينَ الْخَلَاقِ.

٥٣٩ ج = أَجَابَ: يَلْزَمُ هَذَا الشَّقِيَّ الْعَاقُ بِأَفْعَالِهِ: التَّعْزِيرُ الْبَلِيغُ بِاجْتِمَاعِ مِنَ الْأُيَمَّةِ وَاتِّفَاقِ؛ لِإِرْتِكَابِهِ كَبِيرَةً، لَمْ يَقَعْ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ [٥٣٤ ب /] اثْنَيْنِ، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَغِمَ أَنْفُهُ، ثُمَّ رَغِمَ أَنْفُهُ، ثُمَّ رَغِمَ أَنْفُهُ» قِيلَ: مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ عِنْدَ الْكِبَرِ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَيْهِمَا ثُمَّ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ» (١). وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [س ٦٨ ب ١] «مِنَ الْكِبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَلْ يَشْتُمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ» (٢).

٥٤٠ ج = وَيَلْزَمُهُ بِطَلَبِهِ خُرُوجَهُ مِنْ دَارِهِ وَامْتِنَاعِهِ مِنْ ذَلِكَ: التَّعْزِيرُ اللَّائِقُ بِحَالِهِ الزَّاجِرُ لِأَمْثَالِهِ؛ لِأَنَّهَا مَعْصِيَةٌ أُخْرَى مُحَرَّمَةٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَعَجْزُ الْأَبِ عَنِ الْكَسْبِ [٥٤٠ ب] يُوجِبُ عَلَيْهِ بِالِاجْتِمَاعِ لَهُ الْإِنْفَاقَ، بَلْ صَرَّحَ كَثِيرٌ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْكَدِّ؛ إِذْ لَا يَلِيْقُ بِالسَّابِّ الْكُسُوبِ أَنْ يُكَلِّفَ أَبَاهُ إِلَى التَّعَبِ وَالْجِدِّ، وَقَدْ أُوْعِدَ الْعَاقُ بِعَذَابِ النَّارِ فِي أَحَادِيثَ تَخْرُجُ عَنِ الْحَدِّ بِسَبَبِ الْإِكْتَارِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِنْ اسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ كَانَ مِمَّنْ حُرِّمَ الدُّنْيَا وَالْأُخْرَى، وَرَجَعَ بِالْحَسْرَةِ وَالنَّدَامَةِ وَالْخِيْبَةِ الْكُبْرَى، فَيَا خَسَارَتَهُ بَارِتْكَابِهِ ذَلِكَ، فَقَدْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِي أَشَدِّ الْمَهَالِكِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَسَأَلُهُ السَّلَامَةَ فِي الْعِرْضِ وَالْدِّينِ، وَأَنْ يَخْتِمَ لَنَا بِالنَّصَائِحَاتِ وَالْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

إِذَا هَجَمَ عَلَى دَارِ زَوْجِ أُخْتِهِ وَبِهَا زَوْجَةٌ أُخْرَى  
أَجْنَبِيَّةٌ مِنْهُ وَأَخْرَجَ أُخْتَهُ مَعَ أُمَّتِهَا

٥٤١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تَعَدَّى بِدُخُولِهِ دَارَ زَوْجِ أُخْتِهِ بِغَيْبَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَبِهَا زَوْجَةٌ لَهُ أُخْرَى أَجْنَبِيَّةٌ عَنْهُ، هَجَمَ عَلَيْهَا، وَنَقَلَ أُخْتَهُ مَعَ جَمِيعِ مَالِهَا مِنَ الْأَسْبَابِ إِلَى دَارِهِ غَضَبًا، هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَيَكُونُ مُرْتَكِبًا مَعْصِيَةً مِنْ مَعْاصِيِ اللَّهِ تَعَالَى يَلْزَمُهُ بِهَا التَّعْزِيرُ اللَّائِقُ بِهِ؟

(٢) البخاري: (٥٩٧٣)، مسلم: (١٤٦).

(١) مسلم: (٢٥٥١).

٥٤٢ = وهل إذا صدر صاحب الأمتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده

لحاكم الزامة بإحضارها ليشار إليها بالدعوى والشهادة أم لا؟

٥٤١ ج = أجاب: نعم يحرم عليه ذلك ويعزر؛ لإرتكابه المعصية التي قد نهى

عنها شرعاً، وقد رُفِعَ لشيخنا الشيخ محمد بن الحانوتي مثل هذا فأفتى بما صورته في فتاواه: يلزمه ردّها وردّ جميع الأمتعة إلى الزوج، حيث أثبت ذلك، ويجب على المتعدي بأخذ الزوجة والأمتعة ودخول دار الزوج بغير إذنه: التعزير، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها، وهذا الحكم مجمع عليه، لا خلاف لأحد فيه.

٥٤٢ ج = وأما إحضار المدعى المنقول ليشار إليه في الدعوى؛ فالممتون

والشروع والفتاوى طافحة به، فيجبر المدعى عليه على إحضاره لِمَا (ذَكَرَ) (١)، والله أعلم.

إِذَا كَانَ يُؤْذِي النَّاسَ بِأَخْذِ وَظَائِفِهِمْ مِنْ غَيْرِ جُنْحَةٍ يُعَزَّرُ

٥٤٣ = سئل: في رجل يؤذي المسلمين بالتجرؤ على أخذ وظائفهم من غير

جُنْحَةٍ وَلَا أَهْلِيَّةٍ لِلاِسْتِحْقَاقِ، فَمَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ؟

٥٤٤ = وهل يجوز السعي به إلى الحاكم بسبب ذلك لأجل منعه؟

٥٤٥ = وهل إذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن وظيفته بغير جُنْحَةٍ يَنْعَزَلُ

وَالْأَيْتَمَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ سَابِقًا؟ أَفْتُونَا.

٥٤٣ ج = أجاب: يترتب [س ١٦٩] عليه التعزير، فما سطر في كتب علمائنا أن من

آذَى غَيْرَهُ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَلَوْ بِعَمْرِ الْعَيْنِ؛ يُعَزَّرُ.

٥٤٥ ج = وَفِي (الْبَحْرِ) صَرَخَ بِحُرْمَةٍ أَخَذَ وَصِفَتَهُ تَغْيِيرَ بَعِيرٍ جُنْحَةً، وَبَعْدَهُ جَوَازٍ  
إِخْرَاجَ لَوْصِفَتِهِ عَنْ صَدْحِهَا قَاتِلًا: لَا يَجُزُّ عَزْلُ الْقَاضِي بِنَصَابٍ وَصِفَتَهُ بَعِيرٍ جُنْحَةً  
وَعَدَمَ أَهْمِيَّةٍ وَتَوْ فَعَلَ: لَمْ يَصِحَّ.

٥٤٤ ج = وَيَجُوزُ أَنْ يُرْفَعَ أَمْرُهُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَمْنَعَهُ، فَقَدْ قَالَ فِي (الظَّهْمِيَّةِ) رَجُلٌ  
يُصَيِّ وَيُضْرُّ النَّاسَ بِيَدِهِ وَنِسَانِهِ، فَلَا بَأْسَ بِإِعْلَامِ السُّلْطَانِ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا خَانَ فِي الْأَمَانَةِ يَزْجُرُهُ الْأَمِيرُ وَيُقِيمُ التَّغْزِيرَ عَلَيْهِ

٥٤٦ = سُئِلَ: فِي أَمِيرٍ أَرْسَلَ رَجُلًا بِصَابُونٍ لَهُ إِلَى (فَرْضِيَّةِ) (١) يَا فَايِيْبَعُوهُ [١٥٤٤/١]  
بِمَعْرِفَةِ أَمِينِهَا، فَبَاعَ الْبَعْضُ، وَبَقِيَ الْبَعْضُ، وَأَخْفَى فُرْدَةً، وَوَضَعَ مَكَانَهَا فُرْدَةً نَصْرَانِيَّةً.  
وَانْكَشَفَ أَمْرُهُ بِالْخِيَانَةِ، وَكُتِبَ ذَلِكَ فِي حُجَّةٍ بِالرَّمْلَةِ، وَأَيَّدَتْ بِكِتَابَةِ قَاضِي نَابِلَسَ  
عَلَيْهَا بِاعْتِرَافِهِ لَدَيْهِ، وَسُجِّلَ لِيُعْرَضَ عَلَى حَضْرَةِ الْأَمِيرِ [ك١٦٠/١] لِيُرَدَّ عَنْهُ عَن مِثْلِ  
ذَلِكَ، هَلْ لِلْأَمِيرِ رَدُّهُ وَتَحْقِيرُهُ (وَتَغْزِيرُهُ) (٢) أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لِلْأَمِيرِ رَدُّهُ وَتَمْنَعُهُ وَزَجْرُهُ وَنَهْرُهُ وَإِقَامَةُ التَّغْزِيرِ عَلَيْهِ، وَإِيصَالُ  
التَّحْقِيرِ إِلَيْهِ لِأَرْكَابِهِ الْخِيَانَةَ وَخَوْبِ الْأَمَانَةِ، وَمَنْ ارْتَكَبَ السَّعَاصِي فَهُوَ جَدِيدٌ  
بِالْأَخْذِ بِالنَّوَاصِي، فَلَيْسَ لِمَنْ يَعْصِي الْمُهَيِّمِينَ حُرْمَةً، وَمَا لِلَّذِي يَبْغِي الْفَسَادَ مَقَامٌ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا قَالَ لِأَخْرَ: يَا كَافِرُ، يَا جَاحِدُ. يُعَزَّرُ الْقَائِلُ

٥٤٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ آذَى أَخْرَ بِقَوْلِهِ لَهُ: يَا كَافِرُ، يَا جَاحِدُ، مَا أَنْتَ مُسْلِمٌ  
وَلَا أَبُوكَ، بَلْ كَافِرٌ مُشْرِكٌ بِاللَّهِ، مَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ؟

(١) فِي ع: مَنِيَّة. وَفِي هَاءِ مَشْهُمَا كَمَا هُنَا.

(٢) فِي ع: وَزَجْرَهُ. وَفِي هَاءِ مَشْهُمَا كَمَا هُنَا.



أَجَابَ: يُعَزَّرُ الْقَائِلُ فَقَدْ قَالَ فِي (النَّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ)

وَلَا كُفْرَ مَنْ يَا كَافِرُ وَهُوَ مُسْلِمٌ      وَبَاءَ بِهَا إِثْمًا وَقَالُوا يُعَزَّرُ

وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ الشُّحْنَةِ فِي (شَرْحِهِ): أَنَّ الْمُخْتَارَ لِلْفَتْوَى فِي هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْقَائِلَ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ: إِنْ أَرَادَ الشَّتْمَ وَلَا يَعْتَقِدُهُ كُفْرًا لَا يَكْفُرُ، وَإِنْ  
كَانَ يَعْتَقِدُهُ كُفْرًا، فَخَاطَبَهُ بِهَذَا بِنَاءً عَلَى اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ كَافِرٌ؛ يَكْفُرُ، لِأَنَّهُ لَمَّا اعْتَقَدَ الْمُسْلِمَ  
كَافِرًا؛ فَقَدْ اعْتَقَدَ دِينَ الْإِسْلَامِ كُفْرًا، وَمَنْ اعْتَقَدَ دِينَ الْإِسْلَامِ كُفْرًا؛ كَفَرَ. انْتَهَى.

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يُعَزَّرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ السَّرِقَةِ

فَقَدَ مِنْ بَيْتِهِ بَعْضَ أُمَّتَعَةٍ زَوْجَةِ ابْنِهِ فَاتَّهَمَ امْرَأَةً تَدْخُلُهُ

٥٤٨ = سُنِّلَ: فِي رَجُلٍ فَقَدَ بَعْضَ أُمَّتَعَةٍ زَوْجَةِ ابْنِهِ مِنْ بَيْتِهِ، فَاتَّهَمَ امْرَأَةً تَدْخُلُ عَلَى زَوْجَتِهِ أَحْيَانًا، هَلْ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهَا (بِسَرِقَةٍ) <sup>(١)</sup> الْأُمَّتَعَةَ يُقْبَلُ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ وَتُحْبَسُ وَتَمَسُّ بِعَذَابٍ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ، وَهِيَ رَجُلَانِ عَاقِلَانِ مُسْلِمَانِ عَدْلَانِ مُزَكَّيَانِ؛ لِأَنَّ السَّرِقَةَ مِنْ جُمْلَةِ مُوجِبَاتِ الْحُدُودِ الَّتِي يُحْتَاطُ فِيهَا غَايَةَ الْإِحْتِيَاظِ، وَتُذْرَأُ بِأَذْنَى شُبُهَةٍ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «ادْرُؤُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ» <sup>(٢)</sup> وَلَا تُحْبَسُ وَلَا تَمَسُّ بِعَذَابٍ، [س ٦٩ ب / قَالَ فِي (الْبَحْرِ): فِي (التَّجْنِيسِ) لَا يُفْتَى بِعُقُوبَةِ السَّارِقِ؛ لِأَنَّهُ جَوْرٌ، فَلَا يُفْتَى بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اتَّهَمَ بِسَرِقَةٍ أَوْ غَيْرِهَا لَا يُحْبَسُ بِمُجَرَّدِ الْإِتِّهَامِ

٥٤٩ = سُنِّلَ: فِي رَجُلٍ يُتَّهَمُ بِسَرِقَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا يَجِبُ فِيهِ الْحَدُّ أَوْ الْقِصَاصُ، هَلْ يُحْبَسُ بِمُجَرَّدِ الْإِتِّهَامِ، أَمْ لَا بُدَّ مِنْ شَاهِدٍ عَدْلٍ أَوْ اثْنَيْنِ مَسْتَوْرَيْنِ؟

أَجَابَ: لَا يُحْبَسُ شَرْعًا إِلَّا إِذَا شَهِدَ رَجُلَانِ مُسْتَوْرَانِ، أَوْ رَجُلٌ عَدْلٌ؛ لِأَنَّ التُّهْمَةَ لَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ حَبْسُهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِهِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ فِي كِتَابِ الْكِفَالَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: سَجَرِدُ سَرِقَةٍ.

(٢) قَالَ الزَّبَلَعِيُّ فِي «نَسَبِ الرَّايَةِ» (٢/ ٣٣٣): غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ فِي «الْخُلَافِيَّاتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ عَنِ عَسِي، وَفِي «مُسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنُفِهِ (٢٩٠٨٥) قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لِأَنَّ أَعْطَلَ الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُقِيمَهَا فِي الشُّبُهَاتِ. انْتَهَى.

## كِتَابُ السَّيْرِ

### لَيْسَ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ الزِّيَادَةُ فِي الْكَنِيسَةِ سَعَةً وَبِنَاءً

٥٥٠ = سُئِلَ: فِي كَنِيسَةِ بِلْدَةِ غَرْبِيَّهَا مَسْجِدٌ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَشَرَفِيَّتُهَا مَسْجِدٌ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ أَيْضًا، يُقَامُ بِكُلِّ مِنْهُمَا شَعَائِرُ الْإِسْلَامِ، وَبَيْنَ الثَّانِي وَبَيْنَهَا بُقْعَةٌ يَنْتَفِعُ بِهَا أَهْلُ الْمَسْجِدَيْنِ فِي التَّوَضُّعِ وَتَبَاشِيرَةِ الْوُضُوءِ وَتَقَدِّمَاتِ الصَّلَوَاتِ، وَبِهَا شَجَرٌ يَنْتَفِعُ بِهِ عِبَادُ اللَّهِ تَعَالَى، عَمَدَ نَصَارَى الْبِلْدَةِ إِلَى الشَّجَرِ الَّذِي بِهَا فَتَقَطَعُوهُ، وَأَقَامُوا بِهَا جِدَارًا، وَأَضَافُوهَا إِلَى الْكَنِيسَةِ رَافِعِينَ أَصْوَاتَهُمْ بِ (يَا دِينَ الْمَسِيحِ) عَلَى وَجْهِ الْإِظْهَارِ نَاقِلِينَ أَنْوَاعَ (أَطْعَمَةٍ) <sup>(١)</sup> لِعَمَلَتِهِمْ بِالضَّجِيجِ وَالتَّخَالِيطِ، مُظْهِرِينَ أَنْوَاعَ الْفَرَحِ وَالسُّرُورِ [ك ٦٠ ب /] وَالْإِسْتِيشَارِ؛ لِإِضَافَتِهَا لِكَنِيسَتِهِمْ، وَانْتِصَارِهِمْ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِمَنْعِ الْمَسْجِدَيْنِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، وَقَدْ حَصَلَ لِلْمُسْلِمِينَ بِذَلِكَ غَايَةُ الضَّرَرِ وَالْإِيْلَامِ، فَهَلْ يُمَكِّنُونَ مِنْ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ لَهُمْ ذَلِكَ فِيمَا سَلَفَ مِنَ الزَّمَانِ، وَفِيهِ كَسْرٌ شَوْكَةٌ الْمُسْلِمِينَ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِضْرَارُ بِهِمْ وَالْإِرْغَامُ، أَمْ لَا لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَدْلَةِ [ع ٥٤ ب /] وَالْإِهَانَةِ بِأَهْلِ (الْإِيْمَانِ) <sup>(٢)</sup>؟

أَجَاب: الْمُصْرَحُ بِهِ فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي الْكِنَائِسِ الْقَدِيمَةِ عَلَى التَّمَطِّ الْأَوَّلِ، لَا فِي الْبِنَاءِ وَلَا فِي الْأَرْضِ، وَإِضَافَةُ الْبُقْعَةِ إِلَى الْكَنِيسَةِ زِيَادَةٌ فِي الْأَرْضِ، وَالْجِدَارُ زِيَادَةٌ فِي الْبِنَاءِ، فَلَا يَجُوزُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُمْنَعَ، وَإِذَا وَقَعَ يُرْفَعُ وَخُصُوصًا فِي بُقْعَةٍ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهَا فِيمَا سَلَفَ مِنْهَا، وَيَنْتَفِعُ الْمُسْلِمُونَ بِهَا مَلَاصِقَةً لِمَسَاجِدِهِمْ، فَلَا يَجِلُّ لِحَاكِمِ الْإِذْنِ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ إِعَانَتُهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا إِجَارُ نَفْسِهِ لِلْعَمَلِ فِيهِ، بَلْ اخْتَارَ السُّبْكِيُّ لِنَفْسِهِ الْمَنْعَ مِنْ تَمْكِينِهِمْ مِنْ كُلِّ تَرْمِيمٍ وَإِعَادَةٍ مُطْلَقًا، وَانْتَصَرَ لَهُ وَلَدُهُ وَالْجُمْهُورُ، وَإِنْ قَالُوا بِتَرْكِ

(٢) فِي ع: الْإِسْلَامِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(١) فِي ع: الْأَطْعَمَةُ.

لَتَعْرِضَ لَهُمْ فِي إِعَادَةِ الْمُتَّهَمِينَ وَتَرْمِيمِهِ كَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ بِنَقْشِ أَوْ تَرْبِيعِ،  
أَوْ ارْتِفَاعِ أَوْ اتِّسَاعِ، إِنَّمَا سَأَغَ لَنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَأْخِيرِ الْمُعَاقِبَةِ إِلَى الدَّارِ الْآخِرَةِ؛  
لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ مَعْصِيَةٍ حَتَّى فِي حَقِّهِمْ أَيْضًا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنََّّهُمْ مَكْتَنُّونَ بِالْفُرُوعِ،  
وَأَمَّا إِعَانَتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ بِالْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ فَهُوَ حَرَامٌ بِلَا شُبْهَةٍ، وَقَدْ وَقَعَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَامَ  
بِمَعُونَتِهِمْ [س ١٧٠ /] وَالتَّرَمُّ فِي ذَلِكَ بِنُصْرَتِهِمْ، فَرَأَى عَلَى رَأْسِهِ فِي عَالَمِ الرُّؤْيَى عِمَامَةَ  
نُصْرَانِيٍّ أَجَارَنَا اللَّهُ تَعَالَى وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْ نَكُونَ أَعْوَانًا لَهُمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَأَنْقَذَنَا  
بِسُنَّةِ وَكَرَمِهِ مِنْ هَذِهِ الْمَهَاوِي وَالْمَهَالِكِ، وَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْنِمٍ: أَنْ لَا يُعْضِيَ  
الذَّنْبِيَّةَ فِي دِينِهِ، وَأَنْ لَا يَكْسِرَ شَوْكَةَ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ) فِي  
آخِرِ الْفَرْقِ الثَّانِي: أَنَّ السُّبُكِيَّ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْكَنِيسَةَ إِذَا هُدِمَتْ وَلَوْ بِغَيْرِ وَجْهِ  
لَا يَجُوزُ إِعَادَتُهَا، ذَكَرَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي (حُسْنِ الْمُحَاضَرَةِ فِي أَخْبَارِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ) عِنْدَ  
ذِكْرِ الْأَمْرَاءِ. قَالَ قُلْتُ: يُسْتَنْبَطُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا قُفِلَتْ لَا تَفْتَحُ، وَلَوْ بِغَيْرِ وَجْهِ شُرْعِيِّ،  
كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ بِعَصْرِنَا بِالْقَاهِرَةِ فِي كَنِيسَةِ بَحَارَةَ زُوَيْلَةَ فَقَلَبَهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ الْيَاسِ  
قَاضِي الْقَضَاةِ، فَلَمْ تَفْتَحْ إِلَى الْآنَ حَتَّى وَرَدَ الْأَمْرُ السُّلْطَانِيَّ بِفَتْحِهَا، فَلَمْ يَتَّجَسَّرْ  
(حَاكِمٌ بِفَتْحِهَا) (١) إِلَيْهِ. وَوَجْهُهُ أَنْ فِي إِعَادَتِهَا بَعْدَ هَدْمِ الْمُسْلِمِينَ نَهَا اسْتِخْفَافًا بِهِمْ  
وَبِالْإِسْلَامِ، وَإِخْمَادًا لَهُمْ وَكَسْرًا لِشَوْكَتِهِمْ، وَانْتِصَارًا لِلْكَفْرِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، وَالْكَلَامُ  
فِي ذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَاسِعٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَمْنَعُ الذَّمِّيُّ مِنْ تَعْلِيَةِ الْبِنَاءِ إِذَا حَصَلَ مِنْهُ ضَرَرٌ لِجَارِهِ

٥٥١ = سئِلَ: هَلْ يَجُوزُ لِلذَّمِّيِّ تَعْلِيَةُ بِنَائِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: بِمَا أَجَابَ بِهِ قَارِيُّ الْهَيْدَايَةِ بِقَوْلِهِ: أَهْلُ الذَّمِّ فِي الْمُعَامَلَاتِ كَالْمُسْلِمِينَ،  
مَا جَازَ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي مِلْكِهِ؛ جَازَ لَهُمْ، وَمَا لَمْ يَجْزُ لِلْمُسْلِمِ؛ لَمْ يَجْزُ لَهُمْ، وَإِنَّمَا

(١) فِي ع: أَحَدٌ مِنَ الْحُكَّامِ عَلَى فَتْحِهَا.

يُمنع من تعلية بنائه إذا حصل ضررٌ لجارِهِ مِنْ مَنعِ ضوئِهِ وَهَوَاءِهِ، هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو يُوسُفَ فِي (كِتَابِ الْخَرَجِ): الْقَاضِي لَهُ أَنْ يَمْنَعَ أَهْلَ الذِّمَّةِ أَنْ يَسْكُنُوا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ يَسْكُنُوا مُنْعَزِلِينَ، وَهُوَ الَّذِي أُفْتِيَ بِهِ أَنَا. انْتَهَى.

قَوْلُهُ وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو يُوسُفَ الْخ [ك١٦١/١] يُفْتَمُّ مِنْهُ: أَنَّهُ يَمْتَضِي عَدَمَ تَعْلِيَةِ بِنَائِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَنَعَ عَنِ السُّكْنَى بَيْنَهُمْ؛ فَإِلَّا أَنْ يَمْنَعَ عَنِ تَعْلِيَةِ بِنَائِهِ عَلَى بِنَائِهِمْ؛ كَانَ أَوْلَى.

وَسُئِلَ قَبْلَهُ: هَلْ يَجُوزُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ أَنْ يُعْلُوا بِبِنَائِهِمْ عَلَى بِنَائِ الْمُسْلِمِينَ وَيَسْكُنُوا دَارًا عَالِيَةً الْبِنَاءِ بَيْنَ الْجِيرَانِ الْمُسْلِمِينَ؟

فَأَجَابَ: لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ ذَلِكَ، بَلْ يُمْنَعُونَ أَنْ يَسْكُنُوا مَحَلَّاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُؤْمَرُونَ بِالْإِعْتِزَالِ فِي أَمَاكِنَ مُنْفَرِدَةً عَنِ الْمُسْلِمِينَ. انْتَهَى.

وَأَقُولُ: قَوْلُهُ لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: وَإِنَّمَا يُمْنَعُ مِنْ تَعْلِيَةِ بِنَائِهِ إِذَا حَصَلَ ضَرَرٌ لِجَارِهِ، لَكِنَّهُ عَلَى مَا ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو يُوسُفَ لِقَوْلِهِ: وَهُوَ الَّذِي أُفْتِيَ بِهِ أَنَا، وَفِي (النَّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ): [١٥٥٤/١] وَلَيْسَ لَهُ رَفْعُ الْبِنَاءِ وَيَقْصُرُ

قَالَ فِي (شَرْحِهِ) بَعْدَ كَلَامِ قُلْتُ: وَفِي الْكَلَامِ إِشْعَارٌ ظَاهِرٌ بِمَنَعِهِ مِنْ إِنْشَاءِ الْبِنَاءِ عَالِيًا [س٧٠ب/١] عَلَى بِنَائِ الْمُسْلِمِينَ. انْتَهَى.

وَهَذَا وَإِنْ أُفْتِيَ بِهِ قَارِئُ الْهِدَايَةِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ وَأُفْتِيَ بِهِ أَيْضًا: أَقْوَى مَدْرَكًا لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ الْمَوْجِبِ لِكَوْنِهِمْ لَهُمْ مَا لَنَا وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## دَيْرٌ لَطَائِضَةٌ مِنَ الرُّهْبَانِ تَشَعَّثَ غَالِبٌ بِنَائِهِ مَعَ الدُّورِ الَّتِي لَهُمْ بِجَوَارِهِ أَرَادُوا رَفَعَ بِنَائِهِمْ

٥٥٢ = سُئِلَ: فِي دَيْرٍ مُعَدَّدٍ لِسَكَنِ رُهْبَانِ طَائِفَةِ الإِفْرَنْجِ الْقَاطِنِينَ بِالْقُدْسِ الشَّرِيفِ، وَبِيَدِهِمْ دُورٌ جَارِيَةٌ فِي مِلْكِهِمْ وَتَصَرَّفُ فِيهِمْ مَلَاصِقَةً لِحَجَرِ الدَّيْرِ، وَقَدْ تَشَعَّثَ غَالِبٌ بِنَائِهِ، وَالدُّورُ قَدْ انْهَدَمَ غَالِبٌ بِنَائِهَا، وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ الشَّرِيفُ السُّلْطَانِيَّ بِتَعْمِيرِ الدَّيْرِ الْمُعَدَّدِ لِسَكْنِهِمْ (وَمِلْكِهِمْ) <sup>(١)</sup>، فَهَلْ لَهُمْ تَعْمِيرُ مَا تَشَعَّثَ مِنْ بِنَاءِ الدَّيْرِ، وَإِعَادَةُ مَا انْهَدَمَ مِنَ الدُّورِ الْجَارِيَةِ فِي مِلْكِهِمْ، وَفَتْحُ أَبْوَابِ الدُّورِ مِنْ دَاخِلِ حَجَرِ دَيْرِهِمْ يَسْكُنُوا بِهَا، وَيَتَحَفَّظُوا بِرَفَعِ بِنَائِهَا لِيَكُونَ الْبِنَاءُ مَانِعًا مِنْ دُخُولِ اللَّصُوصِ إِلَيْهِمْ؛ نِيَأْمَنُوا بِذَلِكَ عَلَى مَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لَهُمْ إِعَادَةُ مَا انْهَدَمَ، كَمَا تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ الْمُتُونُ الْمَوْضُوعَةُ لِلصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الدَّيْرِ وَالصَّوْمَعَةِ وَالْكَنِيسَةِ وَبَيْتِ النَّارِ.

وَتَعْمِيرُ مَا تَشَعَّثَ مِنْهَا، وَإِعَادَةُ مَا انْهَدَمَ مِنَ الْبُيُوتِ وَالدُّورِ الْجَارِيَةِ فِي مِلْكِهِمُ الْمُعَدَّةِ لِسَكَنِ جَائِزَةٌ بِلَا خِلَافٍ، لَا لِتَتَّخَذَ لِإِلْتِمَاعِ فِيهَا لِلْعِبَادَةِ وَإِظْهَارِ شَعَائِرِهِمْ، وَإِذَا أَحْكَمُوا بِنَاءَ (بُيُوتِهِمْ وَدُورِهِمْ) <sup>(٢)</sup> لِلتَّحَفُّظِ مِنَ اللَّصُوصِ؛ لِيَأْمَنُوا عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ؛ لَا يَتَعَرَّضَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ نَصُّوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ يَسَّرَ لَهُمْ رَفَعُ بِنَائِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ مَنْعِهِمْ عَنْهُ مُقَيَّدٌ بِالتَّعَلِّيِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَكَانَ لِلتَّحَفُّظِ لِيَأْمَنُوا عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ كَمَا شَرِحَ؛ لَا يُسْتَعُونَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: أَمَلَاكِهِمْ. وَفِي هَامِشِنَا كَمَا هُنَا.  
(٢) فِي ع: الْبُيُوتِ وَالدُّورِ. وَفِي هَامِشِنَا كَمَا هُنَا.

طَبَقَةٌ لِدَمِّي فَوْقَ دَارِ مُسْلِمٍ تَلَقَّاهَا بِالْإِرْتِ  
لَا يُجَابُ الْمُسْلِمُ بِمَنْعِهِ مِنَ السُّكْنَى

٥٥٣ = سئل: في يهودي يملك طبقه من جملته دار، تلقاها إرثاً عن أبيه اليهودي؛ رابية على بيت من جملته دار لمسلم، تلقاها أيضاً إرثاً عن أبيه، وكل منهما ساكن في الدار التي له، كما كان يسكن أبوه من قبله، ويريد المسلم الآن أن يمنع اليهودي من سكنى طبقته والتعلي عليه قائلاً: الإسلام يعلم ولا يعلم ولا يعلم عليه، هل له ذلك أم ليس له ذلك؛ لأن الملك مطلق للتصرف؟

أجاب: ليس للمسلم ذلك؛ فقد جوزوا إبقاء دار الذمى العالية على دار المسلم وسكنها إذا ملكها ما لم تنهدم، فإنه لا يعيدها عالية كما كانت، وممن صرح بذلك ابن الشحنة في (شرح النظم الوهباني) وكثير من علمائنا، والله أعلم.

اشترى يهود داراً أو بستاناً واتخذوه مقبرة لا يمنعون

٥٥٤ = سئل: في أرض قراح مجاورة لتربة أهل الذمة، [كاب/١] باعها (مناجها) <sup>(١)</sup> بشمن معلوم لشخص وسلمها له بالتخليه، هل يجوز بيعها وشترها [س١٧١/١] أن يضيفها للتربة المذكورة لدفن أموات النصارى أم لا؟

أجاب: صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين أن الملك مطلق للتصرف المالكين، فلهم بيعه لمن شاءوا، وللمشترى التصرف في ملكه باتخاذ مقبرة، وقد صرح في (التارخانية) بذلك قال فيها: وسئل شيخ الإسلام عن قوم من اليهود اشتروا داراً أو بستاناً من دور المسلمين في مصر، واتخذوها مقبرة لهم، هل يمنعون عن ذلك؟ فقال: لا؛ لأنهم ملكوها، فيفعلون بها ما شاءوا كالمسلمين. انتهى. والله أعلم.

(١) في ع: المالك لها. وفي هامشها كما هنا.

## كُلُّ شَيْءٍ اِمْتَنَعَ مِنْهُ الْمُسْلِمُ اِمْتَنَعَ مِنْهُ الذَّمِّيُّ إِلَّا الْخَمْرَ وَالْخِنْزِيرَ

٥٥٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ يَدْعُوهُ الشُّوْقُ إِلَى زِيَارَةِ الْقُدْسِ وَالْخَلِيلِ؛ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ  
اِنْمَلِكِ الْجَلِيلِ، فَيَخْرُجُ فِي بَعْضِ السَّنِينَ مِنْ بَلَدِهِ، فَيَلْحَقُ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ  
وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَيَضْحَبُونَهُ لِلْأَمْنِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَيَلْجَأُونَ إِلَيْهِ عِنْدَ  
خَوْفِهِمْ مِنْ [ع ٥٥٥ ب /] ظَالِمٍ، أَوْ (قَاطِعِ طَرِيقٍ) <sup>(١)</sup> لِيَذَبَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، هَلْ يُنْكِرُ عَلَيْهِ  
ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ إِذْ حُكْمُهُمْ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ، فَيُتَمَنَعُ عَمَّا يُتَمَنَعُ  
عَنْهُ الْمُسْلِمُ، كَالزَّنَا وَالْمَرْحِ وَاللَّعِبِ بِالْحَمَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا يُتَمَنَعُ عَنْهُ الْمُسْلِمُ،  
كَالْمَلَاهِي وَالْفَوَاحِشِ، وَلَا يُتَمَنَعُ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَ قَافِلَةِ الْمُسْلِمِينَ الْخَارِجَةِ لِزِيَارَةِ  
الْقُدْسِ وَالْخَلِيلِ، وَفِي (الْأَسْبَابِ وَالنَّظَائِرِ) نَقْلًا عَنِ (الْمُلْتَقَطِ): كُلُّ شَيْءٍ اِمْتَنَعَ  
مِنْهُ الْمُسْلِمُ؛ اِمْتَنَعَ مِنْهُ الذَّمِّيُّ إِلَّا الْخَمْرَ وَالْخِنْزِيرَ، وَلَا تُكْرَهُ عِبَادَةُ جَارِهِ الذَّمِّيِّ  
وَلَا ضِيَافَتُهُ. انْتَهَى.

وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُ الذِّمَّةِ يَخْرُجُونَ مَعَ قَوَائِلِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَسْفَارِهِمْ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ  
عَلَى مَنْ يَأْوِيهِمْ، وَيَدُلُّهُمْ عَلَى الطَّرِيقِ، أَوْ يُطْعِمُهُمْ أَوْ يَسْقِيهِمْ، أَوْ يَسْتَحْدِمُهُمْ  
أَوْ يُحْسِنُ إِلَيْهِمْ، أَوْ يَمْنَعُ عَنْهُمْ الْبَيْدَ الْعَادِيَّةَ، وَيُسَلِّمُهُمْ مِنَ الظُّلْمَةِ وَالْفِتْنَةِ الطَّاغِيَةِ  
الْبَاغِيَةِ الْعَاتِيَةِ، بَلْ لَهُ فِي ذَلِكَ الْأَجْرُ الْعَظِيمُ وَالْثَوَابُ الْجَسِيمُ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» <sup>(٢)</sup> أَصْلٌ أَصِيلٌ فِي الْجَوَابِ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ التَّمْضِيَّاتِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: قِطَاعٍ. وَفِي هَاءِ شِهَا كَمَا هُنَا.

(٢) الْبُخَارِيُّ: (١، ٥٥٠، ٢٥٢٩)، مُسْلِمٌ: (١٩٠٧).



## تَبْجِيلُ الْكَافِرِ كُفْرًا

٥٥٦ = سئل: في ذمِّي أَظْهَرَ الإِسْتِعْلَاءَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّخَذَ لِيُوَلِّدِهِ عُرْسًا، وَضَرَبَتْ خَلْفَتُهُ الصُّبُولَ وَالرُّمُوزَ، وَطَيْفَ بِهِ فِي شَرَارِعِ الْمَدِينَةِ وَأَسْوَاقِهَا، وَبَيْنَ يَدَيْهِ الشُّمُوعَ الْكَثِيرَةَ، وَيَقِفُ بِهِ مُشِيعُوهُ مُتَحَلِّقِينَ بِهِ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ، فَهَلْ يُمْنَعُ الذَّمُّ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَعْظِيمُهُ، وَيَعَزَّرُونَ عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَاب: الْمُصْرَحُ بِهِ فِي كِتَابِ عَلَمَاتِنَا: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الذَّمِّ إِظْهَارُ الذَّلَّةِ وَالصَّغَارِ مَعَ طَائِفَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَعْظِيمُهُمْ، وَاخْتَارَ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) بَحْثًا: أَنَّهُ إِذَا اسْتَعْلَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ حَلَّ لِلْإِمَامِ قِتْلُهُ، وَصَرَخَ فِيهِ بِمَنْعِهِ مِنَ الشِّيَابِ الْفَاحِشَةِ حَرِيرًا أَوْ غَيْرِهِ، كَالصُّوْفِ [س ٧١ ب /] الْمَرِيْعِ، وَالْجَوْخِ الرَّفِيعِ، وَالْأَبْرَادِ الرَّفِيعَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْمَذْكُورَةَ أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِمَّا صَرَخُوا بِهِ، وَيَعَزَّرُ مُعْظَمُهُمْ لِإِزْتِكَابِهِ الْحُرْمَةَ، وَكَذَلِكَ هُمْ حَيْثُ ارْتَكَبُوا الْمُنْمُوعَ عَلَيْهِمْ فِعْدُهُ بِالْأَرِيْبِ، وَفِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) تَبْجِيلُ الْكَافِرِ كُفْرًا، فَلَوْ سَلَّمَ عَلَى (الذَّمِّيِّ) (١) تَبْجِيلًا؛ كَفَرًا. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في ع: الكافر. وفي هـ مشها كما هنا.

بَابُ الْعُشْرِ وَالْخَرَاجِ

عَزَلَ السُّلْطَانُ بَعْضَ التِّيْمَارِيِّينَ قَبْلَ إِدْرَاكِ الْعِلَّةِ وَوَلَّى غَيْرَهُ

٥٥٧ = سُئِلَ: فِي الْعَطَاءِ الدِّيَوَانِيِّ [ك١٦٢/١] الْمُعَبَّرِ عَنْهُ لَدَى أَهْلِهِ بِالتِّيْمَارِ، إِذَا عَزَلَ السُّلْطَانُ نَصْرَهُ اللَّهُ تَعَالَى التِّيْمَارِيَّ الْمُقَاتِعَ عَلَيْهِ بِخَرَاجِ الْمُقَاسِمَةِ مِنْ قَرَى بَيْتِ الْمَالِ، وَقَرَّرَ فِيهِ غَيْرَهُ، وَلَمْ تَكُنِ الْعِلَّةُ حَيْثُ أُدْرِكَتْ، فَهَلْ تَكُونُ لِمَنْ عَزَلَهُ السُّلْطَانُ، أَوْ لِمَنْ وَوَلَّاهُ، أَمْ تَكُونُ بَيْنَهُمَا، أَمْ تَوْضَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِيهَا السُّلْطَانُ بِرَأْيِهِ، أَوْ نَائِبُهُ الْمُفَوَّضُ إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِهِ؟

أَجَابَ: الْمُصْرَحُ بِهِ فِي كُتُبِ عُلَمَائِنَا: أَنَّ مَنْ مَاتَ أَوْ عَزَلَ مِنْ أَهْلِ الْعَطَاءِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ؛ حَرَّمَ الْعَطَاءَ، أَيُّ: مُنِعَ الْعَطَاءَ، فَلَا يُعْطَى لَهُ شَيْءٌ لَا وَجُوبًا وَلَا اسْتِحْسَانًا؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ صِلَةٍ، وَلَيْسَ بِدَيْنٍ، وَلِهَذَا يُسَمَّى عَطَاءً، فَلَا يُمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَيَسْقُطُ بِالْمَوْتِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ صِلَةٌ لَا يُمْلِكُ قَبْلَ الْقَبْضِ: صَاحِبُ الدَّرَرِ وَالْغُرْرِ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ، فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ عَلِمَ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمُقَاتِعَ عَلَيْهَا تَوْضَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَلَا يَسْتَحِقُّهَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَتَّى يَرَى مَنْ لَهُ أَمْرُ بَيْتِ الْمَالِ، وَهُوَ السُّلْطَانُ أَوْ مَنْ أَنَابَهُ مَنَابَهُ فِي ذَلِكَ رَأْيُهُ فِيهِ، فَيَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِهِ بِمَا يَتَقَضِيهِ وَيُرْتَضِيهِ. وَالْمَسْأَلَةُ فِي غَالِبِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ ذُكِرَتْ فِي السِّيَرِ فِي بَابِ الْوُظَائِفِ وَالْجِزْيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ مَاذُونٌ صَاحِبَ الْعَطَاءِ بِإِذْنِهِ بَعْضَ الْخَرَاجِ

بَعْدَ قَبْضِهِ لَهُ ثُمَّ عَزَلَ؛ صَحَّ الْبَيْعُ

٥٥٨ = سُئِلَ: فِي ذِي عَطَاءٍ خَاصٍّ بِأَرْضٍ مَعْلُومَةٍ مِنَ السُّلْطَانِ تَنَاولَ مَاذُونُهُ بَعْضَ الْخَرَاجِ مِنْهَا، فَبَاعَهُ لَهُ (بِإِذْنِهِ) <sup>(١)</sup> بَعْدَ قَبْضِهِ لَهُ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ [ع١٥٦/١] ثُمَّ عَزَلَ عَنِ الْعَطَاءِ، وَوَلَّى آخَرَ، هَلْ (يَصِحُّ) <sup>(٢)</sup> بَيْعُهُ لَهُ؛ لِكَوْنِهِ مِلْكُهُ بِالْقَبْضِ أَمْ لَا؟

(٢) فِي ع: صَحَّ.

(١) فِي ع: أَذِنَهُ.

أجاب: صرّح علماؤنا رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: أَنَّ صَاحِبَ الْعِضَاءِ يَمْلِكُ الْمُتَبَوِّضَ، فَذَلِكَ بَيْعُهُ لَا مِثْمًا بَعْدَ قَبْضِهِ وَإِيْفَاءِ مَشَقَّتِهِ، وَمَنْ مَلَكَ شَيْئًا؛ مَلَكَ التَّصَرُّفَ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ السَّائِغَةِ لِلْمَالِكِ شَرْعًا، وَلَيْسَ لِلذِّي وَوَلِيِّ بَعْدَهُ أَنْ يُبْطِلَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا رَهَنَ الْمُزَارِعُونَ الْأَرْضَ السُّلْطَانِيَّةَ سِنِينَ لَا تَبْطُلُ قَدَمِيَّتُهُمْ

٥٥٩ = سُئِلَ: فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةِ بَيْدِ مُزَارِعِينَ، يَتَعَاقَبُونَ عَلَيْهَا بِالنَّزْعِ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ، ضَاقَ بِهِمُ الْحَالُ، فَرَهَنُواهَا لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ عَلَى مَبْلَغٍ مَعْلُومٍ قَبْضُوهُ مِنْهُمْ شَارِطِينَ عَلَيْهِمْ رَدَّهَا لِيَدِيهِمْ عِنْدَ رَدِّ الْمَبْلَغِ، فَوَدَّوْا الْمَبْلَغَ بَعْدَ سِنِينَ، وَوَدَّوْا الْأَرْضَ عَلَيْهِمْ، وَصَارَتْ فِي أَيْدِيهِمْ كَمَا كَانَتْ، وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ مُدَّةٌ ثَلَاثِ [س ١٧٢/١] سِنِينَ، وَالْآنَ يَدْعُونَ أَنَّهَا لَهُمْ، وَأَنْكَرُوا الْإِزْتِهَانَ، هَلْ إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِمْ مَا شَرِحَ أَعْلَاهُ يَنْدَفِعُونَ عَنْهَا أَمْ لَا؟

أجاب: نَعَمْ، يَنْدَفِعُونَ عَنْهَا لِعَدَمِ بَطْلَانِ قَدَمِيَّتِهِمْ بِمَا ذُكِرَ؛ إِذْ لَا تَرُكُ لَهُمْ. أَعْنِي بِالرَّهْنِ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنَّمَا تَبْطُلُ (قَدَمِيَّتُهُمْ) <sup>(١)</sup> بِالتَّرِكِ اخْتِيَارًا وَلَمْ يَوْجَدْ، فَإِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِمْ مَا شَرِحَ أَعْلَاهُ؛ يَنْدَفِعُونَ عَنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ فِي أَيْدِي الزُّرَّاعِ عَنْ آبَائِهِمْ

أَرَادَ بَعْضُهُمْ قِسْمَتَهَا

٥٦٠ = سُئِلَ: فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ، يَتَوَارَدُ عَلَيْهَا الزُّرَّاعُ أَبَا عَنْ جَدِّ، اخْتَلَفُوا فَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ أَنْ يُقَسِّمَهَا، وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ بَقَاءَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَدِيمًا، هَلْ يَبْقَى الْقَدِيمُ عَلَى قَدَمِهِ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: قَدَمَتُهُ.

أَجَابَ: يُتْرَكُ الْقَدِيمُ عَلَى قَدَمِهِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

### أَجْرَ الْمُزَارِعِ أَرْضَ بَيْتِ الْمَالِ، فَزَرَاعَ الْمُسْتَأْجِرِ، وَأَكَلَ الْجَرَادُ الزَّرْعَ

٥٦١ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ سُلْطَانِيَّةٍ لَبِيَّتِ الْمَالِ [ك٦٢ب / جَارِيَّةٍ فِي تَيْمَارِ شَخْصٍ،  
أَجَرَهَا مُزَارِعُهَا بِدَرَاهِمَ لِرَجُلٍ، فَزَرَاعَهَا الْمُسْتَأْجِرُ وَأَكَلَ زَرَاعَهَا الْجَرَادُ، هَلْ يَمْلِكُ  
الْمُزَارِعُ الْإِجَارَةَ الْمَذْكُورَةَ أَمْ لَا يَمْلِكُ الْإِجَارَةَ؛ لِكَوْنِهِ لَا يَمْلِكُ لَهُ فِيهَا؟

أَجَابَ: قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ أَرْضِي بَيْتِ الْمَالِ يُسَلِّكُ بِهَا مَسَلِّكَ أَرْضِ الْوَقْفِ، وَأَنَّ  
إِجَارَةَ غَيْرِ نَاضِرِهِ لَا تَنْفُذُ، وَالْأَرْضِي الْآنَ الَّتِي فِي أَيْدِي الْمُزَارِعِينَ لَيْسَتْ مِنْكَائِهِمْ،  
وَإِنَّمَا هُمْ مُزَارِعُونَ فِيهَا لِانْقِطَاعِ مَالِكِيَّتِهَا، كَمَا حَرَّرَهُ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ، وَلَيْسَ لَهُمْ  
فِيهَا حَقٌّ إِلَّا حَقُّ الزَّرَاعَةِ، الَّتِي هِيَ مُجَرَّدُ مَنْفَعَةٍ بِمَنْزِلَةِ السُّكْنَى فِي دَارِ الْوَقْفِ. وَفِي  
فَتَاوِي شَيْخِنَا الْحَانُوتِيِّ: مَنْ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ حَقُّ السُّكْنَى؛ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُسْكِنَ غَيْرَهُ  
إِلَّا بِضَرْبِ الْعَارِيَةِ دُونَ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَةَ لَا تُوجِبُ حَقًّا لِلْمُسْتَعِيرِ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ  
ضَيْفٍ ضَافَةٍ، بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ، فَإِنَّهَا تُوجِبُ حَقًّا لِلْمُسْتَأْجِرِ، وَهُوَ لَمْ يَشْتَرِطْ لَهُ،  
فَلَا يَصِحُّ هَذَا، وَفِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ): الْأَجْرَةُ لِلْأَرْضِ كَالْخَرَاجِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ،  
فَإِذَا اسْتَأْجَرَهَا لِلزَّرَاعَةِ، فَاصْطَلَمَ<sup>(١)</sup> الزَّرْعَ آفَةً؛ وَجَبَ مِنْهُ لِمَا قَبْلَ الْإِصْطِلَامِ، وَسَقَطَ  
مَا بَعْدَهُ، هَذَا مِمَّنْ يَمْلِكُ الْإِجَارَةَ، فَكَيْفَ مِمَّنْ لَا يَمْلِكُهَا أَلْبَتَّةَ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَرْضُ سُلْطَانِيَّةٍ عَجَزَ مَنْ هِيَ فِي يَدِهِ عَنِ عِمَارَتِهَا فَدَفَعَهَا لِأَخْرَ لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ

٥٦٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ كَانَ بِيَدِهِ أَرْضُ سُلْطَانِيَّةٍ بِيَدِ سُبَاهِيٍّ، جَعَلَ لَهُ السُّلْطَانُ

(١) أي: استأصل. «مختار الصحاح» مادة (صلم).

فَسَمَّهَا نَظِيرَ عَطَائِهِ، عَجَزَ مَنْ كَانَتْ بِيَدِهِ عَنْ عِمَارَتِهَا لِعَدَمِ الْآلَةِ، فَدَفَعَهَا لِشَخْصٍ،  
وَاسْتَمَرَّتْ بِيَدِهِ عَشْرَ سِنِينَ، وَدَفَعَهَا الثَّانِي لثَالِثٍ، وَاسْتَمَرَّتْ بِيَدِهِ سَنَةً، وَيُرِيدُ مَنْ  
كَانَتْ بِيَدِهِ أَوْ لَا أَنْ يَرْجِعَ فِي أَخْذِهَا، وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا بِنَاءَ لَهُ وَلَا غَرْسَ، وَالثَّالِثُ قَدْ  
كَرَبَهَا<sup>(١)</sup> وَهِيَ أَمَّا لِلزَّرْعِ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ مَعَ مَا أَنْفَقَ عَلَى عِمَارَتِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْأَرْضُ الَّتِي لَبِيتِ الْمَالِ، وَالنَّاسُ تَزْرَعُهَا عَلَى الثُّلُثِ أَوْ الرَّابِعِ  
أَوْ الْخُمْسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لَا مِلْكَ لِلنَّاسِ فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا، وَلَا رَهْنُهَا، وَلَا هِبَتُهَا،  
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ [س ٧٢ ب /] مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْمِلْكِ، فَلَا رُجُوعَ لِلأَوَّلِ فِيهَا،  
وَإِنَّمَا حَقُّ الْإِعْطَاءِ وَالْمَنْعِ لِلسُّلْطَانِ أَوْ نَائِبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْضٌ لَبِيتِ الْمَالِ فِيهَا بَيْتٌ مُنْهَدِمٌ، رَغِبَ إِنْسَانٌ  
فِي شِرَائِهَا بِضِعْفِ قِيمَتِهَا يَصِحُّ

٥٦٣ = سئل: فِي أَرْضٍ لَبِيتِ الْمَالِ، بِهَا بَيْتٌ مُنْهَدِمٌ إِذَا رَغِبَ إِنْسَانٌ فِي شِرَائِهَا  
بِضِعْفِ قِيمَتِهَا، هَلْ [س ٥٦٤ ب /] يَجُوزُ شِرَاؤُهَا لَهَا مِمَّنْ وَلِأَهْلِ السُّلْطَانِ نَظَرَ بَيْتِ الْمَالِ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ بِهَذَا الشَّرْطِ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَالسَّوَادُ  
وَمَا فَتِحَ عُنُودَ الْخ. قَالَ فِيهِ حَاكِيًا عَنِ (الْفَتْحِ): كَتَبْتُ فِي فَتْوَى رُفِعَتْ إِلَيَّ فِي شِرَاءِ  
السُّلْطَانِ الْأَشْرَفِ بَرِسْبَايَ لِأَرْضٍ مِمَّنْ وَلِأَهْلِ نَظَرَ بَيْتِ الْمَالِ، هَلْ يَجُوزُ شِرَاؤُهَا مِنْهُ،  
وَهُوَ الَّذِي وَلِأَهْلِ؟ فَكَتَبْتُ إِذَا كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ حَاجَةٌ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ جَازَ ذَلِكَ.  
انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ نَجِيمٍ: كَأَنَّهُ أَجَابَ لَا يَجُوزُ، كَمَا لَا يَخْفَى، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ

(١) كَرَبَ الْأَرْضَ: قَبَّلَهَا لِنَحْرِهِ. «مختار الصحاح» مادة (كرب).

الْمُتَقَدِّمِينَ، أَمَا عَلَى قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُفْتَى بِهِ؛ لَا يَنْحَصِرُ جَوَازُ بَيْعِ عَقَارِ الْيَتِيمِ  
فِيمَا ذُكِرَ، بَلْ فِيهِ وَفِيمَا إِذَا كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ لَا وَفَاءَ لَهُ إِلَّا مِنْهُ، أَوْ رُغِبَ فِيهِ بِضَعْفِ  
قِيَمَتِهِ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ: لِلْإِمَامِ بَيْعُ الْعَقَارِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ إِذَا رُغِبَ فِيهِ بِضَعْفِ قِيَمَتِهِ عَلَى  
الْمُفْتَى بِهِ.

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ، وَقَعَ النِّزَاعُ فِيهَا فِي زَمَانِنَا، فِي تَفْتِيْشٍ وَقَعَ مِنْ نَائِبِ مِصْرَ عَلَى  
الرِّزْقِ فِي سَنَةِ [ك١٦٣/١] ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَتِسْعِمَائَةٍ، حَتَّى ادَّعَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُبَايَعَاتِ  
مِنْ بَيْتِ الْمَالِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِيَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ الْأَوْقَافِ وَالْخَيْرَاتِ، وَهُوَ  
مَرْدُودٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ. انْتَهَى.

وَمِثْلُهُ فِي (التَّهْرِ) وَأَقُولُ: حَيْثُ نَزَلَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ نَصَرَهُ اللَّهُ فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِ  
مَنْزِلَةً وَلِيَّ الْيَتِيمِ، وَجَازَ لَوْلِيِّ الْيَتِيمِ بَيْعَ عَقَارِهِ بِضَعْفِ قِيَمَتِهِ؛ جَازَ لَهُ وَلَوْ كِيلَهُ فِيهِ  
ذَلِكَ، هَذَا مَا نَظَرَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ يَجِبُ مُرَاعَاةُ مَصْلَحَةِ بَيْتِ الْمَالِ، كَمَا يَجِبُ مُرَاعَاةُ مَالِ الْيَتِيمِ،  
وَمَا وَرَدَ فِيهِ غَيْرُ خَافٍ عَلَى فِقْيِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْضُ خَرَاجِ الْمُقَاسَمَةِ إِذَا جُعِلَ عَلَى صَاحِبِهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَبْلَغٌ  
مَعْلُومٌ، وَمَضَتْ مُدَّةٌ وَلَمْ يَغْرِسْ؛ لَا يَلْزَمُهُ مَا التَّزَمَهُ

٥٦٤ = سُئِلَ: فِي أَرْضِ خَرَاجِ الْمُقَاسَمَةِ كَأَرْضِي بِلَادِنَا، لَوْ جَعَلَ وَالِي الْخَرَاجِ  
عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَبْلَغًا مَعْلُومًا؛ لِيَغْرِسَ فِيهَا، فَلَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ الْغَرْسُ،  
وَمَضَتْ مُدَّةٌ بِسِنِينَ وَلَمْ يَغْرِسْ بِهَا، فَزَرَعَهَا نَحْوَ الْحِنْطَةِ أَوْ الشَّعِيرِ، هَلْ يَلْزَمُهُ الْمَبْلَغُ  
الَّذِي جُعِلَ عَلَيْهِ أَمْ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا خَرَاجُ الْمُقَاسَمَةِ؟

اجاب: لا يلزمه إلا خراج المقاسمة؛ لفساد الجعس المذكور، وسي التزم به صاحب الأرض؛ إذ هو التزام ما لا يلزم، وفي (الكافي): لا يجوز للإمام أن يحول الخراج الموظف إلى خراج المقاسمة؛ لأن فيه نقض العهد، وهو حرام، ومقتضاه أنه لا يحول خراج المقاسمة إلى الخراج الموظف، كما هو ظاهر، لكن إذا ثبت في أراضي الشام ما ثبت في أراضي [س ١٧٣/أ] مصر؛ بأنها مات أصحابها وصارت بيت المال؛ كان دفعها بالحصة مزارعة، وبالدرهم أو غيرها من الدنانير والعروض وما يصلح أجره إجارة، فتلزم فيه أحكام الإجارة، فيلزم في واقعة الحال المبلغ لمعينها أجره، حيث وجدت التخلية، وشرائط لزوم الأجرة من التمكن من غراس وغيره، وترجع إلى الإجارة في كل حكم، والله أعلم.

إذا ترك المزارع زرع الأرض الصالحة للزرع:  
يلزمه الخراج الموظف

٥٦٥ = سئل: فيما إذا ترك المزارع زرع الأرض الخراجية الموظفة الصالحة للزرع، يلزمه الخراج أم لا؟

اجاب: يلزمه الخراج زرع أم لا، والله أعلم.

أرض لبيت المال فيها غراس لرجل فبنى بعضها  
وأراد التيماري أخذ عشر الجميع ليس له ذلك

٥٦٦ = سئل: في غراس بيد رجل ملكا، وأرض الغراس جارية في تيمار لأسمباهي، وعلى الأشجار المذكورة لصاحب التيمار قدر معين، ثم إن غالب الأشجار فئت، وبقي بعضها، ويريد صاحب التيمار أن يأخذ عشر الأشجار الفانية والباقية بالشام، كما كان يأخذه سابقا، فهل له أخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذه

عَلَى الْأَشْجَارِ كُلِّهَا الْبَاقِيَّةَ وَالْفَائِيَّةَ؟ أَمْ عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْأَشْجَارِ بِقَدْرِهَا، أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟

٥٦٧ = وَهَلْ إِذَا طَلَبَ صَاحِبُ التِّيمَارِ أَنْ يَتَسَلَّمَ الْأَرْضَ الْمَذْكُورَةَ لَهُ ذَلِكَ؟

٥٦٨ = وَهَلْ هِيَ مَمْلُوكَةٌ بِمَا بَقِيَ مِنَ الْأَشْجَارِ أَمْ لَا؟

٥٦٦ ج = أَجَابَ: الْوَاجِبُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ فِي الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا اعْتِبَارَ بَعْدَ الْأَشْجَارِ شَرْعًا؛ إِذْ رَقَبَةُ الْأَرْضِ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَلِلتِّيمَارِيِّ إِجَارَتُهَا بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ فَاسِمٌ فِي (فَتَاوَاهُ) كَأَرْضِ الْوَقْفِ.

٥٦٧ ج = وَلَيْسَ لِلتِّيمَارِيِّ رَفْعُ يَدِ الْغَارِسِ لِكِرْدَارِهِ الْقَائِمِ؛ [ع ١٥٧/أ] إِذْ هُوَ أَحَقُّ بِهَا بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَلَوْ أَبِي التِّيمَارِيِّ ذَلِكَ.

٥٦٨ ج = إِذْ رَقَبَةُ الْأَرْضِ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَالْخَرَاجُ لِمَنْ أَقْطَعَ لَهُ، فَلَا مِلْكَ لِلْمُقْطَعِ لَهُ فِيهَا، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَلَا وَقْفُهُ، وَلَا إِخْرَاجُ الزَّيْتُونِ عَنْ مِلْكِ مَالِكِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَرْضٌ لِبَيْتِ الْمَالِ فِي أَيْدِي الْمُزَارِعِينَ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ أَرَادَ التِّيمَارِيُّ نَزْعَهَا مِنْهُمْ

٥٦٩ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ لِبَيْتِ الْمَالِ بِيَدِ جَمَاعَةٍ، يَتَوَارَدُونَ عَلَى الزَّرْعِ بِهَا مُدَّةَ حَيَاتِهِمْ، وَأَبَاؤُهُمْ مِنْ [ك ٦٣ ب /] قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ، وَالْآنَ تِيمَارِيٌّ ذُو عَطَاءٍ يُرِيدُ رَفْعَ أَيْدِيهِمْ عَنْهَا وَدَفْعَهَا لِغَيْرِهِمْ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ شَرْعًا، بَلْ تَبَقِيَ فِي يَدِ زُرَّاعِهَا الْمُتَقَدِّمِينَ؛ إِذْ لَا مِلْكَ لَهُ فِيهَا بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا حَقُّهُ فِيهَا مِنَ الْخَرَاجِ، وَلَيْسَ لَهُ فِيهَا مِلْكَ يُوجِبُ جَوَازَ إِعْطَائِهَا لِمَنْ اشْتَهَتْهُ نَفْسُهُ، وَعَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ: الْأَصْلُ يِقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## تَعَدُّ الْأَسْمَاءِ وَالْمُسَمَّى وَاحِدًا لَا يُوجِبُ خَلًّا

٥٧٠ = سئل: في رجل تدعوه الناس محمدًا، واسمه الحقيقي محمد، وعليه  
تيمار براءة سلطانية، والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمدًا، هل يوجب  
ذلك خلاً في براءته أم لا؟

أجاب: لا يوجب [س ٧٣ ب/]. خلاً، فتعدُّ الأسماء أمرًا جائزاً شرعاً وعرفاً  
والمسمى واحداً، فإذا أتى متعنتاً مستدرِكاً فيها بهذا الأمر ما هو نافذ، هذا  
ولا يستدرِك بمثل ذلك في التعريف؛ لأن الغرض هو العلم، وهو حاصل بأحد  
الإسمين، كما هو ظاهر، والله أعلم.

## مَاتَ أَحَدُ الْجُنْدِ بَعْدَ إِدْرَاكِ الْغَلَّةِ يُسْتَحَبُّ الصَّرْفُ إِلَى قَرِيبِهِ

٥٧١ = سئل: فيما إذا مات أحد الجنود بعد أن أدركت الغلة والزيت من القرى  
التي في تيماره، فهل ذلك حقه ويورثه المطالبة به أم لا أمين بيت المال، أم ينن وجه  
السلطان نصره الله تعالى التيمار له؟ أفترنا.

أجاب: صرح عثمائونا في كتاب السير: بأن من مات من أمر العطاء في آخر  
السنة يستحب الصرف إلى قريبه؛ لأنه قد أوفى تعبهُ فيستحب (العطاء) (١) له، كذا في  
(البحر) وشرح تنوير الأبصار) وفيه نقلاً عن (حاشية أخي زاده): لو مات في آخر السنة  
(صرف) (٢) إلى قريبه؛ لأنه قد أوفى مشقته، فيصرف إليه ليكون أقرب إلى الوفاء،  
أما إذا مات بعد تمام السنة قبل أن يخرج عطاؤه، فالصحيح من الجواب أنه لا يصير  
ميزاناً؛ لأن استحقاق العطاء بطريق الصلة، والصلوات لا تتم إلا بالقبض، وإن ثبت  
الاستحقاق قبل القبض، فإذا مات لم يخلفه وارثه، كذا في (البيانية)، والله أعلم.

(٢) في ع: صرفه.

(١) في ع: الوفاء.

أَرْضُ عَشْرِيَّةٍ مَوْقُوفَةٌ، أَمَرَ السُّلْطَانُ بِصَرْفِ الْعُشْرِ

إِلَى جِهَةِ صَدَقَةٍ مَعْلُومَةٍ لَيْسَ لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا أَنْ يَمْتَنِعَ

٥٧٢ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقَفَ عَلَيْهَا عُشْرٌ فِي غَلَالِهَا مِنْ صَيْغِيٍّ وَشَتَوِيٍّ وَشَجَرِ

زَيْتُونٍ وَغَيْرِهِ، أَمَرَ مَوْلَانَا السُّلْطَانُ نَصْرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِصَرْفِهِ إِلَى جِهَةِ صَدَقَةٍ مَعْلُومَةٍ،

هَلْ لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ دَفْعِهِ مُحْتَجًّا بِأَنَّهَا وَقَفَتْ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ دَفْعِ الْعُشْرِ، فَإِنَّ عُلَمَاءَنَا قَاطِبَةً صَرَّحُوا فِي بَابِهِ: أَنَّهُ

يَجِبُ فِي الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْضٌ لِمَسْجِدِ قَرْيَةٍ لَمْ يُعْلَمَ عَلَيْهَا خَرَاجٌ أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ

عَلَى الْقَرْيَةِ أَخْذَ الْخَرَاجِ مِنْهَا لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ

٥٧٣ = سُئِلَ: فِي مَسْجِدِ بَقْرِيَّةٍ، لَهُ أَرْضٌ لَمْ يُعْرَفْ عَلَيْهَا خَرَاجٌ قَطُّ مِنْ قَدِيمِ

الزَّمَانِ إِلَى الْآنَ، وَيُرِيدُ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْقَرْيَةِ - وَهُوَ السُّبَاهِيُّ - الْآنَ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا

خَرَاجًا، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ إِذِ الْقَدِيمُ يَبْتَدِئُ عَلَى قَدَمِهِ، وَحَمْلُ أَحْوَالِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى

الصَّلَاحِ وَاجِبٌ مَا أَمْكَنَ، لَا سِيَّمَا فِي مَسَاجِدِ الْمُسْلِمِينَ الْمُعَدَّةِ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ،

فَيَبْتَدِئُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ، وَمَنْ أَحْدَثَ عَلَى بُيُوتِ اللَّهِ حَادِثًا فَقَدْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ،

وَرَجَعَ بِالذُّلِّ وَالْهَوَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَضَ نَازِرُ الْوَقْفِ عَلَى الْمُزَارِعِينَ أَكْدَاسَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ

أَمْدَادًا مَعْلُومَةً، وَهُوَ بَاطِلٌ لَا يَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِمْ

٥٧٤ = سُئِلَ: فِي نَازِرٍ مُتَكَلِّمٍ عَلَى وَقْفٍ يَفْصِلُ عَلَى مُزَارِعِيهِ أَكْدَاسَ الْغَلَّةِ:

الْحِنْصَةَ وَالشَّعِيرَ، وَالْتُّظُنَّ وَغَيْرِهَا بِأَمْدَادٍ مَعْلُومَةٍ عَلَيْهِمْ، أَوْ قَنَاطِيرَ بِمَجَرَّدِ الْحَدْسِ  
وَالتَّخْمِينَ رَضُوا أَوْ غَضِبُوا، هَلْ هَذَا جَائِزٌ لَهُ شَرْعًا، [٥٧٤ ب] أَمْ غَيْرُ جَائِزٍ؟

٥٧٥ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَى الْمُزَارِعُ أَنَّ حِصَّةَ الْوَقْفِ [ك: ١٦٤ /] نَقَصَتْ عَنِ الْفَصْلِ  
يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ بِيَمِينِهِ، لَا قَوْلَ النَّاطِرِ أَمْ لَا؟

٥٧٤ ج = أَجَابَ: هَذَا غَيْرُ جَائِزٍ شَرْعًا، بَلْ هُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا، وَلَا يَثْبُتُ فِي ذِمَّةِ  
الْمُزَارِعِ؛ [س: ١٧٤ /] لِأَنَّهُ رَبًّا مَحْضٌ؛ إِذْ هُوَ بَيْعٌ مَجْهُولٌ بِمَعْنُومٍ فِي ذِمَّةِ الْمُزَارِعِ؛ إِذْ  
مَا فِي الْكُدْسِ مَجْهُولٌ الْمِقْدَارِ، وَالْجِنْسُ بِالْجِنْسِ لَا يَجُوزُ مُجَازَفَةً، إِلَّا يَرَى إِلَى  
مَا يَرَوِي عَنْ جَابِرٍ: (أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الصَّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا يُعْنَمُ كَيْلًا  
بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ (١).

وَإِنَّمَا الشَّرْعُ فِي مِثْلِهِ التَّمْيِيزُ وَالْقِسْمَةُ بِالْكَيْلِ، وَالْمُجَازَفَةُ فِي ذَلِكَ مُجَازَفَةٌ  
فِي الدِّينِ، عَلَى الْخُصُوصِ فِي الْوَقْفِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ، وَبِمِثْلِ هَذِهِ  
الْأَوْضَاعِ يَكُونُ تَقَرُّبًا إِلَى النَّارِ.

٥٧٥ ج = وَقَدْ نَصَّ سَائِرُ عُلَمَائِنَا: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُزَارِعِ بِيَمِينِهِ، وَقَدْ شَكَاهُ ابْنُ  
أَرْطَاةَ خِيَانَةَ الْمُزَارِعِينَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ: (دَعِ أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ قَوِيَ ظَنُّكَ  
فِيهِ بِالْخِيَانَةِ فَحَلْفُهُ وَكَيْلُ أَمْرِهِ إِلَى اللَّهِ).

وَ هَذَا الشَّرْعُ الشَّرِيفُ، فَمَنْ حَادَّ عَنْهُ، فَاللَّهُ قَوِيٌّ مَتِينٌ، وَقَدْ وَرَدَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:  
«أَهْوَنُ الرَّبَِّا كَالَّذِي يَنْكِيحُ أُمَّهُ» (٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مسلم: (١٥٣٠)، والنسائي: (٤٥٤٧).

(٢) أبو الشيخ في التوبيخ عن أبي هريرة، كما في «جمع الجوامع» (٤٤٩٢٨).

لَيْسَ لِقَسَامِ أَرْضِ الْقَسَمِ وَضَعُ شَيْءٍ عَلَيْهَا

٥٧٦ = سُئِلَ: فِي أَرْضِي الْقَسَمِ الَّتِي يَزْرَعُهَا النَّاسُ بِالْحِصَّةِ، هَلْ لِقَسَامِهَا أَنْ يَضْرِبُوا عَلَيْهَا شَيْئًا مَعْلُومًا فِي مُقَابَلَةِ حِصَّتِهِمْ يُسَمُّونَهُ فَضْلًا، وَذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْحَزْرِ وَالتَّخْمِينِ، وَلَا يُطَابِقُ مَا يَخْصُ حِصَّتَهُمْ، بَلْ يَزِيدُ تَارَةً وَيَنْقُصُ أُخْرَى، أَمْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ خُصُوصًا عَلَى وَجْهِ الْجَبْرِ؟

أَجَابَ: مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْقَسَامِ (مَعَ) (١) الْمُزَارِعِينَ وَيُسَمُّونَهُ فَضْلًا؛ أَمْرٌ خَارِجٌ عَنِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، بَعِيدٌ عَنِ الدِّينِ الْمُنِيفِ، وَيَزِدَادُ بَعْدًا بِفِعْلِهِ جَبْرًا وَقَهْرًا، لِيَتَوَصَّلَ فَاعِلُهُ بِهِ إِلَى الْجَوْرِ وَالظُّلْمِ بِأَخْذِ الزَّائِدِ عَنْ حَقِّهِمْ مِنَ الْمُزَارِعِينَ، كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ، فَالْوَجِبُ مَنْعُهُمْ عَنْ ذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْمُسْلِمِينَ وَمُجَاوِزَةِ الْحَقِّ الْمُبِينِ، وَالْأَمْرُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

لَوْ ظَلَمَ قَسَامُ أَرْضِ الْقَسَمِ بِوَضْعِ شَيْءٍ عَلَيْهَا يُوزَعُ عَلَى الْخَارِجِ

٥٧٧ = سُئِلَ: فِي قَرْيَةٍ فَصَلَ عَلَى أَهْلِهَا قَسَامُهَا زَرْعًا بِأَمْدَادٍ مَعْلُومَةٍ، مُخَالَفٌ لِمَا هُوَ الشَّرْعُ وَالْحَقُّ، وَهُوَ قَسَمٌ غَلَّتْهَا بِالرُّبْعِ حَسَبَ عَادَتِهَا فِيمَا يَتَحَصَّلُ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ عَلَى تَوْزِيعِ مَا فَصَلَهُ عَلَى قَرَارِيطِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ، وَفِيهِمْ مَنْ لَوْ اعْتَبِرَتِ الْقَرَارِيطُ أَوْ اعْتَبِرَتْ نَفْسُ الزَّرْعِ وَالْغَلَّةِ الَّتِي تُقَسَّمُ لِمَا خَصَّهُ مَا جَعَلَهُ عَلَيْهِ مِنْهَا، هَلْ يُلْزَمُ بِذَلِكَ أَمْ لَا يُلْزَمُ، وَتَكُونُ الْغَرَامَةُ وَالتَّوْزِيعُ لِهَذِهِ الْمَظْلَمَةِ، حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ رَفْعُهَا بِحَسَبِ الْمُتَحَصَّلِ مِنَ الْغَلَّةِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْجَوْرِ وَالتَّعَدِّيِّ، بِحَيْثُ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى ذِي الزَّرْعِ الْقَلِيلِ كَثِيرٌ أَوْ عَكْسُهُ؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ تَوْزِيعُهَا عَلَى الْقَرَارِيطِ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ جُعِلَ عَلَى الزَّرْعِ الْخَارِجِ؛

(١) فِي ع: مِنْ.

إِذْ هُوَ الَّذِي يَتَسَّمُهُ الْقَسَامُ وَيَأْخُذُ الْحِصَّةَ مِنْهُ، لَا التَّيْرَاطَ وَالْغَرَامَاتِ إِذَا كَانَتْ عَلَى  
الْأَمْثَلِكِ؛ فَهِيَ بِحَسَبِهَا، وَإِذَا كَانَتْ عَلَى الْإِنْسِ فَهِيَ بِحَسَبِهَا، كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

### غَرَّاسُ زَيْتُونٍ مَمْلُوكٍ فِي قَرْيَةٍ وَبِهَا زَيْتُونٌ رُومَانِيٌّ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ مِثْلُ الرُّومَانِيِّ

٥٧٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ غَرَّاسُ زَيْتُونٍ فِي قَرْيَةٍ مِلْكٌ، وَبِهَا شَجَرُ زَيْتُونٍ رُومَانِيٌّ  
لَيْتَ الْمَالِ، وَقَدْ مَضَتْ سِنُونَ وَهُوَ يُعْطِي مَا عَيْنَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَرَاجِ، وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ  
يَمْنُونَ فِي أَيْدِيهِمُ الرُّومَانِيَّ يُرِيدُونَ [س ٧٤، ك ٦٤ ب /] أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهُ مِثْلَ مَا يُؤْخَذُ مِنَ  
الرُّومَانِيِّ، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُسَلِّكُ بِالْغَرَّاسِ الْمِلْكِ مَسَلِّكُ الرُّومَانِيِّ الَّذِي لَيْتَ الْمَالِ؛ إِذَا الْوَاجِبُ  
فِي هَذَا غَيْرُ الْوَاجِبِ فِي ذَاكَ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ لَيْتَ الْمَالِ مُفَوَّضٌ لِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ: إِنْ شَاءَ  
عَمَّرَهُ لَيْتَ الْمَالِ مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ، وَرَدَّ جَمِيعَ الْخَرَاجِ [١٥٨٤ /] فِي بَيْتِ الْمَالِ،  
وَإِنْ شَاءَ عَامَلَ عَلَيْهِ بِحِصَّةٍ مِنَ الْخَرَاجِ، وَأَمَّا مَا هُوَ مِلْكٌ فِي أَرْضِ الْخَرَاجِ الْمُوظَّفِ؛  
فَلَا يَتَجَاوَزُ فِيهِ مَا وَظَفَهُ عَمَّرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَمَّا مَا هُوَ فِي أَرْضِ خَرَاجِ الْمُقَاسَمَةِ كَمَا  
فِي بِلَادِنَا؛ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَرَاجِ كَالْعُشْرِ لِيَتَعَلَّقَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مَصْرِفُهُ مَصْرِفَ الْمُوظَّفِ  
فَهُوَ كَالْمُوظَّفِ مَصْرِفًا، وَكَالْعُشْرِ مَا خَذًا فَاغْتَرَقَا، فَكَيْفَ يُؤْخَذُ مِنْهُ مِثْلَ مَا يُؤْخَذُ مِنَ  
الرُّومَانِيِّ الَّذِي لَيْتَ الْمَالِ، فَافْهَمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَحَلَ مِنْ قَرْيَتِهِ إِلَى أُخْرَى وَصَارَ يَزْرَعُ فِي أَرْضِ الْخَرَاجِ وَلَمْ يُعْطِ الْخَرَاجَ مُدَّةً يُؤْخَذُ مِنْهُ الْمُدَّةُ الْمَاضِيَةُ

٥٧٩ = سُئِلَ: فِي فَلَاحٍ رَحَلَ مِنْ قَرْيَتِهِ إِلَى أُخْرَى جَارِيَةٍ فِي تِسْمَارِ جُنْدِيٍّ، فَمَكَثَ

مُدَّةَ سِنِينَ يَزْرَعُ وَلَا يُعْطَى خَرَاجَ الْمُقَاسِمَةِ فِي أَرْضِ خَرَاجِ الْمُقَاسِمَةِ بِنَابِلَسَ، وَقَدْ فُتِنَ بِهَا وَأَضَرَ أَهْلَهَا، هَلْ يُؤْخَذُ مِنْهُ خَرَاجُ الْمُقَاسِمَةِ، وَلِلتِّيمَارِيِّ إِخْرَاجُهُ مِنْهَا أَمْ لَا؟  
 أَجَابَ: نَعَمْ، يُؤْخَذُ مِنْهُ خَرَاجُ الْمُقَاسِمَةِ؛ لِأَنَّ خَرَاجَ الْمُقَاسِمَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَارِجِ، وَقَدْ حَبَسَهُ أَوْ اسْتَهْلَكَهُ، فَيُضْمَنُ قَطْعًا، وَفِي خَرَاجِ الْوُظَيْفَةِ كَذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) عَنِ (الدَّخِيرَةِ) وَأَمَّا إِخْرَاجُهُ مِنَ الْقَرْيَةِ لِكَوْنِهِ مُضْرًّا؛ فَمُجْمَعٌ عَلَيْهِ، لَا سِيَّمَا مَعَ كَوْنِهِ آفَاقِيًّا نَزِيلًا لَا مِلْكَ لَهُ فِيهَا، وَقَدْ نَفَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلًا كَانَتْ تَفْتِنُ بِهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ مَعَ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الْمِلْكِ وَالْأَصَالَةِ فِي الْمَدِينَةِ، فَكَيْفَ بِهَذَا النَّزِيلِ الْآفَاقِيِّ الَّذِي لَا مِلْكَ لَهُ بِالْقَرْيَةِ مَعَ إِضْرَارِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

السُّبَاهِيُّ لَيْسَ لَهُ قَلْعُ غِرَاسِ الزَّيْتُونِ الْمُبَاحِ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ

٥٨٠ = سُئِلَ: فِي قَرْيَةٍ لَبِيَّتِ الْمَالِ، يَتَصَرَّفُ فِيهَا السُّبَاهِيُّ نَظِيرَ عَطَائِهِ فِيهِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَقْلَعَ غِرَاسَ زَيْتُونٍ بِهَا مُبَاحٍ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ سَابِقًا وَلَا حَقًّا أَمْ لَا؟  
 أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ إِذْ هُوَ لَيْسَ بِمَالِكٍ، إِنَّمَا لَهُ تَنَاوُلُ الْجُزْءِ الْمُعَيَّنِ لَهُ مِنَ جَانِبِ السُّلْطَانِ، لَا إِتْلَافٌ مَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غِرَاسَ أَهْلِ الْقَرْيَةِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَى جِهَاتِ شَجَرِ زَيْتُونٍ بِهَا  
 لَا يَخْتَصُّ بِهِ بَعْضُ الْجِهَاتِ دُونَ بَعْضٍ

٥٨١ = سُئِلَ: فِي ضَيْعَةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى جِهَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، غِرَاسَ زُرَاعُهَا غِرَاسَ شَجَرِ زَيْتُونٍ فِي أَرْضِهَا، فَهَلْ لِأَحَدِ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى إِحْدَى الْجِهَاتِ الْمَوْقُوفَةِ الضَّيْعَةَ عَلَيْهَا أَنْ يَخْتَصَّ بِمَا عَلَى شَجَرِ الزَّيْتُونِ مِنْ عِدَادِهِ الْمُقَرَّرِ، فَيَضْرِبُهُ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهَا دُونَ بَقِيَّةِ الْجِهَاتِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ؛ إِذِ الْعِدَادُ الْمَعْرُوفُ بِهَذِهِ الْبِلَادِ فِي غِرَاسِ الزَّيْتُونِ وَنَحْوِهِ؛ إِنَّمَا يَدْفَعُهُ الْغَارِسُونَ فِي مَقَابِلَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ أَوِ السُّلْطَانِيَّةِ أَوِ الْمَمْلُوكَةِ، فَيَجْرِي عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ، وَيُدْفَعُ لِكُلِّ جِهَةٍ اسْتِحْقَاقَهَا الَّذِي يَخْصُصُهَا كَمَا يَجْرِي فِي الزَّرْعِ الشُّتْوِيِّ وَالصَّيْفِيِّ، وَجَمِيعِ مَا [س ١٧٥/١] يُزْرَعُ بِهَا مِنَ الْمُقَاتِ وَسَائِرِ الْخَضِرَاتِ، وَاخْتِصَاصُ جِهَةٍ بِذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ لَا يَقْبَلُهُ شَرْعٌ وَلَا عَقْلٌ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ نَصٌّ وَلَا نَقْلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَرِيَّتَانِ خَرِبَتَا مِنْ كَثْرَةِ الظُّلْمِ، فَلِمَتَوَلَّى الْقِسْمَ نَقَلَ قِسْمَهُمَا مِنَ الرَّبْعِ إِلَى الْخُمْسِ

٥٨٢ = سِئَلٌ: فِي قَرِيَّتَيْنِ خَرِبَتَا مِنَ الظُّلْمِ، وَكَثْرَةِ التَّكَايُفِ مِنْ (يَاظُجِيَّةٍ) (١) وَمُبَاشِرَةٍ وَكِبَالَةٍ، وَقَهْوَجِيَّةٍ وَقَوَاسِيَّةٍ، وَطَبَاحِيَّةٍ وَسِيَاسِيَّةٍ، [ك ١٦٥/١] وَأَنْوَاعٍ مِنَ الظُّلْمِ يَطُولُ تَعْدَادُهَا لَا أَصْلَ لَهَا فِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ وَلَا الْعُرْفِ الْقَائِنِيِّ، وَلَا يَحْتَمِلَانِ قِسْمَ الرَّبْعِ مَعَ تَقْدِيرِ عَدَمِ هَذِهِ الظُّلَمَاتِ، فَنَقَلَ مُتَوَلِّيَهُمَا قِسْمَهُمَا مِنَ الرَّبْعِ إِلَى الْخُمْسِ؛ لِمَا رَأَى مِنْ أَنَّ لَا عِمَارَةَ لِهَيْمَا بِدُونِ ذَلِكَ، فَجُعِلَ قِسْمُهُمَا خُمْسًا، وَرَفَعَ تِلْكَ الْوِظَائِفَ الْبِدْعِيَّةَ بِمَعْرِفَةِ حَاكِمِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ وَكِتَابَةِ حُجَّةٍ بِذَلِكَ؛ لِمَا رَأَى مِنَ الْمَنْفَعَةِ الْعَائِدَةِ عَلَى الْوَقْفِ بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِذَا رَامَ قِسْمَ الرَّبْعِ عَلَيْهِمَا لَا يَعْمُرَانِ، هَلْ مَا فَعَلَهُ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ قَاضِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ مُوَافِقٌ لِلشَّرْعِ وَالصَّوَابِ وَاجِبٌ تَقْرِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُعِيدَ الرَّبْعُ امْتَنَعَتِ الزَّرَاعُ عَنْ زَرْعِ أَرَاضِيهِمَا بِالْكُلِّيَّةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَدْ تَقَرَّرَ لَدَى الْعُلَمَاءِ: أَنَّ الظُّلْمَ يَجِبُ إِعْدَامُهُ، وَيَحْرُمُ تَقْرِيرُهُ، [ع ٥٨٤/١] وَإِذَا حُمِلَتِ الْأَرْضُ مَا لَا تَتَحَمَّلُ؛ كَانَ ظُلْمًا يَجِبُ إِعْدَامُهُ، وَلَا شُبْهَةَ أَنْ خَرَجَ

(١) ياظجية: لفظ تركي، يُلفظ بازجيه، بزاي مفخمة، جمع بازجي؛ وهو الكاتب، اسم لتكليف غير شرعي من الظلم الذي لا أصل له. وفي ع: (ياصجية) وفي س: (ياصجيتهم).

الْمُقَاسِمَةَ عَلَى حَسَبِ الطَّاقَةِ، فَإِذَا لَمْ تُطِيقِ الرَّبْعَ يُنْقَلُ إِلَى الْخُمْسِ، بَلْ إِذَا لَمْ تُطِيقِ الْخُمْسَ - بِأَنْ كَانَتْ أَرْضًا قَلِيلَةً الرَّبْعِ، كَثِيرَةَ الْمُؤْنِ، بِحَيْثُ لَوْ قُرِّرَ عَلَيْهَا الْخُمْسُ؛ تَعَطَّلَتْ، أَوْ لَا يَفْضُلُ لِرَبِّهَا شَيْءٌ بَعْدَ الْمُؤْنِ أَوْ كَانَ يَخْسَرُ مِنْ مَالِهِ -؛ يُنْقَضُ عَنِ الْخُمْسِ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِعَامِلِيهِ: لَعَلَّكُمَا حَمَلْتُمَا الْأَرْضَ مَا لَا تُطِيقُ، فَقَالَا: لَا بَلْ حَمَلْنَاهَا مَا تُطِيقُ أَنْ تَحْمِلَهُ وَلَوْ زِدْنَا لَطَاقَتْ<sup>(١)</sup>. وَقَدْ نَصَّ السَّكَّانِيُّ أَنَّهُ إِذَا جَارَ النُّقْصَانُ عِنْدَ قِيَامِ الطَّاقَةِ؛ فَعِنْدَ عَدَمِ الطَّاقَةِ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى، ذَكَرَهُ فِي (الْبَحْرِ) فَظَهَرَ أَنَّ مَا فَعَلَهُ الْمُتَوَلَّى وَقَرَّرَهُ حَاكِمُ الشَّرْعِ مُوَافِقٌ لِلشَّرْعِ الشَّرِيفِ، فَيَجِبُ تَقْرِيرُهُ وَيَحْرُمُ نَقْضُهُ؛ لِأَنَّهُ ظَلَمٌ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### عُشْرُ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ لَا عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ

٥٨٣ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقَفَ يُؤَدِّي (مُتَوَلِّيَهَا)<sup>(٢)</sup> كُلَّ سَنَةٍ لِلْعَشَارِ قَرَشَيْنِ، نَظِيرَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْعُشْرِ، هَلْ لِلْعَشَارِ أَنْ يَطْلُبَ الْعُشْرَ مِنْ رَزَعِ مُسْتَأْجِرِيهَا أَوْ مُسْتَحْكِرِيهَا، أَمْ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِمْ سَبِيلٌ؟

أَجَابَ: صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْبَدَائِعِ) وَغَيْرِهِ أَنَّ الْعُشْرَ يَجِبُ عَلَى الْمُؤَجَّرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَأَبِي يُوسُفَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، وَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْإِمَامُ، فَلَيْسَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِينَ وَلَا عَلَى الْمُسْتَحْكِرِينَ سَبِيلٌ عِنْدَهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَرْضُ بَيْتِ الْمَالِ لَا تُورَثُ

٥٨٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بِيَدِهِ أَرْضٌ بَعْضُهَا وَقْفٌ، وَبَعْضُهَا لِبَيْتِ الْمَالِ يَزْرَعُهَا بِالْحِصَّةِ، هَلْ يَمْلِكُهَا بِذَلِكَ، فَتَجْرِي بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا؟

(١) البخاري: (٣٧٠٠).

(٢) في ع: المتولي عليها. وفي هامشها كما هنا.



٥٨٥ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا، هَلْ إِذَا وَضَعَ أَحَدُ بَنِي الْمُزَارِعِ يَدَهُ عَلَيْهَا [س ٧٥ ب /] مُزَارَعَةً وَتَصَرَّفَ فِيهَا مُدَّةً، ثُمَّ مَاتَ هَلْ لِرِزْوَجَاتِهِ وَسَائِرِ بَنَاتِهِ أَنْ يُخَاصِمْنَ بَنِيهِ فِيهَا، وَيُقَاسِمْنَهُمْ فِيهَا كَقِسْمَةِ أَمْلاكِهِمْ، وَتَجْرِي عَلَى الْفَرَائِضِ الشَّرْعِيَّةِ أَمْ لَا حَقَّ لَهُنَّ فِيهَا؟

٥٨٤ ج = أَجَابَ: أَرْضِي الْوَقْفِ وَأَرْضِي بَيْتِ الْمَالِ لَا مِلْكَ لِمُزَارِعِيهَا فِيهَا بِالْإِجْمَاعِ.

٥٨٥ ج = فَلَا تُورَثُ عَنْهُمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَرَازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، فَلَيْسَ لِرِزْوَجَاتِ الْمُزَارِعِ وَلَا لِبَنَاتِهِ [ك ٦٥ ب /] فِيهَا حَقٌّ، وَمَنْ تَصَرَّفَ فِيهَا بِالْمُزَارَعَةِ إِنَّمَا لَهُ حَقُّ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، وَلَيْسَ لَهُ فِي رَقَبَتِهَا مِلْكٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْإِزْثُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا تَرَكَهُ مِنَ الْمَالِ، وَهَذِهِ الْأَرْضِي لَيْسَتْ مِمَّا تَرَكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَرِيَّةٌ بَعْضُ أَرْضِهَا وَقَفٌ وَالْبَعْضُ سُلْطَانِيٌّ، إِذَا خَرَجَ أَهْلُهَا مِنْهَا لِكَثْرَةِ الْمَظَالِمِ لَا يُجْبَرُونَ عَلَى الْعُودِ

٥٨٦ = سُئِلَ: فِي قَرِيَّةٍ نِصْفُ أَرْضِهَا وَقَفٌ وَالنِّصْفُ سُلْطَانِيٌّ، جَلَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِهَا مِنَ الْمَغَارِمِ وَكَثْرَةُ الْمَظَالِمِ، وَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ وَهُمْ قَاطِنُونَ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ تَوَالَدُوا وَتَنَاسَلُوا وَتَرَكَوا أَوْطَانَهُمْ وَأَرْضِيهِمُ الْمَذْكُورَةَ، وَبَعْدَ مَا يَزِيدُ عَنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً جَاءَهُمْ نَاطِرُ الْوَقْفِ أَوْ وَكَيْلُهُ يُرِيدُ جَبْرَهُمْ عَلَى الْعُودِ، أَوْ غَرَامَتَهُمْ عَلَى أَرْضِيهِمُ الْمَذْكُورَةَ الَّتِي تَرَكَوْهَا، هَلْ يُلْزَمُونَ بِذَلِكَ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا قَائِلٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالزَّمِيمِ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا، لَا سِيَّمَا النَّاطِرُ أَوْ وَكَيْلُهُ، فَإِنَّ الْوَقْفَ حَبْسُ الْعَيْنِ عَلَى مِلْكِ الْوَاقِفِ وَالتَّصَدُّقِ بِالْمَنْفَعَةِ، وَبِالْقَضَاءِ يَزُولُ مِلْكُهُ، لَا إِلَى مَالِكٍ، فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَالزَّارِعُ وَالْحَالُ هَذِهِ فِي الْأَرْضِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى

أَرْضِ الْوَقْفِ عَامِلٌ بِالْحِصَّةِ، وَهُوَ كَالْمُسْتَأْجِرِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ خَرَجٌ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ  
عُلَمَاؤُنَا:

(أ) قَالَ فِي (الْإِسْعَافِ): وَإِذَا دَفَعَهَا - يَعْنِي دَفَعَ الْمُتَوَلَّى الْأَرْضَ - مُزَارَعَةً؛  
فَالْخَرَجُ أَوْ الْعُشْرُ مِنْ حِصَّةِ أَهْلِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ مَعْنَى. انْتَهَى.

(ب) وَفِي (أَوْقَافِ هِلَالٍ): أَرَأَيْتَ الْقَائِمَ بِأَمْرِ هَذِهِ الصَّدَقَةِ إِذَا دَفَعَ الْأَرْضَ  
مُزَارَعَةً بِالنِّصْفِ وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْعُشْرَ عَلَى مَنْ الْعُشْرُ؟ قَالَ: الْعُشْرُ مِنَ النِّصْفِ  
[ع/١٥٩] الَّذِي لِأَهْلِ الْوَقْفِ، فَإِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ لَا يَلْزَمُ الْمُزَارِعِينَ بِالْحِصَّةِ  
كَيْفَ يُطْلَبُونَ لِلْعُودِ إِلَى بَلَدِهِمْ جَبْرًا لِأَجْلِهِ؟ مَا هَذَا إِلَّا ضَلَالٌ بَعِيدٌ. وَبِمِثْلِهِ  
نَقُولُ إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ لِبَيْتِ الْمَالِ وَتُدْفَعُ مُزَارَعَةً لِلْمُزَارِعِينَ، فَالْمَأْخُودُ  
مِنْهُمْ بَدَلُ إِجَارَةٍ، لَا خَرَجٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ وَغَيْرُهُ،  
وَمِمَّا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ: أَنَّ خَرَجَ الْمُقَاسِمَةِ لَا يَلْزَمُ بِالتَّعْطِيلِ، وَأَنَّ أَرْضَ  
بَيْتِ الْمَالِ لَا خَرَجَ فِيهَا، وَالْمَأْخُودُ مِنْهَا أُجْرَةٌ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْفَلَّاحِ  
لَوْ عَطَّلَهَا وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَأْجِرٍ لَهَا، وَلَا جَبْرَ عَلَيْهِ بِسَبَبِهَا، وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ بَعْضَ  
(الْمُزَارِعِينَ)<sup>(١)</sup> إِذَا تَرَكَ الزَّرَاعَةَ وَسَكَنَ مِصْرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَمَا تَفَعَّلَهُ  
الظَّلْمَةُ مِنَ الْإِضْرَارِ بِهِ فَحَرَامٌ، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ الرَّائِقِ).

(ج) وَفِي (النَّهْرِ): مَا يُفَعَّلُ الْآنَ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الْفَلَّاحِ [س/١٧٦] وَإِنْ لَمْ يَزْرَعْ،  
وَيُسَمَّى ذَلِكَ فِلَاحَةً، وَإِجْبَارِهِ عَلَى السَّكَنِ فِي بَلَدَةٍ مُعَيَّنَةٍ لِيُعَمَّرَ دَارَهُ وَيَزْرَعَ  
الْأَرْضَ؛ حَرَامٌ بِلَا شُبْهَةٍ، وَأَجْمَعُوا عَلَى الْإِقْتِصَارِ عِنْدَ الْعَجْزِ أَوْ الْغَيْبَةِ أَوْ  
الْهُرُوبِ عَنِ الْأَرْضِ الْخَرَجِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ: إِمَّا أَنْ يَدْفَعَهَا السُّلْطَانُ مُزَارَعَةً

(١) فِي ع: الزَّارِعِينَ.

لِغَيْرِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَأْخُذُهَا مُزَارَعَةً يُؤَاجِرُهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ  
يَسْتَأْجِرُهَا يَبِعُهَا، فَيَكُونُ الثَّمَنُ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَشْتَرِي  
يُدْفَعُ إِلَى الْمُزَارِعِ مِقْدَارَ مَا يُنْفِقُ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ قَرْضًا، قَالُوا: وَهَذَا  
قَوْلُ الصَّاحِبِينَ، وَأَمَّا قَوْلُ [ك١٦٦/١] الْإِمَامِ لَا يَبِيعُ وَلَا يُؤَجَّرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى  
الْحَجَرَ بِمِثْلِهِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ قَوْلُ الْكُلِّ، فَاقْتَصَارُهُمْ عَلَى ذَلِكَ يَمْنَعُ تَعَرُّضَهُمْ  
لِحَبْرِ الْمُزَارِعِ وَالتَّعَرُّضِ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ، وَيُقْضَى بِأَنَّهُ ظَلَمَ  
وَضَلَالٌ لَا يَحِلُّ بِحَالٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، إِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَالُ.

### لَوْ عَطَّلَ زُرَّاعُ أَرْضِ الْخَرَاجِ أَرْضَهُمْ لِحَصِي أَلْقَاهُ السَّيْلُ فِيهَا يَلْزَمُهُمُ الْخَرَاجُ

٥٨٧ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ خَرَاجِيَّةٍ أَلْقَى عَلَيْهَا السَّيْلُ حَصْبَاءً وَبَعْضَ أَحْجَارٍ فَتَرَكَ  
(أَرْبَابُهَا) <sup>(١)</sup> زَرَعَهَا مَعَ إِمْكَانِ إِصْلَاحِهِمْ لَهَا، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ خَرَاجُهَا الْمُؤَظَّفُ  
عَلَيْهَا، وَلَا يُعْذَرُونَ بِتَرْكِ الزَّرْعِ بِسَبَبِ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْخَرَاجُ، وَلَا يُعْذَرُونَ بِالتَّرْكِ مَعَ إِمْكَانِ الإِصْلَاحِ،  
قَالَ فِي (الْخَانِيَّةِ) وَإِنْ كَانَ فِي أَرْضِهِ قَصَبٌ أَوْ طَرْفَاءٌ أَوْ صَنُوبَرٌ أَوْ خِلَافٌ أَوْ شَجَرٌ  
لَا يُثْمِرُ: يُنْظَرُ إِنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَقْلِعَ ذَلِكَ وَيَجْعَلَهَا مُزْرَعَةً، فَلَمْ يَفْعَلْ؛ كَانَ عَلَيْهِ  
الْخَرَاجُ.

وَفِيهَا بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ: وَإِنْ كَانَ فِي أَرْضِ الْخَرَاجِ قِطْعَةٌ أَرْضٍ سَبَخَةٌ لَا تَصْلُحُ  
لِلزَّرَاعَةِ وَلَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَيْهَا: إِنْ أَمَكَّنَهُ إِصْلَاحُهَا؛ كَانَ عَلَيْهِ خَرَاجُهَا، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ؛  
فَلَا خَرَاجَ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ فِي غَيْرِهَا أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: أَصْحَابُهَا. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

لَوْ أَخَذَ خَرَاجَ الْمُقَاسِمَةِ مِنَ الزَّرْعِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْأَرْضَ  
وَقَفَّ خَرَجُوا مِنَ الْعُهُدَةِ

٥٨٨ = سُئِلَ: عَنْ حَاكِمِ غَزَّةٍ إِذَا أَخَذَ خَرَاجَ الْمُقَاسِمَةِ مِنَ الزَّرْعِ مُدَّةَ سِنِينَ،  
فَاسْتَحَقَّتِ الْأَرْضُ بِأَنَّ ظَهَرَتْ وَقَفًا إِرْصَادِيًّا، هَلْ يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ ثَانِيًا أَمْ لَا،  
وَيَخْرُجُونَ مِنَ الْعُهُدَةِ؟

أَجَابَ: قَدْ خَرَجُوا مِنَ الْعُهُدَةِ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ دَفْعُهُ ثَانِيًا، صَرَّحَ بِهِ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ)،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ أَصَابَ الزَّرْعَ آفَةٌ؛ سَقَطَ الْخَرَاجُ

٥٨٩ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا أَصَابَ الزَّرْعَ آفَةٌ فِي أَرْضِ الْخَرَاجِ بِنَوْعِيهِ هَلْ يَسْقُطُ  
أَمْ لَا؟

٥٩٠ = وَمِثْلُ الزَّرْعِ الْكَرْمُ وَالرَّطْبَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ فِي أَرْضِ الْعُشْرِ أَمْ لَا؟

٥٨٩ ج = أَجَابَ: فِي الْمُتُونِ وَالسُّرُوحِ وَالْفَتَاوِي: إِذَا أَصَابَ الزَّرْعَ آفَةٌ سَمَائِيَّةٌ؛  
لَا خَرَاجَ، كَالغَرَقِ وَالْحَرَقِ وَشِدَّةِ الْبَرْدِ، وَالْحَقُّ الْبِرَازِيُّ الْجَرَادُ بِذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ  
دَفْعُهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الدُّودَةَ وَالْفَأْرَةَ وَالْقِرْدَةَ وَالنَّمْلَ كَذَلِكَ، وَصَرَّحَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا  
بِعَدَمِ السَّقُوطِ فِي الْقِرْدَةِ وَالسَّبَاعِ وَالْأَفْعَى وَنَحْوِهَا، حَيْثُ أَمَكَّنَ الْمَنْعُ؛ إِذِ الْعِلَّةُ عَدَمُ  
الْقُدْرَةِ عَلَى (الدَّفْعِ) (١).

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ خَرَاجِ الْوِظِيْفَةِ وَالْمُقَاسِمَةِ وَالْعُشْرِ، بَلْ بِالْأَوْلَى فِي الْآخَرَيْنِ؛  
لِتَعَلُّقِ ذَلِكَ بِعَيْنِ الْخَارِجِ فِيهِمَا، فَكَانَا بِهِذَا الْحُكْمِ أَوْلَى.

(١) فِي ع: الْمَنْعُ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

٥٩٠ ج = وَمِثْلُ الزَّرْعِ الْكَرْمُ وَالرَّطْبَةُ وَنَحْوُهَا، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَالْأَقْرَبُ إِلَى الْعَدْلِ، وَالْأَبْعَدُ [٥٩٤ ب /] عَنِ الظُّلْمِ، وَقَدْ صَرَّحَ عَلَمَاؤُنَا فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّهُ مِمَّا يُحَمَّدُ مِنْ سِيرَةِ الْأَكَّاسِرَةِ: أَنَّهُ إِذَا أَصَابَ الزَّرْعَ آفَةٌ غَرِمُوا [٧٦ ب /] لَهُ مَا أَنْفَقَ مِنْ بَيْتِ مَالِهِمْ، وَقَالُوا: الْمُزَارِعُ شَرِيكٌ فِي الْخُسْرَانِ، كَمَا هُوَ شَرِيكٌ فِي الرَّبْحِ، فَإِذَا لَمْ يُعْطِهِ الْإِمَامُ شَيْئًا؛ فَلَا أَقَلَّ مِنْ أَنْ لَا يُغَرِّمَهُ الْخَرَاجَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْضُ قَرْيَةٍ وَقَفَّهَا السُّلْطَانُ وَغَرَسَ أَهْلُهَا فِيهَا شَجَرَ زَيْتُونٍ  
فَجَدُّوا الزَّيْتُونَ بِغَيْبَةِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا فَالْقَوْلُ لَهُمْ فِي قَدْرِهِ

٥٩١ = سُئِلَ: فِي أَرْضِ قَرْيَةٍ قَسَمَهَا الرَّبُّعُ، وَهِيَ وَقَفٌ لِزَّيْتُونٍ مِنْ حَضْرَةِ السُّلْطَانِ، غَرَسَ أَهْلُهَا السَّابِقُونَ وَاللَّاحِقُونَ فِيهَا زَيْتُونًا بِإِذْنِ الْمُتَوَلِّينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، غَابَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهَا أَوْ أَنَّ جَدَادِ زَيْتُونِهَا، وَخَافُوا عَلَيْهِ الْهَلَاكَ فَجَدُّوهُ لِغَيْبَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَالْآنَ يَتَشَطَّطُ عَلَيْهِمْ فِي حِصَّةِ الْوَقْفِ وَلَا يُصَدِّقُهُمْ فِي (مَقَالِهِمْ) <sup>(١)</sup> فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُمْ فِي ذَلِكَ؟

٥٩٢ = وَهَلْ عَلَيْهِمْ عُقُوبَةٌ لِجَدِّهِمْ فِي غَيْبَتِهِ لِلضَّرُورَةِ أَمْ لَا؟ أَفْتُونَا.

٥٩١ ج = أَجَابَ: [٦٦ ب /] الْقَوْلُ قَوْلُهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَخْصٍ مِنْهُمْ أَمِينٌ عَلَى مَا فِي يَدِهِ، وَلَا يُبْتُ مَا يَدَّعِيهِ عَلَيْهِمْ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ، فَإِذَا ادَّعَى الزِّيَادَةَ؛ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَإِذَا عَجَزَ عَنْهَا وَطَلَبَ مِنْهُمْ الْيَمِينَ عَلَى مَا ادَّعَى بِهِ؛ فَلَهُ ذَلِكَ؛ إِذِ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ؛ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ (أَنَاسٍ) <sup>(٢)</sup> وَأَمْوَالَهُمْ.

٥٩٢ ج = وَلَا يَلْزَمُهُمْ عُقُوبَةٌ بِجَمْعِ مَا لَهُمْ وَحِفْظِهِ خَشْيَةَ الْهَلَاكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي ع: نَاسٍ.

(١) فِي ع: مَقَالَتِهِمْ.

بَابُ الْجِزْيَةِ

إِذَا عَانَدَ أَهْلُ الذِّمَّةِ وَقَالُوا إِنَّ عَادَتَنَا أَنْ لَا نُعْطِيَ الْجِزْيَةَ  
عَنِ الْأَعْرَبِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَا يُلْتَصَّتْ إِلَى قَوْلِهِمْ

٥٩٣ = سئل: في أهل الذمة: إذا امتنعوا عن أداء الجزية وقت وجوبها، وعاندوا وقالوا: ما لنا عادة أن نعطي عن الأعرب حتى يتزوج، ولا نعطي عن المتزوج منها غير رُبْعِ قرش، ومشايخنا ما عليهم شيء، هل يتبع قولهم شرعاً أو لا يتبع؟ ويأتهم من يأخذ بقولهم؟ وعلى حاكم الشرع والعرف أن يأمرهم بدفع الواجب عليهم شرعاً، ويترجمهم عن الترفع عن دفعه، ويلزمهم بما هو مقدر في الشرع عند أهل العلم؟

٥٩٤ = وما مقدار ما يؤخذ منهم شرعاً؟

٥٩٥ = وعلى من تجب الجزية؟

٥٩٣ ج = أجاب: لا يلتفت إلى قولهم، ولا يتبع، بل كل من امتنع عن أدائها يردع ويترجم ويضفع، وتؤخذ قهراً أو قسراً أو جباً؛ إذ الجزية هي التي عصمت دماءهم عن سيوفنا، ومنعت أيدينا عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم، قال عز من قائل: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله تعالى» كذا في (الصحيح) <sup>(١)</sup> وإذا ما قالوها ندعوهم إلى الجزية؛ لأمره ﷺ بذلك في حديث طويل، رواه أحمد ومسلم والترمذي <sup>(٢)</sup>، ولأنه بقبول الجزية ينتهي القتال كما ينتهي

(١) البخاري: (٢٥)، ومسلم: (٢١).

(٢) مسلم: (١٧٣١)، وأبو داود: (٢٦١٢)، والترمذي: (١٥٤٨)، وأحمد: (٢٣٦٨٠).

بِالإِسْلَامِ، وَفِي (الْحِسَانِ) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ قُلْتُ: [س ١٧٧/أ] يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَمُرُّ بِقَوْمٍ فَلَا هُمْ يُضَيِّفُونَنَا وَلَا هُمْ يُؤَدُّونَ مَا لَنَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ، وَلَا نَحْنُ نَأْخُذُ مِنْهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَبَوْا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرَاهًا فَخُذُوا» كَذَا فِي (المَصَابِيح) (١).

٥٩٤ ج = وَهِيَ عِنْدَ عَدَمِ وَقُوعِ الصُّلْحِ حِينَ الْفَتْحِ عَلَى شَيْءٍ: عَلَى الْفَقِيرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا، وَعَلَى الْوَسْطِ ضِعْفُهُ، وَعَلَى الْمُكْثِرِ ضِعْفُهُ؛ بِدِرْهَمِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مَا كَانَ كُلُّ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَزَنَ سَبْعَةَ مِثْقَالٍ، وَالْمِثْقَالُ مَعْلُومٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا إِلَى الْآنِ.

٥٩٥ ج = وَتُوضَعُ عَلَى الْيَهُودِ وَالسَّامِرَةِ [ع ١٦٠/أ] وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَالْوَثَنِيِّ عِنْدَنَا إِذَا كَانَ عَجْمِيًّا، وَتُؤَخَذُ مِنَ الصَّابِئَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، لَا عِنْدَهُمَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، وَمِنْ كُلِّ بَالِغٍ سِوَاءٍ كَانَ مُتَزَوِّجًا، أَوْ غَيْرِ مُتَزَوِّجٍ، وَمَشَايِخُهُمْ مِثْلُهُمْ تُؤَخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْهُمْ، وَبِهَذَا الْإِسْمِ لَا تَسْقُطُ الْجِزْيَةُ عَنْهُمْ.

وَلَا تُؤَخَذُ مِنْ وَثَنِيِّ عَرَبِيٍّ، وَمُرْتَدٍّ، وَصَبِيٍّ، وَامْرَأَةٍ، وَعَبْدٍ، وَمُكَاتِبٍ، وَزَمِينٍ، وَأَعْمَى، وَفَقِيرٍ غَيْرِ مُعْتَمِلٍ، وَرَاهِبٍ لَا يُخَالِطُ، وَشَمِلَ الْعَبْدُ الْمُدَبَّرَ وَابْنُ أُمِّ الْوَالِدِ.

وَمِثْلُ الزَّمِينِ وَالْأَعْمَى: الْمَفْلُوجُ وَمَقْطُوعُ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ الْعَاجِزُ، وَتَسْقُطُ بِالإِسْلَامِ وَالْمَوْتِ [ك ١٦٧/أ] وَالتَّكْرَارِ، وَلَا تُقْبَلُ مِنْهُ إِذَا أُرْسِلَهَا عَلَى يَدِ نَائِبِهِ فِي أَصْحَاحِ الرُّوَايَاتِ، بَلْ يُكَلَّفُ أَنْ (يُؤَدِّيَهَا) (٢) بِنَفْسِهِ قَائِمًا، وَالْقَابِضُ قَاعِدٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: يَأْخُذُ بِتَلْبِيهِ، وَيَهْزُهُ هَزًّا، وَيَقُولُ: أَعْطِ الْجِزْيَةَ يَا ذِمِّي، كَذَا فِي (الهِدَايَةِ)؛

(١) الترمذي: (١٥٨٩).

(٢) في ع: (يعطيها)، وفوقها: يؤديها.

لِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِإِعْطَائِهَا حَالَ كَوْنِهِمْ صَاغِرِينَ، وَبَحْثُ الْجِزْيَةِ طَوِيلٌ فَتَقْتَصِرُ عَلَيَّ مَا ذَكَرْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَ الذَّمِّيُّ لَا عَنْ تَرْكَةِ لَا تُطَالَبُ وَرَثَتُهُ بِالْجِزْيَةِ

٥٩٦ = سئِلَ: فِي ذِمِّيِّ مَاتَ لَا عَنْ تَرْكَةِ، هَلْ تُطَالَبُ وَرَثَتُهُ بِجِزْيَتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُطَالَبُ وَرَثَتُهُ بِجِزْيَتِهِ مِنْ مَالِهِمْ بِالْإِجْمَاعِ، أَمَّا عِنْدَنَا فَلِسُقُوطِهَا بِالْمَوْتِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْقَائِلِ بَعْدَ سُقُوطِهَا بِهِ يَقُولُ: إِنَّهَا كَذَيْنِ الْأَدْمِيِّ، وَلَا يَلْزَمُ الْوَارِثَ وَفَاؤُهُ مِنْ مَالِهِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَارِثِ بِيَمِينِهِ: أَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ مَالًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غَابَ نَصْرَانِيٌّ وَعَلَيْهِ جَالِيَةٌ، لَا يُطَالَبُ بِهَا أَحَدٌ

٥٩٧ = سئِلَ: فِي نَصْرَانِيٍّ غَابَ وَعَلَيْهِ جَالِيَةٌ<sup>(١)</sup>، هَلْ تَلْزَمُ زَوْجَتَهُ أَوْ أَخَاهَا

أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَلْزَمُ الْجَالِيَةَ إِلَّا مَنْ هِيَ عَلَيْهِ، فَلَا يُطَالَبُ أَبٌ بِابْنِهِ، وَلَا ابْنٌ بِأَبِيهِ فِيهَا، كَالَّذِينَ الشَّرْعِيُّ الثَّابِتُ فِي ذِمَّةِ الْمَدْيُونِ لَا يُطَالَبُ بِهِ أَحَدٌ غَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) (الْجَالِيَةُ) جِزْيَةُ أَهْلِ الذَّمَّةِ. «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» (جِلا).



## بَابُ الْمُرْتَدِّينَ

### حُكْمُ سَابِّ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ

٥٩٨ = سُئِلَ: فِي شَقِيٍّ لَعَنَ نَبِيَّ اللَّهِ تَعَالَى سَيِّدَنَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ،  
الَّذِي أَتَى عَلَيْهِ الْمَلِكُ الْجَلِيلُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ بَأَنَّهُ أَوَاهُ حَلِيمٌ فَمَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ؟

٥٩٩ = وَهَلْ إِذَا جَاءَ تَائِبًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، رَاجِعًا عَمَّا قَالَ، يُدْفَعُ عَنْهُ مُوجِبُ الرَّدَّةِ  
الَّذِي هُوَ الْقَتْلُ؟

٦٠٠ = وَمَا الْحُكْمُ فِيهِ؟

٥٩٨ ج = أَجَابَ: [س ٧٧ ب /] يُقْتَلُ حَدًّا.

٥٩٩ ج = وَلَا تَوْبَةَ لَهُ أَصْلًا، فِيهِ (الْبِرَازِيَّةُ) وَغَيْرَهَا مِنْ كُتُبِ الْفَتَاوِي - وَاللَّفْظُ  
لَهَا -: لَوْ ارْتَدَّوْا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ تَحْرُمُ امْرَأَتُهُ، وَيُجَدِّدُ النِّكَاحَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَيُعِيدُ  
الْحَجَّ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، كَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ، وَالْمَوْلُودُ بَيْنَهُمَا قَبْلَ  
تَجْدِيدِ النِّكَاحِ بِالْوَطْءِ بَعْدَ التَّكْلُمِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ؛ وَلَدُّ زَنَا، ثُمَّ إِنْ أَتَى بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ  
عَلَى الْعَادَةِ؛ لَا يُجْزِئُهُ مَا لَمْ يَرْجِعْ عَمَّا قَالَ؛ لِأَنَّ بَيِّنَاتِهَا عَلَى الْعَادَةِ لَا يَرْتَفِعُ الْكُفْرُ،  
وَيُؤْمَرُ بِالتَّوْبَةِ وَالرُّجُوعِ عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ يُجَدِّدُ النِّكَاحَ، وَزَالَ عَنْهُ مُوجِبُ الْكُفْرِ وَالِارْتِدَادِ  
وَهُوَ الْقَتْلُ إِلَّا إِذَا سَبَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ وَاحِدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَإِنَّهُ  
يُقْتَلُ حَدًّا، وَلَا تَوْبَةَ لَهُ أَصْلًا، سِوَاءٍ كَانَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالشَّهَادَةِ، أَوْ جَاءَ تَائِبًا مِنْ  
قِبَلِ نَفْسِهِ كَالْتَزْنُدُقِ، فَإِنَّهُ حَدٌّ وَجَبَ، فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ خِلَافٌ لِأَحَدٍ؛  
لِأَنَّهُ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْعَبْدِ، فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ كَسَائِرِ حُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ، وَكَحَدِّ الْقَدْفِ  
لَا يَزُولُ بِالتَّوْبَةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا سَبَّ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ تَابَ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِأَنَّ  
النَّبِيَّ بَشَرًا، وَالْبَشَرَ جِنْسٌ تَلَحُّقُهُمُ الْمَعْرَةُ، إِلَّا مَنْ أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْبَارِي مُنَزَّهٌ عَنْ

جَمِيعِ الْمَعَايِبِ، بِخِلَافِ الْإِزْتِدَادِ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَنْفَرِدُ بِهِ الْمُرْتَدُّ، لَا حَقَّ فِيهِ لِغَيْرِهِ مِنْ الْأَدَمِيِّينَ، وَلِكُونِهِ بَشَرًا [ع ٦٠٤ ب /] قُلْنَا: إِذَا شَتَمَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَكَرًا لَمْ يُعْمَى عَنْهُ، وَيُقْتَلُ حَدًّا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَالْبَدْرِيِّ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَالْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ.

قَالَ الْحَطَّابِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفَ فِي وُجُوبِ قَتْلِهِ [ك ٦٧ ب /] إِذَا كَانَ مُسْلِمًا.

وَقَالَ سَخْنُونُ الْمَالِكِيُّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ شَاتِمَهُ كَافِرٌ، وَحُكْمُهُ الْقَتْلُ، وَمَنْ شَكَّ فِي عَذَابِهِ وَكُفْرِهِ؛ كَفَرَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تَفْتَلُوا فَتَمَلَّوْا نَفْتِيلًا﴾ سُنَّةُ اللَّهِ ﴿[الْأَخْرَابِ: ٦١ - ٦٢] الْآيَةُ.

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَعَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ سَبَّ نَبِيًّا فَاقْتُلُوهُ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فَاضْرِبُوهُ»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ بِلَا إِنْذَارٍ، وَكَانَ يُؤْذِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَكَذَا أَمَرَ بِقَتْلِ أَبِي رَافِعِ الْيَهُودِيِّ.

وَكَذَا أَمَرَ بِقَتْلِ ابْنِ خَطْلٍ بِهَذَا، وَكَانَ مُتَعَلِّقًا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ.

وَدَلَالِلُ الْمَسْأَلَةِ تُعْرَفُ فِي كِتَابِ (الصَّارِمُ الْمَسْلُوعُ عَلَى شَاتِمِ الرَّسُولِ).

انتهى.

(١) الديلمى: (٥٦٨٨) وقال الدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد»: غريبٌ من حديث موسى الرضا، عن أبيه، وهو أيضًا غريبٌ من حديث أخيه عبد الله بن موسى عنه. وقد ورد بلفظ: مَنْ سَبَّ الْأَنْبِيَاءَ قُتِلَ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي جُلِدَ. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨/١٠٣)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٦٥٩)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/٢٦٠): رواه الطبراني في «الصغير»، و«الأوسط» عن شيخه عبيد الله بن محمد العمري، رماه النسائي بالكذب.

وَفِي (الْأَسْبَاهِ): كُلُّ كَافِرٍ تَابَ؛ فَتَوْبَتُهُ مَقْبُولَةٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، إِلَّا جَمَاعَةً: الْكَافِرَ [س١٧٨/١] بِسَبِّ نَبِيِّ، وَبِسَبِّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَبِالسَّحْرِ، وَالزَّنْدَقَةِ إِلَى آخِرِ مَا فِيهِ.

وَالْمَسْأَلَةُ مُقَرَّرَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي الْكُتُبِ غَنِيَّةٌ عَنِ الْإِطْنَابِ.

٦٠٠ ج= وَالْحَاصِلُ فِيهَا: وَجُوبُ قَتْلِ مِثْلِ هَذَا الشَّقِيِّ الْمُتَهَوِّرِ فِي حَقِّ مِثْلِ هَذَا النَّبِيِّ الْجَلِيلِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَابَ وَجَدَّدَ الْإِسْلَامَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حُكْمُ سَبِّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ

٦٠١ = سُئِلَ: فِي مُسْلِمٍ سَبَّ خَيْرَ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى أَجْمَعِينَ مُحَمَّدًا رَسُولَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَشْتَمَهُ فِي وَسْطِ [ط١٠٣/١] الشُّوقِ، مُرْتَكِبًا أَعْظَمَ الْفُسُوقِ، فَمَا حُكْمُ هَذَا الشَّقِيِّ اللَّعِينِ؟ أَفْتُونَا مَا جُورِينَ.

أَجَابَ: حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّينَ وَبِهِ صَرَّحَ فِي (النَّتْفِ) حَيْثُ قَالَ: مَنْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ مُرْتَدٌّ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّينَ، وَيُفْعَلُ بِهِ مَا يُفْعَلُ بِالْمُرْتَدِّ:

(أ) وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ أَفْلَاطُونٍ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ (مُعِينِ الْحُكَّامِ) حَيْثُ قَالَ نَاقِلًا عَنْ (شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ) مَا صُورَتُهُ: وَمَنْ سَبَّ النَّبِيَّ أَوْ أَبْغَضَهُ؛ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ رِدَّةً، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّينَ.

(ب) وَفِي (الْأَسْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ): كُلُّ كَافِرٍ تَابَ؛ فَتَوْبَتُهُ مَقْبُولَةٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا جَمَاعَةً: الْكَافِرَ بِسَبِّ نَبِيِّ، وَبِسَبِّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا إِلَّا خ.

(ج) وَفِي (الْبَزَائِيَّةِ) فِي الْمُرْتَدِّ: وَيُؤْمَرُ بِالتَّوْبَةِ وَالرُّجُوعِ عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ يُجَدَّدُ النَّكَاحُ، وَزَالَ عَنْهُ مُوجِبُ الْكُفْرِ وَالْإِرْتِدَادِ، وَهُوَ الْقَتْلُ، إِلَّا إِذَا سَبَّ الرَّسُولَ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ وَاحِدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ حَدًّا، وَلَا تَوْبَةَ لَهُ أَضْلًا، سِوَاءَ كَانَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالشَّهَادَةِ، أَوْ جَاءَ تَائِبًا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ كَالْتَزْنُدُقِ، فَإِنَّهُ حَدٌّ وَجِبَ، فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ خِلَافٌ لِأَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْعَبْدِ، فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ كَسَائِرِ حُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ، وَكَحَدِّ الْقَذْفِ لَا يَزُولُ بِالتَّوْبَةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا سَبَّ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ تَابَ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ بَشَرٌ، وَالْبَشَرُ جِنْسٌ تَلَحُّقُهُمُ الْمَعْرَةَ، إِلَّا مَنْ أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْبَارِيُّ مُنَزَّهٌ عَنِ جَمِيعِ الْمَعَايِبِ بِخِلَافِ الْإِرْتِدَادِ، لِأَنَّهُ مَعْنَى يَنْفَرِدُ بِهِ الْمُرْتَدُّ لَا حَقٌّ فِيهِ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ، وَلِكَوْنِهِ بَشَرًا قُلْنَا: إِذَا شَتَمَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَكْرَانٌ لَا يُعْفَى، وَيُقْتَلُ أَيْضًا حَدًّا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَالْبَدْرِيِّ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَالْمَشْهُورِ مِنْ [ع/١٦١] مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا [ك/١٦٨] مِنَ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفَ فِيهِ وَجُوبُ قَتْلِهِ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا.

وَقَالَ سَخْنُونُ الْمَالِكِيُّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ شَاتِمَهُ كَافِرٌ، وَحُكْمُهُ الْقَتْلُ، وَمَنْ شَكَّ فِي عَذَابِهِ وَكُفْرِهِ؛ كَفَرَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى [س/٧٨ ب/]: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا نَفِيلًا﴾ (٦١) سُنَّةَ اللَّهِ ﴿[الْإِسْرَاءُ: ٦١] الْآيَاتُ.

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَعَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ سَبَّ نَبِيًّا فَاقْتُلُوهُ وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فَاضْرِبُوهُ» (١).

(١) انظر تخريجه في فقرة (٥٩٩ ج).

وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ بِلَا إِنْذَارٍ، وَكَانَ يُؤْذِيهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَكَذَا أَمَرَ بِقَتْلِ أَبِي رَافِعِ الْيَهُودِيِّ.

وَكَذَا أَمَرَ بِقَتْلِ ابْنِ خَطَلٍ بِهَذَا، وَكَانَ مُتَعَلِّقًا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ.

وَدَلَائِلُ الْمَسْأَلَةِ تُعْرَفُ فِي كِتَابِ (الصَّارِمُ الْمَسْلُوعُ عَلَى شَاتِمِ الرَّسُولِ) وَتَمَامُهُ  
فِيهِ، وَفِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) مَا يَقْرُبُ مِنْ هَذَا، وَنَقَلَهُ عَنْهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نَضْرَانِي سَبَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَلَيْهِ السَّلَامُ

٦٠٢ = سُئِلَ: فِي نَضْرَانِي ذِمِّي تَجَرَّأَ عَلَى الْجَنَابِ الرَّفِيعِ الْمُحَمَّدِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
بِالسَّبِّ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ شَرْعًا خُصُوصًا إِذَا كَانَ قَصْدُهُ غَيْظَ الْمُسْلِمِينَ وَمَدْحَةَ النُّضْرَانِيَّةِ  
وَمَدْمَةَ الْإِسْلَامِيَّةِ؟

أَجَابَ: يُبَالِغُ فِي عُقُوبَتِهِ وَلَوْ بِالْقَتْلِ، فَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّرَقِّي فِي  
التَّعْزِيرِ إِلَى الْقَتْلِ إِذَا عَظُمَ مُوجِبُهُ، وَأَيُّ شَيْءٍ مِنْ مُوجِبَاتِ التَّعْزِيرِ أَعْظَمُ مِنْ سَبِّ  
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ وَهَذَا الَّذِي تَمِيلُ إِلَيْهِ نَفْسُ الْمُؤْمِنِ، فَيَنْبَغِي لِحُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ  
قَتْلُهُ؛ كَيْ لَا يَتَجَرَّأَ أَعْدَاءُ الدِّينِ إِلَى إِحْرَاقِ أَفْنِدَةِ الْمُسْلِمِينَ بِسَبِّ نَبِيِّهِمْ مِنَ الْكُفْرَةِ  
الْمُتَمَرِّدِينَ، وَعَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِصْلَاحُ جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ  
الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَالَ الْكَافِرُ: دَارُ الْحَرْبِ خَيْرٌ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ

٦٠٣ = سُئِلَ: عَمَّا نَقَلَهُ الزَّاهِدِيُّ فِي (حَاوِيهِ) بِقَوْلِهِ: (خَج) قِيلَ لَهُ: فِي الْخُرُوجِ  
إِلَى دَارِ الْحَرْبِ مُتَّجِرًا. فَقَالَ الْكَافِرُ: وَدَارُ الْحَرْبِ خَيْرٌ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ.

فَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنْ الرَّبْحَ ثَمَّةً أَكْثَرَ؛ لَا يَضُرُّهُ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنْ دِينَهُمْ خَيْرٌ؛ كَفَرَ. قَالَ: وَلِكَلَامِهِ هَذَا وَجْهٌ أَحْسَنُ مِنْهُ، أَنَّ الْكُفَّارَ خَيْرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَالتَّجَارَاتِ؛ لِقِلَّةِ خِيَانَتِهِمْ وَغَرَرِهِمْ، وَقِلَّةِ الظُّلْمِ عَلَى التُّجَّارِ، وَعَدَمِ أَخْذِ وَلَا تِيهِمْ أَمْوَالَهُمْ بِغَيْرِ ثَمَنِ أَوْ بِثَمَنِ بَخْسٍ، وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ لَا يَكْفُرُ. انْتَهَى. [ط/١٠٤]

لِمَ كَانُوا خَيْرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُعَامَلَاتِ إِخ، مَعَ أَنَّ أَسَاسَهُمْ عَلَى تَقْوَى، وَأَسَاسَ الْكُفَّارِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، هَلْ لَهُ حِكْمَةٌ ظَاهِرَةٌ أَوْ سَبَبٌ جَلِيٌّ؟

أَجَابَ: الظَّاهِرُ أَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ؛ كَثْرَةُ تَعَرُّضِ الشَّيْطَانِ لَهُمْ خَشِيَّةً فَوَاتِيهِمْ مِنْ يَدِهِ، فَوُجِدَ أَثَرُهُ الْمَقْرُونُ بِالْإِرَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ، بِخِلَافِ الْكُفَّارِ فَإِنَّهُ أَمِنَ مِنْ فَوَاتِيهِمْ فَاسْتَرَاحَ مِنْهُمْ، وَتَرَكَ التَّعَرُّضَ لَهُمْ، وَلِيَعْتَرَّ بِهِمْ مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ سَوَاءِ الطَّرِيقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ قَالَ: لَوْ جَاءَنِي النَّبِيُّ مَا فَعَلْتُ. لَا يَكْفُرُ

٦٠٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ سُئِلَ شَيْئًا، فَقَالَ: لَوْ جَاءَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا فَعَلْتُ،

أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، هَلْ يَكْفُرُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) [س/١٧٩] رَامِزًا (حص): وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَهْرِهِ خِلَافٌ، فَقَالَ: لَوْ يُشِيرُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ أَتَمِرْ بِأَمْرِهِ. لَا يَكْفُرُ. وَقَدْ أَفْتَى بِهِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ السُّبْكِيُّ وَالرَّمْلِيُّ مُعَلِّلاً بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ، وَبِأَنَّهُ مُتَنَفِّ بِ (لَوْ)، وَبِأَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ مَجِيئَهُ وَشَفَاعَتَهُ وَعَدَمَ قَبُولِهَا؛ لَا يَكْفُرُ، فَقَدْ شَفَعَ فِي قَضَايَا وَلَمْ تُقْبَلْ، كَمَا فِي قَضِيَّةِ بَرِيرَةَ لَمَّا عُنُقَتْ فَقَالَ: (زَوْجُكَ وَأَبُو وَلَدِكَ) فَقَالَتْ: أَنَا مُرْنِي؟ قَالَ:

(لَا، وَلَكِنِّي أَشْفَعُ) قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ<sup>(١)</sup>. [ك/٦٨ب، ع/٦١ب]

فاجتمع المذهبان على عدم كفره، والذي يظهر أنها إجماعية<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ كَانَ إِذَا نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ  
وَأَعْجَبَتْهُ؛ حَلَّتْ لَهُ، تَنْقِيسًا بِمَقَامِهِ الشَّرِيفِ؛ كَفَرَ

٦٠٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ يَدَّعِي الْعِلْمَ، وَيَزْعُمُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا نَظَرَ  
إِلَى امْرَأَةٍ وَأَعْجَبَتْهُ؛ حَلَّتْ لَهُ بِمَجَرَّدِ نَظَرِهِ، سِوَاءِ كَانَ لَهَا زَوْجٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَيَدْخُلُ  
بِهَا، هَلْ إِذَا تَكَلَّمَ بِهَذَا الْكَلَامِ بَيْنَ الْعَوَامِّ؛ تَنْقِيسًا لِمَقَامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ  
وَالسَّلَامِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ حُكْمُ الرَّدَّةِ، فَيَقَامُ عَلَيْهِ مَا يَقَامُ عَلَى الْمُرْتَدِّ؟

٦٠٦ = وَهَلْ إِذَا تَابَ تَقَبَّلَ تَوْبَتَهُ أَمْ لَا؟

٦٠٥ ج = أَجَابَ: نَعَمْ يَكُونُ بِذَلِكَ مُرْتَدًّا، فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ أَهْلِ الرَّدَّةِ: مِنْ  
وُجُوبِ قَتْلِهِ، فَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا فِي غَالِبِ كُتُبِهِمْ: بِأَنَّ مَنْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،  
أَوْ وَاحِدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ اسْتَخَفَّ بِهِمْ؛ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ حَدًّا وَلَا تَوْبَةَ لَهُ  
أَصْلًا، سِوَاءِ كَانَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالشَّهَادَةِ، أَوْ جَاءَ تَائِبًا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ تَعَلَّقَ  
بِهِ حَقُّ الْعَبْدِ، فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ كَسَائِرِ حُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ، وَوَقَعَ فِي عِبَارَةِ (الْبِرَّازِيَّةِ):  
وَلَوْ عَبَّ نَبِيًّا، كَفَرَ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الْجُرَابِ: ٣٧] مَا يُكَذِّبُ الزَّاعِمَ الْمَذْكُورَ فَمِنْ ذَلِكَ  
قَوْلُ الْقُرْطُبِيِّ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ قَدَّمَهُ: وَرُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
كَانَ قَدْ أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنَّ زَيْدًا يُطَلِّقُ زَيْنَبَ وَأَنْتَ تَتَزَوَّجُهَا بِتَزْوِيجِ اللَّهِ إِيَّاهَا، فَلَمَّا  
تَشَكَّى زَيْدٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُلِقَ زَيْنَبَ، وَأَنَّهَا لَا تُطِيعُهُ، وَأَعْلَمَهُ بِأَنَّهُ يُرِيدُ طَلَاقَهَا؛

(١) في هامش ع: قوله: والذي يظهر أنها إجماعية، لعله للمذهبيين الحنفية والشافعية، وإلا فالحنابلة تقول ببردته، فإن تاب بعد القدرة عليه قتل، لا إن تاب قبلها في أظهر القولين. من نسخ الجامع على الهامش.

قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جِهَةِ الْأَدَبِ وَالْوَصِيَّةِ: اتَّقِ اللَّهَ فِي قَوْلِكَ، وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ. وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُفَارِقُهَا، وَهَذَا الَّذِي أَخْفَى فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهُ بِأَمْرِهِ بِالطَّلَاقِ؛ لَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ سَيَتَزَوَّجُهَا، وَخَشِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُلْحَقَهُ قَوْلٌ مِنَ النَّاسِ فِي أَنْ يَتَزَوَّجَ زَيْنَبَ بَعْدَ زَيْدٍ، وَهُوَ مَوْلَاهُ، وَقَدْ أَمَرَهُ بِطَلَاقِهَا، فَعَاتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى هَذَا الْعُذْرِ، مِنْ أَنَّهُ قَدْ خَشِيَ النَّاسَ فِي شَيْءٍ قَدْ أَبَاحَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ؛ بِأَنْ قَالَ: (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) [س٧٩ب/]. مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يُطَلَّقُ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَقُّ بِالْخَشْيَةِ فِي كُلِّ حَالٍ. ثُمَّ قَالَ: قَالَ عَلَمًاؤُنَا: وَهَذَا الْقَوْلُ أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَالْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ، كَالزُّهْرِيِّ، وَالْقَاضِي بَكْرِ بْنِ الْعَلَاءِ الْقُشَيْرِيِّ، وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ، وَغَيْرِهِمْ ثُمَّ قَالَ: فَأَمَّا مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَوَى زَيْنَبَ امْرَأَةَ زَيْدٍ، وَرُبَّمَا أَطْلَقَ بَعْضَ الْمُجَانِّ يَعْني الْفَسَقَةَ عَشِيقًا، وَهَذَا إِنَّمَا يَصْدُرُ عَنْ جَاهِلٍ بِعِصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ مِثْلِ هَذَا، أَوْ مُسْتَخِفٍّ بِحُرْمَتِهِ ﷺ. انْتَهَى.

وَفِي (الْكَشَافِ) مَا يَكْشِفُ النُّقَابَ عَنْ وَجْهِ الْخَطَايَا وَالصَّوَابِ [ك١٦٩/]. فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَفِي (أَسْبَابِ النُّزُولِ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾ [الْإِنجِل: ٣٨] أَي: مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ إِثْمٍ فِيمَا أَبَاحَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَا اعْتِرَاضَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ فِيهِ ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَابْتِلَائِهِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ، كَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ، وَهَذَا مِمَّا لَيْسَ [ط ١٠٥/]. فِيهِ نَقْصٌ لِلْمَيْلِ الطَّبِيعِيِّ، الَّذِي لَا يَكَادُ يَنْسَلِمُ الْأَدَمِيُّ مِنْهُ، مَعْصُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَعْصُومٍ، فَلَمَّا نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى امْرَأَةِ زَيْدٍ تَمَنَّاها بِقَلْبِهِ إِنْ (طَلَّقَهَا) <sup>(١)</sup> زَيْدًا؛ تَزَوَّجَهَا، وَالْمُبَاحُ لَا يُسْتَحْيَى مِنْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ حَرَجٍ وَلَا جُنَاحَ، لَا سِيَّمَا فِي الْأُمُورِ [ع١٦٢/]. الْجَائِزَةِ الشَّرْعِيَّةِ،

(١) فِي س (يَطْلُقُهَا).



فَكَانَ جَوَابًا لِلْمُنَافِقِينَ وَقَدْ طَلَّقَهَا زَيْدٌ وَخَطَبَهَا لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهَا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَدَلَكِ خَيْرًا مِنِّي: رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَفَرِحَتْ وَقَالَتْ: الْأَمْرُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، مَرْحَبًا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. فَخِطْبَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَرَوُجُهُ إِيَّاهَا بَعْدَ زَيْدٍ يُكَذِّبُ الْقَائِلَ: كَانَ إِذَا نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ وَأَعْجَبْتُهُ؛ حَلَّتْ لَهُ بِمُجَرَّدِ نَظَرِهِ، وَيَدْخُلُ بِهَا، فَجَزَاءُ الْقَائِلِ بِتَكْلِيمِهِ بَيْنَ الْعَوَامِّ؛ تَنْقِصًا لِمَقَامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنْ يُقْتَلَ بَعْدَ أَنْ يُطَافَ بِهِ فِي الْأَسْوَاقِ.

٦٠٦ ج = وَلَا تُقْبَلُ لَهُ تَوْبَةٌ عِنْدَنَا، كَمَا نَصَّتْ عَلَيْهِ عُلَمَاؤُنَا الْأَعْلَامُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ رَمَى الْفَتَوَى عَلَى الْأَرْضِ وَمَزَّقَهَا؛ يَكْفُرُ

٦٠٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِآخِرِ فِتْوَى شَرِيفَةٍ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، فَرَمَاهَا إِلَى الْأَرْضِ وَمَزَّقَهَا، وَاسْتَهْزَأَ بِهَا، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ شَرْعًا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا بِكُفْرِهِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) فِي تَعْدَادِ الْمُكْفَرَاتِ: وَبِالْقَاءِ الْفَتَوَى عَلَى الْأَرْضِ حِينَ أَتَى بِهَا خَصْمُهُ، أَيْ: يَكْفُرُ بِالْقَاءِ الْفَتَوَى إِخ. وَقَالَ أَصْحَابُ الْفَتَاوَى: لَوْ عَرَضَ عَلَيْهِ خَصْمُهُ فِتْوَى الْأَئِمَّةِ فَرَدَّهَا، وَقَالَ (جَهَ بَارِزَانَمَه فِتْوَى) أَوْ رَدَّه، قِيلَ: كَفَرَ لِرَدِّهِ حُكْمَ الشَّرْعِ.

وَعِبَارَةٌ [س ١٨٠ /] (الْبَرَزَانِيَّة): يَكْفُرُ بِغَيْرِ لَفْظَةٍ، قِيلَ: وَلَوْ قَالَ: لَيْسَ كَمَا أَفْتَى، أَوْ قَالَ: لَا يُعْمَلُ بِهَذَا؛ يُعْزَرُ إِذَا بَاشَرَ الْمُنْكَرَ، وَهَذِهِ عِبَارَةٌ (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): وَالتَّرَدُّدُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ عَدَمِ إِرَادَةِ الْإِسْتِهْزَاءِ بِالشَّرْعِ، وَأَمَّا لَوْ كَانَ ذَلِكَ مَعَ الْإِسْتِهْزَاءِ بِالشَّرْعِ وَالدِّينِ؛ يَكْفُرُ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْكَلامِ فِي الْمَسْأَلَةِ طَوِيلٌ، وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ الْوَيْلَ ثَابِتٌ لِمَنْ اسْتَهْزَأَ بِالشَّرْعِ الْوَاضِحِ الْجَلِيلِ الْجَمِيلِ، أَعَاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْمُوْبِقَاتِ، وَخَتَمَ لَنَا وَلِلْمُسْلِمِينَ بِالصَّالِحَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ قَالَ الْمَدْعُوُّ إِلَى الشَّرْعِ لَا أَنْظِرُ هَذِهِ الدَّعْوَى  
بِغِلْظَةٍ وَتَعَاظِمٍ مُسْتَخْفًا؛ كَفَرَ

٦٠٨ = سُئِلَ: فِي مُتَوَلٍّ عَلَى أَوْقَافِ سَيِّدِنَا خَلِيلِ الرَّحْمَنِ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ أَفْضَلُ  
الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ السَّلَامِ؛ مَسَكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفَلَاحِيِّينَ، وَسَجَنَهُمْ ظُلْمًا بِغَيْرِ طَرِيقِ شَرْعِيٍّ،  
فَوَكَّلُوا جَمَاعَةً مِنْ عَشِيرَتِهِمْ؛ لِيَأْتُوا الْحَاكِمَ الْعُرْفِ الْمُؤَلَّى مِنْ قِبَلِ مَوْلَانَا السُّلْطَانَ  
نَصْرَهُ الرَّحِيمِ الرَّحْمَنُ، وَيَسْتَعِيثُوا بِهِ لِيُخْضِرَهُمْ مَعَ غَرِيمِهِمْ لِمَجْلِسِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ،  
فَحَضَرُوا وَاسْتَعَاثُوا، فَأَرْسَلَ الْحَاكِمُ الْمَذْكُورُ إِلَيْهِ، فَحَضَرَ وَأَخْضَرَ الْجَمَاعَةَ، فَدَعَا  
لِمَجْلِسِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ فَقَالَ: لَا أَذْهَبُ لِلشَّرْعِ. وَعَانَدَ، فَقَالَ لَهُ الْحَاكِمُ: أَذْهَبُ إِلَى  
الشَّرْعِ الشَّرِيفِ. فَقَالَ: أَنَا لَا أَنْظِرُ هَذِهِ الدَّعْوَى بِالشَّرْعِ؛ بِغِلْظَةٍ وَتَعَاظِمٍ؛ مُسْتَخْفًا  
بِالشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَثَبَّتَ اسْتِخْفَاؤُهُ بِالْبَيِّنَةِ الْمُعَدَّلَةِ لَدَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ، وَامْتَنَعَ  
وَتَطَاوَلَ عَلَى الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ، وَرَفَعَ صَوْتَهُ مُسْتَخْفًا بِهِ [ك٦٩ب / ] قَائِلًا لَهُ بِالْأَلْفَاظِ  
التُّرْكِيَّةِ يَابَنَهُ سَوْلَمَهُ، فَحَصَلَ لَهُ بِذَلِكَ إِيْذَاءٌ، وَهُوَ فِي مَجْلِسِهِ وَمَحَلِّ حُكُومَتِهِ الْمُؤَلَّى  
فِيهَا مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانَ، فَمَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حَيْثُ امْتَنَعَ عَنِ الذَّهَابِ لِلشَّرْعِ الشَّرِيفِ  
مُسْتَخْفًا بِهِ؟

٦٠٩ = وَمَا يَلْزَمُهُ عَلَى مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنْ (سُوءِ) <sup>(١)</sup> أَقْوَالِهِ وَشَنِيعِ أَفْعَالِهِ؟

٦٠٨ ج = أَجَابَ: قَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ وَهَدَاةِ الْأَنَامِ: أَنَّ مَنْ اسْتَخَفَّ  
بِشَّرْعِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فَقَدْ ارْتَدَّ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَزِمَتْهُ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّينَ  
الْمُقَرَّرَةُ الْمُسَطَّرَةُ فِي الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوِي الْمُسْتَعْنِيَّةِ عَنِ الشَّرْحِ وَالتَّبْيِينِ مِنْ  
وُجُوبِ الْإِهَانَةِ بِالْحَبْسِ وَكَشْفِ الشُّبْهَةِ، وَالْقَتْلِ إِنْ لَمْ يُجَدِّدِ الْإِسْلَامَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ  
الْأَحْكَامِ، هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالِاسْتِخْفَافِ بِالشَّرْعِ وَالدِّينِ.

(١) فِي ع: قَبِيح. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

٦٠٩ ج = وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِإِيْدَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَعِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى أَجْمَعِينَ؛ فَقَدْ صَرَّحَ الْكَثِيرُ مِنْ [ع ٦٢ ب /] أَيْمَتِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ: أَنَّ مَنْ آدَى غَيْرَهُ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَلَوْ بِغَمَزِ الْعَيْنِ؛ عَزَّرَ، فَمِنْ بَابِ أَوْلَى: مَا يُوجِبُ وَحْشَةً، وَيُعَقَّبُ أَدِيَّةً مِنَ الْأَلْفَاظِ الْخَشِنَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ لِلِاسْتِخْفَافِ وَالْإِهَانَةِ الْمُؤْذِنَةِ بِالِاسْتِصْغَارِ، خُصُوصًا بِذَوِي الْمَنَاصِبِ الْمُتَلَقَّاءِ مِنَ الْحَضْرَةِ الْخَاقَانِيَّةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَيْنَا طَاعَتَهُمْ، وَأَلْزَمَنَا إِجَابَتَهُمْ، وَحَرَّمَ عَلَيْنَا الْإِفْتِيَاتَ عَلَيْهِمْ، وَالِاسْتِهَانَةَ بِهِمْ؛ إِذْ هِيَ مُؤَدِّيَةٌ إِلَى خَلَلِ الْأَحْكَامِ، [ط ١٠٦، س ٨٠ ب /] وَفَسَادِ النَّظَامِ، فَوَضِعَ الْإِهَانَةَ فِي مَوْضِعِ التَّكْرِيمِ مُضِرٌّ قَبِيحٌ دَائِمٌ، وَالْحُكْمُ مَوْضِعُ الْإِكْرَامِ، وَمَحَلُّ الْإِحْتِشَامِ، وَمَنْ لَا أَدَبَ لَهُ مَعَ الْخَلْقِ؛ لَا أَدَبَ لَهُ مَعَ الْحَقِّ، وَمَنْ لَا أَدَبَ لَهُ مَعَ الْحَقِّ؛ فَهُوَ آتِمٌ مُجْرِمٌ ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهَ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ﴾ [الجنج: ١٨]، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلِيُّيُ التَّوْفِيقِ، وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ الطَّرِيقِ.

### مَنْ قَالَ لَا أَعْمَلُ بِالشَّرْعِ، بَلْ أَعْمَلُ بِدَعَائِمِ الْعَرَبِ

٦١٠ = سُئِلَ: فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْفَلَاحِينَ دُعُوا إِلَى الشَّرْعِ الْوَاضِحِ الْمُبِينِ؛ فِي قَضِيَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْجِنَايَاتِ مِنْ قَتْلِ وَجِرَاحَاتِ، فَأَبَوْا قَائِلِينَ: لَا نَعْمَلُ بِالشَّرْعِ، وَإِنَّمَا نَعْمَلُ بِدَعَائِمِ الْعَرَبِ وَالْفَلَاحِينَ، مَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ شَرْعًا؟

أَجَابَ: إِنْ قَالُوا ذَلِكَ لِإِعْتِقَادِهِمْ عَدَمَ حَقِيقَةِ الشَّرْعِ، أَوْ اسْتِخْفَافًا؛ فَلَا رَيْبَ فِي كُفْرِهِمْ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْمُرتدِّينَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا مِنْهُمَا؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي كُفْرِهِمْ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): قَالَ لِخَصْمِهِ: حُكْمُ الشَّرْعِ كَذَا. فَقَالَ خَصْمُهُ: (مَنْ بَرَسَمَ كَارِمِي كُنْمَ بِشَرْعِ نِي)؛ كَفَرَ، وَقِيلَ: لَا. وَمَعْنَى هَذِهِ الْأَلْفَاظِ: أَنَا أَعْمَلُ بِالْعَادَةِ، لَا بِالشَّرْعِ، وَأَيَّدَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ بِفَرْعٍ مِنْ عِمَادِ الدِّينِ، وَمِثْلُ مَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ. وَأَمَّا عُقُوبَةُ الْمَذْكَورِينَ

وَتَعزِيرُهُمْ وَإِهَانَتُهُمْ؛ فَوَاجِبٌ عَلَى حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ وَالْفَلَاحِينَ غَلَبَ عَلَيْهِمْ إِهْمَالُ الشَّرْعِ، وَالرُّجُوعُ إِلَى الدَّعَائِمِ، وَرَبِّمَا تَطَرَّفُوا إِلَى هَذِهِ الشَّرِيعَةِ بِالْكُلِّيَّةِ إِنْ تَرَكُوا وَأَمْرُهُمْ، فَلَا يَجُوزُ إِزْحَاءُ أَعْتَبَتِهِمْ فِي الضَّلَالِ، وَإِهْمَالُ أَمْرِهِمْ فِيمَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِهْمَالُ، خُصُوصًا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الشَّأْنِ الَّذِي طَالَ مَا ضَرَبَتْ الصَّحَابَةُ دُونَهُ بِسُيُوفِهَا حَتَّى اسْتَقَامَ، وَجَدُوا فِيهِ النُّفُوسَ حَتَّى شَدَّ صُلْبُهُ وَقَامَ، فَالْمُتَعَيَّنُ عَلَى حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ وَالْإِسْلَامِ وَوُلَاةِ سَائِرِ الْأَنَامِ: تَدَارُكُ هَذَا الْأَمْرِ [ك/١٧٠] الْخَطَرِ الْمُشْكِلِ، وَتَلَاوُفِي هَذَا الشَّأْنِ الصَّعْبِ الْمُذْهِلِ، وَالتَّيَقُّظُ لَهُ بِرَدِّ مِثْلِ هَؤُلَاءِ إِلَى الشَّرْعِ الْمُحَمَّدِيِّ، وَتَرْكِ مَا عَدَاهُ مِمَّا لَمْ يُنَزَّلِ اللَّهُ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ، وَمَنْ أَبِي وَتَمَادَى مِنْهُمْ فِي الضَّلَالِ؛ يَجِبُ أَنْ يُعَامَلَ بِالْقَتْلِ وَالْقِتَالِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْمُهِيمِنِ الْمُتَعَالِ، إِلَيْهِ مَرْجِعُنَا وَمَرَدُّنَا، وَعَلَيْهِ اعْتِمَادُنَا فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ، اللَّهُمَّ قَوِّ مَنَ سَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، وَارْفَعْ عَمَدَهَا، وَثَبِّتْ قَوَائِمَهَا يَا مُمْسِكَ السَّمَاءِ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ، آمِينَ، اللَّهُمَّ آمِينَ.

قِيلَ لَهُ: اَرْضَ بِالشَّرْعِ. فَقَالَ: لَا أَقْبَلُ ذَلِكَ

٦١١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ سَكَنَ دَارًا لَهُ ثُلُثُهَا، وَالثُّلُثُ الْآخَرُ لِآخَرَ، قِيلَ لَهُ: إِنَّ شَرِيكَكَ يَطْلُبُ قِسْمَةَ الدَّارِ، إِمَّا أَنْ تَسْتَأْجِرَ حِصَّتَهُ مِنْهُ، أَوْ تَهَابِئَهُ. فَقَالَ: لَا أَقْبَلُ بِذَلِكَ، وَلَا أَرْضَى بِهِ. فَقَالَ لَهُ الْحَاكِمُ: اَرْضَ بِالشَّرْعِ. فَقَالَ: لَا أَقْبَلُ بِذَلِكَ. وَأَجَابَ لَهُ مُفْتٍ بِأَنَّهُ حَيْثُ خَالَفَ الشَّرْعَ؛ فَقَدْ كَفَرَ وَبَانَتْ زَوْجَتُهُ مِنْهُ، [س/١٨١] وَيَلْزَمُهُ تَجْدِيدُ إِيمَانِهِ وَمَرَاجَعَةُ زَوْجَتِهِ، وَكَتَبَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ سِجْلًا، فَهَلْ يَثْبُتُ بِذَلِكَ كُفْرُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَشْرِكَ بِكَ شَيْئًا وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ مِمَّا لَا أَعْلَمُ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اعْلَمْ: أَنَّ عُلَمَاءَنَا صَرَّحُوا فِي كُتُبِهِمْ [ع/١٦٣] فِي

هَذَا الْبَابِ؛ بَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ إِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ مِثْلُ هَذَا أَنْ يُبَادِرَ بِتَكْفِيرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مَعَ الْقَضَاءِ بِصِحَّةِ إِسْلَامِ الْمُكْرَهِ، وَالْإِسْلَامِ يَغْلُو، وَالْكَفْرُ شَيْءٌ عَظِيمٌ، وَلَا يُخْرِجُ الرَّجُلَ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا جُحُودٌ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ كَدِ (الْبَحْرِ لِلشَّيْخِ زَيْنِ بْنِ نُجَيْمٍ): رَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا: لَا يُخْرِجُ الرَّجُلَ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ، ثُمَّ مَا يُقَنَّ أَنَّهُ رِدَّةٌ يُحْكَمُ بِهَا، وَمَا يُشَكُّ أَنَّهُ رِدَّةٌ لَا يُحْكَمُ بِهَا؛ إِذِ الْإِسْلَامُ الثَّابِتُ لَا يُزُولُ بِشَكِّ، مَعَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَغْلُو، فَيَنْبَغِي لِلْعَالِمِ إِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ هَذَا لَا يُبَادِرُ بِتَكْفِيرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، مَعَ أَنَّهُ يُقْضَى بِصِحَّةِ إِسْلَامِ الْمُكْرَهِ.

أَقُولُ: قَدَّمْتُ هَذِهِ؛ لِتَصِيرَ مِيزَانًا فِيمَا نَقَلْتُهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْمَسَائِلِ، فَإِنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِي بَعْضِهَا: أَنَّهُ كَفَرَ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ عَلَى قِيَاسِ هَذِهِ الْمُقَدَّمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. انْتَهَى.

وَفِي (الْفَتَاوِي الصُّغْرَى): الْكَفْرُ شَيْءٌ عَظِيمٌ، فَلَا أَجْعَلُ الْمُؤْمِنَ كَافِرًا مَتَى وَجَدْتُ رِوَايَةً أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ. انْتَهَى.

وَفِي (الْفَتَاوِي): إِذَا أَطْلَقَ الرَّجُلُ كَلِمَةَ الْكُفْرِ عَمْدًا لَكِنَّهُ لَمْ يَعْتَقِدِ الْكُفْرَ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ يَتَعَلَّقُ بِالضَّمِيرِ، وَلَمْ [ط ١٠٧ /] يَعْتَقِدِ الضَّمِيرَ عَلَى الْكُفْرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْفُرُ. وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ اسْتَخَفَّ بِدِينِهِ. انْتَهَى.

وَفِي (الْخُلَاصَةِ): إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجُوهٌ تُوجِبُ التَّكْفِيرَ، وَوَجْهٌ وَاحِدٌ يَمْنَعُ التَّكْفِيرَ، فَعَلَى الْمُفْتِي أَنْ يَمِيلَ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَمْنَعُ التَّكْفِيرَ؛ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِالْمُسْلِمِ، زَادَ فِي (الْبِرَازِيَّةِ) إِلَّا إِذَا (خَرَجَ بِإِرَادَتِهِ مُوجِبُ الْكُفْرِ) <sup>(١)</sup> فَلَا يَنْفَعُهُ التَّأْوِيلُ حِينَئِذٍ. وَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ): لَا يَكْفُرُ بِالْمُحْتَمَلِ، لِأَنَّ الْكُفْرَ نِهَائِيَّةٌ فِي الْعُقُوبَةِ، فَيَسْتَدْعِي نِهَائِيَّةً فِي الْجِنَايَةِ، وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ [ك ٧٠ ب /] لَا نِهَائِيَّةً. انْتَهَى.

(١) في «الدر المختار» (٤ / ٢٢٤): صَرَّحَ بِإِزَادَةِ مُوجِبِ الْكُفْرِ، وَهُوَ أَوْضَحُ فِي الْمَعْنَى.

قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ هَازِلًا أَوْ لَاعِبًا؛ كَفَرَ عِنْدَ الْكُلِّ، وَلَا اعْتِبَارَ بِاعْتِقَادِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ فِي (فَتَاوَاهُ) وَمَنْ تَكَلَّمَ بِهَا خَطَأً أَوْ مُكْرَهًا؛ لَا يَكْفُرُ عِنْدَ الْكُلِّ، وَمَنْ تَكَلَّمَ بِهَا عَامِدًا عَالِمًا؛ كَفَرَ بِهَا عِنْدَ الْكُلِّ، وَمَنْ تَكَلَّمَ بِهَا اخْتِيَارًا جَاهِلًا بِأَنَّهَا كُفْرٌ؛ فَفِيهِ اخْتِلَافٌ، وَالَّذِي تَحَرَّرَ أَنَّهُ لَا يُفْتَى بِتَكْفِيرِ مُسْلِمٍ أَمْكَنَ حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَى مَحْمَلٍ حَسَنٍ، أَوْ كَانَ فِي كُفْرِهِ اخْتِلَافٌ، وَلَوْ رَوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ، فَعَلَى هَذَا: فَأَكْثَرُ الْفَاطِ التَّكْفِيرِ الْمَذْكُورَةَ لَا يُفْتَى بِالتَّكْفِيرِ بِهَا، وَلَقَدْ أَلْزَمْتُ نَفْسِي أَنْ لَا أُفْتِيَ بِشَيْءٍ مِنْهَا. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حُكْمُ الْعَرَبِ السَّعَادِنَةِ الَّذِينَ يُطَلِّقُونَ نِسَاءَهُمْ فَيَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ مِنْهُمْ بَعْدَ جُمُعَةٍ، وَلَا يَعْتَدُونَ بَعْدَ الْمَوْتِ

٦١٢ = سُئِلَ: فِي نَحْوِ عَرَبِ السَّعَادِنَةِ، وَبَنِي عَطِيَّةَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ عَرَبِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ عَرَبِ الْبَوَادِي، الَّذِينَ يُطَلِّقُونَ [س ٨١ ب /] نِسَاءَهُمْ، فَيَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ زَوْجَةَ الْآخِرِ الْمَدْخُولَةِ بَعْدَ طَلَاقِهِ بِجُمُعَةٍ أَوْ أَقَلِّ، وَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا يَعْتَدُونَ مُطْلَقًا، وَيَسْتَحِلُّونَ ذَلِكَ، وَإِذَا تُوِّفِيَ أَحَدُهُمْ عَنْ عَشْرِ بَنَاتٍ مَثَلًا، وَلَهُ ابْنٌ عَمٌّ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْعَصْبَةِ وَإِنْ بَعُدَ؛ لَمْ يُورَثُوا الْبَنَاتِ مُطْلَقًا مَعَهُ، بَلْ يَعْدُونَهُنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ مِيرَاثًا، وَيُورَثُونَ ذَلِكَ لِعَصْبَتِهِ فَقَطُّ، وَيَسْتَحِلُّونَ ذَلِكَ، وَيُصَدِّقُونَ بِبَعْثِهِ جَلَّ اللهُ تَعَالَى عَمَلَهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ يُنْكِرُونَ الْبَعْثَ وَالنُّشُورَ، إِذَا قِيلَ لِأَحَدِهِمْ: إِنَّ رَبَّنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُحْيِي الْخَلْقَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ، وَيُحَاسِبُهُمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ. فَيَقُولُونَ: لَا نَدْرِي ذَلِكَ. وَلَا يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ، وَلَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ، وَذَأَبُهُمُ الْفَسَادُ فِي الْأَرْضِ، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ، وَقَتْلُ الْأَنْفُسِ الَّتِي حَرَّمَهَا اللهُ تَعَالَى بِغَيْرِ حَقٍّ، وَيَبِيعُونَ الْحُرَّ وَيَقُولُ بَائِعُهُ: هَذَا فَلَا حِيَّ أَبِيعُهُ لِمَنْ شِئْتُ كَيْفَ شِئْتُ، وَأَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالرَّهْنِ كَيْفَ شِئْتُ؛

مُسْتَحْلِينَ ذَلِكَ. وَمِنْ قَبَائِحِهِمْ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ إِذَا جَاءَتْهُ زَوْجَةُ الْغَيْرِ مُغْضَبَةً مِنْ زَوْجِهَا، وَكَانَ [ع ٦٣ ب /] بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا أَدْنَى قَرَابَةٍ؛ يَذْبَحُ شَاةً وَيُطْعِمُهَا لِأَهْلِ حَيْهٍ، وَيَدْخُلُ عَلَيْهَا فِي الْحَرَامِ، وَيَعُدُّهَا زَوْجَةً لَهُ مُعْتَقِدًا حِلَّ ذَلِكَ، فَمَا حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِمْ؟

٦١٣ = وَمَا الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْحُكَّامِ فِي حَقِّهِمْ شَرْعًا مَعَ نَهْيِهِمْ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ مِرَارًا وَأَمْرِهِمْ لَهُمْ بِالِاسْتِسْلَامِ وَالِانْتِقَادِ لِأَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَزِدَادُونَ إِلَّا مُخَالَفَةً وَخُرُوجًا عَنْ أَمْرِهِمْ؟

٦١٢ ج = أَجَابَ: قَدْ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ شَيْخُ مَشَايخِنَا الزَّاهِدُ الْوَرَعُ الْعَالِمُ الشَّيْخُ أَمِينُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَالِ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَأَجَابَ بِمَا حَاصِلُهُ الْمَرْقُومُ فِي (فَتَاوَاهُ): مَنْ اسْتَحَلَّ حُكْمًا عَلِمَ أَمْرُهُ وَحُرْمَتُهُ فِي دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَهُوَ كَافِرٌ.

٦١٣ ج = وَحَيْثُ نُهُوا وَوَعِظُوا مِرَارًا؛ حَلَّ قَتْلُهُمْ وَقِتَالُهُمْ، وَأَخَذُ أَمْوَالِهِمْ، ثُمَّ يُنظَرُ فِي حَالِ نِسَائِهِمْ إِنْ كُنَّ مُؤْمِنَاتٍ مُكْرَهَاتٍ مَعَهُنَّ لَا ذَنْبَ لَهُنَّ لَا يُتَعَرَّضُ لَهُنَّ، فَيَعْلَمَنَّ الْأَحْكَامَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ حَلَّ سَبْيُهُنَّ وَبَيْعُهُنَّ كَالْحَرَبِيَّاتِ. انْتَهَى.

وَحَيْثُ قَطَعُوا الطَّرِيقَ وَقَتَلُوا الْأَنْفُسَ وَأَخَذُوا الْأَمْوَالَ؛ فَجَزَاؤُهُمْ مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣٣] هَذَا حُكْمُهُمْ مَعَ كَوْنِهِمْ مُسْلِمِينَ، وَالْأَوَّلُ حُكْمُهُمْ مَعَ كَوْنِهِمْ كُفَّارًا، وَبِهِ يُعْلَمُ حِلُّ قَتْلِهِمْ مُطْلَقًا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَيُثَابُ قَاتِلُهُمْ، وَأَجْرُ الْمُقَاتِلِ لَهُمْ كَأَجْرِ الْمُقَاتِلِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ مَعَ خُلُوصِ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُجَاهِدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حُكْمُ الدُّرُوزِ الْقَائِلِينَ بِالْوَهْيَةِ الْحَاكِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ  
وَبِعَدَمِ نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا

٦١٤ = سُئِلَ: فِي [س ١٨٢ /] طَائِفَةِ الدُّرُوزِ الْقَائِلِينَ بِالْوَهْيَةِ الْحَاكِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ الْعُبَيْدِيِّ، وَبِالتَّنَاسُخِ، وَبِعَدَمِ نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَسْتَرُّونَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِعِ [ط ١٠٨ /] الدِّينِ، هَلْ يُقْبَلُ إِسْلَامُهُمْ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ أَمْ لَا؛ لِمَا اشْتَهَرَ عَنْهُمْ مِنْ إِخْفَاءِ الْكُفْرِ وَإِظْهَارِ الْإِسْلَامِ؟

٦١٥ = وَإِذَا أَغَارَ الْمُسْلِمُونَ وَسَبَوْهُمْ، فَاشْتَرَى مُسْلِمٌ مِنْ تِلْكَ السَّبَايَا، فَمَا حُكْمُهَا؟

٦١٤ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ الْعَلَّامَةُ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) بِأَنَّ مَنْ يُبْطِنُ الْكُفْرَ وَيُظْهِرُ الْإِسْلَامَ؛ فَهُوَ الْمُنَافِقُ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ فِي عَدَمِ قَبُولِنَا تَوْبَتَهُ كَالزَّنْدِيقِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الزَّنْدِيقِ لِعَدَمِ الْإِطْمِئْنَانِ إِلَى مَا يُظْهِرُ مِنَ التَّوْبَةِ إِذَا كَانَ يُخْفِي كُفْرَهُ، الَّذِي هُوَ عَدَمُ اعْتِقَادِهِ دِينًا، وَالْمُنَافِقُ مِثْلُهُ فِي الْإِخْفَاءِ، وَعَلَى هَذَا: فَطَرِيقُ الْعِلْمِ بِحَالِهِ: إِمَّا بِأَنْ يَعْتَرِ بِعُضِّ النَّاسِ عَلَيْهِ، أَوْ يُسِرُّهُ إِلَى مَنْ أَمِنَ إِلَيْهِ، وَالْحَقُّ أَنَّ الَّذِي يُقْتَلُ وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ هُوَ الْمُنَافِقُ وَالزَّنْدِيقُ إِنْ كَانَ حُكْمُهُ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُبْطِنًا كُفْرَهُ الَّذِي هُوَ عَدَمُ التَّدْيِينِ بَدِينٍ، وَيُظْهِرُ تَدْيِينَهُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى أَنْ ظَفَرْنَا بِهِ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ، وَإِلَّا فَلَوْ فَرَضْنَاهُ مُظْهِرًا لِذَلِكَ حَتَّى تَابَ؛ يَجِبُ أَنْ لَا يُقْتَلَ، وَتُقْبَلُ تَوْبَتُهُ كَسَائِرِ الْكُفَّارِ الْمُظْهِرِينَ كُفْرَهُمْ إِذَا أَظْهَرُوا التَّوْبَةَ. انْتَهَى.

وَفِي (الْحَايَةِ) قَالُوا: إِنْ جَاءَ الزَّنْدِيقُ، فَأَقَرَّ أَنَّهُ زَّنْدِيقٌ فَتَابَ عَنْ ذَلِكَ؛ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَإِنْ أَخَذَ ثُمَّ تَابَ؛ لَمْ تُقْبَلْ تَوْبَتُهُ، وَيُقْتَلُ. انْتَهَى.



٦١٥ ج = وَأَمَّا حُكْمُ السَّبَايَا فَقَدْ قَالَ فِي (الْخَانِيَّةِ): بَلَدَةٌ يَدَّعِي أَهْلَهَا الْإِسْلَامَ،  
يَصُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَيَعْبُدُونَ الْأَوْثَانَ مَعَ ذَلِكَ، فَأَغَارَ عَلَيْهِمُ  
الْمُسْلِمُونَ وَسَبَّوهُمْ، فَاشْتَرَى مِنْهُمْ مُسْلِمٌ مِنْ تِلْكَ السَّبَايَا، قَالُوا: إِنْ لَمْ يَكُونُوا مُقَرَّرِينَ  
بِالْعُبُودِيَّةِ وَالرَّقِّ لِمَلِكِهِمْ؛ يَجُوزُ شِرَاءُ النِّسَاءِ وَالصِّغَارِ مِنْهُمْ، وَلَا [ع/١٦٤] يَجُوزُ شِرَاءُ  
الذُّكُورِ وَالْكِبَارِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ أَقْرَبُوا بِالْإِسْلَامِ، ثُمَّ عَبَدُوا الْأَوْثَانَ؛ كَانُوا مُرْتَدِّينَ، فَيَجُوزُ  
اسْتِرْقَاقُهُمْ نِسَاءً وَصِغَارًا، وَلَا يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ الْكِبَارِ، كَمَا لَا يَجُوزُ مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ،  
وَإِنْ كَانُوا مُقَرَّرِينَ بِالرَّقِّ وَالْعُبُودِيَّةِ لِمَلِكِهِمْ، فَيَجُوزُ سَبْيُهُمْ وَاسْتِرْقَاقُهُمْ، فَإِذَا مَلَكَهُمْ؛  
جَازَ بَيْعُهُمْ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ اللَّقْطَةِ

ادَّعى المَالِكُ الغُصْبَ والمُلْتَقِطُ اللَّقْطَةَ

٦١٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ التَّقَطَ بِهَيْمَةٍ، فَادَّعى المَالِكُ أَنَّهُ غَاصِبٌ، وَادَّعى هُوَ اللَّقْطَةَ، وَلَا إِشْهَادَ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُمَا، فَالْقَوْلُ لِمَنْ مِنْهُمَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ لِلْمَالِكِ إِجْمَاعًا، حَيْثُ ادَّعى أَنَّهُ غَاصِبٌ، فَلَوْ صَدَّقَهُ فِي الْإِلْتِقَاطِ وَادَّعى أَنَّهُ لِنَفْسِهِ لَا لَهُ؛ اخْتَلَفَ [س ٨٢ ب /] أَثْمَنًا، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُلتَقِطِ.

ارْجِعْ إِلَى (الْبَحْرِ) تَجِدِ الْمَسْأَلَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ادَّعى الْمُلتَقِطُ اللَّقْطَةَ وَأَنَّهُ أَشْهَدَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ

٦١٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَرَسَيْنِ بغيرِ إِذْنِ مَالِكَيْهِمَا، وَحَبَّأَهُمَا فِي بَيْتِهِ، وَلَمْ يُشْهَدْ حِينَ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِمَا أَنَّهُ أَخَذَهُمَا لِيُرُدَّهُمَا إِلَى مَالِكَيْهِمَا، وَلَمْ يُعْرَفْ عَلَيْهِمَا مَعَ تَيَسُّرِ التَّعْرِيفِ، بَلْ حَبَسَهُمَا فِي بَيْتِهِ حَتَّى غَضِبَهُمَا [ك ٧١ ب /] مُتَغَلِّبٌ، لَا قُدْرَةَ لِلْمَالِكَيْنِ عَلَى خَلَاصِهِمَا مِنْ يَدِهِ، هَلْ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُمَا لِعَدَمِ إِشْهَادِهِ أَمْ لَا؟

٦١٨ = وَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ: أَشْهَدْتُ بِمَا بَيْنَهُ أَمْ لَا؟

٦١٧ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ قِيَمَتَهُمَا حَيْثُ لَمْ يُشْهَدْ عِنْدَ أَخْذِهِمَا: أَنَّهُ أَخَذَهُمَا لِيُرُدَّهُمَا عَلَى مَالِكَيْهِمَا.

٦١٨ ج = فَإِنْ ادَّعى ذَلِكَ وَلَمْ يُقْمَ عَلَى دَعْوَاهُ بَيِّنَةً؛ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، وَيَضْمَنُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَأَبِي يُوسُفَ إِذَا كَذَّبَهُ الْمَالِكُ فِي ذَلِكَ، وَادَّعى تَعَدِيَهُ عَلَيْهِمَا، وَكَذَلِكَ لَوْ صَدَّقَهُ الْمَالِكُ أَنَّهُ التَّقَطُّهُمَا وَكَذَّبَهُ فِي قَوْلِهِ: التَّقَطُّهُمَا لِأُرُدَّهُمَا، وَادَّعى

أَنَّهُ التَّقَطُّهُمَا لِنَفْسِهِ؛ يَكُونُ ضَامِنًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

### قَرْيَةٌ سُلْطَانِيَّةٌ بِهَا مَغَارَةٌ عَادِيَّةٌ اتَّخَذَهَا مُزَارِعٌ بَدًّا

٦١٩ = سُئِلَ: فِي قَرْيَةٍ سُلْطَانِيَّةٍ بِهَا مَغَارَةٌ عَادِيَّةٌ، لَا يُعْرَفُ لَهَا مَالِكٌ، اتَّخَذَهَا

مُزَارِعٌ مِنْ مُزَارِعِي الْقَرْيَةِ بَدًّا<sup>(١)</sup> (بِالْآتِ)<sup>(٢)</sup> مِنْ عِنْدِهِ، هَلْ يَمْلِكُهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَمْلِكُهَا بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُهَا بِتَمْلِيكِ السُّلْطَانِ لَهُ، أَوْ مَنْ فَوَّضَ لَهُ  
السُّلْطَانُ ذَلِكَ، وَإِذَا اتَّخَذَهَا الْمُزَارِعُ بَدًّا بِالْآتِ مِنْ عِنْدِهِ؛ لَزِمَهُ أَجْرَةٌ مِثْلَهَا لِبَيْتِ  
الْمَالِ حَالِ كَوْنِهَا خَالِيَةً مِنَ الْآلَاتِ الَّتِي لَهُ، كَمَا لِالْيَتِيمِ إِذَا اسْتُعْمِلَ بِغَيْرِ إِجَارَةٍ، عَلَى  
الْمُفْتَى بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ١٠٩/]



(١) بفتح الباء وتشديد الدال منونا هو المكان الذي يعصر فيه الزيت في عرف الشام.

(٢) في ع: بالآلات.

كِتَابُ الْمَفْقُودِ

قَبْضُ النَّاطِرِ أُجْرَةٌ مُسْتَعْلَى، ثُمَّ فَقَدَ

النَّاطِرُ وَلَمْ يُمْكِنِ الْمُسْتَأْجِرُ مِنَ الْإِسْتِغْلَالِ

٦٢٠ = سُئِلَ: فِي نَاطِرٍ وَقَفَ قَبْضٌ مِنْ مُتَقَبَّلٍ أُجْرَةٌ مُسْتَعْلَى، ثُمَّ فَقَدَ النَّاطِرُ  
وَلَمْ يُمْكِنِ الْمُتَقَبَّلُ مِنَ الْإِسْتِغْلَالِ، فَلَزِمَ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى النَّاطِرِ، وَالنَّاطِرُ مَفْقُودٌ وَلَهُ  
اسْتِحْقَاقٌ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ، وَقَدْ فَقَدَ كَمَا سُرِحَ، هَلْ لِلْمُتَقَبَّلِ أَنْ يَتَنَاوَلَ اسْتِحْقَاقَهُ فِي  
غَلَّةِ الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ فِي مَالِ  
الْمَفْقُودِ وَلَا عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، حَتَّى قَالُوا: لَوْ غَابَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ بَدَيْنٍ وَلَهُ مَالٌ عِنْدَ النَّاسِ  
لَا يُدْفَعُ إِلَى الْمُقْضِي لَهُ حَتَّى يَحْضُرَ، وَالْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ عِنْدَنَا مَمْنُوعٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ  
شَهِيرَةٌ، فَلَا يَتَعَرَّضُ غَرِيمُهُ لِاسْتِحْقَاقِهِ بِشَيْءٍ، وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يُوفِّيَ بِهِ شَيْئًا مِنْ  
دِيُونِهِ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ حَيَاتِهِ بِالْإِسْتِصْحَابِ، وَهُوَ لَا يَصْلُحُ لِلْإِسْتِحْقَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاتَتْ امْرَأَةٌ عَنِ ابْنِ مَفْقُودٍ، فَبَاعَ أَمِينٌ

بَيْتَ الْمَالِ عَقَارًا مِنْ تَرَكَّتِهَا

٦٢١ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ عَنِ ابْنِ مَفْقُودٍ، فَوَضَعَ أَمِينٌ بَيْتَ الْمَالِ يَدَهُ عَلَى  
عَقَارٍ مِنْ تَرَكَّتِهَا، وَبَاعَهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِمَوْتِهِ، فَحَضَرَ الْمَفْقُودُ بَعْدَ [س ١٨٣/١] مَوْتِ الْبَائِعِ،  
فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: لِلْمَفْقُودِ رَدُّ الْبَيْعِ وَأَخْذُ الْعَقَارِ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى بَائِعِهِ بِالْثَمَنِ، وَإِنْ  
تَعَدَّرَ؛ تَأَخَّرَتْ مُطَالَبَتُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## حُكْمُ بِمَوْتِ الْمَفْقُودِ وَعَلَيْهِ دُيُونٌ يُبَاعُ عَقَارُهُ لِأَجْلِهَا

٦٢٢ = سئل: في مفقود ثبت موته بموت أقرانه لدى حاكم شرعي ثبوتاً شرعياً، وله ولد غائب غيبة (منقطعة) <sup>(١)</sup> نصّب الحاكم الشرعي [ع/٦٤ب/] فيما عنه لسماع الدعاوي الشرعية، وادّعت عليه زوجة المتوفى المزبور بمؤخر صداقها بذمته، (وأثبتته) <sup>(٢)</sup> بوجه القيم المزبور الثبوت الشرعي، والحال أن المتوفى لم يترك سوى حصّة في دار، فهل للقيم بيع الحصّة المزبورة لوفاء مؤخر صداق الزوجة أم لا؟

أجاب: نعم، له بيع الحصّة المذكورة لوفاء صداق الزوجة؛ لأنه دين بذمّة الميّت:

(أ) ففي (العماديّة) وكثير من الكتب - والعبارة لها - : وَإِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ تَرِكَةٌ حِينَ تُوَفِّي، وَوَرَثْتُهُ فِي بَلَدٍ (آخَرَ) <sup>(٣)</sup> وَادَّعَى إِنْسَانٌ عَلَيْهِ مَالاً، وَالْوَارِثُ غَائِبٌ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً؛ جَعَلَ لَهُ الْقَاضِي وَصِيًّا؛ لِأَنَّ الْغَيْبَةَ الْمُنْقَطِعَةَ [ك/١٧٢/]

بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتِ.

(ب) وفي (المنتقى): إِذَا كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ؛ فَبِيعُ الْعَقَارُ جَائِزٌ، كَالْمَنْقُولِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالنُّقُولُ فِي ذَلِكَ مُتَوَاتِرَةٌ فِي الْكُتُبِ الْمُتَكَثِرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في س زيادة: طويلة.

(٢) في ع: وأثبتته.

(٣) في ع: أخرى.

كِتَابُ الشَّرِكَةِ

بَنَى أَحَدُ الشَّرَكَاءِ فِي الْمُسْتَرَكِّ بغيرِ إِذْنِ الْبَقِيَّةِ

٦٢٣ = سُئِلَ: فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بِالْإِزْثِ بَنَى أَحَدُ الشَّرَكَاءِ فِيهَا بِنَاءً، فَمَا حُكْمُهُ

شَرْعًا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّهُ: إِذَا بَنَى بغيرِ إِذْنِ الشَّرَكَاءِ وَطُلِبَتِ الْقِسْمَةُ يُقَسَّمُ، فَإِذَا وَقَعَ بِنَاؤُهُ فِي نَصِيبِهِ فِيهَا، وَإِلَّا هُدِمَ، وَهَذَا إِذَا بَنَى بِأَحْجَارٍ وَآلَاتٍ هِيَ لَهُ، وَإِنْ بَنَى بِنَقْضِ مُشْتَرَكٍ مِنَ الدَّارِ وَكَانَ بِحَيْثُ لَوْ هُدِمَ لَا قِيَمَةَ، لِمَا وَضَعَهُ مِنْ عِنْدِهِ لَا يُهْدَمُ، وَلَا يَرْجَعُ بِشَيْءٍ مِمَّا أَنْفَقَهُ عَلَى الْعَمَلَةِ، وَإِنْ بَنَاهُ مِنَ النَّقْضِ الْمُسْتَرَكِّ وَمِنْ مَالِهِ؛ فَمَالُهُ مِلْكٌ لَهُ يَنْقُضُهُ، وَالْمُسْتَرَكُّ عَلَى حُكْمِ الشَّرِكَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَانِي فِيهِ بِيَمِينِهِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى بَقِيَّةِ الشَّرَكَاءِ الْمُدَّعِينَ؛ إِذْ هُمْ خَارِجُونَ عَنْهُ، وَهُوَ ذُو يَدٍ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦٢٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَنَى فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ بغيرِ إِذْنِهِ؛ مُنْفَقًا عَلَى

الْعِمَارَةِ مِنْ مَالِهِ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: إِنْ بَنَى بِأَنْقَاضِهَا؛ فَالْبِنَاءُ مُشْتَرَكٌ وَلَا رُجُوعَ لِلْبَانِي بِمَا لَا قِيَمَةَ لَهُ إِذَا هُدِمَ، فَيَمْتَنِعُ هُدْمُهُ، وَإِذَا طَلَبَ الْقِسْمَةَ كِلَاهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا تُقَسَّمُ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مَا وَقَعَ فِي نَصِيبِهِ، وَإِنْ بَنَى بغيرِ أَنْقَاضِهَا مِمَّا لَهُ قِيَمَةٌ وَطَلَبَا الْقِسْمَةَ أَوْ أَحَدُهُمَا قُسِّمَتْ، وَلِكُلِّ مَا وَقَعَ لَهُ مِنَ النَّصِيبِ، فَإِنْ وَقَعَ فِي نَصِيبِ الْبَانِي وَإِلَّا هُدِمَ بِنَاؤُهُ، وَأَخَذَ أَنْقَاضَهُ [س ٨٣ ب /] الَّتِي بَنَاهَا؛ لِأَنَّهَا مِلْكُهُ، وَلَا تَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ بغيرِ رِضَاهُ، فَتَبْقَى عَلَى مِلْكِهِ، وَيَكُونُ غَاصِبًا حَالَ الْبِنَاءِ نَصِيبَ أَخِيهِ وَشَاغِلًا مِلْكَهُ بِمِلْكِهِ، فَيُؤَمَّرُ بِالرَّفْعِ إِنْ طَلَبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لَا يُجْبَرُ الشَّرِيكَ عَلَى الْعِمَارَةِ

٦٢٥ = سئل: في دارٍ مُشترَكةٍ يُريدُ أحدُ الشَّرَكَاءِ فِيهَا الزَّامَ بَقِيَّةِ شُرَكَائِهِ بِعِمَارَتِهَا، وَإِضْلَاحِ حَيْطَانِهَا وَمَرْمَتِهَا، وَهُمْ مُمْتَنِعُونَ، هَلْ يُجْبَرُونَ عَلَى الْعِمَارَةِ أَمْ لَا؟  
 أَجَابَ: [ط/١١٠] لَا يُجْبَرُونَ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## دُكَّانٌ بَعْضُهَا وَقْفٌ وَبَعْضُهَا مِلْكٌ، أَبِي الْمَلَائِكُ عِمَارَتِهَا

٦٢٦ = سئل: في دُكَّانٍ مُشترَكةٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ، نِصْفُهَا مَشَاعًا وَقَفٌ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ، وَالْبَاقِي مِلْكُ آخِرِينَ، اسْتَرَمَّتْ، بَلَّ آلَتْ إِلَى السُّقُوطِ، وَتَأَبَى الْمَلَائِكُ عِمَارَتِهَا، وَالْمُتَوَلَّى يُرِيدُهَا وَيُطَالِبُهُمْ بِمَسَاوَاتِهِ فِي تَعْمِيرِهَا، وَلَيْسَتْ قَابِلَةً لِلْقِسْمَةِ، وَلَا يَتَوَصَّلُ الْمُتَوَلَّى إِلَى تَحْصِيلِ مَقْصُودِ الْوَاقِفِ مَا دَامَتْ كَذَلِكَ، فَهَلْ تُجْبَرُ الْمَلَائِكُ عَلَى مَسَاوَةِ الْمُتَوَلَّى فِي الْعِمَارَةِ، أَوْ يُعَمَّرُ مِنْ مَالِهِ، وَيَرْجَعُ عَلَى الْمَلَائِكِ بِمَا يَخْصُصُهُمْ؟  
 أَجَابَ: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ الْمُشْتَرَكَ إِذَا انْهَدَمَ فَأَبَى أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ، أَوْ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ الْعِمَارَةَ إِنْ اِحْتَمَلَ الْقِسْمَةَ لَا جَبْرَ وَيُقَسَّمُ، وَإِلَّا بَنَى الشَّرِيكَ ثُمَّ يُوجِّرُهُ لِيَرْجِعَ:

(أ) قَالَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ: الْمُشْتَرَكَ إِذَا انْهَدَمَ فَأَبَى أَحَدُهُمَا الْعِمَارَةَ، فَإِنْ اِحْتَمَلَ الْقِسْمَةَ [ع/٦٥٤] لَا جَبْرَ وَقُسِّمَ، وَإِلَّا بَنَى ثُمَّ أَجَّرَهُ لِيَرْجِعَ، وَصَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا أَيْضًا بِأَنَّ الْوَقْفَ إِذَا اِحْتِيجَ إِلَى تَعْمِيرِهِ؛ جَازَتْ الْإِسْتِدَانَةُ عَلَيْهِ بِإِذْنِ الْقَاضِي، حَيْثُ لَمْ تَتَيَسَّرْ إِجَارَةُ عَيْنِهِ، وَلَوْ بِشِرَاءٍ مَتَاعٍ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَيَبِيعُهُ وَيَصْرِفُهُ عَلَى الْعِمَارَةِ، كَمَا حَرَّرَهُ ابْنُ وَهْبَانَ، وَذَلِكَ كُلُّهُ لِلْمُبَادَرَةِ إِلَى مَنَفَعَةِ الْوَقْفِ [ك/٧٢ب] وَالِإِهْتِمَامِ بِهِ،

فَانظُرْ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي أَوْجَبَتْ مُرَاعَاةُ الْوَقْفِ ارْتِكَابَهُ، وَلَوْ أَمَرَهُ الْقَاضِي فَاْمْتَنَعَ؛ يُكَلِّفُ الْمُتَوَلَّى عِمَارَتَهُ، وَيَرْجِعُ عَلَى الشَّرِيكِ بِحِصَّتِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَمَرَهُ بِإِجَارَتِهِ وَاسْتِيفَاءِ حِصَّةِ الشَّرِيكِ، ثُمَّ بَعْدَ الْإِسْتِيفَاءِ يَرْجِعُ إِلَى نِصْفِهِ بِالتَّصَرُّفِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَيُفْتَى وَيُقْضَى بِكُلِّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْوَقْفِ.

(ب) وَفِي (الْخُلَاصَةِ) فِي الْفَضْلِ الثَّانِي فِي الْحَائِطِ وَعِمَارَتِهِ: لَوْ كَانَتِ الدَّارُ بَيْنَ صَغِيرَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَصِيٌّ انْهَدَمَتْ، وَأَبَى أَحَدُهُمَا الْعِمَارَةَ؛ فَالْوَصِيُّ يَرْفَعُ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي حَتَّى يُجْبَرَ عَلَى الْعِمَارَةِ.

طَاحُونَةٌ أَوْ حَمَّامٌ مُشْتَرِكٌ انْهَدَمَ، وَأَبَى الشَّرِيكَ الْعِمَارَةَ؛ يُجْبَرُ هَذَا إِذَا بَقِيَ شَيْءٌ، أَمَا إِذَا انْهَدَمَ الْكُلُّ وَصَارَ صَحْرَاءً، فَإِنْ كَانَ الشَّرِيكَ مُعْسِرًا يُقَالُ لَهُ: أَنْفَقَ حَتَّى يَكُونَ دَيْنًا عَلَى الشَّرِيكِ. انْتَهَى.

(ج) وَفِي (الْخَانِيَّةِ) حَمَّامٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، عَابَ قِدْرُهُ أَوْ حَوْضُهُ أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ، وَاحْتَجَّ إِلَى الْمَرْمَةِ، فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا الْمَرْمَةَ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ؛ اخْتَلَفُوا فِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ: يُؤَاجِرُهَا الْقَاضِي وَيُرْمُهَا بِالْأُجْرَةِ، [س ١٨٤/١] أَوْ يَأْذَنُ لِأَحَدِهِمَا فِي الْإِجَارَةِ وَالْمَرْمَةِ مِنَ الْأُجْرَةِ. قِيلَ: هَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمَا يَجُوزُ الْحَجْرُ عَلَى الْحُرِّ، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا فِي الْحَجْرِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْقَاضِي يَأْذَنُ لِغَيْرِهِ - أَيِ: الْمُمْتَنِعِ - بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ حَتَّى يُؤَدِّيَ حِصَّتَهُ، وَالْفَتْوَى عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَمَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى هُوَ الَّذِي صَدَّرْنَاهُ فِي الْجَوَابِ، وَمَا أَلْحَقْنَا هَذَا إِلَّا لِیُظْهِرَ أَنَّ الْفَتْوَى عَلَيْهِ أَيْضًا، فَيَجُوزُ الْحُكْمُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَاعَ حِصَّةَ مَعْلُومَةٍ فِي فَرَسٍ، فَبَاعَهَا الْمُشْتَرِي لِثَالِثٍ وَسَلَّمَ  
فَهَلَكَتْ، فَالْبَائِعُ الْأَوَّلُ بِالْخِيَارِ

٦٢٧ = سُنِّلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ حِصَّةَ قَرَارِيضَ مَعْلُومَةٍ فِي فَرَسٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، ثُمَّ  
بَاعَ الْمُشْتَرِي الْحِصَّةَ لِثَالِثٍ وَسَلَّمَهَا لَهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ الْأَوَّلِ، فَهَلَكَتْ عِنْدَهُ، هَلْ يَضْمَنُ  
الْبَائِعُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ قِيَمَةَ نَصِيهِ أَمْ لَا؟

٦٢٨ = وَإِذَا قُلْتُمْ بِالضَّمَانِ، هَلْ تُؤْخَذُ الْقِيَمَةُ مِنْ تَرَكَتِهِ إِذَا مَاتَ أَمْ لَا؟

٦٢٧ ج = أَجَابَ: هُوَ أَغْنَى الْبَائِعِ الْأَوَّلَ مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ لِتَعَدِّيهِ  
بِتَسْلِيمِهَا لِالثَّالِثِ بِغَيْرِ إِذْنٍ بَائِعِهِ، فَإِذَا ضَمِنَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ الْمَذْكُورُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَضْمَنَ  
الْمُشْتَرِي مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ بِالضَّمَانِ، فَكَانَ دَفْعُهُ لَهُ دَفْعَ مِلْكِهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، أَيُّ عَلَى  
الْمُشْتَرِي الثَّانِي لِدَفْعِ الْمَالِكِ مِلْكُهُ كُلُّهُ لَهُ، وَإِنْ ضَمِنَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ الْمُشْتَرِي الثَّانِي؛  
لَا يَرْجِعُ بِمَا ضَمِنَ عَلَى بَائِعِهِ هُوَ، لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي الْقَبْضِ لِنَفْسِهِ.

٦٢٨ ج = وَمَنْ مَاتَ مِنْ اخْتَارَ تَضْمِينَهُ مِنْهُمَا؛ يُؤْخَذُ الضَّمَانُ مِنْ تَرَكَتِهِ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيْبَهُ مِنْ فَرَسٍ وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي فَهَلَكَتْ

٦٢٩ = سُنِّلَ: فِي فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا لَهُ رُبْعٌ فِيهَا، وَلِالْآخَرَ الْبَاقِي،  
بَاعَ ذُو الرُّبْعِ رُبْعَهُ فِيهَا لِرَجُلٍ، وَسَلَّمَهَا لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ (الشَّرِيكِ) (١)، هَلْ يَضْمَنُ حِصَّتَهُ  
إِنْ هَلَكَتْ؟

٦٣٠ = وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهَا لِلشَّرِيكِ إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: شَرِيكِهِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

٦٢٩ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، الشَّرِيكَ بِتَسْلِيمِهَا لِلْمُشْتَرِي ضَامِنٌ لِحِصَّةِ شَرِيكِهِ.

٦٣٠ ج = وَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً، يَجِبُ رَدُّهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ الشَّرِيكَ [ك١٧٣/أ] ضَمِنَ

الْمُشْتَرِي فِي صُورَةِ الْهَلَاكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَضْمَنُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مَا بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ

مِنْ نِتَاجِ الْمُشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنٍ

٦٣١ = سُئِلَ: فِي فَرَسٍ فِي يَدِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْتَجَتْ نِتَاجًا، كَلَّمَا [ط١١١/أ] طَلَبَ

الشَّرِيكَ شَيْئًا مِنْ نِتَاجِهَا لِيَكُونَ فِي يَدِهِ وَنَوَيْتِهِ يَمْنَعُهُ مِنْهُ، حَتَّى هَلَكَ بَعْضُهُ عِنْدَهُ،

وَبَعْضُهُ عِنْدَ مُشْتَرٍ [ع٦٥ب/أ] مُتَسَلِّمٍ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ، وَبَعْضُهُ وَهَبَهُ لِذِي وِلَايَةٍ عَلَيْهِ

لَا يُمَكِّنُهُ خَلَاصُهُ مِنْ يَدِهِ، فَهَلْ يَضْمَنُ بِالْمَنْعِ وَالتَّسْلِيمِ لِلْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ؛ إِذِ الشَّرِيكَ حُكْمُهُ فِي حِصَّةِ شَرِيكِهِ حُكْمُ الْمُودَعِ، وَالْمُودَعُ

بِالْمَنْعِ ضَامِنٌ لِمَا هَلَكَ عِنْدَهُ بَعْدَ الْمَنْعِ، وَلِمَا بَاعَهُ وَسَلَّمَهُ لِلْمُشْتَرِي بِإِذْنِ شَرِيكِهِ،

أَوْ وَهَبَهُ وَسَلَّمَهُ كَذَلِكَ، وَهُوَ ظَالِمٌ مُتَعَدٍّ، فَيَضْمَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَذِنَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ لِشَرِيكِهِ فِي رُكُوبِ الْفَرَسِ

فَهَلَكَتْ، فَلِلثَّالِثِ الْخِيَارُ

٦٣٢ = سُئِلَ: فِي فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ، أُرْكَبَهَا أَحَدُهُمْ [س٨٤ب/أ] إِلَى آخَرَ

بِغَيْرِ إِذْنِ الثَّالِثِ، فَهَلَكَتْ تَحْتَهُ، هَلْ يَضْمَنَانِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنَانِ، وَيُخَيَّرُ فِي اتِّبَاعِ أَحَدِهِمَا حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؛ إِذْ قَدْ

تَقَرَّرَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّ فِي شَرِكَةِ الْمَلِكِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ أَجْنَبِيٌّ

فِي قِسْطِ الْآخِرِ، وَفِي (الْهِدَايَةِ): الدَّابَّةُ الْمُشْتَرَكَةُ لَا يَرْكَبُهَا الشَّرِيكُ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ،  
يَعْنِي: فَيُضْمَنُ بِالرُّكُوبِ لِتَعَدِّيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَسٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ دَفَعَهَا أَحَدُهُمْ  
لِحَاكِمٍ بِإِذْنِ أَحَدِهِمْ، فَهَلَكَتْ

٦٣٣ = سُئِلَ: فِي فَرَسٍ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ، لِوَاحِدٍ نَضَفُهَا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ رُبْعُهَا،  
وَوَقَعَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَرِيمَةٌ لِحَاكِمِ الْعُرْفِ، فَدَفَعَ الْفَرَسَ بِأَمْرِ شَرِيكِهِ لَهُ، وَهَلَكَتْ عِنْدَهُ،  
هَلْ يَضْمَنُ الشَّرِيكَانِ حِصَّةَ صَاحِبِ النُّصْفِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ الشَّرِيكَانِ، أَمَّا الدَّافِعُ فَلَا تَوَقُّفَ فِيهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلِصِحَّةِ  
أَمْرِهِ فِيمَا يَمْلِكُ، فَكَانَتْهُمَا سَلَمًا مَعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُضْمَنُ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ بِاسْتِعْمَالِ الدَّابَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ

٦٣٤ = سُئِلَ: فِي فَرَسٍ اتَّفَقَ الشَّرَكَاءُ فِيهَا عَلَى وَضْعِهَا عِنْدَ أَحَدِهِمْ، فَجَاءَ وَاحِدٌ  
مِنْهُمْ وَأَخَذَهَا مِنْ عِنْدِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْغَائِبِ، فَهَلَكَتْ عِنْدَهُ بِدَاءِ خَرَجِ بِهَا، هَلْ لِلْغَائِبِ  
تَضْمِينُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ ذَلِكَ؛ إِذْ قَدْ صَرَّحُوا فِي الدَّابَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ بِأَنَّهُ يَصِيرُ غَاصِبًا  
بِاسْتِعْمَالِهَا، فَلَا يَبْرَأُ عَنِ الضَّمَانِ إِلَّا بِالرَّدِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شَرِيكَانِ فِي فَرَسٍ بَاعَ صَاحِبُ الثُّلُثَيْنِ ثُلُثًا  
لِأَجْنَبِيٍّ وَلَمْ يُسَلِّمْهُ وَلَمْ يَأْذِنْ لَهُ بِأَخْذِهَا

٦٣٥ = سُئِلَ: (فِي شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ) <sup>(١)</sup> لِأَحَدِهِمَا الثُّلُثَانِ، وَلِلْآخَرِ الثُّلُثُ،

(١) فِي ع: فِي فَرَسٍ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

بَاعَ صَاحِبُ الثُّلُثَيْنِ ثُلُثًا مِنْهَا لِأَجْنَبِيٍّ، وَلَمْ يُسَلِّمْهُ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ بِأَخْذِهَا، فَذَهَبَ إِلَيْهَا فَوَجَدَهَا فِي الصَّحْرَاءِ، فَأَخَذَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْبَائِعِ، وَبِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِيكِ، فَهَلَكَتْ عِنْدَهُ، هَلْ عَلَى الْبَائِعِ ضَمَانُ حِصَّةِ الشَّرِيكِ الَّذِي لَمْ يَبِعْ، أَمْ الضَّمَانُ عَلَى الْمُشْتَرِي؟

أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ يُسَلِّمْ الْبَائِعُ الْفَرَسَ لِلْمُشْتَرِي لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الضَّمَانُ عَلَى الْمُشْتَرِي خَاصَّةً؛ إِذِ الْبَائِعُ لَمْ يَتَعَدَّ بِمُجَرَّدِ الْبَيْعِ عَلَى حِصَّةِ الشَّرِيكِ، وَإِنَّمَا يُثْبِتُ التَّعَدِّي لَوْ سَلَّمَ، وَمِمَّا يُثْبِتُ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ مَا فِي (الْبَرَازِيَّةِ) فِي الْوَدِيعَةِ، قَالَ: بَعْتُ الْوَدِيعَةَ وَقَبِضْتُ ثَمَنَهَا. لَا يَضْمَنُ مَا لَمْ يَقُلْ دَفَعْتُهَا إِلَى الْمُشْتَرِي، وَقَدْ سُئِلَ قَارِيءُ الْهِدَايَةِ عَنْ جَمَاعَةِ مُشْتَرِكِينَ فِي فَرَسٍ، بَاعَ أَحَدُهُمْ حِصَّتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ، وَسَلَّمَ الْفَرَسَ لِلْمُشْتَرِي بِغَيْرِ إِذْنِ بَقِيَّةِ الشَّرَكَاءِ، فَهَلَكَتْ عِنْدَهُ. فَأَجَابَ: الشَّرَكَاءُ مُخَيَّرُونَ: إِنْ شَاءُوا ضَمَّنُوا الشَّرِيكَ، وَإِنْ شَاءُوا ضَمَّنُوا الْمُشْتَرِي مِنْهُ. انْتَهَى.

وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِوُجُودِ التَّسْلِيمِ، وَلَا تَسْلِيمَ مِنَ الْبَائِعِ فِي مَسْأَلَتِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دَارُ بَيْنَ بَالِغٍ وَوَيْتِيمٍ وَامْرَأَةٍ، سَكَنَهَا الْبَالِغُ

#### بِلَا اسْتِئْجَارِ حِصَّةِ الْوَيْتِيمِ مُدَّةً

٦٣٦ = سُئِلَ: فِي دَارٍ مُعَدَّةٍ لِإِسْتِغْلَالِ بَيْنَ بَالِغٍ وَوَيْتِيمٍ وَامْرَأَةٍ، سَكَنَهَا الشَّرِيكَ

الْبَالِغُ بِلَا اسْتِئْجَارِ حِصَّةِ الْوَيْتِيمِ سَنَةً، هَلْ يَلْزَمُ الْبَالِغَ أُجْرَةٌ مِثْلَ حِصَّةِ الْوَيْتِيمِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَدْ أَفْتَى كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِوُجُوبِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ فِي ذَلِكَ؛ صِيَانَةً لِمَالِ

الْوَيْتِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَجَرُ قُطْنٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ قَسَمَهُ أَحَدُهُمَا فِي غَيْبَةِ الْآخَرِ

٦٣٧ = سُئِلَ: فِي شَجَرِ قُطْنٍ [س ١٨٥/١] بَيْنَ رَجُلَيْنِ قَسَمَهُ أَحَدُهُمَا فِي غَيْبَةِ الْآخَرِ،

وَحَرِثَ عَلَى حِصَّتِهِ، وَتَرَكَ حِصَّةَ الْآخِرِ، فَأَخْرَجَ قُطْنًا وَأَخَذَهُ، هَلْ هُوَ مَخْصُوصٌ بِهِ،  
أَمْ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا كَشَجَرِهِ؟

أَجَابَ: الْقُطْنُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، وَلَا [ك٧٣ب/] يَخْتَصُّ بِهِ الشَّرِيكُ الْحَارِثُ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

شَخْصَانِ اجْتَمَعَا فِي دَارٍ، وَأَخَذَ كُلُّهُمَا عَلَى حِدَةٍ، وَيَجْمَعَانِ  
كَسْبَهُمَا حَتَّى صَارَ لَا يُمَكِّنُ التَّمْيِيزُ فَهُوَ بَيْنَهُمَا سَوِيَّةٌ

٦٣٨ = سُئِلَ: فِي زَوْجِ امْرَأَةٍ وَابْنَيْهَا اجْتَمَعَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ، وَأَخَذَ كُلُّهُمَا مِنْهُمَا  
يَكْتَسِبُ عَلَى حِدَةٍ، [ع١٦٦أ/] وَيَجْمَعَانِ كَسْبَهُمَا سَوَاءً، فَحَصَلَا بِكَسْبِهِمَا أَمْوَالًا،  
وَلَا يُعْلَمُ التَّفَاوُتُ وَلَا التَّسَاوِي فِيهِ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّمْيِيزُ، فَهَلْ وَالْحَالُ هَذِهِ يَكُونُ الْمَالُ  
الْمُجْتَمِعُ بِأَنْوَاعِهِ بِكَسْبِهِمَا سَوِيَّةً أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، هُوَ بَيْنَهُمَا سَوِيَّةٌ، حَيْثُ لَا يُمَيِّزُ كَسْبُ هَذَا مِنْ كَسْبِ هَذَا، وَلَا يَخْتَصُّ  
أَحَدُهُمَا بِهِ، وَلَا بِزِيَادَةٍ عَلَى الْآخِرِ؛ إِذِ التَّفَاوُتُ سَاقِطٌ، كَمَا تَقَطَّي السَّنَابِلُ إِذَا خَلَطَا  
مَا التَّقَطُّ، وَحَيْثُ كَانَ كُلُّهُمَا صَاحِبَ يَدٍ [ط١١٢/] لَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا فِي قَدْرِ حِصَّةِ الْآخِرِ، فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَ يَدٍ وَالْآخَرُ خَارِجٌ وَاخْتَلَفَا؛  
فَالْقَوْلُ لِذِي الْيَدِ، وَالْبَيِّنَةُ بَيْنَهُ الْخَارِجُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَا حَصَلَهُ الشُّرَكَاءُ فِي الْمَالِ

بِالِاِكْتِسَابِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ

٦٣٩ = سُئِلَ: فِي إِخْوَةٍ أَرْبَعَةٍ تَلَقَّوْا عَنْ أَبِيهِمْ تَرِكَةً، فَأَخَذُوا فِي الْاِكْتِسَابِ  
وَالْعَمَلِ فِيهَا جُمْلَةً، كُلُّ عَلَى قَدْرِ اسْتِطَاعَتِهِ، هَلْ تَكُونُ جَمِيعُ التَّرِكَةِ وَمَا حَصَلُوا  
بِالِاِكْتِسَابِ بَيْنَهُمْ سَوِيَّةً، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْعَمَلِ وَالرَّأْيِ كَثْرَةً وَصَوَابًا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَكُونُ الْجَمِيعُ بَيْنَهُمْ أَرْبَاعًا، لِكُلِّ رُبْعٍ، وَإِنْ اِخْتَلَفُوا فِي الرَّأْيِ وَالْقُوَّةِ؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ وَلِإِخْوَتِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرِكَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا كَانَ الْأَخْوَانُ فِي مَعِيشَةٍ فَمَا حَصَلَاهُ بِسَعْيِهِمَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا  
٦٤٠ = سُئِلَ: فِي أَخَوَيْنِ سَعْيُهُمَا وَاحِدٌ، وَعَائِلَتُهُمَا وَاحِدَةٌ، حَصَلَا بِسَعْيِهِمَا  
أَمْوَالًا مِنْ مَوَاشٍ وَغَيْرِهَا، وَالْآنَ يُرِيدُ أَحَدُهُمَا مُفَارَقَةَ الْآخَرِ، وَمُقَاسَمَةَ الْمَالِ  
مُنَاصَفَةً، وَيَأْتِي الْآخَرَ، فَهَلْ (وَالْحَالَةُ) <sup>(١)</sup> هَذِهِ جَمِيعُ مَا حَصَلَاهُ بِسَعْيِهِمَا وَكَسْبِهِمَا  
مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، تَجِبُ قِسْمَتُهُ بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةً أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، مَا حَصَلَاهُ بِكَسْبِهِمَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ أَحَدُهُمَا  
دُونَ الْآخَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْخَسَارَةُ عَلَى الشَّرِيكَيْنِ بِقَدْرِ الْمَلِكِ

٦٤١ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ اشْتَرَا شَرِكًا شَرِكَةً وَجُوهٍ، وَاشْتَرَا مِنْ جَمَاعَةٍ بِضَاعَةً  
مُنَاصَفَةً، وَالرَّبْحُ كَذَلِكَ، فَخَسِرَتْ تِجَارَتُهُمَا، فَهَلْ تَكُونُ الْخَسَارَةُ عَلَيْهِمَا سَوِيَّةً  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، مَا خَسِرَا فَهُوَ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ مَلِكِهِمَا فِي الْمُشْتَرَى، وَهَذَا الْحُكْمُ ثَابِتٌ  
عَلَيْهِمَا، سَوَاءً بِأَشْرَا عَقْدَ الشَّرَاءِ أَوْ بِأَشْرَاهُ أَحَدُهُمَا لِتَضَمُّنِهَا الْوِكَالَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلَانِ بَيْنَهُمَا فِدَّانٌ، اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ الْبَدْرَ مُنَاصَفَةٌ  
فَأَخْصَبَ أَحَدُ الْبَدْرَيْنِ وَضَعُفَ الْآخَرُ

٦٤٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ لَهُمَا فِدَّانٌ، اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يُلْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْ

(١) فِي ع: وَالْحَالِ.

(بذريهما) <sup>(١)</sup> بينهما، فصار كل منهما يطلب من شريكه البذر؛ ليلقيه في الأرض بينهما، فيسلمه له بعد كيلاه حتى بذرا قدر معلوما [س ٨٥ ب /] منهما، فاتفق أن أحصب أحد البذرين وضعف الآخر، والآن أحدهما يقول لشريكه: بذري لي، وبذرك لك، فهل يكون مقترضا من الآخر، والزرع كله بينهما ضعيفه (وخصبه) <sup>(٢)</sup> أم لا؟

أجاب: الخارج بينهما والحال هذه، والله أعلم.

### مُغْرِبُونَ اشْتَرَكُوا عَلَى أَنَّ مَا تَحَصَّلَ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ فَمَرَضَ وَاحِدٌ

٦٤٣ = سُئِلَ: فِي مُغْرِبِينَ اشْتَرَكُوا عَلَى أَنَّ يُغْرِبُوا لِلنَّاسِ بَقَايَا جُرُونِهِمْ، وَيَكُونُ الْمُتَحَصِّلُ بَيْنَهُمْ سَوِيَّةً، فَمَرَضَ أَحَدُهُمْ، وَتَقَيَّدَ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يَمْرَضُهُ، هَلْ مَا (يَتَحَصَّلُ) <sup>(٣)</sup> بِعَمَلِ بَقِيَّتِهِمْ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا شَرَطُوا، وَيَكُونُ لِلْمَرِيضِ قَدْرٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَكَذَلِكَ لِلْمَمْرَضِ أَمْ لَا؟

أجاب: [ك ١٧٤ /] الْمُتَحَصِّلُ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا شَرَطُوا، الْعَامِلُ وَغَيْرُهُ فِيهِ سَوَاءٌ لِعُذْرِ وَغَيْرِهِ، كَمَا هُوَ مُصْرَّحٌ بِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا اتَّهَمَ شَرِيكُهُ بِالْخِيَانَةِ لَا يُقْبَلُ

٦٤٤ = سُئِلَ: فِي شَرِيكِ اتَّهَمَ شَرِيكُهُ بِالْخِيَانَةِ، هَلْ يُقْبَلُ كَلَامُ شَرِيكِهِ فِي حَقِّهِ أَمْ لَا يُقْبَلُ، وَلَا يَلْزَمُ الْمُتَّهَمُ يَمِينٌ؟

(١) في ع: بذر لهما.

(٢) في ع: وخصبه. وفي هامشها كما هنا.

(٣) في ع: تحصل.

أَجَاب: لَا يُقْبَلُ قَوْلُ شَرِيكِهِ فِي حَقِّهِ، وَلَوْ أَرَادَ تَحْلِيفَهُ عَلَى الْخِيَانَةِ الْمُبَهَّمَةِ؛ لَمْ يَحْلِفْ، كَمَا فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) لَكِنْ فِي (فَتَاوِي قَارِي الْهِدَايَةِ) مَا يُخَالِفُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا ادَّعَى أَحَدُ الشَّرَكَاءِ الَّذِي فِي يَدِهِ الْمَالُ أَنَّ لَهُ كَذَا يُصَدِّقُ

٦٤٥ = سُئِلَ: فِي ثَلَاثَةِ اشْتَرَكُوا شَرِكَةً فَاسِدَةً وَصَحِيحَةً، مَاتَ أَحَدُهُمْ، فَادَّعَى الَّذِي بِيَدِهِ الْمَالُ عِنْدَ إِرَادَةِ قَسْمِهِ أَنَّ لَهُ كَذَا، وَصَدَّقَهُ شَرِيكُهُ، وَكَذَّبَهُ وَرَثَتُهُ الْمَيِّتِ، هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ أَمْ لَا؟

أَجَاب: نَعَمْ الْقَوْلُ قَوْلٌ مِنْ بِيَدِهِ الْمَالُ أَنَّ لَهُ فِيهِ كَذَا وَكَذَا [٦٦٤ ب/] إِذِ الْيَدُ لَهُ فَيُصَدِّقُ فِي كُلِّ مَا يَقُولُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا أَجْرًا أَوَانِي النُّحَاسِ الْمُشْتَرَكَةَ بَيْنَهُمَا لِلطَّبِّخِ فَالْإِجَارَةُ فَاسِدَةٌ

٦٤٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَوَانِي نُحَاسٍ مُعَدَّةٌ لِطَبِّخِ الدَّبْسِ، اتَّفَقَا عَلَى أَنْ يُؤَجَّرَا ذَلِكَ وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا، فَتَعَطَّلَتْ آيَةُ أَحَدِهِمَا، وَأَعَانَهُ الْآخَرُ عَلَى الطَّبِّخِ فِي آيَتِهِ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَاب: الشَّرِكَةُ الْمَذْكُورَةُ فَاسِدَةٌ، وَمَا طَبَّخَ فِي آيَةِ أَحَدِهِمَا فَأُجْرَتُهُ لِصَاحِبِهَا، وَلِلْآخَرِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ لِعَمَلِهِ مَعَهُ، وَمِثْلُهُ الَّذِي تَعَطَّلَتْ آيَتُهُ مَا طَبَّخَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَتَعَطَّلَ فَأُجْرَتُهُ لِصَاحِبِهَا، وَلِلْآخَرِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ لِعَمَلِهِ مَعَهُ، كَمَنْ دَفَعَ لِآخَرَ دَابَّةً لِيَبِيعَ بَرًّا عَلَى ظَهْرِهَا، عَلَى أَنَّ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا، الشَّرِكَةُ فَاسِدَةٌ بِمَنْزِلَةِ الشَّرِكَةِ بِالْعُرُوضِ، فَالرَّبْحُ لِمَالِكِ الْبَرِّ، وَلِمَالِكِ الدَّابَّةِ أُجْرُ مِثْلِهَا، وَكَرَّ جُلَيْنِ لِأَحَدِهِمَا بَعْلًا، وَلِلْآخَرِ بَعِيرًا، اشْتَرَكَ عَلَى



أَنْ يُوجَّزَ ذَلِكَ، وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا؛ فَهُوَ فَاسِدٌ، وَيُقَسَّمُ عَلَى عَمَلِ الْبَغْلِ وَالْبَعِيرِ، وَالْفُرُوعُ الشَّاهِدَةُ لِذَلِكَ كَثِيرَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى رَجُلٌ شَيْئًا مِنْ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ وَدَفَعَ ثَمَنَهُ  
لِغَيْرِ الْبَائِعِ مِنَ الشَّرَكَاءِ تَبْرًا ذِمَّتُهُ

٦٤٧ = سُئِلَ: فِي ثَلَاثَةِ شُرَكَاءَ مُتَّفَاوِضِينَ مِنَ الْمُشْتَرِكِ بَيْنَهُمْ قَمَاشٌ مِصْرِيٌّ، بَاعَهُ أَحَدُهُمْ لِرَجُلٍ ذِمِّيٍّ، فَتَسَلَّمَهُ [ط ١١٣ /] مِنْهُ، ثُمَّ دَفَعَ الثَّمَنَ لِأَحَدِ الشَّرَكَاءِ، فَادَّعَى وَاحِدًا مِنَ الشَّرَكَاءِ الْمَذْكُورِينَ عَلَى الذَّمِّيِّ بِمَا صُورَتُهُ: ادَّعَى فُلَانٌ بِنُ فُلَانٍ عَلَى فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ أَنَّ مِنَ الْمُشْتَرِكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ [س ١٨٦ /] قَمَاشًا مِصْرِيًّا، وَأَنَّهُ بَاعَهُ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِكَذَا مِنَ الثَّمَنِ وَتَسَلَّمَهُ مِنْهُ، وَأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دَفَعَ ثَمَنَهُ لِفُلَانٍ، الَّذِي هُوَ أَحَدُ شَرِيكَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَيُطَالِبُهُ بِذَلِكَ زَاعِمًا أَنَّهُ لَا يَلِي قَبْضَ الثَّمَنِ إِلَّا الْمُبَاشِرُ لِلْبَيْعِ الْمَذْكُورِ، وَسَأَلَ سُؤَالَهُ عَنِ ذَلِكَ، فَأَجَابَ بِأَنِّي اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا مِنْ شَرِيكَكَ فُلَانٍ، الَّذِي ادَّعَيْتَ أَنِّي دَفَعْتُ لَهُ الثَّمَنَ بِغَيْرِ إِذْنِكَ، وَدَفَعْتُ لَهُ الثَّمَنَ، وَبَرَيْتُ بِسَبَبِ ذَلِكَ ذِمَّتِي، هَلْ تُسْمَعُ مِنَ الْمُدَّعَى هَذِهِ الدَّعْوَى الْمَذْكُورَةَ، أَمْ لَا تُسْمَعُ؛ لِكُونَ دَفْعِهِ لِشَرِيكِهِ الْمُفَاوِضِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ مُوجِبًا لِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ بِالذَّفْعِ، وَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ فِي الدَّعْوَى، وَقَوْلُهُ: دَفَعَ لِفُلَانِ الشَّرِيكَ بِغَيْرِ إِذْنِي، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُبَاشِرَ لِعَقْدِ الْبَيْعِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْمُقَرَّرُ فِي سَائِرِ الْكُتُبِ مُتُونًا وَشُرُوحًا وَفَتْاوِي: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ شُرَكَاءِ الْمُفَاوِضَةِ وَكَيْلٍ عَنِ الْآخِرِ وَكَفِيلٍ، فَكُلُّ دَيْنٍ لَزِمَ أَحَدَهُمَا بِتِجَارَةٍ وَغَضَبٍ وَكَفَالَةٍ؛ لَزِمَ الْآخَرَ، حَتَّى أَنْ أَحَدَهُمْ لَوْ أَجَرَ عَبْدًا؛ فَإِنَّ لِلْمُسْتَأْجِرِ مُطَالِبَةَ الْآخِرِ بِتَسْلِيمِ الْعَبْدِ، كَمَا أَنَّ لِلْآخِرِ أَخْذَ الْأَجْرِ، [ك ٧٤ ب /] فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكَيْلٌ عَنْ صَاحِبِهِ فِي قَبْضِ

الدُّيُونِ الْوَاجِبَةِ فِي التَّجَارَةِ، وَكَفَيْلٍ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ بِسَبَبِهَا، فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُطَالِبًا وَمُطَالَبًا، فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ ظَهَرَ لَكَ فَسَادُ دَعْوَى الشَّرِيكِ الْمُدَّعِي بَدَيْنِ قَبْضِهِ شَرِيكُهُ، وَأَنَّ تَوْهْمَهُ بِسَبَبِ عَدَمِ إِذْنِهِ لَهُ - وَإِنْ كَانَ مُبَاشِرًا لِعَقْدِ الْبَيْعِ -؛ (إِذْ) <sup>(١)</sup> لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ تَوْهْمٌ بَاطِلٌ دَاحِضٌ، لَا يُسَوِّغُ لَهُ الدَّعْوَى بِذَلِكَ، وَكَيْفَ وَالْحُكْمُ بِأَنَّ الدَّفْعَ لِأَحَدِ شُرَكَاءِ الْمُفَاوِضَةِ مُوجِبٌ لِبَرَاءَةِ ذِمَّةِ الْمَدْيُونِ؛ لِكَوْنِهِ وَكَيْلًا عَنْهُ فِي ذَلِكَ، كَمَا هُوَ مُسْتَفِيضٌ فِي كَلَامِ عُلَمَائِنَا قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا اشْتَرَى أَحَدُ شَرِيكِي الْمُفَاوِضَةِ؛ فَهُوَ بَيْنَهُمَا

٦٤٨ = سئَل: فِي أَحْوَيْنِ شَقِيْقَيْنِ شَرِيكَيْنِ مُتَّفَاوِضَيْنِ، وَالْكَبِيرُ مُفَوِّضٌ لِلصَّغِيرِ فِي التَّصَرُّفَاتِ الْمَالِيَّةِ وَالْعُقُودِ الْبَيَاعِيَّةِ، فَهَلْ كُلُّ شَيْءٍ اشْتَرَاهُ الصَّغِيرُ يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا؟ وَإِنْ كَتَبَ اسْمَهُ فَهُوَ عَارِيَّةٌ أَمْ لَا؟

أَجَاب: نَعَمْ، يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا، إِلَّا طَعَامَ أَهْلِهِ وَكِسْوَتَهُمْ، كَمَا هُوَ صَرِيحٌ كَلَامِ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اشْتَرَكَ الْمَلَّاحُونَ عَلَى أَنَّ مَا تَحَصَّلَ

#### مِنْ كُلِّ سَفِينَةٍ بَيْنَهُمْ سَوِيَّةٌ

٦٤٩ = سئَل: فِي مَلَّاحِينَ، يَعْمَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي سَفِينَةٍ لِغَيْرِهِ، اشْتَرَكُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَتَحَصَّلُ مِنْ كُلِّ سَفِينَةٍ بَيْنَهُمْ سَوِيَّةٌ [ع/١٦٧] عَلَى عَدَدِ السُّفُنِ، قَلَّ حِمْلُهَا أَوْ كَثُرَ، هَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الشَّرِكَةُ؟ أَمْ لَا تَصِحُّ، وَتَخْتَصُّ كُلُّ سَفِينَةٍ بِأَجْرَةِ حِمْلِهَا؟

أَجَاب: لَا تَصِحُّ هَذِهِ الشَّرِكَةُ، فَلَا يُقَسَّمُ الْمُتَحَصَّلُ عَلَى عَدَدِ السُّفُنِ، بَلْ أَجْرَةُ حِمْلِ كُلِّ سَفِينَةٍ لِرَبِّهَا، وَلَا يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الدَّبَّاعِينَ الْمُشْتَرِكِينَ فِي  
جُلُودٍ لَيْسَ لِلْآخِرِ الْمُطَالِبَةُ بِهَا

٦٥٠ = سُئِلَ: فِي دَبَّاعِينَ اشْتَرَكَا، فَأَسْلَمَ أَحَدُهُمَا رَجُلًا فِي جُلُودٍ، هَلْ لِلْآخِرِ [س٨٦ب/] الْمُطَالِبَةُ بِهَا إِنْ صَحَّ السَّلْمُ، أَوْ بِرَأْسِ مَالِ السَّلْمِ إِنْ لَمْ يَصَحَّ، وَهِيَ مُتَّصِفَةٌ بِشَرِكَةِ الْعِنَانِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الطَّلْبُ لِلْمُسْلِمِ، وَلِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ الْإِمْتِنَاعُ عَنِ الدَّفْعِ لِشَرِيكِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَكَ رَجُلٌ مَعَ إِسْكَافِيٍّ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ جُلُودًا وَهُوَ يَصْنَعُهَا

٦٥١ = سُئِلَ: فِي إِسْكَافِيٍّ اشْتَرَكَ مَعَ آخَرَ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ الْجُلُودَ بِمَالِهِ وَهُوَ يَصْنَعُهَا نِعَالًا، وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا أَنْصَافًا، لِهَذَا النِّصْفِ بِعَمَلِهِ، وَلِلْآخِرِ النِّصْفِ بِمَالِهِ، هَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الشَّرِكَةُ أَمْ لَا تَصِحُّ؟

٦٥٢ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا تَصِحُّ، فَمَا الْحُكْمُ فِي الْحَاصِلِ مِنْ ذَلِكَ؟

٦٥١ ج = أَجَابَ: لَا تَصِحُّ هَذِهِ الشَّرِكَةُ.

٦٥٢ ج = وَالْحَاصِلُ كُلُّهُ لِصَاحِبِ الْجُلُودِ، وَلِلْعَامِلِ أُجْرَةٌ مِثْلَ عَمَلِهِ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ

فِيهَا بِإِذْنِهِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ نِصْفُ مَا زَادَ فِي ثَمَنِهَا، وَهَذَا فَاسِدٌ، كَمَا إِذَا دَفَعَ جَارِيَةٌ مَرِيضَةً إِلَى طَبِيبٍ، وَقَالَ: عَالِجُهَا. فَإِنْ بَرَأَتْ فَمَا زَادَ فِي قِيمَتِهَا بِالصَّحَّةِ؛ فَهُوَ بَيْنَنَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَلِلطَّبِيبِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ وَقَدْرُ مَا أَنْفَقَ فِي ثَمَنِ الْأَدْوِيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ شَرِكَةَ وُجُوهِ، فَأَدْخَلَ اثْنَانِ مِنْهُمْ ثَالِثًا يُعِينُهُمَا

٦٥٣ = سُئِلَ: فِي سِتَّةِ نَفَرٍ، اشْتَرَكُوا شَرِكَةَ وُجُوهِ، عَلَى أَنْ يَشْتَرُوا الْبَنَاءَ مِنْ رَجُلٍ

بِوُجُوهِهِمْ وَيَبِيعُوا، وَالرَّبْحُ بِقَدْرِ الْمُشْتَرَى، فَفَعَلُوا، وَأَدْخَلَ اثْنَانِ مِنْهُمْ رَجُلًا ثَالِثًا يُعِينُهُمَا بغيرِ إِذْنِ الْبَقِيَّةِ، هَلْ يَكُونُ شَرِيكًا لِلسِّتَّةِ، أَمْ لِلِاثْنَيْنِ [ك١٧٥/] أَمْ لَا وَلَا؟

٦٥٤ = وَإِنْ عَمِلَ مَعَ الْإِثْنَيْنِ مَاذَا يَسْتَحِقُّ مَعَهُمَا؟

٦٥٣ ج = أَجَابَ: لَا يَكُونُ شَرِيكًا لِمَنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ بِالْإِجْمَاعِ؛ إِذْ بِالشَّرَاءِ مِنَ الْبَائِعِ (يَكُونُ) <sup>(١)</sup> لَهُ الْمِلْكُ فِي سُدُسِ الْمَبِيعِ.

٦٥٤ ج = وَلَا يَجُوزُ لِشَرِيكِهِ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ نَصِيْبِهِ بِإِذْخَالِهِ [ط ١١٤ /] فِي شَرِكْتِهِ وَمُزَاحَمَتِهِ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ قَالَ لَهُ: مَا اشْتَرَيْتَنَاهُ مِنَ اللَّبَنِ مِنْ فُلَانٍ فَلَكَ فِيهِ ثُلُثٌ ثُلُثَانًا؛ صَحَّ، وَصَارَا وَكَيْلَيْنِ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرَا ذَلِكَ أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ لَحِقَتْهُ مَشَقَّةٌ فِي الْعَمَلِ مَعَهُمَا طَمَعًا فِيمَا عَيْنَاهُ لَهُ؛ فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلَ عَمَلِهِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ حِصَّتَهُ مِنْ آخَرَ وَاشْتَرَى بِالثَّمَنِ كَرْمًا  
مِنَ الْبَائِعِ، فَادَّعَى شُرَكَاءُؤُهُ أَنَّ الْكَرْمَ لِلشَّرِكَةِ

٦٥٥ = سُئِلَ: فِي فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ بَاعَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ حِصَّتَهُ مِنْهَا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ لِرَجُلٍ بِذِمَّتِهِ، وَاشْتَرَى مِنْهُ كَرْمًا وَقَاصَصَهُ، وَالْآنَ شُرَكَاءُؤُهُ يَقُولُونَ: الْكَرْمُ لِلشَّرِكَةِ لِاشْتِرَاكِنَا فِي الْفَرَسِ، وَهُوَ يَقُولُ: مَا بَعْتُ إِلَّا حِصَّتِي، وَمَا اشْتَرَيْتُ إِلَّا لِي خَاصَّةً، هَلِ الْقَوْلُ لَهُ أَمْ لَهُمْ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ: أَنَّهُ مَا بَاعَ إِلَّا حِصَّتَهُ، وَلَا اشْتَرَى الْكَرْمَ إِلَّا لَهُ بِيَمِينِهِ، إِنْ صَحَّتْ دَعْوَاهُمْ بِأَنْ قَالُوا: بَعْتُ لِلشَّرِكَةِ وَاشْتَرَيْتُ لِلشَّرِكَةِ، وَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّ الْكَرْمَ مُشْتَرَكٌ؛ لِكُونَ الْفَرَسِ مُشْتَرَكَةً؛ لَا يَلْزَمُهُ يَمِينُ لِفَسَادِ الدَّعْوَى وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: يَصِيرُ.

وَفِي أَحَدِ الْمُتَّفَاوِضِينَ مَهْرَ زَوْجَتِهِ وَزَوْجَةَ ابْنِهِ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ  
 ٦٥٦ = سئل: في أخوين مُتَّفَاوِضِينَ، تزوج أحدهما زوجةً بمهرٍ، وزوج ابنةً  
 أيضًا زوجةً بمهرٍ، وقضى المهرين من مالِ الشَّرِكَةِ، هل للأخ الآخر أن يطالبه بنصفِ  
 ما وفَّاه؟

٦٥٧ = وله أن يحبسَهُ على ذلك أم لا؟

٦٥٦ ج = أجاب: نعم، له أن يطالبه [س ١٨٧/أ] بنصفِ المهرين، ويحبسه؛ لأنَّ  
 ذلك مُلْحَقٌ بِكِسْوَةِ أَهْلِهِ وَكِسْوَتِهِ، فَيُضْمَنُ حِصَّةَ أَخِيهِ.

٦٥٧ ج = وإذا ترتب ذلك بِذِمَّتِهِ؛ يُحْبَسُ فِيهِ إِنْ لَمْ يُوفَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الإِجَازَةُ تَلْحَقُ الْأَفْعَالَ

٦٥٨ = سئل: في فرسٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، تَعَدَّى عَلَيْهَا رَجُلٌ فَرَكِبَهَا بغيرِ إِذْنِهَا،  
 ثُمَّ سَلَّمَهَا لِأَحَدِهِمَا، فَمَاتَتْ عِنْدَهُ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَى الْآخَرِ، هل له أن يُضْمَنَ الْمُتَعَدِّي  
 أم لا؟

أَجَاب: لَا يَخْلُصُ مِنَ الضَّمَانِ فِي حِصَّتِهِ [ع ٦٧٤ ب/أ] بَعْدَ أَنْ تَعَلَّقَ بِهِ إِلَّا بِوُصُولِهَا  
 لِيَدِهِ، أَوْ بِإِجَازَةِ فِعْلِ الْمُتَعَدِّي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ: الإِجَازَةَ تَلْحَقُ الْأَفْعَالَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ،  
 صَرَّحَ بِهِ فِي آخِرِ الْفُضْلِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَذَلِكَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ  
 شَرِيكَ الْمَلِكِ أَجْنَبِيٍّ عَنِ حِصَّةِ شَرِيكِهِ، فَكَأَنَّهُ دَفَعَهَا لِأَجْنَبِيٍّ، فَيُضْمَنُ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ  
 فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) أَيْضًا فِي أَوَاخِرِ الْخَامِسِ بِقَوْلِهِ (فشم): سئل مولاَنَا عَنْ مَوَاشٍ  
 لَهُمَا، غَابَ أَحَدُهُمَا، فَدَفَعَ الشَّرِيكَ الْآخَرَ كُلَّهَا إِلَى الرَّاعِي، فَهَلَكَتْ، هل يُضْمَنُ  
 نَصِيبَ شَرِيكِهِ أم لا؟

أَجَابَ أَنَّهُ يَضْمَنُ؛ إِذْ يُمَكِّنُهُ حِفْظُهَا بِيَدِ أَجِيرِهِ، فَلَا يَصِيرُ مُودِعًا غَيْرَهُ، وَلَوْ تَرَكَهَا الشَّرِيكُ الْغَائِبُ فِي الصَّحْرَاءِ وَلَمْ يَتْرُكْهَا بِيَدِهِ؛ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي فَيَنْصَبُ قِيَمًا؛ لِيَحْفَظَ. كَذَا أَجَابَ (١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بِيعَ بَعْضُ عُرُوضِ الشَّرِكَةِ وَكَسَدَ الْبَاقِي فَسَافَرَ بِهِ أَحَدُهُمَا إِلَى الشَّامِ وَقَايَصَ بِهِ فَرَسًا

٦٥٩ = سُئِلَ: (فِي) (٢) رَجُلَيْنِ اشْتَرَيَا خَمْسِينَ قِرْبَةً لِيَبِيعَاَهَا فِي الْمُرَيْرِيْبِ عَلَى الْحَجِّ، فَبَاعَا عِشْرِينَ، وَكَسَدَ الْبَاقِي، فَسَافَرَ بِهِ أَحَدُهُمَا إِلَى دِمَشْقَ الشَّامِ، وَقَايَصَ بِهَا فَرَسًا، وَرَكِبَهَا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَهَلَكَتْ مَعَهُ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْ شَرِيكِهِ إِذْنٌ بِذَلِكَ، فَهَلْ يَضْمَنُ قِيَمَةَ حِصَّةِ الشَّرِيكِ مِنَ الْقَرَبِ، وَلَا يَنْفُذُ عَلَيْهِ مَا فَعَلَهُ شَرِيكُهُ، أَمْ يَضْمَنُ قِيَمَةَ حِصَّتِهِ مِنَ الْفَرَسِ؟ [ك٧٥ب/]

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ قِيَمَةَ حِصَّةِ شَرِيكِهِ فِي الْقَرَبِ؛ إِنْ كَانَتْ شَرِكَةَ مَلِكٍ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ بِالْبَيْعِ، وَإِنْ كَانَ أَذْنٌ لَهُ بِالْبَيْعِ يَضْمَنُ قِيَمَةَ حِصَّتِهِ فِي الْفَرَسِ لِتَعَدِّيهِ بِرُكُوبِهَا؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ شَرِيكِي الْمَلِكِ أَجْنَبِيٌّ فِي حِصَّةِ الْآخِرِ، فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ رُكُوبُ الدَّابَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَذَلِكَ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ: أَنَّ وَكَيْلَ الْبَيْعِ لَهُ الْبَيْعُ بِمَا عَزَّ وَهَانَ، وَبِأَيِّ ثَمَنِ كَانَ، فَيَنْفُذُ بِالْفَرَسِ كَمَا يَنْفُذُ بِالنَّقْدِ؛ لِمَا صَرَّ حُؤَايِهِ مِنْ جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْعَرَضِ، وَإِنْ كَانَ مُقَايَصَةً، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ شَرِكَةَ عَقْدٍ، وَعَيَّنَ لَهُ مَكَانًا فَتَجَاوَزَهُ؛ ضَمِنَ، فَإِذَا عَيَّنَ لَهُ الْمُرَيْرِيْبَ وَتَجَاوَزَهُ إِلَى دِمَشْقَ؛ ضَمِنَ لِتَخْصُصِ الشَّرِكَةِ بِالْمَكَانِ، كَمَا نَصَّوْا عَلَيْهِ قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «جامع الفصولين» (١/٣٨).

(٢) فِي ع: عَنْ.

بَاعَ مَنْ بِيَدِهِ الْفَرَسُ الْمُشْتَرَكَةُ حِصَّتَهُ وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي

٦٦٠ = سُئِلَ: فِي فَرَسٍ بِيَدِ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ، بَاعَ مِنْهَا حِصَّتَهُ، وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي،

ثُمَّ رَدَّهَا الْمُشْتَرِي لِيَدِ بَائِعِهِ، فَمَاتَتْ عِنْدَهُ قَبْلَ وُصُولِهَا إِلَى الْآخِرِ، هَلْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَمَانٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا ضَمَانَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ بَرَدَّهَا لَهُ زَالَ التَّعَدِّي، فَارْتَفَعَ الضَّمَانُ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَالَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ: اسْتَدْنْتُ مِنْ فُلَانٍ وَدَفَعْتُ لَهُ؛

لَمْ يُصَدَّقْ بِيَمِينِهِ

٦٦١ = سُئِلَ: فِي أَرْبَعَةِ شُرَكَاءٍ عِنَانًا، قَالَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَالُ: كُنْتُ اسْتَدْنْتُ مِنْ

[سر ٨٧ ب /] فُلَانٍ كَذَا لِلشَّرِكَةِ، وَدَفَعْتُ لَهُ دَيْنَهُ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ بِيَمِينِهِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا قَالَ: قَدْ

اسْتَقْرَضْتُ مِائَةَ دِينَارٍ وَأَخَذَ عِوَضَهَا، إِنْ كَانَ الْمَالُ فِي يَدِ الْمُقْرَّرِ فَلَا إِقْرَارُ [ط ١١٥ /]

صَحِيحٌ، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمِائَةَ، صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي (شَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) نَقْلًا عَنْ (جَوَاهِرِ

الْفَتَاوَى)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَآبُ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ،

نَعْمَ الْمَوْلَى وَنَعْمَ النَّصِيرُ.



كِتَابُ الْوَقْفِ

وَقَفَ عَلَى وَلَدَيْهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى مَصَالِحِ  
جَامِعِ كَذَا، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا

٦٦٢ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ صُورْتُهُ: وَقَفْتُ عَلَى فَرِيحٍ وَصَالِحٍ وَلَدَيِ الْمَرْحُومِ حَرْبِيِّ  
ابْنِ مُزَاحِمٍ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى مَصَالِحِ الْجَامِعِ الْمَعْرُوفِ بِجَامِعِ السَّاطُونِ بِنَابُلُسَ،  
يَجْرِي ذَلِكَ أَبَدَ الْأَبْدِينَ إلخ. مَاتَ فَرِيحٌ، فَهَلْ تُصَرَفُ غَلَّتُهُ لِأَخِيهِ، أَمْ لِمَصَالِحِ  
الْجَامِعِ، أَمْ لِغَيْرِ ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَا تُصَرَفُ غَلَّتُهُ لِأَخِيهِ وَلَا لِمَصَالِحِ الْجَامِعِ، بَلْ لِلْفُقَرَاءِ إِيَّايَ أَنْ يَمُوتَ  
الْأَخُ الثَّانِي، فَيُصَرَفُ إِلَى مَصَالِحِ الْجَامِعِ جَمِيعُ غَلَّةِ الْوَقْفِ، لِأَنَّ صَرْفَهُ [١٦٨ع/١]  
لِمَصَالِحِهِ مَشْرُوطٌ بِبَعْدِيَّتِهِمَا، وَصَرَفَ حِصَّةِ الْأَخِ بَعْدَ وَفَاتِهِ مَسْكُوتٌ عَنْهُ،  
فَلَا تُصَرَفُ لِأَخِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ فَقِيرًا بِجِهَةِ كَوْنِهِ مِنَ الْفُقَرَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفُ فَصَّلَ فِيهِ الْوَاقِفُ أَمَاكِنَ الْوَقْفِ

٦٦٣ = سُئِلَ: فِي كِتَابِ وَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ، فَصَّلَ فِيهِ الْوَاقِفُ أَمَاكِنَ الْوَقْفِ،  
فَجَعَلَ مِنْهَا أَوْلَا مَا هُوَ مَخْصُوصٌ بِأَوْلَادِ الظُّهُورِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُشْتَرَكٌ مُرْتَبًا، ثُمَّ  
أَعْقَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَشَرَطَ فِي وَقْفِهِ هَذَا شَرْوَطًا:

مِنْهَا: إِذَا مَاتَ أَحَدُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنْ وَلَدٍ، أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ لَهُ، وَإِذَا  
مَاتَ عَنْ غَيْرِهِ؛ فَأِيَّايَ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الطَّبَقَةَ الْعُلْيَا تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، فَهَلْ حِصَّةٌ مِنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ،  
أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ فِيهِمَا تَنْتَقِلُ لَهُ؛ عَمَلًا بِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ؟ أَمْ تَكُونُ لِذِي الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا؛ عَمَلًا  
بِالترتيب السابق بـ (ثُمَّ) وَاللَّاحِقِ الظَّاهِرِ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى، وَيَكُونُ



حُكْمُ الْمَخْصُوصِ بِأَوْلَادِ الظُّهُورِ وَالْمُشْتَرَكِ وَاحِدًا فِي هَذَا، أَمْ حَصَلَ اخْتِلَافٌ  
الِاثْنَيْنِ فِيهِ بِهَذَا التَّفْصِيلِ، أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟

أَجَابَ: قَوْلُهُ: وَشَرَطَ فِي وَقْفِهِ هَذَا شَرْوْطًا. رَاجِعٌ إِلَى الْمُشْتَرَكِ وَالْخَاصِّ؛ لِأَنَّهُمَا  
وَاحِدٌ بِاعْتِبَارِ مُسَمَّى الْوَقْفِ، وَالْحُكْمُ فِيهِمَا بِاعْتِبَارِ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْوَالِدِ، أَوْ وَلَدِ الْوَالِدِ  
وَاحِدٌ، وَلَا يُنَافِيهِ اشْتِرَاطُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ؛ [ك١٧٦ /] لِأَنَّهُ عَامٌّ خُصَّ بِقَوْلِهِ: عَلَى  
أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنِ وَلَدِ الْخ. وَفِيهِ إِعْمَالُ الْكَلَامَيْنِ، وَاللَّاحِقُ مُؤَكَّدٌ عَلَى عَادَةِ الْوَاقِفِينَ  
مِنْ إِيْتَانِهِمْ بِالْمُؤَكَّدَاتِ، كَقَوْلِهِمْ طَبَقَةٌ بَعْدَ طَبَقَةٍ، وَبَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ، وَنَسْلًا بَعْدَ نَسْلِ،  
وَالْمُرَادُ أَنَّ الْأَصْلَ يَحْجُبُ فُرُوعَ نَفْسِهِ لَا فُرُوعَ غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَقَفَ رَجُلٌ مَحْدُودًا يَشْمَلُ الْوَقْفُ جَمِيعَ مَا هُوَ دَاخِلُ الْحُدُودِ

٦٦٤ = سُئِلَ: فِي مَحْدُودٍ وَقَفَهُ وَاقِفٌ، وَسَمَّى حُدُودَهُ الْأَرْبَعَةَ، وَدَاخِلَهَا مُشْتَمِلٌ  
عَلَى فَاخُورَةٍ، وَمَعْصَرَةٍ [س١٨٨ /] زَيْتُونٍ - أَعْنِي: بَدًّا<sup>(١)</sup> - غَيْرَ أَنَّ كِتَابَ الْوَقْفِ فِيهِ  
اسْمُ الْفَاخُورَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ اسْمُ الْبَدِّ، فَهَلْ يَشْمَلُ الْوَقْفُ جَمِيعَ مَا هُوَ دَاخِلُ الْحُدُودِ؛  
عَمَلًا بِالتَّحْدِيدِ، أَمْ يَخُصُّ الْفَاخُورَةَ دُونَ الْبَدِّ؛ عَمَلًا بِالتَّسْمِيَةِ وَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يَشْمَلُ الْوَقْفُ مَا أَحَاطَ بِهِ الْحُدُودُ؛ إِذِ الْمَحْدُودُ وَقَعَ عَلَيْهِ الْوَقْفُ، وَهُوَ  
اسْمٌ لِمَا بَدَاخِلِ الْحُدُودِ، غَايَتُهُ أَنَّهُ تَرَكَ شَيْئًا لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ إِجْمَاعًا، وَأَيْضًا قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ  
الْعَقَارَ تَقَعُ الْمَعْرِفَةُ بِهِ بِحُدُودِهِ لَا بِاسْمِهِ، حَتَّى اشْتُرِطَ ذِكْرُهَا فِي الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ،  
وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِلسُّلْطَانِ أَوْ الْقَاضِي عَزْلُ مَنْ وَلِيَاهُ نَازِرًا بِلَا جُنْحَةٍ

٦٦٥ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وَلَّى السُّلْطَانُ نَازِرًا عَلَى وَقْفٍ مِنَ الْأَوْقَافِ، هَلْ لَهُ عَزْلُهُ

بِغَيْرِ جُنْحَةٍ وَلَا مَصْلَحَةٍ أَمْ لَا؟

(١) بفتح الباء وتشديد الدال منونا هو المكان الذي يعصر فيه الزيت في عرف الشام.

أَجَابَ: مَنْصُوبُ السُّلْطَانِ وَمَنْصُوبُ الْقَاضِي سَيَّانٍ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْحَاثِيَّةِ) أَنَّ مَنْصُوبَ الثَّانِي لَا يَنْعَزِلُ بِغَيْرِ جُنْحَةٍ وَلَا مَضْلَحَةٍ، فَكَذَلِكَ مَنْصُوبُ السُّلْطَانِ؛ إِذِ الْقَاضِي كَالْوَكِيلِ عَنْهُ، كَمَا أَفَادَهُ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَقْفٌ اشْتَبَهَتْ مَصَارِفُهُ

٦٦٦ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ اشْتَبَهَتْ مَصَارِفُهُ، كَيْفَ يُفْعَلُ فِي غَلَّتِهِ؟

أَجَابَ: إِنْ لَمْ يُوقَفْ عَلَى شَرْطٍ وَاقِفِهِ؛ يُعْمَلُ فِيهِ بِمَا كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْقَوَامُ سَابِقًا، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ فِعْلُ الْقَوَامِ أَيْضًا وَعُلِمَ أَصْلُ الْمَصْرِفِ عَلَى الدَّرِيَّةِ؛ يُصْرَفُ إِلَى الْكُلِّ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ ذَكَرَ عَلَى أَنْثَى، وَلَا تَقْدِيمِ بَطْنٍ عَلَى بَطْنٍ أَسْفَلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الصَّرْفُ إِلَى كَاتِبِ الْوَقْفِ

٦٦٧ = سُئِلَ: إِذَا كَانَتْ الْقَوَامُ فِيمَا سَبَقَ تَصْرَفُ إِلَى كَاتِبِ الْوَقْفِ مَعْلُومًا، هَلْ يُصْرَفُ عَلَيْهِ مَعْلُومُهُ، وَيَبْقَى فِي وَظِيفَةِ الْكِتَابَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُصْرَفُ لَهُ وَيَبْقَى فِي وَظِيفَةِ الْكِتَابَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ادَّعَى رَجُلٌ اسْتِحْقَاقًا فِي وَقْفٍ اشْتَبَهَتْ مَصَارِفُهُ

٦٦٨ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ فَقَدَ شَرْطَ وَاقِفِهِ، وَاشْتَبَهَتْ مَصَارِفُهُ، فَادَّعَى شَخْصٌ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ اسْتِحْقَاقًا فِيهِ، فَمَا الْحُكْمُ حَيْثُ اشْتَبَهَتْ [ط ١١٦/١] مَصَارِفُهُ، وَلَا يُعْلَمُ مَا كَانَتْ تَصْرِفُهُ الْقَوَامُ؟

أَجَابَ: لَا بُدَّ لِلْمُدَّعِي مِنْ أَنْ يُثَبِّتَ دَعْوَاهُ بِالْبَيِّنَةِ، وَإِلَّا لَا يُصْرَفُ لَهُ شَيْءٌ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ. [ط ١١٦، ٦٨٤ ب/١]

وَقَفَ رَجُلٌ وَقَفًا عَلَى نَفْسِهِ وَوَلَدَيْهِ وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ  
مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ مَا دُمْنَ قَاصِرَاتٍ

٦٦٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى نَفْسِهِ،

ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى وَلَدَيْهِ لِصُلْبِهِ الْمَوْجُودَيْنِ الْآنَ، هُمَا الْخَوَاجَا زَيْنُ الدِّينِ  
عَبْدُ الْقَادِرِ وَالزَّيْنِيُّ إِسْحَاقُ الْبَالِغُ الرَّشِيدُ الْخَالِي الْعَارِضَيْنِ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ  
لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بَيْنَهُمْ، عَلَى حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا دَامَتِ الْبَنَاتُ  
قَاصِرَاتٍ عَنِ دَرَجَةِ الْبُلُوغِ،

ثُمَّ مِنْ بَعْدِ أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ،

ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ، يَشْتَرِكُ فِيهِ الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ،

وَيَنْفَرِدُ فِيهِ الْوَاحِدُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُشَارِكِ، تَحْجُبُ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا الطَّبَقَةَ السُّفْلَى،  
عَلَى أَنْ مَنْ تُوُفِّيَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ، فَصِيبُهُ لِوَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ  
وَنَسْلِهِ وَعَقْبِهِ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَشْرُوحَيْنِ أَعْلَاهُ.

وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقْبٍ؛ فَصِيبُهُ لِمَنْ

يُوجَدُ فِي طَبَقَتِهِ وَذَوِي [ك٧٦ب /] دَرَجَتِهِ مِنْ مُسْتَحِقِّي الْوَقْفِ،

وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِهَذَا الْوَقْفِ أَوْ لِشَيْءٍ مِنْهُ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ وَلَدٍ

أَوْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ؛ قَامَ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ مَقَامَ أَصْلِهِ وَاسْتَحَقَّ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ الْمُتَوَفَّى  
أَنْ لَوْ كَانَ حَيًّا.

وَبَعْدَ انْقِرَاضِ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ الْمُشَارِكِ إِلَيْهِ وَنَسْلِهِ وَعَقْبِهِ [س٨٨ب /] يَكُونُ ذَلِكَ

وَقَفًا عَلَى أَوْلَادِ أَخِيهِ الْمَرْحُومِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي الْيُسْرِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ،

ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ عَلَى الشَّرْطِ  
وَالتَّرْتِيبِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِمَا أَعْلَاهُ. وَشَرَطَ الْوَاقِفُ شُرُوطًا مِنْهَا أَنْ يَصْرِفَ النَّاضِرُ  
عَلَى وَقْفِهِ وَالْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ لِبَنَتِي الْوَاقِفِ الْمَوْجُودَتَيْنِ أَنْ الْوَاقِفِ، وَهُمَا أَصِيلٌ وَعَائِشَةُ  
فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَمَانِينَ قِطْعَةً فِضَّةً سُلَيْمَانِيَّةً، وَلِكُلِّ بِنْتٍ سَتَحْدُثُ لِلْوَاقِفِ (الْمَذْكُورِ) (١)  
فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَمَانِينَ قِطْعَةً، وَإِذَا تُوَفِّيَتْ بَنَاتُ الْوَاقِفِ فَلَا اسْتِحْقَاقَ لِأَوْلَادِهِنَّ فِي  
الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ وَلَا لِأَوْلَادِ أَوْلَادِهِنَّ، سَوَاءً كَانُوا ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا، فَإِنَّ أَوْلَادَ الْبُطُونِ  
لَيْسَ لَهُمْ اسْتِحْقَاقٌ فِي الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ. هَذَا لَفْظُ الْوَاقِفِ.

مَاتَ الْوَاقِفُ وَوَلَدَاهُ الْمَذْكُورَانِ وَبَنَاتُهُ لِصُلْبِهِ، وَلَمْ يَحْدُثْ لَهُ أَوْلَادٌ بَعْدَ الْوَقْفِ  
وَبَقِيَ أَبْنَاءُ أَبْنَائِهِ وَبَنَاتُ أَبْنَائِهِ وَأَوْلَادُ بَنَاتِهِ، فَهَلْ لِأَوْلَادِ بَنَاتِهِ الَّذِينَ أَبَاؤُهُمْ مِنَ الْأَجَانِبِ  
اسْتِحْقَاقٌ فِي الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

وَهَلْ لِبَنَاتِ أَبْنَائِهِ اسْتِحْقَاقٌ أَمْ لَا؟

وَإِذَا قُلْتُمْ لَهُنَّ اسْتِحْقَاقٌ، هَلْ لِأَوْلَادِهِنَّ مِنَ الْأَجَانِبِ اسْتِحْقَاقٌ أَمْ لَا؟

وَهَلْ يَنْقَطِعُ اسْتِحْقَاقُهُنَّ بِالْبُلُوغِ لِقَوْلِ الْوَاقِفِ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورَيْنِ  
أَعْلَاهُ، وَقَدْ ذَكَرَ الْوَاقِفُ فِيهِ فِي حَقِّ الْبَنَاتِ الصُّلْبِيَّاتِ مَا دُمْنَ قَاصِرَاتٍ؟

وَهَلْ اسْتِحْقَاقُهُنَّ بَعْدَ الْبُلُوغِ يُصْرَفُ إِلَى مَنْ سَاوَاهُنَّ فِي الدَّرَجَةِ مِنْ إِخْوَتِهِنَّ  
وَأَبْنَاءِ أَعْمَامِهِنَّ وَأَخَوَاتِهِنَّ وَبَنَاتِ أَعْمَامِهِنَّ الْقَاصِرَاتِ حَيْثُ لَا دَرَجَةَ فَوْقَهُنَّ لِعَدَمِ  
صَرْفِهِ إِلَى أَبْنَائِهِنَّ، وَيَنْزِلُ نَزْعُهُنَّ مِنَ الْوَقْفِ مَنزِلَةَ مَوْتِهِنَّ، فَيُصْرَفُ إِلَى ذَوِي دَرَجَتِهِنَّ،  
أَمْ يَخْتَصُّ بِهِ إِخْوَتُهُنَّ؟ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ: عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ  
إِلَخ؛ فَنَصِيْبُهُ لَوَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ

وَلَا عَقِبَ؛ فَنَصِيبُهُ لِمَنْ يُوجَدُ فِي طَبَقَتِهِ، فَيَكُونُ صَرْفُ نَصِيبِ الْمَيِّتِ إِلَى ذَوِي الطَّبَقَةِ  
مَشْرُوطًا بِعَدَمِ الْمَوْتِ عَنِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْوَلَدِ، وَهَذَا أَعْنِي وَالِدَهُنَّ مَيِّتٌ عَنْ وَلَدٍ  
وَلَا يَضُرُّ تَرَاحِيهِ الْإِسْتِحْقَاقِ إِلَى حِينِ بُلُوغِ الْأُخْتِ، وَكَمَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى [١٦٩/١]  
عَرَضِ الْوَاقِفِ مِنْ صَرْفِ نَصِيبِ الْمَيِّتِ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ كَيْفَ الْحَالِ؟

أَجَابَ: لَا اسْتِحْقَاقَ لِأَوْلَادِ الْبَنَاتِ الَّذِينَ أَبَاؤُهُمْ مِنَ الْأَجَانِبِ لِلشَّرْطِ الْمُصْرَحِ  
بِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِمْ فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ: إِنَّ أَوْلَادَ الْبُطُونِ لَيْسَ لَهُمْ اسْتِحْقَاقٌ فِي الْوَقْفِ  
الْمَذْكُورِ وَأَمَّا بَنَاتُ الْأَبْنَاءِ فَلَهُنَّ اسْتِحْقَاقٌ؛ لِأَنَّهِنَّ مِنْ أَوْلَادِ (الظُّهُورِ) <sup>(١)</sup> لَكِنْ  
مَا دُمْنَ قَاصِرَاتٍ؛ لِقَوْلِ الْوَاقِفِ بَعْدَ ذِكْرِ الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ عَلَى الشَّرْطِ [س١٨٩/١]  
وَالتَّرْتِيبِ الْمَشْرُوحِينَ أَعْلَاهُ، وَقَدْ شَرَطَ فِي الصُّلِيَّاتِ دَوَامَ الْقُصُورِ عَنْ دَرَجَةِ  
الْبُلُوغِ؛ إِذَا أَوْصَافُ شَرَطٌ فَلَزِمَ فِي غَيْرِهِنَّ بِهِ، وَإِذَا بَلَغْنَ صُرِفَ اسْتِحْقَاقُهُنَّ إِلَى مَنْ  
سَاوَاهُنَّ [ط١١٧، ك١٧٧/١] فِي الدَّرَجَةِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ إِخْوَتُهُنَّ؛ إِذْ صُرِفَ اسْتِحْقَاقُهُنَّ  
بَعْدَ الْبُلُوغِ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، لَمْ يُبَيِّنِ الْوَاقِفُ لِمَنْ يُصْرَفُ بَعْدَ الْبُلُوغِ، فَعَمِلَ فِيهِ بِصَدْرِ  
الْعِبَارَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَمُؤَدَّاهَا أَنَّهُ إِذَا وَجِدَتْ دَرَجَةٌ أَعْلَى مِنْ دَرَجَتِهِنَّ، فَهُوَ مَقْسُومٌ بَيْنَ  
أَهْلِهَا عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِلَّا وَوُجِدَتْ دَرَجَةٌ مُسَاوِيَةٌ فَهُوَ مَقْسُومٌ بَيْنَ أَهْلِهَا  
كَذَلِكَ، وَأَمَّا التَّوَهُّمُ الْمَذْكُورُ فِي التَّوَجُّهِ لِإِخْتِصَاصِ إِخْوَتِهِنَّ بِاسْتِحْقَاقِهِنَّ؛ فَغَيْرُ  
مُلْتَفِتٍ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا دَخَلَ فِي اسْتِحْقَاقِهِنَّ؛ انْقَطَعَتْ نِسْبَةُ الْمَيِّتِ عَنْهُ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْ  
نَصِيبِهِ فَلَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ وَلَدٍ؛ فَنَصِيبُهُ لَوْلَدِهِ  
إِلْحَاقًا، بَلْ هَذَا اسْتِحْقَاقٌ مُسْتَقِلٌّ ارْتَفَعَتْ عَنْ صَاحِبِهِ صِفَةُ الْإِسْتِحْقَاقِيَّةِ بِالْبُلُوغِ، فَيَرِدُ  
فِي الْوَقْفِ عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ عِبَارَةُ الْوَاقِفِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَلَوْ اِعْتَبَرْنَا هَذَا التَّوَهُّمَ الْمَذْكُورَ؛

(١) فِي ع: الظُّهُورِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

لَمَا اسْتَحَقَّ شَخْصٌ مَعَ وُجُودِ مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَهَذَا تَوْهْمٌ سَاقِطٌ  
الِإِعْتِبَارِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْوَقْفِ

٦٧٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ،

ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ الْمَوْجُودِينَ الْآنَ، وَهُمْ عَبْدُ الْكَرِيمِ وَشَهَابُ الدِّينِ وَآمِنَةُ  
وَصَالِحَةُ وَأُمُّ الْفَرَجِ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ (الْأَوْلَادِ) <sup>(١)</sup> عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ،  
ثُمَّ مِنْ بَعْدِ الذُّكُورِ الْمَذْكُورِينَ أَعْلَاهُ عَلَى أَوْلَادِهِمْ،

ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ (وَعَقَبِهِمْ) <sup>(٢)</sup> عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، أَمَّا  
الْإِنَاثُ مِنْ بَنَاتِ الْوَاقِفِ وَبَنَاتِ أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ: إِذَا كُنَّ خَالِيَاتٍ  
عَنِ الْأَزْوَاجِ يَسْتَحِقُّنَ فِي الْوَقْفِ عَلَى قَدْرِ نَصِيبِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَإِذَا تَزَوَّجْنَ؛  
سَقَطَ حَقُّهُنَّ، وَإِذَا تَعَزَّبْنَ عَادَ حَقُّهُنَّ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَشْرُوحِ أَعْلَاهُ، فَإِذَا  
لَمْ يَكُنْ ذَكَرٌ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ يَعُودُ الْوَقْفُ إِلَى الْإِنَاثِ  
مُتَزَوِّجَاتٍ أَوْ غَيْرِ مُتَزَوِّجَاتٍ،

فَإِذَا انْقَرَضَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ نَسْلٌ وَلَا عَقَبٌ؛ كَانَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى  
أَقْرَبِ عَصَبَاتِ الْوَاقِفِ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَشْرُوحِ أَعْلَاهُ، هَذِهِ عِبَارَةُ الْوَاقِفِ:  
مَاتَ الْوَاقِفُ وَأَوْلَادُهُ الْجَمِيعُ مَا عَدَا ابْنَتَهُ أُمَّ الْفَرَجِ، وَبِنْتُ ابْنِ ابْنِهِ عَبْدِ الْكَرِيمِ، امْرَأَةٌ  
تُدْعَى حِجَازِيَّةً مُتَزَوِّجَةً وَلَهَا ابْنٌ، فَهَلْ يَنْحَصِرُ رِيعُ الْوَقْفِ الْآنَ فِي أُمَّ الْفَرَجِ الَّتِي  
هِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ، أَمْ يُقَسَّمُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ابْنِ حِجَازِيَّةٍ [س ٨٩ ب /] الَّتِي هِيَ بِنْتُ ابْنِ ابْنِ  
الْوَاقِفِ؟

(٢) فِي ع: أَعْقَابِهِمْ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(١) فِي ع: أَوْلَادِهِ.

وَهَلْ لِحِجَازِيَّةٍ نَصِيبٌ فِي الْوَقْفِ أَمْ الْإِسْتِحْقَاقُ خَاصٌّ بِأُمِّ الْفَرَجِ؛ لِكَوْنِهَا عَازِيَةٌ  
وَكَيْفَ الْحَالُ؟ أَفْتُونَا.

أَجَابَ: رِيْعُ الْوَقْفِ مُنْحَصِرٌ الْآنَ فِي أُمِّ الْفَرَجِ، وَلَا شَيْءَ لِحِجَازِيَّةٍ وَلَا لِابْنَيْهَا،  
أَمَّا هِيَ؛ فَلِكَوْنِهَا مُتَزَوِّجَةً مَعَ وُجُودِ ذَكَرٍ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَهُوَ ابْنُهَا، فَإِنَّهُ مِنْهُمْ،  
وَإِنْ لَمْ [٦٩ب/] يَسْتَحِقَّ مِنْ بَعْدُ؛ إِذِ الْمُرَادُ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ: مَنْ دَخَلَ بِاللَّفْظِ السَّابِقِ  
مِنَ الْوَاقِفِ: أَنَّ الْوَقْفِيَّةَ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحِقَّ بَعْدُ، وَأَمَّا ابْنُهَا فَلِشَرْطِ التَّرْتِيبِ الْمُسْتَفَادِ  
بِ(ثُمَّ) بَيْنَ الطَّبَقَاتِ، فَلَوْلَا هَا لَا سْتَحَقَّ مَعَ وُجُودِ بِنْتِ الْوَاقِفِ؛ إِذْ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ بَنَاتِ  
الْوَاقِفِ وَبَيْنَ أَوْلَادِ بَنِي الْوَاقِفِ؛ لِكَوْنِهِ أَفْرَدَهُنَّ بِحُكْمِ مُسْتَقِلٍّ، حَيْثُ قَالَ: أَمَّا الْإِنَاثُ  
إِلْخ. وَلَوْلَا هُ لَا سْتَحَقَّتْ لِعَدَمِ وُجُودِ [٧٧ب/] ذَكَرٍ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، فَكُلُّ مَنْهُمَا  
حَاجِبٌ مَحْجُوبٌ بِالْآخِرِ، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ دَخَلَ وَلَدُ الْبِنْتِ الَّذِي هُوَ ابْنُ حِجَازِيَّةٍ فِي  
الْوَقْفِ؟ قُلْتَ بِقَوْلِهِ: عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقْبِهِمْ، كَمَا  
هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ صَبَغَ أَصْبُعًا مِنْ أَصَابِعِهِ فِي عِلْمِ الْفِقْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَّ وَقْفًا مُنَجَّزًا عَلَى وَلَدِهِ حَسَنٍ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ

لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ خَاصَّةً دُونَ الْإِنَاثِ

٦٧١ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ وَقَفَّ وَقْفًا، وَشَرَطَ فِي كِتَابِ وَقْفِهِ مَا نَصَّهُ: أَنْشَأَ الْوَاقِفُ  
أَنَايَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَفَّهُ هَذَا مُنَجَّزًا عَلَى وَلَدِهِ الطِّفْلِ الْمَدْعُوِّ حَسَنٍ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ  
لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ خَاصَّةً دُونَ الْإِنَاثِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى  
أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ الذُّكُورِ  
دُونَ الْإِنَاثِ، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ  
أَسْفَلَ مِنْهُ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ الْأَسْفَلِ مِنْهُ، وَعَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِهِمْ

وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ، وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقَبٍ؛ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ؛ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ لِلْمُتَوَفَّى، وَعَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ [ط ١١٨ /] أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ هَذَا الْوَقْفِ، وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْمَتْرُوكُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ وَالِدُهُ أَنْ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَقَامَ مَقَامَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، فَإِذَا انْقَرَضَ الذُّكُورُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى أَوْلَادِهِ الْإِنَاثِ إِنْ كُنَّ مَوْجُودَاتٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنَّ مَوْجُودَاتٍ؛ فَعَلَى الْمَوْجُودِ مِنْ أَوْلَادِهِنَّ وَذُرِّيَّتِهِنَّ وَنَسْلِهِنَّ وَعَقِبِهِنَّ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ أَعْلَاهُ، ثُمَّ إِنْ وَلَدَ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورَ الْمَدْعُوَّ حَسَنٌ مَاتَ صَغِيرًا فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، وَحَدَّثَ لِلوَاقِفِ وَلَدًا اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، وَانْحَصَرَ اسْتِحْقَاقُ الْوَقْفِ فِيهِ ثُمَّ مَاتَ وَأَعْقَبَ بِنْتًا فَمَاتَتْ، وَأَعْقَبَتْ [س ١٩٠ /] وَلَدًا ذَكَرًا اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، ثُمَّ مَاتَ وَأَعْقَبَ وَلَدًا ذَكَرًا اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، فَهَلْ يَسْتَحِقُّ مُحَمَّدُ الْمَذْكُورُ هَذَا الْمَوْقُوفَ بِجِهَةِ دُخُولِهِ فِي عُمُومِ الذُّكُورِ فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ الذُّكُورِ، أَمْ بِجِهَةِ دُخُولِهِ فِي ذُّكُورِ النَّسْلِ وَالْعَقَبِ بِقَوْلِهِ: ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ الذُّكُورِ، أَمْ بِالْجِهَتَيْنِ أَمْ لَا يَسْتَحِقُّ بِجِهَةِ مَا؟

أَجَابَ: كُلٌّ مِنَ الشَّرْطَيْنِ لَوْ انْفَرَدَ؛ لَكَفَى عِلَّةً فِي دُخُولِ مُحَمَّدِ الْمَذْكُورِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ تَرَاحُمِ الْعِلَلِ، وَالْإِضَافَةُ هُنَا إِلَى الْأَوْلَادِ لَا إِلَى الْوَاقِفِ نَفْسِهِ، قَالَ: ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ إِنْخِ. وَكَذَلِكَ الْإِضَافَةُ فِي الْأَنْسَالِ وَالْأَعْقَابِ إِنْمَا هِيَ إِلَيْهِمْ، لَا إِلَيْهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ ذَكَرٌ مِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ كَمَا أَنَّهُ ذَكَرٌ مِنْ أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ، وَإِنْ كَانَتْ جَدَّتُهُ مُحْتَرَزًا عَنْهَا بِقَيْدِ الذُّكُورِ، فَيَسْتَحِقُّ الْمَوْقُوفَ بِلَا شُبْهَةٍ وَالْحَالُ هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



لَيْسَ لِلْمُتَوَلَّى إِبْطَالُ الْوَقْفِ وَنَصَبُ الْأَوْصِيَاءِ  
وَتَوَلِيَّةُ النَّظَارِ وَإِنَّمَا ذَلِكَ كُلُّهُ لِقَاضِي الْقُضَاةِ

٦٧٢ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ غَيْرِ مُسَجَّلٍ، أَبْطَلَهُ نَائِبُ قَاضٍ مُسْتَنِدًا إِلَى عَدَمِ لُزُومِهِ  
عِنْدَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، [ع/١٧٠] فَهَلْ لِلنَّائِبِ وَلايَةٌ إِبْطَالِهِ لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، أَمْ وَلايَةٌ  
الْإِبْطَالِ خَاصَّةٌ بِالْقَاضِي الْأَصْلِيِّ؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَحْرِ الرَّائِقِ) وَهَاهُنَا تَنْبِيهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ مَا الْمُرَادُ مِنَ الْقَاضِي  
الَّذِي يَمْلِكُ نَصَبَ الْوَصِيِّ وَالْمُتَوَلَّى، وَيَكُونُ لَهُ النَّظَرُ عَلَى الْأَوْقَافِ؟ قُلْتُ: هُوَ  
قَاضِي الْقُضَاةِ، لَا كُلَّ قَاضٍ. ثُمَّ قَالَ: وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُمْ فِي الْإِسْتِدَانَةِ بِأَمْرِ الْقَاضِي  
الْمُرَادُ بِهِ قَاضِي الْقُضَاةِ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ، ذَكَرُوا الْقَاضِي فِي أُمُورِ الْأَوْقَافِ. انْتَهَى.

[ك/١٧٨]

فَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ نَائِبَ الْقَاضِي لَا يَمْلِكُ إِبْطَالَ الْوَقْفِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ خَاصٌّ  
بِالْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرَ لَهُ السُّلْطَانُ فِي مَنْشُورِهِ نَصَبَ الْوَلَاةِ وَالْأَوْصِيَاءِ، وَفَوَّضَ لَهُ أُمُورَ  
الْأَوْقَافِ، وَيَنْبَغِي الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَحَثَ فِيهِ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سِرَاجِ الدِّينِ  
الْحَانُوتِيِّ لِمَا فِي إِطْلَاقِ مِثْلِهِ لِلنُّوَابِ فِي هَذَا الزَّمَانِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ، وَالْمَسْأَلَةُ لَا نَصَّ  
فِيهَا بِخُصُوصِهَا فِيمَا أَطَّلَعْنَا عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ فِيمَا أَطَّلَعَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ الْمَذْكُورُ،  
وَالشَّيْخُ زَيْنُ صَاحِبِ الْبَحْرِ، وَإِنَّمَا اسْتَخْرَجَهَا؛ تَفَقُّهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُعْمَلُ بِمَجْرَدِ الْخَطِّ

٦٧٣ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وَجِدَ دَفْتَرُ سُلْطَانِيٍّ جَدِيدٌ: أَنَّ الطَّاحُونَةَ الْفُلَانِيَّةَ وَقَفَتْ  
عَلَى زَيْدٍ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ثُمَّ وَثَمَ، وَإِذَا انْقَرَضُوا كَانَ لِلْحَرَمِيِّينَ  
الشَّرِيفِيِّينَ، وَكِتَابٌ وَقَفَ: أَنَّ زَيْدًا وَقَفَ ثُلُثِي الطَّاحُونَةَ عَلَى أَوْلَادِ الظُّهُورِ دُونَ أَوْلَادِ

الْبُطُونِ، وَلَا تَعْرَضُ فِيهِ لِلثُلُثِ الثَّلَاثِ، وَهَذِهِ الْحُجَّةُ الْمُلَصَّقُ بِهَا هَذَا السُّؤَالُ لِحُجَّةِ  
أَلْصَقَ بِهَا السُّؤَالُ كُتِبَ عَلَيْهِ الْجَوَابُ، فَهَلْ يَثْبُتُ وَقْفُ الطَّاحُونَةِ الْمَذْكُورَةِ جَمِيعَهَا  
بِمُوجِبِ الدَّفْتَرِ السُّلْطَانِيِّ [س ٩٠ ب /] وَتُمْنَعُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ بِمُوجِبِ قَوْلِهِ فِيهِ: ثُمَّ عَلَى  
أَوْلَادِهِ إِخْرَاجُ الْمُوجِبِ لِإِخْرَاجِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، أَمْ يُعْمَلُ بِهِذِهِ الْحُجَّةِ  
أَمْ لَا يُعْمَلُ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ؟

٦٧٤ = وَإِذَا قُلْتُمْ بِالْأَخِيرِ وَلَمْ يُوجَدْ فِي الثُّلُثِ الثَّلَاثِ تَمَسُّكَ يُعْمَلُ بِهِ شَرْعًا،  
وَاشْتَبَهَتْ مَصَارِفُهُ، فَمَا الْحُكْمُ فِيهِ؟

٦٧٣ ج = أَجَابَ: لَا يُعْمَلُ بِمُجَرَّدِ الدَّفْتَرِ، وَلَا بِمُجَرَّدِ الْحُجَّةِ؛ لِمَا صَرَّحَ بِهِ عُلَمَاؤُنَا  
مِنْ عَدَمِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْخَطِّ، وَعَدَمِ الْعَمَلِ بِهِ كَمَا كُتِبَ الْوَقْفِ الَّذِي عَلَيْهِ خُطُوطُ  
الْقَضَاةِ الْمَاضِينَ، وَإِنَّمَا الْعَمَلُ فِي ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَكَيْفَ يُعْمَلُ بِهِذِهِ الْحُجَّةِ  
وَهِيَ بَاطِلَةٌ مِنْ وُجُوهٍ؟ الْأَوَّلُ: أَنَّ اعْتِرَافَ النَّاطِرِ الْمَذْكُورِ عَلَى بَقِيَّةِ الْمُسْتَحِقِّينَ مِنْ  
أَوْلَادِ الظُّهُورِ لَا يَجُوزُ وَلَا يُبْطِلُ حَقَّهُمْ.

الثَّانِي: أَنَّهُ جَعَلَ الَّذِي يَخُصُّ عَرَفَاتٍ<sup>(١)</sup> الْمُدَّعِي الْمَذْكُورَ مَعَ مَنْ يَشْرِكُهُ مِنْ  
أَوْلَادِ بَرَكَةَ (الْمَذْكُورَةِ)<sup>(٢)</sup> قَيْرَاطًا وَاحِدًا وَنِصْفَ قَيْرَاطٍ، وَالَّذِي يَخُصُّ عَبْدَ الْقَادِرِ  
وَإِبْرَاهِيمَ الْمَذْبُورَيْنِ قَيْرَاطًا وَاحِدًا وَنِصْفَ [ط ١١٩ /] قَيْرَاطٍ، وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ،  
بَلْ هُوَ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ الْمَذَاهِبِ بِأَسْرِهِا؛ إِذْ لَوْ ثَبَّتَ دَعْوَى الْمُدَّعِيَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ،  
الَّذَيْنِ هُمَا عَرَفَاتٌ وَعَبْدُ الْقَادِرِ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لَوْجِبَ أَنْ يُقَسَّمَ رَيْعُ هَذَا الثُّلُثِ عَلَى  
عَدَدِ رُؤُوسِ أَوْلَادِ الظُّهُورِ وَأَوْلَادِ الْبُطُونِ سَوِيَّةً، لَا يَفْضَلُ فِيهِ الذَّكَرُ الْأُنْثَى، وَذَلِكَ  
يَخْتَلِفُ بِكَثْرَتِهِمْ وَقِلَّتِهِمْ، فَمِنْ أَيْنَ أَخَذَ هَذِهِ الْقِسْمَةَ الَّتِي قَسَمَهَا حَتَّى أَعْطَى عَرَفَاتٍ

(١) هذا الاسم وما بعده غير وارد في السؤال أصلاً.

(٢) في ع: المزبورة.

وَمَنْ يَشْرِكُهُ قَلِيلِينَ كَانُوا أَوْ كَثِيرِينَ قِيرَاطًا وَنِصْفًا، وَعَبْدَ الْقَادِرِ وَإِبْرَاهِيمَ بَانْفِرَادِهِمَا قِيرَاطًا وَنِصْفًا، وَبَيْتَةَ أَوْلَادِ الظُّهُورِ كَثُرُوا أَمْ قَلُّوا خَمْسَةَ قَرَارِيضَ، فَهَذِهِ قِسْمَةٌ تُخَالِفُ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ، فَكَيْفَ يُعْمَلُ بِهَا شَرْعًا، وَالْحُكْمُ بِمَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَ بَاطِلٌ، وَهَذَا الْحُكْمُ لَا يُسْتَنْدُ فِيهِ إِلَى دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ.

الثَّالِثُ: أَنَّ أَصْلَ دَعْوَى الْمُدَّعِيَيْنِ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ شَرْعًا لِجَهَالَةِ [ك٧٨ب، ع٧٠ب /] الْمُدَّعِيِ بِقَوْلِهِ، وَأَنَّ اسْتِحْقَاقَ عَرَافَاتِ الْمَذْكُورِ مَعَ مَنْ يَشْرِكُهُ إِخْ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ شُرُوطِ صِحَّةِ الدَّعْوَى مَعْلُومِيَّةُ الْمُدَّعِيِ، وَمُدَّعَاهُ لِنَفْسِهِ مَجْهُولٌ لَا يُدْرَى مِقْدَارُهُ، وَلَيْسَ خَصْمًا عَنْ غَيْرِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي لَا تَخْفَى عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ.

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ فَالْأَصْلُ أَنَّ مَنْ أَثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ حَقًّا فَهُوَ لَهُ، فَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَطْلُبَ مِنْ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ بَيِّنَةً تَشْهَدُ بِمُدَّعَاهُمْ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ أَوْلَادِ الظُّهُورِ فِي هَذَا الثُّلْثِ مُحَقَّقٌ، وَاسْتِحْقَاقُهُمْ مَظْنُونٌ، فَكَانُوا مُدَّعِينَ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى، فَإِذَا عَجَزُوا عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ؛ يَطْلُبُ مِنَ الْآخَرِينَ بَيِّنَةً.

٦٧٤ ج = فَإِذَا عَجَزُوا وَاسْتَبَهَتْ مَصَارِفُ هَذَا الثُّلْثِ؛ فَقَدْ [س١٩١ /] صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى الْمَعْهُودِ مِنْ حَالِهِ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الزَّمَانِ: مِنْ أَنَّ قَوَامَهُ كَيْفَ كَانُوا يَعْمَلُونَ فِيهِ، وَإِلَى مَنْ يَضُرُّ فُونَهُ، فَيُبْنَى عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَى مُوَافَقَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَهُوَ الْمَظْنُونُ بِحَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ كَيْفَ كَانُوا يَعْمَلُونَ لَا يُعْطَى لِأَوْلَادِ الْبُطُونِ شَيْءٌ، لِشَكِّ فِي اسْتِحْقَاقِهِمْ، وَمَعَ الشَّكِّ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ لَهُمْ بِشَيْءٍ، هَذَا وَقَدْ اطَّلَعْتُ عَلَى مَا فِي أَيْدِي الْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْحُجَجِ وَالْتِمَسِكَاتِ فَلَمْ (أَجِدْ) <sup>(١)</sup> مَا يُسَوِّغُ لِلْقَاضِي الْحُكْمَ بِدُخُولِ أَوْلَادِ

(١) في ع: أر. وفي هامشها كما هنا.

الْبَنَاتِ فِي هَذَا الثُّلْثِ إِلَّا الْبَيِّنَةَ الشَّرْعِيَّةَ، فَلْيُشَدَّ الْقَاضِي نَوَاجِذَهُ عَلَى طَلِبِهَا مِنْهُمْ، فَإِنْ لَمْ يُقِيمُواهَا؛ يَمْنَعُهُمْ، وَلْيَتَدَبَّرْ خَشْيَةَ الْإِفْتِحَامِ فِيمَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلِيُّ الْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ، نَسَّأَلُهُ الْهِدَايَةَ إِلَى سَوَاءِ الطَّرِيقِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ وَسَوَابِغِ نِعَمِهِ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى رَجُلٌ عَقَارًا بِيَدِ جَمَاعَةٍ أَنَّهُ وَقَفَ جَدُّهُ

مُسْتَنْدًا إِلَى دَفْتَرِ سُلْطَانِيٍّ

٦٧٥ = سُئِلَ: فِي عَقَارِ بِيَدِ جَمَاعَةٍ تَلَقَّوهُ بِالْإِزْثِ عَنْ أَبِيهِمْ عَنْ جَدِّهِمْ، بَرَزَ الْآنَ رَجُلٌ يَدَّعِي أَنَّهُ وَقَفَ جَدُّهُ مُسْتَنْدًا؛ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ بِالْدَفْتَرِ السُّلْطَانِيِّ فِي وَقْفِ جَدِّهِ، هَلْ مُجَرَّدٌ وَجُودِهِ فِي الدَّفْتَرِ السُّلْطَانِيِّ كَافٍ فِي ثُبُوتِ كَوْنِهِ وَقْفًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حُجْجُ الشَّرْعِ ثَلَاثٌ: (أ) الْبَيِّنَةُ. (ب) وَالْإِفْرَارُ. (ج) وَالنُّكُولُ، لَا مُجَرَّدُ الْخَطِّ؛ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ لَا تُبْنَى عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا تَجُوزُ قِسْمَةُ الْوَقْفِ قِسْمَةَ تَمَلُّكٍ

٦٧٦ = سُئِلَ: فِي قِسْمَةِ أَهْلِ الْوَقْفِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ كَانَتْ قِسْمَةُ تَمَلُّكٍ فَهِيَ بَاطِلَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ قِسْمَةَ تَنَاوُبِ تَجُوزُ، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْفَتَاوِي الْحَلَبِيَّةِ)، وَفِي (الْإِسْعَافِ) مَا يُؤَيِّدُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَجُوزُ قِسْمَةُ الْوَقْفِ لِلْحِفْظِ وَالزَّرَاعَةِ

٦٧٧ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقَفَ عَلَى الدَّرِّيَّةِ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُقَسَّمَ قِسْمَةَ حِفْظِ

وَعِمَارَةٍ؛ لِيُعَمَّرَ كُلُّ مَا يُمَيِّزُهُ لِنَفْسِهِ، لَا قِسْمَةَ تَمَلُّكٍ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ فِي (الْإِسْعَافِ) أَنَّ أَهْلَ الْوَقْفِ لَوْ قَسَّمُوا الْوَقْفَ بَيْنَهُمْ لِيَزْرَعَ كُلُّ

وَاحِدٍ نَصِيْبُهُ؛ جَارَ. وَقَدْ ذَكَرَ أَسَاتِدُنَا الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ الْحَلْبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي (فَتَاوَاهُ): أَنَّ قِسْمَةَ التَّنَاوُبِ فِيهِ جَائِزَةٌ، وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِمَسْأَلَةِ الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ، وَفِي (الْقِنِيَّةِ): ضَيْعَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْمَوَالِي، فَلَهُمْ قِسْمَتُهَا قِسْمَةَ حِفْظٍ وَعِمَارَةٍ، لَا قِسْمَةَ تَمَلُّكٍ، فَيَحْمَلُ مَا فِي (الْخَصَافِ) وَالْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ قِسْمَةِ الْوَقْفِ عَلَى قِسْمَةِ التَّمَلُّكِ، لَا قِسْمَةَ الْحِفْظِ وَالْعِمَارَةِ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ ادَّعَى وَكَيْلُ النَّاطِرِ بِإِجَارَةِ مُسْتَغَلِّ الْوَقْفِ دَفَعَ الْأَجْرَةَ لَهُ فَالْقَوْلُ لَهُ بِيَمِينِهِ

٦٧٨ = سُئِلَ: فِي نَاطِرٍ وَقَفٍ وَكَلَّ رَجُلًا بِإِجَارَةِ مُسْتَغَلِّ الْوَقْفِ وَقَبَضَ أُجْرَتَهُ وَدَفَعَهَا لَهُ، فَفَعَلَ، وَعُزِلَ النَّاطِرُ، هَلْ لِلنَّاطِرِ الْجَدِيدِ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى الْوَكِيلِ بِمَا قَبَضَ أَمْ لَا؟ [ع ١٧١ ط ١٢٠، س ٩١ ب، ك ١٧٩/]

٦٧٩ = وَهَلْ إِذَا أَنْكَرَ الْمَعْرُوفُ إِيْصَالَ الْعَلَّةِ إِلَيْهِ يُقْبَلُ قَوْلُهُ، أَمْ لَا؟

٦٧٨ ج = أَجَابَ: قَدْ تَقَرَّرَ صِحَّةُ تَوْكِيلِ نَاطِرِ الْوَقْفِ مُطْلَقًا وَنَاطِرِ الْقَاضِي إِذَا عَمَّمَ لَهُ، وَقَبُولُ قَوْلِ الْوَكِيلِ فِي دَفْعِ مَا قَبَضَهُ لِمُوكِّلِهِ مَعَ يَمِينِهِ.

٦٧٩ ج = فَلَا عِبْرَةَ بِإِنْكَارِ الْمَعْرُوفِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ فِي الدَّفْعِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَمِينٌ، وَقَدْ أَخْبَرَ عَنِ إِيْصَالِ الْأَمَانَةِ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دَفَعَ النَّاطِرُ اضْطَبْلَ وَقْفٍ مُنْهَدِمًا لِيُعَمَّرَهُ وَيَسْكُنَ فِيهِ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ فَضَعَلَ ثُمَّ زَادَ إِنْسَانٌ عَلَيْهِ

٦٨٠ = سُئِلَ: فِي اضْطَبْلٍ وَقَفٍ (مُنْهَدِمٍ) <sup>(١)</sup> جُدْرَانُهُ وَأَسْقُفَتُهُ، سَلَّمَ نَاطِرٌ وَقَفَهُ

لِرَجُلٍ يُعَمِّرُهُ بِمَالِهِ وَيَنْتَفِعُ بِهِ سَكَنًا وَإِسْكَانًا بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ، فَتَسَلَّمَهُ  
الْمُسْتَأْجِرُ، وَبَنَى فِيهِ بِنَاءً حَتَّى صَارَ ذَا رَغْبَةٍ، فَزَادَ إِنْسَانٌ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ الْأَجْرَةِ فِي  
نَفْسِهَا، هَلْ تَنْتَقِضُ الْإِجَارَةُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْمُحِيطِ) وَغَيْرِهِ: حَاتُوتُ وَقْفٍ وَعِمَارَتُهُ مِلْكُ  
لِرَجُلٍ، أَبِي صَاحِبِ الْعِمَارَةِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ بِأَجْرٍ مِثْلِهِ، يُنْظَرُ إِنْ كَانَتِ الْعِمَارَةُ لَوْ رُفِعَتْ  
يَسْتَأْجِرُ بِأَكْثَرٍ مِمَّا يَسْتَأْجِرُ صَاحِبُ الْعِمَارَةِ؛ كَلَّفَ رَفَعَ الْعِمَارَةَ، وَيُؤَجَّرُ مِنْ غَيْرِهِ؛  
لِأَنَّ النُّقْصَانَ عَنِ أَجْرِ الْمِثْلِ لَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَأْجِرُ بِأَكْثَرٍ  
مِمَّا يَسْتَأْجِرُهُ؛ لَا يُكَلَّفُ وَيُتْرَكُ فِي يَدِهِ بِذَلِكَ الْأَجْرُ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرُورَةً. انْتَهَى. وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

أَرْضٌ وَقْفٍ بِيَدِ جَمَاعَةٍ اتَّخَذُوهَا كُرُومًا،

وَيُؤَدُّونَ عَلَى عَدَدِ الْأَشْجَارِ

قَدْرًا مِنَ الْمَالِ ثُمَّ فَنَيْتِ الْأَشْجَارُ وَالْمُتَكَلِّمُ يَطْلُبُ الْقَسْمَ

٦٨١ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقْفٍ بِيَدِ جَمَاعَةٍ اتَّخَذُوهَا كُرُومًا، وَيُؤَدُّونَ عَلَى عَدَدِ  
الْأَشْجَارِ قَدْرًا مِنَ الْمَالِ، وَالْآنَ فَنَيْتِ الْأَشْجَارُ، وَصَارَتِ الْأَرْضُ مَلْسَاءَ تُزْرَعُ  
وَتُسْتَعْلَى فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَالْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْأَرْضِ يَطْلُبُ الْقَسْمَ لِكَوْنِهِ أَنْفَعَ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ،  
هَلْ لَهُ ذَلِكَ؛ لِلضَّرَرِ الْبَيْنِ عَلَى الْوَقْفِ الْمَرْقُومِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ طَلَبُ الْقَسْمِ؛ لِكَوْنِهِ أَنْفَعَ لِلْوَقْفِ، وَقَدْ تَرَادَفَتْ كَلِمَةُ الْعُلَمَاءِ  
قَاطِبَةً عَلَى ذَلِكَ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُ يُفْتَى بِكُلِّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْوَقْفِ، وَلَا قَائِلَ بِذَلِكَ، وَقَدْ  
صَارَتِ الْأَرْضُ مَلْسَاءَ تُزْرَعُ وَتُسْتَعْلَى فِي كُلِّ سَنَةٍ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الضَّرَرِ الْكُلِّيِّ عَلَى  
الْوَقْفِ وَلَا قَائِلَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْضُ وَقْفٍ بِأَيْدِي مُزَارِعِينَ ادَّعَى أَحَدُهُمْ  
أَنَّ مِقْدَارَ أَرْضِهِ دُونَ أَرْضِ الْآخِرِ

٦٨٢ = سئل: في أرضٍ وقفٍ بأيدي مزارعين متعدّدة، لكلّ قدرٍ منها في يده من قديم الزمان، ادّعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر، ويريد أن يُقاسمه في ذلك، هل له ذلك أم لا؟ ويبقى القديم على قدمه؟

أجاب: ليس له ذلك، ويبقى القديم على قدمه، ولا يُعطى المُدّعي شيئاً مما في يد الآخر؛ إذ ذاك وإن كان زائداً فقد يكون لمعنى رآه المُتكلّم على الوقف، والأصل في ذلك الصّحة، والله أعلم.

وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى وَلَدِهِ وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ  
مِنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ إِذَا كُنَّ خَالِيَاتٍ مِنَ الْأَزْوَاجِ ثُمَّ عَلَى  
سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ وَالْآنَ لَمْ يُوْجَدْ إِلَّا بَنَاتُ ابْنِ مُتَزَوِّجَاتٍ وَلَهُنَّ أَوْلَادٌ

٦٨٣ = سئل: في رجلٍ وقف وهو بحال الصّحة مُنجزاً وفقاً على نفسه، ثم من بعده على ولده مُحَمَّدٍ المَوْجُودِ الْآنَ، وعلى من سيحدث له من الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، أمّا الْإِنَاثُ فَلَهُنَّ الْإِسْتِحْقَاقُ بِالْوَقْفِ إِذَا كُنَّ خَالِيَاتٍ مِنَ الْأَزْوَاجِ، فَإِذَا تَزَوَّجْنَ؛ سَقَطَ حَقُّهُنَّ، وَكُلَّمَا تَأَيَّمْنَ، عَادَ حَقُّهُنَّ، وَلَيْسَ لِأَوْلَادِ [س ١٩٢/١] الْبَنَاتِ مِنْ هَذَا الْوَقْفِ حَقٌّ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقْبِهِمْ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا دَائِمًا، مَا تَعَاقَبُوا طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، وَشَرَطَ الْوَاقِفُ الْمَذْكُورُ شُرُوطًا فِي وَاقِفِهِ هَذَا:

منها: أن يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته، ثم من بعد للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم، إلى أن قال: وإذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل

وَلَا عَقِبُ؛ كَانَ ذَلِكَ وَفَّقًا عَلَى أَقْرَبِ عَصَبَاتِ الْوَاقِفِ، فَإِذَا انْقَرَضَ عَصَبَاتُ الْوَاقِفِ  
وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ (كَانَ) <sup>(١)</sup> وَفَّقًا عَلَى مَصَالِحِ حَرَمِ سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

[ك ٧٩ب، ع ٧١ب /]

مَاتَ مُحَمَّدٌ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ الْوَاقِفِ بَعْدَ أَنْ أَحَدَثَ اللَّهُ لَهُ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، فَتَزَوَّجْنَ  
وَأَحَدَثَ اللَّهُ لَهُنَّ أَوْلَادًا، فَهَلْ يُصْرَفُ رَيْعُ الْوَاقِفِ لَهُنَّ؟ أَمْ لِأَوْلَادِهِنَّ؟ أَمْ لِعَصَبَةِ  
الْوَاقِفِ؟ أَمْ لِحَرَمِ سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ أَمْ لِغَيْرِ ذَلِكَ؟

وَهَلْ يَجْرِي شَرْطُ التَّائِمِ فِي النَّظَرِ كَمَا يَجْرِي فِي الصَّرْفِ أَمْ لَا؟  
وَهَلْ لِحِلِّ تَنَاوُلِهِنَّ مِنْ رَيْعِ الْوَاقِفِ وَجْهٌ؟ وَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟  
أَوْضِحُوا لَنَا الْجَوَابَ مُفَصَّلًا مُعَلَّلًا.

أَجَابَ: اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ قَامَ بِكُلِّ مِنَ الْمَذْكُورِينَ مَانِعٌ مِنَ الصَّرْفِ، أَمَّا بَنَاتُ الْوَاقِفِ  
فَلِسُقُوطِ حَقِّهِنَّ بِالْأَزْوَاجِ، وَأَمَّا أَوْلَادُهُنَّ فَلِسُقُوطِ طِبْهِنَّ مِنَ الْوَاقِفِ بِقَوْلِ الْوَاقِفِ: وَلَيْسَ  
لِأَوْلَادِ الْبَنَاتِ مِنْ هَذَا الْوَاقِفِ حَقٌّ. وَلَوْ قَدَرْنَا عَدَمَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ كَلَامِهِ وَالْبَاقِي عَلَى  
حَالِهِ؛ فَكَذَلِكَ لَا يُصْرَفُ لَهُمْ مَعَ وُجُودِ أُمَّهَاتِهِمْ؛ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ شَرْطِهِ لَازِمَةٌ فِيهِ، وَهُوَ  
إِنَّمَا جُعِلَ (لِأَوْلَادِهِمْ) <sup>(٢)</sup> بَعْدَهُمْ [ط ١٢١ /] فَلَا يُصْرَفُ لَهُمْ مَعَ وُجُودِهِمْ، وَكَذَلِكَ  
نَقُولُ فِي عَصَبَةِ الْوَاقِفِ وَجِهَةِ حَرَمِ سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ  
فَالصَّرْفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْفُرُوعِ الْمُسَاوِيَةِ لِهَذِهِ الْوَاقِعَةِ:

(أ) قَالَ فِي (الإِسْعَافِ): وَلَوْ قَالَ عَلَى وَلَدَيَّ هَذَيْنِ، فَإِذَا انْقَرَضَا فَعَلَى أَوْلَادِهِمَا  
أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا، قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ: إِذَا انْقَرَضَ  
أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ وَخَلَّفَ وَلَدًا؛ يُصْرَفُ نِصْفُ الْغَلَّةِ إِلَى الْبَاقِي، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ

(٢) فِي ع: لِأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ. وَفِي س (لِأَوْلَادِهِ)

(١) فِي ع: عَاد. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.



يُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ، فَإِذَا مَاتَ الْوَالِدُ الْآخَرُ؛ تُصْرَفُ جَمِيعُ الْغَلَّةِ إِلَى أَوْلَادِ  
أَوْلَادِهِ؛ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ شَرْطِهِ لَا زِمَّةَ فِي الْوَقْفِ، وَهُوَ إِنَّمَا جُعِلَ لِأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ  
بَعْدَ انْقِرَاضِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا، يُصْرَفُ نِصْفُ الْغَلَّةِ إِلَى  
الْفُقَرَاءِ.

(ب) وَفِي (فَتَاوِي شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ الشَّيخِ مُحَمَّدِ بْنِ سِرَاجِ الدِّينِ الْحَانُوتِيِّ)  
فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ صَرَّحَ بِالصَّرْفِ إِلَى الْفُقَرَاءِ مُسْتَدَلًّا بِمَا نَقَلْنَاهُ عَنِ  
(الْإِسْعَافِ) [س ٩٢ ب /] قَائِلًا: وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ مُسَاوٍ لِهَذَا. يَعْنِي: فَكَانَ النَّصُّ  
فِيهِ نَصًّا فِي مُسَاوِيهِ، فَصَحَّ الْإِسْتِنْبَاطُ.

(ج) وَمِثْلُ مَا فِي (الْإِسْعَافِ) فِي (الْخَانِيَّةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْبِرَازِيَّةِ، وَالتَّارِخِيَّةِ)  
وَعَالِبِ كُتُبِ الْفَتَاوِي وَالشُّرُوحِ الْمُطَوَّلَةِ.

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، وَأَنَّ الصَّرْفَ امْتَنَعَ بِجِهَةِ الشَّرْطِ، وَصَارَ الْحَقُّ فِيهِ لِلْفُقَرَاءِ،  
وَكَانَ هُنَّ وَأَزْوَاجُهُنَّ بِصِفَةِ الْفُقَرَاءِ؛ عَلِمْتَ جَوَازَ الصَّرْفِ إِلَيْهِنَّ، وَإِلَى أَزْوَاجِهِنَّ،  
وَأَوْلَادِهِنَّ بِجِهَةِ كَوْنِهِمْ مِنَ الْفُقَرَاءِ، وَخُصُوصًا وَالْوَقْفُ مُنْجَزٌ فِي الصَّحَّةِ غَيْرِ مُضَافٍ  
إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ، فَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْوَصِيَّةِ، وَقَدْ صَرَّحُوا فِي مِثْلِهِ بِجَوَازِ تَنَاوُلِ أَوْلَادِ  
الْوَاقِفِ الْفُقَرَاءِ مِنْهُ. فَتَدَبَّرْ.

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ النَّظَرِ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لِلْأَرْشِدِ مِنْهُنَّ بِلَا شُبْهَةٍ؛ إِذْ شَرْطُهُ لِلْأَرْشِدِ  
فَالْأَرْشِدِ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، وَلَا شُبْهَةَ فِي كَوْنِهِنَّ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ قَامَ  
بَيْنَهُنَّ مَانِعٌ عَنِ الصَّرْفِ، (وَكَذَلِكَ) <sup>(١)</sup> إِذَا زَالَ الْمَانِعُ اسْتَحَقَّتْ بِالشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمِ، وَهَذَا  
ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: وَلِذَلِكَ.

### مَنَافِعُ الْوَقْفِ مَضْمُونَةٌ

٦٨٤ = سئِلَ: فِي دُكَّانٍ وَقْفٍ، وَضَعَ رَجُلٌ يَدَهُ عَلَيْهِ مُدْعِيًا فِيهِ الْمَلِكَ بِالشَّرَاءِ مِنْ زَيْدٍ، وَبَنَى عَلَى ظَهْرِهِ بَيْتًا، وَفِي جَوْفِهِ بَنَى بَيْتًا، وَانْتَفَعَ بِالدُّكَّانِ وَبِظَهْرِهِ وَبِجَوْفِهِ مُدَّةَ سِنِينَ، ثُمَّ أُثْبِتَ وَقْفُهُ نَاطِرُهُ لَدَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ، حَسَبَمَا وَجَدَ فِي كِتَابِهِ الْمُسَجَّلِ بِالسَّجْلِ الْمَحْفُوظِ، [ك، ١٨٠، ١٧٢٤/١] وَحَكَمَ بِهِ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ، وَرَفَعَ يَدَ وَاضِعِ الْيَدِ الْمَذْكُورِ عَنْهُ، هَلْ تَلَزَمَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِذَلِكَ فِي مُدَّةِ وَضَعِ يَدِهِ عَلَيْهِ؟

٦٨٥ = وَيُهْدَمُ بِنَاؤُهُ أَمْ لَا؟

٦٨٤ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، تَلَزَمَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ؛ إِذْ مَنَافِعُ الْوَقْفِ مَضْمُونَةٌ؛ صِيَانَةٌ لَهُ

عَنْ أَيْدِي الظَّلْمَةِ.

٦٨٥ ج = وَيُهْدَمُ بِنَاؤُهُ لَوْ لَمْ يَضُرَّ بِالْوَقْفِ، فَإِنْ ضَرَّهُ؛ فَهُوَ - أَعْنِي: الْبَانِي - الْمَضِيعُ

لِمَالِهِ، فَلْيَتَرَبَّصْ إِلَى انْهْدَامِهِ، وَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلْوَقْفِ عَلَى اخْتِيَارِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَفِي بَعْضِ الْكُتُبِ: لِنَاطِرِهِ تَمَلُّكُ الْبِنَاءِ بِأَقْلِّ الْقِيَمَتَيْنِ لِلْوَقْفِ مَتْرُوعًا وَغَيْرَ مَتْرُوعٍ بِمَالِ الْوَقْفِ، بِمِثْلِهِ صَرَّحَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَقْرِيرُ الْوُظَائِفِ لِلْقَاضِي لَا لِلنَّاطِرِ

#### إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ لَهُ ذَلِكَ

٦٨٦ = سئِلَ: فِي تَقْرِيرِ الْوُظَائِفِ وَالْعَزْلِ عَنْهَا، هَلْ ذَلِكَ لِلْقَاضِي، أَمْ لِلْمُتَوَلِّي

الَّذِي لَمْ يَشْرُطْ لَهُ الْوَاقِفُ ذَلِكَ؟

أَجَابَ: تَقْرِيرُ الْوُظَائِفِ لِلْقَاضِي، لَا لِلْمُتَوَلِّي الَّذِي لَمْ (يَشْرُطْهُ) <sup>(١)</sup> لَهُ الْوَاقِفُ؛

لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا

(١) فِي ع: يَشْرُطْهُ.

شَرَطَهُ الْوَاقِفُ لَهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) أَخْذًا مِمَّا فِي (الْفَتَاوِي الصُّغْرَى)، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

### الْوَكِيلُ فِي إِجَارَةِ الْوَقْفِ لَيْسَ خَصْمًا لِلْمُدَّعِيِ الْإِسْتِحْقَاقِ

٦٨٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ عَقَارًا عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، ثُمَّ وَثَّم، وَمِنْ  
جُمْلَةِ الْوَقْفِ [س ١٩٣/أ] دَارٌ وَدُكَّانٌ، ادَّعَى رَجُلٌ بِطَرِيقِ الْوِكَالَةِ عَنْ أَبِيهِ، وَرَجُلٌ آخَرُ  
بِالْأَصَالَةِ عَنْ نَفْسِهِ لَدَى نَائِبِ الْحُكْمِ عَلَى وَكِيلٍ أَحَدِ الْمُسْتَحَقِّينَ فِي إِجَارَةِ دَارِ  
الْوَقْفِ؛ بِأَنَّهُ - أَيْ: وَكِيلِ إِجَارَةِ الدَّارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ - أَجَرَ الدَّارَ وَنُصِفَ الدُّكَّانَ بِثَمَانِيَةِ  
قُرُوشٍ، وَأَنَّ الْأَصِيلَ وَالْمُوَكَّلَ يَسْتَحِقَّانِ فِي الْعَلَّةِ الرَّبْعَ، وَيُطَالِبَانِ وَكِيلَ الْإِجَارَةِ  
الْمَذْكُورَ بِقُرَشَيْنِ مِنْهَا، فَأَجَابَ الْوَكِيلُ بِأَنَّ خَلِيلًا - لِرَجُلٍ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ - كَانَ  
قَدْ مَنَعَ الْأَصِيلَ وَالْمُوَكَّلَ مِنْ رَيْعِ الْوَقْفِ بِحُكْمِ نَائِبِ الْحُكْمِ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ،  
ثُمَّ أَحْضَرَ الْمُدَّعِيَانِ شَاهِدَيْنِ شَاهِدَيْنِ شَهِدَا أَنَّ الْأَصِيلَ وَإِخْوَتَهُ أَوْلَادَ إِبْرَاهِيمَ، وَأَنَّ الْمُوَكَّلَ  
مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ، فَحَكَمَ نَائِبُ الْحُكْمِ بِاسْتِحْقَاقِهَا رَيْعَ الْوَقْفِ، وَأَمَرَ الْوَكِيلَ بِدَفْعِ  
مَا يَخْصُ الْأَصِيلَ وَالْمُوَكَّلَ وَمَنْ يَشْرِكُهُمَا [ط ١٢٢/أ] مِنَ الْأَجْرَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَهُوَ  
قُرَشَانِ، فَهَلْ ذَلِكَ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ وَكِيلَ إِجَارَةِ الدَّارِ وَالدُّكَّانِ لَا يَصْلُحُ خَصْمًا لِمَنْ  
يَدَّعِي اسْتِحْقَاقًا فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا وَكَّلَ فِيهِ، فَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): وَكِيلُ  
إِجَارَةِ الدَّارِ إِذَا ادَّعَى السَّاكِنُ أَنَّهُ عَجَّلَ الْأَجْرَةَ لِمُوَكَّلِهِ وَبَرَّهَنَ؛ يُوقَفُ وَلَا يُحْكَمُ  
بِقَبْضِ أَجْرِ حَتَّى يَحْضُرَ الْغَائِبُ، بَلْ وَلَا الْمُسْتَحِقُّ يَصْلُحُ خَصْمًا لِمُسْتَحِقِّ آخَرَ،  
وَالدَّعْوَى فِي إِثْبَاتِ الْوَقْفِ أَوْ الْمِلْكِ لِلْمُدَّعِيِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى نَاطِرِهِ، لَا عَلَى وَكِيلِهِ فِي  
إِجَارَةِ أَوْ قَبْضِ غَلَّةِ، أَوْ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْوَقْفِ، فَكَيْفَ تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى وَكِيلِ

أَحَدِ الْمُسْتَحِقِّينَ فِي إِجَارَةِ دَارِ الْوَقْفِ وَيُقْضَى لِلْمُدَّعِي؟ وَشَرَطُ صِحَّةِ الْقَضَاءِ مَفْقُودٌ، وَهُوَ الْخَصْمُ الْمَقْضَى عَلَيْهِ، وَأَيْضًا شَهَادَةُ الشَّاهِدَيْنِ بِأَنَّ الْأَصِيلَ وَإِخْوَتَهُ وَالْمُوكَّلَ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ لَا تَكْفِي حَتَّى تُبَيَّنَ؛ إِذِ ابْنُ الْبِنْتِ لَا يَدْخُلُ مَعَ أَنَّ الذَّرِّيَّةَ لِمَطْلَقِ النَّسْلِ، فَلَا يَصِحُّ حَتَّى تُبَيَّنَ بَيَانًا لَا يَتَخَلَّلُ فِيهِ أُنْثَى، وَلَا تَكْفِي الشَّهَادَةُ بِأَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ، كَمَا لَا تَكْفِي الشَّهَادَةُ بِأَنَّهُ مِنْ قَرَابَتِهِ حَتَّى يُفَسَّرُوا الْقَرَابَةَ، وَالْعَجَبُ مِنْ أَمْرِهِ بِأَنَّهُ يَدْفَعُ مَا يَخُصُّ الْأَصِيلَ وَالْمُوكَّلَ وَمَنْ يَشْرِكُهُمَا، وَالْحَالُ أَنَّ مَنْ يَشْرِكُهُمَا [ك/٨٠ب/] لَمْ يَسْأَلِ الدَّفْعَ وَلَمْ يَدَّعِ الْإِسْتِحْقَاقَ، وَهُوَ مَقْضَى لَهُ، وَأَيْضًا الْوَكِيلُ عَنْ أَبِيهِ لَمْ يَظْهَرْ مِنْ عِبَارَةِ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ هَلْ هُوَ وَكِيلٌ بِقَبْضِ اسْتِحْقَاقِهِ أَوْ بِدَعْوَى اسْتِحْقَاقِهِ؟ فَإِنْ كَانَ [ع/٧٢ب/] الْأَوَّلَ وَهُوَ الظَّاهِرُ (مِنْ قَوْلِهِ) <sup>(١)</sup> وَأَمَرَ الْوَكِيلَ بِدَفْعِ مَا يَخُصُّ الْأَصِيلَ وَالْمُوكَّلَ وَمَنْ يَشْرِكُهُمَا وَهُوَ قَرِيبَانِ؛ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مُدَّعِيًا لِاسْتِحْقَاقِهِ فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلٌ فِي مُجَرَّدِ الْقَبْضِ، وَهُوَ خَصْمٌ فِيهِ، لَا فِي إِثْبَاتِ اسْتِحْقَاقِهِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفٌّ تَعَاقَبَتْ عَلَيْهِ نِظَارُهُ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ

وَهُمْ يَصْرِفُونَ لِأَوْلَادِ الظُّهُورِ وَالْبُطُونِ

٦٨٨ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ أَهْلِيٍّ، وَقَفَّهُ أَبُو الْوَفَاءِ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، تَعَاقَبَتْ عَلَيْهِ نِظَارُهُ يَصْرِفُونَ رَيْعَهُ [س/٩٣ب/] بَيْنَ أَوْلَادِ الظُّهُورِ وَالْبُطُونِ، لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيِّينَ؛ نَاطِرًا بَعْدَ نَاطِرٍ مُدَّةَ تَزِيدَ عَلَى مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، إِلَى أَنْ تَوَلَّى عَلَيْهِ الْآنَ نَاطِرٌ، فَصَرَفَ عَلَى أَوْلَادِ الظُّهُورِ وَالْبُطُونِ، كَمَا جَرَتْ عَلَيْهِ النَّظَارُ مِنْ قَبْلِهِ مُدَّةَ تَزِيدَ عَلَى عَشْرِ سِنَوَاتٍ اتِّبَاعًا لِمَا هُوَ فِي كِتَابِ وَقْفِهِ الْمُسَجَّلِ فِي السَّجْلِ الْمَحْفُوظِ، فَمَنَعَ الْآنَ مِنَ الصَّرْفِ عَلَى أَوْلَادِ الْبُطُونِ؛ مُنْكَرًا كَوْنِ الْوَقْفِ

(١) فِي ع: مِنْ قَوْلِ الْمُؤْتِقِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

صَادِرًا عَنْ أَبِي الْوَفَاءِ (الْمَرْبُورِ) <sup>(١)</sup> وَمُدَّعِيًا أَنَّ الْوَقْفَ مِنْ قِبَلِ الشَّرَفِيِّ يُؤْنَسُ عَمَّ أَبِي الْوَفَاءِ الْمَرْبُورِ، وَأَنَّهُ خَاصٌّ بِالذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ وَأَوْلَادِهِنَّ، وَأَبْرَزَ مِنْ يَدِهِ لَدَى نَائِبِ الْحُكْمِ حُجَّةٌ عَلَيْهَا تَنَافِيذُ الْقَضَاةِ الْمَاضِينَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، بِهَا مَكْتُوبٌ أَنَّ الشَّرَفِيَّ يُؤْنَسُ وَقَفَ الْأَمَاكِينَ الْمَذْكُورَةَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدَيْهِ أَخِيهِ أَبِي الْوَفَاءِ وَشَقِيقِهِ أَبِي الْبَقَاءِ وَوَلَدِهِ أَبِي السَّعَادَاتِ، ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمُ الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ، فَفُتِّتَتْ (بِوَجْهِ) <sup>(٢)</sup> وَكَيْلِ شَخْصٍ مِنْ أَوْلَادِ الْبُطُونِ فِي قَبْضِ اسْتِحْقَاقِهِ، فَسَكَتَ الْوَكِيلُ وَلَمْ يُبَدِّدْ دَفْعًا، فَكَتَبَ نَائِبُ الْحُكْمِ لِلنَّاطِرِ حُجَّةً بِمَنْعِ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ بِمُجَرَّدِ الْحُجَّةِ (الْمَقَرَّرَةِ لَدَيْهِ) <sup>(٣)</sup>، وَمِنْ جُمْلَةِ مَا كَتَبَ بِهَا: عَرَّفَ - يَعْنِي: نَائِبَ الْحُكْمِ - الْوَكِيلَ أَنَّ وَقْفَ الشَّرَفِيِّ يُؤْنَسُ مُخْتَصٌّ بِالذُّكُورِ، وَلَا شَيْءَ لِلْإِنَاثِ وَلَا لِأَوْلَادِهِنَّ، بِمُوجِبِ شَرْطِ الْوَاقِفِ الْمَحْكِيِّ وَالْمَشْرُوحِ فِي الْحُجَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَعْلَاهُ، وَلَمْ يَكُنْ بِيَدِ النَّاطِرِ كِتَابٌ وَقَفٍ ثَابِتٌ بِذَلِكَ، وَلَا أَقَامَ بَيِّنَةً تَشْهَدُ (عَلَى مَا ادَّعَاهُ) <sup>(٤)</sup> فَحَكَمَ نَائِبُ الْحُكْمِ فِي وَجْهِ الْوَكِيلِ الْمَذْكُورِ بِمُجَرَّدِ الْخَطِّ؛ بِأَنَّهُ وَقَفَ يُؤْنَسُ، وَأَنَّهُ خَاصٌّ بِالذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ وَأَوْلَادِهِنَّ؛ عَمَلًا بِمُجَرَّدِ الْحُجَّةِ الْمَقْرُوءَةِ لَدَيْهِ، وَكَتَبَ لَهُ بِذَلِكَ حُجَّةً، وَأَنَّهُ سَرَى حُكْمُهُ الْوَاقِعُ عَلَى الْوَكِيلِ الْمَرْبُورِ عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْإِنَاثِ؛ مُعَلَّلًا بِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ خَصْمٌ عَنِ الْبَاقِينَ، فَهَلْ حُكْمُ الْقَاضِي عَلَيْهِمْ جَمِيعًا بِمُجَرَّدِ هَذِهِ الْحُجَّةِ صَحِيحٌ أَمْ غَيْرٌ صَحِيحٌ؟

٦٨٩ = وَيُعْمَلُ بِكِتَابِ الْوَقْفِ الْمَوْجُودِ الْمُسَجَّلِ بِالسَّجَلِ الْمَحْفُوظِ، وَبِصَرْفِ

النُّظَارِ عَلَيْهِمْ بِمُؤَافَقَتِهِ، وَلَا يُعْمَلُ بِمُجَرَّدِ الْحُجَّةِ الَّتِي تَنَاقِضُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) في ع: المذكور.

(٢) في ع: في وجه. وفي هامشها كما هنا.

(٣) في ع: المقروءة.

(٤) في ع: على ذلك. وفي هامشها كما هنا.

٦٨٨ ج = أَجَابَ: الْحُكْمُ بِمُجَرَّدِ الْحُجَّةِ لَا يَصِحُّ، لَا سِيَّمَا مَعَ صَرْفِ النَّظَارِ السَّابِقِينَ الْمُوَافِقِ لِكِتَابِ الْوَقْفِ الْمُسَجَّلِ فِي السَّجَلِ الْمَحْفُوظِ:

(أ) فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الذَّخِيرَةِ): بِأَنَّهُ إِذَا اشْتُبِهَتْ مَصَارِفُ الْوَقْفِ؛ يُنْظَرُ إِلَى الْمَعْهُودِ مِنْ حَالِهِ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الزَّمَانِ، مِنْ أَنَّ قَوَّامَهُ كَيْفَ كَانُوا [ط/١٢٣] يَعْمَلُونَ فِيهِ، وَإِلَى مَنْ يَضُرُّوهُ، فَيَبْنَى عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَى مُوَافَقَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَهُوَ الْمَظْنُونُ بِحَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ. انْتَهَى.

(ب) وَفِي كِتَابِ (الْوَقْفِ لِلْخَصَافِ): وَهَذِهِ الْأَوْقَافُ [س/١٩٤] الَّتِي تَقَادَمَ أَمْرُهَا، وَمَاتَ الشُّهُودُ عَلَيْهَا، فَمَا كَانَ لَهَا رُسُومٌ فِي دَوَائِرِ الْقَضَاةِ وَهِيَ فِي أَيْدِي الْقَضَاةِ؛ أُجْرِيَتْ عَلَى رُسُومِهَا الْمَوْجُودَةِ فِي دَوَائِرِهِمْ اسْتِحْسَانًا، وَقَدْ سُئِلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: إِذَا وُجِدَ شَرْطُ الْوَاقِفِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى مُخَالَفَتِهِ، وَإِذَا فَقَدَ عُمَلًا بِالِاسْتِيفَاةِ وَالِاسْتِيمَارَاتِ الْعَادِيَّةِ [ع/١٧٣] الْمُسْتَمِرَّةِ مِنْ (تَقَادَمِ) <sup>(١)</sup> الزَّمَانِ، وَإِلَى هَذَا الْوَقْتِ. انْتَهَى.

٦٨٩ ج = وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يُحْمَلُ حَالُ الْمُسْلِمِ عَلَى الصَّلَاحِ مَا أَمَكْنَ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ حَالُ مَنْ سَبَقَ مِنَ النَّظَارِ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ عَلَى مُوَافَقَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَلَا يُحْمَلُ فِعْلُهُمْ عَلَى الْمُخَالَفَةِ؛ لِأَنَّهُ فِسْقٌ، فَيُبْعَدُ عَنِ الْمُؤْمِنِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَلَا شُبْهَةَ فِي خَلَلِ الْحُجَّةِ الَّتِي كَتَبَهَا نَائِبُ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ وَكَيْلَ الْمُسْتَحِقِّ فِي الْوَقْفِ بِقَبْضِ اسْتِحْقَاقِهِ خَصْمًا فِيمَا لَيْسَ وَكَيْلًا فِيهِ، وَهُوَ إِثْبَاتُ وَقْفٍ عَنِ الشَّرْفِيِّ يُؤَنَسُ، وَإِبْطَالُ كَوْنِهِ عَنِ أَبِي الْوَفَاءِ، وَاخْتِلَافُ الْمَصَارِفِ وَمَنْعُ الْإِنَاثِ وَأَوْلَادِهِنَّ،

(١) فِي ع: قَدِيمٌ.

فَهُوَ أَشْبَهُ بِوَكِيلِ قَبْضِ غَلَّةِ الدَّارِ مِنْ سَاكِنِهَا زَيْدِ المُسْتَأْجِرِ، إِذَا ادَّعَى المُسْتَأْجِرُ أَنَّهَا مِلْكُهُ، وَأَقَامَ عَلَيْهِ بَيِّنَةً أَنَّهَا مِلْكُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ خَصْمًا فِي ذَلِكَ إِجْمَاعًا، وَلَا يَنْفُذُ الحُكْمَ عَلَى المُوَكَّلِ؛ لِأَنَّ الوَكِيلَ لَيْسَ خَصْمًا فِي ذَلِكَ، فَكَيْفَ يَسْرِي الحُكْمَ عَلَيْهِ وَعَلَى سَائِرِ مَنْ يُوجَدُ مِنْ ذُرِّيَةِ الإِنَاثِ؛ مُعَلَّلًا بِأَنَّ الوَاحِدَ مِنْهُمْ خَصْمٌ عَنِ البَاقِينَ، مَا هَذَا إِلاَّ جَهْلٌ عَظِيمٌ، نَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنَ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ، وَنَتَبَرَّأُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَنِ جَهْلِ الجُهَّالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَقُّ المُزَارِعِ يَسْقُطُ بِتَرْكِ الأَرْضِ اخْتِيَارًا

٦٩٠ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقَفِ مُعَدَّةٌ لِلزَّرْعِ بِالحِصَّةِ، مَاتَ مُزَارِعُهَا عَنِ ابْنَيْنِ وَبَنَاتٍ وَابْنِ ابْنٍ، فَأَخَذَ ابْنُ ابْنِ الإِبْنِ يَزْرَعُهَا بِالحِصَّةِ، كَمَا كَانَ جَدُّهُ يَفْعَلُ مُدَّةً تَبْلُغُ أَرْبَعِينَ سَنَةً بَعْدَ تَرْكِ البَنِينَ لِمُزَارَعَتِهَا بِاخْتِيَارِهِمْ، وَالآنَ يُرِيدُونَ رَفْعَ يَدِ ابْنِ الإِبْنِ عَنِ مُزَارَعَتِهَا، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ مَعَ تَرْكِهِمُ الإِخْتِيَارِيَّ هَذِهِ المُدَّةَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، فَقَدْ صَرَّحَتْ عُلَمَاؤُنَا؛ بِأَنَّ حَقَّ المُزَارِعِ يَسْقُطُ بِتَرْكِ الأَرْضِ اخْتِيَارًا فِي الأَرْضِ، الَّتِي هِيَ بِالحِصَّةِ، سِوَاءِ كَانَتْ أَرْضٌ وَقَفِ أَوْ أَرْضٌ بَيْتِ المَالِ، وَلَا يَجْرِي فِيهَا الإِرْثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَجُوزُ الإِغْتِيَاضُ بِأَرْضِ الوَقْفِ

٦٩١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اسْتَهْلَكَ مِنْ مَهْرِ ابْنَتِهِ خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ قَرِشًا، ثُمَّ فَرَّغَ لَهَا عَنِ نِصْفِ أَرْضٍ وَقَفِ مُخْرَجَةً بِيَدِهِ نَظِيرَ المَبْلَغِ المَذْكُورِ، هَلْ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ أَرْضُ الوَقْفِ عِوَضًا عَمَّا اسْتَهْلَكَهُ أَمْ لَا يَصِحُّ؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ وَالحَالُ هَذِهِ؛ إِذِ الإِغْتِيَاضُ بِأَرْضِ الوَقْفِ المَحْكُومِ بِهِ

لَا يَجُوزُ؛ لِزَوَالِهِ بِالْحُكْمِ عَنِ مِلْكِ الْوَاقِفِ لَا إِلَى مَالِكٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِيَاظًا  
عَمَّا اسْتَهْلَكَهُ مِنْ مَهْرِ ابْنَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَاعَ رَجُلٌ عَقَارًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ وَقَفٌ

٦٩٢ = سُئِلَ: فِي أَمَاكِنَ مُتَعَدِّدَةٍ تَعَدَّدَتِ الْبَاعَةُ فِيهَا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، [س ٩٤ ب /]  
وَمَضَى عَلَى بَيْعِ الْبَائِعِ الْأَخِيرِ مِنْهَا مُدَّةَ سِنِينَ، وَالْآنَ ادَّعَى هَذَا الْبَائِعُ أَنَّهَا وَقَفٌ عَلَى  
جَمَاعَةٍ مَعْلُومِينَ مِنْ قَبْلِ [ك ٨١ ب /] جَدَّهُمْ فَلَانَ ابْنِ فَلَانٍ، هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ بَعْدَ بَيْعِهِ  
أَمْ لَا؟

٦٩٣ = وَهَلْ يَسْتَوِي الْحَالُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ وَكَيْلًا أَوْ أَصِيلاً؟

٦٩٢ ج = أَجَابَ: لَا تَسْمَعُ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَكْثَرُ عُلَمَائِنَا، قَالَ قَاضِي خَانَ:  
رَجُلٌ بَاعَ عَقَارًا، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ مَا هُوَ وَقَفٌ، اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا  
لَا تَسْمَعُ، وَفِي (الزَّيْلَعِيِّ) لَا تُقْبَلُ، وَهُوَ أَصَوْبٌ وَأَحْوَطٌ، وَفِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) مِنْ  
بَابِ الْإِسْتِحْقَاقِ: بَاعَ عَقَارًا ثُمَّ بَرَّهَنَ أَنَّ مَا بَاعَهُ وَقَفٌ لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْوَقْفِ  
لَا يُزِيلُ الْمِلْكَ، وَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ): وَلَوْ بَاعَ عَقَارًا، ثُمَّ بَرَّهَنَ أَنَّهُ بَاعَ وَهُوَ وَقَفٌ لَا تَسْمَعُ  
وَلَا تُقْبَلُ، وَفِي (الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ): رَجُلٌ بَاعَ دَارًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا كَانَتْ وَقْفًا، فَإِنْ أَرَادَ  
تَحْلِيفَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ؛ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّحْلِيفَ يَعْتَمِدُ صِحَّةَ الدَّعْوَى، وَدَعْوَاهُ  
لَا تَصِحُّ، وَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا ادَّعَى؛ اخْتَلَفُوا فِيهِ: - قِيلَ: لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ تَنَاقُضٌ. -  
وَقِيلَ: تُقْبَلُ.

ثُمَّ قَالَ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى التَّفْصِيلِ، إِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى قَوْمٍ  
بِأَعْيَانِهِمْ؛ لَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ بِدُونِ الدَّعْوَى عِنْدَ الْكُلِّ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسْجِدِ  
[ط ١٢٤، ع ٧٣ ب /] عِنْدَهُمَا تُقْبَلُ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا تُقْبَلُ، وَذَكَرَ رَشِيدُ الدِّينِ هَذَا



التفصيل، وهكذا فصل الإمام الفضلي، وهو المختار، وهو فتوى أبي الفضل الكرماني، والنقل في المسألة مستفيض.

٦٩٣ ج = ولا شبهة أن الوكيل في البيع أصيل في حقوقه، فلا فرق في ذلك بين كونه وكيلًا أو أصيلاً، ولذا أطلقوا الجواب في المسألة، ولم يفرقوا بينهما، وهذا لا غبار عليه، والله أعلم.

### التقرير في وظائف الوقف

٦٩٤ = سئل: فيما إذا قرّر المتولي في وظائف الأوقاف، هل يصح مع وجود

القاضي أم لا؟

أجاب: بما في (الأشباه والنظائر): القاعدة السادسة عشر: الولاية الخاصة أفوى من الولاية العامة، وفرغ عليها فروعاً ثم قال: وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف، مع وجود ناظر ولو من قبله. انتهى.

وقال في (البحر) وفي (الفتاوى الصغرى): إذا مات المتولي والواقف حي؛ فالرأي في نصب قيم آخر إلى الواقف، لا إلى القاضي، فإن كان الواقف ميتاً؛ فوصيه أولى من القاضي، فإن لم يكن أو وصى إلى أحد؛ فالرأي في ذلك إلى القاضي. انتهى.

فأفاد أن ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه، ويستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في وظائف الأوقاف إذا كان الواقف شرط التقرير للمتولي، وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله بيسير. انتهى كلام (البحر).

وفي (النهر): وظاهره أنه لو كان - يعني: المستحق للوقف - ناظراً مملك

الإِجَارَةَ وَالِدَّعْوَى، فَإِنْ أَبَى؛ أَجْرَهَا الْحَاكِمُ، بَقِيَ هَلْ [س ١٩٥/أ] لَهُ وَلايَةُ الإِجَارَةِ مَعَ عَدَمِ إِبَائِهِ بِحُكْمِ الْوِلايَةِ الْعَامَّةِ؟ جَزَمَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ) بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ أَخَذَا مِمَّا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ قَاسِمٌ مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَرَطَ التَّقْرِيرَ لِلنَّاظِرِ لَيْسَ لِعَیْرِهِ وَلايَةُ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ قَاضِيًا، وَيَدُلُّ (عَلَيْهِ) <sup>(١)</sup> مَا فِي (الْقِنِيَةِ): الْقَاضِي لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ مَعَ وُجُودِ وَصِيِّهِ، وَلَوْ كَانَ مَنْصُوبَهُ. انْتَهَى.

وَفِي (الْبَحْرِ) سُؤْشُ الْجَوَابِ فِي مَسْأَلَةِ الإِجَارَةِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ بِخُصُوصِهَا لَا نَصَّ فِيهَا، وَلَكِنَّ الْقَاعِدَةَ الْمَشْهُورَةَ، وَهِيَ الْوِلايَةُ [ك ١٨٢/أ] الْخَاصَّةُ إِخْ تَنْطِقُ بِأَنَّ النَّاظِرَ الْمَشْرُوطَ لَهُ التَّقْرِيرُ، لَوْ قَرَّرَ شَخْصًا، فَهُوَ التَّقْرِيرُ الْمُعْتَبَرُ دُونَ تَقْرِيرِ الْقَاضِي؛ إِذْ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ مَعَهُ، أَمَا لَوْ لَمْ يَشْرُطْ لَهُ ذَلِكَ فَلَا وَلايَةَ لَهُ فِي التَّقْرِيرِ، فَلَا تَشْمَلُهُ الْقَاعِدَةُ، كَمَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِذَا كَانَ الْوَاقِفُ شَرَطَ التَّقْرِيرَ لِلْمُتَوَلَّى، وَمَفَاهِيمُ التَّصَانِيفِ مَعْمُولٌ بِهَا، فَإِذَا رُفِعَ لِلْمُفْتِي ذَلِكَ يُجِيبُ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْوَاقِفُ شَرَطَ لَهُ التَّقْرِيرَ فِي الْوِظَائِفِ؛ فَتَقْرِيرُهُ هُوَ الْمُعْتَبَرُ، لَا تَقْرِيرُ الْقَاضِي، فَإِنْ لَمْ (يَشْرُطْ) <sup>(٢)</sup> لَهُ، فَالْمُعْتَبَرُ تَقْرِيرُ الْقَاضِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## وَلايَةُ الْقَاضِي فِي تَقْرِيرِ الْوِظَائِفِ مُتَأَخَّرَةٌ

### عَنِ النَّاظِرِ الْمَشْرُوطِ لَهُ التَّقْرِيرُ

٦٩٥ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ، نَصَّ فِي كِتَابِ وَقْفِهِ عَلَى أَنَّ تَقْرِيرَ الْوِظَائِفِ لِلنَّاظِرِ بِقَوْلِهِ: يُقَرَّرُ النَّاظِرُ، فَهَلْ يَكُونُ التَّقْرِيرُ الْمَذْكُورُ لِلنَّاظِرِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: وَلايَةُ الْقَاضِي فِي تَقْرِيرِ الْوِظَائِفِ مُتَأَخَّرَةٌ عَنِ النَّاظِرِ الْمَشْرُوطِ لَهُ التَّقْرِيرُ مِنَ الْوَاقِفِ، فَلَا يَصِحُّ تَقْرِيرُ الْقَاضِي مَعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: عَلَى ذَلِكَ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا. (٢) فِي ع: يَشْرُطُ.

## صُورَةٌ وَقْفٍ

٦٩٦ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ صُورَتِهِ: أَنْشَأَ الْوَاقِفُ وَقْفَهُ هَذَا عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ حَسَنِ وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ خَاصَّةً دُونَ الْإِنَاثِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى (أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ) <sup>(١)</sup> ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ:

(أ) عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ الْأَسْفَلَ مِنْهُ.

(ب) وَعَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ [ع/١٧٤] وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقَبٍ؛ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، يُقَدِّمُهُمْ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ لِلْمُتَوَفَّى.

(ج) وَعَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ الْوَقْفِ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْمَمْرُوكُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ وَالِدُهُ أَنْ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَقَامَ مَقَامَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، فَإِذَا انْقَرَضَ الذُّكُورُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقْفًا شَرْعِيًّا عَلَى أَوْلَادِ الْإِنَاثِ إِنْ كُنَّ مَوْجُودَاتٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى الْمَوْجُودِ مِنْ أَوْلَادِهِنَّ وَذُرِّيَّتِهِنَّ وَنَسْلِهِنَّ وَعَقِبِهِنَّ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ أَعْلَاهُ، فَإِذَا انْقَرَضُوا [س ٩٥، ط ١٢٥] عَنْ آخِرِهِمْ وَخَلَّتِ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ نَسْلٌ وَلَا عَقَبٌ؛ عَادَ وَقْفًا عَلَى سِمَاطِ سَيِّدِنَا خَلِيلِ الرَّحْمَنِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ تَعَدَّرَ الصَّرْفُ عَلَى السِّمَاطِ الْمَذْكُورِ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقْفًا عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) في ع: أولاد أولاد أولادهم. وسقطت من س

فَحَدَّثَ لِلْوَقْفِ وَلَدَ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، ثُمَّ مَاتَ أَخُوهُ حَسَنُ الْمَذْكُورِ، وَتَصَرَّفَ مُحَمَّدُ الْمَذْكُورُ فِي جَمِيعِ الْوَقْفِ، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدٌ عَنِ بِنْتِ، ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ عَنِ ابْنِ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ وَعَنِ بِنْتِ اسْمُهَا صَفِيَّةٌ، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدٌ عَنِ ابْنِ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، وَلِصَفِيَّةَ ابْنُ اسْمُهُ صَالِحٌ فِي رُتْبَةِ مُحَمَّدِ الْمَذْكُورِ، إِذْ هُمْ بِهِذِهِ الصُّورَةِ ابْنُ ابْنِ بِنْتِ وَابْنِ بِنْتِ بِنْتِ، وَقَدْ اسْتَقَلَّ مُحَمَّدُ الْمَذْكُورُ بِالْوَقْفِ وَمَنَعَ عَمَّتَهُ صَفِيَّةَ وَابْنَتَهَا عَنْهُ، فَهَلْ لِاسْتِقْلَالِهِ بِهِ وَمَنْعِهِ لَهُمَا عَنْهُ وَجْهٌ أَمْ لَا وَجْهٌ لِذَلِكَ؟

٦٩٧ = وَمَا وَجْهٌ اسْتِحْقَاقِ بِنْتِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْوَقْفِ الَّذِي تَرْتَبَ عَلَيْهِ اسْتِحْقَاقُ أَوْلَادِهَا وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهَا، مَعَ قَوْلِ الْوَقْفِ: وَأَعْقَابِهِمُ الذُّكُورِ. وَقَوْلِهِ: فَإِذَا انْقَرَضَ الذُّكُورُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ. وَقَدْ كُنْتُمْ أَفْدُتُمْ الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ، وَعَلَّلْتُمْ بِمَا تَقَاعَسَ فَهَمُّهُ عَنِ بَعْضِ النَّاسِ، فَالْمَسْئُولُ [ك٨٢ب/] الْآنَ إِضَاحَ ذَلِكَ لِيُزُولَ الْوَهْمُ.

٦٩٦ ج = أَجَابَ: أَمَّا اسْتِقْلَالُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِالْوَقْفِ دُونَ عَمَّتِهِ فَلَا يَسْبِقُ إِلَيْهِ فَهْمٌ فَاهِمٌ، خِلْفَةٌ عَمَّنْ هُوَ بِفُرُوعِ الْفِقْهِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ أُصُولِهِ عَالِمٌ، وَإِنْ سَبَقَ إِلَى فَهْمِهِ أَنَّهُ ذَكَرَ ابْنُ ذَكَرٍ؛ فَقَدْ فَاتَهُ أَنْ جَدَّتَهُ الْمُدَلَّى بِهَا أَنْثَى، وَإِذَا اعْتَبَرْنَا الذُّكُورِيَّةَ قِيْدًا لِلْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ؛ فَلَا اسْتِحْقَاقَ لَهَا وَلَا لِابْنِهَا وَلَا لِابْنَتِهَا، أَمَّا هِيَ؛ فَلِكُونِهَا أَنْثَى، وَكَذَا ابْنَتُهَا، وَأَمَّا ابْنَتُهَا؛ فَلِكُونِهِ ابْنِ أَنْثَى، وَإِذَا لَمْ تَسْتَحِقَّ هِيَ وَلَا ابْنَتُهَا وَلَا ابْنَتُهَا، فَمِنْ أَيْنَ يَأْتِي اسْتِحْقَاقُ ابْنِ ابْنِهَا مُحَمَّدٍ؟ وَالشَّرْطُ انْتِقَالُ نَصِيبٍ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ (مِنْ) <sup>(١)</sup> وَلِدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ لَهُ، وَلَيْسَ عَلَى هَذَا الزَّعْمِ الَّذِي سَنَبِينُ فَسَادَهُ مُحَمَّدٌ وَصَفِيَّةٌ وَأُمُّهُمَا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، وَعَلَى هَذَا الزَّعْمِ الْفَاسِدِ يَكُونُ الْوَقْفُ لِجِهَةِ السَّمَاطِ؛ لِانْقِطَاعِ الذُّكُورِ الْمَنْسُوبِينَ إِلَى الْوَقْفِ؛ إِذْ مُحَمَّدٌ لَيْسَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْسُوبٌ لِأَبِيهِ، وَأَبُوهُ لَيْسَ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَقْفِ، بَلْ هُوَ أَجْنَبِيٌّ عَنْهُ، وَلَوْ اعْتَبَرْنَا هَذَا

(١) في ع: عن.

لَزِمَ صَرْفُ الْوَقْفِ إِلَى السَّمَاطِ بِمَوْتِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْوَاقِفِ، لَكِنَّا نَظَرْنَا نَظْرًا أُصُولِيًّا مُوَافِقًا لِغَرَضِ الْوَاقِفِ، وَهُوَ أَنَّ الْعَامَّ نَصٌّ فِي أَفْرَادِهِ يُعَارِضُهُ الْخَاصُّ، فَيَنْسَخُهُ إِذَا كَانَ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ، فَنَظَرْنَا إِلَى قَوْلِهِ: وَأَعْقَابِهِمُ الذُّكُورِ. فَرَأَيْنَاهُ مُتَقَدِّمًا عَلَى قَوْلِهِ: عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ [س ١٩٦، س ٩٦ ب، ع ٧٤ ب /] وَأَنْسَالِهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ انْتَقَلَ نَصِيْبُهُ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ الْأَسْفَلَ مِنْهُ. فَانْسَخْنَا بِهِ، فَأَعْطَيْنَا بِنْتَ مُحَمَّدٍ الَّذِي هُوَ ابْنُ الْوَاقِفِ اسْتِحْقَاقَ أَبِيهَا؛ عَمَلًا بِهَذَا الْعَامِّ الْمُتَأَخِّرِ؛ إِذْ لَا يَشْكُ شَاكٌ فِي دُخُولِهَا تَحْتَ قَوْلِهِ: عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ إِنْ خ؛ إِذْ مُحَمَّدٌ مِنْهُمْ، وَبِنْتُهُ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَى الْوَالِدِ؛ إِذْ هُوَ أَعْمٌ مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَلَوْ لَا هَذَا الْإِعْتِبَارُ لَمْ يَكُنْ لِاسْتِحْقَاقِهَا وَجْهٌ، وَبِهِ كَانَتْ تَنْقَطِعُ هَذِهِ الْجِهَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ وَالْحَالَ هَذِهِ يَكُونُ عَلَى الذُّكُورِ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ، وَبِمَوْتِ مُحَمَّدٍ انْقَطَعَ الذُّكُورُ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ، وَالْجِهَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي هِيَ جِهَةُ أَوْلَادِهِ الْإِنَاثِ إِنْ لَمْ تَكُنْ؛ فَعَلَى الْمَوْجُودِ مِنْ أَوْلَادِهِنَّ مَعْدُومَةً، فَتَعَيَّنَ لِلْسَّمَاطِ عَلَى هَذَا الْإِعْتِبَارِ، لَكِنَّا لَمَّا نَظَرْنَا إِلَى اعْتِبَارِ الْمُتَأَخِّرِ مِنَ الشُّرُوطِ - كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ الْخِصَّافُ -؛ أَلْوَيْنَا عِنَانَ الْإِعْتِبَارِ عَمَّا تَقَدَّمَ، خُصُوصًا وَغَرَضُ الْوَاقِفِ اخْتِصَاصُ الْوَقْفِ لِمَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ أَوْلَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، فَإِذَا تَعَدَّرَ (فَلِمَنْ) <sup>(١)</sup> يُنْسَبُ إِلَيْهِ بِجِهَةٍ، مِمَّا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ: فَإِذَا انْقَرَضُوا عَنْ آخِرِهِمْ وَخَلَّتِ الْأَرْضُ مِنْهُمْ، وَلَا يَبْقَى لَهُمْ نَسْلٌ وَلَا عَقِبٌ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا شُرْعِيًّا عَلَى سَمَاطِ سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ.

٦٩٧ ج = وَبِبَقَاءِ بِنْتِ مُحَمَّدٍ؛ بَقِيَ النَّسْلُ، فَلَا يُصْرَفُ لِلْسَّمَاطِ مَعَهَا، وَإِذَا اسْتَحَقَّتْ اسْتَحَقَّتْ أَوْلَادُهَا وَأَوْلَادُ مُحَمَّدٍ وَصَفِيَّةً، وَانْقَسَمَ عَلَيْهَا مُنَاصَفَةً لِعَدَمِ اسْتِحْرَاطِ مَزِيَّةِ الذَّكَرِ، وَبِمَوْتِ مُحَمَّدٍ؛ انصرفت حصته لولده فقط؛ عملاً بقوله: عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ إِنْ خ.

(١) في ع: فيمن. وفي س (فمن).



٦٩٩ = وَهَلْ إِذَا كَانَ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ مَا يَصِحُّ بِاعْتِبَارِهِ الْحُكْمُ بِنَقْضِهِ، وَكَانَ الْوَاقِعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَا لَا يَصِحُّ مَعَهُ النَّقْضُ، كَمَا سُرِّحَ وَلَمْ يُكْتَبْ ذَلِكَ فِيهِ، وَقَامَتْ بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ عَلَيْهِ مِنْ بَيْعٍ وَنَحْوِهِ؟

٦٩٨ ج = أَجَابَ: بَعْدَ أَنْ حَكَمَ بِاللُّزُومِ عَلَى وَجْهِهٖ حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ لَا سَبِيلَ إِلَى إِبْطَالِهِ وَنَقْضِهِ، لِأَنَّ مِلْكَ الْوَاقِفِ زَالَ عَنْهُ بِالْقَضَاءِ لَا إِلَى مَالِكٍ، وَهُوَ بَعْدَهُ لَا زِمٌ نَافِذٌ مَاضٍ لَا يَرِدُ [ع ١٧٥ /] عَلَيْهِ انْتِقَاضٌ، فَلَوْ نَقَضَهُ حَاكِمٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِيهِ حُكْمٌ حَاكِمٍ بِاللُّزُومِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَقَعَ فِيهِ ذَلِكَ بِالْبُرْهَانِ الْوَاضِحِ الْبَيَّانِ؛ لَعَا الْحُكْمُ فِيهِ بِالْبُطْلَانِ، وَعَادَ الْوَقْفُ عَلَى مَا كَانَ كَمَا كَانَ، وَانْتَقَضَ جَمِيعُ مَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْعٍ وَنَحْوِهِ بِالْإِجْمَاعِ.

٦٩٩ ج = وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي الشُّرُوطِ لِمَا هُوَ وَاقِعٌ، لَا لِمَا كُتِبَ فِي مَكْتُوبِ الْوَقْفِ، فَلَوْ أُقِيمَتْ بَيِّنَةٌ بِمَا لَمْ يُوْجَدْ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ؛ عُمِلَ بِهَا بِلا رَيْبٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَكْتُوبَ خَطٌّ مُجَرَّدٌ، وَلَا عِبْرَةَ بِمُجَرَّدِ الْخَطِّ وَلَا عَمَلٍ بِهِ، بَلْ هُوَ خَارِجٌ عَنِ حُجَجِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَالْإِعْتِبَارُ لِمَا قَامَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ، وَمِنَ الْمُصَرَّحِ بِهِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا أَنَّ الدَّفْعَ يَصِحُّ بَعْدَ الْحُكْمِ، كَمَا يَصِحُّ قَبْلَهُ عَلَى الصَّحِيحِ الْمُفْتَى بِهِ، وَدَعْوَى الْوَاقِفِ أَوْ النَّظِيرِ اللَّزُومِ بِحُكْمِ حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ عَلَى وَجْهِهٖ بَعْدَ الْحُكْمِ بِالْبُطْلَانِ دَفْعٌ، وَهُوَ مَقْبُولٌ كَمَا شَرَحْنَا، وَهَذَا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيْعُ الْوَقْفِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِاللُّزُومِ إِبْطَالٌ لَهُ

٧٠٠ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ لَمْ يَحْكَمْ بِاللُّزُومِ حَاكِمٌ، إِذَا بِيَعَ وَحَكَمَ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ قَاضٍ يَصِحُّ، وَيَكُونُ إِبْطَالًا لَهُ أَمْ لَا؟ أَفْتُونَا.

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ وَيَبْطُلُ الْوَقْفُ، كَمَا فِي غَالِبِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَطَرِيقِ الْقَضَاءِ بِلُزُومِهِ كَمَا فِي (الْحَايِيَّةِ) أَنْ يُسَلَّمَ الْوَاقِفُ مَا وَقَفَهُ لِلْمُتَوَلَّى، ثُمَّ يُرِيدُ الرَّجُوعَ، فَيُنَازِعُ الْمُتَوَلَّى [ك٨٣ب /] بَعْدَ اللَّزُومِ، وَيَخْتَصِمَانِ إِلَى الْقَاضِي، فَيَقْضِي بِلُزُومِهِ، فَإِذَا فَعَلَ كَذَلِكَ؛ فَلَيْسَ لِلْقَاضِي إِبْطَالُهُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَهُ إِبْطَالُهُ؛ إِذِ الْحُكْمُ بِلُزُومِ الْوَقْفِ بِلَا مُنَازَعٍ لَا يُوجِبُ لُزُومَهُ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ [س١٩٧ /] (الْبِرَازِيَّةِ): أَمَّا إِذَا بَاعَ الْوَقْفُ وَحَكَمَ بِصِحَّتِهِ قَاضٍ كَانَ حُكْمًا بِبُطْلَانِ الْوَقْفِ. انْتَهَى.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: قُلْتُ: إِنَّهُ فِي وَقْفٍ لَمْ يُحْكَمْ بِصِحَّتِهِ وَلُزُومِهِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ): إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَجَّلًا، أَيْ: مَحْكُومًا بِهِ. وَتَمَامُهُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ وُجِدَ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ وَحُكْمٌ بِصِحَّتِهِ وَلُزُومِهِ بَعْدَ دَعْوَى صَاحِبِهِ كَانَ حُكْمًا

٧٠١ = سُئِلَ: فِيمَنْ وَقَفَ عَقَارًا كَامِلًا وَمَشَاعًا صَفَقَةً وَاحِدَةً، وَكَتَبَ الْمُؤْتَقُّ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ، وَحَكَمَ الْحَاكِمُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ أَعْلَاهُ بِصِحَّتِهِ وَلُزُومِهِ بَعْدَ تَقَدُّمِ دَعْوَى صَاحِبِهِ شَرْعِيَّةً، صَدَرَتْ فِي ذَلِكَ وَرَدَ الْجَوَابُ عَنْهَا، فَهَلْ هَذَا حُكْمٌ بِالصَّحَّةِ وَاللُّزُومِ، أَمْ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ الدَّعْوَى، وَالْمُدَّعَى وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَالْحَادِثَةَ وَالْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ؟

٧٠٢ = وَهَلْ إِذَا بَاعَ الْقَاضِي شَيْئًا مِنْ عَقَارِ هَذَا الْوَقْفِ يَكُونُ حُكْمًا بِإِبْطَالِ

جَمِيعِ الْوَقْفِ أَمْ بِمَا بَاعَهُ؟ [ط١٢٧ /]

٧٠١ ج = أَجَابَ: الْأَصْلُ: الصَّحَّةُ وَاسْتِيفَاءُ الشُّرُوطِ مُطْلَقًا فِي الْوَقْفِ وَغَيْرِهِ،

وَالنَّفْيُ لَا يُحِيطُ بِهِ إِلَّا عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا نُوزِعَ فِي صِحَّتِهِ وَاسْتِيفَاءِ شَرَائِطِهِ؛ فَالْقَوْلُ لِمُدَّعِيهِمَا.



٧٠٢ ج = وَبَيْعُ الْقَاضِي إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِبْدَالِ الْمُسْتَوْفِي شَرَائِطَهُ؛ يَصِحُّ، وَإِلَّا لَا، وَالْأَصْلُ أَيْضًا فِي الْإِسْتِبْدَالِ اسْتِيفَاءُ شَرَائِطِهِ؛ عَمَلًا بِحُسْنِ الظَّنِّ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمُؤْمِنِ. وَلَا يَكُونُ بَيْعُهُ حُكْمًا بِإِبْطَالِ جَمِيعِ الْوَقْفِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ أَطْلَقَ الْقَاضِي لِلْوَارِثِ بَيْعَ الْوَقْفِ الَّذِي لَمْ يُحْكَمْ بِلِزُومِهِ؛ صَحَّ  
٧٠٣ = سُئِلَ: فِيمَا لَوْ أَطْلَقَ الْقَاضِي لِوَارِثِ الْوَقْفِ بَيْعَ الْوَقْفِ الَّذِي لَمْ يُحْكَمْ  
بِلِزُومِهِ حُكْمًا عَلَى وَجْهِهِ؛ بِأَنْ لَمْ يَقَعْ بَعْدَ حَادِثَةٍ مِنْ خَضَمٍ شَرْعِيٍّ عَلَى خَضَمٍ شَرْعِيٍّ،  
فَبَاعَ الْوَارِثُ الْوَقْفَ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ:

(أ) قَالَ فِي (مَجْمَعِ الْفَتَاوِي، وَفِي فِتَاوِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ): الْقَاضِي إِذَا أَطْلَقَ بَيْعَ  
وَقْفٍ غَيْرِ مُسَجَّلٍ، إِنْ أَطْلَقَ لِوَارِثِ الْوَقْفِ؛ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ حُكْمًا بِإِبْطَالِ  
الْوَقْفِ وَيَجُوزُ الْبَيْعُ، وَإِنْ أَطْلَقَ لِغَيْرِ وَاثِرِهِ؛ لَا؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَوْ بَطَلَ؛ يَعُودُ  
إِلَى مِلْكِ وَاثِرِ الْوَقْفِ، وَبَيْعُ مَالِ الْغَيْرِ لَا يَجُوزُ.

(ب) وَفِي (الْخُلَاصَةِ): وَأَمَّا إِذَا أَطْلَقَ الْقَاضِي، وَأَجَازَ بَيْعَ وَقْفٍ غَيْرِ مُسَجَّلٍ،  
هَلْ يُوجِبُ نَقْضَ الْوَقْفِ؟ أَجَابَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ: أَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَ  
لِوَارِثِ الْوَقْفِ يَجُوزُ الْبَيْعُ، وَيَكُونُ حُكْمًا بِنَقْضِ الْوَقْفِ، [٧٥٤ ب/ ] وَإِنْ  
أَطْلَقَ لِغَيْرِ الْوَارِثِ؛ فَلَا. انْتَهَى.

وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ عُلَمَائِنَا، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسَجَّلًا،  
أَيُّ: مَحْكُومًا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ، وَأَصْلُهُ ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ قَضَاءٌ بِقَوْلِ الْإِمَامِ فَيَنْفَدُ، وَكَيْفَ  
لَا وَقَدْ جَزَمَ بِقَوْلِهِ غَالِبُ أَصْحَابِ الْمُتُونِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ بَاعَ الْوَارِثُ الْوَقْفَ وَحَكَمَ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ حَاكِمٌ؛ صَحَّ

٧٠٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ عَقَارًا وَشَقِصًا مِنْ عَقَارٍ لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ، وَكَتَبَ مَا حَاصِلُهُ: وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدَيْهِ وَابْنِ أَخِيهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمُ الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ كَذَلِكَ، ثُمَّ وَثَمَّ، وَجَعَلَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ لِلْأَرْشَدِ فَلِأَرْشَدِ، إِلَى أَنْ كَتَبَ: وَرَفَعَ الْوَاقِفُ [س ٩٧ ب /] يَدَ مِلْكِهِ، وَوَضَعَ يَدَ نَظَرِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ: وَحَكَمَ بِمُوجِبِهِ حُكْمًا شَرْعِيًّا، وَلَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ بَعْدَ رُجُوعِ عَنْهُ وَنِزَاعٍ فِيهِ. مَاتَ الْوَاقِفُ فَلَحِقَتْ ابْنَةُ الدُّيُونِ الْفَادِحَةُ، فَبَاعَ الشَّقِصَ بَعْدَ أَنْ أَطْلَقَ الْقَاضِي الشَّرْعِيُّ لَهُ [ك ٨٤ /] بَيْعَهُ فَبَاعَهُ، وَحَكَمَ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ وَتَسْلِيمِهِ لِلْمُشْتَرِي فَتَسَلَّمَهُ، فَهَلْ - حَيْثُ لَمْ يَحْكَمْ بِلُزُومِ الْوَقْفِ حَاكِمٌ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ، وَكَانَ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَانَ مَشَاعًا لَمْ يَقْضِ حَاكِمٌ بِجَوَازِهِ قَضَاءً مُسْتَوْفِيًا لِلشَّرْوَطِ - يَصِحُّ الْبَيْعُ وَيَبْطُلُ الْوَقْفُ فِيهِ، أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَيَبْطُلُ الْوَقْفُ؛ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَحْكُومًا بِلُزُومِهِ حُكْمًا مُسْتَوْفِيًا لِشَرْوْطِهِ، فَفِي (الْخُلَاصَةِ): إِذَا كَتَبَ يَعْنِي الْقَاضِي شَهْدَ بَدَلِكَ، وَفِي الصَّكِّ بَاعَ بَيْعًا جَائِزًا صَحِيحًا؛ كَانَ حُكْمًا بِصِحَّةِ الْبَيْعِ وَبُطْلَانِ الْوَقْفِ، وَأَصْلُ هَذَا فِي بَيْعِ (الْجَامِعِ الصَّغِيرِ): وَأَمَّا إِذَا أَطْلَقَ الْقَاضِي وَأَجَازَ بَيْعَ وَقْفٍ غَيْرِ مُسَجَّلٍ - يَعْنِي: غَيْرَ مَحْكُومٍ بِلُزُومِهِ - هَلْ يُوجِبُ نَقْضَ الْوَقْفِ؟ أَجَابَ الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ: أَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَ يَعْنِي الْقَاضِي لَوَارِثِ الْوَاقِفِ؛ يَجُوزُ الْبَيْعُ، وَيَكُونُ حُكْمًا بِنَقْضِ الْوَقْفِ، وَإِنْ أَطْلَقَ لِعَبْرِ الْوَارِثِ فَلَا، أَمَّا إِذَا بَاعَ الْوَقْفُ وَقَضَى الْقَاضِي بِصِحَّةِ الْبَيْعِ؛ كَانَ حُكْمًا بِبُطْلَانِ الْوَقْفِ. انْتَهَى.

وَقَدْ سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُفْتِي الْأَنَامِ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ مُفْتِي الرُّومِ عَنْ وَاقِفٍ  
بَاعَ شَيْئًا مِنْ وَقْفِهِ الصَّحِيحِ، وَسَلَّمَهُ إِلَى الْمُشْتَرِي، وَمَضَى سِنُونَ، هَلْ يَبْطُلُ الْوَقْفُ  
بِبَيْعِ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ - أَيِ: الْوَقْفُ - مُسَجَّلًا - يَعْنِي: مَحْكُومًا  
بِلُزُومِهِ - وَقَدْ بَاعَهُ بِرَأْيِ الْقَاضِي؛ تَبْطُلُ وَقْفِيَّةُ مَا بَاعَهُ، وَالْبَاقِي عَلَى مَا كَانَ نَقَلَهُ شَيْخُ  
الْإِسْلَامِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَاحِبُ الْمِنَحِ طَيَّبَ اللَّهُ ثَرَاهُ فِي (مِنَحِ الْغَفَّارِ) وَفِي  
(فَتَاوَاهِ): سُئِلَ عَنْ وَقْفٍ لَمْ يُسَجَّلْ: هَلْ إِذَا حَكَمَ قَاضٍ بِيَعِهِ، يَصِحُّ حُكْمُهُ وَيَبْطُلُ  
الْوَقْفُ؟ أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ الْحُكْمُ وَيَبْطُلُ الْوَقْفُ، قَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ): إِذَا بَاعَ الْوَقْفُ  
وَحَكَمَ بِصِحَّتِهِ قَاضٍ؛ كَانَ حُكْمًا يُبْطِلَانِ الْوَقْفَ.

قَالَ: وَذَكَرَ شَمْسُ الْإِسْلَامِ: افْتَقَرَ الْوَاقِفُ وَاحْتَجَّ إِلَى الْوَقْفِ؛ يَرْجِعُ إِلَى  
الْحَاكِمِ حَتَّى يَنْسَخَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَجَّلًا، وَهَذَا ظَاهِرٌ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ، وَأَمَّا عَلَى  
مَذْهَبَيْهِمَا فَيَصِحُّ أَيْضًا؛ لَوْ قُوعِهِ فِي فَضْلِ مُجْتَهِدٍ فِيهِ. وَنَحْوُهُ فِي (خُلَاصَةِ الْفَتَاوِيِّ).  
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ شَهِيرَةٌ، وَالنُّقُولُ فِيهَا كَثِيرَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَ عَقَارًا وَحُكْمَ بِلُزُومِهِ ثُمَّ أَلْحَقَ الْوَاقِفُ بِهِ عَقَارًا  
وَمَاتَ الْوَاقِفُ فَبَاعَ ابْنُهُ الْمُلْحَقَ؛ صَحَّ

٧٠٥ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وَقَفَ شَخْصٌ وَقَفًا، وَحَكَمَ بِهِ الْقَاضِي، ثُمَّ أَلْحَقَ الْوَاقِفُ  
بِهِ عَقَارًا [ط ١٢٨ /] وَمَاتَ الْوَاقِفُ، فَبَاعَ ابْنُهُ الْوَقْفَ الْمُلْحَقَ، وَحَكَمَ الْقَاضِي بِصِحَّةِ  
(بِيَعِهِ) <sup>(١)</sup> هَلْ يَنْفَعُ بِيَعَهُ وَلَا يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْأَوَّلِ أَمْ لَا يَنْفَعُ (بِيَعُهُ) <sup>(٢)</sup>؟ وَيَكُونُ  
حُكْمُ الْقَاضِي فِي الْوَقْفِ السَّابِقِ حُكْمًا فِي اللَّاحِقِ؟

(١) فِي ع: الْبَيْعِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(٢) فِي ع: حُكْمِهِ.

أَجَابَ: لَا يَكُونُ الْحُكْمُ فِي الْوَقْفِ السَّابِقِ حُكْمًا فِي اللَّاحِقِ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ،  
فِيُثْبِتُ لَهُ - أَيِ: اللَّاحِقِ - أَحْكَامَ الْخَالِي عَنِ الْحُكْمِ، فَإِذَا بَاعَهُ الْوَاقِفُ أَوْ وَارِثُهُ [ع ١٧٦،  
س ١٩٨/١] وَحَكَمَ الْقَاضِي بِصِحَّةِ (بَيْعِهِ) <sup>(١)</sup> نَفَذَ؛ إِذِ الْوَقْفُ لَا يَزُولُ عَنْ مِلْكِ الْوَاقِفِ  
إِلَّا بِقَضَاءِ الْقَاضِي، وَالْقَضَاءُ فِي الْمُتَقَدِّمِ لَا يَكُونُ فِي الْمُتَأَخِّرِ، فَيَنْفَذُ بَيْعَهُ حَيْثُ قَضَى  
بِصِحَّتِهِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ فِي فَضْلِ مُجْتَهِدٍ فِيهِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

اشْتَرَى نَازِرُ وَقْفٍ لِحِجَّةٍ وَقَفِهِ حِصَّةً وَقَفٍ مُعَيَّنَةً  
مِنْ نَازِرِهِ وَحَكَمَ بِهِ حَنْبَلِيُّ ثُمَّ أَمْضَاهُ حَنْفِيٌّ

٧٠٦ = سُئِلَ: عَنْ حَاكِمِ حَنْبَلِيِّ حَكَمَ بِصِحَّةِ بَيْعِ حِصَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى جِهَةِ  
بِرِّ لِحِجَّةٍ وَقَفٍ آخَرَ، اشْتَرَاهَا نَازِرُهُ الشَّرْعِيُّ لَهَا، عَلَى قَاعِدَةِ مَذْهَبِهِ الشَّرِيفِ بِمَسْوُوعٍ  
لَهُ فِيهِ، ثُمَّ رُفِعَ إِلَى حَنْفِيٍّ فَأَمْضَاهُ الْحَنْفِيُّ فِي وَجْهِ نَازِرِهِ الْبَائِعِ الْمَرْقُومِ بَعْدَ الْمُرَافَعَةِ  
وَاسْتِيفَاءِ شَرَايِطِ صِحَّةِ الْحُكْمِ الْمُقَرَّرَةِ، وَالْآنَ الْبَائِعُ الْمَرْقُومُ يَدَّعِي [ك ٨٤ب /] فَسَادَ  
الْبَيْعِ، وَيَطْلُبُ الْفَسْخَ بِهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ حُكْمِ الْحَنْبَلِيِّ وَإِمْضَاءِ الْحَنْفِيِّ وَتَنْفِيذِهِ  
لِحُكْمِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرْعِيِّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ بَعْدَ (مَا ذُكِرَ؛ إِذِ  
هُوَ فَضْلٌ) <sup>(٢)</sup> مُجْتَهِدٌ فِيهِ، وَالْحُكْمُ يَرْفَعُ الْخِلَافَ فِيهِ، حَيْثُ كَانَ الْحَنْبَلِيُّ يَرَاهُ، وَقَدْ  
قَالَ (عُلَمَاؤُنَا) <sup>(٣)</sup> فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِبْدَالِ: إِذَا كَانَ الْقَاضِي فِيهَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ فَالنَّفْسُ  
فِيهِ مُطْمَئِنَّةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: الْبَيْعِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(٢) فِي ع: الَّذِي ذَكَرَ لِأَنَّهُ فَضْلٌ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(٣) فِي ع: عُلَمَاءُ الْمَذْهَبِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

أُكْرِهَ الْوَاقِفُ عَلَى بَيْعِ وَقْفِهِ الْمَحْكُومِ بِلِزُومِهِ؛

فَالْبَيْعُ غَيْرُ جَائِزٍ

٧٠٧ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ أُكْرِهَ عَلَى بَيْعِ وَقْفِهِ الْمَحْكُومِ بِهِ، هَلْ يَنْفُذُ بَيْعُهُ أَمْ لَا؟

٧٠٨ = وَعَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْإِكْرَاهِ بِأَنْ بَاعَ طَائِعًا، هَلْ يَنْفُذُ بَيْعُهُ أَمْ لَا يَنْفُذُ؟

٧٠٩ = وَهَلْ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ بِالْوَقْفِ بَعْدَ بَيْعِهِ أَمْ لَا؟

٧٠٧ ج = أَجَابَ: بَيْعُ الْمُكْرَهِ غَيْرُ نَافِذٍ مُطْلَقًا.

٧٠٨ ج = وَبَيْعُ الْوَقْفِ الْمَحْكُومِ بِهِ غَيْرُ جَائِزٍ، فَإِذَا ثَبَتَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ - أَعْنِي:

الْإِكْرَاهَ أَوْ الْوَقْفَ الْمُسَجَّلَ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ - رُدَّ الْوَقْفُ إِلَى جِهَتِهِ، وَرُفِعَتْ يَدُ الْمُشْتَرِي عَنْهُ بِإِجْمَاعِ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَّا الْإِفْتَاءُ فِي مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ، ثُمَّ دَعَوَى الْوَقْفَ بَعْدَهُ، وَأَجَبْنَا بِمَا عَلَيْهِ الْمَعْوَلُ فِي الْإِفْتَاءِ وَالْقَضَاءِ، وَهُوَ التَّفْصِيلُ بَيْنَ دَعْوَى الْوَقْفِ الْمَحْكُومِ بِهِ وَبَيْنَ غَيْرِ الْمَحْكُومِ بِهِ.

٧٠٩ ج = فَتُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْبَائِعِ فِي الْمَحْكُومِ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ، قَالَ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) مِنْ

بَابِ الْإِسْتِحْقَاقِ: بَاعَ عَقَارًا ثُمَّ بَرَهَنَ أَنَّ مَا بَاعَهُ وَقَفٌ لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْوَقْفِ لَا يُزِيلُ الْمِلْكَ بِخِلَافِ الْإِعْتَاقِ، وَلَوْ بَرَهَنَ أَنَّهُ وَقَفٌ مَحْكُومٌ بِلِزُومِهِ تُقْبَلُ (١). انْتَهَى.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْغَزِّيُّ فِي (مِنْحِ الْغَفَّارِ) بَعْدَ نَقْلِهِ لِمَا فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ): وَهَذَا

التَّفْصِيلُ حَكَاهُ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَعَزَاهُ إِلَى (فَتَاوِي رَشِيدِ الدِّينِ) فَيَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي الْإِفْتَاءِ وَالْقَضَاءِ. انْتَهَى.

فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ الْإِكْرَاهُ فِي الْبَيْعِ وَحْدَهُ؛ فَهُوَ كَافٍ فِي رَفْعِ الْبَيْعِ، وَإِذَا ثَبَتَ

الْوَقْفُ الْمَحْكُومُ بِهِ وَحْدَهُ؛ فَهُوَ كَافٍ فِي دَفْعِهِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ عَقَارًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ وَقَفٌ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ، فَأَلْصَحَّ قَبُولُهَا

٧١٠ = سُئِلَ: فِي عَقَارٍ مَوْقُوفٍ مِنْ قِبَلِ زَيْدٍ عَلَى أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ، آلَ الْوَقْفِ مِنْ زَيْدٍ إِلَى أَوْلَادِهِ نَظْرًا وَاسْتِحْقَاقًا، فَبَاعَ حِصَّةً مِنْهُ مِنْ رَجُلٍ، وَالْآنَ يُرِيدُ الدَّعْوَى بِذَلِكَ، [س ٩٨ ب /] فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَيُنْقَضُ الْبَيْعُ، وَلَهُ الْمُطَالَبَةُ بِالْأَجْرَةِ فِي الْمُدَّةِ الْمَاضِيَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، وَلَكِنْ إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ اخْتَلَفُوا فِي قَبُولِهَا، وَالْأَصَحُّ الْقَبُولُ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَعَلَّلُوهُ؛ بِأَنَّ الْوَقْفَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، فَتُسْمَعُ فِيهِ الْبَيِّنَةُ بِدُونِ الدَّعْوَى، وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْوَقْفِ الْمُسَجَّلِ الْمَحْكُومِ بِهِ فَتُقْبَلُ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ فَلَا تُقْبَلُ، وَالْأَصَحُّ مَا قَدَّمْنَا أَنَّهُ الْأَصَحُّ، وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ وَقْفًا؛ وَجَبَتِ الْأَجْرَةُ لَهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَ الْوَقْفِ مَضْمُونَةٌ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَدْرَسَةٌ اِحْتَاجَتْ إِلَى نَفَقَةٍ لِعِمَارَةِ مَا خَرِبَ مِنْهَا وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يُعَمَّرُ بِهِ، فَتُوجَرُ قِطْعَةٌ مِنْهَا بِقَدْرِ مَا يُنْفَقُ عَلَيْهَا

٧١١ = سُئِلَ: فِي مَدْرَسَةٍ اِحْتَاجَتْ إِلَى نَفَقَةٍ لِعِمَارَةِ مَا خَرِبَ مِنْهَا، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يُعَمَّرُ بِهِ مِنَ الْوَقْفِ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُوجَرَ قِطْعَةٌ مِنْهَا بِقَدْرِ مَا يُنْفَقُ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: مُقْتَضَى مَا فِي (الْخُلَاصَةِ) جَوَازُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَالَ: وَلَا يُؤَاجَرُ فَرَسُ السَّبِيلِ، إِلَّا إِذَا اِحْتِيَجَ إِلَى نَفَقَتِهِ، [ك ١٨٥ /] فَيُؤَاجَرُ بِقَدْرِ مَا يُنْفَقُ عَلَيْهِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَسْجِدَ الْمُحْتَاجَ إِلَى النَّفَقَةِ تُؤَاجَرُ قِطْعَةٌ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا يُنْفَقُ عَلَيْهِ. انْتَهَى.

وَبِهِ يُعْلَمُ الْحُكْمُ فِي الْمَدْرَسَةِ بِالْأَوْلَى، وَقَدْ بَحَثَ فِيهِ الطَّرْسُوسِيُّ بَحْثًا يَلُوحُ رَدُّهُ وَلَا اِعْتِبَارَ [ط ١٢٩، ٧٦٤ ب /] بِبَحْثِهِ، فَقَدْ قَالَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ أَنَّ الطَّرْسُوسِيَّ

لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ، وَقَدْ نَقَلَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا عَنِ النَّاطِفِيِّ الْإِسْتِدْلَالَ الْمَذْكُورَ،  
وَسَلَّمُوا لَهُ تَخْرِيجَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّاطِفِيِّ وَالطَّرْسُوسِيِّ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ  
وَالْأَرْضِ، وَحَيْثُ كَانَ النَّاطِرُ مُصْلِحًا؛ لَا نَخْشَى الْفَسَادَ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ  
الْمُصْلِحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا انْهَدَمَ الْمَسْجِدُ يُبَاعُ وَقْفُهُ لِعِمَارَتِهِ

٧١٢ = سُئِلَ: فِي مَسْجِدٍ انْهَدَمَ مِنْهُ جَانِبٌ، وَلَيْسَ لَهُ مَا يُعَمَّرُ بِهِ هَذَا الْمُنْهَدَمُ،  
وَإِنْ تَرِكَ انْهَدَمَ جَمِيعُ الْمَسْجِدِ، وَلَهُ قَاعَةٌ وَقَفَّهَا الْوَاقِفُ لَا غَلَّةَ لَهَا فِي السَّنَةِ إِلَّا  
مَا قَلَّ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَنْ يَرْغَبُ فِي اسْتِجَارِهَا مُدَّةً، هَلْ تَبَاعُ لِأَجْلِ بِنَاءِ هَذَا الْمُنْهَدَمِ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ أُمِّكْنَ عِمَارَةُ الْمَسْجِدِ بِغَلَّتِهَا شَيْئًا فَشَيْئًا وَلَا يُخْشَى انْهَدَامُ الْمَسْجِدِ؛  
يَجِبُ عِمَارَتُهُ مِنْهَا، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ، تَبَاعُ وَيُعَمَّرُ الْمَسْجِدُ مِنْ ثَمَنِهَا، قَالَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ)  
نَقْلًا عَنْ (فَتَاوِي النَّسْفِيِّ): سُئِلَ عَنْ أَهْلِ مَحِلَّةٍ بَاعُوا وَقْفَ الْمَسْجِدِ لِأَجْلِ عِمَارَةِ  
الْمَسْجِدِ قَالَ يَجُوزُ بِأَمْرِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ. انْتَهَى.

وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ إِذَا اجْتَمَعَ ضَرَرَانِ قُدِّمَ أَحْفَهُمَا، وَمَا نَعْلَمُ أَنَّ  
أَحَدًا مِنْ عُلَمَائِنَا خَالَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لَا سِوَمَا وَالْوَاقِفُ لَهُمَا مُتَّحِدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَجُوزُ إِجَارَةُ جَانِبٍ مِنَ الْخَانِ لِمَرْمَتِهِ

٧١٣ = سُئِلَ: فِي خَانٍ مُسَبَّلٍ اِحْتِجَاجٌ إِلَى الْمَرْمَةِ، هَلْ تَجُوزُ إِجَارَةُ جَانِبٍ مِنْهُ  
لِيُنْفَقَ عَلَى عِمَارَتِهِ مِنْ أُجْرَتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ إِجَارَةُ جَانِبٍ مِنْهُ، بَلْ تَجُوزُ إِجَارَةُ [س ١٩٩ /] جَمِيعِهِ لِذَلِكَ،  
لِتَعْيُنِ الْمَصْلَحَةِ فِي ذَلِكَ:

(أ) بَلْ صَرَّحَ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ - أَيَّ إِجَارَةٍ بُقْعَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ لِعِمَارَتِهِ - (جَائِزٌ) <sup>(١)</sup> فَمَا بِالْكَ بِالْخَانَ؟

(ب) وَفِي (الْمُجْتَبَى) قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الدَّارِ لِسُكْنَى الْغَزَاةِ وَالْمُرَابِطِينَ، وَالرَّبَاطِ، وَالْخَانَ: إِذَا أَحْتَاَجَ إِلَى الْمَرْمَّةِ يُؤَا جِرُ مِنْهَا بَيْتًا أَوْ بَيْتَيْنِ أَوْ نَاحِيَةً، فَيَنْفُقُ مِنْ غَلَّتْهَا فِي عِمَارَتِهِ. وَعَنْهُ: أَنَّهُ يَنْزِلُهُ النَّاسُ سَنَةً، وَيَرْمُ مِنْ أُجْرَتِهِ. انْتَهَى.

(ج) وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي آخِرِ الْفَصْلِ الثَّلَاثِ عَشَرَ: لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَسْجِدِ أَوْقَافٌ، وَاحْتَاَجَ إِلَى الْعِمَارَةِ؛ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤَجَّرَ جَانِبًا مِنْهُ. انْتَهَى بِرَمَزِ (الْمُحِيطِ).

(د) وَفِي (الْمُجْتَبَى) أَيْضًا: قَالَ النَّاطِقِيُّ: وَقِيَاسُهُ يَعْنِي فِي الْفَرَسِ الْحَبِيسِ، حَيْثُ جَاَزَتْ إِجَارَتُهُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ فِي الْمَسْجِدِ: أَنْ تَجُوزَ إِجَارَةُ سَطْحِهِ لِمَرْمَتِهِ. وَالنَّقْلُ فِي الْمَسْجِدِ مُسْتَفِيضٌ، وَهُوَ مِمَّا يَجِبُ احْتِرَامُهُ، فَكَيْفَ فِي الْخَانَ الْمُسَبَّلِ لِلْمَسَافِرِينَ وَالْمَارِّينَ، فَجَوَازُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَشْكُ فِيهِ فِقِيهٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عُلُوٌّ وَسُفْلٌ مَوْقُوفَانِ عَلَى جِهَتَيْنِ مِنْ وَاقِفَيْنِ انْتَهَدَمَ السُّفْلُ فَعَمَّرَهُ نَاطِرُ الْعُلُوِّ بِأَمْرِ الْقَاضِي لِيَتَوَصَّلَ إِلَى عُلُوِّهِ لَا يَكُونُ مُتَبَرِّعًا

٧١٤ = سُئِلَ: فِي سُفْلٍ مَوْقُوفٍ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ مِنْ وَاقِفٍ مَعْلُومٍ، وَعُلُوٌّ مَوْقُوفٍ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ أُخْرَى مِنْ وَاقِفٍ آخَرَ، انْتَهَدَمَ السُّفْلُ، فَانْتَهَدَمَ الْعُلُوُّ بِانْتَهَادِمِهِ، فَتَعَمَّدَ بِعِمَارَتِهِ نَاطِرُ الْعُلُوِّ مِنْ مَالِهِ مُتَبَرِّعًا، ثُمَّ عَزَلَ قَبْلَ أَنْ يُعَمَّرَهُ بِالْفَرَاعِ عَنِ النَّظَرِ لَوْلَدِهِ، ثُمَّ إِنَّ وَلَدَهُ عَمَّرَهُ بِإِذْنِ الْقَاضِي لِيَصِلَ إِلَى عِمَارَةِ الْعُلُوِّ؛ لِمَا رَأَى فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ،

(١) فِي س: جَائِزَةٌ.



هَلْ يَكُونُ مُتَبَرِّعًا بِتَعَهُدِ وَالِدِهِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَبْنِيَهُ مُتَبَرِّعًا، أَمْ لَا يَكُونُ مُتَبَرِّعًا بِتَعَهُدِ  
وَالِدِهِ، وَيَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ؟

أَجَابَ: قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ وِلَايَةَ الْقَاضِي عَامَّةٌ، وَأَنَّ لَهُ وِلَايَةَ الْأَمْرِ بِالْإِنْفَاقِ فِي كُلِّ  
مَوْضِعٍ لَهُ وِلَايَةٌ [ك٨٥ب /] الْجَبْرِ، وَهَذَا لَهُ وِلَايَةُ الْجَبْرِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ  
الْخَصَّافِ: إِذَا امْتَنَعَ - يَعْنِي: النَّاطِرَ - مِنَ الْعِمَارَةِ، وَلَهُ - أَيُّ: لِلْوَقْفِ - غَلَّةٌ؛ أُجْبِرَ  
عَلَيْهَا، فَإِنْ فَعَلَ فِيهَا، وَإِلَّا أَخْرَجَهُ مِنْ يَدِهِ. انْتَهَى.

وَإِذْنُ الْقَاضِي مُوجِبٌ لِلرُّجُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَائِطِ الْمُشْتَرَكِ وَالْقِنِّ وَالزَّرْعِ  
الْمُشْتَرَكَيْنِ، وَفِي (الْبَحْرِ): إِذْنُ الشَّرِيكِ كِإِذْنِ الْقَاضِي، فَيَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ، كَمَا حَرَّرَهُ  
ابْنُ الشُّحْنَةِ فِي [ع/١٧٧] (شَرْحُ الْمَنْظُومَةِ الْوَهْبَانِيَّةِ).

وَالْفُرُوعُ الدَّالَّةُ عَلَى الرُّجُوعِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ - إِذَا كَانَ الْإِنْفَاقُ بِإِذْنِ  
الْقَاضِي - أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُعَدَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَجُوزُ إِجَارَةُ الْمُسْتَحِقِّ لِلنَّاطِرِ

٧١٥ = سُئِلَ: فِي دَارٍ وَقَفَ أَجْرَ بَعْضِ الْمُسْتَحِقِّينَ حِصَّةً فِيهَا لِلنَّاطِرِ عَلَيْهِ، هَلْ  
تَصِحُّ إِجَارَتُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَصِحُّ؛ لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ: الْأَوَّلُ: الْمُسْتَحِقُّ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ لَا تَصِحُّ إِجَارَتُهُ.  
الثَّانِي: أَنَّ نَاطِرَ الْوَقْفِ لَا يَمْلِكُ اسْتِجَارَ دَارِ الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ.

الثَّلَاثُ: أَنَّهَا إِجَارَةُ مَسَاعٍ، وَهِيَ لَا تَصِحُّ، كَمَا جَرَتْ عَلَيْهِ مُتُونُ الْمَذْهَبِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا جَعَلَ النَّازِرُ طَاحُونَةَ الْوَقْفِ مَصْبَنَةً بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي  
وَأَنْفَقَ مِنْ حَالِ نَفْسِهِ؛ كَانَ مُتَبَرِّعًا

٧١٦ = سُئِلَ: فِي نَازِرٍ وَقَفَ أَهْلِيًّا، جَعَلَ طَاحُونَةَ لِلْوَقْفِ مَصْبَنَةً، وَادَّعَى [س ٩٩ ب /] أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهَا مَا لَا مِنْ مَالِ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي، وَيُرِيدُ الرَّجُوعَ بِمَا أَنْفَقَ مِنْ غَلَّتِيهَا، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٧١٧ = وَهَلْ يُقْبَلُ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِإِذْنِ الْقَاضِي أَمْ لَا؟ أَفْتُونَا.  
٧١٦ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛

٧١٧ ج = لِأَنَّهُ يَدَّعِي ذَيْنًا عَلَى الْوَقْفِ لَا وَجْهَ (لِلزُّومِ) (١) بِغَيْرِ إِذْنٍ [ط ١٣٠ /]  
الْقَاضِي، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): لَوْ كَانَ الْوَاقِعُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَأْذِنِ الْقَاضِي؛ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ الْعَلَّةِ؛ لِمَا أَنَّهُ بِغَيْرِ الْإِذْنِ مُتَبَرِّعٌ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلنَّازِرِ الْأَجْرُ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ كَالْمَشْرُوطِ

٧١٨ = سُئِلَ: فِي مُتَوَلٍّ عَلَى وَقْفٍ مِنْ (جَانِبِ) (٢) السُّلْطَنَةِ الْعَلِيَّةِ، بَاشَرَ بِنَفْسِهِ  
وَبِاتِّبَاعِهِ، وَتَعَاطَى مَا فِيهِ نَفْعٌ لِلْوَقْفِ مُدَّةً، ثُمَّ عَزَلَ، وَتَوَلَّى غَيْرَهُ، وَفِي رَيْعِ الْوَقْفِ  
عَوَائِدُ قَدِيمَةٌ مَعْهُودَةٌ، يَتَنَاوَلُهَا النَّظَارُ بِسَعْيِهِمْ، هَلْ لَهُ طَلَبُ تَنَاوُلِهَا كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ  
الْقَدِيمَةُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ طَلَبُهَا وَتَنَاوُلُهَا؛ إِذِ الْمَعْهُودُ كَالْمَشْرُوطِ:

(أ) قَالَ فِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَإِنْ جَعَلَ الْوَاقِفُ غَلَّةَ الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ إِلَّا الْخ.  
الْقِيمُ يَسْتَحِقُّ أَجْرَ سَعْيِهِ، سِوَاءَ شَرْطِهِ لَهُ الْقَاضِي أَوْ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ أَجْرًا،  
أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْقَوَامَةَ ظَاهِرًا إِلَّا بِأَجْرٍ، وَالْمَعْهُودُ كَالْمَشْرُوطِ.

(٢) فِي ع: طَرْف. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(١) فِي ع زِيَادَةٌ: لَهُ.

(ب) وَقَالَ فِي (الْأَسْبَابِ وَالنَّظَائِرِ) نَقْلًا عَنْ إِجَارَةِ (الظَّهْرِيَّةِ): وَالْمَعْرُوفُ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا. انْتَهَى.

فَهُوَ صَرِيحٌ فِي اسْتِحْقَاقِهِ؛ لِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَصِحُّ تَوَلِيَّةُ الْقَاضِي غَيْرَ الْمَشْرُوطِ لَهُ النَّظَرُ مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ

٧١٩ = سُئِلَ: فِي شَخْصٍ وَقَفَ عَقَارًا عَلَى جِهَةِ بَرٍّ، وَشَرَطَ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ

النَّظَرَ وَالتَّوَلِيَّةَ لِنَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى زَوْجَتِهِ، ثُمَّ إِلَى أَوْلَادِهَا، ثُمَّ إِلَى الْأَرْشَادِ مِنْ عَتَقَائِهِ، ثُمَّ إِلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ وَثَمَ ثُمَّ، آلَ الْوَقْفِ إِلَى عَتَقَائِهِ، وَتَوَلَّى النَّظَرَ وَالتَّوَلِيَّةَ عَلَيْهِ أَرْشَادُهُمْ حِسْبَةً، فَانْتَدَبَ لَهُ شَخْصٌ أَجْنَبِيٌّ وَطَلَبَ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يُنْصَبَهُ نَاطِرًا ثَانِيًا، وَالْحَالُ أَنَّ النَّاطِرَ الْمَشْرُوطَ بِنَصِّ الْوَاقِفِ عَدْلٌ كَافٍ، هَلْ يُجِيبُهُ الْقَاضِي إِلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

وَعَلَى تَقْدِيرِ نَصْبِ الْقَاضِي لَهُ، هَلْ لِقَاضٍ آخَرَ رَفَعُهُ، وَإِبْقَاءِ النَّاطِرِ الَّذِي شَرَطَهُ

الْوَاقِفُ حَيْثُ كَانَ عَدْلًا كَافِيًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ نَصْبُهُ:

(أ) قَالَ فِي (الْبَزَازِيَّةِ): وَفِي الْأَصْلِ الْحَاكِمُ لَا يَجْعَلُ (الْقَيِّمَ) <sup>(١)</sup> مِنَ الْأَجَانِبِ

مَا دَامَ فِي أَهْلِ بَيْتِ الْوَاقِفِ مَنْ يَصْلُحُ لِذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَجِدْ فِيهِمْ مَنْ يَصْلُحُ

وَنَصَّبَ مِنْ غَيْرِهِمْ، ثُمَّ وَجَدَ فِيهِمْ مَنْ يَصْلُحُ؛ صَرَفَهُ عَنْهُ إِلَى أَهْلِ بَيْتِ

الْوَاقِفِ.

(ب) وَمِثْلُهُ فِي (جَامِعِ [ك١٨٦/]) [الْفُصُولَيْنِ].

(١) فِي ع: النَّاطِرُ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(ج) وَفِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنْ (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) مُعْزِيًا إِلَى (فَوَائِدِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ بُرْهَانَ الدِّينِ) شَرَطَ الْوَاقِفُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَوَلَّى مِنْ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يُوَلِّيَ غَيْرَهُ بِلَا جِنَايَةٍ، وَلَوْ وَوَلَاهُ هَلْ يَصِيرُ مُتَوَلِّيًّا؟ قَالَ لَا. انْتَهَى.

فَقَدْ أَفَادَ حُرْمَةَ تَوَلِّيهِ غَيْرِهِ وَعَدَمَ صِحَّتِهَا لَوْ فَعَلَ. انْتَهَى.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ تَصَرُّفَ الْقَاضِي فِي الْأَوْقَافِ مُقَيَّدٌ بِالْمَصْلَحَةِ، لَا أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ كَيْفَ [ع ٧٧٧ ب، س ١٠٠ / ١] شَاءَ. فَلَوْ فَعَلَ مَا يُخَالِفُ شَرَطَ الْوَاقِفِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ ظَاهِرَةٍ، وَالنَّقْلُ فِي الْمَسْأَلَةِ مُسْتَفِيضٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا صَرَفَ الْمُتَوَلَّى الْغَلَّةَ لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَأَخَّرَ الْعِمَارَةَ الْغَيْرَ الضَّرُورِيَّةَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ

٧٢٠ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا صَرَفَ الْمُتَوَلَّى عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ، وَأَخَّرَ الْعِمَارَةَ الْغَيْرَ

الضَّرُورِيَّةَ، هَلْ يَضْمَنُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُلْزَمُ الْمُتَوَلَّى بِذَلِكَ، حَيْثُ لَمْ يُخَشَّ ضَرَرَ بَيْنَ:

(أ) قَالَ فِي (الْخَانِيَّةِ): إِذَا اجْتَمَعَ مِنْ غَلَّةِ الْأَرْضِ فِي يَدِ الْقِيَمِ، فَظَهَرَ لَهُ وَجْهٌ مِنْ وُجُوهِ الْبِرِّ، وَالْوَقْفُ مُحْتَاجٌ إِلَى الْإِصْلَاحِ وَالْعِمَارَةِ أَيْضًا، وَيَخَافُ الْقِيَمُ أَنَّهُ لَوْ صَرَفَ الْغَلَّةَ إِلَى الْعِمَارَةِ يَفُوتُ ذَلِكَ الْبِرُّ؛ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ أَنَّهُ:

١- إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي تَأْخِيرِ إِصْلَاحِ الْأَرْضِ وَمَرَمِّهِ إِلَى الْغَلَّةِ الثَّانِيَةِ ضَرَرٌ بَيْنَ يُخَافُ خَرَابَ الْوَقْفِ؛ فَإِنَّهُ يَصْرِفُ الْغَلَّةَ إِلَى ذَلِكَ الْبِرِّ، وَيُؤَخِّرُ الْمَرَمَةَ إِلَى الْغَلَّةِ الثَّانِيَةِ.

٢- وَإِنْ كَانَ فِي تَأْخِيرِ الْمَرْمَةِ ضَرَرٌ بَيْنٌ؛ فَإِنَّهُ يُصْرَفُ الْغَلَّةُ إِلَى الْمَرْمَةِ. فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ يُصْرَفُ إِلَى ذَلِكَ الْبَرِّ.

(ب) قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ الصَّرْفُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ، وَتَأْخِيرُ الْعِمَارَةِ إِلَى الْغَلَّةِ الثَّانِيَةِ، (إِذَا) <sup>(١)</sup> لَمْ يُخَفْ ضَرَرٌ بَيْنٌ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ عَلِمَ عَدَمُ جَوَازِ الزَّامِ الْمُتَوَلَّى الْمَعْرُوفِ بِمَا دَفَعَ لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَمَعَهُ وَقَعَتْ الْإِسْتِرَاحَةُ مِنْ بَحْثِ الرَّجُوعِ عَلَيْهِمْ وَعَدَمِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَتْ الْمُنَاطَرَةُ بَيْنَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ التَّصْنِيفِ فِي ذَلِكَ، فَمِنْ قَائِلِ بَعْدَمِ الرَّجُوعِ مُطْلَقًا، وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَمِنْ قَائِلِ: يَصِحُّ الرَّجُوعُ عَلَيْهِمْ مَا دَامَ الْمَدْفُوعُ قَائِمًا، لَا هَالِكًا أَوْ مُسْتَهْلَكًا. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَرْجَعُ بِهِ قَائِمًا، وَيَضْمَنُ بَدْلَهُ مُسْتَهْلَكًا؛ لِأَنَّهُ مَا دَفَعَهُ عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ، وَإِنَّمَا دَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ حَقُّ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ، وَهَذَا أَصَحُّ الْوُجُوهِ، فِيهِ (شَرْحُ النَّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ) لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ عَبْدِ الْبَرِّ: أَنَّ مَنْ دَفَعَ شَيْئًا لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ فَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ، إِلَّا إِذَا دَفَعَهُ عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ، وَاسْتَهْلَكَهُ الْقَابِضُ. انْتَهَى.

وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ [ط ١٣١/] مَنْ ظَنَّ أَنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا فَبَانَ خِلَافُهُ؛ رَجَعَ بِمَا أَدَّى، وَلَوْ كَانَ قَدْ اسْتَهْلَكَهُ؛ رَجَعَ بِبَدْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لِلنَّاطِرِ أَنْ يَسْتَدِينَ لِعِمَارَةِ الْوَقْفِ مُطْلَقًا

٧٢١= سُئِلَ: فِيمَا إِذَا اسْتَدَانَ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ بِإِذْنِ قَاضِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ فِي

عِمَارَةِ الْوَقْفِ وَلَوْازِمِهِ وَمُهَمَّاتِهِ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَلَّةٌ حِينَ الْاسْتِدَانَةِ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ؟

(١) فِي ع: إِذَا.

٧٢٢ = وَلِلْمُسْتَدَانَ مِنْهُ الْمُطَالَبَةُ بِدَيْنِهِ أَمْ لَا؟

٧٢١ ج = أَجَابَ: الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ إِنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ فِي وَقْفِهِ؛ جَازَ ذَلِكَ لِنَاطِرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ شَرَطَ الْوَاقِفِ كَنَصِّ الشَّارِعِ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ الْوَاقِفُ؛ يَجُوزُ بِأَمْرِ الْقَاضِي أَوْ إِذْنِهِ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ فَالِاسْتِحْسَانُ (جَوَازُهُ) <sup>(١)</sup> لِلضَّرُورَةِ؛ إِذِ الْقِيَاسُ يُتْرَكُ فِيمَا فِيهِ ضَرُورَةٌ، هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ [س ١٠٠ ب /] كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ.

٧٢٢ ج = وَأَمَّا مُطَالَبَةُ الدَّائِنِ لِلنَّاطِرِ بِدَيْنِهِ فَلَمْ يَمْنَعْ مِنْهَا أَحَدٌ [ك ٨٦ ب /] مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ صَرَفَ الْمُتَوَلَّى فِي عِمَارَةِ الْوَقْفِ مِنْ مَالِهِ بِأَمْرِ الْقَاضِي  
لَهُ أَخْذُهُ لِأَنَّ الْعِمَارَةَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى غَيْرِهَا فِي الْأَهْلِيِّ وَغَيْرِهِ

٧٢٣ = سُئِلَ: فِيمَا لَوْ صَرَفَ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ فِي عِمَارَتِهِ مَبْلَغًا مَعْلُومًا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ، هَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ جَمِيعَ غَلَّةِ الْوَقْفِ الَّتِي حَصَلَتْ فِي السَّنَةِ الَّتِي عَمَّرَ فِيهَا الْوَقْفَ وَلَمْ يَدْفَعْ لِمُسْتَحِقِّ الْوَقْفِ شَيْئًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ جَمِيعَ مَا صَرَفَهُ؟

٧٢٤ = وَهَلِ الْوَقْفُ الْأَهْلِيُّ كَغَيْرِهِ فِي تَقْدِيمِ الْعِمَارَةِ أَمْ لَا؟

٧٢٣ ج = أَجَابَ: الْعِمَارَةُ مُقَدَّمَةٌ فِي الْوَقْفِ الْأَهْلِيِّ وَغَيْرِهِ، إِلَّا فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْخَطِيبِ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَنْ لَا يُمَكِّنُ تَرْكُهُ إِلَّا بِضَرَرٍ بَيْنَ.

٧٢٤ ج = وَالْوَقْفُ الْأَهْلِيُّ كَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: وَجُودِهِ.

## الاستدانة لما عنه بُدُّ

### كالصرف للمستحقين لا يجوز

٧٢٥ = سُئِلَ: فِي مُتَوَلِّ عَلَى وَقْفٍ، اسْتَدَانَ بِأَمْرِ الْقَاضِي مَبْلَغًا لِلصَّرْفِ عَلَى مُسْتَحِقِّيهِ، الَّذِينَ لَيْسُوا مِنْ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ، كَمُدْرَسِي الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِمْ، وَبَاعَ زَيْتًا مَوْقُوفًا عَلَى التَّنْوِيرِ بِخُصُوصِهِ، وَوَفَّى بِثَمَنِهِ ذَلِكَ [ع/١٧٨] الدَّيْنِ، هَلْ هَذِهِ الْإِسْتِدَانَةُ جَائِزَةٌ لَهُ أَمْ لَا؟

٧٢٦ = وَيُضْمَنُ مَا بَاعَهُ مِنَ الزَّيْتِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

٧٢٧ = وَإِذَا قُلْتُمْ يَضْمَنُ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ الْمَذْكُورِينَ أَمْ لَا؟

٧٢٥ ج = أَجَابَ: الْمُعْتَمِدُ فِي الْمَذْهَبِ: أَنَّ الْإِسْتِدَانَةَ عَلَى الْوَقْفِ؛ إِنْ كَانَتْ لِمَا عَنْهُ بُدُّ؛ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَدِينَ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ لِمَا لَا بُدَّ لَهُ عَنْهُ؛ فَإِنْ كَانَ بِأَمْرِ الْقَاضِي؛ جَازًا، وَإِلَّا لَا. وَالْعِمَارَةُ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، فَيَسْتَدِينُ لَهَا بِإِذْنِ الْقَاضِي، وَأَمَّا غَيْرُ الْعِمَارَةِ كَالصَّرْفِ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَلَوْ كَانَ بِإِذْنِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ لَهُ عَنْهُ بُدًّا، كَذَا فِي (الْبَحْرِ) وَاسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ: لَهُ عَنْهُ بُدُّ: أَنَّ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ كَالْإِمَامِ، وَمَنْ يَتَعَطَّلُ الْمَسْجِدُ بِسَبَبِهِ مُلْحَقٌ بِالْعِمَارَةِ. وَأَمَّا مَسْأَلَةُ بَيْعِ الزَّيْتِ الْمَوْقُوفِ لِلتَّنْوِيرِ لَوْفَاءَ دَيْنٍ صَرَفَهُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ الْمَذْكُورِينَ فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ إِجْمَاعًا.

٧٢٦ ج = وَيُضْمَنُ لِمُخَالَفَتِهِ شَرْطِ الْوَقْفِ، وَهُوَ كَنْصِ الشَّارِعِ.

٧٢٧ ج = وَلَهُ الرَّجُوعُ بِمَا دَفَعَهُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ الْمَذْكُورِينَ، كَمَنْ دَفَعَ مَا لَا لِأَخْرَ زَاعِمًا أَنَّهُ لَهُ، فَظَهَرَ أَنَّهُ لِغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ بِلا شُبْهَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اقْتَرَضَ لِلصَّرْفِ لِأَرْبَابِ الشَّعَائِرِ بِإِذْنِ

القَاضِي: صَحَّ وَيَكُونُ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ

٧٢٨ = سُنِّلَ: فِي مُتَوَلِّي وَقْفٍ، طَلَبَ مِنْهُ أَرْبَابُ شَعَائِرِ الْوَقْفِ مَعْلُومَاتِهِمْ<sup>(١)</sup> مِنْ  
الْوِظَائِفِ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ، فَادَّعَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ تَحْتَ يَدِهِ مِنْ غَلَّاتِ الْوَقْفِ، فَاسْتَأْذَنَ  
القَاضِي فِي الإِقْتِرَاضِ لِصَّرْفِ الْمَعْلُومَاتِ، فَأُذِنَ لَهُ فَاقْتَرَضَ وَصَرَفَ، ثُمَّ عَزَلَ هَذَا  
الْمُتَوَلِّي قَبْلَ دَفْعِهِ بَدَلَ الْقَرْضِ إِلَى الْمُقْرِضِ، فَهَلْ هَذَا الإِقْتِرَاضُ صَحِيحٌ شَرْعًا،  
بِحَيْثُ يَثْبُتُ أَخْذُ بَدَلِهِ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ بِالْأَجْرَةِ، وَلَوْ مِنْ غَلَّةِ سَنَةٍ أُخْرَى أَمْ لَا؟

٧٢٩ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا؟ فَهَلْ إِذَا دَفَعَ الْمُتَوَلِّي الْجَدِيدُ شَيْئًا مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ إِلَى  
الْمُقْرِضِ؛ ظَنًّا مِنْهُ لَزُومِ ذَلِكَ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ؛ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟  
أَقْتَرْنَا.

٧٢٨ ج = أَجَابَ: حَيْثُ أُذِنَ لَهُ الْقَاضِي بِالِاسْتِدَانَةِ لِأَرْبَابِ الشَّعَائِرِ؛ وَقَعَتْ  
الِاسْتِدَانَةُ [س ١٠١ / أ] صَحِيحَةً.

٧٢٩ ج = فَيَرْجِعُ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ وَأَرْبَابُ الشَّعَائِرِ الإِمَامُ وَالْخَطِيبُ وَالْمُؤَدِّنُ  
وَالْمُدْرَسُ لِلْمَدْرَسَةِ وَمَا لَا بُدَّ عَنْهُ لِلْمَسْجِدِ، فَلَا رُجُوعَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى الْمُتَوَلِّي  
الْجَدِيدِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أِذْنِ الْمُتَوَلِّي لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي الصَّرْفِ عَلَى مَرَمَّتِهِ

لِيَكُونَ دَيْنًا، ثُمَّ مَاتَ الْمُتَوَلِّي

٧٣٠ = سُنِّلَ: فِيمَا لَوْ أُذِنَ مُتَوَلِّي الْوَقْفِ لِمُسْتَأْجِرٍ مُسْتَغَلٍّ مِنْ مُسْتَغَلَّاتِ الْوَقْفِ  
فِي الصَّرْفِ عَلَى مَرَمَّتِهِ؛ لِيَكُونَ مَا يَصْرِفُهُ دَيْنًا عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ، فَصَرَفَ مَا لَا مَعْلُومًا،

(١) أي: روايتهم.



وَاسْتَقَرَّ لَهُ ذَلِكَ الدَّيْنُ، أَجَرَ الْمُتَوَلَّى ذَلِكَ الْمُسْتَعْلَلُ مِنْ زَيْدٍ بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ، فَطَلَبَ دَيْنَهُ مِنَ الْمُتَوَلَّى [ك/١٨٧] فَاَعْتَذَرَ؛ بِأَنَّ لَا مَالَ لِلْوَقْفِ تَحْتَ يَدِهِ يُوفِّي مِنْهُ، فَأَذِنَ لِلْمُسْتَأْجِرِ الثَّانِي أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ دَيْنَهُ؛ لِيَكُونَ دَيْنًا لَهُ عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ كَمَا كَانَ لِلأَوَّلِ، فَدَفَعَ إِلَيْهِ بَدَلَ ذَلِكَ الدَّيْنِ، وَكُتِبَ لَهُ بِذَلِكَ صَكٌّ عِنْدَ الْقَاضِي، مَاتَ الْمُتَوَلَّى [ط/١٣٢] وَيُرِيدُ زَيْدُ الرَّجُوعِ بِمِثْلِ مَا دَفَعَ إِلَى الدَّائِنِ الَّذِي هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ الْأَوَّلُ، فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُتَوَلَّى الْجَدِيدِ فِي مَالِ الْوَقْفِ، الَّذِي تَحْتَ يَدِهِ، أَوْ فِي تَرِكَةِ الْمُتَوَلَّى الْأَوَّلِ؟

٧٣١ = وَتَرْجِعُ الْوَرَثَةُ عَلَى الْمُتَوَلَّى الْجَدِيدِ فِي مَالِ الْوَقْفِ، أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟

٧٣٠ ج = أَجَابَ: الْمَصْرَحُ بِهِ: أَنَّ الْوَقْفَ لَا ذِمَّةَ لَهُ، وَأَنَّ الْإِسْتِدَانَةَ مِنَ الْقِيَمِ لِلْوَقْفِ لَا تُثَبِّتُ الدَّيْنَ فِي الْوَقْفِ؛ إِذْ لَا ذِمَّةَ لَهُ، وَلَا يُثَبِّتُ الدَّيْنَ إِلَّا عَلَيْهِ، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْوَقْفِ، وَوَرَثَتُهُ تَقُومُ مَقَامَهُ فِي الرَّجُوعِ عَلَيْهِمْ فِي تَرِكَةِ الْمَيِّتِ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ بِاللَّذِينَ (مِنْ) <sup>(١)</sup> وَلِيِّ الْوَقْفِ بَعْدَهُ، قَالَ الْفَقِيهَ أَبُو جَعْفَرٍ: إِنَّ الْقِيَاسَ يُتْرَكُ فِيمَا فِيهِ ضَرُورَةٌ، وَالْأَحْوَابُ أَنْ تَكُونَ [ع/٧٨ب] الْإِسْتِدَانَةَ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُ أَعْمُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وِلَايَةِ النَّاطِرِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعِيدًا عَنِ الْحَاكِمِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَدِينَ بِنَفْسِهِ. وَفِي الْمَسْأَلَةِ كَلَامٌ طَوِيلٌ، وَاخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، وَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّ الْإِسْتِدَانَةَ فِيمَا لَا بُدَّ مِنْهُ كَعِمَارَتِهِ تَجُوزُ، وَالْأَوْلَى أَنْ تَكُونَ بِإِذْنِ الْقَاضِي. وَقِيلَ: الْأَوْلَى خِلَافُهُ؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الرَّجُوعَ فِي تَرِكَةِ الْمُتَوَلَّى الْأَوَّلِ.

٧٣١ ج = وَتَرْجِعُ (وَرَثَتُهُ) <sup>(٢)</sup> عَلَى مَالِ الْوَقْفِ بِمُطَابَلَةِ الْمُتَوَلَّى الْجَدِيدِ وَالْحَالُ

مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي ع: الْوَرَثَةُ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(١) فِي ع: مَمْن. فِي س (فَمَنْ)

## الِاسْتِدَانَةُ عَلَى الْوَقْفِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ

٧٣٢ = سُئِلَ: فِي نَاطِرٍ عَلَى وَقْفٍ، أَذِنَ لِرَجُلٍ أَنْ يَصْرِفَ فِي عِمَارَةِ مَكَانٍ مِنْ أَمَاكِنِ الْوَقْفِ، فَاسْتَقْرَضَ الرَّجُلُ مِنْ (أُنَاسٍ) <sup>(١)</sup> الْعَشْرَةَ بِرِبْحٍ، وَعَقَدَ فِي الرَّبْحِ عَقْدًا شَرْعِيًّا، وَزَعَمَ أَنَّهُ صَرَفَ هَذَا الْقَدْرَ عَلَى الْعِمَارَةِ، فَهَلْ تَلَزَمَ تِلْكَ الزِّيَادَةُ الْوَقْفَ، أَمْ لَا تَلَزُمُهُ بَلْ يَضْمَنُهَا مِنْ مَالِ نَفْسِهِ؟

أَجَابَ: اَعْلَمَ أَوَّلًا أَنَّ الْاسْتِدَانَةَ عَلَى الْوَقْفِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ لِضُرُورَةٍ كَتَعْمِيرٍ وَشِرَاءٍ بَدْرٍ. الثَّانِي: إِذْنُ الْقَاضِي.

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَتَيَسَّرَ إِجَارَةُ الْعَيْنِ وَالصَّرْفُ مِنْ أُجْرَتِهَا.

وَبِدُونِ هَذِهِ لَا تَجُوزُ، وَيَضْمَنُ النَّاطِرُ، [س ١٠١ ب /] وَيَسْتَحِقُّ الْعَزْلَ، وَإِذَا وُجِدَتِ الشُّرُوطُ، فَاسْتَدَانَ الْعَشْرَةَ مَثَلًا بِأَثْنِي عَشَرَ أَوْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَعَقَدَ فِي الزِّيَادَةِ عَقْدًا شَرْعِيًّا؛ بِأَنْ اشْتَرَى مِنَ الْمُقْرِضِ شَيْئًا يَسِيرًا بِهَا، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ، وَالْقِنِيَّةِ) أَنَّهُ يَرْجِعُ بِالْعَشْرَةِ الْأَصْلِيَّةِ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ، وَيَضْمَنُ الزِّيَادَةَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَقَفَ مَنْقُولًا عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ أَقَامَ وَصِيًّا

### وَأَمَرَهُ بِتَعَهُدِ الْوَقْفِ ثُمَّ مَاتَ الْوَصِيُّ مُجْهَلًا

٧٣٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ مَنْقُولًا، فِيهِ تَعَامُلٌ عَلَى أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ لِجَهَةِ بَرٍّ غَيْرِ مُنْقَطِعَةٍ، ثُمَّ أَقَامَ وَصِيًّا عَلَى أَوْلَادِهِ الْمَذْكُورِينَ، وَأَمَرَهُ بِتَعَهُدِ الْمَوْقُوفِ وَحِفْظِهِ إِلَى إِيْنَسِ الرَّشْدِ فِي أَحَدِهِمْ، ثُمَّ مَاتَ الْوَأَقِفُ وَقَامَ الْوَصِيُّ

(١) فِي هَامِشِ ع: النَّاسِ.

بِمَا فَوَّضَ إِلَيْهِ، ثُمَّ مَاتَ مُجْهَلًا وَضَاعَ الْمَوْقُوفُ، وَأُونِسَ الرَّشْدُ فِي أَحَدِهِمْ، فَهَلْ يَضْمَنُ الْوَصِيُّ بِمَوْتِهِ مُجْهَلًا، وَيُؤْخَذُ (ضَمَانَتُهُ) <sup>(١)</sup> مِنْ تَرْكِتِهِ أَمْ لَا؟ [ك٨٧ب/]

٧٣٤ = وَهَلْ إِذَا اخْتَلَفَ مَعَ وَرَثَةِ الْوَصِيِّ، فَادَّعَى أَنَّهُ مَاتَ مُجْهَلًا، وَادَّعَوْا أَنَّهُ بَيِّنٌ وَلَمْ يَمُتْ عَنْ تَجْهِيلٍ يُتَقَبَلُ قَوْلُهُ أَمْ قَوْلُهُمْ؟

٧٣٣ ج = أَجَابَ: اعْلَمَ أَنَّهُمْ قَدْ صَرَّحُوا؛ بِأَنَّ وِلَايَةَ الْوَقْفِ إِلَى وَصِيِّ الْوَاقِفِ إِذَا نَصَّبَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَصِيًّا، وَلَمْ يَذْكَرْ مِنْ أَمْرِ الْوَقْفِ شَيْئًا، وَلَوْ جَعَلَ وِلَايَةَ وَقْفِهِ لِرَجُلٍ ثُمَّ جَعَلَ آخَرَ وَصِيَّهُ؛ يَكُونُ شَرِيكًا لِلْمُتَوَلَّى فِي أَمْرِ الْوَقْفِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: وَقَفْتُ أَرْضِي عَلَى كَذَا وَكَذَا، وَجَعَلْتُ وِلَايَتَهَا لِفُلَانٍ، وَجَعَلْتُ فُلَانًا (وَصِيًّا) <sup>(٢)</sup> فِي تَرْكَاتِي وَجَمِيعِ أُمُورِي، فَحَيْثُ يَنْفَرِدُ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَا فَوَّضَ إِلَيْهِ، كَذَا فِي (الْإِسْعَافِ)، فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا الْوَصِيَّ مُتَوَلَّى عَلَى الْوَقْفِ الْمَذْكَورِ، وَقَدْ نَصَّوْنَا عَلَى أَنَّ الْمُتَوَلَّى إِذَا مَاتَ مُجْهَلًا لِعَلَّاتِ الْوَقْفِ لَا يَضْمَنُ، وَإِذَا مَاتَ مُجْهَلًا لِمَالِ الْبَدَلِ يَضْمَنُ، وَقَدْ اسْتَشِيدَ مِنْ ضَمَانِهِ مَالِ الْبَدَلِ لِذَلِكَ لِلدَّانِيَةِ الْمَوْقُوفَةِ، وَهُوَ يُنَادَى فِي (مَسْأَلَتِنَا) <sup>(٣)</sup> بِالضَّمَانِ، فَتَقُولُ: إِنَّهُ ضَامِنٌ بِالْمَوْتِ عَنْ تَجْهِيلٍ لِلْمَنْقُولِ الْمَوْقُوفِ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِمْ: الْوَصِيُّ إِذَا مَاتَ مُجْهَلًا لَا يَضْمَنُ، وَهِيَ فِي (الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَكَثِيرٍ مِنَ (الْكِتَابِ) <sup>(٤)</sup>؟ قُلْتُ: وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ لَا يُعَكِّرُ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ التَّضْمِينُ بِالْمَوْتِ عَنْ تَجْهِيلٍ مُطْلَقًا، لَكِنْ اسْتَشْنِي بَعْضُ الْمَسَائِلِ، وَأَخْرَجَ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ، فَإِذَا لَمْ يَضْمَنْ [١٧٩٤/] بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ وَصِيًّا؛ يَضْمَنُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مُتَوَلَّى، وَتَرَجَّحَ الثَّانِي بِقِيَامِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِلضَّمَانِ، وَهُوَ صَيْرُورَتُهُ مُسْتَهْلِكًا

(١) فِي ع: ضَمَانَهُ.

(٢) فِي ع: وَصِيٍّ.

(٣) فِي ع: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(٤) فِي ع: كِتَابُ الْمَذْهَبِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

لَهُ بِالتَّجْهِيلِ، وَأَيْضًا هُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِمْ: [ط ١٣٣، س ١١٠٢/١] يَضْمَنُ الْمُتَوَلَّى مَالَ الْبَدَلِ بِالْمَوْتِ عَنِ تَجْهِيلِ، فَإِنَّهُ مُتَوَلَّى مَاتَ مُجَهَّلًا لِعَيْنِ الْمَوْقُوفِ، وَلَا يَضُرُّنَا فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ مَعَ ذَلِكَ وَصِيًّا، وَلَئِنْ قُلْنَا بِالتَّعَارُضِ الْمَوْجِبِ لِلتَّسَاقُطِ؛ فَالرُّجُوعُ عِنْدَهُ إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: الْأَمَانَاتُ تَنْقَلِبُ مَضْمُونَةً بِالْمَوْتِ عَنِ تَجْهِيلِ مُتَعَيِّنٍ. وَهَذِهِ أَمَانَةٌ، وَقَدْ مَاتَ الْأَمِينُ فِيهَا عَنِ تَجْهِيلِ، فَيَضْمَنُ، وَالْأَمْرُ فِيهِ لِلْمُتَضَلِّعِ مِنَ الْفِقْهِ مُنْكَشِفٌ ظَاهِرٌ، وَإِنَّمَا أُثِبَتْ بِهَذَا الْكَلَامِ لِئَلَّا تَسْبِقَ بَعْضُ الْأَفْهَامِ إِلَى مَا ذُكِرَ مِنَ (الْإِبْهَامِ) <sup>(١)</sup> بِخُصُوصِ مَسْأَلَةِ الْوَصِيِّ الْمُسْطَرَّةِ فِي كُتُبِ أَيْمَتِنَا الْأَعْلَامِ.

٧٣٤ ج = وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْمُدَّعِي وَالْوَارِثِ، فَقَالَ الْمُدَّعِي: مَاتَ عَنِ تَجْهِيلِ. وَقَالَ الْوَارِثُ: بَيْنَ وَلَمْ يَمُتْ عَنِ تَجْهِيلِ، وَادَّعَى أَنَّهَا كَانَتْ قَائِمَةً يَوْمَ مَوْتِهِ مَعْرُوفَةً، ثُمَّ هَلَكَتْ، أَوْ أَنَّهُ رَدَّهَا فِي حَيَاتِهِ لِمُسْتَحَقِّهَا، فَالْقَوْلُ لِلطَّلَابِ بِيَمِينِهِ، وَعَلَى الْوَارِثِ الْبَيِّنَةُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْأَشْبَاهِ) وَغَيْرِهِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْوَارِثَ يَدْعُوهُ الْبَيَانَ يَدَّعِي أَمْرًا عَارِضًا مُسْقِطًا لِلضَّمَانِ بَعْدَ تَقَرُّرِهِ بِالْمَوْتِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، فَهُوَ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَخَصْمُهُ يَتَمَسَّكُ بِالظَّاهِرِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي الظَّاهِرَ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ يَدَّعِي خِلَافَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْوَاقِفُ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى

وَمَنْ تُوْفِيَ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ وَلَهُ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ وَإِلْخ

ثُمَّ مَاتَ وَاحِدٌ عَنِ ابْنِ وَابْنِ ابْنِ

٧٣٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ الْمَوْجُودِينَ يَوْمَئِذٍ، وَالْحَادِثِينَ مِنْ (تَارِيخِهِ) <sup>(٢)</sup> الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيِّينَ، ثُمَّ

(٢) في ع: تاريخ الوقف. وفي هامشها كما هنا.

(١) في ع: الإبهام.

عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَنَسْلِهِمْ وَعَقْبِهِمْ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا بَطْنًا  
بَعْدَ بَطْنٍ، تَحْجُبُ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ الطَّبَقَةُ السُّفْلَى، أَوْلَادُ [ك ١٨٨ / أ] الظُّهُورِ دُونَ  
أَوْلَادِ الْبُطُونِ، وَمَنْ تُوفِّي مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ وَلَهُ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ وَلَدٌ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى وَلَدِهِ  
أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ مَعَ وُجُودِ بَقِيَّةِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا، وَاسْتَحَقَّ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ وَالِدُهُ أَوْ جَدُّهُ  
لَوْ كَانَ حَيًّا. هَذِهِ عِبَارَةُ الْوَاقِفِ، مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ عَنِ ابْنِ وَابْنِ ابْنِ  
مَاتَ فِي حَيَاةِ وَالِدِهِ، هَلْ يَأْخُذُ نَصِيبَ الْمَيِّتِ ابْنُهُ، وَلَا اسْتِحْقَاقَ لَوْلَدِي ابْنِهِ مَعَهُ،  
أَوْ يَسْتَحِقُّانِ مَعَهُ مَعَ وُجُودِ طَبَقَةٍ هِيَ أَعْلَى مِنْهُمَا أَمْ لَا؟

٧٣٦ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا، فَكَيْفَ الْقِسْمَةُ؟

٧٣٥ ج = أَجَابَ: يَأْخُذُ نَصِيبَ الْمَيِّتِ ابْنُهُ، وَلَا شَيْءَ لَوْلَدِي مَنْ مَاتَ قَبْلَ أَبِيهِ،  
مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنَ الطَّبَقَةِ الَّتِي هِيَ أَعْلَى مِنْ طَبَقَتَيْهِمَا، فَإِذَا انْقَرَضَتِ اسْتِحْقَاقًا، وَلَمْ نَعْمَلْ  
بِاسْتِرَاطِ انْتِقَالِ نَصِيبِ الْمَيِّتِ إِلَى وَلَدِهِ حَيْثُ نَزِدُ؛ لِكُونَ الْوَاقِفِ قَالَ: عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ  
عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ. فَيَلْزَمُ دُخُولُ أَوْلَادِهِ مَنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ فِي الْوَقْفِ.

٧٣٦ ج = فَيَلْزَمُ نَقْضُ الْقِسْمَةِ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الْخَصَّافِ، حَسْبَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ  
فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الصُّلْحُ الْفَاسِدُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى وَلَوْ حَصَلَ بَعْدَهُ الْإِبْرَاءُ

٧٣٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُخْتِهِ [س ١٠٢ ب / أ] شَقِيقَتِهِ مُنَازَعَةٌ فِي  
وَقْفٍ، شَرَطَ وَاقِفِهِ مُوَهِّمٌ لِمُسَاوَاتِهَا لَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، (وَقَدْ كَانَ) <sup>(١)</sup> اسْتَهْلَكَ  
مَا يَخْصُصُهَا مُدَّةَ سِنِينَ، فَوَقَفَ الْمُسْلِمُونَ وَأَجْرُوا الصُّلْحَ بَيْنَهُمَا، وَكُتِبَ الصِّكُّ  
بِالْمُسَاوَاةِ بِمُوجِبِ الشَّرْطِ، وَكُتِبَ فِيهِ إِبْرَاءُ الْأُخْتِ لِالْأَخِ، وَإِقْرَارُهَا بِالْوُصُولِ، ثُمَّ

(١) فِي ع: وَكَانَ قَدْ.

ظَهَرَ فَسَادُ الصُّلْحِ بِفَتْوَى الْأَئِمَّةِ؛ بَانَ مُوجِبَ شَرْطِ الْوَاقِفِ أَنْ يَكُونَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، هَلْ يَبْطُلُ الْإِبْرَاءُ وَالْإِقْرَارُ الْجَارِيَيْنِ فِي ضِمْنِ [٧٩٤ب/] عَقْدِ الصُّلْحِ، وَلَهَا الدَّعْوَى أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْإِبْرَاءُ وَالْإِقْرَارُ فِي ضِمْنِ الصُّلْحِ الْفَاسِدِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى، قَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) فِي كِتَابِ الدَّعْوَى فِي التَّاسِعِ فِي دَعْوَى الصُّلْحِ: جَرَى الصُّلْحُ بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ، وَكُتِبَ الصَّكُّ، وَفِيهِ: أَبْرَأَ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ عَنِ دَعْوَاهُ، أَوْ كُتِبَ وَأَقْرَرَ الْمُدْعَى: أَنَّ الْعَيْنَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ، ثُمَّ ظَهَرَ فَسَادُ الصُّلْحِ بِفَتْوَى الْأَئِمَّةِ، وَأَرَادَ الْمُدْعَى الْعُودَ إِلَى دَعْوَاهُ. قِيلَ: لَا يَصِحُّ (الْإِبْرَاءُ) <sup>(١)</sup> السَّابِقُ، وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ تَصَحُّحُ الدَّعْوَى، وَالْإِبْرَاءُ وَالْإِقْرَارُ فِي ضِمْنِ عَقْدٍ فَاسِدٍ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّ بَطْلَانَ الْمُتَضَمَّنِ يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ الْمُتَضَمَّنِ، وَلِدْفَعِ هَذَا اخْتَارَ أَيْمَةُ حَوَارِزْمَ أَنْ يُرْسَمَ الْإِبْرَاءُ الْعَامُّ فِي وَثِيقَةِ الصُّلْحِ بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ بِأَنْ يَقْرَأَ الْخَصْمُ بَعْدَ الصُّلْحِ، وَيَقُولَ: أَبْرَأْتُه إِبْرَاءً عَامًّا غَيْرَ دَاخِلٍ تَحْتَ الصُّلْحِ، أَوْ يَقْرَأَ بِأَنَّ الْعَيْنَ لَهُ إِقْرَارًا غَيْرَ دَاخِلٍ تَحْتَ الصُّلْحِ وَيَكْتُبُهُ كَذَلِكَ، فَإِنَّ حَاكِمًا لَوْ حَكَمَ بِبَطْلَانِ هَذَا الصُّلْحِ لَا يَتِمَّ كُنُ الْمُدْعَى مِنْ إِعَادَةِ دَعْوَاهُ، وَالْحِيلَةُ لِقَطْعِ (الْخِصَامِ) <sup>(٢)</sup> وَإِطْفَاءِ نَائِرَةِ النَّزَاعِ حَسَنَةٌ، فَإِنَّهُ مَا شَرِعَتْ الْمُعَامَلَاتُ [ط ١٣٤/] وَالْمُنَاكَحَاتُ، إِلَّا لِقَطْعِ النَّزَاعِ وَالْخِصَامِ وَإِطْفَاءِ نِيرَانِ الدَّفَاعِ. انْتَهَى. فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يُوجَدْ مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْإِبْرَاءِ وَالْإِقْرَارِ يَبْطُلَانِ يَبْطُلَانِ الصُّلْحِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ بَنَى فِي أَرْضِ الْوَقْفِ بِغَيْرِ مُسَوِّغٍ

٧٣٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَنَى فِي أَرْضِ الْوَقْفِ بِغَيْرِ مُسَوِّغٍ شَرْعِيٍّ،

فَمَا (حُكْمُهُ) <sup>(٣)</sup>؟

(٣) فِي ع: الْحَكْمُ.

(٢) فِي ع: الْخِصُومَةُ.

(١) فِي ع: لِلْإِبْرَاءِ.

أَجَابَ:

(أ) إِنْ كَانَ الْبَانِي هُوَ الْمُتَوَلَّى: فَإِنْ كَانَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ فَهُوَ وَقْفٌ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَالِهِ لِلْوَقْفِ أَوْ أُطْلِقَ؛ فَهُوَ وَقْفٌ، وَإِنْ لِنَفْسِهِ فَهُوَ لَهُ، وَيَكُونُ مُتَعَدِّيًا فِي وَضْعِهِ، فَيَجِبُ رَفْعُهُ لَوْ لَمْ يَضُرَّ، فَإِنْ أَضُرَّ؛ [ك٨٨ب، س ١١٠٣/١] فَهُوَ الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ رَفْعَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ ضَرَرِ الْوَقْفِ وَلَا الْإِنْتِفَاعِ بِهِ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّصَرُّفِ مَعَهُ بِأَرْضِ الْوَقْفِ، فَقَدْ ضَيَّعَ مَالَهُ، وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَنْسُقُ الْمُتَوَلَّى وَيَسْتَحِقُّ الْعَزْلَ لِتَعَدِّيهِ بِهَذَا التَّصَرُّفِ، وَأَفْتَى كَثِيرٌ بِأَنَّهُ يَتَمَلَّكُ لِلْوَقْفِ بِأَقْلِ الْقِيَمَتَيْنِ مَنْزُوعًا وَغَيْرَ مَنْزُوعٍ بِمَالِ الْوَقْفِ فِي صُورَةِ الضَّرَرِ.

(ب) وَإِنْ كَانَ الْبَانِي غَيْرَ الْمُتَوَلَّى: فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْمُتَوَلَّى لِيَرْجِعَ فَهُوَ وَقْفٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِإِذْنِ الْمُتَوَلَّى، فَإِنْ بَنَى لِلْوَقْفِ فَهُوَ وَقْفٌ، وَإِنْ لِنَفْسِهِ أَوْ أُطْلِقَ رَفَعَهُ لَوْ لَمْ يَضُرَّ بِأَرْضِ الْوَقْفِ، فَإِنْ أَضُرَّ الْحُكْمُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ؛ فَقَدْ عَلِمْتَ الْأَحْكَامَ كُلَّهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ بَنَى أَحَدُ الْمُسْتَحِقِّينَ فَوْقَ بَيْتِ الْوَقْفِ

مِنْ نَقْضِ الْوَقْفِ يَكُونُ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ

٧٣٩ = سُنِّلَ: فِيمَا إِذَا بَنَى أَحَدُ الْمُسْتَحِقِّينَ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ عَلَى سَطْحِ بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ نَاطِرِهِ، بِحِجَارَةٍ مِنْ نَقْضِ الْوَقْفِ، بِحَيْثُ لَوْ هُدِمَتْ لَا يَكُونُ لِعِزِّهَا قِيَمَةٌ، هَلْ لِلنَّاطِرِ مَنْعُهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا وَتَجْرِي فِي جُمْلَةِ الْوَقْفِ عَلَى شَرَائِطِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لِلنَّاطِرِ مَنْعُهُ مِنْهُ، وَإِلْحَاقُهُ بِجُمْلَةِ الْوَقْفِ وَإِجْرَاؤُهُ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ، وَلَيْسَ لِلْبَانِي الرَّجُوعُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى الْعَمَلَةِ، وَلَا عَلَى الْحِصِّ وَالطِّينِ، كَمَا هُوَ صَرِيحٌ كَلَامِهِمْ فِي بَابِ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### عِمَارَةُ الْوَقْفِ بِإِذْنِ مُتَوَلِّيهِ تُوجِبُ الرَّجُوعَ

٧٤٠ = سُئِلَ: فِي عُلْيَةِ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ تَهَدَّمَتْ، فَأَذِنَ نَاطِرُ الْوَقْفِ لِرَجُلٍ أَنْ يُعَمِّرَهَا مِنْ مَالِهِ، فَعَمَّرَهَا مِنْ مَالِهِ بَعْدَ الْإِذْنِ، وَأَشْهَدَ أَنَّ الْعِمَارَةَ لِلْوَقْفِ بَعْدَ مُنَازَعَةِ النَّاطِرِ لَهُ، فَمَا الْحُكْمُ فِي مَالِهِ الَّذِي صَرَفَهُ بِإِذْنِهِ عَلَى عِمَارَتِهَا؟

أَجَابَ: اَعْلَمْ أَنَّ عِمَارَةَ الْوَقْفِ بِإِذْنِ مُتَوَلِّيهِ لِيَرْجِعَ بِمَا أَنْفَقَ تَوْجِبُ الرَّجُوعَ بِاتِّفَاقِ أَصْحَابِنَا بِمَا أَنْفَقَ، وَإِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ الرَّجُوعَ، ذَكَرَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي عِمَارَةِ النَّاطِرِ بِنَفْسِهِ قَوْلَيْنِ، وَعِمَارَةُ مَاذُونِهِ كِعِمَارَتِهِ، فَيَقَعُ الْخِلَافُ فِيهَا، [ع/٨٠/١] وَقَدْ جُزِمَ فِي (الْقِنِيَّةِ وَالْحَاوِيِ الزَّاهِدِيِّ) بِالرَّجُوعِ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ إِذَا كَانَ يَرْجِعُ (بِمُعْظَمِ) <sup>(١)</sup> مَنفَعَةِ الْعِمَارَةِ إِلَى الْوَقْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا وَضَعَ جَمَاعَةٌ حَائِطًا عَلَى بِنَاءٍ وَقْفٍ تَعَدِّيًّا

#### يُؤْمَرُونَ بِالرَّفْعِ إِنْ لَمْ يَضُرَّ

٧٤١ = سُئِلَ: فِي جَمَاعَةٍ وَضَعُوا حَائِطًا عَلَى بِنَاءٍ وَقْفٍ تَعَدِّيًّا، هَلْ يُؤْمَرُونَ بِهِدْمِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُؤْمَرُونَ (بِرَفْعِهِ) <sup>(٢)</sup> إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْوَقْفِ، فَإِنْ أَضَرَ؛ فَهُوَ الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ، فَلْيَتَرَبَّصْ إِلَى زَوَالِهِ، وَقَدْ صَرَّحَ عَلَمَاؤُنَا أَنَّ لِلنَّاطِرِ تَمَلُّكَهُ لِلْوَقْفِ [بِأَقْلِ الْقِيَمَتَيْنِ] مَنْزُوعًا وَغَيْرَ مَنْزُوعٍ بِمَالِ الْوَقْفِ، وَقَدْ اتَّفَقَ عَلَمَاؤُنَا عَلَى أَنَّهُ يُمْتَنَى بِكُلِّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْوَقْفِ، وَأَفْتَى عَلَمَاؤُنَا الْمُتَأَخَّرُونَ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فِي مَنَافِعِ الْوَقْفِ إِذَا غُصِبَ، فَيُقْضَى بِهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: مَعْظَم. فِي س (بَعْظَم).

(٢) فِي ع: بِهِدْمِهِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.



إِذَا اشْتَرَى بَيْتًا وَاشْتَغَلَ بِإِصْلَاحِهِ وَلَمْ يَسْكُنْهُ  
ثُمَّ اسْتَحَقَّ لِحِجَّتِهِ الْوَقْفَ فَلَا أَجْرَ عَلَيْهِ

٧٤٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ بَيْتًا مَمْلُوءًا بِالْقِمَامَةِ بِشَمَنِ مَعْلُومٍ، فَاشْتَغَلَ  
بِتَعْزِيلِهَا مِنْهُ وَلَمْ يَسْكُنْ بِهِ؛ لِعَدَمِ صِلَا حِجَّتِهِ لِلسَّكَنِ، وَبَاعَهُ وَاسْتَحَقَّ لِحِجَّتِهِ وَقَفٍ، فَهَلْ  
يَلْزَمُهُ أَجْرَةٌ لَهُ أَمْ لَا لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ مَعَ مَا ذُكِرَ؟

أَجَابَ: لَا تَلْزَمُهُ لَهُ أَجْرَةٌ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: تُضْمَنُ مَنَافِعُ الْعَصَبِ؛ صَرِيحٌ  
فِي اشْتِرَاطِ تَصَوُّرِ الْمَنَافِعِ، وَمَعَ مَا ذُكِرَ لَا تَتَصَوَّرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

النَّظَرُ لِرَجُلَيْنِ بِحُكْمِ شَرْطِ الْوَاقِفِ لَا يَصِحُّ تَقْرِيرُ الْقَاضِي  
مَعَهُمَا آخَرَ بَعْلُوفَةٍ وَيُسْتَرَدُّ مِنْهُ مَا أَخَذَهُ

٧٤٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ وَقْفِهِ يَبْدَأُ النَّاطِرُ  
عَلَى ذَلِكَ، وَالْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ بَعْمَارَتِهِ، ثُمَّ [س ١٠٣، ب، ك ١٨٩، ط ١٣٥ /] بِجِهَاتٍ عَيْنَ لِكُلِّ  
وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهَا قَدْرًا مَعْلُومًا، وَمَا فَضَلَ مِنَ الرَّيْعِ (لِبِنْتِهِ) <sup>(١)</sup> فَلَانَّةٌ وَلِمَنْ وُجِدَ مِنْ  
أَوْلَادِ الْوَاقِفِ حَيْثُ بُدِيَ، ثُمَّ لِأَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ، وَلِدِ (الظَّهْرِ دُونَ وَوَلَدِ  
الْبَطْنِ) <sup>(٢)</sup> ثُمَّ لِيَرٍّ لَا يَنْقَطِعُ؛ شَارِطًا النَّظَرَ لِنَفْسِهِ، وَبَعْدَهُ لِشَقِيقِهِ، وَبَعْدَهُ لِبِنْتِهِ الْمَذْكُورَةِ،  
ثُمَّ لِلْأَرْشَدِ مِنْ ذَوِي الْإِسْتِحْقَاقِ، آلَ النَّظَرِ لِرَجُلَيْنِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ لِأَرْشَدِيَّتِهِمَا، فَفَقَّرَ  
الْقَاضِي مَعَهُمَا مِنَ الذَّرِّيَّةِ مُتَوَلِّيًا غَيْرَ النَّاطِرِ بَعْلُوفَةٍ <sup>(٣)</sup> نَظْرًا إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْوَاقِفِ: يَبْدَأُ  
النَّاطِرُ عَلَى ذَلِكَ وَالْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ بَعْمَارَتِهِ؛ اقْتَضَى نَاطِرًا، وَاقْتَضَى مُتَوَلِّيًا غَيْرَهُ، فَهَلْ  
يَصِحُّ تَقْرِيرُهُ مُتَوَلِّيًا غَيْرَ النَّاطِرِ بَعْلُوفَةٍ؛ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) في ع: لابنته. وفي هامشها كما هنا.

(٢) في ع: (الظهور دون ولد البطن) وفي هامشها كما هنا.

(٣) أي: راتب، أو عطاء. تكملة المعاجم العربية مادة (علف).

٧٤٤ = وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا تَنَاوَلَهُ مِنَ الْوَقْفِ؛ بِنَاءً عَلَيْهِ لِجَعْلِ الْوَاقِفِ الْفَاضِلِ  
عَنِ الْمَصَارِفِ الْمُعَيَّنَةِ لِلْأَوْلَادِ وَالذَّرِّيَّةِ، وَلَمْ يُصْرَحْ بِمُتَوَلٍّ غَيْرِ النَّاطِرِ عَلَيْهِ  
بِعُلُوفَةٍ؟

٧٤٥ = وَهَلْ يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ جَوَازُ نَصْبِ مُتَوَلٍّ غَيْرِ النَّاطِرِ  
أَمْ لَا؟

٧٤٣ ج = أَجَابَ: لَا يَصِحُّ تَقْرِيرُ مُتَوَلٍّ بِعُلُوفَةٍ مَعَ النَّاطِرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ؛ لِأَنَّهُ  
إِحْدَاثٌ وَظِيفَةٌ فِي الْوَقْفِ بِدُونِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

٧٤٤ ج = وَلَا تَقْتَضِي عِبَارَةُ الْوَاقِفِ مُغَايِرَةَ الْمُتَوَلِّي لِلنَّاطِرِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ  
عَطْفِ النَّعْتِ عَلَى النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتُ مُتَّحِدٌ، كَمَا لَا يَخْفَى، وَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَى  
ذِكْرِ النَّظَرِ فِي شَرْطِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي التَّصَرُّفُ إِلَّا بِمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْوَاقِفِ،  
وَلَا مَصْلَحَةٌ فِي جَعْلِ مُتَوَلٍّ بِمَالٍ مَعْلُومٍ مَعَ نَاطِرٍ يَقُومُ بِمَصَالِحِهِ (مِنْ غَيْرِ) <sup>(١)</sup> مَالٍ،  
وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَنْصُوبَ الْقَاضِي لَا يَسْتَحِقُّ مَا قَرَّرَ لَهُ إِلَّا عَلَى جِهَةِ الْأُجْرَةِ لِعَمَلِهِ  
حَتَّى لَوْ لَمْ يَعْمَلْ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا، وَلَوْ عَمِلَ لَا يُزَادُ عَلَى أُجْرَةِ الْمِثْلِ، هَذَا لَوْ لَمْ يُعَيَّنِ  
الْوَاقِفُ نَاطِرًا.

٧٤٥ ج = أَمَّا إِذَا عَيَّنَ؛ لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي تَعْيِينُ آخَرَ مَعَهُ بِأَجْرٍ بَغِيرِ خِيَانَةٍ أَوْ عَجْزٍ  
مِنْهُ، فَكَيْفَ مَعَ نَاطِرَيْنِ يَسْتَحِقَّانِ النَّظَرَ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ، وَيَعْمَلَانِ بِلَا أُجْرَةٍ، وَلِكُونِهِمَا  
مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ فِي الْوَقْفِ يَحْرِيصَانِ عَلَى الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ مِنْ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ يُقَرَّرُ  
مُتَوَلٍّ بِعُلُوفَةٍ، هَذَا لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَيَجِبُ رَدُّ مَا تَنَاوَلَهُ مِنَ الْعُلُوفَةِ عَلَى  
ذَلِكَ لِجِهَةِ الْوَقْفِ؛ لِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ لَهُ شَرْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: بَغِيرِ.

## أَرْضُ الْوَقْفِ لَا تُمْلِكُ بِوَضْعِ يَدِ الْمُزَارِعِينَ عَلَيْهَا

٧٤٦ = سُئِلَ: فِي أَرْضِ قَرَّاحٍ وَقَفَّ عَلَى الْعِمَارَةِ الْعَامِرَةِ بِالْقُدْسِ الشَّرِيفِ، يَزْرَعُهَا رَجُلٌ وَيُؤَدِّي حِصَّةَ الْوَقْفِ [ع ٨٠ب، س ١٠٤، ك ٨٩ب/] مِنَ الْخَارِجِ مِنْهَا هَكَذَا مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى عِشْرِينَ سَنَةً، وَمَاتَ الْمُزَارِعُ، وَصَارَ وَارِثُهُ يَفْعَلُ (فِيهَا) <sup>(١)</sup> كَفَعْلِهِ، وَالْآنَ بَرَزَ شَخْصٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ كَانَ مُزَارِعًا لَهَا فِيمَا غَبَرَ مِنَ الزَّمَانِ، وَيُرِيدُ (اِنْتِزَاعَهَا) <sup>(٢)</sup> مِنْ يَدِهِ وَإِعْطَاءَهَا لِغَيْرِهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

٧٤٧ = وَهَلْ تُمْلِكُ أَرْضُ الْوَقْفِ بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهَا مُزَارِعَةً أَمْ لَا؟

٧٤٧ ج = أَجَابَ: أَرْضُ الْوَقْفِ لَا تُمْلِكُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَلَا تَبَاعُ وَلَا تُورَثُ، وَدَفْعُهَا لِلْمُزَارِعِينَ مُفْرَضٌ إِلَى مُتَوَلِّيِّهَا.

٧٤٦ ج = وَلَيْسَ لِمَنْ زَرَعَهَا مُدَّةً، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهَا: أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِالِدَّفْعِ لِمَنْ شَاءَ؛ إِذْ لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لَوْ دَفَعَ النَّاطِرُ أَرْضَ الْوَقْفِ لِمُزَارِعٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَهَا لِغَيْرِهِ

٧٤٨ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقَفَّهَا مَالِكُهَا عَلَى ذُرِّيَّتِهِ، ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ غَلَّةٌ وَاسْتِغْلَالًا وَسَائِرَ الْإِنْتِفَاعَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، دَفَعَهَا النَّاطِرُ لِمُزَارِعٍ يَزْرَعُهَا بِالْحِصَّةِ، هَلْ يَمْلِكُ الْمُزَارِعُ دَفْعَهَا لِمُزَارِعٍ آخَرَ بِمَالٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُ فِي مُقَابَلَتِهَا أَمْ لَا؟

٧٤٩ = وَلِلنَّاطِرِ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهَا، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَلَا فَرَاغُهُ، وَيَرْجِعُ الْمُزَارِعُ الثَّانِي عَلَى الْمُزَارِعِ الْأَوَّلِ بِمَا دَفَعَهُ لَهُ مِنَ الْمَالِ؟

٧٤٨ ج = أَجَابَ: أَرْضُ الْوَقْفِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا رَهْنُهَا، وَلَا يَمْلِكُهَا الْمُزَارِعُ.

(١) فِي ع: بِالْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(٢) فِي ع: اِنْتِزَاعَ الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

٧٤٩ ج = وَلَا تَصْرُفَ لَهُ فِيهَا بِالْفَرَاغِ عَنْ مَنَفِعَتِهَا بِمَالٍ يَدْفَعُهُ لَهُ مُزَارِعُ آخِرُ  
لِيُزْرِعَهَا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ انْتِفَاعَهُ بِهَا الثَّابِتُ بِإِذْنِ نَاطِرِهَا مُجَرَّدُ حَقٍّ، لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِعْتِيَاضُ  
عَنْهُ بِمَالٍ، فَإِذَا أَخَذَ مَالًا فِي مُقَابَلَةِ الْإِعْتِيَاضِ عَنْهُ يَسْتَرِدُّهُ مِنْهُ صَاحِبُهُ شَرْعًا، وَالْوَقْفُ  
مُحَرَّمٌ بِحُرْمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، مُصَانٌّ عَنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَنَى بَيْتًا وَغَرَسَ أَرْضَ الْوَقْفِ بِإِذْنِ النَّاطِرِ وَهِيَ فِي تَصْرُفِهِ سِنِينَ لَا تُنَزَعُ مِنْ يَدِهِ

٧٥٠ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقَفَ جَارِيَّةً فِي (مَفْلَح) <sup>(١)</sup> ذِمِّي، بَنَى بِهَا بَيْتًا، أَوْ غَرَسَ  
أَشْجَارًا، وَصَارَ يَزْرَعُهَا شَتْوِيًّا وَصَيْفِيًّا بِإِذْنِ نَاطِرِ الْوَقْفِ، وَهِيَ فِي تَصْرُفِهِ زِيَادَةٌ عَنْ  
عَشْرِ سِنِينَ، هَلْ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْفَعَ يَدَهُ عَنْهَا؛ زَاعِمًا أَنَّهُ كَانَ يَزْرَعُهَا قَبْلَهُ أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟  
أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، قَالَ فِي (الْقُنْيَةِ) (بِخ) لَهُ حَقُّ الْقَرَارِ فِي أَرْضٍ وَقَفَ  
أَوْ سُلْطَانِيَّةً، وَيَتَصْرَفُ فِيهَا غَيْرُهُ، لَيْسَ لَهُ حَقُّ الْإِسْتِرْدَادِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَوْلُ  
(بِخ) أَحْوَطُ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ يَثْبُتُ حَقُّ الْقَرَارِ فِي الْوَقْفِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، فَكَيْفَ لِمَنْ  
لَهُ التَّصْرُفُ بِإِذْنِ نَاطِرِ الْوَقْفِ هَذِهِ الْمُدَّةَ، وَلَهُ فِيهَا كِرْدَارٌ، وَهُوَ الْبِنَاءُ وَالْأَشْجَارُ،  
فَلَا شُبُهَةَ فِي مَنَعِ الْغَيْرِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ (فِيهَا) <sup>(٢)</sup> تَصْرُفٌ سَابِقٌ، وَقَدْ صَرَّحَ فِيهَا بِبُطْلَانِ  
قَدَمِيَّتِهِ إِذَا تَرَكَهَا اخْتِيَارًا، وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ أَحَقُّ بِالْإِنْتِفَاعِ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَكُلَّ وَكَيْلًا وَكَالَةً عَامَّةً فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْوَقْفِ فَالْقَوْلُ لَهُ فِي مَا قَبِضَ وَصْرَفَ وَفِي دَعْوَى الْهَلَاكِ

٧٥١ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ عَلَى قُرْبَاتٍ، لَهُ مُتَوَلٌّ وَكُلٌّ وَكَيْلًا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي

(٢) فِي ع: فِي الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(١) فِي ع: مَفْلَح.

التَّقَاضِي، وَمُبَاشَرَةَ قَسَمِ الْغِلَالِ الصَّيْفِيِّ وَالشُّتَوِيِّ، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ [ط ١٣٦، س ١٠٤، ب، ع ١٨١/] يَتَعَلَّقُ بِالْوَقْفِ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى الْحُكَّامِ، وَإِرْسَالِ الْقُصَادِ، وَنَصْبِ الْمُبَاشِرِينَ، وَخِلَاصِ الْحُقُوقِ، وَإِعْطَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَجَعَلَ لَهُ الرَّأْيَ فِيمَا يَحْدُثُ لِلْوَقْفِ وَعَلَيْهِ، وَأَطْلَقَ لَهُ التَّصَرُّفَ وَكَالَةَ عَامَّةٍ مُطْلَقَةً مَفَوَّضَةً لِرَأْيِهِ، وَسَافَرَ الْمُوَكَّلَ، وَتَصَرَّفَ الْوَكِيلُ كَمَا هُوَ مَفَوَّضٌ إِلَيْهِ، فَهَلْ تَكُونُ يَدُهُ يَدَ أَمَانَةٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؟

٧٥٢ = وَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا قَبِضَ وَفِيمَا صَرَفَ؟

٧٥٣ = وَهَلِ إِذَا دَفَعَ مَالًا بِإِذْنِ (حَاكِمِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ) <sup>(١)</sup> لِرَجُلٍ قَصَدَ أَخَذَ الْوَقْفَ وَالتَّصَرَّفَ فِيهِ وَلَمْ يُمَكِّنْ دَفْعَهُ إِلَّا بِبَدْلِ ذَلِكَ الْمَالِ، يَكُونُ ضَامِنًا لَهُ أَمْ لَا؟

٧٥١ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ الْخَصَّافُ بِأَنَّ لِلْقِيَمِ أَنْ يُوَكَّلَ وَكَيْلًا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَكَذَلِكَ فِي (الإِسْعَافِ) كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي (الْبَحْرِ) وَفِي (فَتَاوِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْحَلَبِيِّ) صَرَّحَ بِهِ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَقَالَ: يَكُونُ الْمَالُ فِي يَدِهِ أَمَانَةً وَلَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ بِالْهَلَاكِ.

٧٥٢ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا قَبِضَ وَفِيمَا صَرَفَ كَمُوكِّلِهِ، وَفِي دَعْوَى الْهَلَاكِ.

٧٥٣ ج = وَحَيْثُ عَمَّمَ لَهُ التَّوَكِيلَ، وَنَابَ الْوَقْفَ نَائِبَةً، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعَهَا إِلَّا بِشَيْءٍ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ فَدَفَعَ، لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْوَصِيِّ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْوَقْفَ يَسْتَقِي مِنَ الْوَصِيَّةِ، خُصُوصًا وَقَدْ أُذِنَ لَهُ حَاكِمُ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَمَبْنَى أَمْرِ الْحَاكِمِ عَلَى الصَّحَّةِ، فَتَقُولُ: أُذِنَ لِمَا رَأَى مِنَ (الْمَصْلَحَةِ) <sup>(٢)</sup> لِلْوَقْفِ، وَالْمُفْتَى بِهِ فِي الْوَقْفِ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، وَالتَّقُولُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ كَثِيرَةٌ مُسْتَفِيضَةٌ فِي كُتُبِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ. وَفِي هَامِشِنَا كَمَا هُنَا. (٢) فِي ع: الْخَطُّ وَالْمَصْلَحَةُ.

إِذَا بَاعَ الْوَاقِفُ الْوَقْفَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحْكَمَ بِلُزُومِهِ  
وَحَكَمَ قَاضٍ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ؛ نَفَذَ

٧٥٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدَيْهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمَا، ثُمَّ وَثَّمْ، وَفِي الْوَقْفِ أَشْجَارٌ وَقَفَ لِلسَّيِّدِ الْخَلِيلِ [ك/١٩٠] عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيْنَا وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ، افْتَقَرَ الْوَاقِفُ، وَاضْطَرَّ إِلَى بَيْعِ الْوَقْفِ، وَلَمْ يَكُنْ تَقَدَّمَ حُكْمَ بِلُزُومِهِ بَعْدَ دَعْوَى شَرْعِيَّةٍ، فَبَاعَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ، فَهَلْ إِذَا حَكَمَ قَاضٍ يَرَى بُطْلَانَهُ بِسَبَبِ عَدَمِ جَوَازِهِ عَلَى النَّفْسِ، أَوْ بِسَبَبِ عَدَمِ جَوَازِ وَقْفِ الْأَشْجَارِ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الْأَرْضِ، أَوْ بِسَبَبِ عَدَمِ لُزُومِهِ أَصْلًا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَبِجَوَازِ بَيْعِهِ يَنْفُذُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ يَرَى ذَلِكَ؛ نَفَذَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ فُصُولُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا، وَلَيْسَتْ مُخَالَفَةً لِكِتَابٍ وَلَا لِسُنَّةٍ مَشْهُورَةٍ وَلَا لِإِجْمَاعٍ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا تَصِحُّ هِبَةُ النَّاطِرِ لِلْمُزَارِعِ حِصَّةَ الْوَقْفِ

٧٥٥ = سُئِلَ: فِي نَاطِرٍ عَلَى أَرْضٍ وَقَفِ، جَرَتِ الْعَادَةُ بِزَرْعِهَا بِالْحِصَّةِ كَالرُّبْعِ مَثَلًا، وَهَبَ لِبَعْضِ مُزَارِعِيهَا حِصَّةَ الْوَقْفِ مِنْهَا، هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَجُوزُ هِبَةُ الْوَصِيِّ وَالْأَبِ مَالِ الصَّغِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَنْقَاضِ الْوَقْفِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ

٧٥٦ = سُئِلَ: فِي بَيْعِ أَنْقَاضِ الْوَقْفِ مِنْ حَجَرٍ وَطُوبٍ وَخَشَبٍ، هَلْ يَجُوزُ

أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا يَجُوزُ، إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ:

(أ) عِنْدَ تَعَدُّرِ عَوْدِهِ لِمَحَلِّهِ.

(ب) وَعِنْدَ خَوْفِ هَلَاكِهِ، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) عِنْدَ قَوْلِهِ: وَيُصْرَفُ نَقْضُهُ إِلَى عِمَارَتِهِ. فَرَاغِعُهُ إِنْ شِئْتَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَادِثَةٌ اخْتَلَفَ فِيهَا

٧٥٧=سُئِلَ: مِنْ قَاضِي دِمْيَاطَ فِي حَادِثَةٍ اخْتَلَفَ فِيهَا فُتِيَا جَمَاعَةٌ بِمُصِرِّ، فِي وَاقِفٍ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ زَيْدٍ وَبَكْرٍ وَعَمْرٍو، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، [سر ١٠٥، ١١٤، ١٣٧، ط ١٣٧، ك ٩٠ ب /] ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، وَنَسْلًا بَعْدَ نَسْلِ، تَحْجُبُ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا السُّفْلَى، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَيْهِ وَإِنْ سَفَلَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ لِإِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ الْمُشَارِكِينَ لَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، ثُمَّ عَلَى بَرِّ عَيْنِهِ، مَاتَ الْوَاقِفُ وَتَنَاقَلَ الْوَقْفَ الْمَرْقُومَ ذُرِّيَّتُهُ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَحْقِّينَ هِنْدُ، فَمَاتَتْ عَنْ بَنَتَيْنِ: الْأُولَى تُدْعَى زَيْنَبَ، وَالثَّانِيَةَ فَاطِمَةَ، ثُمَّ مَاتَتْ زَيْنَبُ عَنْ ابْنٍ، ثُمَّ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا (وَلَدٍ) <sup>(١)</sup> وَلَا إِخْوَةَ وَلَا أَخَوَاتٍ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَحْقِّينَ حَالًا فَاطِمَةُ خَالَةُ زَيْدٍ وَعَمْرَةُ وَحَفْصَةُ، وَطَبَقْتُهُمَا فَوْقَ طَبَقَةِ فَاطِمَةَ، فَتَنَازَعَتْ فَاطِمَةُ الْمَذْكُورَةَ مَعَهُمَا فِي (حِصَّةِ) <sup>(٢)</sup> تَدْعِي فَاطِمَةَ أَنَّهَا أَقْرَبُ لِزَيْدٍ، فَهِيَ أَحَقُّ، وَعَمْرَةُ وَحَفْصَةُ تَدْعِيَانِ عَلُوَ الطَّبَقَةِ، وَأَنَّهُمَا بِسَبَبِهِ أَحَقُّ مِنْهَا، كَمَا هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ الْوَاقِفِ: تَحْجُبُ الْعُلْيَا السُّفْلَى. وَأَفْتَاهُمَا بِهِ عَالِمٌ مُتَمَسِّكًا بِعُلُوِّ الطَّبَقَةِ، وَأَفْتَى عَالِمٌ آخَرٌ بِانْتِقَالِهَا إِلَى فَاطِمَةَ مُتَمَسِّكًا بِأَقْرَبِيَّتِهَا لَهُ وَكَوْنِهَا مُشَارِكَةً لَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، خَاصَّةً لِكَوْنِهِمَا مِنْ أَصْلِ وَاحِدٍ، وَهُوَ هِنْدُ، وَأَنَّ

(١) فِي ع: أَوْلَادٍ. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(٢) فِي ع: حِصَّتِهِ.

مَا تَدَّعِيهِ حَفْصَةُ وَعَمْرَةُ مِنْ عُلُوِّ الطَّبَقَةِ مَمْنُوعٌ؛ بِأَنَّ حَجْبَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا لِلْسَفْلَى  
مَحْمُولٌ عَلَى حَجْبِ الْأَصْلِ لِفَرْعِهِ دُونَ فَرْعٍ غَيْرِهِ، فِيمَا إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ عَلَى أَنَّ  
مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَيْهِ، كَمَا بَيَّنَّهُ الْعَلَّامَةُ ابْنُ نَجِيمٍ فِي (الْأَشْبَاهِ)  
وَأَنَّ انْتِقَالَ حِصَّةِ زَيْدٍ إِلَيْهَا دُونَ حَفْصَةَ وَعَمْرَةَ وَإِنْ كَانَتْ أَعْلَى طَبَقَةً؛ لِكُونَ ذَلِكَ أَشْبَهَ  
بِعَرَضِ الْوَاقِفِ مِنْ عَدَمِ خُرُوجِ اسْتِحْقَاقِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ عَنْ فَرْعِهِ، وَلِعَدَمِ  
تَمَشِّي حَجْبِ حَفْصَةَ وَعَمْرَةَ لَهَا، كَمَا عَزَى لِ (الْأَشْبَاهِ) وَكَوْنِ كُلِّ مِنْ حَفْصَةَ وَعَمْرَةَ  
وَفَاطِمَةَ مُشَارِكَاتٍ لَزَيْدٍ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، غَيْرَ أَنَّ مُشَارَكَةَ حَفْصَةَ وَعَمْرَةَ الْمَرْقُومَتَيْنِ  
عَامَّةً، وَمُشَارَكَةَ فَاطِمَةَ خَاصَّةً، فَجَعَلَ الْحَالُ كَأَنَّ زَيْنَبَ وَالِدَةَ زَيْدٍ لَمْ تُوجَدْ، وَأَنَّ  
حِصَّةَ هِنْدَ انْتَقَلَتْ إِلَى فَاطِمَةَ. هَكَذَا عِبَارَةٌ هَذَا الْعَالِمِ الثَّانِي، وَأَفْتَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ  
بِنَقْضِ الْقِسْمَةِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَرُجُوعِ حِصَّةِ زَيْدٍ لِأَصْلِ الْوَقْفِ، وَتَوَازُعِهَا عَلَى  
سَائِرِ الْمُسْتَحِقِّينَ، فَمَا الْحَالُ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ، وَاخْتِلَافِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ؟

أَجَابَ: لَا يَشُكُّ شَاكٌّ وَلَا يَرْتَابُ فِي أَنَّ نَصِيبَ زَيْدٍ بِمَوْتِهِ (يُنْتَقِلُ) <sup>(١)</sup> إِلَى أَعْلَى  
الدَّرَجَاتِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ لِلتَّرْتِيبِ الْمُسْتَفَادِ بِ (ثُمَّ) الْمُرْكَدِ بِقَوْلِ الْوَاقِفِ: طَبَقَةٌ بَعْدَ  
طَبَقَةٍ، وَنَسْلًا بَعْدَ نَسْلِ. وَلَمْ يَسْتَنْ مِنْهُ سِوَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ، أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ وَإِنْ  
سَفَلَ، وَمَنْ مَاتَ عَنْ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ، وَقَدْ صَدَقَ عَلَى زَيْدٍ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ عَنْ  
وَلَدٍ، وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ، وَصَرَّحَ كَثِيرٌ فِي [س ١٠٥، ب، ع ١٨٢، ك ١٩١ /] مِثْلِهِ بِعَوْدِهِ إِلَى الطَّبَقَةِ  
الْعُلْيَا لِحَجْبِ الْبَطْنِ الْأَعْلَى لِلْبَطْنِ الْأَسْفَلِ فِي غَيْرِ مَا اسْتَشْنَاهُ الْوَاقِفُ، فَيَنْظُرُ إِلَيْهِ،  
وَيَعُودُ عَلَيْهِ بِصَرِيحِ كَلَامِ الْوَاقِفِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ وَلَا تَوَقُّفٍ، وَالْوَاقِفُ قَدْ (اشْتَرَطَ) <sup>(٢)</sup>  
التَّرْتِيبَ فِي الطَّبَقَاتِ وَأَكَّدَهُ، وَهُوَ عَامٌّ خَصَّصَهُ بِقَوْلِهِ: عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ  
أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ، إِلَى قَوْلِهِ: انْتَقَلَ لِإِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ الْمُشَارِكِينَ لَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، فَبَقِيَ

(٢) فِي ع: شَرَطَ.

(١) فِي ع: انْتَقَلَ.



مَا وَرَاءَ هَذَيْنِ عَلَى الْعُمُومِ، وَهُوَ اسْتِحْقَاقُ مَنْ لَمْ يَمُتْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ،  
وَلَا عَنْ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ، فَيَكُونُ مَضْرُوفًا لَا عَلَى الدَّرَجَاتِ كَائِنًا مَنْ كَانَ، وَالْعَامُّ  
نَصٌّ فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ، فَإِنْ كَانَتْ حَفْصَةٌ وَعَمْرَةٌ مِنْ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ وَلَا شَرِيكَ  
لَهُمَا فِي ذَلِكَ اخْتَصَّتَا بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُمَا شَرِيكٌ دَخَلَ مَعَهُمَا فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، وَإِنْ  
كَانَ هُنَاكَ طَبَقَةٌ أَعْلَى مِنْ طَبَقَتَيْهِمَا؛ فَلَا شَيْءَ لَهُمَا فِيهِ لِلتَّرْتِيبِ الْمَشْرُوحِ، وَقَدْ صَرَّحَ  
السُّبْكِيُّ بِأَنَّ تَرْتِيبَ الطَّبَقَاتِ أَصْلٌ، وَذَكَرَ انْتِقَالَ نَصِيبِ الْوَالِدِ لَوْلَدِهِ فَرَعٌ، وَتَفْصِيلٌ  
لِذَلِكَ الْأَصْلِ، فَكَانَ التَّمَسُّكُ بِالْأَصْلِ أَوْلَى مِنَ الْفَرَعِ، فَقَوْلُ الْمُفْتِي الْأَوَّلِ وَأَنَّهُمَا  
-أَيُّ: عَمْرَةٌ وَحَفْصَةٌ- أَعْلَى مِنْهُمَا، فَهُمَا أَحَقُّ مِنْهَا، كَمَا هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ الْوَاقِفِ:  
تَحْجُبُ الْعُلْيَا السُّفْلَى. لَا يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ يُقَيَّدُ بِكَوْنِ عُلُوِّ دَرَجَتَيْهِمَا عَلَى  
سَائِرِ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلْوَقْفِ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ انْحَصَرَ  
عُلُوُّ الدَّرَجَةِ فِيهِمَا، وَيُفْضَلُ كَمَا فَضَّلْنَاهُ فِي قَوْلِنَا، فَإِنْ كَانَتْ عَمْرَةٌ وَحَفْصَةٌ مِنْ أَعْلَى  
الدَّرَجَاتِ وَلَا شَرِيكَ لَهُمَا اخْتَصَّتَا بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُمَا فِي ذَلِكَ شَرِيكٌ؛ دَخَلَ مَعَهُمَا  
فِي اسْتِحْقَاقِ مَا كَانَ لِزَيْدٍ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ طَبَقَةٌ أَعْلَى مِنْ طَبَقَتَيْهِمَا؛ فَلَا شَيْءَ لَهُمَا مِنْ  
ذَلِكَ، وَيُصْرَفُ إِلَى أَعْلَى الطَّبَقَاتِ؛ عَمَلًا بِالْأَصْلِ.

وَقَوْلُ الثَّانِي = بِانْتِقَالِهَا يَعْنِي حِصَّةَ زَيْدٍ إِلَى فَاطِمَةَ؛ لِأَقْرَبِيَّتِهَا لَهُ وَكَوْنِهَا مُشَارِكَةً  
لَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ خَاصَّةً؛ لِكَوْنِهِمَا مِنْ فَرَعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ هِنْدٌ، وَأَنَّ مَا تَدَّعِيهِ حَفْصَةٌ  
وَعَمْرَةٌ مِنْ عُلُوِّ الدَّرَجَةِ مَمْنُوعٌ؛ بِأَنَّ حَجْبَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا لِلْسُّفْلَى؛ مَحْمُولٌ عَلَى  
حَجْبِ الْأَصْلِ لِفُرْعِهِ دُونَ فَرَعٍ غَيْرِهِ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ = غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّ الْوَاقِفَ خَصَّ  
صَرَفَ حِصَّةً مَنْ يَمُوتُ لَوْلَدِهِ إِنْ كَانَ أَوْ وَلَدٍ وَلَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ،  
وَفَاطِمَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، وَالشَّرِيكَةُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ بِمَجْرَدِهَا لَا تُوجِبُ مُطْلَقًا صَرَفَ  
حِصَّةً مَنْ مَاتَ، لَا عَنْ وَلَدٍ، وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ، وَلَا عَنْ إِخْوَةٍ وَلَا عَنْ أَخَوَاتٍ لِلْأَقْرَبِ

إِلَيْهِ، وَهُوَ خَالٍ عَنْهُمَا، أَيْ عَنْ قَرَابَةِ الْأَوْلَادِ وَالْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَقَدْ عَيَّنَ الْوَاقِفُ الصَّرْفَ فِيهِمَا، وَهُمَا مُتَّفِعِيَانِ [س ١٠٦، ط ١٣٨ / ١] عَنْ فَاطِمَةَ، وَمَا دَخَلَ الْمُشَارَكَةَ الْمَذْكُورَةَ مَعَ كَوْنِهَا مُقَيَّدَةً بِالْقَرَابَةِ الْأَخَوِيَّةِ؟ وَلَا دَخَلَ لِكَوْنِهَا مِنْ فَرْعٍ وَاحِدٍ وَلَا لِقَوْلِهِ: وَأَنَّ مَا تَدَّعِيهِ عَمْرَةٌ وَحَفْصَةٌ مِنْ عُلُوِّ الطَّبَقَةِ مَمْنُوعٌ إِلَّا أَنْ أَصَلَ وَلَا فَرْعٌ يُوجِبُ اسْتِحْقَاقَ فَاطِمَةَ لِانْتِفَاءِ الْوَصْفَيْنِ الْمُصْرَحِ بِهِمَا فِي كَلَامِ الْوَاقِفِ: الْوِلَادَةِ وَالْأُخُوَّةِ، فَكَانَا شَرْطًا لِاسْتِحْقَاقِ حِصَّةٍ مِنْ مَاتَ، لَا عَنْ وَلَدٍ، وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ، وَلَا إِخْوَةٍ وَلَا أَخَوَاتٍ، وَ(الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ) لَيْسَ فِيهَا مَا يَشْهَدُ لَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَلَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ أَشْبَهَ بِغَرَضِ الْوَاقِفِ؛ لِأَنَّ اعْتِنَاءَهُ بِالدَّرَجَةِ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ أَكْثَرَ مِنَ الدَّرَجَةِ الَّتِي هِيَ أَبْعَدُ عَنْهُ، وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ كَلِّهِ قَوْلُهُ: فَجَعَلَ الْحَالَ، كَأَنَّ وَالِدَةَ زَيْدٍ لَمْ تَوْجَدْ؛ إِذْ هَذَا الْجَعْلُ لَا اضْطِرَّارَ إِلَيْهِ، وَلَا مُوجِبَ لِادِّعَاءِ عَدَمِ وُجُودِ مَنْ أَوْجَدَهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ، فَمِثْلُهُ بَدِيهِي الْبُطْلَانِ.

وَقَوْلُ الثَّلَاثِ بِنَقْضِ الْقِسْمَةِ وَرُجُوعِ حِصَّةِ زَيْدٍ لِأَصْلِ الْوَاقِفِ، وَتَوَزِيْعِهَا عَلَى سَائِرِ الْمُسْتَحِقِّينَ غَيْرِ (جَارٍ) <sup>(١)</sup> عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ مِنْ أَعْلَى الطَّبَقَاتِ، فَإِنَّ نَقْضَ الْقِسْمَةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِانْقِرَاضِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا بِالْكُلِّيَّةِ، عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي نَقْضِ الْقِسْمَةِ، كُلَّمَا انْقَرَضَتْ طَبَقَةٌ تَقَسَّمُ عَلَى الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ، فَمَا أَصَابَ الْأَحْيَاءَ أَخَذُوهُ، وَمَا أَصَابَ الْأَمْوَاتَ كَانَ لِأَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، وَاخْتَارَهُ كَثِيرٌ لِمَا فِيهِ مِنْ مَرَاعَةِ الْعَدْلِ فِي الدَّرِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نَصَّبَ السُّلْطَانُ رَجُلًا لِيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ عِنْدَ نَزُولِ ضَرُورَةِ شَرْعِيَّةٍ بِأَحَدِ الْأَئِمَّةِ بِالْمَسْجِدِ لَا يُلْزَمُهُ الْقِيَامُ بِذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ ذَلِكَ

٧٥٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ نَصَّبَهُ السُّلْطَانُ لِيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْمَنْصُوبِينَ

لِلْإِمَامَةِ بِالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى عِنْدَ نُزُولِ ضَرُورَةٍ شَرْعِيَّةٍ بِأَحَدِهِمْ مَانِعَةٍ مِنْ حُضُورِ  
الْجَمَاعَةِ، وَاخْتَصَرَ هَذَا الْإِمَامَ بِاسْمِ الْمُعَيَّنِ رِفْقًا مِنَ السُّلْطَانِ بِأَوْلِيَّتِكَ الْأَيْمَّةِ، فَإِذَا  
سَافَرَ أَحَدُهُمْ لِتَعَاطِي النِّيَابَةِ عَنِ حُكَّامِ الشَّرْعِ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ لِأَجْلِ التَّكْسِبِ بِذَلِكَ  
وَتَحْصِيلِ الْأَمْوَالِ، أَوْ سَافَرَ إِلَى مَدِينَةِ إِسْطَنْبُولَ وَنَحْوِهَا مِنَ الْبِلَادِ الْقَاصِيَةِ لِتَحْصِيلِ  
الْوِظَائِفِ وَالتَّكْدِّي مِنَ النَّاسِ؛ اسْتِكْثَارًا مِنْ حُطَامِ الدُّنْيَا، وَرُبَّمَا طَالَتْ غَيْبَتُهُ فَبَلَغَتْ  
الْحَوْلَ أَوْ الْحَوْلَيْنِ، فَهَلْ يَلْزَمُ ذَلِكَ الرَّجُلَ الْمُتَقَبِّ بِالْمُعَيَّنِ شَرْعًا أَنْ يَقُومَ مَقَامَ ذَلِكَ  
الْغَائِبِ فِي الْإِمَامَةِ؟

٧٥٩ = بِحَيْثُ إِذَا تَرَكَ ذَلِكَ يَكُونُ عَاصِيًا شَرْعًا، فَيَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ وَإِخْرَاجَ  
تِلْكَ الْوِظِيفَةِ عَنْهُ، أَمْ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ الْقِيَامُ عَنْ شَخْصٍ مِنْهُمْ عِنْدَ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ وَاجِبٍ،  
أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟

٧٥٨ ج = أَجَابَ: إِنَّمَا يَلْزَمُ الْمُعَيَّنَ الْقِيَامَ عَمَّنْ نَزَلَتْ بِهِ ضَرُورَةٌ شَرْعِيَّةٌ تَمْنَعُهُ  
عَنِ حُضُورِ الْجَمَاعَةِ بِالْكُلِّيَّةِ، فَإِذَا سَافَرَ أَحَدُهُمْ لِالضَّرُورَةِ حَلَّتْ بِهِ؛ لَا يَسْتَحِقُّ  
الْمَعْلُومَ<sup>(١)</sup>، بَلْ صَرَّحَ ابْنُ وَهْبَانَ [ع ٨٢ب، س ١٠٦ب، ك ٩١ب/ ] أَنَّهُ إِذَا سَافَرَ لِلْحَجِّ  
أَوْ صِلَةِ الرَّحِمِ؛ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومَ، مَعَ أَنَّهَا فَرَضَانِ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ بِمَا لَيْسَ كَذَلِكَ،  
وَمَعَ كَوْنِهِ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومَ؛ يَسْتَحِقُّ الْعَزْلَ لِارْتِكَابِهِ الْإِضْرَابَ عَمَّا هُوَ لَازِمٌ عَلَيْهِ  
مَحْتُومٌ.

٧٥٩ ج = وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمُعَيَّنَ إِذَا تَرَكَ ذَلِكَ؛ لَا يَكُونُ عَاصِيًا شَرْعًا، وَلَا يَسْتَحِقُّ  
الْعُقُوبَةَ وَلَا إِخْرَاجَ الْوِظِيفَةِ عَنْهُ؛ لِعَدَمِ الْمَوْجِبِ لِذَلِكَ، وَهُوَ الْمَرَضُ أَوْ السَّفَرُ  
الْوَاجِبُ وَنَحْوُهُمَا مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِالرِّضَا بِهِ مِنْ حَضْرَةِ السُّلْطَانِ؛ لِقَصْدِهِ

(١) أي: الراتب.

الشَّرِيفِ بِهِ التَّخْفِيفَ عَلَى الْعَبْدِ الضَّعِيفِ، وَلَا يَخْفَى مَا يُمَيِّزُ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَزْلُ صَاحِبِ وَظِيفَةٍ مَا بَعِيرِ جُنْحَةٍ، فَلَا يَكُونُ الْمُعَيَّنُ ذَا جُنْحَةٍ بِالتَّخْلُفِ فِي غَيْرِ نُزُولِ ضَرُورَةٍ مُوجِبَةٍ لَهُ - أَي: لِلْإِمَامِ الْأَصْلِيِّ - . وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ فَقِيهٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَرْتِيبُ الْمُسْتَحِقِّينَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ

٧٦٠ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ وَقَفَهُ مُنَجَّزًا عَلَى وَلَدَيْهِ: صَاحِبِ الدِّينِ يُوسُفَ، وَشَقِيقِهِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمَا وَنَسْلِهِمَا وَعَقْبِهِمَا عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِهِمَا وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمَا وَذُرِّيَّتِهِمَا وَعَقْبِهِمَا وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا وَلَدًا؛ اسْتَحَقَّ وَلَدُهُ وَوَلَدُ وَلَدِهِ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ وَالِدُهُ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقِبٍ؛ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ (وَدَوِي) <sup>(١)</sup> طَبَقَتِهِ عَلَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، وَتَحْجُبُ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، فَإِذَا انْقَرَضَتْ ذُرِّيَّةُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمَا وَلَمْ يَبْقَ لَهُمَا نَسْلٌ وَلَا عَقِبٌ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لِلوَقْفِ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ عَلَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ، ثُمَّ مَاتَ صَاحِبُ الدِّينِ الْمَذْكُورُ عَنْ ابْنِ وَبَنَتَيْنِ، وَهُمُ مُحَمَّدٌ وَسُتَيْتَةُ وَرُوسَا، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدُ ابْنُ الْوَقْفِ عَنْ بِنْتٍ تُدْعَى مَرْيَمَ، ثُمَّ مَاتَتْ سُتَيْتَةُ عَنْ ابْنَيْنِ وَبِنْتٍ، وَهُمُ مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَفَاطِمَةُ، ثُمَّ مَاتَتْ فَاطِمَةُ عَنْ ابْنِ وَبَنَتَيْنِ، [ط ١٣٩، س ١٠٧، أ، ١٨٣، ك ١٩٢ /] وَهُمُ مُحَمَّدٌ وَزَيْنَبُ وَخَاصِكَةُ، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدُ ابْنُ سُتَيْتَةَ عَنْ ابْنِ وَبَنَتَيْنِ، وَهُمُ مُحَمَّدٌ وَمُؤَمِّنَةُ وَخَاصِكَةُ، ثُمَّ مَاتَتْ رُوسَا عَنْ بِنْتٍ تُدْعَى قِصَاةَ، ثُمَّ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ سُتَيْتَةَ عَنْ ابْنَيْنِ وَبَنَتَيْنِ، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدُ ابْنُ صَاحِبِ الدِّينِ عَنْ بِنْتٍ تُدْعَى رُقِيَّةَ، ثُمَّ مَاتَتْ رُقِيَّةُ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ، وَفِي دَرَجَتِهَا قِصَاةَ، ثُمَّ

(١) فِي ع: وَدِي.

مَاتَتْ قِضَاءً عَنْ أَوْلَادٍ خَالَاتِهَا الْمَوْجُودِينَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ الْمُتَنَوِّلِينَ لِرِيعِهِ، وَعَنْ ابْنِ وَبْنَتِ أَخٍ مَاتَ أَبُوهُمَا قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ الْوَقْفِ، فَكَيْفَ يُقَسَّمُ رِيعُ الْوَقْفِ بَيْنَهُمْ عَلَى شَرْطِ الْوَاقِفِ؟

٧٦١ = وَمَاذَا يَخْصُ كُلًّا مِنْهُمُ؟

٧٦٠ ج = أَجَابَ: هَذَا السُّؤَالُ وَرَدَ عَلَيْنَا سَابِقًا مِنْ دِمَشْقِ الشَّامِ فَأَجَبْنَا؛ بِأَنَّهُ يُعْطَى لِمَرْيَمَ الْخُمْسُ مِنْهُ، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ سُوَيْتَةَ خُمْسُ الْخُمْسِ، وَلِأُخْتِهِ مُؤَمِّنَةٌ نِصْفُ ذَلِكَ، وَلِأُخْتِهَا خَاصِكِيَّةٌ مِثْلُهَا، وَلِابْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سُوَيْتَةَ خُمْسُ الْخُمْسِ، وَلِأُخْتِهِ نِصْفُ ذَلِكَ، وَلِأُخْتِهَا مِثْلُهُ، وَلِمُحَمَّدِ ابْنِ فَاطِمَةَ خُمْسُ الْعُشْرِ، وَلِأُخْتِهِ زَيْنَبَ نِصْفُ ذَلِكَ، وَلِأُخْتِهَا خَاصِكِيَّةٌ مِثْلُهَا، فَجُمْلَةُ مَا ذَكَرَ خُمْسَانِ، وَقَدْ اجْتَمَعَ لِقِضَاءِ ثَلَاثَةِ أَحْمَاسٍ، وَبِمَوْتِهَا لَا عَنْ وَوَلِدٍ يُصْرَفُ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهَا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ سُؤَالِ السَّائِلِ: أَنَّ الْمَوْجُودَ هُنَا مَرْيَمُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِ مَوْتِهَا فِي السُّؤَالِ، وَدَرَجَتِهَا الْآنَ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى نَقْضِ الْقِسْمَةِ مَعَ وُجُودِهَا، فَلَا يُصْرَفُ نَصِيبُ قِضَاءِ لَهَا لِعُلُوِّ دَرَجَتِهَا عَنْهَا.

وَقَوْلُ السَّائِلِ: مَاتَتْ قِضَاءً عَنْ أَوْلَادٍ خَالَاتِهَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ أَوْلَادٌ أَوْلَادٍ خَالَاتِهَا سُوَيْتَةَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ نَصِّ السُّؤَالِ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ خَطَأً مِنَ السَّائِلِ فِي تَرْتِيبِ الْمَوْتِ وَذِكْرِ عَدَدِهِمْ عَلَى النَّمَطِ الْمَذْكُورِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي السُّؤَالِ: وَعَنْ ابْنِ وَبْنَتِ أَخٍ مَاتَ أَبُوهُمَا قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ الْوَقْفِ؛ فَإِنَّهُ فَاسِدٌ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِالْإِبْنِ ابْنَ الْأَخِ اكْتِفَاءً؛ فَلَا أَخَ مَوْجُودٌ حَسَبَمَا تَقْتَضِيهِ الْعِبَارَةُ السَّابِقَةُ، وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا كَانَ يَجِبُ ذِكْرُهُ مَعَهَا؛ لِيُدْفَعَ لَوَلَدَيْهِ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ حَيًّا عِنْدَ اسْتِحْقَاقِهَا، وَإِنْ أَرَادَ بِالْإِبْنِ الْإِبْنَ لِيَطْنِهَا؛ فَلَا يُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ عَنْ أَوْلَادٍ خَالَاتِهَا وَبْنَتِ

أَخ؛ لِأَنِّ حَصَارِ اسْتِحْقَاقِهَا فِيهِ لَوْ كَانَ، وَالظَّاهِرُ مَوْتُهَا لَا عَنَ وَوَلَدٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ فَالْإِنْقِطَاعُ حَاصِلٌ فِيهِ كَمَا هُوَ حَاصِلٌ بَعْدَ مَوْتِ صَلاَحِ الدِّينِ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَكَيْلَا الْإِنْقِطَاعَيْنِ دَاخِلٌ فِي مُسَمَى مُنْقَطِعِ الْوَسْطِ، وَالْمُنْقَطِعُ الْوَسْطِ فِيهِ خِلَافٌ:

قِيلَ: يُصْرَفُ إِلَى الْمَسَاكِينِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَنَا، وَالْمُتَظَاهِرُ عَلَى أَلْسِنَةِ عُلَمَائِنَا، وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ كَانَ أَهْلُ الْوَقْفِ بِصِفَةِ الْفَقْرِ؛ جَازَ الصَّرْفُ إِلَيْهِمْ، بَلْ هُوَ الْأَفْضَلُ؛ لِكَوْنِهِ يَصِيرُ صَدَقَةً وَصِلَةً، فَصِفَةُ الْفَقْرِ تَشْمَلُهُمْ.

وَقِيلَ: إِلَى مُسْتَحَقِّي الزَّكَاةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ: أَنَّهُ يُصْرَفُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا فَقَرَاءً؛ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الصَّرْفِ لَهُمْ، بَلْ هُمْ أَوْلَى مِنْ سَائِرِ الْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْوَاقِفِ الشَّوَابِ، وَالتَّصَدُّقُ عَلَى الْقَرَابَةِ أَكْثَرُ ثَوَابًا، وَإِلَيْهِ أَشَارَ صلى الله عليه وسلم بِقَوْلِهِ لِامْرَأَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ سَأَلَتْهُ عَنِ التَّصَدُّقِ عَلَى زَوْجِهَا: «لَكَ أَجْرَانِ: أَجْرُ التَّصَدُّقِ، وَأَجْرُ الصَّلَةِ»<sup>(١)</sup>.

٧٦١ ج = ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْإِنْقِطَاعَ الْأَوَّلَ الْحَاصِلَ بِمَوْتِ صَلاَحِ الدِّينِ قَدْ زَالَ بِمَوْتِ أَخِيهِ مُحَمَّدٍ، وَهَذَا الْإِنْقِطَاعُ يَزُولُ بِمَوْتِ مَرْيَمَ، سِوَاءِ كَانَ لَهَا وَوَلَدٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّ النَّقْضَ الْقِسْمَةَ بِمَوْتِهَا، وَنُقِسْمُ الْعَلَّةِ عَلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي تَلِيهَا مِنَ الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ، فَنُعْطِي الْحَيَّ مَا يَخْصُهُ مِنْهَا، وَنُصِيبَ الْمَيِّتِ لِيُؤَدَّهِ أَوْ وَلَدِ وَوَلَدِهِ، كَمَا سَرَطَ وَهَكَذَا، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ١٠٧ ب /]

(١) هذه رواية المحلي (٧٢٢) وفي البخاري (١٤٦٢) جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ تَسْتَأْذِنُ عَلَى النَّبِيِّ، فَيَقِيلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ زَيْنَبُ. فَقَالَ: «أَيُّ الزِّيَابِ؟». فَيَقِيلُ: امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ. قَالَ: «نَعَمْ ائْذِنُوا لَهَا». فَأَذِنَ لَهَا، قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ».

## الْعِبْرَةُ بِمَا تَلَفَّظَ بِهِ الْوَاقِفُ لَا لِمَا كَتَبَ الْكَاتِبُ

٧٦٢ = سُئِلَ: فِي (وَاقِفٍ) <sup>(١)</sup> وَقَفَ وَقَفًا عَلَى مَصَارِفِ خَيْرِيَّةٍ عَيْنَهَا فِي كِتَابٍ وَقَفِهِ، وَمَا فَضَّلَ عَنْهَا يُصْرَفُ لِأَوْلَادِهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بِالسَّوِيَّةِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ لِأَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا وَدَائِمًا مَا تَعَاقَبُوا، وَقَالَ بِصَرِيحٍ لَفْظِهِ: عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ يُصْرَفُ إِلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ الْكَاتِبَ لَمْ يَكْتُبْهُ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ، فَهَلْ إِذَا شَهِدَ الْعُدُولُ بِذَلِكَ يُعْمَلُ بِهِ، وَيُعْطَى نَصِيبُ مَنْ مَاتَ عَنْ أَوْلَادِهِ، أَوْ وَلَدٍ وَوَلَدٍ، أَوْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ لِأَوْلَادِهِ أَوْ وَوَلَدِهِ أَوْ وَوَلَدِهِ أُمَّ لَا؟

٧٦٣ = وَإِذَا لَمْ تَشْهَدْ الشُّهُودُ فَلِمَنْ يُصْرَفُ؟

٧٦٢ ج = أَجَابَ: الْعِبْرَةُ بِمَا تَلَفَّظَ بِهِ الْوَاقِفُ [ط ١٤٠، ك ٩٢، ب، ع ٨٣ /] لَا لِمَا كَتَبَ الْكَاتِبُ، فَمِنْ عِبَارَاتِ عُلَمَائِنَا: الْعِبْرَةُ لِمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْوَاقِعَ فِي لَفْظِ الْوَاقِفِ: مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَوَلَدٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ صُرِفَ نَصِيبُ مَنْ مَاتَ لِوَلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ وَوَلَدِهِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: مَنْ مَاتَ عَنْ أَوْلَادٍ إِلَّا الْخُ، وَذَلِكَ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ (الْعُدُولِ) <sup>(٢)</sup> (بِوَجْهِ) <sup>(٣)</sup> نَاطِرِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ الْخَصْمُ فِيمَا يُدْعَى عَلَيْهِ.

٧٦٣ ج = وَإِنْ لَمْ تَشْهَدْ الشُّهُودُ؛ فَنَصِيبُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ مُنْقَطِعُ الْوَسْطِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِفَ لَمْ يُبَيِّنْ مَصْرِفَهُ مَعَ مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ: ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي بَعْدِيَّةِ الْكُلِّ، وَبِمَوْتِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَمْ يَبْقَ جَدُّ حَتَّى يَنْقَطِعُوا بِأَجْمَعِهِمْ، وَفِي مُنْقَطِعِ الْوَسْطِ: الْأَصْحَحُ صَرْفُهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ، وَأَمَّا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يُصْرَفُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في ع: رجل. وفي هامشها كما هنا.

(٢) في هامش ع: العدل.

(٣) في ع: في وجه.

ادَّعَى الْمَعْرُورُ أَنَّ مَالَ الْوَقْفِ أَخَذَهُ الْقَاضِي الْفُلَانِيُّ يُصَدِّقُ

٧٦٤ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا ادَّعَى نَاطِرٌ وَقَفَ عَلَى مَنْ كَانَ نَاطِرًا قَبْلَهُ بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ لِلْوَقْفِ مِنَ التُّقُودِ، وَسَمَّاهُ فِي (دَعْوَاهُ) <sup>(١)</sup> وَأَنَّهُ اسْتَهْلَكَهُ، فَبَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ لِجِهَةِ الْوَقْفِ وَطَالَبَهُ بِهِ لَهُ، فَأَجَابَ بِالْإِنْكَارِ قَائِلًا: كَانَ لِلْوَقْفِ تَحْتَ يَدِي مِائَةٌ قِرْشٍ بَدَلٌ عَنْ بُسْتَانٍ لَهُ، وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ سُلْطَانِيًّا كَانَتْ بِدِمَّةِ (رَجُلٍ) <sup>(٢)</sup> وَقَدْ أَخَذَ الْقَاضِي الْفُلَانِيُّ وَجُوخْدَارِهِ <sup>(٣)</sup> جَمِيعَ ذَلِكَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَبِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَمَا أَمَكَّنَ دَفْعُهُمَا عَنْ ذَلِكَ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي ذَلِكَ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ أَفْتُونَا.

أَجَابَ: نَعَمْ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي ذَلِكَ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً بِأَنَّ يَدَ النَّاطِرِ عَلَى الْوَقْفِ يَدُ أَمَانَةٍ، لَا يَدُ عُدْوَانٍ. قَالَ فِي (الدَّخِيرَةِ): وَإِنْ بَاعَ الْأَرْضَ فَقَبِضَ الثَّمَنَ فَهَلَكَ فِي يَدِهِ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ الثَّمَنُ عِنْدَهُ أَمَانَةً، وَأَخَذَ الْقَاضِي وَعَوْنِهِ الْمَالَ كَأَخِذِ اللَّصُوصِ، وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْ قُضَاةِ زَمَانِهِمْ: تَسَمَّوْا بِاسْمِ الْقُضَاةِ، وَهُمْ بِاسْمِ اللَّصُوصِ أَحَقُّ، فَلَا يَضْمَنُ حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا ضَمَانَ عَلَى النَّاطِرِ إِذَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِ خَلَاصُ الدَّيْنِ

٧٦٥ = سُئِلَ: فِي نَاطِرٍ [س ١٠٨، ك ٩٣، ع ٨٤، ط ١٤١ /] الْوَقْفِ إِذَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِ

خَلَاصُ الدَّيْنِ لِعُسْرِ الْمُتَقَبِّلِ، يَلْزَمُهُ ضَمَانُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا هُوَ مَفْرُوضٌ عَلَيْهِ شَرْعًا،

فَكَيْفَ يَضْمَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: الدَّعْوَى. وَفِي هَامِشِهَا كَمَا هُنَا.

(٢) فِي ع: إِنْسَانٌ.

(٣) جُوخْدَارٌ كَلِمَةٌ تَرْكِيَّةٌ بِمَعْنَى الْحَاجِبِ.



## إِذَا أَقَرَّ النَّاطِرُ الْمُسْتَحِقُّ لِأَخْرَ شَارِكُهُ خَاصَّةً مُدَّةَ حَيَاتِهِ

٧٦٦ = سئل: في الناظرِ على الوقفِ، الَّذِي هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ فِيهِ، إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ شَخْصٌ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ، فَأَقَرَّ بِمَا ادَّعَاهُ، وَأَقْتَبْتُمْ فِيهَا سَلَفَ أَنَّهُ يَنْفُذُ إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ خَاصَّةً، وَيُشَارِكُهُ فِيهَا يَخْصُهُ، هَلْ إِذَا مَاتَ الْمُقَرَّرُ وَانْقَطَعَ اسْتِحْقَاقُهُ مِنْهُ يَبْطُلُ إِقْرَارُهُ لَهُ، وَيُقَسَّمُ عَلَى الْبَاقِينَ حَسَبَ مَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ؟ وَلَا يُدْفَعُ لَهُ مِنْ (رَبِيعِهِ) <sup>(١)</sup> شَيْءٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَبْطُلُ إِقْرَارُهُ لَهُ، وَيُعْطَى مَا كَانَ لَهُ، وَلِلْمُقَرَّرِ لَهُ بِإِقْرَارِهِ إِلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ الْمَعْلُومِينَ الْمُحَقِّقِينَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّاصِحِيُّ فِي (مُخْتَصَرِهِ) وَمِثْلُهُ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) عَنِ (الْمُحِيطِ) وَكَذَلِكَ فِي (الإِسْعَافِ) وَغَيْرِهِ، وَيُمْنَعُ الْمُقَرَّرُ لَهُ، لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ إِنَّمَا يَنْفُذُ إِقْرَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ فِيمَا يَسْتَحِقُّهُ فِي الْوَقْفِ، وَبِمَوْتِهِ يَنْقَطِعُ اسْتِحْقَاقُهُ، وَيَنْتَقِلُ إِلَى غَيْرِهِ، فَيَبْطُلُ إِقْرَارُهُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## آلُ الْوَقْفِ لِابْنٍ وَبِنْتَيْنِ وَعَمَّتِهِمْ، أَقَرَّ الْإِبْنَ لِأَخْرَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ

٧٦٧ = سئل: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى نَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ ابْنَةَ عَمِّهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أُنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ، ثُمَّ قَالَ: عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ لَا عَنُ وَوَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ وَوَلَدٌ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ، فَإِذَا انْقَرَضَ أَوْلَادُ الذُّكُورِ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى أَوْلَادِ الْإِنَاثِ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ، مَاتَ الْوَاقِفُ وَزَوْجَتُهُ، وَآلُ الْوَقْفِ إِلَى ابْنِ ابْنِ ابْنِهِ، وَمَاتَ هَذَا الْإِبْنُ عَنِ ابْنِ وَبِنْتِ، ثُمَّ مَاتَ الْإِبْنُ عَنِ بِنْتَيْنِ وَعَنِ ابْنِ،

(١) في ع: الربيع. وفي هامشها كما هنا.

أَقْرَرِ لِمَجْهُولٍ لَا يُعْرَفُ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ فِيهِ؛ بِأَنَّ لَهُ فِي الْوَقْفِ الْمَذْكَورِ كَذَا، فَشَارَكَهُ فِي حِصَّتِهِ، وَبَطَلَ إِقْرَارُهُ بِمَوْتِهِ عَنِ أُخْتَيْهِ وَعَمَّتِهِ، فَهَلْ يُصْرَفُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ هُوَ وَالْمُقَرَّرُ لَهُ إِلَى عَمَّتِهِ، أَمْ إِلَى أُخْتَيْهِ، أَمْ يَسْتَمِرُّ الْمُقَرَّرُ لَهُ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ، أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟

أَجَابَ: يُصْرَفُ مَا كَانَ يَتَنَاوَلُهُ الْمُقَرَّرُ وَالْمُقَرَّرُ لَهُ لِلأُخْتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي دَرَجَتِهِ، وَالْعَمَّةُ مِنْ دَرَجَةِ أَبِيهِمَا، فَلَا تَسْتَحِقُّ مَعَهُمَا لِلشَّرْطِ الْمَذْكَورِ، فَاسْتَحَقَّتَا مُضَافًا لِمَا كَانَتَا تَسْتَحِقَّانِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ إِنَّمَا يَنْفَعُ إِقْرَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ فِيمَا يَسْتَحِقُّهُ فِي الْوَقْفِ، وَبِمَوْتِهِ يَنْقَطِعُ اسْتِحْقَاقُهُ، وَيَنْتَقِلُ إِلَى غَيْرِهِ، فَيَبْطُلُ إِقْرَارُهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّاصِحِيُّ فِي (مُخْتَصَرِهِ)، وَمِثْلُهُ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) عَنِ (المُحِيطِ) وَكَذَلِكَ فِي (الإِسْعَافِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا أَقْرَرِ الْمُسْتَحِقُّ لِأَخْرَبِ بِالِاسْتِحْقَاقِ شَارَكَهُ

٧٦٨ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا كَانَ نِصْفُ الْوَقْفِ الْأَهْلِيِّ مُخْتَصًّا بِابْنَةِ الْوَاقِفِ الْمَدْعُوعَةِ فَرَحَ وَبِذُرِّيَّتِهَا، [س ١٠٨ ب /] وَالنِّصْفُ الْأَخْرَبُ مُخْتَصًّا بِابْنِ ابْنِ الْوَاقِفِ الْمَدْعُوعِ مَنْصُورًا، وَصَدَقَ جَمَاعَةٌ مِنْ ذُرِّيَّةِ مَنْصُورٍ وَذُرِّيَّةِ فَرَحَ لِرَجُلٍ أَجْنَبِيِّ مِنْهَا وَمِنْ (ذُرِّيَّتَيْهَا) (١) بِأَنَّ لَهُ مِنْ نِصْفِهَا الْمُخْتَصَّ بِهَا، وَبِذُرِّيَّتِهَا اسْتِحْقَاقًا قَدْرُهُ كَذَا وَكَذَا مُنْتَقِلًا إِلَيْهِ مِنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ، وَإِلَى فَاطِمَةَ مِنْ أُمِّهَا خَدِيجَةَ بِنْتِ فَرَحَ ابْنَةِ الْوَاقِفِ الْمَرْبُورِ، ثُمَّ مَاتَ الْمُتَصَادِقُونَ جَمِيعًا عَنِ أَوْلَادِهِ، وَظَهَرَ كِتَابُ وَقْفٍ مُتَّصِلٌ لِلْمَدْعُوعَةِ تَهَانِي بِنْتِ خَدِيجَةَ الْمَرْبُورَةِ، مُتَّصِمًا لِكُونَ فَاطِمَةَ الْمَرْقُومَةَ لَيْسَتْ ابْنَةَ خَدِيجَةَ، وَإِنَّمَا هِيَ ابْنَةُ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِهَا، فَهَلْ يُعْمَلُ بِهِ، وَتُكَلَّفُ أَوْلَادُ الْأَجْنَبِيِّ إِلَى إِثْبَاتِ نَسَبِهِمْ، وَلَا عِبْرَةَ بِتَصَرُّفِهِمْ وَتَصَرُّفِ أَبِيهِمْ بِمَجَرَّدِ الْمُصَادَقَةِ الْمَرْقُومَةِ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: ذُرِّيَّتَيْهَا.

أَجَابَ: الْمُقَرَّرُ إِنَّمَا يَنْفَعُ إِقْرَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ حَاصَّةً، قَالَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ): أَقَرَّ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ بِأَنَّ فُلَانًا يَسْتَحِقُّ مَعَهُ كَذَا، أَوْ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الرَّبْعَ دُونَهُ وَصَدَقَهُ فُلَانٌ؛ صَحَّ فِي حَقِّ الْمُقَرَّرِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، وَلَوْ كَانَ كِتَابُ الْوَقْفِ مُخَالَفًا لَهُ؛ حَمَلًا عَلَى أَنَّ الْوَاقِفَ رَجَعَ عَمَّا شَرَطَ وَشَرَطَ مَا أَقَرَّ بِهِ الْمُقَرَّرُ. انْتَهَى.

وَقَالَ النَّاصِحِيُّ فِي (مُخْتَصَرِهِ) قَالَ الْخَصَّافُ: أَتَوْهُمْ أَنَّ أَبِي يَرِي ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ: رَجُلٌ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى زَيْدٍ وَوَلَدِهِ وَنَسْلِهِ، فَأَقَرَّ زَيْدٌ بِأَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهِ وَعَلَى نَسْلِهِ وَعَلَى فُلَانٍ؛ فَإِنَّمَا يَحْدُثُ مِنَ الْغَلَّةِ يُقَسَّمُ، فَمَا أَصَابَ زَيْدًا يُشَارِكُهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ فِيهِ، وَلَا يُصَدَّقُ زَيْدٌ فِيمَا يُصِيبُ وَلَدَهُ وَنَسْلَهُ، وَإِذَا مَاتَ زَيْدٌ؛ بَطَلَ إِقْرَارُهُ، وَكَانَتِ الْغَلَّةُ لِوَلَدِ زَيْدٍ وَنَسْلِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ شَيْءٌ. انْتَهَى.

وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ الْحُكْمُ فِيمَا رُفِعَ إِلَيْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَقْدِيمُ ذِي الْجِهَتَيْنِ عَلَى ذِي الْجِهَةِ

٧٦٩ = سُنِّلَ: فِيمَا إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ فِي كِتَابِ وَقْفِهِ الثَّابِتِ الْمَضْمُونِ الْمَحْكُومِ بِصِحَّتِهِ مَا صُورَتْهُ: أَنْشَأَ الْوَاقِفُ وَقْفَهُ هَذَا عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ لِصُلْبِهِ الْمَوْجُودِينَ حَالًا، وَهُمْ هِبَةُ اللَّهِ وَدَاوُدُ وَأَمَةُ اللَّهِ، وَمَنْ سَيَّرَ زُقَّةُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ الْأَوْلَادِ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا أَوْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا، بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيِّينَ، [ك٩٣ب، ع٨٤ب، س١٠٩/أ] ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ أَبَدًا مَا عَاشُوا، وَدَائِمًا مَا بَقُوا، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ أَوْ نَسْلِ أَوْ عَقِبٍ؛ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقْبِهِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلِ وَلَا عَقِبٍ؛ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ

الْوَقْفِ، يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ شَيْئًا مِنَ الْوَقْفِ وَعَقَبَ وَلَدًا؛ اسْتَحَقَّ وَلَدُهُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ أَبُوهُ لَوْ كَانَ حَيًّا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى جِهَةِ بَرِّ مُتَّصِلَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْوَاقِفَ انْتَقَلَ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَتْرِكْ سِوَى هِبَةِ اللَّهِ وَدَاوُدَ، وَمَا عَدَاهُمَا مِنَ الْأَوْلَادِ مَاتَ حَالَ حَيَاةِ الْوَاقِفِ عَنْ غَيْرِ نَسْلِ، فَأَقْتَسَمَ كُلُّ مَنْ هِبَةَ اللَّهِ وَدَاوُدَ غَلَّةَ الْوَقْفِ مُنَاصَفَةً، ثُمَّ مَاتَ دَاوُدُ عَنْ بَنَتَيْنِ: ذُخْرَى وَمَرْيَمَ، فَانْتَقَلَ نَصِيبُهُ لِهَمَّا، ثُمَّ مَاتَ هِبَةُ اللَّهِ عَنْ وَلَدَيْنِ: مُحَمَّدٍ وَكَرِيمَةَ، فَانْتَقَلَ نَصِيبُهُ لِهَمَّا، ثُمَّ تَزَوَّجَ مُحَمَّدٌ بِذُخْرَى، ثُمَّ مَاتَتْ عَنْ وَلَدَيْنِ مِنْهُ، هُمَا هِبَةُ اللَّهِ وَمُصْلِحُ الدِّينِ، فَانْتَقَلَ نَصِيبُهَا لِهَمَّا، ثُمَّ مَاتَتْ كَرِيمَةُ عَنْ وَلَدٍ يُقَالُ لَهُ عَلِيُّ، فَانْتَقَلَ نَصِيبُهَا لَهُ، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدٌ عَنْ أَرْبَعَةِ بَنِينَ: هِبَةَ اللَّهِ وَمُصْلِحِ الدِّينِ وَلَدَيْ ذُخْرَى، وَفَضْلِ اللَّهِ وَأَحْمَدَ مِنْ امْرَأَةٍ أُخْرَى، فَانْتَقَلَ نَصِيبُهُ لَهُمْ، ثُمَّ مَاتَتْ مَرْيَمُ عَنْ وَلَدٍ يُقَالُ لَهُ مُصْطَفَى، فَانْتَقَلَ نَصِيبُهَا لَهُ ثُمَّ مَاتَ مُصْلِحُ الدِّينِ عَنْ غَيْرِ نَسْلِ، وَفِي دَرَجَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ أَخُ شَقِيقٍ هُوَ هِبَةُ اللَّهِ الْمَذْكُورُ وَفَضْلُ اللَّهِ وَأَحْمَدُ، وَهُمَا أَخَوَانِ لِأَبِ وَابْنِ خَالَتِهِ، وَهُوَ مُصْطَفَى ابْنُ مَرْيَمَ وَابْنُ عَمَّتِهِ، وَهُوَ عَلِيُّ ابْنُ كَرِيمَةَ، فَهَلْ يَكُونُ نَصِيبُ مُصْلِحِ الدِّينِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ مَقْسُومًا بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ؛ لِكَوْنِهِمْ كُلِّهِمْ فِي دَرَجَتِهِ، وَهُمْ كُلُّهُمْ فِي الْقُرْبِ إِلَى الْوَاقِفِ سِوَاءٍ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ يُدْلِي إِلَى الْوَاقِفِ [ط ١٤٢، ك ١٩٤/١] بِوَاسِطَتَيْنِ، فَإِنَّ الْإِخْوَةَ أَوْلَادَ مُحَمَّدِ بْنِ هِبَةَ اللَّهِ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَعَلِيُّ ابْنُ كَرِيمَةَ بِنْتِ هِبَةَ اللَّهِ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَمُصْطَفَى ابْنُ مَرْيَمَ بِنْتِ دَاوُدَ ابْنِ الْوَاقِفِ، أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الْإِخْوَةُ؛ لِكَوْنِهِمْ أَقْرَبَ إِلَى الْمَيِّتِ، وَيَكُونُ الْقُرْبُ إِلَى الْمَيِّتِ كَالْقُرْبِ إِلَى الْوَاقِفِ، أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الْأَخُ الشَّقِيقُ؛ لِكَوْنِهِ أَخًا شَقِيقًا فَتَكُونُ الْقُوَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْقُرْبِ، وَيَكُونُ الْقُرْبُ إِلَى الْمَيِّتِ كَالْقُرْبِ إِلَى الْوَاقِفِ، أَوْ لِكَوْنِهِ يُدْلِي إِلَى الْوَاقِفِ بِجِهَتَيْنِ: بِالْأُبُوَّةِ وَالْأُمُوَّةِ، فَيَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى

الوَاقِفِ، فَإِنَّ الْأَخَ الشَّقِيقَ هُوَ هِبَةُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هِبَةَ اللَّهِ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَهُوَ أَيْضًا ابْنُ  
ذُخْرَى بِنْتِ دَاوُدَ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَمَا عَدَاهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؟

أَجَابَ: أَمَّا صَرْفُ نَصِيْبِهِ فَهُوَ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ بِالْإِجْمَاعِ، لَا لِمَنْ فَوْقَهُ، وَلَا لِمَنْ  
تَحْتَهُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ، لَكِنْ هَلْ يُقَدَّمُ ذُو جِهَتَيْنِ عَلَى ذِي جِهَةٍ بِقَوْلِ الْوَاقِفِ: يُقَدَّمُ  
الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ. فِيهِ اخْتِلَافٌ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَسْتَوِي الْكُلُّ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْجِهَةِ قُوَّةٌ  
لَا أَقْرَبِيَّةٌ. وَبَعْضُهُمْ يُقَدِّمُ صَاحِبَ الْجِهَتَيْنِ عَلَى صَاحِبِ الْجِهَةِ؛ لِأَنَّ الْأَقْرَبَ تَارَةً يَكُونُ  
بِقُرْبِ الدَّرَجَةِ، وَتَارَةً بِزِيَادَةِ الْقَرَابَةِ. وَبَعْضُهُمْ يُقَدِّمُ الْأَخَ مِنَ الْأَبَوَيْنِ عَلَى الْأَخِ لِأَبٍ  
وَالْأَخِ لِأُمٍّ، وَعِنْدَ عَدَمِ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ يُسَوِّي بَيْنَ الْأَخِ لِأَبٍ وَالْأَخِ لِأُمٍّ، قَائِلًا: إِنَّ الَّذِي  
مِنْ قِبَلِ الْأَبِ ارْتَكَضَ مَعَهُ فِي صُلْبِ الرَّجُلِ، وَالَّذِي مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ ارْتَكَضَ مَعَهُ فِي  
رَحِمِ الْأُمِّ، فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَقْرَبَ مِنْ صَاحِبِهِ، وَلَا [س ١٠٩، ج ١٨٥] يَكُونُ هَذَا عَلَى  
الْمَوَارِيثِ، قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي جَدَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا مِنْ جِهَةٍ، وَالْأُخْرَى مِنْ جِهَتَيْنِ: فِيهِ  
وَجْهَانِ، أَصْحَهُمَا أَنَّهُمَا يَسْتَوِيَانِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي تَعَارُضِ الدَّرَجَةِ وَمَعْنَى الْأَقْرَبِيَّةِ:  
تَقِفُ الْمَسْأَلَةُ وَلَا نَجِدُ مُرَجِّحًا. فَأَشْكَلَتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَيْنَا فَرَجَعْنَا إِلَى الْمَعْنَى فَرَأَيْنَا أَنَّ  
تَقْدِيمَ الْأَقْرَبِ إِلَى الْمَيِّتِ أَقْرَبُ إِلَى مَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ، وَإِلَى مَقَاصِدِ أَهْلِ الْعُرْفِ.  
وَبَعْضُهُمْ قَالَ: الْأَوْلَى أَنْ يَصْطَلِحُوا؛ لِأَنَّ أَقْرَبَ أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ مِنَ الْقُرْبِ صِدِّ الْبُعْدِ،  
فَأَصْلُ مَعْنَاهُ يُسَاعِدُ مَنْ قَالَ بِالمَسَاوَاةِ وَالَّذِي يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ فِي قَرَابَةِ  
الْوَالِدِ الْمَسَاوَاةِ؛ عَمَلًا بِحَقِيقَةِ الْمَعْنَى فِي الْأَقْرَبِ لَا سِيَّمَا فِي جِهَةِ قَرَابَةِ الْوَالِدَةِ، قَالَ  
فِي (مُخْتَصَرِ النَّاصِحِيِّ) فِي بَابِ الْوَقْفِ عَلَى الْأَقْرَبَاءِ: يَبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ، قَالَ  
أَبُو يُوْسُفَ فِي قَوْلِهِ: أَرْضِي صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى قَرَابَتِي الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ. بَعْدَ نَقْلِهِ  
مَذْهَبِ مُحَمَّدٍ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ هِلَالٌ: تَكُونُ الْعَلَّةُ لِأَقْرَبِهِمْ وَأَبْعَدِهِمْ إِلَى الْوَاقِفِ بَيْنَهُمْ

بِالسَّوِيَّةِ، قَالَ هَلَالٌ: وَهَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَالْقَوْلُ هُوَ الْأَوَّلُ مِنْ قَوْلِنَا وَقَوْلِ مُحَمَّدٍ. انْتَهَى.

وَالَّذِي يَظْهَرُ (أَرْجَحِيَّتُهُ) (١) - حَيْثُ رَجَعْتُ إِلَى الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ إِلَى الْوَاقِفِ، وَهِيَ قَرَابَةُ الْوِلَادَةِ، لَا قَرَابَةُ الْإِخْوَةِ الْمُتَفَرِّقِينَ - مُسَاوَاةُ الْجَمِيعِ مِمَّنْ يُدْلِي مِنْ قِبَلِ أَبَوَيْهِ أَوْ أَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِ أَرْجَحِيَّةِ ذِي الْجِهَتَيْنِ عَلَى ذِي جِهَةٍ فِي ابْنِ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ، وَآخَرَ مِنْ أَجْنَبِيِّ، كَأَمْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ بِابْنِ عَمِّهَا وَلَهَا مِنْهُ ابْنٌ، وَمِنْ أَجْنَبِيِّ ابْنِ آخَرَ، وَوَقَفْتُ عَلَى الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ إِلَيْهَا مِنْ أَوْلَادِهَا وَنَسْلِهَا وَذُرِّيَّتِهَا؛ تَرْجِيحُ أَحَدِ ابْنَيْهَا، وَهُوَ الَّذِي مِنْ جِهَةِ ابْنِ عَمِّهَا عَلَى الْآخَرَ، وَهَذَا بَعِيدٌ جِدًّا عَنْ أَغْرَاضِ الْوَاقِفِينَ، وَأَمَّا مَنْ أَدْلَى بِالْأُمَّ فَقَطْ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ، وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي بِهِ عَنِ اجْتِهَادٍ؛ نَفَذَ قَضَائِهِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ اجْتِهَادٍ وَمَوْضِعُ نَظَرٍ، كَمَا قَدْ فَرَزْتُهُ لَكَ، وَفِي (شَرْحِ الْمِنْهَاجِ لِلرَّمْلِيِّ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ (كَمَا أَنَّ) (٢) مَضْرَفُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ رَحِمًا لَا إِرْثًا، فَيَقْدَمُ وَجُوبًا ابْنُ بِنْتِ عَلَى ابْنِ عَمٍّ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ صِحَّةُ مَا أَفْتَى بِهِ الْعِرَاقِيُّ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا فِي كُتُبِ الْأَوْقَافِ، ثُمَّ الْأَقْرَبِ إِلَى الْوَاقِفِ أَوْ الْمُتَوَفَّى؛ قُرْبُ الدَّرَجَةِ وَالرَّحِمِ، لَا قُرْبُ الْإِرْثِ وَالْعُصُوبَةِ، فَلَا تَرْجِيحُ بِهَا فِي مُسْتَوِيَيْنِ فِي الْقُرْبِ مِنْ حَيْثُ الرَّحِمِ وَالدَّرَجَةِ، وَمِنْ ثُمَّ قَالَ: لَا يُرْجَحُ عَمٌّ عَلَى خَالٍ، بَلْ هُمَا مُسْتَوِيَانِ، وَمِثْلُهُ فِي (شَرْحِ الْمِنْهَاجِ لِابْنِ حَجَرَ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْضٌ مَوْقُوفَةٌ مِنْ قِبَلِ زَيْدٍ وَبِهَا أَشْجَارٌ مَوْقُوفَةٌ مِنْ قِبَلِ عَمْرٍو  
زَرَعَ قَيْمُ الْأَرْضِ بَيْنَ الْأَشْجَارِ فَيَبِسَ بَعْضُهَا، فَعَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا يَبِسَ  
٧٧٠ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ مِنْ قِبَلِ زَيْدٍ بِهَا أَشْجَارٌ رَيْتُونٍ وَقَفَّ مِنْ قِبَلِ  
عَمْرٍو عَلَى جِهَةِ بَرٍّ مُعَيَّنَةٍ، وَأَنَّ [س ١١٠، ط ١٤٣، ك ٩٤، ع ١٨٥] الْقَيْمَ عَلَى وَقْفِ

(٢) فِي ع: وَأَنْ.

(١) فِي ع: لِرَجَحِيَّتِهِ.

عَمْرٍو يُؤَدِّي مَا عَلَيْهَا مِنَ الْمُعَيَّنِ فِي كُلِّ سَنَةٍ لِحِجَّتِهَا وَقَفَ زَيْدُ الْمُعَيَّنِ بِدَفْتَرِ زَيْدِ الْمَرْبُورِ، وَأَنَّ الْقِيَمَ عَلَى وَقْفِ زَيْدٍ تَعَدَّى، وَزَرَعَ زَرْعًا بَيْنَ أَشْجَارِ الزَّيْتُونِ الْجَارِي فِي وَقْفِ عَمْرٍو بِغَيْرِ طَرِيقِ شَرْعِيٍّ، وَحَصَلَ لِلْأَشْجَارِ الْمَرْبُورَةِ تَلَفٌ وَضُرٌّ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَصَارَتْ غَلَّتْهَا أَقْلٌ مِمَّا يُتَحَصَّلُ مِنْهَا سَابِقًا، فَهَلْ عَلَى قِيَمِ وَقْفِ زَيْدِ الزَّارِعِ بَيْنَ الْأَشْجَارِ الْجَارِيَةِ فِي وَقْفِ عَمْرٍو أَرْضُ الْأَشْجَارِ الْمَرْبُورَةِ؟

٧٧١ = وَهَلْ لَهُ زَرْعُ الْأَرْضِ الْمَرْبُورَةِ؟

٧٧٢ = وَهَلْ قَسْمُ الزَّرْعِ الْمَرْبُورِ يَكُونُ لِقَوْلِ زَيْدٍ أَوْ لِحِجَّتِهَا وَقْفِ عَمْرٍو،

أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟

٧٧٠ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ الْقِيَمُ عَلَى وَقْفِ زَيْدٍ الْمُتَعَدِّي لِمَا يَيْسَ مِنَ الْأَشْجَارِ

الْجَارِيَةِ فِي وَقْفِ عَمْرٍو بِغَيْرِ طَرِيقِ شَرْعِيٍّ حَيْثُ ثَبَتَ أَنَّهُ بِسَبَبِ زَرْعِهِ، وَالْقِيَمُ عَلَى الشَّجَرِ بِأَحَدِ الْخِيَارَيْنِ: إِنْ شَاءَ أَخَذَ الْحَطَبَ لِحِجَّتِهَا الْوَقْفِ وَاسْتَكْمَلَ قِيَمَتَهُ قَبْلَ يُبْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ دَفَعَهُ لَهُ وَضَمَّنَهُ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ قَبْلَ يُبْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِالزَّرْعِ؛ إِذْ لَيْسَ لِلْقِيَمِ أَنْ يَزْرَعَ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَيَضْمَنُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ الْأَرْضِ أَيْضًا إِنْ انْتَقَصَتْ بِذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُحْتَكِرَةِ، فَمَا بَالُكَ بِالْمُحْتَكِرَةِ؟ وَمَا قَابِلَ ضَمَانِ الْأَشْجَارِ؛ فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى وَقْفِهَا، فَيُصْرَفُ إِلَى مَا يَعُودُ إِلَى نُمُوِّهَا وَإِصْلَاحِهَا حَتَّى تَعُودَ لِمَا كَانَتْ، لَا إِلَى الصَّرْفِ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانُ عَيْنِ الْوَقْفِ، وَلَا يُصْرَفُ شَيْءٌ مِنْ عَيْنِ الْوَقْفِ لِمُسْتَحِقِّي غَلَّتِهِ، وَمَا قَابِلَ ضَمَانِ نَقْصَانِ الْأَرْضِ مَصْرُوفٌ إِلَى إِصْلَاحِ الْأَرْضِ، لَا إِلَى الْمُسْتَحِقِّينَ لِلْغَلَّةِ؛ لِمَا قُلْنَا، صَرَّحَ بِذَلِكَ هَلَالٌ وَغَيْرُهُ.

٧٧١ ج = وَلَا بَأْسَ بِإِيرَادِ مَا يُوضِّحُ الْوَجْهَ فِيمَا أَفْتَيْنَا بِهِ، فَذَكَرُ مَسْأَلَةَ الْإِحْتِكَارِ،

وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهَا الْخَصَّافُ وَالزَّاهِدِيُّ فِي (قِنْيَتِهِ وَحَاوِيهِ) وَهِيَ أَيْضًا فِي (فَتَاوِي شَيْخِ شَيْوِخَنَا الْعَلَّامَةِ شِهَابِ الدِّينِ بْنِ الْحَلْبِيِّ) قَالَ: فِيهَا جَرَى عُرْفُ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ بِهِ، وَتَحَكُّمُ الْقَضَاءِ بِصِحَّتِهِ وَلُزُومِهِ، وَمِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ السَّعْدُ الدِّيْرِيُّ، وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ إِطَالَةً حَسَنَةً، وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ كَلَامُ الْخَصَّافِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ لِلْمُسْتَحْكِرِ الْإِسْتِبْقَاءَ، وَإِنْ أَبَى الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْقَلْعَ، حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَفِي (الْإِسْعَافِ) فِي فَضْلِ إِنْكَارِ الْمُتَوَلَّى الْوَقْفَ، وَفِي غَضَبِ الْغَيْرِ إِيَّاهُ: لَوْ اسْتَغْلَلَ الْغَاصِبُ الْأَرْضَ سِنِينَ بِالزَّرَاعَةِ؛ فَالْغَلَّةُ لَهُ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةٌ مَا نَقَصَ مِنَ الْأَرْضِ، وَلَا يَلْزَمُهُ أَجْرٌ مِثْلِهَا. وَهَذَا قَوْلُ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَقَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ: (يَلْزَمُ) <sup>(١)</sup> أَجْرٌ مِثْلِهَا، وَأَجْرٌ مِثْلِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَمَا أُعِدَّ لِلِاسْتِغْلَالِ.

٧٧٢ ج = وَمَنْهُ يُعْلَمُ مَسْأَلَةُ قَسْمِ الزَّرْعِ. وَفِيهِ قَبْلَ هَذَا بَيْسِيرٌ: وَيَضْمَنُ الْغَاصِبُ النُّقْصَانَ [س ١١٠ ب /] وَيُضْرَفُ بَدْلُهُ فِي عِمَارَتِهَا، وَلَا يُضْرَفُ لِأَهْلِ الْوَقْفِ؛ لِكَوْنِهِ بَدَلُ الْعَيْنِ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا عَقْدُ الْوَقْفِ، وَلَيْسَ لَهُمْ فِيهَا حَقٌّ، فَكَذَا فِيمَا قَامَ مَقَامَهَا وَإِنَّمَا حَقُّهُمْ فِي الْعَلَّةِ خَاصَّةً. انْتَهَى.

فَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا، وَمِثْلُهُ فِي (هِلَالٍ) وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ، وَأَمَّا إِذَا صَارَتْ غَلَّتْهَا أَقْلٌ؛ فَلَا قَائِلَ بِضَمَانِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ الْغَضَبُ عَلَى عَيْنِهَا، وَلَوْ وَقَعَ الْغَضَبُ عَلَى الْأَشْجَارِ وَقَدْ أَغَلَّتْ فَتَلَفَتْ؛ ضَمِنَهَا لِوُقُوعِ الْغَضَبِ عَلَيْهَا مَعَ الْأَصْلِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَغَلَّتْ فِي يَدِهِ، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَجُوزُ إِحْدَاثُ الْمُرْتَبَاتِ فِي الْأَوْقَافِ وَلَا التَّصْرِيرُ  
فِي الْوُضَائِفِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَأَقِفِ

٧٧٣ = سُئِلَ: فِيمَا حَلَّ بِوَقْفِ أَبِي الْأَنْبِيَاءِ الْكِرَامِ السَّيِّدِ الْخَلِيلِ عَلَى نَبِيَّنَا وَعَلَيْهِ

(١) فِي ع: بِلْزُومِ.



وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مِنْ إِحْدَاثِ الْمُرْتَبَاتِ فِيهِ، فَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ (اِخْتِلَالٌ) <sup>(١)</sup> سِمَاطِهِ الشَّرِيفِ، وَمَا هُوَ الْمَشْرُوطُ فِيهِ [ك ١٩٥، ك ٩٥ب، ١٨٦٤، ط ١٤٤ /] وَانْتِقَاصُ حَقِّ السَّدَنَةِ وَالْفَرَاشِينَ وَأَيْمَتِهِ وَمُؤَدِّيهِ؛ لِصَرْفِهِ لِعَبْرِ مُسْتَحِقِّهِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَى وِلَاةِ الْأُمُورِ أَجْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمُ الْأَجُورَ مَنَعُ تِلْكَ الْمُرْتَبَاتِ الْمُحَدَّثَةِ، وَقَطْعُهَا وَحَسْمُ مَا دَتَّهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجِبُ عَلَى الْوِلَاةِ أَصْلَحَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى حَسْمُ مَا دَتَّ تِلْكَ الْمُحَدَّثَاتِ، وَقَطْعُ تِلْكَ الْمُرْتَبَاتِ، فَقَدْ صَرَّحُوا بِحُرْمَتِهَا وَعَدَمِ حِلِّ تَنَاوُلِهَا، فَيَكُونُ قَطْعُهَا مِنْ بَابِ إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ، وَهُوَ وَاجِبٌ خُصُوصًا عَلَى مَنْ كَانَ لَهُ بُسُوطَةٌ يَدٍ وَقُدْرَةٌ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): تَصَرَّفُ الْقُضَاةِ فِي الْأَوْقَافِ مُقَيَّدٌ بِالْمَصْلَحَةِ، لَا أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ كَيْفَ شَاءَ، فَلَوْ فَعَلَ مَا يُخَالِفُ شَرْطَ الْوَقَافِ؛ لَا يَصِحُّ، وَلِذَا قَالَ فِي (الدَّخِيرَةِ) وَعَبَّرَهَا: الْقَاضِي إِذَا قَرَّرَ فَرَاشًا فِي الْمَسْجِدِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَقَافِ، وَجَعَلَ لَهُ مَعْلُومًا <sup>(٢)</sup>؛ لَا يَحِلُّ لِلْقَاضِي ذَلِكَ، وَلَا يَحِلُّ لِلْفَرَاشِ تَنَاوُلَ الْمَعْلُومِ، ثُمَّ قَالَ: اسْتَفِيدَ مِنْهُ عَدَمُ صِحَّةِ تَقْرِيرِ الْقَاضِي فِي بَقِيَّةِ الْوِظَائِفِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَقَافِ، كَشَهَادَةِ وَمُبَاشَرَةِ وَطَلَبِ بِالْأَوْلَى، وَحُرْمَةِ الْمُرْتَبَاتِ بِالْأَوْلَى. وَفِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) بَعْدَ مَسْأَلَةِ الْفَرَاشِ: وَبِهِ عُلِمَ حُرْمَةُ إِحْدَاثِ الْوِظَائِفِ بِالْأَوْقَافِ بِالْأَوْلَى، وَبِهِ عُلِمَ أَيْضًا حُرْمَةُ الْمُرْتَبَاتِ بِالْأَوْقَافِ بِالْأَوْلَى. وَقَدْ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ فِي الْقَاعِدَةِ الْأُولَى مِنَ النَّوعِ الثَّانِي، وَفِي الْقَاعِدَةِ الْخَامِسَةِ مِنَ النَّوعِ الثَّانِي أَيْضًا، وَفِي كِتَابِ الْوَقَافِ، وَفِي الدَّعْوَى؛ اعْتِنَاءً بِشَأْنِهَا، وَهِيَ مِنْ الْمَسَائِلِ الشَّهِيرَةِ، وَالنُّقُولُ فِيهَا كَثِيرَةٌ، هَذَا وَلِوَقْفِ السَّيِّدِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِينَا الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ زِيَادَةَ الْإِعْتِنَاءِ لِرَفْعَةِ شَأْنِهِ بِنِسْبَتِهِ إِلَى هَذَا النَّبِيِّ الْعَظِيمِ، وَعَلَى قَدْرِ شَرَفِهِ يَشْرَفُ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ عَلَى مَا نُسِبَ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ أَوْقَافِ الْأَوْلِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ

(٢) أي: راتباً.

(١) في س: اِخْتِلَافٌ.

وَالْفُضْلَاءِ وَالْأَمْرَاءِ، فَالْوَاجِبُ زِيَادَةُ الْإِهْتِمَامِ بِهِ، وَالْأَعْتِنَاءُ بِشَأْنِهِ، يَفْقَهُ ذَلِكَ مَنْ كَانَ لَهُ قُوَّةٌ فِي إِيمَانِهِ، وَاعْتِمَادٌ صَحِيحٌ فِي إِسْلَامِهِ وَإِحْسَانِهِ، [س ١١١/أ] وَفَقْنَا اللَّهَ لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ بِفَضْلِهِ الْعَظِيمِ، وَفَيْضِهِ الْعَمِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ الْوَاقِفُ لِلنَّظَرِ شَيْئًا  
وَلَا فَرَضَ لَهُ الْقَاضِي؛ فَلَا شَيْءَ لَهُ

٧٧٤ = سُئِلَ: فِيْمَا حَلَّ بِوَقْفِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي نَطَقَ الْقُرْآنُ بِفَضْلِهِ، وَبُورِكَ حَوْلَهُ، وَوَرَدَتِ الْأَحَادِيثُ الشَّرِيفَةُ بِإِسْرَاحِهِ تَعْظِيمًا لِشَأْنِهِ، وَتَوْقِيرًا لَهُ مِنْ إِحْدَاثِ الْوِظَائِفِ بِكَثْرَةِ الْفَرَّاشِينَ لَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ مِنْ وَاقِفٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُصَدِّرِينَ وَالْوَقَادِينَ وَالْمُعَيَّنِينَ لِلْأُمَّةِ وَالْخُطَبَاءِ بِغَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ مِنَ الْبُؤَابِينَ وَالْكَتَبَةِ وَالسَّدَنَةِ وَالْمُؤَدِّينَ وَالشَّحْنَةَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْإِحْدَاثَاتِ الَّتِي لَمْ يُنْصَ عَلَيْهَا الْوَاقِفُونَ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَى وُلَاةِ الْأُمُورِ أَصْلَحَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَوَفَّرَ لَهُمُ الْأَجُورَ حَسْمَ مَادَّةِ تِلْكَ الْمُحْدَثَاتِ، وَقَطْعُ تِلْكَ الْمُبْتَدَعَاتِ لَا سِيَّمَا مَعَ احْتِيَاجِ الْمَسْجِدِ الْمَذْكُورِ لِعِمَارَةِ مَا انْهَدَمَ، وَتَرْمِيمِ مَا اسْتَرَمَّ، وَعِمَارَةِ مُسَقِّفَاتِهِ، وَتَلَاْفِي مَا أَشْرَفَ عَلَى الْخَرَابِ مِنْ مُسْتَعْلَاتِهِ؟

٧٧٥ = وَهَلْ مَعَ احْتِيَاجِهِ إِلَى مَا ذَكَرَ يَجُوزُ صَرْفُ بَعْضِ عَمَلَاتِهِ إِلَى نَقْشِهِ بِالْحِجْصِ وَزَخْرَفَتِهِ بِمَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَاللَّازُورِدِ<sup>(١)</sup> وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَلْوَانِ أَمْ لَا؟

٧٧٤ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَجِبُ عَلَى الْوُلَاةِ حَسْمُ مَادَّةِ تِلْكَ الْمُحْدَثَاتِ، وَقَطْعُ تِلْكَ الْمُرْتَبَاتِ، فَقَدْ صَرَّحَ الْعُلَمَاءُ بِحُرْمَتِهَا وَعَدَمِ تَنَاوُلِ عُلُوقَتِهَا، فَيَكُونُ (قَطْعًا)<sup>(٢)</sup> مِنْ بَابِ

(١) اللازورد: من الأحجار الكريمة لونه أزرق سماوي أو بنفسجي يكثر في أفغانستان وأمريكا يستعمل للزينة. المعجم الوسيط (لازورد).

(٢) في ع: قطعها.

إِزَالَةَ الْمُنْكَرِ، وَهُوَ فَرَضٌ عَلَى مَنْ لَهُ بُسُوطَةٌ يَدٍ وَقُدْرَةٌ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ):  
تَصَرَّفُ الْقَاضِي بِالْأَوْقَافِ مُقَيَّدٌ بِالْمَصْلَحَةِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ كَيْفَ شَاءَ، فَلَوْ فَعَلَ  
مَا يُخَالِفُ شَرْطَ الْوَاقِفِ لَا يَصِحُّ، وَلِذَا قَالَ فِي (الدَّخِيرَةِ) وَعَیْرِهَا: إِذَا قَرَّرَ الْقَاضِي  
فَرَأْسًا فِي الْمَسْجِدِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَجَعَلَ لَهُ مَعْلُومًا؛ لَا يَحِلُّ لِلْقَاضِي ذَلِكَ،  
وَلَا يَحِلُّ لِلْفَرَّاشِ تَنَاوُلُ الْمَعْلُومِ. ثُمَّ قَالَ: اسْتِنِيدَ مِنْهُ عَدَمُ صِحَّةِ تَقْرِيرِ الْقَاضِي  
فِي بَقِيَّةِ الْوِظَائِفِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، كَشَهَادَةِ وَمُبَاشَرَةِ وَطَلَبِ بِالْأَوْلَى، وَحُرْمَةُ  
الْمُرْتَبَاتِ بِالْأَوْقَافِ بِالْأَوْلَى، وَفِي (الْأَشْبَاهِ) [ع ٨٦٤، ب، س ١١١/ب] أَيْضًا فِي الْقَاعِدَةِ  
الْخَامِسَةِ بَعْدَ مَسْأَلَةِ الْفَرَّاشِ: وَبِهِ عُلِمَ حُرْمَةُ إِحْدَاثِ الْوِظَائِفِ فِي الْأَوْقَافِ بِالْأَوْلَى،  
وَبِهِ عُلِمَ أَيْضًا حُرْمَةُ الْمُرْتَبَاتِ بِالْأَوْلَى، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ فِي الْقَاعِدَةِ الْأَوْلَى مِنَ النَّوعِ  
الثَّانِي، وَفِي الْقَاعِدَةِ الْخَامِسَةِ مِنَ النَّوعِ الثَّانِي أَيْضًا، وَفِي كِتَابِ الْوَقْفِ وَالِدَّعْوَى؛  
اعْتِنَاءً بِشَأْنِهَا، وَهِيَ مِنَ الْمَسَائِلِ الشَّهِيرَةِ وَالنُّقُولِ فِيهَا كَثِيرَةٌ، فَلَا تَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ  
بِالْفِقْهِ أَدْنَى إِمَامٍ، بَلْ وَمَا أَظُنُّ وَلَا الْعَوَامَّ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَسْجِدُ مُسْتَعْنِيًا عَنِ الْعِمَارَةِ  
أَوْ مُحْتَاجًا لَهَا، فَكَيْفَ مَعَ احْتِيَاجِهِ إِلَى الْعِمَارَةِ وَالتَّرْمِيمِ، وَتَلَا فِي مَا هُوَ مُشْرِفٌ عَلَى  
الْوُقُوعِ مِنْ بِنَائِهِ الْحَادِثِ وَالْقَدِيمِ، أَوْ بِنَاءِ مُسَقِّفَاتِهِ، وَتَرْمِيمِ مُسْتَعْلَاتِهِ، وَالْمُتُونِ قَاطِبَةً  
قَدْ تَرَادَفَتْ عَلَى أَنَّهُ يُبْدَأُ مِنْ غَلَّتِهِ بِعِمَارَتِهِ بِلا شَرْطٍ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْوَاقِفِ صَرْفُ الْغَلَّةِ  
مُؤَبَّدًا، وَلَا تَبْقَى دَائِمَةً إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَكَذَلِكَ الشُّرُوحُ وَالْفَتَاوِي، فَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ  
أَضَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَبْعَدَهُ وَأَقْصَاهُ عَنْ رَحْمَتِهِ وَطَرْدَهُ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى الْإِطْنَابِ بِزِيَادَةِ  
عَلَى هَذَا الْجَوَابِ.

٧٧٥ ج = وَأَمَّا نَقْشُهُ وَرَخْرَفْتُهُ بِمَا ذَكَرَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ؛ فَحَرَامٌ مُطْلَقًا، كَمَا

صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا، وَيُضْمَنُ النَّاطِرُ الْمَالَ الَّذِي صَرَفَهُ فِيهِ، قَالَ فِي (الْكَافِي): وَهَذَا:

أَي نَفْيِ الْكَرَاهَةِ فِي نَقْشِهِ إِذَا فَعَلَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ، أَمَّا الْمُتَوَلَّى فَيَفْعَلُ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ

مَا يُحْكِمُ الْبِنَاءَ بِهِ دُونَ النَّقْشِ، فَلَوْ [ط ١٤٥ /] فَعَلَ؛ ضَمِنَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَضْيِيعِ الْمَالِ، فَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَمْوَالُ الْمَسْجِدِ وَخَافَ الضِّيَاعَ بِطَمَعِ الظَّلْمَةِ فِيهَا؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ حِينَئِذٍ. انْتَهَى.

وَقَوْلُهُ: فَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَمْوَالُ الْمَسْجِدِ إلخ يَعْنِي: وَهُوَ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْعِمَارَةِ.  
وَقَوْلُهُ: لَا بَأْسَ إلخ يَعْنِي: وَلَا يَضْمَنُ، وَبِدُونِ ذَلِكَ يَضْمَنُ لِعَدَمِ الْجَوَازِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ وَأَذِنَ لِلْمُسْلِمِينَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ فَصَلُّوا

٧٧٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَذِنَ لِلْمُسْلِمِينَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ فَصَلُّوا، وَأَنْشَأَ مَدْرَسَةً أَيْضًا وَقَفَّهَا عَلَى الْمُشْتَغَلِينَ بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَالْعِلْمِ الشَّرِيفِ، وَعَلَى شَيْخٍ يَقْرَأُ بِهَا الْقُرْآنَ، وَيُورِدُ بِهَا الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ وَمَسَائِلَ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ، وَشَرَطَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ بِالْمَسْجِدِ الْمَذْكُورِ وَجَمِيعُ الْمُسْتَحِقِّينَ فِي وَقْفِ الْمَسْجِدِ وَالْمَدْرَسَةِ مِنْ أَهْلِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُبَجَّلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، يُقَسِّمُ الْقِيَمَ رَيْعَ الْوَقْفِ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا يَرَاهُ، وَإِنْ تَعَدَّرَ الصَّرْفُ عَلَى بَعْضِهِمْ يُصْرَفُ إِلَى بَقِيَّتِهِمْ، وَمَالُهُ لِفُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَشَرَطَ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ لِنَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ لِابْنِ أَخِيهِ، ثُمَّ لِلْأَرْشَدِ فَالْأَرْشَدِ مِنْ ذُرِّيَّةِ ابْنِ أَخِيهِ، فَإِنْ عُدِمُوا أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يَصْلُحُ لِلنَّظَرِ؛ فَالنَّظَرُ فِيهِ لِشَيْخِ الْحَنَابِلَةِ الْفُلَانِيَّةِ، وَلَمْ يُقَدَّرِ الْوَاقِفُ لِلنَّاظِرِ شَيْئًا [ك ١٩٦ /] مِنْ الْغَلَّةِ، فَهَلْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؟

٧٧٧ = أَمْ يُعْطَى الْجَمِيعُ لِلْمَذْكُورِينَ بَعْدَ الْعِمَارَةِ عَمَلًا بِمُوجِبِ شَرْطِ

الْوَاقِفِ؟

٧٧٨ = وَهَلْ إِذَا تَعَدَّرَ الصَّرْفُ إِلَى بَعْضِهِمْ يُصْرَفُ إِلَى بَقِيَّتِهِمْ كَمَا شَرَطَ؟

٧٧٩ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّةِ ابْنِ أَخِي الْوَاقِفِ، وَأَنَّهُ يَصْلُحُ لِلنَّظَرِ يُعْمَلُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ؟

٧٨٠ = وَهَلْ يَجُوزُ تَغْلِيْقُ بَابِ الْمَسْجِدِ دَائِمًا وَمَنْعُ الْمُصَلِّينَ فِيهِ، وَفَتْحُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ لِلنِّسَاءِ يَضْرِبْنَ فِيهِ بِالْدُّفُوفِ، وَيَرْفَعْنَ أَصْوَاتَهُنَّ فَيُسْمِعْنَ كُلَّ مَنْ مَرَّ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا؟

٧٨١ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا، فَمَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ بِالطَّرِيقِ الشَّرْعِيِّ؟

٧٨٢ = وَهَلْ إِذَا ثَبَتَ [ع ٨٧٧، س ١١٢/١] اخْتِلَاسُهُ فِي الْوَقْفِ تَرْفَعُ يَدُهُ عَنْهُ، وَيُقَامُ شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ نَاطِرًا، أَوْ يُؤَلَّى حَاكِمُ الْمُسْلِمِينَ مَنْ شَاءَ؟

٧٧٦ ج = أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ يَشْرُطْ لَهُ الْوَاقِفُ شَيْئًا، وَلَا فَرَضَ لَهُ الْقَاضِي؛ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا، وَإِذَا نَصَّبَ الْقَاضِي نَاطِرًا وَلَمْ يُعَيِّنْ لَهُ شَيْئًا فَعَمِلَ فِيهِ وَسَعَى سَنَةً مَثَلًا: قِيلَ: لَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ لَا تَتَقَوَّمُ إِلَّا بِالْعَقْدِ، وَلَمْ يُوجَدْ. وَقِيلَ: يَسْتَحِقُّ أَجْرَ سَعْيِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ ذَلِكَ ظَاهِرًا، إِلَّا بِأَجْرٍ وَالْمَعْهُودُ كَالْمَشْرُوطِ، فَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْهُودًا؛ جَمْعًا بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ بِدُونِ الْعَمَلِ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا بِدُونِ شَرْطِ الْوَاقِفِ.

٧٧٧ ج = وَإِذَا لَمْ يُعْطَ شَيْئًا يُعْطَى الْجَمِيعُ لِلْمُسْتَحِقِّينَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِمْ.

٧٧٨ ج = وَيُضْرَفُ مَا تَعَدَّرَ صَرْفُهُ عَلَى بَعْضِهِمْ لِبَقِيَّتِهِمْ عَلَى مَا يَرَاهُ الْقِيَمُ بَعْدَ

الْعِمَارَةِ.

٧٧٩ ج = وَإِذَا لَمْ يَكُنْ نَسَبُ الرَّجُلِ الْمُدَّعِي أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّةِ ابْنِ أَخِ الْوَاقِفِ مَعْرُوفًا

بِهِ؛ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُ بِمُدَّعَاهُ، وَلَا يُعْطَى بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ.

٧٨٠ ج = وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ قَفْلُ بَابِ الْمَسْجِدِ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ قَوْلًا وَاحِدًا، وَيَدْخُلُ بِذَلِكَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤] الآية.

٧٨١ ج = وَيُؤَدَّبُ عَلَى ذَلِكَ لَا سِيَّمَا، وَقَدْ مَكَّنَ النِّسَاءَ مِنْ ضَرْبِ (الدُّفُوفِ) (١) وَرَفَعَ أَصْوَاتِهِنَّ.

٧٨٢ ج = وَإِذَا ثَبَّتَتْ خِيَانَتَهُ؛ وَجَبَ عَلَى الْقَاضِي عَزْلُهُ، وَإِنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ أَنْ لَا يَعْزِلَهُ الْقَاضِي وَالسُّلْطَانُ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ مُخَالَفَ لِحُكْمِ الشَّرْعِ، فَبَطَلَ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَمُقْتَضَاهُ، أَيُّ: مُقْتَضَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْبِرَازِيُّ بِقَوْلِهِ: إِنَّ عَزَلَ الْقَاضِي لِلْحَائِنِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْإِثْمُ بِتَرْكِهِ، فَإِذَا عَزَلَهُ الْقَاضِي وَلَمْ يُوْجَدْ أَحَدٌ مِنْ ذُرِّيَّةِ ابْنِ أُخِيهِ، أَوْ وُجِدَ وَكَانَ مِمَّنْ لَا يَصْلُحُ؛ فَالنَّظَرُ فِيهِ لِشَيْخِ الْحَنَابِلَةِ الَّذِي شَرَطَهُ الْوَاقِفُ؛ إِذْ شَرَطَ الْوَاقِفِ كَنْصَرَ الشَّارِعِ، وَكُلُّ مَا أَتَيْنَاهُ بِهِ نَصَّتْ عَلَيْهِ عُلَمَاؤُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تَصِحُّ مُسَاقَاةُ الْمُسْتَحِقِّ فِي الْوَقْفِ وَلَا إِجَارَتُهُ

٧٨٣ = سُئِلَ: فِي أَحَدِ الْمُسْتَحِقِّينَ فِي الْوَقْفِ، إِذَا سَاقَى عَلَى كَرَمٍ مَوْقُوفٍ أَوْ آجَرَ عَقَارَ الْوَقْفِ، وَكَتَبَ فِي صَكِّ الْمَسَاقَاةِ أَوْ الْإِجَارَةِ: أَنَّهُ سَاقَى أَوْ آجَرَ بِمَا لَهُ مِنَ الْوِلَايَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَالْحَالُ أَنَّ النَّاطِرَ عَلَى الْوَقْفِ غَيْرُهُ بِشَرَطِ الْوَاقِفِ: أَنَّهُ لِلْأَرْشِدِ فَالْأَرْشِدِ، هَلْ تَصِحُّ مُسَاقَاتُهُ أَوْ إِجَارَتُهُ مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ نَاطِرًا عَلَى الْوَقْفِ، وَلَا وَِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَحَدِ الْمُسْتَحِقِّينَ أَمْ لَا؟

٧٨٤ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا تَصِحُّ، فَمَا الْحُكْمُ فِي رِيْعِ الْوَقْفِ؟

٧٨٣ ج = أَجَابَ: لَا تَصِحُّ مُسَاقَاةُ الْمُسْتَحِقِّ فِي الْوَقْفِ وَلَا إِجَارَتُهُ، إِنَّمَا ذَلِكَ لِنَاطِرِهِ [ط ١٤٦، ك ٩٦، ب، س ١١٢/ب] لَا لِلْمُسْتَحِقِّ فِي غَلَّتِهِ بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا، وَلَوْ كَتَبَ

فِي صَكِّ الْمَسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ أَنَّهُ سَاقَى أَوْ آجَرَ بِمَا لَهُ مِنَ الْوِلَايَةِ؛ تَوْهُمَا أَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ فِي الْوَقْفِ يُوجِبُ لَهُ وَِلَايَةً عَلَى الْوَقْفِ؛ إِذِ الْعِبْرَةُ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا لِمَا كُتِبَ فِي الصَّكِّ.

٧٨٤ج = وَإِذَا قُلْنَا بِفَسَادِ الْمَسَاقَاةِ؛ فَالرَّيْعُ كُلُّهُ يُوضَعُ فِي الْوَقْفِ، وَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ، لِأَنَّهُ غَاصِبٌ عَمِلَ فِي الْوَقْفِ بِغَيْرِ إِجَارَةٍ نَافِذَةٍ، بَلْ تَرَدُّ بِرَدِّ نَاطِرِهِ، فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ كَمَا ذَكَرَ لِي السَّائِلُ بِلِسَانِهِ، فَمَا تَنَاوَلَهُ وَالْحَالُ هَذِهِ مِنْ رَيْعِ الْوَقْفِ حَرَامٌ سُحْتٌ، يَجِبُ رَدُّهُ إِلَى مَصَارِفِ الْوَقْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ تَوْجِيهَهُ مَشِيخَةً قَرَاءِ كِتَابِ

اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لِدَلِّكَ

٧٨٥ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وُجِّهَتْ مَشِيخَةً عَلَى قُرَاءِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِرَجُلٍ جَاهِلٍ، لَا يُحْسِنُ الْقِرَاءَةَ مَعَ وُجُودِ مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِدَلِّكَ، هَلْ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ وَتَوْجِيهَهَا لِلْمُسْتَحِقِّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ ذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا أُعْطِيَ غَيْرَ الْمُسْتَحِقِّ؛ فَقَدْ ظَلَمَ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِإِعْطَاءِ [ع ٨٧ب /] غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ، وَمَرَّةً بِمَنْعِ الْحَقِّ عَنِ الْمُسْتَحِقِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَرْيَةَ خَرَاجِيَّةٍ يُصْرَفُ تِسْعَةُ أَعْشَارِ خَرَاجِهَا لِمَدْرَسَةٍ مَخْصُوصَةٍ

٧٨٦ = سُئِلَ: فِي قَرْيَةِ خَرَاجِيَّةٍ، يُصْرَفُ تِسْعَةُ أَعْشَارِ خَرَاجِهَا لِمَدْرَسَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَالْعَشْرُ الْعَاشِرُ لِبَيْتِ الْمَالِ مَصْرُوفٌ لِجُنْدِيٍّ، هَلْ إِذَا تَنَاوَلَ الْمُتَّكَلِّمُ عَلَى الْمَدْرَسَةِ تِسْعَةَ أَعْشَارٍ، وَبَقِيَ التُّسْعُ بِذِمَّةِ مُزَارِعِهَا يُطَالَبُ الْمُتَّكَلِّمُ عَلَى الْمَدْرَسَةِ بِحِصَّةِ بَيْتِ الْمَالِ مِمَّا قَبِضَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُطَالَبُ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمُطَالَبُ بِهِ الْمَزَارِعُ الَّذِي الْخَرَاجُ لآزَمُهُ شَرْعًا،  
وَلَيْسَ ذَلِكَ شَرِكَةً بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، حَتَّى يُقَالَ مَالٌ مُشْتَرِكٌ قُبِضَ عَلَى سَبِيلِ الشَّرِكَةِ،  
بَلِ الْمَقْبُوضُ نَصِيبُ الْمَدْرَسَةِ، وَلَا شَرِكَةَ لِلْجُنْدِيِّ فِيهِ، فَلَمْ يَكُنِ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى  
الْمَدْرَسَةِ مُتَعَدِّيًا فِي قَبْضِهِ وَصَرْفِهِ لِمُسْتَحِقِّيهِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ بِقَبْضِ مَالٍ  
قَبْضُهُ شَرْعًا وَصَرْفُهُ لِمُسْتَحِقِّيهِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى فَقِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَبْدَأُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ بِعِمَارَتِهِ

٧٨٧= سُنِّلَ: فِي الْوَقْفِ، هَلْ يَبْدَأُ النَّاطِرُ مِنْ غَلَّتِهِ بِعِمَارَتِهِ أَمْ لَا؟

٧٨٨= وَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الصَّرْفِ إِلَى الْمُسْتَحِقِّينَ أَمْ لَا؟

٧٨٩= وَإِذَا وَهَبَ كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُمْ شَيْئًا مِنْ مُتَعَيِّنِهِ الْمَقْبُوضِ بِيَدِهِ لِلنَّاطِرِ، هَلْ لَهُمُ

الرُّجُوعُ فِيهِ أَمْ لَا؟

٧٩٠= وَإِذَا أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُرْتَزِقَةِ بَعْلُوفَتِهِ قَرِيَةً يَتَحَصَّلُ مِنْ غَلَّتِهَا أَضْعَافُ

مَا يَسْتَحِقُّهُ، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٧٨٧ج= أَجَابَ: نَعَمْ يَبْدَأُ مِنْ غَلَّتِهِ بِعِمَارَتِهِ بِلَا شَرْطٍ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْوَاقِفِ صَرْفُ

الْغَلَّةِ مُؤَبَّدًا، وَلَا تَبْقَى كَذَلِكَ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ.

٧٨٨ج= وَالْقَوْلُ قَوْلُ النَّاطِرِ فِي الصَّرْفِ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ يَدَّعِي

إِيصَالَ الْأَمَانَةِ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا، وَاخْتَلَفَ فِي تَحْلِيْفِهِ، وَاعْتَمَدَ الشَّيْخُ زَيْنٌ فِي (فَوَائِدِهِ)

أَنَّهُ لَا يَخْلِفُ، وَقِيلَ: يَخْلِفُ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

٧٨٩ج= وَلَا رُجُوعَ لِلْمُسْتَحِقِّينَ فِيْمَا وَهَبُوا لَهُ وَقَبْضَهُ وَاسْتَهْلَكَهُ.

٧٩٠ج= وَلَيْسَ لِلْمُسْتَحِقِّينَ أَخْذُ الْقَرَى بِمَا لَهُمْ مِنَ الْمُعَيَّنِ؛ إِذْ حَقَّقَهُمْ لَيْسَ فِي

عَيْنِ الْوَقْفِ، لَا سِيَّمَا مَعَ كَوْنِهِ أَضْعَافَ أَضْعَافِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## إِذَا خَرِبَ صَهْرِيحُ الدَّارِ المَوْقُوفَةِ يُعَمَّرُ مِنْ أُجْرَتِهَا

٧٩١ = سُئِلَ: فِي دَارِ الوَقْفِ المُعَدَّةِ لِلِاسْتِغْلَالِ، إِذَا خَرِبَ صَهْرِيحُهَا المُعَدُّ لِمَاءِ الأَشْتِيَّةِ، هَلْ تَجِبُ عِمَارَتُهُ مِنْ أُجْرَتِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَجِبُ عِمَارَتُهُ مِنْ أُجْرَتِهَا، فَقَدْ صَرَّحُوا بِوُجُوبِ العِمَارَةِ فِي الأَوْقَافِ عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي كَانَتْ [س ١١٣، ك ١٩٧ /] عَلَيْهِ زَمَنَ الوَاقِفِ، حَتَّى قَالُوا: البَيَاضُ وَالحُمْرَةُ فِي الحِيطَانِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى زَمَنِهِ لَا يُفْعَلَانِ، وَإِلَّا فُعِلَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

## وَقَفَ عَلَى وَلَدِيهِ وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ مِنْ ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ

٧٩٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى وَلَدِيهِ: أَمِينِ الدِّينِ وَمَحْمُودٍ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنْ ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ عَلَى الفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ وَثَّم، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ فَنَصِيْبُهُ لَهُ، مَاتَ الوَاقِفُ عَنِ ابْنَيْهِ المَذْكُورَيْنِ، ثُمَّ مَاتَ أَمِينُ الدِّينِ عَنِ بِنْتٍ، فَأَكَلَ جَمِيعَ الغَلَّةِ أَخُوهُ مَحْمُودٌ، ثُمَّ مَاتَ مَحْمُودٌ عَنِ ابْنَتَيْنِ، فَمَا الحُكْمُ فِيمَا أَكَلَ وَفِي قِسْمَةِ الوَقْفِ بَعْدَ مَوْتِهِ؟

أَجَابَ: أَمَّا مَا أَكَلَهُ مَحْمُودٌ مِنْ حِصَّةِ بِنْتِ أَخِيهِ، وَهُوَ النِّصْفُ؛ فَمَضْمُونٌ عَلَيْهِ، وَيُؤْخَذُ ضَمَانُهُ مِنْ تَرِكَتِهِ وَيُدْفَعُ لَهَا، وَأَمَّا قِسْمَةُ غَلَّةِ الوَقْفِ بَعْدَ مَوْتِ مَحْمُودٍ؛ فَهِيَ عَلَى رُؤُوسِهِنَّ أَثْلَاثًا، فَإِنَّا نَنْقُضُ القِسْمَةَ بِمَوْتِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الخِصَافُ، وَنُعْطِي كُلَّ وَاحِدَةٍ ثُلَاثًا، وَلَا نَنْظُرُ إِلَى قَوْلِ الوَاقِفِ: مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيْبُهُ لَهُ، وَقَدْ غَلِطَ مَنْ أَفْتَى بِعَدَمِ نَقْضِ القِسْمَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ غَرَضِ الوَاقِفِ، فَافْهَمْ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقْفِيَّةٌ مُخْتَوِيَةٌ عَلَى تَرْتِيبِ الْمُسْتَحِقِّينَ  
وَعَلَى شُرُوطٍ ذَكَرَهَا الْوَاقِفُ

٧٩٣ = سُئِلَ مِنْ دِمَشْقَ: فِيمَا إِذَا أَنْشَأَ رَجُلٌ [ط ١٤٧، ع ١٨٨، س ١١٣ ب /] وَقَفَّهُ  
عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ  
الشَّرْعِيَّةِ، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، يَسْتَقِلُّ بِهِ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ إِذَا انفرد، وَيَشْتَرِكُ فِيهِ  
الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ كَذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ نَظِيرُ  
ذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى أُنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ مِثْلَ ذَلِكَ، عَلَى أَنْ مَنْ تُوَفِّيَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ  
وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأُنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ أَوْ نَسْلِ أَوْ عَقَبٍ؛ انْتَقَلَ  
نَصِيْبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى وَلَدِهِ، ثُمَّ إِلَى وَلَدِ وَلَدِهِ، ثُمَّ إِلَى نَسْلِهِ وَعَقِبِهِ، عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ  
الْمَذْكُورَيْنِ أَعْلَاهُ، وَعَلَى أَنَّهُ مَنْ تُوَفِّيَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأُنْسَالِهِمْ  
وَأَعْقَابِهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدِ وَلَدٍ وَلَا نَسْلِ وَلَا عَقَبٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيْبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَنْ  
هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ الْمُسْتَحِقِّينَ لَهُ الْمُتَنَاولِينَ لِرِيعِهِ وَأَجُورِهِ،  
يُقَدِّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَأَلْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَفَّى مِنْهُمْ، زِيَادَةً عَمَّا بِيَدِهِ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى  
وَلَدٍ مَنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِ وَعَقِبِهِ، عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورَيْنِ أَعْلَاهُ،  
وَعَلَى أَنَّهُ مَنْ تُوَفِّيَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأُنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ قَبْلَ  
اسْتِحْقَاقِهِ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ هَذَا الْوَقْفِ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ وَلَدٍ أَوْ نَسْلًا أَوْ عَقَبًا؛ اسْتَحَقَّ  
ذَلِكَ الْمَتْرُوكُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ الْمُتَوَفَّى أَنْ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَقَامَ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ مَقَامَهُ،  
كُلُّ ذَلِكَ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ، ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ الْمَذْكُورُ عَنْ ابْنٍ  
يُسَمَّى عُمَرَ، وَعَنْ أَوْلَادِ ابْنِ مَاتَ فِي حَيَاةِ الْوَاقِفِ، ثُمَّ مَاتَ عُمَرُ عَنْ ابْنَيْنِ وَبَنَتَيْنِ، ثُمَّ  
مَاتَ ابْنًا عُمَرَ وَإِحْدَى بَنَتَيْهِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ، وَالْمَوْجُودُ الْآنَ أُخْتُهُمْ وَأَوْلَادُ ابْنِ الْوَاقِفِ

الَّذِي مَاتَ فِي حَيَاةِ الْوَقْفِ، فَهَلْ يَنْتَقِلُ نَصِيبُ الْمَيِّتِينَ الَّذِينَ مَاتُوا عَنْ غَيْرِ وُلْدٍ إِلَىٰ أُخْتِهِمُ الْمَذْكُورَةَ بِمُفْرَدِهَا، وَلَا يُشَارِكُهَا فِيهِ أَوْلَادُ عَمَّهَا الْمَذْكُورُونَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُمْ إِلَىٰ أُخْتِهِمْ، وَأَوْلَادِ الْعَمِّ (١) الْمَذْكُورِينَ لِاسْتِوَائِهِمْ فِي الدَّرَجَةِ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ الْمُتَنَاوِلِينَ لِرَبْعِهِ قَطْعًا، لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَىٰ، زِيَادَةً عَمَّا (بِيَدِهِ) (٢) وَهَذَا مِمَّا لَا يُشَكُّ فِيهِ وَلَا يُتَوَقَّفُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧٩٤ = وَفِي ذَيْلِ السُّؤَالِ مَا صُورَتْهُ: وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مُسْتَحِقِّي الْوَقْفِ عَنْ وُلْدٍ وَأَوْلَادٍ أَوْلَادٍ مَاتُوا فِي حَيَاةِ أَبِيهِمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِمْ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ هَذَا الْوَقْفِ، فَهَلْ يَنْتَقِلُ اسْتِحْقَاقُهُ إِلَىٰ وَلَدِهِ دُونَ أَوْلَادِ الَّذِينَ مَاتُوا فِي حَيَاةِ أَبِيهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يُقَسَّمُ اسْتِحْقَاقُ الْمَيِّتِ عَلَىٰ وَلَدِهِ الْحَيِّ، وَعَلَىٰ أَوْلَادِهِ الَّذِينَ مَاتُوا فِي حَيَاتِهِ، فَمَا أَصَابَ الْحَيَّ أَخَذَهُ، وَمَا أَصَابَ الْمَيِّتِينَ دُفِعَ لِأَوْلَادِهِمْ؛ عَمَلًا [ك٩٧ ب]. ٨٨٤ ب / [بِقَوْلِهِ: عَلَىٰ أَنَّهُ مَنْ تُوُفِّيَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ هَذَا الْوَقْفِ، وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا وَلَدًا؛ اسْتَحَقَّ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ حَيًّا إلخ. وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا لَا شُبُهَةَ فِيهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْوَقْفُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَصِيَّةٌ

٧٩٥ = سئِلُ: فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ حِصَّتِهِ مِنْ بُسْتَانٍ فِي مَرَضٍ مَاتَ فِيهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَىٰ ابْنَتِهِ صَادِقَةً، وَعَلَىٰ مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ،

(١) فِي هَامِشِ ع: قَوْلُهُ نَعَمْ، يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُمْ إِلَىٰ أُخْتِهِمْ، وَأَوْلَادِ الْعَمِّ. أَقُولُ: اعْتَبَرْنَا هُنَا اشْتِرَاطَ الدَّرَجَةِ، وَلَمْ نَعْتَبِرِ الْأَقْرَبِيَّةَ فِيهَا، وَفِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اعْتَبَرْنَا الْأَقْرَبِيَّةَ فِي الدَّرَجَةِ كَمَا يَأْتِي بَعْدَ، فَبَيْنَ كَلَامِيهِ تَنَاقُضٌ. اهـ. غ ف. انظر فقرة: (٨٠٠ ج).

(٢) فِي ع: بِيَدِهِمْ.

ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، ثُمَّ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ، ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ، ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ، وَسَلَّمَهُ إِلَى عَمْرٍو بَعْدَ أَنْ جَعَلَهُ مَعَهُ شَرِيكًا فِي النَّظَرِ عَلَى وَقْفِهِ الْمَسْطُورِ، وَبَعْدَ إِرَادَتِهِ الرَّجُوعَ عَنْهُ حَكَمَ الْحَاكِمُ الْحَنْفِيُّ غِبَّ التَّرَافِعِ لَدَيْهِ بِلُزُومِهِ وَنُفُودِهِ، ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ بَعْدَ التَّسْجِيلِ عَنِ بِنْتِهِ الْمَذْكُورَةِ وَزَوْجَتِهِ وَأُخْتِ، فَادَّعَتِ الْأُخْتُ عَدَمَ لُزُومِ الْوَقْفِ الْمَزْبُورِ لِمُذْوَورِهِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ نُفُودِهِ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ فَعَلَّتُهُ تُقَسِّمُ مِيرَاثًا مُدَّةَ حَيَاةِ صَادِقَةَ بِنْتِ الْوَاقِفِ، فَهَلْ إِذَا خَرَجَ ذَلِكَ مِنْ ثُلْثِ مَالِ التَّرِكَةِ يَكُونُ الْوَقْفُ لَازِمًا وَتَخْتَصُّ بِنْتُ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورَةُ بِغَلَّتِهِ؛ لِكُونَ الْوَاقِفِ نَجِزَ الْوَقْفِ وَسَلَّمَهُ فِي حَيَاتِهِ، وَكَيْسَ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي كُتُبِنَا أَنَّ الْوَقْفَ فِي الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُنَجِّزَهُ الْمَرِيضُ بِأَنْ يَقُولَ: [ط ١٤٨، س ١١٤/١] وَقَفْتُ عَلَى كَذَا، أَوْ يُوصِي بِهِ، فَقَدْ صَرَّحَ هَلَالٌ فِي (أَوْقَافِهِ) بِأَنْ قَوْلَهُ: أَرْضِي صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَيَّ وَلَدَيَّ الْخَ وَصِيَّةٌ، وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِإِجَازَةِ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ، وَلَوْ خَرَجَتْ مِنَ الثُّلْثِ، وَلِغَيْرِ الْوَارِثِ تَجُوزُ مِنَ الثُّلْثِ، وَقَدْ جَمَعَ الْوَاقِفُ الْمَذْكُورُ بَيْنَ الْوَارِثِ وَغَيْرِهِ بِقَوْلِهِ: ثُمَّ عَلَى بِنْتِي، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ الْخ. فَجَازَ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ مِنَ الثُّلْثِ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى الْبِنْتِ مُطْلَقًا، فَإِذَا لَمْ تُجْزِ بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ ذَلِكَ؛ خَرَجَ الْقَدْرُ الْمَوْقُوفُ الْمَحْكُومُ بِصِحَّتِهِ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ، أَوْ لَمْ (يَخْرُجْ) <sup>(١)</sup> تُقَسِّمُ غَلَّتُهُ جَمِيعًا عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى مَا عَاشَتْ صَادِقَةً، فَإِذَا مَاتَتْ؛ صُرِفَتْ غَلَّتُهُ كُلُّهَا إِلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلْثِ، وَإِلَّا فَيَحْسَابِهِ لِجَوَازِ الْوَقْفِ عَلَيْهِمْ، وَالَّذِي يُوقِفُكَ عَلَى ذَلِكَ صَرِيحًا مَا ذَكَرَهُ فِي (الْخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهَا: امْرَأَةٌ وَقَفَتْ مَنْزِلًا فِي مَرَضِهَا عَلَى بَنَاتِهَا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهَا عَلَى أَوْلَادِهَا وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهَا أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا، فَإِذَا انْقَرَضُوا؛ فَعَلَى مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ،

(١) فِي س: تَجْزِ.

ثُمَّ مَاتَتْ مِنْ مَرَضِهَا ذَلِكَ، وَخَلَفَتْ ابْنَتَيْنِ وَأُخْتًا، وَالْأُخْتُ لَا تَرْضَى بِهَذَا الْوَقْفِ، وَلَا يَخْرُجُ الْمَنْزِلُ مِنَ الثُّلْثِ، قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: جَارَ الْوَقْفُ بِقَدْرِ الثُّلْثِ، وَيَبْطُلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ، وَمَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ يَصِيرُ مِلْكًا لِلْوَرَثَةِ عَلَى سَهَامِهِمْ، وَقَدْرُ الثُّلْثِ يَصِيرُ وَقْفًا، فَمَا خَرَجَ مِنْ غَلَّةِ الْمَنْزِلِ يُقَسَّمُ بَيْنَ الْوَرَثَةِ جَمِيعًا عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى مَا عَاشَتْ الْإِبْتَتَانِ، فَإِذَا مَاتَتَا؛ صُرِفَتْ غَلَّةُ الثُّلْثِ كُلُّهَا إِلَى أَوْلَادِهِمَا وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمَا، وَلَا شَيْءَ لِلْأُخْتِ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: لِأَنَّ الْوَقْفَ فِي الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ، وَإِذَا لَمْ تُجْزِ الْأُخْتُ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَرَثَةِ، وَتَجُوزُ لِأَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، غَيْرَ أَنَّ الْوَقْفَ إِنَّمَا رَضِيَ لِأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَرَثَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْصَيْتُ لِأَوْلَادِ أَوْلَادِي بِغَلَّةِ هَذَا الْمَنْزِلِ بَعْدَ خَمْسِ سِنِينَ [ك/١٩٨] وَذَلِكَ جَائِزٌ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْغَلَّةِ لِلْإِبْتَتَيْنِ وَإِنْ بَطَلَتْ، فَالْمَنْزِلُ وَقْفٌ عَلَى حَالِهِ، فَإِذَا جَاءَتْ نَوْبَةُ أَوْلَادِ الْوَرَثَةِ؛ صُرِفَتْ الْغَلَّةُ إِلَيْهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِمَنْ وَوَلَاهُ السُّلْطَانُ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْأَوْقَافِ بِأَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا

٧٩٦ = سُئِلَ: فِي قِطْعَةِ أَرْضٍ بِقَرْيَةٍ مَوْقُوفَةٌ مِنْ جَانِبِ السَّلْطَنَةِ عَلَى مَصَالِحِ زَاوِيَةٍ مَنْسُوبَةٍ لَوْلِيِّ وَقْفًا إِرْصَادِيًّا، هَلْ لِمَنْ وَوَلَاهُ السُّلْطَانُ عَلَى تِلْكَ الْقَرْيَةِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ بِطَلَبِ شَيْءٍ عَلَى تِلْكَ الْأَرْضِ، مَعَ أَنَّ غَيْرَهُ مِمَّنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْوُلَاةِ لَمْ يَتَعَرَّضْ بِطَلَبِ ذَلِكَ مِنْ مُتَوَلٍ مِنَ الْمُتَوَلِّيَةِ السَّابِقَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ [١٨٩٤، س ١١٤ ب/] أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ بِطَلَبِ شَيْءٍ؛ إِذِ السُّلْطَانُ نَصَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَطْلَقَ لَهُ فِيمَا هُوَ خَارِجٌ عَنِ أَوْقَافِ الْمَسَاجِدِ وَالزَّوَايَا وَالرَّبَاطَاتِ وَالْمَقَابِرِ، وَأَمَّا أَوْقَافُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْخَيْرِيَّةِ فَهِيَ مُسْتَثْنَاءٌ، إِذَا صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً وَفِي (رَسَائِلِ ابْنِ نَجِيمٍ) فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ لَهُ - يَعْنِي: السُّلْطَانُ نَصَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنْ يَجْعَلَ أَرْضًا وَقْفًا عَلَى مَسْجِدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ ذَكَرَ قَاضِي حَانُ: أَنْ لِمَنْ لَهُ مَصَارِفُ الْخَرَاجِ بِنَاءِ

الْمَسَاجِدِ وَالنَّفَقَةِ مِنْهُ عَلَى تَعْمِيرِهَا. وَفِيهَا: لَوْ وَقَفَ السُّلْطَانُ أَرْضًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ عَلَى مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ جَازَ الْوَقْفُ، وَفِي (مَنْظُومَةِ ابْنِ وَهْبَانَ)

وَلَوْ وَقَفَ السُّلْطَانُ مِنْ بَيْتِ مَالِنَا لِمَصْلَحَةِ عَمَّتْ يَجُوزُ وَيُوجَرُ

وَحَاشَا لِسُلْطَانِ الْإِسْلَامِ، الْحَافِظِ لِدِينِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ؛ أَنْ يُطْلَقَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَنَامِ أَنْ يَتَنَاوَلَ ذَلِكَ السُّحْتِ الْحَرَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَسْكَنَ نَاطِرُ الْوَقْفِ رَجُلًا عَقَارَ الْوَقْفِ بِلَا أُجْرَةٍ

٧٩٧= سُئِلَ: فِيمَا إِذَا أَسْكَنَ نَاطِرُ الْوَقْفِ أَوْ أَحَدُ مُسْتَحِقِّيهِ رَجُلًا عَقَارَ الْوَقْفِ

بِلَا اسْتِجَارٍ، وَسَكَنَهُ مُدَّةً، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أُجْرَةٌ مِثْلِهِ؟

٧٩٨= وَلَا يَصِحُّ إِبْرَاءُ النَّاطِرِ وَلَا إِبْرَاءُ الْمُسْتَحِقِّ لَهُ أَمْ لَا؟

٧٩٧ج= أَجَابَ: نَعَمْ، يَجِبُ عَلَيْهِ أُجْرَةٌ مِثْلِهِ.

٧٩٨ج= وَلَا يَصِحُّ إِبْرَاءُ النَّاطِرِ وَلَا الْمُسْتَحِقِّ مِنْهَا؛ إِذْ هِيَ ثَابِتَةٌ فِي ذِمَّتِهِ،

وَلَا يَمْلِكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مَا فِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يَصِحَّ إِبْرَاؤُهُ لَهُ، وَلِأَنَّ الْوَقْفَ قَدْ يَطْرَأُ عَلَيْهِ

مَا هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ كَالْعِمَارَةِ، فَإِبْرَاؤُهُ بَاطِلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَقَفَ وَقْفًا عَلَى جِهَةِ بَرِّ شَرَطَ لِأَوْلَادِ ابْنِهِ

٧٩٩= سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقْفًا عَلَى جِهَاتِ بَرِّ عَيْنَيْهَا، وَمَهْمَا فَضَّلَ مِنْ رِبْعِ

الْوَقْفِ بَعْدَ مَصَارِفِ الْبَرِّ الَّتِي عَيْنَهَا يُقَسِّمُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَفْسَامٍ، يُعْطَى لِأَوْلَادِ ابْنِهِ وَهُمْ

زَيْدٌ وَبَكْرٌ وَفَاطِمَةُ الرَّبِيعُ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ لِأَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ لِأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقْبِهِمْ

أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا وَدَائِمًا مَا بَقُوا، أَوْلَادُ الظُّهُورِ مِنْهُمْ دُونَ أَوْلَادِ البُطُونِ، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا

مِنْهُمْ تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ

نَصِيْبُهُ لَوْلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ وَوَلَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ [ط ١٤٩، ك ٩٨، ب، س ١١٥، ع ٨٩٦ ب /] لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ وَلَا وَلَدٍ؛ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ، (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ؛ انْتَقَلَ) (١) لِمَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَبَقِيَّةُ ذَلِكَ وَقَدْرُهُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ لِبَنَاتِ الْوَأَقِفِ الْمُشَارِ إِلَيْهِنَّ، وَهُنَّ عَمْرَةٌ وَبَكْرَةٌ وَزَيْنَبُ، بَيْنَهُنَّ سَوِيَّةٌ، لِكُلِّ مِنْهُنَّ الرَّبْعُ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِنَّ لِأَوْلَادِهِنَّ، ثُمَّ لِأَوْلَادِ أَوْلَادِهِنَّ وَنَسْلِهِنَّ وَعَقِبِهِنَّ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا وَدَائِمًا مَا بَقُوا، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَوَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيْبُهُ لَوْلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ وَوَلَدِهِ، وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَوَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيْبُهُ وَمَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ فِي ذَلِكَ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ دَرَجَةٌ وَلَا ذَوُو طَبَقَةٍ؛ يَنْتَقِلُ لِمَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَجْمَعِهِمْ؛ كَانَ وَقْفًا عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، ثُمَّ إِنْ زَيْدًا وَبَكْرًا مَاتَا وَلَمْ يُعْقَبَا، ثُمَّ مَاتَتْ فَاطِمَةٌ وَأَعْقَبَتْ أَوْلَادًا، فَهَلْ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُهَا لِأَوْلَادِهَا؟ أَوْ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهَا مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ؛ لِكَوْنِ أَوْلَادِهَا لَيْسُوا مِنْ أَوْلَادِ الظُّهُورِ؟

٨٠٠ = وَهَلِ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: لِمَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ قُرْبُ النَّسَبِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، أَوْ يَخْتَصُّ الْقَرِيبُ بِالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ؟

٧٩٩ ج = أَجَابَ: يَنْتَقِلُ مَا كَانَ لِفَاطِمَةَ وَهُوَ الرَّبْعُ مِمَّا فَضَلَ مِنَ الرَّبْعِ عَنْ مَصَارِفِ الْوَقْفِ الْمُعَيَّنَةِ لِأَوْلَادِهَا، لَا لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهَا؛ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَأَقِفِ: عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَوَلَدٍ إلخ. فَإِنَّهُ وَإِنْ رَجَعَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: مِنْهُمْ. إِلَى أَوْلَادِ الظُّهُورِ، فَفَاطِمَةُ مِنْ أَوْلَادِ الظُّهُورِ، وَقَدْ شَرَطَ أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَوَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيْبُهُ إِلَيْهِ، فَيَنْتَقِلُ نَصِيْبُ فَاطِمَةَ لِأَوْلَادِهَا، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، (١) فِي ع: فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ دَرَجَةٌ وَلَا ذَوُو طَبَقَةٍ؛ يَنْتَقِلُ نَصِيْبِهِ.

وَالْوَجْهَ فِي اسْتِحْقَاقِهِمُ الرَّبْعَ (كَمَا) <sup>(١)</sup> أَنْ زَيْدًا وَبَكْرًا لَمَّا مَاتَا وَلَمْ يُعْقَبَا؛ صُرِفَ مَا كَانَ لَهُمَا لِفَاطِمَةَ؛ لِقَوْلِ الْوَاقِفِ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ وَلَدٌ؛ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، فَصَارَ الرَّبْعُ بِأَسْرِهِ نَصِيبَهَا، فَيُصْرَفُ لِأَوْلَادِهَا، وَلَا دَخَلَ لِأَهْلِ الثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ فِيهِ، بَلْ هُوَ وَقَفٌ مُسْتَقِلٌّ عَلَى أَوْلَادِ ابْنِ الْوَاقِفِ الْمُعَيَّنِينَ فِيهِ، ثُمَّ لِأَوْلَادِهِمْ، حَتَّى أَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْوَقْفِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ وَلَدٌ وَلَمْ يَسَاوِهِ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ أَهْلِهِ أَحَدٌ؛ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ نَسَبًا.

٨٠٠ ج = فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَفْعَلُ فِي قَوْلِهِ: أَوْلَادُ الظُّهُورِ مِنْهُمْ دُونَ أَوْلَادِ البُطْرَيْنِ؟ قُلْتُ: قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا ذَكَرَ شَرْطَيْنِ مُتَعَارِضَيْنِ يَعْمَلُ بِالْمُتَأَخِّرِ مِنْهُمَا. وَقَوْلُهُ: عَلَى أَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدِ الْإِخ؛ مُتَأَخِّرٌ عَنْ قَوْلِهِ أَوْلَادُ الظُّهُورِ. فَتَأْمَلْ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِفَهْمِي الْقَاصِرِ، وَمَنْ ظَهَرَ لَهُ خِلَافٌ ذَلِكَ فَلْيَفِدْهُ وَلَهُ الْأَجْرُ الْوَاقِفِ، وَمَا أَبْرَزْتُ هَذَا الْجَوَابَ إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ، وَالْأَخْذِ الْمَذْكُورِ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ يُفْهِمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا لَمْ يَشْرَطِ الْوَاقِفُ التَّرْتِيبَ يَدْخُلُ الْوَلَدُ مَعَ وُجُودِ وَالِدِهِ

٨٠١ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، وَنَسْلِهِ وَعَقْبِهِ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ، فَهَلْ كُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ وَدُخُولٌ فِي الْوَقْفِ يَسْتَحِقُّ فِي غَلَّتِهِ مَعَ مَنْ يُدْلِي بِهِ، حَيْثُ لَمْ يَشْرَطِ التَّرْتِيبَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَسْتَحِقُّ الْجَمِيعُ، فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بِحَسَبِ قَلَّتِهِمْ وَكَثْرَتِهِمْ، فَيَسْتَحِقُّ الْإِبْنُ مَعَ وُجُودِ وَالِدِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## • دُخُولُ وَلَدِ الْبِنْتِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ

٨٠٢ = سُئِلَ: فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ، وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ، وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ،

هَلْ يَدْخُلُ وَلَدُ الْبِنْتِ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَدْخُلُ وَلَدُ الْبِنْتِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْوَلَدِ مُفْرَدًا وَجَمْعًا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُفْتَى بِهِ كَمَا فِي (الْبَحْرِ) وَفِيهِ بَعْدَ هَذَا: وَصَحَّحَ قَاضِي خَانَ دُخُولَ الْأَوْلَادِ [س ١١٥، ك ١٩٩، ط ١٥٠ /] الْبَنَاتِ فِيمَا إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، وَصَحَّحَ عَدَمَهُ فِي وَلَدِي. انْتَهَى.

فَقَدْ فَرَّقَ قَاضِي خَانَ بَيْنَ الْجَمْعِ كَمَا فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ، فَصَحَّحَ دُخُولَ الْأَوْلَادِ الْبَنَاتِ فِيهَا، وَالْمُفْرَدِ، فَصَحَّحَ عَدَمَهُ، فَبَيَّنَ الْمَسْأَلَةَ اخْتِلَافُ تَصْحِيحِ، وَتَرَجَّحَ الْقَوْلُ بِعَدَمِ الدُّخُولِ؛ لِكَوْنِهِ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ، وَهُوَ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ؛ لِكَوْنِهِ أَصْلَ الْمَذْهَبِ، خُصُوصًا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ أَنَّ الْمُفْتَى بِهِ عَدَمُ الدُّخُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨٠٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، ثُمَّ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ وَنَسْلًا بَعْدَ نَسْلِ الْإِنْحِ، وَحَكَمَ بِصِحَّتِهِ وَلِزُومِهِ حَاكِمٌ شَّرْعِيٌّ، هَلْ يَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ الْمَذْكَورِ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ أَمْ لَا يَدْخُلُونَ؟

٨٠٤ = وَإِذَا أَفْدْتُمْ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَيْنِ، وَقَضَى الْقَاضِي بِرَوَايَةِ الدُّخُولِ

مُخْتَارًا لِرَوَايَةِ هِلَالٍ وَالْخَصَّافِ يَنْفُذُ وَيَرْتَفِعُ الْخِلَافُ أَمْ لَا؟

٨٠٣ ج = أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَشْهُورَةٌ، وَفِي غَالِبِ كُتُبِ الْأَوْقَافِ مَذْكَورَةٌ، وَفِيهَا رَوَايَتَانِ: فَرَوَايَةُ هِلَالٍ وَالْخَصَّافِ أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ يَدْخُلُونَ، وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا يَدْخُلُونَ، وَكَثِيرٌ أَفْتَى بِظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَكَثِيرٌ أَخَذَ بِرَوَايَةِ هِلَالٍ وَالْخَصَّافِ، قَالَ

الْعَلَامَةُ عَبْدُ الْبَرِّ فِي (شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ) فِي لَفْظِ (الذَّرِّيَّةِ): وَيَبْغِي أَنْ تُرَجَّحَ الرَّوَايَةُ الْقَائِلَةُ بِالذُّخُولِ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ؛ لِأَنَّ عُرْفَهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهُ وَلَا يَسْرِي إِلَى أَذْهَانِهِمْ غَالِبًا سِوَاهُ، وَقَالَ فِيهِ فِي لَفْظِ (الْأَوْلَادِ) قُلْتُ: نَقَلَ صَاحِبُ الذَّخِيرَةِ عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ: إِذَا وَقَفَ عَلَى (أَوْلَادِ أَوْلَادِ) <sup>(١)</sup> فُلَانٍ؛ يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَقْفِ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ رِوَايَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ عَلِيِّ السُّغْدِيِّ وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَكَذَا ذَكَرَ الْخَصَّافُ رِوَايَةَ الذُّخُولِ عَنْ أَصْحَابِنَا، وَنَقَلَهُ عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: وَاحْتَجَّ بِذَلِكَ فِي كِتَابِ (حُبِّهِ عَلَى مَالِكٍ) وَهَذَا عِنْدَنَا أَحْسَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ وَيَبْغِي أَنْ تُصَحَّحَ رِوَايَةُ الذُّخُولِ قَطْعًا؛ لِأَنَّ فِيهَا نَصَّ الذُّخُولِ عَنْ أَصْحَابِنَا، وَالْمُرَادُ بِهِمْ فِي مِثْلِ هَذَا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ، وَقَدْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ: أَنَّ النَّاسَ فِي هَذَا الزَّمَانِ لَا يَفْهَمُونَ سِوَى ذَلِكَ، وَلَا يَقْصِدُونَ غَيْرَهُ، وَعَلَيْهِ عَمَلُهُمْ وَعُرْفُهُمْ، مَعَ كَوْنِهِ حَقِيقَةَ اللَّفْظِ، كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى.

وَفِي (فَتَاوِي الشَّهَابِ الْحَلَبِيِّ) سُئِلَ قَاضِي الْقُضَاةِ نُورُ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيُّ عَنْ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ هَلْ يَدْخُلُونَ فِي لَفْظِ الْأَوْلَادِ، فَجَنَحَ إِلَى مَا اخْتَارَهُ الْخَصَّافُ مِنَ الذُّخُولِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ الْفَتَاوَى بِخِلَافِ مَا اخْتَارَهُ، كَمَا نَصَّ [س ١١٦، ك ٩٩ب /] عَلَيْهِ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) وَغَيْرِهِ، وَتَقَدَّمَتِ الْمُحَاوَرَةُ بَيْنَنَا فِيهِ فِي الدُّرُوسِ، فَقَالَ لِي: إِنَّ عَمَلَ النَّاسِ فِي جَمِيعِ مَكَاتِبِهِمُ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ عَلَى دُخُولِهِمْ، كَمَا اخْتَارَهُ الْخَصَّافُ، فَيَبْغِي الْإِفْتَاءَ بِمَا اخْتَارَهُ مَعَ التَّنْصِيفِ عَلَى اخْتِيَارِهِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ. انْتَهَى.

وَفِي (فَتَاوِي الشَّيْخِ زَيْنِ) الَّتِي التَّقَطَّهَا وَلَدَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ مِنْ حَطِّ وَالِدِهِ الْمَرْبُورِ: أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ مِنَ الذَّرِّيَّةِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ. انْتَهَى.

وَقَدْ جَزَمَ فِي (الإِسْعَافِ) بِأَنَّ النَّسْلَ الْوَالِدُ وَوَالِدُ الْوَالِدِ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا ذُكُورًا  
كَانُوا أَوْ إِنَاثًا.

٨٠٤ ج = فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، وَتَحَقَّقْتَ قُوَّةَ رِوَايَةِ هِلَالٍ وَالْخَصَافِ؛ فَلَا شُبْهَةَ  
أَنَّهُ إِذَا قَضَى قَاضٍ يَرَاهَا غَيْرَ مُقَلَّدٍ بِدُخُولِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ؛ نَفَذَ وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ، حَيْثُ  
تَوَفَّرَتْ شَرَائِطُ الْقَضَاءِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الزَّاهِدِيُّ فِي (الْحَاوِي وَالْقِنِيَّةِ) وَهُوَ جَارٍ  
عَلَى التَّوَاعِيدِ، فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ قَضَاءَ الْقَاضِي فِي الْمَسَائِلِ الْإِخْتِلَافِيَّةِ الْإِجْتِهَادِيَّةِ  
يَرْفَعُ الْخِلَافَ، وَلَا يَجُوزُ بَعْدَهُ نَقْضُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ أَنَّ الطَّبَقَةَ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى  
فَلَا شَيْءَ لِأَوْلَادِ الْإِبْنِ مَعَ الْأَوْلَادِ

٨٠٥ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَهُمْ  
مُصْطَفَى وَعُمَرُ وَحَمْرَةُ وَسْتُ أَنَا وَحُسَيْنِيَّةُ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدِثُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَوْلَادِ،  
ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ،  
ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِمْ وَعَقْبِهِمْ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ، أَوْلَادُ الظُّهُورِ مِنْهُمْ [ع ٩٠ ب /] دُونَ  
أَوْلَادِ الْبُطُونِ، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ  
غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَجْمَعِهِمْ؛ عَادَ  
ذَلِكَ وَقْفًا عَلَى أَوْلَادِ الْبُطُونِ عَلَى الْحُكْمِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ، وَجَعَلَ آخِرَهُ لِحِجَّةِ بَرٍّ  
عَيْنَهَا، مَاتَ الْوَاقِفُ عَنْ أَوْلَادِهِ الْمَذْكُورِينَ، ثُمَّ مَاتَ مِنْ بَعْدِهِ مُصْطَفَى وَلَهُ أَوْلَادٌ  
ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ، هَلْ لِأَوْلَادِهِ شَيْءٌ فِي الْوَقْفِ مَعَ وُجُودِ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِينَ  
أَمْ لَا شَيْءَ لَهُمْ مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مَوْجُودًا؛ لِكُونِهِ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِذِكْرِ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ؛  
انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَيْهِ، وَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَا شَيْءَ لِأَوْلَادِ أَوْلَادِ [١٥١، س ١١٦ ب/] الْوَاقِفِ مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى؛ لِتَرْبِيَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ بِ (ثُمَّ) مُؤَكَّدًا لَهُ بِقَوْلِهِ: الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى. وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُهُ: عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ، كَمَا لَا يَخْفَى، بَلْ هُوَ مُقَرَّرٌ لَهُ، فَإِنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ لَا يَكُونُ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي دَرَجَةٍ لَيْسَتْ مَحْجُوبَةً بِأَعْلَى، فَيُصْرَفُ نَصِيبُهُ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ، وَهُمْ أَهْلُ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا، فَبَانَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَا شَيْءَ لِأَهْلِ دَرَجَةٍ سُفْلَى مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ دَرَجَةٍ عُلْيَا، يَجْرِي الْحُكْمُ كَذَلِكَ أَبَدًا مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ مَوْجُودًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَجُوزُ عَزْلُ صَاحِبِ وَظِيفَةٍ بِغَيْرِ جُنْحَةٍ

٨٠٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مُقَرَّرٍ فِي وَظِيفَتِي خَطَابِيَّةٍ وَإِمَامَةٍ، عَنْ لَهُ سَفَرٌ لِضُرُورَةٍ، فَاسْتَنَابَ رَجُلًا يَقُومُ فِيهِمَا مَقَامَهُ، فَبَاشَرَ عَنْهُ مُدَّةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ أَخَذَهُمَا عَنْهُ بِإِعَانَةِ الْمُتَوَلَّى بِغَيْرِ جُنْحَةٍ، فَاسْتَرَدَّهُمَا بِتَقْرِيرٍ مِنَ السُّلْطَانِ، وَأَعَادَهُمَا السُّلْطَانُ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ، فَأَخَذَهُمَا النَّائِبُ ثَانِيًا كَأَخْذِهِ الْأَوَّلِ، هَلْ يَصِحُّ أَخْذُهُ أَمْ لَا؛ لِكُونِهِ بِلَا جُنْحَةٍ؟

٨٠٧ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا، فَمَا الْحُكْمُ فِي مَعْلُومِيهِمَا؟

٨٠٦ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ الْعُلَمَاءُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ؛ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ عَزْلُ صَاحِبِ وَظِيفَةٍ بِغَيْرِ جُنْحَةٍ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ اشْتِهَارًا فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ نَزِيدَهَا إِظْهَارًا، وَصَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) أَيْضًا بَعْدَ كَلَامٍ كَثِيرٍ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِنَابَةِ فِي الْوِظَائِفِ: أَنَّ عَمَلَ النَّاسِ بِالْقَاهِرَةِ عَلَى جَوَازِ الْإِسْتِنَابَةِ فِي الْوِظَائِفِ، وَعَدَمِ اعْتِبَارِهَا شَاغِرَةً مَعَ وُجُودِ النَّيَابَةِ، قَالَ: ثُمَّ رَأَيْتُ فِي (الْخُلَاصَةِ) مِنْ كِتَابِ الْقَضَاءِ: أَنَّ الْإِمَامَ يَجُوزُ اسْتِخْلَافُهُ بِلَا إِذْنٍ، بِخِلَافِ الْقَاضِي، وَعَلَى هَذَا لَا تَكُونُ

وَزَيْفَتُهُ شَاغِرَةٌ، وَتَصِحُّ النَّيَابَةُ، وَقَدْ رُدَّ عَلَى الطَّرْسُوسِيِّ فِي اسْتِنْبَاطِهِ عَدَمَ جَوَازِ  
الِاسْتِنَابَةِ، فَرَاغَهُ إِنْ شِئْتَ. وَالْمَسْأَلَةُ وُضِعَ فِيهَا رَسَائِلُ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِمَا عَلَيْهِ  
النَّاسُ، وَخُصُوصًا مَعَ قِيَامِ الْعُذْرِ.

٨٠٧ ج = وَعَلَى ذَلِكَ: جَمِيعُ الْمَعْلُومِ لِلْمُسْتَنَبِ، وَلَيْسَ لِلنَّائِبِ إِلَّا الْأَجْرَةُ الَّتِي  
اسْتَأْجَرَهُ بِهَا فِي مُدَّةِ (النِّيَابَةِ) <sup>(١)</sup> [ك/١١٠٠] عَنْهُ لَا غَيْرَ، وَاسْتِحْقَاقُهَا الْأَجْرَةَ لِكَوْنِهِ وَفِي  
الْعَمَلِ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ فِيهَا، وَذَلِكَ بِنَاءٍ عَلَى مَا قَالَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى:  
أَنَّ الْإِسْتِجَارَةَ عَلَى الْإِمَامَةِ وَالتَّدْرِيسِ وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ جَائِزٌ، وَقَدْ ظَهَرَ بِحَمْدِ اللَّهِ مَا فِي  
الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْكَلَامِ الْوَاقِعِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ، وَمَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ ذَوِي الْإِخْتِيَارِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨٠٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بِيَدِهِ وَزَيْفَتُهُ تَوَلِيَّةٌ عَلَى مَكَانٍ مَوْقُوفٍ، يَتَصَرَّفُ فِيهَا  
بِطَرِيقِ شَرْعِيٍّ، ثُمَّ إِنَّ بَكَرًا ذَهَبَ إِلَى وَكَيْلِ السُّلْطَانِ، وَذَكَرَ لَهُ أَنَّ الْمُتَوَلِّيَّ الْمَذْكُورَ  
أَخْرَبَ الْوَقْفَ الْمَرْبُورَ، فَأَعْطَاهُ التَّوَلِيَّةَ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ بَكَرًا جَاءَ بِبَرَاءَةٍ شَرِيفَةٍ  
تَتَضَمَّنُ الْإِعْطَاءَ [ع/١٩١] بِنَاءً عَلَى مَا ذُكِرَ، وَعَرَضَهَا عَلَى قَاضِي التَّرَابِ، فَلَمْ يُصَدِّقْهُ  
فِي ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ مَا أَنْهَاهُ، وَأَبْقَى الْمُتَوَلِّيَّ السَّابِقَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ التَّوَلِيَّةِ،  
وَلَمْ يُسَجَّلْ لِبَكَرٍ بَرَاءَتُهُ، وَلَا أُذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ، وَلَا قُرِئَتِ الْبَرَاءَةُ عَلَى الْمُتَوَلِّيِّ  
السَّابِقِ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ قُضَاةِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ مَنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ، فَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ  
الْوِظَائِفِ عَنْ أَرْبَابِهَا بِغَيْرِ جُنْحَةٍ شَرْعِيَّةٍ ثَابِتَةٍ بِوَجْهِ صَاحِبِ الْوِظِيفَةِ أَمْ لَا؟

٨٠٩ = وَهَلْ وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ إِذَا تَصَرَّفَ الْمُتَوَلِّيُّ [س/١١٧] السَّابِقُ فِي الْوَقْفِ  
يَكُونُ مُتَعَدِّيًّا أَمْ لَا؟ ابْسُطُوا لَنَا الْجَوَابَ.

(١) فِي ع: إِنَابَتُهُ.

٨٠٨ ج = أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَحْرِ الرَّائِقِ): وَأَمَّا عَزْلُ الْقَاضِي لَهُ؛ فَشَرَطُهُ أَنْ يَكُونَ بِجُنْحَةٍ وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِمَا نَقَلَهُ عَنِ (الْإِسْعَافِ) وَ (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) ثُمَّ قَالَ: فَقَدْ أَفَادَ حُرْمَةَ تَوَلِيهِ غَيْرِهِ بِلَا (خِيَانَةٍ) <sup>(١)</sup> وَعَدَمَ صِحَّتِهَا لَوْ فَعَلَ، ثُمَّ قَالَ: وَاسْتُفِيدَ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ عَزْلِ النَّاطِرِ بِغَيْرِ جُنْحَةٍ؛ عَدَمُهَا لِصَاحِبِ وَظِيفَةٍ فِي وَقْفٍ، وَاسْتَدَلَّ بِمَا نَقَلَهُ عَنِ الْبِرَّازِيِّ وَغَيْرِهِ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ ظَهَرَ عَدَمُ جَوَازِ الْعَزْلِ مِنَ السُّلْطَانِ بِنَفْسِهِ، وَمِنْ وَكَيْلِهِ وَزَيْرًا كَانَ أَوْ قَاضِيًّا؛ لِمَا أَنَّ الْقَاضِيَّ وَكَيْلَ عَنْهُ، وَوِلَايَتَهُ مُسْتَفَادَةٌ مِنْهُ، كَمَا هُوَ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يُبْحَثَ فِيهِ، وَيُنْقَرَّ عَنْهُ.

٨٠٩ ج = وَأَنْى يُوصَفُ الْمُتَوَلَّى السَّابِقُ بِالتَّعَدِّي فِي التَّصَرُّفِ، وَالْحَقُّ لَهُ وَالْوَظِيفَةُ لَمْ تَخْرُجْ عَنْهُ، وَتَصَرَّفُهُ صَادِرٌ مِنَ الْأَهْلِ، وَاقِعٌ فِي الْمَحَلِّ، وَعَزْلُ الْأَوَّلِ وَإِعْطَاءُ الثَّانِي بِنَاءٌ عَلَى صِحَّةِ مَا ذُكِرَ وَهُوَ فَاسِدٌ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ مِثْلُهُ، وَحَيْثُ بُنِيَ عَلَى مَا أَنْهَى؛ فَالظُّلْمُ وَالتَّعَدِّي لِلْأَخِذِ، لَا لِلْمُنْهَى [ط ١٥٢ /] فِيهِ وَلَا لِلْمُعْطَى؛ إِذْ هُوَ وَقِيعَةٌ فِي عَرْضِ الْمُسْلِمِ الثَّابِتَةُ حُرْمَتُهَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، خُصُوصًا لَدَى الْحُكَّامِ وَوِلَاةِ الْأَنَامِ، فَهَذِهِ مَعْصِيَةٌ عَظِيمَةٌ فِي الْإِسْلَامِ وَخَلِيقَةٌ ذَمِيمَةٌ بَيْنَ الْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ، وَحَسْبُكَ فِي تَمْهِيدِ هَذَا الْأَمْرِ وَتَقْرِيرِ شَأْنِهِ؛ مَا وَرَدَ (الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ يَدِهِ وَلِسَانِهِ) <sup>(٢)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَلَى السُّلْطَانُ رَجُلًا نِظَارَةَ مَسْجِدٍ بِنَاءً عَلَى إِنْهَائِهِ

٨١٠ = سُئِلَ: فِي مَسْجِدٍ، تَوَالَتْ عَلَيْهِ أَيْدِي النُّظَّارِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، الَّذِي الْمَسْجِدُ بِهِ مُدَّةٌ سِنِينَ مُتَعَدِّدَةٌ، أَنْهَى رَجُلٌ مَغْرِبِيٌّ لِلْسُّلْطَنَةِ الْعَلِيَّةِ أَنْ نَظَرَهُ مَشْرُوطٌ لِلْمَغَارِبَةِ،

(١) فِي ع: جَنَائِيَّةٌ.

(٢) الْبُخَارِيُّ: (١٠، ٦٤٨٤)، وَمُسْلِمٌ: (٦٥) بِلَفْظِ (الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ) وَالنَّسَائِيُّ (٤٩٩٥)

وَأَحْمَدُ (٧٢٨٥) بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ.

وَالْحَالُ أَنَّ النَّظَرَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا إِلَى الْآنَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا لِأَهْلِ الْوِلَايَةِ الْمَذْكُورَةِ،  
فَوَلَاةُ السُّلْطَانِ بِنَاءٌ عَلَى ذَلِكَ، هَلْ إِذَا ظَهَرَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ مَا أَنْهَى يَنْعَزِلُ الْأَوَّلُ  
أَمْ لَا يَنْعَزِلُ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، إِذَا ظَهَرَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ مَا أَنْهَى لَا يَنْعَزِلُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ (التَّوْلِيَةَ  
الثَّانِيَةَ) <sup>(١)</sup> مُعَلَّقَةٌ [ك/١٠٠ب/] بِالشَّرْطِ، وَالْمُعَلَّقُ بِالشَّرْطِ يَنْتَفِي بِانْتِفَائِهِ، فَانْتَفَى بِانْتِفَاءِ  
مَا أَنْهَاهُ، فَافْتَمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَزَلَ السُّلْطَانُ صَاحِبَ وَظِيْفَةٍ وَوَلِيَ غَيْرَهُ لَا يَنْعَزِلُ الْأَوَّلُ

٨١١ = سُئِلَ: فِي شَخْصٍ قَرَّرَ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ وَظِيْفَةً وَالدِّهَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَأَنْهَى آخَرَ  
لِلْسُلْطَنَةِ الْعَلِيَّةِ أَنَّ الْوَظِيْفَةَ عَلَى شَخْصٍ غَيْرِ مَنْ أَنْهَى أَنَّهَا عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ، فَعَزَلَهُ  
وَأَعْطَى الْمُنْهَى حَسَبَ انْتِفَائِهِ، هَلْ حَيْثُ كَانَتْ الْوَظِيْفَةُ عَلَى شَخْصٍ غَيْرِ الْمُنْهَى فِيهِ  
لَمْ يُصَادِفْ كُلُّ مِنَ الْعَزْلِ وَالتَّوْلِيَةِ مَحَلًّا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَمْ يُصَادِفْ كُلُّ مِنَ الْعَزْلِ وَالتَّوْلِيَةِ مَحَلًّا؛ إِذْ إِعْطَاؤُهُ بِنَاءً عَلَى انْتِفَائِهِ،  
وَحَيْثُ كَانَ انْتِفَاؤُهُ خِلَافَ الْوَاقِعِ؛ فَالْإِعْطَاءُ لَمْ يُصَادِفْ مَحَلًّا، وَالْوَظِيْفَةُ بَاقِيَةٌ عَلَى  
مَنْ وُجِّهَتْ إِلَيْهِ أَوَّلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا فَرَعَ صَاحِبُ الْوَظِيْفَةِ عَنْهَا لِغَيْرِهِ، وَقَرَّرَ السُّلْطَانُ

آخَرَ؛ فَهِيَ لِمَنْ قَرَّرَهُ السُّلْطَانُ

٨١٢ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا قَرَّرَ السُّلْطَانُ رَجُلًا فِي وَظِيْفَةٍ كَانَتْ فِي يَدِ رَجُلٍ فَرَعَ  
لِغَيْرِهِ عَنْهَا بِمَالٍ، هَلْ تَكُونُ [س/١١٧ب/] لِمَنْ قَرَّرَهُ السُّلْطَانُ، أَوْ لِمَنْ فَرَعَ لَهُ عَنْهَا؟

(١) في ع: تولية الثاني. وفي س (التولية الثابتة)

أَجَابَ: إِنَّمَا تَكُونُ [ع ٩١ب /] لِمَنْ قَرَّرَهُ السُّلْطَانُ؛ إِذِ الْفَرَاغُ لَا يَمْنَعُ تَقْرِيرَهُ، سِوَاءَ قُلْنَا بِصِحَّةِ الْمُنَازَعِ فِيهَا أَوْ بَعْدَمِهَا الْمُوَافِقِ لِلتَّوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ، كَمَا حَرَّرَهُ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ غَانِمِ الْمَقْدِسِيِّ، ثُمَّ رَأَيْتُ صَرِيحَ الْمَسْأَلَةِ فِي (شَرْحِ مِنْهَاجِ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ حَجَرٍ) فِي كِتَابِ الْوَقْفِ مَا صُورْتُهُ: لَوْ مَاتَ ذُو وَظِيفَةٍ، فَقَرَّرَ النَّاطِرُ آخَرَ، فَبَانَ أَنَّهُ نَزَلَ عَنْهَا لِآخَرَ؛ لَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ فِي التَّقْرِيرِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، بَلْ لَوْ قَرَّرَهُ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ التَّزْوِيلِ سَبَبٌ ضَعِيفٌ لَا بُدَّ مِنْ انْضِمَامِ تَقْرِيرِ النَّاطِرِ إِلَيْهِ وَلَمْ يُوجَدْ، فَقُدِّمَ الْمُقَرَّرُ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَرَّرَ الْقَاضِي نَاطِرًا ثُمَّ قَرَّرَ السُّلْطَانُ مُتَوَلِّيًا صَحَّ

مَا قَرَّرَهُ السُّلْطَانُ إِنْ لَمْ يَشْرُطِ الْوَاقِفُ الْوَضِيفَتَيْنِ

٨١٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بِيَدِهِ وَظِيفَةٌ نَظَرَ بِتَقْرِيرِ قَاضٍ، أَخَذَ عَنْهُ رَجُلٌ وَظِيفَةٌ التَّوَلِّيَّةَ بِبِرَاءَةِ شَرِيفَةٍ، فَهَلْ يَنْعَزِلُ عَنِ النَّظَارَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ (شَرَطَهَا) <sup>(١)</sup> الْوَاقِفُ وَظِيفَتَيْنِ: كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَظِيفَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِذَاتِهَا؛ بِأَنْ عَيَّنَ النَّظَرَ لِشَخْصٍ، وَالتَّوَلِّيَّةَ لِآخَرَ، أَوْ جَعَلَ لِهَذِهِ مَعْلُومًا، وَلِهَذِهِ مَعْلُومًا؛ لَا يَنْعَزِلُ عَنِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُوذَ لَيْسَ مَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا كَانَ الْأَخْذُ لِمَا عَلَيْهِ، فَيَنْعَزِلُ حَيْثُ اجْتَمَعَتْ شُرُوطُ الْعَزْلِ لِإِطْلَاقِ [أَحَدِ] اللَّفْظَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ أَدْنَى الْإِمَامِ بِالْفِقْهِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ إِحْدَاثَ الْوِظَائِفِ لَا يَجُوزُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ مُتَوَلِّيًا بِعُلُوفَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ مَعَ نَاطِرٍ شَرَطَهُ الْوَاقِفُ بِعُلُوفَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ؛ لِأَنَّهُ إِحْدَاثٌ وَظِيفَةٌ فِي الْوَقْفِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: شَرَطَهُمَا.



## عزل المتولي بجنحة وولي غيره .

٨١٤ = سئل: في رجل عزل عن التولية على مسجد بجنحة وولي رجل غيره شهد أهل المسجد بعد التيه وعفته، ثم ولي الأول بإنهاء ما هو غير الواقع، وعزل المشهود له بغير جنحة، هل ينعزل أم لا؟

٨١٥ = وللقاضي إبقاؤه على التولية؟

٨١٤ ج = أجب: قد صرح العلماء بأنه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفته ما بغير جنحة، ولو عزله الحاكم لا ينعزل بغير جنحة.

٨١٥ ج = وللقاضي إبقاؤه على وظيفته، والله أعلم.

## قرر القاضي جماعة في وظائف رجل مات ثم قرر

### السلطان فيها رجلاً بناءً على شغورها

٨١٦ = سئل: في رجل مات، فقرر القاضي في وظائفه جماعة، ثم إن رجلاً أنهى إلى السلطان أمر الميت فقرر في وظائفه؛ بناءً على شغورها بالموت غير عالم بتقرير القاضي السابق، فهل العبرة لتقرير القاضي، أم لتقرير السلطان، مع أنه إنما قرره بناءً على ما أنهى غير عالم بما فعل القاضي؟

أجاب: العبرة لتقرير القاضي، لا لتقرير السلطان بناءً على ما أنهى إليه، كمسألة الوكيل إذا نجز ما وكل فيه، ثم فعله [ط ١٥٣، ك ١٠١/١] الموكّل، خصوصاً لم يوجد من السلطان تنصيص على عزل المقرر، فالصادر منه مبني على أمر تبين خلافه فلا يصح، والله أعلم.

أُودِعَ نَاطِرُ الْوَقْفِ كِتَابَ الْوَقْفِ لِرَجُلٍ وَأُودِعَهُ الرَّجُلُ لِأَخْرَ  
فَصَارَ الْآخِرُ يُعَمِّرُ وَيَتَنَاوَلُ الْأَجْرَةَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي

٨١٧ = سئِلَ: فِي نَاطِرِ وَقْفٍ أَرَادَ السَّفَرُ، فَأُودِعَ كِتَابَ الْوَقْفِ [س١١٨/١] لِرَجُلٍ،  
وَالرَّجُلُ أُودِعَهُ إِلَى آخَرَ، فَطَفِقَ الْآخِرُ يُعَمِّرُ فِي الْوَقْفِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي، وَيَتَنَاوَلُ  
الْأَجْرَةَ وَيَضْرِفُهَا كَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي، وَمَاتَ النَّاطِرُ، فَهَلْ يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ  
أَمْ لَا يَجُوزُ؟

٨١٨ = وَيُرْجَعُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ الْعَلَّةُ، وَيَكُونُ الْمُتَصَرِّفُ مُتَبَرِّعًا فِي ذَلِكَ؟

٨١٧ ج = أَجَابَ: تَصَرُّفُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي وَالْمُتَوَلَّى لَا يَجُوزُ.

٨١٨ ج = فَإِنْ كَانَ بَنَى لِلْوَقْفِ فَهُوَ وَقْفٌ، لَكِنْ يَغْرَمُ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ، وَلَا تَبْرَأُ ذِمَّةُ  
الْمُسْتَأْجِرِ عَنِ الْأَجْرَةِ بِالذَّفْعِ لَهُ، فَلِنَاطِرِهِ الرَّجُوعُ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ عَلَيْهِ حَيْثُ اسْتَهْلَكَهُ  
فِي ذَلِكَ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ بَنَى لِنَفْسِهِ أَوْ أَطْلَقَ؛ رَفَعَهُ لَوْ لَمْ يَضُرَّ، وَإِلَّا يَتَمَلَّكُهُ الْقِيَمُ بِأَقْلٍ  
الْقِيَمَتَيْنِ مَنْزُوعًا وَغَيْرَ مَنْزُوعٍ بِمَالِ الْوَقْفِ، فَإِنْ أَبِي يَتَرَبَّصُ إِلَى أَنْ يَخْلُصَ مَالُهُ، كَمَا  
تَقَرَّرَ فِي [ع١٩٢/١] مَسْأَلَةِ تَعْمِيرِ الْأَجْنَبِيِّ فِي الْوَقْفِ بِلَا إِذْنٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى الْعَلَوِيَّةِ وَمَنْ أَثَبَتَ أَنَّهُ مِنْهُمْ يَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ

٨١٩ = سئِلَ: فِيمَا لَوْ وَقَفَ إِنْسَانٌ عَلَى الْعَلَوِيَّةِ السَّاكِنِينَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، هَلْ

يَجُوزُ الْوَقْفُ أَمْ لَا؟

٨٢٠ = وَإِذَا قُلْتُمْ يَجُوزُ، فَهَلْ إِذَا أَثَبَتَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ عَلَوِيٌّ بِوَجْهِ الْوَاقِفِ

بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ شَهَدَا بِأَنَّهُ عَلَوِيٌّ لِشَهْرَتِهِ عِنْدَهُمَا بِذَلِكَ؛ يَثْبُتُ نَسَبُهُ وَيَدْخُلُ فِي

الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

٨١٩ج = أَجَابَ: نَعَمْ يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِمْ، كَمَا صُرِّحَ بِهِ فِي (الإِسْعَافِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، قَالَ فِي (الْخَانِيَّةِ): وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

٨٢٠ج = فَإِذَا أَثَبَّتَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ عَلَوِيٌّ بِوَجْهِ الْوَاقِفِ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ؛ ثَبَّتَ نَسَبَهُ، وَيَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ، وَالْمَسْأَلَةُ مُصْرَحٌ بِهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى الصُّوفِيَّةِ وَالْعُمَيَّانِ

٨٢١ = سُئِلَ: فِي الْوَقْفِ عَلَى الصُّوفِيَّةِ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟

٨٢٢ = وَإِذَا قُلْتُمْ غَيْرَ جَائِزٍ، هَلْ إِذَا وَقَفَ خَانِقَاهُ عَلَى الصُّوفِيَّةِ وَمَاتَ لَا عَنِّ وَارِثٍ وَرَأَى السُّلْطَانُ نَصْرَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهَا مَدْرَسَةً وَيُقِيمَ لَهَا مُدْرَسًا، فَأَرَادَ الْمُدْرَسُ أَنْ يُدْرَسَ وَيَأْخُذَ الْقَدْرَ الْمُتَعَارَفَ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ مَنَعُهُ عَنِ التَّدْرِيسِ وَأَخَذِ ذَلِكَ؟

٨٢١ج = أَجَابَ: الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا: أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الصُّوفِيَّةِ وَصُوفِي خَانَةِ لَا يَجُوزُ، كَمَا هُوَ فِي الرَّوَايَةِ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهَا مِنْ جَانِبِ الْكُلِّ، قَالَ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَارِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: أَخْرَجَ الْقَاضِي الْإِمَامُ عَلِيُّ السُّغْدِيُّ الرَّوَايَةَ مِنْ (وَقْفِ الْخَصَافِ): أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى الصُّوفِيَّةِ وَالْعُمَيَّانِ، فَرَجَعَ الْكُلُّ إِلَيْهِ. انْتَهَى.

٨٢٢ج = فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ؛ عَلِمَ أَنَّ لِلْسُّلْطَانِ أَنْ يَجْعَلَهَا مَدْرَسَةً، وَيُقِيمَ بِهَا مُدْرَسًا، وَلَا يَبَاحُ مَنَعُهُ عَنِ التَّدْرِيسِ، وَلَهُ أَخْذُ مَا هُوَ مَذْكُورٌ، حَيْثُ لَا مَانِعَ مِنْ مَوَانِعِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ؛ إِذْ وَلَا يَتَّبَعُهَا وَالْحَالُ هَذِهِ قَطْعًا لِلْسُّلْطَانِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَثْبُتُ الْوَقْفُ بِمُجَرَّدِ كِتَابِ الْوَقْفِ

٨٢٣ = سُئِلَ: فِي مُتَوَلِّ عَلَى زَاوِيَّةٍ، ادَّعَى حِصَّةً فِي عَقَارٍ بِيَدِ رَجُلٍ [س ١١٨ ب / ]

أَنَّهَا وَقْفٌ عَلَى مَصَالِحِ الزَّوَايَةِ مِنْ قِبَلِ عَمِّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَأَتَى بِكِتَابٍ وَقْفٍ يَنْطِقُ  
بِذَلِكَ، هَلْ يُعْمَلُ بِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُعْمَلُ بِمُجَرَّدِ كِتَابِ الْوَقْفِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، لِأَنَّ حُجَجَ الشَّرْعِ ثَلَاثَةٌ:  
(أ) الْبَيِّنَةُ. (ب) وَالْإِفْرَارُ. (ج) وَالنُّكُولُ.

فَلَا يَقْضِي الْقَاضِي بغيرِ وَاحِدَةٍ [ك ١٠١/ب] مِنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ضَاقَ رَيْعُ الْوَقْفِ يُبْدَأُ بِمَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعِمَارَةِ كَالْإِمَامِ

٨٢٤ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ ضَاقَ رَيْعُهُ عَنِ الصَّرْفِ إِلَى مُسْتَحِقِّيهِ: مِنْ خُطْبَاءَ وَأَئِمَّةٍ  
وَمُؤَدِّينَ وَشَعَالِينَ وَبَوَابِينَ وَتَنْوِيرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَهَلْ يُقَدَّمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي الصَّرْفِ،  
أَمْ هُمْ فِيهِ سَوَاءٌ؟

أَجَابَ: الَّذِي تَحَرَّرَ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْبَحْرِ نَقْلًا عَنِ (الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ) أَنَّ  
الَّذِي يُبْدَأُ بِهِ بَعْدَ الْعِمَارَةِ: مَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعِمَارَةِ وَأَعَمُّ لِلْمَصْلَحَةِ؛ كَالْإِمَامِ الْمَسْجِدِ  
وَالْمُدْرَسِ لِلْمَدْرَسَةِ، وَيَنْبَغِي إِحْقَاقُ الْمُؤَدِّينَ بِالْإِمَامِ، وَكَذَا الْمِيقَاتِي لِكَثْرَةِ  
الِإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ، كَمَا فِي (الْأَشْبَاهِ) وَالْخَطِيبُ مُلْحَقٌ بِالْإِمَامِ، بَلْ هُوَ إِمَامُ الْجُمُعَةِ،  
قَالَ فِي (الْبَحْرِ): ثُمَّ السَّرَاجُ بِكَسْرِ السِّينِ، أَيِ: الْقَنَادِيلُ، وَمُرَادُهُ مَعَ زَيْتِهَا، وَالْبِسَاطُ  
بِكَسْرِ الْبَاءِ أَيِ: الْحَصِيرُ، وَيُلْحَقُ بِهِمَا مَعْلُومٌ خَادِمِهَا، وَهُوَ الْوَقَّادُ وَالْفَرَّاشُ، وَتَعْبِيرُهُ  
بِـ (ثُمَّ) دُونَ الْوَاوِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا مُؤَخَّرَانِ عَنِ الْإِمَامِ وَالْمُدْرَسِ، وَفِيهِ تَقْدِيمُ الْمُدْرَسِ،  
إِنَّمَا يَكُونُ بِشَرْطِ مُلَازِمَتِهِ لِلْمَدْرَسَةِ لِلتَّدْرِيسِ الْأَيَّامِ الْمَشْرُوطَةَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، وَلِذَا  
قَالَ لِلْمَدْرَسَةِ: لِأَنَّ مُدْرَسَهَا إِذَا غَابَ؛ تَعَطَّلَتْ، بِخِلَافِ مُدْرَسِ الْجَامِعِ. [ط ١٥٤/١]

انتهى.

وَمَنْ رَامَ الزِّيَادَةَ يَرْجِعْ إِلَى (الْبَحْرِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الإمام والخَطِيبُ والمُؤذِّنُونَ سَوَاءٌ فِي التَّقْدِيمِ

٨٢٥ = سُئِلَ: فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ وَخَطِيبٌ [ع ٩٢ ب /] وَمُؤذِّنُونَ، هَلْ يُقَدَّمُ فِي الصَّرْفِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، أَمْ هُمْ مُتَسَاوُونَ؟

أَجَابَ: الإِمَامُ وَالْخَطِيبُ وَالْمُؤذِّنُونَ سَوَاءٌ فِي التَّقْدِيمِ، لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمْ عَلَى الْآخَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨٢٦ = سُئِلَ: فِي مَسْجِدٍ لَهُ خَطِيبٌ وَإِمَامٌ وَمُؤذِّنُونَ وَخَادِمٌ، أَيُّهُمْ يُقَدَّمُ فِي صَرْفِ الْعُلُوفَةِ؟

٨٢٧ = وَإِذَا صَرَفَ النَّاطِرُ إِلَى الْمُؤذِّنِينَ، وَحَرَّمَ الإِمَامَ وَالْخَطِيبَ هَلْ هُوَ مُخْطِئٌ أَوْ مُصِيبٌ؟

٨٢٦ ج = أَجَابَ: إِنْ لَمْ يَضُقْ رَيْعُ الْوَقْفِ فَلِكُلِّ مَا شَرِطَ لَهُ، وَإِنْ ضَاقَ يُقَدَّمُ الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ فِي الصَّرْفِ عَلَى الْخَادِمِ، وَأَنْظُرْ مَا كَتَبَهُ فِي (الْأَشْبَاهِ) نَقْلًا عَنِ (الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ) يَزُلُّ عَنْكَ فِي ذَلِكَ الْإِسْتِيبَاهُ.

٨٢٧ ج = وَلَا رَيْبَ أَنَّ النَّاطِرَ فِي تَخْصِيصِهِ الدَّفْعَ لِلْمُؤذِّنِينَ وَحِرْمَانَ الإِمَامِ وَالْخَطِيبِ؛ مُخْطِئٌ غَيْرُ مُصِيبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يُقَرَّرَ فِي وَظِيْفَةٍ إِلَّا النَّظَرَ

٨٢٨ = سُئِلَ: هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يُقَرَّرَ شَخْصًا فِي وَظِيْفَةٍ كِتَابِيَّةٍ فِي وَقْفٍ مَدْرَسَةٍ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يُقَرَّرَ وَظِيْفَةً كِتَابِيَّةً فِي الْوَقْفِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَلَا يَجِلُّ لِلْمُقَرَّرِ الْأَخْذُ إِلَّا النَّظَرَ عَلَى الْوَقْفِ، كَمَا فِي (الْفَوَائِدِ الزَّيْنِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلْقَاضِي إِبْطَالُ الْوَقْفِ الْمَشَاعِ حَيْثُ لَمْ يُحْكَمْ بِهِ .

٨٢٩ = سُئِلَ: [س ١١٩ /] فِي رَجُلٍ وَقَفَ مَشَاعًا فِي عَقَارٍ لَمْ يُفْرِزْهُ وَلَمْ يُسَلِّمْهُ إِلَى الْمُتَوَلَّى حَتَّى مَاتَ، هَلْ لِلْقَاضِي إِبْطَالُ الْوَقْفِ وَجَعَلَهُ لِلْوَرِثَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لِلْقَاضِي إِبْطَالُ الْوَقْفِ وَالْحَالُ هَذِهِ، حَيْثُ لَمْ يَقَعْ فِيهِ حُكْمٌ قَاضٍ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ مِنْ تَقَدُّمِ دَعْوَى صَاحِبَةِ عَلَى مَا مَالَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْأَصْحَابِ، أَوْ وُجُودِ مَقْضِيٍّ عَلَيْهِ مَعَ إِقَامَةِ بَيْنَةٍ وَنَحْوِهَا مِنَ الْحُجَجِ، كَمَا هُوَ الرَّاجِحُ لِيَنْصَبَ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ ... يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ

٨٣٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقْفَهُ عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ لِصَلْبِهِ الْمَوْجُودِينَ الْآنَ، وَهُمْ لُؤَيَّةُ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ وَأَحْمَدُ وَسَعْدُ الدِّينِ، جَمِيعُ الْوَقْفِ بَيْنَهُمْ بِالسُّوِيَّةِ، لَا مَزِيَّةَ (لِأَحَدِهِمْ) <sup>(١)</sup> عَلَى الْآخَرِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقْبِهِمْ أَبَدًا مَا دَامُوا وَدَائِمًا مَا بَقُوا، [ك ١٠٢ /] فَهَلْ يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ فِي هَذَا الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَدْخُلُونَ، حَيْثُ أَضَافَ إِلَيْهِمْ، قَالَ فِي (الْخُلَاصَةِ وَالْبَرَازِيَّةِ): وَلَوْ قَالَ: عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ؛ كَانَ ذَلِكَ لِكُلِّهِمْ، يَدْخُلُ وَلَدُ الْإِبْنِ وَوَلَدُ الْبِنْتِ. انْتَهَى.

وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، أَمَّا إِذَا أَضَافَهُ إِلَيْهِ بِأَنَّ قَالَ: عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي، أَوْ وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي بِصِيغَةِ الْجَمْعِ أَوْ الْإِفْرَادِ؛ فَفِي دُخُولِهِمْ وَعَدَمِهِ الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ الْمَعْلُومُ فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَّتِ امْرَأَةٌ مَالًا عَلَى الْقُرَاءِ،  
وَجَعَلَتْ نَاطِرًا لِيَصْرِفَ رِيحَهُ عَلَيْهِمْ

٨٣١ = سئِل: فِي امْرَأَةٍ وَقَفَّتْ مَالًا عَلَى الْقُرَاءِ، وَجَعَلَتْ نَاطِرًا يَتَصَرَّفُ فِي الْمَالِ، وَيُرَابِحُ وَيَصْرِفُ مِنَ الرِّيحِ لِلْقُرَاءِ عَلَى مُوجِبِ مَا عَيَّنَتِ الْوَاقِفَةُ فِي شَرْطٍ وَقَفَّهَا، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ ضَاعَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ شَطْرٌ فِي زَمَنِ نَظَائِرِهِ السَّابِقَةِ، وَصَارَتْ عُلُوفَاتُ الْقُرَاءِ عَلَى حُكْمِ التَّوْزِيعِ، فَهَلِ النَّاطِرُ الْآنَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ عُلُوفَتَهُ تَمَامًا عَلَى حُكْمِ مَا عَيَّنَتْ لَهُ الْوَاقِفَةُ فِي شَرْطٍ وَقَفَّهَا، أَوْ لَا يَدْخُلُ مَعَ الْقُرَاءِ فِي التَّوْزِيعِ؟

أَجَاب: لَا يَدْخُلُ مَعَ الْقُرَاءِ فِي التَّوْزِيعِ، بَلْ يُقَدَّمُ عَلَى الْقُرَاءِ، فَيَصْرِفُ إِلَيْهِ مُعَيَّنُهُ تَمَامًا حَيْثُ كَانَ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ، وَكَانَ قَدْرُ أُجْرَتِهِ، ثُمَّ مَا فَضَلَ يُوزَعُ عَلَى الْقُرَاءِ، وَقَدْ نَقَلَ فِي (الْأَشْبَاهِ) عَنِ الْأَسْيُوطِيِّ اسْتِوَاءَ الْمُسْتَحَقِّينَ عِنْدَ الضِّيقِ، وَأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِنَا، فَارْجِعْ إِلَيْهِ يَظْهَرُ لَكَ صِحَّةُ مَا أَفْتَيْتُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَعَ فِي عِبَارَةِ الْوَاقِفِ أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ مِنَ الْآبَاءِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ وَوَلَدٌ  
انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ

٨٣٢ = سئِل: فِي وَاقِفٍ وَقَفَّ عَلَى وَلَدَيْهِ [ع ١٩٣، س ١١٩ ب/] أَحْمَدَ وَجَمَالَ الدِّينِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمَا وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمَا، تَحَجُّبُ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا السُّفْلَى، غَيْرَ أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ مِنَ الْآبَاءِ أَوْ وَلَدٌ وَوَلَدٌ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ، وَإِلَّا كَانَ نَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ هَذِهِ عِبَارَةُ الْوَاقِفِ، مَاتَتْ وَاحِدَةٌ مِنْ بَنَاتِ أَبْنَاءِ الْوَاقِفِ وَلَهَا اسْتِحْقَاقٌ فِي الْوَقْفِ، فَهَلْ يُصْرِفُ اسْتِحْقَاقُهَا لِأُخْتِهَا حَيْثُ كَانَتْ هِيَ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا وَمَنْ سِوَاهَا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ دُونَهَا، أَمْ لَوْلَدِهَا؟

أَجَاب: لَا يُصْرَفُ اسْتِحْقَاقُ الْمَيَّةِ لَوَلَدِهَا وَلَا لَوَلَدِ وَلَدِهَا؛ لِقَوْلِ الْوَاقِفِ مَنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ مِنَ الْآبَاءِ إِخ، فَالْقَيْدُ بِالْآبَاءِ مُخْرِجٌ لِلْأُمَّهَاتِ، فَلَا يَنْتَقِلُ نَصِيبُ مَنْ مَاتَ مِنَ الْأُمَّهَاتِ لَوَلَدِهَا وَلَا لَوَلَدِ وَلَدِهَا، بَلْ يُصْرَفُ لِذَوِي الطَّبَقَةِ [طه ١٥٥/] الْعُلْيَا، لَا لِمَنْ فِي دَرَجَتِهَا؛ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: (وَالْأَلَا كَانَ نَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ) إِلَى (مَنْ) الْمُقَيَّدِ بِكُونِهِ مِنَ الْآبَاءِ، فَحَاصِلُهُ: أَنَّ انْتِقَالَ نَصِيبِ الْمَيَّةِ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ؛ مُقَيَّدٌ بِهِ أَيْضًا، فَبَقِيَ قَوْلُ الْوَاقِفِ تَحْجُبُ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا الطَّبَقَةَ السُّفْلَى عَلَى إِطْلَاقِهِ فِي حَقِّ الْأُمَّهَاتِ، فَيُصْرَفُ نَصِيبُ مَنْ مَاتَ مِنَ الْأُمَّهَاتِ إِلَى ذَوِي الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا، لَا إِلَى وَلَدِهَا وَوَلَدِ وَلَدِهَا، وَلَا إِلَى ذَوِي طَبَقَتِهَا وَالْحَالُ هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ثَبَّتَتْ خِيَانَةَ الْمُتَوَلَّى بِصَرْفِ الْغَلَّةِ فِي دِينِهِ

٨٣٣ = سُئِلَ: عَنْ مُتَوَلٍّ قَبَضَ الْغَلَّةَ، وَوَفَّى دَيْنَهُ بِهَا، وَتَرَكَ الْعِمَارَةَ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، هَلْ تَثْبُتُ خِيَانَتُهُ بِذَلِكَ؟

٨٣٤ = وَيَجِبُ إِخْرَاجُهُ أَمْ لَا؟

٨٣٣ ج = أَجَابَ: نَعَمْ تَثْبُتُ خِيَانَتُهُ.

٨٣٤ ج = وَيَجِبُ إِخْرَاجُهُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) بِأَنَّ امْتِنَاعَهُ مِنَ التَّعْمِيرِ خِيَانَةٌ، وَصَرَّحَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ) أَنَّ عَزَلَ الْقَاضِي لِلْخَائِنِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) وَمُقْتَضَاهُ الْإِثْمُ بِتَرْكِهِ، وَالْإِثْمُ بِتَوَلِّيَةِ الْخَائِنِ، وَلَا شَكَّ فِيهِ، انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دُخُولُ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ

٨٣٥ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ وَقَفَهُ زَيْدٌ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ [ك ١٠٢ ب /] ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ،



ثُمَّ أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ، عَلَى أَنَّهُ مَنْ تُوِّفِّي مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ - وَإِنْ سَفَلُوا - وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ، فَنَصِيْبُهُ إِلَى وَلَدِهِ، ثُمَّ إِلَى وَلَدِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ، عَلَى أَنَّ مَنْ تُوِّفِّي مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ إِنْ خُذِيَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقِبٍ؛ عَادَ نَصِيْبُهُ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، الْأَقْرَبِ فَأَلْأَقْرَبِ إِلَى الْمُتَوَفَّى مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، يَسْتَوِي الْأَخُ الشَّقِيْقُ وَالْأَخُ مِنَ الْأَبِ وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ فِي دَرَجَتِهِ؛ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُهُ إِلَى أَقْرَبِ الطَّبَقَاتِ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ قَبْلَ دُخُولِهِ فِي هَذَا الْوَقْفِ وَاسْتِحْقَاقِهِ لِشَيْءٍ مِنْهُ، وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ اسْتَحَقَّ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ الْمُتَوَفَّى لَوْ كَانَ حَيًّا، يَتَدَاوَلُونَ ذَلِكَ طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، يَسْتَقِلُّ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، وَيَشْتَرِكُ الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا فِيهِ، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنْثَاءً بَيْنَهُمْ، [س ١٢٠، ع ٩٣ ب /] عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ، وَبَعْدَ الْإِنْقِرَاضِ إِلَى جِهَةِ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ.

مَاتَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، هُوَ مُحَمَّدُ ابْنُ حَدِيْجَةَ بِنْتِ تَاجِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْوَاقِفِ عَنْ غَيْرِ نَسْلِ، وَالْمَوْجُودُ مِنْ أَهْلِ طَبَقَتِهِ ابْنُ خَالَتِهِ أَحْمَدُ ابْنُ عَائِشَةَ بِنْتِ تَاجِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَبِنْتُ خَالَتِهِ أُمُّ بِنْتُ فَاطِمَةَ بِنْتِ تَاجِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْوَاقِفِ، فَلِمَنْ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُ هَذَا الْمَيْتِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ (الْمَرْبُورِ) (١)؟

أَجَابَ: يَنْتَقِلُ نَصِيْبُ الْمَيْتِ الْمَرْبُورِ لِأَحْمَدَ وَلَا أُمَّةَ وَلَا مُحَمَّدَ، لِلذِّكْرِ ضِعْفُ مَا لِلْأُنْثَى بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، حَيْثُ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، وَانْظُرْ لِمَا قَالَ السُّبْكِيُّ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَقَفَ عَلَيْهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَى، عَلَى أَنَّ مَنْ تُوِّفِّي عَنْ وَلَدٍ أَوْ نَسْلِ؛ عَادَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ

عَلَى وَلَدِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدِ وَلَدِهِ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَعَلَى أَنْ مَنْ تُوُفِّيَ عَنْ غَيْرِ نَسْلِ؛ عَادَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ عَلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنَ الْوَقْفِ، يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَأَلْقَرَبُ إِلَيْهِ، وَيَسْتَوِي الْأَخُ الشَّقِيقُ وَالْأَخُ مِنَ الْأَبِ. إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ، وَالْمُرَادُ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ مَنْ لَهُ حَقٌّ مَا حَالًا أَوْ مَالًا.

وَقَدْ احْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا: مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ. عَنِ الرَّوَايَةِ الَّتِي لَا تُدْخِلُ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ، وَإِنْ صَرَخَ كَثِيرٌ بِدُخُولِهِمْ إِذَا ذُكِرُوا بِصِغَةِ الْجَمْعِ، مُضَافِينَ إِلَى نَفْسِ الْوَقْفِ، لَا إِلَى الْأَوْلَادِ كَمَا هُنَا، وَيَدْخُلُ الْبَطْنُ الرَّابِعُ - وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ - اسْتِحْسَانًا، وَوَجْهُ الاسْتِحْسَانِ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ: عَلَى أَوْلَادِهِمْ، فَقَدْ ذَكَرَ أَوْلَادَهُمْ عَلَى الْعُمُومِ بِصِغَةِ الْجَمْعِ، فَيَقَعُ ذَلِكَ عَلَى الْبُطُونِ كُلِّهَا، فَيَدْخُلُ فِيهِ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: عَلَى أَوْلَادِهِمْ. وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ مِنْ أَوْلَادِهِمْ، ذَكَرَهُ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّلَاثِينَ عَنِ ابْنِ مَازَةَ، وَإِنَّمَا أَطْلَقْنَا فِي ذَلِكَ؛ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي دُخُولِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَقَفَ وَقَفًا عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ،  
يَكُونُ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بِالسُّوِيَّةِ

٨٣٦ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ وَقَفَ وَقَفًا فِي صِحَّتِهِ [ك١٠٣، ط١٥٦ /] وَعَافِيَتِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، ثُمَّ وَثَّمَتْ مَا تَنَاسَلُوا وَمَا تَعَاقَبُوا، وَجَعَلَ آخِرَهُ لِحِجَّةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ، هَلْ يَكُونُ الْوَقْفُ سُوِيَّةً بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَكُونُ بَيْنَهُمْ، كَمَا صَرَخَ بِهِ هِلَالٌ وَمِنْهَا خَسِرُوا، فَرَا جَعَلَهُمَا إِنْ شِئْتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

Handwritten text in Arabic script, appearing to be a list or index of entries. The text is extremely faint and difficult to read, but it seems to contain several lines of text, possibly including names and titles. The entries are arranged in a vertical column, with some lines appearing to be separated by horizontal lines or spaces. The overall appearance is that of a very old and poorly preserved document.

## المحتوى

فقرة	الموضوع
ص ٧	مقدمة التحقيق
ص ١١	ترجمة خير الدين الرملي
ص ١٦	وصف المخطوطات والمطبوعات
ص ١٩	صور المخطوطات والمطبوعات
١	مُقَدِّمَةٌ
كِتَابُ الطَّهَّارَةِ	
٤	الْمَاءُ النَّجِسُ الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَرِيحُهُ
٥	تَخْلِيلُ الشَّارِبِ وَالْحَاجِبِ
١٦	كِرَاهَةُ الْإِسْتِرَاكِ فِي السَّوَاكِ وَالْمُشْطِ وَالْمِيلِ
١٩	التَّيْمُّ لِمَسِّ الْمُضْحَفِ
كِتَابُ الصَّلَاةِ	
٢٢	الصَّلَاةُ عَلَى الْقِبْلَةِ الْقَدِيمَةِ الْمُتَوَاتِرَةَ عَنِ الصَّحَابَةِ بِوَضْعِهِمْ
٣٣	إِذَا كَانَ الْإِمَامُ أَلْتَعَّ
٣٦	إِمَامَةُ الصَّبِيِّ لِلْبَالِغِينَ
٣٧	إِمَامَةُ الْأَعْمَى
٣٨	إِذَا كَانَ رَجُلٌ عَلَى يَدِهِ وَشَمٌّ، هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؟

فقرة	الموضوع
بَابُ الْجَنَائِزِ	
٤٦	إِذَا تَوَلَّى مُسْلِمٌ غُسْلَ مَيِّتٍ نَضْرَانِيٍّ وَتَكْفِينَهُ وَدَفْنَهُ
٥٦	مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً هَلْ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ
كِتَابُ الزَّكَاةِ	
٥٩	إِذَا وَهَبَ الدَّائِنُ الدَّيْنَ لِمَدْيُونِهِ الْفَقِيرِ
٦٠	نَقْلُ الزَّكَاةِ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى
كِتَابُ الصَّوْمِ	
٦٣	صَوْمُ النَّذْرِ الْمُعَيَّنِ إِذَا نَوَى فِيهِ وَاجِبًا أُخَرَ
فَصْلٌ فِي النَّذْرِ	
٦٩	النُّذُورُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ
كِتَابُ الْحَجِّ	
٧٣	مَنْ لَمْ يَأْتِ بِالرَّمْلِ وَالسَّعْيِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ وَالرُّكْنِ
كِتَابُ النِّكَاحِ	
٧٩	الْفَاظُ يَنْعَقِدُ بِهَا النِّكَاحُ
٩٣	سَمَاعُ الشَّاهِدَيْنِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ النِّكَاحِ
٩٧	الِاتِّفَاقُ عَلَى قَدْرِ الْمَهْرِ لَيْسَ بِعَقْدٍ
٩٩	لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبِنْتِ ابْنَتِهَا

فقرة	الموضوع
١٠٤	يَصِحُّ نِكَاحُ الْمُكَلَّفَةِ بِغَيْرِ رِضَا الْوَلِيِّ
١٠٩	لَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ الْأَبِ إِذَا عُرِفَ مِنْهُ سُوءُ الْإِخْتِيَارِ
١٢٢	الْأُمُّ تُزَوَّجُ الْيَتِيمَةَ الَّتِي لَا عَصَبَةَ لَهَا
١٢٤	تَزْوِيجُ الْوَلِيِّ الْفَاسِقِ
١٣٣	لِلْخَاطِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِيمَا أُعْطِيَ
١٣٩	الرِّشْوَةُ مِنْ أَجْلِ الزَّوْاجِ
١٥١	السَّفَرُ بِالزَّوْجَةِ
١٥٢	إِذَا بَعَثَ إِلَى مَخْطُوبَتِهِ دَرَاهِمَ وَاخْتَلَفَا هَلْ هِيَ مِنَ الْمَهْرِ أَمْ هَدِيَّةٌ
١٥٥	إِزْسَالُ مَبْلَغٍ قَبْلَ الدُّخُولِ لِمَصَالِحِ الزَّوْجَةِ
كِتَابُ الرِّضَاعِ	
١٨٠	لَا تَحْرُمُ أُمُّ الصَّغِيرِ عَلَى الْأَبِ لَوْ أَرْضَعَتْهُ أُمُّهَا وَأُمُّ الْأَبِ
١٨١	لَوْ أَرْضَعَتْ صَغِيرَةً فَتَزَوَّجَهَا أَخُو الْمُرْضِعَةِ
كِتَابُ الطَّلَاقِ	
١٨٨	إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَدْخُولَ بِهَا ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ
١٨٩	إِذَا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى طَرِيقِ الظَّنِّ
١٩٣	لَا يَسْقُطُ الْمَهْرُ بِسَبَبِ الْفَسْخِ
١٩٤	فَسْخُ النِّكَاحِ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا تَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَرْأَةُ نِصْفَ الْمَهْرِ

فقرة	الموضوع
١٩٦	طَلَّاقُ الْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُورِ وَالْمُبْرَسَمِ
٢١٤	طَلَّاقُ الْمَدْهُوشِ
٢٣٤	إِذَا تَحَقَّقَتْ وَقُوعَ الطَّلَاقِ مِنْ شَرِّيرٍ يُكْثِرُ مِنَ الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ
٢٤٩	لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِقَوْلِهِ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ
٢٦١	لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ
٢٦٩	إِذَا قَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ لَا أَفْعَلُ كَذَا
٢٩٦	فَسَخُّ نِكَاحِ الزَّوْجِ الْغَائِبِ
٢٩٨	الطَّلَاقُ يَقَعُ بِالْأَلْفَاظِ الْمُصَحَّفَةِ
٣١٢	قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ مُحَرَّمَةٌ عَلَيَّ خَمْسَ سِنِينَ
٣٣٠	لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ مُحَرَّمَةٌ؛ فَهِيَ ظَاهِرٌ
٣٣٢	قَالَ لَهَا: رُوحِي طَالِقٌ مُحَرَّمَةٌ مِثْلُ أُخْتِي
٣٣٦	قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ مِثْلُ أُمِّي
٣٤٣	عِدَّةٌ مُمْتَدَّةٌ الطَّهْرِ
بَابُ الْحَضَانَةِ	
٣٦١	يَتِيمٌ لَيْسَ لَهُ سِوَى أُمِّهِ وَأُخْتِهِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا مُتَزَوِّجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ
٣٦٦	إِذَا طَلَبَتْ الْأُمُّ الْمُتَقَضِيَّةُ الْعِدَّةَ أُجْرَةُ الْحَضَانَةِ
٣٧٦	لِلْحَاضِنَةِ أُجْرَةُ الْحَضَانَةِ شَرْعًا

فقرة	الموضوع
٣٧٩	لَا تَسْقُطُ حَضَانَةُ الْأُمِّ مَا دَامَتِ الصَّغِيرَةُ لَا تَصْلُحُ لِلرِّجَالِ
٣٨٠	إِذَا صَارَ الْغُلَامُ يَأْكُلُ وَيَلْبَسُ وَحَدَهُ؛ فَالْأَبُ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْأُمِّ
٣٩٠	إِذَا طَلَبَتْ أُمُّ الْأُمِّ أُجْرَةَ الْحَضَانَةِ تُجَابُ لِذَلِكَ
٣٩٥	مِنْ شُرُوطِ الْحَضَانَةِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْحَضَانَةِ
بَابُ النَّفَقَةِ	
٣٩٧	إِذَا خَرَجَتِ الْمَبْتُوتَةُ مِنَ الْإِعْتِدَادِ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا
٤٠١	عَلَى الزَّوْجِ السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ
٤٠٥	النَّفَقَةُ الْمُتْرَاضَى عَلَيْهَا لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ
٤١٠	نَفَقَةُ الْيَتِيمَةِ عَلَى أُمِّهَا دُونَ خَالِهَا
٤١٥	نَفَقَةُ الْكَبِيرَةِ عَلَى أَبِيهَا دُونَ أُمِّهَا
٤٢٢	لَا تَجِبُ النَّفَقَةُ عَلَى الْأَبِ إِذَا غَابَ الزَّوْجُ
٤٢٩	لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطَالِبَ بِسُكْنَاهَا فِي دَارٍ غَيْرِ الَّتِي تَسْكُنُهَا صَرَّتْهَا
٤٣٩	النَّفَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ تَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ الْبَائِنِ
٤٥٥	هَلْ تَجِبُ نَفَقَةُ الْأَبِ الْكَسُوبِ عَلَى ابْنِهِ الْمُعْسِرِ
٤٦٤	لَيْسَ لِلْأُمِّ مَنَعُ الصَّغِيرِ عَنْ أَبِيهِ
٤٧٢	لَا تُفْرَضُ النَّفَقَةُ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجِ مَعَ وُجُودِهِ
٤٧٥	لَا تَجِبُ نَفَقَةُ الصَّغِيرَةِ عَلَى أَحْيَاهَا الْفَقِيرِ



فقرة	الموضوع
٤٧٨	لَا تَجِبُ نَفَقَةُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ عَلَى أَخِيهِمُ الْمُعْسِرِ
كِتَابُ الْأَيْمَانِ	
٤٨٧	حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَزْرَعُ، فَحَرَثَ وَبَدَرَ غَيْرَهُ
٤٩٢	حَلَفَ لَا يُشَارِكُ أَبَاهُ فِي الْفِلَاحَةِ
٤٩٦	حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذَا الْبَيْتَ مَا دَامَ فِي السَّامِ
٥٠٠	حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنَّهَا لَا تَرْوِحُ لِأَهْلِهَا
٥٠٩	لَفْظُ غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا كَانَ يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْكِنَايَاتِ
٥١٥	حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنَّهُ لَا يُخَلِّيهَا تَرْوِحَ لِعُرْسِ أَخِيهَا
كِتَابُ الْحُدُودِ	
٥١٨	لَا يَخْلُو وَطْءٌ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَهْرٍ أَوْ عُقْرِ
٥١٩	إِذَا أَقْرَبَ بِالسَّرِقَةِ ثُمَّ رَجَعَ أَوْ أَنْكَرَ الْإِقْرَارَ بِهَا لَا يُقْطَعُ
٥٣٠	إِذَا سُرِقَ مِنْ رَجُلٍ صَالِحٍ وَلَهُ جَارٌ مَتَّهَمٌ
٥٣١	التَّعْزِيرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ مُقَدَّرٌ
٥٣٤	إِذَا عَقَدَ عَلَى مَنْكُوحَةِ الْغَيْرِ
٥٣٩	عُقُوقِ الْأَبِ
٥٤٦	إِذَا خَانَ فِي الْأَمَانَةِ
٥٤٩	إِذَا اتَّهَمَ بِسَرِقَةٍ أَوْ غَيْرِهَا لَا يُحْبَسُ بِمَجْرَدِ الْإِتِّهَامِ

فقرة	الموضوع
كِتَابُ اللَّقْطَةِ	
٦١٧	إِذَا ادَّعَى الْمُتَلَقِّطُ اللَّقْطَةَ وَأَنَّهُ أَشْهَدَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ
كِتَابُ الشَّرِكَةِ	
٦٢٣	بَنَى أَحَدُ الشُّرَكَاءِ فِي الْمُشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْبَيْتَةِ
٦٣١	يُضْمَنُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مَا بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ مِنْ نِتَاجِ بَغَيْرِ إِذْنِ
٦٣٩	مَا حَصَلَهُ الشُّرَكَاءُ فِي الْمَالِ بِالْإِكْتِسَابِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ
٦٤١	الْخَسَارَةُ عَلَى الشَّرِيكَيْنِ بِقَدْرِ الْمِلْكِ
٦٤٤	إِذَا اتَّهَمَ شَرِيكُهُ بِالْخِيَانَةِ لَا يُقْبَلُ
٦٥٨	الْإِجَازَةُ تَلْحَقُ الْأَفْعَالَ
كِتَابُ الْوَقْفِ	
٦٦٣	وَقَفٌّ فَصَّلَ فِيهِ الْوَأَقِفُ أَمَاكِنَ الْوَقْفِ
٦٦٦	وَقَفٌّ اشْتَبَهَتْ مَصَارِفُهُ
٦٧٠	الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْوَقْفِ
٦٧٢	لَيْسَ لِلْمُتَوَلَّى إِبْطَالُ الْوَقْفِ
٦٧٣	لَا يُعْمَلُ بِمُجَرَّدِ الْخَطِّ
٦٧٦	لَا تَجُوزُ قِسْمَةُ الْوَقْفِ قِسْمَةَ تَمَلِّكٍ
٦٧٧	يَجُوزُ قِسْمَةُ الْوَقْفِ لِلْحِفْظِ وَالزَّرَاعَةِ

فقرة	الموضوع
٦٨٤	مَنَافِعُ الْوَقْفِ مَضْمُونَةٌ
٦٩١	لَا يَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ بِأَرْضِ الْوَقْفِ
٦٩٢	بَاعَ رَجُلٌ عَقَارًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ وَقَفٌ
٦٩٨	لَوْ حَكَمَ بِلُزُومِ الْوَقْفِ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ شَرَايِطِهِ لَا سَبِيلَ إِلَى إِبْطَالِهِ
٧٠٠	بِيعَ الْوَقْفِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِلُزُومِهِ إِبْطَالٌ لَهُ
٧٠٤	لَوْ بَاعَ الْوَارِثُ الْوَقْفَ وَحَكَمَ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ حَاكِمٌ؛ صَحَّ
٧١٢	إِذَا انْهَدَمَ الْمَسْجِدُ يُبَاعُ وَقْفُهُ لِعِمَارَتِهِ
٧٣٢	الِاسْتِدَانَةُ عَلَى الْوَقْفِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ
٧٣٧	الصُّلْحُ الْفَاسِدُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى وَلَوْ حَصَلَ بَعْدَهُ الْإِبْرَاءُ
٧٤٦	أَرْضُ الْوَقْفِ لَا تُمْلِكُ بِوَضْعِ يَدِ الْمُزَارِعِينَ عَلَيْهَا
٧٥٦	لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَنْقَاضِ الْوَقْفِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ
٧٦٢	الْعِبْرَةُ بِمَا تَلَفَّظَ بِهِ الْوَاقِفُ لَا لِمَا كَتَبَ الْكَاتِبُ
٧٦٩	تَقْدِيمُ ذِي الْجِهَتَيْنِ عَلَى ذِي الْجِهَةِ
٧٨٧	يَبْدَأُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ بِعِمَارَتِهِ
٧٩٥	الْوَقْفُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَصِيَّةٌ
٨٠١	إِذَا لَمْ يَشْرِطِ الْوَاقِفُ التَّرْتِيبَ يَدْخُلُ الْوَالِدُ مَعَ وُجُودِ وَالِدِهِ
٨٠٦	لَا يَجُوزُ عَزْلُ صَاحِبِ وَظِيفَةٍ بِغَيْرِ جُنْحَةٍ

فقرة	الموضوع
٨٢٣	لَا يَثْبُتُ الْوَقْفُ بِمُجَرَّدِ كِتَابِ الْوَقْفِ
٨٢٤	إِذَا ضَاقَ رَيْعُ الْوَقْفِ يُبْدَأُ بِمَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعِمَارَةِ كَالْإِمَامِ
٨٣٠	إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ... يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ
٨٣٣	ثَبَّتَ خِيَانَةَ الْمُتَوَلَّى بِصَرْفِ الْغَلَّةِ فِي دَيْنِهِ
٨٣٥	دُخُولُ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ



سلسلة صدر الرنا (٢٢)

فِئَاوَى خَيْرِ الدِّينِ الشَّرِيفِ الحَنَفِيِّ

المُسَمَّاءُ

لِفِئَاوَى الخَيْرِيَّةِ لِنَفْعِ البَرِيَّةِ

عَلَى مَذْهَبِ إِدَامَةِ الأَعْظَمَاءِ

أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ

نُسخةٌ مَضْبُوطَةٌ بِالشَّكْلِ الكَامِلِ وَمُرَقَّمةٌ وَقَدْ بَلَغَتْ ٢٧٤٠ فَتْوَى

تُطَبَعُ مُحَقَّقةً لِأَوَّلِ مَرَّةٍ وَمُقَابَلَةٌ عَلَى سِتِّ مَخْطُوطَاتٍ

حَقَقَهُ

سَعِيدُ المُنَدَوِي

المجلد الثاني

٨٣٧ - ١٧٣٣

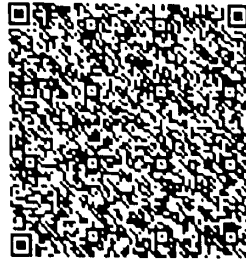
أَنْوَالُ الأَزْهَرِ

جميع الحقوق محفوظة لدار أنوار الأزهر، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك النسخ أو التصوير أو المسح الضوئي أو التسجيل أو التخزين بما يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه ولا يسمح باقتباس أي جزء منه أو ترجمته إلى أي لغة دون الحصول على إذن خطي مسبق من المحقق وإلا تعرض للمساءلة القانونية.

رقم الإيداع: 22102 / 2021 | الترخيم الدولي: 978-977-85928-5-6

الطبعة الأولى  
1444 هـ - 2023 م

جميع العبارات والأفكار الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلف دون أدنى مسؤولية على الناشر



+٢٠١١١٥٠٥٩٦١٦



دار أنوار الأزهر للنشر والتوزيع  
@DarAnwarAlazhrEgypt



Anwaralazhr@gmail.com

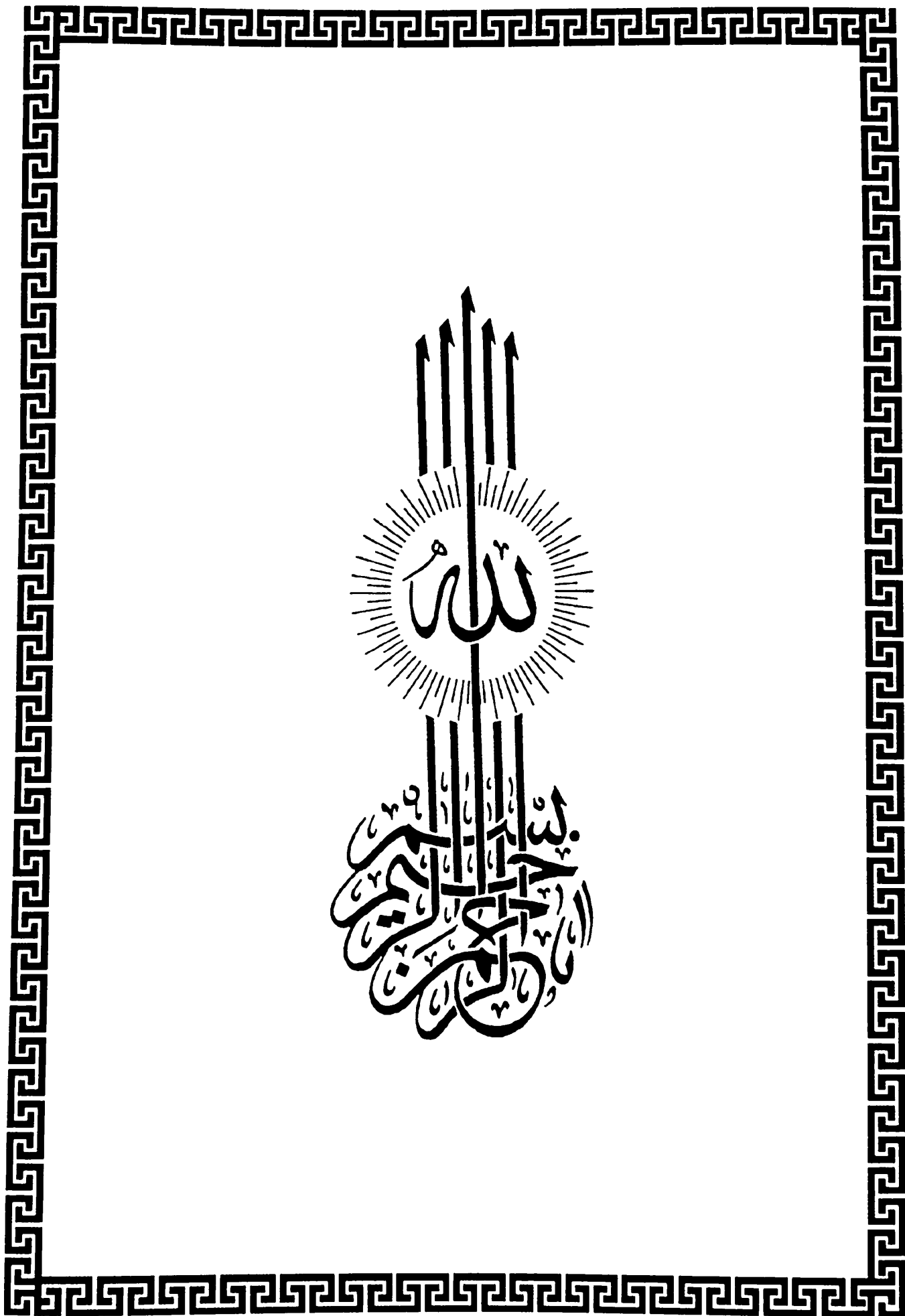
فِتَاوَى خَيْرِ الدِّينِ الرَّسْمِيِّ الحَنَفِيِّ

المُسَمَّاهُ

لِفِتَاوَى الخَيْرِيِّ نَفْعِ البَرِيئِ

عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِ الأَعْظَمِ

أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
اللَّهُ



وَقَفَ وَقْفًا عَلَى مَسْجِدِ كَذَا وَشَرَطَ النَّظَرَ لَهُ،

ثُمَّ لِمَعْتُوقِهِ، ثُمَّ لِذُرِّيَّةِ عِتْقَائِهِ الرِّجَالِ

٨٣٧ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ شَرَطَ فِي وَفِّهِ الْمُعَيَّنَ عَلَى مَسْجِدِهِ الْفُلَانِي النَّظَرَ وَالْوِلَايَةَ عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدُ لِمَعْتُوقِهِ أَرْغُونَ شَاهًا، ثُمَّ مِنْ بَعْدُ لِلْأَرْشِدِ فَأَلْأَرْشِدِ مِنْ ذُرِّيَّةِ عِتْقَائِهِ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ رَشِيدٌ أَوْ انْقَرَضُوا؛ كَانَ النَّظَرُ فِي ذَلِكَ وَالْوِلَايَةُ عَلَيْهِ لِمَنْ يَكُونُ نَائِبَ السَّلْطَنَةِ الشَّرِيفَةِ [س ١٢٠، ج ١٩٤ /] بِغَزَّةَ الْمَحْرُوسَةِ، وَشَرَطَ أَنَّهُ إِنْ تَعَذَّرَ الصَّرْفُ لِخَرَابِ الْمَكَانِ؛ كَانَ مَضْرُوفًا رَيْعُهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ أَيْنَمَا كَانُوا وَأَيْنَمَا وَجِدُوا.

هَذَا حَاصِلُهُ: انْقَرَضَ الرِّجَالُ مِنْ ذُرِّيَّةِ عِتْقَائِهِ دُونَ النِّسَاءِ، وَخَرِبَ الْمَسْجِدُ وَدَثَّرَ وَتَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ، فَلَا يُصَلَّى فِيهِ، وَتَعَذَّرَ الصَّرْفُ عَلَيْهِ لِخَرَابِهِ، وَتَعَطَّلَتْ أَوْقَافُهُ، وَتَعَذَّرَ اسْتِغْلَالُهُ، وَصَارَتْ بِحَالٍ يَجُوزُ فِيهَا الْاسْتِبدَالُ، فَمَنْ الَّذِي يَتَّعِينَ لِلاِسْتِبدَالِ، هَلْ هُوَ أَمِينُ بَيْتِ الْمَالِ، أَمْ الْأَرْشِدُ مِنَ النِّسَاءِ، أَوْ نَائِبُ غَزَّةَ؟

٨٣٨ = وَمَا الْحُكْمُ فِي نَفْسِ الْمَسْجِدِ الْمَذْكُورِ؟

٨٣٧ ج = أَجَابَ: النَّظَرُ لِنَائِبِ السَّلْطَنَةِ الشَّرِيفَةِ بِغَزَّةَ الْمَحْرُوسَةِ، وَلَا نَظَرَ لِلنِّسَاءِ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْعِتْقَاءِ؛ لِقَوْلِهِ: دُونَ النِّسَاءِ. فَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْمَنْعِ مِنَ النَّظَرِ فِيهِ لِهُنَّ، وَلَوْ آلَ الصَّرْفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ، فَنَائِبُ السَّلْطَنَةِ بِغَزَّةَ هُوَ الَّذِي يَلِي التَّصَرُّفَ فِي الْوَقْفِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالتَّدْبِيرِ وَالْعُقُودِ وَقَبْضِ الْمَالِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ هِيَ وَظِيفَةُ النَّاطِرِ.

وَأَمَّا الْإِسْتِبدَالُ؛ فَهُوَ لِلْقَاضِي أَوْ نَائِبِهِ، لَا لِلنَّاطِرِ وَلَا لِأَمِينِ بَيْتِ الْمَالِ؛ إِذْ لَا دَخَلَ لَوَكِيلِ بَيْتِ الْمَالِ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْوَقْفِ بِحَالٍ، فَإِذَا صَارَ الْمَوْقُوفُ بِصِفَّةِ مَجَوَّزَةٍ لِلْإِسْتِبدَالِ؛ فَالْقَاضِي أَوْ نَائِبُهُ هُوَ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ أَرْضَ الْوَقْفِ إِذَا قَلَّ نَزْلُهَا لِأَفَةِ أَوْ صَارَتْ بِحَالٍ لَا تَصْلُحُ لِلزَّرَاعَةِ أَوْ لَا تَفْضُلُ غَلَّتْهَا عَنْ مُؤْنِهَا، وَصَلَّحُ الْوَقْفِ فِي الْإِسْتِبدَالِ، جَازَ الْإِسْتِبدَالُ لِقَاضِي الْجَنَّةِ الْمُفَسِّرِ بِذِي الْعِلْمِ وَالْعَدْلِ، وَمَسْأَلَةُ الْإِسْتِبدَالِ شَهِيرَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي أَغْلَبِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَالْمُعْتَمَدُ لِلْفَتْوَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

٨٣٨ ج = وَأَمَّا حُكْمُ الْمَسْجِدِ بَعْدَ خَرَابِهِ وَتَفَرُّقِ الْمُصَلِّينَ عَنْهُ؛ فَقَدْ اِخْتَلَفَ الشَّيْخَانِ فِيهِ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا خَرِبَ، وَلَيْسَ لَهُ مَا يُعَمَّرُ بِهِ، وَقَدْ اسْتَعْنَى النَّاسُ عَنْهُ لِإِنِّه مَسْجِدٌ آخَرَ، أَوْ لِخَرَابِ الْقَرْيَةِ، أَوْ لَمْ يَخْرُبْ، لَكِنْ خَرِبَتِ الْقَرْيَةُ بِنَقْلِ أَهْلِهَا وَاسْتَعْنُوا عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى مِلْكِ الْوَاقِفِ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا، أَوْ مِلْكِ وَرَثَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: هُوَ مَسْجِدٌ أَبَدًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ لَا يَعُودُ مِيرَاثًا، وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ وَنَقْلُ مَالِهِ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ، سِوَاءَ كَانُوا يُصَلُّونَ فِيهِ أَوْ لَا، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ فِي آيَاتِ الْمَسْجِدِ كَالْقَنَادِيلِ وَالْحُضُرِ وَالْبَوَارِي، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ فِي ذَاتِ الْمَسْجِدِ مِنْ حَيْثِيَّةِ التَّأْيِيدِ<sup>(١)</sup>، وَالْمَسْأَلَةُ طَوِيلَةٌ الذَّنِيلِ، وَلَكِنْ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ الْكِفَايَةُ؛ لِأَنَّهُ زُبْدَةٌ [ك ١٠٣ ب /] كَلَامِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ؛ يُصْرَفُ لِلْمُتَوَلَّى وَأَرْيَابِ  
الشَّعَائِرِ مِثْلُ مَا كَانَ يَصْرِفُهُ الْقَوَّامُ السَّابِقُونَ

٨٣٩ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ عَلَى شَعَائِرِ مَدْرَسَةٍ، لَمْ يَعْلَمْ بَيِّنَةً شَرْعِيَّةً مِقْدَارُ مَا شَرَطَ

(١) انظر فتوى: (٨٦٢).

الْوَاقِفُ لِلْمُتَوَلَّى وَأَرْبَابِ الشَّعَائِرِ مِنَ الْعُلُوفَاتِ، انْتَصَبَ عَلَى هَذَا الْوَقْفِ ثَلَاثَةٌ مُتَوَلِّينَ وَكَاتِبٌ وَجَابِيَانِ، يَقُولُ كُلُّ مِنْهُمُ: قَدْ نَصَّ السُّلْطَانُ [س ١٢١، ك ٨١، ط ١٥٧، ع ٩٤ب/] فِي بَرَاءَتِي عَلَى أَنَّ لِي مِنَ الْعُلُوفَةِ كُلِّ يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ، فَاسْتَعْرِفُوا نِصْفَ غَلَّةِ الْوَقْفِ، مَعَ أَنَّ عَمَلَهُمْ فِي الْوَقْفِ عَمَلٌ حَقِيرٌ جِدًّا، فَإِنَّ مُسْتَعْلَ الْوَقْفِ أَرْضٌ تُؤَجَّرُ بِالْمَقَاتِعَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَتُؤَخَذُ أُجْرَتُهَا مِنَ الْمَقَاتِعِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَيَكْتُبُ الْكَاتِبُ دَفْتَرَ الْوَقْفِ فِي أَقَلِّ مِنْ دَرَجَةِ رَمَلِيَّةٍ، فَهَلْ يُجَابُونَ إِلَى ذَلِكَ؟

٨٤٠ = فَمَا فَضَلَ عَنْهُمْ وَلَوْ أَقَلَّ قَلِيلٍ يُصْرَفُ إِلَى الْمُدْرَسِ وَبَاقِي أَرْبَابِ

الشَّعَائِرِ؟ أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟

٨٣٩ ج = أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ يُعْلَمَ قَدْرُ مَا كَانَ الْوَاقِفُ يُصْرَفُ لَهُمْ؛ يَنْظُرُ إِلَى مَا كَانَ مَعَهُوْدًا مِنْ حَالِهِ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الزَّمَانِ مِنْ قَوَامِهِ، كَيْفَ كَانُوا يَعْمَلُونَ فِيهِ، فَيَبْنِي عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَى مُوَافَقَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَهُوَ الْمَظْنُونُ بِحَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ.

٨٤٠ ج = وَحَيْثُ لَمْ يُعْلَمَ مَا كَانَ يُصْرَفُ لَهُمْ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ، وَكَانَ الْمَصْرُوفُ بِإِذْنِ الْقَاضِي، فَالْوَاجِبُ أُجْرَةٌ مِثْلِهِمْ، وَيَمْنَعُ عَنْهُمْ الزَّوَائِدَ عَنِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ. هَذَا إِنْ عَمِلُوا، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلُوا لَا يَسْتَحِقُّونَ أُجْرَةَ، وَإِنْ نَصَبَهُمُ الْقَاضِي وَلَمْ يُعَيِّنْ لَهُمْ شَيْئًا، يَنْظُرُ إِنْ كَانَ الْمَعَهُوْدُ أَنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ إِلَّا بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ؛ فَلَهُمْ أُجْرَةُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ كَالْمَشْرُوطِ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَ عَلَى وَوَلَدِهِ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ

٨٤١ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وَقَفَ رَجُلٌ طَاحُونَةً عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى وَوَلَدِهِ

لِصَلْبِهِ الْبُرْهَانِيَّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ،

ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِ وَأَعْقَابِهِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، يَسْتَقِلُّ بِهِ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ إِذَا انْفَرَدَ، وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا، فَإِنْ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ وَلَمْ يُعْقِبْ أَوْ أَعْقَبَ وَانْقَرَضُوا، عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا شَرْعِيًّا عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ إِخْوَتِهِ لِأَبِيهِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْحُكْمِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ، فَإِذَا انْقَرَضُوا بَأَجْمَعِهِمْ وَأَبَادَهُمُ الْمَوْتُ عَنْ آخِرِهِمْ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى الزَّائِيَةِ الْكَائِنَةِ بَاطِنَ دِمَشَقِ الْمَعْرُوفَةِ بِإِنْشَاءِ الْوَاقِفِ وَعَلَى سَائِرِ مَصَارِفِهَا الشَّرْعِيَّةِ، فَإِذَا تَعَدَّرَ فَعَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ أَمَكْنَ الْعُودُ عَادَ وَشَرَطَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ لَوْلَدِهِ إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ لِلْأَرْشَدِ فَالْأَرْشَدِ مِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَنَسْلِهِ وَعَقْبِهِ، ثُمَّ لِحَاكِمِ الْمُسْلِمِينَ.

وَكَتَبَ بِذَلِكَ وَفِيَّةً نَاطِقَةً بِذَلِكَ، ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ وَمَاتَ ابْنُهُ إِبْرَاهِيمُ بَعْدَهُ وَلَمْ يُعْقِبْ، وَوُجِدَ لِإِبْرَاهِيمَ إِخْوَةٌ لِأَبٍ فَتَنَّاوَلُوا الْوَقْفَ، ثُمَّ انْقَرَضُوا عَنْ آخِرِهِمْ وَلَهُمْ أَوْلَادٌ وَأَوْلَادٌ وَأَوْلَادٌ، فَهَلْ يَنْتَقِلُ الْوَقْفُ إِلَى الزَّائِيَةِ [س ١٢١ ب، ك ١٠٤ /] الْمَرْبُورَةِ بِانْقِرَاضِ إِخْوَةِ إِبْرَاهِيمَ بَعْدَهُ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ الْإِخْوَةِ وَذُرِّيَّتِهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْأَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِ انْتِقَالُهُ إِلَى أَوْلَادِ إِخْوَةِ إِبْرَاهِيمَ؛ لِأَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ: الْأَقْرَبِيَّةُ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَالثَّانِي: قَوْلُهُ عَلَى الْحُكْمِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ، فَإِنَّهُ عَرَفَهُ بِاللَّامِ وَذَلِكَ لِلْعُمُومِ، وَالْإِعْتِبَارُ لِلْعُمُومِ اللَّفْظِ، وَالْعَامُّ يَبْقَى عَلَى عُمُومِهِ حَتَّى لَا يُعْتَبَرُ مَعَهُ خُصُوصُ السَّبَبِ.

وَقَدْ ذُكِرَ الْأَكْمَلُ ذَلِكَ فِي (الْعِنَايَةِ شَرْحِ الْهِدَايَةِ) فِي كِتَابِ الصُّلْحِ عِنْدَ قَوْلِهِ: وَالصُّلْحُ صَحِيحٌ مَعَ إِفْرَارٍ أَوْ سُكُوتٍ أَوْ إِنْكَارٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٨]، فَإِنَّهُ بِإِطْلَاقِهِ يَتَنَاوَلُهَا. يَعْنِي: الثَّلَاثَةَ، وَإِنْ كَانَ فِي صُلْحِ الزَّوْجَيْنِ قَالَ: لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا لِخُصُوصِ السَّبَبِ. فَهُوَ مُنَادٍ فِي مَسْأَلَتِنَا بِاسْتِحْقَاقِ أَوْلَادِ إِخْوَةِ إِبْرَاهِيمَ لِهَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا عَرَضُ الْوَاقِفِ، وَإِفَادَةُ اللَّفْظِ لَهُ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### عَدَمُ جَوَازِ الْإِعْتِيَاضِ عَنِ الْوُظَائِفِ

٨٤٢ = سُئِلَ: فِي النُّزُولِ عَنِ الْوُظَائِفِ بِمَالٍ يُعْطَى لِصَاحِبِهَا، هَلْ يَجُوزُ وَيَلْزَمُ، أَمْ لَا يَجُوزُ وَلَا يَلْزَمُ؟

أَجَابَ: قَدْ صَرَّحَ فِي (الْأَسْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ) أَنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْعُرْفِ الْخَاصِّ، وَفَرَعَ عَلَيْهِ فُرُوعًا، مِنْهَا: النُّزُولُ عَنِ الْوُظَائِفِ بِمَالٍ يُعْطَى لِصَاحِبِهَا، فَعَلَى اعْتِبَارِهِ يَنْبَغِي الْجَوَازُ، أَقُولُ: قَوْلُهُ قَبْلَهُ: وَالْمَذْهَبُ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْعُرْفِ الْخَاصِّ. يُفِيدُ أَنَّ الصَّحِيحَ خِلَافَهُ، وَقَدْ قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُقَدِّسِيُّ: الْفَتْوَى عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْإِعْتِيَاضِ عَنِ الْوُظَائِفِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مُجَرَّدٌ، فَلَا يَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ كَالِإِعْتِيَاضِ عَنِ حَقِّ الشُّفْعَةِ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَعْطَى لِآخِرِ مَالٍ فِي مُقَابَلَةِ وَظِيفَتِهِ، ثُمَّ أَخَذَهَا

### شَخْصٌ بِحُكْمِ السُّلْطَانِ

٨٤٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ فَرَعَ لِآخِرِ عَنُ وَظِيفَتِهِ وَأَعْطَاهُ مَالًا مُجَازَاةً عَلَى (صُنْعِهِ) <sup>(١)</sup> مِنْ بَابِ الْمُقَابَلَةِ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَخَذَهَا شَخْصٌ عَنْهُ بِحُكْمِ السُّلْطَانِ بِمُجَرَّدِ إِنْهَائِهِ، هَلْ لِلْمَفْرُوعِ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِالْمَالِ الْمَدْفُوعِ وَالْحَالُ هَذِهِ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: صُنْعِهِ.

أَجَاب: لَيْسَ لِلْمَفْرُوعِ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْفَارِعِ، وَالْحَالُ هَذِهِ إِذَا أَعْقَبَهُ - أَيِ الْفَرَاعِ - إِبْرَاءً عَامًّا أَوْ خَاصًّا مِنْهُ، وَهَذَا (بِاتِّفَاقٍ) (١)، وَإِذَا خَلَا مِنْهُمَا فَلِلْمُتَأَخِّرِينَ كَلَامٌ فِي الرَّجُوعِ بِمَا بَدَّلَهُ مِنَ الْحَطِّ عِوَضًا عَنِ الْوِظِيفَةِ، مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ؛ بِنَاءً عَلَى اعْتِبَارِ [ع ٩٥، س ١٢٢، ط ١٥٨ /] الْعُرْفِ الْخَاصِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِهِ مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ حَقٌّ مُجَرَّدٌ، وَالْحَقُّ الْمَجْرَدُ لَا يَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ، وَأَمَّا إِذَا جَعَلَهُ مِنْ بَابِ الْمُجَازَةِ عَلَى الصَّنِيعِ، أَوْ لِحَقِّهِ إِبْرَاءً عَامًّا أَوْ إِبْرَاءً مِنْهُ (خَاصًّا) (٢)، فَلَا قَائِلَ بِالرَّجُوعِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا فَرَعَ لِآخَرَ عَنْ وَظِيفَةٍ بِعِوَضٍ

٨٤٤ = سئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ وَظِيفَةٌ، فَرَعَ عَنْهَا لِآخَرَ بِعِوَضٍ، وَقَرَّرَهُ الْقَاضِي لِأَهْلِيَّتِهِ، وَنَدَرَ الْمَفْرُوعُ لَهُ لِلْفَارِعِ إِذَا رَدَّ إِلَيْهِ نَظِيرَ الْمَدْفُوعِ يَتَفَرَّغُ لَهُ، ثُمَّ فَرَعَ الْمَفْرُوعُ لَهُ لِآخَرَ، فَقَرَّرَهُ الْقَاضِي كَذَلِكَ، وَالْآنَ يُنَازِعُهُ الْفَارِعُ الْأَوَّلُ مُتَعَلِّلًا بِالنَّذْرِ السَّابِقِ، فَهَلْ تَقْرِيرُ الْقَاضِي لِلْمُتَفَرِّغِ لَهُ بَعْدَ الْفَرَاعِ صَحِيحٌ نَافِذٌ، حَيْثُ كَانَ أَهْلًا، وَلَا يَقْضِي بِالنَّذْرِ الْمَذْكُورِ، وَلَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَاب: تَقْرِيرُ الْقَاضِي لِلْمَنْزُولِ لَهُ عَنِ الْوِظِيفَةِ صَحِيحٌ بِلَا شُبْهَةٍ، فَإِنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَنْ فَرَعَ عَنْ وَظِيفَةٍ لِشَخْصٍ، فَقَدْ عَزَلَ نَفْسَهُ عَنْهَا، وَأَفْتَى الْعَلَّامَةُ قَاسِمٌ أَنَّ مَنْ فَرَعَ لِإِنْسَانٍ عَنْ وَظِيفَةٍ؛ سَقَطَ حَقُّهُ مِنْهَا، سِوَاءَ قَرَّرَ النَّاطِرُ الْمَنْزُولَ لَهُ أَمْ لَا.

قَالَ فِي (الْبَحْرِ): فَالْقَاضِي بِالْأَوْلَى، وَلَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِمَا نَدَرَ؛ إِذِ النَّذْرُ لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءَ بِهِ إِلَّا بِشُرُوطٍ، وَهِيَ مُتَخَلِّفَةٌ فِي هَذَا، وَلَوْ فَرَضْنَا اجْتِمَاعَ شَرَائِطِهِ، فَالْقَاضِي لَا يَقْضِي بِهِ عَلَى النَّاذِرِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ قَاطِبَةً؛ إِذْ وَجُوبُ الْوَفَاءِ بِهِ فِي حَالِ اجْتِمَاعِ

(٢) فِي ع: خَاصَّة.

(١) فِي ع: بِالْإِتِّفَاقِ.

شَرَائِطِهِ فِيمَا بَيْنَ النَّاذِرِ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، [ك، ١٠٤، ب /] أَمَّا الْحُكْمُ فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ شَرْطُهُ، وَهُوَ وُجُودُ الْحَادِثَةِ بَيْنَ مُدْعٍ وَمُدْعَى عَلَيْهِ، كَمَا قَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ.

وَأَمَّا صِحَّةُ الْفَرَاغِ مِنْ أَصْلِهِ بِمَعْنَى جَوَازِ الْإِعْتِيَاضِ عَنْ هَذَا الْحَقِّ؛ فَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهَا بَعْضُ أَهْلِ التَّحْرِيرِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَحَاصِلُ مَا وَقَفُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَلَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعِوَضَ، وَأَنَّ حَاصِلَهُ أَنَّهُ عَزَلَ نَفْسَهُ عَنْهَا (وَفَوَّضَهَا) <sup>(١)</sup> لِغَيْرِهِ بِعِوَضٍ، فَصَحَّ الْعَزْلُ وَبَطَلَ مَا سِوَاهُ، وَأَمَّا تَقْرِيرُ الْقَاضِي لِلْمَنْزُولِ لَهُ فِيمَا لَا مُنَازَعَةَ فِي صِحَّتِهِ، هَذَا هُوَ الْمُتَحَرَّرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### نَزَلَ لِأَخْرَعَنْ وَظِيْفَةً مَعْلُومَةً

### بِعِوَضٍ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِمَا دَفَعَ مُطْلَقًا

٨٤٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ نَزَلَ لِأَخْرَعَنْ وَظِيْفَةً مَعْلُومَةً، فَتَبَيَّنَ أَنَّ لَيْسَ عَلَيْهِ تِلْكَ الْوَظِيْفَةُ، هَلْ لِلْأَخْرَعِ أَنْ يَرْجِعَ بِالْمَبْلَغِ الَّذِي دَفَعَهُ لَهُ؟

أَجَابَ: لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ، بَلْ وَلَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اعْتِيَاضٌ عَنْ حَقِّ مُجَرَّدٍ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، صَرَّحُوا بِهِ قَاطِبَةً، وَمَنْ أَفْتَى بِخِلَافِهِ؛ فَقَدْ أَفْتَى بِخِلَافِ الْمَذْهَبِ لِإِنَائِهِ عَلَى اعْتِبَارِ الْعُرْفِ الْخَاصِّ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَذْهَبِ، وَالْمَسْأَلَةُ شَهِيرَةٌ، وَقَدْ وَقَعَ فِيهَا لِلْمُتَأَخِّرِينَ رَسَائِلٌ، وَاتَّبَاعُ الْجَادَّةِ أَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَقَفَ رَجُلٌ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ

٨٤٦ = سُئِلَ مِنْ دِمَشْقَ: فِيمَا إِذَا وَقَفَ رَجُلٌ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ مُعَيَّنَةٍ، وَمَا فَضَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ يُصْرَفُ لِزَوْجَةِ الْوَاقِفِ إِنْ كَانَتْ

(١) في ع: وفرضها.

مَوْجُودَةً، وَلِمَنْ يُوجَدُ حِينَ ذَاكَ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بَيْنَهُمْ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيِّنِ، يَسْتَقِلُّ بِذَلِكَ الْوَاحِدُ مِنَ الْأَوْلَادِ وَالزَّوْجَةُ الْمَذْكُورَةُ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ، وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْأَكْثَرُ مِنْهُمْ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ أَبَدًا مَا عَاشُوا وَدَائِمًا مَا بَقُوا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ لِأَوْلَادِهِمْ، [س ١٢٢ ب، ٩٥٤ ب، ك ١٠٥ أ، ط ١٥٩ /] ثُمَّ لِأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ مِنْ أَوْلَادِ الظُّهُورِ خَاصَّةً؛ لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيِّنِ طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ وَنَسْلًا بَعْدَ نَسْلِ، وَجِيلًا بَعْدَ جِيلٍ، وَعَلَى أَنَّهُ إِنْ تُوَفِّتِ الزَّوْجَةُ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهَا لِمَنْ يُوجَدُ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ ذَلِكَ؛ فَلِمَنْ يُوجَدُ مِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، وَعَلَى أَنَّهُ مَنْ تُوَفِّي مِنْهُمْ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ لِمَنْ يُوجَدُ مِنْ أَوْلَادِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ فَلِأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ؛ فَلِمَنْ يُوجَدُ مِنْ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ الْمُشَارِكِينَ لَهُ فِي الْوَقْفِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ؛ فَلِأَقْرَبِ الطَّبَقَاتِ إِلَى الْوَاقِفِ، وَعَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ وَنَسْلِهِمْ مِنْ أَوْلَادِ الظُّهُورِ قَبْلَ دُخُولِهِ فِي هَذَا الْوَقْفِ وَاسْتِحْقَاقِهِ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِهِ، وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا أَوْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَلَدِ الظُّهُورِ، وَآلَ الْوَقْفِ إِلَى حَالٍ لَوْ كَانَ الْمُتَوَفَّى بَاقِيًا؛ لَأَسْتَحَقَّ ذَلِكَ أَوْ بَعْضَهُ، قَامَ مَنْ تَرَكَهُ مِنَ الظُّهُورِ مَقَامَهُ، وَاسْتَحَقَّ مَا كَانَ أَصْلُهُ يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَعَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ طَبَقَةٍ مُسْتَوِيَةٍ، وَانْتَقَلَ نَصِيبُهُ لِمَنْ تَرَكَهُ مِنْ ظَهْرِهِ، وَآلَ الْوَقْفِ إِلَى انْقِرَاضِ أَهْلِ تِلْكَ الطَّبَقَةِ الْمُسْتَوِيَةِ، وَكَانَ قَدْ انْتَقَلَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهَا اسْتِحْقَاقُ مَنْ مَاتَ قَبْلَهُ بِالتَّفَاضُلِ أَوْ اسْتِحْقَاقُ نَازِلٍ مَعَ وُجُودِ أَعْلَى مِنْهُ؛ تُقْضَى الْقِسْمَةُ السَّابِقَةُ عَلَى ذَلِكَ، وَقُسِمَ جَمِيعُ الْوَقْفِ لِمَنْ يُوجَدُ مِنْ أَهْلِ الطَّبَقَةِ التَّالِيَةِ لِتِلْكَ الطَّبَقَةِ الْمُسْتَوِيَةِ بِالسَّوِيَةِ بَيْنَهُمْ، وَهَكَذَا فِي كُلِّ عَصْرِ وَأَوَانٍ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ وَزَوْجَتُهُ بَعْدَهُ، صُرِفَ ذَلِكَ لِمَنْ يُوجَدُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ مِنَ الْبُطُونِ حِينَ ذَاكَ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ لِأَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَنَسْلِهِمْ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَشْرُوحِ ذَلِكَ أَعْلَاهُ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ أَحَدٌ مِنْ نَسْلِهِ مِنَ الْبُطُونِ



وَأَنْقَرَضُوا، كَانَ ذَلِكَ مَضْرُوفًا إِلَى مَا صَرَفَهُ مِنْ جِهَةِ الْبِرِّ الْمُتَّصِلَةِ، فَانْحَصَرَ الْوَقْفُ فِي الْوَاقِفِ، ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ عَنْ ابْنَتِهِ سُتَيْتَةَ وَعَنْ ابْنِ ابْنِهِ بَدْرِ الدِّينِ، ثُمَّ مَاتَتْ سُتَيْتَةُ الْمَذْكُورَةُ عَنْ ابْنِهَا مَحْمُودٍ، وَانْحَصَرَ الْوَقْفُ فِي بَدْرِ الدِّينِ الْمَذْكُورِ، وَلَا شَيْءَ لِمَحْمُودٍ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ أَوْلَادِ الْبُطُونِ، ثُمَّ مَاتَ بَدْرُ الدِّينِ الْمَذْكُورِ عَنْ بِنْتِ اسْمِهَا عَابِدَةَ، وَانْحَصَرَ الْوَقْفُ فِيهَا، ثُمَّ مَاتَتْ عَابِدَةُ الْمُعَيَّنَةُ عَنْ ابْنِهَا سُلَيْمَانَ وَعَنْ بِنْتِهَا بَاقِيَةَ بِنْتِ زَيْنِ الدِّينِ، وَأَنْقَرَضَتْ أَوْلَادُ الْمَذْكُورِ حِينَ مَوْتِ عَابِدَةَ الْمَرْبُورَةَ، وَوُجِدَ أَوْلَادُ (الْبُطُونِ) <sup>(١)</sup> مِنْ أَنْثَيْنِ؛ مِنْ عَابِدَةَ الْمَذْكُورَةَ: ابْنُهَا سُلَيْمَانَ وَبِنْتُهَا بَاقِيَةَ الْمَرْبُورَةَ. وَمِنْ سُتَيْتَةَ الْمَرْبُورَةَ: ابْنُهَا مَحْمُودُ الْمَذْكُورُ، [س ١٢٣، ع ١٩٦ /] ثُمَّ مَاتَ مَحْمُودُ الْمَذْكُورُ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ عَنْ ابْنِهِ خَلِيلٍ وَعَنْ بِنْتِهِ عَائِشَةَ، ثُمَّ مَاتَ خَلِيلُ الْمَذْكُورُ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ عَنْ أَرْبَعَةِ أَوْلَادٍ ذُكُورٍ، وَهُمْ: أَحْمَدُ، وَمَحْمُودُ، وَزَيْنُ الدِّينِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ مَاتَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورُ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ عَنْ ابْنِهِ سُلَيْمَانَ الْمَذْكُورِ، فَهَلْ تَسْتَحِقُّ بِنْتُ مَحْمُودِ الْمَذْكُورَةَ وَهِيَ عَائِشَةُ الْمَرْبُورَةُ، وَأَوْلَادُ أُخِيهَا خَلِيلِ الْمَذْكُورِ ابْنِ مَحْمُودِ الْمَذْكُورِ ابْنِ سُتَيْتَةَ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مَحْمُودُ الْمَذْكُورُ؛ لِقَوْلِ الْوَاقِفِ: عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ، وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لَشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ هَذَا الْوَقْفِ، وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا أَوْ الْأَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَلَدِ الْوَالِدِ؛ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ الْمَتْرُوكُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ الْمُتَوَفَّى أَنْ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَقَامَ مَقَامَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ أَوْلًا، وَقَدْ رُفِعَ هَذَا السُّؤَالُ بَعَيْنِهِ ثَانِيًا لَهُ، أَدَامَ اللَّهُ حَيَاتَهُ وَصُورَةَ الْإِسْتِفْهَامِ فِيهِ:

هَلْ يَكُونُ جَمِيعُ الْمَوْجُودِينَ الْمَذْكُورِينَ حِينَ مَوْتِ عَابِدَةَ الْمَذْكُورَةَ أَوْلَادَ بُطُونِ، وَيُصْرَفُ الْوَقْفُ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةِ تَرْتِيبِ بَيْنَ الْفَرْعِ وَأَصْلِهِ وَفَرْعِ غَيْرِهِ؛ عَمَلًا بِعُمُومِ قَوْلِ الْوَاقِفِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ

(١) في ع: بطون.

الوَاقِفِ إِخ، صُرِفَ ذَلِكَ لِمَنْ يُوجَدُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ مِنَ الْبُطُونِ حِينَ ذَاكَ أَوْلاً، وَيَجْرِي الْحُكْمُ فِي أَوْلَادِ الْبُطُونِ كَمَا يَجْرِي فِي أَوْلَادِ الظُّهُورِ اسْتِحْقَاقًا وَحِرْمَانًا وَحَجَبًا وَنُقْصَانًا، وَكُلُّ شَرْطٍ شُرْطٍ فِي أَوْلَادِ الظُّهُورِ تَجِبُ مُرَاعَاتِهِ فِي أَوْلَادِ الْبُطُونِ؛ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ بَعْدَ ذِكْرِهِمْ وَذِكْرِ أَوْلَادِهِمْ: وَنَسْلِهِمْ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَشْرُوحِ أَعْلَاهُ؟

أَجَاب: لَا وَجْهَ لِلْقَوْلِ بِعَدَمِ مُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ مَعَ قَوْلِهِ تَلُو ذِكْرِهِمْ وَذِكْرِ أَوْلَادِهِمْ: وَنَسْلِهِمْ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَشْرُوحِ أَعْلَاهُ. بَلْ وَلَا يُتَوَهَّمُ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ كُلُّ شَرْطٍ شَرْطُهُ فِي أَوْلَادِ الظُّهُورِ فِي أَوْلَادِ الْبُطُونِ.

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ بِانْتِقَاضِ أَوْلَادِ الظُّهُورِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ؛ صَارَ [ك١٠٥ب، س١٢٣ب/] وَقْفًا عَلَى أَوْلَادِ الْبُطُونِ عَلَى حَسَبِ مَا شَرْطُهُ الْوَاقِفُ، فَيُقَسَّمُ أَوْلَا عَلَى خَلِيلٍ وَعَائِشَةَ وَلَدَيِ مُحَمَّدٍ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَمَا أَصَابَ خَلِيلًا صُرِفَ عَلَى أَوْلَادِهِ الْأَرْبَعَةِ: مُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدَ، وَزَيْنِ الدِّينِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيُصْرَفُ مَا أَصَابَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لِوَلَدِهِ سُلَيْمَانَ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ: لِعَائِشَةَ اثْنَانِ، وَلِمُحَمَّدٍ وَاحِدًا، وَلِأَخِيهِ أَحْمَدَ كَذَلِكَ، وَلِزَيْنِ الدِّينِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلِسُلَيْمَانَ مَا خَصَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَلَا شَيْءَ لِأَوْلَادِهِمْ مَعَ وُجُودِهِمْ؛ لِحَجَبِهِمْ لَهُمْ بِوُجُوبِ التَّرْتِيبِ الْمُسْتَفَادِ فِيهِمْ بِنَصِّ الْوَاقِفِ، فَقَدْ أُوجِبَ فِيهِمْ مَا أُوجِبَ فِي أَوْلَادِ الظُّهُورِ، وَفِي أَوْلَادِ الظُّهُورِ لَا يَنَالُ الْفَرْعُ شَيْءٌ مِنْ مَنَالِ الْوَاقِفِ مَعَ وُجُودِ أَصْلِهِ، هَذَا، وَإِذَا مَاتَتْ عَائِشَةُ تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ، وَيُقَسَّمُ الْوَقْفُ عَلَى الدَّرَجَةِ التَّالِيَةِ لِذَرَجَتِهَا حَسَبَمَا شَرْطُهُ الْوَاقِفُ، وَهَذَا مِمَّا يَتَعَيَّنُ فِي هَذَا الْوَقْفِ - أَعْنِي حَجَبَ الْأَصْلِ فَرَعَهُ - وَلَا يَجُوزُ خِلَافُهُ وَالْحَالُ هَذِهِ.

وَقَدْ يَخْتَلِفُ الْجَوَابُ بِاخْتِلَافِ الْمَوْضُوعِ الْمَرْفُوعِ لِأَهْلِ الْفَتْوَى، فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمُجِيبِ فِي الْجَوَابِ، فَلَمَّا وَصَلَ الْجَوَابُ إِلَى دِمَشْقِ الشَّامِ؛ رُوجِعَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ أَهْلَ الْوَقْفِ اخْتَلَفُوا فِي حِصَّةِ خَلِيلٍ وَأُخْتِهِ، هَلْ وَصَلَتْ إِلَيْهِمَا بِالتَّلَقِّيِّ مِنْ مَحْمُودٍ بَعْدَ الْقِسْمَةِ عَلَى مَحْمُودٍ وَمَنْ فِي طَبَقَتِهِ، أَمْ بِغَيْرِ تَلَقٍّ؟ فَكَتَبَ مَا صَوَّرْتُهُ:

لَا يُقَسَّمُ عَلَى مَحْمُودٍ؛ لِانْقِرَاضِ جَمِيعِ طَبَقَتِهِ وَأَنْدِرَاسِ [ط ١٦٠/١] أَهْلِ دَرَجَتِهِ؛ إِذْ بِانْقِرَاضِهَا انْقَطَعَ النَّظَرُ عَنْهَا، وَقُسِمَ عَلَى أَهْلِ الدَّرَجَةِ النَّازِلَةِ عَنْهَا لِعَدَمِ انْقِرَاضِهَا بِوُجُودِ عَائِشَةَ، وَقَدْ صَرَّحَتِ الْعُلَمَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْفِ بِانْتِقَاضِ الْقِسْمَةِ بِانْقِرَاضِ كُلِّ بَطْنٍ، وَقِسْمَةُ الْوَقْفِ عَلَى الْبَطْنِ الَّذِي يَلِيهِ عَلَى الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ مِنْهُ، فَمَا أَصَابَ الْأَحْيَاءَ أَخَذُوهُ، وَمَا أَصَابَ الْأَمْوَاتَ يُصْرَفُ لِأَوْلَادِهِمْ إِنْ كَانُوا، وَلِأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ أَوْ الْأَسْفَلَ مِنْهُمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا، فَلِذَلِكَ قُسِمَ عَلَيْهِمَا أَثْلَانًا؛ لِخَلِيلٍ ثُلثَانٍ، وَلِعَائِشَةَ ثُلثًا؛ عَمَلًا بِالشَّرْطِ الْمَوْجِبِ لِتَفْضِيلِ الذَّكَرِ عَلَى الْأُنْثَى، فَمَا أَصَابَ عَائِشَةَ لَهَا مَا دَامَتْ حَيَاتُهَا، وَمَا أَصَابَ أَخَاهَا خَلِيلَ الْمَذْكُورَ؛ صُرِفَ لِأَوْلَادِهِ الْأَرْبَعَةَ بِالسَّوِيَّةِ، فَمَا أَصَابَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ؛ صُرِفَ لِوَلَدِهِ سُلَيْمَانَ، وَلَمْ نَحْكَمْ بِانْتِقَالِ نَصِيبِ عَابِدَةَ لِوَلَدَيْهَا: سُلَيْمَانَ، وَبَاقِيَةَ، لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمُتَرَرَّ فِي اسْتِحْقَاقِ أَوْلَادِ الْبُطُونِ: أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ - أَيْ مِنْ أَوْلَادِ الْبُطُونِ - عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَإِلَى الْخِ، فَنَصِيبُهُ لَهُ، وَعَابِدَةُ لَيْسَتْ مِنْ أَوْلَادِ الْبُطُونِ، فَلَمْ يَشْمَلْهَا الْمُقَرَّرُ، وَلَمْ يَصُدَّقْ عَلَى وَلَدَيْهَا الْمَذْكُورَيْنِ أَنََّّهُمَا وَلَدَا وَلَدِ بَطْنِ لَهَا، فَلَا يَتَّضِحُ صُرْفُ مَا لَهَا لِوَلَدَيْهَا؛ لِانْقِطَاعِ الْحُكْمِ عَنْ أَوْلَادِ الظُّهُورِ بِمَوْتِهَا، وَاسْتِقْلَالِ أَوْلَادِ الْبُطُونِ بِالْوَقْفِ بِشَرْطِ مُسْتَقْلِلٍ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَلْ أَمْرُ نَظَرِ الْوَقْفِ بِشَرْطِ الْوَاقِفَةِ إِلَى ابْنَتِهَا

٨٤٧ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ أَهْلِيٍّ، لَهُ مُتَوَلٌّ وَمُشَارِفٌ، وَآلٌ أَمْرٌ نَظَرِهِ بِشَرْطِ الْوَاقِفَةِ

إِلَى ابْنَتِهَا، وَأَرَادَتْ النَّاطِرَةُ أَنْ تُوَكَّلَ مُشَارِفٌ [ع ٩٦ب، ك ١٠٦أ، س ١١٢٤/١] الْوَقْفِ الْآيِلِ

إِلَيْهَا فِي مَصَالِحٍ وَقَفِّهَا وَالدَّعَاوَى لَدَى السَّادَةِ الْحُكَّامِ فِيمَا اخْتَلَسَ مِنْهُ، وَالتَّصَرُّفِ عَنْهَا فِي أُمُورِهِ، فَهَلْ لِلْمُتَوَلَّى مُعَارَضَةُ الْمُشَارِفِ الَّذِي هُوَ وَكَيْلُ النَّاطِرَةِ؟ أَوْ لَهُ التَّصَرُّفُ بِغَيْرِ رِضَا الْمُتَوَلَّى؛ إِذْ هُوَ أَنْفَعُ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ التَّصَرُّفُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُتَوَلَّى؛ إِذْ لَيْسَ لِبِنْتِ الْوَاقِفَةِ النَّاطِرَةِ نَفْسَهَا ذَلِكَ مَعَ الْمُتَوَلَّى، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْوَصِيِّ إِلَّا بِعِلْمِ الْمُشْرِفِ فَكَيْفَ الْمُتَوَلَّى، وَأَمَّا اخْتِلَاسُ الْمُتَوَلَّى فَلِلْقَاضِي أَنْ يَنْظُرَ فِي ذَلِكَ، أَوْ يُفَوِّضَ الْأَمْرَ إِلَى مَنْ يَثِقُ بِهِ فِي النَّظَرِ، فَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ اخْتِلَاسُهُ وَخِيَانَتُهُ؛ يَعْزِلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ نَاطِرُ السَّاقِيَةِ الْمُسَبَّلَةِ مَبْلَغًا مِنَ الشَّعِيرِ لَوْكِيْلِهِ  
فِي مَصَالِحِهَا؛ لِيَعْلِفَهُ لِبِغَالِهَا، ثُمَّ عَزَلَ النَّاطِرُ

٨٤٨ = سُئِلَ: فِي سَاقِيَةِ مُسَبَّلَةٍ يَتَعَاطَى إِدَارَتَهَا وَمَصَالِحِهَا رَجُلٌ بِإِذْنِ نَاطِرِهَا يُسَمَّى بِيَّارِيًّا، دَفَعَ النَّاطِرُ لَهُ مَبْلَغًا يَشْتَرِي بِهِ شَعِيرًا يَعْلِفُهُ لِبِغَالِهَا، فَاشْتَرَى وَصَرَفَهُ لِمَا أَمَرَ بِهِ، وَعَزَلَ وَتَوَلَّى نَاطِرٌ غَيْرُهُ، وَمُرَادُهُ الرَّجُوعُ بِمَا دَفَعَ، هَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْبِيَّارِيِّ أَمْ عَلَى النَّاطِرِ، أَمْ لَا رُجُوعَ لَهُ بِشَيْءٍ؟

أَجَابَ: إِنْ كَانَ الْمَبْلَغُ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى أَحَدٍ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَالِهِ وَدَفَعَهُ لَا بِإِذْنِ الْقَاضِي فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْإِسْتِدَانَةَ عَلَى الْوَقْفِ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي، وَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْقَاضِي لِيَرْجِعَ فِي الْوَقْفِ؛ فَهُوَ عَلَى الْوَقْفِ لَا عَلَى النَّاطِرِ الْجَدِيدِ، وَلَا عَلَى الْبِيَّارِيِّ، فَيُنْظَرُ إِلَى دُخُولِ مَالِ الْوَقْفِ وَيُوفَى مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَ مُدْرَسُ الْمَدْرَسَةِ وَأَرَادَ النَّاطِرُ أَنْ يَرْجِعَ  
عَلَى وَرَثَتِهِ فِيمَا قَبِضَهُ مُدْعِيًا أَنَّهُ لَمْ يُدْرَسْ؛ فَالْقَوْلُ لَهُمْ

٨٤٩ = سُئِلَ: فِي مَدْرَسَةٍ انْتَقَلَ مُدْرَسُهَا بِالْوَفَاةِ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيُرِيدُ

مُتَوَلِّيَهَا أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى وَرَثَتِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُبَاشِرِ التَّدْرِيسَ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، وَيَطْلُبَ مَا هُوَ مَشْرُوطٌ لَهُ وَمُعَيَّنٌ مِنْ وَرَثَتِهِ، مِمَّا تَرَكَ لِيُعَمَّرَ بِهِ مَا يَزَعُمُ أَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى الْعِمَارَةِ مِنْهَا، وَالْحَالُ أَنَّ لَهَا رَيْعًا مِنَ الْقُرَى وَالْمَزَارِعِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَيْهَا، هَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ وَيُقْبَلُ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ: إِنَّهُ لَمْ يُدْرَسْ؟

أَجَابَ: اعْلَمْ أَوْلَا أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى الْمُتَوَلِّيُّ عَلَى وَرَثَةِ الْمُدْرَسِ أَنَّهُ لَمْ يُبَاشِرْ وَظِيفَةً التَّدْرِيسِ، وَادَّعَتْ الْوَرَثَةُ أَنَّهُ بَاشَرَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَرَثَةِ فِي الْمُبَاشَرَةِ مَعَ الْيَمِينِ، يَعْنِي عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بَعْدَ الْمُبَاشَرَةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَائِمُونَ مَقَامَ مُوَرِّثِهِمْ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الْمُبَاشَرَةِ مَعَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، فَكَذَلِكَ وَرَثَتُهُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَمِنْ جُمْلَةٍ مَنْ صَرَّحَ بِهِ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ الْحَلَبِيُّ فِي (فَتَاوَاهُ).

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّ الْعِمَارَةَ إِنَّمَا تُقَدَّمُ إِذَا ضَاقَ الْمَحْصُولُ، فَلَمْ يُوجَدِ سِوَى مَا يُعَمَّرُ بِهِ بِقَدْرِ مَا يُبْقِي الْمَوْقُوفَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي وَقَفَهُ الْوَاقِفُ عَلَيْهَا، وَكَانَ فِي تَأْخِيرِ الْعِمَارَةِ ضَرَرٌ بَيْنَ، أَمَا إِذَا لَمْ يَضِقْ؛ بَانَ كَانَ هُنَاكَ مَحْصُولٌ مِنْ رَيْعِ قُرَى الْوَقْفِ وَمَزَارِعِهِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَيُعَمَّرُ، وَكَذَا إِذَا ضَاقَ وَلَمْ يُخَشِ ضَرَرٌ بَيْنَ؛ يَجُوزُ الصَّرْفُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ، وَتَأْخِيرُ الْعِمَارَةِ إِلَى الْغَلَّةِ الثَّانِيَةِ، خُصُوصًا عَلَى مُدْرَسِ الْمَدْرَسَةِ؛ [ط ١٦١، س ١٢٤، ك ١٠٦، ب /] لِأَنَّهُمْ قَالُوا: الَّذِي يُبْدَأُ بِهِ مِنْ اِرْتِفَاعِ الْوَقْفِ عِمَارَتُهُ شَرَطَ الْوَاقِفُ أَمْ لَا، ثُمَّ مَا هُوَ أَقْرَبُ لِلْعِمَارَةِ وَأَعَمُّ لِلْمُضْلِحَةِ، كَالْإِمَامِ لِلْمَسْجِدِ، وَالْمُدْرَسِ لِلْمَدْرَسَةِ، ثُمَّ وَثَمَّ، وَقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ عَدَمُ جَوَازِ أَخْذِ مَا تَنَاوَلَهُ الْمُدْرَسُ مِنَ الْمَعْلُومِ الْمَشْرُوطِ لَهُ، وَأَخْذِ الْعَطِيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ لَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَصَلَ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ، فَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَرَثَتِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا فَنِيَ أَشْجَارُ الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ وَذَهَبَ كِرْدَارُهَا، وَأَرَادَ مُحْتَكِرُهَا  
أَنْ تَسْتَمِرَّ تَحْتَ يَدِهِ بِالْحَكْرِ السَّابِقِ لَا يُجَابُ لِدَيْكَ

٨٥٠ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ مُحْتَكِرَةٍ، فَنِيَ أَشْجَارُهَا وَذَهَبَ كِرْدَارُهَا، وَيُرِيدُ  
مُحْتَكِرُهَا أَنْ تَسْتَمِرَّ تَحْتَ يَدِهِ بِالْحَكْرِ السَّابِقِ، وَهُوَ دُونَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَكَانَتْ قَدِيمًا  
قَبْلَ الْإِحْتِكَارِ تُدْفَعُ [ع/١٩٧] لِلْمُزَارِعِينَ (بِالرُّبْعِ) (١) عَلَى طَرِيقِ الْمُزَارَعَةِ، هَلْ يُحْكَمُ  
لَهُ بِبَقَائِهَا تَحْتَ يَدِهِ بِالْحَكْرِ السَّابِقِ؛ جَبْرًا عَلَى النَّاطِرِ أَمْ لَا؟

٨٥١ = وَلِلنَّاطِرِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِمَا فِيهِ الْحِظُّ وَالْمَصْلَحَةُ لِجَانِبِ الْوَقْفِ؛ مِنْ  
دَفْعِهَا بِالْحِصَّةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَرْبُورَةِ، أَوْ إِجَارَتِهَا بِالدَّرَاهِمِ أَوْ الدَّنَانِيرِ،  
أَوْ غَيْرِهِمَا بِمَا يَرَى فِيهِ مِنَ الْحِظِّ وَالْغَيْبَةِ لِجَانِبِ الْوَقْفِ أَمْ لَا؟  
٨٥٠ ج = أَجَابَ: لَا يُحْكَمُ لَهُ بِذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ.

٨٥١ ج = بَلِ النَّاطِرُ يَتَصَرَّفُ بِمَا فِيهِ الْحِظُّ لِجَانِبِ الْوَقْفِ؛ مِنْ إِجَارَتِهَا بِأَجْرَةِ  
الْمِثْلِ أَوْ دَفْعِهَا بِالْحِصَّةِ، وَالْحَكْرُ لَا يُوجِبُ اسْتِبْقَاءَهَا فِي يَدِهِ أَبَدًا عَلَى مَا يُرِيدُ  
وَيَسْتَهَيِّ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يَجِبُ الْإِفْتَاءُ فِي الْوَقْفِ بِكُلِّ مَا هُوَ الْأَنْفَعُ لَهُ، فَيَجِبُ فِعْلُ  
مَا هُوَ الْأَنْفَعُ عَلَى النَّاطِرِ مِنَ الْإِجَارَةِ أَوْ الدَّفْعِ بِالْحِصَّةِ عَلَى طَرِيقِ الْمُزَارَعَةِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

إِذَا صَرَفَ الْمُتَوَلَّى مِنْ مَالِهِ زِيَادَةً عَلَى الرَّبْعِ وَلَهُ مِنْهُ بُدٌّ،  
لَا يَصِيرُ دَيْنًا عَلَى الْوَقْفِ وَلَوْ بِأَمْرِ الْقَاضِي

٨٥٢ = سُئِلَ: فِي مُتَوَلَّى الْوَقْفِ إِذَا صَرَفَ حَالَ وَوَلَايَتِهِ عَلَيْهِ زِيَادَةً عَمَّا قَبَضَهُ

مِنْ رَيْعِهِ، يَصِيرُ لَهُ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَى الْوَقْفِ، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا يَرْجِعُ، وَلَوْ كَانَ بِإِذْنِ الْقَاضِي، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِضُرُورَةِ عِمَارَةِ الْوَقْفِ وَنَحْوِهَا؟

أَجَابَ: الَّذِي تَحَرَّرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ كَلَامِ عُلَمَائِنَا: أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ ذَلِكَ دَيْنًا لَهُ عَلَى الْوَقْفِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَالْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ: أَنَّ لَهُ مِنْهُ بُدٌّ لَا يَسْتَدِينُ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ لَهُ: فَإِنْ كَانَ بِأَمْرِ الْقَاضِي؛ جَازًا، وَإِلَّا فَلَا، وَالْعِمَارَةُ لَا بُدَّ مِنْهَا فَيَسْتَدِينُ لَهَا بِأَمْرِ الْقَاضِي، وَأَمَّا غَيْرُ الْعِمَارَةِ فَإِنْ كَانَ لِلصَّرْفِ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ لَا تَجُوزُ الْإِسْتِدَانَةُ، وَلَوْ بِإِذْنِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ لَهُ مِنْهُ بُدٌّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْقِنِيَّةِ) بِقَوْلِهِ: لَا لِتَقْسِيمِ ذَلِكَ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، فَلَوْ صَرَفَ مِنْ مَالِهِ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي؛ لَا يَرْجِعُ عَلَى الصَّحِيحِ فِي مَالٍ يَخْدُثُ لِلْوَقْفِ بَعْدُ، حَيْثُ لَا مَالَ جِيئَ لِلْوَقْفِ، وَإِذَا صَرَفَ مِنْ مَالِهِ فِيمَا لَهُ بُدٌّ عَنْهُ وَلَوْ بِإِذْنِ الْقَاضِي لَا يَرْجِعُ أَيْضًا عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَنْصَرِفُ الدَّرْهَمُ الرَّائِجُ إِلَى مَا اضْطَلَحَ عَلَيْهِ النَّاسُ فِي زَمَنِ الْوَقْفِ

٨٥٣ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ شَرَطَ فِي وَقْفِهِ: أَنْ تَكُونَ وَظِيفَةُ الْإِمَامَةِ وَالْأَذَانِ بِالْمَسْجِدِ الْكَائِنِ بِالْبَلَدِ [س ١١٢٥، ك ١١٠٧ /] الْفُلَانِي لِيُؤَادِي، وَأَنْ يُعْطَى مِنَ الْمَعْلُومِ كُلِّ يَوْمٍ دِرْهَمَيْنِ رَائِجَيْنِ، فَمَا الْمُرَادُ بِالذَّرْهَمِ الرَّائِجِ، هَلْ هُوَ الدَّرْهَمُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي اعْتَبِرَ فِيهِ كُلُّ عَشْرَةٍ مِنْهُ سَبْعَةٌ مَثَاقِيلَ بَوْضِعِ سَيِّدِنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَمْ الدَّرْهَمُ الَّذِي اضْطَلَحَ عَلَيْهِ أَهْلُ زَمَانِ الْوَقْفِ وَانْصَرَفَ إِلَيْهِ الْفَهْمُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، إِنْ كَانُوا قَدْ اضْطَلَحُوا عَلَى دِرْهَمٍ مَخْصُوصٍ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ؟

٨٥٤ = وَهَلْ إِذَا أُشْكِلَ الْأَمْرُ فَلَمْ يُعْلَمَ، وَاخْتَلَفَ الْمُسْتَحِقُّونَ مَعَ النَّاطِرِ فِي ذَلِكَ، فَالْقَوْلُ لِمَنْ مِنْهُمَا؟

٨٥٣ ج = أَجَابَ: يَنْصَرِفُ إِلَى الدَّرْهِمِ الْمُضْطَلَحِ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ مَا لَمْ يَثْبُتْ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَنَّهُ - أَعْنِي الْوَاقِفَ - عَيْنَ الدَّرْهِمِ الَّذِي وَضَعَهُ سَيِّدُنَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٨٥٤ ج = وَإِذَا أُشْكِلَ وَلَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ النَّاطِرِ بِلَا يَمِينٍ؛ لِأَنَّ نُكُولَهُ وَإِفْرَارَهُ عَلَى الْوَقْفِ لَا يَصِحُّ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى مَا تَجَدَّدَ بَعْدُ مِنَ الْوَاقِفِ، وَإِلَى مَا كَانَ قَبْلَ اضْطِلَاحِ أَهْلِ زَمَانِهِ مِمَّا لَا يَسْبِقُ الْفَهْمُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمُجْمَلَةَ فِي الْوَقْفِ تُحْمَلُ عَلَى الْعُرْفِ الْجَارِي فِي الْمُخَاطَبَاتِ الْقَوْلِيَّةِ، وَقَدْ اشْتَهَرَ مِنْ قَوَاعِدِهِمْ (الْمَعْرُوفُ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا)، وَهَذَا مِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِلْقَاضِي إِجَارَةُ الْوَقْفِ مَعَ وُجُودِ الْمُتَوَلِّي إِلا إِذَا أَبَى

٨٥٥ = سُئِلَ: فِي حَمَامٍ وَقِفَ عَلَى الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى الْحَالِ بِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّحِيَّةِ، هَلْ لِلْقَاضِي وِلَايَةٌ إِجَارِهِ مَعَ حُضُورِ الْمُتَوَلِّي عَلَيْهِ وَعَدَمِ إِبَائِهِ عَنِ إِجَارِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) أَنَّهُ مَعَ [٩٧٤ ب، ط ١٦٢ /] حُضُورِ الْمُتَوَلِّي لَيْسَ لِلْقَاضِي إِجَارَةُ الْوَقْفِ إِلا إِذَا أَبَى وَغَابَ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ الْخَاصَّةَ أَقْوَى مِنَ الْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ، هَذَا مَا تَحَرَّرَ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَدْخُلُ بِنْتُ الْإِبْنِ دُونَ أَوْلَادِهَا فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ: أَوْلَادُ الدُّكُورِ

٨٥٦ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ أَنْشَأَ وَقْفَهُ عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى وَلَدٍ



وَلِدِهِ الْمُسَمَّى بِأَحْمَدَ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، وَنَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ، مَاتَ أَحْمَدُ الَّذِي هُوَ ابْنُ ابْنِ الْوَاقِفِ عَنْ ذَكَرَيْنِ هُمَا: يَحْيَى وَمُحَمَّدٌ وَأُنْتَى هِيَ أَمِنَةُ، فَهَلْ تَسْتَحِقُّ أَمِنَةُ الْمَذْكُورَةَ شَيْئًا مَعَ قَوْلِ الْوَاقِفِ: أَوْلَادِ الذُّكُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ. الَّذِي هُوَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ قَوْلِهِ: ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ. أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا شَكَّ فِي اسْتِحْقَاقِ أَمِنَةَ؛ لِقَوْلِهِ: أَوْلَادِ الذُّكُورِ. وَهِيَ بِهَذَا الْوَصْفِ لِأَنَّهَا بِنْتُ ذَكَرٍ، وَأَمَّا أَوْلَادُهَا هِيَ؛ فَلَا اسْتِحْقَاقَ لَهُمْ؛ لِكَوْنِهِمْ لَيْسُوا مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ، بَلْ هُمْ أَوْلَادُ أُنْتَى، فَخَرَجُوا بِهَذَا الْقَيْدِ، فَهِيَ بِالصَّفَةِ الْمُوجِبَةِ لِلْإسْتِحْقَاقِ، وَأَوْلَادُهَا بِالصَّفَةِ الْمُوجِبَةِ لِلْحَرْمَانِ، وَقَوْلُهُ: أَوْلَادِ الذُّكُورِ. قَيْدٌ فِي جَمِيعِ [س ١٢٥ ب /] أَوْلَادِ الذُّكُورِ، وَالْأُنْتَى الَّتِي هِيَ بِنْتُ ذَكَرٍ تَسْتَحِقُّ لِكَوْنِهَا بِنْتُ ذَكَرٍ، وَأَوْلَادُهَا يُحْرَمُونَ بِكَوْنِهِمْ أَوْلَادَ أُنْتَى، فَالْمَحْرُومُ ابْنُ الْأُنْتَى لَا الْأُنْتَى الَّتِي هِيَ بِنْتُ ذَكَرٍ مِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ وَإِنْ بَعُدُوا، وَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ لَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُعْطَى الْمُدْرَسُ الْخَالِي عَنِ الْعِلْمِ وَلَوْ نَصَّ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ

٨٥٧ = سُئِلَ: فِي مَدْرَسَةٍ لَهَا مُدْرَسٌ حَنْفِيٌّ قَائِمٌ بِشَعَائِرِهَا، وَمُدْرَسٌ شَافِعِيٌّ صَغِيرٌ بَعْدُ فِي الْمَكْتَبِ، وَفِي دَفَاتِرِ الْوَقْفِ الَّتِي هِيَ بِيَدِ الْمُتَوَلِّينَ سَابِقًا وَلَا حَقًّا لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمُدْرَسِينَ فِي الْعُلُوفَةِ، هَلْ يُعْمَلُ بِمَا فِي تِلْكَ الدَّفَاتِرِ وَيَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، أَوْ يُصْرَفُ إِلَى ذَلِكَ الْمُدْرَسِ الْحَنْفِيِّ مَا يَكْفِيهِ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ، وَلَا يُدْفَعُ إِلَى الْمُدْرَسِ الشَّافِعِيِّ شَيْءٌ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ وَمُبَاشَرَتِهِ؟

٨٥٨ = وَهَلْ إِذَا عَلِمَ شَرْطُ الْوَاقِفِ فِي قَدْرِ عُلُوفَةِ الْمُدْرَسِ لَكِنَّهُ لَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ

يُخَالَفُ ذَلِكَ الشَّرْطُ وَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ؟ وَمَا الْمُرَادُ بِمَا يَكْفِيهِ؟

٨٥٧ج = أَجَابَ: لَا يُعْطَى الصَّغِيرُ الْعَارِي عَنِ الْعِلْمِ الَّذِي بَعْدُ فِي الْمَكْتَبِ، وَلَوْ وُجِدَ فِي دَفَاتِرِ الْوَقْفِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا فِي الْعُلُوفَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ حَالَ أَهْلِيَّةِ [ك١٠٧ب /] الْإِثْنَيْنِ لِإِلْتِقَاءِ الدُّرُوسِ وَمُلَازِمَةِ الْمَدْرَسَةِ بِالْقَائِمِيَّاتِ وَإِتْيَانِهِمَا مَا شَرِطَ عَلَيْهِمَا، وَقَدْ أَنْكَرَ ابْنُ نُجَيْمٍ فِي (الْأَشْبَاهِ) عَلَى كَثِيرٍ مِنْ فُقَهَاءِ زَمَانِهِ بِاسْتِثْنَائِهِمْ تَنَاوُلَ الْمَعَالِيمِ بِغَيْرِ مُبَاشَرَةٍ أَوْ مَعَ مُخَالَفَةِ الشُّرُوطِ.

٨٥٨ج = وَإِذَا عُلِمَ أَنَّ عُلُوفَةَ الْمُدْرَسِ لَا تَقُومُ بِكِفَايَتِهِ، وَكَانَتِ الْمَدْرَسَةُ تَتَعَطَّلُ بِغَيْبَتِهِ عَنِ الدَّرْسِ، وَفِي الْوَقْفِ سَعَةٌ؛ يَجُوزُ زِيَادَتُهُ بِمَا يَكْفِيهِ بِلَا إِسْرَافٍ وَلَا تَقْتِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِنْ لَمْ يَفِ رِنْعُ الْوَقْفِ بِأَرْيَابِ الْوُضَائِفِ يُقَدَّمُ الْمُدْرَسُ

٨٥٩ = سُئِلَ: فِي مَدْرَسَةٍ لَهَا مُدْرَسَانِ: حَنْفِيٌّ، وَشَافِعِيٌّ، وَثَلَاثَةُ مُتَوَلِّينَ، وَثَلَاثَةُ نُظَّارٍ، وَكَاتِبٍ، وَمُشْرِفٍ، وَثَلَاثَةُ جُبَاةٍ، وَنَائِبُ نَاطِرٍ، وَبَوَّابٍ، وَمُؤَدِّنٌ، ضَاقَ رِنْعُ الْوَقْفِ عَنِ الْوَفَاءِ بِعُلُوفَاتِهِمْ عَلَى وَجْهِ التَّمَامِ، هَلْ يُوزَعُ رِنْعُ الْوَقْفِ عَلَى جَمِيعِهِمْ عَلَى قَدْرِ سَهَامَتِهِمْ فِي الْعُلُوفَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الدَّفَاتِرِ الَّتِي بِيَدِ الْمُتَوَلِّينَ أَوْ عَلَى الرُّءُوسِ، يَسْتَوِي الرَّئِيسُ وَالْمَرْءُوسِ، أَوْ يُصْرَفُ إِلَى الْمُدْرَسِ الْقَائِمِ بِشَعَائِرِ الْمَدْرَسَةِ مِنْ إِقْرَاءِ الدُّرُوسِ فِي الْعُلُومِ النَّافِعَةِ مَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ، وَلَوْ اسْتَغْرَقَ غَلَّةَ الْوَقْفِ بَعْدَ الْعِمَارَةِ الْوَاجِبَةِ؟

٨٦٠ = وَيُحْرَمُ غَيْرُهُ مِنْ مُدْرَسٍ لَمْ يُبَاشِرْ وَظِيفَةً [ع١٩٨، س١١٢٦ /] أَوْ غَيْرِهِ مِمَّنْ

ذَكَرَ آتِفًا؟

٨٥٩ج = أَجَابَ: يُقَدَّمُ الْمُدْرَسُ الْمُلَازِمُ لِلدُّرُوسِ فِيهَا إِذَا كَانَ عَالِمًا يَتَّقِدُ، وَكَانَتْ تَتَعَطَّلُ بِغَيْبَتِهِ إِذَا هُوَ غَابَ عَنْهَا، فَيُدْفَعُ لَهُ الْمَشْرُوطُ بِنَصِّ الْوَاقِفِ، فَإِنْ كَانَ

لَا يَكْفِيهِ وَكَانَ غَيْرُهُ مِثْلَهُ فِي الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ وَالِدَيْنِ يَرْضَى بِالْمَشْرُوطِ وَلَا يَرْضَى هُوَ بِهِ، وَطَلَبَ هَذَا الْمَسَاوِي الدَّرْسَ بِهِ؛ قُرَّرَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مِثْلُهُ يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَا يَكْفِيهِ، وَلَوْ اسْتَعْرَقَ الْغَلَّةَ بَعْدَ الْعِمَارَةِ، لِأَنَّهَا تَتَعَطَّلُ وَغَرَضُ الْوَاقِفِ يَاْبَاهُ وَلَا يَرْضَاهُ.

٨٦٠ ج = وَلَيْسَ لِمَنْ لَمْ يُبَاشِرْ وَظِيْفَتَهُ اسْتِحْقَاقُ الْمَشْرُوطِ بِالْعَمَلِ، وَهَذَا التَّقْرِيرُ مُمَحَّضٌ مِمَّا صَرَّحَ بِهِ عَلَمَاؤُنَا، وَحَاصِلُ مَا اخْتَارَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ فُقَهَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَنْشَأَ وَقْفَهُ عَلَى وَلَدَيْهِ وَعَلَى أَوْلَادِ وَلَدِهِ

٨٦١ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا أَنْشَأَ الْوَاقِفُ وَقْفَهُ عَلَى وَلَدَيْهِ هُمَا: أَحْمَدُ وَعَابِدَةُ، وَعَلَى أَوْلَادِ وَلَدِهِ أَبِي بَكْرٍ، وَهُمْ: شَمْسُ الدِّينِ، مُحَمَّدٌ، وَزَيْنُ الْعَابِدِينَ، وَزَيْنَبُ، بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ عَادَ نَصِيْبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى وَلَدِهِ، ثُمَّ إِلَى [ط ١٦٣، ك ١١٠٨ /] الْأَسْفَلَ مِنْهُ، وَعَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَنْسَالِهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ؛ عَادَ نَصِيْبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، وَعَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ الْوَقْفِ وَتَرَكَ وَلَدًا، أَوْ وَلَدَ وَلَدٍ، أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْمَشْرُوكُ مَا كَانَ يَسْتَحَقُّهُ الْمُتَوَفَّى أَنْ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَقَامَ مَقَامَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِينَ أَعْلَاهُ، وَبَعْدَ الْإِنْقِرَاضِ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ مُتَّصِلٍ، فَمَاتَ وَلَدًا الْوَاقِفِ أَحْمَدُ وَعَابِدَةُ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ، وَانْحَصَرَ الْوَقْفُ فِي أَوْلَادِ وَلَدِهِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ وَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَزَيْنَبَ الْمَذْكُورِينَ، ثُمَّ مَاتَ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدٌ عَنْ وَلَدَيْنِ عُمَرَ وَرُقِيَّةَ، ثُمَّ مَاتَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ ابْنِ وَبِنْتَيْنِ، هُمَا: مُحَمَّدٌ وَحَبِيْبَةُ وَخَدِيْجَةُ، ثُمَّ مَاتَ كُلُّ مَنْ مَحْمُودٍ

وَخَدِيجَةَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ، ثُمَّ مَاتَتْ رُقِيَّةُ عَنْ بِنْتِ تُسَمَّى فَاطِمَةَ، ثُمَّ مَاتَتْ زَيْنَبُ الْمَذْكُورَةُ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ، وَالْمَوْجُودُ حِينَ مَوْتِهَا عُمَرُ ابْنُ أُخِيهَا شَقِيقِهَا الْمَذْكُورِ وَحَبِيبَةُ بِنْتُ أُخِيهَا زَيْنِ الْعَابِدِينَ شَقِيقِهَا الْمَذْكُورِ، ثُمَّ مَاتَ عُمَرُ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ، وَالْمَوْجُودُ حِينَ مَوْتِهِ حَبِيبَةُ بِنْتُ عَمِّهِ الْمَذْكُورَةُ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ أُخْتِهِ الْمَذْكُورَةُ، وَهُمَا الْبَاقِيَتَانِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ لَا غَيْرَ، كَيْفَ تُقَسَّمُ غَلَّةُ الْوَقْفِ بَيْنَهُمَا؟

أَجَابَ: لِفَاطِمَةَ بِنْتُ رُقِيَّةَ نَصِيبُ أُمَّهَا، وَهُوَ ثَلَاثَةُ قَرَارِيطَ وَخُمْسُ قِيرَاطٍ، وَالْبَاقِي وَهُوَ عِشْرُونَ قِيرَاطًا وَأَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ قِيرَاطٍ لِحَبِيبَةَ، إِذْ بَمَوْتِ مُحَمَّدٍ وَخَدِيجَةَ لَا عَنْ وَلَدٍ انْتَقَلَ نَصِيبُهُمَا لِحَبِيبَةَ لِكُونِهَا فِي دَرَجَتِهِمَا، وَبِمَوْتِ زَيْنَبَ لَا عَنْ وَلَدٍ انْتَقَلَ نَصِيبُهَا لِحَبِيبَةَ وَعُمَرَ؛ لِإِلْتِقَاعِ [س ١٢٦ ب، ٩٨٤ ب /] الْمُصْرَحِ فِيهِ بِأَنَّهُ يُصْرَفُ إِلَى الْأَقْرَبِ لِلْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِغَرَضِهِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَبِمَوْتِ عُمَرَ لَا عَنْ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ لِحَبِيبَةَ لِكُونِهَا فِي دَرَجَتِهِ، وَلَا شَيْءَ لِفَاطِمَةَ بِنْتُ رُقِيَّةَ أُخْتِ عُمَرَ مِنْ نَصِيبِهِ؛ لِإِعْدِ دَرَجَتِهَا عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### صَرَفِ رَيْعِ مَسْجِدِ تَخْرَبَ إِلَى غَيْرِهِ

٨٦٢ = سُئِلَ: فِي جَامِعِ كَبِيرٍ انْقَطَعَ اتِّصَالُ عِمَارَةِ الْمَدِينَةِ بِهِ، وَدَثَّرَ وَانْهَدَمَتْ سُقُوفُهُ الْمَعْقُودَةُ بِالطِّينِ وَالْحَجَرِ، وَصَارَتْ تَدْخُلُهُ السُّيُولُ شِتَاءً، وَتَسْتَوْعِبُ الشَّمْسُ جَمِيعَ أَرْضِهِ صَيْفًا، فَتَعَطَّلَ، فَتَرَكَهُ النَّاسُ لِذَلِكَ بِحَيْثُ إِنَّ مَنْ دَخَلَهُ لَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ مِمَّا هُنَالِكَ، وَتَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ، وَلَا يُتَوَقَّعُ عَوْدُهُ وَلَا يُطْمَعُ فِي أَنْ يَخْضَرَ بَعْدَ جَفَافِهِ عَوْدُهُ، وَمِنْ دَاخِلِ الْمَدِينَةِ جَامِعٌ مَعْمُورٌ بِالصَّلَوَاتِ وَشَعَائِرُهُ قَائِمَةٌ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ، قَدْ أَلْفَهُ الْمُصَلُّونَ وَرَغِبَ فِيهِ الْمُتَعَبِّدُونَ، إِلَّا أَنَّ رَيْعَ وَفِيهِ قَلِيلٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى مَصْرَفِ

جَمَّ جَزِيلٍ، فَهَلْ يُضْرَفُ رَيْعُ الْجَامِعِ الْمُتَعَطِّلِ الْخَرَابِ إِلَى مَصَالِحِ الْجَامِعِ الْمَعْمُورِ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ، حَيْثُ لَمْ يُتَوَقَّعْ عَوْدُهُ بِإِعَادَةِ تِلْكَ الْمَبَانِي؟ أَمْ يَكُونُ مِيرَاثًا لِرِثَّةِ الْبَنَانِيِّ أَمْ لَا وَلَا؟ وَالْجَوَابُ مُفَصَّلًا.

أَجَابَ: تَحْرِيرُ هَذَا الْمَقَامِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ، أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا (خِلَافٌ) (١) بَيْنَ الْأَيِّمَةِ الْأَسْلَافِ، فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَبْقَى مَسْجِدًا أَبَدًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يَعُودُ مِيرَاثًا، وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ وَلَا نَقْلُ مَالِهِ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ، سِوَاءِ كَانُوا يُصَلُّونَ فِيهِ أَوْ لَا (٢)، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَعُودُ إِلَى صَاحِبِهِ إِنْ كَانَ حَيًّا، وَإِلَى وَرَثَتِهِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا، وَإِنْ كَانَ لَا يُعْرَفُ بَانِيهِ أَوْ عُرِفَ وَمَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ، وَاجْتَمَعَ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ عَلَى بَيْعِهِ وَالِاسْتِعَانَةَ بِشَمْنِهِ فِي الْمَسْجِدِ الْآخِرِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَتُضْرَفُ أَوْقَافُهُ إِلَيْهِ.

وَفِي (الْإِسْعَافِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، وَبَعْضُهُمْ ذَكَرَ أَنَّ قَوْلَهُ كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى. مُحَمَّدٌ يَقُولُ: إِنَّ الْبَنَانِيَّ أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ لِجِهَةِ مِنَ الْمَنَافِعِ، فَإِذَا بَطَلَ الْإِنْتِفَاعُ لِتِلْكَ الْجِهَةِ لَا يَمْنَعُ عَوْدَهُ إِلَى مِلْكِهِ، كَالْكَفَنِ إِذَا افْتَرَسَ الْمَيِّتَ السَّبْعَ عَادَ إِلَى مِلْكِ الْوَرِثَةِ، وَأَبُو يُوسُفَ يَقُولُ: إِنَّهُ إِسْقَاطٌ لِمِلْكِهِ، فَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ كَالْإِعْتَاقِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ فِي زَمَنِ الْفِتْرَةِ وَلَمْ يَعُدْ إِلَى وَرَثَةِ الْبَنَانِيِّ، [ك ١٠٨ ب، ط ١٦٤، س ١٢٧/١] وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ كَمَا فِي (الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ). وَفِي (الْمُجْتَبَى): وَأَكْثَرُ الْمَشَايخِ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، وَرَجَّحَهُ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ)، بِأَنَّهُ الْأَوْجَهُ، وَصَحَّحَ قَوْمٌ قَوْلَ مُحَمَّدٍ، وَفِي (الْوَاقِعَاتِ لِلصَّدرِ الشَّهِيدِ): الْمَسْجِدُ إِذَا خَرِبَ وَهُوَ عَتِيقٌ لَا يُعْرَفُ بَانِيهِ، وَبَنَى أَهْلُ الْمَسْجِدِ مَسْجِدًا آخَرَ، فَبَاعَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ الْمَسْجِدَ الْأَوَّلَ وَاسْتَعَانُوا بِشَمْنِهِ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ الثَّانِي - عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى جَوَازَ هَذَا الْبَيْعِ، وَإِنْ كُنَّا لَا نُفْتِي

به - جاز، وفي (الخلاصة، والبزازیة) عن الحلواني: إذا خرب مسجد وتفرق الناس عنه؛ تصرف أوقافه إلى مسجد آخر، وفي (النوازل) وكثير من الكتب: أنه لا بأس به، وهذا كله على قول محمد رحمه الله تعالى.

فتحرر من هذا التقرير: أن المسألة اجتهادية، وللاختلاف فيها مجال، وللاجتهاد فيها مساع، فإذا توفرت شروط الحكم على قول الإمام الثالث الذي رويت موافقته فيه لقول الإمام الأعظم بعد النظر في المصلحة للمصلين والإعانة للمتعبدين، فلا شك في صحته ونفاذه وارتفاع الخلاف فيه، فانظر إلى قوله في (الواقعات): وإن كنا لا نفتي به جاز. وما ذاك إلا أنه قد تكون المصلحة فيه متعينة، فإذا علم الله سبحانه وتعالى خلوص النية وصفاء الطوية وقصد الدار الآخرة والأجور الوافرة والأخذ بما هو يسر وطرح ما هو عسر، فهو خير محض ونفع صرف، فإن الدين كله يسر، وإن خشي عاقبة سوء أو انقلاب موضوع، فالعمل بما عليه الفتوى أولى، والأمور بمقاصدها، وكم من شيء واحد يكون طاعة بالنية الخيرية، ويكون معصية بالنية الشرية، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. [ع/١٩٩]

إذا اختلفت جهة الوقفين لا تصرف غلة أحدهما للآخر

٨٦٣ = سئل: في زاوية معطلة (خربت) (١) ولها وقف، هل ينقل ما يتحصل منه، ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات الخمس، أم لا يصرّف أحد الوقفين إلى الآخر؟

أجاب: لا يصرّف أحد الوقفين للآخر، صرح به في (البحر) وغيره، والواجب صرف ما يتحصل منه للزاوية، فيبدأ بعمارتهما منه على الحالة التي كانت عليها سابقاً، والله أعلم.

٨٦٤ = سُئِلَ: فِي وَقْفَيْنِ اتَّحَدَ وَاقِفُهُمَا وَجِهَتُهُمَا، خَرِبَ أَحَدُهُمَا، هَلْ يُعْمَرُ مِنَ

رَبِيعِ الْآخِرِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ؛ إِذْ عَرَّضَ الْوَاقِفُ إِحْيَاءَ وَقْفِهِ، وَفِي مَنْعِ ذَلِكَ إِمَاتَتُهُ، وَقَدْ صَرَّحَ  
بِذَلِكَ صَاحِبُ الْبَزَائِيَّةِ نَقْلًا عَنِ (الْفَتَاوَى الْخَوَارِزْمِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَجُوزُ لِلنَّاظِرِ صَرْفُ غَلَّةِ أَحَدِ الْوَقْفَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ جِهَةً لِلْآخِرِ

٨٦٥ = سُئِلَ: فِي وَقْفَيْنِ اتَّحَدَ وَاقِفُهُمَا، وَاخْتَلَفَتْ جِهَتُهُمَا، وَلِكُلِّ نَازِرٍ مُسْتَقِيلٌ،

هَلْ تُصْرَفُ غَلَّةُ أَحَدِهِمَا لِلْآخِرِ أَمْ لَا؟

٨٦٦ = وَيَضْمَنُ فَاعِلُ ذَلِكَ وَيُرَدُّ إِلَى جِهَتِهِ لِيُصْرَفَ عَلَيْهَا؟

٨٦٥ ج = أَجَابَ: لَا تُصْرَفُ غَلَّةُ أَحَدِهِمَا لِلْآخِرِ، حَيْثُ اخْتَلَفَتْ الْجِهَةُ،

بَلْ يُرَاعَى شَرْطُ الْوَاقِفِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا.

٨٦٦ ج = وَيَضْمَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨٦٧ = سُئِلَ: فِي نَازِرٍ يَسْتَبِيحُ صَرْفَ غَلَّةِ وَقْفٍ فِي وَقْفٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ اتِّحَادِ

جِهَتَيْهِمَا وَوَاقِفَيْهِمَا، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ [س ١٢٧ ب /] بِمَنْزِلَةِ مَالَيْنِ اخْتَلَفَ مَالِكُهُمَا فَيَكُونُ

صَرْفُهُ لِلْآخِرِ تَعْدِيًّا مَحْضًا، وَفِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَيَبْدَأُ مِنْ غَلَّتِهِ بِعِمَارَتِهِ. بَعْدَ

أَنْ قَدَّمَ نَقُولًا فِي الْمَسْأَلَةِ، وَقَدْ عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَتَوَلَّى الشَّيْخُونِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ صَرْفُ

أَحَدِ الْوَقْفَيْنِ لِلْآخِرِ، وَقَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَإِنْ جَعَلَ الْوَاقِفُ غَلَّةَ الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ.

وَفِي (الْقِنِيَّةِ): قِيمٌ يَخْلِطُ غَلَّةَ الدُّهْنِ بِغَلَّةِ الْبَوَارِي، فَهُوَ سَارِقٌ خَائِنٌ. اهـ. وَمِثْلُهُ فِي

(الْحَاوِي لِلزَّاهِدِي) لَهُ بِرَمْزِ عَلَاءِ التَّاجِرِيِّ، وَلَا رَيْبَ [ك ١١٠٩ /] فِي أَنَّهُ لِلْحَاكِمِ تَأْدِيبُهُ

عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَزْتِكَابِهِ مَعْصِيَةً لَا حَدَّ فِيهَا مُقَدَّرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الْقَوْلُ قَوْلُ قِيَمِ الْوَقْفِ فِيمَا حَصَلَ مِنَ الْغَلَّةِ وَالصَّرْفِ

٨٦٨ = سُنِّلَ: فِي قِيَمِ الْمَسْجِدِ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا لَا يُكَذِّبُهُ الظَّاهِرُ فِيهِ، كَالْعِمَارَةِ وَالصَّرْفِ عَلَى مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، وَفِيمَا حَصَلَ فِي يَدِهِ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ وَصَرَفِهَا فِيمَا لَا بُدَّ مِنْهُ كَالْحَصِيرِ وَالذُّهْنِ وَأَجْرِ الْخَادِمِ وَنَحْوِهِ، وَفِيمَا صَرَفَهُ عَلَى الْعِمَارَةِ مِمَّا لَا يُكَذِّبُهُ الظَّاهِرُ فِيهِ، وَجَمِيعِ مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لَا يَحِلُّ الْحُكْمُ بِالِاسْتِحْقَاقِ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ بِالشَّهَادَةِ

٨٦٩ = سُنِّلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ وَرَوْجَتِهِ ابْنَةَ عَمِّهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمَا؛ لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ وَثُمَّ؛ شَارِطًا أَنْ مَنْ مَاتَ لَا عَنْ نَسْلِ، فَنَصِيْبُهُ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ، وَبَعْدَ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الذُّكُورِ عَلَى أَوْلَادِ الْإِنَاثِ. آلُ الْوَقْفِ [ط ١٦٥، ع ٩٩٤ ب /] إِلَى ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنَتِهِ، ثُمَّ مَاتَ هَذَا الْإِبْنُ، عَنْ ابْنِ وَبِنْتِ، ثُمَّ مَاتَ الْإِبْنُ عَنْ ابْنِ وَبِنْتَيْنِ، فَأَقَرَّ هَذَا الْإِبْنُ لِمَنْ لَا يُعْرَفُ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ؛ بِأَنَّ لَهُ فِيهِ كَذَا، فَتَمَدَّ عَلَيْهِ لَا عَلَى عَمَّتِهِ، وَأُخْتَيْهِ، وَمَاتَ لَا عَنْ أَوْلَادِهِ، وَبَطَلَ إِقْرَارُهُ فَمَنَعَهُ عَنْهُ، فَادَّعَى الْمُقَرَّرُ لَهُ عَلَى الْأُخْتَيْنِ بِمَا كَانَ أَقَرَّ لَهُ بِهِ الْمَيْتُ، وَأَتَى بِجَمَاعَةٍ شَهِدُوا عِنْدَ نَائِبِ الْحُكْمِ بِمَا لَفِظَهُ أَنَّهُ هُوَ وَوَالِدُهُ وَجَدُّهُ مُتَّصِرُونَ فِي أَرْبَعَةِ قَرَارِيضَ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ إِلَى الْآنَ؛ لِكَوْنِهِمْ مِنْ أَوْلَادِ خَرِيصٍ، وَزَادَ أَحَدُهُمْ أَنَّ الْأَرْبَعَةَ قَرَارِيضَ الْمَرْبُورَةَ مِنَ السَّنَةِ عَشَرَ قِيرَاطًا الْمَوْقُوفَةِ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ، وَزَادَ شَاهِدٌ آخَرَ أَنَّ عَلْوَانَ - يَعْنِي أَبَا الْمُدَّعِي - ابْنَ عَطَاءِ اللَّهِ جَدَّ الْمُدَّعِي - وَهُوَ ابْنُ عَمِّ لَزْمٍ لِمُحَمَّدٍ - يَعْنِي وَالِدَ مَنْصُورِ الْمُقَرَّرِ - فَسَأَلَ نَائِبَ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ



مَنْ حَضَرَ عَنْ هَذِهِ الشَّهَادَةِ وَالِاتِّصَالِ، فَأَجَابُوا أَنَّهَا حَقٌّ وَصِدْقٌ، وَأَمَّا إِصْبَالُ الشَّهَادَةِ إِلَى الْوَاقِفِ فَمُسْتَحِيلٌ، وَأَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ لَا يُكْنُونَ إِلَّا بِخَرِيصٍ.

هَذَا حَاصِلُ مَا وَقَعَ، فَهَلْ يَكُونُ مَا وَقَعَ مِنَ الشَّهَادَةِ وَسُؤَالِ الشُّهُودِ وَالْحَاضِرِينَ وَالْإِعْطَاءِ وَالْمَنْعِ وَاقِعًا مَوْقِعَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: كُلُّ مَا ذُكِرَ فِيهِ لَيْسَ وَاقِعًا مَوْقِعَهُ الَّذِي يُوَافِقُ الْمَنْقُولَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بَأَنَّهُ هُوَ وَوَالِدَهُ وَجَدَّهُ مَتَّصِرُونَ فِي أَرْبَعَةِ قَرَارِيضَ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْمُدْعَى؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّصَرُّفِ الْمَلِكِ [س١٢٨/١] وَلَا الْإِسْتِحْقَاقُ فِيمَا يَمْلِكُ وَفِيمَا يَسْتَحِقُّ، فَيَكُونُ كَمَنْ ادَّعَى حَقَّ الْمُرُورِ أَوْ رَقَبَةَ الطَّرِيقِ عَلَى آخَرَ، وَبَرَهَنَ أَنَّهُ كَانَ يَمُرُّ فِي هَذِهِ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ شَيْئًا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَالِبُ عُلَمَائِنَا.

وَمِمَّا امْتَلَأَتْ بِهِ بُطُونُ الدَّفَاتِيرِ: أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا فَسَّرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ يَشْهَدُ بِمُعَايَنَةِ الْيَدِ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَأَنْوَاعُ التَّصَرُّفِ كَثِيرَةٌ فَلَا يَحِلُّ الْحُكْمُ بِالِاسْتِحْقَاقِ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ بِالشَّهَادَةِ بَأَنَّهُ هُوَ وَأَبُوهُ وَجَدُّهُ مَتَّصِرُونَ، فَقَدْ يَكُونُ تَصَرُّفُهُمْ بِوِلَايَةِ أَوْ وَكَالَةِ أَوْ غَضَبٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

وَمِمَّا صَرَّحُوا بِهِ: أَنَّ دَعْوَى بُنْوَةِ الْعَمِّ تَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ نِسْبَةِ الْأَبِ وَالْأُمِّ إِلَى الْجَدِّ لِيَصِيرَ مَعْلُومًا؛ لِأَنَّ انْتِسَابَهُ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ لَيْسَ بِثَابِتٍ عِنْدَ الْقَاضِي، [ك١٠٩ب/١] فَيُسْتَرَطُّ الْبَيَانُ لِيُعْلَمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ لِلْقَاضِي بِدُونِ ذِكْرِ الْجَدِّ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْعِلْمُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَاقِفِ، وَكَوْنُهُ ابْنُ عَمِّ لِمُحَمَّدٍ لَا يَتَحَقَّقُ بِهِ اسْتِحْقَاقُهُ مِنْ وَقْفِ الْجَدِّ الْأَعْلَى لِتَحَقُّقِ الْعُمُومَةِ بِأَنْوَاعٍ، مِنْهَا: الْعَمُّ لِلْأُمِّ. وَالسُّؤَالُ مِمَّنْ حَضَرَ عَنْ هَذِهِ الشَّهَادَةِ وَالِاتِّصَالِ، وَجَوَابُهُمْ أَنَّهَا حَقٌّ وَصِدْقٌ مَعَ كَوْنِ الْحَقِّ لَا يَظْهَرُ بِالشَّهَادَةِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمُنْفَرِدُ بِعِلْمِ الْحَقِّ، وَلَا عِلْمَ لَهُمْ بِذَلِكَ خَلَّلَ فِي الْمَحْضَرِ لَا سِيَّمَا مَعَ قَوْلِهِمْ:

إِيصَالُ الشَّهَادَةِ مُسْتَحِيلٌ، وَأَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ لَا يُكْنُونَ إِلَّا بِخَرِيصٍ، فَإِنَّهُ أَقْوَى دَلِيلٌ عَلَى اشْتِبَاهِ مُسَمَّى خَرِيصٍ. فَأَيُّ خَرِيصٍ هُوَ الْوَاقِفُ مِنْهُمْ، هَذَا مَعَ تَصْرِيحِ عُلَمَائِنَا بِأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ لَا يَصْلُحُ خَصْمًا، وَهَذِهِ دَعْوَى عَلَى الْمُسْتَحِقِّ، وَلَا تُسْمَعُ إِلَّا عَلَى النَّاطِرِ، وَفِي (الْبَرَاذِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: الْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى الْمُسْتَحِقِّ، وَهَذِهِ لَمْ يُذْكَرْ فِيهَا أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ نَاطِرٌ أَوْ غَيْرُ نَاطِرٍ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ خَلَلَ الْمَحْضَرِ الْمُسْتَمِلِ عَلَى مَا ذَكَرَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا أَقَامَ مُدَّعِي الْإِسْتِحْقَاقِ بَيِّنَةً عَلَى الْمُسْتَحِقَّةِ فِي الْوَقْفِ لَا تُسْمَعُ

٨٧٠ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ أَهْلِيٍّ، أَقَرَّ نَاطِرُهُ الَّذِي هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ لِرَجُلٍ؛ بِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ فِي الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ أَرْبَعَةَ قَرَارِيضَ، فَنَفَذَ إِقْرَارَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَطَفِقَ يَتَنَاوَلُ الْأَرْبَعَةَ قَرَارِيضَ مِنَ اسْتِحْقَاقِ النَّاطِرِ الْمُقَرَّرِ، ثُمَّ مَاتَ النَّاطِرُ الْمُقَرَّرُ، فَبَطَلَ إِقْرَارُهُ بِفَتْوَى الْمُفْتَى، وَخَلَصَ الْوَقْفُ جَمِيعُهُ لِامْرَأَةِ وَبَنَاتِي شَقِيقَتِهَا، فَادَّعَى الْمُقَرَّرُ لَهُ أَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ فِي أَرْبَعَةِ قَرَارِيضَ بِالتَّلَقِّيِّ عَنِ وَالِدِهِ فَلَانٍ، وَوَالِدِهِ عَنِ جَدِّهِ، وَأَنَّ الْوَقْفَ الْآنَ انْحَصَرَ فِيهِ وَفِي الْمُدَّعَى عَلَيْهَا الَّتِي هِيَ النَّاطِرَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَفِي بَنَاتِي شَقِيقَتِهَا، وَأَنَّ لَهُ ثَمَانِيَةَ قَرَارِيضَ، وَلَهُنَّ ثَمَانِيَةَ قَرَارِيضَ، وَيُطَالِبُ النَّاطِرَةَ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا بِالثَّمَانِيَةِ قَرَارِيضَ، فَأَنْكَرَتْ كَوْنَهُ مِنْ أَوْلَادِ الظُّهُورِ، وَكَوْنَهُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ، فَأَحْضَرَ شَاهِدًا شَهِدَ أَنَّ النَّاطِرَةَ الْمَذْكُورَةَ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا، هِيَ مِيرَةُ بِنْتُ مُحَمَّدِ بْنِ حَمُودَةَ، وَعَلَى الْمُدَّعِي ابْنُ عَلْوَانَ بْنِ عَطَاءِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ، [س ١٢٨ ب، ط ١٦٦، ع ١١٠٠ / ١] وَأَنَّ حَمُودَةَ وَعَبْدَ الْقَادِرِ أَحْوَانِ، وَلَدَا خَلِيلِ بْنِ خَرِيصٍ، فَهَلْ بِمِثْلِ شَهَادَةِ هَذَا الشَّاهِدِ، يُثْبِتُ مُدَّعَى الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ لِلْمُدَّعِي حَقٌّ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ؛ لِعَدَمِ صُدُورِهَا عَلَى الْمُدَّعِي؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِمَا أَخَوَيْنِ الْإِسْتِحْقَاقُ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ، فَلَا اعْتِبَارَ بِهَا، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَعْمَلَ قُدُورَ الْوَقْفِ الْمُعَدَّةَ لِلْإِجَارَةِ فَنَقَصَتْ قِيمَتُهَا

٨٧١ = سُئِلَ: فِي قُدُورِ وَقْفٍ مُعَدَّةٍ لِلْإِجَارَةِ، اسْتَعْمَلَهَا رَجُلٌ زَاعِمًا أَنَّهُ اسْتَبَدَّلَهَا مِنْ نَازِرِهِ، فَنَقَصَتْ قِيمَتُهَا بِالِاسْتِعْمَالِ، وَلَمْ يَثْبُتِ الْإِسْتِبْدَالُ، فَمَا الْحُكْمُ؟  
أَجَابَ: يَلْزَمُهُ أَجْرُهُ مِثْلَهَا مَا لَمْ يَكُنْ نَقَصَانُ قِيمَتِهَا أَنْفَعًا لِلْوَقْفِ فَيَجِبُ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْأَنْفَعَ مِنْهُمَا لِلْوَقْفِ يَجِبُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَانُوتٌ يُؤَجَّرُ كُلَّ يَوْمٍ بِقِطْعَةٍ،

### أَجْرُهُ نَازِرُهُ سَنَةً بِثَمَانِيَةِ قُرُوشٍ

٨٧٢ = سُئِلَ: فِي حَانُوتٍ وَقْفٍ أَهْلِيٍّ، يُؤَجَّرُ كُلَّ يَوْمٍ بِقِطْعَةٍ، أَجْرُهُ نَازِرُهُ سَنَةً كَامِلَةً بِثَمَانِيَةِ قُرُوشٍ أَسَدِيَّةٍ، هَلْ يَكُونُ غَبْنًا فَاحِشًا، فَلَا تَجُوزُ إِجَارَتُهُ أَمْ لَا، فَتَجُوزُ لِأَسِيمًا إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةٍ؟

أَجَابَ: الْإِجَارَةُ الْمَذْكُورَةُ صَحِيحَةٌ، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يُعْمَلُ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ بِمَا هُوَ مَرْسُومٌ فِي دَوَائِنِ الْقَضَاةِ

٨٧٣ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ عَلَى مَصَالِحِ مَسْجِدِ بُنِيِّ، مَكْتُوبٌ فِي شَرْطِ وَاقِفِهِ: إِنَّهُ [ك/١١٠/أ] يُصْرَفُ عَلَى الْوَارِدِينَ وَالْمُجَاوِرِينَ لَهُ، وَوَلَاتُهُ تَصْرِفُ رِيْعَهُ لِلْوَارِدِينَ فَقَطْ لَا لِلْمُجَاوِرِينَ الْمُلَاصِقِينَ لَهُ، عَلَى هَذَا مُدَّةَ سِنِينَ، وَكِتَابُ الْوَقْفِ مُنْقَطِعُ الثُّبُوتِ،

فَهَلْ يُعْمَلُ بِمَا فِي كِتَابِ الْوَقْفِ، فَيُصْرَفُ عَلَى الْمَجَاوِرِينَ أَيْضًا، أَمْ يُعْمَلُ بِمَا كَانَ تَعْمَلُ بِهِ النُّظَارُ الْمُتَقَدِّمُونَ؟

أَجَابَ: حَيْثُ كَانَ لَهُ رَسْمٌ فِي دَوَاوِينِ الْقَضَاةِ، وَهُوَ مَحْفُوظٌ فِي أَيْدِيهِمْ أُجْرِي عَلَى رَسْمِهِ الْمَوْجُودِ فِي دَوَاوِينِهِمْ اسْتِحْسَانًا، وَيُصْرَفُ رَيْعُهُ عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ عِنْدَ التَّنَازُعِ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى الْمَعْهُودِ مِنْ حَالِهِ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الزَّمَانِ؛ مِنْ أَنَّ قَوَامَهُ كَيْفَ كَانُوا يَعْمَلُونَ فِيهِ، وَإِلَى مَنْ يَصْرِفُونَهُ، فَيَبْنَى عَلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَنْشَأَ وَقْفَهُ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدِهِ وَعَلَى بَنْتِيهِ

٨٧٤ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ صُورَتُهُ: أَنْشَأَ الْوَاقِفُ وَقْفَهُ هَذَا عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدِهِ أَحْمَدَ، وَعَلَى بَنْتِيهِ عَائِشَةَ وَرَحْمَةَ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ؛ لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنِ وَلَدٍ، أَوْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ، انْتَقَلَ نَصِيبُهُ<sup>(١)</sup> لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ عَلَى أَوْلَادِ الظُّهُورِ مِنْهُمْ دُونَ أَوْلَادِ الْبُطُونِ، فَإِذَا انْقَرَضَ أَوْلَادُ الظُّهُورِ، وَلَمْ يَبْقُ لَهُمْ نَسْلٌ عَادَ عَلَى أَقْرَبِ عَصَبَاتِ الْوَاقِفِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَنْصُوصِ، فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَجْمَعِهِمْ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقْفًا عَلَى سِمَاطِ سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا أَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَآتَمُّ السَّلَامِ، فَإِذَا تَعَدَّرَ ذَلِكَ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقْفًا عَلَى فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَشَرَطَ شُرُوطًا:

مِنْهَا: أَنَّ النَّظَرَ عَلَى وَقْفِهِ لِنَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ لِلْأَرْشَدِ فَالْأَرْشَدِ مِنَ الْمَوْقُوفِ [س ١٢٩/١] عَلَيْهِمْ، وَإِذَا آَلَ الْوَقْفِ لِلْسِّمَاطِ فَلِنَاظِرِهِ، وَإِذَا آَلَ لِلْفُقَرَاءِ فَلِقَاضِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ بِمَدِينَةِ السَّيِّدِ الْخَلِيلِ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَعَلَى بَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ الْمَلِكِ الْجَلِيلِ.

(١) في ع زيادة: له ومن مات من غير ولد أو ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه.

وَمَنْهَا: أَنْ مَنْ تَزَوَّجَتْ مِنَ الْإِنَاثِ مِنْ بَنَاتِ الظُّهُورِ؛ سَقَطَ اسْتِحْقَاقُهَا مِنْ الْوَقْفِ، فَإِذَا تَأَيَّمَتْ؛ عَادَ اسْتِحْقَاقُهَا.

هَذِهِ الصُّورَةُ: مَاتَ الْوَاقِفُ عَمَّنْ ذَكَرَ مِنْ أَحْمَدَ وَرَحْمَةَ وَعَائِشَةَ، ثُمَّ مَاتَتْ رَحْمَةُ، ثُمَّ مَاتَ أَحْمَدُ وَلَمْ يُعْقَبَا، وَانْحَصَرَ الْوَقْفُ فِي عَائِشَةَ، وَقَامَ بِهَا مَانِعُ التَّرْوِيجِ الْمَوْجِبِ لِحِرْمَانِيهَا، وَلَهَا أَوْلَادٌ وَعَمٌّ لِأَبٍ، هُوَ أَقْرَبُ عَصَبَاتِ الْوَاقِفِ، فَهَلْ يُصْرَفُ رِيعُ الْوَقْفِ لَهَا، أَوْ لِأَوْلَادِهَا، أَوْ لِأَخِي الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ، [ع/١٠٠ب/] أَوْ لِسِمَاطِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ لِلْفُقَرَاءِ؟

٨٧٥ = وَمَنْ يَكُونُ نَاطِرًا عَلَيْهِ؟ هَلْ هِيَ إِذَا ثَبَّتَتْ أَرْشَدِيَّتُهَا، أَوْ أَحَدُ أَوْلَادِهَا، أَوْ أَخُو الْوَاقِفِ؟

٨٧٤ ج = أَجَابَ: اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ قَامَ بِكُلِّ مَانِعٍ مِنَ الصَّرْفِ؛ أَمَّا عَائِشَةُ بِنْتُ الْوَاقِفِ فَلْتَزَوَّجَهَا؛ إِذْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ قَوْلِ الْوَاقِفِ: مَنْ تَزَوَّجَتْ مِنَ الْإِنَاثِ مِنْ بَنَاتِ الظُّهُورِ. كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا أَوْلَادُهَا؛ فَلَا خِرَاجَهُمْ مِنَ الْوَقْفِ بِاشْتِرَاطِهِ لِأَوْلَادِ الظُّهُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْبُطُونِ، وَهُمْ مِنْ قِسْمِ أَوْلَادِ الْبُطُونِ، وَلَوْ قَدَّرْنَا عَدَمَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ كَلَامِ الْوَاقِفِ وَالْبَاقِي عَلَى حَالِهِ، فَكَذَلِكَ لَا يُصْرَفُ لَهُمْ مَعَ وُجُودِ أُمَّهَاتِهِمْ لِحَبَابِهِمْ بِهَا، وَمِثْلُ هَذَا نَقُولُ فِي جِهَةِ الْعَمِّ وَسِمَاطِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ عُلَمَاءَنَا صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا قَامَ مَانِعٌ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، يُصْرَفُ الْوَقْفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ حَتَّى يَزُولَ الْمَانِعُ [ط/١٦٧، ك/١١٠ب/] فَيَعُودُ الْإِسْتِحْقَاقُ، وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُ الرِّيعِ لِعَائِشَةَ، وَأَوْلَادِهَا إِذَا كَانَتْ وَكَانُوا فُقَرَاءَ بِجِهَةِ كَوْنِهِمْ مِنَ الْفُقَرَاءِ، وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ الْوَقْفَ حَيْثُ كَانَ مُنْجَزًا فِي الصَّحَّةِ، يَجُوزُ لِأَوْلَادِهِ الْفُقَرَاءِ تَنَاوُلُهُ، فَلِلْقَاضِي أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ فِيهَا وَفِي أَوْلَادِهَا حَيْثُ كَانُوا فُقَرَاءً.

٨٧٥ ج = وَأَمَّا النَّظْرُ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لِلْأَرْشَادِ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، وَهِيَ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ قَامَ بِهَا مَانِعٌ، وَلِذَلِكَ إِذَا زَالَ الْمَانِعُ اسْتَحَقَّتْ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا أَرْشَادٌ فِيهَا النَّاطِرَةُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا اشْتَبَهَتْ مَصَارِفُ الْوَقْفِ يُنْظَرُ إِلَى الْمَعْهُودِ مِنَ الْقَوَامِ فِيمَا سَبَقَ

٨٧٦ = سُئِلَ: فِي مَدْرَسَةٍ، جُهِلَ شَرْطُ وَاقِفِهَا، قَرَّرَ السُّلْطَانُ رَجُلًا فِي النَّظْرِ عَلَيْهَا، وَفَوَّضَ لَهُ السَّكْنَ بِبَيْتٍ مُعَيَّنٍ مِنْهَا مُعَدًّا لِلشَّيْخِ، وَهُوَ بِيَدِهِ وَظِيفَةُ الْمَشِيخَةِ، وَلِلْمَدْرَسَةِ بَوَابٌ يُرِيدُ أَنْ يَسْكُنَ بِالْبَيْتِ الْمُعَدِّ لِلشَّيْخِ، وَقَدْ جَرَى الْعُرْفُ، أَنَّ الْبَوَابَ يَسْكُنُ عِنْدَ بَابِ الْمَدْرَسَةِ فِي بَيْتٍ مُعَدًّا لَهُ، فَهَلْ لِلْبَوَابِ السَّكْنُ فِي بَيْتِ الشَّيْخِ أَمْ لَا؟

٨٧٧ = وَهَلْ لَهُ التَّجَاوُزُ فِي السَّكَنِ [س ١٢٩ ب /] إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَدْرَسَةِ؟

٨٧٨ = وَهَلْ لَهُ أَنْ يَسْكُنَ فِي بَيْتِ رَاكِبٍ عَلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِنِسَائِهِ أَمْ لَا؟

٨٧٦ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ بِأَنَّ الْوَقْفَ إِذَا اشْتَبَهَتْ مَصَارِفُهُ بِضِيَاعِ كِتَابِهِ؛ يُنْظَرُ إِلَى الْمَعْهُودِ مِنَ الْقَوَامِ فِيمَا سَبَقَ فَيُنَى عَلَيْهِ.

٨٧٧ ج = فَحَيْثُ جَرَى الْعُرْفُ أَنَّ الْبَوَابَ يَسْكُنُ فِي مَحَلٍّ مَخْصُوصٍ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَهُ إِلَى غَيْرِهِ وَلَيْسَ لَهُ مُنَازَعَةٌ فِي الْبَيْتِ الْمُعَدِّ لِلشَّيْخِ.

٨٧٨ ج = وَلَيْسَ لِلْبَوَابِ وَلَا لِغَيْرِهِ أَنْ يَسْكُنَ بِنَفْسِهِ وَلَا بِنِسَائِهِ فِي بَيْتِ رَاكِبٍ عَلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى؛ لِأَنَّهُ مَسْجِدٌ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ، فَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُهُ مَسْكَنًا لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْمَنْعِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٤]، وَبِهِ ثَبَتَ وَجُوبُ إِزَالَةِ مَا بُنِيَ فِي الْمَسْجِدِ الْمَذْكُورِ لِغَيْرِ الْمَسْجِدِيَّةِ، كَمَا

هُوَ أَظْهَرُ لِلْفَقِيهِ مِنَ الشَّمْسِ، وَحَيْثُ وَافَقَ تَفْوِيضُ السَّكَنِ لَهُ الْمَعْهُودَ فِيهِ فِيمَا سَبَقَ لَا يَجُوزُ التَّعَرُّضُ لَهُ بِالْمَنْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَدْرَسَةٌ لَهَا بَوَابٌ يَسْكُنُ خَلْوَةٌ فَخَرَجَ لِمَصْلَحَةٍ،  
فَسَكَنَهَا نَائِبُ الْمُتَوَلَّى وَمَنْعَهُ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَيْهَا

٨٧٩= سُئِلَ: فِي مَدْرَسَةٍ لَهَا بَوَابٌ، يَسْكُنُ فِي خَلْوَةٍ مِنْ خَلَاوِيهَا، خَرَجَ مِنْهَا لِمَصْلَحَةٍ، فَسَكَنَهَا نَائِبُ الْمُتَوَلَّى، فَلَمَّا أَرَادَ الْبَوَابُ الرَّجُوعَ إِلَيْهَا مَنْعَهُ مِنْهَا وَاسْتَمَرَّ سَاكِنًا، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ عُرِفَ لَهَا شَرْطٌ ثَابِتٌ مِنَ الْوَاقِفِ؛ فَهِيَ عَلَى مَا شَرَطَ، وَإِلَّا يُنْظَرُ إِلَى الْمَعْهُودِ فِيمَا سَبَقَ فَيُبْنَى عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفِ الْمَعْهُودُ فِيهَا، فَلَا (سُكِنَى) (١) لِهَذَا وَلَا لِهَذَا بِهَا؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ وَظِيْفَةِ مِنَ الْوَضَائِفِ ذَلِكَ، وَقَدْ أَخَذْتُ ذَلِكَ [ع ١٠١، ك ١١١/١] مِنَ (الدَّخِيرَةِ) فِيمَا إِذَا اشْتَبَهَ مَصَارِفُ الْوَقْفِ، فَرَاغَهُ وَتَدَبَّرَهُ إِنْ شِئْتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُنْفَذُ إِقْرَارُ أَحَدِ الْمُسْتَحِقِّينَ فِي حَقِّهِ خَاصَّةً

٨٨٠= سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ وَقَفَتْ وَقَفًا عَلَى بِنْتِهَا فَاطِمَةَ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهَا، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهَا، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهَا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ انْقِرَاضِهِ عَلَى ابْنِ أُخِيهَا فُلَانٍ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ لِجِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ. مَاتَتْ فَاطِمَةُ عَنْ بِنْتِهَا مَنَى وَلَيْلَى، ثُمَّ مَاتَتْ مَنَى عَنْ أَوْلَادِهَا أَحْمَدَ، وَعَلِيٍّ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَسُئَيْتَةَ، وَفَاطِمَةَ، ثُمَّ مَاتَتْ لَيْلَى عَنْ وَلَدَيْهَا عَبْدَ الْجَوَادِ وَفَاطِمَةَ، ثُمَّ مَاتَ أَحْمَدُ بْنُ مَنَى عَنْ أَوْلَادِهِ عَلَاءِ الدِّينِ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَفَاطِمَةَ، ثُمَّ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ عَنْ أَوْلَادِهِ سُلَيْمَانَ، وَخَلِيلَ، وَرَضِيَّةَ، وَعِزَّ، ثُمَّ مَاتَتْ

(١) فِي ع: سَكَنَ.

فَاطِمَةُ بِنْتُ مَنَى عَنْ وَلَدَيْهَا يُوسُفَ، وَآمِنَةَ، ثُمَّ مَاتَتْ آمِنَةُ عَنْ بِنْتِهَا قَادِرِيَّةَ، ثُمَّ مَاتَ عَبْدُ الْجَوَادِ عَنْ أَوْلَادِهِ: أَبِي بَكْرٍ، وَصَالِحٍ، وَفَاطِمَةَ، وَصَفِيَّةَ، فَهَلْ يُصْرَفُ رِيعُ الْوَقْفِ عَلَى الْمَذْكُورِينَ جَمِيعًا بِالسَّوِيَّةِ، أَمْ يَخْتَصُّ بِهِ أَعْلَاهُمْ بَطْنًا؟

أَجَابَ: يَخْتَصُّ بِهِ أَعْلَاهُمْ بَطْنًا، وَهُمْ عَلِيٌّ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ لَيْلَى، وَسُتَيْتَةَ، فَيَكُونُ رِيعُ الْوَقْفِ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا لِكُلِّ مِنْهُمْ الثُّلُثُ لِلتَّرْتِيبِ بِ (ثُمَّ) وَعَدَمِ [س ١١٣٠ /] التَّنْصِيفِ عَلَى التَّفْضِيلِ.

٨٨١ = هَذَا، وَقَدْ ذَكَرَ لِي أَنَّ عَلِيًّا الْمَذْكُورَ أَقَرَّ أَنَّهُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْجَمِيعِ وَأَنَّهمْ يَسْتَحِقُّونَهُ سَوِيَّةً. هَلْ يُنْفَذُ إِقْرَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ لَا عَلَى فَاطِمَةَ وَسُتَيْتَةَ؟

فَأَجَبْتُ بِأَنَّهُ يُنْفَذُ عَلَى نَفْسِهِ مَوْأَخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ، فَيَقْسَمُ رِيعُ الْوَقْفِ أَثْلَاثًا، ثُلُثُهُ لِفَاطِمَةَ وَثُلُثُهُ لِسُتَيْتَةَ وَالثُّلُثُ الثَّالِثُ بَيْنَ عَلِيٍّ وَبَيْنَ الْمُقَرَّرِ لَهُمْ سَوِيَّةً، كَمَا عَلِمَ مِنْ بَابِ الْإِقْرَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا حَصَلَ التَّنَازُعُ فِي الْوَقْفِ، يُعْمَلُ بِدَوَاوِينِ الْقُضَاةِ

٨٨٢ = سُئِلَ: فِي طَاحُونَةٍ ثُلَاثَاهَا وَقْفٌ ثَابِتٌ عَلَى ذُرِّيَّةٍ وَاقِفِهَا مِنْ أَوْلَادِ الظُّهُورِ، وَثُلُثُهَا تَنَازَعَ مَعَهُمْ فِيهِ أَوْلَادُ الْبُطُونِ، فَهَمْ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ مَعَهُمْ فِيهِ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا تَمْسُكُ يَقْطَعُ لِأَحَدِهِمَا، بَلْ هُنَاكَ حُجْجٌ مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا لَا يَقُومُ بِهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ لِمَا فِيهَا مِنَ الْخَلَلِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَاشْتَبَهَ الْأَمْرُ فِي الْمَصْرِفِ فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الثُّلُثِ رُسُومٌ فِي دَوَاوِينِ الْقُضَاةِ، وَتَنَازَعٌ فِيهِ أَهْلُهُ، فَمَنْ أَثَبَّتَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ حَقًّا بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَهُوَ لَهُ، هَذَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ حَالُهُ فِيمَا سَبَقَ، أَمَّا إِذَا عَلِمَ حَالُهُ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الزَّمَانِ مِنْ أَنَّ قَوَامَهُ كَيْفَ يَعْمَلُونَ فِيهِ وَإِلَى مَنْ يَصْرِفُونَهُ



فَيُبْنَى عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَى مُوَافَقَةِ شَرْطِ الْوَقْفِ، وَهُوَ الْمَظْنُونُ بِحَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ.

(أ) قَالَ فِي (التَّارِخِ خَانِيَّةٍ): فِي الْأَوْقَافِ الَّتِي تَقَادَمَ عَهْدُهَا، وَمَاتَ الشَّهْوِدُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ عَلَيْهَا، وَتَنَازَعَ فِيهَا أَهْلُهَا: تَجْرِي عَلَى الرُّسُومِ الْمَوْجُودَةِ فِي دَوَاوِينِهِمْ - يَعْنِي الْقَضَاءَ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا رُسُومٌ؛ فَالْقَاضِي يَجْعَلُهَا مَوْقُوفَةً، فَمَنْ أَثْبَتَ فِي ذَلِكَ حَقًّا؛ يُقْضَى لَهُ بِهِ.

(ب) وَفِي (وَاقِعَاتِ النَّاطِفِيِّ): فَإِنْ اصْطَلَحَ الْفَرِيقَانِ عَلَى شَيْءٍ فِيمَا بَيْنَهُمَا، فَالْقَاضِي يُنْفِذُ ذَلِكَ، وَيَقْضِي بِالْغَلَّةِ بَيْنَهُمَا. اهـ.

(ج) وَفِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) ذُكِرَ فِي (الدَّخِيرَةِ)، قَالَ: سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَنْ وَاقِفٍ مَشْهُورٍ اشْتَبَهَتْ مَصَارِفُهُ وَقَدْرُ مَا يُصْرَفُ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ، قَالَ: يُنْظَرُ إِلَى الْمَعْهُودِ مِنْ حَالِهِ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الزَّمَانِ مِنْ أَنْ قَوَّامَهُ كَيْفَ يَعْمَلُونَ<sup>(١)</sup> إِلَى آخِرِ الْعِبَارَةِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا فِيمَا ذُكِرَ عَلَى الْحُكْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سَكَنَ أَحَدُ الْمُسْتَحِقِّينَ دَارَ الْوَقْفِ، فَرَفَعَ الْكَنِيفَ

وَبَنَى مَكَانَهُ حَمَامًا، وَأَرَادَ الرُّجُوعَ بِمَا أَنْفَقَ

٨٨٣ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا سَكَنَ أَحَدُ مُسْتَحِقِّي الْوَقْفِ فِي دَارِ الْوَقْفِ، فَعَمَدَ إِلَى كَنِيفِهَا وَرَفَعَهُ، وَبَنَى مَكَانَهُ حَمَامًا، مَعْظَمُ مَنْفَعَتِهِ تَرْجِعُ إِلَى السَّاكِنِ لَا إِلَى الْوَقْفِ، [ع/١٠١ب/] وَصَادَقَهُ النَّاطِرُ وَبَقِيَّةُ الْمُسْتَحِقِّينَ، هَلْ يَرْجِعُ الْبَانِي بِمَا أَنْفَقَ عَلَى النَّاطِرِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ أَوْ لَا، وَلَا؟

أَجَابَ: لَا يَرْجِعُ عَلَى أَحَدٍ؛ لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْقَنِيَةِ) أَنَّهُ إِذَا  
أَذِنَ النَّاطِرُ لِلْمُسْتَأْجِرِ بِالْعِمَارَةِ إِنْ كَانَ مُعْظَمُ مَنَفَعَتِهَا تَرْجِعُ إِلَى الْوَقْفِ؛ رَجَعَ عَلَى  
النَّاطِرِ، وَإِلَّا بِأَنْ [ك ١١١ ب، س ١٣٠ ب /] كَانَ تَرْجِعُ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَفِيهِ ضَرَرٌ بِالِدَّارِ،  
كَالْبَالُوغَةِ، أَوْ شَغْلٍ بَعْضِهَا، كَالْتُّورِ لَا يَرْجِعُ مَا لَمْ يُشْتَرَطِ الرَّجُوعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا بَنَى عَلَى حَانُوتَيِ الْوَقْفِ مُتَعَدِّيًا

٨٨٤ = سُئِلَ: فِي حَانُوتَيِ وَقْفٍ عَلَيْهِمَا بِنَاءٌ لِرَجُلٍ، انْهَدَمَ فَجَدَّدَهُ، وَمَاتَ، هَلْ  
تُطَالِبُ وَرَثَتُهُ بِرَفْعِهِ وَأُجْرَةِ الْمِثْلِ فِي تَرْكِتِهِ لِمُدَّةٍ وَضَعِهِ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ السُّفْلُ لَهُ،  
وَإِنَّمَا هُوَ حَقُّ الْوَقْفِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُطَالِبُ وَرَثَتُهُ بِرَفْعِهِ وَأُجْرَةِ الْمِثْلِ فِي تَرْكِتِهِ مُدَّةً وَضَعِهِ، حَيْثُ  
لَمْ يَكُنْ لَهُ بَلٌّ كَانَ الْوَضْعُ بِطَرِيقِ التَّعَدِّيِّ، وَالرَّفْعُ مَشْرُوطٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِالْوَقْفِ،  
وَإِذَا أَضُرَّ فَهُوَ الْمَضِيعُ لِمَالِهِ، فَلْيَتَرَبَّصْ إِلَى خَلَاصِهِ مَعَ وُجُوبِ الْأُجْرَةِ عَلَيْهِ، وَقَدْ  
صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا أَنَّ لِلنَّاطِرِ تَمَلُّكُهُ بِأَقْلِّ الْقِيَمَتَيْنِ لِلْوَقْفِ، مَنْزُوعًا وَغَيْرَ مَنْزُوعٍ بِمَالِ  
الْوَقْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا سَكَنَ مَدْرَسَةً أَوْ مَسْجِدًا، يَجِبُ عَلَيْهِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ

٨٨٥ = سُئِلَ: فِي مَدْرَسَةٍ مَوْقُوفَةٍ، سَكَنَهَا رَجُلٌ بِالتَّغْلِبِ مُدَّةً مِنْ غَيْرِ عَقْدِ إِجَارَةٍ،  
وَمَاتَ. هَلْ لِلنَّاطِرِ الْوَقْفِ الْمُطَالِبَةُ لِوَرَثَةِ السَّاكِنِ مُدَّةً سَكَنَهُ بِهَا بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ، وَتَوْخُّدُ  
الْأُجْرَةَ مِنْ تَرْكِتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لِلنَّاطِرِ ذَلِكَ، فَقَدْ أَفْتَى الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ غَانِمِ الْمَقْدِسِيِّ بِذَلِكَ  
فِي مَسْجِدٍ تَعَدَّى عَلَيْهِ رَجُلٌ، وَجَعَلَهُ بَيْتَ قَهْوَةٍ، فَقَالَ: يَلْزَمُهُ أُجْرَةُ مِثْلِهِ مُدَّةً شَغَلَهُ

بِمَا فَعَلَهُ، وَيُعَادُ كَمَا كَانَ، وَالْأَصْلُ أَنَّ مَنَافِعَ الْوَقْفِ مَضْمُونَةٌ عِنْدَنَا بِالْغَضَبِ؛ صِيَانَةٌ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَأْجَرَ خَانَ وَقْفٍ اسْتَرَمَّ، فَعَمَّرَهُ بِإِذْنِ النَّاطِرِ وَالْقَاضِي

٨٨٦ = سُئِلَ: فِي مُسْتَأْجِرِ خَانَ وَقْفٍ اسْتَرَمَّ، فَعَمَّرَهُ الْمُسْتَأْجِرُ بِإِذْنِ النَّاطِرِ وَالْقَاضِي مِنْ مَالِهِ، لِيَكُونَ دَيْنًا عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ، فَتَبَيَّنَ الْغَبْنُ فِي الْأَجْرَةِ، فَزَادَ عَلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ، وَاسْتَأْجَرَهُ لِإِبَاءِ الْأَوَّلِ عَنْهُ، وَدَفَعَ لِلنَّاطِرِ مَالَهُ مِنَ الدَّيْنِ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ لِيُدْفَعَهُ لَهُ، فَدَفَعَهُ النَّاطِرُ وَمَاتَ، وَوَلِيَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَانْقَضَتْ مُدَّةُ إِجَارَةِ الثَّانِي، فَطَلَبَ دَيْنَهُ مِنْ وَرَثَةِ النَّاطِرِ الْمُتَوَفَّى، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذِ النَّاطِرُ رَسُولٌ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ الثَّانِي، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِدَمْتِهِ دَيْنٌ لَهُ، لَكِنْ حَيْثُ أَذِنَ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ بِهِ؛ يَرْجِعُ عَلَى الْوَقْفِ فَيُؤْخَذُ مِنْ غَلَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ يَمْلِكُ الْإِسْتِدَانَةَ عَلَى الْوَقْفِ، فَيَمْلِكُهَا الْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ إِذَا أَذِنَ لَهُ الْقَاضِي، وَيُؤْخَذُ مِنْ غَلَّتِهِ بِلَا شُبْهَةٍ، صَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَرَطَ صَرْفَ فَاضِلٍ وَقَفِهِ لِأَوْلَادِهِ

٨٨٧ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ شَرَطَ وَاقِفُهُ صَرْفَ فَاضِلٍ وَقَفِهِ لِأَوْلَادِهِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَفُلَانَةَ، وَمَنْ عَسَاهُ يَحْدُثُ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، خَلَا بِنْتُهُ [س ١١٣١، ط ١٦٩، ع ١١٠٢، ك ١١٢ ب /] لِصُلْبِهِ فُلَانَةَ، فَإِنْ لَهَا مِثْلُ نَصِيبِ ذَكَرٍ، ثُمَّ لِأَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ لِأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ لِأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ عَلَى أَنَّهُ مَنْ تُوَفِّي مِنْهُمْ عَنْ وُلْدٍ وَإِنْ سَفَلَ، عَادَ نَصِيبُهُ لِوَلَدِهِ - وَإِنْ سَفَلَ - وَنَسْلِهِ وَعَقْبِهِ، وَمَنْ مَاتَ لَا عَنَ وُلْدٍ، وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ وَلَمْ يُعَقَّبْ؛ عَادَ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَرَجَتِهِ أَحَدٌ، فَلِأَقْرَبِ الْمَوْجُودِينَ إِلَى الْوَقْفِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ

قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْوَقْفِ، وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ، اسْتَحَقَّ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ الْمُتَوَفَّى أَنْ لَوْ بَقِيَ حَيًّا، أَبَا كَانَ أَوْ أُمًّا أَوْ جَدًّا أَوْ جَدَّةً، وَيَدْخُلُ فِيهِ أَوْلَادُ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ، وَبَعْدَ الْإِنْقِرَاضِ عَلَى جِهَةِ بَرِّ عَيْنِهَا. مَاتَ أَحَدُ الْمُسْتَحِقِّينَ عَنِ ابْنِ، وَعَنِ ابْنِ بِنْتٍ مَاتَتْ أُمُّهُ فِي حَيَاةِ أُمِّهَا الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ وَصُولِ شَيْءٍ مِنَ الْوَقْفِ إِلَيْهَا. هَلْ يَسْتَقِلُّ نَصِيبُهَا لِابْنِهَا دُونَ ابْنِ بِنْتِهَا الْمُتَوَفَّى فِي حَيَاتِهَا قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا لِشَيْءٍ مِنَ الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: اعْلَمْ أَنَّ الْبِنْتَ الَّتِي مَاتَتْ فِي حَيَاةِ أُمِّهَا الْمَذْكُورَةِ لَوْ كَانَتْ حَيَّةً، لَشَارَكَتْ أَخَاهَا بِمُتَمَتِّضِي قَوْلِ الْوَاقِفِ: أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ قَبْلَ وَصُولِ شَيْءٍ إِلَيْهِ مِنَ الْوَقْفِ، وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ، اسْتَحَقَّ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ الْمُتَوَفَّى لَوْ بَقِيَ حَيًّا، أَبَا كَانَ أَوْ أُمًّا، فَإِنَّ الْبِنْتَ الْمَذْكُورَةَ يَسْتَحِقُّ مَا كَانَتْ تَسْتَحِقُّهُ أُمُّهُ لَوْ كَانَتْ حَيَّةً؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً لَشَارَكَتْ أَخَاهَا، وَلَا يُنَافِي هَذَا اسْتِرَاطُ الْوَاقِفِ بِ(ثُمَّ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَامٌّ خَصَّصَهُ قَوْلُهُ: عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنِ وَلَدِ الْإِنِّ، فَلَوْ عَمِلْنَا بِعُمُومِ اسْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ، لَلَزِمَ مِنْهُ (إِلْغَاءُ) (١) الْكَلَامِ، أَعْنِي كَلَامَ الْوَاقِفِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَعْمَلْنَاهُ وَخَصَّصْنَا بِهِ عُمُومَ التَّرْتِيبِ، فَإِنَّ فِيهِ إِعْمَالَ الْكَلَامَيْنِ وَالْجَمْعَ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا أَمْرٌ يَنْبَغِي أَنْ يُقَطَعَ بِهِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ إِفْتَاءُ السُّبُكِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَتَارَةً أَجَابَ بِعَدَمِ الدُّخُولِ، وَتَارَةً أَجَابَ بِالدُّخُولِ، وَهُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ السُّيُوطِيُّ، قَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ بْنُ نُجَيْمٍ فِي (أَسْبَاهِهِ): أَمَّا مُخَالَفَتُهُ فِي أَوْلَادِ الْمُتَوَفَّى فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، فَوَاجِبَةٌ لِمَا ذَكَرَهُ، فَعَلِمَ بِهِ اسْتِحْقَاقُ ابْنِ الْبِنْتِ الَّتِي مَاتَتْ فِي حَيَاةِ أُمِّهَا مَا كَانَتْ تَسْتَحِقُّهُ أُمُّهُ لَوْ كَانَتْ حَيَّةً، وَلَا يَسْتَقِلُّ بِهِ ابْنُ الْمَرْأَةِ الْمُتَوَفَّى آخِرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا كَانَ لِلْوَقْفِ رُسُومٌ فِي دَوَائِنِ الْقَضَاةِ، وَعُرِفَ مِنْ قَوَامِهِ  
صَرْفُ غَلَّتِهِ إِلَى جَمَاعَةٍ مَخْصُوصِينَ يَجِبُ إِجْرَاؤُهُ عَلَيْهِمْ

٨٨٨ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ تَقَادَمَ أَمْرُهُ، وَمَاتَ شُهُودُهُ وَلَهُ رُسُومٌ فِي دَوَائِنِ الْقَضَاةِ،  
وَقَدْ عُرِفَ مِنْ قَوَامِهِ صَرْفُ غَلَّتِهِ إِلَى جَمَاعَةٍ مَخْصُوصِينَ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ جِيلاً  
بَعْدَ جِيلٍ. هَلْ يَجِبُ [س ١٣١ ب /] إِجْرَاؤُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الرُّسُومِ، وَلَا يُكَلَّفُونَ  
إِلَى بَيْتِهِ فِي اتِّصَالِ نَسَبِهِمْ (وَالْحَالُ) <sup>(١)</sup> هَذِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجِبُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الرُّسُومِ، وَلَا يُكَلَّفُونَ إِلَى بَيْتِهِ،  
حَيْثُ كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ جِيلاً بَعْدَ جِيلٍ، قَالَ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ): وَأَمَّا مَسْأَلَةُ اشْتِبَاهِ  
مَصَارِفِ الْوَقْفِ بِحُكْمِ ضِيَاعِ كِتَابِهِ كَيْفَ يُعْمَلُ فِيهِ، ذَكَرَ فِي (الذَّخِيرَةِ) قَالَ: سُئِلَ  
شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَنْ وَقْفٍ مَشْهُورٍ اشْتَبَهَتْ مَصَارِفُهُ، وَقَدَّرُ مَا يُصْرَفُ إِلَى مُسْتَحِقِّيهِ،  
قَالَ: يُنْظَرُ إِلَى الْمَعْهُودِ مِنْ حَالِهِ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الزَّمَانِ مِنْ أَنَّ قَوَامَهُ كَيْفَ يَعْمَلُونَ  
فِيهِ وَإِلَى مَنْ يَصْرَفُونَهُ، فَيُبَيَّنُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَى  
مُؤَافَقَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَهُوَ الْمَظْنُونُ بِحَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَيُعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ <sup>(٢)</sup>. اهـ. وَمِنْ  
الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ أَنَّ أَفْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمَلِكِ الْيَدِّ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَلِكِ  
وَالْوَقْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا غَرِمَ النَّاضِرُ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لِانْتِزَاعِ الْوَقْفِ

مِنْ يَدِ ذِي الشُّوْكَةِ؛ لَهُ أَخْذُهُ

٨٨٩ = سُئِلَ: فِي نَاضِرٍ وَقْفٍ غَرِمَ لِقَضَاةِ الْعَهْدِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي انْتِزَاعِهِ مِنْ يَدِ  
أَهْلِ الشُّوْكَةِ، هَلْ لَهُ أَخْذُ ذَلِكَ الْمَالِ مِنْ ارْتِفَاعَاتِهِ أَمْ لَا؟

(٢) انظر فتوى: (٨٨٢).

(١) في ع: والحالة.

أَجَاب: نَعَمْ، لَهُ ذَلِكَ (وَالْحَالَةُ) <sup>(١)</sup> هَذِهِ، فِي (الْبَحْرِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: لِلْقِيمِ صَرَفُ شَيْءٍ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ إِلَى كُتُبِ الْمَتَوَى، وَمَحَاضِرِ الدَّعْوَى، لِاسْتِخْلَاصِ الْوَقْفِ مِنْ أَيْدِي ذَوِي الشُّوَكَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ لِلنَّاظِرِ شَيْئًا اسْتَحَقَّهُ مُطْلَقًا

٨٩٠ = سُئِلَ: فِي نَازِرٍ عَلَى وَقْفٍ لَزِمَ الدَّعَاةَ وَالسُّكُونَ، وَاسْتَأْجَرَ أَنَا مِنْ حِزْبِهِ لِلْعَمَلِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِنَفْسِهِ فِيهِ بِأَجْرَةٍ فَاحِشَةٍ، وَطَلَبَ أَجْرًا عَلَى عَمَلِهِ أَلْفَ قَرَشٍ، أُحْدِثْتُ لِكُلِّ نَازِرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ فِيمَا سَبَقَ، هَلْ يَسُوعُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا يَسُوعُ؟

٨٩١ = وَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

٨٩٠ ج = أَجَابَ: اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ عُلَمَاءَنَا صَرَّحُوا بِأَنَّ النَّازِرَ إِذَا لَمْ يَشْرَطِ الْوَاقِفُ لَهُ شَيْئًا، [ع ١٠٢، ط ١٧٠، ك ١١٢ ب /] لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مَا لَمْ يَعْمَلْ؛ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ بِطَرِيقِ الْأَجْرَةِ، وَلَا أَجْرَةَ بَدُونِ الْعَمَلِ، وَإِذَا شَرَطَ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، فَيَدْفَعُ لَهُ مَا شَرَطَ. قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَقَدْ تَمَسَّكَ بَعْضُ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ بِقَوْلِ قَاضِي خَانَ، وَجَعَلَ لَهُ عَشْرَ الْغَلَّةِ فِي الْوَقْفِ: عَلَى أَنْ لِلْقَاضِي أَنْ يَجْعَلَ لِلْمُتَوَلَّى عَشْرَ الْغَلَّاتِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَهُوَ غَلَطٌ. ثُمَّ قَالَ: فَقَدْ أَفَادَ أَنَّ الْقَاضِيَ الثَّانِي يَحُطُّ مَا زَادَ عَلَى أَجْرِ الْمِثْلِ، فَأَفَادَ عَدَمَ صِحَّةِ (تَقْدِيرِ) <sup>(٢)</sup> الْقَاضِي لِلنَّاظِرِ مَعْلُومًا أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ. فَالْفِتْمَةُ الْمَحْضُ أَنَّهُ حَيْثُ شَرَطَ الْوَاقِفُ لَهُ شَيْئًا أَخَذَهُ، وَإِلَّا لَا، مَا لَمْ يَعْمَلْ فَيَدْفَعُ لَهُ أَجْرَةَ مِثْلِهِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ مَا لَمْ يَعْمَلْ، وَإِذَا عَمِلَ فَلَهُ قَدْرُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ، لَا زَائِدَ عَلَيْهَا، وَالزَّائِدُ سُحْتٌ حَرَامٌ لَا قَائِلَ بِحِلِّهِ.

(٢) فِي س: تَقْرِير.

(١) فِي ع: وَالْحَالِ.

٨٩١ ج = وَيَلْزُمُهُ [س ١٣٢/أ] رَدُّ مَا أَخَذَ زَائِدًا عَنْ أُجْرَةِ مِثْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُ الْوَاقِفِ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى بَعْدَ قَوْلِهِ:  
ذُكُورًا وَإِنَاثًا. شَرَطُ عَامٍّ فِي الْجَمِيعِ

٨٩٢ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ وَقَفَ وَقَفًّا عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، وَعَلَى نَسْلِهِ وَعَقِبِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ذُكُورًا، فَإِذَا انْقَرَضُوا كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْإِنَاثِ، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، فَإِذَا انْقَرَضُوا كَانَ ذَلِكَ عَلَى أَوْلَادِهِمْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا، فَإِذَا انْقَرَضُوا كَانَ رَيْعُ ذَلِكَ مَضْرُوفًا لِحِجَّةٍ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ إِلَّا بِخ. فَهَلْ قَوْلُهُ: (الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى) شَرَطٌ خَاصٌّ بِالْإِنَاثِ أَمْ عَامٌّ فِي الْجَمِيعِ؟

أَجَابَ: هُوَ عَامٌّ فِي الْجَمِيعِ: الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، بِقَوْلِ الْوَاقِفِ: (الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى) بَعْدَ ذِكْرِ الْجِهَتَيْنِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، وَالْمَعْطُوفُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَإِذَا جَاءَتْ نَوْبَةُ الْإِنَاثِ فَالْحُكْمُ فِيهِنَّ حُكْمُ الذُّكُورِ، وَإِذَا انْحَصَرَ الْوَقْفُ فِي الذُّكُورِ الْمُتَسَاوِينَ فِي الطَّبَقَةِ، وَمَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ ذَكَرٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى الْمُتَسَاوِينَ لَهُ فِي الدَّرَجَةِ، لَا إِلَى ابْنِ الْمُتَوَفَّى، حَتَّى تَنْقَطِعَ الدَّرَجَةُ وَيُعْطَى إِلَى أَهْلِ الدَّرَجَةِ بِالسُّوِيَّةِ، وَهَكَذَا فِي كُلِّ دَرَجَةٍ لَا يَسْتَحِقُّ النَّازِلُ عَنْهَا شَيْئًا حَتَّى تَنْقَطِعَ الدَّرَجَةُ، وَلَا خِلَافَ لِعُلَمَائِنَا فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفٍ لَمْ تُعْلَمَ شُرُوطُهُ وَلَمْ يُعْلَمَ مَا كَانَتْ تَصْنَعُ قَوَّامُهُ

٨٩٣ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ أَهْلِيٍّ قَدِيمٍ، لَمْ تُعْلَمَ شُرُوطُ وَاقِفِهِ مِنْ تَرْتِيبٍ وَتَفْضِيلٍ وَضِدِّهِمَا، وَلَمْ يُعْلَمِ الْآنَ مَا كَانَتْ تَصْنَعُ قَوَّامُهُ، أَلْ هَذَا الْوَقْفُ إِلَى شَخْصٍ اسْمُهُ عَفِيفٌ وَانْحَصَرَ فِيهِ، ثُمَّ مَاتَ عَفِيفٌ عَنْ بِنْتَيْنِ هُمَا: أُمُّ كُلْثُومٍ، وَعَائِشَةُ، فَتَصَرَّفَتْ فِيهِ

أَنْصَافًا، ثُمَّ مَاتَتْ أُمَّ كُثُومٍ عَنِ ابْنَيْنِ هُمَا: حَافِظُ الدِّينِ، وَفَخْرُ الدِّينِ، فَتَصَرَّفَا فِي النَّصْفِ الَّذِي تَصَرَّفَتْ فِيهِ أُمُّهُمَا أَنْصَافًا، وَمَاتَتْ عَائِشَةُ عَنِ ابْنِ اسْمِهِ زَكَرِيَّا، فَتَصَرَّفَ فِي الَّذِي تَصَرَّفَتْ فِيهِ أُمُّهُ عَائِشَةُ، ثُمَّ مَاتَ حَافِظُ الدِّينِ عَنِ ابْنَيْنِ هُمَا: مُحَمَّدٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمَاتَ فَخْرُ الدِّينِ عَنِ ابْنَيْنِ هُمَا: عَفِيفٌ وَعَبْدُ اللَّهِ، فَتَصَرَّفَ هُوَ لِأَيِّ الْأَرْبَعَةِ فِي النَّصْفِ أَرْبَاعًا، ثُمَّ مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ وَزَكَرِيَّا عَنِ غَيْرِ وَلَدٍ، وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ نَسْلِ عَفِيفِ الْأَوَّلِ سِوَى مُحَمَّدٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَعَفِيفِ، فَكَيْفَ يُقْسَمُ رِيعُ هَذَا الْوَقْفِ عَلَيْهِمْ؟

أَجَابَ: يُصَرَّفُ نَصِيبُ عَبْدِ اللَّهِ لِأَخِيهِ شَقِيقِهِ لِكَوْنِهِ مُقَدَّمًا عَلَى ابْنِي الْعَمِّ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الصَّرْفِ، لِلأَقْرَبِ لِلْمَيِّتِ فَالأَقْرَبِ، وَيُصَرَّفُ نَصِيبُ زَكَرِيَّا بِمَوْتِهِ لَا عَنِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ، (لِأَبْنَاءِ ابْنِ) <sup>(١)</sup> خَالَتِهِ عَفِيفِ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ سَوِيَّةً؛ لِتَسَاوِيهِمْ فِي الدَّرَجَةِ وَقُرْبِهِمْ مِنَ الْمُتَوَفَّى، قَالَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ): الأَوْقَافُ الَّتِي نَفَادَمَ أَمْرُهَا، وَمَاتَ الشَّهَادَةُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ عَلَيْهَا [ع ١١٠٣، س ١٣٢، ك ١١٣/١] تَنَازَعَ بَيْنَهَا قَوْمٌ، فَقَالَ فَرِيْقٌ: هِيَ وَقْفٌ عَلَيْنَا، وَقَفَّهَا فُلَانٌ لِغَيْرِ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي ادَّعَى الْفَرِيْقُ الْوَقْفَ مِنْ جِهَتِهِ، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدِهِمَا: إِذَا كَانَ لِلْوَقْفِ وَرَثَةٌ أَحْيَاءٌ؛ فَنَفِي هَذَا الْوَجْهِ يَرْجِعُ إِلَى الْوَرَثَةِ، سِوَاءَ كَانَ لَهَا رُسُومٌ فِي دَوَائِرِ الْقَضَاةِ يَعْمَلُونَ عَلَيْهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَأَيُّ فَرِيْقِي عَيْنَهُ الْوَرَثَةُ؛ فَالْقَاضِي يَجْعَلُ الْوَقْفَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوَقْفِ وَرَثَةٌ أَحْيَاءٌ فَهَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ أَيْضًا: إِنْ كَانَ (لِهَذَا الْوَقْفِ) <sup>(٢)</sup> رُسُومٌ فِي دَوَائِرِ الْقَضَاةِ يَعْمَلُونَ عَلَيْهَا، فَإِذَا تَنَازَعَ فِيهَا أَهْلُهَا؛ فَإِنَّهَا تَجْرِي عَلَى الرُّسُومِ الْمَوْجُودَةِ فِي دَوَائِرِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْقَضَاةِ رُسُومٌ يَعْمَلُونَ عَلَيْهَا؛ فَالْقَاضِي يَجْعَلُهَا مَوْقُوفَةً، فَمَنْ أَثْبَتَ فِي ذَلِكَ حَقًّا يُقْضَى لَهُ بِهِ. اهـ. وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَقْفُ

(١) في ع (لأبناء) وفي س (لابن ابن).

(٢) في ع: لهذه الوقوف.



عَلَى الْوَرَثَةِ وَاخْتَلَفُوا فِيهِ، يُقَسَّمُ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْوَرَثَةِ قَبْلَهُمْ، وَفِعْلُ الْوَرَثَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَقْدِيمُ الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ مِنَ الْمَيِّتِ، فَيَجْرِي فِي الدَّرَجَاتِ كُلِّهَا ذَلِكَ، فَافْهَمُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ادَّعَى أَحَدُ الْمُسْتَحِقِّينَ عَلَى نَازِرِ الْوَقْفِ  
الْمُقَاسِمَ لَهُمْ مُدَّةً أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الذَّرِّيَّةِ، لَا تُسْمَعُ

٨٩٤ = سُئِلَ: فِي نَازِرِ وَقْفِ أَهْلِيَّ، [ط ١٧١/] يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالنَّظَرِ حَسَبَمَا شَرَطَ الْوَاقِفُ، بِتَقْرِيرِ الْقَضَاةِ الْمَاضِيَةِ، وَأَحْكَامِ السَّلَاطِينِ الْمُتَقَدِّمَةِ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى عِشْرِينَ سَنَةً، وَتُقَسَّمُ الْغَلَّةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْمُسْتَحِقِّينَ، ادَّعَى بَعْضُ الْمُسْتَحِقِّينَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الذَّرِّيَّةِ، وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ بِمَا تَنَاوَلَهُ هَذِهِ الْمُدَّةُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ بِالْمُقَاسِمَةِ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ مَعَ مَا ذَكَرَ أَمْ لَا تُسْمَعُ؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ مَعَ مَا ذَكَرَ؛ إِذِ الْمُنَازَعَةُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ بَيْنَهُمْ، لَا فِي نَفْسِ الْوَقْفِ الْمُسْتَشْنَى بِالسَّمَاعِ، وَالنَّفْيُ لَا يُحِيطُ بِهِ إِلَّا عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَعْوَى الْمُسْتَحِقِّ عَلَى مِثْلِهِ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ

٨٩٥ = سُئِلَ: فِي دَعْوَى مُسْتَحِقِّ فِي الْوَقْفِ عَلَى مُسْتَحِقِّ فِيهِ، هَلْ هِيَ مَسْمُوعَةٌ أَمْ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ؟ الْجَوَابُ مُصَرَّحًا فِيهِ (بِنُقُولِ) (١) الْأَصْحَابِ.

أَجَابَ: الْمُصَرَّحُ بِهِ أَنَّ الدَّعْوَى مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَا تَصِحُّ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) الدَّعْوَى مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَبِهِ يُفْتَى كَذَا فِي (جَامِعِ الْمُفْصُولِينَ)، قَالَ فِي (التَّارِخِيَّةِ): وَلَوْ ادَّعَى إِنْسَانٌ فِي الْوَقْفِ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى أَرْبَابِ الْوَقْفِ، وَإِنَّمَا تُسْمَعُ عَلَى الْقِيَمِ، أَوْ عَلَى الْوَاقِفِ. اهـ. وَفِي (فَتَاوَى

(١) فِي ع: بِمَنْقُولِ.

شَيْخَنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سِرَاجِ الدِّينِ الحَانُوتِيِّ): وَأَمَّا الدَّعْوَى عَلَى الْمُسْتَحِقِّ فَهِيَ جَائِزَةٌ حَيْثُ كَانَ وَاضِعًا يَدَهُ لِيُوضَعَ يَدُهُ، نَعَمْ، الدَّعْوَى مِنَ الْمُسْتَحِقِّ، قِيلَ: لَا تَجُوزُ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْوَقْفَ إِذَا كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ تَصِحُّ الدَّعْوَى مِنْهُ. اهـ. لَكِنْ قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: وَيُفْتَى بِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَخَذُ الْغَلَّةِ، لَا التَّصَرُّفَ فِي الْوَقْفِ. اهـ.

وَفِيهِ أَيْضًا: [س ١١٣٣/١] أَنَّ مُسْتَحِقَّ غَلَّةِ الْوَقْفِ لَا يَمْلِكُ دَعْوَى غَلَّةِ الْوَقْفِ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُ الْمُتَوَلَّى وَفِيهِ -رَامِزًا لِذَلِكَ (عُدَّة)-: لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَمَزَ (نُو) لِ(نَوَادِرِ ابْنِ رُسْتَمٍ): (تُسْمَعُ)، قَالَ: وَبِالْأَوَّلِ يُفْتَى. اهـ. فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ فِيهِ رِوَايَتَيْنِ، وَأَنَّ الْأَصَحَّ عَدَمُ الصَّحَّةِ، فَمَا خَالَفَهُ يُحْمَلُ عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### امْرَأَةٌ لَهَا اسْتِحْقَاقٌ فِي وَقْفٍ فَمَاتَتْ، ثُمَّ أُثْبِتَ رَجُلٌ أَنَّهَا جَدَّتُهُ اسْتَحَقَّ مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ لَا مِنْ وَقْتِ الثُّبُوتِ

٨٩٦ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا كَانَتْ امْرَأَةٌ وَاضِعَةً يَدَهَا عَلَى قَدْرِ اسْتِحْقَاقِ مُعَيَّنٍ فِي وَقْفٍ مَعْلُومٍ، وَتَصَرَّفَتْ فِيهِ مُدَّةً، ثُمَّ مَاتَتِ الْمَرْأَةُ الْمَرْقُومَةُ عَنِ ابْنِ، فَوَضَعَ الابْنُ يَدَهُ عَلَى الْحِصَّةِ الْمَرْقُومَةِ مُدَّةً، ثُمَّ مَاتَ الابْنُ الْمَرْبُورُ عَنْ أَوْلَادِهِ، فَجَاءَ رَجُلٌ وَادَّعَى عَلَى نَاطِرِ الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَرْقُومَةَ جَدَّتُهُ لِأُمِّهِ، وَأُثْبِتَ [ع ١٠٣/ب] ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ لَدَى الْقَاضِي، وَالْآنَ يُطَالِبُ نَاطِرُ الْوَقْفِ بِقَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِ فِي الْوَقْفِ مِنْ حِينِ مَوْتِ جَدَّتِهِ لِأُمِّهِ؛ زَاعِمًا أَنَّ لَهُ ذَلِكَ، فَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مِنْ حِينِ ثُبُوتِ نَسَبِهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ جَدَّتُهُ لِأُمِّهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَسْتَحَقُّ مِنْ حِينِ مَوْتِ جَدَّتِهِ بِلَا شُبْهَةٍ، وَطَلَبُهُ عَلَى مَنْ تَنَاوَلَهُ لَا عَلَى النَّاطِرِ؛ إِذْ لِلنَّاطِرِ دَفْعُ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرَ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ الْمَدْفُوعَ

إِلَيْهِ، [ك ١١٣ ب /] فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ بَعْدَمِ عِلْمِهِ الْمُسْتَحِقَّ، وَلَهُ مُطَابَقَتُهُ بِهِ شَرْعًا مَعَ عَدَمِ الضَّمَانِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انْحَصَرَ الْوَقْفُ فِي رَجُلٍ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ وَقَدْ شَرَطَ  
أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَيْهِ

٨٩٧ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ لِصُلْبِهِ الْمَوْجُودِينَ يَوْمَئِذٍ، وَهُمْ: مُحَمَّدٌ، وَعُمَرُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدِثُهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ بَنِيهِمْ وَبَنِي بَنِيهِمْ، بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ وَلَدٍ؛ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ هُوَ مُسْتَحِقُّ الْوَقْفِ، هَذِهِ عِبَارَةُ الْوَاقِفِ، انْحَصَرَ الْوَقْفُ فِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِمَوْتِ أَخُوَيْهِ قَبْلَهُ لَا عَنْ عَقِبٍ، وَمَاتَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنٍ يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَعَنْ ابْنِي ابْنِ مَاتَ فِي حَيَاةِ وَالِدِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، هَلْ يَنْتَقِلُ جَمِيعُ مَا انْحَصَرَ فِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِابْنِهِ، وَلَا شَيْءٌ لِابْنِي ابْنِهِ مِنْهُ، (وَكَذَا) <sup>(١)</sup> الْحُكْمُ فِي بَيْنَهُمَا مَا دَامَتْ طَبَقَةُ تَعْلُو عَلَيْهِمْ مِنْ أَوْلَادِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُسْتَحِقِّينَ لَهُ بِالشَّرْطِ؛ لِلتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِي الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: بِمَوْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ انْتَقَلَ مَا انْحَصَرَ فِيهِ إِلَى وَلَدِهِ عَبْدِ اللَّهِ، بِقَوْلِهِ: مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَيْهِ، وَلَا نَصِيبٌ لِلابْنِ الَّذِي مَاتَ فِي حَيَاةِ وَالِدِهِ حَقِيقَةً حَتَّى يَنْتَقِلَ إِلَى وَلَدَيْهِ، وَالْحَقِيقَةُ لَا تَنْصَرِفُ عَنْ مَدْلُولِهَا بِمُجَرَّدِ غَرَضٍ لَمْ يُسَاعِدْهُ اللَّفْظُ، فَلَا يُحْمَلُ النَّصِيبُ فِي كَلَامِ الْوَاقِفِ [س ١٣٣ ب، ط ١٧٢ /] عَلَى مَا هُوَ بِالْقُوَّةِ، فَلَا شَيْءٌ لِأَوْلَادِ الابْنِ الَّذِي مَاتَ فِي حَيَاةِ وَالِدِهِ، وَلَا لِأَوْلَادِ

(١) في ع: وكذلك.

أَوْلَادِهِمْ وَإِنْ سَفَلُوا مَا دَامُوا فِي الْحَجَبِ بِطَبَقَةٍ مَا تَحْجُبُهُمْ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلْأَنْصِبَاءِ  
بِالْفِعْلِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ أَرْضَ وَقْفٍ لِلْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ فِيهَا، فَمَضَتْ الْمُدَّةُ  
أَوْ مَاتَ الْمُسْتَأْجِرُ وَأَبَى الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْقَلْعَ

٨٩٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ (أَرْضَ وَقْفٍ) <sup>(١)</sup> لِلْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ فِيهَا، فَبَنَى  
بِنَاءً تَبْلُغُ قِيمَتَهُ أَضْعَافَ قِيمَةِ الْأَرْضِ، وَالْمُقَرَّرُ لَهُ أَجْرُهُ الْمِثْلُ، هَلْ إِذَا مَضَتْ مُدَّةُ  
الْإِجَارَةِ أَوْ مَاتَ الْمُسْتَأْجِرُ عَنْ وَرَثَتِهِ، وَأَبَى الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْقَلْعَ، يَقْلَعُ أَمْ يَبْنَى  
(بِأَجْرَةٍ) <sup>(٢)</sup> الْمِثْلُ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ؛ رِعَايَةً لِجَانِبِ الْوَقْفِ بِدَفْعِ أَجْرَةِ  
الْمِثْلِ، وَلِجَانِبِ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ وَرَثَتِهِ بَعْدَ إِتْلَافِ الْبِنَاءِ خُصُوصًا، وَقَدْ ابْتُلِيَ النَّاسُ  
بِمِثْلِ ذَلِكَ كَثِيرًا؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: فَإِنْ مَضَتْ الْمُدَّةُ قَلَعَهُمَا - يَعْنِي: الْبِنَاءَ  
وَالْغَرْسَ - وَسَلَّمَهَا - يَعْنِي: الْأَرْضَ - فَارِغَةً، وَفِي (الْقِنِيَّةِ): اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَقْفًا وَغَرْسَ  
فِيهَا وَبَنَى، ثُمَّ مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ؛ فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَسْتَبْقِيَهَا بِأَجْرِ الْمِثْلِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي  
ذَلِكَ ضَرَرٌ، وَلَوْ أَبَى الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْقَلْعَ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ. اهـ. وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَسْأَلَةُ  
الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ، وَهِيَ مَنْقُولَةٌ أَيْضًا فِي (أَوْقَافِ الْخَصَافِ). انْتَهَى كَلَامُ (الْبَحْرِ)،  
وَمِثْلُهُ فِي (شَرْحِ التَّنْوِيرِ) الْمُسَمَّى بـ (مِنْحِ الْغَفَّارِ) لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ التَّمْرِنَاشِيِّ الْغَزِّيِّ طَيَّبَ اللَّهُ تَعَالَى ثَرَاهُ، وَفِي (الْحَاوِي الرَّاهِدِيِّ) بَعْدَ ذِكْرِ  
مَا فِي (الْقِنِيَّةِ) رَامِزًا لِدِ (أَسْرَارِ) لِنَجْمِ الدِّينِ الْعَلَّامَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا مِلْكًا  
لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَسْتَبْقِيَهَا كَذَلِكَ إِنْ أَبَى الْمَالِكُ إِلَّا الْقَلْعَ، بَلْ يُكَلِّفُهُ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا

(٢) فِي ع: بَاجِر.

(١) فِي ع: أَرْضًا وَقْفًا.

إِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْأَغْرَاسِ [ع ١٠٤، ك ١١٤/أ] أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْأَرْضِ، فَإِذَا لَا يُكَلِّفُهُ عَلَيْهِ، بَلْ يَضْمَنُ الْمُسْتَأْجِرُ قِيَمَةَ الْأَرْضِ لِلْمَالِكِ، فَتَكُونُ الْأَغْرَاسُ وَالْأَرْضُ لِلْغَارِسِ، وَفِي الْعَكْسِ يَضْمَنُ الْمَالِكُ لِلْغَارِسِ قِيَمَةَ الْأَغْرَاسِ، فَتَكُونُ الْأَرْضُ وَالْأَشْجَارُ لَهُ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْعَارِيَةِ. اهـ. وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِأَنَّ الْإِجَارَةَ تَنْتَهِي بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَلَا يَبْقَى لَهَا أَثَرٌ إِجْمَاعًا، وَبِمَوْتِ الْمُسْتَأْجِرِ تَنْفَسِخُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، فَلَا يَظْهَرُ أَثَرُ الْإِنْفِسَاخِ مَعَهُ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ قَاضِي خَانَ بِقَوْلِهِ: قَالَ مَوْلَانَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَظْهَرَ أَثَرُ الْإِنْفِسَاخِ هُنَا إِلَّا الْخ.

فَالْحُكْمُ فِي اسْتِبْقَائِهَا بِأَجْرِ الْمِثْلِ فِي صُورَةِ الْمَوْتِ - عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْخَصَافُ وَالزَّاهِدِيُّ - أَوْلَوِيٌّ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ لَا سِيَّمَا فِيمَا ابْتُلِيَ النَّاسُ بِهِ كَثِيرًا، مَعَ رِعَايَةِ جَانِبِ الْوَقْفِ بِدَفْعِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ، خُصُوصًا إِذَا كَانَتْ بِحَيْثُ لَوْ فَرَّغَتْ لَا تُؤْجَرُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ، وَرِعَايَةَ جَانِبِ مَالِكِ الْبِنَاءِ بَعْدَ إِضْرَارِهِ بِإِتْلَافِ بِنَائِهِ، وَلَعَمْرِي إِنَّهُ شَرَعٌ ظَاهِرٌ مُسْتَقِيمٌ، وَقَدْ أَفْتَى بِهِ مَنْ لَهُ قَلْبٌ سَلِيمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ١٣٤/أ]

إِذَا بَنَى النَّاطِرُ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ بِمَالِهِ لِنَفْسِهِ يَكُونُ لَهُ  
وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُسْتَحِقِّينَ بِأَنَّهُ بَنَاهُ بِإِنْقَاضِ الْوَقْفِ

٨٩٩ = سُئِلَ: فِي نَاطِرٍ وَقَفَ عَلَى ذُرِّيَّةِ شَخْصٍ بَنَى فِي أَرْضِ الْوَقْفِ بَيْتًا بِمَالِهِ لِنَفْسِهِ، هَلْ يَكُونُ الْبِنَاءُ مِلْكًا لَهُ، فَيُورَثُ عَنْهُ إِذَا مَاتَ أَمْ لَا؟

٩٠٠ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَى نَاطِرُ الْوَقْفِ حَالًا عَلَى الْوَرَثَةِ أَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ أَنَّ الْبَانِي الْمَذْكُورَ بَنَاهُ بِإِنْقَاضِ الْوَقْفِ، فَيَرْجِعُ إِلَى الْوَقْفِ، يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِلَا بَيِّنَةٍ أَمْ لَا؟

٩٠١ = وَهَلْ إِذَا أَقَامَ بَيِّنَةٌ مِنَ (الْوَرَثَةِ) <sup>(١)</sup> الْمُسْتَحِقِّينَ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

٨٩٩ ج = أَجَابَ: نَعَمْ يَكُونُ الْبِنَاءُ لَهُ فَيُورَثُ عَنْهُ.

٩٠٠ ج = وَلَا يُقْبَلُ مُجَرَّدُ قَوْلِ النَّاطِرِ أَنَّهُ بَنَاهُ مِنْ أَنْقَاضِ الْوَقْفِ بِلَا بَيِّنَةٍ.

٩٠١ ج = وَإِذَا أَقَامَ بَيِّنَةٌ مِنَ الذَّرِيَّةِ الْمُسْتَحِقِّينَ لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ الثَّابِتَ لَهُمُ الْمَوْجِبَ لِلِاسْتِحْقَاقِ لَا يَنْفَكُ عَنْهُمْ، بِخِلَافِ فُقَهَاءِ الْمَدْرَسَةِ وَالْجَارِ وَمَنْ لَهُ وَلَدٌ فِي (مَكْتَبِ) (١) الْوَقْفِ، فَإِنَّ الْوَصْفَ فِيهِمْ يَنْفَكُ، فَافْهَمْ. وَأَمَّا مَسْأَلَةُ نَقْضِ هَذَا الْبِنَاءِ فَلَمْ يُسْأَلْ عَنْهَا، وَحُكْمُهُ النَّقْضُ لِتَخْلُصَ مِنْهُ أَرْضُ الْوَقْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا رَتَّبَ الْوَاقِفُ الْإِسْتِحْقَاقَ، فَلَا شَيْءَ

لِأَوْلَادِ الْأَبْنِ مَعَ أَوْلَادِ الْإِبْنِ

٩٠٢ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَهُمْ: مُصْطَفَى، وَعَمْرٌ، وَحَمْرَةٌ، وَسِتُّ أَنَا، وَحُسَيْنِيَّةٌ، وَعَلَى مَنْ سَيَّحَدُّهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِمْ وَعَقَبِهِمْ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ؛ أَوْلَادِ الظُّهُورِ مِنْهُمْ دُونَ أَوْلَادِ البُطُونِ، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ، وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَجْمَعِهِمْ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى أَوْلَادِ البُطُونِ عَلَى الْحُكْمِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ، وَجَعَلَ آخِرَهُ لِحِجَّةِ بَرِّ عَيْنَيْهَا، مَاتَ الْوَاقِفُ عَنْ أَوْلَادِهِ الْمَذْكُورِينَ، ثُمَّ مَاتَ مِنْ بَعْدِهِ مُصْطَفَى وَلَهُ أَوْلَادٌ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ، هَلْ لِأَوْلَادِهِ شَيْءٌ فِي الْوَقْفِ مَعَ وُجُودِ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ [ط ١٧٣ / ] الْمَذْكُورِينَ، أَمْ لَا شَيْءَ لَهُمْ مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مَوْجُودًا؟

أَجَابَ: لَا شَيْءَ لِأَوْلَادِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِينَ مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْ أَوْلَادِ الْوَقْفِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، لِتَرْتِيبِ الْإِسْتِحْقَاقِ بِهِ (ثُمَّ) مُؤَكِّدًا لَهُ بِقَوْلِهِ: (الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ تَحْجُبُ السُّفْلَى)، وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ) كَمَا لَا يَخْفَى، وَكَتَبَ الشَّيْخُ شَرْفُ الدِّينِ، وَالْعَلَّامَةُ الْهُمَامُ الشَّيْخُ صَالِحُ التَّمْرَتَاشِيِّ وَشَقِيقُهُ مَوْلَانَا الشَّيْخُ مَحْفُوظُ الْمُفْتُونَ [ك ١١٤ ب، ع ١٠٤ ب، س ١٣٤ ب /] الْحَنْفِيُّونَ بِغَزَّةَ جَوَابِي كَذَلِكَ. هَذَا، وَقَدْ أَفْتَى بُرْهَانُ الدِّينِ الطَّرَابُلَيْسِيُّ الْحَنْفِيُّ فِي مِثْلِهِ بِاسْتِحْقَاقِ أَوْلَادِ الْمَيِّتِ مَعَ وُجُودِ مَنْ بَقِيَ مِنْ أَوْلَادِ الْوَقْفِ، قَالَ: لِمَفْهُومِ الْقَيْدِ الْمَسْكُوتِ عَنْ تَتْمِيمِهِ بِمَعْلُومِيَّتِهِ أَوْ لِعَفْلَةِ الْكَاتِبِ عَنْهُ، وَلِضُرُورَةِ انْحِصَارِ عِلَّةِ الْوَقْفِ فِي ذُرِّيَّةِ الْوَقْفِ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ. اهـ.

وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ لِمَا عَلِمَ أَنَّ الْمَفَاهِيمَ غَيْرَ مَعْمُولٍ بِهَا عِنْدَنَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ أَوْلَادِ الْمَيِّتِ هُوَ الْمَفْهُومُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمَفْهُومُ؛ إِذْ مَفْهُومُهُ: أَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ عِنْدَ وُجُودِ الْأَوْلَادِ لَا يَكُونُ لِمَنْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَفَّى، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ لِأَوْلَادِهِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْعَفْلَةِ، وَضُرُورَةُ انْحِصَارِ عِلَّةِ الْوَقْفِ فِي ذُرِّيَّةِ الْوَقْفِ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، لَا يَلْزَمُ مِنْهَا اسْتِحْقَاقُ أَوْلَادِ وَلَدِ الْوَقْفِ مَعَ أَوْلَادِهِ لِصُلْبِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الشَّافِعِيَّ الْأَنْصَارِيَّ أَفْتَى بِمَا أَفْتَيْتُ فِي وَاقِعَتَيْنِ، وَأَنَّهُ لَا يُرْجَعُ اسْتِحْقَاقُ الْمَيِّتِ إِلَى أَوْلَادِهِ مَعَ مَا ذَكَرَ، قَالَ: وَإِنْ أَفْتَى بِهِ - أَي: بِرُجُوعِ الْإِسْتِحْقَاقِ لِأَوْلَادِ الْمَيِّتِ - الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَمَلًا بِمَفْهُومِ الشَّرْطِ؛ إِذْ مَفْهُومُهُ أَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ عِنْدَ وُجُودِ الْأَوْلَادِ لَا يَكُونُ لِمَنْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَفَّى، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ لِأَوْلَادِهِ، بَلْ يَرْجَعُ اسْتِحْقَاقُ الْمَيِّتِ لِأَخِيهِ، لِإِسْرَاطِ الْوَقْفِ، بَلْ لِكُونَ الْوَقْفِ مُنْقَطِعِ الْوَسْطِ، وَأَخُوهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى الْوَقْفِ. اهـ.

وَقَدْ أَفْتَى مَوْلَانَا الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَهَابُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الشَّافِعِيُّ بِمِثْلِ مَا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَّ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ مَاتَ  
أَحَدُ الْأَوْلَادِ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ الْوَاقِفِ عَنِ ابْنِ

٩٠٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ لِصَلْبِهِ، وَهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانُ، وَرِضْوَانُ، وَأُمُّ الْإِخْوَةِ، وَأُمُّ الْخَيْرِ، وَعَلَى مَنْ سَيَّحَدُّهُ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِمْ وَعَقَبِهِمْ، يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَوْلَادُ الظُّهُورِ دُونَ أَوْلَادِ البُطُونِ، لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنَ الْآبَاءِ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَيْهِ، وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ، وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ، تَحْجُبُ فُرُوعُ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا دَائِمًا مِنْهُمْ فُرُوعُ الطَّبَقَةِ السُّفْلَى، وَيَحْجُبُ الْأَصْلُ فَرَعَهُ لَا فَرَعَهُ غَيْرَهُ، يَجْرِي الْحَالُ فِي ذَلِكَ أَبَدًا مَا دَامُوا، فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَجْمَعِهِمْ؛ عَادَ وَقَفًا عَلَى أَقْرَبِ عَصَبَاتِ الْوَاقِفِ مُرْتَبًا عَلَى مَا سَبَقَ. هَذِهِ عِبَارَةُ الْوَاقِفِ. مَاتَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي حَالِ حَيَاةِ أَبِيهِ الْوَاقِفِ عَنِ ابْنِ يُدْعَى عَبْدَ الرَّحِيمِ، ثُمَّ مَاتَ رِضْوَانُ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ أَيْضًا وَلَمْ يُعَقِّبْ، ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ عَنِ ابْنِهِ سُلَيْمَانَ الْمَذْكُورِ وَعَنْ بَنَاتِهِ: أُمُّ الْإِخْوَةِ، وَأُمُّ الْخَيْرِ، فَهَلْ يَسْتَحِقُّ عَبْدُ الرَّحِيمِ الْمَذْكُورُ أَعْلَاهُ فِي رِيعِ الْوَقْفِ شَيْئًا مَعَ سُلَيْمَانَ وَأَخْتِيهِ أُمِّ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مَعَهُمْ، وَقَدْ أَفْتَى فِي نَظِيرِهِ بِذَلِكَ [س ١١٣٥ /] الشَّيْخُ زَيْنُ ابْنِ نُجَيْمٍ، وَوَالِدُ شَيْخِنَا أَمِينُ الدِّينِ بَنُ عَبْدِ الْعَالِ وَغَيْرُهُمَا؛ لِأَنَّ وَالِدَهُ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مَعَ حَيَاةِ وَالِدِهِ حَتَّى يُضْرَفَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ نَصِيبُ أَبِيهِ، وَلَا نَصِيبَ لَهُ وَقْتَ مَوْتِهِ لِمَوْتِهِ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



إِذَا وَقَعَ فِي لَفْظِ الْوَأَقِفِ: أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وُلْدٍ،  
وَلَا وُلْدٍ وَلَا نَسْلِ، فَنَصِيبُهُ لِمَنْ يُوجَدُ فِي طَبَقَتِهِ

٩٠٤ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدَيْهِ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدٍ، وَمَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، [ك ١١١، ع ١٠٥، ط ١٧٤ /] لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيِّنِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ وَثُمَّ أَوْلَادِ الظُّهُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْبُطُونِ، عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وُلْدٍ أَوْ وُلْدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ لَوَلَدِهِ أَوْ وُلْدٍ وَوَلَدِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهِ، عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَشْرُوحَيْنِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وُلْدٍ وَلَا وُلْدٍ وَلَا نَسْلِ وَلَا نَسْلِ وَلَا عَقِبٍ؛ فَنَصِيبُهُ لِمَنْ يُوجَدُ فِي طَبَقَتِهِ مِنْ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِهَذَا الْوَقْفِ أَوْ لِشَيْءٍ مِنْهُ، وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وُلْدًا أَوْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ؛ قَامَ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ مَقَامَ أَصْلِهِ، وَاسْتَحَقَّ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ أَنْ لَوْ كَانَ حَيًّا، ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ، مَاتَ الْوَأَقِفُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ الْمَرْبُورَيْنِ، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدٌ عَنْ سِتَّةِ أَوْلَادٍ: أَحْمَدَ، وَصَالِحَ، وَسَعْدِ الدِّينِ، وَأَصِيلٍ، وَعِزٍّ، وَنَعِيمَةَ، وَعَنْ أَوْلَادِ ابْنِهِ يَحْيَى الْمُتَوَفَّى قَبْلَ أَبِيهِ، خَلِيلٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَالْفَيْئَةُ، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدٌ عَنْ ذَكَرٍ، ثُمَّ مَاتَ سَعْدُ الدِّينِ عَنْ بِنْتَيْنِ: فَاطِمَةَ، وَنُورِ الْهُدَى، ثُمَّ مَاتَتْ فَاطِمَةُ عَنْ أُخْتَيْهَا نُورِ الْهُدَى، ثُمَّ مَاتَتْ نُورُ الْهُدَى عَنْ أَوْلَادِ عَمَّهَا يَحْيَى الْمَذْكُورَيْنِ، وَعَنْ أَعْمَامِهَا وَعَمَّاتِهَا الْمَذْكُورَيْنِ، هَلْ يَنْتَقِلُ اسْتِحْقَاقُ نُورِ الْهُدَى لِأَوْلَادِ عَمَّهَا يَحْيَى لِكُونِهِمْ فِي طَبَقَتِهَا، أَمْ لِأَعْمَامِهَا وَعَمَّاتِهَا الْمَذْكُورَيْنِ؟

أَجَابَ: هُوَ لِأَهْلِ طَبَقَتِهَا الْمُسْتَحَقِّينَ، لِأَنَّ الْأَعْمَامَ وَالْعَمَّاتِ الْمَذْكُورَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ: مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وُلْدٍ إِلَّا نَسْلًا، فَنَصِيبُهُ لِمَنْ يُوجَدُ فِي طَبَقَتِهِ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ، فَخَرَجَ الْأَعْلَى وَالْأَدْنَى وَغَيْرُ الْمُسْتَحَقِّينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْوَقْفِ الدَّعْوَى عَلَى الْمُتَعَدِّي وَمُطَابَلَتُهُ  
بِأَجْرِ الْمِثْلِ وَقَلْعِ الْأَشْجَارِ مَا لَمْ يَضُرَّ

٩٠٥ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقَفَ بِقَرْيَةٍ تَغْلَبُ عَلَيْهَا مُتَغَلَّبٌ، وَغَرَسَ فِيهَا شَجَرًا  
وَأَثَمَرَ الشَّجَرَ، وَمَاتَ الْمُتَغَلَّبُ، فَوَضَعَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ يَدَهُمْ عَلَى الْأَشْجَارِ، هَلْ لِلْمُتَكَلِّمِ  
عَلَى الْوَقْفِ الدَّعْوَى عَلَيْهِمْ، وَإِثْبَاتُ الْأَرْضِ لِلْوَقْفِ وَنَزْعُهَا مِنْ يَدِهِمْ؟

٩٠٦ = وَيَلْزَمُهُمْ أَجْرُهُ مِثْلَهَا مُدَّةَ التَّغْلِبِ فِي تَرْكِهِ فَتَوْخَذُ مِنْهَا، وَمُدَّةَ الْفَلَاحِينَ  
فَتَوْخَذُ مِنْهُمْ؟

٩٠٧ = وَهَلْ تَبْقَى الْأَشْجَارُ أَمْ تُقْلَعُ؟

٩٠٥ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْوَقْفِ الدَّعْوَى عَلَى الْمُتَعَدِّي بِوَضْعِ يَدِهِ  
عَلَى أَرْضِ الْوَقْفِ، وَإِقَامَةُ الْبُرْهَانِ عَلَيْهِ، وَرَفْعُ يَدِهِ عَنِ الْأَرْضِ.

٩٠٦ ج = وَمُطَابَلَتُهُ بِأَجْرِ الْمِثْلِ مُدَّةً وَضَعِ يَدِهِ عَلَيْهَا بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ.

٩٠٧ ج = وَقَلْعُ الْأَشْجَارِ الْمَوْضُوعَةِ بِغَيْرِ حَقٍّ مَا لَمْ يَضُرَّ [س ١٣٥ ب /] ذَلِكَ  
بِالْأَرْضِ، فَإِنْ ضَرَّ فَهُوَ الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ، وَأَفْتَى بَعْضُ عُلَمَائِنَا بِتَمْلِكِهَا لِلْوَقْفِ بِأَقْلٍ  
الْقِيمَتَيْنِ مَنْزُوعًا وَغَيْرَ مَنْزُوعٍ، وَهَذَا الَّذِي يَنْبَغِي التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ، وَفِي (جَامِعِ  
الْفُصُولَيْنِ): وَلَوْ اضْطَلَحُوا عَلَى أَنْ يُجْعَلَ لِلْوَقْفِ بِشَمَنِ هُوَ أَقْلُ الْقِيمَتَيْنِ مَنْزُوعًا  
أَوْ مَبْنِيًّا فِيهِ؛ صَحَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غَرَسَ الْمُتَوَلَّى غِرَاسًا فِي أَرْضِ الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ مَلَكَهُ لِزَوْجَتِهِ  
وَآجَرَهَا الْأَرْضَ، ثُمَّ مَاتَتْ عَنِ ابْنِ بِنْتِهَا فَغَرَسَ فِي الْأَرْضِ

٩٠٨ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقَفَ، غَرَسَ فِيهَا الْمُتَوَلَّى عَلَيْهَا غِرَاسًا لِنَفْسِهِ، ثُمَّ

مَلَكَهُ لِزَوْجَتِهِ بِمَالِهَا عَلَيْهِ، وَآجَرَهَا الْأَرْضَ لِيَسْتَمِرَّ لَهَا حَقُّ بَقَاءِ الْغَرْسِ فِيهَا، وَمَاتَ الْمُتَوَلَّى، وَهَلَكَ غَالِبُ الشَّجَرِ، ثُمَّ مَاتَتِ الزَّوْجَةُ وَلَهَا بِنْتُ، زَرَعَ ابْنُهَا الْأَرْضَ بغيرِ إِذْنِ الْمُتَوَلَّى عَلَى الْأَرْضِ؛ زَاعِمًا أَنَّ أُمَّهُ لَهَا حَقُّ الزَّرْعِ، وَأَنَّهَا أَحَقُّ بِالْأَرْضِ مِنْ غَيْرِهَا لِمَا بِهَا [ك١١٥ب/]. مِنْ الشَّجَرِ، فَهَلْ زَعَمُهُ صَحِيحٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحٍ؟

٩٠٩ = وَإِذَا قُلْتُمْ: غَيْرُ صَحِيحٍ، هَلْ تُكَلِّفُ الْمَرْأَةُ وَابْنُهَا إِلَى قَلْعِ الزَّرْعِ وَمَا بَقِيَ مِنْ الْأَشْجَارِ؟

٩١٠ = وَلَا تَمْلِكُ أَنْ تَمْنَعَ الْأَرْضَ عَنِ الْمُتَوَلَّى بِسَبَبِ مَا بَقِيَ لَهَا مِنَ الشَّجَرِ أَمْ لَا؟

٩٠٩ ج = أَجَابَ: يَجِبُ قَلْعُ الشَّجَرِ وَالزَّرْعِ وَتَسْلِيمُ الْأَرْضِ لِلْمُتَوَلَّى فَارِغَةً عَنْهُمَا، إِذْ ابْتِدَاءُ الْفِعْلِ وَقَعَ ظُلْمًا، وَهُوَ وَاجِبُ الْإِعْدَامِ لَا التَّقْرِيرِ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ»<sup>(١)</sup>، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الْغَرْسِ وَضِعَ بِحَقِّ، فَبِمَوْتِ الْمُسْتَأْجِرِ تَبْطُلُ الْإِجَارَةُ.

٩١٠ ج = وَيَجِبُ رَدُّ الْأَرْضِ إِلَى مَا كَانَتْ لَهُ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَضُرَّ الْقَلْعُ بِالْأَرْضِ، فَإِنْ ضُرَّ؛ فَلِلْمُتَوَلَّى أَنْ يَتَمَلَّكَهُ بِقِيَمَتِهِ مَقْلُوعًا لِجِهَةِ الْوَقْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع١٠٥ب/]

### اسْتَأْجَرَ أَرْضَ وَقْفٍ بِدُونِ أَجْرِ الْمِثْلِ

#### وَوَقَفَ فِيهَا وَبَاعَهُ لِأَخْرَ

٩١١ = سُئِلَ: فِي غِرَاسٍ وَضِعَ فِي أَرْضٍ وَقْفٍ بِدُونِ أَجْرِ الْمِثْلِ، وَاسْتَمَرَ مُدَّةَ سِنِينَ عَدِيدَةً، وَبَاعَهُ وَاضِعُهُ لِأَخْرَ، وَفِي خِلَالِهِ أَرْضٌ قَرَّاحٌ لِلْوَقْفِ، يَزْرَعُ الْمُشْتَرِي

(١) البخاري تعليقًا كتاب «المزارعة»، باب (١٥)، وأبو داود: (٣٠٧٣)، والترمذي: (١٣٧٨). والدارقطني: (٢٩٧٧)، وقال: «وليس لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ». اي: أَنْ تَأْتِيَ أَرْضٌ غَيْرُكَ فَتَزْرَعُ فِيهَا.

بَهَا بُقُولًا، وَيَنْتَفِعُ بِهَا، هَلْ يَلْزِمُهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ فِي الْقَرَّاحِ وَالْمَشْغُولِ بِالْغِرَاسِ  
أَمْ لَا؟

أَجَاب: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ الْقِيَمَ لَوْ آجَرَ الْمَوْقُوفَ بِدُونِ أُجْرِ الْمِثْلِ قَدَرَ  
مَا لَا يُتَغَابَنُ فِيهِ حَتَّى لَمْ يَجْزُ، فَقَبَضَهُ الْمُسْتَأْجِرُ وَانْتَفَعَ بِهِ؛ لَزِمَهُ أُجْرُ الْمِثْلِ بِالْغَا  
مَا بَلَغَ عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ وَالْفَتَوَى عَلَيْهِ، وَسِوَاءٍ فِي ذَلِكَ الْقَرَّاحِ وَالْمَشْغُولِ  
بِالْغِرَاسِ؛ إِذْ مَنْفَعُ الْوَقْفِ الْمَغْضُوبِ مَضْمُونَةٌ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ عُلَمَاؤُنَا الْمُتَأَخَّرُونَ؛  
صِيَانَةٌ لِمَالِ الْوَقْفِ، وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ يُكَلِّفُ إِلَى قَلْعِ غِرَاسِهِ، وَيُسَلِّمُ الْأَرْضَ  
لِلْمُتَوَلَّى خَالِيَةً عَنِ غِرَاسِهِ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ الْوَقْفَ، فَإِنْ أَضَرَّهُ؛ فَهُوَ الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ، فَلْيَتَرَبَّصْ  
إِلَى خَلَاصِهِ مَعَ آدَائِهِ أُجْرَةَ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ مَشْغُولٌ بِغِرَاسِهِ وَعَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَوَى يَجِبُ  
الْقَضَاءُ وَالْإِفْتَاءُ، فَعَلَى الْمُفْتِي أَنْ يُفْتِيَ بِهِ وَعَلَى الْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَصِحُّ وَقْفُ الْوَارِثِ عِنْدَ اسْتِغْرَاقِ التَّرِكَةِ بِالذَّيْنِ

٩١٢ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وَقَفَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ حِصَّةً فِي دَارٍ لَيْسَ [س ١٣٦، ط ١٧٥/]

لِلْمُتَوَفَّى تَرِكَةً غَيْرَهَا، وَعَلَيْهِ مَهْرٌ زَوْجَتِهِ الْمُسْتَعْرِقُ لَهَا، هَلْ يَصِحُّ وَقْفُهُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ اسْتِغْرَاقَ التَّرِكَةِ بِالذَّيْنِ يَمْنَعُ الْوَارِثَ عَنِ الْمِلْكِ لَهَا،  
وَالْوَقْفُ لَا يُنْفَذُ إِلَّا فِي الْمِلْكِ، وَلَا مِلْكَ لَهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ فَمَاتَ أَحَدُ الْأَوْلَادِ

عَنِ ابْنِ، وَابْنِ ابْنِ مَاتَ أَبُوهُ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ

٩١٣ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ وَقَفَ عَقَارًا عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ مُحَمَّدٍ،

وَعَلِيِّ، وَمُوسَى، وَأَبِي الْخَيْرِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ كُلِّ مِنْهُمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ  
أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ وَثَمَ الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ، ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ، مَاتَ الْوَاقِفُ عَنِ

الأربعة بين المذكورين، ثم مات أبو الخير عن ولده نور الدين، ومات موسى عن ابنيه حسن وكريم الدين، ومات علي عن ابنه خليل وحسين، ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض، مات أبوه في حياة أبيه، ثم مات طه عن ابن (ابنه) (١) عوض، ثم مات عوض لا عن ولد، ومات كريم الدين عن غير ولد، ومات خليل بن علي ابن الواقف عن أبنائه الثلاثة: شمس الدين، ومحيي الدين، وعلي، ومات حسين أخو خليل عن ابنه محمد، وعبد الباقي، وعن ابن ابن اسمه فخر الدين، ومات أبوه في حياة أبيه، ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين، فالمرجود الآن ما عين، فكيف يُقسَّم الآن الوقف؟

أجاب: يُقسَّم الآن [ك/١١٦] ربيع الوقف على من سيذكر: فنصيب نور الدين ابن أبي الخير الربع، ونصيب حسن بن موسى الثمن، ونصيب شمس الدين وعلي ومحيي الدين أبناء خليل الثمن، ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن، ولا شيء لفخر الدين ابن ابن ابن حسين لموت أبيه في حياة جده، ولمصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصه أبيهما وهي نصف الثمن، وما عدا ذلك - وهو ثلاثة أثمان - منقطع، وحكم المنقطع مختلف فيه، وأصح الأقوال فيه أنه يُصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف، واستدلوا له بأن الصدقة على الأقارب أفضل؛ لأنها صدقة وصل، وأقربهم هنا إلى الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف، وحسن بن موسى ابن الواقف، فهذا أصح ما قيل، والله أعلم.

وَلَى السُّلْطَانُ رَجُلًا عَلَى الْوَقْفِ مِنْ ابْتِدَاءِ

كَذَا إِلَى كَذَا وَأَذِنَ لَهُ فِي الصَّرْفِ

٩١٤ = سُئِلَ: فِي مَتَوَلِّي وَقْفٍ، وَلَاهُ السُّلْطَانُ تَوَلِيَّةَ ذَلِكَ الْوَقْفِ مِنْ ابْتِدَاءِ مَارِسَ

(١) في ع: أخيه.

سَنَةً كَذَا إِلَى مَارِسِ السَّنَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، وَأُذِنَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي جَمِيعِ مَا يَتَحَصَّلُ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ فِي تِلْكَ [ع ١٠٦٤، س ١٣٦ ب /] السَّنَةِ، وَيَصْرِفُهُ فِي الْمَصَارِفِ الْوَاقِعَةِ بِهَا، فَاسْتَقَرَّ عِنْدَ رَعَايَا الْوَقْفِ: الزَّيْتُ الْمُتَحَصَّلُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ الْمَشْرُوطُ مَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ لِتَنْوِيرِ مَسْجِدِ ذَلِكَ الْوَقْفِ، وَكَانَ صَرَفَ مِنْ مَالِهِ بِإِذْنِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ زَيْتًا فِي تَنْوِيرِ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ؛ لِيَرْجَعَ بِنَظِيرِهِ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَ الرَّعَايَا مِنَ الزَّيْتِ الْمُتَرْتَّبِ لِلْوَقْفِ الْمَشْرُوطِ لِلتَّنْوِيرِ، وَكَتَبَ دَفْتَرَ (مُحَاسَبَةٍ) <sup>(١)</sup> الْوَقْفِ لَدَى قَاضِي الْوِلَايَةِ، وَجَعَلَ جَمِيعَ الزَّيْتِ الْمَذْكُورِ إِيرَادًا وَمَصْرِفًا فِي الدَّفْتَرِ الْمَذْكُورِ، وَعَيَّنَ مِقْدَارًا لَهُ مِنْ الزَّيْتِ نَظِيرَ الزَّيْتِ الَّذِي صَرَفَهُ فِي تَنْوِيرِ الْمَسْجِدِ، وَبَقِيَ الزَّيْتُ لِلْمُتَوَلَّى عِنْدَ الرَّعَايَا بِمُوجِبِ دَفْتَرِ الْمُحَاسَبَةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عُزِلَ الْمُتَوَلَّى الْمَذْكُورُ قَبْلَ قَبْضِ الزَّيْتِ مِنَ الرَّعَايَا، فَقَبِضَ الْمُتَوَلَّى الْجَدِيدُ الْمَنْصُوبُ الزَّيْتِ الْمَذْكُورَ مِنَ الرَّعَايَا، وَصَرَفَهُ فِي مَصَارِفِ الْوَقْفِ الَّتِي فِي مُدَّتِهِ، فَعَرَضَ الْمَعزُولُ أَمْرَهُ عَلَى السُّلْطَانِ، فَبَرَزَ أَمْرُهُ بِتَخْلِيصِ الزَّيْتِ الْمَذْكُورِ وَدَفْعِهِ لِلْمُتَوَلَّى الْمَعزُولِ نَظِيرَ مَا صَرَفَهُ فِي التَّنْوِيرِ، إِنْ كَانَ عِنْدَ الرَّعَايَا يُؤَخَذُ مِنْهُمْ، وَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ الْمُتَوَلَّى الْجَدِيدُ وَصَرَفَهُ فِي زَمَانِهِ فَمِنَ الْوَقْفِ، وَتَبَيَّنَ الْآنَ أَنَّ الْمُتَوَلَّى الْجَدِيدَ قَبْضَهُ وَصَرَفَهُ فِي مَصَارِفِ الْوَقْفِ فِي مُدَّتِهِ، فَهَلْ حَيْثُ نَصَّ السُّلْطَانُ أَنَّ كُلَّ مُتَوَلٍّ يَقْبِضُ مَالَ سَنَةٍ وَيَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِ سَنَتِهِ، وَقَدْ صَرَفَ الْمُتَوَلَّى الْمَعزُولُ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ وَقَاضِي الشَّرْعِ الزَّيْتِ مِنْ مَالِهِ فِي التَّنْوِيرِ لِيَرْجَعَ بِنَظِيرِهِ، وَجَعَلَ الْقَاضِي عِنْدَ الْمُحَاسَبَةِ الزَّيْتِ الَّذِي عِنْدَ الرَّعَايَا لَهُ نَظِيرَ مَا صَرَفَهُ مِنَ الزَّيْتِ، وَكَتَبَ فِي دَفْتَرِ الْمُحَاسَبَةِ لَيْسَ لِلْمُتَوَلَّى الْجَدِيدِ قَبْضُهُ وَصَرَفُهُ فِي مَصَارِفِ سَنَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِقَبْضِ مَا يَتَحَصَّلُ فِي سَنَتِهِ، وَمَمْنُوعٌ عَنِ قَبْضِ مَا يَتَحَصَّلُ فِي سَنَةٍ غَيْرِهِ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ، وَهَلْ إِذَا قَبْضَهُ الْمُتَوَلَّى الْجَدِيدُ الْمَذْكُورُ وَصَرَفَهُ فِي

(١) فِي ع: مُحَاسَبَتِهِ.

الْمَصَارِفِ الْوَاقِعَةِ فِي مُدَّتِهِ وَجَعَلَهُ إِرَادًا وَمَصْرِفًا فِي دَفْتَرِهِ يَكُونُ لِلْمُتَوَلِّيِ الْعَتِيقُ الرَّجُوعُ بِنَظِيرِهِ عَلَى مَالِ الْوَقْفِ؛ لِكُونِهِ صَرْفَهُ فِي مَصَارِفِ الْوَقْفِ أَمْ لَا؟ [ط ١٧٦، ك ١١٦ب/]

أَجَابَ: هَذَا السُّؤَالُ يَتَوَقَّفُ جَوَابُهُ عَلَى أَشْيَاءَ تَتَقَدَّمُ؛ وَهُوَ:

أَنَّ التَّوَلِيَّةَ عَلَى الْوَقْفِ، هَلْ تَتَخَصَّصُ بِالزَّمَانِ أَمْ لَا؟

وَالثَّانِي: إِذَا صَرَفَ الْمُتَوَلِّيُ بِإِذْنِ الْقَاضِي لِيَرْجِعَ، هَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ أَمْ لَا؟

الثَّلَاثُ: هَلِ الزَّيْتُ مِنْ جُمْلَةِ مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ الَّتِي تَجُوزُ الْإِسْتِدَانَةَ لَهَا بِإِذْنِ الْقَاضِي أَمْ لَا؟

الرَّابِعُ: هَلْ لِلْمُتَوَلِّيِ أَنْ يَصْرِفَ رَيْعَ سَنَةٍ فِي سَنَةٍ أُخْرَى أَمْ لَا؟

الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّهُ يَتَخَصَّصُ بِلَا رَيْبٍ كَسَائِرِ الْوَلَايَاتِ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْإِمَارَةِ وَغَيْرِهِمَا، وَهَذَا بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي: أَنَّهُ يَرْجِعُ، قَالَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ) قِيَمَ الْوَقْفِ اشْتَرَى شَيْئًا لِمُؤَنَةِ الْمَسْجِدِ بِلَا إِذْنِ الْحَاكِمِ بِمَالِهِ لَا يَرْجِعُ فِي الْوَقْفِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ مُطْلَقًا، إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي، سِوَاءَ كَانَ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ أَوْ لَا، سِوَاءَ رَفَعَ إِلَى الْقَاضِي أَوْ لَا، سِوَاءَ بَرَّهَنَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ لَا. اهـ.

وَفِي (الدَّخِيرَةِ) نَقَلَ فِي الْمَسْأَلَةِ [س ١٣٧/١] قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا، وَجَعَلَ الْإِسْتِحْسَانَ الْجَوَازَ بِإِذْنِ الْقَاضِي، وَالْعَمَلُ عَلَى الْإِسْتِحْسَانِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا.

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّلَاثِ: أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الرَّابِعِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ [صَرَفُ] رِبْعِ سَنَةٍ فِي سَنَةٍ، إِلَّا إِذَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ، أَوْ نَصَّ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ فِي تَوَلِّيَتِهِ، صَرَّحَ بِالْمَسْأَلَةِ شَيْخُ شُيُوخِنَا الْحَلْبِيُّ فِي [١٠٦٤ب/] (فَتَاوِيهِ).

فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ، عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُتَوَلِّيِ الْجَدِيدِ تَنَاوُلُ مَا هُوَ مُتَحَصِّلٌ فِي سَنَةِ الْعَتِيقِ؛ لِمَنْعِ السُّلْطَانِ لَهُ مِنْ تَنَاوُلِهِ، وَيَضْمَنُ لِتَعَدِّيهِ بِالْأَخْذِ لِمَا لَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ، وَيَضْمَنُ الدَّفْعَ لَهُ أَيْضًا، وَالْمُتَوَلِّيُ الْعَتِيقُ بِالْخِيَارِ فِي تَضْمِينِ أَيُّهُمَا شَاءَ؛ لِوُجُودِ التَّعَدِّيِّ مِنْ كُلِّ مَنِهُمَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دَعْوَى أَحَدِ الْمُسْتَحِقِّينَ عَلَى ذِي الْيَدِ أَنَّهُ وَقَفُ جَدِّهِ

٩١٥ = سُئِلَ: فِي كَرَمٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى عِنَبٍ وَبَعْضٍ مِنَ التِّينِ، وَأَرْضُهُ وَقْفُ سَيِّدِنَا الْحَلِيلِ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِينَا وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ السَّلَامِ مِنَ الْمَلِكِ الْجَلِيلِ، تَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي بِالشَّرَاءِ، ثُمَّ ادَّعَى رَجُلٌ هُوَ أَحَدُ الْمُسْتَحِقِّينَ عَلَى ذِي الْيَدِ بِأَنَّهُ وَقَفُ جَدِّهِ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِزًا لِلْعُدَّةِ: لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَمَزَ لِي (نَوَادِرِ ابْنِ رُسْتَمٍ) تُسْمَعُ، قَالَ: وَبِالْأَوَّلِ يُفْتَى. وَقَالَ قَبْلَهُ رَامِزًا لِي (فَتَاوَى رَشِيدِ الدِّينِ): مُسْتَحِقُّ غَلَّةِ وَقْفٍ لَا يَمْلِكُ دَعْوَى غَلَّةِ الْوَقْفِ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ الْمُتَوَلِّيُ، وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى رَجُلٍ مُعَيَّنٍ، قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُتَوَلِّيَ بِغَيْرِ إِطْلَاقِ الْقَاضِي؛ إِذِ الْحَقُّ لَا يَعْدُوهُ وَيُفْتَى بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَخْذُ الْغَلَّةِ، لَا التَّصَرُّفُ فِي الْوَقْفِ فَفِيهِ رَوَايَتَانِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ دَعْوَاهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي.



هَذَا، وَدَعَوَاهُ أَنْ الْكَرْمَ وَقَفُ جَدِّهِ لَا تَصِحُّ؛ إِذِ الْكَرْمُ اسْمٌ لِلْأَرْضِ وَالشَّجَرِ فِي عُرْفِ بِلَادِنَا وَفِي اللُّغَةِ أَيْضًا، يُطْلَقُ الْكَرْمُ عَلَى الْأَرْضِ الْمُنتَقَاةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْقَامُوسِ)، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الشَّجَرُ، فَوَقْفُ الشَّجَرِ عَلَى جِهَةٍ هِيَ غَيْرُ جِهَةِ الْأَرْضِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ الدَّخِيرَةِ: وَقَفُ الْبِنَاءِ مِنْ غَيْرِ وَقْفِ الْأَرْضِ لَمْ [ك/١١٧٧] يَجْزُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ مَنقُولٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَامُ بِالْأَرْضِ، (وَالْبُقْعَةُ) <sup>(١)</sup> بِحُكْمِ الْإِتِّصَالِ، وَإِنْ أُرِيدَ كُلُّ مِنَ الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ؛ فَبُطْلَانُهُ بَدِيهِي التَّصَوُّرِ، وَإِنْ أُرِيدَ الْأَرْضُ، فَبَدِيهِيَّةُ الْبُطْلَانِ أَوْلَى.

وَأَيْضًا مِمَّا صَرَّحَ بِهِ الْخَصَّافُ: لَوْ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى آخَرَ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي فِي يَدِهِ وَقَفَهَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو عَلَيْنَا، وَذُو الْيَدِ يَجْحَدُ الْوَقْفَ، وَيَقُولُ: هِيَ مِلْكِي، وَأَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً أَنَّ زَيْدًا وَقَفَهَا عَلَيْهِ، لَا يَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ شَيْئًا، وَإِنْ شَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِهِ يَوْمَ وَقَفَهَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ [س/١٣٧ب/] قَدْ يَقِفُ مَا لَا يَمْلِكُهُ، وَقَدْ تَكُونُ فِي يَدِهِ بِعَقْدِ إِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا ادَّعَى أَنَّهُ وَقَفُ جَدِّهِ، وَقَدْ يَقِفُ مَا لَا يَمْلِكُهُ، فَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى بِهِ وَلَا الشَّهَادَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ غَرَسَ بِهَا رَجُلٌ غَرَسًا، ثُمَّ وَقَفَهُ

عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدِيهِ

٩١٦ = سُئِلَ: فِي (أَرْضِ) <sup>(٢)</sup> مَوْقُوفَةٍ عَلَى حَرَمِ مَصَالِحِ سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

غَرَسَ بِهَا رَجُلٌ غَرَسًا، ثُمَّ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدِيهِ وَعَلَى مَنْ سَيَّخَدْتُ لَهُ، ثُمَّ وَثَمَّ بِجَمِيعِ حُقُوقِهِ، وَطَرُقِهِ وَجُدْرِهِ، وَمَا يُعْرَفُ بِهِ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ شَرْعًا، وَبِكُلِّ حَقٍّ هُوَ لَهُ، هَلْ يَصِحُّ وَقْفُهُ [ط/١٧٧٧] الشَّامِلُ لِلْأَرْضِ وَالْغَرَّاسِ أَمْ لَا؟

(٢) فِي ع: أَرْضِ.

(١) فِي ع: وَالتَّبَعِيَّةُ.

أَجَابَ: الْحُقُوقُ؛ الشَّرْبُ وَالْمَسِيلُ وَالطَّرِيقُ - جَمْعُ طَرِيقٍ وَهُوَ مَعْلُومٌ - فَكَيْفَ يَصِحُّ لِلْوَاقِفِ وَقْفُهَا عَلَى نَفْسِهِ، وَهِيَ وَقْفُ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ مِنْهُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ قَاضِي خَانَ: لَوْ قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى نَفْسِي، ثُمَّ عَلَى فُلَانٍ أَوْ عَلَى فُلَانٍ، ثُمَّ عَلَى نَفْسِي، لَا يَصِحُّ. اهـ. فَقَدْ جَزَمَ بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى مُوَافَقَةِ الْأَثَارِ، وَصَرَّحَ فِي [ع/١١٠٧] (شَرْحِ الْمَجْمَعِ) أَنَّ أَكْثَرَ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ أَخَذُوا بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنَ الْمُتَوَلَّى جَمِيعَ جِهَاتِ وَقْفِ الْحَرَمَيْنِ بِعِزَّةِ وَالْقُدْسِ وَوَلَدٍ وَالرَّمْلَةِ وَنَابُلُسَ

٩١٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنَ الْمُتَوَلَّى عَلَى أَوْقَافِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ جَمِيعَ جِهَاتِ وَقْفِ الْحَرَمَيْنِ بِعِزَّةِ وَالْقُدْسِ الشَّرِيفِ وَوَلَدٍ وَالرَّمْلَةِ وَنَابُلُسَ، بَيُوتِ الْوَقْفِ، وَدَكَكَيْنَهُ، وَحَمَامَاتِيهِ، وَبَسَاتِينَهُ، وَالْحِصَصُ الَّتِي لَهُ فِي الْجِهَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَالْمَزَارِعِ الْمَعْلُومِ ذَلِكَ لَهُ سَنَةً، بِسَبْعِمِائَةِ قِرْشٍ، تَحِلُّ فِي رَجَبٍ، شَارِطًا عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ زَادَ عَلَيْكَ أَحَدٌ، وَقَبِلْتَ الزِّيَادَةَ، يَدْفَعُ لَكَ مَنْ يَزِيدُ عَلَيْكَ دَيْنَكَ الَّذِي لَكَ عَلَى الْوَقْفِ سَابِقًا، وَهُوَ كَذَا عَدَدٍ مُسَمًّى، وَأَنْ مَعْلُومِ الْوُظَائِفِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى جِهَاتِ الْوَقْفِ فِي النَّوَاحِي الْمَذْكُورَةِ أَوْ لَا لِجَمَاعَةٍ مَعْلُومِينَ بِمُوجِبِ الدَّفَاتِرِ، تَدْفَعُهُ لَهُمْ خَارِجًا عَنِ الْأَجْرَةِ الْمُعَيَّنَةِ مِنْ مَالِكَ وَصَلْبِ حَالِكَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشُّرُوطِ. هَلْ يَلْزَمُهُ مَا التَزَمَهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي شَرَطَهُ الْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ، أَمْ لَا يَلْزَمُهُ؟

٩١٨ = وَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُتَوَلَّى أَوْ عَلَى الْمَدْفُوعِ لَهُمْ أَمْ لَا وَلَا؟

٩١٧ ج = أَجَابَ: لَا يَلْزَمُهُ مَا التَزَمَهُ؛ إِذِ الْإِجَارَةُ الْمَذْكُورَةُ مَعَ الْإِلْتِزَامِ الْمَذْكُورِ فِيهَا فَاسِدَةٌ بِلَا رَيْبٍ وَلَا شَكٍّ، وَالْوَاجِبُ فِي الْإِجَارَةِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا بَاشَرَهَا الْمُسْتَأْجِرُ

أَجْرُ الْمِثْلِ، وَشَرَطُ الدَّفْعِ خَارِجًا فَاسِدًا، وَقَدْ شَرَطَ الدَّفْعَ لِإِتْمَامِ الْمَنْفَعَةِ بِالْمُسَمَّى، وَالْمُسَمَّى قَدْ بَطَلَ بِوُجُوبِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ، فَلَمْ يَتِمَّ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْمَذْكُورِ غَرَضُهُ بِالِاقْتِصَارِ عَلَى الْمُسَمَّى وَقَدْ بَطَلَ. وَالشَّيْءُ إِذَا بَطَلَ؛ بَطَلَ مَا فِي ضِمْنِهِ، إِذْ يُبْطَلَانِ الْأَصْلُ [ك١١٧ب، س١١٣٨/١] يَبْطُلُ مَا تَفَرَّغَ عَلَيْهِ.

٩١٨ج = فَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمُتَوَلَّى؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ بِإِذْنِهِ وَأَمْرِهِ لَهُ الْمَشْرُوطَ عَلَيْهِ، فَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْأُجْرَةِ بِالشَّرْطِ، وَالْوَاجِبُ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ، لَا الْمُسَمَّى، وَإِذَا اخْتَلَفَا - أَعْنِي الْمُؤَجَّرَ وَالْمُسْتَأْجِرَ فِيهَا - فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ لِإِنْكَارِهِ الرَّائِدَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِجَوَازِ وَقْفِ الْمُشَاعِ، نَضَدَ

٩١٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ يُرِيدُ أَنْ يَقِفَ نِصْفَ دَارٍ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِمَا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا الذَّكَرِ، وَوَلَدٍ وَلَدِهِ، هَلْ إِذَا قَضَى بِجَوَازِهِ يَصِحُّ وَيُنْفَذُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ وَقَفُ الْمُشَاعِ إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِجَوَازِهِ جَازٌ، وَازْتَفَعَ بِهِ الْخِلَافُ. وَسَوَاءٌ فِيهِ قَضَاءُ الْحَنْفِيِّ وَقَضَاءُ الشَّافِعِيِّ وَالْمَالِكِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ فِي فَضْلِ مُجْتَهَدٍ فِيهِ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّ لِلْقَاضِي الْحَنْفِيِّ الْمُقَلَّدِ أَنْ يَحْكُمَ بِصِحَّةِ وَقْفِ الْمُشَاعِ، لِاخْتِلَافِ التَّرْجِيحِ فِي ذَلِكَ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا قَوْلَانِ مُصَحَّحَانِ، فَيَجُوزُ الْقَضَاءُ وَالْإِفْتَاءُ بِأَحَدِهِمَا، وَيُنْفَذُ الْقَضَاءُ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَرَطَ الْوَاقِفُ لِلنَّازِرِ مَعْلُومًا، ثُمَّ اِحْتَجَّ الْمَسْجِدُ إِلَى الْعِمَارَةِ

٩٢٠ = سُئِلَ: فِي مَسْجِدٍ اِحْتَجَّ إِلَى الْعِمَارَةِ، وَلِنَازِرِهِ مَعْلُومٌ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ، هَلْ يُصْرَفُ لَهُ أَجْرَةُ عَمَلِهِ حَالَ الْمُبَاشَرَةِ لَهَا أَوْ لَا؟

٩٢١ = وَهَلْ يَسْتَحِقُّ مَا شَرَطَهُ لَهُ الْوَاقِفُ فِي وَفِيهِ عَمَلٌ أَوْ لَمْ يَعْمَلْ؟

٩٢٠ ج = أَجَابَ: لَا رَيْبَ وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ النَّازِرَ حَيْثُ شَرَطَ لَهُ الْوَاقِفُ اسْتِحْقَاقًا كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، قَالَ الْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ: فَإِذَا قَطَعُوا؛ قُطِعَ، إِلَّا أَنْ يَعْمَلَ فَيَأْخُذَ قَدْرَ أَجْرَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ لَا يَأْخُذُ شَيْئًا. اهـ.

٩٢١ ج = وَفِي (الْبَحْرِ) بَعْدَ تَقْلِيهِ كَلَامِ الْكَمَالِ: وَظَاهِرُهُ أَنَّ مَنْ عَمِلَ مِنْ الْمُسْتَحِقِّينَ زَمَنَ الْعِمَارَةَ، يَأْخُذُ قَدْرَ أَجْرَتِهِ. لَكِنْ إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ تَرْكُ عَمَلِهِ إِلَّا بِضَرَرٍ بَيْنَ كَالِإِمَامِ وَالْخَطِيبِ، وَلَا يُرَاعَى الْمَعْلُومُ الْمَشْرُوطُ زَمَنَ الْعِمَارَةَ، فَعَلَى هَذَا إِذَا عَمِلَ الْمُبَاشِرُ وَالشَّادُّ زَمَنَ الْعِمَارَةَ؛ يُعْطِيَانِ بِقَدْرِ أُجْرَةِ عَمَلِهِمَا فَقَطْ. وَأَمَّا مَا لَيْسَ فِي قَطْعِهِ ضَرَرٌ بَيْنَ، فَإِنَّهُ لَا يُعْطَى شَيْئًا أَصْلًا زَمَنَ الْعِمَارَةَ، [ع ١٠٧/ب] قَالَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) وَمِمَّا هُوَ فِي مَعْنَى الْإِمَامِ لِلْمَسْجِدِ وَالْمُدْرَسِ لِلْمَدْرَسَةِ، النَّازِرُ. اهـ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى قَدَّمُوا الْعِمَارَةَ عَلَى الْكُلِّ، حَيْثُ كَانَ الْإِعْطَاءُ لِغَيْرِهَا يُعْطَلُّهَا، وَإِنْ فَعَلَ مَا هُوَ خِلَافُ الْمَشْرُوحِ ضَمِنَ؛ لِكَوْنِهِ فَعَلَ خِلَافَ الْمَشْرُوعِ الَّذِي هُوَ [ط ١٧٨/] فِي هَذَا الْجَوَابِ مَشْرُوحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْمَدْرَسَةِ أَنْ يَسُدَّ بَابَ خَلْوَةٍ  
مِنْ خَلَاوِيهَا وَيُفْتَحَ لَهَا بَابًا فِي سِكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ

٩٢٢ = سُئِلَ: فِي مَدْرَسَةِ لَهَا خَلَاوٍ مُتَعَدِّدَةٍ، هَلْ لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا أَنْ يَسُدَّ بَابَ خَلْوَةٍ مِنْ خَلَاوِيهَا الَّتِي بَدَاخِلِهَا، وَيُفْتَحَ لَهَا بَابًا إِلَى سِكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ بِغَيْرِ رِضَا أَهْلِ السِّكَّةِ أَمْ لَا؟ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ مَعَالِمِهَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْمُتَكَلِّمِ ذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ مَعَالِمِ الْوَقْفِ، وَقَدْ أَفْتَى بَعْضُ

الْعُلَمَاءِ بَعْدَ جَوَازِ قَتْحِ شُبَّانِكِ (التَّبْرِيسِيَّةِ) <sup>(١)</sup> فِي جِدَارِ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِيِّ؛ إِذْ لَا مَصْلَحَةَ لِلْجَامِعِ [س ١٣٨ ب /] فِيهِ، فَكَيْفَ يَفْتَحُ بَابَ إِلَى (سِكَّةِ) <sup>(٢)</sup> غَيْرِ نَافِذَةٍ بَعْدَ رِضَا أَهْلِهَا، هَذَا لَا قَائِلَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الصَّالِحُ لِلنَّظَرِ مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْوِلَايَةَ لِلْوَقْفِ

٩٢٣ = سُئِلَ: فِي الرَّجُلِ الصَّالِحِ لِلنَّظَرِ عَلَى وَقْفٍ مَا مِنْهُ هُوَ؟ هَلْ صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاءُ الْحَنْفِيَّةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاءُ الْحَنْفِيَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنْ (فَتْحِ الْقَدِيرِ) بِقَوْلِهِ: الصَّالِحُ لِلنَّظَرِ مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْوِلَايَةَ لِلْوَقْفِ، وَلَيْسَ فِيهِ [ك ١١٨ /] فِسْقٌ يُعْرَفُ. قَالَ: وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ مِمَّا يَخْرُجُ بِهِ النَّاطِرُ مَا إِذَا ظَهَرَ بِهِ فِسْقٌ، كَشْرِبِهِ الْخَمْرَ وَنَحْوِهِ. اهـ. وَفِي (الْإِسْعَافِ) لَا يُؤَلَّى إِلَّا أَمِينٌ قَادِرٌ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَائِبِهِ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ مُقَدَّاةٌ بِشَرْطِ النَّظَرِ، وَلَيْسَ مِنَ النَّظَرِ تَوَلِيَةُ الْخَائِنِ؛ لِأَنَّهُ يُخْلُ بِالْمَقْصُودِ، وَكَذَا تَوَلِيَةُ الْعَاجِزِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ بِهِ، وَلَا تُشْتَرَطُ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ لِلصَّحَّةِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَالذَّمِّيُّ فِي الْحُكْمِ كَالْعَبْدِ، وَعَزَاهُ إِلَى (الْإِسْعَافِ). وَلَا شُبُهَةَ أَنْ قَوْلُهُ: (مِمَّا يَخْرُجُ بِهِ النَّاطِرُ إِذَا ظَهَرَ بِهِ فِسْقٌ كَشْرِبِهِ الْخَمْرَ) خَاصٌّ بِالْمُسْلِمِ؛ إِذِ الذَّمِّيُّ يُتْرَكُ وَمَا يَدِينُ؛ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «اتْرُكُوهُمْ وَمَا يَدِينُونَ» <sup>(٣)</sup>. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتِجَارُ الْوَرَثَةِ مِنَ الْمُتَوَلَّى مَانِعٌ مِنْ دَعْوَاهُمْ الْمَلِكَ

٩٢٤ = سُئِلَ مِنْ دِمَشْقَ بِمَا صُورَتُهُ بِالْحَرْفِ: إِذَا وَقَفَ رَجُلٌ فِي صِحَّتِهِ وَسَلَامَتِهِ وَطَوَاعِيَّتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، مَا هُوَ جَارٍ فِي مَلِكِهِ، كُرُومًا عَلَى مَسَاجِدَ وَغَيْرِهَا، وَكَتَبَ بِذَلِكَ

(١) فِي ع: التَّبْرِيسِيَّةِ. فِي ع (التَّبْرِيسِيَّةِ) وَفِي س (التَّبْرِيسِيَّةِ) وَفِي ك (التَّبْرِيسِيَّةِ) فِي الْحَاوِيِّ: الطَّبْرِيسِيَّةِ.

(٢) فِي ع: السِّكَّةُ.

(٣) أوردته كمال الدين ابن الهمام في «فتح القدير» (٣٦٢ / ٩) ولم يعزه لأحد.

كِتَابَ وَقْفٍ، شَاهِدُ بَصِحَّةِ الْوَقْفِ، وَصِحَّةِ الْوَاقِفِ وَحُسْنِ اخْتِيَارِهِ، وَسَلَّمَهُ الْوَاقِفُ  
حَالَ حَيَاتِهِ لِلْجِهَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا، وَتَصَرَّفَ الْمُتَوَلَّى بِالْوَقْفِ عَلَى مُقْتَضَى شَرْطِ  
الْوَاقِفِ، وَمَضَى عَلَى الْوَقْفِ الْمَرْقُومِ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى سَنَتَيْنِ، وَاسْتَفَاضَ الْوَقْفُ  
شُهْرَةً، وَلِلْوَاقِفِ الْمَرْقُومِ وَرَثَةٌ، وَاسْتَأْجَرَتِ الْوَرَثَةُ كُرُومَ الْوَقْفِ الَّذِي وَقَفَهَا مُورَثَهُمْ  
مِنَ الْمُتَوَلَّى، وَالْآنَ تَدَّعِي الْوَرَثَةُ الْمَرْبُورُونَ أَنَّ مُورَثَهُمْ وَقَفَ هَذَا الْوَقْفَ فِي مَرَضٍ  
مَوْتِهِ، وَأَقَامَتْ عَلَى ذَلِكَ الْبَيِّنَةَ، فَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِإِبْطَالِ الْوَقْفِ وَإِلْغَائِهِ، وَنَفَاذِهِ مِنْ  
الثُّلُثِ، لِكُونِهِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ. فَهَلْ يَكُونُ الْوَقْفُ الْمَذْكُورُ صَحِيحًا لِمُضِيِّ الْمُدَّةِ  
الْمَذْكُورَةِ وَلِلْإِسْتِفَاضَةِ وَالشُّهُرَةِ فِي ذَلِكَ، وَيَكُونُ إِجَارَةُ الْوَرَثَةِ لِكُرُومِ الْوَقْفِ  
تَصْدِيقًا مِنْهُمْ عَلَى وَقْفِ مُورَثَهُمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ أَقْرَبَتِ الْوَرَثَةُ بِالْوَقْفِ أَوْ اسْتَأْجَرَتِ مِنَ الْمُتَوَلَّى الْمَوْقُوفِ لِجِهَتِهِ،  
لَا تَصِحُّ مِنْهُمْ بَعْدَهُ دَعْوَاهُمْ لِلتَّنَاقُضِ، وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْبَيِّنَتَانِ؛ بَيِّنَةُ كَوْنِهِ فِي الصَّحَّةِ،  
وَبَيِّنَةُ كَوْنِهِ فِي الْمَرَضِ؛ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ. صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَفِي  
(جَامِعِ الْمُصُولَيْنِ): الْإِقْدَامُ عَلَى الْإِسْتِرَاءِ وَالِاسْتِيْهَابِ وَالِاسْتِيْدَاعِ وَالِاسْتِئْجَارِ؛  
إِقْرَارُ بَأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ [س ١٣٩، ع ١٠٨٤ / ١] الرَّوَايَاتِ، حَتَّى لَوْ بَرَّهَنَ الْمُدَّعَى  
عَلَيْهِ أَنَّ الْمُدَّعِيَ فَعَلَ مَعَهُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، تَنَدَّفَعُ دَعْوَى الْمُدَّعِي، وَالْوَرَثَةُ هُنَا مُدَّعُونَ،  
وَمُتَوَلَّى الْوَقْفِ هُوَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي السُّؤَالِ مِنَ الْحَشْوِ وَتَشْوِيشِ  
الْعِبَارَةِ، كَذِكْرِ الشُّهُرَةِ وَالِاسْتِفَاضَةِ، وَالْقَطْعِ فِي بَدْئِهِ بِقَوْلِهِ: (وَقَفَ فِي صِحَّتِهِ  
وَسَلَامَتِهِ وَطَوَاعِيَّتِهِ، وَاخْتِيَارِهِ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ، وَكَانَ يَكْفِي فِي ذَلِكَ:  
رَجُلٌ وَقَفَ مَحْدُودًا عَلَى جِهَةِ بَرٍّ، وَسَلَّمَهُ لِلْمُتَوَلَّى وَاسْتَأْجَرَهُ الْوَرَثَةُ مِنْهُ، ثُمَّ ادَّعَوْا  
أَنَّهُ كَانَ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ. هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُمْ أَمْ لَا؟

وَالْجَوَابُ: لَا تُسْمَعُ؛ لِأَنَّ إِقْدَامَهُمْ عَلَى الْإِسْتِجَارِ؛ إِقْرَارٌ بِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُمْ فِيهِ، لَكِنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِ لِيُزَوِّدَهُ مِنْ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ؛ إِجَابَةٌ لِلْسَّائِلِ، وَرِعَايَةٌ [ك١١٨ب / ] لِلْحَامِلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْوَقْفِ

٩٢٥ = سئِلَ: فِيمَا إِذَا بَاعَ أَحَدٌ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ الْأَهْلِيَّ الْمَحْكُومِ بِهِ، الثَّابِتِ الَّذِي جَعَلَ آخِرَهُ لِلْمَسْجِدِ الْمُحَمَّدِيِّ عَلَى مُشْرِفِهِ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، يَصِحُّ بَيْعُهُ أَمْ لَا؟

٩٢٦ = وَلَوْ مَكَثَ فِي يَدِ مُشْتَرِيهِ مُدَّةً طَوِيلَةً؟

٩٢٥ ج = أَجَابَ: لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ.

٩٢٦ ج = وَيُرَدُّ إِلَى الْوَقْفِ، وَتَجِبُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ، كَمَا هُوَ الْمُفْتَى بِهِ؛ صِيَانَةٌ لِلْوَقْفِ، فَإِنَّ الْفَتْوَى عَلَى وُجُوبِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ بِأَيِّ طَرِيقٍ سُكِنَ [ط١٧٩ / ] الْوَقْفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَسَائِلُ الْخُلُوفِ

٩٢٧ = سئِلَ: فِي الْخُلُوفِ الْوَاقِعِ فِي غَالِبِ الْأَوْقَافِ الْمِصْرِيَّةِ، وَالْأَوْقَافِ الرُّومِيَّةِ فِي الْحَوَانِيسِ وَغَيْرِهَا، هَلْ يَصِيرُ حَقًّا لَازِمًا لِصَاحِبِ الْخُلُوفِ، وَيَجُوزُ بَيْعُ سُكْنَاهُ وَشِرَاؤُهُ؟

٩٢٨ = وَإِذَا حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ يَمْتَنِعُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ حُكْمِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ نَقْضُهُ؟

٩٢٧ ج = أَجَابَ: ذَكَرَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) فِي الْقَاعِدَةِ (السَّادِسَةِ) <sup>(١)</sup> فِي بَحْثِ

(١) فِي س: الثَّلَاثَةُ.

العُرفِ الخاصِّ: أنه أفتى كثيرٌ باعتباره، قال: فعلى اعتباره ينبغي أن يُفتى بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلو الحوانيت لازم، ويصير الخلو في الحانوت حقا له، فلا يملك صاحب الحانوت إخراجه منها، ولا إجارته لغيره، ولو كانت وقفًا، وقد وقع في حوانيت الجملون بالغوريَّة أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها للتجار بالخلو، وجعل لكل حانوت قدرًا أخذه منهم، وكتب ذلك بمكتوب الوقف. اهـ.

وقد صنّف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلو رسالة مستقلة، واستدل بأشياء أوضحها في الدلالة، ما نقله عن (واقعات الضريبي) بقوله وفي (واقعات الضريبي): رجلٌ في يده دُكَّانٌ، فغاب، ورفع المتولي أمره إلى القاضي، فأمره القاضي بفتحه وإجارته، ففعل المتولي ذلك، ثم حضر الغائب. فهو أولى بدكانه، وإن كان له خلو فهو أحق بخلوه أيضًا، وله الخيار في ذلك، فإن شاء فسخ الإجارة وسكن [س ١٣٩ ب /] في دكانه، وإن شاء أجاز الإجارة، ورجع بخلوه على المستأجر، ويؤمر المستأجر بأداء ذلك إن رضي به، وإلا يؤمر بالخروج من الدكان، وتسليم الدكان إليه. انتهى كلام صاحب واقعات الضريبي.

قال صاحب منح الغفار شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الله التمرتاشي الغزي طيب الله تعالى ثراه بعد نقله لما قال في رسالة له، والمسألة نقلها شيخنا في (قواعده)، لكن عبارة (واقعات الضريبي) ربّما تدل على المدعى، والله أعلم. هذا وقد صرح علماؤنا بأن لصاحب الكردار حق القرار، وهو أن يحدث المزارع والمستأجر في الأرض بناءً أو (غراسًا)<sup>(١)</sup> أو كبسًا بالتراب، بإذن الواقف أو بإذن الناظر، فتبتى في يده.

(١) في غ: غراسا.



وَفِي (الْبَحْرِ، وَمِنْحِ الْغَفَّارِ) نَقْلًا عَنِ (الْقِنِيَّةِ) وَهِيَ فِي (الْحَاوِي الزَاهِدِي) أَيْضًا: اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَقَفًّا وَعَرَسَ فِيهَا أَوْ بَنَى، ثُمَّ مَضَتْ مُدَّةُ [ع/١٠٨ب/] الْإِجَارَةِ، فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَسْتَبْقِيَهَا بِأَجْرِ الْمِثْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ (ضُرًّا)<sup>(١)</sup>، وَلَوْ أَبِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْقَلْعَ، لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ. اهـ. قَالَ فِي (الْبَحْرِ، وَمِنْحِ الْغَفَّارِ): وَبِهَذَا تَعَلَّمْ مَسْأَلَةَ الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ، وَهِيَ مَنقُولَةٌ أَيْضًا فِي (أَوْقَافِ الْخَصَافِ). اهـ.

وَصُورَةٌ مَا فِي (أَوْقَافِ الْخَصَافِ): حَانُوتٌ أَصْلُهُ وَقْفٌ، وَعِمَارَتُهُ لِرُجُلٍ، وَهُوَ لَا يَرْضَى أَنْ يَسْتَأْجِرَ أَرْضَهُ بِأَجْرِ الْمِثْلِ، قَالُوا: [ك/١١٩أ/] إِنْ كَانَتِ الْعِمَارَةُ بِحَيْثُ لَوْ رَفَعَتْ يَسْتَأْجِرُ الْأَصْلَ بِأَكْثَرٍ مِمَّا يَسْتَأْجِرُ صَاحِبُ الْبِنَاءِ، كَلَّفَ رَفْعَهُ وَيُؤْجِرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِلَّا يَتْرِكُ فِي يَدِهِ بِذَلِكَ الْأَجْرِ. اهـ.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي (الْخَانِيَّةِ) مَسْأَلَةَ بَيْعِ سُكْنَى الْحَانُوتِ فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ، وَذَكَرَهَا فِي (جَامِعِ النُّصُولَيْنِ) فِي الْفَصْلِ السَّادِسِ عَشَرَ، نَقْلًا عَنِ (الدَّخِيرَةِ)، وَنَصَرَ عَلَيْهَا فِي (الْفَتَاوَى الْكُبْرَى، وَالْخُلَاصَةَ، وَالْبَزَائِيَّةَ) وَأَغْلَبُ كُتُبِ الْفَتَاوَى وَهِيَ شِرَاءُ (سُكْنَى)<sup>(٢)</sup> دُكَّانٍ وَقَفٍ، وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ: (شِرَاءُ سُكْنَى فِي دُكَّانٍ وَقَفٍ) فَقَالَ الْمُتَوَلَّى: مَا أَذِنْتُ لَهُ بِالسُّكْنَى، فَأَمَرَهُ بِالِدَّفْعِ، فَلَوْ شَرَاهُ بِشَرْطِ الْقَرَارِ، يَرْجِعُ عَلَى بَائِعِهِ وَإِلَّا فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَمْنِهِ وَلَا بِنُقْصَانِهِ. اهـ.

وَفِي (جَامِعِ النُّصُولَيْنِ، وَالْقِنِيَّةِ، وَالْخُلَاصَةِ) وَغَيْرِهَا: بَنَى الْمُسْتَأْجِرُ أَوْ عَرَسَ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ، صَارَ لَهُ فِيهَا حَقُّ الْقَرَارِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْكَرْدَارِ، لَهُ الْإِسْتِبْقَاءُ بِأَجْرِ الْمِثْلِ. اهـ.

أَقُولُ: لَيْسَ الْغَرَضُ بِإِيرَادِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْقَطْعُ بِالْحُكْمِ، بَلْ لِيَقَعَ الْيَقِينُ بِارْتِفَاعِ

(٢) ساقطة من ع.

(١) في ع: ضرر.

الْخِلَافِ بِالْحُكْمِ، حَيْثُ اسْتَوْفَى شَرَائِطَهُ بِاجْتِمَاعِ الْأَطْرَافِ السَّتِّ، الَّتِي هِيَ الْأَرْكَانُ فِي كُلِّ حَادِثٍ كَانَ، وَهِيَ الْمَنْظُومَةُ فِي هَذَا الْبَيْتِ:

أَطْرَافٌ كُلُّ قَضِيَّةٍ حُكْمِيَّةٍ      سِتٌّ يَلُوحُ بَعْدَهَا التَّحْقِيقُ  
حُكْمٌ وَمَحْكُومٌ بِهِ، وَلَهُ وَمَحْ      كُومٌ عَلَيْهِ وَحَاكِمٌ وَطَرِيقُ

٩٢٨ ج = فَإِذَا انْصَبَّ الْحُكْمُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ شَرَائِطِهِ لِصِحَّتِهِ وَلِزُومِهِ مِنْ مَالِكِيٍّ يَرَاهُ أَوْ غَيْرُهُ؛ صَحَّ وَلِزِمَ [س ١٤٠، ط ١٨٠ /] وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ، كَمَا فِي مِثْلِهِ عُلِمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا لِلْكِتَابِ وَلَا لِلْسُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ، وَلَا لِلْإِجْمَاعِ، خُصُوصًا فِيمَا لِلنَّاسِ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ، لَا سِيَّمَا فِي الْمَعَاقِلِ وَالْمُدُنِ الْمَشْهُورَةِ، كَمِصْرَ وَمَدِينَةَ الْمَلِكِ، فَإِنَّهُمْ يَتَعَاطَوْنَهُ، وَلَهُمْ فِيهِ نَفْعٌ كَلِّيٌّ، وَيَضُرُّهُمْ نَقْضُهُ وَإِعْدَامُهُ، فَلَرَبَّمَا بِفِعْلِهِ تَكَثَّرَ الْأَوْقَافُ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا فَعَلَهُ الْغُورِيُّ بِأَخْذِهِ مِنْ كُلِّ تَاجِرٍ قَدْرًا مَعْلُومًا بِحُسْنِ الْإِخْتِيَارِ مِنْهُمْ، وَكَتَبَهُ فِي مَكْتُوبِ الْوَقْفِ، فَهُوَ دَائِرٌ مَعَهُ أَيْنَمَا دَارَ، بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يُخْلِيَهُ لِتَاجِرٍ آخَرَ، يَدْفَعُ لَهُ ذَلِكَ الْمِقْدَارَ.

وَمِمَّا بَلَغَنِي أَنْ بَعْضَ الْمُلُوكِ عَمَّرَ مِثْلَ ذَلِكَ بِأَمْوَالِ التُّجَّارِ، وَلَمْ يَصْرِفْ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ الدَّرْهَمَ وَالْدَيْنَارَ، بَلْ فَازَ بِقُرْبَةِ الْوَقْفِ، وَفَازَ بِالْمَنْفَعَةِ التُّجَّارِ، وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ مَا خَفَّفَ عَنْ أُمَّتِهِ، وَالدِّينُ يُسْرُّ، وَلَا مَفْسَدَةٌ فِي ذَلِكَ فِي الدِّينِ، وَلَا عَارٌ بِهِ عَلَى الْمُوَحِّدِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مُشْتَمِلٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلِ الْوَاقِفِ: عَادَ نَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ

٩٢٩ = سُئِلَ مِنْ طَرَابُلُسِ الشَّامِ سَنَةَ (١٠٧٥ هـ): فِي وَقْفِ أَهْلِيٍّ، شَرَطَ وَاقِفُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ لِصَلْبِهِ، وَهُمْ فَلَانٌ وَفُلَانَةٌ وَفُلَانَةٌ، وَعَلَى مَنْ سَيُحْدِثُهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بَيْنَهُمْ عَلَى

الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى  
 أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ كَذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ  
 أَوْلَادِهِمْ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ، وَإِنْ سَفَلُوا بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ، الطَّبَقَةُ  
 الْعُلْيَا مِنْهُمْ تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، عَلَى أَنْ مَنْ تُوْفِيَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ  
 أَوْ نَسْلِ [١١٠٩ع، ١١٩ك، ١١٩ب، س ١٤٠ب/] أَوْ عَقِبٍ؛ عَادَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى  
 وَلَدِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدِ وَلَدِهِ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِ وَعَقْبِهِ، بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، لِلذَّكْرِ  
 مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقِبٍ؛ عَادَ  
 مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الْمُتَوَفَّى مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ، وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ  
 الْوَقْفِ، يُتَقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ فَالْأَقْرَبُ إِلَيْهِ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْأَخُ الشَّقِيقُ وَالْأَخُ  
 لِأَبٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَفَّى مَنْ يُسَاوِيهِ، فَعَلَى أَقْرَبِ الْمُوجُودِينَ إِلَيْهِ مِنْ  
 أَهْلِ الْوَقْفِ، مَاتَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ وَمُسْتَحَقِّهِ، وَهُوَ فِي الدَّرَجَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ  
 غَيْرِ وَلَدٍ، وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ، وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقِبٍ، بَلْ تَرَكَ ابْنًا خَالَةً لَهُ، وَهُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ،  
 وَتَرَكَ أَيْضًا أَوْلَادًا أَوْلَادِ خَالٍ لِأُمِّهِ، وَهُمْ فِي دَرَجَتِهِ أَيْضًا، لَكِنْ فِيهِمْ مَنْ أَصْلُهُ مَوْجُودٌ  
 يَسْتَحِقُّ فِي الْوَقْفِ بِغَيْرِ تِلْكَ الدَّرَجَةِ. فَلِمَنْ يَعُودُ نَصِيبُ ذَلِكَ الْمَيِّتِ وَاسْتِحْقَاقُهُ مِنْ  
 الْمَذْكُورِينَ، فَهَلْ يَنْفَرِدُ ابْنُ خَالَتِهِ وَحْدَهُ فِي ذَلِكَ الْإِسْتِحْقَاقِ، أَوْ يَشْتَرِكُ هُوَ وَأَوْلَادُ  
 أَوْلَادِ خَالِ أُمِّهِ فِيهِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، أَوْ يَنْفَرِدُ أَوْلَادُ أَوْلَادِ خَالِ أُمِّهِ فِيهِ دُونَ ابْنِ  
 خَالَتِهِ؟

وَهَلْ إِذَا اسْتَحَقَّ أَوْلَادُ خَالِ أُمِّهِ فِي ذَلِكَ، يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ أَبُوهُ مَوْجُودٌ وَهُوَ  
 مُسْتَحَقٌّ فِي الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ، أَوْ لَا يَدْخُلُ؟

وَهَلْ يُحْجَبُ بِأَبِيهِ أَوْ لَا يُحْجَبُ؟

٩٣٠ = وَهَلْ يُسَمَّى مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ أَوْ لَا يُسَمَّى؟

٩٣١ = وَمَا الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْوَاقِفِ: عَادَ نَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ فَالْأَقْرَبُ؟

٩٣٢ = وَمَا الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْوَاقِفِ أَيْضًا: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَفَّى مَنْ يُسَاوِيهِ؛ فَعَلَى أَقْرَبِ الْمَوْجُودِينَ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ؟ أَيْدُوا لَنَا الْجَوَابَ وَابْسُطُوهُ، وَأَفْصِحُوا لَنَا.

٩٣٣ = وَبَيَّنَّا لَنَا الدَّرَجَةَ مَا تَكُونُ، وَالطَّبَقَةَ وَالنَّسْلَ وَالْعَقَبَ، وَالْقُرْبَ وَالْبُعْدَ، كَثَرَ اللَّهُ فَوَائِدَكُمْ، وَفَسَحَ فِي مُدَّتِكُمْ، وَنَفَعَ الْمُسْلِمِينَ بِعُلُومِكُمْ، اشْفُوا الْجَوَابَ وَأَوْضِحُوهُ إِضَاحًا بَيِّنًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَوْقُوفَةٌ عَلَى فَتَوَاكُمُ، أَحْسَنَ اللَّهُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ، وَجَعَلَ فِي أَعْلَى الْفِرْدَوْسِ مَقَرَّكُمْ وَمَأْوَاكُمْ.

٩٢٩ ج = أَجَابَ: اعْلَمْ أَنَّ شَرْطَ الْوَاقِفِ كَنْصَ الشَّارِعِ، وَقَدْ نَصَّ الْوَاقِفُ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وُلْدٍ وَلَا وُلْدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقَبٍ؛ عَادَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الْمُتَوَفَّى إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ فَالْأَقْرَبُ، فَوَجَبَ مُرَاعَاةُ مَا شَرَطَ وَهِيَ فِي صَرْفِ نَصِيبِ الْمُتَوَفَّى الْمَذْكُورِ إِلَى مَنْ هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ وَفِي دَرَجَتِهِ، وَهُوَ ابْنُ خَالَتِهِ<sup>(١)</sup>، حَيْثُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، لَا لِأَوْلَادٍ أَوْ لِأَوْلَادِ خَالِ أُمِّهِ، الَّذِينَ هُمْ أَبْعَدُ قَرَابَةً، وَإِنْ اتَّحَدُوا مَعَهُ [ط ١٨١ /] دَرَجَةً؛ لِأَنَّ قُرْبَ الْقَرَابَةِ أَدْعَى إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِ فِي الصَّرْفِ بِسَبَبِهِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ فَالْأَقْرَبُ، وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي اعْتِبَارِ الْأَقْرَبِيَّةِ الَّتِي هِيَ الدَّاعِيَةُ إِلَى

(١) في هامش ع: قوله وهو ابن خالته أقول بهذا بخالف ما ذكره في الورقة التي بعده عن أن الأقرب عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو ذو الرحم المحرم، وابن الخالة ليس محرماً، وإن كان ذارحم ولعل ذلك قول الصاحبين مثلاً أو هو رواية أخرى. راجع ذلك. اهـ. ع ف.

الشَّفَقَةَ وَمَزِيدَ الرَّحْمَةِ، وَإِلَى بَدْلِ الْمَالِ بِلَا إِشْكَالٍ مَعَ اسْتِوَاءِ الدَّرَجَةِ، وَكَانَ أَوْفَقَ لِعَرَضِهِ الْمُعْتَبَرِ عِنْدَ [ك، ١٢٠، ١٠٩٤، ب، س، ١١٤١ /] الْعُلَمَاءِ، حَتَّى صَرَخُوا بِأَنَّهُ يَصْلُحُ مُخَصَّصًا، فَظَهَرَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ أَوْلَادَ أَوْلَادِ خَالِ أُمِّ الْمُتَوَفَّى لَا يَسْتَحِقُّونَ مَعَ ابْنِ خَالَتِهِ شَيْئًا فِي نَصِيْبِهِ.

٩٣٠ ج = وَأَمَّا تَسْمِيَةُ مَنْ لَا يَتَنَاوَلُ شَيْئًا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ؛ فَجَائِزَةٌ، كَمَا صَرَخَ بِهِ السُّيُوطِيُّ، وَاخْتَارَهُ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ)، وَمَنَعَ قَوْلَ الْقَائِلِ بِعَدَمِ جَوَازِهِ.

٩٣١ ج = وَقَوْلُهُ فِي السُّؤَالِ: مَا الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْوَاقِفِ: عَادَ نَصِيْبُهُ لِمَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدِّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ فَالْأَقْرَبُ. أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ بِالشَّرْطِ، وَلَا يَمْنَعُهُ مَا هُوَ لَهُ عَمَّا صَارَ بَعْدَهُ لَهُ بِمَوْتِ مَنْ كَانَ يَسْتَحِقُّهُ لَوْجُودِ سَبَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ بِالشَّرْطِ الَّذِي شَرَطَهُ الْوَاقِفُ.

٩٣٢ ج = وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَفَّى مَنْ يُسَاوِيهِ، فَعَلَى أَقْرَبِ الْمَوْجُودِينَ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ؛ إِذْ إِنَّهُ لَوْ لَمْ يُوْجَدْ مَنْ يَسْتَحِقُّ مِنْ أَهْلِ دَرَجَتِهِ، يُصْرَفُ لِأَقْرَبِ الْمَوْجُودِينَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ لَهُ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُهُ.

٩٣٣ ج = وَأَمَّا الطَّبَقَةُ فَمِنْ الْجَمَاعَةِ، وَالِدَّرَجَةُ فِي مَعْنَاهَا هُنَا، قَالَ فِي (الْمُغْرِبِ): دَرَجُ السَّلْمِ: رُتْبَةُ الْوَاحِدَةِ دَرَجَةٌ. وَاسْتَعِيرَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، وَالنَّسْلُ وَالْعَقِبُ بِمَعْنَى، وَالْقُرْبُ وَالْبُعْدُ أَحَدُهُمَا خِلَافُ الْآخَرِ، قَالَ فِي (الْمُغْرِبِ): قُرْبٌ خِلَافٌ بَعْدٌ، وَقَالَ فِيهِ: وَقِيلَ: الْقُرْبُ فِي الْمَكَانِ، وَالْقُرْبَةُ فِي الْمَنْزِلَةِ، وَالْقَرَابَةُ وَالْقُرْبَى فِي الرَّحِمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ لِلْأَرْشَدِ فَالْأَرْشَدِ

٩٣٤ = سُئِلَ فِي بَيْتِ الْمُقَدِّسِ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدِهِ زَيْدٍ،

ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، وَنَسْلِهِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، وَشَرَطَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ لِلْأَرْشَدِ فَأَلْأَرْشَدِ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، فَهَلِ النَّظَرُ لِلْأَرْشَدِ مِنَ الطَّبَقَةِ الْحَاجِبَةِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ الْآنَ أَمْ مُطْلَقًا، وَكُلُّ مَنْ وُجِدَ مِنَ الطَّبَقَتَيْنِ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ؟

أَجَابَ: النَّظَرُ لِلْأَرْشَدِ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ بِالْكُلِّيَّةِ، فَهُوَ بِصَدَدِ أَنْ يَصِيرَ إِلَيْهِ، قَالَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ): وَمَا ذَكَرَهُ السُّبْكِيُّ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ. خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنَ اللَّفْظِ، وَخِلَافُ الْمُتَبَادَرِ إِلَى الْأَفْهَامِ، بَلْ صَرِيحُ كَلَامِ الْوَاقِفِ أَنَّهُ أَرَادَ بِأَهْلِ الْوَقْفِ الَّذِي مَاتَ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَكِنَّهُ بِصَدَدِ أَنْ يَصِيرَ إِلَيْهِ. اهـ. أَقُولُ: وَلِلسُّبْكِيِّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: إِنْ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِمْ فِي حَيَاةِ الْأَوْلَادِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْوَقْفَ شَامِلٌ لَهُمْ وَمُقْتَضٍ لِلصَّرْفِ إِلَيْهِمْ، وَلَهُ شَرْطٌ إِذَا وُجِدَ عَمِلَ الْمُقْتَضَى عَمَلَهُ، وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى قَوَاعِدِ اللُّغَةِ وَالْفِقْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**تَعَارُضِ قَوْلِ الْوَاقِفِ: عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا شَرْعِيًّا عَلَى مَنْ هُوَ**

**فِي دَرَجَتِهِ، مَعَ قَوْلِهِ: يُقَدِّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ**

٩٣٥ = سُنُّل: فِيمَا إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ فِي كِتَابِ وَقْفِهِ شُرُوطًا، وَمِنْ جُمْلَةِ شُرُوطِهِ:

أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ هَذَا الْوَاقِفِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقِبٍ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا شَرْعِيًّا عَلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ، يُقَدِّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَفَّى، وَمَاتَتْ وَاحِدَةً مِنْ أَوْلَادِ هَذَا الْوَاقِفِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا [ك١٢٠ب/عقِبٍ، وَلَهَا أَوْلَادٌ عَمَّ وَابْنُ أُخْتٍ مِنْ أَبِيهَا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، فَهَلْ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهَا لِابْنِ أُخْتِهَا؛ لِكَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَيْهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَنْتَقِلُ نَصِيبُهَا لِابْنِ أُخْتِهَا مِنْ أَبِيهَا، الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، حَيْثُ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى الْأَوْلَادِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ، ثُمَّ وَثَمَ، عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ، أَوْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ فَنَصِيبُهُ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ [س ١٤١ ب، ع ١١٠ أ، ط ١٨٢ /] مِنْهُمْ لَا عَنْ وَلَدٍ إِلَّا عَادَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، وَذَوِي طَبَقَتِهِ، يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَفَى، وَمِثْلُ هَذِهِ الصُّورَةِ تَقَعُ كَثِيرًا فِي كُتُبِ الْأَوْقَافِ، وَفِيهَا تَعَارُضٌ؛ إِذْ قَوْلُهُ: عَادَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، يَقْتَضِي اعْتِبَارَ الدَّرَجَةِ مُطْلَقًا، سَوَاءً كَانَ مِنْ فَخْدِهِ أَمْ لَا.

وَقَوْلُهُ: الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَفَى، يَقْتَضِي عَدَمَ اعْتِبَارِهَا وَصَرَفَهَا إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَنْزَلَ دَرَجَةً، لَكِنْ رَأَيْنَا قَوْلَهُ: الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَفَى، مُتَأَخِّرًا عَنْ قَوْلِهِ: يُصْرَفُ عَلَى مَنْ كَانَ فِي دَرَجَتِهِ، فَيَنْسَخُهُ، أَوْ نَقُولُ بِتَقْيِيدِ الدَّرَجَةِ بِالْفَخْدِ، وَلَا يَكُونُ نَاسِخًا؛ إِعْمَالًا لِلِكَلَامِ مَهْمَا أَمَكَنَ.

هَذَا، وَقَدْ ذَكَرَ لِي أَنَّ صَاحِبَ الْوَاقِعَةِ يَطْلُبُ نَقْلًا فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى مُجَرَّدِ الْجَوَابِ، وَإِنْ كَانَ مُعَلَّلًا لِشِدَّةِ فِي خَصْمِهِ، فَفَرَّتْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَرَأَيْتُ السُّبُكِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي مِثْلِهَا: فَإِذَا تَعَارَضَ هَذَانِ الْأَمْرَانِ، وَتَعَارَضَ مَعْنَى الْأَقْرَبِيَّةِ مَعَ مَعْنَى الدَّرَجَةِ؛ تَقِفُ الْمَسْأَلَةُ وَلَا نَجِدُ مُرَجِّحًا، فَأَشْكَلَتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَيْنَا، فَرَجَعْنَا إِلَى الْمَعْنَى، فَرَأَيْنَا أَنَّ تَقْدِيمَ الْأَقْرَبِ إِلَى الْمَيِّتِ، أَقْرَبُ إِلَى مَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ، وَإِلَى مَقَاصِدِ أَهْلِ الْعُرْفِ، مَا لَمْ يَقْصِدِ الْأَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ، وَهَاهُنَا لَمْ يَقْصِدِ الْأَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ، فَلِذَلِكَ تَرَجَّحَ عِنْدَنَا اسْتِحْقَاقُ هَذَا الْأَقْرَبِ إِلَى الْمُتَوَفَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَكِنَّهُ قَدْ وَقَعَ حُكْمٌ لِذِي الدَّرَجَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى شَهَادَةِ أَنَّهُ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ، فَحَكَمَ الْقَاضِي بِمُوجِبِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحِيطَ عِلْمُهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَنَا مُتَوَقِّفٌ فِي صِحَّةِ هَذَا الْحُكْمِ، فَإِنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى مَا أَرَاهُ لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ، وَأَيْضًا فَشَهَادَةُ الشُّهُودِ بِالِاسْتِحْقَاقِ

فِي قَبُولِهَا نَظْرًا؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَهُمْ إِنَّمَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِالْأَسْبَابِ، فَشَهَادَتُهُمْ بِأَنَّهُ فِي الدَّرَجَةِ صَاحِبَةٌ، وَالِاسْتِحْقَاقُ لَيْسَ إِلَيْهِمْ، فَحُكْمُ الْقَاضِي بِمُوجِبِ مَا شَهِدُوا بِهِ عِنْدِي فِيهِ نَظْرًا؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَتَأَمَّلْ أَطْرَافَ الْوَاقِعَةِ حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ الصَّوَابُ فِيهَا، وَعِنْدِي فِي نَقْضِهِ أَيْضًا نَظْرًا؛ لِأَجْلِ الْإِحْتِمَالِ وَقُرْبِ الْمَآخِذِ، وَأَنَّهُ لَوْ نَظَرَ فِي ذَلِكَ وَخَالَفَ مَا قُلْنَا، وَحَكَمَ بِخِلَافِهِ عَنِ عِلْمٍ وَتَرْجِيحٍ، كُنْتُ أَقُولُ: إِنَّ حُكْمَهُ صَاحِبٌ يَمْتَنِعُ نَقْضُهُ، فَهَذَا الَّذِي عِنْدِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَرَى فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ لِأَجْلِ الْحُكْمِ أَنْ يَصْطَلِحُوا إِلَى أَنْ يَنْقَرِضَ الْمَحْكُومُ لَهُ.

وَيُرْجَعُ إِلَى مَا قُلْتَهُ وَيُتَنَبَّهُ لِمِثْلِ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْقَافِ، فَإِنَّ مِثْلَهُ يَتَّبِعُ كَثِيرًا فِي كُتُبِ الْأَوْقَافِ، وَلَا يَتَنَبَّهُ النَّاسُ لَهُ، بَلْ يَكْتَفُونَ بِمَا حَصَلَ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ مِنْ أَنْ مَنْ مَاتَ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى وَلَدِهِ، وَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ إِلَى وَلَدِ وَلَدِهِ وَنَسْلِهِ. وَأَنَا أَيْضًا مَا كُنْتُ أَنْظُرُ فِي ذَلِكَ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ بِحَسَبِ مَا يَقْذِفُهُ اللَّهُ فِي الْقَلْبِ، [ك ١٢١، ص ١١٤٢ /] وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

أَقُولُ: وَالْمُصْرَحُ بِهِ فِي كُتُبِنَا مُتُونًا وَشُرُوحًا وَفَتَاوَى؛ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْقَرَابَةِ إِلَّا ذُو الرَّحِمِ الْمَحْرَمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، فَلَا يَدْخُلُ ابْنُ الْعَمِّ فِي قَوْلِهِ: الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَفَّى؛ لِأَنَّهُ رَحِمٌ غَيْرُ مَحْرَمٍ، وَابْنُ الْأُخْتِ رَحِمٌ مَحْرَمٌ، فَدَخَلَ فِيهِ، وَيُصْرَفُ إِلَيْهِ بِصَرِيحِ كَلَامِ الْوَاقِفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا طَلَبَ صَاحِبُ الْمَلِكِ الْقِسْمَةَ، يُجْبَرُ النَّازِرُ عَلَى ذَلِكَ

٩٣٦ = سُنِلَ: فِي (قَرِيَّة) (١) نِصْفُهَا وَقَفٌ لِأَرْبَابِهِ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ مِلْكٌ لِأَهْلِهِ، فَطَلَبَ صَاحِبُ الْمَلِكِ قِسْمَ حِصَّتِهِ فِي جِهَةٍ، وَتَمَيَّزَ الْمَلِكُ مِنَ الْوَقْفِ لِيَعْمَرَهُ وَيَنْتَفِعَ

(١) فِي ع: خَرِبَةٌ.



بِهِ كَيْفَ شَاءَ وَكَمَا شَاءَ، فَاُمْتَنَعَ النَّازِرُ عَلَى النَّصْفِ الْمَوْقُوفِ عَنِ الْقِسْمَةِ، وَأَبَى التَّمْيِيزَ الْمَذْكُورَ. فَهَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يُجْبِرَ النَّازِرَ عَلَى الْقِسْمَةِ وَعَلَى تَمْيِيزِ الْمَلِكِ مِنَ الْوَقْفِ، لِيَتَنَفَّعَ صَاحِبُ الْمَلِكِ بِمِلْكِهِ كَيْفَ شَاءَ وَكَمَا شَاءَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُجْبَرُ عَلَى الْقِسْمَةِ؛ لِيَتَمَيَّزَ الْمَلِكُ مِنَ الْوَقْفِ، فَيَتَنَفَّعَ كُلُّ بِمَا يَخُصُّهُ، وَقَدْ صُرِّحَ بِالْمَسْأَلَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَرَّرَ السُّلْطَانُ بَوَابًا لِلْمَسْجِدِ وَكَاتِبًا لِعَلَاتٍ  
الْوَقْفِ، وَجَعَلَ لِكُلِّ مَعْلُومًا صَحَّ

٩٣٧ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا بَنَى زَيْدٌ مَسْجِدًا وَسَيِّلًا، [ع ١١٠ ب /] وَوَقَفَ عَلَى مَصَالِحِهِمَا اللَّازِمَةَ لِهَمَّا أَرَاضِي بِهَا غِرَاسُ زَيْتُونٍ مَعَ الزَّيْتُونِ الْمَذْكُورِ، وَشَرَطَ النَّظَرَ لِشَخْصٍ مَخْصُوصٍ، فَقَرَّرَ السُّلْطَانُ كَاتِبًا لِيَضْبُطَ غَلَاتِهِ، وَبَوَابًا لِلْمَسْجِدِ لِشِدَّةِ احْتِيَاجِ الْمَسْجِدِ إِلَى ذَلِكَ، وَعَيَّنَ لِكُلِّ مَعْلُومًا فِي كُلِّ سَنَةٍ. فَهَلْ يُعْمَلُ بِتَقْرِيرِ السُّلْطَانِ، حَيْثُ رَأَى الْمَصْلَحَةَ تَعَيَّنَتْ فِي ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ يَنْصُرِ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ، وَيَجِلُّ لِلْمُعَيَّنِ لَهُ تَنَاوُلُ مَا عَيَّنَ لَهُ؟

٩٣٨ = وَإِنْ اُمْتَنَعَ النَّازِرُ مِنْ دَفْعِهِ، أُجْبِرَ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

٩٣٧ ج = أَجَابَ: نَعَمْ يُعْمَلُ بِتَقْرِيرِ السُّلْطَانِ.

٩٣٨ ج = وَيُجْبَرُ النَّازِرُ عَلَى صَرْفِهِ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ، وَلَوْ لَمْ يَنْصُرِ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ الطِّفْلِ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ،

فَالضَّمِيرُ فِي (لَهُ) يَرْجِعُ لِلْوَاقِفِ

٩٣٩ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ صُورَتُهُ: أَنْشَأَ الْوَاقِفُ وَقْفَهُ هَذَا مُنْجَزًا عَلَى وَلَدِهِ الطِّفْلِ

الْمَدْعُوُّ حَسَنٌ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ خَاصَّةً، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمُ الذُّكُورِ، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ انْتَقَلَ نَصِيْبُهُ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ الْأَسْفَلَ مِنْهُ، وَعَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ [ط ١٨٣، س ١٤٢، ب، ك ١٢١] أَوْلَادِهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلِ؛ عَادَ نَصِيْبُهُ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، يَتَقَدَّمُهُمُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ، وَعَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ، وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ، قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْفِ، وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ، اسْتَحَقَّ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ وَالِدُهُ لَوْ كَانَ حَيًّا، فَإِذَا انْقَرَضَ الذُّكُورُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقْفًا عَلَى الْمَوْجُودِ مِنْ أَوْلَادِهِ الْإِنَاثِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِنَّ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ، فَإِذَا انْقَرَضَ الْجَمِيعُ عَنْ آخِرِهِمْ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ نَسْلٌ؛ عَادَ وَقْفًا عَلَى سِمَاطِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ثُمَّ إِنَّهُ حَدَّثَ لِلْوَاقِفِ وَلَدًا اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، ثُمَّ مَاتَ أَخُوهُ حَسَنُ الْمَذْكُورِ، وَتَصَرَّفَ مُحَمَّدٌ فِي جَمِيعِ الْوَقْفِ، ثُمَّ مَاتَ عَنْ بِنْتٍ، ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ عَنْ ابْنِ اسْمِهِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدٌ عَنْ ابْنِ اسْمِهِ مُحَمَّدٌ، فَتَصَرَّفَ فِي الْوَقْفِ مُدَّةً بِحُكْمِ قَوْلِ الْوَاقِفِ الْمُتَقَدِّمِ: ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمُ الذُّكُورِ، وَيَدْخُولُهُ فِي ذُكُورِ النَّسْلِ.

ثُمَّ إِنَّ نَاطِرَ وَقْفِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْآنَ ادَّعَى عَلَى مُحَمَّدٍ بِأَنَّ الْوَقْفَ آَلَ إِلَى جِهَةِ وَقْفِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، مُحْتَجًّا بِأَنَّ أَبَاهُ مُحَمَّدًا أَخَا حَسَنِ ابْنِ الْوَاقِفِ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ: عَلَى وَلَدِهِ الطِّفْلِ حَسَنِ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ، يَرْجِعُ إِلَى حَسَنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ، لَا إِلَى الْوَاقِفِ، فَحَكَمَ الْقَاضِي بِرَفْعِ يَدِ مُحَمَّدٍ وَتَسْلِيمِهِ إِلَى نَاطِرِ وَقْفِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَهَلْ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ، فَتَكُونُ جِهَةُ وَقْفِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُتَقَدِّمَةً عَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ

لِلْوَقْفِ مِنَ الْأَوْلَادِ، أَمْ يَتَعَيَّنُ إِزْجَاعُهُ لِلْوَقْفِ لِلْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، فَتَكُونُ جِهَةً  
وَقْفِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُتَأَخَّرَةً عَنْ جَمِيعٍ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى الْوَقْفِ؟

وَإِذَا قُلْتُمْ بِتَعَيُّنِ رُجُوعِهِ إِلَى الْوَقْفِ وَدُخُولِ وَلَدِهِ مُحَمَّدٍ، فَهَلْ يَمْتَنِعُ دُخُولُ  
مُحَمَّدِ ابْنِ ابْنِ بَنِيهِ، أَمْ يَدْخُلُ وَيَسْتَحِقُّ بِالْجِهَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، وَيُنْتَقِضُ حُكْمُ الْقَاضِي  
الْمُتَقَدِّمِ؟

أَجَابَ: قَدْ أَجَابَ مُفْتِي الْحَنْفِيَّةِ بِمِصْرَ مَوْلَانَا الشَّيْخُ حَسَنُ الشَّرَنْبَلَالِيِّ بِقَوْلِهِ:  
الضَّمِيرُ فِي قَوْلِ الْوَقْفِ: (وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ) رَاجِعٌ إِلَى الْوَقْفِ، لَا إِلَى وَلَدِهِ  
حَسَنِ، وَلَا يَتَوَهَّمُ رُجُوعُهُ إِلَى حَسَنِ أَحَدٌ مِمَّنْ لَهُ نَوْعُ الْمَامِ بِمَسَائِلِ الْفِقْهِ، وَحَيْثُ  
حَدَّثَ مُحَمَّدُ ابْنُ الْوَقْفِ بَعْدَ صُدُورِ الْوَقْفِيَّةِ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ [ع ١١١/١] سَابِقَ الْحُدُوثِ  
عَلَى ابْنِهِ حَسَنِ، صَارَ الْإِسْتِحْقَاقُ الْآنَ خَاصًّا بِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ مُتَقَدِّمًا عَلَى جِهَةِ  
سِمَاطِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِلَّا فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ اسْتَفْتَيْتَنِي فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ بِمَا هُوَ مُخْتَلَفُ الْمَوْضُوعِ فِي السُّؤَالِ، فَاخْتَلَفَ  
الْجَوَابُ بِسَبَبِ ذَلِكَ، فَلَا يَتَوَهَّمُ مَعَارِضَةُ الْإِفْتَاءِ فِيهِ بَيْنَ الْمَشَايخِ، وَلَيَنْظُرُ مَنْ لَهُ  
الْأَمْرُ فِي حَقِيقَةِ الْحُدُوثِ وَالسَّبْقِ بَيْنَ مُحَمَّدِ ابْنِ الْوَقْفِ وَبَيْنَ ابْنِهِ حَسَنِ، فَإِنْ كَانَ  
مُحَمَّدٌ سَابِقًا، فَالْحَقُّ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ الْآنَ لِسِمَاطِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ  
حَسَنٌ سَابِقًا عَلَى مُحَمَّدٍ فِي الْوُجُودِ، فَالْحَقُّ لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ مُتَقَدِّمًا عَلَى سِمَاطِ  
الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. اهـ.

وَأَقُولُ: أَمَّا إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْوَقْفِ، فَمِمَّا لَا يَشْكُ أَحَدٌ ذُو فَهْمٍ فِيهِ؛ إِذْ هُوَ  
الْأَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْوَقْفِ مَعَ صِلَاحِيَةِ اللَّفْظِ لَهُ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي سُرُوطِ الْوَقْفِيِّينَ أَنَّهُ  
إِذَا كَانَ لِلْفِظِ مُحْتَمَلَانِ، يَجِبُ تَعْيِينُ أَحَدٍ مُحْتَمَلِيهِ بِالْغَرَضِ، وَإِذَا رَجَعْنَا الضَّمِيرَ

إِلَى حَسَنِ، لَزِمَ حِرْمَانُ وَلَدِ الْوَاقِفِ لِصُلْبِهِ وَاسْتِحْقَاقُ أَوْلَادِ أَوْلَادِ بَنَاتِهِ، وَفِيهِ غَايَةُ الْبُعْدِ وَلَا تَمَسُّكَ بِكُونِهِ أَقْرَبَ مَذْكَورٍ؛ لِمَا ذُكِرَ [س ١١٤٣ / ١] مِنَ الْمَحْظُورِ، وَهَذَا لِغَايَةِ ظُهُورِهِ غَنِيٌّ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ لَهُ، وَإِذَا كَانَ حُكْمُ الْقَاضِي مَبْنِيًّا عَلَى ذَلِكَ، يَجِبُ نَقْضُهُ لِكُونِهِ عَلَى خِلَافِ الصَّوَابِ، أَمَا إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى وُجُودِ مُحَمَّدٍ أَنْ الْوَاقِفِ فَهُوَ صَحِيحٌ، لَا يَجُوزُ إِبْطَالُهُ؛ إِذِ الْوَاقِفُ عَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ، وَمُحَمَّدٌ لَمْ يَحْدُثْ بَعْدَ الْوَاقِفِ، فَلَمْ يَتَنَاوَلْهُ لَفْظُ الْوَاقِفِ.

هَذَا، وَقَوْلُ الْمُجِيبِ فِي جَوَابِهِ: وَإِنْ كَانَ حَسَنٌ سَابِقًا فِي الْوُجُودِ، فَالْحَقُّ لِمُحَمَّدٍ ابْنِ مُحَمَّدٍ مُسْتَدْرَكٌ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَنْطَا الْحُكْمَ بِسَابِقِيَّةٍ لَهُ فِي الْوُجُودِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَوْ فَارَضْنَا سَابِقِيَّةَ حَسَنِ عَلَيْهِ فِي الْوُجُودِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ أَنْ الْوَاقِفِ مَوْجُودًا، لَيْسَ لَهُ حَقٌّ لِمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ لَفْظُ الْوَاقِفِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ بَعْدَ الْوَاقِفِ، وَالْوَاقِفُ إِنَّمَا وَقَفَ عَلَى حَسَنِ وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ، فَلَيْتَبَّهَ لِذَلِكَ، وَقُلْتُ [ط ١٨٤، ك ١١٢٢ / ١]:

وَمَا رُمْتُ ذَمًّا لِلْمُجِيبِ وَإِنَّمَا      خَشِيتُ اقْتِحَامًا فِي قَضَاءِ مُحَرَّمٍ  
وَكَيْفَ وَأَحْكَامُ الشَّرِيعَةِ وَاجِبٌ      صِيَانَتُهَا عَنْ كُلِّ دَخَلٍ مُذَمَّمٍ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَخْوَانِ أَنْشَأَ وَقَفَهُمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا  
عَلَى أَوْلَادِهِمَا الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ

٩٤٠ = سُنَيْلٌ: فِي أَخْوَيْنِ وَقَفَا دَارًا مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا، وَكَتَبَا مَا صُورَتْهُ: أَنْشَأَ الْوَاقِفَانِ الْمَذْكَورَانِ وَقَفَهُمَا هَذَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا مُدَّةَ حَيَاتِهِمَا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، بَيْنَهُمْ عَلَى حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرِيعِيَّةِ، لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ، دُونَ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ، وَجَعَلَا بَعْدَ انْقِرَاضِ أَهْلِ الْوَاقِفِ

بَأْسَرِهِمْ ذَلِكَ وَقَفَّا عَلَى مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ الْفُلَانِيِّ بِمَدِينَةِ نَابُلُسَ، وَسُجِّلَ وَحُكِمَ بِهِ، مَاتَ أَحَدُ الْوَاقِفَيْنِ عَنْ وَلَدٍ ذَكَرٍ، ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ الذَّكَرُ عَنْ عَمِّهِ الْوَاقِفِ الثَّانِي وَعَنْ أَوْلَادِ عَمِّهِ، فَهَلْ حِصَّةُ الْوَاقِفِ الْمَيِّتِ تُصْرَفُ لِأَخِيهِ أَوْ لِأَوْلَادِ أَخِيهِ، أَوْ لِلْمَسْجِدِ أَوْ إِلَى الْفُقَرَاءِ؟

أَجَابَ: لَا تُصْرَفُ إِلَى الْأَخِ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ صَرْفِ حِصَّةِ أَخِيهِ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَا لِأَوْلَادِهِ وَلَا إِلَى الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوطٌ بَعْدَ انْتِقَاضِ أَهْلِ الْوَقْفِ، فَتَعَيَّنَ صَرْفُهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ، وَقَدْ رُفِعَ لِشَيْخِنَا السَّرَاجِ الْحَانُوتِيِّ سُؤَالُ صُورَتِهِ: مَا قَوْلُ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي أَحْوَيْنِ شَقِيقَيْنِ لَهُمَا عَقَارٌ سَوِيَّةٌ بَيْنَهُمَا، وَقَفَّاهُ عَلَى أَنْفُسِهِمَا مُدَّةَ حَيَاتِهِمَا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بَيْنَهُمْ عَلَى [ع ١١١ ب، س ١٤٣ ب /] حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ كَذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ كَذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِمْ وَعَقْبِهِمْ كَذَلِكَ. فَإِذَا انْتَرَضُوا وَخَلَّتِ الْأَرْضُ مِنْهُمْ، عَادَ وَقَفَّا عَلَى أَوْلَادِ الْإِنَاثِ، فَإِذَا انْتَرَضُوا بِأَجْمَعِهِمْ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ نَسْلٌ وَلَا عَقْبٌ؛ عَادَ وَقَفَّا عَلَى مَصَالِحِ مَسْجِدِ عَيْنِهِ الْوَاقِفَانِ، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الْأَحْوَيْنِ الشَّقِيقَيْنِ، عَنْ وَلَدِهِ وَعَنْ أَخِيهِ الْوَاقِفِ، فَهَلْ يَسْتَحِقُّ الْوَلَدُ فِي حَيَاةِ عَمِّهِ مِنَ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ شَيْئًا أَمْ لَا؟ ثُمَّ إِذَا مَاتَ الْوَلَدُ أَيْضًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَقْبٌ وَلَا نَسْلٌ، هَلْ يَعُودُ وَقَفَّا (لِمَا) <sup>(١)</sup> عَيْنَاهُ لِلْمَسْجِدِ الْمَذْكُورِ، أَوْ يَسْتَحِقُّ الْوَقْفَ الْمَذْكُورَ جَمِيعَهُ شَقِيقُ الْوَاقِفِ أَحَدِ الْوَاقِفَيْنِ؛ لِكَوْنِ أَنْهُمَا وَقَفَّا عَلَى أَنْفُسِهِمَا مُدَّةَ حَيَاتِهِمَا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى مَا شَرَطَاهُ؟

فَأَجَابَ: الْمُصَرَّحُ بِهِ إِنَّ الشَّخْصَ لَوْ وَقَفَ وَقَفَّهُ، وَقَالَ: وَقَفْتُهُ عَلَى وَلَدِي هَذَا، فَإِذَا انْتَرَضَا، فَهُوَ عَلَى أَوْلَادِهِمَا إِلَى آخِرِهِ، قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ: مُحَمَّدٌ

(١) فِي ع: كَمَا. وَفِي س (عَلَى مَا).

ابْنُ الْفُضْلِ: إِذَا انْقَرَضَ أَحَدُ (الْوَالِدَيْنِ) (١)، وَخَلَّفَ وَلَدًا، يُصْرَفُ نِصْفُ الْعَلَّةِ إِلَى الْبَاقِي، وَالنِّصْفُ الْآخِرُ يُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ، فَإِذَا مَاتَ الْوَلَدُ الْآخِرُ، تُصْرَفُ جَمِيعُ الْعَلَّةِ إِلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ.

أَقُولُ: وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ مُسَاوٍ لِهَذَا؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْوَاقِفِ: وَقَفْتُ عَلَى وَلَدِي هَذَيْنِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْوَاقِفِينَ: وَقَفْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِنَا عَلَى أَوْلَادِنَا، هَذَا مَا ظَهَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ كَلَامُ شَيْخِنَا، فِيهِ عَلِمَ أَنَّهُ مَا دَامَ شَقِيقُ الْوَاقِفِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْوَاقِفِينَ، فَالنِّصْفُ مَصْرُوفٌ لِلْفُقَرَاءِ، وَالنِّصْفُ لَهُ، فَإِذَا مَاتَ، يُصْرَفُ جَمِيعُ الْوَقْفِ لِأَوْلَادِهِ؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ حِينَئِذٍ.

وَأَقُولُ: قَدْ عَرِضَ عَلَيَّ هَذَا السُّؤَالُ مِنْ نَحْوِ سِنِينَ، وَاطَّلَعْتُ عَلَى أَجْوِبَةٍ فِيهِ لِمَشَايخِ مُتَعَدِّدِينَ، وَكُلُّ وَاحِدٍ فِيهِمْ شَيْئًا، فَأَجَابَ عَلَى قَدْرِ مَا فَهِمَ، وَالْمُتَّجِهَ مَا ذَكَرَ، فَإِنَّهُ الْمُتَبَادِرُ وَالْأَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِينَ، كَمَا يَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي بِالتَّأَمُّلِ، عَدَمُ صِحَّةِ قِيَاسِ شَيْخِنَا الْمَذْكُورِ عَلَى الْمُصْرَحِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقَفَ وَاحِدًا، بِخِلَافِ [ك١٢٢ب/] الْمَسْئُولِ عَنْهُ، فَإِنَّهُ وَقَفَ اثْنَيْنِ فِي مَسْأَلَتِنَا، فَيُعْتَبَرُ كُلُّ وَاقِفٍ مَا يَخُصُّهُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَقَفًا مُسْتَقِلًّا لَا مُشَارَكَةَ لَهُ مَعَ الْآخِرِ، فَيَسْتَحِقُّهُ الْمَسْجِدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَيَّنَ السُّلْطَانُ خُطْبَاءَ وَائِمَّةً آخِرِينَ مَعَ الَّذِينَ

كَانُوا حَالَ الْوَقْفِ، صَحَّ حَيْثُ أُطْلِقَ الْوَاقِفُ

٩٤١ = سئل: فِي سُلْطَانٍ جَعَلَ جِزِيَّةً إِلَى مَصَالِحِ مَسْجِدٍ، وَأَتَى بَعْدَهُ سُلْطَانٌ آخَرُ، وَجَعَلَهَا إِلَى أَيْمَتِهِ وَخُطْبَائِهِ، هَلْ يُتَّبَعُ مَا أَمَرَ بِهِ شَرْعًا، وَلَيْسَ لغيرِهِمْ مِنْ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ مُضَايَقَتَهُمْ فِي ذَلِكَ؛ لِكَوْنِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ لِلْسُّلْطَانِ نَصْرَهُ اللهُ تَعَالَى، وَمَا الْحُكْمُ؟

(١) فِي ع: الْوَالِدَيْنِ. وَفِي ط (الْأَبَوَيْنِ).

أَجَابَ: نَعَمْ، لِلسُّلْطَانِ أَنْ يَخْصَّ بِهِ مَنْ يَشَاءُ بَعْدَ وُجُودِ صِفَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ؛ إِذْ (هُوَ) <sup>(١)</sup> مُفَوَّضٌ إِلَيْهِ، وَالْخِيَارُ لَهُ فِي الْمَنْعِ وَالْإِعْطَاءِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩٤٢ = سُئِلَ مِنَ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْخِيَارِيِّ الْمَدَنِيِّ: فِي وَقْفٍ مُعَيَّنٍ بِاسْمِ خُطْبَاءِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَأَثَمَتِهِ، وَحَالِ الْوَقْفِ كَانَ الْخُطْبَاءُ وَالْأَيْمَةُ نَحْوَ خَمْسَةِ مَثَلًا، [س ١١٤٤، ع ١١١٢ /] فَعَيَّنَ السُّلْطَانُ خُطْبَاءَ وَأَيْمَةً آخَرِينَ غَيْرَ الْخَمْسَةِ وَأَشْرَكَهُمْ مَعَهُمْ فِي الْمُبَاشَرَةِ فِي الْخُطَابَةِ وَالْإِمَامَةِ، فَهَلْ يَدْخُلُونَ فِي الْوَقْفِ وَيُشَارِكُونَهُمْ فِي الْغَلَّةِ أَمْ لَا؟

- أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنِ الْوَاقِفُ جَمَاعَةً مَعْلُومِينَ وَلَا عَدَدًا مَخْصُوصًا، بَلْ أَطْلَقَ وَقَالَ: عَلَى خُطْبَاءِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَأَثَمَتِهِ يَدْخُلُ مَنْ اتَّصَفَ بِهَذَا الْوَصْفِ مِمَّنْ حَدَّثَ بِتَوَلِّيَةِ السُّلْطَانِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ النَّاصِحِيِّ، وَعِبَارَتُهُ: لَوْ قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى وَدِ زَيْدٍ، وَهُمْ فَلَانٌ وَفُلَانٌ، وَعَدَّ خَمْسَةً، لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ سَائِرٌ أَوْلَادِهِ وَمَنْ يَحْدُثُ لَهُ. فَهُوَ كَمَا تَرَى قَدْ نَفَى الدُّخُولَ بِالتَّعْيِينِ وَالْعَدِّ الْمُتَّفَيِّنِ فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ، وَفِي (أَوْقَافِ هِلَالٍ) قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ لَهُ يَوْمَ وَقْفِ الْوَقْفِ مَوَالِي، وَحَدَّثَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَوَالِي، قَالَ: فَالْغَلَّةُ لَهُمْ جَمِيعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا نَظَرَ لِقُوَّةِ الْقَرَابَةِ مَعَ قَوْلِ الْوَاقِفِ:

يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ

٩٤٣ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ صُورَتُهُ: وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ وَمَنْ يَحْدُثُ لَهُ، لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ وَثَمَّ، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ عَنْ وَدِ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ عَادَ نَصِيبُهُ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ لَا عَنْ وَدِ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ؛ عَادَ نَصِيبُهُ لِمَنْ

هُوَ فِي دَرَجَتِهِ، يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لَشَيْءٍ مِنْهُ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ اسْتَحَقَّ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ وَالِدُهُ لَوْ كَانَ حَيًّا. مَاتَ الْوَاقِفُ وَانْحَصَرَ وَقْفُهُ فِي ابْنَيْنِ لَهُ فَاقْتَسَمَاهُ مُنَاصَفَةً، ثُمَّ مَاتَ كُلُّ مِنْهُمَا عَنْ أَوْلَادِهِ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، وَانْحَصَرَ الْوَقْفُ فِي سِتَّةِ أَوْلَادٍ ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ مِنْ نَسْلِهِمَا مُتَسَاوِينَ فِي الدَّرَجَةِ، فَمَاتَ وَاحِدٌ مِنَ السِّتَةِ عَنْ أَخٍ شَقِيقٍ، وَأَخَوَيْنِ لِأَبٍ، وَابْنٍ خَالَةٍ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ، وَابْنٍ (عَمَّةٍ) <sup>(١)</sup> كَذَلِكَ، فَهَلْ يَكُونُ نَصِيْبُهُ مَقْسُومًا بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ لِكُونِهِمْ كُلِّهِمْ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، وَفِي الْقُرْبِ إِلَى الْوَاقِفِ سَوَاءً، غَيْرَ أَنَّهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي قُوَّةِ الْقَرَابَةِ لِلْمُتَوَفَّى، أَوْ يَخْتَصُّ الْأَخُ الشَّقِيقُ دُونَ الْبَقِيَّةِ؟

أَجَابَ: نَصِيْبُهُ يَكُونُ مَقْسُومًا عَلَى الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورِينَ، لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ؛ لِكُونِهِمْ فِي الْقُرْبِ إِلَى الْوَاقِفِ سَوَاءً، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى قُوَّةِ الْقَرَابَةِ وَصَعْفِهَا؛ إِذْ لَا نَظَرَ لَهَا مَعَ قَوْلِ الْوَاقِفِ: يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ، وَلَمْ يَقُلْ: إِلَى الْمَيِّتِ، فَقَدْ اعْتَبَرَ الْوَاقِفُ الْأَقْرَبِيَّةَ إِلَيْهِ لَا الْقُوَّةَ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُشَكُّ فِيهِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ تَأْخِيرُ الْقُوَّةِ عَنِ (الْقَرَابَةِ) <sup>(٢)</sup>، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا وَجِهَةً الْإِسْتِحْقَاقِ فِي الْوَقْفِ وَاحِدَةً، وَقَدْ شَرَطَ الْوَاقِفُ [ك١٢٣/١] تَقْدِيمَ الْأَقْرَبِ، وَلَمْ يُقَدِّمْ فِيهِ ذَا جِهَتَيْنِ عَلَى ذِي جِهَةٍ فِي شَرْطِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ جِدًّا لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى زِيَادَةِ إِضْحَاحٍ وَلَا إِطْنَابٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادْعَى الْمُتَوَلَّى الْمَعْرُوزُ أَنْ مَا جَمَعَهُ مِنْ غَلَّةِ

الْوَقْفِ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا صَرَفَهُ مِنْ مَالِهِ

٩٤٤ = سُنْئَلُ: فِي نَاطِرِ وَقْفٍ، عُرِلَ بَعْدَ جَمْعِهِ الْغَلَّاتِ وَقَبْضِهِ الْمُتَحَصِّلَاتِ،

وَوَضَعَهَا فِي أَمَاكِنَ [س١٤٤/ب] مَعْلُومَةً، فَطَلَبَ مِنْهُ النَّاطِرُ حَالًا أَنْ يُسَلِّمَهُ مَا جَمَعَهُ

(٢) فِي ع: الْقُرْبِ.

(١) فِي ع: عَمَتِهِ.



مِنْ ذَلِكَ لِيُضْرِفَهُ فِيمَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ مِنَ الْجِهَاتِ وَالْمَصَارِفِ، فَأَبَى قَائِلًا: إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لِي؛ لِأَنِّي مُلتَزِمٌ بِهِ، وَقَدْ وَفِّتُ الْمَصَارِفَ مِنْ مَالِي، فَالْغَلَالُ حَقِّي، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ دَفْعًا شَرْعِيًّا يَمْنَعُ الْمُتَوَلَّى حَالًا عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُ، أَمْ لَا يَكُونُ؟

٩٤٥ = وَيُطَالَبُ بِتَسْلِيمِ جَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِكَوْنِهِ حَقَّ الْوَقْفِ بِعَيْنِهِ وَلَا اعْتِبَارَ بِقَوْلِهِ،

إِذْ لَا يَصِحُّ الْإِلْتِزَامُ؟

٩٤٤ ج = أَجَابَ: لَا يَكُونُ قَوْلُهُ هَذَا دَفْعًا شَرْعِيًّا، وَلَا أَمْرًا مَرْعِيًّا، بَلْ خَطْبًا جَلِيًّا

وَشَيْئًا قَرِيبًا عَنِ الشَّرْعِ أَجْنَبِيًّا؛ إِذْ لَا قَائِلَ مِنْ فُقَهَاءِ الْإِسْلَامِ بِصِحَّةِ الْإِلْتِزَامِ فِي أَوْقَافِ الْأَنَامِ، لِأَنَّكَ مَهْمَا اعْتَبَرْتَهُ كَانَ بَاطِلًا وَكَيْفَمَا قَوْمَتُهُ كَانَ مَائِلًا، فَإِنَّ قَدْرَتَهُ بَيْعًا؛ فَهَوَ بَيْعُ الْمَعْدُومِ أَوْ الْمَجْهُولِ، وَإِنْ قَدَّرْتَهُ إِجَارَةً؛ فَهِيَ وَاقِعَةٌ عَلَى اسْتِهْلَاكِ الْأَعْيَانِ الْمَعْدُومَةِ الْآتِيَةِ فِيمَا يُتَوَلَّى، وَهِيَ فِي الْمَوْجُودَةِ لَا تَجُوزُ فَكَيْفَ يُسْتَأْجَرُ مِنْهَا مَا سَيَجُوزُ، وَإِنْ اعْتَبَرْتَهُ وَاهِبًا لِمَا سَيُضْرَفُ وَمُتَّهَبًا لِمَا سَيَقْبَضُ، فَالْهَبَةُ فِي [ع ١١٢ ب، ط ١٨٦/] مَالِ الْوَقْفِ لَا تَجُوزُ وَلَوْ بَعْوَضٍ، كَهَبَةِ الْأَبِ مَالٍ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ، مَعَ تَخَلُّفِ جَمِيعِ شَرَايِطِ الْهَبَةِ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ اعْتَبَرْتَ ذَلِكَ صَدَقَةً مِنْهُ عَلَى الْوَقْفِ وَتَصَدَّقًا عَلَيْهِ؛ فَهَوَ أُخْرَى بِالْبُطْلَانِ لِمَا سَبَقَ، وَلِمَا أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ الْعَمَلِ بِشَرْطِهِ الَّذِي هُوَ كَنَصِّ (الْقُرْآنِ) (١)، وَبَقِيَّةِ الْإِعْتِبَارَاتِ بِدِيَهِيَّةِ التَّصَوُّرَاتِ، فَالْحَقُّ الْمُجْمَعُ عَلَى حَقِّيَّتِهِ وَالْحُكْمُ الْمُتَمَقُّ عَلَى شَرْعِيَّتِهِ، الْحُكْمُ لِلْمُتَوَلَّى حَالًا بِأَخْذِ الْغَلَاتِ وَقَبْضِ الْمُتَحَصَّلَاتِ، لِيُضْرِفَهَا فِيمَا شَرَطَ وَاقِفُهَا.

٩٤٥ ج = وَإِنْ ائْتَمَعَ الْمَعْرُولُ؛ تُؤْخَذُ مِنْهُ قَهْرًا، وَتُرْفَعُ يَدُهُ عَنْهَا جَبْرًا، كَمَا

هُوَ الْعَدْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ، لَا سِيَّمَا فِي أَمْوَالِ الْأَوْقَافِ الَّتِي نَصَّرَ عَلَى وُجُوبِ صِيَانَتِهَا وَالْإِعْتِنَاءِ بِشَأْنِهَا؛ أَكْبَرُ الْأَسْلَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَطْلَقَ الْوَاقِفُ أَوْ عَيَّنَ الْإِسْتِغْلَالَ كَانَ لَهُ

٩٤٦ = سُنِئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ دَارًا عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ وَثَمَ، وَجَعَلَ آخِرَهُ لِحِجَّةٍ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ، هَلْ تَكُونُ وَقْفًا عَلَيْهِمْ يَسْكُونُ نَهَا، أَوْ يَسْتَعْلُونَ نَهَا، أَوْ لَهُمُ السُّكْنَى أَوْ الْإِسْتِغْلَالَ؟

٩٤٧ = وَهَلْ إِذَا سَكَنَهَا أَحَدُهُمْ، لِبَقِيَّتِهِمْ مُطَابَّتُهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ؟

٩٤٦ ج = أَجَابَ: هِيَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِلِاسْتِغْلَالِ، وَلَيْسَ لَهُمْ سُكْنَاهَا، فَفِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ): وَلَيْسَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمُ الدَّارُ سُكْنَاهَا، بَلْ لَهُمُ الْإِسْتِغْلَالُ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمُ السُّكْنَى، بَلِ الْإِسْتِغْلَالُ، وَصَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) بِوُجُوبِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ لِلشَّرِيكِ إِذَا سَكَنَ مَنْ لَهُ الْإِسْتِغْلَالُ، وَفَعَلَ مَا لَا يَجُوزُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا أَطْلَقَ أَوْ عَيَّنَ الْإِسْتِغْلَالَ؛ كَانَ لِلِاسْتِغْلَالِ، وَإِنْ قِيدَ بِالسُّكْنَى؛ تَقَيَّدَ بِهَا، وَإِنْ صَرَّحَ [س ١٤٥، ك ١٢٣ ب /] بِهِمَا كَانَ لِلسُّكْنَى وَالِاسْتِغْلَالِ؛ جَرِيًّا عَلَى كَوْنِ شَرْطِ الْوَاقِفِ كَنْصِ الشَّارِعِ، فَمَنْ لَهُ الْإِسْتِغْلَالُ فَقَطَّ لَا حَقَّ لَهُ فِي السُّكْنَى، وَمَنْ لَهُ السُّكْنَى لَا حَقَّ لَهُ فِي الْإِسْتِغْلَالِ.

٩٤٧ ج = وَإِذَا سَكَنَ الشَّرِيكَ بِالْغَلْبَةِ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ أَجْرُ الْمِثْلِ مُطْلَقًا، سَوَاءً كَانَتِ الدَّارُ لِلسُّكْنَى أَوْ لِلِاسْتِغْلَالِ، وَإِنْ سَكَنَ فِي دَارِ السُّكْنَى وَالشَّرِيكَ الْآخِرُ لَمْ يَسْكُنْ لِلضُّيْقِ، لَا يَسْتَحِقُّ لِنَصِيبِهِ أُجْرَةَ؛ لِأَنَّ الْمُتَضَيِّقَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا السُّكْنَى، وَلَوْ كَانَ إِلَى جَنْبِ الْآخِرِ، وَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ أُجْرَةِ لِحِصَّتِهِ، وَهُوَ مَحَلُّ كَلَامِ الْخَصَّافِ؛ بِأَنَّهُ لَا أُجْرَةَ عَلَى السَّاكِنِ، يَعْنِي لِلَّذِي امْتَنَعَ عَنِ السُّكْنَى لِلضُّيْقِ أَوْ لِغَيْرِهِ، حَيْثُ لَمْ يَمْنَعَهُ الشَّرِيكَ عَنْهَا. فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ وَافْهَمْهُ، فَقَدْ اخْتَلَطَ عَلَى الْبَعْضِ كَلَامُهُمْ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، فَلَمْ يَعْلَمَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا سَكَنَ أَحَدُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ بِمَالِهِ مِنْ حَقِّ

السُّكْنَى لَا أُجْرَةَ عَلَيْهِ لِلْبَقِيَّةِ

٩٤٨ = سُئِلَ: فِي دَارٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى أَوْلَادِ الْوَاقِفِ الْأَرْبَعَةِ وَسَمَّاهُمْ سَكْنًا وَإِسْكَانًا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ كُلِّ مِنْهُمْ عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ وَثَّمْ، ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ، هَلْ إِذَا سَكَنَهَا أَحَدُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ بِمَالِهِ، مِنْ حَقِّ السُّكْنَى الْمَشْرُوطَةَ لَهُ بِهَذَا الشَّرْطِ، يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ الْبَاقُونَ أُجْرَةَ أُمَّ لَا يَسْتَحِقُّونَ؟

أَجَابَ: لَا يَسْتَحِقُّ الْبَاقُونَ عَلَيْهِ أُجْرَةَ؛ إِذْ سَكَنَاهُ بِمَالِهِ مِنَ الْحَقِّ الْمَشْرُوطِ لَهُ بِنَصِّ الْوَاقِفِ، الَّذِي هُوَ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ كَنَصِّ الشَّارِعِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) نَاقِلًا عَنْ (فَتْحِ الْقَدِيرِ): لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ السُّكْنَى أَنْ يُكْرِمَهَا وَلَوْ زَادَتْ عَلَى قَدْرِ حَاجَةِ سُكْنَاهُ. نَعَمْ، لَهُ الْإِعَارَةُ لَا غَيْرُ.

وَلَوْ كَثُرَ أَوْلَادُ الْوَاقِفِ وَوَلَدٌ وَوَلَدٌ وَنَسْلُهُ حَتَّى ضَاقَتِ الدَّارُ عَلَيْهِمْ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا سُكْنَاهَا تُقَسَّمُ عَلَى عَدَدِهِمْ، وَلَوْ كَانُوا ذُكُورًا وَإِنَاثًا، إِنْ كَانَ فِيهَا حُجْرٌ وَمَقَاصِيرُ؛ كَانَ لِلذُّكْرَانِ أَنْ يُسْكِنُوا نِسَاءَهُمْ مَعَهُمْ، وَلِلنِّسَاءِ أَنْ يُسْكِنَ أَرْوَاجَهُنَّ مَعَهُنَّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا حُجْرٌ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تُقَسَّمَ بَيْنَهُمْ وَلَا تَقَعَ فِيهَا مَهَيَأَةٌ، إِنَّمَا سُكْنَاهَا لِمَنْ جَعَلَ الْوَاقِفُ لَهُ ذَلِكَ، لَا لِغَيْرِهِمْ.

وَمِنْ هُنَا [ع/١١١٣] يُعْرَفُ أَنَّهُ لَوْ سَكَنَ بَعْضُهُمْ، فَلَمْ يَجِدِ الْآخَرَ مَوْضِعًا يَكْفِيهِ لَا يَسْتَوْجِبُ الْآخَرَ أُجْرَةَ حِصَّتِهِ عَلَى السَّاكِنِينَ، بَلْ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْعُدَ مَعَهُ فِي بُقْعَةٍ مِنْ تِلْكَ الدَّارِ بِلا زَوْجَةٍ أَوْ زَوْجٍ، إِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ ذَلِكَ فَعَلَّ، وَإِلَّا تَرَكَ (الْمُضَيِّقُ) (١)

وَخَرَجَ، أَوْ جَلَسُوا مَعًا كُلٌّ فِي بُقْعَةٍ إِلَى جَنْبِ الْآخِرِ، وَالْأَصْلُ الْمَذْكُورُ فِي الشُّرُوحِ

(١) فِي ع: الْمُضَيِّقُ.

وَالْمُرُوعِ فِي (أَوْقَافِ الْخَصَافِ) وَلَمْ يُخَالَفْهُ أَحَدٌ فِيمَا عَلِمْتُ، وَكَيْفَ يُخَالَفُ وَقَدْ نَقَلُوا إِجْمَاعَهُمْ عَلَى الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ. اهـ. وَاشْتِرَاطُ الْإِسْكَانِ لَا يُوجِبُ [س ١٤٥ ب، ط ١٨٧ /] اسْتِحْقَاقَ الْأُجْرَةِ عَلَى مَنْ (يَسْكُنُ) <sup>(١)</sup> مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ الْمَشْرُوطَ لَهُ، وَهُوَ السُّكْنَى، فَلَمْ يَكُنْ غَاصِبًا لِمَنَافِعِ الْوَقْفِ حَتَّى نَقُولَ بِوُجُوبِ الْأُجْرَةِ عَلَيْهِ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ الْأُجْرَةِ عَلَى غَاصِبِ الْوَقْفِ، فَتَبَّهَ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَيْسَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ السُّكْنَى أَنْ يُكْرَى

٩٤٩ = سُئِلَ: فِي دَارٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى جِهَةٍ، شَرَطَ الْوَاقِفُ السُّكْنَ فِيهَا لِامْرَأَتَيْنِ مُدَّةَ حَيَاتَيْهِمَا فَسَكَنْتَا إِحْدَاهُمَا وَطَلَبَتِ الْأُخْرَى (السُّكْنَ) <sup>(٢)</sup> فَلَمْ تَمْنَعَهَا، وَأَبَتْ إِلَّا الْمُهَيَّأَةَ أَوْ الْقِسْمَةَ، وَفَتَحَ بَابَ آخَرَ، فَهَلْ لِلثَّانِيَةِ أَنْ تُجْبَرَ أُخْتَهَا عَلَى الْقِسْمَةِ وَفَتَحَ بَابَ آخَرَ أَوْ عَلَى الْمُهَيَّأَةِ، أَمْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ، حَيْثُ إِنَّ الْوَاقِفَ شَرَطَ السُّكْنَ لِهَاتَيْنِ وَالْمَحَلَّ قَابِلٌ لِسَكْنِهِمَا مَعًا مِنْ غَيْرِ قِسْمَةٍ، حَيْثُ لَمْ تُوَافِقْهَا الثَّانِيَةُ عَلَى الْقِسْمَةِ وَلَا عَلَى الْمُهَيَّأَةِ؟

٩٥٠ = وَهَلْ إِذَا كَانَ الْوَاقِفُ شَرَطَ السُّكْنَ لِلْمَرَأَتَيْنِ بِهَذِهِ الدَّارِ مُدَّةَ حَيَاتَيْهِمَا، هَلْ لَهُمَا أَنْ يُسْكِنَا أَوْ اجْتَهَمَا مَعَهُمَا مِنْ غَيْرِ رِضَا الْمُسْتَحِقِّينَ فِي الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

٩٥١ = وَهَلْ إِذَا تَرَضِيَ عَلَى الْقِسْمَةِ وَفَتَحَ بَابَ آخَرَ لِلدَّارِ الْمَوْقُوفَةِ، هَلْ لَهُمَا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ رِضَا الْمُسْتَحِقِّينَ أَمْ لَا؟

٩٤٩ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لِلثَّانِيَةِ أَنْ تُجْبَرَ أُخْتَهَا عَلَى الْقِسْمَةِ وَلَا عَلَى الْمُهَيَّأَةِ.

٩٥٠ ج = وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ تُسْكِنَ رَوْجَهَا مَعَهَا.

(١) فِي ع: سَكْنَ.

(٢) فِي ع: السُّكْنَى.

٩٥١ ج = وَتَمْتِنِعُ الْقِسْمَةَ، وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِالسَّأَلَةِ صَاحِبُ الْبَحْرِ نَقْلًا عَنْ (فَتْحِ الْقَدِيرِ) فِي كِتَابِ الْوَقْفِ فِي قَوْلِهِ: (وَلَا يُتَسَمُّ وَإِنْ وَقِفَ عَلَى أَوْلَادِهِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك/١١٢٤/]

## لَوْ سَكَنَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ فِي الْوَقْفِ بِالْغَلْبَةِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَجْرَةُ لِلْبَقِيَّةِ

٩٥٢ = سُئِلَ: فِي أَحَدِ الشَّرَكَاءِ فِي الْوَقْفِ إِذَا سَكَنَ جَمِيعَ دَارِ الْوَقْفِ بِدُونِ إِذْنِ الْبَقِيَّةِ، هَلْ تَجِبُ لَهُمْ عَلَيْهِ الْأَجْرَةُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَجِبُ عَلَيْهِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنْ (الْقَنِيَّةِ): أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا اسْتَعْمَلَ الْوَقْفَ كُلَّهُ بِالْغَلْبَةِ بِدُونِ إِذْنِ الْآخَرِ؛ فَعَلَيْهِ أَجْرُ حِصَّةِ الشَّرِيكِ، سِوَاءَ كَانَتْ وَقْفًا عَلَى سُكْنَاهُمَا، أَوْ مَوْقُوفَةً لِلاِسْتِغْلَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الْمَشْرُوطُ لَهُ السُّكْنَى عِنْدَ الْحَاجَةِ لَيْسَ لَهُ السُّكْنَى عِنْدَ عَدَمِهَا

٩٥٣ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ صُورَتُهُ: أَنْشَأَ الْوَاقِفُ وَقْفَهُ هَذَا عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى بَنَاتِهِ: عَمْرَةَ، وَزَاهِدَةَ، وَشَمْسِيَّةَ، وَأُنْسِيَّةَ بَيْنَهُنَّ بِالسُّوِيَّةِ، شَارِطًا السُّكْنَى لَهُنَّ عِنْدَ حَاجَتِهِنَّ إِلَيْهَا، أَلِ الْوَقْفُ إِلَى زَاهِدَةَ وَشَمْسِيَّةَ وَأُنْسِيَّةَ، فَتَغَلَّبَ زَوْجَا زَاهِدَةَ وَشَمْسِيَّةَ عَلَى دَارَيْنِ مِنْ دُورِ الْوَقْفِ، وَسَكْنَا بِهِمَا مَعَ زَوْجَتَيْهِمَا مَعَ الْغُنْيَةِ عَنْهُمَا، وَأُنْسِيَّةٌ قَاصِرَةٌ لَا زَوْجَ لَهَا نَحْوَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمَّا تَزَوَّجَتْ أُنْسِيَّةَ (تَغَلَّبَ) <sup>(١)</sup> زَوْجُهَا بِهَا كَذَلِكَ فِي دَارٍ مِنْ دُورِ الْوَقْفِ أَيْضًا، وَالِدُورُ مُتَّفَاوِتَةٌ. فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي ذَلِكَ، ابْسُطُوا لَنَا الْجَوَابَ حَائِزِينَ الثَّوَابَ؟

أَجَابَ: اعْلَمْ أَوْلَا أَنْ مِنَ الْمُقَرَّرِ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ مَنْ لَهُ سُكْنَى دَارٍ؛ لَيْسَ لَهُ

(١) فِي ع: سَكَنَ. وَسَاقِطَةٌ مِنْ س.

إيجارها وأخذ غلبتها إلا بتنصيب من الواقف، [س ١٤٦، ع ١١٣ ب /] ومن له إيجار دار وأخذ غلبتها، ليس له سكنها إلا بتنصيب من الواقف، وحيث قصر الواقف السكنى على حالة الحاجة، ليس لهن عند عدمها السكنى، إنما لهن الاستغلال فقط. فإذا سكن مع عدمها فأجرة المثل لتلك الدور واجبة، لكن على أزواجهن لا عليهن، لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا عَلَى الْمَتَّبِعِ لَا عَلَى التَّابِعِ، كَمَا قُرِّرَ فِي الْغَضَبِ، فَيَأْخُذُهَا النَّاطِرُ مِنْهُمْ، وَيَضْرِبُهَا عَلَى الْعِمَارَةِ إِنْ كَانَتْ هُنَاكَ عِمَارَةٌ، وَإِلَّا يُوزَعُهَا عَلَيْهِنَّ.

فإن قلت: ما فائدة الأخذ منهن والرد عليهن؟

قلت: حيث كانت الدور متفاوتة، اعتبرت كل دار على حدة في أجره مثلها لأجل الشركة الحاصلة في الوقف، فما خص غير الساكن يؤخذ من الساكن، فيدفع له. قال في (البحر) نقلاً عن (القنية): أحد الشريكين إذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن الآخر؛ فعليه أجر حصة الشريك، سواء كانت وقفاً على (سكناهما) (١) أو موقوفة للاستغلال. اهـ. وهذا صريح في أن السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون إذن الشريك موجبة لأجرة المثل بحصة الشريك، وقد علم الجواب مما قررناه على كلا الحالتين. فتأمل ذلك واغتنمه، فقل من حرر الجواب في هذه المسألة على هذا الوجه، والله أعلم.

إذا سكن أحد الموقوف عليهم بالغلبة

يجب عليه أجره حصة شريكه

٩٥٤ = سئل: في منزل وقف على ذرية شخص، سكنه أحد الموقوف عليهم بالغلبة، فصار يدفع عنه مغارم سلطانية، كالعوارض ونحوها بغير إذن شريكه، طلب

(١) في ع: سكانهما. وفي هامشها كما هنا.

مِنْهُ أُجْرَةٌ الْمِثْلِ لِحِصَّتِهِ، فَأَبَى وَتَعَلَّلَ بِدَفْعِ الْمَعَارِمِ. هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أُجْرَةٌ مِثْلَ حِصَّتِهِ أَمْ لَا؟

٩٥٥ = وَهَلْ تَعَلَّلُهُ مَقْبُولٌ أَمْ لَا؟

٩٥٤ ج = أَجَابَ: عَلَيْهِ أُجْرَةٌ حِصَّةِ الشَّرِيكِ، سِوَاءِ كَانَ وَقْفًا عَلَى السُّكْنَى، أَوْ مَوْقُوفًا لِلِاسْتِغْلَالِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْقَنِيَّةِ).

٩٥٥ ج = وَلَيْسَ لِلسَّائِكِينَ أَنْ يَتَعَلَّلَ بِمَا ذَكَرَ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ شَرِيكَهُ الْمَذْكُورَ شَيْءٌ مِمَّا دَفَعَ مِنَ الْمَعَارِمِ، حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ بِالِدَّفْعِ لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ بِحِصَّتِهِ مِنْهَا، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّذِي لَمْ يَسْكُنْ أَنْ يَقُولَ لِلْآخِرِ: أَنَا أَسْكُنُ بِقَدْرِ مَا سَكَنْتَ؛ لِأَنَّ [ط ١٨٨، ك ١٢٤ ب، س ١٤٦، ع ١١٤/١] الْمُهَيَّأَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْخُصُومَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا زَادَتْ أُجْرَةُ الْوَقْفِ بِسَبَبِ عِمَارَةِ الْمُسْتَأْجِرِ،  
لَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا أُجْرَتُهُ خَالِيًا عَنْهَا

٩٥٦ = سُئِلَ: فِي ثُلْثِ عَقَارٍ مَوْقُوفٍ، لِمُسْتَأْجِرِهِ فِيهِ عِمَارَةٌ، زَادَتْ بِسَبَبِهَا أُجْرَةُ مِثْلِهِ، وَقُضِيَ عَلَيْهِ بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ لِمَسَادِ الْإِجَارَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، هَلْ يُقْضَى عَلَيْهِ بِهَا حَالَةَ كَوْنِهِ عَامِرًا بِعِمَارَتِهِ، أَوْ حَالَةَ كَوْنِهِ خَالِيًا عَنْهَا؟

أَجَابَ: يُقْضَى عَلَيْهِ بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ حَالَةَ كَوْنِهِ خَالِيًا عَنِ عِمَارَتِهِ الَّتِي هِيَ مِلْكُهُ؛ إِذْ لَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أُجْرَةُ مِلْكِهِ إِذَا انْتَفَعَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ شَرَطَ الْوَاقِفُ أَنْ يَكُونَ لَوْقْفِهِ نَاطِرٌ  
وَمُشْرِفٌ، لَا يَجُوزُ جَمْعُهُمَا فِي رَجُلٍ

٩٥٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقْفًا، وَجَعَلَ لَهُ مُتَوَلِّيًّا، وَجَعَلَ آخَرَ نَاطِرًا، يَعْنِي

مُشْرِفًا عَلَيْهِ. هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ رَجُلٌ وَاحِدٌ بَيْنَ الْوَظِيفَتَيْنِ، بِحَيْثُ يَكُونُ مُتَوَلِيًّا وَنَاطِرًا، أَمْ لَا يَجُوزُ؟ الْجَوَابُ مَنْقُولًا مُصَرِّحًا مُسْتَنْبَطًا مُوَضَّحًا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْتَمَعَ الْوَظِيفَتَانِ فِي رَجُلٍ وَاحِدٍ، لَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ النَّاطِفِيُّ، وَلَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ: مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، وَالَّذِي وَرَدَ عَنْهُمَا مَا ذَكَرَهُ فِي (الْحَايَةِ) فِي بَابِ الْوَصِيِّ فِيمَا يَكُونُ قَبُولًا لِلْوَصِيَّةِ مِنْ قَوْلِهِ: رَجُلٌ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ، وَجَعَلَ غَيْرَهُ مُشْرِفًا عَلَيْهِ، ذَكَرَ النَّاطِفِيُّ أَنَّهُمَا وَصِيَّانِ. كَأَنَّهُ قَالَ: جَعَلْتُكُمَا وَصِيَّيْنِ، فَلَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِمَا لَا يَنْفَرِدُ بِهِ أَحَدُ الْوَصِيَّيْنِ، وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ: مُحَمَّدُ ابْنُ الْفَضْلِ: يَكُونُ الْوَصِيُّ أَوْلَى بِإِمْسَاكِ الْمَالِ، وَلَا يَكُونُ الْمُشْرِفُ وَصِيًّا، وَأَثَرُ كَوْنِهِ مُشْرِفًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْوَصِيِّ إِلَّا بِعِلْمِهِ. اهـ. فَهَذَا صَرِيحٌ فِي عَدَمِ جَوَازِ اجْتِمَاعِ الْوَظِيفَتَيْنِ فِي وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى مَا ذَكَرَ النَّاطِفِيُّ انْفِرَادَ الْوَاحِدِ بِالتَّصَرُّفِ. وَالْوَاقِفُ اعْتَمَدَ عَلَى رَأْيِ اثْنَيْنِ وَنَظَرَ هِمَا تَصَرُّفًا وَلَمْ يَرْضَ بِوَاحِدٍ، وَأَمَّا عَلَى مَا ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ تَصَرُّفِ الْوَصِيِّ بِلَا عِلْمِ مُشْرِفٍ عَلَيْهِ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمِ بَانَ الْوَقْفِ يُسْتَقَى مِنَ الْوَصِيَّةِ، وَأَنَّ مَسَائِلَهُ تُنَزَعُ مِنْهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ لِإِعْبَارِ عَلَيْهِ، وَيُظْهِرُ لِلْفَقِيهِ بِأَذْنَى إِمَالَةٍ نَظَرَ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَيْسَ لِلْمُتَوَلِيِّ أَنْ يَنْفَرِدَ بِالتَّصَرُّفِ بِغَيْرِ إِذْنِ النَّاطِرِ

٩٥٨ = سُنْدَل: فِي وَقْفٍ لَهُ نَاطِرٌ وَمُتَوَلٍ، هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي الْوَقْفِ بِغَيْرِ عِلْمِ الْآخَرِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ بِغَيْرِ عِلْمِ الْآخَرِ، بَلْ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِالتَّصَرُّفِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ كَلَامِ عُلَمَائِنَا فِي غَيْرِ مَا مُصَنَّفِ، وَالْقِيَمُ وَالْمُتَوَلِيُّ وَالنَّاطِرُ فِي كَلَامِهِمْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كَمَا يَشْهَدُ بِهِ فُرُوعُهُمُ الْمُتَعَاقِبَةُ عَلَيْهَا تِلْكَ الْأَلْفَاظُ، يَنْهَمُ ذَلِكَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ، وَعَرَفَ اضْطِلَاحَهُمْ، وَشَمَلَهُ اسْمُ الْفُقَهَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



إِذَا وَلَّى السُّلْطَانُ نَاطِرًا عَامًّا وَخَاصًّا عَلَى الْأَوْقَافِ

لَيْسَ لِلْعَامِّ رَفْعُ يَدِ الْخَاصِّ

٩٥٩ = سُئِلَ: فِيمَا هُوَ الْوَاقِعُ بِالْدِّيَارِ الشَّامِيَّةِ مِنَ الْأَوْقَافِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْأَوْقَافِ الْمِصْرِيَّةِ؛ مِنْ أَنَّ السُّلْطَانَ يَنْصِبُ نَاطِرًا عَامًّا عَلَيْهَا، وَالْأَوْقَافِ الَّتِي بِالْمَقْدِسِ مِنْهَا نَاطِرٌ خَاصٌّ مُتَصَرِّفٌ مَنْصُوبٌ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ أَيْضًا، هَلْ لِلنَّاطِرِ الْعَامِّ رَفْعُ يَدِ النَّاطِرِ الْخَاصِّ الْمَنْصُوبِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِيمَا يَسُوعُ لَهُ شَرْعًا أَمْ لَا؟

٩٦٠ = وَإِذَا عَزَلَ السُّلْطَانُ الْمُتَوَلَّى الْعَامَّ وَنَصَبَ غَيْرَهُ، يَنْعَزِلُ بِذَلِكَ الْمُتَوَلَّى الْخَاصُّ بِنَيْتِ الْمَقْدِسِ أَمْ لَا؟

٩٥٩ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لِلنَّاطِرِ الْعَامِّ رَفْعُ يَدِ النَّاطِرِ الْخَاصِّ (الْمُتَصَرِّفِ) (١) الْمُسْتَفَادِ مِنْ نَصْبِ السُّلْطَانِ، [س ١٤٧، ك ١٢٥ / ١] وَكَيْفَ ذَلِكَ وَالْوِلَايَةُ الْخَاصَّةُ أَقْوَى كَمَا هُوَ الْمُتَمَرَّرُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَصْحَابِ الْقَضَاءِ وَالْفَتَوَى.

٩٦٠ ج = وَلَا يَنْعَزِلُ النَّاطِرُ الْخَاصُّ بِعَزْلِ النَّاطِرِ الْعَامِّ، وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ وَكُلُّ وَِلَايَةٍ مِنْهُمَا مُسْتَقَلَّةٌ بِنَفْسِهَا عَلَى الْوَجْهِ التَّامِّ، وَلَا تَلَازِمٌ بَيْنَهُمَا بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَمَسْأَلَةٌ (لَا يَنْعَزِلُ نَائِبُ الْمُسْتَتِيبِ بِعَزْلِهِ) تَكْشِفُ الْقِنَاعَ عَنْ هَذِهِ، بَلْ هَذِهِ بِالْأَوْلَوِيَّةِ أَوْ لَى بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْوُجُوهِ، وَالْأَمْرُ فِيهَا غَنِيٌّ عَنْ زِيَادَةِ التَّبْيِينِ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُؤَفِّقُ وَالْمُعِينُ، وَهُوَ أَعْلَمُ الْعَالَمِينَ.

إِذَا أَمَّ الْإِمَامُ بَعْضَ الْأَوْقَافِ دُونَ بَعْضٍ،

فَلَهُ مِنَ الْمَعْلُومِ بِقَدْرِ مَا بَاشَرَ

٩٦١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بِيَدِهِ وَظِيْفَةٌ إِمَامَةٌ عَلَى مَسْجِدٍ، يَوْمٌ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ

(١) فِي ع: عَنِ التَّصَرُّفِ.

الْخَمْسِ فِي كُلِّ يَوْمٍ بَعَثَانِيَّ، وَقَدْ تَنَاوَلَ جَمِيعَ الْمَعْلُومِ مِنْ مَقِيمِ الْوَقْفِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ أَمَّ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ دُونَ بَعْضٍ، فَهَلْ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومَ إِلَّا بِمِقْدَارِ مَا بَاشَرَهُ، وَالْبَاقِي يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِهِ، وَيَكُونُ مُوَفَّرًا لِحِجَّةِ الْوَقْفِ أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟

أَجَابَ: الَّذِي تَحْصَلَ مِنْ كَلَامِ (الْبَحْرِ) أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الْخَصَّافِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا بِمِقْدَارِ مَا بَاشَرَهُ، وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ وَهْبَانَ فِي الْمَسَافِرِ لِلْحَجِّ أَوْ صَلَاةِ الرَّحِمِ، حَيْثُ قَالَ: لَا يَنْعَزِلُ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومَ مُدَّةَ سَفَرِهِ، مَعَ أَنَّهُمَا فَرَضَانِ [ط ١٨٩ /] عَلَيْهِ، وَإِنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ صَاحِبِ الْقِنِيَّةِ، وَهُوَ: إِمَامٌ يَتْرُكُ الْإِمَامَةَ لِزِيَارَةِ أَقْرَبَائِهِ فِي الرَّسَائِقِ أَسْبُوعًا أَوْ نَحْوَهُ أَوْ لِمُصِيبَةٍ أَوْ لِاسْتِرَاحَةٍ، لَا بِأَسَبٍ بِهِ، وَمِثْلُهُ عَفْوٌ فِي الْعَادَةِ، وَالشَّرْعُ: أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لِلْعُرْفِ وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ أَنَّ كَلَامَ الْخَصَّافِ لَا يُصَادِمُهُ كَلَامُ صَاحِبِ الْقِنِيَّةِ، وَقَدْ نَصَّ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الْخَصَّافِ هُوَ الْفِقْهُ.

أَقُولُ: وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا نَصُّهُمْ عَلَى جَوَازِ الْإِجَارَةِ فِي هَذِهِ الطَّاعَاتِ، فَكَانَ شَبَهُ الْإِجَارَةِ قَوِيًّا فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا عُرِلَ الْكَاتِبُ فِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ اسْتَحَقَّ بِحِسَابِهِ

٩٦٢ = سُئِلَ: فِي كَاتِبٍ وَقَفَ بِأَشْرَ الْكِتَابَةِ مُدَّةً، ثُمَّ عُرِلَ فِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ. هَلْ يُسَيِّطُ مَعْلُومُهُ الْمُتَمَرَّرُ لَهُ عَلَى الْكِتَابَةِ، فَيَسْتَحِقُّ بِقَدْرِ مَا عَمِلَ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَسْتَحِقُّ بِحِسَابِ مُدَّتِهِ الَّتِي عَمِلَ فِيهَا؛ لِكَوْنِ مَعْلُومِهِ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِ الْكِتَابَةِ، فَإِذَا عَمِلَ نِصْفَ السَّنَةِ؛ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْمَعْلُومِ، وَإِذَا عَمِلَ ثُلُثِيهَا؛ اسْتَحَقَّ ثُلُثِي الْمَعْلُومِ، وَهَكَذَا حَتَّى لَوْ عَمِلَ يَوْمًا وَاحِدًا؛ اسْتَحَقَّ بِحِسَابِهِ، وَكَذَا كُلُّ صَاحِبِ وَظِيْفَةٍ يَكُونُ مَعْلُومُهَا فِي مُقَابَلَةِ الْعَمَلِ، وَقَدْ [ع ١١٤ / ب] صَرَّحَ بِذَلِكَ الطَّرْسُوسِيُّ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ)، وَنَصَّ عَلَى أَنَّ الْمَعْلُومَ يُسَيِّطُ عَلَى الْمُدْرَسِ وَالْفَقِيهِ وَصَاحِبِ

وَزَيْفَةٍ مَا، وَقَدْ نَقَلَهُ فِي (الْأَشْبَاهِ) وَقَرَّرَهُ، وَقَالَ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ): إِنَّهُ الْأَشْبَهُ بِالْفِقْهِ وَالْأَعْدَلُ؛ مُعَلِّلاً بِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ الْعَمَلِ، فَيُقَسَّمُ بِقَدْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي (الْكِتَابَةِ) (١)؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عَمَلٌ بَلَا تَرَدُّدٍ غَيْرٌ وَاجِبٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَ الْمُدْرَسُ بَعْدَ مُضِيِّ السَّنَةِ، اسْتَحَقَّ الْمَشْرُوطُ

٩٦٣ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا مَاتَ الْمُدْرَسُ بَعْدَ تَمَامِ (السَّنَةِ) (٢) مُدْرَسًا، هَلْ يَسْتَحِقُّ

مَا هُوَ الْمَشْرُوطُ فِي وَزَيْفَةِ التَّدْرِيسِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَسْتَحِقُّ الْمَشْرُوطَ بِعَمَلِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) وَتَبِعَهُ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ)، [س ١٤٧، ب، ك ١٢٥/ب] قَالَ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) بَعْدَ نَقُولِ رَمَزَ لَهَا صَاحِبُ الْقِنِيَّةِ: فَمِنْهُ الْفُرُوعُ الَّتِي ذَكَرَهَا صَاحِبُ الْقِنِيَّةِ، فِيهَا مَا هُوَ صَرِيحٌ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُدْرَسَ وَالْإِمَامَ وَالْمُؤَدَّنَ، لَا يُعْتَبَرُ فِي حُقُوقِهِمْ وَقْتُ خُرُوجِ الْغَلَّةِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا (أَنَّ) (٣) لِهَذِهِ الْوِظَائِفِ شُوبُ الْإِجَارَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُدْرَسَ يَتَرَدَّدُ إِلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ، وَيَقْرَأُ وَيُقَيِّدُ الطَّلَبَةَ، وَيُهْدِي ثَوَابَ قِرَاءَتِهِ إِلَى الْوَاقِفِ، (وَكَذَا) (٤) الْفَقِيهَ وَالْإِمَامَ، وَهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ فِعْلُهُ، فَكَانَ الْقَدْرُ الَّذِي يَتَنَاوَلُهُ مِنَ الْوَقْفِ الَّذِي هُوَ فِي مُقَابَلَةِ هَذَا الْعَمَلِ فِي مَعْنَى الْأَجْرَةِ. وَقَالَ فِي (الْأَشْبَاهِ): فَإِذَا مَاتَ الْمُدْرَسُ فِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ مَثَلًا قَبْلَ مَجِيءِ الْغَلَّةِ وَقَبْلَ ظُهُورِهَا، وَقَدْ بَاشَرَ مُدَّةً، ثُمَّ مَاتَ أَوْ عَزَلَ، يَنْبَغِي أَنْ يُنظَرَ وَقْتُ قِسْمَةِ الْغَلَّةِ إِلَى مُدَّةِ مُبَاشَرَتِهِ، وَإِلَى مُبَاشَرَةِ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ، وَيُبَسِّطُ الْمَعْلُومَ عَلَى الْمُدْرَسِينَ، وَيُنظَرُ كَمْ يَكُونُ مِنْهُ لِلْمُدْرَسِ الْمُنْفَصِلِ وَالْمُتَّصِلِ، فَيُعْطَى بِحِسَابِ مُدَّتِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّهِ زَمَانُ مَجِيءِ الْغَلَّةِ وَإِدْرَاكِهَا، كَمَا اعْتَبِرَ فِي حَقِّ الْأَوْلَادِ فِي

(٢) فِي ع: سَنَتِهِ. وَفِي س (سَنَةِ).

(٤) فِي ع: وَكَذَلِكَ.

(١) فِي ع: الْكَاتِبِ.

(٣) فِي ع: لِأَنَّ. وَسَقَطَتْ مِنْ س.

الْوَقْفِ، بَلْ يَفْتَرِقُ الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ وَيَبِينُ الْمُدْرَسِ وَالْفَقِيهِ وَصَاحِبِ وَظِيْفَةِ مَا، وَهَذَا هُوَ الْأَشْبَهُ بِالْفِقْهِ وَالْأَعْدَلُ، كَذَا حَرَّرَهُ الطَّرْسُوسِيُّ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَدْرَسَةٌ لِمُدْرَسِهَا صُرَّةٌ تَرِدُ كُلَّ سَنَةٍ،

فَمَاتَ وَلَمْ تَرِدْ سَنَةً مِنْ سِنِينِهِ

٩٦٤ = سُئِلَ: فِي مُدْرَسٍ بِمَدْرَسَةِ مَاتَ، وَلِلْمَدْرَسَةِ صُرَّةٌ مَعْلُومَةٌ وَارِدَةٌ فِي كُلِّ سَنَةٍ لِمُدْرَسِهَا، وَقَدْ كَانَ يُدْرَسُ فِيهَا مُنْذُ سِنِينَ، لَكِنِ الصُّرَّةُ الْمَرْبُورَةُ لَمْ تَرِدْ فِي سَنَةٍ مِنْ سِنِينِهِ، ثُمَّ وَلَّى السُّلْطَانُ مُدْرَسًا بِهَا، فَآتَتِ الصُّرَّةُ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ مَوْتِ الْمُدْرَسِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا، فَتَنَازَعَ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ مَعَ الْمُدْرَسِ حَالًا. فَهَلْ يُحْكَمُ فِي الصُّرَّةِ الْوَارِدَةِ فِي زَمَانِ الْحَيِّ لِوَرَثَةِ الْمَيِّتِ؟ أَوْ يُحْكَمُ بِهَا لِلْمُدْرَسِ حَالًا؟

٩٦٥ = وَإِذَا حُكِمَ بِهَا لِوَرَثَةِ الْمَيِّتِ، فَهَلِ الْحُكْمُ الْمَرْبُورُ بَاطِلٌ لِمُخَالَفَتِهِ (الشَّرْعِ) <sup>(١)</sup> الشَّرِيفَ أَمْ لَا؟

٩٦٤ ج = أَجَابَ: يُحْكَمُ بِهَا لِلْمُدْرَسِ حَالًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ صَرَفُ رَيْعِ كُلِّ سَنَةٍ لِمُسْتَحِقِّهِ فِيهَا، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي مُدَّتِهِ فَلَا تَتَعَدَّاهُ، وَقَدْ شَهِدَ لِذَلِكَ أَصُولٌ كَثِيرَةٌ وَفُرُوعٌ مِنْهَا: الْحَادِثُ يُصَافُ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ.

وَمِنْهَا: مَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ الشَّيْخِ سِرَاجِ الدِّينِ الْحَانُوتِيِّ فِي (فَتَاوَاهُ): أَنَّهُ لَا يُصْرَفُ رَيْعُ سَنَةٍ فِي سَنَةٍ قَبْلَهَا، خُصُوصًا إِذَا ضَاقَ عَنِ السَّنَةِ الَّتِي لَمْ تُصْرَفْ لِلْمُتَوَفَّى، وَالصُّرَّةُ بِمَنْزِلَتِهِ قَطْعًا، فَتَعَيَّنَتْ لِلسَّنَةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا بِمَا شُبِّهَتْ.

٩٦٥ ج = وَإِذَا حُكِمَ بِهَا لِغَيْرِ الْمُدْرَسِ حَالًا، لَا يَجُوزُ لِمُخَالَفَتِهِ الشَّرْعَ بِتَرْكِ

الْمُحَقَّقِ لِأَجْلِ الْمَوْهُومِ؛ إِذْ هِيَ لِسَنَّتِهِ مُحَقَّقٌ، (وَالْحَالُ) <sup>(١)</sup> هَذِهِ، وَاحْتِمَالُ كَوْنِهَا عَيْنَتْ لِسَنَةِ الْمُتَوَفَّى مَوْهُومٌ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الإمامُ يَسْتَحِقُّ بِقَدْرِ عَمَلِهِ إِذَا عَزَلَ أَوْ مَاتَ

٩٦٦ = سُئِلَ: فِي إِمَامٍ عَزَلَ أَوْ مَاتَ [س ١٤٨، ط ١٩٠، ع ١١٥ /] فِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ،

هَلْ يَسْتَحِقُّ بِقَدْرِ مَا عَمِلَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَسْتَحِقُّ بِحِسَابِهِ، كَمَا حَرَّرَهُ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَ أَحَدُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ بَعْدَ خُرُوجِ الْغَلَّةِ

بِأَنْ صَارَ لَهَا قِيَمَةٌ، يُورَثُ عَنْهُ

٩٦٧ = سُئِلَ: فِي كَرَمٍ مَوْقُوفٍ عَلَى أَوْلَادِ الْوَاقِفِ، مَاتَ وَلَدٌ مِنْهُمْ بَعْدَ خُرُوجِ

(زَهْرَتِهِ) <sup>(٢)</sup> وَصَيْرُورَتِهِ حِضْرِمًا، هَلْ حِصَّتُهُ مِيرَاثٌ عَنْهُ؟ أَمْ لِمَنْ آلَ إِلَيْهِ الْوَقْفُ

بَعْدَهُ؟

أَجَابَ: (بَلْ) <sup>(٣)</sup> مِيرَاثٌ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِطُلُوعِ الْغَلَّةِ أَوْ خُرُوجِهَا أَوْ مَجِيئِهَا فِي

كَلَامِهِمْ صَيْرُورَتِهَا ذَاتَ قِيَمَةٍ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ). وَلَا شَكَّ أَنَّ الْحِضْرِمَ

لَهُ قِيَمَةٌ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ بَعْدَ خُرُوجِ الْغَلَّةِ، فَحِصَّتُهُ مِيرَاثٌ عَنْهُ، بَلْ صَرِيحٌ

كَلَامِهِ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) أَنَّهُ مِيرَاثٌ، وَلَوْ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ، قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ كَثِيرٍ: فَعَلَى

هَذَا يُحْمَلُ كَلَامُ هَلَالٍ: يَوْمَ تَجِيءُ الْغَلَّةُ، وَتَأْتِي الْغَلَّةُ عَلَى ظُهُورِ الزَّرْعِ مِنَ الْأَرْضِ

(وَالزُّهُورِ) <sup>(٤)</sup> مِنَ الْغُصُونِ؛ لِأَنَّ لَهُ قِيَمَةً فِي الْجُمْلَةِ، كَمَا قَالُوا فِي جَوَازِ بَيْعِ مَا لَمْ يَبْدُ

صِلَاحُهُ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي ع: زهوه. وفي س (زهوته).

(٤) فِي س: والزهو.

(١) فِي ع: والحالة.

(٣) فِي ع: هي.

رَجُلٌ اسْتَنَابَ رَجُلًا بِأُجْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ فِي وَظِيفَتِي إِمَامَةٍ وَخَطَابَةٍ،  
فَأَنْهَى النَّائِبُ إِلَى السُّلْطَانِ بِأَنْهُمَا شَاغِرَتَانِ،  
فَوَلَّاهُ عَلَيْهِمَا بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ

٩٦٨ = سئِلَ: فِي رَجُلٍ سَافَرَ لِعُدْرِ، فَاسْتَنَابَ عَنْهُ نَائِبًا فِي وَظِيفَتِي إِمَامَةٍ وَخَطَابَةٍ  
مُقَرَّرَتَيْنِ عَلَيْهِ بِتَقْرِيرِ شُرْعِيِّ، وَجَعَلَ لِلنَّائِبِ عَنْهُ أُجْرَةً مُعَيَّنَةً لِمُبَاشَرَتِهِ عَنْهُ، فَبَاشَرَ  
مُدَّةَ أَشْهُرٍ، وَسَعَى النَّائِبُ فِي أَخْذِ الْوُظَيْفَتَيْنِ عَنْهُ، فَوَجَّهَتَا لَهُ بِإِنْهَائِهِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ  
مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ، وَبِأَنْهُمَا شَاغِرَتَانِ، فَهَلْ تَخْرُجُ الْوُظَيْفَتَانِ عَنِ الْمَنُوبِ عَنْهُ بِذَلِكَ  
أَمْ لَا تَخْرُجَانِ عَنْهُ؟

٩٦٩ = وَإِنْ كَانَ النَّائِبُ تَنَاوَلَ شَيْئًا مِنَ الْوَقْفِ يُؤْخَذُ مِنْهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا الْأُجْرَةَ  
[ك/١١٢٦] الَّتِي جُعِلَتْ لَهُ مُدَّةً مُبَاشَرَتِهِ أَمْ لَا؟

٩٦٨ ج = أَجَابَ: لَا تَخْرُجُ الْوُظَيْفَتَانِ عَنِ الْمَنُوبِ عَنْهُ بِذَلِكَ؛ إِذْ لَا تَكُونُ الْوُظَيْفَةُ  
شَاغِرَةً وَالْحَالُ كَذَلِكَ، وَإِعْطَاءُ السُّلْطَانِ عَلَى مَا أَنْهَاهُ، فَكَانَ وُجُودُهُ شَرْطًا لِصِحَّتِهِ  
(فَتَنَفَقَدُ) <sup>(١)</sup> بِفَقْدِهِ، كَمَا قَالُوا فِي السُّؤَالِ: (مُعَادَا) <sup>(٢)</sup> فِي الْجَوَابِ اقْتِضَاءً، وَلَا ارْتِيَابَ  
فِي ذَلِكَ، وَكُتِبَ الْأُصُولُ مُتْرَعَةً بِهِ، وَمَوْضِحَةٌ لِتَفَاصِيلِهِ وَشُعْبِهِ.

٩٦٩ ج = فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ مَعَ تَقَرُّرِ صِحَّةِ الْإِسْتِنَابَةِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي إِفْتَاءِ سَابِقِ،  
فَمَا تَنَاوَلَهُ النَّائِبُ مِنْ نَظِيرِ الْوَقْفِ مِنْ مَعْلُومِ الْجِهَتَيْنِ يَجِبُ اسْتِرْدَادُهُ؛ إِذْ لَا حَقَّ لَهُ فِي  
جِهَةِ الْوَقْفِ، وَإِنَّمَا لَهُ الْأُجْرَةُ الْمَشْرُوطَةُ الَّتِي شَرَطَهَا لَهُ الْمُنِيبُ، حَيْثُ وَفَى الْعَمَلَ  
الْمَشْرُوطَ عَلَيْهِ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا تَنَاوَلَهُ، فَإِنْ مَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ حَقٌّ ثَابِتٌ لَهُ،  
فَتَبَيَّنَ خِلَافَهُ، يُسْتَرَدُّ مِنْهُ لِظُهُورِ بَطْلَانِ يَدِهِ بِالْوَضْعِ عَلَيْهِ، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: فَتَنَفَقَدُ. وَفِي س (فَتَنَفَقَدُ)

(٢) فِي ع: إِنَّهُ مُعَادُ.

لِلْقَاضِي أَنْ يَنْصِبَ مُبَاشَرًا لِعِمَارَةِ الْوَقْفِ

بِأَجْرَةٍ حَيْثُ غَابَ النَّاطِرُ

٩٧٠ = سُئِلَ: هَلْ لِلْقَاضِي إِقَامَةٌ قِيَمَ عَلَى الْوَقْفِ بِغَيْبَةِ نَاطِرِهِ الْمَنْصُوبِ مِنْ

جَهَةِ السُّلْطَانِ أَوْ الْقَاضِي خَشِيَةَ ضَيَاعِ غَلَّةِ الْوَقْفِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَصِحُّ إِقَامَتُهُ لَهُ، وَيَسُوغُ لَهُ التَّصَرُّفُ الْمَفْوُضُ إِلَيْهِ مِنْ قِبَلِ قَاضِي

الشَّرْعِ، [س ١٤٨ ب، ع ١١٥ ب /] وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، قَالَ فِي

(الْإِسْعَافِ): وَلَوْ جَعَلَ الْوِلَايَةَ لِغَائِبٍ، أَقَامَ الْقَاضِي مَقَامَهُ رَجُلًا إِلَى أَنْ يَتَقَدَّمَ فَإِذَا

قَدِمَ تَرَدُّدٌ إِلَيْهِ. اهـ. وَمِثْلُهُ فِي (مُخْتَصَرِ النَّاصِحِيِّ لَوْقْفِي هِلَالٍ وَالْخَصَّافِ) وَهَذَا فِي

مَنْصُوبِ الْوَاقِفِ، فَمَا بِالْكَ بِمَنْصُوبٍ غَيْرِهِ؟ وَكَيْفَ لَا تَصِحُّ وَقَدْ تَعَيَّنَ النَّظَرُ فِيهِ،

وَصَرَ حُجُوبًا أَنَّهُ يَجِبُ الْإِفْتَاءُ وَالْقَضَاءُ بِكُلِّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْوَقْفِ. فَإِذَا عَلِمْتَ صِحَّةَ إِقَامَتِهِ

مُقَامَهُ، عَلِمْتَ جَوَازَ جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ السَّابِقَةِ لِلنَّاطِرِ الْمَقَامِ مُقَامَهُ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَجُوزُ الْإِسْتِدَانَةُ عَلَى الْوَقْفِ لِلتَّعْمِيرِ

٩٧١ = سُئِلَ: فِي مَخْدُودَاتِ مَوْقُوفَاتِ عَلَى الرُّوَضَةِ الشَّرِيفَةِ بِفِلَسْطِينَ اسْتَرَمَّتْ،

وَالنَّاطِرُ عَلَيْهَا غَائِبٌ عَنْهَا بِدِمَشْقِ الشَّامِ، هَلْ لِقَاضِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ بِالْقُدْسِ الْمُنِيفِ

أَنْ يَنْصِبَ بِأَجْرَةٍ مُبَاشَرًا الْمَرَمَّتَهَا بِبَعْضِ غَلَّاتِهَا لِمَصْلَحَةِ الْوَقْفِ، وَدَفَعَ ضَرَرَهُ إِنْ

لَمْ يُعَجَّلْ بِالْمَرَمَّةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لِقَاضِي الشَّرْعِ ذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، حَتَّى صَرَخَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ

لِلْقَاضِي أَنْ يَسْتَأْجَرَ فَرَّاشًا لِلْمَسْجِدِ بِلَا تَقْرِيرٍ لِمَصْلَحَتِهِ، وَصَرَ حُجُوبًا بِجَوَازِ الْإِسْتِدَانَةِ

عَلَى الْوَقْفِ لِلتَّعْمِيرِ، إِذِ التَّعْمِيرُ مِنْ أَهَمِّ مَصَالِحِ الْوَقْفِ، فَقَدْ صَرَ حُجُوبًا بِأَنَّ النَّاطِرَ إِذَا

صَرَفَ لِلْمُسْتَحِقِّينَ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى التَّعْمِيرِ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ؛ إِذْ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْغَلَّةِ

زَمَنَ التَّعْمِيرِ، بَلْ لَا حَقَّ لَهُمْ زَمَنَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ عُمَرَ أَوْ لَا، وَهَذَا مِمَّا لَا تَوَقَّفَ فِيهِ،  
فَإِذْ الْقَاضِي بِالتَّعْمِيرِ فِي مُسَقَّاتِ الْوَقْفِ، وَإِصْلَاحِ الْأَرَاضِي صَحِيحٌ نَافِذٌ، رَضِيَ  
الْمُتَوَلَّى أَوْ غَضِبَ، بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ وَمَا قَارَبَهَا؛ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَ رَجُلٌ جَارِيَةً عَلَى مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ،

فَبَاعَهَا الْمُتَوَلَّى بَعْدَ مَوْتِهِ

٩٧٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ، وَقَفَ جَارِيَةً عَلَى مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ الْفُلَانِيِّ فِي مَرَضِ  
مَوْتِهِ، فَأَخَذَهَا الْمُتَوَلَّى بَعْدَ مَوْتِهِ وَبَاعَهَا بِالْغَبْنِ [ط ١٩١، ك ١٢٦ ب /] الْفَاحِشِ، فَهَلْ  
يَجُوزُ وَقْفُهَا وَبَيْعُهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: وَقْفُهَا غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى الْأَصَحِّ الْمُفْتَى بِهِ، فَلِوَارِثِ الْوَاقِفِ انْتِزَاعُهَا مِنْ  
يَدِ مُشْتَرِيهَا، وَمُشْتَرِيهَا يَرْجِعُ بِشَمَنِهَا عَلَى الْمُتَوَلَّى الَّذِي بَاعَهَا، مَا لَمْ يَكُنْ حَكَمَ بِهِ  
حَاكِمٌ شُرْعِيٌّ يَرَى وَقْفَهَا مُسْتَوْفِيًا شَرَائِطَ الْحُكْمِ لِارْتِفَاعِ الْخِلَافِ بِحُكْمِهِ فِي مَحَلِّ  
اجْتِهَادٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا تُنْقِضُ الْقِسْمَةَ بِانْقِرَاضِ كُلِّ طَبَقَةٍ

٩٧٣ = سُئِلَ: فِي أَرْبَعَةِ إِخْوَةٍ وَقَفُوا عَقَارًا مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ، فَأَنْشَأَ كُلُّ وَاقِفٍ رُبْعَهُ  
عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ، ثُمَّ عَلَى الذُّكُورِ  
مِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ، ثُمَّ عَلَى الذُّكُورِ مِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ كَذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى  
نَسْلِهِ وَإِنْ سَفَلَ، لَا دَخَلَ فِيهِ لِلْإِنَاثِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ (أُنثَى) <sup>(١)</sup> فَقَيْرَةً وَرَوْجَهَا فَقَيْرٌ،  
فَلَهَا نِصْفُ مَا لِلذَّكَرِ، فَلَوْ مَاتَ أَبُوهَا وَلَا ذَكَرَ لَهُ، أَوْ إِخْوَتُهَا عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ؛ اسْتَحَقَّتْ  
مَا لِوَالِدِهَا وَإِخْوَتِهَا أَيَّامَ فَقْرِهَا وَفَقْرِ زَوْجِهَا، عَلَى أَنَّ مَنْ تُوَفِّيَ مِنْ أَوْلَادِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ

(١) ساقطة من ع. وفي س (الأنثى).



الْوَاقِفِينَ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَنَسْلِهِ [س ١٤٩، ع ١١٦٦] الْمُسْتَحِقِّينَ لِمَنَافِعِهِ، عَادَ مَا عَلَيْهِ عَلَى وَلَدِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدِ وَلَدِهِ، ثُمَّ نَسْلِهِ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا ذُكِرَ؛ وَأَنَّ مَنْ تُوْفِيَ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِينَ وَنَسْلِهِمُ الْمُسْتَحِقِّينَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ وَنَسْلٍ؛ عَادَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ عَلَى أَهْلِ دَرَجَتِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدٍ مَنِ انْتَقَلَ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِ وَإِنْ سَفَلَ بَيْنَهُمْ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِينَ، وَأَنَّ مَنْ تُوْفِيَ مِنْ أَوْلَادِ كُلِّ مِنَ الْوَاقِفِينَ وَنَسْلِهِمْ وَإِنْ سَفَلَ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ، وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ وَلَدٍ؛ اسْتَحَقَّ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ وَالِدُهُ لَوْ بَقِيَ حَيًّا، آبَاءٌ دُونَ أُمَّهَاتٍ، يَجْرِي ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَبَدًا.

وَمَنْ انْقَطَعَ نَسْلُهُ مِنَ الْوَاقِفِينَ الْمَذْكُورِينَ مِنَ الذُّكُورِ، بَانَ تُوْفِي النِّسْلِ كُلُّهُ، وَلَا وَلَدَ ذَكَرَ لَهُ؛ عَادَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ عَلَى بَنَاتِهِ، ثُمَّ عَلَى بَنَاتِ بَنِيهِ، ثُمَّ عَلَى بَنَاتِ بَنِي بَنِيهِ وَإِنْ سَفَلُوا، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِمْ وَإِنْ سَفَلَ، وَمَتَى انْقَرَضَ نَسْلُ وَاحِدٍ مِنَ الْوَاقِفِينَ الْإِنثَاءِ أَيْضًا؛ عَادَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ، يَعْنِي النِّسْلَ عَلَى إِخْوَتِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِمْ وَإِنْ سَفَلَ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي أَوْلَادِ الْمُتَوَفَّى مِنَ الذُّكُورِ يَجْرِي ذَلِكَ كَذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَبَدًا.

فَإِذَا انْقَرَضَ نَسْلُ الْإِخْوَةِ الْمَذْكُورِينَ بِأَسْرِهِ بَانَ لَمْ يُعْقَبُوا؛ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى أَقَارِبِهِمْ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِمْ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِمْ، يُقَدَّمُ الْأَفْقَرُ وَالْأَخْوَجُ عَلَى غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ أَوْلَادُ بَنَاتِ الْوَاقِفِينَ الْمَذْكُورِينَ وَبَنَاتِ بَنِيهِمْ، يَجْرِي ذَلِكَ عَلَيْهِمْ كَذَلِكَ أَبَدًا، فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَسْرِهِمْ؛ عَادَ وَقَفًا عَلَى أَقَارِبِ الْوَاقِفِينَ مِنْ جِهَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، يُقَدَّمُ الْفَقِيرُ مِنْهُمْ عَلَى الْغَنِيِّ، فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَسْرِهِمْ؛ عَادَ وَقَفًا عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ الْمُسْلِمِينَ بِالْقُدْسِ الشَّرِيفِ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا يَرَاهُ النَّاطِرُ، فَإِذَا لَمْ يُوْجَدْ بِهَا فَاقِيرٌ وَلَا مُحْتَاجٌ؛ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى مَصَالِحِ الْمَارِسْتَانِ بِهَا وَسَائِرِ جِهَاتِ وَقْفِهِ، وَمَتَى



ابْنِي تَقِيِّ الدِّينِ، فَدَخَلُوا فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ: (وَمَنْ انْقَطَعَ نَسْلُهُ مِنَ الْوَاقِفِينَ مِنَ الذُّكُورِ) إِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِنَّ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِنَّ وَإِنْ سَفَلَ) وَقَدْ انْقَطَعَ الذُّكُورُ مِنْ نَسْلِهِمْ وَمَا بَقِيَ إِلَّا الْإِنَاثُ وَنَسَلُ الْإِنَاثِ، وَالذَّكْرُ وَالْإُنْثَى دَاخِلٌ فِي مُسَمَى أَوْلَادِهِنَّ وَنَسْلِهِنَّ وَإِنْ سَفَلَ، فَدُخُولُهُمْ تَحْتَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِمَّا لَا يُشْكُ فِيهِ، وَقَدْ رَتَّبَ بِهِ (ثُمَّ) وَشَرَطَ مَنْ تُوَفِّيَ عَنْ أَوْلَادٍ أَوْ لَادٍ أَوْلَادٍ؛ عَادَ مَا كَانَ عَلَيْهِ عَلَى وَلَدِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَمَنْ لَا فَعَلَ أَهْلَ دَرَجَتِهِ. فَرَجَعْتُ إِلَى مَسْأَلَةِ السُّبْكِيِّ الْمَأْخُودَةِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْخَصَافِ وَنَقَضَ الْقِسْمَةَ بِانْقِرَاضِ كُلِّ طَبَقَةٍ فِيهِمَا، وَالْكَلامُ فِيهِمَا مُقَرَّرٌ مَشْهُورٌ.

٩٧٤ ج = إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ انْتَقَضَتِ الْقِسْمَةُ بِآخِرِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ طَبَقَةِ كُثُومٍ، وَهُمْ عَائِشَةُ بِنْتُ عَفِيفٍ، وَبِنْتُ أَحْمَدَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَاطِمَةَ، وَاجْتَمَعَ فِي الطَّبَقَةِ الَّتِي تَلِيهَا كُلُّ مِنْ حَافِظٍ، وَفَخْرِ الدِّينِ، وَزَكَرِيَّا، وَعَابِدَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بِنْتِ أَحْمَدَ، وَبِنْتُ بِنْتِ أَحْمَدَ، وَرَابِعَةٌ وَمُؤْمِنَةٌ بِنْتُ مُحَمَّدِ بْنِ فَاطِمَةَ، (يُقَسَّمُ) <sup>(١)</sup> رُبْعُ الْوَقْفِ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ سَهْمًا؛ لِلذُّكُورِ الْأَرْبَعَةِ، كُلُّ وَاحِدٍ سَهْمَانِ بِثَمَانِيَةِ أَسْهُمٍ، وَلِلْإِنَاثِ الْأَرْبَعِ أَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ سَهْمٌ، فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْإِثْنَيْ عَشَرَ سَهْمًا، ثُمَّ بِمَوْتِ حَافِظٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ لِابْنِيهِ وَبِنْتِهِ أَحْمَاسًا، لِكُلِّ ذَكَرٍ مِنْهُمَا خُمُسَانِ، وَلِلْإُنْثَى خُمُسٌ، وَبِمَوْتِ فَخْرِ الدِّينِ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ لِابْنِيهِ أَنْصَافًا، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُهُ، وَبِمَوْتِ مُحَمَّدِ ابْنِ بِنْتِ أَحْمَدَ؛ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى [١١٦ ب، س ١١٥٠ /] بِنْتِيهِ أَنْصَافًا كَذَلِكَ، وَالْبَاقُونَ مِنْ أَهْلِ الطَّبَقَةِ، وَهُمْ: زَكَرِيَّا، وَعَابِدَةُ، وَبِنْتُ بِنْتِ أَحْمَدَ، وَرَابِعَةٌ، وَمُؤْمِنَةٌ بِأَقْوَانِ عَلَى أَنْصَابِهِمْ، لَزَكَرِيَّا سَهْمَانِ مِنَ اثْنَيْ عَشَرَ سَهْمًا، وَلِعَابِدَةَ سَهْمٌ مِنْهَا، وَلِبِنْتِ بِنْتِ أَحْمَدَ سَهْمٌ مِنْهَا، وَلِمُؤْمِنَةَ سَهْمٌ مِنْهَا.

(١) فِي ع: فِقْسَم.

٩٧٥ ج = وَيُرَاعَى وَصْفُ الْحَاجَةِ، وَكَذَلِكَ تَفْصِيلُ الذَّكْرِ، وَاشْتِرَاطُ التَّرْتِيبِ فِي الْأَصْلِ مَعَ فَرْعِهِ، وَإِعْطَاءُ الْفَرْعِ مَا لَا صِلَةَ بِمَوْتِهِ لِصَرِيحِ قَوْلِهِ: (يَجْرِي الْحَالُ بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ كَذَلِكَ) [ك٢٧ب/] فِي كُلِّ جُمْلَةٍ مِنْ جُمْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْمَعْمُولُ بِهِ كِتَابُ الْوَقْفِ الْأَصْلِيِّ الْمُتَّصِلُ بِالْقُضَاةِ

٩٧٦ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ صُورَةَ كِتَابِهِ الَّذِي بِيَدِ نَازِرِهِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ أَوْلَادِ الظُّهُورِ الْمُسْتَحِقِّينَ لِرَبِيعِهِ الْمُتَّصِلِ بِالْقُضَاةِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ إِلَى الْآنَ: أَنْشَأَ الْأَخْوَانَ الشَّقِيقَانِ هُمَا مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَقَفَهُمَا سَوِيَّةً عَلَى أَنْفُسِهِمَا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى أَوْلَادِهِ، وَهُمْ أَحْمَدُ وَلَيْلَى وَمُنَى وَحَلْبُ وَسِتُّ الرُّومِ أَوْلَادُ مُحَمَّدٍ وَيَحْيَى ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُمَا مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ مَا عَاشُوا عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا مِنْ أَوْلَادِ الظُّهُورِ خَاصَّةً دُونَ أَوْلَادِ الْبُطُونِ، يَشْتَرِكُ الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ. هَذِهِ الصُّورَةُ الْأَصْلِيَّةُ، وَقَدْ كَانَ أَوْلَادُ الْبُطُونِ يَتَنَاوَلُونَ مِنْ رَبِيعِ الْوَقْفِ، وَيُشَارِكُونَ أَوْلَادَ الظُّهُورِ فِيهِ مُتَمَسِّكِينَ بِصُورَةِ نُقِلَتْ مِنَ السَّجَلِ بِتَارِيخِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الصُّورَةِ الْأَصْلِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ زِيَادَةً عَنْ سَبْعِينَ سَنَةً لَيْسَ فِيهَا قَوْلُهُ: (مِنْ أَوْلَادِ الظُّهُورِ خَاصَّةً دُونَ أَوْلَادِ الْبُطُونِ) حَذَفَهَا الْكَاتِبُ سَهْوًا مِنْ عِنْدِ قَوْلِهِ: (عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ) الْأُولَى إِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ) الثَّانِيَةِ بِسَبْقِ نَظَرِهِ إِلَيْهَا، فَحَضَرَ نَازِرُ الْوَقْفِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ أَوْلَادِ الظُّهُورِ بِالصُّورَةِ الْأَصْلِيَّةِ لَدَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ، وَادَّعَى عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَوْلَادِ الْبُطُونِ بِأَنَّهُ مَحْجُوبٌ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فِيهَا، فَحَكَمَ بِمَنْعِهِ وَمَنْعَ أَوْلَادِ الْبُطُونِ بِالشَّرْطِ الْمَزْبُورِ بَعْدَ ثَبُوتِهِ لَدَيْهِ مَنْعًا شَرْعِيًّا، بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا وَجَبَ اعْتِبَارُهُ شَرْعًا، ثُمَّ ادَّعَى بَعْدَهُ وَلَدُ الْبُطْنِ الْمَزْبُورِ الَّذِي مَنَعَهُ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ لَدَى قَاضٍ آخَرَ عَلَى النَّازِرِ

الْمَرْبُورِ اسْتِحْقَاقًا فِي الرَّيْعِ، فَمَنَعَهُ الْحَاكِمُ الثَّانِي أَيْضًا، وَأَمْضَى حُكْمَ الْأَوَّلِ بَعْدَ ثُبُوتِ مَضْمُونِ كِتَابِ الْوَقْفِ الْأَصْلِيِّ الْمَشْرُوحِ أَعْلَاهُ لَدَيْهِ مَنَعًا شَرْعِيًّا، بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا وَجَبَ، فَهَلْ الْمَعْمُولُ بِهِ شَرْعًا كِتَابُ الْوَقْفِ [ط ١٩٣، س ١٥٠ ب /] الْأَصْلِيُّ الْمُتَّصِلُ بِالْقُضَاةِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، الثَّابِتُ الْمَضْمُونِ الْمَحْكُومِ بِهِ، الْخَالِي عَنِ الشُّبْهَةِ، أَمْ الصُّورَةُ الْمَنْقُولَةُ مِنَ السَّجْلِ، الْخَالِيَّةُ عَنِ الثُّبُوتِ، الْمُتَرَجِّحُ فِيهَا سَهْوُ الْكَاتِبِ وَسَبْقُ نَظَرِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ؟

أَجَابَ: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْمَعْمُولَ بِهِ وَالَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ الْكِتَابُ الْأَصْلِيُّ الْمُتَّصِلُ ثُبُوتُهُ بِالْقُضَاةِ الْمَحْكُومِ بِهِ الْخَالِي عَنِ الشُّبْهَةِ، لَا الصُّورَةُ الْمَنْقُولَةُ مِنَ السَّجْلِ، الْخَالِيَّةُ عَنِ الْحُكْمِ وَالثُّبُوتِ، الْمُتَرَجِّحُ فِيهَا سَهْوُ الْكَاتِبِ بِسَبْقِ نَظَرِهِ كَمَا يَقَعُ ذَلِكَ كَثِيرًا لِلْكَتَبَةِ فِي مُتَشَابِهِ السُّطُورِ، وَالْعُمْدَةُ عَلَى مَا ثَبَتَ لَدَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ وَقَضَى بِهِ، لَا عَلَى (وَجْهِ) <sup>(١)</sup> الْخَطِّ وَالْكِتَابَةِ، وَكُلُّ مُحْتَمِلٍ مُتَشَابِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يُعْمَلُ فِي الْأَوْقَافِ الْمُتَقَادِمِ عَهْدُهَا بِمَا قُيِّدَ بِالسَّجْلِ لَا بِكِتَابِ الْوَقْفِ

٩٧٧ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا كَانَ كِتَابُ وَقْفٍ عَلَى ذُرِّيَّةٍ مُسَجَّلًا فِي سِجْلِ الْقَاضِي الْمَضْمُونِ فِي صَنَادِيقِ الْقُضَاةِ عَنْ تَدَاوُلِ الْأَيْدِي، وَثُمَّ طُبِقَ السَّجْلُ صُورَةً فِي يَدِ رَجُلٍ مِنَ الذُّرِّيَّةِ، وَكِتَابُ الْوَقْفِ تَحْتَ يَدِ زَيْدٍ مِنْ [ع ١١١٧، ك ١١٢٨ /] الذُّرِّيَّةِ بِحُكْمِ كَوْنِهِ نَاطِرًا عَلَى الْوَقْفِ، انْتَقَلَ إِلَيْهِ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ النَّظَارِ، لَكِنْ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَا يُخَالِفُ السَّجْلَ وَالصُّورَةَ مِنْ نَحْوِ زِيَادَةِ كَلِمَةٍ أَوْ نَقْصِهَا، أَوْ تَحْرِيفِ كَلِمَةٍ مِمَّا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسَجَّلِ وَالصُّورَةِ، وَكُلُّ مِمَّا ذُكِرَ عَلَيْهِ خَطُّ الْقَاضِي بِثُبُوتِهِ عِنْدَهُ،

(١) في ع: مجرد.

فَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ الْعَمَلُ بِالْمَسْجَلِ وَبِالصُّورَةِ الَّتِي تُطَابِقُهُ عَلَى الْعَمَلِ بِالْكِتَابِ الْمَوْصُوفِ بِمَا ذُكِرَ أَعْلَاهُ بَعْدَ أَنْ يَظْهَرَ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ؟

أَجَابَ: نَقَلَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) عَنْ (وَقْفِ الْخَصَافِ): أَنَّ الْأَوْقَافَ الَّتِي تَقَادِمُ أَمْرُهَا وَمَاتَ الشَّهُودُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ عَلَيْهَا مَا كَانَ (مَرْسُومًا) <sup>(١)</sup> فِي دَوَاوِينِ الْقَضَاةِ وَهِيَ فِي أَيْدِيهِمْ، أُجْرِيَتْ عَلَى رُسُومِهَا الْمَوْجُودَةِ فِي دَوَاوِينِهِمْ اسْتِحْسَانًا؛ إِذَا تَنَازَعَ أَهْلُهَا فِيهَا وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهَا رُسُومٌ فِي دَوَاوِينِ الْقَضَاةِ الْقِيَاسُ فِيهَا عِنْدَ التَّنَازُعِ أَنَّ مَنْ أَثَبَّتَ حَقًّا حُكْمَ لَهُ بِهَا. فَمُقْتَضَاهُ أَنْ يُعْمَلَ بِالسَّجَلِ الْمَحْفُوظِ فِي أَيْدِي الْقَضَاةِ وَمَا وَافَقَهُ وَطَابِقَهُ، لَا بِمَا خَالَفَهُ، وَفِي مِثْلِ ذَلِكَ الْقِيَاسِ عَدَمُ الْعَمَلِ بِهَا أَصْلًا إِلَّا بِالْبُرْهَانِ الشَّرْعِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَجَرَ نَاطِرُ الْوَقْفِ قَيْرَاطِينَ فِي طَاحُونَةٍ لِرَجُلٍ تِسْعِينَ سَنَةً فِي عَشْرَةِ عُقُودٍ

٩٧٨ = سُنْئِلَ: فِي طَاحُونَةٍ مَوْقُوفَةٍ وَقَفًّا شَرْعِيًّا، أَجَرَ نَاطِرُهَا قَيْرَاطِينَ مِنْهَا لِرَجُلٍ تِسْعِينَ سَنَةً فِي عَشْرَةِ عُقُودٍ، كُلُّ عَقْدٍ تِسْعُ سِنِينَ بِأَجْرَةٍ قَدْرُهَا ثَلَاثُونَ سُلْطَانِيًّا لَدَى قَاضِي حَنْبَلِيِّ الْمَذْهَبِ، وَكَتَبَ فِي صَكِّ الْإِجَارَةِ مَا صَوَّرْتُهُ: وَحُكْمَ بِمُوجِبِ ذَلِكَ، وَمِنْ مُوجِبِهِ عَدَمُ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ [س ١٥١/١] بِمَوْتِ الْمُتَوَاجِرِينَ أَوْ أَحَدِهِمَا، فَوَضَعَ الْمُسْتَأْجِرُ يَدَهُ عَلَيْهِمَا مُدَّةَ سِنِينَ، وَمَاتَ الْأَجْرُ، ثُمَّ الْمُسْتَأْجِرُ عَنْ وَلَدِيهِ مُحَمَّدٍ وَعِلْوَةَ، فَوَضَعَ أَيْدِيَهُمَا عَلَيْهِمَا، وَرَكِبَهُمَا دَيْنٌ لِرَجُلٍ، وَمَاتَ هَذَا الرَّجُلُ عَنْ صَغِيرَيْنِ هُمَا إِسْمَاعِيلُ وَتُقَيْي، فَأَجَرَ مُحَمَّدٌ - بَعْدَ مَوْتِ أَخِيهِ عِلْوَةَ وَانْحِصَارِ إِرْثِهِ فِيهِ - الْقَيْرَاطِينَ لِإِسْمَاعِيلَ وَتُقَيْيَ بِعَقْدٍ وَصِيَّهُمَا لَهُمَا بَيْتِيَّةَ سِنِي الْإِجَارَةِ، وَوَضَعَ الْوَصِيُّ يَدَهُ عَلَيْهِمَا لِلْيَتِيمَيْنِ، فَتَنَاولَا غَلَّةَ الْقَيْرَاطِينَ مُدَّةَ سِنِينَ. فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؟

(١) فِي ع: لَهَا رُسُوم. وَفِي س (مَرْسُوم)

أَجَابَ: الْإِجَارَةُ الْمَذْكُورَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِكَوْنِهَا إِجَارَةٌ طَوِيلَةً، وَهِيَ لَا تَصَحُّ فِي الْوَقْفِ، وَلِكَوْنِهَا فِي مُشَاعٍ، وَهِيَ لَا تَصَحُّ فِي الْوَقْفِ وَلَا فِي الْمِلْكِ، وَتَجِبُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ عَلَى كُلِّ مَنْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ بِقَدْرِ مُدَّتِهِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسِحُ بِمَوْتِ الْعَاقِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، حَيْثُ عَقَدَهَا الْعَاقِدُ لِنَفْسِهِ، فَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ؛ فَهِيَ قَدْ انْفَسَخَتْ بِمَوْتِ الْمُسْتَأْجِرِ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَهَا لِنَفْسِهِ، وَحُكْمُ الْحَنْبَلِيِّ بَعْدَ انْفِسَاحِهَا بَعْدَ مَوْتِ الْمُتَوَاجِرَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا؛ لَا يُفِيدُ فَائِدَةَ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ الْمَذْكُورَ لَمْ يَقَعْ فِيهِ الْحُكْمُ عَلَى وَجْهِ الشَّرْعِيِّ بِخُصُوصِهِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ حَالَ حَيَاةِ الْمُتَوَاجِرَيْنِ. فَكَيْفَ يُحْكَمُ بَعْدَ الْإِنْفِسَاحِ بِالْمَوْتِ وَلَمْ يَكُنْ، وَالْحُكْمُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي حَادِثَةٍ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ، فَيَنْصَبُّ الْحُكْمُ عَلَيْهَا لِذِفْعِ الْخُصُومَةِ بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ فِيمَا ادَّعَيَا، وَحِينَ حَكَمَ الْحَنْبَلِيُّ بَعْدَ الْإِنْفِسَاحِ بِالْمَوْتِ لَمْ يَكُنْ وَقَعَ الْمَوْتُ، فَهُوَ حُكْمٌ فِي غَيْرِ حَادِثَةٍ، فَلَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ، بَلْ هُوَ إِفْتَاءٌ لَا قَضَاءً، وَمِنَ الْمُقَرَّرِ [ك١٢٨ب، ط١٩٤/] أَنَّ الْأَوْقَافَ تَجِبُ فِيهَا أُجْرَةُ الْمِثْلِ بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ، وَيَجِبُ الْإِفْتَاءُ بِكُلِّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْوَقْفِ؛ صِيَانَةً لَهُ، حَتَّى صَرَّحُوا بِأَنَّ مَنَافِعَ (الْعُضْبِ) <sup>(١)</sup> مَضْمُونَةٌ عَلَى غَاصِبِهَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ بَاعَ أَرْضًا، ثُمَّ ادَّعَى أَنِّي كُنْتُ وَقَفْتُهَا

٩٧٩ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا اشْتَرَى أَخَوَانِ مِنْ عَمْرٍو مَكَانًا مُعَيَّنًا بِشَمَنِ مَعْلُومٍ مَقْبُوضٍ، [ع١١٧ب/] وَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرِيَانِ فِي الْمَكَانِ الْمَزْبُورِ مُدَّةً، وَالْآنَ يَدَّعِي الْمُشْتَرِيَانِ أَنَّ الْمَكَانَ الْمَزْبُورَ وَقْفٌ، فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُمَا بِذَلِكَ وَيُنْقَضُ الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ ثُبُوتِ ذَلِكَ بِالطَّرِيقِ الشَّرْعِيِّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُسْمَعُ دَعْوَاهُمَا عَلَى مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ، إِنْ كَانَ لَهُ مُتَوَلٌّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُتَوَلٌّ؛ فَالْقَاضِي يَنْصِبُ مُتَوَلِّيًا فَيُخَاصِمَانِ وَيُثْبِتَانِ الْوَقْفِيَّةَ، فَإِذَا أَثْبَتَاهَا؛ ظَهَرَ بُطْلَانُ الْبَيْعِ، فَيَسْتَرِدُّ الشَّمْنَ مِنْ بَائِعِهِ، قَالَ فِي (التَّائِرِ خَانِيَّةٍ) نَاقِلًا عَنْ (فَتَاوَى التَّجْنِيسِ): ادَّعَى مُشْتَرِي أَرْضٍ عَلَى بَائِعِهِ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْضُ وَقْفٌ، وَقَدْ بَعْتَهَا مِنِّي أَيُّهَا الْبَائِعُ بِغَيْرِ حَقٍّ، قَالَ: لَيْسَ لَهُ هَذِهِ الْمُخَاصِمَةُ يَعْنِي مَعَ الْبَائِعِ، إِنَّمَا ذَلِكَ لِلْمُتَوَلِّيِّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُتَوَلٌّ، فَالْقَاضِي يَنْصِبُ مُتَوَلِّيًا فَيُخَاصِمُ وَيُثْبِتُ الْوَقْفِيَّةَ، فَإِذَا أَثْبَتَ الْوَقْفِيَّةَ؛ ظَهَرَ بُطْلَانُ الْبَيْعِ فَيَسْتَرِدُّ الْمُشْتَرِي الشَّمْنَ مِنْ بَائِعِهِ.

وَقَالَ فِيهَا أَيْضًا نَاقِلًا عَنْ (النَّسْفِيَّةِ): سُئِلَ عَمَّنِ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ أَرْضًا وَقَبَضَهَا، ثُمَّ ادَّعَى عَلَى الْبَائِعِ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْضُ وَقْفٌ عَلَى كَذَا، وَقَدْ بَعْتَ مَا لَيْسَ لَكَ بَيْعُهُ وَقَبَضْتَ الشَّمْنَ مِنِّي بِغَيْرِ حَقٍّ، فَعَلَيْكَ أَنْ تَرُدَّ الشَّمْنَ عَلَيَّ، هَلْ لَهُ الْمُخَاصِمَةُ؟

وَهَلْ لَهُ أَنْ يُحْلَفَ بِاللَّهِ مَا تَعْلَمُ أَنَّ الْأَرْضَ الَّتِي بَعْتَهَا مِنِّي أَرْضٌ وَقْفٌ كَذَا، وَلَيْسَ عَلَيْكَ رَدُّ الشَّمَنِ عَلَيَّ، فَقَالَ: لَا. وَلَا تَصِحُّ الْخُصُومَةُ إِلَّا لِلْمُتَوَلِّيِّ، وَالْوَجْهُ فِي هَذَا أَنَّ يُخَاصِمَ الْمُتَوَلِّيُّ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مُتَوَلٌّ؛ يَنْصِبُ الْقَاضِي رَجُلًا يُخَاصِمُ، فَإِذَا أَثْبَتَ الْوَقْفِيَّةَ؛ ظَهَرَ بُطْلَانُ الْبَيْعِ، فَيَسْتَرِدُّ الْمُشْتَرِي الشَّمْنَ الْمُؤَدَّى إِلَى الْبَائِعِ. اهـ.

وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الْفُضْلِ الثَّلَاثِ عَشَرَ فِي دَعْوَى الْوَقْفِ وَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِ: ادَّعَى الْمُشْتَرِي عَلَى بَائِعِهِ أَنَّ الْمَبِيعَ وَقْفٌ؛ تُقْبَلُ فِي الْأَصَحِّ [س ١٥١ ب /] وَيُنْقَضُ الْبَيْعُ. اهـ. يَعْنِي: عَلَى بَائِعِهِ إِنْ كَانَ هُوَ الْمُتَوَلِّيُّ.

وَفِي (الْحَاوِي الرَّاهِدِيِّ): (قَعِ خَج) لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ الْحُجْنَدِيِّ: اشْتَرَى أَرْضًا وَتَصَرَّفَ فِيهَا سِنِينَ، ثُمَّ أَقَامَ بَيْنَهُ عَلَى أَنَّ فِيهَا كُرْدَةٌ<sup>(١)</sup> مُسَبَّلَةٌ فَلَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ ثَمَنَ

(١) الكردة بِضَمِّ الْكَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ: وَالْمَقْصُودُ النَّهْرُ الصَّغِيرُ، وَهِيَ لَيْسَتْ عَرَبِيَّةً.



الْكُرْدَةَ، قَالَ وَفِي (ط) (لِلْمُحِيطِ): لَيْسَ الْمُخَاصِمَةُ فِي الْمُسَبَّلَةِ إِلَيْهِ - يَعْنِي: إِلَى الْمُشْتَرِي - مَعَ الْبَائِعِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُتَوَلِّيًا، إِنَّمَا هِيَ لِمُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُتَوَلٌّ؛ نَصَبَ الْقَاضِي مُتَوَلِّيًا حَتَّى يُخَاصِمَ فَيُثَبِّتَ الْوَقْفِيَّةَ وَبُطْلَانَ الْبَيْعِ، ثُمَّ يَسْتَرِدَّ الثَّمَنَ، وَجَوَابُ الْخُجَنْدِيِّ مُسْتَقِيمٌ عَلَى قَوْلِ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَأَبِي اللَّيْثِ، وَالصَّدْرِ الشَّهِيدِ، بِأَنْ دَعَوَاهُ وَإِنْ لَمْ تَصَحَّ، أَيْ عَلَى غَيْرِ الْمُتَوَلِّيِ لِلتَّنَاقُضِ، لَكِنْ بَقِيَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْوَقْفِ، وَأَنَّهَا تُقْبَلُ عَلَى قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَشَايخِ بِدُونِ الدَّعْوَى. اهـ.

وَفِي (الْخُلَاصَةِ): رَجُلٌ بَاعَ أَرْضًا، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ وَقَفْتُهَا، إِنْ قَالَ: هِيَ وَقْفٌ عَلَيَّ، لَا تَصِحُّ هَذِهِ الدَّعْوَى، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْلِفَهُ، أَمَا لَوْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ تُقْبَلُ، كَمَا لَوْ شَهِدُوا عَلَى عَتَقِ الْأَمَةِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَى الْأَمَةِ [ك١٢٩٤، ع١١١٨/١] تُقْبَلُ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا تُقْبَلُ وَإِنْ لَمْ تَصَحَّ الدَّعْوَى هُوَ الْمُخْتَارُ، وَكَذَلِكَ لَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي عَلَى بَائِعِهِ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْضَ وَقَفْتُ عَلَى مَسْجِدٍ كَذَا، وَفِي (الْحَاوِي) قَالَ: تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ وَيُنْقَضُ الْبَيْعُ عِنْدَ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ: وَيَبِ نَأْخُذُ. اهـ. وَالنَّقْلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَثِيرٌ، فَلْتَقْتَصِرْ عَلَى مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى مَكَانًا وَعَمَّرَ فِيهِ عِمَارَةً جَدِيدَةً،

ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْمَكَانَ وَقْفٌ

٩٨٠ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا بَاعَ جَمَاعَةٌ لِأَخْوَيْنِ جَمِيعَ مَكَانٍ مَعْلُومٍ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ جَارٍ فِي مِلْكِ الْبَائِعِينَ بِثَمَنِ مُعَيَّنٍ مَقْبُوضٍ، وَعَمَّرَ الْمُشْتَرِيَانِ فِي الْمَكَانِ الْمَرْبُورِ عِمَارَةً جَدِيدَةً، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْمَكَانَ الْمَرْقُومَ وَقْفٌ، وَحُكِمَ بِهِ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ بِمُوجِبِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، فَهَلْ يَسُوعُ لِلْمُشْتَرِيَيْنِ الرَّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِينَ بِالثَّمَنِ الْمَرْقُومِ، وَبِقِيَمَةِ الْعِمَارَةِ الْمَرْقُومَةِ مَبْنِيَّةً أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ يَسُوعٌ لِلْمُشْتَرِيَيْنِ الرَّجُوعُ بِالثَّمَنِ الْمُوَدَّى إِلَى الْبَائِعِ،  
صَرَخَ بِهِ غَالِبُ عُلَمَائِنَا، وَأَمَّا الرَّجُوعُ بِقِيَمَةِ الْعِمَارَةِ فَلَهُمَا أَنْ يَرْجِعَا بِقِيَمَةِ مَا يُمَكِّنُهُ  
أَنْ يَهْدِمَهُ وَيُسَلِّمَهُ لَهُمَا،

(أ) قَالَ فِي (الْمُجْتَبَى): اشْتَرَى دَارًا وَجَصَّصَهَا أَوْ طَيَّنَ سَطُوحَهَا، ثُمَّ اسْتُحِقَّتْ؛  
لَا يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِقِيَمَةِ الْجِصِّ وَالطِّينِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ مَا يُمَكِّنُهُ أَنْ  
يَهْدِمَهُ وَيُسَلِّمَهُ لَهُ. اهـ.

(ب) وَفِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) وَفِي بَعْضِ الْكُتُبِ: لِلنَّاظِرِ تَمَلُّكُهُ - أَي [ط ١٩٥،  
س ١١٥٢] بِرِضَا الْبَانِي، كَمَا صَرَخَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ - بِأَقْلٍ  
الْقِيَمَتَيْنِ لِلْوَقْفِ مَتْرُوعًا وَغَيْرَ مَتْرُوعٍ بِمَالِ الْوَقْفِ، فَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْبَانِي؛  
فَهُوَ الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ، فَلْيَتَرَبَّصْ إِلَى خَلَاصِهِ، وَإِذَا تَرَبَّصَ عَلَيْهِ أُجْرَةٌ مِثْلِهِ  
لِلْوَقْفِ عَلَى اخْتِيَارِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي ضَمَانِ مَنَافِعِ الْوَقْفِ بِغَيْرِ عَقْدِ إِجَارَةٍ فِيهِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا حَكَمَ مَالِكِيٌّ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِيَّ شَيْءٌ إِنْ ظَهَرَ  
اسْتِحْقَاقُ الْمَبِيعِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ

٩٨١ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا اشْتَرَى أَخْوَانٍ مِنْ جَمَاعَةٍ جَمِيعَ مَكَانٍ مَعْلُومٍ بِثَمَنِ مُعَيَّنٍ  
مَقْبُوضٍ لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ حَنْفِيٍّ بِمُوجِبِ حُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ، ثُمَّ نَفَذَ الْحُجَّةَ الْمَرْقُومَةَ  
حَاكِمُ شَرْعِيٍّ مَالِكِيٍّ، وَحَكَمَ الْحَاكِمُ الْمَالِكِيُّ بِإِسْقَاطِ غَلَّةِ الْمَبِيعِ إِنْ ظَهَرَ مُسْتَحَقًّا  
لِلْغَيْرِ بِمِلْكٍ أَوْ وَقْفٍ، مَا لَمْ يَكُنْ الْمُشْتَرِي عَالِمًا بِالْإِسْتِحْقَاقِ لِلْغَيْرِ حِينَ الْعَقْدِ عَلَى  
قَاعِدَةِ مَذْهَبِهِ الشَّرِيفِ، وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً، وَالْآنَ ظَهَرَ أَنَّ الْمَبِيعَ وَقَفٌ، وَحُكِمَ بِهِ  
لِجَهَةِ الْوَقْفِ، وَيُطَالَبُ أَهْلُ الْوَقْفِ الْمُشْتَرِيَيْنِ الْمَرْبُورَيْنِ بِأُجْرَةِ مِثْلِ الْمَبِيعِ فِي مَدَّةٍ

تَصَرُّفِهِمَا فِيهِ، فَهَلْ يَسُوغُ لِلْحَاكِمِ الْحَنْفِيِّ إِنْفَازَ حُكْمِ الْحَاكِمِ الْمَالِكِيِّ بِإِسْقَاطِ الْغَلَّةِ الْمَرْقُومَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَسُوغُ لِلْحَاكِمِ الْحَنْفِيِّ إِنْفَازَ حُكْمِ الْمَالِكِيِّ فِي ذَلِكَ، لِعَدَمِ وُجُودِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِعَيْنِهِ، وَلَيْسَ الْوَقْفُ كَالْحُرِّيَّةِ، بَلْ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ قَضَاءً عَلَى النَّاسِ كَافَّةً بِخِلَافِ الْحُرِّيَّةِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَلِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْوَقْفِ أَنْ يُطَالِبَ الْمُشْتَرَيْنِ الْمَرْبُورَيْنِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فِي مُدَّةٍ وَضَعِ أَيْدِيهِمَا عَلَيْهِ، عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَاوَى؛ صِيَانَةً لِلْوَقْفِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ، بَلْ لَوْ عَلِمْنَا بِهِ؛ صَارَ حُكْمًا عَلَى سَائِرِ النَّاسِ كَافَّةً.

وَقَدْ اشْتَرَطُوا [لِلنَّفَازِ] [ك١٢٩ب/١] الْحُكْمِ الْمُجْتَهِدِ فِيهِ أَنْ يَصِيرَ الْحُكْمُ حَادِثَةً فَتَجْرِي فِيهِ خُصُومَةٌ صَحِيحَةٌ عِنْدَ الْقَاضِي مِنْ خَصْمٍ عَلَى خَصْمٍ، وَمَا ذَكَرَ مِنْ حُكْمِ الْمَالِكِيِّ لَمْ تَجْرِ فِيهِ خُصُومَةٌ صَحِيحَةٌ عِنْدَ الْقَاضِي مِنْ خَصْمٍ عَلَى خَصْمٍ، حَتَّى يُنْفَذَ حُكْمُهُ فِيهِ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ) بِأَنَّهُ يُفْتَى بِكُلِّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْوَقْفِ فِيمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ، (وَكَذَا) <sup>(١)</sup> صَرَّحَ غَيْرُ مَا وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا بِاخْتِيَارِ الْأَنْفَعِ فَالْأَنْفَعُ لِلْوَقْفِ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ، وَالْإِفْتَاءُ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اِثْنَانِ يَشْتَرِكَانِ فِي جِهَاتٍ مَعْلُومَةٍ، فَقَبِضَ أَحَدُهُمَا  
جَمِيعَ مَعْلُومِهَا، فَحَضَرَ الشَّرِيكَ وَطَلَبَ مَا يَخُصُّهُ

٩٨٢ = سُنِئِلَ: فِي جِهَاتٍ مَعْلُومَةٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا اِثْنَانِ، غَابَ أَحَدُهُمَا أَرْبَعَ سَنَوَاتٍ، وَالْحَاضِرُ يُبَاشِرُهَا وَخَدَهُ، فَقَبِضَ جَمِيعَ مَعْلُومِهَا، وَحَضَرَ الشَّرِيكَ بَعْدَ ذَلِكَ وَطَلَبَ مَا يَخُصُّهُ مِنْهَا، هَلْ لَهُ ذَلِكَ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يُبَاشِرْ وَلَمْ يَنْصِبْ نَائِبًا عَنْهُ يَقُومُ مَقَامَهُ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: وَكَذَلِكَ.

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ وَهْبَانَ أَنَّ الْحَجَّ وَصِلَةَ الرَّحِمِ يُسْقِطُ الْمَعْلُومَ، وَلَا يَسْتَحِقُّ بِهِمَا الْعَزْلَ، فَمَا بِأَلِكِ بغيرِهِمَا؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### نَقْضُ الْقِسْمَةِ

٩٨٣ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ صُورَتُهُ: أَنْشَأَ الْوَاقِفُ الْمَذْكُورُ وَقَفَهُ هَذَا عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ لِصُلْبِهِ الْمَوْجُودِينَ الْآنَ، وَهُمْ: سِرَاجُ الدِّينِ، وَعُمَرُ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَمَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَمَةُ الْكَرِيمِ، (الْمُشْمَلُونَ) (١) الْآنَ بِحَجْرِهِ وَوِلَايَةِ [ع ١١٨٤ ب، س ١٥٢ ب /] نَظَرِهِ، الْقَاصِرُونَ عَنْ دَرَجَةِ الْبُلُوغِ، وَعَلَى مَنْ سَيُخْدِثُهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنَ (الْأَوْلَادِ) (٢)، يُقَسَّمُ رَيْعُ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ بِالْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ قِسْمَةَ الْمِيرَاثِ، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيِّ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقَبِهِمْ كَذَلِكَ، إِلَى أَنْ يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا، وَهُوَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ، تَحْجُبُ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا الطَّبَقَةَ السُّفْلَى دَائِمًا، إِلَّا أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْ مُسْتَحِقِّي الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ عَادَ نَصِيبُهُ لِوَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ أَوْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَمَنْ تُوَفِّي مِنْ مُسْتَحِقِّي الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدِ وَلَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى؛ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أَحَدٌ مِنْ مُسْتَحِقِّي الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ مُسَاوٍ لَهُ فِي دَرَجَتِهِ، عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى أَقْرَبِ الْمَوْجُودِينَ إِلَى الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ، وَشَرَطَ الْوَاقِفُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْأُنْثَى أَنْ تَكُونَ أَيْمًا، فَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ فَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْوَقْفِ، بَلْ يَكُونُ لَهَا السَّكَنُ لَا الْإِسْكَانُ، فَإِنْ تَأَيَّمَتْ؛ عَادَ اسْتِحْقَاقُهَا، فَإِذَا انْقَرَضَ الذُّكُورُ مِنْ أَوْلَادِهِ؛ يَرْجِعُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَقَفًا عَلَى بَنَاتِهِ الْمَوْجُودَاتِ حِينَ ذَاكَ، إِنْ

(١) فِي ع: الْمَشْمُولُونَ.

(٢) فِي ع: أَوْلَادِ.

كُنَّ مُتَزَوِّجَاتٍ أَوْ غَيْرَ مُتَزَوِّجَاتٍ، ثُمَّ مِنْ [ط ١٩٦، ك ١١٣٠ /] بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِ الْبُطُونِ،  
ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ أَبَدًا مَا دَامُوا وَدَائِمًا مَا تَعَاقَبُوا، إِلَى  
أَنْ يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا، وَهُوَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ.

انْقَرَضَتِ الْإِنَاثُ مِنْ أَوْلَادِ الْوَأَقِفِ، وَانْحَصَرَ هَذَا الْوَقْفُ فِي خَلِيلٍ وَشَرُوبِينَ  
وَشَرْفِ الدِّينِ، وَهُمْ أَبْنَاءُ أَبْنَاءِ الْوَأَقِفِ، مَاتَ خَلِيلٌ عَنْ مُحَمَّدِ جَلْبِي، ثُمَّ مَاتَ شَرْفُ  
الدِّينِ عَنِ الْقَاضِي مُحَمَّدٍ وَفَاطِمَةَ وَصَفِيَّةَ، ثُمَّ مَاتَ شَرُوبِينُ عَنِ ابْنَتِهِ نُورِ الْهُدَى، ثُمَّ  
مَاتَ الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ شَرْفِ الدِّينِ أَخُو فَاطِمَةَ وَصَفِيَّةَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدُ  
جَلْبِي بْنُ خَلِيلٍ عَنْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ وَهُنَّ: عَائِشَةُ وَمُؤْمِنَةُ وَرَابِعَةُ، ثُمَّ مَاتَتْ نُورُ الْهُدَى  
بِنْتُ شَرُوبِينَ عَنْ بِنْتٍ، ثُمَّ مَاتَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ مُحَمَّدِ جَلْبِي ابْنِ خَلِيلٍ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ، ثُمَّ  
مَاتَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ شَرْفِ الدِّينِ عَنِ ابْنَيْنِ هُمَا: أَحْمَدُ وَمُحَمَّدُ وَبِئْتَيْنِ: بَدْرَةَ وَصَفَا،  
فَكَيْفَ يُقَسَّمُ الْوَقْفُ بَيْنَ الْمَوْجُودِينَ؟

أَجَابَ: لَصَفِيَّةَ بِنْتُ شَرْفِ الدِّينِ أَرْبَعَةٌ قَرَارِيطُ وَأَرْبَعَةٌ أَحْمَاسُ قِيرَاطُ وَثُلُثُ  
خُمْسِ قِيرَاطٍ، وَلِبِنْتِ نُورِ الْهُدَى بِنْتِ شَرُوبِينَ خَمْسَةٌ قَرَارِيطُ وَأَرْبَعَةٌ أَحْمَاسُ قِيرَاطٍ  
وَثُلُثُ خُمْسِ قِيرَاطٍ، وَلِلرَّابِعَةِ بِنْتِ مُحَمَّدٍ أَرْبَعَةٌ قَرَارِيطُ وَخُمْسُ قِيرَاطٍ وَثُلُثُ خُمْسِ  
قِيرَاطٍ، وَإِلْأُخْتِهَا مُؤْمِنَةَ مِثْلَهَا، وَإِلْأَحْمَدَ بْنِ فَاطِمَةَ قِيرَاطُ وَثَلَاثَةُ أَحْمَاسِ قِيرَاطٍ،  
وَإِلْأَخِيهِ مُحَمَّدٍ مِثْلَهُ، وَإِلْأُخْتَيْهِمَا صَفَا أَرْبَعَةٌ [س ١٥٣، ع ١١١٩ /] أَحْمَاسُ قِيرَاطٍ،  
وَإِلْأُخْتَيْهِمْ بَدْرَةَ مِثْلَهَا، وَذَلِكَ لِتَنْقُضِ الْقِسْمَةِ بِمَوْتِ شَرُوبِينَ لِانْقِرَاضِ دَرَجَتِهِ وَقِسْمَتِهَا  
عَلَى سَبْعَةِ أَسْهُمٍ؛ لِأَنَّ فِيهَا ذَكَرَيْنِ وَثَلَاثَ إِنَاثٍ، فَبِمَوْتِ الْقَاضِي مُحَمَّدٍ؛ اسْتَحَقَّ  
سَهْمَهُ جَمِيعُ أَهْلِ طَبَقَتِهِ الْمَوْجُودِينَ، فَقُسِمَ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ حَسَبَ الْفَرِيضَةِ  
الشَّرْعِيَّةِ فِي ذَلِكَ، وَبِمَوْتِ مُحَمَّدِ جَلْبِي؛ اسْتَحَقَّ سَهْمَهُ بِنَاتُهُ الثَّلَاثَةُ، وَبِمَوْتِ نُورِ

الهُدَى؛ اسْتَحَقَّتْ بِتُّهَا سَهْمُهَا، وَبِمَوْتِ عَائِشَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ جَلْبِي؛ اسْتَحَقَّ سَهْمُهَا أُخْتَاهَا رَابِعَةٌ وَمُؤَمِّنَةٌ وَبِنْتُ نُورِ الْهُدَى؛ لِأَنَّهِنَّ أَهْلُ دَرَجَتِهَا، وَبِمَوْتِ فَاطِمَةَ؛ اسْتَحَقَّ سَهْمُهَا أَوْلَادُهَا: مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ وَصَفَا وَبَدْرَةُ، بِقَوْلِهِ: (أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ) بِالْمِيمِ، وَبِهِ يَتَقَرَّرُ الدُّخُولُ وَلَمْ تُنْقَضِ الْقِسْمَةُ؛ لِعَدَمِ انْقِرَاضِ الْبَطْنِ الَّذِي وَلِيَ الْبَطْنَ الْمُنْقَرِضَ بِمَوْتِ شُرُوبِينَ لِبَقَاءِ صَفِيَّةَ، فَلَوْ انْقَرَضَ بِمَوْتِهَا؛ نَقَضْنَا الْقِسْمَةَ وَقَسَمْنَا الْوَقْفَ عَلَى عَدَدِ الْبَطْنِ الَّذِي يَلِيهِ، وَأَعْطَيْنَا سَهْمَ مَنْ يَمُوتُ لِبَنِيهِ إِلَى أَنْ يَنْقَرِضَ، وَهَكَذَا عَلَى مَا رَجَّحَهُ أَهْلُ التَّحْقِيقِ، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ؛ وَجَدْتَ الْقِسْمَةَ الْمَذْكُورَةَ مُطَابِقَةً لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحِسَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُنْقَضُ الْبِنَاءُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُسْتَحْكِرَةِ بِمَجْرَدِ

قَوْلِ النَّاطِرِ: إِنَّهَا مُسْتَحْكِرَةٌ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ

٩٨٤ = سُئِلَ: فِي أَرْضِ الْوَقْفِ الْقَرَّاحِ إِذَا اسْتَحْكِرَتْ بِأَجْرَةٍ، هِيَ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِاتِّخَاذِهَا دَارًا، بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ أَنَّهَا أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَقِيَمَةُ الْعَدْلِ لَدَى (حَاكِمِ) (١) الشَّرْعِ، وَاتَّخَذَتْ دَارًا، وَانْتَقَلَتْ مِنْ مَالِكٍ إِلَى مَالِكٍ، وَالْآنَ نَاطِرُ الْوَقْفِ يُنَازِعُ فِي كَوْنِ الْأَجْرَةِ دُونَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَيَدَّعِي أَنَّهَا بِغَبْنٍ فَاحِشٍ، وَيُرِيدُ نَقْضَ الْبِنَاءِ، هَلْ يُقْبَلُ (بِمَجْرَدِ) (٢) قَوْلِهِ أَمْ لَا؟

٩٨٥ = وَمَا حُكْمُ الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ؟

٩٨٤ ج = أَجَابَ: لَا يُقْبَلُ (بِمَجْرَدِ) (٣) قَوْلِ النَّاطِرِ: إِنَّ هَذِهِ الْأَجْرَةَ دُونَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْعِمَارَةِ؛ لِأَنَّهُ يُنْكِرُ الزِّيَادَةَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(١) فِي ع: حكام.

(٢) فِي ع: مجرد.

(٣) فِي ع: مجرد.

٩٨٥ ج = وَلَيْسَ لِلنَّاظِرِ نَقْضُ الْبِنَاءِ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ أَنَّهَا دُونَ أُجْرَةِ الْمِثْلِ، وَمَسْأَلَةُ  
 الْإِخْتِكَارِ صَرَّحَ بِهَا صَاحِبُ الْبَحْرِ وَمَنْحِ الْغَفَّارِ، وَهِيَ فِي (أَوْقَافِ الْخَصَافِ) وَكَثِيرٍ  
 مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَبَرَةِ، قَالُوا: إِنْ كَانَتِ الْعِمَارَةُ إِذَا رُفِعَتْ مِنْهَا لَا تُسْتَأْجَرُ بِأَكْثَرِ مِمَّا تَقَرَّرَ؛  
 تُتْرَكُ فِي يَدِ صَاحِبِ الْعِمَارَةِ الَّذِي بِنَاؤُهُ مُتَقَرَّرٌ، وَإِنْ كَانَتْ تُسْتَأْجَرُ بِالْأَكْثَرِ وَرَضِيَ بِهِ؛  
 فَهُوَ أَوْلَى بِدَفْعِ الضَّرْرِ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ رُفِعَ إِنْ لَمْ يَلْحَقْ بِرَفْعِهِ ضَرَرٌ، وَإِنْ لَحِقَ  
 الْأَرْضَ ضَرَرٌ يَتَرَبُّصٌ، وَقِيلَ: لِلنَّاظِرِ أَنْ يَأْخُذَهُ لِلْوَقْفِ بِأَقْلَ الْقِيَمَتَيْنِ مَقْلُوعًا وَغَيْرَ  
 مَقْلُوعٍ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ [س ١٥٣ ب، ك ١٣٠ ب، ط ١٩٧ /] لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ  
 يَشْمَلُ مَسْأَلَةَ الْإِخْتِكَارِ، فَالْوَاجِبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الْقَضَاءِ النَّظَرُ (لِلْجِهَتَيْنِ) (١) جَمْعًا  
 بَيْنَ الْجَانِبَيْنِ بِمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ وَلَا شَيْنَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حُكْمُ الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ إِذَا مَاتَ النَّاظِرُ وَالْمُسْتَحْكِرُ

٩٨٦ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا أَحْكَرَ النَّاظِرُ الَّذِي هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَحْكِمِينَ بِمَعْرِفَةِ  
 الْقَاضِي وَإِذْنِهِ لَوْلَدِهِ مَكَانًا خَرَابًا لِيُعْمَرَهُ بِأُجْرَةٍ، هِيَ أُجْرَةُ الْمِثْلِ حِينَ ذَلِكَ، وَأَمْضَاهُ  
 قَاضٍ آخَرَ، وَعَمَّرَهُ وَتَكَلَّفَ عَلَيْهِ جُمْلَةَ أَمْوَالٍ، وَمَاتَ النَّاظِرُ وَالْمُسْتَحْكِرُ، فَهَلْ لِبَقِيَّةِ  
 الْمُسْتَحْكِمِينَ فِي الْوَقْفِ نَقْضُ بِنَائِهِ، أَمْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؟ وَلِوَرَثَةِ الْمُسْتَحْكِرِ اسْتِيقَاؤُهُ  
 بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ، حَيْثُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَدْ أَفْتَى كَثِيرٌ بِالِاسْتِيقَاءِ؛ إِذْ فِيهِ مُرَاعَاةُ الْجَانِبَيْنِ: جَانِبِ الْوَقْفِ بِدَفْعِ  
 أُجْرَةِ الْمِثْلِ خُصُوصًا إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ، بِحَيْثُ لَوْ فَرَّغَتْ مِنَ الْبِنَاءِ لَا تُؤْجَرُ بِأَكْثَرِ مِنْ  
 ذَلِكَ، وَجَانِبِ مَالِكِ الْبِنَاءِ بَعْدَ إِضْرَارِهِ بِنَقْضِ بِنَائِهِ، وَقَدْ قَالَ فِي (الْقِنِيَّةِ): اسْتَأْجَرَ  
 أَرْضًا وَقَفًّا وَغَرَسَ فِيهَا وَبَنَى، ثُمَّ مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ، فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَسْتَبْقِيَهَا بِأُجْرِ

(١) في ط: من الجهتين. وفي س (بين الجهتين).

الْمِثْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ، وَلَوْ أَبِي الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْقَلْعَ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَسْأَلَةُ الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ، وَهِيَ مَنْقُولَةٌ أَيْضًا فِي (أَوْقَافِ الْخَصَافِ). اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الإِحْكَارُ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ غَيْرُ صَحِيحٍ

٩٨٧ = سُئِلَ: فِي نَاطِرٍ وَقَفٍ، أَحْكَرَ ابْنَةُ الْكَبِيرِ أَرْضَ بُسْتَانٍ لِلْوَقْفِ، وَبِهَا شَجَرَةٌ جَوْزٍ مِنْ غَرَّاسٍ قَدِيمٍ لِلْوَقْفِ، وَلَهَا شَرْبٌ مَعْلُومٌ تَسَعُ سِنِينَ بِانْقِصَافٍ مِنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ نَقْصًا فَاحِشًا؛ إِذْ أُجْرَةُ مِثْلِهَا أَضْعَافٌ مَا عُقِدَ عَلَيْهِ الْإِحْتِكَارُ لَدَى قَاضِي حَنْفِيٍّ، ثُمَّ عَزَلَ النَّاطِرُ بَعْدَ أَنْ غَرَسَ الْمُحْتَكِرُ غَرَّاسًا، وَرَفَعَ الْغَارِسُ الْأَمْرَ إِلَى قَاضِي شَافِعِيٍّ الْمَذْهَبِ، فَأَمَّضَاهُ فِي وَجْهِ أَبِيهِ الْمَعْرُوفِ بَعْدَ عَزْلِهِ، فَتَرَافَعَ النَّاطِرُ الْجَدِيدُ مَعَ الْغَارِسِ لَدَى قَاضِي حَنْبَلِيٍّ، فَأَمَّضَاهُ أَيْضًا لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْغَبْنِ الْفَاحِشِ، الَّذِي ادَّعَاهُ الْمُتَوَلَّى الْجَدِيدُ، [ع ١١٩٤ ب، س ١١٥٤ / ١] هَلْ إِذَا أَقَامَ بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ لَدَى قَاضِي شَرْعِيٍّ أَنْ الْإِحْتِكَارَ وَقَعَ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ الْمَوْجِبِ لِفَسَادِ الْإِجَارَةِ شَرْعًا، تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَيُعْمَلُ بِمُوجِبِهَا؟

٩٨٨ = وَيَلْزَمُ الْمُحْتَكِرَ أُجْرَةُ الْمِثْلِ فِي السَّنِينَ الْمَاضِيَةِ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ التَّنْفِيذِ الصَّادِرِ مِنَ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ؛ لِكَوْنِ تَنْفِيذِ الْأَوَّلِ فِي غَيْرِ وَجْهِ الْخَضَمِ الشَّرْعِيِّ وَالثَّانِي كَانَ لِلْعَجْزِ عَنِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْغَبْنِ الْفَاحِشِ أَمْ لَا؟

٩٨٨ ج = أَجَابَ: اَعْلَمُ أَنَّ إِجَارَةَ الْوَقْفِ بِقَدْرِ مَا لَا يَتَغَابَسُ النَّاسُ فِيهِ لَا تَجُوزُ، وَحُكْمُ ذَلِكَ حُكْمُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ، وَتَجِبُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ بِالْغَبْنِ مَا بَلَغَتْ؛ نَظْرًا لِلْوَقْفِ بِالتَّسْلِيمِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَقَدْ قَالَ عَلَمًاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: (يُفْتَى) (١) بِالضَّمَانِ فِي



غَضِبَ عَقَارِ الْوَقْفِ وَغَضِبَ مَنَافِعِهِ، وَكَذَا بِكُلِّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْوَقْفِ، فِيمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّ شَرْطَ نَفَازِ الْحُكْمِ تَقَدُّمُ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ مِنَ الْخَصْمِ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْخَصْمِ الشَّرْعِيِّ، فَإِنْ فُقِدَ هَذَا الشَّرْطُ؛ لَمْ يَكُنْ حُكْمًا.

قَالَ فِي (الْبَحْرِ) بَعْدَ كَلَامِ طَوِيلٍ: وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ الْإِتِّصَالَاتِ وَالتَّنَافِيزِ الْوَاقِعَةَ فِي زَمَانِنَا الْمَجْرَدَةِ عَنِ الدَّعَاوَى - يَعْنِي: الصَّحِيحَةَ - لَيْسَتْ حُكْمًا، وَصَرَّحُوا أَيْضًا بِأَنَّهُ كَمَا يَصِحُّ الدَّفْعُ يَصِحُّ دَفْعُ الدَّفْعِ، وَكَذَا يَصِحُّ دَفْعُ الدَّفْعِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ يَصِحُّ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَكَذَا يَصِحُّ قَبْلَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ يَصِحُّ بَعْدَهَا، وَكَذَا يَصِحُّ الدَّفْعُ قَبْلَ الْحُكْمِ؛ يَصِحُّ بَعْدَ الْحُكْمِ، وَصَرَّحَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) بِأَنَّ الْمُخْتَارَ [ك/١١٣١] أَنَّ الدَّفْعَ إِذَا بُرِّهَنَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحُكْمِ؛ يُقْبَلُ وَيَبْطُلُ الْحُكْمُ، وَكُتِبْنَا مَشْحُونَةً بِذَلِكَ.

٩٨٧ ج = فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ وَتَقَرَّرَ لَدَيْكَ، لَمْ يَقَعْ عِنْدَكَ شَكٌّ وَلَا اِرْتِيَابٌ فِي قَبُولِ بَيِّنَةِ الْمُتَوَلَّى الْجَدِيدِ بِالْغَيْبِ الْفَاحِشِ، وَوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهَا وَإِبْطَالِ مَا تَقَدَّمَ لِظُهُورِ فَسَادِهِ بِسَبَبِ وَقُوعِهِ بِالْغَيْبِ الْفَاحِشِ الَّذِي تَأْبَاهُ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ وَشُرُوطُ الْوَاقِفِينَ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ الْكُلِّيِّ بِالْوَقْفِ وَهُجُومِ أَهْلِ الْجَرَاءَةِ عَلَيْهِ بِالظُّلْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَذَلِكَ مِمَّا يُغْضِبُ الرَّحْمَنَ، وَيُرْضِي الشَّيْطَانَ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَضَتْ مُدَّةُ إِجَارَةِ الْمُحْتَكِرِ فَلَهُ

أَنْ يَسْتَبْقِيَ الْأَرْضَ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ

٩٨٩ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا مَاتَ الْمُحْكِرُ، فَتَنَاوَلَ مَنْ لَهُ التَّكَلُّمُ عَلَى الْمَكَانِ الْمُحْتَكِرِ

مِنْ وَارِثِهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَكْرِ، هَلْ يَمْضِي عَلَى الصَّحَّةِ وَلَا (يُنْفَسَخُ) (١) الْعَقْدُ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: يَنْفَسَخُ.

أَجَاب: إِذَا بَنَى أَوْ غَرَسَ فِي الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةَ، وَكَانَ الْمُحْتَكِرُ يَدْفَعُ أُجْرَةَ الْمِثْلِ لَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ، وَمَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ؛ فَلَهُ أَنْ يَسْتَبْقِيَهَا بِأَجْرِ الْمِثْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ، وَلَوْ أَبَى الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْقَلْعَ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَإِذَا مَاتَ الْمُحْكِرُ أَوْ الْمُحْتَكِرُ، (فَلِوَارِثِهِ) <sup>(١)</sup> الْإِسْتِبْقَاءُ لِظُهُورِ الْوَجْهِ، وَهُوَ عَدَمُ الْفَائِدَةِ فِي ذَلِكَ؛ [ط ١٩٨ / ١] إِذْ لَوْ قَلَعَ لَا تُوجِرُ بِأَكْثَرِ مِنْهُ، وَلَوْ حَصَلَ ضَرَرٌ مَا مِنْ أَنْوَاعِ الضَّرَرِ بِأَنْ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ أَوْ وَارِثُهُ مُفْلِسًا أَوْ (سَيِّئًا) <sup>(٢)</sup> الْمُعَامَلَةَ أَوْ مُتَغَلِّبًا يُخْشَى مِنْهُ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الضَّرَرِ، يَجِبُ أَنْ لَا يُجْبَرَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ، وَفِي (قَاضِي خَانَ) صَرَاخَةٌ بِذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ شَتَّى، وَكَذَلِكَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَ وَقَفًا عَلَى جِهَةِ بَرٍّ،

وَعَيْنَ لَهُ أَنْضَارًا لَا يَجُوزُ تَبْدِيلُهُمْ

٩٩٠ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى جِهَةِ بَرٍّ وَعَيْنَ لَهُ عَشْرَةَ أَنْفَارٍ، كُلُّ نَفَرٍ بِاسْمِهِ، وَتُوَفِّي الْوَاقِفُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُبَدِّلَهُمْ بِغَيْرِهِمْ أَوْ يُشْرِكَ غَيْرَهُمْ مَعَهُمْ أَوْ يَزِيدَ عَلَيْهِمْ مُخَالِفًا لِمَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا مُخَالِفًا لِمَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ؛ إِذْ شَرَطَ الْوَاقِفُ كَنْصَ الشَّارِعِ، وَالزِّيَادَةَ وَالتَّبْدِيلَ وَالْإِشْرَاكَ [س ١٥٤ ب، ع ١٢٠ / ١] كُلُّ مِنْهَا مُخَالِفٌ لِمَا شَرَطَهُ فَلَا يُسَوِّغُ فِعْلُهُ هَذَا، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ ذَوِي التَّحْقِيقِ: يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ التَّشْبِيهُ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ أَنْ التَّصَرُّفَ فِي الْوَقْفِ عَلَى اتِّبَاعِ شَرَطِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْصَى بِمِلْكِهِ.

(٢) فِي ع: يَسِيءُ.

(١) فِي ع: فَلِوَارِثِهِ.

وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً: إِنَّ قَضَاءَ الْقَاضِي يُنْقَضُ إِذَا كَانَ حُكْمًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ،  
قَالُوا: وَمَا خَالَفَ شَرْطَ الْوَاقِفِ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلنَّصِّ، وَهُوَ حُكْمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، سِوَاءٌ  
كَانَ نَصًّا أَوْ ظَاهِرًا، وَهَذِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الظَّاهِرَةِ الشَّهِيرَةِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ الْكُتُبِ  
الْمُصَرِّحَةِ بِهَا، فَإِنَّهَا كَثِيرَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ أَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يَجْعَلَ بَيْتَ شَعَرٍ مَسْجِدًا لَا يَصِيرُ مَسْجِدًا

٩٩١ = سُنْدِل: فِي رَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْتَ شَعَرٍ مَسْجِدًا، وَيُقِيمَ فِيهِ مُؤَدَّنًا وَإِمَامًا،  
فَهَلْ إِذَا جَعَلَهُ مَسْجِدًا بِنَيْتِهِ وَنَصَبَ فِيهِ مُحْرَبًا، وَكُلَّ مُدَّةٍ قَلِيلَةٍ يَنْقُلُهُ مِنْ بُقْعَةٍ إِلَى بُقْعَةٍ  
فِي أَرْضِ مَوَاتٍ، تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمَسْجِدِ؟

٩٩٢ = وَهَلْ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا»<sup>(١)</sup> أَمْ لَا؟

٩٩١ ج = أَجَابَ: لَا يَصِيرُ مَسْجِدًا، فَلَا تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمَسَاجِدِ؛ لِأَنَّهُ يُنْقَلُ  
وَيُحَوَّلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَالْمَسْجِدُ مِمَّا لَا يُنْقَلُ مِنْ [ك ١٣١ ب / ] مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ،  
وَصَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً بِأَنَّ وَقْفَ الْمَنْقُولِ الَّذِي لَمْ يَجْرِ فِيهِ تَعَامُلٌ لَا يَصِحُّ، وَهَذَا يَكْفِي  
فِي النَّقْلِ، بَلْ قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمَسْجِدَ الْمُتَّخَذَ لِصَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَالْعِيدِ فِيهِ خِلَافٌ، هَلْ  
يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا؟ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مَنْقُولٍ، وَلِأَنَّ شَرْطَهُ التَّابِيدُ، وَهُوَ مَفْقُودٌ  
مِنْ بَيْتِ الشَّعَرِ.

٩٩٢ ج = وَأَمَّا حُصُولُ ثَوَابٍ مَا لِمَنْ اتَّخَذَ ذَلِكَ لِلصَّلَاةِ فَلَا شُبُهَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ  
أَعْمَالِ الْبِرِّ، وَلَا يَضُرُّ فِي ذَلِكَ عَدَمُ أَخْذِهِ لِأَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُمْنَعَ مَنْ  
هَمَّ بِهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) البخاري: (٤٥٠)، ومسلم: (٥٣٣).

مَحْدُودٌ فِي يَدِ ذِي يَدٍ يَدْعِيهِ إِرْثًا، وَآخِرُ أَثْبَتَ وَقَضِيَّتَهُ  
عَلَى ابْنَتِهِ، فَادَّعَى ذُو الْيَدِ أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّتِهَا

٩٩٣ = سُئِلَ: فِي ذِي يَدٍ عَلَى مَحْدُودٍ يَدْعِيهِ مِلْكًا، إِرْثًا عَنِ وَالِدِهِ، وَأَنَّ وَالِدَهُ  
(وَارِثُهُ) (١) عَنِ فُلَانَةَ بِنْتِ عَمِّهِ عَصْبَتِهِ، وَيَدْعِيهِ نَاطِرٌ وَقَفَ خَارِجَ أَنَّهُ وَقَفَ فُلَانِ بْنِ  
فُلَانٍ عَلَى ابْنَتِهِ فُلَانَةَ وَأَوْلَادِهَا وَذُرِّيَّتِهَا، ثُمَّ وَثَّمْ، وَأَثْبَتَهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ، وَحَكَمَ بِهِ  
حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ، فَادَّعَى ذُو الْيَدِ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ ذُرِّيَّتِهَا، وَلَهُ اسْتِحْقَاقٌ فِي الْوَقْفِ، وَأَنَّهُ  
فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَى فُلَانَةَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا، هَلْ يُعْمَلُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ  
أَمْ لَا مَا لَمْ (تَقْم) (٢) بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ مُزَكَّاةٌ عَلَى مَا ادَّعَاهُ؟

أَجَابَ: لَا يُعْمَلُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ مَا لَمْ (تَقْم) (٣) بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بِنَسَبٍ مَعْلُومٍ يَسْتَحِقُّ بِهِ  
فِي الْوَقْفِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ الْمُقَرَّرِ أَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ (بِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ) (٤) لَا تُقْبَلُ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩٩٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، وَمَاتَ عَنِ بَنِيْنٍ، ثُمَّ  
مَاتَتْ وَاحِدَةٌ عَنِ بَنِيْنٍ وَبَنَاتٍ، وَمَاتَتِ الثَّانِيَةُ عَنِ بِنْتٍ، ثُمَّ هَذِهِ الْبِنْتُ عَنِ بِنْتٍ، ثُمَّ  
هَذِهِ عَنِ ابْنِ عَمٍّ، فَهَلْ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْوَقْفِ؟

أَجَابَ: لَا مَدْخَلٌ لَهُ مَا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مِنْ نَوَافِلِ [س ١٥٥/١] الْوَقْفِ، وَقَدْ صَرَّحُوا  
بِأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ؛ يُصْرَفُ إِلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ أَبَدًا  
مَا تَنَاسَلُوا، وَلَا يُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بَاقِيًا وَإِنْ سَفَلَ، لِأَنَّ اسْمَ  
الْأَوْلَادِ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ بِخِلَافِ اسْمِ الْوَالِدِ، فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ ذِكْرَ ثَلَاثَةِ بَطُونٍ، حَتَّى يُصْرَفَ  
إِلَى النِّوَافِلِ مَا تَنَاسَلُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: وَرِثَهُ.  
(٢) فِي ع: يَقْم.  
(٣) فِي ع: يَقْم.  
(٤) فِي ع: بِالْإِجْمَاعِ.

٩٩٥ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقِفِ كَانَ (لِشَخْصٍ) <sup>(١)</sup> فِيهَا كِرْدَارُ أَشْجَارِ زَيْتُونٍ وَعَيْنٍ، يُعَدُّهَا نَاطِرُ الْوَقْفِ كُلِّ سَنَةٍ، فَيَأْخُذُ عَلَى كُلِّ شَجَرَةٍ قَدْرًا مَعْلُومًا، وَقَدْ فَنِيَتْ تِلْكَ الْأَشْجَارُ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا بَعْضُ أَشْجَارِ زَيْتُونٍ، وَالنَّاطِرُ يَطْلُبُ أَنْ يَأْخُذَ الْمِقْدَارَ الَّذِي كَانَ يَأْخُذُهُ عَلَى عَدَدِ الْأَشْجَارِ الَّتِي فَنِيَتْ، وَيَأْبَى صَاحِبُ الْكِرْدَارِ [ع ١٢٠ ب، ط ١٩٩ /] عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ يَتَصَرَّفُ فِي الْأَرْضِ بِمَالِهِ مِنْ حَقِّ الْإِنْتِفَاعِ بِسَبَبِ الْكِرْدَارِ الْمَذْكُورِ بِالزَّرْعِ الشَّتْوِيِّ وَالصَّيْفِيِّ، وَعُرِفَ أَهْلُ تِلْكَ الْجِهَةِ قَاطِبَةً أَنْ يَزْرَعُوا الْأَرْضِي بِحِصَّةٍ مَعْلُومَةٍ مِنَ الْخَارِجِ، فَهَلْ عَلَيْهِ إِذَا زَرَعَ تِلْكَ الْحِصَّةَ الْمَعْرُوفَةَ فِي مِثْلِهِ، أَوْ أَجْرُ الْمِثْلِ لِلْأَرْضِ، أَمْ (الْعَدْدُ) <sup>(٢)</sup> الَّذِي كَانَ يَدْفَعُهُ حَالَ وُجُودِ الدَّوَالِي؟

أَجَابَ: أَمَّا الْأَخْذُ عَلَى حَسَبِ عَدَدِ مَا كَانَ مِنْ شَجَرِ الدَّوَالِي الَّتِي قَدْ فَنِيَتْ فَلَا قَائِلَ بِهِ شَرْعًا، وَأَمَّا أَخْذُ الْحِصَّةِ فَإِنْ كَانَ الْمُتَوَلَّى دَفَعَهَا لِذَلِكَ تَعَيَّنَتْ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا هِيَ عَلَى وَجْهِ الْمُزَارَعَةِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ دَفَعَهَا لِذَلِكَ، فَالْفَتْوَى بِمَا هُوَ أَنْفَعُ لَجِهَةِ الْوَقْفِ، إِنْ رَأَى أَخْذَ الْحِصَّةِ أَنْفَعًا أَخَذَهَا، وَإِنْ رَأَى أَخْذَ أُجْرَةِ [ك ١٣٢ /] مِثْلِهَا دَرَاهِمَ أَنْفَعًا أَخَذَهَا، وَقَدْ صَرَّحُوا بِجَوَازِ دَفْعِ أُجْرَةِ الْوَقْفِ مُزَارَعَةً.

وَفِي (قَاضِي خَانَ): أَرْضٌ مَوْقُوفَةٌ فِي قَرْيَةٍ يَزْرَعُهَا أَهْلُ الْقَرْيَةِ بِالنِّصْفِ أَوْ بِالثُّلُثِ، وَفِيهَا حَاكِمٌ مِنْ جِهَةِ قَاضِي الْبَلَدَةِ، فَاسْتَأْجَرَ رَجُلًا مِنْ هَذَا الْحَاكِمِ هَذِهِ الْأَرْضَ سَنَةً بِدَرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ، فَلَمَّا أَذْرَكَ الزَّرْعُ؛ جَاءَ الْمُتَوَلَّى وَطَلَبَ حِصَّةَ الْوَقْفِ مِنَ الْخَارِجِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لِلْمُتَوَلَّى أَنْ يَأْخُذَ حِصَّةَ الْوَقْفِ مِنَ الْخَارِجِ عَلَى عُرْفِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ؛ لِأَنَّ قَاضِي الْبَلَدَةِ إِنْ كَانَ جَعَلَ الْمُتَوَلَّى مُتَوَلِّيًا قَبْلَ تَقْلِيدِ (الْحَاكِمِ) <sup>(٣)</sup> أَوْ كَانَ مُتَوَلِّيًا مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ، لَا تَدْخُلُ تَوَلِيَةُ الْحَاكِمِ فِي تَقْلِيدِهِ، وَإِنْ كَانَ قَاضِي

(٣) فِي ع: الْحَاكِمِ.

(٢) فِي ع: الْعِدَادِ.

(١) فِي ع: لِرَجُلٍ.

الْبَلَدَةِ جَعَلَ الْمُتَوَلَّى مُتَوَلِّيًا بَعْدَمَا قَلَدَ الْحَاكِمَ الْحُكُومَةَ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمَ عَنِ الْوِلَايَةِ عَلَى تِلْكَ الْأَرْضِ، فَلَا تَصِحُّ إِجَارَتُهَا وَيُجْعَلُ وُجُودُهَا كَعَدَمِهَا، فَمَتَى زَرَعَهَا الْمُسْتَأْجِرُ؛ يَصِيرُ كَأَنَّ الْمُتَوَلَّى دَفَعَهَا مُزَارَعَةً، عَلَى مَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ فِي تِلْكَ الْقَرْيَةِ، فَكَانَ لِلْمُتَوَلَّى أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ مِنَ الْخَارِجِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ مِنْ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ أَرْضًا وَمَاءً لِيَغْرِسَ،  
وَيَكُونَ نِصْفُ الْغِرَاسَةِ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ بِأَجْرِ الْمِثْلِ

٩٩٦ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا [س ١٥٥ ب/] اسْتَأْجَرَ زَيْدٌ مِنْ مُتَوَلَّى وَقَفِ أَرْضًا وَمَاءً  
لِلْوَقْفِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَأَذِنَ الْمُتَوَلَّى لِلْمُسْتَأْجِرِ بِالْغِرَاسِ فِي الْأَرْضِ وَالْمَاءِ يَسْمَى  
الْغِرَاسَ، عَلَى شَرْطِ أَنْ يَكُونَ نِصْفُ الْغِرَاسِ تَبَعًا لِأَرْضِهِ وَمَائِهِ، وَالنِّصْفُ الثَّانِي  
لِلْغَارِسِ، فَنَمَا وَنَشَأَ الْغِرَاسُ وَصَارَ لَهُ غِلَالٌ فَاسْتَحْرَمَهُ الْمُسْتَأْجِرُ، وَاسْتَأْجَرَ مِنَ  
الْمُتَوَلَّى إِجَارَةً جَدِيدَةً، وَأَذِنَ لَهُ بِالْغِرَاسِ مَهْمَا أَرَادَ وَاخْتَارَ، وَوَقَفَ الْمُسْتَأْجِرُ حِصَّةَ  
النِّصْفِ مِنَ الْغِرَاسِ لِأَوْلَادِهِ وَلِحِجَّةِ الْبِرِّ، وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى سَبْعِينَ  
سَنَةً، وَفِي هَذِهِ الْمُدَّةِ كُلَّمَا تَجَدَّدَ لِلْوَقْفِ الْمَذْكُورِ مُتَوَلَّى يَسْتَأْجِرُ مِنْهُ، وَيَسْتَأْذِنُ مِنْهُ  
بِالْغِرَاسِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، فَأَنْشَأَ غِرَاسٌ جَدِيدٌ بَعْدَ جَدِيدٍ، وَمُسْتَجَدٌّ بَعْدَ مُسْتَجَدٍّ،  
فَجَاءَ عَمْرُو وَزَادَ زَوْدًا فَاحْشَى فِي نِصْفِ غِرَاسِ الْوَقْفِ، وَفِي الْأَرْضِ وَالْمَاءِ فَاجْرَهُ  
الْمُتَوَلَّى، فَهَلْ يَسُوعُ لِلْمُتَوَلَّى أَنْ يُؤْجَرَ نِصْفَ الْغِرَاسِ وَأَرْضَ الْوَقْفِ وَالْمَاءَ لِغَيْرِ ذِي  
الْيَدِ وَيَلْزَمَهُ الزَّوْدُ الْفَاحِشُ عَنِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: كُلُّ مِنَ الْإِجَارَةِ الْأُولَى - وَهِيَ الْإِجَارَةُ مِنْ زَيْدٍ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ  
- وَالْإِجَارَةُ الثَّانِيَّةِ - وَهِيَ الْإِجَارَةُ مِنْ عَمْرُو - فَاسِدٌ. أَمَّا الْأُولَى؛ فَلِعَدَمِ ضَرْبِ مُدَّةِ  
مَعْلُومَةٍ لَهَا، وَهُوَ شَرْطٌ، فَنِي (الْحَانِيَّةِ): رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَرْضًا مُدَّةً مَعْلُومَةً عَلَى



(ج) وَصُورُهُ مَا كُتِبَ فِي الْحُجَّةِ بَعْدَ بَيَانِ الدَّعْوَى مِنْ وَكَيْلَيْهَا: أَنَّ الْإِنَاثَ مَمْنُوعَاتٌ بِمُوجِبِ شَرْطِ الْوَاقِفِ الدَّالِّ عَلَيْهِ تَذْكَرُهُ كَاتِبِ الْوِلَايَةِ الَّتِي صُورَتْهَا: وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ذُكُورِهِ بِحَذْفِ الْوَائِي فِيهَا، فَبِمُوجِبِ ذَلِكَ عَرَّفَ الْحَاكِمُ الْوَكِيلَ أَنَّ الْإِنَاثَ مَمْنُوعَاتٌ مِنَ الْوَقْفِ بِسَبَبِ مَا ذَكَرَ، فَهَلِ الْعَمَلُ بِكِتَابِ الْوَقْفِ، أَمْ بِالرَّجْعَةِ الَّتِي مَكْتُوبٌ بِهَا (وَذُكُورِهِ) بِالْوَائِي، أَمْ بِتَعْرِيفِ الْقَاضِي وَمَنْعِهِ لَهَا بِسَبَبِ الْكِتَابِ الدَّالِّ عَلَيْهِ الرَّجْعَةُ الْمَذْكُورَةُ الَّتِي حَذَفَ مِنْهَا الْكَاتِبُ الْوَائِي فِي الْحُجَّةِ، وَهِيَ مُثَبَّتَةٌ بِخَطِّ كَاتِبِ الْوِلَايَةِ، أَمْ الْعِبْرَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بِمَا تَقُومُ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ الشَّرْعِيَّةُ لَا بِمُجَرَّدِ هَذِهِ الْكَوَاعِدِ وَالْخُطُوطِ الْمَرْقُومَةِ؟

أَجَابَ: الْعِبْرَةُ لِمَا تَقُومُ الْبَيِّنَةُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَيْهِ، لَا لِمَا يُوجَدُ مِنَ الْخُطُوطِ وَالْكَوَاعِدِ، فَإِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى كِتَابِ الْوَقْفِ وَثَبَتَ مَضْمُونُهُ بِهَا وَجَبَ الْحُكْمُ بِمَنْعِ بِنْتِ بِنْتِ ابْنِ الْوَاقِفِ لِشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَا فِي التَّذْكَرَةِ الْمَنْصُوصَةِ فِي الْحُجَّةِ السَّاقِطَةِ الْوَائِي لِكَوْنِهِ قَيْدًا لَازِمًا، يَتَخَلَّفُ الْإِسْتِحْقَاقُ بَعْدَمِهِ، وَأَمَّا مَعَ الْوَائِي الَّتِي الْأَصْلُ فِيهَا الْعَطْفُ الَّذِي الْأَصْلُ فِيهِ الْمُغَايِرَةُ لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ وَحَكَمَ بِدُخُولِهَا حَاكِمٌ يَرَاهُ؛ نَفَذَ، أَوْ بَعْدَمِهِ نَفَذَ، إِذَا تَوَقَّرَتْ شُرُوطُ الْحُكْمِ بِصَيْرُورَتِهِ فِي حَادِثَةٍ شَرْعِيَّةٍ، وَإِذَا لَمْ تَقُمْ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنَ الصُّورِ بَيِّنَةٌ؛ يُرْجَعُ إِلَى مُجَرَّدِ النَّظَرِ إِلَى الْمُدَّعِيِ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ، كَمَا يُرْجَعُ فِي الْقَضَايَا الْحُكْمِيَّةِ، فَمَنْ كَانَ ذَا يَدٍ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ بِيَمِينِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ وَسَمَاهُمْ

٩٩٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ: مُحَمَّدٍ وَمُوسَى وَعَلِيٍّ



وَأَبِي الْخَيْرِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ كُلِّ مِنْهُمْ عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقْبِهِمْ، وَبَعْدَهُمْ لَبْرًا لَا يَنْقَطِعُ، مَاتَ الْوَاقِفُ عَنْ أَوْلَادِهِ الْمَذْكُورِينَ، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدٌ عَنِ ابْنِ ابْنِ اسْمُهُ عَوْضٌ، مَاتَ أَبُوهُ فِي حَيَاةِ جَدِّهِ، وَعَنْ ابْنِ اسْمُهُ طَهَ، وَمَاتَ طَهَ عَنِ ابْنِ ابْنِ اسْمُهُ حَسَنٌ، مَاتَ أَبُوهُ فِي حَيَاةِ جَدِّهِ طَهَ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ مَاتَ حَسَنُ الْمَزْبُورُ عَنْ غَيْرِ وُلْدٍ، وَانْفَرَدَ عَوْضٌ فَخِذَا مَنَسُوبًا إِلَى مُحَمَّدِ ابْنِ الْوَاقِفِ، ثُمَّ مَاتَ مُوسَى [ع ١٢١ب، س ١٥٦ب، ك ١١٣٣/١] عَنِ ابْنَيْهِ: حَسَنِ وَكَرِيمٍ، ثُمَّ مَاتَ عَلِيُّ عَنِ ابْنَيْهِ: حُسَيْنٍ وَخَلِيلٍ، ثُمَّ مَاتَ خَلِيلٌ عَنِ عَلِيِّ وَشَمْسِ الدِّينِ وَمُحْيِي الدِّينِ، ثُمَّ مَاتَ حُسَيْنٌ عَنِ ابْنَيْهِ: مُحَمَّدٍ وَعَبْدِ الْبَاقِيِّ وَعَنِ ابْنِ ابْنِ اسْمُهُ فَخْرُ الدِّينِ، مَاتَ أَبُوهُ فِي حَيَاةِ جَدِّهِ، ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدٌ هَذَا عَنِ ابْنَيْهِ مُصْطَفَى وَحُسَيْنِ، ثُمَّ مَاتَ أَبُو الْخَيْرِ عَنِ: نُورِ الدِّينِ، فَالْمَوْجُودُ الْآنَ مِنْ نَسْلِ الْوَاقِفِ: حَسَنٌ وَكَرِيمٌ أَبْنَاءُ مُوسَى ابْنِ الْوَاقِفِ، وَنُورُ الدِّينِ بَنُ أَبِي الْخَيْرِ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَعَوْضُ ابْنُ ابْنِ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَعَلِيُّ وَشَمْسُ الدِّينِ وَمُحْيِي الدِّينِ أَبْنَاءُ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَعَبْدُ الْبَاقِيِّ ابْنُ ابْنِ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَمُصْطَفَى وَحُسَيْنُ أَبْنَاءُ ابْنِ ابْنِ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَفَخْرُ الدِّينِ ابْنُ ابْنِ ابْنِ ابْنِ الْوَاقِفِ، فَكَيْفَ يُتَسَمَّى رِبْعُ الْوَاقِفِ؟

أَجَابَ: يُتَسَمَّى بَعْدَ كُلِّ عَلَى أَوْلَادِهِ، فَيُعْطَى عَوْضُ ابْنِ ابْنِ ابْنِ الْوَاقِفِ رُبْعَهُ وَيَخْتَصُّ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشَارِكَهُ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ إِخْوَةِ أَبِيهِ الثَّلَاثَةِ، وَيُعْطَى حَسَنٌ وَكَرِيمٌ ابْنَا مُوسَى ابْنِ الْوَاقِفِ رُبْعَ أَبِيهِمَا بَيْنَهُمَا سَوِيَّةً، وَيُعْطَى نُورُ الدِّينِ بَنُ أَبِي الْخَيْرِ ابْنِ الْوَاقِفِ رُبْعَ أَبِيهِ فَيَسْتَقِلُّ بِهِ، وَيُعْطَى عَلِيُّ وَشَمْسُ الدِّينِ وَمُحْيِي الدِّينِ وَعَبْدُ الْبَاقِيِّ أَبْنَاءُ ابْنِ ابْنِ الْوَاقِفِ رُبْعَ جَدِّهِمْ يُتَسَمَّى بَيْنَهُمْ أَرْبَاعًا عَلَى قَدْرِ رُءُوسِهِمْ، وَيَحْجُبُونَ فَخْرَ الدِّينِ وَمُصْطَفَى وَحُسَيْنًا أَبْنَاءَ ابْنِ ابْنِ ابْنِ الْوَاقِفِ لِنُزُولِ رُتَبَتِهِمْ عَمَّنْ ذَكَرْنَاهُ مِنْ عَلِيِّ وَمَنْ ذَكَرْنَاهُ مَعَهُ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجَةِ، الَّتِي هِيَ أَعْلَى مِنْ دَرَجَتِهِمْ،

وَالْعِلَّةُ فِيمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحُكْمِ مَا صَرَّحَ بِهِ الْأُصُولِيُّونَ مِنْ أَنَّ كَلِمَةَ (كُلُّ) لِلإِحَاطَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِفْرَادِ، فَاعْتَبِرْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ كَأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ فِي أَوْلَادِهِ مِنْ إِخْوَتِهِ، إِذْ كَلِمَةُ (كُلُّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُنْكَرِ؛ أَوْجَبَتْ عُمُومَ أَفْرَادِهِ، بِخِلَافِ [ط ٢٠١/٢] كَلِمَةَ الْجَمْعِ، فَإِنَّهَا تُوجِبُ عُمُومَ الْإِجْتِمَاعِ دُونَ الْإِنْفِرَادِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ: (كُلُّ مَنْ دَخَلَ هَذَا الْحِصْنَ) الْمَعْرُوفَةَ الْمَشْهُورَةَ بَيْنَهُمْ، فَوَجَبَ بِسَبَبِ ذَلِكَ صَرْفُ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ بَيْنَ أَوْلَادِهِ، يَسْتَقِلُّ بِهِ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ فَأَزِيدُ، ثُمَّ يَقَعُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ أَوْلَادِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ لِقَوْلِهِ: ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ وَثَمَّ، فَيَحْجُبُ فِيهِ الْأَصْلُ فَرْعَهُ وَفَرْعَ غَيْرِهِ لِعَدَمِ اسْتِرَاطِ صَرْفِ نَصِيبِ مَنْ مَاتَ لَوْلَدِهِ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ بَيْنَ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْقَطَ بَعْضُ الذَّرِّيَّةِ حَقَّهُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَا يَسْقُطُ

٩٩٩ = سُبُل: فِي امْرَأَةٍ اسْقَطَتْ حَقَّهَا مِنْ وَقْفِ شَرْطٍ لِلذَّرِّيَّةِ، وَهِيَ مِنْهَا، هَلْ

يَسْقُطُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ إِسْقَاطُهَا، قَالَ فِي (الْحَانِيَّةِ) فِي كِتَابِ الشَّهَادَةِ: أَمَّا الْوَقْفُ عَلَى الْمَدْرَسَةِ مَنْ كَانَ فَقِيرًا مِنْ أَصْحَابِ الْمَدْرَسَةِ يَكُونُ مُسْتَحِقًّا لِلْوَقْفِ اسْتِحْقَاقًا لَا يَبْطُلُ بِإِبْطَالِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: أَبْطَلْتُ حَقِّي، كَانَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ وَيَأْخُذَ بَعْدَ ذَلِكَ. اهـ. هَذَا فِي وَقْفِ الْمَدْرَسَةِ، فَكَيْفَ فِي الْوَقْفِ عَلَى الذَّرِّيَّةِ الْمُسْتَحِقِّينَ بِشَرْطِ الْوَأَقِفِ مِنْ غَيْرِ تَوْقِفِ عَلَى تَقْرِيرِ (الْحُكْمِ) (١)، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ شَرْطَ الْوَأَقِفِ كَنْصِ الشَّارِعِ، فَأَشْبَهَ الْإِزْثَ فِي عَدَمِ قَبُولِهِ الْإِسْقَاطَ، وَقَدْ وَقَعَ لِبَعْضِهِمْ [س ١٥٧/١] فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَلَامٌ يَجِبُ أَنْ يُحَذَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَطْلَقَ الْوَاقِفُ فَهُوَ عَلَى الْإِسْتِغْلَالِ

١٠٠٠ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ وَقَفَهُ وَاقِفُهُ عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ الذُّكُورِ، ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمْ أَبَدًا مَا عَاشُوا، عَلَى أَنَّ الْأُنثَى مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ تَسْتَحِقُّ بِشَرْطِ الرَّمْلَةِ وَالْحَاجَةِ، وَإِذَا تَزَوَّجَتْ سَقَطَ حَقُّهَا مِنَ الْوَقْفِ، يَجْرِي الْحَالُ عَلَى ذَلِكَ أَبَدَ الْأَبْدِينَ، إِلَى أَنْ يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا، [ك ١٣٣ ب، ع ١١٢٢ /] وَهُوَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ، وَجَعَلَ آخِرَهُ عَلَى مَصَالِحِ حَرَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ شَرَطَ شُرُوطًا مِنْهَا: أَنْ يَبْدَأَ النَّاطِرُ بِعِمَارَتِهِ، وَمَا فَضَلَ يُصْرَفُ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ، مَاتَ أَوْلَادُهُ الذُّكُورُ جَمِيعًا وَبَقِيَ أَوْلَادُهُمْ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ صُلْبِهِ إِلَّا بِنْتُ لَهَا أَرْمَلَةٌ مُحْتَاجَةٌ، فَكَيْفَ تُصْرَفُ غَلَّتُهُ؟

١٠٠١ = وَهَلْ إِذَا أَطْلَقَ الْوَاقِفُ الْوَقْفَ وَلَمْ يُعَيِّنْهُ لِلسُّكْنَى أَوْ الْإِسْتِغْلَالِ كَيْفَ

يَكُونُ الْحَالُ؟

١٠٠٠ ج = أَجَابَ: أَمَّا الصَّرْفُ الْآنَ لِغَلَّتِهِ فَهِيَ بِأَسْرِهَا لِابْنَتِهِ لِلتَّرْتِيبِ الْمُسْتَفَادِ

بِ(ثُمَّ)، وَلَمْ يَسْتَشِنْ بِقَوْلِهِ: غَيْرَ أَنَّ مِنْ مَاتَ كَانَ نَصِيبُهُ لِوَلَدِهِ، فَالتَّرْتِيبُ فِيهِ يَعْمُ فَلَا شَيْءَ لِأَوْلَادِ الْبَنِينَ مَعَ وَلَدِ الصُّلْبِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَالْجَمْعُ فِي قَوْلِهِ: (ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ) يُرَادُ بِهِ جِنْسُ الْأَوْلَادِ لَا حَقِيقَةُ الْجَمْعِ؛ إِذِ الْوَاحِدُ يَنْفَرِدُ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ، فَتَكُونُ الْغَلَّةُ كُلُّهَا لَهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَوْلَادِهِ لِصُلْبِهِ، وَهُمْ مِنْ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ، فَحَجَبَتْهُمْ بِعُلُوِّ دَرَجَتِهَا عَلَيْهِمْ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ وَلَا تَوَقُّفَ فِيهِ.

فَتَحَصَّلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ الْغَلَّةِ تُصْرَفُ عَلَى الْأَرْمَلَةِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي هِيَ بِنْتُ

الْوَاقِفِ لِصُلْبِهِ، لَا حَقَّ لِأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ مَا دَامَتْ حَيَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٠٠١ ج = وَأَمَّا مَا يَكُونُ إِذَا وَقَفَ وَلَمْ يَنْصَ عَلَى السُّكْنَى وَلَا الْإِسْتِغْلَالِ،  
فَالْمُصْرَحُ بِهِ فِي كُتُبِنَا أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا أَطْلَقَ الْوَقْفَ؛ فَهُوَ عَلَى الْإِسْتِغْلَالِ لَا السُّكْنَى،  
قَالَ فِي (النَّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ)

وَمَنْ وَقَفَتْ دَارٌ عَلَيْهِ فَمَا لَهُ سِوَى الْأَجْرِ وَالسُّكْنَى بِهَا لَا تُقَرَّرُ

قَالَ شَارِحُهُ ابْنُ الشُّحْنَةِ: مَسْأَلَةُ الْبَيْتِ مِنَ (التَّجْنِيسِ وَالْخَاصِّيِّ): وَقَفَ مَنْزِلًا  
عَلَى وَلَدَيْهِ وَأَوْلَادِهِمَا أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا، فَأَرَادَا السُّكْنَى، لَيْسَ لَهُمَا حَقٌّ فِي السُّكْنَى؛ لِأَنَّ  
حَقَّهُمَا فِي الْعَلَّةِ. اهـ. وَفِي (الْحَانِيَّةِ): دَارٌ مَوْقُوفَةٌ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَكُونُ لِلْمَوْقُوفِ  
عَلَيْهِ أَنْ يَسْكُنَ الدَّارَ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاسْتَدَلَّ فِي ذَلِكَ  
بِجَوَازِ إِجَارَةِ الدَّارِ الْمَوْقُوفَةِ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ حَقُّ السُّكْنَى؛ لَمَا جَازَتْ  
الْإِجَارَةُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُسْتَأْجِرًا سَكَنَى دَارٍ لَهُ حَقُّ السُّكْنَى فِيهَا، وَذَلِكَ  
بَاطِلٌ، فَلَمَّا جَازَتْ الْإِجَارَةُ؛ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ فِي سَكْنَى الدَّارِ بِمَنْزِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ. اهـ.

لِلنَّاظِرِ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ أَنْ يُوصِيَ بِالنَّظَرِ لِغَيْرِهِ

١٠٠٢ = سُئِلَ: فِيمَنْ وَقَفَ وَقَفًا وَفَوَّضَ نَظْرَهُ لِشَخْصٍ، وَتُوْفِّيَ [س ١٥٧ ب،  
ط ٢٠٢/٢] الْوَاقِفُ، ثُمَّ النَّظِيرُ بَعْدَ أَنْ أَوْصَى إِلَى وَلَدِهِ بِالنَّظَرِ، هَلْ يَكُونُ وَلَدُ النَّظِيرِ  
الْمَذْكُورِ أَحَقَّ مِنْ غَيْرِهِ أَمْ لَا؟

١٠٠٣ = وَهَلْ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْوَصِيَّةِ، هَلْ يَجُوزُ نَصْبُ النَّظِيرِ أَجْنَبِيًّا مَعَ وُجُودِ  
مَنْ يَصْلُحُ مِنْ وَلَدِ الْوَاقِفِ وَأَقْرَبَائِهِ أَمْ لَا؟

١٠٠٢ ج = أَجَابَ بِقَوْلِهِ: قَالَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (السَّرَاجِيَّةِ) وَإِنْ مَاتَ  
الْقَيِّمُ بَعْدَ مَا مَاتَ الْوَاقِفُ، فَإِنْ كَانَ الْقَيِّمُ قَدْ أَوْصَى إِلَى غَيْرِهِ فَوَصِيَّتُهُ بِمَنْزِلَتِهِ. اهـ.  
وَمِثْلُهُ فِي (الْبَزَازِيَّةِ). وَفِي (الْبَحْرِ): إِذَا مَاتَ الْمُتَوَلَّى الْمَشْرُوطُ لَهُ بَعْدَ الْوَاقِفِ، فَإِنَّ

الْقَاضِي يَنْصِبُ غَيْرَهُ، وَشَرَطَ فِي (الْمُجْتَبَى) أَنْ لَا يَكُونَ الْمُتَوَلَّى أَوْصَى بِهِ إِلَى رَجُلٍ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَإِنْ كَانَ أَوْصَى لَا يَنْصِبُ الْقَاضِي. اهـ. وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، حَتَّى قَالَ فِي (الْحَايَةِ، وَالظَّهْرِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا - وَالْعِبَارَةُ [ك ١٣٤، ع ١٢٢ ب /] (لِلْحَايَةِ) -: وَلَوْ أَنَّ الْوَاقِفَ جَعَلَ رَجُلًا مُتَوَلِّيًا، وَشَرَطَ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ هَذَا الْمُتَوَلَّى لَيْسَ لَهُ أَنْ يُوصِيَ إِلَى غَيْرِهِ؛ جَازَ هَذَا الشَّرْطُ. اهـ.

وَالْفَقِيهَةُ يَفْهَمُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْأَبْلَغِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ الْوِلَايَةِ لِمُوصِي النَّاطِرِ الْمَذْكُورِ؛ إِذِ التَّنْصِيصِ عَلَى جَوَازِ الشَّرْطِ لِذَفْعِ تَوَهُّمِ يَطْرَأُ عَلَيْهِ بَعْدَمِ الْجَوَازِ كَمَا يَدْرِيهِ مَنْ أَكْثَرَ مِنْ مُعَاشَرَةِ نَفَائِسِ أَبْكَارِ عِبَارَاتِهِمْ، إِذْ مِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ فِي مِثْلِ الْمَسَائِلِ الَّتِي كَثُرَ نَقْلُهَا وَدَوْرَانِهَا بَيْنَهُمْ، حَتَّى كَانَتْهَا مُقَرَّرَةً فِي عِلْمِ كُلِّ فَقِيهٍ، فَيُسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهَا بِذِكْرِ مَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهَا وَيَتَشَعَّبُ مِنْهَا.

١٠٠٣ ج = وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَذَلِكَ، فَإِنَّ كُتُبَ الْمَذْهَبِ طَافِحَةٌ بِهَا، كَمَا هِيَ طَافِحَةٌ بِمَسْأَلَةِ تَوَلِّيَةِ وَلَدِ الْوَاقِفِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، فَإِنَّهُمْ صَرَّحُوا قَاطِبَةً بِأَنَّهُ لَا يَجْعَلُ النَّاطِرُ مِنَ الْأَجَانِبِ مَا دَامَ يُوجَدُ مِنْ وَلَدِ الْوَاقِفِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ مَنْ يَصْلُحُ لِذَلِكَ، قَالُوا: إِمَّا لِأَنَّهُ أَشْفَقُ أَوْ لِأَنَّ مِنْ قَصْدِ الْوَاقِفِ نِسْبَةُ الْوَقْفِ إِلَيْهِ، حَتَّى قَالُوا: فَإِنْ أَقَامَ أَجْنَبِيًّا لِعَدَمِ صِلَا حِيَّةِ أَحَدٍ مِنْ أَقْرَبَاءِ الْوَاقِفِ، ثُمَّ صَارَ مِنْ وَلَدِهِ مَنْ يَصْلُحُ صَرْفُهُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْإِسْتِبْدَالِ اتِّحَادُ الْبَلَدَةِ وَالْمَحَلَّةِ

١٠٠٤ = سُئِلَ: فِي دَارٍ مَوْقُوفَةٍ مَعَ حَاكُورَةٍ<sup>(١)</sup> مُلَاصِقَةٍ لَهَا، اسْتَأْجَرَ الْحَاكُورَةَ رَجُلٌ إِجَارَةً طَوِيلَةً، مَضَى غَالِبُهَا، فَاسْتَبَدَلَتِ الدَّارُ وَالْحَاكُورَةُ بِدَارٍ أُخْرَى فِي بَلَدَةٍ

(١) الْحَاكُورَةُ: قِطْعَةٌ أَرْضٍ تُحْكِرُ لِرِزْقِ الْأَشْجَارِ قَرِيبَةً مِنَ الدُّوْرِ. تاج العروس. مادة (حكر).

أُخْرَى اسْتَبْدَالَ شَرْعِيًّا لَدَى نَائِبِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، فَادَّعَى مُسْتَأْجِرُ الْحَاكُورَةِ عَلَى مُسْتَبْدِلِ الدَّارِ وَالْحَاكُورَةِ فَسَادَ الْإِسْتِبْدَالِ، هَلْ تَصِحُّ دَعْوَاهُ الْفَسَادَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَاطِرٍ عَلَى الْوَقْفِ وَلَا مُسْتَحَقَّ لَهُ، أَمْ لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ فَسَادَ الْإِسْتِبْدَالِ؟

١٠٠٥ = وَمَا الْحُكْمُ فِي الْإِجَارَةِ الطَّوِيلَةِ فِي الْوَقْفِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا؟

١٠٠٦ = وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْإِسْتِبْدَالِ اتِّحَادُ الْبَلَدَةِ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ

فِي بَلَدَةٍ وَاحِدَةٍ أَمْ لَا؟

١٠٠٤ = أَجَابَ: لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ فَسَادَ الْإِسْتِبْدَالِ، بِسَبَبِ كَوْنِهِ مُسْتَأْجِرًا لِلْحَاكُورَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي نَفْسِ الدَّارِ، لَا رَقَبَةٍ وَلَا مَنَفَعَةٍ، إِنَّمَا حَقُّهُ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ فِي [س ١١٥٨/أ] مَنَفَعَةِ الْحَاكُورَةِ فَقَطْ، فَكَيْفَ تَصِحُّ دَعْوَاهُ الْفَسَادَ فِي اسْتِبْدَالِ الدَّارِ وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ عَنْهَا؟ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الدَّارَ وَالْحَاكُورَةَ مَعًا فِي إِجَارَتِهِ لَا يَمْلِكُ فُسْخَ الْبَيْعِ.

قَالَ فِي (الْخَانِيَّةِ): وَلَوْ آجَرَ مِنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ بَاعَ مِنْ غَيْرِهِ لَا يَنْفُذُ بَيْعُهُ فِي حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ، فَإِنْ أَرَادَ الْمُسْتَأْجِرُ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْفُسْخَ. اهـ. وَقَالَ بَعْدَهُ قُبَيْلَ الْكَلَامِ عَلَى الْإِجَارَةِ الطَّوِيلَةِ: الْآجِرُ إِذَا بَاعَ الْمُسْتَأْجِرَ، فَأَرَادَ الْمُسْتَأْجِرُ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ مَعَهُ؛ اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ فِيهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْفُسْخَ. اهـ.

هَذَا، وَلَوْ قَدَّرْنَا أَنَّ لَهُ الْفُسْخَ عَلَى غَيْرِ الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، فَهُوَ لَا يَتَأْتَى إِلَّا فِي الْحَاكُورَةِ لَا غَيْرُ؛ إِذِ الْحَاكُورَةُ لَا يُؤَثِّرُ الْفَسَادُ فِيهَا، الْفَسَادُ فِي الدَّارِ، كَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ مِلْكٍ وَوَقْفٍ، وَلَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، كَمَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُقَرَّرَ، وَدَعْوَى فَسَادِ الْإِسْتِبْدَالِ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ خَضَمِ شَرْعِيٍّ عَلَى خَضَمِ شَرْعِيٍّ،

وَالْمُسْتَأْجِرُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الدَّارِ يَدَّعِيهِ وَلَا نَظَرَ لَهُ وَلَا مِلْكَ مَنفَعَةٍ، [ك١٣٤ب، ط٢٠٣/] فَظَهَرَ كَوْنُهُ لَا يَصْلُحُ خَصْمًا يَدَّعِي بُطْلَانَ الْإِسْتِبْدَالِ فِي الدَّارِ ظُهُورَ الشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ.

١٠٠٥ ج = وَأَمَّا الْحُكْمُ فِي الْإِجَارَةِ الطَّوِيلَةِ فِي الْأَوْقَافِ فَهِيَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ، وَمِنْ جُمْلَةٍ مَنْ نَصَّ عَلَيْهَا صَاحِبُ جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى، قَالَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ: رَجُلٌ آجَرَ ضَيْعَةً ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَكَتَبَ فِي الصَّكِّ أَنَّهُ آجَرَ ثَلَاثِينَ عَقْدًا، كُلُّ عَقْدٍ (عَقِبَ) <sup>(١)</sup> الْأَخْرِي، وَالضَّيْعَةُ وَقْفٌ، فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ هَكَذَا ذَكَرَ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَذَكَرَ فِي (النَّوَازِلِ) اخْتِلَافَ الْمَشَايخِ وَقَوْلَ الْهِنْدُوَانِيِّ، وَاخْتَارَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ: أَنَّهُ لَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ لِصَيَانَةِ الْأَوْقَافِ، وَعَلَيْهِ الْفَتَاوَى. اهـ. يَعْنِي مِنْ دَعْوَى الْمَلِكِ فِيهَا خُصُوصًا فِي هَذَا الزَّمَانِ الْفَاسِدِ، وَذَكَرَ فِي الْبَابِ السَّادِسِ عَنِ الْقَاضِي الْإِمَامِ مَلِكِ الْمُلُوكِ أَبِي الْعَلَاءِ النَّاصِحِيِّ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْإِجَارَةِ الطَّوِيلَةِ فِي الْوَقْفِ، قَالَ:

أَفْتَى بِبُطْلَانِ الْإِجَارَةِ مَعْشَرَ مِنْ زُمْرَةِ الْفُقَهَاءِ قَطْعًا لِأَزْمَا  
وَبِذَلِكَ أَفْتَى لِلتَّائِدِينَ حِسْبَةً كَيْ لَا أَكُونَ بِمَا أُحَرَّرُ ظَالِمًا

[ع١١٢٣/] ثُمَّ قَالَ: الْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَأَفْتَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ بِبُطْلَانِ الْإِجَارَةِ، وَأَنَا أَفْتِي كَذَلِكَ.

١٠٠٦ ج = وَأَمَّا اشْتِرَاؤُ اتِّحَادِ الْبَلَدَةِ فَلَا قَائِلَ بِهِ، وَصَرِيحُ كَلَامِ هِلَالٍ وَالْخَصَّافِ وَقَاضِي خَانَ وَغَيْرِهِمْ بِجَوَازِهِ فِي أَيِّ بَلَدٍ شَاءَ، حَيْثُ كَانَ أَكْثَرَ غَلَّةً وَأَبْعَدَ عَنِ احْتِمَالِ الْخَرَابِ وَقِلَّةِ الرَّغْبَةِ.

(١) فِي ع: عَقِبَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي صَفْعٍ أَحْسَنَ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ فِي مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ تَكُونُ الْمَحَلَّةُ الْمَمْلُوكَةَ خَيْرًا مِنَ الْمَحَلَّةِ الْمَوْقُوفَةِ، [س ١٥٨ ب /] فَمَعْنَى الْأَحْسَنِيَّةِ وَالْخَيْرِيَّةِ فِيمَا هُوَ الْمَقْصُودُ لِلْوَاقِفِ مِنْ تَحْصِيلِ الْغَلَّةِ وَدَوَامِ الْمَنْفَعَةِ، أَلَمْ تَرَهُمْ عَلَّلُوا الْمَسْأَلَةَ بِاحْتِمَالِ الْخَرَابِ فِي أُذُونِ الْمَحَلَّتَيْنِ لِقَلَّةِ الرَّغَبَاتِ فِيهَا، فَكَيْفَ يُقَاسُ الْبَلَدَانِ اللَّذَانِ لَا يَحْتَمِلَانِ الْخَرَابَ عَلَى الْمَحَلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا لِقَلَّةِ الرَّغْبَةِ تَحْتَمِلُ الْخَرَابَ، كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ فِي الْأَمْصَارِ الْكِبَارِ كَمِصْرَ وَغَيْرِهَا؟

وَعَلَيْكَ أَنْ تَتَأَمَّلَ فِي قَوْلِهِ: أَوْ تَكُونُ الْمَحَلَّةُ الْمَمْلُوكَةَ خَيْرًا مِنَ الْمَوْقُوفَةِ، فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمَمْلُوكَةُ خَيْرًا مِنَ الْمَوْقُوفَةِ؛ فَلَا سِتْبَدَالَ جَائِزٌ، وَالْحَالُ هَذِهِ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمَحَلَّةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَانَ كَلَامُ هِلَالٍ الَّذِي هُوَ الْعُمْدَةُ فِي الْوَقْفِ مَرْدُودًا بِكَلَامٍ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ غَيْرٌ مَقْبُولٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَتَوَقَّفُ ثُبُوتُ الْوَقْفِ عَلَى إِحْضَارِ كِتَابِهِ

١٠٠٧ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى ذُرِّيَّةِ شَخْصٍ مَا دَامُوا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ، وَبِهَا شَجَرٌ زَيْتُونٌ قَدِيمٌ، نِصْفُهُ لِمُسْتَحِقِّي الْوَقْفِ، وَنِصْفُهُ بِيَدِ جَمَاعَةٍ تَقَادِمَ الْعَهْدِ عَلَيْهِ، فَادَّعَى بَعْضُ الْجَمَاعَةِ الْمَلِكَ فِي الْأَرْضِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ فِي الشَّجَرِ، وَأَنْكَرَ الْوَقْفَ فِي الْأَرْضِ، وَطَالَبَ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلْوَقْفِ بِإِحْضَارِ كِتَابِ الْوَقْفِ فَأَعْدَرُوا، هَلْ يَتَوَقَّفُ ثُبُوتُ وَقْفِ الْأَرْضِ عَلَى إِحْضَارِهِ، أَمْ لَا يَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى الْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ؟

١٠٠٨ = وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاهِدِ: أَشْهَدُ أَنَّهَا وَقْفٌ، وَأَطْلَقَ، أَوْ قَالَ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ بِهِ: لَمْ أَعَايِنِ الْوَقْفَ، لَكِنِ اشْتَهَرَ عِنْدِي أَوْ أَخْبَرَنِي بِهِ مِنْ أَثِقٍ بِهِ؟

١٠٠٩ = وَهَلْ تُشْتَرَطُ تَسْمِيَةُ الْوَاقِفِ أَمْ لَا حَيْثُ كَانَ قَدِيمًا؟



١٠١٠ = وَهَلْ إِذَا ثَبَتَ وَقْفُ الْأَرْضِ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ يُحْكَمُ فِي أَرْضِهِ وَشَجَرِهِ  
[ك١٣٥، س١٥٩/١] بِكُلِّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْوَقْفِ مِنْ قَلْعِ أَوْ إِتْقَانِ أَمْ لَا؟

١٠١١ = وَهَلْ إِذَا أَقَرَّ أَحَدُ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلْوَقْفِ بِوَضْعِ يَدٍ لِأَحَدٍ عَلَى حِصَّةِ  
مُشَاعَةٍ مِنَ الشَّجَرِ؛ يَمْنَعُ إِقْرَارُهُ دَعْوَى نَاطِرِ الْوَقْفِ وَقَفَ الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةَ أَمْ لَا؟

١٠٠٧ ج = أَجَابَ: لَا يَتَوَقَّفُ ثُبُوتُ الْوَقْفِ عَلَى إِحْضَارِ كِتَابِهِ؛ لِأَنَّ حُجَجَ الشَّرْعِ  
الشَّرِيفِ ثَلَاثٌ: (أ) الْبَيِّنَةُ. (ب) أَوْ الْإِقْرَارُ. (ج) أَوْ النُّكُولُ. وَكِتَابُ الْوَقْفِ إِنَّمَا هُوَ  
كَاغِدٍ بِهِ خَطٌّ، وَهُوَ لَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَالْعِبْرَةُ  
فِي ذَلِكَ لِلْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

١٠٠٨ ج = وَفِي الْوَقْفِ، يَسُوعُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ بِالسَّمَاعِ وَيُطْلِقَ، وَلَا يَضُرُّ فِي  
شَهَادَتِهِ قَوْلُهُ بَعْدَ شَهَادَتِهِ: لَمْ أَعَايِنِ الْوَقْفَ، وَلَكِنْ اسْتَهَرَّ عِنْدِي أَوْ أَخْبَرَنِي بِهِ مَنْ أَتَى  
بِهِ.

١٠٠٩ ج = وَفِي اشْتِرَاطِ تَسْمِيَةِ الْوَاقِفِ خِلَافَ بَيْنَ أَيْمَتِنَا مَشْهُورٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِزًا لِلْعُدَّةِ: يَنْبَغِي أَنْ تُقْبَلَ لَوْ كَانَ قَدِيمًا، وَقَفُّ  
مَشْهُورٌ قَدِيمٌ لَا يُعْرَفُ وَاقِفُهُ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ ظَالِمٌ فَادَّعَى الْمُتَوَلَّى أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى كَذَا  
مَشْهُورٌ وَشَهِدَ كَذَلِكَ، فَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يَجُوزُ. اهـ.

١٠١٠ ج = وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّهُ يُفْتَى بِالضَّمَانِ فِي غَضَبِ عَقَارِ الْوَقْفِ  
وَعَضْبِ مَنَافِعِهِ، وَكَذَا بِكُلِّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْوَقْفِ، فِيمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ، هَكَذَا صَرَّحَ  
بِهِ فِي (الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ).

١٠١١ ج = وَإِقْرَارُ أَحَدِ الْمُسْتَحِقِّينَ بِوَضْعِ يَدٍ لِرَجُلٍ عَلَى حِصَّةٍ مِنْ (شَجَرِهِ) (١)

لَا يَمْنَعُ الْمُقَرَّرَ نَفْسَهُ إِذَا [ع ١٢٣ ب، ط ٢٠٤ /] كَانَ هُوَ النَّظِيرَ الْمُتَكَلِّمَ عَلَى الْوَقْفِ مِنْ دَعْوَى الْوَقْفِ؛ إِذِ الْيَدُ مُتَنَوِّعَةٌ إِلَى: (أ) يَدِ حَقٍّ. (ب) وَيَدِ عُدْوَانٍ. (أ=) وَيَدِ الْحَقِّ مُتَنَوِّعَةٌ إِلَى (١) يَدِ إِجَارَةٍ. (٢) وَإِعَارَةٍ. (٣) وَوَدِيعَةٍ. (٤) وَمِلْكٍ. فَلَا تُمْنَعُ الْمُقَرَّرَ نَفْسَهُ، فَكَيْفَ تَمْنَعُ غَيْرَهُ؟ وَهَذَا الْمَنْعُ بِدَيْهِي الْبُطْلَانِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُشْبِهُ التَّنَاقُضَ وَلَا الدَّفْعَ، وَبَابُ الدَّعْوَى فِي الْوَقْفِ مَفْتُوحٌ غَيْرُ مَقْفُولٍ، وَإِلَيْهِ قَدْ دَعَا وَنَدَبَ الْعُلَمَاءُ وَأَكَابِرُ الْفُحُولِ، وَكُلُّ مَا ذَكَرَ فِيهِ مِمَّا هُوَ عَنْهُ مَسْئُولٌ قَدْ تَصَافَرَتْ وَتَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ النُّقُولُ، فَلَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى الْإِسْهَابِ وَكَثْرَةِ الْإِطْنَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَقَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ وَعَلَى تَابِعِهِ

١٠١٢ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ، وَقَفَ وَقَفًا عَلَى زَوْجَتِهِ زَاهِدَةً بِنْتِ مُرَادٍ، وَعَلَى تَابِعِهِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ سَوِيَّةً بَيْنَهُمَا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمَا وَنَسْلِهِمَا وَعَقْبِهِمَا وَذُرِّيَّتِهِمَا أَبَدًا مَا عَاشُوا وَدَائِمًا مَا بَقُوا، ثُمَّ بَعْدَ انْقِرَاضِ نَسْلِهِمَا وَذُرِّيَّتِهِمَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى مَصَالِحِ الصَّخْرَةِ الْمُشْرِفَةِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الشَّرِيفِ، مَاتَتِ الزَّوْجَةُ الْمَذْكُورَةُ لَا عَنُ وَلَدٍ، هَلْ يُصْرَفُ نَصِيحَتُهَا لِمَصَالِحِ الصَّخْرَةِ الشَّرِيفَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُصْرَفُ نَصِيحَتُهَا إِلَى الصَّخْرَةِ الشَّرِيفَةِ؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ لَهَا مَشْرُوطٌ بِانْقِرَاضِ نَسْلِهِمَا، وَلَمْ يُوْجَدْ هَذَا الشَّرْطُ، فَلِذَلِكَ امْتَنَعَ، وَالْحَالُ هَذِهِ. وَلِلْقَاضِي صَرْفُهُ لِلتَّابِعِ وَذُرِّيَّتِهِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى غَرَضِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### نَقْضُ الْقِسْمَةِ

١٠١٣ = سُئِلَ مِنْ دِمَشْقَ: فِيمَا إِذَا أَنْشَأَ وَاقِفٌ وَقَمَهُ عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ يَعُودُ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى أَوْلَادِهِ [ك ١٣٥ ب /] لِصَلْبِهِ الْمَوْجُودِينَ يَوْمَئِذٍ، وَهُمْ: مُحَمَّدٌ

زَيْنُ الْعَابِدِينَ، وَصَلَّاحُ الدِّينِ يُوسُفُ، وَأُمُّ هَانِيٍّ، بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، لِلذَّكَرِ  
مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لِلْوَاقِفِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ مِنَ (الْأَوْلَادِ) <sup>(١)</sup> الذُّكُورِ  
وَالْإِنَاثِ، بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، يَسْتَقِلُّ بِهِ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ عِنْدَ (انْفِرَادِهِ) <sup>(٢)</sup>،  
وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا، يَجْرِي ذَلِكَ عَلَيْهِمْ مُدَّةَ حَيَاتِهِمْ مِنْ غَيْرِ شَرِيكَ لَهُمْ فِي  
ذَلِكَ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ يَعُودُ ذَلِكَ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ مِنْهُمْ خَاصَّةً  
دُونَ الْإِنَاثِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ كَذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى  
أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ نَظِيرَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ وَإِنْ سَفَلُوا بَيْنَهُمْ، عَلَى  
الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ، عَلَى أَنَّهُ مَنْ تُوَفِّيَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ  
وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ عَنْ وُلْدٍ، أَوْ وُلْدِ وُلْدٍ أَوْ نَسْلِ أَوْ عَقْبٍ؛ عَادَ [س ١٥٩، ب، ع ١١٢٤/ ]  
نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ لِوَلَدِهِ أَوْ وُلْدِ وُلْدِهِ أَوْ نَسْلِهِ أَوْ عَقْبِهِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وُلْدٍ  
وَلَا وُلْدِ وُلْدٍ وَلَا نَسْلِ وَلَا عَقْبٍ؛ عَادَ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ لِمَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي  
طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ الْوَقْفِ  
الْمَذْكُورِ وَتَرَكَ وُلْدًا أَوْ وُلْدَ وُلْدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ؛ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْمَتْرُوكُ مَا كَانَ  
يَسْتَحِقُّهُ الْمُتَوَفَّى أَنْ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَقَامَ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ مَقَامَهُ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ انْقِرَاضِ  
أَوْلَادِ الذُّكُورِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ، يَعُودُ ذَلِكَ وَقْفًا عَلَى مَنْ يُوجَدُ  
مِنْ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ وَالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ،  
عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ، وَعِنْدَ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ  
وَنَسْلِهِمْ وَعَقْبِهِمْ؛ يَعُودُ ذَلِكَ وَقْفًا عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ أَوْلَادِ الْمَرْحُومِ الْقَاضِي  
وَلِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمَرْحُومِ الْخَوَاجَا زَيْنِ (الْعَابِدِينَ) <sup>(٣)</sup> عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ فَرِيوَاتٍ  
سِبْطِ وَالِدِ الْوَاقِفِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، وَمِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقْبِهِ بَيْنَهُمْ عَلَى

(٣) في ع: الدين.

(٢) في ع: إفراده.

(١) في ع: اولاد.

الْفَرِيضَةَ الشَّرْعِيَّةَ، عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ، وَبَعْدَ الْإِنْقِرَاضِ عَلَى جِهَةٍ بَرِّ مُتَّصِلَةٍ، فَانْقَرَضَ أَوْلَادُ الذُّكُورِ، وَآلُ الْوَقْفِ إِلَى أَوْلَادِ الْبِنَاتِ، ثُمَّ انْحَصَرَ فِي بِنْتٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ الْمَذْكُورَةُ، وَآلُ الْوَقْفِ إِلَى ذُرِّيَّةِ وَلِيِّ الدِّينِ سِبْطِ وَالِدِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ، وَالْمَوْجُودُ الْآنَ جَمَاعَةٌ مِنْ ذُرِّيَّةِ وَلِيِّ الدِّينِ الْمَذْكُورِ، بَعْضُهُمْ أَعْلَى طَبَقَةٍ مِنْ بَعْضِ، فَهَلْ يَسْتَحِقُّ غَلَّةَ الْوَقْفِ أَهْلُ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا دُونَ أَهْلِ الطَّبَقَةِ السُّفْلَى؛ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ: عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ، وَلَا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ أَهْلِ الطَّبَقَةِ السُّفْلَى شَيْئًا مَعَ وُجُودِ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا، حَيْثُ لَمْ يَقُلِ الْوَاقِفُ: عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ، بَلْ قَالَ: عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ فَقَطُّ؟

أَجَابَ: جَمِيعُ مَا يُرَاعَى فِي أَوْلَادِ الْوَاقِفِ مِنْ حَجَبِ الْأَصْلِ فَرَعَهُ دُونَ فَرَعِ غَيْرِهِ، يُرَاعَى فِي أَوْلَادِ الْمَرْحُومِ الْقَاضِي [ط ٢٠٥، ك ١٣٦، س ١٦٠/١] وَلِيِّ الدِّينِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي مَفْهُومِ التَّرْتِيبِ قَطْعًا وَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ الشَّرْطُ، وَهَذَا بِدِيَهِي التَّعَقُّلِ، أَلَمْ تَرَهُ قَدْ قَالَ: فِيهِمْ. مُنَبِّهًا عَلَى الْإِسْتِوَاءِ فِي (الْحُكْمِ) (١)، حُكْمُ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَتَرْتِيبُهُ شَرْطٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: شَرْطُهُ - أَيِ: الْوَاقِفِ - التَّرْتِيبُ، جِئْتَ بِبِصِحَّةٍ، فَلَا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا شَيْئًا مَعَ أَصُولِهِمْ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُمْ ذَلِكَ مُرْتَبٌ عَلَى مَوْتِهِمْ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ؛ كَانَ نَصِيبُهُ لَوْلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ، وَلَا يُحْجَبُ بِمَنْ فَوْقَهُ، وَمَنْ مَاتَ لَا عَنَ وَلَدٍ؛ فَنَصِيبُهُ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ، ثُمَّ نَقُضَ الْقِسْمَةُ بَعْدَ انْقِرَاضِ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا، وَالْقِسْمَةُ عَلَى الَّتِي تَحْتَهَا هُوَ الْقَوْلُ الْأَصَحُّ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ إِلَى الْعَدْلِ وَالْأَبْعَدُ عَنِ التَّفَاوُتِ الْفَاحِشِ فِي (الْأَفْضَلِ) (٢)، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: الْكُلِّ.

(٢) فِي ع: الْفَضْلِ.

إِذَا أَسْكَنَ حَاكِمُ الْبَلَدَةِ شَخْصًا فِي دَارِ الْوَقْفِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَجْرُ

١٠١٤ = وَسُئِلَ مِنْهَا أَيْضًا: فِيمَا إِذَا كَانَتْ مَدْرَسَةً لَهَا مُدْرَسٌ وَمُعِيدٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ،  
وَلَهَا أَوْقَافٌ مِنْ مُسَقِّفَاتٍ وَغَيْرِهَا، وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ دَارٌ، مَاتَ السَّاكِنُ فِيهَا، فَذَهَبَ  
زَيْدٌ فَطَلَبَهَا مِنْ حَاكِمِ الْبَلَدَةِ، فَأَسْكَنَهُ إِيَّاهَا، مَعَ أَنَّ لِلْمَدْرَسَةِ مُتَوَلِّيًا خَاصًّا، فَهَلْ يَكُونُ  
ذَلِكَ الْعَطَاءُ وَالْإِذْنُ لِرَزِيدٍ غَيْرِ وَاقِعَ مَوْقِعَهُ؟

١٠١٥ = وَتَلَزَمَهُ الْأَجْرَةُ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى؟

١٠١٦ = وَإِذَا بَنَى بِنَاءً يَكُونُ غَيْرَ مُحْتَرَمٍ أَمْ لَا؟

١٠١٤ ج = أَجَابَ: لَا يَكُونُ وَاقِعًا مَوْقِعَهُ مَعَ الْمُتَوَلِّيِ الْخَاصِّ، فَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ  
مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي يَتَمَرَّعُ عَلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْفُرُوعِ وَالْفَوَائِدِ: الْوِلَايَةُ الْخَاصَّةُ أَقْوَى مِنَ  
الْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ، وَقَدْ فَرَّغَ عَلَيْهَا فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) فُرُوعًا، مِنْ جُمْلَتِهَا مَا هُوَ صَرِيحٌ  
فِي الْمَسْأَلَةِ، قَائِلًا: وَعَلَى هَذَا لَا يَمْلِكُ الْقَاضِي التَّصَرُّفَ فِي الْوَقْفِ مَعَ وُجُودِ نَاطِرِهِ  
وَلَوْ مَنْصُوبًا مِنْ قَبْلِهِ.

وَفِي (الْبَحْرِ) فِي أَثْنَاءِ شَرْحِهِ (لِلْكَتَبِ) فِي قَوْلِهِ: وَإِنْ جَعَلَ الْوَاقِفُ غَلَّةَ الْوَقْفِ  
لِنَفْسِهِ وَوِلَايَةَ الْقَاضِي مُتَأَخِّرَةً عَنِ الْمَشْرُوطِ لَهُ وَعَنْ وَصِيِّهِ. وَفِيهِ وَفِي (الْفَتَاوَى  
الصُّغْرَى): إِذَا مَاتَ الْمُتَوَلِّيُ وَالْوَاقِفُ حَيًّا، فَالرَّأْيُ فِي نَصْبِ قِيَمٍ آخَرَ إِلَى الْوَاقِفِ  
لَا إِلَى الْقَاضِي، فَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ مَيِّتًا؛ فَوْصِيَّهُ أَوْلَى مِنَ الْقَاضِي، وَفِيهِ: شَرَطَ فِي  
(الْمُجْتَبَى) لِصِحَّةِ نَصْبِ الْقَاضِي أَنْ لَا يَكُونَ الْمُتَوَلِّيُ أَوْصَى بِهِ إِلَى رَجُلٍ عِنْدَ مَوْتِهِ،  
فَإِنْ كَانَ أَوْصَى؛ لَا يَنْصَبُ الْقَاضِي.

وَفِيهِ نَقْلًا عَنِ (التَّارِخَانِيَّةِ): الْوَقْفُ إِذَا كَانَ عَلَى أَرْبَابٍ مَعْلُومِينَ يُحْصَى عَدَدُهُمْ  
إِذَا نَصَبُوا مُتَوَلِّيًا بَدُونَ اسْتِطْلَاعِ رَأْيِ الْقَاضِي؛ يَصِحُّ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ، ثُمَّ نَقَلَ

عَنْهَا قَائِلًا عَنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ: إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى نَصْبِ رَجُلٍ مُتَوَلِّيًا لِمَصَالِحِ الْمَسْجِدِ، فَتَوَلَّى [ع ١٢٤ب/] ذَلِكَ بِاتِّفَاقِهِمْ: اتَّفَقَ الْمَشَايخُ الْمُتَأَخَّرُونَ وَأُسْتَاذُنَا الْأَفْضَلُ أَنْ يَنْصُبُوا مُتَوَلِّيًا، وَلَا يُعْلِمُوا الْقَاضِيَ فِي زَمَانِنَا، لِمَا عُرِفَ مِنْ طَمَعِ الْقُضَاةِ فِي أَمْوَالِ الْأَوْقَافِ. اهـ.

وَأَقُولُ: لَعَمْرِي لَقَدْ نَظَرَ الْمُتَأَخَّرُونَ النَّظَرَ الصَّحِيحَ وَنَحْنُ مُتَأَخَّرُو الْمُتَأَخَّرِينَ قَدْ نَظَرْنَا مِنْ طَمَعِهِمْ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنِ الْحَدِّ، وَمُوجِبٌ لِلْبُعْدِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَالطَّرْدِ وَالصَّدِّ.

١٠١٥ ج = وَمِنَ الْمُقَرَّرِ وَفِي غَالِبِ الْكُتُبِ مُسَطَّرٌ: أَنَّ مَنَافِعَ الْوَقْفِ تُضْمَنُ بِالِاسْتِهْلَاكِ، فَعَلَى سَاكِنِ الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِسَكْنِهِ.

١٠١٦ ج = وَيَهْدِمُ مَا بَنِيَ بِهَا، وَيُرْفَعُ لَوْ لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ أَضُرَّ فَقَدْ ضَيَعَ مَالَهُ فَلْيَتَرَبَّصْ إِلَى خَلَاصِهِ بِالْإِنْهَادِ، وَفِي بَعْضِ الْكُتُبِ: لِلنَّاظِرِ تَمَلُّكُهُ بِأَقْلِ الْقِيَمَتَيْنِ مَنْرُوعًا وَغَيْرَ مَنْرُوعًا بِمَالِ الْوَقْفِ، صُرِّحَ بِهِ فِي [ك ١٣٦ب، س ١٦٠ب/] (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٠١٧ = سُئِلَ: فِي وَاقِفٍ مَشْرُوطٍ فِيهِ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ؛ فَنَصِيْبُهُ لَهُ بَعْدَ أَنْ رَتَبَ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ، فَهَلْ إِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلْوَقْفِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى عَنْ وَلَدٍ قَبْلَ انْتِقَاضِ الْقِسْمَةِ بِانْقِرَاضِ دَرَجَتِهِ يُضْرَفُ نَصِيْبُهُ لَوْلَدِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُضْرَفُ نَصِيْبُ مَنْ مَاتَ لَوْلَدِهِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ) إِخ، مُخَصَّصًا لِقَوْلِهِ: (الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى)، فَيَحْجُبُ الْأَصْلُ فَرَعَهُ لَا فَرَعٌ غَيْرَهُ، وَيُعْطَى نَصِيْبُ كُلِّ مَنْ مَاتَ جَمِيعُهُ لِفَرَعِهِ، وَيَسْتَمِرُّ الْحَالُ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ

تَنْقَرِضُ الطَّبَقَةُ الْأُولَى بِأَسْرِهَا، فَتَنْقَرِضُ الْقِسْمَةُ وَتُقَسَّمُ الْغَلَّةُ بَيْنَ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ، فَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِهَا عَنْ وَلَدٍ؛ انْتَقَلَ نَصِيْبُهُ إِلَيْهِ إِلَى أَنْ تَنْقَرِضَ، وَهَكَذَا يُفْعَلُ فِي كُلِّ بَطْنٍ، كَمَا حُرِّرَ فِي مَحَلِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْتِزَامُ الْعِمَارَةَ تَبَرُّعًا

١٠١٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ التَزَمَ لِحِجَّةٍ وَقَفَّ بِعِمَارَتِهِ، وَإِجْرَاءِ طَعَامِهِ الْمَشْرُوطِ، [ط ٢٠٦ /] وَإِصَالِ عُلُوفَاتِ مَرْتَزَقَتِهِ وَجَمِيعِ لَوَازِمِهِ بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ، وَإِنْ اِحْتِاجَ إِلَى زِيَادَةٍ عَنْهُ يَدْفَعُهُ مِنْ مَالِهِ مُتَبَرِّعًا، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا يَصِحُّ؟

١٠١٩ = وَهَلْ إِذَا غَضِبَ غَاصِبٌ شَيْئًا مِنْ مَالِ الْوَقْفِ الَّذِي تَحْتَ يَدِ وَكَيْلٍ مُتَوَلِّيهِ يَضْمَنُهُ الْوَكَيْلُ، أَمْ يَذْهَبُ عَلَى الْوَقْفِ كَيْفَ الْحَالُ؟

١٠١٨ ج = أَجَابَ: لَا يَصِحُّ الْإِلْتِزَامُ الْمَذْكُورُ، بَلْ هُوَ أَجْنَبِيٌّ خَارِجٌ عَنِ الشَّرْعِ الْوَاضِحِ الْمَشْهُورِ، فَلَا يَلْزَمُهُ التَّبَرُّعُ بِالزِّيَادَةِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا، وَإِنْ شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ؛ إِذْ هُوَ التِّزَامُ مَا لَا يَلْزَمُ شَرْعًا، فَيَرْتَدُّ عَلَى عَكْسِهِ.

١٠١٩ ج = وَمَا وَقَعَ عَلَيْهِ غَضَبُ الْغَاصِبِ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ لَا يَضْمَنُهُ الْوَكَيْلُ، حَيْثُ لَمْ يَجِدْ لِدْفَعِهِ عَنْهُ مِنْ سَبِيلٍ، وَالْمُطَالَبُ بِهِ هُوَ الْغَاصِبُ، تَعَسَتْ نَفْسُهُ الْفَاجِرَةُ، فَإِنْ أَدَّاهُ فِي الدُّنْيَا، وَإِلَّا طُولِبَ بِهِ فِي الْآخِرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاتَ أَحَدُ الْمُسْتَحِقِّينَ عَنْ أَخٍ وَابْنِ بِنْتٍ

ادَّعَى أَنْ اسْتَحَقَّاقَ الْمُتَوَفَّى لَهُ

١٠٢٠ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ، مَاتَ أَحَدُ مُسْتَحِقِّيهِ عَنْ أَخٍ وَابْنِ بِنْتٍ، ادَّعَى

ابْنُ الْبِنْتِ أَنْ اسْتَحَقَّاقَ الْمُتَوَفَّى إِلَيْهِ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَاب: إِنْ كَانَ لِلْوَقْفِ كِتَابٌ فِي دِيْوَانِ الْقُضَاةِ الْمُسَمَّى فِي عُرْفِنَا بِالسَّجْلِ، وَهُوَ فِي أَيْدِيهِمْ اتَّبَعَ مَا فِيهِ اسْتِحْسَانًا؛ إِذَا تَنَازَعَ فِيهِ أَهْلُهُ، وَإِلَّا يُنْظَرُ إِلَى الْمَعْهُودِ مِنْ حَالِهِ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الزَّمَانِ؛ مِنْ أَنَّ قُؤَامَهُ كَيْفَ كَانُوا يَعْمَلُونَ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمِ الْحَالُ فِيمَا سَبَقَ؛ رَجَعْنَا إِلَى الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ بِالْبُرْهَانِ حَقًّا حُكْمَ لَهُ بِهِ.

فَإِذَا عُلِمَ ذَلِكَ، فَابْنُ الْبِنْتِ إِنْ ظَهَرَ لِلْقَاضِي فِي الْكِتَابِ الْمَوْصُوفِ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ حِصَّةَ جَدِّهِ لِأُمَّهُ تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ ظُهُورًا بَيِّنًا أَوْ لَمْ يَظْهَرْ، لَكِنْ عَادَةُ الْقُؤَامِ فِيمَا سَبَقَ كَذَلِكَ، أَوْ لَمْ تُعْلَمِ عَادَةُ الْقُؤَامِ، وَلَكِنْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ عَلَى [س ١٦١، ع ١٢٥، ك ١٣٧/١] مُدَّعَاهُ الشَّرْعِيِّ بِوَجْهِهَا الشَّرْعِيِّ؛ حُكْمَ لَهُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ؛ لَا يُحْكَمُ لَهُ بِهِ بِمَجَرَّدِ دَعْوَاهُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ شَرْطُ الْوَاقِفِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى مُخَالَفَتِهِ، وَإِذَا فَقَدَ عَمِلَ بِالِاسْتِفَاضَةِ وَالِاسْتِيْمَارَاتِ الْعَادِيَّةِ الْمُسْتَمِرَّةِ مِنْ تَقَادُمِ الزَّمَانِ إِلَى هَذَا الْأَوَانِ، وَإِذَا لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَمَنْ ادَّعَى شَيْئًا؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يُثْبِتَهُ بِالْبُرْهَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَضَ بِأَيْدِي جَمَاعَةٍ وَعَلَيْهِ عَشْرٌ، لَيْسَ لَوَكِيلِ بَيْتِ الْمَالِ إِجَارَتُهُ

١٠٢١ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ بِأَيْدِي جَمَاعَةٍ تَلَقَّوهُ عَنْ آبَائِهِمْ، وَآبَاؤُهُمْ عَنْ أَجْدَادِهِمْ، وَعَلَيْهِ عَشْرٌ لِجَانِبِ بَيْتِ الْمَالِ، هَلْ لَوَكِيلِ بَيْتِ الْمَالِ إِجَارَتُهُ مَعَ وُجُودِ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ بِسَبَبِ أَنَّ عَلَيْهِ عَشْرًا أَمْ لَا؟

١٠٢٢ = وَهَلْ يُكَلَّفُونَ إِلَى بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُمْ بِالْوَقْفِ مَعَ كَوْنِهِمْ أَصْحَابَ يَدٍ كَمَا

شُرِّحَ؟

١٠٢١ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لَوَكِيلِ بَيْتِ الْمَالِ إِجَارَتُهُ، وَكَوْنُهُ عَلَيْهِ عَشْرٌ لَا يُجَوِّزُ

لَوَكِيلِ بَيْتِ الْمَالِ إِجَارَتُهُ؛ لِأَنَّ عُلَمَاءَنَا نَصُّوا عَلَى وُجُوبِ الْعُشْرِ فِي الْأَرَاضِي



الْمَوْقُوفَةِ، وَالْعُشْرُ مَجْرَاهُ مَجْرَى الصَّدَقَةِ، وَلَيْسَ لِأَخِيذِ الصَّدَقَةِ الْإِجَارَةُ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَرْتَابُ فِيهِ ذُوو الْأَلْبَابِ.

١٠٢٢ ج= وَلَا يُكَلَّفُونَ إِلَى بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُمْ بِالْوَقْفِ؛ إِذِ الْيَدُ أَقْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ، وَلِذَا لَوِ ادَّعَى ذُو الْيَدِ الْمَلِكُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ بِلَا بَيِّنَةٍ، فَكَذَا يُقْبَلُ إِفْرَارُهُ؛ بِأَنَّ مَا فِي يَدِهِ وَقْفٌ عَلَى جِهَةِ كَذَا، وَمِمَّا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْسُلْطَانِ أَنْ يُكَلِّفَ النَّاسَ إِلَى إِثْبَاتِ مَا بِأَيْدِيهِمْ بِالْبَيِّنَةِ، فَإِنَّ الْيَدَ بِمَجْرَدِهَا كَافِيَةٌ، وَهَذَا أَيْضًا ظَاهِرٌ لَا مَرِيَّةَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُتَوَلِّيِّ وَالْكَاتِبِ

١٠٢٣ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ لَهُ مُتَوَلٌّ وَكَاتِبٌ، كُلُّ مِنْهُمَا مُقَرَّرٌ عَلَى مُوجِبِ شَرْطِ الْوَاقِفِ بِبِرَاءَةِ سُلْطَانِيَّةٍ، فَإِذَا صَرَفَ الْمُتَوَلِّيُّ شَيْئًا عَلَى لَوَازِمِ الْوَقْفِ أَوْ قَبْضَ شَيْئًا، أَيْجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْرِفَةِ الْكَاتِبِ أَمْ لَا؟

١٠٢٤ = وَإِذَا قُلْتُمْ: لَا، فَمَا فَائِدَةُ الْكَاتِبِ؟

وَإِذَا قُلْتُمْ: نَعَمْ، فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَوَلِّيِّ فِيمَا صَرَفَهُ وَقَبْضَهُ؟

١٠٢٣ ج= أَجَابَ: لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ الْكَاتِبِ، إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ أَنَّ الْمُتَوَلِّيَّ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ؛ إِذْ عَمَلُ هَذَا غَيْرُ عَمَلِ هَذَا، فَعَمَلُ الْمُتَوَلِّيِّ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالتَّدْبِيرُ وَالْعُقُودُ وَقَبْضُ الْمَالِ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

١٠٢٤ ج= وَعَمَلُ الْكَاتِبِ: الضَّبْطُ بِالْكِتَابَةِ لَا غَيْرُ، هَكَذَا صَرَّحُوا بِهِ، وَهِيَ فَائِدَةُ نَصْبِ الْكَاتِبِ، فَإِذَا اسْتَقْلَلَ الْمُتَوَلِّيُّ بِالتَّصَرُّفِ؛ يُمَكِّنُ الْكَاتِبَ الضَّبْطَ بِالْكِتَابَةِ بِأَمْلَائِهِ أَوْ بغيرِ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِ الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ هَذَا، وَلِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ

مَا يُشْبِهُ الْمُخَالَفَةَ لِهَذَا، وَلَا اعْتِدَادَ بِهِ؛ لِكَوْنِهِ خِلَافَ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَمَا خَالَفَ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ؛ لَيْسَ مَذْهَبًا لَنَا مَعَاشِرَ الْحَنْفِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَّ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدَيْهِ، ثُمَّ مَاتَ

أَحَدُ الْوَلَدَيْنِ عَنِ ابْنِ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ

١٠٢٥ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ صُورَتُهُ: وَقَفَّ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى [ط ٢٠٧،

س ١٦١ ب، ك ١٣٧ ب، ع ١٢٥ ب /] وَلَدَيْهِ مُحَمَّدٌ وَأَخِيهِ صَالِحٌ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ وَطَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى، عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَإِنْ سَقَلَ بِكَانَ نَصِيْبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِذِكْرِ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ، مَاتَ صَالِحٌ قَبْلَ وَالِدِهِ عَنْ وَلَدِ اسْمُهُ صَالِحِ الدِّينِ، ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ عَنْ مُحَمَّدٍ الْمَذْكُورِ وَعَنْ وَلَدِ وَالِدِهِ صَالِحِ الدِّينِ، هَلْ لِصَالِحِ الدِّينِ مَعَ عَمِّهِ اسْتِحْقَاقٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا اسْتِحْقَاقَ لِصَالِحِ الدِّينِ مَعَ عَمِّهِ، وَلَوْ قَدَرْنَا أَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ فِي الْوَقْفِ بِأَنَّ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ كَانَ نَصِيْبُهُ لَهُ؛ إِذْ لَا نَصِيْبَ لَهُ وَقْتُ مَوْتِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ وَالِدُ شَيْخِنَا أَمِينِ الدِّينِ فِي (فَتَاوَاهُ)، وَالشَّيْخُ زَيْنُ أَيُّضًا فِي (فَتَاوَاهُ) وَفِي الْمَسْأَلَةِ وَبَيْنَ الْعُلَمَاءِ مُعْتَرِكٌ عَظِيمٌ، وَاضْطِرَابٌ طَوِيلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّصِيْبِ مَا يَعْصَمُ الْحَاصِلَ بِالْفِعْلِ وَمَا هُوَ بِالْقُوَّةِ، فَكَيْفَ مَعَ عَدَمِ التَّعَرُّضِ لِذِكْرِ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ.

الْحَاصِلُ: أَنَّ مُحَمَّدًا يَخْتَصُّ بِالِاسْتِحْقَاقِ، وَلَا شَيْءَ لِابْنِ أَخِيهِ صَالِحِ الدِّينِ مَا دَامَ عَمُّهُ مَوْجُودًا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## تُنْقِضُ الْقِسْمَةَ بَعْدَ انْقِرَاضِ الطَّبَقَةِ

١٠٢٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى أَوْلَادِهِ الْمَوْجُودِينَ وَسَمَاهُمْ، لِلذَّكْرِ  
مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَى، عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنَ الذُّكُورِ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ فَنَصِيْبُهُ لَهُ، وَمَنْ  
مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ؛ فَنَصِيْبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ  
عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ وَثَمَ، فَإِذَا انْقَرَضُوا؛ فَهُوَ عَلَى أَقْرَبِ عَصَبَاتِهِ، فَإِذَا انْقَرَضُوا فَعَلَى  
جِهَةِ بَرِّ عَيْنِهَا، مَاتَ وَانْحَصَرَ الْوَقْفُ فِي ابْنَيْهِ ذَيْبٍ وَجَلَالٍ، مَاتَ جَلَالٌ عَنْ ابْنَيْهِ  
عَبْدِ النَّبِيِّ وَرَمَضَانَ، مَاتَ رَمَضَانُ عَنْ ابْنِ اسْمِهِ جَلَالٍ، ثُمَّ مَاتَ ذَيْبٌ لَا عَنْ وَلَدٍ،  
بَلْ عَنْ ابْنِ أَخِيهِ عَبْدِ النَّبِيِّ وَابْنِ ابْنِ أَخِيهِ جَلَالٍ، ثُمَّ مَاتَ عَبْدُ النَّبِيِّ عَنْ ابْنِ يُسْمَى  
إِبْرَاهِيمَ، وَكِلَاهُمَا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، فَكَيْفَ يُقَسَّمُ رَيْعُ الْوَقْفِ عَلَيْهِمَا؟

أَجَابَ: يُقَسَّمُ رَيْعُ الْوَقْفِ عَلَيْهِمَا أَنْصَافًا، لِهَذَا نِصْفُهُ وَلِلْآخِرِ نِصْفُهُ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا  
فِي الدَّرَجَةِ، وَقَدْ نَصَّ الْخَصَّافُ فِي (أَوْقَافِهِ) فِي مِثْلِهِ بِذَلِكَ، حَيْثُ قَالَ: فَإِذَا انْقَرَضَ  
الْبَطْنُ الْأَعْلَى نَقَضْنَا الْقِسْمَةَ وَجَعَلْنَاهَا عَلَى عَدَدِ الْبَطْنِ الثَّانِي، وَلَمْ نَعْمَلْ بِاشْتِرَاطِ  
اِنْتِقَالِ نَصِيْبِهِ إِلَى وَلَدِهِ هُنَا، وَقَدْ حَقَّقَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَقْدِسِيُّ شَيْخُ شَيْخِنَا ذَلِكَ،  
وَرَدَّ عَلَى مَنْ قَالَ بِعَدَمِ نَقْضِهَا فِي صُورَةِ الْوَاوِ وَخَصَّهُ بِصُورَةٍ، ثُمَّ بَأَنَّهُ لَا يُوجِبُ  
اِخْتِلَافُ الْحُكْمِ.

وَأَقُولُ: وَالْغَرَضُ يَصْلُحُ مُخَصَّصًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ غَرَضَهُ التَّسَاوِي فِي رَيْعِ الْوَقْفِ  
عِنْدَ تَسَاوِي الدَّرَجَةِ، وَلَا غَرَضَ لَهُ فِي إِعْطَاءِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَسَاوِينَ رُبْعًا [س ١١٦٢ / ]  
وَإِعْطَاءِ الْآخِرِ ثَلَاثَةَ الْأَرْبَاعِ، بَلْ هُوَ بَعِيدٌ عَنْ أَنْ يَخْطُرُ بِبَالِهِ فِي أَقْوَالِهِ، فَافْهَمْ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَيْنَ الْوَاقِفِ لِلنَّاظِرِ مَحَلًّا يَسْكُنُهُ،  
فَسَكَنَ غَيْرَهُ؛ فَعَلَيْهِ أُجْرَتُهُ

١٠٢٧ = سُئِلَ: فِي نَاطِرٍ عَلَى وَقْفٍ بِشَرْطِ وَاقِفِهِ، عَيْنَ لَهُ الْوَاقِفُ فِي شَرْطِهِ  
السَّكَنَ فِي قَاعَةٍ مُعَيَّنَةٍ تُسَاوِي أُجْرَتَهَا نَحْوًا مِنْ ثَلَاثَةِ قُرُوشٍ، انْتَقَلَ النَّاطِرُ مِنْهَا إِلَى  
دَارٍ لِلْوَقْفِ تُسَاوِي أُجْرَتَهَا نَحْوًا مِنْ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ قِرْشًا، وَأَسْكَنَ مَعَهُ وَلَدَهُ بِعَائِلَتِهِ،  
فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَإِذَا قُلْتُمْ: لَا، فَهَلْ يَلْزَمُهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ؟

١٠٢٨ = أَوْ يَلْزَمُ وَلَدَهُ أَوْ لَا يَلْزَمُهُمَا؟

١٠٢٧ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَلْزَمُهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ لِتِلْكَ الدَّارِ الَّتِي سَكَنَهَا - وَالْحَالُ  
هَذِهِ - كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي أَحَدِ شَرِيكِي الْوَقْفِ، وَالْأَجْنَبِيِّ، وَأَطْلَقُوهُ فِي سَكَنِ  
الْمَوْقُوفِ، فَعَمَّ النَّاطِرَ وَالشَّرِيكَ وَالْأَجْنَبِيَّ، بَلْ وَالْوَقِفَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، لِتَصْرِيحِهِمْ  
بِأَنَّهُ بَعْدَهُ كَالْأَجْنَبِيِّ، [ك/١٣٨/١] وَالْفُرُوعُ الشَّاهِدَةُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

١٠٢٨ ج = وَلَا يَلْزَمُ وَلَدَهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا عَلَى الْمَتَّبُوعِ، لَا عَلَى التَّابِعِ، كَمَا صَرَّحَ

بِهِ فِي مَحَلِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا جَدَّدَ النَّاطِرُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ، فَإِنْ صَرَفَ  
مِنْ مَالِ نَفْسِهِ فَلَا يَرْجِعُ، وَإِنْ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ يَضْمَنُ

١٠٢٩ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ أَهْلِيٍّ، مِنْ جُمْلَتِهِ أَمَاكِينُ مُعَدَّةٌ لِسَكَنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ،  
لَهُ نَاطِرٌ بِشَرْطِ وَاقِفِهِ عَمَدَ إِلَى بَعْضِ الْأَمَاكِينِ الَّتِي بِهَا أَحَدُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَجَصَّصَهُ،  
وَفَتَحَ بِهِ كُورًا، وَجَدَّدَ بَيْتًا لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ (وَجُدْرَانًا) (١) وَمَحَوَّضَاتٍ لِلزَّرَاعَةِ

(١) فِي ع: وَجُدْرَا.

وغيرها مما ليس ضروريًا، فهل يرجع بما صرفه على الوقف أم ليس له الرجوع؟

[١٢٦٤، ط ٢٠٨ /]

١٠٣٠ = وهل إذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمه أم لا؟

١٠٢٩ ج = أجاب: ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه.

١٠٣٠ ج = وإذا كان الصرف من مال الوقف ضمنه، والله أعلم.

### مَاتَ عَنِ مَحْدُودٍ، وَاخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُ

١٠٣١ = سُئِلَ: فِي مَحْدُودٍ بِيَدِ رَجُلٍ تَلَقَّاهُ وَلَدُهُ عَنْهُ وَمَاتَ، وَاخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُ،

مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ مِلْكٌ (مَوْرُوثٌ) <sup>(١)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: وَقَفُّ عَلَى كَذَا لِجِهَةِ بَرٍّ،

فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَقَفُّ فَنَصِيْبُهُ وَقَفُّ، وَمَنْ ادَّعَى الْمِلْكَ فَنَصِيْبُهُ مِلْكٌ،

يَتَصَرَّفُ فِيهِ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَشْهَدْ شَاهِدَانِ عَلَى الْوَقْفِ فَيُثْبِتُ، وَشَهَادَةُ الْوَارِثِينَ فِي

ذَلِكَ مَقْبُولَةٌ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يُشْتَرَطُ بَيَانُ اسْمِ الْوَاقِفِ فِي الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ

١٠٣٢ = سُئِلَ: فِي اشْتِرَاطِ بَيَانِ اسْمِ الْوَاقِفِ فِي الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ؟

أَجَابَ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ مُطْلَقًا قَدِيمًا كَانَ أَوْ حَدِيثًا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ

ظَهِيرُ الدِّينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْمُهَيَاةُ فِي الْوَقْفِ تَكُونُ بِاتِّفَاقِهِمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا بِالْجَبْرِ

١٠٣٣ = سُئِلَ: فِيْمَا لَوْ وَقَفَ زَيْدٌ دَارًا، وَشَرَطَ سَكْنَهَا عَلَى بَنَاتِ بَكْرٍ، وَجَعَلَ

(١) في ع: المورث.

آخِرُهُ لِحِجَّةٍ بَرٍّ، وَكُتِبَ بِذَلِكَ صَكُّ شُرْعِيٍّ، وَتَزَوَّجَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِرَجُلٍ، وَامْتَنَعَ الْأَمْرُ أَنْ يَسْكُنَ مَعًا، هَلْ لَهُنَّ السُّكْنَى عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَلَيْسَ لِإِحْدَاهُنَّ الْإِمْتِنَاعُ عَنِ الْمُهَيَّاءِ؟

١٠٣٤ = وَهَلْ إِذَا سَكَنْتِ إِحْدَاهُنَّ مُدَّةً مَعْلُومَةً، لِلْأُخْرَى السُّكْنَ نَظِيرَ ذَلِكَ، حَيْثُ تَعَدَّرَ سُكْنَاهُنَّ مَعًا؟

١٠٣٣ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لَوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ الْإِخْتِصَاصُ [س ١٦٢ ب /] بِالسُّكْنِ دُونَ غَيْرِهَا، بَلْ حَقُّهُنَّ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّسَاوِي، فَيَسْكُنُ فِي الدَّارِ كُلُّهُنَّ، فَإِنْ اتَّفَقْنَ عَلَى الْمُهَيَّاءِ فِيهَا؛ جَازَ، وَإِلَّا تَسْكُنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ بِقَدْرِ مَا يَخْصُهَا فِيهَا بِلا مُهَيَّاءٍ، كَمَا أَفَادَهُ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ، وَالتَّارِخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَتَعَدَّرُ سُكْنَاهُنَّ مَعًا غَيْرُ مُسَلِّمٍ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ لَهُ السُّكْنَى لَيْسَ لَهُ الْإِسْتِغْلَالُ، وَمَنْ لَهُ الْإِسْتِغْلَالُ لَيْسَ لَهُ السُّكْنَى عَلَى الْأَصَحِّ، وَالْمُهَيَّاءُ فِي الْوَقْفِ لَا جَبْرَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا قِسْمَةٌ، وَلَا تَجُوزُ قِسْمَةُ الْوَقْفِ عَلَى وَجْهِ الْجَبْرِ، وَإِنْ كَانَتْ قِسْمَةً حِفْظٍ وَعِمَارَةٍ.

١٠٣٤ ج = فِيهِ عِلْمٌ: أَنَّ لَيْسَ لِلْأُخْرَى السُّكْنَ نَظِيرَ مَا سَكَنْتِ إِحْدَاهُنَّ.

قَالَ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مِنَ الْفُرُوعِ الْكَثِيرِ -: وَمِنْ هَذَا يُعْرَفُ أَنَّ لَوْ سَكَنَ بَعْضُهُمْ، فَلَمْ يَجِدِ الْآخَرَ مَوْضِعًا يَكْفِيهِ؛ لَا يَسْتَوْجِبُ أَجْرَةَ حِصَّتِهِ عَلَى السَّاكِنِ، بَلْ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْكُنَ مَعَهُ فِي بُقْعَةٍ مِنْ تِلْكَ الدَّارِ بِلا زَوْجَةٍ أَوْ زَوْجٍ، إِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ ذَلِكَ، وَإِلَّا تَرَكَ الْمُتَضَيِّقُ وَخَرَجَ، أَوْ جَلَسُوا مَعًا، كُلُّ فِي بُقْعَةٍ إِلَى جَنْبِ [ك ١٣٨ ب /] الْآخِرِ.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي (الْقِنِيَّةِ) وَغَيْرِهَا أَنَّ الْمُهَيَّاءَ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْخُصُومَةِ، فَنَحْنُ بَعْدَ أَنْ حَقَّقْنَا وَحَرَّرْنَا جَوَازَ الْمُهَيَّاءِ فِي الْوَقْفِ بِاتِّفَاقِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ، كَمَا هُوَ

صَرِيحُ كَلَامِ (الْإِسْعَافِ)، وَحَمَلُ مَا فِي (أَوْقَافِ الْخَصَّافِ) عَلَى قِسْمَةِ التَّمَلُّكِ، فَهِيَ  
إِنَّمَا تَكُونُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ لَا فِيمَا مَضَى، فَتَدَبَّرْ، وَلَا تَغْتَرِّ بِمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ  
مِمَّا يُفْهِمُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ،

فَمَاتَ عَنْ بَنَاتٍ وَبِنْتِي ابْنٍ

١٠٣٥ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ أَوْلَادِهِ عِنْدَ  
مَوْتِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ شُرُوطًا، وَمَاتَ الْوَاقِفُ عَنْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ لِصُلْبِهِ، وَعَنْ بِنْتِي ابْنٍ مَاتَ  
حَالَ حَيَاتِهِ، هَلْ لَهُمَا اسْتِحْقَاقُ فِي الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا اسْتِحْقَاقَ لَهُمَا فِي الْوَقْفِ، لِاخْتِصَاصِهِ بِأَوْلَادِهِ الْمَوْجُودِينَ عِنْدَ  
مَوْتِهِ، وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِمْ لَيْسُوا كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَدَانَ النَّاطِرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْوَاقِفُ

١٠٣٦ = سُئِلَ: فِي وَقْفٍ عَلَى ذُرِّيَّةِ خَرِبٍ مِنْهُ طَائِفَةٌ، فَاسْتَدَانَ نَاطِرُهُ مَبْلَغًا وَعَمَّرَ  
بِهِ الْوَقْفَ؛ لِعَدَمِ مَا يُصْرَفُ فِي [ع ١٢٦ ب/] الْعِمَارَةِ مِنْ جِهَةِ الْوَقْفِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي،  
ثُمَّ بَاعَ جَمِيعَ الْعَقَارِ لِيُؤَدِّيَ الدَّيْنَ الْمَذْكُورَ، فَهَلْ بَيْعُهُ غَيْرُ صَاحِحٍ؟

١٠٣٧ = وَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْوَقْفِيَّةِ؟

١٠٣٨ = وَلَا يَلْزَمُ الدَّيْنُ الْوَقْفَ، بَلْ يَثْبُتُ عَلَيْهِ نَفْسِهِ؟

١٠٣٦ ج = أَجَابَ: الْأَصْحُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ الْوَاقِفُ الْإِسْتِدَانَةَ  
لِلْمُتَوَلَّى لِأَجْلِ الْعِمَارَةِ وَقَتِ الْحَاجَةِ، وَلَمْ يَأْذِنِ الْقَاضِي بِهَا وَقَتَهَا، لَا يَثْبُتُ الدَّيْنُ  
إِلَّا عَلَيْهِ، وَلَا يَمْلِكُ قَضَاءُهُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ فَضْلًا عَنْ عَيْنِهِ، وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّهُ

لَا يَسْتَقِيمُ [س ١٦٣، ط ٢٠٩ /] إِيْجَابُ دَيْنٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْفُقَرَاءُ فِي مَالٍ لَيْسَ لَهُمْ، وَرَقَبَةٌ  
الْوَقْفِ لَيْسَتْ لِلْفُقَرَاءِ، فَبَيْعُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ.

١٠٣٧ ج = وَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْوَقْفِيَّةِ.

١٠٣٨ ج = وَلَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ عَلَى الْوَقْفِ، بَلْ عَلَى النَّظَرِ نَفْسِهِ، وَانْظُرْ إِلَى (الْبَحْرِ)

فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَيَبْدَأُ مِنْ غَلَّتِهِ بِعِمَارَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَثْبُتُ وَقْفِيَّةُ شَيْءٍ بِكِتَابِ الْوَقْفِ

١٠٣٩ = سُئِلَ: فِي صُورَةِ كِتَابٍ وَقَفٍ قَرِيَّةٍ مَكْتُوبٍ بِهَا حُدُودٌ، وَحَوْلَ تِلْكَ

الْقَرِيَّةِ أَرَاضِي قُرَى مُتَعَدِّدَةٍ بِأَيْدِي فَلَا حِيهَا مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ، بِحَيْثُ لَا يَحْفَظُ أَحَدٌ أَنَّهَا

لِلْوَقْفِ الْمَذْكُورِ، بَلْ هِيَ لِبَيْتِ الْمَالِ يَقْطَعُهَا السُّلْطَانُ لِلتِّيمَارِيَّةِ نَظِيرَ (عَطَائِهِمْ) (١)

فِي بَيْتِ الْمَالِ، هَلْ يُعْتَمَدُ عَلَى مَا بِهَا وَيُقْضَى بِهِ لِلْوَقْفِ، وَتُرْفَعُ أَيْدِي التِّيمَارِيَّةِ

وَالْفَلَاحِينَ عَنْهَا بِمَجْرَدِهَا مِنْ غَيْرِ شُهُودٍ تَشْهَدُ عَلَى خَصْمٍ شَرْعِيٍّ مِنْ جِهَةِ بَيْتِ

الْمَالِ، يَصِحُّ سَمَاعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُعْتَمَدُ عَلَى (مُجَرَّدِ) (٢) الصُّورَةِ الْمَشْرُوحَةِ، وَلَا يُقْضَى بِهَا شَرْعًا

بِلا شُهُودٍ تَشْهَدُ عَلَى خَصْمٍ تَصِحُّ الدَّعْوَى عَلَيْهِ شَرْعًا؛ لِأَنَّهَا مُجَرَّدُ خَطٍّ، وَهُوَ

لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْمَلُ بِهِ شَرْعًا، قَالَ فِي (الْأَشْبَاهِ) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ عَدَمَ الْإِعْتِمَادِ عَلَى

الْخَطِّ: فَلَا يُعْمَلُ بِمَكْتُوبِ الْوَقْفِ الَّذِي عَلَيْهِ خُطُوطُ الْقَضَاةِ الْمَاضِينَ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ

لَا يُقْضَى إِلَّا بِالْحُجَّةِ وَهِيَ: (أ) الْبَيِّنَةُ. (ب) أَوْ الْإِقْرَارُ. (ج) أَوْ النُّكُولُ، كَمَا فِي

إِقْرَارِ (الْخَانِيَّةِ). اهـ. وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: عَطَايَاهُمْ.

(٢) فِي ط: صُورَةٌ. وَسَقَطَتْ مِنْ س



الْمُقَاطَعَةُ عَلَى مُتَحَصَّلَاتِ الْوَقْفِ بَاطِلَةٌ

١٠٤٠ = سُئِلَ: فِي قَرْيَةٍ مَوْقُوفَةٍ بِأَرْضِهَا عَلَى الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ، هَلْ لِمُزَارِعِيهَا أَنْ يَمْتَطِعُوهَا رَقَبَةً مِنَ الْإِمَامِ أَوْ مِنْ نَاطِرِ الْوَقْفِ بِمَالٍ مَعْلُومٍ، فِيهِ غَايَةُ الْغَبْنِ وَالْغَدْرِ عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ، وَيَصِحُّ ذَلِكَ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَكَيْفَ يَصِحُّ مَعَ كَوْنِهِ عَمَلًا مُخَالَفًا لِشَرْطِ الْوَاقِفِ وَلِحُكْمِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ؟ إِذِ الْمُقَاطَعَةُ [ك١١٣٩/١] عَلَى مُتَحَصَّلِ الْوَقْفِ بَاطِلَةٌ مُنَابِذَةٌ لِقَانُونِهِ الْمُنِيفِ، وَهَذَا مِمَّا لَا تَوَقَّفَ فِيهِ وَلَا يَتَرَدَّدُ فِي بَطْلَانِهِ فَقِيهٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا تَنَاوَلَ صَاحِبُ وَظِيْفَةٍ أَكْثَرَ مِمَّا عَيْنُهُ الْوَاقِفُ؛ يَضْمَنُ

١٠٤١ = سُئِلَ: فِي شَخْصٍ وَقَفَ تَكْيِئَةً، وَشَرَطَ لِكُلِّ ذِي وَظِيْفَةٍ قَدْرًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَغَيْرِهَا، هَلْ لَهُ أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنَ الْوَقْفِ أَزِيدَ مِمَّا عَيْنَ لَهُ الْوَاقِفُ أَمْ لَا؟

١٠٤٢ = وَهَلْ إِذَا تَنَاوَلَهُ يَكُونُ ضَامِنًا أَمْ لَا؟

١٠٤٣ = وَهَلْ إِذَا اعْتَادَ أَخَذَ ذَلِكَ مُدَّةَ سِنِينَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ بِهَذِهِ الْعَادَةِ صَارَ حَقًّا لَهُ مُسْتَحَقًّا يَطِيبُ لَهُ أَمْ لَا؟

١٠٤٤ = وَهَلْ إِذَا أَنْهَى إِلَى السُّلْطَانِ، فَقَرَّرَ لَهُ شَيْئًا زَائِدًا عَمَّا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ يَحِلُّ لَهُ تَنَاوُلُهُ وَيَبْطُلُ تَعْيِينُ الْوَاقِفِ أَمْ لَا؟

١٠٤٥ = وَهَلْ الْعَوَائِدُ الْمُخَالَفَةُ لِلشَّرْعِ الشَّرِيفِ بَاطِلَةٌ لَا يُعْمَلُ بِهَا أَمْ لَا؟

١٠٤٦ = وَهَلْ يَجُوزُ إِحْدَاثُ الْوُظَائِفِ فِي الْأَوْقَافِ أَمْ لَا يَجُوزُ؟

١٠٤٧ = وَهَلْ يَضْمَنُ الْمُتَنَاوِلُ لَهَا جَمِيعَ مَا تَنَاوَلَهُ [س١٦٣ب/١] زَائِدًا عَنْ حَقِّهِ

الَّذِي شَرَطَهُ لَهُ الْوَاقِفُ أَمْ لَا؟

١٠٤١ ج = أَجَابَ: لَا يَحِلُّ لِصَاحِبِ وَظِيفَةٍ مَا أَنْ يَتَنَاوَلَ زِيَادَةً عَمَّا عَيْنُهُ لَهُ  
الْوَاقِفُ. [ع/١١٢٧]

١٠٤٢ ج = وَيَضْمَنُهُ إِذَا أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِشَرْطِ وَاقِفِهِ.

١٠٤٣ ج = وَلَا يَطِيبُ بِصَيْرُورَتِهِ عَادَةٌ لَهُ كَالسَّارِقِ يَعْتَادُ السَّرِقَةَ لَا تَحِلُّ لَهُ  
السَّرِقَةُ بِاتِّخَاذِهِ لَهَا عَادَةً.

١٠٤٤ ج = وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مِنَ الْحُكْمِ الْبَاطِلِ الْحُكْمَ بِخِلَافِ شَرْطِ الْوَاقِفِ،  
فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَنَاوُلُ مَا لَيْسَ لَهُ شَرْعًا، بِإِنْتِهَائِهِ خِلَافَ الْوَاقِعِ الْمُخَالَفِ لِمَا هُوَ كَنْصُ  
الشَّارِعِ الْمَوْجِبِ لِإِبْطَالِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَلِمُضَادَمَتِهِ النُّصُوصِ قَاطِبَةً؛ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ  
أَنْ يُقَرَّرَ وَظِيفَةً فِي الْوَقْفِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ.

١٠٤٥ ج = وَلَا يَحِلُّ لِلْمُقَرَّرِ الْأَخْذُ إِلَّا (النَّظِيرُ) <sup>(١)</sup> عَلَى الْوَقْفِ لِشِدَّةِ احْتِيَاجِهِ  
إِلَيْهِ.

١٠٤٦ ج = وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُقَرَّرَ خَادِمًا لِلْمَسْجِدِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ.

وَصَرَّحَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) فِي الْقَاعِدَةِ الْخَامِسَةِ نَقْلًا عَنِ (الدَّخِيرَةِ،  
وَالْوَلَوِّ الْجَيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا، بِأَنَّ الْقَاضِي إِذَا قَرَّرَ فَرَّاشًا لِلْمَسْجِدِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ؛  
لَمْ يَحِلَّ لِلْقَاضِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَحِلَّ لِلْفَرَّاشِ تَنَاوُلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ: وَبِهِ عَلِمَ حُرْمَةُ إِحْدَاثِ الْوُظَائِفِ بِالْأَوْقَافِ [ك/١٤٠ ب/] بِالْأَوْلَى؛ لِأَنَّ  
الْمَسْجِدَ مَعَ احْتِيَاجِهِ لِلْفَرَّاشِ لَمْ يَجْزِ تَقْرِيرُهُ لِإِمْكَانِ اسْتِئْجَارِ فَرَّاشٍ بِلَا تَقْرِيرِ،  
فَتَقْرِيرُ غَيْرِهِ مِنَ الْوُظَائِفِ لَا يَحِلُّ بِالْأَوْلَى <sup>(٢)</sup>.

(١) فِي ع: النَّظِيرُ.

(٢) انظُرْ فِقْرَةَ: (١٠٥٤ ج).

ثُمَّ قَالَ: سُئِلْتُ لَوْ قَرَّرَ - يَعْنِي: الْقَاضِي - مِنْ فَائِضِ وَقْفٍ سَكَتَ الْوَاقِفُ عَنْ مَصْرِفِ فَائِضِهِ، هَلْ يَصِحُّ؟ فَأَجَبْتُ: لَا يَصِحُّ أَيْضًا لِمَا فِي (التَّارُخَانِيَّةِ): أَنَّ فَائِضَ الْوَقْفِ لَا يُصْرَفُ لِلْفُقَرَاءِ، وَإِنَّمَا يَشْتَرِي بِهِ الْمُتَوَلَّى مُسْتَعْلًا، وَصَرَّحَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ) وَتَبِعَهُ فِي (الْعُرْرِ وَالْدَّرْرِ) بِأَنَّهُ لَا يُصْرَفُ فَائِضُ وَقْفٍ لِرِوَقْفِ آخَرَ، اتَّحَدَ وَاقِفُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَ. اهـ.

١٠٤٧ ج = وَمِنَ الْمُقَرَّرِ الْمَعْلُومِ: أَنَّ مَنْ تَنَاوَلَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ تَنَاوُلُهُ؛ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ، إِنْ قِيمِيًّا بِقِيمَتِهِ، وَإِنْ مِثْلِيًّا بِمِثْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ بِالْوَقْفِ بِمُجَرَّدِ قَوْلِ الْوَاقِفِ:  
وَقَضَتْ، مِنْ غَيْرِ تَسْجِيلٍ وَتَسْلِيمٍ؛ نَفَذَ حُكْمَهُ

١٠٤٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ فِي صِحَّتِهِ دَارًا عَلَى جِهَةِ بَرٍّ، هِيَ أَنْ يُنَوِّرَ مَكَانًا مَعْلُومًا بِالْأَقْصَى الشَّرِيفِ، وَأَنْ يَتَصَدَّقَ بِرَطْلِ خُبْزٍ لِلْفُقَرَاءِ فِي شَهْرِ رَجَبٍ وَشَعْبَانَ وَرَمَضَانَ، وَأَنْ يُطْبَخَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ بَاطِيَّةً طَعَامًا لِلْفُقَرَاءِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ [ك١٣٩ب، ط ٢١٠/] شَيْخَ الْمَسْجِدِ كَائِنًا مَنْ كَانَ، وَمَاتَ الْوَاقِفُ مِنْ غَيْرِ كِتَابِ صَكِّ، وَالْآنَ تُنَكِّرُ الْوَرِثَةُ ذَلِكَ، هَلْ إِذَا رُفِعَ لِحَاكِمِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ وَقَامَتْ بَيْنَهُ شُرْعِيَّةٌ تَشْهَدُ بِذَلِكَ يَكُونُ لِلْقَاضِي سَمَاعُهَا؟

١٠٤٩ = وَإِذَا قَضَى بِهَا يَنْفُذُ قَضَاؤُهُ شَرْعًا أَمْ لَا؟

١٠٤٨ ج = أَجَابَ: قَدْ رُفِعَ لِأَسْتَاذِنَا الْحَانُوتِيِّ بَرَدَ اللَّهُ مَضْجَعَهُ بِمَا هُوَ مِثْلُ هَذَا السُّؤَالِ، فَأَجَابَ بِمَا صَوَّرْتُهُ: ذَهَبَ الْإِمَامُ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِحَاكِمِ الْوَاقِفِ أَنْ الْوَاقِفَ يَصِحُّ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ: وَقَفْتُ، مِنْ غَيْرِ اخْتِيَاجِ إِلَى تَسْجِيلٍ، وَلَا إِلَى تَسْلِيمٍ إِلَى الْمُتَوَلَّى، وَصَحَّحَهُ الْكَثِيرُونَ.

١٠٤٩ ج = فَحَيْثُ حُكِمَ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ مُوَافِقًا لِقَوْلِ [س ١٦٤ / ١] مُصَحِّحٍ؛ نَقَدْ

وَأَنْبَرَمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَاعَ الزَّوْجُ لِزَوْجَتِهِ غِرَاسًا فِي أَرْضٍ وَقَفٍ

١٠٥٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ زَوْجَتَهُ غِرَاسًا فِي أَرْضٍ وَقَفٍ، وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ

مُدَّةَ سِنِينَ وَمَاتَ الْبَائِعُ، فَادَّعَى ابْنُ ابْنِهِ عَلَى رَجُلٍ اشْتَرَى مِنَ الزَّوْجِ غِرَاسًا فِي أَرْضٍ وَقَفٍ أَيْضًا، أَنَّ جَدَّهُ الْبَائِعَ لَهُ كَانَ قَدْ وَقَفَ دَارَهُ وَجَمِيعَ مَالِهِ مِنَ الْغِرَاسِ هَذَا، وَالْأَوَّلُ عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ وَثَمَ، وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيْنَهُ، هَلْ يُبْطَلُ شِرَاءُ الزَّوْجَةِ مِنْ زَوْجِهَا الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُبْطَلُ لِأُمُورٍ، مِنْهَا: أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَا يَصْلُحُ خَصْمًا عَنِ الزَّوْجَةِ. وَمِنْهَا: جَوَازُ بَيْعِ الْوَقْفِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَحْكُومًا بِلزومه بَعْدَ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ مُفْتِي الرُّومِ أَبُو السُّعُودِ وَعَيْرُهُ بِقَوْلِهِ: إِنْ لَمْ يَكُنْ [ع ١٢٧٤ ب / ١] مُسَجَّلًا - يَعْنِي مَحْكُومًا بِلزومه - بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ شَرْعِيَّةٍ يُبْطَلُ الْوَقْفُ فِيمَا بَاعَ، وَالْبَاقِي عَلَى حَالِهِ. وَمِنْهَا: أَنَّ وَقْفَ الْغِرَاسِ بِدُونِ الْأَرْضِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ لَا سِيَّمَا مَعَ اخْتِلَافِ الْجِهَةِ، فَيُقْبَلُ النَّقْضُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا أَكَلَ النَّاطِرُ رَيْعَ وَقْفِ سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ الْمَوْقُوفِ

#### عَلَى إِجْرَاءِ سِمَاطِهِ الْجَلِيلِ، يَجِبُ عَزْلُهُ

١٠٥١ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ السَّيِّدِ الْخَلِيلِ الْمَشْرُوطِ عَلَى إِجْرَاءِ سِمَاطِهِ الْجَلِيلِ

لِلْفُقَرَاءِ وَالْأَرَامِلِ وَالْأَيْتَامِ الْقَاطِنِينَ بِبَلَدِهِ وَالْمُجَاوِرِينَ لِمَسْجِدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، هَلْ يَحِلُّ لِنَاطِرِهِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَهُ وَيَأْكُلَ رَيْعَهُ، فَتَصِيرَ الْمُسْتَحِقُّونَ لَهُ فِي غَايَةِ الْمَجَاعَةِ وَالضَّيْعَةِ، مَعَ أَنَّ فِيهِ مَا يَقْتُومُ بِهِ أَحْسَنَ قِيَامٍ، وَيَنْتَظِمُ بِهِ أَحْوَالُهُ أتمَّ انْتِظَامٍ،

أَوْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِازْتِكَابِهِ مَحْضِ الْحَرَامِ بَتَنَاوُلِهِ مُتَحَصِّلَاتِهِ مِنْ مَحَلَّاتِهَا وَعَدَمِ صَرْفِهَا عَلَى جِهَاتِهَا، وَيَقُولُ: هَذِهِ عَوَائِدِي، لَا حَقَّ لِأَحَدٍ فِيهَا، وَيَصْرِفُهَا عَلَى لَذَاتِ النَّفْسِ وَشَهْوَاتِهَا، بَيُّوا لَنَا الْجَوَابَ فِيمَا يَلْزُمُ هَذَا النَّاطِرَ؟ وَلَكُمْ الْأَجْرُ وَالنَّوَابُ.

أَجَابَ: مَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الدَّمِيمَةِ وَالْأَخْلَاقِ الْقَبِيحَةِ السَّخِيمَةِ؛ يَجِبُ عَزْلُهُ وَتَبْدِيلُهُ بِمَنْ يُرْضِي اللَّهَ فِعْلُهُ، كَيْفَ لَا وَالسَّمَاطُ الْمَنْسُوبُ إِلَى هَذَا النَّبِيِّ الْجَلِيلِ يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ صِيَانَتُهُ عَنِ التَّعْطِيلِ؛ إِذْ هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى سَائِرِ أَنْبِيَاءِ الرَّحْمَنِ لِمَا اشْتَهَرَ مِنْ أَخْلَاقِهِ الْكَرِيمَةِ مَعَ الضَّيْفِ؛ أَوْرَثَهُ اللَّهُ سِمَاطًا لَا يَنْقَطِعُ عَلَى تَوَالِي الْأَزْمَانِ، فَكَيْفَ يُفْلِحُ مَنْ يَسْعَى فِي قَطْعِهِ أَوْ يَفُوزُ مَنْ يَتَسَبَّبُ فِي مَنَعِهِ، وَفِي ذَلِكَ جِرْمَانٌ مُجَاوِرِيهِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْأَرَامِلِ وَالْأَيْتَامِ وَالْمُنْقَطِعِينَ.

وَقَوْلُهُ: (هَذِهِ عَوَائِدِي) بَعِيدٌ عَنِ الصَّوَابِ؛ إِذِ الْمُتَنَاوُلُ إِنْ كَانَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ الْمُسْتَحَقَّ (لِجِهَةٍ) (١)، فَمَا هَذِهِ الْعَادَةُ الْقَبِيحَةُ فِي أَكْلِ مَالِ الْوَقْفِ وَإِنْفَاقِهِ عَلَى شَهَوَاتِ النَّفْسِ بِلَا مُسَوِّغٍ، وَإِنْ [ك ١٤٠، أ، س ١٦٤ ب /] كَانَ مِنْ مَالِ الْمُزَارِعِينَ وَالْمُتَقَبِّلِينَ، فَهُوَ مَالٌ الْغَيْرِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَنَاوُلُهُ، فَعَلَى كِلَا الْحَالَتَيْنِ؛ هُوَ مُرْتَبِطٌ فِي الْحَرَامِ مُتَّصِفٌ بِالْأَيْتَامِ، فَعَلَى حُكْمِ الْمُسْلِمِينَ إِمَاطَةَ أَذَاهُ، وَتَوَلِيَّةٌ مِنْ يَتَّقِي اللَّهَ وَيَعْمَلُ لِأُخْرَاهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ أَرْضَ وَقْفٍ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ وَغَرَسَ فِيهَا

أَشْجَارًا بِإِذْنِ مِمَّنْ لَهُ وِلَايَةُ الْإِذْنِ

١٠٥٢ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقْفٍ، غَرَسَ بِهَا رَجُلٌ هُوَ وَوَلَدُهُ أَشْجَارَ رَيْتُونٍ

وَتَيْنٍ وَغَيْرِهِمَا بِإِذْنِ شَرْعِيِّ مِمَّنْ لَهُ وِلَايَةُ الْإِذْنِ شَرْعًا بِأَجْرَةٍ، هِيَ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِكُلِّ

(١) فِي ع: لِجِهَتِهِ.

سَنِيَّةً، وَكَبُرَ الشَّجَرُ وَعَظُمَ وَصَارَ لَهُ رَيْعٌ، وَمَاتَ الرَّجُلُ وَغَابَ وَلَدُهُ، وَوَرَاءَهُمَا ذُرِّيَّةٌ ضِعَافٌ وَأَيْتَامٌ، يُؤَدُّونَ أُجْرَةَ الْمِثْلِ الْمُؤَمَّأَ إِلَيْهَا، هَلْ لِنَاطِرِ الْوَقْفِ أَنْ يُكَلِّفَ الذَّرِيَّةَ قَلْعَ الْأَشْجَارِ أَمْ لَا، وَالْحَالُ أَنَّهُمْ يُؤَدُّونَ أُجْرَةَ الْمِثْلِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَطْلُوبِ مِنْ غَيْرِ نَقْصَانٍ؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: فَإِنْ مَضَتِ الْمُدَّةُ قَلَعَهُمَا وَسَلَّمَهَا فَارِغَةً. وَفِي (الْقِنِيَّةِ): اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَقَفًا وَغَرَسَ فِيهَا وَبَنَى، ثُمَّ مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ، فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَسْتَبْقِيَهَا بِأَجْرِ الْمِثْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ، وَلَوْ أَبِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْقَلْعَ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ. اهـ.

وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَسْأَلَةُ الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ، وَهِيَ مَنْقُولَةٌ أَيْضًا فِي (أَوْقَافِ الْخَصَافِ) انْتَهَى مَا فِي (الْبَحْرِ)، وَوَجْهُهُ [ط ٢١١، ١١٢٨٤/أ] أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي قَلْعِ الْأَشْجَارِ وَإِجَارَتِهَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُجْرَةِ، فَيَجِبُ اسْتِبْقَاءُ الْأَشْجَارِ تَوْفِيرًا لِحِظِّ الْجِهَتَيْنِ: الذَّرِيَّةِ الضُّعَافِ بِعَدَمِ الْإِتْلَافِ، وَالْوَقْفِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِعَدَمِ ضَرَرٍ فِي ذَلِكَ وَقَعَ عَلَيْهِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ تَأَيَّدَ نَقْلُ (الْقِنِيَّةِ) بِمَا فِي (أَوْقَافِ الْخَصَافِ)، وَعَلَى النَّاطِرِ فِيهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى ذَلِكَ بِعَيْنِ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَجُوزُ إِحْدَاثُ الْوُضَائِفِ فِي الْأَوْقَافِ

١٠٥٣ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ صَاحِبُ وَظِيفَةٍ، كَالتَّدْرِيسِ وَالْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهِمَا مَعَ نَاطِرِ الْوَقْفِ، فَادَّعَى صَاحِبُ الْوِظِيفَةِ أَنَّهُ بَاشَرَهَا وَاسْتَحَقَّ مَعْلُومَهَا، وَأَنْكَرَ النَّاطِرُ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْوِظِيفَةِ أَمْ قَوْلُ النَّاطِرِ؟

١٠٥٤ = وَهَلِ يَجُوزُ إِحْدَاثُ وَظِيفَةٍ فِي الْوَقْفِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ أَمْ لَا؟

١٠٥٣ ج = أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْوَضِيْفَةِ، وَقَدْ سُئِلَ شَيْخُ مَشَايخِنَا الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ الْحَلْبِيُّ عَنِ صَاحِبِ وَضِيْفَةِ قِرَاءَةِ فِي مُصْحَفٍ فِي جَامِعِ مُعَيَّنٍ مَاتَ، فَاخْتَلَفَ وَرَثَتُهُ مَعَ نَاطِرِهِ فِي الْمُبَاشَرَةِ، فَأُفْتِيَ بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْوَرَثَةِ فِي الْمُبَاشَرَةِ مَعَ الْيَمِينِ، قَالَ: لِأَنَّهُمْ قَائِمُونَ مَقَامَ مُورَثِهِمْ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الْمُبَاشَرَةِ مَعَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، فَكَذَلِكَ وَرَثَتُهُ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ أَمِينٌ عَلَى وَضِيْفَتِهِ، وَلَيْسَ لِلْجَامِعِيَّةِ شَبَهُ الْإِجَارَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بَلْ لَهَا شَبَهُ بِالصَّلَةِ أَيْضًا وَشَبَهُ بِالصَّدَقَةِ، فَيُعْطَى كُلُّ شَبَهٍ مَا يُنَاسِبُهُ.

١٠٥٤ ج = وَأَمَّا إِحْدَاثُ الْوَضَائِفِ فَلَا يَجُوزُ. قَالَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ) صَرَّحَ فِي (الدَّخِيرَةِ، وَالْوَلَوِّ الْحَيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا بِأَنَّ الْقَاضِي إِذَا قَرَّرَ قَرَّاشًا لِلْمَسْجِدِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ؛ لَمْ يَحِلَّ لِلْقَاضِي ذَلِكَ وَلَمْ يَحِلَّ لِلْقَرَّاشِ تَنَاوُلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَبِهِ عُلِمَ حُرْمَةُ إِحْدَاثِ الْوَضَائِفِ بِالْأَوْقَافِ بِالْأَوْلَى؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ مَعَ اِحْتِيَاجِهِ [س ١٦٥/١] لِلْقَرَّاشِ لَمْ يَجْزُ تَقْرِيرُهُ لِإِمْكَانِ اسْتِجَارِ قَرَّاشٍ بِلَا تَقْرِيرٍ، فَتَقْرِيرُ غَيْرِهِ مِنَ الْوَضَائِفِ لَا يَحِلُّ بِالْأَوْلَى (١). وَهَذَا مِنَ النَّوْعِ الظَّاهِرِ مِنْ فُرُوعِ الْفِقْهِ، فَلَا تَوَقُّفَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَرَطُ الْوَاقِفِ فِي إِرْثِ أَوْلَادِ الْبُطُونِ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الظُّهُورِ

١٠٥٥ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ صُورَتُهُ: وَقَفَ وَقْفَهُ هَذَا عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى وَلَدِهِ لِصُلْبِهِ الْمَوْجُودِ الْآنَ الْمَدْعُوُّ شَمْسُ الدِّينِ، وَمَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنْ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ، عَلَى حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقْبِهِمْ، بَيْنَهُمْ عَلَى حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى أَبَدًا مَا عَاشُوا وَدَائِمًا مَا بَقُوا، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الذُّكُورِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ

(١) انظر فقرة: (١٠٤٦ ج).

وَنَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ؛ يَكُونُ وَقْفًا عَلَى بَنَاتِ الْوَاقِفِ عَلَى حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهَا عَلَى أَوْلَادِهَا الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ بَيْنَهُمْ عَلَى حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الظُّهُورِ يَكُونُ وَقْفًا عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ مِنْ أَوْلَادِ الْبُطُونِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى جِهَاتٍ أُخَرَ ذَكَرَهَا الْوَاقِفُ، ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ وَخَلَفَ وَلَدَهُ الْمَذْكُورَ وَانْحَصَرَ الْوَقْفُ فِيهِ، ثُمَّ مَاتَ شَمْسُ الدِّينِ وَخَلَفَ ثَلَاثَةَ ذُكُورٍ وَأَرْبَعَ بَنَاتٍ، وَانْحَصَرَ الْوَقْفُ فِيهِمْ بِمُوجِبِ النَّصِّ، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَى الْبَنَاتِ وَخَلَفَتْ وَلَدًا، وَالِدُهُ مِنْ غَيْرِ أَوْلَادِ الظُّهُورِ، فَهَلْ يَكُونُ مُسْتَحِقًّا فِي الْوَقْفِ مَا تَسْتَحِقُّهُ وَالِدَتُهُ، أَمْ يَكُونُ مَحْجُوبًا بِأَوْلَادِ الظُّهُورِ؟

أَجَابَ: هُوَ مَحْجُوبٌ بِالطَّبَقَةِ الَّتِي فَوْقَهُ لَا بِمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لِلْأَوْلَادِ لَا إِلَى نَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ: ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ.. إلخ، حَتَّى يَسْتَحِقَّ بِانْقِرَاضِ أَهْلِهَا. فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَفَعَّلَ بِقَوْلِهِ: ثُمَّ مِنْ بَعْدِ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الظُّهُورِ يَكُونُ وَقْفًا [١٢٨ب/١] عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ مِنْ أَوْلَادِ الْبُطُونِ؟

قُلْتُ: لَا يُغَيِّرُ الْحُكْمَ الْمُسْتَفَادَ بِالْكَلَامِ الْأَوَّلِ؛ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ فِي بَابِ وَجُوهِ الْوَقْفِ عَلَى أَحْكَامِ (النُّظْمِ) <sup>(١)</sup> أَنَّ إِجَابَ الْحُكْمِ فِي الْمُسَمَّى لَا يُوجِبُ النَّفْيَ لِأَنَّهُ ضِدُّهُ، فَكَيْفَ يُوجِبُهُ؟ وَالْإِثْبَاتُ لَا يُوجِبُ نَفْيًا لَا صِغَةً وَلَا دَلَالَةً وَلَا اقْتِضَاءً، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِثْبَاتُهُ بَعْدَ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الظُّهُورِ لِمَنْ يُوجَدُ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ مِنْ أَوْلَادِ الْبُطُونِ، وَأَمَّا قَبْلَ الْانْقِرَاضِ فَمَسْكُوتٌ عَنْهُ، وَقَدْ عَلِمَ حُكْمُهُ مِمَّا سَبَقَ، فَإِنْ ادَّعَى مَنَّهُوَمَا؛ فَالْمَفَاهِيمُ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا فِي كَلَامِ النَّاسِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ كَالْأَدِلَّةِ، وَهَذَا مُقْتَضَى [س ١٦٥ب، ط ٢١٢/١] أُصُولِ مَذْهَبِنَا، فَمَنْ صَبَغَ أُصْبَعَهُ فِي صِبْغِهِ لَمْ يَتَوَقَّفْ فِيهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ عَمَسَ يَدَهُ إِلَى رُسْغِهِ فِيهِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



دَفْعُ الْمُنَافَاةِ بَيْنَ قَوْلِ الْوَاقِفِ

١٠٥٦ = وَسُئِلَ عَنْهُ أَيضًا: بِمَا صُورَتُهُ فِيمَا إِذَا وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى وَلَدِهِ لِصُلْبِهِ شَمْسِ الدِّينِ وَمَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بَيْنَهُمْ عَلَى حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا [ك١٤/١] مِنْهُمْ تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ انْقِرَاضِ الذُّكُورِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ عَلَى بَنَاتِ الْوَاقِفِ الْمَرْبُورِ، عَلَى حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِنَّ عَلَى أَوْلَادِهِنَّ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ بَيْنَهُمْ عَلَى حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى، عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا وَلَدًا وَإِنْ سَفَلَ وَآلَ الْأَمْرِ إِلَى حَالٍ لَوْ كَانَ أَصْلُهُ حَيًّا بَاقِيًّا لَأَسْتَحَقَّ فِي الْوَقْفِ؛ قَامَ وَلَدُهُ أَوْ وَلَدُ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ مَقَامَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، وَأَسْتَحَقَّ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ أَصْلُهُ لَوْ كَانَ أَصْلُهُ بَاقِيًّا، وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَوَلَدٍ وَوَلَدٍ وَإِنْ سَفَلَ؛ عَادَ اسْتِحْقَاقُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الظُّهُورِ؛ يَكُونُ وَقْفًا عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ مِنْ أَوْلَادِ الْبُطُونِ عَلَى حُكْمِ الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِينَ أَعْلَاهُ، فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَسْرِهِمْ وَأَبَادَهُمُ الْمَوْتُ عَنْ آخِرِهِمْ وَلَمْ يَبْقَ لِلْوَاقِفِ ذُرِّيَّةٌ مُطْلَقًا؛ كَانَ ذَلِكَ وَقْفًا عَلَى أَخِ الْوَاقِفِ لِأَبِيهِ عَبْدِ الْقَادِرِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْجِهَةِ، وَقَدْ مَاتَ الْوَاقِفُ، ثُمَّ مَاتَ شَمْسُ الدِّينِ عَنْ ثَلَاثَةِ بَنِينَ وَثَلَاثِ بَنَاتٍ، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الْبَنِينَ عَنْ ابْنٍ، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَى الْبَنَاتِ عَنْ ابْنٍ، وَأُخْرَى عَنْ بَنَتَيْنِ، فَهَلْ يَنْتَقِلُ نَصِيبُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى وَلَدِهِ أَمْ كَيْفَ (الْحُكْمُ) (١)؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْتَقِلُ نَصِيبُ كُلِّ مِنْهُمُ إِلَى وَلَدِهِ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ: عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَتَرَكَ وَوَلَدًا... إلخ، وَيَدْخُلُ وَوَلَدُ بِنْتِ شَمْسِ الدِّينِ فِي ذَلِكَ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ: ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمُ الذُّكُورِ بَعْدَ قَوْلِهِ: عَلَى وَلَدِهِ شَمْسِ الدِّينِ وَمَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ؛ إِذْ تَقَرَّرَ أَنَّ الإِضَافَةَ إِذَا كَانَتْ لِلْأَوْلَادِ؛ دَخَلَ وَوَلَدُ الْبِنْتِ، وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي صُورَةِ الإِضَافَةِ إِلَى الْوَاقِفِ نَفْسِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ثُمَّ مِنْ بَعْدِ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الظُّهُورِ يَكُونُ وَقْفًا عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ مِنْ أَوْلَادِ [س ١٦٦، ع ١٢٩، ك ١٤١ ب /] البُطُونِ، فَلَا يُغَيِّرُ الْحُكْمَ الْمُسْتَفَادَ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ مِنْ عَدَمِ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ عِنْدَنَا، وَإِنْ اتَّحَدَتِ الْحَادِثَةُ؛ لِإِمْكَانِ الْعَمَلِ بِمُقْتَضَى كُلِّ مِنْهُمَا؛ إِذِ الْإِطْلَاقُ مِنَ الْمُطْلَقِ مَعْنَى مُتَعَيَّنٍ مَعْلُومٍ يُمْكِنُ الْعَمَلُ بِهِ مِثْلُ التَّقْيِيدِ، وَلِأَنَّ الْمُقَيَّدَ يُوجِبُ الْحُكْمَ ابْتِدَاءً، فَهُوَ مُبَيَّنٌّ، وَالْإِثْبَاتُ لَا يُوجِبُ نَفْيًا لَا صِيغَةً وَلَا دَلَالَةً وَلَا اقْتِضَاءً.

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، فَتَقَوْلُهُ: ثُمَّ بَعْدَ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الظُّهُورِ يَكُونُ وَقْفًا عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ مِنْ أَوْلَادِ البُطُونِ، مُبَيَّنٌّ لِاسْتِحْقَاقِ أَوْلَادِ البُطُونِ جَمِيعَ الْوَقْفِ بَعْدَ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الظُّهُورِ، لَا نَافٍ لِمُشَارَكَتِهِمْ لَهُمْ مَعَ وُجُودِهِمْ، وَقَدْ عَلِمْتَ الْمُشَارَكَةَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْلًا: ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، فَعَمَلْنَا بِكُلِّ مِنْهُمَا، وَهَذَا مَعْلُومٌ لِمَنْ لَهُ إِلمَامٌ بِالْأُصُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### زِيَادَةُ التَّعْنَتِ فِي الْأُجْرَةِ

١٠٥٧ = سُنَيْلٌ: فِي مَكَانٍ مَوْقُوفٍ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ، ثَبَتَ عِنْدَ حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ أَنَّ أُجْرَةَ مِثْلِهِ قِرْشَانٍ وَنِصْفٌ فِي كُلِّ عَامٍ، ثُمَّ إِنَّ إِنْسَانًا زَادَ فِيهِ زِيَادَةً ضَرَرٍ وَجَعَلَهُ فِي كُلِّ عَامٍ بِسِتَّةِ قُرُوشٍ، ثُمَّ إِنَّهُ ادَّعَى مُسْتَأْجِرَ الْمَكَانِ عِنْدَ حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ زِيَادَةٌ ضَرَرٍ، وَأَقَامَ بَيْنَهُ بِذَلِكَ، وَأَبْطَلَ الْإِجَارَةَ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَى زِيَادَةِ الضَّرَرِ، وَحَكَمَ

بِفَسَادِهَا فِي وَجْهِ الْخَصْمِ، وَالْآنَ النَّاطِرُ يَطْلُبُ أَنْ يَأْخُذَ زِيَادَةَ الضَّرَرِ، فَهَلْ وَالْحَالَةَ مَا ذَكَرَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُعْتَبَرُ زِيَادَةُ الضَّرَرِ وَالتَّعَنُّتِ، فِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَغَيْرِهَا - وَاللَّفْظُ لَهَا -:  
وَإِنْ زَادَ مَنْ يُنَازِعُ مَعَ الْمُسْتَأْجِرِ فِي الْأَجْرَةِ تَعَنُّتًا لَا تُعْتَبَرُ الزِّيَادَةُ، وَلِذَلِكَ قَيَّدْنَا بِالزِّيَادَةِ  
عِنْدَ الْكُلِّ، وَذَكَرَ فِي (الْمُحِيطِ) مَا يُؤَيِّدُ هَذَا الْقَيْدَ، آجَرَ الْمُتَوَلَّى حَمَامَ الْوَقْفِ بِأَجْرٍ،  
ثُمَّ زَادَ آخَرَ فِيهِ، لَيْسَ لِلْمُتَوَلَّى أَنْ يَنْقُضَ الْإِجَارَةَ إِذَا كَانَتِ الْإِجَارَةُ الْأُولَى بِأَجْرٍ  
الْمِثْلِ، [ط ٢١٣، س ١٦٦ ب/] أَوْ بِزِيَادَةِ يَتَعَابَنُ النَّاسُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى أَجْرِ  
الْمِثْلِ مُتَعَنَّتْ. اهـ.

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، وَكَانَ الْمُسْتَأْجِرُ قَدْ أَلْزِمَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، فَالْزَامُهُ  
غَيْرُ صَحِيحٍ، فَلَيْسَ لِلنَّاطِرِ طَلْبُ الزِّيَادَةِ، وَالْحَالُ هَذِهِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِزْمِ، هَذَا إِنْ  
تَضَمَّنَتِ الزِّيَادَةُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ جَبْرًا، وَأَمَّا إِذَا (وُجِدَ) <sup>(١)</sup> عَقْدٌ عَنْ تَرَاضٍ أَوْ زَادَ هُوَ  
فِي الْأَجْرَةِ بِرِضَاهُ، وَكَانَ قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ فَهُوَ صَحِيحٌ وَيُطَالَبُ بِالزِّيَادَةِ وَالْحَالُ هَذِهِ،  
وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ فَاسِدًا لِمَعْنَى آخَرَ، كَشَرْطِ فَاسِدٍ أَوْ جَهَالَةٍ فِي الْمُدَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ،  
فَالْوَاجِبُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لَا يُجَاوِزُ بِهَا الْمُسَمَّى؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِجَارَةَ الْفَاسِدَةَ يَجِبُ فِيهَا  
أَجْرُ الْمِثْلِ بِحَقِيقَةِ الْإِنْتِفَاعِ؛ بِشَرْطِ أَنْ يُوجَدَ التَّسْلِيمُ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ مِنْ جِهَةِ الْآجِرِ،  
وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا التَّفْصِيلَ لِأَنَّ السُّؤَالَ غَيْرُ مُنْتَظِمٍ، وَالْوَاقِعُ مُحْتَمِلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا آجَرَ النَّاطِرُ مَكَانًا كُلَّ سَنَةٍ بِكَذَا؛

صَحَّ فِي الَّتِي تَلِي الْعَقْدَ

١٠٥٨ = سُئِلَ: فِي مَكَانٍ مَوْقُوفٍ آجْرُهُ نَاطِرُهُ كُلَّ سَنَةٍ بِكَذَا، هَلْ تَصِحُّ هَذِهِ

الْإِجَارَةُ فِي السَّنَةِ الْأُولَى وَمَا زَادَ عَلَيْهَا، أَمْ تَصِحُّ فِي الْأُولَى فَقَطْ؟

أَجَابَ: الْعَقْدُ صَحِيحٌ فِي السَّنَةِ الَّتِي تَلِيهِ، فَاسِدٌ فِيمَا عَدَاهَا، وَإِذَا سَكَنَ الثَّانِيَةَ لَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ الْمُعَيَّنَةُ، وَهَكَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ بِقَوْلِ الْوَاقِفِ مَنْ وُلِدَ الظَّهْرُ وَوُلِدَ الْبَطْنُ

١٠٥٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ عَقَارًا عَلَى أَوْلَادِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، عَلَى حُكْمِ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ مِنْ وُلْدِ الظَّهْرِ وَوُلْدِ الْبَطْنِ، أَوْلَادِ الذُّكُورِ وَأَوْلَادِ الْإِنَاثِ عَلَى حُكْمِ آبَائِهِمْ، بَطْنًا بَعْدَ [١٢٩٤ ب، ك ١٤٢٢/أ] بَطْنٍ، وَنَسْلًا بَعْدَ نَسْلِ، مَذْكُورٌ فِي شَرْطٍ وَقَفِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَهَلْ يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ مَعَ وُجُودِ أَوْلَادِ الذُّكُورِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ؛ لِقَوْلِهِ: مِنْ وُلْدِ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ، مُؤَكَّدًا بِقَوْلِهِ: أَوْلَادِ الذُّكُورِ وَأَوْلَادِ الْإِنَاثِ عَلَى حُكْمِ مَا شَرَطَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَقَفَ عَلَى ابْنِهِ وَبِنْتِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمَا وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمَا؛ يَدْخُلُ وُلْدُ الْبِنْتِ وَوُلْدُهَا

١٠٦٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى ابْنِهِ فُلَانٍ وَبِنْتِهِ فُلَانَةَ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمَا، ثُمَّ وَنُسْلِهِمْ، وَجَعَلَ آخِرَهُ لِحِجَّةٍ لَا تَنْقَطِعُ، هَلْ يَدْخُلُ وُلْدُ الْبِنْتِ فِي الْوَقْفِ وَوُلْدُ وَلَدِهَا وَإِنْ سَفَلَ، فَكَمَا يَسْتَحِقُّ الْإِبْنُ يَسْتَحِقُّ ابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ مَعَ الْإِبْنِ، وَالْأُنْثَى وَالذَّكْرُ فِيهِ سَوَاءٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَسْتَحِقُّ الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ مَعَهُ، وَالْأُنْثَى وَابْنُهَا كَذَلِكَ، وَالذَّكْرُ مِثْلُهَا نَصِيبًا سَوَاءً، كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّاصِحِيُّ فِي (جَمْعِهِ بَيْنَ كِتَابِي هِلَالٍ وَالْخَصَافِ) وَلَمْ يَسُقْ فِيهِ خِلَافًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَقَفَ عَلَى فَقَرَاءِ الْخَلِيلِ وَالْقُدْسِ مَثَلًا،

لَا يَلْزَمُ الصَّرْفُ إِلَى كُلِّهِمْ

١٠٦١ = سُئِلَ: فِي الْوَقْفِ عَلَى فَقَرَاءِ الْخَلِيلِ وَالْقُدْسِ الشَّرِيفِ، إِذَا صَرَفَهَا مَنْ لَهُ وِلَايَةٌ صَرَفَهَا إِلَى بَعْضِ فَقَرَاءِ الْبَلَدَيْنِ؛ لِكُونَ فَقَرَائِهِمَا لَا يُخْصَوْنَ، يَصِحُّ، وَلَا يُشْتَرَطُ الصَّرْفُ لِلْجَمِيعِ، حَيْثُ لَمْ يَشْتَرَطِ الْوَاقِفُ عَدَدًا مَخْصُوصًا وَلَا اسْتِيعَابَ الْجَمِيعِ أَمْ لَا؟

١٠٦٢ = وَهَلْ إِذَا خَاصَمَ نَاطِرٌ بِوِلَايَةٍ غَيْرِ مَنْ لَهُ وِلَايَةُ الصَّرْفِ، وَكَلَّفَ الْمَضْرُوفَ إِلَيْهِ إِلَى إِحْضَارِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، يَلْزَمُهُ إِحْضَارُهُ أَمْ لَا؟

١٠٦١ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ، وَلَا يَلْزَمُ الصَّرْفُ لِلْجَمِيعِ وَالْحَالُ هَذِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الظَّهْرِيَّةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا.

١٠٦٢ ج = وَلَا يُكَلَّفُ الْمَضْرُوفُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ مَنْ لَهُ وِلَايَةُ الصَّرْفِ إِلَى إِحْضَارِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَإِنَّمَا هُوَ فَاقِعٌ، صُرِفَ لَهُ بِاتِّصَافِهِ بِالْفَقْرِ الَّذِي هُوَ شَرْطُ الْوَاقِفِ، مَنْ لَهُ وِلَايَةُ ذَلِكَ، فَلَا يُكَلَّفُ إِلَى إِحْضَارِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ غَمَسَ رَأْسَ أَصْبَعِهِ فِي الْفِقْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وُجِدَ مِنْ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ جُمْلَةٌ مِنَ الذُّكُورِ

وَالْإِنَاثِ، وَلَمْ يُعْلَمْ تَرْتِيبُ الْمَوْتَى

١٠٦٣ = سُئِلَ: فِي وَقْفِ صُورَتُهُ: وَقَفَ وَقَفَهُ هَذَا عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ لِأَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، أَوْلَادِ الظُّهُورِ [س ١١٦٧ /] دُونَ أَوْلَادِ الْبُطُونِ، وَكُلُّ مَنْ انْتَقَلَ مِنَ أَوْلَادِ الذُّكُورِ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُ إِلَى أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ، وَجَعَلَ

لِلنِّسَاءِ وَالْبَنَاتِ الْخَالِيَاتِ مِنَ الْأَزْوَاجِ السَّكَنَ بِالذُّورِ مُدَّةَ حَيَاتِهِنَّ، وَبَنَاتُ بَنَاتِهِنَّ الْخَالِيَاتُ كَذَلِكَ، وَالْآنَ الْمَوْجُودُ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ الْمُسْتَحِقِّينَ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ شَخْصًا، وَلَا يُدْرَى تَرْتِيبُ الْمَوْتَى، فَهَلْ يُقَسَّمُ عَلَى رُءُوسِ الْمَوْجُودِينَ ذُكُورًا وَإِنَاثًا بِشَرْطِ خُلُوهِنَّ الْمَذْكُورِ، سَوِيَّةً لَا يُفْضَلُ ذَكَرٌ عَلَى أُنْثَى أَمْ لَا؟

أَجَابَ: مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الشَّرْطِ: مُسَاوَاةُ الْبَطْنِ الْأَعْلَى الْأَسْفَلَ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، وَالْأُنْثَى الْمُسْتَحِقَّةُ الذَّكَرَ لِلْإِطْلَاقِ، غَيْرَ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُ لِأَوْلَادِهِ الذُّكُورِ، فَهُوَ [ط ٢١٤، ك ١٤٢، ب، ع ١٣٠ /] قَيْدُهُ، وَالْأَصْلُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ صَدْرِهِ الْمُسَاوَاةُ، فَيُرْجَعُ إِلَيْهَا عِنْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ يَوْضَفُ الْإِسْتِحْقَاقِ؛ إِذْ لَا حَجَبَ مَشْرُوطٌ بِرُبُوبِيَّةِ مِنَ الرَّتَبِ، فَيُقَسَّمُ كَذَلِكَ عَلَى الرَّءُوسِ، غَيْرَ أَنَّ مَا أَصَابَ الْمُتَوَفَّى مِنْهُمْ كَانَ (لِأَوْلَادِهِ) <sup>(١)</sup> الذُّكُورِ مَعَ سِهَامِهِمُ الْمَجْعُولَةِ لَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، وَإِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْهُمْ لَا عَنَ وَوَلَدٍ؛ قَسِمَ عَلَى الْمَوْجُودِ مِنْهُمْ، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى فِي ذَلِكَ سَوَاءً.

قَالَ الْخَصَّافُ: وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَنَسْلِهِ وَلَمْ يُرْتَبَهُ، وَشَرْطُ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنَ وَوَلَدٍ فَنَصِيبُهُ لَهُ، وَحُكْمُهُ قِسْمَتُهُ بَيْنَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ بِالسَّوِيَّةِ، فَمَا أَصَابَ الْمُتَوَفَّى كَانَ لِوَلَدِهِ، فَيَكُونُ لِهَذَا الْوَلَدِ سَهْمَانِ: سَهْمُهُ الْمَجْعُولُ لَهُ مَعَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، وَمَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ مِنَ الْوَلَدِ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَرِيَّةٌ نِصْفُهَا وَقْفٌ عَلَى طَائِفَةٍ وَالْآخَرُ

عَلَى طَائِفَةٍ، وَلِكُلِّ نَازِرٍ

١٠٦٤ = سُئِلَ مِنْ صَفَدٍ: فِي قَرِيَّةٍ نِصْفُهَا وَقْفٌ عَلَى طَائِفَةٍ، وَنِصْفُهَا وَقْفٌ عَلَى طَائِفَةٍ أُخْرَى، وَلِكُلِّ نِصْفٍ نَازِرٌ مُسْتَقِلٌّ، اسْتَوْلَى مُتَغَلِّبٌ عَلَيْهَا مَعَ جُمْلَةِ قُرَى

(١) فِي ع: لِأَوْلَادِهِ.

غَيْرَهَا، وَاسْتَأْجَرَ الْمُتَغَلَّبُ مِنْ أَحَدِ النَّاطِرِينَ نِصْفَهُ الْمُتَكَلِّمَ عَلَيْهِ، وَدَفَعَ لَهُ الْأُجْرَةَ الَّتِي سَمَّاها لَهُ، فَهَلْ لِلنَّاطِرِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى النِّصْفِ الثَّانِي، أَوْ مُسْتَحِقِّيهِ أَنْ يُطَالِبُوهُ بِنِصْفِ مَا دُفِعَ لَهُ مِنَ الْأُجْرَةِ أَمْ لَا؟

١٠٦٥ = وَهَلْ إِذَا أُكْرِهَ الْمُؤَجَّرُ الْمَذْكُورُ أَوْ وَاوَرِئَهُ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ لَهُ أَوْ لِلْمُسْتَحِقِّينَ فِي النِّصْفِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا بِسَبَبِ ذَلِكَ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

١٠٦٦ = وَهَلْ إِذَا اسْتَوْلَى هَذَا الْمُتَغَلَّبُ الْبَاغِي عَلَى نَاحِيَةٍ بِهَا الْقَرْيَةُ الْمَذْكُورَةُ مُدَّةَ سِنِينَ، وَأَخَذَ الْخَرَاجَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ تَرَكَهُ وَلَمْ يَأْخُذْهُ، ثُمَّ زَالَتْ يَدُهُ وَاسْتَوْلَى الْحَاكِمُ الْعَادِلُ عَلَيْهَا يُؤْخَذُ الْخَرَاجُ مِنْ أَهْلِهَا؟

وَهَلْ يُلْزَمُهُ بِسَبَبِ إِجَارَتِهِ لِلْمُتَغَلَّبِ نِصْفَهُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ ضَمَانُ مَنَافِعِ النِّصْفِ الثَّانِي لِمُسْتَحِقِّيهِ أَمْ لَا؟

١٠٦٤ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لِلنَّاطِرِ [س ١٦٧ ب /] الَّذِي لَمْ يُؤَجَّرْ عَلَى النَّاطِرِ الَّذِي أُجْرَ سَبِيلٌ فِيمَا قَبَضَهُ مِنَ الْأُجْرَةِ.

١٠٦٥ ج = وَلَا ضَمَانٌ لِمَنَافِعِ نِصْفِهِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ، وَلَا يَصِحُّ الصُّلْحُ مَعَ الْإِكْرَاهِ، فَلَا يُلْزَمُ بَدَلُهُ.

١٠٦٦ ج = وَلَا يُؤْخَذُ الْخَرَاجُ مَعَ مَا ذُكِرَ مِنْ اسْتِيْلَاءِ الْبَاغِي، سِوَاءِ أَخْذِهِ الْمُتَوْلِي أَوْ تَرَكَهُ، وَلَمْ يَأْخُذْهُ لِانْتِفَاءِ عِلَّةِ الْجِبَايَةِ لِعَدَمِ الْحِمَايَةِ.

وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ ظَاهِرَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا غِطَاءٌ، فَلَا يُنْسَبُ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْخَطَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَرِيَّةٌ مَوْقُوفَةٌ وَبِأَرْضِهَا شَجَرُ زَيْتُونٍ،  
وَعَلَيْهِ مَالٌ مَعْلُومٌ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ

١٠٦٧ = وَسُئِلَ مِنْهَا<sup>(١)</sup> أَيْضًا: فِي قَرِيَّةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى جِهَتِي بَرٍّ، لِكُلِّ جِهَةٍ نِصْفُهَا، وَلَهُ نَاطِرٌ مُسْتَقِلٌّ يُتَكَلَّمُ عَلَيْهِ بِالْوَلَايَةِ النَّظَرِيَّةِ، وَلَا أَحَدَ الْمُتَكَلِّمِينَ شَجَرُ زَيْتُونٍ بِأَرْضِهَا، وَعَلَيْهِ مَالٌ مَعْلُومٌ لِحِجَّتِي الْوَقْفِ نَظِيرَ اسْتِبْقَائِهِ بِهَا، تَعَدَّى عَلَى الْقَرِيَّةِ حَاكِمُ الْعُرْفِ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا مُدَّةَ سِنِينَ، وَأَكَلَ مَا تَحَصَّلَ مِنْهَا مِنْ غِلَالٍ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَمْنَعِ صَاحِبَ الشَّجَرِ مِنْ أَكْلِ ثَمَرَتِهِ، هَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ مَا عَلَى الزَّيْتُونِ مِنَ الْمَالِ الْمُقَرَّرِ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ، أَمْ لَا يَسْقُطُ وَيُطَالَبُ بِهِ مَالِكُهُ الْمَذْكُورُ؟

أَجَابَ: لَا وَجْهَ لِسُقُوطِهِ عَنْهُ، فَيُطَالَبُ بِهِ شَرْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك١٤٣/١]

وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ  
دُونَ الْإِنَاثِ، فَلَا تَفَاضُلَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى

١٠٦٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ شَمْسِ الدِّينِ وَرَجَبِ وَرَهْجَةَ، عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِ الْمَذْكُورِينَ، الذَّكَرِ دُونَ الْأُنْثَى، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ وَثَّمُ أَبْدًا مَا عَاشُوا، فَإِذَا انْقَرَضُوا؛ فَعَلَى الْحَرَمَيْنِ، ثُمَّ عَلَى الْفُقَرَاءِ، مَاتَتْ رَهْجَةُ لَا عَنَ وَوَلَدٍ، ثُمَّ مَاتَ رَجَبُ ابْنِ الْوَاقِفِ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ الْوَاقِفِ عَن ثَلَاثِ بَنَاتٍ: عَابِدَةَ وَصَفِيَّةَ وَحَبِيبَةَ، وَعَنِ ابْنِ اسْمِهِ عَلِيٍّ مَاتَ حَالَ حَيَاةِ جَدِّهِ الْوَاقِفِ، ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ عَنِ ابْنِهِ شَمْسِ الدِّينِ، وَعَنِ بَنَاتِ رَجَبِ الْمَذْكُورَاتِ، ثُمَّ مَاتَ شَمْسُ الدِّينِ عَنِ ابْنِ اسْمِهِ إِبْرَاهِيمَ، وَعَنِ بَنَتَيْنِ: زَلِيخَا وَخَوَاجَةَ، فَكَيْفَ يُقَسَّمُ الْوَقْفُ؟

(١) أي: مِنْ صَفَدَ.



أَجَاب: إِنْ صَحَّ أَنَّ الْوَقْفَ صَدَرَ مِنَ الْوَاقِفِ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ، فَغَلَّتُهُ الْآنَ مُنْحَصِرَةً فِي إِبْرَاهِيمَ، وَلَا شَيْءَ لِأُخْتَيْهِ، وَلَا لِبَنَاتِ رَجَبٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ لَهُ أُذُنِي فَهَمَّ لِقَوْلِهِ: ثُمَّ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِ الْمَذْكُورِينَ، الذَّكَرِ دُونَ الْأُنْثَى [ع ١٣٠ ب، س ١٦٨، ط ٢١٥ /] فَافْهَمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٠٦٩ = وَسُئِلَ عَنْهُ بِمَا صُورَتُهُ: فِي رَجُلٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ شَمْسِ الدِّينِ وَرَجَبٍ وَرَهْجَةَ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ الْمَذْكُورِينَ دُونَ الْأُنْثَى، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ أَبَدًا مَا عَاشُوا وَدَائِمًا مَا تَنَاسَلُوا، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ انْقِطَاعِهِمْ لِجَهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ، مَاتَتْ رَهْجَةُ لَا عَنْ وَلَدٍ، ثُمَّ مَاتَ رَجَبُ ابْنِ الْوَاقِفِ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ الْوَاقِفِ عَنْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ عَابِدَةٍ وَصَفِيَّةٍ وَحَبِيبَةٍ، وَعَنْ ابْنِ اسْمِهِ عَلِيٍّ مَاتَ فِي حَيَاةِ جَدِّهِ الْوَاقِفِ، ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ عَنِ ابْنِهِ شَمْسِ الدِّينِ وَعَنْ بَنَاتِ رَجَبِ الْمَذْكُورَاتِ، ثُمَّ مَاتَ شَمْسُ الدِّينِ عَنِ ابْنِ اسْمِهِ إِبْرَاهِيمَ وَعَنْ بَنَتَيْنِ: زَلِيخَا وَخَوَاجَا، فَكَيْفَ يُقَسَّمُ الْوَقْفُ؟

أَجَاب: إِنْ صَحَّ أَنَّ شَرْطَ الْوَاقِفِ كَمَا أَنْهَى فِيهِ يُقَسَّمُ عَلَى أَوْلَادِ الْمَذْكُورِينَ الْمُسْتَوِينَ فِي الدَّرَجَةِ، وَلَا يُفْضَلُ الذَّكَرُ عَلَى الْأُنْثَى فِيهِمْ؛ إِذْ شَرْطُ التَّفَاضُلِ فِي أَوْلَادِ الْوَاقِفِ لَا غَيْرُ، وَلَمْ يَشْرُطْ فِي غَيْرِهِمْ، (فَبَيْتِي) <sup>(١)</sup> مُطْلَقًا، وَفِيهِ يَسْتَوِي الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يُجْبَرُ نَاطِرُ السُّفْلِ عَلَى عِمَارَتِهِ

١٠٧٠ = سُئِلَ: فِي عُلُوِّ لَوْقِفٍ، وَسُفْلِ لَوْقِفٍ آخَرَ، هَلْ يُجْبَرُ نَاطِرُ (السُّفْلِيِّ) <sup>(٢)</sup> عَلَى عِمَارَتِهِ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

(٢) فِي ع: السُّفْلِ.

(١) فِي ع: فَبَيْتِي.

١٠٧١ = وهل إذا عمّره؛ يملك منع ناظر الوقف العلوي من بناء علوه كما كان

أم لا؟

١٠٧٠ ج = أجاب: نعم يُجبر ناظر السفلي على عمارته من غلة الوقف إحياء للوقف، فقد صرحت علماؤنا أن الناظر إذا امتنع عن عمارة الوقف وله غلة أُجبر عليها، وصرحوا بأن امتناعه عنها (والحال) <sup>(١)</sup> هذه خيانة يستحق بها العزل.

١٠٧١ ج = وإذا عمّر؛ لا يملك منع ناظر الوقف العلوي من إعادة علوه؛ لأنه حقّ مستحقّ له، فقد صرّحوا جميعاً بأنه حقّ لا يسقط بسقوط السفل، بل يدوم بدوام أصله. قال في (الخانية): رجل له علو وسفل فقال لرجل: بعث منك علو هذا السفل بكذا؛ جاز البيع، ويكون سطح السفل لصاحب السفل، وللمشتري حقّ القرار عليه، ولذا لو انهدم هذا العلو كان للمشتري أن يبني عليه علواً آخر مثل الأول، وصرّحوا أن ذا السفل لو أراد هدم سفله؛ يمنع؛ لتعلق حقّ ذي العلو به متى كان، ولا يبطل بالإنهدام، ولذلك كان له أن يبنيه ويمنعه عن ذي السفل حتى يؤدّيه قيمته، وإن كان البناء بإذن القاضي؛ فله المنع حتى يؤدّي ما أنفق، فافهم. والله أعلم.

مدرسة بجوار مسجد إذا أجرها متولّيه وصرف

أجرتها على مصالح المسجد، فعليه ضمان منافعها

١٠٧٢ = سئل: في مدرسة مجاورة لمسجد، يؤجرها متولّيه ويصرف ما يتناوله

من أجرتها على مصالح المسجد، ويقيده في السجل المحفوظ، فهل بذلك تصير وقفاً على المسجد المزبور؟ ويسوغ له ذلك شرعاً وإلا لا؟

١٠٧٣ = ويجب ردّعه عن ذلك ويضمن قيمة منافعها بأجرة المثل؛ لكونه فعل

ذلك بغير وجه شرعي؟

(١) في ع: والحالة.

١٠٧٤ = وَهَلْ إِذَا نَصَبَ السُّلْطَانُ مُتَوَلِّيًا يَقُومُ بِشَعَائِرِهَا وَيُرُدُّهَا لِمَا وُضِعَتْ لَهُ، وَيَسْعَى فِي إِصْلَاحِ مَصَالِحِهَا، وَيَسْتَخْلِصُ مِنَ الْمُؤَجَّرِ مَا أَخَذَهُ مِنْ أُجْرَتَيْهَا؛ يَصِحُّ حَيْثُ وَافَقَ أُجْرَةَ الْمِثْلِ؛ لِيَضْرِفَهُ فِي مَصَالِحِ الْمَدْرَسَةِ الْمَشْرُوطَةِ؟ [س ١٦٨ ب، ك ١٤٣ ب، ١١٣١٤ /]

١٠٧٥ = وَإِنْ مَاتَ الْمُؤَجَّرُ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِي تَرْكِتِهِ بِذَلِكَ؟ أَوْ فِي وَقْفِ الْمَسْجِدِ الْمَضْرُوفَةِ عَلَيْهِ، كَيْفَ الْحَالُ؟

١٠٧٢ ج = أَجَابَ: لَا تَصِيرُ وَقْفًا عَلَى الْمَسْجِدِ بِفَعْلِهِ الَّذِي لَا يَسُوعُ لَهُ شَرْعًا،

١٠٧٣ ج = وَيَجِبُ مَنْعُهُ عَنْ ذَلِكَ وَيَضْمَنُ مَنَافِعَهَا؛ إِذْ مَنَافِعُ الْوَقْفِ مَضْمُونَةٌ عَلَى مَا هُوَ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَنَا، وَيُؤْخَذُ ضَمَانُ الْمَنَافِعِ مِنْهُ أَوْ مِنْ تَرْكِتِهِ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ.

١٠٧٥ ج = وَلَا رُجُوعَ عَلَى الْمَسْجِدِ بِشَيْءٍ؛ إِذْ لَا ذِمَّةَ لَهُ صَحِيحَةً حَتَّى يَلْزَمَهَا الضَّمَانُ وَهَذَا عَيْنُ الْفِقْهِ، لَا سِيَّمَا عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَرْيَةٌ جَمِيعُهَا وَقْفٌ عَلَى مَدْرَسَةٍ، وَعَلَى

بَعْضِ كُرُومِهَا خَرَاجٌ لِمَدْرَسَةٍ أُخْرَى

١٠٧٦ = سُئِلَ: فِي قَرْيَةٍ جَمِيعُهَا وَقْفٌ عَلَى مَدْرَسَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَعَلَى بَعْضِ كُرُومِهَا

خَرَاجٌ لِمَدْرَسَةٍ أُخْرَى، يُؤَدِّيهِ أَرْبَابُهَا لِنَاطِرِهَا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ مُدَّةً مَدِيدَةً، هَلْ لِنَاطِرِ الْمَدْرَسَةِ الْأُولَى مَنَعَ نَاطِرِ الْمَدْرَسَةِ الثَّانِيَةِ عَنْ تَنَاوُلِهِ وَأَخْذِهِ لِحِجَّةِ مَدْرَسَتِهِ مُخْتَجًا بِكَوْنِ جَمِيعِ الْقَرْيَةِ وَقْفًا عَلَيْهَا، فَأَتَى يَسُوعُ لِغَيْرِهِ تَنَاوُلَهُ أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِعَدَمِ التَّنَافِي، الْجَوَابُ مَعَ إِظْهَارِ الْوَجْهِ وَالِاسْتِدْلَالِ بِصَرِيحِ النَّقْلِ عَنِ الْأَصْحَابِ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، بَلْ يَجِبُ إِبْتِئَاءُ مَا كَانَ فِي سَالِفِ الزَّمَانِ عَلَى مَا كَانَ؛ لِأَنَّ

الظَاهِرَ أَنَّهُ وُضِعَ بِحَقِّ لَا بُعْدَ وَإِنْ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ كَوْنُ الْقَرْيَةِ جَمِيعَهَا مَوْقُوفَةً عَلَى تِلْكَ الْمَدْرَسَةِ؛ لِأَنَّ الْخَرَاجَ جِهَةً أُخْرَى مُنْفَكَّةً عَنِ جِهَةِ الْوَقْفِ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ رَقَبَةُ الْأَرْضِ مَوْقُوفَةً عَلَى جِهَةٍ وَالْخَرَاجُ لِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّ أَرْضَ الْخَرَاجِ إِذَا وَقِفَتْ وَخَرَجَتْ بِالْإِنْفَاقِ لِلَّهِ تَعَالَى، فَالْخَرَاجُ وَاجِبٌ عَلَى حَالِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَغَيْرِهَا، فَيَصْرِفُهُ الْإِمَامُ لِمَا هُوَ مَفْوُضٌ إِلَيْهِ شَرْعًا. فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ، عَلِمَ جَوَازَ كَوْنِ الْخَرَاجِ فِي الْقَرْيَةِ، أَوْ طَائِفَةٍ مِنْ أَرْضِهَا لِجِهَةٍ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ وَالرَّقَبَةِ، [ط ٢١٦ (م)، س ١١٦٩ / ١] وَخَرَاجِ بَقِيَّتِهَا لِلْمَدْرَسَةِ الْأُخْرَى، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْعُشْرَ وَالْخَرَاجَ لَا يَسْقُطَانِ بِوَقْفِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ عَيَّنَ لَهُمَا وَجْهًا، فَلَا يَتَغَيَّرُ بِالْوَقْفِ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّ أَرْضَ الْخَرَاجِ مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا يَجُوزُ لَهُمْ إِيقَافُهَا عَلَى غَيْرٍ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْخَرَاجَ، وَيَصْرِفُ خَرَاجَهَا عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّ الْخَرَاجَ، فَأَنَّى يُتَوَهَّمُ التَّنَافِي، فَالْوَاجِبُ اسْتِمْرَارُ الْحَالِ عَلَى مَا كَانَ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ مَا يَمْنَعُهُ شَرْعًا بِالْبُرْهَانِ مِنْ وُجُوهِ الْمَنَعِ وَالْحِرْمَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَجَرَ الْمُسْتَحِقُّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ  
وَقَبِضَ جَمِيعَ الْأَجْرَةِ وَمَاتَ هُوَ وَالْمُسْتَأْجِرُ

١٠٧٧ = سُئِلَ: فِي مُسْتَحِقِّ أَجْرِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ بِالْوِلَايَةِ النَّظَرِيَّةِ، وَقَبْضِ جَمِيعِ الْأَجْرَةِ، وَمَاتَ هُوَ وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ، فَمَا الْحُكْمُ فِي الْأَجْرَةِ الْمَقْبُوضَةِ؟

أَجَابَ: يَرْجِعُ وَرَثَةُ الْمُسْتَأْجِرِ بِمَا قَابَلَ الْمُدَّةَ الْبَاقِيَةَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُسْتَأْجِرِ مِنَ الْأَجْرَةِ عَلَى مَنْ صُرِفَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ إِنْ كَانُوا حَيِّينَ، وَعَلَى تَرِكَتِهِمْ إِنْ كَانُوا مَيِّتِينَ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَجَّرُ اسْتَهْلَكَهَا لِنَفْسِهِ؛ فَالرُّجُوعُ فِي تَرِكَتِهِ إِنْ كَانَ لَهُ تَرِكَةٌ، وَإِلَّا تَأَخَّرَتِ الْمُطَالَبَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُمْ: شَرَطُ الْوَاقِفِ كَنْصُ الشَّارِعِ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ

١٠٧٨ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وَقَفَ رَجُلٌ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ الْمَوْجُودِينَ يَوْمَئِذٍ وَسَمَاهُمْ، وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا، وَبَعْدَ الْإِنْقِرَاضِ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ، وَشَرَطَ شُرُوطًا مِنْ جُمْلَتِهَا أَنَّهُ شَرَطَ لِنَفْسِهِ الْإِذْحَالَ وَالْإِخْرَاجَ وَالزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ وَالتَّغْيِيرَ وَالتَّبْدِيلَ، كُلَّمَا بَدَأَ لَهُ، وَإِنْ تَنَاهَى [ك١٤٤، ١٣١٤ ب/] ذَلِكَ مِنْهُ أَوْ تَسْلَسَلَ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ فِعْلٌ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، بِحَيْثُ إِنَّهُ إِذَا اعْتَرَى لِلوَاقِفِ الرُّجُوعُ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ بِحِطِّ يَدِ الْوَاقِفِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، وَيَصْدُرُ مِنْ لَفْظِهِ بِلِسَانِهِ فِي مَحْكَمَةٍ مِنَ الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ، وَيَكْتُبُ فِي حُجَّةٍ وَيُقَيِّدُ فِي سِجَلَاتِ دِمَشْقَ، وَيَحْكُمُ بِهِ حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ فِي حُضُورِ الْوَاقِفِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، وَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ الْوَاقِفِ بِشَهَادَةِ بَيِّنَةٍ؛ فَهِيَ كَاذِبَةٌ، وَإِنْ شَهِدَتْ وَكُتِبَ بِذَلِكَ حُجَّةً؛ فَهِيَ دَاحِضَةٌ، وَلَا يُعْمَلُ بِهَا وَلَا يُعْوَلُ عَلَيْهَا مَا لَمْ يَكُنْ يَصْدُرُ مِنَ الْوَاقِفِ بِنَفْسِهِ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ أَوْ بِحِطِّ يَدِهِ لَدَى حَاكِمٍ حَنْفِيٍّ، وَحَكَمَ الْحَاكِمُ الْحَنْفِيُّ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ وَلَزُومِهِ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ شَرَايِطِهِ الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ طَرَأَ عَلَى الْوَاقِفِ الْمَرْبُورِ ذَهَابُ بَصَرِهِ وَتَعَدَّرَتِ الْكِتَابَةُ بِيَدِهِ، فَأَخْرَجَ الْوَاقِفُ الْمَرْبُورُ أَحَدَ أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّةَ الْوَالِدِ الْمَرْبُورِ مِنَ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ بِلَفْظِهِ بِحُضُورِ بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ عَادِلَةٍ، فَهَلْ تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ الْعَادِلَةُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ؟ وَيَكُونُ الْإِخْرَاجُ صَحِيحًا وَالْحَالَةُ مَا ذَكَرَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ (شَرْطَهُ) <sup>(١)</sup> الْإِذْحَالَ وَالْإِخْرَاجَ وَالزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ وَالتَّغْيِيرَ وَالتَّبْدِيلَ كُلَّمَا بَدَأَ لَهُ وَإِنْ تَنَاهَى ذَلِكَ أَوْ تَسْلَسَلَ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ فِعْلٌ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ شَرَطٌ صَحِيحٌ مُعْتَبَرٌ، فَلَهُ الْإِذْحَالُ وَالْإِخْرَاجُ وَالتَّغْيِيرُ وَالتَّبْدِيلُ وَمَا ذَكَرَهُ فِيهِ،

(١) فِي ع: شَرَطٌ.

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ بِخَطِّ يَدِ الْوَاقِفِ وَيَصْدُرُّ مِنْ لَفْظِهِ بِلِسَانِهِ فِي مَحْكَمَةٍ مِنَ الْمَحَاكِمِ وَيُكْتَبُ فِي حُجَّةٍ وَيُقَيَّدُ فِي سَجَلَاتِ دِمَشْقِ الْخِ، فَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ شَرْعًا؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ صَرَّحُوا بِأَنَّ كُلَّ شَرْطٍ لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَلَا مَصْلَحَةَ لَا يُقْبَلُ، وَكَوْنُهُ يُشْتَرَطُ فِي إِذْخَالِهِ وَإِخْرَاجِهِ كَوْنُهُ بِخَطِّهِ وَلَفْظِهِ بِلِسَانِهِ فِي مَحْكَمَةٍ وَكُتِبَ حُجَّةً وَتَقْيِيدَهُ فِي سَجَلَاتِ دِمَشْقِ الْخِ، مُخَالَفٌ لِلْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ، فَقَدْ شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ مَا لَا يَصِحُّ شَرْعًا، فَإِنَّ اللَّفْظَ بِإِنْفِرَادِهِ كَافٍ فِي صِحَّةِ ذَلِكَ [س ١٦٩ب، ط ٢١٧، ك ١٤٤ب / شرعًا، وَالزِّيَادَةُ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا.

وَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ شَرْطٍ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، فَقَالُوا هُنَا: إِنْ اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَعْزِلَهُ الْقَاضِي؛ فَهُوَ بَاطِلٌ لِمُخَالَفَتِهِ الشَّرْعَ الشَّرِيفَ، وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: شَرْطُ الْوَاقِفِ كَنْصِ الشَّارِعِ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ، قَالَ الْعَلَامَةُ قَاسِمٌ فِي (فَتَاوَاهُ): أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْوَاقِفِينَ مَا هُوَ صَحِيحٌ مُعْتَبَرٌ يُعْمَلُ بِهِ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَمِمَّا صَرَّحُوا بِهِ مِنَ الشَّرُوطِ الْبَاطِلَةِ: لَوْ شَرَطَ وَقْفُهُ عَلَى الْعُمَيَّانِ، فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ وَتَكُونُ الْغَلَّةُ لِلْمَسَاكِينِ؛ لِأَنَّ فِيهِمُ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرَ، وَهُمْ لَا يُحْصَوْنَ، وَكَذَا عَلَى الْعُورَانِ وَالْعُرْجَانِ وَالزَّمْنَى، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مُحْتَاجِي أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُشْتَرَى لَهُمُ الْمِدَادُ وَالْكَاغِدُ؛ جَازَ الْوَقْفُ، وَيَجُوزُ التَّصَدُّقُ عَلَيْهِمْ بَعَيْنِ الْغَلَّةِ، وَإِنْ سَرَدْنَا الصُّورَ الَّتِي لَا يُرَاعَى فِيهَا شَرْطُ الْوَاقِفِ لَزِمَ ضَيْقُ الْأُورَاقِ عَنْهَا.

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ لَمْ تَتَوَقَّفْ فِي صِحَّةِ الْإِخْرَاجِ الْمَرْبُورِ بِلَفْظِ الْوَاقِفِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: مَا لَمْ يَكُنْ يَصْدُرُّ مِنَ الْوَاقِفِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِخَطِّ يَدِهِ صَرِيحٌ فِي الْإِكْتِفَاءِ بِأَحَدِهِمَا، وَكَيْفَ لَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ الْعَادِلَةُ، وَالْبَيِّنَةُ كَأَسْمِهَا مُبَيِّنَةٌ، وَهِيَ مِنْ أَقْوَى حُجَجِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ: مَتَى فَعَلَ بِشَهَادَةِ بَيِّنَةٍ فَهِيَ كَذَا، وَهُوَ تَغْيِيرُ لِلْوَضْعِ الشَّرْعِيِّ وَإِبْطَالُ لِلْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَجِدَ الْمُسَوِّغُ لِلِاسْتِبْدَالِ وَشَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ الْعَادِلَةَ

أَنَّ الْمُسْتَبَدَلَ بِهِ أَكْثَرُ رَيْعًا، صَحَّ

١٠٧٩ = سُئِلَ: فِي مَكَانٍ مَوْقُوفٍ عَلَى جِهَةِ بَرِّ خَرِبٍ وَدَثْرٍ وَتَشَعَتْ وَتَعَدَّرَ غَالِبُ اسْتِغْلَالِهِ، وَصَارَ بِحَالٍ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مُدَّةً تَرِيدُ عَلَى ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَحَصَلَ الضَّرُّ لِلْجَارِ وَالْمَارِّ بِهِ، فَرَفَعَ مُتَوَلِّيَهُ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي، فَأَرْسَلَ مِنْ جَانِبِهِ جَمْعًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَثِقَاتِ الْمُوَحِّدِينَ، وَحَصَلَ الْوُقُوفُ عَلَى الْمَكَانِ الْمَرْبُورِ فَوَجَدُوهُ بِحَالٍ مُسَوِّغٍ لِلِاسْتِبْدَالِ، وَأَخْبَرُوا بِذَلِكَ الْحَاكِمَ الشَّرْعِيَّ مَعَ أَنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ، فَأُذِنَ لِلْمُتَوَلِّيِّ فِي اسْتِبْدَالِهِ بَعْدَ أَنْ ظَهَرَ وَتَحَرَّرَ لَدَيْهِ، وَاقْتَضَى الْحَالُ إِشْهَارَ النَّدَاءِ عَلَيْهِ مُدَّةَ أَيَّامٍ، وَانْتَهَتْ [ع ١٣٢٤، س ١٧٠/١] الرَّغَبَاتُ فِيهِ، فَاسْتَبَدَلَهُ شَخْصٌ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ جَمْعٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِأَنَّ قِيمَتَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ تُسَاوِي الْمُسْتَبَدَلَ بِهِ وَأَنَّهُ أَزِيدُ نَفْعًا وَأَكْثَرُ رَيْعًا، وَحَكَّمَ الْقَاضِي بِصِحَّةِ الْإِسْتِبْدَالِ عَلَى قَوْلِ مَنْ جَوَّزَهُ مِنَ الْأَيْمَةِ الْأَسْلَافِ، وَصَيَّرَ وَرَثَتَهُ مِلْكًا لِلْمُسْتَبَدَلِ يَتَصَرَّفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَ، وَتَصَرَّفَ فِي ذَلِكَ (زَمَانًا) <sup>(١)</sup> طَوِيلًا وَعَمَّرَ بَعْضًا مِنْهُ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ شَخْصٌ آخَرَ وَتَصَرَّفَ فِيهِ وَعَمَّرَهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَ مُتَوَلَّى آخَرَ وَزَعَمَ أَنَّ الْإِسْتِبْدَالَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِكَوْنِهِ دُونَ الْقِيَمَةِ، وَأَخْضَرَ جَمَاعَةً وَشَهِدُوا لَهُ بِالْأَغْرَاضِ الْفَاسِدَةِ أَنَّ قِيمَتَهُ كَذَا؛ زِيَادَةً عَلَى مَا اسْتَبَدَلَ بِهِ، وَكَتَبَ بِذَلِكَ وَثِيقَةً شَرْعِيَّةً، وَالْحَالُ أَنَّ الْبَيِّنَةَ الشَّرْعِيَّةَ شَهِدَتْ بِأَنَّ الْمُسْتَبَدَلَ بِهِ أَكْثَرُ رَيْعًا وَأَوْفَرُ نَفْعًا، وَحَكَّمَ الْقَاضِي بِصِحَّةِ ذَلِكَ. فَهَلْ لَا يَسُوغُ لِأَحَدٍ نَقْضَهُ، وَلِلْمُشْتَرِي التَّصَرُّفُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: شُهُودُ الْإِسْتِبْدَالِ إِنْ كَانُوا مَعْرُوفِينَ بِالْعَدَالَةِ، فَلَا يُنْقِضُ الْإِسْتِبْدَالَ الثَّابِتُ بِشَهَادَتِهِمْ؛ إِذِ الْقَضَاءُ يُصَانُ عَنِ الْإِلْغَاءِ مَا أَمْكَنَ، وَالشُّهُودُ الَّذِينَ شَهِدُوا ثَانِيًا إِنْ كَانُوا

(١) في ع: زمنًا.

غَيْرِ عُدُولٍ فَشَهَادَتُهُمْ مَرْدُودَةٌ، وَإِنْ كَانُوا عُدُولًا فَقَدْ تَرَجَّحَتْ شَهَادَةُ الْأَوْلِيَيْنِ بِاتِّصَالِ الْقَضَاءِ بِهَا، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ فُرُوعٌ مِنْهَا مَا ذَكَرَ فِي الْمُتُونِ: لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِقَتْلِ زَيْدٍ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ، وَأُخْرَى بِقَتْلِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْكُوفَةِ، لَمْ تُقْبَلِ الْبَيِّنَتَانِ؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا كَاذِبَةٌ بَيِّنٌ، وَلَا تَرْجِيحَ لِإِحْدَاهُمَا، فَإِنْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِالْبَيِّنَةِ الْأُولَى، لَا تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ الثَّانِيَةُ؛ لِأَنَّ الْأُولَى تَرَجَّحَتْ بِاتِّصَالِ الْقَضَاءِ بِهَا.

وَفِي (قَاضِي خَانٍ): لَوْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ أَنَّ الْمَيِّتَ تَزَوَّجَهَا يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ، وَحَكَمَ الْقَاضِي بِشَهَادَتِهِمْ، ثُمَّ أَقَامَتْ أُخْرَى الْبَيِّنَةَ بِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ بِخُرَاسَانَ، لَمْ تُقْبَلِ بَيِّنَتُهَا. اهـ. نَعَمْ، لَوْ كَانَتِ الْبَيِّنَةُ الشَّاهِدَةُ بِمُسَوِّغَاتِ الْإِسْتِبْدَالِ، يُكَذِّبُهَا الْحِسُّ [١٤٥هـ / ١] كَمَا لَوْ شَهِدُوا مِثْلًا بِأَنَّ الدَّارَ سَائِغَةً لِلِاسْتِبْدَالِ لِأَنَّهُمَا، وَحَكَمَ الْقَاضِي بِشَهَادَتِهِمْ وَبِيعَتْ كَمَا (ذَكَرَ)، ثُمَّ شَهِدَتْ أُخْرَى لِدَى حَاكِمٍ بِأَنَّهَا عَامِرَةٌ أَنْ الْإِسْتِبْدَالِ إِلَى هَذَا الزَّمَانِ، وَكَانَ الْحِسُّ يَقْضِي بِأَنَّ عِمَارَتَهَا أَنْ الْإِسْتِبْدَالِ هِيَ الْعِمَارَةُ الْقَائِمَةُ فِي هَذَا الزَّمَانِ، فَالْقَضَاءُ بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْإِسْتِبْدَالِ حِينَئِذٍ بَاطِلٌ؛ إِذْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى بَيِّنَةٍ يُكَذِّبُهَا الْحِسُّ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ جَاءَ حَيًّا بَعْدَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ، أَمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا، وَكَذَا فِي كُلِّ مَا فِيهِ تَعَارُضُ الْبَيِّنَتَيْنِ إِذَا قُضِيَ بِإِحْدَاهُمَا أَوْ لَا بَطَلَتْ الْأُخْرَى، فَلَا يُلْغِي الْحُكْمُ الثَّانِي الْحُكْمَ الْأَوَّلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُشْتَرَطُ فِي اسْتِبْدَالِ عَقَارِ الْوَقْفِ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ عَقَارًا

١٠٨٠ = سُئِلَ: فِي اسْتِبْدَالِ الْعَقَارِ، هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ عَقَارًا

أَوْ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ، بَلْ يَجُوزُ بِالْدَّرَاهِمِ.

١٠٨١ = وَهَلْ إِذَا صَدَرَ بِهَا وَحَكَمَ حَاكِمٌ بِصِحَّتِهِ لَيْسَ لِأَحَدٍ إِبْطَالُهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ

أَمْ لَا؟



١٠٨٠ ج = أَجَابَ: صَرِيحُ كَلَامِ قَاضِي خَانَ وَكَثِيرٍ مِنْ عُلَمَائِنَا بِجَوَازِهِ بِالْدَّرَاهِمِ  
وَالدَّنَانِيرِ، بَلْ قَالَ قَاضِي خَانَ قَالَ أَبُو يُونُسَ وَهَلَالٌ: لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِالنَّقْدِ كَالْوَكِيلِ  
بِالْبَيْعِ، وَقَدْ أَفْتَى كَثِيرٌ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ بِهِ اعْتِمَادًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ، وَإِنْ بَحَثَ  
فِيهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ بِمَا لَا يُجَدِي مِنْ كَوْنِ النُّظَارِ يَأْكُلُونَهَا وَيَكُونُهُ قَالَ فِي (فَتَاوَى  
قَارِيِ الْهَدَايَةِ): وَثُمَّ مَنْ يَرْغَبُ وَيُعْطِي بَدْلَهُ أَرْضًا أَوْ دَارًا فَقَدْ عَيَّنَ الْعَقَارَ لِلْبَدَلِ؛ لِأَنَّ  
[ط ٢١٨، س ١٧٠، ب ١٣٢، ع ١٣٢] الْمُسْتَبَدَلُ حَيْثُ كَانَ قَاضِي الْجَنَّةِ فَالنَّفْسُ بِهِ مُطْمَئِنَّةٌ،  
فِيؤْمَنُ عَلَى الْبَدَلِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ رَبِّ سَلِمَ فَلَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا، وَمَفْهُومُ  
كَلَامِ قَارِيِ الْهَدَايَةِ لَا يُقَاوِمُ صَرِيحَ كَلَامِ قَاضِي خَانَ مَعَ اِحْتِمَالِهِ.

قَالَ فِي (النَّهْرِ) بَعْدَ تَقْلِيهِ لِمَا فِي (الْبَحْرِ): وَرَأَيْتُ بَعْضَ الْمَوَالِي يَمِيلُ إِلَى هَذَا،  
يَعْنِي مَا فِي (الْبَحْرِ) وَيَعْتَمِدُهُ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ الْمُسْتَبَدَلُ إِذَا كَانَ هُوَ قَاضِي الْجَنَّةِ،  
فَالنَّفْسُ بِهِ مُطْمَئِنَّةٌ فَلَا يُخْشَى الضَّيَاعَ مَعَهُ وَلَوْ بِالْدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ،  
وَقَدْ أَوْضَحْنَا الْمَسْأَلَةَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فِي كِتَابِنَا (إِجَابَةُ السَّائِلِ بِاخْتِصَارٍ أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ)  
فَعَلَيْكَ بِهِ مُسْتَغْفِرًا لِمَوْلَيْهِ. اهـ.

١٠٨١ ج = وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ بِصِحَّتِهِ؛ فَلَا شُبْهَةَ فِي عَدَمِ جَوَازِ إِبْطَالِهِ مَعَ تَوْفُرِ  
بَيِّنَةِ الشُّرُوطِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي جَوَازِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتِبْدَالُ الْوَقْفِ بِالْدَّرَاهِمِ

١٠٨٢ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا رَأَى الْقَاضِي الْمَصْلَحَةَ فِي اسْتِبْدَالِ الْوَقْفِ بِالْدَّرَاهِمِ؛  
بِأَنَّهُ خَشِيَ عَلَى الْوَقْفِ الْخَرَابَ فِي الْمَالِ وَعَدَمَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْكُلِّيَّةِ وَلِعَدَمِ تَيْسُرِ عَقَارِ  
يُبَدَّلُ بِهِ فِي الْحَالِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، إِذَا رَأَى الْقَاضِي الْمَصْلَحَةَ فِي اسْتِبْدَالِ الْوَقْفِ يَجُوزُ اسْتِبْدَالُهُ

وَلَوْ بِالدَّرَاهِمِ، كَمَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ (الْخَانِيَّةِ، وَالتَّارُخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ بَحَثَ فِيهِ ابْنُ نُجَيْمٍ، فَإِنَّ مَرْجِعَ كَلَامِ فَقَهَائِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى الْمَصْلَحَةِ وَعَدَمِ الْمَصْلَحَةِ، فَإِذَا خَشِيَ عَلَى الْوَقْفِ الْخَرَابَ وَعَدَمَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْكُلِّيَّةِ وَلَمْ يُحْصَلْ عَقَارًا يُبَدَّلُ بِهِ، فَالْمَصْلَحَةُ حِينَئِذٍ مُتَعَيَّنَةٌ [ك ١٤٥ ب، س ١١٧١ /] فِي الْإِسْتِبْدَالِ بِالدَّرَاهِمِ، وَالَّذِي يُصَرِّحُ بِهَذَا مَا تَوَارَدَ نَقْلُهُمْ بِهِ عَنْ (نَوَادِرِ هِشَامٍ): إِذَا صَارَ الْوَقْفُ بِحَيْثُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمَسَاكِينُ، فَلِلْقَاضِي أَنْ يَبِيعَهُ وَيَشْتَرِي بِثَمَنِهِ آخَرَ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا لِلْقَاضِي، فَهَذَا صَرِيحٌ فِي جَوَازِ اسْتِبْدَالِهِ بِالدَّرَاهِمِ، وَمَنْ حَذَرَ مِنْهُ عُلَلَهُ بِخَوْفِ الظَّلْمَةِ، فَإِذَا انْتَفَى هَذَا؛ جَازَ، وَهَذَا خُلَاصَةٌ كَلَامِهِمْ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَجُوزُ اسْتِبْدَالُ الْوَقْفِ حَيْثُ تَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ

١٠٨٣ = سُئِلَ: فِي دَارٍ وَقِفِ وَهَتْ حَيْطَانُهَا، وَانْقَصَمَ بُنْيَانُهَا، وَأَشْرَفَتْ عَلَى الْإِنْقِضَاضِ، وَقَرُبَتْ أَنْ تَصِيرَ كَوْمًا مِنَ التُّرَابِ وَالْأَنْقَاضِ، وَتَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي الْإِسْتِبْدَالِ، وَتَقَرَّرَتِ الْمَنْفَعَةُ فِيهِ بِكُلِّ حَالٍ، فَهَلْ يَجُوزُ مَعَ عَدَمِ شَرْطِ الْوَقْفِ أَوْ نَهْيِهِ، وَلَوْ بِأَخِذِ النَّقْدِيِّ مَعَ انْتِفَاءِ الْغَبْنِ وَوُقُوعِ الْمَصْلَحَةِ التَّامَّةِ مَعَ نَفْيِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ، فَقَدْ صَرَّحَ عَلَمَاؤُنَا الْمَشَاهِيرُ بِجَوَازِهِ، وَلَوْ بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ، وَقَالُوا: إِذَا تَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ؛ جَازَتْ مُخَالَفَةُ الشَّرْطِ بِمَا يُنَافِيهِ، كَهَيِّ مَعَ شَرْطِ أَنْ لَا تَكَلِّمَ عَلَيْهِ لِلْقَاضِي وَالسُّلْطَانِ؛ إِذْ مُرَاعَاتُهُ وَالْحَالُ هَذِهِ تُؤَدِّي إِلَى الْبُطْلَانِ خُصُوصًا مَعَ قَاضِي الْجَنَّةِ؛ إِذِ النَّفْسُ بِهِ مُطْمَئِنَّةٌ، وَقَدْ أَكْثَرَ الْفُحُولُ وَالْأَبْطَالُ مِنْ إِيرَادِ مَسْأَلَةِ الْإِسْتِبْدَالِ، وَغَايَةُ الْمَحَطِّ الْمَوْصِلِ إِلَى شَرْطِ السَّلَامَةِ مُرَاعَاةُ الْأَصْلَحِيَّةِ وَمُلازِمَةُ الْإِسْتِقَامَةِ، وَقَدْ اتَّفَقَ مُتَأَخَّرُو عَلَمَائِنَا عَلَى الْإِفْتَاءِ بِمَا هُوَ (أَنْفَعُ) <sup>(١)</sup> لِلْوَقْفِ، فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهَذَا مِنْهُ، فَلْيَكُنِ الْمُعْوَلُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: الْأَنْفَعُ.

## إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ بِصِحَّةِ الْإِسْتِبْدَالِ لَا يُنْقِضُ حُكْمَهُ حَيْثُ تَوَفَّرَتْ شَرَائِطُهُ

١٠٨٤ = سُئِلَ: فِي دَارٍ وَقَفَ اسْتَبْدَلَهَا شَخْصٌ مِنْ نَفْسِ الْوَاقِفِ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْوَاقِفِ لِلْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ؛ بِأَنَّهَا بِالصَّفَةِ الْمُسَوِّغَةِ لِلِاسْتِبْدَالِ شَرْعًا، وَطَلَبَهُ لَهُ بِمَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِمَّا هُوَ أَصْلَحُ مِنْهَا وَأَكْثَرُ نَفْعًا وَنُموًا، وَأَقَامَ شُهُودًا شَاهِدُوا بِأَنَّهَا بِالْوَصْفِ الَّذِي [ع ١٣٣، ط ٢١٩، ك ١٤٦/١] شَرَطَهُ الْوَاقِفُ، فَأَجَابَهُ الْحَاكِمُ إِلَى ذَلِكَ، وَأَذِنَ لَهُ بِهِ فَعَلَّهُ بِمَبْلَغِ مِنَ النَّقْدِ، وَأَعَقَبَهُ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ بِالصَّحَّةِ وَاللُّزُومِ بَعْدَ الدَّعْوَى الشَّرْعِيَّةِ الْمُسْتَوْفِيَّةِ لِلشَّرَائِطِ الشَّرْعِيَّةِ. فَهَلْ (يُنْتَقِضُ) <sup>(١)</sup> الْإِسْتِبْدَالُ الْمَذْكُورُ أَمْ لَا؟ حَيْثُ لَا حِسَّ مَوْجُودٌ يُكَذِّبُ الشُّهُودَ؟

أَجَابَ: لَا (يُنْتَقِضُ) <sup>(٢)</sup> حُكْمُ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ بَعْدَ وَقُوعِهِ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ، وَالِاسْتِبْدَالُ حَيْثُ اسْتُوفِيَتْ شَرَائِطُهُ وَتَوَفَّرَتْ ضَوَابِطُهُ، وَحَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ يَرَاهُ لَا يُقَدَّرُ عَلَى نَقْدِهِ، سِوَاءِ مِمَّنْ لَا يَرَاهُ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ فِي كُلِّ مُجْتَهِدٍ فِيهِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ، حَيْثُ لَا حِسَّ مَوْجُودٌ يُكَذِّبُ الشُّهُودَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## اسْتِبْدَالُ النَّاضِرِ الْوَقْفِ

١٠٨٥ = سُئِلَ: فِي طَاحُونَةٍ بَغْلٌ جَارِيَةٌ فِي وَقْفِ أَهْلِيٍّ، خَرِبَتْ وَتَعَطَّلَتْ، وَانْقَطَعَتْ غَلَّتُهَا وَعَائِدُهَا عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ مُدَّةَ سِنِينَ، وَسَاعَ بِسَبَبِ ذَلِكَ اسْتِبْدَالُهَا، فَاسْتَبْدَلْتُ بِنِصْفِ دَارٍ عَامِرَةٍ لَهَا غَلَّةٌ وَعَائِدٌ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ وَعَشْرِينَ مِنَ الْقُرُوشِ الْأَسَدِيَّةِ، وَحَكَمَ قَاضِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ بِصِحَّةِ الْإِسْتِبْدَالِ بَعْدَ بَدْلِ الْإِجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ فِي ذَلِكَ حُكْمًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا مُسْتَوْفِيًّا شَرَائِطَهُ الشَّرْعِيَّةَ، وَالْآنَ يُرِيدُ الْمُسْتَحِقُّونَ

(١) فِي ع: يَنْقُضُ.

(٢) فِي ع: يَنْقُضُ.

الدَّعْوَى عَلَى النَّاطِرِ بَعْدَ صِحَّةِ الْإِسْتِبْدَالِ، مُضْرِبِينَ عَنِ الْمُسْتَبَدَّلِ لِجَاهِهِ، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا مَعَ صِحَّةِ الْإِسْتِبْدَالِ وَالْحُكْمِ بِلُزُومِهِ وَاسْتِيفَاءِ شَرَائِطِهِ الشَّرْعِيَّةِ بَعْدَ تَقَدُّمِ دَعْوَى شَرْعِيَّةٍ صَدَرَتْ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، بَلِ الْمُصْرَحُ بِهِ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَبِهِ يُفْتَى. أَعْنِي لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ فِي شَيْءٍ يَدَّعِيهِ لِلْوَقْفِ، وَلَا فِي شَيْءٍ يَدَّعِي عَلَيْهِ فِيهِ؛ إِذْ حَقُّهُمْ فِي الْغَلَّةِ لَا فِي عَيْنِ الْوَقْفِ؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْمِلْكِ وَالتَّمَلُّكِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

١٠٨٦ = سُئِلَ (١) فِي مَعْصَرَةٍ، نِصْفُهَا وَقْفٌ، وَنِصْفُهَا مِلْكٌ، خَرِبَتْ وَانْمَحَتْ رَسُومُهَا بِالْكُلِّيَّةِ، وَصَارَتْ كَرَمَادٍ تَسْفُوهُ الرِّيَّاحُ بِوَصْفِ مُسَوِّغٍ لِلِاسْتِبْدَالِ شَرْعًا لِانْعِدَامِ النَّفْعِ مِنْهَا، وَهِيَ بِهَذَا الْوَصْفِ، وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَ يَدِ النَّاطِرِ فِي نِصْفِ مَالِ الْوَقْفِ مَا تُعَمَّرُ بِهِ، وَجَاءَ ثَمَّ رَاغِبٌ يَرْعُبُ فِي اسْتِئْجَارِهَا، فَاسْتَبَدَلَ الشَّرِيكَ النِّصْفَ الْوَقْفَ بِدَرَاهِمَ تَزِيدُ عَلَى قِيَمَتِهِ، وَهِيَ بِالْوَصْفِ الْمَرْبُورِ، وَحَكَمَ قَاضٍ حَنْفِيٌّ بِجَوَازِ اسْتِبْدَالِهِ وَهِيَ بِالْوَصْفِ لِمَا رَأَى فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ لِجِهَةِ الْوَقْفِ، وَنَفَذَ قَضَاءَهُ قُضَاءً بَعْدَهُ، وَعَمَّرَهَا الشَّرِيكَ هُوَ وَأَوْلَادُهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَذَهَبَتْ لَهُمْ عَلَيْهَا أَمْوَالٌ كَثِيرَةٌ، حَتَّى صَارَتْ مَحَلًّا يُنْتَفَعُ بِهِ، وَوَلِيَّ نَاطِرٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ، وَيُرِيدُ إِبْطَالَهُ، هَلْ لِقَاضٍ مِنَ الْقُضَاةِ إِبْطَالُهُ، وَالْحَالُ هَذِهِ؟

أَجَابَ: حَيْثُ وَجَدَتْ فِيهِ مُشَبَّهَاتُ الْإِسْتِبْدَالِ، وَحَكَمَ الْقَاضِي الْعَدْلُ الْعَالِمُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ شَرَائِطِهِ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ؛ فَقَدْ نَفَذَ بِهَا تَرَدُّدًا وَلَا إِشْكَالًا، وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى نَقْضِهِ - وَالْحَالُ هَذِهِ - قَاضٍ؛ لِكَوْنِهِ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ غَيْرِ مُخَالَفٍ

(١) في ك: (وقد وجدت هذه الفتوى بخطه ولم تكن مثبتة في قيد مسودته وهي ... تم الجزء الأول من الفتاوى الخيرية.

لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَلَمْ يُكَذِّبْهُ الْحِسُّ، وَلَوْ كَانَ بِالْدَّرَاهِمِ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ (الْخَائِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٠٨٧ = سُئِلَ: مَوْلَانَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ أَدَامَ اللَّهِ تَعَالَى النَّفْعَ بِكُمْ لِلْخَاصِّ وَالْعَامِّ، أَفَدْتُمْ - وَالْحَالُ هَذِهِ - بِنَفَازِ الْإِسْتِبْدَالِ، وَأَزَحْتُمْ عَنْ وَجْهِهِ مَسْأَلَةَ الْإِشْكَالِ، فَهَلْ وَالْحَالُ مَا شُرِّحَ وَاسْتَبَانَ إِذَا لَمْ يَصْرِفِ النَّاطِرُ الْمُسْتَبَدَّلُ الْمَالَ الْمُسْتَبَدَّلَ فِي عَقَارٍ، أَوْ تَعَدَّى عَلَيْهِ، أَوْ ضَاعَ مِنْ يَدِهِ، أَوْ غَابَ بِهِ يَلْحَقُ الْمُسْتَبَدَّلُ أَوْ وَرَثَتُهُ بِسَبَبِ فِعْلِ النَّاطِرِ ضَمَانٌ أَوْ خُسْرَانٌ أَمْ لَا. الْجَوَابُ، وَلَكُمْ الثَّوَابُ.

أَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ وَخَدَهُ، لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَبَدَّلِ وَلَا عَلَى وَرَثَتِهِ فِي ذَلِكَ ضَمَانٌ، وَلَا يَلْحَقُهُمْ بِسَبَبِ فِعْلِ النَّاطِرِ خُسْرَانٌ؛ إِذْ بَدَفِعِهِ الْبَدَلُ خَرَجَ عَنْ عَهْدَتِهِ، وَبَقِيَ فِي [ك١٤٦ب/] عَهْدَةَ النَّاطِرِ، فَكَيْفَ يُؤَاخِذُ الْمُسْتَبَدَّلُ أَوْ وَرَثَتُهُ بِفِعْلِ غَيْرِهِمْ، لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ. الْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِمُؤَاخَذَتِهِمْ بِفِعْلِ النَّاطِرِ، وَلَا يَضُرُّ صِحَّةَ الْإِسْتِبْدَالِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الْبُيُوعِ

إِذَا أَقْرَأَنِي اشْتَرَيْتُ مِنْ مَالِ أَبِي،  
لَا يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْمَبِيعِ لِلْأَبِ

١٠٨٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى دَارًا مِنْ آخَرَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَكَتَبَ صَكَ التَّبَايُعِ بِمَا حَاصِلُهُ: اشْتَرَى فُلَانٌ بِنُ فُلَانٍ مِنْ فُلَانِ بْنِ فُلَانِ الدَّارَ الْفُلَانِيَّةَ، بِمَدِينَةِ كَذَا، بِمَحَلَّةِ كَذَا، بِثَمَنِ كَذَا، وَمَاتَ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ مَاتَ أَبُوهُ، [س ١٧١ ب /] فَادَّعَى وَرَثَةُ الْأَبِ عَلَيَّ وَرَثَةُ الْإِبْنِ أَنَّ الْإِبْنَ قَالَ بِمَحْضَرٍ مِنَ النَّاسِ: اشْهَدُوا عَلَيَّ أَنِّي مَا اشْتَرَيْتُهَا إِلَّا مِنْ مَالِ أَبِي. هَلْ إِذَا شَهِدُوا بِذَلِكَ تَثَبَّتْ الدَّارُ لِرِوَاثَةِ الْأَبِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَثَبَّتْ الدَّارُ لِلْأَبِ بِقَوْلِ الْإِبْنِ: اشْتَرَيْتُهَا مِنْ مَالِ أَبِي؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الشَّرَاءِ مِنْ مَالِ الْأَبِ: أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ لِلْأَبِ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْقَرْضَ وَالْغَضَبَ، وَقَدْ وَرَدَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»<sup>(١)</sup>، فَأُضِيفَ مَالُ الْإِبْنِ لِلْأَبِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّجَوُّزِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الصَّدِيقِ لِلصَّدِيقِ: مَالِي مَالُكَ، وَمَالُكَ مَالِي، فَكَيْفَ يُحْكَمُ بِالدَّارِ لِلْأَبِ بِذَلِكَ، مَعَ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ، مَا قَالَ ذَلِكَ ذُو رَوِيَّةٍ وَثَبَاتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## هَلْكَ أَحَدُ الْعَوَاضِينَ فِي الْمُقَايِضَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ

١٠٨٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ تَقَايَضَا بَقْرَةً بِثُورٍ، وَتَسَلَّمَ الثُّورَ بَائِعُ الْبَقْرَةِ، وَلَمْ يُسَلِّمِ الْبَقْرَةَ، وَهَلَكَ الثُّورُ بَعْدَ قَبْضِهِ بِفِعْلِهِ، وَهَلَكَتِ الْبَقْرَةُ قَبْلَ تَسْلِيمِهَا لِلْمُشْتَرِي، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يَضْمَنُ قِيَمَةَ الثُّورِ لِبَائِعِهِ؛ لِإِنْتِقَاضِ الْبَيْعِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ابن ماجه: (٢٢٩١، ٢٢٩٢)، وأحمد: (٧٠٨١).

لَزِيدٍ عَلَى عَمْرٍو دَيْنٍ، دَفَعَ عَمْرٍو لِعِلَامِ زَيْدٍ  
قَمَاشًا، وَقَبِلَهُ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَإِجَازَةٍ

١٠٩٠ = سُئِلَ: فِي عَمْرٍو بِدَمْتِهِ لَزِيدٍ دَيْنٍ، أَرْسَلَ لَهُ قَمَاشًا قَائِلًا: إِنْ قَبِلْتَ كُلَّ  
ثُوبٍ مِنْهُ بِكَذَا، فَخُذْهُ مِنْ دَيْنِكَ، وَإِلَّا فَدَعُهُ أَمَانَةً عِنْدَكَ، فَلَمْ يَقْبَلْهُ بِمَا عَيَّنَ لَهُ، وَبَقِيَ  
أَمَانَةً فِي حِرْزِهِ الْمُعْتَبَرِ شَرْعًا، وَغَابَ زَيْدٌ وَأَمَرَ عِلَامَهُ بِأَنَّهُ إِذَا دَفَعَ لَهُ عَمْرٍو نَقْدًا مِثْلَ  
مَا فِي ذِمَّتِهِ أَنْ يَقْبِضَهُ، وَإِنْ دَفَعَ لَهُ قَمَاشًا لَا يَقْبَلُهُ مِنْهُ، فَدَفَعَ لَهُ قَمَاشًا [ع ١٣٣ ب /] فَاقْبِضْهُ  
مِنْهُ عَلَى خِلَافِ مَا أَمَرَ بِهِ، فَقَدَّرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِوُقُوعِ حَرِيقِ عَامٍ فِي الْمَدِينَةِ، فَاحْتَرَقَ  
مَعَ جُمْلَةِ مَا احْتَرَقَ بِهَا وَهَلَكَ. فَهَلْ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمَدْيُونِ أَمْ مِنْ مَالِ الدَّائِنِ؟

أَجَابَ: إِنَّمَا هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمَدْيُونِ لَا مِنْ مَالِ الدَّائِنِ، إِذْ هُوَ فِي يَدِ غُلَامِهِ  
- وَالْحَالُ هَذِهِ - أَمَانَةً، وَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ لَهُ وَهَلَكَ قَبْلَ إِجَازَتِهِ، حَيْثُ أَضَافَ الشَّرَاءَ  
لَهُ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ إِذَا هَلَكَ قَبْلَ الْإِجَازَةِ لَا يَضْمَنُ لِاجْتِمَاعِ عُلَمَائِنَا أَنْ يَدَ الْفُضُولِيِّ  
إِذَا دَفَعَ لَهُ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْإِجَازَةِ يَدَ أَمَانَةٍ، إِذَا هَلَكَ؛ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ، فَافْهَمْ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْغَبْنُ الْفَاحِشُ

١٠٩١ = سُئِلَ: عَنِ الْغَبْنِ الْفَاحِشِ مَا هُوَ؟

أَجَابَ: أَصَحُّ مَا قِيلَ أَنَّهُ الَّذِي لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ، وَقَالَ الْحُجَنْدِيُّ:  
الَّذِي يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ نِصْفُ الْعُشْرِ أَوْ أَقَلُّ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الْعُشْرِ؛  
فَهُوَ مَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهِ، [ك ١٤٧ /] وَقَالَ نَصْرُ بْنُ يَحْيَى: قَدَرُ مَا يَتَغَابَنُ فِيهِ فِي  
الْعُرُوضِ (دَهْ نَيْمٌ) وَهُوَ نِصْفُ الْعُشْرِ، وَفِي (الْحَيَوَانِ) (دَهْ يَارْدَةٌ) <sup>(١)</sup> وَهُوَ الْعُشْرُ،  
وَفِي الْعَقَارِ (دَهْ دُوَارْدَةٌ) وَهُوَ الْخُمْسُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: يَارْدَةٌ.

إِذَا رَأَى مِنَ الْمَبِيعِ مَا يُؤْذِنُ بِالْمَقْصُودِ  
قَاصِدًا الشَّرَاءَ، لَيْسَ لَهُ خِيَارُ رُؤْيَةِ الْبَاقِي

١٠٩٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ سُكَّرًا، وَرَأَى بَعْضَهُ فِي اللَّيْلِ عَلَى الْمِصْبَاحِ أَوْ فِي النَّهَارِ، وَقَبَضَهُ وَبَاعَ مِنْهُ شَيْئًا وَسَلَّمَهُ، وَيُرِيدُ رَدَّ الْبَاقِي بِخِيَارِ الرُّؤْيَةِ زَاعِمًا أَنَّهُ تَغَيَّرَ. هَلْ رُؤْيَةُ الْبَعْضِ مِنْهُ كَافِيَةٌ وَلَا خِيَارَ لَهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ فِي عَدَمِ [س ١٧٢، ط ٢٢٠ /] التَّغْيِيرِ وَأَنَّهُ مِثْلُ الْمَرْتَبِيِّ؟

١٠٩٣ = وَإِذَا أَتَى بِهِ الْمُشْتَرِي مُتَحَلِّلًا هَلْ يَرُدُّهُ بِسَبَبِ التَّحَلُّلِ مَعَ إِمْكَانِ حُدُوثِ التَّحَلُّلِ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

١٠٩٢ ج = أَجَابَ: حَيْثُ رَأَى مَا يُؤْذِنُ بِالْمَقْصُودِ وَلَوْ بَعْضًا لَيْلًا مَعَ إِمْكَانِ الرُّؤْيَةِ، أَوْ نَهَارًا قَاصِدًا بِهَا الشَّرَاءَ، فَلَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَى الْبَاقِي، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ فِي أَنَّ غَيْرَ الْمَرْتَبِيِّ كَالْمَرْتَبِيِّ.

١٠٩٣ ج = وَلَا عِبْرَةَ بِالتَّحَلُّلِ وَعَدَمِهِ، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَهُ صَابُونًا فِي عُدُولٍ، فَأَرَاهُ صَابُونًا يَابِسًا مِنْ رُءُوسِهَا،  
لَهُ خِيَارُ الْفُسْخِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْبَاقِي عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ

١٠٩٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ صَابُونًا فِي عُدُولٍ، وَأَرَاهُ الْبَائِعُ مِنْ رُءُوسِ الْعُدُولِ صَابُونًا يَابِسًا قَدِيمًا، وَعَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْبَاقِي عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، فَلَمْ يَجِدْهُ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ، بَلْ رَأَاهُ لَيْتًا جَدِيدًا، هَلْ لَهُ خِيَارُ الْفُسْخِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لِلْمُشْتَرِي الْفُسْخُ حَيْثُ لَمْ يَرَ الْبَاقِي عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



رُؤْيَةُ قَالِبٍ مِّنَ الصَّابُونِ فِي عِدْلَيْنِ كَافِيَةٌ مَا لَمْ يَتَغَيَّرِ الْبَاقِي

١٠٩٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ حِمْلَ صَابُونٍ فِي عِدْلَيْنِ، وَكَانَ أَرَاهُ الْبَائِعُ مِنْهُ قَالِبًا أَوْ قَالِبَيْنِ، هَلْ يُكْتَفَى بِذَلِكَ وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي إِذَا فَتَحَ الْعِدْلَيْنِ مَا لَمْ يَكُنْ أَرْدًا مِمَّا رَأَى؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُكْتَفَى بِذَلِكَ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي مَا لَمْ يَكُنِ الْبَاقِي أَرْدًا مِمَّا رَأَى، كَمَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ، وَالْبَحْرِ الرَّائِقِ) وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٠٩٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى صَابُونًا مِنْ آخَرَ، فَقَبَّلَ قَبْضَهُ خَلَطَهُ الْبَائِعُ بِصَابُونٍ آخَرَ بَعْدَ أَمْرِ الْمُشْتَرِي، بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ الْمَبِيعُ مِنْ غَيْرِ الْمَبِيعِ، هَلْ يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْخَلْطُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ اسْتِهْلَاكٌ، وَهُوَ مُوجِبٌ لِطُلَانِ الْبَيْعِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَرْجِعُ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ

١٠٩٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى ثَوْرًا وَقَبَضَهُ، ثُمَّ سَقَطَ فَذَبَحَهُ إِنْسَانٌ بِأَمْرِ الْمُشْتَرِي، فَاطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ، هَلْ يَرْجِعُ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَرْجِعُ بِالنُّقْصَانِ عَلَى قَوْلِهِمَا، قَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَبِهِ أَخَذَ الْمَشَائِخُ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) وَفِي (الْوَاقِعَاتِ) الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا فِي الْأَكْلِ، فَكَذَا هُنَا. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى مَا هُوَ مُودَعٌ عِنْدَهُ لَا يَكُونُ قَابِضًا

١٠٩٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ زَيْتًا عِنْدَهُ طَالِبُهُ بِالثَّمَنِ، [ع/١٣٤] وَالْمَبِيعُ

فِي بَلَدَةٍ، وَالْبَائِعَانِ فِي أُخْرَى. فَهَلْ يَنْوُبُ قَبْضُ الْأَمَانَةِ عَنِ قَبْضِ الضَّمَانِ أَمْ لَا؟

١٠٩٩ = وَهَلْ يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي دَفْعُ الثَّمَنِ قَبْلَ إِحْضَارِ الْمَبِيعِ أَمْ لَا؟

١٠٩٨ ج = أَجَابَ: الْمُوَدَّعُ إِذَا اشْتَرَى مَا هُوَ مُوَدَّعٌ عِنْدَهُ لَا يَكُونُ قَابِضًا لَهُ بِقَبْضِ الْوَدِيعَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ جَدِيدٍ، وَأَمَّا تَسْلِيمُ الثَّمَنِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِحْضَارِ السَّلْعَةِ لِتُعْلَمَ قِيَامُهَا، فَإِذَا أَحْضَرَهَا الْبَائِعُ أَمَرَ الْمُشْتَرِي بِتَسْلِيمِ الثَّمَنِ.

١٠٩٩ ج = وَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنِ دَفْعِهِ إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ غَائِبًا فِي مِصْرِ الْمُتَبَاعِيَيْنِ،

أَوْ فِي غَيْرِ مِصْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ١٧٢ ب، ك ١٤٧ ب /]

قَوْلُ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ عِنْدَ طَلَبِ الثَّمَنِ:

إِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ تَلْزَمُهُ الزِّيَادَةُ، مُفْسِدٌ لِلْعَقْدِ

١١٠٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ ثِيَابًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَاسْتَمَهَلَهُ الْمُشْتَرِي إِلَى رُجُوعِهِ مِنْ سَفَرِهِ، فَقَالَ: أَخْشَى أَنْ تَطُولَ غَيْبَتُكَ، فَقَالَ: إِنْ طَالَتْ غَيْبَتِي يَكُنُ الثَّمَنُ كُلُّ شَيْءٍ بِكَذَا؛ زِيَادَةً عَنِ الْأَوَّلِ، فَهَلْ إِذَا طَالَتْ غَيْبَتُهُ تَلْزَمُ الزِّيَادَةُ؟ وَهَلِ الْبَيْعُ صَحِيحٌ أَمْ فَاسِدٌ؟

أَجَابَ: هَذَا الشَّرْطُ مُفْسِدٌ لِلْبَيْعِ، فَيَمْلِكُ الْمُشْتَرِي الثِّيَابَ بِقِيمَتِهَا وَقَدْ الْقَبْضِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي الْقِيَمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ لِذَائِنِهِ بَهَائِمَ قَائِلًا: خُذْهَا مِنْ دَيْنِكَ وَلَمْ يُبَيِّنْ ثَمَنَهَا

١١٠١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ أَعْطَاهُ مَدْيُونُهُ بَهَائِمَ وَقَالَ: خُذْهَا مِنْ بَعْضِ دَيْنِكَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهَا ثَمَنًا، فَتَصَرَّفَ الدَّائِنُ فِي الْبَهَائِمِ وَاسْتَهْلَكَ بَعْضَهَا، وَهَلَكَ بَعْضُهَا بِلا تَعَدُّ فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: مَا تَعَدَّرَ إِحْضَارُهُ بِعَيْنِهِ بِسَبَبِ فِعْلِ الدَّائِنِ يُضْمَنُ بِقِيمَتِهِ ضَمَانَ تَعَدِّي

الْمُودَعِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي مِقْدَارِ الْقِيَمَةِ، وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمَدْيُونِ لِدَعْوَاهُ الزِّيَادَةَ، وَمَا هَلَكَ مِنْ غَيْرِ تَعَدَّ غَيْرَ مَضْمُونٍ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي الْهَلَاكِ؛ لِطُلَانِ وَقُوعِهِ مِنَ الدَّيْنِ، فَبَقِيَ الْقَبْضُ بِالتَّسْلِيمِ لَهُ خَالِيًا عَنْ عَقْدٍ يُوجِبُ الضَّمَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَقَايَلَا الْبَيْعَ فَوَجَدَ الْبَائِعَ بِالْمَبِيعِ عَيْبًا، لَهُ فَسَخُ الْإِقَالَةِ

١١٠٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ دَابَّةً فَقَبَضَهَا الْمُشْتَرِي، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ مُدَّةً، ثُمَّ اسْتَقَالَ الْمُشْتَرِي فَأَقَالَهُ بِغَيْبَةِ الدَّابَّةِ، فَلَمَّا أَحْضَرَهَا الْمُشْتَرِي وَجَدَ بِهَا عَيْبًا قَدْ حَدَثَ عِنْدَهُ، فَفَسَخَ الْبَائِعُ الْإِقَالََةَ، هَلْ تَنْفَسِخُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَنْفَسِخُ الْإِقَالََةُ، وَيَعُودُ الْبَيْعُ عَلَى حَالِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلْوَرَثَةِ اسْتِرْدَادُ التَّرِكَةِ الَّتِي بَاعَهَا الْكَفِيلُ بِلَا إِذْنِهِمْ

١١٠٣ = سُئِلَ: فِي كَفِيلٍ بَدَيْنِ مُسْتَعْرِقٍ، بَاعَ التَّرِكَةَ لِلدَّائِنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَرَثَةِ وَالْقَاضِي وَسَلَّمَهَا لَهُ، هَلْ لِلْوَرَثَةِ اسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ وَدَفْعُ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُمْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلْبَائِعِ الشَّانِي رُدُّ الْجَمِيعِ عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلِ

إِنْ رُدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ بِقَضَاءِ

١١٠٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ ثَوْرًا لِيُعْطِيَهُ إِلَى دَائِنِهِ بِدَيْنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهُ؛ يَرُدُّهُ عَلَيْهِ، فَأَخَذَهُ الدَّائِنُ وَبَاعَهُ لِآخَرَ، ثُمَّ وَثَّمْ، فَرُدَّ عَلَى الْبَائِعِ بِعَيْبٍ إِلَى أَنْ وَصَلَ لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ، هَلْ لَهُ رُدُّهُ [ط ٢٢١/٢] عَلَى بَائِعِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ رُدَّ عَلَيْهِ بِقَضَاءِ رُدُّهُ عَلَى بَائِعِهِ وَإِلَّا لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

طَلَبُ الْإِقَالَةِ بَعْدَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْعَيْبِ لَا يُمْنَعُ الرَّدُّ بِهِ

١١٠٥ = سُئِلَ: إِذَا أَطْلَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فِي الْمَبِيعِ، فَجَاءَ بِهِ لِلْبَائِعِ وَطَلَبَ الْإِقَالَةَ فَلَمْ يُقَلِّهِ، هَلْ لَهُ رَدُّهُ بِالْعَيْبِ وَلَا يُمْنَعُهُ طَلَبُ الْإِقَالَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَهُ الرَّدُّ، وَلَا يُمْنَعُ طَلَبُ الْإِقَالَةِ؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ بِعَرَضٍ عَلَى الْبَيْعِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَيْعُ الثَّمَرَةِ صَحِيحٌ مُطْلَقًا

١١٠٦ = سُئِلَ: فِي بَيْعِ الثَّمَرِ هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَبِيعُهُ بَعْدَ مَا صَلَحَ وَلَوْ لَعَلَفَ الدَّوَابُّ جَائِزٌ اتِّفَاقًا، وَقَبْلَ بُدُوِّ صَلَاحِهِ جَائِزٌ أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَكْلُ الْغُرَابِ الثَّمَرَةَ لَا يُسْقِطُ الثَّمَنَ عَنِ الْمُشْتَرِي

١١٠٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ ثَمَرَةَ كَرْمٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، فَأَكَلَهُ (الْغُرَابُ)<sup>(١)</sup>، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: يَلْزِمُ الْمُشْتَرِي دَفْعُ جَمِيعِ الثَّمَنِ؛ إِذْ شَرَاءُ الثَّمَرَةِ صَحِيحٌ عِنْدَنَا، سَوَاءٌ بَدَأَ صَلَاحُهَا أَمْ لَا، عَلَى الْأَصَحِّ الْمُفْتَى بِهِ، وَتَسْلِيمُهُ بِالتَّخْلِيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الدَّارِ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ حُدُودُهَا

١١٠٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى دَارًا بِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ حُدُودُهَا [ك١٤٨]، ع ١٣٤٤ ب، س ١١٧٣ / [الأزبعة]، هَلْ يَدْخُلُ فِي شِرَائِهِ عُلُوقُهَا وَسُفْلُهَا، وَجَمِيعُ بُيُوتِهَا

(١) فِي ع: الْغُرْبُ. بِصِيغَةِ الْجَمْعِ، قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي «الْمَحْكَمِ» (٥/٥١١): وَالْغُرَابُ: طَائِرٌ، وَالْجَمْعُ: أَغْرَبَةٌ، وَأَغْرَبٌ، وَغُرْبَانٌ، وَغُرْبٌ. وَغُرَابِينَ: جَمْعُ الْجَمْعِ.

السُّفْلِيَّةِ وَالْعُلُوِّيَّةِ وَمَنَازِلُهَا وَصَحْنُهَا وَكَيْفُهَا، وَبِئْرُهَا، وَالْأَشْجَارُ الَّتِي بِصَحْنِهَا، وَجَمِيعُ مَا أَحَاطَتْ بِهِ الْحُدُودُ عُلُويًّا أَوْ سُفْلِيًّا، وَيَصِيرُ كُلُّ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَبِيعِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَدْخُلُ جَمِيعُ مَا ذَكَرَ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّ الدَّارَ اسْمٌ لِمَا أُدِيرَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ مِنَ الْحَائِطِ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى بُيُوتٍ وَمَنَازِلَ، وَصَحْنٍ غَيْرِ مُسَقَّفٍ، فَيَدْخُلُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ كُلِّ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْحُدُودُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِمَّا هُوَ مُتَّصِلٌ اتِّصَالَ قَرَارٍ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ الْأَخْيَارُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اخْتَلَفَا عِنْدَ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ،  
فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ بِيَمِينِهِ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي

١١٠٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قَمَاشًا، فَمَكَثَ عِنْدَهُ سَنَةً، وَأَرَادَ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ وَجَاءَ بِقَمَاشٍ، فَقَالَ الْبَائِعُ: الْمَبِيعُ غَيْرُ هَذَا، فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ بِيَمِينِهِ أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْمَبِيعَ، وَعَلَى الْمُشْتَرِي الْبَيِّنَةُ أَمْ الْأَمْرُ عَلَى الْعَكْسِ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ بِيَمِينِهِ، كَمَا فِي (الْبَرَازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَعَلَى الْمُشْتَرِي الْبَيِّنَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرَاضِي بَيْتِ الْمَالِ لَا تُورَثُ

١١١٠ = سُئِلَ: فِي الْأَرَاضِي الَّتِي لِبَيْتِ الْمَالِ وَيَدْفَعُهَا أَرْبَابُ التِّيمَارَاتِ مُزَارَعَةً لِلنَّاسِ بِالثُلُثِ وَالرُّبْعِ مَثَلًا، هَلْ تُورَثُ لِمُزَارِعِيهَا، وَيَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُهَا أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَا تُورَثُ وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُهَا، كَمَا ذَكَرَهُ الْبَرَازِيُّ فِي الشَّفَعَةِ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لِوَكِيلِ بَيْتِ الْمَالِ بَيْعُ عَقَارِهِ بِضِعْفِ الْقِيَمَةِ

١١١١ = سُئِلَ: فِي وَكِيلِ بَيْتِ الْمَالِ، هَلْ لَهُ بَيْعُ عَقَارِ بَيْتِ الْمَالِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ إِذَا رَغِبَ فِيهِ بِضِعْفِ قِيَمَتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ بَيْعُهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ إِذَا رَغِبَ فِيهِ بِضِعْفِ قِيَمَتِهِ، عَلَى الْمُفْتَى بِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي (الْبَحْرِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى أَرْضًا مِنْ آخَرَ، فَبَاعَهَا وَكَيْلُهُ مِنْ آخَرَ، فَاسْتَحَقَّتْ وَمَاتَ الْمُوَكَّلُ لَا عَنْ إِرْثٍ، فَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى بَائِعِ مُوَكَّلِهِ

١١١٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قِطْعَةً أَرْضٍ وَقَبَضَهَا، وَبَاعَهَا وَكَيْلُهُ لِآخَرَ، فَظَهَرَتْ مُسْتَحَقَّةٌ لِلْغَيْرِ وَأَخَذَهَا بِحُكْمٍ، وَمَاتَ الْمُوَكَّلُ الْمَذْكُورُ لَا عَنْ إِرْثٍ وَلَا عَنْ وَرَثَةٍ، فَارْجِعَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي عَلَى الْوَكِيلِ، هَلْ يَرْجِعُ الْوَكِيلُ عَلَى بَائِعِ مُوَكَّلِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى بَائِعِ مُوَكَّلِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ بِالْوَكَالَةِ عَنِ امْرَأَتِهِ، فَمَاتَتْ وَادَّعَى

إِيصَالَ الثَّمَنِ إِلَيْهَا، وَأَنْكَرَتْ بَقِيَّةَ الْوَرَثَةِ

١١١٣ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ وَكَلَّتْ زَوْجَهَا بِبَيْعِ صَابُونٍ لَهَا، فَبَاعَ وَقَبَضَ ثَمَنَهُ، فَمَاتَتْ وَادَّعَى إِيصَالَهُ إِلَيْهَا حَالِ حَيَاتِهَا، هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، حَيْثُ صَدَّقَهُ بِقِيَّةِ الْوَرَثَةِ فِي الْقَبْضِ، وَأَنْكَرُوا إِيصَالَهُ إِلَيْهَا، فَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّةً مِنْ فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ،  
ثُمَّ أَقَالَ الْبَيْعَ، لَا تَنْفُذُ عَلَى الشَّرِيكِ وَيَكُونُ مُشْتَرِيًّا

١١١٤ = سئِلَ: فِي فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، بَاعَ أَحَدُهُمَا بِإِذْنِ الْآخَرِ فِيهَا لِرَجُلٍ  
حِصَّةً مَعْلُومَةً مِنْ بَيْنَهُمَا، وَقَبِضَ الثَّمَنَ وَأَقْبَضَ نِصْفَهُ لِشَرِيكِهِ وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي  
بِإِذْنِهِ، ثُمَّ أَقَالَهُ وَيُرِيدُ أَخْذَ مَا دَفَعَهُ لِلشَّرِيكِ مِنَ الثَّمَنِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَيَضْمَنُ لِلْمُشْتَرِي، وَيَكُونُ مُشْتَرِيًّا مِنْهُ، [س ١٧٣، ك ١٤٨، ب،  
ط ٢٢٢ / ] تَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا سُرِقَ الْمَبِيعُ مِنْ يَدِ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ،  
يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِمَا دَفَعَ

١١١٥ = سئِلَ: فِي مُشْتَرٍ طَلَبَ تَسْلِيمَ الْمَبِيعِ مِنَ الْبَائِعِ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ، فَقَالَ  
لَهُ: هَا هُوَ عِنْدِي وَدِيعَةٌ حَتَّى تَدْفَعَ إِلَيَّ الثَّمَنَ، فَسُرِقَ مِنْ عِنْدِهِ بَعْدَ نَقْدِ بَعْضِ الثَّمَنِ  
وَتَعَدَّرَ إِخْضَارُهُ، فَهَلْ يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ وَيَسْتَرِدُّ الْمُشْتَرِي مَا دَفَعَ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يُطَالِبُ  
بِمَا بَقِيَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ، وَيَسْتَرِدُّ الْمُشْتَرِي مَا دَفَعَ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يُطَالِبُ بِمَا بَقِيَ،  
وَلَا يَكُونُ وَدِيعَةً، بَلْ هُوَ مَضْمُونٌ بِالثَّمَنِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَيْعُ الْحِصَّةِ مِنَ الْبِنَاءِ وَالْغَرَسِ لِغَيْرِ الشَّرِيكِ فَاسِدٌ

١١١٦ = سئِلَ: فِي بُسْتَانٍ نَخْلٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ، بَاعَ أَحَدُهُمْ ثُلُثَ سِتِّ نَخْلَاتٍ  
بِعَيْنِهَا مِنْهُ لِغَيْرِ الشَّرِيكَيْنِ، وَغَابَ الْبَائِعُ وَزَعَمَ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ اشْتَرَى ثُلُثَ الْبُسْتَانِ  
جَمِيعِهِ، وَصَارَ يُقَاسِمُ الشَّرِيكَيْنِ بِالثُّلُثِ فِي جَمِيعِ ثَمَرَتِهِ، فَهَلِ الْبَيْعُ جَائِزٌ؟

١١١٧ = وَمَا الْحُكْمُ فِيمَا أَكَلَهُ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى مَا خَصَّ الثُّلُثَ فِي السِّتِّ نَخَلَاتٍ؟

١١١٦ ج = أَجَابَ: الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ فَاسِدٌ؛ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّ بَيْعَ الْحِصَّةِ فِي

الْبِنَاءِ وَالْعَرَسِ لِغَيْرِ الشَّرِيكِ غَيْرُ جَائِزٍ. [ع/١٣٥٤]

١١١٧ ج = وَحَيْثُ قُلْنَا بِفَسَادِهِ، وَالْمُقَرَّرُ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ لَا تَمْنَعُ الْفَسْحَ،

يَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْمَبِيعِ وَالشَّمْرَةَ الْمَوْجُودَةَ وَضَمَانَ الْمُسْتَهْلَكَةِ، وَلَا يَضْمَنُ

مَا هَلَكَ فِيمَا خَصَّ الْمَبِيعَ، وَفِيمَا خَصَّ غَيْرَهُ مَضْمُونٌ بِالْهَلَاكِ لِتَعَدِّيهِ عَلَيْهِ بِالْأَخْذِ،

وَإِذَا خَلَطَهُمَا بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ؛ ضَمِنَ حِصَّةَ الْمَبِيعِ بِهِ لِصِرُّورَتِهِ

مُسْتَهْلَكًا بِالْخَلْطِ، فَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّةَ شَرِيكِهِ مِنْ كَرَمٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا،

ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ شَرِيكَهُ بَاعَ بَعْضَ حِصَّتِهِ مِنْ زَيْدٍ قَبْلَ الْبَيْعِ لَهُ

١١١٨ = سُئِلَ: فِي كَرَمٍ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ أَنْصَافًا، بَاعَ أَحَدُهُمَا نِصْفَهُ لِشَرِيكِهِ الْآخَرَ

بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَالْآنَ يَدَّعِي الْبَائِعُ أَنَّهُ بَاعَ زَيْدًا قَبْلَ بَيْعِهِ النِّصْفَ لَهُ خَمْسَ شَجَرَاتٍ

مُعَيَّنَةٍ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَوْ شَهَادَتُهُ لِزَيْدٍ أَمْ لَا تُسْمَعُ؟

١١١٩ = وَهَلْ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يُثْبِتَ زَيْدٌ أَنَّهُ اشْتَرَى جَمِيعَ الشَّجَرَاتِ بِعَيْنِهَا، يَنْفُذُ

الشَّرَاءُ فِيهَا عَلَى حِصَّةِ الشَّرِيكِ أَمْ لَا يَنْفُذُ؟

١١١٨ ج = أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ.

١١١٩ ج = وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ خَمْسَ شَجَرَاتٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ كَرَمٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى شَجَرٍ،

كَمَا لَا يَصِحُّ بَيْعُ بَيْتٍ مُعَيَّنٍ مِنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِيكِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ

اللَّهُ تَعَالَى؛ (لِضَرَرٍ) <sup>(١)</sup> الشَّرِيكِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْقِسْمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: لِتَضَرُّرٍ.



إِذَا بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي دَارِ بَيْتَا مُعَيَّنًا  
مِنْهَا بغيرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ لَا تَصِحُّ

١١٢٠ = سُئِلَ: فِي شَرِيكَيْنِ فِي دَارٍ، بَاعَ أَحَدُهُمَا بَيْتًا مُعَيَّنًا مِنْهَا لِأَجْنَبِيٍّ بِثَمَنِ  
مَعْلُومٍ، هَلْ لِلشَّرِيكِ أَنْ يُبْطِلَ هَذَا الْبَيْعَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ هَذَا الْبَيْعُ، وَلِلشَّرِيكِ إِبْطَالُهُ، قَالَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ): دَارٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ  
بَاعَ أَحَدُهُمَا بَيْتًا مُعَيَّنًا مِنْ رَجُلٍ لَا يَجُوزُ، وَعَنِ الثَّانِي أَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَصِيْبِهِ، وَفِي (شَرْحِ  
الطَّحَاوِيِّ): وَلَوْ بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مِنَ الدَّارِ نَصِيْبَهُ مِنْ بَيْتٍ مُعَيَّنٍ، فَلِأَخْرٍ أَنْ يُبْطَلَهُ.  
اهـ. وَمِثْلُهُ فِي (الْحَايَةِ، وَالْخُلَاصَةِ) [س ١١٧٤/١] وَغَالِبِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ؛ مُعَلِّلِينَ  
بِتَضَرُّرِ الشَّرِيكِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْقِسْمَةِ؛ إِذْ لَوْ صَحَّ فِي نَصِيْبِهِ؛ لَتَعَيَّنَ نَصِيْبُهُ فِيهِ، فَإِذَا وَقَعَتْ  
الْقِسْمَةُ لِلدَّارِ كَانَ ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَى الشَّرِيكِ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى جَمْعِ نَصِيْبِ الشَّرِيكِ فِيهِ  
وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِأَنَّ نِصْفَهُ لِلْمُشْتَرِيِّ وَلَا (جَمِيعٌ) <sup>(١)</sup> نَصِيْبِ الْبَائِعِ فِيهِ لِفَوَاتِ ذَلِكَ بِبَيْعِهِ  
النِّصْفَ، وَإِذَا سَلِمَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ؛ انْتَفَى ذَلِكَ وَسَهَّلَ طَرِيقَ الْقِسْمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى أَحَدُهُمَا نِصْفَ شَرِيكِهِ، وَلَمْ يُنْقَدِ الثَّمَنُ

١١٢١ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا أْبْعَرَةٌ مُنَاصَفَةٌ، بَاعَ أَحَدُهُمَا نِصْفَهُ مِنَ الْآخِرِ  
بِمِائَةِ وَعَشْرَةِ، ثُمَّ اشْتَرَى جُمْلَتَهَا بِمِائَةِ وَأَرْبَعِينَ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ، هَلْ يَجُوزُ شِرَاؤُهُ  
لِلنِّصْفِ الَّذِي بَاعَهُ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ، فَقَدْ صُرِّحَ فِي (الْعِنَايَةِ، وَفَتْحِ الْقَدِيرِ) [ك ١١٤٩/١] وَكَثِيرٍ مِنْ  
الْكُتُبِ فِي مَسْأَلَةِ شِرَاءِ مَا بَاعَ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ، أَنَّهُ إِذَا ضَمَّ لِلجَارِيَةِ الْمَبِيعَةَ  
وَالْحَالُ هَذِهِ أُخْرَى وَبَاعَهُمَا بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ، فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ، وَذَكَرَ فِي (الْعِنَايَةِ) فِي

(١) فِي ع: جَمْعٌ.

وَجِهِ الْفَسَادِ لِلْبَيْعِ قَوْلُهُ: وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: جِهَاتُ الْجَوَازِ تَقْتَضِيهِ، وَجِهَةُ الْفَسَادِ تَقْتَضِيهِ، وَالتَّرْجِيحُ هَاهُنَا لِلْمُفْسِدِ تَرْجِيحٌ لِلْمُحْرَمِ. اهـ.

الْحَاصِلُ: أَنَّ الْحُكْمَ لَا كَلَامَ فِيهِ، لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي وَجْهِهِ، وَهُوَ مُعْتَرَكٌ أَنْظَارِ الشَّرَاحِ، وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ الْحُكْمُ لَا غَيْرُ، فَلَنَقْتَصِرَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ:  
بِعُهُ. فَبَاعَهُ؛ كَانَ فَسْخًا لِلأَوَّلِ مُطْلَقًا

١١٢٢ = سُئِلَ: فِيمَا لَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ آخَرَ مَتَاعًا، ثُمَّ قَالَ لَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ: بِعُهُ، فَبَاعَهُ، هَلْ يَنْفَذُ عَلَى الْمُشْتَرِي أَمْ لَا وَيَكُونُ فَسْخًا؟

أَجَابَ: حَيْثُ بَاعَهُ بَعْدَ قَوْلِ الْمُشْتَرِي لِبَائِعِهِ: بِعُهُ، كَانَ بَيْعُ الْبَائِعِ وَاقِعًا لِنَفْسِهِ، وَانْتَقَضَ بَيْعُهُ الْأَوَّلُ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْخَانِيَّةِ) لَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا أَوْ حِنْطَةً، فَقَالَ لِلْبَائِعِ: بِعُهُ. قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي [ع ١٣٥٤ ب /] وَقَبْلَ الرُّؤْيَةِ يَكُونُ فَسْخًا، وَإِنْ لَمْ يَقُلِ الْبَائِعُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي يَنْفَرِدُ بِالْفَسْخِ فِي خِيَارِ الرُّؤْيَةِ، وَإِنْ قَالَ: بِعُهُ لِي، أَيْ كُنْ وَكَيْلِي فِي الْبَيْعِ فَمَا لَمْ يَقْبَلِ الْبَائِعُ وَلَمْ يَقُلْ: نَعَمْ، لَا يَكُونُ فَسْخًا. اهـ. فَلَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلَ ثَمَنُهُ الَّذِي اشْتَرَاهُ لِإِنْفِسَاحِ عَقْدِهِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى خَشَبَةً فَقَطَعَهَا،  
فَوَجَدَهَا مُسَوَّسَةً يَرْجِعُ بِالنُّقْصَانِ

١١٢٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى خَشَبَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، فَقَطَعَهَا فَوَجَدَهَا مُسَوَّسَةً لَا تَصْلُحُ إِلَّا حَطْبًا، فَمَا الْحُكْمُ فِيهَا؟

أَجَابَ: يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِالنَّقْصِ، [ط ٢٢٣، س ١٧٤ ب /] بِأَنْ تُقَوِّمَ سَالِمَةً مِنَ الْعَيْبِ الْمَذْكُورِ، وَغَيْرِ سَالِمَةٍ، فَيَرْجِعُ بِقَدْرِهِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهَا الْبَائِعُ مَقْطُوعَةً، فَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِكُلِّ الثَّمَنِ الَّذِي قَبِضَهُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْبَيْعُ الصُّورِيُّ

١١٢٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ خَافَ مِنْ ظَالِمٍ يُغَرِّمُهُ عَلَى دَارِهِ خَرَاجًا، فَاتَّفَقَ مَعَ نَسِيبِهِ أَنْ يَبِيعَهُ فِي الظَّاهِرِ؛ خَوْفًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ يَبِيعُ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا هُوَ لِدَفْعِ الْمَظْلَمَةِ عَنْهُ، وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ، فَبَاعَهُ ظَاهِرًا لَدَى نَائِبِ الْحُكْمِ الشَّرِيفِ، وَكَتَبَ صَكََّ الْبَيْعِ، وَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ بَيْعٌ حَقِيقَةٌ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا تَوَاضُعٌ عَلَى ذَلِكَ. فَهَلْ إِذَا أَقَامَ الْبَائِعُ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً تُقْبَلُ وَيَكُونُ الْبَيْعُ الظَّاهِرُ بَاطِلًا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَثْبُتُ بِهَا بُطْلَانُ الْبَيْعِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ تَلَوِ كِتَابِ الْإِكْرَاهِ، وَكَذَلِكَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ، وَالِاخْتِيَارِ) وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيْعُ التَّلْجِيَّةِ

١١٢٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ مِنْ آخَرَ شَجَرَ زَيْتُونٍ بَيْعَ تَلْجِيَّةٍ، وَيُسَمُّونَهُ بِقَرَى فَلَسْطِينَ بَيْعَ مِيمَسَةٍ، فَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمُشْتَرِي، وَالْآنَ يُنْكِرُ كَوْنَهُ بَيْعَ تَلْجِيَّةٍ، وَيَدَّعِي أَنَّهُ بَيْعٌ جَدُّ حَقِيقَةٌ، هَلْ إِذَا أَقَامَ (هُوَ) <sup>(١)</sup> أَوْ وَارِثُهُ الْبَيِّنَةَ عَلَى أَنَّهُ بَيْعٌ تَلْجِيَّةٍ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَيَسْتَرِدُّهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، إِذَا أَقَامَ الْبَائِعُ أَوْ وَارِثُهُ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ، قُبِلَتْ وَيَسْتَرِدُّ، وَإِذَا لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةً؛ يَخْلِفُ [ك ١٤٩ ب /] الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ. صَرَّحَ بِهِ فِي (الِاخْتِيَارِ) وَغَيْرِهِ، فَإِذَا نَكَلَ

(١) فِي هَامِشِ ع: الْبَائِعِ.

عَنِ الْيَمِينِ ثَبَتَ كَوْنُهُ تَلَجِيئَةً، وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ تَلَجِيئَةً؛ ضَمِنَ جَمِيعَ مَا أَكَلَهُ مِنْ ثَمَرَتِهِ، وَقَدْ صَرَّحَ قَاضِي خَانَ بِأَنَّهُ بَيَعٌ بَاطِلٌ، وَأَنَّهُ بَيَعُ الْهَازِلِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

### ثَمَنُ السَّرِّ الْمُعْتَبَرُ لَا ثَمَنُ الْعَلَانِيَةِ

١١٢٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قُطْنًا بِقَشْرِهِ، وَاتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ قِنْطَارٍ بِسِتَّةِ قُرُوشٍ إِلَى أَجَلٍ فِي السَّرِّ، وَيَتْبَاعَانِ فِي الظَّاهِرِ بِثَمَانِيَةِ إِلَى أَجَلٍ، هَلِ الْمُعْتَبَرُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ فِي السَّرِّ أَوْ مَا تَبَاعَا عَلَيْهِ فِي الْعَلَانِيَةِ؟

١١٢٧ = وَهَلِ إِذَا أَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيْنَهُ بِمَا ادَّعَاهُ تُقْبَلُ وَيُحْكَمُ بِثَمَنِ السَّرِّ أَمْ لَا؟

١١٢٦ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ قَاضِي خَانَ وَصَاحِبُ الْإِخْتِيَارِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ قَاضِي خَانَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: الثَّمَنُ ثَمَنُ السَّرِّ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ خِلَافًا، وَرَوَى الْمُعَلَّى عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الثَّمَنَ ثَمَنُ الْعَلَانِيَةِ. وَقَالَ صَاحِبُ الْإِخْتِيَارِ: رَوَى الْمُعَلَّى عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ الثَّمَنَ ثَمَنُ الْعَلَانِيَةِ، وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي (الْأَمَالِيِّ) أَنَّ الثَّمَنَ ثَمَنُ السَّرِّ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا: وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ أَنَّ رِوَايَةَ مُحَمَّدٍ لَا يُقَاوِمُهَا رِوَايَةُ الْمُعَلَّى، كَيْفَ ذَلِكَ وَمُحَمَّدٌ أَسْتَاذُهُ الَّذِي أَخَذَ عَنْهُ الْفِقْهَ، وَرَوَى عَنْهُ الْكُتُبَ (وَالْأَمَالِيِّ).

١١٢٧ ج = إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا أَقَامَ بَيْنَهُ بِمَا ادَّعَاهُ، تُقْبَلُ بَيْنَتُهُ وَيُحْكَمُ بِثَمَنِ السَّرِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى حِمَارًا فَعَرَجَ عِنْدَهُ، فَأَخْبَرَ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ

أَنَّهُ بِسَبَبِ عَرَجٍ قَدِيمٍ يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ

١١٢٨ = سُئِلَ: عَمَّنْ اشْتَرَى حِمَارًا فَعَرَجَ عِنْدَهُ، فَأَخْبَرَ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ أَنَّهُ بِسَبَبِ

عَرَجٍ قَدِيمٍ بِهِ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يَرْجِعُ بِالنُّقْصَانِ وَلَا يَرُدُّهُ، كَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَبِهِ أَثْرٌ فُرْحَةٌ بَرَأَتْ  
وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا، ثُمَّ عَادَتْ فُرْحَةٌ، [س ١٧٥، ع ١١٣٦/١] وَأَخْبَرَ الْجَرَاحُونَ أَنَّ عَوْدَهَا  
بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ، لَمْ يَرُدُّهُ وَيَرْجِعُ بِالنُّقْصَانِ، ذَكَرَهُ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْقَنِيَّةِ) وَرَأَيْتُهَا  
فِي (الْحَاوِي لِصَاحِبِ الْقَنِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى مَكِيلًا وَقَبَضَهُ، فَدَلَّسَ الْبَائِعُ عَلَى زَوْجَتِهِ  
وَأَخَذَهُ وَبَاعَهُ ثَانِيًا، فَلِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ الثَّمَنُ

١١٢٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ مَكِيلًا وَقَبَضَهُ، وَبَرَأَتْ ذِمَّتُهُ مِنْ ثَمَنِهِ،  
ثُمَّ إِنَّ الْبَائِعَ تَعَدَّى عَلَى ذَلِكَ الْمَبِيعِ وَأَخَذَهُ مِنْ مَكَانِ الْمُشْتَرِي بِتَدْلِيْسِهِ عَلَى زَوْجَتِهِ،  
وَتَصَرَّفَ فِيهِ بِالْبَيْعِ، فَعَلِمَ الْمُشْتَرِي فَأَجَارَ مَا فَعَلَهُ، هَلْ لَهُ (الثَّمَنُ) <sup>(١)</sup> الَّذِي بَاعَهُ بِهِ  
أَمْ مِثْلُ الْمَكِيلِ الْمَذْكُورِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ الْبَيْعُ بِإِجَارَةِ الْمَالِكِ الْمَذْكُورِ، وَلَهُ الثَّمَنُ لَا مِثْلَ الْمَكِيلِ  
الْمَذْكُورِ؛ إِذْ بِالْإِجَارَةِ صَارَ كَالْوَكِيلِ سَالِفًا عَلَيْهَا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَنْفُذُ بَيْعُ أَحَدِ الْوَرَثَةِ شَيْئًا مِنَ التَّرِكَةِ  
الْمُسْتَعْرَقَةِ إِلَّا بِرِضَاءِ الْغُرَمَاءِ

١١٣٠ = سُئِلَ: فِي تَرِكَةِ مُسْتَعْرَقَةٍ بِالذِّينِ، بَاعَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ مِنْهَا شَيْئًا، هَلْ يَنْفُذُ

بَيْعُهُ أَمْ لَا؟

١١٣١ = وَلِلْقَاضِي بَيْعُ ذَلِكَ الشَّيْءِ لِيُوفِّي بِثَمَنِهِ الذِّينَ أَمْ لَا؟

١١٣٠ ج = أَجَابَ: لَا يَنْفُذُ بَيْعُ الْوَارِثِ، وَيُقَدَّمُ بَيْعُ الْقَاضِي، فَفِي (جَامِعِ

الْفُصُولَيْنِ) فِي الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ: وَالْوَارِثُ لَا يَنْفُذُ بَيْعُهُ تَرْكَةً مُسْتَعْرَقَةً بِدَيْنٍ إِلَّا بِرِضَاءِ غُرْمَائِهِ.

١١٣١ ج = وَيُقَدَّمُ بَيْعُ الْقَاضِي لِعَدَمِ مِلْكِهِ، وَيَنْفُذُ بَيْعُ الْقَاضِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَاعَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ عَقَارًا مِنَ التَّرِكَةِ، إِنْ كَانَتْ مُسْتَعْرَقَةً؛ لَا يَنْفُذُ أَصْلًا، وَإِلَّا نَفَذَ فِي حِصَّتِهِ

١١٣٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ (دَيْنٌ) (١)، فَبَاعَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ شَيْئًا مِنْ عَقَارِهِ فِي وَفَاءِ دَيْنِهِ، هَلْ لِبَقِيَّةِ وَرَثَتِهِ نَقْضُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ لَمْ تَكُنِ التَّرِكَةُ مُسْتَعْرَقَةً بِالدَّيْنِ، لَا يَنْفُذُ بَيْعُهُ إِلَّا فِي حِصَّتِهِ أَيْضًا، فَلِبَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ نَقْضُهُ فِي حِصَّتِهِمْ، وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَعْرَقَةً بِهِ لَا يَنْفُذُ بَيْعُهُ فِي حِصَّتِهِ أَيْضًا، إِذَا [ك ١٥٠، ط ٢٢٤ /] كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْغُرْمَاءِ وَبِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي، فَلِلْغُرْمَاءِ نَقْضُهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْ رَأَى غَيْرَهُ يَبِيعُ شَيْئًا وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ  
الْمُشْتَرِي لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ

١١٣٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى حَانُوتًا مِنْ جَدَّتِهِ لِأُمِّهِ، وَتَصَرَّفَ فِيهِ مُدَّةَ سِنِينَ، وَعَمُّهُ سَاكِتٌ يَرَاهُ مُتَصَرِّفًا فِيهِ تِلْكَ الْمُدَّةَ، هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ فِيهِ بَعْدَ تِلْكَ الْمُدَّةِ وَالتَّصَرُّفِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ رَأَى غَيْرَهُ يَبِيعُ أَرْضًا أَوْ دَارًا فَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمُشْتَرِي زَمَانًا وَالرَّائِي سَاكِتٌ، تَسْقُطُ دَعْوَاهُ، كَمَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ، وَالْأَشْبَاهِ) وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ سُرُوحِهِ وَفَتْاَوَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى الْمُسْتَقْرِضُ الْحِنْطَةَ الْمُسْتَقْرِضَةَ مِنَ الْمُقْرِضِ،  
فَالشَّرَاءُ فَاسِدٌ وَلَا يَلْزَمُهُ حِنْطَةٌ

١١٣٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَقَرَّضَ مِنْ آخَرَ حِنْطَةً، فَلَمَّا طَالَبَهُ بِهَا لَمْ تَتَيَسَّرْ،  
فَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ قَائِلًا: أُعْطِيكَ بِدَلَّهَا دَرَاهِمَ حَتَّى تَرْضَى، وَتَفَرَّقَا وَرَخِصَتْ الْحِنْطَةُ،  
وَيُرِيدُ الْمُقْرِضُ أَخْذَ قِيمَتِهَا يَوْمَ مُطَالَبَتِهِ دَرَاهِمَ، وَالْمُسْتَقْرِضُ يُرِيدُ دَفْعَ مِثْلِهَا،  
فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْمُقْرِضِ الْمُطَالَبَةُ بِالْدَرَاهِمِ، بَلْ بِمِثْلِ مَا أَقْرِضَ مِنَ الْحِنْطَةِ،  
وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُسْتَقْرِضَ اشْتَرَى بِالْدَرَاهِمِ الْحِنْطَةَ الْمُسْتَقْرِضَةَ مِنَ الْمُقْرِضِ  
وَلَمْ يَقْبِضِ الدَّرَاهِمَ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ؛ بَطَلَ الْبَيْعُ؛ لِمَا فِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَغَيْرِهَا: وَلَوْ كَانَ لَهُ  
عَلَى آخَرَ [س ١٧٥ ب، ع ١٣٦ ب /] طَعَامٌ أَوْ فُلُوسٌ، فَاشْتَرَاهُ مِنْ عَلَيْهِ بِدَرَاهِمَ وَتَفَرَّقَا قَبْلَ  
قَبْضِ الدَّرَاهِمِ؛ بَطَلَ، وَهَذَا مِمَّا يُحْفَظُ فَإِنَّ الْمُسْتَقْرِضَ لِلْحِنْطَةِ أَوْ الشَّعِيرِ يُتْلَفُهَا، ثُمَّ  
يُطَالِبُهُ الْمَالِكُ بِهَا، وَيَعْجِزُ عَنِ الْأَدَاءِ فَيَبِيعُهَا مُقْرِضُهَا مِنْهُ بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ،  
وَيُسَمُّونَهُ كَنْدَمَ كَرْدَيْنِي، وَأَنَّهُ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ افْتِرَاقٌ عَنْ دَيْنٍ بِدَيْنٍ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى بَيْتًا فَظَهَرَ عَلَيْهِ عَوَارِضُ سُلْطَانِيَّةٍ لَهُ الْفَسْخُ

١١٣٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى بَيْتًا لَمْ يَدْرِ أَنَّ عَلَيْهِ عَوَارِضَ سُلْطَانِيَّةٍ وَقَتَ  
شِرَائِهِ، فَظَهَرَ أَنَّ عَلَيْهِ عَوَارِضَ سُلْطَانِيَّةٍ، هَلْ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ بِهَذَا الْأَمْرِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لَهُ الْفَسْخُ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِذُخُولِهِ فِي حَدِّ الْعَيْبِ، فَإِنَّهُ مَا أَوْجَبَ  
نُقْصَانَ الثَّمَنِ عِنْدَ التَّجَارِ وَهَذَا كَذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى دَارًا فَوَجَدَ عَلَيْهَا  
خَرَاجًا، لَهُ الْفَسْخُ، وَهَذَا نَصٌّ فِيهِ، وَقَالَ فِي (الْحَاوِي الرَّاهِدِيِّ) رَامِزًا لِشَرْفِ الْأَيْمَةِ  
الْمَكِّيِّ: اشْتَرَى أَرْضًا، فَظَهَرَ أَنَّهَا مَشْهُومَةٌ يَنْبَغِي أَنْ يَتِمَكَّنَ مِنَ الرَّدِّ؛ لِأَنَّ النَّاسَ

لَا يَرْغَبُونَ فِيهَا، وَلَا شُبْهَةٌ أَنْ مَحَلَّ الْعَوَارِضِ لَا يَرْغَبُ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَدْ أَفْتَيْتُ  
بِذَلِكَ مِرَارًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى كَرْمًا، فَظَهَرَ أَنَّ أَرْضَهُ وَقَفٌ،  
وَعَلَى الْأَشْجَارِ مَالٌ مَعْلُومٌ، لَهُ الرُّدُّ وَالرُّجُوعُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ

١١٣٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى كَرْمًا بِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَشْجَارِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ،  
فَظَهَرَ أَنَّ أَرْضَهُ وَقَفٌ مُحْتَكِرَةٌ، وَعَلَى الْأَشْجَارِ مَالٌ مَعْلُومٌ كُلِّ سَنَةٍ نَظِيرَ إِبْتِقَائِهِ فِي  
الْأَرْضِ، وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ وَقَتَ الشَّرَاءِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْأَشْجَارَ عَلَى الْبَائِعِ  
وَيَرْجِعَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لَهُ ذَلِكَ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): شَرَى كَرْمًا، فَاسْتَحَقَّ أَصْلَ  
الْكَرْمِ دُونَ الشَّجَرِ وَالْقُضْبَانِ وَالْحِيطَانِ، فَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ الْأَشْجَارَ عَلَى الْبَائِعِ،  
وَيَسْتَرِدَّ جَمِيعَ الثَّمَنِ، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَالِاسْتِحْقَاقُ يَعُمُّ الْمِلْكَ [ك ١٥٠ ب / ]  
وَالْوَقْفَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الذَّرْعُ وَصَفٌ لَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ

١١٣٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ عَدَدًا مَعْلُومًا مِنَ الثِّيَابِ، كُلُّ ثَوْبٍ  
ذَرْعُهُ كَذَا بِثَمَنِ كَذَا، فَذَرَعَ بَعْضَهَا بَعْدَ أَنْ حَزَمَ غَالِبَهَا فِي عِدْلِ، فَوَجَدَهُ نَاقِصًا، فَقَالَ:  
جَمِيعُ الثِّيَابِ الَّتِي حَزَمْتُ نَاقِصَةٌ كَهَذِهِ، هَلْ يَلْزَمُ مِنْ نَقْصِ هَذِهِ نَقْصُ مَا هُوَ مَخْزُومٌ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ مِنْ نَقْصِ بَعْضِهَا نَقْصُ كُلِّهَا بِاجْتِمَاعِ الْعُقُلَاءِ، وَالذَّرْعُ وَصَفٌ فِي  
الْمَذْرُوعِ وَلَا يُقَابِلُ بِثَمَنِ، فَلَا حَظَّ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ مَا لَمْ يَقُلْ: كُلُّ ذِرَاعٍ بِكَذَا، فَلْيَتَأَمَّلْ  
حِينَئِذٍ، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



إِذَا اشْتَرَى زَيْتًا فَطَبَخَهُ صَابُونًا، فَاطَّلَعَ بَعْدَهُ أَنْ الزَّيْتَ  
كَانَ مَعِيْبًا بِالتَّنْفُلِ وَالْمَاءِ، لَهُ الرُّجُوعُ بِالنَّقْصَانِ

١١٣٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى زَيْتًا وَطَبَخَهُ صَابُونًا، فَاطَّلَعَ بَعْدَ الطَّبْخِ أَنَّهُ كَانَ  
مَعِيْبًا بِالتَّنْفُلِ وَالْمَاءِ الْفَاحِشِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِالنَّقْصَانِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِنُقْصَانِهِ كَمَسْأَلَةِ لَتِّ السَّوِيْقِ بِالسَّمْنِ، وَلَوْ بَاعَ الصَّابُونَ  
بَعْدَ اِطْلَاعِهِ عَلَى الْعَيْبِ لِامْتِنَاعِ الرَّدِّ بِسَبَبِ الطَّبْخِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا طَلَبَ الْحَاكِمُ مِنْهُ مَالًا وَلَمْ يُعَيِّنْ بَيْعَ مَالِهِ فَبَاعَ،  
يَصِحُّ وَكَذَا إِنْ عَيَّنَ وَلَكِنْ قَبَضَ الثَّمْنَ طَائِعًا

١١٣٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مَسَكَهُ حَاكِمُ السِّيَاسَةِ، وَطَلَبَ مِنْهُ مَالًا، فَبَاعَ عَقَارَهُ  
لِرَجُلٍ وَسَلَّمَهُ لَهُ، وَتَصَرَّفَ فِيهِ سِنِينَ، وَيَقُولُ الْآنَ: مَا بَعْتُ إِلَّا [س ١١٧٦، ط ٢٢٥ / ]  
لِأَجْلِ ذَلِكَ مُكْرَهَا، هَلْ يَصِحُّ وَلَا يَصِيرُ مُكْرَهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَصِحُّ وَلَا يَصِيرُ مُكْرَهَا، قَالَ فِي (الْكَنْزِ): مَنْ صَادَرَهُ السُّلْطَانُ وَلَمْ يُعَيِّنْ  
بَيْعَ مَالِهِ، فَبَاعَ مَالَهُ؛ صَحَّ. قَالَ شَارِحُهُ: لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكْرَهٍ بِهِ، وَإِنَّمَا بَاعَ بِاخْتِيَارِهِ، غَايَةُ الْأَمْرِ  
أَنَّهُ احْتِيَاجٌ إِلَى بَيْعِهِ لِإِيْفَاءِ مَا طَلَبَ مِنْهُ، وَذَلِكَ لَا (يُوجَدُ) <sup>(١)</sup> الْكُرْهُ، كَالدَّائِنِ إِذَا حَبَسَ  
الْمَدْيُونِ بِالذَّيْنِ فَبَاعَ مَالَهُ لِيَتَقَضَى بِثَمَنِهِ دَيْنَهُ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ بَاعَهُ بِاخْتِيَارِهِ، وَإِنَّمَا  
وَقَعَ الْكُرْهُ فِي الْإِيْفَاءِ لَا فِي الْبَيْعِ. قَالَ مُنْذِرُ الْمُسْكِينِ: قِيدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ بَيْعَ مَالِهِ فَبَاعَهُ  
مُكْرَهَا، لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الثَّمْنَ طَوْعًا. اهـ. فَهُوَ صَرِيحٌ بِأَنَّهُ لَوْ أُكْرِهَ عَلَى بَيْعِهِ وَقَبَضَ  
ثَمَنَهُ طَائِعًا يَصِيرُ الْبَيْعُ صَحِيحًا، كَمَا هُوَ حُكْمُ الْبَيْعِ مُكْرَهَا؛ إِذَا قَبَضَ الْمُكْرَهُ الثَّمْنَ  
طَائِعًا، كَانَ قَبْضُهُ إِجَازَةً لِلْبَيْعِ، كَمَا إِذَا سَلَّمَهُ طَائِعًا بَعْدَ أَنْ بَاعَهُ مُكْرَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي س: يَوْجِبُ.

لِرَجُلٍ عَلَى آخِرِ دَيْنٍ، فَطَلَبَهُ فَأَرْسَلَ بِهِ زَيْتًا  
وَالسَّعْرُ مَعْلُومٌ بَيْنَهُمَا يَكُونُ بَيْعًا، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِالذَّيْنِ

١١٤٠ = سئِلَ: فِي رَجُلٍ اسْتَلَمَ مِنْ آخِرِ أَلْفِي قِرْشٍ دَيْنًا، وَوَعَدَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ بِهَا  
زَيْتًا بِالسَّعْرِ الْوَاقِعِ يَوْمَ كَذَا، فَلَمَّا جَاءَ الْيَوْمُ الْمَوْعُودُ، وَكَانَ سِعْرُ الزَّيْتِ مَعْلُومًا فِيهِ،  
أَرْسَلَ يَطْلُبُهُ مِنْهُ، فَأَرْسَلَ بِهِ زَيْتًا، هَلْ يَكُونُ بَيْعًا بِالسَّعْرِ الْمَعْلُومِ يَوْمَئِذٍ أَمْ لَا يَكُونُ  
بَيْعًا، وَلِلْمَدْيُونِ طَلَبُ الزَّيْتِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَكُونُ بَيْعًا نَافِذًا وَالْحَالُ هَذِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (مَجْمَعِ الْفَتْاوى،  
وَالْقِنِيَّةِ، وَالْمُجْتَبَى) مُعْزِيًا إِلَى النَّصَابِ: وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ الْمَرْحُومُ صَاحِبُ مَنَحِ  
الْغَفَّارِ، فِيهِ (فَتْاوَاهُ): سئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَبَ دَيْنَهُ [١٣٧٤، ك١١٥١/١] الْمُعَيَّنَ مِنَ الْمَدْيُونِ،  
فَأَعْطَاهُ عَشْرَةَ أَمْدَادٍ مِنَ الْحِنْطَةِ مَثَلًا، وَلَمْ يَبِعْهَا مِنْهُ صَرِيحًا، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّهَا مِنْ جِهَةِ  
الدَّيْنِ، فَهَلْ يَكُونُ بَيْعًا بِالذَّيْنِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَكُونُ بَيْعًا بِالذَّيْنِ. قَالَ فِي (الْمُجْتَبَى) مُعْزِيًا إِلَى النَّصَابِ: عَلَيْهِ  
دَيْنٌ، فَطَالَبَهُ رَبُّ الدَّيْنِ بِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ شَعِيرًا أَقْدَرًا مَعْلُومًا، وَقَالَ: خُذْهُ بِسِعْرِ الْبَلَدِ،  
وَالسَّعْرُ بَيْنَهُمَا مَعْلُومٌ، كَانَ بَيْعًا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَاهُ فَلَا. وَقَالَ فِي (الْقِنِيَّةِ) مُعَلِّمًا بِعَلَامَةِ  
(فَج): طَلَبَ دَيْنَهُ الْعَشْرَةَ مِنَ الْمَدْيُونِ، فَأَعْطَاهُ أَلْفَ (مُدٍّ) <sup>(١)</sup> مِنَ الْحِنْطَةِ وَلَمْ يَبِعْهَا  
صَرِيحًا، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّهَا مِنْ جِهَةِ الدَّيْنِ، فَهُوَ بَيْعٌ بِالذَّيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهَا أَقَلَّ مِنَ  
الدَّيْنِ، فَإِنْ كَانَ السَّعْرُ بَيْنَهُمَا مَعْلُومًا؛ يَكُونُ بَيْعًا بِقَدْرِ قِيمَتِهِ مِنَ الدَّيْنِ، وَإِلَّا فَلَا بَيْعَ  
بَيْنَهُمَا. انْتَهَى كَلَامُ الْمَرْحُومِ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْبَيْعَ (عِنْدَنَا يُعْقَدُ) <sup>(٢)</sup> بِالتَّعَاطِي،  
فَأَفْهَمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي ع: يَنْعَقِدُ عِنْدَنَا. وَفِي س (عِنْدَنَا يَنْعَقِدُ)

(١) فِي ع: مَنْ. وَسَطَقَتْ مِنْ س.

تَرَاضِيًا عَلَى ثَمَنِ مَعْلُومٍ، ثُمَّ بَاعَهَا لِغَيْرِهِ

١١٤١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اسْتَامَ فَرَسًا مِنْ آخَرَ، وَتَرَاضِيًا عَلَى ثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَرَكَنَ كُلُّ لِلْآخِرِ وَلَمْ يَبَقْ إِلَّا دَفْعُ الثَّمَنِ، فَاسْتَامَهَا رَجُلٌ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ بِأَزِيدٍ مِنْهُ، فَبَاعَهُ، فَمَاذَا يُلْزَمُهُمَا؟

أَجَابَ: يُلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِيِ التَّعْزِيرُ لِإِرْتِكَابِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْمَعْصِيَةَ الْمَنْهِيَّةَ عَنْهَا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَيْعُ الْغِرَاسِ وَالْبِنَاءِ فِي الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ جَائِزٌ

١١٤٢ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا بَاعَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ (حِصَّتَهُ) <sup>(١)</sup> فِي الْغِرَاسِ فِي الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ، وَأَعْلَمَهُ بِمَا عَلَى الْحِصَّةِ مِنَ الْحَكْرِ، هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ لِكَوْنِهِ لَا مُطَالِبَ لَهُ بِالْقَلْعِ، فَلَا يَتَضَرَّرُ أَمْ لَا يَجُوزُ؟

١١٤٣ = وَهَلْ إِذَا وَعَدَ الْمُشْتَرِيِ الْبَائِعَ أَنَّهُ يُقِيلُهُ فِي الْبَيْعِ إِذَا دَفَعَ لَهُ نَظِيرَ الثَّمَنِ يُلْزَمُهُ الْوَفَاءَ بِمَا وَعَدَ أَمْ لَا [س ١٧٦ ب/ ] يُلْزَمُهُ أَنْ يُقِيلَهُ (بِنَفْسِهِ) <sup>(٢)</sup>، وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يُقِيلَ وَرَثَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ؟

١١٤٢ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ بَيْعُهُ وَالْحَالُ هَذِهِ لِعَدَمِ الضَّرَرِ بِعَدَمِ التَّكْلِيفِ بِالْقَلْعِ، فَفِي (فَتَاوَى الشَّيْخِ زَيْنِ بْنِ نُجَيْمٍ): إِذَا بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْبِنَاءِ أَوْ الْغِرَاسِ فِي الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ حِصَّتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ مِنْهُ أَمْ لَا؟ أَجَابَ: نَعَمْ يَجُوزُ، وَكَذَا مِنَ الشَّرِيكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. وَوَجْهُهُ عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ فِي الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ بِالْقَلْعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(١) فِي ع: حِصَّة.

(٢) فِي ع: نَفْسِهِ.

١٤٣ ج = وَأَمَّا لُزُومُ الْوَفَاءِ بِمَا وَعَدَ، فَالْمُتَوَى عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ إِذَا أُطْلِقَ وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْوَفَاءُ، إِلَّا أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ وَعَدَّ بِإِقَالَةِ الْبَيْعِ فَهُوَ بَيْعٌ بَاتٌ، حَيْثُ كَانَ [س ١٧٧، ط ٢٢٦، ع ١٣٧ ب /] الثَّمَنُ ثَمَنَ الْمِثْلِ أَوْ بَعْضِ يَسِيرٍ، نَصَّرَ عَلَيْهِ الزَّاهِدِيُّ فِي (حَاوِيهِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا بَاعَ دَارَهُ عَلَى أَنَّهُ فِي شَهْرٍ كَذَا يَرُدُّ الثَّمَنَ وَيَسْتَرُدُّ الدَّارَ

١١٤٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ رَجُلًا آخَرَ دَارًا بِثَمَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ بَيْعًا مُعَادًا، عَلَى أَنَّهُ فِي شَهْرٍ كَذَا يُحْضِرُ الثَّمَنَ وَيَسْتَرَجِعُ الدَّارَ، ثُمَّ مَضَى الزَّمَنُ الْمُعَيَّنُ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَقْدِرِ الْبَائِعُ عَلَى الثَّمَنِ الْمَذْكُورِ، إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ فَوْقَ الْأَجَلِ الْمُعَيَّنِ، وَالْحَالُ أَنَّ الثَّمَنَ الْمَذْكُورَ الَّذِي بَاعَ بِهِ الْبَائِعُ الْمَذْكُورُ دُونَ قِيَمَةِ الدَّارِ، فَهَلْ لِلْبَائِعِ الْمَذْكُورِ دَفْعُ الثَّمَنِ الْمَذْكُورِ وَاسْتِرْجَاعُ الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا؟

١١٤٥ = وَهَلِ انْعَقَدَ ذَلِكَ الْبَيْعُ الْمُعَادُ مِنْ أَصْلِهِ أَمْ يَكُونُ بَاطِلًا؟

١١٤٤ ج = أَجَابَ: يُجْبَرُ الْمُشْتَرِيُّ عَلَى قَبُولِ الثَّمَنِ مِنَ الْبَائِعِ، وَرَدَّ الدَّارِ عَلَيْهِ.

١١٤٥ ج = وَالْبَيْعُ فَاسِدٌ؛ لِئَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ، وَقِيلَ: هُوَ جَائِزٌ، وَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِالشَّرْطِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّهُ رَهْنٌ لَا يَنْفَرِقُ عَنِ الرَّهْنِ فِي حُكْمِ مِنَ الْأَحْكَامِ. قَالَ السَّيِّدُ الْإِمَامُ: قُلْتُ لِلْإِمَامِ الْحَسَنِ الْمَآثِرِيِّ: قَدْ فَشَا هَذَا الْبَيْعُ بَيْنَ النَّاسِ وَفِيهِ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ، وَفَتَوَاكَ أَنَّهُ رَهْنٌ، وَأَنَا أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ، فَالصَّوَابُ أَنَّ نَجْمَعَ الْأَيْمَةَ وَنَتَفَقَّ عَلَى هَذَا، وَنُظِّهَرَهُ بَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ: الْمُعْتَبَرُ الْيَوْمَ فَتَوَانَا وَقَدْ ظَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ ذَلِكَ، فَمَنْ خَالَفَنَا فَلْيَبْرِزْ نَفْسَهُ، وَلْيَقِمِ دَلِيلَهُ، وَفِيهِ أَقْوَالٌ ثَمَانِيَّةٌ، وَعَلَى كَوْنِهِ رَهْنًا أَكْثَرَ النَّاسِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

بَاعَ آخَرَ كَرَمًا بَيْعَ وَفَاءٍ، وَأَذِنَ لَهُ بِأَكْلِ ثَمَرَتِهِ،  
ثُمَّ أَرَادَ الرَّجُوعَ بِقِيمَتِهَا

١١٤٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ كَرَمًا بَيْعَ وَفَاءٍ، وَأَذِنَ لَهُ بِأَكْلِ ثَمَرَتِهِ، فَأَكَلَ ثَمَرَتَهُ، وَالآنَ يُطَانِبُهُ بِأَكْلِ [ك ١٥١ ب /] ثَمَرَتِهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ شَرْعًا أَمْ لَا؟

١١٤٧ = وَهَلْ لَهُ حَبْسُهُ بِدَيْنِهِ الَّذِي عَلَيْهِ حَتَّى يُؤَدِّيَهُ أَمْ لَا؟

١١٤٦ ج = أَجَابَ: حَيْثُ أَذِنَ لَهُ بِأَكْلِ ثَمَرَتِهِ فَأَكَلَهَا جَازًا، وَلَهُ حَبْسُ الْبَائِعِ بِدَيْنِهِ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْوَفَاءِ رَهْنٌ.

١١٤٧ ج = وَلَا يَمْنَعُ الرَّهْنُ مِنَ حَبْسِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ بَيْعًا بَاتًا، ثُمَّ وَعَدَهُ الْمُشْتَرِي بَعْدَهُ؛ أَنَّهُ  
إِنْ أَوْفَى مِثْلَ الثَّمَنِ يَفْسَخِ الْبَيْعَ

١١٤٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ مِنْ آخَرَ عَقَارًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَأَطْلَقَ الْبَيْعَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْوَفَاءَ، إِلَّا أَنَّ الْمُشْتَرِي عَاهَدَ إِلَى الْبَائِعِ بَعْدَهُ أَنَّهُ إِنْ أَوْفَى مِثْلَ الثَّمَنِ يَفْسَخِ الْبَيْعَ مَعَهُ، وَكَانَ الْبَيْعُ بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَوْ بِغَيْرِ يَسِيرٍ، فَهَلْ يَكُونُ بَيْعًا بَاتًا أَمْ رَهْنًا؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا مَشَايخُنَا عَلَى أَقْوَالٍ، وَنَصَّ فِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي) أَنَّ الْفَتْوَى فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْبَيْعَ إِذَا أُطْلِقَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْوَفَاءَ إِلَّا أَنَّ الْمُشْتَرِي عَاهَدَ إِلَى الْبَائِعِ بَعْدَ الْبَيْعِ الْمَطْلُوقِ؛ أَنَّهُ إِنْ أَوْفَى مِثْلَ ثَمَنِهِ؛ فَإِنَّهُ يُفْسَخُ مَعَهُ الْبَيْعُ، وَيَكُونُ بَاتًا حَيْثُ كَانَ الثَّمَنُ ثَمَنَ الْمِثْلِ أَوْ بِغَيْرِ يَسِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّ الْبَيْعَ وَفَاءً، تُقَدَّمُ بَيْنَتُهُ عَلَى بَيْنَةِ الْمُشْتَرِي

١١٤٩ = سُئِلَ: فِي مُتَبَاعِيْنِ اخْتَلَفَا، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُهُ بَاتًا، وَقَالَ الْبَائِعُ:

بَعْتُهُ وَفَاءً، هَلْ إِذَا أَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ عَلَى مُدَّعَاهُ، فَأَيُّ الْبَيِّنَتَيْنِ أَوْلَى بِالْقَبُولِ: بَيِّنَةُ الْبَائِعِ أَمْ بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي الْمُدَّعِي الْبَاتِ؟

١١٥٠ = وَمَا الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا آجَرَهُ الْمُشْتَرِي وَفَاءً بِإِذْنِهِ؟

١١٤٩ ج = أَجَابَ: بَيِّنَةُ الْبَائِعِ أَوْلَى بِالْقَبُولِ مِنْ بَيِّنَةِ الْمُشْتَرِي؛ إِذَا الْبَائِعُ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ فِي الْبَيَاعَاتِ وَالْبَيِّنَةُ لِمُدَّعِي خِلَافِ الظَّاهِرِ، صُرِّحَ بِهِ فِي (الْخَانِيَّةِ، وَالتَّارِخَانِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

١١٥٠ ج = وَأَمَّا إِذَا آجَرَهُ الْمُشْتَرِي وَفَاءً بِإِذْنِ الْبَائِعِ وَفَاءً، فَهُوَ كَأِذْنِ الرَّاهِنِ لِلْمُرْتَهِنِ بِذَلِكَ، وَحُكْمُهُ أَنَّ الْأُجْرَةَ لِلرَّاهِنِ، وَإِنْ كَانَ بغيرِ إِذْنِهِ يَتَصَدَّقُ بِهَا أَوْ يَرُدُّهَا عَلَى الرَّاهِنِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ أَوْلَى، صُرِّحَ بِذَلِكَ عَلَمًاؤُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتِجَارِ الْبَائِعِ الْمَبِيعِ مِنْ مُشْتَرِيهِ

١١٥١ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ تَوَاضَعَا عَلَى بَيْعِ الْوَفَاءِ قَبْلَ عَقْدِهِ فِي دَارٍ، وَعَقِدَ الْبَيْعَ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ خَالِيًا عَنِ الشَّرْطِ، وَاسْتَأْجَرَهَا الْبَائِعُ مِنَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ التَّقَابُضِ، وَاسْتَمَرَ سَاكِنًا بِهَا مُدَّةً، وَتَصَادَقَا بَعْدَ الْبَيْعِ عَلَى تِلْكَ الْمَوَاضِعَةِ، فَهَلْ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ يَكُونُ الْبَيْعُ وَفَاءً، فَيَجِبُ رَدُّ الْمَبِيعِ إِلَى بَائِعِهِ عِنْدَ إِحْضَارِهِ الثَّمَنَ أَمْ لَا؟

١١٥٢ = وَهَلْ تَجِبُ الْأُجْرَةُ فِيهِ أَمْ لَا؟

١١٥٣ = وَهَلْ إِذَا أَقَامَ الْبَائِعُ بَيِّنَةً عَلَى الْوَفَاءِ، وَالْمُشْتَرِي بَيِّنَةً عَلَى الْبَاتِ، تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الْبَائِعِ أَمْ بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؟

١١٥١ ج = أَجَابَ: نَعَمْ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَهُوَ بَيْعٌ وَفَاءً، حُكْمُ الْمَبِيعِ فِيهِ حُكْمُ الرَّهْنِ، يَجِبُ رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ إِذَا اسْتَوْفَى الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ.

١١٥٢ ج = وَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَلَا تَجِبُ فِيهَا الْأُجْرَةُ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ، سِوَاءَ كَانَتْ بَعْدَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي الدَّارَ أَمْ قَبْلَهُ. قَالَ فِي (النَّهَائِيَّةِ): سُئِلَ الْقَاضِي الْإِمَامُ الْحَسَنُ الْمَاطِرِيُّ عَمَّنْ بَاعَ دَارَهُ مِنْ آخَرَ بِشَمَنْ مَعْلُومٍ بِيَعِ الْوَفَاءِ وَتَقَابُضًا، ثُمَّ اسْتَأْجَرَهَا مِنَ الْمُشْتَرِي مَعَ شَرَائِطِ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ وَقَبْضِهَا وَمَضَتْ الْمُدَّةُ، هَلْ يَلْزَمُهُ الْأَجْرُ فَقَالَ: لَا؛ لِأَنَّهُ عِنْدَنَا رَهْنٌ، وَالرَّاهِنُ إِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّهْنَ مِنَ الْمُرْتَهِنِ لَا يَجِبُ الْأَجْرُ. اهـ.

وَفِي (الْبَزَائِيَّةِ): وَإِنْ آجَرَ الْمَبِيعَ وَفَاءً [ع ١٣٨، ك ١٥٢ /] مِنَ الْبَائِعِ، فَمَنْ جَعَلَهُ فَاسِدًا، قَالَ: لَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ، وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ، وَمَنْ جَعَلَهُ رَهْنًا كَذَلِكَ وَمَنْ أَجَارَهُ جَوَزَ الْإِجَارَةَ مِنَ الْبَائِعِ وَغَيْرِهِ وَأَوْجَبَ الْأُجْرَةَ، وَإِنْ آجَرَهُ مِنَ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ أَجَابَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَاسْتَدَلَّ بِمَا لَوْ آجَرَ عَبْدًا اشْتَرَاهُ قَبْلَ قَبْضِهِ: أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْأُجْرَةُ، وَهَذَا فِي الْبَاتِّ، فَمَا ظَنُّكَ فِي الْجَائِزِ؟ اهـ.

فَعُلِمَ بِهِ أَنَّ الْإِجَارَةَ قَبْلَ التَّقَابُضِ لَا تَصِحُّ عَلَى قَوْلٍ مِنَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ.

١١٥٣ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْأَخْتِلَافِ فِي الْبَاتِّ وَالْوَفَاءِ [س ١٧٧ ب، ط ٢٢٧ /] فَفِيهَا اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، وَالرَّاجِحُ مِنْهَا مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي (الْخَانِيَّةِ) فِي أَحْكَامِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا بَيْعَ الْوَفَاءِ، وَالْآخَرَ بَيْعًا بَاتًا، كَانَ الْقَوْلُ لِمَنْ يَدَّعِي الْبَاتَّ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى مُدَّعِي الْوَفَاءِ. اهـ. وَقَدْ أَوْضَحْنَاهُ فِي سُؤَالٍ قَبْلَ هَذَا.

١١٥١ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ التَّصَادُقِ عَلَى الْمُواضَعَةِ السَّابِقَةِ؛ فَقَدْ صَرَّحَ بِهَا فِي (الْخُلَاصَةِ وَالْفَيْضِ، وَالتَّارُخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَأَنَّهَا تَجْعَلُ الْبَيْعَ الصَّادِرَ بَعْدَ الْمُواضَعَةِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الشَّرْطِ عَلَى مَا تَوَاضَعَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَاعَ حِصَّةً فِي دَارٍ وَوَعَدَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ أَنَّهُ  
عِنْدَ إِحْضَارِ الثَّمَنِ يَبِيعُهُ مَا بَاعَهُ؛ فَهُوَ بَيْعٌ وَفَاءٌ

١١٥٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ حِصَّةً فِي دَارٍ وَوَعَدَهُ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ مَتَى وَفَاءُ  
الثَّمَنِ يَبِيعُهُ مَا بَاعَهُ لَهُ، فَهَلْ وَالْحَالَةَ هَذِهِ يَكُونُ الْبَيْعُ حُكْمَ الرَّهْنِ أَمْ لَا؟

١١٥٥ = وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَا الْحُكْمُ فِي الْغَلَّةِ؟

١١٥٤ ج = أَجَابَ: الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْطُورِ بَيْعٌ وَفَاءٌ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ

الرَّهْنِ.

١١٥٥ ج = وَمَا اسْتَعْلَهُ الْمُشْتَرِي لَهُ، سِوَاءَ قُلْنَا بِأَنَّهُ رَهْنٌ، أَوْ بَيْعٌ فَاسِدٌ، أَوْ جَائِزٌ؛  
إِذَا الشَّرْطُ عَلَى وَجْهِ الْعِدَّةِ يُوجِبُ الْوَفَاءَ فِي مِثْلِهِ، وَقَدْ صَرَّحُوا قَاطِبَةً فِي بَيْعِ الْوَفَاءِ  
بِأَنَّ الْمُشْتَرِي لَوْ أَجَرَهُ لِغَيْرِ الْبَائِعِ؛ فَلَهُ الْأَجْرُ مُطْلَقًا، سِوَاءَ قُلْنَا بِكَوْنِهِ فَاسِدًا كَالْغَضَبِ  
أَوْ جَائِزًا وَهُوَ وَاضِحٌ، أَوْ قُلْنَا بِأَنَّهُ رَهْنٌ؛ إِذَا الْمُرْتَهِنُ لَوْ أَجَرَ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ، فَالْغَلَّةُ لَهُ  
وَيَتَصَدَّقُ بِهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا دَفَعَ الْأَبُ أَمْتِعَةَ الصَّغِيرِ لِزَوْجَتِهِ قِضَاءً

عَنْ مَهْرِهَا وَمَاتَ، تُؤْخَذُ قِيمَتُهَا مِنْ تَرَكَّتِهِ

١١٥٦ = سُئِلَ: فِي صَغِيرٍ وَرِثَ مِنْ أُمِّهِ أَمْتِعَةً دَفَعَهَا أَبُوهُ لِزَوْجَتِهِ قِضَاءً عَنْ مَهْرِهَا

الَّذِي عَلَيْهِ وَمَاتَ الْأَبُ، هَلْ يُؤْخَذُ ثَمَنُهَا مِنْ تَرَكَّتِهِ وَيُقَدَّمُ عَلَى الْإِرْثِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُؤْخَذُ مِنْ تَرَكَّتِهِ مُقَدَّمًا عَلَى إِرْثِهِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): يَجُوزُ  
قِضَاءُ الْأَبِ دَيْنَهُ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ بَيْعِ مَالِ الصَّبِيِّ مِنْ نَفْسِهِ، وَالْأَبُ يَمْلِكُهُ  
(بِنَفْسِ) <sup>(١)</sup> الْقِيمَةَ. وَفِيهِ: صَحَّ لِلْأَبِ أَوْ الْوَصِيِّ بَيْعُ مَالِ الصَّبِيِّ بِدَيْنِ نَفْسِهِ؛ إِذْ فِيهِ

(١) فِي ع: بِمِثْلِ.



مَنْعَةً كَتَرَوِيحِ الْأَمَةِ، إِذْ لَوْ لَمْ يُبْعَ يُخَافُ عَلَيْهِ التَّلَفُ إِذَا ضَمِنَهُ، فَيَنْتَفِعُ بِهِ الصَّبِيُّ، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اشْتَرَى حِمَارًا فَوَجَدَهُ يَرْقُدُ

١١٥٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى حِمَارًا فَوَجَدَهُ يَرْقُدُ عِنْدَ السُّوقِ لِضُرُورَتِهِ، هَلْ لَهُ رَدُّهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَهُ رَدُّهُ (وَالْحَالَةُ) (١) هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مُؤْنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُشْتَرِي

١١٥٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ ثَلَاثَةَ أَوْقَارٍ مِنَ السَّنَا (٢)، وَنَقَلَهُ مِنْ مَكَانِ الْعَمْدِ إِلَى غَيْرِهِ وَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَهَلْ إِذَا أَثْبَتَهُ بِوَجْهِهِ وَرَدَّهُ تَكُونُ مُؤْنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُشْتَرِي أَمْ عَلَى الْبَائِعِ؟

أَجَابَ: مُؤْنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُشْتَرِي، كَمَا فِي (الْبَرَازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَاعَ جَمِيعَ مَا يَمْلِكُهُ

١١٥٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ لِآخَرَ جَمِيعَ مَا يَمْلِكُهُ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: يَصِحُّ إِذَا عَلِمَ الْمُشْتَرِي [ك١٥٢ب /] بِذَلِكَ، وَلَا يَصُرُّ جَهْلُ الْبَائِعِ كَمَا فِي (فَتَاوَى قَارِيِ الْهَدَايَةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### خِيَارُ الرُّوْيَةِ لِلْمُشْتَرِي لَا لِلْبَائِعِ

١١٦٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ حِنْطَةً فِي بِنْرِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، هَلْ يَجُوزُ، وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ عِنْدَ رُؤْيَتِهَا وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ؟

(١) فِي ع: وَالْحَالِ.

(٢) السَّنَا: ثَبْتُ يَنْدَاوَى بِهِ. «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ»، مَادَّةُ (سَنَا).

أَجَاب: يَجُوزُ الْبَيْعُ، وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ، وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ (وَالْحَالَةُ) (١) هَذِهِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

بَاعَ كُلَّ رَطْلٍ وَنِصْفٍ مِنْ بَزْرِ الْقُطْنِ بِرَطْلٍ قُطْنٍ

١١٦١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ بَزْرَ قُطْنٍ، [س ١٧٨، ع ١٣٨ ب / كَلَّ  
رَطْلٍ وَنِصْفٍ مِنَ الْبَزْرِ فِي رَطْلٍ مِنَ الْقُطْنِ الَّذِي يَقْشِرُهُ حِينَ دُخُولِهِ وَزَرْعِهِ، هَلِ  
الْبَيْعُ صَاحِحٌ أَمْ لَا؟

أَجَاب: هَذَا بَاطِلٌ، وَيُرَدُّ الْمُشْتَرِي مِثْلَ الْبَزْرِ عَلَى الْبَائِعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَيْعُ الْوَصِيِّ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ لَا يَصِحُّ

١١٦٢ = سُئِلَ: فِي وَصِيِّ بَاعَ مَبْطَخَةً لِلْأَيْتَامِ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ، هَلِ يَصِحُّ الْبَيْعُ أَمْ لَا؟  
أَجَاب: يَبْعُ الْوَصِيُّ مَالَ الْيَتِيمِ بِفَاحِشِ الْغَبْنِ، وَهُوَ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ  
الْمُقَوِّمِينَ؛ لَا يَصِحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَبْضُ الْمَالِكِ الثَّمَنِ إِجَازَةً لِلْبَيْعِ

١١٦٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ لِآخَرَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَكَّلَهُ، ثُمَّ دَفَعَ الْبَائِعُ لِلْمَالِكِ  
الثَّمَنَ فَقَبَضَهُ، هَلِ يَكُونُ ذَلِكَ إِجَازَةً مِنْهُ، وَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَمْ لَا؟  
أَجَاب: نَعَمْ، قَبْضُ الثَّمَنِ إِجَازَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى بِهِيمًا وَسَافَرَ بِهِ، فَرَأَى بِهِ عَيْبًا

فِي سَفَرِهِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرَّجُوعِ

١١٦٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى بِهِيمًا وَسَافَرَ بِهِ، فَرَأَى بِهِ عَيْبًا فِي سَفَرِهِ

وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرَّجُوعِ، فَمَضَى فِي سَفَرِهِ حَتَّى تَيَسَّرَ لَهُ الْعَوْدُ فَعَادَ، فَهَلْ لَهُ رَدُّهُ بِالْعَيْبِ إِذَا ثَبَتَ بِوَجْهِهِ أَمْ لَا؟

أَجَاب: نَعَمْ، لَهُ رَدُّهُ، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

### نَطْحُ الثَّوْرِ عَيْبٌ

١١٦٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى ثَوْرًا فَوَجَدَهُ نَطُوحًا، هَلْ لَهُ رَدُّهُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: نَعَمْ، لَهُ رَدُّهُ، حَيْثُ كَانَ عِنْدَ بَائِعِهِ كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا تَزَعَ الْمَاءَ مِنَ الْبِئْرِ الْمُعَيَّنَةِ يَمْلِكُهُ

١١٦٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ يَنْزِعُ مِنْ بَيْتْرِ مُعَيَّنَةٍ مَاءً بِأَلَاتِ النَّزْعِ، هَلْ يَمْلِكُهُ وَيَسُوعُ

لَهُ بَيْعُهُ؟

١١٦٧ = وَهَلْ هُوَ قِيمِيٌّ أَوْ مِثْلِيٌّ؟

١١٦٦ ج = أَجَاب: نَعَمْ، يَمْلِكُهُ، وَيَسُوعُ لَهُ بَيْعُهُ وَسَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ الْجَائِزَةِ فِي

الْمَمْلُوكَاتِ.

١١٦٧ ج = وَأَمَّا كَوْنُهُ قِيمِيًّا أَوْ مِثْلِيًّا اخْتَلَفَ فِيهِ، رَمَزَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ)

لِ (فَوَائِدِ صَاحِبِ الْمُحِيطِ) قَائِلًا: الْمَاءُ [ط ٢٢٨ / ٢] قِيمِيٌّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ

رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ رَامِزًا لِمُخْتَلَفَاتِ الْقَاضِي أَبِي الْقَاسِمِ الْعَامِرِيِّ: ذَكَرَ

أَبُو يُوسُفَ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمَاءَ لَا يُكَالُ وَلَا يُوزَنُ، قَالَ الطَّحَاوِيُّ: مَعْنَاهُ لَا يُبَاعُ

بَعْضُهُ بِبَعْضٍ مُتَّفَاضِلًا. وَعَنْ مُحَمَّدِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الْمَاءُ مَكِيلٌ. ثُمَّ ذَكَرَ رَامِزًا

لِرَشِيدِ الدِّينِ: الْمَاءُ قِيمِيٌّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ مَضْمُونٌ بِالْقِيَمَةِ

لَا بِالْمِثْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَظْهَرَ الْبَائِعُ كِتَابَ وَقْفٍ يُرِيدُ بِذَلِكَ  
إِبْطَالَ الْبَيْعِ، لَا يُعْمَلُ بِهِ مُجَرَّدًا

١١٦٨ = سئل: فِي زَيْدٍ بَاعَ عَقَارًا خَرِبًا لَا يُتُّفَعُ بِهِ لِعَمْرٍو بِثَمَنِ قَبْضَهُ لَدَى حَاكِمٍ  
(شَرَعِيٍّ) (١) وَحَكَمَ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ، ثُمَّ صَرَفَ الْبَائِعُ الثَّمَنَ عَلَى عِمَارَةٍ عَقَارٍ لَهُ غَيْرِهِ،  
وَمَاتَ عَمْرٍو، فَادَّعَى زَيْدُ الْبَائِعِ عَلَى وَرَثَتِهِ أَنَّ الْمَيْعَ وَقَفٌ أَهْلِيٌّ، وَأَبْرَزَ مِنْ يَدِهِ  
كِتَابَ وَقْفٍ غَيْرِ مَحْكُومٍ بِصِحَّتِهِ، فَهَلْ يَبْطُلُ الْبَيْعُ بِهِ أَمْ لَا، لَا سِيَّمَا مَعَ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ  
الْبَيْعِ؟

أَجَابَ: لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ بِمُجَرَّدِ ظُهُورِ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ كَاغِدٌ بِهِ خُطُوطٌ، وَذَلِكَ لَيْسَ  
بِهِ: حُجَجُ الشَّرْعِ؛ إِذْ حُجَجُ الشَّرْعِ: (أ) الْبَيِّنَةُ. (ب) أَوْ الْإِقْرَارُ. (ج) أَوْ النُّكُولُ عَنِ  
...، وَلَيْسَ الْوَرَقُ وَالْخَطُّ مِنْ حُجَجِ الشَّرْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى بَذْرَ بَصَلٍ عَلَى شَرْطِ أَنَّهُ يَنْبُتُ فَلَمْ يَنْبُتْ

١١٦٩ = سئل: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى بَذْرَ بَصَلٍ مِنْ آخَرَ بِشَرْطِ أَنَّهُ يَنْبُتُ، فَلَمْ يَنْبُتْ،  
هَلْ بِمُجَرَّدِ عَدَمِ نَبَاتِهِ يَرْجَعُ عَلَى الْبَائِعِ [س ١٧٨ ب، ك ١٥٣ /] بِثَمَنِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِأَسْبَابٍ آخَرَ مَا لَمْ يُثْبِتْ أَنَّهُ فَايَسِدُ عِنْدَهُ، وَإِذَا ثَبِتَ؛ يَرْجَعُ  
بِمَا أَدَّى، حَيْثُ لَا مَالِيَّةَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالِيَّةٌ بَأَنَّ صَلَحَ لِشَيْءٍ آخَرَ يَسْقُطُ بِقَدْرِهِ وَيَرْجَعُ  
بِمَا بَقِيَ، وَقِيلَ: لَا كَبْرُ الْقُطْنِ إِذَا لَمْ يَنْبُتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى بَزْرَ بَطِيخٍ أَصْفَرَ فَرَزَعَهُ فَلَمْ يَنْبُتْ

١١٧٠ = سئل: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى بَزْرَ بَطِيخٍ أَصْفَرَ وَرَزَعَهُ فَلَمْ يَنْبُتْ، هَلْ لِلْمُشْتَرِي  
الرُّجُوعُ بِثَمَنِهِ عَلَى بَائِعِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ بِالثَّمَنِ وَلَا بِالنَّقْصِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَهْلَكَ الْمَبِيعَ وَلَا رُجُوعَ بَعْدَ الْإِتْلَافِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ فِي حَبِّ الْقُطْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اشْتَرَى حَبَّ قُطْنٍ وَزَرَعَهُ فَلَمْ يُنْبِتْ

١١٧١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ حَبَّ الْقُطْنِ فَرَزَعَهُ فَلَمْ يُنْبِتْ، هَلْ

يَرْجِعُ بِثَمَنِهِ أَمْ لَا؟ [ع/١١٣٩]

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ بِثَمَنِهِ، بَلْ وَلَا بِنَقْصَانِهِ فِي قَوْلٍ مُصَحَّحٍ، وَقِيلَ: يَرْجِعُ بِنَقْصَانِهِ إِنْ ثَبَتَ أَنَّ عَدَمَ نَبَاتِهِ لِعَيْبٍ بِهِ، وَبِدُونِهِ لَا يَرْجِعُ بِالِاتِّفَاقِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ عَدَةَ نَبْتِهِ لِرِدَاءَةِ حَرِّهِ، أَوْ جَفَافِ أَرْضِهِ، أَوْ لِأَمْرِ آخَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بِيعَ الْمَجْدُومَ وَهَبَتْهُ صَاحِبَانَ

١١٧٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ أَوْلَادٌ أَرْبَعَةٌ، وَبِهِ مَرَضُ الْجُدَامِ لَا يَمْنَعُهُ مِنْ

الخُرُوجِ لِقَضَاءِ حَوَائِجِهِ، وَهَبَ لِأَحَدِهِمْ شَيْئًا مُعَيَّنًا فَتَسَلَّمَهُ، وَبَاعَ لِبَقِيَّتِهِمْ عَقَارًا وَمَنْشُورًا مَعْلُومًا لَهُمْ بِثَمَنِ قَلِيلٍ، رَضِيَ وَرَضُوا بِهِ مَعَ قَلْبِهِ وَأَقْرُوا بِقَبْضِهِ، وَكُتِبَ بِهِ لَدَى قَاضِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ صَكٌّ شَرْعِيٌّ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَشَرَايِطِ الصَّحَّةِ وَاللِّزُومِ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ سِنِينَ، وَابْنُهُ الْمَذْكُورُ أَوْ لَا يَدَّعِي عَلَى إِخْوَتِهِ بِبُطْلَانِ بَيْعِ وَالِدِهِمْ لَهُمْ لِمَرَضِهِ، وَعَدَمِ ثَمَنِ الْمِثْلِ لِلْمَبِيعِ الْمَذْكُورِ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ كَانَ بِالْوَضْفِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ أَنَّهُ - أَيْ: الْمَرَضُ - لَا يَمْنَعُهُ

الخُرُوجَ لِقَضَاءِ حَوَائِجِهِ، فَهَبَتْهُ لِأَحَدٍ أَوْ لِأَدِيهِ وَبِيعَهُ لِبَقِيَّتِهِمْ بِالْغَبْنِ مُطْلَقًا صَاحِحٌ نَافِذٌ بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا، صَرَّحُوا بِهِ فِي كُلِّ مَرَضٍ يَطُولُ كَالدَّقِّ<sup>(١)</sup> وَالسَّلِّ وَدَاءِ الْفَالِجِ

(١) نوع من الحمى.

وَالزَّمَانَةَ، وَمِثْلُهُ الدَّاءُ الْمَعْرُوفُ بِدَاءِ الْجُدَامِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الزَّمَانَةِ الْمُصْرَحِ بِهَا فِي غَيْرِ كِتَابٍ، فَيُعْمَلُ بِالصَّكِّ الْمَذْكُورِ لِمَوَافَقَتِهِ لِلنَّقْلِ الْمَسْطُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَبْطُلُ حَقُّ الْفَسْخِ بِمَوْتِ الْمُشْتَرِي

١١٧٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ أَرَادَ السَّفَرَ وَعِنْدَهُ مَوَاشٍ خَافَ عَلَيْهَا، فَبَاعَ نِصْفَهَا لِإِنْسَانٍ بِشَرْطٍ: إِنْ عَادَ مِنْ سَفَرِهِ فَوَجَدَهَا طَيِّبَةً أَخَذَهَا، وَإِنْ وَجَدَهَا مَيْتَةً يَأْخُذِ الثَّمَنَ الْمُعَيَّنَ وَقَبْضَهَا، فَلَمَّا عَادَ وَجَدَ الْمُشْتَرِي قَدْ مَاتَ، هَلْ يَبْطُلُ حَقُّ الْفَسْخِ بِمَوْتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَبْطُلُ حَقُّ الْفَسْخِ بِمَوْتِ الْمُشْتَرِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا أَخَذَ الْمُشْتَرِي الصَّكَّ الْقَدِيمَ مِنَ الْبَائِعِ يُجْبَرُ عَلَى رَدِّهِ

١١٧٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ حِصَّةً مُشَاعَةً مِنْ مَحْدُودٍ لِآخَرَ وَبِيَدِهِ صَكٌّ قَدِيمٌ بِهِ الْمَبِيعُ وَغَيْرُهُ، أَخَذَهُ الْمُشْتَرِي لِيَنْظُرَ فِيهِ عِنْدَ الْعَقْدِ، وَطَلَبَ الْآنَ الْبَائِعُ مِنْهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَيْهِ فَاِمْتَنَعَ، هَلْ يُجْبَرُ عَلَى رَدِّهِ أَمْ لَا؟ [س ١١٧٩، ط ٢٢٩ / ]

أَجَابَ: نَعَمْ، يُجْبَرُ عَلَى رَدِّهِ إِلَيْهِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ، وَقَدْ نَصَّ فِي (جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى) بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي الدَّارِ مُطَالَبَةُ الْبَائِعِ بِتَسْلِيمِ الْقَبَالَةِ<sup>(١)</sup> الْقَدِيمَةِ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يُؤْمَرُ الْبَائِعُ بِإِحْضَارِ الصَّكِّ الْقَدِيمِ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ

١١٧٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ عَقَارًا، فَهَلْ يُؤْمَرُ الْبَائِعُ بِإِحْضَارِ الصَّكِّ الْقَدِيمِ حَتَّى يَفْسَخَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ وَيَكُونَ فِي يَدِهِ لِإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ، وَإِذَا امْتَنَعَ يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) أي: الوثيقة.

أَجَابَ: نَعَمْ، يُؤْمَرُ بِذَلِكَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي [ك ١٥٣ ب /] (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ،  
وَلِسَانِ الْحُكَّامِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَلَا يَعْزُبُ عَنْ طَالِبِ الْعِلْمِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ  
صَكُّ قَدِيمٍ يَتَّفِي هَذَا الْأَمْرَ، وَأَنَّهُ لَوْ أَبِي إِحْضَارُهُ لَا يُحْبَسُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ أَمْرَهُ بِهِ لَيْسَ  
عَلَى سَبِيلِ الْحُكْمِ اللَّازِمِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ صَكُّ قَدِيمٍ عِنْدَهُ بِلَا يَمِينٍ،  
فَتَأَمَّلْ.

نَعَمْ، لَوْ تَوَقَّفَ إِحْيَاءُ الْحَقِّ عَلَى عَرْضِهِ، كَمَا لَوْ غُصِبَ الْمَبِيعُ وَامْتَنَعَتِ الشُّهُودُ  
عَنِ الشَّهَادَةِ حَتَّى يَرَوْا خُطُوطَهُمْ؛ يُجْبَرُ عَلَى عَرْضِهِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ صِيَانَةَ لِحَقِّ الْمُشْتَرِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي، فَلَوْ حَكَمَ

الْقَاضِي بِيَمِينِ الْبَائِعِ لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ

١١٧٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى بِهِيْمًا مِنْ آخَرَ بِثَمَنِ مُقَسَّطٍ كُلِّ شَهْرٍ كَذَا وَمَضَتْ  
مُدَّةٌ، فَادَّعَى الْبَائِعُ مُضِيَّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْبَيْعِ، وَادَّعَى الْمُشْتَرِي مُضِيَّ شَهْرَيْنِ  
فَقَطَّ، فَحَلَفَ الْقَاضِي الْبَائِعَ، وَالزَّمَهُ بِدَفْعِ قِسْطِ الثَّلَاثَةِ جَهْلًا مِنْهُ، فَهَلْ يَنْفُذُ ذَلِكَ  
أَمْ لَا وَيَسْتَرَدُّ الرَّائِدُ؟

أَجَابَ: لَا يَنْفُذُ، وَيُسْتَرَدُّ الْمُشْتَرِي الزَّائِدُ مِنَ الْبَائِعِ، حَيْثُ دَفَعَهُ بِالزَّامِ الْقَاضِي؛  
لِأَنَّ [ع ١٣٩ ب /] الْبَائِعَ يَدَّعِي إِجَابَ الْحَقِّ وَالْمُشْتَرِي يُنْكِرُهُ، فَكَانَ قَضَاءً بِغَيْرِ  
الْمَذْهَبِ جَهْلًا، فَلَا يَنْفُذُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى بِمِثْلِيٍّ، بَعْضُهُ فِي مِلْكِهِ وَبَعْضُهُ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ، لَا يَصِحُّ

١١٧٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ بِيَتَا بِثَلَاثَةِ أَرْطَالِ أَرْزٍ، بَعْضُهَا فِي مِلْكِهِ

وَبَعْضُهَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ، سَلَّمَهُ الَّذِي فِي مِلْكِهِ وَلَمْ يُسَلِّمْهُ الْآخِرَ إِلَى الْآنَ، هَلْ يَصِحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ (وَالْحَالَةُ) <sup>(١)</sup> هَذِهِ، لِأَنَّ الْأُرْزَ الْبَاقِيَ لَا يَثْبُتُ فِي الذَّمَّةِ بِمِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ، فَكَانَ بَيْعًا بِلَا ثَمَنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تَدْخُلُ الْأَعْتَابُ غَيْرُ الْمُرَكَّبَةِ فِي بَيْعِ الدَّارِ

١١٧٨ = سُئِلَ: فِي دَارٍ بِيَعْتُ، وَبِهَا أَعْتَابٌ غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ لَمْ تُذَكَّرْ وَقْتُ الْبَيْعِ، هَلْ تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ، حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مُرَكَّبَةً بِالْبِنَاءِ، كَالْأَحْجَارِ الْمُكَوَّمَةِ لَا تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ إِلَّا بِصَرِيحِ الذِّكْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١١٧٩ = سُئِلَ <sup>(٢)</sup>: فِي رَجُلٍ بَاعَ دَارًا، وَبِالدَّارِ أَحْجَارٌ مَوْضُوعَةٌ، فَهَلْ تَدْخُلُ الْأَحْجَارُ فِي الْبَيْعِ أَمْ لَا، وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يُنَصَّرْ عَلَيْهَا وَقْتُ الْبَيْعِ؟

أَجَابَ: لَا تَدْخُلُ الْأَحْجَارُ الْمُكَوَّمَةُ الْمُنْفَصِلَةُ مِنَ الْبِنَاءِ بِهَا؛ إِذِ الْأَصْلُ أَنَّ مَا كَانَ فِي الدَّارِ مِنَ الْبِنَاءِ أَوْ مُتَّصِلًا بِالْبِنَاءِ اتَّصَالَ قَرَارٍ يَكُونُ تَابِعًا، وَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا لَا يَكُونُ تَابِعًا لَهُ، وَالْحِجَارَةُ الْمُكَوَّمَةُ لَيْسَتْ مُتَّصِلَةً اتَّصَالَ قَرَارٍ، فَلَا تَدْخُلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيْعُ الْمَرِيضِ مَرَضِ الْمَوْتِ صَحِيحٌ مُطْلَقًا

١١٨٠ = سُئِلَ: فِي مَرِيضَةٍ بَاعَتْ (لِابْنِ ابْنَتِهَا) <sup>(٣)</sup> الْمَحْجُوبِ عَنْ إِرْثِهَا بِابْنِ عَمَّتِهَا وَبِنْتِهَا قَيْرَاطًا وَسَبْعَةَ أَثْمَانِ قَيْرَاطٍ بِثَمَانِيَةِ قُرُوشٍ، ثُمَّ مَاتَتْ عَمَّنْ ذُكِرَ، فَمَا الْحُكْمُ؟

(٢) سقطت هذه الفتوى بتمامها من ع، س، ك.

(١) في ع: والحال.

(٣) في ع: لابنت بنتها.



أَجَابَ: لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَيْنٌ عَلَى الْمَرِيضَةِ، وَكَانَ الثَّمَنُ لَا غَبْنَ فِيهِ فَاحِشٌ؛ صَحَّ الْبَيْعُ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ [س ١٧٩ ب /] لَا تَجُوزُ الْمُحَابَاةُ، وَيَصِحُّ الْبَيْعُ، سَوَاءً كَانَتْ الْمُحَابَاةُ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ أَوْ يَسِيرٍ، فَالْمُشْتَرِي يُتِمُّ الْقِيَمَةَ أَوْ يَمْسُخُ الْبَيْعَ؛ لِأَنَّ وِفَاءَ الدَّيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِرْثِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الدَّيْنُ مُسْتَعْرِقًا وَخَرَجَتْ الْمُحَابَاةُ مِنَ الثُّلُثِ؛ سَلَّمَ لَهُ الْمَبِيعُ بِغَيْرِ شَيْءٍ، كَالْوَصِيَّةِ لِلْأَجْنَبِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١١٨١ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ أَقْرَبَتْ لِرَوْجِهَا أَوْ بَاعَتْ مِنْهُ عَقَارًا، وَأَقْرَبَتْ بِقَبْضِ الثَّمَنِ، وَأَشْهَدَتْ أَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ وَلَا تَسْتَوْجِبُ قَبْلَهُ حَقًّا وَلَا اسْتِحْقَاقًا وَمَاتَتْ، فَادَّعَتْ بِقِيَّةِ الْوَرَثَةِ أَنَّ ذَلِكَ فِي الْمَرَضِ الَّذِي مَاتَتْ فِيهِ، وَادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّهُ فِي الصَّحَّةِ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَرَثَةِ أَمْ قَوْلُ الزَّوْجِ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ، وَالْبَيِّنَةُ بَيْنَهُ الزَّوْجِ، وَإِنْ لَمْ يُقِمِ الْبَيِّنَةَ وَأَرَادَ اسْتِحْلَافَهُمْ فَلَهُ ذَلِكَ، وَإِذَا حَلَفُوا؛ كَانَ الْحَلْفُ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى فِعْلٍ الْغَيْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى ذِمِّيٌّ مِنْ مُسْلِمٍ دَارًا فِي مِصْرِ الْمُسْلِمِينَ،  
فَفِي جَبْرِهِ عَلَى بَيْعِهَا خِلَافٌ

١١٨٢ = سُئِلَ: فِي ذِمِّيٍّ اشْتَرَى مِنْ مُسْلِمٍ دَارًا، بِهَا عُلُوٌّ وَسُفْلٌ فِي مَحَلَّةٍ مِنْ مَحَلَّاتِ [ك ١٥٤ /] الْمُسْلِمِينَ، فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ، فَهَلْ يُجْبَرُ الذَّمِّيُّ عَلَى بَيْعِهَا مِنَ الْمُسْلِمِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ بَيْعُهَا مِنَ الذَّمِّيِّ؟

١١٨٣ = وَهَلْ لِأَهْلِ الذَّمَّةِ أَنْ يَسْكُنُوا مَحَلَّاتِ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَ الْجِيرَانِ

الْمُسْلِمِينَ؟

١١٨٤ = وَهَلْ يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ وَأَمْرُهُمْ

بِالْإِعْتِزَالِ فِي مَسَاكِينٍ مُنْفَرِدَةٍ أَمْ لَا؟

١١٨٢ ج = أَجَابَ: قَالَ فِي (الْحَايَةِ): الذَّمِّيُّ إِذَا اشْتَرَى دَارًا فِي الْمِصْرِ ذَكَرَ فِي

الْعُشْرِ وَالْخَرَجِ: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُبَاعَ مِنْهُ، وَإِنْ اشْتَرَاهَا يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِهَا مِنَ الْمُسْلِمِ،  
وَذَكَرَ فِي الْإِجَارَاتِ: أَنَّهُ يَجُوزُ؛ (وَأَنَّهُ) (١) لَا يُجْبَرُ عَلَى الْبَيْعِ. اهـ.

وَفِي (الصُّغْرَى) ذَكَرَ فِي الْإِجَارَاتِ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْبَيْعِ، [ط ٢٣٠، س ١٨٠،

ع ١٤٠ / ١] إِلَّا إِذَا كَثُرَ فَحَيْثُ يُجْبَرُ.

١١٨٣ ج = وَفِي (الذَّخِيرَةِ) وَإِذَا تَكَارَى أَهْلُ الذَّمَّةِ دُورًا فِيمَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ

لَيْسَ كُنُوا فِيهَا، جَازًا.

١١٨٤ ج = وَشَرَطَ الْحَلْوَانِيُّ قِلَّتَهُمْ، أَمَّا إِذَا كَثُرُوا بِحَيْثُ يَتَعَطَّلُ بِسَبَبِ سُكْنَاهُمْ

بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ أَوْ يَتَقَلَّلُ؛ يُمْنَعُونَ مِنَ السُّكْنَى فِيمَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ. وَفِي (الْمُحِيطِ)  
يُمْكِنُونَ أَنْ يَسْكُنُوا فِي أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ وَيَبِيعُونَ وَيَشْتَرُونَ فِي أَسْوَاقِهِمْ؛ لِأَنَّ مَنَفَعَةَ  
ذَلِكَ تَعُودُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ نَظَّمَ الْمَسْأَلَةَ ابْنُ وَهْبَانَ فَقَالَ:

وَمَا يَنْبَغِي يَبْتَاعُ دَارًا لِمُسْلِمٍ فَلَوْ يَشْتَرِي فِي الْمِصْرِ بِالْبَيْعِ يُجْبَرُ

إِذَا مَا اشْتَرَى مِنْ مُسْلِمٍ وَرِوَايَةٌ إِذَا كَانَ ذَا فِي الْمِصْرِ يَفْشُو وَيَكْثُرُ

وَمِمَّنْ نَقَلَهَا صَاحِبُ الْبَحْرِ فِيهِ، وَصَاحِبُ التَّارُخَانِيَّةِ وَغَيْرُهُمَا، وَقَدْ عَلِمْتَ

أَنَّهَا خِلَافِيَّةٌ، وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ التَّفْصِيلُ، وَلَا نَقُولُ بِالْمَنْعِ مُطْلَقًا وَلَا بَعْدَمِهِ  
مُطْلَقًا، بَلْ يَدُورُ الْأَمْرُ عَلَى الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ وَالضَّرَرِ وَالْمَنَفَعَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْقِيَاسِ

الْفَتْهِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ نَصِيبَهُ فِي الْقَنْبِيطِ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ،

وَقَارَضَ عَلَى ثَمَنِهِ رَجُلًا

١١٨٥ = سُئِلَ: فِي قَنْبِيطٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ رَبِّ الْأَرْضِ وَثَلَاثَةِ عُمَّالٍ، بَاعَ أَحَدُهُمْ حَظَّهُ لِأَجْنَبِيٍّ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ، وَقَارَضَ عَلَى ثَمَنِهِ رَجُلًا، هَلْ يَصِحُّ بَيْعُهُ وَمَا رُتِّبَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُقَارَضَةِ، أَمْ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَلَا مَا رُتِّبَ عَلَيْهِ؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ، فَلَا يَصِحُّ مَا رُتِّبَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَاعَ الْبَائِعُ السَّلْعَةَ لِأَخْرَقِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا الْأَوَّلُ

١١٨٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ سِلْعَةً، وَبَاعَهَا الْبَائِعُ لِأَخْرَقِ قَبْلَ الْقَبْضِ،

فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: إِنْ كَانَ الْبَيْعُ الثَّانِي بِإِذْنِ الْمُشْتَرِي أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ لَكِنَّهُ أَجَازَهُ؛ انْفَسَخَ الْبَيْعُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِإِذْنِهِ وَلَا أَجَازَهُ وَهُوَ قَائِمٌ فَحَقُّهُ فِيهِ قَائِمٌ، فَإِنْ كَانَ نَقَدَهُ الثَّمَنَ؛ أَخَذَهُ، وَإِلَّا يَحْبِسُهُ الْبَائِعُ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِلَى اسْتِيفَائِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ قَدْ هَلَكَ عِنْدَ الثَّانِي، فَالْأَوَّلُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَرَجَعَ بِالثَّمَنِ إِنْ كَانَ نَقَدَهُ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي، ثُمَّ يَرْجِعُ الثَّانِي عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ إِنْ كَانَ نَقَدَهُ الثَّمَنَ، وَإِلَّا لَمْ يَرْجِعْ، وَالْمِثْلِيُّ بِالْمِثْلِ، وَالْقِيمِيُّ بِالْقِيمَةِ، وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ مِنْ (فَتَاوَى قَاضِي خَانَ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ حَلِيجًا لِرَجُلٍ، ثُمَّ مَاتَ، فَبَاعَهُ ابْنُهُ لِأَخْرَقِ

١١٨٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى حَلِيجًا بِثَمَنٍ فِي الدِّمَّةِ، وَوَضَعَهُ الْمُشْتَرِي

فِي عُدُولِهِ بِإِذْنِ بَائِعِهِ، وَذَهَبَ لِيَأْتِي بِالثَّمَنِ فَرَجَعَ فَوَجَدَ [ك/١٥٤ب/] الْبَائِعَ قَدْ مَاتَ،

فَطَلَبَ الْحَلِيجَ مِنْ ابْنِهِ فَقَالَ: قَدْ بَعْتُهُ، هَلْ يُلْزَمُهُ إِخْضَارُهُ؟

١١٨٨ = وَإِنْ تَعَدَّرَ يَضْمَنُ مِثْلَهُ أَمْ لَا؟

١١٨٧ ج = أَجَابَ: لِلْمُشْتَرِي رَدُّ بَيْعِ ابْنِ الْبَائِعِ، وَمُطَابَقَتُهُ بِإِحْضَارِ الْحَلِيحِ.

١١٨٨ ج = وَإِنْ تَعَدَّرَ؛ فَلَهُ الْمُطَابَقَةُ بِمِثْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ رَجُلًا حَلِيحًا، ثُمَّ اشْتَرَاهُ مِنْهُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَاسْتَهْلَكَهُ

١١٨٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ سِتِّينَ رَطْلًا حَلِيحًا بِشَمَنِ مَعْلُومٍ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا

مِنْهُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَقَبْلَ النَّقْدِ بِأَزِيدٍ مِنَ الثَّمَنِ وَاسْتَهْلَكَهَا، فَمَا الْحُكْمُ فِي الْبَيْعَيْنِ؟

أَجَابَ: أَمَّا الْبَيْعُ الثَّانِي فَقَدْ وَقَعَ غَيْرَ صَحِيحٍ مِنْ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعُ الْمَنْقُولِ قَبْلَ

قَبْضِهِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، سِوَاءَ مَا كَانَ مِنَ الْبَائِعِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ، أَوْ مِنْ

غَيْرِ الْبَائِعِ، وَإِطْلَاقُ الْمُتَوَنِّينِ يَشْمَلُهُمَا، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَقَدْ بَطَلَ بِاسْتِهْلَاكِ الْبَائِعِ لَهُ، فَلَيْسَ

لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُطَالِبَ الْآخَرَ بِشَيْءٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كَرَّمُ بِهِ أَشْجَارٌ مُتَنَوِّعَةٌ، بَعْضُهَا وَقْفٌ وَبَعْضُهَا مِلْكٌ،

فَإِذَا بَاعَ الْمَالِكُ أَشْجَارَهُ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ لَا يَصِحُّ

١١٩٠ = سُئِلَ: فِي كَرَّمٍ بِهِ أَشْجَارٌ مِلْكٌ مُتَنَوِّعَةٌ، وَأَشْجَارٌ وَقْفٌ كَذَلِكَ مُتَنَوِّعَةٌ،

بَاعَ مَالِكُ الْأَشْجَارِ جَمِيعَ أَشْجَارِهِ مَا عَدَا أَشْجَارَ الْوَقْفِ وَلَمْ يُمَيِّزْهَا، وَلَا يَعْلَمُ

الْمُشْتَرِي أَشْجَارَ الْوَقْفِ مِنْ أَشْجَارِ الْمِلْكِ، هَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ [س ١٨٠ ب /] الْمَذْكُورُ،

أَمْ لَا يَصِحُّ لِجَهْلِ الْمُشْتَرِي بِهَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ لِجَهْلِ الْمُشْتَرِي بِالْمَبِيعِ وَالْحَالِ هَذِهِ، فَقَدْ نَصُّوا قَاطِبَةً عَلَى

اشْتِرَاطِ مُعْلُومِيَّةِ الْمَبِيعِ، وَهَذَا الْبَيْعُ وَالْحَالُ هَذِهِ كَبَيْعِ شَاةٍ مِنْ قَطِيعٍ، وَكَبَيْعِ نَصِيْبِهِ مِنْ

طَعَامٍ لَمْ يُبَيِّنْهُ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ بَيَّنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَمِثْلُهُ: بَيْعُكَ جَمِيعَ مَالِي فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ

مِنَ الدَّقِيقِ وَالْبَرِّ وَالثِّيَابِ، وَلَا يَعْلَمُهُ الْمُشْتَرِي، فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

الْحَاصِلُ: أَنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالْمَبِيعِ مُوجِبٌ لِفَسَادِ الْبَيْعِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي (الْبَحْرِ) مَعْرِيًّا إِلَى (عُمْدَةِ الْفَتَاوَى) رَجُلٌ قَالَ: بَعْتُ مِنْكَ مَالِي فِي هَذِهِ الدَّارِ مِنَ الْمَتَاعِ: إِنْ كَانَ مَعْلُومًا؛ جَارَ، وَلَوْ قَالَ: بَعْتُ مِنْكَ مَا تَجِدُ لِي فِي هَذَا الْبَيْتِ أَوْ فِي هَذَا الصُّنْدُوقِ أَوْ فِي هَذِهِ الْجَوَالِقِ، إِنْ كَانَ مَعْلُومًا لِلْمُشْتَرِي؛ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا وَالْجَهَالَةُ يَسِيرَةٌ؛ جَارَ. اهـ. وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِأَنَّ [ع ١٤٠ب، ط ٢٣١/] الْجَهَالَةُ هُنَا فَاحِشَةٌ وَقَتَ الْبَيْعِ، فَمِنْ أَيِّ نَوْعِ الْمَبِيعِ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّجَرِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَاعَ كَرْمًا إِلَّا مَمَّرَهُ الَّذِي فِي كَرْمٍ آخَرَ

١١٩١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ كَرْمٌ، مَمَّرَهُ فِي كَرْمٍ آخَرَ، بَاعَهُ لِرَجُلٍ إِلَّا الْمَمَّرَ الْمَعْمُودَ، هَلْ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَمَّرَ مِنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي الْمُرُورُ مِنْهُ، حَيْثُ اسْتِثْنَاهُ الْبَائِعُ مِنَ الْمَبِيعِ، فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ فِي الدَّارِ الْمَبِيعَةِ طَرِيقٌ أَوْ مَسِيلٌ مَاءٍ لِدَارٍ أُخْرَى، فَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الدَّارُ لِلْبَائِعِ؛ لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ أَنْ يَمَّرَ فِي الدَّارِ الْمَبِيعَةِ؛ لِأَنَّهُ بَاعَهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ، وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الدَّارُ لِغَيْرِ الْبَائِعِ؛ كَانَ عَيْبًا، كَذَا صَرَّحَ بِهِ فِي (شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِقَاضِي خَانَ)، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي (الْبَحْرِ) وَهُوَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اسْتِثْنَى الطَّرِيقَ اسْتَمَرَ حَقُّ الْمُرُورِ لَهُ، لَا لِلْمُشْتَرِي، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ رُبْعَهُ فِي فَرَسٍ، فَقَالَ لَهُ أَحَدُ شُرَكَائِهِ:

اجْعَلِ الْمَبِيعَ مِنْ نَصِيبِي وَنَصِيبِكَ، فَقَالَ: جَعَلْتُهُ

١١٩٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ رُبْعٌ فِي فَرَسٍ بَاعَهُ لِأَخْرَ قَائِلًا لَهُ: بِعْتُكَ رُبْعِي فِي

فَرَسِي هَذِهِ بِكَذَا، فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ بِمَا عَيْنَهُ مِنَ الثَّمَنِ وَتَقَابُضًا، [ك ١٥٥/١] فَلَقِيَهُ أَحَدُ

الشُّرَكَاءِ فَقَالَ: اجْعَلِ الْبَيْعَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَقَالَ: جَعَلْتُهُ، وَدَفَعَ لَهُ نِصْفَ الثَّمَنِ، هَلْ يَصِحُّ الْجَعْلُ الْمَذْكُورُ أَمْ لَا، وَيَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ الْجَعْلُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ وَقُوعِ الْبَيْعِ عَلَى رُبْعِهِ الَّذِي هُوَ مِلْكُهُ، وَيَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ اشْتَرَى مِنْ شَرِيكِهِ ثَمْنًا مِنَ الْفَرَسِ بِمَقْدَارِ نِصْفِ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَ بِهِ أَوَّلًا، فَيَصِيرَ شِرَاءً مِنْهُ وَيَبِيعًا مِنْ شَرِيكِهِ مُبْتَدَأً، فَيَصِحُّ وَلَا يَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَشْجَارُ وَقْفٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، جَازَ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيْعَ حِصَّتِهِ لِشَرِيكِهِ وَلَا جَنْبِيَّ

١١٩٣ = سُئِلَ: فِي غِرَاسٍ فِي أَرْضٍ وَقَفٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَبِيعَ حِصَّتَهُ فِيهِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ، كَمَا يَجُوزُ مِنَ الشَّرِيكِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ بَيْعُهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ، وَكَذَا مِنَ الشَّرِيكِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ زَيْنُ بِنُ نُجَيْمٍ، وَهِيَ فِي (فَتَاوَاهُ)، وَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ يُفْرَضُ عَلَيْهَا مَبْلَغٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ يُؤَدَّى فِي [س ١١٨١/أ] كُلِّ سَنَةٍ بِغَيْرِ إِجَارَةٍ شَرْعِيَّةٍ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ جَعَلَ عَلَى رَجُلٍ مَبْلَغًا جَرِيمَةً، وَسَلَّمَهُ لِأَخْرَ لِيَأْخُذَ الْمَبْلَغَ مِنْهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ

١١٩٤ = سُئِلَ: فِي ذِي وَلايَةِ أَوْقَعَ الْقَبْضَ عَلَى رَجُلَيْنِ اتَّهَمَا بِمُنْكَرٍ، فَدَفَعَهُمَا لِأَخْرَ قَاطِعًا عَلَيْهِمَا عِشْرِينَ قِرْشًا جَرِيمَةً، وَسَلَّمَهَا لَهُ بِهَا، وَعَلَى الْمُسْلِمِ دَيْنٌ لِلْمُسْلِمِ يُرِيدُ أَنْ يُقَاصَّصَهُ بِهَا، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ إِذَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الرَّجُلَيْنِ بِالتُّهْمَةِ مَالٌ حَتَّى تُتَّصَرَ الْمُقَاصَصَةُ بِدَيْنٍ شَرْعِيٍّ ثَابِتٍ بِدَمْتِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الثُّبُوتِ بِدَمْتِهِمَا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ، لَا تَصِحُّ الْمُقَاصَصَةُ؛ لِأَنَّهُ بَيْعُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى ثَوْرًا وَقَبَضَهُ، ثُمَّ رَدَّهُ لِدارِ الْبَائِعِ وَهَلَكَ

١١٩٥ = سُنِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ ثَوْرًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَتَفَرَّقَا عَنْ تَقَابُضٍ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ إِلَى بَائِعِهِ مَعَ رَجُلٍ، فَرَأَى الرَّجُلُ الْبَائِعَ غَائِبًا فَأَدْخَلَهُ فِي دَارِهِ، ثُمَّ حَضَرَ الْبَائِعُ فَلَمْ يَقْبَلْهُ صَرِيحًا وَهَلَكَ، هَلْ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ أَوْ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي؟

أَجَابَ: هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي، لَا مِنْ مَالِ الْبَائِعِ، لِلزُّومِ الْبَيْعِ وَعَدَمِ الْإِقَالَةِ، وَالْبَيْعُ الصَّحِيحُ لَا يَنْسَخُهُ مُجَرَّدُ رَدِّ الْمَبِيعِ عَلَى الْبَائِعِ مَعَ عَدَمِ قَبُولِهِ صَرِيحًا، فَإِذَا هَلَكَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَلَمْ يَقْبَلْهُ صَرِيحًا؛ كَانَ هَلَاكُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي، لِبَقَاءِ عَقْدِ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ وَعَدَمِ انْفِسَاخِهِ بِمُجَرَّدِ إِيْصَالِهِ إِلَى الْبَائِعِ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ (الْخَانِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي أَنَّ الْبَيْعَ نَاقِصٌ

١١٩٦ = سُنِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قُطْنًا بِقَشْرِهِ، فَادَّعَى بَعْدَ قَبْضِهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ نَاقِصًا، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي بِيَمِينِهِ، حَيْثُ لَمْ يُقَرَّ وَقْتُ الشَّرَاءِ أَنَّهُ قَبَضَ جَمِيعَ الْمَبِيعِ، أَوْ أَنَّهُ اسْتَوْفَى جَمِيعَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَسِوَاءِ كَانَ قَبْلَ التَّصَرُّفِ أَوْ بَعْدَهُ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِمْ: الْقَوْلُ فِي قَدْرِ الْمَقْبُوضِ لِلْقَابِضِ بِيَمِينِهِ ضَمِينًا كَانَ أَوْ أَمِينًا، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ وَبَيْنَ [ع/١١٤/١] أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١١٩٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قَطْنًا حَلِيجًا، فَوَزَنَهُ الْبَائِعُ بِحُضُورِ الْمُشْتَرِي وَتَسَلَّمَهُ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ ادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ نَقَصَ كَذَا، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟ [ك ١٥٥ ب /]

أَجَاب: نَعَمْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي مِقْدَارِ مَا قَبَضَ بِيَمِينِهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَقْرَأَ أَنَّهُ قَبَضَ جَمِيعَ الْمِيعِ، أَوْ أَنَّهُ اسْتَوْفَاهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَارِئُ الْهَدَايَةِ فِي (فَتَاوَاهُ) وَصَاحِبُ الْبَحْرِ عِنْدَ قَوْلِهِ: وَإِنْ نَقَصَ كَيْلٌ. (وَهُوَ) <sup>(١)</sup> فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَعَارُوا مِنْ آخَرَ مَارِسًا لِلزَّرَاعَةِ وَأَعَارُوهُ مِثْلَهُ

١١٩٨ = سُئِلَ: فِي جَمَاعَةٍ اسْتَعَارُوا مِنْ آخَرَ مَارِسًا لِزَرْعِ (الْمَقَاتِي) <sup>(٢)</sup>، وَأَعَارُوهُ مِثْلَهُ لِزَرْعِ الْقُطْنِ، وَأَكَلَ كُلُّ مَا زَرَعَهُ، وَجَاءَ الشِّتَاءُ فَزَرَاعَ (الْكِرَابُونَ) <sup>(٣)</sup> بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَامَهُمْ، فَطَلَبُوا بَذْرَهُمْ [س ١٨١ ب، ط ٢٣٢ /] الَّذِي بَدَرُوهُ فِي أَرْضِهِمْ وَيَأْخُذُ الزَّرْعَ، فَأَعْطَاهُمْ، فَلَمَّا اسْتَوَى حَصْدُوهُ لِأَنْفُسِهِمْ رَاجِعِينَ عَمَّا صَارَ مِنْهُمْ، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، حَيْثُ اضْطَلَّحُوا عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ طُلُوعِ الزَّرْعِ لِصِحَّةِ بَيْعِهِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا بَاعَ سَفِينَةً وَسَافَرَ بِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُشْتَرِي

١١٩٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى رُبْعَ سَفِينَةٍ فِي الْبَحْرِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَسَافَرَ بِهَا الْبَائِعُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُشْتَرِي، فَاسْتَوْلَتْ عَلَيْهَا الْإِفْرَنْجُ، هَلْ يُلْزَمُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنُ أَمْ لَا؟  
أَجَاب: لَا يُلْزَمُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنُ وَالْحَالُ هَذِهِ، لِعَدَمِ صِحَّةِ التَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ،

(٢) فِي س: الْمَقَامَاتِ. وَفِي ك (الْمَقَاتَا).

(١) فِي ع: وَهِيَ.

(٣) فِي ك (الْكِرْمِينِ)، وَفِي س (الْكِرَابِينِ)، وَالْكِرَابُونَ جَمْعُ الْكِرَابِ، وَهُوَ الْحَرَاثُ. الْمُنْجَدُ مَادَةٌ (كِرْب).



حَيْثُ كَانَتْ فِي الْبَحْرِ، كَالْفَرَسِ إِذَا بَاعَهُ وَلَوْ فِي حَظِيرَةٍ، وَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ: سَلَّمْتُهُ إِلَيْكَ، فَفَتَحَ الْمُشْتَرِي الْبَابَ فَذَهَبَ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ أَخْذَهُ بِغَيْرِ عَوْنٍ لَا يَكُونُ تَسْلِيمًا، وَالسَّفِينَةُ فِي الْبَحْرِ كَذَلِكَ، لَا يُمَكِّنُهَا أَخْذَهَا بِغَيْرِ عَوْنٍ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اشْتَرَى سُؤَالَاتٍ ثَلَاثَ، فَظَهَرَ بِبَعْضِهَا عَيْبٌ

١٢٠٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ ثَلَاثَ سُؤَالَاتٍ (تُنْتَا) <sup>(١)</sup> صَفَقَةً وَاحِدَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ دَفَعَ لَهُ ثَمَنَ سُؤَالَاتٍ مِنْهَا، وَادَّعَى أَنَّ فِي الثَّلَاثِ عَيْبًا، هَلْ لَهُ رَدُّهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ رَدُّهُ فَقَطْ، بَلْ يَرُدُّ الْكُلَّ، أَوْ يُمَسِّكُ الْكُلَّ، وَإِنْ كَانَ تَصَرَّفَ فِي السُّؤَالَاتِ وَتَعَدَّرَ رَدُّهُمَا لَيْسَ لَهُ رَدُّ الثَّلَاثِ بَعِيْبٍ يُوجَدُ فِيهِ عَلَى الْأَصَحِّ الْمُفْتَى بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَرُدُّ الْمَعِيْبَ وَيَأْخُذُ السَّلِيمَ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ

١٢٠١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَمَلَيْنِ صَفَقَةً وَاحِدَةً، وَاطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ بِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْقَبْضِ، هَلْ يَرُدُّهُمَا (أَوْ) <sup>(٢)</sup> يَرُدُّ الْمَعِيْبَ فَقَطْ، أَمْ لَا يَرُدُّ وَاحِدًا مِنْهُمَا؟

أَجَابَ: يَرُدُّ الْمَعِيْبَ وَيَأْخُذُ السَّلِيمَ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَلَا يَرُدُّهُمَا جَمِيعًا إِلَّا إِذَا تَرَاضِيَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْمُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حُكْمُ الرَّدِّ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ

١٢٠٢ = سُئِلَ: عَنِ خِيَارِ الْغَبْنِ الْفَاحِشِ؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَحْرِ) مِنْ بَابِ الْمُرَابَحَةِ وَالتَّوَلِيَّةِ نَقْلًا عَنِ (الْمُنْيَةِ): مَنْ اشْتَرَى

(٢) فِي ع: أَمْ.

(١) التَّن: التَّبْع (تَرْكِيَّة). انظُر: الْمُنْجَد (ت ت ن).

شَيْئًا وَغَبِنَ فِيهِ غَبْنًا فَاحْشًا، فَهَذَا إِذَا بَرَدَ عَسَى لَمَّا جَاءَ حَمَلًا  
بِالرَّدِّ رَفَقًا بِالنَّاسِ، ثُمَّ رَقَمَ لِأَخِي وَمَعَ سَبْعَ مِائَةٍ  
أَبُو بَكْرٍ الرَّازِي فِي (وَاقِعَاتِهِ) أَنَّ لِنَفْسِي أَنْ تَكُونَ  
أَبِي بَكْرٍ الزَّرْنَجِي، وَالْقَاضِي الْجَلَالُ، وَكَانَ يَدْرُسُ  
الْفَاحِشِي، وَبِهِ يُفْتَى، ثُمَّ رَقَمَ خِلَافَهُ وَبِهِ أَمْسَى بَعْضُهُمْ  
إِنْ عَرَّ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ، وَكَذَا إِنْ عَرَّ الْبَائِعُ الْخَبْرَ  
فَنَوَانَا وَفَتَوَى أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ رَفَقًا بِالنَّاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالسُّرُورِ

لَا تَدْخُلُ الْمُهْرَةُ فِي بَيْعِ النِّسَاءِ

١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ سَأَلَ آخَرَ عَنِ فَرَسِهِ الَّتِي عَدَّتْ حَمَلًا  
أَوْ عَشْرَتًا؟ فَقَالَ لَهُ: لَا وَلَدَتْ وَلَا عَشْرَتْ، وَهِيَ بِيَدِ  
بِعِيَّتَيْهَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ وَلَدَتْ مُهْرَةً، هَلْ تَدْخُلُ الْمُهْرَةُ فِي  
أَجَابَ: لَا تَدْخُلُ، وَإِذَا اخْتَلَفَا، فَقَالَ الْمُشْتَرِي وَسَتْ مِائَةً  
بَلْ قَبْلَهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي بِيَمِينِهِ مَا أَنَّهُ يُحَدِّثُهُ بِمِائَةٍ  
مَثَلًا، وَالْمُهْرَةُ سِنُّهَا يَنْصَفُ عَامٍ مَثَلًا أَوْ عَامًا؛ إِذِ انْعَدَّتْ بِصَدْرِهِ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى مِنْ آخَرَ أَرْزًا وَقَبِضَ بَعْضَهُ عَرَّ  
الْبَائِعُ بَاقِيَهُ مِنْ آخَرَ وَاسْتَهَكَ

١٢٠٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ أَرْزًا وَقَبِضَ بَعْضَهُ عَرَّ  
بَعْضَهُ، فَغَلَا سِعْرَهُ، فَبَاعَهُ لِرَجُلٍ بِتَكْرَرٍ مِنْ شَيْءٍ وَتَرَدَّدَ  
فَمَا الْحُكْمُ؟

شَيْئًا وَغَبِنَ فِيهِ غَبْنًا فَاحِشًا، فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى الْبَائِعِ بِحُكْمِ الْغَبْنِ، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ وَيُفْتَى بِالرَّدِّ رَفْقًا بِالنَّاسِ، ثُمَّ رَقَمَ لِآخَرَ: وَقَعَ الْبَيْعُ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ، ذَكَرَ الْجَصَّاصُ، وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي (وَاقِعَاتِهِ) أَنَّ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ وَلِلْبَائِعِ أَنْ يَسْتَرِدَّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ الزَّرْنَجِيِّ، وَالْقَاضِي الْجَلَالِ، وَأَكْثَرُ رِوَايَاتِ كِتَابِ الْمُضَارَبَةِ: الرَّدُّ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ، وَبِهِ يُفْتَى، ثُمَّ رَقَمَ خِلَافَهُ وَبِهِ أَفْتَى بَعْضُهُمْ وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، ثُمَّ رَقَمَ لِآخَرَ: إِنَّ غَرَّ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ، وَكَذَا إِنْ غَرَّ الْبَائِعُ الْمُشْتَرِي لَهُ أَنْ يَرُدَّ، وَعَلَى هَذَا فَتَوَانَا وَفَتَوَى أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ رَفْقًا بِالنَّاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك ١٥٦، ع ١٤١، ب، س ١١٨٢ / ]

### لَا تَدْخُلُ الْمُهْرَةُ فِي بَيْعِ الْفَرَسِ

١٢٠٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ سَأَلَ آخَرَ عَنْ فَرَسِهِ الَّتِي عِنْدَ شَرِيكِهِ فِيهَا فُلَانٍ، هَلْ زَلَدَتْ أَوْ عَشَّرَتْ؟ فَقَالَ لَهُ: لَا وَلَدَتْ وَلَا عَشَّرَتْ، فَزَهَدَ فِيهَا، فَبَاعَ حِصَّتَهُ فِيهَا بِغَيْبَتِهَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ وَلَدَتْ مُهْرَةً، هَلْ تَدْخُلُ الْمُهْرَةُ فِي الْبَيْعِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَدْخُلُ، وَإِذَا اخْتَلَفَا، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: وَلَدَتْ بَعْدَ الْبَيْعِ، وَقَالَ الْبَائِعُ: بَلْ قَبْلَهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي بِبَيِّنَةٍ مَا لَمْ يُكْذِبْهُ الظَّاهِرُ؛ بِأَنْ كَانَ الْبَيْعُ مُنْذُ شَهْرٍ مَثَلًا، وَالْمُهْرَةُ يَسْنُهَا نِصْفُ عَامٍ مَثَلًا أَوْ عَامٍ؛ إِذِ الْحَادِثُ يُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اشْتَرَى مِنْ آخَرَ أَرْزًا وَقَبَضَ بَعْضَهُ فَبَاعَ

### الْبَائِعُ بَاقِيَهُ مِنْ آخَرَ وَاسْتَهْلَكَهُ

١٢٠٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ أَرْزًا وَقَبَضَ بَعْضَهُ، وَبَقِيَ عِنْدَ الْبَائِعِ بَعْضُهُ، فَعَلَا سِعْرُهُ، فَبَاعَهُ لِرَجُلٍ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ، وَسَلَّمَهُ لَهُ وَاسْتَهْلَكَهُ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمُشْتَرِي مِثْلَهُ، وَقَدْ مَضَى الْبَيْعُ الْأَوَّلُ وَبَطَلَ الثَّانِي، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْبَائِعُ ثَمَنَهُ الْأَوَّلَ (وَبَطَلَ) <sup>(١)</sup> الْبَيْعُ الْأَوَّلُ وَيَصِحُّ الثَّانِي، وَثَمَنُهُ لِلْبَائِعِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَمَّنَهُ مِثْلَهُ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ مَضْمُونٌ بِالثَّمَنِ، فَلَا يَتَوَالَى عَلَيْهِ ضَمَانَانِ وَلَا أَنْ يُجِيزَ بَيْعَهُ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَا لَمْ يُقْبَضْ، وَأَيْضًا قِيَامُ الْمَبِيعِ شَرْطٌ لِلْإِجَارَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ بَاعَ مِنْ اثْنَيْنِ لَيْسَ لَهُ طَلْبُ أَحَدِهِمَا

بِجَمِيعِ الثَّمَنِ إِلَّا إِذَا تَكَافَلَا

١٢٠٥ = سُئِلَ: فِيمَا لَوْ بَاعَ زَيْدٌ عَمْرًا وَبَكْرًا حِنْطَةً فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ عَلَى سَبِيلِ

الِاشْتِرَاكِ، فَهَلْ لَزَيْدٍ طَلْبُ جَمِيعِ الثَّمَنِ مِنْ أَحَدِ الْمُشْتَرِيَيْنِ أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَزَيْدٍ طَلْبُ جَمِيعِ الثَّمَنِ مِنْ أَحَدِهِمَا، بَلْ طَلْبُ حِصَّتِهِ مِنْهُ خَاصَّةً

حَيْثُ لَمْ يَتَكَافَلَا، وَالْمَسْأَلَةُ مُصْرَحٌ بِهَا فِي مَوَاضِعَ لَا تُعَدُّ، وَمِمَّا يُظْهِرُ شَمْسَهَا

مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوَى قَاطِبَةً فِي بَابِ الْكِفَالَةِ: لِرَجُلَيْنِ دَيْنٌ

عَلَيْهِمَا، وَكُلٌّ كَفَلَ عَنِ صَاحِبِهِ الْإِخ، فَلَوْ لَزِمَ جَمِيعُ الثَّمَنِ كُلًّا مِنَ الْمُشْتَرِيَيْنِ؛ لَبَطَلَ

تَصَوُّرُ الْكِفَالَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ إِذِ الْكِفَالَةُ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمُطَالَبَةِ، وَإِذَا كَانَتْ

الْمُطَالَبَةُ حَاصِلَةً فِي [ط ٢٣٣ /] هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا فَاتَى تَتَصَوَّرُ الْكِفَالَةُ؟ إِذْ هِيَ حِينَئِذٍ

تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ وَالْحَالِ هَذِهِ؟ وَقَدْ صَوَّرُوا الْمَسْأَلَةَ بِقَوْلِهِمْ بِأَنْ اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا

وَتَكَفَّلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ صَاحِبِهِ. وَقَدْ ذَكَرَ فِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (يَلْزِمُ

الْبَيْعُ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ) فِي مَعْرِفَةِ اتِّحَادِ الصَّفَقَةِ بَعْدَ كَلَامٍ كَثِيرٍ قَوْلُهُ: (وَيَتَفَرَّعُ أَيْضًا

مَا لَوْ حَضَرَ أَحَدُ الْمُشْتَرِيَيْنِ وَغَابَ الْآخَرُ، فَتَقَدَّ الْحَاضِرُ حِصَّتَهُ، لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبْضُ

(١) فِي ع: وَيَبْطَلُ.

شَيْءٍ مِنَ الْمَبِيعِ حَتَّى يَنْقَدَ الْغَائِبُ أَوْ يَنْقَدَ هُوَ الْجَمِيعَ .. (إِلخ)، فَهُوَ صَرِيحٌ بِأَنَّهُ بِالْحِصَّةِ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَشُكُّ فِيهِ الْفَقِيهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُطَالَبُ الرَّسُولُ بِالثَّمَنِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبِمِينِهِ أَنَّهُ رَسُولٌ

١٢٠٦ = سُئِلَ: فِي أَمِيرِ الْحَجِّ الشَّرِيفِ إِذَا بَعَثَ مِنْ تَوَابِعِهِ رَجُلًا لَهُ خَبْرَةٌ بِقِيمِ الْمُقَوَّمَاتِ إِلَى تَاجِرٍ عِنْدَهُ بِضَاعَةٌ يَأْتِي لَهَا بِهَا بَعْدَ أَنْ يُقَوِّمَهَا، فَفَعَلَ وَحَمَلَهَا لَهُ، ثُمَّ مَاتَ الْأَمِيرُ، وَالْآنَ التَّاجِرُ يُطَالَبُ تَابِعَهُ الرَّسُولِ الْمُقَوِّمَ (لَهَا) (١)، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقَوِّمِ: إِنَّهُ رَسُولٌ فِيهِ. أَمْ قَوْلُ التَّاجِرِ: إِنَّهُ وَكَيْلٌ مُطَالَبٌ بِالثَّمَنِ، مَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟ [سر ١٨٢، ب، ك ١٥٦، ع ١١٤٢]

أَجَابَ: لَا يُطَالَبُ الرَّسُولُ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ الْمُحُولِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ إِنَّمَا هُوَ سَفِيرٌ وَمُعَبَّرٌ لَا غَيْرُ، فَفِي (الْخُلَاصَةِ): امْرَأَةٌ اشْتَرَتْ شَيْئًا وَقَالَتْ: كُنْتُ رَسُولَ زَوْجِي إِلَيْكَ وَلَا تَمَنَّ عَلَيَّ لَكَ، وَقَالَ الْبَائِعُ: إِنَّمَا بَعْتُ مِنْكَ وَالثَّمَنُ عَلَيْكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا، وَعَلَى الْبَائِعِ الْبَيْئَةُ، وَمِثْلُهُ فِي (الْبَزَارِيَّةِ، وَجَامِعِ الْفَتَاوَى لِلْكَرْمِيِّ)، وَعِبَارَةٌ (الْخَانِيَّةِ) فِي آخِرِ كِتَابِ الْبُيُوعِ: امْرَأَةٌ اشْتَرَتْ مِنْ رَجُلٍ، ثُمَّ اخْتَلَفَا، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: كُنْتُ رَسُولَ زَوْجِي إِلَيْكَ، وَكَانَ الْبَيْعُ عَلَيَّ وَجِهَ الرَّسَالَةِ، وَلَيْسَ عَلَيَّ الثَّمَنُ. وَقَالَ الْبَائِعُ: لَا بَلْ بَعْتُهَا مِنْكَ وَلِي عَلَيْكَ الثَّمَنُ، كَانَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلَ الْمَرْأَةِ وَالْبَيْئَةُ لِلْبَائِعِ، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ أَيْمَتِنَا الْمُعْتَمَدَةِ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ إِذَا قَالَ التَّابِعُ: كُنْتُ رَسُولَ الْأَمِيرِ إِلَيْكَ فَلَا تَمَنَّ لَكَ عَلَيَّ، وَقَالَ الْبَائِعُ: أَنَا بَعْتُ مِنْكَ وَالثَّمَنُ عَلَيْكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ التَّابِعِ بِالتَّاءِ الْمُثَنَّةِ فَوْقَ وَالبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَى الْبَائِعِ الْبَيْئَةُ أَنَّ الشَّرَاءَ كَانَ لِنَفْسِكَ وَلَكُنْتَ رَسُولًا فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيْعُ الرَّجُلِ فِي صِحَّتِهِ وَوَقْفُهُ وَإِبْرَاؤُهُ صَحِيحٌ

١٢٠٧ = سُئِلَ: فِي الرَّجُلِ الصَّحِيحِ الْجَسَدِ الْكَامِلِ الْعَقْلِ، إِذَا بَاعَ بَيْنَهُ أَوْ وَقَفَ جَمِيعَ مَا يَمْلِكُهُ مِنْ عَقَارٍ وَمَنْقُولٍ مَعْلُومٍ لَهُمْ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، هَلْ يَنْفَذُ بَيْعَهُ لَهُمْ وَوَقْفَهُ وَلَا يَمْنَعُ مِنْ نَفَاذِهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ بِدَمْتِهِ أَمْ لَا؟

وَهَلْ إِذَا أَبْرَأَهُمْ وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ مِنْ جَمِيعِ الثَّمَنِ يَصِحُّ إِبْرَاؤُهُ (وَكَذَلِكَ) <sup>(١)</sup> وَوَقْفُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَنْفَذُ بَيْعَهُ وَإِبْرَاؤُهُ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ الدَّيْنُ الْمُسْتَعْرِقُ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً؛ مُعَلِّينَ بِأَنَّ حَقَّ الْغُرْمَاءِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِعَيْنِ مَالِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِدَمْتِهِ، فَيَصِحُّ فِيهِ سَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ كَالْبَيْعِ وَالْوَقْفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ سُئِلَ الشَّيْخُ زَيْنُ بْنُ نُجَيْمٍ عَمَّنْ وَقَفَ وَقَفًا فِي صِحَّتِهِ وَعَلَيْهِ دُيُونٌ وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا يَصِحُّ؟ فَأَجَابَ: الْوَقْفُ صَحِيحٌ، وَالغَلَّةُ لِمَنْ جُعِلَتْ لَهُ خَاصَّةً. اهـ. وَالْوَقْفُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِنَا: سَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، فَيَصِحُّ مِنَ الْمَدْيُونِ الصَّحِيحِ جَمِيعُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ اشْتَرَى غَرَائِرَ مَعْلُومَةً مِنْ صُبْرَةٍ؛ صَحَّ

١٢٠٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ غَرَائِرَ مَعْلُومَةً مِنْ صُبْرَةٍ كَبِيرَةٍ، هَلْ يَصِحُّ شِرَاؤُهُ وَيَلْزَمُهُ، وَلَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ بِتَغْيِيرِ السَّعْرِ إِلَى النُّقْصَانِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ وَيَلْزَمُ وَلَا جَهَالَةَ (مَعَ) <sup>(٢)</sup> تَسْمِيَةِ الْغَرَائِرِ، وَلَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ بِتَغْيِيرِ السَّعْرِ إِلَى النُّقْصَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: وَكَذَا.

(٢) فِي ع: مِنْ.

إِذَا وَجَدَ بِالْفَرَسِ عَيْبًا بَعْدَ غَيْبَةِ بَائِعِهِ

١٢٠٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ فَرَسًا، فَاطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ بِهِ بَعْدَ غَيْبَةِ بَائِعِهِ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: يَضَعُهُ الْقَاضِي عِنْدَ عَدْلٍ إِذَا بَرَّهَنَ الْمُشْتَرِي، [س ١٨٣، ك ١٥٧، ط ٢٣٤ /] قَالَ فِي (الْبَرَّازِيَّةِ): اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ بَعْدَ غَيْبَةِ الْبَائِعِ وَبَرَّهَنَ، وَوَضَعَهُ الْقَاضِي عَلَى يَدِ عَدْلٍ وَمَاتَ وَحَضَرَ الْبَائِعُ، إِنْ لَمْ يَقْضِ بِالرَّدِّ، بَلْ وَضَعَ عِنْدَ عَدْلٍ فَقَطْ لَا يَرْجِعُ بِالثَّمَنِ، وَإِنْ قَضَى بِالرَّدِّ يَرْجِعُ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ يَنْفَعُ فِي الْأَظْهَرِ عِنْدَنَا. اهـ. وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ فِي صُورَةِ عَدَمِ الرَّجُوعِ بِالثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَا يَمْنَعُ الرَّجُوعَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَخَذَ رَجُلٌ شِيرْجًا مِنْ آخَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى الثَّمَنِ

١٢١٠ = سُئِلَ: فِي مُؤَجَّرٍ مَعْصَرَةٍ يُرْسَلُ وَعَاءُهُ لِلْمُسْتَأْجِرِ لِيَضَعَ فِيهِ كَذَا مِنَ الشَّيْرِجِ، فَيَضَعُ هَكَذَا مُدَّةَ أَشْهُرٍ، وَلَمْ يَجْرِ بَيْنَهُمَا بَيْعٌ، فَرُخِصَ الشَّيْرِجُ أَوْ غَلَا، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: إِنْ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى ثَمَنِ الشَّيْرِجِ، فَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَدْفَعَ مَا عَلَيْهِ مِنْ أُجْرَةِ الْمَعْصَرَةِ، وَلَهُ طَلَبُ مَثَلِ شِيرْجِهِ لِعَدَمِ الْبَيْعِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَاعَ كَرْمًا وَفِيهِ مَمَرٌ لِكَرْمِهِ الْآخَرَ

١٢١١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ كَرْمَانِ، اسْتَطْرَاقُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ، بَاعَ بِتَمَتُّهِ ذَلِكَ الْآخَرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ حَقُّ الْمُرُورِ عَلَى حُكْمِهِ، فَبَاعَتْهُ لِرَجُلٍ، فَهَلْ يَمْلِكُ الرَّجُلُ مَنَعَ الْأَبِ عَنِ الْإِسْتِطْرَاقِ أَمْ لَا، وَإِنْ تَضَرَّرَ بِمُرُورِهِ؟  
أَجَابَ: لَا يَمْلِكُ مَنَعَهُ عَنْهُ وَإِنْ تَضَرَّرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ مِنَ الْوَارِثِ إِلَّا بِإِجَازَةِ بَقِيَّةِ الْوَرْتِ

١٢١٢ = سُئِلَ: فِي مَرِيضَةٍ مَرَضَ الْمَوْتِ، بَاعَتْ شَيْئًا مِنْ بِنْتِهَا الَّتِي هِيَ مِنْ

جُمْلَةِ وَرَثَتِهَا وَلَمْ تُجْزِ بِقِيَّةِ الْوَرْتِ، هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ مَا لَمْ تُجْزِ بِقِيَّةِ الْوَرْتِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## ادَّعَى أَحَدُ الْوَرْتِ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ مُورَثِهِ

### فِي الصَّحَّةِ وَبَقِيَّةِ الْوَرْتِ فِي الْمَرَضِ

١٢١٣ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ ادَّعَتْ بَعْدَ مَوْتِ أُمِّهَا أَنَّهَا بَاعَتْهَا الْحِصَّةَ الْفُلَانِيَّةَ فِي

الْعَقَارِ الْفُلَانِيِّ بِكَذَا فِي حَالِ [ع ١٤٢٢ ب /] صِحَّتِهَا، وَأَنْكَرَ بَقِيَّةُ الْوَرْتِ كَوْنَهُ فِي الصَّحَّةِ،

وَادَّعَوْا أَنَّهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ، فَالْقَوْلُ لِمَنْ؟ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ؟

أَجَابَ: الْبَيِّنَةُ عَلَى مُدَّعِي الْبَيْعِ فِي الصَّحَّةِ، وَالْقَوْلُ لِمَنْ يَدَّعِيهِ فِي الْمَرَضِ

بِيَمِينِهِ؛ إِذِ الْحَادِثُ يُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## بَيْعُ الْمَرِيضِ وَإِقْرَارُهُ بِقَبْضِ الثَّمَنِ

١٢١٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مَرِيضٍ بَاعَ لِابْنِ زَوْجَتِهِ دَارًا وَأَقْرَبَ بِقَبْضِ الثَّمَنِ فِي

مَرَضِهِ، وَالْوَرْتِ تَكْذِبُهُ فِي الْقَبْضِ، وَلَا تُجِزُ الْبَيْعُ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يَنْفَذُ بَيْعُهُ لَهُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ مُحَابَاةٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ لَمْ تَجْزِ الْمُحَابَاةُ،

قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ، فَالْمُشْتَرِي يُتَمُّ الْقِيَمَةَ أَوْ يَفْسَخُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ تَنْفَذُ الْمُحَابَاةُ

الْفَاحِشَةَ مِنَ الثَّلْثِ، وَأَمَّا الْيَسِيرَةُ فَنُغْتَفَرُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْإِقْرَارُ بِالْقَبْضِ فَيَصِحُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ

عَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ، وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ لَا يَصِحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



اشْتَرَى نِصْفَ فِدَانٍ لِيَحْرَثَ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ  
إِنْ خَرَجَ مِنَ الْحَرْثِ سَالِمًا يَرُدُّهُ فَتَغَيَّرَ أَحَدُهُمَا

١٢١٥ = سئِلُ: فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ نِصْفَ فِدَانٍ عَلَى أَنْ يَحْرَثَ عَلَيْهِ شَرِكَةً بَيْنَهُمَا  
وَالْبَدْرُ مِنْهُمَا، وَإِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَرْثِ سَالِمًا يَرُدُّهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ يَتَقَرَّرُ الثَّمَنُ عَلَيْهِ،  
فَفَعَلَ وَتَغَيَّرَ أَحَدُ الثَّوَرَيْنِ تَغْيِيرًا يُوجِبُ نَقْصَهُ، [س ١٨٣ ب /] هَلْ لِلْمُشْتَرِي رَدُّهُمَا عَلَى  
الْبَائِعِ جَبْرًا مَعَ أَرْشِ النُّقْصِ، وَإِنْ أَبَى الْبَائِعُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي (جَامِعِ الْمُفْصُولَيْنِ، وَالتَّارُخَانِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرِثًا مَالًا وَصَارَ كُلُّ مِنْهُمَا يَتَصَرَّفُ عَلَى حِدَةٍ

١٢١٦ = سئِلُ: فِي أَخَوَيْنِ وَرِثًا عَنِ أَبِيهِمَا مَالًا، مِنْهُ مَا تَصَحُّ فِيهِ شَرِكَةُ الْعَقْدِ،  
وَمِنْهُ مَا لَا تَصَحُّ، فَصَارَ كُلُّ مِنْهُمَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ عَلَى حِدَةٍ، حَتَّى لِحَقِّ  
كُلًّا مِنْهُمَا دِيُونٌ وَتَعَرَّفَا، فَطُولِبَ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَا لِحَقَّهُ بِمُبَاشَرَتِهِ مِنَ الدَّيْنِ، فَصَارَ يُوفِّي  
مَا عَلَيْهِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا زَوْجَ الْآخَرَ زَوْجَةً وَاشْتَرَى لَهُ جَارِيَةً، وَدَفَعَ الْمَهْرَ وَالثَّمَنَ  
بِإِذْنِهِ، فَهَلْ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْآخَرِ بِمَا وَفَى عَنْهُ مِنَ الدَّيْنِ أَمْ لَا؟

١٢١٧ = وَكَذَلِكَ الْآخَرُ يَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ مِنَ الْمَهْرِ وَالثَّمَنِ، كَيْفَ الْحَالُ؟

١٢١٦ ج = أَجَابَ: اَعْلَمُ أَنَّ الْإِثْنَيْنِ إِذَا وَرِثَا مَالًا فَشَرِكْتُهُمَا فِيهِ شَرِكَةُ مِلْكٍ، وَفِي  
شَرِكَةِ الْمِلْكِ كُلُّ مِنْهُمَا أَجْنَبِيٌّ [ك ١٥٧ ب /] عَنْ قِسْطِ صَاحِبِهِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ  
فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْآخَرِ، فَإِذَا أُذِنَ لَهُ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ صَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْوَكِيلِ.

فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ، فَتَقُولُ: إِذَا أُذِنَ لَهُ بِالشَّرَاءِ؛ وَقَعَ الْمِلْكُ كَمَا أُذِنَ عَلَى وَجْهِ  
الِإِشْتِرَاكِ، لِأَنَّ هَذِهِ شَرِكَةٌ فِي الشَّرَاءِ، وَالشَّرِكَةُ فِي الشَّرَاءِ جَائِزَةٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي

(الظَّهْرِيَّة) وَغَيْرِهَا، فَلَهُ الرَّجُوعُ بِحَصَّتِهِ إِنْ كَانَ نَقَدَهُ مِنْ مَالِهِ خَاصَّةً، وَإِنْ مِنْ مَالٍ مُشْتَرَكٍ فَلَا رُجُوعَ؛ إِذِ الشَّرَاءُ وَقَعَ لهُمَا بِمَالِهِمَا، وَإِذَا بَاعَ الْمُشْتَرِي بِالِإِذْنِ أَيْضًا؛ فَهُوَ كَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ وَحُكْمُهُ مَعْلُومٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِذْنٌ فَلَا يَقَعُ الْمَلِكُ مُشْتَرِكًا فِي صُورَةِ الشَّرَاءِ، وَلَا الثَّمَنُ كَذَلِكَ فِي صُورَةِ الْبَيْعِ، فَلَا يَرْجِعُ أَحَدُهُمَا بِمَا وَفَى مِنَ الدَّيْنِ الَّذِي لِحَقِّهِ بِمُبَاشَرَتِهِ؛ إِذْ لَا دَخَلَ لِأَخِيهِ فِيهِ، وَأَمَّا إِذَا دَفَعَ دَيْنًا لِحَقِّ الْآخِرِ بِإِذْنِهِ؛ فَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِهِ، وَلَا يَكُونُ مُتَبَرِّعًا لِلِإِذْنِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ بِهِ كَانَ مُتَبَرِّعًا.

١٢١٧ ج = وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا دَفَعَ مَهْرَ زَوْجَتِهِ عَنْهُ بِإِذْنِهِ أَوْ ثَمَنَ الْجَارِيَةِ الَّتِي أَمَرَهُ بِشِرَائِهَا؛ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا دَفَعَ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لِلْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ فَسْخُ الْبَيْعِ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ

١٢١٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَكَلَّتْهُ زَوْجَتُهُ لِيَشْتَرِيَ لَهَا مِنْ شَقِيحِهَا حِصَصًا فِي عَقَارَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ ثَمِينَةَ ذَاتِ قِيَمَةٍ عَظِيمَةٍ، فَبَاعَهَا الْأَخُ (مِنْهَا) <sup>(١)</sup> لَهَا بِالْوَكَاةِ عَنْهَا بِثَمَنٍ بَخْسٍ لَا يَبْلُغُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ، بَلْ وَلَا ثُلُثَهَا، فَظَهَرَ لَهُ الْغَبْنُ الْفَاحِشُ، فَهَلْ لَهُ خِيَارُ الْفَسْخِ بِهِ حَيْثُ [ع ١١٤٣، س ١١٨٤، ط ٢٣٥ /] غَرَّهُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ فَسْخُ الْبَيْعِ بِذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ فِي (فَتَاوَى قَارِيِ الْهِدَايَةِ) فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنْهَا، وَكَذَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي بَابِ التَّوَلِيَةِ وَالْمُرَابَحَةِ وَصَاحِبُ الْبَحْرِ وَصَاحِبُ مَنَحِ الْغَفَّارِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَسْفَارِ، فَاخْتَارَ بَعْضُهُمُ الرَّدَّ مُطْلَقًا، وَبَعْضُهُمْ عَدَمَهُ مُطْلَقًا، وَالصَّحِيحُ الَّذِي يُفْتَى بِهِ أَنَّهُ إِنْ غَرَّهُ (فَسْخُ الْبَيْعِ) <sup>(٢)</sup> وَإِلَّا فَلَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: مِنْهُ.

(٢) فِي ع: رَدَدَ. وَسَقَطَتْ مِنْ س.

إِذَا بَاعَتْ دُكَانَيْنِ لَهَا وَدَارًا مُشْتَرَكَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا  
مُنَاصَفَةً صَفْقَةً وَاحِدَةً بِإِذْنِهِ، صَحَّ الْبَيْعُ

١٢١٩ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ بَاعَتْ لِرَجُلٍ دُكَانَيْنِ لَهَا، وَدَارًا مُشْتَرَكَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ  
زَوْجِهَا مُنَاصَفَةً صَفْقَةً وَاحِدَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ بِحَضْرَةِ زَوْجِهَا وَإِذْنِهِ لَهَا وَإِجَازَتِهِ بِبَيْعِهَا،  
هَلْ يَنْفُذُ الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ أَمْ لَا؟

١٢٢٠ = وَهَلْ إِذَا أَنْكَرَتِ الْبَيْعَ فِي الدَّارِ فِي حِصَّتِهَا، وَشَهِدَتِ الشُّهُودُ بِبَيْعِهَا  
عَلَى الصَّفَةِ الْمَذْكُورَةِ تَصِحُّ شَهَادَتُهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرُوا فِي شَهَادَتِهِمْ أَنَّ النِّصْفَ فِي  
الدَّارِ لَهَا وَالنِّصْفَ لِرَوْجِهَا أَمْ لَا؟

١٢١٩ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْفُذُ الْبَيْعُ، وَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ عَلَى قِيَمَةِ الْمَبِيعِ كُلِّهِ، فَيَأْخُذُ  
كُلُّ مَا خَصَّهُ وَهُوَ النِّصْفُ، قَالَ فِي (الْكَافِي): رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ بَيْضَاءُ، وَإِلَّا خَرَفِيهَا  
نَخْلٌ، فَبَاعَهُمَا رَبُّ الْأَرْضِ بِإِذْنِ الْآخِرِ بِأَلْفٍ، وَقِيَمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ خَمْسِمِائَةٍ فَالْثَّمَنُ  
بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، كَذَا فِي (الْبَحْرِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ.

١٢٢٠ ج = وَلَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الشَّهَادَةِ بِالْبَيْعِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْطُورِ عَدَمُ ذِكْرِ  
حِصَّةِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ وَالْحَالِ هَذِهِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ  
اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ [ك/١١٥٨] لِكُلِّ نِصْفِ الدَّارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ: الْبَيْعِ الْفَاسِدِ

شِرَاءُ الزَّيْتِ عَلَى شَرْطِ طَبْخِهِ صَابُونًا مُفْسِدًا

١٢٢١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ زَيْتًا سَبْعَةَ عَشَرَ قِنْطَارًا عَلَى أَنْ يَطْبُخَهُ لَهُ صَابُونًا وَأَنْ يَأْخُذَ مِنْ ثَمَنِهِ وَأُجْرَةَ طَبْخِهِ أَذْرَعًا مِنَ الْجُوحِ، كُلُّ ذِرَاعٍ مِنْهُ بِكَذَا وَتَسَلَّمَ كُلُّ مَشْرِيئِهِ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ مَعَ مَا ذُكِرَ؛ إِذْ شَرَطُ الطَّبْخِ بِانْفِرَادِهِ مُفْسِدًا، وَكَذَا شَرَطُ أَخْذِ الْجُوحِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْطُورِ بِانْفِرَادِهِ مُفْسِدًا، وَالْفَاسِدُ يَجِبُ رَفْعُهُ وَيَحْرُمُ تَقْرِيرُهُ، حَتَّى قَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: إِذَا أَصَرَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي عَلَى إِمْسَاكِ الْمُشْتَرِي فَاسِدًا وَعَلِمَ بِهِ الْقَاضِي، لَهُ فَسْخُهُ حَقًّا لِلشَّرْعِ، فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فَسْخُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَمَانُ ثَمَرَةِ الزَّيْتُونِ بِالزَّيْتِ

١٢٢٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ ضَمِنَ مِنْ سَبَاهِيٍّ ثَمَرَةَ زَيْتُونٍ بِجَرَرِ زَيْتٍ غَيْرِ عَيْنٍ، وَبَاعَهُ الزَّيْتِ الَّذِي (يُسْتَخْرَجُ) <sup>(١)</sup> مِنْهُ بِأَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ قِرْشًا، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ شَرْعًا، وَالْوَاجِبُ رَدُّ عَيْنِهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا، وَإِلَّا ضَمِنَ مِثْلَهُ، وَإِنْ انْقَطَعَ الْمِثْلُ إِنْ شَاءَ الْبَائِعُ أَخَذَ قِيَمَتَهُ، وَإِنْ شَاءَ صَبَرَ إِلَى خُرُوجِ الْمِثْلِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قَطِيعًا مِنَ الْغَنَمِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ كَذَا بِلَا ثَمَنِ، فَسَدَ الْبَيْعُ

١٢٢٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قَطِيعًا مِنَ الْغَنَمِ عَلَى أَنْ عَدَدَهُ كَذَا،

(١) فِي ع: سِيخْرَجُ.

وَعَلَى أَنْ كُلَّ شَاةٍ مِنْهُ بِكَذَا مِنَ الثَّمَنِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ كَذَا مِنَ الْعَدَدِ بِلَا ثَمَنِ، وَقَبْضُهُ الْمُشْتَرِي عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ وَاسْتَهْلَاكُهُ، فَهَلِ الْبَيْعُ صَحِيحٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحٍ؟

١٢٢٤ = وَمَاذَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي؟

١٢٢٣ ج = أَجَابَ: الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ فَاسِدٌ.

١٢٢٤ ج = وَعَلَى الْمُشْتَرِي قِيَمَةُ الْغَنَمِ يَوْمَ قَبْضِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيْعُ الزَّيْتُونِ بِزَيْتٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ

١٢٢٥ = سُئِلَ: فِي بَيْعِ الزَّيْتُونِ بِزَيْتٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، مَا الْحُكْمُ فِيهِ بَعْدَ تَصَرُّفِ

الْمُشْتَرِي فِيهِ بِالْعَصْرِ؟

أَجَابَ: الْبَيْعُ فَاسِدٌ، وَالزَّيْتُونُ مِثْلِيٌّ مَكِيلٌ مَضْمُونٌ بِمِثْلِهِ، فَإِنْ انْقَطَعَ وَلَمْ يَصْبِرِ الْبَائِعُ إِلَى الْجَدِيدِ؛ يَضْمَنُ الْمُشْتَرِي قِيَمَتَهُ، وَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي فِي مِقْدَارِ الْمِثْلِ وَالْقِيَمَةِ بِيَمِينِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٢٢٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ ثَمْرَةَ زَيْتُونِهِ الَّتِي عَلَيْهِ بِأَرْبَعِ جِرَارٍ زَيْتًا دَيْنًا، هَلْ

يَجُوزُ؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ بِالزَّيْتِ الْعَيْنُ، إِنْ كَانَ مِقْدَارَ مَا فِي الزَّيْتُونِ أَوْ أَقْلَ، فَكَيْفَ

بِالدَّيْنِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع ١٤٣ ب /]

### إِذَا بَاعَ رُبْعَ فَرَسٍ بِالْقِيَامِ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ

عِنْدَهُ؛ فَالْبَيْعُ غَيْرُ صَحِيحٍ

١٢٢٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ رُبْعَ فَرَسٍ بِالْقِيَامِ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ عِنْدَهُ وَسَلَّمَهَا

لَهُ، فَوَلَدَتْ عِنْدَهُ حِصَانَيْنِ وَبَاعَهُمَا، وَأَخَذَ رُبْعَ ثَمَنِهِمَا وَسَلَّمَهُمَا وَهَلَكَا، وَوَلَدَتْ

أَيْضًا مُهْرَةً، وَالْآنَ يُرِيدُ أَخَذَ الْمُهْرَةَ عِنْدَهُ وَالْقِيَامَ عَلَيْهَا، وَدَفَعَ الْكَبِيرَةَ لِبَائِعِهَا يَتَقَوْمُ عَلَيْهَا، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لِلْبَائِعِ اسْتِرْدَادُ الْفَرَسِ مَعَ الْمُهْرَةَ وَفَسْخُ الْبَيْعِ وَتَضْمِينُ الْمُشْتَرِي قِيمَةَ الْحِصَانَيْنِ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْبَيْعِ فِي الْفَرَسِ، وَلِلْمُشْتَرِي الرَّجُوعُ بِمَا أَنْفَقَ، فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي مِقْدَارِهِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ بِالْيَمِينِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي لِدَعْوَاهُ الزِّيَادَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ

١٢٢٨ = سُئِلَ: فِي بَيْعِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

١٢٢٩ = وَإِذَا قُلْتُمْ: لَا، فَمَا الْحِجْلَةُ حَتَّى يَحِلَّ تَنَاوُلُهُ بَدَلَهُ؟

١٢٢٨ ج = أَجَابَ: لَا يَجُوزُ. [ط ٢٣٦، ك ١٥٨ ب /]

١٢٢٩ ج = وَالْحِجْلَةُ أَنْ يُقْرَضَ طَالِبَ اللَّبَنِ دَرَاهِمَ بِقَدْرِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ

يَسَاوِي اللَّبْنَ أَوْ يُقَارِبُهُ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ الْمُبَادَلَةُ، وَيَقُولُ مَالِكُ اللَّبَنِ: مَا يَأْتِي مِنْ دَائِي الْفُلَانِيَّةِ أَوْ دَوَابِّي مِنَ اللَّبَنِ خُذْهُ قَرْضًا، فَإِذَا اسْتَوْفَاهُ يَجْعَلُ هَذَا بِهَذَا، فَيَحِلُّ لِهَذَا الْمَالِ، وَلِلْآخَرِ اللَّبْنُ؛ لَوْ قُوعِ الْمُقَاصَّةِ بَيْنَهُمَا بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ادَّعَى الْبَائِعُ شَرْطًا يَفْسِدُ الْبَيْعَ، فَالْبَيِّنَةُ

عَلَيْهِ، وَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي أَوْ وَارِثِهِ

١٢٣٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ نِصْفَ كَرَمٍ، وَمَاتَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ قَبْضِهِ، فَادَّعَى

الْبَائِعُ عَلَى ابْنِهِ أَنَّهُ شَرَطَ فِي عَقْدِ التَّبَايُعِ مَعَ أَبِيهِ حَزْثَ جَمِيعِهِ، وَالْإِبْنُ يُنْكِرُ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ؟

١٢٣١ = وَإِذَا أَقَامَ الْبَائِعُ بَيِّنَةً عَلَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ يَفْسُدُ الْبَيْعُ، فَيَجِبُ فَسْخُؤُهُ

أَمْ لَا؟

١٢٣٠ ج = أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ ابْنِ الْمُشْتَرِي عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ.

١٢٣١ ج = وَإِنْ أَقَامَ الْبَائِعُ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ؛ حُكِمَ بِفَسَادِ الْبَيْعِ وَرَفْعِهِ، وَلَا يُلْزَمُ

ابْنَ الْمُشْتَرِي حَرْثُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْبَيْعُ بِالسَّعْرِ يَوْمَ الطَّلَبِ فَاسِدٌ لِحِثَالَةِ الثَّمَنِ

١٢٣٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى زَيْتًا مِنْ آخَرَ بِسَعْرِهِ الْوَاقِعِ يَوْمَ الطَّلَبِ وَقَبْضَهُ،

فَوَقَعَتْ غَارَةٌ عَلَى الْبَلَدِ فَانْتَهَبَ مَعَ مَا انْتَهَبَ مِنْهَا، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يُلْزَمُ الْمُشْتَرِي دَفْعُ مِثْلِهِ زَيْتًا، لِفَسَادِ الْبَيْعِ بِحِثَالَةِ الثَّمَنِ وَتَعَدُّرِ رَدِّهِ بَعِيْنِهِ

عَلَى بَائِعِهِ، وَمِنْ الْمُقَرَّرِ أَنَّ الزَّيْتَ مِثْلِيٌّ، وَالْمِثْلِيُّ مَضْمُونٌ بِمِثْلِهِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَعَارَ فَرَسًا فَسُرِقَتْ، فَإِذَا اشْتَرَاهَا مِنْ مَالِكِهَا

بَعْدَ سَرِقَتِهَا، فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ وَلَا يُلْزَمُهُ الثَّمَنُ

١٢٣٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ مِنْ آخَرَ فَرَسًا لِيَرْكَبَهَا لِمَكَانٍ مُعَيَّنٍ فَسُرِقَتْ مِنْهُ،

فَطَالَبَهُ الْمُعِيرُ بِضَمَانِ قِيَمَتِهَا، فَبَاعَهُ ثُلُثَيْنِ فِي فَرَسَيْنِ لَهُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثُلُثًا بِثَمَنِ مُعَيَّنٍ،

ثُمَّ قَالَ: هُوَ بَدَلُ الضَّمَانِ؛ بِنَاءٍ عَلَى لُزُومِهِ لَهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ اشْتَرَى الْمُسْتَعِيرُ مِنْهُ

الْفَرَسَ الْمَسْرُوقَةَ حَالَ كَوْنِهَا مَسْرُوقَةً بِثَمَنِ مُعَيَّنٍ قَرِيبٍ مِنْ ثَمَنِهَا وَلَمْ (يُسَلِّمْهَا) (١)

إِلَى الْآنَ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: شِرَاءُ الْمُسْتَعِيرِ الْفَرَسَ الْمَسْرُوقَةَ فَاسِدٌ، فَلَا يُلْزَمُ ثَمَنُهَا، وَهِيَ غَيْرُ

(١) فِي ع: يَتَسَلَّمُهَا.

مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ، حَيْثُ لَمْ يُفَرِّطْ فِي حِفْظِهَا فَلَا بَدَلَ، فَبَطَلَ قَوْلُهُ: (هُوَ بَدَلُ الضَّمَانِ)،  
وَصَارَ ثَمَنُ الثُّلُثَيْنِ بِذِمَّةِ الْمُعِيرِ يُطَالَبُ بِهِ وَيُخْبَسُ عَلَيْهِ حَيْثُ خَلَا عَنْ شَرْطِ مُفْسِدِ،  
فَإِنْ وُجِدَ فِيهِ شَرْطُ مُفْسِدٍ؛ وَجَبَ رَدُّ الْمَبِيعِ عَلَى الْبَائِعِ الْمُسْتَعِيرِ وَلَا (يُطَالِبُهُ) (١)

الْمُعِيرُ بِشَيْءٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا تَفَاسَخَا بَيْعَ الْغَنَمِ لِفَسَادٍ؛ يَضْمَنُ  
الْمُشْتَرِي مَا اسْتَهْلَكَ مِنَ الزَّوَائِدِ

١٢٣٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى غَنَمًا عَلَى أَنْ يَدْفَعَ ثَمَنَهَا عَلَى ثَلَاثِ دَفَعَاتٍ  
فِي سَنَةٍ، وَيَكُونُ تَمَامُ الثَّمَنِ فِي آخِرِ السَّنَةِ، وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ تَمَامَ الثَّمَنِ إِلَى انْتِهَاءِ السَّنَةِ  
فَلَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا، وَقَبْضُ الْغَنَمِ وَأَكْلُ زَوَائِدِهَا مِنْ وَلَدٍ وَصُوفٍ وَكَبِنٍ، وَتَفَاسَخَا الْبَيْعُ  
بِحُكْمِ فِسَادِهِ، فَمَا الْحُكْمُ فِيهَا أَكَلَهُ؟

أَجَابَ: يَضْمَنُ جَمِيعَ مَا أَكَلَهُ؛ لِأَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ زَوَائِدَ الْمَبِيعِ فَاسِدًا لَا تَمْنَعُ  
الْفَسَخَ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً لَمْ تَتَوَلَّدْ، وَلَوْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً [ع/١١٤٤] مُتَوَلَّدَةٌ كَمَا فِي  
السُّؤَالِ؛ تَضْمَنُ بِالِاسْتِهْلَاكِ لَا بِالْهَلَاكِ، وَلَوْ هَلَكَتِ الْمُتَوَلَّدَةُ لَا الْمَبِيعُ يُرَدُّ الْمَبِيعُ  
وَلَا يَضْمَنُ الزِّيَادَةَ، وَلَوْ اسْتَهْلَكَ الزِّيَادَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي ضَمَنِهَا، وَيُرَدُّ الْمَبِيعُ، وَالْمَسْأَلَةُ  
فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ، وَالْبَحْرِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شَجَرٌ مَمْلُوكٌ لِاثْنَيْنِ فِي أَرْضٍ وَقَفِ بَاعَ  
أَحَدُهُمَا النِّصْفَ مِنَ الْأَرْضِ وَالشَّجَرَ

١٢٣٥ = سُئِلَ: فِي أَرْضٍ وَقَفِ مَحْكُومٍ بِهِ، بِهَا شَجَرٌ مِلْكٌ لِرَجُلَيْنِ، بَاعَ أَحَدُهُمَا  
النِّصْفَ مِنَ الْأَرْضِ وَالشَّجَرَ [ك/١١٥٩] مَعَ الْغَيْرِ شَرِيكِهِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟



أَجَابَ: لَا يَجُوزُ لَوْجَهَيْنِ: الْأَوَّلِ: ضَمُّ الْمَلِكِ إِلَى الْوَقْفِ الْمَحْكُومِ بِهِ وَيَبْعُهُمَا جُمْلَةً. وَالثَّانِي: يَبْعُ نِصْفُ الشَّجَرِ الْمُسْتَحَقُّ لِلْبَقَاءِ لِغَيْرِ الشَّرِيكِ، وَهُوَ فَاسِدٌ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيْعُ الْفَرَسِ إِلَّا حَمَلَهَا فَاسِدٌ

١٢٣٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ فَرَسًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مُسْتَثْنِيًا حَمَلَهَا وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي، فَوَلَدَتْ عِنْدَهُ وَمَاتَتْ فِي يَدِهِ، وَقَدْ قَبِضَ بَعْضُ الثَّمَنِ وَالْبَعْضُ لَمْ يُقْبَضْ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: الْبَيْعُ فَاسِدٌ بِسَبَبِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ، وَلِلْبَائِعِ أَخْذُ الْوَلَدِ وَالْمُطَالَبَةُ بِقِيَمَةِ الْمَبِيعِ الْهَالِكِ لَا بِالثَّمَنِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي، وَإِنْ ادَّعَى الْبَائِعُ أَزِيدَ كَلْفَ الْبَيْتَةِ، وَالْأَضْلُ عِنْدَنَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ: أَنَّهُ إِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِأَمْرِ الْبَائِعِ، وَكُلٌّ مِنْ عَوَضِيهِ مَالٌ مَلَكَهُ الْمُشْتَرِي بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَاضِحَةٌ، وَقَدْ كَثُرَ النَّقْلُ فِيهَا [س ١٨٥ ب /] وَمَا قَلْنَاهُ مُشْبِعٌ مَعَ اخْتِصَارِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا ادَّعَى عَلَى وَرَثَةِ الْمَيِّتِ أَنَّهُ بَاعَهُ قَدْرًا مِنَ الْحِنْطَةِ، إِلَى دُخُولِ الْخَيْرِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ

١٢٣٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ وَابْنٍ مِنْهَا، فَادَّعَى شَخْصٌ أَنَّ لَهُ عِنْدَهُ ثَلَاثَةَ قُرُوشٍ ثَمَنٌ مُدٌّ حِنْطَةٍ بَاعَهُ لَهُ إِلَى دُخُولِ الْخَيْرِ، هَلْ يَثْبُتُ ذَلِكَ بِلَا بَيِّنَةٍ أَمْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ؟

١٢٣٨ = وَإِذَا ثَبَّتَ بِهَا هَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ فَاسِدًا لِجَهَالَةِ [ط ٢٣٧ /] الْأَجَلِ، وَيَكُونُ لِلْبَائِعِ مِثْلَ حِنْطَتِهِ أَمْ لَا؟

١٢٣٧ ج = أَجَابَ: الْبَيْعُ إِنْ ثَبَتَ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ فَهُوَ فَاسِدٌ لِجَهَالَةِ الْأَجَلِ.

١٢٣٨ ج = وَلَيْسَ عَلَى الْمُشْتَرِي إِلَّا مِثْلُ حِنْطَةِ الْبَائِعِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي

فِي الْمِثْلِ لِإِنْكَارِهِ مَا عَدَاهُ، فَأَيُّ حِنْطَةٍ جَاءَ بِهَا لَهُ، الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ: إِنَّهُ الْمِثْلُ، وَعَلَى الْبَائِعِ الْبَيْتَةُ فِي الْمِثْلِ الَّذِي يَدَّعِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اشْتَرَى ثَوْرًا شِرَاءً فَاسِدًا فَحَكَمَ مُحَكَّمٌ بِفَسْخِهِ

١٢٣٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى ثَوْرًا بِعَشْرَةِ قُرُوشٍ، عَلَى أَنْ يَزْرَعَ مَدًّا حِنْطَةَ

مِنْ حِنْطَتِهِ فِي أَرْضِهِ لِلْبَائِعِ، وَتَقَابُضًا، وَزُرِعَ الْمَشْرُوطُ فَلَمْ يَرْضَ بِهِ الْبَائِعُ لِضَعْفِهِ،

فَتَرَفَعَا إِلَى مُحَكَّمٍ، فَحَكَمَ بِفَسَادِ الْبَيْعِ وَأُجْرَةِ عَمَلِ الثَّوْرِ لِلْبَائِعِ، وَجَدَّدَا عَقْدَ بَيْعٍ عَلَى

الْعَشْرَةِ الْمَقْبُوضَةِ وَنِصْفِ غِرَارَةِ حِنْطَةٍ غَيْرِ مُشَارٍ إِلَيْهَا، فَهَلِ الْعَقْدُ الثَّانِي صَحِيحٌ

أَمْ فَاسِدٌ؟

١٢٤٠ = وَإِذَا قُلْتُمْ بِفَسَادِهِ فَمَا الْحُكْمُ؟

١٢٣٩ ج = أَجَابَ: هُوَ فَاسِدٌ كَالْبَيْعِ الْأَوَّلِ بِسَبَبِ عَدَمِ بَيَانِ كَوْنِهَا جَيِّدَةً أَوْ وَسَطًا

أَوْ رَدِيَّةً، وَشِرَاءِ الْحِنْطَةِ لَا يَصِحُّ مَا لَمْ يُبَيَّنْ ذَلِكَ، حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مُشَارًا إِلَيْهَا.

١٢٤٠ ج = فَيَرُدُّ الْمُشْتَرِي الثَّوْرَ عَلَى بَائِعِهِ، وَيَسْتَرِدُّ الْعَشْرَةَ الْمَقْبُوضَةَ مِنْ

الْبَائِعِ، وَلَا أُجْرَةَ لِعَمَلِ الثَّوْرِ؛ إِذِ الْمَنَافِعُ لَا تُضْمَنُ عِنْدَنَا، وَالزَّرْعُ الضَّعِيفُ لِلْمُشْتَرِي،

وَلَا يَلْزَمُهُ نِصْفُ الْغِرَارَةِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْبَيْعِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيْعُ الْمُكْرَهُ فَاسِدٌ

١٢٤١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ أُكْرِهَ عَلَى بَيْعِ (حِصَّتِهِ) <sup>(١)</sup> مِنْ زَيْتُونٍ، فَبَاعَ وَسَلَّمَ مُكْرَهَا،

وَمَاتَ الْمُكْرَهُ وَالْمُكْرَهُ وَالْمُشْتَرِي بَعْدَ أَنْ أَكَلَ الزَّوَائِدَ مُدَّةَ سِنِينَ، فَمَا الْحُكْمُ؟

(١) فِي ع: حِصَّة.

أَجَاب: الْأَصْلُ أَنْ يَبْعَ الْمُكْرَهَ فَاسِدٌ، وَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ، وَلَا يَبْطُلُ بِمَوْتِهِ وَلَا بِمَوْتِ الْحَامِلِ، وَزَوَائِدُهُ تُضْمَنُ بِالتَّعَدِّي، [ع ١٤٤ب، ك ١٥٩ب، س ١١٨٦/١] فَلِوَارِثِ الْبَائِعِ فَسْخُ الْبَيْعِ وَأَخْذُ الْحِصَّةِ وَتَضْمِينُ مَا أَكَلَ مِنْهَا مِنْ تَرْكَةِ الْمُتَعَدِّي فِي أَكْلِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى مِنْ آخَرَ نِصْفَ فِدَانٍ، عَلَى أَنَّهُ  
إِنْ خَرَجَ مِنَ الْعَمَلِ سَالِمًا فَهُوَ لَهُ،

١٢٤٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ نِصْفَ فِدَانٍ<sup>(١)</sup> بِثَمَنِ مَعْلُومٍ؛ شَارِطًا إِنْ خَرَجَ مِنَ الْعَمَلِ سَالِمًا فَهُوَ لَهُ، وَلَا ثَمَنَ عَلَى مُشْتَرِيهِ، وَإِنْ عَطِبَ أَوْ تَعَيَّبَ، فَالْثَمَنُ مُقَرَّرٌ، فَسَرِقَ ثَوْرُهُ وَاسْتَهْلَكَهُ السَّارِقُ، فَتَعَوَّضَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ ثَوْرًا بَدَلَهُ، وَأَجَازَ الْبَائِعُ ذَلِكَ التَّعْوِضَ، وَيُرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ بِنِصْفِ قِيَمَةِ الْمُسْتَهْلَكِ، وَيَكُونُ الْمُعَوَّضُ مُشْتَرَكًا، وَالْمُشْتَرِي يُرِيدُ الْإِزَامَةَ بِالثَّوْرِ الْمُعَوَّضَ جَمِيعِهِ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَاب: لَا اعْتِبَارَ بِكَلَامِ الْمُشْتَرِي، وَلَهُ الرَّجُوعُ بِنِصْفِ قِيَمَةِ الْمُسْتَهْلَكِ؛ لِفَسَادِ الْبَيْعِ، وَالْمُعَوَّضُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا فِي الذِّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ

١٢٤٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ بِذِمَّةٍ آخَرَ مَائَتَا جَرَّةٍ زَيْتًا، بَاعَهَا لَهُ بِأَرْبَعِمِائَةِ قِرْشٍ، ثُمَّ دَفَعَ لَهُ الْمُشْتَرِي مِنْ ثَمَنِهَا مِائَةً وَأَرْبَعِينَ قِرْشًا، هَلْ بَيْعُ مَا فِي الذِّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

أَجَاب: بَيْعُ مَا فِي الذِّمَّةِ لَا يَجُوزُ إِلَى أَجَلٍ؛ لِأَنَّهُ افْتِرَاقٌ عَنِ دَيْنٍ بِدَيْنٍ، وَهُوَ بَيْعٌ

(١) الْفِدَانُ: آلَةُ الْحَزْبِ لِلثِيرَانِ. «مختار الصحاح» مادة (فدن).

الكَالِي بِالكَالِي، وَقَدْ نُهِينَا عَنْهُ، فَيَجِبُ عَلَى الْمَدْيُونِ دَفْعُ الزَّيْتِ، وَعَلَى الدَّائِنِ رَدُّ مِثْلِ مَا قَبِضَ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَاعَتْ شَيْئًا عَلَى أَنْ يَعُودَ مِلْكُهُ إِلَيْهِ، فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ

١٢٤٤ = سُنْئِلُ: فِي امْرَأَةٍ عَزَمَتْ عَلَى الْحَجِّ الشَّرِيفِ، فَبَاعَتْ زَوْجَهَا نِصْفَ دَارٍ بِشَمَنِ مَعْلُومٍ، وَبَاعَتْ ابْنَهَا مِنْ غَيْرِهِ كَرْمًا وَحِكْرًا كَذَلِكَ، وَبِنْتَهَا مِنْهُ ثُلْثِي بَيْتٍ وَنِصْفَ حِكْرٍ كَذَلِكَ، عَلَى أَنَّهَا إِنْ رَجَعَتْ مِنَ الْحَجِّ سَالِمَةً، يُعَدُّ مِلْكُهَا إِلَيْهَا، هَلْ يَبِيعُهَا مَعَ هَذَا الشَّرْطِ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْبَيْعُ مَعَ هَذَا الشَّرْطِ لَا يَجُوزُ، فَعَلَى كُلِّ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ فَسْخُحُهُ، وَإِذَا أَصْرُوا عَلَى إِمْسَاكِ الْمَبِيعِ، يَنْفَسُخُهُ الْقَاضِي حَقًّا لِلشَّرْعِ، وَمَنْ مَاتَ فَوَارِثُهُ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَبْضُ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعِ بِبَيْعِ فَاسِدٍ

١٢٤٥ = سُنْئِلُ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ نِصْفَ (سُحُولِ) <sup>(١)</sup> بِشَمَنِ مَعْلُومٍ، بَعْضُهُ مُوَجَّلٌ إِلَى دُخُولِ الْجُرُونِ، وَبَعْضُهُ مَقْبُوضٌ، وَقَبِضَهَا وَهَلَكَ بَعْضُهَا عِنْدَهُ، وَاسْتَرَدَّ الْبَائِعُ مَا بَقِيَ وَهَلَكَ بَعْضُهُ عِنْدَهُ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: مَا هَلَكَ مِنْهَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي يُضْمَنُ نِصْفُ قِيَمَتِهِ لِفَسَادِ الْعَقْدِ فِيهِ، لِجَهَالَةِ الْأَجَلِ فَيَسْتَرَدُّ مِنْ بَائِعِهِ مَا زَادَ عَنْهَا مِمَّا قَبِضَهُ إِنْ كَانَ أَزِيدَ مِنْهَا، وَمَا هَلَكَ عِنْدَ الْبَائِعِ، هَلَكَ مِنْ مَالِهِ لِإِزْتِفَاعِ الْعَقْدِ بِوُضُوحِهِ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ دَارًا مِنْ آخَرَ بِأَلْفٍ، مِنْهَا سِتْمِائَةٌ نَقْدًا

١٢٤٦ = سُنْئِلُ: فِي رَجُلٍ بَاعَ مِنْ آخَرَ دَارًا بِأَلْفِ قِرْشٍ، مِنْهَا نَقْدٌ مَقْبُوضٌ سِتْمِائَةٌ

(١) السحول: ثوب أبيض والجمع سحول وأسحال، وهي نوع من ثياب اليمن. وفي ط، س: سخول.

قِرْشٍ، وَمَقْدَارٌ مَعْلُومٌ مِنَ الصَّابُونِ، يَبِيعُ لَهُ وَزْنَا بِأَرْبَعِمِائَةِ قِرْشٍ، وَقَبْلَ زَنْتِهِ بَاعَهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْبَائِعِ بِمِائَتِي قِرْشٍ، وَقَبْضَهَا مِنْهُ، وَكَتَبَ بِالتَّبَاعِ وَثِيقَةً شَرْعِيَّةً بِأَلْفِ قِرْشٍ، وَوَعَدَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ بِأَنْ يُعِيدَ الْمَبِيعَ لَهُ إِذَا دَفَعَ [ط ٢٣٨، ك ١٦٠، ع ١٤٥٤، س ١٨٦ ب /] ذَلِكَ، فَمَا حُكْمُ بَيْعِ الصَّابُونِ لِلْبَائِعِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْهُ؟

١٢٤٧ = وَهَلْ إِذَا طَلَبَ الْبَائِعُ رَدَّ الْمَبِيعِ إِلَيْهِ، (فَمَا) <sup>(١)</sup> يُعْطِي الْمُشْتَرِي أَلْفَ قِرْشٍ أَوْ الثَّمَانِمِائَةَ قِرْشٍ الْمَقْبُوضَةَ لَا غَيْرُ؟

١٢٤٦ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَنْقُولِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَوْ مِنْ بَائِعِهِ، وَأَنْ تَمَامَ التَّسْلِيمِ فِي بَيْعِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ مُكَايَلَةٌ أَوْ مُوَازَنَةٌ بِالْوِزْنِ وَالْكَيْلِ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي (الْخَانِيَّةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ)، وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْفِتَاوَى وَالشَّرُوحِ.

فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ، فَهَلَاكَ الصَّابُونِ أَوْ اسْتِهْلَاكُهُ لَهُ يُبْطِلُ الْبَيْعَ فِيهِ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ الَّذِي عَيْنَهُ لَهُ، وَهُوَ الْأَرْبَعِمِائَةُ الَّتِي اشْتَرَاهُ بِهَا لِطُلَانِ بَيْعِهِ بِالْمِائَتَيْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَلَوْ لَمْ يَهْلِكْ، بَلْ بَاعَهُ الْبَائِعُ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مُشْتَرِيهِ، فَلِمُشْتَرِيهِ فَسُخِّهُ وَإِتْبَاعُهُ بِالثَّمَنِ الَّذِي عَيْنَهُ، وَهُوَ الْأَرْبَعِمِائَةُ، وَأَمَّا وَعْدُ الْمُشْتَرِي أَنْ يُعِيدَ الْمَبِيعَ فَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّهُمَا لَوْ ذَكَرَا الْبَيْعَ بِلاَ شَرْطٍ، ثُمَّ ذَكَرَا الشَّرْطَ عَلَى وَجْهِ الْعِدَّةِ؛ جَازَ الْبَيْعُ وَلَزِمَ الْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) تَبَايَعَا بِلاَ ذِكْرِ شَرْطِ الْوَفَاءِ، ثُمَّ شَرَطَاهُ؛ يَكُونُ بَيْعُ الْوَفَاءِ؛ إِذِ الشَّرْطُ اللَّاحِقُ يَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، ثُمَّ رَمَزَ وَقَالَ: الشَّرْطُ الْفَاسِدُ إِذَا لَحِقَ بِالْعَقْدِ يَلْتَحِقُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا عِنْدَهُمَا، ثُمَّ رَمَزَ قَائِلًا: وَهَلْ يُشْتَرَطُ الْإِلْحَاقُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ لِصِحَّةِ الْإِلْتِحَاقِ، اخْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَايخُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ. اهـ.

(١) في ط: فَهَلْ.

١٢٤٧ ج = فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ، فَالَّذِي يُعْطِيهِ الْمُشْتَرِي، وَالْحَالُ هَذِهِ ثَمَانِمِائَةٌ قَرَشٍ لَا غَيْرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الإِبْرَاءُ العَامُّ فِي ضَمَنِ عَقْدٍ فَاسِدٍ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى

١٢٤٨ = وَسُئِلَ: عَنْهُ ثَانِيًا، وَفِيهِ زِيَادَةٌ، وَهَلْ إِذَا ادَّعَى الْمُشْتَرِي المُبَارَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ البَائِعِ بَعْدَ ذَلِكَ، هَلْ يَكُونُ الإِبْرَاءُ صَحِيحًا أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ عَنْ هَذَا: وَأَمَّا الإِبْرَاءُ فِي ضَمَنِ عَقْدٍ فَاسِدٍ، فَلَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّ العُقُودَ الفَاسِدَةَ مَجْرَاهَا مَجْرَى الرَّبَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ البَزْدَوِيُّ فِي (غِنَا المُقَهَّمَاءِ)، قَالَ فِي (الأَشْبَاهِ): الإِبْرَاءُ العَامُّ فِي ضَمَنِ عَقْدٍ فَاسِدٍ لَا يَمْنَعُ الدَّعْوَى، كَمَا فِي دَعْوَى (البَزَائِيَّةِ)، وَقَدْ ذَكَرْنَا بَعْدَ هَذَا: أَنَّ الإِبْرَاءَ عَنِ الرَّبَا لَا يَصِحُّ، فَتُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ، وَتُقْبَلُ البَيِّنَةُ. انْتَهَى.

وَمِثْلُ مَا فِي (البَزَائِيَّةِ) فِي (الخُلَاصَةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### كُلُّ مَبِيعٍ بَيَعُهُ فَاسِدٌ، إِذَا اسْتَرَدَّهُ البَائِعُ

### وَلَوْ بَغْضِبٍ يَبْرَأُ المُشْتَرِي

١٢٤٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ آخَرَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَأَجَلَ مَجْهُولٍ، وَقَبَضَهُ وَأَعَارَهُ لِرَجُلٍ، فَأَخَذَهُ البَائِعُ مِنْ يَدِ المُسْتَعِيرِ، وَهَلَكَ عِنْدَهُ، فَمَا الحُكْمُ؟

أَجَابَ: الحُكْمُ فِيهِ أَنَّ المُشْتَرِي (يَبْرَأُ)<sup>(١)</sup> مِنْ ضَمَانِهِ، وَكَذَلِكَ المُسْتَعِيرُ مِنْهُ بَرِيءٌ مِنْهُ، إِذْ كُلُّ (بَيْعٍ)<sup>(٢)</sup> بَيَعُهُ فَاسِدٌ إِذَا اسْتَرَدَّهُ البَائِعُ وَلَوْ بَغْضِبٍ يَبْرَأُ المُشْتَرِي مِنْ ضَمَانِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: بَرَأَ.

(٢) فِي ع: مَبِيعٌ.

## الْبَيْعُ الْفَاسِدُ يَجِبُ فُسْخُهُ

١٢٥٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ جَمَلًا بِاِثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ قِرْشًا مُؤَجَّلَةً عَلَيْهِ إِلَى ثَلَاثِ خِيَارَاتٍ، كُلُّ خِيَارٍ ثُلُثُ الثَّمَنِ، فَطَلَعَ الْخِيَارُ وَدَفَعَ لَهُ ثُلُثُهُ، وَيُطَالِيهِ بِثُلُثَيْهِ قَبْلَ طُلُوعِ الْخِيَارَيْنِ، مُدَّعِيًا أَنَّ الْأَجَلَ الْمَذْكُورَ (غَيْرُ صَحِيحٍ) <sup>(١)</sup>، وَأَنَّهُ يَسْتَوْجِبُ كُلَّ الثَّمَنِ عَاجِلًا، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ فَاسِدٌ يَجِبُ فُسْخُهُ، وَرَدُّ الْمَبِيعِ الَّذِي هُوَ الْجَمَلُ عَلَى بَائِعِهِ، وَاسْتِرْدَادُ مَا قَبِضَهُ مِنَ الثَّمَنِ بِاجْتِمَاعِ عُلَمَائِنَا، وَلَا يَجِلُّ اسْتِبْقَاءُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، بَلْ يَحْرُمُ وَلَوْ اتَّفَقَ الْمُتَبَايِعَانِ فَاسِدًا عَلَى اسْتِبْقَائِهِ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي الْإِرْسَالُ خَلْفَهُمَا وَفُسْخُ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ اسْتِبْقَاءَهُ مَعْصِيَةٌ إِذَا عَلِمَ بِهِ الْقَاضِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## تَأْجِيلُ بَعْضِ الثَّمَنِ إِلَى دُخُولِ الْخَيْرِ مُضْسِدٌ لِلْبَيْعِ

١٢٥١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ دَارًا فِي أَثْنَاءِ الثُّلُثِ الثَّانِي مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ [ك ١٦٠ ب، س ١١٨٧ /] بِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ قِرْشًا، مِائَةٌ يُكْمِلُهَا فِي رَمَضَانَ، وَالْخَمْسُونَ مُؤَجَّلَةٌ إِلَى دُخُولِ الْخَيْرِ، دَفَعَ الْمُشْتَرِي مِنْهَا لِلْبَائِعِ فِي رَمَضَانَ سِتَّةَ وَثَلَاثِينَ قِرْشًا، ثُمَّ بَعْدَ أَيَّامٍ مِنْهُ دَفَعَ وَاحِدًا وَعِشْرِينَ، الْجُمْلَةُ سَبْعَةٌ وَخَمْسُونَ قِرْشًا، هَلِ الْبَيْعُ صَحِيحٌ أَمْ لَا؛ لِفَسَادِ الْأَجَلِ، فَيَجِبُ إِعْدَامُهُ وَيَحْرُمُ تَقْرِيرُهُ؟

أَجَابَ: الْبَيْعُ فَاسِدٌ لِحَيْثُ الْأَجَلِ كَقُدُومِ الْحَاجِّ وَالْحَصَادِ وَالِدِّيَّاسِ وَالْقَطَافِ، وَدُخُولِ الْخَيْرِ أَكْثَرَ جَهَالَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَلَا يَصِحُّ جَعْلُهُ أَجَلًا لِلثَّمَنِ لِإِفْضَائِهِ إِلَى الْمُنَازَعَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في ع: لا يصح. وفي هامشها كما هنا.

اشْتِرَاطُ بَيْعِ الْمَبِيعِ مِنَ الْبَائِعِ عِنْدَ  
إِحْضَارِهِ التَّمَنُّ يَفْسِدُ الْبَيْعَ

١٢٥٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى حِصَّةً مِنْ [١٤٥٤ ب، ط ٢٣٩ /] دَارٍ؛ شَارِطًا إِنْ رَدَّ  
الْبَائِعُ التَّمَنُّ لَهُ بَعْدَ سَنَةٍ يَبِيعُهَا لَهُ بِهِ، فَمَاتَ الْمُشْتَرِي وَصَارَ وَصِيَّهُ يُؤَجِّرُهَا، وَيَصْرِفُ  
أَجْرَتَهَا عَلَى أَيْتَامِهِ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: الْبَيْعُ فَاسِدٌ لِلشَّرْطِ، وَيُفْسَخُ وَجُوبًا، وَلَا تُضْمَنُ الْأَجْرَةُ؛ لِأَنَّهَا صَرَّحُوا  
بِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُ الْمُتَبَايِعِينَ فَاسِدًا، فَلِوَرَثَتِهِ النَّقْضُ، وَأَنَّ الزَّوَائِدَ الْمُتَفَصِّلَةَ غَيْرَ  
الْمُتَوَلِّدَةَ مِنَ الْمَبِيعِ فَاسِدًا لَا تَمْنَعُ الْفَسْخَ، وَلَا تُضْمَنُ بِالْإِهْلَاكِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، كَمَا  
صَرَّحَ بِهِ فِي الثَّلَاثِينَ مِنْ (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَجُوزُ بَيْعُ حَقِّ التَّعْلِيِّ

١٢٥٣ = سُئِلَ: فِي بَيْعِ حَقِّ التَّعْلِيِّ الَّذِي لَيْسَ بِنَاءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ هَوَاءٌ مُجَرَّدٌ، هَلْ  
يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ الْكَنْزِ وَغَيْرِهِ الَّذِي عُبِّرَ عَنْهَا بِعُلُوِّ سَقَطٍ، حَيْثُ قَالَ  
عَاطِفًا عَلَى مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ: وَعُلُوُّ سَقَطٍ، أَيُّ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ عُلُوِّ بَعْدَمَا سَقَطَ؛ لِأَنَّ  
لَهُ حَقَّ التَّعْلِيِّ لَا غَيْرُ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَالٍ، وَمَحَلُّ الْبَيْعِ الْمَالُ، وَهُوَ مَا يُمَكِّنُ إِخْرَازَهُ  
وَقَبْضَهُ، وَالْهَوَاءُ لَا يُمَكِّنُ إِخْرَازَهُ، وَالنَّقْلُ فِي الْمَسْأَلَةِ مُسْتَفِيزٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِشَرِيكِهِ: إِنْ لَمْ أَدْفَعْ لَكَ دَرَاهِمَ الْقَرْضِ

فَقَدْ بَعْتُكَ حِصَّتِي بِهَا

١٢٥٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اقْتَرَضَ مِنْ شَرِيكِهِ فِي خَيْلٍ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ، وَقَالَ:



إِنْ لَمْ أَذْفَعْهَا لَكَ إِلَى أَرْبَعِينَ يَوْمًا فَقَدْ بَعْتُكَ حِصَّتِي بِهَا، هَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ بِهَذَا الشَّرْطِ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ غَيْرُ صَاحِحٍ، وَنَقْضُهُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مِنَ الْمُتَبَاعِيَيْنِ، فَإِنْ  
أَصْرًا عَلَيْهِ وَعَلِمَ بِهِ الْقَاضِي فَسَخَهُ رَغْمًا عَلَيْهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ ثَمْرَةَ كَرْمٍ بِثَلَاثِينَ قِرْشًا إِنْ أَحْوَجَ الْمُشْتَرِيَ الْبَائِعَ  
إِلَى الشُّكَايَةِ وَإِنْ لَمْ يُحْوَجْهُ فَبِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ

١٢٥٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ لِأَخْرَ ثَمْرَةَ كَرْمٍ بِثَلَاثِينَ قِرْشًا، وَانْعَقَدَ الْبَيْعُ عَلَى  
هَذِهِ الصَّفَةِ، (شَارِطًا عَلَيْهِ) <sup>(١)</sup> إِنْ أَحْوَجَ الْمُشْتَرِيَ الْبَائِعَ إِلَى شِكَايَةٍ إِلَى الْقَاضِي،  
وَذَكَرَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِيَ: إِنْ أَعْطَيْتَنِي مِنْ غَيْرِ شِكَايَةٍ أَخَذُ مِنْكَ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ قِرْشًا،  
وَأَحْوَجَ الْمُشْتَرِيَ الْبَائِعَ إِلَى الشُّكَايَةِ إِلَى الْقَاضِي، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الثَّلَاثِينَ الَّتِي  
انْعَقَدَ الْبَيْعُ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْبَيْعُ بِهَذَا الشَّرْطِ فَاسِدٌ، فَيَمْلِكُ الْمُشْتَرِيَ الْمُشْتَرَى إِذَا قَبَضَهُ بِأَمْرِ الْبَائِعِ،  
فَإِنْ كَانَ قَائِمًا؛ وَجَبَ الْفَسْخُ وَرَدُّهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ هَلَكَ، أَوْ اسْتَهْلَكَهُ الْمُشْتَرَى؛ وَجَبَ  
رَدُّ مِثْلِهِ؛ إِذِ الْعِنَبُ مِثْلِيٌّ كَمَا فِي عَامَّةِ الْفَتْاوى، فَإِنْ انْعَدَمَ الْمِثْلُ [س ١٨٧ ب /] فَقِيَمَتُهُ  
يَوْمَ الْخُصُومَةِ، وَالْقَوْلُ فِي الْمِثْلِ وَالْقِيَمَةِ قَوْلُ الْمُشْتَرِيَ بِيَمِينِهِ، هَذَا إِذَا كَانَ الشَّرْطُ  
الْمَذْكُورُ مُقَارِنًا لِلْعَقْدِ، أَمَا إِذَا أَلْحَقَاهُ بَعْدَ الْعَقْدِ؛ لَا يُفْسِدُهُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي مَبْطَخَةٍ نَصِيبَهُ مِنْ  
شَرِيكِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ جَمِيعُ بَطِّيخِهَا

١٢٥٦ = سُئِلَ: فِي مَبْطَخَةٍ [ك ١٦١ /] بَيْنَ اثْنَيْنِ، بَاعَ أَحَدُهُمَا نِصْفَهَا مِنَ الْآخِرِ

قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ جَمِيعُ بَطِيخِهَا، وَهِيَ مِمَّا يُثْمَرُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فِي عَامٍ وَاحِدٍ، وَالْخَارِجُ دُونَ النِّصْفِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى نِصْفَ ثَلَاثَةِ رُءُوسٍ بَقَرٍ شِرَاءً فَاسِدًا وَهَلْكَ وَاحِدٌ

١٢٥٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ نِصْفَ ثَلَاثَةِ رُءُوسٍ بَقَرٍ شِرَاءً فَاسِدًا، وَهَلْكَ وَاحِدٌ، وَبَقِيَ اثْنَانِ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يَرُدُّ الْبَاقِيَيْنِ، وَيَلْزَمُهُ نِصْفُ قِيَمَةِ الْهَالِكِ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَيْعُ أَرَاضِي بَيْنِ الْمَالِ

١٢٥٨ = سُئِلَ: فِي بَيْعِ أَرَاضِي بَيْنِ الْمَالِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: أَمَّا مَا حَازَهُ السُّلْطَانُ لِبَيْتِ الْمَالِ وَيَدْفَعُهُ مُزَارَعَةً إِلَى النَّاسِ بِالرُّبْعِ وَالْخُمْسِ مَثَلًا، فَيَبِيعُهُمْ لَهُ بَاطِلٌ؛ لِكَوْنِهِمْ لَا يَمْلِكُونَهُ، وَأَمَّا مَا بَقِيَ عَلَى أَهْلِهِ فَهُوَ مِلْكُهُمْ، يَجُوزُ بَيْعُهُ وَإِيقَافُهُ وَيَكُونُ مِيرَاثًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اِخْتِلَافُ الْمُتَبَايِعِينَ فِي الثَّمَنِ

١٢٥٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اخْتَلَفَ مَعَ آخَرَ فِي شِرَاءِ ثَمَرَةِ زَيْتُونِهِ، وَهُوَ يَقُولُ:

اشْتَرَيْتُهَا بِثَلَاثِ جِرَارٍ زَيْتًا، وَالْجَرَّةُ اسْمٌ لِمَعْيَارٍ مَعْلُومٍ، وَالزَّيْتُ غَيْرُ مُشَارٍ إِلَيْهِ، وَالْبَائِعُ يَقُولُ: بَعْتُكَهَا بِسِتَّةِ قُرُوشٍ وَثُلُثِ قِرْشٍ، فَكَيْفَ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟ [١٤٦٤/١]

أَجَابَ: يَخْلِفُ الْمُشْتَرِي أَوْلًا أَنَّهُ مَا اشْتَرَاهُ بِالْقُرُوشِ الْمَذْكُورَةِ، فَإِنْ نَكَلَ؛ قُضِيَ

عَلَيْهِ بِهَا، وَإِنْ حَلَفَ؛ يَخْلِفُ الْبَائِعُ بَعْدَهُ أَنَّهُ مَا بَاعَهُ بِالزَّيْتِ، فَإِذَا حَلَفَ؛ فُسِّخَ الْعَقْدُ عَلَى قِيَمَةِ الْمَيْبَعِ الْمَذْكُورِ إِنْ تَعَدَّرَ الْمِثْلُ، وَلَمْ يَضْبِرِ الْبَائِعُ إِلَى خُرُوجِ الْحَدِيثِ

أَوْ مِثْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الزَّيْتُونَ مِثْلِيٌّ كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِي مَحَلِّهِ، وَإِنْ نَكَلَ لَزِمَهُ دَعْوَى الْمُشْتَرِي، وَفِي ضَمَنِ دَعْوَاهُ فَسَادُ الْبَيْعِ، فَيَلْزَمُ فِيهِ مَا يَلْزَمُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وَهُوَ ضَمَانُ مِثْلِهِ إِنْ وُجِدَ، وَإِلَّا وَلَمْ يَصْبِرِ الْبَائِعُ إِلَى خُرُوجِ الْحَدِيثِ فَقِيمَتُهُ، وَقَدْ تَقَرَّرَ الْفَسَادُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا حَلَفَ، فَإِنَّهُ يُفْسَخُ الْعَقْدُ الَّذِي وَقَعَ بِصِفَةِ الْفَسَادِ عَلَى قِيَمَةِ الْمَبِيعِ أَوْ مِثْلِهِ فَيَرْتَفِعُ الْفَسَادُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الزَّامِيَّاتِ فِي مَسْأَلَةِ هَلَاكِ الْمَبِيعِ: إِنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدَّعِي غَيْرَ الْعَقْدِ الَّذِي يَدَّعِيهِ صَاحِبُهُ، وَالْآخَرُ يُنْكِرُهُ، وَأَنَّهُ يُفِيدُ دَفْعَ زِيَادَةِ الثَّمَنِ فَيَتَحَالَفَانِ، كَمَا إِذَا ائْتَفَقَا فِي جِنْسِ الثَّمَنِ بَعْدَ هَلَاكِ السَّلْعَةِ، فَهَذَا صَرِيحٌ بَأَنَّهُمَا يَقُولَانِ إِذَا ائْتَفَقَا [ط ٢٤٠، ص ١٨٨/١] فِي جِنْسِ الثَّمَنِ بَعْدَ هَلَاكِ السَّلْعَةِ بِأَنَّهُ يُفْسَخُ الْعَقْدُ عَلَى قِيَمَةِ الْمَبِيعِ؛ لِيَصِحَّ الْإِزْمَامُ، وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ يَتَنَاوَلُ وَاقِعَةَ الْحَالِ، فَافْهَمْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ جَائِزٍ

١٢٦٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ أَرْطَالًا مِنَ الْقَطَنِ الْحَلِيحِ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ، هَلْ

يَجُوزُ الْبَيْعُ وَيَلْزَمُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَالْحَالُ هَذِهِ، قَالَ فِي (الْحَايَةِ): رَجُلٌ بَاعَ مِائَةَ مَنْ مِنْ حَلِيحِ هَذَا الْقَطَنِ لَا يَجُوزُ، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْفَتَاوَى، وَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ: لَمْ يَكُنْ عِنْدِي يَوْمَ الْبَيْعِ حَلِيحٌ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: كَانَ عِنْدَكَ، فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ أَنَّهُ حَادِثٌ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْحَلِيحُ، صَرَّحَ بِهِ الْبِرَّازِيُّ وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَالَ الْبَائِعُ: لَمْ يَكُنِ الْمَبِيعُ عِنْدِي وَقَتَ الْبَيْعِ،

وَعَكَسَ الْمُشْتَرِي، فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ وَالْبَيِّنَةُ لِلْمُشْتَرِي

١٢٦١ = ثُمَّ سُئِلَ: أَفَدْتُمْ أَنَّ الرَّجُلَ [ك ١٦١ ب /] إِذَا بَاعَ حَلِيجًا لِشَخْصٍ، ثُمَّ

ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ حَلِيجٌ يَوْمَئِذٍ وَأَنَّهُ حَدَّثَ فِيهِ مَلِكِهِ بَعْدَهُ، يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ بِيَمِينِهِ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، فَهَلْ إِذَا أَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ فِي مَلِكِهِ يَوْمَئِذٍ، تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَيَنْفَذُ بَيْعُهُ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ: الْبَيِّنَةُ كَأَسْمِهَا مُبَيِّنَةٌ، فَإِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ مَوْجُودًا؛ جَازَ الْبَيْعُ وَالزِّمَّ الْبَائِعُ بِتَسْلِيمِهِ لِلْمُشْتَرِي وَالْحَالَةَ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى ثَمْرَةَ زَيْتُونٍ بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ عَلَى أَنَّهُ كَلَّمَا دَفَعَ  
جَرَّةَ زَيْتٍ؛ تَقَامُ عَلَى الْبَائِعِ بِكَذَابِ مِنَ الثَّمَنِ

١٢٦٢ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا اشْتَرَى وَاحِدًا أَوْ جَمَاعَةً ثَمْرَةَ زَيْتُونٍ لَمْ تَجِدْ بِقُرُوشٍ مُعَيَّنَةٍ، وَشَرَطًا كُلَّ جَرَّةٍ أَوْ صَلَهَا الْمُشْتَرِي تَقَامُ عَلَى الْبَائِعِ بِقُرَشَيْنِ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: هُوَ فَاسِدٌ، يَلْزَمُ فِيهِ رَدُّ عَيْنِ الزَّيْتُونِ قَائِمًا، وَمِثْلِهِ هَالِكًا إِنْ وُجِدَ الْمِثْلُ، وَإِلَّا فَالْبَائِعُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ صَبَرَ إِلَى وُجُودِهَا، أَوْ أَخَذَ قِيمَتَهُ عَاجِلًا، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنَ الْقِيمَةِ وَالْقَدْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



### بَابُ الْإِقَالَةِ

## قَبُولُ الْبَائِعِ الْمَبِيعِ عِنْدَ رَدِّ الْمُشْتَرِي لَهُ مُدَّعِيًا الْعَيْبَ فِيهِ إِقَالَةً

١٢٦٣ = سئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ ثَوْرًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَتَسَلَّمَهُ، ثُمَّ رَدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ مُدَّعِيًا أَنَّهُ يَرْقُدُ حَالَةَ الْعَمَلِ، فَقَبِلَهُ صَرِيحًا وَقَالَ فِيهَا خَيْرَةٌ شَيْنًا رَجَعَ إِلَيْنَا، ثُمَّ مَاتَ عِنْدَهُ بَعْدَ شَهْرٍ وَأَيَّامٍ، هَلْ حَيْثُ قَبِلَهُ صَرِيحًا انْفَسَخَ الْعَقْدُ السَّابِقُ بَيْنَهُمَا وَمَاتَ عَلَى ذِمَّتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ قَبِلَهُ صَرِيحًا؛ صَارَ قَبُولُهُ إِقَالَةً لِعَقْدِ الْبَيْعِ السَّابِقِ، وَمَاتَ عَلَى ذِمَّتِهِ، لَا عَلَى ذِمَّةِ الْمُشْتَرِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِقَالَةُ الْبَيْعِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعِ

١٢٦٤ = سئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى دَارًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ فَنَدِمَ، فَسَأَلَ الْبَائِعَ الْإِقَالَةَ قَبْلَ قَبْضِهَا مِنْهُ وَدَفَعَ لَهُ رَجُلٌ مَبْلَغًا لِيُقْبِلَهُ، فَقَبِضَهُ مِنْهُ قَائِلًا: سَامَحْتُكَ، فَقَرَأَ الْفَاتِحَةَ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَتَفَرَّقُوا، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ إِقَالَةً أَمْ لَا؟ [ع ١٤٦٦ ب/]

أَجَابَ: نَعَمْ، يَكُونُ ذَلِكَ إِقَالَةً، فَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا أَنَّهَا تَنْعَقِدُ بِ (تَرَكَتُ، وَتَارَكَتُ، وَرَفَعْتُ)، وَ (سَامَحْتُ) يُؤَدِّي مَعْنَى (تَرَكَتُ)، قَالَ فِي (التَّهْدِيبِ): وَسَمَحَ لَهُ بِكَذَا وَسَامَحَ: وَافَقَهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ، وَسَمَحَ وَتَسَمَّحَ: فَعَلَ شَيْئًا فَسَهَّلَ فِيهِ، وَالْمُسَامَاةُ الْمُسَاهَلَةُ، وَفِيهِ: سَمَحَ جَادًا، وَفِيهِ: سَمَحَ لِي بِكَذَا سَمَاحَةً، وَهِيَ الْمُوَافَقَةُ عَلَى مَا طَلَبَ<sup>(١)</sup>، وَالنَّاسُ تَسْتَعْمِلُ السَّمَاةَ فِي تَرْكِ مَا (يَكْرَهُهُ)<sup>(٢)</sup> الْمَسْمُوحُ عَنْهُ، فَقَوْلُهُ: (سَامَحْتُكَ) الْمَعْنَى: تَرَكَتُكَ، أَي: وَافَقْتُكَ عَلَى مَطْلُوبِكَ، وَسَهَّلْتُ لَكَ

(١) «تهذيب اللغة» للأزهري (٤/٢٠٠). (٢) في س: يتركه.

وَجَدْتُ لَكَ بِمَطْلُوبِكَ، وَأَسْرَعْتُ لَكَ بِهِ، فَهُوَ أَوْلَى فِي الْمَطْلُوبِ مِنْ: [س ١٨٨ ب /] تَرَكْتُ (وَتَارَكْتُ) <sup>(١)</sup>، لَا سِيَّمَا مَعَ إِضَافَةِ الصُّلْحِ بِمَالٍ دُفِعَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَبْضَهُ، وَهُوَ مِمَّا لَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَتْ مِنْ زَوْجِهَا دَارًا، هُمَا سَاكِنَاهَا، ثُمَّ أَقَالَتْهُ الْبَيْعُ

١٢٦٥ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ اشْتَرَتْ مِنْ زَوْجِهَا دَارًا، هُمَا سَاكِنَانِ بِهَا بِمَالِهَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ، ثُمَّ احْتَاجَتْ لِلثَّمَنِ فَقَالَتْ لَهُ: اذْفَعُهُ لِفُلَانٍ وَقَدْ فَسَخْتُ الْبَيْعَ، وَقَبِلَ الزَّوْجُ، وَدَفَعَهُ لِمَنْ أَمَرْتُ، هَلْ يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْفَسِخُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى الْبَائِعُ بَعْدَ قَبْضِهِ الْمَبِيعَ بِحُكْمِ الْإِقَالَةِ أَنَّهُ هَلَكَ

١٢٦٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَمَلًا، ثُمَّ اسْتَقَالَ فِيهِ وَهَلَكَ [ك ١١٦٢ /] عِنْدَ الْبَائِعِ بَعْدَ الْإِقَالَةِ، فَادَّعَى أَنَّهُ حَدَثَ بِهِ عَيْبٌ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ وَفَتَ الْإِقَالَةَ، وَأَرَادَ الرَّجُوعَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَالْإِقَالَةُ وَقَعَتْ صَحِيحَةً، وَلَوْ قُدِّرَ حُدُوثُ الْعَيْبِ فِيهِ بِإِقْرَارِ الْمُشْتَرِي بِهِ لَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَرْجِعَ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ، وَإِنْ تَعَدَّرَ الرَّدُّ بِالْهَلَاكِ، فَانْفُسَخَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقَالَ الْبَائِعُ الْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ

بِعَيْبِ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي

١٢٦٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى فَرَسًا وَقَبْضَهَا فَتَعَيَّبَتْ عِنْدَهُ، فَسَأَلَ الْإِقَالَةَ مِنَ الْبَائِعِ فَأَقَالَ غَيْرَ عَالِمٍ بِالْعَيْبِ، هَلْ لَهُ رَدُّ الْإِقَالَةِ بِسَبَبِ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) في ع: وتاركتك.

أَجَاب: لَهُ رَدُّ الْإِقَالَةِ، وَلَهُ إِمْضَاؤُهَا، وَلَا يَزِجُ بِنُقْصَانِ [ط ٢٤١ /] الْعَيْبِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

إِذَا أَثْمَرَ الْكَرْمُ وَأَكَلَ الْمُشْتَرِي ثَمَرَتَهُ،  
ثُمَّ تَقَايَلَا أَوْ تَفَاسَخَا؛ لَا يَصِحُّ

١٢٦٨ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا أَثْمَرَ الْكَرْمُ الْمَبِيعُ وَاسْتَهْلَكَ الْمُشْتَرِي ثَمَرَتَهُ، ثُمَّ تَقَايَلَا  
أَوْ تَفَاسَخَا عَقْدَ الْبَيْعِ، هَلْ تَصِحُّ الْإِقَالَةُ أَمْ لَا؟

١٢٦٩ = وَمَا الْحُكْمُ فِي الثَّمَرَةِ الْمُسْتَهْلَكَةِ؟

١٢٦٨ ج = أَجَابَ: لَا تَصِحُّ، قَالَ فِي (الْخُلَاصَةِ): رَجُلٌ بَاعَ مِنْ آخَرَ كَرْمًا وَسَلَّمَهُ  
إِلَيْهِ، فَأَكَلَ الْمُشْتَرِي نَزْلَهُ سَنَةً، ثُمَّ تَقَايَلَا لَا تَصِحُّ. وَفِي (الْمُجْتَبَى): وَالزِّيَادَةُ الْمُنْفَصِلَةُ  
تَمْنَعُ الْإِقَالََةَ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الْقَبْضِ لَا قَبْلَهُ، وَمُرَادُهُ الْمُتَوَلَّدَةُ مِنَ الْبَيْعِ كَالثَّمَرَةِ، وَمِثْلُهُ  
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَفِي الْخَامِسِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): وَالْمُنْفَصِلَةُ  
الْمُتَوَلَّدَةُ كَوَلِيدٍ وَثَمَرٍ وَنَحْوِهِ تَمْنَعُ الرَّدَّ، وَكَذَا تَمْنَعُ الْفَسْخَ بِسَائِرِ أَسْبَابِ الْفَسْخِ.  
انْتَهَى.

١٢٦٩ ج = وَإِذَا عَلِمْتَ عَدَمَ صِحَّةِ التَّفَاسُخِ؛ عَلِمْتَ أَنَّ الثَّمَرَةَ كَأَضْلَاهَا لِلْمُشْتَرِي  
وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَعْلَى الْمُشْتَرِي الْعَبْدَ، ثُمَّ تَقَايَلَا

١٢٧٠ = سُئِلَ: فِي عَبْدٍ اسْتَعْلَى الْمُشْتَرِي، هَلْ تَصِحُّ إِقَالَتُهُ فِيهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَصِحُّ، وَتَطِيبُ لَهُ الْعَلَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَرَضُ الْمُشَاعِ جَائِزٌ

١٢٧١ = سُئِلَ: فِي زَيْدٍ أَقْرَضَ بَكْرًا نِصْفَ ثَمَرَةِ كَرْمٍ مُشَاعًا، هَلْ هَذَا قَرَضٌ

صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَرَضُ صَحِيحٌ، وَلَا يَمْنَعُهُ الشُّيُوعُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ وَمَنْحِ الْغَفَّارِ) فِي كِتَابِ الْهَبَةِ نَقْلًا عَنِ (النِّهَائِيَّةِ) بِأَنَّ قَرَضَ الْمُشَاعِ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَعِلَّتُهُ عَدَمُ تَوَقُّفِهِ عَلَى الْقَبْضِ؛ إِذَا تَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَهُ يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ، كَمَا نَقَلَهُ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) عَنِ (الْفَتَاوَى وَالْخُلَاصَةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَأْجِيلُ الْقَرَضِ غَيْرُ لَازِمٍ

١٢٧٢ = سُئِلَ: هَلْ يَلْزَمُ تَأْجِيلُ الْقَرَضِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْقَرَضُ لَا يَلْزَمُ الرَّسُولَ

١٢٧٣ = سُئِلَ: فِي رَسُولٍ قَبَضَ الْقَرَضَ، إِذَا مَاتَ مُرْسِلُهُ هَلْ يَلْزَمُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ سَفِيرٍ وَمَعْبَرٍ، وَهَذَا [س ١١٨٩ /] بِالْإِجْمَاعِ، فَلَا ضَمَانَ

عَلَيْهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





## بَابُ الرَّيَا

رَجُلٌ مَاتَ وَلَهُ وَرَثَةٌ وَبِذِمَّتِهِ مَالٌ لِحِجَّةٍ وَقَفٍ  
مُعَامَلَةٌ بِالرَّبْحِ مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ

١٢٧٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ وَرَثَةٍ [ع ١٤٧، ك ١٦٢ ب/] وَبِذِمَّتِهِ مَالٌ لِحِجَّةٍ وَقَفٍ مُعَامَلَةٌ بِالرَّبْحِ، لَمْ يُعَامَلْ فِيهِ بِحِيلَةٍ مَا تَدْفَعُ الرَّبَا الْمَحْظُورَ شَرْعًا، وَالْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ يُطَالِبُ الْوَرَثَةَ بِهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٢٧٥ = وَهَلْ إِذَا كَانَ لِأَحَدِهِمْ مَعْلُومٌ وَظِيفَةٌ فِيهِ، يَسْوَعُ بِهِ أَنْ يَمْنَعَ صَرْفَهَا لَهُ لِذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٢٧٤ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لِمُتَوَلَّى الْوَقْفِ ذَلِكَ؛ إِذْ هُوَ رَبًّا مَحْضٌ مُحَرَّمٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، سِوَاءٍ فِيهِ الْوَقْفُ وَالْيَتِيمُ وَغَيْرُهُمَا، وَالْوَارِدُ فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْإِثْمِ وَقَبِيحِ الْجُرْمِ لَا يَكَادُ يُضَبِّطُ بَعْدَ وَلَا يُحْصَرُ بَحْدًا، وَفِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: يُقَالُ لَا كِلِ الرَّبَا: خُذْ سِلَاحَكَ لِلْحَرْبِ<sup>(١)</sup>. وَلَا عِبْرَةَ لِمَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَاسَهُ عَلَى مَنَافِعِ الْوَقْفِ إِذَا كَانَتْ الدَّرَاهِمُ دَرَاهِمَ الْوَقْفِ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ وَقْفِهَا، فَإِنَّهُ قِيَاسٌ فَاسِدٌ فِي غَايَةِ الْمُبَايَنَةِ، بِحَيْثُ لَا رَائِحَةَ فِيهِ لِلْمَسَاوَاةِ؛ لِعَدَمِ صِدْقِ الْحَدِّ فِي الرَّبَا لَهَا، وَلِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِضَمَانِهَا فِي الْمِلْكِ أَيْضًا وَنَحْنُ إِنَّمَا مَنَعْنَاهُ فِي الْمِلْكِ؛ لِكُونِهَا أَعْرَاضًا لَا تَتَقَوَّمُ إِلَّا بِالْعَقْدِ.

١٢٧٥ ج = وَأَمَّا أَخْذُ الْعَشْرَةِ بِأَثْنِي عَشْرَ بِلَا وَجْهِ لِثُبُوتِ الْخَالِي عَنِ الْعَوَظِ فِي الذَّمَّةِ، فَلَا يَتَّضِحُّ طَرِيقُ الْقِيَاسِ حَتَّى (يَلْحَقَ)<sup>(٢)</sup> بِالْمَنَافِعِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «تفسير الطبري» (٥/٣٩، ٥٢)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٢٩٢٠).

(٢) في ع: تلحق.

## اشْتَرَى حِنْطَةً فِي سُنْبُلِهَا بِحِنْطَةٍ خَالِصَةٍ

١٢٧٦ = سئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى حِنْطَةً فِي سُنْبُلِهَا، بَعْضُهَا مَحْضُودٌ وَبَعْضُهَا غَيْرُ

مَحْضُودٍ، بِحِنْطَةٍ خَالِصَةٍ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) نَاقِلًا عَنِ (الْحَاوِي)، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ

مِنْ أَحْوَالِ (ثَلَاثٍ)<sup>(١)</sup>؛ جُهْلَ مِقْدَارِ الْحِنْطَةِ الَّتِي فِي سُنْبُلِهَا، أَوْ عِلْمَ أَنَّهَا مُسَاوِيَةٌ لِحِنْطَةِ الثَّمَنِ، أَوْ أَقْلَ لِلرَّبَا الْحَاصِلِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## أَخَذَ مِنْهُ دَرَاهِمَ عَلَى أَنْ رِبْحَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ كَذَا

١٢٧٧ = سئِلَ: فِي ذِمِّيٍّ أَخَذَ مِنْ ذِمِّيَّةٍ خَمْسَةَ قُرُوشٍ، وَجَعَلَ لَهَا كُلَّ شَهْرٍ خَمْسَ

عَشْرَةَ قِطْعَةٍ رِبْحَهَا، فَاسْتَوَفَتْ مِنْهُ سِتَّةَ قُرُوشٍ وَنِصْفًا، وَتَطَالِبُهُ الْآنَ بِقُرْشَيْنِ؛ زَعَمًا مِنْهَا لَزُومَ الرِّبْحِ، هَلْ يَلْزَمُهُ أَمْ لَا؟

١٢٧٨ = وَعَلَيْهَا رَدُّ مَا زَادَ عَلَى رَأْسِ مَالِهَا؟

١٢٧٧ ج = أَجَابَ: مَا زَادَ عَلَى مَا أَخَذَ مِنْهَا رَبًّا مَحْضُ.

١٢٧٨ ج = فَعَلَيْهَا رَدُّهُ بِإِجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ، بَلْ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، بَلْ بِإِجْمَاعِ كُلِّ الْأُمَّمِ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## يَبْرَأُ الْمَدْيُونُ بِالِدَّفْعِ إِلَى الْوَصِيِّ حَيْثُ وَجِبَ بِعَقْدِهِ

١٢٧٩ = سئِلَ: فِي وَصِيِّ عَلَى أَيْتَامٍ بَاشَرَ عَقْدَ مُرَابِحَةٍ مَعَ ذِمِّيِّنَ لَهُمْ، [ط ٢٤٢/١]

ثُمَّ اعْتَرَفَ بِقَبْضِ مَا بَاشَرَهُ مِنَ الرِّبْحِ، ثُمَّ قَالَ: مَا قَبِضْتُ، هَلْ يَصِحُّ اعْتِرَافُهُ وَيَبْطُلُ  
إِنْكَارُهُ الْقَبْضِ أَمْ لَا؟

(١) في ع: ثلاثة.

١٢٨٠ = وَهَل إِذَا دَفَعَا رِبْحًا بغيرِ مُعَامَلَةٍ يَكُونُ رَبًّا يَمْلِكَانِ الرَّجُوعَ فِيهِ وَلَهُمَا أَنْ يَحْسِبَاهُ مِنْ أَصْلِ الدَّيْنِ [س ١٨٩ ب /] أَمْ لَا؟

١٢٧٩ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ اغْتِرَافُهُ بِالْقَبْضِ، وَلَا يَمْلِكُ الرَّجُوعَ عَنْهُ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْحُقُوقَ فِي مِثْلِ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ تَتَعَلَّقُ بِالْعَاقِدِ وَقَبْضِ الثَّمَنِ مِنْهَا، سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ الْخُرُوجِ عَنِ الْوَصَايَةِ أَوْ بَعْدَهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَيَبْرَأُ الْمَدْيُونُ بِالِدَّفْعِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا، حَيْثُ وَجَبَ بَعْقْدِهِ، نَعَمْ عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي اخْتَارَهَا الْمُتَأَخَّرُونَ فِي جَوَازِ دَعْوَى الْإِقْرَارِ كَاذِبًا، يَخْلِفُ الذَّمِّيَّانِ مَا كَانَ كَاذِبًا فِي إِقْرَارِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

١٢٨٠ ج = وَأَمَّا دَفْعُ مَالٍ رِبْحًا بغيرِ مُعَامَلَةٍ فَهُوَ رَبًّا مَحْضٌ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ فِي مَالٍ يَتِيمٍ أَوْ غَيْرِهِ لِإِطْلَاقِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي تَحْرِيمِهِ، وَالْوَعِيدِ لِفَاعِلِهِ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَنْ شَدَّ، فَمَا خَالَفَ النُّصُوصَ مَرْدُودٌ حَتْمًا، وَلَوْ تَعَلَّقَ قَائِلُهُ بِأَكْنَافِ السَّمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### صَرْفِ الْقِطْعِ بِالْقُرُوشِ

١٢٨١ = سُئِلَ: فِي صَرْفِ الْقِطْعِ بِالْقُرُوشِ الْأَسَدِيَّةِ؟

أَجَابَ: هُوَ رَبًّا حَيْثُ لَمْ يَتَّعَادَلَا وَزَنَا، (فَلَزِمَ) <sup>(١)</sup> مُوجِبُهُ مِنْ رَدِّ الْبَدَلَيْنِ، وَوُجُوبِ التَّعْزِيرِ [ع ١٤٧ ب /] لِإِزْتِكَابِ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي آذَنَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا بِالْحَرْبِ، وَإِذَا أَنْفَقَ أَحَدُهُمَا مَا قَبَضَهُ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ ضَمَانُ مِثْلِهِ، فَيَرُدُّهُ وَيَسْتَرِدُّ مَا دَفَعَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلَ الْقَابِضِ: ضَمِينًا كَانَ أَوْ أَمِينًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ الْإِسْتِحْقَاقِ

إِذَا ثَبَتَ الْوَقْفُ وَادَّعَى وَاضِعُ الْيَدِ شِرَاءَهُ  
مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ؛ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ

١٢٨٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى حِصَصٍ فِي حَوَاكِيرَ مَوْقُوفَةٍ بِأَرْضِهَا  
وَشَجَرِهَا وَقَفًّا مَحْكُومًا بِهِ، يَأْكُلُ غَلَّتَهَا [ك/١١٦٣] مُدَّةَ سِنِينَ، ادَّعَى الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ  
بِهَا وَبِمَا أَكَلَ مِنْ غَلَّتِهَا، فَأَجَابَ بِأَنَّهُمْ بَاعُوهَا لَهُ، فَهَلْ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُمْ بَاعُوهَا لَهُ  
يَصِحُّ بَيْعُهُمْ أَمْ لَا؟ حَيْثُ كَانَ الْوَقْفُ ثَابِتًا مَحْكُومًا بِلُزُومِهِ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ.

١٢٨٣ = وَيُضْمَنُ جَمِيعَ مَا أَكَلَهُ مِنَ الْغَلَّةِ أَمْ لَا؟

١٢٨٢ ج = أَجَابَ: لَا يَصِحُّ بَيْعُهُمْ وَعَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهَا لِلْوَقْفِ، فَإِنْ أَبِي حَبَسَهُ  
الْقَاضِي حَتَّى يَرُدَّ.

١٢٨٣ ج = وَعَلَيْهِ رَدُّ الْغَلَّةِ الَّتِي اسْتَهْلَكَهَا، وَيَرْجِعُ عَلَيْهِمْ بِمَا دَفَعَهُ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ  
ثَبَتَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى كَرْمًا وَتَصَرَّفَ فِيهِ مُدَّةً،  
ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ وَقَفٌ

١٢٨٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى كَرْمًا فَتَبَضَّضَهُ، وَتَصَرَّفَ فِيهِ ثَلَاثَ سِنِينَ، ثُمَّ ظَهَرَ  
لَدَى قَاضٍ أَنَّهُ وَقَفٌ بَعْدَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ، وَأَخَذَهُ الْبَائِعُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي، وَطَلَبَ الْغَلَّةَ الَّتِي  
أَتْلَفَهَا الْمُشْتَرِي، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ، هَلْ يَجِبُ رَدُّهَا عَلَى الْبَائِعِ إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً  
أَوْ قِيمَتُهَا إِنْ كَانَتْ هَالِكَةً؟

١٢٨٥ = وَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي مِقْدَارِهَا أَمْ قَوْلُ الْبَائِعِ أَمْ لَا؟

١٢٨٤ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ فِي (مَجْمَعِ الْفَتَاوَى) نَقْلًا عَنْ (جَامِعِ الْفَتَاوَى) أَنَّهُ يُوَضَعُ مِنَ الْغَلَّةِ مِقْدَارُ مَا أَنْفَقَ فِي عِمَارَةِ الْكَرَمِ، وَمَا فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ يَأْخُذُهُ الْمُسْتَحِقُّ مِنَ الْمُشْتَرِي.

١٢٨٥ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي مِقْدَارِ مَا تَنَاوَلَ إِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ تَنَاوَلَ، وَإِنْ أَنْكَرَ [س ١٩٠ /] بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، لِأَنَّهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَالْآخِرُ الْمُدَّعَى، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْبَيِّنَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتُحِقَّتِ الْبَغْلَةُ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي، فَأَرَادَ الرَّجُوعَ عَلَى الْبَائِعِ، فَادَّعَى الْبَائِعُ عَلَيْهِ نِتَاجَهَا عِنْدَهُ

١٢٨٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخِرِ بَغْلَةٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، فَاسْتُحِقَّتْ مِنْ يَدِهِ، وَرَجَعَ لِيَطْلُبَ الثَّمَنَ مِنَ الْبَائِعِ، فَادَّعَى التَّاجَ عِنْدَهُ، هَلْ يَكُونُ هَذَا دَافِعًا مِنْهُ وَلَا يُشْتَرَطُ حُضُورُ الْمُسْتَحَقِّ الْغَائِبِ لِبُعْدِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُسْمَعُ الدَّعْوَى وَتُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ، وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَحَقُّ غَائِبًا عَلَى الْأَظْهَرِ وَالْأَشْبَهِ، وَيَنْدَفِعُ الْمُدَّعَى بِذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتُحِقَّ حِصَانٌ مِنَ الْمُشْتَرِي بِنِتَاجٍ أَوْ مِلْكٍ مُطْلَقٍ وَحُكِمَ بِهِ، ثُمَّ بَرَهَنَ بَائِعُهُ عَلَى نِتَاجِهِ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ بَائِعِهِ

١٢٨٧ = سُئِلَ: فِي حِصَانٍ تَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي، فَاسْتُحِقَّ بِدِمَشْقِ الشَّامِ بِالْمِلْكِ الْمُطْلَقِ أَوْ بِالنِتَاجِ، فَطَلَبَ مِنَ بَائِعِهِ ثَمَنَهُ، فَبَرَهَنَ بَائِعُهُ أَنَّهُ نَتِجَ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ بَائِعِهِ، هَلْ يَبْطُلُ الْحُكْمُ الصَّادِرُ بِدِمَشْقِ الشَّامِ بِالِاسْتِحْقَاقِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُسْمَعُ بَيِّنَةُ الْبَائِعِ أَنَّهُ نَتِجَ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ بَائِعِهِ، وَيَبْطُلُ الْحُكْمُ السَّابِقُ

بِالْإِسْتِحْقَاقِ؛ لِأَنَّ ذَا الْيَدِ هُوَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ، وَفِي دَعْوَى النَّتَاجِ مِنَ (الْمُتْبَاعِينَ) (١) بَيِّنَةٌ  
ذِي الْيَدِ أَوْلَى بِالْقَبُولِ لِلْحُكْمِ بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَبْطُلُ الْحُكْمُ لِلْمُسْتَحِقِّ مِنَ الْمُشْتَرِي بِدَعْوَى النَّتَاجِ  
بِإثْبَاتِ الْبَائِعِ أَوْ بَائِعِهِ النَّتَاجِ عِنْدَهُ

١٢٨٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى بِهَيْمَةٍ مِنْ آخَرَ، فَبَاعَهَا الْمُشْتَرِي مِنْ آخَرَ  
[ط ٢٤٣/٢] فَاسْتُحِقَّتْ مِنْ يَدِهِ بِدَعْوَى النَّتَاجِ، هَلْ إِذَا أَقَامَ الْمُسْتَحِقُّ مِنْهُ بَيِّنَةً أَنَّهَا نِتَاجُ  
بِهَيْمَةٍ بَائِعٍ بَائِعِهِ يَبْطُلُ الْحُكْمُ لِلْمُسْتَحِقِّ؟ وَمِثْلُهُ إِذَا أَقَامَ بَائِعُهُ بَيِّنَةً، وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَامَهَا  
بَائِعُ بَائِعِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمُ يَبْطُلُ الْحُكْمُ لِلْمُسْتَحِقِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وُلِدَتْ بَقْرَةٌ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ اسْتُحِقَّتْ  
يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ وَقِيمَةِ الْوَلَدِ

١٢٨٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ بَقْرَةً، فَوُلِدَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ اسْتُحِقَّتْ مِنْ يَدِهِ  
بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ، وَأَخَذَهَا الْمُسْتَحِقُّ هِيَ وَوَلَدَهَا، هَلْ لِلْمُسْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْبَائِعِ  
بِالثَّمَنِ وَقِيمَةِ الْوَلَدِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لِلْمُسْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى بَائِعِهِ بِالثَّمَنِ وَقِيمَةِ الْوَلَدِ يَوْمَ التَّسْلِيمِ  
لِلْمُسْتَحِقِّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ [١٤٨٤، ك ١٦٣ ب /] فِي (جَامِعِ الْفَتَاوَى، وَالزِّيَادَاتِ) مُعَلَّلًا  
بِأَنَّهُ مَعْرُورٌ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ، فَتَرْجِعُ الْعَهْدَةُ إِلَيْهِ بِضَمَانٍ لَزِمَهُ فِي عَقْدِ الْمُعَاوَضَةِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

إِذَا زَادَتْ قِيَمَةُ الْبَيْعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ  
اسْتَحَقَّ، لَا يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ إِلَّا بِالثَّمَنِ

١٢٩٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ عَجَلًا بِأَرْبَعَةِ قُرُوشٍ، فَصَارَ ثَوْرًا  
وَزَادَتْ قِيَمَتُهُ، فَظَهَرَ أَنَّهُ عَجَلٌ الْغَيْرِ، وَأَنَّهُ كَانَ وَدِيْعَةً عِنْدَ الْبَائِعِ، فَهَلْ إِذَا أَخَذَهُ مَالِكُهُ،  
لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى بَائِعِهِ بِالثَّمَنِ وَبِمَا زَادَ فِي قِيَمَتِهِ عِنْدَهُ، أَمْ لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ  
يَرْجِعَ عَلَى الْبَائِعِ إِلَّا بِالثَّمَنِ لَا غَيْرُ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْبَائِعِ إِلَّا بِالثَّمَنِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

اشْتَرَى عَمْرُو مِنْ زَيْدٍ بَعِيرًا، فَادَّعَى آخَرَ  
عَلَى عَمْرُو أَنَّ الْجَمَلَ الَّذِي بَاعَهُ زَيْدٌ مِلْكُهُ

١٢٩١ = سُئِلَ: فِي عَمْرُو اشْتَرَى مِنْ زَيْدٍ بَعِيرًا بِثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ أَسَدِيًّا، وَبَاعَهُ  
بَعِيرًا بِعِشْرِينَ وَتَقَابُضًا، وَمَاتَ بَعِيرُ الْعِشْرِينَ عِنْدَ مُشْتَرِيهِ زَيْدٍ، فَادَّعَى أَخُوهُ عَلَى  
عَمْرُو أَنَّ الْجَمَلَ الَّذِي بَاعَهُ أَخُوهُ لَهُ مِلْكُهُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ بِبَيْعِهِ إِلَّا بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ  
أَسَدِيًّا، وَأَنَّهُ رَدَّ بَيْعَهُ وَيُرِيدُ أَخْذَهُ مِنْهُ، هَلْ يُعْطَى بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

١٢٩٢ = وَمَا الْحُكْمُ إِذَا أَقَامَ بَيِّنَةٌ عَلَى دَعْوَاهُ؟

١٢٩١ ج = أَجَابَ: لَا يُعْطَى الْمُدَّعِي (بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ) (١)، بَلْ لَا بُدَّ لَهُ [س ١٩٠ ب /]  
مِنْ بَيِّنَةٍ تُنَوِّرُ مُدَّعَاهُ، وَالْأَضْلُ أَنَّ الْمُتَصَرِّفَ بِالْبَيْعِ يَكُونُ مَالِكًا، وَلِذَا لَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ  
بَعْدَهُ بِأَنَّهُ فُضُولِيٌّ أَوْ وَكَيْلٌ؛ لِأَنَّهُ سَاعٌ فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَيَرُدُّ سَعْيَهُ.

١٢٩٢ ج = وَإِذَا أَقَامَ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورُ بَيِّنَةً عَلَى دَعْوَاهُ اسْتَحَقَّ أَنْ يُعْطَى، وَيَرْجِعُ عَمْرُو عَلَى زَيْدٍ بِثَمَنِ الْبَعِيرِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الثَّلَاثَةُ وَالْعِشْرُونَ، وَقَدْ تَمَّ الْبَيْعُ فِي الْبَعِيرِ الَّذِي مَاتَ، وَإِنْ كَانَ عَمْرُو اسْتَعْمَلَهُ أَوْ كَارَى عَلَيْهِ لَا طَلَبَ لِمُسْتَحِقِّهِ بِأَجْرَةٍ عَلَيْهِ؛ إِذْ مَنَافِعُ الْمَغْضُوبِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى بَيْتًا وَبَنَى فِيهِ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ،  
يَرْجِعُ بِالثَّمَنِ وَقِيَمَةِ الْبِنَاءِ

١٢٩٣ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ بَيْتًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنْ عَمْرُو، وَبَنَى فِيهِ بِنَاءً، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ ظَهَرَ لَهُ مُسْتَحَقُّ وَأَثْبَتَهُ لَدَى قَاضٍ، وَاسْتَخْلَصَهُ مِنْ زَيْدٍ، وَالْآنَ يَزْعُمُ زَيْدٌ أَنَّ لَهُ الرَّجُوعَ بِالثَّمَنِ وَبِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ عَلَى عَمْرُو، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِالثَّمَنِ وَقِيَمَةِ الْبِنَاءِ عَلَى الْبَائِعِ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً؛ لِكَوْنِهِ غَرَّهُ وَلَهُ قِيَمَتُهُ قَائِمًا يَوْمَ تَسْلِيمِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَقَايِضًا فِي ثَوْرَيْنِ، فَاسْتَحَقَّ أَحَدُهُمَا، فَافْتَكَّ الْمُسْتَحَقُّ الْآخَرَ  
لِيَرُدَّهُ عَلَى الْمُقَايِضِ لِيَأْخُذَ ثَوْرَهُ فَامْتَنَعَ

١٢٩٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ تَقَايِضًا فِي ثَوْرَيْنِ، فَتَعَرَّفَ بَدَوِيٌّ عَلَى أَحَدِهِمَا وَأَقَامَ عَلَيْهِ بَيِّنَةً وَأَخَذَهُ بِلَا قِضَاءٍ قَاضٍ، فَافْتَكَّهُ مِنْ يَدِهِ بَائِعٌ بَائِعِهِ بِمَبْلَغٍ وَرَدَّهُ عَلَى الْمُقَايِضِ، فَامْتَنَعَ مِنْ قَبُولِهِ، وَيُرِيدُ أَخْذَ ثَوْرِهِ الَّذِي قَايِضَ بِهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، بَلْ لَوْ ثَبَتَ لَدَى قَاضٍ، وَحَكَمَ بِالْإِسْتِحْقَاقِ لَا يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ يُوجِبُ تَوْقِفَ الْعَقْدِ لَا نَقْضَهُ، فَالْبَيْعُ لَمْ يُفْسَخْ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## بَابُ السَّلْمِ

### السَّلْمُ فِي الْجُلُودِ مِنْ غَيْرِ اسْتِيْضَاءِ الشُّرُوطِ فَاسِدٌ

١٢٩٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ آخَرَ مَبْلَغًا فِي جُلُودٍ مِنْ جُلُودِ الْمَعْرِزِ عَدَدًا مَعْلُومًا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُبَيِّنِ الطُّوْلَ وَالْعَرْضَ وَمَا تَنْتَفِي بِهِ الْجَهَالَةُ، وَلَا بَقِيَّةَ شُرُوطِ السَّلْمِ مِنَ الْمَحَلِّ، وَضَرَبَ الْمُدَّةَ الْمُعَيَّنَةَ، وَقَبَضَ رَبُّ السَّلْمِ بَعْضَ الْجُلُودِ وَتَصَرَّفَ فِيهَا وَبَقِيَ الْبَعْضُ.

أَجَابَ: السَّلْمُ الْمَذْكُورُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْطُورِ فَاسِدٌ، وَحُكْمُهُ وَجُوبٌ رَدٌّ مِثْلِ رَأْسِ مَالِهِ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِرَبِّ السَّلْمِ، وَوَجُوبٌ قِيَمَةِ الْمَقْبُوضِ مِنَ الْجُلُودِ عَلَى رَبِّ السَّلْمِ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهَا بِيَمِينِهِ، وَعَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ الْبَيِّنَةُ [ك١٦٤]، ١٤١٦ ب، ط ٢٤٤/٢] إِذَا ادَّعَى زِيَادَةَ عَلَى مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْمِ؛ إِذِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ: صَمِينًا كَانَ أَوْ أَمِينًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ يَحِلُّ الْأَجَلُ

١٢٩٦ = سُئِلَ: فِي الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ إِذَا مَاتَ، هَلْ يَحِلُّ الْمُسْلِمُ فِيهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ تَرِكَتِهِ وَلَا يَلْزَمُ رَبُّ السَّلْمِ الصَّبْرُ إِلَى الْأَجَلِ الْمَشْرُوطِ فِي عَقْدِ السَّلْمِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَحِلُّ الْمُسْلِمُ فِيهِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ تَرِكَتِهِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بَعْضَ الْمُسْلِمِ فِيهِ إِلَى رَبِّ السَّلْمِ،

فَقَالَ: لَا أَقْبَلُهُ إِلَّا تَامًا وَتَرَكَهُ فَسُرِقَ

١٢٩٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ عَلَى آخَرَ قُطْنٌ سَلَمًا، وَرَزَنَةٌ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ إِلَّا شَيْئًا مِنْهُ، فَقَالَ رَبُّ السَّلْمِ: لَا أَقْبَلُهُ إِلَّا تَامًا وَتَرَكَهُ فَسُرِقَ، فَهَلْ يَكُونُ عَلَى الدَّائِنِ أَمْ عَلَى الْمَدْيُونِ؟

أَجَابَ: يَكُونُ عَلَى الْمَدْيُونِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَهِيَ أَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَصِحُّ إِسْلَامُ الْبُنِّ فِي الزَّيْتِ

١٢٩٨ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا أُسْلِمَ بُنًّا فِي زَيْتٍ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا يَجُوزُ لِأَشْتِمَالِ

[س ١١٩١/١] الْبَدَلَيْنِ عَلَى أَحَدٍ وَصَفِي عِلَّةِ الرَّبَا، وَهُوَ الْإِتْفَاقُ فِي الْوَزْنِ؟

أَجَابَ: مِنْ شَرَايِطِ صِحَّةِ السَّلْمِ: عَدَمُ اشْتِمَالِ الْبَدَلَيْنِ عَلَى أَحَدِ الْوَصْفَيْنِ

الَّذَيْنِ هُمَا الْعِلَّةُ لِلرَّبَا، وَقَدْ اشْتَمَلَا عَلَيْهِ هُنَا لِكُونِهِمَا مَوْزُونَيْنِ، فَإِنَّ الزَّيْتَ مَوْزُونٌ

كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) وَالْبُنُّ مَوْزُونٌ أَيْضًا كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ، فَلَا يَصِحُّ جَعْلُ أَحَدِهِمَا

رَأْسَ مَالِ الْمُسْلِمِ لِحُرْمَةِ النِّسَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا أُسْلِمَ فِي حَرِيرٍ إِلَى نَصْبِ الْمِيزَانِ؛ فَالسَّلْمُ فَاسِدٌ

١٢٩٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ أُسْلِمَ أَهْلَ قَرْيَةٍ ثَلَاثِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ قِرْشًا عَلَى خَمْسَةِ

وَثَلَاثِينَ رَطْلًا (مُتْرَكًا) <sup>(١)</sup> حَرِيرًا أَيْضًا، سَلَّ الدُّوَلَابِ، يُسْتَحَقُّ فِي نَصْبِ الْمِيزَانِ

بَطْرَابُلْسِ الشَّامِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ بَعْدَ الْأَلْفِ (١٠٦٢)، وَأُسْلِمَهُمْ أَيْضًا خَمْسِينَ

قِرْشًا أَسَدِيَّةً قَرْضًا يُسْتَحَقُّ وَفَاؤُهَا فِي الْمَوْسِمِ الْمَرْقُومِ، وَذَلِكَ فِي كِفَالَةِ فُلَانٍ أُسْتَاذِ

الْقَرْيَةِ مَالًا وَذِمَّةً، هَذَا صُورَةٌ مَا تَسَطَّرَ فِي مَسْطَرٍ، هَلْ يَصِحُّ السَّلْمُ الْمَذْكُورُ وَكِفَالَةُ

الْكَفِيلِ الْمَزْبُورِ أَمْ لَا يَصِحُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا؟

١٣٠٠ = وَهَلْ إِذَا اتَّفَقَ رَبُّ السَّلْمِ وَالْكَفِيلُ عَلَى أَنْ يُسَطَّرَ مَسْطُورٌ بِأَنَّ الْمُسْلِمَ

إِلَيْهِ فِي الْحَرِيرِ الْمَذْكُورِ وَالْمُسْتَقْرِضِ لِلْمَبْلَغِ الْمَزْبُورِ، وَهُوَ أُسْتَاذُ الْقَرْيَةِ الْمَذْكُورِ

فِي الظَّاهِرِ اسْتِعَانَةً بِهِ عَلَى خَلَاصِهِ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ؛ تَلَجِئَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْرِضًا

وَمُسْلِمًا إِلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: مِتْرُوكًا.

١٣٠١ = وَهَلْ يَلْزَمُ إِذَا ادَّعَى أُسْتَاذُ الْقَرْيَةِ التَّلَجُّةَ فِي ذَلِكَ وَأَنْكَرَ الْآخَرَ ذَلِكَ،  
فَأَقَامَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟  
وَهَلْ إِذَا عَجَزَ عَنِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ يُسْتَحْلَفُ أَمْ لَا؟

١٢٩٩ ج = أَجَابَ: لَا يَصِحُّ السَّلْمُ الْمَذْكُورُ أَوْلَا؛ لِعَدَمِ اسْتِيفَائِهِ شُرُوطِ الصَّحَّةِ،  
بَلْ هُوَ فَاسِدٌ، وَإِذَا فَسَدَ؛ فَالْكَفَالَةُ فِي الْحَرِيرِ الْمُسْلِمِ فِيهِ لَا تَصِحُّ؛ إِذْ شَرَطُ صِحَّةِ  
الْكَفَالَةِ الدِّينُ الصَّحِيحُ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ حَتَّى لَا يُطَالَبَ بِهِ أَهْلُ الْقَرْيَةِ، فَكَيْفَ  
يُطَالَبُ بِهِ الْكَفِيلُ؟

١٣٠٠ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ التَّلَجُّةِ؛ فَقَدْ صَرَّحَ بِهَا قَاضِي خَانَ فِي الْبَيْعِ، وَالسَّلْمُ نَوْعٌ  
مِنَ الْبَيْعِ، وَكَذَا صَرَّحَ بِهَا فِي (الِاخْتِيَارِ) وَكَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا.

١٣٠١ ج = قَالَ قَاضِي خَانَ: فَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّ الْبَيْعَ كَانَ تَلَجُّةً وَأَنْكَرَ الْآخَرُ،  
لَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي التَّلَجُّةَ وَيُسْتَحْلَفُ الْآخَرُ، وَإِنْ أَقَامَ مُدَّعِي التَّلَجُّةِ الْبَيِّنَةَ عَلَى  
مَا ادَّعَى؛ قُبِلَتْ بَيِّنَتُهُ. انْتَهَى. وَبِذَلِكَ عُلِمَ حُكْمُ وَقِيعَةِ الْحَالِ بِصَرِيحِ الْمَقَالِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

### الْقَوْلُ لِرَبِّ السَّلْمِ فِي دَعْوَى الْأَجَلِ

١٣٠٢ = سُئِلَ: فِي جَمَاعَةٍ وَكَلُّوا رَجُلًا يُسَلِّمُ لَهُمْ مَبْلَغًا عَلَى زَيْتٍ فِي ذِمَّةِ جَمَاعَةٍ  
فَأَسْلَمَ، وَادَّعَوْا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْأَجَلَ أَوْ غَيْرَهُ مِنْ شُرُوطِهِ، [ك ١٦٤ ب /] وَادَّعَى الْوَكِيلُ  
اسْتِيفَاءَ الشُّرُوطِ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُمْ وَلَا يَلْزَمُهُمُ الْمُسْلِمُ فِيهِ أَمْ قَوْلُهُ وَيَلْزَمُهُمْ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، وَيَلْزَمُهُمُ الْمُسْلِمُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي الصَّحَّةَ وَهُمْ يَدَّعُونَ  
الْفَسَادَ، وَفِي مِثْلِهِ [س ١٩١ ب /] الْقَوْلُ (لِمُدَّعِي) (١) الصَّحَّةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: قَوْلُ مُدَّعِي.

## لَا يُطَالَبُ التَّوَكِيلُ وَلَا الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ إِذَا فَسَدَ السَّلْمُ

١٣٠٣ = سُئِلَ: فِي جَمَاعَةٍ أَذْنُوا الرَّجُلَ أَنْ يَسْتَلِمَ لَهُمْ مَبْلَغًا عَلَى زَيْتٍ مِنَ النَّاسِ، فَفَعَلَ غَيْرَ آتٍ بِشَرَائِطِهِ، هَلْ يَصِحُّ وَيُطَالَبُ الْمَأْذُونُ لَهُ [ع/١٤٩٤] بِهِ وَهُوَ يُطَالَبُ الْجَمَاعَةَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ، وَلَا يُطَالَبُ أَحَدٌ، أَمَّا الْمَأْذُونُ لَهُ فَلْيَفْسَادِ السَّلْمِ بِتَرْكِ شَرَائِطِهِ، وَأَمَّا الَّذِينَ أَذْنُوا فَلْيَعَدَمِ جَوَازِ التَّوَكِيلِ مِنْ جَانِبِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) فِي الْوَكَالَةِ نَقْلًا عَنِ (الْجَوْهَرَةِ)، فَلَا طَلَبَ عَلَيْهِمْ، فَسَدَ السَّلْمُ أَوْ صَحَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِي الدَّبْسِ وَإِنْ اجْتَمَعَتْ شَرَائِطُهُ

١٣٠٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ آخِرَ عَشْرَةِ قُرُوشٍ فِي قِنْطَارٍ وَعَشْرَةَ أَرْطَالٍ مِنَ الدَّبْسِ إِلَى نُزُولِ الْمَدْبَسَةِ، هَلْ يَصِحُّ السَّلْمُ وَيُؤْمَرُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِدَفْعِ الدَّبْسِ أَمْ لَا يَصِحُّ؟

١٣٠٥ = وَإِذَا قُلْتُمْ: لَا يَصِحُّ السَّلْمُ وَكَانَ قَدْ دَفَعَ شَيْئًا مِنَ الدَّبْسِ يَسْتَرِدُّهُ وَيَدْفَعُ لَهُ رَأْسَ مَالِ السَّلْمِ أَمْ لَا؟

١٣٠٤ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَوْلَانَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمْرَتَايَشِيُّ الْغَزِيَّيُّ فِي (مِنْحِ الْغَفَّارِ) نَقْلًا عَنِ (جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى) أَنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِي الدَّبْسِ، يَعْني وَإِنْ اجْتَمَعَتْ شَرَائِطُهُ، قَالَ: لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ، لِأَنَّ النَّارَ عَمَلَتْ فِيهِ، فَلَا يَجِبُ فِي الدُّمَّةِ.

١٣٠٥ ج = وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ إِلَّا رَدُّ رَأْسِ مَالِ رَبِّ السَّلْمِ عَلَيْهِ، وَيَسْتَرِدُّ دِبْسَهُ بِعَيْنِهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا، وَإِلَّا فَتَقِيمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ عَمْرُو لَزِيدٍ دَرَاهِمَ لِيُخْرِجَهَا لَهُ عَلَى شَعِيرٍ، فَدَفَعَهَا  
زَيْدٌ لِبَكْرٍ لِيُخْرِجَهَا فَأَنْفَقَ الْبَعْضَ وَأَخْرَجَ الْبَعْضَ

١٣٠٦ = سُئِلَ: فِي زَيْدٍ دَفَعَ لَهُ [طه ٢٤٥ /] عَمْرُو دَرَاهِمَ لِيُخْرِجَهَا لَهُ عَلَى شَعِيرٍ،  
فَدَفَعَهَا زَيْدٌ لِبَكْرٍ لِيُخْرِجَهَا، فَأَخْرَجَ الْبَعْضَ وَأَنْفَقَ الْبَعْضَ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْآنَ يَقُولُ  
زَيْدٌ لِبَكْرٍ: قَدْ وَفَيْتُ عَنْكَ الشَّعِيرَ لِعَمْرُو، هَلْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ نَظِيرَ الشَّعِيرِ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ تَكُونُ، وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ رَدُّ مِثْلِ  
مَا اسْتَهْلَكَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

جَعَلَ الثَّمَنَ الثَّابِتَ فِي الذَّمَّةِ سَلَمًا غَيْرُ صَاحِحٍ

١٣٠٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قَدْرًا مِنَ الزَّيْتِ بِثَمَنٍ مُعَيَّنٍ، ثُمَّ جَعَلَ  
الثَّمَنَ فِي قَدْرِ أَزِيدَ مِنَ الزَّيْتِ الْمَبِيعِ سَلَمًا، وَعِنْدَ مَجِيءِ الْمَحَلِّ دَفَعَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ  
لِلْمُسْلِمِ شَيْئًا مِنَ الزَّيْتِ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٣٠٨ = وَيَأْخُذُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ مَا دَفَعَهُ مِنَ الزَّيْتِ، وَيُعْطِي الثَّمَنَ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ  
الْقَدْرَ الْمَذْكُورَ أَوْ لَا مِنَ الزَّيْتِ، أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟

١٣٠٧ ج = أَجَابَ: لَا يَصِحُّ جَعْلُ الثَّمَنِ الثَّابِتِ فِي الذَّمَّةِ سَلَمًا.

١٣٠٨ ج = فَيَطَالِبُ الْمُشْتَرِي بِالذَّرَاهِمِ الَّتِي جُعِلَتْ ثَمَنًا لَا غَيْرُ، وَيَرْجِعُ  
بِمَا دَفَعَهُ لِلْبَائِعِ مِنَ الزَّيْتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَسْلَمَ لِآخَرَ فِي قُطْنٍ سَلَمًا فَاسِدًا

١٣٠٩ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ أَسْلَمَتْ رَجُلًا مَبْلَغًا فِي قُطْنٍ بِقَشْرِهِ وَرَزْنَا مُعَيَّنًا سَلَمًا  
فَاسِدًا، فَحِينَ الْمَحَلِّ لَمْ يَجِدِ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ قُطْنًا، فَاشْتَرَى مِنْهَا مَا بِذَمَّتِهِ مِنَ الْقُطْنِ

بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ، وَحِينَ مَجِيئِهِ بَاعَهَا قُطْنًا يَبْعُضُ الْمَبْلَغِ وَسَلَّمَهُ لَهَا، وَأَبْتَتْ عَلَيْهِ الْبَعْضَ وَتَطَالِبُهُ بِهِ، هَلْ لَهَا ذَلِكَ؟ أَمْ لَيْسَ لَهَا إِلَّا رَأْسُ مَالٍ [س ١١٩٢، ك ١١٦٥/١] سَلَمَهَا فِي الْأَصْلِ؟ وَتَرُدُّ الزَّائِدَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ إِلَّا رَأْسُ مَالٍ سَلَمَهَا، وَمَا اشْتَرَتْهُ مِنَ الْقُطْنِ يَلْزِمُهَا ثَمَنُهُ فَتَقَاصِصُهُ بِقَدْرِ مَالِهَا مِنْ رَأْسِ مَالِ السَّلْمِ، وَتَرُدُّ الزَّائِدَ (وَالْحَالَةَ) <sup>(١)</sup> هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ إِقَالَةً مُطْلَقًا

١٣١٠ = سُئِلَ: فِي بَيْعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ، هَلْ هُوَ إِقَالَةٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَكُونُ إِقَالَةً، سِوَاءَ كَانَ بِقَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ بِأَقْلٍ أَوْ بِأَكْثَرٍ، سِوَاءَ قَبَضَ الثَّمَنَ (أَوْ) <sup>(٢)</sup> بَعْضَهُ أَوْ لَا، أَمَّا إِذَا اسْتَرَدَّ رَبُّ السَّلْمِ رَأْسَ الْمَالِ بَعْدَ أَنْ قَالَ: إِنَّهُ قَامَ عَلَيَّ بِثَمَنِ غَالٍ وَنَحْوِهِ، فَرَدَّهُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ وَقَبَضَهُ؛ فَإِنَّهُ يَنْمَسُخُ وَيَكُونُ ذَلِكَ إِقَالَةً لِلْسَّلْمِ، كَمَا إِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي فِي الْبَيْعِ الْمُطْلَقِ: قَامَ عَلَيَّ بِثَمَنِ غَالٍ. فَرَدَّ عَلَيْهِ الْبَائِعُ الثَّمَنَ، وَرَدَّ هُوَ عَلَيْهِ الْمَبِيعَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ إِقَالَةً، عَلَى الصَّحِيحِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَجِبُ ضَمَانُ قِيَمَةِ الرَّهْنِ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ بِالِغَةِ

مَا بَلَغَتْ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ ضَيَاعُهُ بِالْبَيِّنَةِ

١٣١١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَ خَمْسَةَ قُرُوشٍ سَلَمًا فِي سِتَّةِ جَرَارِ زَيْتٍ،

وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا مِنْ شَرَايِطِ السَّلْمِ، وَرَهَنَ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ عَلَى ذَلِكَ بُنْدُقِيَّةً، فَادَّعَى رَبُّ السَّلْمِ [ع ١٤٩٩ ب/١] ضَيَاعَهَا، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَاب: السَّلْمُ وَالْحَالُ هَذِهِ فَاسِدٌ؛ لِعَدَمِ اسْتِيفَائِهِ الشَّرْوَطَ، وَفِي السَّلْمِ الْفَاسِدِ:  
الْوَاجِبُ رَدُّ رَأْسِ مَالِ السَّلْمِ عَلَى رَبِّ السَّلْمِ، وَعَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ مِثْلِ قُرُوشِهِ  
أَوْ عَيْنِهَا إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً، لَا دَفْعُ الزَّيْتِ الْمُسْلِمِ فِيهِ؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ فِي ذِمَّتِهِ، وَيَضْمَنُ  
الْمُرْتَهَنُ الَّذِي هُوَ رَبُّ السَّلْمِ قِيمَةَ الْبُنْدُقِيَّةِ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ، إِنْ لَمْ يَثْبُتِ الضِّيَاعُ  
بِالْبُرْهَانِ؛ إِذْ فَاسِدُ الْعُقُودِ كَصَحِيحِهَا فِي الْأَحْكَامِ، وَحُكْمُ الرَّهْنِ الصَّحِيحِ إِذَا  
لَمْ يَثْبُتْ هَلَاكُهُ أَوْ ضِيَاعُهُ ضَمَانُ جَمِيعِ الْقِيمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا

١٣١٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ آخَرَ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ قِرْشًا فِي ثَلَاثِينَ رَطْلًا  
نَابُلِسِيًّا غَزْلًا فَلَا حِيًّا إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا مَضَتْ طَالِبُهُ بِالْغَزْلِ فَأَعْسَرَ، فَاشْتَرَاهُ الْمُسْلِمُ  
إِلَيْهِ مِنْ وَكَيْلِ رَبِّ السَّلْمِ بِثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ قِرْشًا، وَدَفَعَ لَهُ مِنْهَا ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ غَزْلًا،  
أَقَامَهَا بِثَمَانِيَةِ قُرُوشٍ وَأَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ قِطْعَةً مِصْرِيَّةً، وَالْبَاقِي مِنَ الْغَزْلِ بَاعَهُ الْأَصِيلُ  
لِرَجُلٍ آخَرَ بِسَبْعَةِ وَعِشْرِينَ قِرْشًا، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي ذَلِكَ؟

أَجَاب: أَمَّا بَيْعُ الْغَزْلِ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ فَلَا يَصِحُّ، سِوَاءَ كَانَ لِأَجْنَبِيٍّ  
أَوْ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ اتِّفَاقًا، وَأَمَّا نَفْسُ السَّلْمِ الَّذِي وَقَعَ أَوَّلًا فِي الْغَزْلِ إِنْ اسْتَجْمَعَ الشَّرْوَطَ،  
وَهِيَ سَبْعَةُ عَشَرَ شَرْطًا: سِتَّةٌ فِي رَأْسِ الْمَالِ، وَأَحَدُ عَشَرَ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ، فَهُوَ صَحِيحٌ  
يَثْبُتُ بِهِ الْمُسْلِمُ فِيهِ فِي ذِمَّةِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ، وَمَا أَظُنُّ أَنَّهَا اسْتُوفِيَتْ، وَإِذَا لَمْ تُوجَدْ؛  
يَلْزَمُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ رَأْسِ الْمَالِ، وَهُوَ الْخَمْسَةُ وَالْعِشْرُونَ قِرْشًا إِلَى رَبِّ السَّلْمِ  
لَا غَيْرُ، وَيَسْتَرَدُّ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْغَزْلِ وَغَيْرِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا فَسَدَ السَّلْمُ يَسْتَرِدُّ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ  
الْمُسْلِمَ فِيهِ وَيَرُدُّ رَأْسَ الْمَالِ

١٣١٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ آخَرَ قَرَشًا فِي مَدِّ حِنْطَةٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ السَّلْمِ وَلُزُومُ الْمُسْلِمِ فِيهِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ وَيُدْفَعَ لَهُ قَرَشَهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا، أَوْ مِثْلَهُ إِنْ كَانَ مُتَعَذِّرًا رَدُّهُ بَعِيْنِهِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ اسْتِرْدَادُهُ؛ إِذْ كُلُّ مَنْ دَفَعَ شَيْئًا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ، فَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا، لَهُ اسْتِرْدَادُهُ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ رَأْسَ مَالِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط٢٤٦/]

أَسْلَمَ آخَرَ خَمْسَةَ قُرُوشٍ فِي قِنْطَارِ قُطْنٍ،  
ثُمَّ اشْتَرَى الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّ السَّلْمِ

نِصْفَ قِنْطَارِ قُطْنٍ بِثَمَانِيَةِ قُرُوشٍ وَقَبَضَهُ وَدَفَعَهُ لَهُ مِمَّا عَلَيْهِ،

١٣١٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ عَلَى آخَرَ قِنْطَارُ قُطْنٍ سَلَمًا، رَأْسُ مَالِهِ خَمْسَةُ قُرُوشٍ، اشْتَرَى الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّ السَّلْمِ نِصْفَ قِنْطَارٍ بَعِيْنِهِ بِثَمَانِيَةِ قُرُوشٍ مُؤَجَّلَةً إِلَى سَنَةٍ، وَقَبَضَهُ وَدَفَعَ لَهُ عِنْدَ مَحَلِّهِ مِمَّا عَلَيْهِ، وَكَمَّلَ لَهُ فِي ثَانِي عَامِهِ الْقِنْطَارَ بِدَفْعِ نِصْفِهِ [ك١٦٥ب/] الْبَاقِي، ثُمَّ طَالَبَهُ بِالثَمَنِ الَّذِي هُوَ الثَّمَانِيَةُ قُرُوشٍ، فَبَاعَهُ نِصْفَ قِنْطَارٍ بَعِيْنِهِ بِخَمْسَةِ قُرُوشٍ، وَقَاصَصَهُ بِمِثْلِهَا مِمَّا عَلَيْهِ مِنَ الثَّمَانِيَةِ، فَهَلْ لَهُ الْمُطَالَبَةُ بِالثَّلَاثَةِ قُرُوشِ أَمْ لَا؟

١٣١٥ = وَهَلْ يَصِحُّ جَمِيعُ مَا فَعَلَا أَمْ لَا؟ أَوْضِحُوا لَنَا الْجَوَابَ.

١٣١٤ ج = أَجَابَ: شِرَاءُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّ السَّلْمِ نِصْفَ قِنْطَارٍ مُعَيَّنٍ صَحِيْحٌ، لَكِنْ دَفَعَهُ لَهُ بَعِيْنِهِ بَعْدَ قَبْضِهِ مِمَّا عَلَيْهِ مِنَ الْقُطْنِ الْمُسْلَمِ فِيهِ غَيْرُ صَحِيْحٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ



شِرَاءَ مَا بَاعَ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ، وَهُوَ فَاسِدٌ، وَيَقْبِضُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَلَكَهُ رَبُّ السَّلَمِ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّ قَبْضَ الْمَبِيعِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِإِذْنِ مَالِكِهِ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ، إِنْ قِيمِيًّا فِقِيمَتِهِ وَإِنْ مِثْلِيًّا فَبِمِثْلِهِ، وَنِصْفُ الْقِنْطَارِ الثَّانِي وَقَعَ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ بِالْدَّفْعِ عَلَى جِهَتِهِ، فَبَقِيَ لِرَبِّ السَّلَمِ نِصْفُ قِنْطَارٍ، وَعَلَيْهِ النِّصْفُ الْمَضْمُونُ بِمِثْلِهِ، فَإِنْ تَقَاصَصَا؛ صَحَّ وَوَقَعَتِ الْبَرَاءَةُ عَنِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ، وَلَا يُطَالَبُ كُلُّ بِمَا فِي عَهْدَتِهِ، وَيَبِيعُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ النِّصْفَ الْقِنْطَارِ [ع/١٥٠] آخَرَ بِالثَّمَنِ الَّذِي هُوَ الْخَمْسَةُ فُرُوشٍ صَحِيحٌ، فَقَدْ لَزِمَ ذِمَّتَهُ لِرَبِّ السَّلَمِ ثَمَانِيَةٌ ثَمَنُ النِّصْفِ الَّذِي اشْتَرَاهُ أَوَّلًا، وَلَزِمَ ذِمَّةَ رَبِّ السَّلَمِ لَهُ خَمْسَةٌ ثَمَنُ النِّصْفِ الَّذِي اشْتَرَاهُ آخِرَ الْأَمْرِ، فَالْتَقِيَا قِصَاصًا الْخَمْسَةَ بِالْخَمْسَةِ، فَبَقِيَ لِرَبِّ السَّلَمِ ثَلَاثَةٌ يُطَالَبُ بِهَا، وَوَجْهُ مَا خَذَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ أَنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ يَكُونُ بَيْعًا عِنْدَ الْقَبْضِ، قَالَ فِي (الزِّيَادَاتِ) لَوْ أَسْلَمَ مِائَةً فِي كَرٍّ، ثُمَّ اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّ السَّلَمِ كَرًّا حِنْطَةً (بِمِائَةٍ) <sup>(١)</sup> دِرْهَمٍ إِلَى سَنَةِ فَقَبَضَهُ، فَلَمَّا حَلَّ السَّلَمُ (أَعْطَى) <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ الْكَرًّا؛ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى مَا بَاعَ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ، كَمَا نَقَلَهُ فِي (الْبَحْرِ) عَنِ (فَتْحِ الْقَدِيرِ) مُسْتَدِلًّا بِهِ عَلَى ذَلِكَ.

١٣١٥ ج = وَأَمَّا الْمُقَاصَصَةُ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ، فَنَقَلَ فِي (الْبَحْرِ) عَنِ (الْإِيضَاحِ) إِنْ وَجَبَ عَلَى رَبِّ السَّلَمِ دَيْنٌ مِثْلُ السَّلَمِ بِسَبَبِ مُتَقَدِّمٍ عَلَى الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لَمْ يَصِرْ قِصَاصًا، وَإِنْ [س/١٩٣] وَجَبَ بِقَبْضِ مَضْمُونٍ كَالْغَضْبِ وَالْقَرْضِ؛ صَارَ قِصَاصًا إِنْ كَانَ قَبْلَ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَجَعَلَهُ قِصَاصًا؛ جَازَ. انْتَهَى.

وَهُنَا وَجَبَ بِقَبْضِ مَضْمُونٍ، فَإِنْ جَعَلَهُ قِصَاصًا؛ جَازَ، وَأَمَّا شِرَاءَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّ السَّلَمِ وَعَكْسُهُ؛ فَلَا يَشْكُ شَاكٌ فِي جَوَازِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: بِمَاتِي.

(٢) فِي ع: أَعْطَاهُ.

## بَابُ الْكَفَالَةِ

## لَا يَصِحُّ التَّزَامُ الدَّلَالِ الْخُسْرَانَ لِلْمُشْتَرِي

١٣١٦ = سُئِلَ: فِي دَلَالٍ قَالَ لِأَخْرَ: اشْتَرِ هَذَا بِكَذَا، وَإِنْ خَسِرَ فَعَلَيْ، فَاشْتَرَاهُ

فَخَسِرَ، هَلْ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ وَيَلْزَمُهُ الْخُسْرَانُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَصِحُّ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْخُسْرَانُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: بَايَعُ

فُلَانًا عَلَيَّ أَنْ مَا أَصَابَكَ مِنْ خُسْرَانٍ فَعَلَيْ لَمْ يَصِحَّ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ

قَوْلِهِ: وَمَا غَضَبَكَ فُلَانٌ فَعَلَيْ، نَاقِلًا عَنْهَا، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## قَالَ لِمُخْتَشٍ مِنَ الْحَاكِمِ أَرَادَ الْخُرُوجَ:

## لَا تَخْرُجْ فَمَا أَخَذَ مِنْكَ فَعَلَيْ

١٣١٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِمُخْتَشٍ مِنْ حَاكِمِ سِيَاسَةٍ وَقَدْ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ

بَلَدِهِ: لَا تَخْرُجْ، فَمَا أَخَذَ مِنْكَ؛ فَعَلَيْ ضَمَانُهُ، فَأَخَذَ مِنْهُ مَالًا ظُلْمًا، هَلْ يَصِحُّ وَيَلْزَمُ

الْقَائِلَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ وَيَلْزَمُ الْقَائِلَ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْمُتُونِ الْمُعَبَّرِ عَنْهَا بِقَوْلِهِمْ:

وَمَا غَضَبَكَ فُلَانٌ فَعَلَيْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## إِذَا قَالَ أَحَدُ الْمَدْيُونِينَ لِلدَّائِنِ: دَيْنُكَ عِنْدِي، يَكُونُ كَفِيلًا بِهِ

١٣١٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ عَلَى جَمَاعَةٍ مُتَكَلِّمِينَ عَلَى دَيْنٍ مَبْلُغٌ قَرْضًا، طَالِبُهُمْ

بِهِ، فَقَالَ لَهُ كَبِيرُهُمْ: دَيْنُكَ عِنْدِي، هَلْ يَكُونُ كَفِيلًا فَيُطَالَبُ بِهِ أَمْ لَا؟ [ك/١١٦٦/]

أَجَابَ: نَعَمْ، يَكُونُ كَفِيلًا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) بِقَوْلِهِ: لَفْظَةُ (عِنْدِي)

لِلْوَدِيْعَةِ، لَكِنَّهُ بِقَرِيْنَةِ الدَّيْنِ تَكُونُ كَفَالَةً، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الزَّيْلَعِيُّ بِقَوْلِهِ: مُطْلَقُهُ يَحْتَمِلُ

الْعُرْفَ، وَفِي الْعُرْفِ: إِذَا قُرِنَ بِالذَّيْنِ يَكُونُ ضَمَانًا، وَصَرَّحَ قَاضِي خَانَ بِأَنَّ (عِنْدَ) إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي الذَّيْنِ يُرَادُ بِهِ الْوُجُوبُ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ؛ عَلِمَ أَنَّ لَهُ مُطَابَلَتَهُ وَحَبْسَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَعَارَ مِنْ آخَرَ زَيْتُونًا لِيَرَهَنَهُ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ  
مِنْ آخَرَ وَيُبِيحَ لَهُ أَكْلَ ثَمَرَتِهِ

١٣١٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ مِنْ آخَرَ زَيْتُونًا لِيَرَهَنَهُ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ لِآخَرَ، وَيُبِيحُ لَهُ أَكْلَ ثَمَرَتِهِ، فَأَعَارَهُ لِذَلِكَ شَارِطًا [ط٤٧٤/٢] الرَّجُوعَ عَلَيْهِ بِ (مَهْمَا أَكَلَهُ الْمُرْتَهِنُ مِنْهَا)، فَأَكَلَهُ سِنِينَ، هَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ بِمَا أَكَلَهُ مِنْهَا، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَسَائِلِ الْكِفَالَةِ بِالْمُجْهُولِ، نَحْوُ: مَا كَانَ لَكَ عَلَى فُلَانٍ فَعَلَيْ، وَمَا غَضَبَكَ فُلَانٌ فَعَلَيْ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَعْلِيْقُ الْكِفَالَةِ بِالشَّرْطِ

١٣٢٠ = سُئِلَ: فِي قَاضٍ اقْتَرَضَ مِنْ آخَرَ دَرَاهِمَ، وَطَلَبَ الْمُقْرِضُ مِنْهُ كَفِيلًا، فَأَخْضَرَ (الْمُقْتَرِضُ) <sup>(١)</sup> رَجُلًا لَدَيْهِ، وَقَالَ لَهُ: هَذَا يَكْفُلُنِي، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنْ دَخَلَ الْقَاضِي مَدِينَةَ الْقُدْسِ وَقَبِضَ الْمَحْضُولَ؛ فَأَنَا كَفِيلٌ عَنْهُ فِيمَا اقْتَرَضَهُ، [ع١٥٠ب، سر١٩٣ب/١] فَمَاتَ الْقَاضِي الْمُسْتَقْرِضُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْقُدْسَ وَلَمْ يَقْبِضِ الْمَحْضُولَ، هَلْ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَقَعَتْ فِيهَا لِشَرَّاحِ (الْهُدَايَةِ) مَجَالٌ عَظِيمٌ، بِسَبَبِ تَعْقِيدِ فِي الْعِبَارَةِ، يَطُولُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، فَنَحْبِسُ عِنَانَ الْقَلَمِ عَنْهُ، وَنَذْكُرُ مَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ

(١) فِي ع: الْمُسْتَقْرِضُ.

فِي (فَتَاوَاهُ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَلَوْ عَلَّقَ الْكَفَالَةَ بِمَا هُوَ شَرْطٌ مَحْضٌ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ، أَوْ إِذَا قَدِمَ فُلَانٌ الْأَجْنَبِيُّ الدَّارَ، فَأَنَا كَفِيلٌ بِنَفْسِهِ؛ لَا يَصِيرُ كَفِيلًا، وَكَذَا لَوْ عَلَّقَ الْكَفَالَةَ بِالْمَالِ بِهَذِهِ الشَّرَائِطِ، وَإِنْ عَلَّقَ الْكَفَالَةَ بِمَا هُوَ سَبَبُ الْحَقِّ، أَوْ سَبَبٌ لِإِمْكَانِ التَّسْلِيمِ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا قَدِمَ الْمَطْلُوبُ الْبَلَدَ؛ فَأَنَا كَفِيلٌ بِنَفْسِهِ، فَقَدِمَ فُلَانٌ؛ صَارَ كَفِيلًا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَارَفٌ. انْتَهَى. فَقَدْ جَعَلَ قُدُومَ فُلَانٍ شَرْطًا لِلزُّومِ الْكَفَالَةِ، وَهَذَا شَرْطٌ لَزُومِهَا دُخُولَ الْقَاضِي مَدِينَةَ الْقُدْسِ وَقَبْضَ الْمَخْضُولِ، وَلَمْ يُوجَدَا، فَكَيْفَ يَتَّضِحُ أَنْ يَلْزَمَهُ الْمَالُ؟ هَذَا لَا يَكُونُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### فِيمَا تَصِحُّ بِهِ الْكَفَالَةُ وَمَا لَا تَصِحُّ

١٣٢١ = سُئِلَ: فِي صَكِّ حَاصِلُهُ: اسْتَأْجَرَ وَقَبِلَ وَالتَّرَمَّ وَتَعَهَّدَ فُلَانٌ بِنُ فُلَانٍ، وَفُلَانٌ بِنُ فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ عَمَّا هُوَ (مُرْتَبٌ) <sup>(١)</sup> عَلَى أَهَالِي الْقَرْيَةِ الْفُلَانِيَّةِ عَنِ الْمَالِ الْعَتِيقِ الْبَاقِي عَلَيْهِمْ مِنْ سَنَةِ كَذَا، وَعَنْ مَالِ سَنَةِ كَذَا، وَعَنْ مَالِ سُلْطَانٍ وَمُشَاهِرَةٍ وَخَلْعَةٍ وَعَرَبِيَّةٍ وَحَقِّ حَطَبٍ، وَمَالِ طُنْطُورٍ وَمَجْدِيَّةٍ وَعَيْدِيَّةٍ وَخَمِيسِيَّةٍ مَبْلَغًا قَدْرُهُ أَلْفَا قِرْشٍ وَثَلَاثِمِائَةِ قِرْشٍ، يَدْفَعَانِ خِتَامَ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَالْبَاقِي وَهُوَ أَلْفَانِ يَدْفَعَانِيهَا فِي ثَمَانِيَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ غُرَّةِ رَبِيعِ الثَّانِي إِلَى خِتَامِ ذِي الْقَعْدَةِ، كُلُّ شَهْرٍ مِائَتَا قِرْشٍ وَخَمْسُونَ؛ اسْتِئْجَارًا وَقَبُولًا وَتَعَهُّدًا وَالتَّرَمَّا صَحِيحَاتُ شُرْعِيَّاتٍ مَقْبُولَاتٍ شُرْعًا، وَصَدَقَاهُمَا عَلَى ذَلِكَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ، وَقَبِلَ كُلُّ التَّصَادُقِ لِنَفْسِهِ قَبُولًا شُرْعِيًّا، ثُمَّ بَعْدَ تَمَامِ ذَلِكَ تَسَلَّمَ الْمُلتَزِمَانِ الْمَذْكُورَانِ مِنْ حَبْسِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ الْمُلتَزِمَ لَهُمَا شَيْخِي الْقَرْيَةِ (فُلَانًا وَفُلَانًا) <sup>(٢)</sup> الْمَسْجُونَيْنِ

(١) فِي ع: مُرْتَب.

(٢) فِي ع: فُلَانٌ وَفُلَانٌ. وَفِي س (وَفُلَانِ ابْنِ فُلَانِ)

عَلَى الْمَالِ الْمَرْبُورِ تَسَلَّمًا شَرْعِيًّا، وَكَفَلَ كُلُّ مِنَ الْمُتَزَمِّينِ صَاحِبَهُ فِي آدَاءِ الْمَبْلَغِ الْمَرْقُومِ، يُؤْخَذُ [ك١٦٦ب، س١٩٤، ع١٥١، ط٢٤٨] مِنْهُمَا كِفَالَةً شَرْعِيَّةً، وَثَبَتَ ذَلِكَ لَدَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ الْمَوْقِعِ خَطُّهُ أَعْلَاهُ، وَحُكِمَ بِمُوجِبِهِ حُكْمًا شَرْعِيًّا.

فَهَلْ مَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الصَّكُّ صَحِيحٌ شَرْعًا، سَالِمٌ مِنَ الْخَلَلِ يُعْمَلُ بِهِ شَرْعًا، فَيَصِحُّ اسْتِجَارُ الْمُسْتَأْجَرِينَ وَقَبُولُهُمَا وَالتِّزَامُهُمَا الْمُضَدَّرَ فِي الصَّكِّ بِ (اسْتَأْجَرَ وَالتَّزَمَ وَقَبِلَ وَتَعَهَّدَ) عَمَّا هُوَ مُرْتَبٌّ عَلَى أَهَالِي الْقَرْيَةِ الْفُلَانِيَّةِ عَنِ الْمَالِ الْعَتِيقِ، وَعَنْ مَالِ سَنَةِ كَذَا، وَعَنْ مَالِ سُلْطَانٍ وَمُشَاهَرَةِ الْإِخ، أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا شُبْهَةَ فِي خَلَلِ الصَّكِّ الْمَذْكُورِ وَعَدَمِ صِحَّتِهِ؛ إِذْ قَوْلُهُ: (اسْتَأْجَرَ وَقَبِلَ وَالتَّزَمَ وَتَعَهَّدَ عَمَّا هُوَ مُرْتَبٌّ عَلَى أَهَالِي الْقَرْيَةِ عَنِ الْمَالِ الْعَتِيقِ... الْإِخ) أَفْعَالٌ وَاقِعَةٌ عَلَى مَا هُوَ (مُرْتَبٌّ) <sup>(١)</sup> عَلَى أَهَالِي الْقَرْيَةِ، وَمَا هُوَ كَذَلِكَ فَاسِدٌ بِاجْتِمَاعِ الْعُقُلَاءِ؛ إِذْ اسْتِجَارُ مَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يُتَعَقَّلُ، وَقَبُولُهُ كَذَلِكَ وَتَعَهُّدُهُ وَالتِّزَامُهُ؛ إِذْ الْكِفَالَةُ بِمَا لَا ثُبُوتَ لَهُ فِي الدِّمَّةِ غَيْرُ صَحِيحٌ فِي أَصْحَ الْقَوْلَيْنِ، فَكَيْفَ بِمَا لَا أَصْلَ لَهُ شَرْعًا مِنْ مَجْدِيَّةٍ وَعَيْدِيَّةٍ وَخَمِيسِيَّةٍ الْإِخ.

قَالَ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ): وَأَمَّا النَّوَائِبُ: فَإِنْ أُرِيدَ بِهَا مَا يَكُونُ بِحَقِّ كَكْرِي النَّهْرِ الْمُشْتَرَكِ لِلْعَامَّةِ، وَأُجْرَةُ الْحَارِسِ لِلْمَحَلَّةِ الَّذِي يُسَمَّى فِي دِيَارِ مِصْرَ الْخَفِيرِ، وَالْمَوْظَفِ لِتَجْهِيزِ الْجَيْشِ فِي حَقِّ فِدَاءِ (الْأَسْرَى) <sup>(٢)</sup> إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ وَغَيْرُهُمَا مِمَّا هُوَ بِحَقِّ، فَالْكَفَالَةُ بِهِ جَائِزَةٌ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُوسِرٍ بِإِجَابِ طَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ فِيمَا فِيهِ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَلْزَمْ بَيْتَ الْمَالِ أَوْ لَزِمَهُ وَلَا شَيْءٌ فِيهِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا مَا لَيْسَ بِحَقِّ كَالْجَبَايَاتِ الْمَوْظَفَةِ عَلَى النَّاسِ فِي زَمَانِنَا

(١) فِي ع: مُرْتَب.

(٢) فِي ع: الْأَسْرَى.

بِلَادِ فَارِسَ عَلَى الْخِيَاطِ وَالطَّبَّاحِ وَغَيْرِهِمْ لِلسُّلْطَانِ فِي كُلِّ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فَإِنَّهَا ظُلْمٌ، وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي صِحَّةِ الْكِفَالَةِ بِهَا، فَقِيلَ: تَصِحُّ؛ إِذِ الْعِبْرَةُ فِي صِحَّةِ الْكِفَالَةِ وَجُودِ الْمُطَالَبَةِ إِمَّا بِحَقٍّ أَوْ بِاطِلٍ.

وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ مَنْ تَوَلَّى قِسْمَتَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَعَدَلَ فَهُوَ مَا جُورٌ، وَيُنْبَغِي أَنْ كُلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكِفَالَةَ ضَمٌّ فِي الدِّينِ يَمْنَعُ صِحَّتَهَا هَاهُنَا، وَمَنْ قَالَ فِي الْمُطَالَبَةِ يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ بِصِحَّتِهَا، وَيُمْكِنُ مَنَعَهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا فِي الْمُطَالَبَةِ فِي الدِّينِ أَوْ مَعْنَاهُ أَوْ مُطْلَقًا، وَمِمَّنْ يَمِيلُ إِلَى الصِّحَّةِ الْإِمَامُ الْبَزْدَوِيُّ يُرِيدُ فَخْرَ الْإِسْلَامِ، أَمَّا أَخُوهُ صَدْرُ الْإِسْلَامِ فَأَبَى صِحَّةَ الْكِفَالَةِ بِهَا. انْتَهَى.

وَفِي (الْخُلَاصَةِ) نَقْلًا عَنْ (مَجْمُوعِ النَّوَاذِلِ): طَمِعَ الْوَالِيُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُمْ شَيْئًا بغيرِ حَقٍّ، فَاحْتَفَى بَعْضُهُمْ، وَظَفِرَ الْوَالِيُّ بِبَعْضِ، فَقَالَ الْمُخْتَفُونَ لِلَّذِينَ وَجَدَهُمُ الْوَالِيُّ: لَا تَطْلِعُوهُ عَلَيْنَا، وَمَا أَصَابَكُمْ فَهُوَ عَلَيْنَا بِالْحِصَصِ، فَلَوْ أَخَذَ الْوَالِيُّ مِنْهُمْ شَيْئًا؛ فَلَهُمُ الرُّجُوعُ، قَالَ: وَهَذَا مُسْتَقِيمٌ عَلَى قَوْلِ مَنْ يُجَوِّزُ ضَمَانَ الْجِبَايَةِ، وَعَلَى قَوْلِ عَامَّةِ الْمَشَايخِ لَا يَصِحُّ، وَفِي (الْبَزَائِيَّةِ) ضَمَانُ الْجِبَايَاتِ عَلَى قَوْلِ عَامَّةِ الْمَشَايخِ لَا يَصِحُّ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ فَخْرَ الْإِسْلَامِ وَجَمَاعَةً قَالُوا: يَصِحُّ، وَجَعَلُوا الْمُطَالَبَةَ الْحِسِّيَّةَ كَالْمُطَالَبَةِ الشَّرْعِيَّةِ. انْتَهَى.

وَفِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) فِي آخِرِ التَّتَرِيرِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَالَ: وَالْحُكْمُ - يَعْنِي فِي الْقِسْمَيْنِ - مَا بَيَّنَّاهُ مِنَ الصِّحَّةِ فِي أَحَدِهِمَا [ك/١١٦٧] وَالْخِلَافُ فِي الْآخِرِ، ثُمَّ مِنْ أَضْحَابِنَا مَنْ قَالَ: الْأَفْضَلُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُسَاوِيَ أَهْلَ مَحَلَّتِهِ فِي إِعْطَاءِ النَّائِبَةِ، قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ: هَذَا كَانَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى (الْحَاجَةِ) <sup>(١)</sup> وَالْجِهَادِ، أَمَّا

(١) فِي ع: الْجَانِحَةُ.

فِي زَمَانِنَا فَأَكْثَرَ النَّوَائِبِ تُؤْخَذُ ظُلْمًا، وَمَنْ تَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِ [س ١٩٤ ب /] الظُّلْمِ عَنْ نَفْسِهِ؛ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَإِنْ أَرَادَ الإِعْطَاءَ فَلْيُعْطِ مَنْ هُوَ عَاجِزٌ عَنْ دَفْعِ الظُّلْمِ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِيَسْتَعِينَ بِهِ عَلَى الظُّلْمِ؛ وَيَنَالَ الْمُعْطِي بِهِ الثَّوَابَ. انْتَهَى.

فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا فِي كِتَابِهِ (الإِصْلَاحُ وَالْإِيضَاحُ) بِأَنَّ الْفَتْوَى عَلَى الصَّحَّةِ، وَمَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى أَصَحُّ مِمَّا عَلَيْهِ الْعَامَّةُ.

قُلْتُ: إِنَّهُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ بِلَا بُرْهَانٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الشَّيْخَ زَيْنَ بْنَ نُجَيْمٍ فِي (الْبَحْرِ) قَالَ: وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ تَرْجِيحُ الصَّحَّةِ، وَلِذَا قَالَ فِي (إِيضَاحِ الإِصْلَاحِ) وَالْفَتْوَى عَلَى الصَّحَّةِ فَجَعَلَهُ عِلَّةً لِقَوْلِهِ: (وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ)، وَالْحَالُ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ) أَنَّهُ قَوْلُ الْعَامَّةِ، وَالْعِلَّةُ لَهُ أَنَّ الظُّلْمَ يَجِبُ إِعْدَامُهُ وَيَحْرُمُ تَقْرِيرُهُ، وَفِي الْقَوْلِ بِصِحَّتِهِ تَقْرِيرُهُ.

قُلْتُ: قَالَ مُؤَيَّدُ زَادَةَ فِي (مَجْمُوعِهِ) نَقْلًا عَنِ (الْعِمَادِيَّةِ) وَالْأَسِيرِ إِذَا قَالَ لِغَيْرِهِ: خَلَّصْنِي. فَدَفَعَ الْمَأْمُورُ مَالًا وَخَلَّصَهُ مِنْهُ، اخْتَلَفَ فِيهِ؛ قَالَ السَّرْحَسِيُّ: يَرْجِعُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ: لَا يَرْجِعُ، هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، فَهُوَ مُدَافِعٌ لِمَا فِي (الإِصْلَاحِ).

فَإِنْ قُلْتَ: قَالَ قَاضِي خَانَ: [ع ١٥١ ب /] وَإِنْ كَفَلَ عَنْ رَجُلٍ بِالْجَبَايَاتِ، اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَصِحُّ، وَقَاضِي خَانَ.

قُلْتُ: قَوْلُهُ: وَالصَّحِيحُ، لَا يَدْفَعُ قَوْلَ صَاحِبِ الْمُحِيطِ، هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَأَمَّا الْخَرَاجُ فَصَرَّحَ عَلَمَاؤُنَا بِأَنَّهُ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِهِ، قَالُوا: الْمُرَادُ بِهِ الْمُوَظَّفُ، وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ فِي الدِّمَّةِ؛ بِأَنَّ يُوَظَّفَ الْإِمَامُ كُلَّ سَنَةٍ مِنْ مَالِهِ عَلَى مَا يَرَاهُ لِإِخْرَاجِ

الْمُقَاسَمَةِ، وَهُوَ الَّذِي يُقَسِّمُهُ الْإِمَامُ مِنْ غَلَّةِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ فِي الذِّمَّةِ، كَذَا قَالَ الْعَيْنِيُّ وَغَيْرُهُ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ الْإِطْلَاقَ.

وَمِنْ ثَمَّ أَطْلَقَهُ صَاحِبُ الْكَنْزِ فِيهِ وَغَيْرِهِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): أَطْلَقَهُ، فَشَمِلَ الْخَرَاجَ الْمُوَظَّفَ، وَخَرَاجَ الْمُقَاسَمَةِ وَخَصَّصَهُ بَعْضُهُمْ بِالْمُوَظَّفِ، وَهُوَ مَا يَجِبُ فِي الذِّمَّةِ، وَنَفَى صِحَّةَ الضَّمَانِ بِخَرَاجِ الْمُقَاسَمَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَيْنًا فِي الذِّمَّةِ، وَالْمَسْأَلَةُ كَثِيرَةٌ النَّقْلِ مُتَوْنًا وَشُرُوحًا وَفَتَاوَى.

هَذَا، وَأَمَّا الصِّكُّ الْمَذْكُورُ فَأَنْوَاعُ الْحَلَلِ فِيهِ لَا تُحْصَى، فَلَا يُعْبَأُ بِهِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ شَرْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

صَادَرَ الْوَالِي رَجُلًا، فَقَالَ لِأَخْرَ: خَلِّصْنِي مِنْ

مُصَادَرَتِهِ، صَحَّ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا دَفَعَ

١٣٢٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلَيْنِ صَادَرَهُمَا الْوَالِي وَحَبَسَهُمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ:

خَلِّصْنَا مِنْ مُصَادَرَتِهِ بِدَفْعِ الْمَالِ الَّذِي طَلَبَهُ، وَنِصْفَهُ عَلَيَّ وَنِصْفَهُ عَلَيْكَ فَفَعَلَ، هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَهُ الرَّجُوعُ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ لَهُ: لِيَرْجِعْ عَلَيَّ، فَفِي (الْبَزَائِيَّةِ) قَالَ لِرَجُلٍ:

خَلِّصْنِي مِنْ مُصَادَرَةِ الْوَالِي، أَوْ قَالَ الْأَسِيرُ ذَلِكَ، قِيلَ: لَا يَرْجِعُ فِيهِمَا بِلَا شَرْطِ

الرَّجُوعِ، [ط ٢٤٩، ك ١٦٧ ب /] وَقِيلَ فِي الْأَسِيرِ: يَرْجِعُ بِلَا شَرْطٍ لَا فِي الْمُصَادَرَةِ،

وَالْإِمَامُ السَّرْحِيسِيُّ عَلَى أَنَّهُ يَرْجِعُ فِيهِمَا بِلَا شَرْطِ الرَّجُوعِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. انْتَهَى.

وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ يَبْرَأُ بِمَوْتِ الْمَكْفُولِ بِهِ

١٣٢٣ = سُئِلَ: فِي كَفِيلِ النَّفْسِ، هَلْ يَبْرَأُ بِمَوْتِ الْمَكْفُولِ بِهِ أَمْ لَا؟



أَجَابَ: نَعَمْ، يَبْرَأُ بِمَوْتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ١١٩٥/]

إِنْ كَانَ غَضَبَ بِهِمَّتِكَ فَأَنَا ضَامِنٌ

١٣٢٤ = سُئِلَ: فِي قَرَوِيٍّ نَزَلَ بِهِ ضَيْفٌ، (فَغَضِبْتُ) (١) بِهَيْمَةِ جَارِهِ، فَاتَّهَمَ الضَّيْفَ بِهَا، فَأَتَى إِلَى الْمَضِيفِ وَقَالَ لَهُ: إِنْ فَلَانًا ضَيْفَكَ غَضَبَ بِهَيْمَتِي الْفُلَانِيَّةَ، فَقَالَ لَهُ: إِنْ كَانَ غَضَبَ بِهَيْمَتِكَ فَأَنَا ضَامِنٌ، فَظَهَرَ غَضَبُ فَلَانٍ لَهَا، هَلْ عَلَى الْمَضِيفِ ضَمَانُهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، عَلَيْهِ ضَمَانُهَا، وَهُوَ رَدُّهَا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً، أَوْ قِيمَتُهَا إِنْ كَانَتْ هَالِكَةً، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الْمُتُونُ وَالشُّرُوحُ وَالْفَتَاوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَهْمَا أَخَذَ مِنْكَ فَعَلَيَّ

١٣٢٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اتَّهَمَ آخَرَ بِسَرِقَةِ بَقْرِهِ فَأَنْكَرَ، فَذَهَبَ فَتَجَسَّسَ فَرَأَهُ عِنْدَ قَوْمٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِمْ، لَكِنَّهُمْ أَخْبَرُوهُ بِأَنَّ فَلَانًا أَوْ صَاحِبَهَا إِلَيْنَا، وَبَاعَ الْبَعْضُ لَنَا، وَالْبَعْضُ تَرَكَهُ عِنْدَنَا وَدَيْعَةً، فَرَجَعَ إِلَيْهِ وَطَالَبَهُ بِرَدِّ بَقْرِهِ لِيَدِهِ، فَقَالَ: اذْهَبْ أَنْتَ إِلَيْهِمْ، وَمَهْمَا أَخَذُوا مِنْكَ فَعَلَيَّ، فَفَعَلَ وَأَخَذُوا مِنْهُ مَا لَا جَبْرًا وَإِكْرَاهًا، هَلْ يَضْمَنُ مَا أَخَذُوا مِنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ جَمِيعَ مَا أَخَذُوهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، بِقَوْلِهِ: مَهْمَا (أَخَذُوهُ) (٢) مِنْ مَالِكَ فَعَلَيَّ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي النَّسَبِ وَالِدَّلَالَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اثْبَتَتْ أَنَّهُمَا ضَمِنَا لَهُ بِذِمَّةِ فَلَانٍ يُؤْخَذَانِ بِهِ

١٣٢٦ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَيْنِ أَنَّهُمَا ضَمِنَا لَهُ مَا تَعَلَّقَ بِذِمَّةِ فَلَانٍ بِإِذْنِهِ بِالْكَفَالَةِ الشَّرْعِيَّةِ، هَلْ إِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ يُؤْخَذَانِ بِهِ أَمْ لَا؟

(٢) فِي ع: أَخَذَهُ. وَفِي س (أَخَذُوا).

(١) فِي ط: فَنَغَصَبَ.

أَجَابَ: نَعَمْ، يُؤْخَذَانِ بِهِ وَيُحْبَسَانِ فِيهِ، فَقَدْ صَرَّحَ عَلَمًاؤُنَا بِأَنَّ حُكْمَ كَفِيلِ الْكَفِيلِ حُكْمُ الْكَفِيلِ فِي الطَّلَبِ وَالْحَبْسِ وَالْمُلَازِمَةِ وَجَمِيعِ الْأَحْكَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَلْفَاضُ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِهَا

١٣٢٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِأَخْرَى: كَفَلْتُ لَكَ فُلَانًا، أَوْ ضَمَمْتُهُ أَوْ ضَمَانُهُ عَلَيَّ، هَلِ الْكَفَالَةُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ كَفَالَةُ نَفْسٍ أَوْ كَفَالَةُ مَالٍ؟

١٣٢٨ = وَإِذَا كَانَتْ كَفَالَةُ نَفْسٍ، هَلِ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِدَفْعِهِ إِلَى مَنْ كَفَلَ لَهُ حَيْثُ يُمَكِّنُهُ مُخَاصَمَتُهُ، [ع/١٥٢] وَلَوْ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَاضِي؟

١٣٢٧ ج = أَجَابَ: هِيَ كَفَالَةُ بِالنَّفْسِ.

١٣٢٨ ج = وَيَبْرَأُ بِتَسْلِيمِهِ لَهُ حَيْثُ أَمَكَّنَهُ مُخَاصَمَتُهُ، وَلَوْ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَاضِي إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ تَسْلِيمَهُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَاتَ عَنِ ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ، وَقَدْ كَفَلَ مَهْرَ زَوْجَةٍ أَحَدِ أَوْلَادِهِ

١٣٢٩ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ تُوَفِّيَ عَنِ (زَوْجَتِهِ) <sup>(١)</sup> وَخَمْسَةِ بَنِينَ، وَثَلَاثِ بَنَاتٍ مِنْهَا، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَاهُنَّ عَنِ زَوْجٍ وَعَمَّنْ ذُكْرًا، وَالتَّرِكَةُ مُسْتَعْرَقَةٌ بِالذَّيْنِ، فَعَوَّضَتْ الزَّوْجَةُ عَنِ صَدَاقِهَا كَرْمًا، وَزَوْجَةُ ابْنِهِ لِكِفَالَتِهِ مَهْرَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ ابْنِهِ كَرْمًا، وَقَضَى الْقَاضِي بِهِ، هَلِ لِزَوْجِ الْمَيِّتَةِ إِبْطَالُ قَضَاءِ الْقَاضِي بِذَلِكَ مَعَ اسْتِيفَاءِ الشَّرَائِطِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِ مَا انْصَبَّ عَلَيْهِ قَضَاءُ الْقَاضِي الْمُسْتَوْفِي لِشَرَائِطِهِ الشَّرْعِيَّةِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ تَقْدِيمُ الدَّيْنِ عَلَى الْإِزْثِ، وَأَنَّ الْكَفِيلَ بِغَيْرِ أَمْرِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ لَا يَرْجِعُ، وَأَنَّهُ إِذَا [س/١٩٥ ب/١] مَاتَ يُسْتَوْفَى مِنْ تَرَكَّتِهِ، وَلَا رُجُوعَ لِلْوَرَثَةِ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: زَوْجَةٍ.

إِذَا كَفَلَ مَهْرَ زَوْجَةِ ابْنِهِ، ثُمَّ مَاتَ يُؤْخَذُ مِنْ تَرِكَتِهِ

١٣٣٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ كَفَلَ مَهْرَ زَوْجَةِ ابْنِهِ، وَمَاتَ الْأَبُ، [ك١١٦٨/١] هَلْ يُؤْخَذُ

الْمَهْرُ مِنْ تَرِكَتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُؤْخَذُ الْمَهْرُ مِنْ جَمِيعِ التَّرِكَةِ بِسَبَبِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْكِفَالَةِ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

قَالَ رَيْسُ الْمَرْكَبِ وَيَعْضُ مَنْ مَعَهُ لِلْبَاقِينَ:

مَهْمَا أُخِذَ لَكُمْ فَعَلَيْنَا

١٣٣١ = سُئِلَ: فِي سَفِينَةٍ رَئِيسُهَا نَصْرَانِيٌّ، حَمَلَ بِهَا نِسَاءً وَأَطْفَالًا وَرِجَالًا مِنْ

الْمُسْلِمِينَ وَالْإِفْرَنْجِ، أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ فِي الْبَحْرِ غَلِيُونَ بِهٍ أَهْلُ حَرْبٍ مِنَ الْإِفْرَنْجِ، فَصَاحَ

الْمُسْلِمُونَ عَلَى الرَّئِيسِ أَنْ يُلْقِيَهُمْ عَلَى الْبَرِّ، وَكَانَ مُتَيْسِّرًا لِقُرْبِهِ مِنَ الْبَرِّ، فَقَالَ هُوَ

وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْإِفْرَنْجِ: لَا تَخَافُوا مَهْمَا أَخَذُوا لَكُمْ هُوَ لَأَيِّ فَعَلَيْنَا ضَمَانُهُ، فَأَسْرَوْهُمْ

وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ، وَأَطْلَقُوا الرَّئِيسَ وَالْإِفْرَنْجِ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِأَمْوَالِهِمْ، هَلْ يَصِحُّ هَذَا

الضَّمَانُ، فَيَضْمَنُونَ مَا أَخَذُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ هَذَا الضَّمَانُ، إِذِ الْمَضْمُونُ عَنْهُ مَعْلُومٌ بِالْإِشَارَةِ، (وَكَذَا) (١)

الْمَضْمُونُ لَهُمْ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ فِي السَّفِينَةِ، وَلَا خِلَافَ عِنْدَنَا فِي صِحَّةِ هَذَا

الضَّمَانِ، إِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَضْمُونُ عَنْهُ مَجْهُولًا، وَمِنْ فُرُوعِ الْمَذْهَبِ؛

قَالَ لِآخَرَ: اسْأَلْكَ هَذَا الطَّرِيقَ، فَإِنْ أُخِذَ مَالُكَ فَأَنَا ضَامِنٌ. فَأُخِذَ مَالُهُ، صَحَّ الضَّمَانُ،

وَالْمَضْمُونُ عَنْهُ مَجْهُولٌ، كَذَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِزًا لِفَوَائِدِ ظَهِيرِ الدِّينِ، ثُمَّ قَالَ

مَا ذُكِرَ مِنَ الْجَوَابِ مُخَالَفًا لِمَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ، [ط٢٥٠/٢] وَأَمَّا مَسْأَلَتُنَا فَلَا كَلَامَ فِي

صِحَّةِ الضَّمَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: وَكَذَلِكَ.

إِذَا كَفَلَ ثَمَنَ الْمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا فَالْكَفَالَةُ فَاسِدَةٌ

١٣٣٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ حِنْطَةً إِلَى دُخُولِ الْجُرْنِ بِثَمَنِ كَفَلَهُ آخَرَ، فَظَهَرَ فَسَادُ الْبَيْعِ بِالْأَجَلِ الْمَجْهُولِ، هَلْ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ عَنِ الْكَفَالَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: بِظُهُورِ فَسَادِ الْبَيْعِ يَظْهَرُ فَسَادُ الْكَفَالَةِ؛ إِذِ الْإِلْزَامُ عَلَى الْأَصِيلِ رَدُّ الْمَبِيعِ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا، أَوْ رَدُّ مِثْلِهِ إِنْ كَانَ هَالِكًا أَوْ مُسْتَهْلَكًا، لَا ثَمَنِهِ، فَظَهَرَ بِهِ عَدَمُ الدَّيْنِ الْمَكْفُولِ بِهِ عَلَى الْأَصِيلِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْكَفِيلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْكَفَالَةُ بِالْمُسْتَعَارِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ

١٣٣٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِجَمَّالٍ ثَلَاثَةَ جَمَالٍ، يَذْهَبُ بِهَا إِلَى مِصْرَ بِحُمُولَاتٍ لِآخَرَ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ، عَيَّنَتْ لِلْجَمَّالِ عَلَى صَاحِبِ الْجَمَالِ، وَدَفَعَ لَهُ حِمَارًا يَرْكَبُهُ عَارِيَةً، فَلَمَّا حَلَّ بِمِصْرَ مَرَضَ الْجَمَّالُ وَعَجَزَ عَنِ السَّيْرِ وَخَرَجَتِ الْقَافِلَةُ، وَإِنْ تَرَكَ الْخُرُوجَ مَعَهَا حَصَلَ ضَرَرٌ كُلِّيٌّ بِالْجَمَّالِ وَالْجَمَالِ، فَلَمَّا خَرَجَ أَوْدَعَهُ عِنْدَ ثِقَةٍ يَحْفَظُهُ وَيَقُومُ بِأَمْرِهِ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى وَطَنِ الْأَصِيلِيِّ أَخْبَرَ رَبَّهُ فَاسْتَشَاطَ، فَكَفَلَهُ آخَرَ فِيهِ، هَلِ الْكَفَالَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؟

أَجَابَ: الْكَفَالَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا ضَمَانٌ [ع ١٥٢ ب، س ١١٩٦ /] الْمَكْفُولِ بِهِ عَلَى الْأَصِيلِ، وَهُوَ مُتَخَلِّفٌ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعَارَ غَيْرَ مَضْمُونٍ لِهَذَا الْعُذْرِ الَّذِي ذَكَرَ عَلَى الْجَمَّالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٣٣٤ = سُئِلَ: فِي ثَلَاثَةِ أَنْفَارٍ كَفَلُوا دِيَةَ قَتِيلٍ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ، هَلْ تَصِحُّ كَفَالَتُهُمْ وَيُطَالَبُونَ بِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِالِدِّيَةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الظَّهِيرِيَّةِ؛ وَالْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَّازِيَّةِ، وَالتَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الظَّهِيرِيَّةِ)، فَلَا يُطَالَبُونَ بِهَا لِعَدَمِ صِحَّتِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## كِتَابُ الْحَوَالَةِ

رَجُلٌ عَلَيْهِ مَهْرٌ لِرُؤُوسَتِهِ الْبَالِغَةِ، وَلِأُخْتِهِ الْكَبِيرَةِ مَهْرٌ  
عَلَى زَوْجِهَا، فَأَحَالَ أَبَا زَوْجَتِهِ بِمَهْرِهَا عَلَى زَوْجِ أُخْتِهِ

١٣٣٥ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لِأُخْتِهِ الْكَبِيرَةِ مَهْرٌ عَلَى زَوْجِهَا، وَعَلَى [ك ١٦٨ ب ٦]  
الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ مَهْرٌ لِرُؤُوسَتِهِ الْبَالِغَةِ، فَأَحَالَ الْأَخُ الْمَذْكُورُ أَبَا زَوْجَتِهِ بِمَهْرِهَا عَلَى  
زَوْجِ أُخْتِهِ، لِيَسْتَوْفِيَ الْأَبُ مِنْ مَهْرِ الْأُخْتِ مَهْرَ بِنْتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ مِنَ الزَّوْجَيْنِ، فَاسْتَوْفَى  
الْأَبُ مِنْهُ الْبَعْضَ، وَبَقِيَ الْبَعْضُ، وَمَاتَ الْأَخُ وَأُخْتُهُ عَمَّنْ يَحْجُبُهُ، وَمَاتَ الْأَبُ  
الْمُحَالَ أَيضًا، فَهَلِ الْحَوَالَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؟

١٣٣٦ = وَمَا الْحُكْمُ فِي الْمَدْفُوعِ إِلَى الْأَبِ، هَلْ لِلدَّافِعِ الرَّجُوعُ فِيهِ فِي تَرِكَةِ  
الْأَبِ أَمْ لَا؟

١٣٣٥ ج = أَجَابَ: الْحَوَالَةُ الْمَذْكُورَةُ بَاطِلَةٌ.

١٣٣٦ ج = وَلِلْمُحْتَالِ عَلَيْهِ الدَّافِعِ الرَّجُوعُ فِيمَا دَفَعَ بِعَيْنِهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا، وَبِقِيمَتِهِ  
فِي الْقِيَمِيِّ، وَمِثْلِهِ فِي الْمِثْلِيِّ إِنْ كَانَ مُسْتَهْلِكًا فِي تَرِكَةِ الْقَابِضِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

## يَرْجِعُ الْمُحَالَ عَلَيْهِ بِمَا أَدَّى لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ

١٣٣٧ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنْ نَاطِرٍ وَقَفٍ قَرِيَّةً، وَشَرَطَ تَعْجِيلَ الْأُجْرَةِ،  
وَأَحَالَ بِهَا مُسْتَحِقًّا فِي الْوَقْفِ، فَتَقَبَّضَهَا، ثُمَّ نَقَضَتِ الْإِجَارَةَ، فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَى النَّاطِرِ  
أَوْ عَلَى الْمُسْتَحِقِّ بِمَا (قَبَضَ) (١)؟

(١) فِي ع: قَبْضُهُ.

أَجَابَ: يَرْجِعُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ بِمَا آدَى لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ، لَا عَلَى الْمُحْتَالِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَمَّرَ الْمُسْتَأْجِرُ بِإِذْنِ النَّاطِرِ؛ صَحَّ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ

١٣٣٨ = سُئِلَ: فِي مَتَوَلٍّ أَذِنَ لَهُ الْقَاضِي فِي الْإِسْتِدَانَةِ لِلْعِمَارَةِ؛ إِذْ لَا مَالٍ لِلْوَقْفِ، فَعَمَّرَ الْمُسْتَأْجِرُ بِإِذْنِ الْمُتَوَلِّيِّ، وَأَحَالَهُ عَلَى مُسْتَأْجِرِي حَوَانِيَتِ الْوَقْفِ، وَلَمْ يُصَرِّحُوا بِقَبُولِ الْحَوَالَةِ، هَلْ لِلْمُسْتَأْجِرِ مُطَالَبَةُ الْمُتَوَلِّيِّ بِمَا صَرَفَهُ وَحَبْسُهُ إِذَا امْتَنَعَ عَنِ الْأَدَاءِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لِلْمُسْتَأْجِرِ ذَلِكَ، فَفِي (الْبَحْرِ) عَنِ (الْقَنِیَّةِ) وَمِثْلُهُ فِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي): إِذَا قَالَ الْقَيِّمُ أَوْ الْمَالِكُ لِمُسْتَأْجِرِهَا: أَذِنْتُ لَكَ فِي عِمَارَتِهَا، فَعَمَّرَهَا بِإِذْنِهِ؛ يَرْجِعُ عَلَى الْقَيِّمِ وَالْمَالِكِ، وَالْحَوَالَةُ لَا تَلْزَمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِنِ قَوْلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا نَوَى الْمَالُ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَصِيلِ

١٣٣٩ = سُئِلَ: فِي الْمُحْتَالِ إِذَا نَوَى عَلَى مَنْ احْتَالَ عَلَيْهِ الْمَالُ، هَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى الْأَصِيلِ؟ أَفْتُونَا وَلَكُمْ (الثَّوَابُ) (١) الْجَزِيلُ.

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ الَّذِي هُوَ فِي ابْتِدَاءِ الدَّيْنِ أَصِيلٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَضِيَ بِهَذَا النِّقْلِ بِشَرَطِ وُضُوعِ الدَّيْنِ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ، بِدَلَالَةِ الْحَالِ، وَهِيَ فَوْقَ دَلَالَةِ الْمَقَالِ، وَقَدْ فَاتَهُ ذَلِكَ، فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا هُنَالِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمُحْتَالُ أُسْوَةٌ لِغُرَمَاءِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ

١٣٤٠ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ لَهُ عَلَى آخَرَ دَيْنٌ، فَأَحَالَهُ بِهِ عَلَى رَجُلٍ وَقَبِلَ الْحَوَالَةَ، وَمَاتَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ دُيُونٌ لَا تَفِي تَرِكَّتُهُ بِهَا، فَمَا الْحُكْمُ فِي دَيْنِ الْحَوَالَةِ؟

أَجَابَ: الْمُحْتَالُ أَسْوَةٌ لِعُرْمَاءِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ، فَإِنْ بَقِيَ لَهُ شَيْءٌ عَلَيْهِ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمُحِيلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ٢٥١، س ١٩٦، ع ١٥٣، ك ١١٦٩/أ]

أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً عَلَى الْمُدَّعِي

أَنِّي أَحْلُتُكَ بِالدَّيْنِ عَلَى فَلَانِ الْغَائِبِ وَهُوَ مُنْكَرٌ

١٣٤١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ بِدَيْنٍ هُوَ ثَمَنٌ مَبِيعٌ، فَأَجَابَهُ بِأَنِّي أَحْلُتُكَ بِهِ عَلَى فَلَانِ الْغَائِبِ، فَقَالَ الْمُدَّعِي: لَمْ أَفْعَلْ ذَلِكَ، فَأَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً عَلَيْهِ بِذَلِكَ، فَقَبِلَهَا الْقَاضِي وَمَنَعَهُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ إِلَى الْاجْتِمَاعِ بِالْغَائِبِ وَمُخَاصَمَتِهِ، هَلْ يَلْزَمُ الْمُدَّعِي تَعْزِيرٌ أَوْ إِهَانَةٌ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٣٤٢ = وَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ وَجَحَدَ الْحَوَالَةَ وَلَمْ يُقِمِ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ، هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ أَمْ لَا؟

١٣٤١ ج = أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ الْمُدَّعِي إِهَانَةٌ وَلَا تَعْزِيرٌ بِذَلِكَ.

١٣٤٢ ج = وَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ وَجَحَدَ الْحَوَالَةَ وَلَا بَيِّنَةَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَلَمْ يُعِدِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ، رَجَعَ الْمُدَّعِي عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَوَى بِسَبَبِ ذَلِكَ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى حِمَارًا بِثَمَنِ، فَأَحَالَ الْبَائِعُ عَلَيْهِ آخَرَ بِثَمَنِهِ،

فَقَبِلَ الْمُشْتَرِي الْحَوَالَةَ إِنْ أَعْجَبَ الْحِمَارُ أَبَوِيَهُ

١٣٤٣ = سُئِلَ: فِي قَرَوِيٍّ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِبَدَوِيٍّ أَلْحَّ عَلَيْهِ بِطَلْبِهِ، فَبَاعَ لِرَجُلٍ بِهِمَا لَهُ، وَأَحَالَ الْبَدَوِيُّ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ، فَقَبِلَ الْحَوَالَةَ قَائِلًا: إِنْ أَعْجَبَ أَبَوِيَّ الْحِمَارُ، فَلَمْ يُعْجِبْهُمَا وَرَدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ، هَلْ لَا طَلَبَ لِلْبَدَوِيِّ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا طَلَبَ لِلْبَدْوِيِّ عَلَيْهِ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِبُطْلَانِ الْحَوَالَةِ بِفَقْدِ الشَّرْطِ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.





## كِتَابُ أَدَبِ الْقَاضِي

### الْقَضَاءُ فِي مَوْضِعِ الْاجْتِهَادِ نَافِذٌ بِالْإِجْمَاعِ

١٣٤٤ = سُئِلَ فِي [ط ٢، س ١٩٦ ب /] وَقَفَ ثَبَتَ لَدَى قَاضٍ حَنَفِيٍّ رِبْعُهُ لِامْرَأَةٍ، وَحَكَمَ بِهِ لَهَا حُكْمًا مُسْتَوْفِيًّا شَرَائِطُهُ الشَّرْعِيَّةَ، وَمَنَعَ الْمُدَّعِيَّ عَنْهَا مَنَعًا شَرْعِيًّا وَمَاتَ، وَالْآنَ ابْنُهُ يَدَّعِي دَعْوَى أَبِيهِ بِعَيْنِهَا فِيهِ، وَلَا وَجْهَ لَهُ شَرْعًا<sup>(١)</sup> لِمُخَالَفَتِهِ شَرْطَ الْوَاقِفِ، هَلْ يُمْنَعُ مِنْ مُعَارَضَتِهَا شَرْعًا<sup>(٢)</sup> حَيْثُ لَا وَجْهَ لِذَعْوَاهُ شَرْعًا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُمْنَعُ شَرْعًا، قَالَ الْحَسَامُ الشَّهِيدُ فِي (شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي) وَيَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يُنْفِذَ قَضَايَا الْقَضَاةِ الَّتِي تُرْفَعُ إِلَيْهِ، وَيَحْكُمُ بِهَا.

وَقَالَ: إِذَا قَضَى بِقَوْلِ الْبَعْضِ وَحَكَمَ بِذَلِكَ ثُمَّ رُفِعَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ يَرَى خِلَافَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُنْفِذُ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ وَيُمْضِيهَا حَتَّى لَوْ قَضَى بِإِبْطَالِهَا وَنَقْضِهَا، ثُمَّ رَجَعَ<sup>(٣)</sup> إِلَى قَاضٍ آخَرَ فَإِنَّ هَذَا الْقَاضِيَّ الثَّلَاثَ يُنْفِذُ قَضَاءَ الْأَوَّلِ وَيُطِلُّ قَضَاءَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الْأَوَّلِ كَانَ فِي مَوْضِعِ الْاجْتِهَادِ، وَالْقَضَاءُ فِي مَوْضِعِ الْاجْتِهَادِ نَافِذٌ بِالْإِجْمَاعِ، فَكَانَ الثَّانِي بِقَضَائِهِ مُبْطِلًا الْأَوَّلِ<sup>(٤)</sup> مُخَالَفًا لِلْإِجْمَاعِ، وَمُخَالَفَةً لِلْإِجْمَاعِ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ، لَا يَجُوزُ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ، فَعَلَى الْقَاضِيِ الثَّلَاثِ أَنْ يُبْطِلَهَا وَيَنْقُضَهَا وَإِنْ كَانَ رَأْيُهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَيَسْتَقْبِلُ الْأَمْرَ اسْتِقْبَالًا فِي الْحَوَادِثِ الَّتِي تُرْفَعُ إِلَيْهِ<sup>(٥)</sup>. اهـ.

أَقُولُ: هَذَا فِي الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، فَمَا بِالْكَ بِالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حُكْمُ الْقَاضِي إِذَا كَانَ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ

١٣٤٥ = سُئِلَ فِي حُكْمِ الْقَاضِي إِذَا كَانَ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَشَهَادَةٍ

(٣) فِي ط: رَفَعُ.

(٢) فِي ك: شَرْعِيًّا.

(١) فِي ك: شَرْعِيًّا.

(٥) «شَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي» (٣/١٠٩).

(٤) فِي ط: لِلأَوَّلِ.

مُسْتَقِيمَةً، وَانْفَصَلَ الْحَالُ عَلَى ذَلِكَ الْمِنْوَالِ، هَلْ يَلْزِمُ وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ وَلَا اسْتِثْنَاءُ الدَّعْوَى أَمْ لَا (١)؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ بَعْدَ انْبِرَامِهِ [س ١٩٧، ط ٣ /] وَاسْتِيفَاءِ شَرَائِطِهِ وَأَحْكَامِهِ، سِوَاءَ كَانَ مُتَمِّقًا عَلَيْهِ (أَوْ) (٢) مُخْتَلَفًا فِيهِ اخْتِلَافًا فِي مَحَلِّ يَسُوعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ، أَمَّا فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ فَظَاهِرٌ لَا تَتَوَقَّفُ فِيهِ الْأَفْهَامُ، وَأَمَّا فِي الْمُخْتَلَفِ فِيهِ فَلِأَنَّهُ بِالْقَضَاءِ الْمُسْتَوْفِي لِلشَّرَائِطِ (ازْتَفَعَ) (٣) الْخِلَافُ وَانْقَطَعَ الْخِصَامُ، وَهَذَا مِمَّا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ وَاتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأَيْمَّةُ، وَمَعَ اِرْتِفَاعِ الْخِلَافِ كَيْفَ يَسُوعُ الْإِسْتِثْنَاءُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا حُبِسَ بَدَيْنِ وَظَهَرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ،  
لَهُ إِطْلَاقُهُ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ خَصْمِهِ

١٣٤٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أُلْزِمَ بَدَيْنِ شَرْعِيٍّ وَمَكَثَ فِي الْحَبْسِ مُدَّةً، وَظَهَرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ فَقِيرٌ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يُقَسِّطَ عَلَيْهِ مَا أُلْزِمَ بِهِ بِغَيْرِ حُضُورِ خَصْمِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ ظَهَرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ يُخَلِّي سَبِيلَهُ بِغَيْرِ حُضُورِ خَصْمِهِ، قَالَ فِي (الْحَايِيَّةِ): وَإِذَا سَأَلَ الْقَاضِي عَنِ الْمَحْبُوسِ بَعْدَ [ك ١٦٩ ب /] مُدَّةٍ فَأُخْبِرَ أَنَّهُ مُفْلِسٌ، وَصَاحِبُ الدَّيْنِ غَائِبٌ، فَإِنَّ الْقَاضِيَّ يَأْخُذُ مِنْهُ كَفِيلًا بِنَفْسِهِ وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْحَبْسِ، وَفِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ): لِلْقَاضِي أَنْ لَا يَسْأَلَ أَحَدًا أَضْلًا، وَيَنْفَرِدَ بِالْإِفْرَاجِ عَنْهُ، وَقَالُوا: هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْحَالُ حَالِ [ع ١٥٣ ب /] مُنَازَعَةٍ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الطَّالِبِ وَالْمَحْبُوسِ بِأَنْ قَالَ الطَّالِبُ: إِنَّهُ مُوسِرٌ، وَقَالَ الْمَحْبُوسُ: إِنَّهُ مُعْسِرٌ، لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ، وَأَمَّا

(١) «شرح أدب القاضي» (٣/١٠٩).

(٢) في س: أم.

(٣) في س: أنه يقع.

مَسْأَلَةُ التَّقْسِيطِ إِذَا طَلَبَهُ الْخَصْمُ وَكَانَ (مُعْتَمِلًا) <sup>(١)</sup> وَيَفْضُلُ عَنْهُ وَعَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ شَيْءٌ يَصْرِفُهُ إِلَى دِينِهِ، حَاصِلُهُ أَنَّ الْغَرِيمَ يَأْخُذُ (فَضْلًا) <sup>(٢)</sup> كَسْبِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا أَخْبَرَ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ أَنَّ الْمَحْبُوسَ مُعْسِرٌ

١٣٤٧ = سُئِلَ فِي الْمَحْبُوسِ بِدَيْنٍ هُوَ ثَمَنٌ مَبِيعٌ، إِذَا سَأَلَ عَنْهُ الْقَاضِي فَأَخْبَرَ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ أَنَّهُ مُعْسِرٌ، هَلْ لِلْقَاضِي إِطْلَاقُهُ؟

وَإِذَا أَطْلَقَهُ هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى كَفِيلٍ أَمْ لَا، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ رَبُّ الدَّيْنِ يَتِيمًا (أَوْ) <sup>(٣)</sup> غَائِبًا، وَلَمْ يَكُنْ الدَّيْنُ (مِنْ) <sup>(٤)</sup> مَالٍ وَقَفٍ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لِلْقَاضِي إِطْلَاقُهُ بِلا كَفِيلٍ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذْ رُبَّمَا لَا يَتَسَرَّرُ لَهُ كَفِيلٌ خُصُوصًا مَعَ الْإِخْبَارِ بِإِعْسَارِهِ، فَيَلْزَمُ عَدَمَ النَّظَرَةِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ مَعَ كَوْنِهِ ذَا عُسْرَةٍ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَقْبَلُ الْقَاضِي الْبَيِّنَةَ عَلَى الْإِفْلَاسِ

١٣٤٨ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا كَانَ فَقْرُ الْمَدْيُونِ وَإِفْلَاسُهُ ظَاهِرًا، وَكَانَ دَيْنُهُ بَدَلًا عَمَّا هُوَ مَالٌ، هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ عَاجِلًا، وَيَقْبَلَ الْبَيِّنَةَ عَلَى إِفْلَاسِهِ، وَيُخَلِّي سَبِيلَهُ بِحَضْرَةِ خَصْمِهِ أَمْ لَا؟

١٣٤٩ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَهُ ذَلِكَ، فَمَنْ يَسْأَلُ عَنْهُ؟

١٣٥٠ = وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي هَذَا لَفْظُ الشَّهَادَةِ أَمْ لَا؟

١٣٥١ = وَهَلْ يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ حَالِ الْمُنَازَعَةِ وَعَدَمِهَا؟

١٣٥٢ = وَهَلْ يُعَدُّ مُوسِرًا بِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ أَمْ لَا؟

(٢) فِي س: نَصَف.  
(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ س، ع.

(١) فِي ك: مَعِيَلًا.  
(٣) فِي ع: وَلَا.

١٣٤٨ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، لِلْقَاضِي ذَلِكَ، قَالَ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) بَعْدَ ذِكْرِ الْحَبْسِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي مُدَّتِهِ: هَذَا إِذَا كَانَ أَمْرُهُ - يَعْنِي الْمَدْيُونُ - مُشْكِلًا، أَمَا إِذَا كَانَ فَقْرُهُ ظَاهِرًا يَسْأَلُ الْقَاضِي عَنْهُ عَاجِلًا، وَيَقْبَلُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْإِفْلَاسِ، وَيُخَلِّي سَبِيلَهُ بِحَضْرَةِ خَصْمِهِ.

١٣٤٩ ج = وَإِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ [س ١٩٧ ب /] عُسْرَتِهِ مِنْ جِيرَانِهِ وَأَصْدِقَائِهِ وَأَهْلِ سُوقِهِ مِنَ الثَّقَاتِ دُونَ الْمُسَاقِ، فَإِذَا قَالُوا: لَا نَعْرِفُ لَهُ مَالًا. كَفَى.

١٣٥٠ ج = وَلَا يُشْتَرَطُ فِي هَذَا لَفْظُ<sup>(١)</sup> الشَّهَادَةِ.

١٣٥١ ج = ثُمَّ قَالَ: هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ مُنَازَعَةً، وَأَمَا إِذَا كَانَتْ مُنَازَعَةً بَيْنَ الطَّالِبِ وَالْمَدْيُونِ، بَأَنَّ قَالَ الطَّالِبُ: إِنَّهُ مُوسِرٌ، وَقَالَ الْمَدْيُونُ: إِنَّهُ مُعْسِرٌ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ، فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ مُعْسِرٌ؛ خَلَّى سَبِيلَهُ، وَلَا تَكُونُ هَذِهِ شَهَادَةً عَلَى النَّفْيِ، فَإِنَّ الْإِعْسَارَ بَعْدَ الْيَسَارِ أَمْرٌ حَادِثٌ، (فَتَكُونُ)<sup>(٢)</sup> شَهَادَةً بِأَمْرِ حَادِثٍ لَا بِالنَّفْيِ، نَبَهَ (عَلَى هَذَا)<sup>(٣)</sup> الشَّيْخُ حُسَامُ الدِّينِ السُّغْنَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمَسْأَلَةُ شَهِيرَةٌ.

١٣٥٢ ج = وَلَا يُعَدُّ مُوسِرًا بِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْحَجْرِ، فَلَا يُعَدُّ بِشَيْبِهِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا غَنِيًّا، وَيُتْرَكُ لَهُ دَسْتُ، وَقِيلَ: دَسْتَانٍ، وَكَذَلِكَ مَنْزِلُهُ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَجُوزُ تَطْيِينُ الْبَابِ عَلَى الْمَحْبُوسِ

١٣٥٣ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا امْتَنَعَ الْمَدْيُونُ<sup>(٤)</sup> عَنْ وِفَاءِ الدِّينِ حَتَّى حُبِسَ فِي حَبْسِ الْقَاضِي، وَالْحَالُ أَنَّ لَهُ مَالًا يُمَكِّنُهُ الْوَفَاءُ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ (مُتَمَرِّدٌ وَمُتَعَنِّتٌ فِي)<sup>(٥)</sup> بَقَائِهِ

(٢) فِي س، ك: تَكُونُ.

(٤) فِي ع: الْمَدِينُ.

(١) فِي ع: لَفْظَةٌ. وَفِي ك: الْلَفْظُ.

(٣) فِي ك: عَلَيْهِ.

(٥) فِي ك: تَمَرَّدٌ وَامْتَنَعَ مَتَعَنَّتَا مِنْ.

فِي الْحَبْسِ، وَامْتِنَاعِهِ مِنَ الْوَفَاءِ، فَهَلْ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لِلدَّائِنِ أَنْ يَسْأَلَ الْقَاضِيَ فِي تَطْيِينِ بَابِ الْحَبْسِ عَلَيْهِ؛ لِيُضَيَّقَ عَلَيْهِ إِلَّا فُرْجَةً يَتَنَاوَلُ مِنْهَا الطَّعَامَ أَمْ لَا؟ [ك/١٧٠]

١٣٥٤ = وَهَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يَبِيعَ مَالَهُ فِي وَفَاءِ ذَيْنِهِ أَمْ لَا؟

١٣٥٤ ج = أَجَابَ: أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَيُؤَبَّدُ حَبْسُهُ إِلَى أَنْ يَبِيعَ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَيَبِيعُ الْقَاضِي ذَلِكَ عَلَيْهِ وَيُوفِّي الدَّيْنَ، وَيَقُولُهُمَا يُفْتَى، كَمَا فِي (الِاخْتِيَارِ) وَغَيْرِهِ، وَيَبِيعُ الْعَقَارَ كَمَا (يَبِيعُ) <sup>(١)</sup> الْمُنْقُولَ عَلَى الصَّحِيحِ، كَمَا صَحَّحَهُ الشَّيْخُ قَاسِمٌ، قَالُوا: وَعَلَى قَوْلِهِمَا يَتْرَكُ لَهُ دَسْتُ مَنْ ثِيَابَ بَدَلَةٍ، وَيُبَاعُ الْبَاقِي، [ع/١٥٤] وَإِذَا أُمِّكَنَهُ الْاجْتِرَاءُ بِدُونِ الثِّيَابِ الَّتِي عَلَيْهِ وَالْعَقَارِ الَّذِي يَسْكُنُهُ يَبِيعُهُ الْقَاضِي وَيُوفِّي بَعْضَ ثَمَنِهِ الدَّيْنَ أَوْ بَعْضَهُ، وَيَشْتَرِي لَهُ مَا هُوَ دُونَهُ، قَالُوا: وَيَبِيعُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ حَتَّى يَبِيعَ اللَّبَدَ فِي الصَّيْفِ وَالنَّطْعَ فِي الشِّتَاءِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَاضِيَ نُصِبَ نَاطِرًا، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْظُرَ (لِلْمَدِينِ) <sup>(٢)</sup> كَمَا [ط/٤] يَنْظُرُ لِلدَّائِنِ <sup>(٣)</sup>، فَيَبِيعُ مَا كَانَ أَنْظَرَ لَهُ.

١٣٥٣ ج = وَأَمَّا تَطْيِينُ الْبَابِ؛ فَقَدْ ذَكَرَ فِي (جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى) أَنَّ بَعْضَ الْقَضَاةِ فَعَلَهُ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَجُوزُ الضَّرْبُ، لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَى الْحَبْسِ، وَفِي (الْبَحْرِ) قَالَ بِهِ الْإِمَامُ [الْأَرْسَابِنْدِيُّ] <sup>(٤)</sup>، وَقَالَ الْقَاضِي: الرَّأْيُ فِيهِ إِلَى الْقَاضِي.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ لِأَصْحَابِنَا <sup>(٥)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في س: في بيع. (٢) في ك: للمديون. (٣) في ع: إلى الدائن.

(٤) في النسخ: الأرسابيدي، وهو تصحيف. وأرسابند من قرى مرو على فرسخين منها، كان بها جماعة من المحدثين والعلماء. ينظر: «الأنساب» للسمعاني (١/١١١)، و«البحر الرائق» (٦/٣٠٨).

(٥) في س: أصحابنا.

لَا يَحْبِسُ الْقَاضِي الْمَدْيُونِ إِنْ عَلِمَ أَنَّ لَهُ مَالًا غَائِبًا

١٣٥٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ثَبَتَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِأَخْرَ بِإِقْرَارِهِ وَهُوَ مُعْسِرٌ، غَيْرَ أَنَّ لَهُ مَالًا فِي بِلَادِ الْإِفْرَنْجِ الَّتِي هِيَ دَارُ الْحَرْبِ، وَلَا وُصُولَ لَهُ إِلَيْهِ، هَلْ يُعَدُّ مُوسِرًا بِهِ فَيُؤَبَّدُ حَبْسُهُ أَمْ لَا فَيُخَلَّى سَبِيلَهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ، إِمَّا بِوُصُولِهِ إِلَيْهِ [س ١١٩٨ / ١] أَوْ بِطَرَوْ<sup>(١)</sup> مَالٍ آخَرَ لَهُ؟

أَجَابَ: لَا يُعَدُّ مُوسِرًا بِذَلِكَ وَيُخَلَّى سَبِيلَهُ، فِيهِ (الْخُلَاصَةُ، وَالْبَرَازِيَّةُ) وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ - وَاللَّفْظُ لِلْكِتَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ - فَإِنْ كَانَ لِلْمَحْبُوسِ مَالٌ بِبِلَدَةٍ أُخْرَى يُطْلَقُهُ بِكَفَيْلٍ، وَفِي (الْبَحْرِ): وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْقَاضِي لَا يَحْبِسُ الْمَدْيُونِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ لَهُ مَالًا غَائِبًا، وَفِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) ذَكَرَ فِي (الْهِدَايَةِ) قَالَ: وَإِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ عِنْدَ الْقَاضِي، وَطَلَبَ صَاحِبُ الْحَقِّ حَبْسَ غَرِيمِهِ لَمْ يُعَجَّلْ بِحَبْسِهِ، وَأَمْرُهُ بِدَفْعِ مَا عَلَيْهِ، وَهَذَا إِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ بِإِقْرَارِهِ، أَمَّا إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ؛ حَبْسَهُ. كَمَا ثَبَتَ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا نَصَبَ الْقَاضِي أَمِينًا لِيَضْبُطَ مَالِ الْمَيِّتِ

لِلْوَارِثِ الْغَائِبِ وَالْقَاصِرِ؛ لَا يَكُونُ كَالْقَاضِي

١٣٥٦ = سُئِلَ فِي أَمِينِ الْقَاضِي الَّذِي نَصَبَهُ لِيَضْبُطَ مَالِ الْمَيِّتِ<sup>(٢)</sup> لِلْوَارِثِ الْغَائِبِ وَالْقَاصِرِ، هَلْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْقَاضِي فِيمَا عَدَا (مَا)<sup>(٣)</sup> اسْتِثْنَاهُ صَاحِبُ الْأُسْبَاهِ حَتَّى فِي نَفْيِ الْيَمِينِ عَنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْمُرَادُ بِالْأَمِينِ الْمَذْكُورِ الَّذِي لَا تَلَحُّقُهُ الْعُهُدَّةُ، الَّذِي قَالَ لَهُ الْقَاضِي: جَعَلْتُكَ أَمِينًا فِي بَيْعِ هَذَا الشَّيْءِ، (لَا الَّذِي نَصَبَهُ)<sup>(٤)</sup> لِيَضْبُطَ الْمَالَ فَقَطُّ، فَإِنَّهُ

(١) فِي ك: طريان. والطرؤ لغة في الطروء. ينظر: «تاج العروس» (ط ر أ).

(٢) فِي ك: الْيَتِيمِ.

(٣) فِي ك: الَّذِي. وَفِي س (لَا الَّذِي نَصَبَ).

(٤) فِي ع: لَا الَّذِي نَصَبَ، وَفِي ك: كَالَّذِي نَصَبَ.

لَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ، وَالْمُرَادُ بِالْعُهُدَةِ مَا يَلْحَقُ الْبَائِعَ فِي الْمَبِيعِ عِنْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَالرَّدُّ عِنْدَ الْعَيْبِ<sup>(١)</sup> وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْقَاضِي فِي عَدَمِ لُحُوقِ الْعُهُدَةِ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَوْ لَزِمَتْهُ لَأَمْتَنَعَ النَّاسُ مَنْ تَقَلَّدَ الْقَضَاءِ، وَحُكْمُ أَمِينِهِ كَحُكْمِهِ فِي ذَلِكَ، فَنَبِي (الْكَنْزِ) وَغَيْرِهِ: لَوْ بَاعَ الْقَاضِي أَوْ أَمِينُهُ عَبْدًا لِلْغُرْمَاءِ، وَأَخَذَ الْمَالَ فَضَاعَ، وَاسْتُحِقَّ الْعَبْدُ، لَمْ يَضْمَنْ. اهـ. قَالَ فِي (الْبَحْرِ) أَي: الْبَائِعُ الثَّمَنَ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْقَاضِي قَائِمٌ مَقَامَ الْخَلِيفَةِ، وَهُوَ لَا ضَمَانَ [ك١٧٠ب/]. عَلَيْهِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْقَاضِي، وَأَمِينُ الْقَاضِي كَالْقَاضِي، ثُمَّ قَالَ: وَأَشَارَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَنَّ الْعَبْدَ لَوْ ضَاعَ مِنْهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ إِلَى الْمُشْتَرِي لَمْ يَضْمَنْ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، وَإِلَى أَنَّ أَمِينَهُ لَوْ قَالَ: بَعْتُ وَقَبَضْتُ الثَّمَنَ وَقَضَيْتُ الْغَرِيمَ، صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ وَعُهُدَةٍ؛ إِحْقَاقًا بِالْقَاضِي، كَذَا فِي (شَرْحِ التَّلْخِصِ)، ثُمَّ قَالَ: يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْيَمِينِ وَالنُّكُولِ؛ أَي: فِي تَحْلِيفِ الْمُخَدَّرَةِ عَدَّ قَوْلِهِ، فَعَلَى هَذَا: الْمُسْتَحْلَفُ لَيْسَ بِأَمِينِهِ، وَإِلَّا قُبِلَ قَوْلُهُ فِي الْيَمِينِ وَالنُّكُولِ وَرُحْدَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا زَوَّجَهَا وَكَيْلُهَا بِدُونِ مَهْرِ الْمِثْلِ

١٣٥٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الَّتِي عَقَدَ لَهُ نِكَاحَهَا وَكَيْلُهَا، وَلَمْ يَكُنْ وَلِيًّا فِي النِّكَاحِ بِدُونِ مَهْرِ الْمِثْلِ، بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا وَالْإِصَابَةِ، ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، فَادَّعَى وَكَيْلُهَا عَلَى [ع١٥٤ب/] الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَهُوَ كَذَا - زِيَادَةٌ عَلَى الْمُسَمَّى - لَدَى حَاكِمِ شَافِعِيٍّ الْمَذْهَبِ لِفَسَادِ النِّكَاحِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ بَغِيرِ وَلِيِّ شَرْعِيٍّ، وَيُطَالِبُهُ بِذَلِكَ، وَسَأَلَ سُؤَالَهُ عَنِ ذَلِكَ، فَسُئِلَ فَأَجَابَ بِالْإِعْتِرَافِ بِكَوْنِهِ بَغِيرِ وَلِيِّ وَبِدُونِ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَأَنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ [س١٩٨ب/] وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ

(١) فِي ك: الْبَيْعِ.

سِوَى الْمُسَمَّى لِصِحَّتِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَذْكُورِ، وَلَمْ يَكُنْ حَكَمَ بِصِحَّتِهِ حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ يَرَى صِحَّتَهُ، وَسَأَلَ كُلُّ مِنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ مِنَ الْحَاكِمِ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا يَرَاهُ فِي ذَلِكَ، فَاسْتَخَارَ اللَّهُ تَعَالَى وَحَكَمَ بِبُطْلَانِ النِّكَاحِ، وَوَجُوبِ مَهْرِ الْمِثْلِ بِالْوَطْءِ، وَبُطْلَانِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ حُكْمًا مُسْتَوْفِيًا شَرَائِطَهُ الشَّرْعِيَّةَ، فَهَلْ يَنْفُذُ حُكْمُ الْقَاضِي الشَّافِعِيِّ بِذَلِكَ، وَيَلْزَمُهُ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَيَحِلُّ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ نِكَاحَهُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ تَحْلِيلٍ؟

١٣٥٨ = وَإِذَا رُفِعَ ذَلِكَ إِلَى حَاكِمٍ حَنْفِيٍّ يُمِضِيهِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ تَقْضُهُ أَمْ لَا؟

١٣٥٧ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْفُذُ حُكْمُهُ بِذَلِكَ.

١٣٥٨ ج = وَيَجِبُ عَلَى مَنْ رُفِعَ إِلَيْهِ مِنَ الْقَضَاةِ إِمْضَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ فِيهِ، فَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ - وَمِنْهَا (الْعُدَّةُ، وَمَجْمُوعُ النَّوَازِلِ) - : لِلْقَاضِي أَنْ يَبْعَثَ لِلشَّافِعِيِّ أَنْ يُبْطِلَ نِكَاحًا عَقِدَ بِشَهَادَةِ الْفَسَقَةِ؛ وَلِلْحَنْفِيِّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْحُكْمِ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِهِ، وَكَذَا فِي نِكَاحِ بِلَا وَوَلِيِّ لَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ الْمُحَلَّلِ إِذَا حُكِمَ [ص ٥ /] بِصِحَّتِهِ، وَأَنْ لَا يَتَعَاطَى الطَّلَاقُ؛ أَخْذًا بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَفِيهَا: لَوْ بَعَثَ إِلَى شَافِعِيِّ لِيَعْقِدَ بَيْنَهُمَا وَيَحْكُمَ بِالصَّحَّةِ؛ جَازَ، وَبِهَذَا الْحُكْمِ لَا يَظْهَرُ أَنَّ النِّكَاحَ الْأَوَّلَ حَرَامٌ أَوْ فِيهِ شُبْهَةٌ، وَفِي (صَدْرِ الشَّرِيعَةِ): إِذَا قَضَى الْقَاضِي وَرُفِعَ حُكْمُهُ إِلَى قَاضٍ آخَرَ يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْضَاؤُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُخَالِفًا لِلْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الشَّهِيرَةِ، وَالنُّقُولُ بِهَا كَثِيرَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا فَسَخَ قَاضٍ النِّكَاحَ لِعُسْرَةِ الزَّوْجِ لَا يُنْقَضُ

١٣٥٩ = سُئِلَ فِي مُعْسِرٍ لَا يَمْلِكُ الْمَهْرَ، عَقَدَ نِكَاحَهُ عَلَى أَرْمَلَةٍ مُعْسِرَةٍ لَهَا أَيَّامٌ بَعْبَارَتِهَا، وَغَابَ عَنْهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا مِنَ الْإِعْسَارِ وَعَدَمِ الْقُدْرَةِ وَالْيَسَارِ، هَلْ إِذَا فَسَخَ الْحَاكِمُ الشَّافِعِيُّ نِكَاحَهُ عَنْهَا بِسَبَبِ ذَلِكَ يَنْفُذُ وَلَا يَقْدِرُ قَاضٍ عَلَى إِبْطَالِ فَسْخِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ أَمْ لَا؟



أَجَاب: نَعَمْ، يَنْفُذُ وَلَا يُنْقَضُ حُكْمُهُ، فِيهِ (فَتَاوَى قَارِيِ الْهِدَايَةِ): سُئِلَ عَنِ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ عِنْدَ قَاضِيٍّ أَنَّ زَوْجَهَا سَافَرَ عَنْهَا وَلَمْ يَتْرُكْ لَهَا نَفَقَةً، وَطَلَبَتْ [ك ١٧١/١] فَسَخَّ نِكَاحَهَا بِذَلِكَ، وَأَقَامَتْ بَيْنَةَ عَلَى ذَلِكَ، وَحَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ يَرَى ذَلِكَ وَفَسَخَّ عَنْهَا، فَهَلْ يَجُوزُ لِلْحَنْفِيِّ أَنْ يُزَوِّجَهَا، وَإِذَا حَضَرَ الْأَوَّلُ مَا حُكْمُهُ؟ أَجَاب: إِذَا أَقَامَتْ بَيْنَةَ عِنْدَ الْقَاضِيِّ أَنَّ الزَّوْجَ غَابَ عَنْهَا وَلَمْ يَتْرُكْ لَهَا نَفَقَةً، وَطَلَبَتْ مِنَ الْقَاضِيِّ فَسَخَّ النِّكَاحَ وَهُوَ يَرَى ذَلِكَ فَفَسَخَ؛ نَفَذَ الْفَسْخَ، وَهُوَ قِضَاءٌ عَلَى الْغَائِبِ، وَفِي الْقِضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ عِنْدَنَا رِوَايَتَانِ؛ مِنْهُنَّ مَنْ رَأَاهُ نَافِذًا، وَمِنْهُنَّ مَنْ لَمْ يَرَهُ نَافِذًا.

فَعَلَى الْقَوْلِ بِنَفَاذِهِ يَسُوعُ لِلْحَنْفِيِّ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنَ الْغَيْرِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَإِذَا حَضَرَ الزَّوْجَ وَأَقَامَ بَيْنَةَ عَلَى خِلَافِ مَا ادَّعَتْ [س ١٩٩/١] مِنْ تَرْكِهَا بِلا نَفَقَةٍ لَا تُقْبَلُ بَيْنَتُهُ، وَالْبَيْنَةُ الْأُولَى تَرَجَّحَتْ بِالْقِضَاءِ، فَلَا تَبْطُلُ بِالثَّانِيَةِ. اهـ.

وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا)؛ فِي الْمَدْحُولِ بِهَا، أَمَا غَيْرُ الْمَدْحُولِ بِهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَمِثْلُ هَذَا عَمَلٌ بِقَوْلِهِ لَعْنًا: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النِّسَاءُ: ١]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَنْفُذُ قِضَاءُ شَافِعِيِّ الْمَذْهَبِ عَلَى غَائِبٍ  
فِيمَا دَعَتْ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ مِنْ نَحْوِ طَلَاقٍ

١٣٦٠ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ قَضَى شَافِعِيُّ الْمَذْهَبِ [ع ١٥٥/١] عَلَى غَائِبٍ فِيمَا دَعَتْ

الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ مِنْ نَحْوِ طَلَاقٍ، هَلْ يَنْفُذُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: نَعَمْ، يَنْفُذُ فِي أَظْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَصْحَابِنَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَمَا فِي (الْخُلَاصَةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا مُدَّةً طَوِيلَةً، فَرَفَعَتِ الْأَمْرَ

إِلَى نَائِبِ شَافِعِيِّ فَمَسَخَ النِّكَاحَ

١٣٦١ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ سَنَةً بِلَا تَفْقَةٍ، وَلَا مَالٍ لَهُ حَاضِرٌ فِي الْمِصْرِ، رَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى النَّائِبِ الشَّافِعِيِّ، وَطَلَبَتْ مِنْهُ فَسْخَ نِكَاحِهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَحَكَمَ بِفَسْخِ نِكَاحِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمُقَرَّرِ فِي مَذْهَبِهِ، فَهَلْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ؟

١٣٦٢ = وَعَلَى تَقْدِيرِهَا فَهَلْ هِيَ عِدَّةٌ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ؟

١٣٦٣ = وَهَلْ لِلْقَاضِي الْحَنَفِيِّ تَعَرُّضٌ لِمَا صَدَرَ مِنَ النَّائِبِ الشَّافِعِيِّ بِتَنْفِيذٍ أَوْ بِنَقْضٍ، حَيْثُ لَمْ يَتَرَفَعْ إِلَيْهِ فِيهِ خِصْمَانِ؟

١٣٦١ ج = أَجَابَ: قَدْ اضْطَرَبَ كَلَامُ عُلَمَائِنَا فِي مَسْأَلَةِ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ وَلَهُ، وَآرَاؤُهُمْ وَبَيَانُهُمْ، وَلَمْ يُصَفْ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ أَصْلٌ قَوِيٌّ ظَاهِرٌ تُبْنَى عَلَيْهِ الْفُرُوعُ بِلَا اضْطِرَابٍ وَلَا إِشْكَالٍ، فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْتَاطَ وَيَتَأَمَّلَ وَيُلَاحَظَ الْحَرَجُ وَالضَّرُورَاتُ؛ فَإِنَّهَا تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ، فَمَا بِالْكَ فِي الثَّابِتِ بِاجْتِهَادِ مُجْتَهِدٍ، أَجْمَعَتِ<sup>(١)</sup> النَّاسُ عَلَى صِحَّةِ اجْتِهَادِهِ وَعِلْمِهِ وَرُحْدِهِ وَوَرَعِهِ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ قَالَ فِي جَوَازِ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ مِثْلَهُ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ وَعَلِمَ مَا لِحَقَّ النِّسَاءِ مِنَ الضَّرَرِ وَالْمَشَقَّةِ بِغَيْبَةِ أَرْوَاجِهِنَّ، كَمَسْأَلَةِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ فَعَلَى الْمُفْتِي - وَإِنْ كَانَ حَنَفِيًّا - أَنْ يُفْتِيَ بِجَوَازِ الْفَسْخِ الصَّادِرِ مِنَ الْقَاضِي، وَإِنْ كَانَ نَائِبًا؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْأَصِيلِ<sup>(٢)</sup>.

(١) في ك: اجتمعت.

(٢) في ع: الأصل.

١٣٦٢ ج = وَعَلَيْهَا عِدَّةُ الطَّلَاقِ بِلا شَكٍّ لِأَنَّهُ حُكْمٌ بِفَسْخِ النِّكَاحِ، وَهُوَ مُوجِبٌ لِعِدَّةِ الطَّلَاقِ وَلَيْسَ بِحُكْمٍ بِمَوْتِ (١) الغَائِبِ.

١٣٦٣ ج = وَلَيْسَ لِقَاضٍ مِنَ الْقُضَاةِ نَقْضُهُ، أَي: نَقْضُ حُكْمِ النَّائِبِ الشَّافِعِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ تَرَكَهَا زَوْجُهَا خَالِيَةً مِنَ الْفِرَاشِ وَالنَّفَقَةِ،  
فَرَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى شَافِعِيٍّ، فَقَضَى بِالْفُرْقَةِ

١٣٦٤ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَتَرَكَهَا خَالِيَةً [ك ١٧١ ب /] مِنَ الْفِرَاشِ وَالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ وَالْمَعَاشِ، وَأَدَّتْ بِهَا الضَّرُورَاتُ وَالْمَحَنُ لِعَدَمِ النَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ وَالسَّكَنِ، وَلَا يَتَيَسَّرُ لَهَا الْإِسْتِدَانَةُ، وَلَا تَسْتَطِيعُ مَشَقَّةَ الْكَسْبِ وَالْمَهَانَةِ، فَرَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْقَاضِيِ الشَّافِعِيِّ، وَقَضَى بِالْفُرْقَةِ عَلَى قَاعِدَةِ مَذْهَبِهِ مُسْتَوْفِيًا لِشَرَايِطِهِ، هَلْ يَنْفُذُ قَضَاؤُهُ، وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ وَإِبْطَالُهُ لِمُؤَافَقَتِهِ لِمَذْهَبِهِ وَوُقُوعِهِ فِي مَحَلِّ الضَّرْرِ وَمَوْضِعِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْفُذُ [ط ٦، س ١٩٩ ب /] لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ وَالْحَرَجِ، وَقَدْ أَفْتَى بِهِ مِنْ (يُعْتَدُّ بِهِ) (٢) مِنْ عُلَمَائِنَا لَمَّا رَأَى مِنْ وَاضِحِ الْحُجَجِ بِمَا يَلْحَقُهَا مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالضَّرْرِ وَعَدَمِ تَيَسُّرِ الْإِسْتِدَانَةِ فِي زَمَانِنَا الَّذِي قَلَّ فِيهِ عَمَلُ الْخَيْرِ، فَلَا يَجُوزُ وَالْحَالُ (٣) هَذِهِ التَّعَرُّضُ لَهُ بِإِبْطَالِهِ؛ لِمَا فِي إِبْطَالِهِ مِنَ الْإِضْرَارِ وَسُوءِ الْحَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا حَكَّمَ الْقَاضِيِ بِمَنْعِ الشَّفِيعِ  
لِتَخْلُفِ شَرْطِ لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ

١٣٦٥ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا حَكَّمَ الْقَاضِيِ بِمَنْعِ الشَّفِيعِ عَنِ الشَّفَعَةِ بِسُقُوطِهَا

(٣) فِي ع: وَالْحَالَةِ.

(٢) فِي ك: يَعْتَمَدُ.

(١) فِي ك: مَوْتِ.

لِتَخْلَفَ شَرْطُ شَرْعِيٍّ مِنْ شُرُوطِهَا الشَّرْعِيَّةِ الْمُقَرَّرَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، هَلْ يُنْقَضُ حُكْمُهُ  
بِلَا مُوجِبٍ شَرْعِيٍّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ اسْتَدَدَ<sup>(١)</sup> الْحُكْمُ إِلَى دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَوَأْفَقَ قَوْلًا صَحِيحًا فِي  
الْمَذْهَبِ نَقْدًا وَلَا يُنْقَضُ، وَمَسْأَلَةُ الْقَضَاءِ فِي الْمُجْتَهَدِ فِيهِ مَعْلُومَةٌ، وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا  
كَانَ مُجْتَهِدًا نَقْدًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا وَعَلِمَ مَحَلَّ الْخِلَافِ، فَكَذَا عَلَى الْأَصَحِّ  
مَا لَمْ يَشْرُطْ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ أَنْ يَحْكُمَ بِالصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى،  
فَإِذَا شَرَطَهُ لَا يَنْفُذُ مِنْ أَحْكَامِهِ إِلَّا مَا وَافَقَ الصَّحِيحَ؛ لِأَنَّهُ مَعزُولٌ عَمَّا سِوَاهُ، وَهَذَا  
مَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### الْقَضَاءُ يَتَخَصَّصُ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

#### وَالْحَوَادِثِ وَالْأَشْخَاصِ

١٣٦٦ = سُئِلَ: [ع ١٥٥ ب /] فِيمَا لَوْ مَنَعَ مَوْلَانَا السُّلْطَانُ قَضَاتَهُ عَنْ سَمَاعِ

مَا مَضَى عَلَيْهِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً مِنَ الدَّعَاوَى، هَلْ يَسْتَمِرُّ ذَلِكَ أَبَدًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَسْتَمِرُّ ذَلِكَ أَبَدًا، بَلْ إِذَا أَطْلَقَ السَّمَاعُ لِلْمَمْنُوعِ بَعْدَ الْمَنْعِ؛ جَازَ،  
وَكَذَا لَوْ وُلِّيَ غَيْرُهُ وَأَطْلَقَ لَهُ ذَلِكَ؛ يَجْرِي<sup>(٢)</sup> عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَيَسْمَعُ كُلُّ دَعْوَى، وَكَذَا  
لَوْ مَاتَ السُّلْطَانُ وَوُلِّيَ سُلْطَانٌ غَيْرُهُ، فَوَلَّى قَاضِيًا وَلَمْ يَمْنَعُهُ بَلْ أَطْلَقَ لَهُ قَائِلًا:  
وَلَيْتَكَ لِتَقْضِيَ بَيْنَ النَّاسِ؛ جَازَ لَهُ سَمَاعُ كُلِّ دَعْوَى إِذَا أَتَى الْمُدَّعِي بِشَرَايِطِ صِحَّتِهَا  
الشَّرْعِيَّةِ الْمُقَرَّرَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْقَاضِيَّ وَكَيْلَ عَنِ السُّلْطَانِ، وَالْوَكِيلُ  
يَسْتَفِيدُ التَّصَرُّفَ مِنْ مُوَكَّلِهِ، فَإِذَا خَصَّصَ لَهُ تَخَصُّصًا، وَإِذَا عَمَّمَ بِهِ تَعَمُّمًا، وَالْقَضَاءُ  
يَتَخَصَّصُ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْحَوَادِثِ وَالْأَشْخَاصِ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى

(٢) في ك: لا يجوز.

(١) في ك: اسند.

عَلَيْهِ فِي الْمَنْعِ وَالْإِطْلَاقِ، فَالْمَرْجِعُ هُوَ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ وُجُوبَ سَمَاعِ الدَّعْوَى وَعَدَمَهُ خَاصٌّ بِهِ، لَا تَعْلُقُ لِلْمُتَدَاعِيَيْنِ بِهِ، فَإِذَا قَالَ: مَنْعَنِي السُّلْطَانُ عَنِ سَمَاعِهَا؛ لَا يُنَازَعُ فِي ذَلِكَ، وَإِذَا قَالَ: أَطْلَقَ لِي سَمَاعَهَا؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَا لَمْ يُثْبِتِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ الْمَنْعَ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ لِخُضْمِهِ، فَيَتَبَيَّنُ<sup>(١)</sup> بُطْلَانُ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَاضِيًا فِي مَا مُنِعَ عَنْهُ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرَّعِيَّةِ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا أَتَاهُ خَبَرٌ بِالْمَنْعِ مِنْ عَدْلِ أَوْ كِتَابٍ أَوْ رَسُولٍ عَمِلَ بِهِ، كَمَا يَعْمَلُ بِالْمُشَافَهَةِ مِنَ السُّلْطَانِ، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ وَكَيْلٌ عَنْهُ وَعَلِمَ أَحْكَامَ الْوَكَيْلِ؛ اسْتَخْرَجَ مَسَائِلَ كَثِيرَةً تَعْلُقُ بِهَذَا الْمَبْحَثِ، وَهَانَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، وَانْكَشَفَ لَهُ الْحَالُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَاضٍ وُلِّيَ عَلَى إِقْلِيمٍ فَاشْتَرَى مِنْهُ رَجُلٌ حُكُومَةَ بَعْضِ نَوَاحِي ذَلِكَ الْإِقْلِيمِ

١٣٦٧ = سُئِلَ فِي قَاضٍ وَوَلَّاهُ السُّلْطَانُ وَلايَةَ إِقْلِيمٍ مِنْ بَعْضِ أَقَالِيمِ مَمَالِكِهِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَاشْتَرَى مِنْهُ رَجُلٌ حُكُومَةَ [س ٢٠٠، ك ١١٧٢ /] بَعْضِ نَوَاحِي ذَلِكَ الْإِقْلِيمِ فِي مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ بِمَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ، فَهَلْ تَكُونُ أَحْكَامُ ذَلِكَ الرَّجُلِ فِي تِلْكَ النَوَاحِي أَصَالَةً أَمْ نِيَابَةً، أَمْ لَا تَكُونُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَلَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ مَا يُبَاغُ وَيُسْتَرَى، كَيْفَ لَا وَقَدْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ التِّزَامَ وَقَائِعَ غَيْرِ مَعْهُودَةٍ فِي أَزْمِنَةٍ غَيْرِ مَعْلُومَةٍ، عَلَى أَنَّ مَا سَيَحْضُلُ مِنَ الدَّرَاهِمِ مِنَ الْوَقَائِعِ الَّتِي سَتَقَعُ تَكُونُ مَحْضُولاً لِلْقَاضِيِ، (فَهَذَا)<sup>(٢)</sup> الْمَحْضُولُ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الرِّشْوَةِ، (فَلَا تَصِحُّ تَوَلِيَّتُهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَلَا تَنْفُذُ قَضَايَاهُ، أَوْ)<sup>(٣)</sup> يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْأَجْرَةِ فِي نَظِيرِ كِتَابَةِ الْوَقَائِعِ وَالسَّجَلَاتِ، فَيَجُوزُ أَخْذُهُ ذَلِكَ الْمَبْلَغِ إِذَا كَانَ أَجْرَ الْمِثْلِ حَيْثُ جَوَّزَهُ الْفُقَهَاءُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُقَرَّرٌ

(١) في ع، ك: فبين. وفي س (فتبين).

(٢) في س: فهل.

(٣) في ك: قال ويصح توليته ولا تنفذ قضاياه و.

فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَلَكِنْ هَذَا الْأَخْذُ قَبْلَ الْعَمَلِ وَعَلَى عَمَلِ الْغَيْرِ، فَإِنَّ هَذَا الْغَيْرَ لَا يَتَبَرَّعُ لِلْقَاضِي بِأَجْرَةٍ عَمَلِهِ، بَلْ غَرَضُهُ مِنْ نِيَابَةِ الْقَاضِي التَّسَلُّطُ عَلَى النَّاسِ وَأَخْذُ أَمْوَالِهِمْ بِجَاهِ الْحُكُومَةِ، فَلِذَلِكَ<sup>(١)</sup> رَضِيَ بِدَفْعِ مَبْلَغٍ مِنْ مَالِهِ لِلْقَاضِي، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ مَنْ سَأَلَهُ وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

١٣٦٨ = فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ الْمَنْعُ مِنْ تَعَاطِي تِلْكَ الْأُمُورِ وَزَجْرُ مِثْلِ ذَلِكَ الْمُؤَلَّى وَالنَّائِبِ عَنْهُ؟

١٣٦٩ = وَهَلْ يَجِبُ عَلَى عُلَمَاءِ تِلْكَ الْمَمْلَكَةِ الدَّاخِلِينَ تَحْتَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ١٨٧] التَّنْبِيهُ عَلَى حُرْمَةِ مَا ذُكِرَ، وَالْعَرَضُ عَلَى السُّلْطَانِ أَيْدِ اللَّهِ لَتَعْتَاكَ بِهِ الدِّينَ، فَإِنَّهُ إِذَا حَصَلَ مِنْ بَعْضِ وَكَلَاءٍ [ع/١٥٦] السُّلْطَانِ مُصَادَرَةً فِي أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُمْ يَقُومُونَ عَلَيْهِ وَيَرْجُمُونَهُ وَيُعَرِّضُونَ فِيهِ لِلسُّلْطَانِ، فَلَأَنَّ<sup>(٣)</sup> يُفَعَلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ يَصْدُرُ مِنْهُ مَنَقَصَةٌ فِي الدِّينِ وَتَهَاوُنٌ بِالشَّرْعِ الْمُحَمَّدِيِّ، بِاتِّخَاذِهِ حُكُومَةَ الشَّرْعِ شَرَكًا لِتَحْصِيلِ حُطَامِ الدُّنْيَا، وَسَبَبًا لِلسُّلْطَانِ عَلَى الرَّعَايَا أَوْلَى، فَإِنْ سَكَتَ الْعُلَمَاءُ وَخِيَارُ النَّاسِ وَعَامَّتُهُمْ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ الْمُنْكَرِ، هَلْ يَكُونُونَ تَارِكِينَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فَيَأْتُمُونَ كُلَّهُمْ، أَمْ لَهُمْ مَخْلَصٌ لِيُوجِهَ السُّكُوتَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الدَّاهِيَةِ الْكُبْرَى وَالْبَلِيَّةِ الْعُظْمَى أَمْ لَا؟

١٣٦٧ ج = أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَتَحَمَّلُ مُجَلَّدًا ضَخْمًا، وَهَيْهَاتَ أَنْ نُشْبِعَ الْقَوْلَ عَلَيْهَا فِيهِ، وَلَكِنْ هُنَا كَلَامٌ مُخْتَصَرٌ إِلَى الْغَايَةِ، وَفِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَتَعْتَاكَ فِي شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْكِفَايَةُ، اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ بِأَنَّ الْكَافِرَ إِذَا

(٢) البخاري: (٧١٤٩).

(١) في ك: فذلك. وفي س (فلذا).

(٣) في ك: فلا.

شَرِبَ الْخَمْرَ فَتَرَّ عَلَيْهِ أَقْرَبَاؤُهُ الدَّرَاهِمَ؛ كَفَرُوا، وَكَذَلِكَ قَالُوا: مُبَارَكٌ [س ٢٠٠ ب /] بَادُ، وَعَلَى هَذَا إِذَا أَخَذَ أَحَدُ الْمَكْسِ وَالضَّرَائِبِ <sup>(١)</sup> مُقَاطَعَةً فَقَالُوا: مُبَارَكٌ بَادُ، وَوَفَعْتُ بِسَرَايِ <sup>(٢)</sup> الْجَدِيدَةِ وَاقِعَةً، وَهِيَ أَنْ وَاحِدًا قَاطَعَ عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ اخْتِسَابِيهَا - أَعْنِي الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ - فَضَرَبُوا عَلَى بَابِهِ طُبُوقَاتٍ وَبُوقَاتٍ، وَنَادَوْا: مُبَارَكٌ بَادُ؛ لِمُقَاطَعَةِ الْإِخْتِسَابِ، وَكَانَ إِمَامَ الْجَامِعِ، فَامْتَنَعْنَا عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ حَتَّى عَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ الْإِسْلَامَ؛ أَخَذًا مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. انْتَهَى. وَأَنْتَ لَا تَرَى فَرْقًا بَيْنَ مُقَاطَعَةِ الْإِخْتِسَابِ وَمُقَاطَعَةِ الْقَضَاءِ، لِأَنَّ كَلَامَ [ك ١٧٢ ب /] مِنْهُمَا فِي الْأَصْلِ طَاعَةٌ، إِقَامَتُهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَعَلَى الْمُقَاطِعِ عَلَى الْقَضَاءِ مَا عَلَى الْمُقَاطِعِ عَلَى الْإِخْتِسَابِ، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ جَوَازِ بَيْعِهِ، بَلْ يُسْأَلُ عَنْ كُفْرٍ مُسْتَحِلِّهِ وَمُتَعَاطِيهِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا أَيْضًا غَيْرَ خَافٍ (إِلَّا) <sup>(٣)</sup> عَلَى عَامِّيٍّ مَا شَمَّ لِلْفِقْهِ رَائِحَةً، وَلِشَيْخِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ ابْنِ سِرَاجِ الدِّينِ الْحَانُوتِيِّ كَلَامٌ فِي الْمَحْضُولِ (الْمُتَجَمِّدِ) <sup>(٤)</sup> لِلنَّائِبِ، مِنْ (كِتَابِيهِ) <sup>(٥)</sup> الْحُجَجِ وَالسَّجَلَاتِ، فِيهِ: أَنَّ دَعْوَى الْمُسْتَنَبِ عَلَيْهِ بِهِ لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى لَا بُدَّ وَأَنْ تَكُونَ بِحَقِّ ثَابِتٍ لَهُ مَعْلُومِ الْجِنْسِ وَالْقَدْرِ، وَهَذَا الْمُدَّعَى لَيْسَ حَقًّا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي مُقَابَلَةِ الْحُكْمِ لَا يَجُوزُ أَخْذُهُ لَا مِنَ النَّائِبِ وَلَا مِنَ الْمُسْتَنَبِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى كِتَابَةِ الصُّكُوكِ وَالْحُجَجِ بِقَدْرِ مَا يَلْحَقُهُ مِنَ الْمَشَقَّةِ، فَهُوَ لِلنَّائِبِ لَا لِلْمُسْتَنَبِ، فَمُطَابَقَتُهُ بِهِ غَيْرُ جَائِزَةٍ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، هَذَا حَاصِلُ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَمَا أَخْلَصَهُ مِنْ جَهَةِ قَوَاعِدِ الْفِقْهِ، وَلَا شُبْهَةٍ أَنْ أَخَذَ <sup>(٦)</sup> الْقَضَاءِ مُقَاطَعَةً إِنْ كَانَ مُسْتَحِلًّا فَهُوَ كُفْرٌ بِلَا شُبْهَةٍ، فَكَيْفَ تَنْفُذُ أَحْكَامِ الْكَافِرِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَحِلٍّ لَهُ فَهُوَ وَمَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ بِالرِّشْوَةِ سَوَاءً، وَقَدْ كَثُرَ نَقْلُ ذَلِكَ، فَقَالُوا قَاطِبَةً: مَنْ أَخَذَ الْقَضَاءَ بِرِشْوَةٍ؛ فَالصَّحِيحُ

(١) في هامش س: الضريبة والضرب ما ضرب على عبد أو ذمي أو غيره من خراج الرأس والجمع ضرائب.

(٢) في ك: سرايا. (٣) ساقطة من ك. (٤) في س: المتخذ.

(٥) في ك: كتب. وفي س (كتاب). (٦) في ع: أخذه.

أَنَّهُ لَا يَصِيرُ قَاضِيًا، وَلَوْ قَضَى لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ، قَالَ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَبِهِ يُفْتَى؛ إِذِ الْإِمَامُ لَوْ قَلَّدَ بِرِشْوَةٍ أَخَذَهَا هُوَ أَوْ قَوْمُهُ وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ لَمْ يَجْزُ تَقْلِيدُهُ كَقَضَائِهِ بِرِشْوَةٍ.

١٣٦٨ ج = وَلَا تُشَبِّهَهُ أَيضًا فِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ - نَصَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مَنَعُ مُتَعَاطِي ذَلِكَ وَمُعَاقَبَتُهُ بِأَشَدِّ الْعِقَابِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُخِلَّةِ لِهَذَا الدِّينِ الْمَتِينِ.

١٣٦٩ ج = وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى إِعْلَامِهِ أَنْ يُعْلِمَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُهِمَّاتِ الدِّينِ، وَلَا خَلَاصَ لَهُ فِي السُّكُوتِ، وَإِذَا عَلِمَ الْإِمَامُ - أَصْلَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَأَصْلَحَ بِهِ - ذَلِكَ؛ جَازَ لَهُ أَنْ يَتَرَقَّى فِي عِقُوبَتِهِمْ إِلَى الْقَتْلِ؛ لِيَنْزَجِرُوا عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْمُصِيبَةِ الْمُهِلِكَةِ وَالنَّازِلَةِ<sup>(١)</sup> الْمُؤَبِّقَةِ، وَمَا أَقْرَبَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَسْأَلَةِ السُّعَاةِ وَالْأَعْوِنَةِ، وَقَدْ قَالُوا فِيهَا: وَلِفَسَادِ الْمُلْكِ بِسَبَبِ [س ١٢٠١/أ] السُّعَاةِ وَالْأَعْوِنَةِ أَفْتُوا بِأَنَّهُ يُثَابُ قَاتِلُهُمْ، وَأَفْتَى السَّيِّدُ أَبُو شُجَاعٍ بِكُفْرِهِمْ، وَهُوَ لَأَشَدُّ فَسَادًا مِنْهُمْ بِلَا شَكٍّ وَلَا اِزْتِيَابٍ، وَقَدْ أَنْشَدَ بَعْضُ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى فِي طَائِفَةِ الْقَضَاةِ عِنْدَ قَوْلِ أَيْمَتِنَا: لَا يَكْرَهُ التَّقْلِيدُ لِمَنْ هُوَ آمِنٌ مِنَ الظُّلْمِ:

يُعْطِي مُقَاطَعَةً بِمَالٍ يُؤْخَذُ	كَيْفَ السَّلَامَةِ مِنْهُ وَهُوَ بَعْضِرْنَا
مِنْ أَيْنَ أَجْمَعُهُ إِذَا لَا <sup>(٣)</sup> آخِذُ	وَيَقُولُ آخِذُهُ عَلَيَّ كَذَا كَذَا <sup>(٢)</sup>
مَنْ ذَا يَقُولُ لِحُكْمِنَا: لَا يَنْفُذُ	وَيَقُولُ: هَذَا شَرْعُ طَهَ الْمُصْطَفَى
فِي كُفْرِهِمْ بِاللَّهِ يَخْفَى الْمَأْخِذُ	قُلْ لِي آخَا الْفِقْهِ الْقَوِيمِ حَقِيقَةُ

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُطَهِّرُ الدِّينَ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَيُظْهِرُهُ وَيُؤَيِّدُهُ بِأَيْمَتِهِ الْعَالَمِينَ الْعَامِلِينَ، آمِينَ آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في هامش ع: الداھية.

(٢) في ك: وكذا.

(٣) في ع: لا ما.



إِذَا وُلِّيَ لِيَحْكُمَ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ  
فَحَكْمَ بغيرِهِ، يَكُونُ مُخَالَفًا وَلَا يَنْفُذُ

١٣٧٠ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا وُلِّيَ السُّلْطَانُ قَاضِيًا حَنْفِيًّا لِيَحْكُمَ فِي بِلْدَةٍ مُعَيَّنَةٍ بِمَذْهَبِ  
أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، فَحَكَمَ بِمَذْهَبِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فِي قَضِيَّةٍ مُخَالَفَةٍ لِمَذْهَبِ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ، أَيْنَفُذُ حُكْمَهُ فِيهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَنْفُذُ؛ لِأَنَّ السُّلْطَانَ إِنَّمَا وَلَّاهُ لِيَحْكُمَ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَلَا يَمْلِكُ  
الْمُخَالَفَةَ، فَيَكُونُ مَعْرُوضًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ)  
وغيرِهِ، وَسِوَاءِ كَانَ الْقَاضِي عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا، مُقَلِّدًا أَوْ مُجْتَهِدًا، نَاسِيًا أَوْ عَامِدًا،  
وَقَدْ صَرَّحَتِ الْعُلَمَاءُ قَاطِبَةً بِأَنَّ الْقَضَاءَ يَتَخَصَّصُ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْحَوَادِثِ  
وَالْأَشْخَاصِ، فَإِذَا خَصَّهُ السُّلْطَانُ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ حَادِثَةٍ أَوْ شَخْصٍ؛ تَخَصَّصَ،  
وَذَلِكَ لِأَنَّ وِلَايَةَ الْقَاضِي إِنَّمَا هِيَ مُسْتَفَادَةٌ [ك١٧٣/أ] مِنَ السُّلْطَانِ، فَلَا يَنْفُذُ قَضَاؤُهُ  
فِيمَا مَنَعَهُ عَنْهُ، وَحُكْمُهُ فِيهِ كَحُكْمِ بَقِيَّةِ الرَّعَايَا الَّذِينَ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُمْ مِنْ جَانِبِ السُّلْطَانِ  
بِالْقَضَاءِ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ لَا خِلَافَ فِيهِ، إِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا أُطْلِقَ لَهُ وَحَكْمَ  
بِخِلَافِ مَذْهَبِهِ، وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي أَكْثَرَتْ عُلَمَاؤُنَا مِنْ ذِكْرِهَا، وَسَاقَتِ الْخِلَافَ  
وَالْتَفْصِيلَ، وَاخْتَلَفَ فِيهَا الْإِفْتَاءُ وَالتَّرْجِيحُ، وَالْأَصْحَحُ وَالتَّصْحِيحُ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ:

رَأَيْنَا السُّؤَالَ بِهَذَا النَّمَطِ  
وَأَنَّ الْقِيَامَةَ قَامَتْ عَلَى  
فَإِنَّ ذَوِي الْعِلْمِ قَدْ أَجْمَعُوا  
فَهَلْ مُؤْمِنٌ يَتَوَاحَى الْجَزَاءَ  
لِيَذْرِي بِبَعْضِ الَّذِي وَقَعَ  
يُنَادِي هَلُمُّوا لِهَذَا الْغَلَطِ  
يَرَاعُ إِلَى رَقْمِهِ قَدْ نَشَطُ  
عَلَى أَنْ صَاحِبَهُ قَدْ خَلَطُ  
وَيُعْلِمُ مُضْتَبِي الْوَرَى بِالشُّطَطِ  
عَلَيْهِمْ فَيَرْفَعُ هَذَا السُّخَطِ

(١) فِي ع: وَالصَّحِيحُ.

وَشَرَعُ الرَّسُولِ مُصَانٌ فَلَا      يُهَانُ بِمَنْ إِنْ تَوَلَّى خَبَطُ  
وَلِلَّهِ فِي خَلْقِهِ مَا يَشَاءُ      وَفِي عِلْمِهِ عَزْمًا لَمْ يُحَطْ  
فَافْهَمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### التَّنَافِيزُ الْوَاقِعَةُ فِي زَمَانِنَا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ غَيْرِ مُعْتَبَرَةٍ

١٣٧١ = سُئِلَ: فِي التَّنَافِيزِ الْوَاقِعَةِ فِي زَمَانِنَا بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ [س ٢٠١ ب /] عَلَى

مَا فِي الصَّكِّ بِغَيْبَةِ الْخَصْمِ، هَلْ هِيَ مُعْتَبَرَةٌ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَإِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ حُكْمٌ حَاكِمٍ [ع ١٥٧/١]

أَمْضَاهُ؛ مَعْنَى قَوْلِهِ: أَمْضَاهُ؛ حَكَمَ بِمُقْتَضَاهُ بَعْدَ دَعْوَى صَاحِبِهِ مِنْ خَصْمٍ عَلَى  
خَصْمٍ، وَكَذَا قَالَ فِي (الْبَزَازِيَّةِ)، وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يُثْبِتُوا حُكْمَ الْخَلِيفَةِ عَلَى الْأَصْلِ؛  
لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ دَعْوَى صَاحِبِهِ عَلَى خَصْمٍ حَاضِرٍ وَإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ، كَمَا لَوْ أَرَادُوا إِثْبَاتَ  
قَضَاءِ قَاضٍ آخَرَ. انْتَهَى.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحُكْمَ الْمَرْفُوعَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي حَادِثَةٍ وَخُصُومَةٍ صَاحِبِهِ

كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِمَادِيُّ فِي (الْفُصُولِ) وَالْبَزَازِيُّ فِي (الْفَتَاوَى) قَالَا: وَهَذَا شَرْطٌ لِنَفَازِ  
الْقَضَاءِ فِي الْمُجْتَهَدَاتِ، وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ حَادِثَةٌ تَجْرِي بَيْنَ يَدَيْ الْقَاضِي مِنْ خَصْمٍ عَلَى  
خَصْمٍ، حَتَّى لَوْ فَاتَ هَذَا الشَّرْطُ لَا يَنْفُذُ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ فَتَوَى. انْتَهَى. قَالَ: وَلَا بُدَّ فِي  
إِمْضَاءِ الثَّانِي لِحُكْمِ<sup>(١)</sup> الْأَوَّلِ مِنَ الدَّعْوَى أَيْضًا كَمَا سَمِعْتُ، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ (الْبَزَازِيَّةِ):  
قَاضِي بَلَدَةٍ حَكَمَ عَلَى رَجُلٍ بِمَالٍ وَسَجَّلَ، ثُمَّ مَاتَ الْقَاضِي، وَمِثْلُهُ عَزَلَهُ، وَأَخْضَرَ  
الْمُدَّعِي الْمَخْكُومَ عَلَيْهِ عِنْدَ قَاضٍ آخَرَ وَبَرَهَنَ عَلَى قَضَاءِ الْأَوَّلِ؛ أَجْبَرَهُ الثَّانِي عَلَى  
أَدَاءِ الْمَالِ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ صَاحِبًا. انْتَهَى. فَانظُرْ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَخْضَرَ الْمُدَّعِي

(١) فِي ع: الْحُكْمِ. وَفِي س (بِحُكْمِ).

الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ؛ فَفِيهِ اشْتِرَاطُ إِحْضَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِصِحَّةِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ شَهِدُوا أَنَّ قَاضِيًا مِنْ قُضَاةِ الْبَلَدَةِ قَضَى بِهَذَا الْمَالِ لَا يُحْكَمُ بِهِ، ثُمَّ قَالَ فِي (الْبَحْرِ) إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ ظَهَرَ أَنَّ التَّنْفِيزَ [ط ٩/٩] الْوَاقِعَةَ فِي زَمَانِنَا غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ لِصُدُورِهَا بِلا دَعْوَى وَحَادِثَةٍ، وَإِنَّمَا يُقِيمُ صَاحِبُ الْوَاقِعَةِ بَيِّنَةً تَشْهَدُ عَلَى حُكْمِ الْقَاضِي الْأَوَّلِ فُلَانٍ لِيَكْتُبَ لَهُ الْقَاضِي الثَّانِي أَنَّهُ اتَّصَلَ بِهِ حُكْمُ الْأَوَّلِ (وَنَفَّذَهُ، وَلَا) <sup>(١)</sup> شَكَّ أَنَّ دَعْوَى الْقَضَاءِ حَادِثَةٌ مِنَ الْحَوَادِثِ، فَيُشْتَرَطُ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي جَمِيعِ الْحَوَادِثِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مِنْ خَصْمٍ عَلَى خَصْمٍ حَاضِرٍ، وَقَدْ نَقَلَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ فِي (فَتَاوَاهُ) الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ حُضُورَ الْخَصْمِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ شَرْطٌ فِي نَفَازِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ، وَفِي (فَتَاوَى قَاضِي خَانَ) إِنَّمَا يَنْفُذُ الْقَضَاءَ عِنْدَ وُجُودِ شَرَايِطِهِ مِنَ الْخُصُومَةِ وَغَيْرِهَا، فَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ لَمْ يَنْفُذْ. انْتَهَى.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي (الْفَوَاكِهَ الْبَدْرِيَّةِ): قَدْ كُنْتُ ابْتُلِيتُ بِشَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ قَبْلَ التَّصَوُّرِ، وَكِدْتُ لِذَلِكَ أَنْ أَخْذَ بِحَظِّ وَافِرٍ مِنَ الْهَدَرِ وَالتَّهْوُرِ، إِلَى أَنْ تَوَجَّهَ الْفِكْرُ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ إِلَى تَخْصِيلِ بَعْضِ الْغَرَضِ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَمِنْ أَجْلِ النِّعَمِ فِي النَّظَرِيَّاتِ الشَّرْعِيَّةِ؛ إِلْهَامِ الصَّوَابِ، فَتَنظَّمْتُ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ ضَبْطًا لِأَطْرَافِ الْقَضَايَا الْحُكْمِيَّةِ، وَجَمَعًا لِأَبْوَابِ الْحَوَادِثِ الشَّرْعِيَّةِ، الْبَيْتَانِ هُمَا: [س ١٢٠٢/١]

أَطْرَافُ كُلِّ قَضِيَّةٍ حُكْمِيَّةٍ      سِتُّ يَلُوحُ بَعْدَهَا التَّحْقِيقُ  
حُكْمٌ وَمَحْكُومٌ بِهِ وَلَهُ وَمَخ      كُومٌ عَلَيْهِ وَحَاكِمٌ وَطَرِيقُ

ثُمَّ قَرَّرَ فِي بَحْثِ الطَّرِيقِ، فَقَالَ: وَبِمَا قَرَّرْنَاهُ يُعْلَمُ قَوْلُهُمْ: إِنَّ شَرْطَ نَفَازِ الْقَضَاءِ أَنْ يَصِيرَ الْحُكْمُ حَادِثَةً، أَيْ: فِي حَادِثَةٍ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْخُصُومَةُ الصَّحِيحَةُ، وَهِيَ إِنَّمَا تَكُونُ بِالدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ مِنْ خَصْمٍ شَرْعِيٍّ عَلَى خَصْمٍ شَرْعِيٍّ، وَيُشْتَرَطُ

(١) فِي س: (أَوْ نَفَّذَهُ، فَلَا).

لِصِحَّتِهَا حُضُورُ الْخَصْمِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.. إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ مِمَّا لَا نِزَاعَ لِأَحَدٍ فِيهِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَ الْقَاضِي الْمَأْذُونُ لَهُ

بِالِاسْتِخْلَافِ، هَلْ تَنْعَزِلُ نَوَابَهُ أَمْ لَا؟

١٣٧٢ = سُئِلَ: فِيمَا إِذَا مَاتَ الْقَاضِي الْمَأْذُونُ لَهُ بِالِاسْتِخْلَافِ، هَلْ تَنْعَزِلُ نَوَابَهُ

أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَدْ قَطَعَ فِقِيهُ النَّفْسِ قَاضِي خَانُ فِي (فَتَاوَاهُ) [ع ١٥٧ ب /] بِأَنَّهُمْ لَا يَنْعَزِلُونَ  
بِمَوْتِهِ، وَعِبَارَتُهُ: وَإِذَا مَاتَ الْخَلِيفَةُ لَا تَنْعَزِلُ قُضَاتُهُ وَعَمَّالُهُ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْقَاضِي  
مَأْذُونًا بِالِاسْتِخْلَافِ فَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهُ، فَمَاتَ الْقَاضِي، لَا يَنْعَزِلُ خَلِيفَتُهُ. انْتَهَى. وَفِي  
(الْبَرَازِيَّةِ) وَفِي (الْمُحِيطِ): مَاتَ الْقَاضِي انْعَزَلَ خُلَفَاؤُهُ، وَكَذَا أَمْرَاءُ النَّاحِيَّةِ، بِخِلَافِ  
مَوْتِ الْخَلِيفَةِ، إِذَا عَزَلَ الْقَاضِي، قِيلَ: يَنْعَزِلُ نَائِبُهُ، وَإِذَا مَاتَ لَا، وَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ  
لَا يَنْعَزِلُ بِعَزْلِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ السُّلْطَانِ أَوْ الْعَامَّةِ، وَيَعَزِلُ نَائِبُ الْقَاضِي  
لَا يَنْعَزِلُ الْقَاضِي، وَفِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) بَعْدَ ذِكْرِهِ لِجُمْلَةٍ مِنَ النُّقُولِ قَالَ: فَتَحَرَّرَ  
مِنْ ذَلِكَ اخْتِلَافُ الْمَشَايخِ فِي عَزْلِ النَّائِبِ بِعَزْلِ الْقَاضِي وَمَوْتِهِ، وَقَوْلُ الْبَرَازِيِّ:  
الْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِعَزْلِ الْقَاضِي؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ  
بِمَوْتِهِ بِالْأُولَى، لَكِنْ عَلَّلَهُ بِأَنَّهُ نَائِبُ السُّلْطَانِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ النُّوَابَ الْآنَ يَنْعَزِلُونَ  
بِعَزْلِ الْقَاضِي وَمَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ نَوَابُ الْقَاضِي مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَهُوَ كَالْوَكِيلِ مَعَ الْمُوَكَّلِ،  
وَلَا يَفْهَمُ أَحَدٌ الْآنَ أَنَّهُ نَائِبُ السُّلْطَانِ، وَلِهَذَا قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْغَرَسِيِّ: وَنَائِبُ الْقَاضِي  
فِي زَمَانِنَا<sup>(١)</sup> يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ وَبِمَوْتِهِ؛ فَإِنَّهُ نَائِبُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. انْتَهَى. فَهُوَ كَالْوَكِيلِ مَعَ

(١) فِي ع: زَمَانِنَا.

الموكل، لكن جعل في (المعراج) كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأحمد، وعندنا أنه نائب السلطان، وفي (التتارخانية) أن القاضي إنما هو رسول من السلطان في نصب النواب. انتهى. وفي وقف (القنية) لو مات القاضي أو عزل يبقى من نصبه على حاله، ثم رقم يبقى قيمًا. انتهى كلام (الأشباه) فقوله: لكن جعل في (المعراج) إلخ؛ رد لما قاله ابن الغرس، وكيف لا يرد كلامه، وقد قال في (أنفع الوسائل) نقلًا عن (البدائع): ولو استخلف القاضي بإذن الإمام ثم مات القاضي لا ينعزل خليفته؛ لأنه نائب الإمام في الحقيقة لا نائب القاضي، ولا ينعزل بموت الخليفة أيضًا، كما لا ينعزل القاضي، ولا يملك القاضي عزل [سر ٢٠٢ ب، ط ١٠، ك ١٧٤/١] الخليفة؛ لأنه نائب الإمام فلا ينعزل بعزله كالكوكيل، فإنه لا يملك عزل الكوكيل الثاني. انتهى. يعني بالكوكيل: الثاني الذي وكله الأول بإذن الموكل؛ لأنه صار في الحقيقة وكيلًا عن الموكل لا عن الكوكيل الأول، وقد عللوا عدم عزل القاضي بموت الخليفة (بأن الخليفة)<sup>(١)</sup> نائب عن المسلمين في تقليده للقضاء<sup>(٢)</sup>، والمسلمون على حالهم فلا ينعزل القاضي بموت النائب - يعني السلطان الذي هو نائب عن المسلمين - فأنى يتجه قول ابن الغرس أنهم نواب القاضي من كل وجه، مع صريح كلامهم قاطبة بأنه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث أذن له بالاستخلاف، ومع قوله في (المعراج) كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأحمد، وعندنا أنه نائب السلطان، وما معنى قول صاحب الأشباه: ولا يفهم أحد الآن أنه نائب السلطان، مع تصريح جهابذة العلماء بأنه إذا كان القاضي مأذونًا له بالاستخلاف، فهو في الحقيقة نائب السلطان، اللهم إلا إذا صرح السلطان بعزل النواب بموته أو عزله، بأن قال في منشوره: إذا مت أو عزلت فقد عزلت خلفاءك،

(٢) في ك: القضاء.

(١) في ك: لأنه.

فَإِنَّهُمْ يَنْعَزِلُونَ<sup>(١)</sup> بِعَزْلِهِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ وَالْعَزْلَ مِنْهُ يَقْبَلَانِ التَّغْلِيْقَ، وَمِمَّا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّ الْقَضَاءَ يَقْبَلُ التَّخْصِيصَ [١٥٨٤/١] بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْحَوَادِثِ وَالْأَشْخَاصِ، وَلَا يَمْلِكُ نَصَبَ الْقَضَاةِ وَعَزْلَهُمْ إِلَّا السُّلْطَانُ أَوْ مَنْ أذِنَ لَهُ السُّلْطَانُ بِهِ؛ إِذْ هُوَ صَاحِبُ الْوِلَايَةِ الْعُظْمَى، فَلَا يُسْتَفَادُ الْقَضَاءُ وَالْعَزْلُ إِلَّا مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَجْرُ الْقَاضِي عَلَى الْمُفْتِي مَا جِنَّا أَوْ غَيْرَ مَا جِنِ

١٣٧٣ = سُئِلَ: فِي مُفْتٍ يَنْفَعُ الْمُسْلِمِينَ بِالْفَتْوَى وَغَيْرِهَا بِالنُّقُولِ الصَّحِيحَةِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ بِإِجَازَاتِ مَشَايخِهِ الَّذِينَ عَلَّمُوهُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ بِهِ، وَلَمْ يُعْلَمَ بِوَجْهِ مَا كَوْنُهُ مَا جِنَّا، فَهَلْ لِلْقَاضِي أَوْ غَيْرِهِ أَنْ يَحْجَرَ عَلَيْهِ وَيَمْنَعَهُ عَنِ نَفْعِ الْمُسْلِمِينَ بِالْفَتْوَى، أَمْ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ؟

١٣٧٤ = وَهَلْ فِعْلُ الْقَاضِي هَذَا شَرْعٌ مُحَمَّدٍ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ أَمْ شَرْعُ الْجُهَالِ

بِلَا مَيِّن؟

١٣٧٥ = وَهَلْ إِذَا كَانَ مَا جِنَّا وَثَبَتْ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَحَجَرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي وَأَفْتَى بَعْدَ

الْحَجْرِ تَجُوزُ فِتْوَاهُ وَيُعْمَلُ بِهَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الدَّرَرِ وَالغُرَرِ) نَقْلًا عَنِ (الْبَدَائِعِ) أَمْ لَا؟ وَالْحَالُ أَنَّ الْمُفْتِيَّ فِي بِلَادٍ خَلَّتْ عَنْ<sup>(٢)</sup> مِثْلِهِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَمَا يَسْتَحِقُّ مَنْ يَسْعَى فِي الْحَجْرِ عَلَيْهِ وَمَنْ يُعِينُهُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ لَعْنَتَانِ دُنْيَا وَأُخْرَى؟

١٣٧٦ = وَهَلْ يُوجَرُ وَيُثَابُ مَنْ يُعِينُ ذَلِكَ الْمُفْتِيَّ عَلَى نَفْعِ الْمُسْلِمِينَ بِالْفَتْوَى

مِنَ الْحُكَّامِ وَغَيْرِهِمْ أَمْ لَا؟ بَيَّنُّوا الْجَوَابَ لَنَا الْوَاضِحَ لِيَفْهَمَهُ كُلُّ صَالِحٍ وَطَالِحٍ.

١٣٧٧ = وَهَلْ إِذَا خَلَّتْ بِلَادٌ مِنْ عَالِمٍ تَرْجِعُ الْمُسْلِمُونَ فِي أُمُورِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ

إِلَيْهِ تَجُوزُ الْمُهَاجَرَةُ مِنْهَا إِلَى بِلَادٍ فِيهَا يُوجَدُ الْعِلْمُ أَمْ لَا؟

(٢) في ع: من.

(١) في ع: يعزلون.

١٣٧٣ ج = أَجَابَ: لَا يَجُوزُ مَنَعُ الْمُفْتِيِ الْمَوْثُوقِ بِهِ فِي دِينِهِ [سر ٢٠٣، ك ١٧٤ ب /]  
 وَعَفَافِهِ وَعَقْلِهِ وَصَلَاحِهِ وَعِلْمِهِ وَفَهْمِهِ بِالسُّنَّةِ وَالْأَثَارِ وَوُجُوهِ الْفِقْهِ وَالتَّصْحِيحِ  
 وَالِاخْتِيَارِ، لِأَنَّ فِيهِ مَنَعَ التَّكَلُّمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ، وَمَنْ كَتَمَ عِلْمًا  
 أَلْجِمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ، وَكَفَى فِي مَنَعِ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنْ  
 الْبَيِّنَاتِ﴾ [البقرة: ١٥٩] الْآيَةُ، وَمِثْلُهَا كَثِيرٌ فِي إِفَادَةِ حُرْمَةِ الْمَنَعِ مِنَ الْآيَاتِ الرَّاجِرَةِ الْمَانِعَةِ  
 مِنْ إِخْفَاءِ الْحَقِّ، وَالْفَتْوَى جُعِلَتْ لِاسْتِجْلَاءِ مَا خَفِيَ وَدَقَّ عَنْ أَفْهَامِ الْمُكَلَّفِينَ، وَإِذَا  
 تَعَيَّنَ شَخْصٌ لَهَا؛ صَارَتْ فَرْضًا فِي حَقِّهِ بَيِّقِينَ، فَكَيْفَ يُمْنَعُ عَمَّا هُوَ فَرْضٌ عَلَيْهِ؟  
 لَا قَائِلَ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا جَاءَتْ بِهِ شَرِيعَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ.

١٣٧٥ ج = وَإِذَا أَفْتَى بِمَا هُوَ الصَّوَابُ بَعْدَ الْحَجْرِ جَازَ وَلَهُ الثَّوَابُ، وَإِذَا أَفْتَى  
 قَبْلَ الْحَجْرِ بِالْخَطَا لَا يَجُوزُ، وَإِنْ تَعَمَّدَهُ عَلَيْهِ الْعِقَابُ.

١٣٧٤ ج = وَإِذَا كَانَ الْمُفْتِيُّ بِالْوَصْفِ الْمَرْقُومِ فَلَا شُبُهَةَ فِي حُرْمَةِ الْحَجْرِ  
 عَلَيْهِ وَإِثْبَاتِ الْإِثْمِ لِمَنْ حَجَرَ وَلِمَنْ أَعَانَ وَأَوْصَلَ الْأَذِيَّةَ إِلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا  
 بِمَا ذُكِرَ وَكَانَ مَا جِئْنَا؛ فَالْحَجْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ،  
 وَالْحَجْرُ فِيهِ حِسِّيٌّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ الْمَانِعَ مِنْ نَفُوذِ التَّصَرُّفِ شُرْعًا.

١٣٧٧ ج = وَأَمَّا الْمُهَاجِرَةُ لِتَعَلُّمِ الْعِلْمِ الْوَاجِبِ فِيهَا وَاجِبَةٌ، وَلِتَعَلُّمِ الْمُنْدُوبِ  
 مُنْدُوبَةٌ، وَالْإِعَانَةُ عَلَى الطَّاعَةِ طَاعَةٌ، وَالْفَتْوَى طَاعَةٌ، وَالْإِعَانَةُ عَلَيْهَا مِثْلُهَا، وَالْكَلَامُ  
 يَطُولُ عَلَى ذَلِكَ، فَلْتَقْتَصِرْ عَلَى مَا هُوَ الْمَسْئُولُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَنْضُدُ

١٣٧٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ وَكَالَهُ عَامَّةً عَنْ زَيْدِ الْغَائِبِ تَوَاطُؤًا  
 مِنْهُمَا لِيَتَوَصَّلَا إِلَى أَكْلِ مَالِهِ، فَأُنْكَرَهَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَأَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً بِذَلِكَ،

وَحَكَمَ بِهَا الْقَاضِي الْمُدَّاعِي لَدَيْهِ، فَأَخَذَ الْمُدَّعِي فِي الدَّعْوَى [ط ١١٤، ع ١٥٨ ب /] عَلَى غُرْمَاءِ الْغَائِبِ وَقَبْضَ دُيُونَهُ وَالْإِقْرَارَ وَالْإِبْرَاءَ وَالْإِنْكَارَ، حَتَّى أَتْلَفَ الْغَالِبَ مِنْ أَمْوَالِ الْغَائِبِ، هَلْ يَنْفُذُ حُكْمُ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ وَتَنْفُذُ تَصَرُّفَاتِ الْوَكِيلِ عَلَى الْغَائِبِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: دَعْوَى الْوَكَالَةِ عَلَى الْغَائِبِ مُجَرَّدَةٌ عَنْ دَعْوَى عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَا تَصِحُّ، وَمَسْأَلَةُ الدَّعْوَى عَلَى الْغَائِبِ مَشْهُورَةٌ، وَفِي غَالِبِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ مَذْكُورَةٌ، وَاخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ وَالْإِفْتَاءُ فِيهَا، فَفِي (مَجْمَعِ الْفَتَاوَى) نَقْلًا عَنِ (الْمُنْتَقَى) أَنَّهُ لَوْ قَضَى عَلَى الْغَائِبِ لَا يَنْفُذُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَفِي (الزَيْلَعِيِّ) أَنَّ نَفَاذَ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِمْضَاءِ قَاضٍ آخَرَ، وَصَحَّحَهُ وَتَبَعَهُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ فِي (شَرْحِ الْهَدَايَةِ)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَنْفُذُ، وَلَوْ أَمَّضَاهُ أَلْفُ قَاضٍ؛ لِئَلَّا يَتَطَرَّقُوا إِلَى هَذَا مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا هَذَا، وَفِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبِرَازِيَّةِ) - وَالْعِبَارَةُ (لِلْبِرَازِيَّةِ) فِي السَّابِعِ مِنْ كِتَابِ (أَدَبِ الْقَاضِي) (١):

❖ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ أَوْ الْعَيْنِ إِنْ بَرَّهَنَ عَلَى الْوَكَالَةِ [س ٢٠٣ ب /] وَالْمَالِ قُبِلَتْ.

❖ وَإِنْ أَقَرَّ - يَعْنِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ - بِالْوَكَالَةِ وَأَنْكَرَ الْمَالَ؛ لَا يَصِيرُ خَصْمًا، وَلَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ خَصْمًا بِإِقْرَارِ الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي حَقِّ الطَّالِبِ.

❖ وَإِنْ أَقَرَّ بِالْمَالِ وَأَنْكَرَ الْوَكَالَةَ لَا يُسْتَحْلَفُ عَلَى الْوَكَالَةِ؛ لِأَنَّ التَّحْلِيفَ يَتَرْتَبُ عَلَى الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ، وَلَمْ تُوجَدْ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الْوَكَالَةِ، وَذَكَرَ الْخَصَّافُ أَنَّهُ يَخْلِفُ عَلَى الْوَكَالَةِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

(١) فِي ع: أَدَبُ الْقَضَاءِ، وَفِي ك: الْقَاضِي.



• وَلَوْ أَنْكَرَ الْكُلَّ فَهُوَ كَأِنْكَارِ الْوَكَالَةِ وَحَدَّهَا. انْتَهَى.

وَقَوْلُهُ: كَأِنْكَارِ الْوَكَالَةِ وَحَدَّهَا، أَي: فِي الْإِسْتِحْلَافِ وَجَرِيَانِ الْخِلَافِ، فَاَنْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ: لِأَنَّ التَّحْلِيفَ يَتَرْتَّبُ عَلَى الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ، وَلَمْ تُوْجَدْ، هَذَا مَعَ دَعْوَى قَبْضِ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ، فَكَيْفَ فِي مَسْأَلَتِنَا الْمَجْرَدَةِ عَنْ دَعْوَى أَحَدِهِمَا، فَالْوَاجِبُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَانَةِ: الْقَضَاءُ وَالْإِفْتَاءُ بِعَدَمِ نَفَازِ الْقَضَاءِ الْمَذْكُورِ؛ لِكَوْنِهِ وَسِيلَةً إِلَى إِتْلَافِ مَالِ الْغَائِبِ، وَقَدْ صَرَّحَتِ الْعُلَمَاءُ قَاطِبَةً بِوُجُوبِ النَّظَرِ إِلَى الْغَائِبِ [ك١٧٥/١] خَشِيَةَ التَّوَاطُئِ عَلَى إِتْلَافِ مَالِهِ بِالْإِفْتِعَالَاتِ الْفَاسِدَةِ وَالِدَّعَاوَى الْبَاطِلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ

١٣٧٩ = سُئِلَ مِنْ إِسْلَامِ بُولِ دَارِ الْمَلِكِ بِمَا صُوِّرَتْهُ: فِيمَا إِذَا وَكَّلَ زَيْدٌ عَمْرًا وَكَالَةَ مُقَيَّدَةً بِخُصُومَةٍ (قَبْضِ دَيْنٍ) <sup>(١)</sup> فِي ذِمَّةِ بَكْرٍ وَكَفِيلِهِ الْقَاطِنِينَ يَوْمَئِذٍ فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى، وَكَتَبَ الْوَكَالَةَ فِي مَكْتُوبٍ قَاضِي بَلَدِهِ إِلَى قَاضِي بَلَدَةِ بَكْرٍ وَكَفِيلِهِ، وَأَمَرَ زَيْدٌ وَكَيْلَهُ أَنَّهُ لَا يَدَّعِي بِغَيْرِ الْوَكَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ، فَخَالَفَ عَمْرٌو أَمْرَ مُوَكَّلِهِ وَكَتَمَ مَكْتُوبَ الْقَاضِي، وَأَقَامَ بَيْنَهُ وَادَّعَى بِهَا وَكَالَةَ عَامَّةً عَنْ زَيْدٍ، فَأَنْكَرَ بَكْرٌ ذَلِكَ، فَأَثْبَتَ عَمْرٌو الْوَكَالَةَ الْعَامَّةَ فِي وَجْهِ بَكْرٍ وَحَكَمَ بِهَا الْقَاضِي، فَهَلْ تَكُونُ دَعْوَى عَمْرٍو بِخِلَافِ أَمْرِ مُوَكَّلِهِ زَيْدٍ فُضُولًا، وَحُكْمُ الْقَاضِي فِي ثُبُوتِ الْوَكَالَةِ الْعَامَّةِ صَحِيحًا وَنَافِذًا فِي ذَلِكَ، وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ بِنَاءً عَلَى الْوَكَالَةِ الْعَامَّةِ لَوْ تَعَدَّى عَمْرٌو الْوَكَيْلُ وَأَخْرَجَ الْكَفِيلَ مِنَ الْكِفَالَةِ وَأَبْرَأَ ذِمَّةَ بَكْرٍ مِنْ بَعْضِ الدَّيْنِ الْمَزْبُورِ لَزَيْدٍ، وَقَبَضَ مِنْ بَكْرٍ مِقْدَارًا، وَقَسَطَ الْبَاقِي إِلَى سِنِينَ عَدِيدَةٍ، وَأَقْرَ عَمْرٌو أَنَّهُ لَمْ يَتَأَخَّرْ لِمُوَكَّلِهِ زَيْدٍ سِوَى الْمَبْلَغِ الْمُقَسَّطِ عَلَى بَكْرٍ لَا غَيْرَ، وَأَبْرَأَ ذِمَّتَهُ وَذِمَّةَ كَفِيلِهِ مِنْ كُلِّ حَقٍّ لَزَيْدٍ قَبْلَهُمَا، وَحَكَمَ بِهَا الْقَاضِي،

(١) فِي ع: وَقَبْضِ دَيْنٍ لَهُ.

مَعَ أَنَّ لَزِيدٍ مَالًا عَلَى بَكْرِ غَيْرِ الَّذِي وَكَّلَهُ بِهِ عَمْرُو، فَهَلْ يَضْمَنُ عَمْرُو مَا أَتْلَفَهُ وَأَبْرَأَ مِنْهُ ذِمَّةَ الْمَدْيُونِينَ بِتَعَدِّيهِ بَعْدَ حُكْمِ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: دَعْوَى الْوَكَالَةِ الْمُجَرَّدَةِ عَنْ شَخْصٍ [ع ١٥٩، س ٢٠٤، ط ١٢ /] غَائِبٍ مِنْ غَيْرِ خَضْمٍ لَا تَصِحُّ، فِإِقَامَةُ عَمْرُو الْمَذْكُورِ بَيْنَةَ وَادِّعَاؤُهُ بِهَا وَكَالَةَ عَامَّةٍ عَنْ زَيْدٍ وَإِنْكَارُ بَكْرِ ذَلِكَ، أَيُّ: كَوْنُهُ وَكَيْلًا وَكَالَةَ عَامَّةٍ، مِمَّا لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ، وَفِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ) وَاللَّفْظُ لَهَا:

❖ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ أَوْ الْعَيْنِ، إِنْ بَرَّهَنَ عَلَى الْوَكَالَةِ وَالْمَالِ قِيلَتْ.

❖ وَإِنْ أَقْرَبَ بِالْوَكَالَةِ وَأَنْكَرَ الْمَالَ لَا يَصِيرُ خَضْمًا، وَلَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ خَضْمًا بِإِقْرَارِ الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي حَقِّ الطَّالِبِ.

❖ وَإِنْ أَقْرَبَ بِالْمَالِ وَأَنْكَرَ الْوَكَالَةَ لَا يُسْتَحْلَفُ عَلَى الْوَكَالَةِ، لِأَنَّ التَّحْلِيفَ يَتَرْتَّبُ عَلَى الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ، وَلَمْ تُوجَدْ، لِعَدَمِ ثُبُوتِ الْوَكَالَةِ.

❖ وَإِنْ أَنْكَرَ الْكُلَّ فَهُوَ كِإِنْكَارِ الْوَكَالَةِ وَحَدَّهَا. انْتَهَى.

فَقَوْلُهُ: لِأَنَّ التَّحْلِيفَ يَتَرْتَّبُ عَلَى الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ، وَلَمْ يُوجَدْ، دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ الدَّعْوَى فِي مَسْأَلَتِنَا بِالْأَوْلَى، فَافْتَهَمَ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّ التَّوَكِيلَ <sup>(١)</sup> لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ صَاحِبُ جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ فِي الْفَضْلِ الْخَامِسِ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ، زَامِرًا (لِلْفَتَاوَى الصُّغْرَى)، وَفِي (مُعِينِ الْحُكَّامِ لِلطَّرَابُلْسِيِّ) فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ مِنَ الرُّكْنِ السَّادِسِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةُ أَنْ يَدَّعِيَ شَيْئًا مَعْلُومًا عَلَى (خَضْمٍ) <sup>(٢)</sup> حَاضِرٍ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ دَعْوَى

(١) فِي ك: النُّكُولِ.

(٢) فِي س: شَخْصٍ.

تُلْزِمُ الْخَصْمَ أَمْرًا مِنْ [ك١٧٥ب/] الْأُمُورِ، قَالَ: وَإِنَّمَا شَرَطْنَا كَوْنَ الدَّعْوَى مُلْزِمَةً، حَتَّىٰ إِنْ مَنِ ادَّعَىٰ أَنَّهُ وَكَيْلٌ فَلَانٍ وَأَنْكَرَ فَلَانٌ، لَا تُسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ غَيْرٌ لَازِمٌ يُمَكِّنُ عَزْلُهُ فِي الْحَالِ، فَلَا تُفِيدُ الدَّعْوَى فَايْدَتَهَا. انْتَهَىٰ.

أَقُولُ: تَعْلِيلُهُ يُعْمُ ذِكْرَ أَمْرٍ أَوْ لَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمَوْكَلِ، وَلَوْ كَانَتْ الدَّعْوَى عَلَىٰ غَيْرِ الْمَوْكَلِ، فَالشَّرْطُ ذِكْرُ أَمْرٍ يُتَصَوَّرُ الْحُكْمُ فِيهِ، فَافْتَهُمُ، وَحَيْثُ قُلْنَا بِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ الدَّعْوَى وَلَا الْحُكْمُ، لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِمَّا فَعَلَهُ الْوَكِيلُ؛ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ عَلَىٰ الْغَائِبِ بِغَيْرِ طَرِيقٍ شَرْعِيٍّ يَسْتَنْدُ إِلَىٰ دَلِيلٍ؛ إِذْ عَلِمْنَا أَنَّا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَىٰ لَا يَسْمَحُونَ بِالْقَوْلِ بِجَوَازِ الْقَضَاءِ عَلَىٰ الْغَائِبِ، وَلَوْ أَمْضَاهُ أَلْفُ قَاضٍ؛ إِذْ لَوْ سَمَحُوا بِهِ لَتَوَصَّلَ النَّاسُ إِلَىٰ أَمْوَالِ الْغَائِبِينَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْإِحْتِيَالاتِ الْبَاطِلَةِ، وَهَذِهِ الْوُجُوهُ الْفَاسِدَةُ، وَاتَّخَذُوهُ ذَرِيعَةً لِلْبَاطِلِ وَطَرِيقَةً مُوصِلَةً إِلَىٰ أَمْوَالِ الْغَائِبِينَ، لَا سِيَّمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ الْمُخَالَفِ لِزَمَانِ الْأَوَائِلِ، فَإِنَّ السَّلْفَ كَانُوا قَوْمًا صَالِحِينَ يُؤْمِنُ مَعَهُمْ مِنَ التَّرْوِيرِ وَالتَّلْيِيسِ وَالْإِفْتِعَالِ وَالتَّدْلِيسِ، فَالْوَاجِبُ عَلَىٰ أَهْلِ الْقَضَاءِ وَالْإِفْتَاءِ الْآنَ الدَّفْعُ فِي نَحْرِ هَذِهِ الضَّلَالَاتِ الْمُؤَبِّقَةِ وَالْمُحَالَاتِ الْمُضِرَّةِ لِعِبَادِ اللَّهِ تَعَالَىٰ.

هَذَا، وَأَمَّا السُّؤَالُ عَنْ ضَمَانِ عَمْرٍو، فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَتْلَفَهُ مُبَاشَرَةً يَنْفَعُهُ، فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ، وَمَعَ الضَّمَانِ يَلْزِمُهُ التَّعْزِيرُ وَالْهَوَانُ لِأَزْتِكَابِهِ الْمَعْصِيَةَ الْمُوجِبَةَ لِغَضَبِ الدِّيَانِ، وَأَمَّا مَا تَلَفَ بِسَبَبِ حُكْمِ الْقَاضِي؛ فَلَا يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ، وَيَكْفِيهِ عَذَابُ النَّيْرَانِ، وَعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَىٰ تَجْتَمِعُ الْخُصُومُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقَامَ شَاهِدَيْنِ أَنَّهُ وَكَيْلٌ عَنِ الْغَائِبَةِ

فِي بَيْعِ مَحْدُودٍ وَبَاعَهُ

١٣٨٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَقَامَ عِنْدَ الْقَاضِي شَاهِدَيْنِ شَهِدَا أَنَّهُ وَكَيْلٌ عَنِ فَلَانَةَ

الْغَائِبَةِ فِي بَيْعِ مَحْدُودٍ وَبَاعِهِ، فَأَنْكَرَتِ الْوَكَالَةَ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا وَلَا تَمْنَعُهَا الشَّهَادَةُ الْمَذْكُورَةُ أَمْ لَا؟ [ع ١٥٩ ب، س ٢٠٤ ب /]

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا، وَلَا تَمْنَعُهَا الشَّهَادَةُ الْمَذْكُورَةُ، لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْمَذْهَبِ مِنْ أَمْرِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْغَائِبِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْخَامِسِ مِنْ (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ) مَا يَشْفِي الْغَلِيلَ وَيَنْفِي الْجَهْلَ عَمَّنْ هُوَ بِهِ عَلِيلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حُجْجُ الشَّرْعِ ثَلَاثَةٌ

١٣٨١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ مَدْيُونًا لِغُرْمَاءَ مُتَعَدِّدِينَ، وَقَدْ كَانَ رَهْنًا بِيَدَيْنِ أَحَدِهِمْ مُشَاعًا لَدَى قَاضٍ شَافِعِيٍّ، وَأَظْهَرَ الْمُرْتَهِنُ مَحْضَرًا كُتِبَ لَدَيْهِ، وَفِيهِ الْحُكْمُ بِصِحَّتِهِ وَلِزُومِهِ، هَلِ إِذَا رُفِعَ لِقَاضٍ حَنَفِيٍّ يَحْكُمُ بِمَجْرَدِهِ وَيَخْتَصُّ الْمُرْتَهِنُ بِهِ فِي وِفَاءِ دَيْنِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْمَقْرَرُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِمَجْرَدِ الْخَطِّ، وَلَا الْفَاتِ إِلَيْهِ؛ إِذْ حُجْجُ الشَّرْعِ ثَلَاثَةٌ<sup>(١)</sup> وَهِيَ: (أ) الْبَيِّنَةُ. (ب) أَوْ الْإِقْرَارُ. (ج) أَوْ النُّكُولُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي إِقْرَارِ (الْحَانِيَّةِ)، فَلَا اعْتِبَارَ بِمَجْرَدِ الْمَحْضَرِ الْمَذْكُورِ، وَلَا الْفَاتِ إِلَيْهِ، إِلَّا إِذَا ثَبَتَ مَضْمُونُهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ - أَعْنِي بِإِحْدَى الْحُجَجِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا - وَإِنْ حَكَمَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ شَرْعِيَّةٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا يُعَدُّ حُكْمًا، وَجَعَلَ الْعَلَامَةُ قَاسِمَ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ، وَفِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ) فِي قَاعِدَةِ (الِاجْتِهَادِ لَا يُنْقَضُ بِمِثْلِهِ) مَا نَصَّهُ: الثَّلَاثُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالْحُكْمِ بِالْمَوْجِبِ بِاعْتِبَارِ (الِاسْتِوَاءِ فِي الشَّرْطِ)<sup>(٢)</sup>؛ بِأَنَّ [ك ١١٧٦ /] وَقَعَ التَّنَازُعُ بَيْنَ خَصْمَيْنِ فِي الصَّحَّةِ فَحُكِمَ بِهَا؛ كَانَ الْحُكْمُ بِهَا صَحِيحًا، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ تَنَازُعٌ بَيْنَهُمَا فِيهَا، فَلَا. انْتَهَى.

(٢) فِي ع: الْاسْتِقْرَاءُ فِي الشَّرْطِ السَّابِقِ.

(١) فِي ع: ثَلَاثٌ.

وَقَدْ ظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّهُ: إِنْ وَقَعَ التَّنَازُعُ فِي صِحَّةِ الرَّهْنِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي الْمُتَدَاعَى إِلَيْهِ، فَحَكَمَ الشَّافِعِيُّ بِهِ بَعْدَهُ؛ صَحَّ وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ، وَإِلَّا لَا فَلَا يَخْتَصُّ الْمُرْتَهِنُ بِهِ؛ إِذَا لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ١٣ / ]

إِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ دِيُونٌ وَلَهُ ثُلُثُ بَيْتٍ يَأْمُرُ الْقَاضِي بِبَيْعِهِ

١٣٨٢ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، وَتَرَكَ ثُلُثَ بَيْتٍ لَا غَيْرَ،

فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يَأْمُرُ الْقَاضِي وَرَثَتَهُ بِبَيْعِهِ وَوَفَاءِ الدَّيْنِ مِنْ ثَمَنِهِ، فَإِنْ امْتَنَعُوا مِنْ بَيْعِهِ حَبَسَهُمْ لِيَبِيعُوا، وَإِذَا لَمْ يَبِيعُوا يَبِيعُهُ الْقَاضِي بِنَفْسِهِ أَوْ يَنْصِبُ وَصِيًّا يَبِيعُهُ، وَقِيلَ: يُجْبِرُهُمُ الْقَاضِي عَلَى بَيْعِهِ إِذَا طَلَبَ غَرِيمَهُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ اشْتَرَى مِنْ وَكِيلٍ امْرَأَةً شَقِصًا

مِنْ عَقَارَاتٍ أَخَذَهَا لَهَا وَكَيْلٌ آخَرَ بِالشُّفْعَةِ

١٣٨٣ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ وَكِيلٍ امْرَأَةً شَقِصًا مِنْ عَقَارَاتٍ، كَانَ أَخَذَهَا لَهَا وَكَيْلٌ آخَرَ عَنْهَا بِالشُّفْعَةِ، وَتَصَرَّفَ فِيهَا مُدَّةَ سِنِينَ، فَادَّعَى الْمَأْخُودُ مِنْهُ بِالشُّفْعَةِ عَلَى الْوَكِيلِ الْآخِذِ بِالشُّفْعَةِ بَطْلَانَتَهَا؛ لِكَوْنِ الْأَرْضِ وَقْفًا أَوْ لَيْتِ الْمَالِ، فَبِمَجْرَدِ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ حُكِمَ بِبَطْلَانِ الشُّفْعَةِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُ بِمُدَّعَاهُ، مِنْ غَيْرِ إِضْدارِ دَعْوَى عَلَى الْمُشْتَرِي الْمُتَصَرِّفِ، هَلْ يَصِحُّ هَذَا الْحُكْمُ وَالْحَالُ هَذِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ هَذَا الْحُكْمُ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ عَلَى غَيْرِ الْخَضْمِ، [س ١٢٠٥ / ] إِذِ الْخَضْمُ هُوَ الْمُشْتَرِي الَّذِي بِيَدِهِ الْمَبِيعُ لَا الْوَكِيلَ الْمَذْكُورَ، فَلَا يَضْلُحُ مُدَّعَى عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ الظُّهُورِ، هَذَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا هُوَ لِأَزْمِ الدَّعْوَى مِنَ الْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ

أَوْ النُّكُولِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ بغيرِ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَجُوزُ؛ إِذْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فِي كُلِّ حُكْمٍ هِيَ الْأُصُولُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ طَلَبَتْ مَهْرَهَا مِنْ وَارِثِ زَوْجِهَا، وَلَمْ يَتْرِكْ إِلَّا دَارًا

١٣٨٤ = سُئِلَ فِي وَارِثٍ لَمْ يَجِدْ خَلْفَ مُورِثِهِ سِوَى دَارٍ، وَزَوْجَةُ الْمَيِّتِ تَطْلُبُ مَهْرَهَا عَلَيْهِ مِنَ الْوَارِثِ، وَالْوَارِثُ يَقُولُ: أبيعُ حِصَّةً فِي الدَّارِ وَأَقْضِي ذَلِكَ، هَلْ يُحْبَسُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُحْبَسُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْضُ الْخَرَاجِ وَالْعُشْرِ مَمْلُوكَةٌ يَجُوزُ بَيْعُهَا وَوَقْفُهَا وَتَوَرُّثُ

١٣٨٥ = سُئِلَ فِي كُرُومٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ فِيهِمْ يَتِيمَةٌ، بَاعَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ حِصَصًا لَهُمْ مُشَاعَةً [ع/١١٦٠] أَرْضًا وَغَرَّاسًا مِنْ شَخْصٍ، وَكُتِبَ بِذَلِكَ صَكٌّ لَدَى الْقَاضِي، بَلَغَتِ الصَّغِيرَةُ وَطَلَبَتْ الْأَخْذَ بِالشُّفْعَةِ فَوَرَّ بُلُوغِهَا، فَحَكَّمَ الْقَاضِي لَهَا بِذَلِكَ مُسْتَوْفِي الشَّرَائِطِ، ثُمَّ وَكَلَّتْ رَجُلًا فِي بَيْعِ مَا أَخَذَتْهُ بِالشُّفْعَةِ لِرَجُلَيْنِ فَبَاعَهُمَا، وَكُتِبَ بِهِ صَكٌّ لَدَى الْقَاضِي، فَادَّعَى الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ بِالشُّفْعَةِ عَلَى أَحَدِ الْمُشْتَرِيَيْنِ لَدَى قَاضٍ أَنْ الْأَخْذَ بِهَا بَاطِلٌ بِسَبَبِ أَنَّ الْأَرْضَ خَرَاجِيَّةٌ، وَبِهَا قَيْرَاطٌ وَقَفُّ خَارِجٌ عَنِ الْمَبِيعِ، وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِبُطْلَانِ الْبَيْعِ الصَّادِرِ بَعْدَ الْأَخْذِ بِهَا، وَسَأَلَهُ الْحُكْمَ، فَحَكَّمَ بِبُطْلَانِهَا وَبُطْلَانِ الْبَيْعِ الصَّادِرِ بَعْدَهَا مُعْتَمِدًا عَلَى كَوْنِ الْأَرْضِ خَرَاجِيَّةً وَفِيهَا قَيْرَاطٌ وَاحِدٌ مَوْقُوفٌ، فَهَلْ حَيْثُ كَانَ اعْتِمَادُهُ فِي الْحُكْمِ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ، وَأَنَّ فِيهَا قَيْرَاطًا وَقَفًّا يُنْقَضُ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُنْقَضُ - وَالْحَالُ هَذِهِ - بِاجْتِمَاعِ عُلَمَائِنَا عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ الْخَرَاجِ مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَوَقْفُهَا، وَتَكُونُ مِيرَاثًا عَنِ الْمَيِّتِ، وَتُؤْخَذُ بِالشُّفْعَةِ،

[ك ١٧٦ ب، سر ٢٠٥ ب، ط ١٤ /] وَالْمُتُونُ وَالشُّرُوحُ وَالْفَتَاوَى قَاطِبَةً قَدْ صَرَّحُوا بِصِحَّةِ  
أَخْذِهَا بِالسُّفْعَةِ، وَكَذَلِكَ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْعَقَارَ الَّذِي بَعْضُهُ مِلْكٌ وَبَعْضُهُ وَقْفٌ إِذَا بَاعَ  
الْمِلْكُ فِيهِ السُّفْعَةَ، وَإِذَا بَاعَ الْوَقْفُ لَا سُفْعَةَ فِيهِ لِبُطْلَانِ بَيْعِهِ، وَإِذَا بَاعَ بِجَوَارِهِ مِلْكٌ  
لَا سُفْعَةَ لَهُ بِالْجَوَارِ، وَإِنَّمَا السُّفْعَةُ بِالْمِلْكِ، وَإِذَا كَانَ بَعْضُ الْعَقَارِ وَقْفًا وَبَعْضُهُ مِلْكًا  
وَبَاعَ الْمِلْكُ يُؤْخَذُ بِالسُّفْعَةِ إِذَا كَانَ طَالِبُ الْأَخْذِ بِالسُّفْعَةِ لَهُ مَا يَسْتَشْفِعُ بِهِ، شَرِكَةٌ فِي  
الْمَبِيعِ أَوْ فِي حَقِّ الْمَبِيعِ، أَوْ جَوَارٍ، وَأَمَّا الْوَقْفُ فَلَا يُؤْخَذُ بِهَا، وَفِي (التَّارِخَانِيَّةِ): فِي  
فَضْلِ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ مِنْ كِتَابِ الشُّرْبِ وَأَرْضِ الْخَرَاجِ مَمْلُوكَةٌ، وَكَذَلِكَ أَرْضُ الْعُشْرِ  
يَجُوزُ بَيْعُهَا وَإِيقَافُهَا، وَتَكُونُ مِيرَاثًا كَسَائِرِ أَمْلاكِهِ، كَذَا فِي (فَتَاوَى الْعَتَابِيَّةِ). انْتَهَى.  
وَأَمَّا الْأَرْضِ الَّتِي لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا وَقْفُهَا فَهِيَ أَرْضِي بَيْتِ الْمَالِ، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

١٣٨٦ = وَسُئِلَ عَنْهُ أَيْضًا بِمَا صُورَتُهُ: فِي كُرُومٍ فِيهَا قَيْرَاطٌ وَقَفٍ، وَالْبَاقِي مِلْكٌ  
بَيْنَ جَمَاعَةٍ فِيهِمْ يَتِيمَةٌ، بَاعَ بَعْضُهُمْ مَا يَمْلِكُهُ أَرْضًا وَغَرَّاسًا لِرَجُلٍ لَدَى قَاضٍ، فَبَلَغَتْ  
الْيَتِيمَةُ وَطَلَبَتْ الْأَخْذَ بِالسُّفْعَةِ فَوَرَّأَ لَدَى الْقَاضِي، فَحَكَمَ لَهَا بِهَا، ثُمَّ بَاعَتْ مَا أَخَذَتْهُ  
بِهَا مِنْ رَجُلَيْنِ لَدَى قَاضٍ ثَانٍ، وَحَكَمَ بِصِحَّةِ بَيْعِهَا الْوَاقِعِ بَعْدَ حُكْمِ الْقَاضِي الْأَوَّلِ  
بِالسُّفْعَةِ، ثُمَّ ادَّعَى الْمُشْتَرِي الْمَأْخُودُ مِنْهُ بِالسُّفْعَةِ عَلَى أَحَدِ الْمُشْتَرِينَ مِنْهَا لَدَى  
قَاضٍ ثَالِثٍ بَطْلَانَ الْأَخْذِ بِالسُّفْعَةِ بِسَبَبِ أَنَّ أَرْضَ (الْكُرُومِ) <sup>(١)</sup> خَرَاجِيَّةٌ وَأَنَّ قَيْرَاطَ  
الْوَقْفِ يَمْنَعُ صِحَّةَ الْبَيْعِ فِي الْمِلْكِ وَالْأَخْذِ فِيهِ بِالسُّفْعَةِ لِشُيُوعِهِ، فَحَكَمَ الْقَاضِي  
الْمَذْكُورُ بِبُطْلَانِ السُّفْعَةِ اعْتِمَادًا عَلَى ذَلِكَ، وَنَقَضَ الْحُكْمَ السَّابِقَ، وَرَدَّ الْمَبِيعَ  
عَلَى الْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ، هَلْ نَقَضَهُ لِلْحُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِسَبَبِ مَا ذُكِرَ صَحِيحٌ وَاقِعٌ فِي  
مَحَلِّهِ أَمْ لَا؟

(١) فِي س: (الكرم).

فَأَجَابَ: حَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ الْمَرْبُورُ بِسَبَبِ الْإِسْتِنَادِ إِلَى كَوْنِ الْأَرْضِ خَرَاجِيَّةً  
وَأَنَّ بِهَا فَيْرَاطًا وَقَفًا؛ فَهَوَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ إِذْ حَقَّ الشُّفْعَةُ يَنْبِي عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ، وَالْأَرْضُ  
الْخَرَاجِيَّةُ مِلْكٌ لِأَصْحَابِهَا، يَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُهَا وَوَقْفُهَا، وَتَكُونُ مِيرَاثًا، [ع ١٦٠ ب، ك ١٧٧ أ،  
س ٢٠٦ / ١] وَتُؤَخَذُ بِالشُّفْعَةِ بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا، وَكَذَلِكَ بَيْعُ الْحِصَّةِ الشَّائِعَةِ الْمَمْلُوكَةِ  
مُطْلَقًا جَائِزٌ سِوَاءَ كَانَ الْبَاقِي مَمْلُوكًا<sup>(١)</sup> أَوْ وَقَفًا، فَتُؤَخَذُ بِالشُّفْعَةِ بِإِجْمَاعِ الْكُلِّ، سِوَاءَ  
قُلْنَا بِصِحَّةِ وَقْفِ الْمُشَاعِ أَمْ لَا؛ إِذِ الْبَيْعُ وَقَعَ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْحِصَّةِ الْمَمْلُوكَةِ لَا عَلَى الْوَقْفِ،  
وَلَا قَائِلَ بَعْدَ صِحَّةِ بَيْعِ الْحِصَّةِ الْمِلْكِ حَتَّى تَمْتَنِعَ الشُّفْعَةُ فِيهَا، وَلَوْ طَلَبَ الْمَالِكُ  
الْقِسْمَةَ مَعَ الْوَاقِفِ<sup>(٣)</sup> أَوْ قِيَمِهِ يُجَابُ إِلَى الْقِسْمَةِ، وَإِذَا بَاعَ الْمَالِكُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مِلْكَهُ،  
جَازَ وَالشُّيُوعُ بَاقٍ كَمَا كَانَ، وَلَا يَضُرُّ ائْتِدَاءُ وَلَا بَقَاءُ فِي صِحَّةِ بَيْعِهِ عَلَى قَوْلِ الْكُلِّ،  
أَمَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ؛ فَلِكُونِهِ قَائِلًا بِصِحَّةِ وَقْفِ الْمُشَاعِ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ؛  
فَلِكُونِهِ يَقُولُ بَعْدَ صِحَّةِ وَقْفِ الْمُشَاعِ مِنْ أَصْلِهِ، وَأَمَّا بَيْعُهُ فَمُجْمَعٌ عَلَى صِحَّتِهِ،  
وَالْعَجَبُ مِنَ الْحُكْمِ بِنَقْضِ الْحُكْمِ السَّابِقِ وَرَدِّ الْمَيْعِ عَلَى الْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ، وَلَوْ ضَرَّ  
الشُّيُوعُ لَمَا رَدَّ عَلَيْهِ، وَالْحُكْمُ السَّابِقُ لَا يُنْتَقَضُ بِاللَّاحِقِ مَعَ تَوْفُرِ شُرُوطِهِ، لَا سِيَّمَا مَعَ  
بُطْلَانِ الْإِسْتِنَادِ الْمَذْكُورِ، فَالْحُكْمُ السَّابِقُ وَالْحَالَةُ<sup>(٤)</sup> هَذِهِ مَاضٍ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ بِاللَّاحِقِ  
اِئْتِنَاضٌ، وَالْأَمْرُ فِيهِ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُشْرَحَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا ضَمَانَ عَلَى السَّجَّانِ إِذَا هَرَبَ الْمَدْيُونُ مِنَ الْحَبْسِ

١٣٨٧ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ حَبَسَهَا الْقَاضِي بِدَيْنٍ لِرَجُلٍ فَهَرَبَتْ مِنَ السَّجْنِ، هَلْ

يُضْمَنُ السَّجَّانُ مَا عَلَيْهَا مِنَ الدَّيْنِ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُضْمَنُ السَّجَّانُ لِعَدَمِ مُوجِبِ الضَّمَانِ؛ إِذْ لَيْسَ هُنَا مَا يُوجِبُهُ مِنْ بَدَلِ

(٢) فِي ع: وَاقِعٌ.  
(٤) فِي ع: وَالْحَالِ.

(١) فِي ع: مَلَكًا.  
(٣) فِي ع: الْوَقْفِ.



عَيْنِ مُسْتَهْلَكَةٍ أَوْ عَمَلٍ كَأَجْرَةٍ أَوْ عَقْدِ كَيْبَعٍ، وَقَوْلٍ بَعْضِ عُلَمَائِنَا: سَجَّانُ الْقَاضِي خَلَّى رَجُلًا مِنَ الْمَسْجُونِينَ حَبَسَهُ الْقَاضِي بِدَيْنٍ عَلَيْهِ، فَلَرَبَّ الدَّيْنِ أَنْ يُطَالِبَ السَّجَّانَ بِإِحْضَارِهِ؛ لَا رَائِحَةَ فِيهِ تَثْبُتُ الضَّمَانُ لِمَا بِدِمَّتَيْهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ التَّقْصِيرِ فِي الْحِفْظِ، وَالتَّخْلِيَةِ مِنْ غَيْرِ حِفْظٍ مُلْزِمَةٌ بِمُطَالَبَةِ الْإِحْضَارِ، لَا بِمَا بِدِمَّةِ الْمَحْبُوسِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِضَمَانِهِ لَهُ شَرَعًا، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِلْقَاضِي نَصَبُ الْوَصِيِّ إِلَّا إِذَا

نَصَّ لَهُ عَلَى ذَلِكَ فِي مَنْشُورِهِ

١٣٨٨ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ مَاتَ فِي غَيْرِ بَلَدَتِهِ بِنَاحِيَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَلَهُ ابْنٌ قَاصِرٌ فِي بَلَدَتِهِ، فَنَصَّبَ قَاضِي النَّاحِيَةِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا الرَّجُلُ الْمَذْكُورَ وَصِيًّا عَلَى ابْنِهِ الْمَرْبُورِ، وَنَصَّبَ قَاضِي الْبَلَدَةِ الَّتِي فِيهَا الْقَاصِرُ وَصِيًّا أَيْضًا، فَأَيُّ الْوَصِيِّينَ يُقَدَّمُ عَلَى الْآخَرِ، وَالْحَالُ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْقَاضِيَيْنِ مُوَلَّى مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ فِي مَحَلٍّ وَوَلَايَتِهِ، وَمُخْتَصَّصٌ بِهَا دُونَ الْآخَرِ؟

أَجَابَ: أَمَّا نَصَبُ قَاضِي الْبَلَدَةِ الَّتِي فِيهَا الْقَاصِرُ وَصِيًّا فَلَا كَلَامَ فِي صِحَّتِهِ، وَأَمَّا الْبَلَدَةُ الْآخَرَى فَشَرْطُ صِحَّةِ نَصَبِ الْقَاضِي وَجُودُ التَّرِكَةِ أَوْ بَعْضُهَا فِيهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا تَرِكَةٌ لَا يَصِحُّ نَصَبُهُ، قَالَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) رَامِزًا لِلْمُحِيطِ، وَإِذَا نَصَّبَ الْقَاضِي وَصِيًّا فِي تَرِكَةِ الْأَيْتَامِ، وَالْأَيْتَامُ فِي وَوَلَايَتِهِ وَلَمْ تَكُنِ التَّرِكَةُ فِي وَوَلَايَتِهِ، أَوْ كَانَتِ التَّرِكَةُ فِي وَوَلَايَتِهِ وَالْأَيْتَامُ لَمْ<sup>(١)</sup> يَكُونُوا فِي وَوَلَايَتِهِ، أَوْ كَانَ بَعْضُ التَّرِكَةِ فِي وَوَلَايَتِهِ، حُكِيَ عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ أَنَّهُ قَالَ: يَصِحُّ النَّصَبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَيَصِيرُ الْوَصِيُّ وَصِيًّا فِي جَمِيعِ التَّرِكَةِ أَيْنَمَا كَانَتِ التَّرِكَةُ، وَقَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ رُكْنُ الْإِسْلَامِ عَلِيُّ السَّغْدِيُّ:

(١) في ك: في ولاية عم لهم.

مَا كَانَ مِنَ التَّرِكَةِ فِي وِلَايَتِهِ يَصِيرُ وَصِيًّا فِيهِ، وَمَا لَا فَلَا. ائْتَهَى، وَشَرَطُ صِحَّةِ نَضْبِ الْقَاضِي الْوَصِيِّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ فِي مَنْشُورِهِ مِنَ السُّلْطَانِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع ١٦١٤، ط ١٥، ك ١٧٧، ب، س ٢٠٦ ب/]

### بِكْرٌ بَالِغَةٌ زَوْجَهَا وَكَيْلَهَا مَعَ وُجُودِ أَبِيهَا

١٣٨٩ = سُئِلَ فِي بَكْرٍ بَالِغَةٍ عَاقِلَةٍ وَكَتَلَتْ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ رَجُلٍ، فَزَوَّجَهَا مَعَ وُجُودِ أَبِيهَا الصَّالِحِ لِلْوِلَايَةِ، وَدَخَلَ بِهَا وَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَزَوَّجَهَا لَهُ الْأَبُ قَبْلَ الْمُحَلَّلِ، فَحَكَّمَ الشَّافِعِيُّ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ الثَّانِي، هَلْ يَنْفُذُ وَيَرْتَفِعُ الْخِلَافُ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ نَقْضُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْقَضَاءَ فِي الْمُجْتَهَدَاتِ - إِذَا صَدَرَ مِمَّنْ يَرَاهُ - نَافِذٌ، وَإِذَا رُفِعَ إِلَى مَنْ لَا يَرَاهُ؛ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبْطَلَهُ، وَالْمَحَلُّ الْقَابِلُ لِلِاجْتِهَادِ مَا لَمْ يُخَالَفِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ الْمَشْهُورَةَ وَالْإِجْمَاعَ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا هُوَ مَحَلُّ الْاجْتِهَادِ<sup>(١)</sup>، وَصَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا فِي النِّكَاحِ بِلَا وِلِيِّ لَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَبَعَثَهُ الْحَنْفِيُّ إِلَى شَافِعِيِّ (لِيَعْتَدَ)<sup>(٢)</sup> بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْمُحَلَّلِ وَيَحْكُمُ بِالصَّحَّةِ؛ جَازَ لَوْ لَمْ يَأْخُذِ الْأَمْرُ وَالْمَأْمُورُ شَيْئًا، وَبِهَذَا الْحُكْمِ لَا يَظْهَرُ أَنَّ النِّكَاحَ الْأَوَّلَ حَرَامٌ أَوْ فِيهِ شُبْهَةٌ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِزًا لِلْمُخْتَلَفَاتِ الْقَدِيمَةِ لِلْمَشَايخِ (وَفَتَاوَى النَّسْفِيِّ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَجُوزُ لِلْمُقَلِّدِ تَقْلِيدُ غَيْرِ إِمَامِهِ

١٣٩٠ = سُئِلَ: فِي الْعَرَبِ وَالتُّرْكَمَانَ الَّذِينَ يَقْتَتُونَ الْكِلَابَ لِأَجْلِ الْإِضْطِيَادِ وَحِرَاسَةِ الْبُيُوتِ وَحِفْظِ الْمَوَاشِي، فَتَلْعُ فِي أَوَانِيهِمْ، هَلْ إِذَا قُلْتُمْ بِأَنَّهَا عِنْدَ الْأَيْمَةِ

(٢) فِي س: (لِيَحْكُم).

(١) فِي ع، ك: لِلِاجْتِهَادِ.

الثلاثة أبي حنيفة والشافعي وأحمد تنجس ما أصابته بقمها أو ببِلل أصاب جلدها ونجاسة سُورها، وعند الإمام مالك كل ذلك طاهر، وكذلك بقمه ما أكلت أو شربت طاهر، وإنما يُغسل الإناء سبعا تَعَبْدًا، وَيَجُوزُ لِمَنْ ذَكَرَ تَقْلِيدُ الإِمَامِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ حَيْثُ دَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَى ذَلِكَ وَلَا مَنُذُوحَةَ عَنْهُ أَمْ لَا، وَمَا حَقِيقَةُ التَّقْلِيدِ لِمَنْ أَرَادَهُ فِي مَسْأَلَةِ اضْطِرَّ إِلَيْهَا عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِهِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ لِمَنْ ذَكَرَ تَقْلِيدُ الإِمَامِ مَالِكٍ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُقَلِّدِ تَقْلِيدُ غَيْرِ إِمَامِهِ مِنَ الأئِمَّةِ الثلاثةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فِيمَا تَدْعُو إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ؛ بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَوْجِبَ جَمِيعَ مَا يُوجِبُهُ ذَلِكَ الإِمَامُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، مِثْلًا إِذَا قَلَّدَ الإِمَامَ الشَّافِعِيَّ فِي الوُضُوءِ مِنَ القُلَّتَيْنِ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يُرَاعِيَ النِّيَّةَ وَالتَّرْتِيبَ فِي الوُضُوءِ وَالفَاتِحَةَ وَتَعْدِيلِ الأَرْكَانِ فِي الصَّلَاةِ بِذَلِكَ الوُضُوءِ، وَإِلَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ بَاطِلَةً إِجْمَاعًا، نَقَلَ ذَلِكَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ العِمَادِيُّ الدَّمَشْقِيُّ فِي مُقَدِّمَتِهِ المُسَمَّاةِ بِ (هِدْيَةِ ابْنِ العِمَادِ لِعبَادِ العِبَادِ)، وَكَذَلِكَ يُقَالُ إِذَا قَلَّدَ مَالِكًا فِي مَسْأَلَةِ المَاءِ الَّذِي تَلِغُ فِيهِ الكِلَابُ لِقَوْلِهِ بِطَهَارَتِهِ وَطَهَارَةِ الكِلَابِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَلْتَزِمَ جَمِيعَ مَا يُوجِبُهُ الإِمَامُ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ، وَمَعَ هَذَا الإِحْتِيَاظُ وَالتَّنْزُّهُ عَنْ ذَلِكَ؛ أُبْلَغُ فِي الدِّيَانَةِ وَأَحْرَى وَأَمْتَلُ فِي الصِّيَانَةِ، وَالسَّلَامَةُ عَنْ تَتَبُعِ الرَّخَصِ، وَالكَفُّ وَعَدَمُ الأَخْذِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِ مُجْتَهِدِ قَوْلُهُ أَحْفُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مُوجِبُ الفِسْقِ<sup>(١)</sup> وَالوُقُوعِ فِي الأَثَامِ، كَمَا نَصَّتْ عَلَيْهِ الأئِمَّةُ الثُّقَاتُ الأَعْلَامُ، وَوَقَعَ فِي الأُصُولِ وَالفُرُوعِ فِي ذَلِكَ كَثِيرُ المَقَالِ، وَجَرَى بَيْنَ الفُحُولِ مِنَ العُلَمَاءِ عَظِيمُ المَجَالِ، فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا التَّقْلِيدُ فَهُوَ الأَخْذُ بِقَوْلِ الغَيْرِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ دَلِيلِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَصْحَابُ الأُصُولِ حَنَفِيَّةً وَشَافِعِيَّةً، وَاللهُ أَعْلَمُ. [ع ١٦١ ب /]

(١) فِي ع: لِلْفِسْقِ.

إِذَا أَخَذَ أَحَدُ الْمُسْتَحْقِّينَ زَائِدًا عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ  
ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ كُلَّ مَا أَخَذَهُ

١٣٩١ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا أُثْبِتَ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَنَّ غَلَّةَ الْوَقْفِ فِي رَحَى؛ مَعْلُومٌ سَوِيَّةٌ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَقَضَى الْقَاضِي بِذَلِكَ بَيْنَهُمَا لِثُبُوتِ الْقَرَابَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْمَسَاوَاةِ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، وَكَانَ الْمَحْكُومَ [ك١٧٨، س١٢٠٧ /] عَلَيْهِ وَهُوَ زَيْدٌ، يَتَنَاوَلُ مَنْ حِصَّةَ الْمَحْكُومِ لَهُ، وَهُوَ عَمْرٌو زِيَادَةً عَمَّا يَخُصُّهُ مُدَّةَ سِنِينَ، هَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالزَّائِدِ الَّذِي تَنَاوَلَهُ مِنْ حِصَّتِهِ، أَمْ يَقْتَصِرُ عَلَى مَا بَعْدَ الْقَضَاءِ وَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ بِهِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا تَنَاوَلَهُ زَيْدٌ زَائِدًا عَنْ حَقِّهِ مُدَّةَ السِّنِينَ الْمَاضِيَةِ، وَالْقَضَاءُ هُنَا مُظْهِرٌ وَمُعَيَّنٌ لِكَوْنِهِ كَاشِفًا، فَيَسْتَنْدُ لَا مُثَبِّتٌ وَعَامِلٌ حَتَّى نَقُولَ يَقْتَصِرُ، كَمَا قَرَّرَهُ أَصْحَابُ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ أَيْضًا، فَيُطَالِبُهُ بِهِ وَيَحْبِسُهُ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ امْتَنَعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقَضَاءُ بِبَيْعِ الْمُدَبَّرِ نَافِذٌ بِخِلَافِ أُمَّ الْوَلَدِ

١٣٩٢ = سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ إِذَا حَكَمَ بِجَوَازِهِ حَاكِمٌ يَرَاهُ، هَلْ يَنْفُذُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَنْفُذُ حُكْمُهُ وَيَثْبُتُ بِذَلِكَ مِلْكُ الْمُشْتَرِي لَهُ، قَالَ فِي (الظَّهِيرِيَّةِ): فَإِنْ بَاعَهُ وَقَضَى الْقَاضِي بِجَوَازِ بَيْعِهِ نَفَذَ قَضَاؤُهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فَسْخَالًا لِلتَّدْبِيرِ حَتَّى لَوْ عَادَ إِلَيْهِ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ثُمَّ مَاتَ لَا يُعْتَقُ. اهـ، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَقَدْ صَرَّحَ غَالِبُ عُلَمَائِنَا بِنَفَازِ قَضَاءِ الْقَاضِي إِذَا قَضَى بِجَوَازِهِ حَيْثُ كَانَ مِمَّنْ يَرَاهُ؛ لِأَنَّهُ فَضَّلَ مُجْتَهِدٌ فِيهِ، وَالْقَضَاءُ فِي مِثْلِهِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ، بِخِلَافِ الْقَضَاءِ بِبَيْعِ أُمَّ الْوَلَدِ، فَإِنَّ الْفَتَاوَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَزَلَ السُّلْطَانُ قَاضِيًا لَا يَنْعَزِلُ إِلَّا بِوُصُولِ الْعِلْمِ إِلَيْهِ

١٣٩٣ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا عَزَلَ مَوْلَانَا السُّلْطَانُ قَاضِيًا أَوْ نَاطِرًا عَلَيَّ [ط ١٦ / ]  
الْوَقْفِ<sup>(١)</sup> أَوْ مُدَرِّسًا أَوْ صَاحِبَ وَظِيفَةٍ يَنْعَزِلُ بِالْعَزْلِ، هَلْ يَنْعَزِلُ بِوُصُولِ الْعِلْمِ إِلَيْهِ،  
أَوْ بِمُجَرَّدِ عَزْلِ السُّلْطَانِ لَهُ قَبْلَ وُصُولِ الْعِلْمِ إِلَيْهِ؟

أَجَابَ: يَنْعَزِلُ عِنْدَ وُصُولِ الْعِلْمِ إِلَيْهِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي عَزْلِ الْوَكِيلِ وَالْقَاضِيِ  
وَالْوَصِيِّ فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ، قَالُوا: يَثْبُتُ الْعَزْلُ بِالْمُشَافَهَةِ بِهِ أَوْ بِكِتَابَتِهِ لَهُ كِتَابًا  
يَعَزَلُهُ، أَوْ بِإِرْسَالِهِ رَسُولًا عَدْلًا أَوْ غَيْرَ عَدْلٍ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، إِذَا قَالَ  
لَهُ الرَّسُولُ: أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ لِأُبَلِّغَكَ عَزْلَهُ، وَلَوْ أَخْبَرَهُ فُضُولِي لَأَبْدُ مِنْ أَحَدِ شَطْرِي  
الشَّهَادَةَ: إِمَّا الْعَدْدُ أَوْ الْعَدَالَةُ، وَذَلِكَ لِمَا فِي انْعِزَالِهِ قَبْلَ عِلْمِهِ مِنَ الْإِضْرَارِ، وَهُوَ  
مَدْفُوعٌ مَرْفُوعٌ بِالْأَخْبَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ ادَّعَى عَلَيَّ آخَرَ فَأَرْسَلَ لَهُ الْقَاضِيَّ مُحَضِّرًا

فَلَمْ يَجِدْهُ لَا يَحِلُّ لِلْقَاضِيِ أَنْ يُخْرِجَ امْرَأَتَهُ مِنْ بَيْتِهَا

١٣٩٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ غَائِبٍ عَنْ بَيْتِهِ لِأَجْلِ مَصَالِحِهِ وَضُرُورِيَّاتِهِ، ادَّعَى عَلَيْهِ  
رَجُلٌ لَدَى قَاضِيٍ دَيْنًا أَوْ عَيْنًا أَوْ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ، فَأَرْسَلَ الْقَاضِيَّ لَهُ مُحَضِّرًا فَفَتَّشَ  
عَلَيْهِ فَلَمْ يَجِدْهُ، هَلْ يَحِلُّ لِلْقَاضِيِ أَنْ يُخْرِجَ امْرَأَتَهُ وَأَوْلَادَهُ مِنْ دَارِهِ وَيَخْتَمَهَا مِنْ غَيْرِ  
طَلَبِ الْمُدَّعِي ذَلِكَ مِنْهُ أَوْ بَطْلَبِهِ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بِمُجَرَّدِ عَدَمِ وُجُودِهِ مَعَ التَّفْتِيْشِ لِاحْتِمَالِ الْعُذْرِ، وَمَعَ  
احْتِمَالِهِ يَمْتَنِعُ الْإِضْرَارُ بِهِ، وَسِوَاءِ طَلَبِ الْمُدَّعِي ذَلِكَ مِنْهُ أَوْ لَا، قَالَ فِي (الْحَاوِيِ  
الزَّاهِدِيِّ) رَامِزًا (لِالْفَتَاوَى الْعُضْدِ لِعَلِيِّ السَّغْدِيِّ، وَلِعَيْنِ الْأَيْمَةِ الْكِرْبَاسِيِّ): تَوَارَى

الْمُدَّعَى عَلَيْهِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ أَوْ ثَمَانِيَةَ فَلَمْ يَجِدْهُ الْمُدَّعِي، فَطَلَبَ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يُخْرِجَ امْرَأَتَهُ وَأَوْلَادَهُ مِنْ دَارِهِ وَيَخْتِمَهَا، لَا يُجِيبُهُ [س ٢٠٧، ب، ع ١٦٢، ك ١٧٨ ب /] الْقَاضِي إِلَى ذَلِكَ. انْتَهَى، وَفِي (الْخَانِيَّة): فَإِنْ (تَعَدَّرَ عَلَى) <sup>(١)</sup> الْقَاضِي اسْتَحْضَارُهُ يَكْتُبُ إِلَى الْوَالِي فِي إِحْضَارِهِ، فَإِنْ قَالَ الْوَالِي: لَا أَظْفُرُ بِهِ، وَسَأَلَ الْمُدَّعِي مِنَ الْقَاضِي تَسْمِيرَ الْبَابِ وَالْخَتْمَ عَلَيْهِ، فَالْقَاضِي لَا يُجِيبُهُ إِلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِي بِشَاهِدَيْنِ أَنَّهُ فِي مَنزِلِهِ، وَكَذَا صَرَّحَ فِي (مَجْمُوعِهِ مُؤَيَّدُ زَادَهُ) نَقْلًا عَنِ (الْمُحِيطِ)، وَالْمَسْأَلَةُ كَثِيرَةٌ الْوُجُودِ فِي كُتُبِ عُلَمَائِنَا، وَمَحَلُّ السَّمْرِ <sup>(٢)</sup> وَالْخَتْمِ إِنْ ثَبَتَ امْتِنَاعُهُ بِلاَ عُذْرٍ، أَمَا إِذَا كَانَ بِعُذْرٍ فَلَا قَائِلَ بِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

١٣٩٥ = سُئِلَ هَلْ لِنَائِبِ قَاضِي الْقُدْسِ بِالرَّمْلَةِ أَنْ يَكْتُبَ لِنَائِبِ الْقَاضِي بِدِمَشْقِ الشَّامِ نَقْلَ الشَّهَادَةِ لِيَحْكُمَ بِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ ثَبَتَ أَنَّ السُّلْطَانَ نَصَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى يُفَوِّضُ لِقَضَاتِهِ الْإِسْتِنَابَةَ، ثَبَتَ صِحَّةُ الْكِتَابَةِ بِذَلِكَ؛ إِذْ شَرَطُ كِتَابِ الْقَاضِي مِنَ قَاضٍ مُوَلَّى مِنْ قِبَلِ الْإِمَامِ يَمْلِكُ إِقَامَةَ الْجُمُعَةِ، وَعِنْدَ التَّفْوِيزِ بِذَلِكَ كَانَتْ وَلايَةُ النَّائِبِ مُسْتِنْدَةً لِإِذْنِ السُّلْطَانِ فَوُجِدَ الشَّرْطُ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَوْلَانَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغَزِّيُّ فِي (شَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) فِي بَحْثِ كِتَابَةِ قَاضِي رُسْتَاقَ إِلَى قَاضِي مِصْرَ: (أَقُولُ): الظَّاهِرُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْمِصْرَ هَلْ هِيَ شَرَطٌ لِنَفَازِ الْقَضَاءِ أَمْ لَا، فَحَكَمُوا عَنْ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ شَرَطٌ، وَعَنْ رِوَايَةِ (النَّوَادِرِ) أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرَطٍ، وَبِهِ يُفْتَى كَمَا فِي (الْبَزَّازِيَّةِ)، فَبِنَاءِ عَلَى هَذَا: يُفْتَى بِقَبُولِهِ مِنْ قَاضِي رُسْتَاقَ إِلَى قَاضِي

(١) فِي ع: لَمْ يَقْدِرْ.

(٢) فِي ك: التَّسْمِيرُ.

مِصْرَ أَوْ رُسْتَاقَ. انْتَهَى، عَلَى أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ كَأَنَّهُ كَتَبَ قَاضِي الْقُدْسِ إِلَى قَاضِي  
دِمَشْقَ؛ إِذْ كُلُّ قَائِمٍ مَقَامَ مُسْتَنَبِيهِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي بَحْثِ الْإِسْتِنَابَةِ، فَظَهَرَ جَوَازُ  
الْكِتَابِ مِنْ نَائِبِ الْقَاضِي الْمَذْكُورِ إِلَى نَائِبِ الْقَاضِي الْمَرْبُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ التَّحْكِيمِ

إِذَا حَكَّمَ الْعَيْنِ وَزَوْجَتَهُ رَجُلًا فَأَجَلَهُ سَنَةً؛ صَحَّ

١٣٩٦ = سُئِلَ فِي الْعَيْنِ إِذَا جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ مُحَكِّمِينَ فَأَجَلُوهُ سَنَةً

وَمَضَتْ، هَلْ لَهُمْ أَنْ يُفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا إِذَا طَلَبَتْ أُمٌّ لَأ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ التَّحْكِيمُ فِي مَسْأَلَةِ الْعَيْنِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَدٍّ وَلَا قَوْدٍ وَلَا دِيَّةٍ

عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَلَهُمْ أَنْ يُفَرَّقُوا بِطَلَبِ الزَّوْجَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ خَلَلِ الْمَحَاضِرِ وَالسَّجَلَاتِ

١٣٩٧ = سُئِلَ فِي مَحْضَرٍ حَاصِلُهُ: حَضَرَ فُلَانٌ شَيْخَ الْمَغَارِبَةِ، وَذَكَرَ لِلْحَاكِمِ

أَنَّهُ تَشَاجَرَتِ الْمَغَارِبَةُ بِسَبَبِ الْمَشِيخَةِ، وَإِنَّ شَيْخَ الْمَغَارِبَةِ الْمَذْكُورَ كَانَ بِالْمَحَلَّةِ،

فَجَاءَهُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ؛ ثَلَاثَةٌ سَمَاهُمْ، وَالْعِصْيُ بِأَيْدِيهِمْ وَضَرْبُوهُ وَشَجُوهُ وَرَضُوا

أَضْلَاعَهُ، وَكَشَفَ عَن رَأْسِهِ، فَوُجِدَ بِهِ [س٨٠٨/١] ثَلَاثُ شَجَاتٍ، ثُمَّ حَضَرَ فُلَانٌ

الْمَغْرِبِيُّ سَمَاهُ وَأَخْبَرَ الْحَاكِمَ بِأَنَّهُ رَأَى الْجَمَاعَةَ الْمَذْكُورِينَ مُتَشَاجِرِينَ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمْ

وَطَرَدَهُمْ وَسَطَّرَ مَا هُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَ الطَّلَبِ، هَلْ هَذَا الْمَحْضَرُ يُعْتَبَرُ شَرْعًا، أَوْ يُلْتَفَتُ

إِلَيْهِ، أَوْ مِمَّا يَنْبَغِي كِتَابَتُهُ؟ وَهَلْ يُوجِبُ<sup>(١)</sup> عَلَى الثَّلَاثَةِ الْمُخْبِرِ عَنْهُمْ عُقُوبَةً بَدَنِيَّةً أَوْ

غَرَامَةً مَالِيَّةً؟

أَجَابَ: لَيْسَ بِهِ فِي دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتِبَارٌ (إِلَّا عَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ وَالِإِعْتِبَارِ)<sup>(٢)</sup>،

بَلْ تَسْمِيَّتُهُ مَحْضَرًا يَكَادُ أَنْ يَكُونَ مُنْكَرًا، وَهُوَ مِنْ مُوجِبَاتِ الْإِنْتِقَادِ عِنْدَ الْعَوَامِّ؛ خِلْفَةٌ

عَنِ الْعُلَمَاءِ النَّقَادِ، فَقَدْ صَرَحَ الْعَلَامَةُ خِشْرُو وَغَيْرُهُ فِي تَعْرِيفِ الْمَحْضَرِ أَنَّهُ: مَا كُتِبَ

(١) في ك: يجب.

(٢) ساقطة من ك. وفي س (يوجب الالتفات والاعتبار)



فِيهِ حُضُورُ الْخَصْمَيْنِ عِنْدَ الْقَاضِي، وَمَا جَرَى بَيْنَهُمَا مِنَ الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ النُّكُولِ مِنْهُ، وَالْحُكْمُ بِالْبَيِّنَةِ لِلْمُدَّعِي عَلَى وَجْهِ يَرْفَعُ الْإِشْتِبَاهَ، وَأَيْنَ الدَّعْوَى هُنَا مِنَ الْمُدَّعِي؟ وَأَيْنَ الْإِقْرَارِ أَوْ الْإِنْكَارِ أَوْ النُّكُولِ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؟ وَأَيْنَ الْحُكْمُ بِالْبَيِّنَةِ؟ فَكَيْفَ يُسَمَّى مَحْضَرًا وَلَا طَرْفَ مِنْ أَطْرَافِ الْقَضِيَّةِ الْحُكْمِيَّةِ مَوْجُودٌ فِيهِ؟ وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْغَرَسِ فِي (الْفَوَاكِهِ الْبَدْرِيَّةِ) [١٦٢ع، ك/١١٧٩]:

أَطْرَافُ كُلِّ قَضِيَّةٍ حُكْمِيَّةٍ      سِتُّ يَلُوحُ بَعْدَهَا التَّحْقِيقُ  
حُكْمٌ وَمَحْكُومٌ بِهِ وَلَهُ وَمَحْ      كُومٌ عَلَيْهِ وَحَاكِمٌ وَطَرِيقُ

فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انْهَدَمَ جِدَارُ دَارِ فُلَانٍ وَلَهُ مِيَازِيْبُ  
مُرْكَبَةٌ عَلَيْهِ تَسِيلُ عَلَى الزُّقَاقِ

١٣٩٨ = سُئِلَ فِي مَحْضَرٍ كَشَفَ حَاصِلُهُ: حَضَرَ فُلَانٌ وَذَكَرَ لِلْحَاكِمِ أَنَّ دَارَهُ الْفُلَانِيَّةَ انْهَدَمَ جِدَارُهَا وَتَكَسَّرَتِ الْمِيَازِيْبُ الَّتِي كَانَتْ مُرْكَبَةً عَلَيْهِ، وَطَلَبَ الْكَشْفَ لِإِعَادَةِ الْمِيَازِيْبِ عَلَى الْأُسْلُوبِ الْأَوَّلِ، فَحَصَلَ الْوُقُوفُ عَلَى الْجِدَارِ الْمُنْهَدَمِ وَالْمِيَازِيْبِ الثَّلَاثَةِ الْمُرْكَبَةِ عَلَى الْجِدَارِ الْمَذْكُورِ، فَإِذَا هُوَ بِالصَّفَةِ الْمَشْرُوحَةِ، فَأَذِنَ الْحَاكِمُ الْمَذْكُورُ لَهُ بِعِمَارَةِ دَارِهِ وَحَيْطَانِهَا وَإِعَادَةِ الْمِيَازِيْبِ عَلَى الزُّقَاقِ الْغَيْرِ النَّافِذِ عَلَى الْأُسْلُوبِ الْقَدِيمِ إِذْنَا صَحِيحًا شَرْعِيًّا، هَذَا حَاصِلُ الْمَحْضَرِ، فَهَلْ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ يَثْبُتُ قَدَمُ الْمِيَازِيْبِ وَجَوَازُ تَسْيِيلِ مَائِهَا فِي الزُّقَاقِ الْغَيْرِ النَّافِذِ أَمْ لَا؟

١٣٩٩ = وَهَلْ مُجَرَّدُ الْإِذْنِ مِنَ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ حُكْمٌ عَلَى أَهْلِ الزُّقَاقِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ بَوَاجِهِهِمْ، أَوْ إِقْرَارٍ أَوْ نُكُولٍ مِنْهُمْ، بَلْ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَةِ جِدَارٍ مُنْهَدَمٍ وَمِيَازِيْبٍ مُنْكَسِرَةٍ مَطْرُوحَةٍ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

١٣٩٨ ج = أَجَابَ: لَا يَثْبُتُ بِذَلِكَ قَدَمُ الْمِيَازِيْبِ، وَجَوَازُ تَسْيِيلِ مَائِهَا فِي الزُّرْقَاقِ

الْمَذْكُورِ.

١٣٩٩ ج = وَمَجْرَدُ الْإِذْنِ مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ حَقِّ التَّسْيِيلِ لَا عِبْرَةٌ بِهِ، وَلَا بُدٌّ لِإِثْبَاتِهِ مِنْ

بَيِّنَةٍ تَقُومُ عَلَى أَهْلِ (الْمَحَلَّةِ بِوُجُوهِهِمْ) <sup>(١)</sup> أَوْ إِقْرَارِهِمْ أَوْ نُكُولِهِمْ عِنْدَ طَلَبِ الْيَمِينِ  
كَسَائِرِ الْقَضَايَا الشَّرْعِيَّةِ وَالْحَوَادِثِ الْحُكْمِيَّةِ، وَلَا قَائِلَ بِثُبُوتِهِ بِرُؤْيَا جِدَارٍ مُنْهَدِمٍ  
وَمِيَازِيْبٍ مُنْكَسِرَةٍ، بَلْ وَلَا يُعْقَلُ ذَلِكَ، وَحَيْثُ كَانَ مَحْضَرُ الْكَشْفِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ؛  
[س ٢٠٨ ب، ط ١٨ /] فَوْجُودُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَيْسَ لِصَاحِبِ الْمِيَازِيْبِ أَنْ يَرْفَعَ مِيَازِيْبَهُ أَوْ يُسْفَلَهُ

١٤٠٠ = سُئِلَ فِي مَحْضَرٍ حَاصِلُهُ: ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى جَارِهِ حُدُوثَ مِيَازِيْبٍ مُرَكَّبَةٍ

عَلَى طَبَقَةٍ حَادِثَةٍ يُرْمَى مَاءُهَا فِي الزُّرْقَاقِ الْمُشْتَرَكِ، وَطَلَبَ رَفْعَهَا، فَأَجَابَ بِأَنَّهَا كَانَتْ  
قَدِيمًا عَلَى إِيْوَانِ هَدْمَهُ وَجَدَّدَ بِنَاءَهُ، وَأَحْدَثَ عَلَى ظَهْرِهَا الطَّبَقَةَ، وَنَقَلَ الْمِيَازِيْبَ الَّتِي  
كَانَتْ قَدِيمًا عَلَى الْإِيْوَانِ وَوَضَعَهَا عَلَى الطَّبَقَةِ، وَشَهِدَ لَهُ جَمَاعَةٌ بِقَدَمِ الْمِيَازِيْبِ  
الَّتِي كَانَتْ عَلَى الْإِيْوَانِ، فَمَنَعَ نَائِبُ الْقَاضِي الْمُدَّعِي مِنَ التَّعَرُّضِ لَهُ؛ لِكُونِهَا كَانَتْ  
قَدِيمًا عَلَى الْإِيْوَانِ وَأَبْقَاهَا، فَهَلِ الْمَنْعُ وَالْإِبْتِقَاءُ كُلُّهُمَا صَادَفَ مَحَلَّةَ الشَّرْعِيِّ  
الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَمْ يُصَادَفِ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ، بَلْ هُوَ مُصَادِمٌ لِمَا فِيهَا،

فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَمِثْلُهُ فِي (الْبُرَازِيَّةِ) فِي كِتَابِ الْحَيْطَانِ: لَوْ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ  
مِيَازِيْبًا أَطْوَلَ مِنْ مِيَازِيْبِهِ أَوْ أَعْرَضَ أَوْ يُسَيِّلُ مَاءَ سَطْحٍ فِي ذَلِكَ الْمِيَازِيْبِ لَيْسَ لَهُ  
ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْقُلَهُ عَنْ مَوْضِعِهِ أَوْ يَرْفَعَهُ أَوْ يُسْفَلَهُ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ،

(١) فِي ع: الْمَحَلَّةُ بِوُجُوهِهِمْ، وَفِي ك: الْمَحَلُّ بِوُجُوهِهِمْ.

وَفِي (الْحَانِيَّة) مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي مَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي الْمُسْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِيكِ، هَذَا مَعَ كَوْنِ الْمَاءِ كُلَّمَا كَانَ شَاهِقًا كَانَ أَشَدَّ وَقَعًا وَأَبْعَدَ رَمِيًا، فَيَتَسَعُّ انْتِشَارُهُ، وَيَكْثُرُ انْتِثَارُهُ، وَيَحْفَرُ مِنَ الْأَرْضِ مَا لَا يَحْفَرُ الْمُسْتَفْلُ، فَيُمنَعُ عَنْهَا (١) شَرْعًا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَيِّلَ مَاءً [ك ١٧٩، ع ١١٦٣ /] طَبَقَتِهِ الْحَادِثَةِ فِي الرُّقَاقِ الْمُسْتَرَكِ بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا؛ فَهَرَا عَلَى شُرَكَائِهِ - وَإِنْ أَثَبَتَ قَدَمَ مِيَازِيْبِ الْإِيْوَانِ - لِأَنَّ سَطْحَ الْإِيْوَانِ غَيْرُ سَطْحِ الطَّبَقَةِ، وَقَدْ عَلِمْتَ بِصَرِيحِ النَّقْلِ عَدَمَ جَوَازِ النَّقْلِ، فَكُلُّ مَنْعٍ وَالْإِبْتِغَاءِ لَمْ يُصَادِفْ مَحَلَّهُ، بَلْ يُصَادِمُ مَا صَرَّحَتْ بِهِ هُوَ لِأَنَّ الْأَبْطَالَ، وَمَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ، وَمَا لِلضَّرَرِ إِلَّا أَنْ يُزَالَ، وَقَدْ انْكَشَفَ الْحَالُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٠١ = سُئِلَ فِي مَحْضَرَيْنِ حَاصِلُهُمَا: حَضَرَ فَلَانٌ الْمُتَوَلَّى الْخَاصَّ عَلَى جَانِبِ مِنَ الْوَقْفِ الْفُلَانِيِّ، وَذَكَرَ لِنَائِبِ الْحُكْمِ أَنَّهُ أَنْعَمَ عَلَيْهِ بِتَوَلِيَّتِهِ وَقَبْضِ عُلَّتِهِ وَتَنَاوُلِ وَظِيْفَتِهِ مِنْهُ، وَإِرْسَالِ مَا بَقِيَ لِلْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ الْكَبِيرِ وَبَعْدَمِ تَعَرُّضِ الْمُتَوَلَّى الْكَبِيرِ لَهُ، وَيُمنَعُ زَيْدٌ فِي اسْتِئْجَارِ الْقَرْيَةِ الْفُلَانِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَمْتَنِعْ وَاسْتَأْجَرَهَا مِنَ الْمُتَوَلَّى الْكَبِيرِ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ دَفَعَهَا لَهُ وَهِيَ عُلُوفَتُهُ، وَبَدَفِعَهَا مُخَالَفًا لِلْأَمْرِ الشَّرِيفِ يَضْمَنُ الْمَدْفُوعَ، فَأَمَرَهُ الْحَاكِمُ بِدَفْعِ ذَلِكَ ثَانِيًا لِفُلَانِ الْمَذْكُورِ نَظِيرَ عُلُوفَتِهِ الْمُحَوَّلِ بِهَا عَلَى الْقَرْيَةِ، فَدَفَعَهُ (٢) أَخُو زَيْدٍ بِالزَّامِ مِنَ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ لِكَوْنِهِ وَكَيْلًا وَكَيْفِيًّا عَنْهُ فِي ذَلِكَ، هَذَا حَاصِلُ مَا فِي الْمَحْضَرَيْنِ، فَهَلْ هُوَ وَقَعٌ مَوْقَعُهُ الشَّرْعِيُّ الْمُوَافِقَ لِقَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ الْمُحَرَّرِ الْمَرْعِيِّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ مَا ذُكِرَ وَالْحَالُ هَذِهِ بِوَاقِعٍ مَوْقَعُهُ الشَّرْعِيُّ، وَلَا مُوَافِقٍ لِقَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ الْمُحَرَّرِ الْمَرْعِيِّ؛ إِذْ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْإِجَارَةُ مِنَ الْمُتَوَلَّى الْكَبِيرِ وَقَعَتْ صَحِيحَةً نَافِذَةً؛ لِكَوْنِهَا يَمْلِكُهَا أَمْ لَا:

(٢) فِي ك: فَدَفَعَهَا.

(١) فِي ع: عَنْهُ، وَفِي ك: مِنْهَا.

❖ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ بَرِئَتْ ذِمَّةُ زَيْدِ الْمُسْتَأْجِرِ بِدَفْعِ الْأَجْرَةِ الْمُسَمَّاةِ فِي الْعَقْدِ لَهُ؛ فَلَا يَصِحُّ تَضْمِينُهُ.

❖ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي؛ فَكَيْفَ يَأْمُرُهُ [س ١٢٠٩ /] الْحَاكِمُ بِدَفْعِهَا ثَانِيًا، وَالْوَاجِبُ فِي غَيْرِ الصَّحِيحَةِ النَّافِذَةِ أَجْرُ الْمِثْلِ، لَا الْمُسَمَّى بِإِجْمَاعِ أَيْمَتِنَا، وَإِنْ أَلْحَقْنَا النَّاطِرَ الْكَبِيرَ بِالْفُضُولِيِّ فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ، وَجَعَلْنَا فُلَانًا الْمُتَوَلَّى الْخَاصَّ بِطَلَبِهِ الْأَجْرَةَ مُجِزًا، فَلَا إِجَارَةَ اللَّاحِقَةَ كَالْوَكَالَةِ السَّابِقَةِ، وَبِهِ يَصِيرُ الْمُتَوَلَّى الْكَبِيرُ كَالْوَكِيلِ عَنْهُ، وَالْتَبَضُّ لِلْوَكِيلِ لَا لِلْمُوَكَّلِ فِي بَيْعِ الْأَعْيَانِ وَالْمَنَافِعِ، فَيَبْرَأُ الْمُسْتَأْجِرُ بِالذَّفْعِ إِلَيْهِ بِإِجْمَاعِ أَصْحَابِنَا، وَقَدْ أَجْمَعَتْ<sup>(١)</sup> الْمُتُونَ وَالشُّرُوحُ وَالْفُتَاوَى عَلَى أَنَّ الْحُقُوقَ فِيمَا يُضْمِنُهُ الْوَكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ كَالْبَيْعِ، وَالْإِجَارَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ كَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَقَبْضِ الثَّمَنِ وَالْأَجْرَةِ وَالرُّجُوعِ عِنْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَالْخُصُومَةِ فِي الْعَيْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يَضْمَنُ الْأَجْرَةَ وَقَدْ أَوْصَلَهَا إِلَى مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ قَبْضُهَا، هَذَا وَلَا يَتَعَقَّلُ كَوْنُ الْمَدْفُوعِ لِلْمُتَوَلَّى الْكَبِيرِ عُلُوفَتُهُ بِعَيْنِهِ لِعَدَمِ تَعْيِينِ النُّقُودِ فِي الْعُقُودِ، وَإِنْ عُيِّنَتْ، فَكَيْفَ يُضْمِنُهُ مَا لَمْ يَقَعْ مِلْكُهُ عَلَيْهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَقَعُ عَنْ تَصَوُّرٍ، بَلْ عَنْ مَحْضَرٍ تَهَوُّرٍ، وَحَيْثُمَا كَانَ الْمَحْضَرَانِ بِهَذِهِ الصَّنِفَةِ الْمَشْرُوحَةِ؛ فَهَمَّا بَاطِلَانِ دَاحِضَانِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِلضَّمَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْخَطُّ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ وَلَا يُعْمَلُ بِهِ

١٤٠٢ = سُئِلَ فِي صُورَةِ مَحْضَرٍ مُقَيَّدٍ فِي السَّجْلِ مُلَخَّصُهُ: ثَبَّتَ لَدَى مُتَوَلِّيهِ خِلَافَةَ مَوْلَانَا الْقَاضِيِ فُلَانٍ بِشَهَادَةِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ وَفُلَانِ بْنِ فُلَانِ اللَّذَيْنِ عَرَفَهُمَا الْقَاضِي، وَقَبْلَ شَهَادَتِهِمَا بَعْدَ التَّرْكِييَةِ بِمَعْرِفَتِهِمَا [ك ١١٨٠ /] لِفُلَانَةَ بِنْتِ فُلَانٍ وَأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ فِي رِبْعٍ وَقَفٍ جَدَّهَا لِأُمَّهَا فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، انْتَقَلَ لَهَا عَنْ وَالِدَتِهَا فُلَانَةَ بِنْتِ

(١) فِي ك، س: اجتمعت.

فُلَانٍ الْوَاقِفِ، وَأَنَّ الْحُرْمَةَ الْمَذْكُورَةَ وَالِدَةُ (فُلَانَةَ بِنْتُ فُلَانٍ) <sup>(١)</sup> الْوَاقِفِ الْمَرْبُورِ  
 ثُبُوتًا شَرْعِيًّا، وَحَكَمَ بِمُوجِبِ ذَلِكَ حُكْمًا مَسْئُورًا لَا فِيهِ بَعْدَ تَقَدُّمِ دَعْوَى مِنْ فُلَانٍ بِوَجْهِ  
 فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ مُسْتَأْجِرِ الْمَعْصَرَةِ الْفُلَانِيَّةِ بِالْمَحَلَّةِ الْفُلَانِيَّةِ الْجَارِيَةِ [ع ١٦٣ ب، ط ١٩٩،  
 سر ٢٠٩ ب /] فِي الْوَقْفِ، وَمُطَابَقَتِهِ بِقَرَشٍ وَاحِدٍ مِنْ أُجْرَةِ الْمَعْصَرَةِ مِنْ اسْتِحْقَاقِهِ  
 فِي الْوَقْفِ، وَاعْتِرَافِ الْمُسْتَأْجِرِ بِالْأُجْرَةِ وَأَنَّهَا فِي ذِمَّتِهِ، وَإِنْكَارِهِ اسْتِحْقَاقَ الْمُدَّعَى  
 الْمَذْكُورِ، وَسُؤَالِ وَجَوَابِ وَإِعْذَارِ شَرْعِيٍّ فِي ذَلِكَ، وَاعْتِبَارِ مَا وَجِبَ اعْتِبَارُهُ، وَذَلِكَ  
 بَعْدَ إِطْلَاقِ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ عَلَى دَفَاتِرِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورَةِ الْمُقَيَّدَةِ فِي السَّجْلِ، فَوَجَدَ  
 بِهَا اسْمَ الْحُرْمَةِ الْمَذْكُورَةِ جَدَّةَ الْمُدَّعَى فِي رَيْعٍ وَقَفٍ جَدَّهَا لِأُمَّهَا الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ،  
 انْتَقَلَ ذَلِكَ عَنْ وَالِدَتِهَا بِنْتِ الْوَاقِفِ، فَلَمَّا كَانَ الْحَالُ عَلَى هَذَا الْمِنْوَالِ وَثَبَتَ مَضْمُونُ  
 ذَلِكَ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، أَمَرَ مُسْتَأْجِرَ الْمَعْصَرَةِ بِدَفْعِ الْقَرَشِ الْمُعْتَرَفِ بِهِ  
 مِنَ الْأُجْرَةِ لِلْمُدَّعَى الْمَذْكُورِ، فَاثْتَمَلَ ذَلِكَ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَذْكُورُ امْتِثَالًا شَرْعِيًّا، جَرَى  
 فِي تَارِيخِ كَذَا، فَهَلْ هَذِهِ الدَّعْوَى الصَّادِرَةُ عَلَى مُسْتَأْجِرِ الْمَعْصَرَةِ الْمَذْكُورَةِ صَحِيحَةٌ،  
 فَيَكُونُ الْمَحْضَرُّ الْمَذْكُورُ صَحِيحًا أَمْ لَا فَلَا يَكُونُ صَحِيحًا؟

١٤٠٣ = وَهَلْ يَثْبُتُ الْإِسْتِحْقَاقُ بِمَجْرَدِ الدَّفَاتِرِ الَّتِي هِيَ خُطُوطٌ مَنْقُوشَةٌ فِي

السَّجْلِ بِغَيْرِ بُرْهَانٍ أَمْ لَا؟

١٤٠٢ ج = أَجَابَ: لَا تَصِحُّ الدَّعْوَى عَلَى مُسْتَأْجِرِ الْمَعْصَرَةِ بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لَا سِيَّمَا مَعَ اعْتِرَافِهِ أَنَّهُ مُسْتَأْجِرٌ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَسَائِلِ مُخَمَّسَةِ  
 كِتَابِ الدَّعْوَى، وَأُطْبِقَتِ الْمُتُونُ وَالشُّرُوحُ وَالْفَتَاوَى عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ الْمُدَّعَى أَنَّ  
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مُسْتَأْجِرٌ لَا تُسْمَعُ عَلَيْهِ الدَّعْوَى، وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ، لِعَدَمِ صِلَا حَيْثِهِ  
 خَصْمًا لِلدَّعْوَى، وَدَعْوَى الْوَقْفِ وَاسْتِحْقَاقِ الْغَلَّةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى النَّظِيرِ الْمُتَكَلِّمِ

(١) فِي ع: فُلَانِ بِنْتُ فُلَانَةَ، وَفِي ك: فُلَانِ بِنْتُ فُلَانِ.

عَلَيْهِ؛ لَا عَلَى مُسْتَأْجِرِ الْوَقْفِ، فَلَا يَكُونُ الْمَحْضَرُ الْمَذْكُورُ صَاحِبًا؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ عَلَى غَيْرِ خَصْمٍ، إِذِ اسْتِحْقَاقُهُ<sup>(١)</sup> الْغَلَّةَ مَوْقُوفٌ عَلَى ثُبُوتِ نَسَبِهِ بِالْوَاقِفِ، وَدَعْوَاهُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ بَاطِلَةٌ لِاجْتِمَاعِ<sup>(٢)</sup> أَثْمَتِنَا لِعَدَمِ ثُبُوتِ نَسَبِهِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ خَصْمًا فِي ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ، عَلَى أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ لَا دَعْوَى لَهُ عَلَى مُتَقَبَّلِ حَوَانِيَتِ الْوَقْفِ بِاسْتِحْقَاقِهِ فِي غَلَّةِ مَا هُوَ مُتَقَبَّلُهُ، إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ لِلنَّظِيرِ أَوْ مَأْذُونِهِ وَلَا نَظِيرَ هُنَا قَدْ ادَّعَى عَلَيْهِ وَلَا مَأْذُونَهُ فِي نَفْسِ الْغَلَّةِ، فَمَا بِاللَّكِ فِي عَيْنِ الْوَقْفِ؟ فَكَيْفَ يَثْبُتُ بِدَعْوَاهُ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ دَفْعُ الْغَلَّةِ مَا ادَّعَاهُ مِنَ السَّهَامِ فِيمَا عَلَيْهِ، وَالْمُتَقَبَّلُ لَا دَخَلَ لَهُ فِي إِثْبَاتِ النَّسَبِ وَلَا عُقْلَةَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَالْمَحْضَرُ بِلَا زَيْبٍ بَاطِلٌ لَمْ يَثْبُتْ بِهِ حَقٌّ لِلْمُدَّعِي وَالْحَالُ هَذِهِ.

١٤٠٣ ج = وَالْخَطُّ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ وَلَا يُعْمَلُ بِهِ، وَلَا يُعْمَلُ بِمَكْتُوبِ الْوَقْفِ الَّذِي عَلَيْهِ خُطُوطُ الْقَضَاءِ الْمَاضِينَ، لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَا يَقْضِي إِلَّا بِالْحُجَّةِ، وَهِيَ: (أ) الْبَيِّنَةُ. (ب) أَوْ الْإِقْرَارُ. (ج) أَوْ النُّكُولُ، كَمَا فِي إِقْرَارِ (الْخَانِيَّةِ)، وَقَدْ نَقَلَهُ الشَّيْخُ زَيْنٌ فِي (أَشْبَاهِهِ وَنظَائِرِهِ) فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَاتِ وَأَنْشَدَ:

فَمَا طَمِسَتْ مُحَمَّسَةُ الدَّعَاوَى      بَلِ امْتَلَأَتْ بِهَا كُتُبُ الضَّأْوَى  
كَذَلِكَ فِي الْمُتُونِ مَعَ الشُّرُوحِ      عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ بِلَا جُرُوحِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك ١٨٠ ب / ]

### التَّعْرِيفُ مِنَ الْقَاضِي مُجَرَّدُ إِعْلَامٍ لَا قَضَاءً

١٤٠٤ = سُئِلَ فِي مَحْضَرٍ وَرَدَ مِنْ نَائِبِ الْحُكْمِ بِمَدِينَةِ السَّيِّدِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ صَلَوَاتُ الْمُهَيَّمِينَ الْجَلِيلِ: ادَّعَى فَلَانٌ بِنُ فَلَانٍ عَلَى

(٢) فِي ع: بِاجْتِمَاعِ.

(١) فِي ك، س: اسْتِحْقَاقِ.

فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ بِأَنَّهُ جَدَّ كَرَمَهُ، وَقَطَعَ أَغْصَانَ دَوَالِيهِ بِأَرْضِ كَذَا، وَقَدْ أَضْرَّ ذَلِكَ بِحَالِهِ،  
(فَسُئِلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) (١) فَأَنْكَرَ، فَطُلِبَ مِنَ الْمُدَّعِيِ الْبَيِّنَةُ، فَأَحْضَرَ رَجُلَيْنِ مِنْ قَرِيْبَةِ  
حَلْحُولٍ [ع ١٦٤، س ٢١٠، ط ٢٠٠ /] فَشَهِدَا بِأَنَّهُ أَقْرَأَهُمَا بِذَلِكَ، فَعَرَفَهُ الْحَاكِمُ أَنَّهُ لَزِمَهُ  
التَّعْزِيرُ، فَهَلِ الْمَحْضَرُ الْمَذْكُورُ صَحِيْحٌ سَالِمٌ مِنَ الْخَلَلِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْمَحْضَرُ الْمَذْكُورُ غَيْرُ صَحِيْحٍ؛ إِذْ خَلَّلَهُ ظَاهِرُ كَالشَّمْسِ، لِأَنَّ مُجَرَّدَ  
قَوْلِهِ فِيهِ: فَعَرَفَهُ الْحَاكِمُ أَنَّهُ لَزِمَهُ التَّعْزِيرُ. لَيْسَ مِنْ قَضَاءِ الْقَاضِي، بَلْ هُوَ مُجَرَّدُ إِعْلَامٍ  
بِمَا أَلْزَمَ بِهِ الشَّرْعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِدُونِ الْقَاضِي، فَيَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ خِطَابُ  
اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ قَوْلُهُ: ثَبَتَ عِنْدِي جَرِيَانٌ ذَلِكَ. لَا يَكُونُ حُكْمًا؛ حَيْثُ وَقَعَ عَلَى مُقَدَّمَاتِ  
الْحُكْمِ أَوْ بَعْضِهَا، فَمَا بِالْكَ بَقَوْلِهِ: فَعَرَفَهُ أَنَّهُ لَزِمَهُ التَّعْزِيرُ. الَّذِي هُوَ صَرِيْحٌ فِي الَّذِي  
أَلْزَمَ بِهِ الشَّرْعُ، فَإِذَا تَقَرَّرَ لَكَ ذَلِكَ وَعَلِمْتَهُ؛ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ أَحَدَ أَطْرَافِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ  
- وَهُوَ الْحُكْمُ - مَفْقُودٌ، وَمِمَّا نَظَّمَهُ ابْنُ الْغَرَسِيِّ فِي (الْفَوَاكِهِ الْبَدْرِيَّةِ):

أَطْرَافُ كُلِّ قَضِيَّةٍ حُكْمِيَّةٌ      سِتُّ يَلُوحُ بِعَدِّهَا التَّحْقِيقُ  
حُكْمٌ وَمَحْكُومٌ بِهِ وَلَهُ وَمَحْ      كُومٌ عَلَيْهِ وَحَاكِمٌ وَطَرِيقُ

وَيَفْتَقِدُ وَاحِدٌ مِنْ أَطْرَافِ الْقَضِيَّةِ؛ يُفْتَقَدُ الْحُكْمُ، وَبِذَلِكَ يُعْرَفُ بَطْلَانُ الْمَحْضَرِ  
الْمَذْكُورِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### التَّحَالُفُ

١٤٠٥ = سُئِلَ فِي مَحْضَرٍ حَاصِلُهُ: ادَّعَى رَشُودُ بْنُ رَشِيدٍ وَمَرْزُوقُ بْنُ مُهَنَّأَ  
عَلَى مُرَادِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَاضِرِ مَعَهُمَا، وَذَلِكَ بِحُضُورِ يُونُسَ الْمُحْتَسِبِ، وَقَالَ فِي  
دَعْوَاهُمَا: إِنَّ مُرَادًا بَاعَهُمَا رَطلَ بِنِّ بَقْرَشَيْنِ، فَوَزَنَهُ بَازَارُ بَاشِي فَوَجَدَهُ عَشْرَ أَوْاقٍ

(١) فِي ك: (فَسَأَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْحَاكِمَ).

وَنَصَفَ أَوْقِيَّةً، وَطَالَبَاهُ بِالْبَقِيَّةِ فَأَنْكَرَ، فَحَلَفَ الْمُدَّعِيَانِ أَنْ مُرَادًا بَاعَهُمَا الْبُنَّ بِالْقَرَشَيْنِ  
الْيَمِينِ الشَّرْعِيِّ، ثُمَّ حَضَرَ رَجَبُ بْنُ الْخَمَّاشِ وَأَقْرَأَهُ الَّذِي بَاعَ لَهُمَا الْبُنَّ الْمَذْكُورَ  
صُبْرَةً بِلَا وَزِنٍ، فَلَمَّا ظَهَرَ وَتَبَيَّنَ لِلْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ أَنََّّهُمَا بَاعَا الْبُنَّ الرَّطْلَ عَشْرَ أَوْاقٍ  
وَنَصَفًا وَإِنْكَارُهُمَا وَالْإِقْرَارُ بَعْدَهُ، عَرَفَهُمَا أَنَّهُ يَلْزَمُهُمَا التَّعْزِيرُ، فَطَلَبَ السُّوْبَاشِي  
تَسْطِيرَ ذَلِكَ بَعْدَ السَّعْيِ إِلَيْهِ بِهِمَا، فَهَلْ يَلْزَمُ السَّاعِي التَّعْزِيرُ الْبَلِيغُ وَضَمَانُ مَا غَرِمَا  
شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: اعْلَمْ أَنَّ الْمُحْضَرَ الْمَذْكُورَ لَمْ يُؤَسَّسْ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ الْمَشْهُورِ،  
لِأَنَّ الْمُدَّعِيَيْنِ ذَكَرَا فِي دَعْوَاهُمَا أَنَّهُ بَاعَهُمَا رَطْلَ بُنِّ بَقْرَشَيْنِ، وَهُوَ مِنْ قِسْمِ الْمَوْزُونِ  
كَمَا نَشَاهِدُهُ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ نَوْعِهِ وَصِفَتِهِ، وَلَا يُعْلَمُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فَوَزَنَهُ بَازَارُ بَاشِي  
لِإِحْتِمَالِ انْفِرَادِهِ، وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الدَّعْوَى، وَقَوْلُهُ: (فَحَلَفَ الْمُدَّعِيَانِ)  
بَعْدَ قَوْلِهِ: (فَأَنْكَرَ) دَلِيلٌ عَلَى الْجَهْلِ الْمُنْفِرِطِ فِي كَاتِبِهِ وَقَاضِيهِ؛ إِذْ يَجْرِي التَّحَالُفُ فِي  
مِثْلِهِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَإِنْ عَجَزَا، يَعْنِي عَنِ الْبُرْهَانِ وَلَمْ يَرْضَا بِالْخ.  
وَمِنْ الْإِخْتِلَافِ فِي الْقَدْرِ مَا فِي (الْخُلَاصَةِ) مُعْزِيًّا إِلَى (الْمُحِيطِ) قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ  
سَمِعْتُ أَبَا يُوسُفَ فِيمَنْ بَاعَ طَعَامًا بِعَيْنِهِ بِعَشْرَةِ، وَقَالَ: بِعْتِكَ جُزْأًا بِعَشْرَةِ، وَقَالَ  
الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ مُكَايَلَةً يَتَحَالَفَانِ، وَكَذَا كُلُّ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ. انْتَهَى. فَأَوْجَبَ  
[ك/١٨١] التَّحَالُفَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ بِحَلْفِ الْمُدَّعِي، وَقَوْلُهُ: ثُمَّ  
حَضَرَ رَجَبُ بْنُ الْخَمَّاشِ وَأَقْرَأَهُ الَّذِي بَاعَ لَهُمَا الْبُنَّ صُبْرَةً بِلَا وَزِنٍ، فَلَمَّا ظَهَرَ وَتَبَيَّنَ  
لِلْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ أَنََّّهُمَا بَاعَا الْبُنَّ الرَّطْلَ عَشْرَ أَوْاقٍ وَنَصَفًا وَإِنْكَارُهُمَا وَالْإِقْرَارُ بَعْدَهُ  
عَرَفَهُمَا أَنَّهُمَا يَلْزَمُهُمَا التَّعْزِيرُ الْإِلْحَاقِي. لَيْتَ شِعْرِي مِنْ (أَيْنَ) <sup>(١)</sup> ظَهَرَ وَتَبَيَّنَ لَهُ؟ وَقَدْ خَالَفَ  
الشَّرْعَ وَلَمْ يَجْرِ التَّحَالُفُ، فَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ الدَّعْوَى بِإِتْيَانِ جَمِيعِ شَرَائِطِهَا لَا يَسُوغُ

(١) في ع: أي شيء.



لَهُ [ع ١٦٤ أ، س ٢١٠ ب /] الْحُكْمُ بِحَلْفِ الْمُشْتَرِيَيْنِ مَا لَمْ يَجْرِ التَّحَالُفُ حَسْبَمَا نَطَقَ الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ تَحَالَفَا وَتَرَادَا» (١) وَلَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى وُجُوبِ التَّعْزِيرِ بِمُجَرَّدِ (٢) حَلْفِ الْمُدَّعِيَيْنِ مَعَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ الْكُذِبُ، مَعَ أَنَّ عُلَمَاءَنَا صَرَّحُوا بِأَنَّ الْأَصَحَّ فِي مَسْأَلَةِ حَلْفِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ وَإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ بَعْدَ يَمِينِهِ عَلَيْهِ بِالْمُدَّعَى أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ كَذِبُهُ، فَلَا يُعَاقَبُ وَلَا يُعْزَرُ، فَكَيْفَ بِمَا ذَكَرَ يُعْزَرُ الرَّجُلَانِ الْمَذْكُورَانِ؟ هَذَا لَا قَائِلَ بِهِ، وَأَمَّا حُكْمُ السَّاعِي فِي الضَّمَانِ وَالتَّعْزِيرِ وَالْهَوَانِ فَمَشْهُورٌ وَفِي الْكُتُبِ مَسْطُورٌ، وَفُحُولُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَفْتَوْا بِجَوَازِ قَتْلِهِ، حَتَّى قَالَ مَلِكُ الْمُلُوكِ النَّاصِحِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

الْقَتْلُ مَشْرُوعٌ عَلَيْهِ وَاجِبٌ      زَجْرًا لَهُ وَالْقَتْلُ فِيهِ مُقَنَّعٌ  
شَاهَانِ شَهْ مَلِكِ الْمُلُوكِ أَبُو الْعُلَا      نَظَّمَ الْجَوَابَ لِكُلِّ مَنْ هُوَ يَبْرُءُ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### النَّقْدُ يَتَعَيَّنُ فِي الْأَمَانَاتِ وَالشَّرِكَاتِ وَالْغُصُوبِ وَالْمُضَارِبَاتِ

١٤٠٦ = سُئِلَ فِي مَحْضَرٍ حَاصِلُهُ: ادَّعَى زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَخَالِدٌ عَقَدُوا شَرِكَةً؛ عَلَى أَنْ يَضَعَ كُلُّ مَبْلَغًا، وَإِنَّ زَيْدًا سَلَّمَ عَمْرًا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِمِائَةَ قِرْشٍ وَسَبْعِينَ قِرْشًا، وَخَالِدًا سَلَّمَهُ نَظِيرَهَا، وَأَنْ يَضَعَ عَمْرٌو ثَلَاثِمِائَةَ قِرْشٍ وَخَمْسِينَ قِرْشًا، وَإِنَّ خَالِدًا الْمَذْكُورَ أَخَذَ مَالَهُ الْمَزْبُورَ وَأَنْفَصَلَ مِنَ الشَّرِكَةِ، وَاسْتَمَرَ هُوَ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ شَرِكَةً بِأَنْ يَبِيعَا وَيَشْتَرِيَا وَيُعَامِلَا، وَمَهْمَا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمُدَّعَى

(١) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في (التلخيص الحبير ٣ / ٣١): «أما رواية التحالف فاعترف الراغب في (التذنيب) أنه لا ذكر لها في شيء من كتب الحديث، وإنما توجد في كتب الفقه وكأنه عنى الغزالي، فإنه ذكرها في (الوسيط ٣ / ٢٠٥). وأما رواية الترادف رواها مالك بلاغا عن ابن مسعود، ورواها أحمد والترمذي وابن ماجه بإسناد منقطع.  
(٢) في ع: لمجرد.

الثُّلُثَانِ وَلِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ الثُّلُثُ، وَأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَاعَهُ صُبْرَةَ حِنْطَةٍ فِي دَاخِلِ بَيْتٍ فِي بَيْتِ الْمُدَّعَى الْمَرْبُورِ بَبَلْدِهِ بِمِائَةِ قِرْشٍ، وَقُمَاشًا مِضْرِيًّا بِتِسْعِينَ قِرْشًا، وَقَاصَصَهُ بِذَلِكَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي (تَسَلَّمَهُ مِنْهُ) <sup>(١)</sup> وَتَأَخَّرَ لَهُ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ أَرْبَعِمِائَةَ قِرْشٍ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثُمِائَةَ قِطْعًا مِضْرِيَّةً وَمِائَةَ قِرْشٍ أَسَدِيَّةً، وَيُطَالِبُهُ بِالْأَرْبَعِمِائَةِ قِرْشِ الْبَاقِيَةِ لَهُ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ، وَسَأَلَ سُؤَالَهُ عَنِ ذَلِكَ، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ عَقَدَ الشَّرِكَةَ هُوَ وَالْمُدَّعَى وَخَالِدَ الْمَذْكُورِ، وَأَنَّ خَالِدًا أَخَذَ مَالَهُ وَانْفَصَلَ عَنْهُمَا، وَأَنَّهُ وَضَعَ فِي الشَّرِكَةِ [ط ٢١]، ك ١٨٢ ب، س ٢١١ أ، ع ١٦٥ /] خَمْسِمِائَةَ قِرْشٍ وَاثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ قِرْشًا، وَأَنَّ خَالِدًا تَسَلَّمَ مَالِ الشَّرِكَةِ، وَأَنْكَرَ أَنَّهُ تَسَلَّمَ مِنَ الْمُدَّعَى الْمَذْكُورِ الْمَبْلَغَ الْمُدَّعَى بِهِ، وَأَنَّ يُثَبَّتَ مَا يَدَّعِيهِ، فَأَحْضَرَ كُلًّا مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَشَهِدَا بِأَنَّ الْمُدَّعَى وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ تَحَاسَبَا بِحُضُورِهِمَا بِتَارِيخٍ كَذَا عَلَى مَالِ الشَّرِكَةِ، فَكَانَ آخِرُ مَا تَأَخَّرَ بَعْدَ كُلِّ حِسَابٍ لِلْمُدَّعَى بِذِمَّةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ أَرْبَعِمِائَةَ قِرْشٍ مِنْهَا ثَلَاثُمِائَةَ قِطْعًا مِضْرِيَّةً وَمِائَةَ أَسَدِيَّةً، فَقَبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا بَعْدَ التَّرَكِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَمَّا ثَبَّتَ لَدَى الْحَاكِمِ الْمُتَرَفِعِ لَدَيْهِ <sup>(٢)</sup> نُبُوتًا شَرْعِيًّا، وَحَكَمَ بِمُوجِبِهِ حُكْمًا صَحِيحًا مَرْعِيًّا، طَلَبَ الْمُدَّعَى الْإِزَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ، وَقَدَّرَهُ أَرْبَعِمِائَةَ قِرْشٍ، فَأُلْزِمَ بِذَلِكَ الْإِزَامَ شَرْعِيًّا تَامًا <sup>(٣)</sup> مُعْتَبَرًا مَرْعِيًّا، وَعَلَى مَا هُوَ الْوَاقِعُ سَطِيرَ. فَهَلْ هَذَا الْمَحْضَرُ صَحِيحٌ خَالٍ مِنَ الْخَلَلِ وَالْفَسَادِ أَمْ هُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ؟ أَوْضِحُوا لَنَا مَا فِيهِ، وَأَجِيبُوا عَمَّا يَحْتَوِيهِ بِأَحْسَنِ إِضْحَاحٍ وَأَفْصَحِ جَوَابٍ.

أَجَابَ: خَلَّلَ هَذَا الْمَحْضَرُ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ، وَذَلِكَ لِمَا فِي الْمَذْهَبِ قَدْ تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ مَالِ الشَّرِكَةِ فِي يَدِ الشَّرِيكِ أَمَانَةٌ، وَإِنَّ النِّقْدَ يَتَّعَيْنُ فِي الْأَمَانَاتِ وَالشَّرِكَاتِ وَالْغُصُوبِ وَالْمُضَارَبَاتِ وَأَنَّ قَبْضَ الْأَمَانَةِ لَا يُنُوبُ عَنْ قَبْضِ الضَّمَانِ، وَأَنَّ

(٣) فِي عِزَّةٍ زِيَادَةً: مَحْرُورًا.

(٢) فِي عِ: إِلَيْهِ.

(١) فِي س: سَلَّمَهُ لَهُ.

شَهَادَةَ الشَّاهِدِ إِنَّمَا تُقْبَلُ عَلَى السَّبَبِ لَا عَلَى الْحُكْمِ، وَأَنَّ الشَّهَادَةَ الْمُتَرْتِبَةَ<sup>(١)</sup> عَلَى الدَّعْوَى الْفَاسِدَةَ فَاسِدَةٌ، وَأَنَّ الشَّهَادَةَ تُرَدُّ بِسَبَبِ حِسَابٍ جَرَى بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ غَيْرِ صَحِيحَةٍ، كَالدَّعْوَى بِسَبَبِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحِسَابَ لَا يَصْلُحُ سَبَبًا لِوُجُوبِ الْمَالِ، كَمَا هُوَ مُصْرَحٌ بِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، فَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ مَالَ الشَّرِيكَةِ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الشَّرِيكِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَصَرَّفَ فِي دَرَاهِمِ الشَّرِيكَةِ بِشِرَاءِ الْأَعْيَانِ وَدَفْعِهَا فِي ثَمَنِهَا أَوْ لَا يَكُونَ، فَإِنْ كَانَ قَدْ تَصَرَّفَ فِيهَا لَا تَصِحُّ دَعْوَى عَيْنِهَا بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ قَدْ صَرَفَهَا فِيمَا هُوَ مَا ذُونَ لَهُ بِهِ مِنْ قَبْلِ شَرِيكِهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ دَعْوَى عَيْنِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَصَرَّفَ فِيهَا، فَهِيَ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ، وَالْوَاجِبُ رَدُّهَا بِعَيْنِهَا إِنْ تَفَاسَخَا الشَّرِيكَةَ، فَكَيْفَ تَصِحُّ الدَّعْوَى بِهَا<sup>(٢)</sup> وَالشَّهَادَةُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا فِي ذِمَّتِهِ، وَقَوْلُهُ: بَاعَهُ صُبْرَةَ حِنْطَةٍ فِي دَاخِلِ بَيْتِ فِي بَيْتِ الْمُدَّعِي<sup>(٣)</sup> وَقُمَاشًا مِصْرِيًّا بِتِسْعِينَ قِرْشًا، وَقَاصَصَهُ بِذَلِكَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي تَسَلَّمَهُ وَتَأَخَّرَ لَهُ كَذَا، فَأَوْلًا الْأَمَانَةَ لَا تَجُوزُ الْمُقَاصَصَةُ بِهَا، وَثَانِيًا قَبْضُهَا لَا يَنْتُوبُ عَنْ قَبْضِ ثَمَنِ الْمَبِيعِ الثَّابِتِ فِي ذِمَّةِ الْمُدَّعِي كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ مَشْهُورٌ، وَفِي غَالِبِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ مَسْطُورٌ؛ لِأَنَّهَا مُعِينَةٌ<sup>(٤)</sup> وَثَمَنِ الْمَبِيعِ غَيْرُ مُتَعَيْنٍ، فَالْوَاجِبُ فِيهَا رَدُّهَا بِعَيْنِهَا حَتَّى قَالَ بَعْضُ أَيْمَتِنَا: يَنْبَغِي لِلْمُدَّعِي فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَنْ يُطَالِبَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ لَا بِإِحْضَارِ تِلْكَ الدَّرَاهِمِ، فَيُقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهَا كَسَائِرِ النَّقْلِيَّاتِ، فَالْمُدَّعِي الْمَذْكُورُ لَمْ يَذْكَرْ تَصَرُّفَ الشَّرِيكِ بِالشِّرَاءِ بِهَا حَتَّى يَكُونَ حَقُّهُ فِي الْمُشْتَرَى وَلَا عَدَمِهِ وَفَسْخِ الشَّرِيكَةِ حَتَّى يَكُونَ حَقُّهُ فِي رَدِّ عَيْنِ تِلْكَ الدَّرَاهِمِ، وَقَوْلُهُ: وَاسْتَمَرَ هُوَ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ شَرِيكَةً بِأَنْ يَبِيعَا وَيَشْتَرِيَا وَيُعَامِلَا، رُبَّمَا يُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِ التَّصَرُّفِ، وَقَوْلُهُ: وَتَأَخَّرَ لَهُ مِنْ مَالِ الشَّرِيكَةِ أَرْبَعُمِائَةِ قِرْشٍ إِلَى آخِرِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ: بَاعَهُ صُبْرَةَ حِنْطَةٍ بِمِائَةِ قِرْشٍ،

(١) في ك: المرتبة.

(٢) في ع، ك: به.

(٣) في ك: للمدعي.

(٤) في ع: متعينة.

وَقَمَاشًا بِتِسْعِينَ قَرَشًا، وَرُبَّمَا يُفْهَمُ مِنْهُ عَدَمُهُ، وَقَوْلُ الشَّاهِدَيْنِ تَحَاسَبًا، وَكَانَ آخِرُ مَا تَأَخَّرَ بَعْدَ كُلِّ حِسَابٍ لِلْمُدَّعِي بِذِمَّةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ شَهَادَةٌ بِالْحُكْمِ، وَهِيَ كَمَا عَلِمْتُ لَا تَصِحُّ، وَكَوْنُ آخِرِ مَا تَأَخَّرَ بَعْدَ كُلِّ حِسَابٍ لِلْمُدَّعِي بِذِمَّةِ [ك ١٨٣، س ٢١١، ب ١٦٥٤، ط ٢٢/] الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِخْ مُسَبِّبًا عَنْ قَوْلِهِمَا: تَحَاسَبًا قَدْ عَلِمْتُ عَدَمَ صَلَاحِيَّتِهِ مُسَبِّبًا عَنْهُ، وَإِذَا لَمْ تَصِحَّ الدَّعْوَى بِسَبَبِ كَوْنِ مَالِ الشَّرِكَةِ أَمَانَةً لَا يُثْبِتُ فِي ذِمَّةِ الشَّرِيكِ بِلَا مُوجِبٍ لِثُبُوتِهِ، لَا الْمَالُ الْمَدْفُوعُ وَلَا الْمُشْتَرَى بِهِ، لَا تَصِحُّ الشَّهَادَةُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَيْهَا؛ إِذْ لَا بُدَّ لِلشَّهَادَةِ وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهَا مُسْتَقِيمَةٌ مِنَ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ؛ إِذْ سَمَاعُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى صِحَّةِ الدَّعْوَى، وَقَدْ عَلِمْتُ عَدَمَ صِحَّتِهَا، فَإِنْ قُلْتُ إِنَّكَ أَرَاهُ التَّسَلُّمَ مِنَ الْمُدَّعِي مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ وَالثُّبُوتِ فِي الذِّمَّةِ، قُلْتُ: نَعَمْ، لَكِنْ لَمْ يَجْرِ<sup>(١)</sup> فِيهِ بِخُصُوصِهِ خُصُومَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَأَنْصَبَابُ حُكْمٍ عَلَيْهِ بَعْدَ دَعْوَاهُ وَمُنَازَعَتِهِ فِيهِ، وَالدَّعْوَى الَّتِي أَنْصَبَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ مُجَرَّدُ تَسْلِيمِ الْمَالِ بَعْدَ عَقْدِ الشَّرِكَةِ وَالْمُطَالَبَةِ بِهِ لَا الضَّمَانِ بِسَبَبِ الْإِنْكَارِ لِأَنَّهُ لَمْ يَلَا حَظَّ لَا لِلْمُدَّعِي وَلَا لِلشَّاهِدِ وَلَا لِغَيْرِهِمَا، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي تَأْتِي الثُّبُوتِ فِيهَا، وَلَمْ تَقَعِ الدَّعْوَى بِهِ وَلَا الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ وَلَا أَنْصَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يَتَأْتَى ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ هُوَ الْمُدَّعَى (وَعَلَى)<sup>(٢)</sup> تَقْدِيرِ الدَّعْوَى بِهِ؛ فَشَهَادَةُ الشَّاهِدَيْنِ بِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ تَحَاسَبَا بِحُضُورِهِمَا بِتَارِيخٍ كَذَا عَلَى مَالِ الشَّرِكَةِ، فَكَانَ آخِرُ مَا تَأَخَّرَ بَعْدَ كُلِّ حِسَابٍ لِلْمُدَّعِي (بِذِمَّةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)<sup>(٣)</sup> مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ أَرْبَعِمِائَةٍ قَرَشٍ إِخْ غَيْرُ مُطَابِقَةٍ لِلدَّعْوَى مَعَ كَوْنِهَا<sup>(٤)</sup> شَهَادَةً بِالْحُكْمِ وَهُوَ لَيْسَ لَهُمَا، وَإِنَّمَا لَهُمَا الْأَسْبَابُ كَمَا شَرَحَ هَذَا مَعَ أَنَّ تِسْعَةَ أَعْشَارِ الْمُحْضَرِ أَوْ أَزِيدَ حَشْوٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَمَنْ صَبَغَ أَصْبَعَهُ<sup>(٥)</sup> فِي الْفِقْهِ؛ ظَهَرَ لَهُ خَلَلُهُ كَفَلَقِ الصُّبْحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: يَجِبُ، وَفِي ك: يَجْزُ. وَفِي س (يَجْرُ). (٢) فِي س: (وَلَا).

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ك، س.

(٤) فِي ع: أُنْهَى.

(٥) فِي ع: أَصَابَعَهُ.

## الْقِصَاصُ يَجْرِي عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى

١٤٠٧ = سُئِلَ فِي مَحْضَرِ صُورَتِهِ: ادَّعَى فُلَانٌ أَصَالَهٗ عَن نَفْسِهِ وَوِلَايَةِ عَنِ ابْنِي ابْنِهِ الصَّغِيرَيْنِ عَلِيٍّ رَجُلٌ أَنَّهُ قَتَلَ أَبَاهُمَا الَّذِي هُوَ ابْنُهُ عَمْدًا فَأَنْكَرَ، فَبَرَهَنَ الْأَبُ عَلَى مَا ادَّعَى، فَكَتَبَ الْقَاضِي أَنَّهُ عَرَفَهُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْقِصَاصُ تَعْرِيفًا شَرْعِيًّا، فَهَلْ يَكُونُ التَّعْرِيفُ الْمَذْكُورُ حُكْمًا يَمْنَعُ الْمُخَالَفَ الْقَائِلَ بِتَأْخِيرِ الْقِصَاصِ إِلَى بُلُوغِ الصَّغِيرَيْنِ عَنِ الْحَكْمِ بِتَأْخِيرِ الْقَوْدِ إِلَى بُلُوغِ الصَّغِيرَيْنِ؟

١٤٠٨ = وَهَلْ يَكُونُ الْقِصَاصُ مَوْرُوثًا عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يَكُونَ لِلزَّوْجَةِ فِيهِ حَقٌّ فَيُشْتَرَطُ حُضُورُ الْكُلِّ عَلَى طَلَبِ الْقِصَاصِ أَمْ لَا؟

١٤٠٧ ج = أَجَابَ: مَا ذَكَرَ مِنَ (التَّعْرِيفِ) <sup>(١)</sup> لَيْسَ حُكْمًا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِِنْشَاءً إِلْزَامٌ أَوْ إِطْلَاقٌ، وَعَرَفَهُ فِي (الْقَوَاكِيهِ الْبُدْرِيَّةِ) أَنَّهُ الْإِلْزَامُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى صِفَةِ مُخْتَصَّةٍ بِأَمْرٍ ظَنُّ لُزُومِهِ فِي الْوَاقِعِ شَرْعًا، ثُمَّ قَالَ: وَقَوْلُنَا عَلَى صِفَةِ مُخْتَصَّةٍ؛ فَضَلَّ احْتِرَازَ بِهِ عَنِ مُطَلَقِ الْإِلْزَامِ؛ إِذِ الْمُعْتَبَرُ هُنَا الْإِلْزَامُ بِالصِّيغَةِ الشَّرْعِيَّةِ كَالزَّمْتُ وَقَضَيْتُ وَحَكَمْتُ وَأَنْفَذْتُ عَلَيْكَ الْقَضَاءَ، وَفِي (مُعِينِ الْحُكَّامِ لِلطَّرَابُلُسِيِّ) بَعْدَ تَقْرِيرِ كَلَامٍ كَثِيرٍ فِي الثُّبُوتِ. هَلْ هُوَ حُكْمٌ أَمْ لَا، فَالْقَوْلُ بِأَنَّ الثُّبُوتَ حُكْمٌ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ خَطَأً قَطْعًا، هَذَا فِي قَوْلِهِ ثَابِتٌ <sup>(٢)</sup> عِنْدِي، فَكَيْفَ إِذَا كَتَبَ فَعَرَفَهُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ عَلَى ذَلِكَ الْقِصَاصُ، وَكُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ أَنَّ قَاتِلَ النَّفْسِ الْمَعْصُومَةِ عَمْدًا بغيرِ حَقٍّ يُقْتَلُ يَكُونُ حُكْمًا، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ فِي قَتْلِهِ قَبْلَ بُلُوغِ الصَّغِيرَيْنِ، فَأَصْحَابُنَا يَقُولُونَ يُقْتَلُ وَلَا يُتَنَظَرُ بُلُوغِ الصَّغِيرَيْنِ، وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ [ك ١٨٢ ب، س ١٢١٢ /] يُتَنَظَرُ بُلُوغُهُمَا، كَمَا حَكَاهُ الزَّيْلَعِيُّ، فَلَوْ حَكَمَ بِتَأْخِيرِهِ شَافِعِيٌّ لَا يَمْنَعُهُ التَّعْرِيفُ مِنْ نَفَازِ حُكْمِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صِيغِ الْحُكْمِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَلَمْ يَقَعْ فِيهِ بِخُصُوصِهِ حُكْمٌ يَمْنَعُ الْمُخَالَفَ.

(٢) فِي ك، س: ثَبِتَ.

(١) فِي س: (الْقِصَاصُ).

١٤٠٨ ج = وَالْمُقَرَّرُ أَنَّ الْقِصَاصَ يَجْرِي عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى فَتَسْتَحِقُّ الزَّوْجَةَ فِيهِ وَالْأُمَّ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِ الْكُلِّ فِي طَلَبِ الْقِصَاصِ، فَلَرَبَّمَا (١) يَعْفُو الْبَعْضُ فَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ وَيَنْقَلِبُ (نَصِيبٌ) (٢) الْبَاقِينَ مَالاً، وَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لِلْقَاتِلِ بِالْقَتْلِ بِذَلِكَ لِسُقُوطِهِ بِعَفْوِ الْعَافِي، قَلَّ نَصِيبُهُ أَوْ كَثُرَ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّعْرِيفَ لَيْسَ حُكْمًا، وَأَنَّ الْقِصَاصَ يَجْرِي عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكُلُّ مَنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنَ الْإِرْثِ فِي مَالِهِ، فَلَهُ مِثْلُهُ فِي قِصَاصِهِ، وَلَمَّا كَانَ لَا يَتَجَزَأُ يَسْقُطُ بِعَفْوِ أَحَدِهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ حُضُورِهِمْ جَمِيعًا حَتَّى الزَّوْجَةَ لِأَجْلِ اسْتِيفَاءِ [ع ١٦٦٤، ط ٢٣ /] الْقِصَاصِ، وَكَانَ الْوَاجِبُ السُّؤَالُ عَنِ الشُّهُودِ وَتَرْكِيَّتِهِمْ، لَا سِيَّمَا فِي الْقِصَاصِ، فَإِنَّهُ بِاجْتِمَاعِ عُلَمَائِنَا وَاجِبٌ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ احْتِيَاطَ الْعُلَمَاءِ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ مَشْهُورٌ، وَفِي غَالِبِ الْكُتُبِ مَسْطُورٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٠٩ = سُئِلَ فِي مَحْضَرٍ وَرَدَّ عَلَيْهِ مِنْ دِمَشْقِ الشَّامِ صُورَتُهُ: مَنَعَ مُحَمَّدٌ أَفْنَدِي ابْنَ أَحْمَدَ الْحَنْفِيَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَحْيَى الْوَكِيلِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ النَّاطِرِ عَلَى وَقْفِ جَدِّهِ مُحَمَّدِ ابْنِ صَاحِبِ الْقَانُونِ الْمُسْتَحِقِّ لِرَبِيعِهِ مَعَ مَنْ يُشْرِكُهُ الثَّابِتِ تَوَكِيلُهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، وَالْحَاجَّ نَاصِرِ بْنِ شَمْسِ الدِّينِ الْوَكِيلِ عَنْ زَوْجَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ الثَّابِتِ تَوَكِيلُهُ عَنْهَا فِي ذَلِكَ وَفِي غَيْرِهِ بِمُوجِبِ حُجَّةٍ سَابِقَةٍ، وَمُوكَلِّهِمَا وَجْهَةَ الْوَقْفِ الْمَرْقُومِ مِنْ مُعَارَضَةِ جِهَةِ وَقْفِ شِهَابِ الدِّينِ بْنِ النَّاصِرِيِّ الْمُسْتَقَرِّ تَحْتَ نَظَرِ أَحْمَدَ أَفْنَدِي ابْنِ مُحَمَّدٍ وَاسْتِحْقَاقِهِ فِي رَبِيعِهِ مَعَ مَنْ يُشْرِكُهُ فِي جَمِيعِ الْجُنَيْنَةِ الْكَائِنَةِ بِأَرَاضِي مُقَرِّي الْمَحْدُودَةِ بِكَذَا وَكَذَا لِجَرَيَانِهَا فِي وَقْفِ شِهَابِ الدِّينِ الْمَرْقُومِ الشَّاهِدِ لَهُ بِذَلِكَ كِتَابُ الْوَقْفِ الْمُورَخُ الْمُتَّصِلُ التَّنْفِيزُ عَلَى الْعَادَةِ وَأَبْقَى الْجُنَيْنَةَ بِحُدُودِهَا فِي جِهَةِ الْوَقْفِ

(١) في ك: فربما.

(٢) في س: (قصاص)

الْمَرْقُومِ، وَمَكَنَ أَحْمَدَ النَّاطِرَ الْمَرْبُورَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا لِجِهَةِ وَقْفِ جَدِّهِ، أَوْقَعَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْوَكِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بِالْتِمَاسِ مِنْ وَكَيْلِ أَحْمَدَ النَّاطِرِ الْمَدْعُوِّ مُصْطَفَى جَلْبِي، وَفِي الْمَحْضَرِ الْمَذْكُورِ دَعَايَ الْوَكِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَلَى مُصْطَفَى الْوَكَيْلِ الْمَرْبُورِ بِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَلَاحَ الْجُنَيْتَيْنِ أَزَالَ الْفَاصِلَ بَيْنَهُمَا وَضَمَّهُمَا بِغَيْرِ طَرِيقِ شَرْعِيٍّ، وَإِنَّ بَابَ إِحْدَاهُمَا مَوْجُودٌ وَهُوَ الْآنَ مَسْدُودٌ، وَأَنَّ أَحْمَدَ أَفَنْدِي النَّاطِرَ الَّذِي هُوَ مُوَكَّلٌ مُصْطَفَى جَلْبِي يُعَارِضُ الْمُوَكَّلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَيَقُولُ: إِنَّ الْبَابَ الْمَسْدُودَ الَّذِي هُوَ الْآنَ مَوْجُودٌ لِجُنَيْتَةِ جَرَبَاشِ، وَأَنَّ حَدَّهَا شَرْقًا جُنَيْتَةَ الشَّارِدِيَّةِ كَمَا هُوَ مُعَيَّنٌ فِي الْوَقْفِيَّةِ [س ٢١٢، ب، ك ١٨٣، ع ١٦٦٦ ب/] الْمُبْرَزَةَ لِلْحَاكِمِ الْمُؤَمَّا إِلَيْهِ، وَأَبْرَزَ إِبْرَاهِيمَ أَيْضًا كِتَابَ الْوَقْفِ الْمُوَكَّلِ فِيهِ مِنَ السَّجَلِ، فَوَجَدَ فِيهِ الْحَدَّ الشَّرْقِيَّ جُنَيْتَةَ الشَّارِدِيَّةِ، وَالْبَابَ الْمُتَنَازِعُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ، وَكِتَابَ الْوَقْفِ يَشْهَدُ بِحَدِّ جُنَيْتَةَ الشَّارِدِيَّةِ، مِنَ الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ جُنَيْتَةَ جَرَبَاشِ وَمِنَ الشَّمَالِ الطَّرِيقُ، وَطَالَ النَّزَاعُ بَيْنَهُمَا وَالتَّمَسَّ كُلُّ مِنْهُمَا مِنَ الْحَاكِمِ أَنْ يُعَيَّنَ مِنْ جِهَتِهِ لِلْكَشْفِ مِنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، فَعَيَّنَ شَعْبَانَ أَفَنْدِي، فَتَوَجَّهَ وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَوَجَدَ جُنَيْتَةَ جَرَبَاشِ مُشْتَمِلَةً عَلَى أَرْضٍ مُنْخَفِضَةٍ قِبَلِيَّةٍ، وَأَرْضٍ عَالِيَةٍ شَمَالِيَّةٍ، وَوَجَدَ جُنَيْتَةَ الشَّارِدِيَّةِ أَرْضًا مُنْخَفِضَةً وَشَمَالِيَّةَا أَرْضٍ، وَهِيَ فِي عُلُوِّ مِنَ الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ وَوَجَدَ كَذَا وَكَذَا، فَطَلَبَ الْكَشَافُ الْبَيْتَةَ مِنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بِالْحَدِّ الْفَاصِلِ وَبِالْبَابِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ، فَحَضَرَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ فُلَانٍ وَالْحُرْمَةُ فَلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ وَأُخْتُهَا فَلَانَةُ، وَشَهِدُوا بِأَنَّ الْبَابَ الْمَوْجُودَ الْآنَ بِجُنَيْتَةَ جَرَبَاشِ وَأَنَّ الْحَدَّ الْمُتَنَازِعَ فِيهِ الَّذِي هُوَ شَرْقِيَّ جُنَيْتَةَ جَرَبَاشِ، غَرْبِيَّ جُنَيْتَةَ الشَّارِدِيَّةِ كَانَ حَدًّا فَاصِلًا بَيْنَ الْجُنَيْتَيْنِ بِالْقُرْبِ مِنَ الْأُصُولِ التُّوتِ الشَّامِيَّاتِ الْمَوْجُودَةِ يَوْمَئِذٍ وَأَزِيلَ، وَأَنَّ بَابَ الْجُنَيْتَةِ الشَّارِدِيَّةِ أُزِيلَ مِنْ مُدَّةٍ مَدِيدَةٍ؛ لِكَوْنِهِ هُدْمَ فِي وَقْتِ السَّيْلِ، ثُمَّ وَقَفَ الْحَاكِمُ عَلَى رَأْسِ الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ بِهِ الْجِدَارُ مِنَ الْجَانِبِ الْقِبَلِيِّ، فَوَجَدَ

• كَوَّمَا مِنَ التَّرَابِ فَأَخْبَرَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ بِأَنَّهُ تَرَابُ الْجِدَارِ الْمَرْبُورِ كَانَ فَاصِلًا،  
وَأَنَّهُ جُرِفَ وَتُرِكَ فِي مَحَلِّهِ، وَعَادَ الْحَاكِمُ الْكَشَافُ وَأَخْبَرَ الْحَاكِمَ الْمُؤَمَّا إِلَيْهِ إِخْبَارًا  
شُرْعِيًّا، وَحَضَرَ لَدَى الْحَاكِمِ الْمُؤَمَّا إِلَيْهِ الْحَاجُّ سَرِيٍّ الدِّينِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَعْلِيِّ، وَشَهِدَ  
عَلَى وَجْهِمَا بِالْحَدِّ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْجُنَيْتَيْنِ الْجِدَارِ الَّذِي كَانَ بِالْمَجْلِسِ بِالْقُرْبِ مِنَ  
الْأُصُولِ التُّوتِ الشَّامِيَّاتِ، وَأَنَّ الْبَابَ الْمَسْدُودَ بِجُنَيْنَةِ جُرْبَاشٍ، وَأَنَّ بَابَ الشَّارِدِيَّةِ  
أَزَالَهُ السَّيْلُ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ، شَهَادَةً شُرْعِيَّةً مَقْبُولَةً، فَلِذَلِكَ مَنَعَهُمْ مِنْ مُعَارَضَةِ جِهَةِ  
وَقَفِ جُرْبَاشٍ، وَأَبْتَى ذَلِكَ بِيَدِ النَّاطِرِ وَمَكَّنَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ أَعْلَاهُ، فَهَلْ  
هَذَا الْمَحْضَرُ صَحِيحٌ مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ شُرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هَذَا الْمَحْضَرُ فِيهِ خَلَلٌ مِنْ وَجْهِ مُتَعَدِّدَةٍ<sup>(١)</sup>:

• مِنْهَا أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْخَارِجُ مِنْ ذِي الْيَدِ، وَذِكْرُ ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ  
فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ)، فَرَاغَهُ إِنْ شَكَّكَتَ.

• وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِيهِ: الثَّابِتُ بِمُوجِبِ حُجَّةٍ سَابِقَةٍ، وَالْحُجَّةُ فِي كَلَامِهِ كَاغِدٌ فِيهِ  
رُقُومٌ، وَبِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ لَا تَقُومُ<sup>(٢)</sup>، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ الشَّاهِدُ لَهُ بِذَلِكَ كِتَابُ الْوَقْفِ الْمُوَرَّخُ  
الْمُتَّصِلُ التَّنْفِيذُ عَلَى الْعَادَةِ، وَكِتَابُ [س ١٢١٣ / ١] الْوَقْفِ خُطَّ فِي كَاغِدٍ، وَقَدْ نَصُّوا  
عَلَى أَنَّ الْخُطَّ لَا يُعْمَلُ بِهِ، فَلَا يُعْمَلُ بِمَكْتُوبِ الْوَقْفِ الَّذِي عَلَيْهِ خُطُوطُ الْقَضَاةِ  
الْمَاضِيْنَ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَا يَقْضِي إِلَّا بِالْحُجَّةِ وَهِيَ: (أ) الْبَيِّنَةُ. (ب) أَوْ الْإِقْرَارُ.  
(ج) أَوْ التُّكُولُ، وَأَنْتَ عَلَى يَقِينٍ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ ذُو الْيَدِ مِنَ الْخَارِجِ، فَالْقَاضِيَ لَا يَدْرِي  
الْمُدَّعِي مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ لَا يَدْرِي الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ مِنْهُمَا، وَدَعَا  
الْوَقْفَيْنِ كَدَعَا الْمَلِكَيْنِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَصَرَّحَ فِي

(١) فِي ع: عَدِيدَةٌ.

(٢) فِي س زِيَادَةٌ: عَلَى الْعَادَةِ.



(البحر) فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ: أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِالتَّنَافُيْدِ الْوَاقِعَةِ فِي زَمَانِنَا [ك١٨٣ب، ط٢٤/].  
لِعَدَمِ اسْتِيفَائِهَا الشَّرَائِطَ الْحُكْمِيَّةَ، وَهِيَ كَوْنُهَا حَادِثَةٌ وَقَعَ فِيهَا نِزَاعٌ مِنْ خَصْمٍ عَلَى  
خَصْمٍ، وَاسْتَوْفِيَتْ أَطْرَافُهَا السُّتُّ الَّتِي نَصَّرَ عَلَيْهَا فِي (الْمَوَاكِهِ الْبَدْرِيَّةِ) بِقَوْلِهِ:  
أَطْرَافُ كُلِّ قَضِيَّةٍ حُكْمِيَّةٍ      سِتُّ يَلُوحُ بِعَدِّهَا التَّحْقِيقُ  
حُكْمٌ وَمَحْكُومٌ بِهِ وَلَهُ وَمَحْ      حُكْمٌ عَلَيْهِ وَحَاكِمٌ وَطَرِيقٌ

❖ وَمِنْهَا دَعْوَى الْوَكِيلَيْنِ عَلَى مُصْطَفَى بِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَلَاحَ الْجَنِيَّتَيْنِ  
أَزَالَ الْفَاصِلَ وَضَمَّهُمَا بِغَيْرِ طَرِيقٍ شَرْعِيِّ، وَأَنْ بَابَ إِحْدَاهُمَا مَوْجُودٌ وَهُوَ الْآنَ  
مَسْدُودٌ، وَأَنَّ أَحْمَدَ أَفْنَدِي النَّاطِرِ الَّذِي هُوَ الْمُوَكََّلُ يُعَارِضُ الْمُوَكََّلَيْنِ فَلَيْتَ شِعْرِي  
هَلْ هُوَ خَارِجٌ حَتَّى يُعَارِضَ الْمُوَكََّلَيْنِ؟ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ:  
وَأَبْتَى ذَلِكَ بِيَدِ النَّاطِرِ. وَإِنْ كَانَ ذَا يَدٍ كَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ: يُعَارِضُ الْمُوَكََّلَيْنِ. فَهُوَ صَادِرٌ  
عَنْ غَيْرِ تَعَقُّلٍ، وَمِنْ جِنْسِ الْوَجْهِ الثَّانِي قَوْلُهُ فِيهِ: وَأَبْرَزَ إِبْرَاهِيمُ أَيْضًا كِتَابَ الْوَقْفِ  
مِنَ السَّجَلِ، فَوَجَدَ فِيهِ كَذَا وَكَذَا، وَلَيْسَ الْمَوْجُودُ فِيهِ سِوَى خَطِّ فِي وَرْقٍ لَيْسَ مِنْ  
حُجَجِ الشَّرْعِ فِي شَيْءٍ.

❖ وَمِنْهَا قَوْلُهُ: فَطَلَبَ الْكَشَافَ الْبَيِّنَةَ، وَالْمَأْمُورُ [ع١٦٧/١] بِالْكَشْفِ لَيْسَ لَهُ  
طَلَبُ الْبَيِّنَةِ لِأَنَّهَا لِلْحَاكِمِ<sup>(١)</sup> وَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ مِنْهُ.

❖ وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِيهِ: فَحَضَرَ إِبْرَاهِيمُ وَالْحُرْمَةُ فُلَانَةٌ وَأُخْتُهَا فُلَانَةٌ وَشَهِدُوا بِأَنَّ  
الْبَابَ الْمَوْجُودَ الْآنَ بِجَنِيَّةِ جِرْبَاشٍ، هَذَا بِالْهَدْيَانِ أَشْبَهُ؛ إِذِ الْمُدَّعَى كَوْنُهُ وَقَفَ فُلَانٍ  
عَلَى الْجِهَةِ الْفُلَانِيَّةِ لَا كَوْنُ الْبَابِ لِلْجَنِيَّةِ، كَمَا لَا يَخْفَى وَهَذِهِ اللَّامُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ  
لِمَلِكٍ وَلَا وَقْفٍ، وَإِنْ كَانَتْ لِإِخْتِصَاصٍ فَهُوَ غَيْرُ الْمُدَّعَى، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: وَأَنَّ الْحَدَّ

الْمُتَنَازِعَ فِيهِ الَّذِي هُوَ شَرْفِي جُنَيْنَةَ جِرْبَاشٍ، غَرَبِي جُنَيْنَةَ الشَّارِدِيَّةِ كَانَ حَدًّا فَاصِلًا  
 بَيْنَ الْجُنَيْنَتَيْنِ بِالْقُرْبِ مِنَ الْأُصُولِ إِلَى آخِرِهِ؛ إِذْ هِيَ شَهَادَةٌ بِأَنَّهُ حَدٌّ فَاصِلٌ فَلَا إِثْبَاتَ  
 فِيهِ وَلَا نَفْيَ لِلْمُدَّعِي، هَذَا مَعَ كَوْنِ الْقُرْبِ مَجْهُولِ الْمِقْدَارِ. وَقَوْلُهُ: وَأَنَّ بَابَ الْجُنَيْنَةِ  
 الشَّارِدِيَّةِ أُزِيلَ شَهَادَةٌ بِإِزَالَتِهِ لَا بِشَيْءٍ مِمَّا يَدَّعِيهِ الْمُدَّعِي، وَقَوْلُهُ: ثُمَّ وَقَفَ الْحَاكِمُ.  
 الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِهِ الْكَشَافُ الْمَذْكُورُ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ بَعْدَهُ: وَعَادَ الْحَاكِمُ الْكَشَافُ أَخْبَرَ  
 الْحَاكِمَ الْمُؤَمَّا إِلَيْهِ فِي وَجْهِ [س ٢١٣ ب /] الْمُدَّعِيَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ <sup>(١)</sup> إِنْخَابًا شَرْعِيًّا  
 حِكَايَةَ حَالٍ لَا تَعَلَّقُ بِالْمُدَّعِي بِحَالٍ، وَقَوْلُهُ: وَحَضَرَ بَيْنَ يَدَيْ الْحَاكِمِ الْحَاجُّ  
 سَرِيُّ الدِّينِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَشَهِدَ عَلَى وَجْهِهِمَا؛ بِأَنَّ الْحَدَّ الْفَاصِلَ بَيْنَ الْجُنَيْنَتَيْنِ الْجِدَارُ  
 الَّذِي كَانَ بِالْمَجْلِسِ بِالْقُرْبِ مِنَ الْأُصُولِ، وَأَنَّ الْبَابَ الْمَسْدُودَ لِجُنَيْنَةَ جِرْبَاشٍ، وَأَنَّ  
 بَابَ الشَّارِدِيَّةِ أَزَالَهُ السَّيْلُ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ شَهَادَةٌ شَرْعِيَّةٌ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا تَعَلَّقُ  
 لَهَا بِالْمُتَنَازِعِ فِيهِ، وَهُوَ كَوْنُهُ جَارِيًّا فِي وَقْفِ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ عَلَى الْجِهَةِ الْفُلَانِيَّةِ، بَلْ  
 شَهَادَةٌ بِأَنَّهُ الْفَاصِلَ بَيْنَ الْجُنَيْنَتَيْنِ، فَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ عَنِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى  
 فَقِيهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ الْخَلَلِ الَّتِي هِيَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ، وَمَا أَرَى هَذَا الْمَحْضَرَ  
 إِلَّا مَحْضَرَ هَذَيَانٍ، جَرَى مِنْ غَيْرِ تَعَقُّلٍ عَلَى اللِّسَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في ع: المزبورين.

## كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

### الشَّهَادَةُ عَلَى الْجَرْحِ الْمُجَرَّدِ لَا تُقْبَلُ

١٤١٠ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ عَلَى رَجُلٍ بِالْجَرْحِ الْمُجَرَّدِ، هَلْ تُقْبَلُ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الشَّهَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَمْ لَا تُقْبَلُ؟ [ك١٨٤/١]

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الشَّهَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنْعَمَ بِمَا أَفْتَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ الْبَائِعِ أَنَّهُ بَاعَ مَا لَا يَمْلِكُ

### غَيْرُ مَقْبُولَةٌ وَعَلَى الْمُدَّعِيِ الْبَيِّنَةُ

١٤١١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَاعَ دَابَّةً وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي، ثُمَّ ادَّعَاهَا إِنْسَانٌ وَشَهِدَ لَهُ الْبَائِعُ وَقَالَ: بَعْتُ مَا لَا أَمْلِكُ وَهِيَ لِهَذَا الْمُدَّعِيِ. هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَالْحَالُ هَذِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَائِعِ بِكَوْنِ الْمَيْعِ مِلْكَ الْمُدَّعِيِ، كَمَا فِي (الْبَزَائِيَّةِ، وَالْحَايِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ: بَعْتُ مَا لَا أَمْلِكُ. وَعَلَى مُدَّعِيِ الدَّابَّةِ الْبَيِّنَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ الْفَرْدِ كَالْعَدَمِ

١٤١٢ = سُئِلَ فِي الشَّاهِدِ الْفَرْدِ هَلْ يَقُومُ بِهِ حَقٌّ أَمْ لَا؟

١٤١٣ = وَهَلْ يُشْتَرَطُ<sup>(١)</sup> فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ عَدَالَةُ الشَّاهِدِ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: يَسْقُطُ.

١٤١٤ = وَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي السُّؤَالُ عَنْ عَدَالَتِهِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً، طَعَنَ الْخَصْمُ فِيهِ أَمْ لَا؟ [ط ٢٥، ع ١٦٧ ب، س ٢١٤/١]

١٤١٢ ج = أَجَابَ: شَهَادَةُ الْوَاحِدِ كَالْعَدَمِ.

١٤١٣ ج = وَإِذَا تَمَّ نِصَابُ الشَّهَادَةِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَدَالَةِ.

١٤١٤ ج = وَلَا يَقْتَصِرُ الْحَاكِمُ عَلَى ظَاهِرِ عَدَالَةِ الْمُسْلِمِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا

سِرًّا وَعَلَانِيَةً فِي جَمِيعِ الْحُقُوقِ وَسَائِرِ الْحَوَادِثِ، طَعَنَ الْخَصْمُ أَوْ لَمْ يَطْعَنْ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفُتَوَى، لِأَنَّ الزَّمَانَ زَمَانُ الْفَسَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ الشَّرِيكِ الْمُفَاوِضِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ

١٤١٥ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ الشَّرِيكِ شَرِكَةَ مَلِكٍ لِشَرِيكِهِ، هَلْ تَجُوزُ حَيْثُ كَانَ

الْمُدَّعِي لَيْسَ فِيهِ شَرِكَةٌ لِلشَّاهِدِ وَلَمْ تَجْرِ الشَّهَادَةُ نَفْعًا لِشَرِيكِ الشَّاهِدِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنَّمَا الْمَمْنُوعُ شَهَادَةُ الشَّرِيكِ لِشَرِيكِهِ الْمُفَاوِضِ، وَكَذَا شَرِيكِ الْعَنَانِ

وَالْمَلِكِ؛ إِذَا كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ مُشْتَرَكًا، وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَقَعْ فِي الْمُسْتَرَكِ فَهِيَ مَقْبُولَةٌ، كَمَا هُوَ مُقَيَّدٌ فِي الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفُتَاوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ الْمُخَالَفَةُ لِلدَّعْوَى

١٤١٦ = سُئِلَ فِي شَهَادَةٍ وَقَعَتْ مُخَالَفَةً لِلدَّعْوَى، ثُمَّ أُعِيدَتْ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةُ

عَلَى وَفَّقَهَا هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ قَالَ فِي (الْبَحْرِ، وَالْبَزَائِيَّةِ): لَوْ وَقَعَتْ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ الدَّعْوَى

وَالشَّهَادَةِ، ثُمَّ أَعَادُوا الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةَ وَاتَّفَقَا تُقْبَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلٍ لَا يَتَوَقَّفُ عَنِ الْحَرَامِ

١٤١٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مِنْ أَعْوَانِ حُكَّامِ سِيَاسَةِ زَمَانِنَا، هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا؛ لِكَوْنِهِ لَا يَتَوَقَّفُ عَنِ الْحَرَامِ، وَلَا يُبَالِي مَنْ أَيْنَ اكْتَسَبَ الْمَالَ؟  
أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَشَايخِ الْبِلَادِ وَضُمَّانِ الْجِهَاتِ وَالْعُرَفَاءِ

١٤١٨ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ مَشَايخِ الْبِلَادِ هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) عَازِيًا (لِفَتْحِ الْقَدِيرِ) أَنَّ شَهَادَتَهُمْ وَشَهَادَةَ الْمُعَرِّفِينَ فِي الْمَمَالِكِ وَالْعُرَفَاءِ فِي جَمِيعِ الْأَصْنَافِ وَضُمَّانِ الْجِهَاتِ لَا تُقْبَلُ. وَأَقُولُ: لَا شَكَّ أَنََّّهُمْ فَسَقَةٌ مَرْدُودُونَ الشَّهَادَةِ؛ لِمَا يُشَاهَدُ وَيُرَى مِنْ أَحْوَالِهِمْ مِمَّا لَا يَكَادُ يُوصَفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٤١٩ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ مَشَايخِ الْقُرَى وَجُبَاةِ الْمَحَلَّاتِ وَالْعُرَفَاءِ، هَلْ هِيَ مَقْبُولَةٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هِيَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنْ (فَتْحِ الْقَدِيرِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الدُّرُوزِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

١٤٢٠ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ الدُّرُوزِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ؛ إِذْ هُمْ كُفَّارٌ بِلَا إِنْكَارٍ، وَقَدْ أَفْتَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْعَالِمِينَ بِأَحْوَالِهِمْ: بِأَنَّهُ لَا تَحِلُّ ذُبَائِحُهُمْ وَلَا مُنَاكَحَتُهُمْ كَالْمَجُوسِ، بَلْ هُمْ شَرٌّ مِنْهُمْ إِنْ صَحَّ مَا نُقِلَ عَنْهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## رَجُلٌ تَزَوَّجَ بِنْتٍ فَادَّعَى آخِرُ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا قَبْلَهُ

١٤٢١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ بِنْتٍ<sup>(١)</sup> بِالْغَةِ مِنْ وَلِيِّهَا، وَعَقَدَ عَلَيْهَا عَقْدًا شَرْعِيًّا وَدَفَعَ صَدَاقَهَا بِتَمَامِهِ، فَلَمَّا أَرَادَ الدُّخُولَ بِهَا؛ ادَّعَى رَجُلٌ اسْمُهُ صَالِحٌ بِأَنَّهُ عَقَدَ عَلَى ابْنَتِ الْمَذْكُورَةِ عَقْدًا قَبْلَ هَذَا، وَأَقَامَ [ك١٨٤ب / ] بَيِّنَةً، وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً لَدَى قَاضِي الرَّمْلَةِ، وَالبَيِّنَةُ الْمَذْكُورَةُ رَجَعَتْ عَنِ شَهَادَتِهَا مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ بِحَضْرَةِ جَمْعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالُوا صَرِيحًا: أَذُنْبَنَا فِي شَهَادَتِنَا، فَهَلْ حَيْثُ رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ وَظَهَرَ كَذِبُهُمْ تَكُونُ الْمَرْأَةُ لِلرَّجُلِ الَّذِي عَقَدَ عَلَيْهَا، وَدَفَعَ الصَّدَاقَ وَيُنْتَقَضُ الْحُكْمُ؛ لِأَنَّهُ نَمَّ يُصَادِفُ مَحِلًّا، كَيْفَ الْحَالُ؟

أَجَابَ: لَا يُنْتَقَضُ حُكْمُ الْحَاكِمِ بِرُجُوعِ الشُّهُودِ، وَيَلْزَمُهُمُ التَّعْزِيرُ وَالْجَزَاءُ عَلَيْهِمْ فِي الْيَوْمِ الْمَشْهُودِ، وَشَرَطُ الرُّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ الَّذِي تَرْتَبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الرُّجُوعِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ قَاضٍ، فَلَا اعْتِبَارَ بِهِ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَلَوْ كَانَ الْغَيْرُ شَرْطِيًّا، وَالتَّعْزِيرُ لَا زِمَ لَهُمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِارْتِكَابِهِمُ الْمَعْصِيَةَ، وَهِيَ مُوجِبَةٌ لِلتَّعْزِيرِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى الزَّوْجِ الْمَشْهُودِ لَهُ؛ لِعَدَمِ سَرِيَانِ رُجُوعِهِمَا عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## شَاهِدًا طَلَّاقٍ ثَلَاثِ آخَرَ شَهَادَتُهُمَا مُدَّةً

١٤٢٢ = سُئِلَ فِي شَاهِدِي طَلَّاقٍ ثَلَاثِ آخَرَ شَهَادَتُهُمَا إِلَى مُدَّةٍ تَبْلُغُ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ يَوْمًا، وَلَا عُذْرَ بِهِمَا مَعَ مُشَاهَدَتِهِمَا [ع١١٥٣ / ] لِلزَّوْجَيْنِ وَهُمَا يَجْتَمِعَانِ اجْتِمَاعَ الْأَزْوَاجِ، هَلْ يَنْفُسِقَانِ بِتَأْخِيرِ الشَّهَادَةِ وَتَرَدُّ شَهَادَتُهُمَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْفُسِقَانِ بِتَأْخِيرِ الشَّهَادَةِ، وَتَرَدُّ شَهَادَتُهُمَا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَرْكَبَ الْمُدَّعِي الشُّهُودَ لِبُعْدِ الْمَسَافَةِ  
لَا تَبْطُلُ شَهَادَتُهُمْ بِذَلِكَ

١٤٢٣ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا طُلِبَتِ الشُّهُودُ لِلشَّهَادَةِ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ مَسَافَتُهُ يَوْمَانٍ، وَاحْتِجَ إِلَى الرُّكُوبِ [س ٢١٤ ب، ط ٢٦٦] فَادَّى الْمُدَّعِي لِلشَّاهِدَيْنِ أُجْرَةَ دَابَّتَيْهِمَا، هَلْ تَسْقُطُ شَهَادَتُهُمَا بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَسْقُطُ شَهَادَتُهُمَا بِذَلِكَ، كَمَا جُزِمَ بِهِ فِي (الْمُلْتَقَطِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شَهَادَةُ الْأَعْمَى غَيْرُ مَقْبُولَةٍ  
وَلَوْ فِيهَا يَثْبُتُ بِالتَّسَامُعِ

١٤٢٤ = سُئِلَ فِي حَاكُورَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى غِرَاسِ زَيْتُونٍ وَغَيْرِهِ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ شَرِكَةَ مِلْكٍ أَرْضًا وَغِرَاسًا، ادَّعَى أَحَدُ الشُّرَكَاءِ عَلَى الشُّرَكَاءِ الْحَاضِرِينَ وَالْغَائِبِينَ أَنَّ أَرْضَ الْحَاكُورَةِ وَقَفَتْ، وَأَتَى بِشَاهِدَيْنِ أَحَدَهُمَا أَعْمَى يَشْهَدُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْغَائِبِينَ وَالْحَاضِرِينَ بِأَنَّهَا وَقَفَتْ. هَلْ تُقْبَلُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْحَاضِرِينَ وَالْغَائِبِينَ أَمْ عَلَى الْحَاضِرِينَ فَقَطْ، أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ عَلَى الْحَاضِرِينَ وَلَا عَلَى الْغَائِبِينَ أَمَّا عَلَى الْغَائِبِينَ فَظَاهِرٌ لِأَنَّ فِي شَرِكَةِ الْأَمْلاكِ لَا يَنْتَصِبُ أَحَدٌ خَصْمًا عَنِ الْآخِرِ، وَأَمَّا عَلَى الْحَاضِرِينَ فَلِأَنَّ شَهَادَةَ الْأَعْمَى لَا تُقْبَلُ مُطْلَقًا، وَدَخَلَ تَحْتَهُ مَا كَانَ طَرِيقَهُ السَّمَاعَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغَزِي فِي (تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شَهَادَةُ الْقُرُوبِيِّ وَالْأُمِّيِّ وَأَرْبَابِ الصَّنَاعَاتِ الدِّنِيَّةِ مَقْبُولَةٌ

١٤٢٥ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ الْأُمِّيِّ وَالْقُرُوبِيِّ وَأَرْبَابِ الصَّنَاعَاتِ<sup>(٢)</sup> الدِّنِيَّةِ، كَالزَّبَّالِ

(٢) فِي ع: الصَّنَاعَةُ.

(١) فِي ع: شَهَادَةُ.

وَالْحَائِكِ وَالْمَنَوَاتِي وَالْأَعْرَابِي إِذَا كَانَ عَدْلًا، هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ حَيْثُ كَانَ عَدْلًا  
وَلَوْ كَانَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ طَالِبَ عِلْمٍ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ حَيْثُ كَانَ عَدْلًا، وَلَوْ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ، قَالَ فِي  
(الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ (أَوْ يَبُولُ) وَلَيْسَ مِنْهَا - أَيِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُخْلُ بِالْمُرُوءَةِ  
فَتَسْقُطُ بِهَا الْعَدَالَةُ - الصَّنَاعَةُ الدِّينِيَّةُ كَالْقَنَوَاتِي وَالزَّبَالِ [ك١٨٥، س١٢١٥ /] وَالْحَائِكِ،  
فَإِنَّ الصَّحِيحَ قَبُولُ شَهَادَتِهِ إِذَا كَانَ عَدْلًا، وَمِثْلُهُ النَّخَّاسُونَ وَالِدَّلَالُونَ، وَالْعَامَّةُ عَلَى  
قَبُولِ شَهَادَةِ الْأَعْرَابِي وَالْقَرَوِي إِذَا كَانَ عَدْلًا. انْتَهَى. فَإِنَّ الْعِبْرَةَ لِلْعَدَالَةِ، وَهَذَا الَّذِي  
يَجِبُ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ وَيُفْتَى بِهِ، فَإِنَّا نَرَى كَثِيرًا مِنْ أَرْبَابِ الصَّنَاعَاتِ الدِّينِيَّةِ عِنْدَهُ مِنْ  
الدِّينِ وَالتَّقْوَى مَا لَيْسَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَرْبَابِ الْوَجَاهَةِ وَأَصْحَابِ الْمَنَاصِبِ وَذَوِي  
الْمَرَاتِبِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ الْمُتَعَصِّبِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ

١٤٢٦ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ شَهِدُوا عَلَى خَمْسَةِ نَفَرٍ مِنْ طَائِفَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الشُّهُودِ  
تَعَصُّبٌ ظَاهِرٌ؛ بِأَنَّهُمْ أَثَارُوا فِتْنَةً ذَهَبَتْ فِيهَا أَنْفُسٌ، وَأَنَّهُمْ سَلَّمُوا حَرَمَ سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ  
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْأَشَقِيَاءِ وَضَرَبُوا فِيهِ بِالْبَارُودِ، وَأَنَّهُمْ قَاتَلُوا سُوبَاشِي الْمَدِينَةِ، وَأَنَّ  
قُصْدَهُمْ يَجْمَعُونَ الْعُصَاةَ وَيَهْجُمُونَ الْمَدِينَةَ، هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ؛ إِذْ قُبُولُهَا يُبْنِي عَلَى الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ، وَأَيْنَ هِيَ  
هُنَا عَلَى تَقْدِيرِهِ، فَالْتَّعَصُّبُ مُوجِبٌ لِرَدِّهَا وَعَدَمُ سَمَاعِهَا، فَفِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَرَزَانِيَّةِ):  
مِنْ أَدَبِ الْقَاضِي: أَصْلُ الشَّهَادَةِ لَا تُقْبَلُ عِنْدَ التَّعَصُّبِ، فَالْجَرْحُ أَوْلَى، وَفِي (الْبَحْرِ)  
مِنَ الشَّهَادَاتِ: وَعَلَى هَذَا كُلِّ مُتَعَصِّبٍ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ. وَفِي (مُعِينِ الْحُكَّامِ) مِنْ  
مَوَانِعِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، قَالَ: وَمِنْهُ الْعَصَبِيَّةُ، وَهُوَ أَنْ يُبْغِضَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي



فَلَانٍ أَوْ مِنْ قَبِيلَةٍ كَذَا، [ع ١٦٨ ب /] وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ، وَهُوَ اِزْتِكَابُ الْمُحَرَّمِ،  
فَفِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصِيَّةٍ أَوْ قَاتَلَ عَصِيَّةً»<sup>(١)</sup>، وَهُوَ مُوجِبٌ لِلْفِسْقِ،  
وَلَا شَهَادَةَ لِمُرْتَكِبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا وَافَقَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ وَخَالَفَ الْآخَرَ لَا تُقْبَلُ عَلَيْهِ

١٤٢٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ قِرْشًا وَثَلَاثَ قِرْشٍ، فَأَنْكَرَ  
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَأَتَى بِشَاهِدَيْنِ: شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ قِرْشًا، وَشَهِدَ الْآخَرُ بِثَلَاثَةِ  
وَعِشْرِينَ قِرْشًا. هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا مَعَ الْمُخَالَفَةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا؟ لَا سِيَّمَا مَعَ إِطْلَاقِ  
الْمُدَّعَى وَالشَّاهِدَيْنِ الْقُرُوشَ مَعَ تَنَوُّعِهَا؟  
أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ. وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ رَجُلٍ لِآخَرَ. شَهِدَ لَهُ بِمِثْلِ تِلْكَ مَقْبُولَةٌ

١٤٢٨ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ عَلَى ظَالِمٍ لِآخَرَ بِأَخْذِ مَالِهِ، وَشَهِدَ الْمَشْهُودُ  
لَهُ لِشَاهِدِهِ بِمِثْلِهِ، هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ؟ وَإِنْ كَانَا مِنْ قَرْيَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا  
تُقْبَلُ شَهَادَةُ بَعْضِ قَافِلَةٍ لِبَعْضٍ عَلَى قُطَاعِ الطَّرِيقِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ شَهَادَةُ الْآخَرِ لَهُ أَوْ لَا بِاتِّفَاقِ  
الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ تَرَادَفَتِ الْمُتُونُ وَالشُّرُوحُ وَالْفَتَاوَى عَلَى ذَلِكَ، قَالَ فِي (الْهِدَايَةِ): وَإِذَا  
شَهِدَ رَجُلَانِ لِرَجُلَيْنِ عَلَى مَيِّتٍ بِدَيْنِ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّ لِلأَوَّلَيْنِ بِمِثْلِ  
ذَلِكَ؛ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا، وَمِثْلُهُ فِي (مَتَنِ الْكَنْزِ، وَمُلْتَقَى الْأَبْحَرِ) قَالَ غَالِبُ الشُّرَاحِ  
فِي مَسْأَلَةِ الْمُتُونِ فِي طَرَفِ الدَّلِيلِ وَالِزَّامِ الْمُخَالَفِ فِي دَيْنِ الْمَيِّتِ، فَصَارَ كَمَا إِذَا  
شَهِدَ الْفَرِيقَانِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَفِي طَرَفِ الْمُخَالَفِ الْآخَرَ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ فِي حَالِ

(١) عند أبي داود (٥١٢١): «لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَى عَصِيَّةٍ».

الْحَيَاةِ لِأَنَّ الدَّيْنَ فِي [ك ١٨٥ ب، ط ٢٧، س ٢١٥ ب /] ذِمَّةَ الْحَيِّ لِبَقَاءِ ذِمَّتِهِ لَا فِي مَالِهِ، فَلَا تَتَحَقَّقُ الشَّرِكَةُ وَقَدْ اتَّفَقَ الْإِمَامُ وَصَاحِبَاهُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي الْحَيِّ، وَمَسْأَلَتُنَا دَعَاؤِي عَلَى الْحَيِّ، فَوَجِبَ قَبُولُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْيَدُ لِسَاكِنِ الدَّارِ لَا لِمَنْ بِيَدِهِ مِفْتَاحُ بَيْتٍ مِنْهَا

١٤٢٩ = سُئِلَ فِي دَارٍ بِيَدِ آخَرَ بِالسُّكْنَى، وَبِيَدِ آخَرَ مِفْتَاحُ بَيْتٍ مِنْهَا، هَلْ تَكُونُ الْيَدُ لِلْسَّاكِنِ أَمْ لِلَّذِي بِيَدِهِ مِفْتَاحُ بَيْتٍ مِنْهَا؟

١٤٣٠ = وَهَلْ يَثْبُتُ الْمَلِكُ لِمَنْ بِيَدِهِ الْمِفْتَاحُ فِي الْبَيْتِ إِذَا شَهِدَ لَهُ شَاهِدَاهُ بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

١٤٢٩ ج = أَجَابَ: الْيَدُ لِمَنْ لَهُ السُّكْنَى لَا لِمَنْ بِيَدِهِ مِفْتَاحُ بَيْتٍ مِنْهَا.

١٤٣٠ ج = وَلَا يَثْبُتُ الْمَلِكُ فِي الْبَيْتِ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ بَأَنَّهُ ذُو يَدٍ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَازِمٍ وَضْعُ الْيَدِ الْمَلِكُ؛ لِأَنَّهَا مُتَنَوِّعَةٌ: يَدُ اسْتِعَارَةٍ، وَيَدُ اسْتِئْجَارٍ، وَيَدُ ارْتِبَاقٍ، وَيَدُ غَضَبٍ، وَيَدُ مَلِكٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، فَلَا يُحْكَمُ الْقَاضِي بِالشَّهَادَةِ بِمُجَرَّدِ وَضْعِ الْيَدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الشَّهَادَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْغَضَبِ مَقْبُولَةٌ

١٤٣١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ تَعَدَّى عَلَى مُهْرَتِهِ الْفُلَانِيَّةِ وَأَدْخَلَهَا فِي دَارِهِ بِلَا إِذْنِهِ، وَخَرَجَ عَلَى فَرَسِهِ لِلطَّاحُونَةِ، فَتَبِعَتْهَا الْمُهْرَةُ فَأَدْخَلَهَا لِلطَّاحُونَةِ، فَوَقَعَتْ فِي الشَّاعِرِ وَهَلَكَتْ وَأَقَامَ بَيِّنَةٌ بِإِقْرَارِهِ بِذَلِكَ، هَلْ تُسْمَعُ وَيُضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُسْمَعُ وَيُضْمَنُ، أَمَّا الضَّمَانُ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنْ مَنْ أَخَذَ حِمَارَ غَيْرِهِ فَتَبِعَهُ جَحْشٌ، فَأَكَلَهُ الذُّبُّ، إِنْ سَاقَهُ أَوْ تَعَرَّضَ لَهُ بِشَيْءٍ ضَمِنَ، وَإِلَّا لَا، وَهَذَا قَدْ

تَعَرَّضَ لَهَا بِالْإِدْخَالِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، فَتَقَرَّرَ عَلَيْهِ الصَّمَانُ، وَأَمَّا قَبُولُ الْبَيِّنَةِ؛ فَقَدْ صَرَّحَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ؛ بِأَنَّهُ لَوْ ادَّعَى الْعَضْبَ فَشَهِدَا عَلَى إِقْرَارِهِ بِهِ تُقْبَلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ ابْنِ الْمُوَكَّلَةِ أَنَّ أُمَّهُ وَكَلَّتْ فُلَانًا بِقَبْضِ حُقُوقِهَا مِنْ فُلَانٍ وَخُصُومَتِهِ لَا تُقْبَلُ

١٤٣٢ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا شَهِدَ ابْنُ الْمُوَكَّلَةِ أَنَّ أُمَّهُ وَكَلَّتْ هَذَا فِي قَبْضِ حُقُوقِهَا

مِنْ فُلَانٍ وَفِي خُصُومَتِهِ، هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا؟ [ع/١١٦٩]

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَزَّازِيُّ وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

### شَهَادَةُ الْيَهُودِ عَلَى النَّصَارَى وَبِالْعَكْسِ مَقْبُولَةٌ

١٤٣٣ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ الْيَهُودِ عَلَى النَّصَارَى وَعَكْسِهِ، هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إثباتُ شَهَادَةِ الزُّورِ

١٤٣٤ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ الَّتِي عَدَلَتْ الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ تَعَالَى بِنَصِّ حَدِيثِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ قَالَ: (أَيُّهَا النَّاسُ عَدَلَتْ شَهَادَةُ الزُّورِ الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ تَعَالَى تَالِيًا

قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الجم: ٣٠] (١)

وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهَا لَا تُثَبِّتُ بِالْبَيِّنَةِ مُعَلِّينَ بِأَنَّهَا مِنْ بَابِ النَّفْيِ، وَإِقْرَارُ الشَّاهِدِ عَلَى

نَفْسِهِ بِأَنَّهُ شَهِدَ زُورًا مِنْ أُنْدَرِ مَا يَكُونُ، وَإِضْرَاؤُهُ لِلنَّاسِ بِهَا عَظِيمٌ، فَيَلْتَزِمُ سَدُّ بَابِ

إثباتِهَا، وَتَجَرُّؤُ الْعَوَامِّ الَّذِينَ هُمْ كَالْأَنْعَامِ عَلَيْهَا، فَيَتَضَرَّرُ عِبَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا، فَهَلْ

(١) أبو داود (٣٥٩٩)، والترمذي (٢٢٩٩) وقال: غريب، وَلَا نَعْرِفُ لِأَيِّمَنْ سَمَاعًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وابن ماجه (٢٣٧٢).

لَهَا طَرِيقٌ غَيْرُ الْإِقْرَارِ. فَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ تُشْفُوا الْغَلِيلَ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى حَسْمِ مَادَّةِ التَّرْوِيرِ،  
وَلَكُمْ الْأَجْرُ الْوَافِرُ الْغَزِيرُ مِنَ اللَّهِ الْعَلِيمِ الْخَبِيرِ؟

أَجَاب: صَرَخَ الزَّيْلَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي (شَرْحِ الْكَنْزِ) بِأَنَّهُ إِذَا أَقَامَ الْمُتَمَضِّي عَلَيْهِ  
الْبَيِّنَةَ أَنَّهُمَا رَجَعَا عِنْدَ قَاضٍ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي كَانَ قَضَى بِالْحَقِّ، تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى  
رُجُوعًا صَحِيحًا، وَذَكَرَ قَبْلَهُ أَنَّ رُكْنَ الرُّجُوعِ أَنْ يَقُولَ رَجَعْتُ عَمَّا شَهِدْتُ [ك/١١٨٦/]  
بِهِ، أَوْ شَهِدْتُ بِزُورٍ فِيمَا شَهِدْتُ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي فِيهِ ظَهَرَ أَنَّهُ  
إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عِنْدَ الْقَاضِي بِأَنَّهُمَا قَالَا عِنْدَ قَاضٍ آخَرَ شَهِدْنَا بِزُورٍ، وَقَدْ رَجَعْنَا لَدَيْهِ  
بِذَلِكَ، وَطَلَبَ مُوجِبُهُ مِنَ الضَّمَانِ وَالتَّعْزِيرِ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَيُقْضَى عَلَيْهِ بِمُوجِبِهِ كَمَا هُوَ  
صَرِيحُ كَلَامِ الزَّيْلَعِيِّ، وَهُوَ طَرِيقٌ إِلَى إِثْبَاتِهَا بِالْبَيِّنَةِ، لَكِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى إِقْرَارِ الشَّاهِدِ؛ إِذِ  
الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ عَيْنًا، فَكَأَنَّ الْقَاضِي بِهِذِهِ الْبَيِّنَةِ عَايَنَ إِقْرَارَهُمَا بِشَهَادَةِ الزُّورِ،  
فَافْتَهُمَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

لَوْ بَاعَ حِصَّةً مِنْ فَرَسٍ وَسَلَّمَ لِشَرِيكِهِ يَكْفِي لِلضَّمَانِ

١٤٣٥ = سئل في رجل باع حصة في فرس [س/١٢١٦/] مشتركة لرجل، وسلمها

له، هل يضمن بتسليمها له أم لا؟

١٤٣٦ = وهل إذا أنكر ورثة البائع والبيوع والتسليم، وشهدت<sup>(١)</sup> شهود بالبيع

والتسليم يكفي في وجوب الضمان أم لا؟

١٤٣٧ = وهل تكلف الشهود إلى بيان لؤن الدابة واسم المشتري

أم لا يكلفون؟

(١) في ع: وشهد.

١٤٣٨ = وَهَلْ إِذَا سَأَلْتَهُمُ الْقَاضِي عَنْ لَوْنِهَا فَقَالُوا: لَا نَدْرِي لَوْنَهَا. تُرَدُّ شَهَادَتُهُمْ

بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٤٣٥ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ الشَّرِيكَ بِالْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ لِلْمُشْتَرِي، حَيْثُ سَلَّمَ

بِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِيكَ.

١٤٣٧ ج = وَلَا تُكَلِّفُ الشُّهُودُ لِبَيَانِ لَوْنِ الدَّابَّةِ، وَلَا لِاسْمِ الْمُشْتَرِي لِعَدَمِ

الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، إِذْ لَا دَخَلَ لِذَلِكَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالضَّمَانِ.

١٤٣٨ ج = وَلَا تُرَدُّ شَهَادَةُ الشُّهُودِ إِذَا قَالُوا: لَا نَعْرِفُ لَوْنَ الدَّابَّةِ، فَنِي (جَامِعِ

النُّصُولَيْنِ): الْقَاضِي لَوْ سَأَلَ الشُّهُودَ قَبْلَ الدَّعْوَى عَنْ لَوْنِ الدَّابَّةِ فَقَالُوا كَذَا، ثُمَّ عِنْدَ

الدَّعْوَى شَهِدُوا بِخِلَافِ ذَلِكَ اللَّوْنِ تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ عَمَّا لَا يُكَلِّفُ الشَّاهِدُ بَيَانَهُ،

فَاسْتَوَى ذِكْرُهُ وَتَرْكُهُ، وَتَخْرُجُ [ط ٢٨، ع ١٦٩ ب /] مِنْهُ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ فَرَعَيْنِ مَعَ أَصْلِ مَقْبُولَةٍ

١٤٣٩ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقَوْدٍ

مَعَ شَاهِدٍ أَصْلِيٍّ، وَأَتَيَا بِالشَّيْنَاتِ<sup>(١)</sup> عَلَى أَصْلِهَا، هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ لِلْمَشْهُودِ لَهُ

بِالْمَشْهُودِ بِهِ أَمْ لَا؟

١٤٤٠ = وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا أَنْ يَكُونَ الشَّاهِدُ الْأَصْلِيُّ بَعِيدًا عَنْ مَحَلِّ

الشَّهَادَةِ مُدَّةَ السَّفَرِ أَمْ لَا؟

١٤٣٩ ج = أَجَابَ: مَسْأَلَةُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ أُفْرِدَتْ بِبَابِ مُسْتَقَلٍّ فِي كُتُبِ

الْفُقَهَاءِ، وَمُلَخَّصُ الْقَوْلِ فِيهَا: أَنَّهَا تُقْبَلُ فِيمَا لَا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ، وَأَنَّهَا عَلَى كُلِّ<sup>(٢)</sup>

أَصْلِ فَرَعَانِ، وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ أَصْلٌ وَآخَرَانِ فَرَعَانِ عَلَى شَهَادَةِ أَصْلِ غَيْرِهِ جَازًا،

(٢) فِي س زِيَادَةَ: حَال.

(١) فِي ك: بِالشَّهَادَةِ.

وَالْإِشْهَادُ: أَنْ يَقُولَ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَا وَكَذَا، وَأَدَاءُ الْفَرْعِ أَنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَشْهَدَنِي عَلَى شَهَادَتِهِ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَا وَكَذَا، وَلَا شَهَادَةَ لِفَرْعٍ إِلَّا بِمَوْتِ أَضْلِهِ أَوْ مَرَضِهِ أَوْ سَفَرِهِ، هَذَا مَا مَشَتْ عَلَيْهِ مُتُونُ الْمَذْهَبِ.

١٤٤٠ ج = وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: إِنْ كَانَ فِي مَكَانٍ لَوْ غَدَا لِأَدَاءِ الشَّهَادَةِ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبِيْتَ فِي أَهْلِهِ؛ صَحَّ الْإِشْهَادُ إِحْيَاءً لِحُقُوقِ النَّاسِ، قَالُوا الْأَوَّلُ أَحْسَنُ<sup>(١)</sup> وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، كَمَا فِي (الْحَاوِي) وَالثَّانِي أَرْفَعُ، وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَشَائِخِ، وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ: إِنَّهُ حَسَنٌ. وَفِي (السَّرَاجِيَّةِ) وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَذَا فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### شَهَادَةٌ مَنْ بَدَتْ مِنْهُ الْعَدَاوَةُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ

١٤٤١ = سُئِلَ فِي صَهْرَيْنِ تَخَاصَمَا، فَدَخَلَ رَجُلٌ أَجْنَبِيٌّ بَيْنَهُمَا مُتَّصِرًا لِأَحَدِهِمَا، وَضَرَبَ الْآخَرَ تَعَدِّيًّا، ثُمَّ إِنَّ الصَّهْرَ الْمُتَّصِرَ لَهُ اشْتَكَى الْمَضْرُوبَ إِلَى الْقَاضِي، وَقَالَ: إِنَّهُ بَصَقَ فِي وَجْهِهِ. وَأَقَامَ الضَّارِبُ [ك ١٨٦ ب، س ٢١٦ ب /] وَوَلَدَهُ شَاهِدَيْنِ لَهُ بِمَا ادَّعَى، هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا أَمْ لَا تُقْبَلُ؟ حَيْثُ بَدَتْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ وَالتَّعَصُّبُ مِنْهُمَا عَلَيْهِ.

١٤٤٢ = وَهَلْ وَرَدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ؟ فَقَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»، وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ وَقَالَ: «أَلَا وَشَهَادَةُ الزُّورِ» حَتَّى قَالَ السَّائِلُ: لَيْتَنِي لَمْ أَسْأَلْ؟

١٤٤١ ج = أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ ظَهَرَتْ مِنْهُ هَذِهِ الْأُمُورُ لِفُسْقِهِ بِهَا؛ إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ مِنْ شَهَادَةِ الزُّورِ. وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَفِي غَالِبِ كُتُبِ الْفِقْهِ مُتَقَرَّرٌ مَشْهُورٌ.

(١) فِي ك: حَسَنٌ.

١٤٤٢ ج = وَأَمَّا الْحَدِيثُ؛ فَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي (صَحِيحِهِ): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أُنبئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» ثَلَاثًا. قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَكِنًا فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ» قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ (١).

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي (أَذْكَارِهِ): وَرَوَيْنَا فِي (صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ) عَنْ أَبِي بَكْرَةَ نَفِيعِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أُنبئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» ثَلَاثًا. قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ» فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ (٢).

وَفِي (التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ لِلْمُنْدِرِيِّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَعَنْ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَامَ قَائِمًا فَقَالَ: «عَدَلْتُ شَهَادَةَ الزُّورِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ تَعَالَى» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴿٣٠﴾ حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ [البخ: ٣٠-٣١] رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ (٣). [ع/١٧٠].

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْكَبِيرِ) مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، ثُمَّ قَالَ: وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَنْ تَزُولَ قَدَمُ شَاهِدِ الزُّورِ حَتَّى يُوجِبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالحَاكِمُ، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ (٤).

(٢) البخاري: (٦٢٧٤)، مسلم: (١٤٣).

(١) البخاري: (٢٦٥٤).

(٣) سبق تخريجه في فتوى: (١٤٣٤).

(٤) ابن ماجه (٢٣٧٣) وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/٥٥): هذا إسناد ضعيف محمد بن الفرات أبو علي الكوفي متفق على ضعفه، وكذبه الإمام أحمد. والحاكم في المستدرک (٧٠٤٢).

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْأَوْسَطِ) وَلَفْظُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِنَّ الطَّيْرَ لَتَضْرِبُ بِمَنَاقِيرِهَا وَتُحَرِّكُ أَذْنَابَهَا مِنْ هَوْلِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا يَتَكَلَّمُ بِهِ شَاهِدُ الزُّورِ، وَلَا تُفَارِقُ قَدَمَاهُ عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى يُقَذَّفَ بِهِ فِي النَّارِ»<sup>(١)</sup> وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي قُبْحِ شَهَادَةِ الزُّورِ وَشَقَاوَةِ مُرْتَكِبِهَا كَثِيرَةٌ، وَكَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ قَاطِعٌ لِيَوْتَيْنِ الْهَاجِمِينَ عَلَيْهَا، الْغَيْرِ مُبَالِغِينَ بِغَضَبِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، [ط ٢٩، س ١٢١٧ /] أَعَاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ غَضَبِهِ. آمِينَ.

### الشَّهَادَةُ بِالْوَقْفِ بِلَا بَيَانَ الْوَاقِفِ فِيهَا خِلَافٌ

١٤٤٣ = سُئِلَ فِي الشَّاهِدِ (بِالْوَقْفِ)<sup>(٢)</sup> بِلَا بَيَانَ وَاقِفِهِ، هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

١٤٤٤ = وَإِذَا قَالَ الشُّهُودُ سَمِعْنَا أَنَّهُ وَقَفَ وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِالشَّهَادَةِ، هَلْ يَثْبُتُ

الْوَقْفُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٤٤٣ ج = أَجَابَ: أَمَّا الشَّهَادَةُ بِالْوَقْفِ بِلَا بَيَانَ وَاقِفِهِ فَفِيهَا خِلَافٌ ذَكَرَهُ أَكْثَرُ

فُقَهَائِنَا، قِيلَ: تُقْبَلُ. وَقِيلَ: لَا<sup>(٣)</sup>. وَقِيلَ: [ك ١١٨٧ /] بِالتَّفْصِيلِ: إِنْ قَدِيمًا قَبِلْتَ،

وَإِلَّا لَا، قَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) شَهِدُوا أَنَّهُ وَقَفَ وَلَمْ يُبَيِّنُوا الْوَاقِفَ تُقْبَلُ، قَالَ الْإِمَامُ ظَهِيرُ

الدِّينِ: هَذَا إِذَا كَانَ الْوَقْفُ قَدِيمًا، وَقِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ بَيَانَ الْوَاقِفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَهُوَ

الصَّحِيحُ اهـ.

١٤٤٤ ج = وَأَمَّا إِذَا قَالَ الشُّهُودُ سَمِعْنَا أَنَّهُ وَقَفَ وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِالشَّهَادَةِ فَلَا يَثْبُتُ

الْوَقْفُ بِذَلِكَ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا عِنْدَ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الطبراني في «الأوسط» (٧٦١٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٠٠): فيه من لا أعرفه.

والعقيلي (٤/ ٣٦٣) ترجمة ١٩٧٥ هارون بن الجهم، وابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ٢٨١) ترجمة

٩٧٥ محمد بن فرات الكوفي التميمي، وذكره السيوطي في «اللالي المصنوعة» (٢/ ٣٧٤).

(٢) في ك زيادة: تقبل.

(٣) في س: (في الوقف)



## الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ بِالْوَقْفِ

١٤٤٥ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ شَهِدُوا بِوَقْفِ قَائِلِينَ: نَشْهَدُ بِالسَّمَاعِ؛ لِأَنَّا سَمِعْنَا مِنَ الثَّقَاتِ أَنَّ الْحَكْرَ الْفُلَانِيَّ وَقَفَ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُعَيِّنُوا الْجِهَةَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهَا، فَهَلْ تُقْبَلُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لِيُعْلَمَ أَوَّلًا أَنَّ لِمَسْأَلَةِ الشَّهَادَةِ بِالْوَقْفِ بِالتَّسَامُعِ أَصْلًا وَشُرُوطًا لَمْ تُذَكَّرْ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَإِنَّمَا قَاسَهَا الْمَشَايخُ عَلَى الْمَوْتِ كَمَا فِي (الْخُلَاصَةِ)، وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهَا اخْتِلَافًا يَطُولُ ذِكْرُهُ، كَمَا هُوَ دَابُّهُمْ فِي أَغْلَبِ مَسَائِلِ الْوَقْفِ، فَذَكَرُوا شَيْئًا مِمَّا رَجَّحَهُ مَنْ يُعْتَبَرُ تَرْجِيحُهُ، قَالَ فِي (الْحَايَةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ): لَوْ قَالُوا شَهِدْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّا سَمِعْنَا مِنَ النَّاسِ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ. وَفِي (الْبَحْرِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَإِنْ فَسَّرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ يَشْهَدُ لَهُ بِالتَّسَامُعِ لَا إِخْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، ثُمَّ قَالَ: وَمَعْنَى التَّفْسِيرِ أَنْ يَقُولَ: شَهِدْنَا؛ لِأَنَّا سَمِعْنَا مِنَ النَّاسِ، وَقَدْ اسْتَشْنَى مَسْكِينُ فِي (شَرْحِهِ) الْمَوْتِ وَالْوَقْفَ، فَتُقْبَلُ فِيهِمَا، وَلَوْ فَسَّرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ أَخْبَرَهُ مَنْ يَثِقُ بِهِ، وَاسْتَشْنَى الْعِمَادِيُّ فِي (فُصُولِهِ) الْوَقْفَ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِ (الْحَايَةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَفِي (غَايَةِ الْبَيَانِ) قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْوَقْفُ قَدِيمًا لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْوَاقِفِ، وَإِذَا شَهِدُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الضَّيْعَةَ وَقَفَ وَلَمْ يَذْكُرُوا الْجِهَةَ؛ لَا تَجُوزُ وَلَا تُقْبَلُ، بَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ: وَقَفَ عَلَى كَذَا. اهـ. وَفِي (الْبَزَازِيَّةِ) شَهِدُوا أَنَّهُ وَقَفَ وَلَمْ يُبَيِّنُوا الْوَاقِفَ؛ تُقْبَلُ.

قَالَ الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ: هَذَا إِذَا كَانَ الْوَقْفُ قَدِيمًا، وَقِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ الْوَاقِفِ فِي كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. اهـ. وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): لَوْ ذَكَرَ الْوَاقِفَ لَا الْمَصْرَفَ تُقْبَلُ لَوْ قَدِيمًا، [ع ١٧٠ ب، س ٢١٧ ب/] وَيُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ، وَفِيهِ: لَوْ صَرَّحَا بِسَمَاعِ، تُقْبَلُ؛ إِذَا الشَّاهِدُ رُبَّمَا يَكُونُ سِنُهُ عِشْرِينَ سَنَةً وَتَارِيخُ الْوَقْفِ مِائَةَ سَنَةٍ، فَيَتَيَقَّنُ الْقَاضِي

أَنَّهُ يَشْهَدُ<sup>(١)</sup> بِسَمَاعٍ، فَإِذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ سُكُوتٍ وَإِفْصَاحٍ، بِخِلَافِ سَائِرِ مَا تَجُوزُ بِهِ الشَّهَادَةُ بِسَمَاعٍ. اهـ. وَهُوَ يَمِيلُ إِلَى الْقَوْلِ الْفَارِقِ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَغَيْرِهِ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ وَقَعَ فِيهَا اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُعَدَّلَ عَنِ كَلَامِ قَاضِي خَانَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْأَشْيَاءُ الَّتِي تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ فِيهَا بِالتَّسَامُعِ

١٤٤٦ = سُئِلَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْوَقْفِ بِالتَّسَامُعِ، هَلْ يُشْتَرَطُ فِي قَبُولِهَا تَقَادُّمُ

الْوَقْفِ؟

١٤٤٧ = وَمَا حَدُّ التَّقَادُّمِ؟

١٤٤٨ = وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ: سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ، وَفُلَانٌ سَمِعَ مِنْ

فُلَانٍ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى مَنْ يَشْهَدُ بِالنَّبْتِ عَلَى الْوَقْفِ، أَمْ يَكْفِي قَطْعُهُ بِالشَّهَادَةِ بِنَاءٍ مِنْهُ عَلَى مَا اسْتَشْهَرَ عِنْدَهُ مِنْ أَخْبَارِ الثَّقَاتِ، مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ مَنْ سَمِعَ مِنْهُمْ؟

١٤٤٦ ج = أَجَابَ: أَطْلَقَ أَصْحَابُ الْمُتُونِ فِي قَبُولِهَا، قَالَ فِي (الْكَنْزِ): [ك ١٨٧ ب / ]

وَلَا يَشْهَدُ بِمَا لَمْ يُعَايِنَهُ، إِلَّا فِي النَّسَبِ وَالْمَوْتِ وَالنِّكَاحِ وَالذُّخُولِ وَوِلَايَةِ الْقَاضِي، وَأَضَلَّ الْوَقْفِ، وَمِثْلُهُ فِي (المُخْتَارِ، وَتَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) وَفِي (الهِدَايَةِ) وَأَمَّا الْوَقْفُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ فِي أَصْلِهِ دُونَ سَرَائِطِهِ، لِأَنَّ أَصْلَهُ هُوَ الَّذِي يَشْتَهَرُ، وَالْكُلُّ مِنْ هُوَ لَاءٍ أَطْلَقَ، فَعَمَّ الْمُتَقَادِمَ وَغَيْرَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: عَلَّلُوا ذَلِكَ بِبَيِّدِ الشُّهُودِ وَفَنَاءِ الْأَوْرَاقِ، فَكَانَ هُوَ الْمُثْبِتَ لِلْحُكْمِ.

فَلَنَا: انْتِفَاؤُهَا لَا يَنْفِي الْحُكْمَ بِعِلَّةٍ غَيْرِهَا، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ أَصْحَابُ الْأُصُولِ؛ أَنَّ انْتِفَاءَ الْعِلَّةِ لَا يُوجِبُ انْتِفَاءَ الْحُكْمِ عِنْدَ تَعَدُّدِهَا.

(١) في ع: شهد.

١٤٤٧ ج = وَأَمَّا التَّقَادُمُ؛ فَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: قَدَمَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ قَدَمًا فَهُوَ قَدِيمٌ وَتَقَادَمَ مِثْلُهُ، فَهُوَ مَا يَعُدُّهُ النَّاسُ قَدِيمًا.

١٤٤٨ ج = وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ: سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ، وَفُلَانٌ سَمِعَ مِنْ فُلَانٍ، بَلْ رُبَّمَا (ضَرَّ) <sup>(١)</sup> الشَّهَادَةَ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ كَانَ رَدَّهُ بَعْضُ [ط ٣٠ /] الْمُحَقِّقِينَ كَابْنِ الْهَمَّامِ، وَقَطْعُهُ بِالشَّهَادَةِ كَافٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ فَسَّرُوا لِلْقَاضِي أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ بِالسَّمَاعِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ

١٤٤٩ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ شَهِدُوا شَهَادَةً بِالسَّمَاعِ، وَفَسَّرُوا قَائِلِينَ: نَشْهَدُ بِالسَّمَاعِ؛ لِأَنَّا سَمِعْنَا مِنَ النَّاسِ، وَمَعَ ذَلِكَ ظَهَرَ وَتَبَيَّنَ شُرْعًا تَعْصِبُهُمْ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ، وَأَنَّهْمُ قَصَدُوا بِذَلِكَ ضَرَرَ رَجُلٍ مَعْلُومٍ وَإِيذَاءَهُ، فَهَلْ هَذِهِ الشَّهَادَةُ مَقْبُولَةٌ أَمْ لَا؟

١٤٥٠ = وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِمْ بِسَبَبِ مَا شُرِّحَ؟

١٤٤٩ ج = أَجَابَ: هِيَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْحَايِيَّةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَائِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمُوَافِقُ لِلْقِيَاسِ فِي أَصْلِ جَوَازِ <sup>(٢)</sup> الشَّهَادَةِ بِالسَّمَاعِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، قَالَ غَالِبُ الشُّرَاحِ فِي شَرْحِ كَلَامِ الْمُتُونِ بَعْدَ قَوْلِهِمْ: وَلَا يَشْهَدُ بِمَا لَمْ يُعَايِنَهُ إِلَّا فِي كَذَا وَكَذَا، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِعِلْمٍ عَلَى مَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الْعِلْمُ إِلَّا بِالمُشَاهَدَةِ <sup>(٣)</sup> وَالْعِيَانِ وَالْخَبَرِ <sup>(٤)</sup> الْمُتَوَاتِرِ، وَلَمْ يُوجَدْ، فَصَارَ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ، بَلْ أَوْلَى، وَلِهَذَا لَوْ فَسَّرَ لِلْقَاضِي؛ لَا يَقْبَلُ <sup>(٥)</sup>، فَعَلِمَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ عَدَمَ الْقَبُولِ عِنْدَ التَّصْرِيحِ بِالسَّمَاعِ هُوَ [س ٢١٨ /] الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ الْمُوَافِقُ لِمَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي حَافِي، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَشَائِخِ.

(٢) فِي ع: حَل.  
(٤) فِي ع: أَوِ الْخَبَرِ.

(١) فِي س: (ضَم).  
(٣) فِي ع، س: بِالشَّهَادَةِ.  
(٥) فِي ع: يَقْبَلُهُ.

١٤٥٠ ج = وَلَا رَبِّبَ أَنَّهُمْ يُعَزَّرُونَ، وَكَيْفَ لَا؟ وَهُمْ فِيهَا مُتَعَصِّبُونَ فَصَدُّوا بِهَا  
ضَرَرَ الْمَشْهُودِ [ع/١١٧١] عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ الْفَقِيهِ الَّذِي يُلَقَّنُ الْمُتَنَاقِحِينَ مَقْبُولَةٌ فِي أَصْلِ النِّكَاحِ

١٤٥١ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ الْفَقِيهِ الَّذِي يُلَقَّنُ الْإِجَابَ وَالْقَبُولَ لِلْمُتَنَاقِحِينَ  
هَلْ تُقْبَلُ لِأَحَدِهِمَا عِنْدَ التَّجَاوُزِ فِي أَصْلِ النِّكَاحِ؟ أَوْ فِي مِقْدَارِ مَا سُمِّيَ مِنَ الْمَهْرِ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَتِمُّ بِهِمَا لَا بِتَلْقِينِ الْفَقِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَابْنِ عَمَّةٍ شَقِيْقَةٍ وَابْنِ عَمَّةٍ لِأُمِّ

١٤٥٢ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ، وَعَنْ ابْنِ عَمَّةٍ لِأَبٍ وَأُمِّ، وَابْنِ عَمَّةٍ لِأُمِّ،  
فَهَلْ بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِ يَرِثُ ابْنُ الْعَمَّةِ لِأُمِّ<sup>(١)</sup>، أَمْ لَا يَرِثُ وَيَكُونُ النُّصْفُ الْبَاقِي مِنَ  
الْمِيرَاثِ لِابْنِ الْعَمَّةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ؟

١٤٥٣ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَى وَرَثَةُ زَوْجِ الْمَرْأَةِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّهَا خَلَفَتْ وَلَدًا وَمَاتَ  
وَقَامَتْ بَيْتَةٌ تَشْهَدُ لَهُمْ بِذَلِكَ، وَأَقَامَ ابْنُ الْعَمَّةِ بَيْنَهُ تَشْهَدُ أَنَّ الْوَلَدَ مَاتَ قَبْلَ وَفَاتِهَا،  
فَأَيُّ مِنَ الْبَيْتَيْنِ تَسْمَعُ؟

١٤٥٢ ج = أَجَابَ: ابْنُ الْعَمَّةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ ابْنِ الْعَمَّةِ لِأُمِّ<sup>(٢)</sup>  
فَقَطُّ لِلْقُوَّةِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي أَوْلَادِ الصَّنْفِ الرَّابِعِ جَمِيعًا.

١٤٥٣ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ إِقَامَةِ [ك/١١٨٨] الْبَيْتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، فَلَا شُبْهَةَ فِي عَدَمِ  
الْعَمَلِ بِهِمَا؛ لِعَدَمِ دُخُولِ يَوْمِ الْمَوْتِ تَحْتَ الْقَضَاءِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِالْدُخُولِ فَهُمَا

(٢) فِي ع: لِلأُمِّ.

(١) فِي ع: لِلأُمِّ.

مَرْدُودَتَانِ؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا كَاذِبَةٌ بَيِّنِينَ، وَلَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا بِأَوْلَى مِنَ الْأُخْرَى، وَإِذَا رُدَّتَا رَجَعْنَا إِلَى مَا هُوَ ثَابِتٌ بَيِّنِينَ، وَهُوَ إِرْثُ ابْنِ الْعَمَّةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ الْمُتَيَقِّنِ مَوْتَهَا فِي حَيَاتِهِ، وَلَا يُتْرَكُ الْمُحَقَّقُ<sup>(١)</sup> لِأَجْلِ الْمَوْهُومِ، كَمَا هُوَ لِمَنْ صَبَغَ أَنَامِلَهُ فِي الْفِقْهِ ظَاهِرٌ مَعْلُومٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى أَحَدُ الْوَرَثَةِ عَلَى آخَرَ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ

هَذَا الشَّيْءَ مِنَ الْمُوَرَّثِ فِي الْمَرَضِ

١٤٥٤ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ عَنْ بِنْتٍ وَابْنٍ عَمَّ عَصْبَةَ ادَّعَى عَلَى الْبِنْتِ بَيْتًا أَنَّهُ مُخَلَّفٌ عَنْهَا وَلَهُ نِصْفُهُ إِرْثًا، فَادَّعَتْ شِرَاءَهُ مِنْهَا فِي الصَّحَّةِ، وَادَّعَى أَنَّهُ فِي الْمَرَضِ، وَبَرَهَنْتْ عَلَى دَعْوَاهَا وَحُكِمَ لَهَا بِهِ، ثُمَّ وَجَدَ بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ فِي الْمَرَضِ، هَلْ تُسْمَعُ وَيُنْقَضُ الْحُكْمُ السَّابِقُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ وَلَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ السَّابِقُ؛ لِأَنَّ بَيِّنَتَهَا هِيَ الْمُقَدَّمَةُ لِمُخَالَفَتِهَا الظَّاهِرِ، وَهُوَ (أَنَّ)<sup>(٢)</sup> الْحَادِثَ يُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ، وَالْبَيِّنَةُ بَيْنَهُ مَنْ يُثْبِتُ خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شَهَادَةُ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي لَا تُقْبَلُ

١٤٥٥ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا رُدَّتْ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ لِعَدَمِ الْعَدَالَةِ  
لَيْسَ لِمَنْ رَدَّهَا وَلَا لِغَيْرِهِ أَنْ يَقْبَلَهَا

١٤٥٦ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ رَدَّ الْقَاضِي شَهَادَةَ رَجُلٍ، ثُمَّ شَهِدَ عِنْدَهُ فِي تِلْكَ الْوَاقِعَةِ،

(٢) ساقطة من ع، س.

(١) في ع: المتحقق.

هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَوْ لِقَاضِيٍ آخَرَ قَبُولُ شَهَادَتِهِ فِي تِلْكَ الْوَاقِعَةِ إِذَا زَالَ سَبَبُ الرَّدِّ عَنْهُ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ كَانَ رَدُّهُ الشَّهَادَةَ لِغَيْرِ تَهْمَةٍ هِيَ عَدَمُ الْعَدَالَةِ، بَلْ كَانَ لِعَدَمِ الْمُوَافَقَةِ  
أَوْ لِمَعْنَى لَا يُوجِبُ الْخَلَلَ فِي عَدَالَتِهِ بِاعْتِبَارِ عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِمَا هُوَ شَرْطُ الْقَبُولِ مِنَ  
الْأَلْفَازِ، يَجُوزُ قَبُولُهَا إِذَا أَتَى بِمَا هُوَ شَرْطٌ، وَإِنْ كَانَ لِتَهْمَةٍ فِي الدِّينِ أَوْ الْمُرُوءَةِ  
لَا يَجُوزُ قَبُولُهَا، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَسْتَاذُنَا الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ  
سِرَاجِ الدِّينِ الْحَانُوتِيِّ، [س ٢١٨ ب، ط ٣١٤، ع ١٧١ ب /] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الشَّهَادَةُ عَلَى الْمُخَدَّرَةِ

١٤٥٧ = سُئِلَ فِي مُخَدَّرَةٍ مُعْتَدَّةٍ عَنْ وَفَاةٍ عَرَّفَ بِهَا مَنْ يَجُوزُ تَعْرِيفُهُ (شَرْعًا  
بِحَضْرَةِ شُهُودٍ أَقَرَّتْ) <sup>(١)</sup> بِأَشْيَاءٍ مِنْ قَبْضِ مَهْرِهَا مِنْ زَوْجِهَا الْمُتَوَفَّى، وَنَحْوِهِ. فَهَلْ  
إِذَا شَهِدَتِ الشُّهُودُ الْحَاضِرُونَ لِلتَّعْرِيفِ عَلَى فُلَانَةَ بِنْتِ فُلَانٍ مِنَ الْمَشَاهِيرِ الْأَعْيَانِ  
الْمُعْرَفِ بِهَا أَنَّهَا أَقَرَّتْ بِحَضْرَتِنَا بِكَذَا، يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَالَ عَلَمَاؤُنَا فِي تَحْمُلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْمُنْتَبَةِ أَقْوَالٌ؛ بَعْضُهُمْ سَهَّلَ وَوَسَّعَ  
فِي ذَلِكَ، وَقَالَ: يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ تُسْفِرْ عَنْ وَجْهِهَا عِنْدَ التَّعْرِيفِ، وَقَالَ: تَعْرِيفُ الْوَاحِدِ  
كَافٍ، كَمَا فِي الْمَرْكَبِيِّ وَالْمُتَرَجِمِ، وَالْإِثْنَانِ أَحْوَجُ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي عُرِفَ فِي تِلْكَ  
الْمَسْأَلَةِ، وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ مَالُ الشَّيْخِ خُوَاهِرُ زَادَةَ، كَذَا نَقَلَهُ فِي (التَّائِرِ خَانِيَّةٍ)، وَبَعْضُهُمْ  
شَرَطَ فِيهِ جَمَاعَةً لَا يَتَوَاطَنُونَ عَلَى الْكُذِبِ، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ رَجُلَيْنِ  
أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ، قَالَ فِي (الْحَاوِي): وَهُوَ الْقَوْلُ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ:  
وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَهَذَا كُلُّهُ بَعْدَ الْمَوْتِ، أَي: مَوْتِ الْمَرْأَةِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهَا، أَمَا إِذَا كَانَتْ  
حَيَّةً، وَأَشَارَ الشُّهُودُ إِلَيْهَا، وَقَالُوا: هَذِهِ نَشَهِدُ عَلَيْهَا وَنَعْرِفُهَا، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا، وَلَوْ

(١) فِي ع: بِهَا شَرْعًا فَاقَرَّتْ بِحَضْرَةِ شُهُودٍ بَعْدَهُ، وَفِي ك: شَرْعًا بِحَضْرَةِ شُهُودٍ.

قَالُوا: تَحَمَّلْنَا الشَّهَادَةَ عَلَى فُلَانَةَ بِنْتِ فُلَانٍ، وَلَكِنْ لَا نَذْرِي هَلْ هِيَ هَذِهِ [ك ١٨٨ب /] الْمُدَّعَى عَلَيْهَا بِعَيْنِهَا أَمْ لَا، صَحَّتْ شَهَادَتُهُمْ، وَكَانَ عَلَى الْمُدَّعِي إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ أَنَّ هَذِهِ هِيَ الَّتِي سَمَّوْهَا وَنَسَبُوهَا، كَذَا فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) أَيْضًا وَغَيْرِهَا، وَمِنْ قَوْلِنَا: أَمَا إِذَا كَانَتْ حَيَّةً إِنْخَ، يُعْلَمُ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَسْتَوَلِ عَنْهَا.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الشُّهُودَ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهَا، إِنْ قَالُوا نَعْرِفُهَا قُبِلَتْ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِهِ، وَإِنْ قَالُوا: لَا نَعْرِفُ أَنَّهَا فُلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ الَّتِي تَحَمَّلْنَا<sup>(١)</sup> الشَّهَادَةَ عَلَيْهَا، قُبِلَتْ أَيْضًا، لَكِنْ يَحْتَاجُ الْمُدَّعِي إِلَى إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ أَنَّهَا تِلْكَ بِعَيْنِهَا. انظُرْ إِلَى كُتُبِ الْفَتَاوَى؛ يَظْهَرُ لَكَ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ مَنْ كَانُوا فِي عَائِلَةٍ وَاحِدَةٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ

١٤٥٨ = سُئِلَ فِي الْعَائِلَةِ الْوَاحِدَةِ مَا بَيْنَ أَخٍ وَابْنِ أَخٍ وَعَمٍّ وَابْنِ عَمٍّ، وَمَنَافِعُ الْأَمْثَالِ بَيْنَهُمْ مُتَّصِلَةٌ، وَمُسَاعَدَتُهُمْ لِبَعْضِهِمْ فِي الدَّعَاوَى مَشْهُورَةٌ، هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ أَمْ لَا؟

١٤٥٩ = وَهَلْ إِذَا شَهِدَ الْمُودَعَانِ لِلْمُودِعِ فِي فَرَسِ الْوَدِيعَةِ أَنَّ فُلَانًا جَرَحَهَا فَمَاتَتْ وَهِيَ بِيَدِهِمَا، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا أَمْ لَا؟

١٤٥٨ ج = أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) فِي الْأُولَى بِقَوْلِهِ: وَفِي (خَزَانَةِ الْفَتَاوَى): إِذَا تَخَاصَمَ الشُّهُودُ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ، تُقْبَلُ إِنْ كَانُوا [س ١٢١٩ /] عُدُولًا. اهـ. وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُسَاعِدُوا الْمُدَّعِي فِي الْخُصُومَةِ أَوْ لَمْ يَكْثُرْ ذَلِكَ مِنْهُمْ تَوْفِيقًا<sup>(٢)</sup> انْتَهَى كَلَامُهُ.

(١) فِي ع: تَحَمَّلَتْ.

(٢) فِي ع: تَوْفِيقًا. وَالْمُبْتَدَأُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْبَحْرِ الرَّائِقِ» (٧/٩٣).

١٤٥٩ ج = وَفِي الثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُودِعِ وَالْمُسْتَعِيرِ وَالْمُسْتَأْجِرِ  
لِلْمُدَّعِي قَبْلَ الرَّدِّ. اهـ. وَهَذِهِ شَهَادَةٌ لَهُ قَبْلَ الرَّدِّ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ شَهَادَةَ الْأَجِيرِ  
وَالتَّلْمِيذِ لِأُسْتَاذِهِ لَا تُقْبَلُ، وَفَسَّرَهُ - أَيِ التَّلْمِيذَ - فِي (الْخُلَاصَةِ) بِالَّذِي يَأْكُلُ مَعَ  
عِيَالِهِ فِي بَيْتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أُجْرَةٌ خَاصَّةٌ، وَأَمَّا الْأَجِيرُ فَإِنْ كَانَ خَاصًّا لَمْ تُقْبَلْ، وَإِلَّا قُبِلَتْ،  
وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُكْمُ مَنْ كَانَ مَعَهُ فِي عَائِلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ أَخٍ وَنَحْوِهِ بِالْأَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى مَبْلَغًا مَعْلُومًا، وَأَقَامَ بَيْنَةً يَشْهَدُونَ

أَنَّهُ دَفَعَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ صُرَّةً لَا يَعْلَمُونَ قَدْرَهَا لَا تُقْبَلُ

١٤٦٠ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ ادَّعَى بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ، وَشَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ بِأَنَّهُ دَفَعَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ  
صُرَّةً مِنَ الدَّرَاهِمِ مَجْهُولَةَ الْعَدَدِ، لَا نَعْرِفُ كَمْ هِيَ، فَهَلْ يَثْبُتُ الْمُدَّعَى بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَثْبُتُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا قَطْعًا، وَلَا يُؤْهِمُ خِلَافُهُ مَا فِي (الْحَايَةِ، وَالْخُلَاصَةِ،  
وَالْبَزَائِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، ادَّعَى عَلَى وَرَثَةِ مَيِّتٍ مَالًا وَأَحْضَرَ شَاهِدَيْنِ، فَشَهِدَا أَنَّ الْمُتَوَفَّى  
أَخَذَ مِنْ هَذَا الْمُدَّعِي مَنَدِيلاً فِيهِ دَرَاهِمٌ، وَلَمْ يَعْلَمَا كَمْ وَزَنُ الدَّرَاهِمِ، قَالُوا: إِنْ عَلِمَ  
الشَّاهِدَانِ أَنَّهُ كَانَ فِي الصُّرَّةِ دَرَاهِمٌ حَرَزُوهَا ثُمَّ يَشْهَدُونَ بِمِقْدَارٍ مَا يَتَيَقَّنُ عِنْدَهُمْ  
[ع/١١٧٢] فِيهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ، قَالُوا: وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمُوا بِجَوْدَتِهَا؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا  
تَكُونُ مُمَوَّهَةً، فَإِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ<sup>(١)</sup>. انْتَهَى. لِأَنَّهُ فِي حِلِّ الإِقْدَامِ  
عَلَى الشَّهَادَةِ بِالمِقْدَارِ بَعْدَ تَيَقُّنِ مَا فِيهَا مِنَ المِقْدَارِ وَالجُودَةِ، لَا فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ  
بِالمَجْهُولِ وَالحُكْمِ بِهَا، فَلْيَتَيَقَّنْ لِذَلِكَ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنَ العِلْمِ بِالمَحْكُومِ بِهِ لِيُحْكَمَ بِهِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «فتاوى قاضي خان» (٢/٢٨٨).



رَجُلٌ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ، فَادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ  
مِنْ أَوْلَادِ أَبِي جَدِّ الْوَاقِفِ، وَأَقَامَ بَيْنَهُ عَلَى ذَلِكَ

١٤٦١ = سُئِلَ فِي وَقْفٍ حَاصِلٍ كِتَابِهِ الثَّابِتِ بَعْدَ ذَلِكَ الْمَوْقُوفِ (١): أَنْشَأَ  
الْوَاقِفُ الْمَدْعُوُّ حَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَرِيصٍ، وَقَمَّةٌ هَذَا عَلَى نَفْسِهِ  
وَعَلَى زَوْجَتِهِ فَلَانَةَ بِنْتِ فَلَانٍ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمَا الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ  
الشَّرْعِيَّةِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى  
أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ أَوْلَادِ [ك١٨٩، ط٣٢، س٢١٩ ب/أ] أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ أَنْسَلِيهِمُ الذُّكُورَ ثُمَّ وَثَمَ،  
انْحَصَرَ الْوَقْفُ فِي شَخْصٍ يُدْعَى مَنْصُورًا، فَتَصَرَّفَ فِيهِ بِالِاسْتِغْلَالِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ مُتَلَقِّيًا  
ذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ، ثُمَّ مَاتَ مَنْصُورٌ، فَادَّعَى رَجُلٌ بِالْوَكَالَةِ عَنْ وَالِدِهِ لَهُ يُسَمَّى عَلْوَانَ عَلَى  
ابْنِ مَنْصُورِ الْمَذْكُورِ الْمُنْحَصِرِ فِيهِ بَعْدَ أَبِيهِ قَائِلًا فِي دَعْوَاهُ: إِنَّ أَبَاهُ الْمَوْكَلُ لَهُ مِنْ  
أَوْلَادِ الذُّكُورِ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ نِصْفَ رَيْعِ الْمَوْقُوفِ الْمَذْكُورِ، فَأَنْكَرَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ كَوْنَ  
الْمَوْكَلِ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ، فَأَقَامَ الْمُدَّعِي شَاهِدَيْنِ شَاهِدًا بِأَنَّ الْمَوْكَلَ الْمَرْبُورَ ابْنُ  
عَطَاءِ اللَّهِ، وَعَطَاءُ اللَّهِ مِنْ أَوْلَادِ خَرِيصٍ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ. فَهَلْ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ يُبْتِ  
الْمَوْكَلُ اسْتِحْقَاقَ نِصْفِ الرِّيعِ مِنَ ابْنِ مَنْصُورٍ، وَكَوْنَ الْمَوْكَلِ الْمَذْكُورِ مِنْ ذُكُورِ  
أَوْلَادِ حَسَنِ الْمَشْرُوطِ لَهُمُ الرِّيعُ أَمْ لَا يُبْتِ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُمَا قَاصِرَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَوْكَلِ  
الَّذِي هُوَ عَلْوَانُ بْنُ عَطَاءِ اللَّهِ، وَعَطَاءُ اللَّهِ ابْنُ خَرِيصٍ، وَخَرِيصٌ لَيْسَ هُوَ الْوَاقِفُ،  
بَلِ الْوَاقِفُ حَسَنُ الَّذِي هُوَ ابْنُ ابْنِ خَرِيصٍ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذُرِّيَّةِ أَوْلَادِ خَرِيصٍ  
وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، فَيَكُونَ مِنْ ذُرِّيَّةِ أَخِي الْوَاقِفِ أَوْ مِنْ ذُرِّيَّةِ ابْنِ أَخِي الْوَاقِفِ، وَعَلَى كُلِّ  
لَا يَسْتَحِقُّ مِنْ رَيْعِ الْوَقْفِ شَيْئًا، فَكَيْفَ يُبْتِ بِهَا اسْتِحْقَاقُ عَلْوَانَ الْمَذْكُورِ، وَكَوْنُهُ  
مِنْ أَوْلَادِ حَسَنِ الْوَاقِفِ الَّذِي هُوَ ابْنُ خَرِيصٍ؟

(١) هذه الفتوى متشابهة مع فتوى (٨٦٩).

أَجَابَ: شَهَادَةُ الشَّاهِدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَا يَثْبُتُ بِهَا اسْتِحْقَاقُ عُلْوَانٍ فِي وَقْفٍ حَسَنِ الْمَذْكُورِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ مِنْ أَوْلَادِ خَرِيصٍ أَنْ يَكُونَ ابْنُ ابْنِ ابْنِ حَسَنِ الْوَاقِفِ، وَالشَّهَادَةُ فِي مِثْلِهِ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِهَا اسْتِحْقَاقُ الْمُدَّعِي فِي وَقْفٍ حَسَنِ، إِذَا جَرَتْ إِلَى حَسَنِ لَا إِلَى جَدِّ حَسَنِ، فَلَا يُعْمَلُ بِهَا وَلَا يُقْضَى لَهُ بِنِصْفِ الرَّبِيعِ مَعَ مَنْ يَتَّصِلُ بِحَسَنِ الْوَاقِفِ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلِ أُنْتَى فِي نَسَبِهِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْفَرْقُ بَيْنَ الشَّهَادَةِ عَلَى الْوَقْفِ بِالسَّمَاعِ

#### وَالشَّهَادَةِ عَلَى السَّمَاعِ بِالْوَقْفِ

١٤٦٢ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ اسْمُهَا غَزَالٌ، انْتَقَلَتْ بِالْوَفَاةِ عَنْ زَوْجٍ صَغِيرٍ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، وَهِيَ وَاضِعَةٌ يَدَاهَا عَلَى الْكَرْمِ الْمَحْزُورِ الْمَحْدُودِ بِحُدُودِ أَرْبَعَةٍ، الَّذِي حَدَّهُ الْغُرَبِيُّ كَرْمٌ خَدِيجَةٌ بِنْتُ أُخْتِ جَدَّةِ غَزَالِ الْمَذْكُورَةِ، فَوَضَعَ مُحَمَّدٌ وَالِدُ مُحَمَّدِ الصَّغِيرِ الْمَذْكُورِ يَدَهُ عَلَى مَا خَصَّ ابْنَهُ مِنْهَا بِالْإِزْثِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ النِّصْفُ، فَعَارَضَتْهُ خَدِيجَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي ذَلِكَ، وَادَّعَتْ لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيِّ [ع ١٧٢ ب / ] أَنَّهُ وَقَفَ مِنْ قِبَلِ جَدَّتِهَا لِأُمَّهَا الْوَاقِفَةِ، وَقَدْ انْحَصَرَ فِيهَا بِمَوْتِ غَزَالِ الْمَذْكُورَةِ، لِمَوْتِ جَمِيعِ مَنْ شَرَطَ لَهُ الْوَاقِفُ اسْتِحْقَاقًا مِنَ الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ سِوَاهَا، وَكُتِبَ بِذَلِكَ مَحْضَرٌّ حَاصِلُهُ: ادَّعَى مُحَمَّدٌ بِالْوِلَايَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى خَدِيجَةَ الْمَذْكُورَةَ بِأَنَّهَا تُعَارِضُهُ فِي هَذَا الْكَرْمِ الْمَحْدُودِ بِالْحُدُودِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَتَدَّعِيهِ وَقَفًا مِنْ قِبَلِ جَدَّتِهَا لِأُمَّهَا فَلَانَّةَ، وَسُئِلَتِ الْبُرْهَانُ عَلَى ذَلِكَ فَعَجَزَتْ، فَمَنَعَهَا الْحَاكِمُ الْمَذْكُورُ مِنَ الْمُعَارَضَةِ لِعَدَمِ الْبَيِّنَةِ، وَبَعْدَ مُضِيِّ زِيَادَةٍ عَنْ سَنَةٍ وَنِصْفِ سَنَةٍ، جَدَّدَتْ خَدِيجَةُ الْمَذْكُورَةُ الدَّعْوَى فِي ذَلِكَ مُوَكَّلَةً زَوْجَهَا، فَادَّعَى عَلَى مُحَمَّدِ الْوَلِيِّ الْمَذْكُورِ<sup>(١)</sup> ذَاكِرًا فِي حَدِّ مُدَّعَاهُ الْغُرَبِيِّ

(١) فِي ع: الْمَزْبُور.

كَرَّم خَلِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهَذَا الْحَدُّ شَامِلٌ لِمَا وَضَعَ مُحَمَّدٌ يَدَهُ عَلَيْهِ، وَلِمَا لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ كَرَمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا الْمَذْكُورُ فِي الدَّعْوَى السَّابِقَةِ، وَكَتَبَ مُحَضَّرًا بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ هَذَا الْمَحْدُودَ الشَّامِلَ لَهُمَا وَضَعَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَدَهُ عَلَى نِصْفِهِ وَهُوَ وَقَفٌ كَمَا شَرَحَ فِي الْأُولَى، وَآتَى بِشَاهِدَيْنِ شَهَدَا بِأَنَّهِنَّ سَمِعَا سَمَاعًا مُسْتَفِيضًا، وَأَخْبَرَهُمَا الثَّقَاتُ وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُ [س ١٢٢٠، ك ١٨٩ ب /] تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ: أَنَّ هَذَا الْكَرَمَ الْمَحْدُودَ وَقَفٌ فَلَانَةٌ جَدَّةُ الْمُوَكَّلَةِ، وَفِيهِ حُكْمٌ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ الْمَزْبُورِ، وَأَنَّ الْخِضْمَ أَحْضَرَ حُجَّةً لَمْ يُذْكَرْ فِيهَا مُدَّعٍ وَلَا مُدَّعَى عَلَيْهِ، حَاصِلُهَا: ثَبَّتَ بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ مَعْرِفَةَ الْحَكْرِ الْفُلَانِيِّ، وَأَنَّهِنَّ سَمِعُوا مِمَّنْ يُوثِقُ بِهِ أَنَّهُ وَقَفٌ. هَلْ بِمِثْلِ هَذِهِ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ يَثْبُتُ الْوَقْفُ أَمْ لَا يَثْبُتُ؛ لِكَوْنِهِمْ شَاهِدُوا بِأَنَّهِنَّ سَمِعُوا أَنَّهُ وَقَفٌ، وَلَمْ يَشْهَدُوا بِأَنَّهُ وَقَفٌ؛ لِأَنَّهِنَّ سَمِعُوا، وَلِأَنَّ كُلًّا مِنْ دَعْوَى الزَّوْجِ وَضَعَ يَدَ مُحَمَّدٍ عَلَى نِصْفِ الْمَحْدُودِ فِي مُدَّعَاهُ، وَالشَّهَادَةِ بِذَلِكَ بَاطِلَةٌ؛ لِكَوْنِهِ أَدْخَلَ فِي دَعْوَاهُ مَا لَمْ يَكُنْ لِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَضَعَ يَدَ أَصْلًا، وَهُوَ كَرَمُ الْمُوَكَّلَةِ الْمَحْزُورِ لِجَانِبِ الْغَرْبِ مِنَ الْكَرَمِ الْمُدَّعَى، وَادَّعَى وَضَعَ يَدَهُ عَلَى نِصْفِهِ وَهُوَ كَذِبٌ يُقَرَّرُ بِهِ الْمُدَّعَى إِذَا سُئِلَ عَنْهُ، وَلِأَنَّ الْمُتَنَازِعَ فِيهِ كَوْنُهُ وَقَفًا أَوْ مِلْكًا، وَقَدْ حَكَّمَ الْقَاضِي بِصِحَّةِ الْوَقْفِ، وَهُوَ حُكْمٌ فِي غَيْرِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ، وَلَا شُبْهَةَ لِذِي فَهْمٍ أَنَّ دَعْوَى أَصْلِ الْوَقْفِ غَيْرُ دَعْوَى صِحَّتِهِ؟

أَجَابَ: لَا يَثْبُتُ الْوَقْفُ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ بِلَا شُبْهَةٍ بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ [ط ٣٣ /] بِشَهَادَةٍ <sup>(١)</sup> عَلَى الْوَقْفِ بِالسَّمَاعِ، وَإِنَّمَا هِيَ شَهَادَةٌ عَلَى السَّمَاعِ بِالْوَقْفِ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى الْوَقْفِ بِالسَّمَاعِ أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ: أَشْهَدُ بِهِ؛ لِأَنِّي سَمِعْتُ مِنَ النَّاسِ أَوْ بِسَبَبِ أَنِّي سَمِعْتُ مِنَ النَّاسِ وَنَحْوِهِ، وَفِيهِ مَعَ ذَلِكَ خِلَافٌ، فَالْمُتُونُ قَاطِبَةٌ قَدْ

(١) فِي ع: شَهَادَةٌ.

أَطْلَقَتِ الْقَوْلَ بِأَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا فَسَّرَ أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالسَّمَاعِ لَا يُتَقَبَّلُ<sup>(١)</sup>، وَبِهِ صَرَّحَ قَاضِي خَانَ وَكَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَعِبَارَةٌ قَاضِي خَانَ: وَلَوْ قَالُوا: شَهِدْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّا سَمِعْنَا مِنْ النَّاسِ، لَا تُتَقَبَّلُ شَهَادَتُهُمْ، فَكَيْفَ وَعِبَارَةُ الشَّاهِدِينَ عَلَى مَا هُوَ فِي الْمَحْضَرِ أَنَّهُمْ شَهِدُوا بِأَنَّهُمْ سَمِعُوا، أَنَّهُ وَقَفَ وَلَمْ يَشْهَدُوا بِأَنَّهُ وَقَفَ؛ لِأَنَّهُمْ سَمِعُوا وَلَا قَائِلَ بِأَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ عَلَى الْوَقْفِ بِالسَّمَاعِ، وَهَذَا الْوَجْهُ كَافٍ فِي رَدِّ الْمَحْضَرِ الْمَذْكُورِ، فَكَيْفَ وَقَدْ انْضَمَّ إِلَيْهِ ظُهُورُ كَذِبِ الْمُدَّعِي بِظُهُورِ عَدَمِ وَضْعِ يَدِ مُحَمَّدٍ [ع/١١٧٣] الْمَذْكُورِ عَلَى شَطْرِ الْكَرَمِ الْعَرَبِيِّ بِالْكُلِّيَّةِ، وَكَوْنِ الْحُكْمِ انْصَبَّ عَلَى غَيْرِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ، وَهُوَ أَصْلُ الْوَقْفِ لَا صِحَّتُهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَخْفَى عَلَى فَقِيهِهِ أَشْهَرِ عِيُونُهُ فِي طَلَبِ الْفِقْهِ، وَكَرَعَ فِي صَافِي وَرَدَّهُ بِمِلَّةٍ<sup>(٢)</sup> فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ الْأَعْمَى فِي النَّسَبِ

١٤٦٣ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ الْأَعْمَى فِي النَّسَبِ، هَلْ هِيَ مَقْبُولَةٌ أَمْ لَا ؟

أَجَابَ: اخْتَارَ صَاحِبُ الْخُلَاصَةِ الْقَبُولَ وَعَزَاهُ إِلَى (النَّصَابِ) جَازِمًا بِهِ مِنْ<sup>(٣)</sup> غَيْرِ حِكَايَةِ خِلَافٍ، كَمَا نَقَلَهُ فِي (الْبَحْرِ)، وَوَجْهُهُ أَنَّ مَا طَرِيقُهُ السَّمَاعُ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى الرُّؤْيَى، وَقَدْ صَرَّحَ الْعَلَامَةُ يَعْقُوبُ بَاشَا فِي (حَاشِيَتِهِ لِشَرْحِ الْوَقَايَةِ): لَوْ قَبِلَ الْقَاضِي شَهَادَةَ الْأَعْمَى يَعْنِي فِيْمَا لَيْسَ طَرِيقُهُ السَّمَاعُ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الْكَلَامِ، [س/٢٢٠ب/] وَحُكْمَ بِهَا يَصِحُّ حُكْمُهُ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهَدٌ فِيهِ، حَيْثُ قَالَ مَالِكٌ: تُقَبَّلُ شَهَادَتُهُ مُطْلَقًا كَالْبَصِيرِ، وَصَرَّحَ بِهَذَا فِي الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ الْأَعْمَى غَيْرُ مَقْبُولَةٌ

١٤٦٤ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ الْأَعْمَى، وَقَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِ الْمُتُونِ أَنَّهَا جَائِزَةٌ عِنْدَ

(٣) فِي ع: مِنْ.

(٢) فِي ك، س: بِمَا.

(١) فِي ع: تَقْبَل.

أبي يوسف. هل هو على إطلاقه أم هو مُقيّد بما إذا تحمّلها بصيراً وأداها أعمى  
وبما يجري فيه التّسامع، وهل الإقرار مما يجري فيه التّسامع؟

١٤٦٥ = وهل للقاضي أن يحكم بصحة شهادته على الإقرار زاعماً أنه قول  
أبي يوسف مع أن السلطان نصره الله تعالى، إنّما قلده [ك ١١٩٠ /] القضاء ليحكم  
بأصح أقوال أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لكون القضاء يتخصّص بالحوادث والزمان  
والأشخاص والمكان أم لا؟

١٤٦٤ ج = أجاب: المذهب الصحيح المفتى به الذي مشّت عليه أصحاب  
المثون الموضوع لِنقل الصحيح من المذهب الذي هو ظاهر الرواية، أن شهادة  
الأعمى لا تصحّ مطلقاً سواء كان بصيراً وقت التّحمّل أو أعمى وقت الأداء  
أو وقتها، أو كان بصيراً وقتها وعمى قبل القضاء، وسواء كان فيما طريقه السّماع  
أو لا، هذا هو المذهب الذي لا يعدل عنه إلى غيره وما سواه روايات خارجة عن  
ظاهر الرواية، وما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما فرّوه في الأصول من  
عدم إمكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد، والمرجع عنه لم يبق قولاً  
له كما ذكروه، وحيث علم أن القول هو الذي تواردت عليه المثون، فهو المعتمد  
(المعمول به) <sup>(١)</sup>؛ إذ صرّحوا بأنه إذا تعارض ما في المثون والفتاوى؛ فالمعتمد  
ما في المثون، وكذا يُقدّم ما في الشُّروح على ما في الفتاوى، والمقرّر أيضاً عندنا:  
أنه لا يُفتى ويُعمل إلا بقول الإمام الأعظم، ولا يُعدل عنه إلى قوليهما أو قول أحدهما  
أو غيرهما إلا لضرورة، كمسألة المزارعة، وإن صرّح المشايخ بأن الفتوى على  
قوليهما؛ لأنه صاحب المذهب والإمام المُقدّم.

إذا قالت خدام فصدقوها فإن القول ما قالت خدام

(١) في ع، المعول به، وفي ك: المعول عليه.

١٤٦٥ ج = وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الْمُتُونِ أَنَّهَا جَائِزَةٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ  
فَلَا يَقْتَضِي تَرْجِيحًا لِقَوْلِهِ، وَلَا يُؤْذِنُ بِتَصْحِيحِ، إِنَّمَا هُوَ حِكَايَةٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ فَقَطْ،  
وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ فِي (مُلْتَمَى الْأَبْحَرِ) لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فِيمَا إِذَا  
تَحَمَّلَهَا بَصِيرًا. انْتَهَى، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا تَحَمَّلَهَا  
بَصِيرًا، وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِمَا يَجْرِي فِيهِ السَّمَاعُ فَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ، [ط ٣٤٤، ع ١٧٣٣، س ١٢٢١ /]   
وَرِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ عَلِمْتَ مَرْجُو حَيْثَتَهَا، وَعِبَارَةٌ بَعْضُ  
الْمُتَأَخِّرِينَ تُوهِمُ أَنَّهُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ، وَقِيْدٌ فِي (الدَّخِيرَةِ) أَيْضًا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ  
بِمَا إِذَا كَانَتْ شَهَادَتُهُ فِي الدَّيْنِ وَالْعَقَارِ، أَمَّا فِي الْمَنْقُولِ؛ فَأَجْمَعَ عُلَمَاؤُنَا أَنَّهَا  
لَا تُقْبَلُ. انْتَهَى. وَقَدْ اضْطَرَبَ كَلَامُهُمْ فِيمَا يَجْرِي فِيهِ السَّمَاعُ، وَمَعَ ذَلِكَ نَضْرِبُ فِي  
نَحْرِ الْإِضْطِرَابِ؛ لِأَنَّهُ فِي الرَّوَايَةِ الْخَارِجَةِ عَنْ ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَلَوْ لَا  
الْإِطَالَةُ لَذَكَرْنَاهُ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَلَا يَنْفُذُ قَضَاءُ الْقَاضِي، بِخِلَافِ مَا عَيَّنَهُ لَهُ السُّلْطَانُ  
نَصْرَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ مَعزُولٌ عَنْهُ، فَهُوَ فِيهِ رَعِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَتَخَصَّصُ، وَأَمَّا كَوْنُ  
الْإِقْرَارِ مِمَّا لَا يَجْرِي فِيهِ السَّمَاعُ؛ فَهُوَ بَدِيهِيٌّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَصِحُّ التَّعْرِيفُ لِلْمَرْأَةِ مِنَ الْمَحْرَمِ وَالْأَجْنَبِيِّ

١٤٦٦ = سُئِلَ هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُعْرَفَ بِالْمَرْأَةِ غَيْرُ مَحْرَمِهَا أَوْ زَوْجِهَا؟

١٤٦٧ = وَهَلْ يَصِحُّ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ لِكَوْنِهِ جَارًا لَهَا أَمْ لَا؟

١٤٦٦ ج = أَجَابَ: نَعَمْ يَصِحُّ التَّعْرِيفُ مِنْ غَيْرِ الْمَحْرَمِ وَالزَّوْجِ، وَيَصِحُّ مِنَ  
الْمَرْأَةِ وَالْمَخْدُودِ فِي الْقَذْفِ، وَمَنْ أَبِيهَا وَابْنُهَا وَزَوْجُهَا، وَمِمَّنْ<sup>(١)</sup> لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ  
لَهَا، سِوَاءَ كَانَتْ الشَّهَادَةُ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا، عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ  
حَقِيقَةٍ؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ لَفْظُ الشَّهَادَةِ لِكَوْنِهِ خَبْرًا مَحْضًا، وَالْحَاجَةُ إِلَى إِخْبَارٍ مَنْ

(١) فِي ع: مِمَّنْ.

يُوثَقُ بِخَبْرِهِ، وَالْقَوْلُ الْمُعْتَمَدُ فِي تَعْرِيفِهَا [ك١٩٠ب/] أَنْ يَشْهَدَ عَلَى مَعْرِفَتِهَا رَجُلَانِ عَدْلَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ.

١٤٦٧ ج = وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِاشْتِرَاطٍ كَوْنِ الْمُعْرِفِ مَحْرَمًا وَلَا جَارًا، بَلْ يَجُوزُ مِنَ الْأَجَانِبِ وَالْأَقَارِبِ، وَالْجَارِ وَغَيْرِ الْجَارِ، وَمَتَى عَرَفَهَا الشَّاهِدُ مُطْلَقًا؛ حَلَّ لَهُ أَنْ يُعْرِفَ بِهَا وَلَا يَلْزَمُهُ - بِقَوْلِهِ: أَعْرِفُهَا وَأَعْرِفُ بِهَا - مَحْظُورٌ؛ حَلَّ لَهُ نِكَاحُهَا كَابْنِ الْعَمِّ وَالْعَمَّةِ، وَابْنِ الْخَالِ وَالْخَالَةِ، أَوْ لَمْ يَحِلَّ كَالْعَمِّ وَالْخَالِ، بَلْ يَصِحُّ مِنَ الْأَبِّ وَالْإِبْنِ كَمَا سَبَقَ، سَوَاءً كَانَتِ الشَّهَادَةُ عَلَيْهَا أَوْ لَهَا عَلَى الْأَصْحَحِ الْمُفْتَى بِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ صَرَّحَ بِهِ عُلَمَاؤُنَا كصَاحِبِ مُعِينِ الْحُكَّامِ، وَالظَّهْرِيَّةِ، وَالْبِرْزَانِيَّةِ، وَجَوَاهِرِ الْفَتَاوَى، وَغَيْرِهَا فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً عَلَى الْمُشْتَرِي أَنَّهَا  
مِلْكُهُ، وَأَقَامَ الْبَائِعُ بَيِّنَةً أَنَّهَا نَتَجَتْ عِنْدَهُ

١٤٦٨ = سُئِلَ فِي مُدَّعٍ أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى مَلِكٍ بِهَيْمَةٍ مُطْلَقًا، وَأَرَادَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ الرُّجُوعَ بِالثَّمَنِ عَلَى بَائِعِهِ، فَأَقَامَ بَائِعُهُ بَيِّنَةً عَلَى النَّجَاحِ وَدَفَعَ الْمُدَّعِي. هَلْ يَلْزَمُهُ وَشُهُودُهُ تَعْزِيرٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ الْمُدَّعِي وَلَا شُهُودُهُ تَعْزِيرٌ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): لَوْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لِتُهْمَةٍ أَوْ لِمُخَالَفَةِ بَيْنِ الشَّهَادَةِ وَالِدَّعْوَى، أَوْ بَيْنَ شَهَادَتَيْنِ لَا يُعْزَرُ، فَإِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ هُوَ الْكَاذِبُ مِنْهُمْ: الْمَشْهُودُ لَهُ، أَوِ الشَّاهِدَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شَهَادَةُ الرَّاعِي بِالْمِلْكِ لِصَاحِبِ الدَّابَّةِ مَقْبُولَةٌ

١٤٦٩ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ الرَّاعِي لِصَاحِبِ بَقْرَةٍ كَانَتْ فِي بَاقُورَتِهِ فَسُرِقَتْ. هَلْ تُقْبَلُ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ آخَرٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الرَّاعِي كَالْمُودِعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَشَهَادَةُ الْمُودِعِ بِالْمِلْكِ لِلْمُودِعِ مَقْبُولَةٌ، فَإِذَا تَمَّ نَصَابُ الشَّهَادَةِ وَوَجَدَتِ الْعَدَالَةُ؛ يُحْكَمُ لِلْمُدَّعِي بِالْمُدَّعَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ

١٤٧٠ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ بِسَبَبٍ [س ٢٢١ ب، ع ١٧٤، ط ٣٥ /]

الدُّنْيَا، هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا تُقْبَلُ؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ بِسَبَبِ الدُّنْيَا، قَالَ الْعَلَّامَةُ يَعْقُوبُ بِأَسَا فِي (حَاشِيَتِهِ عَلَى صَدْرِ الشَّرِيعَةِ): وَلَا يَصِحُّ لِلْقَاضِي أَنْ يُحْكَمَ بِشَهَادَتِهِ<sup>(١)</sup> عَلَى مَنْ يُعَادِيهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُجْتَهِدٍ فِيهِ. انْتَهَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٧١ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شَخْصٍ عَدَاوَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ وَتَعَصُّبٌ ظَاهِرٌ. هَلْ

تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ عَلَيْهِ بِغَيْبِهِ أَوْ حَضْرَتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ عَلَيْهِ لِلتُّهْمَةِ مُطْلَقًا وَلَا عَلَى غَيْرِهِ، حَيْثُ كَانَتْ فِسْقًا، لِأَنَّ الْفِسْقَ لَا يَتَجَزَّأُ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يُسْمَعُ الْأَخْبَارُ بِكَوْنِهِ شَرِّيرًا يَضُرُّ النَّاسَ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ، أَيْ: حَيْثُ كَانَ الْمُخْبِرُونَ عُدُوًّا أَوْ مُسْتُورِينَ، وَلَا عَدَاوَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ وَلَا تَعَصُّبَ، أَمَّا إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ عَدَاوَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ وَتَعَصُّبٌ لَا يُوجِبُ الْفِسْقَ، فَرُدُّ شَهَادَتِهِمْ مَخْصُوصٌ بِهِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ الرَّائِقِ) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَالْعَدُوُّ إِنْ كَانَتْ عَدَاوَتُهُ دُنْيَوِيَّةً. تَنْبِيهَاتٍ حَسَنَةً لَمْ أَرَهَا لِغَيْرِهِ، - يَعْنِي: ابْنَ وَهْبَانَ -: الْأَوَّلُ: وَالَّذِي يَمْتَضِيهِ كَلَامُ صَاحِبِ الْقِنِيَّةِ وَالْمَبْسُوطِ أَنَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْعَدَاوَةَ قَادِحَةٌ فِي الشَّهَادَةِ، تَكُونُ قَادِحَةً فِي حَقِّ جَمِيعِ النَّاسِ لَا فِي حَقِّ الْعَدُوِّ فَقَطْ، وَهُوَ الَّذِي يَمْتَضِيهِ الْفِقْهُ، فَإِنَّ الْفِسْقَ لَا يَتَجَزَّأُ حَتَّى يَكُونَ فَاسِقًا فِي حَقِّ شَخْصٍ، عَدْلًا فِي حَقِّ آخَرَ. انْتَهَى.

(١) في ك: بشهادة العدو.



وَوَجَدْتَنِي قَدْ كَتَبْتُ عَلَى حَاشِيَّتِهِ فِيمَا غَبَرَ مِنَ الزَّمَانِ: أَقُولُ: بَلِ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ عَدَمَ القَبُولِ إِنَّمَا هُوَ لِلتُّهْمَةِ لَا لِلنِّسِقِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي بِهِ عَنِ ابْنِ الكَمَالِ وَمَا صَرَخَ بِهِ يَعْقُوبُ بِأَشَا وَكَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا: أَنَّ شَهَادَةَ العَدُوِّ [ك/١١٩١/١] عَلَى عَدُوِّهِ لَا تُقْبَلُ، فَالتَّمْيِيزُ بِكُونِهَا عَلَى عَدُوِّهِ يَنْفِي مَا عَدَاهُ، وَهَذَا هُوَ المُتَبَادِرُ لِلأَفْهَامِ، فَتَحَصَّلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ شَهَادَةَ العَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ لَا تُقْبَلُ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا. وَفِي (مُعِينِ الحُكَّامِ) فِي مَوَانِعِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، قَالَ: وَمِنْهُ العَصِيَّةُ، وَهُوَ أَنْ يُبْغِضَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ أَوْ مِنْ قَبِيلَةٍ كَذَا، وَصَرَخَ يَعْقُوبُ بِأَشَا فِي (حَاشِيَّتِهِ) بِعَدَمِ نَفَازِ قَضَاءِ القَاضِي بِشَهَادَةِ العَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ، وَالمَسْأَلَةُ دَوَّارَةٌ فِي الكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ القَيْسِيِّ عَلَى اليَمَانِيِّ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ

١٤٧٢ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ القَيْسِيِّ عَلَى اليَمَانِيِّ فِي بِلَادِنَا، هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا

لِمَا يُشَاهَدُ فِيمَا بَيْنَهُمَا مِنَ العَصِيَّةِ؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ، فَقَدْ صَرَخَ فِي (مُعِينِ الحُكَّامِ) وَغَيْرِهِ بِأَنَّ مِنْ مَوَانِعِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ؛ العَصِيَّةُ، وَهُوَ أَنْ يُبْغِضَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ أَوْ مِنْ قَبِيلَةٍ كَذَا، انْتَهَى. وَفِي (البَزَارِيَّةِ) فِي الجَنَائِزِ مِنْهَا: وَالمَقْتُولُ بِالعَصِيَّةِ كَالكَلَابَاذِيِّ وَالدَّرُوَاكِيِّ بِبُخَارَى، وَاليَمَانِيِّ وَالقَيْسِيِّ بِالشَّامِ، [س/١٢٢٢/١] فَأَثْبَتَ العَصِيَّةَ بَيْنَهُمَا، فَعَلِمَ عَدَمَ قَبُولِ شَهَادَةِ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٧٣ = سُئِلَ فِي سِنْدِيٍّ شَهِدَ عَلَيْهِ هِنْدِيَّانِ، وَهُمَا عَدُوَّانِ لِهِنْدِيٍّ أَيْضًا، وَالعَدَاوَةُ

بَيْنَهُمْ ظَاهِرَةٌ، وَكَذَلِكَ التَّعَصُّبُ. هَلْ تَصِحُّ شَهَادَتُهُمَا عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ العَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ إِذَا كَانَتِ العَدَاوَةُ دُنْيَوِيَّةً، وَصَرَخَ يَعْقُوبُ

بِأَشَا فِي (حَاشِيَّتِهِ) بِعَدَمِ نَفَازِ قَضَاءِ القَاضِي بِشَهَادَةِ العَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ، وَفِي (البَحْرِ):

إِنْ قُلْنَا عَدَمَ قَبُولِهَا لِمَعْنَى آخَرَ غَيْرِ الْفِسْقِ وَهُوَ التُّهْمَةُ؛ لَا يَصِحُّ قَضَاؤُهُ، قَالَ: وَذَكَرَ ابْنُ الْكَمَالِ فِي (إِصْلَاحِ الْإِيضَاحِ) [ك١٩٢ب، ع١٧٤ب/] أَنَّ شَهَادَةَ الْعَدُوِّ لِعَدُوِّهِ جَائِزَةٌ عَكْسُ شَهَادَةِ الْأَصْلِ لِفِرْعِهِ. انْتَهَى، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تُقْبَلْ لِلتُّهْمَةِ، لَا لِلْفِسْقِ. انْتَهَى. فَقَدْ عَلِمَ بِمَا قَرَّرْنَاهُ عَدَمَ نَفَازِ الْقَضَاءِ بِشَهَادَةِ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهِدَ رَجُلَانِ مِنَ الْوَرَثَةِ لِمُدَّعٍ عَيْنًا فِي التَّرِكَةِ؛ تَقْبَلُ وَتَنْفُذُ عَلَى الْجَمِيعِ

١٤٧٤ = سُئِلَ فِي مَيِّتٍ وَرَثَتُهُ جَمِيعُهُمْ كِبَارًا، شَهِدَ رَجُلَانِ مِنْهُمْ لِمُدَّعٍ عَيْنًا فِي التَّرِكَةِ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ، هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا لَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ وَتَنْفُذُ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٧٥ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ وَارِثَيْنِ شَهِدَا لِوَارِثٍ آخَرَ بَعَيْنِ، هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا لَهُ، وَتَنْفُذُ عَلَى الْبَقِيَّةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَهَادَةُ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِوَقْفِ عَلَيْهَا

١٤٧٦ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِوَقْفِ عَلَيْهَا، هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَفِي وَقْفِ (الظَّهْرِيَّةِ) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَسْأَلَةَ وَقْفِ الْمَدْرَسَةِ، وَشَهَادَةِ أَهْلِهَا، وَشَهَادَةَ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ فِي وَقْفِ عَلَى الْمَحَلَّةِ مَا نَصُّهُ: وَكَذَلِكَ الشَّهَادَةُ عَلَى وَقْفِ مَكْتَبٍ، وَلِلشَّاهِدِ صَبِيٍّ فِي الْمَكْتَبِ لَا تُقْبَلُ، وَقِيلَ: تُقْبَلُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ كُلِّهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ. انْتَهَى. وَهَكَذَا صَحَّحَ الْقُبُولَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ) فِي مَسْأَلَةِ الْمَكْتَبِ وَشَهَادَةِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِوَقْفِ الْمَسْجِدِ، وَشَهَادَةِ الْفُقَهَاءِ عَلَى وَقْفِيَّةِ

مَدْرَسَةٍ كَذَا، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْمَدْرَسَةِ وَالشَّهَادَةِ عَلَى وَقْفِ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، وَكَذَا  
أَبْنَاءُ السَّبِيلِ إِذَا شَهِدُوا بِوَقْفِ عَلَى أَبْنَاءِ السَّبِيلِ إِخ، فَالْمُعْتَمَدُ الْقَبُولُ فِي الْكُلِّ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَرْضِ لِوَكِيلِ الرَّعِيَّةِ وَالشُّحْنَةِ وَالرَّئِيسِ لَا تُقْبَلُ

١٤٧٧ = سُئِلَ فِي شَهَادَةِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ الْمُزَارِعِينَ بِأَرْضٍ فِي مَزَارِعَتِهِمْ لِلْوَقْفِ،

هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ فِي (الْحَاوِي الزَاهِدِي) بِأَنَّ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَرْضِ لِوَكِيلِ الرَّعِيَّةِ  
وَالشُّحْنَةِ وَالرَّئِيسِ وَالْعَامِلِ لَا تُقْبَلُ؛ لِجَهْلِهِمْ وَمِيلِهِمْ خَوْفًا مِنْهُمْ، وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ  
الْمُزَارِعِينَ لِرَبِّ الْأَرْضِ، وَاخْتَلَفَ فِيهَا، وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْقَبُولِ لِفَسَادِ الزَّمَانِ وَالتُّهْمَةِ،  
وَكَانَ نَقْلَ عَنْ نَجْمِ الْأَيْمَةِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ تُقْبَلُ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ، وَقَالَ: لَا تُقْبَلُ  
لِفَسَادِ الزَّمَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالنَّسَبِ وَالْمَوْتِ وَالنِّكَاحِ وَالِدُخُولِ

١٤٧٨ = سُئِلَ فِي الشَّهَادَةِ بِالنَّسَبِ عَلَوِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ [س ٢٢٢ ب، ط ٣٦ /] إِذَا قَالَ

الشُّهُودُ: اسْتُشْهِرَ عِنْدَنَا ذَلِكَ، هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

١٤٧٩ = وَهَلْ يَجِلُّ لِلشَّاهِدِ إِذَا أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ بِهِ الشَّهَادَةَ؟ اعْتِمَادًا عَلَى إِخْبَارِهِمَا

أَمْ لَا؟

١٤٧٨ ج = أَجَابَ: أَجْمَعَ أَصْحَابُ الْمُتُونِ عَلَى أَنَّ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ فِي النَّسَبِ

وَالْمَوْتِ وَالنِّكَاحِ وَالِدُخُولِ، وَوِلَايَةِ الْقَاضِي وَأَصْلِ الْوَقْفِ، وَإِنْ لَمْ يُعَايِنِ. قَالُوا

أَلَا تَرَى أَنَا نَشْهَدُ بِنَسَبِهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَيَمُوتِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ، وَأَنَّ عَلَيْنَا

تَزَوَّجَ فَاطِمَةَ وَدَخَلَ بِهَا، وَأَنَّ شُرَيْحًا كَانَ قَاضِيًا إِذَا أَخْبَرَهُ بِهَا مِنْ يَثْقُ بِهِ، وَنَصَّ فِي (الْخُلَاصَةِ) أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي النَّسَبِ وَالنِّكَاحِ مِنْ إِخْبَارِ عَدْلَيْنِ بِخِلَافِ الْمَوْتِ، وَصَحَّحَ فِي (الظَّهْرِيَّةِ) أَنَّ الْمَوْتَ كَغَيْرِهِ، وَاخْتَارَ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) الْإِكْتِفَاءَ فِيهِ بِالْوَاحِدِ.

١٤٧٩ ج = وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِذَا أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ فِي النَّسَبِ؛ لَا كَلَامَ فِي جَوَازِ الشَّهَادَةِ، وَإِذَا فَسَّرَ الشَّاهِدُ أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالسَّمَاعِ؛ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ: ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُفْسَّرَ أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالسَّمَاعِ، فَلَوْ فَسَّرَ؛ لَا يَقْبَلُهُ كَمُعَايِنَةِ شَيْءٍ فِي يَدِ إِنْسَانٍ يُطْلَقُ لَهُ الشَّهَادَةُ، وَإِذَا فَسَّرَ؛ لَا تُقْبَلُ. انْتَهَى.

أَمَّا لَوْ قَالَ: اشْتَهَرَ عِنْدِي؛ فَهُوَ مَقْبُولٌ، قَالَ فِي (الْخُلَاصَةِ): وَلَوْ شَهِدُوا بِالشُّهْرَةِ فِي هَذِهِ الْفُصُولِ وَقَالُوا لَمْ نُعَايِنُ وَلَكِنْ اشْتَهَرَ عِنْدَنَا؛ تُقْبَلُ. وَمِثْلُهُ فِي (الْحَاثِيَّةِ، وَالْبَزَّازِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، قَالَ فِي (الْبَزَّازِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ [ع ١٧٥/١] وَلَكِنَّ الْعِبَارَةَ لَهَا: لَوْ سَمِعَ أَنَّهُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ الْفُلَانِيُّ، لَهُ أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ ابْنُ فُلَانٍ، وَإِنْ لَمْ يُعَايِنُ الْوِلَادَةَ، أَلَا تَرَى أَنَا نَشْهَدُ أَنَّ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ. انْتَهَى.

وَفِيهَا: وَكَذَا يَشْهَدُ عَلَى النِّكَاحِ بِالشُّهْرَةِ؛ إِذَا سَمِعُوا شَهِدُوا بِعُرْسِهِ وَزِفَافِهِ أَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ أَنَّهَا امْرَأَةُ فُلَانٍ، وَكَذَا فِي النَّسَبِ إِذَا سَمِعَ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ ابْنُ فُلَانٍ. انْتَهَى.

وَالْحَاصِلُ مِنْ كَلَامِهِمْ: أَنَّ الشُّهْرَةَ فِي بَابِ النَّسَبِ مُسَوِّغَةٌ لِلشَّهَادَةِ، سِوَاءَ كَانَتْ:

(أ) حَقِيقَةً، كَسَمَاعِهِ مِمَّنْ لَا يُتَوَهَّمُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْكُذِبِ مِنْ غَيْرِ اسْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ لَفْظَةَ<sup>(١)</sup> الشَّهَادَةِ.

(١) فِي ع: لَفْظًا، وَفِي ك: وَلَفْظًا. وَفِي س (لَفْظِيَّةً).

(ب) أَوْ حُكْمِيَّةً، كَشَهَادَةِ عَدَلَيْنِ عِنْدَهُ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عُدُولٍ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْبَزَّازِيُّ، وَفِيهِ لِصَاحِبِ الْبَحْرِ كَلَامٌ، قَالَ وَقَوْلُهُ: إِذَا أَخْبَرَهُ؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ الشَّهَادَةِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي الْكُلِّ، أَمَّا الَّذِي يَشْهَدُ عِنْدَ الْقَاضِي فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَشَرْطٌ فِي (الْعِنَايَةِ) لَفْظَةَ الشَّهَادَةِ عَلَى مَا قَالُوا، كَذَا فِي (الْخُلَاصَةِ)، وَأَشَارَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: مِنْ يَثْقُ بِهِ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ عَدَدٍ وَذُكُورَةٍ فِي الْمُخْبِرِ، وَلَكِنْ فِي (الْخُلَاصَةِ) فِي النِّكَاحِ وَالنَّسَبِ لَا بُدَّ أَنْ يُخْبِرَهُ [ك١٩٣، س١٢٢٣ /] عَدْلَانِ بِخِلَافِ الْمَوْتِ. انْتَهَى كَلَامُ (الْبَحْرِ) (١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ الْوَكَاةِ

لَا يَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يَمْنَعَ ابْنَتَهُ مِنْ وَكَيْلِ الزَّوْجِ بِنَقْلِهَا

١٤٨٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَّلَ أَخَاهُ فِي نَقْلِ زَوْجَتِهِ إِلَى مَحَلِّ طَاعَتِهِ، فَهَلْ لِأَبِيهَا

أَنْ يَمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٤٨١ = وَهَلْ إِذَا مَنَعَهُ عَنْ نَقْلِهَا بِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ يُعَزَّرُ؟

١٤٨٢ = وَهَلْ عَلَى الْأَخِ الْوَكِيلِ مَاخِذٌ فِي نَقْلِهَا أَمْ لَا؟

١٤٨٠ ج = أَجَابَ: قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِ عُلَمَائِنَا التَّوَكُّلُ بِنَقْلِ الزَّوْجَةِ وَجَوَازِهِ، سِوَاءِ

كَانَ أَخًا أَوْ أَجْنَبِيًّا، وَيَصِيرُ طَلَبُ الْوَكِيلِ بِالنَّقْلِ كَطَلَبِ الْمُوَكَّلِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْأَبِ مَنَعُهَا عَنْهُ.

١٤٨١ ج = وَبِمَنْعِهِ يَصِيرُ آثِمًا مُرْتَكِبًا مَعْصِيَةً، لَا حَدَّ فِيهَا مُقَدَّرٌ، وَإِذَا ارْتَكَبَ

مِثْلَ ذَلِكَ يُعَزَّرُ.

١٤٨٢ ج = وَلَا قَائِلَ بِمُؤَاخَذَةِ الْأَخِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ (فِي فِعْلِهِ) <sup>(١)</sup> مَعْصِيَةً،

بَلْ ذَلِكَ مِنْهُ طَاعَةٌ مِنْ طَاعَاتِ اللَّهِ تَعَالَى حَيْثُ قَصَدَ قَضَاءَ حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَإِجَابَةَ سُؤَالِهِ فِيمَا لَا مَعْصِيَةَ فِيهِ، وَالْمَتَوَهَّمُ لِحُصُولِ مَاخِذٍ عَلَيْهِ أَوْ إِثْمٍ فِي ذَلِكَ مُبَالِغٌ فِي الْجَهْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرَادَ الزَّوْجُ السَّفَرَ فَقَالَ أَبُو الْبِنْتِ

تُرِيدُ أَنْ تَتْرُكَهَا مِنْ غَيْرِ نَفَقَةٍ

١٤٨٣ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ أَرَادَ الزَّوْجُ السَّفَرَ، فَقَالَ وَكَيْلُ زَوْجَتِهِ الَّذِي هُوَ وَالِدُهَا:

أَنْتِ تُرِيدُ السَّفَرَ وَتَبْقَى زَوْجُكَ بِلا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ شَرْعِيٍّ، فَقَالَ مُجِيبًا لَهُ: إِنْ غِيبَتْ عَنْهَا سَنَتَيْنِ، وَتَرَكَتْهَا بِلا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ شَرْعِيٍّ، يَكُنْ أَخِي وَكَيْلًا عَنِّي فِي طَلَاقِهَا؛ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِهَا الْمُؤَخَّرِ لَهَا، وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، فَغَابَ الزَّوْجُ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى الْمُدَّةِ الَّتِي عَيْنَهَا، فَهَلْ إِذَا أَبْرَأْتَهُ مِنْ مَهْرِهَا الْمُؤَخَّرِ وَطَلَّقَ أَخُوهُ الْوَكِيلُ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ أَكْثَرَ مِمَّا عَيْنَهَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمَفْرُوضُ لِلْأَخِ؛ لِأَنَّهُ تَوَكَّلَ مَخْضُ فَلَمْ يُقَيِّدْ<sup>(١)</sup> بِالْمَجْلِسِ وَلَا يَشُوبُهُ تَمْلِيكٌ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ التَّوَكُّلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ٣٧٤، ع ١٧٥٤ ب /]

### وَكَلَّ أَهْلَ بَلَدَةٍ رَجُلَيْنِ مِنْهُمَا فِي تَعَاطِي أُمُورِ بَلَدَتِهِمَا

١٤٨٤ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا وَكَّلَ أَهْلِي بَلَدَةٍ رَجُلَيْنِ مِنْهُمَا فِي تَعَاطِي سَائِرِ أُمُورِ بَلَدَتِهِمَا مِنْ قَبْضٍ وَصَرْفٍ وَأَخْذٍ وَإِعْطَاءٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنْتَهُمَا رَضُوا بِأَقْوَالِهِمَا وَأَفْعَالِهِمَا، وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً شَرْعِيَّةً، فَتَصَرَّفَ الْوَكِيلَانِ الْمَرْقُومَانِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ، ثُمَّ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ يَسِيرَةٍ أَشْهَدَ عَلَيْهِمَا أَهْلَ الْبَلَدَةِ الْمَرْقُومَةِ أَنَّهُمَا عَزَلُوا الْوَكِيلَيْنِ الْمَرْقُومَيْنِ مِنَ الْوَكَاةِ الْمَرْقُومَةِ، فَهَلْ يَكُونُ تَصَرُّفُ الْوَكِيلَيْنِ الْمَرْقُومَيْنِ بَعْدَ الْعَزْلِ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

١٤٨٥ = وَلَا يُعْتَبَرُ قَوْلُهُمَا فِي جَمِيعِ مَا صَرَفَاهُ، بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ؟

١٤٨٦ = وَإِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْوَكِيلَيْنِ الْمَرْقُومَيْنِ فِي جَمِيعِ مَا تَصَرَّفَا بِهِ بَعْدَ عَزْلِهِمَا غَيْرِ يَمِينٍ فَقَطُّ، فَهَلْ يَكُونُ حُكْمُهُ غَيْرَ صَحِيحٍ فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

١٤٨٤ ج = أَجَابَ: تَصَرَّفُ الْوَكِيلَيْنِ الْمَرْبُورَيْنِ بَعْدَ عِلْمِهِمَا بِالْعَزْلِ غَيْرَ صَحِيحٍ

إِجْمَاعًا.

(١) فِي ع: يَتَقَيَّدُ.

١٤٨٥ ج = وَأَمَّا اعْتِبَارُ قَوْلِهِمَا بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْعَزْلِ: فَإِنْ كَانَ فِي عَقْدٍ لَا يَمْلِكَانِ اسْتِثْنَاءَهُ فِي الْحَالِ، لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُمَا كَالْبَيْعِ، وَإِلَّا يُقْبَلُ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ لِدْفَعِ الضَّمَانِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا فَقَطْ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ كَلِمَةٌ يَتَفَرَّغُ عَلَيْهَا أَحْكَامُ الْوَكِيلِ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ غَانِمِ الْمَقْدِسِيِّ شَارِحُ (الْكَنْزِ الْمُنْظُومِ) فَقَالَ: هَذَا السُّؤَالُ حَسَنٌ، وَقَدْ كَانَ يَخْتَلِجُ فِي خَاطِرِي كَثِيرًا أَنْ أَجْمَعَ فِي تَحْرِيرِهِ كَلَامًا يُزِيحُ إِشْكَالًا وَيُوضِحُ مَرَامًا، لَكِنَّ الْوَقْتَ الْآنَ يَضِيقُ عَنْ كَمَالِ التَّحْقِيقِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْقَاعِدَةَ [س ٢٢٣ ب ١٩٢] الْمَذْكُورَةَ أَعْلَاهُ، وَفَرَّغَ عَلَيْهَا قَائِلًا: التَّامُّلُ فِي مَقَالِهِمْ وَالتَّفْحُصُ لِأَقْوَالِهِمْ؛ يُفِيدُ أَنَّ الْوَكِيلَ بَعْدَ الْعَزْلِ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ دُونَ بَعْضٍ.

وَذَكَرَ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى مَا يَنْفِي الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ؛ يُقْبَلُ كَالْوَكِيلِ بِقَبْضِ الْوَدِيعَةِ فِيمَا يَحْكِي بِنْفِي الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ، وَالْوَكِيلُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ يُوجِبُ الضَّمَانَ عَلَى الْمُوَكَّلِ، وَهُوَ ضَمَانٌ مِثْلُ الْمَقْبُوضِ، فَلَا يُصَدَّقُ. انْتَهَى.

وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ ظَاهِرَةٌ وَالتَّفْرِيغُ عَلَيْهَا سَهْلٌ، فَمَا صَرَفَاهُ إِنْ كَانَ لِنْفِي الضَّمَانِ عَنْهُمَا قَبْلَ الْيَمِينِ، وَإِنْ كَانَ يُوجِبُ الضَّمَانَ عَلَى الْمُوَكَّلِينَ؛ لَا يُقْبَلُ. فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَحْقِيقُ مَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ بِالْقَبْضِ

١٤٨٧ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا وَكَّلْتَ زَوْجَهَا فِي قَبْضِ مَالٍ، فَقَبَضَهُ وَدَفَعَهُ لَهَا، ثُمَّ مَاتَتْ. فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي دَفْعِ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ:

❖ إِنْ كَانَ الْمُوَكَّلُ فِيهِ قَبْضٌ وَدِيعَةٌ وَنَحْوَهَا مِنَ الْأَمَانَاتِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي الْقَبْضِ وَالدَّفْعِ لَهَا.



❖ وَإِنْ كَانَ قَبْضٌ دَيْنٍ وَأَقْرَبَتْ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ بِالْقَبْضِ وَأَنْكَرَتْ الدَّفْعَ، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي الدَّفْعِ.

❖ وَإِنْ أَنْكَرَتْ الْقَبْضَ وَالِدْفَعَ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةً، وَإِذَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ؛ رَجَعَتْ الْوَرَثَةُ بِحَصَّتَيْهَا مِنْهُ عَلَى الْمَدْيُونِ وَلَا يَرْجِعُ الْمَدْيُونُ عَلَى الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ مَقْبُولٌ لَا فِي إِجَابِ الضَّمَانِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَالزَّوْجُ فِيمَا يُخْبِرُ يُوجِبُ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجَةِ مِثْلَ دَيْنِهَا عَلَى الْغَرِيمِ لِمَا تَقَرَّرَ: أَنَّ الدُّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا، وَقَدْ عُرِلَ عَنِ الْوَكَالَةِ بِمَوْتِهَا، فَهُوَ لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَ الْقَبْضِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ حَيَّةً، أَوْ كَانَ الْمُوَكَّلُ فِيهِ وَدِيْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ يَمْلِكُ الْاسْتِثْنَاءَ فَمَلَّكَ الْإِخْبَارَ، وَفِي الثَّانِي لَيْسَ فِيهِ إِجَابُ الضَّمَانِ عَلَيْهَا.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ زَلَّتْ فِيهَا أَقْدَامٌ، وَانْعَكَسَتْ فِيهَا أَفْهَامٌ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ مَعْاصِرِي مَشَايخِنَا بِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى التَّحْرِيرِ، وَاعْتَدَرَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ بِضَيْقِ الْوَقْتِ لَا بِالتَّقْصِيرِ، فَقَالَ: كَانَ يَخْتَلِجُ بِخَاطِرِي كَثِيرًا أَنْ أَجْمَعَ فِي تَحْرِيرِهَا كَلَامًا يُزِيلُ إِشْكَالًا وَيُوضِّحُ مَرَامًا، لَكِنَّ الْوَقْتَ الْآنَ يَضِيقُ عَن كَمَالِ التَّحْقِيقِ، وَلَكِنِّي بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنْتِهِ وَفَقْتُ [١٧٦٤، ط ٣٨، س ١٢٢٤ /] لِتَحْرِيرِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَتَمِّ، وَأَنْزَلْتُ كُلَّ فَرْعٍ مِنْهَا مَنْزِلَتَهُ فِي أَصْلِهِ، وَكَتَبْتُ عَلَى بَعْضِ حَوَاشِي بَعْضِ الْكُتُبِ مَا حَاصِلُهُ: اَعْلَمْ أَوْ لَا أَنَّ الْوَكِيلَ بِقَبْضِ الدَّيْنِ يَصِيرُ مُودَعًا بَعْدَ قَبْضِهِ، فَتَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُودَعِ، وَأَنَّ مَنْ أَخْبَرَ بِشَيْءٍ يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَهُ؛ يُقْبَلُ قَوْلُهُ، وَمَا لَا فَلَا، وَأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ الْمُوَكَّلِ، وَأَنَّ مَنْ حَكَى أَمْرًا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَهُ إِنْ كَانَ فِيهِ إِجَابُ الضَّمَانِ عَلَى الْغَيْرِ؛ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ وَإِلَّا يُقْبَلُ، وَمَنْ حَكَى أَمْرًا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَهُ يُقْبَلُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِجَابُ الضَّمَانِ عَلَى الْغَيْرِ، فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُ مَتَى ثَبَّتَ قَبْضُ الْوَكِيلِ مِنَ الْمَدْيُونِ بَيِّنَةٌ أَوْ تَصْدِيقُ الْوَرَثَةِ لَهُ فِيهِ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي

الدَّفْعِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ مُودِعٌ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتِ الْقَبْضُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي إِجَابِ الضَّمَانِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي بَرَاءَةِ [ك١١٩٣/١] نَفْسِهِ، فَتَرْجِعُ الْوَرَثَةُ عَلَى الْغَرِيمِ وَلَا يَرْجِعُ الْغَرِيمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ اسْتِئْثَانَ الْقَبْضِ لِعَزْلِهِ بِالْمَوْتِ، وَقَبْضُهُ لَدَى الْغَرِيمِ ثَابِتٌ، فَهُوَ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ مُودِعٌ، فَتَأْمَلُ ذَلِكَ وَاعْتَنِمَهُ، فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ، وَلَوْ أَرَادَ الْوَكِيلُ تَحْلِيفَ الْوَرَثَةِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْقَبْضِ وَالِدَّفْعِ، أَوْ أَرَادَ الْمَدْيُونُ ذَلِكَ؛ فَلَهُ ذَلِكَ، وَلَوْ ضَمَّنُوا الْمَدْيُونُ بَعْدَ الْحَلْفِ، وَأَرَادَ أَنْ يَحْلِفَ الْوَكِيلُ عَلَى الدَّفْعِ لِلْمُوَكَّلِ الظَّاهِرِ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْوَكِيلَ بِالْقَبْضِ خَصْمٌ، وَمِنْ أَنَّ الْمَالَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ، وَكُلُّ أَمِينٍ ادَّعَى إِصْصَالَ الْأَمَانَةِ إِلَى مُسْتَحَقِّهَا؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَأَنَّ كُلَّ مَنْ قَبِلَ قَوْلَهُ؛ فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَقَوْلُهُ فِي حَقِّ بَرَاءَةِ نَفْسِهِ مَقْبُولٌ وَإِنْ لَمْ يُقْبَلْ فِي حَقِّ إِجَابِ الضَّمَانِ عَلَى غَيْرِهِ، وَأَيْضًا كُلُّ مَنْ أَقْرَأَ بِشَيْءٍ يَلْزَمُهُ؛ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ إِذَا هُوَ أَنْكَرَهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصَّوَابِطِ وَالْقَوَاعِدِ، وَلِأَنَّ الْمَدْيُونُ لَهُ أَحَدُ الْمَالَيْنِ، إِمَّا الَّذِي دَفَعَهُ لِلْوَكِيلِ، وَإِمَّا الَّذِي لِلْوَرَثَةِ، وَالَّذِي دَفَعَهُ لِلْوَرَثَةِ إِذَا عَادُوا إِلَى تَصْدِيقِ الْوَكِيلِ يَسْتَرِدُّهُ، وَكَذَلِكَ الَّذِي دَفَعَهُ لِلْوَكِيلِ إِذَا أَقْرَأَ الْوَكِيلُ بَعْدَ أَنْ دَفَعَهُ الْمَدْيُونُ لِلْوَرَثَةِ؛ بِأَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْهُ لِلْمُوَكَّلِ، وَأَنَّهُ بَاقٍ عِنْدَهُ أَوْ اسْتَهْلَكَهُ، يَرُدُّهُ عَلَى الدَّافِعِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي مِنْ كَلَامِهِمْ وَتَفَقَّهْتُ فِيهِ، وَلَمْ أَرِ مَنْ أَشْبَعَ الْقَوْلَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَلَا أَعْطَاهَا حَقَّهَا فِي الْإِسْتِصْصَاءِ، وَأَرْجُو أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّفَقُّهُ صَوَابًا، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.

لَوْ اسْتَهْلَكَ الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ مَالَ الْمُوَكَّلِ ثُمَّ اشْتَرَى

بِمَالِ نَفْسِهِ يَنْفُذُ عَلَيْهِ وَيَضْمَنُ مَالَ الْمُوَكَّلِ

١٤٨٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَسَمَّى مَهْرَهَا، وَدَفَعَهُ إِلَى أُخِيهَا لِيَدْفَعَهُ لَهَا،

ثُمَّ إِنَّ الزَّوْجَةَ مَاتَتْ عَنِ الزَّوْجِ وَعَنْ وَلَدٍ ذَكَرٍ، وَالزَّوْجُ يَدَّعِي أَنَّ أَخَاهَا لَمْ يَدْفَعِ الْمَهْرَ

لَهَا، فَهَلْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْأَخِ بَيِّنَةٌ بِالْدَفْعِ لَهَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ أَخِيهَا فِي حَقِّ مَنْعِ الزَّوْجِ الدَّافِعِ لَهُ، فَلَا طَلَبَ لَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ  
أَمِينٌ فِي حَقِّهِ، [ع/١١٧٨] وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِينِ بِالْيَمِينِ فِي حَقِّ مُؤْتَمِنِهِ بِإِجْمَاعِ أُمَّتِنَا،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٨٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَ شَيْئًا مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا لَهُ  
ذُرَّةً أَوْ مَا يَتَسَرُّ لَهُ مِنَ الْحُبُوبِ، فَاسْتَهْلَكَ الْمَأْمُورُ الدَّرَاهِمَ، ثُمَّ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ حِنْطَةً  
مَخْلُوطَةً بِالشَّعِيرِ بِنَسِيئَةٍ، وَيَقُولُ لِرَبِّ الدَّرَاهِمِ: خُذْ بِدَرَاهِمِكَ مِنْ هَذَا. وَهُوَ يَمْتَنِعُ  
وَيَقُولُ: مَا أَخَذْتُ إِلَّا مِثْلَ دَرَاهِمِي، وَلَا أَخَذْتُ بِهَا شَيْئًا. هَلْ يُجْبَرُ عَلَى الْأَخْذِ مِنَ الْحُبُوبِ  
أَمْ لَا يُجْبَرُ؟

١٤٩٠ = وَلَهُ أَخْذُ مِثْلِ دَرَاهِمِهِ [س/٢٢٤ ب/] أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟

١٤٨٩ ج = أَجَابَ: لَا يُجْبَرُ عَلَى الْأَخْذِ مِنَ الْحُبُوبِ بِدَرَاهِمِهِ.

١٤٩٠ ج = بَلْ لَهُ الْمَطَالَبَةُ بِمِثْلِ دَرَاهِمِهِ الَّتِي اسْتَهْلَكَهَا الْمَأْمُورُ، قَالَ فِي  
(الْبَرَاذِيَّةِ) فِي الْخَامِسِ فِي الْوَكَالَةِ بِالشَّرَاءِ: الْوَكِيلُ بِهِ أَنْفَقَ الدَّرَاهِمَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ  
اشْتَرَى مَا أَمَرَ مِنْ عِنْدِهِ بِدَرَاهِمِهِ، فَالْمُشْتَرِي لِلْوَكِيلِ لَا لِلْأَمْرِ فِي الْمُخْتَارِ، فَإِذَا كَانَ  
كَذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَمَا بَالُكَ بِالمَسْئُولِ عَنْهَا وَيَضْمَنُ مَالَ الْمُوَكَّلِ لِلتَّعَدِّي،  
وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَتْ لِزَوْجِهَا مَصَاغًا لِيَبِيعَهُ وَيُنْفِقَهُ

وَاخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ؛ فَالْقَوْلُ لَهُ

١٤٩١ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ دَفَعَتْ لِزَوْجِهَا مَصَاغًا مِنْ ذَهَبٍ فِي سَنَةِ الْغَلَاءِ لِيَبِيعَهُ

وَيُنْفِقُهُ وَيُرَدُّ مِثْلُهُ عَلَيْهَا فَفَعَلَ، وَاخْتَلَفَتْ الْآنَ مَعَ الزَّوْجِ [ك ١٩٣ب، ع ١٧٧ب /] فِي قِيَمَتِهِ. هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ فِي قِيَمَتِهِ أَمْ قَوْلُ الزَّوْجَةِ؟

أَجَابَ: حَيْثُ أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهِ صَارَ وَكَيْلًا عَنْهَا فِيهِ، وَلَهَا ثَمَنُهُ الَّذِي بَاعَهُ بِهِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي مِقْدَارِهِ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا بِيَمِينِهِ، وَشَرَطُ رَدِّ مِثْلِهِ مَصَاغًا غَيْرَ صَحِيحٍ، وَإِنْ لَمْ تَأْمُرْهُ بِبَيْعِهِ فَهُوَ قَرْضٌ فَاسِدٌ مَضْمُونٌ بِقِيَمَتِهِ مِنْ خِلَافِ جِنْسِهِ، وَهُوَ الْفِضَّةُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ فِي مِقْدَارِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قِيلَ لِحَمَاعَةٍ سِبَاهِيَّةٍ كُتِبَتْ لِلسَّفَرِ فَأَرْسَلُوا حَمَاعَةً لِيُخْرِجُوا لَهُمْ أَمْرًا بَعْدَ السَّفَرِ

١٤٩٢ = سُئِلَ فِي حَمَاعَةٍ سِبَاهِيَّةٍ بِمَدِينَةِ نَابِلُسِ قِيلَ لَهُمْ كُتِبَتْ لِلسَّفَرِ، فَأَذْنُوا لِزَعَمَائِهِمُ الْمُتَوَجِّهِينَ لِلسَّفَرِ أَنَّهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا بِحَضْرَةِ صَاحِبِ السَّعَادَةِ حَاكِمِ دِمَشْقِ الْمَأْمُورِ بِالسَّفَرِ: أَنْ يُطْلَعُوا مِنْ جَانِبِ سَعَادَتِهِ مَا يُسَمَّى (بيورلدي) بَعْدَ سَفَرِهِمْ بِمُوجِبِ الْأَمْرِ الشَّرِيفِ مَهْمَا جَعَلُوا الْجَانِبَ ذَوْلَتِهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا يَدْفَعُوهُ لَهُمْ سَوِيَّةً، هَلِ إِذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ كِتَابَتِهِمْ يَلْزَمُهُمُ الْمَجْعُولُ أَمْ لَا يَلْزَمُهُمْ شَرْعًا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ [ط ٣٩ /] حَيْثُ عَلَّقُوهُ بِكُتْبَتِهِمْ لِلسَّفَرِ، وَلَمْ يَكُونُوا كَتَبُوا؛ لِأَنَّ إِذْنَهُمْ بِالْجَعْلِ مَشْرُوطٌ بِهِ، فَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ عُدِمَ الْمَشْرُوطُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٩٣ = ثُمَّ سُئِلَ عَنْهُ بِمَا صُورَتُهُ: فِيمَا أَفْذُتُمْ مِنْ أَنْ أَهْلَ الْعَطَاءِ الْمَعْرُوفِينَ الْآنَ بِالسَّبَاهِيَّةِ إِذَا قَالُوا لِحَمَاعَةٍ مِنْ كِبَرَائِهِمْ إِنْ كُنَّا كُتِبْنَا لِلسَّفَرِ فَادْفَعُوا عَلَانًا مِنْ يَدِهِ الْحُلَّ وَالْعَقْدُ مَبْلَغًا مِنَ الْمَالِ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، وَنَحْنُ نَدْفَعُهُ لَكُمْ، وَتَبَيَّنَ عَدَمُ كِتَابَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يَلْزَمُهُمْ مَا دَفَعُوهُ لِتَقْيِيدِهِمُ الدَّفْعَ بِكِتَابَتِهِمْ لِلسَّفَرِ حَيْثُ عُدِمَ الشَّرْطُ

عُدِمَ الْمَشْرُوطُ، هَلْ إِذَا تَبَيَّنَ كِتَابَتُهُمْ لِلسَّفَرِ وَمَا مَنَعَ عَنْهُمْ السَّفَرَ إِلَّا دَفَعَ مَبْلَغَ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَوَجَدَ الشَّرْطُ يُلْزِمُهُمْ (١) دَفَعَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا شَكَّ فِي أَنَّ الْمُفْتِيَ إِذَا يُفْتَى بِمَا إِلَيْهِ السَّائِلُ يُنْهَى، وَإِذَا ثَبَتَ وَجُودُ الشَّرْطِ (لِلرُّجُوعِ، لَا شَكَّ فِي الرُّجُوعِ قَالُوا:

إِذَا رُفِعَ السُّؤَالُ بِبَيْعِ مَالٍ      بَاعَهُ ذُو الْمَالِ؛ جَازِ بِلَا مِرَا  
مَعَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَجْنُونًا فَلَا      أَحَدٌ يَقُولُ بِأَنَّهُ صَحَّ الشَّرَا) (٢)

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٩٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَجَ مَبْلَغًا مِنَ الْقُرُوشِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَهْمَا رَأَى مِنَ الْمَحْلُوجِ، وَمَهْمَا تَبَقَى عَلَيْهِ [س ١٢٢٥/أ] مِنَ الثَّمَنِ يَدْفَعُهُ لَهُ، فَاشْتَرَى سَبْعَةَ قَنَاطِيرَ بِمِائَتَيْنِ وَأَرْبَعَةَ وَسِتِّينَ قِرْشًا، كُلُّ قِنَاطِيرٍ بِثَمَانِيَّةٍ وَثَلَاثِينَ قِرْشًا كَمَا أَمَرَهُ، وَسَلَّمَ الْمَأْمُورُ الْأَمْرَ الْمَحْلُوجَ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَهُ بِثَمَنِهِ، فَاسْتَعْلَاهُ وَقَالَ: لَا أَحْسَبُهُ إِلَّا بِاثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ الْقِنَاطِيرَ، وَمَاتَ وَطَالَبَ الْوَكِيلُ وَرَثَتَهُ بِأَنْ يُكْمِلُوا لَهُ الثَّمَنَ مِنْ تَرِكَّتِهِ، فَأَبَوْا وَقَالُوا: لَا نَقْبَلُهُ إِلَّا بِمَا قَالَ الْمَيِّتُ. هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَيُلْزَمُوا بِدَفْعِ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ كَمَا أَمَرَهُ بِهِ؟

أَجَابَ: يُلْزَمُ وَرَثَتُهُ دَفْعَ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ، كَمَا أَمَرَهُ مِنْ تَرِكَّتِهِ، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِ: لَا أَحْسَبُهُ إِلَّا بِاثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ قِرْشًا، وَلَا بِقَوْلِ وَرَثَتِهِ حَيْثُ أَمَرَهُ بِالشَّرَاءِ بِثَمَانِيَّةٍ وَثَلَاثِينَ، أَوْ أَطْلَقَ لَهُ الشَّرَاءَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْوَكِيلُ بِالْقَبْضِ

١٤٩٥ = سُئِلَ فِي الْوَكِيلِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ إِذَا مَاتَ مُوَكَّلُهُ فَقَالَ: قَبْضَتُهُ فِي حَيَاتِهِ

(٢) في ك: ثبت المشروط.

(١) في ك، س: يلزم.

وَدَفَعْتُهُ لَهُ، فَصَدَّقَهُ الْوَرَثَةُ فِي الْقَبْضِ، وَأَنْكَرُوا الدَّفْعَ لِلْمَيِّتِ، هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ [ك/١٩٤] بِيَمِينِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ حَيْثُ صَدَّقْتَهُ الْوَرَثَةُ فِي الْقَبْضِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ زَلَّتْ فِيهَا أَقْدَامٌ وَضَلَّتْ فِيهَا أَفْهَامٌ مَعَ قُرْبِ مَا خَذَهَا وَسُهُولَةِ مَضَعِدِهَا، فَهَيَّئِ عِلْمَكَ وَأَجْمَعْ فَهَمَكَ، قَالَ فِي (الْوَلَوَالِجِيَّةِ) فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ الْوَكَاةِ: وَلَوْ وُكِّلَ بِقَبْضِ وَدِيْعَةٍ، ثُمَّ مَاتَ الْمُوَكَّلُ فَقَالَ الْوَكِيلُ: قَبَضْتُ فِي حَيَاتِهِ وَهَلَكَ، وَأَنْكَرَتِ الْوَرَثَةُ أَوْ قَالَ دَفَعْتُ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ؛ صَدَّقَ، وَلَوْ كَانَ [ع/١٧٦ب/] دَيْنًا لَمْ يُصَدَّقْ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ حَكَى أَمْرًا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَهُ، لَكِنْ مَنْ حَكَى أَمْرًا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَهُ إِنْ كَانَ فِيهِ إِجْبَابُ الضَّمَانِ عَلَى الْغَيْرِ؛ لَمْ يُصَدَّقْ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَفْيُ الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ؛ صَدَّقَ، وَالْوَكِيلُ بِقَبْضِ الْوَدِيْعَةِ فِيمَا يَحْكِي يَنْفِي الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ فَصَدَّقَ، وَالْوَكِيلُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ فِيمَا يَحْكِي يُوجِبُ الضَّمَانَ عَلَى الْمُوَكَّلِ، وَهُوَ ضَمَانٌ مِثْلُ الْمَقْبُوضِ فَلَا يُصَدَّقُ. انْتَهَى.

وَفِي (فُرُوقِ الْكِرَابِيسِيِّ) إِذَا وَكَّلَ وَكِيلاً بِقَبْضِ الدَّيْنِ فَمَاتَ الْمُوَكَّلُ، فَقَالَ الْغَرِيمُ: قَدْ أَدَيْتُ الدَّيْنَ إِلَى الْوَكِيلِ، وَقَالَ الْوَكِيلُ: قَدْ كُنْتُ قَبَضْتُ الْمَالَ وَدَفَعْتُ إِلَى الْمُوَكَّلِ، لَا يُصَدَّقُ الْغَرِيمُ وَلَا الْوَكِيلُ، وَلَوْ أُوْدِعَ عِنْدَ إِنْسَانٍ وَدِيْعَةٌ فَوَكَّلَ وَكِيلاً بِقَبْضِهَا فَمَاتَ الْمُوَكَّلُ، فَقَالَ الْمُودِعُ: قَدْ رَدَدْتُ الْوَدِيْعَةَ إِلَى الْوَكِيلِ، وَقَالَ الْوَكِيلُ: قَدْ قَبَضْتُ<sup>(٢)</sup> وَرَدَدْتُهَا إِلَى الْمُوَكَّلِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُودِعِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْوَكِيلَ أَقْرَبُ بِمَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْدَأَ بِهِ فَيَفْعَلَهُ، فَلَمْ يُصَدَّقْ فِي إِقْرَارِهِ كَالْوَكِيلِ إِذَا قَالَ بَعْدَ الْعَزْلِ: قَدْ كُنْتُ بَعْتُ، لَمْ يُصَدَّقْ كَذَلِكَ، هَذَا وَفِي بَابِ الْوَدِيْعَةِ أَقْرَبُ بِمَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْدَأَ بِهِ فَيَفْعَلَهُ؛ فَلَمْ يُصَدَّقْ عَلَى الْقَبْضِ، إِلَّا أَنَّ الْمُودِعَ أَمِينٌ فِيهِ،

(٢) فِي ع: قَبَضْتُهَا.

(١) فِي ع: دَفَعْتُهُ.

وَقَدْ أَقْرَبَ بِالذَّفْعِ إِلَى مَنْ جَعَلَ لَهُ الذَّفْعَ إِلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ؛ لَمْ يَغْرَمْهُ [س ٢٢٥ ب. ط ٤٠ /] فَيَجْعَلُ (كَالشَّيْءِ التَّالِفِ) <sup>(١)</sup> فِي يَدِهِ، وَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ؛ لَمْ يَضْمَنْ كَذَلِكَ هَذَا. انْتَهَى.

وَالْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي (الْعِمَادِيَّةِ، وَجَامِعِ الْمُصُولَيْنِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَقَدْ فَهِمَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تُصَدِّقَهُ الْوَرَثَةُ فِي الْقَبْضِ أَوْ تَكْذِبَهُ فِي مَسْأَلَةِ الدَّيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ إِنَّمَا لَا يُصَدِّقُ فِي صُورَةِ انْكَارِهِمُ الْقَبْضَ، أَمَا إِذَا صَدَّقُوهُ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُصَدِّقُ فِي الذَّفْعِ إِنْ أَنْكَرَهُ <sup>(٢)</sup> بِيَمِينِهِ، لِأَنَّ يَدَهُ كَيْدٌ مُوَكَّلٍ، وَهُوَ أَمِينٌ ادَّعَى إِيْصَالَ الْأَمَانَةِ إِلَى أَهْلِهَا حَيْثُ اعْتَرَفُوا بِقَبْضِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ضَمَانَ مِثْلِ الْمَقْبُوضِ يَقَعُ بِقَبْضِ الْوَكِيلِ؛ إِذْ يَدُهُ كَيْدِهِ، وَلَا يَتَأَخَّرُ ذَلِكَ إِلَى قَبْضِ الْمُوَكَّلِ، فَإِذَا أَقْرَبَ الْوَرَثَةُ بِقَبْضِ الْوَكِيلِ، فَقَدْ أَقْرَبُوا بِضَمَانِ مِثْلِ الْمَقْبُوضِ عَلَى مُورَثِهِمْ <sup>(٣)</sup> اقْتِضَاءً، بَلْ انْتَفَى بِهِ أَنْ يَكُونَ حَاكِيًا أَمْرًا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَهُ، وَكَانَ نَافِيًا عَنِ نَفْسِهِ الضَّمَانَ. فَافْتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَكَلَّتْ بِالِغَةِ زَوْجَهَا فِي قَبْضِ مَا قَبَضَهُ

١٤٩٦ = سُئِلَ فِي بِالِغَةِ عَاقِلَةٌ وَكَلَّتْ زَوْجَهَا فِي قَبْضِ مَا قَبَضَهُ لَهَا وَصِيَّهَا حَالَ صِغَرِهَا مِنْ تَرِكَةِ وَالِدِهَا، ثُمَّ مَاتَتْ فَطَلَبَتْ بَيْتَهُ وَرَثَتَهَا مِنْهُ مَا خَصَّهَا، فَادَّعَى دَفْعَهُ لَهَا حَالَ حَيَاتِهَا، هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ حَيْثُ صَدَّقُوهُ عَلَى الْقَبْضِ وَأَنْكَرُوا الذَّفْعَ أَمْ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ؟ [ك ١٩٤ ب /]

أَجَابَ: لَا شُبْهَةَ فِي قَبُولِ قَوْلِهِ بِبَيِّنَةٍ، فَقَدْ قَالَ فِي (الْوَلَوَالِجِيَّةِ): وَلَوْ وَكَّلَ بِقَبْضِ وَدِيْعَةٍ ثُمَّ مَاتَ الْمُوَكَّلُ، فَقَالَ الْوَكِيلُ: قَبَضْتُ فِي حَيَاتِهِ ثُمَّ هَلَكَ وَأَنْكَرَتِ الْوَرَثَةُ، أَوْ قَالَ دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ؛ صُدِّقَ. انْتَهَى.

(٣) فِي ع: مُورَثَهُمَا.

(٢) فِي ع: أَنْكَرُوهُ.

(١) فِي ع: الشَّيْءِ كَالتَّالِفِ.

وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): وَكَيْلٌ قَبْضٌ وَدِيعَةٌ أَوْ عَارِيَةٌ يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ مُوَكَّلِهِ، فَلَوْ قَالَ: قَبْضُهُ فِي حَيَاتِهِ وَدَفَعْتُهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ؛ صَدَقَ. انْتَهَى.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَالَ فِي يَدِ الْوَصِيِّ أَمَانَةٌ حُكْمُهُ حُكْمُ الْوَدِيعَةِ عِنْدَنَا، إِنَّمَا [ع/١١٧٧] الشُّبْهَةُ فِي مَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ إِذَا قَالَ قَبْضَتُهُ فِي حَيَاتِهِ الْخ، وَقَدْ سُئِلْتُ عَنْ مَسْأَلَةِ الدَّيْنِ قَبْلَ الْآنَ فَأَفْتَيْتُ بِأَنَّهُ: إِذَا صَدَّقَهُ الْوَرِثَةُ فِي الْقَبْضِ وَكَذَّبُوهُ فِي الدَّفْعِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَيضًا؛ لِأَنَّهُ بِالْقَبْضِ صَارَ أَمِينًا، وَقَدْ صَدَّقُوهُ بِأَنَّهُ قَبْضٌ فِي حَالِ يَمْلِكُ الْقَبْضَ فِيهَا قَبْلَ وَجُودِ الْعَزْلِ الْحُكْمِيِّ بِالمَوْتِ، فَكَيْفَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ مَعَ تَصْدِيقِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ الدَّيْنِ، وَإِنَّمَا لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِذَا<sup>(١)</sup> أَنْكَرُوا الْقَبْضَ وَالدَّفْعَ، وَقَدْ زَلَّتْ أَقْدَامُ كَثِيرِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَخْطَأَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ حَتَّى مِمَّنْ تَصَدَّى لِلتَّصْنِيفِ.

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْوَكِيلِ بِقَبْضِ الْأَمَانَةِ فَلَا شُبْهَةَ فِيهَا، وَهِيَ وَاقِعَةُ الْحَالِ، كَمَا نَصَّ وَيَبِّنُ فِي هَذَا السُّؤَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ لَا يَمْلِكُ الْقَبْضَ

١٤٩٧ = سُئِلَ فِي الْوَكِيلِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ إِذَا ادَّعَى بَعْدَ عَزْلِهِ الْقَبْضَ وَالدَّفْعَ، وَلَمْ يُصَدِّقْهُ الْمُوَكَّلُ فِيهِمَا، فَمَا الْحُكْمُ؟

١٤٩٨ = تُمَّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذَا أَقَامَ الْمَدْيُونُ بَيْنَهُ عَلَى أَنَّ الْوَكِيلَ قَدْ أَقْرَبَ بِأَنَّهُ قَبْضٌ مِنْهُ حِينَ كَانَ وَكَيْلًا، هَلْ تَنْدَفِعُ عَنْهُ الْخُصُومَةُ أَمْ لَا؟

١٤٩٧ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ [س/٢٢٦] فِي الْقَبْضِ وَالْهَلَاكِ فِي يَدِهِ وَالدَّفْعِ إِلَى مُوَكَّلِهِ فِي حَقِّ بَرَاءَةِ الْمَدْيُونِ، وَلَكِنْ قَبْلَ الْعَزْلِ، وَأَمَّا بَعْدَ الْعَزْلِ فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ حَكَى أَمْرًا لَا يَمْلِكُهُ لِلْحَالِ كَمَا صَرَّحُوا

(١) فِي ع. ك. لَوْ.



به في مسألة البيع: لو قال الموكَّل ببيع عبْدٍ مثلاً لوكيله: قد أخرجتكَ عن الوكالة. فقال: قد بعته أمس لم يصدق، لأنه حكى أمراً لا يملك استئنافه للحال.

١٤٩٨ ج = وأما إقامة البينة من المدّيون بعد دعواه الدّفع على إقرار الوكيل قبل العزل بقبضه الدّين منه حالتيه؛ فهو دفع صحيح من المدّيون، ويكون القول قول الوكيل بيمينه في الدّفع؛ لأنه أمين بعد ثبوت قبضه حال وكالته، والقول قوله؛ لأنه أمين ادعى إيصال الأمانة إلى صاحبها، فيقبل قوله باليمين حيث ثبت الدّفع له قبل عزله، والله أعلم.

١٤٩٩ = سئل في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على آخر أن بذمته لموكّله كذا من القروش، دفع له كذا منها، وبقي بذمته له كذا منها، وطالبه به فأنكر الوكالة واعترف بالدين، فطلب منه إثباتها، فأقام شاهدين شهدا بأنه وكّله بخلاص المبلغ، هل بذلك يملك القبض منه أم لا؟

أجاب: صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأن وكيل الخصومة والتقاضي لا يملك قبض الدين في متونهم وشروحهم، قال في (الهداية): الفتوى أنه لا يملك القبض لظهور الخيانة في الوكلاء، وقد يؤتمن على الخصومة من لا يؤتمن على المال، فلا يجبر المقضي عليه بدفع المال؛ خشية أكله، وخوف خيانته [ك١٩٥، ط ٤١ /] فيه، فلا يلزم بدفعه له على ما هو المفتى به والحال هذه، لا سيما وفيما نص في السؤال من إطلاق المدعي دعوى الوكالة ومخالفته للشهادة بأنه وكّله بخلاص المبلغ، فلم تطابق الشهادة الدعوى، وهو من جملة المرذود عندهم رحمهم الله تعالى، والله أعلم.

وَكَلَّتْ رَجُلًا لِيَقْبِضَ لَهَا مَا يَخْصُهَا مِنَ الْإِرْثِ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ

١٥٠٠ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ وَكَلَّتْ رَجُلًا فِي قَبْضِ مَا خَصَّهَا بِالْإِرْثِ الشَّرْعِيِّ مِنْ

زَوْجِهَا بِأَجْرٍ مُسَمًّى فَفَعَلَهُ، وَالْآنَ تُنْكِرُ إِصَالَ مَا خَصَّهَا، وَتَمْتَنِعُ مِنْ دَفْعِ الْأَجْرِ الْمُسَمًّى فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: الْوَكِيلُ أَمِينٌ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِالْيَمِينِ وَدَفْعَ مَا قَبَضَ لَهَا، وَالْمَجْعُولُ لَهُ

مِنَ الْأَجْرِ لَا زِمَّ عَلَيْهَا؛ حَيْثُ كَانَ الْعَمَلُ مَعْلُومًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ لَا يَتَجَاوَزُ الْمُسَمًّى لِإِضَاهِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### التَّوَكِيلُ بِأَخْذِ الْمُبَاحِ بَاطِلٌ

١٥٠١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَلَّهُ جَمَاعَةٌ فِي قَبْضِ صَرَّةٍ صَدَقَةً مِنْ دِيْوَانِ السُّلْطَانِ

بِمَضْرُءٍ، ثُمَّ إِنَّ الْوَكِيلَ قَبَضَهَا، وَأَتَى بِهَا لِمَجْلِسِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْ

الْمَوْلَى حَاكِمِ الْوَقْتِ وَعَدَّهَا، وَسَلَّمَهَا لَهُ كَمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، ثُمَّ إِنَّ الْقَاضِيَّ صَرَفَهَا

عَلَى مُسْتَحَقِّهَا بِمُوجِبِ الدَّفْتَرِ [س ٢٢٦ ب /] الْمُقَيَّدِ بِالسَّجْلِ الْمَحْفُوظِ، وَقَبَضَ

الْقَاضِيُّ اسْتِحْقَاقَ بَعْضِ الْمُوَكَّلِينَ بِيَدِهِ الْعَالِيَةِ قَهْرًا عَلَى الْوَكِيلِ لِغَيْبَتِهِمْ، وَوَضَعَهُ

أَمَانَةً تَحْتَ يَدِ تَابِعِهِ، وَقَالَ الْقَاضِيُّ: أَنَا النَّاطِرُ الْعَامُّ، وَهَذَا الْمَبْلَغُ عَلَيْهِ خِصَامٌ بَيْنَ

فُلَانٍ وَفُلَانٍ، وَهُوَ تَحْتَ يَدِي <sup>(١)</sup> أَمَانَةٌ حَتَّى يَأْتِيَ الْخِصْمَانِ، فَهَلْ وَالْحَالَةَ هَذِهِ يَضْمَنُ

الْوَكِيلُ أَوْ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؟

أَجَابَ: لَا وَجَهَ لِضَمَانِ الْوَكِيلِ وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ، وَكَيْفَ يَضْمَنُ وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ

بِتَسْلِيمِهَا لِلْمَوْلَى، فَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ الْوَكَاةِ بِقَبْضِهَا؛ يَكُونُ التَّسْلِيمُ لَهُ مَا ذُونًا فِيهِ،

فَيَبْرَأُ الْوَكِيلُ بِذَلِكَ لِثُبُوتِ الْإِذْنِ فِيهِ دَلَالَةً، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنَّمَا قُلْنَا عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ

الْوَكَاةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ تَوَكِيلُهُ بِأَخْذِ الصَّدَقَةِ، وَصَرَّحُوا قَاطِبَةً بِأَنَّ

(١) فِي ك: يَدِ تَابِعِي.

التوكيل بأخذ المباح باطل، وصرحوا بأنه لا يتعين الفقير ولا الدرهم، ولو عين فلمن عينه لذلك أن يصرّف لغيره، فأصل الوكالة على مقتضى قواعد مذهبنا باطل، وفي (الحاوي الزاهدي) لو أمره أن يتصدق به على فقير معين فدفعه إلى فقير آخر؛ لا يضمن. انتهى، فكيف يضمن [ع ١٧٨ ب، ك ١٩٥ ب /] الموكّل وكيله بشيء لم يدخل ملكه ولم تصح وكالته به، وسلمه الوكيل للحاكم الشرعي هذا لا قائل به، والله أعلم.

### إذا وكل آخر ليخاصم عنه لا يجوز إلا برضا الخصم

١٥٠٢ = سئل في الصحيح الجسد المقيم في البلد إذا أراد أن يوكل وكيلاً عنه ليدعي بحق على آخر، هل للمدعى عليه أن يأتي حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه لنفسه أم لا؟

أجاب: صرح علماؤنا قاطبةً مثنوًا وشروحا؛ بأن الوكالة في الخصومة لا تكون إلا برضا الخصم، إلا أن يكون الموكّل مريضاً أو غائباً مدة السفر أو مريداً للسفر أو مخدّرةً، ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم، ولهذا يستحضره، والناس متفاوتون في الخصومة، فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيتوقف على رضاه، وهذا مذهب أبي حنيفة، واختاره المحبوبي، والنسفي، وصدّر الشريعة، وأبو الفضل الموصلي، ورجح دليله في كل مصنف، وغالب المتون عليه، فلزم العمل به لدفع الضرر لا سيما في هذا الزمان الفاسد، والله أعلم.

### المخدّرة لها التوكيل بغير رضا الخصم

١٥٠٣ = سئل في امرأة مخدّرة وكّلت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر، فأحضر للدعوى فقال: لا أرضى بتوكيل زيد؛ تعنتا منه، فهل يُعتبر رضاه أم كيف الحال؟

١٥٠٤ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا حَيْثُ كَانَتْ مُخَدَّرَةً، فَهَلْ إِذَا كَانَتْ بَرْزَةً يَكُونُ الْحُكْمُ

كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٥٠٣ ج = أَجَابَ: لَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُ، كَمَا هُوَ اخْتِيَارُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى،

كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) وَغَيْرِهِ.

١٥٠٤ ج = وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ بَرْزَةً؛ فَهِيَ كَالرَّجُلِ لَا يَجُوزُ لَهَا التَّوَكُّيلُ إِلَّا بِرِضَا

الْخَصْمِ، قَالَ فِي (الْجَوْهَرَةِ): الْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ مُخَدَّرَةً؛ جَازَ لَهَا أَنْ تُوَكَّلَ [س ٢٢٧]،

ط ٤٢ / بِغَيْرِ رِضَا الْخَصْمِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَأْلَفْ خِطَابَ الرِّجَالِ، فَإِذَا حَضَرَتْ مَجْلِسَ

الْحَاكِمِ انْقَبَضَتْ فَلَمْ تَنْطِقْ بِحُجَّتَيْهَا لِحَيَاتِهَا، وَرَبَّمَا يَكُونُ سَبَبًا لِفَوَاتِ حَقِّهَا، وَهَذَا

شَيْءٌ اسْتَحْسَنَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ جَعَلُوهَا كَالْمَرِيضِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عَادَتْهَا أَنْ تَحْضُرَ

مَجْلِسَ الرِّجَالِ؛ فَهِيَ كَالرَّجُلِ لَا يَجُوزُ لَهَا التَّوَكُّيلُ إِلَّا بِرِضَا الْخَصْمِ. اهـ. بِخِلَافِ

الْمُخَدَّرَةِ فَإِنَّ الزَّامَتَهَا بِالْجَوَابِ تَضْيِيعُ حَقِّهَا؛ إِذْ لَوْ حَضَرَتْ<sup>(١)</sup> مَجْلِسَ الْقَاضِي

لَا يُمْكِنُهَا أَنْ تَنْطِقَ بِحَقِّهَا لِمَا يَعْتَرِيهَا مِنَ الْحَيَاءِ وَالْخَجَلِ، قَالَ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ): وَهَذَا

شَيْءٌ اسْتَحْسَنَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى انْتَهَى. وَقَدْ مَشَى عَلَيْهِ فِي (الْكَنْزِ)، وَمُلْتَقَى

الْأَبْحَرِ، وَصَدَرَ الشَّرِيعَةَ) وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتُونَ، وَفِي (الْحَقَائِقِ): وَكَذَا مِنَ الْمُخَدَّرَةِ وَهِيَ

الَّتِي لَمْ تُخَالِطِ الرِّجَالَ بِكُرًا كَانَتْ أَوْ نَبِيًّا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَكَذَا إِذَا عَلِمَ الْقَاضِي أَنَّ

الْمُوكَّلَ عَاجِزٌ عَنِ الْبَيَانِ فِي الْخُصُومَةِ بِنَفْسِهِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ الْمُقَرَّرُ الْمَشْهُورُ،

وَلَيْسَ لِلْقَاضِي وَلَا لِلْمُنْتَبِي أَنْ يَتَعَدَّاهُ لِلاِخْتِيَارِ الْمَذْكُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِأَمِينِ الْمَصْبَنَةِ أَنْ يَدْفَعَ الصَّابُونَ

إِلَى الْمُوكَّلِ إِذَا حَبَسَهُ التَّوَكُّيلُ

١٥٠٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِآخَرَ دَرَاهِمَ لِيَشْتَرِيَ لَهُ بِهَا زَيْتًا، وَيَطْبُخَهُ صَابُونًا،

(١) فِي ع: أَحْضَرَتْ.

فَأَمْسَكَ الْمَأْمُورُ دَرَاهِمَ الْأَمْرِ كُلَّهَا لَوْ جُودَ الزَّيْفُ فِي بَعْضِهَا، وَأَدَّى دَرَاهِمَ الثَّمَنِ مِنْ عِنْدِهِ، وَأَشْهَدَ أَنَّهُ يَشْتَرِي لِلْأَمْرِ وَبَلَّغَ الْأَمْرَ، فَأَجَازَ فِعْلُهُ، هَلْ لِلْمَأْمُورِ حَبْسُ الصَّابُونِ عَنْهُ لِاسْتِيفَاءِ مَا دَفَعَ مِنْ مَالِهِ أَمْ لَا؟ [ع/١١٧٩]

١٥٠٦ = وَهَلْ لِأَمِينِ الْمَضْبَنَةِ دَفْعُ الصَّابُونِ لِلْأَمْرِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَأْمُورِ، أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ حِفْظُهُ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ الْمَأْمُورُ بِدَفْعِهِ لَهُ؟

١٥٠٧ = وَإِنْ دَفَعَهُ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَأْمُورِ لِلْمَأْمُورِ أَنْ يُكَلِّفَهُ رَدَّهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ أَمْ لَا؟

١٥٠٥ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ حَبْسُ الصَّابُونِ عَنْهُ لِاسْتِيفَاءِ ثَمَنِهِ، فَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا أَنَّ وَكِيْلَ الشَّرَاءِ لَهُ حَبْسُ الْمَبِيعِ لِاسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ، سِوَاءَ أَذَاهُ لِلْبَائِعِ أَمْ لَا.

١٥٠٦ ج = وَلَيْسَ لِأَمِينِ الْمَضْبَنَةِ أَنْ يَدْفَعَ الصَّابُونَ الْمَذْكُورَ لِلْمُوكَّلِ الْمَذْكُورِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَالِكُ؛ إِذِ الْوَكِيْلُ بِمَنْزِلَةِ الْبَائِعِ مِنْهُ، فَيَحْبِسُ الْمَبِيعَ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ، فَكَيْفَ يَجُوزُ لِلْأَمِينِ تَسْلِيمُهُ لِغَيْرٍ مَنْ سَلَّمَهُ إِلَيْهِ وَهُوَ الْمُوكَّلُ.

١٥٠٧ ج = وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ؛ كَانَ فِيهِ مُتَعَدِّيًا، وَيُطَالَبُ بِرَدِّهِ وَتَسْلِيمِهِ لِمَنْ لَهُ حَقُّ حَبْسِهِ إِلَى اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا دَفَعَ أَحَدُ وَكَيْلِي رَجُلٍ لِلْوَكِيْلِ الْآخَرَ

شَيْئًا بِلَا إِذْنِ مُوكَّلِهِمَا يَضْمَنُ

١٥٠٨ = سُئِلَ عَنْ وَكِيْلِ تَاجِرٍ دَفَعَ لَوْكِيْلِ لَهُ آخَرَ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، هَلْ يَضْمَنُ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ أَنْكَرَ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ [ك١٩٦، س٢٢٧ ب/ ] عَلَيْهِ لِإِنْفِرَادِ كُلِّ مِنْهُمَا بِمَا وَكَّلَ بِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ وَكَّلَ رَجُلًا فِي خَلْعِ امْرَأَتِهِ فَخَلَعَهَا بَعْدَ عَزْلِهِ لَا يَصِحُّ

١٥٠٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ فِي خَلْعِ زَوْجَتِهِ فَخَلَعَهَا الْوَكِيلُ بَعْدَ عَزْلِ

الْمُوَكَّلِ لَهُ، هَلْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ يَصِحُّ الْخُلْعُ وَتَبَيَّنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ خَلْعُ الْوَكِيلِ بَعْدَ عَزْلِ الْمُوَكَّلِ لَهُ، فَلَا تَبَيَّنُ مِنْهُ، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ قَالَ

بَعْضُ الْمَشَائِخِ: إِذَا وَكَّلَ الزَّوْجُ وَكِيلاً بِطَلَاقِ زَوْجَتِهِ بِالْتِمَاسِهَا ثُمَّ غَابَ؛ لَا يَمْلِكُ

عَزْلَهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ لَهُ عَزْلُهُ فِي الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا حَقَّ لَهَا فِي الطَّلَاقِ.

انْتَهَى، وَالْخُلْعُ طَلَاقٌ بَائِنٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَادَةُ التُّجَّارِ أَنْ يَبْعَثَ بَعْضُهُمْ إِلَى

بَعْضِ تِجَارَةٍ لِيَبِيعَهَا وَيَبْعَثَ ثَمَنَهَا

١٥١٠ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا جَرَتْ عَادَةُ التُّجَّارِ أَنْ يَبْعَثَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ بِضَاعَةً

يَبِيعُهَا، وَيَبْعَثَ بِثَمَنِهَا مَعَ مَنْ يَخْتَارُهُ، وَيَعْتَقِدُ أَمَانَتَهُ مِنَ الْمُكَارِيَةِ، بِحَيْثُ اشْتَهَرَ ذَلِكَ

بَيْنَهُمْ اشْتِهَارًا شَائِعًا فِيهِمْ، وَبَاعَ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِ الْبِضَاعَةَ الْمَبْعُوثَةَ فِي مَدِينَتِهِ، وَأَرْسَلَ

مَعَ مَنْ اخْتَارَهُ مِنْهُمْ لِيَبَاعِهَا بِثَمَنِهَا عَلَى دَفْعَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، حَسَبَ مَا تَيَسَّرَ لَهُ، وَأَنْكَرَ

الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِ بَعْضَ الدَّفْعَاتِ، هَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ بَاعِ الثَّمَنِ يَمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ

تَفَاصِيلَ ذَلِكَ لِطُولِ الْمُدَّةِ أَمْ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْبَيِّنَةِ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ يَمِينِهِ؛ إِذْ لَهُ بَعْثُهُ مَعَ مَنْ يَخْتَارُهُ وَيَرَاهُ أَمِينًا؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ

لَمْ تَبْطُلْ أَمَانَتُهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ بِالْإِرْسَالِ مَعَ مَنْ ذَكَرَ، وَقَدْ ذَكَرَ الزَّاهِدِيُّ رَامِزًا (بِخ) لِيَبْكَرَ

خَوَاهِرُ زَادَهُ: جَرَتْ عَادَةٌ حَاكَةِ الرُّسْتَاقِ أَنَّهُمْ يَبْعَثُونَ الْكَرَابِيسَ إِلَى مَنْ يَبِيعُهَا لَهُمْ فِي  
الْبَلَدِ، وَيَبْعَثُ بِأَثْمَانِهَا إِلَيْهِمْ بِيَدِ مَنْ شَاءَ وَيَرَاهُ أَمِينًا، فَإِذَا بَعَثَ الْبَائِعُ ثَمَنَ الْكَرَابِيسِ  
بِيَدِ شَخْصٍ ظَنَّهُ أَمِينًا، وَأَبَقَ ذَلِكَ الرَّسُولُ لَا يَضْمَنُ الْبَائِعُ؛ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْعَادَةُ  
مَعْرُوفَةً عِنْدَهُمْ، قَالَ أَسْتَاذُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَبِهِ أَجَبْتُ أَنَا وَغَيْرِي. انْتَهَى. وَقَدْ  
عُضِدَ بِقَوْلِهِمْ: الْمَعْرُوفُ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا، وَالْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ، وَالْعُرْفُ قَاضٍ،  
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ وَكَّلَ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ بِالْمُرَابَحَةِ عِنْدَ حُلُولِ دَيْنٍ دَائِنِهِ

١٥١١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَّلَ رَجُلًا: أَنْ يُعَامِلَ دَائِنَهُ بِالْمُرَابَحَةِ؛ إِذَا حَلَّ الدَّيْنُ  
عَلَيْهِ بِشِرَاءِ الْأَشْيَاءِ لَهُ، عَلَى وَجْهِ الْحِيلَةِ الْمَعْهُودَةِ فِي مِثْلِهِ، هَلْ يَصِحُّ تَوَكُّلُهُ وَيَنْفُذُ  
[ع ١٧٩ ب. ط ٤٣ /] فِعْلُ الْوَكِيلِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ وَيَنْفُذُ فِعْلُ الْوَكِيلِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَوَكَّلَ بِشِرَاءِ الْأَشْيَاءِ مُرَابَحَةً،  
وَهُوَ جَائِزٌ، وَلِلْوَكِيلِ مُطَالَبَةٌ الْمُوَكَّلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ شَيْءٍ، وَقَالَ لَهُ: لَا تَبِعْهُ إِلَّا بِمَحْضَرِ فُلَانٍ

١٥١٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَّلَ وَكِيلاً فِي بَيْعِ شَيْءٍ وَقَالَ لَهُ: لَا تَبِعْهُ إِلَّا بِمَحْضَرِ  
فُلَانٍ. فَبَاعَهُ بِغَيْرِ مَحْضَرِهِ، هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخَانِيَّةِ) بِقَوْلِهِ: وَلَوْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ وَنَهَاةً عَنِ  
الْبَيْعِ إِلَّا بِشُهُودٍ أَوْ إِلَّا بِمَحْضَرِ فُلَانٍ؛ لَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ بِغَيْرِ حُضُورِ الشُّهُودِ وَبِغَيْرِ مَحْضَرِ

فَلَانَ. اُنْتَهَى، وَمِثْلُهُ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَمَعْنَى مَحْضَرِ فَلَانَ: بِحُضُورِهِ أَوْ عَلَى يَدِهِ، أَوْ بِمَعْرِفَتِهِ وَمَا أَشْبَهَ [س ١٢٢٨ / ] ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْوَكِيلُ بِوَكَاةٍ عَامَّةٍ يَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ وَالْهَبَةَ وَالصَّدَقَةَ

١٥١٣ = سُئِلَ فِي الْوَكَاةِ الْعَامَّةِ هَلْ تَصِحُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَدْ وَضَحَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ لَهَا رِسَالَةً مُسْتَقَلَّةً حَاصِلُهَا أَنَّهَا تَصِحُّ وَيَمْلِكُ الْوَكِيلُ فِيهَا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ وَالْهَبَةَ وَالصَّدَقَةَ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ، وَيَمْلِكُ التَّرْوِيجَ وَلَوْ بِمُطَلَّقَتِهِ؛ لِغُمُومِ قَوْلِ قَاضِي خَانَ: تَتَنَاوَلُ الْبِيَاعَاتِ وَالْأَنْكِحَةَ، فَيَمْلِكُ أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً بَعْدَ أُخْرَى، فَارْجِعْ إِلَيْهِ إِنْ شِئْتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْوَكِيلُ فِي الْعِمَارَةِ لَوْ أَنْفَقَ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ

١٥١٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ فِي تَعْمِيرِ دَارٍ، وَرَجُلٍ أَمَرَ [ك ١٩٦ ب / ] مِنْ قَبْلِ آخَرَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَصَرَفَ الْوَكِيلُ مِنْ مَالِهِ فِي تَعْمِيرِ هَذِهِ الدَّارِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَأَنْفَقَ الْمَأْمُورُ مِنْ مَالِهِ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ الْأَمْرِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ طَلَبَ كُلُّ مِنْهُمَا مَا صَرَفَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَرْقُومِ، وَلَمْ يُصَدِّقْ كُلُّ مِنَ الْمُوَكَّلِ وَالْأَمْرِ الْوَكِيلَ وَالْمَأْمُورَ عَلَى جَمِيعِ مَا صَرَفَهُ، بَلْ صَدَقَا هُمَا عَلَى نِصْفِ مَا ادَّعِيَا صَرَفَهُ، فَهَلْ يُصَدَّقَانِ بِقَوْلِهِمَا فِي جَمِيعِ مَا ادَّعِيَا صَرَفَهُ، وَيَأْخُذُ كُلُّ مِنْهُمَا مَا صَرَفَهُ وَهُوَ أَلْفُ دِرْهَمٍ؟ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ بِالْبَيِّنَةِ؟

١٥١٥ = وَهَلْ فِي هَذَا فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْإِنْفَاقُ وَالصَّرْفُ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَالْأَمْرِ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْإِنْفَاقُ وَالصَّرْفُ مِنْ مَالِ الْوَكِيلِ وَالْمَأْمُورِ أَمْ لَا؟



١٥١٤ ج = أَجَابَ: لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيْتَةِ إِذَا أَرَادَ كُلُّ مِنْهُمَا الرُّجُوعَ عَلَى الْآخِرِ بِالزِّيَادَةِ وَإِنْ لَمْ يُرِيدَا الرُّجُوعَ؛ بَأَنَّ كَانَ الصَّرْفُ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَالْأَمْرُ وَأَرَادَ الْخُرُوجَ عَنِ الضَّمَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمَا بِالْيَمِينِ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُمَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى يَدَّعِيَانِ الدَّيْنَ وَالْمُوَكَّلُ وَالْأَمْرُ يُنْكَرَانِ، وَالْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُنْكَرِ، وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ هُمَا أَمِينَانِ يُنْكَرَانِ الضَّمَانَ وَيَدَّعِيَانِ الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِينِ بِالْيَمِينِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) قَالَ نَاقِلًا عَنِ (الْيَمِينَةِ): سِئِلَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ - يَعْنِي عَنْهُ - فَقَالَ: هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ: إِنْ كَانَ يُرِيدُ الرُّجُوعَ فَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيْتَةِ، وَإِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ عَنِ الضَّمَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ. انْتَهَى.

١٥١٥ ج = فَقَدْ ثَبَتَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا كَمَا تَرَى، ثُمَّ إِنِّي أزدَدْتُ مُطَالَعَةً فِي الْمَسْأَلَةِ، وَنَقَرْتُ عَلَيْهَا بِالْإِمْعَانِ فِي الْمَرَاجَعَةِ وَالنَّظَرِ، فَرَأَيْتُ الْأَوَّلَ وَهُوَ مَا إِذَا أَرَادَ الرُّجُوعَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِجْمَاعًا، وَرَأَيْتُ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي قَوْلَيْنِ فَبَعْضُهُمْ جَعَلَ الْقَوْلَ لِلْأَمْرِ، وَنَقَلَهُ عَنْ (نَوَادِرِ هِشَامِ) عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: دَفَعَ دَرَاهِمَ لِيُنْفِقَهَا عَلَى أَهْلِهِ كُلِّ شَهْرٍ كَذَا. فَقَالَ: أَنْفَقْتُ كَذَا. وَقَالَ الْمُوَكَّلُ: كَذَا دُونَ مَا قَالَ [ع ١٨٠٤، س ٢٢٨ ب /] الْوَكِيلُ، الْقَوْلُ قَوْلُ الدَّافِعِ وَلَا يُشْبَهُ هَذَا الْوَصِي. انْتَهَى.

أَقُولُ: كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْوَكِيلَ بِالْإِنْفَاقِ وَكَيْلُ الشَّرَاءِ، وَالْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ يَجِبُ لَهُ عَلَى الْمُوَكَّلِ مِثْلُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ لِلْبَائِعِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي كِتَابِ الْمُضَارَبَةِ فَهُوَ مُدَّعٍ دَيْنًا عَلَيْهِ فَلَا يُقْبَلُ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي قَبُولُ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ بِدَفْعِ الدَّرَاهِمِ لَهُ قَبْلَ الْإِنْفَاقِ أَمِينٌ مَحْضٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ وَقْتُ الدَّفْعِ شَيْءٌ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَهَذَا الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ إِذَا مَاتَ مُجَهَّلًا لِلثَّمَنِ يَضْمَنُ

١٥١٦ = سُئِلَ فِي وَكَيْلِ الْبَيْعِ إِذَا مَاتَ مُجَهَّلًا لِلثَّمَنِ بَعْدَ قَبْضِهِ، هَلْ يَضْمَنُ

أَمْ لَا؟

١٥١٧ = وَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ وَرَثَتِهِ أَنَّهُ دَفَعَهُ فِي حَيَاتِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ أَمْ لَا؟

١٥١٦ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ.

١٥١٧ ج = وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ وَرَثَتِهِ: إِنَّهُ دَفَعَهُ فِي حَيَاتِهِ بِلَا بُرْهَانٍ؛ لِأَنَّهُ بِمَوْتِهِ عَنِ

تَجْهِيلٍ؛ تَقَرَّرَ فِي تَرِكَةِ الضَّمَانِ، فَلَا بُدَّ لِلخُرُوجِ مِنْ عُهُدَتِهِ عَنِ الْبَيَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ الشَّيْءَ الْمُوَكَّلَ بِبَيْعِهِ

مِنْ رَجُلٍ لَهُ دَيْنٌ عَلَى الْمُوَكَّلِ، تَقَعُ الْمُقَاصَصَةُ

١٥١٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِلْحًا مِنْ وَكَيْلٍ شَخْصٍ بَيْعِهِ وَلِلْمُشْتَرِي عَلَى

الْمُوَكَّلِ دَيْنٌ، هَلْ تَقَعُ الْمُقَاصَصَةُ؟

١٥١٩ = وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ مُطَالَبَتُهُ بِالثَّمَنِ أَمْ لَا؟

١٥١٨ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، تَقَعُ الْمُقَاصَصَةُ عَنِ [ك١١٩٧/ /] الْمُوَكَّلِ.

١٥١٩ ج = فَيَمْتَنِعُ عَلَى الْوَكِيلِ مُطَالَبَةُ الْمُشْتَرِي، قَالَ فِي (جَامِعِ الْمُصُولَيْنِ) فِي

السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ: وَلَوْ لِلْمُشْتَرِي دَيْنٌ عَلَى مُوَكَّلِ الْبَيْعِ يَصِيرُ قِصَاصًا بِالثَّمَنِ، وَكَذَا

فِي (الْحَايَةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ سُرُوحًا وَفَتَاوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَكَّلَهُ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ مِنْ فُلَانٍ بِكَذَا

وَلَا يَعْقَدُ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ النِّصْفِ

١٥٢٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ بِأَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ مِنْ فُلَانٍ بِكَذَا بِشَرْطِ

أَنْ لَا يَعْقِدَ نِكَاحَهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَقْبِضَ النِّصْفَ مِنْهُ خَشْيَةَ الْمَطْلِ، [ط ٤٤؛ /] فَخَالَفَ  
الْمُكَيَّلُ، وَعَقَدَ قَبْلَ قَبْضِهِ، هَلْ يَنْفَعُ أَمْ لَا يَنْفَعُ؟

أَجَابَ: هَذِهِ وَكَأَلَةُ مُضَافَةٌ إِنْ لَمْ يُوجَدِ الشَّرْطُ الَّذِي هُوَ قَبْضُ نِصْفِ الْمَهْرِ  
الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ لَا يَصِيرُ وَكَيْلًا بِالنِّكَاحِ، قَالَ فِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي) رَامِرَ الْقَاضِي خَانَ:  
وَكَلَّتْهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ بِشَرْطِ أَنْ يُطَلَّقَ امْرَأَتُهُ؛ صَحَّ، وَهَذِهِ وَكَأَلَةُ مُضَافَةٌ حَتَّى  
لَوْ لَمْ يُوجَدِ الشَّرْطُ لَا يَصِيرُ<sup>(١)</sup> وَكَيْلًا بِالنِّكَاحِ؛ فَلِلْأَبِ رَدُّ النِّكَاحِ؛ إِذْ حُكِمَ حُكْمُ  
نِكَاحِ الْفُضُولِيِّ وَالْحَالَةُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْسَلَ مَنْدُوبَهُ لِرَجُلٍ لِيَسْتَقْرِضَ لَهُ مَالًا  
وَيَشْتَرِيَ بِهِ بِضَاعَةً، فَفَعَلَ، فَمَاتَ الْمُرْسَلُ

١٥٢١ = سُئِلَ فِي ذِي مَنْصِبٍ، أَرْسَلَ مَنْدُوبَهُ لِرَجُلٍ يَسْتَقْرِضُ مِنْهُ مَالًا، وَيَشْتَرِي  
لَهُ مِنْهُ بِضَاعَةً، وَأَوْقَعَ التَّاجِرُ مَعَ الْمُرْسَلِ حِسَابًا، وَكَتَبَ لَهُ الْمُرْسَلُ بِهِ أَنَّهُ بَقِيَ لَهُ عِنْدَنَا  
آخِرُ كُلِّ حِسَابٍ مِنْ ثَمَنِ الْبِضَاعَةِ كَذَا، ثُمَّ مَاتَ ذُو الْمَنْصِبِ، وَالْآنَ التَّاجِرُ يُطَالِبُ  
الْمَنْدُوبَ، هَلْ لَهُ عَلَيْهِ طَلَبٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ عَلَى الْمَنْدُوبِ طَلَبٌ؛ إِذْ هُوَ سَفِيرٌ وَمَعْبُرٌ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ  
لَا طَلَبَ عَلَيْهِ، فَنَفِي (الْخُلَاصَةِ): امْرَأَةٌ اشْتَرَتْ شَيْئًا، وَقَالَتْ: كُنْتُ رَسُولَ زَوْجِي  
إِلَيْكَ، وَلَا تَمَنَّ لَكَ عَلَيَّ، وَقَالَ الْبَائِعُ: إِنَّمَا بَعْتُ مِنْكَ وَالثَّمَنُ عَلَيْكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا،  
وَعَلَى الْبَائِعِ الْبَيِّنَةُ، وَمِثْلُهُ فِي (الْبُرَازِيَّةِ، وَجَامِعِ الْفَتَاوَى لِلْمَكْرِي). وَفِي (الْحَانِيَّةِ) فِي  
آخِرِ كِتَابِ الْبُيُوعِ: امْرَأَةٌ اشْتَرَتْ شَيْئًا مِنْ رَجُلٍ، ثُمَّ اخْتَلَفَا، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: كُنْتُ رَسُولَ  
زَوْجِي إِلَيْكَ، وَكَانَ الْبَيْعُ عَلَيَّ وَجِهَ الرِّسَالَةِ، وَلَيْسَ عَلَيَّ الثَّمَنُ، وَقَالَ الْبَائِعُ: لَا، بَلْ

(١) فِي ع، ك: يَكُونُ.

بِعْتَهَا مِنْكَ وَلِي عَلَيْكَ الثَّمَنُ، [ع ١٨٠ ب، س ١٢٢٩ / أ] كَانَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلَ الْمَرْأَةِ،  
وَالْبَيِّنَةُ لِلْبَائِعِ وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ فِي كُتُبِ أَيْمَتِنَا الْمُعْتَمَدَةِ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ؛  
إِذْ قَوْلُ التَّابِعِ: كُنْتُ رَسُولَ صَاحِبِ الْمَنْصِبِ إِلَيْكَ، فَلَا تَمَنَّ عَلَيَّ لَكَ كَقَوْلِ الزَّوْجَةِ:  
كُنْتُ رَسُولَ زَوْجِي إِلَخْ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، لَا سِيَّمَا مَعَ إِيقَاعِهِ الْحِسَابَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ  
وَكِتَابَةِ التَّذْكَرَةِ بِهِ، وَفِيهَا الْبَاقِي بَعْدَ كُلِّ حِسَابٍ مِنَ الْمَيْبِيعِ الْفُلَانِيِّ كَذَا وَكَذَا لِنَفْسِ  
الْبِضَاعَةِ، فَهُوَ إِفْرَارٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ رَسُولٌ وَلَا طَلَبَ عَلَى الرَّسُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَمَرَ أَحَدُ الْأَخَوَيْنِ أَخَاهُ أَنْ

يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً وَيَدْفَعَ مَهْرَهَا عَنْهُ

١٥٢٢ = سُئِلَ فِي أَخَوَيْنِ أَمَرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً وَيَتَّقِضِيَ الْمَهْرَ

عَنْهُ، فَفَعَلَ وَقَضَاءُ مِنْ مَالٍ مُشْتَرَكٍ، هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ بِحِصَّتِهِ مِنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ الرَّجُوعُ؛ إِذِ الْمَقْرَرُ فِي الْكُتُبِ الْفِقْهِيَّةِ أَنَّ مَنْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ

يَرْجِعُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الرَّجُوعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَثْبَتَتْ وَكَالَتْهُ عَنْ أَخُوَيْهِ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ بِالْإِشْهَادِ

١٥٢٣ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ حَضَرَ بِمَجْلِسِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَأَشْهَدَ أَحَدُهُمَا

عَلَى نَفْسِهِ أَصَالَتهُ، وَعَلَى إِخْوَتِهِ وَكَالَتْهُ، وَشَهِدَ لَهُ جَمَاعَةٌ بِغَيْبَةِ إِخْوَتِهِ أَنَّهُمْ وَكَلُّوهُ فِي

الْإِشْهَادِ عَلَى أَنْ الدَّارَ الَّتِي فِي الْقَرْيَةِ الْفُلَانِيَّةِ لَا حَقَّ لَهُمْ فِيهَا، بَلْ هِيَ مِلْكٌ لِلْآخِرِ

الْحَاضِرِ مَعَهُ بِالْمَجْلِسِ [ك ١٩٧ ب / أ] الشَّرْعِيِّ، فَلَمَّا عَلِمَ إِخْوَتُهُ بِمَا فَعَلَ أَنْكَرُوا وَتَوَكَّلُوا

أَخِيهِمْ فِي ذَلِكَ، هَلْ يَصِحُّ الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ بِالْإِشْهَادِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْإِخْوَةِ الْغَائِبِينَ عَنْ مَجْلِسِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ: أَنَّهُمْ لَمْ يُوَكَّلُوا

أَخَاهُمْ فِي ذَلِكَ.

هَذَا، وَقَدْ أَجَابَ صَاحِبُ الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ بِفَسَادِ الْحُكْمِ بِالْمَلِكِ لِلْمُدَّعِي بِسَبَبِ عَدَمِ ذِكْرِهِ الْيَدَ لَهُ أَوْ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْحَادِثَةِ، وَأَجَابَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ الْوَكَالَهَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ، وَبِأَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى، فَكَيْفَ يُحْكَمُ عَلَى الْإِخْوَةِ الْغَائِبِينَ بِإِشْهَادِ أَخِيهِمْ عَلَيْهِمْ فِي جِهَةِ غَيْبَتِهِمْ، هَذَا لَا قَائِلَ بِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَكَلَّ ابْنَهُ فِي شِرَاءِ عَقَارٍ بَعَيْنَهُ فَاشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ

١٥٢٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَّلَ ابْنَهُ الْبَالِغَ فِي شِرَاءِ عَقَارٍ بَعَيْنَهُ، فَاشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ، وَذَكَرَ فِي صَكِّ التَّبَايُعِ مِنْ مَالِهِ، وَمَاتَا، هَلْ يَكُونُ الْعَقَارُ مِيرَاثًا عَنِ الْأَبِ الْمُوَكَّلِ أَوْ عَنِ الْإِبْنِ؟

أَجَابَ: يَكُونُ مِيرَاثًا عَنِ الْأَبِ، حَيْثُ عَيَّنَ الْعَقَارَ لِابْنِهِ فِي تَوْكِيلِهِ لَهُ، وَيَقَعُ الشِّرَاءُ لِلْأَبِ وَإِنْ عَيَّنَهُ الْإِبْنُ لِنَفْسِهِ، قَالَ فِي (الْكَنْزِ): وَلَوْ وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بَعَيْنَهُ لَا يَشْتَرِيهِ لِنَفْسِهِ، قَالَ شَارِحُهُ الرَّيْلَعِيُّ: مَعْنَاهُ لَا يَتَّصَرُّ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ، بَلْ لَوْ اشْتَرَاهُ يُنَوِي بِالشِّرَاءِ لِنَفْسِهِ، أَوْ تَلَفَّظَ بِذَلِكَ يَكُونُ لِلْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّ فِيهِ عَزَلَ نَفْسِهِ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُ عَزَلَ نَفْسِهِ، وَالْمُوَكَّلُ غَائِبٌ. انْتَهَى.

وَقَوْلُهُ: (غَائِبٌ) يَعْنِي: عَنْ مَجْلِسِهِ، وَالْمَسْأَلَةُ [س ٢٢٩ ب، ط ٤٥ /] مُتَوْنُ الْمَذْهَبِ وَشُرُوحُهُ طَافِحَةٌ بِهَا، فَمَا ذَكَرَ فِي الْحُجَّةِ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ مِنْ مَالِهِ هَدْرٌ لَا اعْتِبَارَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اتَّهَمَ بِقَتْلِ أَخِيهِ، فَأَمَرَ أَخَاهُ أَنْ يَدْفَعَ مَالًا لِحَاكِمِ السِّيَاسَةِ

١٥٢٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اتَّهَمَ بِقَتْلِ أَخِيهِ، فَفَتَّشَ حَاكِمُ السِّيَاسَةِ عَلَيْهِ، وَعَلِمَ قَطْعًا أَنَّهُ يَقَعُ فِي يَدَيْهِ، وَلَا خَلَاصَ لَهُ إِلَّا بِدَفْعِ مَالٍ، فَأَذِنَ لِأَخِيهِ الْحَيِّ أَنْ يُخَلِّصَهُ مِنْ مُصَادَرَتِهِ بِمَالٍ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ، فَخَلَّصَهُ، هَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِذَلِكَ عَلَيْهِ؟

١٥٢٦ = وَإِنْ مَاتَ الدَّافِعُ قَبْلَ إِيْصَالِ الْمَبْلَغِ إِلَيْهِ هَلْ لِرِوَاثَتِهِ الْمُطَالَبَةُ بِمَا دَفَعَ مُورَثُهُمْ عَنْهُ بِإِذْنِهِ أَمْ لَا؟

١٥٢٦ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، لِرِوَاثَةِ الدَّافِعِ الْمُطَالَبَةُ بِمَا دَفَعَ مُورَثُهُمْ لِلْحَاكِمِ السِّيَاسِيِّ [ع/١١٨١] بِإِذْنِ الْمُتَمِّهِمِ الْمَذْكُورِ.

١٥٢٥ ج = وَلَوْ لَمْ يَذْكَرِ الرَّجُوعُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ مَا وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عُزِلَ النَّاضِرُ يَنْعَزِلُ وَكَيْلُهُ بِقَبْضِ غَلَاتِ الْوَقْفِ

١٥٢٧ = سُئِلَ فِي نَاضِرٍ وَقَفٍ، وَكَلَّ وَكَيْلًا فِي قَبْضِ غَلَّةِ الْوَقْفِ، فَعُزِلَ النَّاضِرُ، هَلْ يَنْعَزِلُ وَكَيْلُهُ بِعَزْلِهِ، وَيَبْطُلُ تَصْرُفُهُ فِي الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِدَوَامِ الْوَكَالَةِ مَا يُشْتَرَطُ لِابْتِدَائِهَا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْبَحْرِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَلَّ آخَرَ بِقَبْضِ حُقُوقِهِ وَغَلَاتِ عَقَارِهِ فَمَاتَا

١٥٢٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، وَكَلَّ آخَرَ بِقَبْضِ حُقُوقِهِ وَغَلَاتِ عَقَارِهِ، فَقَبِضَ كَمَا أَمَرَهُ الْمُوَكَّلُ، وَمَاتَا بَعْدَ أَنْ أَوْصَلَ الْوَكِيلُ مَا قَبِضَهُ لِلْمُوَكَّلِ، ثُمَّ ظَهَرَ مُسْتَحَقُّ فِي جُزْءٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْغَلَّةِ، وَاخْتَارَ تَضْمِينَ الْوَكِيلِ فِي إِرْثِهِ، هَلْ لِرِوَاثَةِ الْوَكِيلِ الرَّجُوعُ فِي إِرْثِ الْمُوَكَّلِ، حَيْثُ اسْتَهْلَكَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، قَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى الْمُسْتَهْلِكِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَانظُرْ مَا كَتَبَ الْأَيْمَةُ فِي الْوَكَالَةِ وَالْغَضَبِ؛ يَتَّضِحُ لَكَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَمَرَ الْمَدْيُونُ الدَّائِنَ بِبَيْعِ ثَوْبٍ لِأَجْلِ دَيْنِهِ فَبَاعَهُ

١٥٢٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ عَلَى آخَرَ دَيْنٌ طَالَبَهُ بِهِ، فَدَفَعَ لَهُ ثَوْبًا، وَقَالَ: بَعُهُ وَخُذْ دَيْنَكَ مِنْ ثَمَنِهِ، فَبَاعَهُ [ك١١٩٨/]. كَمَا أَمَرَهُ، وَيَقُولُ الْوَكِيلُ: لَمْ أَفِيضْ مِنَ الثَّمَنِ شَيْئًا. وَيُطَالِبُهُ بِدَيْنِهِ، وَالْمُوكَّلُ مُتَمَنِّعٌ عَنْ إيفائِهِ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ عَيْنَ لَهُ دَيْنُهُ مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ، هَلْ تَسْتَطِئُ مُطَالِبَةَ الْوَكِيلِ بِسَبَبِ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٥٣٠ = وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: إِنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ ثَمَنَهُ أَمْ لَا؟

١٥٢٩ ج = أَجَابَ: لَا تَمْتَنِعُ مُطَالِبَةَ الْوَكِيلِ بِدَيْنِهِ عَلَى الْمُوكَّلِ، فَلَهُ حُبْسُهُ إِذَا

امْتَنَعَ.

١٥٣٠ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي عَدَمِ قَبْضِ الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي، وَلَا يَمْنَعُهُ بَيْعُهُ الثَّوْبَ مِنَ الْمُطَالِبَةِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَوْدَعَ رَجُلٌ رَجُلًا آخَرَ نَاقَتَيْنِ ثُمَّ وَكَّلَهُ

### بِبَيْعِهِمَا وَأَطْلَقَ، فَبَاعَهُمَا إِلَى أَجَلٍ

١٥٣١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَوْدَعَ آخَرَ نَاقَتَيْنِ، ثُمَّ وَكَّلَهُ بِبَيْعِهِمَا وَأَطْلَقَ، فَبَاعَهُمَا مِنْ رَجُلٍ مَعْرُوفٍ إِلَى أَجَلٍ مُتَعَارَفٍ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلَ طَلَبَ<sup>(١)</sup> الْمُشْتَرِي فَلَمْ يُوَجَدْ، هَلْ يَلْزِمُ الْوَكِيلَ دَفْعَ الثَّمَنِ مِنْ مَالِهِ أَمْ لَا؟

١٥٣٢ = وَإِذَا قُلْتُمْ: لَا، فَهَلْ إِذَا دَفَعَ بِنَاءً عَلَى لُزُومِهِ لِيَكُونَ الثَّمَنُ لَهُ، هَلْ لَهُ

الرَّجُوعُ بِهِ أَمْ لَا؟

١٥٣٢ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، إِذَا قَضَاهُ مِنْ مَالِهِ لِيَكُونَ الْمَالُ الَّذِي عَلَى الْمُشْتَرِي لَهُ؛

لَمْ يَجْزُ وَرَجَعَ الْوَكِيلُ بِمَا دَفَعَ كَمَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: طَلَبَهُ.

لَوْ أَكْرَهَ الْوَكِيلُ بَيْعَ عَقَارِ الْغَائِبِ عَلَى  
بَيْعِهِ بِنِصْفِ الْقِيَمَةِ لَا يَصِحُّ

١٥٣٣ = سُئِلَ فِي وَكَيْلٍ عَنِ غَائِبٍ يَبِيعُ عَقَارِهِ، أَمْرَهُ صَنْجَقُ السَّوَاءِ يَبِيعُ ذَلِكَ [س ٢٣٠، ع ١٨١ ب /] الْعَقَارَ لِشَخْصٍ مِنْ تَوَابِعِهِ، فَبَاعَهُ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ مِنْ ذَلِكَ الصَّنَجَقِ بِمَا مَقْدَارُهُ نِصْفُ الْقِيَمَةِ أَوْ ثُلُثَاهَا، هَلْ يَجُوزُ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا يَجُوزُ لِكَوْنِهِ مُكْرَهًا بِأَمْرِ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ؟

١٥٣٤ = وَلِكَوْنِهِ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ؟

١٥٣٥ = وَهَلْ إِذَا كَتَبَ فِي صَكِّ التَّبَايُعِ أَنَّهُ لَا غَبْنَ فِيهِ، وَكَانَ الْوَاقِعُ خِلَافَهُ هَلْ يُعْتَبَرُ مَا فِي الصَّكِّ أَوْ مَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؟

١٥٣٣ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ الْفُقَهَاءُ بِأَنَّ أَمْرَ السُّلْطَانِ إِكْرَاهٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَعَّدْهُ، وَأَمْرٌ غَيْرُهُ لَا، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ بِدَلَالَةِ الْحَالِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَمْتَثِلْ أَمْرَهُ يَقْتُلُهُ أَوْ يَقَطْعُ يَدَهُ أَوْ يَضْرِبُهُ ضَرْبًا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ تَلْفِ عَضْوِهِ، وَالْحَاكِمُ الْمَذْكُورُ دَاخِلٌ فِي اسْمِ السُّلْطَانِ لِتَقْوِيلِهِمْ فِي كِتَابِ الْإِكْرَاهِ: وَشَرْطُهُ قُدْرَةُ الْمُكْرِهِ عَلَى إِيقَاعِ مَا هَدَّدَ بِهِ سُلْطَانًا أَوْ لِيَصًا، وَفِي (الْقَامُوسِ) السُّلْطَانُ: الْحُجَّةُ وَقُدْرَةُ الْمَلِكِ - وَتَضَمُّ لَامُهُ - وَالْوَالِي. انْتَهَى.

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، فَمُجَرَّدُ أَمْرِ الْمَذْكُورِ إِكْرَاهٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَعَّدِ الْمَأْمُورَ بِمَا يُعْدِمُ الرِّضَا لِلْعَلْمِ بِدَلَالَةِ الْحَالِ بِإِيقَاعِهِ عِنْدَ الْإِمْتِنَاعِ، وَلِذَلِكَ كَانَ التَّحْقِيقُ أَنَّ السُّلْطَانَ وَغَيْرَهُ سِوَاءٌ فِي اشْتِرَاطِ ذَلِكَ.

١٥٣٤ ج = هَذَا، وَأَمَّا بَيْعُ الْوَكِيلِ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ؛ فَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ الْإِمَامِ وَصَاحِبِيهِ، هُمَا يَقُولَانِ بَعْدَمِ الْجَوَازِ، وَهُوَ بِهِ، وَفِي (الْبَزَّازِيَّةِ): وَيُقْتَى بِقَوْلِهِمَا



فِي مَسْأَلَةِ بَيْعِ الْوَكِيلِ بِمَا عَزَّ وَهَانَ، وَبِأَيِّ ثَمَنِ كَانَ، نَقَلَهُ فِي (الْبَحْرِ) فَبَقَطَ النَّظْرَ  
عَنْ كَوْنِ الْوَكِيلِ مُكْرَهًا لَوْ قَضِيَ بَعْدَ جَوَازِهِ عَلَى قَوْلِهِمَا بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ؛ جَازَ  
لِمَا عَلِمْتَ.

١٥٣٥ ج = وَالْعِبْرَةُ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَا لِمَا كُتِبَ فِي الصَّكِّ، صَرَّحَ بِهِ فِي  
(الْبَحْرِ) فِي كِتَابِ الْوَقْفِ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ لَوْ بَاعَ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ

١٥٣٦ = سُئِلَ فِي بَيْعِ الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ بِمَا عَزَّ وَهَانَ وَبِأَيِّ ثَمَنِ كَانَ؟

أَجَابَ: مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَنَّهُ يَصِحُّ، وَمَذْهَبُهُمَا خِلَافُهُ، قَالَ [ط ٤٦، ك ١٩٨ ب /] فِي  
(الْبَزَائِيَّةِ): وَيُنْتَى بِقَوْلِهِمَا، وَفِي (تَصْحِيحِ الْقُدُورِيِّ): وَرُجِّحَ دَلِيلُ الْإِمَامِ، وَهُوَ  
الْمَعْوَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ النَّسْفِيِّ، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ، وَالِاخْتِيَارُ عِنْدَ الْمَحْجُوبِيِّ، وَوَافَقَهُ  
الْمَوْصِلِيُّ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ. انْتَهَى.

أَقُولُ: وَعَلَيْهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ الْمَوْضُوعَةِ لِنَقْلِ الْمَذْهَبِ بِمَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَمَرَ غَيْرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِضَاعَةً نَسِيئَةً وَيَبِيعَهَا

ثُمَّ يَشْتَرِيَ بِهَا شَيْئًا، فَفَعَلَ وَرَبِحَ فَالرِّبْحُ لِلْأَمْرِ

١٥٣٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِأَخْرَ لِبِضْرُورَةٍ وَقَعَتْ عَلَيْهِ: خُذْ لِي مِنْ أَحَدِ بَضَاعَةٍ  
نَسِيئَةً وَبِيعَهَا، فَاشْتَرَى لَهُ مِنْ رَجُلٍ زَيْتًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مُمْتَثِلًا كَلَامَهُ وَبَاعَهُ، فَرَبِحَ فِيهِ،  
هَلِ الرِّبْحُ لِلْوَكِيلِ أَمْ لِلْمُوَكَّلِ الْمُجِيزِ فِعْلُهُ؟

أَجَابَ: الرَّبْحُ لِلْمُوَكَّلِ، كَمَا أَنَّ الْخُسْرَانَ عَلَيْهِ، وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِصِحَّةِ الْوَكَاةِ إِذَا عَمَّمَ الْمُوَكَّلُ بِقَوْلِهِ: ابْتِغَ لِي مَا رَأَيْتَ، فَوَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْمُوَكَّلِ [س ٢٣٠ ب /] فَالرَّبْحُ لَهُ وَالْخُسْرَانُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ وَكَّلَهُ بِقَبْضِ دَيْنِهِ وَالْمُخَاصَمَةِ إِنْ اِحْتَاَجَ

١٥٣٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ بِقَبْضِ دَيْنِهِ مِنْ فُلَانٍ وَمُخَاصَمَتِهِ إِنْ اِحْتَاَجَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا، وَخَاصَمَهُ الْوَكِيلُ لِاِحْتِيَاجِهِ إِلَيْهَا، وَصَالِحَهُ عَلَى بَعْضِ الدَّيْنِ، هَلْ يَصِحُّ صَلْحُهُ أَمْ لَا يَصِحُّ؟

١٥٣٩ = وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِبَقِيَّةِ الدَّيْنِ؟

١٥٣٨ ج = أَجَابَ: لَا يَصِحُّ صَلْحُ الْوَكِيلِ الْمَذْكُورِ.

١٥٣٩ ج = فَيَرْجِعُ عَلَى الْمَدْيُونِ بِبَقِيَّةِ الدَّيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَالَ لِمَدْيُونِهِ: ابْعَثِ الدَّيْنَ مَعَ فُلَانٍ

١٥٤٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِمَدْيُونِهِ: ابْعَثِ بِالدَّيْنِ مَعَ فُلَانٍ. فَفَعَلَ، فَضَاعَ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ، هَلْ يَبْرَأُ الْمَدْيُونُ مِنَ الدَّيْنِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَبْرَأُ، كَمَا فِي (الْبَرَاذِيَّةِ) مِنْ كِتَابِ الْوَكَاةِ فِي نَوْعٍ مِنَ الْمَأْمُورِ بِدَفْعِ الْمَالِ لِتَضَاءِ الدَّيْنِ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَيْسَ لِخَالِ الْغَائِبِ رَفْعُ يَدِ الْوَكِيلِ عَنْهُ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ

١٥٤١ = سُئِلَ فِي وَكِيلٍ عَنْ غَائِبٍ أَسِيرٍ، يُرِيدُ خَالَ الْغَائِبِ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ وَرَفَعَ يَدَهُ عَنْ تَصَرُّفِهِ؛ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ أَشْفَقُ مِنْهُ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَيَدُومُ عَلَى تَصَرُّفِهِ مَا لَمْ يُفَقِدِ الْغَائِبُ، فَيَدُومُ عَلَى الْحِفْظِ

لَا التَّصَرُّفِ، وَإِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ؛ لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) عِنْدَ قَوْلِهِ: وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا وَجُنُونُهُ إِخ. مِنْ أَنَّ الْوَكَالَهَ تَبْطُلُ بِفَقْدِ الْمُوَكَّلِ فِي حَقِّ التَّصَرُّفِ، لَا الْحِفْظِ، فَارْجِعْهُ إِنِ شِئْتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَكَّلَ جَمَاعَةً رَجُلًا فِي قَبْضِ اسْتِحْقَاقِهِمْ مِنْ نَاطِرِ الْوَقْفِ

١٥٤٢ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ، وَكَلَّوْا رَجُلًا فِي قَبْضِ مَعَالِيمِهِمْ مِنْ نَاطِرِ عَلَيٍّ وَقَفِ، فَمَاتَ الرَّجُلُ وَادَّعَا أَنَّهُ قَبَضَهَا مِنْهُ، وَمَاتَ مُجَهَّلًا فَضَمِنَ، وَأَنْكَرَتِ الْوَرَثَةُ الْعِلْمَ بِتَبْضِهِ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُمْ بِيَمِينِهِمْ عَلَى نَفِي الْعِلْمِ حَيْثُ لَا بُرْهَانَ سِوَى دَعْوَى النَّاطِرِ الدَّفْعَ لَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هَذِهِ دَعْوَى دَيْنٍ فِي التَّرِكَةِ، وَقَوْلُ النَّاطِرِ لَا يَشْغُلُهَا بِالْدَّيْنِ، وَإِنْ [ع ١١٨٢]، ١١٩٩ك. س ١/٢٣١] كَانَ قَوْلُهُ مَقْبُولًا فِي الصَّرْفِ، فَهُوَ فِي حَقِّ بَرَاءَةِ نَفْسِهِ، لَا فِي حَقِّ اثْبَاتِ دَيْنٍ عَلَى الْغَيْرِ، نَظِيرُهُ الْمُوَدِّعُ إِذَا أَمَرَ الْمُوَدَّعَ بِدَفْعِ الْوَدِيعَةِ إِلَى فُلَانٍ فَادَّعَى الْمُوَدَّعُ الدَّفْعَ لِفُلَانٍ فَأَنْكَرَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُوَدَّعِ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ فُلَانٍ فِي عَدَمِ الْقَبْضِ، وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ الْوَرَثَةَ نَائِبُونَ عَنِ الْمَيِّتِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ بِيَمِينِهِمْ عَلَى نَفِي الْعِلْمِ بِتَبْضِ الْمَيِّتِ، وَلَا عِبْرَةَ لِدَعْوَى الْقَبْضِ بِلَا بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ، وَهَذَا الْحُكْمُ يَظْهَرُ مِمَّا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي (مُخْتَصَرِهِ) وَالْإِسْبِجَابِيُّ فِي (شَرْحِهِ)، وَلَا يَخْفَى وَجْهُهُ عَلَى الْفَقِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَرْسَلَ رَجُلٌ إِلَى آخَرَ قَمَاشًا لِيَبِيعَهُ

١٥٤٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَرْسَلَ إِلَى آخَرَ فَرَدَّهَ قَمَاشٍ مِصْرِيٍّ، وَفِي دَاخِلِهَا أَرْبَعُونَ قِرْشًا لِيَبِيعَ الْقَمَاشَ وَيَشْتَرِيَ بِثَمَنِهِ، وَبِالْأَرْبَعِينَ قِرْشًا ثِيَابًا مَعْلُومَةً لَهُمَا وَيُرْسَلُهَا إِلَى مِصْرَ، فَبَاعَ غَالِبَ الْقَمَاشِ، وَبَقِيَ عِنْدَهُ الْقَلِيلُ، وَمَاتَ عَنْ غَيْرِ تَجْهِيلٍ،

بَلْ بَيِّنَ لِلْوَرِثَةِ<sup>(١)</sup> غَايَةَ التَّيْيِينِ، وَالْعَادَةَ فِيمَا بَيْنَهُمَا أَنْ يَبِيعَ تَارَةً بِثَمَنِ مُعَجَّلٍ، وَتَارَةً بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ، كَمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ جَمِيعِ التُّجَّارِ، فَهَلْ لِيُورِثَةَ الْمَيِّتِ مُطَالَبَةُ الْمُشْتَرِينَ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ أَمْ لَا؟

١٥٤٤ = وَهَلْ إِذَا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْإِسْتِيفَاءِ مِنْهُمْ يَضْمَنُونَ الثَّمَنَ أَمْ لَا؟

١٥٤٣ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُمْ مُطَالَبَةُ الْمُشْتَرِينَ بِالثَّمَنِ الَّذِي تَقَرَّرَ بِمُبَاشَرَةِ الْمَيِّتِ فِي ذِمَّتِهِمْ؛ لِأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ الْمَشْرُوحِ عَائِدَةٌ إِلَى الْوَكِيلِ، فَتَوَرَّثَ عَنْهُ.

١٥٤٤ ج = وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فِيمَا تَوَيَّ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِمْ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تُحْبَسُ الْأُمُّ فِي دَيْنِ ابْنَتِهَا

١٥٤٥ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا وَكَلَّتِ الْبِكْرُ الْبَالِغَةُ أُمَّهَا فِي قَبْضِ مَهْرِهَا وَقَبْضَتُهُ، هَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي إِيْصَالِهِ إِلَيْهَا أَمْ لَا؟

١٥٤٦ = وَهَلْ إِذَا ثَبَّتَ لَهَا عَلَى أُمَّهَا دَيْنٌ تُحْبَسُ فِيهِ أَمْ لَا؟

١٥٤٥ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْأُمِّ فِي إِيْصَالِ مَا قَبْضَتُهُ إِلَى ابْنَتِهَا، حَيْثُ صَدَّقَتْهَا فِي الْقَبْضِ مِنْ زَوْجِهَا وَكَذَّبَتْهَا فِي الْإِيْصَالِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا أَمِينَةٌ تَدْعِي إِيْصَالَ الْأَمَانَةِ إِلَى صَاحِبِهَا.

١٥٤٦ ج = وَلَا شُبْهَةٌ أَنَّهَا لَا تُحْبَسُ فِي دَيْنِهَا؛ لِإِطْبَاقِ [ط٤٧ /] الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوَى عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْبَسُ أَصْلٌ فِي دَيْنِ فَرْعِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَلْزَمُ الْأَبَ مَهْرُ ابْنِهِ إِلَّا إِذَا ضَمِنَهُ

١٥٤٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ زَوَّجَهُ أَبُوهُ بِالْوَكَاةِ عَنْهُ، وَمَاتَ الزَّوْجُ لَا عَنْ تَرَكَّةٍ، ثُمَّ

(٢) أي: هلك. «مختار الصحاح» مادة (توى).

(١) في ع: لورثته.

مَاتَ الْأَبُ الْمُزَوَّجُ عَنِ ابْنٍ وَتَرَكَهُ، هَلْ يُطَالَبُ هَذَا الْإِبْنُ بِمَهْرِ زَوْجَةِ أُخِيهِ فِي تَرِكَةِ  
الْأَبِ أَمْ لَا؟ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْأَبُ ضَامِنًا.

أَجَابَ: الْمُتَقَرَّرُ أَنَّ الْأَبَ لَا يُطَالَبُ بِمَهْرِ زَوْجَةِ ابْنِهِ؛ إِذَا بَاشَرَ عَقْدَ النِّكَاحِ بِوِلَايَةِ  
أَوْ وَكَالَةِ إِلَّا إِذَا ضَمِنَهُ، فَلَا يُطَالَبُ وَارِثُهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ الدَّعْوَى

ادَّعى وَارِثُ الزَّوْجَةِ عَلَى ابْنِ زَوْجِهَا  
فَاضِلَ الْمَهْرِ، فَأَقْرَّ

١٥٤٨ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ ادَّعى وَارِثُهَا عَلَى ابْنِ زَوْجِهَا الْمُتَوَفَّى قَبْلَهَا بَعْدَ مُضِيِّ عِشْرِينَ سَنَةً بِفَاضِلِ مَهْرِهَا، فَأَقْرَّ بِهِ بِنَاءً عَلَى بَقَائِهِ بِذِمَّةِ أَبِيهِ، فَأَخْبَرَهُ الْعُدُولُ بِأَنَّهَا أَبْرَأَتْ زَوْجَهَا مِنْهُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ إِبْرَاءً صَحِيحًا، هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ الْإِبْرَاءُ لِكَوْنِهِ خَفِيٍّ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: تَسْمَعُ دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْخَفَاءِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ صَالِحَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ وَأَبْرَأَ إِبْرَاءً عَامًّا،  
ثُمَّ ظَهَرَ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الصُّلْحِ

١٥٤٩ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ أَشْهَدَتْ فِي حَالِ مَرَضٍ زَوْجِهَا أَنَّهُ لَيْسَ لِرِزْقِهَا خَيْلٌ وَلَا غَنَمٌ، وَلَا بَقَرٌ وَلَا [ع ١٨٢ ب /] جَامُوسٌ وَلَا وَلَا...، وَمَاتَ، فَتَبَيَّنَ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّ لَهُ أَشْيَاءَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَغَيْرِهَا، هَلْ يَمْنَعُهَا هَذَا الْإِشْهَادُ عَنْ دَعْوَى الْإِرْثِ فِي ذَلِكَ، وَفِي جَمِيعِ مَا يَظْهَرُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: جَمِيعُ مَا يَظْهَرُ لِلْمَيِّتِ يَجِبُ فِيهِ حَقُّهَا الَّذِي فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا، وَلَا يَمْنَعُهَا مَجْرَدُ هَذَا الْكَلَامِ مِنْ دَعْوَى إِرْثِهَا فِيهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ إِبْرَاءٌ يَمْنَعُ، وَلَا صُلْحٌ يَدْفَعُ، فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِهَا عَنْ حَقِّهَا فِيهِ، بَلْ قَالُوا فِيمَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ: لَوْ صَالِحَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ وَأَبْرَأَ إِبْرَاءً عَامًّا، ثُمَّ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنَ التَّرِكَةِ؛ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الصُّلْحِ: الْأَصْحَحُّ جَوَازُ دَعْوَاهُ فِي حِصَّتِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي صُلْحِ

(الْبَزَائِيَّة) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، [س ٢٣١ ب، ك ١٩٩ ب /] فَهَذَا مَعَ الْإِبْرَاءِ، فَكَيْفَ مَعَ مَا لَا إِبْرَاءَ فِيهِ وَلَا صَلَاحَ؟ بِأَيِّ وَجْهِ يَسْقُطُ حَقُّهَا؟ وَهَذَا مِمَّا لَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَارِثٍ؛ تَوَضَّعُ تَرِكَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ

١٥٥٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ تُوَفِّيَ عَنْ غَيْرِ وَارِثٍ شَرْعِيٍّ، هَلْ تَوَضَّعُ تَرِكَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَيَقْبِضُهَا مَنْ جَعَلَ السُّلْطَانُ وِلَايَةَ قَبْضِهَا لَهُ؟

١٥٥١ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّ هَذَا الْمَيِّتَ ابْنُ ابْنِ أُخْتِهِ شَقِيقَتِهِ فَهُوَ - أَعْنِي الْمُدَّعِي - خَالَ أَبِيهِ، يُقْبَلُ مُجَرَّدُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَيِّنَةٍ، تَذَكُّرُ اسْمِ الْمَيِّتِ وَاسْمِ أَبِيهِ (وَاسْمِ أَبِي أَبِيهِ) <sup>(١)</sup> لِيَحْصَلَ التَّعْرِيفُ لِلْقَاضِي أَمْ لَا؟

١٥٥٠ ج = أَجَابَ: حَيْثُ لَا وَارِثَ بِجِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ؛ يُوَضَّعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ جَمِيعُ الْمِيرَاثِ.

١٥٥١ ج = وَإِذَا شَهِدَتْ شُهُودُ الْمُدَّعِي؛ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصَلَةِ إِلَى تَعْرِيفِ الْقَاضِي، فَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): ادَّعَى بِنُورَةِ الْعَمِّ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَدَّ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ لِلْقَاضِي بِدُونِ ذِكْرِ الْجَدِّ، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْفَتَاوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَحْدُودٌ يَتَوَارَثُهُ أَنْاسٌ بَعْدَ أَنْاسٍ، فَادَّعَى جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ وَقَفٌ

١٥٥٢ = سُئِلَ فِي مَحْدُودٍ يَتَوَارَثُهُ أَنْاسٌ بَعْدَ أَنْاسٍ، مَاتَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ، فَوَضَّعَ ابْنُ عَمَّهَا عَصَبَتُهَا يَدَهُ عَلَى حِصَّتِهَا مِنْهُ لِكَوْنِهِ عَصَبَةٌ، وَهُمْ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، فَنَازَعُوهُ فِيهِ وَادَّعَوْا أَنَّهُ وَقَفٌ مَصْرُوفٌ عَلَى مَا صَرَفَهُ الْوَاقِفُ، وَأَنَّهُمْ مَصْرُوفُهُ دُونَهُ، وَهُوَ يُنْكَرُ

(١) في ع: واسم أم أبيه واسم أبي أم أبيه.

كَوْنَهُ وَقَفًّا، وَيَدَّعِي أَنَّهُ مِلْكٌ يُقَسَّمُ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا تَمَسُّكَ لَهُمْ بِشَيْءٍ سِوَى تَذْكَرَةِ مَكْتُوبٍ فِيهَا: هَذَا وَقْفٌ زَيْدٌ لَا غَيْرَ، وَلَهَا صُورَةٌ بِالسَّجْلِ، وَيَقُولُونَ: هَذِهِ تَذْكَرَةٌ كَاتِبِ الْوَلَايَاتِ، وَيُرِيدُونَ مَنَعَهُ عَنِ الْإِرْثِ بِمُجَرَّدِ التَّذْكَرَةِ، هَلْ يُقْضَى لَهُ بِالْإِرْثِ؟

١٥٥٣ = وَلَا يُمْنَعُ بِمُجَرَّدِ التَّذْكَرَةِ إِلَّا بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ تَشْهَدُ أَنَّهُ وَقْفٌ فَلَانٍ عَلَيْهِمْ بِشُرُوطِهِ الْمَانِعَةِ لِابْنِ الْعَمِّ عَنِ الْإِرْثِ فِيهِ؟

١٥٥٢ ج = أَجَابَ: يُقْضَى لِابْنِ الْعَمِّ بِالْإِرْثِ؛ لِتَمَسُّكِهِ بِالْأَصْلِ، وَهُوَ الْمِلْكُ، وَالْوَقْفُ طَارِئٌ عَلَيْهِ مَا لَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ عَادِلَةٌ تَشْهَدُ بِالْوَقْفِ بِشُرُوطِهِ كَمَا ذَكَرَ.

١٥٥٣ ج = وَلَا يُقْضَى لَهُمْ بِمُجَرَّدِ التَّذْكَرَةِ؛ لِخُرُوجِهَا عَنِ حُجَجِ الشَّرْعِ الثَّلَاثِ الَّتِي هِيَ: (أ) الْبَيِّنَةُ. (ب) وَالْإِفْرَارُ. (ج) وَالنُّكُولُ. إِذْ هِيَ كَاغْدٌ بِهِ خَطٌّ لَيْسَتْ وَاحِدَةً مِنَ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَاتِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى أَنَّهُ ضَرَبَ مُورَثَهُ بَعْصًا وَمَاتَ بِضَرْبِهِ

١٥٥٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، ادَّعَى عَلَى آخِرٍ أَنَّهُ ضَرَبَ مُورَثَهُ بَعْصًا وَمَاتَ بِضَرْبِهِ، وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً، فَأَقَامَ الْآخِرُ بَيِّنَةً عَلَى صِحَّتِهِ بَعْدَ ضَرْبِهِ [ط ٤٨ / ] وَمَوْتِهِ حَتْفٌ أَنفِهِ لَا بِضَرْبِهِ، هَلْ بَيِّنَةُ الْمَوْتِ بِضَرْبِهِ أَوْلَى بِالْقَبُولِ أَمْ بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ مِنْهُ أَوْلَى؟

أَجَابَ: بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ مِنْهُ أَوْلَى بِالْقَبُولِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْخَانِيَّةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ بَاعَ شَيْئًا وَبَعْضُ أَقَارِبِهِ يَطَّلِعُ عَلَى الْبَيْعِ وَالْقَبْضِ

١٥٥٥ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ بَاعَ شَيْئًا، وَبَعْضُ أَقَارِبِهِ يَطَّلِعُ عَلَى بَيْعِهِ وَقَبْضِهِ، وَتَصَرَّفَ



المُشْتَرِي فِيهِ زَمَانًا، ثُمَّ ادَّعَى فِيهِ مِلْكًا، [ع ١٨٣، س ١٢٣٢، ك ١٢٠٠/١] هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَالَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا: إِذَا بَاعَ شَخْصٌ عَقَارًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ ثَوْبًا أَوْ نَحْوَ  
ذَلِكَ، وَقَبَضَهُ الْمُشْتَرِي وَتَصَرَّفَ فِيهِ تَصَرُّفَ الْمَلِكِ، وَبَعُضُ أَقَارِبِهِ مُطَّلِعٌ عَلَى ذَلِكَ،  
ثُمَّ ادَّعَاهُ أَوْ ادَّعَى بَعْضُهُ أَنَّهُ مِلْكُهُ، لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِقْرَارٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ مِلْكُ  
الْبَائِعِ؛ قَطْعًا لِلْأَطْمَاعِ الْفَاسِدَةِ، وَسَدًّا لِبَابِ التَّزْوِيرِ وَالتَّلْبِيسِ، وَبِهِ قَطَعَ كَثِيرٌ مِنْ  
أَصْحَابِ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَعَارَ شَيْئًا، ثُمَّ ادَّعَى الْمَلِكُ فِيهِ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ

١٥٥٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، رَحَلَ مِنْ قَرْيَتِهِ إِلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى عَنْ بَيْتٍ كَانَ هُوَ وَوَالِدُهُ  
يَسْكُنُهُ، فَاسْتَعَارَهُ رَجُلٌ مِنْ عَمِّ الرَّاحِلِ لِبَيْتِنَ فِيهِ، فَأَعَارَهُ، ثُمَّ رَجَعَ الرَّاحِلُ وَطَلَبَ  
السُّكْنَى فِي بَيْتِهِ، فَادَّعَاهُ الْمُسْتَعِيرُ أَنَّهُ مِلْكُهُ بِالْإِزْثِ عَنْ أَبِيهِ، فَهَلْ تَمْنَعُهُ الْإِسْتِعَارَةُ عَنْ  
هَذِهِ الدَّعْوَى وَتَرْفَعُ يَدَهُ عَنْهُ؟ وَتُعَادُ يَدُ الرَّاحِلِ عَلَيْهِ كَمَا كَانَتْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَمْنَعُهُ الْإِسْتِعَارَةُ عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَى فِيهِ، فَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ):  
الْإِسْتِعَارَةُ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ تَمْنَعُ مِنَ دَعْوَى الْمَلِكِ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ. انْتَهَى.  
وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٥٥٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ مِنْ شَقِيقَتِهِ حُلِيًّا لِحَاجَةٍ فِي نَفْسِهِ، وَحَلَفَ لَهَا  
بِمِينَا أَنَّهُ لَا يَبِيتُ عِنْدَهُ إِلَّا لَيْلَةً وَاحِدَةً، فَأَعَارَتْهُ، ثُمَّ طَلَبَتْ مِنْهُ اسْتِرْدَادَهُ فَادَّعَى مِلْكِيَّتَهُ  
لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ، هَلْ تَصِحُّ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

١٥٥٨ = وَيُسْتَرَدُّ مِنْهُ؟

١٥٥٧ ج = أَجَابَ: لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْإِسْتِعَارَةَ إِقْرَارًا بِالْمَلِكِ لَهَا، كَمَا

صَرَّحَ بِهِ فِي (الْعُدَّة، وَمُخْتَصَرِ أُصُولِ الزِّيَادَاتِ، وَنَوَادِرِ هِشَامِ) وَصَحَّحَهُ أَبُو اللَّيْثِ،  
فَلَا تُسْمَعُ لِنَفْسِهِ وَلَا لِمَوْكَلِّهِ أَوْ مُوَكَّلَتِهِ.

١٥٥٨ ج = وَيُسْتَرَدُّ مِنْهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عَلَمَاؤُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاضِعُ يَدِهِ عَلَى عَقَارِ سِتِّينَ سَنَةً،

ادَّعَى رَجُلَانِ حِصَّةً فِيهِ

١٥٥٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَاضِعُ يَدِهِ عَلَى عَقَارٍ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى سِتِّينَ سَنَةً، وَالْآنَ

يَدَّعِي رَجُلَانِ مِنْ أَقَارِبِهِ حِصَّةً فِي ذَلِكَ، وَالْحَالُ أَنَّهُمَا مُقِيمَانِ بِبِلْدَةِ الدَّعْوَى الْمُدَّةَ  
الْمَذْكُورَةَ وَلَا مَانِعَ لِهُمَا مِنَ الدَّعْوَى، فَهَلْ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُمَا لِوُرُودِ الْأَمْرِ السُّلْطَانِيِّ  
بِعَدَمِ سَمَاعِ كُلِّ دَعْوَى مَضَى عَلَيْهَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً أَمْ تُسْمَعُ؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُمَا وَالْحَالُ هَذِهِ، فَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ - لَا خِلَا الْكَوْنِ  
مِنْهُمْ - أَنَّ الْقَضَاءَ يَتَخَصَّصُ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْأَشْخَاصِ وَالْحَوَادِثِ، فَالسُّلْطَانُ إِذَا  
مَنَعَ عَنِ سَمَاعِ الدَّعْوَى بَعْدَ مُضِيِّ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً؛ امْتَنَعَ عَلَى الْقَضَاءِ سَمَاعِهَا، وَلَوْ  
قَضَوْا فِيهَا مَعَ ذَلِكَ لَا يَنْفُذُ؛ لِأَنَّهُمْ مَعَزُوْلُونَ عَنِ سَمَاعِهَا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنَازَعَا فِي مَحْدُودٍ فَادَّعَى أَحَدُهُمَا الْمَلِكَ عَنْ جَدِّهِ

١٥٦٠ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ تَنَازَعَا فِي مَحْدُودٍ، فَادَّعَى أَحَدُهُمَا - وَهُوَ ذُو يَدٍ - أَنَّ

جَدَّهُ لِأَبِيهِ مَلَكَهُ لِأَبِيهِ، وَسَلَّمَهُ لَهُ، وَأَنَّ أَبَاهُ مَاتَ وَتَرَكَهُ مِيرَاثًا لَهُ، وَادَّعَى الْآخَرَ وَهُوَ  
خَارِجٌ وَابْنُ خَالٍ لِلْآخِرِ: أَنَّ الْجَدَّ الْمَرْبُورَ وَقَفَّهُ عَلَى أَبْنَائِهِ وَبَنَاتِهِ وَأَوْلَادِهِمْ، وَأَنَّهُ  
يَسْتَحِقُّ مَعَهُ فِيهِ [س ٢٣٢ ب / ] كَذَا، وَبَيَّنَّ وَجْهَ الْإِسْتِحْقَاقِ بِمَوْتِ أُمِّهِ، وَمَعَ كُلِّ وَثِيقَةٍ  
بِمَا يَدَّعِيهِ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَاب: ذَكَرَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الثَّامِنِ فِي دَعْوَى الْخَارِجِ مَعَ ذِي الْيَدِ أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ الْهَبَةُ مَعَ [ع ١٨٣ب، ك ٢٠٠ب، ط ٤٩٩/] الْقَبْضِ، وَالصَّدَقَةُ مَعَ الْقَبْضِ فَهُوَ كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ شَرَاءَانِ، فَأَعْلَمَ ذَلِكَ أَوَّلًا، فَإِذَا عَلِمْتَهُ؛ فَأَعْلَمَ أَنَّ حُكْمَ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِذَا أَقَامَ كُلُّ مِنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ بَيْنَهُ، فَمَنْ كَانَ تَارِيخُ بَيْتِهِ أَسْبَقَ فَهُوَ الْأَحَقُّ، وَهَذَا إِذَا أَرَّخَا، فَإِنْ لَمْ يُؤَرَّخَا، أَوْ أَرَّخَ أَحَدُهُمَا لَا الْآخَرَ، فَهُوَ لِذِي الْيَدِ، هَذَا، وَأَمَّا مُجَرَّدُ الْوَثِيقَةِ فَلَا يُعْمَلُ بِهَا بِلَا بَيِّنَةٍ، وَالْعَبْرَةُ بِتَارِيخِ نَفْسِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ، وَهُوَ التَّمْلِيكُ وَالْوَقْفُ لَا بِكِتَابَةٍ صَكِّيهِمَا؛ إِذْ يُجُوزُ تَأْخِيرُ الْكِتَابَةِ عَنْهُ، وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مُفْرَدَاتِ مَسَائِلِ اخْتِلَافِ الرَّجُلَيْنِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ، وَقَدْ أَوْسَعْتَ فِيهِ عِلْمًاؤُنَا الْقَوْلَ فِي كُتُبِهِمْ، وَالتَّلَقِّي مِنْ وَاحِدٍ، وَأَحَدُ الْمُتَدَاعِيَيْنِ دَاخِلٌ وَالْآخَرُ خَارِجٌ هُوَ مَوْضِعُ الْمَسْأَلَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا، فَلْيَرَا جَعِ (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرُهُ مِنَ الْكُتُبِ الشَّهِيرَةِ، فَإِنَّ فِي بَعْضِهَا التَّضْرِيحَ بِهَا، وَفِي بَعْضِهَا مَا هُوَ فِي حُكْمِ التَّضْرِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**رَهْنٌ عِنْدَ آخَرَ شَيْئًا وَغَابَ الرَّاهِنُ، فَادَّعَتْ زَوْجَتُهُ أَنَّهُ مِلْكُهَا**

١٥٦١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، رَهْنٌ عِنْدَ آخَرَ مَقْعَدًا عَلَى دَرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ ثَمَنَ بُنٍّ، وَغَابَ الرَّاهِنُ، وَالْآنَ تَدَّعِي زَوْجَتُهُ أَنَّهُ مِلْكُهَا، وَأَنَّهُ رَهْنُهُ عِنْدَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا بِغَيْبَةِ زَوْجِهَا؛ إِذْ يُشْتَرَطُ فِي دَعْوَى الْمَرْهُونِ حَضْرَةُ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ وَفَاقًا، كَمَا نَقَلَهُ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**لَوْ ادَّعَى عَلَى الْمُشْتَرِي أَنَّ الْبَائِعَ أَجْرًا أَوْ رَهْنًا مِنْهُ**

**قَبْلَ الْبَيْعِ لَا تُسْمَعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْبَائِعِ**

١٥٦٢ = سُئِلَ فِي دَعْوَى الْعَقَارِ الْمَرْهُونِ، هَلْ يُشْتَرَطُ حَضْرَةُ الرَّاهِنِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُشْتَرَطُ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): وَفِي دَعْوَى الْمَرْهُونِ يُشْتَرَطُ حَضْرَةُ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ وَفَاقًا، وَفِيهِ رَامِزٌ لِ (الدَّخِيرَةِ وَالْفَتَاوَى الصَّغْرَى): بَاعَ مِنْهُ شَيْئًا، فَادَّعَى ثَالِثٌ أَنَّ الْبَائِعَ أَجَرَ مِنْهُ الْمَبِيعَ أَوْ رَهْنَهُ مِنْهُ قَبْلَ بَيْعِهِ؛ لَا يَصِيرُ الْمُشْتَرِي خَصْمًا، فَلَوْ حَضَرَ الْبَائِعُ فَبَرَّهَنْ عَلَيْهِ الْمُدَّعِي الْآنَ تُقْبَلُ بَيَّتُهُ، ثُمَّ رَمَزَ لِ (الْفَتَاوَى الظَّهِيرِيَّةِ) بِمَا يُخَالِفُهُ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْخَانِيَّةِ) بِنَظِيرِهِ، فَبَعْضُ أَثْبَتَ فِي الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافَ الرَّوَائِيَيْنِ، وَبَعْضُ حَمَلَ الْأَوَّلَ عَلَى سَهْوِ الْكَاتِبِ، وَمَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ إِلَى عَدَمِ سَمَاعِ الْبَيِّنَةِ بِغَيْبَةِ الرَّاهِنِ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ قَدْ وَقَعَ فِيهَا اضْطِرَابٌ، وَاخْتِلَافٌ جَوَابٍ، وَقَدْ وَافَقَ قَاضِي خَانَ الْإِمَامِ الْخَصَّافِ فِي (حِيلِهِ) وَقَاضِي خَانَ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ قَاسِمٌ فِي (التَّصْحِيحِ)، فَلْيُعْتَمَدْ هَذَا التَّحْرِيرُ، فَإِنَّهُ مَعَ اخْتِصَارِهِ لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٥٦٣ = سُئِلَ فِي سَاحَةِ مُتَّصِلَةِ بِالطَّرِيقِ الْعَامِّ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ بَرٍّ، اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ بَعْضًا<sup>(١)</sup> مُعَيَّنًا مِنْهَا مِنْ نَازِرِهِ لِلْبِنَاءِ فِيهَا، فَمَنَعَهُ أَهْلُ الطَّرِيقِ مُدَّعِينَ أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الطَّرِيقِ، فَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ أَنَّهَا وَقْفٌ عَلَى الْبَرِّ الْمَذْكُورِ لَدَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ، وَحَكَمَ بِجَرَيَانِهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ دَعْوَى صَاحِبِهَا وَشَهَادَةِ مُسْتَقِيمَةٍ، هَلْ يَنْفُذُ حُكْمُهُ حَيْثُ صَدَرَ عَلَى وَجْهِهِ الْمُعْتَبَرِ شَرْعًا أَمْ لَا؟ [س ٢٣٣، ١١٨٤٤/١]

أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْفُذُ حُكْمُهُ وَتُجْعَلُ وَقْفًا، وَلَوْ أَنَّ شُهُودًا شَهِدُوا أَنَّهَا مِنَ الطَّرِيقِ وَشَهِدَ آخَرُونَ أَنَّهَا وَقْفٌ، فَالشَّهَادَةُ الْقَائِمَةُ عَلَى الْوَقْفِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَخْصُ، قَالَ فِي (الْفَتَاوَى الْعَتَابِيَّةِ): وَلَوْ شَهِدُوا عَلَى بُقْعَةٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْمَسْجِدِ: أَنَّهَا مِنْهُ، وَشَهِدَ آخَرُونَ: أَنَّهَا مِنَ الطَّرِيقِ، فَالْمَسْجِدُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَخْصُ، وَيُجْعَلُ ذَلِكَ مَسْجِدًا. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ك، س: بَعْضُهَا.

تُقْبَلُ بَيْنَتُهَا عَلَى الزِّيَادَةِ إِذَا اخْتَلَفَتْ

مَعَ زَوْجِهَا فِي مِقْدَارِ الْمَهْرِ

١٥٦٤ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ اخْتَلَفَتْ مَعَ زَوْجِهَا حَالَ قِيَامِ النِّكَاحِ [ك/١٢٠١ /] وَبَعْدَ الدُّخُولِ فِي مِقْدَارِ الْمَهْرِ وَلَهَا بَيِّنَةٌ، هَلْ تُقْبَلُ بَيْنَتُهَا عَلَى الزِّيَادَةِ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ حَكَمَ لِأَوْلِيَاءِ الْعَمَدِ بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ بِإِقْرَارِ

الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ

١٥٦٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، ادَّعَى بِالْوَكَاةِ عَنْ أَحَدِ أَوْلِيَاءِ دَمِ عَمَدٍ لَدَى نَائِبِ حُكْمٍ مَقْلِدٍ؛ لِيَحْكُمَ بِالصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ: أَنَّهُمْ قَتَلُوا أَبَا الْمُوَكَّلِ تَعَدِّيًّا، فَأَنْكَرُوا فَأَقَامَ شَاهِدًا عَلَى إِقْرَارِ مُعَيَّنِينَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُمَا قَتَلَاهُ بِضَرْبَتِي سَكِّينٍ، ثُمَّ أَحْضَرَ شَاهِدًا آخَرَ شَهِدَ بِمِثْلِهِ، فَأَلْزَمَ النَّائِبُ الْمَذْكُورُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِمَا بِدَيْتِهِ ظَانًّا أَنَّهَا مُوجِبُ الْقَتْلِ الْمَذْكُورِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِهِمَا مَعَ إِبَائِهِمَا لَهَا، فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا الْإِلْزَامُ أَمْ لَا يَصِحُّ؛ لِكَوْنِهِ خَطَأً مُخَالَفًا لِإِجْمَاعِ الْمَذْهَبِ صَادِرًا مِنْ قَيْدِ لَهُ الْحُكْمُ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ هَذَا الْإِلْزَامُ، لِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَ أَيْمَتِنَا الْأَعْلَامِ فِي بَابِ مَا يَنْفُذُ مِنَ الْأَحْكَامِ، بِأَنَّ الْقَضَاءَ يَتَخَصَّصُ بِالْحَوَادِثِ وَالزَّمَانِ وَالْأَشْخَاصِ وَالْمَكَانِ، وَمِنْهُ التَّخْصِصُ بِمَذْهَبِ كَمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ، فَيَكُونُ الْقَاضِي مَعْرُوفًا وَلَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا عَدَاهُ، فَلَا يُصَادَفُ مَحَلَّ قَضَائِهِ، إِذَا هُوَ (خَالَفَ مَا خَصَّصَهُ) <sup>(١)</sup> بِهِ مِنْ وَلَاهٍ، وَلَا شُبْهَةً أَنْ مَا حَكَمَ بِهِ النَّائِبُ الْمَذْكُورُ مُخَالَفًا لِإِجْمَاعِ الْمَذْهَبِ، وَلَيْسَ مُوَافِقًا

(١) في ك: مخالف ما خصص. وفي س (خالف ما خصص).

لِقَوْلٍ صَحِيحٍ فِيهِ، وَلَا مَهْجُورٍ مَعَ تَصْرِيحِهِمْ قَاطِبَةً؛ بِأَنَّ الْحُكْمَ الصَّادِرَ بِمُخَالَفَةِ الْمَذْهَبِ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ جَاهِلًا بِهِ، وَلَيْسَ لَهُ بِمَذْهَبٍ غَيْرِ نَافِذٍ، فَانظُرْ لِمَا فِي (الْوَلَوَالِجِيَّةِ، وَالتَّارِخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا، يَظْهَرُ لَكَ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِ الْأَمْرِ فِيهِ وَاضِحًا لِمَنْ شَمَّ رَائِحَةَ الْفِقْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا بُدَّ لِصِحَّةِ دَعْوَى سَلَمٍ مِنْ بَيَانِ شَرَائِطِهِ

١٥٦٦ = سُئِلَ فِي صَكِّ حَاصِلُهُ: ادَّعَى زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو أَنَّهُ أَسْلَمَهُ فِي ثَلَاثِ وَخَمْسِينَ جَرَّةً زَيْتًا نَابُلُسِيَّةً، وَطَالَبَهُ بِهِ فَأَنْكَرَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ كَفَلَ بَكْرًا عِنْدَهُ فِي الزَّيْتِ الْمُدَّعَى، وَأَنَّ [ط ٥٠، س ٢٣٣، ب ١٨٤٤] بَكْرًا دَفَعَهُ جَمِيعَةً لَهُ، فَاعْتَرَفَ زَيْدٌ بِوُضُوعِ الْبُغْضِ وَأَنْكَرَ الْبُغْضَ، فَطَلَبَ مِنْ عَمْرٍو إِثْبَاتَ ذَلِكَ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَا بَيِّنَةَ لَهُ، فَأَلْزَمَ بِبَيِّنَةِ الزَّيْتِ وَبِالرُّجُوعِ عَلَى بَكْرٍ، فَهَلْ هَذَا الْإِلْزَامُ صَحِيحٌ وَيُكْتَفَى فِي دَعْوَى السَّلَمِ بِمَا ذَكَرَ أَمْ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِ شُرُوطِهِ؟

١٥٦٧ = وَلِعَدَمِ ثُبُوتِ الْمُدَّعَى، وَهُوَ أَصَالَةُ عَمْرٍو فِيهِ مَعَ عَدَمِ تَصَدِيقِ زَيْدٍ لَهُ عَلَى الْكِفَالَةِ، وَلِكَوْنِ زَيْدٍ هُوَ الْمُكَلَّفُ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى السَّلَمِ؛ لِأَنَّهُ مُدَّعٍ لَا عَمْرٍو؛ لِأَنَّهُ مُدَّعَى عَلَيْهِ وَلَمْ يَذْكُرْ، هَلِ الْكِفَالَةُ بِإِذْنِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لِيَتَرْتَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ وَعَدْمُهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الزَّيْتِ الْوَاصِلَ أَنَّهُ مِنْ عَمْرٍو أَوْ مِنْ بَكْرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الدَّعْوَى رَأْسَ مَالِ السَّلَمِ مَا هُوَ وَمَا مِقْدَارُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ ظَاهِرٌ لِمِثْلِكُمْ؟

١٥٦٦ ج = أَجَابَ: الْإِلْزَامُ الْمَذْكُورُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِعَدَمِ شَرَائِطِ صِحَّةِ دَعْوَى السَّلَمِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الْفَضْلِ السَّادِسِ: وَيُذَكَّرُ فِي السَّلَمِ بَيَانُ شَرَائِطِهِ مِنْ إِعْلَامِ جِنْسِ رَأْسِ الْمَالِ وَغَيْرِهِ، وَيُذَكَّرُ نَوْعُهُ وَصِفَتُهُ وَقَدْرُهُ بِالْوَزْنِ لَوْ وَزْنِيًّا، وَانْتِقَادُهُ فِي الْمَجْلِسِ حَتَّى يَصِحَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ،

وَلَا يُكْتَفَى بِقَوْلِهِ: بِسَبَبِ سَلَمٍ صَحِيحٍ شَرْعِيٍّ، عَلَى الْمُخْتَارِ؛ إِذْ لِلْسَّلَمِ شَرَائِطُ كَثِيرَةٌ لَا يَقِفُ عَلَيْهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ. وَمِثْلُهُ فِي (الْبَرَازِيَّةِ، وَالْخُلَاصَةِ) [ك ٢٠١ ب / ] وَعَبْرَهُمَا مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَلَمْ يُذْكَرْ فِي الصَّكِّ الْمَذْكَورِ رَأْسُ الْمَالِ، وَكَانَ الْوَاجِبُ طَلَبَ الْبَيِّنَةِ مِنْ مُدَّعِي السَّلَمِ عَلَى عَمْرٍو أَصَالَةً؛ إِذْ اعْتَرَفَهُ بِالْكَفَالَةِ، وَذَلِكَ غَيْرُ الْمُدَّعَى.

١٥٦٧ ج = إِذِ الْمُدَّعَى الْأَصَالَةَ عَلَيْهِ لَا الْكَفَالَةَ لَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَيْهَا، وَلَا بُدَّ فِي الْإِقْرَارِ مِنَ التَّصَدِيقِ، وَذَكَرَ (فِيهِ) <sup>(١)</sup> الرَّجُوعَ عَلَى بَكْرٍ وَلَمْ يَثْبُتْ إِذْنُهُ، بَلْ وَلَمْ يَثْبُتْ أَصْلُ الْكَفَالَةِ، فَكَيْفَ يُحْكَمُ لَهُ بِرُجُوعِهِ عَلَيْهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَلَمْ يُذْكَرْ مَحَلُّ بَيَانِ الْإِيْفَاءِ وَلَا بُدَّ مِنْهُ لِصِحَّةِ الدَّعْوَى تَحَرُّرًا عَنِ النَّزَاعِ، كَمَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَكْثَرَ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا لِصِحَّةِ الدَّعْوَى الْمَذْكَورَةِ غَيْرُ مَذْكَورٍ، فَلَا تَصِحُّ، وَإِذَا لَمْ تَصِحَّ لَا يَصِحُّ الْإِلْزَامُ الْمَذْكَورُ؛ لِأَنَّهُ مُتَرَتَّبٌ عَلَيْهَا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْوَدِيعَةَ وَحَلَفَ ثُمَّ  
أَقَامَ الْمُدَّعَى بَيِّنَةً لَا يُعْزِّرُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

١٥٦٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ دَرَاهِمَ وَدِيعَةً وَقَطْنَا بِقَشْرِهِ وَمَحْلُوجًا، فَأَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَحَلَفَ، فَبَرَّهَنَ الْمُدَّعَى عَلَى دَعْوَاهُ، هَلْ يَظْهَرُ كَذِبُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَيُعْزَّرُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْفَتْوَى عَلَى عَدَمِ تَعْزِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ كَذِبُهُ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ حُجَّةٌ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالسَّرَائِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الْقَوْلُ لِرَبِّ الْمَنْزِلِ فِي الْقَطِيفَةِ الَّتِي عَلَى عُنُقِ الْكَنَاسِ

١٥٦٩ = سُئِلَ فِي مَصْبَغَةٍ بِهَا خَوَابِي مُلْتَصِقَةٌ بِأَرْضِهَا بِالْوَقْفِ، اخْتَلَفَ الْمُسْتَأْجِرُ مَعَ نَاطِرِهَا فِيهَا، يَدَّعِي الْمُسْتَأْجِرُ أَنَّهَا مِلْكُهُ وَبِنَاؤُهُ، وَالنَّاطِرُ يُنْكِرُ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ النَّاطِرِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا شُبْهَةَ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ النَّاطِرِ، لَا قَوْلَ الْمُسْتَأْجِرِ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْكَنَاسِ بِالْأَوْلَى، وَهِيَ: كَنَاسٌ فِي مَنْزِلِ رَجُلٍ وَعَلَى عُنُقِهِ قَطِيفَةٌ يَقُولُ الَّذِي هِيَ عَلَى عُنُقِهِ هِيَ لِي، وَادَّعَاهَا صَاحِبُ الْمَنْزِلِ؛ فَهِيَ لِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ، فَمَا بَالُكَ بِالْمُتَّصِلِ بِأَرْضِ الْوَقْفِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لَا يُقْبَلُ اسْتِثْنَاءُ الدَّعْوَى بَعْدَ الْحُكْمِ

١٥٧٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، ادَّعَى بِالْوَكَاةِ عَنْ زَوْجَتِهِ عَلَى آخِرِ أَنَّ الْمَحْدُودَ الْفُلَانِيَّ الَّذِي بِيَدِكَ مِلْكٌ مُوَكَّلْتِي بِالْإِزْثِ عَنْ أَبِيهَا الْمُشْتَرِي لَهُ، وَأَنَّ أَبَاهَا [س ٢٣٣ ب /] اشْتَرَاهُ مِنْ وَصِيِّكَ حَالَ صِغَرِكَ، فَأَجَابَ أَنَّ الشَّرَاءَ كَانَ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ وَلَمْ يَنْتُدْ، فَأَنْكَرَ الْوَكِيلُ الْغَبْنَ بِنَوْعِيهِ، فَطَلَبَ الْقَاضِي مِنْ مُدَّعِيهِ الْبَيِّنَةَ فَأَقَامَهَا بِوَجْهِهِ، فَحَكَّمَ الْقَاضِي بِفَسْخِ الْبَيْعِ لِذَلِكَ، فَهَلْ إِذَا ادَّعَى الْوَكِيلُ مُسْتَأْنِئًا لَهَا عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا، وَلَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ؛ إِذْ مِنَ الْمُصَرَّحِ بِهِ عَدَمُ جَوَازِ اسْتِثْنَاءِ الدَّعْوَى بَعْدَ انْفِصَالِهَا عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ بِحُكْمِ الْقَاضِي، وَغَايَةُ أَمْرِهِ أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ كَانَ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَقَدْ صَرَّحُوا عِنْدَ تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ فِي ذَلِكَ أَنَّ بَيِّنَةَ الْغَبْنِ أَوْلَى بِالْقَبُولِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ الْعِلْمِ بِهِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي اسْتِثْنَائِهَا ثَانِيًا، فَلَا يَجُوزُ سَمَاعُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



لَا يُعْمَلُ بِمَكْتُوبِ الْوَقْفِ الَّذِي عَلَيْهِ خُطُوطُ الْقُضَاةِ الْمَاضِينَ

١٥٧١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ بِمَالٍ، وَأَخْضَرَ لَهُ تَذْكَرَةً بِخَطِّهِ، وَخَتَمَهُ بِهِ، هَلْ يُقْضَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٥٧٢ = وَإِذَا طَلَبَ يَمِينُهُ عَلَى الْخَطِّ وَالْخَتْمِ يَخْلِفُ أَمْ لَا؟

١٥٧١ ج = أَجَابَ: لَا يُقْضَى بِالْخَطِّ وَالْخَتْمِ وَلَا يَخْلِفُ عَلَيْهِمَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ

فِي (الْحَانِيَّةِ).

١٥٧٢ ج = وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى الْخَطِّ، وَلَا يُعْمَلُ بِهِ، فَلَا يُعْمَلُ بِمَكْتُوبِ

الْوَقْفِ الَّذِي عَلَيْهِ [ط ٥١، ك ٢٠٢، ع ١١٨٥ / ] خُطُوطُ الْقُضَاةِ الْمَاضِينَ، لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَا يُقْضَى إِلَّا بِالْحُجَّةِ وَهِيَ: (أ) الْبَيِّنَةُ. (ب) أَوْ الْإِقْرَارُ. (ج) أَوْ النُّكُولُ، كَمَا فِي إِقْرَارِ (الْحَانِيَّةِ) نَقَلَهُ فِي (الْأَشْبَاهِ).

وَفِيهَا: لَوْ أَخْضَرَ الْمُدَّعِي خَطَّ إِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَا يَخْلِفُ أَنَّهُ مَا كَتَبَ وَإِنَّمَا يَخْلِفُ عَلَى أَصْلِ الْمَالِ، كَمَا فِي قَضَاءِ (الْحَانِيَّةِ). اهـ. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْخَطَّ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالْقَلَمِ أَوْ بِالطَّابِعِ الَّذِي هُوَ الْخَتْمُ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ لَهُ مَمَرٌّ فِي كَرَمٍ، اخْتَلَفَ مَعَ صَاحِبِهِ فِي مِقْدَارِهِ

يُجْعَلُ بِقَدْرِ الْبَابِ الْأَعْظَمِ لِلْكَرَمِ

١٥٧٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ مَمَرٌّ فِي كَرَمٍ آخَرَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ مَعَهُ فِي قَدْرِهِ، قَرَبُ

الْكَرَمِ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ ذِرَاعًا أَوْ ذِرَاعَيْنِ، وَصَاحِبُ الْمَمَرِّ يَطْلُبُ مِقْدَارَ مَا يَسَعُ دَوَابَّهُ الْمُوقَرَّةَ بِأَحْمَالِهِ دُخُولًا وَخُرُوجًا، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يُحْكَمُ لِصَاحِبِ الْمَمَرِّ بِمِقْدَارِ الْبَابِ الْأَعْظَمِ لِلْكَرَمِ، فَقَدْ نَصَّوْا عَلَى

أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ طَرِيقٌ فِي دَارِ رَجُلٍ، فَأَرَادَ صَاحِبُ الدَّارِ أَنْ يَبْنِي فِي سَاحَةِ الدَّارِ مَا يَنْقَطِعُ بِهِ طَرِيقُهُ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ فِي سَاحَةِ الدَّارِ عَرْضَ بَابِ الدَّارِ الْأَعْظَمِ، فَكَذَا نَقُولُ فِي رَجُلٍ لَهُ طَرِيقٌ فِي كَرَمِ رَجُلٍ، أَرَادَ صَاحِبُ الْكَرَمِ أَنْ يَغْرِسَ فِي أَرْضِ الْكَرَمِ مَا يَنْقَطِعُ بِهِ طَرِيقُهُ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ لَهُ فِي الْأَرْضِ عَرْضَ بَابِ الْكَرَمِ الْأَعْظَمِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي الدَّارِ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْكَرَمِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى ذِي فِقْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### جَهَّزَتْ ابْنَتَهَا بِجَهَازٍ ثُمَّ مَاتَتْ، فَادَّعَى وَرَثَتُهَا الْعَارِيَّةُ، فَالْمَدَارُ عَلَى الْعُرْفِ

١٥٧٤ = سئل في أمٍّ جَهَّزَتْ ابْنَتَهَا بِجَهَازٍ وَدَفَعَتْهُ لَهَا، ثُمَّ مَاتَتِ الْأُمُّ، فَادَّعَى بَقِيَّةُ [س ٢٣٣ ب /] وَرَثَتُهَا عَلَى الْبِنْتِ بِالْجَهَازِ أَنَّهُ عَارِيَّةٌ، وَادَّعَتْ هِيَ أَنَّهُ مِلْكٌ، وَالْأُمُّ مِمَّنْ تَدْفَعُ ذَلِكَ مِلْكَاً لَا عَارِيَّةً، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا أَمْ قَوْلُ بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ؟

أَجَابَ: الْمُخْتَارُ لِلْفَتَاوَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْعُرْفُ مُسْتَمِرًّا أَنَّ الْأُمَّ تَدْفَعُ ذَلِكَ الْجَهَازَ مِلْكَاً لَا عَارِيَّةً، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُ بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ أَنَّهُ عَارِيَّةٌ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبِنْتِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدٌ لَهَا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَالْمَنْظُورُ إِلَيْهِ الْعُرْفُ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ادَّعَتِ الْأُمُّ شَيْئاً مِنْ أَعْيَانِ تَرِكَةِ ابْنَتِهَا أَنَّهُ عَارِيَّةٌ فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجِ

١٥٧٥ = سئل في رَجُلٍ، مَاتَتْ زَوْجَتُهُ عَنْ أَسْبَابٍ لَهَا مُتَّصِرَّةً فِيهَا، وَتَدَّعَى أُمَّهَا فِي بَعْضِهَا أَنَّهَا لَهَا كَانَتْ دَفَعَتْهُ عَارِيَّةً، وَالزَّوْجُ يُنْكِرُ كَوْنَ ذَلِكَ لِلْأُمِّ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ بَيِّنَةٌ؟

١٥٧٦ = وَعَلَى الْأُمِّ الْبَيْتَةِ أُمَّ عَلَى الْعَكْسِ؟

١٥٧٥ ج = أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ بِيَمِينِهِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ.

١٥٧٦ ج = وَالْبَيْتَةُ عَلَى الْأُمِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْقَوْلُ لِلزَّوْجِ فِي تَرْكَةِ الزَّوْجَةِ

١٥٧٧ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ، مَاتَتْ بِبَيْتِهَا، فَتَقَلَّتْ مَا فِي بَيْتِ زَوْجِهَا مِنَ الْمَصَاغِ وَالْأَمْتَعَةِ؛ مُدْعِيَةٌ أَنَّهَا كَانَتْ عَارِيَةً عِنْدَهَا، وَبَاعَتْ شَيْئًا مِنْ تَرْكَتِهَا بِغَيْبَتِهِ، وَدَفَنْتْ مَعَهَا مِنَ الْمَصَاغِ وَالْأَمْتَعَةِ فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ فِي أَنَّهَا تَرَكَتْهُ مُطْلَقًا، وَفِي أَنَّهَا مِلْكُهُ فِيمَا يَصْلُحُ لَهُ خَاصَّةً، وَفِيمَا هُوَ مُشْتَرِكُ الصَّلَاحِيَّةِ، وَفِيمَا هُوَ خَاصٌّ بِالنِّسَاءِ فِي أَنَّهُ تَرَكَتْهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَنْفَذُ بَيْعَهَا فِي حِصَّةِ الزَّوْجِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَتَضْمَنُ حِصَّةَ الزَّوْجِ فِيمَا دَفَنْتَهُ مَعَهَا مِنْهَا إِنْ تَلَفَتْ بِهِ، وَإِلَّا يُنْبَسُ عَلَيْهَا بِطَلْبِهِ لِحَقِّهِ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ فِي الْجَنَائِزِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٥٧٨ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ، مَاتَتْ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا الَّذِي بِهِ أَسْبَابُهَا، فَهَجَمَتْ أُمَّهَا وَضَرَّتْ أُمَّهَا [ع ١٨٥، ب، ك ٢٠٢ ب /] عَلَى الْبَيْتِ، وَنَقَلَتْ جَمِيعَ مَا فِيهِ، وَسَلَمَتْهُ لِأَخِيهَا لِأَبِيهَا، وَطَلَبَ الزَّوْجُ مِنْهُ مَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنْ أَسْبَابِهَا الْمَذْكُورَةِ، فَادَّعَى الْأَخُ أَنَّهَا كَانَتْ عَارِيَةً بِيَدِهَا، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ مِلْكُ زَوْجَتِهِ؛ إِذْ أَقْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمَلِكِ وَضَعُ الْيَدِ، وَقَدْ وَجَدَ وَضَعُ يَدِهَا عَلَيْهَا، وَالْيَمِينُ عَلَى الزَّوْجِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ؛ بَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لِمُدْعِيَّتِهَا، وَالْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرَادَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَاضِيًا، وَأَرَادَ الْمُدَّعَى غَيْرَهُ

١٥٧٩ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ كَانَ فِي الْبَلَدَةِ قَاضِيَانِ، فَوَقَعَتِ الْخُصُومَةُ بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ، فَالْمُدَّعَى يُرِيدُ أَنْ يُخَاصِمَهُ إِلَى قَاضٍ مِنْهُمَا، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ يُرِيدُ الْآخَرَ، فَلِمَنْ يَكُونُ الْخِيَارُ؟

أَجَابَ: الْخِيَارُ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ شَامِلٌ لِمَا إِذَا أَرَادَ الْمُدَّعَى قَاضِي مَحَلَّةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَأَرَادَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَاضِي مَحَلَّةِ الْمُدَّعَى، وَأَمَّا إِذَا تَعَدَّدَ الْقَضَاءُ فِي الْمَذَاهِبِ [س ١٢٣٥، ط ٥٢/] الْأَرْبَعَةَ وَكَثُرُوا، كَمَا فِي الْقَاهِرَةِ، فَأَرَادَ الْمُدَّعَى شَافِعِيًّا مَثَلًا، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَالِكِيًّا مَثَلًا، وَلَمْ يَكُونَا مِنْ مَحَلَّتَيْهِمَا، فَإِنَّ الْخِيَارَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَبِهِ أَفْتِيْتُ مِرَارًا. انْتَهَى كَلَامُ (الْبَحْرِ).

أَقُولُ: وَقَدْ أَفْتِيْتُ بِهِ أَيْضًا مِرَارًا كَثِيرَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ بَنَى الْمُسْتَأْجِرُ فِي حَمَامٍ الْوَقْفَ بِالْإِذْنِ

١٥٨٠ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا بَنَى مُسْتَأْجِرٌ حَمَامٍ وَقَفٍ مِنْ مَالِهِ بِنَاءً بِإِذْنِ نَائِبِ الْحُكْمِ؛ لِيَحْسِبَ مَا أَنْفَقَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ، وَاخْتَلَفَ مَعَ نَاطِرِهِ فِي مِقْدَارِ ذَلِكَ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ أَمْ قَوْلُ النَّاطِرِ؟

١٥٨١ = وَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ النَّاطِرِ هَلْ يَكُونُ مَعَ الْيَمِينِ أَمْ بِغَيْرِ يَمِينٍ؟

١٥٨٠ ج = أَجَابَ: لَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُسْتَأْجِرِ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعَى بِذَلِكَ دَيْنًا عَلَى الْوَقْفِ.

١٥٨١ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُ النَّاطِرِ بِلَا يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ خَصِمٌ فِي حَقِّ سَمَاعِ الْبَيِّنَةِ لَا فِي

حَقَّ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ إِفْرَارَهُ عَلَى الْوَقْفِ لَا يَصِحُّ، وَإِذَا كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ مُدْعِيًا لَا يُعْمَلُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ مَا لَمْ يُنَوِّزْهَا بِالْبَيِّنَةِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مُسْتَأْجِرٌ أَبْرَزَ حُجَّةً مُشْتَمَلَةً عَلَى الْإِذْنِ بِالْبِنَاءِ

١٥٨٢ = سُئِلَ فِي مُسْتَأْجِرِ حَمَامٍ أَبْرَزَ حُجَّةً مُشْتَمَلَةً عَلَى الْإِذْنِ بِالْبِنَاءِ وَتُبُوتهِ، وَحَكَمَ الْقَاضِي بِهِ، وَبَرَّهَنَ عَلَى الْحُكْمِ الْمُسْتَوْفِي لِشَرَائِطِهِ شَرْعًا، هَلْ يُعْمَلُ بِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ نَظْمًا:

بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَى بِغَيْرِ بَيَانٍ	لَا يُدْفَعُ الْمَطْلُوبُ مِنْ إِنْسَانٍ
فَإِذَا أَتَى الْبُرْهَانَ يُدْفَعُ لِلدِّي	* قَدْ نُورَتْ دَعْوَاهُ بِالْبُرْهَانِ
وَحَدِيثُ سَيِّدِنَا بِهَذَا نَاطِقٌ	يَرْوِيهِ عَنْهُ كُلُّ ذِي عِرْفَانٍ
فِيهِ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ وَغَيْرِهِ	إِذْ ذَاكَ قَاعِدَةٌ مِنَ الْأَرْكَانِ
قَدْ قَالَهُ الرَّمْلِيُّ خَيْرُ الدِّينِ لَا	حُرِمَتْ أَمَانِيهِ مِنَ الْإِحْسَانِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اِخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: أَعْطَيْتُهُ لَكَ بِثَمَنِ، وَقَالَتْ: هِبَةٌ

١٥٨٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، دَفَعَ لِزَوْجَتِهِ قَمِيصًا وَإِزَارًا وَمِنْشَفَتَيْنِ، ثُمَّ حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مُخَاصَمَةٌ، فَقَالَ: مَا أَعْطَيْتُكَ إِلَّا بِثَمَنِ، وَقَالَتْ: بَلْ أَعْطَيْتَنِي هِبَةً. هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا أَمْ قَوْلُهُ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهَا لَا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي الضَّمَانَ عَلَيْهَا، وَهِيَ تُنْكِرُهُ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

(١) فِي س، ك: تُنْكِرُ.

دَفَعَ لِأَخْرَدَرَاهِمَ، فَقَالَ الدَّافِعُ:

هِيَ قَرْضٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: هِبَةٌ

١٥٨٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَدَرَاهِمَ عَشْرَ قَرِشًا، ثُمَّ ادَّعَى الْمَدْفُوعُ لَهُ أَنَّهَا هِبَةٌ، وَالدَّافِعُ أَنَّهَا قَرْضٌ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الدَّافِعِ أَمْ قَوْلُ الْمَدْفُوعِ لَهُ؟  
أَجَابَ: الْقَوْلُ لِلْمَمْلُوكِ فِي ذَلِكَ بِيَمِينِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ لِأَخْرَثُورًا فَأَنْكَرَ الشَّرَاءَ وَادَّعَى الْهِبَةَ

١٥٨٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَاعَ أَخْرَثُورًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَسَلَّمَهُ لَهُ، ثُمَّ طَالَبَهُ بِثَمَنِهِ، فَأَنْكَرَ شِرَاءَهُ، وَادَّعَى أَنَّهُ وَهَبَهُ لَهُ، وَأَنْكَرَ هِبَتَهُ، وَطَلَبَ رَدَّهُ [ع ١٨٦، س ٢٣٥ ب /] عَلَيْهِ بَعِيْنِهِ أَوْ دَفَعَ ثَمَنِهِ، فَامْتَنَعَ عَنْ رَدِّهِ عَلَيْهِ ثُمَّ مَاتَ عِنْدَهُ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ أَنَّهُ مَا وَهَبَهُ لَهُ، أَوْ قَوْلُ مُدَّعِي الْهِبَةِ بِيَمِينِهِ؟

أَجَابَ: بِمَنْعِهِ الثُّورَ عَنْ مَالِكِهِ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ إِنْ لَمْ يُثْبِتْ بَيْعَهُ لَهُ بِالثَّمَنِ الَّذِي ادَّعَاهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَثْبِتَ بَيْعَهُ لَهُ؛ فَلَهُ الثَّمَنُ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيْئَةُ، وَلِمُدَّعِي الْهِبَةِ عَلَى مُدَّعِي الْبَيْعِ الْيَمِينُ؛ لِإِنْكَارِهِ أَمْرًا لَوْ أَقْرَبَهُ لَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَيْهَا، وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً عَلَى مَا ادَّعَى، فَبَيِّنَةُ الْبَائِعِ مُقَدَّمَةٌ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ أَقْوَى لِكَوْنِهِ أَسْرَعَ نَفَاذًا مِنَ الْهِبَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَالْبَيْعُ يَصِحُّ بِدُونِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَرْيَةٌ عَلَيْهَا نَوَائِبُ سُلْطَانِيَّةٍ شَهِدَ

بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ بِالْدَّفْعِ لِمَنْ يَتَنَاوَلُهَا

١٥٨٦ = سُئِلَ فِي أَهْلِ قَرْيَةٍ عَلَيْهَا عَوَارِضُ سُلْطَانِيَّةٍ يَدَّعِي بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي دَفْعِهَا لِمَنْ يَتَنَاوَلُهَا [ك ١٢٠٣ /] وَيَشْهَدُ الْآخَرُ، أَسْمَعُ شُرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَاب: إِنْ جَاءُوا مَعًا وَشَهِدُوا؛ فَالشَّهَادَةُ بَاطِلَةٌ لِلتَّهْمَةِ، صَرَّحَ بِهِ الزَّيْلَعِيُّ، قَالَ: لِأَنَّهْمَا إِذَا جَاءَا مَعًا كَانَ ذَلِكَ بِمَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ، فَتَفَاحَشُ التَّهْمَةُ فُتْرُدُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**شَابُّ أَمْرَدٍ كَرِهَ خِدْمَةَ مَنْ هُوَ فِي خِدْمَتِهِ لِمَعْنَى يَعْلَمُهُ مِنْهُ**

١٥٨٧ = سُئِلَ فِي شَابِّ أَمْرَدٍ، كَرِهَ خِدْمَةَ مَنْ هُوَ فِي خِدْمَتِهِ لِمَعْنَى هُوَ أَعْلَمُ بِشَأْنِهِ وَحَقِيقَتِهِ، فَخَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ فَاتَّهَمَهُ أَنَّهُ عَمَدَ إِلَى سَبِيَّتِهِ، وَكَسَرَهُ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ وَأَخَذَ مِنْهُ كَذًا: مَبْلَغًا<sup>(١)</sup> سَمَاءً، وَقَامَتْ أَمَارَةٌ عَلَيْهِ بِأَنَّ غَرَضَهُ بِذَلِكَ اسْتِبْقَاؤُهُ وَاسْتِقْرَارُهُ فِي يَدِهِ عَلَى مَا يَتَوَخَّاهُ، هَلْ يَسْمَعُ الْقَاضِي وَالْحَالُ هَذِهِ عَلَيْهِ دَعْوَاهُ وَيَقْبَلُ شَهَادَةَ مَنْ هُوَ مُتَقَيِّدٌ بِخِدْمَتِهِ، وَأَكْلُهُ وَشُرْبُهُ مِنْ طَعَامِهِ وَمَرَقَتِهِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِحُبِّ الْعِلْمَانِ، الْجَوَابَ وَلَكُمْ فَسِيحُ الْجِنَانِ.

أَجَاب: قَدْ سَبَقَ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي السُّعُودِ الْعِمَادِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مِثْلِ ذَلِكَ فَتَوَى؛ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْقَاضِي سَمَاعُ مِثْلِ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ مُعَلَّلًا بِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْحِيلَةِ مَعَهُودٌ فِيمَا بَيْنَ الْفَجْرَةِ، وَاخْتِلَافَاتِهِمْ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ مُشْتَهَرَةٌ، وَمِنْ لَفْظِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: لَا بُدَّ لِلْحُكَّامِ أَنْ لَا يُضْغُوا إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الدَّعَاوَى، بَلْ يُعَزِّرُوا الْمُدَّعِيَّ، وَيَحْجِزُوهُ عَنِ التَّعَرُّضِ لِمِثْلِ ذَلِكَ [ط ٥٣/]. الْعَمْرُ الْمُنْخَدِعُ، وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْمَرْحُومُ مَوْلَانَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمْرَتَاشِيِّ صَاحِبُ (تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ)<sup>(٢)</sup> لِانْتِشَارِ ذَلِكَ فِي غَالِبِ الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ فُرُوعٌ ذُكِرَتْ فِي بَابِ الدَّعْوَى تَتَعَلَّقُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمُدَّعِيِّ وَحَالِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَيَزِيدُ ذَلِكَ قُبْحًا وَبُعْدًا شَهَادَةَ مَنْ بَعَثَاهُ يَتَعَسَّى، وَبِغَدَاهُ يَتَغَدَّى، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَا يَكُونُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: الْمَبْلَغُ، وَفِي ك: بِمَبْلَغِ.

(٢) فِي ع، ك: التَّنْوِيرِ.

امْرَأَةً وَقَفَ أَبُوهَا أَمَاكِنَ، ثُمَّ ادَّعَتْ أَنْ بَعْضَهَا وَقَفَ أُمَّهَا

١٥٨٨ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ، وَقَفَ أَبُوهَا أَمَاكِنَ عَلَى أَوْلَادِهِ الَّتِي هِيَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ، وَمَاتَ الْوَاقِفُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ وَلِزُومِهِ، فَادَّعَتْ بَعْدَ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً أَنْ بَعْضَ الْمَوْقُوفِ مِلْكُ أُمَّهَا، وَأَنَّ وَقْفَهُ لَمْ يُصَادِفْ مَحَلًّا، وَهِيَ تُشَاهِدُ التَّصَرُّفَ فِي الْأَمَاكِنِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى مَا شَرَطَ أَبُوهَا الْوَاقِفُ وَتَقْبِضُ مَا يَخْصُصُهَا مِنَ الْوَقْفِ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا بَعْدَ مُضِيِّ هَذِهِ الْمُدَّةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ لِأُمُورٍ، مِنْهَا: عِلْمُهَا بِوَقْفِ أَبِيهَا الْأَمَاكِنِ الَّتِي تَدَّعِيهَا، وَتَنَاوُلُهَا<sup>(١)</sup> مَا يَخْصُصُهَا مِنَ الْوَقْفِ بِشَرْطِ [١٨٦٤ ب، س ١٢٣٦ / أ] الْوَاقِفِ، وَتَرْكُهَا الْمُنَازَعَةَ فِي ذَلِكَ، وَلِمَنْعِ حَضْرَةِ السُّلْطَانِ نَصْرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ سَمَاعِ مَا يَمْضِي عَلَيْهِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَإِنَّ مَنَعَهُ لِلْقَضَاءِ عَنْ سَمَاعِهَا يُلْحِقُهُمْ بِالرَّعِيَّةِ فِي مَنَعِهِمْ مِنَ الْقَضَاءِ فِي الْحَادِثَةِ الْمُتَّصِفَةِ بِهَذِهِ الْمُدَّةِ، فَتَمْنَعُ شَرْعًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَرِثَةً اقْتَسَمُوا غَلَّةَ كَرَمٍ، ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمْ أَنَّهُ مَلَكَهُ لَهُ أَبُوهُ

١٥٨٩ = سُئِلَ فِي وَرِثَةٍ، اقْتَسَمُوا غَلَّةَ كَرَمٍ، ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمْ الْكَرَمَ أَنَّ وَالِدَهُ مَلَكَهُ لَهُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ وَسَلَّمَهُ لَهُ، فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتُقْبَلُ بَيْنَتُهُ؟

١٥٩٠ = وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ اقْتِسَامُ الْغَلَّةِ؟

١٥٨٩ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتُقْبَلُ بَيْنَتُهُ.

١٥٩٠ ج = وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ اقْتِسَامُ الْغَلَّةِ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ الْغَلَّةُ مُشْرَكَةً بَيْنَهُمْ

وَالْكَرَمُ لِأَحَدِهِمْ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالتَّارُخَانِيَّةِ، وَمَجْمَعِ الْفَتَاوَى) نَقْلًا عَنِ الْقَاضِي الْإِمَامِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، [ك ٢٠٣ ب / أ] قَالَ فِي

(١) فِي ك: وَتَنَاوُل.



(الْخُلَاصَةُ): لَوْ ادَّعَى شَجْرًا، فَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: سَاوَمْنِي ثَمْرَتَهُ أَوْ اشْتَرِ مِنِّي. لَا يَكُونُ دَفْعًا؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الشَّجَرُ لَهُ وَالثَّمْرَةُ لِغَيْرِهِ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مُحْتَسِبٌ عَلَى قَرْيَةٍ يَدَّعِي الَّذِي قَاطَعَهُ

### عَلَى احْتِسَابِهَا بِمَالٍ مَعْلُومٍ عَلَيْهِ

١٥٩١ = سُئِلَ فِي مُحْتَسِبٍ عَلَى قَرْيَةٍ، يَدَّعِي الَّذِي قَاطَعَهُ عَلَى احْتِسَابِهَا بِمَالٍ مَعْلُومٍ عَلَيْهِ، بَعْدَ أَنْ تَمَّ حَوْلُ الْمُقَاطَعَةِ، وَوَلِيَّ غَيْرِهِ ثُمَّ غَابَ حَوْلًا، فَادَّعَى عَلَيْهِ مَا لَا مُنْكَسِرًا عَلَيْهِ مِمَّا عَيْنَهُ، وَهُوَ يُنْكَرُ وَيَقُولُ: مَا لَكَ عَلَيَّ شَيْءٌ. هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

١٥٩٢ = وَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُحْتَسِبِ الْمُقَاطِعِ وَلَا يَلْزَمُهُ يَمِينٌ؟

١٥٩١ ج = أَجَابَ: لَا تَسْمَعُ دَعْوَى الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ بِمَا يَدَّعِيهِ عَلَيْهِ (مِنْ مَالٍ) <sup>(١)</sup> مَكْشُورٍ؛ لِأَنَّ الْمُقَاطَعَةَ عَلَى الْإِحْتِسَابِ لَا تَجُوزُ بِإِجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ وَالْأَصْحَابِ، قَالَ فِي (الْبَزَازِيَّةِ) فِي السَّابِعِ مِنْ كِتَابِ الْفَاطِظِ تَكُونُ إِسْلَامًا أَوْ كُفْرًا أَوْ خَطَأً بَعْدَ أَنْ قَدَّمَ فَرَعًا تَقْشَعِرُ مِنْ سَمَاعِهِ الْأَبْدَانُ: وَعَلَى هَذَا إِذَا أَخَذَ أَحَدُ الْمَكْسِ أَوْ الصَّرَائِبِ مُقَاطَعَةً، فَقَالُوا: مُبَارَكٌ بَادُ. وَوَقَعَتْ بِسَرَايِ الْجَدِيدَةِ وَاقِعَةٌ؛ وَهِيَ أَنْ وَاحِدًا قَاطَعَ عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ (احْتِسَابًا بِهَا) <sup>(٢)</sup> أَعْنِي الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَضَرَبُوا عَلَى بَابِهِ طُبُولَاتٍ وَبُوقَاتٍ، وَنَادَوْا: مُبَارَكٌ بَادُ؛ لِمُقَاطَعَتِهِ الْإِحْتِسَابَ، وَكَانَ إِمَامَ الْجَامِعِ، فَامْتَنَعْنَا عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ، حَتَّى عَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ الْإِسْلَامَ أَخَذًا مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. اهـ.

(١) فِي ع: بِمَالٍ.

(٢) فِي النِّسْخِ: احْتِسَابًا بِهَا. وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْبَحْرِ الرَّائِقِ (٥ / ١٣٤).

وَقَدْ اِنْعَقَدَ الْاِجْمَاعُ عَلَى حُرْمَةِ ذَلِكَ، فَكَيْفَ تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ وَالْاِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ.

١٥٩٢ ج = وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ مَنْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ الْمَالُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُحْتَسِبِ؛ لِأَنَّهُ الْمُنْكَرُ، وَالْمَأْخُودُ مِنْهُ الْمَالُ الْمُدَّعِي، وَأَمَّا الْمُقَاتِعُ الْمَذْكُورُ فَلَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ بِاِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ تَعَدَّى عَلَى فَرَسِهِ وَرَكِبَهَا

١٥٩٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ تَعَدَّى عَلَى فَرَسِهِ وَرَكِبَهَا فِي الْمَرْعَى وَهَلَكَتْ، فَأَجَابَ [س ٢٣٦ ب، ع ١١٨٧ أ، ط ٥٤ /] أَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ عَلَيْهَا وَلَمْ يَرْكَبَهَا، وَإِنَّمَا رَأَاهَا فِي الْمَرْعَى، وَأَرَادَ أَنْ يَرْكَبَهَا لِحَاجَةِ عَرَضَتْ لَهُ، فَلَمْ يَرَ فِيهَا صِلَاحًا لِرُكُوبِهِ، فَهَلْ جَوَابُهُ هَذَا يُوجِبُ الضَّمَانَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هَذَا الْجَوَابُ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ؛ إِذِ الرَّؤْيِيُّ وَالْإِرَادَةُ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يُعْتَبَرَانِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ ثَبَتَ عَلَيْهِ بِاعْتِرَافِهِ أَنَّهُ تَعَدَّى عَلَى فَرَسِ فُلَانٍ

١٥٩٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ثَبَتَ عَلَيْهِ اعْتِرَافٌ؛ بِأَنَّهُ تَعَدَّى عَلَى فَرَسِ فُلَانٍ لِمُدَّعٍ وَرَكِبَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَالزَّمَهُ الْقَاضِي بِضَمَانٍ قِيَمَتِهَا هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقَرَّرِ فِي مِقْدَارِ قِيَمَتِهَا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا؟

١٥٩٥ = وَعَلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ الْبَيِّنَةُ عَلَى دَعْوَاهُ الزِّيَادَةَ أَمْ لَا؟

١٥٩٤ ج = أَجَابَ: الْقَوْلُ فِي (مِقْدَارِ الْقِيَمَةِ)<sup>(٢)</sup> قَوْلُ الْمُتَعَدِّي بِيَمِينِهِ.

(١) فِي ك: لَا يُعْتَبَرُ. وَفِي س (لَا تُعْتَبَرُ).

(٢) فِي ع، ك: الْقَدْرُ.

١٥٩٥ ج = وَعَلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الزِّيَادَةِ الَّتِي يَدَّعِيهَا، وَهَذَا بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَنَى فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ وَهُوَ سَاكِتٌ

١٥٩٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَنَى فِي أَرْضٍ يَزْعُمُ شَخْصٌ أَنَّهَا مِلْكُهُ، وَهُوَ سَاكِتٌ، فَهَلْ

إِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا مِلْكُهُ يَكُونُ الْبِنَاءُ لِلْبَانِي أَمْ سُكُوتُهُ يَكُونُ إِذْنًا، وَيَكُونُ الْبِنَاءُ لِلْمَالِكِ؟

أَجَابَ: لَا يُنْسَبُ لِسَاكِتٍ قَوْلٌ، إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا، فَالْبِنَاءُ لِلْبَانِي،

وَلِلْمَالِكِ الرَّفْعُ إِلَّا أَنْ يَضُرَّ بِالْأَرْضِ؛ فَلَهُ تَمَلُّكُهُ بِقِيَمَتِهِ مَقْلُوعًا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

### امْرَأَةٌ سَافَرَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَانْتَقَلَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا

١٥٩٧ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ سَافَرَ عَنْهَا زَوْجُهَا فِرَارًا مِنْ تَفَقُّتِهَا فِي (عَامِ سَنَةٍ) (١)

فَخَافَتْ الْهَلَاكَ، فَانْتَقَلَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا وَتَرَكَتْ بِنْتًا صَغِيرَةً فَطِيْمَةً لَهَا مِنْهُ عِنْدَ أَهْلِهِ

وَمَاتَتْ، فَادَّعَى عَلَى أَهْلِهَا أَنْكُمْ فَرَّقْتُمْ بَيْنَ زَوْجَتِي وَبِنْتِهَا، وَمَاتَتْ بِسَبَبِ ذَلِكَ،

فَعَلَيْكُمْ دِيَّتُهَا، هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ [ك، ١٢٠ / ١] بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِمَالٍ ثُمَّ بَعَدَهُ

ادَّعَى أَنْ بَعْضَهُ قَرْضٌ وَبَعْضُهُ رِبًا

١٥٩٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِمَالٍ وَأَشْهَدَ بِذَلِكَ، ثُمَّ بَعَدَ الْإِفْرَارِ

ادَّعَى أَنْ بَعْضَ هَذَا الْمَالِ قَرْضٌ وَبَعْضُهُ رِبًا عَلَيْهِ، هَلْ إِذَا أَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ تُقْبَلُ

أَمْ لَا؟

(١) لعله يقصد عام جذب وقحط.

١٥٩٩ = وَإِذَا لَمْ تَقُمْ الْبَيِّنَةَ، هَلْ يَحْلِفُ الْمُقَرَّرُ لَهُ أَمْ لَا؟

١٥٩٨ ج = أَجَابَ: نَعَمْ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ وَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ، وَلَا يَمْنَعُهُ الْإِفْرَارُ السَّابِقُ كَمَا فِي (الْأَشْبَاهِ) نَقْلًا عَنِ (الْقِنِيَةِ) حَتَّى قَالَ: وَقَدْ أَفْتَيْتُ آخِذًا مِنَ الْأَوْلَى بِأَنَّ الشُّهُودَ إِذَا شَهِدُوا بِأَنَّ الْبَعْضَ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ فَعَلٌ مُوَاطَأَةٌ وَحِيلَةٌ تُقْبَلُ. انْتَهَى.

١٥٩٩ ج = وَحَيْثُ فَقَدَ مُدَّعِي الرَّبَا الْبَيِّنَةَ؛ فَعَلَى الطَّالِبِ الْيَمِينُ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى عَلَيْهِ فِعْلًا لَوْ أَقْرَبَهُ لَزِمَهُ، فَإِذَا أَنْكَرَ يَحْلِفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَنَازَعُ خَارِجٍ وَذَوِيهِ فِي بَقْرَةٍ

١٦٠٠ = سُئِلَ فِي بَقْرَةٍ، تَنَازَعَ فِيهَا خَارِجٌ وَذُو يَدٍ، كُلُّ يَدَّعِي الشَّرَاءَ، فَهَلْ إِذَا أَرَخَا، وَتَارِيخُ ذِي الْيَدِ أَسْبَقُ تَرْجُحُ بَيِّنَتِهِ، أَمْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ الْمُتَأَخَّرَةِ التَّارِيخِ؟  
أَجَابَ: يُعْمَلُ بِالْأَسْبَقِ تَارِيخًا وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ ادَّعَى أَنَّ فُلَانًا الْمُتَوَفَى وَالِدُهُ وَأَنَّهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ

١٦٠١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى لَدَى قَاضٍ أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانٍ الْمُتَوَفَى بِمَكَانٍ كَذَا بِتَارِيخٍ كَذَا وَالِدُهُ، وَأَنَّهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ، وَشَهِدَ عَدْلَانِ بِذَلِكَ، وَحَكَمَ بِنَسَبِهِ (١) لَدَى خَصْمٍ بِطَرِيقِهِ الشَّرْعِيِّ، [س ١٢٣٧ /] فَادَّعَى الْإِبْنُ لَدَى قَاضٍ آخَرَ عَلَى مَنْ بِيَدِهِ شَيْءٌ مِنَ التَّرِكَةِ ذَلِكَ، فَأَنْكَرَ نَسَبَهُ، فَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ شَهِدَا أَنَّ قَاضِي بَلَدٍ كَذَا أَشْهَدَنَا عَلَى حُكْمِهِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ ابْنُ فُلَانٍ، وَوَارِثُهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ، فَهَلْ يُقْبَلُ ذَلِكَ وَيُجْعَلُ وَارِثًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُقْبَلُ ذَلِكَ وَيُجْعَلُ وَارِثًا، فَفِي (جَامِعِ النُّصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ: لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ وَارِثُ فُلَانٍ الْمَيِّتِ، وَشَهِدَا أَنَّ قَاضِي بَلَدٍ كَذَا أَشْهَدَنَا عَلَى حُكْمِهِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ

(١) فِي ط: بَيِّنَتِهِ، وَفِي ك: بَيِّنَةٌ.

وَارِثُ فُلَانٍ الْمَيِّتِ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ يُجْعَلُ وَارِثًا، وَقَدْ ذَكَرُوا مِثْلَ هَذَا فِيمَا لَوْ شَهِدَا  
أَنَّ قَاضِيًا مِنَ الْقُضَاةِ أَشْهَدَنَا أَنَّهُ قَضَى لِهَذَا عَلَى هَذَا بِالْأَلْفِ، أَوْ بِحَقِّ مِنَ الْحُقُوقِ،  
أَوْ قَالَا: نَشْهَدُ أَنَّ قَاضِيًا مِنَ الْقُضَاةِ حَكَمَ لَهُ عَلَيْهِ بِهِ، أَوْ [ع ١٨٧ ب /] نَشْهَدُ أَنَّ قَاضِي  
الْكُوفَةِ فَعَلَهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَعِنْدَ تَسْمِيَةِ الْقَاضِيِ وَذَكَرِ نَسَبِهِ لَا خِلَافَ فِي قَبُولِ مِثْلِ  
ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ ادَّعَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ بِمَهْرِهَا الْمُعَجَّلِ وَفَقَرَهُ ظَاهِرٌ

١٦٠٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ بِمَهْرِهَا الْمُعَجَّلِ، وَهُوَ مُقَرَّبٌ بِهِ وَفَقَرَهُ  
ظَاهِرٌ، وَطَلَبَتْهُ فَاثْتَمَعَ لِذَلِكَ، هَلْ لِلْقَاضِيِ أَنْ يَسْأَلَ مِنْ جِيرَانِهِ عَنْ عُسْرَتِهِ عَاجِلًا  
وَيُخْلِي سَبِيلَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لِلْقَاضِيِ ذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ، كَمَا نَقَلَهُ الطَّرْسُوسِيُّ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ)  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَقْرَةٌ بَاعَهَا لِإِنْسَانٍ فَادَّعَاهَا آخَرُ

١٦٠٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَاعَ بَقْرَةً لِإِنْسَانٍ، فَادَّعَاهَا آخَرُ، فَأَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيْنَهُ عَلَى  
الْمُدَّعِي أَنَّهُ بَاعَهَا لِبَائِعِهِ، هَلْ تُقْبَلُ بَيْنَتُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ بَيْنَةُ الْمُشْتَرِي عَلَى أَنَّهُ بَاعَ الْمُدَّعِي لِبَائِعِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَحَلُّ قُسْمٍ بَيْنَ وَرَثَةٍ فَادَّعَى رَجُلٌ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِحِصَّةٍ

١٦٠٤ = سُئِلَ فِي مَحَلَّةٍ قُسِّمَتْ بَيْنَ وَرَثَةٍ، فَادَّعَى رَجُلٌ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِحِصَّةٍ  
شَائِعَةٍ فِيهَا عَيْتُهَا، وَأَقَامَ بَيْنَهُ وَالْآخَرَ غَائِبٌ، هَلْ يَنْفُذُ الْحُكْمُ فِيمَا فِي يَدِ الْغَائِبِ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَنْفُذُ فِيمَا فِي يَدِ الْغَائِبِ، وَإِنَّمَا يَنْفُذُ عَلَى الْحَاضِرِ فِيمَا فِي يَدِهِ، كَمَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الرَّابِعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ

أَنَّهَا لَمْ تَقْبِضْ مَهْرَهَا الْمُعَجَّلَ

١٦٠٥ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ، ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ أَنَّهَا لَمْ تَقْبِضْ مَهْرَهَا الَّذِي شَرِطَ تَعَجِيلَهُ لَهَا، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا أَوْ دَعْوَى مَنْ يَقُومُ مَقَامَهَا فِي ذَلِكَ، وَيُقْضَى لَهَا بِهِ أَمْ لَا يُقْضَى لَهَا بِهِ، [ك، ٢٠٤، ب، ط، ٥٥، س، ٢٣٧، ب /] حَيْثُ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا؟  
أَجَابَ: حَيْثُ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا فِيمَا شَرِطَ تَعَجِيلَهُ عَلَى الْمُفْتِي بِهِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ ادَّعَى عَلَى آخِرِ شَاةٍ وَأَنَّهُ غَضِبَهَا

١٦٠٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخِرِ شَاةٍ، وَأَنَّهَا فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ غَضِبٌ، فَادَّعَى الْإِيدَاعَ، هَلْ تَنْدَفِعُ دَعْوَى الْمُدَّعِي أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَنْدَفِعُ الدَّعْوَى فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، وَإِنْ أَقَامَ ذُو الْيَدِ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْإِيدَاعِ فِي الصَّحِيحِ، كَمَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ اشْتَرَى ثُلْثِي فَرَسٍ، فَادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّ لَهَا رُبْعَهَا

١٦٠٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخِرِ ثُلْثِي فَرَسٍ وَتَسَلَّمَهَا مِنْهُ، فَادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّ لَهَا رُبْعًا فِيهَا، وَصَدَّقَتْهُ عَلَى أَنَّ الثُّلْثَيْنِ شِرَاءٌ مِنَ الْبَائِعِ الْمَذْكُورِ، فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا عَلَى الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورِ بِغَيْبَةِ الْبَائِعِ أَمْ لَا تُسْمَعُ؟ إِلَّا عَلَى الْبَائِعِ، وَلَا يَكُونُ الْمُشْتَرِي خَصْمًا؟

أَجَاب: لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهَا عَلَى الْمُشْتَرِي حَيْثُ صَدَّقْتَهُ عَلَى الشَّرَاءِ الْمَذْكُورِ أَوْ كَذَّبْتَهُ، وَأَقَامَ بُرْهَانًا عَلَى ذَلِكَ؛ إِذِ الْمُشْتَرِي لَيْسَ بِخَصْمٍ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِكَوْنِهِ مُوَدِّعًا فِي الْقَدْرِ الْمُدَّعَى عَنِ الْغَائِبِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ فِي قِيَامِ بَعْضِ أَهْلِ الْحَقِّ عَنِ الْبَعْضِ فِي الدَّعْوَى وَالْخُصُومَةِ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حِصَانٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ لِأَحَدِهِمَا الرُّبْعُ وَلِلْآخَرِ بَاقِيهِ

١٦٠٨ = سُئِلَ فِي حِصَانِ بَيْنَ اثْنَيْنِ، لِأَحَدِهِمَا الرُّبْعُ وَلِلْآخَرِ الْبَاقِي، بَاعَ صَاحِبُ الْبَاقِي جَمِيعَهُ لِرَجُلٍ بغيرِ إِذْنِ الْآخَرِ، وَمَاتَ عِنْدَهُ وَلَمْ يُجْزِ صَاحِبُ الرُّبْعِ بَيْعَهُ، وَأَرَادَ تَضْمِينَ الشَّرِيكَ الْبَائِعِ، وَيَقُولُ: قِيمَتُهُ كَذَا، وَالْبَائِعُ يَقُولُ: كَذَا، بِإِنْقِصِ الْقَوْلِ فِي الْقِيمَةِ قَوْلَ مَنْ مِنْهُمَا؟

أَجَاب: الْقَوْلُ فِي الْقِيمَةِ قَوْلُ الْبَائِعِ بِيَمِينِهِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْآخَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ تَلَقَّى بَيْتًا عَنْ أَبِيهِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ مُدَّةً، ثُمَّ ادَّعَاهُ جَمَاعَةٌ

١٦٠٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَلَقَّى بَيْتًا عَنْ وَالِدِهِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ، كَمَا كَانَ وَالِدُهُ مِنْ غَيْرِ مُنَازَعٍ وَلَا مُدَافِعٍ مُدَّةً تَنُوفٌ عَنْ خَمْسِينَ سَنَةً، وَالْآنَ بَرَزَ جَمَاعَةٌ يَدَّعُونَ أَنَّ الْبَيْتَ [١١٨٨ع/١] لِجَدِّهِمُ الْأَعْلَى، فَهَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُمْ مَعَ إِطْلَاعِهِمْ عَلَى التَّصَرُّفِ الْمَذْكُورِ وَإِطْلَاعِ آبَائِهِمْ وَعَدَمِ مَانِعٍ يَمْنَعُهُمْ مِنَ الدَّعْوَى؟

أَجَاب: لَا تَسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى، فَقَدْ قَالَ فِي (فَتَاوَى الْوَلَوَاجِي) (١): رَجُلٌ تَصَرَّفَ زَمَانًا فِي أَرْضٍ، وَرَجُلٌ آخَرُ رَأَى الْأَرْضَ وَالتَّصَرُّفَ وَلَمْ يَدَّعِ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ؛ لَمْ تَسْمَعْ بَعْدَ ذَلِكَ دَعْوَى وَلَدِهِ، فَتَتْرِكُ عَلَى يَدِ الْمُتَصَرِّفِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ شَاهِدٌ. اهـ. هَذَا مَعَ مَا فِي سَمَاعِهَا مِنْ فَتْحِ بَابِ التَّرْوِيرِ وَالتَّلْيِيسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ادَّعَى وَلَادَةَ الدَّابَّةِ فِي مَلِكٍ بَائِعٍ بَائِعِهِ

١٦١٠ = سُئِلَ فِي وَاضِعٍ يَدٍ، ادَّعَى وَلَادَةَ الدَّابَّةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا فِي مَلِكٍ بَائِعٍ بَائِعِهِ، فَهَلْ يَنْدَفِعُ الْخَارِجُ الَّذِي يَدَّعِي الْمَلِكَ الْمُطْلَقَ إِذَا أَقَامَ كُلُّ بَيْنَةٍ عَلَى مُدَّعَاهُ؟  
 أَجَابَ: بَيْنَةُ ذِي الْيَدِ مُقَدَّمَةٌ؛ لِأَنَّهُ خَصِمٌ عَمَّنْ يَتَلَقَى الْمَلِكَ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى الْغَاصِبِ

### وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُدَّعَى فِي يَدِهِ

١٦١١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ؛ أَنَّهُ غَضِبَ مِنْهُ جَمَلًا قِيمَتُهُ كَذَا، فَأَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَحَلَفَ، هَلْ تُسْمَعُ بَيْنَتُهُ بَعْدَ الْحَلْفِ أَمْ لَا؟

١٦١٢ = وَهَلْ تُقْبَلُ هَذِهِ الدَّعْوَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْجَمَلُ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

١٦١١ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، تَصِحُّ الدَّعْوَى عَلَى الْغَاصِبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُدَّعَى فِي يَدِهِ، حَيْثُ أَرَادَ تَضْمِينَهُ بِغَضَبٍ.

١٦١٢ ج = وَلَا يَمْنَعُ يَمِينُهُ قَبُولَ الْبَيْنَةِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ادَّعَى كُلُّ مَنْ الْخَارِجِ وَذِي الْيَدِ الْمَلِكَ الْمُطْلَقَ

١٦١٣ = سُئِلَ فِي ذِي يَدٍ وَخَارِجٍ تَنَازَعَا فِي جَمَلٍ، كُلُّ يَدَّعِي الْمَلِكَ الْمُطْلَقَ وَتَارِيخُهُمَا سَوَاءٌ، فَمَنْ مِنْهُمَا الْمُقَدَّمُ بَيْنَتُهُ؟

أَجَابَ: بَيْنَةُ الْخَارِجِ مُقَدَّمَةٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ دَعْوَى الْمَلِكِ بِسَبَبِ الشَّرَاءِ وَأَحَدُهُمَا ذُو يَدٍ وَالْآخَرُ خَارِجٌ، فَالْخَارِجُ مُقَدَّمٌ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك ١٢٠٥ / ]



ادَّعى الغاصبُ أَنَّهُ نِتَاجُ بَقَرَتِهِ

وَدُو الْيَدِ أَنَّهُ نِتَاجُ بَقَرَةٍ بَائِعِهِ

١٦١٤ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ غَصَبَ ثَوْرًا مُدَّعِيًا أَنَّهُ نِتَاجُ بَقَرَتِهِ، وَدُو الْيَدِ أَنَّهُ نِتَاجُ بَقَرَةٍ بَائِعِهِ، إِذَا أَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ عَلَى دَعْوَاهُ، مِنْ الْمَقْبُولِ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ؟

أَجَابَ: الْمَقْبُولُ بَيِّنَةٌ مُدَّعِي النَّتَاجِ [س٢٣٨/١] مِنْ بَقَرَةٍ بَائِعِهِ السَّابِقَةِ يَدُهُ عَلَيْهِ، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ، وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعى ذُو الْيَدِ الشَّرَاءَ وَالْخَارِجَ الْمَلِكَ الْمُطْلَقَ

١٦١٥ = سُئِلَ فِي ذِي يَدٍ وَخَارِجٍ تَنَازَعَا فِي بَقَرَةٍ، ذُو الْيَدِ يَدَّعِي شِرَاءً، وَالْخَارِجُ يَدَّعِي مِلْكًا مُطْلَقًا، وَبَرَّهَنَ عَلَيْهِمَا، وَحُكِمَ لَهُ بِهَا وَسَلَّمَهَا لَهُ، فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَى ذِي الْيَدِ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مِلْكٍ مُطْلَقٍ أَوْ بِسَبَبِ غَيْرِ الشَّرَاءِ؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ ضَاعَ لَهُ جَمَلٌ مَقْصُوصٌ

١٦١٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ضَاعَ لَهُ جَمَلٌ مَقْصُوصٌ بِهِ وَسْمٌ، وَغَابَ عَنْهُ أَيَّامًا وَنَبَتَ الشَّعْرُ عَلَيْهِ، فَسَمِعَ أَنَّهُ بِالْمَحَلِّ الْفُلَانِيِّ فَمَضَى إِلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَاهُ اشْتَبَهَ بِنَبَاتِ الشَّعْرِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا هُوَ جَمَلِي فِي غَيْرِ مَحَلِّ النَّزَاعِ، ثُمَّ تَبَيَّنَهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ جَمَلُهُ، هَلْ إِذَا ادَّعَاهُ وَأَقَامَ عَلَيْهِ عَدْلَيْنِ شَهَدَا لَهُ بِهِ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: فِي الْمَسْأَلَةِ لِلْأَصْحَابِ كَلَامٌ حَاصِلُهُ اخْتِلَافٌ وَاضْطِرَابٌ، وَيَنْبَغِي التَّفْصِيلُ فَيُقَالُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَعْوَى وَنَزَاعٌ وَأَقْرَأَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ، ثُمَّ ادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ؛ تُقْبَلُ، وَإِنْ كَانَ حَالُ الدَّعْوَى وَالنَّزَاعِ لَا تُقْبَلُ، وَبِذَلِكَ [ط٥٦، ع١٨٨٤ب/١] وَفَقَّ فِي

(جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ) بِقَوْلِهِ: وَيَلُوحُ لِي أَنَّ الْخِلَافَ وَقَعَ فِيمَا لَوْ أَفَرَّ الْمُدَّعِي قَبْلَ النَّزَاعِ، وَأَمَّا لَوْ قَالَه مَعَ وُجُودِ النَّزَاعِ؛ يَنْبَغِي أَنْ تَبْطُلَ دَعْوَاهُ؛ وَفَاقًا عَلَى عَكْسِ ذِي الْيَدِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَا وَرَدَ عَلَى الْخَاطِرِ الْفَاتِرِ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْمَرَامِ عَلَى حَسَبِ مَا اقْتَضَاهُ الْوَقْتُ وَالْمَقَامُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُلْهِمِ الصَّوَابِ، وَمُسَهِّلِ الصَّعَابِ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ كَانَتْ تَتَنَاوَلُ قَدْرًا مَعْلُومًا

فَقَالَتْ: تَلَقَّيْتُهُ عَنِ ابْنِ ابْنِ الْوَاقِفِ

١٦١٧ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ، كَانَتْ تَتَنَاوَلُ قَدْرًا مَعْلُومًا مِنْ وَقْفِ جَدِّهَا مُدَّةَ سِنِينَ،

سُئِلَتْ مِنْ أَيْنَ التَّلَقَّى؟ فَقَالَتْ: مِنْ جَدَّتِي، ثُمَّ سُئِلَتْ ثَانِيًا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: تَلَقَّيْتُهُ عَنِ ابْنِ ابْنِ الْوَاقِفِ، وَأَقَامَتْ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً، هَلْ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهَا وَلَا يُعَدُّ (١) هَذَا تَنَاقُضًا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ بَيِّنَتُهَا وَلَا يُعَدُّ هَذَا تَنَاقُضًا مِنْهَا، فَفِي (الْبَزَارِيَّةِ): مِنَ التَّنَاقُضِ

يَعْنِي فِيمَا يَجْرِي فِيهِ الْخَفَاءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ غَصَبَ مِنْ

كَرْمِهِ وَقَرَأَ مِنَ الْعِنَبِ أَوْ الْحَطَبِ

١٦١٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، اشْتَرَى عِنَبَ كَرْمٍ مِمَّنْ هُوَ وَاضِعٌ يَدَهُ عَلَى الْكَرْمِ بِثَمَنِ

مَعْلُومٍ، فَادَّعَى شَخْصٌ بَعْدَ مُضِيِّ سَنَةٍ عَلَى مُشْتَرِي الْعِنَبِ أَنَّ الْكَرْمَ كَرْمُهُ كَانَ اشْتَرَاهُ مِنْ بَائِعِ الْعِنَبِ، وَأَنَّ الْعِنَبَ نَزَلَ (٢) كَرْمُهُ، وَيُطَالِبُهُ بِثَمَنِ الْعِنَبِ وَأَظْهَرَ حُجَّةً شَاهِدَةً لَهُ؛ بِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ، فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ الْمَذْكُورَةُ عَلَى مُشْتَرِي الْعِنَبِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ دَعْوَى مَسْمُوعَةٌ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؛ إِذْ طَلَبَهُ الثَّمَنَ إِجَارَةً ضِمْنًا

وَهِيَ كَالْوَكَالَةِ السَّابِقَةِ، وَالطَّلَبُ فِيهَا لِمُبَاشِرِ الْبَيْعِ؛ لِتَعَلُّقِ الْحُقُوقِ بِهِ دُونَ الْمَالِكِ،

(٢) فِي ك: تَرْكَةٌ. وَفِي س (تَرْك).

(١) فِي ع: يَكُونُ.

وَالْمَالِكُ يَتَّبِعُ الْبَائِعَ، فَإِذَا اتَّبَعَهُ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَعْتَرِفَ لَهُ بِالْمِلْكِيَّةِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ مَا قَبَضَهُ إِلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يُنْكِرَ، فَيَكُونُ الْبُرْهَانُ عَلَى الْمُدَّعِي [س ٢٣٨ ب، ك ٢٠٥ ب، ع ١١٨٩ /] وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، أَمَّا بُرْهَانُ الْأَوَّلِ؛ فَقَدْ صَرَّحَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَأَكْثَرَ كُتُبِ الْمَذْهَبِ؛ بِأَنْ طَلَبَ الثَّمَنَ وَدَفَعَهُ وَقَبَضَهُ إِجَازَةً لِبَيْعِ الْفُضُولِيِّ، وَأَمَّا بُرْهَانُ الثَّانِي فَلَمَّا فِيهِ وَفِي أَكْثَرَ كُتُبِ الْمَذْهَبِ؛ بِأَنْ إِجَازَةَ اللَّاحِقَةَ كَالْوَكَالَةِ السَّابِقَةَ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلَمَّا فِي أَكْثَرَ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ مِنْ أَنَّ الْمُطَالِبَةَ بِالثَّمَنِ لِمُبَاشِرِ الْعَقْدِ لَا لِلْمَالِكِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ: لَوْ أَرَادَ الْمَالِكُ أَخَذَ ثَمَنِهِ مِنَ الْمُشْتَرِي؛ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، إِلَّا إِذَا ادَّعَى أَنَّ الْفُضُولِيَّ وَكَلَّهُ بِقَبْضِ ثَمَنِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى إِيْمَانٍ بِالْمَذْهَبِ، هَذَا وَلَوْ لَمْ يَطْلُبِ الثَّمَنَ وَطَلَبَ تَضْمِينَهُ الْعِنَبَ ابْتِدَاءً؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ وَزْنِ الْعِنَبِ الْمُدَّعَى وَبَيَانِ نَوْعِ الْعِنَبِ؛ لِكَوْنِهِ مِثْلِيًّا، وَبَيَانِ ذَلِكَ فِي الْمِثْلِيِّ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الدَّعْوَى، قَالَ فِي (جَوَاهِرِ الْفُتَاوَى): رَجُلٌ ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ غَصَبَ مِنْ كَرَمِهِ وَقَرَأَ مِنَ الْأَعْنَابِ وَقَطَعَ مِنْ أَشْجَارِهِ كَذَا وَقَرَأَ مِنَ الْحَطَبِ قِيمَتَهُ كَذَا فَاسْتَهْلَكَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ هَذِهِ الدَّعْوَى بِهَذَا الْقَدْرِ، وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ نَوْعِ الْعِنَبِ وَالْحَطَبِ، فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ فِي الْعِنَبِ يُشْتَرَطُ هَذَا لِأَنَّهُ مِثْلِيٌّ، فَلِمَاذَا يُشْتَرَطُ فِي الْحَطَبِ الْمُسْتَهْلَكِ وَهُوَ مَضْمُونٌ بِالْقِيمَةِ وَقَدْ بَيَّنَّ الْقِيمَةَ؟ قُلْنَا: لِأَنَّ الْقِيمَةَ تَتَفَاوَتْ بِتَفَاوُتِ النَّوْعِ وَالصِّفَةِ أَنَّهُ مِنَ الْجَوْزِ أَوْ الْفِرْصَادِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ رَطْبٌ أَوْ يَابِسٌ وَلَمْ يُبَيَّنْ مِقْدَارُهُ، فَلَا يُعْرَفُ أَنَّهُ صَادِقٌ فِي بَيَانِ هَذَا، وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ اهـ.

فَقَوْلُهُ: وَلَمْ يُبَيَّنْ مِقْدَارُهُ؛ لِأَنَّ الْوَقْرَ يَخْتَلِفُ، وَإِذَا شُرِطَ ذَلِكَ فِي الدَّعْوَى شُرِطَ فِي الشَّهَادَةِ، وَذَلِكَ لِيَتَّصَرَ لِلْحَاكِمِ مَا يَحْكُمُ بِهِ لِلْمُدَّعِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَتُهُمْ بِضَرْبِ آخَرَ، فَأَشْهَدَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ قِبَلَهُ حَقًّا

١٦١٩ = سُئِلَ فِيمَنْ أَتُهُمْ بِضَرْبِ آخَرَ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَأَشْهَدَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ قِبَلَهُ حَقًّا، وَأَبْرَأَهُ عَامًّا، وَمَكَثَ مُدَّةً وَمَاتَ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَى أَوْلِيَائِهِ، وَتُقْبَلُ بَيْنَتُهُمْ بِأَنَّهُ كَانَ ضَرْبَهُ قَبْلَ ذَلِكَ الْإِشْهَادِ وَمَاتَ بِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَى أَوْلِيَائِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْبَيَانِ لِمَنْ صَبَغَ طَرْفَ أُنْمَلَةٍ مِنْ أَنَامِلِهِ فِي فِقْهِ النُّعْمَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثَلَاثَةٌ إِخْوَةٌ فِي عَائِلَةٍ مَاتَ أَحَدُهُمْ عَنْ ثَلَاثِ بَنِينَ

١٦٢٠ = سُئِلَ فِي ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ أَشْقَاءَ، عَائِلَتُهُمْ وَاحِدَةٌ، وَكَسَبُهُمْ عَلَى اخْتِلَافِ نَوْعِهِ بَيْنَهُمْ، وَكُلُّ مَفْوُضٍ لِأَخِيهِ بَيْعًا وَشِرَاءً وَجَمِيعَ التَّصَرُّفَاتِ، مَاتَ أَحَدُهُمْ عَنْ ثَلَاثَةِ بَنِينَ كِبَارٍ، وَمَضَوْا عَلَى أَمْرِهِمْ، فَاجْتَمَعَ لَهُمْ أَمْوَالٌ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا، فَادَّعَى عَمَّهُمْ أَنَّ الْبُسْتَانَ الْفُلَانِيَّ وَالْبَدَيْنِ<sup>(١)</sup> الْفُلَانِيَّ لَهُ خَاصَّةٌ دُونَهُمْ، وَأَبْرَزَ صُكُوكًا كَتَبَ فِيهَا اشْتَرَى لِنَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَصَدَّقَهُ أَخُوهُ وَأَوْلَادُ أَخِيهِ سِوَى وَاحِدٍ، ادَّعَى حِصَّتَهُ<sup>(٢)</sup> فِيهَا، فَأَنْكَرَ وَحَلَفَهُ الْحَاكِمُ؛ لِكَوْنِهِ ذَا يَدٍ ظَاهِرَةٍ وَمَنْعِ ابْنِ الْأَخِ، وَالْآنَ يُرِيدُ إِقَامَةَ بُرْهَانٍ شَرْعِيٍّ بَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ، تَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَائِلَةً وَاحِدَةً [ط ٥٧، س ١٢٣٩/١] وَكَسَبُهُمْ بَيْنَهُمْ، وَكُلُّ مَفْوُضٍ لِلْآخِرِ بَيْعًا وَشِرَاءً وَسَائِرَ التَّصَرُّفَاتِ كَمَا شَرِحَ أَعْلَاهُ، وَأَنَّهُمْ مَضَوْا عَلَى أَمْرِهِمْ بَعْدَ مَوْتِ الْأَخِ كَمَا كَانُوا، هَلْ تُقْبَلُ بَيْنَتُهُ وَيَثْبُتُ حَقُّهُ فِي الْعَقَارِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَتَبَ فِي حُجْبِ الصُّكُوكِ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِذَا ادَّعَى الْحِصَّةَ بِشَرِكَةِ الْمُفَاوِضَةِ وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهَا مِنَ الشَّرِكَةِ تُقْبَلُ وَيُحْكَمُ لَهُ بِحِصَّتِهِ، وَإِنْ كَتَبَ فِي صَكِّ التَّبَايُعِ أَنَّهُ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ؛ إِذْ تَقَرَّرَ أَنَّ أَحَدَ الْمُفَاوِضِينَ

(١) مثنى البد، وهو بلغة الشام أي معصرة الزيتون.

(٢) في ع: حصة.

لَا يَمْلِكُ الشَّرَاءَ لِنَفْسِهِ خَاصَّةً فِي غَيْرِ طَعَامِ أَهْلِهِ وَكِسْوَتِهِمْ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَيْضًا أَنَّهُ [ك٢٠٦، ع١٨٩ب/] لَا يُشْتَرَطُ فِي شَرِكَةِ الْمَفَاوِضَةِ التَّنْصِيفُ عَلَيْهَا، بَلْ يَكْفِي ذِكْرُ مَعْنَاهَا، وَلَا يَمْنَعُهُ مَنَعُ الْقَاضِي السَّابِقِ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ الْبَيِّنَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الِاشْتِرَاكُ فِيْمَا لَا يَتَجَزَّأُ يُوجِبُ التَّكَامُلَ

١٦٢١ = سُئِلَ فِي خَمْسَةِ أَنْفَارٍ، ظَهَرُوا عَلَى بَيْتِ رَجُلٍ وَأَخَذُوا لَهُ أَمْوَالًا وَأَثْوَابًا، ثُمَّ إِنَّهُ وَجَدَ اثْنَيْنِ مِنَ الْخَمْسَةِ الْآخِذِينَ، فَهَلْ لَهُ مُطَالَبَةُ الْاِثْنَيْنِ بِجَمِيعِ مَا أَخَذُوهُ لَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْاِثْوَابِ، وَقَبْضِ ذَلِكَ كُلِّهِ مِنْهُمَا؟

أَجَابَ: إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْأُمُورُ<sup>(١)</sup> جَمِيعُهَا فِي أَيْدِي الْاِثْنَيْنِ فَلِرَبِّهَا الدَّعْوَى عَلَيْهِمَا بِهَا جَمِيعًا، وَمُطَالَبَتُهُمَا بِرَدِّهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِأَيْدِيهِمَا وَأَرَادَ الْمَالِكُ أَخْذَهَا بِعَيْنَيْهَا فَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِشَيْءٍ مِنْهَا، إِلَّا عَلَى مَنْ هُوَ بِيَدِهِ، وَإِنْ أَرَادَ التَّضْمِينَ وَقَدْ ثَبَتَ الْاِسْتِيْلَاءُ عَلَى وَجْهِ الْاِشْتِرَاكِ بِحُضُورِ الْكُلِّ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ شَرَايِطِ الدَّعْوَى بِالْبَيِّنَةِ؛ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمْ مُخَامَسَةٌ، وَإِنْ ثَبَتَ بِإِقْرَارِ الْخَمْسَةِ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ ثَبَتَ بِإِقْرَارِ الْاِثْنَيْنِ؛ بِأَنْ قَالَا: اغْتَصَبْنَا أَوْ أَخَذْنَا كَذَا وَكَذَا وَكُنَّا خَمْسَةَ قُضِيَ عَلَيْهِمَا، أَمَّا بُرْهَانُ الْأَوَّلِ فَلَمَّا صَرَّ حُوَابِهِ قَاطِبَةً أَنَّ دَعْوَى الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ لَا تَصِحُّ إِلَّا عَلَى ذِي الْيَدِ، وَدَعْوَى الضَّمَانِ تَصِحُّ عَلَى غَيْرِ ذِي الْيَدِ، فَيُنْظَرُ فِي دَعْوَى الْمُدَّعِي بِمَاذَا؟ فَيَعْمَلُ مَعَهُ بِمَا ذُكِرَ، وَأَمَّا بُرْهَانُ الثَّانِي فَلَمَّا صَرَّ حُوَابِهِ أَيْضًا فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ مِنْ أَنَّ اِشْتِرَاكَ الْجَمَاعَةِ:

❖ فِيْمَا لَا يَتَجَزَّأُ؛ يُوجِبُ التَّكَامُلَ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَيُضَافُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ (كَمَلًا)<sup>(٢)</sup> كَأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ، كَوِلَايَةِ الْاِنْكَاحِ، وَقَتْلِ الْجَمْعِ وَاحِدًا.

(٢) أي: كُله. مختار الصحاح مادة (كمل).

(١) في ك: الأموال.

﴿ وَفِيمَا يَتَجَزَّأُ؛ يُوجِبُ التَّوْزِيعَ. ﴾

وَمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ قَبِيلِ الثَّانِي كَالِاسْتِيْلَاءِ عَلَى الصَّيْدِ وَنَحْوِهِ، وَالِاسْتِرَاكُ هُنَا بِاجْتِمَاعِ أَيْدِيهِمْ، وَهُوَ مُتَّصِرٌ حَتَّى لَوْ قَدَرْنَا أَنَّهُمْ حِينَ ظَهَرُوا أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ شَيْئًا بِإِنْفِرَادِهِ، فَالضَّمَانُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ عَلَى أَخْذِهِ خَاصَّةً، حَيْثُ لَمْ تَتَعَاقَبْ أَيْدِيهِمْ عَلَيْهِ، حَتَّى لَوْ ثَبَتَ تَعَاقُبُهُمْ عَلَيْهِ؛ فَالْمَالِكُ مُخَيَّرٌ يُضْمَنُ مَنْ شَاءَ، وَتَرْجِعُ الْمَسْأَلَةُ إِلَى مَسْأَلَةِ الْغَاصِبِ وَغَاصِبِ الْغَاصِبِ، وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنَ الْفُرُوعِ شَاهِدٌ عَلَى مَا ذُكِرَ فَتَقُولُ: قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) [س ٢٣٩ ب، ك ٢٠٦ ب/] فِي الْفَصْلِ الثَّلَاثِ رَامِزًا (فَتَاوَى رَشِيدِ الدِّينِ): غَضَبَ قِنًا، فَبَرَهَنَ عَلَيْهِ آخِرُ أَنَّهُ قِنَةٌ فَقُضِيَ لَهُ، ثُمَّ إِنَّ الْمَغْضُوبَ مِنْهُ بَرَهَنَ عَلَى غَاصِبِهِ أَنَّ الْقِنَّ مِلْكِي لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ؛ إِذْ دَعَا الْمَلِكَ الْمُطَّلَقَ لَا تَصِحُّ إِلَّا عَلَى ذِي الْيَدِ، لَكِنْ لَوْ ادَّعَى عَلَى غَيْرِ ذِي الْيَدِ: أَنَّكَ غَضَبْتَ مِنِّي؛ تُسْمَعُ فِي حَقِّ الضَّمَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّ دَعْوَاهُ عَلَى الْغَاصِبِ الْأَوَّلِ تَصِحُّ، وَلَوْ كَانَ الْعَيْنُ فِي يَدِ غَاصِبِ الْغَاصِبِ، وَلَوْ بَرَهَنَ الْمَغْضُوبُ مِنْهُ عَلَى الْمَقْضِيِّ لَهُ؛ أَنَّ هَذَا الْقِنَّ مِلْكِي تُقْبَلُ إِخْبَارًا، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَفِي (التَّبْيِينِ) فِي الشَّرِكَةِ الْفَاسِدَةِ؛ مُعَلَّلًا لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْمُبَاحِ الْمَأْخُوذِ بِأَيْدِيهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي الْكَسْبِ، وَفِي كَوْنِهِ فِي أَيْدِيهِمَا، فَكَانَ فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النِّصْفُ ظَاهِرًا، فَلَا يُصَدَّقُ فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، فَهُوَ صَرِيحٌ فِي تَجْزِيءِ الْيَدِ الَّتِي هُوَ الْمُدَّعَى، وَيُؤَيِّدُهُ أَنََّّهُمْ صَرَّحُوا قَاطِبَةً؛ بِأَنَّ الْفَتَاوَى عَلَى تَصَوُّرِ غَضَبِ الْمُشَاعِ، وَهُوَ مِمَّا يَقْطَعُ الشَّعْبَ، وَفِي (التَّارِخَانِيَّةِ) مِنْ بَابِ الْغَضَبِ نَقْلًا عَنْ (السَّرَاجِيَّةِ): رَجُلٌ قَالَ: اغْتَصَبْنَا مِنْ فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَكُنَّا عَشْرَةَ؛ قُضِيَ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ الْأَلْفِ. اهـ.

وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ ادَّعَى الْإِسْتِرَاكَ فِي الْغَضَبِ، وَمِنْ لَوَازِمِهِ وَضَعُ يَدِهِ عَلَى الْمَغْضُوبِ، وَقَدْ رُدَّ إِفْرَارُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَبَقِيَ إِفْرَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَتَمَّتْ عَلَى الْجَمِيعِ، بِخِلَافِ

مَا لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ لَتَعَدَّيْهَا، كَمَا تَقَرَّرَ أَنَّ حُجِّيَّةَ الْإِقْرَارِ قَاصِرَةٌ، وَحُجِّيَّةَ الْبَيِّنَةِ مُتَعَدِّيَةٌ، وَقَدْ تَقَرَّرَ وَجُوبُ الضَّمَانِ بِسَبَبِ الْيَدِ الظَّالِمَةِ الْمُزِيلَةِ لِيَدِ الْمَالِكِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْحُكْمِيَّةِ، فَالْحَقِيقِيَّةُ مِثْلُ فِعْلِ الْغَاصِبِ، [ط ٥٨٤، ع ١٩٠٤، س ١٢٤٠/١] وَالْحُكْمِيَّةُ مِثْلُ فِعْلِ غَاصِبِ الْغَاصِبِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفِيَا كَزَوَائِدِ الْغَضَبِ قَبْلَ الْمَنْعِ، كَمَا حَقَّقَ وَحُرَّرَ فِي مَحَلِّهِ، وَالْكَلَامُ فِيهِ يَطْوُلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَكَيْلُ بَيْتِ الْمَالِ لَيْسَ بِخَصْمٍ

١٦٢٢ = سُئِلَ فِي مَيِّتٍ لَا وَارِثَ لَهُ فِي الظَّاهِرِ، وَعَلَيْهِ دُيُونٌ لِأُنَاسٍ، فَهَلْ دَعَوَاهُمْ عَلَى وَكَيْلِ بَيْتِ الْمَالِ، أَمْ يَنْصَبُ الْقَاضِي وَصِيًّا يَدَّعِي عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَدْ رُفِعَ مِثْلُ هَذَا السُّؤَالِ لِأُسْتَاذِنَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الشَّيْخِ سِرَاجِ الدِّينِ الْحَانُونِيِّ، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَارِثٌ، فَجَاءَ مُدَّعٍ لِلدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ نَصَبَ الْقَاضِي وَصِيًّا لِلدَّعْوَى. انْتَهَى. قَالَ: وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ وَكَيْلَ بَيْتِ الْمَالِ لَيْسَ بِخَصْمٍ؛ إِذْ لَوْ صَلَحَ لِكَوْنِهِ خَصْمًا؛ لَمَا اِحْتَجَّ إِلَى نَصَبِ الْقَاضِي خَصْمًا مَعَ عَدَمِ وُجُودِ وَارِثٍ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ ادَّعَى عَقَارًا فِي يَدِ خَالِهِ إِرْثًا

### عَنْ أُمِّهِ، وَادَّعَى الْخَالَ الشَّرَاءَ مِنْهَا

١٦٢٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ: ادَّعَى عَقَارًا فِي يَدِ خَالِهِ إِرْثًا عَنْ أُمِّهِ، فَادَّعَى الْخَالَ الشَّرَاءَ مِنْهَا، وَقَبْضَهَا الثَّمَنَ، وَأَخْضَرَ شَاهِدَيْنِ: شَهِدَا أَحَدُهُمَا بِإِقْرَارِ الْأُمِّ بِبَيْعِهَا لَهُ وَقَبْضِ ثَمَنِهَا مِنْهُ، وَشَهِدَا الْآخَرَ لَهُ بِالشَّرَاءِ وَالتَّسْلِيمِ وَقَبْضِ الثَّمَنِ، وَهُوَ كَذَّاءٌ، هَلْ تُقْبَلُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ وَيُعْمَلُ بِهَا شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) ادَّعَى شِرَاءً وَشَهِدَ أَحَدُهُمَا بِهِ، وَالْآخِرُ أَنَّهُ أَقْرَبُ بِهِ تُقْبَلُ. انْتَهَى. وَقَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ): وَفِي الْأَقْضِيَّةِ شَهِدَا عَلَى الْبَيْعِ بِلَا بَيَانِ الثَّمَنِ إِنْ شَهِدَا عَلَى قَبْضِ الثَّمَنِ تُقْبَلُ، وَكَذَا لَوْ بَيَّنَّ أَحَدُهُمَا وَسَكَتَ الْآخَرُ. انْتَهَى. فَلَا شَكَّ فِي قَبُولِ مِثْلِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى قَبْضِ الثَّمَنِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَيَانِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ابْنُ كَبِيرٍ لَهُ كَسْبٌ مُسْتَقِلٌّ، يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِهِ لِرِثَّتِهِ، لَا لِأَبِيهِ

١٦٢٤ = سُئِلَ فِي ابْنِ كَبِيرٍ ذِي زَوْجَةٍ وَعِيَالٍ، لَهُ كَسْبٌ مُسْتَقِلٌّ، حَصَلَ بِسَبَبِهِ

أَمْوَالًا وَمَاتَ، هَلْ هِيَ لِوَالِدِهِ خَاصَّةً أَمْ تُقَسَّمُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ؟

أَجَابَ: هِيَ لِلْإِبْنِ، تُقَسَّمُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، حَيْثُ كَانَ لَهُ كَسْبٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا قَوْلُ عُلَمَائِنَا أَبٍ وَابْنٍ يَكْتَسِبَانِ فِي صَنْعَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمَا شَيْءٌ، ثُمَّ اجْتَمَعَ لَهُمَا مَالٌ يَكُونُ كُلُّهُ لِلْأَبِ؛ إِذَا كَانَ الْإِبْنُ فِي عِيَالِهِ، فَهُوَ مُشْرُوطٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ عِبَارَتِهِمْ بِشُرُوطٍ، مِنْهَا: (أ) اتِّحَادُ الصَّنْعَةِ. (ب) وَعَدَمُ مَالٍ سَابِقٍ لَهُمَا. (ج) وَكَوْنُ الْإِبْنِ فِي عِيَالِ أَبِيهِ. فَإِذَا عُدِمَ وَاحِدٌ مِنْهَا لَا يَكُونُ كَسْبُ الْإِبْنِ لِلْأَبِ، وَانظُرْ إِلَى مَا عَلَّلُوا بِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ قَوْلِهِمْ: لِأَنَّ الْإِبْنَ إِذَا كَانَ فِي عِيَالِ الْأَبِ يَكُونُ مُعِينًا لَهُ فِيمَا يَصْنَعُ، [ك١٢٠٧/١] فَمَدَارُ الْحُكْمِ عَلَى ثُبُوتِ كَوْنِهِ مُعِينًا لَهُ فِيهِ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ مَاتَ عَنِ ابْنِ كَبِيرٍ وَابْنَيْنِ صَغِيرَيْنِ

وَلِلْكَبِيرِ وَلَدٌ، فَكُتِّسَبُوا مَالًا ثُمَّ اخْتَلَفُوا

١٦٢٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنِ ابْنِ كَبِيرٍ وَابْنَيْنِ صَغِيرَيْنِ، لَا عَن تَرِكَةٍ، فَرَبَّاهُمَا

الْكَبِيرُ وَنَشَأَ فِي خِدْمَتِهِ، وَمِنْ جُمْلَةِ عَائِلَتِهِ مَعَ ابْنِهِ الْمُقَارِبِ لَهُمَا فِي السَّنِّ، وَحَصَّلُوا



جَمِيعًا بِالْكَسْبِ وَالْعَمَلِ مَالًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ، وَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَالْكَبِيرُ يَدَّعِيهِ كُلُّهُ لِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا مُعَيَّنِينَ لَهُ بِالْعَمَلِ، وَابْنُهُ يَدَّعِي رُبْعَهُ بِعَمَلِهِ، وَأَخْوَاهُ يَدَّعِيَانِ ثُلُثَيْهِ بِعَمَلِهِمَا، وَأَنَّ ابْنَهُ لَا حِصَّةَ لَهُ مَعَهُمَا، لِكُونِهِ مُعَيَّنًا وَالِدَهُ<sup>(١)</sup> فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: إِنْ ثَبَتَ كَوْنُ ابْنِهِ وَأَخْوَاهُ عَائِلَةً عَلَيْهِ، وَأَمْرُهُمْ فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُونَهُ إِلَيْهِ، وَهُمْ مُعَيَّنُونَ لَهُ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لَهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا لَدَيْهِ بِيَمِينِهِ، وَلَيْتَقَى اللَّهُ فَالْجَزَاءُ أَمَامَهُ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا بِهَذَا الْوَصْفِ، بَلْ كَانَ كُلُّ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ، وَاشْتَرَكُوا فِي الْأَعْمَالِ؛ فَهُوَ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ سَوِيَّةٌ بِلَا إِشْكَالٍ، وَإِنْ كَانَ ابْنُهُ فَقَطُّ هُوَ الْمُعَيَّنُ، وَالْإِخْوَةُ الثَّلَاثَةُ بِأَنْفُسِهِمْ مُسْتَقِلُّونَ؛ فَهُوَ بَيْنَهُمْ أَثَلَاثًا بَيِّقِينَ، وَالْحُكْمُ دَائِرٌ مَعَ عِلَّتِهِ بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ الدِّينِ الْحَامِلِينَ لِحِكْمَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع ١٩٠ ب، س ٢٤٠ ب، ط ٥٩ /]

أَخْوَانِ كِلَاهُمَا فِي عِيَالِ الْأَبِ، غَرَسَ  
أَحَدُهُمَا شَجَرَةَ تَيْنٍ، وَهُوَ فِي عِيَالِهِ

١٦٢٦ = سُئِلَ فِي أَخْوَيْنِ لِأَبٍ، كِلَاهُمَا فِي عِيَالِ الْأَبِ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا شَجَرَةَ تَيْنٍ، وَهُوَ فِي عِيَالِهِ، ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ هَلْ هِيَ لِلْغَارِسِ؟ أَمْ تَكُونُ مِيرَاثًا بَيْنَهُمَا عَنِ الْأَبِ؟

أَجَابَ: تَكُونُ مِيرَاثًا عَنِ الْأَبِ الَّذِي هُوَ فِي عِيَالِهِ؛ إِذْ هِيَ لِلْأَبِ، وَلَوْ غَرَسَهَا الْإِبْنُ الْمَذْكُورُ، قَالَ عَلَمًاؤُنَا فِي الْإِبْنِ وَالْأَبِ اللَّذَيْنِ يَكْتَسِبَانِ: جَمِيعُ مَا اكْتَسَبَا لِلْأَبِ، لِأَنَّ الْإِبْنَ يُعَدُّ مُعَيَّنًا لِأَبِيهِ، حَيْثُ كَانَ فِي عِيَالِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا غَرَسَ شَجَرَةَ تَكُونُ لِلْأَبِ، صَرَخَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ، وَمَجْمَعِ الْفَتَاوَى) وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ، فَيُقَسَّمُ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى: نِصْفُهَا لِلْغَارِسِ، وَنِصْفُهَا لِأَخِيهِ حَيْثُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ سَاكِنٌ بَيْتَ أَبِيهِ وَلَا يُعْرِفُ لَهُ مَالَ مَخْصُوصٌ

١٦٢٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ سَاكِنٍ بَيْتِ أَبِيهِ، وَفِي جُمْلَةِ عِيَالِهِ يُعِينُهُ بَتَّاعِي أُمُورِهِ، وَلَا يُعْرِفُ لَهُ مَالَ مَخْصُوصٌ بِهِ مَاتَ، هَلْ يَكُونُ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَمَا يُوجَدُ عِنْدَهُ مِلْكًا لِأَبِيهِ، وَلَا يَجْرِي فِيهِ إِزْثٌ أَمْ يَجْرِي فِيهِ الْإِزْثُ؟

أَجَابَ: حَيْثُ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ عِيَالِهِ وَالْمُعِينُ<sup>(١)</sup> لَهُ فِي أُمُورِهِ وَأَحْوَالِهِ؛ فَجَمِيعُ مَا (تَحَصَّلَ)<sup>(٢)</sup> بِكَسْبِهِ، وَجَمَعَهُ بِكَدِّهِ وَتَعَبِهِ؛ فَهُوَ مِلْكٌ خَاصٌّ لِأَبِيهِ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، وَلَوْ اجْتَمَعَ لَهُ بِالْكَسْبِ جُمْلَةُ أَمْوَالٍ؛ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ لِأَبِيهِ مُعِينٌ، حَتَّى لَوْ غَرَسَ شَجْرَةً فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ فَهِيَ لِأَبِيهِ، نَصَّ عَلَيْهِ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَا يَجْرِي فِيهِ إِزْثٌ عَنْهُ؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ مَتْرُوكَاتِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ بَاعَ بِحَضْرَةِ قَرِيبَةٍ أَوْ زَوْجَتِهِ ثُمَّ ادَّعَى مِلْكَ الْمَبِيعِ

١٦٢٨ = سُئِلَ مِنْ غَزَّةَ هَاشِمٍ مِنَ الشَّيْخِ صَالِحِ ابْنِ صَاحِبِ التَّنْوِيرِ عَمَّا نُقِلَ فِي (الْبَزَّازِيَّةِ) فِي كِتَابِ النِّكَاحِ فِي الْفُضْلِ التَّاسِعِ فِي نِكَاحِ الْبِكْرِ: بَاعَ شَيْئًا، وَزَوْجَتُهُ أَوْ بَعْضُ أَقَارِبِهِ حَاضِرٌ سَاكِنٌ، ثُمَّ ادَّعَاهُ؛ لَا تُسْمَعُ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي فِي (فَتَاوَاهُ) أَنَّهُ تُسْمَعُ فِي الزَّوْجَةِ لَا فِي غَيْرِهَا، وَاخْتَارَ أَيْمَةُ خَوَارِزْمَ مَا ذَكَرْنَا، بِخِلَافِ الْأَجَنَبِيِّ فَإِنَّ سُكُوتَهُ [ك٢٠٧ب /] وَقَتَ الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ وَلَوْ جَارًا لَا يَكُونُ رِضًا، بِخِلَافِ سُكُوتِ الْجَارِ وَقَتَ الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ، وَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِيهِ زَرْعًا وَبِنَاءً، حَيْثُ تَسْقُطُ دَعْوَاهُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى قَطْعًا لِلْأَطْمَاعِ الْفَاسِدَةِ. انْتَهَى كَلَامُ الْبَزَّازِيِّ، وَعَمَّا فِي (الْقِنِيَّةِ) مِنْ كِتَابِ الدَّعْوَى فِي بَابِ مَا يُبْطَلُ دَعْوَى الْمُدَّعِي: بَاعَ أَرْضًا وَسَلَّمَهَا إِلَى الْمُشْتَرِي وَتَصَرَّفَ فِيهَا مُدَّةَ زَرْعًا وَبِنَاءً، وَجَارَهُ سَاكِنٌ، ثُمَّ الْآنَ يَدَّعِي أَنَّهَا مِلْكُهُ؛ لَا تُسْمَعُ

(١) فِي ع: وَالْمُعِينِينَ.

(٢) فِي ع: حَصَلَهُ. وَفِي س (تَحَصَّلَ فِيهِ).

دَعَوَاهُ إِنْ كَانَ حَاضِرًا وَقَتَ الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ، وَسَاكِنًا وَقَتَ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي. قِيلَ لَهُ: فَلَوْ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهَا الْمُشْتَرِي وَلَكِنْ كَانَ سَاكِنًا وَقَتَ الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ؟ قَالَ: [س ١٢٤١، ع ١١٩١/٢] لَا تَسْقُطُ دَعْوَى الْجَارِ بِهَذَا الْقَدْرِ، بِخِلَافِ مَا اخْتَارَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ فِيمَا إِذَا بَاعَ وَسَلَّمَ وَوَلَدَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ حَاضِرَةً سَاكِنَةً، حَيْثُ تَسْقُطُ بِهَذَا الْقَدْرِ دَعْوَاهُمَا. انْتَهَى.

وَالْمَعْرُوضِ عَلَى جَنَابِ حَضْرَةِ مَوْلَانَا وَسَيِّدِنَا بَعْدَ إِهْدَاءِ وَافِرِ الدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ فِي كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ: أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْعِبَارَتَيْنِ أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ غَيْرَ الْجَارِ لَا يَصِيرُ كَالْجَارِ فِي سُقُوطِ دَعَوَاهُ بِتَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ زَمَانًا لِتَخْصِيصِهِمَا الْأَجْنَبِيَّ بِالْجَارِ بَعْدَ اسْتِثْنَائِهِمَا الْأَجْنَبِيَّ مِنَ الْقَرِيبِ، وَالْمَطْلُوبُ مِنْ جَنَابِكُمْ أَنَّهُ إِنْ وُجِدَ نَقْلٌ صَرِيحٌ بِأَنَّ الْأَجْنَبِيَّ كَالْجَارِ فِي سُقُوطِ الدَّعْوَى بِتَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي زَمَانًا فَتُفِيدُونَ ذَلِكَ، وَتُشِيرُونَ مِنْ أَيِّ كِتَابٍ نُقِلَ، وَفِي أَيِّ مَحَلٍّ ذُكِرَ، حَتَّى نَنْظُرَ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْأَصْحَابِ. لَا زِلْتُمْ مَلْجَأً لِلْأَحْبَابِ.

أَجَابَ: قَالَ فِي (شَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ الْمُسَمَّى بِمِنْحِ الْعَقَارِ) فِي مَسَائِلِ شَتَّى فِي آخِرِ الْكِتَابِ: بَاعَ عَقَارًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ ثَوْبًا، وَابْنُهُ وَامْرَأَتُهُ حَاضِرٌ يَعْلَمُ بِهِ، ثُمَّ ادَّعَى الْإِبْنَ أَنَّهُ مِلْكُهُ؛ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ وَلَوْ جَارًا إِلَّا إِذَا تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِيهِ زَرْعًا وَبِنَاءً فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ. انْتَهَى.

فَقَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا تَصَرَّفَ فِيهِ الْمُشْتَرِي إِخْلُوحَ اسْتِثْنَاءٍ مِنْ قَوْلِهِ: بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ وَلَوْ جَارًا، فَهُوَ صَرِيحٌ فِي مُسَاوَاتِهِمَا، أَيُّ: الْجَارِ وَالْأَجْنَبِيِّ فِي الْحُكْمِ، وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ الْحَلَبِيُّ الْمِصْرِيُّ وَهِيَ فِي (فَتْاَوَاهُ) فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ، وَيُنْفَعُهُمُ التَّسَاوِي بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ مِنْ عِبَارَةِ (الْأَشْبَاهِ) فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَسْأَلَةَ الْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ؛ قَالَ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ: رَأَى بَيْعَ عَرَضًا أَوْ دَارًا، فَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمُشْتَرِي زَمَانًا وَهُوَ سَاكِنٌ؛ تَسْقُطُ دَعْوَاهُ. انْتَهَى.

فَقَوْلُهُ (رَأَهُ) الضَّمِيرُ فِيهِ رَاجِعٌ لِغَيْرِ الْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِلْجَارِ، فَإِنَّ مَسْأَلَةَ الْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ هِيَ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ، وَأَعْتَبَهَا الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ، فَهِيَ غَيْرُهَا، وَلَا رَيْبَ فِي مُسَاوَاتِهِمَا فِي الْحُكْمِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْعِلَّةِ، وَأَمَّا عِبَارَةُ (الْبَرَّازِيَّةِ، وَالْقِنِيَّةِ) فَلَا دَلَالَهَ فِيهِمَا عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ.

أَمَّا عِبَارَةُ (الْبَرَّازِيَّةِ) فَمَوْجِبُ قَوْلِهِ فِيهَا بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ، فَإِنَّ سُكُوتَهُ وَقْتَ الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ وَلَوْ جَارًا؛ لَا يَكُونُ رِضًا، تَسَاوَى الْأَجْنَبِيِّ وَالْجَارِ فِي هَذَا الْحُكْمِ وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ سُكُوتِ الْجَارِ وَقْتَ الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ وَتَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي فِيهِ زَرْعًا وَبِنَاءً؛ فِيهِ إِبْتَاتُ هَذَا الْحُكْمِ لِلْجَارِ، وَهُوَ [ك٢٠٨، ط٦٠، س٢٤١، ب١٩١/ب] لَا يُنَافِي الْحُكْمَ عَمَّا عَدَاهُ، كَمَا تَقَرَّرَ، غَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّهُ سَبَكَ الْعِبَارَةَ سَبْكًَا غَيْرَ مَلِيحٍ، فَإِنَّ حَقَّهُ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قَوْلِهِ: (وَلَوْ جَارًا) إِلَّا إِذَا تَصَرَّفَ فِيهِ الْمُشْتَرِي زَرْعًا وَبِنَاءً، كَمَا هِيَ عِبَارَةُ (تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) وَأَمَّا عِبَارَةُ (الْقِنِيَّةِ) فَمِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ وَضَعَهَا فِي الْجَارِ، وَلَا يُنَافِي غَيْرَهُ، وَالَّذِي يَشْهَدُ بِتَسَاوِيهِمَا ذِكْرُ الْحَيَوَانِ وَالثُّوبِ مَعَ الْعَقَارِ وَالْجَارِ الْمُجَاوِرِ، وَمَا قَرُبَ مِنْ الْمَنَازِلِ، وَذِكْرُ الْجَارِ لِدَفْعِ تَوَهُمِ إِحْقَاقِهِ بِالْقَرِيبِ<sup>(١)</sup> مَعَ دُخُولِهِ فِي مُسَمَى الْأَجْنَبِيِّ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ خِلَافُ الزَّوْجَةِ وَالْقَرِيبِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَدْ كَثُرَ<sup>(٢)</sup> إِفْتَاءُ الْحَنْفِيَّةِ مِنْ عُلَمَاءِ مِصْرَ بِتَسَاوِيِ الْجَارِ مَعَ الْأَجْنَبِيِّ فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْعِلْمِ وَالْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِعَدَمِ سَمَاعِ دَعْوَى الْجَارِ بَعْدَ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي فِيهِ زَرْعًا وَبِنَاءً عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَاوَى؛ قَطَعَ الْأَطْمَاعِ الْفَاسِدَةَ، وَسَدَّ بَابَ التَّزْوِيرِ وَالتَّلْبِيسِ، وَهَذَا قَدْرُ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ الْجَارِ وَالْأَجْنَبِيِّ، وَاشْتُرِطَ فِيهِمَا تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي زَمَانًا بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ وَالْقَرِيبِ؛ لِمَا أَنَّ الْحَالَ أَكْشَفُ لِلزَّوْجَةِ وَالْقَرِيبِ مِنَ الْجَارِ وَالْأَجْنَبِيِّ، فَكَتَفِي فِيهَا بِالْحُضُورِ وَالسُّكُوتِ، وَاشْتُرِطَ فِي الْجَارِ وَالْأَجْنَبِيِّ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي زَمَانًا زَرْعًا

(٢) فِي ع: أَكْثَرُ.

(١) فِي ك، س: بِالْقَرِيبِ.

وَبِنَاءٍ؛ لِيَتَأَكَّدَ عِنْدَ الْحَاكِمِ ظُهُورُ التَّلْيِيسِ مِنْهُمَا بَعْدَ هَذِهِ الْحَالَةِ، فَيَمْنَعُ دَعْوَاهُمَا؛ نَظْرًا لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ لِتَرْجُحِ جَانِبِ الْحَقِّ بِجَانِبِهِ؛ إِذِ الْمَفْرُوضُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَدُورَ مَعَ الْحَقِّ كَيْفَمَا دَارَ، وَلِدَفْعِ مَا يُقَالُ أَنَّ الْحَالَ لِلْجَارِ أَكْشَفُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ، فَيَنْبَغِي إِلْحَاقُهُ بِالزَّوْجَةِ، وَالْقَرِيبُ قَالُوا بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ وَلَوْ جَارِ الْقُصُورِ حَالُهُ عَنِ الزَّوْجَةِ وَالْقَرِيبِ فِي ذَلِكَ، فَأَلْحَقَ بِالْأَجْنَبِيِّ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهُنَاكَ أَقْوَالٌ أُخْرَى:

❖ سَمَاعُ الدَّعْوَى فِي الْكُلِّ مُطْلَقًا.

❖ اشْتِرَاطُ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي فِي الْكُلِّ.

❖ إِلْحَاقُ الزَّوْجَةِ بِالْأَجْنَبِيِّ دُونَ الْقَرِيبِ. وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكَ عَقَارًا وَزَوْجَةً وَابْنًا وَبِنْتًا

فَادَّعَى وَكَيْلَ الزَّوْجَةِ عَلَى الْإِبْنِ إِرْثًا

١٦٢٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ، وَتَرَكَ عَقَارًا وَزَوْجَةً وَابْنًا وَبِنْتًا، فَادَّعَى وَكَيْلَ

الزَّوْجَةِ عَلَى الْإِبْنِ إِرْثًا فِيهِ، فَادَّعَى شِرَاءَهُ مِنْ أَبِيهِ، وَأَقَامَ بَيْنَهُ شَهَدَاتٍ بِوَجْهِهِ، وَحَكَمَ لَهُ بِهِ، وَمُنِعَ مِنْ مَعَارَضَتِهِ، ثُمَّ أَقَرَّ الْمَقْضِيَّ لَهُ لِلْبِنْتِ بِحِصَّتِهَا فِيهِ بِالْإِرْثِ وَصَدَّقْتَهُ، فَهَلْ إِذَا ثَبَتَ إِقْرَارُهُ بِذَلِكَ لَهَا يُلْزَمُ بِهِ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ مُوَآخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَتُسَمَعُ مِثْلُ هَذِهِ الدَّعْوَى مِنَ الْبِنْتِ أَوْ مِنْ

وَرَثَتِهَا، فَقَدْ قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): الدَّفْعُ مِنْ غَيْرِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَحَدَ الْوَرَثَةِ، فَبَرَهَنَ الْوَارِثُ الْآخَرُ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ قَالَ: أَنَا مُبْطَلٌ؛ تَسْمَعُ. انْتَهَى.

وَفِي (الْبَزَارِيَّةِ): أَقَرَّ الْمَقْضِيَّ لَهُ بَعْدَ الْقَضَاءِ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَأَمَرَهُ بِأَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ مِنْ

الْمَقْضَى عَلَيْهِ؛ يَبْطُلُ الْقَضَاءُ. أَصْلُهُ: بَرَهَنَ أَنْ هَذَا الْعَيْنَ لَهُ بِالشَّرَاءِ وَالْإِزْثِ وَقَضَى، ثُمَّ قَالَ: لَمْ يَكُنْ لِي؛ بَطَلَ الْقَضَاءُ، وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ أَنْ أَحَدَ الْوَرَثَةِ وَإِنْ لَمْ يُدَّعَ عَلَيْهِ حَقِيقَةً، وَكَانَتِ الدَّعْوَى عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْوَرَثَةِ فَالْقَضَاءُ [سر ٢٤٢، ك ٢٠٨ ب /] عَلَيْهِ قَضَاءٌ عَلَى الْآخِرِ، فَدَخَلَ فَرَعْنَا فِي مَنَقُولِ الْبِرَّازِيِّ، فَإِذَا أَتَى بِهَذَا الدَّفْعِ؛ قَبْلَ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ؛ يَصِحُّ إِفْرَارُهُ وَيَنْفُذُ عَلَيْهِ، وَسَوَاءٌ كَانَ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ: هُوَ إِزْثٌ عَنْ أَبِي، وَكَذَبْتُ فِي دَعْوَى الشَّرَاءِ، أَوْ بِأَمْرِهِ لِغَيْرِهِ بِالشَّرَاءِ مِنْهُ، بَعْدَ قَوْلِهِ: هُوَ حَرَامٌ. أَوْ بِاسْتِشْرَائِهِ مِنْهُ بِنَفْسِهِ بَعْدَهُ، كَمَا يُعْلَمُ بِالْأَوْلَى، وَقَدْ أَكْثَرَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) مِنَ الْفُرُوعِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مِيزَابٌ يَصُبُّ فِي دَارٍ آخَرَ فَاخْتَلَفَ صَاحِبُ الدَّارِ مَعَ صَاحِبِهِ

١٦٣٠ = سُئِلَ فِي مِيزَابٍ يَصُبُّ فِي دَارٍ آخَرَ، فَاخْتَلَفَ صَاحِبُ الدَّارِ مَعَ صَاحِبِ

الْمِيزَابِ فِي كَوْنِهِ حَادِثًا وَقَدِيمًا، وَيُرِيدُ صَاحِبُ الدَّارِ رَفْعَهُ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: لَوْ كَانَ يَسِيلُ مِنْهُ الْمَاءُ وَقَتَ الْخُصُومَةِ تَرِكَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِهِ بِيَمِينِهِ:

أَنَّهُ مَا هُوَ مُخَدَّثٌ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ سَائِلًا وَقَتَهَا؛ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ مَسِيلُهُ قَدِيمًا، أَوْ مَسِيلُ أَبِيهِ، أَوْ مَسِيلُ بَائِعِهِ اشْتَرَاهُ بِذَلِكَ الْمَسِيلِ، وَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ فَلَمْ يُعْرَفْ قَدَمُهُ وَلَا حُدُوثُهُ إِنْ لَمْ يَحْفَظْ جِيرَانُهُ وَأَقْرَانُهُ وَرَاءَ هَذَا الْوَقْتِ: كَيْفَ كَانَ؛ يُجْعَلُ قَدِيمًا وَيَنْقَى، وَالْحَالُ هَذِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَالِبُ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع ١٩٢، ط ٦١ /]

### رَجُلٌ ادَّعَى شِقْصًا إِرْثًا فِي مَحْدُودِ جَمَاعَةٍ

١٦٣١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، ادَّعَى شِقْصًا مَعْلُومًا فِي مَحْدُودِ عَلَى جَمَاعَةٍ ذَوِي

أَيْدٍ إِرْثًا عَنْ أَبِيهِ، فَأَجَابُوهُ: بِأَنَّا اشْتَرَيْنَاهُ مِنْ زَيْدٍ بِكَذَا، وَوَقَعَ التَّقَابُضُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ وَزَيْدًا اشْتَرَاهُ مِنْ أَبِيكَ، وَتَقَابَضَا كَذَلِكَ، هَلْ إِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ يَنْدَفِعُ الْمُدَّعَى أَمْ لَا؟

١٦٣٢ = وَهَلْ إِذَا طَلَبَ إِحْضَارَ صَكِّ شِرَائِهِمْ مِنْ زَيْدٍ، وَصَكِّ شِرَاءِ زَيْدٍ مِنْ أَبِيهِ يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٦٣٣ = وَهَلْ يُكَلَّفُونَ إِلَى بَيَانِ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ زَيْدٌ مِنْ أَبِيهِ أَمْ لَا يُكَلَّفُونَ لِذَلِكَ؟

١٦٣٤ = وَلَا يُكَلَّفُ شُهُودُهُمْ لِذَلِكَ أَيْضًا؟

١٦٣١ ج = أَجَابَ: إِذَا ثَبَتَ شِرَاءُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ مِنْ زَيْدٍ بَعْدَ شِرَائِهِ مِنْ أَبِيهِ انْدَفَعَ الْمُدَّعَى الْمَذْكُورُ بِلَا شُبْهَةٍ.

١٦٣٢ ج = وَلَا يَلْزَمُهُمْ إِحْضَارُ صَكِّ بَشْرَائِهِمْ مِنْ زَيْدٍ، وَلَا إِحْضَارُ صَكِّ بَشْرَاءِ زَيْدٍ مِنْ أَبِي الْمُدَّعَى بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ قَدْ يَشْتَرِي وَلَا يَكْتُبُ صَكًّا بِالشَّرَاءِ.

١٦٣٣ ج = وَبَيَانُ الثَّمَنِ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لَوْ احتِيجَ إِلَى الْقَضَاءِ بِهِ لِلْمُدَّعَى، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ هُنَا؛ إِذِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ يَدْعُونَ الشَّرَاءَ مِمَّنْ اشْتَرَى مِنْ أَبِيهِ، لَا مِنْ أَبِيهِ.

١٦٣٤ ج = فَلَا يَلْزَمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ، وَلَا شُهُودُهُمْ تَسْمِيَةَ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ زَيْدٌ مِنْ أَبِيهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَقِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَيَانُ مَنْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ وَبَيَانُ مَنْ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ

١٦٣٥ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى عَلَى عَمِّهِ بِتَرَكَةِ جَدِّهِ، فَقَالَ: كَانَ أَبُوكَ فِي عِيَالِ أَبِي وَمَاتَ قَبْلَهُ بِلَا تَرَكَةِ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِيمَا هُوَ تَحْتَ يَدِهِ؛ لِأَنَّ أَقْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمَلِكِ وَضَعُ الْيَدِ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ غَرِيمٌ مِنْ غُرَمَاءِ أَخِيهِ؛ فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا

الْجِنْسِ: أَنَّ الْوَرْتَةَ مَتَى اخْتَلَفَتْ فِي مَوْتِ الْأَقَارِبِ؛ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةٌ مَنْ يَدَّعِي الْإِرْثَ أَوْ الزِّيَادَةَ فِيهِ، وَالْقَوْلُ قَوْلٌ مَنْ يُنْكِرُ، وَالْخَارِجُ هُوَ الْمُدَّعِي [س ٢٤٢ ب /] وَذُو الْيَدِ هُوَ الْمُنْكَرُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَالثَّانِي يَدَّعِي الظَّاهِرَ؛ إِذِ الْيَدُ دَلِيلُ الْمَلِكِ:

❖ فَلَوْ كَانَ ابْنُ الْأَخِ هُوَ الْوَاضِعُ الْيَدَ دُونَ عَمِّهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ.

❖ وَلَوْ كَانَ الْمُدَّعَى فِي أَيْدِيهِمَا؛ تَسَاوَيَا.

❖ وَلَوْ كَانَ فِي يَدِ ثَالِثٍ [ك ١٢٠٩ /] وَأَقْرَبَ بَأَنَّهُ مَالُ الْأَبِ الَّذِي هُوَ جَدُّ الْمُدَّعِي؛

فَعَلَى ابْنِ الْأَخِ الْبَيِّنَةُ؛ لِأَنَّ إِرْثَ الْإِبْنِ مُحَقَّقٌ، وَإِرْثَ ابْنِ الْإِبْنِ فِيهِ شَكٌّ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مَنْ ادَّعَى خِلَافَ الظَّاهِرِ؛ لِكَوْنِهِ خَارِجًا، أَوْ يَشْكُ فِي إِرْثِهِ؛ فَعَلَيْهِ

الْبَيِّنَةُ، وَمَنْ شَهِدَ لَهُ الظَّاهِرُ بِوَضْعِ الْيَدِ وَنَحْوِهِ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ.

وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي تُبْنَى عَلَيْهِ الدَّعَاوَى، وَتَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْبَيِّنَاتُ وَالْأَيْمَانُ،

وَالْفَقِيهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مَنْ كَانَ الْيَمِينُ فِي جَانِبِهِ، وَمَنْ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يَنْظُرَ النَّظَرَ

الصَّحِيحَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمُقْتَطَعُ لَهُ أَرْضٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ

لَا يَكُونُ خَضْمًا لِمُدَّعِي مِلْكِيَّتِهَا

١٦٣٦ = سُئِلَ فِي أَرْضِي بَيْتِ الْمَالِ الَّتِي يَقْتَطِعُهَا السُّبَاهِيُّ نَظِيرَ عَطَائِهِ فِي

الدِّيَّانِ، هَلْ يَنْتَصِبُ السُّبَاهِيُّ فِيهَا خَضْمًا لِمُدَّعِي رَقَبَتِهَا مِلْكًا أَوْ وَقْفًا أَوْ لَا يَنْتَصِبُ

خَضْمًا؛ لِكَوْنِ يَدِهِ عَلَيْهَا لَيْسَتْ يَدَ مَلِكٍ؟

أَجَابَ: لَا يَنْتَصِبُ<sup>(١)</sup> خَضْمًا لِمُدَّعِيهَا مِلْكًا أَوْ وَقْفًا؛ لِعَدَمِ مِلْكِهِ لَهَا؛ لِأَنَّ السُّلْطَانَ

(١) فِي ع: يَنْتَصِبُ.



مَا جَعَلَ لَهُ [ع ١٩٢ ب /] فِيهَا إِلَّا الْخَرَاجَ الَّذِي كَانَ يُحْمَلُ لِبَيْتِ الْمَالِ، فَلَا مَلِكَ لَهُ فِي رَقَبَتِهَا، وَلِذَلِكَ <sup>(١)</sup> لَا يَجُوزُ مِنْهُ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ وَقْفُهَا وَلَا تَصَرُّفُهُ فِيهَا بِمَا يُخْرِجُهَا عَنْ مَلِكِ بَيْتِ الْمَالِ، وَلَا تُورَثُ عَنْهُ، وَلِلْإِسْلَامِ أَنْ يُخْرِجَهَا عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَيَدُهُ عَلَيْهَا يَدُ أَمَانَةٍ، فَتَرْجِعُ إِلَى مُخَمَّسَةِ كِتَابِ الدَّعْوَى الشَّهِيرَةِ، وَهِيَ دَوَّارَةٌ فِي كُتُبِ عُلَمَائِنَا، وَانظُرْ إِلَى كَلَامِ الشَّيخِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ النَّقِيبِ، وَإِلَى كَلَامِ الشَّيخِ قَاسِمِ بْنِ قُطْلُوبُغَا، وَإِلَى كَلَامِ الشَّيخِ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ نُجَيْمٍ فِي رَسَائِلِهِمُ الْمَوْضُوعَةَ فِي الْإِقْطَاعَاتِ، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَمَنْ رَاجَعَ كَلَامَهُمْ وَكَلَامَ عُلَمَائِنَا جَمِيعًا فِي مُخَمَّسَةِ كِتَابِ الدَّعْوَى؛ ارْتَفَعَ عَنْهُ الشَّكُّ، وَوَقَفَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْيَقِينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مُتَوَلَّ عَلَى وَقْفِ يَدِّي عَلَى إِسْبَاهِي

#### أَنَّهُ يُقَسَّمُ مِنْ أَرْضِ الْوَقْفِ

١٦٣٧ = سُئِلَ فِي مُتَوَلَّ عَلَى وَقْفِ يَدِّي عَلَى رَجُلٍ إِسْبَاهِي أَنَّهُ يُقَسَّمُ بَعْضُ أَرْضٍ مِنْ أَرْضِي الْوَقْفِ بِغَيْرِ طَرِيقِ شَرْعِيٍّ، وَرَفَعَ أَمْرَهُ إِلَى حَاكِمِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَطَلَبَ مِنْ جَانِبِهِ الْكَشْفَ عَلَى ذَلِكَ، وَالنَّظَرَ فِي حُدُودِهَا بِمُوجِبِ شَرْطِ الْوَاقِفِ الْمُخَلَّدِ بِيَدِهِ، فَتَدَبَّرَ مِنْ جَانِبِهِ نَائِبًا لِلْكَشْفِ عَلَى ذَلِكَ بِوَجْهِ الْإِسْبَاهِيِّ الْمُتَصَرِّفِ فِي الْأَرْضِ، فَذَكَرَ الْإِسْبَاهِيُّ أَنَّ الْكَشْفَ وَالتَّحْدِيدَ لَا يَصُدُّرَانِ فِي وَجْهِهِ، وَإِنَّمَا يَصُدُّرَانِ فِي وَجْهِ الدَّفْتَرِ دَارٍ، وَمُرَادُهُ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ، فَهَلْ تَصُدُّرُ الدَّعْوَى فِي وَجْهِهِ [ط ٦٢ /] وَالْكَشْفُ وَالتَّحْدِيدُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: مُجَرَّدُ الْكَشْفِ وَالتَّحْدِيدِ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مُطْلَقًا؛ إِذَا تَجَرَّدَا عَنْ دَعْوَى [س ١٢٤٣ /] رَقَبَةِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُمَا مُجَرَّدُ إِطْلَاعٍ، وَأَمَّا سَمَاعُ الدَّعْوَى فِي ذَلِكَ فَالْإِسْبَاهِيُّ

(١) فِي ع: وَلِذَا.

الَّذِي هُوَ الْمَقَاتِعِ لِلأَرْضِ نَظِيرَ عَطَائِهِ فِي الدِّيْوَانِ لَا يَصْلُحُ خَضْمًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ لِلأَرْضِ، بَلْ إِنَّمَا جُعِلَ لَهُ الْخَرَاجُ الَّذِي كَانَ يُحْمَلُ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَلِذَا لَا يَجُوزُ وَقْفُهُ لَهَا وَلَا تَصَرُّفُهُ فِيهَا تَصَرُّفًا يُخْرِجُهَا عَنِ مِلْكِ بَيْتِ الْمَالِ، وَلَا تُورَثُ عَنْهُ. وَلِلسُّلْطَانِ أَنْ يُخْرِجَهَا إِلَى غَيْرِهِ، فَيَدُّهُ عَلَيْهَا يَدُ أَمَانَةٍ، فَتَرْجِعُ إِلَى مُخَمَّسَةِ كِتَابِ الدَّعْوَى الشَّهِيرَةِ، وَهِيَ دَوَّارَةٌ فِي كُتُبِ عُلَمَائِنَا، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقِفَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ بِصَرِيحِ النَّقْلِ؛ فَعَلَيْهِ [ك٢٠٩ب / ] بِرِسَالَةِ الشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ بْنِ النَّقِيبِ، وَرِسَالَةِ الشَّيْخِ قَاسِمِ بْنِ قُطْلُوبُغَا، وَرِسَالَةِ الشَّيْخِ زَيْنِ بْنِ نُجَيْمِ (المَوْضُوعَاتِ فِي الإِقْطَاعَاتِ)، وَمَنْ كَانَ لَهُ فِقْهُ لَا يَتَوَقَّفُ فِي الْمَسْأَلَةِ لِظُهُورِهَا وَوُضُوحِهَا مِنْ كَلَامِهِمْ فِيمَا يَصْلُحُ خَضْمًا، وَمَا لَا يَصْلُحُ خَضْمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### هَلْ يَكُونُ الْمُسْتَأْجِرُ خَضْمًا لِمَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَ قَبْلَهُ أَوْ أَنَّهَا مِلْكُهُ

١٦٣٨ = سُئِلَ فِي سِبَاهِيٍّ ادَّعَى عَلَيْهِ مِثْلُهُ أَرْضًا فِي يَدِهِ: أَنَّهَا جَارِيَةٌ فِي تَيْمَارِهِ، وَيُرِيدُ أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، هَلْ تُسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى أَمْ لَا تُسْمَعُ فِي عَيْنِ الأَرْضِ؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ؛ لِأَنَّ الأَرْضِيَّ<sup>(١)</sup> لَيْسَتْ مِلْكًا حَتَّى يَدَّعِيَهَا بِالْمِلْكِيَّةِ، وَوَضِعُ اليَدِ كَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ فِيهَا مِلْكٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مَأْمُورٌ بِتَنَاوُلِ خَرَاجِهَا مُقَاسَمَةً أَوْ وَظِيفَةً، إِلاَّ أَنْ يُوَكَّلَهُ السُّلْطَانُ فِي الدَّعْوَى بِهَا، فَيَمْلِكُ ذَلِكَ بِتَفْوِيضِهِ، وَقَدْ سُئِلَ شَيْخُنَا السَّرَّاجُ الحَانُوتِيُّ عَنِ دَعْوَى وَكَيْلِ بَيْتِ الْمَالِ، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ خَضْمًا إِلاَّ أَنْ يَنْصِبَهُ السُّلْطَانُ خَضْمًا، فَيَصِيرُ بِهِ خَضْمًا يَمْلِكُ المُنَازَعَةَ، وَبِمِثْلِهِ صَرَّحَ صَاحِبُ البَحْرِ فِي مَسَائِلَ [ع١١٩٣، س٢٤٣ب / ] شَتَّى: وَبِغَيْرِ إِذْنِ مِنَ السُّلْطَانِ لَا تَجُوزُ الدَّعْوَى مِنْ

(١) فِي ع: الأَرْضِ.

وَكَلَاءِ بَيْتِ الْمَالِ، إِلَّا إِذَا فَوَّضَ لَهُمُ السُّلْطَانُ الدَّعْوَى، فَحِينَئِذٍ تَصِحُّ الدَّعْوَى مِنْهُمْ وَعَلَيْهِمْ، حَيْثُ أُذِنَ بِهِمَا السُّلْطَانُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَتَبَ أَيْضًا عَلَى مِثْلِهِ مَا صُورَتْهُ: لَا يَكُونُ خَصْمًا يُدْعَى عَلَيْهِ أَوْ يَدْعَى هُوَ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِي الْأَرْضِ مِلْكٌ وَلَا شُبْهَةُ مِلْكٍ يُسَوِّغُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ أَوْ لَهُ، وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ وَكَيْلَ بَيْتِ الْمَالِ لَيْسَ بِخَصْمٍ يَدْعَى أَوْ يُدْعَى عَلَيْهِ، مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ السُّلْطَانُ بِالدَّعْوَى، وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ أَسْتَاذُنَا السَّرَّاجُ الْحَانُونِيُّ وَهِيَ فِي (فَتَاوَاهُ)، وَلَنَذْكُرَ مَا هُوَ شَاهِدٌ لِصِحَّةِ مَا أَفْتَى بِهِ أَسْتَاذُنَا، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي أَوَائِلِ الْفَضْلِ الثَّالِثِ، وَهُوَ: ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَ الدَّابَّةَ قَبْلَهُ أَوْ أَنَّهَا مِلْكُهُ، اخْتَلَفَ فِيهِ الْمُتَأَخِّرُونَ فَقِيلَ إِنَّهُ خَصْمٌ؛ لِأَنَّهُ يَدْعَى مِلْكَ الْمَنْفَعَةِ، وَمَنْ يَدْعَى الْمِلْكَ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يَنْتَصِبُ خَصْمًا لِمَنْ يَدْعِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَقِيلَ لَا يَنْتَصِبُ خَصْمًا إِلَّا إِذَا ادَّعَى الْفِعْلَ عَلَيْهِ؛ بِأَنَّ يَقُولَ غَصَبْتُهَا مِنِّي، أَمَّا بِدُونِ دَعْوَى الْفِعْلِ عَلَيْهِ؛ بِأَنَّ قَالَ مَثَلًا اسْتَأْجَرْتُهَا قَبْلَكَ وَسَلَّمَهَا إِلَيْكَ لَا إِلَيَّ؛ لَا يَنْتَصِبُ خَصْمًا، وَبِهِ أَفْتَى (ط) وَقَالَ (مخ) هُوَ الصَّحِيحُ؛ إِذْ لَا يَدْعَى مِلْكَ الْعَيْنِ كَمُسْتَعِيرٍ، فَلَا يَكُونُ خَصْمًا. انْتَهَى.

أَقُولُ: إِذَا وَكَّلَهُ السُّلْطَانُ؛ بِأَنَّ يَدْعَى وَيُدْعَى عَلَيْهِ؛ تُسْمَعُ مِنْهُ وَعَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَوَّضَ إِلَيْهِ مَا يَمْلِكُهُ، وَقَدْ ظَهَرَ الْحُكْمُ وَاسْتَبَانَ، وَانْتَقَلَ مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى الْعِيَانِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### لَوْ اشْتَرَى بِهِيمَةً فَادَّعَاهَا آخَرُ

١٦٣٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ بِهِيمَةً، فَادَّعَى عَلَيْهِ شَخْصٌ خَارِجٌ أَنَّهَا مِلْكُهُ، وَأَخَذَهَا بِلَا حُكْمٍ، وَهِيَ نِتَاجُ الْبَائِعِ، هَلْ إِذَا أَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً أَنَّهَا نِتَاجُ بَائِعِهِ يَنْدَفِعُ الْمُدَّعَى؟

١٦٤٠ = وَلَوْ أَقَامَ بَيْنَهُ بِالْمِلْكِ الْمُطْلَقِ أَوْ التَّجَارِ لِكَوْنِهِ خَارِجًا، وَكَذَلِكَ الْبَائِعُ إِذَا أَقَامَ بِوَجْهِ الْمُشْتَرِي مِنْهُ بَيْنَهُ بِذَلِكَ يَنْدَفِعُ؟

١٦٣٩ ج = أَجَابَ: الْبَيْنَةُ فِي التَّجَارِ لِيَدِي الْيَدِ.

١٦٤٠ ج = وَلَوْ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيْنَهُ عَلَى التَّجَارِ، وَبُرْهَانَ الْمُشْتَرِي عَلَى نِتَاجِ بَائِعِهِ كَبُرْهَانَ بَائِعِهِ وَيَنْدَفِعُ الْمُشْتَرِي عَنِ الْبَائِعِ بِإِقَامَةِ الْبَيْنَةِ بِذَلِكَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ بَاعَ جَارِيَةً فَظَهَرَتْ حَامِلَةً

١٦٤١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَاعَ جَارِيَتَهُ لِأَخْرَ فَظَهَرَتْ حَامِلَةً، [ك ٢١٠، ط ٦٣ /]

فَادَّعَى الْبَائِعُ الْمَذْكُورَ الْحَمْلَ مِنْهُ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يُنْظَرُ: إِنْ وَلَدَتْهُ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْبَيْعِ يُثْبِتُ نَسَبَهُ مِنْهُ، وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ، وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ السَّابِقُ وَيَسْتَرِدُّهَا، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ، وَيَلْزَمُهُ الْعُقْرُ - وَهُوَ مَهْرُ الْمِثْلِ - إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي وَطِئَهَا، وَثَبَّتَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِنَحْوِ إِقْرَارِهِ؛ إِذْ لَا يَخْلُو وَطْءٌ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَهْرٍ أَوْ عُقْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ادَّعَى الْوَارِثُ عَلَى آخِرَانِ زَوْجَةِ الْمُورِثِ

دَفَعَتْ لَهُ كَذَا مِنَ النُّقُودِ مِنْ تَرَكَتِهِ

١٦٤٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، ادَّعَى عَلَى آخِرَانِ زَوْجَةِ مُورِثِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ دَفَعَتْ لَهُ

كَذَا مِنَ النُّقُودِ مِنْ تَرَكَتِهِ تَعْدِيًا بَغَيْرِ إِذْنِهِ، فَأَنْكَرَ فَأَقَامَ عَلَيْهِ بَيْنَةً: أَنَّهُ أَقْرَبُ بِكَذَا، فَادَّعَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: أَنَّهُ أَقْرَبُ بَعْدَهُ أَنْ لَا شَيْءَ لَهُ قَبْلَهُ مِنْ تَرَكَتِهِ، وَلَا قَبْلَ زَوْجَتِهِ الْمَرْبُورَةِ، هَلْ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ وَتُسْمَعُ بَيْنَتُهُ [ع ١٩٣ ب /] بِذَلِكَ، وَيَنْدَفِعُ خَصْمُهُ عَنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ دَعْوَاهُ وَتُسْمَعُ بَيْنَتُهُ بِذَلِكَ، وَيَنْدَفِعُ عَنْهُ خَصْمُهُ، فَقَدْ قَالَ فِي

(جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ) رَامِزًا (لِلدَّخِيرَةِ) لَوْ بَرَّهَنَ عَلَى مَالٍ، وَحُكِمَ لَهُ ثُمَّ بَرَّهَنَ خَصْمُهُ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ أَقْرَبَ قَبْلَ الْحُكْمِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، يَبْطُلُ الْحُكْمُ، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَاعَ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ عَقَارَ الْيَتِيمِ بِلَا مُسَوِّغٍ

١٦٤٣ = سُئِلَ فِي يَتِيمٍ بَاعَ جَدُّهُ أَبُو أَبِيهِ عَقَارَهُ بِغَيْرِ مُسَوِّغٍ، فَطَلَبَ اسْتِرْدَادَهُ مِنَ الْمُشْتَرِي، فَادَّعَى مُسَوِّغًا وَأَنْكَرَ الْيَتِيمُ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ أَمْ قَوْلُ الْيَتِيمِ؟  
أَجَابَ: يَبْعُ عَقَارِ الْيَتِيمِ لَا يَجُوزُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَصَرَّحَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الْمُتَّقَى) أَنَّهُ بَاطِلٌ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ وَبُطْلَانِهِ، فَالْقَوْلُ لِمُدَّعِيِ الْبُطْلَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْيَدُ فِي الْعَقَارِ لَا تَثْبُتُ بِتَصَادُقِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ

١٦٤٤ = سُئِلَ فِي زَيْدٍ ادَّعَى عَلَى عَمْرٍو لَدَى حَاكِمٍ شُرْعِيِّ، وَقَالَ فِي تَقْرِيرِ دَعْوَاهُ: إِنَّ الدَّارَ الْفُلَانِيَّةَ الْكَائِنَةَ بِالْمَقْدَسِ الشَّرِيفِ بِمَحَلَّةِ الشَّرَفِ الْمَحْدُودَةِ [س/١٢٤٤] يَحْدُودُ أَرْبَعِ عَيْنَيْهَا، مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ يُشَارِكُهُ مِنْ أَقَارِبِهِ مِنْ قِبَلِ صَلَاحِ الدِّينِ (١) ابْنِ بَدْرِ الدِّينِ حَسَنِ الْعَجْلُونِيِّ، وَأَنَّ صَلَاحَ الدِّينِ وَقَفَ الدَّارَ الْمَذْكُورَةَ عَلَى مُحَمَّدِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ شَهَابِ الدِّينِ بْنِ رَبِيعِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، وَأَنَّ الْمُدَّعِيَّ عَلَيْهِ الْمَرْبُورَ وَاضِعُ يَدِهِ عَلَى الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ فِي الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ، وَأَنَّهُ سَاكِنٌ بِالدَّارِ الْمَرْبُورَةِ بِغَيْرِ طَرِيقِ شُرْعِيِّ، وَطَالَبَهُ بِتَفْرِيفِهَا وَتَسْلِيمِهَا إِلَيْهِ، وَسَأَلَ سُؤَالَهُ عَنِ ذَلِكَ، فَسُئِلَ فَأَجَابَ: بِأَنَّ الدَّارَ الْمَذْكُورَةَ فِي يَدِ زَوْجَتِهِ الْحُرْمَةِ فَاطِمَةَ بِنْتِ تَقِيِّ الدِّينِ بْنِ رَبِيعِ،

(١) بعده في ع: بن صلاح.

وَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ لِلْمُدَّعِي فِيهَا اسْتِحْقَاقًا، فَأَبْرَزَ الْمُدَّعِي مِنْ يَدِهِ كِتَابَ وَقْفٍ مَضْمُونُهُ مُوَافِقٌ لِمَا ادَّعَى، فَلَمَّا تَأَمَّلَهُ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ الْمُتَدَاعِي لَدَيْهِ حِينَ صُدُورِ الدَّعْوَى، أَمَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِتَفْرِيعِ الدَّارِ الْمَرْبُورَةِ وَتَسْلِيمِهَا لِلْمُدَّعِي، حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مُسْتَحِقًّا بِالْوَقْفِ الْمَرْبُورِ، فَهَلْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَمْرُو الْمَذْكُورُ خَضْمًا شَرْعِيًّا، حَيْثُ أَجَابَ بِأَنَّ الدَّارَ بِيَدِ زَوْجَتِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ فِيهَا، لَا تَكُونُ الْحُجَّةُ الْمُكْتَسِبَةُ فِي وَجْهِ حُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ كَانَ أَمْرُ الْحَاكِمِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِتَفْرِيعِ الدَّارِ وَتَسْلِيمِهَا لِلْمُدَّعِي مُرْتَبًا عَلَى مَا ذُكِرَ؛ فَهُوَ فَاسِدٌ، وَالكِتَابَةُ بِهِ لَا اعْتِبَارَ بِهَا لَا فِي حَقِّ عَمْرُو وَلَا فِي حَقِّ زَوْجَتِهِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْيَدَ فِي الْعَقَارِ لَا تُثَبِّتُ بِتَصَادُقِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ إِلَّا إِذَا ادَّعَى الْغَضَبُ أَوْ الشَّرَاءُ، فَالْخُصُومَةُ مُتَّفِئَةٌ، وَلَوْ أَجَابَ بِأَنَّ الدَّارَ بِيَدِهِ، وَلَوْ أَثَبَّتَ الْمُدَّعِي يَدَهُ بِالْبَيِّنَةِ [ك٢١٠ب، ع١٩٤/١] لَا تَنْدَفِعُ دَعْوَاهُ بِقَوْلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّ الدَّارَ بِيَدِ زَوْجَتِي، لِمَا عَلِمَ فِي مُخَمَّسَةِ كِتَابِ الدَّعْوَى، فَلَمَّا لَمْ يُثَبِّتِ الْمُدَّعِي بِالْبَيِّنَةِ يَدَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى الْمُدَّعَى انْتَفَتِ صِحَّةُ دَعْوَاهُ، فَالْأَمْرُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَيْهِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَيُوضَّحُهُ مَا فِي (جَامِعِ النُّصُولَيْنِ)، ادَّعَى مَنْقُولًا فَأَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ بِيَدِهِ؛ يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ لَا فِي الْعَقَارِ حَتَّى يُبْرَهِنَ، فَلَوْ أَنْكَرَ الْيَدَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ يَخْلِفُ (كحَم) أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ كَوْنِ الْعَقَارِ بِيَدِهِ يَخْلِفُ حَتَّى يُقَرَّ، فَلَوْ أَقَرَّ بِالْيَدِ حَلَفَ عَلَى الْمَلِكِ، فَلَوْ أَقَرَّ بِهِ يُؤَمَّرُ بِتَرْكِ التَّعَرُّضِ، فَلَوْ بَرَهَنَ الْمُدَّعَى بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِالْيَدِ: أَنَّهُ لَهُ؛ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْمُدَّعِي عَلَى الْمَلِكِ مَا لَمْ يُبْرَهِنَ أَنَّهُ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَلَوْ لَمْ يُبْرَهِنَ عَلَى يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَبَرَهَنَ عَلَى الْمَلِكِ بَعْدَ إِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْيَدِ، وَقَضَى بِهِ لِلْمُدَّعِي لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ مَا لَمْ يُبْرَهِنَ أَوْ يُعَرِّفِ الْقَاضِيَ أَنَّهُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ رَمَزَ وَقَالَ: إِنَّمَا تُسْتَرَطُّ الشَّهَادَةُ بِأَنَّ الْعَقَارَ بِيَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ لِتَوَجُّهِ الْحُكْمِ وَسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ، أَمَا لَوْ أَنْكَرَ مِنْ

الإبتداء كونه بيده يخلف (طظه) لا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْقَاضِي كَوْنَ الْعَقَارِ بِيَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، فَيَذْكَرُ الْمُدْعَى أَنَّهُ بِيَدِهِ الْيَوْمَ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ بِأَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ يَنْتَصِبُ خَضَمًا بِذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِ آخَرَ [ط ٦٤، س ٢٤٤ ب /] وَفِي الْعَقَارِ لَا يَنْتَصِبُ خَضَمًا إِلَّا بِاعْتِبَارِ يَدِهِ، فَمَا لَمْ يُثْبِتْ عِنْدَ الْقَاضِي يَدَهُ؛ لَا يَجْعَلُهُ خَضَمًا، وَلَوْ شَهِدَا بِمِلْكِيَّةِ الدَّارِ لِلْمُدْعَى وَلَمْ يَشْهَدَا أَنَّهُ بِيَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ يُقْبَلُ (١) عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، لَا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَلَوْ شَهِدَا لِلْمُدْعَى لَا بِيَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَشَهِدَا آخِرَانِ بِيَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ يُقْبَلُ كِلَاهُمَا؛ إِذِ الْحَاجَةُ إِلَى شَهَادَةِ يَدِهِ لِيَصِيرَ خَضَمًا فِي إِبْتَاتِ الْمَلِكِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُثْبِتَ كِلَا الْحُكْمَيْنِ بِشَهَادَةِ فَرِيقٍ أَوْ فَرِيقَيْنِ، ثُمَّ إِذَا شَهِدَا بِيَدِهِ يَسْأَلُهُمَا الْقَاضِي عَنْ سَمَاعِ شَهِدَا بِيَدِهِ أَوْ عَنْ مُعَايَنَةِ؛ لِأَنَّهَا رُبَّمَا سَمِعَا إِقْرَارَهُ أَنَّهُ بِيَدِهِ، وَظَنَّا أَنَّهُ يُطْلَقُ لَهُمَا الشَّهَادَةُ، وَهَذِهِ تَشْتَبِهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ، أَنَّهُ بِمَجْرَدِ إِقْرَارِهِ هَلْ تَثْبُتُ يَدُهُ حُكْمًا، فَمَا لَمْ يَذْكَرَا أَنَّهُمَا عَايَنَا يَدَهُ لَا تُقْبَلُ، ثُمَّ رَمَزَ بَعْدَ أَسْطُرِ عِدَّةٍ، وَقَالَ: تَنَازَعَا فِي الْيَدِ، فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا تَخْلِيفَ الْآخَرَ، يَنْبَغِي أَنْ يَخْلِفَ؛ لِأَنَّهُ يُظْهِرُ بِنُكُولِهِ يَدَهُ فِي حَقِّ النَّكِيلِ بِتَرْكِ التَّعَرُّضِ إِلَى أَنْ يُبْرَهَنَ عَلَى الْيَدِ. انْتَهَى.

هَذَا وَعَمَلَ الْقَاضِي بِكِتَابِ الْوَقْفِ مُجَرَّدًا عَنْ حُجَّةٍ مِنْ حُجَجِ الشَّرْعِ الْمُقَرَّرَةِ زَيْدُ الْأَمْرِ تَعْجَبًا، وَيُوجِبُ لِلْأَكْفِ تَقَلُّبًا، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاتَ الْمَدْيُونُ عَنْ إِخْوَةٍ لَمْ يُطَالَبُوا بِدَيْنِهِ

١٦٤٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ، هَلَكَ لَا عَنْ إِرْثٍ وَلَهُ إِخْوَةٌ وَلَمْ يَكْفُلُوهُ فِيهِ،

هَلْ يُطَالَبُونَ بِدَيْنِهِ أَمْ لَيْسَ عَلَيْهِمْ طَلَبٌ بِهِ؟

(١) في ع: تقبل.

أَجَابَ: لَا يُطَالَبُونَ بِدَيْنِ أَخِيهِمْ الْهَالِكِ مُطْلَقًا؛ إِذَا لَمْ يَكْفُلُوهُ، مَاتَ عَنْ إِرْثٍ أَمْ لَا، حَيْثُ لَمْ يَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى تَرْكِتِهِ، أَمَّا إِذَا تَرَكَ مَالًا وَوَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهِ، فَحِينَئِذٍ يُطَلَّبُ الدَّيْنُ مِنْهُمْ لِيُوفُوا مِنْ تَرْكِتِهِ، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ قَالَ بَعْدَ الْبَيْعِ أَوْ الْقِسْمَةِ كُنْتُ فُضُولِيًّا لَا يُقْبَلُ مِنْهُ

١٦٤٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَاعَ أَوْ قَسَمَ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ فُضُولِيًّا وَأَنَّ الْمَلِكَ لِفُلَانٍ

وَلَمْ يُجِزْ، هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا؟ [ك/١٢١١]

أَجَابَ: لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاتَ عَنْ أَوْلَادٍ كِبَارٍ، نَشَأُوا فِي مَصَالِحِهِ

وَخِدْمَتِهِ وَهُوَ مُطْلَقٌ لَهُمُ التَّصَرُّفَ فِي أَمْوَالِهِ بِالْبَيْعِ

١٦٤٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ أَوْلَادٌ كِبَارٌ، نَشَأُوا فِي مَصَالِحِهِ وَخِدْمَتِهِ، وَهُوَ مُطْلَقٌ

لَهُمُ التَّصَرُّفَ فِي أَمْوَالِهِ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَقَبْضِ دُيُونِهِ وَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ وَالتَّجَارَاتِ، مَاتَ وَفِي أَيْدِيهِمْ مِنْ أَمْوَالِهِ نَحْوُ الدَّوَابِّ وَالْمَتَاعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، هَلْ ذَلِكَ جَمِيعُهُ إِرْثٌ عَنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، هُوَ إِرْثٌ عَنْهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَثْبَتَ الدَّيْنَ فِي تَرْكِتِهِ مَيِّتٌ لَا بُدَّ مِنْ تَحْلِيْفِهِ

١٦٤٨ = سُئِلَ فِي مُدَّعٍ دَيْنًا مَعْلُومًا فِي تَرْكِتِهِ مَيِّتٌ أَثْبَتَهُ بِالْبُرْهَانِ، [ع/١٩٤ب] هَلْ

يَخْلِفُ الْمُدَّعِي عَلَى أَنَّهُ مَا اسْتَوْفَاهُ وَلَا شَيْئًا مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَدَّعِ الْوَرَثَةُ الْإِسْتِيْفَاءَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَخْلِفُ وَإِنْ لَمْ تَدَّعِ الْوَرَثَةُ، وَإِنْ<sup>(١)</sup> أَبَوَا يُخْلِفُهُ كَمَا فِي (الْبِرَّازِيَّةِ،

(١) فِي ع: بِلْ وَإِنْ.



وَالْمُتَّيَّةِ). وَفِي (الْخَانِيَّةِ): يُحْلَفُهُ الْقَاضِي بِاللَّهِ مَا اسْتَوْفَيْتَ مِنْهُ شَيْئًا وَلَا أُبْرَأْتَهُ يُحْلَفُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ [س ١٢٤٥ / ] نَظَرًا لِلْمَيِّتِ وَالْوَارِثِ الصَّغِيرِ وَكُلِّ مَنْ عَجَزَ عَنِ النَّظَرِ لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ، وَفِي (الْخُلَاصَةِ): وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ مَنْ ادَّعَى دَيْنًا عَلَى الْمَيِّتِ يُحْلَفُ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ الْوَصِيِّ وَالْوَارِثِ: بِاللَّهِ مَا اسْتَوْفَيْتَ دَيْنَكَ مِنَ الْمَدْيُونِ، وَلَا مِنْ أَحَدٍ آدَاهُ إِلَيْكَ عَنْهُ، وَمَا قَبَضَهُ لَكَ قَابِضٌ بِأَمْرِكَ، وَلَا أُبْرَأْتَهُ وَلَا شَيْئًا مِنْهُ، وَمَا أَحَلَّتْ بِذَلِكَ وَلَا بِشَيْءٍ مِنْهُ عَلَى أَحَدٍ وَلَا عِنْدَكَ بِهِ، (وَلَا شَيْءٍ) <sup>(١)</sup> مِنْهُ رَهْنٌ، هَذَا فِي (أَدَبِ الْقَاضِي لِلْخَصَافِ وَالصَّادِرِ الشَّهِيدِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا أَثْبَتَ زَيْدُ الدَّيْنِ فِي تَرْكَةِ الْمَيِّتِ بِالْبَيِّنَةِ

#### فِي وَجْهِ الْوَصِيِّ لَا بُدَّ مِنْ تَحْلِيضِهِ أَيْضًا

١٦٤٩ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى زَيْدٌ أَنْ لَهُ بِذِمَّةِ عَمْرٍو دَيْنًا مَعْلُومًا، وَذَلِكَ فِي وَجْهِ وَصِيِّ أَوْلَادٍ <sup>(٢)</sup> عَمْرٍو الْمُتَوَفَّى، وَأَثْبَتَ زَيْدٌ الْمَذْكُورُ ذَلِكَ، وَالْحَالُ أَنَّ الْوَصِيَّ لَمْ يُحْلَفْ زَيْدًا الْمُدَّعِي الْمَرْبُورَ أَنَّ هَذَا الْمَالُ بَاقٍ فِي ذِمَّةِ عَمْرٍو، وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا، وَلَمْ يُعَوِّضْ عَنْهُ عَوَضًا، وَمَضَتْ مُدَّةٌ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِثْبَاتِ، وَالآنَ يَطْلُبُ وَكَيْلُ زَيْدِ الْمُدَّعِي الْمَرْبُورِ الْمَالَ مِنْ وَصِيِّ أَيْتَامِ عَمْرٍو الْمُتَوَفَّى، فَتَمَسَّكَ الْوَصِيُّ عَنِ الْإِعْطَاءِ؛ لِكَوْنِ الْيَمِينِ مُرْتَبًا عَلَى الْمُدَّعِي، وَهُوَ يَمِينُ الْإِسْتِظْهَارِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ فِي الدَّعْوَى لِلْيَمِينِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَالآنَ رَبُّ الدَّيْنِ غَائِبٌ، فَهَلْ يَسُوعُ لِلْوَصِيِّ دَفْعُ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنَ الْيَمِينِ، وَلَوْ أَبْتَهَ الْوَرَثَةُ لِحَقِّ الْمَيِّتِ؛ إِذْ عَسَاهُ أَنْ يَكُونَ بِذِمَّتِهِ دَيْنٌ فَيَحْتَاجُ لِرَفَائِهِ نَظَرًا لَهُ وَلِلْوَارِثِ

(٢) فِي ع: أَيْتَامِ.

(١) فِي ع: وَلَا بِشَيْءٍ. وَفِي ك: شَيْءٍ.

الصَّغِيرِ، وَالْحُكْمُ الْمَذْكُورُ - وَهُوَ عَدَمُ الدَّفْعِ - يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ (الْحَايَةِ) وَغَيْرِهَا فَلَا تَوَقُّفَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَقْرَبَ بَقْبُضِ الْوَدِيعَةِ لَا يُصَدِّقُ فِي قَوْلِهِ: أَقْرَرْتُ كَاذِبًا

١٦٥٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَقْرَبَ بَقْبُضِ وَدِيعَةٍ<sup>(١)</sup> مِنْ فُلَانٍ، ثُمَّ ادَّعَى أَنْ إِقْرَارَهُ كَانَ

كَاذِبًا، هَلْ يُحْلَفُ الْمُوَدَّعُ أَنَّهُ مَا أَقْرَرَ كَاذِبًا أَمْ لَا يَحْلِفُ؟ [ط ٦٥ / ]

أَجَابَ: لَا يُحْلَفُ عِنْدَهُمَا؛ إِذِ التَّحْلِيفُ يَتَرْتَّبُ عَلَى دَعْوَى صَحِيحَةٍ وَلَمْ تَصَحَّ هُنَا لِلتَّنَاقُضِ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ يُحْلَفُ، وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) (خ) الشَّافِعِيُّ مَعَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي التَّحْلِيفِ، فَلَمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ يُفَوِّضُ إِلَى رَأْيِ الْمُفْتِي وَالْقَاضِي، وَاخْتَارَ الْمُتَأَخَّرُونَ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

اشْتَرَى كَرْمًا وَتَصَرَّفَ فِيهِ زَمَانًا وَتَلَقَّتهُ عَنْهُ وَرَثَتُهُ

١٦٥١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ بَاعَ كَرْمًا، وَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِيهِ زَمَانًا<sup>(٢)</sup>، وَمَاتَ

وَتَلَقَّتهُ وَرَثَتُهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَتَصَرَّفَتْ فِيهِ مُدَّةَ سِنِينَ، وَالْآنَ تَدَّعِي امْرَأَةٌ أَنَّهُ مِلْكُهَا، هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهَا مَعَ اِطْلَاعِهَا عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهَا، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

صَكُّ بَيْعٍ شَرْعِيٍّ

١٦٥٢ = سُئِلَ فِي صَكِّ بَيْعٍ شَرْعِيٍّ حَاصِلُهُ: اشْتَرَتْ فُلَانَةٌ مِنْ فُلَانٍ، فَبَاعَهَا

مَا هُوَ لَهُ وَجَارٍ فِي مِلْكِهِ، وَطَلَّقَ تَصَرَّفَهُ وَحِيَازَتَهُ الشَّرْعِيَّةَ، وَيَدُهُ وَاضِعَةٌ عَلَيْهِ إِلَى حِينِ صُدُورِ هَذَا الْبَيْعِ، وَذَلِكَ جَمِيعُ الْحِصَّةِ [س ٢٤٥ ب، ع ١١٩٥ / ] الشَّائِعَةِ، وَقَدَرُهَا

(١) فِي ع: وَدِيعَتِهِ.

(٢) فِي ع: زَمَانًا.

كَذَا فِي الْمَحْدُودِ الْفُلَانِي، شَرِكَةٌ زَيْدٍ بِحَقِّ الْبَاقِي بِثَمَنِ سُمِّي وَصَدَقَتْ أُخْتُ الْبَائِعِ لِأَبِيهِ وَوَالِدَتِهَا عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ عَلَى حُكْمِهِ الْمَرْبُورِ، وَصَدَرَ<sup>(١)</sup> مِنْ أَهْلِهِ فِي مَحَلِّهِ، وَأَنَّهُ لَا مَطْعَنَ لَهُمَا فِي ذَلِكَ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ أَصْلًا، وَوَعَدَتِ الْمُشْتَرِيَةُ الْبَائِعَ بِرَدِّ الْمَبِيعِ إِلَيْهِ إِذَا جَاءَ إِلَيْهَا بِنَظِيرِ الثَّمَنِ الْمَسْطُورِ بَعْدَ مُضِيِّ سَنَةٍ وَعَدَا شَرْعِيًّا، وَقَبَضَتِ الْمُشْتَرِيَةُ الْمَبِيعَ وَتَصَرَّفَتْ فِيهِ مُدَّةَ سِنِينَ، وَأَعَادَتْهُ إِلَى الْبَائِعِ بَعْدَ دَفْعِ نَظِيرِ الثَّمَنِ الْمَرْبُورِ، وَالْآنَ الْأُخْتُ وَأُمُّهَا الْمَذْكُورَتَانِ يَدَّعِيَانِ حِصَّةً فِي الْمَبِيعِ بِطَرِيقِ الْإِزْتِ عَنِ وَالِدِ الْبَائِعِ، هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُمَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ صَرَّحَ بِأَنَّهُ يَبِيعُ مِلْكَهُ وَقَدْ عَقِدَ الْبَيْعَ كَمَا ذَكَرَ فِي الصِّكِّ وَحَضَرَتَا وَصَدَقَتَا كَمَا ذَكَرَ فِيهِ، لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُمَا عَلَيْهِ؛ [ك ٢١١ ب / ] إِذْ (فِيهِ)<sup>(٢)</sup> صَرِيحُ الْإِعْتِرَافِ مِنْهُمَا؛ بِأَنَّهُ بَاعَ مِلْكَهُ، فَدَعْوَاهُمَا الْمِلْكَ فِيهِ بَعْدَهُ مُنَاقِضَةٌ مِنْهُمَا، فَلَا تَسْمَعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَقْرَّ الْأَبُ فِي حَالِ صِغَرِ ابْنَتِهِ أَنَّهُ قَبِضَ مِنَ الزَّوْجِ مُعَجَّلَ مَهْرِهَا

<sup>١٦٥٣</sup> = سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ صَغِيرَةً مِنْ أَبِيهَا عَلَى مَهْرٍ مُسَمًّى: بَعْضُهُ مُعَجَّلٌ، وَبَعْضُهُ مُؤَجَّلٌ، وَأَقْرَّ الْأَبُ بِقَبْضِ الْمُعَجَّلِ فِي حَالِ صِغَرِ الزَّوْجَةِ، كَمَا هُوَ مَكْتُوبٌ بِكِتَابِ الزَّوْجِيَّةِ، وَدَخَلَ الزَّوْجُ عَلَى الزَّوْجَةِ، وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ سُنُونَ، ثُمَّ مَاتَ أَبُو الزَّوْجَةِ، وَبَعْدَ مُدَّةٍ مِنْ مَوْتِهِ ادَّعَتِ الزَّوْجَةُ عَلَى الزَّوْجِ بِمُعَجَّلِ الْمَهْرِ، وَذَكَرَتْ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا شَيْءٌ مِنْهُ، فَهَلْ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا، وَبُلُوغِهَا وَتَسْلِيمِهَا نَفْسَهَا لِلزَّوْجِ،

(١) في ع: وصدوره.

(٢) في ك: في. وسقطت من س.

وَمَوْتِ أَبِيهَا الْمُقَرَّبِ بِقَبْضِ مُعْجَلٍ مَهْرَهَا حَالَ صِغَرِهَا بِوِلَايَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَيْهَا، وَمُضِيِّ  
السِّنِينَ الْعَدِيدَةِ عَلَى ذَلِكَ؛ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا عَلَى الزَّوْجِ بِمُعْجَلٍ مَهْرَهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا الْمُتَأَخَّرُونَ وَأَبُو اللَّيْثِ الَّذِي هُوَ مِنَ الْكُتَيْبَةِ السَّادِسَةِ  
وَكَثِيرٌ مِنْ أَضْرَابِهِ؛ بِأَنَّ الزَّوْجَ إِذَا بَنَى بِزَوْجَتِهِ، أَيْ: دَخَلَ بِهَا، يُمْنَعُ مِنْهَا مِقْدَارُ مَا جَرَتْ  
الْعَادَةُ لِتَعْجِيلِهِ، وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الزَّوْجِ فِي ذَلِكَ، قَالَ فِي (الْخَانِيَّةِ) مِنَ الْوَصَايَا:  
قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: إِذَا كَانَ الزَّوْجُ بَنَى بِهَا فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنْهَا مِقْدَارُ  
مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَعْجِيلِهِ، وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْوَرِثَةِ فِي تَعْجِيلِ ذَلِكَ الْقَدْرِ، وَقَالَ فِي  
(مَنْ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) فَإِنْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا وَوَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي الْحَالَتَيْنِ، أَيْ: حَالَةِ  
الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ لَا يُحْكَمُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُسَلِّمُ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ  
أَنْ تَتَعَجَّلَ مِنْ مَهْرِهَا شَيْئًا عَادَةً، بَلْ يُقَالُ لَهَا: لَا بُدَّ أَنْ تُقَرِّي بِمَا تَعَجَّلْتَ، وَإِلَّا فَضَيْنَا  
عَلَيْكَ بِالْمُتَعَارَفِ، قَالَ فِي شَرْحِهِ ذَكَرَهُ فِي (الْمُحِيطِ)، قَالَ شَيْخُ مَشَايخِنَا وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ  
الشَّارِحُونَ، قَالَ مَوْلَانَا فِي (بَحْرِهِ) بَعْدَ ثَقَلِهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَا إِذَا  
ادَّعَى [س ١٢٤٦، ع ١٩٥٤ ب /] الزَّوْجُ إِصْطَالَ شَيْءٍ إِلَيْهَا، أَمَا لَوْ لَمْ يَدَّعِ فَلَا يَنْبَغِي ذَلِكَ.  
انْتَهَى.

وَالْمَسْأَلَةُ مَشْهُورَةٌ، وَفِي غَالِبِ الْكُتُبِ مَذْكُورَةٌ، وَسَبَبُ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَأَخَّرِينَ  
رُؤْيَاهُمْ فَسَادَ الزَّمَانِ، وَقَطَعُ شَافَةَ التَّرْوِيرِ وَالْبُهْتَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى الزَّوْجُ بَعْدَ بُلُوغِهَا أَنَّ أَبَاهَا

أَقْرَبَ بِقَبْضِ مَهْرَهَا حَالَ صِغَرِهَا

١٦٥٤ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ بَالِغَةٍ عَاقِلَةٍ، طَلَبَتْ مَهْرَهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَقَالَ الزَّوْجُ:

دَفَعْتُ إِلَيَّ حَالَ صِغَرِكَ، وَالْأَبُ مَيِّتٌ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى إِقْرَارِ الْأَبِ بِالْقَبْضِ حَالَ

صَغْرَهَا، لَا عَلَى الْقَبْضِ بِعَيْنِهِ، فَهَلْ هَذَا الْإِقْرَارُ كِإِقْرَارِ الْأَبِ بَعْدَ بُلُوغِهَا: أَنَّهُ قَبْضُهُ  
حَالَ الصَّغْرِ، فَلَا يَصِحُّ عَلَيْهَا، أَمْ كَالْبَيِّنَةِ عَلَى قَبْضِ الْأَبِ بِعَيْنِهِ فِي حَالِ الصَّغْرِ؟  
أَجَابَ: لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا؛ إِذْ هِيَ الْآنَ بِالْغَةِ، وَلَوْ أَقَرَّ الْأَبُ بَعْدَ [ط ٦٦ / ] بُلُوغِهَا أَنَّهُ  
قَبْضُهُ حَالَ الصَّغْرِ لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا، وَالثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ عِيَانًا؛ فَكَأَنَّا نُعَايِنُهُ مُقَرَّرًا بَعْدَ  
بُلُوغِهَا بِالْقَبْضِ حَالَ صِغَرِهَا، وَهُوَ لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقَرَّ فُلَانٌ أَنَّهُ اسْتَوْفَى مِنْ فُلَانٍ مَا كَانَ

لَهُ بِذِمَّتِهِ، وَأَنَّهُ أَبْرَأَهُ مِنْ جَمِيعِ الْحُقُوقِ

١٦٥٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، كُتِبَ عَلَيْهِ فِي صَكِّ أَقَرَّ فُلَانٌ أَنَّهُ اسْتَوْفَى (١) مِنْ فُلَانٍ  
مَا كَانَ لَهُ بِذِمَّتِهِ، وَأَنَّهُ أَبْرَأَهُ مِنْ جَمِيعِ الْحُقُوقِ، وَمَنْ الْيَمِينِ وَإِنْ وَجِبَتْ، ادَّعَى  
أَنَّهُ كَاذِبٌ فِي إِقْرَارِهِ، فَهَلْ لَهُ اسْتِحْلَافٌ [ك ٢١٢ / ] خَصْمِهِ أَنَّهُ صَادِقٌ فِي إِقْرَارِهِ،  
وَلَا يَتَمَدَّحُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْمُوثِقِ: وَمِنْ الْيَمِينِ وَإِنْ وَجِبَتْ؛ لِكَوْنِهَا إِنَّمَا تَجِبُ بَعْدَ  
دَعْوَاهُ أَنَّهُ كَاذِبٌ فِي إِقْرَارِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْإِبْرَاءُ أَسْقَطُهُ، وَالسَّاقِطُ لَا يَعُودُ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ زَوَالِ الْمَانِعِ؛ إِذْ عُدِمَ  
الْمُقْتَضَى وَهُوَ بَقَاءُ الدَّيْنِ فِي الذِّمَّةِ، وَحَيْثُ عُدِمَ الْمُقْتَضَى فَهُوَ مِنْ بَابِ السَّاقِطِ،  
فَلَيْسَ لَهُ اسْتِحْلَافُهُ فِي أَمْرِ سَقَطَ عَنْهُ بِالْإِبْرَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ حَكَمَ الْقَاضِي بِصِحَّةِ الْبَيْعِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ

الْغَبْنِ الْفَاحِشِ؛ لَيْسَ لِأَخْرَافِ أَنْ يَحْكَمَ بِخِلَافِهِ

١٦٥٦ = سُئِلَ فِي دَارِ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ، مَاتَ أَحَدُهُمْ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ  
مُسْتَعْرِقٌ لِتَرِكَّتِهِ، فَلَزِمَ شَرْعًا بِسَبَبِ ذَلِكَ بَيْعُ حِصَّتِهِ، فَبَاعَهَا الْوَصِيُّ سَوِيَّةً لِأَخْوَيْهِ،

(١) فِي س، ك: اشْتَرَى.

وَوَفَى بِشَمَنِهَا مَا كَانَ عَلَيْهِ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ، وَالزَّامُهُ مُوَافِقٌ<sup>(١)</sup> لِمُقْتَضَى الشَّرْعِ وَأَحْكَامِهِ، وَمَاتَ الْأَخُ الثَّانِي فَبَاعَ وَارِثُهُ نِصْفَهُ الْمَمْلُوكَ لَهُ، وَخَلَصَتِ الدَّارُ لِلثَّلَاثِ، وَتَصَرَّفَ فِيهَا مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى عِشْرِينَ سَنَةً، وَبَلَغَ ابْنُ الْأَوَّلِ وَأَشْهَدَ حَالَ بُلُوغِهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ فِيهَا شَيْئًا، وَأَبْرَأَ عَمَّهُ مِنْ كُلِّ دَعْوَى وَتَظْلَمٍ وَشَكْوَى إِبْرَاءً عَامًّا جَازٍ مَا قَاطِعًا حَاسِمًا، وَمَاتَ الْعَمُّ الْمَرْبُورُ عَنْ صَغِيرِ اسْمِهِ هَبَةُ اللَّهِ وَصَغِيرَةَ وَزَوْجَةٍ، وَكَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ أَسْكَنَ ابْنَ أَخِيهِ الْمُشْهَدَ بَيْتًا، وَاسْتَمَرَ بِهِ سَاكِنًا بَعْدَ مَوْتِهِ، فَادَّعَى عَلَيْهِ الْوَصِيُّ عَلَى هَبَةِ اللَّهِ بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ لِلْيَتِيمِ الْمَرْبُورِ، فَأَنْكَرَ بَيْعَ ثُلُثِ أَبِيهِ الْمُتَقَدِّمِ شَرْحُهُ، فَأَثْبَتَهُ الْوَصِيُّ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالزَّمَهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ لَهُ بَعْدَ أَنْ حُكِمَ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ وَلزُومِهِ، وَكُتِبَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ صَكٌّ شَرْعِيٌّ، فَطَلَبَ اسْتِجَارَ الْبَيْتِ فَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ ادَّعَى أَنْ يَبْعَ ثُلُثَ أَبِيهِ كَانَ بَاطِلًا؛ لِكَوْنِهِ كَانَ [س ٢٤٦ ب، ع ١٩٦٤ / ١] بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ، فَقَامَتْ بَيْنَهُ أَنَّهُ بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ، فَحَكَمَ الْقَاضِي بِصِحَّةِ الْبَيْعِ وَنَفَاذِهِ وَمَنْعَهُ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ اسْتَأْنَفَ الدَّعْوَى بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ لَدَى الْحَاكِمِ، فَسَمِعَ دَعْوَاهُ وَأَبْطَلَ الْبَيْعَ بِإِخْبَارِ الْمِعْمَارِجِيَّةِ بِأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> بِالْغَبْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْتُوا بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ، هَلْ يَصِحُّ إِبْطَالُهُ بَعْدَ وُجُودِ مَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ نَقْضُ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِالْحُكْمِ السَّابِقِ لَا يُنْقَضُ وَلَا يُحْوَلُ، فَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا فِي دَعْوَى الرَّجُلَيْنِ نِكَاحِ امْرَأَةٍ: بِأَنَّهُ لَوْ بَرَّهَنَ أَحَدُهُمَا وَقُضِيَ لَهُ بِهِ، ثُمَّ بَرَّهَنَ الْآخَرُ؛ لَا يَقْبَلُ، كَمَا فِي الشَّرَاءِ إِذَا ادَّعَاهُ مِنْ فُلَانٍ، وَبَرَّهَنَ عَلَيْهِ وَحُكِمَ لَهُ بِهِ ثُمَّ ادَّعَى شِرَاءَهُ مِنْ فُلَانٍ أَيْضًا وَبَرَّهَنَ، لَا يَقْبَلُ لِتَأْكِيدِهِ، وَفِي (فَتَاوَى شَيْخِ شَيْوِخِنَا الشَّهَابِ الْحَلَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): سُئِلَ فِي مَوْقُوفٍ اسْتِبْدَالَ وَحَكَمَ بِهِ

(١) فِي ع: مُوَافِقَةٌ.

(٢) فِي ع: أَنَّهُ.

حَنَفِيٌّ بَعْدَ ثُبُوتِ مُسَوِّغَاتِهِ لَدَيْهِ، فَأَقِيمَتْ بَيْنَهُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِأَنَّهُ ذُو رَيْعٍ لَمْ يَتَعَطَّلْ بِسَبَبٍ مِنْ الْأَسْبَابِ النَّافِيَةِ لِذَلِكَ، وَحَكَمَ حَاكِمٌ بِمُوجِبِهِ بَعْدَ تَقَدُّمِ دَعْوَى شُرْعِيَّةٍ صَدَرَتْ مِنْ مُدَّعٍ شُرْعِيٍّ لَدَى الْحَاكِمِ، وَأُلْغِيَ الْإِسْتِبْدَالُ الْأَوَّلُ، وَحَكَمَ بِعَوْدِهِ لِجِهَةِ الْوَقْفِ لِيُضْرَفَ فِي مَصَارِفِهِ عَلَى حُكْمِ شَرْطٍ وَاقِفِهِ، هَلْ يُلْغَى بِمُقْتَضَى مَا شُرِّحَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُلْغَى الْإِسْتِبْدَالُ الثَّابِتُ أَوْلَا؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يُصَانُ عَنِ الْإِلْغَاءِ [ك ٢١٢ ب / ]

مَا أَمْكَنَ؛ إِذِ الْبَيِّنَةُ السَّابِقَةُ قَدْ تَرَجَّحَتْ بِاتِّصَالِ الْقَضَاءِ بِهَا، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا ذُكِرَ، وَلَوْ شَهِدَتْ بَيْنَهُ بِقَتْلِ زَيْدٍ يَوْمَ النَّخْرِ بِمَكَّةَ، وَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِهَا، ثُمَّ شَهِدَتْ أُخْرَى بِقَتْلِهِ يَوْمَ النَّخْرِ بِالْكُوفَةِ؛ لَا تَسْمَعُ؛ لِأَنَّ الْأُولَى تَرَجَّحَتْ بِاتِّصَالِ الْقَضَاءِ بِهَا. انْتَهَى. قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي عِلَّةِ ذَلِكَ: لِأَنَّهُ لَمَّا حَكَمَ بِأَنَّهُ قُتِلَ بِمَكَّةَ؛ صَارَ ذَلِكَ حُكْمًا بِأَنَّهُ لَمْ يُقْتَلْ فِي غَيْرِهَا؛ إِذْ قُتِلَ شَخْصٌ وَاحِدٌ فِي مَكَانَيْنِ لَا يُتَصَوَّرُ، انْتَهَى.

وَفِي مَسْأَلَتِنَا كَذَلِكَ: لَا يُتَصَوَّرُ بَيْعٌ وَاحِدٌ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ وَغَبْنٌ فَاحِشٌ لِلتَّنَافِي، هَذَا مَعَ الْحُكْمِ بِمُجَرَّدِ إِخْبَارِ الْمِعْمَارِجِيَّةِ<sup>(١)</sup> مَعَ أَنَّ الْإِتْيَانَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ رُكْنٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ: أَشْهَدُ بِكَذَا وَمَعَ تَقَدُّمِ الْإِبْرَاءِ الْعَامِّ بِقَوْلِهِ: لَا حَقَّ لِي وَلَا دَعْوَى قَبْلَهُ، وَمَعَ تَقَدُّمِ الْإِسْتِئْجَارِ، وَهُوَ إِقْرَارُ مِنْهُ بِأَنَّهُ مِلْكُ الْمُؤَجَّرِ، وَأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ بِاتِّفَاقِ الرُّوَايَاتِ، فَكَيْفَ يُنْقَضُ الْحُكْمُ السَّابِقُ مَعَ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَأَقُولُ: [س ١٢٤٧، ط ٦٧ / ]

عَجَبًا لِقَاضٍ مَا لَهُ إِمَامٌ	بِالْفِقْهِ يَقْضِي وَالْقَضَاءُ حُسَامٌ
(إِذْ) (٢) سَلُّهُ جَهْلًا يُعَدُّ فَتْكًَا وَلَا	يَرْضَى بِهِ حَاشَا الْإِلَهَ إِمَامٌ
قَدْ قَالَهُ الرَّمْلِيُّ خَيْرَ الدِّينِ لَا	زَلْتُ بِهِ يَوْمَ النِّجَازِ أَقْدَامٌ

(١) فِي ع، ك: الْمِعْمَارِيَّة.

(٢) فِي ع: إِنْ.

المُسَوِّغُ لِبَيْعِ عَقَارِ الْيَتِيمِ النَّفَقَةُ أَوْ خَوْفُ ظَالِمٍ

١٦٥٧ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ ادَّعَى خَالِدٌ عَلَى بَكْرِ أَنَّهُ وَاضِعُ يَدِهِ عَلَى الْعَقَارِ الْفُلَانِيَّ بغيرِ حَقٍّ، لِكَوْنِهِ مِلْكًا مِنْ أَمْلاكِ مُورَّثِي، فَأَجَابَ بَكْرٌ بِأَنَّ وَضْعَ يَدِي عَلَيْهِ؛ لِكَوْنِهِ مِلْكًا مِنْ أَمْلاكِ وَالِدِي تَلَقَّيْتُهُ بِالْإِزْثِ عَنْهُ، فَدَفَعَ خَالِدٌ بِأَنَّ مُورَّثِي اشْتَرَاهُ مِنْ وَصِيكَ بِمُسَوِّغِ شُرْعِيِّ، وَأَبْرَزَ مِنْ يَدِهِ حُجَّةً بِذَلِكَ، فَدَفَعَ بَكْرٌ بِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بِغَبْنِ فَاحِشٍ، وَهُوَ غَيْرُ صَاحِبٍ، وَثَمَّةٌ بَيْنَهُ شُرْعِيَّةٌ تَشْهَدُ بِذَلِكَ، فَلَمْ يَسْمَعْ الْقَاضِي هَذَا الدَّفْعَ، وَلَمْ يُطَالِبْ خَالِدًا بِإثْبَاتِ مُوجِبِ الْحُجَّةِ الْمَذْكُورَةِ، فَمَنَعَ الْقَاضِي بَكْرًا مِنْ وَضْعِ يَدِهِ عَلَى الْعَقَارِ، وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً، فَهَلْ يَسُوِّغُ لِقَاضٍ آخَرَ أَنْ يَسْمَعَ هَذَا الدَّفْعَ مِنْ بَكْرِ أَمْ لَا؟ [ع ١٩٦ ب / ]

أَجَابَ: لَا يَسُوِّغُ مَنَعُ الْقَاضِي عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْغَبْنِ الْفَاحِشِ لَا قَائِلَ بَعْدَ صِحَّتِهَا، بَلْ لَوْ أَقَامَهَا الْمُدَّعِي وَأَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيْنَةً أَنَّ الثَّمَنَ مِثْلُ التَّيْمَةِ، قُدِّمَتْ بَيْنَةُ الْغَبْنِ، لِأَنَّ الْبَيْنَةَ بَيْنَهُ مِنْ يَدَّعِي خِلَافِ الظَّاهِرِ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ يَدَّعِي الظَّاهِرَ، وَالْأَصْلُ وَقُوعُ الْبَيْعِ بِمِثْلِ الثَّمَنِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِيهِ، وَالْبَيْنَةُ عَلَى مَنْ يَدَّعِي كَوْنَهُ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ، فَيَسُوِّغُ لِقَاضٍ آخَرَ سَمَاعُ دَعْوَى الْغَبْنِ الْفَاحِشِ، وَإِبْطَالُ بَيْعِ عَقَارِ الْيَتِيمِ بِذَلِكَ، بَلِ الْمُصْرَحُ بِهِ فِي كُتُبِ عُلَمَائِنَا قَاطِبَةً: عَدَمُ جَوَازِ بَيْعِ عَقَارِ الْيَتِيمِ لِغَيْرِ ضَرُورَةِ النَّفَقَةِ، أَوْ خَوْفِ ظَالِمٍ مُتَغَلِّبٍ عَلَيْهِ، أَوْ بَيْعِ بَضْعٍ قِيمَتِهِ، أَوْ لِدَيْنٍ عَلَى الْمَيْتِ لَا وِفَاءَ لَهُ إِلَّا مِنْهُ، أَوْ كَانَ فِي التَّرِكَةِ وَصِيَّةً مُرْسَلَةً لَا نَفَاذَ لَهَا إِلَّا مِنْهُ، أَوْ غَلَّاتُهُ لَا تَزِيدُ عَلَى مُؤَنَّتِهِ، أَوْ خَشِيَ عَلَيْهِ النُّقْصَانَ، فَلِذَا ادَّعَى الْيَتِيمُ أَنَّ الْوَصِيَّ بَاعَهُ لَا لِوَاحِدَةٍ [ك ١٢١٣ / ] مِنْ هَذِهِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ؛ يَسْمَعُ الْقَاضِي مِنْهُ ذَلِكَ بَعْدَ بُلُوغِهِ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ الْغَبْنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## لَا يُعْمَلُ بِمُجَرَّدِ الْخَطِّ

١٦٥٨ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ عَنْ عَقَارٍ فَتَنَازَعَ فِيهِ ابْنُ شَقِيقِهَا (١) وَزَوْجُ بِنْتِهَا الْمُتَوَفِّيَّةِ (٢)، وَأَظْهَرَ ابْنُ الشَّقِيقِ (٣) حُجَّةً بِإِفْرَارِهَا لَهُ فِي صِحَّتِهَا: أَنَّهُ مِلْكٌ مِنْ أَمْلَاكِهِ، وَأَظْهَرَ زَوْجُ الْبِنْتِ حُجَّةً مُقَدِّمَةَ التَّارِيخِ: بِأَنَّهَا وَهَبَتْ بِبِنْتِهَا الْمَرْبُورَةَ، وَحُجَّةً الْإِفْرَارِ ثَبَّتَ مَضْمُونَهَا لَدَى قَاضٍ شَرْعِيٍّ بِحَضْرَةِ خَصْمٍ شَرْعِيٍّ يَدَّعِيهِ إِزْثًا عَنْ مُعْتَقِ جَدِّهِ، وَشُهُودَهَا مَوْجُودُونَ، وَالْأُخْرَى خَالِيَةٌ عَنِ الْحُكْمِ وَعَنِ الشُّهُودِ، فَهَلْ يُعْمَلُ بِهَا وَيُحْكَمُ بِمَوْجِبِهَا بِمُجَرَّدِهَا، أَمْ يُعْمَلُ بِحُجَّةِ الْإِفْرَارِ الثَّابِتَةِ بِالشُّهُودِ الْأَخْيَارِ؟

أَجَابَ: يُعْمَلُ بِحُجَّةِ الْإِفْرَارِ حَيْثُ ثَبَّتَ بِالْبُرْهَانِ، وَلَا عِبْرَةَ بِمُجَرَّدِ الْخَطِّ وَالْكَاعِدِ بِلَا بَيَانٍ، فَقَدْ صَرَّحُوا قَاطِبَةً بِأَنَّهُ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى مُجَرَّدِ الْخَطِّ وَلَا يُعْمَلُ بِهِ، بَلْ هُوَ خَارِجٌ عَنْ حُجَجِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَالْقَاضِي لَا يَقْضِي إِلَّا بِإِحْدَى [س ٢٤٧ ب /] حُجَجِهِ، وَهِيَ: (أ) الْبَيِّنَةُ. (ب) وَالْإِفْرَارُ. (ج) وَالنُّكُولُ، هَذَا شَرْعٌ مُحَمَّدِيٌّ سَيِّدٌ وَوَلَدٌ عَدْنَانٌ، لَا الرَّسْمُ فِي الْوَرِقِ مِنْ أَيِّ كَائِنٍ كَانَ، وَالْعِبْرَةُ لِمَا هُوَ الْوَاقِعُ، لَا لِمَا كُتِبَ بِالْخَطِّ مِنَ الْوَاقِعِ، إِذَا لَمْ يَنْصَ عَلَيْهِ الشَّارِعُ وَلَا اعْتَمَدَهُ إِمَامٌ بَارِعٌ يَسْتَنْدُ فِيهِ إِلَى نَصِّ قَاطِعٍ، وَحَيْثُ ادَّعَى أَنَّهُ مِلْكُهُ، وَهِيَ أَقْرَبُ بِهِ؛ تَصِحُّ دَعْوَاهُ، وَتُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ عَلَى إِفْرَارِهَا، وَيُقْضَى لَهُ بِالْمِلْكِ، وَلَا عِبْرَةَ بِحُجَّةِ الْهَبَةِ مِنْ غَيْرِ شُهُودٍ يَشْهَدُونَ عَلَيْهَا حَقِيقَةً، وَإِنْ كُتِبَتْ أَسْمَاؤُهُمْ فِيهَا، وَكُتِبَ تَارِيخُ سَابِقٍ لِمَا قَدَّمَ نَاهٍ مِنْ عَدَمِ اعْتِبَارِ مُجَرَّدِ الْخَطِّ، هَذَا، وَقَدْ قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الْفَضْلِ الْأَرْبَعِينَ فِي خَلْلِ الْمَحَاضِرِ وَالسَّجَلَاتِ بَعْدَ أَنْ رَمَزَ (تَم) (لِلتَّمَةِ): عُرِضَ عَلَيَّ مَحْضَرٌ كُتِبَ فِيهِ مَلَكُهُ تَمْلِيكًا صَحِيحًا، وَلَمْ يُبَيِّنْ أَنَّهُ مَلَكُهُ بِعَوْضٍ أَوْ بِلَا عَوْضٍ، قَالَ: أَجَبْتُ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ

(٢) لعل الصواب المتوفاة.

(١) في ك: شقيقتها.

(٣) في ك: الشقيقة.

الدَّعْوَى ثُمَّ رَمَزَ (طحم) لِشُرُوطِ الْحَاكِمِ اكْتَفَى فِي مِثْلِ هَذَا بِقَوْلِهِ: وَهَبَ لَهُ هِبَةً صَاحِبَةً وَقَبْضَهَا، وَلَكِنْ مَا أَفَادَ (تم) (١) أَجُودُ وَأَقْرَبُ إِلَى الْإِحْتِيَاطِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
[ع/١١٩٧]

ادَّعى الأبُ عَلَى زَوْجِ ابْنَتِهِ الْمُتَوَفِّيَةِ مَبْلَغًا مُعَيَّنًا  
مِنْ جِهَتِهَا، ثُمَّ ادَّعَاهُ بِذِمَّتِهَا؛ لَا تُسْمَعُ لِلتَّنَاقُضِ

١٦٥٩ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا ادَّعى زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو بِأَنَّ بِنْتَهُ [ط٦٨ /] فَلَانَةَ زَوْجَةَ عَمْرٍو الْمُتَوَفِّيَةِ كَانَتْ دَفَعَتْ لَهُ كَذَا قُرُوشًا مَبْلَغًا مُعَيَّنًا، فَأَنْكَرَ وَحَلَفَ فَمَنَعَهُ الْحَاكِمُ، ثُمَّ ادَّعى عَلَيْهِ ثَانِيًا بِأَنَّ بَكْرًا زَوْجَ ابْنَتِهِ السَّابِقِ عَلَيْهِ، كَانَ دَفَعَ الْمَبْلَغَ الْمُدَّعى لِابْنَتِهِ، وَمَاتَتْ وَهُوَ بِذِمَّتِهَا، هَلْ تُسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى الثَّانِيَّةُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يُسْتَوْفَى مِنْ اثْنَيْنِ، كَمَا لَا يُخَاصِمُ مَعَ اثْنَيْنِ بِوَجْهِ وَاحِدٍ، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبِرَازِيَّةِ)، وَكَوْنُ الْمَبْلَغِ بِذِمَّتِهِ يُسْتَوْفَى مِنْهُ يُنَافِي كَوْنَهُ بِذِمَّتِهَا يُسْتَوْفَى مِنْ تَرَكَّتِهَا بِعَيْنِهِ، فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ، فَلَا تُسْمَعُ شَرْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَمْلُوكِ فِي جِهَةِ التَّمْلِيكِ

١٦٦٠ = سُئِلَ فِي مَدْيُونِي رَجُلٌ دَفَعَ أَحَدَهُمَا مَبْلَغًا لَهُ، وَادَّعى الدَّافِعُ أَنَّهُ نَظِيرُ مَا فِي ذِمَّةِ الْمَدْيُونِ الْآخِرِ قَائِلًا: أَذِنَ لِي فِي دَفْعِهِ لَكَ، وَقَالَ الدَّائِنُ: هُوَ نَظِيرُ مَا فِي ذِمَّتِكَ أَنْتَ. فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الدَّافِعِ فِي ذَلِكَ أَمْ الدَّائِنُ؟

١٦٦١ = وَإِذَا قُلْتُمْ: الْقَوْلُ [ك٢١٣ب /] قَوْلُ الدَّافِعِ فِي ذَلِكَ بِيَمِينِهِ، هَلْ يَبْرَأُ ذَلِكَ الْمَدْيُونُ الْآخِرُ أَمْ لَا؟

(١) فِي ك: فِي التَّمَةِ.

١٦٦٠ ج = أَجَابَ: نَعَمَ الْقَوْلُ قَوْلَ الدَّافِعِ فِي ذَلِكَ بِلَا شُبْهَةٍ؛ إِذْ هُوَ مُمْلَكٌ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُمْلَكِ فِي جِهَةِ التَّمْلِيكِ، فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِرًا (لِفَتْاوى رَشِيدِ الدِّينِ) شَرَى مِنْ دَلَالٍ شَيْئًا فَدَفَعَ إِلَيْهِ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَيَقُولُ: هِيَ مِنَ الثَّمَنِ، وَقَالَ الدَّلَالُ دَفَعْتَ إِلَيَّ الدَّلَالََةَ<sup>(١)</sup>؛ صُدِّقَ الدَّافِعُ بِيَمِينِهِ لِأَنَّهُ الْمُمْلَكُ، وَفِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) الْقَوْلُ لِلْمُمْلَكِ<sup>(٢)</sup> فِي جِهَةِ التَّمْلِيكِ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فَدَفَعَ شَيْئًا، فَالْتَّعِينُ لِلدَّافِعِ. انْتَهَى.

وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) أَيْضًا تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِأَدَاءِ دَيْنٍ بِلَا رِضَا مَنْ عَلَيْهِ صَحَّ انْتَهَى.

[س ١٢٤٨ / ]

١٦٦١ ج = فَلَا شَكَّ فِي بَرَاءَةِ الْمَدْيُونِ الْآخِرِ الْمَدْفُوعِ عَنْهُ، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

ادَّعى أَنَّهُ دَفَعَ الْأَجْرَةَ لِنَاضِرِ الْوَقْفِ وَبَرَهَنَ

ثُمَّ مَاتَ النَّاضِرُ فَطَلَبَ وَرَثَتُهُ يَمِينَ الْمُسْتَأْجِرِ يَخْلِفُ

١٦٦٢ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو الْمُتَكَلِّمَ عَلَى وَقْفِ جِهَةِ مُعَيَّنَةٍ

مِنْ جُمْلَةِ أَقْلَامِ الْوَقْفِ<sup>(٣)</sup> مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ، جَمِيعُ الْأَجْرَةِ مَقْبُوضٌ بِيَدِ عَمْرٍو

الْمُؤَجَّجِرِ الْمَرْبُورِ بِحَضْرَةِ<sup>(٤)</sup> شُهُودِ الصَّكِّ وَمُعَايِنَتِهِمْ لِقَبْضِهِ مِنْهُ، وَتَبَتَ مَضْمُونُ

الصَّكِّ الْمَرْقُومِ لَدَى قَاضِي حَنَفِيٍّ فِي وَجْهِ وَكَيْلِ شُرْعِيٍّ عَنْ عَمْرٍو الْمُؤَجَّجِرِ الْمَرْقُومِ،

فَمَاتَ عَمْرٍو وَتَكَلَّفَ<sup>(٥)</sup> وَرَثَةُ زَيْدِ الْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَخْلِفَ لَهُمُ الْيَمِينَ الشَّرْعِيَّ: أَنْ جَمِيعَ

(١) فِي ك: دَلَالَتِي. وَفِي ع: الدَّلَالِي.

(٢) فِي ع، ك: مَمْلَك. وَفِي هَامِشِ ع: لِلْمَمْلَكِ.

(٣) فِي ك، س: الْوَأَقْفِ.

(٤) فِي ع: بِحَضْرَةِ.

(٥) ضَبَطَهَا فِي ع (تُكَلِّفُ) بِضَمِّ التَّاءِ وَالْكَافِ.

مَبْلَغِ الإِجَارَةِ قَبْضَهُ عَمَرُوا مُورَثُهُمْ مِنْهُ، فَهَلْ لَهُمْ ذَلِكَ مَعَ وُجُودِ سُهُودِ الصَّكِّ الَّذِي جَرَى الْقَبْضُ بِحُضُورِهِمْ وَمُعَايَنَتِهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَالَ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهَةُ الشَّيْخُ زَيْنُ بْنُ نُجَيْمٍ فِي (بَحْرِهِ): وَلَمْ أَرِ حُكْمَ مَنْ أَدَّعَى أَنَّهُ دَفَعَ لِلْمَيْتِ دَيْنَهُ وَبَرَّهَنَ، هَلْ يَحْلِفُ وَيُنْبَغِي أَنْ يَحْلِفَ احْتِيَاظًا. انْتَهَى.  
قَالَ الْعَلَّامَةُ الْغَزِّيُّ أَقُولُ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَرَدَّدَ فِي التَّحْلِيفِ؛ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: الدُّيُونُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا لَا بِأَعْيَانِهَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ قَدْ أَدَّعَى حَقًّا عَلَى الْمَيْتِ. انْتَهَى،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَتَى اخْتَلَفَتِ الْوَرَثَةُ فِي تَارِيخِ مَوْتِ الْأَقْرَابِ،

### فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةٌ مَنْ يَدَّعِي زِيَادَةَ الْإِزْثِ

١٦٦٣ = سُئِلَ: فِي امْرَأَةٍ وَلَدَتْ غُلَامًا حَيًّا، وَمَاتَتْ هِيَ وَالْغُلَامُ، فَادَّعَى زَوْجُهَا تَقَدَّمَ مَوْتِهَا عَلَى الْغُلَامِ، وَادَّعَى إِخْوَتُهَا لِأَبْوَيْهَا عَكْسَهُ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ بِيَمِينِهِ، [ع ١٩٧٤ ب / ] وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْإِخْوَةِ؛ إِذِ الزَّوْجُ يُنْكِرُ إِزْثَهُمْ، وَهُمْ يَدَّعُونَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ بِيَمِينِهِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، قَالَ فِي (الْقِنِيَّةِ): مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ وَأَخٍ وَابْنٍ مَاتَ أَيضًا، فَقَالَ الْأَخُ: مَاتَ أَخِي بَعْدَ مَوْتِ ابْنِهِ. وَقَالَتِ الزَّوْجَةُ: بَلْ مَاتَ أَخُوكَ قَبْلَ مَوْتِ ابْنِهِ. فَالْقَوْلُ لِلْمَرْأَةِ. وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْجِنْسِ: أَنَّ الْوَرَثَةَ مَتَى اخْتَلَفَتْ فِي تَارِيخِ مَوْتِ الْأَقْرَابِ، فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةٌ مَنْ يَدَّعِي زِيَادَةَ الْإِزْثِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يُنْكِرُ. انْتَهَى. أَيُّ: يُنْكِرُ الزِّيَادَةَ، وَبِالْأَوْلَى إِنْكَارُ الْإِزْثِ بِالْكُلِّيَّةِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ جَعَلْتُ فِيهَا رِسَالَةً تَكَادُ أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَتْ مَهْرَ أُمَّهَا فِي تَرْكَةِ وَالِدِهَا  
وَدَفَعَهَا وَصِيٌّ أَخِيهَا بِمَوْتِ أُمَّهَا

١٦٦٤ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ ادَّعَتْ مَهْرًا فِي تَرْكَةِ وَالِدِهَا الْمُتَوَفَّى بِالْقُرْبِ، وَوَصِيٌّ  
أَخِيهَا الصَّغِيرِ يَدَّعِي دَفْعَهَا بِمَوْتِ أُمَّهَا عَشْرِينَ سَنَةً، وَمَضَى خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً  
عَلَى دَعْوَاهَا عَلَيْهِ مُنْذُ بُلُوغِهَا، فَلَا تُسْمَعُ لِلْأَمْرِ السُّلْطَانِي، وَهِيَ تُنْكِرُ مُضِيَّ الْمُدَّةِ  
الْمَذْكُورَةِ، هَلْ الْقَوْلُ قَوْلُهَا فَيَسُوعُ لَهَا الدَّعْوَى، [ك٢١٤أ، س٢٤٨ب، ط٦٩/] أَمْ قَوْلُ  
الْوَصِيِّ فَلَا يَسُوعُ لَهَا الدَّعْوَى؟

١٦٦٥ = وَهَلْ يُقْبَلُ مِنَ الْوَصِيِّ بَيِّنَةٌ عَلَى تَارِيخِ يَوْمِ مَوْتِ الْأُمِّ أَمْ لَا؟

١٦٦٤ ج = أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهَا؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْحَادِثَ يُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ  
فَيَسُوعُ دَعْوَاهَا وَالْحَالُ هَذِهِ.

١٦٦٥ ج = وَلَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ عَلَى تَارِيخِ الْمَوْتِ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذِ الْمُقَرَّرُ أَنَّ يَوْمَ  
الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقَضَاءِ بِخِلَافِ يَوْمِ الْقَتْلِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْعِمَادِيَّةِ،  
وَالظَّهْرِيَّةِ، وَالْوَلَوَالِجِيَّةِ، وَالْبِرَازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنَازَعَتِ الزَّوْجَةُ مَعَ وَصِيِّ الْأَيْتَامِ فِيمَا يَصْلُحُ لِلزَّوْجَيْنِ

١٦٦٦ = سُئِلَ عَنِ امْرَأَةٍ كَانَتْ لَهَا زَوْجَانِ أَحْوَانِ، وَمَاتَا عَنْهَا وَعَنْ أَيْتَامِ مِنْهَا وَمِنْ  
غَيْرِهَا، وَتَدَّعِي جَمِيعَ مَا يَصْلُحُ لِلزَّوْجَيْنِ أَنَّهُ مِلْكُهَا، وَوَصِيُّ الْأَيْتَامِ يَدَّعِي (١) إِزْنًا،  
وَأَقَامَتْ بَيِّنَةً وَأَقَامَ الْوَصِيُّ بَيِّنَةً، فَمَنْ الْمُرْجَحُ مِنْهُمَا؟

أَجَابَ: الْمُرْجَحُ بَيِّنَةُ الْوَصِيِّ؛ لِأَنَّهَا بَيِّنَةُ الْخَارِجِ مَعْنَى، وَبَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ بَيِّنَةُ ذَاتِ الْيَدِ  
فَلَا تَعَارُضُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: يَدَّعِي.

ادَّعى جَابِي الوَقْفِ المَعزُولِ عَلَى جَابِيهِ الآنَ أَنَّهُ  
صَرَفَ سَنَةَ تَوَلِيَّتِهِ زِيَادَةً عَمَّا حَصَلَ مِنَ الوَقْفِ

١٦٦٧ = سُئِلَ فِي ذِي جِبَايَةِ عَلَى وَقْفٍ، سَافَرَ لِيَجِبِي مَالَهُ بِبِلْدَةٍ، فَادَّعى عَلَيْهِ لَدَى (قَاضٍ، رَجُلٌ كَانَ مُتَوَلِّيًا) <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ سَنَةً وَعُزِلَ: أَنَّهُ صَرَفَ فِي سَنَةِ كَذَا مِنْ مَالِهِ زَائِدًا عَمَّا حَصَلَ مِنَ الوَقْفِ، وَأَبْرَزَ دَفْتَرَ مُحَاسِبَةٍ مَمْضِيٍّ بِإِمضَاءِ قَاضٍ بِالزِّيَادَةِ، وَطَالَبَهُ بِدَفْعِ مَا قَبَضَهُ بِالْجِبَايَةِ لَهُ نَظِيرُ مَا صَرَفَهُ زَائِدًا، فَسَأَلَهُ الْقَاضِي المْتَدَاعِي لَدَيْهِ عَنِ ذَلِكَ، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ جَابٍ لَا دِرَايَةَ لَهُ بِهَذَا الحِسَابِ، وَلَا إِذْنَ لَهُ فِي مَالِ الوَقْفِ بِقَضَاءِ دَيْنٍ وَلَا صَرَفٍ، وَلَمْ يَكُنْ وَكَيْلًا فِي سَمَاعِ دَعْوَى تَصُدُّرُ عَلَى الوَقْفِ، وَغَايَةُ أَمْرِهِ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِقَبْضِ مَا عَلَى مُتَقَبِّلِي الوَقْفِ وَمُزَارِعِيهِ، فَلَمْ يَلْتَمِثِ الْقَاضِي إِلَى كَلَامِهِ وَحَكَمَ بِالزَّمَامِ، وَأَمَرَهُ بِدَفْعِ مَا جَبَاهُ سَامِعًا لِدَعْوَاهُ، مُعْتَمِدًا عَلَى مَا فِي دَفْتَرِ المُحَاسِبَةِ المَمْضِيِّ غَيْرِ نَاطِرٍ لِشُرُوطِ الإِسْتِدَانَةِ عَلَى الوَقْفِ، فَهَلْ هَذَا الإِلْزَامُ صَحِيحٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحٍ؟

أَجَابَ: هَذَا الإِلْزَامُ غَيْرُ صَحِيحٍ لِإِطْبَاقِ عُلَمَائِنَا عَلَى أَنَّهُ لَا تَصِحُّ الدَّعْوَى فِي الوَقْفِ عَلَى غَيْرِ نَاطِرِهِ كَالْأَكَارِ وَغَلَّةِ [ع/١١٩٨/١] دَارٍ <sup>(٢)</sup>، قَالَ فِي (جَامِعِ الفُصُولَيْنِ): وَالْمَأذُونُ بِالِإِسْتِغْلَالِ لَيْسَ بِمُتَوَلٍّ، وَالمُتَوَلِّي مَنْ يَلِي التَّصَرُّفَ فِي الوَقْفِ، وَلِذَا لَمْ تَجُزِ الدَّعْوَى عَلَى أَكَارِ الوَقْفِ وَغَيْرِ الوَقْفِ، وَكَذَا عَلَى غَلَّةِ دَارِ الوَقْفِ، وَغَلَّةِ الوَقْفِ وَغَيْرِ الوَقْفِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ أَكَارٌ أَوْ غَلَّةٌ دَارٍ وَمِثْلُهُ فِي (لِسَانِ الحُكَّامِ لِابْنِ الشُّجْنَةِ) وَغَيْرِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلنَّاطِرِ أَنْ يَسْتَدِينَ عَلَى الوَقْفِ لِيُطْعِمَ بِهِ المُسْتَحِقِّينَ، وَإِنَّمَا الإِسْتِدَانَةُ لِإِعْمَارَةِ الوَقْفِ بِإِذْنِ الْقَاضِي عَلَى الصَّحِيحِ، فَإِذَا صَرَفَ مَنْ مَالِهِ قَدْرًا زَائِدًا

(١) فِي ع: قَاضِيهَا رَجُلٌ كَانَ مُتَوَلِّيًا. وَفِي ك: قَاضٍ رَجُلٌ مُتَوَلِّيًا.

(٢) فِي ك: الدَّارِ.

عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ مُطْلَقًا أَوْ عَلَى الْعِمَارَةِ، الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ لَهُ مِنَ الْقَاضِي، فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ بِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً؛ إِذْ لَيْسَ لِلْوَقْفِ ذِمَّةٌ صَالِحَةٌ لَتَعْلُقِ الدِّينَ إِلَّا إِذَا احْتَجَّ إِلَى التَّعْمِيرِ، فَأَجَازَ الْإِسْتِدَانَةَ بِإِذْنِ الْقَاضِي لِلضَّرُورَةِ اسْتِحْسَانًا، وَحَيْثُ قُلْنَا الْجَابِي لَيْسَ بِخَصْمٍ، فَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِدَفْعِ مَا قَبَضَ غَيْرَ مُعْتَبِرٍ؛ لِمَا صَرَّحَ بِهِ جَمِيعُ عُلَمَائِنَا قَاطِبَةً مِنْ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى غَيْرِ خَصْمٍ غَيْرَ مُعْتَبِرٍ، قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا فِي (فَتَاوَاهُ): كَانَ الْوَاقِفُونَ فِي الزَّمَنِ الْمُتَقَدِّمِ يَنْصُبُونَ لِلْوَقْفِ نَاطِرًا فَقَطُّ، وَيُطْلِقُونَ يَدَهُ فِيمَا يَفْعَلُ، وَيُصَدِّقُونَ يَدَهُ فِي الْقَبْضِ وَالصَّرْفِ لِيَدْيَانَتِهِمْ وَخَيْرِهِمْ وَخَوْفِهِمْ [س ٢٤٩، ك ٢١٤ ب / مِنْ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَلَمَّا تَقَهَّرَ الزَّمَانُ وَظَهَرَ قِلَّةُ الدِّينِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى الْأَوْقَافِ مِنَ الْكَذِبِ وَالْخِيَانَةِ وَالْإِيمَانِ الْبَاطِلَةِ وَقِلَّةِ الْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى سِيَّمَا فِي زَمَانِنَا؛ قَالَ مَشَايخُنَا: لَوْ اسْتَقْرَضَ النَّاطِرُ لِمَصَالِحِ الْوَقْفِ، فَهُوَ عَلَى نَفْسِهِ، وَقَالَ بَعْضُ مَشَايخِنَا: لَا يُصَدِّقُ النَّاطِرُ فِي زَمَانِنَا؛ لِمَا هُوَ مُشَاهِدٌ. انْتَهَى.

وَفِي (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ) فِي أَحْكَامِ الْوُكَلَاءِ رَامِزًا (عز) وَكَيْلِ إِجَارَةِ الدَّارِ وَقَبْضِ الْغَلَّةِ، ادَّعَى بَعْضُ السُّكَّانِ أَنَّهُ عَجَلَ الْأَجْرَةَ لِمُوكَلِّهِ وَبَرَهَنَ؛ تُوَقَّفُ وَلَا يُحْكَمُ بِقَبْضِ أَجْرِ حَتَّى يَخْضَرَ الْغَائِبُ. انْتَهَى.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا فِي (عز) مَبْنِيٌّ عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الَّتِي رَوَاهَا الْحَسَنُ عَنْهُ، وَهِيَ ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ بِقَبْضِ الْغَلَّةِ وَكَيْلِ بَقْبُضِ الدِّينِ، وَالْخِلَافُ فِيهِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَصَاحِبِيهِ مَشْهُورٌ. فَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

جَمَاعَةٌ يَضْرِبُونَ بِالْبُنْدُقِ فَأَصَابَتْ بُنْدُقَةً وَجْهَ صَغِيرٍ

١٦٦٨ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ يَضْرِبُونَ بِالْبُنْدُقِ حَوْلَ مَطْهَرٍ، أَصَابَتْ بُنْدُقَةً وَجْهَ

صَغِيرٍ فَبَضَعَتْهُ وَلَا يُعْلَمُ الصَّارِبُ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ يُعْلَمِ الضَّارِبُ وَلَمْ يُعَيَّنْ؛ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى جَمِيعِ الضَّارِبِينَ، حَيْثُ لَا تُتَّصَرُّوهُمُ مِنَ الضَّرْبَةِ مِنْهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دَعْوَى النَّسَبِ الْمُجَرَّدَةِ لَا تُسْمَعُ

١٦٦٩ = سُئِلَ: فِي دَعْوَى النَّسَبِ الْمُجَرَّدَةِ عَنْ حَقِّ لِلْمُدَّعِي، أَوْ دَفَعِ ضَرَرٍ عَنْهُ، هَلْ تُسْمَعُ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى قَوْلٌ مَقْبُولٌ يُقْصَدُ بِهِ طَلَبُ حَقِّ قِبَلِ غَيْرِهِ، أَوْ دَفْعُهُ عَنْ [ط ٧٠٠، ١٩٨٤ ب /] حَقِّ غَيْرِهِ، وَدَعْوَى النَّسَبِ الْمُجَرَّدِ عَنْ ذَلِكَ لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ، وَبِهِ يُعْلَمُ عَدَمُ سَمَاعِ دَعْوَى نُقْبَاءِ الْأَشْرَافِ: أَنَّهُ شَرِيفٌ أَوْ لَيْسَ بِشَرِيفٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا وُجِدَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ غَيْبَتِهِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ

١٦٧٠ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا تَعَدَّرَتِ الدَّعْوَى لِغَيْبَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، ثُمَّ وُجِدَ بَعْدَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، هَلْ تُسْمَعُ بَعْدَهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُسْمَعُ لِأَنَّ السُّلْطَانَ نَصَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا اشْتَهَرَ عَنْهُ: أَنَّهُ اسْتَشْنَى مِنْ الْمَنْعِ ثَلَاثَ مَسَائِلَ مِنَ الدَّعَاوَى تُسْمَعُ بَعْدَ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ: (أ) مَالِ الْيَتِيمِ. (ب) وَالْوَقْفِ. (ج) وَالْغَائِبِ، وَمِنْ الْمُقَرَّرِ أَنَّ التَّرْكَ لَا يَتَأْتِي مِنَ الْغَائِبِ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ؛ لِعَدَمِ تَأْتِي الْجَوَابِ مِنْهُ بِالْغَيْبَةِ وَالْعِلَّةِ خَشْيَةَ التَّرْوِيرِ، وَلَا يَتَأْتِي بِالْغَيْبَةِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ غَيْبَةِ الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ضَاعَ لَهُ صُنْدُوقٌ فِيهِ أَسْبَابٌ، فَوَجَدَ بَعْضَهَا مَعَ آخَرَ، فَادَّعَى الْآخَرَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ فُلَانٍ

١٦٧١ = سُئِلَ: فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ لَدَى نَائِبِ الْحُكْمِ: أَنَّهُ ضَاعَ لَهُ صُنْدُوقٌ



فِيهِ أَسْبَابٌ لَهُ، وَأَسْبَابٌ لِأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ مَكْتُوبَةٌ بِدَفْتَرِهِ، وَقَدْ وَجِدَ مَعَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دَرَايَا<sup>(١)</sup> مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي كَانَتْ بِهِ، وَطَالَبَهُ بِإِحْضَارِهَا فَأَحْضَرَتْ، وَسَأَلَ سُؤَالَ عَنْهُ، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ فُلَانٍ بِيَدِهِ كَذَا بِكَذَا مِنَ الثَّمَنِ مِنْ سَوَقِ السُّلْطَانِ عَلَى يَدِ فُلَانِ الدَّلَالِ، فَكُلِّفَ الْمُدَّعَى لِإِثْبَاتِ مَا ادَّعَاهُ، فَأَقَامَ بَيِّنَةً بِأَنَّهَا دَرَايَا الْمُدَّعَى كَانَتْ مَعَ الْأَسْبَابِ الَّتِي بِدَاخِلِ الصُّنْدُوقِ، فَأَمَرَ بِتَسْلِيمِهَا لِلْمُدَّعَى، وَسَأَلَهُ إِحْضَارَ بَائِعِهَا فَأَحْضَرَهُ، فَسَأَلَهُ مِنْ أَيْنَ وَصَلَتْ لَكَ، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ صَارِجِي، فَكَلَّفَهُ النَّائِبُ إِثْبَاتَ شِرَائِهِ مِنَ الصَّارِجِي بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَاسْتَمَهَلَهُ فَأَمَهَلَهُ، وَمَضَتْ أَيَّامُ الْمُهْلَةِ وَلَمْ يَأْتِ بِهَا، فَأَلْزَمَهُ بِدَفْعِ جَمِيعِ الْأَسْبَابِ [س ٢٤٩ ب، ك ٢١٥ /] الَّتِي ادَّعَى أَنَّهَا كَانَتْ فِي الصُّنْدُوقِ، وَمِنْ جُمْلَتِهَا الدَّرَايَا أَوْ جَمِيعُ قِيمَتِهَا بِمُوجِبِ اعْتِرَافِهِ بِبَيْعِ الدَّرَايَا لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ الَّتِي وَجِدَتْ مَعَهُ الدَّرَايَا الْمَذْكُورَةَ، وَعَدَمِ إِثْبَاتِ شِرَائِهَا مِنَ الصَّارِجِي، فَهَلِ الْإِلْزَامُ صَحِيحٌ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْإِلْزَامُ بِدَفْعِ جَمِيعِ الْأَسْبَابِ الَّتِي كَانَتْ فِي الصُّنْدُوقِ أَوْ قِيمَتِهَا بِسَبَبِ مُصَاحَبَتِهَا لِلدَّرَايَا وَمُجَاوَرَتِهَا؛ مُنَابِذٌ لِلْمَذَاهِبِ بِجُمْلَتِهَا، فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِعَدَمِ مُوَافَقَتِهِ لِقَوْلِ ضَعِيفٍ، خِلْفَةٌ عَنِ قَوْلِ صَحِيحٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا جَرَى الصُّلْحُ وَالْإِبْرَاءُ الْعَامُّ بَيْنَ

الْوَرَثَةِ فَلِكُلِّ أَنْ يَعُودَ فِي دَعْوَاهُ

١٦٧٢ = سُئِلَ فِي وَرَثَةِ جَرَى بَيْنَهُمْ صُلْحٌ، وَأَبْرَأَ كُلُّ الْآخَرَ عَنْ دَعْوَاهُ بِطَرِيقِ

التَّعْمِيمِ عَلَى وَجْهِ الْإِنْشَاءِ، وَظَهَرَ فَسَادُ الْإِبْرَاءِ، وَأَرَادَ كُلُّ مُدَّعٍ أَنْ يَعُودَ إِلَى دَعْوَاهُ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) نسيج من الحرير يتخذ منه الفلاحون العمائم. تكملة المعاجم العربية (٤/٣٤٦).

١٦٧٣ = وَهَلْ يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ عَنِ الْإِزْثِ الْكَائِنِ فِي الْأَعْيَانِ أَمْ لَا؟

١٦٧٢ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى دَعْوَاهُ؛ إِذِ الْإِبْرَاءُ عَنِ الْإِزْثِ لَا يَصِحُّ وَالْحَالُ هَذِهِ، فِيهِ (الْقِنِيَّةُ) وَغَيْرِهَا: افْتَرَقَ الزَّوْجَانِ، وَأَبْرَأَ كُلُّ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ عَنْ جَمِيعِ الدَّعَاوَى، وَلِلزَّوْجِ أَعْيَانٌ قَائِمَةٌ لَا تَبْرَأُ الْمَرْأَةَ مِنْهَا، وَلَهُ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى الدُّيُونِ، لَا إِلَى الْأَعْيَانِ. وَفِي (الْبَرَازِيَّةِ): جَرَى الصُّلْحُ بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ، وَكُتِبَ الصِّكُّ، فِيهِ: أَبْرَأَ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ عَنْ دَعْوَاهُ، أَوْ كُتِبَ: وَأَقْرَأَ الْمُدْعَى أَنَّ الْعَيْنَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ، ثُمَّ ظَهَرَ فَسَادُ الصُّلْحِ بِفَتْوَى الْأَيْمَةِ، وَأَرَادَ الْمُدْعَى الْعُودَ إِلَى دَعْوَاهُ، قِيلَ: لَا يَصِحُّ لِلْإِبْرَاءِ السَّابِقِ، وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ يَصِحُّ الدَّعْوَى، وَالْإِبْرَاءُ وَالْإِفْرَارُ فِي ضَمْنِ عَقْدٍ فَاسِدٍ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّ بَطْلَانَ الْمُتَضَمَّنِ يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ الْمُتَضَمَّنِ.

١٦٧٣ ج = وَمَسْأَلَةُ الْإِبْرَاءِ عَنِ [١١٩٩ع /] الْإِزْثِ مَشْهُورَةٌ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ

مَذْكُورَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ ابْنَتَهُ بَيْتًا مَعْلُومًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَأَقْرَأَ

بِقَبْضِهِ، وَالْآنَ يَدَّعِي أَنَّهُ أَقْرَأَ كَاذِبًا

١٦٧٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، بَاعَ ابْنَتَهُ بَيْتًا مَعْلُومًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ بِمَعْرِفَةِ الْحَاكِمِ

السَّرْعِيِّ، وَأَقْرَأَ بِقَبْضِهِ لَدَيْهِ، وَكُتِبَ صِكُّ الْبَيْعِ وَالْإِفْرَارِ، ثُمَّ الْآنَ يَدَّعِي أَنَّهُ أَقْرَأَ كَاذِبًا هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

١٦٧٥ = وَإِذَا قُلْتُمْ بِسْمَاعِ دَعْوَاهُ، فَمَاذَا يَلْزَمُ شَرْعًا؟

١٦٧٤ ج = أَجَابَ:

عِنْدَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَالثَّلَاثِ الْمَكْرَمِ

وَلَا يُرَاعَى (١) قَوْلُهُ  
يَمْنَعُهُ التَّنَاقُضُ

لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى لَهُ  
لِأَنَّهَا مُنَاقِضٌ

= ١٦٧٥ ج

يَلْزَمُ فِي هَذَا الْحَلِيفِ  
إِنْ كَانَ إِلَّا مَا اسْتَقَرَّ  
إِذِ الزَّمَانُ قَدْ فَسَدَ  
الْعَبْدُ خَيْرُ دِينِهِ  
مُبْجَلًا مُكْرَمًا

وَعِنْدَ يَعْشُوبَ: الدَّنْفُ (٢)  
عَلَى (الَّتِي لَهَا) (٣) أَقَرَّ  
وَهُوَ الْأَصْحُ الْمُعْتَمَدُ  
حَرَّرَهُ فِي حِينِهِ  
مُضَلِّيًا مُسَلِّمًا

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَاعَ ضَيْعَةً ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا وَقْفٌ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ

١٦٧٦ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ، بَاعَتْ دَارًا، ثُمَّ ادَّعَتْ أَنَّهَا وَقْفٌ، هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهَا

أَمْ لَا؟ [ط ٧١، س ١٢٥٠ /]

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ: وَلَوْ بَاعَ ضَيْعَةً، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا وَقْفٌ عَلَيْهِ  
وَعَلَى أَوْلَادِهِ؛ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ لِلتَّنَاقُضِ، لِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى الْبَيْعِ إِقْرَارٌ مِنْهُ، وَإِنْ أَرَادَ  
تَحْلِيفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، فَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ؛ قِيلَ: تُقْبَلُ، وَقِيلَ:  
لَا تُقْبَلُ. وَهُوَ أَضُوبٌ وَأَحْوَطٌ؛ لِأَنَّهُ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ أَنَّ الضَّيْعَةَ وَقْفٌ عَلَيْهِ يَدَّعِي فَسَادَ  
الْبَيْعِ وَحَقًّا لِنَفْسِهِ، فَلَا تُسْمَعُ لِلتَّنَاقُضِ، ذَكَرَهُ فِي مَسَائِلِ شَتَّى. وَفِي (الْحَايَةِ): رَجُلٌ  
بَاعَ عَقَارًا، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ وَقْفٌ، اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ، وَقَوْلُ

(١) فِي ع: نِرَاعِي.

(٢) فِي ع: الرِّيف. وَفِي س (الشَّرِيف).

(٣) فِي ك: الَّذِي لَهُ.

الزَيْلَعِيُّ أَضُوبٌ لِلتَّنَاقُضِ [ك ٢١٥ ب /] الصَّرِيحِ بِالْبَيْعِ ، ثُمَّ دَعَا الْوَقْفَ ، وَقَوْلُهُ :  
أَحْوَطُ ؛ لِمَا فِي سَمَاعِهَا مِنَ الْإِضْرَارِ بِالنَّاسِ ؛ بِاِحْتِيَالِ أَهْلِ الْحَيْلِ ، وَالْخِدَاعِ بِبَيْعِ  
الْوَقْفِ وَإِظْهَارِ الْبَائِعِ أَنَّهُ مَلِكٌ ، ثُمَّ انْعَاطَفَهُ عَلَيْهِ بِدَعْوَاهُ ، وَإِلْزَامِهِ بِأَجْرَتِهِ لِمُدَّةٍ وَضَعِ  
يَدِهِ عَلَيْهِ ، وَرُبَّمَا تَسْتَعْرِقُ أَضْعَافَ ثَمَنِهِ ، فَيَجِبُ عَدَمُ الْقَبُولِ حَسْمًا لِمَادَّةِ الْفَسَادِ ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ .

### وَقْفُ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ

١٦٧٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ جَمَاعَةٍ نِصْفَ كَرَمٍ ، أَرْضُهُ سُلْطَانِيَّةٌ لِيَّتِ  
الْمَالِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ ، ثُمَّ ادَّعَوْا بَعْدَ الْبَيْعِ أَنَّهُ وَقَفٌ ، فَمَا الْحُكْمُ ؟

أَجَابَ : الصَّحِيحُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُمْ كَمَا صَرَخَ بِهِ قَاضِي خَانَ ، وَنَصَّ عِبَارَتِهِ :  
رَجُلٌ بَاعَ عَقَارًا ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ وَقَفٌ ؛ اِخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ ،  
وَفِي (الزَيْلَعِيِّ) : وَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةُ عَلَى ذَلِكَ ؛ قِيلَ : تُقْبَلُ . وَقِيلَ : لَا تُقْبَلُ ، وَهُوَ أَضُوبٌ  
وَأَحْوَطُ . انْتَهَى . وَمِثْلُ مَا فِي (الْحَايِيَّةِ) فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) وَفِي (النُّصُولِ الْعِمَادِيَّةِ)  
فَصَلَ بَيْنَ كَوْنِهِ مُسَجَّلًا ، أَيْ : مَحْكُومًا بِهِ ، فَتُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ وَبَيْنَ كَوْنِهِ غَيْرَ مُسَجَّلٍ ،  
فَلَا تُقْبَلُ ، وَذَكَرَ (قَبْلَهُ) <sup>(١)</sup> تَفْصِيلًا آخَرَ بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَى قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ فَلَا تُقْبَلُ ، وَبَيْنَ  
كَوْنِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسْجِدِ فَتُقْبَلُ ، وَفِيهَا قَبْلَ هَذَا : رَجُلٌ بَاعَ دَارًا ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا  
كَانَتْ وَقْفًا وَقَفَّهَا هُوَ قَبْلَ الْبَيْعِ ، فَإِنْ أَرَادَ تَحْلِيْفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ؛ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ  
التَّحْلِيْفَ يَعْتمِدُ صِحَّةَ الدَّعْوَى ، وَدَعْوَاهُ لَا تَصِحُّ لِلتَّنَاقُضِ ، وَأَمَّا وَقْفُ الْأَرْضِ  
السُّلْطَانِيَّةِ [ع ١٩٩ ب /] الَّتِي لِيَّتِ الْمَالِ ، لَا يَصِحُّ لِعَدَمِ مِلْكِ الْوَاقِفِ لَهَا ، وَوَقْفُ  
الشَّجَرِ بِانْفِرَادِهِ فِيهِ خِلَافٌ ، نَقَلَ الطَّرْسُوسِيُّ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) عَنِ (الدَّخِيرَةِ) وَوَقْفُ  
الْبِنَاءِ مِنْ غَيْرِ وَقْفِ الْأَصْلِ ؛ لَمْ يَجُزْ ، هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ ، وَوَقْفُهُ غَيْرُ مُتَعَارَفٍ ،  
(١) فِي ك : فِيهِ . وَفِي سِر (مِثْلُهُ) .

ثُمَّ قَالَ: وَالشَّجَرُ نَظِيرُ الْبِنَاءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ قِيَامَهَا بِالْأَرْضِ، وَهُوَ (١) تَبَعٌ بِحُكْمِ الْإِتِّصَالِ كَالْبِنَاءِ. انْتَهَى.

هَذَا وَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا وَقَفٌ وَحَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ، فَالْمُشْتَرِي يَرْجِعُ عَلَى مَنْ بَاعَهُ أُصِيلًا كَانَ أَوْ وَكَيْلًا بِجَمِيعِ الثَّمَنِ الَّذِي دَفَعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ ابْنُ امْرَأَةٍ بِالْوَكَاةِ عَنْهَا نِصْفَ مَحْدُودٍ لَهَا وَأَجَرَ  
الْبَاقِي مِنْ رَجُلٍ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ الْمَحْدُودَ مِلْكُ أَبِيهِ

١٦٧٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَّلَ شَخْصًا لِيَشْتَرِيَ لَهُ نِصْفًا شَائِعًا مِنْ مَحْدُودٍ  
لِامْرَأَةٍ، فَاشْتَرَاهُ لِمُوكَلِّهِ مِنْ ابْنِهَا بِالْوَكَاةِ الثَّابِتَةِ عَنْهَا شَرْعًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَتَقَابُضًا،  
[س ٢٥٠ ب /] ثُمَّ اسْتَأْجَرَ وَكَيْلَ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ بِالْوَكَاةِ الشَّرْعِيَّةِ لِمُوكَلِّهِ الْمَرْبُورِ  
مِنَ الْوَكَيْلِ عَنْ أُمِّهِ الْمَذْكُورَةِ الثَّابِتَةِ وَكَالَتْهُ عَنْهَا جَمِيعَ النِّصْفِ الْبَاقِي عِشْرِينَ سَنَةً  
بِعِشْرِينَ مِنَ الْقُرُوشِ، وَصَدَرَ عَقْدُ التَّاجِرِ بَيْنَهُمَا بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ شَرْعِيَّيْنِ وَتَسْلِيمِ  
وَتَسَلُّمٍ، وَحُكْمٍ بِمُوجِبِهِ حُكْمًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا، وَالْآنَ يَدَّعِي وَكَيْلُ الْأُمِّ أَنَّ النِّصْفَ  
الْمَبِيعَ وَالنِّصْفَ الْمُسْتَأْجَرَ مِلْكُ أَبِيهِ الْمُتَوَفَى، وَلَمْ يَصِحَّ بَيْعُهُ وَلَا إِجَارَتُهُ فِيهِ، فَهَلْ  
تَصِحُّ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

١٦٧٩ = وَالْبَيْعُ وَالْإِجَارَةُ الْمَذْكُورَانِ صَحِيحَانِ شَرْعِيَّانِ؟

١٦٧٨ ج = أَجَابَ: لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ لِتَنَاقُضِهِ الَّذِي لَا يُحْتَمَلُ.

١٦٧٩ ج = وَالْبَيْعُ وَالْإِجَارَةُ كُلُّ مِنْهُمَا صَحِيحٌ؛ إِذْ إِجَارَةُ الْمُشَاعِ لِلشَّرِيكِ

صَحِيحَةٌ بِالْإِجْمَاعِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[ك ١٢١٦ /]

ادَّعى نَاطِرُ وَقْفٍ عَلَى نَاطِرٍ وَقْفٍ آخَرَ

أَنَّ هَذَا الْمَحْدُودَ الَّذِي تَحْتَ يَدِكَ جَارٍ فِي وَقْفِي

١٦٨٠ = سُئِلَ فِي نَاطِرٍ وَقْفٍ ذِي يَدٍ عَلَى مَحْدُودٍ تَحْتَ يَدِهِ وَتَكَلَّمَ لِجَهَةِ الْوَقْفِ، ادَّعى عَلَيْهِ مُتَوَلَّى آخَرَ عَلَى وَقْفٍ آخَرَ؛ أَنَّهُ جَارٍ فِي وَقْفِهِ الَّذِي تَحْتَ تَكَلَّمِهِ مِنْ جِهَةٍ، وَطَالَبَهُ بِرَفْعِ يَدِهِ وَتَسْلِيمِهِ، فَأَنْكَرَ، فَأَقَامَ الْمُدَّعي بَيْنَهُ شَرْعِيَّةً شَهَدَتْ بِمَا ادَّعى، وَحَكَمَ الْقَاضِي بِهِ لِجَهَةِ وَقْفِهِ، ثُمَّ بَعَدَ الْحُكْمَ عَلَيْهِ أَقَامَ بَيْنَهُ أَنَّهُ وَقْفٌ مِنْ جِهَةٍ وَاقِفِهِ، هَلْ يُنْقَضُ الْحُكْمُ السَّابِقُ بِبَيْنَةِ الْخَارِجِ، وَيُحْكَمُ بِهِ لِجَهَةِ وَقْفِ ذِي الْيَدِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ السَّابِقُ بِإِقَامَةِ بَيْنَةِ ذِي الْيَدِ الْمَذْكُورِ؛ إِذِ الْبَيْنَةُ لَيْسَتْ لَهُ وَإِنَّمَا هِيَ لِلْخَارِجِ، وَقَدْ أَقَامَهَا وَقَضِيَ لَهُ بِهَا، فَلَا يَجُوزُ نَقْضُهَا بِإِقَامَةِ بَيْنَةِ ذِي الْيَدِ، كَمَا لَا يَخْفَى [ط ٧٢، ع ١٢٠٠/١] عَلَى ذِي فَهْمٍ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَنْ صَارَ مَقْضِيًّا عَلَيْهِ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ بَعْدَهُ، إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا، وَفِي (الْكَافِي) مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَةِ: إِذَا تَضَمَّنَتِ الشَّهَادَةُ نَقْضَ قَضَاءٍ تَرُدُّ، وَبَيْنَةُ ذِي الْيَدِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَضَمَّنَتْ نَقْضَ قَضَاءٍ اسْتَوْفَى شُرُوطَهُ، فَتَرُدُّ وَلَا تَسْمَعُ، وَسَوَاءٌ قُلْنَا بِأَنَّ الْقَضَاءَ بِالْوَقْفِ قَضَاءٌ جُزْئِيٌّ أَوْ كُلِّيٌّ، أَيْ: عَلَى النَّاسِ كَافَّةً، أَوْ يَخْتَصُّ، وَالصَّحِيحُ الْمُفْتَى بِهِ أَنَّهُ جُزْئِيٌّ، وَلَكِنْ قَدْ صَارَ ذُو الْيَدِ مَقْضِيًّا عَلَيْهِ، وَبَيْنَتُهُ لَمْ تُفِدْ غَيْرَ مَا أَفَادَتْهُ الْيَدُ، فَكَيْفَ يُنْقَضُ بِهَا الْقَضَاءُ بِالْبَيْنَةِ الْمُفِيدَةِ الْمُثْبِتَةِ خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَلِمِثْلِهِ جُعِلَتِ الْبَيْنَتَانِ وَالْقَضَاءُ بِالْوَقْفِ كَالْقَضَاءِ بِالْمِلْكِ، وَفِي الْقَضَاءِ بِالْمِلْكِ إِذَا صَارَ ذُو الْيَدِ مَقْضِيًّا عَلَيْهِ لَا تَسْمَعُ بَيْنَتُهُ؛ بِأَنَّهُ مِلْكُهُ لِمَا قُلْنَا، وَهَذَا مِمَّا لَا تَوَقَّفَ فِيهِ لِمَنْ غَمَسَ رَأْسَ خِنْصَرِهِ فِي الْفِقْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## مَعْلُومِيَّةُ الْمُدَّعَى شَرْطٌ

١٦٨١ = سُئِلَ فِي مَحْضَرٍ حَاصِلُهُ: ادَّعَى فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ الْوَكِيلَ عَنِ فُلَانَةٍ وَأُخْتِهَا فُلَانَةَ بِنْتِي أُخْتِ الْمُدَّعِي الثَّابِتَةِ وَكَالَتْهُ عَنْهُمَا؛ بِشَهَادَةِ كُلِّ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ؛ بِأَنَّ أَبَاهُ مَاتَ وَخَلَّفَ فَرَسَيْنِ: إِحْدَاهُمَا شَهْبَاءُ، وَالْأُخْرَى [س ١٢٥١ /] حَمْرَاءُ، وَجَارِيَةٌ بِيضَاءَ وَعَشْرَةَ قَنَاطِيرَ دِبْسًا، وَأَنَّ أُخْتَهُ أُمَّ الْمُوَكَّلَتَيْنِ وَضَعَتْ يَدَهَا عَلَى ذَلِكَ، وَتَصَرَّفَتْ فِيهِ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِيهِ وَهُوَ صَغِيرٌ، وَلَهُ مِنَ الْإِرْثِ ثُلُثَاءُ، وَمَاتَتْ أُمُّهُمَا وَوَضَعَتْمَا أَيْدِيَهُمَا عَلَى تَرَكَتَيْهِمَا، وَيُطَالِبُهُمَا بِمَا حَصَّهُ مِنْ مِيرَاثِهِ مِنْ ثَمَنِ الْفَرَسَيْنِ وَالْجَارِيَةِ وَالذَّبْسِ؛ لِكُونَ أُمَّهُمَا بَاعَتْ جَمِيعَ ذَلِكَ وَتَصَرَّفَتْ فِيهِ، وَسَأَلَ سُؤَالَهُ فَأَنْكَرَ، فَطُلِبَتْ مِنْهُ بَيِّنَةٌ، فَأَقَامَ كُلًّا مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ شَهِدًا بِطَبِيقِ الدَّعْوَى، فَأَمَرَ الْحَاكِمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ تَدْفَعَ مُوَكَّلَتَاهُ لَهُ مَا حَصَّهُ مِنْ مُخْلَفَاتِ أُمَّهُمَا أَمْرًا شَرْعِيًّا، هَلْ هَذِهِ الدَّعْوَى صَحِيحَةٌ وَالشَّهَادَةُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ مُسْتَقِيمَةٌ أَمْ لَا؟ لِعَدَمِ ذِكْرِ قِيَمَةِ الْمُدَّعَى الَّتِي ذَكَرَهَا شَرْطٌ لِسَمَاعِ الدَّعْوَى بِالْإِجْمَاعِ، لِيَتَأْتِيَ انْصِبَابُ الْحُكْمِ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْمَالِ.

١٦٨٢ = وَهَلْ إِذَا دَفَعَ شَيْئًا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَازِمٌ لَهُ، ثُمَّ ظَهَرَ عَدَمُ لُزُومِهِ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ

فِيهِ أَمْ لَا؟

١٦٨١ ج = أَجَابَ: هَذِهِ الدَّعْوَى غَيْرُ صَحِيحَةٍ وَكَذَلِكَ الشَّهَادَةُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَيْهَا، لِأَنَّ مَعْلُومِيَّةَ الْمُدَّعَى شَرْطٌ، قَالَ أَصْحَابُ الْمُتُونِ كَ (الْكَنْزِ) وَغَيْرِهِ: فَإِنْ تَعَدَّرَ - أَي: إِحْضَارُ الْعَيْنِ [ك ٢١٦ ب /] الْمُدَّعَاةَ بِهَلَاكِهَا أَوْ غَيْبَتِهَا - ذَكَرَ قِيَمَتَهَا. قَالَ الشُّرَّاحُ: لِيَصِيرَ الْمُدَّعَى مَعْلُومًا؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ لَا تُعْلَمُ بِالْوَصْفِ، وَالْقِيَمَةُ تُعْرَفُ بِهِ، وَقَدْ تَعَدَّرَ مُشَاهَدَةُ الْعَيْنِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْقِيَمَةِ؛ لِيَتَأْتِيَ الْحُكْمُ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ، وَلَمْ يَذْكَرْ قِيَمَةَ الْفَرَسَيْنِ وَالْجَارِيَةِ وَالذَّبْسِ، وَالْكُلُّ عِنْدَنَا قِيَمِيٌّ حَتَّى الذَّبْسِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (مِنَحِ الْغَفَّارِ)

نَقْلًا عَنْ (جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى)، مُعَلَّلًا لَهُ؛ بِأَنَّ النَّارَ عَمِلَتْ فِيهِ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِيهِ، فَلَيْتَ شِعْرِي بِأَيِّ قَدْرِ حَكَمَ بِهِ الْحَاكِمُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْ قِيمَةِ الْفَرَسَيْنِ وَالْجَارِيَةِ وَالذَّبْسِ؟ وَالْحَاكِمُ لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ مَا يَحْكُمُ بِهِ، وَإِذَا عَلِمْتَ اشْتِرَاطَ ذِكْرِ الْقِيمَةِ لِصِحَّةِ الدَّعْوَى فِي ذَلِكَ؛ قَطَعْتَ بِعَدَمِ صِحَّةِ الشَّهَادَةِ.

١٦٨٢ ج = وَإِذَا قَطَعْتَ بِعَدَمِ صِحَّتِهَا؛ قَطَعْتَ بِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا دَفَعَ شَيْئًا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ، فَظَهَرَ عَدَمُ لُزُومِهِ لَهُ؛ رَجَعَ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَفِي الْمَحْضَرِ خَلَّلَ أَيْضًا مِنْ وُجُوهِ كَثِيرَةٍ غَيْرِ هَذَا: مِنْهَا: أَنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ وَضْعَ الْوَاضِعِ هَلْ هُوَ بِطَرِيقِ التَّعَدِّيِّ أَوْ بِغَيْرِهِ، لِيَتَرْتَّبَ <sup>(١)</sup> الضَّمَانُ أَوْ عَدَمُهُ.

وَمِنْهَا: قَوْلُهُ مِنْ ثَمَنِ الْفَرَسَيْنِ إِلْخَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا بَاعَتْ الْمُدَّعَى بِثَمَنِ كَذَا، وَأَجَازَ بَيْعَهَا أَوْ لَمْ يُجِزْ، وَأَنَّ الْإِجَازَةَ قَبْلَ هَلَاكِ الْمَبِيعِ أَوْ بَعْدَهُ، وَالْحُكْمُ مُخْتَلِفٌ فِي ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ. وَأُمُورٍ يَطُولُ ذِكْرُهَا.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذَا الصَّكَّ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ لَا يَلْزَمُ بِهِ شَيْءٌ مَا لَمْ يَسْتَوْفِ الشَّرْطَ [ع ٢٠٠، ب، س ٢٥١ ب/] الْمُصَحَّحَةَ لِلْحُكْمِ، وَيَنْصَبُ عَلَى شَيْءٍ مَعْلُومٍ ثَابِتٍ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ وَشَهَادَةِ مُسْتَقِيمَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ قَدْرًا مِنَ الدَّيْنِ وَدَيْعَةً وَأَقَامَ بَيْنَهُ

١٦٨٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ قَدْرًا مِنَ الزَّيْتِ وَالذَّرَاهِمِ وَدَيْعَةً، فَأَنْكَرَتْ وَشَهِدَتْ الْبَيْنَةَ بِإِقْرَارِهَا بِهَا، هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

١٦٨٤ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَتْ أَنْ إِقْرَارَهَا كَانَ فَارِغًا لَا أَصْلَ لَهُ يَخْلِفُ الْمُقْرَرُ لَهُ

أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: لِيَرْتَب.



١٦٨٣ ج = أَجَابَ: تُقْبَلُ الْبَيْئَةُ، كَمَا صَرَخَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ،  
وَعِبَارَتُهُ: ادَّعَى الْوَدِيعَةَ، وَشَهِدَا أَنَّ الْمُوَدَّعَ أَقْرَبَ بِالْإِيدَاعِ تُقْبَلُ كَمَا فِي الْغُصْبِ.  
انْتَهَى.

١٦٨٤ ج = وَأَمَّا تَحْلِيفُ الْمُقَرَّرِ إِذَا ادَّعَى الْمُقَرَّرُ أَنَّ الْإِقْرَارَ كَانَ كَاذِبًا؛ فَقَدْ  
صَرَخَتْ بِهِ [ط ٧٣ /] أَصْحَابُ الْمُتُونِ، قَالَ فِي (الْكَنْزِ): أَقْرَبَ بَدِينِ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ:  
كُنْتُ كَاذِبًا فِيمَا أَقْرَرْتُ، حَلَفَ الْمُقَرَّرُ لَهُ عَلَى أَنَّ الْمُقَرَّرَ مَا كَانَ كَاذِبًا فِيمَا أَقْرَرْتُ، وَلَسْتُ  
بِمُبْطِلٍ فِيمَا تَدَّعِيهِ عَلَيْهِ. انْتَهَى.

وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَقْرَأَ الْقِنُّ بِجِنَايَةٍ تُوجِبُ الدَّفْعَ لَا يَسْرِي عَلَى مَوْلَاهُ

١٦٨٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى قِنِّ جِنَايَةً مُوجِبَةً لِلدَّفْعِ أَوْ الْفِدَاءِ هَلْ إِذَا أَقْرَأَ  
الْقِنُّ أَوْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ يَنْفُذُ عَلَى مَوْلَاهُ، وَيَلْزَمُهُ دَفْعُهُ أَوْ فِدَاؤُهُ أَمْ لَا؟

١٦٨٦ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَى الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَلَى الْمَوْلَى يَحْلِفُ أَمْ لَا؟

وَهَلْ إِذَا حَلَفَ يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ أَمْ عَلَى الْبَيِّنَاتِ وَالْيَقِينِ؟ أَفْتُونَا مُثَابِينَ.

١٦٨٥ ج = أَجَابَ: إِقْرَارُ الْقِنِّ الْمَحْجُورِ بِجِنَايَةٍ تُوجِبُ دَفْعَهُ أَوْ فِدَاءَهُ لَا يَنْفُذُ  
عَلَى مَوْلَاهُ، وَكَذَلِكَ النُّكُولُ لَا يُوجِبُ ذَلِكَ.

١٦٨٦ ج = وَإِذَا ادَّعَى عَلَى الْمَوْلَى بِذَلِكَ؛ فَيَمِينُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ؛ إِذْ هُوَ  
عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاتَ عَنْ أُخْتٍ وَعَلَيْهِ دُيُونٌ وَأُقْرِبَتِ الْأُخْتُ

بِأَنَّ تَرِكَتَهُ تَحْتَ يَدِهَا تُؤْمَرُ الْأُخْتُ بِوَفَاءِ الدَّيْنِ

١٦٨٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ أُخْتٍ شَقِيقَةٍ فَقَطُّ، وَعَلَيْهِ [ك ١٢١٧ /] دَيْنٌ

لِآخَرَ، هَلْ إِذَا أَقْرَبَ الْأُخْتُ بِحَضْرَةِ سُهُودٍ بِوَضْعِ يَدِهَا عَلَى تَرِكَتِهِ يَلْزِمُهَا وَفَاءً مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ مِنْهَا مُقَدَّمًا عَلَى الْإِزْثِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَدْ تَقَرَّرَ لَدَى الْعُلَمَاءِ: أَنَّ وَفَاءَ الدَّيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِزْثِ، فَتَوَمَّرَ الْأُخْتُ الْمُنْحَصِرُ إِزْثُ الْمَيِّتِ فِيهَا بِوَفَاءِ الدَّيْنِ مِنَ التَّرِكَةِ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَهُوَ لَهَا، وَلَا تُؤَمَّرُ بِالْوَفَاءِ مِنْ مَالِهَا، وَلَهَا أَخْذُ التَّرِكَةِ لِنَفْسِهَا وَدَفْعُ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهَا، فَإِنْ امْتَنَعَتْ عَنِ الْبَيْعِ وَوَفَاءِ الدَّيْنِ تُحْبَسُ حَتَّى تَبِيعَ أَوْ تُؤَفِّيَ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهَا إِنْ امْتَنَعَتْ عَنِ الْبَيْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَرَادَتِ الْوَرَثَةُ دَفْعَ الدَّيْنِ وَإِبْقَاءَ التَّرِكَةِ؛ لَهُمْ ذَلِكَ

١٦٨٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرَقٌ أَوْ غَيْرُ مُسْتَعْرَقٍ، فَأَرَادَتِ الْوَرَثَةُ أَوْ بَعْضُهُمْ آدَاءَ دَيْنِهِ لِتَبْقَى تَرِكَتُهُ لَهُمْ، فَتَحَمَّلُوا قِضَاءَ دَيْنِهِ مِنْ مَالِهِمْ هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُمْ ذَلِكَ، وَيُجْبَرُ رَبُّ الدَّيْنِ عَلَى قَبُولِهِ؛ إِذْ لَهُمْ حَقُّ الْإِسْتِخْلَاصِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

إِذَا ادَّعَى أَحَدُ الْغُرَمَاءِ عَلَى غَرِيمٍ آخَرَ

أَنَّكَ قَبَضْتَ دَيْنَكَ بَعْدَ مَوْتِهِ

١٦٨٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ مَدْيُونًا تَرِكَتُهُ تُضَيِّقُ عَنْ وَفَائِهِ، وَقَدْ قَبَضَ بَعْضُ غُرَمَائِهِ دَيْنَهُ مُدَّعِيًا أَنَّهُ قَبَضَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَادَّعَى أَحَدُ غُرَمَائِهِ أَنَّهُ بَعْدَهُ، هَلْ إِذَا أَقَامَ بَيْنَهُ تَقْبَلُ؟

١٦٩٠ = وَيُرْجَعُ عَلَى الْقَابِضِ بِقَدْرِ مَا يَخْصُهُ مِمَّا قَبَضَهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

١٦٨٩ ج = أَجَابَ: تَسْمَعُ وَتُقْبَلُ بِنَيْتِهِ.

١٦٩٠ ج = وَيُرْجَعُ عَلَى الْقَاضِي [س ٢٥٢، ع ١٢٠١ /] بِقَدْرِ مَا يَخْصُهُ مِمَّا قَبَضَهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ كَالَّذِينَ الْمُشْتَرِكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا نَصَبَ الْقَاضِي مُسَخَّرًا عَنِ الْغَائِبِ وَحَكَمَ عَلَيْهِ لَا يَنْفُذُ

١٦٩١ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا نَصَبَ الْقَاضِي مُسَخَّرًا عَنِ الْغَائِبِ وَحَكَمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ

يَعْلَمُ أَنَّهُ مُسَخَّرٌ، هَلْ يَجُوزُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: أَنَّ الْقَاضِي إِذَا نَصَبَ مُسَخَّرًا عَنِ الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ، وَلَوْ حَكَمَ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ حُكْمُهُ عَلَيْهِ، وَتَفْسِيرُ الْمُسَخَّرِ أَنَّ يَنْصَبَ الْقَاضِي وَكَيْلًا عَنِ الْغَائِبِ لِيَسْمَعَ الْخُصُومَةَ، وَالْقَاضِي يَعْلَمُ أَنَّ الْمُحَضَّرَ لَيْسَ بِخَصْمٍ، فَالْقَاضِي لَا يَسْمَعُ الْخُصُومَةَ عَلَيْهِ، وَفِي (الْوَلَوَالِجِيَّةِ): الْقَاضِي إِذَا نَصَبَ مُسَخَّرًا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُسَخَّرٌ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِذَا ادَّعَى إِنْسَانٌ عَلَى آخَرَ، وَالْقَاضِي يَعْلَمُ أَنَّهُ مُسَخَّرٌ لَا يَسْمَعُ الْخُصُومَةَ. انْتَهَى.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ حُكْمٌ عَلَى الْغَائِبِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا، وَفِي (مَجْمَعِ الْفَتَاوَى) بِالْعَزْوِ إِلَى (الْمُتَّقَى): أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَنْفُذُ وَبِهِ يُفْتَى. انْتَهَى. وَصَرَّحُوا بِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْمُسَخَّرِ قَضَاءٌ عَلَى الْغَائِبِ فَلَا يَنْفُذُ؛ لِأَنَّ يَتَطَرَّقُوا إِلَى هَذَا مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ نَصَبَ الْمُسَخَّرِ عِنْدَ الْقَائِلِ بِهِ شَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ الْغَائِبُ فِي وِلَايَةِ الْقَاضِي إِذَا جُعِلَ نَائِبًا عَنِ الْغَائِبِ، حَتَّى تَسْمَعَ عَلَيْهِ الْخُصُومَةَ وَيُسَمَّى هَذَا الْمُسَخَّرُ، وَإِذَا كَانَ الْغَائِبُ لَيْسَ فِي وِلَايَةِ هَذَا الْقَاضِي لَا تَصِحُّ هَذِهِ الْإِنَابَةُ، وَلَيْسَ لِهَذَا طَرِيقٌ عِنْدَ عُلَمَائِنَا. انْتَهَى.

فَعَلَى هَذَا: إِذَا كَانَ الْغَائِبُ بِالْقُدْسِ وَلَوْ أَحِقَّهُ وَتَوَابِعِهِ؛ لَيْسَ لِقَاضِي دِمَشْقَ أَنْ يَنْصِبَ مُسَخَّرًا عَنْهُ، وَلَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْبَيِّنَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْغَضَبِ مَقْبُولَةٌ

١٦٩٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ غَضَبَ فَرَسٍ لَهُ، فَأَنْكَرَ فَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى إِقْرَارِهِ بِغَضَبِهَا، هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) [ك٢١٧ب/] وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَبْرَأَتْ زَوْجَهَا الْمُتَوَفَى عَمَّا تَسْتَحِقُّهُ

#### مِنْ إِرْثٍ وَمَهْرٍ وَدَيْنٍ صَحَّ ذَلِكَ

١٦٩٣ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَأَبْرَأَتْ ذِمَّتَهُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَسْتَحِقُّهُ فِي ذِمَّتِهِ مِنْ إِرْثٍ وَمَهْرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَهَلْ إِبْرَأُوهَا مِنْ ذَلِكَ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

١٦٩٤ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَتْ عَلَى الْوَرِثَةِ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ بِمَا [ط٧٤/] يَخُصُّهَا مِنْ إِرْثِهَا وَغَيْرِهِ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٦٩٣ ج = أَجَابَ: إِبْرَأُوهَا عَنِ الْمَهْرِ وَعَنْ كُلِّ دَيْنٍ بِذِمَّةِ الزَّوْجِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يَسْقُطُ بِالإِسْقَاطِ، وَيَقْبَلُ الإِبْرَاءَ.

١٦٩٤ ج = وَأَمَّا عَنِ الإِرْثِ؛ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الإِسْقَاطَ، وَلَا يَصِحُّ الإِبْرَاءُ عَنْهُ، فَلَهَا طَلَبُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَضَعَ جَمَاعَةٌ ذَهَبًا وَفِضَّةً وَأَوَانِي مِنْهُمَا

#### أَمَانَةً عِنْدَ رَجُلٍ فَاحْتَرَقَ الْمَكَانُ

١٦٩٥ = سُئِلَ مِنْ إِسْلَامِبُولَ فِي جَمَاعَةٍ، وَضَعُوا أَسْبَابًا لَهُمْ وَأَوَانِي مِنَ الذَّهَبِ

وَالْفِضَّةَ وَنُقُودًا مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَسْكُوكَةً فِي صِنَادِيقٍ مِنَ الخَشَبِ فِي مَكَانٍ أَمَانَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْمَكَانَ الَّذِي بِهِ تِلْكَ [س ٢٥٢ ب، ع ٢٠١ ب / الصِّنَادِيقُ احْتَرَقَ، وَاحْتَرَقَتِ الصِّنَادِيقُ الْمَوْضُوعُ بِهَا ذَلِكَ، وَصَارَ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَبَعْضُ النُّقُودِ الْمَسْكُوكَةِ سَبَائِكَ، وَبَعْضُ النُّقُودِ بَقِيَ عَلَى حَالِهِ، فَجَمَعَ الْمَوْجُودَ مِنَ السَّبَائِكِ وَالنَّقْدِ بَعْضُ أَصْحَابِ ذَلِكَ، وَوَضَعُوا ذَلِكَ أَمَانَةً عِنْدَ رَجُلٍ آخَرَ، ثُمَّ حَضَرَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْأَسْبَابِ وَالْأَوَانِي وَالنُّقُودِ، وَيُرِيدُ الدَّعْوَى بِأَنَّ بَعْضَ السَّبَائِكِ الْمَوْجُودَةِ وَالنُّقُودِ مِلْكٌ لَهُ، فَهَلْ لَهُ الْآنَ الدَّعْوَى بِحُضُورِ مَنْ حَضَرَ مِنْ بَعْضِ الْمُلَّاكِ أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

١٦٩٦ = وَلَا تَسْمَعُ الدَّعْوَى بِمَا يَدَّعِيهِ إِلَّا بِحُضُورِ جَمِيعِ الْمُلَّاكِ لِالْتِبَاسِ الْحَالِ فِي ذَلِكَ؟

١٦٩٥ ج = أَجَابَ: أَمَّا الدَّعْوَى عَلَى الْمُوَدَّعِ فِي حَقِّ الْغَائِبِينَ فَلَا تَسْمَعُ لِمَا عَلِمَ مِنْ مُخَمَّسَةِ كِتَابِ الدَّعْوَى الشَّهِيرَةِ الدَّوَّارَةِ فِي الْكُتُبِ، وَأَمَّا الدَّعْوَى عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِ الْأَسْبَابِ الَّذِينَ يَدَّعُونَ مِلْكَ عَيْنٍ مِنَ الْأَعْيَانِ الَّتِي لَمْ تَخْتَلِطْ بِغَيْرِهَا مِمَّنْ أُوْدَعَهَا عِنْدَ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ فِيهِ فَتَسْمَعُ؛ لِأَنَّهَا دَعْوَى أَحَدِ الْمُتَخَاصِمِينَ الْمِلْكَ فِيهَا عَلَى الْآخِرِ، حَيْثُ اعْتَرَفَ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ بِالْاِسْتِيْدَاعِ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا؛ إِذْ لَا مَانِعَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ شَرْعًا؛ لِأَنَّهَا قَضِيَّةٌ حُكْمِيَّةٌ صَدَرَتْ مِنْ خَصْمٍ شَرْعِيٍّ عَلَى خَصْمٍ شَرْعِيٍّ، فَتَجْرِي فِيهَا أَحْكَامُ الْقَضَايَا الْحُكْمِيَّةِ، وَكَلِمَةُ عَلَمَاتِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مُتَضَافِرَةٌ مُتَظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنِ ادَّعَى الْمِلْكَ فِي شَيْءٍ؛ فَهُوَ خَصْمٌ لِكُلِّ مَنِ ادَّعَاهُ، وَهَذَا كَذَلِكَ.

١٦٩٦ ج = وَلَا تَتَوَقَّفُ الدَّعْوَى عَلَى حُضُورِ الْجَمِيعِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْحَاضِرِينَ مَعَ وُجُودِ الْمَسْوُوعِ الشَّرْعِيِّ، وَلَوْ قَدَّرْنَا أَنَّهُ وُجِدَ اخْتِلَاطٌ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ

شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ أَوْ أَضْلًا أَوْ يَتَمَيَّزُ بَعْدَ عُسْرِ؛ صَارَ كَاخْتِلَاطِ الحِنْطَةِ بِالحِنْطَةِ، وَاخْتِلَاطِ الحِنْطَةِ بِالشَّعِيرِ، وَالحُكْمُ فِي ذَلِكَ بُبُوتُ الشَّرِكَةِ فِيهِ لِلْكَلِّ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَنْزِلَةِ الأَجْنَبِيِّ فِي نَصِيبِ الآخَرِ، وَتَكُونُ شَرِكَةٌ مِلْكٍ بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ بِالإِخْتِلَاطِ لَا بِفِعْلِ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَالشَّرِكَةُ بِخَلْطِهِمْ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ؛ أَبُو يُوسُفَ يَقُولُ: شَرِكَةٌ مِلْكٍ. وَمُحَمَّدٌ يَقُولُ: شَرِكَةٌ عَقْدٍ، وَلِكُلِّ حُكْمٍ، فَمَنْ قَالَ شَرِكَةٌ عَقْدٍ، كَانَ الرِّبْحُ عَلَى مَا شَرَطَا، إِذَا بَاعَ المُشْتَرِكُ بِخَلْطِهِمْ، وَفِي صُورَةِ الإِخْتِلَاطِ لَا يَصِحُّ لِأَحَدِ الزِّيَادَةُ عَنِ الآخَرِ، وَلَوْ شَرِطْتُ لَهُ، كَمَا صَرَخَ بِهِ السَّرْحَسِيُّ فِي (مَبْسُوطِهِ) وَغَيْرِهِ، فَإِذَا كَانَ الإِخْتِلَاطُ فِي ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ يُضْرَبُ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ القِسْمَةِ، وَإِذَا كَانَ فِي ذَهَبٍ وَذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَفِضَّةٍ فَبِالْوِزْنِ، وَإِذَا اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَعَلَى مُدَّعِي الزِّيَادَةِ البَيِّنَةُ، [س ٢٥٣، ك ١٢١٨ /] وَعَلَى الآخَرِ الأَيْمِينُ، فَإِذَا حَلَفَ ثَبَتَ مُدَّعَاؤُهُ، وَإِنْ نَكَلَ؛ لَزِمَهُ دَعْوَى صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ اليَدَ مُتَسَاوِيَةً؛ إِذْ مُدَّعِي الأَكْثَرِ ذُو يَدٍ، وَالآخَرُ مِثْلُهُ فِي اليَدِ، وَإِنْ كَانَتِ الأَعْيَانُ كُلُّهَا صَارَتْ عَيْنًا وَاحِدَةً؛ لَا بُدَّ مِنَ اجْتِمَاعِ الكُلِّ؛ لِأَنَّ الحَاضِرَ لَا يَمْلِكُ أَخْذَ مَالِ الغَائِبِ، وَيَدُ مُودِعِهِ يَدُ أَمَانَةٍ عَلَى مَالِ الغَائِبِ، فَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَلَا تَجُوزُ القِسْمَةُ فِي غَيْبَتِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَيْنٍ فِي الأَصْلِ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا لَيْسَ لِالآخَرِ فِيهَا شَيْءٌ، وَلَا قُدْرَةَ عَلَى تَسْلِيمِهَا إِلَّا مَخْلُوطَةً بِنَصِيبِ الآخَرِ، وَالقِسْمَةُ فِيهَا مُبَادَلَةٌ كَالْبَيْعِ، فَيَمْتَنِعَانِ، وَبِهَذِهِ العِلَلِ ظَهَرَ الوَجْهُ فِي الأَحْكَامِ المَذْكُورَةِ، فَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٦٩٧ = وَسئِلَ عَنْهَا أَيضًا بِمَا صُورَتُهُ: فِي رَجُلٍ أودَعَ عِنْدَ رَجُلٍ صُنْدُوقًا مَقْفُولًا مَخْتُومًا، لَا يَعْلَمُ المُودِعُ مَا فِيهِ، ثُمَّ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بِصَنَادِيقٍ مَقْفُولَةٍ مَخْتُومَةٍ، لَا يَعْلَمُ المُودِعُ مَا فِيهَا، وَوَضَعَا صَنَادِيقَهُمَا فَوْقَ صُنْدُوقِ المُودِعِ بِرِضَا المُودِعِ، فَاحْتَرَقَ البَيْتُ الَّذِي فِيهِ الصَّنَادِيقُ، وَوُجِدَتْ تَحْتَ الصَّنَادِيقِ المُخْتَرِقةِ صُبْرَةٌ فِضَّةً، ادَّعَى المُودِعُ الأَوَّلُ أَنَّهَا لَهُ، وَأَنَّهَا كَانَتْ دَرَاهِمَ مَسْكُوكَةً، وَادَّعَى زَيْدٌ وَعَمْرُو أَنَّهَا

لَهُمَا، وَأَنَّهَا أَصْلُهَا دَرَاهِمَ مَسْكُوكَةً، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ [ط ٧٥، ع ١٢٠٢ /] الْمُودِعِينَ يَقُولُ:  
دَرَاهِمِي كَذَا وَكَذَا، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي هَذِهِ الصُّبْرَةِ، هَلْ هِيَ لِلْمُودِعِ الْأَوَّلِ  
أَمْ لِلْمُودِعِينَ وَالْحَالُ أَنَّ الْمُودِعَ لَمْ يُصَدِّقْ أَحَدًا مِنْهُمْ؛ بَأَنَّهُ كَانَ فِي صُنْدُوقِهِ دَرَاهِمٌ،  
بَلْ يَقُولُ: هَذِهِ الصُّبْرَةُ لَا أَذْرِي لِمَنْ هِيَ، وَلَا فِي أَيِّ صُنْدُوقٍ كَانَتْ؟

فَأَجَابَ: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ بِأَنَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا حُكْمَ لَهُ بِهِ،  
وَمَنْ لَمْ يُثْبِتْ شَيْئًا لَا يُحْكَمُ لَهُ بِشَيْءٍ، فَإِذَا ادَّعَى أَحَدُهُمْ عَلَى الْآخَرَ مِنْهُمْ أَنَّ هَذِهِ  
الْفِضَّةَ فِضَّتُهُ، وَأَنْكَرَ الْآخَرُ، وَأَقَرَّ الْمُودِعُ بِأَنَّهَا كَانَتْ فِي صُنْدُوقٍ مِنْ هَذِهِ الصَّنَادِيقِ  
الَّتِي اسْتُودِعَهَا مِنْهُمْ، وَلَا أَذْرِي أَيِّ صُنْدُوقٍ مِنْ هَذِهِ الصَّنَادِيقِ؟ وَلَا أَعْلَمُ لِمَنْ هِيَ  
مِنْهُمْ؛ صَحَّتْ دَعْوَاهُ، وَرَجَعْنَا إِلَى الْبَيْتَةِ وَالْيَمِينِ، فَمَنْ قَامَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ؛ عَمِلَ بِهَا، وَإِذَا  
لَمْ تَقَمْ بَيِّنَةٌ وَنَكَلَ أَحَدُهُمْ عَنِ الْيَمِينِ الَّتِي لَزِمَتْهُ؛ يُقْضَى لِخَصْمِهِ، وَإِنْ حَلَفَ كُلُّ  
لِخَصْمِهِ أَنْ لَيْسَتْ لِكُلِّ؛ فُضِيَ بِالشَّرِكَةِ بَيْنَهُمْ، كَشَيْءٍ فِي يَدِ اثْنَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
يَدَّعِيهِ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ عَلَيْهِ، فَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): لَوْ كَانَ الْعَيْنُ فِي يَدِهِمَا؛ يُجْعَلُ فِي يَدِ  
كُلِّ مِنْهُمَا نِصْفُهُ، وَيُجْعَلُ كُلُّ مِنْهُمَا مُدَّعِيًا فِيمَا فِي يَدِ صَاحِبِهِ مُدَّعِيًا عَلَيْهِ فِيمَا فِي يَدِهِ،  
فَيَجْرِي عَلَى كُلِّ أَحْكَامِ الْمُدَّعِي فِيمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ، وَأَحْكَامِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِيمَا بِيَدِهِ،  
حَيْثُ اعْتَرَفَ الْمُودِعُ بِأَنَّهَا كَانَتْ فِي صُنْدُوقٍ لَا أَعْرِفُهُ مِنْهَا، وَإِنْ أَنْكَرَ كَوْنَهَا كَانَتْ  
فِي صُنْدُوقٍ مِنَ الصَّنَادِيقِ؛ فَقَدْ أَنْكَرَهُمَا مَعًا، فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُمَا عَلَيْهِ؛ [س ٢٥٣، ب،  
ك ٢١٨ /] لِأَنَّهُ مُودِعٌ أَنْكَرَ الْإِيدَاعَ رَأْسًا وَاحِدًا، فَيُثْبِتُهَا إِنْ ادَّعَى أَنَّهَا وَدِيعَةٌ لِغَيْرِهِمَا  
عِنْدَهُ وَبَرَهَنَ، وَإِنْ لَمْ يُبْرِهِنْ وَأَثْبَتَا الْإِيدَاعَ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ؛ لَزِمَتْهُ دَعْوَاهُمَا، وَكَذَا لَوْ ادَّعَى  
أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أُوْدِعَهُ وَأَقَامَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ، وَلِلْآخِرِ الْخُصُومَةُ مَعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٦٩٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَبِضَ مِنْ آخَرَ قِرْشًا ثَمَنَ ثَوْبٍ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَتَى بِهِ لِلدَّافِعِ

لِيُرَدَّهُ، وَادَّعَى أَنَّهُ زَيْفٌ، فَأَنْكَرَ أَنَّهُ قِرْشُهُ الْمَدْفُوعُ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ أَنَّهُ قَرِئُهُ الَّذِي قَبَضَهُ مِنْهُ ثَمَنَ الثَّوْبِ بِيَمِينِهِ، صَرَحَ بِهِ قَارِيُ الْهِدَايَةِ فِي (فَتَاوَاهُ)؛ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ ضَمِينًا كَانَ أَوْ أَمِينًا. وَفِي (فَتَاوَى ابْنِ نُجَيْمٍ): سُئِلَ عَنِ الْبَائِعِ إِذَا قَبَضَ الثَّمَنَ ثُمَّ جَاءَ إِلَى الْمُشْتَرِي، وَأَرَادَ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْهُ، زَاعِمًا أَنَّهُ نَحَاسٌ، وَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ دَرَاهِمِهِ، فَهَلْ الْقَوْلُ لِلْبَائِعِ أَمْ لِلْمُشْتَرِي. أَجَابَ: إِنْ أَقْرَبَ بِاسْتِيفَاءِ حَقِّهِ؛ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، وَلَا يُلْزَمُ الْمُشْتَرِي عَوْضُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ إِنْ طَلَبَ يَمِينَ الْمُشْتَرِي عَلَى تَقْيِ الْعِلْمِ، يُجَابُ وَيُخْلِفُ، فَإِنْ نَكَلَ لَزِمَهُ الرَّدُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ثَبَتَ نِكَاحُهَا فِي وَجْهِ أَبِيهَا، فَادَّعَتْ  
أَنَّهَا حِينئِذٍ كَانَتْ بِالْغَةِ تُرِيدُ إِبْطَالَ الْحُكْمِ

١٦٩٩ = سُئِلَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَظْمًا [ع/٢٠٢ب/]

أَيَا مَنْ بِتَحْرِيرِ الْمَسَائِلِ وَامِقُ  
لَأَنْتَ إِمَامٌ عَالِمٌ مُتَبَحَّرٌ  
وَخَيْرٌ لِدِينِ اللَّهِ تَهْدِي لِشُرْعِهِ  
إِذَا قَامَ بُرْهَانٌ بِتَرْوِيجِ قَاصِرٍ  
عَلَى وَجْهِهِ بَعْدَ السُّؤَالِ وَنَكَرِهِ  
وَقَدْ حَكَمَ الْقَاضِي كَذَا بِنِكَاحِهَا  
فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْحُكْمِ لَوْ أَنَّهَا ادَّعَتْ  
وَأَنَّ أَبَاهَا لَيْسَ خَصْمًا وَأَنَّهَا  
بِهِ يَنْتَفِي الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ جَرَى لَهُ  
وَسَامِحٌ عَبِيدًا عَاجِزًا وَمُقْصِرًا  
وَإِنِّي ابْنُ عُثْمَانَ الشَّهِيرِ بِكَاتِبِ

وَمَنْ فَهَمُّهُ لِلصَّخْرِ إِنْ رَامَ فَائِقُ  
وَجِيدٌ فَرِيدٌ بِالضَّرَائِدِ نَاطِقُ  
وَأَنْتَ عَلَى أَهْلِ الْفَضَائِلِ فَائِقُ  
لَهَا مِنْ أَبِيهَا وَهُوَ فِي الْجَحْدِ عَالِقُ  
وَلَمْ يُبَدِّ عُدْرًا حِينَ صَارَ التَّنَاطِقُ  
بِغَيْبَتِهَا وَالزَّوْجُ بِالْحُكْمِ وَائِقُ  
بُلُوغًا قُبَيْلَ الْحُكْمِ لِلْحُكْمِ سَابِقُ  
هِيَ الْخَصْمُ فِيمَا يَدَّعِي وَيُشَاقِقُ  
فَأَوْضَحَ لَنَا عَنْ ذَا بِمَا هُوَ فَارِقُ  
كَثِيرَ الْخَطَايَا وَهُوَ فِي الذَّنْبِ غَارِقُ  
لِشَرِّ رَسُولٍ جَاءَ وَالْكَفْرُ مَا حِقُ



مَدَى الدَّهْرِ وَالْأَيَّامِ مَا لَاحَ بَارِقُ  
وَمَنْ لَهُمْ فِي الْخَيْرِ وَالدَّيْنِ لَاحِقُ

عَلَيْهِ صَلَاةُ اللَّهِ ثُمَّ سَلَامُهُ  
كَذَا الْأُلُّ وَالصَّحْبُ الْكِرَامُ وَتَابِعُ

أَجَابَ: [ط ٧٦ /]

لَأَنَّ أَبَاهَا لَيْسَ خَصْمًا يُشَاقِقُ  
عَلَيْهَا وَلَا حَتَّ لِبُلُوغِ بَوَارِقُ  
كَذَلِكَ دَفْعُ الدَّفْعِ وَالزَّيْدُ لَاحِقُ  
عَلَى الْأَشْبَهِ الْمُخْتَارِ وَهُوَ الْمُوَافِقُ

نَعَمْ يَنْتَضِي الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ جَرَى لَهُ  
إِذَا مَا اِحْتِمَالَاتُ الْبُلُوغِ تَأَكَّدَتْ  
وَيُقْبَلُ مِنْهَا الدَّفْعُ مِنْ بَعْدِ حُكْمِهِ  
وَهَذَا مِنَ الدَّفْعِ الصَّحِيحِ الَّذِي حَكُّوا

وَنَظْمٌ ثَانِيًا أَيْضًا فَقَالَ: [س ١٢٥٤ /]

وَمَنْ لِلنَّوَى وَالْحَبِّ لَا رَبِّبَ فَالِقُ  
وَإِنِّي بِمَا أَمَلْتُهُ مِنْكَ وَاثِقُ  
لَهُ تَدْعِي وَهُوَ الْبُلُوغُ الْمُوَافِقُ  
عَلَى صِغَرِي مِنْ عَاقِدِيهِ التَّصَادِقُ  
وَمَا الْخُصْمُ فِي الدَّعْوَى سِوَى مَنْ يُشَاقِقُ  
وَتَبْطُلُ دَعْوَى الْمُدْعِي وَهُوَ مَارِقُ

لَكَ الْحَمْدُ يَا مَنْ لِلْبَرِيَّةِ رَازِقُ  
فَمِنْكَ أَسْتَمِدُّ الْعَوْنَ فِي كُلِّ حَادِثٍ  
إِذَا كَانَ سِنُّ الْبِنْتِ مُحْتَمَلًا لِمَا  
فَقَالَتْ نِكَاحِي غَيْرُ بَتٍّ وَإِنْ أَتَى  
وَمَا وَالِدِي خَصْمٌ فَيَكْفِي حُضُورُهُ  
تُجَابُ إِلَى دَعْوَاهُ وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ادَّعَى زَيْدٌ وَعَمَّرُو نِكَاحَ بَكْرٍ بِالْغَةِ

١٧٠٠ = سُئِلَ فِي بَكْرٍ بِالْغَةِ، ادَّعَى زَيْدٌ عَلَيْهَا نِكَاحًا مُؤَرَّخًا فَأَنْكَرَتْ، فَأَقَامَ

شَاهِدَيْنِ بِذَلِكَ، وَادَّعَى عَمَّرُو نِكَاحَهَا، وَإِنَّ زَيْدًا الْمُدْعِي الْأَوَّلَ أَقَرَّ أَنَّهُ لَا عَقْدَ نِكَاحٍ  
لَهُ عَلَيْهَا بَعْدَ تَارِيخِ نِكَاحِهِ الَّذِي ادَّعَى بِهِ، فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَصِحُّ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى مِنْهُ وَالِدْفَعُ، وَكَذَا يُسْمَعُ الدَّفْعُ مِنْهَا بَعْدَ الْحُكْمِ

عَلَيْهَا، فَنَفِي (الظَّهْرِيَّة): رَجُلٌ ادَّعَى نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَهِيَ تَجْحَدُ، فَشَهِدَ الشُّهُودُ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ، وَقَضَى الْقَاضِي بِهَا، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ؛ لَا يُلْتَمَتُ إِلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ صَحَّ ظَاهِرًا، فَلَا يَبْطُلُ مَا لَمْ يَظْهَرْ خَطْؤُهُ بَيِّنِينَ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُوقَّتَ الثَّانِي وَقْتًا يَكُونُ قَبْلَ الْأَوَّلِ. [ك٢١٩، ع١٢٠٣/١]

وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِرًا (لِلْمُحِيطِ): بَرَّهَنَ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فِي عُرَّةِ شَهْرِ كَذَا، وَبَرَّهَنَتْ أَنَّهُ أَقَرَّ بَعْدَ هَذَا التَّارِيخِ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَنَّهَا حَرَامٌ عَلَيْهِ وَلَيْسَتْ بِامْرَأَتِهِ، فَهَذَا دَفْعٌ صَحِيحٌ حَتَّى يَخْلِفَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ الطَّلَاقَ، فَلَوْ نَكَلَ؛ تَنَدَّفَعُ، وَصَرَّحَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمْ صَاحِبُ الدَّخِيرَةِ؛ بِأَنَّهُ يَصِحُّ الدَّفْعُ، وَدَفْعُ الدَّفْعِ، وَدَفْعُ الدَّفْعِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَقَبْلَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَبَعْدَهَا، وَقَبْلَ الْحُكْمِ وَبَعْدَهُ، فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَذْكُورَةَ مَتَى أَقَامَتْ بَيِّنَةً؛ بِأَنَّهُ أَقَرَّ بَعْدَ تَارِيخِهِ الْمَذْكُورِ؛ بِأَنَّهُ لَا نِكَاحَ لَهُ عَلَيْهَا، أَوْ لَا عَقْدَ نِكَاحٍ لَهُ عَلَيْهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ؛ تُسْمَعُ بَيِّنَتُهَا، وَيَبْطُلُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ، وَمِثْلُهُ لَوْ أَقَامَ الزَّوْجُ الثَّانِي بَيِّنَةً بِذَلِكَ، يُبْطَلُ بِهِ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ هَذِهِ النُّقُولِ، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَبَتْ امْرَأَةٌ مِنْ زَوْجِهَا مَحْدُودَاتٍ وَمَنْقُولَاتٍ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ

١٧٠١ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ، اشْتَرَبَتْ مِنْ زَوْجِهَا مَحْدُودَاتٍ وَمَنْقُولَاتٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ قَبْضُهُ بِالْحَضْرَةِ وَالْمُعَايَنَةِ، وَاعْتَرَفَتْ بِتَسْلُمِهِ، وَكُتِبَ بِذَلِكَ صَكُّ شُرْعِيِّ (وَبَعْدَ أَشْهُرٍ أَقَرَّ لَهَا) <sup>(١)</sup> بِصَدَاقِهَا الْمُؤَخَّرِ، وَعَوَّضَهَا عَنْهُ مَنْقُولَاتٍ، وَجَرَى بَيْنَهُمَا إِبْرَاءٌ عَامٌّ، [س٢٥٤ب/١] وَكُتِبَ بِهِ صَكُّ شُرْعِيِّ، وَمَاتَ بَعْدَ سَبْعِ سِنِينَ وَأَشْهُرٍ، وَالزَّوْجَةُ تَتَصَرَّفُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ، فَادَّعَى بَعْضُ وَرَثَتِهِ عَلَى وَكَيْلِهَا لَدَى قَاضٍ؛ بِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ تَرِكَةٌ،

(١) فِي س: (وَبَعْدَهُ أَشْهَدُ لَهَا).

وَطَلَبَ اسْتِحْقَاقَهُ مِنْهُ؛ لِكَوْنِهِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ، فَأَبْرَزَ الْوَكِيلُ الصَّكَّيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَأَقَامَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ شُرْعِيَّةٌ، فَمَنَعَهُ مَنَعًا شُرْعِيًّا، ثُمَّ ادَّعَى آخَرَ مِنَ الْوَرَثَةِ عَلَى الْوَكِيلِ الْمَذْكُورِ لَدَى الْقَاضِي الْمَرْبُورِ عَدَمَ صِحَّةِ الْبَيْعِ؛ لِكَوْنِهِ فِي مَرَضِهِ، وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ، فَهَلْ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ مَفْلُوجًا يَخْرُجُ وَيَجِيءُ فِي حَوَائِجِهِ يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الصَّحِيحِ وَلَا يُعَدُّ مَرِيضًا شُرْعًا، وَيُنْفَذُ عَلَيْهِ جَمِيعُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٧٠٢ = وَهَلْ إِذَا تَعَارَضَتْ بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ وَبَيِّنَةُ الْمَرَضِ، فَأَيُّ الْبَيِّنَتَيْنِ تُرَجَّحُ

مِنْهُمَا؟

١٧٠١ ج = أَجَابَ: الْمُصَرِّحُ بِهِ فِي غَيْرِ مَا كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّ الْمُقْعَدَ وَالْمَفْلُوجَ وَالْمَسْلُولَ إِذَا اتَّصَفَ كُلُّ دَاءٍ مِنْهُمْ بِالطُّولِ، فَحُكْمُ تَصَرُّفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حُكْمُ تَصَرُّفِ الصَّحِيحِ، كَمَا [ط ٧٧ /] صَرَّحَ بِهِ فِي (الْجَامِعِ الصَّغِيرِ) فَكَانَ هُوَ الصَّحِيحُ، فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ فَوْقَ مَا قَدَّرُوهُ أَضْعَافًا، فَإِنَّ أَصْحَابَنَا قَدَّرُوا الْمَرَضَ الَّذِي يَطُولُ بِعَامٍ، وَالْمُدَّةَ سَبْعَةَ أَعْوَامٍ، وَالْأَشْهُرَ الزَّوَائِدُ وَقَعَ زَائِدُهَا إِلَيْهَا مُضَافًا، لَا سِيَّمَا مَعَ كَوْنِهِ يَخْرُجُ وَيَجِيءُ فِي حَوَائِجِهِ، وَيَقْضِي مِنْ ذَلِكَ بَعْضَ مَصَالِحِهِ، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ لَدَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ؛ صَحَّ جَمِيعُ مَا صَدَرَ مِنْهُ مَعَ زَوْجَتِهِ.

١٧٠٢ ج = وَإِذَا تَعَارَضَتْ بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ؛ فَالْبَيِّنَةُ الصَّادِرَةُ مِنَ الزَّوْجَةِ بِأَنَّهُ

كَانَ فِي صِحَّتِهِ مَرَجَحَةٌ؛ لِأَنَّهَا الْمُدَّعِيَّةُ وَالْوَرَثَةُ يُنْكِرُونَ، وَالْبَيِّنَةُ لِلْمُدَّعِي لَا لِلْمُنْكَرِ، صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ مَا وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَحَيْثُ طَالَ مَا بِهِ وَاتَّصَفَ بِمَا فَهَمْنَا بِهِ، نَفَذَ جَمِيعُ تَصَرُّفِهِ مَعَ زَوْجَتِهِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ وَأَيْمَتِهِ، وَالنَّظَرُ إِلَى الْعَمَلِ بِعِبَارَةِ الْمُكَلَّفِ أَوْلَى مِنْ إِهْدَارِهَا وَإِلْحَاقِهِ بِالْحَيَوَانَاتِ، وَكَلَامِهِ بِجَوَارِحِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ رِطْلَيْنِ بِنَاءً  
فَأَجَابَ بِأَنِّي تَسَلَّمْتُهُمَا لِأَوْصِلَهُمَا إِلَيَّ أَبِي

١٧٠٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ رِطْلَيْنِ بِنَاءً بِكَذَا، فَأَجَابَ:  
بِأَنِّي تَسَلَّمْتُ مِنْكَ رِطْلَيْنِ بِنَاءً لِأَوْصِلَهُمَا إِلَيَّ أَبِي [ك ٢١٩ ب / ] فَأَوْصَلْتُهُمَا إِلَيْهِ، هَلْ  
الْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

١٧٠٤ = وَإِذَا قُلْتُمْ بِالضَّمَانِ عَلَيْهِ، هَلْ يَضْمَنُ لَهُ مِثْلَ الْبِنِّ، أَمْ فِيمَتَهُ، أَمْ ثَمَنَهُ؟

١٧٠٣ ج = أَجَابَ: حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ لِمُدَّعِي التَّسَلُّمِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ يَضْمَنُ مِثْلَ  
الْبِنِّ؛ لِأَنَّهُ يُنَكِّرُ شِرَاءَهُ مِنْهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهِ بِيَمِينِهِ، وَمُدَّعِي الشَّرَاءِ يُنَكِّرُ الْإِذْنَ بِإِيصَالِهِ  
إِلَى أَبِيهِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِيهِ.

١٧٠٤ ج = فَيَضْمَنُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِثْلَ الْبِنِّ، لَا ثَمَنَهُ، وَلَا فِيمَتَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الدَّفْعُ يَصِحُّ وَكَذَا دَفْعُ الدَّفْعِ وَدَفْعُ دَفْعِ الدَّفْعِ

١٧٠٥ = سُئِلَ فِي زَيْدٍ ادَّعَى عَلَى عَمْرٍو بِجَارِيَةٍ صَغِيرَةٍ؛ أَنَّهَا مِلْكُهُ وَبِنْتُ أُمَّتِهِ،  
وَأَنَّ وَالِدَتَهُ دَفَعَتْهَا لِعَمْرٍو لِيُدْخِلَهَا إِلَى دَارِهِ لِتَتَعَلَّمَ الْأَدَبَ، وَأَنَّ الْجَارِيَةَ [ع ٢٠٣ ب،  
س ١٢٥٥ / ] الْمَرْقُومَةَ تَحْتَ يَدِهِ، وَطَالَبَهُ بِهَا، فَأَجَابَ بِالْإِنْكَارِ، وَأَنَّ الْجَارِيَةَ مَوْرُوثَةٌ  
عَنْ وَالِدِهِ، فَأَقَامَ زَيْدٌ بَيِّنَةً أَنَّهَا جَارِيَتُهُ وَبِنْتُ أُمَّتِهِ، وَثَبَّتَ لَهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ بَعْدَ حَلْفِهِ  
بِاللَّهِ الْعَظِيمِ؛ أَنَّهَا لَمْ تَنْتَقِلْ عَنْ مِلْكِهِ بِوَجْهِ شَرْعِيِّ، ثُمَّ ادَّعَى عَمْرٍو بَعْدَ الْإِبْتَاتِ أَنَّ  
وَالِدَةَ زَيْدٍ وَهَبَتْ الْجَارِيَةَ الْمَذْكُورَةَ لِشَقِيقَتِهَا وَالِدِ عَمْرٍو الْمَذْكُورِ، وَرَدَّهَا عَلَيْهَا، ثُمَّ  
جَاءَتْ بِهَا مَرَّةً ثَانِيَةً فَوَهَبَتْهَا لَهُ بِحُضُورِ وَلَدِهَا زَيْدٍ الْمُدَّعِيِّ، وَهُوَ سَاكِتٌ مُصَدِّقٌ  
لِهَبَّتِهَا، فَأَجَابَ زَيْدٌ بِالْإِنْكَارِ عَنْ حُضُورِ هَذِهِ الْهَبَّةِ، وَادَّعَى أَنَّ الْهَبَّةَ إِنَّمَا وَقَعَتْ مِنْ  
وَالِدَتِهِ لِيُؤَلِّدَ عَمْرٍو شَقِيقَتِهَا بِغَيْرِ حُضُورِهِ وَبِغَيْرِ رِضَاهُ، فَهَلْ إِذَا قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى حُضُورِ

زَيْدِ الْهَبَةِ الْمَرْبُورَةِ الْوَاقِعَةَ مِنْ وَالِدَتِهِ وَتَصَدِيقِهِ فِي هَبَّتِهَا لِشَقِيقَتِهَا وَالِدِ عَمْرٍو تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ، وَتَكُونُ الْجَارِيَةُ مَوْرُوثَةً عَنْهُ؟

١٧٠٦ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَى زَيْدٌ أَنَّ الْهَبَةَ إِنَّمَا وَقَعَتْ مِنْ وَالِدَتِهِ لِوَالِدِ عَمْرٍو بِغَيْرِ رِضَاهُ، وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ بَعْدَ ذَلِكَ، تُسْمَعُ أَمْ لَا؟

١٧٠٧ = وَهَلْ عَلَى زَيْدٍ وَمَنْ شَهِدَ لَهُ مُوَآخَذَةٌ يَسْتَحِقُّونَ بِهَا التَّعْزِيرَ أَمْ لَا، سِوَاءِ اسْتَقَرَّتِ الْجَارِيَةُ فِي مِلْكِهِ أَوْ مِلْكِ عَمْرٍو؟

١٧٠٥ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ، فَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا فِي كُتُبِهِمْ فِي بَابِ دَفْعِ الدَّعْوَى مِنَ الْخَصْمِ عَلَى الْخَصْمِ؛ أَنَّهُ يُسْمَعُ الدَّفْعُ، فَقَالُوا: يَصِحُّ الدَّفْعُ، وَدَفْعُ الدَّفْعِ، وَكَذَا دَفْعُ دَفْعِ الدَّفْعِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ يَصِحُّ وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَكَمَا يَصِحُّ قَبْلَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ يَصِحُّ بَعْدَهَا، وَكَمَا يَصِحُّ الدَّفْعُ قَبْلَ الْحُكْمِ يَصِحُّ بَعْدَهُ، حَتَّى لَوْ بَرَّهَنَ عَلَى مَالٍ وَحُكِمَ لَهُ بِهِ، ثُمَّ بَرَّهَنَ خَصْمُهُ أَنَّ الْمُدَّعِيَ أَقْرَبَ قَبْلَ الْحُكْمِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ يَبْطُلُ الْحُكْمُ، كَذَا فِي (الدَّخِيرَةِ) وَهَكَذَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِزًا (ذ) لَهَا. وَفِيهِ رَامِزًا (ح) ادَّعَى الْبَرَاءَةَ وَاسْتَمْهَلَ يَوْمَيْنِ، فَلَمْ يَأْتِ بِالدَّفْعِ، وَحُكِمَ عَلَيْهِ ثُمَّ بَرَّهَنَ، فَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يُقْبَلُ وَيَبْطُلُ الْحُكْمُ اهـ. وَاعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: يَصِحُّ الدَّفْعُ إِخ، أَي: إِذَا كَانَ الدَّفْعُ صَحِيحًا، أَمَا إِذَا كَانَ فَاسِدًا؛ لَا يَصِحُّ.

١٧٠٦ ج = مِثَالُهُ فِي الْفَاسِدِ: مَا ذَكَرَ مِنْ دَعْوَى زَيْدٍ أَنَّ الْهَبَةَ إِنَّمَا وَقَعَتْ مِنْ وَالِدَتِهِ لِوَالِدِ عَمْرٍو بِغَيْرِ رِضَاهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَفْعٌ غَيْرٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى نَفِي رِضَاهُ، وَالدَّفْعُ الصَّحِيحُ الَّذِي يُسْمَعُ دَعْوَى زَيْدٍ أَنَّ عَمْرًا أَقْرَبَ قَبْلَ الْحُكْمِ؛ أَنَّهَا مِلْكُهُ لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ، فَهَذَا دَفْعٌ يُسْمَعُ لِصِحَّتِهِ وَيَحْكُمُ بِهِ. وَالرَّقِيقُ مِنْ قِسْمِ الْمَالِ.

١٧٠٧ ج = وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ مُؤَاخَذَةٌ يَسْتَحِقُّونَ بِهَا الْإِهَانَةَ وَالتَّعْزِيرَ، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْبَيِّنَةَ تُقْبَلُ بَعْدَ الْيَمِينِ: وَهَلْ يَظْهَرُ كَذِبُ الْمُنْكَرِ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ؟ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ كَذِبُهُ حَتَّى لَا يُعَاقَبَ عُقُوبَةَ شَاهِدِ الزُّورِ، وَلَا يَخْنَثُ فِي يَمِينِهِ [ط ٧٨، ك ١٢٢٠، س ٢٥٥، ب، ع ١٢٠٤/١] أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفٌ دِرْهَمٍ، فَادَّعَى عَلَيْهِ فَأَنْكَرَ فَحَلَفَ، ثُمَّ أَقَامَ الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةَ: أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خَطَبَتْ لِابْنِهَا بِكْرًا وَدَفَعَتْ أُمَّتَعَةً لِأَبَوَيْهَا فَمَاتَ  
الْإِبْنُ عَنْهَا وَعَنِ ابْنِي عَمِّ يَدَّعِيَانِ أَنَّ الْمَدْفُوعَ تَرَكَهُ

١٧٠٨ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ خَطَبَتْ لِابْنِهَا بِكْرًا، وَدَفَعَتْ أُمَّتَعَةً لِأَبَوَيْهَا تَارَةً بِنَفْسِهَا وَأُخْرَى بِابْنِهَا، وَمَاتَ الْإِبْنُ عَنْهَا وَعَنِ ابْنِي عَمِّ عَصْبِيَّةٍ يَدَّعِيَانِ أَنَّ الْمَدْفُوعَ مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ، وَلَهُمَا فِيهِ الثُّلَثَانِ إِرْثًا، وَهِيَ تَدَّعِي أَنَّهُ مِلْكُهَا، لَا شَيْءَ فِيهِ لِابْنِهَا، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُمَا فِيهِ أَمْ قَوْلُهَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَهَا وَعَلَيْهِمَا الْبَيِّنَةُ، كَمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الدَّعْوَى: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ ذِي الْيَدِ بِالْيَمِينِ، وَعَلَى الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةُ، كَمَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ أَيْمُنُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَتَى النَّائِبُ لِمُسْتَنْبِيهِ بِمَا تَجَمَّدَ مِنْ مَعْلُومِ  
الْحُجَجِ وَالسَّجَلَاتِ فَادَّعَى قَدْرًا زَائِدًا؛ لَا تُسْمَعُ

١٧٠٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَوَلَّى الْقَضَاءَ بِنَاحِيَةٍ مِنَ النُّوَاحِي مُدَّةً، وَهُوَ يَأْتِي لِمُسْتَنْبِيهِ فِي كُلِّ شَهْرٍ بِمَا تَجَمَّدَ مَعَهُ مِنْ مَعْلُومِ الْحُجَجِ وَالسَّجَلَاتِ، فَطَالَ بِهِ مُسْتَنْبِيهِ بِقَدْرِ زَائِدٍ عَلَى مَا تَجَمَّدَ لَهُ، وَأَرَادَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ عِنْدَ حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ، فَهَلْ تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ

فِي خُصُوصِ ذَلِكَ مِنْ مُسْتَتِيبِهِ أَمْ لَا تَسْمَعُ عَلَيْهِ دَعْوَى مِنْهُ، لِكَوْنِ مَعْلُومِ الْحُجَجِ وَالسَّجَلَاتِ لَيْسَ مَالُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَالِ الْغَيْرِ؟

أَجَابَ: قَدْ سُئِلَ شَيْخُنَا الْحَانُوتِيُّ سَقَى اللهُ تَعَالَى عَهْدَهُ، وَرَفَعَ فِي الدَّارَيْنِ مَجْدَهُ، عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِعَيْنِهَا، فَلَمْ تَأْخُذْهُ فِي اللهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ؛ إِذْ لَيْسَ لِلضَّلَالَةِ إِلَّا فِقْءٌ عَيْنِهَا. فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: لَيْسَ لِلْمُسْتَتِيبِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى لَا بُدَّ وَأَنْ تَكُونَ بِحَقِّ ثَابِتٍ لَهُ مَعْلُومِ الْجِنْسِ وَالْقَدْرِ، وَهَذَا الْمُدَّعَى لَيْسَ حَقًّا لَهُ؛ إِذِ الْقَاضِي لَيْسَ لَهُ أَخْذُ الْأَجْرِ عَلَى الْقَضَاءِ، وَلَوْ فَرِضَ أَنَّهُ قَالَ أَحَدٌ بِصِحَّتِهِ فَهُوَ لِمَنْ بَاشَرَ الْقَضَاءِ، وَهُوَ النَّائِبُ لَا الْمُسْتَتِيبُ<sup>(١)</sup>، فَقَدْ ظَهَرَ ظُهُورَ الشَّمْسِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُسْتَتِيبِ حَقٌّ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ حَتَّى يَسُوعَ لَهُ عَلَى النَّائِبِ الدَّعْوَى، فَمُطَابَقَتُهُ لَهُ غَيْرُ جَائِزَةٍ شَرْعًا. انْتَهَى كَلَامُ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. أَقُولُ: هَذَا الَّذِي أَدِينُ اللهُ بِهِ وَلَقَدْ نَطَقَ بِالْحَقِّ مِنْ قَالَ:

تَزَوَّدَ حِكْمَةً مِنِّي	وَدَعُ قِيلاً وَدَعُ قَالَا
فَسَادَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا	قَبُولُ الْحَاكِمِ الْمَالَا
وَأَقُولُ أَرَى مَنْ أَثَرَ الْمَالَا	لِمَحْضِ الْجَوْرِ قَدْ مَالَا
بِلا رَيْبٍ وَلَا شَكِّ	فَدَعُ مَنْ فِي الْوَرَى مَالَا

وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَسَأَلُهُ صَلَاحَ الْأَحْوَالِ وَحُسْنَ الْخَاتِمَةِ إِذَا أَنْ الْإِرْتِحَالِ، وَاللهُ

تَعَالَى أَعْلَمُ.

ادَّعَى وَكِيلُ دَفْتَرِدَارِ خَزِينَةِ الشَّامِ عَلَى

مُتَوَلِّي وَقْفِ أَرْضَا وَلَمْ يَثْبُتْ مَا ادَّعَاهُ

١٧١٠ = سُئِلَ فِي دَعْوَى صَدَرَتْ عَنْ وَكِيلِ دَفْتَرِدَارِ خَزِينَةِ الشَّامِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي

(١) فِي ك، س: الْمُنِيبِ.

ذَلِكَ عَلَى مُتَوَلَّى وَفَقِبِ بِخُصُوصِ أَرْضِ مَزْرَعَةٍ وَاقِعَةٍ ضَمِنَ مَا هُوَ جَارٍ فِي الْوَقْفِ  
[س ٢٥٦، ك ٢٢٠، ب ٢٠٤، ع ٢٠٤، ب /] مِنَ الْأَرْضِ، فَحَصَلَ التَّخْرِيرُ فِي ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ حَاكِمِ  
شُرْعِيٍّ، وَكَشَفَ وَاطَّلَعَ عَلَى تِلْكَ الْأَرْضِ الْجَارِيَةِ فِي الْوَقْفِ، وَلَمْ يَثْبُتْ مَا ادَّعَاهُ  
الْوَكِيلُ، وَكُتِبَ بِذَلِكَ صَكُّ شُرْعِيٍّ بِثُبُوتِ أَرْضِ الْوَقْفِ بِحُدُودِهَا، وَالْآنَ قَدِمَ  
وَكَيْلٌ آخَرَ عَنْ دَفْتَرِ دَارِ آخَرَ بَعْدَ مُضِيِّ نَيْفِ وَعِشْرِينَ سَنَةً، يَدَّعِي بِأَرْضِ خَرِبَةٍ دَاخِلَةٍ  
فِي حُدُودِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الصَّكُّ الْمَرْبُورُ، فَهَلْ بَعْدَ ثُبُوتِ أَرْضِ الْوَقْفِ الْمَحْدُودَةِ  
الثَّابِتَةِ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ بَعْدَ مَنَعِ الْمُدَّعِي السَّابِقِ وَثُبُوتِ أَرْضِ الْوَقْفِ الْمَرْبُورَةِ؟

أَجَابَ: قَدْ تَقَرَّرَ وَتَسَطَّرَ فِي كُتُبِ عُلَمَائِنَا الْحَنْفِيَّةِ: أَنَّ دَعْوَى الْوَقْفِ مِنْ قِبَلِ  
دَعْوَى الْمَلِكِ الْمُطَّلَقِ بِاعْتِبَارِ مَلِكِ الْوَقْفِ، وَأَنَّ أَرْضِي بَيْتِ الْمَالِ جَرَتْ عَلَى  
رَقَبَتَيْهَا أَحْكَامُ الْوَقْفِ الْمُؤَبَّدَةِ، فَكَأَنَّ النِّزَاعَ وَقَعَ بَيْنَ نَاطِرِي وَفَقِيْنِ مُخْتَلِفِيْنِ، أَحَدُهُمَا  
ذُو يَدٍ وَالْآخَرُ خَارِجٌ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ لَا عَلَى ذِي الْيَدِ، وَالْقَضَاءُ لِذِي الْيَدِ قَضَاءُ تَرْكٍ  
لَا قَضَاءُ اسْتِحْقَاقٍ؛ إِذْ لَا يُكَلَّفُ لِلْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ أَفْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى حَقِيقَةِ كَلَامِهِ  
وَضَعُ يَدِهِ؛ إِذْ هُوَ غَيْرٌ مُحْتَاجٍ إِلَى الْبَيِّنَةِ.

وَأَمَّا سَمَاعُ الدَّعْوَى بَعْدَ الْمُدَّعِي السَّابِقِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ إِلَى أَنْ يُبْرَهَنَ اللَّاحِقُ  
بِشَهَادَةِ عُدُولٍ، فَتَقْبَلُ بَيِّنَتُهُ لِأَنَّهُ خَارِجٌ، وَيَدُونَهَا لَا تُسْمَعُ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) وَالْحَاصِلُ:  
أَنَّ دَعْوَى الْوَقْفِ مِنْ قِبَلِ دَعْوَى الْمَلِكِ الْمُطَّلَقِ.

وَفَرَّغَ عَلَى ذَلِكَ فُرُوعًا. فَرَاغَهُ إِنْ شِئْتَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ٧٩ /]

أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ فِي صِحَّتِهِ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عِنْدَ

زَيْدٍ حَقٌّ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَيْهِ بِوَدِيعَةٍ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ

١٧١١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ فِي صِحَّتِهِ وَجَوَّازٍ تَصَرَّفَ بِهِ؛ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ



عِنْدَ زَيْدٍ وَلَا فِي ذِمَّتِهِ حَقٌّ، ادَّعَى عَلَيْهِ بِوَدِيعَةٍ فَأَنْكَرَهَا، فَأَقَامَ عَلَيْهِ بَيْنَةَ بَيْهَا، هَلْ تُقْبَلُ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ؛ لِلْإِبْرَاءِ الْعَامِّ بِقَوْلِهِ: لَيْسَ لِي عِنْدَهُ إِخٌ، فِيهِ (الْمَبْسُوطِ) وَعَظِيرِهِ:  
وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: لَا حَقَّ لِي قَبْلَ فُلَانٍ؛ كُلُّ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ وَكَفَالَةٍ وَجِنَايَةٍ وَإِجَارَةٍ وَحَدٍّ،  
فَإِنْ ادَّعَى الطَّالِبُ بَعْدَهُ حَقًّا؛ لَمْ تُقْبَلْ بَيْنَتُهُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ؛ بِأَنَّهُ ثَبَتَ عَلَيْهِ  
بِفِعْلِهِ بَعْدَ الْبِرَاءَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَقْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمَلِكِ وَضَعُ الْيَدِ

١٧١٢ = سُئِلَ فِي صَكِّ مُصَادَقَةٍ، صُورَتُهُ: تَصَادَقَ صَالِحُ بْنُ حَسَنِ بْنِ وَابْنِ عَمِّهِ  
عَبْدُ النَّبِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكِلَاهُمَا بِالْأَوْصَافِ الْمُعْتَبَرَةِ شُرْعًا؛ بِأَنَّ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ  
صَالِحٌ فِي الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ جَمِيعُ الْعِلِّيِّينَ وَالْإِيَوَانَ، وَالْبَيْتِ السُّفْلِيِّ الْمَعْرُوفَاتِ  
بِحُدُودِهَا، وَأَنَّهُ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِهِ، وَالَّذِي يَسْتَحِقُّهُ عَبْدُ النَّبِيِّ بِمُفْرَدِهِ جَمِيعُ الْغُرْفَتَيْنِ  
وَالثَّلَاثِ غُرْفٍ أَيْضًا وَالْعِلِّيَّةَ الْكَبِيرَةَ، وَالثَّلَاثِ خَلَاوِي مَعَ الْحَاكُورَةَ وَالْمَطْبِخَ  
وَالْمُرْتَفِقَ، وَسَاحَةَ الدَّارِ سَوِيَّةً بَيْنَهُمَا، هَذِهِ عِبَارَةُ الصَّكِّ، وَعُرِّفَ كُلُّ بِحُدُودِهِ، وَقَدْ  
مَضَى عَلَى تَارِيخِ الْمُصَادَقَةِ مُدَّةُ سِنِينَ، وَصَالِحٌ مُسْتَقِلٌّ بِوَضْعِ يَدِهِ عَلَى مَا عَيَّنَ  
[س ٢٥٦ ب /] لَهُ أَعْلَاهُ، وَعَبْدُ النَّبِيِّ مُسْتَقِلٌّ بِوَضْعِ يَدِهِ عَلَى الْغُرْفِ بِأَسْرِهَا، وَالْعِلِّيَّةِ  
الْكَبِيرَةِ وَالثَّلَاثِ خَلَاوِي مَعَ الْحَاكُورَةَ، وَأَمَّا الْمَطْبِخُ وَالْمُرْتَفِقُ وَسَاحَةُ الدَّارِ فَهُمَا  
فِي التَّصَرُّفِ وَوَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهَا سَوِيَّةٌ، وَالْآنَ اخْتَلَفَا: فَصَالِحٌ يَدَّعِي أَنَّ الثَّلَاثَ  
غُرْفِ وَمَا عَطِفَ عَلَيْهَا سَوِيَّةً بَيْنَهُمَا، وَأَنَّ لَهُ النِّصْفَ فِيهَا وَلِعَبْدِ النَّبِيِّ النِّصْفَ فَقَطُّ،  
وَعَبْدُ النَّبِيِّ يَدَّعِي أَنَّ جَمِيعَ الْمُتَعَاظِمَاتِ مَا عَدَا سَاحَةَ الدَّارِ لَهُ خَاصَّةً، فَهَلِ الْقَوْلُ  
قَوْلُ صَالِحٍ فِيمَا يَدَّعِيهِ؟ أَمْ قَوْلُ عَبْدِ النَّبِيِّ فِيهِ؟ أَمْ الْقَوْلُ قَوْلُ كُلِّ فِيمَا هُوَ وَاضِعُ يَدِهِ

عَلَيْهِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ بِإِنْفِرَادِهِ مُدَّةَ سِنِينَ، وَمَا هُوَ فِي تَصَرُّفِهِمَا مَعًا مِنَ الْمَطْبَخِ وَالْمُرْتَفِقِ  
وَسَاحَةِ الدَّارِ يَكُونُ مُشْتَرَكًا؟

أَجَابَ: كُلُّ مَنْ فِي يَدِهِ شَيْءٌ يَتَصَرَّفُ فِيهِ خَاصَّةً دُونَ الْآخِرِ، فَالْقَوْلُ [ك٢٢١]،  
ع٢٠٥/١] قَوْلُهُ فِيهِ بِبَيْمِينِهِ أَنَّهُ مِلْكُهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَا فِيهِ سَوَاءً فِي التَّصَرُّفِ وَوَضَعَ الْيَدَ  
لَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا فِيهِ عَلَى الْآخِرِ، فَيُتْرَكُ كُلُّ ذِي يَدٍ عَلَى تَصَرُّفِهِ، وَيُمنَعُ عَنْهُ الْآخِرُ،  
حَيْثُ لَا بُرْهَانَ لَهُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ يُوجِبُ الْمِلْكَ لَهُ خَاصَّةً، أَوْ يُوجِبُ الشَّرِكَةَ إِذَا ادَّعَاهَا،  
لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ قَالُوا: أَقْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمِلْكِ وَضَعُ الْيَدِ،  
وَأَمَّا قَوْلُهُ: سَوَاءٌ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِقَوْلِهِ: وَسَاحَةُ الدَّارِ فَقَطُّ فَيَكُونُ  
التَّسَاوِي فِيهِ خَاصَّةً، يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِمَا قَبْلَهُ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّهُ  
الْأَقْرَبُ، فَوَضَعَ الْيَدَ لِكَوْنِهِ أَقْوَى؛ هُوَ الْمُعْتَبَرُ بِلا شُبْهَةٍ، فَيُقْضَى لِصَالِحِ، وَالْحَالُ هَذِهِ  
بِالْعَلِيَّتَيْنِ وَالْإِيوَانِ وَالْبَيْتِ السُّفْلِيِّ لِيَدِهِ، وَلِعَبْدِ النَّبِيِّ بِالْغُرْفِ كُلِّهَا، وَالْعَلِيَّةِ الْكَبِيرَةِ  
وَالثَّلَاثِ خَلَاوِي مَعَ الْحَاكُورِ لِيَدِهِ، وَلَهُمَا بِالْمَطْبَخِ وَالْمُرْتَفِقِ وَالسَّاحَةِ طَبَقَ مَا هُمَا  
عَلَيْهِ مِنْ وَضَعِ الْيَدِ بِالتَّصَرُّفِ الْمَذْكُورِ مَا لَمْ يَقُمْ بُرْهَانٌ شَرْعِيٌّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ  
فَيُقْضَى بِهِ، وَلَا شُبْهَةٌ فِي أَنَّ الْمُتَعَاظِفَاتِ قَبْلَ قَوْلِهِ: وَسَاحَةُ الدَّارِ مُسْتَعْنِيَةٌ عَنِ الْخَبَرِ  
الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ: سَوَاءٌ بَيْنَهُمَا، فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى جَعْلِهِ لِمَا قَبْلَهُ حَتَّى يُوجِبَ الْإِشْتِرَاكَ،  
كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأُصُولِيُّونَ فِي بَحْثِ الْحُرُوفِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْوَاوِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### صَاحِبُ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ فِي الْأَرْضِ ذُو يَدٍ

١٧١٣ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ كَانَ بِهَا زَيْتُونٌ لِمَسْجِدٍ، يَسْتَعْلَهُ الْوَلَاةُ عَلَيْهِ، وَيَصْرِفُونَ  
غَلَّتَهُ عَلَى مَصَالِحِهِ، لَا يُعْرَفُ لِلْأَرْضِ وَالزَّيْتُونِ مُتَصَرِّفٌ إِلَّا وَالَاةُ الْمَسْجِدِ، فَبَنِي  
الزَّيْتُونُ وَبَقِيَّتِ الْأَرْضِ قَرَّاحًا، وَلِرَجُلٍ بِجَانِبِهَا أَرْضٌ فَضَمَّهَا إِلَى أَرْضِهِ وَصَارَ

يَزْرَعَهَا مُدَّةَ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَالْآنَ ادَّعَى عَلَيْهِ مُتَوَلِّيُ الْوَقْفِ حَالًا بِأَنَّهُ أَخَذَتْ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ بَعْدَ فَنَاءِ الزَّيْتُونِ، مَعَ أَنَّهُ لِلْمَسْجِدِ، وَالْيَدُ لِنَاظِرِهِ عَلَيْهِ قَدِيمًا، هَلْ إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِحُدُوثِ يَدِهِ عَلَى الْأَرْضِ بَعْدَ فَنَاءِ الزَّيْتُونِ تُنَزَعُ مِنْ يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَيُمْكَنُ مِنْهَا نَاطِرٌ [س ١٢٥٧، ط ٨٠ /] الْمَسْجِدِ حَتَّى يَثْبُتَ كَوْنُهَا لَهُ بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ الشَّرْعِيَّةِ، وَتَثْبُتُ الْيَدُ لِلْوَقْفِ بِثُبُوتِ الزَّيْتُونِ مَعَ أَنَّ السَّجَلَاتِ الْقَدِيمَةَ وَدَفْتَرَ كَاتِبِ الْوِلَايَاتِ تَنْطِقُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِذَا بَرَّهَنَ الْمُتَوَلِّيُ عَلَى إِحْدَاثِ يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَأَنَّ يَدَ الْوَقْفِ سَابِقَةٌ بِشَجَرِ الزَّيْتُونِ عَلَى يَدِهِ؛ تَكُونُ الْيَدُ لِلْوَقْفِ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَارِجًا، فَيُطْلَبُ مِنْهُ الْبَيِّنَةُ عَلَى أَنَّهَا مِلْكُهُ، فَإِنْ أَقَامَهَا عَلَى وَجْهَيْهَا الشَّرْعِيِّ؛ حُكْمَ بِهَا، وَإِلَّا تُنَزَعُ مِنْ يَدِهِ، وَتَكُونُ لِلْوَقْفِ لِثُبُوتِ كَوْنِهِ ذَا يَدٍ؛ إِذِ الدَّعْوَى فِي الْوَقْفِ وَالْمِلْكِ سَوَاءٌ فِي أَنَّهُ يُطْلَبُ الْبُرْهَانُ مِنَ الْخَارِجِ، وَلَا يُطْلَبُ مِنْ ذِي الْيَدِ، فَنِي (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ وَالْعِبَارَةُ لَهُ: غَضَبَ أَرْضًا وَزَرَعَهَا، فَادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهَا لِي وَغَضَبَهَا مِنِّي، فَلَوْ بَرَّهَنَ عَلَى غَضَبِهِ وَإِحْدَاثِ يَدِهِ؛ يَكُونُ هُوَ ذَا يَدٍ، وَالزَّرَاعُ خَارِجًا، وَلَوْ لَمْ يَثْبُتْ إِحْدَاثُ يَدِهِ؛ فَالزَّرَاعُ ذُو الْيَدِ، وَالْمُدَّعَى هُوَ الْخَارِجُ. انْتَهَى. وَصَرَّحُوا قَاطِبَةً بِأَنَّ صَاحِبَ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ فِي الْأَرْضِ ذُو يَدٍ، وَالثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ عِيَانًا، فَافْهَمُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَتْ بَيْتًا ثُمَّ ادَّعَتْ أَنَّهُ مِلْكُهَا لَا تَسْمَعُ

١٧١٤ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ أَجْرَهَا رَجُلٌ بَيْتًا، فَسَكَتَتْهُ بِالْإِجَارَةِ مُدَّةً، ثُمَّ ادَّعَتْ أَنَّهُ

مِلْكُهَا مُسْتَدَلَّةٌ بِوَضْعِ الْيَدِ، هَلْ إِذَا ثَبَّتَ اسْتِئْجَارَهَا تَنْدَفِعُ، وَيَثْبُتُ مِلْكُ الْمُؤَجَّرِ لَهُ

بِذَلِكَ أَمْ لَا؟ [ك ٢٢١ ب /]

أَجَابَ: الإِقْدَامُ عَلَى الإِسْتِجَارِ إِفْرَارٌ بِأَنَّهَا لَا مِلْكَ لَهَا فِيهِ بِالإِتِّفَاقِ، فَتَنْدَفِعُ بِالإِتِّفَاقِ وَيُقْضَى بِهِ لِلْمُؤَجَّرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الثَّابِتُ بِالبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ عِيَانًا

١٧١٥ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى شَخْصٌ [ع ٢٠٥ ب /] خَارِجٌ عَلَى آخَرَ ذِي يَدٍ: أَنْ الجَارِيَةَ المُشَارَ إِلَيْهَا بِالدَّعْوَى مِلْكٌ لَهُ، وَهَكَذَا أَقْرَأَ لِي بِهَا وَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ، هَلْ تُقْبَلُ وَيُحْكَمُ لَهُ بِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ وَيُحْكَمُ لَهُ بِهَا؛ إِذِ الثَّابِتُ بِالبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ عِيَانًا، هَكَذَا كَلِمَةُ عُلَمَائِنَا وَأَيْمَتِنَا، فَكَأَنَّهُ يُقْرَأُ بِمَجْلِسِ الحُكْمِ أَنَّهَا مِلْكُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاتَ أَمِينُ المَصْبِنَةِ، فَادَّعَى رَجُلٌ عَلَى

وَرَثَتِهِ أَنَّهُ أَوْصَلَ زَيْتًا قَدْرُهُ كَذَا لِلصِّبَانَةِ

١٧١٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَقْعَدَ آخَرَ بِمَصْبِنَةٍ لِيَكْتُبَ مَا يَرِدُ لَهَا مِنَ الزَّيْتِ وَيَحْرُسَ مَا بِهَا، وَيُسَمَّى أَمِينًا يُؤَمَّرُ بِاسْتِقْبَالِ الزَّيْتِ مِمَّنْ يُوصِّلُهُ إِلَيْهِ وَيَضَعُهُ فِي مَحَلَّاتِهِ المَعْلُومَةِ، مَاتَ هَذَا المَأْمُورُ المُسَمَّى بِالأَمِينِ بَعْدَ أَنْ أَوْصَلَتْ أَرْبَابُ الزَّيْتِ زَيْتَهَا عَلَى جِهَةِ طَبْخِهِ عَلَى مَا هُوَ المُعْتَادُ، فَادَّعَى رَجُلٌ عَلَى وَرَثَتِهِ أَنَّهُ أَوْصَلَ زَيْتًا قَدْرُهُ كَذَا لِلصِّبَانَةِ يُرِيدُ تَضْمِينَهُمْ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا وَجْهَ لِتَضْمِينِ وَرَثَتِهِ، وَالحَالُ هَذِهِ؛ إِذْ فَعَلَ مَا هُوَ المُعْتَادُ المَأْمُورُ بِهِ مِنْ جَانِبِ رَبِّ الزَّيْتِ، وَمِنْ جَانِبِ رَبِّ المَصْبِنَةِ، نَعَمْ، لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ اسْتَهْلَكَهُ، وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً ضَمِنَهُ فِي تَرِكَّتِهِ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ دَعْوَاهُ أَنَّهُ أَوْصَلَ لِلْمَصْبِنَةِ الَّتِي هُوَ بِهَا كَذَا مِنَ الزَّيْتِ، فَلَا تُسْمَعُ مِنْهُ لِكَوْنِهِ لَا يُوجِبُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الضَّمَانِ، وَلَوْ ضَاعَ جَمِيعُ

مَا بِهَا؛ لَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ عَلَيْهِ، وَلَا تَفْرِيطٍ فِي حِفْظِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ  
وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تَسْمَعُ دَعْوَى الْمَلِكِ بَعْدَ الْإِسْتِيَامِ وَالْإِسْتِجَارِ

١٧١٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَامَ بِهِمَا فِي يَدِ آخَرَ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ مَلِكُهُ، هَلِ الْإِسْتِيَامُ  
إِقْرَارٌ بِالْمَلِكِ لِيَدِي الْيَدِ؟ وَلَا تَسْمَعُ دَعْوَى الْمُسَاوِمِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَيْمِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْمُسَاوِمَةُ مَانِعَةٌ مِنَ الدَّعْوَى لِتَضَمُّنِهَا الْإِقْرَارَ؛ بِأَنَّ الْمُدَّعَى لِيَدِي  
الْيَدِ، كَذَا اقْتَصَرَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) فِي الدَّعْوَى فِي نَوْعِ الْمُسَاوِمَةِ، وَلَمْ يَحْكِ خِلَافًا،  
وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي أَوَاسِطِ الْفَضْلِ الْعَاشِرِ حَكَى فِي كَوْنِهِ إِقْرَارًا لِيَدِي الْيَدِ  
قَوْلَيْنِ مُصَحَّحَيْنِ؛ رَامِزًا (لِلْفَتْاوى الصُّغْرَى) [س ٢٥٧ ب / ] وَحَكَى اتِّفَاقَ الرَّوَايَاتِ؛  
بِأَنَّهَا إِقْرَارٌ بِالْمَلِكِ لِيَدِي الْيَدِ؛ رَامِزًا (لِلزِّيَادَاتِ) وَقَالَ رَامِزًا (لِلْفَتْاوى رَشِيدِ الدِّينِ):  
الْإِسْتِشْرَاءُ وَالْإِسْتِجَارُ إِقْرَارٌ بِالْمَلِكِ لِيَدِي الْيَدِ، وَلَمْ يُحْكِ عَنْهُ فِيهِ خِلَافٌ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

وَأَجَابَ مَرَّةً أُخْرَى: لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ بَعْدَ سَبْقِ الْمُسَاوِمَةِ مِنْهُ، كَمَا فِي (الْبَزَائِيَّةِ)،  
وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تَكُونُ الْحَادِثَةُ مِنْ بَابِ الدَّعَاوَى

### الَّتِي مَرَّ عَلَيْهَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً

١٧١٨ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو مَحْدُودًا؛ أَنَّهُ مَلِكُهُ وَرِثُهُ عَنْ وَالِدِهِ،  
فَأَجَابَهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ مِنْ وَالِدِكَ وَعَمَّكَ الْمُورَثَيْنِ لَكَ بِكَذَا، وَإِنِّي ذُو يَدٍ  
عَلَيْهِ مِنْ مُدَّةٍ، تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَأَنْتَ مُقِيمٌ مَعِي فِي بَلَدَةٍ، سَاكِتٌ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ  
يَمْنَعُكَ عَنِ الدَّعْوَى، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِقْرَارِ بِالتَّلْقِي مِنْ مُورَثِيهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى

بَيْنَهُ تَشْهَدُ لَهُ بِالشَّرَاءِ، وَلَا يَنْفَعُهُ كَوْنُهُ وَاضِعًا يَدَهُ عَلَيْهِ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ، وَلَا تَكُونُ الْحَادِثَةُ مِنْ بَابِ الدَّعَاوَى الَّتِي مَرَّ عَلَيْهَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً مَعَ صَرِيحِ إِقْرَارِهِ؛ بِأَنَّهُ تَلَقَّاهُ عَنِ الْمُورَثَيْنِ الْمَذْكُورِينَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، دَعْوَى ذَلِكَ التَّلَقِّي عَنْ أَبِي الْمُدَّعِي، وَدَعْوَى تَلَقِّي [ك ٢٢٢، ط ٨١، ع ١٢٠٦/١] الْمَلِكِ مِنَ الْمُورَثِ إِقْرَارًا بِالْمَلِكِ لَهُ، وَدَعْوَى الْإِنْتِقَالِ مِنْهُ إِلَيْهِ، فَيَحْتَاجُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِلَى بَيْنَةٍ، وَصَارَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مُدَّعِيًا، وَكُلُّ مُدَّعٍ يَحْتَاجُ إِلَى بَيْنَةٍ يُنَوِّرُ بِهَا دَعْوَاهُ، وَلَا يَنْفَعُهُ وَضْعُ الْيَدِ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ مَعَ الْإِقْرَارِ الْمَذْكُورِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ تَرْكِ الدَّعْوَى، بَلْ مِنْ بَابِ الْمُؤَاخَذَةِ بِالْإِقْرَارِ، وَمَنْ أَقْرَبَ شَيْءٍ لِغَيْرِهِ؛ أَخَذَ بِإِقْرَارِهِ، وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ أَحْقَابًا كَثِيرَةً لَا تُعَدُّ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ لَهُ دَارٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى بَيْتَيْنِ وَسَاحَةٍ سَمَاوِيَّةٍ  
بَاعَ كُلًّا مِنَ الْبَيْتَيْنِ مِنْ رَجُلٍ بِحُقُوقِهِ وَطَرَفِهِ

١٧١٩ = سُئِلَ فِي دَارٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى بَيْتَيْنِ وَسَاحَةٍ سَمَاوِيَّةٍ مُعَدَّةٍ لِلْإِزْتِفَاقِ وَوَضْعِ الْأَمْتَعَةِ، وَمَا هُوَ مِنْ صَرُورَاتِ السُّكْنَى، بَاعَ الْمَالِكُ لَهَا بَيْتًا مِنَ الْبَيْتَيْنِ لِرَجُلٍ بَيْعًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا بِحُقُوقِهِ وَطَرَفِهِ وَمَنَافِعِهِ، وَمَا عُرِفَ بِهِ وَنُسِبَ إِلَيْهِ، وَمَاتَ الْبَائِعُ، فَبَاعَتْ وَرَثَتُهُ الْبَيْتَ الثَّانِي لِرَجُلٍ آخَرَ بَيْعًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا، كَمَا شَرِحَ فِي الْأَوَّلِ، وَيُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ فِي السَّاحَةِ بَيْتًا يَلْزَمُ مِنْهُ الضَّيْقُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ، وَمَنْعُ الْإِزْتِفَاقِ، وَسَدُّ الْهَوَاءِ، وَنُقْصَانُ الْإِضَاءَةِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا وَيُمنَعُ شَرْعًا؟

أَجَابَ: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ السَّاحَةَ الْمَذْكُورَةَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةٌ، وَلِلشَّرِيكِ مَنْعُ شَرِيكِهِ مِنَ الْبِنَاءِ فِي الْمَشْتَرَكِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبِنَاءِ تَضْيِيقٌ [س ١٢٥٨/١] عَلَى الشَّرِيكِ، وَلَا سَدُّ الْهَوَاءِ وَالْإِضَاءَةِ، فَيُمنَعُ عَنْ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ مُطْلَقًا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَإِذَا طَلَبَا

(٢) فِي ع، ك: مِنْ.

(١) فِي ع: التَضْيِيقُ.

الْقِسْمَةَ فِي السَّاحَةِ أَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا تُقَسَّمُ أَنْصَافًا، وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا؛ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي يَدِ إِنْسَانٍ عَشْرَةُ أَبْيَاتٍ مِنْ دَارٍ وَفِي يَدِ آخَرَ بَيْتٍ وَاحِدٌ، فَالسَّاحَةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ

١٧٢٠ = سُئِلَ فِي اخْتِلَافِ فُحُولِ الزَّمَانِ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الزَّوْجَانِ، وَسَرَدَ أَصْحَابُ التَّأْلِيفِ أَقْوَالَهمُ مُجَرَّدَةً عَنِ التَّصْحِيحِ، أَيُّ الْأَقْوَالِ فِي حَالَةِ الْمَوْتِ يُحَلَّى بِالتَّرْجِيحِ؟

أَجَابَ: الْمُحَلَّى بِالتَّرْجِيحِ وَالْمُعَلَّى بِالتَّصْحِيحِ؛ قَوْلُ الْإِمَامِ الْمُقَدِّمِ وَالْمُهَمَّمِ الْمُعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ السَّابِقِ فِي حَلَبَةِ الْاجْتِهَادِ عَلَى سَائِرِ الْفُرْسَانِ، الَّذِي أَفْرَدَتْ بِالْمُجَلَّدَاتِ مَنَاقِبُهُ، وَعَلَتْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ دَرَجَاتُهُ وَمَرَاتِبُهُ، قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ أَبُو الْعَدْلِ: قَاسِمُ بْنُ قُطْلُوبُغَا بَعْدَ قَوْلِ الْقُدُورِيِّ: وَإِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ، فَمَا يَصْلُحُ لِلرَّجَالِ؛ فَهُوَ لِلرَّجُلِ، وَمَا يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ؛ فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ، وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا؛ فَهُوَ لِلرَّجُلِ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَاخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُ مَعَ الْآخَرِ، فَمَا يَصْلُحُ لِلرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَهُوَ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُدْفَعُ لِلْمَرْأَةِ مَا يُجَهَّزُ بِهِ مِثْلَهَا، وَالْبَاقِي لِلزَّوْجِ مَا صُورَتْهُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: مَا كَانَ لِلرَّجَالِ؛ فَهُوَ لِلرَّجُلِ، وَمَا كَانَ لِلنِّسَاءِ؛ فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ، وَمَا يَكُونُ لَهُمَا؛ فَهُوَ لِلرَّجُلِ أَوْ لَوْرَثَتِهِ، وَالطَّلَاقُ وَالْمَوْتُ سَوَاءٌ، قَالَ الْإِمَامُ الْإِسْبِجَابِيُّ: وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَاعْتَمَدَهُ النَّسْفِيُّ وَالْمَحْبُوبِيُّ وَغَيْرُهُمَا. انْتَهَى.

أقول: وَعَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ مَشَتْ أَصْحَابُ الْمُتُونِ قَاطِبَةً، وَيَكْفِي ذَلِكَ فِي التَّرْجِيحِ؛ إِذِ الْمُتُونُ [ك٢٢٢ب / ] مَوْضُوعَةٌ لِظَاهِرِ الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ، وَمَا فِيهَا مُقَدِّمٌ عَلَى مَا فِي الْفُتَاوَى وَالشُّرُوحِ، كَمَا أَوْضَحَهُ الطَّرْسُوسِيُّ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ إِلَى تَحْرِيرِ

الْمَسَائِلِ)، وَإِذَا مَاتَا فَاخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُمَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ وَرَثَةِ الزَّوْجِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ [ع/٢٠٩ب] وَوَمَحَمَّدٍ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ الْقَوْلُ قَوْلُ وَرَثَةِ الْمَرْأَةِ إِلَى قَدْرِ جِهَازِ مِثْلِهَا كَمَا هُوَ أَصْلُهُ، وَفِي الْبَاقِي الْقَوْلُ قَوْلُ وَرَثَةِ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ يَقُومُ مَقَامَ الْمُوَرِّثِ، فَصَارَ كَالْمُوَرِّثَيْنِ اخْتَلَفَا بَأَنْفُسِهِمَا، وَهُمَا حَيَّانٍ فِي حَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِمَا كَذَا فِي (لِسَانِ الْحُكَّامِ)، وَقَدْ اسْتَقْصَى فِيهِ مَسْأَلَةَ اخْتِلَافِ الزَّوْجَيْنِ فِي حَيَاتِهِمَا وَبَعْدَ مَمَاتِ أَحَدِهِمَا، وَقَبْلَ النِّكَاحِ وَبَعْدَهُ وَبَعْدَ الْمَوْتِ، وَمَا إِذَا كَانَا حُرَّيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ عَبْدَيْنِ، فَرَاغَهُ إِنْ شِئْتَ، وَلِيَكُنْ اعْتِمَادُكَ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَاللهُ أَعْلَمُ.

لَوْ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ ثُمَّ أَرَادَ النُّكُولَ؛ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ

١٧٢١ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا حَكَمَ الْقَاضِي عَلَى الْخَصْمِ النَّكِيلِ بِالنُّكُولِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ

يُخْلِفَ، [س/٢٥٨ب] هَلْ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَيُخْلِفُ وَيَبْطُلُ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَلَا يَبْطُلُ الْقَضَاءُ، قَالَ فِي (الْحَانِيَّةِ): وَلَوْ قُضِيَ عَلَيْهِ

بِالنُّكُولِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُخْلِفَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَلَا يَبْطُلُ الْقَضَاءُ، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ

الْكِتَابِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى الْإِبْرَاءَ عَنِ الْكِفَالَةِ عَنِ الدَّيْنِ بَعْدَ انْكَارِهَا لَا تُسْمَعُ

١٧٢٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ كِفَالَةَ بَدِينٍ، فَأَنْكَرَهَا (١)، فَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ

عَلَيْهِ بِهَا، فَادَّعَى الْإِبْرَاءَ مِنْهَا، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ الْإِبْرَاءَ عَنْهَا مَعَ انْكَارِهِ صُدُورَهَا

أَمْ لَا؟ [ط/٨٢]

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ؛ لِتَنَاقُضِهِ الظَّاهِرِ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ ظَاهِرٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ.



رَجُلٌ يَتَقَاسَمُ مَعَ أَوْلَادِ إِخْوَتِهِ ثُلْثَ كَرَمِ زَيْتُونٍ مُدَّةَ  
تَزِيدٍ عَلَى خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ادَّعَى ...

١٧٢٣ = سُئِلَ فِي ثُلْثِ كَرَمِ زَيْتُونٍ يَتَقَاسَمُ غَلَّتَهُ رَجُلٌ مَعَ أَوْلَادِ إِخْوَتِهِ، يَأْخُذُ  
هُوَ ثُلْثَ هَذَا الثُّلْثِ، وَيَأْخُذُ أَوْلَادُ كُلِّ أَخٍ ثُلْثَهُ، يَتَقَاسَمُونَهُ هَكَذَا مُدَّةَ تَزِيدٍ عَلَى خَمْسِ  
عَشْرَةَ سَنَةً بِلَا مُنَازَعَةٍ، وَالْآنَ الْعَمُّ يَقُولُ: لَا حَقَّ فِي هَذَا الثُّلْثِ لِأَوْلَادِ أَخِي فَلَانٍ  
لِمَوْتِ أَبِيهِمْ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، بَلْ نِصْفُهُ لِي وَنِصْفُهُ لِأَوْلَادِ أَخِي الْآخِرِ، وَإِنَّمَا كُنْتُ  
أَسَلَّمُ لِأَوْلَائِكَ يَتَنَاوَلُونَهُ هَذِهِ السِّنِينَ عَلَى وَجْهِ التَّصَدُّقِ عَلَيْهِمْ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ مَعَ  
مُقَاسَمَتِهِ لَهُمْ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَمَعَ مَنَعَ السُّلْطَانِ عَنِ سَمَاعِ مَا مَضَى عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَنِ مِثْلَ  
ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقْرَأَ أَبُو أُمِّ الْيَتِيمِ لَهُ بِدْيُونِهِ فَمَاتَ الْيَتِيمُ عَنْ وَرَثَةٍ فَطَلَبُوا ذَلِكَ

١٧٢٤ = سُئِلَ فِي يَتِيمٍ يُتَكَلَّمُ عَلَيْهِ، جَدُّهُ أَبُو أُمِّهِ أَقْرَأَ لَهُ بِأَشْيَاءَ مِنْ دْيُونٍ وَغَيْرِهَا،  
وَصَارَ يُرَابِحُ فِي أَمْوَالِهِ وَيَكْتُبُ الدِّينَ بِاسْمِهِ فِي السَّجْلِ، وَكُلَّمَا سُئِلَ يَقُولُ: هَذَا  
لِفُلَانِ ابْنِ بَنِي، فَمَاتَ الْيَتِيمُ عَنْ وَرَثَةٍ فَطَلَبُوا ذَلِكَ، فَقَالَ الْمَالُ وَالدِّينُ الَّذِي أَقْرَرْتُ  
بِهِمَالَهُ إِنَّمَا هُوَ <sup>(١)</sup> مَالِي وَكُنْتُ أَقْرَأُ لَهُ تَلْجِئَةً، هَلْ يُلْتَفَتُ إِلَيَّ كَلَامِهِ أَوْ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيَّ  
كَلَامِهِ لِتَكْذِيبِهِ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَا الْيَتِيمَ إِلَى كَلَامِهِ لِتَنَاقُضِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ مَا أَقْرَبَ بِهِ لِوَرَثَةِ الْيَتِيمِ،  
وَلَا يَمِينَ عَلَى الْوَرَثَةِ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٢)</sup> مَا كَانَ إِقْرَارُهُ تَلْجِئَةً إِلَّا عَلَى رِوَايَةٍ عَنِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ  
وَرَثَةَ الْمُقْرَرِّ لَهُ يَحْلِفُونَ؛ أَنَا مَا نَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ كَاذِبًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي ع: بَانَهُ.

(١) فِي ع: هَمَا.

إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ فَرَسًا فِي يَدِ أَوْلَادِ الْغَائِبِ لَا تَسْمَعُ

١٧٢٥ = سُئِلَ فِي فَرَسٍ لِرَجُلٍ غَائِبٍ، تَرَكَهَا بِيَدِ أَوْلَادِهِ، يُرِيدُ آخِرُ أَنْ يَدَّعِيَ

عَلَى الْغَائِبِ بِحُضُورِ أَوْلَادِ الْغَائِبِ بِحِصَّةٍ [ك١٢٢٣ / ] فِيهَا، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى الْغَائِبِ بِحُضُورِ أَوْلَادِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنَازَعَ رَجُلَانِ فِي مَحْدُودٍ: أَحَدُهُمَا يَدَّعِي أَنْ بَائِعِي

اشْتَرَى مِنْ زَيْدٍ، وَالْآخَرُ يَدَّعِي أَنْ زَيْدًا أَقْرَ

١٧٢٦ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ تَنَازَعَا فِي مَحْدُودٍ: أَحَدُهُمَا خَارِجٌ يَدَّعِي الشَّرَاءَ مِنْ

زَيْدٍ، وَالْآخَرُ ذُو يَدٍ يَدَّعِي الشَّرَاءَ مِنْ عَمْرٍو الْمُشْتَرِي مِنْ زَيْدِ الْمَذْكُورِ، بَرَّهَنَ الْخَارِجُ

أَنْ زَيْدًا [ع١٢٠٧، س١٢٥٩ / ] الْمُتَلَقَى مِنْهُ أَقْرَ قَبْلَ شِرَاءِ بَائِعِكَ مِنْهُ أَنَّهُ بَاعَنِي الْمَحْدُودَ

الْمَذْكُورَ بِكَذَا، فَشِرَاءُ بَائِعِكَ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي بَيْعِي فَكَذَلِكَ شِرَاؤُكَ الْمُرْتَبُ (١)

عَلَيْهِ، هَلْ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٧٢٧ = سُئِلَ فِي مَحْدُودٍ مَوْرُوثٍ، بَاعَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ حِصَّتَهُ فِيهِ، وَوَضَعَ

الْمُشْتَرِي يَدَهُ عَلَيْهِ، وَصَارَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ مُدَّةَ سِنِينَ، وَبَعْضُ الْوَرَثَةِ يَرَاهُ، لَكِنَّهُ كَانَ حَمَلًا

فِي بَطْنِ أُمِّهِ يَوْمَ بَيْعِهِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي بِحَقِيقَةِ أَمْرِهِ، فَلَمَّا كَبُرَ أُخْبِرَ بِأَنَّهُ مِيرَاثٌ عَنْ أَبِيهِ،

هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَلَا يَمْنَعُهُ سُكُوتُهُ وَرُؤْيَاهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَبْطُلُ دَعْوَاهُ بِسُكُوتِهِ وَرُؤْيَاهُ، وَيُعْذَرُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي

عَدَمِ الْعِلْمِ بِيَمِينِهِ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَحْرِ) بِأَنَّ الْأَصْحَحَ قَبُولُ الدَّعْوَى فِيمَنْ قَدِمَ

بِلْدَةٍ وَاشْتَرَىٰ أَوْ اسْتَأْجَرَ دَارًا، ثُمَّ ادَّعَاهُ فَأَيُّهَا؛ بِأَنَّهُ دَارُ أَبِيهِ مَاتَ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا وَكَانَ لَا يَعْرِفُهَا وَقَتَ الْإِسْتِيَامِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا مَعَ الشَّرَاءِ أَوْ الْإِسْتِجَارِ، فَكَيْفَ مَعَ السُّكُوتِ الْمُجَرَّدِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٧٢٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَكَرَّرَتْ دَعْوَاهُ عَلَىٰ آخِرِ بَدَيْنٍ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَ دَعْوَىٰ وَدَعْوَىٰ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، لَكِنْ لَوْ جَمَعَ الْكُلَّ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، هَلْ يُمْنَعُ الْمُدَّعِي عَنِ الدَّعْوَىٰ لِمَنْعِ السُّلْطَانِ الدَّعْوَىٰ بَعْدَ هَذِهِ الْمُدَّةِ أَمْ لَا؛ لِكُونِهِ لَمْ يَتْرُكْ دَعْوَاهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً؟

أَجَابَ: لَا يُمْنَعُ؛ لِعَدَمِ التَّرْكِ الْمُدَّةِ الَّتِي مَنَعَ السُّلْطَانُ مِنْ سَمَاعِهَا بَعْدَهَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٧٢٩ = سُئِلَ فِي دَارٍ وَقَفَ أَهْلِيٌّ، وَوُجِدَ فِيهَا بَيْتٌ بِهِ زَيْتٌ قَدِيمٌ، وَهِيَ فِي يَدِ الْمُتَوَلَّىٰ عَلَيْهَا مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ يَدَّعِيهِ لِلْوَقْفِ، وَآخَرَ يَدَّعِيهِ لَوَقْفِ آخَرَ، فَهَلِ الزَّيْتُ يَكُونُ لِلْوَقْفِ الْأَوَّلِ لِيُوضَعَ يَدِ مُتَوَلِّيِّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ فِيهِ لِلْمُتَوَلَّىٰ عَلَى الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ ذُو يَدٍ، وَغَيْرُهُ خَارِجٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَادَّعَىٰ وَرَثَتُهُ عَلَى الْآخِرِ  
أَنَّهُ كَفَلَ ثَمَنَ الْمَبِيعِ؛ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُمْ

١٧٣٠ = سُئِلَ فِي شَرِيكَيْنِ شَرِكَةٍ مُنْفَاوَصَةٍ سَافَرَا لِلْحِجَازِ بِفُؤُلٍ، وَبَاعَا بَعْضُهُ لِلْعَرَبِ بِثَمَنِ فِي ذِمَّتِهِمْ، وَبَقِيَ بَعْضُهُ فَوَضَعَاهُ فِي مَوْضِعَيْنِ وَدَيْعَةٍ، وَمَاتَ أَحَدُهُمَا فَادَّعَتْ وَرَثَتُهُ عَلَى الشَّرِيكِ بِأَنَّهُ ضَامِنٌ لِلثَّمَنِ الَّذِي بِذِمَّةِ الْعَرَبِ، وَأَنَّهُ أَيْضًا كَافِلٌ لِمَا بَقِيَ مِنَ الْفُؤُولِ عِنْدَ الْمُودَعَيْنِ، هَلْ تَصِحُّ دَعْوَى الْوَرَثَةِ بِكَفَالَةِ الشَّرِيكِ لِلثَّمَنِ وَالْفُؤُولِ الْمَذْكُورَيْنِ، أَمْ لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُمْ وَلَا يَجُوزُ إِلْزَامُهُ بِشَيْءٍ مِنْهَا؟ [ط ٨٣ / ]

أَجَاب: لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُمْ بِذَلِكَ؛ إِذْ كَفَالَهُ الشَّرِيكُ بِدَيْنِ مُشْتَرِكٍ لِلشَّرِيكِ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ جُزْءٍ مِنْهُ إِلَّا وَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا، وَلِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى قِسْمَةِ الدَّيْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَأَنَّهُ<sup>(١)</sup> لَا يَجُوزُ، وَمِمَّا تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ الْمُتُونُ وَالشُّرُوحُ وَالْفَتَاوَى: عَدَمُ جَوَازِ الْكِفَالَةِ بِالْأَمَانَةِ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ جَعْلَهَا مَظْمُونَةً عَلَى [س ٢٥٩، ب، ك ٢٢٣، ب، ع ٢٠٧، ب / الكَفِيلِ، وَهِيَ غَيْرُ مَظْمُونَةٍ عَلَى الْأَصِيلِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ الزَّامُ الشَّرِيكِ بِسَبَبِ ذَلِكَ بِشَيْءٍ وَالْحَالُ هَذِهِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### عَدَمُ صِحَّةِ التَّوَكِيلِ بِالِاسْتِقْرَاضِ الْمُطْلَقِ

١٧٣١ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ قَاطَعَ زَيْدٌ عَلَى قُرَى وَمَزَارَعٍ مِنْ مُتَصَرِّفِهَا، ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ مُتَكَلِّمِي الْقُرَى الْمَزْبُورَةِ اسْتَقْرَضُوا مِنْ عَمْرٍو مَبْلَعًا، دَفَعُوهُ لَزَيْدِ الْمَقَاطِعِ لِيَحْسِبَ لَهُمُ الْمَبْلَغَ مِنْ مَحْضُولِهِمُ الَّذِي لِلْمَقَاطِعِ بِذَمِّهِمْ وَكُتِبَ بِذَلِكَ سَجَّلٌ، ثُمَّ إِنَّ عَمْرًا طَلَبَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمَزْبُورِينَ مَا كَانَ أَقْرَضَهُمْ إِيَّاهُ لَدَى حَاكِمٍ، فَأَجَابُوا أَنَّ الْقَرْضَ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَإِنَّمَا زَيْدُ الْمَقَاطِعِ هَدَّدَهُمْ بِالْحُكْمِ وَنَاوَلَهُمْ صُرَّةً مَجْهُولَةً، وَأَقَامُوا عَلَى ذَلِكَ شَاهِدَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْ رَعَايَا الْقَرْيَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَمَنَعَ الْحَاكِمُ إِذْ ذَاكَ عَمْرًا، وَعَرَّفَهُ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا طَلَبَ لَكَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ الْمَذْكُورِينَ، بَلْ مَا تَدَّعِيهِ لَازِمٌ عَلَى زَيْدِ الْمَقَاطِعِ الْمَذْكُورِ، فَهَلْ لِعَمْرٍو بَعْدَ الطَّلَبِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالِدَّعْوَى عَلَيْهِمُ الدَّعْوَى عَلَى زَيْدٍ وَالطَّلَبُ مِنْهُ؟

١٧٣٢ = وَهَلْ مَنَعَ الْحَاكِمِ وَتَعْرِيفُهُ الْمُدَّعِي أَنَّهُ لَا طَلَبَ لَهُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ مَا يَدَّعِيهِ لَازِمٌ عَلَى زَيْدٍ وَاقِعٌ فِي مَحَلِّهِ شَرْعًا؟

١٧٣٣ = وَهَلِ الْحُجَّةُ وَالشَّهَادَةُ الْمَذْكُورَةُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ شَرْعًا

أَمْ لَا؟

(١) فِي ك: وَهُوَ.

١٧٣١ ج = أَجَابَ: إِذَا ثَبَتَ الْإِسْتِقْرَاضُ مِنْ عَمْرٍو لَا يُنْظَرُ إِلَى جَوَابِهِم  
 الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ الْإِنْكَارُ، وَمَعَ الثُّبُوتِ بِإِخْدَى الْحُجَجِ الثَّلَاثِ لَا يُفِيدُ الْإِنْكَارَ،  
 وَلَا وَجْهَ لِلزُّومِ بَدَلِ الْقَرْضِ لِزَيْدٍ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّ الْمُقَاطَعَةَ عَلَى الْقَرَى  
 وَالْمَزَارِعِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُفْعَلُ الْآنَ لَيْسَ أَمْرًا شَرْعِيًّا؛ إِذِ الْإِسْتِقْرَاضُ نَفْسُهُ أَمْرٌ  
 شَرْعِيٌّ يُثَبَّتُ بَدَلِ الْقَرْضِ دَيْنًا لِأَزْمَا فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَقْرِضِ، وَإِنْ صَرَفَهُ فِي أَيِّ شَيْءٍ  
 كَانَ، فَإِذَا ثَبَتَ الْإِسْتِقْرَاضُ بِذِمَّةٍ مُتَكَلِّمِي بَعْضِ الْقَرَى بِإِخْدَى الْحُجَجِ الشَّرْعِيَّةِ  
 لَا يُتَصَوَّرُ ثُبُوتُهُ بِعَيْنِهِ فِي ذِمَّةِ زَيْدٍ بِهِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْمُتُونِ كَافَّةً عَدَمُ صِحَّةِ التَّوَكِيلِ  
 بِالْإِسْتِقْرَاضِ الْمُطْلَقِ، فَلَا يُمَكِّنُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ دَعْوَى الْقَرْضِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ وَبَيْنَ  
 الدَّعْوَى عَلَى زَيْدٍ بِالْقَرْضِ الَّذِي ادَّعَاهُ عَلَيْهِمْ بِعَيْنِهِ لِلْمُنَافَاةِ بَيْنَ كَوْنِهِ أَقْرَضَهُ لَهُمْ،  
 وَبَيْنَ كَوْنِهِ أَقْرَضَهُ بِعَيْنِهِ لَهُ، فَلَيْسَ لَهُ الدَّعْوَى عَلَى زَيْدٍ بَعْدَ دَعْوَاهُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ  
 قَالَ: الْمَالُ الَّذِي اسْتَقْرَضْتُمُوهُ مِنِّي وَاسْتَقْرَبْتُمُوهُ بِدَلِّهِ بِذِمَّتِكُمْ اسْتَقْرَضَهُ بِعَيْنِهِ زَيْدٌ لَا أَنْتُمْ،  
 وَلَا شُبُهَةٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ تَنَاقُضٌ يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الدَّعْوَى، وَجَوَابُهُمْ أَنَّ الْقَرْضَ لَا حَقِيقَةَ  
 لَهُ إِنْكَارًا، وَالْمُنْكَرُ لَا بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يُقِيمُونَ عَلَى ذَلِكَ شَاهِدَيْنِ؟ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ:  
 إِنَّا مَا اسْتَقْرَضْنَا.

١٧٣٢ ج = فَمَنْعُ الْحَاكِمِ عَمْرًا لِعَدَمِ بَيِّنَةٍ لَهُ عَلَيْهِمْ لَا يُوجِبُ كَوْنَ مَا يَدَّعِيهِ لِأَزْمَا  
 عَلَى زَيْدٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ [س ١٢٦٠ /] لِأَزْمَا عَلَيْهِ بِجُحُودِهِمْ الْإِسْتِقْرَاضَ؟

١٧٣٣ ج = وَحَيْثُ بُنِيَ الْحُكْمُ عَلَى مُجَرَّدِ مَا هُوَ الْمَشْرُوحُ فِي السُّؤَالِ فَلَيْسَ  
 حُكْمًا شَرْعِيًّا قَطْعًا، وَمِمَّا يَقْطَعُ الشَّغْبَ مَا ذَكَرَهُ الْبِرَّازِيُّ فِي الدَّفْعِ: ادَّعَى عَلَى زَيْدٍ  
 مَالًا وَحَلَفَهُ، ثُمَّ ادَّعَاهُ عَلَى خَالِدٍ وَرَعَمَ أَنَّ دَعْوَاهُ عَلَى زَيْدٍ كَانَ ظَنًّا، لَا يُقْبَلُ لِأَنَّ الْحَقَّ  
 الْوَاحِدَ كَمَا لَا يُسْتَوْفَى مِنْ اثْنَيْنِ لَا يُخَاصِمُ مَعَ اثْنَيْنِ بِوَجْهِ وَاحِدٍ. انْتَهَى. فَهَذَا صَرِيحٌ  
 فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ قَطْعًا مِنْ غَيْرِ إِشْكَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك ١٢٢٤ /]

## المحتوى

فقرة	الموضوع
٨٤٢	عَدَمِ جَوَازِ الإِعْتِيَاضِ عَنِ الوُظَايِفِ
٨٤٦	وَقَفَ رَجُلٌ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ
٨٤٩	إِذَا مَاتَ مُدَرِّسُ المَدْرَسَةِ وَأَرَادَ النَّاطِرُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى وَرَثَتِهِ
٨٥٧	لَا يُعْطَى المُدَرِّسُ الخَالِي عَنِ العِلْمِ
٨٥٩	إِنْ لَمْ يَفِ رِيعُ الوَقْفِ بِأَرْبَابِ الوُظَايِفِ يُقَدَّمُ المُدَرِّسُ
٨٦١	أَنْشَأَ وَقَفَهُ عَلَى وَلَدَيْهِ وَعَلَى أَوْلَادِ وَلَدِهِ
٨٦٢	صَرَفَ رِيعَ مَسْجِدٍ تَخَرَّبَ إِلَى غَيْرِهِ
٨٧٣	يُعْمَلُ فِي غَلَّةِ الوَقْفِ بِمَا هُوَ مَرْسُومٌ فِي دَوَاوِينِ القُضَاةِ
٨٧٤	أَنْشَأَ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى وَلَدِهِ وَعَلَى بَنِيهِ
٨٨٠	يُنْفَذُ إِقْرَارُ أَحَدِ المُسْتَحِقِّينَ فِي حَقِّهِ خَاصَّةً
٨٨٢	إِذَا حَصَلَ التَّنَازُعُ فِي الوَقْفِ، يُعْمَلُ بِدَوَاوِينِ القُضَاةِ
٨٨٥	إِذَا سَكَنَ مَدْرَسَةً أَوْ مَسْجِدًا، يَجِبُ عَلَيْهِ أُجْرَةُ المِثْلِ
٨٨٧	شَرَطَ صَرَفَ فَاضِلٍ وَقَفِهِ لِأَوْلَادِهِ
٨٩٠	إِذَا شَرَطَ الوَاقِفُ لِلنَّاطِرِ شَيْئًا اسْتَحَقَّهُ مُطْلَقًا
٨٩٨	اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ أَرْضَ وَقَفٍ لِلبِنَاءِ وَالغَرْسِ فِيهَا

فقرة	الموضوع
٩١١	اسْتَأْجَرَ أَرْضَ وَقْفٍ بِدُونِ أَجْرِ الْمِثْلِ
٩١٢	لَا يَصِحُّ وَقْفُ الْوَارِثِ عِنْدَ اسْتِعْرَاقِ التَّرِكَةِ بِالذَّيْنِ
٩١٩	إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِجَوَازِ وَقْفِ الْمُشَاعِ، نَفَذَ
٩٢٣	الصَّالِحُ لِلنَّظَرِ مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْوِلَايَةَ لِلْوَقْفِ
٩٢٤	اسْتِجَارُ الْوَرِثَةِ مِنَ الْمُتَوَلَّى مَانِعٌ مِنْ دَعْوَاهُمْ الْمَلِكَ
٩٢٥	لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْوَقْفِ
٩٢٧	مَسَائِلُ الْخُلُوفِ
٩٣٤	إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ لِلْأَرْشَدِ فَالْأَرْشَدُ
٩٤٠	أَخْوَانِ أَنْشَأَ وَقَفَهُمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا
٩٤٩	لَيْسَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ السُّكْنَى أَنْ يُكْرِيَ
٩٧٠	لِلْقَاضِي أَنْ يَنْصِبَ مُبَاشَرًا عِمَارَةَ الْوَقْفِ
٩٧١	يَجُوزُ الْإِسْتِدَانَةُ عَلَى الْوَقْفِ لِلتَّعْمِيرِ
٩٧٦	الْمَعْمُولُ بِهِ كِتَابُ الْوَقْفِ الْأَصْلِيُّ الْمُتَّصِلُ بِالْقَضَاةِ
٩٧٧	يُعْمَلُ فِي الْأَوْقَافِ الْمُتَقَادِمِ عَهْدُهَا بِمَا قُبِدَ بِالسَّجْلِ
٩٧٩	رَجُلٌ بَاعَ أَرْضًا، ثُمَّ ادَّعَى أَنِّي كُنْتُ وَقَفْتُهَا
٩٨٠	اشْتَرَى مَكَانًا وَعَمَّرَ فِيهِ عِمَارَةً ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْمَكَانَ وَقْفٌ

فقرة	الموضوع
٩٨٣	نَقْضُ الْقِسْمَةِ
٩٨٧	الإِخْكَارُ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ غَيْرِ صَاحِحٍ
٩٩١	لَوْ أَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يَجْعَلَ بَيْتَ شَعْرٍ مَسْجِدًا لَا يَصِيرُ مَسْجِدًا
٩٩٧	الْعِبْرَةُ بِمَا تَقُومُ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ لَا بِمَا يُوجَدُ مِنَ الْخُطُوطِ
٩٩٩	إِذَا أَسْقَطَ بَعْضُ الذَّرِّيَّةِ حَقَّهُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَا يَسْقُطُ
١٠٠٧	لَا يَتَوَقَّفُ بُبُوتُ الْوَقْفِ عَلَى إِحْضَارِ كِتَابِهِ
١٠١٨	الزِّمَامُ الْعِمَارَةُ تَبْرَعُ
١٠٢٣	الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُتَوَلَّى وَالْكَاتِبِ
١٠٣١	مَاتَ عَنْ مَحْدُودٍ، وَاخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُ
١٠٣٢	يُشْتَرَطُ بَيَانُ اسْمِ الْوَقْفِ فِي الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ
١٠٥٠	بَاعَ الزَّوْجُ لِزَوْجَتِهِ غِرَاسًا فِي أَرْضٍ وَقَفِ
١٠٧٨	شَرَطُ الْوَقْفِ كَنْصُ الشَّارِعِ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ
١٠٧٩	إِذَا وُجِدَ الْمُسَوِّغُ لِلِاسْتِبْدَالِ، صَحَّ
١٠٨٠	لَا يُشْتَرَطُ فِي اسْتِبْدَالِ عَقَارِ الْوَقْفِ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ عَقَارًا
١٠٨٢	اسْتِبْدَالُ الْوَقْفِ بِالْدَّرَاهِمِ
١٠٨٣	اسْتِبْدَالُ الْوَقْفِ حَيْثُ تَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ



فقرة	الموضوع
	كِتَابُ الْبُيُوعِ
١٠٨٩	هَلَكَ أَحَدُ الْعَوَظَيْنِ فِي الْمُقَابَضَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ
١٠٩١	الْغَبْنُ الْفَاحِشُ
١٠٩٧	يَرْجَعُ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ
١١٠٣	لِلْوَرَثَةِ اسْتِرْدَادُ التَّرِكَةِ الَّتِي بَاعَهَا الْكَفِيلُ بِلَا إِذْنِهِمْ
١١٠٤	لِلْبَائِعِ الثَّانِي رَدُّ الْجَمِيعِ عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلِ
١١٠٦	يَبْعُ الثَّمَرَةَ صَحِيحًا مُطْلَقًا
١١١٥	إِذَا سُرِقَ الْمَبِيعُ مِنْ يَدِ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ
١١٢٤	الْبَيْعُ الصُّورِيُّ
١١٢٥	بَيْعُ التَّلْجِئَةِ
١١٢٦	ثَمَنُ السَّرِّ الْمُعْتَبَرِ لَا ثَمَنُ الْعَلَانِيَةِ
١١٤٤	إِذَا بَاعَ دَارَهُ عَلَى أَنَّهُ فِي شَهْرِ كَذَا يَرُدُّ الثَّمَنَ وَيَسْتَرِدُّ الدَّارَ
١١٤٩	إِذَا ادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّ الْبَيْعَ وَفَاءً
١١٥١	اسْتِجَارِ الْبَائِعِ الْمَبِيعَ مِنْ مُشْتَرِيهِ
١١٥٨	مُؤَنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُشْتَرِي
١١٦٠	خِيَارُ الرُّوْيَةِ لِلْمُشْتَرِي لَا لِلْبَائِعِ

فقرة	الموضوع
١١٦٢	بَيْعُ الرَّصِيَّةِ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ لَا يَصِحُّ
١١٦٣	قَبْضُ الْمَالِكِ الثَّمَنِ إِجَازَةٌ لِلْبَيْعِ
١١٧٢	بَيْعُ الْمَجْدُومِ وَهَبْتُهُ صَحِيحَانِ
١١٧٣	لَا يَبْطُلُ حَقُّ الْفَسْخِ بِمَوْتِ الْمُشْتَرِي
١١٨٠	بَيْعُ الْمَرِيضِ مَرَضِ الْمَوْتِ صَحِيحٌ مُطْلَقًا
١١٨٦	إِذَا بَاعَ الْبَائِعُ السَّلْعَةَ لِآخَرَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا الْأَوَّلُ
١١٩٦	الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي أَنَّ الْبَيْعَ نَاقِضٌ
١٢٠٢	الرَّدُّ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ
١٢٠٧	بَيْعُ الرَّجُلِ فِي صِحَّتِهِ وَوَقْفُهُ وَإِبْرَأُوهُ صَحِيحٌ
١٢١٨	لِلْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ فَسْخُ الْبَيْعِ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ
١٢٢٨	لَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ
١٢٣٦	بَيْعُ الْفَرَسِ إِلَّا حَمَلَهَا فَاسِدٌ
١٢٤١	بَيْعُ الْمُكْرَهُ فَاسِدٌ
١٢٤٣	بَيْعُ مَا فِي الذِّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ
١٢٤٥	قَبْضُ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعِ بِبَيْعِ فَاسِدٍ
١٢٤٨	الْإِبْرَاءُ الْعَامُّ فِي ضِمْنِ عَقْدِ فَاسِدٍ

فقرة	الموضوع
١٢٥٠	الْبَيْعُ الْفَاسِدُ يَجِبُ فُسْخُهُ
١٢٦٠	بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ جَائِزٍ
١٢٦٤	إِقَالَةُ الْبَيْعِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعِ
١٢٧١	قَرْضُ الْمُشَاعِ جَائِزٌ
١٢٧٢	تَأْجِيلُ الْقَرْضِ غَيْرٌ لَازِمٌ
بَابُ الرِّبَا	
١٢٧٦	اشْتَرَى حِنْطَةً فِي سُنْبُلَيْهَا بِحِنْطَةٍ خَالِصَةٍ
بَابُ السَّلَمِ	
١٢٩٥	السَّلَمُ فِي الْجُلُودِ مِنْ غَيْرِ اسْتِيفَاءِ الشَّرْوَطِ فَاسِدٌ
١٢٩٦	إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ يَحِلُّ الْأَجَلُ
١٢٩٨	لَا يَصِحُّ إِسْلَامُ الْبُنِّ فِي الزَّيْتِ
١٣٠٢	الْقَوْلُ لِرَبِّ السَّلَمِ فِي دَعْوَى الْأَجَلِ
١٣٠٤	لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِي الدُّبْسِ
١٣٠٧	جَعَلَ الثَّمَنَ الثَّابِتَ فِي الذَّمَّةِ سَلَمًا غَيْرُ صَحِيحٍ
١٣١١	ضَمَانُ قِيمَةِ الرَّهْنِ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ
١٣١٢	بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا

فقرة	الموضوع
١٣١٣	إِذَا فَسَدَ السَّلْمُ يَسْتَرِدُّ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ الْمُسْلِمَ فِيهِ وَيَرُدُّ رَأْسَ الْمَالِ
بَابُ الْكِفَالَةِ	
١٣١٦	لَا يَصِحُّ التِّزَامُ الدَّلَالِ الْخُسْرَانَ لِلْمُشْتَرِي
١٣١٨	إِذَا قَالَ أَحَدُ الْمَدْيُونِينَ لِلدَّائِنِ: دَيْنُكَ عِنْدِي، يَكُونُ كَفِيلًا بِهِ
١٣٢٠	تَعْلِيقُ الْكِفَالَةِ بِالشَّرْطِ
١٣٢١	مَا تَصِحُّ بِهِ الْكِفَالَةُ وَمَا لَا تَصِحُّ
١٣٢٣	الْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ يَبْرَأُ بِمَوْتِ الْمَكْفُولِ بِهِ
١٣٢٧	الْفَاطُ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِهَا
١٣٣٢	إِذَا كَفَلَ ثَمَنَ الْمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا فَالْكَفَالَةُ فَاسِدَةٌ
١٣٣٣	الْكَفَالَةُ بِالْمُسْتَعَارِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ
كِتَابُ الْحَوَالَةِ	
١٣٣٧	يَرْجِعُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ بِمَا أَدَّى لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُجِيلِ
كِتَابُ آدَبِ الْقَاضِي	
١٣٤٤	الْقَضَاءُ فِي مَوْضِعِ الْإِجْتِهَادِ نَافِذٌ بِالْإِجْمَاعِ
١٣٤٥	حُكْمُ الْقَاضِي إِذَا كَانَ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ
١٣٤٧	إِذَا أَخْبَرَ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ أَنَّ الْمَحْبُوسَ مُعْسِرٌ

الموضوع	فقرة
يَقْبَلُ الْقَاضِيُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْإِفْلَاسِ	١٣٤٨
إِذَا زَوَّجَهَا وَكَيْلُهَا بِدُونِ مَهْرِ الْمِثْلِ	١٣٥٧
إِذَا حَكَمَ الْقَاضِيُ بِمَنْعِ الشَّفِيعِ لِتَخْلُفِ شَرْطٍ لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ	١٣٦٥
الْقَضَاءُ يَتَخَصَّصُ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْحَوَادِثِ وَالْأَشْخَاصِ	١٣٦٦
حَجْرُ الْقَاضِيِ عَلَى الْمُفْتِيِ	١٣٧٣
حُجَجُ الشَّرْعِ ثَلَاثَةٌ	١٣٨١
لَا ضَمَانَ عَلَى السَّجَّانِ إِذَا هَرَبَ الْمَدْيُونُ مِنَ الْحَبْسِ	١٣٨٧
لِلْمُقَلَّدِ تَقْلِيدٌ غَيْرُ إِمَامِهِ	١٣٩٠
كِتَابُ الْقَاضِيِ إِلَى الْقَاضِيِ	١٣٩٥
كِتَابُ الشَّهَادَاتِ	
الشَّهَادَةُ عَلَى الْجَرْحِ الْمُجَرَّدِ لَا تُقْبَلُ	١٤١٠
لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ الْمُخَالَفَةُ لِلدَّعْوَى	١٤١٦
لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلٍ لَا يَتَوَقَّفُ عَنِ الْحَرَامِ	١٤١٧
شَهَادَةُ الْأَعْمَى	١٤٢٤
شَهَادَةُ الْقَرَوِيِّ وَالْأُمِّيِّ وَأَرْبَابِ الصَّنَاعَاتِ الدِّيْنِيَّةِ	١٤٢٥
شَهَادَةُ الْمُتَعَصِّبِ غَيْرِ مَقْبُولَةٍ	١٤٢٦

فقرة	الموضوع
١٤٣١	الشَّهَادَةُ عَلَى الْإِفْرَارِ بِالْغَضَبِ مَقْبُولَةٌ
١٤٣٤	إِبْتِاثُ شَهَادَةِ الزُّورِ
١٤٣٩	شَهَادَةُ فَرَعَيْنِ مَعَ أَصْلِ مَقْبُولَةٌ
١٤٤١	شَهَادَةُ مَنْ بَدَتْ مِنْهُ الْعَدَاوَةُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ
١٤٤٦	الْأَشْيَاءُ الَّتِي تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ فِيهَا بِالتَّسَامُحِ
١٤٥٥	شَهَادَةُ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي لَا تُقْبَلُ
١٤٥٧	الشَّهَادَةُ عَلَى الْمُخَدَّرَةِ
١٤٦٣	شَهَادَةُ الْأَعْمَى فِي النَّسَبِ
كِتَابُ الْوَكَاةِ	
١٤٨٠	لَا يَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يَمْنَعَ ابْنَتَهُ مِنْ وَكَيْلِ الزَّوْجِ بِنَقْلِهَا
١٤٨٤	وَكَلَّ أَهْلُ بَلَدَةٍ رَجُلَيْنِ مِنْهُمْ فِي تَعَاطِي أُمُورِ بَلَدَتِهِمْ
١٤٨٧	تَحْقِيقُ مَسْأَلَةِ الْوَكَيْلِ بِالْقَبْضِ
١٤٩٦	وَكَلَّتْ بِالِغَةِ زَوْجَهَا فِي قَبْضِ مَا قَبَضَهُ
١٤٩٧	الْوَكَيْلُ بِالْخُصُومَةِ لَا يَمْلِكُ الْقَبْضَ
١٥٠١	التَّوَكُّيلُ بِأَخْذِ الْمُبَاحِ بَاطِلٌ
١٥٠٣	الْمُخَدَّرَةُ لَهَا التَّوَكُّيلُ بِغَيْرِ رِضَا الْخَصْمِ

فقرة	الموضوع
١٥٠٩	لَوْ وَكَّلَ رَجُلًا فِي خَلْعِ امْرَأَتِهِ فَخَلَعَهَا بَعْدَ عَزْلِهِ لَا يَصِحُّ
١٥١٣	اَلْوَكِيلُ بِوَكَالَةِ عَامَّةٍ يَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ
١٥١٦	اَلْوَكِيلُ بِاَلْبَيْعِ إِذَا مَاتَ مُجَهَّلًا لِثَمَنِ يَضْمَنُ
١٥٢٤	وَكَوَّلَ ابْنَهُ فِي شِرَاءِ عَقَارٍ بَعِيْنِهِ فَاشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ
١٥٣٦	اَلْوَكِيلُ بِاَلْبَيْعِ لَوْ بَاعَ بِغَبْنٍ فَاحْشِ
١٥٤٥	لَا تُحْبَسُ اَلْأُمُّ فِي دَيْنِ ابْنَتِهَا
١٥٤٧	لَا يَلْزَمُ اَلْأَبَ مَهْرُ ابْنِهِ
كِتَابُ اَلدَّعْوَى	
١٥٥٥	لَوْ بَاعَ شَيْئًا وَبَعْضُ أَقَارِبِهِ يَطَّلِعُ عَلَى اَلْبَيْعِ وَاَلْقَبْضِ
١٥٥٦	إِذَا اسْتَعَارَ شَيْئًا، ثُمَّ ادَّعَى اَلْمَلِكَ فِيهِ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ
١٥٦٦	لَا بُدَّ لِصِحَّةِ دَعْوَى سَلَمٍ مِنْ بَيَانِ شَرَائِطِهِ
١٥٦٨	إِذَا أَنْكَرَ اَلْمُدَّعَى عَلَيْهِ اَلْوَدِيْعَةَ وَحَلَفَ
١٥٧٠	لَا يُقْبَلُ اسْتِثْنَاةُ اَلدَّعْوَى بَعْدَ اَلْحُكْمِ
١٥٧٧	اَلْقَوْلُ لِلزَّوْجِ فِي تَرْكَةِ الزَّوْجَةِ
١٥٨٣	اِخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي شَيْءٍ فَقَالَ: أَعْطَيْتُهُ لَكَ بِثَمَنِ، وَقَالَتْ هِبَةٌ
١٥٨٧	شَابُّ أَمْرَدٍ كَرِهَ خِدْمَةَ مَنْ هُوَ فِي خِدْمَتِهِ لِمَعْنَى يَعْلَمُهُ مِنْهُ

فقرة	الموضوع
١٦١١	تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى الْغَاصِبِ
١٦٢١	الإِشْتِرَاكُ فِيْمَا لَا يَتَجَزَّأُ يُوجِبُ التَّكَاْمُلَ
١٦٣٥	بَيَانُ مَنْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ وَبَيَانُ مَنْ يُصَدَّقُ بِبَيِّنِهِ
١٦٥٠	إِذَا أَقْرَبَ بَقْبُضِ الْوَدِيْعَةِ لَا يُصَدَّقُ فِي قَوْلِهِ: أَقْرَرْتُ كَاذِبًا
١٦٥٦	لَوْ حَكَمَ الْقَاضِي بِصِحَّةِ الْبَيْعِ
١٦٥٧	الْمُسَوِّغُ لِبَيْعِ عَقَارِ الْيَتِيْمِ النَّفَقَةُ أَوْ خَوْفُ ظَالِمٍ
١٦٦٦	تَنَازَعَتِ الزَّوْجَةُ مَعَ وَصِيِّ الْأَيْتَامِ فِيْمَا يَصْلُحُ لِلزَّوْجِيْنِ
١٦٦٨	جَمَاعَةٌ يَضْرِبُونَ بِالْبُنْدُقِ فَأَصَابَتْ بُنْدُقَةٌ وَجْهَ صَغِيْرٍ
١٦٦٩	دَعْوَى النَّسَبِ الْمُجَرَّدَةِ لَا تُسْمَعُ
١٦٧١	ضَاعَ لَهُ صُنْدُوقٌ فِيهِ أَسْبَابٌ، فَوَجَدَ بَعْضَهَا مَعَ آخَرَ
١٦٧٢	إِذَا جَرَى الْإِبْرَاءُ الْعَامُّ بَيْنَ الْوَرِثَةِ فَلِكُلِّ أَنْ يَعُوْدَ فِي دَعْوَاهُ
١٦٧٦	إِذَا بَاعَ ضَيْعَةً ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا وَقْفٌ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ
١٦٨١	مَعْلُومِيَّةُ الْمُدَّعَى شَرْطٌ
١٦٨٣	ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ قَدْرًا مِنَ الدَّيْنِ وَدِيْعَةً وَأَقَامَ بَيِّنَةً
١٦٩٢	الْبَيِّنَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْغَضَبِ مَقْبُولَةٌ
١٦٩٣	أَبْرَأَتْ زَوْجَهَا الْمُتَوَفَّى عَمَّا تَسْتَحِقُّهُ مِنْ إِرْثٍ وَمَهْرٍ وَدَيْنٍ صَحَّ



فقرة	الموضوع
١٦٩٥	وَضَعَ جَمَاعَةٌ ذَهَبًا وَفِضَّةً أَمَانَةً عِنْدَ رَجُلٍ فَاحْتَرَقَ الْمَكَانُ
١٧٠٠	ادَّعَى زَيْدٌ وَعَمْرُو نِكَاحَ بَكْرٍ بِالْغَةِ
١٧٠٥	الدَّفْعُ يَصِحُّ وَكَذَا دَفْعُ الدَّفْعِ وَدَفْعُ دَفْعِ الدَّفْعِ
١٧١١	أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ فِي صِحَّتِهِ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عِنْدَ زَيْدٍ حَقٌّ
١٧١٢	أَفْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمَلِكِ وَضَعُ الْيَدِ
١٧١٤	اسْتَأْجَرَتْ بَيْتًا ثُمَّ ادَّعَتْ أَنَّهُ مِلْكُهَا لَا تُسْمَعُ
١٧١٥	الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ عِيَانًا
١٧٢٠	إِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ
١٧٢٢	ادَّعَى الْإِبْرَاءَ عَنِ الْكِفَالَةِ عَنِ الدَّيْنِ بَعْدَ انْكَارِهَا لَا تُسْمَعُ
١٧٣٠	إِذَا مَاتَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَادَّعَى وَرَثَتُهُ أَنَّهُ كَفَلَ ثَمَنَ الْمَبِيعِ
١٧٣١	عَدَمُ صِحَّةِ التَّوَكِيلِ بِالِاسْتِقْرَاضِ الْمُطْلَقِ



سلسلة إصداراتنا (٢٢)

فِئَاوَى خَيْرِ الدِّينِ الرَّسُولِيِّ الْحَنَفِيِّ

المُسَمَّاةُ

لِفِئَاوَى الْخَيْرِيَّةِ لِنَفْعِ الْبَرِيَّةِ

عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِ الْأَعْظَمِيِّ

أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ

نُسخةٌ مَضْبُوطَةٌ بِالشَّكْلِ الكَامِلِ وَمُرَقَّمةٌ وَقَدْ بَلَغَتْ ٢٧٤٠ فَتْوَى  
تُطْبَعُ مُحَقَّقةً لِأَوَّلِ مَرَّةٍ وَمُقَابَلةً عَلَى سِتِّ مَخْطُوطَاتٍ

حَقَّقَهُ

سَعِيدُ الْمُنْدَوِيُّ

المجلد الثالث

١٧٣٤ - ٢٧٤٠

أَبُو الْإِزْهَرِ

جميع الحقوق محفوظة لدار أنوار الأزهر، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك النسخ أو التصوير أو المسح الضوئي أو التسجيل أو التخزين بما يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه ولا يسمح باقتباس أي جزء منه أو ترجمته إلى أي لغة دون الحصول على إذن خطي مسبق من المحقق والا تعرض للمساءلة القانونية.

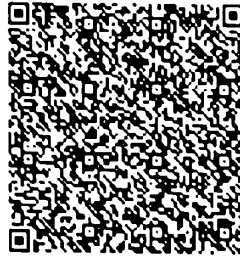
رقم الإيداع: 22102 / 2021 | الترقيم الدولي: 978-977-85928-5-6

الطبعة الأولى  
1444 هـ - 2023 م

جميع العبارات والأفكار الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلف دون أدنى مسؤولية على الناشر



9 789778 592856



+٢٠١١١٥٠٥٩٦١٦



دار أنوار الأزهر للنشر والتوزيع  
@DarAnwarAlazhrEgypt



Anwaralazhr@gmail.com

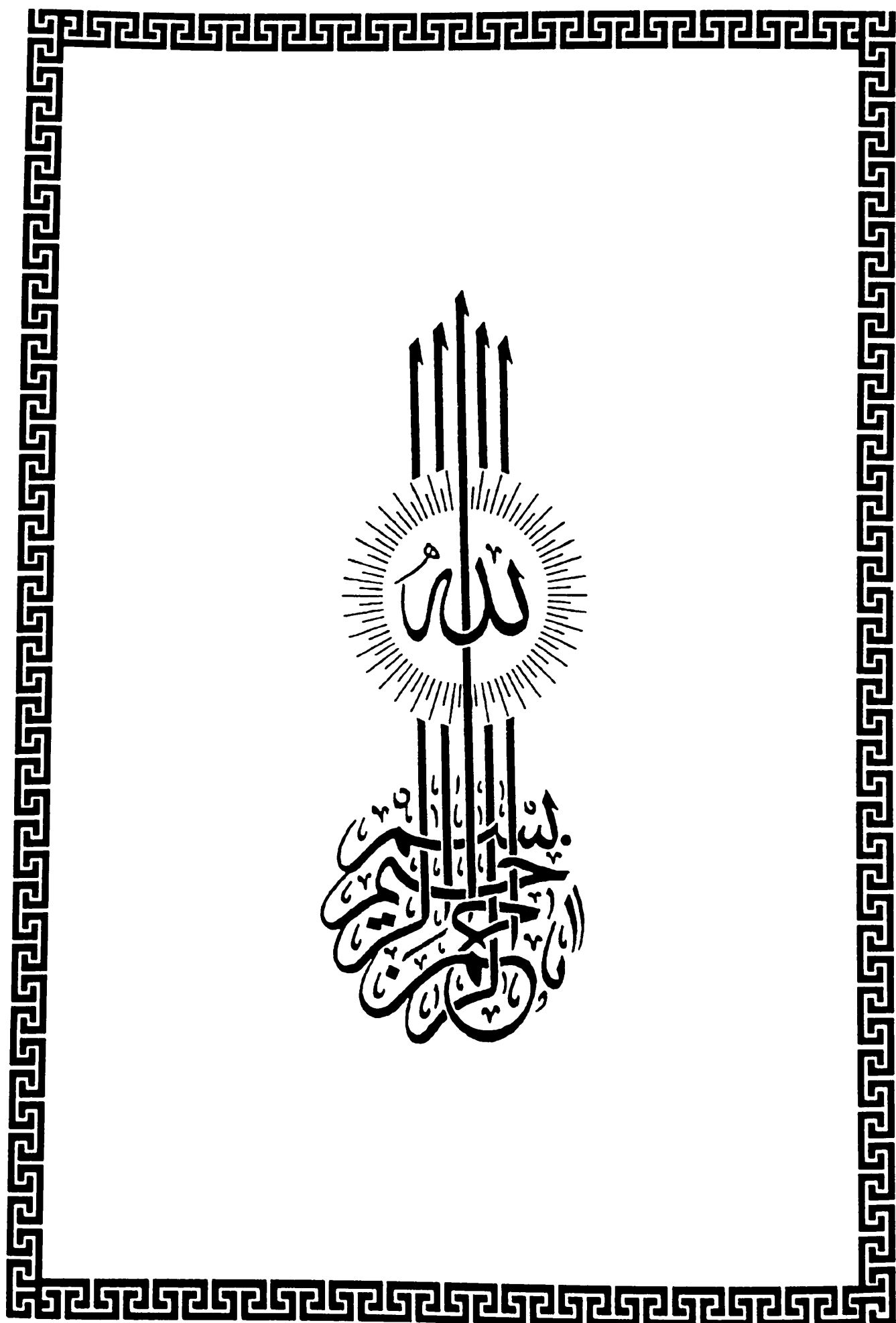
فِتَاوَى خَيْرِ الدِّينِ الرَّفِيعِ الْحَنْفِيِّ

المُسَمَّاءُ

الفِتَاوَى الخَيْرِيَّةُ لِنَفْعِ البَرِيَّةِ

على مذهب الإمام الأعظم

أبي حنيفة النعمان



## التَّوَكِيلُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ

١٧٣٤ = سُئِلَ فِي مَحْضَرٍ حَاصِلُهُ: حَضَرَ مَجْلِسَ الشَّرْعِ الرَّجُلُ الْمَدْعُو مُسْلِمٌ ابْنُ غُنَيْمٍ الْوَكِيلُ عَنِ ابْنَتِهِ صَفِيَّةَ الْحَاضِرَةِ بِهِ، وَتَوَكَّلَهَا لَهُ بَعْدَ تَعْرِيفِ عَمَّهَا سُلَيْمَانَ بْنِ غُنَيْمٍ، وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ؛ أَنَّهُ أَبْرَأُ ذِمَّةَ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ مِنْ صَدَاقِ ابْنَتِهِ، وَمِنْ سَائِرِ حُقُوقِهَا بِإِذْنِهَا بِالْمَجْلِسِ، وَأَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ قِبَلَهُ [ع ١٢٠٨، ط ٨٤ /] حَقًّا، ثُمَّ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّجُلَ الْمَدْعُوَّ غَنَامَ بْنِ نُؤَيْجِعِ الْوَكِيلَ عَنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ الثَّابِتِ وَكَالَتْهُ عَنْهُ فِيمَا يَأْتِي ذِكْرُهُ بِشَهَادَةِ أَحْمَدَ بْنِ جَابِرٍ وَفِرْحَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ صَفِيَّةَ زَوْجَةَ عَبْدِ الْقَادِرِ بَعْدَ الْإِذْنِ لَهُ مِنْهُ بِشَهَادَتَيْهِمَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، فِيمَوْجِبِ ذَلِكَ بَانَتِ صَفِيَّةَ مِنْ عِضْمَةِ زَوْجِهَا الْمَذْكُورِ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا وَجَبَ شَرْعًا، وَثَبَّتَ ذَلِكَ لَدَى الْحَاكِمِ ثُبُوتًا شَرْعِيًّا، وَحُكِمَ بِمُوجِبِهِ حُكْمًا شَرْعِيًّا، هَذِهِ صُورَةُ الْمَحْضَرِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ بِغَيْبَةِ الزَّوْجِ، فَهَلْ تُثَبِّتُ الْوَكَاةُ الْمَذْكُورَةُ الْمَجْرَدَةُ عَنْ دَعْوَى الزَّوْجَةِ أَوْ وَكَيْلِهَا حَقًّا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ، كَدَعْوَى نَفَقَةِ الْعِدَّةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْحُقُوقِ أَمْ لَا تُثَبِّتُ؟

١٧٣٥ = وَهَلِ الْحُكْمُ عَلَى الْغَائِبِ بِالطَّلَاقِ الْمَذْكُورِ بِمِثْلِ ذَلِكَ يَنْفُذُ وَيَكْفِي مُجَرَّدُ قَوْلِ الْمُؤْتَمِرِ: وَذَلِكَ بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا وَجَبَ، وَقَوْلِهِ: وَثَبَّتَ ذَلِكَ لَدَى الْحَاكِمِ وَحُكِمَ بِمُوجِبِهِ أَمْ لَا؟

١٧٣٤ ج = أَجَابَ: التَّوَكِيلُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ النُّصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَقَدْ ذَكَرُوا قَاطِبَةً فِي حَيْلَةِ إِثْبَاتِ الْحُرْمَةِ عَلَى الْغَائِبِ دَعْوَى كِفَالَةِ الْمَهْرِ عَلَى حَاضِرٍ، أَوْ دَعْوَى ضَمَانِ نَفَقَةِ الْعِدَّةِ مُعَلَّقًا بِوُقُوعِ الْفُرْقَةِ، وَتَطَالُبِ بِالْأَدَاءِ وَتَبْرَهِنِ عَلَى ذَلِكَ، وَيُحْكَمُ بِالْفُرْقَةِ وَالضَّمَانِ، وَمَعَ ذَلِكَ نَظَرُوا فِيهِ وَقَالُوا:

الْمُدَّعَى عَلَى الْغَائِبِ شَرْطٌ لَا سَبَبٌ، وَفِي مِثْلِهِ لَا يَتَّصِبُ الْحَاضِرُ خَصْمًا عَنِ الْغَائِبِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْضَى فِي مِثْلِهِ بِالْمَهْرِ وَالتَّمَقَّةِ<sup>(١)</sup> عَلَى الْحَاضِرِ، (لَا)<sup>(٢)</sup> بِالْأَمَانَةِ عَلَى الْغَائِبِ؛ إِذِ الْمُدَّعَى عَلَى الْغَائِبِ لَيْسَ سَبَبًا لِلْمُدَّعَى عَلَى الْحَاضِرِ، وَفِي (الْبَحْرِ): وَأَمَّا حِيلُ إِثْبَاتِ طَلَاقِ الْغَائِبِ فَكُلُّهَا عَلَى الضَّعِيفِ؛ مِنْ أَنْ الشَّرْطَ كَالسَّبَبِ، فَكَيْفَ بِمَا هُنَا وَلَا شَرْطَ وَلَا سَبَبَ، بَلْ وَلَا دَعْوَى.

١٧٣٥ ج = وَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ قَوْلِ الْمُؤْتَقِ: وَذَلِكَ بَعْدَ اعْتِبَارِ [س ٢٦٠، ك ٢٢٤ ب /] مَا وَجَبَ الْإِنْجَاحُ، قَالَ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: الْأَصْلُ فِي الْمَحَاضِرِ وَالسَّجَلَاتِ أَنْ يُبَالِغَ فِي الذِّكْرِ وَالْبَيَانِ بِالصَّرِيحِ وَلَا يَكْتَفِي بِالْإِجْمَالِ، وَفِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ): وَلَوْ قَالَ الْمُؤْتَقُ وَحَكَمَ بِمُوجِبِهِ حُكْمًا صَحِيحًا مُسْتَوْفِيًا شَرَائِطَهُ الشَّرْعِيَّةَ فَهَلْ يُكْتَفَى بِهِ؟ فَأَجَبْتُ مِرَارًا بِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ تِلْكَ الْحَادِثَةِ وَالِدَّعْوَى وَكَيْفِيَّةِ الْحُكْمِ لِمَا فِي (الْمُلْتَقَطِ) مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ، وَلَوْ كَتَبَ فِي السَّجَلِ: ثَبَتَ عِنْدِي بِمَا تَثْبُتُ بِهِ الْحَوَادِثُ الْحُكْمِيَّةُ أَنَّهُ كَذَا لَا يَصِحُّ، مَا لَمْ يُبَيِّنِ الْأَمْرَ عَلَى التَّفْصِيلِ انْتَهَى. هَذَا وَالْحَادِثَةُ فِي فَرْجٍ وَقَالُوا فِي مَسْأَلَةِ الشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْأَصَحُّ أَنَّ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ لَا تُقْبَلُ؛ إِذْ فِي قَبُولِهَا إِنْطِلَاقُ حَقِّ الْغَائِبِ، وَكَيْفَ تَثْبُتُ الْبَيِّنَةُ الْكُبْرَى بِإِشْهَادِ الْوَكِيلِ الَّذِي لَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ لَهُ بِالْوَكَاةِ الْمُجَرَّدَةِ، وَشَهَادَةُ الشُّهُودِ بِهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ كَالدَّعْوَى بِهَا مُجَرَّدَةٌ، فَلَمْ تُوَجَدْ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةُ الَّتِي تُطَلَّبُ بَعْدَهَا الشَّهَادَةُ، فَلَا يُؤَثِّرُ الْحُكْمُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَمِينُ الْإِسْتِظْهَارِ

١٧٣٦ = سُئِلَ فِي زَيْدٍ ادَّعَى أَنْ لَهُ بِدَمَّةٍ عَمْرٍو دَيْنًا مَعْلُومًا، وَذَلِكَ [ع ٢٠٨ ب /] فِي وَجْهِ وَصِيٍّ أَيْتَامَ عَمْرٍو الْمُتَوَفَّى الْمَذْكُورِ، وَأَثْبَتَ الْمُدَّعِي ذَلِكَ وَالْحَالُ أَنَّهُ

(٢) ساقطة من ك. وفي س (خصما لا).

(١) في ع: أو النفقة.

لَمْ يَخْلِفِ الْمُدَّعِي أَنَّ هَذَا الْمَالَ بَاقٍ فِي ذِمَّةِ عَمْرٍو الْمَذْكُورِ وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا  
وَلَمْ يَتَعَوَّضْ مِنْهُ عِوَضًا، وَمَضَتْ مُدَّةٌ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِثْبَاتِ، وَالْآنَ يَطْلُبُ وَكَيْلُ زَيْدٍ  
الْمُدَّعِي الْمَالَ مِنْ وَصِيِّ أَيْتَامِ عَمْرٍو، فَتَمَسَّكَ الْوَصِيُّ عَنِ الْإِعْطَاءِ لِكُونَ الْيَمِينِ  
مُرْتَبًا عَلَى الْمُدَّعِي، وَهُوَ يَمِينُ الْإِسْتِظْهَارِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ فِي الدَّعْوَى لِلْيَمِينِ،  
وَالْآنَ رَبُّ الدَّيْنِ غَائِبٌ، فَهَلْ يَسُوعُ لِلْوَصِيِّ دَفْعُ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنَ الْيَمِينِ، وَلَوْ أَبَتِ  
الْوَرَثَةُ لِحَقِّ الْمَيِّتِ؛ إِذْ عَسَاهُ أَنْ يَكُونَ بِذِمَّتِهِ دَيْنٌ، فَيَحْتَاجُ لِفَوَائِهِ نَظْرًا لَهُ وَلِلْوَارِثِ  
الصَّغِيرِ، وَالْحُكْمُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ عَدَمُ الدَّفْعِ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ (الْخَانِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفْعُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْمُدَّعِي بِأَنَّهُ أَحَالَ بِهِ عَلَيْهِ فَلَانَةٌ بِدَيْنٍ لَهَا  
١٧٣٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ دَيْنًا، فَدَفَعَهُ؛ بِأَنَّهُ أَحَالَ بِهِ عَلَيْهِ فَلَانَةٌ  
بِدَيْنٍ لَهَا عَلَى الْمُحِيلِ، وَأَقَامَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْبُرْهَانَ، هَلْ يَنْدَفِعُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَنْدَفِعُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دعوى النتاج بعد الاستحقاق

١٧٣٨ = سُئِلَ عَمَّنِ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ ثَوْرًا فَاسْتَحَقَّتْهُ امْرَأَةٌ بِالْبَيْتَةِ، فَأَرَادَ الْمُشْتَرِي  
الرُّجُوعَ عَلَى الْبَائِعِ بِشَمْنِهِ، فَادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّهُ ابْنُ بَقَرَتِهِ وَأَقَامَ بَيِّنَةً، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ  
وَتُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ، سِوَاءَ كَانَتِ الْمَرْأَةُ حَاضِرَةً أَوْ غَائِبَةً؟ [س ١٢٦١ / ]

أَجَابَ: تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ بِحَضْرَةِ الْمَرْأَةِ إِجْمَاعًا، وَبِغَيْبَتِهَا عَلَى الْأَظْهَرِ  
الْأَشْبَهِ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ؛ فَالْمُشْتَرِي يَسْتَرِدُّ الثَّوْرَ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِلْبَائِعِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.



## دَعْوَى الْوَارِثِ عَلَى الْوَصِيِّ مَسْمُوعَةٌ

١٧٣٩ = سُئِلَ فِي ابْنِ ابْنِ فِي عِيَالِ أَبِيهِ دَفَعَ لَهُ الْأَبُ مَالًا نَقْدًا يَتَجَرُّ فِيهِ، وَأَذِنَ لَهُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى [طه ٨٥ /] نَفْسِهِ مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ، فَحَجَّ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَاشْتَرَى لِنَفْسِهِ مِنْهُ أَوَانِي نَحَاسٍ، وَمَاتَ الْأَبُ بَعْدَ أَنْ أَقْرَفِي صِحَّتِهِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عِنْدَهُ سِوَى مِائَةِ قِرْشٍ، فَمَا الْحُكْمُ فِي تَمَنِ النَّحَاسِ؟

١٧٤٠ = وَفِيمَا أَنْفَقَهُ فِي الْحَجِّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟

١٧٤١ = وَفِي إِقْرَارِهِ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ بَقِيَّةَ الْوَرِثَةِ أَنَّهُ كَانَ فَارِعًا؟

١٧٣٩ ج = أَجَابَ: أَمَّا تَمَنُ النَّحَاسِ فَهُوَ دَيْنٌ عَلَى الْإِبْنِ مُتَعَلِّقٌ بِذِمَّتِهِ، يَشْتَرِكُ فِيهِ وَرَثَةُ أَبِيهِ وَيَجْرِي عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى.

١٧٤٠ ج = وَمِثْلُهُ الْمَالُ الَّذِي أَنْفَقَهُ فِي الْحَجِّ.

١٧٤١ ج = وَأَمَّا إِقْرَارُهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عِنْدِي سِوَى مِائَةِ قِرْشٍ؛ فَهُوَ غَيْرُ مَانِعٍ لِلدَّعْوَى عَلَيْهِ بِأَكْثَرِ مِنْهَا، كَيْفَ وَقَدْ أَعْتَبَ صِحَّتَهُ مَرَضُهُ، وَمَرَضُهُ مَوْتُهُ، فَافْهَمْ وَجْهَ الْأَوَّلِينَ: أَنَّهُ بِشِرَائِهِ لِنَفْسِهِ وَإِنْفَاقِهِ فِي الْحَجِّ بِغَيْرِ إِذْنِ وَالِدِهِ؛ صَارَ مُتَعَدِّيًا عَلَى الْمَالِ الَّذِي فِي أَمَانَتِهِ، فَصَارَ غَاصِبًا، [ك ١٢٢٥، ١٢٠٩ /] فَتَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ فَلَا يَبْرَأُ مِنْهُ إِلَّا بِدَفْعِهِ لِمَالِكِهِ، أَوْ إِبْرَائِهِ ذِمَّتَهُ مِنْهُ وَلَمْ يُوجَدَا، وَوَجْهُ الثَّالِثِ أَنَّهُ - أَعْنِي: إِقْرَارُهُ - لَا يَسْتَعْرِقُ الْأَزْمِنَةَ، وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ مَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ الْوَصِيُّ جَمِيعَ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ إِلَى وَارِثِهِ، وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ قَبَضَ مِنْهُ جَمِيعَ تَرَكَةِ وَالِدِهِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْ تَرَكَتِهِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ إِلَّا اسْتَوْفَاهُ، ثُمَّ ادَّعَى دَارًا فِي يَدِ الْوَصِيِّ أَنَّهَا مِنْ تَرَكَةِ وَالِدِي لَمْ أَقْبِضْهَا؛ تُقْبَلُ بَيْنَتُهُ، وَيُقْضَى بِهَا، أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: قَدْ اسْتَوْفَيْتُ جَمِيعَ مَا تَرَكَ وَالِدِي مِنْ دَيْنٍ

عَلَى النَّاسِ وَقَبَضْتُ كُلَّهُ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ دَيْنًا لِأَبِيهِ؛ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَيُقْضَى لَهُ بِالدَّيْنِ، صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى خَارِجٌ أَتَانَا عَلَى ذِي يَدٍ أَنَّهَا نَتَجَتُ عِنْدَهُ

١٧٤٢ = سُئِلَ فِي ذِي يَدٍ عَلَى أَتَانٍ، ادَّعَى عَلَيْهِ خَارِجٌ أَنَّهَا مِلْكُهُ نَتَجَتُ عِنْدَهُ، وَقَدْ ضَاعَتْ مِنْهُ مُنْذُ خَمْسِ سِنِينَ، فَادَّعَى ذُو الْيَدِ الشَّرَاءَ مِنْ زَيْدٍ مُنْذُ كَذَا لِمُدَّةٍ سَمَّاهَا، فَأَقَامَ مُدَّعِي التَّجَارِ بَيِّنَةً عَلَى مُدَّعِي الشَّرَاءِ، هَلْ يُقْضَى بِهَا لِمُدَّعِي التَّجَارِ أَمْ لَا؟

١٧٤٣ = وَهَلْ لِتَارِيخِ الضِّيَاعِ مِنَ الْمُدَّعِي أَوْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اعْتِبَارٌ، كَمَا يَزْعُمُهُ بَعْضُ النَّاسِ أَمْ لَا؟

١٧٤٢ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يُقْضَى بِهِ لِمُدَّعِي التَّجَارِ.

١٧٤٣ ج = وَأَمَّا تَارِيخُ الضِّيَاعِ فَلَا الِتَّفَاتِ إِلَيْهِ وَلَا تَغْوِيلَ عَلَيْهِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): لَوْ قَالَ [س ٢٦١ ب / ] فِي دَعْوَى الْحِمَارِ غَابَ عَنِّي مُنْذُ شَهْرٍ، فَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: أَنَا أَبْرَهُنُ أَنَّهُ مِلْكِي وَفِي يَدِي مُنْذُ سَنَةٍ أَوْ نَحْوِهِ؛ يُحْكَمُ بِهِ لِلْمُدَّعَى، وَلَا يُلْتَمَسُ إِلَى بَيِّنَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُدَّعَى مِنَ التَّارِيخِ تَارِيخُ غَيْبَةِ الْحِمَارِ لَا تَارِيخُ مِلْكِهِ، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا تَصَادَقَ الْأَبُ مَعَ زَوْجِ ابْنَتِهِ الْمُتَوَفَّاءِ أَنَّهُ قَبَضَ

مَا يَخُصُّهُ وَمَا يَخُصُّ أُمَّهَا فَهَذَا لَا يَمْنَعُ الْأُمَّ مِنَ الدَّعْوَى

١٧٤٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَصَادَقَ مَعَ زَوْجِ ابْنَتِهِ الْمُتَوَفَّاءِ عَنْهُ وَعَنْ أُمَّهَا زَوْجَتِهِ وَعَنْ زَوْجِهَا فُلَانٍ؛ عَلَى أَنَّهُ قَبَضَ مِنَ الزَّوْجِ مَا خُصَّه وَخُصَّ زَوْجَتَهُ مِنْ مَتْرُوكَاتِهَا الَّتِي تَحْتَ يَدِ الزَّوْجِ الْمَرْبُورِ، وَكُتِبَ مَحْضَرٌ بِذَلِكَ وَفِيهِ: أَشْهَدُ - يَعْنِي الْأَبَ - عَنْ

نَفْسِهِ أَصَالَةً وَعَنْ زَوْجَتِهِ وَكَالَةً؛ أَنَّهُ قَبَضَ مِنْهُ مَا خَصَّهْمَا مِنْهَا وَاسْتَوْفَاهُ، فَهَلْ يَمْنَعُ هَذَا الْإِشْهَادُ دَعْوَى الزَّوْجَةِ أَمْ لَا مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ الْوِكَالَةِ؟

أَجَابَ: لَا يَمْنَعُ دَعْوَى الزَّوْجَةِ الَّتِي هِيَ أُمُّ الْمَيِّتَةِ بِشَيْءٍ مِمَّا تَرَكَتُهُ ابْنَتُهَا، وَوَضَعَ الزَّوْجُ يَدَهُ عَلَيْهِ؛ إِذْ هُوَ إِشْهَادٌ بِقَبْضِ مَا خَصَّهْمَا مِنْهَا ظَاهِرًا، فَإِذَا تَبَيَّنَ شَيْءٌ آخَرُ؛ فَحَقَّقَهُمَا بَاقٍ فِيهِ، لَهُمَا طَلَبُهُ، وَمِمَّا يُصْرِّحُ بِهِ مَا ذَكَرَهُ فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِزًا (لِلْمُنْتَقَى) حَيْثُ قَالَ: وَفِيهِ دَفْعُ جَمِيعِ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ إِلَى وَارِثِهِ، وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ؛ أَنَّهُ قَبَضَ مِنْهُ جَمِيعَ تَرَكَةِ وَالِدِهِ، وَلَمْ يَبْقُ مِنْ تَرَكَتِهِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ إِلَّا اسْتَوْفَاهُ، ثُمَّ ادَّعَى دَارًا فِي يَدِ الْوَصِيِّ أَنَّهَا مِنْ تَرَكَةِ وَالِدِي وَلَمْ أَقْبِضْهَا، قَالَ: أَقْبَلُ بَيْنَتَهُ وَأَقْضِي لَهُ بِهَا، أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: قَدْ اسْتَوْفَيْتُ مَا تَرَكَ وَالِدِي عَلَى النَّاسِ وَقَبِضْتُ كُلَّهُ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ دَيْنًا لِأَبِيهِ، أَلَمْ أَقْبَلُ بَيْنَتَهُ وَأَقْضِ لَهُ بِالدَّيْنِ. انْتَهَى. هَذَا مَعَ ثُبُوتِ الْوِكَالَةِ، فَكَيْفَ مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِهَا، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك ٢٢٥ ب / ]

### دَعْوَى الْإِرْتِ بَعْدَ الْإِسْتِجَارِ وَالشَّرَاءِ مَقْبُولَةٌ

١٧٤٥ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو دَارًا، وَالْحَالُ أَنَّ عَمْرًا كَانَ وَصِيًّا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ، وَلَمَّا كَبُرَ زَيْدٌ حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمْرٍو مُبَارَاةٌ عَامَّةٌ، ثُمَّ ادَّعَى زَيْدٌ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْإِسْتِجَارِ أَنَّ تِلْكَ الدَّارَ مِلْكٌ مِنْ أَمْلاكِ مُورِّثِهِ، فَهَلْ يَسْمَعُ الْقَاضِي مِنْهُ هَذِهِ الدَّعْوَى، وَلَا يُعَدُّ بِذَلِكَ مُتَنَاقِضًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُعَدُّ بِذَلِكَ مُتَنَاقِضًا لِمَكَانِ الْخَفَاءِ فِي الْإِسْتِجَارِ، وَلِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِبْرَاءِ عَنِ الْأَعْيَانِ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ) فِي بَابِ [ع ٢٠٩ ب، ط ٨٦ / ] الْإِسْتِحْقَاقِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: لَا الْحُرِّيَّةُ وَالنَّسَبُ وَالطَّلَاقُ فِي الْعُيُونِ: قَدِيمَ بَلَدَةٍ وَاشْتَرَى أَوْ اسْتَأْجَرَ دَارًا، ثُمَّ ادَّعَاهَا قَائِلًا بِأَنَّهَا دَارُ أَبِيهِ، مَاتَ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا، وَكَانَ لَمْ يَعْرِفْهُ وَقَتَ الْإِسْتِيَامِ؛ لَا تُقْبَلُ، قَالَ:

وَالْقَبُولُ أَصَحُّ. وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): دَفَعَ - يَعْنِي الْوَصِيَّ - جَمِيعَ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ إِلَى وَارِثِهِ، وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ قَبَضَ مِنْهُ جَمِيعَ تَرَكَةِ وَالِدِهِ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ تَرَكَتِهِ قَلِيلاً وَلَا كَثِيراً [س ١٢٦٢ / ١] إِلَّا اسْتَوْفَاهُ، ثُمَّ ادَّعَى دَاراً فِي يَدِ الْوَصِيِّ؛ أَنَّهَا مِنْ تَرَكَةِ وَالِدِي وَلَمْ أَقْبِضْهَا، قَالَ: أَقْبَلُ بَيْنَتَهُ وَأَقْضِي لَهُ بِهَا، أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: قَدْ اسْتَوْفَيْتُ جَمِيعَ مَا تَرَكَ وَالِدِي مِنْ دَيْنِ عَلَى النَّاسِ وَقَبَضْتُ كُلَّهُ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ دَيْناً لِأَبِيهِ أَلَمْ أَقْبَلُ بَيْنَتَهُ وَأَقْضِ لَهُ بِالدَّيْنِ. انْتَهَى. وَوَجْهُهُ أَنَّهُ مَحَلُّ الْخَفَاءِ، فَيَقَعُ إِشْهَادُهُ عَلَى مَا ظَهَرَ لَهُ وَسَمَّاهُ جَمِيعَ مَا تَرَكَ بِاعْتِبَارِهِ، فَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى عَلَى آخَرَ مَبْلَغًا مِنْ ثَمَنِ قِمَاشٍ فَادَّعَى

الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَصُولَ كَذَا مِنْهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيْنَةً

١٧٤٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، ادَّعَى عَلَى آخَرَ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ قِرْشًا ثَمَّنَ بَقِيَّةَ قِمَاشٍ مِنْ أَصْلِ مِائَةٍ وَسَبْعَةٍ وَسَبْعِينَ قِرْشًا، فَادَّعَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَصُولَ عِشْرِينَ مِنْهَا، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ بِذِمَّتِهِ سِوَى ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ قِرْشًا، فَأَنْكَرَ وَصُولَ الْعِشْرِينَ فَحَلَفَهُ عَلَيْهَا، هَلْ إِذَا أَقَامَ الْمَدْيُونُ عَدْلَيْنِ شَهِدَا لَدَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ عَلَى أَنَّهُ قَالَ لَهُ لَدَى الْمُطَالَبَةِ مَا لِي عِنْدَكَ مِنْ ثَمَنِ الْقِمَاشِ الْمَشْرُوحِ سِوَى ثَلَاثِينَ قِرْشًا، تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَدْلَيْنِ عَلَى إِقْرَارِهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ ثَمَنِ الْقِمَاشِ الْمَشْرُوحِ سِوَى ثَلَاثِينَ قِرْشًا، حَيْثُ صَدَّقَهُمَا الْمَدْيُونُ فِي ذَلِكَ وَثَبَّتَ عَدَاةَهُمَا بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْهَا شَرْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَتْ امْرَأَةٌ مِنْ آخَرَ دَارًا عُلوِيَّةً فَتَرَكَهَا الْمَطْرُ

وَنَزَلَ مِنْهَا عَلَى السُّفْلِ فَتَخَلَّخَلَ الْبِنَاءُ

١٧٤٧ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ اشْتَرَتْ مِنْ آخَرَ دَارًا عُلوِيَّةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَتَفَرَّقَا عَنْ

تَقَابُضٍ وَتَرَاضٍ، فَتَرَكَمَ الْمَطَرُ الْغَزِيرُ عَلَيْهَا، فَنَزَلَ الْمَاءُ مِنْهَا عَلَى السُّفْلِ فَتَخَلَّخَلَ  
بِنَاؤُهَا، وَتُرِيدُ رَدَّهَا عَلَى بَائِعِهَا، هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٧٤٨ = وَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا بِهِ أَمْ لَا؟

١٧٤٩ = وَهَلْ لَهَا رَدُّهَا بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهَا الْجَهْلَ وَالْغَبْنَ الْفَاحِشَ مَعَ عَدَمِ التَّغْيِيرِ

أَمْ لَا؟

١٧٤٧ ج = أَجَابَ: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ لَهَا الرَّدَّ بِحُدُوثِ التَّخَلُّخْلِ

الْمَذْكُورِ.

١٧٤٨ ج = فَلَا تُسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى مِنْهَا، وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَسْمَعُهَا، وَكَيْفَ يُجْبَرُ

عَلَى الرَّدِّ، وَقَدْ سَلَّمَهَا الدَّارَ غَيْرَ مُتَخَلِّخِلٍ بِنَاؤُهَا، وَتُرَدُّ عَلَيْهِ جَبْرًا مُتَخَلِّخِلًا بِنَاؤُهَا،  
لَا قَائِلَ بِذَلِكَ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

١٧٤٩ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ دَعْوَى الْغَبَنِ الْفَاحِشِ؛ فَجَوَابُ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ: مَنَعُ

الرَّدِّ بِهِ مُطْلَقًا، سِوَاءِ غَرِّهِ الْآخَرَ أَوْ لَمْ يَغْرُهُ، وَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ: ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، وَأَدْرَكْنَا  
مَشَايخِنَا يُفْتُونَ بِالرَّدِّ إِنْ غَرَّهُ وَإِلَّا لَا، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي مَسْأَلَتِنَا مَعَ حُدُوثِ الْعَيْبِ  
بِالتَّخَلُّخْلِ، لِمَا [ك٢٢٦٦، ع١٢١٠٤، س٢٦٢ ب/] اشْتَهَرَ فِي الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوَى فِي  
مَسْأَلَةِ حُدُوثِ الْعَيْبِ فِي الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي: أَنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ الرَّدِّ، فَلَا تُسْمَعُ مِنْهَا  
دَعْوَى الرَّدِّ مَعَهُ، وَدَعْوَى الْجَهْلِ بَاطِلَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دَعْوَى الْبِرَاءَةِ عَنِ الْأَعْيَانِ غَيْرِ مَقْبُولَةٍ

١٧٥٠ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى الْبِرَاءَةَ فِي الْمَنْقُولِ وَالْعَقَارِ عَلَى آخَرَ، فَمَنْعَهُ

الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ عَنِ هَذِهِ الدَّعْوَى، ثُمَّ أَعَادَ الدَّعْوَى ثَانِيًا عَلَى الْوَجْهِ السَّابِقِ، هَلْ  
تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْإِبْرَاءُ عَنِ الْأَعْيَانِ بَاطِلٌ: مَنْقُولًا كَانَ أَوْ عَقَارًا، فَلَوْ قَالَ: لَا أَسْتَحِقُّ قَبْلَهُ حَقًّا مُطْلَقًا وَلَا اسْتِحْقَاقًا وَلَا دَعْوَى؛ يُمْنَعُ عَنِ الدَّعْوَى بِحَقِّ مِنَ الْحُقُوقِ قَبْلَ الْإِفْرَارِ: عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا؛ لِأَنَّهُ إِبْرَاءٌ عَنِ دَعْوَاهَا لَا عَنْهَا، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: أُبْرَأْتُكَ عَنْهَا، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهَا، وَالَّذِي تُعْطِيهِ عِبَارَةٌ<sup>(١)</sup> الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ: إِنْ كَانَ الْإِبْرَاءُ عَنْهَا عَلَى وَجْهِ الْإِنْشَاءِ: (أ) فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنِ نَفْسِ الْعَيْنِ. (ب) أَوْ عَنِ الدَّعْوَى بِهَا. (أ=) فَإِنْ كَانَ عَنِ نَفْسِ الْعَيْنِ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ مِنْ جِهَةِ أَنْ لَهُ الدَّعْوَى بِهَا عَلَى الْمُخَاطَبِ. (ب=) وَغَيْرُهُ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ الْإِبْرَاءِ عَنِ وَضْفِ الضَّمَانِ، فَالْإِبْرَاءُ الصَّادِرُ فِي الْمَنْقُولِ وَالْعَقَارِ إِبْرَاءٌ عَنِ الْأَعْيَانِ لَا يَمْنَعُ الدَّعْوَى بِأَدْوَاتِهَا عَلَى الْمُخَاطَبِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ، فَافْتَهُم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ لِزَوْجَتِهِ شَعْرًا وَصُوفًا فَغَزَلَتْهُ،

ثُمَّ نَسَجَهُ غِطَاءً ثُمَّ مَاتَتْ وَاخْتَلَفَ الزَّوْجُ

١٧٥١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِزَوْجَتِهِ شَعْرًا وَصُوفًا لِتَغْزِلَهُمَا فَغَزَلَتْهُمَا، فَدَفَعَتْهُ<sup>(٢)</sup>

لِلنَّسَاجِ فَنَسَجَهُ غِطَاءً، ثُمَّ مَاتَتِ الزَّوْجَةُ، وَاخْتَلَفَ الزَّوْجُ مَعَ وَرَثَتِهَا، هُمْ يَدَّعُونَ مِلْكَ الْغِطَاءِ، وَالزَّوْجُ يَدَّعِي مِلْكَهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ؟

أَجَابَ: الْغَزْلُ لِلزَّوْجِ، قَالَ الْفَقِيهَةُ: لِجَرِيَانِ<sup>(٣)</sup> الْعَادَةِ: أَنَّ الزَّوْجَ يَدْفَعُ لَهَا وَهِيَ

تَغْزِلُ لِأَجْلِ الزَّوْجِ، [ط ٨٧ / ] فَصَارَ الْغَزْلُ كَخِدْمَةِ الْبَيْتِ مِنَ الْخُبْزِ وَالطَّبْخِ، وَكَيْفَ يَكُونُ مِلْكَهَا وَقَدْ نَسَجَهُ غِطَاءً؟ هَذَا لَا قَائِلَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في ع: عبارات.

(٢) في ع، ك: فدفعه. وفي س (فدفعتهما).

(٣) في ك: جريان.

## ادعى على جماعة من أهل الذمة مبلغاً قرضاً فأنكروا

١٧٥٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، ادَّعَى عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَنَّ لَهُ بِذِمَّتِهِمْ عَلَى سَبِيلِ الْقَرْضِ الشَّرْعِيِّ كَذَا مِنْ الْقُرُوشِ، تَسَلَّمُوهَا وَدَفَعُوهَا لِجَاوِشِ الْكِنَائِسِ، فَأَنْكَرُوا، فَطَلَّبَ الْقَاضِي مِنْهُ بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَا بَيِّنَةَ لَهُ وَالتَّمَسَّ أَيْمَانَهُمْ فَحَلَفُوا، فَمَنَعَهُ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَيْهِمْ آخِرُ بَغِيَّةِ الْمُدَّعِي السَّابِقِ: أَنَّ الْمَالَ الَّذِي ادَّعَى بِهِ الْمُدَّعِي السَّابِقُ هُوَ مَالِي، وَصَلَّ لَهُمْ عَلَى يَدِ فُلَانِ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ قَرْضًا، هَلْ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ، قَالَ فِي (خُلَاصَةُ الْفَتْاوى): ادَّعَى عَلَيْهِ قَرْضٌ أَلْفِ دِرْهَمٍ وَقَالَ: وَصَلَّ إِلَيْكَ بِيَدِ فُلَانٍ وَهُوَ مَالِي؛ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى. وَمِثْلُهُ فِي (الْبَزَائِيَّةِ)، وَوَجْهُهُ أَنَّ فُلَانًا غَائِبٌ وَنَطَقَتْ كَلِمَةُ الْمُدَّعِي عَلَى أَنَّ دَعْوَاهُ لِمَا ادَّعَاهُ فُلَانُ الْغَائِبُ بِقَوْلِهِ: إِنَّ الْمَالَ الْمُدَّعَى <sup>(١)</sup> بِهِ فُلَانٌ مَالِي، أَقْرَضَهُ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ، فَاذْفَعَتْ خُصُومَتُهُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ، فَلَا تُسْمَعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لو منع القاضي المدعي عن دعواه بموجب الشرع

١٧٥٣ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ ادَّعَى عَلَى زَيْدٍ لَدَى قَاضٍ، فَحَكَّمَ الْقَاضِي لَهُ بِمُوجِبِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَمَنَعَ الْخَصْمَ عَنْهُ مِنَ التَّعَرُّضِ لَهُ، وَنَفَذَ حُكْمَهُ قَاضٍ آخَرَ، ثُمَّ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ مِنَ الزَّمَانِ؛ طَلَّبَ الْمُدَّعِي مِنْ قَاضٍ آخَرَ اسْتِثْنَاءَ الدَّعْوَى، هَلْ يُجِيبُهُ الْقَاضِي إِلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يُنظَرُ فِي دَعْوَى الْمُدَّعِي: إِنْ كَانَ أَتَى بِهَا [ك٢٢٦ب/] مَعَ دَفْعٍ؛ أَقَامَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ تُسْمَعُ وَيُقْبَلُ مِنْهُ الدَّفْعُ، وَكَذَلِكَ لَوْ مَنَعَ الْخَصْمَ مِنَ التَّعَرُّضِ لَهُ لِعَدَمِ بَيِّنَةٍ

(١) في ك: الذي ادعى.

قَامَتْ مِنْهُ عَلَى خَصْمِهِ [ع ٢١٠ ب، س ٢٦٣ /] ثُمَّ أَتَى بِهَا؛ تُسْمَعُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ حَيْثُ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا صَدَرَ مِنْهُ أَوْلَا، وَهُوَ مَقْصُودُ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: لَا تُسْتَأْنَفُ الدَّعْوَى، قَالَ مَشَايخُنَا فِي كُتُبِهِمْ كَ (الدَّخِيرَةِ) وَغَيْرِهَا: كَمَا يَصِحُّ الدَّفْعُ؛ يَصِحُّ دَفْعُ الدَّفْعِ، وَكَذَا يَصِحُّ دَفْعُ دَفْعِ الدَّفْعِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ يَصِحُّ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَكَمَا يَصِحُّ قَبْلَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ؛ يَصِحُّ بَعْدَهَا، وَكَمَا يَصِحُّ الدَّفْعُ قَبْلَ الْحُكْمِ؛ يَصِحُّ بَعْدَ الْحُكْمِ، وَفِي (الدَّخِيرَةِ): بَرَهَنَ الْخَارِجُ عَلَى نِتَاجِ فَحْكَمٍ لَهُ، ثُمَّ بَرَهَنَ ذُو الْيَدِ عَلَى النَّتَاجِ؛ يُحْكَمُ لَهُ بِهِ. انْتَهَى. فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي بَيِّنَةٍ مُثَبَّتَةٍ، وَلَهَا اعْتِبَارٌ وَحُكْمٌ بِهَا وَسُمِعَ بَعْدَهَا دَعْوَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَبَطَلَ الْقَضَاءُ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ لَا تَبْطُلُ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ فِيمَا أَلْحَقَ بِالْمَلِكِ الْمُطْلَقِ، وَإِنْ حَكَمَ الْقَاضِي لَهُ بِظَاهِرِ الْيَدِ الْمُغْنِيَةِ لَهُ عَنِ الْبَيِّنَةِ، فَكَيْفَ بَيِّنَةٌ غَيْرُ مُثَبَّتَةٍ؛ لِأَنَّ عَنْهَا غِنَى بِالْيَدِ وَلَا حَاجَةَ لِلْحُكْمِ بِهَا؛ إِذِ الْقَضَاءُ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ قَضَاءُ تَرْكٍ، لَا قَضَاءُ اسْتِحْقَاقٍ، فَتَقُولُ: إِنْ أَعَادَ الْخَصْمُ الدَّعْوَى وَلَا بَيِّنَةٌ مَعَهُ بِمَا يَدَّعِي؛ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّهَا عَيْنُ الْأُولَى حَيْثُ لَمْ يُقَمَّ بَيِّنَةٌ وَلَمْ يَأْتِ بِدَفْعٍ شَرْعِيٍّ يُقْبَلُ شَرْعًا، وَقَدْ مُنِعَ أَوْ لَا لِعَدَمِ إِقَامَتِهَا، فَمَا أَتَى بِهِ تَكَرَّرًا مَحْضٌ مِنْهُ، وَقَدْ مُنِعَ بِمَا سَبَقَ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَلَا يُسْمَعُ مِنْهُ إِجْمَاعًا، وَقَدْ أَكْثَرَ عُلَمَاؤُنَا مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ مَا يَدَّعِيهِ الرَّجُلَانِ، وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ، أَوْصَلَهُ بَعْضُ عُلَمَائِنَا إِلَى خَمْسِمِائَةٍ وَاثْنَيْ عَشَرَ فَضْلًا، وَذَكَرَ فِي مَسْأَلَتِنَا مَا أَفْتَيْنَا بِهِ، فَمَنْ رَامَهُ فَلْيُرَاجِعِ الْكُتُبَ، وَلْيَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى مِنْ آخِرِ سِتَّةِ أَذْرُعٍ وَبَنَى بِهَا ثُمَّ ادَّعَى رَجُلٌ

أَنَّ لَهُ فِيهَا ثَلَاثَةَ قَرَارِيطٍ وَنِصْفَ قِيرَاطٍ إِرْثًا عَنْ أُمِّهِ

١٧٥٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، اشْتَرَى مِنْ آخِرِ سِتَّةِ أَذْرُعٍ مِنْ أَرْضٍ بِيَدِ الْبَائِعِ وَبَنَى



بِهَا بِنَاءً، وَتَصَرَّفَ فِيهِ، ثُمَّ بَعْدَهُ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى الْبَانِي الْمَذْكُورِ أَنَّ لَهُ ثَلَاثَةَ قَرَارِيطَ وَنِصْفَ قِيرَاطٍ فِي الْمَبِيعِ الْمَذْكُورِ إِزْثًا عَنْ أُمِّهِ، وَيُرِيدُ هَدْمَهُ، وَالْحَالُ أَنَّ أُمَّهُ تَنْظُرُهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْبِنَاءِ وَالْإِنْتِفَاعِ الْمَذْكُورَيْنِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٧٥٥ = وَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ مَعَ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي وَرُؤْيَا أُمَّهُ لَهُ وَاطَّلَاعِهَا عَلَى الشَّرَاءِ الْمَذْكُورِ وَالتَّصَرُّفِ الْمَرْبُورِ مُدَّةً مَدِيدَةً أَمْ لَا؟

١٧٥٥ ج = أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، وَالْحَالُ مَا نُصَّ أَغْلَاهُ؛ لِأَنَّ عُلَمَاءَنَا نَصُّوا فِي مُتُونِهِمْ وَشُرُوحِهِمْ وَفَتَاوِيهِمْ: أَنَّ تَصَرُّفَ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ مَعَ اطَّلَاعِ الْخَصْمِ وَلَوْ كَانَ أَجْنَبِيًّا بِنَحْوِ الْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ أَوْ الزَّرْعِ يَمْنَعُهُ مِنْ سَمَاعِ الدَّعْوَى، قَالَ صَاحِبُ الْمَنْظُومَةِ: اتَّفَقَ أَسَاتِيدُنَا عَلَى أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، وَيُجْعَلُ سُكُوتُهُ رِضًا لِلْبَيْعِ؛ قَطْعًا لِلتَّرْوِيرِ وَالْأَطْمَاعِ وَالْحِيلِ وَالتَّلْيِيسِ، وَجُعِلَ الْحُضُورُ وَتَرَكَ الْمُنَازَعَةَ [ط ٨٨، ك ٢٢٧]، ع ٢١١، س ٢٦٣ ب / ] إِفْرَارًا بِأَنَّهُ مِلْكُ الْبَائِعِ، وَقَالَ فِي (جَامِعِ الْفَتَاوِي) وَذَكَرَ فِي (مُنْبِئَةِ الْفُقَهَاءِ) رَأَى غَيْرَهُ يَبِيعُ عُرُوضًا فَقَبَضَهَا الْمُشْتَرِي وَهُوَ سَاكِتٌ، وَتَرَكَ مُنَازَعَتَهُ، فَهُوَ إِفْرَارٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ مِلْكُ الْبَائِعِ. انْتَهَى. فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْأُمَّ لَوْ كَانَتْ حَيَّةً ثُمَّ ادَّعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا وَمَا مَنَعَ الْمُورِثَ فِي مِثْلِهِ مَنَعَ الْوَارِثَ بِالْأَوْلَى، وَذَلِكَ كُلُّهُ لِأَجْلِ الدَّفْعِ وَالْقَطْعِ لِمَادَّةِ التَّرْوِيرِ وَالتَّلْيِيسِ، وَالْحَاسِمُ لِطَرِيقَةِ الْإِحْتِيَالِ وَقَطْعِ شَاقَّةِ الْأَطْمَاعِ بِالتَّلْيِيسِ فِي زَمَانٍ غَلَبَ عَلَى أَهْلِهِ اِزْتِكَابُ الْبَاطِلِ وَتَعَاطِي الْعَاطِلِ، لِيَنَالُوا مِنَ الدُّنْيَا الدُّنْيَا نَوْعَ نَائِلٍ، فَتَرَى الْوَاحِدَ مِنْهُمْ عَلَى خَصْمِهِ كَالسَّبْعِ الصَّائِلِ، فَحَسَمُوا سَمَاعَ مَادَّةٍ مِثْلَ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ لِمَا رَأَوْا مِنْ فَسَادِ أَهْلِ الزَّمَانِ بِاِزْتِكَابِهِمْ بَاطِلَ الْعُدْوَانِ وَالْمَيْلِ لِلدُّنْيَا الَّتِي هِيَ حَبَائِلُ الشَّيْطَانِ، فَيَجِبُ مَنَعُ ذَلِكَ؛ إِذِ الْقَاعِدَةُ الَّتِي أَجْمَعَتْ عَلَى صِحَّتِهَا أَهْلُ الْمَذَاهِبِ دَرْءُ الْمَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ، يَدْخُلُ هَذِهِ

النَّوَاقِعَةُ فِيمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا فِي دَفْعِ الظَّاهِرِ الَّذِي يَنْصُرُهُ تَغْيِيرُ الزَّمَانِ وَفَسَادُ أَهْلِهِ الَّذِي نَطَقَتْ الْأَحَادِيثُ بِشَرِّهِمْ وَقُبْحِ حَالِ أَكْثَرِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### حَائِطٌ بَيْنَ شَخْصَيْنِ تَنَازَعَا فِيهَا وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُمَا

١٧٥٦ = سُئِلَ فِي حَائِطٍ بَيْنَ شَخْصَيْنِ، تَنَازَعَا فِيهَا وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُمَا، وَلَا أَحَدُهُمَا بُيَّانٌ مُتَّصِلٌ تَرْبِيعًا عَلَى وَجْهِ التَّشْرِيكِ، وَلِلْآخِرِ عَقْدٌ عَلَيْهَا، هَلْ يُقْضَى بِهَا لَهُمَا، أَمْ هِيَ لِصَاحِبِ الْعَقْدِ أَمْ لِصَاحِبِ الْإِتِّصَالِ فِي طَرَفِي الْحَائِطِ؟

أَجَابَ: الْحَائِطُ لِصَاحِبِ التَّرْبِيعِ لِسَبْقِ اسْتِعْمَالِهِ لَهَا عَلَى صَاحِبِ الْعَقْدِ؛ إِذْ هُوَ كَوَضْعِ الْجُدُوعِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا تَرْبِيعٌ وَلِلْآخِرِ جُدُوعٌ؛ فَذُو التَّرْبِيعِ أَوْلَى، عَلَيْهِ عَامَّةُ الْمَشَايخِ؛ مُعَلِّلِينَ بِأَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ بِالْبِنَاءِ عِنْدَ التَّرْبِيعِ يَسْبِقُ عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ بِجُدُوعِ، وَتَفْسِيرُ اتِّصَالِ التَّرْبِيعِ: أَنَّ تَكُونَ أَنْصَافُ اللَّبَنِ دَاخِلَةً فِي أَنْصَافِ لَبَنِ الْحَائِطِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ اسْتِعْمَالَ ذِي الْعَقْدِ مُتَأَخِّرٌ، وَإِذَا ارْتَبَتْ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ فَارْجِعْ إِلَى (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### سُفْلٌ فِي يَدِ رَجُلٍ وَعُلُوٌّ فِي يَدِ آخَرَ وَكُلٌّ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الْمَلَائِكِ

١٧٥٧ = سُئِلَ فِي سُفْلٍ وَعُلُوٍّ، كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي يَدِ رَجُلٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِ مُدَّةَ سِنِينَ تَصَرُّفَ الْمَلَائِكِ بِلَا مُنَازَعِ، وَالْآنَ صَاحِبُ السُّفْلِ يَدَّعِي شَيْئًا مِنَ الْعُلُوِّ لِنَفْسِهِ أَنَّهُ مِلْكُهُ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلٌ وَاضِعٌ الْيَدِ، وَعَلَى صَاحِبِ السُّفْلِ الْبَيِّنَةُ حَيْثُ تَوَافَقَا عَلَى بَقِيَّةِ الْعُلُوِّ أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلٌ وَاضِعٌ الْيَدِ، وَهُوَ ذُو الْعُلُوِّ بِيَمِينِهِ، وَعَلَى الْآخِرِ الْبَيِّنَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## سُئِلَ انْهَدَمَ وَصَاحِبُ الْعُلُوِّ يُرِيدُ الْبِنَاءَ

١٧٥٨ = سُئِلَ فِي سُفْلِ انْهَدَمَ وَصَاحِبُ الْعُلُوِّ يُرِيدُ الْبِنَاءَ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى حَقِّهِ،  
فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: إِذَا امْتَنَعَ صَاحِبُ السُّفْلِ عَنِ بِنَاءِ السُّفْلِ لَا يُجْبَرُ، لَكِنْ يُقَالُ لِصَاحِبِ  
الْعُلُوِّ: ابْنِ السُّفْلَ إِنْ شِئْتَ وَامْنَعُهُ عَنِ صَاحِبِهِ حَتَّى يُؤَدِّيكَ قِيمَةَ الْبِنَاءِ أَوْ مَا أَنْفَقْتَ عَلَى  
الْإِخْتِلَافِ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْقَاضِي فَبِمَا أَنْفَقَ، وَإِلَّا فَبِالْقِيمَةِ، وَعَلَيْهِ [س/١٢٦٤]  
الْفَتْوَى، كَذَا فِي (فَتَاوِي شَيْخِنَا السَّرَاجِ الْحَانُوتِيِّ). وَفِيهَا: وَتُعْتَبَرُ الْقِيمَةُ يَوْمَ الْبِنَاءِ،  
لَا يَوْمَ الرَّجُوعِ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لَوْ أَرَادَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ أَنْ يَبْنِيَ فِي عُلُوِّهِ بِنَاءً لَا يَضُرُّ بِالسُّفْلِ؛ لَهُ ذَلِكَ

١٧٥٩ = سُئِلَ فِي صَاحِبِ عُلُوٍّ أَرَادَ أَنْ يَبْنِيَ فِي عُلُوِّهِ بِنَاءً لَا يَضُرُّ بِالسُّفْلِ، هَلْ  
لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، الْمُخْتَارُ لِلْفَتْوَى أَنَّ لِدِي الْعُلُوِّ أَنْ يَبْنِيَ عَلَى عُلُوِّهِ؛ إِذَا لَمْ يَضُرَّ  
إِجْمَاعًا، عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ وَصَاحِبِيهِ، وَإِنْ نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ الْمَنعُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَهُوَ  
خِلَافُ الْمُخْتَارِ، وَالضَّرَرُ وَعَدَمُهُ يُعْلَمُ بِقَوْلِ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِ [ع/٢١١٤، ك/٢٢٧ب/]  
الْبَصَارَةِ فِي ذَلِكَ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الضَّرَرَ:

✽ إِنْ عُلِمَ يَقِينًا؛ فَيُمنَعُ.

✽ وَإِنْ عُلِمَ عَدَمُهُ يَقِينًا؛ فَلَا يُمنَعُ.

❖ وَإِنْ أَشْكَلَ يُمْنَعُ إِلَّا بِرِضَا ذِي السُّفْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُمْنَعُ ضَرَرُ صَاحِبِ الْعُلُوِّ عَنِ صَاحِبِ السُّفْلِ

١٧٦٠ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا لَحِقَ الضَّرَرُ بِمَالِكِ الْبَيْتِ السُّفْلِيِّ، وَكَانَ ذَلِكَ بِسَبَبِ

مَالِكِ الْعُلُوِّ، فَهَلْ عَلَيْهِ مَنَعُ ضَرَرِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْفَتَاوَى عَلَى أَنَّ الضَّرَرَ:

❖ إِنْ تَحَقَّقَ أَوْ أَشْكَلَ أَنَّهُ يَضُرُّ أَمْ لَا؟ يُمْنَعُ ذُو الْعُلُوِّ مِنْهُ.

❖ وَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ؛ لَا يُمْنَعُ.

وَاعْلَمَ: أَنَّ سَقْفَ السُّفْلِ وَجُدُوعَهُ وَهَرَادِيَهُ وَبَوَارِيَهُ وَطِينَهُ لِصَاحِبِ السُّفْلِ،  
غَيْرَ أَنَّ لِصَاحِبِ الْعُلُوِّ سَكْنَهُ فِي ذَلِكَ، كَمَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنِ (الدَّخِيرَةِ)، فَإِذَا  
عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ تَطْيِينَهُ لَا يَجِبُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، أَمَّا ذُو الْعُلُوِّ فَلِعَدَمِ وَجُوبِ  
إِضْلَاحِ مَلِكِ الْغَيْرِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا ذُو السُّفْلِ فَلِعَدَمِ [ط ٨٩ /] إِجْبَارِهِ عَلَى إِضْلَاحِ مَلِكِهِ،  
فَإِنْ شَاءَ طِينَهُ وَرَفَعَ ضَرَرَهُ وَكَفَّ الْمَاءَ عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ تَحَمَّلَ ضَرَرَهُ؛ إِذْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ  
لَا يُجْبَرُ الْمَالِكُ عَلَى إِضْلَاحِ مَلِكِهِ، وَإِذَا تَلَفَ الطِّينُ الْمَانِعُ لَوْ كَفَّ الْمَاءَ بِسَبَبِ  
السَّكَنِ الْمَأْذُونِ فِيهِ شَرْعًا؛ لَا ضَمَانَ عَلَى السَّاكِنِ، وَإِنْ تَعَدَّى بِأَنْ أَرَّاهُ؛ وَجَبَ  
الضَّمَانُ، وَإِنَّمَا زِدْتُ هَذَا؛ لِأَنِّي بَلَّغْتِي أَنَّ بَيْنَهُمَا تَنَازُعًا فِي سَطْحِ حَظِيرٍ، سَكْنَهُ لِذِي  
الْعُلُوِّ يُطَالِبُهُ ذُو السُّفْلِ بِتَطْيِينِهِ (لِيُدْفَعَ وَكُفَّ الْمَاءُ) (١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنَازُعُ ذُو يَدٍ وَخَارِجٍ فِي بَهِيمَةٍ

١٧٦١ = سُئِلَ فِي ذِي يَدٍ وَخَارِجٍ تَنَازُعًا فِي بَهِيمَةٍ، فَادَّعَى ذُو الْيَدِ شِرَاءَهَا مِنْ

زَيْدٍ مُنْذُ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَادَّعَى الْخَارِجُ شِرَاءَهَا مِنْ عَمْرٍو مُنْذُ سَتَيْنِ، فَمَا الْحُكْمُ؟

(١) في ع: (ليمنع وكف الماء) والوكف: أي تقاطر الماء وتساقطه.

أَجَابَ: الْمَسْأَلَةُ فِيهَا اخْتِلَافُ الرَّوَايَةِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ سَابِقَ التَّارِيخِ أَوْلَى، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَائِيَّةِ) وَنَقَلَهُ فِي (الْبَحْرُ) عَنْ (غَايَةِ الْبَيَانِ، وَخِزَانَةِ الْأَكْمَلِ)، وَنَقَلَهُ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) عَنْ (الْمَبْسُوطِ) وَإِنْ صَوَّبَ عَدَمَ اعْتِبَارِهِ بِقَوْلِهِ: وَالْأَصُوبُ عِنْدِي أَنْ لَا يُعْتَبَرُ التَّارِيخُ فِي دَعْوَى تَارِيخِ الْمَلِكِ مِنْ اثْنَيْنِ مَا لَمْ يُؤَرَّخْ مَلِكٌ مِنَ الْمَلِكِ مِنْ جِهَتِهِ، وَلِكثْرَةِ مَنْ اعْتَمَدَهُ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ؛ عَوَّلْتُ عَلَيْهِ، وَأَفْتَيْتُ بِهِ سَابِقًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَالَ الزَّوْجُ سَمَّيْنَا لِلْمَرْأَةِ كَذَا

وَقَالَ الْأَبُ لَمْ نُسَمِّ شَيْئًا

١٧٦٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، اخْتَلَفَ مَعَ وَالِدِ زَوْجَتِهِ، فَقَالَ: سَمَّيْنَا لَهَا كَذَا مَهْرًا، وَقَالَ الْأَبُ: لَمْ نُسَمِّ شَيْئًا. وَهِيَ فِي وَقْتِ النِّكَاحِ صَغِيرَةٌ، وَفِي وَقْتِ الْإِخْتِلَافِ بِالِغَةِ، وَذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَا بَيِّنَةٌ لِلزَّوْجِ، فَمَا الْحُكْمُ؟ [س ٢٦٤ ب / ]

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَبِ وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ، وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَصِحُّ الدَّفْعُ قَبْلَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ

وَبَعْدَهَا وَقَبْلَ الْحُكْمِ وَبَعْدَهُ

١٧٦٣ = سُئِلَ فِي دَارِ بَيْنِ أَخٍ وَأُخْتٍ إِزْنًا مِنْ أَبِيهِمَا مَاتَا، فَادَّعَى ابْنُ الْأَخِ عَلَى ابْنِ الْأُخْتِ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ فِي حَيَاتِهِ اشْتَرَى حِصَّتَهَا بِكَذَا حَالَ حَيَاتِهِ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً وَقُضِيَ لَهُ، فَادَّعَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ بَعْدَ<sup>(١)</sup> الْحُكْمِ الْمَرْبُورِ: أَنَّهُ اسْتَامَهُ فِي الْمُدَّعَى، وَدَفَعَ لَهُ فِيهِ عَشْرَةَ قُرُوشٍ أَوْ يُوجَّزُهُ لَهُ بِقُرْشٍ كُلِّ سَنَةٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ اعْتِرَافٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ [ك ٢٢٨ / ١] لَا مِلْكَ لَهُ فِيهِ، فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ؟

(١) في ك: بعدم.

١٧٦٤ = وَتُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ، وَيُحْكَمُ لَهُ بِهِ أَمْ لَا؟

١٧٦٣ ج = أَجَابَ بِقَوْلِهِ: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً؛ بِأَنَّ الإِسْتِيَامَ اعْتِرَافٌ؛ بِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ فِي الْعَيْنِ، وَأَنَّهُ دَفَعُ صَحِيحٌ، وَالذَّفْعُ يَصِحُّ بَعْدَ الْحُكْمِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ الْعَاشِرِ رَامِزًا لِ (الذَّخِيرَةِ): كَمَا يَصِحُّ الذَّفْعُ يَصِحُّ دَفْعُ الذَّفْعِ، وَكَذَا دَفْعُ دَفْعِ الذَّفْعِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ يَصِحُّ، هُوَ الْمُخْتَارُ، وَكَمَا يَصِحُّ الذَّفْعُ قَبْلَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ يَصِحُّ بَعْدَهَا، وَكَمَا يَصِحُّ الذَّفْعُ قَبْلَ الْحُكْمِ يَصِحُّ بَعْدَ الْحُكْمِ، حَتَّى لَوْ بَرَّهَنَ عَلَى مَالٍ وَحُكِمَ لَهُ، ثُمَّ بَرَّهَنَ خَصْمُهُ أَنَّ الْمُدَّعِيَ أَقْرَبَ قَبْلَ الْحُكْمِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ يَبْطُلُ الْحُكْمُ، ثُمَّ رَمَزَ بَعْدَهُ لِ (فَتَاوِي رَشِيدِ الدِّينِ) وَقَالَ: حُكِمَ لَهُ بِمَالٍ، ثُمَّ رَفَعَ إِلَى قَاضِي آخَرَ، وَجَاءَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَ هَذَا الْقَاضِي بِالذَّفْعِ؛ تُسْمَعُ وَيَبْطُلُ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ.

وَفِي (الْأَشْبَاهِ) دَفْعُ الذَّفْعِ صَحِيحٌ، وَكَذَا [١٢١٢ع/١] دَفْعُ دَفْعِ الذَّفْعِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ يَصِحُّ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، فَكَمَا يَصِحُّ الذَّفْعُ قَبْلَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ يَصِحُّ بَعْدَهَا، وَكَمَا يَصِحُّ الذَّفْعُ قَبْلَ الْحُكْمِ يَصِحُّ بَعْدَهُ، إِلَّا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُخَمَّسَةِ كَمَا كَتَبْنَا فِي الشُّرُوحِ، وَكَمَا يَصِحُّ عِنْدَ الْحَاكِمِ الْأَوَّلِ يَصِحُّ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَكَمَا يَصِحُّ قَبْلَ الإِسْتِمْهَالِ؛ يَصِحُّ بَعْدَهُ، هُوَ الْمُخْتَارُ. انْتَهَى.

وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ.

١٧٦٤ ج = فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ قَطَعْتَ بِصِحَّةِ دَعْوَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ،

وَقَبُولِ بَيِّنَتِهِ وَالْحُكْمِ لَهُ وَدَفْعِ خَصْمِهِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَوْصَى لِعَصْبَتِهِ الْخَمْسَةَ بِزَيْتُونٍ مَعْلُومٍ لَهُ وَلَهُمْ فَاقْتَسَمُوهُ

١٧٦٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَا أَوْلَادَ لَهُ، وَلَهُ أَقَارِبُ عَصَبَةٌ خَمْسَةٌ، أَخْضَرَهُمْ عِنْدَمَا

مَرَضَ مَرَضَ الْمَوْتِ، وَأَوْصَى لَهُمْ بِزَيْتُونٍ مَعْلُومٍ لَهُ وَلَهُمْ، وَقَالَ: اقْتَسِمُوهُ مُخَامَسَةً بَيْنَكُمْ لَا يَفْضُلُ وَاحِدٌ عَلَى آخَرَ. فَأَقْتَسَمُوهُ مُخَامَسَةً كَمَا أَوْصَى وَتَصَرَّفَ كُلُّ فِيمَا أَصَابَهُ بِالْقِسْمَةِ مُدَّةً تَبْلُغُ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَالْآنَ يَدَّعِي وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِأَشْرَ الْقِسْمَةِ بِنَفْسِهِ؛ أَنَّهُ أَقْرَبُ دَرَجَةً إِلَى الْمَيِّتِ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُ أَحَقُّ بِالزَيْتُونِ كُلِّهِ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا لِمُبَاشَرَتِهِ<sup>(١)</sup> الْقِسْمَةَ، وَلِمَنْعِ السُّلْطَانِ عَنِ سَمَاعِ مَا مَضَى عَلَيْهِ مِنَ الدَّعَاوَى خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَزِيدُ؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، لِأَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى الْإِقْتِسَامِ اعْتِرَافٌ بِأَنَّ الْمَقْسُومَ [س ٢٦٥، ط ٩٠، ك ٢٢٨ ب / مُشْتَرَكٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الزَّيْلَعِيُّ وَقَاضِي خَانَ وَالْعِمَادِيُّ وَالْبِرَّازِيُّ، لَا سِيَّمَا مَعَ مَنْعِ السُّلْطَانِ عَنِ سَمَاعِ كُلِّ دَعْوَى تَمْضِي عَلَيْهَا هَذِهِ الْمُدَّةَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ادَّعَى الْخَارِجُ مَحْدُودًا عَلَى ذِي يَدٍ أَنَّهُ بَاعَهُ لَهُ بِالْوِكَالَةِ

١٧٦٦ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى الْخَارِجُ عَلَى ذِي يَدٍ فِي مَحْدُودٍ أَنْ ذَا الْيَدِ بَاعَهُ الْمَحْدُودَ بِالْوِكَالَةِ عَنْ فُلَانٍ الْغَائِبِ بِكَذَا، وَأَنْقَدَهُ الثَّمَنَ، وَيَطْلُبُ تَسْلِيمَ الْمَحْدُودِ مِنْهُ، فَانْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْوِكَالَةَ وَالْبَيْعَ وَقَبْضَ الثَّمَنِ، فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَى الْمُدَّعِي؟ وَتُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ عَلَى ذَلِكَ جَمِيعِهِ فِي غَيْبَةِ الْمَالِكِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُسْمَعُ دَعْوَاهُ؛ لِكَوْنِهِ خَصْمًا، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ): وَهَنَا وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ فَيَقُولَ: إِنِّي فَضُولِي، فَلَا أَسْلَمُ الْمَبِيعَ، فَيَبْرَهُنُ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ وَكَيْلُ فُلَانٍ بِالْبَيْعِ فَهُوَ خَصْمٌ، فَيَبْتُ أَنَّهُ وَكَيْلٌ بِالْبَيْعِ. انْتَهَى. فَهَذَا صَرِيحٌ فِي مَسْأَلَتِنَا. فَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَضَعَ ابْنُ أُمِّيَتٍ يَدَهُ عَلَى مَحْدُودٍ فَأَدَّعَتِ الزَّوْجَةَ ثَمَّنَهَا

١٧٦٧ = سُئِلَ فِي مَيِّتٍ مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ وَابْنٍ وَبِنْتٍ، فَوَضَعَ الْإِبْنَ يَدَهُ عَلَى مَحْدُودٍ كَانَ لَهُ مُدْعِيًا شِرَاءَهُ مِنْهُ بِشَمْنٍ عَلَيْهِ، فَأَقَامَتْ زَوْجَةُ أُمِّيَتٍ عَنْهَا وَكَيْلًا يَدْعِي عَلَيْهِ بِشَمْنِهَا مِنْهُ، فَأَدَّعَى لَدَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ، فَأَقَامَ الْإِبْنُ بَيْنَهُ شَرْعِيَّةً شَهِدَتْ بِالشَّرَاءِ مِنْهُ بِوَجْهِ الْوَكِيلِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُدَّعَى، فَحَكَمَ لَهُ الْحَاكِمُ الْمَذْكُورُ بِذَلِكَ، وَمَنَعَ مِنْ مُعَارَضَتِهِ فِيهِ، وَبَقِيَتْ يَدُهُ عَلَيْهِ، وَمَضَتْ مُدَّةُ فَمَاتَتِ الْبِنْتُ عَنْ زَوْجٍ وَصَغِيرَيْنِ مِنْهُ، فَأَدَّعَى هَذَا الزَّوْجُ عَلَى الْإِبْنِ الْمَذْكُورِ لَدَى الْقَاضِي الْمَذْكُورِ أَنَّ الْمَحْدُودَ مُخْلَفٌ عَنِ الْأَبِ، وَطَلَبَ اسْتِحْقَاقَهُ وَاسْتِحْقَاقَ وَلَدَيْهِ الْمُنْجَزَ لَهُمْ مِنْ بِنْتِ أُمِّيَتِ الْأَوَّلِ فِيهِ، فَأَجَابَ الْإِبْنُ الْمَذْكُورُ بِمَا أَجَابَ بِهِ أَوَّلًا، فَكَلَّفَ الْقَاضِي الْمَذْكُورُ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورَ بَيْنَهُ تَشْهَدُ بِأَنَّهُ مُخْلَفٌ عَنِ وَالِدِهِ، فَأَحْضَرَ رَجُلَيْنِ شَهِدَا لَدَيْهِ بِوَجْهِ الْإِبْنِ [ع ٢١٢ ب /] أَنَّ وَالِدَهُ مَاتَ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُ بِنَاقِلٍ، وَأَنَّهُمَا لَمْ يَعْلَمَا مَا يُنَافِي ذَلِكَ، وَقَبِلَ الْقَاضِي شَهَادَتَهُمَا، وَحَكَمَ بِكَوْنِ الْمَحْدُودِ الْمَذْكُورِ إِزْنًا، فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ مَعَ الْحُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُ أَمْ لَا يَصِحُّ؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ مَعَ الْحُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُ، وَلَا وَجْهٌ لِيَطْلُبَ الْبَيْنَةَ الْمَذْكُورَةَ مِنَ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ، وَاعْلَمْ أَنَّ كَلِمَةَ عُلْمَانَا فِي سَائِرِ كُتُبِهِمْ تَضَافَرَتْ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ يَكُونُ خَصْمًا عَنِ الْمَيِّتِ، وَأَنَّ فِي دَعْوَى الشَّرَاءِ مِنَ الْمُوَرِّثِ الْخُصُومَةَ مُتَوَجِّهَةً عَلَى الْمَيِّتِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ وَرَثَتِهِ خَصْمٌ عَنْهُ، فَإِذَا ثَبَتَ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ ثَبَتَ فِي حَقِّ بَقِيَّتِهِمْ؛ لِإِقْيَامِهِ مَقَامَهُ، كَأَنَّ الْمَيِّتَ خَصْمًا بِنَفْسِهِ، (فِيئِبْتُ الْمُدَّعَى) (١)

عَلَيْهِ لِمُدَّعِي الشَّرَاءِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): مَاتَ وَتَرَكَ دَارًا وَثَلَاثَةَ بَنِينَ، فَغَابَ اثْنَانِ وَبَقِيَ ابْنٌ وَاحِدٌ، وَالدَّارُ بِيَدِهِ نَصِيبُهُ لَهُ، وَنَصِيبُ الْغَائِبَيْنِ وَدِيعَةُ عِنْدَهُ، وَالدَّارُ



غَيْرُ مَقْسُومَةٍ، [س ٢٦٥ ب /] فَادَّعَى رَجُلٌ كُلَّ الدَّارِ، فَلَوِ ادَّعَى مِلْكَاً مُرْسَلاً أَوْ ادَّعَى الشَّرَاءَ مِنْ أَبِيهِ؛ يُحْكَمُ لَهُ بِالدَّارِ؛ إِذْ بَعْضُ الْوَرَثَةِ خَصْمٌ عَنْ كُلِّهِمْ؛ إِذِ الْخُصُومَةُ تَوَجَّهَتْ عَلَى الْمَيِّتِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ يَكُونُ خَصْماً عَنِ الْمَيِّتِ. انْتَهَى. وَمِثْلُهُ فِي أَغْلَبِ الْكُتُبِ، فَانظُرْ إِلَى قَوْلِهِمْ: الْخُصُومَةُ تَوَجَّهَتْ عَلَى الْمَيِّتِ، وَقَوْلِهِمْ: بَعْضُ الْوَرَثَةِ خَصْمٌ عَنْ كُلِّهِمْ، فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ عَلِمْتَ أَنَّ الْحُكْمَ الْمُتَقَدِّمَ هُوَ الصَّحِيحُ النَّافِذُ، وَأَنَّ الْمُتَأَخَّرَ لَا اعْتِبَارَ بِهِ؛ لِاسْتِمَالِهِ عَلَى إِبْطَالِ الْأَوَّلِ، وَالْحُكْمُ الصَّادِرُ عَلَى وَجْهِ الصَّحَّةِ لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ، وَمِنْ قَوَاعِدِهِمْ: الْقَضَاءُ مَحْمُولٌ عَلَى الصَّحَّةِ مَا أَمَكْنَ، وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ بِالشَّكِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْحُكْمَ بِكَوْنِهِ مِيراثاً يَلْزَمُ مِنْهُ إِبْطَالُ الْحُكْمِ السَّابِقِ؛ بِكَوْنِهِ مِلْكَاً لِلابْنِ بِالشَّرَاءِ السَّابِقِ مِنْ أَبِيهِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ مَعَ وَقُوعِ الْأَوَّلِ صَحِيحاً بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ وَشَهَادَةٍ [ك ١٢٢٩ /] مُسْتَقِيمَةٍ، فَاتَى يَبْطُلُ وَالْحَالُ هَذِهِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### صَالِحَ بَعْضِ الْوَرَثَةِ وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ

#### وَأَبْرأَ إِبْرَاءَ عَاماً ثُمَّ مَاتَ

١٧٦٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخِيهِ غَنَمًا، وَأَفْرَدَهُ عَنْ نَفْسِهِ وَبَقِيَّةِ أَوْلَادِهِ وَمَاتَ، وَادَّعَى الْإِبْنُ عَلَى إِخْوَتِهِ فِيمَا بِيَدِهِمْ مِنَ التَّرِكَةِ بِحِصَّتِهِ، فَصَالَحُوهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا وَدَفَعُوهُ لَهُ، وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ وَأَبْرأَ عَاماً، ثُمَّ مَاتَ هُوَ وَإِخْوَتُهُ، وَالْآنَ أَوْلَادُهُ يَدَّعُونَ عَلَى أَوْلَادِ إِخْوَتِهِ بِاسْتِحْقَاقِ أَبِيهِمْ مِنَ التَّرِكَةِ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُمْ مَعَ صَلَاحِ وَالِدِهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُمْ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقْرَتْ بِاسْتِيفَاءِ مَا خَصَّهَا مِنْ تَرْكَةِ وَالِدِهَا فَمَاتَتْ

١٧٦٩ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ أَقْرَتْ بِاسْتِيفَاءِ مَا خَصَّهَا مِنْ تَرْكَةِ وَالِدِهَا، وَأَشْهَدَتْ أَنْ لَا حَقَّ لَهَا قَبْلَ إِخْوَتِهَا وَمَاتَتْ، فَادَّعَى أَحَدُ أَوْلَادِهَا عَلَى إِخْوَتِهَا، فَمَنَعَهُ الْحَاكِمُ وَقَضَى عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ، هَلْ هُوَ قَضَاءٌ عَلَى الْبَقِيَّةِ مِنْ أَوْلَادِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَضَاءُ عَلَى أَحَدِ الْوَرَثَةِ قَضَاءٌ عَلَى الْكُلِّ؛ إِذِ الْخُصُومَةُ تُوجَّهَتْ عَلَى الْمَيِّتِ فَلَا تُسْمَعُ [ط ٩١، ع ١٢١٣/١] دَعْوَى الْبَقِيَّةِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى حِمَارًا وَسَافَرَ بِهِ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا،  
فَرَفَعَ أَمْرَهُ إِلَى الْحَاكِمِ

١٧٧٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى حِمَارًا وَسَافَرَ بِهِ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَرَفَعَ أَمْرَهُ إِلَى الْحَاكِمِ بِتِلْكَ الْبَلَدَةِ فِي غَيْبَةِ الْبَائِعِ، وَحَكَمَ بِالرَّدِّ بِغَيْبَتِهِ وَلَمْ يَضَعُهُ عِنْدَ عَدْلٍ، بَلِ اسْتَمَرَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي حَتَّى مَاتَ عِنْدَهُ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذْ هُوَ قَضَاءٌ عَلَى الْغَائِبِ وَلَا يَنْفُذُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَلَوْ قُلْنَا بِنِفَادِهِ عَلَى الْقَوْلِ الْمُقَابِلِ لِمَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ فَسَرَطُ الرَّجُوعِ بِالثَّمَنِ هَلَاكُهُ عِنْدَ الْعَدْلِ؛ لِتَكُونِ يَدُهُ كَيْدَ الْبَائِعِ حُكْمًا، أَمَا لَوْ هَلَكَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي؛ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْبَائِعِ قَوْلًا وَاحِدًا، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الْخَامِسِ وَالْعِشْرِينَ فِي الْخِيَارَاتِ بَعْدَ أَنْ رَمَزَ لِرِشِيدِ الدِّينِ: وَجَدَ عَيْبًا وَبَائِعُهُ غَائِبٌ، وَأَثْبَتَ عِنْدَ الْقَاضِي عَيْبَهُ وَشِرَاءَهُ، فَوَضَعَهُ الْقَاضِي عِنْدَ عَدْلٍ فَمَاتَ فِي يَدِهِ هَلَكَ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ إِذِ الرَّدُّ عَلَى بَائِعِهِ لَمْ يَثْبُتْ لِغَيْبَتِهِ، ثُمَّ رَمَزَ لِ(فَتَاوِي الْأَسْتُرُوشْنِيِّ) وَقَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا فِيمَا لَمْ يَقْضِ بِالرَّدِّ عَلَى الْبَائِعِ، أَمَا لَوْ [س ١٢٦٦/١] قَضَى بِهِ؛ يَنْبَغِي أَنْ يَهْلِكَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ؛ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ حُكْمٌ عَلَى الْغَائِبِ بِلَا خَصْمٍ، وَلَكِنَّهُ يَنْفُذُ

فِي أَظْهَرَ الرُّوَايَتَيْنِ. انْتَهَى. فِيهِ عَلِمَتْ أَنَّ وَاقِعَةَ الْحَالِ لَيْسَتْ مَوْضِعَ الْخِلَافِ لِهَلَاكِ الْمَبِيعِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أُثْبِتَ الْعَيْبَ فِي غَيْبَةِ الْبَائِعِ عِنْدَ قَاضٍ، وَاخْتَارَ الْفَسْخَ

١٧٧١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى لَدَى قَاضِي غَزَّةَ عَلَى آخِرِ أَنَّهُ بَاعَهُ حِمَارًا بِهَا، وَسَافَرَ بِهِ إِلَى الْعَرِيشِ، فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا، وَأَخْضَرَهُ لِحَاكِمِ الْعَرِيشِ، وَأَشْهَدَ عَلَى رَدِّهِ بِهِ وَأَنَّهُ أُثْبِتَ الْعَيْبَ، وَاخْتَارَ الْفَسْخَ، وَحَكَمَ بِهِ حَاكِمُ الْعَرِيشِ فِي غَيْبَةِ الْبَائِعِ، فَكَلَّمَهُ قَاضِي غَزَّةَ إِلَى الْبَيَانِ، فَأَخْضَرَ رَجُلَيْنِ شَهِدَا بَوَاجِهِ الْبَائِعِ لَدَيْهِ أَنَّ الْمُدَّعِيَ اسْتَخَارَ الْفَسْخَ لَدَى قَاضِي الْعَرِيشِ، فَهَلْ بِمِثْلِ ذَلِكَ يَثْبُتُ الرَّجُوعُ لِلْمُشْتَرِي بِالْتَّمَنِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَثْبُتُ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الْقَاضِي الَّذِي حَكَمَ، وَلِأَنَّ شَهَادَةَ الشَّاهِدَيْنِ إِنَّمَا هِيَ بِاسْتِخَارَةِ الْمُشْتَرِي الْفَسْخَ لَا بِالْحُكْمِ بِالرُّجُوعِ، وَلِأَنَّ الْحُكْمَ [ك٢٢٩ب/] عَلَى الْغَائِبِ لَا يَنْفُذُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفُتْوَى، وَمَنْ قَالَ بِنَفَاذِهِ فِي الْأَظْهَرِ؛ فَذَلِكَ إِذَا كَانَ شَافِعِيًّا، أَمَا إِذَا كَانَ حَنَفِيًّا فَلَا، كَمَا ذَكَرَهُ فِي (الْبَحْرِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا ادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّ الْبَيْعَ بَاتٌ وَالْبَائِعُ وَفَاءً

١٧٧٢ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَعَاقِدَانِ، فَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّ الْبَيْعَ بَاتٌ، وَالْبَائِعُ أَنَّهُ بَيْعٌ وَفَاءً، فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ؟

١٧٧٣ = وَهَلْ إِذَا أَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً أَنَّ الْبَيْعَ بَاتٌ، وَالْبَائِعُ بَيِّنَةً أَنَّهُ بَيْعٌ وَفَاءً، فَأَيُّ

الْبَيِّنَتَيْنِ تَقَدَّمُ؟

١٧٧٢ ج = أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ذَكَرَ عُلَمَاؤُنَا فِيهَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَالرَّاجِحُ فِيهَا مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي (الْحَانِيَّةِ) فِي أَحْكَامِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا بَيْعَ الْوَفَاءِ، وَالْآخَرَ بَيْعًا بَاتًا، كَانَ الْقَوْلُ لِمَنْ يَدَّعِي الْبَاتَ، وَالْبَيِّنَةُ بَيْنَهُ الْوَفَاءُ. انْتَهَى.

١٧٧٣ ج = وَقَدْ عَلَّلُوا لَهُ بِأَنَّ الْبَيْتَةَ لِمَنْ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَبَيْعُ الْوَفَاءِ خِلَافُ الظَّاهِرِ فِي الْبَيَاعَاتِ، فَكَانَتِ الْبَيْتَةُ بَيِّنَةً مَنْ يَدَّعِيهِ، وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَبَيِّنَةُ الْبَيْعِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الرَّهْنِ، وَأَجِيبَ بِمَا حَاصِلُهُ: صُورَتُهُ صُورَةُ الْبَيْعِ وَفِيهِ شَرْطُ زَائِدٍ بِخِلَافِ الرَّهْنِ، فَاعْتَنِمِ هَذَا التَّحْرِيرَ، فَقَدْ قَلَّ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقْرَرَوْكَ عَلَى مُوَكَّلَتِهِ أَنْ لَا اسْتِحْقَاقَ لَهَا

مَعَ عَمِّيهَا وَالْعَمَّانِ يُنْكَرَانِ وَكَالَةَ الْمُقَرَّرِ

١٧٧٤ = سُئِلَ فِي حُجَّةِ إِشْهَادٍ حَاصِلُهَا: أَشْهَدُ عَلَيْهِ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ بِالْوِكَالَةِ عَنْ بِنْتِ عَمِّهِ [ع ٢١٣ ب، س ٢٦٦ ب /] فُلَانَةَ بِنْتِ فُلَانِ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ الثَّابِتَةِ وَكَالَتُهُ عَنْهَا فِي ذَلِكَ، وَتَوَابِعِهِ وَسَائِرِ مَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا فَعَلُّهُ عَنْهَا عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي سَيُشْرَحُ فِيهِ لَدَيْهِ بِشَهَادَةِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، وَفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، الْعَارِفَيْنِ بِهَا فِي وَجْهِ الْخَصْمِ الْجَاحِدِ لِلتَّوَكِيلِ، هُمَا الْمُشْهَدُ لَهُمَا الْآتِي ذِكْرُهُمَا فِيهِ إِشْهَادًا شَرْعِيًّا فِي الصَّحَّةِ: أَنْ لَا حَقَّ لِلْمُوَكَّلَةِ وَلَا اسْتِحْقَاقَ مَعَ عَمِّيهَا فُلَانٍ وَفُلَانٍ، هُمَا الْجَاحِدَانِ لِلتَّوَكِيلِ فِي جَمِيعِ الْأَسْبَابِ الْمُسَمَّاةِ الْغَائِبَةِ عَنْ مَجْلِسِ الْإِشْهَادِ الْمَعْلُومَةِ عِنْدَهُمْ بِمِلْكٍ، وَلَا شُبْهَةِ مِلْكٍ وَأَنَّ الْمُشْهَدَ لَهُمَا يَسْتَحِقَّانِ ذَلِكَ دُونَهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ تَحْتَ يَدِ الْمُوَكَّلَةِ عَلَى سَبِيلِ الْعَارِيَةِ، وَقَبْلَ ذَلِكَ أَحَدُ الْعَمَمِينَ أَصَالَه عَنْ نَفْسِهِ وَوِكَالَةَ عَنْ أَخِيهِ الْمَرْقُومِ، وَتَصَادَقَا عَلَى ذَلِكَ كُلُّهُ التَّصَادُقَ الشَّرْعِيَّ، فَهَلْ يُعْمَلُ بِهَذِهِ الْحُجَّةِ؟

١٧٧٥ = وَيُحْكَمُ بِمُجَرَّدِهَا عِنْدَ الْمَحَجَّةِ مَعَ جَحْدِ الْمُشْهَدِ لَهُمَا التَّوَكِيلَ

أَمْ لَا؟

١٧٧٤ ج = أَجَابَ: لَا عِبْرَةَ بِهَذِهِ الْحُجَّةِ.

١٧٧٥ ج = وَلَا يَثْبُتُ بِمُجَرَّدِهَا لِجَاحِدِ التَّوَكِيلِ حَقٌّ فِي الْأَسْبَابِ [ط ٩٢،  
 ك ١٢٣٠ /] الْمُسَمَّاةِ الْعَائِبَةِ عَنِ الْمَجْلِسِ عِنْدَ الْمُنَازَعَةِ الشَّرْعِيَّةِ فِيهَا، وَالْخَضْمُ الشَّرْعِيُّ  
 فِي ذَلِكَ بِنْتُ الْعَمِّ الْمَذْكُورَةُ إِنْ كَانَتْ حَيَّةً وَإِنْ كَانَتْ مَيِّتَةً، فَالْخَضْمُ وَارِثُهَا زَوْجًا  
 كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَلَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ يَجْحَدُ الْعَمَّانِ التَّوَكِيلَ وَتُسْمَعُ الشَّهَادَةُ لَهُمَا بِهِ،  
 وَجُحُودُهُمَا مُتَضَمَّنٌ لِتَكْذِيبِ الْمُشْهَدِ الَّذِي هُوَ الْوَكِيلُ وَتَكْذِيبِ شَاهِدَيْهِ، وَالْإِشْهَادُ  
 مِنْهُ، وَشَهَادَةُ الشَّاهِدَيْنِ لِلْعَمَّيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، فَهَذَا أَمْرٌ عَجِيبٌ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الزَّيْغِ  
 وَالضَّلَالِ، وَنَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِصْلَاحَ الْأَحْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ مَاتَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَلَحِقَ وَرَثَتَهُ

خُسْرَانٌ؛ لَا شَيْءَ عَلَى الشَّرِيكِ الْآخِرِ

١٧٧٦ = سُئِلَ فِي أَرْزِ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا، فَلَحِقَ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ  
 خُسْرَانٌ بِسَبَبِهِ، هَلْ عَلَى الشَّرِيكِ الْآخِرِ مِنْهُ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ فِي (جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى): ابْنٌ وَبِنْتُ وَرِثَا  
 دَارًا، فَادَّعَى مُدَّعٍ عَلَى الْإِبْنِ فِيهَا، وَلِحَقِّهِ خُسْرَانٌ بِسَبَبِ الدَّعْوَى لَا يَرْجِعُ. انْتَهَى.  
 وَهَذَا إِذَا لَمْ تَقُلِ الْأُخْتُ: مَهْمَا غَرِمْتُ فَعَلَيَّْ مِنْهُ الثُّلُثُ بِقَدْرِ حِصَّتِي، وَشَوَاهِدُ ذَلِكَ  
 كَثِيرَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا تُسْمَعُ دَعْوَى زَوْجَةِ الْمَيِّتِ بِمَهْرِهَا

عَلَى مَدْيُونِهِ وَمُودِعِهِ وَشَرِيكِهِ

١٧٧٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ وَأَبٍ وَابْنٍ وَبِنْتٍ، هَلْ لِلزَّوْجَةِ أَوْ وَكَيْلِهَا  
 الدَّعْوَى عَلَى مَدْيُونِهِ أَوْ مُودِعِهِ أَوْ شَرِيكِهِ بِمَهْرِهَا، وَتَلْزِمُهُ بِدَفْعِ الْوَدِيعَةِ أَوْ الدَّيْنِ أَوْ  
 مَالِ الشَّرِكَةِ لَهَا أَوْ لَوَكَيْلِهَا مِنْ مَهْرِهَا، أَمْ لَا تُسْمَعُ لَهَا وَلَا لَوَكَيْلِهَا دَعْوَى فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلزَّوْجَةِ وَلَا لَوَكِيلِهَا الدَّعْوَى بِمَهْرِهَا عَلَى مَدْيُونِ الْمَيِّتِ أَوْ عَلَى مُودِعِهِ أَوْ عَلَى شَرِيكِهِ، فَقَدْ صَرَّحُوا؛ بِأَنَّهُ لَا يُجُوزُ لِلدَّائِنِ إِثْبَاتُ دَيْنِهِ عَلَى مَدْيُونِ الْمَيِّتِ وَلَا عَلَى مُودِعِهِ وَلَا عَلَى شَرِيكِهِ، وَإِنَّمَا الدَّعْوَى عَلَى وَصِيِّهِ أَوْ عَلَى وَارِثِهِ، وَالزَّوْجَةُ دَائِنَةٌ فَلَا دَعْوَى لَهَا بِمَهْرٍ أَوْ بِدَيْنٍ مَا إِلَّا عَلَى الْوَارِثِ أَوْ الْوَصِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَرَطُ الْجَرِّ صِحَّةُ الدَّعْوَى

١٧٧٨ = سُئِلَ فِي مُتَنَازِعِينَ فِي نِصْفِ كَرَمٍ، أَحَدُهُمَا خَارِجٌ وَالْآخَرُ ذُو يَدٍ، أَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً أَنَّهُ - أَيُّ: النِّصْفَ - كَانَ لِأَبِيهِ، هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا تُقْبَلُ؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ، لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ) وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ شَرَطَ الْجَرِّ صِحَّةُ الدَّعْوَى وَقَبُولُ الشَّهَادَةِ، قَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَةِ: شَهِدَا أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ كَانَتْ لِجَدِّهِ؛ لَا تُقْبَلُ لِعَدَمِ الْجَرِّ.

وَفِي (الْكَنْزِ): وَمِلْكُ الْمُورِثِ لَمْ يُقْضَ لِوَارِثِهِ بِلَا جَرٍّ [س ٢٦٧، ع ١٣١٤ / ١] إِلَّا أَنْ يَشْهَدَا بِمِلْكِهِ أَوْ يَدِهِ أَوْ يَدِ مُودِعِهِ أَوْ مُسْتَعِيرِهِ وَقَتَ الْمَوْتِ، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ: وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْجَرَ شَرَطٌ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ: مَاتَ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا لَهَا، وَلَكِنْ إِذَا ثَبَتَ مِلْكُهُ أَوْ يَدُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ كَانَ جَرًّا، وَمَسْأَلَةُ الْجَرِّ مَشْهُورَةٌ، وَفِي أَغْلَبِ الْكُتُبِ مَذْكُورَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ وَكَّلَ آخَرَ فِي بَيْعِ نِصْفِ فَرَسٍ لَهُ فَبَاعَهُ لِشَخْصٍ

١٧٧٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ فِي بَيْعِ نِصْفِ فَرَسٍ لَهُ بِبَيْدِ آخَرَ غَابَ، فَبَاعَهُ لِرَجُلٍ وَسَلَّمَهُ وَمَضَى زَمَنٌ، فَحَضَرَ شَخْصٌ وَادَّعَى عَلَى الْوَكِيلِ شِرَاءَهُ مِنَ الْمُوَكَّلِ

بَعْدَ تَوْكِيلِهِ، وَيُرِيدُ إِلزَامَهُ بِإِحْضَارِ الْفَرَسِ أَوْ قِيَمَةِ النِّصْفِ الَّذِي اشْتَرَاهُ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ خَصْمًا لَهُ، لَا فِي النِّصْفِ وَلَا فِي قِيَمَتِهِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): الْمُقَرَّبُ بَأَنَّ مَا فِي يَدِهِ لِفُلَانٍ لَمْ يَصِرْ خَصْمًا لِلْمُشْتَرِي؛ لِاتِّفَاقِهِمَا أَنَّهُ لِلْغَيْرِ، وَإِنَّمَا خَصَمُهُ فِي ذَلِكَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ، وَكُلُّ مَنْ أَثَبَتَ مِنْهُمَا الشَّرَاءَ بِتَارِيخٍ أَسْبَقَ حُكْمَ لَهُ بِهِ، وَتَرَجَّعَ الْمَسْأَلَةُ إِلَى مَسْأَلَةِ تَلَقِّي الْمَلِكِ مِنْ وَاحِدٍ لِقِيَامِ الْوَكِيلِ مَقَامَ مُوَكَّلِهِ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ؛ عَلِمَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِهَذَا الْمُدَّعِي عَلَى الْوَكِيلِ الْمَذْكُورِ، لَا فِي دَعْوَى النِّصْفِ وَلَا فِي قِيَمَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ لَزَمَهَا يَمِينٌ شَرْعِيَّةٌ هَلْ تَحْلِفُ فِي بَيْتِهَا

أَمْ تَحْضُرُ لِمَجْلِسِ الْقَاضِي

١٧٨٠ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ لَزَمَهَا يَمِينٌ شَرْعِيَّةٌ لَدَى قَاضٍ شَرْعِيٍّ، هَلْ تَحْلِفُ فِي

بَيْتِهَا، أَمْ تَحْضُرُ مَجْلِسَ الْقَاضِي لِيُحْلِفَهَا؟

أَجَابَ: ذَكَرَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الْمُنْتَقَى) عَنِ الْإِمَامِ الثَّانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّ الْمَطْلُوبَ إِذَا كَانَ مَرِيضًا أَوْ امْرَأَةً يَبْعَثُ مَنْ يَسْتَحْلِفُهَا. وَقَالَ الْإِمَامُ: رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَبْعَثُ. وَفِيهَا بَعْدَ هَذَا: إِذَا ادَّعَى أَنَّهَا غَيْرُ مُخَدَّرَةٍ، وَزَعَمَ وَكَيْلُهَا أَنَّهَا مُخَدَّرَةٌ؛ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ مِنْ رَأْيِ الْقَاضِي إِحْضَارُهَا لِيُحْلِفَهَا فِي وَقْتِ وَجُوبِهِ لَا فَائِدَةَ فِي الدَّعْوَى، وَإِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى أَنَّهَا مُخَدَّرَةٌ أَوْ لَا، فَيُحْضَرُهَا وَإِنْ كَرِهَ أَوْلِيَاؤُهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ رَأْيِهِ أَنْ لَا يُحْضَرَهَا إِنْ مُخَدَّرَةٌ، فَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا أَوْ مِنْ بَنَاتِ الْأَشْرَافِ [ك ٢٣٠ ب، ط ٩٣ /] فَالْقَوْلُ قَوْلٌ وَكَيْلُهَا بِلَا يَمِينٍ: أَنَّهَا مُخَدَّرَةٌ، وَعَلَى الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةُ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ بَنَاتِ الْأَوْسَاطِ وَهِيَ ثَيِّبٌ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْخَصْمِ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُخَدَّرَةٍ مَعَ الْيَمِينِ، وَعَلَى

الْوَكِيلِ الْبَيِّنَةُ عَلَى أَنَّهَا مُخَدَّرَةٌ، وَالتَّعْوِيلُ فِيهِ عَلَى الْعَادَةِ، فَإِنَّ الْأَبْكَارَ الَّتِي مِنْ بَنَاتِ الْأَوْسَاطِ بَعْدَ الزَّفَافِ بِمُدَّةٍ يَتَوَلَّيْنَ الْأَعْمَالَ وَيَخْرُجْنَ إِلَى الْعُرْسِ وَالْمَاتِمِ، وَبَنَاتِ الْأَشْرَافِ وَلَوْ بَعْدَ الزَّفَافِ بِمُدَّةٍ يَخْتَفِينَ عَنِ الْخُرُوجِ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ إِلَّا نَادِرًا فِيمَا يُسْتَقْبَحُ، وَتُلَامُ عَلَى التَّرْكِ كَعُرْسِ الْأُخْتِ أَوْ الْعَمَّةِ، فَإِذَا كَانَتْ لَا تَخْرُجُ إِلَّا فِي تِلْكَ الْجِهَةِ كَانَتْ مُخَدَّرَةً، وَإِنْ كَانَتْ تَخْرُجُ فِيمَا لَا بُدَّ تَخْرُجُ؛ صَارَ الْخُرُوجُ لَهَا عَادَةً لَا تَبْقَى مُخَدَّرَةً، وَكَذَا أَفَادَهُ الْإِمَامُ الْحَلَوَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَفِيهَا قَبْلَ هَذَا: وَالْمَرْأَةُ الْبُرْزَةُ كَالرَّجُلِ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَرِيضًا أَوْ مُخَدَّرَةً؛ لَمْ تَعْهَدِ الْخُرُوجَ لَا تَحْضُرُ، بَلْ يَذْهَبُ بِنَفْسِهِ مَعَ الْخَصْمِ، أَوْ يُرْسَلُ [ع ٢١٤ ب، س ٢٦٧ ب /] نَائِبًا إِنْ كَانَ مَادُونًا بِالِاسْتِحْلَافِ، وَكِلَا النُّوعَيْنِ فِعْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَذْهَبُ بِنَفْسِهِ فِي زَمَانِنَا كَيْ لَا تَبْطُلَ حِشْمَةُ الْقَاضِي، وَالْآدَابُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْعَادَاتِ، اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ بَاعَ شَجَرَةً فِي مَحَلٍّ كَذَا فَظَهَرَ أَنَّ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْهَا

١٧٨١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قِيلَ لَهُ: لَكَ شَجَرَةٌ زَيْتُونٍ إِرْثًا عَنْ أَبِيكَ فِي قَرْيَةٍ كَذَا فَبِعَهَا لِي، فَبَاعَ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ فَظَهَرَ أَنَّ لَهُ شَجَرَاتٍ مُتَعَدِّدَةً، وَاخْتَلَفَ مَعَ الْمُشْتَرِي، فَالْمُشْتَرِي يَدَّعِي شِرَاءَ الْكُلِّ، وَالْبَائِعُ يَدَّعِي مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ بَيْعٌ وَاحِدَةٌ لَا بَعَيْنَهَا، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: كُلُّ مَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى دَعْوَاهُ مِنْهُمَا ثَبَّتَتْ، فَإِنْ أَقَامَهَا؛ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ لَمْ يُقِيمَا بَيِّنَةً تَحَالَفَا كَمَا فِي الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ يُسَلِّكُ بِفَاسِدِ الْعُقُودِ مَسَلِّكَ صَحِيحَهَا، وَيَبْدَأُ بِبَيِّنِ الْبَائِعِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي الْمَبِيعِ لَا فِي الثَّمَنِ، وَمَنْ نَكَلَ مِنْهُمَا؛ لَزِمَهُ دَعْوَى الْآخَرِ، وَإِذَا ثَنَى بِالْمُشْتَرِي فَحَلَفَ؛ يُفْسَخُ الْبَيْعُ الْوَاقِعُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ، وَيَتَرَادَانِ الثَّمَنَ وَالْمَبِيعَ، فَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي الثَّمَنِ وَعَجَزَا عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ يَتَحَالَفَانِ

١٧٨٢ = سُئِلَ فِي الْمُتَبَايِعِينَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي ثَمَنِ الْمَبِيعِ، فَادَّعَى الْبَائِعُ لَدَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ ثَمَنًا وَالْمُشْتَرِي أَقَلَّ مِنْهُ، وَعَجَزَا عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَلَمْ يَرْضَا بِدَعْوَى أَحَدِهِمَا، هَلْ يَتَحَالَفَانِ وَيَفْسَخُ الْقَاضِي الْبَيْعَ بِطَلَبِ أَحَدِهِمَا، وَيَتَرَادَانِ أَمْ يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي فَقَطْ لِإِنْكَارِهِ الزِّيَادَةَ، وَيَقْضِي لَهُ بِمَا ادَّعَى أَمْ لَا؟

أَجَابَ: مَسْأَلَةُ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ كُتِبَ الْمَذْهَبُ طَافِحَةً بِهَا مُتُونًا وَشُرُوحًا وَفَتَاوِي، وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُمَا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْبَيِّنَةِ وَعَدَمِ الرِّضَا بِدَعْوَى أَحَدِهِمَا يَتَحَالَفَانِ وَيُبْدَأُ بِيَمِينِ الْمُشْتَرِي فِي مِثْلِ مَسْأَلَتِنَا، فَإِنْ حَلَفَ؛ كُفِّفَ الْآخِرُ الْحَلِيفَ، فَإِنْ حَلَفَ؛ فَسَخَّ الْقَاضِي الْبَيْعَ بِطَلَبِ أَحَدِهِمَا وَتَرَادَا، وَفِيهِ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيِّعَانِ تَحَالَفَا وَتَرَادَا»<sup>(١)</sup>، وَالْمَسْأَلَةُ شَهِيرَةٌ، وَالتُّقُولُ فِيهَا كَثِيرَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## ادَّعَتْ امْرَأَةٌ عَلَى وَرَثَةِ رَجُلٍ أَنَّهَا بَاعَتْ الدَّارَ لِأَبِيهِمْ بِكُذَا وَلَمْ تَقْبِضِ الثَّمَنَ وَادَّعَوْا أَنَّ الثَّمَنَ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ

١٧٨٣ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ اخْتَلَفَتْ مَعَ وَرَثَةِ رَجُلٍ فِي قَدْرِ ثَمَنِ دَارٍ بَاعَتْهَا لِأَبِيهِمْ، فَقَالَتْ: بَعْتُهَا لَهُ بِعِشْرِينَ قَرِشًا، وَسَلَّمْتُهَا لَهُ وَلَمْ أَقْبِضِ الْعِشْرِينَ، وَقَالَتِ الْوَرَثَةُ: بَعْتُهَا لَهُ [ك ١٢٣١ /] بِخَمْسَةِ وَوَرْنَتَيْنِ قَطْنًا بِقِشْرِهِ، وَسَلَّمَكَ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ، هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ

(١) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في (التلخيص الحبير ٣ / ٣١): «أما رواية التحالف فاعترف الرافعي في (التذنيب) أنه لا يذكر لها في شيء من كتب الحديث، وإنما توجد في كتب الفقه وكأنه عن الغزالي، فإنه ذكرها في (الوسيط ٣ / ٢٠٥). وأما رواية الترادف رواها مالك بلاغا عن ابن مسعود، ورواها أحمد والترمذي وابن ماجه بإسناد منقطع.»

الْوَرَثَةَ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ وَفِي قَبْضِهِ أَمْ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ لَا قَبْضِهِ، أَمْ يَجْرِي بَيْنَهُمَا التَّحَالُفُ  
وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى مِقْدَارِ الثَّمَنِ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: بَعْدَ مَوْتِ الْمُشْتَرِي لَا يَجْرِي التَّحَالُفُ بَيْنَ الْبَائِعَةِ وَوَرَثَتِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ،  
أَعْنِي كَوْنُ الدَّارِ فِي أَيْدِيهِمْ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ بِالْيَمِينِ عَلَى الْعِلْمِ، وَالْبَيِّنَةُ  
عَلَى الْبَائِعَةِ فِيمَا تَدَّعِيهِ [س ٢٦٨، ٢١٥ع، ط ٩٤ /] بِدَعْوَاهَا الزِّيَادَةَ وَإِنْكَارَهُمْ لَهَا.

وَأَمَّا فِي قَبْضِ الثَّمَنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا فِيهِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْوَرَثَةِ.

وَالْمَسْأَلَةُ صَرَّحَ بِهَا فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى سَاكِنُ الدَّارِ تَبَرُّعًا أَنَّ النَّخْلَ

الَّذِي فِيهَا مِلْكُهُ، فَالْقَوْلُ لِلْمَالِكِ

١٧٨٤ = سُئِلَ فِي نَخْلٍ بَدَارٍ لِرَجُلٍ، اخْتَلَفَ فِيهِ السَّاكِنُ تَبَرُّعًا وَمَالِكُ الدَّارِ، كُلُّ

يَدَّعِيهِ لِنَفْسِهِ، فَالْقَوْلُ لِمَنْ مِنْهُمَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ بِيَمِينِهِ أَنَّهُ مِلْكُهُ لِاتِّصَالِهِ وَاسْتِقْرَارِهِ بِهَا، انْظُرْ لِمَا

نَقَلَهُ الشَّيْخُ زَيْنُ فِي التَّحَالِفِ، وَتَبِعَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَوْلَانَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

التَّمْرَتَاشِيُّ الْغَزِّيُّ فِي (مِنْحِ الْغَفَّارِ)، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الْإِقْرَارِ

أَقْرَرُ لِأَخْرَبَانَهُ لَهُ عِنْدَهُ طَبْخَةُ زَيْتٍ طَبَخَ

صَابُونًا وَاشْتَرَاهَا مِنْهُ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ

١٧٨٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ، أَقْرَرُ طَائِعًا مُخْتَارًا لِأَخْرَبَانَهُ أَنْ لَهُ عِنْدَهُ طَبْخَةُ زَيْتٍ طَبَخَهَا صَابُونًا، وَاشْتَرَاهَا مِنْهُ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ مِنَ الْقُرُوشِ، دَفَعَ بَعْضَ الثَّمَنِ، وَأَجَلَ بَعْضَهُ أَجَلًا مَعْلُومًا، طَالَبَهُ الْبَائِعُ عِنْدَ الْمَحَلِّ، فَأَجَابَ الْمُشْتَرِي؛ بِأَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ مَا لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ، هَلْ يُؤَاخَذُ بِإِقْرَارِهِ وَيُلْزَمُهُ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ بِمَا أَقْرَبَهُ طَائِعًا مُخْتَارًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُؤَاخَذُ الْمُقْرَرُ بِإِقْرَارِهِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَنَصِّ عُلَمَاءِ الْحَنَفِيَّةِ: أَقْرَرُ، ثُمَّ قَالَ: كُنْتُ كَاذِبًا فِيمَا أَقْرَرْتُ بِهِ، يَحْلِفُ الْمُقْرَرُ لَهُ أَنَّهُ مَا كَانَ كَاذِبًا فِيمَا أَقْرَرُ، وَلَا مُبْطَلًا فِيمَا أَقْرَبَهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَهُوَ اسْتِحْسَانٌ، وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى فَقَالَا: لَا يَحْلِفُ الْمُقْرَرُ لَهُ، بَلْ بَعْدَ الْإِقْرَارِ يُلْزَمُ الْمُقْرَرُ بِمَا أَقْرَبَ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ عَلَى الْمُقْرَرِ لَهُ، وَيُخْبَسُ حَتَّى يُؤْفَى مَا أَقْرَبَهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

تَحَاسَبَ الْمُتَعَامِلَانِ وَفَضَلَ بِيَدَمَةٍ أَحَدِهِمَا مِبْلَغُ

بَعْدَ الْمُقَاصَصَةِ بِثَمَنِ الْبِضَائِعِ وَاعْتَرَفَ بِهِ

١٧٨٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ مُعَامَلَةٌ وَأَخَذَ وَإِعْطَاءً، تَحَاسَبَ مَعَهُ وَفَضَلَ بِيَدَمَةٍ الْآخَرَ مِبْلَغُ بَعْدَ الْمُقَاصَصَةِ بِثَمَنِ الْبِضَائِعِ الَّتِي بِجَهَةِ كُلِّ مِنْهُمَا، وَاعْتَرَفَ بِهِ لَدَى جَمَاعَةٍ، ثُمَّ الْآنَ يَقُولُ: لَا أَقِيمُ لَكَ بِضَاعَتَكَ إِلَّا بِكَذَا. أَنْقَضَ مِمَّا وَقَعَ أَوَّلًا، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٧٨٧ = وَالْإِعْتِرَافُ السَّابِقُ مَاضٍ عَلَيْهِ؟

١٧٨٦ ج = أَجَابَ: يُؤَاخِذُ بِمَا اعْتَرَفَ بِهِ.

١٧٨٧ ج = وَمَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ وَالْمُقَاصَصَةُ مَاضٍ، لَا يُنْقَضُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ:

لَا أَقِيمُ بِضَاعَتِكَ إِلَّا بِكَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقْرَأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ بِالْإِرْثِ كَذَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ مَا يَخُصُّهُ

١٧٨٨ = سُئِلَ فِي تَرْكَةِ فِيهَا مُنَاسَخَةٌ<sup>(١)</sup>، لَا يَدْرِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِرْثِ

مِقْدَارَ حِصَّتِهِ، أَقْرَأَ أَحَدُهُمْ وَأَشْهَدَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ بِالْإِرْثِ فِيهَا كَذَا لَا غَيْرَ، وَالْحَالُ أَنَّ

اسْتِحْقَاقَهُ أَكْثَرُ، فَهَلْ يَصِحُّ إِشْهَادُهُ وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ أَمْ لَا؟

١٧٨٩ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَى خَصْمُهُ أَنَّكَ أَشْهَدْتَ بِكَذَا وَأَنْكَرَ يَحْلِفُ أَمْ لَا؟

١٧٨٨ ج = أَجَابَ: الْإِقْرَارُ إِذَا كَانَ مُحَالًا شَرْعًا بَاطِلٌ، وَمِنْهُ الْإِقْرَارُ بِسَهَامِ زَائِدَةٍ

لِوَارِثٍ عَلَى حَقِّهِ مِنَ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ زَيْنُ بْنُ نُجَيْمٍ وَهُوَ فِي

الْإِقْرَارِ فِي فَنَّ الْفَوَائِدِ مِنَ (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ).

١٧٨٩ ج = فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ فَلَا يَمِينُ إِذَا أَنْكَرَ الْخَصْمُ الْإِقْرَارَ الْمَذْكُورَ؛ إِذْ

[س ٢٦٨ ب. ك ٢٣١ ب /] فَإِنَّدَةَ الْيَمِينِ الْقَضَاءُ بِالنُّكُولِ، وَهُوَ - وَلَوْ أَقْرَبَ بِهِ - لَا يُقْضَى

عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَحْلِفُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ الْوَصِيُّ مَالَ الْيَتِيمِ لَهُ بَعْدَ ثُبُوتِ بُلُوغِهِ وَأَشْهَدَ

عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ قَبْلَهُ حَقًّا وَأَبْرَاهُ إِبْرَاءً عَامًّا

١٧٩٠ = سُئِلَ فِي يَتِيمٍ، دَفَعَ لَهُ وَصِيُّهُ مَالَهُ بَعْدَ ثُبُوتِ بُلُوغِهِ وَرُشْدِهِ، وَأَشْهَدَ

(١) أي: إذا مات بعض الورثة قبل قسمة التركة. «تبين الحقائق شرح كنز الدقائق» (٦/ ٢٤٩).

عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ قَبْلَهُ حَقًّا مُطْلَقًا وَلَا اسْتِحْقَاقًا، وَأَبْرَأَهُ عَامًّا عَنِ سَائِرِ الدَّعَاوَى مُخْبِرًا، فَهَلْ لَهُ بَعْدَهُ دَعْوَى عَلَى وَرَثَةِ الوَصِيِّ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ الرَّائِقِ): وَإِنْ كَانَ الْإِبْرَاءُ عَلَى وَجْهِ الْأَخْبَارِ كَقَوْلِهِ: هُوَ بَرِيءٌ مِنِّي قَبْلَهُ، فَهُوَ صَحِيحٌ مُتَنَاوِلٌ لِلدَّيْنِ وَالْعَيْنِ، فَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى، وَكَذَا إِذَا قَالَ: لَا مِلْكَ لِي فِي هَذِهِ الْعَيْنِ، ذَكَرَهُ فِي (الْمَبْسُوطِ، وَالْمُحِيطِ) فَعَلِمَ أَنَّ [ع ٢١٥ ب /] قَوْلَهُ: لَا اسْتَحِقُّ قَبْلَهُ حَقًّا مُطْلَقًا وَلَا اسْتِحْقَاقًا وَلَا دَعْوَى يَمْنَعُ الدَّعْوَى بِحَقِّ مِنَ الْحَقُوقِ قَبْلَ الْإِقْرَارِ عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا، قَالَ فِي (الْمَبْسُوطِ): وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: لَا حَقٌّ لِي قَبْلَ فُلَانٍ، كُلُّ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ، وَكُلُّ كِفَالَةٍ أَوْ جِنَايَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ حَدٍّ، فَإِنْ ادَّعَى الطَّالِبُ بَعْدَ ذَلِكَ حَقًّا؛ لَمْ تُقْبَلْ بَيْنَتُهُ عَلَيْهِ، حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّهُ بَعْدَ الْبِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُ بِهَذَا اللَّفْظِ اسْتِفَادَ الْبِرَاءَةَ عَلَى الْعُمُومِ. اهـ. وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الصُّلْحِ حَتَّى يَدْخُلَ فِي قَوْلِهِمْ: لَوْ ظَهَرَ فُسَادُ الصُّلْحِ بِفَتْوَى الْأَئِمَّةِ، هَلْ يَبْطُلُ الْإِبْرَاءُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَمْ لَا، أَوْ يُقَالُ: إِذَا ظَهَرَ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا وَقَتَ الصُّلْحِ، هَلْ يَكُونُ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهُ أَمْ لَا؟ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَقْرَرُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ لِغَيْرِ وَاْرِثِ بَدَيْنِ مُحِيطِ

١٧٩١ = سُئِلَ فِي مَرِيضٍ مَرَضِ الْمَوْتِ، أَقْرَرُ لِغَيْرِ وَاْرِثِ بَدَيْنِ مُحِيطِ بِجَمِيعِ

مَالِهِ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ، لَكِنْ يُؤَخَّرُ عَنِ دَيْنِ الصَّحَّةِ وَعَمَّا سَبَبُهُ مَعْلُومٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَقْرَرْتُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عِنْدَ عَمْرٍو شَيْئًا

ثُمَّ ادَّعَى زَيْدُ النَّسِيَّانَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ

١٧٩٢ = سُئِلَ فِي زَيْدٍ أَقْرَرْتُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عِنْدَ عَمْرٍو شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ زَيْدًا ادَّعَى

النَّسِيَانِ فِي الْإِقْرَارِ، وَقَالَ: كُنْتُ نَاسِيًا فِي بَعْضِ الَّذِي أَقْرَرْتُ بِهِ أَنَّهُ وَصَلَنِي، فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ زَيْدٍ أَمْ لَا؟

١٧٩٣ = وَهَلْ يَلْزَمُ الْمُقَرَّرُ لَهُ يَمِينٌ بَأَنَّ الْمُقَرَّرَ صَادِقٌ فِي إِقْرَارِهِ أَمْ لَا؟

١٧٩٢ ج = أَجَابَ: لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ النَّسِيَانُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، وَعَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي اخْتَارَهَا الْمُتَأَخَّرُونَ: أَنَّ دَعْوَى الْهَزْلِ فِي الْإِقْرَارِ تَصِحُّ.

١٧٩٣ ج = وَيَحْلِفُ الْمُقَرَّرُ لَهُ عَلَى أَنَّ الْمُقَرَّرَ مَا كَانَ كَاذِبًا فِي إِقْرَارِهِ، إِذَا لَمْ يَصِرْ مَحْكُومًا عَلَيْهِ بِالْإِقْرَارِ، وَإِنْ صَارَ مَحْكُومًا عَلَيْهِ بِالْإِقْرَارِ؛ لَا يَحْلِفُ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الْبَزَازِيِّ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ٩٥، س ١٢٦٩ /]

أَقْرَرْتُ بِقَبْضِ الثَّمَنِ، فَمَاتَ الْمُقَرَّرُ لَهُ، فَادَّعَى  
الْمُقَرَّرُ عَلَى وَرَثَتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضِ الْكُلَّ

١٧٩٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَاعَ لِأَخْرَ دَارًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَأَقْرَرَّ بِقَبْضِهِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ قَبِضَ الْبَعْضَ دُونَ الْبَعْضِ، فَمَاتَ الْمُقَرَّرُ لَهُ وَادَّعَى عَلَى وَرَثَتِهِ، فَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ، هَلْ يَحْلِفُونَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَحْلِفُونَ، فَنِي (مَتْنِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ): وَإِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى عَلَى وَرَثَتِهِ الْمُقَرَّرُ لَهُ؛ فَالْيَمِينُ عَلَيْهِمْ بِالْعِلْمِ: أَنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ كَاذِبًا، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي (شَرْحِ الْوِقَايَةِ لِصَدْرِ الشَّرِيعَةِ) وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ الْأَصْحَحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْإِقْرَارُ بِالْأَرْضِ إِقْرَارٌ بِالْبِنَاءِ

١٧٩٥ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا كَانَ لِيُوقَفَ مَسْجِدَ بَيْتٍ، وَيَدَّعِي رَجُلٌ وَاضِعُ الْيَدِ عَلَيْهِ أَنَّ بِنَاءَ الْبَيْتِ لَهُ، وَأَنَّ أَرْضَهُ لِيُوقَفَ الْمَسْجِدَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَأْخُذُ مِنْهُ نَاطِرٌ

الْوَقْفِ حِكْرَ الْأَرْضِ، وَتَوَلَّى عَلَى وَقْفِ الْمَسْجِدِ نَاطِرٌ جَدِيدٌ، فَهَلْ [ك١٣٣٢، ع١٢١٦/أ] يَسُوعُ لِلنَّاطِرِ الْمَرْبُورِ مُطَالَبَةُ الرَّجُلِ بِتَمَسُّكِ يَشْهَدُ لَهُ بِالِاسْتِحْكَارِ؟

١٧٩٦ = وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ الرَّجُلِ تَمَسُّكٌ يَشْهَدُ لَهُ يُقْضَى بِالْبَيْتِ لِوَقْفِ الْمَسْجِدِ

أَمْ لَا؟

١٧٩٥ ج = أَجَابَ: الْإِقْرَارُ بِأَنَّ الْأَرْضَ لِلْمَسْجِدِ إِقْرَارٌ بِالْبِنَاءِ أَيْضًا أَنَّهُ لَهُ.

١٧٩٦ ج = فَيُقْضَى بِالْبَيْتِ لِلْمَسْجِدِ أَرْضًا وَبِنَاءً، وَقَدْ صَرَّحَ عَلَمًا وَنَا فِي الْإِقْرَارِ؛ بِأَنَّ الْمُقَرَّرَ لَوْ قَالَ: أَرْضُ هَذِهِ الدَّارِ لِفُلَانٍ وَبِنَاؤُهَا لِي، كَانَ الْكُلُّ لِفُلَانٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَقَرَّ بِالْأَرْضِ لَهُ مَلَكَ الْبِنَاءَ تَبَعًا. فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لِغَيْرِهِ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي أَغْلَبِ الْكُتُبِ مُتَوْنَا وَشُرُوحًا وَفَتَاوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَتْ: كُلُّ مَا فِي يَدِي لِوَالِدِي لَا يَكُونُ إِقْرَارًا

١٧٩٧ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ كَبِيرَةٍ، تَزَوَّجَتْ بِزَوْجَيْنِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، وَوَرِثَتْ مِنْهُمَا أَمْوَالًا، وَقَبَضَتْ مِنْهُمَا أَشْيَاءَ مِنْ مَهْرِهَا، وَزَوَّجَتْ مِنْ ثَالِثٍ، فَقَالَ لَهَا أَبُوهَا: لَا أَدْخُلُكَ عَلَيْهِ حَتَّى تُقَرِّي بِجَمِيعِ مَا تَمْلِكِينَهُ لِي، فَقَالَتْ: كُلُّ مَا فِي يَدِي لِوَالِدِي، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَزَارِيَّةِ) فِي الدَّعْوَى فِي نَوْعِ آخَرَ فِي الدَّفْعِ فِي قَوْلِ الشَّخْصِ: كُلُّ مَا فِي يَدِي لِفُلَانٍ، هَذَا الْكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلَى الْبِرِّ وَالْكَرَامَةِ عَلَى اخْتِيَارِ مَشَايخِ حَوَارِزَمَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى فَلَا يَتَأْتِي التَّرَاغُ، وَقَالَ فِي الْإِقْرَارِ: قَالَ فِي صِحَّتِهِ: كُلُّ شَيْءٍ فِي يَدِي أَوْ جَمِيعُ مَا أَمْلِكُهُ لِوَالِدِي هِبَةٌ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْعُرْفَ فِي بِلَادِنَا عَلَى خِلَافِهِ، فَيَحْمَلُ عَلَى الْبِرِّ وَالْكَرَامَةِ. اهـ.

وَعَلَى تَقْدِيرِ الْعَمَلِ بِأَصْلِ الرِّوَايَةِ وَجَعَلَ ذَلِكَ هِبَةً؛ فَشَرَطَهَا فِي الْمَوْهُوبِ أَنْ  
يَكُونَ مَقْبُوضًا غَيْرَ مُشَاعٍ مُمَيِّزًا غَيْرَ مَشْغُولٍ، فَلَا يَمْلِكُ الْمُقْرُّ لَهُ مَالٌ بِنْتِهِ بِمُجَرَّدِ هَذِهِ  
الْمَقُولَةِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَتْ بَعْدَ الْإِقْرَارِ لِابْنَتِهَا بِكَذَا أَنَّهَا كَاذِبَةٌ  
لَهَا أَنْ تَحْلِفَ ابْنَتُهَا أَنَّ الْإِقْرَارَ حَقٌّ

١٧٩٨ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ، أَبِي أَقْرَبَاؤُهَا تَزْوِجَهَا إِلَّا أَنْ تُقَرَّ لِابْنَتِهَا بِكَذَا وَتَشْهَدَ بِهِ  
عَلَى نَفْسِهَا، فَفَعَلَتْ، وَالْآنَ تَدَّعِي أَنْ لَيْسَ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ لِابْنَتِهَا شَيْءٌ فِي ذِمَّتِهَا، هَلْ  
تُسْمَعُ دَعْوَاهَا وَلَهَا تَحْلِيفُ ابْنَتِهَا؛ بِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ ثَابِتٌ بِذِمَّتِهَا أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ، تُسْمَعُ دَعْوَاهَا أَنْ إِقْرَارَهَا كَانَ كَاذِبًا، فَتَحْلِفُ ابْنَتُهَا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ  
كَاذِبَةً فِيهِ، فَإِنْ حَلَفَتْ، وَإِلَّا بَطَلَ إِقْرَارُهَا، وَامْتَنَعَ الْزَامُهَا بِمَا أَقَرَّتْ، عَلَى مَا عَلَيْهِ  
الْفَتْوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقَرَّتْ أَنْ جَمِيعَ مَا عِنْدَهَا مِنْ كَذَا وَكَذَا  
لِوَالِدِهَا، وَأَنَّهُ عَارِيَةٌ تَحْتَ يَدِهَا صَحَّ

١٧٩٩ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ أَقَرَّتْ أَنْ جَمِيعَ مَا عِنْدَهَا وَمَا تَحْتَ يَدِهَا مِنَ الْحُلِيِّ  
وَالْأُمْتِعَةِ [س ٢٦٩ ب / ] وَالذُّورِ مِلْكٌ لِوَالِدِهَا، وَأَنَّهُ عَارِيَةٌ تَحْتَ يَدِهَا، هَلْ يَصِحُّ حَيْثُ  
لَمْ يَكُنِ الْمَقَامُ مَقَامَ الْكِرَامَةِ، بَلْ كُتِبَ بِهِ صَكٌّ لَدَى قَاضٍ بِإِذْنِهَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ ذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْإِكْرَاهُ يَتَحَقَّقُ فِي زَمَانِنَا مِنْ غَيْرِ السُّلْطَانِ

١٨٠٠ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ زَوَّجَ رَجُلٌ بِنْتَهُ لِأَخْرَ وَأَرَادَ الدُّخُولَ، فَمَنَعَهَا الْأَبُ عَنِ



الدُّخُولِ حَتَّى تُقَرَّ لَهُ بِعَقَارِهَا وَأَسْبَابِهَا، فَأَقَرَّتْ، هَلْ يَصِحُّ إِقْرَارُهَا أَمْ لَا، وَفِيمَا لَوْ أُكْرَهُ  
مَوْلَيْتِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا، حَتَّى تُقَرَّ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ بِمَا وَرِثْتُهُ مِنْ أَبِيهَا فَأَقَرَّتْ، هَلْ يَصِحُّ  
أَمْ لَا؟ [ك ٢٣٢ ب / ]

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ إِقْرَارُهَا وَالْحَالُ هَذِهِ، قَالَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الْيَنَابِيعِ):  
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: لَوْ مَنَعَ امْرَأَتُهُ عَنِ الزِّيَارَةِ حَتَّى تَهَبَ مَهْرَهَا مِنْهُ، فَفَعَلْتَ لَمْ تَصِحَّ الْهَبَةُ،  
وَمِثْلُهُ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا، وَعِبَارَةٌ (الْخُلَاصَةِ) بِلَفْظٍ: مَنَعَ امْرَأَتُهُ عَنِ  
الْمَسِيرِ إِلَى أَبَوَيْهَا، حَتَّى تَهَبَ، وَعَلَّلَ بِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْمُكْرَهَةِ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْمُتَأَخِّرُونَ  
عَلَى أَنَّ الْإِكْرَاهَ يَتَحَقَّقُ فِي زَمَانِنَا مِنْ غَيْرِ السُّلْطَانِ، وَأَنَّ الزَّوْجَ سُلْطَانَ زَوْجَتِهِ، وَشَيْخُ  
الْإِسْلَامِ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ مُفْتِي الدِّيَارِ الرُّومِيَّةِ اسْتَنْبَطَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا زَوَّجَ  
ابْنَتَهُ مِنْ رَجُلٍ، فَلَمَّا أَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى زَوْجِهَا؛ مَنَعَهَا الْأَبُ إِلَى أَنْ تُشْهَدَ  
عَلَيْهَا: أَنَّهَا اسْتَوْفَتْ مِنْهُ مَا تَصَرَّفَتْ<sup>(١)</sup> فِيهِ مِنْ مِيرَاثِ أُمِّهَا، فَأَقَرَّتْ بِذَلِكَ، ثُمَّ أَذِنَ  
لَهَا فِي الْخُرُوجِ؛ [ط ٩٦، ع ٢١٦ ب / ] عَدَمَ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ، وَقَدْ أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ  
الْمَذْكُورُ، وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الْإِكْرَاهَ يَتَحَقَّقُ مِنْ كُلِّ مَنْ قَدَرَ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَدَ بِهِ، وَعُلِمَ  
أَنَّ مَنَعَهَا عَنِ زَوْجِهَا إِكْرَاهٌ وَكَذَا مَنَعَهَا عَنِ أَبَوَيْهَا؛ لَمْ يُتَوَقَّفْ فِي عَدَمِ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ  
فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِخْبَارُ الْقَاضِي بِالْقَضَاءِ بَاطِلٌ

١٨٠١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ سَتَمَهُ آخَرُ، وَتَكَلَّمَ فِي عِرْضِهِ، فَطَلَّقَ زَوْجَتَهُ رَجْعِيًّا، ثُمَّ  
تَعَرَّضَ لَهُ الشَّاتِمُ ثَانِيًّا، فَقَالَ لَهُ الْمَشْتُمُ: أَلَمْ يَكْفِ أَنْيَ طَلَّقْتُ زَوْجَتِي مِنْ أَجْلِكَ.  
وَكَرَّرَ ذَلِكَ الْقَوْلَ مِرَارًا، ثُمَّ إِنَّ الْمُطَلَّقَ تَوَجَّهَ لِغَايِبِ الْقَاضِي وَذَكَرَ لَهُ صُورَةَ الْوَاقِعَةِ<sup>(٢)</sup>،

(١) فِي ع، ك: تَصْرَفَ.

(٢) فِي ع: الْوَاقِعَ.

فَقَالَ لَهُ النَّائِبُ: طَلَّقْتُ مِنْكَ ثَلَاثًا، وَلَا مَرَاجَعَةَ لَكَ، وَأَخْبَرَ أَخَا الزَّوْجَةِ بِذَلِكَ، فَهَلْ قَوْلُ النَّائِبِ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

١٨٠٢ = وَهَلْ يُعْمَلُ بِإِخْبَارِهِ أَنَّهُ طَلَّقَ ثَلَاثًا أَمْ لَا؟

١٨٠١ ج = أَجَابَ: قَوْلُ النَّائِبِ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ خَطَأٌ صَرِيحٌ، حَيْثُ كَانَ كَلَامُ الْأَحَانِفِ هَكَذَا؛ إِذِ الْإِسْتِفْهَامُ الْإِنْكَارِيُّ إِنَّمَا يَكُونُ لِمَا وَقَعَ وَتَقَرَّرَ، فَالْمَعْنَى أَلَمْ يَكْفِكَ طَلَاقُ زَوْجَتِي الْمَقَرَّرُ السَّابِقُ، وَهُوَ الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ رَجْعِيٌّ، فَكَيْفَ يَصِيرُ ثَلَاثًا بِمِثْلِ ذَلِكَ إِذَا كَرَّرَهُ، وَإِنْ كَانَ بِخِلَافِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ.

١٨٠٢ ج = وَلَا يَكْفِي إِخْبَارُ الْقَاضِي أَخَا الزَّوْجَةِ؛ بِأَنَّ الزَّوْجَ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، بَلْ لَوْ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَضَى عَلَيْهِ بِهِ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ، [س ١٢٧٠، ك ١٢٣٣ /] قَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَالْإِخْبَارُ بِالْقَضَاءِ مِنْهُ كَالْإِنْشَاءِ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْحَضْرَةِ، قَالَ فِي شَهَادَاتِ (الْقِنِيَةِ): أَشْهَدَ الْقَاضِي سُهُودًا: أَنِّي حَكَمْتُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا؛ فَهُوَ إِشْهَادٌ بَاطِلٌ، وَالْحُضُورُ شَرْطٌ، ثُمَّ قَالَ: وَفِي (تَهْدِيبِ الْقَلَانِسِيِّ): إِذَا قَالَ الْقَاضِي: حَكَمْتُ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا وَهُوَ غَائِبٌ؛ لَمْ يُصَدَّقْ. اهـ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْإِخْبَارِ بِأَنَّهُ قَضَى، فَكَيْفَ بِالْإِخْبَارِ بِأَنَّ فُلَانًا وَقَعَ مِنْهُ كَذَا؟ وَالْقَاضِي فِي زَمَانِنَا مَمْنُوعٌ عَنِ الْقَضَاءِ بِعِلْمِهِ، وَقَدْ صَحَّ رُجُوعُ مُحَمَّدٍ عَنْهُ، فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ قَضَى فِي مَسْأَلَتِنَا بِعِلْمِهِ؛ لَا يُعْتَبَرُ هَذَا، وَقَدْ قَالَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ): جَرَى الْخُلْعُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مَرَّتَيْنِ عِنْدَ الْقَاضِي، فَقَالَ لَهُ نَائِبُهُ: كَانَ قَدْ جَرَى عِنْدِي مَرَّةً أُخْرَى، وَالزَّوْجُ يُنْكِرُ، فَقَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ: لَا يَقْضِي الْقَاضِي بِالْحُرْمَةِ الْعَلِيظَةِ بِكَلَامِ النَّائِبِ، أَمَّا النَّائِبُ يَقْضِي بِكَلَامِ الْقَاضِي إِذَا أَخْبَرَهُ. انْتَهَى.

فَهَذَا قَاطِعٌ لِلشَّغَبِ فِي مَسْأَلَتِنَا، وَالْفُرُوعُ الدَّالَّةُ عَلَى مَا قُلْنَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ، وَيَطُولُ بِذِكْرِهَا الْكَلَامُ، وَفِيمَا قُلْنَا كِفَايَةً لِذَوِي الْأَفْهَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْمَكَانَيْنِ الضَّلَانِيَيْنِ

١٨٠٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، أَقَرَّ وَهُوَ بِحَالٍ تُعْتَبَرُ شُرْعًا؛ بِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْمَكَانَيْنِ الضَّلَانِيَيْنِ، وَأَنَّهُمَا مِنْ حُقُوقِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ، وَتَعَوَّضَ عَنْ نَظِيرِ الْإِشْهَادِ بِذَلِكَ شَيْئًا مَعْلُومًا وَقَبْضَهُ، وَالْآنَ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ يَزْعُمُ أَنَّ الْإِشْهَادَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يُصَرِّحْ بِمِقْدَارِ الْحِصَّةِ الْمُصَالِحِ عَلَيْهَا، فَهَلْ لَا التِّفَاتُ إِلَى زَعْمِهِ وَالْإِشْهَادُ وَقَعَ مَوْقِعًا بِحَيْثُ إِنَّهُ لَا يَمْلِكُ نَقْضَهُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَنْصِيفِ مِقْدَارِ الْحِصَّةِ الْمُصَالِحِ عَلَيْهَا؛ إِذْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْعُمُومِ وَالْحَالَةَ هَذِهِ أَمْ لَا؟ [١٢١٧٤/]

أَجَابَ: لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّنْصِيفِ بِمِقْدَارِ الْحِصَّةِ الْمُصَالِحِ عَلَيْهَا، بَلْ يَصِحُّ الصُّلْحُ مَعَ جَهَالَتِهِ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّرَاحُ قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقَرَّ الْمَرِيضُ مَرَضَ الْمَوْتِ بِاسْتِيفَاءِ ثَمَنِ مَا بَاعَهُ

١٨٠٤ = سُئِلَ فِي أَجْنَبِيٍّ، أَقَامَ بَيْتَهُ شَهِدَتْ عَلَى مَرِيضَةٍ مَرَضَ الْمَوْتِ بِوَجْهِ وَارِثَتِهَا بَعْدَ مَوْتِهَا؛ أَنَّهَا أَقَرَّتْ بِاسْتِيفَاءِ ثَمَنِ مَا بَاعَتْهُ لَهُ فِي مَرَضَتِهَا، وَالْوَارِثُ يَقُولُ: الْإِقْرَارُ وَالْبَيْعُ تَلَجُّتُهُ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْبَاطِنِ، وَإِنَّمَا هُوَ حِيلَةٌ لِجِرْمَانِ الْوَارِثِ، وَالْمَقْرَرُ لَهُ يَقُولُ: بَلْ هُوَ صَحِيحٌ بَاطِنُهُ كَظَاهِرِهِ، هَلْ يَحْلِفُ أَنَّهَا مَا كَانَتْ كَاذِبَةً فِي إِقْرَارِهَا بِالِاسْتِيفَاءِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَفْسُ الْإِقْرَارِ بِالِاسْتِيفَاءِ وَالْحَالُ هَذِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، لَكِنَّ الرَّاجِحَ صِحَّتُهُ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ دَيْنٌ عَلَى الْمَيِّتِ وَلَا مَالٌ لَهُ سِوَاهُ أَوْ كَانَ وَلَا يُوفَى إِلَّا بِهِ؛ فَيُقَدَّمُ الدَّيْنُ

الْمَعْرُوفُ وَالثَّابِتُ بِمُعَايِنَةِ الشُّهُودِ، وَعَلَيْهِ إِذَا ادَّعَى الْوَارِثُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ تَلَجِيئَةً يَخْلِفُ الْمَقْرُّ لَهُ؛ أَنَّهُ مَا كَانَ كَذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٢٧٠ ب، ط ٩٧ /]

### أَقْرَرْتُ بِقَبْضِ ثَمَنِ مَا بَاعَهُ ثُمَّ مَاتَ

١٨٠٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، اشْتَرَى مِنْ آخَرَ ثُلْثِي رَحَى بِثَمَنِ قَدْرُهُ سِتُونَ قِرْشًا وَأَقْرَرْتُ بِقَبْضِهَا، وَمَاتَ فَادَّعَتْ وَرَثَتُهُ أَنَّ الْإِقْرَارَ بِقَبْضِ الثَّمَنِ كَانَ تَلَجِيئَةً وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: يَلْزَمُ الْمَقْرُّ لَهُ الْحَلْفُ بِاللَّهِ تَعَالَى: لَقَدْ أَقْرَرْتُ إِقْرَارًا صَاحِبًا، فَإِنْ حَلَفَ عَلَيَّ ذَلِكَ؛ مَنَعَ الْحَاكِمُ الْوَرِثَةَ عَنْهُ، وَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ؛ لَزِمَهُ مَا ادَّعَتْ الْوَرِثَةُ، وَإِنْ أَقَامَتِ الْوَرِثَةُ الْمَذْكُورُونَ الْبَيِّنَةَ عَلَيَّ مَا ادَّعَوْا؛ قُبِلَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَقْرَرْتُ الْوَكِيلَ بِالشَّرَاءِ بِقَبْضِ الْمَبِيعِ مِنَ الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ

١٨٠٦ = سُئِلَ فِي الْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ؛ إِذَا أَقْرَرْتُ بِقَبْضِ الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ مِنْ وَكِيلٍ آخَرَ بِالْبَيْعِ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَنْكَرَ قَبْضَهُ بَعْدَ دَفْعِهِ بَعْضَ <sup>(١)</sup> الثَّمَنِ؛ مُدَّعِيًا أَنَّ إِقْرَارَهُ كَانَ كَاذِبًا؛ لِغَلَبَةِ الرَّجَاءِ مِنْهُ أَنْ يَقْبِضَهُ فَلَمْ يَقْبِضْهُ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيَّ وَكَيْلِ الْبَيْعِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَلْزَمُ الْوَكِيلَ الْبَائِعِ الْيَمِينُ عَلَيَّ أَنْ وَكَيْلَ الشَّرَاءِ الْمَذْكُورَ مَا كَانَ كَاذِبًا فِي إِقْرَارِهِ بِالْقَبْضِ، عَلَيَّ مَا اخْتَارَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي يُوسُفَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ النَّاسِ، وَكَثْرَةِ الْخِدَاعِ وَالْخِيَانَاتِ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي غَالِبِ الْكُتُبِ، وَمِنْ الْمَقْرَّرِ أَنْ وَكَيْلَ الشَّرَاءِ وَوَكَيْلَ الْبَيْعِ تَرْجِعُ الْحُقُوقَ إِلَيْهِمَا، لَا إِلَى الْمُوَكَّلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك ٢٣٣ ب /]

أَقْرَبَ الْوَرَثَةَ بِأَنَّ جَمِيعَ التَّرِكَةِ لِأَحَدِهِمْ خَوْفًا مِنَ الظَّلْمَةِ

١٨٠٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ وَرَثَةٍ صِغَارٍ وَكِبَارٍ وَخَلَفَ تَرِكَةً، فَاتَّفَقُوا فِي السَّرِّ عَلَى أَنْ يُقْرُوا ظَاهِرًا بِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ الْمَالِ لِفُلَانٍ: أَحَدِ أَبْنَاءِ الْمَيِّتِ؛ خَوْفًا مِنْ ظَلَمَةِ الْوَلَاةِ، وَأَشْهَدَ الْمُقَرَّرُ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ سُهُودًا فِي السَّرِّ: أَنَّ الْمَالَ تَرِكَةٌ عَنِ الْمَيِّتِ، يَجْرِي عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَهُمْ، وَأَنَّ إِقْرَارَهُمْ بِهِ تَلَجُّةٌ خَوْفًا مِنَ الظَّلْمَةِ، هَلْ إِذَا شَهِدَ لَهُمْ سُهُودُ السَّرِّ بِذَلِكَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، وَيَبْطُلُ إِقْرَارُهُمُ الَّذِي فِي الْعَلَانِيَةِ لَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، وَيَبْطُلُ إِقْرَارُهُمُ الَّذِي فِي الْعَلَانِيَةِ، وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ التَّلَجُّةِ، وَقَدْ ذَكَرَهَا كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا فِي بَابِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهَا فِي بَابِ الْإِقْرَارِ، وَهِيَ فِي (الْحَانِيَّةِ، وَالِإِحْتِيَارِ، وَالْبَزَائِيَّةِ، وَجَامِعِ الْفُتَاوِيِّ) وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ، وَقَدْ صَرَّحُوا؛ بِأَنَّ مُدَّعِيَ التَّلَجُّةِ إِذَا أَقَامَ بَيِّنَةً [ع ٢١٧ب، س ١٢٧١/٢] عَلَيْهَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ -أَيُّ: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ذَلِكَ- إِذَا عَايَنَاهُ يَعْتَرَفُ بِهَا؛ أَلْزَمْنَاهُ بِمُوجِبِهَا، فَكَذَا إِذَا بَرَّهَنَ عَلَيْهِ خَصْمُهُ بِذَلِكَ؛ إِذِ الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ عِيَانًا، وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْأُئِمَّةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْقِيَاسِ وَالِإِسْتِحْسَانِ، وَكَثِيرًا مَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ خَشْيَةً مِنَ الظَّلْمَةِ، لَا سِيَّمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى عَلَى آخِرَ أَنَّهُ دَفَعَ لَهُ خَمْسِينَ قِرْشًا عَلَى زَيْتٍ

فَادَّعَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنَّمَا وَكَّلَهُ بِقَبْضِ خَمْسِينَ قِرْشًا

١٨٠٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، ادَّعَى عَلَى آخِرَ أَنَّهُ دَفَعَ لَهُ خَمْسِينَ قِرْشًا عَلَى زَيْتٍ، كُلُّ جَرَّةٍ بِقِرْشٍ وَنِصْفٍ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا وَكَّلَهُ فِي خِلَاصِ خَمْسِينَ قِرْشًا مِنْ زَيْدٍ، قَائِلًا: مَهْمَا صَرَفْتَهُ عَلَى الْحُكَّامِ أَحَاسِبُكَ بِهِ، وَأَنَّهُ اسْتَخْلَصَ مِنْ زَيْدِ الْمَبْلَغِ

الْمَذْكُورَ، وَصَرَفَ مِنْهُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ قِرْشًا مَحْضُورًا، وَدَفَعَ لَهُ عِشْرِينَ قِرْشًا، فَأَنْكَرَ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورُ ذَلِكَ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: جَوَابُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنْكَارٌ لِأَخْذِ الْخَمْسِينَ قِرْشًا عَلَى زَيْتِ كُلِّ جَرَّةٍ بِكَذَا، وَدَعْوَى وَكَالَةٍ فِي خَلَاصِ خَمْسِينَ نِكْرَةً، فَكَانَتْ دَعْوَى مُسْتَقِلَّةً مِنْهُ، فَيُطْلَبُ مِنَ الْمُدَّعَى الْأَوَّلِ - وَهُوَ مُدَّعِي دَفْعِ الْخَمْسِينَ عَلَى زَيْتِ - الْبَيِّنَةُ، فَإِنْ أَقَامَهَا؛ أَلْرِمَ بِالْقُرُوشِ الْخَمْسِينَ: إِنْ كَانَ السَّلْمُ فَاسِدًا، وَإِنْ لَمْ يُقْمَهَا؛ طَلِبَ الْيَمِينُ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ مَا اسْتَلَمَ مِنْهُ ذَلِكَ، ثُمَّ هُوَ عَلَى دَعْوَاهُ، وَلَا تَمْنَعُ يَمِينُهُ الدَّعْوَى، فَمَتَى أَقَامَهَا؛ قُبِلَتْ، ثُمَّ دَعْوَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْوَكَالَةَ وَقَبْضَ الْمَبْلَغِ وَأَنَّهُ صَرَفَ مِنْهُ كَذَا وَبَقِيَ مَعَهُ مِنْهُ كَذَا إِقْرَارٌ مِنْهُ بِشَيْءٍ آخَرَ، لَكِنْ رُدَّ بِرَدِّ الْمُقَرَّرِ لَهُ، فَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِقْرَارِ بَعْدَ تَكْذِيبِ الْمُقَرَّرِ لَهُ ثَانِيًا وَصَدَقَهُ فِيهِ بَعْدَهُ؛ لَزِمَهُ، وَيَكُونَانِ قَدْ تَوَافَقَا عَلَيْهِ، وَمَا دَامَ عَلَى تَكْذِيبِهِ كُلَّمَا أَقَرَّ فَلَا شَيْءَ لَهُ مِمَّا أَقْرَبَهُ أَنَّهُ بَاقٍ لَهُ عِنْدَهُ مِنَ الْخَمْسِينَ الْمَوْكَلِ فِي قَبْضِهَا، فَلْيَسْتَبْهَ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقَرَّتْ بِأَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْبَيْتِ مِلْكٌ لِلزَّوْجِ إِلَّا أَسْبَابًا عَيَّنَتْهَا

١٨٠٩ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ أَقَرَّتْ أَنَّ جَمِيعَ مَا هُوَ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا مِلْكٌ لَهُ، سِوَى أَسْبَابٍ عَيَّنَتْهَا وَكُتِبَ بِذَلِكَ حُجَّةً، ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ، فَادَّعَتِ الزَّوْجَةَ أَسْبَابًا لَمْ تَكُنْ مِمَّا عَيَّنَ لَهَا فِي الْحُجَّةِ؛ زَاعِمَةً أَنَّهَا جَدَّدَتْهَا بَعْدَ الْإِقْرَارِ، وَبَقِيَّةُ وَرَثَةِ الزَّوْجِ يَقُولُونَ: إِنَّهَا كَانَتْ مَوْجُودَةً وَقَدْ الْإِقْرَارِ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا وَالْبَيِّنَةُ عَلَيْهِمْ؟ أَمْ قَوْلُهُمْ وَالْبَيِّنَةُ عَلَيْهَا؟

أَجَابَ: [ك٢٣٤، س٢٧١ ب / ]

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلِيِّ الْحَمْدِ      أَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ فِيمَا أُبَدِي

النُّوْلُ قَوْلُ الزُّوجَةِ الْمَذْكُورَةِ  
نَصٌّ عَلَيْهَا صَاحِبُ الْخَانِيَّةِ  
كَوْنُ الْمَقْرَأَنْكَرِ الدُّخُولِ  
فَإِنْ أَتَوْا بِحُجَّةٍ انْدَفَعَتْ  
ثُمَّ هُنَا دَقِيقَةٌ تُسَامُ  
وَكَانَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلرِّجَالِ  
إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ لَهَا بِهِ  
قَدْ قَالَهُ الْقَصِيرُ خَيْرُ الدِّينِ  
الْحَنْفِيُّ الْأَزْهَرِيُّ الرَّمْلِيُّ  
يَا رَبِّ وَاخْتِمْ يَا إِلَهِي عَمَلَهُ  
وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مَشْهُورَةٌ  
مُعَلَّلًا بِعِلَّةٍ جَلِيَّةٍ  
فِيمَا أَقْرَفَاغْتَدَى مَقْبُولًا  
لِأَنَّ دَعْوَاهُمْ بِهَا تَنْوَرَتْ  
إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ تُقَامُ  
فَهُوَ مِنَ الْمِيرَاثِ عَنْهُ لَا مُحَالَ  
وَالْعَكْسُ فِي الْعَكْسِ وَفِي الْمُشْتَبِهِ  
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْأَمِينِ  
عَامِلُهُ الْمَوْلَى بِمَحْضِ الْفَضْلِ  
بِالْخَيْرِ يَا رَبَّاهُ حَقَّقْ أَمَلَهُ

وَصُورَةٌ مَا فِي (الْخَانِيَّةِ) فِي الْإِقْرَارِ: قَالَ مَا فِي يَدِي مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ أَوْ مَتَاعٍ  
لِفُلَانٍ؛ صَحَّ إِقْرَارُهُ؛ لِأَنَّهُ عَامٌّ وَلَيْسَ بِمَجْهُولٍ، فَإِنْ جَاءَ الْمُقَرَّرُ لَهُ لِيَأْخُذَ عَبْدًا [ع/١٢١٨] /  
مِنْ يَدِ الْمُقَرَّرِ وَاخْتَلَفَا، فَقَالَ الْمُقَرَّرُ لَهُ: كَانَ فِي يَدِكَ وَقْتَ الْإِقْرَارِ فَهُوَ لِي، وَقَالَ الْمُقَرَّرُ:  
لَا بَلْ مَلَكَتُ هَذَا بَعْدَ الْإِقْرَارِ، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُقَرَّرِ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْمُقَرَّرُ لَهُ الْبَيِّنَةَ؛ أَنَّهُ  
كَانَ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ وَقْتَ الْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ يُنْكِرُ دُخُولَ هَذَا الْعَبْدِ فِي الْإِقْرَارِ، فَيَكُونُ  
الْقَوْلُ قَوْلَهُ. انْتَهَى.

وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ إِذَا قُبِلَ قَوْلُ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ حَادِثٌ بَعْدَ الْإِقْرَارِ؛ رَجَعَتْ  
الْمَسْأَلَةُ إِلَى مَسْأَلَةِ اخْتِلَافِ الزَّوْجَيْنِ، وَقَدْ نَصُّوا فِيهَا عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْحَيِّ  
مِنْهُمَا فِيمَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا لَهُ وَفِي الْمُشْتَبِهِ، فَأَعْلَمَ ذَلِكَ وَتَنَبَّهَ لِئَلَّا تَقَعَ فِي السُّبْهِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## إِبْرَاءُ الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ وَارِثَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ

١٨١٠ = سُئِلَ فِي مَرِيضَةٍ مَرَضَ الْمَوْتِ أَبْرَأَتْ بِنَتْنِهَا مِنْ دَيْنِهَا الثَّابِتِ لَهَا عَلَيْهَا، أَوْ أَشْهَدَتْ بِأَنَّهَا قَبَضَتْهُ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا يَصِحُّ؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): مَرِيضٌ أَبْرَأَ وَارِثَهُ مِنْ دَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ أَصْلًا أَوْ كِفَالَةً؛ بَطَلٌ، وَكَذَا إِقْرَارُهُ بِقَبْضِهِ وَاحْتِيَالُهُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَكَذَا فِي غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## إِقْرَارُ الرَّجُلِ لَوَارِثِهِ فِي حَالِ الصَّحَّةِ صَحِيحٌ

١٨١١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَالَ فِي صِحَّتِهِ: إِنَّ الْأُرْزَ الَّذِي بِيَدِي بِأَسْكَلَةِ يَافَا وَغَيْرِهَا وَسَائِرِ مَا بِيَدِي مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ لِنَبِيِّ الْأَرْبَعَةِ وَسَمَاهُمْ، سَوِيَّةٌ بَيْنَهُمْ لَا مِلْكَ لِي فِيهِ وَلَا حَقٌّ، وَإِنَّمَا أَنَا مُسْتَقْرِضٌ وَعَامِلٌ مُتَبَرِّعٌ بِعَمَلِي لِأَوْلَادِي الْمَذْكُورِينَ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيُقْضَى بِهِ لَهُمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ، وَلِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، فَقَدْ صَرَّحُوا؛ بِأَنَّ قَوْلَ الرَّجُلِ: جَمِيعُ مَا بِيَدِي لِغُلَّانٍ، أَوْ جَمِيعُ مَا يُعْرَفُ بِي وَيُنْسَبُ إِلَيَّ فَهُوَ لِغُلَّانٍ، أَوْ جَمِيعُ مَا بِيَدِي مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْ عَيْدٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لِغُلَّانٍ؛ إِقْرَارٌ صَحِيحٌ، وَإِقْرَارُ الصَّحِيحِ لَوَارِثِهِ كَأَقْرَارِهِ لِلْأَجْنَبِيِّ فَيُقْضَى بِهِ، وَفِي (الْخَانِيَّةِ): وَلَوْ قَالَ يَعْنِي فِي صِحَّتِهِ: جَمِيعُ مَا هُوَ دَاخِلٌ فِي مَنْزِلِي لِامْرَأَتِي غَيْرَ مَا عَلَيَّ مِنَ الثِّيَابِ، ثُمَّ مَاتَ، فَادَّعَى ابْنُهُ أَنَّ ذَلِكَ تَرَكَهُ أَبِيهِ، قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ هَاهُنَا حُكْمٌ وَفَتْوَى، فِي الْحُكْمِ: إِذَا ثَبَتَ هَذَا الْإِقْرَارُ؛ وَجَبَ الْقَضَاءُ لَهَا بِمَا كَانَ فِي الدَّارِ يَوْمَ الْإِقْرَارِ، وَفِي الْفَتْوَى: إِذَا عَلِمَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ الزَّوْجَ صَادِقٌ فِي إِقْرَارِهِ وَأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ كَانَ لَهَا بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَهِيَ فِي سَعَةٍ مِنْ أَنْ تَمْنَعَ ذَلِكَ عَنِ الْوَارِثِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ مِلْكًا لَهَا؛ لَا يَصِيرُ مِلْكًا لَهَا بِالْإِقْرَارِ.



الْبَاطِلِ. انْتَهَى، وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الْإِقْرَارُ؛ وَجَبَ الْقَضَاءُ لَهُمْ [س ٢٧٢، ك ٢٣٤ ب /] بِمَا أَقْرَبَهُ فِي صِحَّتِهِ وَالِدُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَقْرَرِ لِابْنِهِ وَابْنِ ابْنِهِ بِعَقَارٍ وَأَمْتِعَةٍ مَعْلُومَةٍ

١٨١٢ = سُئِلَ فِي مَرِيضٍ أَقْرَبَ بِعَقَارٍ وَأَمْتِعَةٍ مَعْلُومَةٍ: أَنَّهَا لِابْنِهِ وَابْنِ ابْنِهِ فَلَانَ شَرِكَةً بَيْنَهُمَا، وَأَنَّهَا مِلْكُهُمَا لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا، وَمَاتَ فَادَّعَتْ بِنْتُهُ فِيهَا إِزْثًا عَنْهُ، هَلْ تُسْمَعُ بَعْدَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ تَكُنْ فِي يَدِهِ وَلَيْسَ مِلْكُهُ فِيهَا ظَاهِرًا؛ لَا تُسْمَعُ لِصِحَّةِ إِقْرَارِهِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ فِي يَدِهِ أَوْ كَانَ مِلْكُهُ فِيهَا ظَاهِرًا؛ فَإِقْرَارُهُ لَهُمَا بَاطِلٌ، لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ؛ بِأَنَّ إِقْرَارَهُ بَعَيْنٍ فِي يَدِهِ لِوَارِثِهِ لَا يَصِحُّ، وَلِمَا فِي (السَّارِخَانِيَّةِ) مِنْ أَنَّ إِقْرَارَ الْمَرِيضِ بِدَيْنٍ مُشْتَرِكٍ أَوْ عَيْنٍ مُشْتَرِكٍ لِوَارِثِهِ وَلَا جَنْبِيٍّ؛ بَاطِلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَقْرَرَا اثْنَانِ بِأَنْتَهُمَا لَا حَقَّ لَهُمَا قَبْلَ فَلَانٍ وَفُلَانٍ

#### لَا يَسْرِي عَلَى أَحْيِهِمَا السَّاكِتِ

١٨١٣ = سُئِلَ فِي أَيَّامِ ثَلَاثَةِ [ع ٢١٨ ب، ط ٩٩ /] أَشْهَدَ اثْنَانِ مِنْهُمْ بَعْدَ بُلُوغِهِمَا أَنََّّهُمَا لَا يَسْتَحِقَّانِ قَبْلَ فَلَانٍ وَفُلَانِ الْيَهُودِيِّينَ وَلَا قَبْلَ كُفَلَائِهِمَا حَقًّا مُطْلَقًا، هَلْ يَمْنَعُ إِشْهَادُهُمَا السَّاكِتِ مِنَ الدَّعْوَى عَلَيْهِمَا أَمْ لَا؟

١٨١٤ = وَهَلْ إِذَا كُتِبَ فِي صَكِّ فِيهِ دَعْوَاهُمْ عَلَيْهِمَا بِمَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ مَا صُورَتْهُ؛ فَيُوجِبُ ذَلِكَ بَرِيئَتَ ذِمَّتِهِمَا وَذِمَّةَ كُفَلَائِهِمَا مِنَ الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ وَثَبَتَ لَدَى مَوْلَانَا إِنْخِ يَمْنَعُهُ مِنَ الدَّعْوَى فِيمَا عَدَا الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

١٨١٥ = وَهَلْ إِذَا تَكَرَّرَ مِنْ أَحَدِ الْيَهُودِيِّينَ إِقْرَارٌ فِي مَجْلِسَيْنِ، أَحَدُهُمَا صُورَتْهُ؛ أَقْرَبَ بِأَنَّ فِي ذِمَّتِهِ لَهُمْ أَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسَةَ وَسِتِّينَ. وَالثَّانِي: أَقْرَبَ هُوَ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِأَنَّ

بِذَمَّتِيهِمْ لَيْسَ مَسْوِيَّةً عَلَيْهِمْ خُمْسِمَائَةٍ وَخُمْسَةَ وَثَلَاثِينَ، أَصْلُ مَا لَهُمُ الْمُرْتَبُ بِذَمَّتِيهِمْ  
أَرْبَعِمَائَةٍ وَخُمْسَةَ وَيَسْتُونَ ثَمَنُ مَبِيعِ عَيْنٍ، فَادَّعَى السَّائِكُ الْمَذْكُورُ أَوْ وَكَيْلُهُ أَنْهُمَا  
دَيْنَانِ. أَحَدُهُمَا خَاصٌّ بِهِ كَمَا كُتِبَ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي مُشْتَرِكٌ كَمَا كُتِبَ عَلَيْهِمْ، وَادَّعَى  
الْمُقِرُّ أَنَّ الْأَرْبَعِمَائَةَ وَخُمْسَةَ وَيَسْتِينَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْمُسْتَرَكِ هِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي  
الْخَاصِّ. يَكُونُ انْقَوْلُ قَوْلِ السَّائِكِ عَنِ الْإِشْهَادِ الْمُتَقَدِّمِ، أَمْ قَوْلُ الْيَهُودِيِّ الْمُقِرِّ،  
مَا الْحُكْمُ؟

١٨١٣ ج = أَجَابَ: لَا يَمْنَعُ إِشْهَادُهُمَا السَّائِكَةَ عَنِ الدَّعْوَى عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ،  
وَهُوَ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ عَلَى الْمُقِرِّ لَا تَتَعَدَّاهُ.

١٨١٤ ج = وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ لَا تَمْنَعُ الدَّعْوَى بِغَيْرِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

١٨١٥ ج = وَإِذَا تَعَدَّدَ الْإِقْرَارُ بِمَوْضِعَيْنِ؛ لَزِمَهُ الشَّيْئَانِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي  
(الْأَسْبَاهِ) فِي الْإِقْرَارِ، وَعَلَى الْخُصُوصِ إِذَا كَانَ بِكُلِّ إِقْرَارٍ صَكٌّ، فَقَدْ نَصَّ فِي  
(الْخَائِيَّةِ، وَالتَّارِخِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا: أَنَّ اخْتِلَافَ الصَّكِّ بِمَنْزِلَةِ اخْتِلَافِ السَّبَبِ، قَالَ  
فِي (الْخَائِيَّةِ) وَإِنْ عَقَّدَ عَلَى نَفْسِهِ صَكَّيْنِ: كُلُّ صَكٍّ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ؛  
لَزِمَهُ الْمَالَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَاخْتِلَافَ الصَّكِّ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ اخْتِلَافِ السَّبَبِ. انْتَهَى.  
وَوَاقِعَةُ الْحَالِ أَوْلَوِيَّةٌ، فَإِنَّ الدَّيْنَ الْخَاصَّ خِلَافَ الْمُسْتَرَكِ، وَقَدْ كُتِبَ بِكُلِّ  
صَكٍّ وَهُمَا فِي مَوْضِعَيْنِ - أَيِ مَجْلِسَيْنِ - مُخْتَلِفَيْنِ، وَمَنْ طَالَعَ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ  
وَفَهَمَ الْمُرَادَ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ ظَهَرَ لَهُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَتْ: لَا أَسْتَحِقُّ فِي مَتْرُوكَاتِ أَبِي حَقًّا

١٨١٦ = سُنِدٌ فِي امْرَأَةٍ قَالَتْ: لَا أَسْتَحِقُّ فِي مَتْرُوكَاتِ أَبِي حَقًّا، ثُمَّ مَاتَتْ، هَلْ

نَصَحَ دَعْوَى وَرَثَتِهَا بِاسْتِحْقَاقِهَا فِيهَا أَمْ لَا؟

أَجَاب: إِنْ كَانَ صَدَرَ مِنْهَا هَذَا الْقَوْلُ [س ٢٧٢ ب، ك ٢٣٥، ع ١٢١٩] مَعَ وُجُودِ الْمُنَازَعِ الشَّرْعِيِّ؛ صَحَّ، فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُمْ فِيهِ، وَإِنْ صَدَرَ مَعَ عَدَمِهِ؛ لَا يَصِحُّ، فَتُسْمَعُ كَسَمَاعِهَا مِنْهَا لَوْ كَانَتْ حَيَّةً، وَذَلِكَ لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْمُصُولِيِّينَ) مِنْ أَنَّ نَفْيَ الْمَالِكِ مِلْكَهُ عَنِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِبْتِائِهِ لِغَيْرِهِ لَا يَجُوزُ، وَإِذَا كَانَ مَعَ النِّزَاعِ؛ فَهُوَ إِقْرَارُ دَلَالَةِ بَقَرِيْنَةِ النِّزَاعِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَغَوْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِقْرَارُهَا بِقَبْضِ الْمَهْرِ قَبْلَ الْعَقْدِ صَحِيحٌ

١٨١٧ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا أَفْرَتِ امْرَأَةٌ بِالْغَةِ عَاقِلَةٌ بِقَبْضِ كَذَا - يَعْنِي: مَهْرَهَا - قَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ، هَلْ يَصِحُّ إِقْرَارُهَا أَمْ لَا؟

١٨١٨ = وَهَلْ إِقْرَارُ وَكَيْلِ النِّكَاحِ بِقَبْضِ مَهْرِ الْمُنْكَوْحَةِ يَصِحُّ عَلَيْهَا، سِوَاءَ كَانَ قَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ أَمْ لَا؟

١٨١٧ ج = أَجَابَ: إِقْرَارُ الْمَرْأَةِ الْعَاقِلَةِ بِقَبْضِهَا كَذَا عَلَى جِهَةِ النِّكَاحِ قَبْلَ وُقُوعِهِ؛ صَحِيحٌ، وَتَلْزَمُ بَرْدَهُ إِنْ لَمْ يَتِمَّ النِّكَاحُ، وَإِنْ تَمَّ حُسِبَ مِنَ الْمَهْرِ.

١٨١٨ ج = وَأَمَّا إِقْرَارُ وَكَيْلِ النِّكَاحِ بِقَبْضِ مَهْرِ الْمُنْكَوْحَةِ؛ فَلَا يَنْعَقِدُ<sup>(١)</sup> عَلَيْهَا بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا، سِوَاءَ كَانَ قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ سَفِيْرٌ وَمُعَبَّرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَوْلُ الْوَارِثِ: لَا أَسْتَحِقُّ إِرْثًا غَيْرُ صَحِيحٌ

١٨١٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنِ أُمَّ وَأَوْلَادٍ وَرَوْجَةٍ، وَتَرَكَ مِيرَاثًا، فَتَقَبَّلَ قِسْمَتِيْهِ أَشْهَدَتِ الْأُمُّ عَلَى نَفْسِهَا: أَنَّهُ لَا تَسْتَحِقُّ قِبْلَهُمْ حَقًّا وَلَا إِرْثًا، وَأَبْرَأَتْ ذِمَّتَهُمْ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِإِسْقَاطِ مَا تَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّرِكَةِ، فَهَلْ هَذَا الْإِبْرَاءُ يَشْمَلُ مَا تَسْتَحِقُّ مِنَ التَّرِكَةِ قَبْلَ قِسْمَتِيْهَا؟

(١) فِي ع، ك: يَنْفَذُ.

أَجَاب: صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ الْإِرْثَ لَا يَصِحُّ إِسْقَاطُهُ؛ إِذْ هُوَ جَبْرِيٌّ لَا سِيَّمَا فِي الْأَعْيَانِ، فَقَوْلُهَا: لَا أَسْتَحِقُّ إِرْثًا. مُعَارِضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النِّسَاءُ: ١١] فَبَطَّلَ بِهِ قَوْلُهَا: لَا أَسْتَحِقُّ إِرْثًا، وَفِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ): لَوْ قَالَ وَارِثٌ: تَرَكَتُ حَقِّي؛ لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ، وَفِي (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ): لَوْ قَالَ أَحَدٌ وَرَثَتِي: بَرِئْتُ مِنْ تَرِكَةِ أَبِي؛ يَبْرَأُ الْغُرَمَاءُ عَنِ الدَّيْنِ بِقَدْرِ حَقِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا إِبْرَاءٌ عَنِ الْغُرَمَاءِ بِقَدْرِ حَقِّهِ، فَيَصِحُّ، وَلَوْ كَانَتِ التَّرِكَةُ عَيْنًا؛ لَمْ يَصِحَّ، وَلَوْ قَبَضَ أَحَدُهُمْ شَيْئًا مِنْ بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ وَبَرِيَ مِنَ التَّرِكَةِ وَفِيهَا دُيُونٌ عَلَى النَّاسِ لَوْ أَرَادَ الْبِرَاءَةَ مِنْ حِصَّةِ الدَّيْنِ؛ صَحَّ، لَا لَوْ أَرَادَ تَمْلِيكَ حِصَّةٍ مِنَ الْوَرَثَةِ لِتَمْلِيكَ الدَّيْنِ مِمَّنْ لَا عَلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ وَارِثٌ: تَرَكَتُ حَقِّي لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَا يَبْطُلُ بِالتَّرِكِ، فَهُوَ صَرِيحٌ بِأَنَّهَا - أَيِ: الْأُمَّ - لَوْ تَعَرَّضَتْ لِإِسْقَاطِ مَا تَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّرِكَةِ؛ لَا يَبْطُلُ حَقُّهَا مِنَ الْإِرْثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[ط ١٠٠، س ٢٧٣/١]

## لَا يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِ الْأُمَّةِ

### بِقَوْلِ السَّيِّدِ وَطِئْتَهَا

١٨٢٠ = سُئِلَ فِي أُمَّةٍ اعْتَرَفَ سَيِّدُهَا بِأَنَّهُ وَطِئْتَهَا، فَأَتَتْ بِنْتٌ بَعْدَ اعْتِرَافِهِ بِالْوَطْءِ، هَلْ يَثْبُتُ نَسَبُهَا مِنْهُ وَتَرِثُ فِي تَرِكَتِهِ مَعَ بَقِيَّةِ وَرَثَتِهِ أَمْ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهَا مِنْهُ وَلَا تَرِثُ؟

أَجَاب: لَا يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِ الْأُمَّةِ مِنْ سَيِّدِهَا بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ: قَدْ وَطِئْتَهَا، إِلَّا إِذَا ادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ، فَإِذَا مَاتَ السَّيِّدُ لَا تَرِثُ الْبِنْتُ الْمَذْكُورَةَ مِنْ مَالِهِ، إِلَّا إِذَا أُثْبِتَتْ بِنْتُهُ شَرْعِيَّةً مُعَدَّلَةً دَعَايَ السَّيِّدِ لَهَا، وَإِذَا لَمْ تُثْبِتْ؛ فَالْبِنْتُ مِنْ جُمْلَةِ مَالِهِ الْمَمْلُوكِ عَنْهُ لِوَرَثَتِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِقْرَارُهَا بِأَنَّ الَّذِي قَبَضَهُ أَخُوهَا مِنَ الدُّيُونِ الْمُخْلَفَةِ عَنْ  
وَالِدِهَا وَصَلَهَا لَا يَمْنَعُهَا مِنَ الدَّعْوَى عَلَى أَحَدِ الْمُدْيُونِينَ

١٨٢١ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ أَشْهَدَتْ عَلَى نَفْسِهَا: أَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ قِبَلَ أُخِيهَا حَقًّا  
مِنْ مَتْرُوكَاتِ وَالِدِهَا، وَأَنَّ الَّذِي قَبَضَهُ أَخُوهَا مِنَ الدُّيُونِ [ك ٢٣٥ ب /] الْمُخْلَفَةِ عَنْ  
وَالِدِهَا وَصَلَهَا اسْتَحَقَّ قِبَلِهَا مِنْهُ، وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ قِرْشًا، فَهَلْ يَمْنَعُهَا ذَلِكَ مِنَ  
الدَّعْوَى بِحِصَّتِهَا عَلَى مَدْيُونٍ مَا مِنْ مَدَائِينَ وَوَالِدِهَا؟

١٨٢٢ = وَإِذَا اعْتَرَفَ أَخُوهَا أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا قَبَضَهُ وَأَشْهَدَتْ بِهِ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي  
حَقِّهَا أَمْ لَا؟

١٨٢٣ = وَهَلْ إِذَا اعْتَرَفَتْ أَنَّهَا اقْتَرَضَتْ مِنْهُ كَذَا، ثُمَّ ادَّعَتْ أَنَّهَا أَقْرَتْ بِهِ  
وَلَمْ تَكُنْ قَبَضَتْهُ يَخْلِفُ لَهَا أَمْ لَا؟

١٨٢١ ج = أَجَابَ: لَا يَمْنَعُهَا الْإِشْهَادُ الْمَذْكُورُ عَنِ الدَّعْوَى بِدَيْنٍ عَلَى مَدْيُونٍ  
عَلَيْهِ دَيْنٌ لِوَالِدِهَا.

١٨٢٢ ج = وَلَا يُصَدَّقُ أَخُوهَا أَنَّهُ قَبَضَ مِنْهُ وَشَمِلَهُ إِشْهَادُهَا، قَالَ فِي آخِرِ  
الْفَصْلِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنَ (جَامِعِ الْفُصُولِينَ) [ع ٢١٩ ب /] مُسْتَشْهِدًا أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ:  
قَدْ اسْتَوْفَيْتُ جَمِيعَ مَا تَرَكَ وَالِدِي مِنْ دَيْنٍ عَلَى النَّاسِ وَقَبَضْتُ كُلَّهُ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَى  
رَجُلٍ دَيْنًا لِأَبِيهِ أَنِّي أَقْبَلُ بَيْنَتَهُ وَأَقْضِي لَهُ بِالذَّيْنِ. اهـ. وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ وَاقِعَةَ الْحَالِ  
أَوْلِيَةٌ.

١٨٢٣ ج = وَإِذَا قَالَتْ: أَقْرَرْتُ بِالْمَالِ وَلَكِنْ مَا قَبَضْتُهُ؛ يَخْلِفُ أَخُوهَا أَنَّهَا  
مَا أَقْرَتْ كَاذِبَةً، كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُتَأَخَّرُونَ وَاسْتَقَرَّتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى رَجُلٌ بِالْوِكَالَةِ عَنْ آخَرَ عَلَى أَحَدِ الْوَرَثَةِ  
دَيْنًا عَلَى الْمَيِّتِ، فَأَقْرَبَ بِالْوِكَالَةِ وَأَنْكَرَ الدَّيْنَ

١٨٢٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى بِالْوِكَالَةِ عَنْ آخَرَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ وَرَثَةِ الْمَيِّتِ  
بِدَيْنٍ عَلَيْهِ، فَأَقْرَبَ لَهُ بِالْوِكَالَةِ وَأَنْكَرَ الدَّيْنَ، ثُمَّ أَثْبَتَهُ فِي وَجْهِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ  
الْوَرَثَةِ، هَلْ يُؤْخَذُ مِنْ جَمِيعِ التَّرِكَةِ، أَمْ يَلْزَمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَقَطُّ؟

أَجَابَ: إِنْ شَهِدَ مَعَ الْمُقَرَّبِ بِالْوِكَالَةِ رَجُلٌ آخَرٌ يُؤْخَذُ مِنْ جَمِيعِ التَّرِكَةِ وَإِلَّا لَا، قَالَ  
فِي (مَجْمُوعَةِ مُؤَيَّدِ زَادَةَ) نَقْلًا عَنِ (الزِّيَادَاتِ): إِنْ أَنْكَرَ الْوَارِثُ الدَّيْنَ عَلَى أَبِيهِ وَأَقَامَ  
الْمُدَّعَى بَيِّنَةً؛ يُتَمَضَى بِالدَّيْنِ وَيُسْتَوْفَى مِنْ جَمِيعِ التَّرِكَةِ، لَا مِنْ نَصِيبِ هَذَا الْوَارِثِ،  
وَهَذَا لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْوَارِثِ يَكُونُ قَضَاءً عَلَى الْكُلِّ، فَإِنْ أَقْرَبَ هَذَا الْوَارِثُ بِالدَّيْنِ  
وَكَذَبَهُ سَائِرُ الْوَرَثَةِ، فَلَمْ يَتَمَضَ الْقَاضِي بِإِقْرَارِهِ حَتَّى شَهِدَ هَذَا الْوَارِثُ وَأَجْنَبِيُّ بِالدَّيْنِ  
عَلَى الْمَيِّتِ؛ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا وَيَتَمَضَى بِالدَّيْنِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ قَضَاءً عَلَى جَمِيعِ  
الْوَرَثَةِ. انْتَهَى.

وَهُنَا إِقْرَارُهُ بِالْوِكَالَةِ يَنْفُذُ عَلَى نَفْسِهِ، لَا عَلَى بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ، فَهُوَ خَصْمٌ فِي حَقِّهِ  
لَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ؛ إِذْ إِقْرَارُهُ لَهُ بِالْوِكَالَةِ نَافِذٌ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْبَقِيَّةِ، فَيُؤْخَذُ مِنَ الْمُصَدَّقِ  
مَا يَخْصُهُ مِنَ الدَّيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَقِيهِ الشَّعْبِيِّ، وَالْبَصْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى،  
قَالَ: وَهَذَا أَعْدَلُ وَأَحْسَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٢٧٣ ب / ]

أَقْرَبَ لِزَوْجَتِهِ فِي مَرَضِهِ بِكَذَا مَهْرًا مُؤَجَّلًا  
وَبَاعَهَا نِصْفَ دَارٍ لَهُ بِهِ

١٨٢٥ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا أَقْرَبَ بِحَضْرَةِ بَيِّنَةٍ شُرْعِيَّةٍ فِي مَرَضِهِ؛ بِأَنَّ فِي ذِمَّتِهِ لِزَوْجَتِهِ  
خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ دِينَارًا ذَهَبًا مَهْرًا مُؤَجَّلًا، وَصَدَّقْتُهُ فِيهِ، وَبَاعَهَا نِصْفَ دَارٍ لَهُ بِهِ، وَصَدَّقَ

عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِ بَعْضُ وَرَثَتِهِ، وَكَذَّبَ الْبَعْضُ، فَهَلِ الْإِقْرَارُ وَالْبَيْعُ الْمَذْكُورَانِ صَحِيحَانِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: أَمَّا الْإِقْرَارُ بِالْمَهْرِ؛ فَصَحِيحٌ، حَيْثُ كَانَتْ مِمَّنْ يُرْجَلُ لَهَا مِثْلُ الْمُتَمَرِّ بِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ مُعَلَّلًا بِقَوْلِهِ: إِذْ يُقْبَلُ قَوْلُهَا إِلَى تَمَامِ مَهْرٍ مِثْلِهَا بِلاَ إِقْرَارِ الزَّوْجِ، وَأَمَّا الْبَيْعُ؛ فَلَا يَجُوزُ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): أَعْطَاهَا بَيْتًا عَوَضَ مَهْرٍ مِثْلِهَا؛ لَمْ يَجُزْ؛ إِذِ الْبَيْعُ مِنَ الْوَارِثِ لَمْ يَجُزْ فِي الْمَرَضِ، وَلَوْ بِثَمَنِ الْمِثْلِ، إِلَّا إِذَا أَجَازَ وَارِثُهُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْإِقْرَارَ لَهَا بِاللَّذَنَانِ الْمَذْكُورَةِ مَهْرًا صَحِيحٌ، حَيْثُ لَا زِيَادَةَ فِيهِ عَلَى مَا يُرْجَلُ لِمِثْلِهَا، وَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَصْدِيقِ الْوَرِثَةِ، وَإِنْ كَانَ [ك١٢٣٦/١] فِيهِ زِيَادَةٌ لَا يَصِحُّ بِهَا إِلَّا بِهِ، وَيَصِحُّ فِيهَا مَهْرٌ مِثْلِهَا، وَأَنَّ الْبَيْعَ لَهَا لَا يَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الْوَرِثَةِ، فَإِنْ رَضِيَ الْبَعْضُ وَرَدَّ الْبَعْضُ؛ جَازَ فِي حِصَّةِ مَنْ رَضِيَ، وَلَمْ يَجُزْ فِي حِصَّةِ مَنْ لَمْ يَرْضَ، وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا صَرَّحَ بِهَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي أَحْكَامِ الْمَرَضِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقْرَرِ لِرِزْوَجَتِهِ بِكَذَا مَهْرًا مُعَجَّلًا وَبَاعَهَا بِهِ زَيْتُونًا

١٨٢٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَقْرَرَ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ [ط ١٠١، ع ١٢٢٠/١] بَعِشْرِينَ قِرْشًا مِنَ الْمَهْرِ الْمَشْرُوطِ تَعْجِيلُهُ لِرِزْوَجَتِهِ الْمَدْخُولَةِ: أَنَّهَا بَاقِيَةٌ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ وَبَاعَهَا بِهِ زَيْتُونًا مَرَهُونًا عِنْدَهُ لِغَيْرِهِ، هَلْ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ وَبَيْعُهُ لِلزَّيْتُونِ الرَّهْنِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ لَهَا بِبَقَاءِ شَيْءٍ مِنْ مَهْرِهَا الْمَشْرُوطِ عَلَيْهِ تَعْجِيلُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا؛ إِذْ دَعَوَاهَا بِهِ بَعْدَ الدُّخُولِ لَا تُسْمَعُ مِنْهَا، فَإِقْرَارُهُ لَهَا بِهِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ

إِقْرَارٌ لِيَوَارِثَ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ، وَبَيْعُهُ الزَّيْتُونَ الْمَرَهُونَ عَدَمَ صِحَّتِهِ أَظْهَرَ مِنَ الشَّمْسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِقْرَارُ مَنْ بَوَّجَهُ أَصْفَرًا وَبِجَسَدِهِ تَغَيَّرُ صَحِيحٌ

١٨٢٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ يَذْهَبُ وَيَجِيءُ فِي حَوَائِجِهِ الدَّاخِلَةِ وَالْخَارِجَةِ، غَيْرَ أَنَّ فِي وَجْهِهِ أَصْفَرًا وَفِي جَسَدِهِ تَغَيَّرًا، لَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ عَنِ الْخُرُوجِ لِمَارِبِهِ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، أَقَرَّ وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ غَيْرِ ذِي فِرَاشٍ: أَنْ جَمِيعَ مَا فِي يَدِهِ لِأَخِيهِ فُلَانٍ، هَلْ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ وَيُعْمَلُ بِهِ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ إِقْرَارُهُ، وَيُعْمَلُ بِهِ شَرْعًا، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَصْفَرَارِ الْوَجْهِ وَتَغَيَّرِ الْجَسَدِ إِلْحَاقُهُ بِالْمَرِيضِ الَّذِي تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهُ عَنْ أَحْكَامِ الصَّحِيحِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْلُو عَنْ مَرَضٍ، مَا فَمَا دَامَ يَخْرُجُ فِي مَصَالِحِهِ لَا يُعَدُّ مَرِيضًا عَادَةً، قَالَ فِي (الْجَامِعِ الصَّغِيرِ): صَاحِبُ السَّلِّ وَالذَّقِّ مَا لَمْ يَصِرْ صَاحِبَ فِرَاشٍ؛ فَهُوَ كَالصَّحِيحِ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ؛ عَلِمَ أَنَّهُ كإِقْرَارِ الصَّحِيحِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الصَّحِيحَ إِذَا قَالَ: جَمِيعُ مَا فِي يَدِي أَوْ جَمِيعُ مَا يُعْرِفُ بِي أَوْ جَمِيعُ [س١٢٧٤/١] مَا يُنْسَبُ إِلَيَّ لِفُلَانٍ؛ يَكُونُ إِقْرَارًا لَا هِبَةً حَتَّى لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ شَرَايِطُ الْهَيْبَةِ، قَالَ فِي (الْحَاوِيَةِ) قَالَ: مَا فِي يَدِي مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ أَوْ عَبْدٍ أَوْ مَتَاعٍ لِفُلَانٍ؛ صَحَّ إِقْرَارُهُ؛ لِأَنَّهُ عَامٌّ، وَلَيْسَ بِمَجْهُولٍ. انْتَهَى. فَكُلُّ شَيْءٍ ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ بِيَدِهِ يَحْكُمُ لَهُ بِهِ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ عُلَمَائِنَا وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِلْمُدَّعِيَيْنِ أَنَا قَتَلْتُ أَبَاكُمْ

وَأَخَاكُمْ يَعْنِي بِذَلِكَ غَايَةَ الْإِنْكَارِ؛ غَيْرُ إِقْرَارِ

١٨٢٨ = سُنِدٌ فِي أَخْوَيْنِ كَثُرَتْ مِنْهُمَا الدَّعَاوَى وَالْمُخَاصَمَاتُ لِقَرِيبَ لِهَمَّا



لَدَى نَائِبِ الْحُكْمِ، فَرَفَعَ أَمْرَهُ إِلَى الْقَاضِي الْكَبِيرِ الْمُسْتَتِيبِ، فَتَهَى نَائِبُهُ عَنْ سَمَاعِهِ دَعْوَاهُمَا عَلَيْهِ قَائِلًا: وَإِنْ أَرَادَا الدَّعْوَى عَلَيْهِ؛ تُرْسِلُهُ إِلَى هَذَا الْجَانِبِ، وَلَا تَسْمَعُ عَلَيْهِ دَعْوَى، فَادْعِيَا عَلَيْهِ لَدَى النَّائِبِ فَقَالَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ مِنْهُمَا وَاسْتِيعَادِهِ ذَلِكَ عَنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُ أَبَاكُمَا وَأَخَاكُمَا؟ يَعْنِي بِذَلِكَ غَايَةَ الْإِسْتِنكَارِ وَالِاسْتِيعَادِ، هَلْ يَكُونُ إِقْرَارًا مِنْهُ بِقَتْلِ أَبِيهِمَا وَأَخِيهِمَا أَمْ لَا؟

وَلَوْ أَعَادَ ذَلِكَ وَأَقْرَبَهُ وَشَهِدَ عَلَيْهِ شُهُودٌ بِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِقْرَارًا بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِيعَادٌ مِنْهُ لِصُدُورِ الْمُخَاصَمَةِ لَهُ مِنْهُمَا، وَالِدَّعَاوَى عَلَيْهِ وَإِصْالِ الْأَذِيَّةِ إِلَيْهِ، كَمَا هُوَ جَارٍ عَلَى [ك٢٣٦ب /] الْأَلْسِنَةِ عِنْدَ أَذِيَّةٍ مَنْ هُوَ مُحْسِنٌ لِغَيْرِهِ لِمُقَابَلَتِهِ بِضِدِّ مَا يَتَأَمَّلُ مِنْهُ مِنْ مُجَارَاةِ الْمُحْسِنِ بِالْإِحْسَانِ لَا بِالْإِسَاءَةِ وَهَذَا مِمَّا هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيْ عَدَمُ كَوْنِهِ إِقْرَارًا بِالْقَتْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ دَفَعَ لِأَخْرَ صَابُونًا عَلَى يَدِ وَلَدِهِ لِيَبِيعَهُ

فِي الْمِصْرِ، فَمَاتَ الْوَالِدُ بَعْدَ مَوْتِ وَلَدِهِ

١٨٢٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لَهُ أَخْرُ عَلَى يَدِ وَلَدِهِ صَابُونًا وَثِيَابًا وَنَقْدًا وَدِيعَةً، وَأَذِنَ لَهُ فِي بَيْعِ الصَّابُونِ وَالثِّيَابِ بِمِصْرَ، فَفَعَلَ وَدَفَعَ ثَمَنَهَا لَهُ [ع٢٢٠ب /] وَتُوُفِّيَ الْأَخْرُ بَعْدَ وَفَاةِ وَلَدِهِ الْمَذْكُورِ، فَادْعَى وَكَيْلُ زَوْجَةِ الْوَالِدِ عَلَى أَنْ كُلا مِنَ الصَّابُونِ وَالثِّيَابِ وَالنَّقْدِ مِلْكٌ لِلْوَالِدِ دُونَ وَالِدِهِ، وَطَالَبَهُ بِمَا خَصَّهَا، يَعْنِي: زَوْجَةَ الْوَالِدِ بِالْإِزْثِ مِنْهُ، فَأَجَابَ الْمَدْفُوعُ لَهُ بِإِنْكَارٍ كَوْنِهَا مِلْكًا لِلْوَالِدِ قَائِلًا: هِيَ لِلْوَالِدِ، سَلَّمَهَا لِي وَوَلَدُهُ الْمَذْكُورُ، يَعْنِي: كَانَ مَأْمُورَهُ فِي ذَلِكَ، هَلْ تَكُونُ لِلْوَالِدِ فَتَجْرِي عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى إِزْثًا عَنْهُ، أَمْ لِلْوَالِدِ فَتَجْرِي عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى إِزْثًا عَنْهُ؟

١٨٣٠ = وَإِذَا قُلْتُمْ هِيَ لِلْوَالِدِ، هَلْ لَوْ قَسَمَهَا حَاكِمٌ بَيْنَ وَرَثَةِ الْوَالِدِ وَالْحَالِ هَذِهِ تَبْطُلُ قِسْمَتُهُ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ أَمْ لَا؟

١٨٢٩ ج = أَجَابَ: هِيَ لِلْوَالِدِ لَا لِلْوَالِدِ، فَقَدْ صَرَّحُوا قَاطِبَةً بِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: هَذَا لِزَيْدٍ دَفَعَهُ لِي أَوْ سَلَّمَهُ لِي عَمْرُو؛ فَهُوَ لِزَيْدٍ، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَائِيَّةِ، وَالتَّارِخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهَا.

١٨٣٠ ج = وَلَا شُبُهَةَ فِي وُجُوبِ إِبْطَالِ الْقِسْمَةِ وَالْحَالِ هَذِهِ؛ لِمَا ذُكِرَ؛ إِذْ هُوَ قِسْمَةٌ مَالِ الْغَيْرِ عَلَى الْغَيْرِ، فَلَا يَجُوزُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ١٠٢ /]



## كِتَابُ الصُّلْحِ

اتَّهَمَ قَوْمٌ أَهْلَ قَرْيَةٍ بِإِغْرَاقِ آدَمِيٍّ  
فِي بئرٍ وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى مَنَعِهِمْ

١٨٣١ = سُئِلَ فِي قَوْمٍ لَهُمْ قُوَّةٌ وَمَنْعَةٌ اتَّهَمُوا أَهْلَ قَرْيَةٍ بِإِغْرَاقِ آدَمِيٍّ فِي بئرٍ، وَعَجَزَ [س ٢٧٤ ب /] أَهْلُ الْقَرْيَةِ عَنْ رَدِّهِمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، إِلَّا بِبَدْلِ شَيْءٍ مِنَ الْمَالِ، فَفَعَلَ رُؤُسَاءُ الْقَرْيَةِ وَجَعَلُوا لَهُمْ مَالًا لِأَجْلِ انْتِظَامِ حَالِ الْقَرْيَةِ، فَهَلْ يَلْزَمُ الْجَمِيعَ، يَسْتَوِي فِيهِ أَهْلُ البئرِ وَغَيْرُهُمْ فِي ذَلِكَ؟ أَمْ يَخْتَصُّ بِأَهْلِ البئرِ؟

أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى مَنَعِهِمْ، وَكَانَ أَخْذُهُمْ لِذَلِكَ قَسْرًا عَلَى وَجْهِ التَّغْرِيمِ؛ فَالْغَرَامَةُ عَلَى الْجَمِيعِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَلَا عِبْرَةَ لِكِرَاهَةِ بَعْضِهِمْ وَامْتِنَاعِهِ، وَفِي مِثْلِهِ قَالَ الْفَارُوقُ: لَوْ تَرَكْتُمْ لِبِعْتُمْ أَوْلَادَكُمْ<sup>(١)</sup>. وَهَذَا مُسْتَنْبَطٌ مِنْ فُرُوعٍ مُتَعَدِّدَةٍ، ذُكِرَتْ فِي الإِجَارَةِ وَالْقِسْمَةِ وَالْكَفَالَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## النُّزُولُ عَنِ التِّيْمَارَاتِ بِمَالٍ غَيْرِ صَحِيحٍ

١٨٣٢ = سُئِلَ فِي النُّزُولِ عَنِ التِّيْمَارَاتِ بِمَالٍ يُعْطَى لِصَاحِبِهَا، كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي زَمَانِنَا، هَلْ يَجُوزُ؟

١٨٣٣ = وَأَنَّهُ لَوْ نَزَلَ لَهُ وَقَبِضَ مِنْهُ الْمَبْلَغَ، ثُمَّ أَرَادَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ بِهِ، هَلْ يَمْلِكُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٨٣٢ ج = أَجَابَ: الإِسْتِحْقَاقُ لِلتِّيْمَارَاتِ بِإِعْطَاءِ السُّلْطَانِ لَا دَخَلَ لِرِضَا الْغَيْرِ وَجَعْلِهِ، فَالْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ لَا يَجُوزُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَغَيْرِهَا

(١) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (٢/٢٤٦): لم أجده. وقال الزيلعي في «نصب الراية لأحاديث الهداية» (٤/٢٩٤): غريب.

فِي كِتَابِ الصُّلْحِ: لَهُ عَطَاءٌ فِي النَّدْيَانِ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ، فَاصْطَلَحَا عَلَى أَنْ يُكْتَبَ فِي النَّدْيَانِ اسْمُ أَحَدِهِمَا، وَيَأْخُذَ الْعَطَاءَ هُوَ، وَالْآخَرُ لَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْعَطَاءِ، وَيَبْدُلُ لَهُ مَنْ كَانَ لَهُ الْعَطَاءُ مَا لَا مَعْلُومًا، فَاصْطَلَحَ بَاطِلٌ، وَيُرَدُّ بَدَلُ الصُّلْحِ، وَالْعَطَاءُ لِلَّذِي جَعَلَ الْإِمَامُ الْعَطَاءَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ بِالْعَطَاءِ بِإِثْبَاتِ الْإِمَامِ لَا دَخَلَ لِرِضَا الْغَيْرِ وَجَعَلِهِ. انْتَهَى. فَهِيَ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ جَوَازِ النَّزُولِ عَنِ التِّيمَارَاتِ. [ك١٢٣٧، ع١٢٢١٤]

١٨٣٣ ج = وَأَنَّ الْمَنْزُولَ لَهُ يَرْجِعُ بِمَا بَدَّلَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ نَزُولُهُ عَزْلًا نِنْتَسِبُهُ مِنْهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْمَقْدِسِيِّ عِنْدَ قَوْلِ صَاحِبِ الْأَشْبَاءِ فِي النَّزُولِ عَنِ الْوِظَائِفِ مَا نَصَّهُ: وَالْفَتْوَى عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْإِعْتِيَاضِ عَنِ الْوِظَائِفِ. وَقَوْلُهُمْ: الْحَقُوقُ الْمَجْرَدَةُ لَا يَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهَا كَحَقِّ الشُّفْعَةِ وَغَيْرِهَا؛ صَرِيحٌ فِي رَدِّ قَوْلِ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ النَّزُولِ عَنِ الْوِظَائِفِ. فَالْحَاصِلُ: أَنَّ التِّيمَارَ هُوَ عَطَاءُ الْمُقَاتِلِ وَجَامِعِيَّتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَوِلَايَةُ الْإِعْطَاءِ وَالْمَنْعِ فِي ذَلِكَ لِلْسُّلْطَانِ، لَا لِمَنْ هُوَ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ، فَبَيْعُهُ وَالنُّزُولُ عَنْهُ بِمَالٍ غَيْرِ صَاحِبِهِ، فَلِمَنْ دَفَعَ الْمَالَ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ، وَيَسْتَرِدَّهُ مِمَّنْ دَفَعَ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَخَاصَمَ رَجُلَانِ عَلَى حِسْبَةِ بَلَدَةٍ فَبَدَّلَ أَحَدُهُمَا

دَرَاهِمَ لِلْآخَرِ لِتُكْتَبَ بِاسْمِهِ فَلِلْبَادِلِ الرَّجُوعُ

١٨٣٤ = سَنِلُ فِي رَجُلَيْنِ تَخَاصَمَا عَلَى حِسْبَةِ بَلَدَةٍ بِالْمُقَاطَعَةِ مِمَّنْ يَلِي إِعْطَاءَ

الْحِسْبَةِ كَذَلِكَ، ثُمَّ اصْطَلَحَا عَلَى أَنْ يَبْدُلَ أَحَدُهُمَا مَا لَا لِلْآخَرِ، وَتُكْتَبَ عَلَى اسْمِهِ فِي النَّدْيَانِ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ فِيهَا، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٨٣٥ = وَيَسْتَرِدُّ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ؟

١٨٣٤ ج = أَجَابَ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ.

١٨٣٥ ج = وَلَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ مَا دَفَعَهُ، وَعَلَى الْآخِذِ رَدُّهُ، وَالصُّلْحُ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ بَاطِلٌ، كَمَسْأَلَةِ مَنْ مَاتَ وَلَهُ عَطَاءٌ فِي الدِّيَّانِ، فَاصْطَلَحَ ابْنَاهُ عَلَى كِتَابِ اسْمِ [س ١٢٧٥ /] أَحَدِهِمَا فِي الدِّيَّانِ، وَيَبْدُلُ لِأَخِيهِ مَالًا فِي مُقَابَلَتِهِ، وَكَمَسْأَلَةِ السَّارِقِ إِذَا أَخَذَهُ شَخْصٌ فَدَفَعَ لَهُ مَالًا لِيَكْفَى عَنْهُ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَيُرَدُّ الْبَدْلُ إِلَى السَّارِقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٨٣٦ = وَسُئِلَ عَنْهُ مَرَّةً (أُخْرَى) <sup>(١)</sup> بِمَا صُورَتْهُ: فِي رَجُلَيْنِ تَخَاصَمَا عَلَى حِسْبَةِ بَلَدَةٍ بِالْمُقَاطَعَةِ بِمَالٍ، ضَجِرَا مِنَ الْمُخَاصَمَةِ، فَدَفَعَ أَحَدُهُمَا لِالْآخَرِ مَبْلَغًا عَلَى أَنَّهُ مَتَى طَلَبَ الْحِسْبَةَ الْمَذْكُورَةَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَائِبِهِ؛ فَالْمَبْلَغُ الْمَدْفُوعُ فِي نَظِيرِ إِسْقَاطِهِ حَقَّهُ مِنَ الْحِسْبَةِ الْمَرْقُومَةِ يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ لَهُ يَرْجِعُ بِهِ، تَصَالَحَا عَلَى ذَلِكَ، وَأَبْرَأَ كُلُّ الْآخَرِ إِبْرَاءً عَامًّا، وَأَشْهَدَ كُلُّ عَلَى نَفْسِهِ: أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ قِبَلَ الْآخَرِ حَقًّا وَلَا اسْتِحْقَاقًا، كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ فِي الصُّكُوكِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ تَعَرَّضَ لَهُ فِي الْحِسْبَةِ الْمَرْقُومَةِ، فَهَلْ لِمَنْ دَفَعَ الْمَبْلَغَ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ وَالْحَالُ أَنَّهُ مُقَرَّبًا أَنَّهُ أَخَذَهُ فِي نَظِيرِ تَرْكِهِ لِلْحِسْبَةِ الْمَذْكُورَةِ وَعَدَمِ تَعَرُّضِهِ لَهُ فِيهَا؟

أَجَابَ: لِلدَّفَاعِ الرَّجُوعُ بِمَا دَفَعَ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذِ الصُّلْحُ عَلَى مِثْلِ هَذَا بَاطِلٌ إِجْمَاعًا؛ إِذِ الْمُقَاطَعَةُ عَلَى الْإِحْتِسَابِ لَا تَجُوزُ شَرْعًا، وَلِلْبَزَازِيِّ فِي الْمُكْفَرَاتِ عَلَى فَاعِلِي ذَلِكَ كَلِمَاتٌ تَقُومُ بِهَا الْقِيَامَةُ عَلَيْهِمْ، وَالْإِبْرَاءُ الْعَامُّ الْوَاقِعُ فِي ضِمْنِ صُلْحٍ فَايِسِدْ؛ فَايِسِدْ لَا يَمْنَعُ الدَّعْوَى، صَرَّ حُوَابِهِ قَاطِبَةً، وَخُصُوصًا مَعَ إِقْرَارِهِ بَعْدَهُ أَنَّهُ أَخَذَ الْمَبْلَغَ الْمَذْكُورَ فِي نَظِيرِ إِسْقَاطِهِ حَقَّهُ مِنَ الْحِسْبَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا حَقَّ لَهُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يُثَبَّتَ لَهُ حَقٌّ فِي ذَلِكَ؛ فَقَدْ قَالُوا: الْحُقُوقُ الْمُجَرَّدَةُ لَا يَجُوزُ [ط ١٠٣ /] الْإِعْتِيَاضُ عَنْهَا، كَحَقِّ الشُّفْعَةِ، فَلَوْ صَالَحَ عَنْهُ بِمَالٍ لِيَخْتَارَهُ؛ بَطُلَ وَلَا شَيْءَ لَهُ، وَلَوْ صَالَحَ إِحْدَى

زَوْجَتَيْهِ بِمَالٍ لِيَتْرَكَ نَوْبَتَهَا؛ لَمْ يَلْزَمْ وَلَا شَيْءَ لَهَا، وَكَذَلِكَ الصُّلْحُ عَنْ حَقِّ الْمُرُورِ فِي الطَّرِيقِ وَالشُّرْبِ عَلَى الْمُخْتَارِ فِي هَذَيْنِ لَا يَجُوزُ، فَمَا بَالُكَ فِي الْمُكُوسِ وَالضَّرَائِبِ وَالْمُقَاطَعَةِ عَلَيْهِمَا؟ وَخُصُوصًا عَلَّقَ الْإِبْرَاءَ بِشَرْطٍ، وَتَعْلِيقُ الْإِبْرَاءِ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا فِي الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوِي، وَأَصْلُ تَنَاوُلِ الْمَبْلَغِ الْمَرْقُومِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْطُورِ حَرَامٌ لَا وَجْهَ لِجَلِّهِ، فَهُوَ [ك ٢٣٧ ب، ع ٢٢١ ب /] وَالرَّبَّاءُ سَوَاءٌ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْإِبْرَاءَ عَنِ الرَّبَّاءِ لَا يَصِحُّ، وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ، وَتُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ.

هَذَا وَإِقْرَارُهُ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ الْعَامِّ؛ بِأَنَّهُ أَخَذَهُ نَظِيرَ تَرْكِهِ لِلْحِسْبَةِ بِمَنْزِلَةِ إِقْرَارِهِ بَعْدَهُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ، وَقَدْ أَفْتَى ابْنُ نَجِيمٍ فِي ذَلِكَ بِسَمَاعِ الدَّعْوَى وَقَبُولِ الْبَيِّنَةِ، وَعَدَمِ مَنَعِ الْإِبْرَاءِ الْعَامِّ لِذَلِكَ؛ أَخَذَا مِنْ كَلَامِ قَاضِي خَانَ فِي الصُّلْحِ، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْأَشْبَاهِ) فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ، وَمِمَّا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّ كُلَّ صُلْحٍ حَلَّلَ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا؛ فَهُوَ بَاطِلٌ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَبْلَغَ الَّذِي تَنَاوَلَهُ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ فِي مُقَابَلَةِ التَّرْكِ الْمَرْبُورِ لَا قَائِلَ بِجَلِّهِ، [س ٢٧٥ ب /] وَلَا مُسَوِّغَ لَهُ شَرْعًا، فَالْوَاجِبُ عَلَى مَنْ بَسَطَ اللَّهُ لَهُ يَدًا فِي الْحُكْمِ؛ رَدُّهُ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اعْتَرَفَ الْوَرِثَةُ: بِأَنَّ مَا فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ لِمُورَثِهِمْ

كَذَا أَوْ كَذَا لَا يَمْنَعُهُمْ مِنْ دَعْوَى

١٨٣٧ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ اعْتَرَفَتِ الْوَرِثَةُ: بِأَنَّ مَا فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ لِمُورَثِهِمْ مِنَ الْمَبْلَغِ

كَذَا وَكَذَا؛ لِعَدَمِ اطِّلَاعِهِمْ عَلَى مَا لِمُورَثِهِمْ مِنْ مِقْدَارِ الدَّيْنِ، وَكُتِبَ بِذَلِكَ حُجَّةٌ، وَقَبْضُوا الْمَبْلَغَ، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ بِذِمَّتِهِ لِمُورَثِهِمْ أَزِيدَ مِنْهُ، هَلْ لَهُمْ الدَّعْوَى بِمَا ظَهَرَ وَإِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

١٨٣٨ = وَهَلْ إِذَا جَرَى الصُّلْحُ بَيْنَهُمْ، وَكُتِبَ بِهِ صَكٌّ، وَفِيهِ: أَبْرَأَ كُلٌّ مِنْهُمَا  
الْآخَرَ عَنِ دَعْوَاهُ، ثُمَّ ظَهَرَ فَسَادُ الصُّلْحِ بِفَتْوَى الْأَيْمَةِ، وَأَرَادَتِ الْوَرِثَةُ الْعُودَ إِلَى  
دَعْوَى الزَّائِدِ، هَلْ تَصِحُّ دَعْوَاهُمْ أَمْ لَا؟

١٨٣٧ ج = أَجَابَ: نَعَمْ لَهُمُ الدَّعْوَى بِمَا ظَهَرَ وَإِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الزَّائِدِ الْمُدْعَى،  
وَمَنْ لَهُ الْفُتْلُ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ مِنْهَا بِأَرْبَعِمِائَةٍ، ثُمَّ إِذَا ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ بِبَيِّنَتِهَا أَوْ بِشَيْءٍ مِنْهُ  
وَعَيْنُهُ لَا يُمْنَعُ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ تَنَاقُضٌ، وَلَا رَائِحَةٌ تَعَارُضُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

١٨٣٨ ج = وَأَمَّا الْعُودُ إِلَى (الدَّعْوَى) <sup>(١)</sup> بَعْدَ الْإِبْرَاءِ تَلَوِ الصُّلْحِ؛ فَفِي (الْبِرَازِيَّةِ)  
فِي آخِرِ النَّاسِعِ مِنْ كِتَابِ الدَّعْوَى: جَرَى الصُّلْحُ بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ وَكُتِبَ الصَّكُّ،  
وَفِيهِ: أَبْرَأَ كُلٌّ مِنْهُمَا الْآخَرَ عَنِ دَعْوَاهُ، أَوْ كُتِبَ: وَأَقْرَأَ الْمُدْعَى أَنَّ الْعَيْنَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ،  
ثُمَّ ظَهَرَ فَسَادُ الصُّلْحِ بِفَتْوَى الْأَيْمَةِ، وَأَرَادَ الْمُدْعَى الْعُودَ إِلَى دَعْوَاهُ، قِيلَ: لَا يَصِحُّ  
لِلْإِبْرَاءِ السَّابِقِ. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ تَصِحُّ الدَّعْوَى، وَالْإِبْرَاءُ وَالْإِقْرَارُ بِضَمْنِ عَقْدِ فَاْسِدِ  
لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّ بَطْلَانَ الْمُتَضَمَّنِ يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ الْمُتَضَمَّنِ، وَلِذَلِكَ هَذَا  
اخْتَارَ أَيْمَةُ حَوَارِزْمَ أَنْ يُحَرَّرَ الْإِبْرَاءُ الْعَامُّ فِي وَثِيقَةِ الصُّلْحِ بِلَفْظِ يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِنَافِ  
بِأَنَّ يُقَرَّرَ الْخَصْمُ بَعْدَ الصُّلْحِ وَيَقُولُ: أَبْرَأْتُه إِبْرَاءً عَامًّا غَيْرَ دَاخِلٍ تَحْتَ الصُّلْحِ،  
أَوْ يُقَرَّرُ بِأَنَّ الْعَيْنَ لَهُ إِقْرَارًا غَيْرَ دَاخِلٍ تَحْتَ الصُّلْحِ وَيَكْتُبُهُ كَذَلِكَ، فَإِنَّ حَاكِمًا لَوْ حَكَمَ  
بِبَطْلَانِ هَذَا الصُّلْحِ لَا يَتِمَّكَنُ الْمُدْعَى مِنْ إِعَادَةِ دَعْوَاهُ. انْتَهَى.

وَمِثْلُهُ فِي غَيْرِ (الْبِرَازِيَّةِ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتِغْرَاقُ التَّرِكَةِ بِالذَّيْنِ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصُّلْحِ عَنْهَا

١٨٣٩ = سُئِلَ فِي تَرِكَةِ الْمَيِّتِ إِذَا كَانَتْ مُسْتِغْرَقَةً بِالذَّيْنِ، فَصُولِحَتِ الزَّوْجَةُ  
عَنْ إِزْتِنِهَا وَمَهْرِهَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّرِكَةِ، هَلْ يَصِحُّ الصُّلْحُ أَمْ لَا؟ [ع/١٢٢٢٤]

أَجَاب: اسْتِغْرَاقُ التَّرِكَةِ بِالذَّيْنِ يَمْنَعُ الْوَرَثَةَ مِنَ الْمَلِكِ فِي التَّرِكَةِ، فَلَا يَصِحُّ صُلْحُهُمْ وَلَا قِسْمَتُهُمْ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْهِدَايَةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَيْسَ لِأَحَدِ الْمُتَخَارِجِينَ الرَّجُوعُ

١٨٤٠ = سُئِلَ عَنِ الْمُتَخَارِجِينَ هَلْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَرْجِعَ بَعْدَهُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَ صَحِيحًا، وَالْأَصْلُ صِحَّتُهُ، فَبِئْسَ (الْبَرَازِيَّةُ):

لَوْ سُئِلَ عَنْ [ك١٢٣٨ /] صِحَّتِهِ يُفْتَى بِصِحَّتِهِ؛ حَمَلًا عَلَى اسْتِيفَاءِ الشَّرَائِطِ؛ إِذِ الْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْكَمَالِ الْخَالِي عَنِ الْمَوَانِعِ لِلصَّحَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا صَالِحَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ صَاحِبَهُ لَيْسَ لِأَوْلَادِ الْمُصَالِحِ

أَنْ يَدَّعُوا شَيْئًا كَانَ ظَاهِرًا وَقَتَ الصُّلْحِ

١٨٤١ = سُئِلَ فِي تَرِكَةِ بَيْنَ زَوْجَةٍ وَأَخٍ، صَالِحَتِ الزَّوْجَةُ الْأَخَ، وَأَخْرَجَتْهُ مِنَ

التَّرِكَةِ عَلَى شَيْءٍ مَعْلُومٍ، وَكُتِبَ صَكُّ [س١٢٧٦ /] التَّخَارُجِ بَيْنَهُمَا، وَمَاتَ الْأَخُ، هَلْ لِأَوْلَادِهِ أَنْ يَدَّعُوا فِي التَّرِكَةِ شَيْئًا كَانَ ظَاهِرًا وَقَتَ الصُّلْحِ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَيْسَ لِأَوْلَادِ الْأَخِ أَنْ يَدَّعُوا فِي التَّرِكَةِ شَيْئًا بَعْدَ التَّخَارُجِ الْمَذْكُورِ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ أَخَذَ عَنِ آخَرَ كِتَابَةَ وَقَفٍ، فَادَّعَى الْأَخِذُ

عَلَى الْمَأْخُودِ مِنْهُ أَنَّهُ أَخَذَ عَوَائِدَ الْكِتَابَةِ فِي زَمَانِهِ

١٨٤٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَخَذَ عَنِ آخَرَ كِتَابَةَ وَقَفٍ بِأَمْرِ سُلْطَانِيٍّ، فَادَّعَى الْأَخِذُ

عَلَى الْمَأْخُودِ مِنْهُ: أَنَّهُ أَخَذَ عَوَائِدَ الْكِتَابَةِ فِي زَمَانِهِ، فَصَالِحَهُ عَلَى مَالٍ دَفَعَهُ لَهُ، هَلْ يَصِحُّ الصُّلْحُ وَيَسْتَجِبُ الْمَالُ أَمْ لَا يَصِحُّ؟



١٨٤٣ = وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ لِكَوْنِ الْعَوَائِدِ إِنَّمَا هِيَ شَيْءٌ يَدْفَعُهُ الْمُزَارِعُونَ مِنْ مَالِهِمْ لِلْكَاتِبِ لَا مِنْ مَالِ الْوَقْفِ؟ [ط ١٠٤/١]

١٨٤٢ ج = أَجَابَ: الدَّعْوَى الْمَذْكُورَةُ دَعْوَى بَاطِلَةٌ، وَالصُّلْحُ عَنِ الدَّعْوَى الْبَاطِلَةِ بَاطِلٌ.

١٨٤٣ ج = وَيَرْجِعُ بِمَا دَفَعَهُ لَهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، كَالصُّلْحِ عَنِ تَخْلِيلِ الْحَرَامِ أَوْ تَحْرِيمِ الْحَلَالِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ظَهَرَ فَسَادُ الصُّلْحِ؛ فَلِلْمُدَّعِيِ الْعُودُ إِلَى الدَّعْوَى

١٨٤٤ = سُئِلَ فِي مُتَدَاعِيَيْنِ جَرَى بَيْنَهُمَا عَقْدُ صُلْحٍ، وَكُتِبَ صَكُّ الإِشْهَادِ وَالتَّبَارِي بَيْنَهُمَا، ثُمَّ بَانَ فِسَادُ الصُّلْحِ، وَأَرَادَ الْمُدَّعِيِ الْعُودَ إِلَى دَعْوَاهُ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ ذَلِكَ فِي الْمُخْتَارِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْبِرَازِيُّ فِي الدَّعْوَى فِي التَّاسِعِ فِي دَعْوَى الصُّلْحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تُسْمَعُ دَعْوَى الْوَارِثِ فِي شَيْءٍ ظَهَرَ مِنَ التَّرِكَةِ

بَعْدَ الصُّلْحِ، وَلَوْ حَصَلَ الْإِبْرَاءُ الْعَامُّ

١٨٤٥ = سُئِلَ فِي وَرَثَةٍ تَقَاسَمُوا الْإِرْثَ، وَأَشْهَدَ كُلُّ مِنْهُمْ: أَنَّهُ وَصَلَهُ حَقُّهُ مِنَ التَّرِكَةِ، ثُمَّ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنَ التَّرِكَةِ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الصُّلْحِ، هَلْ تَصِحُّ دَعْوَى الْوَارِثِ الْمُشْهَدِ عَلَى نَفْسِهِ فِي حِصَّتِهِ مِنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَصِحُّ دَعْوَاهُ فِي حِصَّتِهِ مِمَّا ظَهَرَ، وَلَا يَضُرُّهُ فِي ذَلِكَ تَقَدُّمُ الإِشْهَادِ الْمَرْقُومِ، قَالَ فِي (الْأَسْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ) فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَاتِ وَالدَّعَاوِي:

صَالِحٍ أَحَدُ الْوَرَثَةِ وَأَبْرَأَ عَامًّا، ثُمَّ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنَ التَّرِكَةِ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الصُّلْحِ؛ الْأَصْحُ جَوَازُ دَعْوَاهُ فِي حِصَّتِهِ، كَذَا فِي صُلْحِ (الْبِرَازِيَّةِ) انْتَهَى. وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ مِثْلُهُ، فَإِذَا كَانَ هَذَا مَعَ الْإِبْرَاءِ الْعَامِّ، فَكَيْفَ لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ بِهِ مَعَ عَدَمِهِ؟ فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٨٤٦ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا صَالِحٌ أَحَدُ الْوَرَثَةِ عَنِ التَّرِكَةِ وَأَبْرَأَ عَامًّا، ثُمَّ ظَهَرَ فِي التَّرِكَةِ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الصُّلْحِ، هَلْ تَجُوزُ دَعْوَى حِصَّتِهِ مِنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ذَكَرَهَا كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا وَمِمَّنْ ذَكَرَهَا صَاحِبُ الْخُلَاصَةِ وَالْبِرَازِيَّةِ، وَقَالَا: لَا رِوَايَةَ فِيهَا، وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: تَجُوزُ دَعْوَى حِصَّتِهِ مِنْهُ. وَفِي (الْبِرَازِيَّةِ): وَهُوَ الْأَصْحُ. وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَا. انْتَهَى.

وَحَيْثُ ثَبَتَ الْأَصْحُ؛ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### صَالِحِ أَوْلِيَاءِ الْمُقْتُولِينَ الْمُتَّهَمِينَ عَلَى مَبْلَغِ

١٨٤٧ = سُئِلَ فِي قَوْمٍ قُتِلَ بَيْنَهُمْ قَتِيلَانِ، فَصَالِحِ أَوْلِيَاؤُهُمَا الْمُتَّهَمِينَ بِهِمَا عَلَى قَدْرِ مِنَ الْمَالِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَخْذِ بَيْتَيْنِ بِهِ، فَعُقِدَ عَلَى إِحْدَاهُمَا، وَلَمْ يُعْقَدْ عَلَى الْأُخْرَى، هَلْ يُجْبَرُونَ عَلَى نِكَاحِ الثَّانِيَةِ بِالْمَبْلَغِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ [س ٢٧٦ ب، ع ٢٢٢ ب، ك ٢٣٨ ب / ]

١٨٤٨ = وَلَهُمُ الْمُطَالَبَةُ بِالْمَبْلَغِ مِنَ الْمَالِ الَّذِي وَقَعَ الصُّلْحُ عَلَيْهِ؟

١٨٤٧ ج = أَجَابَ: لَا يُجْبَرُونَ عَلَى ذَلِكَ.

١٨٤٨ ج = وَالصُّلْحُ عَنِ الْجِنَايَةِ بِالْمَالِ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا يَجُوزُ بِالْحُرَّةِ

وَلَا بِمَا لَيْسَ بِمَالٍ بِالْإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاتَ رَجُلٌ وَيَدِمَّتْهُ قَدْرٌ مِنَ الزَّيْتِ

فَصَالِحَ أَخُوهُ رَبَّ الزَّيْتِ عَلَى مَبْلَغِ

١٨٤٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ عِنْدَ آخَرَ قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِنْ زَيْتِ الزَّيْتُونِ، مَرِضَ الْآخِرُ وَمَاتَ بَعْدَ أَنْ أَعْلَمَ أَخَاهُ بِمَا لَهُ عِنْدَهُ، فَصَالِحَهُ عَنْهُ بِمَبْلَغِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ، سَلَّمَهُ لَهُ صُلْحًا عَمَّا يَدِمَّتْهُ أَخِيهِ، وَمَضَتْ مُدَّةٌ تَزِيدُ عَلَى سَنَةٍ أَوْ أَزِيدَ، مَاتَ رَبُّ الزَّيْتِ الْمُصَالِحِ، وَالْآنَ يُرِيدُ الْأَخُ الْمُصَالِحُ الرَّجُوعَ عَلَى وَرَثَةِ الْأَخِ الْمُصَالِحِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَقَدْ مَضَى الصُّلْحُ لِحَمْلِ الْعُقُودِ عَلَى الصَّحَّةِ مَا أَمْكَنَ، وَقَدْ أَمْكَنَ، فَيُحْمَلُ عَلَى الصَّحَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ لَهُ عَلَى آخَرَ دَيْنٌ فَطَالَبَهُ بِهِ فَقَالَ: لَا أَقِرُّ لَكَ بِهِ

١٨٥٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ عَلَى آخَرَ دَيْنٌ مُكْتَتَبٌ فِي مَحْكَمَةٍ، طَالَبَهُ بِهِ فَقَالَ:

لَا أَقِرُّ لَكَ بِمَا لَكَ حَتَّى تُؤَخِّرَهُ عَنِّي؛ فَفَعَلَ، هَلْ يَلْزَمُ التَّأخِيرُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ قَالَهُ عِلَانِيَةً بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ؛ يُؤْخَذُ بِهِ فِي الْحَالِ، وَإِنْ قَالَهُ سِرًّا؛ صَحَّ التَّأخِيرُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَهُ حَتَّى يَجِلُّ أَجَلُهُ الَّذِي أَجَلَهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْهِدَايَةِ، وَالْكَافِي، وَالذَّرَرِ، وَمُلْتَقَى الْأَبْحَرِ) وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا صَالِحَ وَلِيِّ الْمَقْتُولِ الْقَاتِلَ عَلَى

أَقْلَ مِنَ الدِّيَةِ بَعْدَ الْقَضَاءِ بِهَا

١٨٥١ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ أَقَامَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ عَلَى الْقَاتِلِ بَيْنَهُ بِقَتْلِ، يُوجِبُ الدِّيَةَ

عَلَى الْعَاقِلَةِ، فَتُضَيِّ بِهَا، ثُمَّ اصْطَلَحًا عَلَى أَقْلَ مِنَ الدِّيَةِ مِنْ جِنْسِ الدَّرَاهِمِ، هَلْ

يَصِحُّ الصُّلْحُ عَنْ ذَلِكَ؟ وَيَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَالْقَاتِلِ كَأَحَدِهِمْ، أَمْ يَكُونُ الْكُلُّ عَلَى الْقَاتِلِ وَحْدَهُ؟

أَجَابَ: يَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَلَا يَتَحَوَّلُ عَنْهَا بِالصُّلْحِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ تَقَرُّرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ لِلْبَعْضِ مِنَ الدِّيَةِ الْمُتَقَرَّرَةِ، وَالْبَاقِي عَلَى حَالِهِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مَا وَجِبَ صُلْحًا فَهُوَ عَلَى الْقَاتِلِ الْمُصَالِحِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا تَقَرُّرَ بَقِضَاءِ الْقَاضِي لَا بِصُلْحِ الْمُصَالِحِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَمَسْأَلَةٌ مَا وَجِبَ صُلْحًا صُورَتُهَا: صَالِحٌ ابْتَدَأَ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِهَا، ففِيهَا لَا تَحْمَلُهَا، لِأَنَّ صُلْحَهُ لَا يَسْرِي عَلَيْهِمْ. أَمَّا قَضَاءُ الْقَاضِي فَهُوَ سَارٍ عَلَيْهِمْ لِوِلَايَتِهِ الْعَامَّةِ، وَلَا وِلَايَةَ [طه ١٠٥/] لِلْقَاتِلِ عَلَيْهِمْ، وَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ وِلَايَةُ التِّزَامِ<sup>(١)</sup>، فَيَنْفُذُ عَلَيْهِ خَاصَّةً، فَافْتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في ع: الالتزام.

## كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ

إِذَا صَارَ مَالُ الْمُضَارَبَةِ عَرْضًا فَاشْتَرَى رَبُّ الْمَالِ

بَعْضَ الْعَرْضِ بِغَيْرِ عَيْنِهِ وَنَقَضَ الْمُضَارَبَةَ

١٨٥٢ = سُئِلَ فِي مُضَارِبٍ بِالرُّبْعِ فِي مَائَتَيْنِ، اشْتَرَى بِهِمَا حَلِيجًا، وَأَوْعَاهُ فِي اثْنِي عَشَرَ عَدْلًا وَكَسَدًا، فَقَرَّمَهُ رَبُّ الْمَالِ بِمَا زَادَ عَلَيْهِمَا، وَاشْتَرَى مِنَ الْمُضَارِبِ ثَلَاثَةً مِنْهَا بِغَيْرِ عَيْنِهَا، وَنَقَضَ الْمُضَارَبَةَ، هَلْ يَصِحُّ الشَّرَاءُ وَالنَّقْضُ أَمْ لَا؟ وَالْمُضَارَبَةُ بَاقِيَةٌ؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ الشَّرَاءُ، وَلَا تُنْقَضُ الْمُضَارَبَةُ، أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلِجَهَالَةِ الْمَبِيعِ كَبَيْعِ ثَوْبٍ مِنْ تَوْبَيْنِ، وَإِلَّا فَأَصْلُ الْبَيْعِ مِنْ رَبِّ الْمَالِ إِذَا اسْتَوْفَى الشَّرْوَطَ جَائِزًا، وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلَمَّا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّ رَأْسَ الْمَالِ إِذَا صَارَ عَرْضًا لَا تُنْقَضُ الْمُضَارَبَةُ بِصَرِيحِ النَّقْضِ وَلَا بِبَيْعِ الْعَرْضِ، [ع ١٢٢٣، ك ١٢٣٩ /] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ فِي هَلَاكِ مَالِ الْمُضَارَبَةِ

١٨٥٣ = سُئِلَ فِي مُضَارِبٍ ادَّعَى هَلَاكَ مَالِ الْمُضَارَبَةِ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ١٢٧٧ /]



كِتَابُ الْوَدِيْعَةِ

أُكْرِهَ الْمُودِعُ عَلَى دَفْعِ الْوَدِيْعَةِ لِغَيْرِ مَا لِكِهَا

١٨٥٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أُوْدِعَ عِنْدَهُ أَهْلُ قَرْيَةٍ أُمْتَعَتْهُمْ وَإِيْلَهُمْ زَمَنَ الْفِتْنَةِ؛ إِذْ قَصَدَهُمْ بَاغٍ جَائِرٌ؛ رَجَاءً أَنْ تَسْلَمَ مِنْ يَدِهِ، فَلَمَّا حَضَرَ ذَلِكَ الْبَاغِي؛ سَمِعَ بِإِيْلِ الْوَدِيْعَةِ فَطَلَبَهَا مِنَ الْمُودِعِ طَلَبًا حَثِيثًا، وَأَمَرَهُ بِإِحْضَارِهَا بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يَدْفَعَهَا لَأَوْقَعَ فِيهِ قِتْلًا أَوْ إِتْلَافَ عَضْوٍ أَوْ أَخَذَ جَمِيعَ مَالِهِ، فَدَفَعَهَا الْمُودِعُ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ مَعَ جَمَلٍ لَهُ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ الْمُودِعُ بِالْدَفْعِ، حَيْثُ عَلِمَ بِدَلَالَةِ الْحَالِ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَمْتَثِلْ أَمْرَهُ يَتَّقِي، أَوْ يَتَّقِعُ عَضْوًا مِنْهُ، أَوْ يَضْرِبُهُ ضَرْبًا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَضْوِهِ، أَوْ يَتْلِفُ جَمِيعَ مَالِهِ وَلَا يَتْرُكُ لَهُ قَدْرَ كِفَايَتِهِ، كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمُودِعُ الْمَأْمُورُ بِإِيْصَالِ الْوَدِيْعَةِ تَبْرًا ذِمَّتُهُ بِدَعْوَى الْإِيْصَالِ

١٨٥٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أُوْدِعَ آخَرَ مِنَ النَّقْدِ قَدْرًا مَعْلُومًا، وَمِنَ الْعَبِيِّ كَذَلِكَ، وَأَمْرَهُ بِأَنْ يُرْصِلَهُمَا لِزَيْدٍ، فَأَوْصَلَهُ النَّقْدَ، وَتَأَخَّرَتِ الْعَبِيُّ عِنْدَهُ لِعُذْرِ الْمَرَضِ أَيَّامًا، فَأَمَرَ أَخَاهُ بِإِيْصَالِهَا إِلَيْهِ لِعُذْرِ الْمَرَضِ، فَأَرْسَلَهَا وَمَاتَ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ، فَادَّعَى الْمُودِعُ أَنَّ الْعَبِيَّ لَمْ تَصِلْ إِلَى زَيْدٍ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُودِعِ بِيَمِينِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُودِعِ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ عَنِ الضَّمَانِ، وَلَا يَضْمَنُ بِالْإِرْسَالِ مَعَ أَخِيهِ الَّذِي يَحْفَظُ بِهِ مَالَهُ، كَمَا هُوَ الْمُفْتَى بِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي (النَّهَائِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَبَضَ الْأَبُ مَهْرَ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ

ثُمَّ مَاتَ لَا رُجُوعَ لَهَا فِي تَرْكَةِ

١٨٥٦ = سُئِلَ فِي بِنْتٍ صَغِيرَةٍ، زَوَّجَهَا وَالِدُهَا مِنْ رَجُلٍ بِالْوِلَايَةِ وَقَبَضَ مَهْرَهَا،

وَمَاتَ الْأَبُ، ثُمَّ إِنَّ الصَّغِيرَةَ كَبُرَتْ وَطَالَبَتِ الزَّوْجَ بِالمَهْرِ، فَأَثَبَتِ الزَّوْجَ أَنَّهُ دَفَعَ مَهْرَهَا لِأَبِيهَا، وَقَبَضَهُ أَبُوهَا وَهِيَ بِكُرٍّ قَاصِرٌ، فَهَلْ لَهَا الرُّجُوعُ بِنَظِيرِ مَا قَبَضَهُ أَبُوهَا مِنَ المَهْرِ مِنْ مُخْلَفَاتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى مَوْتِ الْأَمِينِ عَنِ تَجْهِيلِ، وَقَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ الْأَمَانَاتِ تَنْقَلِبُ مَضْمُونَةً بِالمَوْتِ عَنِ تَجْهِيلِ، إِلَّا فِي مَسَائِلَ مِنْهَا: الْأَبُ إِذَا مَاتَ مُجَهَّلًا مَالِ ابْنِهِ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنُّظَائِرِ) نَاقِلًا عَنِ (جَامِعِ النُّصُولَيْنِ) وَذَكَرَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَوْلَانَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمْرَنَاشِي الْعَزْزِيُّ نَاقِلًا عَنِ (النُّصُولِ الْعِمَادِيَّةِ) وَأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا قَوْلَيْنِ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الوَصِيِّ، فَقَالَ: وَفِي (النُّصُولِ الْعِمَادِيَّةِ): وَالْوَصِيُّ إِذَا مَاتَ مُجَهَّلًا لَا يَضْمَنُ، وَإِذَا خَلَطَهُ بِمَالٍ يَضْمَنُ، وَالْأَبُ إِذَا مَاتَ مُجَهَّلًا يَضْمَنُ، وَقِيلَ: لَا يَضْمَنُ. انْتَهَى. فَتَحَرَّرَ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَرْجَحِيَّةُ عَدَمِ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ الْأَبَ أَقْوَى مَرْتَبَةً مِنَ الوَصِيِّ، فَإِذَا لَمْ يَضْمَنْ الوَصِيُّ؛ فَإِنَّ لَا يَضْمَنُ الْأَبُ أَوْلَى، وَقَدْ نُقِلَ فِي الوَصِيِّ أَيْضًا قَوْلُ بِالضَّمَانِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ فِي الْأَبِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا الرُّجُوعُ عَلَى هَذَا الرَّاجِحِ فِي مُخْلَفَاتِ أَبِيهَا؛ مَا لَمْ تُثَبِّتْ بِالْبُرْهَانِ الشَّرْعِيِّ أَنَّهُ اسْتَهْلَكَهُ عَيْنًا وَصَارَ دَيْنًا مُتَرْتَبًا<sup>(١)</sup> بِذِمَّتِهِ بِسَبَبِ الاسْتِهْلَاكِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بُرْهَانٌ؛ فَالْقَوْلُ [ط ١٠٦، س ٢٧٧، ب ٢٣٩، ع ٢٢٣ ب /] قَوْلُ الوَرِثَةِ بِبَيْمِينِهِمْ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِاسْتِهْلَاكِهِ، وَلَا يُطَالَبُونَ بِدَفْعِهِ مِنْ تَرْكِتِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَبِضَ الْأَبُ مُعْجَلًا صَدَاقَ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ

ثُمَّ مَاتَ فَأَرَادَتِ الرُّجُوعَ فِي تَرْكِتِهِ

١٨٥٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ زَوَّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ وَقَبِضَ مُعْجَلًا صَدَاقِهَا، وَمَاتَ

(١) فِي ك: مَرْتَبًا.

بِإِذَا بَيَّانٍ، فَطَلَبْتُهُ مِنْ تَرَكْتِهِ، فَادَّعَى بَيِّنَةً وَرَأَيْتُهُ أَنْ أَبَاهَا جَهَّزَهَا بِهِ، هَلْ يُقْبَلُ مُجَرَّدُ قَوْلِهِمْ؟ أَمْ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ بَيِّنَةٍ عَلَى ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُمْ بِإِذَا بَيِّنَةٍ لِصَيْرُورَتِهِ<sup>(١)</sup> دَيْنًا لَهَا بِذَلِكَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْمُتَاوِي) وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ (الْحَايِيَّةِ، وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، أَمَّا كَلَامُ (الْحَايِيَّةِ) فَلَعَدَمِ اسْتِثْنَاءِ الْأَبِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ عَنْ تَجْهِيلِ، وَتَغْلِيظِ مَنْ اسْتَشَى أَحَدَ الْمُتَفَاوِضِينَ، وَأَمَّا كَلَامُ (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فَلِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ رَمَزَ (مِي) لِدِ (الْمُتَقَى) وَضَمَّنَ الْأَبُ بِمَوْتِهِ مُجَهَّلًا، قِيلَ: لَا، كَوَصِيٍّ، فَسَاقَهُ بِصِغَةِ التَّمْرِيطِ، وَقَالَ فِي الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ رَامِزًا لِدِ (الْمُخْتَصِرِ) مَاتَ الْمُوَدَّعُ مُجَهَّلًا وَلَمْ تُدْرَ الْوَدِيعَةُ بِعَيْنِهَا؛ صَارَ دَيْنًا فِي مَالِهِ، وَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ أَصْلُهُ أَمَانَةٌ. انْتَهَى. وَلَا سِيَّمَا فِي بِلَادِنَا، فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ خُصُوصًا مِنْ بَنِي الْفِلَاحَةِ يَأْكُلُونَ مُهُورَ مَوْلِيَاتِهِمْ، وَلَوْ نَهَوْا عَنْ ذَلِكَ لَا يَتَّبِعُونَ، وَالَّذِي يَظْهَرُ فِيمَا عَدَا نَاطِرَ الْوَقْفِ وَالسُّلْطَانَ وَالْقَاضِيَّ وَالْوَصِيَّ: الضَّمَانُ بِأَمْوَتِ عَنْ تَجْهِيلِ؛ لِأَنَّ عَدَمَهُ فِي هَؤُلَاءِ لِيَلَّا يُتَوَقَّفَ عَنِ الْوِلَايَةِ بِسَبَبِ الضَّمَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ أَرْسَلَ إِلَى آخِرِ حِمْلٍ قَمَاشٍ فَأَصَابَهُ مَاءٌ فَنَشَرَهُ

الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ فَالْقَوْلُ لَهُ إِذَا اتَّهَمَهُ الْمُرْسَلُ بِأَخْذِ شَيْءٍ

١٨٥٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَرْسَلَ إِلَى بَوَّابٍ وَكَالَهُ الرَّمْلَةَ حِمْلًا مِنَ الثِّيَابِ

الْفَرَسِيَّةِ، فَوَقَعَ الْحِمْلُ فِي مَاءٍ فَغَرِقَ، فَتَحَقَّقَ الْبَوَّابُ أَنَّهُ إِنْ تَرَكَهُ فِي الْهَوَاءِ بِإِذَا نَشَرِ تَلَفَ، فَنَشَرَهُ حَتَّى يَجِفَّ<sup>(٢)</sup>، وَأَعَادَهُ كَمَا كَانَ، فَادَّعَى رَبُّهُ عَلَى الْبَوَّابِ أَنَّهُ نَقَصَ مِنْهُ كَذَا، فَمَا الْحُكْمُ؟

(٢) فِي ع: جَف.

(١) فِي ع: لِصَيْرُورَتِهِ.



أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَوَّابِ بِيَمِينِهِ: أَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ عَلَى الْأَثْوَابِ بِأَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا، وَلَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا بِنَشْرِهَا لِإِصْلَاحِ أَمْرِهَا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ جَمِيلٌ، مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَرَاثٌ دَفَعَ ثَوْرًا إِلَى بَقَارِ فَضَاعٍ فِي يَدِهِ لَا يَضْمَنُ

١٨٥٩ = سُئِلَ فِي حَرَاثٍ سَلَّمَ الثَّورَ لِلْبَقَارِ، فَضَاعَ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِالذَّفْعِ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الطَّرَادِ<sup>(١)</sup> الَّذِي لَا يَتَخَلَّفُ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى الْبِلَادِ؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ لِأَخْرَدَرَاهِمَ لِيُوصِلَهَا إِلَى أُمِّ مَخْطُوبَتِهِ

لَا يَلْزَمُهُ اسْتِرْدَادُهَا إِذَا لَمْ يَتَزَوَّجَهَا

١٨٦٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَدَرَاهِمَ ثَلَاثَةَ قُرُوشٍ قِطْعًا مِصْرِيَّةً لِيُوصِلَهَا إِلَى فُلَانَةٍ الَّتِي خَطَبَ بِسِتِّهَا، فَدَفَعَهَا ثُمَّ اخْتَلَفَا، هَلْ يَلْزَمُ الدَّافِعَ اسْتِرْدَادُهَا مِنَ الْأُمِّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ الدَّافِعَ اسْتِرْدَادُهَا وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، وَقَدْ أَدَّى أَمَانَتَهُ بِالذَّفْعِ لِمَنْ أَمَرَ بِالذَّفْعِ إِلَيْهِ وَتَمَّ عَمَلُهُ، فَلَا يُكَلِّفُ إِلَى الْإِسْتِرْدَادِ مِمَّنْ دَفَعَ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ أُوْدِعَ الْمُودِعُ الْوَدِيعَةَ؛ ضَمِنَ

١٨٦١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أُوْدِعَ آخَرَ ثَوْرًا، ثُمَّ إِنَّ الْمُودِعَ أُوْدَعَهُ عِنْدَ آخَرَ بَغَيْرِ إِذْنِ الْمُودِعِ وَهَلَكَ، هَلْ يَضْمَنُ الْمُودِعُ الْأَوَّلُ قِيمَةَ الثَّورِ يَوْمَ الْإِبْدَاعِ مِنَ الثَّانِي أَمْ لَا؟

[س ١٢٧٨ /]

(١) فِي ع: الْإِطْرَادِ. وَفِي س (الاضطرار).

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ قِيَمَةَ الثَّوْرِ يَوْمَ تَعَدَّى عَلَيْهِ بِالْإِيدَاعِ، وَغَابَ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَضَعَ صَاحِبُ السَّفِينَةِ أَكْيَاسًا فِيهَا أَقْمِشَةٌ عِنْدَ أَمِينِ السَّاحِلِ وَأَمَرَهُ بِدَفْعِهَا لِأَرْيَابِهَا عِنْدَ مَجِيءِ أَحَدٍ مِنْهُمْ

١٨٦٢ = سُئِلَ فِي أَمِينٍ بِفُرْصَةٍ (١) سُلْطَانِيَّةٍ، تَرِدُ إِلَيْهَا السُّفُنُ فَيُلْقَى وَسْقِيهَا (٢) بِسَاحِلِيَّهَا، [ك، ٢٤٠، ع، ١٢٢٤/١] أُرْسَتْ سَفِينَةٌ بِهَا، وَمِنْ جُمْلَةٍ وَسَقِيهَا أَكْيَاسٌ بِهَا أَقْمِشَةٌ، قَالَ سَفَانُهَا لِأَمِينِ الْفُرْصَةِ: إِذَا حَضَرَ أَهْلُ الْأَكْيَاسِ أَوْ وَرَدَ مَكْتُوبٌ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ يَطْلُبُ مَا هُوَ لَهُ مِنْهَا؛ فَمَكَّنْهُ مِنْ أَخْذِهِ. فَحَضَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْأَكْيَاسِ وَأَخَذُوا مَا لَهُمْ، وَبَقِيَ كَيْسَانٌ فَحَضَرَ رَجُلٌ وَمَعَهُ مَكْتُوبٌ بِهِمَا، فَأَخَذَهُمَا بِمَعْرِفَةِ الْأَمِينِ، وَأَوْسَقَهُمَا فِي مَرَكِبٍ، فَاثْكَرَتِ الْمَرَكِبُ، وَغَرِقَ مَا فِيهَا، وَهُمَا مِنْ جُمْلَتِهِ، هَلْ إِذَا ظَهَرَ أَنْ آخِذَهُمَا غَيْرَ الْمَالِكِ يَضْمَنُ الْأَمِينُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ الْأَمِينُ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِضَمَانِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ ظَنَّ الْآخِذَ لَهُمَا لَهُ حَقُّ الْآخِذِ لَمْ يَكُنْ مُفَرِّطًا فِي الْحِفْظِ، كَمَسْأَلَةِ الْحَمَامِيِّ يَظُنُّ أَنَّ رَافِعَ الثِّيَابِ مَالِكُهَا لَا يَضْمَنُ؛ إِذْ لَمْ يَتْرِكِ الْحِفْظَ لِمَا ظَنَّ أَنَّ الرَّافِعَ مَالِكُهَا، فَكَذَلِكَ هُنَا لَمَّا ظَنَّ الْأَمِينُ أَنَّ الْآخِذَ لَهُ حَقُّ الْآخِذِ، فَافْتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أُودِعَ الْوَدِيعَةَ فَضَاعَتْ؛ ضَمِنَ

١٨٦٣ = سُئِلَ فِي مُودِعٍ أُودِعَ الْوَدِيعَةَ عِنْدَ رَجُلٍ [فَأُودِعَهَا الرَّجُلُ عِنْدَ آخَرَ] (٣) وَفَارَقَهُ، فَضَاعَتْ مِنَ الْمُودِعِ الثَّانِي، هَلْ يَضْمَنُهَا الْمُودِعُ الْأَوَّلُ بِمُفَارَقَتِهِ؟ أَمْ يَضْمَنُهَا الْمُودِعُ الثَّانِي؟

(١) فُرْصَةُ الْبَحْرِ: مَحَطُّ السُّفُنِ. «مختار الصحاح» مادة (فرض).

(٢) أي: حملها. (٣) أضفناها لضرورة استقامة المعنى.

أَجَاب: يَضْمَنُهَا الْمُودِعُ الْأَوَّلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لَا الثَّانِي؛ لِتَعَدِّيهِ بِمُفَارَقَتِهِ، كَمَا ذُكِرَ فِي السُّؤَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَضْمَنُ الْمُودِعُ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُودِعُ

١٨٦٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أُوْدِعَ آخَرَ دَرَاهِمَ، فَطَلَبَهَا الْمُودِعُ، فَقَالَ لَهُ الْمُودِعُ: أُوْدِعْتَهَا عِنْدَ فُلَانٍ، ثُمَّ رَدَّهَا عَلَيَّ فَضَاعَتْ عِنْدِي، وَكَذَّبَهُ الْمُودِعُ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟ [ط ١٠٧/]

أَجَاب: يَضْمَنُ إِذَا كَذَّبَهُ الْمُودِعُ وَلَمْ يُبْرِهِنِ الْمُودِعُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِوُجُوبِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ ثُمَّ ادَّعَى الْبِرَاءَةَ، فَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بَيِّنَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا سُرِقَتِ الْوَدِيعَةُ وَالْمُودِعُ يَحْفَظُهَا بِمَا يَحْفَظُ بِهِ مَالَهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ

١٨٦٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ أُوْدِعَ عِنْدَهُ آخَرَ دَابَّةً، وَرَبَطَهَا تَجَاهَ بَيْتِهِ وَحَفِظَهَا بِمَا يَحْفَظُ بِهِ مَالَهُ، كَمَا هِيَ الْعَادَةُ الْمُسْتَمِرَّةُ بَيْنَهُمْ، فَخُلِعَ رَبَاطُهَا مِنْ رَأْسِهَا وَسُرِقَتْ، هَلْ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا فَيَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا يَضْمَنُ حَيْثُ حَفِظَهَا بِمَا يَحْفَظُ بِهِ مَالَهُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ حِفْظُهَا كَذَلِكَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دَفَعَتِ الْوَدِيعَةَ إِلَى رَبِّهَا مَعَ أَخٍ زَوْجِهَا فَالْقَوْلُ لِرَبِّهَا فِي عَدَمِ الْوُصُولِ

١٨٦٦ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ دَفَعَتْ وَدِيعَةَ لِرَجُلٍ مَعَ أَخٍ زَوْجِهَا بغيرِ إِذْنٍ مِنْ رَبِّهَا لِيُوصِلَهَا لَهُ، فَطَلَبَهَا وَادَّعَى عَدَمَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ؟

١٨٦٧ = وَتَضَمَّنُ حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا بِالذَّفْعِ لَهُ أَمْ لَا؟

١٨٦٧ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، تَضَمَّنُ بِإِزْسَالِهَا مَعَ أَخِ رَوْجِهَا.

١٨٦٦ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: أَنَّهَا مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ ضَامِنَةً بِإِزْسَالِهَا

مَعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقَوْلُ لِلْمُودِعِ فِي أَنَّهُ رَدَّهَا لِرَبِّهَا عِنْدَ طَلْبِ وَاثِرِهِ

١٨٦٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَوْدَعَ آخَرَ سَوَارًا، ثُمَّ مَاتَ الْمُودِعُ، فَطَلَبَ الْوَارِثُ

السَّوَارَ مِنَ الْمُودِعِ، فَادَّعَى دَفْعَهَا لِلْمُودِعِ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُودِعِ أَنَّهُ رَدَّ الْوَدِيعَةَ إِلَى الْمُودِعِ بِيَمِينِهِ، [س ٢٧٨ ب، ك ٢٤٠ ب،

ع ٢٢٤ ب /] وَلَيْسَتْ مَسْأَلَةُ الْأَمَانَاتِ تَنْقَلِبُ مَضْمُونَةً عَنِ تَجْهِيلِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَيَّتَ الْأَكَارُ الثَّوْرَ فِي بَيْتِ غَيْرِ صَاحِبِهِ فَهَلْكَ يَضْمَنُ

١٨٦٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ سَلَّمَ ثَوْرَهُ لِأَكَارِهِ لِيَحْفَظَهُ وَيَحْرُثَ عَلَيْهِ، فَصَارَ بَيْتُهُ

فِي دَارِ غَيْرِهِ وَلَا يَبِيتُ عِنْدَهُ، فَأَصْبَحَ مَقْطُوعَ الْعَصَبَيْنِ، هَلْ يَضْمَنُ الْأَكَارُ أَمْ صَاحِبُ

الدَّارِ؟ أَمْ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا؟

أَجَابَ: يَضْمَنُ الْأَكَارُ لَا صَاحِبُ الدَّارِ، لِأَنَّ الْأَكَارَ أَمِينُ كَالْمُودِعِ، وَوَضَعُهُ فِي

دَارِ الْأَجْنَبِيِّ إِدَاعٌ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُهُ، فَيَضْمَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَهْلَكَ الْمُودِعُ الْحِنْطَةَ الْوَدِيعَةَ يَجِبُ عَلَيْهِ مِثْلُهَا

١٨٧٠ = سُئِلَ فِي مُودِعٍ اسْتَهْلَكَ الْحِنْطَةَ الْوَدِيعَةَ فِي زَمَنِ الْغَلَاءِ، فَطَالَبَهُ الْمُودِعُ

فِي زَمَنِ الرَّخَاءِ بِقِيمَتِهَا يَوْمَ الْإِسْتِهْلَاكِ، هَلْ يَلْزَمُهُ قِيمَتُهَا يَوْمَهُ أَوْ يَلْزَمُهُ حِنْطَةٌ مِثْلُهَا؟

أَجَابَ: يَضْمَنُ مِثْلَهَا لَا قِيمَتَهَا يَوْمَ الْإِسْتِهْلَاكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَتِ الْمُودَعَةُ: إِنَّ زَوْجِي أَخَذَ مِنَ الْوَدِيعَةِ فِي حَيَاتِهِ

١٨٧١ = سُئِلَ فِي مُودَعَةٍ رَدَّتِ الْوَدِيعَةَ لِرَبِّهَا، فَوَجَدَهَا نَاقِصَةً، فَسَأَلَهَا فَقَالَتْ:

إِنَّ زَوْجِي أَخَذَ مِنْهَا فِي حَيَاتِهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِي، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: إِقْرَارُهَا يَنْفُذُ فِي حِصَّتِهَا مِنْ تَرَكَتِهِ، وَلَا يَنْفُذُ عَلَى بَقِيَّةِ وَرَثَتِهِ، فَإِنْ وَفَّتْ

حِصَّتِهَا بِهَا فِيهَا وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُهَا فِيمَا زَادَ عَنْهَا، وَلَا يَلْزَمُ بَقِيَّةَ الْوَرَثَةِ شَيْءٌ بِإِقْرَارِهَا،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُصَدِّقُ الْمُودِعُ فِي قَوْلِهِ: رَدَّدْتُ الْوَدِيعَةَ عَلَى رَبِّهَا فِي حَيَاتِهِ

١٨٧٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَوْدَعَ آخَرَ بَارُودَةً وَمَاتَ الْمُودِعُ - بِكُسْرِ الدَّالِ - فَادَّعَى

وَارِثُهُ بِهَا عَلَى الْمُودِعِ - بِفَتْحِ الدَّالِ - فَقَالَ: دَفَعْتُهَا لِرَبِّهَا. هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الدَّفْعِ  
بِيَمِينِهِ وَيَبْرَأُ عَنِ الضَّمَانِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ وَيَبْرَأُ عَنِ الضَّمَانِ، قَالَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) فِي كِتَابِ

الْأَمَانَاتِ: كُلُّ أَمِينٍ ادَّعَى إِيْصَالَ الْأَمَانَةِ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا قَبْلَ قَوْلِهِ، وَالْمُودِعُ أَمِينٌ ادَّعَى  
إِيْصَالَ الْأَمَانَةِ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَيَاعُ مَا فِي يَدِ الدَّلَالِ

١٨٧٣ = سُئِلَ فِي دَلَالٍ ادَّعَى ضَيَاعَ الْمَتَاعِ، هَلِ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

١٨٧٤ = وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ؟

١٨٧٣ ج = أَجَابَ: هُوَ أَمِينٌ لَا يَضْمَنُ بِالضَّيَاعِ.

١٨٧٤ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قِيلَ لِلدَّلَالِ: إِنَّ لَمْ تَبِعِ الثِّيَابَ فِي يَوْمِهَا فَرُدَّهَا

١٨٧٥ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ دَفَعَتْ إِلَى دَلَالٍ ثِيَابًا<sup>(١)</sup> يَبِيعُهَا، وَإِنْ لَمْ تَبِعْ فِي يَوْمِهَا

يُرُدُّهَا عَلَيْهَا، فَحَبَسَهَا عِنْدَهُ أَيَّامًا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الرَّدِّ فِي يَوْمِهِ، فَهَلَكَتْ، هَلْ يَضْمَنُ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ لِمُخَالَفَتِهِ الشَّرْطَ الَّذِي شَرِطَ عَلَيْهِ مَعَ قُدْرَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٨٧٦ = سُئِلَ فِي مُودِعِ الْغَاصِبِ إِذَا رَدَّ الْمَغْضُوبَ عَلَى الْغَاصِبِ، هَلْ يَبْرَأُ

أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَبْرَأُ كَمَا يَبْرَأُ غَاصِبُ الْغَاصِبِ بِالرَّدِّ عَلَى الْغَاصِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلْمَالِكِ أَنْ يُضْمَنَ الْمُودِعَ الثَّانِي

١٨٧٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أُوْدِعَ آخَرَ قَوْسًا، فَأُوْدِعَهُ الْمُودِعُ لِرَجُلٍ آخَرَ، وَتَصَرَّفَ

فِيهِ الْمُودِعُ الثَّانِي بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَالِكِ، هَلْ لِلْمَالِكِ الْقَوْسِ أَنْ يُضْمَنَ الثَّانِي قِيَمَةَ الْقَوْسِ

أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يُضْمَنَ الثَّانِي وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَضَعَ الْمُودِعُ الْوَدِيعَةَ فِي جِذْرِ شَجَرَةٍ

حِينَ قَامَتْ عَلَيْهِ اللَّصُوصُ

١٨٧٨ = سُئِلَ فِي مُودِعٍ قَامَتْ عَلَيْهِ لُصُوصٌ مَعَ جُمْلَةٍ الْقَافِلَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا،

فَلَمَّا تَوَجَّهَتْ اللَّصُوصُ نَحْوَهُ؛ وَضَعَ الْوَدِيعَةَ فِي جِذْرِ شَجَرَةٍ، وَأَخْفَاهَا عَنِ الْأَعْيُنِ؛

حَدَّرَا عَلَيْهَا، فَلَمَّا رَجَعَ فِي وَقْتِ أَمْكَنَهُ فِيهِ الرَّجُوعُ إِلَيْهَا؛ لَمْ يَجِدْهَا فِي الْمَوْضِعِ

الَّذِي وَضَعَهَا [س ١٢٧٩ /] فِيهِ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: نِيَابَهَا.

١٨٧٩ = وَهَلْ حَيْثُ عَلِمَ قِيَامُ اللَّصُوصِ عَلَى تِلْكَ الْقَافِلَةِ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ

الْمُودَعِ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٨٧٨ ج = أَجَابَ: وَضِعُ الْوَدِيعَةِ وَإِخْفَاؤُهَا فِي جِذْرِ شَجَرَةٍ مُمْتَازَةٍ فِي الْمَفَازَةِ

عِنْدَ تَوَجُّهِ اللَّصُوصِ إِلَى الْمُودَعِ غَيْرُ مُوجِبٍ لِلضَّمَانِ قَطْعًا، إِذَا رَجَعَ إِلَيْهَا فِي وَقْتِ  
أَمْكَنَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ؛ إِذْ تَعَيَّنَ الْحِفْظُ فِيهَا كَدَفْعِهَا الْأَجْنَبِيِّ عِنْدَ وَقُوعِ  
صُرُورَةٍ، كَحَرِيقِ.

١٨٧٩ ج = وَإِذَا عَلِمَ خُرُوجُ اللَّصُوصِ عَلَى الْقَافِلَةِ؛ قَبْلَ قَوْلِ الْمُودَعِ فِي ذَلِكَ،

كَمَا قَبِلَ فِي وَضْعِهَا عِنْدَ أَجْنَبِيِّ [ط ١٠٨، ك ٢٤١، ع ١٢٢٥ / ] إِذَا عَلِمَ وَقُوعَ الْحَرِيقِ فِي  
بَيْتِهِ، كَمَا هُوَ مَفَادُ كَلَامِ الْمَشَائِخِ قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَنْفَقَ بَعْضُ دَرَاهِمِ الْوَدِيعَةِ وَضَاعَ الْبَاقِي

١٨٨٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أُوْدِعَ آخَرَ دَرَاهِمَ، فَأَنْفَقَ الْمُودَعُ بَعْضَهَا، وَهَلَّكَ الْبَاقِي

مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا؟

١٨٨١ = وَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي مِقْدَارِ مَا أَنْفَقَ مِنْهَا وَمَا بَقِيَ بِيَمِينِهِ أَمْ لَا؟

١٨٨٠ ج = أَجَابَ: يَضْمَنُ مَا أَنْفَقَ فَقَطْ.

١٨٨١ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهِ بِيَمِينِهِ.

### أَذِنَ الْمَالِكُ لِرَاعٍ أَنْ يُوَصِّلَ شَاةَ لَزَيْدٍ فَأَرْسَلَهَا

١٨٨٢ = سُئِلَ فِي رَاعٍ أَذِنَ لَهُ مَالِكٌ شَاةً أَنْ يُوَصِّلَهَا مَنْوَحَةً إِلَى زَيْدٍ، فَأَرْسَلَهَا مَعَ

رَاعٍ فَأَكَلَهَا الذُّبُّ وَلَمْ يَتَّعَدْ، هَلْ يَضْمَنُ هَذَا الثَّانِي أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ وَهُوَ كَمُودَعِ الْمُودَعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ أَوْدَعَ مُكَارِيًا حِمَارًا عَلَيْهِ عَجْوَةٌ يُوصِلُهَا لِأَخِيهِ

فَعَجَزَ الْحِمَارُ فَحَمَلَهَا الْمُكَارِي عَلَى حِمَارِ لَهُ

١٨٨٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَوْدَعَ مُكَارِيًا حِمَارًا عَلَيْهِ عَجْوَةٌ يُوصِلُهَا لِأَخِيهِ بِمَكَانٍ كَذَا، فَعَجَزَ الْحِمَارُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ عَنْ حَمَلِهَا، فَحَمَلَهَا الْمُكَارِي عَلَى حِمَارِ لَهُ، وَسَقَطَ لَهُ حِمَارٌ آخَرُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ فَاسْتَغْلَلَ بِهِ، فَذَهَبَ الْحِمَارُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَجْوَةٌ وَضَاعَتِ الْعَجْوَةُ، هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُهَا وَالْحَالُ هَذِهِ، فِي (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَاقِعَةٌ الْفَتْوَى: اسْتَأْجَرَ حِمَارًا وَحَمَلَ عَلَيْهِ، وَلَهُ آخَرُ فَسَقَطَ حِمَارُهُ فِي الطَّرِيقِ، فَاسْتَغْلَلَ بِهِ، فَذَهَبَ الْحِمَارُ الْمُسْتَأْجَرُ وَهَلَكَ، فَلَوْ بِحَالٍ لَوْ اتَّبَعَ الْحِمَارَ الْمُسْتَأْجَرَ يَهْلِكُ حِمَارُهُ وَمَتَاعُهُ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِلَّا ضَمِنَ اسْتِدْلَالًا بِمَا ذَكَرَهُ فِي (الذَّخِيرَةِ): أَنَّ الْأَمِينَ إِنَّمَا يَضْمَنُ بِتَرْكِ الْحِفْظِ لَوْ كَانَ بِلَا عُدْرٍ، أَمَّا لَوْ بَعُدِرَ فَلَا يَضْمَنُ. اهـ. فَإِذَا كَانَتْ وَاقِعَةٌ الْحَالِ هَذِهِ بِحَيْثُ لَوْ اتَّبَعَ حِمَارَ الْعَجْوَةِ يَخَافُ ضَيَاعَ بَقِيَّةِ الْحُمْرِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ فِي (الذَّخِيرَةِ) وَغَيْرِهَا: إِنَّ الْأَمِينَ إِنَّمَا يَضْمَنُ بِتَرْكِ الْحِفْظِ لَوْ كَانَ بِلَا عُدْرٍ، أَمَّا بَعُدِرَ فَلَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

طَلَبَ الْوَدِيعَةَ صَاحِبُهَا فَقَالَ لَهُ الْمُوَدَّعُ:

أَمْهَلْنِي ثُمَّ ادَّعَى الضِّيَاعَ

١٨٨٤ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ أَوْدَعَتْ أُخْرَى سِوَارًا، فَلَمَّا طَلَبَتْهُ قَالَتْ: عِنْدِي أَمْهَلِي

عَلَيَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَأَخْضَرُهُ لَكَ، فَلَمَّا مَضَتْ؛ ادَّعَتْ أَنَّهُ ضَاعَ قَبْلَ قَوْلِهَا عِنْدِي، وَإِنَّمَا اسْتَمْهَلْتُ؛ رَجَاءً أَنْ تَجِدَهُ، هَلْ تَضْمَنُ أَمْ لَا؟



أَجَابَ: تَضَمَّنُ، قَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ): اسْتَعَارَ كِتَابًا فَضَاعَ، فَجَاءَ مَالِكُهُ فَلَمْ يُخْبِرْهُ بِالضِّيَاعِ إِنْ لَمْ يَكُنْ آيسًا مِنْ وُجُودِهِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ آيسًا مِنْ وُجُودِهِ؛ يَضَمَّنُ، قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ: هَذَا التَّفْصِيلُ خِلَافُ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فَإِنَّهُ إِذَا وَعَدَهُ الرَّدَّ ثُمَّ ادَّعَى الضِّيَاعَ؛ يَضَمَّنُ لِلتَّنَاقُضِ إِذَا كَانَ دَعْوَى الضِّيَاعِ قَبْلَ الْوَعْدِ، كَمَا مَرَّ، وَبِهِ يُفْتَى. اهـ.  
وَحُكْمُ الْوَدِيعَةِ حُكْمُ الْعَارِيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٢٧٩ ب، ك ٢٤١ ب، ع ٢٢٥ ب / ]

١٨٨٥ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ أُوْدِعَتْ عِنْدَ أُخْرَى دَرَاهِمَ، ثُمَّ طَلَبَتْهَا فَوَعَدَتْهَا بِالرَّدِّ، ثُمَّ طَلَبَتْهَا فَوَعَدَتْهَا بِهِ، ثُمَّ طَلَبَتْهَا فَقَالَتْ: ضَاعَتْ. هَلْ تَضَمَّنُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: تَضَمَّنُ وَالْحَالُ هَذِهِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى، حَيْثُ ادَّعَتْهُ قَبْلَ الطَّلَبِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### يَضَمَّنُ الْمُوْدَعُ الْوَدِيعَةَ إِذَا وَضَعَهَا فِي مَضِيعَةٍ

١٨٨٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أُوْدِعَ بُرًّا مُوجَّهًا إِلَى سِمَاطِ سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ صَلَاةُ الْمَلِكِ الْجَلِيلِ، فَوَضَعَهُ فِي مَكَانٍ مَضِيعَةٍ بِنَيْتِ خَرَابٍ، وَعَرَّضَهُ لِلْهَلَاكِ حَتَّى هَلَكَ بِوُقُوعِ الْأَمْطَارِ عَلَيْهِ، فَهَلْ يَضَمَّنُ مِثْلَهُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ، يَضَمَّنُ وَالْحَالُ هَذِهِ إِجْمَاعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اشْتَرَى جَامُوسًا وَأُوْدِعَهُ مِنَ الْبَائِعِ

### فَدَفَعَهُ لِأَحَدِهِمَا بِغَيْبَةِ الْآخَرِ

١٨٨٧ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ اشْتَرَى جَامُوسًا وَأُوْدِعَهُ مِنَ الْبَائِعِ بَعْدَ قَبْضِهِ وَغَابَا، ثُمَّ حَضَرَ أَحَدُهُمَا وَأَخَذَ الْجَامُوسَ مِنَ الْبَائِعِ، وَنَقَلَهُ إِلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى، وَأُوْدِعَهُ عِنْدَ رَجُلٍ فَسُرِقَ، هَلْ يَضَمَّنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِزًا لِ (السَّيْرِ الْكَبِيرِ): سُئِلَ مَوْلَانَا عَنْ مَوَاشٍ لَهُمَا، فَعَابَ أَحَدُهُمَا، فَدَفَعَ الشَّرِيكَ الْآخَرَ كُلَّهَا إِلَى الرَّاعِي، هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ؟ أَجَابَ: أَنَّهُ يَضْمَنُ؛ إِذْ يُمَكِّنُهُ حِفْظُهَا بِيَدِ أَجِيرِهِ، فَلَا يَصِيرُ مُودِعًا غَيْرَهُ، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ وَمَسْأَلَتُنَا بِالْأُولَى؛ إِذِ الشَّرِيكَ فِيهَا لَيْسَ بِمُودِعٍ فِيهَا، وَفِي مَسْأَلَةِ (السَّيْرِ) مُودِعٌ، فَضْمِنَ بِالْإِيدَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَوْا بَزْرًا وَأَوْدَعُوهُ عِنْدَ أَحَدِهِمْ

وَأَمَرُوهُ أَنْ يَدْفَعَهُ لِقِيَمِ سَاقِيَتِهِمْ

١٨٨٨ = سُئِلَ فِي أَرْبَعَةِ شُرَكَاءَ فِي سَاقِيَةٍ، اشْتَرَوْا أَرْبَعَةَ أَرْبَاعٍ مِنْ بَزْرِ النَّيْلَةِ، وَأَوْدَعُوهُ عِنْدَ أَحَدِهِمْ، وَأَذْنُوا لَهُ بِدَفْعِهِ لِقِيَمِ السَّاقِيَةِ، وَصَارَ يَزْرَعُ مِنْهُ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَالْآنَ قِيَمُ السَّاقِيَةِ يَقُولُ: مَا زَرَعْتُ إِلَّا رُبْعًا وَنِصْفَ رُبْعٍ، وَالشَّرِيكَ الْمُودِعُ يَقُولُ: سَلَّمْتُكَ الْجَمِيعَ وَلَا أَذْرِي مَا صَنَعْتَ بِهِ؟ فَهَلْ يُلْزَمُ الشَّرِيكَ الْمُودِعَ مَا نَقَصَ الْبَزْرُ أَمْ لَا؟ [ط ١٠٩ / ]

١٨٨٩ = وَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ أَمْ لَا؟

١٨٨٨ ج = أَجَابَ: لَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ.

١٨٨٩ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ: أَنَّهُ دَفَعَ الْجَمِيعَ لِلْقِيَمِ، وَلَا يُلْزَمُ الْقِيَمُ بِقَوْلِ الْمُودِعِ. حَاصِلُهُ: الْقَوْلُ قَوْلُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي نَفْيِ الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَعَارَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الدَّابَّةَ بغيرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ

١٨٩٠ = سُئِلَ فِي فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَعَارَهَا أَحَدُهُمَا بغيرِ إِذْنِ الْآخَرِ

لِرَجُلٍ لِيَرْكَبَهَا إِلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ، فَرَكِبَهَا وَتَجَاوَزَهُ وَهَلَكَتْ تَحْتَهُ، وَكَانَ الْمُعِيرُ أَرْسَلَهَا  
مَعَ رَجُلٍ وَدِيْعَةً لِيُوصِلَهَا إِلَى الْمُسْتَعِيرِ فَأَوْصَلَهَا، فَاخْتَارَ الشَّرِيكَ الَّذِي لَمْ يَأْذُنْ  
تَضْمِينَ شَرِيكِهِ؛ لِكَوْنِهِ أَعَارَهَا بِإِذْنِهِ، وَالْمُعِيرُ ضَمَّنَ الْمُسْتَعِيرَ بِسَبَبِ الْمُجَاوِزَةِ  
عَمَّا عَيَّنَ لَهُ، وَالْمُسْتَعِيرُ يُرِيدُ أَنْ يُضَمَّنَ رَسُولَ الْمُعِيرِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ عَلَى الرَّسُولِ ضَمَانٌ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ الْعَارِيَةِ

اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ مِنْ صَاحِبِ سَطْحٍ أَنْ يَبْنِيَ عَلَيْهِ سَاتِرًا

١٨٩١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، سَطْحُ بَيْتِهِ لَصِيقُ بُيُوتِ آخَرَ، [س ١٢٨٠ /] اسْتَأْذَنَ الثَّانِي

الْأَوَّلَ أَنْ يَبْنِيَ سَاتِرًا عَلَى بَيْتِهِ يَمْنَعُهُ إِذَا طَلَعَ عَنِ الْإِطْلَاعِ عَلَى عَوْرَةِ الْآخَرِ، فَأَذِنَ لَهُ، فَمَاتَ رَبُّ الْبَيْتِ، هَلْ لِرِثَّتِهِ رَفْعُ بِنَاءِ الثَّانِي عَنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لِرِثَّتِهِ رَفْعُ بِنَائِهِ عَنْ مِلْكِهِمْ، وَلَوْ أذِنَ لَهُ مُورَثُهُمْ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ

الْعَارِيَةِ، وَالْمُعِيرُ إِذَا مَاتَ لِرِثَّتِهِ اسْتَرَدَّادُهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

رَجُلٌ اسْتَعَارَ سَيْفًا ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ حَالَ السَّيْفِ

١٨٩٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ مِنْ آخَرَ سَيْفًا، وَهَلَكَ الْمُسْتَعِيرُ وَلَمْ يُبَيِّنْ حَالَ

السَّيْفِ، وَالْوَرِثَةُ تَقُولُ: لَا نَعْلَمُ مَا فَعَلَ بِالسَّيْفِ؟ هَلْ يَكُونُ السَّيْفُ مَضْمُونًا، وَتَوْخُدُ قِيَمَتُهُ مِنْ تَرِكَّتِهِ أَمْ لَا؟ [ك ١٢٤٢ /]

أَجَابَ: حَيْثُ مَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ حَالَ السَّيْفِ وَلَا يُعْلَمُ أَنَّ وَارِثَهُ يَعْلَمُهُ؛ فَهُوَ مَضْمُونٌ

فِي التَّرِكَّةِ، فَتَجِبُ قِيَمَتُهُ فِيهَا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

إِذَا خَالَفَ الْمُسْتَعِيرُ بِإِعَارَتِهَا فَهَلَكَتْ

فِي يَدِ الثَّانِي فَالْمَالِكُ بِالْخِيَارِ فِي التَّضْمِينِ

١٨٩٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى فَرَسًا وَتَسَلَّمَهَا، ثُمَّ أَرْكَبَهَا لِرَجُلٍ عَارِيَةً، وَأَمَرَهُ

بِمُجَرَّدِ وُضُوعِهَا إِلَى مَكَانٍ كَذَا يَرُدُّهَا عَلَيْهِ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ؛

دَفَعَهَا إِلَى وَلَدِ الْبَائِعِ لِيَرْكَبَهَا إِلَى مَوْضِعِ آخَرَ، فَرَكَبَهَا فَهَلَكَتْ تَحْتَهُ، هَلْ تُضْمَنُ قِيَمَتُهَا

لِلْمُسْتَرِي، وَلَهُ الْخِيَارُ فِي تَضْمِينِ الْمُسْتَعِيرِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ [ع ١٢٢٦ /] وَلَدُ

الْبَائِعِ مَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَاب: نَعَمْ، يُضْمَنُ، وَلِلْمَالِكِ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمُسْتَعِيرَ الْأَوَّلَ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الثَّانِي، وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### انْحَلَّ قَيْدُ الْبَهِيمَةِ الْعَارِيَةِ فَذَهَبَتْ

١٨٩٤ = سُئِلَ فِي مُسْتَعِيرٍ، انْحَلَّ قَيْدُ بَهِيمَةِ الْعَارِيَةِ مَعَهُ، فَذَهَبَتْ وَهُوَ يُبْصِرُهَا حَتَّى غَابَتْ عَنْ عَيْنِهِ ثُمَّ تَبِعَهَا، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟  
أَجَاب: نَعَمْ، يَضْمَنُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اِخْتِلَافُ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ فِي الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ

١٨٩٥ = سُئِلَ فِي الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ إِذَا اِخْتَلَفَا فِي الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ وَلَا بَيِّنَةً، فَلَا يَهْمَا الْقَوْلُ مَعَ يَمِينِهِ؟

أَجَاب: الْإِخْتِلَافُ فِي الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ مُتَنَوِّعٌ إِلَى أَنْوَاعٍ شَتَّى، فَفِي الْأَيَّامِ أَوْ فِي الْمَكَانِ أَوْ فِيمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الدَّابَّةِ مَعَ يَمِينِهِ، وَإِذَا قَالَ: أَعْرَتَنِي ذَابَّتْكَ وَهَلَكْتَ. وَقَالَ الْمَالِكُ: غَضِبْتَهَا مِنِّي. فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَكِبَهَا، فَإِنْ كَانَ قَدْ رَكِبَهَا فَهُوَ ضَامِنٌ. وَإِنْ قَالَ: أَعْرَتَنِي. وَقَالَ الْمَالِكُ آجَرْتُكُهَا. وَهَلَكْتَ مِنْ رُكُوبِهِ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّكَّابِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، كَذَا ذَكَرَهُ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَبَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ وَاسِعٌ، فَلَا نُطْلِقُ عَنَانَ الْقَلَمِ فِيهِ، إِلَّا إِذَا رُفِعَ إِلَيْنَا الْوَاقِعُ، فَتَظْهَرُ بِهِ الْعِلَّةُ الْمُوجِبَةُ لِلضَّمَانِ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْبِنَاءُ فِي دَارِ زَوْجَتِهِ

١٨٩٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَنَى بِنَاءً فِي دَارِ زَوْجَتِهِ بِإِذْنِهَا وَرِضَاهَا، فَهَلْ يَسُوعُ لَهُ الْبِنَاءُ فِي مِلْكِهَا وَيَصِيرُ الْبِنَاءُ لَهَا أَمْ لَهُ<sup>(١)</sup>؟

(١) في ع: لا.

أَجَابَ: نَعَمْ، يَسُوعُ فَقَدْ صَرَاحَ عُلَمَاؤُنَا وَغَيْرُهُمْ بِأَنَّ الْإِذْنَ مِنَ الْمَالِكِ بِالْبِنَاءِ لِغَيْرِ الْمَالِكِ يُبِيحُ الْبِنَاءَ، وَقَالُوا: كُلُّ مَنْ بَنَى فِي دَارٍ غَيْرِهِ بِأَمْرِهِ؛ فَالْبِنَاءُ لِأَمْرِهِ، وَلَوْ بَنَى لِنَفْسِهِ بِإِلا أَمْرِهِ؛ فَهُوَ لَهُ، [س ٢٨٠، ط ١١٠، ع ٢٢٦، ب ٢٤٢، ب /] وَلَهُ رَفَعُهُ. قَالُوا: لَوْ عَمَّرَهَا لَهَا بِإِلا إِذْنِهَا، قَالَ النَّسْفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: الْعِمَارَةُ لَهَا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا مِنَ النَّفَقَةِ، فَإِنَّهُ مُتَبَرِّعٌ. وَعَلَى هَذَا سَائِرُ أُمَّلَاكِيهَا، وَلَوْ اتَّفَقَتْ مَعَهُ عَلَى أَنْ يُعَمَّرَ وَيَسْكُنَ، فَعَمَّرَ وَسَكَنَ مُدَّةً؛ يَسْقُطُ مِمَّا أَنْفَقَ قَدْرُ أُجْرَةِ الْمِثْلِ، وَإِنْ لَمْ يَقَعِ الْإِتِّفَاقُ عَلَى ذَلِكَ؛ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ بِمَا أَنْفَقَ. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ أَنَّهُ بَنَى مُتَبَرِّعًا؛ كَانَ مُتَبَرِّعًا، وَأَنَّهُ إِنْ أَقَرَّتْ أَنَّهُ بَنَى لِيَسْكُنَ نَظِيرَ بِنَائِهِ: أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ لِمَا سَكَنَ؛ لِأَنَّهَا مَا رَضِيَتْ مُتَبَرِّعَةً، حَيْثُ جَعَلَتْ ذَلِكَ لِيَسْكُنَ، أَيُّ: نَظِيرَ عِمَارَتِهِ، وَإِنْ أَنْكَرَتْ الْإِذْنَ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا، وَإِنْ قَالَ هُوَ: مَا أَذِنْتُ لِي. وَقَالَتْ: أَذِنْتُ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ، وَإِذَا ثَبَتَ عَدَمُ الْإِذْنِ يُرْفَعُ بِنَاؤُهُ وَيَلْزَمُ بِهِ، وَإِنْ ثَبَتَ الْإِذْنَ لَهُ وَتَصَادَقَا عَلَى أَنَّهُ لَهُ؛ كَانَ كَالْمُسْتَعِيرِ يَرْفَعُهُ بِطَلِبَتِهَا، وَإِنْ تَصَادَقَا عَلَى أَنَّهُ بَنَى لَهَا لِيَرْجِعَ بِمَا أَنْفَقَ؛ يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ، وَقَدْ حَصَلَ الْجَوَابُ فِي كُلِّ فَرْعٍ مِنْ فُرُوعِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا قَالَهُ عُلَمَاؤُنَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَرَدَّ الْمُعِيرُ الْأَرْضَ وَفِيهَا شَجَرُ قُطْنٍ؛ فَهُوَ لِلْمُسْتَعِيرِ

١٨٩٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ مِنْ آخَرَ أَرْضًا لِيَزْرَعَهَا مَا شَاءَ، فَزَرَعَهَا قُطْنًا ثُمَّ أَتَى حَوْلَ، فَاسْتَرَدَّ الْمُعِيرُ الْأَرْضَ وَفِيهَا شَجَرُ الْقُطْنِ، وَحَرَثَ عَلَيْهِ وَاسْتَمَرَ بِأَقْيَا فِي الْأَرْضِ حَتَّى أَثْمَرَ، فَهَلِ الثَّمَرُ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ أَمْ لِلْمُسْتَعِيرِ الَّذِي أَضَلُّ الْبُزْرَ مِنْهُ؟

أَجَابَ: ثَمَرُ الْقُطْنِ وَشَجَرَتُهُ لِلْمُسْتَعِيرِ الَّذِي بَذَرَ حَبَّهُ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُعِيرِ فِيهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

إِذَا سُرِقَ مُصْحَفُ الْعَارِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ؛ فَلَا ضَمَانَ

١٨٩٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ مِنْ آخَرَ مُصْحَفًا، وَتَرَكَهُ فِي بَيْتِهِ وَخَرَجَ إِلَى

بَعْضِ أَشْغَالِهِ، فَسُرِقَ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنْهُ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ، حَيْثُ لَمْ تَكُنِ الْعَارِيَةُ مُؤَقَّتَةً، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُؤَقَّتَةً وَهَلَكَتْ

قَبْلَ مُضِيِّ الْوَقْتِ؛ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ بَعْدَهُ يَضْمَنُ حَيْثُ أَمْسَكَهَا بَعْدَ مُضِيِّهِ مَعَ إِمْكَانِ

الرَّدِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَدُّ الْمُسْتَعِيرِ الْفَرَسَ بَعْدَ أَنْ ظَفِرَتْ

وَقَطَعَ لَهَا ثَمَّ مَاتَتْ، فَاخْتَلَفَا

١٨٩٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ مِنْ آخَرَ فَرَسًا، وَرَدَّهَا عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ ظَفِرَتْ عِنْدَ

الْمُسْتَعِيرِ، وَقَطَعَ لَهَا ثَمَّ مَاتَتْ عِنْدَ الْمُعِيرِ، وَيَدَّعِي أَنْ مَوْتَهَا بِسَبَبِ الْقَطْعِ الَّذِي وَجَدَ

عِنْدَ الْمُسْتَعِيرِ، وَالْمُسْتَعِيرُ يُنْكِرُ، فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، أَمْ قَوْلُ

الْمُعِيرِ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَعِيرِ أَنَّهَا لَمْ تَمُتْ بِسَبَبِ الْقَطْعِ بِيَمِينِهِ، وَعَلَى الْمُعِيرِ

الْبَيِّنَةُ، وَلَوْ مَاتَتْ بِسَبَبِ الظَّفْرِ، لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ لِعَدَمِ التَّعَدِّي مِنْهُ كَمَوْتِهَا

حَتَّى أَنْفِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَمْرُ الْمُعِيرِ الْمُسْتَعِيرَ أَنْ يَرُدَّهَا بِمَجَرَّدِ الْوُضُوعِ

١٩٠٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ حِمَارَةً لِجِمْلٍ مُعَيَّنٍ، وَأَمَرَهُ مَالِكُهَا بِرَدِّهَا حَالَ

وُضُولِهَا وَعَدَمِ بَيَاتِهَا، فَأَمْسَكَهَا بَعْدَ الْوُضُوعِ مِنْ غَيْرِ عُدْرِ وَبَيَّتَهَا عِنْدَهُ فَضَاعَتْ، هَلْ

يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: نَعَمْ، يَضْمَنُ بِالْإِمْسَاكِ عِنْدَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ١٢٨١ /]

### اِخْتَلَفُوا فِي مِلْكِ الْمُسْتَعِيرِ اسْتِعَارَةَ مُطْلَقَةً

١٩٠١ = سُئِلَ فِي الْمُسْتَعِيرِ اسْتِعَارَةَ مُطْلَقَةً، هَلْ يَمْلِكُ الْإِيْدَاعَ عِنْدَ أَجْنَبِيٍّ أَمِينٍ

أَمْ لَا؟

وَإِذَا كَانَ يَمْلِكُ وَضَاعَ الْمُسْتَعَارِ بِلَا تَعَدُّ مِنَ الْمُوَدَّعِ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اِخْتَلَفَ فِيهَا عُلَمَاؤُنَا فَمِنْ قَائِلٍ بِأَنَّهُ يَمْلِكُ ذَلِكَ وَلَا يَضْمَنُ،

وَهُمْ مَشَايخُ الْعِرَاقِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَبِهِ أَخَذَ أَبُو اللَّيْثِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، وَعَلَيْهِ

الْفَتْوَى. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ، فَيَرَى الْقَاضِي رَأْيَهُ؛ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ مُتَسَاوٍ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.





## كِتَابُ الْهَبَةِ

مَلَكَ زَوْجَتَهُ نِصْفَ جَمَلٍ وَنِصْفَ بَقْرَةٍ  
وَقَبَضَتْ ثُمَّ مَاتَ فَأَرَادَ الْوَارِثُ جَعْلَهَا إِرْثًا

١٩٠٢ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا مَلَكَ زَوْجَتَهُ نِصْفَ جَمَلٍ وَنِصْفَ بَقْرَةٍ وَنِصْفَ غِرَاسٍ زَيْتُونٍ وَرُبْعَ بَدَّةٍ<sup>(١)</sup> وَشَاءَ تَمْلِيكًا شَرْعِيًّا بِإِجَابٍ مِنْهُ وَقَبُولٍ مِنْهَا، وَقَبَضَتْ الزَّوْجَةُ الْأَنْعَامَ الْمَذْكُورَاتِ بِوَضْعِ يَدِهَا عَلَيْهَا، كَمَا قَبَضَتْ الْعَقَّارَ، وَتَسَلَّمَتْ ذَلِكَ كُلَّهُ بَعْدَ التَّخْلِيَةِ مِنْ زَوْجِهَا، ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ، وَيُرِيدُ وَارِثُهُ أَنْ يَجْعَلَ الْمَمْلَكَاتِ مِيرَاثًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوْجَةِ، فَهَلْ حَيْثُ خَرَجَتِ الْمَذْكُورَاتُ عَنْ مِلْكِهِ بِتَمْلِيكِ صَحِيحٍ لَا تَكُونُ مِيرَاثًا عَنْهُ، بَلْ هِيَ لِلزَّوْجَةِ بِالتَّمْلِيكِ الْمَذْكُورِ؟

أَجَابَ: هِيَ مِلْكٌ لِلزَّوْجَةِ الْمَذْكُورَةِ بِالتَّمْلِيكِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، وَلَيْسَتْ مِيرَاثًا عَنِ الْمَيِّتِ، هَذَا وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ هَبَةَ الْمُشَاعِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ صَحِيحَةٌ، وَمَا ذَكَرَ مِنْهُ سِوَى الْغِرَاسِ إِنْ احْتَمَلَهَا؛ بَأَنَّ أَمَكْنَ التَّسَاوِي فِيهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مِمَّا لَا يُقَسَّمُ، فَتَصِحُّ هَبَةُ النِّصْفِ مِنْهُ وَالْحَالُ هَذِهِ وَالْبَدُّ مِمَّا لَا يُقَسَّمُ كَالطَّاحُونَةِ وَالْحَمَّامِ، فَتَصِحُّ هَبَةُ الْمُشَاعِ فِيهِ، وَكَذَا الْجَمَلُ وَالْبَقْرَةُ وَالشَّاءُ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ قِسْمَهُ الْوَاحِدَ مِنْهَا، فَصَحَّتْ فِيهَا الْهَبَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع ١٢٢٧، ك ١٢٤٣ / ]

وَهَبَ ابْنَهُ وَابْنَ ابْنِهِ مَحْدُودًا أَوْ غَيْرَهُ

١٩٠٣ = سُئِلَ<sup>(٢)</sup> فِي شَخْصٍ وَهَبَ ابْنَهُ وَابْنَ ابْنِهِ مَحْدُودًا وَغَيْرَهُ مِنْ جَمِيعِ مَا يَمْلِكُ مِمَّا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ وَمِمَّا لَا يَقْبَلُ بِعَقْدٍ وَاحِدٍ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

(١) البعد بفتح الباء وتشديد الدال بلغة الشام معصرة الزيتون.

(٢) في هامش ع: كتب المؤلف على الهامش بعد الترتيب ما صورته وفي الخانية: ولو وهب دارًا لاثنين =

أَجَابَ: إِنَّ حَكْمَ بِهِ حَاكِمٌ بِوَجْهِهِ؛ جَازٌ وَإِلَّا لَا عِنْدَ الْإِمَامِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ هَبَةٍ  
أَتَوَّاجِدُ مِنَ الْإِثْنَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ الْأَبُ مَا قَبِضَهُ مِنَ الزَّوْجِ مِنَ الْمَهْرِ لِيُطَلِّقَهَا

١٩٠٤ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ جُنَّتْ بَعْدَ دُخُولِ زَوْجِهَا بِهَا، فَطَلَبَ زَوْجُهَا مِنْ [ط ١١١ /]

أَبِيهَا مَا دَفَعَ مِنْ مَهْرِهَا وَيُصَنِّقُهَا فَدَفَعَهُ، هَلْ لَهُ اسْتِرْدَادُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ اسْتِرْدَادُهُ مِنْهُ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْأَبَ لَا يَمْلِكُ هَبَةَ مَالٍ وَلَدِهِ  
وَلَوْ بَعْوَضٍ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مَالُ الْغَيْرِ دَفَعَهُ الْغَيْرُ لِلْغَيْرِ بَغَيْرِ حَقٍّ، فَيَسْتَرَدُّ وَالْحَالُ  
هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فِيمَا يَدْفَعُهُ الشَّخْصُ لِغَيْرِهِ فِي الْأَعْرَاسِ

١٩٠٥ = سُئِلَ فِيمَا يُرْسَلُهُ الشَّخْصُ إِلَى غَيْرِهِ فِي الْأَعْرَاسِ وَنَحْوِهَا، هَلْ يَكُونُ

حُكْمُهُ حُكْمَ الْقَرْضِ، فَيَلْزَمُ الْوَفَاءَ بِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ كَانَ الْعُرْفُ قَاضِيًا بِأَتْنَهُمْ يَدْفَعُونَهُ عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ؛ يَلْزَمُ الْوَفَاءَ بِهِ، إِنْ  
مِثْلِيًا فَبِمِثْلِهِ، وَإِنْ قِيمِيًا فَبِقِيمَتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ بِخِلَافِ<sup>(١)</sup> ذَلِكَ؛ بِأَنْ كَانُوا يَدْفَعُونَهُ  
عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ وَلَا يَنْظُرُونَ فِي ذَلِكَ إِلَى إِعْطَاءِ الْبَدَلِ؛ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْهَبَةِ فِي سَائِرِ  
[س ٢٨١ ب /] أَحْكَامِهِ، فَلَا رُجُوعَ فِيهِ بَعْدَ الْهَلَاكِ وَالْإِسْتِهْلَاكِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ  
الْمَعْرُوفَ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

<sup>=</sup> أحدهما صغير في عيانه كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم إليهما جملة  
فإن الهبة جائزة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، لأن في الكبيرين لم يوجد الشيوع لا وقت  
العقد ولا وقت القبض، هكذا وجد على هامش نسخة جامعها المرحوم إبراهيم بخطه.  
(١) في ع: خلاف.

١٩٠٦ = سُئِلَ فِيمَا اعْتَادَهُ النَّاسُ فِي الْأَعْرَاسِ وَالْأَفْرَاحِ وَالرُّجُوعِ مِنَ الْحَجِّ مِنْ  
إِعْطَاءِ الثِّيَابِ وَالذَّرَاهِمِ، وَيَتَتَّظِرُونَ بَدَلَهُ عِنْدَمَا يَقَعُ لَهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ، مَا حُكْمُهُ؟  
أَجَابَ: إِنْ كَانَ الْعُرْفُ شَائِعًا فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ ذَلِكَ لِيَأْخُذُوا بَدَلَهُ؛ كَمَا  
حُكْمُهُ كَحُكْمِ الْقَرْضِ، فَاسِدُهُ كَفَاسِدِهِ، وَصَحِيحُهُ كَصَحِيحِهِ؛ إِذِ الْمَعْرُوفُ عُرْفًا  
كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا، فَيُطَالَبُ بِهِ وَيُحْبَسُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَهَبَتْ لِابْنَيْهَا الصَّغِيرَيْنِ بِيُوتًا عَلَى السَّوَاءِ

١٩٠٧ = سُئِلَ فِي أُمٍّ وَهَبَتْ لِابْنَيْهَا الصَّغِيرَيْنِ بِيُوتًا: لِهَذَا النِّصْفِ، وَلِهَذَا  
النِّصْفِ، وَلَهُمَا جَدُّ أَبُّ أَبِّ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ بِهَا، هَلْ تَصِحُّ أُمٌّ لَا؟

١٩٠٨ = وَلَا تُفِيدُ الْمَلِكُ؟

١٩٠٧ ج = أَجَابَ: لَا تَصِحُّ.

١٩٠٨ ج = وَلَا تُفِيدُ الْمَلِكُ لِلشُّيُوعِ وَالشُّغْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَجُوزُ هِبَةُ مَا هُوَ مَشْغُولٌ بِمَتَاعِ الْوَاهِبِ

١٩٠٩ = سُئِلَ فِي مَرِيضٍ مَرَضِ الْمَوْتِ، مَلَكَ مِعْتُوقَهُ دَارًا وَحَاصِلًا فِيهِمَا مَتَاعُ  
الْوَاهِبِ وَإِضْطَبْلًا فِيهِ دَوَابُّهُ، وَمَا يَتَحَصَّلُ مِنْ مَحْصُولِ قَرِيَّتِي كَذَا، وَمَاتَ هَلْ تَصِحُّ  
هَذِهِ الْهِبَةُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَصِحُّ، قَالَ فِي (الْخَانِيَّةِ): رَجُلٌ وَهَبَ دَارًا لِلرَّجُلِ وَتَسَلَّمَ، وَفِيهَا  
مَتَاعُ الْوَاهِبِ، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمَوْهُوبَ مَشْغُولٌ بِمَا لَيْسَ بِهِبَةً. وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ  
الْكِتَابِ، وَبِهَذَا عَلِمَ عَدَمُ صِحَّةِ هِبَةِ مَا سَيَتَحَصَّلُ<sup>(١)</sup> مِنْ مَحْصُولِ الْقَرِيَّتَيْنِ بِالْأَوْلَى؛  
لِأَنَّ الْوَاهِبَ نَفْسَهُ لَمْ يَقْبِضْهُ بَعْدَ، فَكَيْفَ يَمْلِكُهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَفِي (الْخَانِيَّةِ): مَرِيضٌ

(١) فِي ع: سَيَحْصَلُ.

وَهَبَ شَيْئًا وَلَمْ يُسَلِّمْ حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ هِبَتُهُ؛ لِأَنَّ هِبَةَ الْمَرِيضِ هِبَةٌ حَقِيقِيَّةٌ، فَلَا تَتِمُّ بِدُونِ الْقَبْضِ، وَقَدْ صَرَّحُوا قَاطِبَةً: بِأَنَّهُ إِذَا وَهَبَ لِرَجُلٍ دَارًا وَالْوَاهِبُ سَاكِنٌ فِيهَا لَا تَصِحُّ الْهِبَةُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَهَبَتِ الزَّوْجَةُ لِرِجُلٍ وَهِيَ سَاكِنَةٌ فِيهَا، لِأَنَّهَا وَمَا فِي يَدِهَا فِي يَدِهِ، وَبِخِلَافِ الْإِبْنِ الصَّغِيرِ إِذَا وَهَبَ أَبُوهُ لَهُ دَارًا وَهُوَ سَاكِنٌ؛ لِأَنَّ قَبْضَ [ك ٢٤٣ ب، ع ٢٢٧ ب /] أَبِيهِ قَبْضٌ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَيْسَ لِوَاهِبِ الزَّرْعِ أَنْ يَرْجِعَ بَعْدَ دَوْسِهِ وَتَنْقِيَتِهِ

١٩١٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَهَبَ رَجُلًا زَرْعًا مَحْصُودًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ، فَدَاسَهُ وَنَقَّاهُ وَخَزَّنَ حِنْطَتَهُ وَرَبَّنَهُ، هَلْ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ رُجُوعٌ فِي هِبَتِهِ أَمْ لَا لِزِيَادَةِ قِيَمَتِهِ؟  
أَجَابَ: لَا يَصِحُّ رُجُوعُهُ فِي هِبَتِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذِ الْمَوْهُوبُ زَرَاعٌ وَقَدْ صَارَ يَفْعَلُهُ حِنْطَةً وَرَبَّنًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا تَصِحُّ هِبَةُ الشَّجَرِ بِدُونِ الْأَرْضِ

١٩١١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ يَزْعُمُ أَنَّ صِهْرَهُ وَالِدَ زَوْجَتِهِ مَلَكَهُ شَجَرًا مَعْلُومًا فِي حَيَاتِهِ، وَحَبَسَ الشَّجَرَ عَنِ مُسْتَحِقِّهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ هِبَةَ الشَّجَرِ بِدُونِ الْأَرْضِ كَهِبَةِ الْمُسَاعِ الْمُحْتَمِلِ الْقِسْمَةِ، وَهِيَ لَا تَصِحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَالَ لَهَا بَعْدَ طَلَاقِهَا: لَا أَتَزَوَّجُكَ حَتَّى تَهَبِيَنِي

١٩١٢ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ أَرَادَتْ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا الَّذِي طَلَّقَهَا قَائِلًا لَهَا: لَا أَتَزَوَّجُكَ حَتَّى تَهَبِيَنِي مَا لَكَ عَلَيَّ مِنَ الْمَهْرِ، وَهُوَ عَشْرَةُ قُرُوشٍ، فَوَهَبَتْهُ فَتَزَوَّجَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا بَائِنًا، هَلْ يَبْرَأُ [س ١٢٨٢ /] عَنِ الْعَشْرَةِ قُرُوشِ الَّتِي بَدَمْتَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَبْرَأُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخَانِيَّةِ) وَنَقَلَهُ عَنْهَا فِي (الْبَحْرِ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَهَبَ حِصَّةً مِنْ أَفْرَاسٍ مَعْلُومَةٍ

لِابْنِي بِنْتِهِ الصَّغِيرَيْنِ، صَحَّ

١٩١٣ = سُئِلَ فِي أَفْرَاسٍ مَعْلُومَةٍ لِشَخْصٍ فِي كُلِّ فَرَسٍ مِنْهَا حِصَّةً مَعْلُومَةً الْمَقْدَارِ، وَهَبَهَا لِابْنِي بِنْتِهِ الصَّغِيرَيْنِ، وَقَبِلَ لَهُمَا أَبُوهُمَا وَتَسَلَّمَ، وَالْأَفْرَاسُ مُخْتَلِفَةٌ الْقِيَمَةِ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَلْزَمُ شُرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ قَالَ فِي (الْمَبْسُوطِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ السَّرْحِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى): وَلَوْ وَهَبَ رَجُلٌ لِابْنَيْنِ نِصْفَ عَبْدَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَوْبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، أَوْ نِصْفَ عَشْرَةِ أَثْوَابٍ مُخْتَلِفَةٍ: زِطِّيَّ وَمَرْوِيَّ وَهَرَوِيَّ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ جَازَ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الثِّيَابِ لَا تُقَسَّمُ قِسْمَةً وَاحِدَةً، فَكَانَ وَاهِبًا لِنِصْبِيهِ مِنْ كُلِّ ثَوْبٍ، وَكُلُّ ثَوْبٍ لَيْسَ بِمُحْتَمِلٍ لِلْقِسْمَةِ فِي نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الدَّوَابُّ الْمُخْتَلِفَةُ عَلَى هَذَا، وَالْأَفْرَاسُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ١١٢ /]

لَا تَصِحُّ هِبَةُ مُشَاعٍ يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ

١٩١٤ = سُئِلَ فِي هِبَةِ مُشَاعٍ يُقَسَّمُ هَلْ تَصِحُّ، وَلَوْ صَدَّقَ الْخَصْمَ عَلَى صُدُورِهَا مِنَ الْمَوْرَثِ، أَمْ لَا تَصِحُّ؟

١٩١٥ = وَلَا تُوجِبُ الْمِلْكُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؟

١٩١٦ = وَلَوْ حَكَمَ بِهَا نَائِبُ الْحَكَمِ الْمَأْمُورُ بِالْقَضَاءِ بِالْأَصَحِّ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ

أَبِي حَنِيفَةَ؟

١٩١٤ ج = أَجَابَ: لَا تَصِحُّ هِبَةُ الْمُشَاعِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ كَالدَّارِ وَالْأَرْضِ،

وَلَوْ صَدَّقَ الْوَارِثُ عَلَى صُدُورِهَا مِنَ الْمُورَثِ فِيهِ؛ لِأَنَّ تَصَدِيقَهُ لَا يُصَيِّرُ الْفَاسِدَ صَاحِبًا، وَكَمَا لَا تَصِحُّ هِبَتُهُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ؛ لَا تَصِحُّ مِنَ الشَّرِيكِ، كَمَا فِي أَغْلَبِ الْكُتُبِ، وَلَا عِبْرَةٌ بِمَنْ شَدَّ بِمُخَالَفَتِهِمْ.

١٩١٥ ج = وَلَا تُفِيدُ الْمِلْكَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ: وَلَوْ سَلَّمَهُ شَائِعًا؛ لَا يَمْلِكُهُ حَتَّى لَا يَنْفُذَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ، فَيَكُونُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ، وَيَنْفُذُ فِيهِ تَصَرُّفُ الْوَاهِبِ، ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ وَقَاضِي حَانَ، وَرَوَى عَنِ ابْنِ رُسْتَمٍ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ عِصَامٌ: أَنَّهَا تُفِيدُ الْمِلْكَ، وَبِهِ أَخَذَ بَعْضُ الْمَشَايخِ، انْتَهَى.

وَمَعَ إِفَادَتِهَا لِلْمِلْكَ عِنْدَ هَذَا الْبَعْضِ؛ أَجْمَعَ الْكُلَّ عَلَى أَنَّ لِلْوَاهِبِ اسْتِرْدَادَهَا مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهُ، وَلَوْ كَانَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنَ الْوَاهِبِ، قَالَ فِي [٢٢٨٤، ك ١٢٤٤/١] (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِزًا (لِفَتَاوَى الْفَضْلِيِّ): ثُمَّ إِذَا هَلَكَتْ أَفْتِيَتْ بِالرُّجُوعِ لِلْوَاهِبِ هِبَةً فَاسِدَةً لِذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ؛ إِذِ الْفَاسِدَةُ مَضْمُونَةٌ عَلَى مَا مَرَّ، فَإِذَا كَانَتْ مَضْمُونَةً بِالْقِيَمَةِ بَعْدَ الْهَلَاكِ كَانَتْ مُسْتَحِقَّةَ الرَّدِّ قَبْلَ الْهَلَاكِ. انْتَهَى.

وَكََمَا يَكُونُ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ فِيهَا؛ يَكُونُ لِوَارِثِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِكُونِهَا مُسْتَحِقَّةَ الرَّدِّ، وَتُضْمَنُ بَعْدَ الْهَلَاكِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِذَا مَاتَ أَحَدُ الْمُتَبَايَعِينَ؛ فَلِوَرَثَتِهِ نَقْضُهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِقُّ الرَّدِّ وَمَضْمُونٌ بِالْهَلَاكِ.

١٩١٦ ج = ثُمَّ مِنَ الْمُقَرَّرِ أَنَّ الْقَضَاءَ يَتَخَصَّصُ، فَإِذَا وُلِيَ السُّلْطَانُ قَاضِيًا لِيَقْضِيَ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَنْفُذُ قَضَاؤُهُ بِمَذْهَبِ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ عَنْهُ بِتَخْصِيصِهِ، فَالْتَحَقَ فِيهِ بِالرَّعِيَّةِ. نَصَّ عَلَى ذَلِكَ عَلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٢٨٢ ب /]

إِذَا مَلَكَ أَوْلَادَ ابْنِهِ سِتَّةَ قَرَارِيطٍ فِي دَارَيْنِ  
وَحَكَمَ الشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ فَلِلْحَنْفِيِّ نَقْضُهُ

١٩١٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ: أَنَّهُ مَلَكَ أَوْلَادَ ابْنِهِ - وَسَمَّاهُمْ  
فِي حُجَّةٍ - جَمِيعَ السِّتَّةِ قَرَارِيطٍ فِي الدَّارَيْنِ الْفُلَانِيَّتَيْنِ، اللَّتَيْنِ إِخْدَاهُمَا بِنَابُلُسَ،  
وَالْأُخْرَى بِالْقُدْسِ لَدَى الْحَاكِمِ الشَّافِعِيِّ بِحُضُورِ الْحَاكِمِ الْحَنْفِيِّ، ثُمَّ رَجَعَ عَنِ ذَلِكَ  
لَدَى الْحَاكِمِ الْحَنْفِيِّ، وَحَكَمَ لِلْوَاهِبِ بِالْحِصَّةِ الْمَذْكُورَةِ، هَلْ حُكْمُ الْحَنْفِيِّ صَحِيحٌ  
وَاقِعٌ فِي مَحَلِّهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، حُكْمُ الْحَنْفِيِّ صَحِيحٌ وَاقِعٌ فِي مَحَلِّهِ، وَحُكْمُ الشَّافِعِيِّ غَيْرٌ وَاقِعٌ  
فِي مَحَلِّهِ؛ إِذْ هُوَ حُكْمٌ بِلَا خَصْمٍ شَرْعِيٍّ، فَلَمْ يُرْفَعْ الْخِلَافُ، وَالْحَنْفِيُّ لَا يَرَى جَوَازَ  
هَبَةِ الْمُشَاعِ، فَكَانَ قَضَاؤُهُ قَضَاءَ تَرْكِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْوَاهِبِ وَالْحَالِ  
هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ وَهَبَتْ أَحَدَ ابْنَيْهَا دَارًا، وَسَلَّمَتْهَا  
لَهُ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَعَنْ شَقِيْقِهِ

١٩١٨ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ وَهَبَتْ أَحَدَ ابْنَيْهَا دَارًا وَسَلَّمَتْهَا لَهُ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَعَنْ  
شَقِيْقِهِ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ وَهَبَتْهَا لِلشَّقِيْقِ الْمَذْكُورِ وَسَلَّمَتْهَا لَهُ، وَمَاتَ عَنْهَا، وَعَنْ زَوْجَةٍ  
وَأَرْبَعِ بَنَاتٍ مِنْهَا، وَابْنٍ مِنْ غَيْرِهَا، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: أَمَّا هِبَتُهَا لِابْنِهَا الْأَوَّلِ؛ فَصَحِيحَةٌ لِاسْتِيفَاءِ شَرَايِطِهَا، وَأَمَّا هِبَتُهَا لِابْنِهَا  
الثَّانِي قَبْلَ تَمْيِيزِ نَصِيْبِهَا مِنْ نَصِيْبِهِ بِالْقِسْمَةِ؛ فَغَيْرُ جَائِزَةٍ؛ لِأَنَّ هِبَةَ الْمُشَاعِ وَلَوْ مِنْ  
الشَّرِيكِ لَا تَجُوزُ، كَمَا هُوَ الْمَذْهَبُ، فَيَكُونُ نَصِيْبُهَا الْمَوْرُوثُ لَهَا عَنِ ابْنِهَا الْأَوَّلِ  
بَاقِيًا عَلَى مِلْكِيَّتِهَا بِالْوَرَاثَةِ عَنْهُ، لَمْ يَدْخُلْ فِي مِلْكِ ابْنِهَا الثَّانِي لِفَسَادِ الْهَبَةِ، وَانْقِسَمَ

مَا أَصَابَهُ مِنْ ثُلْثِي الدَّارِ إِزْثًا عَنْ أَخِيهِ عَلَى زَوْجَتِهِ وَابْنِهِ وَبَنَاتِهِ الْأَرْبَعِ وَأُمِّهِ الْمَذْكُورَةِ، فَكَانَ مَا اجْتَمَعَ لَهَا مِنْ ابْنَيْهَا عَشْرَةَ قَرَارِيضَ وَثُلْثِي قِيرَاطٍ، وَلِزَوْجَةِ الْإِبْنِ قِيرَاطَانِ ثَمْنُ مَا كَانَ لَهُ، وَلِابْنَيْهِ ثَلَاثَةَ قَرَارِيضَ وَسَبْعَةَ أَسَاعِ قِيرَاطٍ، وَلِكُلِّ بِنْتٍ مِنْ بَنَاتِهِ الْأَرْبَعِ قِيرَاطٌ وَثَمَانِيَةَ أَسَاعِ قِيرَاطٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### هَبَةُ الْأَبِ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ تَتِمُّ بِلَفْظِ وَاحِدٍ

١٩١٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ بَيْتًا مَعْلُومًا مَحْدُودًا، هَلْ تَصِحُّ الْهَبَةُ بِلَفْظِ وَاحِدٍ وَتَلْزَمُ، أَمْ تَحْتَاجُ إِلَى قَبُولِهِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَصِحُّ الْهَبَةُ وَتَلْزَمُ وَتَتِمُّ بِلَفْظِ وَاحِدٍ، قَالَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ): هَبْتُهُ مِنْ ابْنِهِ الصَّغِيرِ تَتِمُّ بِلَفْظِ وَاحِدٍ، وَيَكُونُ الْأَبُ قَابِضًا؛ [٢٢٨٤ب/]. لِكَوْنِهِ فِي يَدِهِ أَوْ فِي يَدِ مُودِعِهِ أَوْ مُسْتَعِيرِهِ لَا بِكَوْنِهِ فِي يَدِ غَاصِبِهِ أَوْ مُرْتَهِنِهِ، أَوْ الْمُشْتَرِي مِنْهُ شِرَاءً فَاسِدًا، وَهَذَا إِذَا أَعْلَمَهُ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ، وَالْإِشْهَادُ لِلتَّحَرُّزِ عَنِ الْجُحُودِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَالْإِعْلَامُ لَازِمٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَبْضِ، وَالْوَصِي كَالْأَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### هَبَةُ أُمِّ الْأُمِّ لِابْنِ ابْنَتِهَا تَتِمُّ بِلَفْظِ وَاحِدٍ

١٩٢٠ = سُئِلَ فِي الْجَدَّةِ أُمِّ الْأُمِّ إِذَا كَانَتْ بِنْتُ بِنْتِهَا فِي حَضَانَتِهَا، فَوَهَبَتْهَا أُمَّتَعَةً مَعْلُومَةً، وَوَضَعَتْهَا فِي صُنْدُوقٍ، ثُمَّ مَاتَتْ تِلْكَ الْجَدَّةُ، فَهَلْ تَمَّتْ هِبَتُهَا بِمُجَرَّدِ الْإِيجَابِ، كَمَا فِي هَبَةِ الْأَبِ لِطِفْلِهِ، أَمْ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِقَبْضِ وَلِيِّهَا؟ [س١٢٨٣، ط١١٣، ك٢٤٤ب/].

أَجَابَ: نَعَمْ، تَتِمُّ الْهَبَةُ بِعَقْدِ كُلِّ مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى الطِّفْلِ فِي الْجُمْلَةِ، كَالْأُمِّ وَالْجَدَّةِ أُمِّ الْأُمِّ، وَكُلِّ مَنْ يَعُولُهُ لَوْ جُودَ الْوِلَايَةِ فِي التَّادِيْبِ وَالتَّسْلِيمِ فِي الصَّنَاعَةِ، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَحْرِ، وَتَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



أَخَذَ شَيْخُ الْقَرْيَةِ مِنْ جَمَاعَةٍ مَالًا  
لِيُدْفَعَهُ لِقَسَامِ الْقَرْيَةِ عَلَى شَرْطٍ

١٩٢١ = سُئِلَ فِي شَيْخِ قَرْيَةٍ طَلَبَ مِنْ جَمَاعَةٍ مَالًا لِيُدْفَعَهُ لِقَسَامِ الْقَرْيَةِ عَلَى شَرْطٍ أَنْ مَا يُجَازِيهِ عَلَيْهِ بِهِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ سَوِيَّةً، فَدَفَعُوا عَلَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، هَلْ إِذَا دَفَعَ الْقَسَامُ شَيْئًا يَكُونُ بَيْنَهُمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حُكْمُ ذَلِكَ حُكْمُ الْهَبَةِ الْفَاسِدَةِ، وَهِيَ مَضْمُونَةٌ بِالْقَبْضِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَيَضْمَنُ شَيْخُ الْقَرْيَةِ مَا تَنَاوَلَهُ مِنَ الْجَمَاعَةِ، وَلَا يَصِحُّ الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَهَبَ ابْنُهُ نِصْفَ مَا يَمْلِكُهُ وَأَوْلَادَ ابْنِهِ  
النِّصْفَ الْآخَرَ؛ فَالْهَبَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ

١٩٢٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَهَبَ ابْنًا لَهُ بِالْغَا نِصْفَ مَا يَمْلِكُ، وَأَوْلَادَ ابْنِهِ الْمُتَوَفَّى قَبْلَهُ الْقَاصِرِينَ النِّصْفَ الْآخَرَ، وَأَحْرَمَ<sup>(١)</sup> ابْنًا لَهُ آخَرَ، هَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الْهَبَةُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْهَبَةُ بَاطِلَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ فِي (مُسْتَمِلِ الْأَحْكَامِ) تَقَالًا عَنْ (تَيْمَّةِ الْفَتَاوَى): إِنَّ هَبَةَ الْمُشَاعِ بَاطِلَةٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، انْتَهَى. وَإِذَا قُلْنَا بِبُطْلَانِهَا عَلَى الْأَصَحِّ، فَمَا تَرَكَهُ الْوَاهِبُ الْمَذْكُورُ يَجْرِي عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، وَوَجْهُهُ الشُّيُوعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَهَبَ لِابْنِهِ حِصَّةً شَائِعَةً فِي كَرَمٍ  
مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الْوَاهِبِ وَغَيْرِهِ لَا تَصِحُّ

١٩٢٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَهَبَ لِابْنِهِ حِصَّةً شَائِعَةً فِي كَرَمٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الْوَاهِبِ

(١) قَالَ فِي «مَخْتَارِ الصَّحَاحِ» مَادَّةَ (حَرَمَ): (أَحْرَمَهُ الشَّيْءُ) إِذَا مَنَعَهُ إِثَاءً.

وَيَبْنِ غَيْرِهِ، هَلْ تَصِحُّ هِبَتُهُ لَهُ وَيَمْلِكُ الْمَوْهُوبُ أَمْ لَا يَمْلِكُ الْمَوْهُوبُ؟

١٩٢٤ = وَلَوْ بَاعَهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ لَا يَصِحُّ؟

١٩٢٣ ج = أَجَابَ: هِبَةُ الْمُشَاعِ فِيمَا هُوَ مُخْتَمِلٌ لِلْقِسْمَةِ، وَهُوَ مَا يُجْبِرُ الْقَاضِي فِيهِ الْأَبِيَّ عَلَى الْقِسْمَةِ عِنْدَ طَلَبِ شَرِيكِهِ لَهَا لَا تُفِيدُ الْمَلِكَ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ فِي الْمُخْتَارِ مُطْلَقًا شَرِيكًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، ابْنًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

١٩٢٤ ج = فَلَوْ بَاعَهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ لَا يَصِحُّ؛ لِعَدَمِ الْمَلِكِ وَالْحَالِ هَذِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ كُلُّهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ نَقْلًا عَنِ (الْمُبْتَغَى) بِالْمُعْجَمَةِ، وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِوَاهِبِ الدَّيْنِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ

١٩٢٥ = سُئِلَ فِي هِبَةِ الدَّيْنِ مِمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ هَلْ لِلْوَاهِبِ الرَّجُوعُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (السَّرَاجِيَّةِ) وَنَصَّ الْعِبَارَةَ فِي (السَّرَاجِيَّةِ): وَهَبَ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَرْجِعْ. انْتَهَى.

أَقُولُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِبْرَاءٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَا رُجُوعَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَبْنُوتَةٌ أَبْرَأَتْ زَوْجَهَا بِشَرْطِ أَنْ تُمْسِكَ

ابْنَتَهَا مِنْهُ، فَالْإِبْرَاءُ غَيْرُ صَحِيحٍ

١٩٢٦ = سُئِلَ فِي مَبْنُوتَةٍ [ع/١٢٢٩] أَبْرَأَتْ بَاتِنًا مِنْ مَهْرِهَا وَدَيْنِهَا عَلَيْهِ؛ بِشَرْطِ

إُمْسَاكِ ابْنَتِهَا مِنْهُ عِنْدَهَا إِلَى أَنْ تَتَزَوَّجَ الْبِنْتُ أَوْ تَمُوتَ، وَلَمْ يُوفَّ بِالشَّرْطِ هَلْ يَبْرَأُ مِنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا يَبْرَأُ، وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ، فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْإِبْرَاءَ عَنِ الدَّيْنِ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ، وَيَبْطُلُ<sup>(١)</sup> بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْكَنْزِ وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِلْوَرَثَةِ الرَّجُوعُ فِيْمَا وَهَبَهُ الْمُوْرَثُ لِابْنِ أُخْتِهِ

١٩٢٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَهَبَ لِابْنِ أُخْتِهِ بَيْتًا وَسَلَّمَهُ لَهُ، ثُمَّ مَاتَ الْوَاهِبُ، هَلْ

لِوَرَثَتِهِ الرَّجُوعُ فِيْمَا وَهَبَهُ لِابْنِ أُخْتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَيْسَ لَهُمُ الرَّجُوعُ فِيْمَا وَهَبَهُ الْمَيِّتُ لِْمَانِعِيْنِ لَوْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا [س ٢٨٣ ب،

ك ١٢٤/١] لَكَفَى فِي الْمَنْعِ، الْأَوَّلُ: الرَّحْمُ الْمَحْرَمُ، وَالثَّانِي: مَوْتُ الْوَاهِبِ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الْإِجَارَةِ

### لَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِمَوْتِ الْمُتَوَلَّى

١٩٢٨ = سُئِلَ فِي مُتَوَلٍّ عَلَى وَفْقِ أَهْلِيٍّ، عَقَدَ إِجَارَةً عَلَى حَانُوتِ الْوَقْفِ ثُمَّ

مَاتَ، هَلْ تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِمَوْتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِمَوْتِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً، وَقَدْ قَالَ فِي (الْأَجْنَاسِ) بِمَوْتِ الْمُتَوَلَّى لَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَوَلَّى هُوَ الَّذِي آجَرَ، وَكَذَا الْقَاضِي لَوْ آجَرَ وَمَاتَ، وَكَذَا الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ إِذَا آجَرَ دَارَ الصَّغِيرِ وَمَاتَ لَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ عَقَدَ الْإِجَارَةَ لِغَيْرِهِ إِذَا آجَرَ الْوَقْفَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ مَاتَ؛ لَا تَبْطُلُ الْإِجَارَةُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا اسْتَأْجَرَ حَمَامًا فَفَنَزَرَ النَّاسُ تَسْقُطُ الْأُجْرَةُ

١٩٢٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ حَمَامًا فِي نَابُلُسَ فَوَقَعَ الْجَلَاءُ بِهَا، فَفَنَزَرَ مَعَ

جُمْلَةِ النَّاسِ، فَهَلْ تَسْقُطُ الْأُجْرَةُ عَنْهُ فِي مُدَّةِ الْجَلَاءِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَسْقُطُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (لِسَانِ الْحُكَّامِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَأْجَرَ ثَلَاثَةَ حَمَامًا فِي قَرْيَةٍ عَلَى

أَنْ يَكُلَّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ثُلثًا فِيهِ

١٩٣٠ = سُئِلَ فِي ثَلَاثَةِ اسْتَأْجَرُوا حَمَامًا فِي قَرْيَةٍ [ط ١١٤ / ١] عَلَى أَنْ يَكُلَّ

وَاحِدٌ مِنْهُمْ ثُلثًا فِيهِ، وَوَقَعَ فِي الْقَرْيَةِ طَاعُونَ، وَانْقَطَعَ أَهْلُهَا عَنْ دُخُولِهِ لِاسْتِغَالِهِمْ بِالْأَمْوَاتِ، وَرَفَعُوا أَمْرَهُمْ إِلَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ، فَحَكَمَ بِفَسَادِ الْإِجَارَةِ عَلَى قَاعِدَةٍ

مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بِسَبَبِ الشُّيُوعِ؛ مُرَاعِيًا لِشَرَائِطِ الْحُكْمِ، هَلْ تَنْفَسِخُ  
الإِجَارَةُ بِالْحُكْمِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

١٩٣١ = وَهَلْ إِذَا أُجِّرَ بَعْدَهُ بِانْقِصَاصٍ مِنَ الْأُجْرَةِ السَّابِقَةِ وَكَانَتْ أُجْرَةُ الْمِثْلِ تَصِحُّ  
إِجَارَتُهُ بِذَلِكَ، وَلَوْ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْأُولَى أَمْ لَا؟

١٩٣٢ = وَهَلْ تَلْزَمُ أُجْرَتُهُ زَمَنَ انْقِطَاعِ النَّاسِ عَنْهُ أَمْ لَا؟

١٩٣٠ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، تَنْفَسِخُ الإِجَارَةُ بِسَبَبِ مَا ذُكِرَ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (جَامِعِ  
النُّصُولَيْنِ) فِي الْفَصْلِ الْحَادِي وَالْثَلَاثِينَ فِي مَسَائِلِ الشُّيُوعِ رَامِزًا لِلصَّدْرِ الشَّهِيدِ  
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ - أَعْنِي الْمُؤَجَّرَ - سَوَاءً كَانَ مِمَّا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ أَوْ لَا لَوْ كَانَ  
كُلَّهُ لِلْمُؤَجَّرِ فَأَجْرُهُ مِنْ اثْنَيْنِ، فَإِنْ أَجْمَلَ وَقَالَ: أَجَّرْتُ الدَّارَ مِنْكُمَا؛ جَازَ بِالِاتِّفَاقِ،  
وَلَوْ فَصَّلَ بِقَوْلِهِ: نِصْفُهُ مِنْكَ، وَنِصْفُهُ مِنْكَ أَوْ نَحْوَهُ كَثَلْتُ وَرُبِعَ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى اخْتِلَافٍ مَرَّةً فِيمَا إِذَا كَانَ كُلُّهُ بَيْنَهُمَا، وَأَجَّرَ أَحَدُهُمَا [ع ٢٢٩ ب، س ٢٢٨٤ / ]  
النِّصْفَ مِنَ أَجْنَبِيٍّ يَنْبَغِي أَنْ يُجَوِّزَ فِي رِوَايَةٍ لَا فِي رِوَايَةٍ، ثُمَّ رَمَزَ لِلِاسْتِجَابِيِّ وَقَالَ:  
أَجَّرَ دَارَهُ مِنْ اثْنَيْنِ؛ جَازَ لِتَوْحِيدِ الْعَقْدِ حَتَّى لَوْ انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَبُولِ؛ لَمْ يَصِحَّ،  
انْتَهَى.

وَأَنْتَ عَلَى عَلِيمٍ مِنْ أَنْ إِطْلَاقَ الْمُتُونِ قَاطِبَةً فَسَادَ إِجَارَةُ الْمُشَاعِ إِلَّا مِنْ  
الشَّرِيكِ مَدْخَلٍ لِلْمَسْئُولِ عَنْهُ، وَإِطْلَاقُ بَعْضِهِمْ صِحَّتْهَا مِنْ اثْنَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى  
حَالَةِ (الإِجْمَاعِ) <sup>(١)</sup> لِتَغْلِيلِهِمُ الصَّحَّةَ بِتَوْحِيدِ الْعَقْدِ، فَحُكْمُ الْحَاكِمِ بِفَسَادِ الإِجَارَةِ  
الْمَذْكُورَةِ وَاقِعٌ مَوْقِعُهُ الشَّرْعِيُّ فَيُنْفَذُ.

١٩٣١ ج = وَحَيْثُ وَقَعَ كَذَلِكَ؛ فَإِجَارَتُهُ بَعْدَهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ وَقَتِيدٌ وَلَوْ عَلَى النَّصْفِ مِنَ الْأَجْرَةِ السَّابِقَةِ، سِوَاءَ قُلْنَا بِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ أَوْ فَاسِدَةٌ؛ يَجِبُ فِيهَا الْمُسَمَى؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً؛ فَهُوَ وَاضِحٌ، وَإِنْ كَانَتْ فَاسِدَةً؛ فَمَوْجِبُهَا أَجْرَةَ الْمِثْلِ، وَقَدْ سُمِّيَ وَلَا يُقَاسُ وَقْتُ الرَّغْبَةِ وَزِيَادَةُ الْأَجْرَةِ بِسَبَبِهَا عَلَى وَقْتِ قَلَّتْ فِيهِ وَنَزَلَتْ الْأَجْرَةُ بِسَبَبِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

١٩٣٢ ج = وَأَمَّا انْقِطَاعُ النَّاسِ عَنْهُ [ك ٥٤٢ ب /] بِسَبَبِ الطَّاعُونَ؛ فَإِنْ ائْتَمَعَ النَّاسُ عَنْهُ بِانْكَلَبَةٍ؛ سَقَطَ الْأَجْرُ بِقَدْرِهِ، كَمَسْأَلَةِ الْجَلَاءِ الْمُصْرَحِ بِهَا فِي كَلَامِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَعْمَلَ الْيَتِيمَ زَوْجُ أُمِّهِ فِي أَعْمَالٍ  
فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ بِأَجْرَتِهِ

١٩٣٣ = سُئِلَ فِي يَتِيمٍ اسْتَعْمَلَهُ زَوْجُ أُمِّهِ فِي أَعْمَالٍ شَتَّى، مِنْ جُمْلَتِهَا الْحَرْثُ عَلَى فِدَانِهِ، وَالزَّرْعُ فِي أَرْضِهِ مُدَّةَ سِنَيْنَ بِلَا إِجَارَةٍ، وَبِلَا إِذْنِ الْقَاضِي، هَلْ لَهُ مُطَالَبَتُهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ إِنْ كَانَ حَيًّا، وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا يَتَّبِعُ تَرِكَّتَهُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَهُ ذَلِكَ كَالدَّيْنِ، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْإِجَارَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَخْدَمَ يَتِيمًا ثُمَّ بَعْدَ بُلُوغِهِ دَفَعَ لَهُ نِصْفَ فَرَسٍ

١٩٣٤ = سُئِلَ فِي يَتِيمٍ اسْتَخْدَمَهُ رَجُلٌ مُدَّةَ سِنَيْنَ، وَكَانَ مَا يُطْعَمُهُ وَيَكْسُوهُ لَا يُسَاوِي أَجْرَ مِثْلِهِ، وَلَمَّا بَلَغَ دَفَعَ لَهُ نِصْفَ فَرَسٍ فِي مُقَابَلَةِ خِدْمَتِهِ وَتَسَلَّمَهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَخْدَمَ يَتِيمًا مُدَّةً لَهُ أَجْرٌ مِثْلَ عَمَلِهِ وَلَيْسَ

لِغَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ وَالْوَصِيِّ اسْتِعْمَالُهُ بِإِلَّا عَوَضٍ

١٩٣٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَخْدَمَ يَتِيمًا مُدَّةً عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ أَجْرَهُ خِدْمَتِهِ،

وَلَمْ يُعَيَّنْ لَهُ شَيْئًا، هَلْ لَهُ أَجْرٌ مِثْلَ عَمَلِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَجْرُهُ مِثْلِهِ. قَالَ فِي (الْقِنِيَّةِ): يَتِيمٌ لَيْسَ لَهُ أَبٌ وَلَا أُمَّ وَلَا عَمٌّ،

اسْتَعْمَلَهُ أَقْرَبَاؤُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي وَبِغَيْرِ إِجَارَةٍ عَشْرَ سِنِينَ، فَلَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ أَنْ يُطَالَيَهُمْ

بِأَجْرِ مِثْلِهِ فِيمَا انْتَهَى، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَيْسَ لِغَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ وَالْوَصِيِّ اسْتِعْمَالُ الصَّغِيرِ

بِإِلَّا عَوَضٍ، وَمَسْأَلَةُ السَّائِلِ لَا كَلَامَ فِيهَا، حَيْثُ أَجْرُهُ مَنْ هُوَ فِي حِجْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ

إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ؛ فَفِيهَا أَجْرُ الْمِثْلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَجْرُهُ مَنْ هُوَ فِي حِجْرِهِ وَاسْتَعْمَلَهُ بِغَيْرِ

إِجَارَةٍ؛ يَجِبُ أَيْضًا أَجْرُهُ مِثْلِهِ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ (الْقِنِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُحْبَسُ الْمُؤَجَّرُ عَلَى تَسْلِيمِ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ

١٩٣٦ = سُئِلَ فِي مُؤَجَّرٍ امْتَنَعَ عَنِ تَسْلِيمِ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ إِجَارَةً صَحِيحَةً، هَلْ

يُحْبَسُ حَتَّى يُسَلِّمَهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُحْبَسُ فِي كُلِّ حَقٍّ امْتَنَعَ الْمَطْلُوبُ عَنِ تَسْلِيمِهِ، عَيْنًا كَانَ أَوْ دِينًا،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَسْقُطُ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ الْأَجْرَةُ بِحَبْسِ الْمُؤَجَّرِ الْعَيْنِ

١٩٣٧ = سُئِلَ فِي مُؤَجَّرٍ حَبَسَ الْعَيْنَ الْمُؤَجَّرَةَ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ حَتَّى مَضَتْ مُدَّةٌ

مِنَ الْإِجَارَةِ، فَمَا الْحُكْمُ؟ [١/٢٣٠٤]

أَجَابَ: يَسْقُطُ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ أَجْرُهُ مَا مَضَى بِحِسَابِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اتَّفَقَ الْعَامِلُونَ فِي بَدِّ عَلَى أَخَذِ أُجْرَتِهِمْ

مِنَ الزَّيْتِ الْخَارِجِ بِعَمَلِهِمْ

١٩٣٨ = سُئِلَ فِي بَدِّ بَيْنَ ثَلَاثَةِ، يَعْمَلُونَ فِيهِ بِزَيْتٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الزَّيْتُونَ

بِعَمَلِهِمْ، عَمِلَ كُلُّ فِي زَيْتُونِ الْآخِرِ بِالْأَجْرَةِ الْمُعْتَادَةِ مِنَ الزَّيْتِ الْخَارِجِ بِعَمَلِهِمْ، هَلْ ذَلِكَ صَحِيحٌ أَمْ فَاسِدٌ؟ [س ٢٨٤ ب، ط ١١٥ /] وَلَا يَسْتَحِقُّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِعَمَلِهِ زَيْتًا بَلْ لَهُ أَجْرَةٌ مِثْلَ عَمَلِهِ دَرَاهِمٌ؟

أَجَابَ: لِكُلِّ فِيمَا عَمِلَ لِلْآخِرِ فِي زَيْتُونِهِ الْخَاصَّ بِهِ أَجْرَةٌ مِثْلَ عَمَلِهِ مِنْ جِنْسِ

الدَّرَاهِمِ، لَا مِنَ الزَّيْتِ الْخَارِجِ بِعَمَلِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى قَفِيْزِ الطَّحَّانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلْمُسْتَأْجِرِ فَسُخِ الْإِجَارَةِ بِانْتِهَادِ أَحَدِ الْبَيْتَيْنِ

١٩٣٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ آجَرَ آخَرَ بَيْتَيْنِ، فَانْتَهَدَمَ أَحَدُهُمَا، هَلْ لَهُ فَسُخُ الْإِجَارَةِ

أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ فَسُخُ الْإِجَارَةِ، قَالَ عُلَمَاؤُنَا: الدَّارُ إِذَا انْتَهَدَمَ بَعْضُ بِنَائِهَا

فَلِلْمُسْتَأْجِرِ الْخِيَارُ بَعِيْبٌ يُنْقِصُ السُّكْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ أَرْضًا وَقَفَا مِنْ مُتَوَلِّيهِ تِسْعِينَ سَنَةً

وَحَكَمَ الشَّافِعِيُّ بِلُزُومِهَا ثُمَّ بَعْدَهُ حَكَمَ الْحَنْفِيُّ بِفُسْخِهَا

١٩٤٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَقَفَا مِنْ مُتَوَلِّيهِ تِسْعِينَ سَنَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ

لَدَى قَاضِي شَافِعِيٍّ حَكَمَ بِلُزُومِهَا، وَمَاتَ الْمُسْتَأْجِرُ، هَلْ لِلْحَنْفِيِّ فَسُخُ الْإِجَارَةِ؟

[ك ٢٤٦ /]

١٩٤١ = وَهَلْ تُعْتَبَرُ التَّنَافِيْدُ بِلَا دَعْوَى وَلَا حَادِثَةٍ أَمْ لَا؟



١٩٤٠ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، لِلْحَنَفِيِّ فَسْخُ الْإِجَارَةِ؛ إِذْ حُكِمَ الشَّافِعِيُّ بِلزومِ الْإِجَارَةِ لَا يَكُونُ حُكْمًا بَعْدَ انْفِسَاخِهَا؛ لِعَدَمِ حَادِثَةِ الْفَسْخِ وَقْتِ الْحُكْمِ.

١٩٤١ ج = وَأَمَّا أَمْرُ الْإِتِّصَالَاتِ وَالتَّنْفِيذِ الْوَاقِعَةِ فِي زَمَانِنَا الْمُجَرَّدَةِ عَنِ الدَّعَاوَى لَيْسَتْ حُكْمًا، وَإِنَّمَا هِيَ إِفْتَاءٌ، وَفَائِدَتُهَا تَسْلِيمُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ قَضَاءً، صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخُ زَيْنُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَاللهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ أَرْضًا وَقَفَّ مِنْ الْمُتَوَلَّى

#### بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ لِمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لِيَبْنِيَ وَيَغْرِسَ فِيهَا

١٩٤٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَقَفَّ مِنَ الْمُتَوَلَّى بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ لِمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لِيَبْنِيَ وَيَغْرِسَ مَا شَاءَ، هَلْ إِذَا ظَهَرَ بُطْلَانُهَا لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ يُؤَمَّرُ بِالْقَلْعِ أَمْ لَهُ الْإِسْتِيقَاءُ بِأَجْرِ الْمِثْلِ، وَإِنْ أَبَى الْمُتَوَلَّى إِلَّا الْقَلْعَ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ الْإِسْتِيقَاءُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَإِنْ أَبَى الْمُتَوَلَّى إِلَّا الْقَلْعَ، لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الْفِعْلِ لَيْسَ ظُلْمًا، قَالَ فِي (مَجْمَعِ الْفَتَاوَى) وَفِي (كِتَابِ الْفَضْلِيِّ): وَصِيٌّ أَوْ مُتَوَلٍّ أَجَرَ مَنْزِلَ الْيَتِيمِ أَوْ مَنْزِلَ الْوَقْفِ بِدُونِ أَجْرِ الْمِثْلِ، أَيْلَزِمُ الْمُسْتَأْجِرَ أَجْرَ الْمِثْلِ أَمْ يَصِيرُ غَاصِبًا بِالسُّكْنَى فَلَا يَلْزِمُهُ أَجْرُ بِالسُّكْنَى؟ ذَكَرَ هَاهُنَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى أَصُولِ عُلَمَائِنَا أَنْ يَصِيرَ غَاصِبًا وَلَا يَلْزِمُهُ الْأَجْرُ، قَالَ: وَذَكَرَ الْخَصَافُ فِي (كِتَابِهِ): أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ لَا يَكُونُ غَاصِبًا، وَيَلْزِمُهُ أَجْرُ الْمِثْلِ، وَجَعَلَ حُكْمَهُ حُكْمَ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَقْبِي بِمَا ذَكَرَهُ الْخَصَافُ؟ قَالَ: نَعَمْ. انْتَهَى، وَاللهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَقَفَّا وَبَنَى فِيهَا ثُمَّ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ

١٩٤٣ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَقَفَّا وَبَنَى فِيهَا، وَانْقَضَتِ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ، هَلْ لِلْمُسْتَأْجِرِ اسْتِيقَاؤُهَا بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ؟

أَجَابَ: بِأَنَّ إِطْلَاقَ الْمُتَوَنِّينَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَيُكَلِّفُ بِالْقَلْعِ، وَنَقَلَ فِي (الْبَحْرِ) عَنِ (الْقَنِيَّةِ، وَأَوْقَافِ الْخَصَّافِ) بِأَنَّ لَهُ ذَلِكَ حَيْثُ لَا ضَرَرَ، وَإِنْ أَبِي الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ. فَرَأَجَعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### عَلَّمَ صَغِيرًا مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ أُجْرَةٍ

١٩٤٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ عَلَّمَ صَغِيرًا الْقُرْآنَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ لَهُ أَبُوهُ أُجْرَةً، هَلْ يُقْضَى لَهُ بِالْأُجْرَةِ أَمْ لَا لِغَدَمِ تَسْمِيَّتِهَا؟ [ع ٢٣٠٤ ب، س ٢٨٥، ك ٢٤٦ ب / ]  
 أَجَابَ: لَا يُقْضَى لَهُ بِالْأُجْرَةِ حَيْثُ لَمْ تُعْقَدْ بِشُرُوطِهَا، وَلَكِنَّ مُجَازَاةَ الْإِحْسَانِ بِالْإِحْسَانِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ مُرُوءَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دَفَعَ وَلَدَهُ إِلَى الْمُؤَدَّبِ لِيُعَلِّمَهُ فَعَلَّمَهُ إِلَى أَنْ قَارَبَ

### النِّصْفَ فَاسْتَخْلَصَهُ فِرَارًا مِمَّا تُعَوِّفُ إِعْطَاؤُهُ

١٩٤٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، دَفَعَ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ إِلَى مُؤَدَّبِ الْأَطْفَالِ لِيُعَلِّمَهُ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ، فَعَلَّمَهُ ذَلِكَ الْمُؤَدَّبُ حَتَّى إِذَا قَارَبَ النِّصْفَ مَثَلًا اسْتَخْلَصَهُ أَبُوهُ مِنْهُ فِرَارًا مِنْ إِعْطَائِهِ مَا تُعَوِّفُ عِنْدَ وُصُولِ الطِّفْلِ إِلَى النِّصْفِ أَوْ إِلَى تَمَامِ الْقُرْآنِ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَوْلَانَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمْرَتَايِيُّ الْغَزِّيُّ فِي مَتْنِهِ الْمُسَمَّى بِـ (تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ): أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْحَلْوَى الْمَرْسُومَةِ، قَالَ فِي (شَرْحِهِ مَنَحِ الْغَنَّارِ) الْحَلْوَى يَفْتَحُ الْحَاءِ غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ: هَدِيَّةٌ تُهْدَى إِلَى الْمُعَلِّمِينَ عَلَى رُؤُوسِ بَعْضِ سُورِ الْقُرْآنِ، قَالَ قُلْتُ: وَهِيَ الْمُسَمَّاءُ فِي عُرْفِ دِيَارِنَا بِالصَّرَافَةِ، فَإِنَّ الْمُؤَدَّبَ فِي يَوْمٍ أَخَذَهَا يَصْرِفُ الْمُتَعَلِّمِينَ عِنْدَهُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَيَفْرَحُونَ بِذَلِكَ الْيَوْمِ

رَغْبَةً فِي الرَّاحَةِ وَالْبَطَالَةِ، ثُمَّ قَالَ: وَمَشَايخُ بَلَخَ جَوَزُوا هَذِهِ الْإِجَارَةَ حَتَّى حُكِّيَ عَن مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ أَنَّهُ قَالَ: أَقْضِي بِتَسْمِيرِ بَابِ الْوَالِدِ لِأَجْرَةِ الْمُعَلِّمِ.  
وَفِيهِ: وَفِي زَمَانِنَا انْقَطَعَتْ عَطِيَّاتُهُمْ وَنَقَصَتْ رَغَبَاتُ النَّاسِ فِي الْآخِرَةِ، فَلَوْ اشْتَغَلُوا بِالتَّعْلِيمِ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى مَصَالِحِ الْمَعَاشِ؛ لَأَخْتَلَّ مَعَاشُهُمْ، فَقَلْنَا بِصِحَّةِ الْإِجَارَةِ وَوُجُوبِ الْأَجْرَةِ لِلْمُعَلِّمِ، بِحَيْثُ لَوْ اِمْتَنَعَ الْوَالِدُ عَنِ إِعْطَاءِ الْأَجْرَةِ (١) يُخْبَسُ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا شَرْطُ يُؤْمَرُ الْوَالِدُ بِتَطْيِيبِ قَلْبِ الْمُعَلِّمِ وَإِرْضَائِهِ. انْتَهَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَكَثَ الْأَطْفَالُ مُدَّةً عِنْدَ مُؤَدِّبِهِمْ ثُمَّ خَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ

١٩٤٦ = سئِلَ فِي مُؤَدِّبِ أَطْفَالٍ نَصَّبَ نَفْسَهُ لِلتَّعْلِيمِ بِالْأَجْرَةِ، فَمَكَثَ مُدَّةً

يُعَلِّمُهُمْ، ثُمَّ خَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ، فَهَلْ لَهُ عَلَى آبَائِهِمْ أَجْرَةٌ أَمْ لَا؟ [ط ١١٦، ع ١٢٣١/]

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَزَارِيَّةِ): يُؤْمَرُ الْوَالِدُ بِتَطْيِيبِ قَلْبِ الْمُعَلِّمِ وَإِرْضَائِهِ، وَقَدْ صَرَّحَ

فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (المُحِيطِ) بِأَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْإِسْتِجَارِ أَصْلًا يَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مُؤَدِّبَ عِلْمٍ صَغِيرًا الْقُرْآنَ وَالْخَطَّ

فَطَلَبَ الْأَجْرَ مِنْ أَبِيهِ فَلَمْ يُعْطَ

١٩٤٧ = سئِلَ:

بِجَمِيلِ فَضْلِكَ دُمْتَ بِالْإِحْسَانِ  
كُلُّ الْعُلُومِ مِنَ الْعَظِيمِ الشَّانِ  
كُلُّ الْخَلَائِقِ إِنْسُهَا وَالْجَانِ

يَا خَيْرَ دِينِ اللَّهِ أَفْتِي سَائِلَا  
يَا عَامِلًا بِالْعِلْمِ يَا مَنْ قَدْ حَوَى  
يَا عَالِمًا يَا فَاضِلًا شَهِدَتْ لَهُ

(١) فِي ع: الْأَجْر.

خُرِقَتْ بِهِ الْعَادَاتُ فِي الْأَكْوَانِ  
سَأَصْرَحَنَّ بِهِ بِلَا كِثْمَانٍ  
وَأَعْلَمُ الْأَطْفَالَ لِلْقُرْآنِ  
لِلْخَطِّ وَالْقُرْآنِ وَالْإِثْمَانَ  
حَتَّى انْتَهَى فِي الْخَطِّ (وَالْعِرْقَانِ) (١)  
فَأَبَى وَلَمْ يُعْطِ جَزَاءَ الْإِحْسَانِ  
وَطَلَبْتُ مِنْهُ عَادَةَ الصَّبِيَّانِ  
أَمْ لَا أَفِدْنِي بِالنَّبِيِّ الْعَدْنَانِ  
لَا زِلْتِ فِي مَدَدٍ مِنَ الرَّحْمَنِ  
وَحُشِرْتَ فِي الْأُخْرَى مَعَ الْأَعْيَانِ  
دَوْمًا عَلَى مَنْ خَصَّ بِالْقُرْآنِ (٢)  
مَنْ أَبْهَرُوا الْأَعْدَاءَ فِي الْمَيْدَانِ  
وَتَرْنَمَ الْقُمْرِيِّ عَلَى الْأَغْصَانِ

يَا أَفْضَلَ الْعُلَمَاءِ يَا مَنْ فَضَلُهُ  
أَصْلُ السُّؤَالِ وَمَا جَرَى فِي قِصَّتِي  
فَصْرِيحُهُ أَنِّي فَقِيرٌ عَاجِزٌ  
عَلَّمْتُ طِفْلاً مِنْ أَهَالِي حَبْرَةَ  
وَتَعَبْتُ فِي تَعْلِيمِهِ يَا سَيِّدِي  
وَطَلَبْتُ أَجْرِي مِنْ أَبِيهِ وَالْجَزَا  
فَإِذَا أَتَيْتَ الشَّرْعَ يَا مُفْتِيَ الْوَرَى  
هَلْ ذَاكَ يَلْزَمُ لِي عَلَيْهِ سَيِّدِي  
وَأَبْنُ وَأَوْضَحُ لِي جَوَابًا شَافِيًا  
وَكُفَيْتَ مِنْ سُوءِ الْحِسَابِ وَشَرِّهِ  
وَصَلَاةُ رَبِّ الْعَرْشِ ثُمَّ سَلَامُهُ  
وَالْأَلِ وَالْأَضْحَابِ أَرْيَابِ الْوَلَا  
مَا لَاحَ مِنْ قَبْرِ الْمُمَجَّدِ نُورُهُ

أَجَاب: [س ٢٨٥ ب، ك ١٢٤٧ / ]

وَصَلَاةُ رَبِّي لِلنَّبِيِّ الْعَدْنَانِ  
مِمَّنْ لَدَيْهِ عِلْمُهُ بِبَيَانِ  
سَادُوا وَشَادُوا مَذْهَبَ النُّعْمَانِ  
وَالْأَقْدَمُونَ عَلَى اعْتِمَادِ الثَّانِي  
فِي عَضْرِهِمْ قَدْ بَانَ مَخْضُ تَوَانِ  
خَوْفِ الضِّيَاعِ وَغَايَةِ الْخُسْرَانِ  
يَجِبُ الَّذِي سُمِّيَ بِبِلَا نُقْصَانِ  
كُلِّ الْعُقُودِ كِلَاهُمَا سِيَانِ

لِلَّهِ حَمْدٌ دَائِمٌ الْأَزْمَانِ  
خُذْ عِلْمَ مَا قَدْ زُمْتَهُ بِتَمَامِهِ  
نَصُّ الْأَفَاضِلِ فِيهِ عِنْدَ أَيْمَةٍ  
سَوْقِ الْخِلَافِ عَلَى الْجَوَازِ وَنَفْيِهِ  
وَالْآخِرُونَ عَلَى الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ  
وَعَلَيْهِ فَتَوَى النَّاسِ؛ إِذْ فِي تَرْكِهِ  
وَعَلَيْهِ إِنْ صَحَّتْ بِكُلِّ شُرُوطِهَا  
أَوْلَا فَأَجْرُ الْمِثْلِ مِثْلُ سِوَاهُ مِنْ

(٢) في ع: بالفرقان.

(١) في س: والقرآن.

وَعَلَى الْوَلِيِّ الدَّفْعُ حَتْمًا لَا زَمًا  
وَكَذَا عَلَى الْعِيدِي وَيَوْمِ خَمِيْسِهِ  
وَإِذَا أُرِيدَ عَلَى الْوِفَاقِ جَوَازُهَا  
فَيُعَلَّمُونَ بِأَمْرِ صَاحِبِ أَمْرِهِمْ  
فَخُذْ الْجَوَابَ مُفْصَلًا فِي نَظْمِهِ  
وَاخْتِمِ إِلَهِي بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ

فَإِذَا أَبِي فَالْحَقُّ حَبْسُ الْجَانِ  
وَالْحَلْوَةُ الْمَوْسُومَةُ التَّبْيَانِ  
يُسْتَأْجَرُ الْقِرَاءُ لِصَدْرِ زَمَانِ  
نَوْعِ الْقِرَاءَةِ جُمْلَةً الصَّبْيَانِ  
مُسْتَوْفِي الْأَحْكَامِ فِي ذَا الشَّانِ  
أَعْمَالِ خَيْرِ الدِّينِ بِالْإِحْسَانِ

دَفَعَ وَوَلَدَهُ لِفَقِيهِ يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ  
وَلَمْ يَذْكُرْ مُدَّةً وَشَرَطَ لَهُ كَذَا

١٩٤٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، دَفَعَ وَوَلَدَهُ لِفَقِيهِ يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُدَّةً، وَشَرَطَ لَهُ  
خَمْسَةَ عَشَرَ قِرْشًا عَلَى تَعْلِيمِهِ الْقُرْآنَ، وَدَفَعَ لَهُ بَعْضَهَا، وَبَقِيَ بَعْضُهَا، فَتَقَيَّدَ بِتَعْلِيمِهِ،  
فَوَصَلَ إِلَى النَّازِعَاتِ، فَتَنَازَعَ مَعَ وَالِدِهِ فِيمَا دَفَعَ مِنَ الْأَجْرَةِ وَمَا بَقِيَ مِنْهَا، فَمَا حُكْمُ  
هَذِهِ الْإِجَارَةِ؟ [ط ١١٧، ع ٢٣١ ب، س ٢٨٦ /]

١٩٤٩ = وَمَا حُكْمُ الَّذِي دَفَعَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ الْمُسَمَّاةِ وَالَّذِي بَقِيَ مِنْهَا؟

١٩٤٨ ج = أَجَابَ: يَجِبُ لَهُ أَجْرٌ مِثْلَ عَمَلِهِ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ وَالْحَالَ هَذِهِ فَاسِدَةٌ.

١٩٤٩ ج = وَالْحُكْمُ فِي كُلِّ مَا هُوَ كَذَلِكَ مِنْهَا: أَنَّ فِيهِ أَجْرَ الْمِثْلِ، فَإِنْ سَاوَى  
الْمَدْفُوعَ خَرَجَا سَوَاءً، وَإِنْ زَادَ أَجْرُ الْمِثْلِ عَلَيْهِ يُكْمِلُ لَهُ، وَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ يَسْتَرِدُّ، وَإِنْ  
اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْعَمَلِ؛ فَالْقَوْلُ لِأَبِي الْوَالِدِ بِيَمِينِهِ، وَعَلَى الْفَقِيهِ الْبَيِّنَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ رَحَى مَاءٍ بِشَرْطِ دَوْرَانِ الْحَجَرِ

الْخُمَاسِيَّ وَلَمْ يَدُرْ لِقَلَّةِ الْمَاءِ

١٩٥٠ = سُئِلَ فِي مُسْتَأْجِرِ رَحَى مَاءٍ سَنَةً تَحْتَ الزِّيَادَةِ؛ بِشَرْطِ دَوْرَانِ الْحَجَرِ

الْخُمَاسِيِّ الَّذِي بِهَا، وَشَرَطَ الْأَجْرُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ مَحْضُولَ الْأَفْنَدِيِّ، فَأَدَارَهَا الْمُسْتَأْجِرُ مُدَّةً وَلَمْ يَدْرُ الْحَجْرُ الْخُمَاسِيَّ وَقَلَّ الْمَاءُ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: الْإِجَارَةُ الْمَشْرُوحَةُ فَاسِدَةٌ بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا، وَالْحُكْمُ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أَجْرٌ مِثْلَهَا لَا الْمُسَمَّى عَلَى حَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ، فَيُنْظَرُ أَجْرُ الْمِثْلِ لِاسْتِعْمَالِ مَا عَدَا الْحَجْرَ الْخُمَاسِيَّ بِإِخْبَارِ عَدْلَيْنِ فَيُدْفَعُ، وَلَا يَلْزَمُ الْأَجْرُ الْمُسَمَّى، وَلَهُ - أَعْنِي: الْمُسْتَأْجِرَ - فَسُخِ الْإِجَارَةُ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ لِحُرْمَةِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ حَمَامًا ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ ثُمَّ

تَحَوَّلَ عَنْ هَذِهِ الْحِرْفَةِ إِلَى غَيْرِهَا

١٩٥١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ حَمَامًا ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ، فَتَحَوَّلَ عَنْ هَذِهِ الْحِرْفَةِ

إِلَى غَيْرِهَا، هَلْ يَكُونُ عُذْرًا، وَلَهُ رَدُّ الْحَمَامِ بِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَكُونُ عُذْرًا وَلَهُ رَدُّ الْحَمَامِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى) فِي الْبَابِ

الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ، وَصَرَّحَ كَثِيرٌ بِمَا يُعْضَدُهُ كَالْوَلَوِّ الْحِسِيِّ وَالْبَرَازِيِّ وَالْحَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اتَّفَقَ مَعَ طَبِيبٍ عَلَى مُدَاوَاتِهِ وَجَعَلَ

لَهُ أُجْرَةً مِنْ غَيْرِ بَيَانِ مُدَّةٍ

١٩٥٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بِهِ دَاءٌ فِي أَنْفِهِ، اتَّفَقَ مَعَ طَبِيبٍ عَلَى مُدَاوَاتِهِ، وَجَعَلَ لَهُ

أُجْرَةً، وَلَمْ يَضْرِبْ لِذَلِكَ مُدَّةً وَدَاوَاهُ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: لِلطَّبِيبِ أُجْرَةٌ مِثْلِهِ، وَمَا أَنْفَقَ فِي ثَمَنِ الْأَدْوِيَةِ لِفَسَادِ الْإِجَارَةِ عَلَى الْوَجْهِ

الْمَذْكُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك٧٤: ٢ب /]

إِذَا كَانَ فِي أَرْضِ التِّيمَارِيِّ بئرٌ مُنْهَدِمٌ يَجُوزُ لَهُ إِجَارَتُهَا

١٩٥٣ = سُئِلَ فِي تِيمَارِيِّ مِنْ جُمْلَةِ تِيمَارِهِ أَرْضٌ بِهَا بئرٌ مُنْهَدِمٌ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ

إِجَارَةُ الْأَرْضِ مَعَ الْبئرِ لِمَنْ يَرْغَبُ فِي اسْتِجَارِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ لَهُ إِجَارَتُهَا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُرْجَعُ إِلَى إِجَارَةِ الْمُقْطَعِ، وَفِيهَا لِلشَّيْخِ قَاسِمِ بْنِ قُطْلُوبُغَا تَلْمِيذِ الْكَمَالِ بْنِ الْهَمَامِ رِسَالَةٌ مُخْتَصَرَةٌ مِنْ أُخْرَى لِغَيْرِهِ فِيهَا، وَكَذَا لِلشَّيْخِ زَيْنِ بْنِ نُجَيْمِ رِسَالَةٌ فِيهَا، وَحَاصِلُ الْكُلِّ جَوَازُ الْإِجَارَةِ، وَسُئِلَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ، وَقَدْ أُرْسِلَ لَهُ مِنْ مَدِينَةِ غَزَّةَ: هَلْ يَجُوزُ لِلْجُنْدِيِّ أَنْ يُوجَرَ مَا أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ مِنْ أَرْضِي بَيْتِ الْمَالِ أَمْ لَا يَجُوزُ؟ أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يُوجَرَ مَا أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ، وَلَا أَثَرَ لِجَوَازِ إِخْرَاجِ الْإِمَامِ لَهُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ، كَمَا لَا أَثَرَ لِجَوَازِ مَوْتِ الْمُوجَّرِ فِي أَثْنَاءِ مُدَّةِ مَا أُجْرَ، ثُمَّ قَالَ: وَإِذَا مَاتَ الْمُوجَّرُ أَوْ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ عَنِ الْأَرْضِ؛ تَنْفَسَخَ الْإِجَارَةُ، ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى جَوَابِ لِبَعْضِ الْحَنَفِيِّينَ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ؛ أَنَّهَا لَا تَنْفَسَخُ بِالمَوْتِ وَلَا بِإِقْطَاعِهِ غَيْرَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ جَعَلَهُ كَالْوَكِيلِ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، وَتَبَقِيَ بِالْمُسَمَى الَّذِي وَجِدَ فِيهِ شَرْطُ اللُّزُومِ، وَيَشْهَدُ [س ٢٨٦ ب، ١٢٣٢٤/] لِذَلِكَ قَوَاعِدُ عُلَمَائِنَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ، ثُمَّ نَازَعَ فِي عَدَمِ الْإِنْفِسَاخِ بِهِمَا وَاسْتَظْهَرَ لِلْإِنْفِسَاخِ بِأَشْيَاءَ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ صِحَّةَ الْإِجَارَةِ لَا كَلَامَ فِيهَا، وَأَمَّا لُزُومُهَا فَمِنْهَا كَلَامٌ قَدْ عَرَفْتَهُ مِمَّا سَمِعْتُهُ بِهَذَا الْإِخْتِصَارِ الْعَجِيبِ، فَإِنَّ فِيهِ مُعْظَمَ مَا فِي الرِّسَائِلِ، فَلْيُعَلِّمَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مُفِيدٌ جَدًّا، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

قَرِيَّةٌ وَقَفَ أَجْرُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا نِصْفُهَا لِرَجُلٍ

لِيَكُونَ لَهُ مَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ مِنَ الْغِلَالِ

١٩٥٤ = سُئِلَ فِي قَرِيَّةٍ، نِصْفُهَا وَقَفَ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ، وَنِصْفُهَا وَقَفَ عَلَى جِهَةِ

بِرَّ أُخْرَى، أَجْرَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا ثُلُثَهَا<sup>(١)</sup> شَائِعًا لِرَجُلٍ سَنَةً بِمَالٍ، يَكُونُ مَا يَتَحَصَّلُ مِنْ  
الثُّلُثِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْغِلَالِ صَيْفِيَّهَا وَشِتْوِيَّهَا، هَلْ هَذِهِ الْإِجَارَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ بَاطِلَةٌ  
لَا يَجُوزُ مَعَهَا لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَتَنَاوَلَ شَيْئًا مِنَ الْغِلَالِ، مَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: الْإِجَارَةُ الْمَذْكُورَةُ بَاطِلَةٌ غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ، لِمَا صَرَّحَ بِهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً مِنْ  
أَنَّ الْإِجَارَةَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ قَصْدًا لَا تَنْعَقِدُ، وَلَا تُفِيدُ شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِ  
الْإِجَارَةِ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَتَنَاوَلَ شَيْئًا مِنَ الْغِلَالِ، بَلْ ذَلِكَ لِلْمُتَكَلِّمِ  
عَلَى الْوَقْفِ إِنْ كَانَ حَاضِرًا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا يُخْشَى عَلَى الْغَلَّةِ الضِّيَاعَ بِانْتِظَارِهِ؛ يَنْصَبُ  
الْقَاضِي رَجُلًا يَقْبِضُ حِصَّةَ وَقْفِهِ، وَيَحْفَظُهُ إِلَى حُضُورِهِ، فَيُدْفَعُ لَهُ لِيَصْرِفَهُ فِي وُجُوهِهِ  
الْمُعَيَّنَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### شَرَطَ لِخَالَةِ ابْنَتِهِ نِصْفَ مَهْرِهَا لِأَجْلِ تَرْبِيَّتِهَا

١٩٥٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَتْ زَوْجَتُهُ عَنْ رَضِيعَةٍ، فَأَتَى بِهَا لِخَالَتِهَا وَقَالَ لَهَا:  
أَرْضِيعِيهَا [ط ١١٨ /] وَتَعَهَّدِي أَمْرَهَا وَرَبِّيَهَا عَلَى أَنَّ لَكَ نِصْفَ مَهْرِهَا، فَفَعَلْتَ مَعَهَا  
ذَلِكَ مُدَّةً، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: لَهَا أَجْرُ الْمِثْلِ، كَمَا فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَحْدُودٌ بَعْضُهُ وَقَفٌ وَيَعْضُهُ مِلْكٌ لِجَمَاعَةٍ

#### أَذِنَ الْمُتَوَلَّى لِرَجُلٍ بِالْعِمَارَةِ

١٩٥٦ = سُئِلَ فِي مَحْدُودٍ بَعْضُهُ وَقَفٌ وَيَعْضُهُ مِلْكٌ لِجَمَاعَةٍ، اسْتَرَمَّ فَأَذِنَ مَنْ  
لَهُ وَوَلَايَةُ عَلَى الْوَقْفِ وَمَنْ لَهُ الْمِلْكُ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ يُعَمِّرَهُ، وَيَصْرِفَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ  
وَيَرْجِعَ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَفَعَلَ وَاسْتَمَرَ مَا صَرَفَهُ دَيْنًا عَلَيْهِمْ، وَسَكَنَهُ مُدَّةً سِنِينَ بِغَيْرِ إِجَارَةٍ



سَوَى السَّنَةِ [ك١٢٤٨ / ١] الأُولَى، فَإِنَّهُ اسْتَأْجَرَهَا بِأَجْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ آجَرَ الْجَمِيعَ حِصَصَهُمْ مَا عَدَاهُ لِامْرَأَةٍ بِأَجْرَةٍ زَائِدَةٍ عَنِ سَنَةِ إِجَارَتِهِ بِغَيْرِ إِجَارَتِهِ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهُ أَجْرَةَ تِلْكَ السَّنِينَ بِحِسَابِهَا، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٩٥٧ = وَهَلْ إِجَارَةُ الْمَرْأَةِ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا؟

١٩٥٨ = وَهَلْ لَهُ مُطَابَقَتُهُمْ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى الْعِمَارَةِ حَالًا، وَلَوْ وَعَدَهُمْ بِأَنْ يَحْسِبَهَا مِنْ الْأَجْرَةِ فِيمَا سَيَسْكُنُ؟

وَهَلْ إِذَا ادَّعَوْا أَنْ أَجْرَةَ الْمِثْلِ كَذَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ أَمْ قَوْلَهُمْ؟

١٩٥٩ = مَا الْحُكْمُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؟

١٩٥٦ ج = أَجَابَ: أَمَّا أَصْحَابُ الْمَلِكِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُمْ أَصْلًا فِيمَا سَكَنَ الشَّرِيكُ بِغَيْرِ إِجَارَةٍ، فَإِنْ عَلِمَاءُنَا صَرَّحُوا قَاطِبَةً بِأَنْ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا سَكَنَ فِي الْمُسْتَرَكِ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ فِي الْمَلِكِ، أَمَّا الْوَقْفُ فَيَلْزَمُ الشَّرِيكَ أَجْرَةَ الْمِثْلِ عَلَى اخْتِيَارِ الْمُتَأَخِّرِينَ، قَالَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) مِنْ كِتَابِ الْغَضَبِ: مَنَافِعُ الْمَعْدِّ لِلِاسْتِغْلَالِ مَضْمُونَةٌ، إِلَّا إِذَا سَكَنَ بِتَأْوِيلِ مَلِكٍ أَوْ عَقْدٍ [س١٢٨٧، ع٢٣٢٤ ب / ] كَبَيْتِ سَكْنَهُ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمَلِكِ، أَمَّا الْوَقْفُ إِذَا سَكْنَهُ أَحَدُهُمَا بِالْغَلْبَةِ بِدُونِ إِذْنِ الْآخَرِ، سَوَاءً كَانَ مَوْقُوفًا لِلشُّكْنَى أَوْ لِلِاسْتِغْلَالِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْأَجْرُ. انْتَهَى، يُرِيدُ أَجْرَ الْمِثْلِ، وَصَرَّحُوا قَاطِبَةً بِأَنْ الْقَوْلَ قَوْلَ الْمُسْتَأْجِرِ بِبَيِّنَةٍ لِإِنْكَارِهِ الزِّيَادَةَ.

١٩٥٧ ج = وَلَا يَلْزَمُ مِنَ اسْتِجَارِ الْمَرْأَةِ بِالزِّيَادَةِ أَنْ تَكُونَ أَجْرَةُ الْمِثْلِ فِي نَفْسِهَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ قَدْ تَقَعُ بِالْمِثْلِ، وَالزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ كَالْبَيْعِ فَلَا يُحْكَمُ ذَلِكَ - أَعْنِي فِيمَا وَجَبَ لِلْوَقْفِ - وَلَا بُدَّ فِيهِ لِمُدَّعِي الزِّيَادَةِ عَلَى مَا يَدَّعِي الْمُسْتَأْجِرُ أَوْ الْغَاصِبُ

مِنَ الْبَيْتَةِ، وَإِجَارَةُ الْمَرْأَةِ فِيمَا عَدَا حِصَّةَ الرَّجُلِ إِجَارَةُ الْمُشَاعِ لِغَيْرِ الشَّرِيكِ، وَإِطْبَاقُ الْمُتُونَ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهَا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ جَعَلَ قَاضِي خَانَ فِي (فَتَاوَاهُ) الْفَتَاوَى عَلَيْهِ، وَذَكَرَ الْعَلَّامَةُ قَاسِمٌ فِي (تَضْحِيحِهِ) بِأَنَّ مَا فِي (الْمُغْنِي) مِنْ تَرْجِيحِ قَوْلَيْهِمَا شَادٌّ، مَجْهُولُ الْقَائِلِ، فَلَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ.

١٩٥٨ ج = وَلَهُ الْمُطَالَبَةُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى الْعِمَارَةِ حَالًا، وَإِنْ وَعَدَهُمْ؛ يَحْسُبُهَا مِنَ الْأُجْرَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْقَرْضِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَهُوَ لَا يَتَأَجَّلُ بِالتَّأْجِيلِ وَلَا يُلْزَمُ بِالْوَفَاءِ بِهَذَا الْوَعْدِ، وَلَوْ شَرَطَهُ فِي الْإِجَارَةِ؛ فَسَدَتْ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ، وَفِيهِ مَنْفَعَةٌ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ.

١٩٥٩ ج = وَكُلُّ هَذِهِ الْأَحْكَامِ مُصَرَّحٌ بِهَا فِي غَالِبِ كُتُبِ أَيْمَنَتِنَا الْأَعْلَامِ، جَزَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى أَحْسَنَ الْجَزَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ يُخْرِجُ الْمَاءَ مِنْ بئرٍ وَيَسْقِي بِقَرِ الْقَرْيَةِ

شَارِطًا عَلَى كُلِّ رَأْسٍ مِقْدَارًا مِنَ الْحِنْطَةِ

١٩٦٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ يُخْرِجُ الْمَاءَ مِنْ بئرٍ عَمِيقٍ بِأَلَاتٍ وَرِجَالٍ، وَيَسْقِي بِقَرِ الْقَرْيَةِ وَمَا يَحْتَاجُونَهُ فِي بُيُوتِهِمْ وَأُكْرَتِهِمْ سَنَةً كَامِلَةً، شَارِطِينَ عَلَى كُلِّ رَأْسٍ مِنَ الْبَقْرِ مِقْدَارًا مَعْلُومًا مِنَ الْحِنْطَةِ، وَالْآنَ يُرِيدُونَ دَفْعَ الْمَشْرُوطِ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ شَرْعًا؟

أَجَابَ: اللَّازِمُ قِيَمَةُ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ قِيَمِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ، فَيَنْظَرُ إِلَى مَا يَأْخُذُهُ الْآخِذُ مِنْهُ وَيُقَوِّمُ، فَيُعْطَى آخِذُهُ الْمُتَنَفِعُ بِهِ قِيَمَتَهُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، وَلَا يَصِحُّ الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ لِلْجَهْلِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ أَقْرَضَ آخَرَ دَرَاهِمَ لِيَحْمِلَهُ عَلَى دَابَّتِهِ

١٩٦١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَقْرَضَ آخَرَ بِطَرِيقِ الْحَجِّ مَبْلَغًا عَلَى أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى

دَابَّتِهِ وَيُطْعِمَهُ مِنْ خُبْزِهِ وَمَرَقَتِهِ نَظِيرَ فَائِدَتِهِ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: يَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ لِرُكُوبِهِ وَوَقِيمَةِ خُبْزِهِ وَمَرَقَتِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذْ مَا جَعَلَهُ

مِنَ الرَّبْحِ أَجْرَةً غَيْرَ صَالِحٍ لَهَا شَرْعًا، وَقَدْ نُهِيَ عَنِ كُلِّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[ك/٢٤٨ب/]

قَاطِعَ وَكَيْلُ السُّلْطَانِ زَيْدًا عَلَى مَكَانِ

فِي كُلِّ سَنَةٍ بِكَذَا، فَزَادَ عَلَيْهِ بَكْرًا فَاشْتَرَكَ فِي الزِّيَادَةِ

١٩٦٢ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ قَاطِعَ وَكَيْلُ السُّلْطَانِ زَيْدًا عَلَى مَكَانِ مُتَعَلِّقٍ بِمُوكَلِّهِ

فِي كُلِّ سَنَةٍ بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ، فَزَادَ عَلَيْهِ فِي الْمُقَاطَعَةِ الْمَرْبُورَةِ بَكْرًا، وَاقْتَضَى الْحَالُ أَنَّهُ

اشْتَرَكَ زَيْدًا مَعَهُ بِالزِّيَادَةِ الْمَرْبُورَةِ مُدَّةً مِنَ الزَّمَانِ، ثُمَّ إِنَّ بَكْرًا زَادَ زِيَادَةً أُخْرَى، ثُمَّ زَادَ

زِيَادَةً أُخْرَى قَاصِدًا بِذَلِكَ الْحِيلَةَ فِي رَفْعِ يَدِ زَيْدٍ، هَلْ إِذَا قَبْلَهَا زَيْدًا بِالزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ

الْأَخِيرَةَ يُجَابُ إِلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

وَهَلْ إِذَا كَانَ بَكْرًا تَصَرَّفَ فِي ذَلِكَ مُدَّةً مِنَ السِّنِينَ قَبْلَ اشْتِرَاكِهِ مَعَ زَيْدٍ، وَكَانَ

يُؤَدِّي الْمُقَاطَعَةَ الْمَرْبُورَةَ بِالنَّقْصَانِ يَلْزِمُهُ إِتْمَامُهَا أَمْ لَا؟ [س/٢٨٧ب، ع/٢٣٣، ط/١١٩]

أَجَابَ: إِنْ كَانَتْ الْمُقَاطَعَةُ بِمَالٍ وَاقِعَةً عَلَى خَرَاجِ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ وَرِثْمَارِ

الْأَشْجَارِ وَمَا يَسْتَحِقُّ لِحِجَّةِ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ عَشْرِ وَرَكَاتٍ وَنَحْوِهَا؛ فَهِيَ بَاطِلَةٌ مِنْ

أَضْلِحَهَا، وَإِنْ كَانَتْ لِإِسْتِغْلَالٍ وَالْمَنْفَعَةِ، وَشُرِطَ فِي مُقَابَلَتِهَا الْمَالُ؛ رُوعِيَ فِيهَا

شُرُوطُ الْإِجَارَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا فِي السُّؤَالِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الْمُعْتَادُ الْجَارِي

فِي هَذِهِ الْبِلَادِ، وَلَا صِحَّةَ لِذَلِكَ شَرْعًا، لَا لِلأَوَّلِ وَلَا لِلثَّانِي، فَلَا يُنَاطُ بِهِ حُكْمٌ مَنْ

الأحكام الشرعية الجارية في العقود الصحيحة الشرعية حتى يجاب بالإجابة؛  
إذ لا صحة ولا لزوم؛ إذ الإنعقاد مُتَّفَقٌ بِوَصْفِهِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِجَارَةُ الْقُرَى وَالْأَرْضِي الَّتِي فِي أَيْدِي الْمُرَارِعِينَ

لِيَأْخُذَ الْمُسْتَأْجِرُ الْخَرَاجَ الْحَاصِلَ مِنْهَا بِالْمُقَاسَمَةِ بَاطِلَةٌ

١٩٦٣ = سُئِلَ فِي إِجَارَةِ الْقُرَى وَالْأَرْضِي الَّتِي فِي أَيْدِي الْمُرَارِعِينَ لِيَأْخُذَ

الْمُسْتَأْجِرُ الْخَرَاجَ الْحَاصِلَ بِالْمُقَاسَمَةِ مِنْهَا وَالْعَوَائِدَ الظُّلْمِيَّةَ كَالْعِيدِيَّةِ وَالْخَمِيسِيَّةِ  
وَنَحْوِهَا، هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: اعْلَمْ أَنَّ الْإِجَارَةَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ قَضَاءً؛ كَانَتْ بَاطِلَةً،  
فَلَا يَمْلِكُ الْمُسْتَأْجِرُ مَا وَجَدَ مِنْ تِلْكَ الْأَعْيَانِ، بَلْ هِيَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ الْإِجَارَةِ  
فَتُؤْخَذُ مِنْ يَدِهِ إِذَا تَنَاوَلَهَا وَيُضْمَنُهَا بِالِاسْتِهْلَاكِ؛ لِأَنَّ الْبَاطِلَ لَا يُؤْتَرُ شَيْئًا، فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ  
التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ لِعَدَمِ مِلْكِهِ، وَذَلِكَ كَأَسْتِجَارِ بَقْرَةٍ لِيَشْرَبَ لَبَنَهَا، أَوْ بُسْتَانٍ لِيَأْكُلَ ثَمَرَتَهُ،  
وَمِثْلُهُ اسْتِجَارُ مَا فِي يَدِ الْمُرَارِعِينَ لِأَكْلِ خَرَاجِهِ الَّذِي يَحْصُلُ بِالْمُقَاسَمَةِ؛ فَإِنَّهُ  
عَيْنٌ وَقَعَ عَلَيْهَا الْإِسْتِجَارُ قَضَاءً، وَمِثْلُهُ بَاطِلٌ كَمَا عَلِمْتَ، لِأَسِيْمًا وَقَدْ أُضِيفَ إِلَيْهِ  
مَا لَا يَسُوغُ شَرْعًا لِلْمُؤْجِرِ قَبْلَ الْمُسْتَأْجِرِ، وَهُوَ تَنَاوُلُ الْعَوَائِدِ الظُّلْمِيَّةِ الَّتِي يَجِبُ  
إِعْدَامُهَا لَا تَقْرِيْرُهَا، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى رَجُلٌ جُلُودًا بِمَالِهِ وَدَفَعَهَا لِشْرِيكِي

عَمَلٍ لِيَتَّخِذَهَا قَرِيبًا وَشَرَطَ لَهَا نِصْفَ الرِّبْحِ

١٩٦٤ = سُئِلَ فِي شْرِيكِي عَمَلٍ، اشْتَرَى لِنَفْسِهِ رَجُلٌ بِمَالِهِ جُلُودًا لِيَتَّخِذَهَا

قَرِيبًا، وَاشْتَرَى جَمِيعَ مَا تَحْتَاجُهُ حِرْفَتُهُمَا، وَلَهُ نِصْفُ الرِّبْحِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّمَنِ

(١) في ع: بوصفيه.

بِمَالِهِ، وَلَهُمَا النِّصْفُ مِنْهُ بِعَمَلِهِمَا، وَيَبْعَتِ القَرَبُ، فَهَلْ لَهُ وَلَهُمَا مِنَ الرِّبْحِ مَا شَرَطَ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْعَامِلَيْنِ إِلَّا أُجْرَةُ عَمَلِهِمَا بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ، وَالْبَاقِي جَمِيعُهُ لِرَبِّ  
المَالِ؛ إِذْ هَذِهِ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ، وَفِيهَا وَجُوبٌ أُجْرِ المِثْلِ بِالِغَا مَا بَلَغَ، حَيْثُ فَسَدَتِ  
التَّسْمِيَةُ كَمَا هُنَا، وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَجْرَ الوَصِيِّ عَقَارِ اليَتِيمِ بِدُونِ أَجْرِ المِثْلِ

١٩٦٥ = سُئِلَ فِي وَصِيٍّ أَجَرَ حِصَّةِ اليَتِيمِ مِنْ شَرِيكِهِ بِدُونِ أَجْرِ المِثْلِ،  
مَا الحُكْمُ؟

أَجَابَ: اخْتَلَفَ المَشَايخُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وَالفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ المُسْتَأْجِرَ تَمَامُ  
أَجْرِ المِثْلِ، وَبِهِ أَفتَى صَاحِبُ البَحْرِ وَمَنْعُ الغَفَّارِ شَيْخِ الإِسْلَامِ مَوْلَانَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ  
ابنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمْرَنَاشِيِّ الغَزِّيِّ، وَعَلَيْهِ المُتَأَخَّرُونَ؛ صِيَانَةَ لِمَالِ اليَتِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[س ١٢٨٨، ك ١٢٤٩، ع ٢٣٣ ب /]

١٩٦٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ سَكَنَ دَارَ أَيْتَامٍ بِلا إِجَارَةٍ مُدَّةَ سِنِينَ، وَلَمْ يَكُنْ شَرِيكًا  
فِيهَا، هَلْ يَلْزَمُهُ أُجْرَةُ المِثْلِ لِلْمُدَّةِ الَّتِي سَكَنَهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَلْزَمُ السَّاكِنَ أُجْرَةَ المِثْلِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الفَتْوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بِئْرٍ بَيْنَ بَالِغٍ وَيَتِيمٍ أُجْرَةُ البَالِغِ بِإِذْنِ الْوَالِي يَلْزَمُهُ دَفْعُ الأُجْرَةِ لِلْوَالِي

١٩٦٧ = سُئِلَ فِي بئرٍ مُعَدَّةٍ لِخَزَنِ الغَلَالِ بِالإِجَارَةِ بَيْنَ يَتِيمٍ وَبَالِغٍ، أُجْرَةُ البَالِغِ  
بِإِذْنِ الوَالِي، هَلْ يَلْزَمُ دَفْعُ حِصَّةِ اليَتِيمِ مِنَ الأُجْرَةِ لِوَالِيهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَلْزَمُ، بَلْ لَوْ اسْتَعْمَلَهُ الشَّرِيكُ لِنَفْسِهِ بِلَا إِجَارَةٍ يَلْزَمُهُ مِثْلُ أُجْرَةِ حِصَّةِ الْيَتِيمِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُتَأَخَّرُونَ إِحْقَاقًا لَهُ بِالْوَقْفِ؛ صَيَانَةٌ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ لَهُ جَمَلٌ دَفَعَهُ لِأَخْرَ لِيَرْفَعَ

عَلَيْهِ الزَّرْعَ وَمَا حَصَلَ بَيْنَهُمَا

١٩٦٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ جَمَلٌ، فَدَفَعَهُ لِرَجُلٍ لِيَرْفَعَ عَلَيْهِ الزَّرْعَ مِنَ الْمَزَارِعِ

إِلَى الْبِيَادِرِ بِالْأُجْرَةِ، عَلَى أَنَّ مَا يَتَحَصَّلُ مِنَ الزَّرْعِ بَيْنَهُمَا، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ، وَجَمِيعُ الْمُتَحَصِّلِ لِصَاحِبِ الْجَمَلِ، وَلِلْأَخْرِ أُجْرٌ مِثْلِهِ،

قَالَ فِي (الْبَحْرِ) مَعْرِيًّا إِلَى (الْمُحِيطِ): دَفَعَ دَابَّتَهُ إِلَى رَجُلٍ يُؤَاجِرُهَا عَلَى أَنَّ الْأُجْرَةَ

بَيْنَهُمَا، فَالشَّرِكَةُ فَاسِدَةٌ، وَالْأَجْرُ لِصَاحِبِ الدَّابَّةِ، وَلِلْأَخْرِ أُجْرٌ مِثْلِهِ، وَكَذَلِكَ فِي

السَّفِينَةِ وَالْبَيْتِ. اهـ.

وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا دَفَعَ جَمَالَهُ إِلَى أَخْرَ لِيُؤَاجِرَهَا

عَلَى أَنَّ لَهُ ثُلُثَ الْأُجْرَةِ؛ فَلَهُ أُجْرَةٌ مِثْلِهِ

١٩٦٩ = سُئِلَ فِي جَمَالٍ<sup>(١)</sup> دَفَعَ جَمَالَهُ إِلَى جَمَالٍ لِيُؤَاجِرَهَا، وَثُلُثُ الْأُجْرَةِ

لِلْجَمَالِ، وَالْبَاقِي لِصَاحِبِ الْجَمَالِ، فَقَامَ الْجَمَالُ عَلَيْهَا مُدَّةً، وَانْتَرَعَهَا بَعْدَهَا مِنْهُ

صَاحِبُهَا، فَهَلْ لِلْجَمَالِ أُجْرَةٌ مِثْلِهِ لَا ثُلُثُ الْأُجْرَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لِلْجَمَالِ أُجْرَةٌ مِثْلِهِ، وَلَا تَصِحُّ الشَّرِكَةُ بِالثُلُثِ وَنَحْوِهِ فِي ذَلِكَ،

وَالْمُتَحَصِّلُ مِنَ الْمُكَارَاةِ لِصَاحِبِ الْجَمَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: رَجُلٍ.

أَرَادَ الْعَامِلُ عَلَى جِمَالٍ آخَرَ إِخْتِصَاصَ بِمَا تَحَصَّلَ

١٩٧٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ يَعْمَلُ بِالثُّلُثِ عَلَى جِمَالٍ آخَرَ، فَحَصَّلَ مِنْ أُجْرَتِهَا حِنْطَةً وَشَعِيرًا يُسَمَّى عَلِيقَ الْجِمَالِ، وَيُرِيدُ الْجِمَالُ الْإِخْتِصَاصَ بِهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ [ظ ١٢٠/]

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْجِمَالِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلِ الْكُلُّ لِرَبِّ الْجِمَالِ، وَلِلْجِمَالِ أُجْرٌ مِثْلِهِ، صَرَخَ بِهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ نَقْلًا عَنِ (الْمُحِيطِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَبْضُ أُجْرَةٍ مَا أُجْرَهُ الْمَعْرُورُ لِلْمُتَوَلِّي لَا لَهُ

١٩٧١ = سُئِلَ: هَلْ قَبْضُ الْأُجْرَةِ لِلْمُتَوَلِّي الْمَنْصُوبِ، أَوْ لِلْمَعْرُورِ فِيمَا أُجْرَهُ الْمَعْرُورُ؟

١٩٧٢ = وَهَلْ إِذَا دَفَعَ الْمُسْتَأْجِرُ لِلْمَعْرُورِ يُطَالِبُ ثَانِيًا أَمْ لَا؟

١٩٧١ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، قَبْضُ الْأُجْرَةِ لِلْمَنْصُوبِ، لَا لِلْمَعْرُورِ، وَإِنْ أُجْرَ الْمَعْرُورُ عَلَى الْأَصَحِّ.

١٩٧٢ ج = وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ قَبْضُهُ؛ يُطَالِبُ الْمُسْتَأْجِرُ بِالْأُجْرَةِ، وَيَرْجِعُ عَلَى الْمَعْرُورِ بِهَا؛ لِكَوْنِ أَخْذِهِ مِنْهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ عُرِفَ بِالْحِرَاسَةِ، فَأَمَرَهُ رَجُلٌ

بِحِفْظِ مَكَانٍ؛ اسْتَحَقَّ الْأُجْرَ عَلَيْهِ

١٩٧٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ انْتَصَبَ لِعَمَلِ الْحِرَاسَةِ، وَحِفْظِ الْأَمَاكِينِ بِأَجْرٍ، وَعَلِمَ ذَلِكَ بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: اخْفِظْ هَذَا الْمَكَانَ وَاحْرُسْهُ، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ شَيْئًا، هَلْ يَلْزَمُ لَهُ أُجْرَةٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، حَيْثُ انْتَصَبَ لِذَلِكَ؛ (لَهُ أُجْرَةٌ) <sup>(١)</sup> الْمِثْلِ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَمَا فِي (الْبَرَازِيَّةِ، وَالْجَوْهَرَةِ) وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِآخَرَ: اَعْمَلْ مَعِيَ بِبَقْرِكَ فِي أَرْضِي  
عَلَى أَنْ أَصْنَعَ مَعَكَ الْمَعْرُوفَ الْفُلَانِيَّ

١٩٧٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِآخَرَ: اَعْمَلْ مَعِيَ بِبَقْرِكَ فِي أَرْضِي عَلَى أَنْ أَصْنَعَ مَعَكَ الْمَعْرُوفَ الْفُلَانِيَّ، فَعَمِلَ بِبَقْرِهِ مَعَهُ وَلَمْ يَفْعَلْ مَعَهُ الْمَعْرُوفَ الْمَشْرُوطَ، هَلْ لَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ، حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْمَعْرُوفُ الَّذِي عَيْنُهُ يَصْلُحُ أُجْرَةً، أَوْ جِهَلَتْ مُدَّةُ الْعَمَلِ الْمُسْتَأْجَرِ عَلَيْهِ، أَوْ حَصَلَ الْفَسَادُ بِوَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ، وَمَتَى حَصَلَ الْفَسَادُ لِجَهَالَةِ الْأُجْرَةِ؛ يَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْغَا مَا بَلَغَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْإِفْلَاسُ عُدْرٌ تُفْسَخُ بِهِ الْإِجَارَةُ

١٩٧٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ دُكَّانًا مُدَّةَ سَنَةٍ مَثَلًا، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ أَفْلَسَ وَيُرِيدُ فُسْخَ [س ٢٨٨ ب، ك ٢٤٩ ب، ع ١٢٣٤ /] الْإِجَارَةَ لِعُدْرِ الْإِفْلَاسِ، فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِمُجَرَّدِهِ فِي ذَلِكَ؟ أَمْ يَخْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ بِإِفْلَاسِهِ، وَالْحَالُ أَنَّ رَبَّ الدُّكَّانِ لَا يُصَدِّقُهُ فِي دَعْوَى الْإِفْلَاسِ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي الْإِفْلَاسِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَضْلُ، وَقَدْ قَالُوا: لَوْ قَالَ الْمُسْتَأْجَرُ: أُرِيدُ السَّفَرَ. وَكَذَبَهُ الْآجِرُ؛ حَلَفَ الْمُسْتَأْجَرُ عَلَى أَنَّهُ عَزَمَ عَلَى السَّفَرِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْكُرْخِيُّ وَالْقُدُورِيُّ، وَقَالُوا: الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْبَلَدَةِ عُدْرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخُرُوجُ

(١) فِي ع. يَلْزَمُ أَجْرَ.



يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حِيلَةً التَّوَصَّلِ إِلَى الْفَسْحِ، فَيُخْلِفُ الْمُسْتَأْجِرُ، وَمَسْأَلَتُنَا أَوْلِيَّةٌ بِالْحُكْمِ الْمَذْكُورِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ جَمَاعَةٌ رَجُلًا سَنَةً لِيَرَعِيَ لَهُمْ بَقْرَهُمْ

شَارِطِينَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُتَمَّ سَنَتُهُ فَلَا أُجْرَ لَهُ

١٩٧٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَهُ جَمَاعَةٌ؛ لِيَرَعِيَ لَهُمْ بَقْرَهُمْ، كُلُّ رَأْسٍ بِكَذَا، سَنَةً شَارِطِينَ عَلَيْهِ سَنَتُهُ بِيَوْمٍ وَيَوْمَهُ بِسَنَتِهِ، يَعْنُونَ إِنْ لَمْ تُتَمَّ (١) سَتَكَ فَلَا أُجْرَ لَكَ، وَإِنْ تَمَّتْهَا فَلَكَ الْأَجْرُ. وَعَمِلَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ، وَعَجَزَ عَنِ الْعَمَلِ بَقِيَّةَ السَّنَةِ، هَلْ لَهُ أُجْرَةٌ لِمَا عَمِلَ أَمْ لَا أُجْرَةَ لَهُ؟

أَجَابَ: لَهُ أُجْرَةٌ مِثْلِهِ لِمَا عَمِلَ فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ بِحِسَابِهِ، وَلَا يَتَجَاوَزُ بِهِ حِسَابَ الْمُسَمَّى لَهَا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ أَرْضَ الْوَقْفِ إِجَارَةً

طَوِيلَةً، وَغَرَسَ فِيهَا ثُمَّ مَاتَ

١٩٧٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَقْفًا مِنْ مُتَوَلٍّ عَلَيْهِ إِجَارَةً طَوِيلَةً وَغَرَسَ فِيهَا، ثُمَّ مَاتَ الْمُسْتَأْجِرُ قَبْلَ أَنْتَهَاءِ الْمُدَّةِ، فَهَلْ تَنْفَسِحُ بِمَوْتِهِ عَلَى قَوْلِ مَنْ جَوَّزَهَا فِي الْوَقْفِ لِلضَّرُورَةِ.

١٩٧٨ = وَإِذَا قُلْتُمْ: نَعَمْ، فَمَا حُكْمُ الْغَرَسِ؟

١٩٧٧ ج = أَجَابَ: قَالَ فِي (الْهِدَايَةِ) فِي الْأَوْقَافِ: لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ الطَّوِيلَةُ كُنِيَ لَا يَدْعِي الْمُسْتَأْجِرُ مِلْكَهَا، وَهِيَ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثِ سِنِينَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ. انْتَهَى. وَإِذَا قُلْنَا بِجَوَّازِهَا عَلَى الْقَوْلِ الْمُقَابِلِ لِهَذَا؛ تَنْفَسِحُ الْإِجَارَةُ بِمَوْتِ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْحَالُ هَذِهِ.

١٩٧٨ ج = فَيُكَلَّفُ وَارِثُهُ قَلْعَ الْأَشْجَارِ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِأَرْضِ الْوَقْفِ، فَإِذَا ضَرَّ يَتَمَلَّكُهُ النَّاطِرُ بِقِيَمَتِهِ مُسْتَحَقَّ الْقَلْعِ لِلْوَقْفِ، هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ الْأَخْيَارُ، وَعَلَيْهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْقِنِيَّةِ): أَنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَبَيِّهَا بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَإِنْ أَبِي الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ، وَبِمِثْلِهِ صَرَّحَ الْخَصَافُ، وَهُوَ خِلَافُ مَا فِي الْمُتُونِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَجْرَ نَائِبِ الشَّرْعِ حَيْثُ لَا نَاطِرَ وَأَذِنَ لَهُ

بِأَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا إِنْ أَحْتَاجَتْهُ وَيُحْسَبُ مِنَ الْأَجْرَةِ

١٩٧٩ = سُئِلَ فِي دَارِ مَوْقُوفَةٍ عَلَى مَسْجِدٍ، أَجْرَهَا نَائِبُ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ لِرَجُلٍ؛ إِذْ لَا نَاطِرَ لَهَا بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى عِمَارَتِهَا إِنْ أَحْتَاجَتْ إِلَى التَّعْمِيرِ، وَيُحْسَبُ لَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ، فَهَلْ يُحْسَبُ لَهُ مَا أَنْفَقَ حَيْثُ عَمَّرَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يُحْسَبُ لَهُ مَا أَنْفَقَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ مَعَ مَنْ لَهُ خُصُومَةٌ فِي أَصْلِ الْبِنَاءِ، فَقَالَ: بَنِيْتُ. وَأَنْكَرَ الْخَصْمُ، فَالْقَوْلُ لِلْخَصْمِ وَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ، وَإِنْ وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي قَدْرِ مَا أَنْفَقَ يَرْجِعُ لِأَهْلِ الصَّنْعَةِ، فَإِنْ اتَّفَقَ جَمِيعُهُمْ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ فَالْقَوْلُ لَهُ، وَإِنْ كَانَ الْبَعْضُ وَالْبَعْضُ يُعْتَبَرُ الدَّعْوَى وَالْإِنْكَارُ كَمَا أَفَادَهُ الْبِرَازِيُّ فِي (الْبِرَازِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ١٢١، ع ٢٣٤، ب، س ١٢٨٩ / ]

أَجَرَ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ دَارَ الْوَقْفِ مِنْ رَجُلٍ

عُقُودًا مُتَعَدِّدَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ وَأَمَرَهُ بِرَمِّهَا

١٩٨٠ = سُئِلَ فِي دَارِ مَوْقُوفَةٍ عَلَى مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى اسْتَرَمَّتْ، فَاسْتَأْجَرَهَا يَهُودِيٌّ مِنْ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ بِشَمَانِيَّةٍ قُرُوشٍ كُلِّ سَنَةٍ عُقُودًا مُتَعَدِّدَةً مَعْلُومَةً

بِإِذْنِ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ، فَرَمَّهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَا يَصْرِفُهُ عَلَى الْعِمَارَةِ دَيْنًا عَلَى رَقَبَةِ الْوَقْفِ، فَبَلَّغَتْ الْمَصَارِفُ عَلَى الْوَقْفِ بِإِخْبَارِهِ قَدْرًا مَعْلُومًا، وَكُتِبَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ حُجَّةٌ، فَصَارَتْ أُجْرَتُهَا [ك/١٢٥٠] الَّتِي هِيَ أُجْرَةٌ مِثْلَهَا بِذَلِكَ التَّرْمِيمِ أضعاف الأجرة الْمُعَيَّنَةِ لَهَا، وَسَكَنَ بِهَا مُدَّةَ سِنِينَ، وَهُوَ يَدْفَعُ كُلَّ سَنَةٍ تِلْكَ الثَّمَانِيَّةَ قُرُوشٍ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ أُجْرَةٌ مِثْلَهَا بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ فَيَطَالِبُ بِمَا نَقَصَ عَنْهَا، أَمْ تَسْتَمِرُّ بِالْأَجْرَةِ الْمُسَمَّاةِ لَهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ بِسَبَبِ الدَّيْنِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: اعْلَمْ أَوْ لَا أَنْ مَا صُرِفَ فِي الْعِمَارَةِ يَكُونُ دَيْنًا يُوفَى مِنْ مَالِ الْوَقْفِ لِإِذْنِ الْمُوجِبِ لَهُ لِصَبْرُ وَرْتِهَا لِلْوَقْفِ بِذَلِكَ، وَإِذَا صَارَتْ لِلْوَقْفِ وَبَلَغَتْ أُجْرَةٌ مِثْلَهَا أضعاف الأجرة الْمُسَمَّاةِ؛ لَزِمَ الْيَهُودِيَّ أُجْرَةٌ مِثْلَهَا، لَا سِيَّمَا مَعَ فَسَادِ الْإِجَارَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِكَوْنِهَا طَوِيلَةً، وَلَيْتَنَ وَقَعْتُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ عُلَمَاؤُنَا فِي كُتُبِهِمْ: أَنْ تُجْعَلَ عُقُودًا مُتَرَادِفَةً، كَمَا ذُكِرَ فِي السُّؤَالِ، فَالْعَقْدُ اللَّازِمُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَالْبَاقِي غَيْرُ لَازِمٍ، قَالَ فِي (جَوَاهِرِ الْفَتَاوِيِّ) فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ: رَجُلٌ آجَرَ ضَيْعَةً ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَكُتِبَ فِي الصِّكِّ أَنَّهُ آجَرَ ثَلَاثِينَ عَقْدًا، كُلُّ عَقْدٍ عُقْبَبَ الْآخِرِ، وَالضَّيْعَةُ وَقَفَتْ؛ فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ. هَكَذَا ذَكَرَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَذَكَرَ فِي (النَّوَازِلِ) اخْتِلَافَ الْمَشَايخِ وَقَوْلِ الْهِنْدَوَانِيِّ: وَاخْتَارَ<sup>(١)</sup> الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ لِصِيَانَةِ الْأَوْقَافِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. وَفِي الْبَابِ السَّادِسِ مِنْهَا قَالَ مَلِكُ الْمُلُوكِ أَبُو الْعَلَاءِ فَيَمَنْ آجَرَ دَارًا مَوْقُوفَةً مِائَةَ سَنَةٍ لِوَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، هَلْ يَجُوزُ؟ فَأَجَابَ:

أَفْتَى بِطُلَانِ الْإِجَارَةِ مَعْشَرَ مِنْ زُمْرَةِ الْفُقَهَاءِ قَطْعًا لَازِمًا  
وَبِذَلِكَ أَفْتَى لِلتَّائِدِينَ حِسْبَةً  
كُنِيَ لَا أَكُونُ بِمَا أَحْرَزَ ظَالِمًا

(١) فِي ع: وَاخْتِيَارَ.

وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمِنْهُمْ صَاحِبُ الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ بِأَنَّهُ يُفْتَى بِكُلِّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْوَقْفِ فِيمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ حَتَّى نَقْضِ الْإِجَارَةَ عِنْدَ الزِّيَادَةِ الْفَاحِشَةِ؛ نَظْرًا لِلْوَقْفِ، وَصِيَانَةً لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِبْقَاءَ لِلْخَيْرَاتِ، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْيَهُودِيِّ الْمَذْكُورِ أُجْرَةَ الْمِثْلِ؛ بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ قَبْلَ الْعِمَارَةِ وَبَعْدَهَا، وَلَهُ الرَّجُوعُ بِمَا صَرَفَ، وَلَا يُعْمَلُ بِمَجَرَّدِ قَوْلِهِ إِلَّا إِذَا اتَّفَقَ أَهْلُ الضَّيْعَةِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ، وَالرَّجُوعُ لَهُ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ؛ فَلْيَتَرَبَّصْ إِلَى دُخُولِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَفَ دَارُهُ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ فَسَكَنَتْهَا امْرَأَةٌ مِنْ

ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ مَعَ زَوْجِهَا فَغَيَّرَ مَعَالِمَ الْوَقْفِ

١٩٨١ = سُئِلَ فِي دَارِ وَقْفٍ عَلَى ذُرِّيَّةِ شَخْصٍ، سَكَنَتْ بِهَا امْرَأَةٌ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ مَعَ زَوْجِهَا، وَقَدْ غَيَّرَ زَوْجُهَا [س ٢٨٩ ب /] طَائِفَةً مِنْ مَعَالِمِ الْوَقْفِ، فَأَذْهَبَ الْحَشَّ وَجَعَلَ مَكَانَهُ حَمَامًا، وَحَصَلَ بِذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَى السُّكَّانِ، فَهَلْ يُؤْمَرُ بِإِعَادَةِ مَا كَانَ إِلَى مَا كَانَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: مَا غَيَّرَهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَمِ الشَّيْخُ شِهَابُ الدِّينِ الْحَلَبِيُّ، وَقَدْ ذَكَرْتُ وَجْهَهُ فِي حَاشِيَةِ كِتَابَتِي عَلَى جَوَابِهِ، فَرَأَيْتُهُ، وَتَأَمَّلْ فِيمَا كَتَبْتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَصُورَةٌ مَا كَتَبْتُهُ قَوْلُهُ: يُرْفَعُ أَمْرُ الشَّخْصِ الْمَذْكُورِ إِلَى وِلِيِّ الْأَمْرِ، فَيَأْمُرُهُ بِهِدْمِ بِنَائِهِ وَإِعَادَةِ الْوَقْفِ إِلَى مَا كَانَ. وَقَوْلُهُ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ الَّذِي عَلَى هَذَا: جَمِيعُ مَا غَيَّرَهُ يَلْزَمُ إِعَادَتُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ الَّذِي بَعْدَهُمَا يَلْزَمُ الشَّخْصَ الْمَذْكُورَ إِعَادَةَ الْحَائِطِ الَّتِي هَدَمَهَا؛ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَلْزَمُ بِهِدْمِ حَائِطِ الْوَقْفِ الْإِعَادَةَ لَا التَّقْصَانَ، وَهُوَ مُخَالَفٌ

لِلْقِيَاسِ؛ إِذِ الْحَائِطُ لَيْسَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ، قَالَ فِي (الْبَزَازِيَّةِ): هَدَمَ حَائِطَ غَيْرِهِ؛ خَيْرٌ مَالِكُهُ بَيْنَ تَضْمِينِ قِيَمَةِ الْحَائِطِ وَتَسْلِيمِ النَّقْضِ لَهُ، وَبَيَّنَّ أَنْ يَأْخُذَ وَيُضْمِنَهُ قِيَمَةَ النَّقْضَانِ، وَلَيْسَ لَهُ الْجَبْرُ عَلَى الْبِنَاءِ كَمَا كَانَ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنْ صُنْعِ الْعَبِيدِ لَا يُمَكِّنُهُمْ فِيهِ الْمُمَائِلَةُ لِتَفَاوُتِهِمْ فِي الْحَدَاقَةِ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْحَائِطُ جَدِيدًا؛ أَمَرَ بِإِعَادَتِهِ. انْتَهَى.

فَيَكُونُ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ اسْتِحْسَانًا، كَمَا فِي هَدْمِ حَائِطِ الْمَسْجِدِ، وَقَوْلُ الْبَزَازِيِّ: خَيْرٌ مَالِكُهُ؛ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحَائِطَ مِلْكٌ، وَقَدْ قَالَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ) [ط ١٢٢/١] فِي الْغَضَبِ: مَنْ هَدَمَ حَائِطَ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ نَقْضَانَهَا، وَلَا يُؤْمَرُ بِالْعِمَارَةِ إِلَّا فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ، كَمَا فِي كَرَاهَةِ (الْحَانِيَّةِ)، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ التَّمْرَتَاشِيُّ الْغَزِّيُّ: أَقُولُ لَمْ أَقِفْ عَلَى ذَلِكَ فِي كَرَاهَةِ (الْحَانِيَّةِ) لَكِنْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي فَضْلِ فِي الْمَسْجِدِ مِنْهَا، وَلَفْظُهُ ثَمَّةً: رَجُلٌ حَفَرَ بئْرًا فِي فِنَاءِ الْمَسْجِدِ، أَوْ هَدَمَ حَائِطَ الْمَسْجِدِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالتَّسْوِيَةِ وَلَا يُقْضَى بِالنَّقْضَانِ، وَكَذَا لَوْ حَفَرَ بئْرًا فِي فِنَاءِ قَوْمٍ؛ يُؤْمَرُ بِالتَّسْوِيَةِ، وَلَوْ هَدَمَ حَائِطَ دَارِ رَجُلٍ مِلْكَالَهُ، أَوْ حَفَرَ فِيهَا بئْرًا، يَضْمَنُ النَّقْضَانِ. انْتَهَى كَلَامُ (الْحَانِيَّةِ) وَنَقَلَ الشَّيْخُ.

وَأَقُولُ: قَوْلُهُ عَلَى هَذَا مِلْكَالَهُ قَبْدٌ اخْتِرَازِيٌّ عَنِ حَائِطِ الْوَقْفِ، فَقَوْلُهُ فِي (الْأَشْبَاهِ): إِلَّا فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ؛ إِذَا قَاصِرٌ لِكُونَ حَائِطِ الْوَقْفِ كَذَلِكَ، أَوْ الْمُرَادُ بِحَائِطِ الْمَسْجِدِ مُطْلَقٌ حَائِطِ الْوَقْفِ، وَالْمَسْجِدُ مِثَالُهُ، وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَ حَائِطَ الْوَقْفِ صَرِيحًا مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ السَّابِقَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ صَاحِبَ هَذِهِ الْفَتَاوِي ذَكَرَ ذَلِكَ تَفَقُّهًا، وَهُوَ تَفَقُّهُ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ - وَهُوَ وَجُوبُ صِيَانَتِهِ مِنْ الْهَدْمِ وَحِفْظِهِ مِنَ الصِّيَاعِ - مَوْجُودَةٌ فِي حَائِطِ الْوَقْفِ لِوَجُوبِ صِيَانَتِهِ وَحِفْظِهِ، فَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ آجَرَ بَيْتًا كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا ثُمَّ  
بَاعَهُ لِأَخْرَ فَسَكَنَهُ الْمُسْتَأْجِرُ مُدَّةً

١٩٨٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ آجَرَ بَيْتًا كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا وَسَلَّمَهُ، ثُمَّ بَاعَهُ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ  
الْأَوَّلِ لِأَخْرَ، فَسَكَنَهُ الْمُسْتَأْجِرُ مُدَّةً، هَلْ يَجِبُ الْأَجْرُ لِتِلْكَ الْمُدَّةِ أَمْ لَا؟ [ع ٢٣٥،  
س ٢٩٠، ك ٢٥٠ ب /]

أَجَابَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ تَقَاضَاهُ لَا يَجِبُ لَهُ أُجْرَةٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِغْلَالِ،  
وَالِاسْتِنبَاطُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَاضِحٌ، لَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ، فَرَاغِعْ إِنْ اسْتَرَبْتِ، وَتَأَمَّلِي إِنْ  
اسْتَدْرَكْتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ أَرْضَ بُسْتَانٍ مَوْقُوفٍ عُقُودًا مُتَرَادِفَةً

وَتَسَلَّمَ الْمُؤَجَّرَ وَاسْتَمَرَ سِنِينَ، ثُمَّ عَجَزَ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ

١٩٨٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضَ بُسْتَانٍ مَوْقُوفٍ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ عُقُودًا  
مُتَرَادِفَةً، وَتَسَلَّمَ الْمُؤَجَّرَ وَاسْتَمَرَ فِي يَدِهِ سِنِينَ، ثُمَّ عَجَزَ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ  
عَلَى إِدَارَتِهِ لِفَقْرِهِ، فَهَلْ وَالْحَالَةَ هَذِهِ يَكُونُ ذَلِكَ عُذْرًا مُقْتَضِيًا لِمَسْخِهَا فِي الْمُدَّةِ  
الْبَاقِيَةِ مِنْ عُقُودِ إِجَارَتِهِ أَمْ لَا؟

١٩٨٤ = وَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

١٩٨٣ ج = أَجَابَ: الْإِجَارَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِيهَا اخْتِلَافُ الْمَشَايخِ، وَاخْتَارَ  
الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ: أَنَّهَا لَا تَصِحُّ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَذَكَرَ فِي (جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى): إِذَا قَضَى  
الْقَاضِي بِصِحَّتِهَا؛ يَجُوزُ. وَفِي (فَتَاوَى قَاضِي خَانَ): فَإِنْ اخْتَجَعَ الْقِيَمُ أَنْ يُؤَاجَرَ  
الْوَقْفَ إِجَارَةً طَوِيلَةً، قَالُوا: الْوَجْهُ فِيهِ أَنْ يَعْقِدَ عُقُودًا مُتَرَادِفَةً، كُلُّ عَقْدٍ عَلَى سَنَةٍ،

وَيَكْتُبَ فِي الصَّكِّ: اسْتَأْجَرَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ أَرْضَ كَذَا أَوْ دَارَ كَذَا ثَلَاثِينَ سَنَةً بِثَلَاثِينَ عَقْدًا، كُلُّ عَقْدٍ سَنَةٌ بِكَذَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا شَرْطًا فِي بَعْضٍ، فَيَكُونُ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ لَازِمًا لِأَنَّهُ نَاجِزٌ، وَالْبَاقِي غَيْرٌ لَازِمٌ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ. انْتَهَى.

١٩٨٤ ج = فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ؛ عَلِمَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْعُذْرِ فِي فَسْخِهَا؛ لِأَنَّهَا إِمَّا غَيْرٌ صَحِيحَةٌ أَصْلًا، كَمَا هُوَ الصَّحِيحُ، فَهِيَ وَاجِبَةٌ الْإِعْدَامِ لَا التَّقْرِيرِ، وَإِمَّا أَنَّهَا صَحِيحَةٌ عَلَى طَرِيقِ تَصْحِيحِ الْإِجَارَةِ الْمُضَافَةِ، وَهِيَ غَيْرٌ لَازِمَةٌ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ، بَلْ لِكُلِّ مِنَ الْمُتَاجِرِينَ نَقْضُهَا فِي أَوَّلِ دُخُولِ الْعَقْدِ وَقَبْلَهُ، نَعَمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: لَوْ دَخَلَ الْعَقْدُ وَلَزِمَ (بِعَدَمِ) <sup>(١)</sup> نَقْضُهَا فِي أَوَّلِهِ يُفْسَخُ بِالْعُذْرِ، وَفَقْرُ الْمُسْتَأْجِرِ وَعَدَمُ قُدْرَتِهِ عَلَى الْأَرْضِ عُذْرٌ فِي فَسْخِهَا، كَمَا فِي (الْبَرَازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَأَمَّا بَقِيَّةُ عُقُودِ الْإِجَارَةِ فَهِيَ غَيْرٌ لَازِمَةٌ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَجَرَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْمَشْرُوطُ لَهُ النَّظَرُ دَارَ

الْوَقْفِ لِرَجُلٍ عِشْرِينَ عَقْدًا كُلُّ عَقْدٍ ثَلَاثَ سِنِينَ

١٩٨٥ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا أَجَرَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْمَشْرُوطُ لَهُ النَّظَرُ مِنْ قِبَلِ الْوَاقِفِ دَارَ الْوَقْفِ لِرَجُلٍ عِشْرِينَ عَقْدًا، كُلُّ عَقْدٍ ثَلَاثَ سِنِينَ، وَأَقْرَبَ بِقَبْضِ أَجْرَةِ جَمِيعِ الْعُقُودِ، وَمَاتَ الْأَجْرُ وَانْتَقَلَ الْإِسْتِحْقَاقُ لِغَيْرِهِ، فَمَا حُكْمُ الْإِجَارَةِ السَّابِقَةِ وَالْأَجْرَةَ الْمَقْبُوضَةَ؟

١٩٨٦ = وَهَلْ تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ بِمَوْتِ الْأَجْرِ الْمَذْكُورِ إِذَا قُلْتُمْ بِصِحَّتِهَا؟

١٩٨٧ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَى الْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْوَقْفِ وَهُوَ ابْنُ الْمُؤَجَّرِ أَنَّ الْإِقْرَارَ

بِالْقَبْضِ كَانَ تَلَجِيئَةً؛ يَخْلِفُ الْمُقَرَّرُ لَهُ مَا كَانَ إِقْرَارُهُ كَاذِبًا؟

١٩٨٨ = وَإِذَا كَانَ أَحَدُكَ بِنَاءً فِي الْوَقْفِ هَلْ يُهْدَمُ أَمْ لَا؟

١٩٨٩ = وَهَلِ الْوَاجِبُ الْمُسَمَّى مِنَ الْأُجْرَةِ أَمْ أُجْرَةُ الْمِثْلِ؟

١٩٨٥ ج = أَجَابَ: الْفَتَاوَى عَلَى أَنَّ إِجَارَةَ دَارِ الْوَقْفِ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ لَا تَصِحُّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ) وَغَيْرِهِ، وَأَفْتَى بِهِ قَارِئُ الْهِدَايَةِ، فَتَجِبُ<sup>(١)</sup> لِمَا مَضَى مِنَ الْعُقُودِ أُجْرَةٌ مِثْلَهَا بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ.

١٩٨٦ ج = وَيَرْجِعُ الْمُسْتَأْجِرُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الْأُجْرَةِ الْمَدْفُوعَةِ عَلَى تَرِكَةِ الْآجِرِ؛ إِنْ كَانَ لَهُ تَرِكَةٌ، وَإِلَّا تَأَخَّرَتْ الْمُطَالَبَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. [س ٢٩٠، ب، ط ١٢٣، ع ٢٣٥٤ ب / ]

١٩٨٧ ج = وَإِذَا ادَّعَى ابْنُ الْآجِرِ أَنَّ الْإِقْرَارَ كَانَ تَلَجِيئَةً؛ لَزِمَ الْمُسْتَأْجِرُ يَمِينًا بِأَنَّهُ غَيْرُ تَلَجِيئَةٍ، فَإِذَا نَكَلَ؛ لَزِمَهُ دَعْوَى الْمُدَّعِي.

١٩٨٨ ج = وَلِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْوَقْفِ انْتِرَاعُهُ مِنْ يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ، وَالزَّمَامُ بِهِدْمِ بِنَائِهِ وَتَفْرِيعِ الْوَقْفِ مِنَ الْمِلْكِ وَتَسْلِيمِهِ فَارِغًا مِنْهُ؛ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِأَرْضِ الْوَقْفِ، فَإِنْ ضُرَّ يَتَمَلَّكُهُ النَّاطِرُ بِقِيَمَتِهِ مَقْلُوعًا لِلْوَقْفِ.

١٩٨٩ ج = وَعَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ إِجَارَةِ الدُّورِ ثَلَاثَ سِنِينَ وَبِصِحَّةِ الْعُقُودِ الْمُتَعَدِّدَةِ؛ لَا تَلْزَمُ الْإِجَارَةُ إِلَّا فِي الْعَقْدِ الْأَوَّلِ؛ إِذَا مَا عَدَاهُ مُضَافٌ وَلَا [ك ١٣٥١ / ] تَلْزَمُ الْمُضَافَةُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَاوَى، وَفِي (جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى) مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ: رَجُلٌ آجَرَ ضَيْعَةً ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَكُتِبَ فِي الصِّكِّ: أَنَّهُ آجَرَ ثَلَاثِينَ عَقْدًا، كُلُّ عَقْدٍ عُقْبَبَ الْآخِرِ، وَالضَّيْعَةُ وَقْفٌ؛ فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ، هَكَذَا ذَكَرَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَذَكَرَ فِي (النَّوَازِلِ) اخْتِلَافَ الْمَشَايخِ وَقَوْلَ الْهِنْدَوَانِيِّ: وَاخْتَارَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ: أَنَّهُ لَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ لِصِبَانَةِ الْأَوْقَافِ، وَعَلَيْهِ الْفَتَاوَى، وَأَمَّا أَنْفَسَاخُهَا بِمَوْتِ الْآجِرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا وَقَعَتْ

(١) في ع: فتحسب.



صَحِيحَةٌ، فَذَكَرَ فِي (الْقِنِيَّةِ) أَنَّهَا تُفْسَخُ بِمَوْتِهِ؛ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُصْرَفُ فَقَطْ، وَذَكَرَ قَارِيُ  
الْهِدَايَةِ خِلَافَهُ، وَالْوَاجِبُ فِي الْوَقْفِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَسَادِ، وَمِنْ جُمْلَتِهِ  
الْإِجَارَةُ بِدُونِ أَجْرِ الْمِثْلِ، وَإِنْ وَقَعَتْ بِهِ ثُمَّ غَلَّتْ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ وَكَانَتْ صَحِيحَةً؛  
فَلِلْمُتَوَلَّى فَسْخُهَا عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَمَا لَمْ يُفْسَخْ كَانَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْمُسَمَّى،  
كَمَا فِي (الصُّغْرَى)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَيْنَ رَبِّ الْأَحْمَالِ لِلْمُكَارِي وَزُنَا  
فَحَمَلَ الْمُكَارِي بِنَفْسِهِ وَعَطَبَتْ

١٩٩٠ = سُئِلَ فِي الْمُكَارِي إِذَا عَيَّنَ لَهُ رَبُّ الْأَحْمَالِ وَزُنَا، وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ  
كَذَا، فَحَمَلَهُ الْمُكَارِي بِنَفْسِهِ وَعَطَبَتْ بَعْضُ دَوَابِّهِ، وَوَزَنَهُ عِنْدَ انْتِهَاءِ الْحَمْلِ فَوَجَدَهُ  
زَائِدًا، هَلْ يَضْمَنُ؟

١٩٩١ = وَيَقَعُ طَلَاقُهُ أَمْ لَا؟

١٩٩٠ ج = أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْعِمَادِيَّةِ) لِأَنَّهُ بَاشَرَ الْحَمْلَ بِيَدِهِ،  
وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَزِنَ أَوَّلًا، فَهُوَ مُغْتَرٌّ لَا مَغْرُورٌ.

١٩٩١ ج = وَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ؛ لِإِلِخْتِمَالَاتِ النَّافِيَةِ عَنْهُ الْوُقُوعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا أَجْرَ لِلْمُكَارِي إِذَا حَمَلَ الْمَتَاعَ بَعْضَ  
الطَّرِيقِ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ

١٩٩٢ = سُئِلَ فِي مُكَارٍ، حَمَلَ الْمَتَاعَ بَعْضَ الطَّرِيقِ، وَخُوِّفَتِ الْقَافِلَةُ، فَأَعَادَ  
الْمُكَارِي الْمَتَاعَ إِلَى الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ، هَلْ لَهُ أَجْرَةٌ حَمَلَ الْمَتَاعِ لِذَلِكَ الْمَكَانِ الَّذِي  
أَعَادَهُ مِنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا أَجْرَ لَهُ، فَهَذَا قَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) الْمُكَارِي إِذَا حَمَلَ بَعْضَ الطَّرِيقِ وَخَوْفُوهُ، فَأَعَادَ الْحِمْلَ إِلَى الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ؛ لَا أَجْرَ لَهُ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَأْجَرَ مُكَارِيًا يَحْمِلُ لَهُ حُمُولَاتٍ

١٩٩٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مُكَارِيًا يَحْمِلُ لَهُ حُمُولَاتٍ مِنْ مَكَانٍ كَذَا إِلَى مَكَانٍ كَذَا، عَلَى أَنْ يُعْطِيَ الْمُكَارِي مَا يَنْبُؤُ الْأَحْمَالَ مِنَ الْأَغْفَارِ مِنْ مَالِهِ، هَلْ تَجُوزُ الْإِجَارَةُ أَمْ لَا؟

١٩٩٤ = وَلِلْمُسْتَأْجِرِ فَسْخُحَهَا؟

١٩٩٣ ج = أَجَاب: الْإِجَارَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فَاسِدَةٌ.

١٩٩٤ ج = وَلِلْمُسْتَأْجِرِ فَسْخُحَهَا وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَأْجَرَ بَهِيمًا فَضَاعَ مِنْهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ

١٩٩٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ بَهِيمًا لِيَرْكَبَهُ مِنْ غَزَّةَ إِلَى دِمَشْقَ ذَهَابًا وَإِيَابًا، فَضَاعَ مِنْهُ حَالِ سَفَرِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ فِي حِفْظِهِ، هَلْ يَضْمَنُ وَلَوْ كَانَ ضِيَاعُهُ حَالَةَ نَوْمِهِ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا يَضْمَنُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَلَوْ كَانَ ضِيَاعُهُ حَالَةَ نَوْمِهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مُضْطَجِعًا أَوْ جَالِسًا فِي السَّفَرِ، كَمَا صُرِّحَ بِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا اسْتَأْجَرَ بِأَرْطَالٍ قُطْنٍ مَعْلُومَةٍ

### مُوجَّلةً إِلَى خُرُوجِ الْقُطْنِ فَأَلِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ

١٩٩٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ آخَرَ لِعَمَلِ مَعْلُومٍ بِأَرْطَالٍ مُسَمَّاةٍ قُطْنًا فِي قَشْرِهِ مُوجَّلةً إِلَى خُرُوجِ الْقُطْنِ، ثُمَّ بَعْدَ مَجِيءِ الْمَحَلِّ؛ طَالِبُهُ فَاسْتَمَهَلَهُ فَلَمْ يُنْمَهَلْ،

فَاشْتَرَى مِنْهُ الْقُطْنَ الَّذِي جُعِلَ أَجْرَهُ فِي الدِّمَّةِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، هَلْ يَصِحُّ وَيَلْزَمُ الثَّمَنُ  
أَمْ لَا؟ [س ١٢٩١، ع ١٢٣٦، ك ٣٥١١ ب /]

١٩٩٧ = وَيَلْزَمُهُ الْقُطْنُ أَمْ لَا يَلْزَمُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَإِنَّمَا لَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ؟

١٩٩٦ ج = أَجَابَ: لَا يَلْزَمُهُ الْقُطْنُ وَلَا ثَمَنُهُ.

١٩٩٧ ج = وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ أَجْرُ الْمِثْلِ، وَلَا يَتَجَاوَزُ بِهِ الْمُسَمَّى؛ إِذِ الْجَهَالَةُ الْمُؤَثَّرَةُ  
فِي الْبَيْعِ مُؤَثَّرَةٌ فِي الْإِجَارَةِ، سِوَاءَ كَانَتْ فِي الْعَيْنِ أَوْ الْمُدَّةِ أَوْ الْأُجْرَةِ، كَمَا فِي  
(الْبَزَائِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، فَهِيَ فَاسِدَةٌ، وَحُكْمُ الْفَاسِدَةِ مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ أَكَّارًا كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا، فَطَلَبَ الْأُجْرَةَ بَعْدَ شَهْرَيْنِ

فَعَجَزَ الْمُسْتَأْجِرُ عَنْهَا فَقَالَ لَهُ لَكَ رُبْعُ الزَّرْعِ

١٩٩٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَكَّارًا كُلَّ شَهْرٍ بِقَرَشَيْنِ، فَاشْتَغَلَ شَهْرَيْنِ وَبَعْضًا  
مِنَ الثَّلَاثِ، وَطَالَبَهُ بِأُجْرَتِهِ فَعَجَزَ عَنْهَا، فَقَالَ لَهُ: يَكُونُ لَكَ الرَّبْعُ فِي الزَّرْعِ عَلَى أَنْ  
تُكْمِلَ الْعَمَلَ بِقِيَّةِ سَنَتِكَ، فَأَخَذَ فِي الْعَمَلِ وَعَشَبَ وَحَصَدَ، وَنَقَلَ الزَّرْعَ وَدَاسَهُ وَذَرَاهُ،  
وَعَمِلَ جَمِيعَ الْعَمَلِ الْمُعْتَادِ عَلَى الْأَكْرَةِ، فَهَلْ يَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ لِعَمَلِهِ، أَمْ يَسْتَحِقُّ رُبْعَ  
الْخَارِجِ؟

أَجَابَ: يَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ لِجَمِيعِ عَمَلِهِ السَّابِقِ عَلَى (جَعَلَ) <sup>(١)</sup> الرَّبْعِ وَاللَّاحِقِ لَهُ،  
وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْخَارِجِ؛ لِأَنَّهُ بَيَعَ لِرُبْعِ الْخَارِجِ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَأْجِرِ بِشَرْطِ الْعَمَلِ  
بِقِيَّةِ السَّنَةِ، وَهُوَ يُوجِبُ الْفَسَادَ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ الْهَادِي لِطَرِيقِ الرَّشَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[ط ١٢٤ /]

## مُرْتَهِنٌ سَكَنَ دَارَ الرَّهْنِ فِي حَيَاةِ الرَّاهِنِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ سِنِينَ وَفِي الْوَرْتَةِ يَتِيمٌ

١٩٩٩ = سُئِلَ فِي مُرْتَهِنٍ سَكَنَ دَارَ الرَّهْنِ مُدَّةَ سِنِينَ، ثُمَّ تُوَفِّي الرَّاهِنُ عَنْ وَرْتَةِ فِيهِمْ يَتِيمٌ، فَاسْتَمَرَ الْمُرْتَهِنُ سَاكِنًا بِدَارِ الرَّهْنِ مُدَّةَ سِنِينَ، هَلْ تَلْزَمُهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِسَكْنِهِ مُدَّةَ حَيَاةِ الرَّاهِنِ وَبَعْدَهُ لِلْوَرْتَةِ الْكِبَارِ وَاللَّيْتِيمِ بِقَدْرِ حِصَصِهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ لِسَكْنِهِ حَالَ حَيَاةِ الرَّاهِنِ، وَلَا لِسَكْنِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، أَمَّا حَالَ حَيَاتِهِ وَاللَّكِبَارِ مِنْ وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ فَبِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا، وَسَوَاءٌ أَذِنَ الْمَيْتُ وَالْكَبِيرُ بَعْدَهُ أَوْ لَمْ يَأْذِنُوا، وَأَمَّا فِي حِصَّةِ الْيَتِيمِ فَلِاخْتِلَافِ التَّرْجِيحِ، وَالْإِفْتَاءِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَمَذَهَبِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَدَمٌ وَجُوبٌ الْأَجْرَةِ حَتَّى قِيلَ لِنَجْمِ الْأَيْمَّةِ: مَا تَخْتَارُ فِيمَنْ سَكَنَ دَارَ الْيَتِيمِ غَيْرَ الشَّرِيكَ بِغَيْرِ عَقْدٍ؟ قَالَ: أَخْتَارُ عَدَمَ لُزُومِ الْأَجْرِ، بِخِلَافِ الْوَقْفِ. وَالْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ أَفْتَى بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فِي دُورِ الْوَقْفِ، لَا فِي دُورِ الْيَتِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضَ الْوَقْفِ لِيَغْرِسَ فِيهَا وَيَكُونَ الْغَرْسُ لَهُ؛ فَهُوَ لَهُ

٢٠٠٠ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا آجَرَ نَاطِرٌ وَقَفَ قِطْعَةَ أَرْضٍ مِنْهُ بِحَقِّ شُرْبِهَا مِنَ الْمَاءِ لَزَيْدٍ؛ إِجَارَةً لِلزَّرَاعَةِ وَالغِرَاسِ وَالْبِنَاءِ وَالتَّعْلِيِّ؛ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا سَيَغْرِسُهُ زَيْدٌ لَهُ، وَالْحَالُ أَنَّ فِي تِلْكَ النَّاحِيَةِ مَنْ يُغَارِسُ عَلَى الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَى أَنْ يَكُونَ النُّصْفُ لِجِهَةِ الْوَقْفِ تَبَعًا لِأَرْضِيهِ، وَالنُّصْفُ الْآخَرُ لِلغَارِسِ نَظِيرَ غَرْسِهِ وَعَمَلِهِ، فَآجَرَ زَيْدٌ الْأَرْضَ الْمَوْقُوفَةَ لِعَمْرٍو كَذَلِكَ [س ٢٩١ ب /] عَلَى أَنْ يَكُونَ حِصَّةً مُعَيَّنَةً مِنَ الْغِرَاسِ

لِرَيْدٍ تَبَعًا لِلْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ، وَحِصَّةً مُعَيَّنَةً لِلْغَرَسِ نَظِيرَ غَرَسِهِ وَعَمَلِهِ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: حَيْثُ اسْتَأْجَرَ زَيْدٌ لِيَكُونَ مَا يَغْرِسُهُ لَهُ فَالْغَرَسُ كُلُّهُ لَهُ، بَلْ لَوْ غَصَبَ الْأَرْضَ وَغَرَسَهَا كَانَ لَهُ أَيْضًا، وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْإِجَارَةُ صَحِيحَةً أَوْ [ع ٢٣٦٤ ب، ك ١٣٥٢ /] فَاسِدَةً، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْفُ وَالْمِلْكُ، وَيَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِي الْقَلْعِ وَعَدَمِهِ، (فَالْعِرْقُ) <sup>(١)</sup> الظَّالِمُ لَيْسَ لَهُ قَرَارٌ، وَمَا وُضِعَ بِحَقِّ فَلَهُ الْإِسْتِقْرَارُ، وَلَا دَخَلَ لِلْعُرْفِ مَعَ مَا ذُكِرَ فِي صَدْرِ السُّؤَالِ مِنْ قَوْلِهِ: عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا سَيَغْرِسُهُ زَيْدٌ لَهُ، وَأَمَّا إِجَارَتُهُ لِعَمْرٍو عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ كَذَا وَلَهُ كَذَا؛ فَالْغَرَسُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا اتَّفَقَا كَالْمُزَارَعَةِ؛ إِذَا مَالِكُ الْمَنْتَعَةِ فِي الْإِجَارَةِ لَهُ أَنْ يُمْلِكَهَا لِغَيْرِهِ، وَهَذَا الْحُكْمُ فِي الْغَرَسِ، وَأَمَّا حُكْمُ الْإِسْتِبْقَاءِ وَغَيْرِهِ، فَلَيْسَ فِي السُّؤَالِ طَلَبُ الْجَوَابِ عَنْهُ، وَهُوَ طَوِيلُ الدَّلِيلِ، فَلَا نَسْتَعْلِفُ بِالْجَوَابِ عَنْهُ لِعَدَمِ طَلَبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَأْجَرَ ذِمِّيًّا لِتَعْمِيرِ مَا انْهَدَمَ مِنَ الْبَيْتِ

٢٠٠١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ ذِمِّيًّا لِتَعْمِيرِ مَا انْهَدَمَ، وَتَرْمِيمِ مَا اسْتَرَمَّ مِنَ الْبَيْتِ الْفُلَانِيِّ بِكَذَا مِنَ الْأُجْرَةِ؛ عَلَى أَنْ يَسْتَأْجَرَ فَعُولًا مِنْهَا؛ بِشَرْطِ أَنَّهُ مِنْهَامَا حَدَثَ فِي الْبَيْتِ مِنْ شَيْءٍ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ، فَهُوَ قَائِمٌ بِهِ، وَكَفَلَهُ فِي ذَلِكَ ذِمِّيٌّ أَيْضًا، وَفَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ التَّعْمِيرِ وَالتَّرْمِيمِ، هَلْ إِذَا انْهَدَمَ الْبَيْتُ أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ أَوْ حَدَثَ فِيهِ - لَا يَفْعَلُهُ - حَدِيثٌ يَضْمَنُ الْأَصِيلُ أَوْ الْكَنْفِيلُ، وَيُؤَاخِذُ بِعِمَارَتِهِ أَمْ لَا لِعَدَمِ صِحَّةِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ؟

أَجَابَ: لَا ضَمَانَ عَلَى الْأَصِيلِ وَلَا عَلَى الْكَنْفِيلِ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ؛ إِذْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْإِنْسَانِ لِغَيْرِهِ: إِنْ انْهَدَمَ بِنَاؤُكَ فَأَنَا ضَامِنٌ لَهُ، وَهَذَا التِّزَامُ مَا لَا يَلْزَمُ،

(١) فِي س: فَالْعِرْف.

فَإِنَّهُ لَوِ انْتَهَدَمَ لَا يَلْزِمُهُ شُرْعًا، فَإِذَا كَفَلَ بِهِ شَخْصٌ فَقَدْ كَفَلَ شَيْئًا لَا يَلْزِمُ الْأَصِيلَ، فَكَيْفَ يَلْزِمُ الْكَفِيلَ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ حَمَامًا وَقَفَا وَزَادَ عَلَيْهِ آخِرُ  
زِيَادَةٍ تَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ لَا تُقْبَلُ

٢٠٠٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ حَمَامًا وَقَفَا؛ بِاثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ قِطْعَةً مِضْرِيَّةً  
إِجَارَةً صَحِيحَةً شُرْعِيَّةً مِنْ نَاطِرِ الْوَقْفِ بِمَعْرِفَةِ حَاكِمِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، فَزَادَ عَلَيْهِ  
رَجُلٌ قِطْعَةً أَوْ قِطْعَتَيْنِ، هَلْ تَنْفَسُخُ الْإِجَارَةُ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ وَيُؤَجَّرُ لِلَّذِي زَادَ أَمْ لَا؟  
لِكَوْنِهَا إِضْرَارًا وَتَعْتًا وَمِمَّا يَدْخُلُ<sup>(١)</sup> تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ؛ لِأَنَّهَا دُونَ الْخُمْسِ  
الَّذِي يُعَدُّ فِي الْعَقَارِ عَبْنَا فَاحِشًا؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ مِنْهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْمَرْبُورِ، فَلَا تُنْفَسَخُ إِجَارَتُهُ بِهَذِهِ<sup>(٢)</sup>  
الزِّيَادَةِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ مِنْ عُلَمَائِنَا الْجُمْهُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ لِآخِرِ بَيْتَا يَسْكُنُهُ وَيَرْمُهُ، فَفَعَلَ ثُمَّ أَخَذَهُ

٢٠٠٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِآخِرِ بَيْتَا يَسْكُنُهُ وَيَرْمُهُ، فَرَمَهُ وَسَقَفَهُ بِخَشَبٍ مِنْ  
عِنْدِهِ عَلَى طَرِيقَةِ<sup>(٣)</sup> سَقَائِفِ الْفَلَاحِيِّينَ، وَسَكَنَ مُدَّةً وَأَخْرَجَهُ مَالِكُهُ مِنْهُ، هَلْ لَهُ أَخْذُ  
خَشَبِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَخْذُ خَشَبِهِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعِيرٌ لَا مُسْتَأْجِرٌ؛ إِذْ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ بَدَلًا وَالْحَالُ  
هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: تَدْخُلُ.

(٢) فِي ع: بِمِثْلِ هَذِهِ.

(٣) فِي ع: طَرِيقُ.

إِذَا دَفَعَ الْمُكَارِي لِمَنْ مَشَى مَعَهُ مَا لَا

لِلْحِمَايَةِ لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَكْرِي

٢٠٠٤ = سُئِلَ فِي الْمُكَارِي إِذَا دَفَعَ عَنْ حُمُولَاتِ مُسْتَكْرِيهِ مَا لَا لِمَنْ مَشَى مَعَهُ حَتَّى يَحْمِيَهَا مِنَ اللَّصُوصِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، هَلْ يَكُونُ مُتَبَرِّعًا فَلَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ أَمْ لَا فَيَلْزَمُهُ؟ [س ٢٩٢، ط ١٢٥، ع ١٢٣٧/١]

أَجَاب: يَكُونُ مُتَبَرِّعًا، وَلَا يَلْزَمُ الْمُسْتَكْرِي مَا أَدَّى الْمُكَارِي لِمَنْ مَشَى مَعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّعَ لَهُ بِشَيْءٍ بِحُسْنِ اخْتِيَارِهِ عَلَى وَجْهِ مُجَازَاةِ الْإِحْسَانِ (بِالْإِحْسَانِ) (١)، وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَقَعَتِ الْإِجَارَةُ عَلَى حِصَّةٍ غَيْرِ مَعْلُومَةٍ كَانَتْ فَاسِدَةً

٢٠٠٥ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ لَهَا حِصَّةٌ فِي عَقَارٍ غَيْرِ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهَا، أَجَرَتْهَا لِأَخِيهَا مُدَّةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ مَقْبُوضَةٍ دُونَ أُجْرَةٍ مِثْلِهَا، هَلْ تَكُونُ الْإِجَارَةُ صَحِيحَةً أَمْ فَاسِدَةً؟

٢٠٠٦ = وَإِذَا قُلْتُمْ فَاسِدَةً، هَلْ يَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْغَا مَا بَلَغَ، أَمْ لَا يُزَادُ عَلَى قَدْرِ الْمُسَمَّى؟

٢٠٠٥ ج = أَجَاب: حَيْثُ لَمْ يَتَبَيَّنْ نَصِيبُهَا؛ فَالْإِجَارَةُ فَاسِدَةٌ؛ إِذْ شَرَطَهَا بَيَانُ الْبَدَلِ وَالْمُبَدَّلِ.

٢٠٠٦ ج = وَيَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْغَا مَا بَلَغَ لِفَسَادِ الْمُسَمَّى، وَهُوَ عَدَمُ بَيَانِ الْقَدْرِ الْمُؤَجَّرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في ط: بِالْإِحْسَانِ بِالمُكَافَاةِ. وفي ع: بِالمُكَافَاةِ.

إِذَا آجَرَ مَحْدُودَاتٍ مُشْتَرَكَةً وَتَنَاوَلَ أُجْرَتَهَا

لَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِحِصَّةِ الشَّرَكَاءِ

٢٠٠٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ آجَرَ مَحْدُودَاتٍ مَمْلُوكَةً مُشْتَرَكَةً، وَتَنَاوَلَ أُجْرَتَهَا مُدَّةَ سِنِينَ، وَالْآنَ الشَّرَكَاءُ يُطَالِبُونَهُ<sup>(١)</sup> بِحِصَّتِهِمْ مِنْهَا، هَلْ يَحْكُمُ الْقَاضِي عَلَيْهِ بِهَا لَهُمْ أَمْ لَا؟ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِوِكَالَةٍ سَابِقَةٍ عَلَى الْعَقْدِ، وَلَا إِجَارَةً لَاحِقَةً بَعْدَهُ؟

أَجَابَ: لَا يُقْضَى الْقَاضِي عَلَيْهِ لَهُمْ بِحِصَّتِهِ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ لَا تَتَقَوَّمُ إِلَّا بِالْعَقْدِ، وَهُوَ صَادِرٌ مِنْهُ بِلاَ وَكَالَةٍ سَابِقَةٍ وَلَا إِجَارَةً لَاحِقَةً، فَمَلَكَهَا [ك٣٥٢ب /] الشَّرِيكَ الْعَاقِدُ لَكِنَّ مِلْكَهُ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ مِلْكٌ حَيْثُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّصَدُّقُ بِهِ، أَوْ دَفْعُهُ لِشَّرَكَائِهِ؛ خُرُوجًا مِنَ الْإِثْمِ، وَالثَّانِي أَفْضَلُ لِخُرُوجِهِ مِنَ الْخِلَافِ، أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

آجَرَ الشَّرَكَاءِ فِي دَارٍ مَا لَهُمْ فِيهَا لِوَاحِدٍ

مِنْهُمْ كُلُّ سَنَةٍ بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ

٢٠٠٨ = سُئِلَ فِي شَرَكَاءِ فِي دَارٍ، آجَرُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ مَا لَهُمْ فِيهَا سَنَةً بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ قَائِلِينَ: كُلُّ سَنَةٍ سَكَنْتَهَا بَعْدَهَا فَأُجْرَتُهَا مِثْلُهَا، فَسَكَنْتَهَا سِنِينَ، هَلْ يَلْزَمُهُ الْمُسَمَّى لِتِلْكَ السِّنِينَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَلْزَمُ الْمُسَمَّى لِتِلْكَ السِّنِينَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ: مَنْ آجَرَ دَارًا، كُلُّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ صَحَّ فِي شَهْرٍ فَقَطْ، إِلَّا أَنْ يُسَمَّى الْكُلُّ، وَكُلُّ شَهْرٍ سَكَنَ سَاعَةً مِنْهُ؛ صَحَّ فِيهِ، وَهِيَ دَوَّارَةٌ فِي الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي غ: يُطَالِبُونَ.



إِذَا اسْتَأْجَرَ بَعْلًا لِيَحْمِلَ عَلَيْهِ فَدَفَعَهُ

لِرَفِيقِهِ لِاسْتِغَالِهِ بِحِمَارِهِ فَهَلْكَ

٢٠٠٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ بَعْلًا وَحَمَلَ عَلَيْهِ، وَلَهُ حِمَارٌ فَسَقَطَ حِمَارُهُ فِي الطَّرِيقِ فَاسْتَعْلَلَ بِهِ، فَدَفَعَ الْبَعْلَ لِرَفِيقِهِ خَوْفًا عَلَيْهِ وَلِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى حِفْظِهِ مَعَ الْإِسْتِغَالِ بِحِمَارِهِ، وَلَوْ اتَّبَعَ الْبَعْلَ هَلَكَ حِمَارُهُ وَمَتَاعُهُ، فَهَلْكَ الْبَعْلُ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ وَالْحَالُ هَذِهِ. ارْجِعْ إِلَى (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ؛ يَظْهَرُ لَكَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَأْجَرَ دَارَ الْوَقْفِ وَعَمَّرَ مَا اسْتَرَمَّ فِيهَا

ثُمَّ أَجَرَهَا بِزِيَادَةٍ عَمَّا اسْتَأْجَرَ فَالزِّيَادَةُ لَهُ

٢٠١٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنْ نَاطِرٍ دَارًا مُسْتَرَمَّةً، وَعَمَّرَ مَا اسْتَرَمَّ مِنْهَا وَأَجَرَهَا بِأَكْثَرَ مِمَّا اسْتَأْجَرَ، هَلِ الزِّيَادَةُ لَهُ أَمْ لِلْوَقْفِ؟

٢٠١١ = وَهَلِ إِذَا ادَّعَى النَّاطِرُ أَنَّ الْأَجْرَةَ الْأُولَى دُونَ أُجْرَةِ الْمِثْلِ، وَأَنْكَرَ الْمُسْتَأْجِرُ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ؟ وَلَا تَكُونُ إِجَارَتُهُ بِأَكْثَرَ حُجَّةً لِلنَّاطِرِ؟

٢٠١٠ ج = أَجَابَ: الزِّيَادَةُ لَهُ لَا لِلْوَقْفِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا أَجَرَ بِأَكْثَرَ مِمَّا اسْتَأْجَرَ بَعْدَ أَنْ عَمَلَ بِهَا عَمَلًا كِبَاءً؛ تَطِيبُ لَهُ الزِّيَادَةُ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ الْبِرَّازِيُّ فِي (جَامِعِيهِ) وَكَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا. [س ٢٩٢ ب /]

٢٠١١ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ أَنَّ الْأَجْرَةَ الْأُولَى دُونَ أُجْرَةِ الْمِثْلِ لِإِنْكَارِهِ الزِّيَادَةَ، وَعَلَى النَّاطِرِ الْبَيِّنَةُ، وَلَا تَكُونُ إِجَارَتُهُ بِأَكْثَرَ حُجَّةً لِلنَّاطِرِ عَلَى دَعْوَاهُ لِلْعَمَلِ الْمَذْكُورِ، وَإِنَّ

عَقْدَ الْإِجَارَةِ يَقَعُ بِالْمِثْلِ وَبِالزِّيَادَةِ وَبِالْتَقْصَانِ، فَلَا دَيْلَ فِي ذَلِكَ لِمُدَّعَاهُ، إِنَّمَا هِيَ مِنْ جُسْنَةِ الدَّعَاوَى الَّتِي فِيهَا اثْبَتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُنْكَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يُوجَرَ وَتَطِيبُ لَهُ الزِّيَادَةُ

٢٠١٢ = سُئِلَ فِي الْمُسْتَأْجِرِ إِذَا آجَرَ الْمُسْتَأْجِرَ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ بِالْمِثْلِ وَبِالْأَقْلِ وَبِالْأَكْثَرِ، وَلَا تَطِيبُ الزِّيَادَةُ، بَلْ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِمَا [ع ٢٣٧ ب /] زَادَ إِلَّا إِذَا كَانَ بِخِلَافِ الْجِنْسِ، أَوْ عَمِلَ بِهِ عَمَلًا كِبَاءً فَتَطِيبُ، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْأَشْبَاهِ) نَقْلًا عَنِ (الْبَرَازِيَةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا سَكَنَ الْمُسْتَأْجِرُ زِيَادَةً عَلَى الْمُدَّةِ لَا يَجِبُ الْأَجْرُ لِلزَّائِدِ

٢٠١٣ = سُئِلَ فِي دَارٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ اسْتَأْجَرَ أَحَدُهُمَا حِصَّةَ الْآخِرِ سَنَةً بِأَجْرَةٍ

مَعْنُومَةٍ، فَسَكَنَهَا سَتَيْنِ، هَلْ لَا أَجْرَةَ لِلْسَّنَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي لَمْ يُعَقَدْ لَهَا عَقْدُ إِجَارَةٍ؟

أَجَابَ: لَا أَجْرَةَ لَهَا بِلَا شُبُهَةٍ؛ إِذْ سُكِنَتْ بِهَا بِتَأْوِيلِ الْمَلِكِ، وَفِي (الْخُلَاصَةِ،

وَالْبَرَازِيَةِ) مِثْلُهُ فِي الْأَجْنَبِيِّ؛ خِلْفَةٌ عَنِ الشَّرِيكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### سَكَنَ الشَّرِيكَ بِغَيْرِ عَقْدٍ فَدَفَعَ الْأَجْرَةَ لِشَّرِيكِهِ

### بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا تَلْزَمُهُ لَهُ الرَّجُوعُ

٢٠١٤ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا سَكَنَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ مِلْكَاً مُدَّةً بِغَيْرِ

عَقْدٍ إِجَارَةٍ، فَزَعَمَ لُزُومَ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ، فَدَفَعَ شَيْئاً بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ لَا زِمَّ عَلَيْهِ، هَلْ لَهُ أَنْ

يَرْجِعَ بِهِ عَلَى شَّرِيكِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا التَّزَمَ مَالًا عَلَى احْتِسَابِ قَرِيْبَةٍ لَا يُطَالَبُ بِهِ

٢٠١٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَاطَعَ عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ احْتِسَابَ قَرِيْبَةٍ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ

أَمْ لَا؟ وَمَا الْحُكْمُ فِيهِ؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يُطَالَبُ الْمُحْتَسِبُ بِمَا التَّزَمَهُ مِنَ الْمَالِ، وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى فِي ذَلِكَ، وَلَا تُقَامُ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ وَلَا [ط ١٢٦، ك ١٣٥٣ /] يَحِلُّ لِلْقَاضِي سَمَاعُ مِثْلِ هَذِهِ الدَّعْوَى، وَسَوَاءٌ وَقَعَتْ بِلَفْظِ الْمُقَاطَعَةِ أَوْ الْإِلْتِزَامِ أَوْ الْإِجَارَةِ كَمَا رَأَيْنَاهُ بِخَطِّ الْجَهْلَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي (الْبَرَاذِيَةِ): وَقَعْتُ بِسَرَايِ الْجَدِيدَةِ وَقِيعَةً، وَهِيَ أَنَّ وَاحِدًا قَاطَعَ عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ احْتِسَابَهَا، أَعْنِي الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَضَرَبُوا عَلَى بَابِهِ طُبُوعَاتٍ وَبُوقَاتٍ وَنَادَوْا: مُبَارَكٌ بَادٌ لِمُقَاطَعَتِهِ الْإِحْتِسَابَ، وَكَانَ إِمَامُ الْجَامِعِ فَامْتَنَعْنَا عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ حَتَّى عَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ الْإِسْلَامَ وَانْتَهَى، وَهَذَا مِمَّا انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْكِفَالَةِ كَوْنُ الْمَكْفُولِ بِهِ دَيْنًا لَازِمًا

٢٠١٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَاطَعَ عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ احْتِسَابَ قَرِيْبَةٍ وَكَفَلَهُ بِهِ شَخْصٌ،

فَهَلْ هَذِهِ الْمُقَاطَعَةُ صَحِيْحَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَالْكَفَالَةُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَيْهَا كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: كُلُّ مِنْهُمَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، فَلَا يُطَالَبُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِشَيْءٍ، بَلْ إِذَا دَفَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا شَيْئًا؛ لَهُ الرَّجُوعُ بِهِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ؛ [س ١٢٩٣ /] لِكَوْنِهِ دَفَعَ مَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِدَمْتِهِ شَرْعًا عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهَا، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْكِفَالَةِ كَوْنُ الْمَكْفُولِ بِهِ دَيْنًا لَازِمًا، فَلَا تَجُوزُ بَدَلِ الْكِتَابَةِ لِعَدَمِ لُزُومِهِ، مَعَ أَنَّهُ دَيْنٌ شَرْعِيٌّ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ فَكَيْفَ بِمَا لَيْسَ بِشَرْعِيٍّ وَلَا جَائِزٍ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ النَّوَائِبِ الَّتِي قَالَ بَعْضُهُمْ بِصِحَّةِ الْكِفَالَةِ بِهَا، أَمَّا عَلَى تَفْسِيرِهَا بِأَنَّهَا مَا يَكُونُ بِحَقِّ، كَأُجْرَةِ

الْحَرَاثِ وَكَزْبِ النَّهْرِ الْمُشْتَرَكِ، وَالْمَالِ الْمُوظَّفِ لِتَجْهِيزِ الْجَيْشِ وَفِدَاءِ الْأَسْرَى؛ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى تَفْسِيرِهَا بِأَنَّهَا مَا يَأْخُذُهُ الظَّلْمَةُ بِغَيْرِ حَقٍّ؛ فَالْمَرَادُ مَا يَنْبُتُ كُلُّ شَخْصٍ مِنَ النَّوَائِبِ الْمُرتَبَةِ عَلَى النَّاسِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَلَيْسَ مَالُ الْمُقَاتِلَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَافْتِهِمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْإِلْتِزَامُ وَالْمُقَاتَعَةُ عَلَى مَا يَتَحَصَّلُ مِنْ قَرْيَةٍ

#### الْوَقْفُ مِنْ خَرَاجِ وَعِدَادِ شَجَرٍ وَغَنَمٍ لَا يَجُوزُ

٢٠١٧ = سُئِلَ فِي الْإِلْتِزَامِ وَالْمُقَاتَعَةِ عَلَى مَا يَتَحَصَّلُ مِنْ قَرْيَةِ الْوَقْفِ مِنْ خَرَاجِ مُقَاتَسَمَةٍ وَعِدَادِ شَجَرٍ وَغَنَمٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَالٍ مَعْلُومٍ مِنْ أَحَدِ النَّقْدَيْنِ، يَدْفَعُهُ الْمُلتَزِمُ وَيَكُونُ لَهُ مَا يَتَحَصَّلُ مِنْهَا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

٢٠١٨ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا يَجُوزُ، هَلْ إِذَا فَعَلَ [ع ١٢٣٨ع، ك ٣٥٣ب /] ذَلِكَ وَكَيْلُ النَّاطِرِ عَلَى الْوَقْفِ وَقَبْضُ الْمَالِ الْمُقَاتَعِ عَلَيْهِ يُطَالَبُ بِهِ النَّاطِرُ، أَمْ يُطَالَبُ بِهِ الْقَابِضُ؟

٢٠١٧ ج = أَجَابَ: لَا تَجُوزُ الْمُقَاتَعَةُ عَلَى ذَلِكَ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لَهَا شَرْعًا؛ لِكُونِهَا لَا تُتَّصَرُّ شَرْعًا أَنْ تَكُونَ بَيْنًا؛ إِذْ بَعْضُ الْمُقَاتَعِ عَلَيْهِ مَعْدُومٌ، وَبَعْضُهُ مَجْهُولٌ، وَبَعْضُهُ مَمْنُوعٌ شَرْعًا كَالرُّسُومِ الْخَارِجَةِ عَنِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ وَالِدِّينِ الْمُتَنِيفِ، وَلَا أَنْ تَكُونَ إِجَارَةً؛ لِأَنَّهَا بَيْعُ الْمَنَافِعِ، وَالْوَاقِعُ عَلَيْهِ فِي الْمُقَاتَعَةِ الْمَشْرُوحَةَ أَعْيَانٌ لَا مَنَافِعَ، فَهِيَ بَاطِلَةٌ بِالْإِجْمَاعِ.

٢٠١٨ ج = وَإِذَا وَقَعَتْ بَاطِلَةٌ؛ كَانَتْ كَالْعَدَمِ، وَإِذَا كَانَتْ كَالْعَدَمِ فَالْمُطَالَبُ بِالْمَالِ الْمُتَقَبُوضِ فِيهَا نَفْسُ الْقَابِضِ، لَا نَاطِرُ الْوَقْفِ لَا سِيَّمَا إِذَا بَاشَرَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ النَّاطِرِ؛ إِذْ إِذْنُهُ بِالتَّصَرُّفِ فِي الْوَقْفِ إِنَّمَا هُوَ بِمَا يُسَوِّغُ لَهُ شَرْعًا، لَا فِيمَا هُوَ مَمْنُوعٌ مَحْظُورٌ مِنْ سَائِرِ الْأُمُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## اسْتِئْجَارُ مُتَحَصِّلاتِ الْوَقْفِ مِنْ غَلَّةِ كُرُومٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ

٢٠١٩ = سُئِلَ فِي اسْتِئْجَارِ مُتَحَصِّلاتِ الْوَقْفِ النَّبَوِيِّ مِنْ غَلَّةِ كُرُومٍ وَأَرَاضٍ  
وَمُسَقَّفاتٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ (مَضْرِفٌ) <sup>(١)</sup> التَّرْمِيمِ لِمُسْتَحِقِّ التَّرْمِيمِ مِنْهَا عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ  
لَهَا، هَلْ هُوَ صَحِيحٌ شَرْعِيٌّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذِ الْإِجَارَةُ بَيْعُ الْمَنَافِعِ فَيُفْسِدُهَا مَا يُفْسِدُهَا،  
فَفِي (الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ) وَذَكَرَ مَا فِي (التَّجْرِيدِ الْبُرْهَانِيِّ) فِي كُلِّ جَهَالَةٍ تَوَثَّرَ فِي الْبَيْعِ  
تَوَثَّرَ فِي الْإِجَارَةِ، وَيُفْسِدُ الْعَقْدُ بِهَا، سِوَاءَ كَانَتِ الْجَهَالَةُ فِي الْأَجْرَةِ أَوْ فِي الْمُدَّةِ  
أَوْ فِي الْعَمَلِ الْمُسْتَأْجَرِ عَلَيْهِ، ثُمَّ صَرَّحَ بِمَسْأَلَةِ اشْتِرَاطِ الْمَرَمَّةِ، وَأَنَّهَا تُفْسِدُ الْإِجَارَةَ؛  
لِأَنَّهُ لَمَّا شَرَطَ الْمَرَمَّةَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ صَارَتِ الْمَرَمَّةُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ مِنَ الْأَجْرِ، فَيَصِيرُ  
الْأَجْرُ مَجْهُولًا، فَتُفْسِدُ الْإِجَارَةَ وَحُكْمُهَا - أَعْنِي: الْإِجَارَةُ الْفَاسِدَةُ - فِي هَذِهِ الصُّورَةِ  
إِنْ بَاشَرَ تَرْمِيمًا يُحْسَبُ لَهُ، وَعَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِمَّا قَبَضَهُ مِنَ الْغَلَّةِ، وَأَجْرَةُ الْمِثْلِ لِمَا انْتَفَعَ  
بِهِ بِالْغَا مَا بَلَغَ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَجْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٢٩٣ ب /]

## اسْتَأْجَرُ زَيْدٌ مِنْ نَاطِرِ الْوَقْفِ الْأَهْلِيِّ

### جِهَاتِ الْوَقْفِ بِأَجْرِ مَعْلُومٍ

٢٠٢٠ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ زَيْدٌ مِنْ نَاطِرِ وَقْفٍ أَهْلِيٍّ جِهَاتِ الْوَقْفِ الْمُشْتَمِلَةَ  
عَلَى قُرَى وَمَزَارِعَ وَحَوَانِيتَ بِحُجَّةِ شَرْعِيَّةٍ مُدَّةً مَعْلُومَةً؛ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ مُعَجَّلَةٍ، وَسَلَّمَ  
النَّاطِرَ لِزَيْدِ الْمَأْجُورِ تَسَلَّمَ مِثْلَهُ شَرْعًا، فَوَضَعَ زَيْدٌ يَدَهُ عَلَى الْمَأْجُورِ وَقَبَضَ (بَعْضَ  
غَلَّتِهِ) <sup>(٢)</sup> وَسَافَرَ قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ [ط ١٢٧، ع ٢٣٨ ب /] التَّوَاجُرِ، فَمَسَخَ النَّاطِرُ الْإِجَارَةَ

(٢) فِي ع: غَلَّةُ بَعْضِهِ.

(١) فِي س: مَضْرُوفٌ.

بِالزِّيَادَةِ، وَآجَرَ الْمَأْجُورَ مِنْ بَكْرِ، ثُمَّ عَادَ زَيْدٌ فِي أَثْنَاءِ مُدَّةِ التَّوَاجُرِ، وَتَرَافَعَ مَعَ بَكْرِ لَدَى قَاضٍ، فَرَفَعَ يَدَ بَكْرِ عَنِ الْمَأْجُورِ، وَحَكَمَ لَزَيْدٍ بِالتَّصَرُّفِ وَحَبْسِ الْمَأْجُورِ تَحْتَ يَدِ زَيْدٍ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ لِاسْتِيفَاءِ أُجْرَتِهِ الْمُعَجَّلَةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَرَافَعَ النَّاطِرُ مَعَ زَيْدٍ لَدَى قَاضٍ آخَرَ، فَمَنَعَ النَّاطِرُ مِنْ مُعَارَضَةِ<sup>(١)</sup> زَيْدٍ، وَأَكَّدَ حَبْسَ الْمَأْجُورِ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ، ثُمَّ عَزَلَ النَّاطِرُ الْمَذْكُورَ وَتَوَلَّى عَلَى الْوَقْفِ غَيْرَهُ، وَيُرِيدُ الثَّانِي أَنْ يَرَفَعَ يَدَ زَيْدٍ عَنِ الْمَأْجُورِ؛ مُتَعَلِّلاً بِأَنَّ زَيْدًا قَبَضَ بَعْضَ الْمَأْجُورِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْبِسَ الْمَأْجُورَ، فَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ؟ وَيُعْمَلُ بِحُجَّةِ حَبْسِ الْمَأْجُورِ وَحُكْمِ الْقَاضِي وَالْحَالَةَ مَا ذَكَرَ أَمْ لَا؟

٢٠٢١ = وَهَلْ إِذَا كَانَ لِلنَّاطِرِ شُرَكَاءُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ، وَيُرِيدُونَ رَفَعَ يَدَ زَيْدٍ عَنْ قَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِمْ مِنْ غَلَّةِ الْمَأْجُورِ؛ زَاعِمِينَ بِأَنَّ لَزَيْدٍ حَقَّ حَبْسِ حِصَّةِ النَّاطِرِ الْمُؤَجَّرِ لِلْوَقْفِ، هَلْ يُمْنَعُونَ مِنْ ذَلِكَ؟

وَلَزَيْدٍ حَبْسُ جَمِيعِ الْمَأْجُورِ لِاسْتِيفَاءِ أُجْرَتِهِ الْمُعَجَّلَةِ وَلَيْسَ لَهُمْ مُطَالَبَةُ الْمُسْتَأْجِرِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٢٠٢٠ ج = أَجَابَ: إِنْ كَانَتِ الْإِجَارَةُ وَقَعَتْ عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ قَصْدًا؛ فَهِيَ بَاطِلَةٌ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً، وَصَارَ كَمَنْ اسْتَأْجَرَ بَقْرَةً لِيَشْرَبَ لِبَنِّهَا لَا تَتَعَقَدُ، فَإِذَا اسْتَأْجَرَ زَيْدٌ الْقُرَى وَالْمَزَارِعَ وَالْحَوَائِثَ لِأَجْلِ تَنَاوُلِ خَرَاجِ الْمُقَاسِمَةِ أَوْ خَرَاجِ الْوَضِيفَةِ [ك: ١٢٥/١] أَوْ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُتَقَبِّلِينَ مِنْ أَجْرَةِ الْحَوَائِثِ، أَوْ لِأَجْلِ تَنَاوُلِ ثَمَرَةِ الْأَشْجَارِ مِنْ بَسَاتِينِ الْقُرَى وَحِصَّةِ الْوَقْفِ مِنَ الزَّرْعِ الْخَارِجِ؛ فَالْإِجَارَةُ بَاطِلَةٌ بِاجْتِمَاعِ عُلَمَائِنَا لَا فَرْقَ بَيْنَ زَيْدٍ وَبَكْرِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا بَاطِلَةٌ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَالْبَاطِلُ يَجِبُ إِعْدَامُهُ لَا تَقْرِيرُهُ، فَتُرْفَعُ يَدُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو عَنِ الْقُرَى وَالْمَزَارِعِ وَالْحَوَائِثِ، وَإِنْ كَانَتِ الْإِجَارَةُ وَقَعَتْ عَلَى الْمَنَافِعِ كَزَرْعِ الْأَرْضِ وَسُكْنَى الْحَوَائِثِ، وَاسْتَوْفِيَتْ

(١) فِي ع: مُعَارَضَتُهُ.

شَرَّائِطُهَا؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى نَقْضِ إِجَارَةِ زَيْدٍ وَرَفْعِ يَدِهِ وَإِجَارَتِهَا إِلَى بَكْرِ بِمُجَرَّدِ الزِّيَادَةِ، وَيَجِبُ إِبْقَاءُ يَدِهِ عَلَى اسْتِيفَاءِ مَدَّتِهِ، وَلَوْ عَزَلَ النَّاطِرُ الْمُؤَجَّرُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْفَسَخُ بِعَزَلِهِ وَلَا بِمَوْتِهِ، وَلَا الْتَمَاتَ إِلَى مَا تَعَلَّلَ بِهِ النَّاطِرُ الثَّانِي بِالْإِجْمَاعِ. [س ١٢٩٤/]

٢٠٢١ ج = وَلَيْسَ لِلْمُسْتَحَقِّينَ مَعَ النَّاطِرِ الَّذِي هُوَ مُسْتَحَقٌّ مَعَهُمْ دَخْلٌ فِي رَفْعِ يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا طَلَبُ اسْتِحْقَاقِهِمْ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ، وَلَا مَدْخَلٌ لَهُمْ فِي الْإِجَارَةِ أَصْلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَمَّنَ رَجُلٌ قَرْيَةَ بَيْتِ الْمَالِ مِمَّنْ لَهُ وَلَا يَتُّهَا ثُمَّ مَاتَ  
وَوُلِّيَ غَيْرُهُ يَبْرَأُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ بِالْدَّفْعِ إِلَيْهِ

٢٠٢٢ = سُئِلَ فِي قَرْيَةِ لَبَيْتِ الْمَالِ ضَمَّنَهَا مَنْ لَهُ وَلَا يَتُّهَا لِرَجُلٍ بِمَالٍ مَعْلُومٍ لِيَكُونَ لَهُ خَرَاجٌ مُقَاسَمَتِهَا، مَاتَ الْمُضَمَّنُ وَوُلِّيَ غَيْرُهُ، فَأَخَذَ خَرَاجَهَا مِنْ أَهْلِهِ، هَلْ يَبْرَأُونَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: التَّضْمِينُ الْمَذْكُورُ بَاطِلٌ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ إِجَارَةُ لَوْ قُوعِهِ عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ قَضَاً وَلَا بَيْعًا؛ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ، فَوْجُودُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ، فَصَحَّ الدَّفْعُ لِلثَّانِي، وَلَيْسَ لِلْمُضَمَّنِ عَلَيْهِمْ مُطَالَبَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ قَاطَعَ رَجُلًا عَلَى مَا فِي مُقَاطَعَتِهِ لِحِجَّةِ  
الْمِيرَى مِنْ قَرْيٍ وَمَزَارِعَ سَنَةٍ بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ

٢٠٢٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَاطَعَ رَجُلًا مَا فِي مُقَاطَعَتِهِ لِحِجَّةِ (الْمِيرَى) (١) مِنْ الْقَرْيِ وَالْمَزَارِعِ بِمُوجِبِ حُجَّةٍ بِيَدِهِ سَنَةً كَامِلَةً بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ قَبْضَهُ مِنْهُ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ مَا فِي مُقَاطَعَتِهِ مُسْتَحَقٌّ لَهَا بِالْأَمْرِ الشَّرِيفِ السُّلْطَانِيِّ بَعْدَ أَنْ قَبْضَ الْغَلَّةَ وَالْوَاجِبَ شَرْعًا،

(١) فِي س: الْمَسِيرِ.

وَكَانَ الْمُزَارِعُونَ بِالْقَرَى تَخْدِمُ الْمُقَاتِعَ بِخَدَمٍ وَتَحْمِلُ لَهُ عِيدِيَّاتٍ وَخَمِيسِيَّاتٍ،  
وَشَيْئًا يُقَالُ لَهُ فَتْحُ الْمِنْجَلِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا تَطِيبُ بِهِ نَفْسَهُمْ أَوْ لَا تَطِيبُ، فَهَلْ لَهُ  
الرُّجُوعُ بِالْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ الَّذِي دَفَعَهُ لِمُقَاتِعِهِ؟

٢٠٢٤ = وَلَيْسَ لِلْمُسْتَحَقِّ الرُّجُوعُ إِلَّا بِمَا تَنَاوَلَهُ مِنَ الْغَلَّةِ وَبِمَا هُوَ وَاجِبٌ شَرْعًا

أَمْ لَا؟

٢٠٢٣ ج = أَجَابَ: نَعَمْ لِلْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُقَاتِعِ بِمَا تَنَاوَلَهُ مِنَ

الْمَبْلَغِ لِعَدَمِ [ع ١٢٣٩، ط ١٢٨ /] سَلَامَةِ الْمُبْدَلِ فَيَرْجِعُ بِالْبَدَلِ.

٢٠٢٤ ج = وَأَمَّا الْمُسْتَحَقُّ فَيَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ وَاجِبٌ شَرْعًا فِي

مِثْلِهِ، وَهُوَ الْغَلَّةُ الْمُسْتَحَقَّةُ، وَمَا يَسُوعُ لَهُ أَخْذُهُ شَرْعًا، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهِ، وَأَمَّا مَا عَدَاهُ  
فَلَا طَلَبَ لَهُ بِهِ شَرْعًا بِإِجْمَاعِ أَهْلِ شَرْعِ اللَّهِ؛ إِذْ هُوَ مَالُ الْغَيْرِ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ  
لَمْ يَخْرُجْ عَنِ مِلْكِ مَالِكِهِ بِمُجَرَّدِ الْأَخْذِ، فَكَيْفَ يُطَالَبُ بِهِ وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ عَنْهُ، وَيَحْرُمُ  
عَلَيْهِ تَعَاطِيهِ.

فَلَيْسَ لَهُ مَا لَيْسَ فِي الشَّرْعِ جِلُّهُ وَمَا لَمْ يُجِزْهُ عَالِمٌ وَفَقِيهُهُ

وَمَا كَانَ بَدْعًا فَهُوَ مَحْضُ ضَلَالَةٍ وَطَالِبُهَا بَيْنَ الْأَنْبَاءِ سَفِيهُهُ

وَكَلُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي سُمِّيَتْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، وَمَا لَمْ يَشَأِ اللَّهُ

لَمْ يَكُنْ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا تَصِحُّ إِجَارَةُ الْمُتَحَصِّلِ مِنَ التِّيْمَارَاتِ

٢٠٢٥ = وَسُنِدٌ أَيْضًا فِي تِيْمَارِيٍّ، آجَرَ الْمُتَحَصِّلِ مِنْ تِيْمَارِهِ لِأَخْرِ بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ،

هَلْ تَصِحُّ أَمْ لَا؟ [ك ٢٥٤ ب /]



أَجَابَ: لَا تَصِحُّ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَدٌّ مَا تَنَاوَلَهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ كُلِّ وَاحِدٍ  
فِيمَا قَبَضَ بِيَمِينِهِ، وَعَلَى الْآخِرِ الْبَيْئَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَنْفِيسُ الْإِجَارَةِ بِمَوْتِ الْمُسْتَأْجِرِ

٢٠٢٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنْ آخَرَ نِصْفَ أَرْضِ بُسْتَانٍ مِلْكٍ وَنِصْفَ  
بُسْتَانٍ وَقْفٍ، جَارَ فِي الْإِسْتِحْكَارِ بِمَا اشْتَمَلَا عَلَيْهِ مِنْ آبَارٍ وَشَجَرٍ وَبِرْكَةٍ مُعَدَّةٍ لِجَمْعِ  
الْمَاءِ، وَإِصْطَبَلِ وَالْآبِ ثَلَاثِينَ عَقْدًا، كُلُّ عَقْدٍ ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ بِأَجْرَةٍ لِكُلِّ سَنَةٍ تَمْضِي  
أَرْبَعَةَ فُرُوشٍ، ثُمَّ مَاتَ الْمُسْتَأْجِرُ هَلْ تَنْفِيسُ الْإِجَارَةِ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ وَقَعَتْ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا؟  
[س ٢٩٤ ب /]

أَجَابَ: نَعَمْ، تَنْفِيسُ الْإِجَارَةِ بِمَوْتِ الْمُسْتَأْجِرِ، وَلَوْ كُتِبَ فِي صَكِّ الْإِجَارَةِ  
الْحُكْمُ بِعَدَمِ انْفِصَاحِهَا بِمَوْتِهِ؛ لِعَدَمِ صَيْرُورَتِهَا حَادِثَةً تَقَامُ عَلَيْهَا الْبَيْئَةُ، وَيَجْرِي عَلَيْهَا  
الْقَضَاءُ مِنْ حَاكِمِ يَرَاهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا اتَّفَقَا عَلَى الزَّرْعِ بِعَمَلِهِمَا وَبَقَرِهِمَا وَبَذَرِهِمَا

#### سَوِيَّةٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ زِيَادَةً عَنْ ذَلِكَ

٢٠٢٧ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ اتَّفَقَا عَلَى الزَّرْعِ بِعَمَلِهِمَا وَبَقَرِهِمَا وَبَذَرِهِمَا سَوِيَّةً،  
فَلَمَّا خَرَجَتِ الْغَلَّةُ؛ طَلَبَ أَحَدُهُمَا مِنْهَا زِيَادَةً عَنْ حِصَّتِهِ الَّتِي هِيَ النِّصْفُ الْمُتَّفَقِ  
عَلَيْهِ بِسَبَبِ حَرْثِهِ الزَّائِدِ عَنْهُ أَيَّامًا، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ مُطْلَقًا لِعَمَلِهِ فِي الْمُشْتَرَكِ، وَمَنْ عَمَلَ فِي الْمُشْتَرَكِ لَا يَسْتَحِقُّ  
بِعَمَلِهِ شَيْئًا، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ الشَّرِيكُ لِلْعَمَلِ فِيهِ، فَكَيْفَ يَسْتَحِقُّ مَعَ عَدَمِ الْإِسْتِئْجَارِ لَهُ،  
قَالَ فِي (الْكَنْزِ) فِي بَابِ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ: وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ لِحَمْلِ طَعَامٍ بَيْنَهُمَا فَلَا أُجْرَ

(١) فِي ع: إِجَارَتُهُ.

لَهُ، وَمِثْلُهُ فِي (مِنَحِ الْغَفَّارِ) وَأَكْثَرِ الْكُتُبِ، وَحَمْلُ الطَّعَامِ مِثَالًا، وَمِثْلُهُ حَصْدُ الزَّرْعِ الْمُشْتَرَكِ، وَحَمْلُهُ وَتَذْرِيبُهُ وَتَنْقِيَتُهُ، وَالْحَرْثُ عَلَيْهِ أَوْلَى، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اتَّفَقَ إِمَامَانِ فِي مَسْجِدٍ عَلَى أَنَّ

مَنْ غَابَ مِنْهُمَا يَسُدُّ الْأَخْرَ مَسَدَهُ

٢٠٢٨ = سُئِلَ فِي إِمَامِي مَسْجِدٍ، لِهَذَا نِصْفُ مَعْلُومِهِمَا، وَلِلْآخِرِ النِّصْفُ، اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ مَنْ غَابَ مِنْهُمَا يَسُدُّ صَاحِبُهُ عَنْهُ، غَابَ أَحَدُهُمَا مُدَّةً فَسَدَّ الْآخَرَ عَنْهُ وَرَجَعَ الْغَائِبُ، وَيُرِيدُ صَاحِبُهُ أَنْ يَخْتَصَرَ بِالْمُعَيَّنِ جَمِيعِهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ شَرْعًا؛ إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ يُوجِبُ اسْتِحْقَاقَهُ الْجَمِيعَ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّبِعٌ بِعَمَلِهِ وَنَائِبٌ عَنْهُ فِيهِ، وَأَخَذَ الْأَجْرَةَ عَلَى الْإِمَامَةِ لَا يَقُولُ بِهِ الْمُتَقَدِّمُونَ أَصْلًا، [٢٣٩٤ ب/ ] وَاسْتَحْسَنَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ لِاسْتِغَالِ النَّاسِ بِمَعَاشِهِمْ وَقِلَّةِ مَنْ يَعْمَلُ حِسْبَةَ لِوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَيْهِ الْعَامِلُ مُتَّبِعٌ بِهِ عَلَى صَاحِبِهِ، فَانْعَدَمَ وَجْهُ اسْتِحْقَاقِهِ حِصَّةَ صَاحِبِهِ الْغَائِبِ، وَهَذَا بَدِيهِي الْحُكْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْإِجَارَةُ الْوَاقِعَةُ عَلَى الْأَرْضِ الْمَشْغُولَةِ بِالْأَشْجَارِ بَاطِلَةٌ

٢٠٢٩ = سُئِلَ فِي صَكِّ إِجَارَةٍ، حَاصِلُهُ لَدَى الشَّرْعِ: حَضَرَ فُلَانٌ وَأَقْرَأَ أَنَّهُ قَبْلَ تَارِيخِهِ آجَرَ فُلَانًا مَا هُوَ لَهُ، وَهُوَ الرَّبْعُ فِي الْبُسْتَانِ الْمُسْتَمِلِ عَلَى أَشْجَارٍ مُتَّوَعَةٍ تِسْعِينَ سَنَةً بِثَلَاثِينَ عَقْدًا، بِمِائَةٍ وَثَلَاثِينَ قِرْشًا، وَصَدَقَهُ الْمُسْتَأْجِرُ وَحُكِمَ بِصِحَّةِ الْإِجَارَةِ (غَبَّ اعْتِبَارَ مَا وَجَبَ) <sup>(١)</sup>، ثُمَّ رُفِعَ إِلَى نَائِبِ حُكْمِ حَنْبَلِيٍّ فَكَتَبَ مَا حَاصِلُهُ: هَذَا مَا أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ مَا نُسِبَ إِلَى الْحَاكِمِ مِنَ الثُّبُوتِ وَالْحُكْمِ، وَنَفَذَ كُلُّ <sup>(٢)</sup> مِنْهُمَا عَلَى وَجْهِ فُلَانٍ لِرَجُلٍ طَلَبَ الْمُؤَجَّرِ بِزِيَادَةٍ، فَادَّعَى الْمُسْتَأْجِرُ عَلَيْهِ أَنَّهُ

(١) فِي س: فَبَاعْتِبَارَ مَا يُوْجِبُ.

(٢) فِي ع: كَلَا.

يُعَارِضُهُ فِيهِ بِغَيْرِ طَرِيقٍ، طَالِبًا فَسَخَ إِجَارَتِهِ، وَأَخَذَ الْمُؤَجَّرُ بِالزِّيَادَةِ، فَعَرَفَهُ أَنَّهُ حَيْثُ اسْتَأْجَرَ كَذَلِكَ فَالزِّيَادَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا؛ لِكُونَ الْعَقْدِ صَحِيحًا لَا يَنْفَسِخُ [ك ١٢٥٥، س ١٢٩٥، ط ١٢٩/]. بِالزِّيَادَةِ وَلَا بِغَيْرِهَا، وَحَكَمَ بِصِحَّتِهِ وَعَدَمِ انْفِسَاخِهِ وَلَوْ بِمَوْتِ الْمُتَأَجِّرِينَ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَمَكَّنَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَحَكَمَ بِذَلِكَ فِي وَجْهِ الطَّالِبِ لِلْفَسْخِ، وَوَجْهِ الْمُؤَجَّرِ بِالتَّمَّاسِ الْمُسْتَأْجِرِ، فَهَلْ يُعْمَلُ بِالصَّكِّ الْمَذْكُورِ مَعَ أَنَّ الْإِجَارَةَ وَاقِعَةٌ عَلَى مَا يَخُصُّ الْحِصَّةَ مِمَّا سَيَخْرُجُ مِنْ ثَمَارِ الْبُسْتَانِ، وَمَعَ كَوْنِهَا وَقْفًا مَحْكُومًا بِهِ؟

٢٠٣٠ = وَهَلْ يَضْمَنُ الْمُسْتَأْجِرُ جَمِيعَ مَا أَكَلَهُ مِنَ الثَّمَارِ مُدَّةَ وَضْعِ يَدِهِ أَمْ لَا؟

٢٠٢٩ ج = أَجَابَ: لَا يُعْمَلُ بِهِ؛ إِذِ الْإِجَارَةُ إِنْ وَقَعَتْ عَلَى الْأَرْضِ؛ فَهِيَ فَاسِدَةٌ لِشَغْلِنَا بِالأَشْجَارِ الْمَذْكُورَةِ، وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى الثَّمَارِ؛ فَهِيَ بَاطِلَةٌ، فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ عَقْدَ الْإِجَارَةِ عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ مَقْضُودًا، كَمَنْ اسْتَأْجَرَ بَقْرَةً لِيَشْرَبَ لَبَنَهَا لَا يَنْعَقِدُ، وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ بُسْتَانًا لِيَأْكُلَ ثَمَرَهُ، وَالْمَسْأَلَةُ مُصَرَّحٌ بِهَا فِي (مِنْحِ الْعَقَارِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَفِي الْإِجَارَةِ الْمَذْكُورَةِ أُمُورٌ أُخْرُتُ وَجِبُ فَسَادِهَا خُصُوصًا عِنْدَنَا، كَالشُّيُوعِ وَطُولِ الْمُدَّةِ فِي الْوَقْفِ، وَلَا شُبُهَةَ فِي عَدَمِ اعْتِبَارِ حُكْمِ الْحَنْبَلِيِّ وَالْحَالِ هَذِهِ؛ إِذْ طَلَبَ الْفَسْخَ وَأَخَذَ الْمُؤَجَّرُ لَا يُصَيِّرُهُ خَصْمًا شَرْعِيًّا، فَبَيَّ حُكْمُهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ لِعَدَمِ الْخَصْمِ، وَالْمُؤَجَّرُ لَمْ يَصُدْرُ مِنْهُ وَلَا عَلَيْهِ دَعْوَى لِيَنْصَبَ الْحُكْمَ عَلَيْهِ، وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ مُخَالَفَةِ الْحَنْبَلِيِّ لَنَا فِي الْإِجَارَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الْأَعْيَانِ وَالْأَرْضِ الْمَشْغُولَةِ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ وَاضِحٌ لِلْفَقِيهِ، وَفِيمَا ذَكَرَ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى إِمَامٍ بِالْفِقْهِ كِفَايَةٌ.

٢٠٣٠ ج = وَلَا شَكَّ فِي ضَمَانِ الْمُسْتَأْجِرِ لِجَمِيعِ مَا اسْتَهْلَكَهُ مِنَ الثَّمَارِ؛ إِذِ

الْإِجَارَةُ بَاطِلَةٌ وَالْحَالُ هَذِهِ، فَوْجُودُهَا وَعَدَمُهَا سَيَّانٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مُدْرَسُ مَدْرَسَةٍ وَضَعَ عَرْضًا مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ

آخَرَ فِي خَلْوَةٍ مِنْهَا مُدَّةٌ ثُمَّ عَزَلَ وَوَلَّى غَيْرُهُ

٢٠٣١ = سُئِلَ فِي مُدْرَسِ مَدْرَسَةٍ وَضَعَ فِي خَلْوَةٍ مِنْ خَلَاوِيهَا عَرْضًا مُشْتَرَكًا شَرِيكَةً مِلْكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ، وَمَكَثَ مُدَّةً وَعَزَلَ عَنْهَا وَغَابَ وَوَلَّى غَيْرُهُ، فَطَلَبَ الْغَيْرُ مِنَ الشَّرِيكِ الْآخَرِ أَجْرَةَ الْمَكَانِ الَّذِي وَضَعَ الشَّرِيكُ فِيهِ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ، هَلْ يَلْزَمُهُ دَفْعُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ لَهُ مُدَّةً وَضَعَهُ أَمْ لَا؟ [ع/١٢٤٠٤]

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ الشَّرِيكَ أَجْرَةَ بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا قَاطِبَةً؛ لِعَدَمِ مُبَاشَرَتِهِ وَضَعَهُ، انْظُرْ مَا ذَكَرَ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ) وَغَيْرِهَا فِي الْقَاعِدَةِ الْعَاشِرَةِ: الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَجْرًا أَرْضًا عِشْرِينَ عَقْدًا كُلُّ عَقْدٍ ثَلَاثِينَ سَنَةً

وَشَرَطًا الْخَرَاجَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ثَمَّ مَا تَأ

٢٠٣٢ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ آجَرَ أَرْضًا مَعْلُومَةً بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ عِشْرِينَ عَقْدًا، كُلُّ عَقْدٍ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَشَرَطًا الْخَرَاجَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، وَمَاتَ الْآجِرَانِ وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي أُنْتَاءِ الْمُدَّةِ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: الْإِجَارَةُ مِنْ أَضْلِيلِهَا وَقَعَتْ فَاسِدَةً، وَلَوْ وَقَعَتْ صَحِيحَةً تَنْفَسِحُ بِمَوْتِ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ، وَإِذَا قُلْنَا بِفَسَادِهَا؛ فَالْوَاجِبُ فِيْمَا مَضَى أَجْرَةُ الْمِثْلِ لَا الْمُسَمَّى، وَمَا بَقِيَ لَا حُكْمَ لَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَا يَلْزَمُ وَرَثَةَ الْمُبَاشِرِينَ أَجْرَةَ وَلَا إِجَارَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ قَرَى مِمَّنْ لَهُ وَلَايَتَهَا

فَمَنَعَهُ ظَالِمٌ عَنْهَا لَهُ الرَّجُوعُ بِالْأَجْرِ

٢٠٣٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَرَى مِمَّنْ لَهُ وَلَايَةٌ إِجَارَتِهَا. فَمَنَعَهُ ظَالِمٌ مُتَغَلِّبٌ

عَنْ تَسَلُّمِهَا، وَاخْتَصَرَ هُوَ بِهَا، هَلْ يَلْزَمُهُ أُجْرَتُهَا أَمْ لَا؟

٢٠٣٤ = وَهَلْ لَهُ انْتِزَاعُ بِمَا دَفَعَ لِلْمُؤَجَّرِ شَرْعًا أَمْ لَا؟

٢٠٣٣ ج = أَجَابَ: لَا تَلْزَمُهُ أُجْرَتُهَا بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا.

٢٠٣٤ ج = فَإِنْ كَانَ قَدْ دَفَعَ الْأُجْرَةَ أَوْ شَيْئًا مِنْهَا رَجَعَ الْمُسْتَأْجِرُ بِهِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٢٩٥ ب، ك ٢٥٥ ب /]

إِصْلَاحُ بِنْرِ الْمَاءِ وَالْبَالُوعَةِ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ الْوَاقِفِ

٢٠٣٥ = سُئِلَ فِي أَمَاكِنَ مَوْقُوفَةٍ مُعَدَّةٍ لِلدَّبَاغَةِ آجَرَهَا الْمُتَوَلَّى مِنْ أَنْاسِ

مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرِ مَعْلُومٍ، وَلَهَا بِالُوعَةٌ يَجْرِي فِيهَا الْمَاءُ، وَقَدْ مَنَعَ فَضْلَاتُ الدَّبَاغَةِ

وَنَجَّاسَاتِهَا جَرِيَانَ الْمَاءِ، فَهَلْ يَكُونُ أُجْرَةُ التَّعْزِيلِ عَلَيْهِمْ كَمَا فِي الْكُنَّاسَةِ وَالرَّمَادِ

أَمْ لَا؟

أَجَابَ: فِي (فَتَاوِي قَاضِي خَانَ): وَإِصْلَاحُ بِنْرِ الْمَاءِ وَالْبَالُوعَةِ وَالْمَخْرَجِ يَكُونُ

عَلَى صَاحِبِ النِّدَارِ، وَإِنْ كَانَ امْتِلَاءً مِنْ قِبَلِ الْمُسْتَأْجِرِ، وَفِي (الْجَوْهَرَةِ): وَلَا يُجْبَرُ

عَلَيْهِ إِذَا كَانَ امْتِلَاءً مِنْ فِعْلِ الْمُسْتَأْجِرِ أَيْضًا يَعْنِي أَنَّهُ عَلَى الْمَالِكِ، وَلَا يُجْبَرُ الْمَالِكُ

عَلَى إِصْلَاحِ مِلْكِهِ، وَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ): وَإِنْ امْتَلَأَ خَلَاهَا وَمَجَارِيهَا مِنْ فِعْلِهِ، فَالْقِيَاسُ

أَنْ يَلْزَمُهُ نَقْلُهُ، يَعْنِي: الْمُسْتَأْجِرَ، فَأُثِّبَتْ فِيهِ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا، وَمِنْ الْمُقَرَّرِ الْعَمَلُ

بِالِاسْتِحْسَانِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا، فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ فَأُجْرَةُ تَعْزِيلِهَا عَلَى

الْوَقْفِ، وَلِلْمُسْتَأْجِرِينَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا إِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْمُتَوَلَّى ذَلِكَ؛ لِتَضْرِيحِهِمْ بِأَنَّهُ عُدْرٌ، كَمَا هُوَ الْإِسْتِحْسَانُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

جَمَاعَةٌ لَهُمْ عَطَاءٌ فِي بَيْتِ الْمَالِ يُحَالُونَ بِهِ  
عَلَى قُرَى لِيَأْخُذُوهُ مِنْ مُتَحَصِّلِهَا مِنْ قُسُومٍ

٢٠٣٦ = سُئِلَ فِي نَفْرِ قَلْعَةٍ، لَهُمْ عَطَاءٌ فِي بَيْتِ الْمَالِ يُحِيلُهُمْ وَكَيْلُ بَيْتِ الْمَالِ عَلَى قُرَى لِيَأْخُذُوا عَطَاءَهُمْ مِنْ مُتَحَصِّلِهَا، فَاجْرَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مَا يَتَحَصَّلُ مِنْ تِلْكَ الْقُرَى مِنْ قُسُومٍ وَرُسُومٍ وَزَيْتِ زَيْتُونٍ بِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا جَرَتِ الْعَادَةُ بِتَنَاوُلِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى بِمَبْلَغٍ. فَآتَى الْجَرَادُ عَلَى الزَّرْعِ وَشَجَرِ الزَّيْتُونِ وَغَيْرِهِ، فَلَمْ يَبْلُغِ الْمُتَحَصِّلُ نِصْفَ مَا عَيْنَ عَلَيْهِ مِنَ الْأُجْرَةِ، هَلْ يَضْمَنُ مَا بَقِيَ أَمْ لَا يَضْمَنُ شَيْئًا؟

٢٠٣٧ = وَمَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْإِجَارَةِ؟

٢٠٣٧ ج = أَجَابَ: هَذِهِ الْإِجَارَةُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ يَبِيعُ الْمَنَافِعَ، وَهَذِهِ وَقَعَتْ عَلَى الْأَعْيَانِ، وَهُوَ الْمُتَحَصِّلُ مِنَ الْقُسُومِ وَالرُّسُومِ، وَقَدْ اتَّفَقَتْ عُلَمَاؤُنَا عَلَى أَنَّ الْإِجَارَةَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى تَنَاوُلِ الْأَعْيَانِ أَوْ إِتْلَافِهَا فَهِيَ بَاطِلَةٌ، قَالَ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ مَقْصُودًا، كَمَنْ [ع ٢٤٠، ب، ط ١٣٠/] اسْتَأْجَرَ بَقْرَةً لِيَشْرَبَ لَبَنَهَا لَا يَنْعَقِدُ<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ بُسْتَانًا لِيَأْكُلَ ثَمَرَتَهُ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ؛ عَلِمَ الْحُكْمُ فِي إِجَارَةِ الْقُرَى لِتَنَاوُلِ الْخَرَاجِ مُقَاسَمَةً كَانَ أَوْ وَظِيفَةً، وَأَنَّهُ بَاطِلٌ، وَقَدْ أَفْتَيْتُ بِذَلِكَ مِرَارًا، وَضُورَةٌ مَا رُفِعَ إِلَيَّ فِي قَرْيَةٍ آجَرَهَا الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهَا لِأَخْرَجَتْ تَنَاوُلَ مَا يَتَحَصَّلُ مِنْ خَرَاجِهَا وَرُسُومِ أَنْكِحَتِهَا وَرَكَاتِ مَوَاشِيهَا، هَلْ يَجُوزُ؟ فَأَجَبْتُ بِأَنَّهَا بَاطِلَةٌ لَا تَجُوزُ.

(١) فِي ع: تَعْتَدُ.

٢٠٣٦ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ فِيمَا وَصَلَ إِلَى يَدِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَضْمَنُ مَا جُعِلَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا اسْتَأْجَرَ عَقَارَ الْوَقْفِ بِأَقْلٍ مِنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ مُدَّةً

٢٠٣٨ = سُئِلَ فِي عَقَارٍ مَوْقُوفٍ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ، أُجْرُهُ مِنْ لَهُ وَلايَةٌ إِيجَارِهِ لِرَجُلٍ مُدَّةً ثَمَانِي سَنَوَاتٍ بِأُجْرَةٍ مُسَمَّاةٍ، فَاجَرَ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَذْكُورُ مَا فِي إِيجَارِهِ الْمُدَّةَ [س ١٢٩٧، ك ١٢٥٦ /] الْمُعَيَّنَةَ مِنْ آخَرَ، وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ نِصْفُ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمُؤَجَّرَ الْأَوَّلَ أُجْرُهُ بِدُونِ أُجْرِ مِثْلِهِ، فَهَلْ لَهُ طَلْبُ أُجْرِ الْمِثْلِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ أَمْ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ الثَّانِي؟

أَجَابَ: لَهُ طَلْبُ أُجْرِ الْمِثْلِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ لِعَقْدِ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ، وَسِوَاءَ قُلْنَا بِصِحَّةِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ بِفَسَادِهِ لِجَرَيَانِ أَحْكَامِ الصَّحِيحِ فِي الْفَاسِدِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ قَاطِبَةً، وَإِنَّمَا قُلْنَا سِوَاءَ قُلْنَا بِصِحَّةِ الْإِجَارَةِ الثَّانِيَةِ أَمْ لَا لِإِلْتِحَافِ الْوَاقِعِ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَأَتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ إِجَارَةً فَاسِدَةً لَوْ أُجْرَ مِنْ غَيْرِهِ إِجَارَةً صَحِيحَةً تَجُوزُ فِي الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: لَا يَمْلِكُ، قَالَ فِي (الْمُضْمَرَاتِ): الْأَصْحَحُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ، يَعْنِي فَلَا تَكُونُ صَحِيحَةً، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ الْمُطَالَبَةُ لِلنَّاظِرِ عَلَى الْعَاقِدِ مَعَهُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ فِقْهِيًّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### نَجَّارَيْنِ تَقَبَّلَا فِدَادِينَ أَهْلِ قَرْيَةٍ

### فَاسْتَأْجَرَا آخَرَ عَلَى فِدَادِينَ مَعْلُومَةٍ

٢٠٣٩ = سُئِلَ فِي نَجَّارَيْنِ تَقَبَّلَا فِدَادِينَ أَهْلِ قَرْيَةٍ، فَسَأَلَهُمَا آخَرَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا مَعَهُمَا، فَأَبَيَا فَاسْتَأْجَرَاهُ عَلَى فِدَادِينَ مَعْلُومَةٍ، فَادَّعَى أَنَّهُ شَرَطَ عَلَيْهِمَا فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ

أَنَّهُمَا مَتَى غَابَا عَنِ الْقَرْيَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ يَكُنْ لَهُ الثُّلُثُ مَعَهُمَا، فَهَلِ اسْتِجَارُهُ عَلَى هَذَا  
الْوَجْهِ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

٢٠٤٠ = وَكَذَلِكَ دَعَوَاهُ؟

٢٠٣٩ ج = أَجَابَ: اسْتِجَارُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ فَاسِدٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

٢٠٤٠ ج = فَالِدَعْوَى مِنْهُ لَا تَصِحُّ، وَالْوَجِبُ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أُجْرَةُ  
الْمِثْلِ لِعَمَلِهِ ذَرَاهِمٌ، فَإِذَا اخْتَلَفَ مَعَ الْمُسْتَأْجِرِينَ فِي مِقْدَارِهَا؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمَا فِيهِ،  
وَلَا يَصِحُّ التَّعْلِيقُ الصَّادِرُ مِنْهُ، فَلَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الثُّلُثُ، وَإِنْ غَابَا عَنِ الْقَرْيَةِ، وَلَا قَائِلَ بِهِ  
مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ أَرْضًا بِشَرْبِهَا مِنْ صِهْرِيحٍ مَاءٍ بِهَا فَانْهَدَمَ الصَّهْرِيحُ

٢٠٤١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِزَرْعِ التِّينِ بِشَرْبِهَا مِنْ صِهْرِيحٍ مَائِيَّهَا،  
فَانْهَدَمَ الصَّهْرِيحُ وَغَارَ مَائُوهُ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَا شَيْءَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَالْحَالُ هَذِهِ مِنَ الْأَجْرِ، حَيْثُ فَاتَ التَّمَكُّنُ مِنَ  
الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ عَجَّلَ لَهُ شَيْئًا مِنَ الْأَجْرَةِ يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ، فَانظُرِ (الْخَانِيَّةَ،  
وَالْوَلَوَالِجِيَّةَ، وَمَنْعَ الْغَفَّارِ)؛ يَتَّضِحُ لَكَ الْأَمْرُ، وَيَرْتَفِعُ عَنْ عَيْنِ يَقِينِكَ الْغُبَارُ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

تَنْفَسِيخُ الْإِجَارَةِ وَقِيلَ تَفْسِيخُ بِانْهَادِ الْمَكَانِ

٢٠٤٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ سَقِيْفَةً مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ، فَانْهَدَمَتْ بَعْدَ

انْقِضَاءِ بَعْضِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ بِتَرَادُفِ الْأَمْطَارِ، هَلْ لِلْمُسْتَأْجِرِ فُسْخُ الْإِجَارَةِ وَالرُّجُوعُ  
بِمَا دَفَعَ مُعْجَلًا عَنْهَا أَمْ لَا؟ [١٢٤١ع / ١]



أجاب: صرّح القُدوريُّ بأنَّ الإِجَارَةَ تَنْفَسِخُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى الْفَسْخِ، وَهَرَّحَ فِي (الْكَنْزِ) بِأَنَّهَا تَنْفَسِخُ، قَالَ فِي (الْجَوْهَرَةِ) وَفِيهِ: أَيُّ قَوْلِ الْقُدُورِيِّ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَسْخِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسِخُ، يَعْنِي بَلْ [س ٢٩٦ ب /] يَنْفَسِخُ الْمُسْتَأْجِرُ، وَفِي (تَضْحِيحِ الْقُدُورِيِّ لِلشَّيْخِ قَاسِمٍ) قَالَ أَبُو نَصْرِ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ: مَنْ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ فَسْخَ الْعَقْدِ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ. انْتَهَى.

وَعَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ حَيْثُ فَسَخَ الْمُسْتَأْجِرُ لَهُ طَلَبُ مَا عَجَّلَ مِنَ الْأَجْرَةِ لِمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ بِحِسَابِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَاعَ كِرْدَارًا فِي أَرْضٍ وَقَفٍ وَسَلَّمَهُ

#### لِلْمُشْتَرِي فَاسْتَحَقَّتْهُ زَوْجَةُ الْبَائِعِ بَعْدَ مَوْتِهِ

٢٠٤٣ = سُنِدٌ فِي رَجُلٍ بَاعَ كِرْدَارًا فِي أَرْضٍ وَقَفٍ وَسَلَّمَهُ لِلْمُشْتَرِي، فَاسْتَحَقَّتْهُ زَوْجَةُ الْبَائِعِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَتَطَلَّبُ لَهُ أُجْرَةٌ خَارِجَةٌ عَنِ أُجْرَةِ الْبُقْعَةِ مِنَ الْمُسْتَرِي مُدَّةً وَضَعَ يَدِهِ، هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أجاب: يلزمُ المُشْتَرِي مُدَّةً وَضَعَ يَدِهِ عَلَى أَرْضِ الْوَقْفِ وَالْكِردَارِ الَّذِي اسْتَحَقَّ بِهِ حَقَّ الْقَرَارِ فِيهَا؛ أُجْرَةُ الْوَقْفِ، لَا حَقَّ الْقَرَارِ الَّذِي يَصِحُّ بَيْنَهُ حَيْثُ كَانَ مَعْلُومًا، كَمَا صرّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَارِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكُتُبِ، فَيُنْظَرُ إِلَى أُجْرَةِ الْمِثْلِ لِلْبُقْعَةِ مُجَرَّدَةً عَنْهُ، فَتَجِبُ لِلْوَقْفِ، وَأَمَّا الْكِردَارُ فَلَا؛ لِأَنَّهُ سَكَنَهُ بِتَأْوِيلِ الْمَلِكِ، وَوُجُوبُ أُجْرَةِ الْمِثْلِ لِلْوَقْفِ صِيَانَةٌ لَهُ: اخْتَارَهَا الْمُتَأَخَّرُونَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ اسْتِحْسَانًا، فَلَا يَلْزَمُ أُجْرَةَ غَيْرِهِ بِالْإسْتِحْقَاقِ، وَقَدْ صرّحُوا بِأَنَّ الْمَمْلُوكَ الْمَعْدَّ لِلِاسْتِغْلَالِ إِنَّمَا تَجِبُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ عَلَى السَّاكِنِ فِيهِ بِغَيْرِ عَقْدِ إِجَارَةٍ؛ إِذَا سَكَنَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِجَارَةِ

دَلَالَةً، أَمَا إِذَا سَكَنَهُ بِتَأْوِيلِ مَلِكٍ أَوْ عَقْدٍ لَأَشْيَاءٍ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْوَقْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَاتَ وَلَهُ عُلُوفَةٌ مُنْكَسِرَةٌ عِنْدَ مُتَوَلِّيِّ وَقْفٍ

٢٠٤٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ [ك٢٥٦ب، ط١٣١/] وَلَهُ عُلُوفَةٌ مُنْكَسِرَةٌ عِنْدَ مُتَوَلِّيِّ وَقْفٍ مِنَ الْأَوْقَافِ، مِنْ جِهَةِ قِرَاءَةِ مُرْتَبَةٍ عَلَيْهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ، وَأَقَامَ الْقَاضِي وَلَدَهُ مَقَامَهُ، فَهَلْ لِرَوْلِدِ الْمَيِّتِ أَنْ يُطَالِبَهُ بِعُلُوفَةِ أَبِيهِ الْمُنْكَسِرَةِ؟ وَيُجْبِرُهُ الْقَاضِي عَلَى إِعْطَائِهِ عُلُوفَةَ وَالِدِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ ذَلِكَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ) وَجَعَلَهُ الْأَشْبَهَ بِالْفِقْهِ وَالْأَعْدَلِ، وَعَلَّلَ بِأَنَّهُ عَمَلٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ فَعَلُهُ، فَكَانَ مَا يَأْخُذُهُ فِي مُقَابَلَتِهِ فِي مَعْنَى الْأَجْرَةِ، وَقِيلَ: لَا. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَوَّلَ أَشْبَهُ بِالْفِقْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَرْضٌ سُلْطَانِيَّةٌ أَوْ وَقْفٌ مُعَدَّةٌ لِغِرَاسٍ مِنَ الْعِنَبِ وَالْتَيْنِ

٢٠٤٥ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ سُلْطَانِيَّةٍ أَوْ وَقْفٍ مُعَدَّةٍ لِغِرَاسِ الْعِنَبِ وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْجَارِ، وَتَبَتَّى فِي أَيْدِي غَارِسِهَا بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ مَا دَامَتِ الْأَشْجَارُ بِهَا، وَتُدْفَعُ أَجْرَةُ مِثْلِهَا، أَنْشَأَ رَجُلٌ بِطَائِفَةٍ مِنْهَا غِرَاسًا بَعْدَ أَنْ اسْتَأْجَرَهَا مِمَّنْ لَهُ وِلَايَةٌ ذَلِكَ مُدَّةَ سِنِينَ عَيْنَهَا بِأَجْرَةِ مَعْلُومَةٍ، هِيَ أَجْرَةُ مِثْلِهَا، وَمَاتَ الْمُؤَجَّرُ قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ، هَلْ لِلْمُسْتَأْجِرِ اسْتِيقَاؤُهَا حَيْثُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْجِهَةِ الَّتِي تُصَرَّفُ الْأَجْرَةُ عَلَيْهَا، وَيَعْظُمُ ضَرَرُهُ بِقَلْعِ غَرَسِهِ وَلَا تُؤَجَّرُ بَعْدَ قَلْعِهِ بِأَكْثَرٍ مِنَ الْأَجْرَةِ الْمُعَيَّنَةِ لَهَا أَمْ لَا؟ [ع٢٤١ب/]

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ الْاسْتِيقَاؤُ حَيْثُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْجِهَةِ وَالزُّومِ الضَّرَرَ عَلَى الْغَارِسِ، هَذَا وَفِي (مِنْحِ الْغَفَّارِ) نَقْلًا عَنِ (الْبَحْرِ) وَفِي (الْقِنِيَةِ): اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَقَفًا، فَغَرَسَ

فِيهَا وَبَنَى، ثُمَّ مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ، فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَسْتَبْقِيَهَا بِأَجْرِ الْمِثْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي [س ١٢٩٧/١] ذَلِكَ ضَرَرٌ، وَلَوْ أَبِي الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْقَلْعَ؛ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، قَالَ مَوْلَانَا فِي (شَرْحِ الْكَنْزِ) وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَسْأَلَةُ الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ، وَهِيَ مَنْقُولَةٌ أَيْضًا فِي (أَوْقَافِ الْخَصَافِ) انْتَهَى.

وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ أَنَّ الشَّرْعَ يَأْتِي الضَّرَرَ خُصُوصًا وَالنَّاسَ عَلَى هَذَا، وَفِي الْقَلْعِ ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ، وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ عَنِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ) <sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَأْجَرَ بَهِيمًا لِحَمَلِ قَدْرِ مُعَيَّنٍ ثُمَّ زَادَ عَلَيْهِ فَهَلَكَ

٢٠٤٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ آجَرَ آخَرَ بَهِيمًا لِحَمَلِ قَدْرِ مُعَيَّنٍ مِنَ الْعِنَبِ، فَزَادَ عَلَى الْقَدْرِ الْمُعَيَّنِ، فَهَلَكَ مَعَهُ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: إِنْ أَطَاقَ الْبَهِيمُ حَمْلَ الزَّائِدِ وَهَلَكَ بَعْدَ بُلُوغِ الْمَكَانِ الْمَشْرُوطِ فَلِصَاحِبِهِ الْأَجْرُ كَامِلًا، وَضَمِنَ مِنْ قِيَمَتِهِ بِقَدْرِ الزِّيَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يُطِقْ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ كُلَّهَا، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي ذَلِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ لِإِنْكَارِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### اسْتَأْجَرَ جَمَلًا لِحَمَلِ عِنَبٍ عَلَى أَنْ مَا يَبِيعُ بِهِ فَنِصْفُهُ أُجْرَةُ حَمَلِهِ، فَمَاتَ الْجَمَلُ

٢٠٤٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ جَمَلًا لِحَمَلِ عِنَبٍ عَلَى أَنْ مَا يَبِيعُ بِهِ مِنْ الثَّمَنِ فَنِصْفُهُ أُجْرَةُ حَمَلِهِ، فَمَاتَ الْجَمَلُ، وَادَّعَى رَبُّهُ أَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبِهِ، فَهَلْ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ مَوْتِهِ يَضْمَنُ أُمَّ لَا؟

(١) ابن ماجه (٢٣٤١)، وأحمد (٢٨٦٧).

(٢) في ع: مهما.

أَجَاب: لَا يَضْمَنُ، فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُسَلِّكُ بِفَاسِدِ الْعُتُودِ مَسْلَكًا صَحِيحًا فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَ الْمُؤَجَّرُ وَالزَّرْعُ بِقَلْبٍ يَبْقَى بِأَجْرِ الْمِثْلِ

٢٠٤٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِلزَّرْعِ فزَرَ، وَمَاتَ الْمُؤَجَّرُ، وَهُوَ بِقَلْبٍ هَلْ يُقْلَعُ، أَمْ يَبْقَى إِلَى إِدْرَاكِهِ؟

أَجَاب: يَبْقَى إِلَى إِدْرَاكِهِ بِأَجْرِ الْمِثْلِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْحَايَةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ أَرْضَ الْوَقْفِ سَنَةً لِزَّرْعِ الْبَادِنِجَانِ وَمَضَتْ

الْمُدَّةُ يُقْلَعُ وَتُسَلَّمُ الْأَرْضُ لِنَاطِرِ الْوَقْفِ

٢٠٤٩ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ أَرْضَ بُسْتَانٍ لِيُوقِفَ مُدَّةَ سَنَةٍ، لِزَّرْعِ الْبَادِنِجَانِ وَالرَّطْبَةِ وَالْبُقُولِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ لِانْتِهَائِهِ وَقْتُ مَعْلُومٍ، وَمَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ، هَلْ يُقْلَعُ مِنْ أَرْضِ الْوَقْفِ وَتُسَلَّمُ أَرْضُ الْبُسْتَانِ لِنَاطِرِهِ أَمْ لَا؟

٢٠٥٠ = وَهَلْ إِذَا كَانَ فِي الْبُسْتَانِ شَجَرَتَيْنِ يُبَاحُ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَكْلُهُ أَمْ لَا يُبَاحُ لَهُ؟ وَيَضْمَنُ قِيَمَةَ مَا أَكَلَهُ مِنْهُ؟ [ك/١٢٥٧/]

٢٠٤٩ ج = أَجَاب: نَعَمْ يُقْلَعُ وَتُسَلَّمُ الْأَرْضُ لِنَاطِرِ الْوَقْفِ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الْمُتُونَ قَاطِبَةً فِي الرَّطْبَةِ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا كَالْبَادِنِجَانِ، وَكُلُّ مَا لَيْسَ لِانْتِهَائِهِ وَقْتُ مَعْلُومٍ.

٢٠٥٠ ج = وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ ضَامِنٌ لِمَا أَكَلَ مِنْ ثَمَرَةِ التَّيْنِ؛ لِغَدَمِ دُخُولِهِ فِي الْإِجَارَةِ، بَلْ لَوْ أَدْخَلَهُ فِي الْإِجَارَةِ لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ إِجَارَةُ بُسْتَانٍ لِيَأْكُلَ ثَمَرَةَ شَجَرِهِ لَوْ قَوَعَهَا عَلَى إِنْتِلَابِ الْأَعْيَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَأْجَرْتَ رَجُلًا لِيَسْتَخْلِصَ لَهَا مَا يَخْصُهَا  
مِنْ إِرْثِ أَبِيهَا وَلِمُبَاشَرَةِ نِكَاحِهَا صَحَّ

٢٠٥١ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ، وَكَتَلَتْ رَجُلًا وَكَالَةَ شَرْعِيَّةً بِمُوجِبِ وَثِيقَةٍ شَرْعِيَّةٍ فِي اسْتِخْلَاصِ مَا يَخْصُهَا بِالْإِرْثِ مِنْ وَالِدِهَا، وَفِي السَّعْيِ عَلَى نِكَاحِهَا مِمَّنْ يَشَاءُ، وَجَعَلَتْ لَهُ مَبْلَغًا مَعْلُومًا نَظِيرَ ذَلِكَ، وَأَحَالَتهُ بِهِ عَلَى الزَّوْجِ مِنْ صَدَاقِهَا، ثُمَّ حَصَلَتْ مُقَارَضَةٌ شَرْعِيَّةٌ بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالزَّوْجِ فِيهِ، ثُمَّ مَاتَتْ وَمَاتَ الزَّوْجُ بَعْدَهَا وَلَمْ يَدْفَعْ مَا قُورِضَ فِيهِ، وَادَّعَى وَرَثَةُ الزَّوْجِ أَنَّ الْمُوَكَّلَةَ رَجَعَتْ عَمَّا جَعَلَتْهُ لِلْوَكِيلِ، وَأَخَذَتْهُ مِنْ زَوْجِهَا، فَهَلْ لَهَا الرَّجُوعُ فِي ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِخْلَاصِ مَا خَصَّهَا مِنَ الْإِرْثِ وَتَسْلِيمِهِ لَهَا وَبَعْدَ مُبَاشَرَةِ عَقْدِ نِكَاحِهَا؟ [ع ٢٤٢، ط ١٣٢، س ٢٩٧ ب /]

٢٠٥٢ = وَهَلْ تَصِحُّ دَعْوَى الْوَرَثَةِ الرَّجُوعِ وَاسْتِخْلَاصِهَا الْمَبْلَغَ مِنْ زَوْجِهَا  
أَمْ لَا؟

٢٠٥١ ج = أَجَابَ: اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَمَلُ فِي الْإِسْتِخْلَاصِ مَعْلُومًا وَذُكِرَ وَذُكِرَتْ لَهُ مُدَّةٌ، وَالسَّعْيُ عَلَى النِّكَاحِ كَذَلِكَ (ذُكِرَ) <sup>(١)</sup> لَهُ عَمَلٌ مَعْلُومٌ وَمُدَّةٌ؛ وَجَبَ الْمَبْلَغُ الْمُعَيَّنُ لَهُ.

٢٠٥٢ ج = وَلَا يَصِحُّ رُجُوعُهَا عَنْهُ، وَلَا دَعْوَى وَرَثَتِهَا بِهِ لِعَدَمِ صِحَّتِهِ، وَلَهُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ شَرْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ أَرْضَ وَقْفٍ مُدَّةَ سِنِينَ لِلْغَرْسِ  
وَأَنْتَهَتْ الْمُدَّةُ وَالْغَرْسُ بَاقٍ

٢٠٥٣ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ وَقْفٍ آجَرَهَا النَّاطِرُ عَلَيْهَا مُدَّةَ سِنِينَ لِلْغَرْسِ، وَأَنْتَهَتْ الْمُدَّةُ وَالْغَرْسُ بَاقٍ، فَمَا الْحُكْمُ؟

(١) فِي س: (جعل).

أَجَابَ: يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ قَلْعُ الْغُرَاسِ وَتَسْلِيمُ الْأَرْضِ فَارِغَةً؛ إِنْ لَمْ تَنْقُصِ الْأَرْضَ بِالنَّقْلِ، فَإِنْ نَقَصْتَ فَلِلنَّاطِرِ أَنْ يَتَمَلَّكَ الشَّجَرَ لِلْوَقْفِ بِقِيَمَتِهِ حَالِ كَوْنِهِ مَقْلُوعًا جَبْرًا عَلَى صَاحِبِ الشَّجَرِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَنْقُصُ لَا يَتَمَلَّكُهُ جَبْرًا، وَيَلْزَمُ بِالْقَلْعِ وَتَسْلِيمِ الْأَرْضِ لِلنَّاطِرِ، وَإِنْ تَرَضِيََا عَلَى تَجْدِيدِ الْإِجَارَةِ وَإِثْقَاءِ الْغُرَاسِ؛ جَازَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ مِنْ جَمَاعَةٍ قَبْوَ مَعْصَرَةٍ وَجَمِيعَ دُكَّانٍ

مُلَاصِقٍ لَهَا بِشَرْطِ أَنْ يُعَمَّرَهَا طَاحُونٌ بَغْلٍ

٢٠٥٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنْ جَمَاعَةٍ قَبْوَ مَعْصَرَةٍ وَجَمِيعَ دُكَّانٍ مُلَاصِقٍ

نِهَا مِنْ جَمَاعَةٍ؛ بِشَرْطِ أَنْ يُعَمَّرَهَا طَاحُونٌ بَغْلٍ، وَيُزِيلَ آلَةَ الْمَعْصَرَةِ وَيَضَعُ بِهَا آلَةَ الطَّاحُونِ. وَأَنْ يَسُدَّ بَابَ الدُّكَّانِ، وَيَفْتَحَ لَهُ بِأَبْهَا، وَيَتَفَعَّ بِذَلِكَ مَا شَاءَ مُدَّةَ ثَلَاثِينَ سَنَةً مُتَوَالِيَةً؛ عَشْرَةَ عُتُودٍ، يَلِي كُلُّ عَقْدٍ مَا قَبْلَهُ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ لِكُلِّ سَنَةٍ، وَمَهْمَا حَدَثَ مِنْ تَرْمِيمٍ فَعَلَى الْمُؤَجَّرِينَ، وَمَهْمَا احتِيجَ مِنْ آلَةِ الطَّاحُونِ كَأَخْشَابٍ وَحَدِيدٍ وَأَحْجَارٍ رَحَى فَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، وَكُتِبَ صَكُّ الْإِجَارَةِ كَمَا شُرِّحَ، وَحُكِّمَ الْحَنْبَلِيُّ بِمُوجِبِهَا، وَفِيهِ: وَمِنْ مُوجِبِهَا لَزُومُ عَقْدِ التَّوَاجِرِ، وَعَدَمُ الْفَسْخِ بِمَوْتِ الْمُسْتَأْجِرِينَ أَوْ أَحَدِهِمَا إِلَى انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ. وَلَمْ يَبْقَ مِنَ الْمُؤَجَّرِينَ إِلَّا وَاحِدٌ، فَهَلْ حُكِّمَ الْحَنْبَلِيُّ بِعَدَمِ الْفَسْخِ بِمَوْتِ الْمُسْتَأْجِرِينَ أَوْ أَحَدِهِمْ يَرْفَعُ الْخِلَافَ، فَيُمنَعُ [ك٢٥٧ب/] الْفَسْخُ أَمْ لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ فَلَا يُمنَعُ الْفَسْخُ لِعَدَمِ وَقُوعِهِ فِي حَادِثَةِ انْصَبِّ الْحُكْمِ فِيهَا بَعْدَ خُصُومَةٍ شَرْعِيَّةٍ؟

٢٠٥٥ = وَهَلِ الْإِجَارَةُ مِنْ أَصْلِهَا وَقَعَتْ صَحِيحَةً أَمْ لَا؟

٢٠٥٥ ج = أَجَابَ: الْإِجَارَةُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ أَصْلِهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ لِلشَّرْطِ الْمَذْكُورِ،

الَّذِي هُوَ تَغْيِيرُهَا طَاحُونًا، وَيُزِيلُ آلَةَ الْمَعْصَرَةِ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ كَالْبَيْعِ يُفْسِدُهَا الشَّرْطُ

الْفَاسِدُ، وَهُوَ كُلُّ شَرْطٍ يَتَقَضِيهِ الْعَقْدُ وَلَا يُلَائِمُهُ، وَفِيهِ مَنَفَعَةٌ لِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ أَوْ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، وَالشَّرْطُ الْمَذْكُورُ دَاخِلٌ تَحْتَ التَّعْرِيفِ الْمَرْبُورِ، وَإِنْ كَانَتْ فَاسِدَةً؛ فَعَلَى تَقْدِيرِ حَيَاةِ الْمُتَعَاقِدِينَ جَمِيعِهِمْ؛ يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَسْخُوحُهَا، فَكَيْفَ وَقَدْ مَاتَ الْكُلُّ إِلَّا وَاحِدًا.

٢٠٥٤ ج = وَحُكْمُ الْحَنَبَلِيِّ مِنْ غَيْرِ دَعْوَى خَضَمٍ عَلَى خَضَمٍ لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ، فَلَا يُنْفَعُ الْفَسْخُ، سِوَاءَ صَحَّ أَنْ مَذْهَبُهُ كَذَلِكَ أَوْ لَا، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَذْهَبُهُ [س ١٢٩٨، ع ٢٤٢ ب /] كَذَلِكَ؛ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ كَذَلِكَ؛ فَلِتَخَلُّفِ شَرْطِ كَوْنِهِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ، وَهُوَ كَوْنُهُ فِي حَادِثَةٍ شَرْعِيَّةٍ صَدَرَتْ مِنْ خَضَمٍ عَلَى خَضَمٍ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ قَاطِبَةً، فَتَنْفَسُخُ بِالْفَسَادِ، وَتَنْفَسُخُ بِالْمَوْتِ كَالصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ فَاسِدَ الْعُقُودِ يَجْرِي مَجْرَى صَحِيحِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٠٥٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ حَمَامًا بِرُبْعِ قِرْشٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا دَامَ الْمَاءُ مُنْقَطِعًا عَنْهُ، وَيَقْرَشُ إِذَا جَرَى الْمَاءُ بَعْدَ أَنْ أُذِنَ لَهُ الْقَاضِي بِتَعْمِيرِ مَا تَوَقَّفَ إِدَارَتُهُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ وَالرُّجُوعِ بِهِ، فَعَمَّرَ وَتَصَرَّفَ فِيهِ مُدَّةً قَبْلَ جَرِي الْمَاءِ وَمُدَّةً بَعْدَهُ، وَزَادَ عَلَيْهِ جَمَاعَةً وَأَخْرَجَ مِنْهُ، فَمَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ مِنَ الْإِجَارَةِ وَالْأَمْرِ بِالتَّعْمِيرِ مَعَ الرُّجُوعِ؟

٢٠٥٧ = وَهَلْ يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ الزِّيَادَةَ فِي مُدَّةِ جَرِي الْمَاءِ، وَتَكُونُ قَاضِيَةً عَلَيْهِ بِأَنَّهَا أَجْرَةٌ مِثْلُهُ فِي زَمَنِ إِدَارَتِهِ؟

٢٠٥٧ ج = أَجَابَ: عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ فَاسِدٌ، وَالْحُكْمُ فِي الْفَاسِدِ وَقَفًا أَوْ مِلْكًا أَجْرَةٌ الْمِثْلِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ فِي قَدْرِهَا؛ إِذِ الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ فِيمَا زَادَ مَا لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ بَيْنَهُ، وَلَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ مِنَ الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ قَاضِيَةً بِشَيْءٍ فِي مُدَّتِهِ، إِذِ الْإِجَارَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ تَقَعُ بِأَزِيدَ وَأَنْقَصَ وَبِأَجْرَةَ الْمِثْلِ، فَلَا يَكُونُ

لَهَا اغْتِبَارٌ فِي تَحْكِيمِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ إِجْمَاعًا، وَالْعِبْرَةُ فِي ذَلِكَ لِلْبَيِّنَةِ الَّتِي هِيَ إِحْدَى حُجَجِ الشَّرْعِ الثَّلَاثِ.

٢٠٥٦ ج = وَلَا شَكَّ أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ بِمَا صَرَفَهُ فِي التَّعْمِيرِ وَالْحَالُ هَذِهِ، كَمَا هُوَ غَنِيٌّ عَنِ التَّفْرِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَوْجَرَ رَجُلٌ لِيَسْتَخْلِصَ تَرِكَةَ الْمَيِّتِ

فِي مَدِينَةِ كَذَا وَلَمْ تُسَمَّ التَّرِكَةُ وَلَمْ يَأْتِ بِهَا

٢٠٥٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ سَاكِنٌ فِي مَدِينَةِ بُقْرَاصَ [ط ١٣٣، ك ١٢٥٨ / ١] وَلَهُ فِيهَا زَوْجَةٌ وَابْنٌ صَغِيرٌ مِنْهَا، سَافَرَ إِلَى مَدِينَةِ مِصْرَ، وَمَاتَ فِيهَا عَنِ الزَّوْجَةِ وَالصَّغِيرِ، فَنَصَّبَ قَاضِيًا بُقْرَاصَ وَصِيًّا عَلَى الصَّغِيرِ، فَاسْتَأْجَرَ هُوَ وَالزَّوْجَةُ رَجُلًا بِأَجْرٍ مُسَمًّى لِيَذْهَبَ إِلَى مِصْرَ، وَيَسْتَخْلِصَ مَا تَرَكَ الْمَيِّتُ هُنَاكَ، وَيَأْتِي بِهِ إِلَى بُقْرَاصَ، فَذَهَبَ فَوَجَدَ الْمَيِّتَ قَدْ نَصَّبَ وَصِيًّا عَلَى ابْنِهِ وَسَلَّمَهُ مَا يَمْلِكُهُ بِهَا، فَطَلَبَ الْأَجِيرُ ذَلِكَ مِنْهُ لِيُوصِلَهُ إِلَى بُقْرَاصَ، فَأَبَى وَحَمَلَهَا هُوَ إِلَى بُقْرَاصَ، هَلِ الْإِجَارَةُ صَحِيحَةٌ؟

٢٠٥٩ = وَيُؤْخَذُ مَا سُمِّيَ لِلْأَجِيرِ مِنَ الزَّوْجَةِ وَالصَّغِيرِ بِحَسَبِ إِزْتِمَامِهِمَا أَوْ مُنَاصَفَتِهِ؟

٢٠٥٩ ج = أَجَابَ: إِنْ لَمْ تُسَمَّ التَّرِكَةُ؛ فَهِيَ فَاسِدَةٌ، وَإِنْ سُمِّيَتْ فَهِيَ صَحِيحَةٌ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ قُسِّمَ أَجْرُ الْمِثْلِ عَلَى ذَهَابِهِ لِمِصْرَ وَاسْتِخْلَاصِهِ التَّرِكَةَ وَالْإِثْيَانِ بِهَا إِلَى بُقْرَاصَ، وَلَزِمَ لَهُ أَجْرُ الذَّهَابِ فَقَطُّ مِنْ غَيْرِ تَجَاوُزٍ عَنِ قِسْطِ الْمُسَمًّى، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي قُسِّمَ الْمُسَمًّى نَفْسُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَزِمَ قِسْطُ الذَّهَابِ مِنْهُ وَمَا وَجَبَ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ بِحَسَبِ مَا لَهُمَا مِنَ التَّرِكَةِ، عَلَى الزَّوْجَةِ الثَّمَنُ مِنْهُ وَالْبَاقِي عَلَى الْيَتِيمِ؛ إِذِ الْقِسْمَةُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ عَلَى مِقْدَارِ الْمَلِكِ، نَصُّوا عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ.



٢٠٥٨ ج = أَمَا صِحَّةُ الإِسْتِجَارِ مِنَ الزَّوْجَةِ؛ فَلِمَا لَهَا مِنَ الْوِلَايَةِ عَلَى مَالِهَا وَنَصِيبِهَا، وَأَمَا صِحَّتُهَا مِنْ وَصِيِّ الصَّغِيرِ؛ فَلِمَا لَهُ مِنَ الْوِلَايَةِ بِالْوَصَايَةِ الْمُسْتَفَادَةِ بِنَصْبِ الْقَاضِي؛ إِذْ لَهُ وَلايَةٌ نَصْبِ الْوَصِيِّ حَيْثُ كَانَ الْيَتِيمُ [س ٢٩٨ ب، ع ١٢٤٣ / في وِلَايَتِهِ، لَا سِيَّمَا مَعَ غَيْبَةِ وَصِيِّ الْمَيِّتِ، فَإِنْ قُلْتَ: أَيْمُ شَاهِدًا عَلَى مَا ذَكَرْتَ. قُلْتُ: أَمَا مَنْ كَرَعَ مِنْ حِيَاضِ الْفِقْهِ فَهُوَ غَنِيٌّ عَنِ إِقَامَةِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُسَاوِي لِهَذَا مِنَ الْفُرُوعِ لَا يَكَادُ يُعَدُّ، فَذَكَرُ مِنْهُ مَا لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، فَفِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْمِلَ لَهُ غَلَّةً مِنْ مَطْمُورَةٍ عَيْنَاهَا، فَذَهَبَ فَلَمْ يَجِدْهُ وَرَجَعَ؛ فَسَمَّ الْأَجْرُ الْمُسَمَّى عَلَى ذَهَابِهِ وَحَمْلِهِ وَرُجُوعِهِ بِهِ، وَلَزِمَ أَجْرُ الذَّهَابِ؛ لِأَنَّ الذَّهَابَ كَانَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُسَمَّ الْمَطْمُورَةُ؛ لَا يَتَجَاوَزُ عَنِ قِسْطِ الْمُسَمَّى لِلذَّهَابِ أَجْرَ الْمِثْلِ.

وَفِي (مَجْمَعِ الْفَتَاوِي) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ صَارَتْ وَاقِعَةُ الْفَتْوَى: رَجُلٌ اشْتَرَى مِنْ آخِرِ أَشْجَارِ اللَّيْقَطَعِهَا، وَذَهَبَ بِالْأَجْرَاءِ، ثُمَّ إِنَّهُمَا تَقَابَلَا الْبَيْعَ فِي الْأَشْجَارِ، هَلْ لِلْأَجْرَاءِ شَيْءٌ؟

أَجَابَ: يُنظَرُ إِنْ اسْتَأْجَرَهُمْ لِيَذْهَبُوا مَعَهُ إِلَى مَوْضِعِ الْأَشْجَارِ؛ فَلَهُمْ أَجْرُ الذَّهَابِ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُمْ لِيَقْطَعُوا الْأَشْجَارَ فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَلَمْ يَذْكَرِ الذَّهَابَ؛ فَلَا أَجْرَ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمَعْتُودَ عَلَيْهِ قَطْعُ الْأَشْجَارِ. انْتَهَى.

وَفِي (الْخُلَاصَةِ) بَعْدَ ذِكْرِ مَسْأَلَةِ قَطْعِ الْأَشْجَارِ نَاقِلًا عَنِ (مَجْمُوعِ النَّوَازِلِ) قَالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَجَدْتُ الْمَسْأَلَةَ فِي (النَّوَازِلِ) وَالْجَوَابُ عَلَى خِلَافِ هَذَا، صُورَتُهَا: رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى أَنْ يَقْطَعَ لَهُ أَشْجَارًا بَعِيدَةً عَنِ الْمِضْرِ، عَلَى أَنْ أَجَرَ الذَّهَابَ وَالرُّجُوعَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ. قَالَ: لَا أَرَى لَهُ أَجْرَ الذَّهَابِ وَلَا أَجْرَ الرُّجُوعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: لَا أَرَى. ظَاهِرُهُ (التَّفَقُّهُ) (١) فَتَأَمَّلْهُ، وَكُتِبَ الْمَذْهَبُ طَافِحَةً بِخِلَافِهِ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

رَجُلٌ رَأَى شَخْصًا وَصَارَ الشَّخْصُ يَخْدِمُهُ وَيَتَّجِرُ لَهُ  
فِيكَافِئُهُ الْمُرَبِّي فَمَاتَ وَطَلَبَتْ وَرَثَتُهُ الْأُجْرَةَ مِنَ الْمُرَبِّي

٢٠٦٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، رَبَّى شَخْصًا وَعَلَّمَهُ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ، وَكَانَ  
الشَّخْصُ يَخْدِمُهُ وَيَتَّجِرُ لَهُ، فَيُكَافِئُهُ الْعَالِمُ الْمُرَبِّي فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ مِنَ التَّفَقُّهِ عَلَيْهِ،  
وَالْكِسْوَةِ وَالسُّكْنَى وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ اللَّوَازِمِ، وَزَوْجَهُ زَوْجَةً وَقَامَ بِلَوَازِمِهَا وَلَوَازِمِهَا،  
وَلَمْ يَجْرِ بَيْنَهُمَا عَقْدُ تَوَاجُرٍ فِي خِدْمَتِهِ لَهُ، وَمَاتَ الشَّخْصُ الْمَذْكُورُ عَنْ وَرَثَتِهِ، يُرِيدُ  
بَعْضُهُمْ مُطَالَبَةَ الْعَالِمِ بِأُجْرَةِ لِيَخْدُمَتِهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بِإِجْمَاعِ أَيْمَتِنَا؛ إِذْ لَا عَقْدَ يُوجِبُ الْأُجْرَةَ لَهُ، وَلَا قَرِينَةَ حَالٍ  
تَدُلُّ عَلَى وُجُوبِهَا، وَالْمَنَافِعُ أَعْرَاضٌ لَا تَقُومُ إِلَّا بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَالْوَاقِعُ مِنَ التَّلْمِيذِ  
الْمَذْكُورِ [ك ٢٥٨ ب، س ١٢٩٩، ط ١٣٤ /] مُكَافَأَةٌ، وَقَدْ قَالَ الْعَلَّامَةُ فِي (الْأَسْرَارِ): أَمَرَ  
رَجُلًا بِأَنْ يَعْمَلَ لَهُ عَمَلٌ كَذَا، وَلَمْ يَنْطِقًا شَيْئًا مِنَ الْأَجْرِ وَعَدَمِهِ؛ إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِنْ  
قَبْلِ مِمَّنْ يَعْمَلُ لَهُ أَوْ لِلنَّاسِ مِثْلَ هَذَا الْعَمَلِ بِغَيْرِ أَجْرٍ؛ كَانَ مُتَبَرِّعًا، وَإِنْ كَانَ يَعْمَلُ  
بِأَجْرٍ؛ فَهُوَ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ، فَلَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْغَا مَا بَلَغَ، وَكَذَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَخْذٌ وَإِعْطَاءٌ  
لِمِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ بِمَا دُونَ الْأَجْرِ؛ يَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْغَا مَا بَلَغَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ  
مُحَمَّدٍ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ بَيْنَهُمَا ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ،  
وَلَوْ خَدَمَهُ أَوْ فَعَلَ لَهُ فِعْلًا مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ بِغَيْرِ أَمْرٍ: إِنْ كَانَ قَرِيبًا لَهُ؛ فَلَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ وَإِنْ  
كَانَ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ فِي مِثْلِهِ مِنْ قَبْلِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُسَمَّ الْأَجْرَ رَجَاءَ الزِّيَادَةِ عَلَى أَجْرِ

(١) فِي س: (التَّفَقُّهُ).

المِثْلِ، وَإِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا؛ كَانَ مُتَبَرِّعًا إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ مِنْ قَبْلُ، وَإِلَّا فَلَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْعَا مَا بَلَغَ، وَفِي (الْفَتَاوِي الْوَأَقِعَاتِ) مِثْلُهُ. انْتَهَى.

وَفِيمَا قَالَهُ الْعَلَّامَةُ الْمَذْكُورُ جَوَابُ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ عَدَمُ وُجُوبِ الْأَجْرِ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُشَكُّ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع ٢٤٣ ب ١]

إِذَا اسْتَحْكَرَ جَمَاعَةٌ أَرْضَ الْوَقْفِ

وَعَمَّرُوهَا لَيْسَ لِلنَّاضِرِ طَلَبُ أَجْرَتِهَا عَامِرَةً

٢٠٦١ = سُئِلَ فِي طَاحُونَةِ مَاءٍ وَقَفِ خَرِبَتْ، وَعُطِّلَتْ مُدَّةَ أَعْوَامٍ لِخَرَابِهَا وَعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، فَاسْتَحْكَرَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَيْهَا بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ وَعَمَّرُوهَا، ثُمَّ مَاتُوا وَأَخْلَفَهُمْ غَيْرُهُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ أَوْ (غَيْرِهِمْ فَاجْرُوهَا بِأَجْرٍ) <sup>(١)</sup> الْمِثْلِ عَامِرَةً، وَالْآنَ الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى الْوَقْفِ يَدَّعُونَ عَلَى مُتَقَبِّلِيهَا أَجْرَةَ الْمِثْلِ عَامِرَةً رَغْمًا عَلَى مَالِكِي الْعِمَارَةِ، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا الدَّعْوَى عَلَى مُتَقَبِّلِيهَا بِأَجْرَتِهَا عَامِرَةً؛ لِأَنَّ الْعِمَارَةَ مِلْكٌ لِلْمَعْمَرِ، وَطَلَبُهُ عَلَى الْمُحْتَكِرِ بِأَجْرَةٍ مِثْلَهَا حَالٌ كَوْنِهَا خَرَابًا، حَيْثُ لَمْ تَكُنِ الْمُدَّةُ قَدْ مَضَتْ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَشْبَهَ بِمَسْأَلَةِ الْحَانُوتِ الَّتِي ذَكَرَهَا قَاضِي خَانَ بِقَوْلِهِ فِي إِجَارَةِ الْوَقْفِ: حَانُوتٌ أَضَلُّهُ وَقْفٌ وَعِمَارَتُهُ لِرَجُلٍ، فَأَبَى صَاحِبُ الْعِمَارَةِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ أَضَلَ الْحَانُوتِ بِأَجْرِ الْمِثْلِ، قَالُوا: إِنْ كَانَتِ الْعِمَارَةُ لَوْ رُفِعَتْ يُسْتَأْجَرُ الْأَضَلُّ بِأَكْثَرِ مِمَّا يَسْتَأْجِرُهُ صَاحِبُ الْبِنَاءِ؛ يُكَلِّفُ صَاحِبُ الْبِنَاءِ بَرَفِ الْبِنَاءِ وَيُؤَجَّرُ الْأَضَلُّ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُسْتَأْجَرُ بِذَلِكَ؛ يُتْرَكُ فِي يَدِ صَاحِبِ الْبِنَاءِ بِذَلِكَ الْأَجْرِ <sup>(٢)</sup>. انْتَهَى.

وَمِنْهُ عِلْمُ الْحُكْمِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّاحُونَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) «فتاوى قاضي خان» (٣/١٩٧).

(١) في ع: (غيرها فاجروها بأجرة).

أَجَرَ طَاحُونًا لِرَجُلٍ ثُمَّ أَجَرَهَا لِأَخَرَ  
قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْأُولَى

٢٠٦٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَجَرَ نَصْرَانِيًّا طَاحُونًا تَدُورُ بِمَاءٍ نَهْرٍ بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ،  
وَلَمْ يُعَيَّنْ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ هَلْ هِيَ سَنَةٌ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ، وَكَانَتْ أَوْجَرَتْ لِغَيْرِهِ بِدُونِ الْمَبْلَغِ  
الْمَذْكُورِ أَعْلَاهُ، وَلَمْ تَقَعِ الْمُفَاسَخَةُ عَلَى الْإِجَارَةِ الْأُولَى، هَلْ تَلْزَمُ الثَّانِيَةُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَلْزَمُ الْإِجَارَةُ الثَّانِيَةُ بِالْإِجْمَاعِ، سَرَاءً كَانَتْ الْإِجَارَةُ الْأُولَى صَحِيحَةً  
أَوْ فَاسِدَةً. أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْأُولَى صَحِيحَةً؛ فَلِأَنَّ مُسْتَأْجِرَهَا أَحَقُّ مِنَ الثَّانِي بِهَا لِلزُّومِ بِهَا،  
وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ فَاسِدَةً فَلِأَنَّ الْفَاسِدَ يَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي الْأَحْكَامِ، فَلَا بُدَّ مِنَ  
الْمُفَاسَخَةِ بِانْقِضَاءِ أَوْ الرِّضَا فِيهَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَرْضَ وَقْفٍ وَأَدْخَلَ مَعَهُ  
مُزَارِعًا، فَالْأُجْرَةُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ

٢٠٦٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قِطْعَةَ أَرْضٍ مِنْ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ سَنَةً بِثَلَاثَةِ  
قُرُوشٍ، فَأَدْخَلَ الْمُسْتَأْجِرُ رَجُلًا يَعْمَلُ مَعَهُ مُزَارِعَةً بِالنُّصْفِ، فَاسْتَأْصَلَ الْمُدْخَلَ  
سَائِرِ الْغَلَّةِ وَمَنَعَ الْمُسْتَأْجِرَ عَنْهَا، فَعَلَى مَنْ أُجْرَةُ أَرْضِ الْوَقْفِ؟

٢٠٦٤ = وَمَا الْحُكْمُ فِي الْمُزَارِعَةِ بَيْنَهُمَا؟ [س ٢٩٩ ب، ك ١٢٥٩]

٢٠٦٣ ج = أَجَابَ: طَلَبُ الْأُجْرَةِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ لَا عَلَى الْمُسْتَعْلِلِ، إِذَا الْمُسْتَأْجِرُ  
أَدْخَلَهُ بِاخْتِيَارِهِ.

٢٠٦٤ ج = وَيُنْظَرُ إِنِّي صِحَّةَ الْمُزَارِعَةِ وَإِلَى فَسَادِهَا، فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي  
كِلَيْهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَأْجَرَ مِنْ شَرِيكِهِ حِصَّةً فِي شَجَرِ الزَّيْتُونِ  
الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا؛ فَالْإِجَارَةُ بَاطِلَةٌ

٢٠٦٥ = سُئِلَ فِي شَجَرِ زَيْتُونٍ فِي أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، آجَرَ أَحَدُهُمَا لِشَرِيكِهِ الْآخَرَ نِصْفَهُ فِيهِ عَشْرَ سِنِينَ بِخَمْسِمِائَةِ قِرْشٍ؛ لِيَأْكُلَ ثَمْرَتَهُ مُدَّةَ الْعَشْرِ سِنِينَ، فَأَكَلَ الْمُسْتَأْجِرُ ثَمْرَتَهُ سِتَّ سَنَوَاتٍ، وَهَلَكَ الْمُؤَجَّرُ بَعْدَ أَنْ أَخَذَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ ثَلَاثِمِائَةَ قِرْشٍ، وَبَعْدَ بَيْعِ النِّصْفِ لِرَجُلٍ، فَاسْتَمَرَ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى أَكْلِ الثَّمَرَةِ أَرْبَعَ سَنَوَاتٍ، وَالْآنَ يُطَالِبُهُ الْمُشْتَرِي بِمِائَتِي قِرْشٍ لِسِنِيهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ [١٢٤/٤٤٤]

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَلَا لِمَنْ قَبْلَهُ، فَإِنَّ إِجَارَةَ الشَّجَرِ وَالكَرْمِ بِأَجْرٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَرُ لَهُ؛ لَا تَنْعَقِدُ، بَلْ تَقَعُ بَاطِلَةً؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ، وَمَتَى وَقَعَتْ عَلَى إِتْلَافِهَا؛ لَا تَنْعَقِدُ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً، وَكَذَلِكَ يَبِيعُ الثَّمَرَةَ قَبْلَ وُجُودِهَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ الْمَعْدُومَ، وَلَا قَائِلَ بِجَوَازِهِ، وَفَاعِلُ ذَلِكَ مُغْتَمِطٌ فِي الْجَهْلِ الْمُظْلِمِ الَّذِي يَبْعُدُ تَعَاطِيهِ عَلَى الْمُسْلِمِ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ؛ عَلِمَ وَجُوبَ رَدِّ مَا تَنَاوَلَهُ الْمَالِكُ بِعَيْنِهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا، وَضَمَانَ مِثْلِهِ إِنْ كَانَ هَالِكًا أَوْ مُسْتَهْلَكًا، وَعَلَى الشَّرِيكِ الْمُسْتَأْجِرِ ضَمَانُ مَا أَكَلَ مِنَ الثَّمَرَةِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبَيِّنَةٍ فِي مِقْدَارِ ذَلِكَ، وَعَلَى مُدَّعِي الزِّيَادَةِ الْبَيِّنَةُ الشَّرْعِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلَ الْقَابِضِ ضَمِينًا كَانَ أَوْ أَمِينًا فِيمَا قَبِضَ، وَالنَّقْلُ فِي جَمِيعِ مَا قُلْنَاهُ مُسْتَفِيضٌ، فَتَذَكَّرْ مِنَ النَّقْلِ مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي أَيْدِي النَّاسِ غَالِبًا مِنَ الْكُتُبِ، فَمِنِ (الْهِدَايَةِ): عَقْدُ الْإِجَارَةِ لَا يَنْعَقِدُ عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ مَقْصُودًا، كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ بَقْرَةً لِيَشْرَبَ لَبَنَهَا. [١٣٥/٥٤٤]

وَفِي (الْأَسْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ): وَلَا تَجُوزُ إِجَارَةُ الشَّجَرِ وَالكَرْمِ بِأَجْرٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَرُ لَهُ، وَكَذَا أَلْبَانُ الْغَنَمِ وَصُوفُهَا.

وَفِي (مَبْسُوطِ السَّرْحَسِيِّ): وَالْعَيْنُ لَا تَسْتَحِقُّ بَعْقِدَ الْإِجَارَةِ.

وَفِي (الْبَزَارِيِّ): الْإِجَارَةُ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى الْعَيْنِ لَا تَجُوزُ.

وَفِي (الْخَلَّاصَةِ): الْإِسْتِجَارُ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِمَنْفَعَةٍ مَقْصُودَةٍ فِي الْعَيْنِ.

وَالْمُتُونُ وَالشُّرُوحُ وَالْفَتَاوِي مُطَبَّقَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِجَارَةَ بَيْعُ الْمَنَافِعِ، فَكَيْفَ تَجُوزُ إِجَارَةُ نِصْفِ شَجَرِ الزَّيْتُونِ عَشْرَ سِنِينَ لِأَكْلِ ثَمَرَتِهِ عَشْرَ سِنِينَ بِخَمْسِمِائَةِ قِرْشٍ، وَأَبْلَغُ مِنْ هَذَا مُطَابَقَةُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْمُؤَجَّرِ لِلشَّرِيكِ الْمُسْتَأْجِرِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَمْ يَقَعْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْتَأْجِرِ عَقْدٌ لَا صَحِيحٌ وَلَا فَاسِدٌ، وَلَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ.

اسْتَأْجَرَتْ جَمَالًا يَحْمِلُ أَدْوَاتَهَا لِلْحَجِّ وَأَشْهَدَتْ

أَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ بِذِمَّتِهِ حَقًّا فَمَاتَتْ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ

٢٠٦٦ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ عَزَمَتْ عَلَى الْحَجِّ، فَاسْتَأْجَرَتْ جَمَالًا يَحْمِلُهَا، وَيَحْمِلُ

أَدْوَاتَهَا الْمَعْلُومَةَ بِأَجْرٍ مَعْلُومَةٍ ذَهَابًا وَإِيَابًا عَجَلَتْهَا لَهُ، فَمَاتَتْ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ، هَلْ لِيُورَثَتِهَا الرُّجُوعُ بِحِصَّةِ مَا بَقِيَ مِنَ الْإِسْتِيفَاءِ أَوْ لَا؟

٢٠٦٧ = وَإِذَا كَانَتْ قَبْلَ خُرُوجِهَا أَشْهَدَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ بِذِمَّتِهِ

حَقًّا يَدْخُلُ مَا تَجَدَّدَ فِي ذِمَّتِهِ بِمَوْتِهَا أَمْ لَا؟ [ك ٢٥٩ ب، س ٣٠٠ /]

٢٠٦٦ ج = اجاب: نعم لِيُورَثَتِهَا الرُّجُوعُ بِحِصَّةِ مَا بَقِيَ مِنَ اسْتِيفَاءِ الْمَشْرُوطِ

بِمَوْتِهَا فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ بِلَا شُبْهَةٍ.

٢٠٦٧ ج = إِذَا الْإِسْنَادُ صَدَرَ بِمَا كَانَ فِي ذِمَّتِهِ، لَا بِمَا تَجَدَّدَ بِمَوْتِهَا، كَمَا

لَا يَخْفَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ جَمًّا لَا يَحْمِلُهُ إِلَى الْحَجِّ ذَهَابًا  
وَإِيَابًا، فَرَمَاهُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ وَامْتَنَعَ مِنْ حَمَلِهِ

٢٠٦٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ جَمًّا لَا يَحْمِلُهُ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى الْحَجِّ ذَهَابًا وَإِيَابًا،  
وَعَجَّلَ لَهُ الْأَجْرَةَ بِتَمَامِهَا، فَرَمَاهُ فِي الذَّهَابِ مُمْتَنِعًا عَنْهُ، فَحَمَلَهُ غَيْرُهُ فَمَا الْحُكْمُ  
فِيمَا قَبِضَ مِنَ الْأَجْرَةِ؟ [ع/٢٤٤ب/]

أَجَابَ: لِلْجَمَّالِ أُجْرَةٌ حَمَلِهِ إِلَى الْمَرْحَلَةِ الَّتِي حَمَلَهُ إِلَيْهَا، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ مَا قَابَلَ  
الْمَرَّاحِلَ الَّتِي امْتَنَعَ عَنْ حَمَلِهِ فِيهَا ذَهَابًا وَإِيَابًا، كُلُّ بِحَسَابِهِ عَلَى قَدْرِ الْمَرَّاحِلِ،  
وَلَا مُعْتَبَرٌ بِالسُّهُولَةِ وَالْوَعُورَةِ فِيهَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الطَّرَابُلْسِيُّ فِي (مَنَاسِكِهِ) وَغَيْرُهُ،  
وَفِي إِجَارَاتِ (الظَّهِيرِيَّةِ) مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ سَفِينَةً لِحَمْلِ غِلَالٍ إِلَى مَحَلٍّ مَعْلُومٍ

٢٠٦٩ = سُئِلَ فِي (شَخْصٍ) <sup>(١)</sup> اسْتَأْجَرَ سَفِينَةً لِحَمْلِ غِلَالٍ مَعْلُومٍ إِلَى مَحَلٍّ  
مَعْلُومٍ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ، فَوَضَعَ الْغِلَالَ بِهَا وَسَارَتْ، وَلَمْ يَكُنْ صَاحِبُ الْغِلَالِ  
وَلَا وَكَيْلُهُ فِيهَا فَانكسرت، وَكَانَ دَفَعَهُ لَهُ بَعْضُ الْأَجْرَةِ هَلْ يَسْتَرِدُّهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ اسْتِرْدَادُ مَا دَفَعَ مِنَ الْأَجْرَةِ؛ إِذْ لَا أُجْرَةَ لَهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَارِيُّ  
الْهِدَايَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِجَارَةُ قَرْيَةِ الْوَقْفِ بَاطِلَةٌ

٢٠٧٠ = سُئِلَ بِمَا صُورَتُهُ فِيمَا سَبَقَ مِنْ جَنَابِكُمُ الشَّرِيفِ مِنْ إِفْتَائِكُمُ الْمُئِنِفِ  
فِي الْمَحْضَرِّينِ اللَّذَيْنِ حَاصِلُهُمَا: اسْتَأْجَرَ عَمْرُو قَرْيَةً مِنَ الْوَقْفِ مِنْ مُتَوَلِّيهِ الْعَامِّ

(١) فِي س: (رَجُلٌ).

مَعَ وُجُودِ مُتَوَلِّيهِ الْخَاصِّ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ، وَدَفْعِ الْأُجْرَةِ لِلْمُتَوَلِّيِ الْعَامِّ مَعَ مَنَعِ السُّلْطَانِ لَهُ، بِالتَّفْصِيلِ فِي الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ كَوْنِ الْإِجَارَةِ صَحِيحَةً فَيَجِبُ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ، أَوْ فَاسِدَةً فَيَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ، أَوْ بِعَقْدِ فُضُولِيٍّ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمُتَوَلِّيِ الْخَاصِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ لِإِطْلَاقِ اسْمِ الْإِجَارَةِ فِيمَا رُفِعَ لَكُمْ، وَحَقِيقَتُهَا مَقْصُورَةٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى ذَلِكَ، وَالصَّحِيحَةُ هِيَ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ غَالِبًا، وَأَفْذَثُمُ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ فِي ذَلِكَ حَسَبَمَا أَنْهِيَ إِلَيْكُمْ، فَهَلْ إِذَا كَانَتِ الْإِجَارَةُ لِتَنَاوُلِ مَحْضُولِهَا مِنْ خَرَاجٍ وَعِدَادِ أَشْجَارٍ تَكُونُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ تَقَعُ بَاطِلَةً مِنْ أَصْلِهَا وَتَكُونُ عَدَمًا؛ إِذْ لَا يُسَلِّكُ بِالْبَاطِلِ مَسَلِّكَ الصَّحِيحِ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ؟

٢٠٧١ = وَإِذَا كَانَتْ بَاطِلَةً، فَمَا الْحُكْمُ فِيمَا تَنَاوَلَهُ الْمُسْتَأْجِرُ مِنْ مَحْضُولِ الْقَرِيْبَةِ، وَفِيمَا دَفَعَهُ لِلْمُتَوَلِّيِ الْعَامِّ مِنَ الْمَبْلَغِ؟ الْجَوَابُ مُوَضِحًا مُعَلَّلًا مَعَ النِّقْلِ الصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ.

٢٠٧٠ ج = أَجَابَ: الْمُقَرَّرُ فِي كَلَامِ مَشَايخِنَا بِأَجْمَعِهِمْ أَنَّ الْإِجَارَةَ تَمْلِكُ نَفْعَ (١) بَعْوَضٍ، وَأَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ عَلَى اسْتِهْلَاكِ الْأَعْيَانِ فِيهَا بَاطِلَةٌ، وَمِمَّا صَرَّ حُجُوبُهُ أَنْ مَنْ اسْتَأْجَرَ [س ٣٠٠ ب /] بَقْرَةً لِيَشْرَبَ لَبَنَهَا، أَوْ كَرْمًا لِيَأْكُلَ ثَمَرَتَهُ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَمِمَّا يَقْطَعُ الشَّغْبَ قَوْلُهُمْ: جَعَلَ الْعَيْنَ مَنْفَعَةً غَيْرَ مُتَّصِرَةٍ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الْإِجَارَةَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى اسْتِهْلَاكِ الْأَعْيَانِ قَصْدًا؛ وَقَعَتْ بَاطِلَةٌ؛ فَعَقْدُ الْإِجَارَةِ الْمَذْكُورُ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِالْأَرْضِ بِالزَّرْعِ وَنَحْوِهِ، بَلْ عَلَى أَخْذِ الْمُتَحَصِّلِ مِنَ الْخَرَاجِ بِنَوْعِيهِ، أَعْنِي: الْخَرَاجَ الْمُوظَّفَ وَالْمُقَاسَمَةَ وَمَا عَلَى الْأَشْجَارِ مِنَ الدَّرَاهِمِ الْمَضْرُوبَةِ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ أئِمَّتِنَا، وَالْبَاطِلُ لَا حُكْمَ لَهُ بِإِطْبَاقِ عُلَمَائِنَا.

(١) فِي ع: يَنْع.



٢٠٧١ ج = وَإِذَا قُلْنَا بِطُلَانِهِ؛ لَزِمَ الْمُسْتَأْجِرَ أَنْ يَرُدَّ جَمِيعَ مَا تَنَاوَلَهُ مِنَ الْمَزَارِعِينَ مِنْ غِلَالٍ وَنُقُودٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَوِلَايَةُ قَبْضِ ذَلِكَ [ك ١٢٦٠، ط ١٣٦٦، ع ١٢٤٥٥ /] لِلْمُتَوَلِّيِ الْخَاصِّ، وَلَا دَخَلَ لِلْمُتَوَلِّيِ الْعَامِّ فِيهِ، وَالْحَالُ مَا شَرِحَ وَالسُّؤَالُ الْأَوَّلُ لَمْ يُذَكَّرْ لَنَا فِيهِ أَنَّ الْإِجَارَةَ وَقَعَتْ عَلَى تَنَاوُلِ الْخَرَاجِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَعْيَانِ، وَسُئِلْنَا فِيهِ عَنِ الْإِجَارَةِ مُطْلَقًا، فَاَنْصَرَفَتْ إِلَى تَمَلُّكِ الْمَنْفَعَةِ وَقَسْمَا الْأَحْكَامِ عَلَى الصَّحِيحَةِ وَحُكْمِهَا مَنْ وَجُوبِ الْمَسْمَى، وَعَلَى الْفَاسِدَةِ وَحُكْمِهَا مِنْ وَجُوبِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا حَيْثُ كَانَ الْوَاقِعُ أَنَّهَا عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ الَّتِي سَتُوجَدُ، فَهِيَ بَاطِلَةٌ يَرُدُّ الْمُسْتَأْجِرُ جَمِيعَ مَا تَنَاوَلَهُ بِعَيْنِهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا، وَضَمَانُهُ إِنْ كَانَ مُسْتَهْلِكًا أَوْ هَالِكًا؛ لِأَنَّهُ قَبْضُهُ عَلَى جِهَةِ التَّمْلِكِ بِعَقْدٍ بَاطِلٍ لَا حُكْمَ لَهُ، إِذْ هُوَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ بِأَصْلِهِ وَوَضْفِهِ، وَيَسْتَرِدُّ مِنْ مُؤَجَّرِهِ مَا دَفَعَهُ لَهُ، وَالْجَوَابُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَوْضُوعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ مُكَارِيًا لِيَحْمِلَ لَهُ قُطْنًا فَحَمَلَ بَعْضَهُ

لِعَدَمِ تَأْتِي حَمْلِ الْكُلِّ؛ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَ لِغَيْرِهِ

٢٠٧٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مُكَارِيًا لِيَحْمِلَ قُطْنٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الرَّمْلَةِ إِلَى الْقُدْسِ، بِأُجْرَةِ مَسْمَاةٍ عَجَلٍ بَعْضَهَا، وَلَا يَتَأْتِي لَهُ حَمْلُهُ جُمْلَةً، فَحَمَلَ بَعْضَهُ، ثُمَّ اسْتَعْلَ عَنْ بَقِيَّتِهِ بِالْمُكَارَاةِ مَعَ غَيْرِهِ، فَطَالَبَهُ بِحَمْلِ مَا بَقِيَ، فَقَالَ: لَا أَحْمِلُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا لَمْ أَجِدْ كِرْوَةً غَيْرَ هَذِهِ الْكِرْوَةِ. هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَيُجِبُّ عَلَى حَمْلِهِ قَبْلَ غَيْرِهِ؟

أَجَابَ: حَيْثُ لَمْ يَتَأْتِ لَهُ حَمْلُهُ مَعًا؛ يَجِبُ عَلَيْهِ حَمْلُ السَّابِقِ؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى الْأَخِيرِ، وَمَتَى التَّقَى الْحَقَّانِ؛ قُدِّمَ أَوَّلُ الْحَقَّيْنِ إِجْمَاعًا بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَجَرَ أَرْضًا ثُمَّ بَاعَهَا فَالْإِجَارَةُ صَحِيحَةٌ وَالْبَيْعُ مَوْقُوفٌ

٢٠٧٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَجَرَ آخَرَ مَارَسَيْنِ مِنْ أَرْضٍ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ مُدَّةَ سِنِينَ،

ثُمَّ بَاعَهُمَا لِآخَرَ، هَلْ تَبْطُلُ الْإِجَارَةُ بِهَذَا الْبَيْعِ؟

أَجَابَ: لَا تَبْطُلُ الْإِجَارَةُ بِهَذَا الْبَيْعِ بِالْإِجْمَاعِ، وَحُكْمُ الْبَيْعِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ يَصِحُّ

وَلَا يَنْفُذُ، وَلَيْسَ لِغَيْرِ الْمُشْتَرِي فُسْخُهُ، وَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ عَلِمَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فِي الْأَصَحِّ،

وَفِي (الْحَايَةِ): يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمُسْتَأْجِرِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ بُسْتَانًا لِيَزْرَعَ فِيهِ مَا شَاءَ فَأَكَلَهُ الْجَرَادُ

وَبَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ مَا يُمَكِّنُ الزَّرْعَ فِيهِ يَجِبُ الْمُسَمَّى

٢٠٧٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ بُسْتَانًا وَقَفَا؛ لِيَزْرَعَ مَا شَاءَ فِيهِ سَنَةً كَامِلَةً بِأَجْرِ

مَعْلُومٍ إِجَارَةً صَحِيحَةً، وَتَسَلَّمَهُ وَزَرَعَ فِيهِ مَا شَاءَ، فَأَكَلَهُ الْجَرَادُ، وَبَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ

مَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الزَّرْعِ فِيهِ، هَلْ يَجِبُ الْأَجْرُ الْمُسَمَّى بِالِغَا مَا بَلَغَ أَمْ لَا؟ [س ١/٣٠١]

أَجَابَ: نَعَمْ يَجِبُ الْمُسَمَّى مِنَ الْأَجْرَةِ بِالِغَا<sup>(١)</sup> مَا بَلَغَتْ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِأَنَّهَا

فِي الصَّحِيحَةِ تَعْتَمِدُ التَّمَكَّنَ مِنَ الْإِسْتِيفَاءِ، لَا حَقِيقَةَ الْإِسْتِيفَاءِ، فَيَجِبُ الْأَجْرُ بِالِغَا

مَا بَلَغَ، وَإِنْ أَكَلَهُ الْجَرَادُ بِالْإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا مُدَّةَ سِنِينَ وَكَرَبَهَا فَتَعَدَّى الْمُؤَجَّرُ

عَلَيْهَا وَزَرَعَهَا يَسْقُطُ بِقَدْرِهِ وَلَا تَنْفَسِحُ فِيهَا بَقِي

٢٠٧٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا بُورًا بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ مُدَّةَ سِنِينَ مَعْلُومَةٍ،

فَكَرَبَهَا وَزَرَعَهَا صَيْفِيًّا فَلَمْ يَنْبُتْ، وَدَخَلَتْ سَنَةٌ ثَانِيَةٌ فَتَعَدَّى عَلَيْهَا الْمُؤَجَّرُ مَكْرُوبَةً،

وَزَرَعَهَا شَتْوِيًّا مَعَ بَقَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

(١) فِي ع: بِالِغَا.



٢٠٧٧ ج = وَلَا يَلْزَمُ الْمُضِيَّ عَلَيْهَا بَيِّنَةُ الْمَسَافَةِ، لِأَنَّ الْفَاسِدَ يَجِبُ إِعْدَامُهُ لَا تَقْرِيرُهُ.

٢٠٧٨ ج = وَجَمِيعُ مَا دَفَعُوهُ بِإِذْنِهِمْ لِلْخَفَرِيَّةِ، لَا شَيْءَ مِنْهُ عَلَى الْجَمَّالَةِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ مَالِ الْمُسْتَأْجِرِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ رَهْنَتْ بَيْتًا عِنْدَ آخَرَ عَلَى

عَشْرَةَ قُرُوشٍ فَأَجَرَهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِهَا

٢٠٧٩ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ رَهْنَتْ بَيْتًا عِنْدَ آخَرَ عَلَى عَشْرَةِ قُرُوشٍ، فَأَجَرَهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِهَا وَقَبِضَ الْأَجْرَةَ، فَهَلِ الْمَقْبُوضُ مِنَ الْأَجْرَةِ لَهُ، أَمْ لِلْمَرَأَةِ الرَّاهِنَةِ؟ [س ٣٠١ ب / ]  
 أَجَابَ: الْمَقْبُوضُ مِنَ الْأَجْرَةِ لِلْمَرَأَةِ؛ لِأَنَّهَا الْمَالِكَةُ، وَقَدْ آجَرَ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِهَا، فَبَطَلَ الرَّهْنُ وَصَحَّتِ الْإِجَارَةُ، وَتَفَدَّتْ وَلِزِمَتِ الْأَجْرَةُ لِلْمَرَأَةِ الرَّاهِنَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُشْتَرَطُ فِي الْأَجْرِ أَنْ كَانَ مِنَ الْكَيْلِيِّ مَا يُشْتَرَطُ فِي السَّلْمِ

٢٠٨٠ = سُئِلَ فِي شَيْخٍ قَرِيَّةٍ اسْتَأْجَرَ أَرْبَعَةَ نَفَرٍ لِيَحْفَرُوا بِئْرَهَا بِكَذَا وَكَذَا مِنْ الْحِنْطَةِ، فَحَفَرُوهُ حَتَّى أَيْسُوا مِنْ خُرُوجِ الْمَاءِ، هَلْ تَجِبُ الْأَجْرَةُ الْمُعَيَّنَةُ لَهُمْ أَمْ لَا؟  
 أَجَابَ: الَّذِي يَجِبُ أَجْرُهُ الْمِثْلُ مِنْ جِنْسِ التَّقْدِيرِ، لَا الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ مِنَ الْحِنْطَةِ؛ إِذِ الْأَجْرُ حَيْثُ كَانَ كَيْلِيًّا؛ يُشْتَرَطُ لِلصَّحَّةِ بَيَانُ الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ وَمَكَانِ الْإِيْفَاءِ، كَمَا فِي السَّلْمِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَرْازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لَهُ عَمَّرَ هَذَا الْبَيْتَ وَاسْكُنْهُ بِعِمَارَتِهِ وَلَمْ يَسْكُنْهُ

٢٠٨١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَالَ لَهُ آخَرُ: عَمَّرَ هَذَا الْبَيْتَ وَاسْكُنْهُ بِعِمَارَتِهِ. فَعَمَّرَهُ وَلَمْ يَسْكُنْهُ، هَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَ أَمْ لَا؟

أَجَاب: نَعَمْ، يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذْنُ الْمُتَوَلَّى لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يُعَمِّرَ لِنَفْسِهِ

٢٠٨٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ حَانُوتًا مِنْ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ مُدَّةً، وَبَنَى بِهَا بُيَانًا بِإِذْنِ الْمُتَوَلَّى لَهُ بِذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا زَادَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْمَرْبُورِ، وَأَخَذَ الدُّكَانَ مِنْهُ، وَالْحَالُ أَنْ رَفَعَ الْبِنَاءَ يَضُرُّ بِالْوَقْفِ، وَأَبَى الْمُتَوَلَّى الْإِذْنَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ قِيَمَةَ ذَلِكَ وَيَتَمَلَّكَ الْبِنَاءَ لِلْوَقْفِ، فَهَلْ حَيْثُ كَانَ الْبِنَاءُ بِإِذْنِهِ يُجْبَرُ الْمُتَوَلَّى عَلَى دَفْعِ الْقِيَمَةِ أَمْ لَا؟ [ك/١٢٦١/]

٢٠٨٣ = وَهَلْ إِذَا قُلْتُمْ بَعْدَ لُزُومِ الْمُتَوَلَّى دَفْعَ قِيَمَةِ الْبِنَاءِ لَهُ يَبْقَى بِنَاؤُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْمِلْكِ، وَيَدْفَعُ أَجْرَةَ أَرْضِ الْوَقْفِ الْمُشْتَغَلَةَ بِنَائِهِ أَمْ لَا؟

٢٠٨٢ ج = أَجَاب: إِنْ أَدِنَ لَهُ الْمُتَوَلَّى فِي عِمَارَةِ الْحَانُوتِ لِيَرْجِعَ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى الْوَقْفِ، أَوْ قَالَ لَهُ الْمُتَوَلَّى: أَذِنْتُ لَكَ فِي عِمَارَتِهَا وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ؛ كَانَتْ الْعِمَارَةُ لِلْوَقْفِ، وَيَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ: أَنْفَقْتُ كَذَا. وَقَالَ الْمُتَوَلَّى: كَذَا دُونَ مَا ادَّعَاهُ الْمُسْتَأْجِرُ، فَإِنْ كَانَ أَهْلُ الصَّنْعَةِ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الصَّنْعَةِ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَوَلَّى وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ، وَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْبَيِّنَةُ؛ لِأَنَّهَا دَعْوَى وَإِنْكَارٌ، فَيُعْتَبَرُ فِيهَا مَا يُعْتَبَرُ فِي الدَّعْوَى وَالْإِنْكَارِ، كَمَا ذَكَرَهُ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا فِي الْإِجَارَةِ، وَإِنْ أَدِنَ لَهُ الْمُتَوَلَّى بِالْعِمَارَةِ لِنَفْسِهِ، فَعَمَّرَ فِي عَرْضَةِ الْوَقْفِ، وَبَنَى حَانُوتًا لِنَفْسِهِ فَقَدْ قَالَ فِي (الْحَايَةِ، وَالْإِسْعَافِ) وَغَيْرِهِمَا: رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا مَوْقُوفَةً وَبَنَى فِيهَا حَانُوتًا، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ وَزَادَ فِي غَلَّةِ الْأَرْضِ وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ الثَّانِي مِنَ الْحَانُوتِ، يُنْظَرُ إِنْ كَانَ آجَرَهُ الْمُتَوَلَّى مُشَاهَرَةً، فَإِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ كَانَ لِلْمُتَوَلَّى أَنْ يَنْسَخَ الْإِجَارَةَ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ إِذَا كَانَتْ مُشَاهَرَةً يَتَجَدَّدُ انْعِقَادُهَا عِنْدَ رَأْسِ كُلِّ شَهْرٍ،

فَإِذَا فَسَخَ الْإِجَارَةَ إِنْ كَانَ رَفَعُ الْبِنَاءِ لَا يَضُرُّ بِالْأَرْضِ؛ كَانَ لِصَاحِبِ الْبِنَاءِ أَنْ يَرْفَعَ بِنَاءَهُ، وَإِنْ كَانَ رَفَعُ الْبِنَاءِ يَضُرُّ بِالْأَرْضِ؛ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْفَعَ الْبِنَاءَ، فَبَعْدَ ذَلِكَ إِنْ رَضِيَ الْمُسْتَأْجِرُ [س ١٢٠٣، ط ١٣٨، ك ٢٦١ ب /] أَنْ يَأْخُذَ قِيَمَةَ الْبِنَاءِ وَيَتْرِكَ الْبِنَاءَ عَلَى الْمُتَوَلَّى؛ كَانَ لِلْمُتَوَلَّى أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ الْقِيَمَةَ، يُنْظَرُ إِلَى قِيَمَةِ الْبِنَاءِ مَبْنِيًّا وَإِلَى قِيَمَتِهِ مَنْزُوعًا، أَيُّهُمَا كَانَ أَقْلًا يَتَمَلَّكُهُ الْمُتَوَلَّى بِذَلِكَ، فَيَصِيرُ الْبِنَاءَ وَقَفًا مَعَ الْأَرْضِ، وَإِنْ كَانَ رَفَعُ الْبِنَاءِ يَضُرُّ بِالْأَرْضِ وَأَبَى الْمُتَوَلَّى أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ الْقِيَمَةَ وَيَتَمَلَّكَ الْبِنَاءَ؛ لَا يُجْبِرُ الْمُتَوَلَّى، بَلْ يَتَرَبَّصُ صَاحِبُ الْبِنَاءِ إِلَى أَنْ يَتَخَلَّصَ مَالُهُ، فَيَأْخُذَهُ. انْتَهَى كَلَامُ (الْحَائِنَةِ).

فَهُوَ كَمَا تَرَى صَرِيحٌ فِي أَنْ كَلَّمَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُتَوَلَّى لَا يُجْبِرُ إِذَا أَبَى، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ، وَهِيَ مُتَوَقَّفَةٌ عَلَى التَّرَاضِي، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

٢٠٨٣ ج = وَلَا يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرُ أَجْرَةَ أَرْضِ الْوَقْفِ بِلَا شُبْهَةٍ؛ لِأَنَّ إِبْقَاءَ الْبِنَاءِ لِمَصْلَحَةِ الْوَقْفِ لَا لِمَصْلَحَتِهِ، وَلَوْ لَزِمَتْهُ الْأُجْرَةُ؛ لَزِمَتْهُ ضَرَرٌ أَنْ أَحَدَهُمَا التَّرَمُّ بِهِ بِفِعْلِهِ، وَالْآخَرَ لَمْ يَلْزَمْ بِهِ، وَهُمَا ضَرَرُ التَّرَبُّصِ إِلَى وَقْتِ التَّخْلُصِ، وَقَدْ التَّرَمُّ بِهِ بِفِعْلِهِ؛ إِذْ بَنَى فِي أَرْضِ الْوَقْفِ بِحُسْنِ اخْتِيَارِهِ بِنَاءً لَا يَتَخَلَّصُ إِلَّا بِضَرَرِ الْوَقْفِ فَيَلْزِمُهُ، وَضَرَرُ لُزُومِ الْأُجْرَةِ مِنْ غَيْرِ انْتِفَاعٍ بِالْأَرْضِ وَلَمْ يَلْزَمْ بِهِ فَلَا يَلْزِمُهُ، فَتَحَرَّرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْبِنَاءَ مِلْكُهُ، وَأَنَّ الْعَرِصَةَ لِلْوَقْفِ، وَقَدْ قَالَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا: وَلَوْ كَانَ الْبِنَاءُ مِلْكًا وَالْعَرِصَةَ وَقَفًا، وَاجَرَ الْمُتَوَلَّى بِإِذْنِ مَالِكِ الْبِنَاءِ؛ فَلَا جُرْ يُنْقَسِمُ عَلَى الْبِنَاءِ وَالْعَرِصَةِ، وَيُنْظَرُ بِكُمْ يُسْتَأْجَرُ كُلُّ، فَمَا أَصَابَ الْبِنَاءَ؛ فَهُوَ لِمَالِكِ الْبِنَاءِ. انْتَهَى.

وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أَنْشَأَ الْحَانُوتَ مِنْ أَصْلِهِ، وَأَمَّا إِذَا اسْتَرَمَّ، فَأُذِنَ لَهُ بِمَرَمَّتِهِ أَوْ تَطْيِينِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَيُنْظَرُ إِنْ زَادَ فِيهِ مِنْ مَالِهِ حَجَرًا أَوْ خَشْبَةً أَوْ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ بَعْدَ الرَّفْعِ يَدْفَعُ لَهُ الْمُتَوَلَّى قِيَمَتَهُ مِنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ؛ إِنْ ضَرَّ الْوَقْفَ رَفَعَهُ، فَإِنْ زَادَ فِيهِ شَيْئًا لَا قِيَمَةَ لَهُ

بَعْدَ الرَّفْعِ كَالْتَّرَابِ مَثَلًا؛ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ، وَإِنْ أَنْفَقَ عَلَى نَحْوِ تَطْيِينِهِ وَمَرَمَتِهِ أُجْرَةٌ  
لِلْأَجْرَاءِ بِإِذْنِ الْمُتَوَلَّى؛ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الْحَانُوتِ كَانَتْ  
مَوْجُودَةً [ع ٢٤٦٤ ب /] فَأِذْنُ لَهُ بِمَرَمَتِهَا، وَإِضْلَاحُ حَيْطَانِهَا وَسُقْفِيهَا، وَالْإِذْنُ مُوجِبٌ  
لِلرُّجُوعِ، فَيَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ فِي ذَلِكَ، فَتَنَبَّهُ لِمَا حَرَّرْتَهُ فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ، وَاعْتَنِمَهُ فَإِنَّهُ أَوْحَدٌ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ سَاحَةً وَقَفَّ لِلْبِنَاءِ بِهَا عَلَى  
أَنَّهَا كَذَا مِنَ الْأَذْرُعِ فَظَهَرَ أَنَّهَا أَزِيدٌ

٢٠٨٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ سَاحَةً مُسْتَحْكِرَةً<sup>(١)</sup> لِلْبِنَاءِ بِهَا؛ بِأَجْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ  
عَلَى أَنَّهَا كَذَا مِنَ الْأَذْرُعِ، وَحَدَّدَتْ بِحُدُودٍ أَرْبَعَةٍ مَعْلُومَةٍ، فَظَهَرَ أَنَّهَا أَزِيدٌ مِنْ ذَلِكَ،  
فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: الذَّرْعُ وَصَفُ زِيَادَتِهِ أَوْ نُقْصَانُهُ لَا يُوجِبُ فَسَادًا فِي الْعَقْدِ، وَلَا قِسْطَ  
لِلزَّائِدِ مِنْهُ وَلَا لِلْفَائِتِ، فَإِلْجَارَةٌ وَاقِعَةٌ عَلَى الْمَحْدُودِ بِتَمَامِهِ وَلَا قِسْطَ لِلزَّائِدِ، قَالَ  
فِي (الْبَرَازِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: اسْتَأْجَرَ أَرْضًا عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةٌ جَرَائِبَ بِكَذَا، فَإِذَا  
هِيَ خَمْسَةٌ عَشَرَ أَوْ تِسْعَةٌ؛ لَهُ - يَعْنِي: لِلْمُؤَجَّرِ - الْمُسَمَّى، يَعْنِي: لَا يُزَادُ فِي صُورَةِ  
الزِّيَادَةِ، وَلَا يُنْقُصُ فِي صُورَةِ النُّقْصَانِ، وَلَوْ قَالَ فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ: كُلُّ جَرِيبٍ بِكَذَا؛  
لَزِمَهُ كُلُّ جَرِيبٍ بِدَرَاهِمٍ. وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَيْعِ، وَمُسْطَرَّةٌ فِي الْإِجَارَةِ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ  
لَا يَتَوَقَّفُ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٢٠٣ ب /]

يَدْخُلُ الصَّهْرِيغُ فِي اسْتِئْجَارِ السَّاحَةِ

٢٠٨٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَحْكَرَ سَاحَةً بِدَاخِلِ الْبَلَدَةِ لِلْبِنَاءِ بِهَا بِحُدُودِهَا

(١) فِي ع: مُسْتَحْكِرًا.

وَمَنَافِعِهَا، وَمَرَافِقِهَا وَمَا يُعْرَفُ بِهَا وَيُنْسَبُ إِلَيْهَا مُدَّةً مُعَيَّنَةً بِأَجْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَظَهَرَ بِهَا صَهْرِيحٌ، هَلْ يَدْخُلُ فِي اسْتِحْكَارِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَدْخُلُ الصَّهْرِيحُ؛ إِذْ هُوَ مِمَّا يُعْرَفُ بِهَا وَيُنْسَبُ إِلَيْهَا، وَهَذَا مِمَّا لَا شُبُهَةَ فِيهِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْإِسْتِحْكَارَ عَقْدُ إِجَارَةٍ يُقْصَدُ بِهِ اسْتِيفَاءُ<sup>(١)</sup> الْأَرْضِ مُقَرَّرَةً لِلْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ أَوْ لِأَحَدِهِمَا، وَالْإِجَارَةُ بَيْعُ الْمَنَافِعِ حَتَّى يَدْخُلَ الطَّرِيقُ وَالشَّرْبُ، وَإِنْ لَمْ تُذَكَّرِ الْحُقُوقُ وَالْمَنَافِعُ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُشْكُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ اسْتَحْكَرَ أَرْضًا وَأَحْكَرَ آخَرَ قِطْعَةً مِنْهَا

فَبِمَوْتِ الْأَوَّلِ يَنْفَسِخُ كُلُّ مِنَ الْإِحْكَارَيْنِ

٢٠٨٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ (أَحْكَرَ مِنْ) <sup>(٢)</sup> آخَرَ أَرْضًا بِمَبْلَغِ الْبِنَاءِ بِهَا، فَأَحْكَرَ الْمُسْتَحْكَرُ قِطْعَةً مِنْهَا لِرَجُلٍ، وَمَاتَ الْمُسْتَحْكَرُ الْأَوَّلُ، فَهَلْ يَنْطَلُ الْإِحْكَارُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي بِمَوْتِهِ؟

٢٠٨٧ = وَلِلْقَيْمِ أَنْ يُطَالِبَ بِرَفْعِ الْبِنَاءِ وَتَسْلِيمِ الْأَرْضِ فَارِغَةً حَيْثُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْأَرْضِ بِالرَّفْعِ أَمْ لَا؟

٢٠٨٦ ج = أَجَابَ: نَعَمْ بِمَوْتِ الْمُسْتَحْكَرِ يَنْفَسِخُ الْإِحْكَارُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي.

٢٠٨٧ ج = وَلِلْقَيْمِ أَنْ يُطَالِبَ بِرَفْعِ الْبِنَاءِ وَتَسْلِيمِ الْأَرْضِ فَارِغَةً، كَمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَصِحُّ الْإِسْتِئْجَارُ عَلَى الْكِفَالَةِ

٢٠٨٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ: أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يَكْفُلَ لَهُ مَا عَلَى

(٢) فِي ع: أَحْكَر. وَفِي س (أَحْكَر)

(١) فِي ع: اسْتِيفَاء.



فُلَانٍ وَفُلَانٍ مِنْ قَرْضٍ بِكَذَا، فَأَنْكَرَ الْإِسْتِجَارَ، فَأَقَامَ بَيْنَهُ شَهَدَتْ عَلَى إِقْرَارِهِ لَهُ بِكَذَا، هَلْ تَصِحُّ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَصِحُّ الدَّعْوَى وَلَا الشَّهَادَةُ الْمَذْكُورَةُ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِسْتِجَارِ عَلَى الْكِفَالَةِ؛ إِذْ هِيَ تَمْلِكُ نَفْعَ بِعَوْضٍ، وَالْكَفَالَةُ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ، وَإِذَا فَسَدَتِ الدَّعْوَى؛ فَسَدَتِ الشَّهَادَةُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ صِحَّتِهَا الدَّعْوَى الصَّحِيحَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك١٢٦٢، ١٢٤٧ع،

ط/١٣٩]

### إِذَا أَجَرَ الْمُتَوَلَّى بِدُونِ أَجْرِ الْمِثْلِ يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ تَمَامُ أَجْرِ الْمِثْلِ

٢٠٨٩ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ زَيْدٌ حِصَّةً مَوْقُوفَةً مِنْ بُسْتَانٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ فِيهَا غَبْنٌ فَاحِشٌ، ثُمَّ أَجَرَ زَيْدٌ الْحِصَّةَ الْمَرْبُورَةَ مُدَّةً تَسْتَوْعِبُ الْمُدَّةَ الْجَارِيَةَ فِي تَوَاجُرِهِ لِرَجُلٍ بِأَضْعَافِ الْأَجْرَةِ الَّتِي اسْتَأْجَرَهَا بِهَا فِي الْمُدَّةِ الْمَرْبُورَةَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزِيدَ فِي الْمَاجُورِ الْمَرْقُومِ شَيْئًا، فَهَلْ يَلْزَمُ زَيْدًا دَفْعَ تَمَامِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ لِجِهَةِ الْوَقْفِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَلْزَمُهُ تَمَامُ أَجْرِ الْمِثْلِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَمَا ذَكَرَهُ فِي (مَجْمَعِ الْفَتَاوَى، وَالْبَحْرِ) نَاقِلًا عَنْ (تَلْخِيصِ الْفَتَاوَى الْكُبْرَى) وَعِبَارَتُهُ: مُتَوَلَّى أَرْضِ الْوَقْفِ أَجَرَهَا بِغَيْرِ أَجْرِ الْمِثْلِ، يَلْزَمُ مُسْتَأْجِرَهَا تَمَامَ أَجْرِ الْمِثْلِ عِنْدَ بَعْضِ عُلَمَائِنَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. انْتَهَى.

وكذلك في (مِنَحِ الْغَفَارِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَقَدْ قَالُوا: يُفْتَى بِمَا هُوَ الْأَنْفَعُ لِجِهَةِ الْوَقْفِ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ) وَنَقَلَهُ عَنْهُ فِي (مِنَحِ الْغَفَارِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ ظِئْرًا تُرْضِعُ وَلَدَهُ إِلَى أَنْ يَمْشِيَ

٢٠٩٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ ظِئْرًا تُرْضِعُ وَلَدَهُ إِلَى أَنْ يَمْشِيَ، وَعَجَّلَ الْأُجْرَةَ، وَمَاتَ الْوَلَدُ بَعْدَ شَهْرَيْنِ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: الْإِجَارَةُ فَاسِدَةٌ لِجَهَالَةِ الْمُدَّةِ، يَجِبُ فِيهَا أُجْرَةُ الْمِثْلِ لِلشَّهْرَيْنِ، وَيَسْتَرَدُّ مَا زَادَ عَنْهَا مِمَّا عَجَّلَ لَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س٣٠٣/١]

إِذَا انْقَطَعَ مَاءُ الرَّحَى لَا أُجْرَةَ عَلَيْهِ لِمُدَّةِ الْإِنْقِطَاعِ

٢٠٩١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ رَحَى مَاءٍ، فَطَغَى الْمَاءُ وَزَادَ زِيَادَةً مَنَعَتْهُ عَنِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَصَدَهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، هَلْ تَلَزَمَتْهُ الْأُجْرَةُ لَهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَلَزَمَتْهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٠٩٢ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا انْقَطَعَ مَاءُ الرَّحَى، وَلَمْ يَتِمَّكَّنِ الْمُسْتَأْجِرُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَصَدَهُ بِالْإِسْتِجَارِ، هَلْ عَلَيْهِ أُجْرَةُ مُدَّةِ الْإِنْقِطَاعِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا أُجْرَةَ عَلَيْهِ لِمُدَّةِ الْإِنْقِطَاعِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الزَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## بَابُ ضَمَانِ الْأَجِيرِ

دَفَعَ رَجُلٌ لِلرَّاعِي ثَلَاثَةَ مِثَالِ الْبَقْرِ، فَرَدَّ اثْنَيْنِ

٢٠٩٣ = سُنِّلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِلرَّاعِي الْمُشْتَرِكِ ثَلَاثَةَ مِثَالِ الْبَقْرِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ اثْنَيْنِ،  
وَسَأَلَهُ عَنِ الثَّلَاثِ فَقَالَ: لَا أَذْرِي أَيْنَ ضَاعَ؟ هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ، قَالَ الْبِرَازِيُّ فِي (جَامِعِهِ): دَفَعَ إِلَى الْمُشْتَرِكِ ثَوْرًا لِلرَّاعِي  
فَقَالَ - يَعْنِي الرَّاعِي - : لَا أَذْرِي أَيْنَ ذَهَبَ الثَّوْرُ، فَهُوَ إِقْرَارٌ بِالتَّضْيِيعِ فِي زَمَانِنَا. انْتَهَى.  
يَعْنِي: فَيَضْمَنُ عَلَى قَوْلَيْهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرِكِ فِي الْهَلَاكِ

٢٠٩٤ = سُنِّلَ فِي الرَّاعِي إِذَا أَخَذَ الْغَنَمَ إِلَى الْمَرْعَى، فَهَلَكَتْ وَاحِدَةٌ بِقَوْلِهِ: إِنَّهَا  
وَقَعَتْ فِي بَيْتٍ، أَوْ أَكَلَهَا الذَّبُّ، هَلْ يَضْمَنُ قِيمَتَهَا؟

٢٠٩٥ = أَمْ الْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ: إِنَّهَا ضَاعَتْ مِنْهُ، وَلَوْ قَالَ ضَاعَتْ مِنِّي  
وَلَا أَعْلَمُ كَيْفَ ضَاعَتْ؟

٢٠٩٤ ج = أَجَابَ: عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْأَجِيرُ الْمُشْتَرِكُ أَمِينٌ  
وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الْهَلَاكِ، وَعِنْدَهُمَا ضَامِنٌ، فَلَا يَنْدَفِعُ عَنْهُ الضَّمَانُ بِقَوْلِهِ.

٢٠٩٥ ج = وَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَالْقَاضِي أفتَى بِقَوْلِ  
الْإِمَامِ، وَكَذَا الْإِمَامُ الظَّهْرِيُّ.

وَفِي (تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ): وَلَا يَضْمَنُ مَا هَلَكَ فِي يَدِهِ، وَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ،  
وَبِهِ يُفْتَى، وَلَا يَضْمَنُ بِقَوْلِهِ: ضَاعَتْ، وَلَا أَذْرِي كَيْفَ ضَاعَتْ عَلَى قَوْلِهِ، وَمِنْ النَّاسِ

مَنْ أَفْتَى بِقَوْلِهِمَا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْتَى بِالتَّنْصِيفِ، وَأَبُو اللَّيْثِ ذَكَرَ أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ  
الإِمَامِ، وَعَلَيْهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ضَاعَتْ بَقْرَةٌ مِنَ الرَّاعِي فِي مَحَلٍّ  
لَا يُمَكِّنُهُ النَّظْرُ إِلَى كُلِّ بَقْرَةٍ لَا يَضْمَنُ

٢٠٩٦ = سُئِلَ فِي رَاعٍ يَرَعَى بِأَقْوَرَةَ، ضَاعَ مِنْهَا بَقْرٌ فِي مَرَعَى مُلْتَفٍّ بِالأَشْجَارِ،  
هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؛ إِذَا لَا يُمَكِّنُهُ النَّظْرُ إِلَى كُلِّ بَقْرَةٍ؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ وَالْحَالُ هَذِهِ، فَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا [ك٢٦٢ب، ع٢٤٧ب /] أَنَّ رَاعِي  
الْبَقْرِ إِذَا كَانَ مَرَعَاهُ مُلْتَفًّا بِالأَشْجَارِ وَلَا يُمَكِّنُهُ النَّظْرُ إِلَى كُلِّ بَقْرَةٍ، فَضَاعَ مِنْهُ شَيْءٌ  
لَا يَضْمَنُ، وَمِثْلُ الأَشْجَارِ الأَكْمَاتُ وَالأَحْجَارُ وَنَحْوَهَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُهُ<sup>(١)</sup> النَّظْرُ إِلَى  
كُلِّ بَقْرَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَبِعَ الفُحُولُ بَقْرَةَ، فَندَّتْ بِهَا وَلَمْ يَرُدَّهَا الرَّاعِي

٢٠٩٧ = سُئِلَ فِي بَقْرَةٍ صَرَفتْ فِي البَاقُورَةِ، فَتَبِعَهَا الفُحُولُ، فَندَّتْ بِهِمْ  
وَلَمْ يَرُدَّهَا رَعَاهُ البَاقُورَةَ مَعَ قُدْرَتِهِمْ عَلَى رُدِّهَا، فَضَاعَ عِدَّةٌ مِنَ الفُحُولِ، هَلْ يَضْمَنُونَ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُونَ؛ لِأَنَّهُمْ فِي الحِفْظِ المُتَعَيَّنِ عَلَيْهِمْ مُفَرِّطُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا تَبِعَ الفُحُولُ بَقْرَةَ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى رُدِّهَا؛ لَا يَضْمَنُ

٢٠٩٨ = سُئِلَ فِي رَاعٍ ندَّتْ مِنْ بَاقُورَتِهِ بَقْرَةٌ صَارِفٌ، [س٣٠٣ب /] فَتَبِعَهَا فَغَلَبَتْ  
عَلَيْهِ، وَفَقِدَ مِنَ الفُحُولِ الَّتِي كَانَتْ مَعَهَا فَحْلٌ، وَجِدَ عِنْدَ رَجُلٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ اليَدُ،  
فَطَلَبَهُ مِنْهُ فَقَالَ: أَدِّ إِلَيَّ مَا دَفَعْتُهُ مِنْ ثَمَنِهِ. هَلْ يَلْزَمُ الرَّاعِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: يُمْكِنُ مَعَهُ.

أَجَاب: الرَّاعِي أَمِينٌ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالتَّقْصِيرِ، وَحَيْثُ غَلَبَتِ الْبَقْرَةُ عَلَيْهِ وَفُحُوا لَهَا؛ لَا يَضْمَنُ مَا ضَاعَ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى رَدِّهَا كَالْفَارَّةِ، فَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ ضَمَانٌ، وَلَا دَفْعُ مَا طَلَبَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْيَدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا نَدَّتْ بَقْرَةٌ وَلَمْ يَرُدَّهَا مَعَ قُدْرَتِهِ؛ يَضْمَنُ

٢٠٩٩ = سُئِلَ فِي ثَلَاثَةِ رُعَاةٍ تَرَعَى بَقَرًا قَرْيَةً، غَابَ اثْنَانِ مِنْهُمُ لِعَمَلِ مُشْتَرِكٍ بَيْنَهُمْ، فَنَدَّتْ مِنَ الْبَقْرِ بَقْرَةٌ، وَلَمْ يَرُدَّهَا إِلَى الْبَاقُورَةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الرَّدِّ فَضَاعَتْ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَاب: الْحُكْمُ ضَمَانُ قِيمَتِهَا لِرَبِّهَا حَيْثُ تَرَكَ الرَّاعِي رَدَّهَا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى رَدِّهَا، وَعَدَمُ الْخَوْفِ عَلَى ضَيَاعِ الْبَاقِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا تَرَكَ الْبَقَرَ فَسُرِقَ مِنْهَا ثَوْرٌ؛ يَضْمَنُ

٢١٠٠ = سُئِلَ فِي بَقَّارٍ تَرَكَ الْبَقَرَ تَرَعَى، وَذَهَبَ إِلَى بَعْضِ الْمَقَاتِلِ<sup>(١)</sup>، فَسُرِقَ مِنْهَا ثَوْرٌ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا؟ [ط/١٤٠]

أَجَاب: نَعَمْ، يَضْمَنُ لِكثْرَةِ اللَّصُوصِ وَتَرَفُّبِهِمْ لِذَوَابِّ النَّاسِ فِي بِلَادِنَا، وَفَتْوَى عَدَمَ الضَّمَانِ فِي بِلَادٍ يُؤْمَنُ عَلَيْهَا فِي غَيْبَتِهِ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ادَّعَى الرَّاعِي هَلَكَ الْبَقْرَةَ بَعْدَ انْكَارِ تَسْلِمِهَا؛ لَا تَسْمَعُ

٢١٠١ = سُئِلَ فِي بَقَّارٍ يَرَعَى بَقَرَ قَرْيَةٍ، طَالَبَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ بِرَدِّ بَقَرَتِهِ، فَأَنْكَرَ تَسْلِمَهَا أَصْلًا، هَلْ إِذَا أَقَامَ رَبُّهَا بَيْنَهُ عَلَى تَسْلِيمِهِ إِيَّاهَا ثُمَّ ادَّعَى الْبَقَّارُ الْهَلَكَ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

(١) لعنه يقصد الطعام، من القوت.

أَجَاب: لَا تُسْمَعُ دَعْوَى الْبَقَارِ الْهَلَاكِ، حَيْثُ أَنْكَرَ التَّسْلِيمَ أَصْلًا لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّوْفِيقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْأَجِيرُ لَوْ ضَرَبَ بَقْرَةً فَكَسَرَهَا؛

يَجِبُ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا يَوْمَ كَسْرِهَا

٢١٠٢ = سُئِلَ فِي بَقَارٍ ضَرَبَ بَقْرَةً فَكَسَرَهَا، وَمَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ، هَلْ يَضْمَنُ قِيمَتَهَا

يَوْمَ كَسْرِهَا، أَوْ يَوْمَ مَوْتِهَا؟

أَجَاب: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ يَضْمَنُ قِيمَتَهَا يَوْمَ كَسْرِهَا، وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَجِيرِ الْوَاحِدِ وَالْمُشْتَرِكِ، وَلَوْ رَدَّهَا عَلَى صَاحِبِهَا مَكْسُورَةً فَمَاتَتْ عِنْدَهُ بِسَبَبِ الْكَسْرِ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِالرَّدِّ عَلَى الْمَالِكِ سَلِيمًا، وَقَدْ صَرَّحُوا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ بِفُرُوعٍ كَثِيرَةٍ دَالَّةٍ عَلَى ذَلِكَ، مِنْهَا مَا فِي (الْحَايَةِ) فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ: رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ حِمَارًا وَقَبَضَهُ، فَأَرْسَلَهُ فِي كَرْمِهِ فَسَرَقَتْ بَرْدَعَتُهُ، فَأَصَابَهُ بَرْدٌ فَمَرِضَ، فَرَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ، فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ، قَالُوا: إِنْ لَمْ يَكُنِ الْكَرْمُ حَصِينًا وَكَانَ الْبَرْدُ بِحَالٍ يَضُرُّ بِالْحِمَارِ مَعَ الْبَرْدَعَةِ؛ يَضْمَنُ قِيمَتَهَا؛ لِأَنَّهُ ضَيَّعَ الْبَرْدَعَةَ بِتَرْكِهَا فِي غَيْرِ الْحِصْنِ، وَضَيَّعَ الْحِمَارَ بِالتَّرْكِ فِي الْبَرْدِ الْمُهْلِكِ، وَإِذَا دَخَلَ الْحِمَارُ فِي ضَمَانِهِ؛ لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِالرَّدِّ عَلَى الْمَالِكِ سَلِيمًا. انْتَهَى. [ك١٢٦٣، ع١٢٤٨٤ / ]

فَكَذَلِكَ نَقُولُ: دَخَلَتِ الْبَقْرَةُ فِي ضَمَانِهِ بِالْكَسْرِ، فَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِالرَّدِّ سَلِيمًا، وَضَمَانُ الْعُدْوَانِ يُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِيهِ يَوْمَ التَّعَدِّي، وَفِي (الْجَوْهَرَةِ) فِي كِتَابِ الْغَضَبِ: فَإِنْ زَنَتِ الْجَارِيَةُ الْمَغْصُوبَةَ عِنْدَ الْغَاصِبِ أَوْ سَرَقَتْ، فَرَدَّهَا عَلَى الْمَوْلَى، فَأَخَذَتْ بِذَلِكَ فِي يَدِهِ، فَعَلَى الْغَاصِبِ قِيمَتُهَا لِأَنَّهَا تَلَفَتْ بِسَبَبِ كَانٍ فِي يَدِهِ. انْتَهَى.

فَانظُرْ إِلَى قَوْلِهِ: لِأَنَّهَا تَلَفَتْ بِسَبَبِ كَانِ فِي يَدِهِ، وَبِهِ عَلِمَ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَرُدَّهَا الرَّاعِي إِلَى الْمَالِكِ أَوْ لَمْ يَرُدَّهَا؛ لِذُخُولِهَا فِي ضَمَانِهِ وَعَدَمِ بَرَاءَتِهِ عَنِ الضَّمَانِ بِالرَّدِّ مَعَ السَّبَبِ الْمَذْكُورِ. تَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَرَبَ الْبَقَّارُ بَقْرَةً، فَأَمَرَ مَالِكُهَا رَجُلًا بِذَبْحِهَا  
وَادَّعَى الْإِيَّاسَ مِنْ حَيَاتِهَا، يُرِيدُ تَضْمِينَ قِيمَتِهَا لِلْبَقَّارِ

٢١٠٣ = سُئِلَ فِي بَقَّارٍ ضَرَبَ بَقْرَةً فَسَقَطَتْ، [س٤، ١٣٠/] فَتَعَجَّلَ مَالِكُهَا وَأَمَرَ رَجُلًا بِذَبْحِهَا، وَطَرَحَهَا عَلَى الْبَقَّارِ قَائِلًا لَهُ: عَلَيْكَ ضَمَانُهَا. وَتَوَلَّى وَادَّعَى أَنَّهُ أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَضْمَنَهُ قِيمَتَهَا حَيَّةً، وَالرَّاعِي يُنْكِرُ إِيَّاسَ حَيَاتِهَا، وَكَانَ تَنَاوَلَ مِنْ لَحْمِهَا، فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ، أَمْ قَوْلُ الْمَالِكِ؟ وَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ الرَّاعِي شَيْئًا بِمُجَرَّدِ دَعْوَى الْمَالِكِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي عَدَمِ الْإِيَّاسِ، وَلَا يَضْمَنُ سِوَى مَا تَنَاوَلَهُ مِنَ اللَّحْمِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهِ مِقْدَارًا وَقِيمَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى أَنَّ بَقْرَةً ضَاعَتْ مَعَ الْبَقَّارِ، وَالْبَقَّارُ يُنْكِرُ

٢١٠٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى بَقَّارٍ أَنَّ بَقْرَتَهُ ضَاعَتْ مَعَهُ، وَالْبَقَّارُ يُنْكِرُ ضَيَاعَهَا مَعَهُ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَقَّارِ بِيَمِينِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْبَقَّارُ لَا يَضْمَنُ مَا ضَاعَ مَعَهُ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ عَلَى مَا هُوَ الْمَذْهَبُ، فَلَمْ تَصِحَّ الدَّعْوَى، فَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ (دَعْوَى صَحِيحَةٍ)<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: صِحَّةُ الدَّعْوَى.

إِذَا تَرَكَ الْحَرَاثُ الْبَقْرَ الْفَاضِلَةَ تَرَعَى فَضَاعَتُ؛ لَا يَضْمَنُ

٢١٠٥ = سُئِلَ فِي حَرَاثٍ بِيَدِهِ بَقْرُ الْمَالِكِ، تَرَكَ مَا مَعَهُ مِنَ الْبَقْرِ الْفَاضِلَةَ تَرَعَى بِجَنْبِ الْأَرْضِ الَّتِي يَحْرُثُ بِهَا حَتَّى تَأْتِيَ نَوْبَتُهَا، فَيَحْرُثُ عَلَيْهَا، كَمَا هِيَ عَادَةٌ أَهْلِ الْبَلَدِ، فَضَاعَ مِنْهَا ثَوْرٌ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ وَالْحَالُ (١) هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ذَبَحَ الْحَرَاثُ ثَوْرًا، فَاخْتَلَفَ مَعَ مَالِكِهِ فَالْقَوْلُ لِلْمَالِكِ

فِي عَدَمِ الْإِيَّاسِ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْحَرَاثِ فِي الْقِيَمَةِ

٢١٠٦ = سُئِلَ فِي حَرَاثٍ ذَبَحَ ثَوْرًا أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنْ صَاحِبِهِ، هَلْ

يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

٢١٠٧ = وَإِذَا أَنْكَرَ صَاحِبُ الثَّوْرِ الْإِيَّاسَ مِنْ حَيَاتِهِ هَلْ يَحْلِفُ؟

٢١٠٨ = وَإِذَا حَلَفَ يَلْزِمُ الذَّابِحَ قِيَمَتَهُ يَوْمَ ذَبْحِهِ، وَالْقَوْلُ لَهُ فِي مِقْدَارِ قِيَمَتِهِ

أَمْ لِمَالِكِهِ؟

٢١٠٦ ج = أَجَابَ: حَيْثُ كَانَ لَا تُرْجَى حَيَاتُهُ؛ لَا يَضْمَنُ الذَّابِحُ بِالذَّبْحِ قِيَمَتَهُ.

٢١٠٧ ج = وَإِذَا اخْتَلَفَا، فَقَالَ الْمَالِكُ: كَانَتْ حَيَاتُهُ تُرْجَى، وَقَالَ الذَّابِحُ:

لَا تُرْجَى؛ فَالْبَيِّنَةُ عَلَى الذَّابِحِ، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمَالِكِ.

٢١٠٨ ج = فَإِذَا عَجَزَ الذَّابِحُ عَنِ الْبَيِّنَةِ، وَحَلَفَ الْمَالِكُ؛ ضَمِنَ الذَّابِحُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ

الذَّبْحِ، وَالْقَوْلُ لَهُ فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا ادَّعَى الْمَالِكُ زِيَادَةَ عَمَّا يَقُولُ الذَّابِحُ؛ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



اشْتَغَلَ الْحَرَاثُ بِالتَّعْشِيبِ فَضَاعَتِ الْبَقَرُ

٢١٠٩ = سُئِلَ فِي حَرَاثٍ اشْتَغَلَ عَنِ الْبَقْرِ فِي التَّعْشِيبِ حَتَّى غَابَتْ عَنْ بَصَرِهِ  
وَضَاعَتْ بِتَفْرِيطِهِ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اكْتَرَى الْمُكَارِي غَيْرَهُ فَضَاعَ الْحِمْلُ يَضْمَنُ

٢١١٠ = سُئِلَ فِي مُكْتَرٍ سَلَّمَ الْمُكَارِي الْحِمْلَ الْمَكْرِيَّ، فَاكْتَرَى الْمُكَارِي  
مُكَارِيًا آخَرَ، وَسَلَّمَهُ الْحِمْلَ وَفَارَقَهُ، وَضَاعَ الْحِمْلُ مِنْهُ، هَلْ يَضْمَنُ الْمُكَارِي الْأَوَّلُ  
أَمْ لَا؟ [ط ١٤١، ك ٢٦٣، ب ٢٤٨٤ /]

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ الْمُكَارِي الْأَوَّلُ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذْ رَبُّ الْحِمْلِ رَضِيَ بِيَدِهِ  
لَا يَبِيدُ غَيْرِهِ، وَصَارَ كَمُودَعٍ أُودِعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا تَرَكَ الْمُكَارِي دَوَابَّهُ عَلَى أَصْحَابِهِ

وَسَبَقَهَا فَضَاعَ حِمْلٌ، يَضْمَنُ

٢١١١ = سُئِلَ فِي مُكَارٍ سَبَقَ الْقَافِلَةَ، وَلَيْسَ مَعَ الْأَحْمَالِ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى حِمْلِهَا  
مَالِكُهَا، وَغَابَ الْمُكَارِي عَنِ الْأَحْمَالِ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِسَوْقِهَا إِلَى الْمَحَلِّ، فَضَاعَ مِنْ  
دَوَابِّهِ دَابَّةٌ مَعَ حِمْلِهَا فِي تِلْكَ الْغَيْبَةِ، وَبَعْدَ أَيَّامٍ وَجِدَتِ الدَّابَّةُ دُونَ الْحِمْلِ، هَلْ يَضْمَنُ  
الْمُكَارِي أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ الْمُكَارِي وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذْ هُوَ مُودَعٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُودِعَ  
فَيَكُونَ مُتَعَدِّيًا بِهِ، فَيَضْمَنُ مِثْلَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا، وَفِيْمَتَهُ إِنْ كَانَ قِيمِيًّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ بِنَاءً لِيَبْنِيَ لَهُ،

فَانْهَدَمَ جَانِبٌ مِنْهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهُ

٢١١٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ بِنَاءً، فَانْهَدَمَ جَانِبٌ مِنْ بِنَائِهِ بَعْدَ مَا بَنَاهُ، هَلْ

يُضْمَنُهُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِصْلَاحُهُ أَمْ لَا؟ [س ٣٠٤ ب /]

٢١١٣ = وَهَلْ إِذَا كَانَ خَلَعَ عَلَيْهِ خِلْعَةً عَلَى وَجْهِ التَّمْلِيكِ بِالْهَبَةِ الْمُسَلَّمَةِ لِيَدِهِ

وَقَبَضَهَا بِحُضْرَةِ ابْنِهِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ، فَلَمَّا انْهَدَمَ الْبِنَاءُ ادَّعَى الْإِبْنُ أَنَّهَا مِلْكُهُ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ مَعَ حُضْرِهِ الْهَبَةِ وَالتَّسْلِيمِ أَمْ لَا؟

٢١١٢ ج = أَجَابَ: لَا يُضْمَنُ، وَلَهُ أَجْرَتُهُ الْمُسَمَّاءُ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ مَا انْهَدَمَ

مِمَّا بَنَاهُ.

٢١١٣ ج = وَسُكُوتُ الْإِبْنِ مَعَ حُضْرِهِ لِلْهَبَةِ وَالتَّسْلِيمِ مَانِعٌ لَهُ مِنْ دَعْوَى

الْمَلِكِ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ الَّتِي أَطْبَقَتْ عَلَيْهَا الْمُتُونَ، وَقُوِبِلَتْ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ بِالتَّسْلِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ صَبِيًّا مِنْ وَلِيِّهِ لِيُرْعَى بَقْرَهُ فَضَاعَ مِنْهَا ثَوْرٌ

٢١١٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ صَبِيًّا مِنْ وَلِيِّهِ لِيُرْعَى بَقْرَهُ خَاصَّةً، فَضَاعَ مِنْهَا

ثَوْرٌ بَغَيْرِ تَفْرِيطٍ، هَلْ يُضْمَنُهُ أَمْ لَا، وَلَا يُنْقَضُ مِنْ أَجْرِهِ؟

أَجَابَ: لَا يُضْمَنُ، وَلَا يُنْقَضُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَجَدَتِ الْبَقْرَةُ بَيْتَ صَاحِبِهَا مُقْفَلًا فَرَجَعَتْ لَيْلًا

إِلَى مَسَارِحِهَا، فَبَقَرَ بَطْنَهَا ذِئْبَانٍ؛ لَا يُضْمَنُ الرُّعَاةَ

٢١١٥ = سُئِلَ فِي بَقْرَةٍ ضَوَّتْ إِلَى بَيْتِ صَاحِبِهَا، فَوَجَدَتْ بَابَهُ مُقْفَلًا، فَرَجَعَتْ

لَيْلًا إِلَى مَسَارِحِهَا أَوْ مَوَارِدِهَا، فَبَقَرَ بَطْنَهَا ذَيْبَانَ ضَارِيَانَ، هَلْ عَلَى رُعَاةِ الْبَاقُورَةِ  
ضَمَانٌ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا ضَمَانَ عَلَى الرُّعَاةِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْعُرْفُ جَارِيًا بِأَنَّ الرَّاعِيَ إِذَا  
أَدْخَلَ الْبَاقُورَةَ إِلَى الْبَلَدَةِ كَمَا هُوَ فِي قَرِيَّتِي لُدَّ وَالرَّمْلَةَ؛ يَبْرَأُ وَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ، إِذَا ادَّعَى  
أَنَّهُ جَاءَ بِهَا إِلَى الْقَرْيَةِ وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُدْخَلَ كُلَّ بَقْرَةٍ فِي مَنْزِلِ رَبِّهَا، قَالَ فِي (جَامِعِ  
الْفُصُولَيْنِ): زَعَمَ الْبَقَّارُ أَنَّهُ أَدْخَلَ الْبَقْرَةَ فِي الْقَرْيَةِ وَلَمْ يَجِدْ رَبَّهَا، ثُمَّ وَجَدَهَا بَعْدَ أَيَّامٍ  
قَدْ نَفَقَتْ فِي نَهْرٍ، قَالُوا: إِنَّ<sup>(١)</sup> كَانَ عُرْفُهُمْ أَنْ يَأْتِيَ بِالْبَاقُورَةِ إِلَى الْقَرْيَةِ وَلَا يُكَلِّفُوهُ أَنْ  
يُدْخَلَ كُلَّ بَقْرَةٍ فِي مَنْزِلِ رَبِّهَا؛ صُدِّقَ الْبَقَّارُ مَعَ يَمِينِهِ: أَنَّهُ جَاءَ بِهَا إِلَى الْقَرْيَةِ. انْتَهَى،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَتَلَفَتْ الْبَاقُورَةُ مَبْطُخَةَ إِنْسَانٍ لَا ضَمَانَ

عَلَى الْبَقَّارِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِصُنْعِهِ

٢١١٦ = سُئِلَ فِي بَقَّارٍ انْتَشَرَتْ بِبَاقُورَتِهِ فِي الْمَرْعَى، فَوَقَعَتْ فِي مَبْطُخَةِ  
إِنْسَانٍ، فَأَتَلَفَتْ جَانِبًا مِنْهَا بَعْدَ أَنْ تَرَاحَى عَنْ سَوْقِهَا لِتُرْعَى، هَلْ يَضْمَنُ مَا أَتَلَفَتْ  
أَمْ لَا؟

٢١١٧ = وَهَلْ إِذَا ظَنَّ الْبَقَّارُ أَنَّهُ ضَامِنٌ، فَاتَّفَقَ مَعَ رَبِّهَا عَلَى أَنْ يَزْرَعَهَا بِبَذْرِهِ  
مِنْ عِنْدِهِ، فَإِنْ نَبَتَ مِثْلَ مَا كَانَتْ أَوْ أَحْسَنَ؛ بَرِيءٌ مِنْ ضَمَانِهَا، وَإِلَّا يَضْمَنُ لَهُ مِقْدَارَ  
مَا كَانَتْ تُثْمِرُ لَوْ بَقِيَتْ وَيَكُونُ النَّابِتُ لِلْبَقَّارِ، فَمَا الْحُكْمُ؟ [ك/١٢٦٤]

٢١١٧ ج = أَجَاب: الْإِتِّفَاقُ الْمَذْكُورُ لَا عِبْرَةَ بِهِ شَرْعًا، فَلَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ، وَلَا يُعْوَلُ

عَلَيْهِ.

٢١١٦ ج = وَلَا يَضْمَنُ الْبَقَّارُ إِلَّا بِإِزْسَالِ الْبَاقُورَةِ فِي الزَّرْعِ أَوْ بَسْوِقِهَا، وَقَدْ أَصَابَتْ الزَّرْعَ فِي مِشِيَّتِهَا<sup>(١)</sup>، وَإِلَّا فَهِيَ عَجْمَاءُ (وَالْعَجْمَاءُ جُبَارٌ)<sup>(٢)</sup> بِنَصِّ حَدِيثِ الْمُخْتَارِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا دَفَعْتَ فِضَّةً لِمَا يَصْنَعُ يَعْجَلُ لِعَمَلٍ لِيُغَيِّرَ وَاحِدٌ

فَادَّعَى أَنَّهَا سُرِقَتْ؛ فَفِي ضَمَانِهِ وَعَدَمِهِ أَقْوَالٌ

٢١١٨ = سُئِلَ فِي صَائِعٍ يَعْجَلُ لِعَمَلٍ لِيُغَيِّرَ وَاحِدٌ، دَفَعَتْ لَهُ امْرَأَةٌ فِضَّةً يَتَّخِذُهَا حِيَاصَةً، فَادَّعَى أَنَّهَا سُرِقَتْ، هَلْ يُتَّخَذُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ وَلَا يَضْمَنُ، أَمْ هُوَ ضَامِنٌ لِمَا سُرِقَ مِنْ يَدِهِ وَلَا يُتَّخَذُ قَوْلُهُ؟ [ع ١٢٤٩، س ١٣٠٥ / ]

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى مَسْأَلَةِ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ، وَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ بَلْ أَرْبَعَةٌ أَقْوَالٌ، عَدَمُ الضَّمَانِ مُطْلَقًا، وَأَنَّهُ أَمِينٌ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِالْيَمِينِ، وَالضَّمَانُ مُطْلَقًا وَلَا يُتَلَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ، وَاخْتَارَ الْمُتَأَخِّرُونَ الْفَتْوَى بِالصُّلْحِ عَلَى النُّصْفِ جَبْرًا عَمَلًا بِالْقَوْلَيْنِ، وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِزًا الْفَوَائِدِ صَاحِبِ الْمُحِيطِ: لَوْ كَانَ الْأَجِيرُ صَالِحًا؛ يَبْرَأُ بِيَمِينِهِ، وَلَوْ كَانَ بِخِلَافِهِ؛ يَضْمَنُ، وَلَوْ كَانَ مَسْتَوْرًا؛ يُؤْمَرُ بِالصُّلْحِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ أَقْوَالٌ كُلُّهَا مُصَحَّحَةٌ مُنْتَهَى بِهَا، وَمَا أَحْسَنَ التَّفْصِيلَ الْأَخِيرَ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَطَاوُوسَ، وَهُمَا مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَقَوْلُهُمَا قَوْلُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ، وَبِهِ يُفْتَى اخْتِشَامًا لِعُمَرَ وَعَلِيٍّ، وَصِيَانَةً لِأَمْوَالِ النَّاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: سَنَنْهَا.

(٢) الْبُخَارِيُّ: (٢٣٥٥، ٦٩١٢)، مُسْلِمٌ: (١٧١٠)، أَبُو دَاوُدَ: (٤٥٩٣)، التِّرْمِذِيُّ: (٦٤٢)، وَالنَّسَائِيُّ: (٢٤٩٥)، وَابْنُ مَاجَةَ: (٢٦٧٣)، وَأَحْمَدُ: (٧٤٥٦)، مَالِكُ: (١٨٥٩).

إِذَا نَشَرْتَ الْغَسَّالَةَ ثَوْبًا فَضَاعَ؛ تَضْمَنُ جَمِيعَ

قِيَمَتِهِ إِنْ غَابَ عَنْ بَصَرِهَا وَإِلَّا فَنِصْفُ الْقِيَمَةِ

٢١١٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِنِسَالَةٍ ثَوْبًا لِنَسِيلِهِ بِأَجْرٍ، فَغَسَلَتْهُ وَنَشَرَتْهُ عَلَى بَابِ الدَّارِ، وَدَخَلَتِ الدَّارَ وَتَرَكَتُهُ مَنْشُورًا فَضَاعَ، هَلْ تَضْمَنُ حَيْثُ غَابَ بَصَرُهَا عَنْهُ أَمْ لَا؟

[ط ١٤٢ /]

وَهَلْ إِذَا كَانَتْ تَغْسِلُ لِغَيْرٍ وَاحِدٍ وَأَعَدَّتْ نَفْسَهَا لِذَلِكَ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ وَلَمْ يُوْجَدْ مِنْهَا تَفْرِيطٌ، هَلْ تَضْمَنُ مَعَ هَذَا التَّقْدِيرِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِذَا غَابَ عَنْ بَصَرِهَا تَضْمَنُ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ اتِّفَاقًا، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مُوجِبُ الضَّمَانِ وَضَاعَ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ فِي الْحِفْظِ فَالْوَاجِبُ عَلَى التَّقْدِيرِ الصُّلْحُ عَلَى النِّصْفِ جَبْرًا، كَمَا أَفْتَى بِهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَيْنَ الْبَقَّارِ رَجُلًا مَكَانَهُ بِإِذْنِ رَبِّ الْبَقْرِ

ثُمَّ الثَّانِي تَالِثًا بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَضَاعَ ثَوْرٌ

٢١٢٠ = سُئِلَ فِي رَاعِيٍ بَقَرٍ بِقَرِيَةٍ، اسْتَأْذَنَ أَهْلَهَا فِي إِقَامَةِ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ مَكَانَهُ فَأَذِنُوا لَهُ، ثُمَّ إِنَّ الثَّانِيَّ أَقَامَ تَالِثًا يَرَعَى بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنْ أَرْبَابِهَا، فَضَاعَ ثَوْرٌ مِنْهَا، فَعَلَى مَنْ ضَمَانُهُ؟

أَجَابَ: لَا ضَمَانَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ مَاذُونٌ لَهُ مِنْ أَهْلِهَا فِيمَا فَعَلَ، وَصَاحِبُ الثَّوْرِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الثَّانِيَّ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الثَّلَاثُ، لِتَعَدِّي الثَّانِيَّ (١) بِالِدَّفْعِ، وَالثَّلَاثُ بِالْأَخْذِ، وَلَا يَرْجِعُ الثَّلَاثُ إِذَا ضَمَّنَ عَلَى الثَّانِيَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: الْأَوَّلِ.

كِتَابُ الْوَلَاءِ

مَاتَ عَنِ ابْنِ مُعْتِقِهِ وَأَبْنَاءِ بَنِي مُعْتِقِهِ  
وَأَوْلَادِهِ لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ مُسْتَوْلَدَةٍ

٢١٢١ = سُئِلَ فِي مُعْتِقِي، مَاتَ عَنِ ابْنِ مُعْتِقِهِ وَأَبْنَاءِ بَنِي مُعْتِقِهِ وَأَوْلَادِهِ لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ لَهُ مُسْتَوْلَدَةٍ لِرَجُلٍ حَيٍّ، فَهَلْ إِزْتُهُ لِابْنِ الْمُعْتِقِ أَوْ لَهُ وَلِأَبْنَاءِ بَنِيهِ سَوِيَّةً، أَمْ لِأَوْلَادِهِ وَزَوْجَتِهِ؟

أَجَابَ: إِزْتُهُ لِابْنِ الْمُعْتِقِ، لَا لِأَبْنَاءِ بَنِيهِ؛ لِكَوْنِهِمْ مَحْجُوبِينَ بِهِ، وَلَا لِلزَّوْجَةِ وَلَا أَوْلَادِهَا الْمَذْكُورِينَ؛ لِأَنَّهَا أُمٌّ وَلِدٍ لَمْ تُعْتَقْ بَعْدُ، وَحُكْمُ أَوْلَادِهَا حُكْمُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك ٢٦٤ ب، س ٣٠٥ ب، ٢٤٩٤ ب /]

مَاتَ رَقِيقٌ عَنِ ابْنِ ابْنِ مِنْ صُلْبِهِ وَعَنِ زَوْجَتِهِ  
وَعَنِ ابْنِ ابْنِ سَيِّدِهِ ثُمَّ مَاتَ

٢١٢٢ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا مَاتَ رَقِيقٌ عَنِ ابْنِ ابْنِ مِنْ صُلْبِهِ، وَعَنِ زَوْجَتِهِ، وَعَنِ ابْنِ ابْنِ سَيِّدِهِ، ثُمَّ مَاتَ ابْنُ الرَّقِيقِ عَنِ أُمِّ، وَإِخْوَةِ الْأُمِّ، وَعَنِ ابْنِ ابْنِ سَيِّدِ وَالِدِهِ، ثُمَّ مَاتَ ابْنُ ابْنِ سَيِّدِ وَالِدِهِ عَنِ شَقِيقَةٍ قَبْلَ أَنْ يَتَنَاوَلَ تَرِكَةَ الرَّقِيقِ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ لِلرَّقِيقِ عَقَارًا، وَظَهَرَ الْآنَ لِلرَّقِيقِ عَقَارًا، فَهَلْ لِشَقِيقَةِ ابْنِ ابْنِ سَيِّدِهِ الْمُتَوَفَّى مُطَالَبَةٌ بِمَا خَصَّ أَخَاهَا مِنْ تَرِكَةِ الرَّقِيقِ، وَالِدَّاعِي عَلَى ذِي الْيَدِ عَلَى مُخْلَفَاتِ الرَّقِيقِ إِنْ كَانَ مُعْتَقًا أَوْ بَاقِيًا فِي الرَّقْ، وَلَوْ بَعْدَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الرَّقِيقُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، وَإِنْ مَلَكَ فَكُلُّ شَيْءٍ حَصَلَهُ مِنَ الْمَالِ لِمَالِكِهِ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ نَبَتَ عِتْقُهُ فَكُلُّ شَيْءٍ حَصَلَهُ بَعْدَ عِتْقِهِ؛ فَهُوَ مَوْرُوثٌ عَنْهُ، فَيَقْسَمُ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ

(١) فِي ع: لِمَالِكِهِ.

تَعَالَى لِرِزْوَانِهِ الشُّمُّ وَالْبَاقِي لِابْنِهِ، وَبِمَوْتِ ابْنِهِ اسْتَحَقَّ وَرَثَتُهُ مَا تَرَكَ هَذَا الْإِبْنُ لِلْأُمِّ سُدُسَهُ، وَإِخْوَتِهِ لِأُمِّهِ الثُّلُثُ، وَالْبَاقِي وَهُوَ النِّصْفُ لِابْنِ ابْنِ الْمُعْتِقِ، وَبِمَوْتِ ابْنِ ابْنِ الْمُعْتِقِ جَرَى مَا وَرِثَهُ مِنْهُ عَلَى وَرَثَتِهِ، فَيَكُونُ نِصْفُهُ لِشَقِيقَتِهِ<sup>(١)</sup> وَمَا فَضَلَ فَلِأَقْرَبِ عَصَبَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ يُرَدُّ عَلَى شَقِيقَتِهِ الْمَذْكُورَةِ.

وَأَمَّا الدَّعْوَى بَعْدَ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَعَدَمُ سَمَاعِهَا لِعَارِضِ الْأَمْرِ السُّلْطَانِيِّ لِقَبُولِ الْقَاضِي التَّخْصِيصَ بِالْحَوَادِثِ، فَإِنْ وَقَعَتْ وَكَانَتْ غَيْرَ مُسْتَثْنَاةٍ مِنَ الْأَمْرِ السُّلْطَانِيِّ بِالْمَنْعِ؛ لَا تُسْمَعُ، وَإِلَّا تُسْمَعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في ع: للشقيقة.

كِتَابُ الْإِكْرَاهِ

أَشْهَدَ الْوَلَدُ أَنَّهُ قَبَضَ جَمِيعَ تَرِكَةِ وَالِدِهِ مِنَ الْوَصِيِّ

٢١٢٣ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَصَغِيرٍ مِنْهُ، وَعَنْ أَبِي بَيْنٍ، أَكْرَهُ الزَّوْجُ بَعْدَ وَضْعِ الْأَبْوَيْنِ يَدَهُمَا عَلَى مُخْلَفَاتِهَا عَلَى أَنْ يُقَرَّبَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ قَبْلَ نَسِيهِ مِنْهَا حَقًّا، هَلْ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ مَعَ الْإِكْرَاهِ أَمْ لَا؟ وَتَقَسَّمُ تَرِكَتُهَا عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ مَعَ الْإِكْرَاهِ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَيْضًا الْإِرْثُ جَبْرِيٌّ، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: لَا يَسْتَحِقُّ قَبْلَ نَسِيهِ مِنْ مُخْلَفَاتِهَا شَيْئًا، فَفِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ لَوْ قَالَ: تَرَكْتُ حَقِّي مِنَ الْمِيرَاثِ، أَوْ بَرِئْتُ مِنْهُ، أَوْ مِنْ حِصَّتِي لَا يَصِحُّ، وَهُوَ عَلَى حَقِّهِ؛ لِأَنَّ الْإِرْثَ جَبْرِيٌّ لَا يَصِحُّ تَرِكُهُ.

وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الْفَصْلِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ: دَفَعَ جَمِيعَ تَرِكَةِ الْمَيِّتِ إِلَى وَارِثِهِ، وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ قَبَضَ مِنْهُ جَمِيعَ تَرِكَةِ وَالِدِهِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْ تَرِكَتِهِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ إِلَّا اسْتَوْفَاهُ، ثُمَّ ادَّعَى دَارًا فِي يَدِ الْوَصِيِّ أَنَّهَا مِنْ تَرِكَةِ وَالِدِي وَلَمْ أَقْبُضْهَا، قَالَ: أَلَمْ أَقْبَلْ بَيْنَتَهُ وَأَقْضِي لَهُ بِهَا، أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ [ط ١٤٣/١] قَدْ اسْتَوْفَيْتُ جَمِيعَ مَا تَرَكَ وَالِدِي مِنْ دَيْنٍ عَلَى النَّاسِ وَقَبِضْتُ كُلَّهُ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ دَيْنًا لِأَبِيهِ، أَلَمْ أَقْبَلْ بَيْنَتَهُ وَأَقْضِي لَهُ بِالدَّيْنِ. انْتَهَى.

فَقَدْ عَلِمْتَ بِذَلِكَ صِحَّةَ دَعْوَى الزَّوْجِ بِشَيْءٍ رَأَاهُ أَوْ عَلِمَ بِهِ عِنْدَ نَسِيهِ أَنَّهُ مِمَّا تَرَكَتْ زَوْجَتُهُ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَكْرَهُ الْحَاكِمُ أَهْلَ قَرْيَةٍ أَنْ يَكْفُلُوهُ

فِي مَالٍ لَزِمَهُ مِنَ السُّلْطَنَةِ لَا يَلْزِمُهُمْ

٢١٢٤ = سُئِلَ فِي أَهْلِ قَرْيَةٍ أَلْزَمَهُمُ الْحَاكِمُ؛ بِأَنْ يَكْفُلُوهُ فِي مَالٍ لَزِمَهُ مِنْ جَانِبِ



السُّلْطَنَةِ الْعَلِيَّةِ، وَلَهُ يَدٌ عَادِيَةٌ وَقُدْرَةٌ عَلَى قَتْلِهِمْ وَنَهْبِ أَمْوَالِهِمْ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمْ  
إِيقَاعُ ذَلِكَ بِهِمْ إِنْ لَمْ يَكْفُلُوهُ، فَكَفَّلُوهُ خَشِيَةَ إِيقَاعِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، هَلْ يَلْزَمُهُمُ الْمَالُ  
بِذَلِكَ أَمْ لَا؟ [ك ١٢٦٥، س ١٣٠٦، ج ١٢٥٠ / ١]

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُهُمُ الْمَالُ بِذَلِكَ، وَلَهُمُ الْفَسْخُ إِذَا زَالَ الْإِكْرَاهُ كَالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ، إِذَا  
عُلِمَ بِدَلَالَةِ الْحَالِ؛ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَمْتَثِلُوا أَمْرَهُ يَمْتَثِلُوا أَوْ يَقَطَعُ أَيْدِيَهُمْ أَوْ يَضْرِبُهُمْ ضَرْبًا  
يَخَافُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَوْ تَلْفِ عَضْوِ لِيهِمْ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ إِكْرَاهًا مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ  
سُلْطَانًا، عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى، صَرَّحَ بِهِ غَالِبُ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَكْرَهَ صَاحِبُ الْوِلَايَةِ رَجُلًا عَلَى

بَيْعِ عَقَارٍ لَهُ؛ فَالْبَيْعُ غَيْرُ نَافِذٍ

٢١٢٥ = سُئِلَ فِي ذِي وِلَايَةٍ عَلَى قَرْيَةٍ قَادِرٍ عَلَى إِيقَاعِ ضَرْبٍ وَحَبْسٍ مُلْجِئِينَ  
بِأَهْلِهَا، طَلَبَ مِنْ رَجُلٍ مِنْهَا بَيْعَ عَقَارٍ لَهُ بِهَا، فَبَاعَ خَائِفًا مِنْهُ إِيقَاعَ ذَلِكَ بِهِ، وَأَقْرَأَهُ  
قَبْضَ ثَمَنِهِ كَذَلِكَ مَعَ أَنَّ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ أَضْعَافُ أَضْعَافِ الثَّمَنِ، هَلْ يَنْفُذُ هَذَا الْبَيْعُ عَلَى  
هَذَا الْوَجْهِ أَمْ لَا؟

٢١٢٦ = وَإِنْ كُتِبَ صَكُّهُ لَدَى قَاضٍ عَلَى صِفَةِ الطَّوْعِ وَالِاخْتِيَارِ وَعَدَمِ الْمُفْسِدِ،  
وَيَكُونُ الْإِعْتِبَارُ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا لِمَا كُتِبَ؟

٢١٢٥ ج = أَجَابَ: حَيْثُ عُلِمَ بِدَلَالَةِ الْحَالِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبِيعْهُ يُوقِعُ بِهِ ضَرْبًا شَدِيدًا  
أَوْ حَبْسًا مَدِيدًا؛ فَالْبَيْعُ غَيْرُ نَافِذٍ وَالْإِقْرَارُ غَيْرُ صَحِيحٍ فَلِلْمُكْرَهِ فَسْخُؤُهُ.

٢١٢٦ ج = وَالِإِعْتِبَارُ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَا لِمَا كُتِبَ فِي الصَّكِّ.

هَذَا وَأَمَّا الرَّدُّ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ؛ فَقَدْ أَفْتَى بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا مُطْلَقًا، وَمَعَ الْغُرُورِ؛

أَجْمَعَ الْمُتَأَخَّرُونَ عَلَيْهِ، وَعَلَّلُوا الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ أَرْفَقَ بِالنَّاسِ، فَلَوْ رَأَهُ الْقَاضِي وَحَكَمَ بِهِ؛ نَفَذَ؛ إِذْ هُوَ قَوْلٌ مُصَحَّحٌ، أَفْتَى بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَكْرَهَهُ أَنْ يُقِرَّ لَهُ بِكَذَابٍ فَأَقْرَأْ وَكَفَلْهُ

بِمَا أَقْرَبَ بِهِ رَجُلٌ؛ فَالْإِقْرَارُ غَيْرُ صَحِيحٍ

٢١٢٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَكَلَّ آخَرَ فِي بَيْعِ صَابُونٍ مُعَيَّنٍ وَكَالَةَ شَرْعِيَّةٍ، فَبَاعَ الْوَكِيلُ مَا أَمَرَهُ الْمُوَكَّلُ بِهِ بِمِائَتَيْنِ وَخَمْسَةِ وَتِسْعِينَ قِرْشًا، وَسَلَّمَهُ لِلْمُشْتَرِي، ثُمَّ إِنَّ الْمُوَكَّلَ أَرْغَمَ الْوَكِيلَ وَأَكْرَهَهُ وَهَدَّاهُ بِالْحُكْمِ، وَتَحَقَّقَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُطِعهُ فِيمَا يَأْمُرُهُ بِهِ أَوْ قَعَّ فِيهِ مَا هَدَّاهُ بِهِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، فَكَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ مَا أَمَرَهُ بِهِ مُوَكَّلُهُ الْمُؤَمَّا إِلَيْهِ؛ بِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ فِي ذِمَّتِهِ خَمْسُمِائَةَ قِرْشٍ وَعِشْرِينَ قِرْشًا إِقْرَارًا كَذِبًا لَا وَجْهَ لَهُ شَرْعًا مِنَ الْخَوْفِ، وَكَفَلَهُ بِهِ رَجُلٌ، هَلْ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ إِقْرَارَهُ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ يَبْطُلُ إِقْرَارُهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ عِنْدَهُ إِلَّا الْمِائَتَيْنِ وَالْخَمْسَةَ وَالتِّسْعِينَ الَّتِي بَاعَ بِهَا، وَلَا يَلْزَمُ الْكَفِيلَ شَيْءٌ؟

أَجَابَ: الْإِكْرَاهُ يُعَدُّمُ الْإِخْتِيَارَ، فَلَا صِحَّةَ لِلْإِقْرَارِ مَعَ الْإِكْرَاهِ؛ لِأَنَّ صِحَّتَهُ تَعْتَمِدُ قِيَامَ الْمُجِيزِ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ قَامَتْ دَلَالَةٌ عَلَى عَدَمِهِ، وَالْإِكْرَاهُ فِيهِ يَكُونُ بِأَشْيَاءَ، مِنْهَا إِذَا قَالَ الْمُتَغَلَّبُ لِرَجُلٍ: إِمَّا أَنْ تُقِرَّ لِي بِكَذَا، وَإِلَّا أَقُولُ لِلظَّالِمِ الْفُلَانِيِّ لِقِي مَا لَا أَوْ وَجَدَ كَنَزًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، قَالَ فِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي) فِي كِتَابِ الْإِكْرَاهِ بَعْدَ أَنْ رَمَزَ لِنَجْمِ<sup>(٢)</sup> الْأَيْمَةِ، قَالَ الْمَدْيُونُ لِذَائِنِهِ: اذْفَعْ إِلَيَّ الْقَبَالَهَ، وَأَقْرَأْ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَكَ عَلَيَّ، وَإِلَّا أَقُولُ أَنَّ فِي يَدِكَ ذَهَبُ شَمْسِ الْمَلِكِ، فَذْفَعْ وَأَقْرَأْ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهِ، فَهَذَا فِي مَعْنَى الْإِكْرَاهِ وَلَهُ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَيْهِ. انْتَهَى. [س ٣٠٦، ك ٢٦٥ ب /]

أقول: فإذا كان الرجل له جراءة وهدده بمن يسمع كلام الغمّاز، وقال: إن لم تقر لي بكذا - أي بشيء لا أضل له - أسع بك إلى من يأخذك بمجرّد كلامي، وغلب على ظن المهّد ذلك فأقرّ كاذباً؛ لا يلزمه ما أقرّ به على هذا الوجه، كما هو صريح كلام أئمّتنا، وإذا بطل بثبوت الإكراه على الوجه المذكور عن الأصيل؛ بطل عن الكفيل؛ إذ قد تبين أن لا دين على الأصيل يصلح أن يطالب به، ولا صحّة للكفالة من الكفيل بدونه، والله أعلم.

إذا أكره الحاكم كاتبه على أن يقر بثلاثة آلاف

أودعها عنده سوباشي فأقرّ لا ينفذ إقراره

٢١٢٨ = سئل في (ذمّي) <sup>(١)</sup> حرّفته الكتابة على محلّ يكتب ما يؤمر به مما يتحصّل، أوقع القبض عليه حاكمه المتكلّم عليه، واتهمه بأن سوباشي أودع عنده ثلاثة آلاف من القروش، فهدّده بالضرب الفاجس حتى أقرّ لدى قاضي بذلك فكتب عليه ذلك، هل ينفذ إقراره بذلك أم لا؟ [ع ٢٥٠ب، ط ١٤٤/]

أجاب: لا ينفذ إقراره؛ إذ الرضا شرط لصحّة الإقرار، فيفسد الإقرار عند فوات الرضا، وهذا بإجماع المسلمين، فله الامتناع عن دفع المقرّ به للمقرّ له إن لم يكن دفعه، وله استرداد منه إن كان دفعه له مكرهاً، والإكراه يُعدم الرضا، ويُفسد كل أمر تتوقّف صحته عليه، وقد رُفِعَ عن هذه الأمة بقوله صلّى الله عليه وسلّم: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» <sup>(٢)</sup> ومسائل الإكراه لا تخفى على من اتقى الله تعالى

(١) في س: (ذي).

(٢) ابن ماجه (٢٠٤٥) وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٢٦/٢): هذا إسناد صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع. والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٨٧١) وقال: جود إسناده بشر بن بكر، وهو من الثقات.

وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ، وَعَمِلَ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ الْعَزِيزِ الْجَبَّارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَنْعُ الْوَلِيِّ الزَّوْجَةَ عَنْ زَوْجِهَا إِكْرَاهًا

٢١٢٩ = سُئِلَ فِي بَكْرِ مَنَعَهَا عَمَّهَا الْحَاجِرُ عَلَيْهَا عِنْدَ إِرَادَةِ دُخُولِ زَوْجِهَا بِهَا، إِلَّا أَنْ تَبِيعَهُ مَا لَهَا مِنْ عَقَارٍ وَكُرُومٍ، فَفَعَلَتْ حِينَ لَمْ تَجِدْ بُدًّا مِنْ ذَلِكَ، هَلْ يَنْفَذُ بَيْعُهَا أَمْ لَا؟

٢١٣٠ = وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمُكْرَهَةِ فِي ذَلِكَ؟

٢١٢٩ ج = أَجَابَ: لَا يَنْفَذُ بَيْعُهَا.

٢١٣٠ ج = وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمُكْرَهَةِ، قَالَ عَلَمًاؤُنَا: مَنْعُ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ مِنْ أَهْلِهَا حَتَّى تَهَبَ لَهُ الْمَهْرَ تَكُونُ مُكْرَهَةً، وَالْهَبَةُ بَاطِلَةٌ، قَالَ فِي (مَجْمَعِ الْفَتَاوِيِّ) وَفِي (مُلْتَقَطِ السَّيِّدِ الْإِمَامِ) عَنِ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ: مَنْ مَنَعَ امْرَأَتَهُ عَنِ الْمَسِيرِ إِلَى أَبِيهَا، إِلَّا أَنْ تَهَبَ مَهْرَهَا فَوَهَبَتْ، فَالْهَبَةُ بَاطِلَةٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَرَازِيَةِ) وَكَذَلِكَ ذَكَرَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الْيَنَابِيعِ)، وَنَظَمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ صَاحِبُ التَّنْوِيرِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمْرَتَاشِيِّ الْغَزِّيُّ فِي مَنْظُومَتِهِ الْمُسَمَّاهِ بِ (تُحْفَةِ الْأَقْرَانِ) فِي ثَلَاثَةِ آيَاتٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى الْحَشْوِ، فَقَالَ:

وَمَنْعُهُ بِنْعَرِيهِ أَنْ تَذْهَبَا	لِأَهْلِهَا يَا صَاحِ تَقْضِي مَآرِبَا
إِلَّا إِذَا تُسْقِطُ عَنْهُ الْمَهْرَا	فَفِعْلُهَا لَآغٌ وَذَا قَدْ ذَكَرَا
لِأَنَّهَا قَدْ نَزَلَتْ فِي الْحُكْمِ	مَنْزِلَةَ الْمُكْرَهَةِ هَذَا فَاعْلَمْ

وَنَظَمْتُهَا وَنَظِيرَتَهَا فِي بَيِّنَاتِ خَالِيَيْنِ عَنْهُ بِقَوْلِي: [س ١٣٠٧، ك ٢٦٦ /]

وَمَانِعُ زَوْجَتِهِ عَنْ أَهْلِهَا      لِيَتَهَبَ الْمَهْرَ يَكُونُ مُكْرَهًا

كَذَاكَ مَنَعُ وَالِدِ بِنْتِهِ خُرُوجَهَا لِبَعْلِهَا مِنْ بَيْتِهِ

وَفِي (شَرْحِ نُحْفَةِ الْأَقْرَانِ) قَالَ قُلْتُ: وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابُ حَادِثَةِ الْفَتَوَى، وَهِيَ مَا لَوْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ الْبِكْرَ مِنْ رَجُلٍ، فَلَمَّا أَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى زَوْجِهَا مَنَعَهَا الْأَبُ، إِلَّا أَنْ تُشْهَدَ عَلَيْهَا أَنَّهَا اسْتَوْفَتْ مِنْهُ مَا تَصَرَّفَ فِيهِ مِنْ مِيرَاثِ أُمِّهَا، فَأَقْرَتْ بِذَلِكَ؛ ثُمَّ أُذِنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ عَدَمُ صِحَّةِ الْإِفْرَاقِ؛ لِكُونِهَا فِي مَعْنَى الْمُكْرَهَةِ لِمَا ذُكِرَ مِنَ الْمَنَعِ، لَا سِيَّمَا وَالْحَيَاءُ يَغْلِبُ فِي الْأَبْكَارِ، وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ. انْتَهَى.

وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ أَنَّ الْبَيْعَ وَالشَّرَاءَ وَالْإِجَارَةَ كَالْإِفْرَاقِ وَالْهَبَةَ، وَأَنَّ كُلَّ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْمَنَعِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ غَيْرِ الْأَبِ كَالْأَبِ؛ لِلْعِلَّةِ الشَّامِلَةِ، فَلَيْسَ الْأَبُ قَيْدًا، وَكَذَلِكَ لَفْظَةُ الْبِكْرِ كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ فِي دِيَارِنَا مِنْ أَخَذِ مُهُورِهِنَّ كَرَهَا عَلَيْهِنَّ وَجَبْرًا حَتَّى مِنْ ابْنِ ابْنِ الْعَمِّ وَإِنْ بَعْدَ، وَمَتَى مَا وُجِدَ مِنْهَا مَنَعٌ؛ ضَرَبَهَا<sup>(١)</sup> وَرُبَّمَا قَتَلَهَا، وَأَهْلُ الرَّسَائِقِ يَعُدُّونَ النِّسَاءَ تَرِكَةً حَتَّى يَطْلُبُونَ فِيهِنَّ الْقِسْمَةَ، كَمَا يَطْلُبُونَ الْقِسْمَةَ فِي الْأَمْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ، نَسَأَلُهُ صَلَاحَ الْأَخْوَالِ.

بَاعَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا مُكْرَهَةً وَخَلَصَتْ ابْنًا صَغِيرًا

٢١٣١ = سُئِلَ فِي مَرِيضَةٍ بَاعَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا كَرَّمًا لِأَخِيهَا كَرَهَا<sup>(٢)</sup> عَلَيْهَا وَمَاتَتْ عَنِ ابْنِ صَغِيرٍ، هَلْ يَنْفَذُ بَيْعُهَا أَمْ لَا؟ [١٢٥١٤/]

أَجَابَ: لِيُوصِي ابْنَتَهَا فَنَسَخَ الْبَيْعَ الْوَاقِعَ عَلَى جِهَةِ الْإِنْكَرَاهِ، وَإِنْ تَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي بِخِلَافِ سَائِرِ الْبَيَاعَاتِ؛ إِذْ هُوَ حَقُّ الْعَبْدِ دُونَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: أَضْرَبَهَا.

(٢) فِي ع: إِكْرَاهًا.

كِتَابُ الْحَجْرِ

إِذَا ادَّعَتِ الْبُلُوغَ تُصَدَّقُ بِلَا يَمِينٍ

٢١٣٢ = سُئِلَ فِي صَغِيرَةٍ لَهَا وَصِيٌّ، ادَّعَتِ الْبُلُوغَ فِي سِنِّ يُمَكِّنُ تَصَدِيقَهَا فِيهِ،

فَهَلْ تُصَدَّقُ بِلَا يَمِينٍ أَمْ لَا؟

٢١٣٣ = وَهَلْ يُشْتَرَطُ حَضْرَةُ الْوَصِيِّ عِنْدَ دَعْوَاهَا الْبُلُوغَ أَمْ لَا؟ [طه ١٤٥،

س ٣٠٧ ب /]

٢١٣٤ = وَهَلْ تُصَدَّقُ فِي دَعْوَى الرَّشِدِ بِمَجَرَّدِ قَوْلِهَا، وَيُؤْمَرُ الْوَصِيُّ بِدَفْعِ

مَالِهَا، أَمْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْفَى؟

٢١٣٢ ج = أَجَابَ: الظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ؛ أَنَّهُ لَا يَمِينَ عَلَيْهَا لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي

التَّخْلِيفِ، لِأَنَّ الْبُلُوغَ وَالْحَالَ هَذِهِ ثَبَتَ بِقَوْلِهَا وَالتَّخْلِيفَ لِرَجَاءِ النُّكُولِ، وَهِيَ

لَوْ أَقْرَتْ بِهِ ثُمَّ قَالَتْ: كُنْتُ كَاذِبَةً لَا يَصِحُّ رُجُوعُهَا لِتَنَاقُضِهَا حَيْثُ كَانَتْ فِي سِنِّ

يُحْتَمَلُ الْبُلُوغُ فِيهِ، كَمَا فِي (الزَّيْلَعِيِّ، وَالْخُلَاصَةِ، وَالتَّنَازُخَانِيَّةِ، وَالْحَايِيَّةِ، وَجَامِعِ

النُّصُولَيْنِ) وَغَيْرِهَا، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ جَعْلُهُ إِقْرَارًا وَإِخْبَارًا، وَقَدْ كَتَبَ صَاحِبُ

الْبَحْرِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَمَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا فَالْقَوْلُ (لَهَا)<sup>(١)</sup> فِي حَقِّهَا مَا صُورَتْهُ:

وَلَمْ أَرِ صَرِيحًا أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا قُبِلَ قَوْلُهَا فِي حَقِّهَا فِي الْحَيْضِ وَالْمَحَبَّةِ، فَهَلْ يَكُونُ

بَيِّنَتِهَا أَمْ<sup>(٢)</sup> بِلَا يَمِينٍ.

وَوَقَعَ فِي (الْوَقَايَةِ) أَنَّهُ قَالَ: صُدِّقَتْ فِي حَقِّهَا خَاصَّةً. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَمِينَ عَلَيْهَا

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الطَّلَاقَ مُعَلَّقٌ بِإِخْبَارِهَا وَقَدْ وَجِدَ، وَلَا فَائِدَةَ فِي التَّخْلِيفِ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي س: (قَوْلِهَا).

(٢) فِي ع: أَوْ.

وَقَعَ بِقَوْلِهَا وَالتَّخْلِيفُ لِرَجَاءِ النُّكُولِ، وَهِيَ لَوْ أَخْبِرَتْ ثُمَّ قَالَتْ: كُنْتُ كَاذِبَةً؛ لَا يَرْتَفِعُ الطَّلَاقُ لِتَنَاقُضِهَا، كَمَا سَيَأْتِي نَقْلُهُ عَنِ (الْكَافِي) قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. انْتَهَى.

٢١٣٣ ج = وَبِهِ يُعْلَمُ أَيْضًا عَدَمُ اشْتِرَاطِ حَضْرَةِ الْوَصِيِّ عِنْدَ دَعْوَاهَا الْبُلُوغَ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَذَّبَهَا فِيهِ لَا يُلْتَمَتُ إِلَيْهِ.

٢١٣٤ ج = وَأَمَّا دَعْوَاهَا الرُّشْدَ؛ فَقَدْ قَالَ شَيْخُ مَشَايخِنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ شِهَابُ الدِّينِ الْحَلَبِيُّ فِي (فَتَاوِيهِ) الَّتِي أَفْتَى فِيهَا بِمَا هُوَ الثَّابِتُ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ عِنْدَهُ لَا يَثْبُتُ الرُّشْدُ إِلَّا بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ، وَهِيَ رَجْلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَإِنْ بَلَغَتْ رَشِيدَةً؛ سَلَّمَ إِلَيْهَا مَالَهَا، وَإِلَّا لَا يُسَلَّمُ إِلَيْهَا حَتَّى يُؤَنَسَ مِنْهَا الرُّشْدُ. انْتَهَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك٢٦٦ب/]

### يَبِيعُ الْمَدْيُونُ كُلَّ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ جَبْرًا عَلَيْهِ

٢١٣٥ = سُنِلَ فِي الْمَدْيُونِ: هَلْ يُبَاعُ عَرَضُهُ وَعَقَارُهُ إِنْ لَمْ يَحْضُلِ الْوَفَاءُ بِعَرَضِهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ لَهُ دَسْتَانِ مِنْ ثِيَابِ يُبَاعُ دَسْتٌ مِنْهُمَا، وَيَبْقَى لَهُ دَسْتٌ وَاحِدٌ، وَإِذَا كَانَ لَهُ ثِيَابٌ يَلْبَسُهَا وَيَكْتَفِي بِدُونِهَا تُبَاعُ ثِيَابُهُ، وَيُقْضَى الدَّيْنُ بِبَعْضِ ثَمَنِهَا وَيَشْتَرَى بِمَا بَقِيَ ثَوْبًا يَلْبَسُهُ؟

٢١٣٦ = وَهَلْ إِذَا كَانَ لَهُ ابْنٌ كَفَلَ مَا بِدَمَّتِهِ لِرَبِّ الدَّيْنِ يُطَالَبُ بِهِ وَيُخْبَسُ مَعَ أَبِيهِ الْأَصِيلِ؟

٢١٣٧ = وَإِذَا كَانَ لَهُ مَسْكَنٌ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَجْتَرِيَ بِمَا دُونَهُ يَبِيعُ ذَلِكَ الْمَسْكَنَ وَيَشْتَرِي بِالْبَاقِي مَسْكَنًا يَكْفِيهِ؟

٢١٣٨ = وَهَلْ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، الْقَاضِي يَبِيعُهُ بِنَفْسِهِ لِيُوفِّي بِهِ دَيْنَهُ أَمْ لَا؟

٢١٣٥ ج = أَجَابَ: أَكْثَرَ عُلَمَائِنَا النُّقْلَ فِي هَذِهِ [ع٢٥١ب/] الْمَسْأَلَةِ وَوَجَدْتَنِي

أَفْتِيَتْ فِيهَا مَرَارًا لِتَكَرُّرِ وَقُوعِهَا وَزِيَادَتِهَا إِكْثَارًا لِغَلْبَةِ الْمُطَاطِلِينَ وَضَعْفِ الدِّينِ وَعَدَمِ  
الإِعْتِنَاءِ بِوَفَاءِ الدِّينِ وَالتَّهَؤُنِ فِي الإِجْتِهَادِ عَلَى خَلَاصِ الذَّمَّةِ مِنْهُ مَعَ أَنَّهُ مَحْجُوبٌ  
عَنِ الْجَنَّةِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذِرْهَمٌ، فَمِمَّا أَفْتِيَتْ بِهِ أَوَّلًا أَنَّهُ يُخْبَسُ الْمَدْيُونُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ إِلَّا  
عَقَارٌ حَتَّى يَبِيعَهُ بِنَفْسِهِ عِنْدَ الإِمَامِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

١٣٨ ج = وَعِنْدَهُمَا يَبِيعُ الْقَاضِي وَيُوفِّي الدِّينَ بِشَمْنِهِ، قَالُوا وَبِقَوْلِهِمَا يُفْتَى،  
وَفِي (تَضْحِيحِ الشَّيْخِ قَاسِمٍ): قَوْلُ الصَّاحِبِينَ يَبِيعُ مَنْقُولَهُ وَلَا يَبِيعُ عَقَارَهُ، وَفِي  
رِوَايَةِ يَبِيعُ الْعَقَارَ كَمَا يَبِيعُ الْمَنْقُولَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَمِمَّا أَفْتِيَتْ بِهِ ثَانِيًا قَالَ أَصْحَابُ  
الْمُتُونِ: يُخْبَسُ الْقَاضِي لِيَبِيعَ مَا لَهُ لِذَنبِهِ، قَالَ الشَّرَاحُ: لِأَنَّ قَضَاءَهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ وَمَبْرَأَةٌ  
فِي دِينِهِ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ صَاحِبَاهُ: يَبِيعُهُ الْقَاضِي؛ جَزَاءً لِظُلْمِهِ بِالِامْتِنَاعِ،  
وَعَجْزِ خَضْمِهِ لِقَصْرِ الْبَاعِ، وَالْقَاضِي نُصِبَ لِخَلَاصِ الْعَاجِزِ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى حَقِّهِ،  
لَا سِيَّمًا مِنْ خَضْمٍ لَا يُبَالِي بِالْمَطْلِ الْحَرَامِ وَلَا يَكْتَرِثُ بِلُومِ اللُّؤَامِ، قَالُوا: وَبِقَوْلِهِمَا  
يُفْتَى.

١٣٥ ج = وَقَالُوا: إِذَا كَانَ لَهُ ثِيَابٌ يَلْبَسُهَا وَيَكْتَفِي بِدُونِهَا يَبِيعُ ثِيَابَهُ، وَيَقْضِي  
الدِّينَ بِبَعْضِ ثَمَنِهَا، وَيَشْتَرِي بِمَا بَقِيَ ثَوْبًا يَلْبَسُهُ، لِأَنَّ قَضَاءَ الدِّينِ فَرَضٌ عَلَيْهِ فَكَانَ  
أَوَّلَى مِنَ التَّجْمُلِ. [سر ٣٠٨/]

١٣٧ ج = قَالُوا: وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَ لَهُ مَسْكَنٌ وَيُمْكِنُهُ أَنْ يَجْتَرِيَ بِمَا دُونَهُ يَبِيعُ  
ذَلِكَ الْمَسْكَنَ، وَيَقْضِي الدِّينَ بِبَعْضِ ثَمَنِهِ، وَيَشْتَرِي بِالْبَاقِي مَسْكَنًا يَكْفِيهِ، وَعَنْ هَذَا  
قَالَ مَشَايخُنَا رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى: يَبِيعُ مَا لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ حَتَّى يَبِيعَ اللَّبْدَ فِي  
الصَّيْفِ، وَالنَّطْعَ فِي الشِّتَاءِ.

١٣٦ ج = وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ يُخْبَسُ بِالْأَصَالَةِ، وَابْنُهُ بِالْكَفَالَةِ، وَفِي (الْبُرَازِيَّةِ)



مِنْ كِتَابِ الْقَاضِي مِنَ الْعَاشِرِ فِي الْحَبْسِ: يَتِمَّكُنُ الْمَكْفُولُ لَهُ مِنْ حَبْسِ الْأَصِيلِ  
وَالْكَفِيلِ، وَكَفِيلِ الْكَفِيلِ وَإِنْ كَثُرُوا.

أَقُولُ: وَأَمْرُ الدِّينِ بِالْفَتْحِ أَثْقَلُ الْأَحْمَالِ، وَأَضْرُّ فِي الدِّينِ مِنْ خَبَائِثِ الْأَعْمَالِ،  
وَعَلَى اللَّهِ تَعَالَى إِصْلَاحُ الْأَحْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْجَدَّةُ أَحَقُّ بِحِفْظِ مَالِ الصَّغِيرَةِ إِذَا كَانَ الْأَبُ مُسْرِفًا

٢١٣٩ = سُئِلَ فِي صَغِيرَةٍ لَهَا جَدَّةٌ أُمٌّ أَمْ تَحْرِصُ عَلَى مَالِهَا وَاضِعَةً يَدَهَا عَلَيْهِ،  
وَلَهَا أَبٌ مُسْرِفٌ مُبَدَّرٌ يُخْشَى عَلَى مَالِهَا مِنْهُ؛ إِذَا نَزَعَهُ مِنْ يَدِ جَدَّتَيْهَا؛ لِإِسْرَافِهِ وَتَبْدِيرِهِ،  
هَلْ هِيَ أَحَقُّ بِحِفْظِ مَالِهَا مِنْهُ أَمْ لَا؟ [ط ١٤٦٦، ك ٢٦٧/١]

أَجَابَ: نَعَمْ (هِيَ أَحَقُّ بِذَلِكَ) (١)؛ إِذِ الْمُتَّصِفُ بِذَلِكَ يُمْنِعُ عَنْ مَالِ نَفْسِهِ خَمْسًا  
وَعِشْرِينَ سَنَةً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ: لَا يُدْفَعُ لَهُ مَالُهُ حَتَّى يُؤَنَسَ مِنْهُ الرُّشْدُ،  
وَلَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ، فَكَيْفَ مَالٌ وَلَدِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى الْبُلُوغَ فَتَزَوَّجَ وَلَا وَلِيَّ لَهُ ثُمَّ ادَّعَى عَدَمَهُ

٢١٤٠ = سُئِلَ فِي شَخْصٍ لَا وَلِيَّ لَهُ ادَّعَى الْبُلُوغَ فَتَزَوَّجَ، ثُمَّ ادَّعَى الْآنَ أَنَّهُ  
لَمْ يَكُنْ بِالْغَا إِذْ ذَاكَ، وَلَمْ يُثْبِتْ أَنَّهُ حِينَئِذٍ كَانَ مُرَاهِقًا، فَهَلْ يَصِحُّ رُجُوعُهُ عَنِ الْإِقْرَارِ  
بِالْبُلُوغِ فَيَنْبِي عَلَيْهِ بَطْلَانُ عَقْدِ النِّكَاحِ لِكَوْنِهِ عَقْدًا لَا مُجِيزَ لَهُ حِينَ (٢) صُدُورِهِ؟

أَجَابَ: إِنْ كَانَ حِينَ ذَلِكَ بَلَغَ سِنُهُ ثِنْتِي (٣) عَشْرَةَ سَنَةً؛ فَلَا يَنْفُذُ رُجُوعُهُ،  
وَلَا يُصَدِّقُ فِي أَقْلٍ مِنْهَا، فَلَا يَنْفُذُ نِكَاحُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع ٢٥٢/١]

(١) فِي ع: لَهَا ذَلِكَ.

(٢) فِي ع: عِنْد.

(٣) فِي ع: اثْنَا. وَفِي س (اِثْنِي)

كِتَابُ الْمَأْذُونِ

إِذَا أَمَرَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ لَا يَكُونُ إِذْنًا

٢١٤١ = سُئِلَ فِي السَّيِّدِ إِذَا أَمَرَ عَبْدَهُ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ كَالطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ، هَلْ

يَكُونُ مَأْذُونًا؟

٢١٤٢ = حَتَّى إِذَا تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ دَيْنٌ يُبَاعُ فِيهِ إِنْ لَمْ يَفِدْهُ السَّيِّدُ؟

٢١٤٣ = وَإِذَا رَأَهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي فَسَكَتَ، يَكُونُ مَأْذُونًا؟

٢١٤٤ = وَهَلْ يَكُونُ مَأْذُونًا قَبْلَ الْعِلْمِ بِالِإِذْنِ أَمْ لَا؟

٢١٤١ ج = أَجَابَ: إِذَا أَمَرَهُ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ كَالطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ لَا يَكُونُ مَأْذُونًا

لَهُ لِأَنَّهُ اسْتِخْدَامٌ، وَلَوْ صَارَ مَأْذُونًا لَهُ لَتَضَرَّرَ.

٢١٤٢ ج = وَإِذَا لَمْ يَبْصُرْ مَأْذُونًا بِذَلِكَ وَتَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ دَيْنٌ لَا يُبَاعُ فِيهِ.

٢١٤٣ ج = وَأَمَّا إِذَا رَأَهُ السَّيِّدُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي فَسَكَتَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَأْذُونًا لَهُ، إِلَّا إِذَا

كَانَ الْمَوْلَى قَاضِيًا كَمَا فِي (الظَّهْرِيَّةِ).

٢١٤٤ ج = وَلَا يَكُونُ مَأْذُونًا قَبْلَ الْعِلْمِ بِالِإِذْنِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ مَا إِذَا قَالَ السَّيِّدُ

لِأَهْلِ السُّوقِ: بَايِعُوا عَبْدِي وَلَمْ يَعْلَمْ الْعَبْدُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الْغَضَبِ

أَخَذَ لِأَخْرَ سَكِينًا بَغَيْرِ إِذْنِهِ فَأَنْقَطَعَتْ

٢١٤٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَخَذَ لِأَخْرَ سَكِينًا بَغَيْرِ إِذْنِهِ، فَأَنْقَطَعَتْ عِنْدَهُ وَتَقَصَّتْ

تَقْصًا كَثِيرًا فَأَحْشَا، فَمَا الْحُكْمُ؟ [س ٣٠٨ ب /]

أَجَابَ: مَالِهَا مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا مَقْطُوعَةً وَضَمَّنَهُ تَقْصَانَهَا، وَإِنْ شَاءَ طَرَحَهَا

عَلَى الْغَاصِبِ وَأَخَذَ جَمِيعَ قِيَمَتِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَهْلَكَ مَصَاغًا مُشْتَرَكًا يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ

٢١٤٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَهْلَكَ مَصَاغًا مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بِنْتِهِ وَأُخْتِ زَوْجَتِهِ

بَغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ الْأُخْتِ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

أَجَابَ: يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ مِنْ خِلَافِ جِنْسِهِ: إِنْ كَانَ مِنَ الْفِضَّةِ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ مِنَ

الذَّهَبِ، وَإِنْ كَانَ بَعْكُسِهِ فَبَعْكُسِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَضْمَنَ قِيَمَتَهُ مِنْ جِنْسِهِ إِلَّا إِذَا سَاوَتْهُ

وَرْنَا فِرَارًا مِنَ الرَّبَا، وَقَدْ اِزْتَكَبَ مَعْصِيَةً بِالِاسْتِهْلَاكِ بَغَيْرِ الْإِذْنِ، فَيُعْزَرُ وَالْحَالُ هَذِهِ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اسْتَهْلَكَ شَيْئًا مِنْ مَهْرِ بِنْتِ عَمِّهِ

ثُمَّ مَاتَ يُؤْخَذُ مِنْ تَرَكَّتِهِ

٢١٤٧ = سُئِلَ فِي بَكْرِ صَغِيرَةٍ، زَوْجَتِهَا ابْنُ عَمِّهَا بِالْوِلَايَةِ عَلَيْهَا، وَقَبِضَ مِنْ

مَهْرِهَا شَيْئًا وَاسْتَهْلَكَهُ، وَدَخَلَ بِهَا زَوْجَهَا وَبَلَغَتْ عِنْدَهُ، وَمَاتَ ابْنُ الْعَمِّ الْمَرْوُجُ،

وَبَرَزَ شَخْصٌ يَطْلُبُ مِنَ الزَّوْجِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَهْرِ وَيَقُولُ: وَكَلَّنِي ابْنُ عَمِّهَا قَبْلَ

مَوْتِهِ فِي قَبْضِ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَهْرِ، وَذَلِكَ عَلَى عَادَةِ الْفَلَاحِينَ وَجَوْرِهِمْ عَلَى حُرْمِهِمْ

وَأَكْلِهِمْ لِمُهْوَرِهِنَّ، فَهَلْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَرْجِعَ عَلَى تَرْكَةِ ابْنِ عَمِّهَا بِمَا تَنَاوَلَهُ مِنْ مَهْرِهَا  
وَاسْتَهْلَكَهُ، وَيُمنَعُ هَذَا الْمُتَعَرِّضُ عَنِ الزَّوْجِ؟

أَجَابَ: مَا قَبَضَهُ ابْنُ الْعَمِّ وَاسْتَهْلَكَهُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ؛ [ك ٢٦٧ ب، ط ١٤٧، ع ٢٥٢ ب /]  
لِأَنَّهُ مُتَعَدٌّ، فَيُؤْخَذُ مِنْ تَرْكِيهِ إِنْ كَانَتْ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: وَكَلَّنِي ابْنُ الْعَمِّ قَبْلَ مَوْتِهِ كَلَامٌ  
مُهْمَلٌ بَاطِلٌ صَادِرٌ عَنِ جَهْلٍ مُفْرِطٍ، إِذْ لَا وَلايَةَ لِابْنِ الْعَمِّ عَلَى الْمَهْرِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ،  
فَكَيْفَ يُوَكَّلُ بِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ؟ فَالْوَاجِبُ عَلَى الْحُكَّامِ زَجْرُ الْجَهَّالِ عَنِ مُبَاشَرَةِ مِثْلِ هَذِهِ  
الْأَفْعَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَخْرَجَ فَرَسًا مِنْ زَرْعِهِ فَاْفْتَرَسَهَا ذَنْبٌ

٢١٤٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَخْرَجَ فَرَسًا مِنْ زَرْعِهِ، فَاْفْتَرَسَهَا ذَنْبٌ، هَلْ يَضْمَنُ

أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ سَاقَهَا بَعْدَ إِخْرَاجِهَا ضَمِنَ، وَإِنْ لَمْ يَسْقَهَا بَعْدَهُ لَا، عَلَى مَا هُوَ  
الْمُخْتَارُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَزَازِيَّةِ، وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهَا،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يُضْمَنُ مُسْتَحِقُّ الثَّوْرِ الْمُشْتَرِي

إِنْ رَدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ بَعِيْبٍ

٢١٤٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى ثَوْرًا وَقَبَضَهُ، ثُمَّ ظَهَرَ فِيهِ عَيْبٌ، فَرَدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ،

ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ مُسْتَحِقُّ، هَلْ لَهُ أَنْ يُضْمَنَ الْمُشْتَرِي أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يُضْمَنَهُ؛ لِأَنَّهُ بَرِيٌّ بِالرَّدِّ عَلَى الْبَائِعِ الْغَاصِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ حِصَّةً فِي فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ فَرَدَّهَا الْمُشْتَرِي

ثُمَّ بَاعَهَا لِأَخْرَ وَسَلَّمَهَا فَهَلَكَتْ

٢١٥٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَاعَ (حِصَّةً فِي) <sup>(١)</sup> فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ وَسَلَّمَهَا، ثُمَّ رَدَّهَا  
الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ، فَبَاعَهَا لِأَخْرَ وَسَلَّمَهَا لَهُ، فَهَلَكَتْ عِنْدَهُ، هَلْ لِيَقِيَّةِ الشَّرْكَاءِ أَنْ يُضْمَنُوا  
الَّذِي اشْتَرَى وَتَسَلَّمَ ثُمَّ رَدَّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُمْ تَضْمِينُهُ، وَهُمْ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ تَضْمِينِ الْبَائِعِ أَوْ الَّذِي هَلَكَتْ عِنْدَهُ  
حَيْثُ لَمْ يَأْذُنُوا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ذَبَحَ نَاقَةً آخَرَ مُدْعِيًا الْإِيَّاسَ مِنْ حَيَاتِهَا

٢١٥١ = سُئِلَ فِي أَجْنَبِيٍّ ذَبَحَ نَاقَةً آخَرَ مُدْعِيًا الْإِيَّاسَ مِنْ حَيَاتِهَا، هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ

أَمْ لَا؟ وَتَضْمَنُ؟ [سر ١٣٠٩]

أَجَابَ: فِي الْأَجْنَبِيِّ اخْتِلَافٌ تَضَحِيحٌ وَفَتْوَى فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ، صَحَّحَ  
صَاحِبُ الْخُلَاصَةِ عَدَمَهُ، وَنَقَلَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِزًا لِـ (النَّوَاذِلِ، وَفَوَائِدِ  
صَدْرِ الْإِسْلَامِ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ) أَنَّهُ الْإِسْتِحْسَانُ، فَعَلَيْهِ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ فِي نَفْيِ  
الْإِيَّاسِ بِيَمِينِهِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الذَّابِحِ، فَإِذَا لَمْ يُقِمَّ وَحَلَفَ الْمَالِكُ؛ ضَمِنَ قِيَمَتَهَا يَوْمَ  
الذَّبْحِ، وَالْقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ لِلذَّابِحِ بِيَمِينِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَخَذَ الْجَمَلَ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ وَحَمَلَهُ فَعَرَجَ بِسَبَبِ ذَلِكَ

٢١٥٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَعَدَّى عَلَى جَمَلٍ آخَرَ، وَأَخَذَهُ مِنْ مَنزِلِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ،

وَحَمَلَهُ جَمَلًا مِنَ الْحِنْطَةِ فَعَثَّرَ بِهِ، فَعَرَجَ بِسَبَبِ ذَلِكَ، هَلْ لِصَاحِبِهِ أَنْ يُنْسِكَ الْجَمَلَ،  
وَيُضْمَنَ الْمُتَعَدِّيَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ أَمْ لَا؟

(١) فِي س: (مَا خَصَّهُ مِنْ).

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يُمَسِّكَهُ، وَيُضْمَنَ الْمُتَعَدِّيَ النَّصَّانَ وَالْحَالَ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### غَضَبًا ثَوْرًا وَاسْتَهْلَكَاهُ

٢١٥٣ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ، اجْتَمَعَا عَلَى غَضَبِ ثَوْرٍ وَاسْتَهْلَكَاهُ، فَضَمَّنَ الْمَالِكُ أَحَدَهُمَا قِيَمَتَهُ، هَلْ لَهُ أَنْ يُضْمَنَ صَاحِبَهُ الَّذِي اسْتَهْلَكَ النِّصْفَ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يُضْمَنَهُ ذَلِكَ وَالْحَالَ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا اسْتَعْمَلَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْبَهِيمَةَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ ثُمَّ مَاتَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ

٢١٥٤ = سُئِلَ فِي بَهِيمَةٍ بَيْنَ شَخْصَيْنِ، تَعَدَّى عَلَيْهَا أَحَدُهُمَا، وَحَرَّثَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ، ثُمَّ أزالَ التَّعَدِّيَ، وَمَكَثَتْ أَيَّامًا صَاحِبَةً ثُمَّ مَاتَتْ حَتْفَ أَنْفِهَا، هَلْ يُضْمَنُ حِصَّةَ شَرِيكِهِ أَمْ لَا، وَيَكُونُ كَالْمُودِعِ تَعَدَّى عَلَى الْوَدِيعَةِ ثُمَّ أزالَ التَّعَدِّيَ؟  
أَجَابَ: حَيْثُ كَانَتْ فِي يَدِهِ عَلَى وَجْهِ الْحِفْظِ لِحِصَّةِ الشَّرِيكِ؛ يَزُولُ الضَّمَانُ بِزَوَالِ التَّعَدِّيِ كَالْوَدِيعَةِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ لَهَا؛ لَا يَزُولُ مَا لَمْ يَرُدَّهَا إِلَى الشَّرِيكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَاتَ الْأَبُ مُجْهَلًا لِمَهْرِ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ

٢١٥٥ = سُئِلَ فِي أَبِي قَبَضَ مَهْرَ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ، وَمَاتَ مُجْهَلًا، هَلْ لَهَا أَنْ تُطَالَبَ الْوَرَثَةَ بِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُضْمَنُ الْأَبُ بِمَوْتِهِ مُجْهَلًا، فَلَا مُطَالَبَةَ لَهَا فِي التَّرِكَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غَضِبَ فَرَسًا حَامِلًا مُشْتَرَكَةً مِنْ يَدِ أَحَدِ الشُّرَكَاءِ  
ثُمَّ وَلَدَتْ، وَمَاتَ الْوَلَدُ وَنَقَصَتْ قِيَمَةَ الْأُمِّ

٢١٥٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَعَدَّى عَلَى [ك١٢٦٨، ع١٢٥٣ /] فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ حَامِلٍ،  
وَوَلَدَتْ مِنْ يَدِ أَحَدِ الشُّرَكَاءِ مُدْعِيًا أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنًا، وَأَوْثَقَهَا عَلَى عَادَةِ الْجَهَالِ  
فَوَلَدَتْ وَمَاتَ الْوَلَدُ عِنْدَهُ، فَهَلْ يَضْمَنُ نَقْصَانَ قِيَمَةِ الْأُمِّ، أَمْ قِيَمَةَ الْوَلَدِ، أَمْ كِلَيْهِمَا،  
أَمْ لَا يَضْمَنُ وَاحِدًا مِنْهُمَا؟

أَجَابَ: يَضْمَنُ نَقْصَانَ قِيَمَةِ الْفَرَسِ بِالْوِلَادَةِ، وَلَا يَضْمَنُ عِنْدَنَا قِيَمَةَ الْوَلَدِ حَيْثُ  
لَمْ يَتَّعَدَّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ بَعْدَ طَلْبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَوْسَقَ رَجُلٌ فَرَسًا مُشْتَرَكًا بِيَدَيْنِ لَهُ عِنْدَ أَحَدِ  
الشُّرَكَاءِ، فَقَالَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ: إِنْ ضَاعَتْ فَعَلَيَّ

٢١٥٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَوْسَقَ فَرَسًا مُشْتَرَكًا عَلَى دَيْنٍ لَهُ عِنْدَ أَحَدِ الشُّرَكَاءِ،  
فَطَلَبَ الشُّرَكَاءُ مِنَ الشَّرِيكِ رَدَّهَا مِنْهُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: عَلَيَّ رَدُّهَا، لَا تُطَالِبُوهُ، إِنْ ضَاعَتْ  
عِنْدَهُ فَعَلَيَّ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَلْزَمُهُ ضَمَانُ حِصَصِهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ وَيَضْمَنُ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْعَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ وَضَمَانُهَا صَحِيحٌ،  
وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الدَّيْنِ الْمُشْتَرَكِ، تَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَهُ فِي فَرَسٍ عَشْرَةَ قَرَارِيطَ بَاعَ مِنْهَا خَمْسَةَ لِأَخْرَ فَبَاعَ  
الْمُشْتَرِي الْعَشْرَةَ لِأَخْرَ وَسَلَّمَهَا مَعَ وَاحِدٍ مِنْ نِتَاجِهَا ثُمَّ هَلَكَتْ

٢١٥٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ فِي فَرَسٍ عَشْرَةُ قَرَارِيطَ، بَاعَ مِنْهَا خَمْسَةَ لِأَخْرَ  
وَسَلَّمَهَا، فَبَاعَ هَذَا لِأَخْرَ الْعَشْرَةَ قَرَارِيطَ وَسَلَّمَهَا مَعَ وَاحِدٍ مِنْ نِتَاجِهَا، ثُمَّ

هَلَكْتُ عِنْدَ هَذَا الْآخِرِ<sup>(١)</sup>، فَهَلْ يَضْمَنُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ قِيَمَةَ حِصَّةِ الْبَائِعِ الَّتِي هِيَ الْخُمْسَةُ قَرَارِيضًا، وَعَلَى مَنْ عِنْدَهُ التَّجَارُ رَدُّ حِصَّتِهِ فِي الْمَوْجُودِ مِنْهُ، وَضَمَانُ مَا هَلَكَ مِنْهُ بِالتَّعَدِّي أَمْ لَا؟ [س ٣٠٩، ب، ط ١٤٨/]

أَجَابَ: الْبَائِعُ الْأَوَّلُ يُضْمَنُ مَنْ شَاءَ مِنَ الْمُشْتَرِينَ قِيَمَةَ حِصَّتِهِ الْبَاقِيَةِ لَهُ فِي الْفَرَسِ؛ لِتَعَدِّي الْكُلِّ بِالتَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ، وَحَقُّ الْبَائِعِ الْمَذْكُورِ فِي التَّجَارِ بِقَدْرِ الْقَرَارِيضِ الْخُمْسَةِ فِي الْأَمِّ بَاقٍ؛ يُطَالِبُ بِهِ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ: إِنْ بَاقِيًا فَبِعَيْنِهِ، وَإِنْ هَالِكًا فَبِضْمَانِ قِيَمَتِهِ مِمَّنْ شَاءَ مِمَّنْ اشْتَرَى وَتَسَلَّمَ، أَوْ بَاعَ وَتَسَلَّمَ، لِوُجُودِ الْقَبْضِ الْمَوْجِبِ لِلضَّمَانِ، وَإِنْ كَانَ الزَّوَائِدُ فِي بَابِ الْغَضَبِ غَيْرَ مَضْمُونَةٍ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا غَضَبٌ، أَمَا إِذَا غَضِبَهَا مِنْ يَدِ الْغَاصِبِ غَاصِبٌ؛ فَهِيَ مَضْمُونَةٌ عَلَى غَاصِبِ الْغَاصِبِ، كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي، فَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَنْ خَدَعَ امْرَأَةً رَجُلٌ يُحْبَسُ حَتَّى يَرُدَّهَا

٢١٥٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ خَدَعَ امْرَأَةً رَجُلٍ زَاعِمًا أَنَّهُ قَرِيبُهَا، وَفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا، فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَى رَدِّهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يُجْبَرُ عَلَى رَدِّهَا لِيَعْلَمَهَا، قَالَ عَلَمًاؤُنَا: مَنْ خَدَعَ امْرَأَةً رَجُلٌ حَتَّى فَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا؛ يُحْبَسُ حَتَّى يَرُدَّهَا أَوْ يَمُوتَ فِي الْحَبْسِ، نَقَلَهُ فِي (مِنْحِ الْغَفَّارِ) عَنِ (الْخُلَاصَةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢١٦٠ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ خَدَعَا امْرَأَةً رَجُلٍ، وَفَرَّقَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، فَمَاذَا يَلْزَمُهُمَا؟

أَجَابَ: يُحْبَسَانِ حَتَّى يَرُدَّاهَا عَلَيْهِ أَوْ يَمُوتَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَغَيْرِهَا،



ذَكَرَهُ فِي (مِنْحِ الْغَفَّارِ) فِي كِتَابِ الْجِنَايَاتِ، وَلَا شُبُهَةَ فِي وُجُوبِ التَّعْزِيرِ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ مُقَدَّرٌ، وَهَذَا (١) مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَمَرَ الْقَاضِي تَرْجُمَانَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ آخَرَ  
مَالًا بغيرِ وَجْهِ؛ فَالضَّمَانُ عَلَى التَّرْجُمَانِ

٢١٦١ = سُئِلَ فِي قَاضِي ظَالِمٍ، أَمَرَ تَرْجُمَانَهُ الْمُوَكَّلَ بِأَخْذِ مَا يُسَمُّونَهُ مَخْصُولًا، أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رَجُلٍ مَالًا، لَا وَجْهَ لِأَخْذِهِ، فَأَخَذَهُ، هَلْ يَضْمَنُ الْآخِذُ أَمِ الْقَاضِي؟

أَجَابَ: يَضْمَنُ التَّرْجُمَانُ الْآخِذَ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْأَمْرِ، وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَمْ يَصِحَّ الْأَمْرُ؛ لَمْ يَضْمَنْ الْأَمْرُ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْمَأْمُورُ لَا يَخَافُ مِنْهُ لَوْ لَمْ يَمْتَثِلْ أَمْرَهُ، أَوْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى التَّخْلِصِ مِنْ عُقُوبَتِهِ بِوَجْهِ يُبَاحُ لَهُ شَرَعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك٢٦٨ب/]

إِذَا اسْتَهْلَكَ حِنْطَةً فَصَالِحَ رَبِّهَا عَلَى دَرَاهِمٍ

٢١٦٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ غَصَبَ حِنْطَةً وَاسْتَهْلَكَهَا، ثُمَّ صَالَحَهُ رَبُّهَا عَلَى دَرَاهِمٍ مُعَيَّنَةٍ قَبْضَهَا فِي الْمَجْلِسِ قَبْلَ التَّفْرِقِ، ثُمَّ أَقْرَضَهَا لِلْغَاصِبِ، فَهَلْ يَجُوزُ الصُّلْحُ الْمَذْكُورُ وَالْقَرْضُ الْمَرْبُورُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ الصُّلْحُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَيُطَالَبُ الْغَاصِبُ بِمَا اسْتَقْرَضَهُ وَيُخْبَسُ إِذَا امْتَنَعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلْمُودِعِ أَنْ يُخَاصِمَ غَاصِبَ الْوَدِيعَةِ

٢١٦٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ غَصَبَ الْوَدِيعَةَ مِنَ الْمُودِعِ، هَلْ لِلْمُودِعِ أَنْ يُخَاصِمَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ؛ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تِيمَارِيٍّ أَقْرَضَ مُزَارِعًا حُبُوبًا فزرَعَهَا ثُمَّ اسْتَأْسَرَهُ  
أَهْلُ الْحَرْبِ فَوَضَعَ التِّيمَارِيُّ يَدَهُ عَلَى بَقْرِهِ وَزَرَعَهُ

٢١٦٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ تِيمَارِيٍّ أَقْرَضَ مُزَارِعًا حِنْطَةً وَشَعِيرًا وَذُرَّةً قُوَّةً، فزرَعَ ذَلِكَ فِي أَرْضِهِ وَسَافَرَ الْمُزَارِعُ، فَاسْتَأْسَرَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ وَوَضَعَ التِّيمَارِيُّ يَدَهُ عَلَى بَقْرِهِ وَحِمَارَتِهِ وَزَرَعَهُ، وَصَارَ يَسْتَعْمِلُ الْبَقْرَ فِي الْحَرْثِ وَالذِّيَّاسِ مُدَّةَ سِتِّ سَنَوَاتٍ، [٢٥٣٤ ب، س ١٣١٠ /] حَتَّى مَاتَ الْبَعْضُ وَنَقَصَتْ قِيَمَةُ الْبَعْضِ، فَهَلْ يَضْمَنُ التِّيمَارِيُّ قِيَمَةَ الْهَالِكِ، وَنُقْصَانَ قِيَمَةِ الْبَاقِي وَمَا تَنَاوَلَهُ مِنْ غَلَّتِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى مِثْلِ مَا اقْتَرَضَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ التِّيمَارِيُّ قِيَمَةَ مَا هَلَكَ مِنَ الْبَقْرِ، وَمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ مَا بَقِيَ يَوْمَ غَضَبِهِ، وَعَلَيْهِ رَدُّ مَا تَنَاوَلَهُ لَهُ مِنَ الْغِلَالِ، وَعَلَى الْمُزَارِعِ مِثْلُ مَا اقْتَرَضَهُ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذُّرَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ لَهُ عَالُولٌ بَقْرٌ وَضَعُ فِيهِ قَرْمِيَّةً فَحَلَّهَا آخِرُ

٢١٦٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ عَالُولٌ بَقْرٌ وَضَعُ فِيهِ قَرْمِيَّةً<sup>(١)</sup> فَحَلَّهَا مِنْهُ رَجُلٌ، هَلْ

يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ، فَقَدْ ذَكَرَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ أَنَّ مَنْ حَلَّ رِبَاطَ دَابَّةٍ لَا يَضْمَنُ لِعَدَمِ الْإِضَافَةِ إِلَى فِعْلِهِ، وَهَذَا بِمَنْزِلَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَلْقَى تُرَابَ مَضْبِنَتِهِ فِي أَرْضِ رَجُلٍ

٢١٦٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَلْقَى تُرَابَ مَضْبِنَتِهِ فِي أَرْضِ رَجُلٍ حَتَّى صَارَ كَوْمًا، هَلْ

يَنْتَرِضُ عَلَيْهِ رَفْعُهُ مِنْهُ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: قَرْمَةٌ. وَفِي س (قَرْمَةٌ).

أَجَابَ: يَفْتَرِضُ عَلَيْهِ رَفَعُهُ وَتَخْلِيَّتُهُ مِنْ مِلْكِ الْغَيْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَمَرَ جَمَاعَةٌ رَجُلًا أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُمْ مَالَ الْمُصَادَرَةِ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ

٢١٦٧ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا صَادَرَ الْوَالِي جَمَاعَةً، فَقَالُوا الرَّجُلُ: خَلَصْنَا مِنْ مُصَادَرَتِهِ،

فَدَفَعَ عَنْهُمْ مَالًا، هَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ بِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُمْ قَالُوا لَهُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ دَفَعَ عَنْهُمْ لَهُ مَالًا

لَا خَلَاصَ لَهُمْ إِلَّا بِهِ عَلَى قَدْرِ رُؤُوسِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَاعَ الْمُسْتَبْضِعُ الْبَضَائِعَ وَخَلَطَ ثَمَنَهَا بِمَالِهِ فَتَعَلَّلَ

الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ وَأَخَذَ مِنْهُ بَعْضَ دَرَاهِمَ يَكُونُ مِنْ مَالِهِ

٢١٦٨ = سُئِلَ فِي مُسْتَبْضِعٍ بَاعَ بَضَائِعَ النَّاسِ وَقَبَضَ ثَمَنَهَا وَخَلَطَهُ، ثُمَّ إِنَّ

مُشْتَرِيَهَا تَعَلَّلَ عَلَى الْمُسْتَبْضِعِ بَعْدَ خَلْطِ الْبَضَائِعِ؛ بِأَنَّ فِيهَا (غَلَّتًا) <sup>(١)</sup> وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ

بِشُرْطِيٍّ مُتَغَلَّبٍ، أَخَذَ لَهُ مِنْهُ أَرْبَعِينَ قَرِشًا قَهْرًا، فَهَلْ هِيَ مِنْ مَالِهِ، أَمْ مِنْ مَالِ أَصْحَابِ

الْبَضَائِعِ بِقَدْرِ بَضَائِعِهِمْ؟

أَجَابَ: هِيَ مِنْ مَالِهِ، لَا مِنْ مَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يَخْلُطُ الثَّمَنَ صَارَ مُسْتَهْلِكًا لَهُ، وَثَبَتَ

الضَّمَانُ فِي ذِمَّتِهِ، فَالْمَأْخُودُ مِنْ مَالِهِ، وَالضَّمَانُ مُقَرَّرٌ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَخَذَ مُتَغَلَّبٌ مِنَ التَّرِكَةِ مَالًا يَكُونُ عَلَى الْكُلِّ

٢١٦٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ وَرَثَةٍ وَتَرَكَةِ، وَبَعْضُهُمْ غَائِبٌ، فَأَخَذَ ذُو قَهْرٍ

وَعَلَبَهُ مِنَ التَّرِكَةِ مَالًا غَضَبًا عَلَيْهِمْ، هَلْ يَخْتَصُّ بِهِ الْحَاضِرُ فَيُضْمَنُ لِلْغَائِبِ حِصَّتَهُ،

أَمْ يَكُونُ عَلَى الْكُلِّ؟

(١) الْغَلَّتُ يَدُلُّ عَلَى الْخَلْطِ وَالْمُخَالَطَةِ. وَغَلَّتُ الطَّعَامَ: خَلَطْتُ حِنْطَةً وَشَعِيرًا. «مقاييس اللغة»

أَجَابَ: هُوَ عَلَى الْكُلِّ، وَلَا يَخْتَصِرُ بِهِ الْحَاضِرُ، حَيْثُ لَمْ يُوجَدِ مِنْهُ مَا يُوجِبُ الضَّمَانَ لِحِصَّةِ الْغَائِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك٢٦٩، ط١٤٩٥ /]

لَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْرُتَ مِنْ أَرْضِ الْوَقْفِ إِلَّا بِقَدْرِ حِصَّتِهِ

٢١٧٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ فِي أَرْضٍ وَقْفٌ حِصَّةٌ جُزْئِيَّةٌ نَحْوَ قَيْرَاطَيْنِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَخْرُتَهَا جَمِيعَةً وَيَسْتَعْلَمَهَا دُونَ أَصْحَابِ الْبَقِيَّةِ، أَمْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا بِقَدْرِ حِصَّتِهِ؟  
أَجَابَ نَظْمًا:

وَذَلِكَ نِصْفُ السُّدُسِ لَا غَيْرَ ذَلِكَ	نَعَمْ مَا لَهُ إِلَّا الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ
لَهُ حَيْثُ كَانَ الْأَمْرُ مَا فِي سُؤَالِكََا	وَيُمْنَعُ شَرْعًا أَنْ يَضُمَّ زِيَادَةً
يُرْجِيكَ إِمْدَادًا يَقِيهِ الْمَهَالِكَا	وَيَا رَبُّ خَيْرُ الدِّينِ رَاهِنُ خَطِّهِ
جَوَابٍ فَيَمُضِي بِالْهِدَايَةِ سَالِكَا	وَالْهَامَ مَا فِيهِ الصَّوَابُ لِطَالِبِ الدِّ
وَمَا لَمْ تَكُنْ تَرْضَاهُ فِي الدِّينِ تَارِكَا	سَلِيمًا مِنَ الْأَقَاتِ يُرْضِيكَ فِعْلُهُ

أَجَرَ الْمَالِكِ الْمُعَدِّ لِلِاسْتِغْلَالِ ثُمَّ

مَاتَ بَعْدَ سِنِينَ مِنْ غَيْرِ أَخْذِ الْأُجْرَةِ

٢١٧١ = سُئِلَ فِي مَنَافِعِ الْمُعَدِّ لِلِاسْتِغْلَالِ؛ إِذَا مَاتَ الْمَالِكُ بَعْدَ مُدَّةِ سِنِينَ، هَلْ تَبْطُلُ أُجْرَةُ تِلْكَ السِّنِينَ بِمَوْتِهِ أَمْ لَا؟ [ع٢٥٤، س٣١٠ ب /]

أَجَابَ: لَا تَبْطُلُ، بَلْ وَارِثُهُ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي طَلَبِهَا، وَإِنْ قُلْنَا بِمَوْتِهِ يَبْطُلُ الْإِعْدَادُ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْ بَنَى فِي سَاحَةِ الْغَيْرِ يَلْزِمُهُ الرَّفْعُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ

٢١٧٢ = سُئِلَ فِي ذِمِّيٍّ ثَبَّتَ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَنَى فِي سَاحَةِ لِلْغَيْرِ مُجَاوِرَةً لِمَلِكِهِ بِغَيْرِ

إِذِنْ مَالِكِيهَا<sup>(١)</sup>، فَمَاذَا يَلْزُمُهُ شُرْعَا؟

أَجَابَ: يَلْزُمُهُ رَفْعُ بِنَائِهِ حَيْثُ أُمْكِنَ بِلَا ضَرَرٍ يَضُرُّ بِنَاءَ غَيْرِهِ، بِأَنْ لَا يَكُونَ مُرَكَّبًا عَلَيْهِ فَيَنْتَقِضُهُ، وَيُسَلِّمُ السَّاحَةَ لِمَالِكِيهَا<sup>(٢)</sup> فَارِغَةً عَنِ بِنَائِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شَجْرَةَ زَيْتُونٍ هَلَكَتْ وَنَبَتَ مِنْ عُرُوقِهَا أَغْصَانٌ

فَتَعَهَّدَهَا رَجُلٌ وَرَكَزَهَا فَأَثْمَرَتْ فَالْثَّمْرَةُ لِلرَّاكِزِ

٢١٧٣ = سُئِلَ فِي شَجْرَةِ زَيْتُونٍ هَلَكَتْ، وَنَبَتَ مِنْ عُرُوقِهَا أَغْصَانٌ، فَتَعَهَّدَهَا رَجُلٌ فَعَلَّظَتْ فَرَكَبَهَا، فَأَثْمَرَتْ مِمَّا رَكَزَهَا بِهَا، هَلِ الثَّمْرَةُ لِلَّذِي رَكَزَ أَمْ لِرَبِّ الْعُرُوقِ، أَمْ لَهُمَا؟

أَجَابَ: الثَّمْرَةُ لِلرَّاكِزِ لِأَنَّهَا نَمَاءٌ مِلْكِيهِ، قَالَ فِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي) (بخ): وَصَلَ غُضْنُهُ بِشَجْرَةِ غَيْرِهِ، وَهُوَ مَا يُقَطَّعُ مِنْ غُضْنِهِ أَوْ يُقَشَّرُ مِنْ لِحَافَتِهِ لِتَوْصَلُ بِهِ الشَّجْرَةُ، فَأَثْمَرَ الْوَصْلُ؛ فَهُوَ لَهُ، وَالشَّجْرَةُ لِصَاحِبِهَا. انْتَهَى.

وَذَكَرَ أَقْوَالَ أُخَرَ، لَكِنَّ الْقَلْبَ يَطْمَئِنُّ لِهَذَا الْقَوْلِ؛ إِذِ الْأَصْلُ بَقَاءُ مِلْكِ الْمَالِكِ، وَلَا وَجْهَ لِتَمَلُّكِ مَالِ الْغَيْرِ بِمِثْلِ هَذَا، وَنُقِلَ عَنْ (أَسْرَارِ نَجْمِ<sup>(٣)</sup> الدِّينِ الْعَلَامَةِ) مَا لَفْظُهُ: غَضِبَ شَجْرَةَ غَيْرِهِ وَقَطَعَ رَأْسَهَا، فَرَكَزَ غُضْنَهُ فِي لِحَافَتِهِ، أَوْ شَقَّهَا وَرَكَزَهُ فِي نَفْسِهَا فِي مَوْضِعِ الْقَطْعِ، فَأَثْمَرَ يَعْنِي: الْغُضْنَ، فَالْثَّمْرُ لِلرَّاكِزِ الْغَاصِبِ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا غَيْرُ مَقْطُوعَةٍ وَقِيَمَةُ ثَمَرِهَا بِدُونِ الرَّكْزِ إِنْ صَلَحَ لِتَنَاوُلِ بَنِي آدَمَ، وَقِيَمَةُ أَرْضِهَا إِنْ ضَرَّهَا قَلْعُهَا<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا تَطْمَئِنُّ بِهِ النَّفْسُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: مَالِكِيهَا.

(٢) فِي ع: لِمَالِكِيهَا.

(٣) فِي س: (شَمْس).

(٤) فِي ع: قَطْعُهَا.

مُزَارِعَانِ فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ وَبِهَا شَجَرُ خَرْنُوبٍ مِنْ  
غَيْرِ إِنْبَاتِ أَحَدٍ، رَكَزَ أَحَدُهُمَا لِحَافَةَ خَرْنُوبٍ فَأَثْمَرَتْ

٢١٧٤ = سُئِلَ فِي مُزَارِعَيْنِ فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ مِنْ عَادَتَيْهِمَا زَرْعُ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ،  
وَمَا أَشْبَهَهُمَا مِنَ الْحُبُوبِ، وَبِالْأَرْضِ شَجَرُ خَرْنُوبٍ وَنَخْوِهِ نَابِتٌ مِنْ غَيْرِ إِنْبَاتِ أَحَدٍ،  
رَكَزَ أَحَدُهُمَا لِحَافَةَ مِنْ لِحَافَةِ خَرْنُوبٍ لَهُ فَأَثْمَرَ، هَلْ لِشَرِيكِهِ فِي مُزَارَعَةِ الْحُبُوبِ أَنْ  
يُشَارِكَهُ فِي الثَّمَرَةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِشَرِيكِهِ فِي مُزَارَعَةِ الْحُبُوبِ شَرِيكَةٌ مَعَهُ فِيمَا رَكَزَهُ مِنْ لِحَافَةِ  
خَرْنُوبِهِ، أَوْ غَضَبُ لِحَافَةِ مِنْ خَرْنُوبِ الْغَيْرِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَهُوَ مُصَرِّحٌ بِهِ فِي  
(الْحَاوِي الزَاهِدِي)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَخَذَ رَجُلٌ بِهَيْمَةِ رَجُلٍ بِلَا إِذْنِهِ ثُمَّ أَخَذَهَا  
مِنْهُ آخِرُ وَدَفَعَهَا لِصَبِيٍّ فَهَرَبَتْ مِنْهُ فَنَخَزَهَا

٢١٧٥ = سُئِلَ فِي حَرَاثٍ أَخَذَ بِهَيْمَةِ رَجُلٍ، حَمَلَ عَلَيْهَا آلَةَ الْحَرِثِ بِلَا إِذْنِهِ،  
وَأَخَذَهَا حَرَاثٌ آخَرُ، وَدَفَعَهَا لِصَبِيٍّ يَعْقُلُ مَعَهُ سِكِّينٌ قَائِلًا لَهُ: هَاتِ لَهُ فَرِيكَةً،  
فَأَخَذَهَا الصَّبِيُّ وَهَرَبَتْ مِنْهُ، فَنَخَزَهَا بِسِكِّينٍ فَمَاتَتْ مِنْ نَخْزَتِهِ، فَمَنْ الضَّامِنُ مِنْهُمْ  
لَهَا؟ [ك٢٦٩ب/]

أَجَابَ: الْيَدُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى يَدِ الضَّمَانِ يَدُ ضَمَانٍ، فَلِرَبِّ الْبَهِيمَةِ أَنْ يُضْمَنَ مَنْ  
شَاءَ مِنْهُمْ، فَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الصَّبِيَّ، فَهُوَ أَيُّ مَا ضَمَّنَ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَنَظِيرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَلَا يُلْزَمُ أَحَدًا مِنْ أَقَارِبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَكِبَ فَرَسَ صَدِيقِهِ بَغِيْبَتِهِ وَرَدَّهَا  
عَلَيْهِ أَوَّلَ النَّهَارِ وَمَاتَتْ آخِرَهُ

٢١٧٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَكِبَ فَرَسَ صَدِيقِهِ بَغِيْبَتِهِ، وَرَدَّهَا عَلَيْهِ أَوَّلَ النَّهَارِ  
وَمَاتَتْ عِنْدَهُ آخِرَهُ، فَادَّعَى تَضْمِيْنَهُ بِسَبَبِ أَنَّهَا مَاتَتْ بِرُكُوْبِهِ، وَهُوَ يُنْكِرُ وَيَقُوْلُ: مَاتَتْ  
بِسَبَبِ آخَرَ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ عَلَيْهِ بِمُدَّعَى الْمُدَّعِي  
أَمْ لَا؟ [سر ١٣١٣، ع ٢٥٤٤، ب، ط ١٥٠ /]

أَجَابَ: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِيْنِهِ: أَنَّهَا لَمْ تَمُتْ بِسَبَبِ رُكُوْبِهِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِمُسْتَحَقِّي الْقَرْيَةِ الدَّعْوَى عَلَى وَكِيْلِ الْمُتَغَلَّبِ عَلَيْهَا

٢١٧٧ = سُئِلَ فِي مُتَغَلَّبٍ اسْتَوْلَى عَلَى قَرْيَةٍ، وَأَخَذَهَا غَضَبًا مِنْ يَدِ مُسْتَحَقِّيْهَا،  
وَوَكَّلَ مِنْ جَانِبِهِ رَجُلًا يَقْبِضُ غَلَّتَهَا، فَهَلِ لِمُسْتَحَقِّي الْقَرْيَةِ الدَّعْوَى عَلَى الْوَكِيْلِ  
الْمَذْكُوْرِ وَأَخْذُ الْغَلَّةِ مِنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُمْ ذَلِكَ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مُوَدَّعِ الْغَاصِبِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ ضَمَانُهُ بِإِجْمَاعِ  
عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثَارَتْ رِيْحٌ بَعْدَ وُضُوْلِ الْمَرْكَبِ فَأَمَرَ التَّاجِرُ الْمَرَاكِبِيَّةَ  
بِإِخْرَاجِ وَسْقِهِ فَتَشَاغَلُوا بِأَسْبَابِهِمْ إِلَى أَنْ أَتَلَفَهُ الْمَاءُ

٢١٧٨ = سُئِلَ فِي سَفِيْنَةٍ دَخَلَتْ بِالصَّحَّةِ إِلَى فُرْضَةٍ<sup>(١)</sup> يَافَا، وَأَظْهَرَ الْمَرَاكِبِيَّةَ  
شَيْئًا مِمَّا بِهِمَا، فَثَارَ رِيْحٌ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ، وَاسْتَعَلَّتِ الْمَرَاكِبِيَّةُ بِإِظْهَارِ أَسْبَابِهِمْ وَأَمْتَعَتِهِمْ،

(١) فُرْضَةُ الْبَحْرِ: مَحَطُّ السُّفُنِ. «مختار الصحاح» مادة (فرض).

وَلِرَجُلٍ تَاجِرٍ بَدَاخِلَهَا أُرْزُ صُبْرَةً، فَصَاحَ عَلَيْهِمْ أَنْ أُخْرِجُوا إِلَيَّ بِأَقْيَبِي وَسَقْمِي، فَاسْتَمَرُّوا فِي إِخْرَاجِ أَسْبَابِهِمْ، وَدَخَلَ الْمَاءُ إِلَى السَّفِينَةِ مِنْ هَيَاجِ الرِّيحِ وَتَلَفَ، فَهَلْ يَلْزَمُ الْمَرَاكِبِيَّةَ ضَمَانُ مَا تَلَفَ لِلتَّاجِرِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ الْمَرَاكِبِيَّةَ ضَمَانُ مَا تَلَفَ لِلتَّاجِرِ، وَكُلُّ شَيْءٍ سَلِيمٍ؛ فَهُوَ لِمَالِكِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَطَ الرَّاعِي وَضَمِنَ الْمَرْعَى بِمَا ادَّعَى الْمَالِكُ أَنَّهُ الْقِيَمَةُ ثُمَّ ظَهَرَ وَقِيَمَتُهُ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ مِثْلُ مَا ادَّعَى

٢١٧٩ = سُنِلَ فِي الرَّاعِي إِذَا فَرَطَ، وَضَمِنَ الْمَرْعَى بِمَا ادَّعَاهُ الْمَالِكُ أَنَّهُ الْقِيَمَةُ، ثُمَّ ظَهَرَ وَقِيَمَتُهُ مِنَ الضَّمَانِ أَكْثَرُ أَوْ أَقْلٌ أَوْ مِثْلُ مَا ادَّعَاهُ، هَلْ لِلْمَالِكِ أَخْذُهُ، أَمْ هُوَ مِلْكُ الرَّاعِي بِمَا ضَمِنَ؟

أَجَابَ: حَيْثُ ضَمِنَ الرَّاعِي؛ مَلَكَ الْمَضْمُونُ، وَلَا خِيَارَ لِلْمَالِكِ بَيْنَ رَدِّ الْعِوَضِ وَأَخْذِهِ، وَبَيْنَ إِمْضَاءِ الضَّمَانِ وَالْحَالِ هَذِهِ، لِأَنَّهُ صَارَ مِلْكًا مِنْ أَمْلَاكِهِ، وَتَمَّ مِلْكُهُ فِيهِ بِرِضَاهُ حَيْثُ سَلَّمَ لَهُ مَا ادَّعَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَعْمَلَ ثَوْرًا آخَرَ بغيرِ إِذْنِهِ، فَمَرِضَ وَمَاتَ بِسَبَبِ ذَلِكَ

٢١٨٠ = سُنِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ ثَوْرًا آخَرَ بغيرِ إِذْنِهِ، فَمَرِضَ وَمَاتَ بِسَبَبِ ذَلِكَ، هَلْ يَضْمَنُ وَيُعَزَّرُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ إِنْ مَاتَ عِنْدَهُ، وَإِنْ رَدَّهُ مَرِيضًا ضَمِنَ نُقْصَانَهُ، وَيَبْرَأُ بِقَدْرِ مَا رَدَّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخَانِيَّةِ) فِي الْإِجَارَةِ مِنْ فَضْلِ فِيمَا يَكُونُ تَضْيِيعًا لِلدَّابَّةِ، وَيَلْزَمُهُ التَّغْزِيرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## إِذَا تَرَكَ الشَّرِيكَ أَوْ المُّزَارِعُ البَهِيمَةَ تَرَعى فَتَلَفَتْ أَوْ ضَاعَتْ أَوْ أَكَلَهَا ذَنْبٌ

٢١٨١ = سُئِلَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ عَادَةِ أَهْلِهَا إِزْسَالُ خَيْلِهِمْ فِي المَّرْعَى، وَصَارَ ذَلِكَ مَعْرُوفًا بَيْنَهُمْ، هَلْ يَضْمَنُ الشَّرِيكَ بِإِزْسَالِ الفَرَسِ المُشْتَرَكِ أَمْ لَا لِلإِذْنِ فِيهِ دَلَالَةٌ؟

أَجَابَ: إِذَا تَلَفَتْ وَكَانَ الإِزْسَالُ مَعْرُوفًا بَيْنَهُمْ؛ لَا يَضْمَنُ، وَكَذَلِكَ لَوْ ضَاعَتْ أَوْ أَكَلَهَا ذَنْبٌ؛ إِذِ المَعْرُوفُ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا، وَاعْلَمْ أَنَّ حِصَّةَ الشَّرِيكَ فِي الفَرَسِ فِي تَوْبَةِ الشَّرِيكَ أَمَانَةٌ كَالْوَدِيعَةِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الفُصُولَيْنِ) رَامِزُ الفَوَائِدِ صَاحِبُ المُحِيطِ: سَبَبُ دَابَّةِ الوَدِيعَةِ فِي الصَّحْرَاءِ هَلْ يَضْمَنُ إِذَا تَلَفَتْ؟ لَا رِوَايَةَ لَهَا فِي الكُتُبِ، فَقِيلَ يَضْمَنُ لِتَعَدِّيهِ بِالإِزْسَالِ، وَقِيلَ لَا؛ إِذْ لَوْ مَاتَتْ فِي الإِضْطَبَالِ لَمْ يَضْمَنُ، كَذَا هَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ ضَاعَتْ أَوْ أَكَلَهَا ذَنْبٌ؛ ضَمِنَ لِلتَّضْيِيعِ. انْتَهَى.

[ك ٢٧٠، س ٣١١ ب /]

وَمَوْضُوعٌ مَا فِيهِ فِيمَا لَمْ تَجْرِ العَادَةُ فِيهِ، وَلِذَا قَالَ فِي صَمَانِ المُّزَارِعِ: وَلَوْ تَرَكَ البَقَرَ تَرَعى فَضَاعَ، اخْتَلَفَ فِيهِ المَشَايخُ، وَيُفْتَى بِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ، وَالفِقْهُ فِيهِ أَنَّهُ مَا دُونَ فِيهِ دَلَالَةٌ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ لَا يَضْمَنُ بِالصِّيَاعِ وَأَكَلَ الذَّنْبِ أَيْضًا، كَمَا لَا يَضْمَنُ بِالتَّلْفِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْهُودًا؛ فَالضَّمَانُ بِالصِّيَاعِ وَأَكَلَ الذَّنْبِ مُقَرَّرٌ، وَبِالتَّلْفِ فِيهِ مِنَ الخِلَافِ مَا سَلَفَ، وَالظَّاهِرُ فِي عِبَارَاتِهِمْ: تَرْجِيحُ عَدَمِ الضَّمَانِ لِتَعْلِيلِهِمْ لَهُ دُونَ الضَّمَانِ، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## لَا شَيْءَ فِي جَنِينِ البَهِيمَةِ بَلْ يَجِبُ نَقْصَانُ الأُمِّ

٢١٨٢ = سُئِلَ فِي شَرِيكَ تَرَكَ فَرَسَ الشَّرِيكَ تَرَعى فِي المَّرْعَى، كَمَا هُوَ عَادَةُ

أَهْلِ الْقُرَى فَضَاعَتْ، ثُمَّ وَجَدَهَا أَحَدُ الشُّرَكَاءِ بَعْدَ أَشْهُرٍ وَزَعَمَ أَنَّهَا أَلْقَتْ جَنِينًا بِسَبَبِ ضِيَاعِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يُضْمَنَهُ حِصَّتَهُ فِيهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟  
 أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ، هَذَا وَالْمُصْرَحُ بِهِ فِي جَنِينِ الْبَهِيمَةِ إِذَا لَمْ تَتَقَيَّرْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يُضْمَنُ الْمَالِكُ مَا أَتْلَصَتْ الْغَنَمُ مِنَ الزَّرْعِ لَوْ سَائِقًا

٢١٨٣ = سُئِلَ فِي غَنَمٍ أَتْلَفَتْ زَرْعًا، هَلْ يُضْمَنُ مَالِكُهَا قِيَمَةَ مَا رَعَتْهُ أَمْ لَا؟  
 أَجَابَ: نَعَمْ، يُضْمَنُ لَوْ سَائِقًا، وَلَوْ قَرَّبَهَا لِلزَّرْعِ بِحَيْثُ لَوْ شَاءَتْ تَنَاوَلَتْ مِنْهُ؛ يُضْمَنُ الْقِيَمَةَ؛ لِأَنَّهُ قِيَمِيٌّ، وَالْقَوْلُ فِيهَا قَوْلُ السَّائِقِ بِيَمِينِهِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى صَاحِبِ الزَّرْعِ فِي دَعْوَى الزَّائِدِ عَمَّا يَقُولُ الضَّامِنُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### لَوْ زَرَعَ أَرْضًا لِأَخْرَ يَمْلِكُ مَنَافِعَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ

٢١٨٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ حَرَثَ أَرْضًا لِأَخْرَ يَمْلِكُ مَنَافِعَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَزَرَعَهَا قُطْنًا وَأَكَلَ غَلَّتَهَا، وَيُرِيدُ صَاحِبُهَا الْإِنْتِفَاعَ بِهَا، فَيَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ مُعْتَلًا بِأَنَّ أَصُولَ قُطْنِهِ بَاقِيَةٌ فِيهَا، هَلْ يُجْبَرُ عَلَى قَلْعِهَا وَتَرْفَعُ يَدُهُ عَنْهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: تُرْفَعُ يَدُ الْمُتَعَدِّيِّ، وَسَبَبُ كَوْنِهِ مُتَعَدِّيًّا أَنَّ السَّابِقَ إِلَيْهَا أَحَقُّ بِمَنَافِعِهَا مِنَ الطَّارِيِّ الْمُتَعَدِّيِّ عَلَيْهَا، وَمَنْ سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَى مُبَاحٍ؛ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ، وَقَدْ أُبِيحَتْ مَنَافِعُهَا لِلزَّرَاعِ، وَسَبَقَتْ يَدُهُ لِهَذَا الْمُبَاحِ، فَكَانَ أَوْلَى بِهِ مِنْ ذِي الْيَدِ الْمُتَعَدِّيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ذُو شَوْكَةٍ خَسَفَ سَقْفًا لِرَحَى وَقَفٍ وَعَطَّلَهَا

٢١٨٥ = سُئِلَ فِي ذِي شَوْكَةٍ وَتَغَلَّبَ، خَسَفَ سَقْفًا لِرَحَى وَقَفٍ وَعَطَّلَ مَنَافِعَهَا، وَلَا قُدْرَةَ لِأَرْبَابِ الْوَقْفِ عَلَى مَنْعِهِ<sup>(١)</sup> لِشِدَّةِ تَجْبُرِهِ وَشَقَاوَتِهِ، يَعْلَمُ ذَلِكَ جَمِيعُ أَهْلِ

(١) فِي ع: دَفَعَهُ.

وَلَا يَتَّبِعُهُ، وَانْتَسَبَ أَيْضًا إِلَى بَعْضِ الْجُوزِ بِجِيَّةٍ وَعَطَّلَهَا، وَاسْتَمَرَّتْ فِي أَيْدِي ذَوِي  
 [ط ١٥١، ك ٢٧٠ ب، س ٣١٢، ع ٢٥٥ ب /] الشُّوَكَةِ إِلَى الْآنَ، وَزَهَقَ الْبَاطِلُ وَبِيَدِهِمْ حُجَّةٌ  
 حَاصِلُهَا: تَصَادَقَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ النَّاطِرُ الشَّرْعِيُّ مَعَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ مِنَ الْبِنَكِجَرِيَّةِ  
 عَلَى أَنْ يُعَمَّرُوا مِنْ مَالِهِمْ وَيَتَتَمَعُوا بِهَا، وَعَلَيْهِمْ فِي كُلِّ سَنَةٍ خَمْسَةَ عَشَرَ قِرْشًا، وَفِي  
 ذَلِكَ غَايَةُ الْغَبْنِ الْفَاحِشِ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: أَمَّا خَسْفُ بَعْضِ السَّقْفِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الظُّلْمِ وَالْعَسْفِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَعَادَهُ  
 كَمَا كَانَ فَقَدْ بَرَأَ مِنَ الضَّمَانِ، وَيَبْقَى عَلَيْهِ إِثْمُ الْعُدْوَانِ، وَيُلْزَمُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ مِنْ تَارِيخِ  
 وَضَعِ يَدِهِ الْعَادِيَةِ إِلَى الْآنَ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَ الْوَقْفِ مَضْمُونَةٌ عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْمُحَقِّقُونَ،  
 وَكَذَلِكَ مَنَافِعُ مَالِ الْيَتِيمِ تَكُونُ،

وَأَمَّا الْحُجَّةُ الَّتِي بِيَدِ الْمُتَغَلِّبِينَ؛ فَلَا عِبْرَةَ بِهَا، حَيْثُ كَذِبُهَا الظَّاهِرُ الْعَيَانِ،  
 وَمَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ وَقَبِيحُ الْبُهْتَانِ، فَالْوَاجِبُ عَلَى حُكَّامِ الْإِسْلَامِ رَفْعُ يَدِ أَهْلِ  
 الْإِعْتِدَاءِ، وَتَقْرِيرُ يَدِ أَهْلِ الْإِهْتِدَاءِ، وَلَوْ بِالْإِهَانَةِ وَالْإِيلَامِ، فَإِنَّ رَدَّ الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا  
 أَمْرٌ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَأَوْجَبَ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ لِصَاحِبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَسٌ مَنَعَهَا أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ  
 عَنِ الْآخِرِ، فَغَضِبَهَا مِنْهُ مُتَغَلِّبٌ

٢١٨٦ = سُئِلَ فِي فَرَسٍ مَنَعَهَا أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عَنِ الْآخِرِ فِي نَوْبَتِهِ، فَغَضِبَهَا مِنْهُ  
 غَاصِبٌ مُتَغَلِّبٌ، هَلْ يَضْمَنُ قِيَمَةَ حِصَّتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ بِمَنْعِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَرَأَيْتَنِي سَابِقًا سُئِلْتُ لَوْ قَالَ  
 أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ: هَلَكْتُ فِي نَوْبَتِي وَأَقَامَ بَيْنَهُ عَلَيْهِ؛ لَا يَضْمَنُ وَلَا يَخْلِفُ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ  
 إِذَا بُتَّ مَنَعُهُ فِي نَوْبَتِهِ؛ ضَمِنَ بِمَنْعِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَرْيَةً لِبَيْتِ الْمَالِ، مَنْ سَبَقَتْ يَدُهُ

إِلَى مَسْكَنِ أَوْ مُفْتَلِحٍ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا

٢١٨٧ = سُئِلَ فِي قَرْيَةٍ بِيُوتِهَا وَأَرْضِيهَا لِبَيْتِ الْمَالِ، وَمَنْ سَبَقَتْ يَدُهُ مِنْ  
الزَّرَاعِ عَلَى مَسْكَنِ أَوْ مُفْتَلِحٍ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، هَلْ إِذَا رَحَلَ مِنْهَا أَحَدٌ مَزَارِعِيهَا  
وَتَرَكَهَا مُدَّةَ سِنِينَ اخْتِيَارًا مِنْهُ، ثُمَّ رَجَعَ فَرَأَى غَيْرَهُ فِي مَسْكَنِهِ<sup>(١)</sup> أَوْ مُفْتَلِحِهِ الَّذِي كَانَ  
فِي تَصَرُّفِهِ سَابِقًا لَهُ (إِزْعَاجُهُ)<sup>(٢)</sup> عَنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا، وَالْحَالُ هَذِهِ، لِسُقُوطِ حَقِّهِ بِالتَّرْكِ الْإِخْتِيَارِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: إِنْ خَدَمْتُ إِنْسَانًا فَعَلَيْ خَمْسُونَ قِرْشًا لَوْ قَفِ الْخَاصِكِيَّةُ

٢١٨٨ = سُئِلَ فِي شَخْصٍ طَلِبَ مِنْهُ أَنْ يَخْدِمَ إِنْسَانًا فَاْمْتَنَعَ، فَأُلْحِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ،  
فَقَالَ: إِنْ خَدَمْتُ إِنْسَانًا فَعَلَيْ لَوْ قَفِ الْخَاصِكِيَّةُ خَمْسُونَ قِرْشًا، ثُمَّ خَدَمَ إِنْسَانًا، هَلْ  
تَلَزَمَهُ الْخَمْسُونَ؟

٢١٨٩ = وَفِيمَا تَأْخُذُهُ الظَّلْمَةُ وَيُسْمُوهُ كَسْرَ الْفَدَّانِ، هَلْ هُوَ حَرَامٌ يَكْفُرُ مُسْتَحِلَّهُ

أَمْ لَا؟

٢١٨٨ ج = أَجَابَ: لَا تَلَزَمُهُ الْخَمْسُونَ.

٢١٨٩ ج = وَأَمَّا مَا يُسَمَّى كَسْرَ الْفَدَّانِ فَحَرَامٌ قَطْعِيٌّ يَكْفُرُ مُسْتَحِلَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَخَذَ الْمَالِكُ الشَّاةَ مَذْبُوحَةً لَيْسَ لَهُ إِلَّا تَضْمِينُ النُّقْصَانِ

٢١٩٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ذَبَحَ شَاةَ غَيْرِهِ، فَأَخَذَهَا الْمَالِكُ مَذْبُوحَةً، وَيُرِيدُ أَخَذَ

بَقْرَةَ الذَّابِحِ فِي نَظِيرِ نُقْصَانِ الشَّاةِ بِالذَّبْحِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

(٢) فِي س: (إِزَاعَةُ).

(١) فِي ع: سَكَنَهُ.

أَجَابَ: لَيْسَ لِمَالِكِ الشَّاةُ بَعْدَ أَخْذِهَا مَذْبُوحَةً إِلَّا تَضْمِينُ الذَّابِحِ نُقْصَانَهَا بِالذَّبْحِ، فَيُنْظَرُ كَمَا كَانَتْ قِيمَتُهَا وَهِيَ حَيَّةٌ، وَيُنْظَرُ إِلَى قِيمَتِهَا وَهِيَ مَذْبُوحَةٌ، فَيُضْمَنُ مَا نَقَصَتْهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢١٩١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ غَضِبَ شَاةَ آخَرَ، فَذَبَحَهَا، ثُمَّ إِنَّ آخَرَ أَخَذَهَا مَذْبُوحَةً وَاسْتَهْلَكَهَا، هَلْ لِصَاحِبِهَا أَنْ يُضْمَنَ الَّذِي أَخَذَهَا مَذْبُوحَةً قِيمَتَهَا يَوْمَ غَضَبَهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لِمَالِكِ الشَّاةِ أَنْ يُضْمَنَ الَّذِي اسْتَهْلَكَ الشَّاةَ بَعْدَ غَضَبِهَا قِيمَتَهَا مَذْبُوحَةً يَوْمَ غَضَبَهَا هُوَ، وَيُضْمَنُ الْغَاصِبَ الْأَوَّلَ مَا نَقَصَهَا الذَّبْحُ، وَلَا يَرْجِعُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِمَا ضَمِنَهُ عَلَى الْآخَرِ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْغَاصِبَ الْأَوَّلَ قِيمَتَهَا حَيَّةً يَوْمَ غَضَبَهَا، وَيَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَهْلِكِ بِقِيمَتِهَا مَذْبُوحَةً يَوْمَ غَضَبَهَا الْمُسْتَهْلِكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[س ٣١٢ ب، ك ٢٧١/١]

إِذَا أَتَلَفَ سَيْلُ الْمَطَرِ نَفْسًا أَوْ مَالًا لَا ضَمَانَ عَلَى أَحَدٍ

٢١٩٢ = سُئِلَ فِي سَيْلٍ جَرَى مِنْ مَاءِ الْمَطَرِ، فَدَخَلَ فِي فَاخُورَةٍ شَخْصٍ، فَأَتَلَفَ بَعْضَ فُخَّارِهِ، هَلْ يُضْمَنُ جِيرَانُهُ مَا تَلَفَ مِنْهُ أَوْ مَا انْهَدَمَ مِنَ الْفَاخُورَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُضْمَنُ شَيْءٌ هَلَكَ بِسَيْلٍ جَرَى مِنْ مَاءِ الْمَطَرِ نَفْسًا كَانَ أَوْ مَالًا؛ إِذْ لَا صُنْعَ لِأَحَدٍ فِيهِ، فَكَيْفَ يُضْمَنُ مَا حَدَثَ بِهِ<sup>(١)</sup> لَا قَائِلَ بِضَمَانٍ بِسَبَبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا رَدَّ الْغَاصِبُ الْمَغْضُوبَ إِلَى بَيْتِ الْمَالِكِ

أَوْ إِلَى مَنْ فِي عِيَالِهِ؛ لَا يَبْرَأُ مِنَ الضَّمَانِ

٢١٩٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَوْسَقَ بَقْرَةَ آخَرَ مُتَوَهُمًا أَنْ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنًا، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى بَيْتِهِ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا إِلَى أَحَدٍ، فَخَرَجَتْ مِنْهُ وَضَاعَتْ، هَلْ يُضْمَنُ أَمْ لَا؟

(١) فِي س: (بَل).

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ وَالْحَالُ هَذِهِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): رَدَّهَا - أَيِ  
 الْوَدِيعَةَ - إِلَى بَيْتِ الْمُودِعِ أَوْ إِلَى مَنْ فِي عِيَالِهِ، قِيلَ: ضَمِنَ، وَبِهِ يُفْتَى إِذْ لَمْ يَرْضَ  
 بغيرِهِ، وَقِيلَ: لَا، وَبِهِ يُفْتَى؛ إِذِ الرَّدُّ إِلَى مَنْ فِي عِيَالِ الْمَالِكِ رَدٌّ إِلَى الْمَالِكِ مِنْ وَجْهِ  
 لَا مِنْ وَجْهِ، وَالضَّمَانُ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا؛ فَلَا يَجِبُ بِشَكِّ بِخِلَافِ الْغَاصِبِ، وَالْمَسْأَلَةُ  
 بِحَالِهَا فَإِنَّهُ لَا يَبْرَأُ؛ إِذِ الضَّمَانُ ثَمَّةٌ كَانَ لَازِمًا، فَلَا يَبْرَأُ بِشَكِّ، وَمَسْأَلَتُنَا مَسْأَلَةُ الْغَاصِبِ،  
 فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى كُلِّ الْأَقْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ١٥٢/١]



## فصل في السُّعَاةِ وَالْأَعْوَنَةِ رَجُلٌ سَعَى فِي أَخْذِ مَالِ الْغَيْرِ

٢١٩٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَرَى مَنْ يَأْخُذُ كُلَّ بَغْلَةٍ [ع: ١٢٥٦] أَوْ فَرَسٍ غَضَبًا عَنِ صَاحِبِهَا مَحَلَّ رَجُلٍ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ لِمُسْلِمٍ، وَقَالَ لَهُ: بِهَذَا الْمَحَلِّ كَذَا وَكَذَا، فَخُذْهُ. فَأَخَذَهُ بِقَوْلِهِ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ شَرْعًا؟

أَجَابَ: يَلْزَمُهُ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا التَّعْزِيرُ الْبَلِيغُ لِازْتِكَابِهِ مَعْصِيَةً مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ أَذْيَةُ الْمُسْلِمِ، وَظُلْمُ الدَّابَّةِ، وَظُلْمُهَا أَشَدُّ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَالثَّانِي الضَّمَانُ إِذَا تَلَفَ الْمَأْخُودُ، كَمَا أَفْتَى بِهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ؛ قَطْعًا لِفَسَادِ السُّعَاةِ وَالْأَعْوَنَةِ، وَإِنَّمَا لَمَّا تَحَقَّقَ أَوْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ إِيقَاعُ الْفِعْلِ وَأَخْذُ الْمَالِ بِالسُّعَاةِ وَالْعَوَانِ؛ صَارَ كَأَنَّهُ الْمُتَلَفُ مُبَاشَرَةً، فَوَجَبَ الضَّمَانُ، وَلِظُهُورِ ذَلِكَ كَانَ فِي غَايَةِ الْإِسْتِحْسَانِ لَدَى مَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ سَلِيمٌ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## إِذَا سَعَى بِأَخْرَإِ إِلَى الْحَاكِمِ فَعَرَّمَهُ الْحَاكِمُ يُعْزَرُ السَّاعِي وَيَضْمَنُ الْمَالُ

٢١٩٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَخَلَ بَيْنَ ابْنِي عَمٍّ مُتَضَارِبِينَ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمَا، فَافْتَرَى عَلَيْهِ بِالْكَذِبِ أَحَدُهُمَا لِمَنْ يُعَرِّمُ، وَنَسَبَهُ إِلَى أَنَّهُ جَرَّحَهُ فَأَذَمَّاهُ، فَأَخَذَهُ الْحَاكِمُ وَضَرَبَهُ ضَرْبًا مُؤَلِمًا، وَحَبَسَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ مَالًا وَأَذَاهُ، فَمَاذَا يَلْزَمُ السَّاعِي؟

أَجَابَ: يَلْزَمُهُ التَّعْزِيرُ لِازْتِكَابِهِ بِمَا ذَكَرَ فِيهِ مَعْصِيَةَ اللَّهِ، وَضَمَانُ مَا عَرَّمَ مِنَ الْمَالِ اسْتِحْسَانًا؛ إِذْ هُوَ بِسَعَايَتِهِ وَشُكْوَاهُ كَأَنَّهُ أَلْقَاهُ فِي النَّارِ الْمُحْمَاةِ، وَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ الْفَتْوَى لِقَطْعِ فِسَادِ الْأَعْوَنَةِ وَالسُّعَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَضْمَنُ السَّاعِي

٢١٩٦ = سُئِلَ:

يَا أَيُّهَا الْعَالَمُ الْمَرْضِيُّ سِيرَتُهُ  
يَسْعَى بِشَخْصٍ لِيَذِي ظُلْمٍ لِيُهْلِكَهُ  
مَاذَا الْجَوَابُ عَنِ السَّاعِي الشَّقِيّ الْجَلْحِ  
فَيَأْخُذُ الْمَالَ قَسْرًا مِنْهُ بِالزُّنْحِ

أَجَابَ: [س ٣١٣، ك ٢٧١ ب، ع ٢٥٦ ب /]

أَفْتَى بِتَضْمِينِهِ حُدَاقُ مَذْهَبِنَا  
لِأَنَّهُ مِثْلُ مَنْ أَلْقَى بِصَاحِبِهِ  
لَمَّا رَأَوْا وَجْهَهُ أَضْوَأَ مِنَ الْوَضَحِ  
كَمَا يُشَاهَدُ فِي الْأَقْطَارِ أَجْمَعِهَا  
عَمْدًا لِيُهْلِكَ فِي أَسْوَأِ الْبَرَحِ  
قَدْ قَالَهُ الْعَبْدُ خَيْرُ الدِّينِ مُعْتَرِفًا  
وَفِيهِ مَنْ أْبْلَغَ الْأَضْرَارِ وَالْتَرَحِ  
بِالذَّنْبِ لَكِنْ يُرْجَى الْخَتْمُ بِالنُّجْحِ

٢١٩٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اتَّهَمَ آخَرَ: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى امْرَأَتِهِ بِمَقْصِدِ الْفَاحِشَةِ، وَسَعَى بِهِ  
لِحَاكِمِ سِيَاسَةٍ كَاذِبًا، فَغَرِمَ مَالًا بِسَبَبِهِ، هَلْ يَضْمَنُ السَّاعِي مَا غَرِمَهُ الْمَسْعِيُّ بِهِ بِسَبَبِ  
السُّعَاةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ السَّاعِي وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْ سَعَى بِآخَرَ إِلَى ذِي سِيَاسَةٍ قَائِلًا: إِنَّهُ  
خَطَبَ عَلَيَّ خِطْبَتِي. فَغَرِمَهُ مَالًا يَضْمَنُ

٢١٩٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ سَعَى بِآخَرَ إِلَى ذِي سِيَاسَةٍ عُرْفِيَّةٍ قَائِلًا: إِنَّهُ خَطَبَ عَلَيَّ  
خِطْبَتِي، فَغَرِمَ مَالًا بِسَبَبِ هَذِهِ السُّعَاةِ، هَلْ يَلْزَمُهُ ضَمَانُ مَا غَرِمَهُ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِهِ  
شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ بِالسُّعَاةِ الْمَذْكُورَةِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَصَدَ إِضْرَارَهُ  
وَأَذِيَّتَهُ بِالرَّفْعِ لِمَنْ يُغْرَمُ بِمِثْلِ ذَلِكَ؛ ضَارِبًا فِي نَحْرِ الرَّفْعِ إِلَى أَهْلِ الشَّرِيعَةِ الْغُرَّاءِ



وَالْمِلَّةِ الزَّهْرَاءِ؛ لِمَحْضِ مَرَضٍ فِي قَلْبِهِ، وَخُبْثٍ فِي فُؤَادِهِ، وَمَا كُلُّ خِطْبَةٍ تَمْنَعُ غَيْرَهَا، بَلْ إِذَا اسْتَوْفِيَتْ بِشُرُوطِهَا، وَمِنْ جُمْلَتِهَا: تَسْمِيَةُ الْمَهْرِ، وَرِضَا الْمَخْطُوبَةِ، وَالْكَفَاءَةُ، وَأُمُورٌ أُخْرَى، وَشُرُوطٌ يَطُولُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا حَتَّى يَسْتَوْجِبَ الْخَاطِبُ الثَّانِي اِرْتِكَابَ الْمَحْظُورِ، وَمَعَ اسْتِيفَائِهَا الشُّرُوطَ إِذَا رَفَعَ إِلَى مَنْ يُغْرَمُ مَعَ تَحَقُّقِهِ أَوْ غَلْبَةِ ظَنِّهِ بِالتَّغْرِيمِ؛ يَحْرُمُ الرَّفْعُ، وَيَسْتَوْجِبُ الرَّافِعُ بِهِ التَّعْزِيرَ؛ لِارْتِكَابِهِ الْحُرْمَةَ وَإِضْرَابِهِ عَنِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ زَيْدًا مِنَ الشَّرْفِ وَالْحُرْمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### سَعَى بِأَخْرَ لِرَجُلٍ مِنْ أَشْقِيَاءِ الْبَادِيَةِ فَعَرَّمَهُ مَا لَا

٢١٩٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ سَعَى بِأَخْرَ لِرَجُلٍ مِنْ أَشْقِيَاءِ الْبَادِيَةِ الْقَادِرِينَ عَلَيْهِ سِعَايَةً خَارِجَةً عَنِ الشَّرْعِ، فَعَرَّمَهُ مَا لَا، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟ [ط ١٥٣ / ١]

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يُضْمَنَهُ؛ لِأَنَّهُ سَعَى بِهِ إِلَى ظَالِمٍ يَأْخُذُ بِمُجَرَّدِ كَلَامِهِ، فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِمْ: سَعَى بِهِ إِلَى ظَالِمٍ فَعَرَّمَهُ؛ يَضْمَنُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ذِمِّيٌّ سَعَى بِذِمِّيٍّ إِلَى حَاكِمٍ سِيَاسَةٍ فَعَرَّمَهُ

٢٢٠٠ = سُئِلَ فِي ذِمِّيٍّ سَعَى بِذِمِّيٍّ إِلَى حَاكِمٍ سِيَاسَةٍ يُغْرَمُ بِمِثْلِ سِعَايَتِهِ، فَعَرَّمَهُ بِسَبَبِ سِعَايَتِهِ مَا لَا، هَلْ يَلْزَمُهُ ضَمَانٌ مَا غَرَّمَهُ بِسَبَبِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ بِالسَّعَايَةِ الْكَاذِبَةِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ فُحُولُ عُلَمَائِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ حَسْمًا لِلْفَسَادِ، قَالَ فِي (الْبَزَازِيَّةِ): قَالَ مُحَمَّدٌ: يَضْمَنُ. وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، ذَكَرَهُ الْبَزَازِيُّ فِي آخِرِ كِتَابِ الْجِنَايَاتِ وَغَيْرِهِ.

وَأَقُولُ: مَا أَقْرَبُهُ إِلَى الصَّوَابِ لِمَا نَشَاهِدُهُ مِنْ عَدَمِ التَّخَلُّفِ عَنِ اخْتِذِ الْمَالِ، لَا سِيَّمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ الْعَجِيبِ الْحَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ لَهُ دِيَانَةٌ سَعَى بِهِ رَجُلٌ إِلَى الْحَاكِمِ

وَتَلَّمَ عَرَضَهُ؛ يُعَزِّرُ السَّاعِي

٢٢٠١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ دِيَانَةٌ وَعَرِضٌ، وَيَأْوِي إِلَيْهِ الضَّيْفُ وَالْمُسَافِرُ [س ٣١٣ ب، ك ١٢٧٢ /] وَيُؤَمِّنُهُ النَّاسُ عَلَى أَشْيَائِهِمْ، أَوْدَعَ عِنْدَهُ مُبَاشِرُ قَرِيَّتِهِ حِنْطَةً، فَسَعَى بِهِ بَعْضُ مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى، وَكَتَبَ إِلَى الْحَاكِمِ أَنَّ الْمُبَاشِرَ أَكَلَ حِنْطَتَكَ، وَأَطْعَمَ مُودَعَهُ أَيْضًا مِنْهَا كَذَا وَكَذَا كَذِبًا وَافْتِرَاءً، وَأَضْرَهُ بِذَلِكَ إِضْرَارًا عَظِيمًا، وَتَلَّمَ عَرِضَهُ بِذَلِكَ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

أَجَابَ: يَلْزَمُهُ أَنْبَلُغُ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ، وَقَدْ جَوَّزَ السَّيِّدُ أَبُو شُجَاعٍ مِنْ عُلَمَائِنَا قَتْلَهُ، قَالَ: لِأَنَّهُ مِمَّنْ يَسْعَى بِالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ، وَفِي حَدِيثٍ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْبِئْنِي مَا الْمُثَلَّثُ؟ فَقَالَ: وَمَا الْمُثَلَّثُ لَا أَبَا لَكَ؟ فَقَالَ: شَرُّ النَّاسِ الْمُثَلَّثُ يَعْنِي السَّاعِي بِأَخِيهِ إِلَى السُّلْطَانِ، يُهْلِكُ ثَلَاثَةً: نَفْسَهُ، وَأَخَاهُ، وَإِمَامَهُ بِالسَّعْيِ إِلَيْهِ (١).

وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي قُبْحِهِ وَمَذْمَمَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

جَمَاعَةٌ سَعَوْا إِلَى الْحَاكِمِ بِرَجُلٍ فَأَخَذَ جَمِيعَ مَا فِي حَاصِلِهِ

٢٢٠٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مِنْ دِمْيَاطَ، وَجَدَ مَيْتًا فِي حَاصِلِ بَعْكَاءَ، وَلَيْسَ بِهِ أَثَرٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَتِيلٌ، فَأَوْقَعَ حَاكِمُ الْعُرْفِ الْقَبْضَ عَلَى أَهْلِ بَلَدِهِ وَعَرَمَهُمْ مَالًا، فَسَعَى جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ عِنْدَهُ بِغَائِبٍ أَنَّهُ شَرِيكٌ لَهُ، وَلَهُ حَاصِلُ بَعْكَاءَ فِيهِ كَذَا، فَعَمَدَهُ وَأَخَذَ جَمِيعَ مَا هُوَ بِهِ، هَلْ يَضْمَنُونَ بِسَعَايَتِهِمْ مَا أَخَذَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُونَ بِسَعَايَتِهِمْ لظُهُورِ أَنَّ الْحَاكِمَ الْعُرْفِيَّ يَأْخُذُ مَا فِي الْحَاصِلِ،

(١) ذكره ابن الجوزي في «غريب الحديث» (١/١٢٧) وابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» (١/٢١٩) مادة (ثلث).

كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ مِثْلِهِ فِي مَسَائِلِ السَّعَايَةِ، يَفْهَمُهُ مَنْ لَهُ أَدْنَى فَهْمٍ فِي الْفِقْهِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### سَعَى بِأَخْرَإِ إِلَى مَنْ يُغْرَمُ بِالسَّعَايَةِ فَغَرَّمَهُ

٢٢٠٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ سَعَى بِأَخْرَإِ إِلَى مَنْ يُغْرَمُ بِالسَّعَايَةِ الْكَاذِبَةِ، قَائِلًا لَهُ:

صَرَبْتَنِي وَتَعَدَّي عَلَيَّ. فَغَرَّمَهُ مَا لَا بِسَعَايَتِهِ الْكَاذِبَةِ، هَلْ يَضْمَنُ السَّاعِي أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ الْمُتَأَخَّرُونَ؛ قَطْعًا لِلْسَّعَايَةِ الْكَاذِبَةِ، وَاخْتَارَهُ

النَّاسُ لِقُوَّةِ وَجْهِهِ الْإِسْتِحْسَانِيِّ الَّذِي هُوَ الْقِيَاسُ الْخَفِيُّ، وَأَنْعَمَ بِهِ وَجْهًا لِمَا فِيهِ مِنْ

حَسَنِ مَادَّةِ الْمَسَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع/١٢٥٧]

### سَعَى بِأَخْرَإِ قَائِلًا: إِنَّهُ يَزْنِي بِحَرِيمِ الْمُسْلِمِينَ

#### فَغَرَّمَهُ الْمَسْعِيُّ إِلَيْهِ مَا لَا

٢٢٠٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ سَعَى بِأَخْرَإِ كَاذِبًا عِنْدَ مَنْ يُغْرَمُ بِمِثْلِ سَعَايَتِهِ، قَائِلًا لَدَيْهِ:

إِنَّهُ يَزْنِي فِي حَرِيمِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَسْرِقُ أَمْوَالَهُمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَغَرَّمَ بِسَبَبِ سَعَايَتِهِ

مَا لَا، فَهَلْ وَالْحَالُ هَذِهِ يَضْمَنُ مَا غَرَّمَهُ الْمَسْعِيُّ بِهِ؟ وَيَلْزَمُهُ التَّعْزِيرُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ ذَلِكَ، وَيَجِبُ تَعْزِيرُهُ، فَفِي (الْبَزَائِيَّةِ): كَانَ السَّيِّدُ الْإِمَامُ

أَبُو شُجَاعٍ يَقُولُ: يُثَابُ قَاتِلُ الْأَعْوَنَةِ، وَكَانَ يُفْتَى بِكُفْرِهِمْ، قَالَ مَشَايخُنَا: وَاخْتَارَ<sup>(١)</sup>

الْمَشَايخُ؛ أَنَّهُ لَا يُفْتَى بِكُفْرِهِمْ، وَجَوَّازُ الْقَتْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْكُفْرِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا

جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الْبَزَائِيَّةِ: ٣٣]، وَالْأَعْوَنَةُ مِنَ الْمُحَارِبِينَ اللَّهُ تَعَالَى

وَرَسُولَهُ. انْتَهَى.

(١) فِي ع: وَاخْتَارَ. وَفِي س (وَاخْتَلَفَ).

وَمِثْلُهُ فِي (مُشْتَمِلِ الْأَحْكَامِ، وَمَجْمَعِ الْفَتَاوِي) وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ رَجُلٌ لِحَاكِمِ السِّيَاسَةِ: فَلَانٌ قَتَلَ قَتِيلًا

٢٢٠٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَسَكَهُ حَاكِمُ سِيَاسَةٍ يُغْرَمُ بِالسُّعَايَةِ، فَقَالَ: فُلَانٌ قَتَلَ

قَتِيلًا. قَائِلُهُ كَاذِبًا، هَلْ يُعَدُّ سِعَايَةً وَيَضْمَنُ مَا غَرِمَهُ فُلَانٌ أَمْ لَا؟ [س ١٣١٤/١]

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ، وَيُعَدُّ سِعَايَةً، قَالَ فِي (الْبُرَازِيَّةِ): قَالَ الْأُسْتَاذُ: سَعَى وَاشِي

إِلَى خَلِيفَةٍ بِأَنَّ فُلَانًا مَاتَ عَنْ وَلَدٍ صَغِيرٍ وَمَالٍ، فَقَالَ الْخَلِيفَةُ: الْوَلَدُ أَنْبَتَهُ اللَّهُ، وَالْمَالُ

كَثَّرَهُ اللَّهُ، وَالسَّاعِي دَمَرَهُ اللَّهُ، فَقَالَ السَّامِعُونَ: الْخَلِيفَةُ يَرْحَمُهُ اللَّهُ. انْتَهَى.

فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ قَوْلَهُ: مَاتَ عَنْ وَلَدٍ صَغِيرٍ وَمَالٍ؛ سِعَايَةً، فَكَيْفَ بِقَوْلِهِ: فُلَانٌ

قَتَلَ قَتِيلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الشُّفْعَةِ

تَرْكُهُ طَلَبَ الْإِشْهَادِ مَعَ إِمْكَانِهِ؛ مُبْطِلٌ لِلشُّفْعَةِ

٢٢٠٦ = سئل في شفيع سمع بيع المشفوع فعمد إلى المحكمة، وطلب الشفعة عند القاضي بعد طلب [ط ١٥٤، ك ٢٧٢، ب ٢٥٧، ع ٢٥٧] الموائبة قبل طلب الإشهاد على أحد المتبايعين، أو عند المبيع، فهل حيث أضرَبَ عن طلب الإشهاد مع تمكنه إلى الطلب عند القاضي تبطل شفيعته أم لا؟

٢٢٠٧ = وهل القول قول المشتري في عدم طلب الإشهاد أم قول الشفيع؟

٢٢٠٦ ج = أجاب: صرح علماؤنا قاطبة: أنه متى تمكن من طلب الإشهاد على البائع إذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري، لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع، ولم يشهد؛ بطلت شفيعته، فلو أضرَبَ عنه ومضى إلى المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي؛ بطلت، حتى قالوا: لو كان الشفيع في طريق الحج، فطلب طلب الموائبة، وعجز عن طلب الإشهاد يوكل وكيلًا به إن وجد، وإلا يرسل رسولا، أو كتابا إن أمكن، وإن لم يفعل ذلك مع إمكان ما ذكر؛ بطلت شفيعته، وذلك كله منهم جرصا على طلب الإشهاد، وإعلاما بأنه متى أضرَبَ عنه مع إمكانه؛ بطلت شفيعته، والطلب عند القاضي متأخر عن الطلبين، أي: طلب الموائبة والإشهاد، فإذا قدمه عليهما أو على أحدهما؛ بطلت شفيعته، وليس في هذا خلاف بين أئمتنا فيما علمت.

٢٢٠٧ ج = ولو قال المشتري: إنه لم يطلب الشفعة حين لقيني. وقال الشفيع:

طلبت؛ كان القول قول المشتري يخلف بالله أنه لم يطلب حين لقيك، صرح به في (منح الغفار) نقلًا عن (الحائية)، والله أعلم.

## تُؤَخَذُ الشُّفْعَةُ فِي الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ

٢٢٠٨ = سُئِلَ فِي إِخْوَةِ لَهُمْ أَرْضٌ <sup>(١)</sup> مَغْرُوسَةٌ، وَلِلرَّجُلِ أَرْضٌ مَغْرُوسَةٌ مُجَاوِرَةٌ لَهَا وَطَرِيقُ الْكُلِّ وَاحِدٌ، بَاعَ الرَّجُلُ أَرْضَهُ، هَلْ لَهُمْ أَخْذُهَا بِالشُّفْعَةِ؟ وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُهَا خَرَاجِيَّةً؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُمْ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ، وَكَوْنُهَا خَرَاجِيَّةً لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ؛ إِذِ الْخَرَاجُ لَا يُنَافِي الْمَلِكَ، فَنِي (التَّارُخَانِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ: وَأَرْضُ الْخَرَاجِ مَمْلُوكَةٌ، وَكَذَلِكَ أَرْضُ الْعُشْرِ يَجُوزُ بَيْعُهَا وَإِيقَافُهَا، وَتَكُونُ مِيرَاثًا كَسَائِرِ أَمْلاكِهِ، فَتَبَّتْ فِيهَا الشُّفْعَةُ، وَأَمَّا الْأَرْضُ الَّتِي حَازَهَا السُّلْطَانُ لِبَيْتِ الْمَالِ وَيَدْفَعُهَا لِلنَّاسِ مُزَارَعَةً لَا تَبَاعُ؛ فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا، فَإِذَا ادَّعَى وَاضِعُ الْيَدِ تَلَقَّاهَا شِرَاءً أَوْ إِزْنًا أَوْ غَيْرَهُمَا مِنْ أَسْبَابِ [س ٣١٤ ب /] الْمَلِكِ أَنَّهَا مِلْكُهُ وَأَنَّهُ يُؤَدِّي خَرَاجَهَا؛ فَالْقَوْلُ لَهُ، وَعَلَى مَنْ يُخَاصِمُهُ فِي الْمَلِكِ الْبُرْهَانَ إِنْ صَحَّتْ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ شَرْعًا وَاسْتَوْفِيَتْ شُرُوطُ الدَّعْوَى، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِكثْرَةِ وَقُوعِهِ فِي بِلَادِنَا؛ حِرْصًا عَلَى نَفْعِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِإِفَادَةِ هَذَا الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَيْهِ كُلَّ حِينٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## أَرْضِي بَيْتِ الْمَالِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا

٢٢٠٩ = سُئِلَ فِي الْأَرْضِ <sup>(٢)</sup> الَّتِي حَازَهَا السُّلْطَانُ لِبَيْتِ الْمَالِ وَيَدْفَعُهَا مُزَارَعَةً بِالْحِصَّةِ لِلْمُزَارِعِينَ مِنَ الْخَارِجِ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ غَرْسٍ وَيَتَوَارَثُونَهَا، هَلْ تَبَاعُ وَتُؤَخَذُ بِالشُّفْعَةِ أَمْ لَا؟

٢٢١٠ = وَإِذَا بَاعَ الْبِنَاءُ أَوْ الشَّجَرُ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

٢٢٠٩ ج = أَجَابَ: بَيْعُهَا بَاطِلٌ، وَالْبَاطِلُ لَا يُتَّصَرُّ فِيهِ شُفْعَةٌ.

(٢) فِي ع: الْأَرْضِ.

(١) فِي ع: أَرْضِ.

٢٢١٠ ج = وَإِذَا بَاعَ الْبِنَاءُ أَوْ الشَّجَرُ وَحْدَهُ؛ جَازَ وَلَا شُفْعَةَ فِيهِ، وَلَا يَصِيرُ لِلْبَائِعِ فِيهَا حَقٌّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَسْقُطُ الشُّفْعَةُ بِتَرْكِ طَلْبِ الْمُوَاتَبَةِ أَوْ التَّقْرِيرِ

٢٢١١ = سُئِلَ فِي بَيْتِ بَيْعٍ وَلَهُ شَفِيعٌ، أَشْهَدَ عَلَى طَلْبِ الشُّفْعَةِ فَوْرًا، ثُمَّ تَرَكَهَا شَهْرًا، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: اَعْلَمَ أَنَّ الشَّفِيعَ إِذَا أَتَى بِطَلْبِ الْمُوَاتَبَةِ وَالتَّقْرِيرِ، وَأَخَّرَ طَلْبَ الْأَخْذِ؛ لَا تَسْقُطُ شُفْعَتُهُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَإِنْ أَخَّرَ أَحَدَ الطَّلَبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَوْ لَا؛ سَقَطَتْ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الشَّفِيعِ إِذَا عَلِمَ بِالْبَيْعِ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى الطَّلْبِ فَوْرًا، فَإِنْ أَشْهَدَ عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ عِنْدَ الْعَقَارِ أَوْ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمَبِيعِ فِي يَدِهِ لَمْ يُسَلِّمَهُ لِلْمُشْتَرِي بَعْدُ؛ صَحَّ وَنَابَ مَنَابَ الطَّلَبَيْنِ، ثُمَّ لَا تَسْقُطُ بَعْدَهُمَا عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْفَتَاوَى، وَإِنْ أَفْتَى بَعْضُ عُلَمَائِنَا بِسُقُوطِهَا بِالتَّأخِيرِ شَهْرًا الْخُرُوجِ عَنْ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك/٢٧٣/١]

### لِصَاحِبِ الْعُلُوِّ أَخْذُ السُّفْلِ بِالشُّفْعَةِ

٢٢١٢ = سُئِلَ فِي سُفْلِ فَوْقَهُ عُلُوٌّ بِبَيْعِ السُّفْلِ، هَلْ لِصَاحِبِ الْعُلُوِّ أَخْذُهُ بِالشُّفْعَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَخْذُهُ بِالشُّفْعَةِ، قَالَ فِي (الْحَايَةِ) عُلُوٌّ لِرَجُلٍ وَسُفْلٌ لِآخَرَ وَطَرِيقُ الْعُلُوِّ فِي السَّكَّةِ الْعُلْيَا لَا فِي السُّفْلِ، بَاعَ صَاحِبُ السُّفْلِ سُفْلَهُ، كَانَ لِصَاحِبِ الْعُلُوِّ أَنْ يَأْخُذَ السُّفْلَ بِالشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ السُّفْلَ مُتَّصِلٌ بِالْعُلُوِّ، فَكَانَا جَارَيْنِ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

صَاحِبُ السُّفْلِ أَحَقُّ بِشُّفْعَةِ الْعُلُوِّ مِنَ الْجَارِ

٢٢١٣ = سُئِلَ فِي عُلُوِّ مُشْتَرِكٍ مَعَ سُفْلِهِ، بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ ثُلْثِي الْعُلُوِّ، فَهَلْ

لِلشَّرِيكِ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ أَمْ لَا؟ [ع ٢٥٨، ط ١٥٥، س ١٣١٥/]

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ ذَلِكَ، قَالَ فِي (الْحَايِيَّةِ): صَاحِبُ السُّفْلِ بِشُّفْعَةِ الْعُلُوِّ أَحَقُّ مِنَ الْجَارِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْجَارِ شَرِكَةٌ فِي الطَّرِيقِ. انْتَهَى. فَكَيْفَ مَعَ شَرِكْتِهِ فِي نَفْسِ الْعُلُوِّ، وَعَلَّلُوا الشُّفْعَةَ فِي السُّفْلِ بِالْعُلُوِّ بِأَنَّ لَهُ حَقَّ التَّعَلِّي، وَفِي عَكْسِهِ بِالِاتِّصَالِ، وَبِهِ تُعَلَّمُ الْأَحْكَامُ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الشُّفْعَةُ عَلَى قَدْرِ رُؤُوسِ الشَّرَكَاءِ لَا عَلَى قَدْرِ أَنْصِبَائِهِمْ

٢٢١٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ أَخِيهِ مَا يَخُصُّهُ مِنْ عَقَارٍ، هَلْ لِإِخْوَتِهِ

المُشَارِكِينَ لَهُ فِيهِ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ مَعَهُ أَمْ لَا؟

٢٢١٥ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَهُمُ الْأَخْذُ هَلْ تَكُونُ عَلَى قَدْرِ حِصَصِهِمْ أَمْ عَلَى قَدْرِ

رُؤُوسِهِمْ؟

٢٢١٦ = وَهَلْ إِذَا طَلَبَ الْبَعْضُ وَلَمْ يَطْلُبِ الْبَعْضُ الْآخِرَ لِعَدَمِ رَغْبَتِهِ أَوْ لِعَيْتِهِ

تُقَسَّمُ عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِ الطَّالِبِينَ فَقَطُّ أَمْ لَا؟

٢٢١٥ ج = أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ذَكَرَهَا ابْنُ وَهْبَانَ فِي نَظْمِهِ بِقَوْلِهِ:

وَمَنْ يَشْتَرِي دَارًا شَفِيعًا وَغَيْرَهُ شَفِيعٌ عَلَى قَدْرِ الرُّؤُوسِ تُقَدَّرُ

وَهِيَ مُسْتَفَادَةٌ مِنَ الْمُتَوَنِّحِينَ قَالُوا: إِذَا اجْتَمَعَ الشُّفْعَاءُ؛ فَالشُّفْعَةُ بَيْنَهُمْ عَلَى

عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ.

٢٢١٦ ج = وَمَنْ لَا يَطْلُبُ؛ عُدَّ عَدَمًا فَلَا يُحْسَبُ، وَمَنْ كَانَ غَائِبًا؛ لَا يُنْتَظَرُ



وَلَا يُوقَفُ لَهُ نَصِيبٌ؛ إِذِ الْغَائِبُ لَيْسَ لَهُ نَائِبٌ. وَإِذَا حَضَرَ وَطَلَبَ مُسْتَوْفِيًا شُرُوطَ  
الطَّلَبِ؛ يُحْكَمُ لَهُ بِحَقِّهِ، حَيْثُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ مُسَقِطٌ لَهُ.

٢٢١٤ ج = وَفِي (الظَّهْرِيَّةِ): رَجُلٌ اشْتَرَى دَارًا، وَهُوَ شَفِيعُهَا بِالْجَوَارِ، فَطَلَبَ  
جَارٌ آخَرَ فِيهَا الشُّفْعَةَ، فَسَلَّمَ الْمُشْتَرِي الدَّارَ كُلَّهَا إِلَيْهِ، كَانَ نِصْفُ الدَّارِ لَهُ بِالشُّفْعَةِ  
وَالنِّصْفُ بِالشَّرَاءِ، قَالَ ابْنُ وَهْبَانَ: مَفْهُومُهُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ الدَّارَ كَانَتْ بَيْنَهُمَا  
نِصْفَيْنِ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُقَسَّمُ الْمَبِيعُ عَلَى رُؤُوسِ الشَّرَكَاءِ وَالْمُشْتَرِي كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ  
٢٢١٧ = سُئِلَ فِي حَاكُورَةٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ أَرْضًا وَغَرَاسًا، بَاعَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ حِصَّتَهُ  
فِيهَا لِأَحَدِ الشَّرَكَاءِ، هَلْ لِبَيْتِهِمُ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ، تُقَسَّمُ الْحِصَّةُ عَلَى قَدْرِ رُؤُوسِ الشَّرَكَاءِ وَالْمُشْتَرِي كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ،  
وَقَدْ قَالَ ابْنُ وَهْبَانَ:

وَمَنْ يَشْتَرِي دَارًا شَفِيعًا وَغَيْرَهُ شَفِيعَ عَلَى قَدْرِ الرُّؤُوسِ تُقَدَّرُ  
يَعْنِي: أَوْ أَرْضًا لَا عَلَى قَدْرِ السَّهَامِ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الإقالة لا تمنع الشفعة بل توجبها

٢٢١٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ وَالِدِهِ وَوَكِيلٍ وَالِدَتِهِ الشَّرْعِيَّ جَمِيعَ الْحِصَّةِ  
الشَّانِعَةَ، وَقَدَّرَهَا الثُّلْثُ فِي جَمِيعِ الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ الْجَارِيَّةِ فِي مِلْكِهِمَا بِالْإِزْثِ مِنْ  
وَالِدِهِمَا، الْمَعْلُومَةُ بِحُدُودِهَا الْأَزْبَعَةَ؛ اشْتَرَاءً شَرْعِيًّا بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ وَتَسَلُّمٍ وَتَسْلِيمٍ  
بِمَنْ مَعْلُومٍ مِنَ الْقُرُوشِ حَالٌ مَقْبُوضٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ حَصَلَتْ بَيْنَ الْمُتَبَايعِينَ إِقَالَةٌ  
شَرْعِيَّةٌ وَتَفَاسُخٌ لِعَقْدِ الْبَيْعِ، [ك٢٧٣ب/] فَهَلْ تَمْنَعُ الْإِقَالَةُ الْمَذْكُورَةَ الشَّفِيعَ مِنْ

أَخَذَ الْحِصَّةَ الْمَذْكُورَةَ بِالشُّفْعَةِ أَمْ لَا تَمْنَعُ؟ وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْإِقَالَةُ قَبْلَ قَضَاءِ الْقَاضِي  
بِالشُّفْعَةِ لِلشَّفِيعِ أَمْ بَعْدَ قَضَائِهِ؟

أَجَابَ: الْإِقَالَةُ لَا تَمْنَعُ الْأَخْذَ بِالشُّفْعَةِ، لِأَنَّهَا بَيْعٌ فِي حَقِّ الشَّفِيعِ فَيَأْخُذُهَا بَعْدَ  
الْإِقَالَةِ بِالشُّفْعَةِ، وَقَدْ صَرَّحُوا جَمِيعًا فِي بَابِ الْإِقَالَةِ: أَنَّ الْمَبِيعَ لَوْ كَانَ عَقَارًا فَسَلَّمَ  
الشَّفِيعُ الشُّفْعَةَ، ثُمَّ تَقَايَلَا؛ بِأَنَّهُ يُقْضَى لَهُ بِالشُّفْعَةِ؛ لِكُونِهَا بَيْعًا جَدِيدًا فِي حَقِّهِ كَأَنَّهُ  
اشْتَرَاهُ مِنْهُ. [س ٣١٥ ب، ع ٢٥٨ ب / ]

الْحَاصِلُ: أَنَّ الْإِقَالَةَ تُوجِبُ لِلشَّفِيعِ حَقَّ الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ  
اللَّهُ تَعَالَى، فَكَيْفَ تُبْطَلُ حَقُّهُ، فَشَفَعْتُهُ ثَابِتَةٌ فِي الْمَبِيعِ مَعَهَا بِلا شُبْهَةٍ، حَيْثُ تَوَفَّرَتْ  
شَرَائِطُ الطَّلَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى شَرِيكَ مِنْ شَرِيكِه بِقِيَّةِ الدَّارِ

الْمُشْتَرَكَةِ وَلَهُ جَارٌ يَطْلُبُهَا بِالشُّفْعَةِ

٢٢١٩ = سُئِلَ فِي شَخْصٍ لَهُ فِي سَاحَةِ قَيْرَاطٍ وَاحِدٌ اشْتَرَى مِنْ شَرِيكِه بِقِيَّتِهَا،  
الَّتِي هِيَ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ قَيْرَاطًا، وَلَهُ جَارٌ يَطْلُبُهَا بِالشُّفْعَةِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا شُفْعَةَ لَهُ  
مَعَ الشَّرِيكِ الْمُشْتَرِي؛ لِكُونِهِ شَرِيكًا فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ وَذَلِكَ جَارُهُ؟

أَجَابَ: لَا شُفْعَةَ مَعَ الشَّرِيكِ وَلَوْ بِأَقْلٍ سَنِهِمْ وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْ وَشِرَاؤُهُ مُغْنٍ عَنِ  
الطَّلَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ أَبٌ وَلَا وَصِيٌّ وَلَا جَدٌّ

يُنْصَبُ الْقَاضِي لَهُ قِيَّمًا يَأْخُذُ لَهُ بِالشُّفْعَةِ

٢٢٢٠ = سُئِلَ فِي دَارٍ نِصْفُهَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيْتَامٍ وَأُمَّهِمْ، وَنِصْفُهَا لِعَمَّهُمْ، بَاعَ الْعَمُّ

نِصْفَهُ لِأَجْنَبِيٍّ، وَالْأَيْتَامُ لَيْسَ لَهُمْ جَدٌّ وَلَا وَصِيٌّ وَلَا نَصَبَ لَهُمُ الْقَاضِي وَصِيًّا، وَمَضَى عَلَى الْبَيْعِ مُدَّةَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ، وَبَلَغَتْ يَتِيمَةٌ مِنَ الْإَيْتَامِ، وَسَكَتَتْ عَنْ طَلَبِ الشُّفْعَةِ، فَسَقَطَتْ شُفْعَتُهَا بِالسُّكُوتِ، كَمَا سَقَطَتْ شُفْعَةُ أُمَّهَا بِهِ، فَهَلْ إِذَا نَصَبَ الْقَاضِي وَلِيًّا لِلْيَتِيمَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ يَكُونُ لَهُ طَلَبُ الشُّفْعَةِ لَهُمَا، وَأَخَذَ النِّصْفَ الْمَبِيعَ بِهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا بَلَغَ أَحَدُ الْيَتِيمَيْنِ لَهُ أَخْذُهُ تَمَامًا بِالشُّفْعَةِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ حَتَّى يَبْلُغَ الْآخَرَ وَيُخَيَّرَ فِي طَلَبِ الشُّفْعَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الصَّغِيرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِيٌّ وَلَا أَبٌ وَلَا جَدٌّ فَهُوَ عَلَى [ط ١٥٦، ك ١٢٧٤/١] شُفْعَتِهِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ، فَإِذَا بَلَغَ لَهُ الشُّفْعَةُ، وَإِذَا نَصَبَ الْقَاضِي لَهُ قِيَمًا؛ فَلَهُ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ قَبْلَ بُلُوغِهِ، وَلَا يَمْنَعُ مَرُورُ الْأَرْبَعِ سِنِينَ عَلَى الْمَبِيعِ مِنَ الشُّفْعَةِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَا اشْتَرَاهُ النَّاطِرُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ

#### يَصِحُّ بَيْعُهُ، فَيُؤْخَذُ بِالشُّفْعَةِ

٢٢٢١ = سُئِلَ فِي حَانُوتٍ، اشْتَرَاهُ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ مِنْ غَلَّةِ الْمَسْجِدِ، انْتَهَمَ وَتَعَطَّلَتْ مَنَفَعَةُ الْوَقْفِ مِنْهُ، فَبَاعَهُ النَّاطِرُ مِنْ رَجُلٍ بَاثِنِي عَشَرَ قِرْشًا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ فِي ذَلِكَ، وَكُتِبَ بِهِ صَكٌّ وَفِيهِ شَهَادَةُ شُهُودِهِ أَذْنَاهُ؛ بِأَنَّهَا ضِعْفُ الْقِيَمَةِ وَتُبَيَّنَ ذَلِكَ لَدَيْهِ وَالْحُكْمُ بِمُوجِبِ مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ، فَحَضَرَ شَفِيعُهُ، وَطَلَبَ أَخْذَهُ بِالشُّفْعَةِ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ، فَقَبِلَ الْحُكْمَ بِالْأَخْذِ زَادَ الْمُشْتَرِي ثَمَانِيَةَ قُرُوشٍ عَلَى الثَّمَنِ الْأَوَّلِ لِجِهَةِ الْوَقْفِ، فَقَبِلَ لِلشَّفِيعِ: أَتَأْخُذُهُ بِالْعِشْرِينَ؟ فَقَالَ: لَا، فَهَلْ أَوْ لَا يَجُوزُ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا؟

٢٢٢٢ = وَإِذَا قُلْتُمْ يَجُوزُ، فَهَلْ تَجِبُ فِيهِ الشُّفْعَةُ أَمْ لَا؟

٢٢٢٣ = وَإِذَا قُلْتُمْ بِالشُّفْعَةِ هَلْ يُسْقِطُهَا قَوْلُهُ: لَا آخُذُهُ بِالْعِشْرِينَ. أَمْ لَا؟

٢٢٢٤ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا، فَهَلْ تَلْزَمُ الزِّيَادَةُ الشَّفِيعَ أَمْ لَا تَلْزَمُهُ؟

٢٢٢٥ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا، فَهَلْ تَلْزَمُ الْمُشْتَرِيَ أَمْ لَا؟ [س ٣١٦، ع ١٢٥٩/]

٢٢٢١ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ قَاضِي خَانَ فِي (فَتَاوَاهُ) بِجَوَازِ بَيْعِ مَا اشْتَرَاهُ الْمُتَوَلَّى مِنْ غَلَّةِ الْمَسْجِدِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَأَنَّهُ لَا يَصِيرُ وَقْفًا، وَحَيْثُ اتَّصَلَ بِهِ حُكْمُ الْقَاضِي بِوَجْهِهِ اِرْتِفَاعِ الْخِلَافِ، وَقَطَعْنَا بِجَوَازِ الْبَيْعِ.

٢٢٢٢ ج = وَإِذَا جَازَ الْبَيْعُ؛ ثَبَّتَ حَقَّ الشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الشُّفْعَةِ يَنْبَنِي عَلَى صِحَّةِ

الْبَيْعِ.

٢٢٢٣ ج = وَلَا تَسْقُطُ الشُّفْعَةُ بِقَوْلِ الشَّفِيعِ: لَا آخُذُهُ بِالْعِشْرِينَ.

٢٢٢٤ ج = إِذَا لَا تَلْزَمُهُ الزِّيَادَةُ، وَإِنَّمَا تَلْزَمُ الْمُشْتَرِيَ فَقَطُّ، فَإِنَّ جَمِيعَ أَصْحَابِ الْمُتُونَ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوِي صَرَّحُوا بِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الثَّمَنِ لَا تَلْزَمُ الشَّفِيعَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ آخُذَهَا بِالْمُسَمَّى قَبْلَ الزِّيَادَةِ، فَلَا يَمْلِكُ إِبْطَالَ حَقِّهِ الثَّابِتِ، فَلَا (يَتَغَيَّرُ) <sup>(١)</sup> الْعَقْدُ فِي حَقِّهِ، كَمَا لَا (يَتَغَيَّرُ) <sup>(٢)</sup> بِتَجْدِيدِهِمَا الْعَقْدُ لِمَا يَلْحَقُهُ بِذَلِكَ مِنَ الضَّرْرِ.

٢٢٢٥ ج = وَيَلْحَقُ <sup>(٣)</sup> بِهِ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِيَ، لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةَ عَلَى نَفْسِهِ دُونَ الشَّفِيعِ،

وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الشَّفِيعُ يَأْخُذُ الشُّفْعَةَ بِمَا يَدَّعِيهِ مِنَ الثَّمَنِ

بِلا يَمِينٍ لَوْ اِخْتَالَ الْمُتَابِعَانِ عَلَى إِسْقَاطِ شُفْعَتِهِ

٢٢٢٦ = سُئِلَ فِيمَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ مِنَ الْحِيلَةِ لِإِسْقَاطِ الشُّفْعَةِ، كَنَحْوِ قَبْضِهِ فُلُوسٍ

(٣) فِي ع: وَيَلْتَحِقُ.

(٢) فِي س: يَعْتَبَرُ.

(١) فِي س: يَعْتَبَرُ.

جُهَلْ قَدْرُهَا، وَضُيِّعَتْ بَعْدَ الْقَبْضِ، أَوْ خَاتَمَ بِهِ فَصَّ مَجْهُولُ الْقِيَمَةِ، أَوْ صَبْرَهُ حِنْطَةً أَوْ شَعِيرًا أَوْ نَحْوِهِمَا، فَتَخَلَطُ فِي أُخْرَى قَبْلَ أَنْ تَصِيرَ مَعْلُومَةً، هَلْ هِيَ مُوجِبَةٌ لِإِسْقَاطِهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَمْ لَا؟

٢٢٢٧ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَى الشَّفِيعُ الْعِلْمَ بِكَمِّيَّةِ الْفُلُوسِ عَدَدًا أَوْ بِالْقَبْضَةِ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٢٢٢٨ = وَكَذَلِكَ لَوْ ادَّعَى مَعْرِفَةَ قِيَمَةِ الْخَاتَمِ وَقَدَّرِ الصُّبْرَةَ كَيْلًا أَوْ غَيْرَهُ بِمَا يَقَعُ بِهِ الْعِلْمُ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ أَمْ لَا؟

٢٢٢٩ = وَإِذَا قُلْتُمْ الْقَوْلَ قَوْلَهُ، هَلْ هُوَ بِالْيَمِينِ أَمْ لَا؟

٢٢٣٠ = وَهَلْ إِذَا اتَّفَقَ الْمُتَبَايِعَانِ عَلَى أَنَّهُمَا لَا يَعْلَمَانِ ذَلِكَ وَلَمْ يُوَافِقْهُمَا الشَّفِيعُ، بَلْ ادَّعَى مِقْدَارًا مُعَيَّنًا يُحْكَمُ لَهُ بِمَا يَقُولُ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى اتِّفَاقِ الْمُتَبَايِعِينَ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ أَمْ لَا؟

٢٢٣١ = وَهَلْ إِذَا كَانَ الْخَاتَمُ مَثَلًا مُوجُودًا يَجِبُ إِحْضَارُهُ لِيَقُومَ أَمْ لَا؟

٢٢٣٢ = وَهَلْ يَأْتِي الْحَاكِمُ بِتَرْكِ طَلَبِ إِحْضَارِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِوُجُودِهِ، خُصُوصًا وَالشَّفِيعُ يَتَضَرَّرُ بِالْمُشْتَرِي غَايَةَ الضَّرَرِ، أَوْ ضَحُوا لَنَا الْجَوَابَ؟

٢٢٢٦ ج = أَجَابَ: هَذِهِ الْحِيلَةُ إِنَّمَا تَتِمُّ بِمُوَافَقَةِ الشَّفِيعِ عَلَى عَدَمِ الْمَعْرِفَةِ، أَمَا لَوْ لَمْ يُوَافِقِ الشَّفِيعُ الْمُتَبَايِعِينَ عَلَيْهِ؛ بِأَنْ ادَّعَى ثَمَنًا مُعَيَّنًا، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الْمَبِيعَ بِالشُّفْعَةِ، ثُمَّ يُعْطِي الثَّمَنَ بِرُغْمِهِ، كَمَا نَقَلَهُ فِي (شَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) عَنِ (الظَّهْرِيَّةِ).

٢٢٢٧ ج = وَظَاهِرُهُ عَدَمُ لُزُومِ الْيَمِينِ عَلَى الشَّفِيعِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايِعِينَ لَمْ يَدَّعُوا قَدْرًا مَعْلُومًا لِيَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ بَعْدَ إِنْكَارِهِ، وَهَذَا يَقْطَعُ بِهِ الْفَقِيهُ، هَذَا وَقَدْ عَلَلْتُ الْمَسْأَلَةَ

بِتَعَذُّرِ الْحُكْمِ عَلَى الْحَاكِمِ، وَذَلِكَ يَكُونُ بَعْدَ مُوَافَقَةِ الشَّفِيعِ لَهُمَا عَلَى الْجَهْلِ بِهِ  
وَعَدَمِ إِمْكَانِ إِطْلَاعِ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي (الْمُضْمَرَاتِ): ثُمَّ يَسْتَهْلِكُهُ مِنْ  
سَاعَتِهِ<sup>(١)</sup>. [س ٣١٦ ب، ك ٢٧٤ ب، ط ١٥٧ ب، ع ٢٥٩ ب/]

وَفِي (الدَّرْرِ وَالغُرْرِ، وَمَتْنِ التَّنْوِيرِ): وَضِيَاعُ الْفُلُوسِ بَعْدَ الْقَبْضِ.

وَفِي (الظَّهْرِ يَّةِ): وَقَدْ هَلَكَ فِي يَدِ الْبَائِعِ بَعْدَ التَّقَابُضِ.

٢٢٣١ ج = فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَائِمًا؛ تَعَيَّنَ إِحْضَارُهُ لِإِمْكَانِ الْحُكْمِ.

٢٢٣٢ ج = وَإِنَّ الْحَاكِمَ بِتَرْكِ طَلَبِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِوُجُودِهِ يَأْتُمُّ لِتَرْكِهِ مَا يَتَعَرَّفُ بِهِ

الْحُكْمِ.

٢٢٣٠ ج = وَقَدْ قَالَ فِي (مِنْحِ الْغَفَّارِ): رَأَيْتُ مَنْقُولًا عَنِ (الظَّهْرِ يَّةِ): اشْتَرَى

عَقَارًا بِدَرَاهِمٍ<sup>(٢)</sup> جِزَافًا، وَاتَّفَقَ الْمُتَبَايِعَانِ عَلَى أَنَّهُمَا لَا يَعْلَمَانِ مِقْدَارَ الدَّرَاهِمِ<sup>(٣)</sup>،

وَقَدْ هَلَكَتْ فِي يَدِ الْبَائِعِ بَعْدَ التَّقَابُضِ، فَالشَّفِيعُ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ عُمَرُ

ابْنُ أَبِي بَكْرٍ يَأْخُذُ الدَّارَ بِالشُّعْةِ، ثُمَّ يُعْطِي الشَّمْنَ عَلَى رَغْمِهِ، إِلَّا إِذَا (ثَبَّتَ لِلْمُشْتَرِي)<sup>(٤)</sup>

زِيَادَةٌ عَلَيْهِ. انْتَهَى.

(وَكَانَ قَدْ)<sup>(٥)</sup> قَالَ أَوْلَى: وَيَبْغِي أَنْ الشَّفِيعَ إِذَا قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ قِيَمَةَ الْفُلُوسِ، وَهِيَ

كَذَا أَنْ يَأْخُذَ بِالدَّرَاهِمِ وَقِيَمَتِهَا، فَقَالَ هُنَا: وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا بَحَثْتُهُ يَعْنِي وَافِقٌ بَحْثُهُ

الْمَنْقُولَ، وَقَدْ عَلِمْتَ الْأَحْكَامَ الْمَسْئُولَ عَنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: سَاعَةٌ.

(٢) فِي ع: بَدْرَاهِمٍ.

(٣) فِي ع: الدَّرَاهِمِ.

(٤) فِي ع: أَثَبَتَ الْمُشْتَرِي.

(٥) فِي ع: وَقَدْ.

إِذَا كَانَتِ الْمَحِلَّةُ غَيْرَ نَافِذَةٍ وَبِيعَتْ دَارًا فِيهَا  
يَشْتَرِكُ الْمُلَاصِقُ مَعَ الْمُقَابِلِ فِي الشُّفْعَةِ

٢٢٣٣ = سُئِلَ فِي مَحِلَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ أَهْلِهَا دَارًا مِنْهَا تُقَابِلُ دَارَهُ،  
وَلَهَا جَارٌ مُلَاصِقٌ، فَهَلْ حَقَّ الشُّفْعَةُ لَهُ أَمْ يَشْتَرِكَانِ؟

أَجَابَ: يَشْتَرِكَانِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُلَاصِقِ مُؤَخَّرٌ عَنِ الشَّرِيكِ فِي حَقِّ الْمَبِيعِ، وَهُمَا  
فِيهِ سَوَاءٌ، إِذِ الطَّرِيقُ مُشْتَرِكٌ، وَالْحَالُ هَذِهِ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ الْقِسْمَةِ

إِذَا تَهَايَأَ الْمُسْتَأْجِرُ لِنِصْفِ الدَّارِ الْمَوْقُوفِ  
مَعَ الْمَالِكِ فَالْمُهَيَّأَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ

٢٢٣٤ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ نِصْفًا مَوْقُوفًا مِنْ دَارٍ اسْتِئْجَارًا شَرْعِيًّا، ثُمَّ تَهَايَأَ  
مَعَ مَالِكِ النِّصْفِ الْآخِرِ لَدَى الْقَاضِي فِي سَكَنِ جَمِيعِ الدَّارِ مُسَانَهَةً، وَرَأَى الْقَاضِي  
أَنْ يَبْتَدِيَ الْمُسْتَأْجِرُ بِسَكْنِهِ سَنَةً، وَأَنْ يَسْكُنَ مَالِكُ النِّصْفِ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ، فَسَكَنَ  
الْمُسْتَأْجِرُ السَّنَةَ، ثُمَّ اسْتَأْجَرَ النِّصْفَ الْمَوْقُوفَ عَنِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، وَبَقِيَ سَاكِنًا فِي  
جَمِيعِ الدَّارِ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ الَّتِي كَانَ حَقُّ سُكْنِهَا لِصَاحِبِ النِّصْفِ الْمَالِكِ بِالْمُهَيَّأَةِ  
الْمَذْكُورَةِ، ثُمَّ سَكَنَ الْمُسْتَأْجِرُ بَعْدَ ذَلِكَ سَنَةً وَنِصْفَ سَنَةٍ بَعْدَ أَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ مُهَيَّأَةٌ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَكَيْلِ مَالِكِ النِّصْفِ مُشَاهَرَةً عَلَى أَنْ يَسْكُنَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَمَالِكُ النِّصْفِ  
بَعْدَهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَسَكَنَ الْمَذْكُورُ الْأَشْهُرَ السَّتَّةَ وَلَمْ يَسْكُنْ مَالِكُ النِّصْفِ إِلَى  
الآنَ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِيمَا خَصَّ صَاحِبَ النِّصْفِ الْمَلِكِ مِنَ السَّكَنِ بِالْمُهَيَّأَةِ  
الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؟

أَجَابَ: الْمُهَيَّأَةُ الْمَذْكُورَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ إِذِ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَذْكُورُ لَا يَمْلِكُ الْمُهَيَّأَةَ  
عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ؛ لِأَنَّ لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْوَقْفِ أَنْ يَمْنَعَ مَالِكَ النِّصْفِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ  
بِجَمِيعِ الدَّارِ فِي نَوْبَتِهِ، فَهُوَ عَاجِزٌ عَنِ تَسْلِيمِ جَمِيعِ الْمَحَلِّ، خُصُوصًا مَعَ فَسَادِ إِجَارَتِهِ  
بِالشُّبُوحِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَلِأَنَّ [س ١٣١٧، ك ١٣٧٥، ع ١٢٦٠ /] الْإِجَارَةُ  
لَازِمَةٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَالْمُهَيَّأَةُ غَيْرُ لَازِمَةٍ مِنْهُمَا، وَالْمُهَيَّأَةُ لَا تَبْطُلُ بِالمَوْتِ، وَالْإِجَارَةُ  
تَبْطُلُ بِهِ، وَإِذَا كَانَتْ لَا تَبْطُلُ بِالمَوْتِ فَكَيْفَ يَمْلِكُهَا الْمُسْتَأْجِرُ الْمَذْكُورُ، وَلَوْ مَلَكَهَا  
لَا سْتَدْعَى عَقْدُ الْإِجَارَةِ مَا هُوَ فَوْقَهُ وَهُوَ لَا يَجُوزُ، وَقَدْ قَالُوا فِي وَجْهَيْهَا؛ إِنَّهَا إِفْرَازٌ مِنْ  
وَجْهِ، مُبَادَلَةٌ مِنْ وَجْهِ، وَالْمُسْتَأْجِرُ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ، وَإِنَّهَا جُوزَتْ اسْتِحْسَانًا لِضُرُورَةِ



الِإِنْتِفَاعِ بِالْمِلْكِ الْمُشْتَرَكِ؛ إِذْ قَدْ لَا يَتَأْتَى الْإِنْتِفَاعُ بِهِ إِلَّا بِهَا كَبَيْتِ صَغِيرٍ، وَمَا نَبَتَ لِلضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، وَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ؛ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَالِكُ فِيهَا مَضَى سَكْنَا وَلَا أُجْرَةَ، أَمَّا السَّكْنُ فَلِعَدَمِ صِحَّةِ الْمُهَيَاةِ بَيْنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَبَيْنَ الْمَالِكِ، وَأَمَّا الْأُجْرَةُ فَلِعَدَمِ تَقَوُّمِ الْمَنَافِعِ بِلَا عَقْدِ إِجَارَةٍ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْإِجَارَةَ بِالْمُعْجَمَةِ تَلْحَقُ مِثْلَ هَذَا، فَشَرَطُ صِحَّتِهَا بَقَاءِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْإِنْتِفَاعُ، وَلَمْ يُوجَدْ، نَعَمْ، إِنْ وُجِدَتْ قَبْلَ هَلَاكِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ تَلْحَقُ، وَيَلْزَمُ الْمِقْدَارُ الَّذِي وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْمُهَيَاةُ لَا الزَّائِدُ عَلَيْهِ، قَالَ فِي (الْكَافِي): لَوْ اسْتَخْدَمَ الشَّهْرَ كُلَّهُ وَزِيَادَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَا يَزِيدُ الْآخَرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. انْتَهَى.

وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَنَافِعَ لَا تَتَقَوَّمُ إِلَّا بِالْعَقْدِ عِنْدَنَا، وَلَا عَقْدَ فِيهَا زَادَ، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَصُدُرْ إِجَارَةٌ لِلْمُهَيَاةِ مِنْ نَاطِرِ الْوَقْفِ فَلَا شَيْءَ فِيهَا مَضَى لِلْمَالِكِ، وَإِنْ وَقَعَتْ مِنْهُ الْإِجَارَةُ بَعْدَ السَّكْنِ الْمَذْكُورِ، فَكَذَلِكَ لِإِنْتِفَاءِ شَرَطِ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ بِالْمُعْجَمَةِ، وَإِنْ وَقَعَتْ الْإِجَارَةُ<sup>(١)</sup> قَبْلَهُ؛ فَلَهُ بِقَدْرِ الْمَشْرُوطِ لَا مَا زَادَ عَلَيْهِ، وَإِنْ وَقَعَتْ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ الْمَشْرُوطَةِ؛ فَلَهُ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ عَقْدَ الْإِجَارَةِ بِالْمُهْمَلَةِ يَتَجَدَّدُ شَيْئًا فَشَيْئًا عَلَى حَسَبِ حُدُوثِ الْمَنْفَعَةِ وَهَذِهِ بِمَعْنَاهُ، وَمَنْ لَهُ الْإِمَامُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ؛ يَظْهَرُ لَهُ صِحَّةُ الْجَوَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

### دَعْوَى الْغَلَطِ بَعْدَ بِنَاءِ الشَّرِيكَيْنِ مَسْمُوعَةٌ

٢٢٣٥ = سُئِلَ فِي دَعْوَى الْغَلَطِ فِي الْقِسْمَةِ بَعْدَ بِنَاءِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ، هَلْ تُسْمَعُ

أَمْ لَا لِوُجُودِ الْبِنَاءِ؟ [ط ١٥٨ / ]

اجَابَ: تُسْمَعُ لِمَا فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الدَّخِيرَةِ): قَاسِمٌ قَسَمَ دَارًا بَيْنَ

اثنَيْنِ، وَأَعْطَى أَحَدَهُمَا أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ غَلَطًا، وَبَنَى أَحَدُهُمَا فِي نَصِيبِهِ، قَالَ: يَسْتَقْبَلُ

(١) فِي ع: إِجَارَةٌ.

الْقِسْمَةَ، فَمَنْ وَقَعَ بِنَاؤُهُ فِي قِسْمَةٍ غَيْرِهِ؛ رَفَعَ نَقْضَهُ<sup>(١)</sup>، وَلَا يَرْجِعُونَ عَلَى الْقَاسِمِ بِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ، وَلَكِنْ يَرْجِعُونَ عَلَيْهِ بِالْأَجْرِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْهُمْ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### تَصَرُّفِ الطِّفْلِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِجَازَةً لِلْقِسْمَةِ

٢٢٣٦ = سُئِلَ فِي بَالِغِينَ وَطِفْلٍ افْتَسَمُوا شَيْئًا، ثُمَّ بَلَغَ الطِّفْلُ فَتَصَرَّفَ فِي نَصِيبِ نَفْسِهِ، هَلْ يَكُونُ إِجَازَةً أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَكُونُ إِجَازَةً كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَوَاهِرِ الْفَتَاوِيِّ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا امْتَنَعَ صَاحِبُ الْأَقْلِّ عَنِ الْقِسْمَةِ؛ يُجْبَرُ عَلَيْهَا

٢٢٣٧ = سُئِلَ فِي مَحْدُودٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى أَرْبَعَةِ عُقُودٍ مُتَعَادِلَةٍ، لِرَجُلٍ نِصْفُهُ، وَالْآخَرَ رُبُعُهُ، وَالْآخَرَ مِثْلُهُ، يُرِيدُ صَاحِبُ النِّصْفِ وَالرُّبْعِ قِسْمَتَهُ، وَصَاحِبُ الرُّبْعِ الثَّانِي يَأْتِي، هَلْ يُجْبَرُ الْقَاضِي الْأَبِي عَلَى الْقِسْمَةِ إِذَا طَلَبَهَا شَرِيكَاهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ نَظْمًا: [س٣١٧ب/]

نَعَمْ يُجْبَرُ الْقَاضِي الَّذِي هُوَ مُمْتَنِعٌ      بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحَالِ مَا رُفِعَ  
وَلَمْ نَرِ شَخْصًا قَائِلًا بِامْتِنَاعِهِ      لِيَجْمَعَ كُلَّ مِلْكِهِ فِي الَّذِي جَمَعَ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا طَلَبَ الشَّرَكَاءُ الْمُهَيَّأَةَ أُجِيبُوا

٢٢٣٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ، وَثَلَاثَةِ بَنِينَ وَبَنَاتَيْنِ، وَتَرَكَ إِصْطِبَالًا، هَلْ لِأَحَدِ الْبَنِينَ أَنْ يَخْتَصَّ بِمَنْفَعَتِهِ دُونَ بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ الْإِخْتِصَاصُ بِهِ وَمَنْعُ شُرَكَائِهِ عَنْهُ، بَلْ إِذَا طَلَبُوا الْمُهَيَّأَةَ؛ أُجِيبُوا

(١) فِي ع: نَقَضَهُ.

إِلَى ذَلِكَ، وَإِذَا طَلَبُوا الْقِسْمَةَ وَكَانَ كَثِيرًا يُمَكِّنُ قِسْمَتَهُ؛ أُجِيبُوا، فَإِنَّ أَبِي بَعْضُهُمْ؛ يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ لِيَصِلَ كُلُّ ذِي حَقٍّ إِلَى حَقِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَذِنَ لِوَاحِدٍ مِنْ أَبْنَائِهِ فِي حَيَاتِهِ

أَنْ يَصْرِفَ عَلَى مَتْرُوكَاتِهِ ثُمَّ مَاتَ

٢٢٣٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ يَتَعَاطَى الْفِلَاحَةَ، تُوفِّيَ وَتَرَكَ بَقْرًا وَأَرْضًا وَكُرُومًا وَدَارًا، وَكَانَ أَذِنَ لِوَاحِدٍ مِنْ أَبْنَائِهِ أَنْ يَتَعَاطَى أَمْرَهَا وَيَصْرِفَ عَلَيْهَا قَبْلَ وَفَاتِهِ، وَرَضِيَتْهُ بِقِيَّةِ الْوَرَثَةِ أَنْ يَسْتَمِرَّ عَلَى تَصْرِفِهِ [ع/٢٦٠ب/١] فَعَنِمَ، وَغَرِمَ وَلِحِقِهَا غَرْمٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ، هَلْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حِصَصِهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حِصَصِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قِسْمَةُ الْفُضُولِيِّ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقَوْلِ

٢٢٤٠ = سُئِلَ عَنْ قِسْمَةِ الْفُضُولِيِّ، هَلْ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ أَمْ لَا؟

٢٢٤١ = وَهَلْ تَكُونُ الْإِجَازَةُ فِيهَا بِالْفِعْلِ كَمَا فِي الْبَيْعِ أَمْ لَا؟

٢٢٤٠ ج = أَجَابَ: نَعَمْ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ.

٢٢٤١ ج = وَتَكُونُ بِالْفِعْلِ كَمَا تَكُونُ بِالْقَوْلِ، وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا؛ بِأَنَّ كُلَّ عَقْدٍ

يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ فِيهِ يَتَوَقَّفُ عَقْدُ الْفُضُولِيِّ فِيهِ عَلَى الْإِجَازَةِ، وَالْقِسْمَةُ مِمَّا يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثَلَاثَةُ بُيُوتٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ سَكَنْتَ كُلُّ وَاحِدَةٍ

بَيْتًا فَإِذَا طَلَبَتْ إِحْدَاهُمَا الْمُهَيَّأَةَ فِي الثَّالِثِ تَجَابُ

٢٢٤٢ = سُئِلَ فِي امْرَأَتَيْنِ بَيْنَهُمَا دَارٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ بُيُوتٍ مُتَسَاوِيَةٍ سَكْنَا،

إِحْدَاهُمَا سَكَنَتْ فِي بَيْتَيْنِ وَأُخْرَى فِي بَيْتٍ، وَتَطَالِبُهَا بِحَقِّهَا فِي الْبَيْتِ الثَّلَاثِ الَّذِي بِيَدِهَا، هَلْ [ك٢٧٥ب/] لَهَا ذَلِكَ بِحَيْثُ لَوْ رَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْقَاضِي وَطَلَبَتْ التَّهَائُؤَ، هَلْ يُجِيبُهَا الْقَاضِي إِلَى ذَلِكَ فَيَجْعَلُ الْبَيْتَ الثَّلَاثَ بَيْنَهُمَا مُهَيَّأَةً لِهَذِهِ مُدَّةً، وَلِهَذِهِ مُدَّةً أَمْ لَا؟

أَجَاب: نَعَمْ، يُجِيبُهَا الْقَاضِي إِلَى ذَلِكَ، فَيَجْعَلُ الْبَيْتَ الثَّلَاثَ لِهَذِهِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، وَلِهَذِهِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، وَيُفْرَعُ بَيْنَهُمَا تَطْيِيبًا لِقُلُوبِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا ادَّعَى الْغَبْنَ الْفَاحِشَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ وَالْإِقْرَارِ بِالِاسْتِيفَاءِ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ

٢٢٤٣ = سُئِلَ فِي عَقَارٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَقَاسَمَاهُ قِسْمَةً تَرَاضِيًّا، وَقَبَضَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا خَصَّهُ بِالْقِسْمَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَقَرَّ كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ مِمَّا هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، وَالْآنَ يُرِيدُ أَحَدُهُمَا نَقْضَهَا وَيَدَّعِي الْغَبْنَ الْفَاحِشَ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِالِاسْتِيفَاءِ كَمَا ذَكَرَ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِالِاسْتِيفَاءِ لِلْمُنَاقَضَةِ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عَلَمَاءُنَا قَاطِبَةً، وَفِي قَوْلٍ لَا تَسْمَعُ وَلَوْ لَمْ يُقَرَّرْ حَيْثُ كَانَتْ بِالتَّرَاضِي كَالْبَيْعِ، فَكَيْفَ مَعَ الْإِقْرَارِ بِالِاسْتِيفَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دَعْوَى الْغَبْنِ فِي الْقِسْمَةِ بَعْدَ الْإِقْرَارِ بِالِاسْتِيفَاءِ لَا تَسْمَعُ

٢٢٤٤ = سُئِلَ فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ قُسِّمَتْ بِالتَّرَاضِي بَيْنَهُمْ بِحُضُورِ جَمَاعَةٍ، وَأَشْهَدَ كُلُّ عَلَى نَفْسِهِ بِالِاسْتِيفَاءِ، فَهَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الْقِسْمَةُ وَلَا تُنْقَضُ بِطَلَبِ أَحَدِهِمْ نَقْضَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ الْغَبْنَ الْفَاحِشَ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَصِحُّ الْقِسْمَةُ بِالتَّرَاضِي، بَلْ هِيَ آكَدُ مِنْهَا بِقَضَاءِ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ اتَّفَاقِهِمْ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَى الْغَبْنِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، إِذَا لَمْ يُقَرَّرْ بِالِاسْتِيْفَاءِ، وَإِذَا أَقْرَبَ بِالِاسْتِيْفَاءِ؛ لَا تَصِحُّ دَعْوَى الْغَبْنِ بَعْدَهُ مُطْلَقًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س١٨/١٣١٨]

تُقَسَّمُ الْغَرَامَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَلِكِ

إِنْ كَانَتْ لِحِفْظِ الْأَمْلاكِ

٢٢٤٥ = سُئِلَ فِي دَارِ عَلَيْهَا عَوَارِضُ سُلْطَانِيَّةٍ، وَمُلَّاكُهَا مُتَمَّاوَتُونَ فِي مِقْدَارِ الْمَلِكِ فِيهَا، هَلْ تُؤْخَذُ مِنْهُمْ عَلَى قَدْرِ مَلِكِهِمْ فِيهَا أَمْ عَلَى قَدْرِ رُؤُوسِهِمْ؟

أَجَابَ: الْغَرَامَةُ الْمُقَرَّرَةُ عَلَى الْخَانَاتِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْمَلِكِ، فَتَكُونُ بِقَدْرِهِ [ط١٥٩/١] لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) أَنَّ الْغَرَامَاتِ إِنْ كَانَتْ لِحِفْظِ الْأَمْلاكِ؛ فَالْقِسْمَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَلِكِ، وَإِنْ كَانَتْ لِحِفْظِ الْأَنْفُسِ؛ فَهِيَ عَلَى عَدَدِ الرُّؤُوسِ، وَفَرَعَ عَلَيْهَا الْوَلَوُ الْجَبِّيُّ فِي الْقِسْمَةِ مَا إِذَا غَرَّمَ السُّلْطَانُ أَهْلَ قَرْيَةٍ؛ فَإِنَّهَا تُقَسَّمُ عَلَى هَذَا. انْتَهَى.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَوَارِضَ مِنَ الْقَبِيلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ السُّلْطَانَ رَتَّبَهَا عَلَى الْخَانَاتِ، وَهِيَ الدُّورُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْعَوَارِضُ السُّلْطَانِيَّةُ الَّتِي عَلَى الْأَمْلاكِ تَدُورُ عَلَيْهَا أَيْنَمَا دَارَتْ

٢٢٤٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَقَفَ دَارًا لَهُ عَلَيْهَا عَوَارِضُ سُلْطَانِيَّةٍ عَلَى بَيْتٍ مِنْ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى، هَلْ تَسْتَمِرُّ عَوَارِضُهَا عَلَيْهِ؟ [ع١٢٦١/١]

٢٢٤٧ = أَمْ تَدُورُ عَوَارِضُهَا عَلَيْهَا أَيْنَمَا دَارَتْ؟

٢٢٤٨ = وَتُؤْخَذُ مِمَّنْ يَتَنَاوَلُ غَلَّتَهَا لِلْوَقْفِ أَمْ لَا؟

٢٢٤٦ ج = أَجَابَ: قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْغَرَامَاتِ السُّلْطَانِيَّةَ حَيْثُ تَعَلَّقَتْ بِالْأَمْلَاكِ؛ فَهِيَ عَلَى حَسَبِ الْأَمْلَاكِ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْأَنْفُسِ؛ فَهِيَ عَلَى قَدْرِ الرَّؤُوسِ.

٢٢٤٧ ج = وَالْعَوَارِضُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْخَانَاتِ، الَّتِي هِيَ الدُّورُ فَهِيَ دَائِرَةٌ مَعَهَا وَلَوْ وُقِفَتْ.

٢٢٤٨ ج = فَإِذَا طُلِبَتْ؛ طُلِبَتْ مِمَّنْ غَلَّتْهَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ، مِلْكًَا كَانَ أَوْ وَقَفًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا بِيَعَ شَجَرٌ وَعَلَيْهِ غَرَامَاتٌ سُلْطَانِيَّةٌ تَتَّبِعُهُ

٢٢٤٩ = سُئِلَ فِي قَرْيَةٍ غَرَامَاتُهَا السُّلْطَانِيَّةُ عَلَى شَجَرِ زَيْتُونِهَا وَأَرْضِهَا، هَلْ إِذَا بِيَعَ زَيْتُونٌ مِنْهَا تَتَّبِعُهُ الْغَرَامَةُ<sup>(١)</sup> لِكُونِهَا عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟ [ك/١٢٧٦/]

أَجَابَ: نَعَمْ، تَتَّبِعُهُ الْغَرَامَةُ السُّلْطَانِيَّةُ حَيْثُ كَانَتْ بِحَسَبِهِ، فَإِنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْغَرَامَاتِ السُّلْطَانِيَّةَ إِنْ جُعِلَتْ عَلَى الْأَمْلَاكِ؛ فَهِيَ بِحَسَبِهَا، وَإِنْ جُعِلَتْ عَلَى الرَّؤُوسِ؛ فَهِيَ بِحَسَبِهَا، وَإِنْ جُعِلَتْ عَلَيْهِمَا؛ فَهِيَ بِحَسَبِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ دَفْعُهَا، فَوَجَبَ تَوَازِيْعُهَا عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحُوا أَيْضًا بِأَنَّهُ مَنْ قَامَ بِتَوَازِيْعِ النَّوَائِبِ السُّلْطَانِيَّةِ عَلَى وَجْهِ الْعَدْلِ وَالْمَسَاوَاةِ؛ كَانَ مَا جُورًا، وَمَنْ قَامَ بِهَا عَلَى وَجْهِ الظُّلْمِ وَهَوَى النَّفْسِ؛ كَانَ مَا زُورًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْجَبَايَاتُ تُوزَعُ عَلَى زَارِعِ الشُّتُوِيِّ وَالصَّيْفِيِّ بِالْمُعَادَلَةِ

٢٢٥٠ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ عَلَى زُرَّاعِهَا جَبَايَاتُ سُلْطَانِيَّةٌ مَعْلُومَةٌ، زَرَعَ رَجُلٌ فِيهَا شِتُوِيًا وَآخَرَ صَيْفِيًا، وَيُرِيدُ صَاحِبُ الصَّيْفِيِّ جَعَلَ الْجَبَايَةَ كُلَّهَا عَلَى صَاحِبِ الشُّتُوِيِّ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) في ع: الغرامات.

أَجَاب: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَتَكُونُ مُوزَعَةً بِالْمُعَادَلَةِ بَيْنَهُمَا، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ دَفَعَهَا بِالْكُلِّيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُقَسَّمُ الْبِنَاءُ وَالْغَرَسُ الَّذِي بَعْضُهُ وَقْفٌ  
وَبَعْضُهُ مِلْكٌ جَبْرًا إِنْ أُمَكَّنْتَ الْمُعَادَلَةَ

٢٢٥١ = سُئِلَ فِي غِرَاسٍ وَبِنَاءٍ، بَعْضُهُ وَقْفٌ، وَبَعْضُهُ مِلْكٌ، هَلْ يُقَسَّمُ جَبْرًا  
بِطَلَبِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ؟

أَجَاب: إِنْ أُمَكَّنْتَ الْمُعَادَلَةَ قُسِمَ جَبْرًا، أَمَّا مُطْلَقُ الْقِسْمَةِ فَلَمَّا صَرَّ حُورًا بِهِ مِنْ أَنَّهُ  
يُجْبَرُ الْآبِي عَلَيْهِ فِي مُتَّحِدِ الْجِنْسِ، سِوَاءَ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ [س ٣١٨ ب /] أَمْ لَا،  
بِشَرْطِ عَدَمِ تَبَدُّلِ الْمَنْفَعَةِ بِالْقِسْمَةِ، فَلَا جَبْرٌ فِي مُخْتَلِفِ الْجِنْسِ، وَلَا مَا تَبَدَّلَ مَنْفَعَتُهُ  
بِالْقِسْمَةِ كَالرَّحَى وَالْحَمَّامِ، وَأَمَّا الْقِسْمَةُ لِتَمَيُّزِ الْوَقْفِ عَنِ الْمِلْكِ، فَقَدْ كَثُرَ النُّقْلُ  
فِيهَا، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهَا صَاحِبُ الْبَحْرِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَلَا يُقَسَّمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَعْوَى الْغَبْنِ الْفَاحِشِ فِي الْقِسْمَةِ مَسْمُوعَةٌ

٢٢٥٢ = سُئِلَ فِي أُخْوَيْنِ بَيْنَهُمَا كَرْمٌ، افْتَسَمَاهُ مُنَاصَفَةً بِالرِّضَا بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ  
قَضَاءٍ قَاضٍ، فَأَهْمَلَ أَحَدُهُمَا مَا وَقَعَ فِي سَهْمِهِ فَجَفَّتْ أَشْجَارُهُ وَخَفَّتْ آثَارُهُ، وَالْآخَرُ  
اعْتَنَى بِهِ بِإِضْلَاحِ أَرْضِهِ وَشَجْرِهِ وَالتَّرَدُّدِ إِلَيْهِ بِأَكْرَبِيهِ<sup>(١)</sup> وَبَقْرِهِ، فَاسْتَغْلَظَ وَاسْتَوَى  
وَنَمَا بِمَشِيئَةِ فَالِقِ الْحَبِّ وَالنَّوَى، فَازْدَهَى فِي عَيْنِ أُخِيهِ، وَيُرِيدُ نَقْضَ الْقِسْمَةِ؛ لِيَأْخُذَ  
لِنَفْسِهِ سَهْمًا يَشْتَهِيهِ، فَهَلْ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ عَلَيْهِ شَرْعًا أَمْ لَا؟

أَجَاب: يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَالْحَالُ كَذَلِكَ، هَذَا وَقَدْ صَرَّ حُورًا فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهَا  
إِذَا كَانَتْ بِقَضَاءِ الْقَاضِي وَظَهَرَ غَبْنٌ فَاحِشٌ؛ تَنْفَسِخُ عِنْدَ الْكُلِّ، وَإِذَا كَانَتْ بِالْتَرَاضِي

(١) فِي ع: بِأَكْرَبِيهِ.

اختلفوا، ذَكَرَ فِي أَدَبِ الْقَاضِي مِنْ (شَرْحِ الْإِمَامِ الْإِسْبَاحِيِّ) أَنَّ فِي دَعْوَى الْغَبْنِ فِي الْقِسْمَةِ إِذَا كَانَتْ بِالتَّرَاضِي؛ لَا تُسْمَعُ كَمَا فِي الْبَيْعِ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَايخِ: تُسْمَعُ، كَمَا لَوْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي. انْتَهَى. [ع ٢٦١ب، ط ١٦٠، ك ٢٧٦ب/]

وَفِي (فَتَاوِي قَاضِي خَانَ) وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ: تُسْمَعُ دَعْوَاهُ فِي الْغَبْنِ، وَلَهُ أَنْ يُبْطَلَ الْقِسْمَةُ كَمَا لَوْ كَانَتْ بِقَضَاءِ الْقَاضِي. انْتَهَى. وَهُوَ الصَّحِيحُ. انْتَهَى.

كَذَا ذَكَرَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ الشُّرُوحِ وَالْفَتَاوِي، فَعَلِمَ بِهِ أَنَّ الْقِسْمَةَ بِالتَّرَاضِي أَلْزَمٌ مِنْهَا بِقَضَاءِ الْقَاضِي، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْغَبْنَ فِي الْبَيْعِ لَا يُوجِبُ الْفَسْخَ، فَكَذَا لَا يُوجِبُ فَسْخَ الْقِسْمَةِ بِالتَّرَاضِي، وَالْقَضَاءُ مُجْبِرٌ فَلَمْ يَقَعِ الرِّضَا، فَلَهُ دَعْوَى الْغَبْنِ، فَكَيْفَ تَنْقُضُ الْقِسْمَةَ فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ؟ وَقَدْ تَغَيَّرَ الْمَقْسُومُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اتَّفَقَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ عَلَى أَنْ يُفْرَزَ لِنَصِيبِ أَحَدِهِمْ طَرِيقٌ  
وَوَقَّتَ الْقِسْمَةَ عَلَى أَنْ يَسْلُكَ مِنَ الطَّرِيقِ الْقَدِيمَةِ

٢٢٥٣ = سُئِلَ فِي دَارِ مُشْتَرَكَةِ بَيْنَ جَمَاعَةٍ قُسِّمَتْ، فَأَصَابَ امْرَأَةً مِنْهَا بَيْتٌ وَجُعِلَ طَرِيقُهُ الطَّرِيقَ الْقَدِيمَةَ، فَأَرَادَتِ السُّلُوكَ مِنْهَا، فَقَالَ سُرَّكَائُهَا: إِنَّ لَهُ طَرِيقًا مُجَدَّدَةً، اتَّفَقْنَا مَعَ وَكَيْلِكَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ عَلَى أَنْ يَكُونَ السُّلُوكُ مِنْهَا<sup>(١)</sup>، وَالْحَالُ أَنَّهُ ذُكِرَ فِي صَكِّ الْإِفْتِسَامِ: أَنَّ الْإِسْتِطْرَاقَ مِنَ الطَّرِيقِ الْقَدِيمَةِ، وَيُرِيدُونَ مَنَعَهَا مِنَ السُّلُوكِ فِي الْقَدِيمَةِ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

(١) فِي ع: مِنْهُ. وَكِلَاهُمَا صَوَابٌ، فَقَدْ قَالَ الْفَرَاءُ: الطَّرِيقُ يُونُثُهُ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَيَذَكُرُهُ أَهْلُ نَجْدٍ، وَالتَّذْكِيرُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ التَّنَايُثِ، وَأَجْوَدُ. الْمَذْكَرُ وَالْمُونُثُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (١/٤٥٧).



أَجَابَ: حَيْثُ جُعِلَ طَرِيقُ الْبَيْتِ عِنْدَ الْقِسْمَةِ طَرِيقَهُ الْقَدِيمَةَ؛ لَزِمَ الْإِسْتِطْرَاقَ مِنْهُ، وَبَطَلَ الْإِتِّفَاقُ السَّابِقُ عَلَيْهِ مِنَ (١) الْوَكِيلِ؛ إِذْ حُكِمَ الْوَكِيلُ فِي ذَلِكَ حُكْمَ الْأَصِيلِ، وَهُوَ لَوْ وُجِدَ مِنْهُ ذَلِكَ؛ كَانَ كَذَلِكَ، وَصَارَ رُجُوعًا عَنِ الْإِتِّفَاقِ السَّابِقِ، فَلَا يَسُوعُ لَهُمُ الْمَنْعُ مِنَ السُّلُوكِ فِي الْقَدِيمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اقتسما كرمًا مناصفةً فاستحقَّ رجلٌ نصفه

فصالحه على شيءٍ، فأراد أحدهما تجديدَ القسمةِ

٢٢٥٤ = سُئِلَ فِي شَرِيكَيْنِ فِي كَرَمٍ اقْتَسَمَاهُ مُنَاصِفَةً، فَاسْتَحَقَّ رَجُلٌ نِصْفَهُ شَائِعًا، [س ١٣١٩ /] فَصَالِحَاهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ، ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمَا بَطْلَانَ الْقِسْمَةِ، وَالشَّرِيكَةُ مُنَاصِفَةٌ فِيمَا بَقِيَ، وَيُرِيدُ تَجْدِيدَ الْقِسْمَةِ، وَادَّعَى الْآخَرَ أَنْ كَلَّا صَالِحَ عَنُ حَظِّهِ الَّذِي بِيَدِهِ، وَتَرَكَ لَهُ مَا بَقِيَ وَلَا حَظًّا لِلْآخِرِ مَعَهُ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: الْمَسْأَلَةُ عَلَى حَسَبِ الْقَوَاعِدِ الْمَذْهَبِيَّةِ أَنَّهُ:

❖ إِنْ وَقَعَ الْإِسْتِحْقَاقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِجُزْءٍ شَائِعٍ، كَالنِّصْفِ مِنْ هَذَا وَمِنَ الْآخِرِ مِثْلَهُ، وَرَضِيَ كُلُّ بِيَمَا بَقِيَ؛ فَالْقِسْمَةُ قَدْ مَضَتْ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ عَلَى رِضَا كُلِّ بِيَمَا (فِي) (٢) يَدِهِ، وَالْإِسْتِقْرَارُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَلَا تُنْقَضُ.

❖ وَإِنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ الْإِسْتِحْقَاقُ عَلَى الْكُلِّ دَفْعَةً وَاحِدَةً فَلَهُمَا الْخِيَارُ، فَإِنْ وَقَعَ الرِّضَا لِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى مَا فِي يَدِهِ؛ اسْتَمَرَّتِ الْقِسْمَةُ وَلَا تُنْقَضُ بَعْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقَعِ الرِّضَا عَلَى شَيْءٍ فَلَهُمَا فُسْخُ الْقِسْمَةِ وَإِعَادَةُ الْأَمْرِ إِلَى مَا كَانَ.

❖ فَإِنْ تَنَازَعَا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: قَدْ اخْتَرْنَا الْبَقَاءَ عَلَى الْقِسْمَةِ، وَأَنْكَرَ الْآخَرَ، فَالْيَمِينُ عَلَى الْمُنْكَرِ، وَإِذَا صَدَرَ مِنَ الْمُنْكَرِ الرِّضَا بِالْقِسْمَةِ صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً؛ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْفُسْخُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي س: بَقِيَ فِي.

(١) فِي ع: مَعَ.

تُسْمَعُ دَعْوَى أَحَدِ الْوَرَثَةِ الدَّيْنِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ

٢٢٥٥ = سُئِلَ فِي وَرَثَةِ اقْتَسَمُوا تَرِكَةً، ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ دَيْنًا، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، وَتُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ، وَتُرَدُّ الْقِسْمَةُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، وَتُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ، وَتُرَدُّ الْقِسْمَةُ، إِلَّا إِذَا قَالَتْ بَيِّنَةُ الْوَرَثَةِ: نَقِضِي مَا يَخُصُّنَا مِنَ الدَّيْنِ مِنْ مَالِنَا، كَمَا أَفَادَهُ الْبِرَازِيُّ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اقْتَسَمَ الْوَرَثَةُ الدَّارَ الْمَرْهُونَةَ وَالْمُرْتَهِنُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ؛ انْفَسَخَ الرَّهْنُ وَلَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ

٢٢٥٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ارْتَهَنَ عَقَارًا وَمَاتَ الرَّاهِنُ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمُرْتَهِنَ مِنْ جُمْلَةِ وَرَثَتِهِ، فَاقْتَسَمُوا جَمِيعُهُمُ التَّرِكَةَ جَمِيعَهَا حَتَّى الدَّارَ الرَّهْنِ، هَلْ يَسْقُطُ الدَّيْنُ أَمْ لَا؟ [ع/٢٦٢٤/١]

٢٢٥٧ = وَإِذَا قُلْتُمْ: لَا، هَلْ يَبْطُلُ الرَّهْنُ وَيَصِيرُ لَهُ الْمُطَالَبَةُ فِي التَّرِكَةِ أَمْ لَا؟  
٢٢٥٦ ج = أَجَابَ: لَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ.

٢٢٥٧ ج = وَلَهُ الْمُطَالَبَةُ فِي التَّرِكَةِ، وَقَدْ انْفَسَخَ الرَّهْنُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اقْتَسَمَا عَلَى أَنْ يَدْفَعَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ دَرَاهِمَ زِيَادَةً عَلَى نَصِيبِهِ

٢٢٥٨ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا بَغَالٌ اقْتَسَمَاهَا بِالْتَّرَاضِي، وَجُعِلَ لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمُ عَلَى الْآخَرِ زِيَادَةً لِتَرْجُحِ قِسْمَتِهِ، هَلْ تَصِحُّ الْقِسْمَةُ وَيَلْزَمُ الْمَالُ الْمَجْعُولُ مَعَ الْأَوْكْسِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَصِحُّ الْقِسْمَةُ وَيَلْزَمُ الْمَالُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## بَنَى أَحَدُ الشُّرَكَاءِ فِي الدَّارِ بغيرِ إِذْنِ البَقِيَّةِ

٢٢٥٩ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا بَنَى أَحَدُ الشُّرَكَاءِ فِي الدَّارِ المُشْتَرَكَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ بَقِيَّةِ

الشُّرَكَاءِ، مَا حُكْمُهُ؟ [ك٢٧٧أ، س٣١٩ب/]

أَجَابَ: ذَكَرَ عُلَمَاؤُنَا: إِذَا بَنَى أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ، فَطَلَبَ رَفْعَ بِنَائِهِ قَسَمَ، فَإِنْ وَقَعَ فِي نَصِيبِ الْبَانِي فِيهَا وَإِلَّا هُدِمَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْقِسْمَةَ أَوْ لَمْ يَرْضَا بِهَا؛ تَعَيَّنَ الْهُدْمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٢٦٠ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا بَنَى أَحَدُ الشُّرَكَاءِ فِي الدَّارِ بِغَيْرِ إِذْنِ البَقِيَّةِ بِنَقْضِ مُشْتَرِكِ

مِنَ الدَّارِ، مَا حُكْمُهُ؟

أَجَابَ: لَا يَمْلِكُ الْبَانِي رَفْعَهُ، وَلَا يَرْجِعُ بِقِيمَةِ مَا لَا قِيمَةَ لَهُ بَعْدَ الرَّفْعِ وَلَا بِأَجْرِ الْعَمَالِ؛ إِذِ الْعَمَلُ لَا يَتَقَوَّمُ إِلَّا بِالْعَقْدِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ النَّاصِرِيِّ: حَائِطٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ انْهَدَمَ، فَبَنَى أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ؛ كَانَ مُتَطَوِّعًا، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا عَلَيْهِ جُدُوعٌ، وَإِنْ كَانَ لَهُمَا عَلَيْهِ جُدُوعٌ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ عَنِ وَضْعِ الْجُدُوعِ حَتَّى يَأْخُذَ نِصْفَ مَا انْفَقَ فِي الْجِدَارِ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الإِقْدَامُ عَلَى الْقِسْمَةِ لَا يَمْنَعُ دَعْوَى الدَّيْنِ

٢٢٦١ = سُئِلَ فِي مُتَقَاسِمِينَ، ادَّعَى أَحَدُهُمْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَنَّ الْمُورَثَ اسْتَهْلَكَ لَهُ

عَلَّةَ قَرَيْتِهِ وَسَمَّى ذَلِكَ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: تُسْمَعُ دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ قِسْمِ دَعْوَى الدَّيْنِ لَا مِنْ قِسْمِ دَعْوَى الْعَيْنِ؛ إِذْ مُوجِبُ ذَلِكَ ثُبُوتُ الْقِيمَةِ فِي الذَّمَّةِ أَوْ الْمِثْلِ، وَالْإِقْدَامُ عَلَى الْقِسْمَةِ لَا يَمْنَعُ دَعْوَى الدَّيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى أَحَدُ الشَّرَكَاءِ الْكَرْمَ لِنَفْسِهِ بَعْدَ

إِدْخَالِ الْوَصِيِّ غَلَّتُهُ فِي الْقِسْمَةِ

٢٢٦٢ = سُئِلَ فِي وَصِيٍّ، أَدْخَلَ غَلَّةَ كَرْمٍ فِي الْقِسْمَةِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ، ثُمَّ ادَّعَى

أَحَدَهُمُ الْكَرْمَ لِنَفْسِهِ؛ زَاعِمًا أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّهَا غَلَّةٌ كَرْمِيَّةٌ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

[ظا ١٦١ ع ٢٦٢ ب /]

أَجَابَ: نَعَمْ، تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَالْحَالُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَمَّرَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ مَا لَا يَقْبَلُ

الْقِسْمَةَ بَعْدَ امْتِنَاعِ الْبَقِيَّةِ لَا يَكُونُ مُتَبَرِّعًا

٢٢٦٣ = سُئِلَ فِي الْعَقَارِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ كَالطَّاحُونَةِ وَالْحَمَّامِ وَالصَّبَّانَةِ

وغيرها، إِذَا احتَاجَ إِلَى مَرْمَةٍ وَأَنْفَقَ أَحَدُ الشَّرِيكِينَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ، هَلْ يَكُونُ مُتَبَرِّعًا  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِذَا أَبَى الشَّرِيكُ الْعِمَارَةَ وَالْحَالُ هَذِهِ فَرَمَّهَا شَرِيكُهُ؛ لَا يَكُونُ مُتَبَرِّعًا

وَيُرْجَعُ بِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ، كَمَا حَقَّقَهُ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَجَعَلَ الْفَتَاوَى

عَلَيْهِ فِي (الْوَلَوَالِحِيَّةِ). قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) مُعْزِيًا إِلَى (فَتَاوِي الْفَضْلِيِّ) رَامِزًا

(فَضْ): طَاحُونَةٌ لِهَمَّا أَنْفَقَ أَحَدُهُمَا فِي مَرْمَتِهَا بِإِذْنِ الْآخَرِ؛ لَمْ يَكُنْ مُتَبَرِّعًا؛

إِذَا لَا يُتَوَصَّلُ إِلَى الْإِنْتِفَاعِ بِنَصِيبِ نَفْسِهِ إِلَّا بِهِ. انْتَهَى.

وَمِثْلُ الطَّاحُونَةِ الصَّبَّانَةِ؛ إِذِ الطَّاحُونَةُ مِثَالٌ لِمَا لَا يُقَسَّمُ، لَا أَنَّهُ حُكْمٌ خَاصٌّ بِهَا،

كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِذَا أَرَدْتَ تَحَقُّقَ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحُكْمِ؛ فَرَاغِ كُتُبَ الْمَذْهَبِ، وَتَأَمَّلْ

وَاحْذَرْ زَلَّةَ الْقَدَمِ، فَإِنَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَقَعَ تَحْيِيرٌ وَاضْطِرَابٌ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ،

وَاللَّهُ الْمُؤْتِقُ لِلصَّوَابِ.

## لَا يُجْبَرُ الشَّرِيكَ عَلَى عِمَارَةِ الْعَقَارِ

٢٢٦٤ = سُئِلَ فِي الشَّرِيكَ فِي الْعَقَارِ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ تَعْمِيرِهِ الضَّرُورِيِّ، هَلْ لِشَّرِيكِهِ أَنْ يُعَمِّرَهُ وَيَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَدْفَعَ لَهُ مَا غَرِمَهُ عَلَى مَا يَخْصُهُ فِيهِ أَمْ لَا؟  
 أَجَابَ: الْمُصَرَّحُ بِهِ فِي كُتُبِ أَيْمَتِنَا: أَنَّ الْعَقَارَ إِذَا انْهَدَمَ لَا يُجْبَرُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَأَزِيدُ عَلَى تَعْمِيرِهِ، وَلَكِنْ يَبْنِي الْآخِرُ بِإِذْنِ الْقَاضِي، وَيَمْنَعُهُ عَنِ شَّرِيكِهِ حَتَّى يَأْخُذَ مَا يَخْصُ حِصَّةَ شَّرِيكِهِ مِمَّا أَنْفَقَ، فَإِنْ امْتَنَعَ شَّرِيكُهُ عَنِ ذَلِكَ فَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي؛ يَخْبِسُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ، كَمَسْأَلَةِ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك ٢٧٧ ب، س ١٣٢٠ /]

## غَرَسَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ وَيُرِيدُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْغِرَاسِ دُونَ شَّرِيكِهِ

٢٢٦٥ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا الْأَرْضَ الْمَذْكُورَةَ، وَيُرِيدُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْغِرَاسِ دُونَ شَّرِيكِهِ، فَهَلْ يَكُونُ مَا غَرَسَهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِنْ غَرَسَ بغيرِ إِذْنِهِ لِنَفْسِهِ؛ فَالْغِرَاسُ لَهُ، وَلِشَّرِيكِهِ أَنْ يُكَلِّفَهُ قَلْعَهُ إِلَّا إِذَا طَلَبَا قِسْمَةَ الْأَرْضِ، فَإِذَا قُسِّمَتْ فَإِنْ وَقَعَ الْغِرَاسُ فِي حِصَّةِ الْغَارِسِ فِيهَا، وَإِلَّا قُلِعَ، وَإِنْ وَقَعَ بَعْضُهُ فِي حِصَّتِهِ وَبَعْضُهُ فِي حِصَّةِ الْآخِرِ، فَمَا وَقَعَ فِي حِصَّتِهِ فَأَمْرُهُ إِلَيْهِ، وَمَا وَقَعَ فِي حِصَّةِ الْآخِرِ فَلَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ قَلْعَهُ، وَإِنْ غَرَسَ بِإِذْنِهِ لَهُمَا أَوْ أُطْلِقَ؛ فَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ عَيَّنَ لِلْغَارِسِ؛ فَهُوَ لَهُ وَكَانَ مُسْتَعِيرًا لِحِصَّةِ شَّرِيكِهِ فِي الْأَرْضِ، وَحُكْمُ الْمُسْتَعِيرِ لِلْأَرْضِ لِلْغَارِسِ مَذْكُورٌ فِي غَالِبِ الْمُتُونِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## بَنَى أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ عَلَى جَانِبِ

سَطْحِ الطَّاحُونَةِ فَاقْتَسَمَا فَوَقَعَتِ الْعُلْيَةُ فِي نَصِيبِ الْأَذِنِ

٢٢٦٦ = سُئِلَ فِي طَّاحُونَةٍ مُشْتَرَكَةٍ، بَنَى أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى جَانِبٍ مِنْ سَطْحِهَا

عَلِيَّةٌ لِنَفْسِهِ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ، ثُمَّ اقْتَسَمَاهَا بِالْتَّرَاضِي، فَوَقَعَتِ الْعَلِيَّةُ عَلَى مَا أَصَابَ الْآخَرَ بِالْقِسْمَةِ، هَلْ لَهُ رَفْعُهَا عَنْهُ، حَيْثُ لَمْ يَشْتَرِطَا فِي عَقْدِ الْقِسْمَةِ لِلْبَانِي حَقَّ قَرَارِ الْعَلِيَّةِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَهُ رَفْعُهَا؛ إِذِ الْبَانِي مُسْتَعِيرٌ لِحِصَّةِ شَرِيكِهِ لِلْبِنَاءِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ عَنِ الْعَارِيَةِ مَتَى شَاءَ، وَقَدْ وَقَعَ السَّطْحُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ فِي سَهْمِ الْآخَرِ وَلَمْ يَشْتَرِطَا فِي الْقِسْمَةِ لَهُ حَقَّ الْقَرَارِ عَلَيْهِ، وَفِي (الْأَشْبَاهِ): بَنَى أَحَدُهُمَا بَعْضَ الْآخَرِ الْآخَرَ، فَضَلَبَ رَفَعَ بِنَائِهِ؛ قُسِّمَ، فَإِنْ وَقَعَ فِي نَصِيبِ الْبَانِي، وَإِلَّا هُدِمَ. انْتَهَى.

وَالْتَقْيِدُ بَعْضُ الْإِذْنِ لِمَا أَنَّهُ بِالْإِذْنِ، هَلْ يَصِيرُ مُشْتَرِكًا أَمْ يَكُونُ لِلْبَانِي، لَا لِأَنَّهُ قَيْدُ اخْتِزَازِيٍّ. فَافْتَهُمُ. وَفِي (مُسْتَمِلِ الْأَحْكَامِ) نَقْلًا عَنْ (جَوَاهِرِ الْفَتَاوِي): اقْتَسَمُوا دَارًا، فَوَقَعَ الْحَوْضُ فِي سَهْمِ، وَالْمَسِيلُ فِي آخَرَ إِنْ لَمْ يُشْتَرِطْ فِي الْقِسْمَةِ؛ فَلِصَاحِبِ الْمَسِيلِ أَنْ يَمْنَعَ إِجْرَاءَ الْمَاءِ. انْتَهَى.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ السَّطْحَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَلِيَّةُ مَلَكَهُ الشَّرِيكُ كُلَّهُ بِالْقِسْمَةِ، وَلَمْ يُشْتَرِطْ فِي الْقِسْمَةِ حَقَّ الْقَرَارِ عَلَيْهِ، فَلَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ رَفْعَ بِنَائِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كَرْمٌ مُشْتَرِكٌ وَبِجَانِبِهِ أَرْضٌ مُشْتَرِكَةٌ اقْتَسَمَا الْكَرْمَ

فَادَّعَى أَحَدُهُمَا دُخُولَ الْأَرْضِ فِي نَصِيبِهِ

٢٢٦٧ = سُئِلَ فِي كَرْمٍ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، وَيَلَاصِقُهُ أَرْضٌ لَهُمَا يُعْبَرُ عَنْهَا بِالْحَبْلَةِ، تُعْرَفُ بِخُدُودِهَا الْأَرْبَعَةِ، اقْتَسَمَتْ مَعَ شَرِيكَيْهَا الْكَرْمَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي، وَتَقَابُضًا وَتَصَرَّفَا بَعْدَ أَنْ قَبِضَ كُلُّ مَا خَصَّهُ بِالْقِسْمَةِ، ثُمَّ اخْتَلَفَا فَادَّعَى الرَّجُلُ أَنَّ الْحَبْلَةَ فِي دَاخِلِ نَصِيبِهِ، وَادَّعَتِ الْمَرْأَةُ عَدَمَ إِدْخَالِ الْحَبْلَةِ فِي الْقِسْمَةِ، وَأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى الشَّرِكَةِ،

فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟ [ط ١٦٢ /]

أَجَاب: إِذَا أَقَامَ الرَّجُلُ بَيْنَهُ عَلَى مَا ادَّعَى؛ حُكِمَ لَهُ بِهِ وَإِذَا لَمْ يُقَمِّ؛ يَتَحَالَفَانِ، وَتُفْسَخُ الْقِسْمَةُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَسْتَقْبَلَانِهَا إِنْ شَاءَ، كَالِاخْتِلَافِ فِي الْمَبِيعِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَالْحَالُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع/١٢٦٣]

أَخْوَانٍ حَصَلَا بِكَسْبِهِمَا شَيْئًا ثُمَّ كَبُرَ لِأَحَدِهِمَا  
وَلَدٌ وَأَخَذَ فِي الْعَمَلِ مَعَ عَمِّهِ وَأَرَاخَ وَالِدَهُ  
وَالآنَ وَالِدُهُ يُرِيدُ أَخَذَ الثُّلُثَيْنِ

٢٢٦٨ = سُئِلَ فِي أَخْوَيْنِ نَشَأَ فِي الْأَعْمَالِ سَوَاءً، وَحَصَلَا بِكَسْبِهِمَا شَيْئًا، فَانْتَشَأَ لِلْكَبِيرِ مِنْهُمَا وَلَدٌ، فَأَخَذَ فِي الْعَمَلِ مَعَ عَمِّهِ وَأَرَاخَ وَالِدَهُ مُدَّةَ سِنِينَ، وَأَخَذَ وَالِدُهُ يَشْتَغِلُ فِي مَصَالِحِ الْقَرْيَةِ شَيْخًا، وَيَتَصَرَّفُ التَّصَرُّفَ التَّدْبِيرِيَّ لَا الْعَمَلِيَّ، وَالآنَ يُرِيدُ أَنْ يُقَسِّمَ الْمَالَ الْمُحَصَّلَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَيَجْعَلُ لَهُ وَلِوَلَدِهِ الثُّلُثَيْنِ وَالْأَخِيهِ الثُّلْثَ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا وَيُقَسِّمُ أَنْصَافًا، وَيُعَدُّ الْإِبْنَ مُعِينًا لِوَالِدِهِ؟ [ك/١٢٧٨، س/٣٢٠ ب/]

أَجَاب: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَيُقَسِّمُ أَنْصَافًا بَيْنَ الْأَخْوَيْنِ وَلَا (يُسْهِمُ) <sup>(١)</sup> لِلْوَلَدِ الْمُعِينِ لِأَبِيهِ وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْدَادِ الْأَبِ لِأَوْلَادِهِ أَمَاكِنَ  
لِسُكْنَاهُمْ أَوْ لِتُقَسِّمَ غَلَّتْهَا عَلَيْهِمُ الْمِلْكُ

٢٢٦٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ بَنُونَ وَبَنَاتٌ، أَعَدَّ لِسُكْنَاهُمْ أَمَاكِنَ شَتَّى، وَكَانَ يُقَسِّمُ الْغَلَّةَ عَلَيْهِمْ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، مَاتَ أَحَدُ الْبَنِينَ فِي حَيَاتِهِ وَلَهُ أَوْلَادٌ، ثُمَّ مَاتَ جَدُّهُمْ، فَأَرَادُوا أَنْ يَأْخُذُوا مَا كَانَ يَأْخُذُهُ أَبُوهُمْ، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) فِي س: سِهِم.

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْدَادِهِ لِسُكْنَاهُمْ الْمِلْكُ لَهُمْ، فَتَكُونُ الْأَمَاكِينُ مِنْ جُمْلَةِ مَا تَرَكَ، فَتُقَسَّمُ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَفْرِضِ اللَّهُ تَعَالَى لِابْنِ الْإِبْنِ مَعَ الْإِبْنِ شَيْئًا، وَلَا يَلْزَمُ أَيْضًا مِنْ قِسْمَةِ الْعَلَّةِ مِلْكُ الْمُسْتَعْلَى، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا اقْتَسَمُوا دَارًا فَاسْتَحَقَّ طَرِيقُ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ تُمْسُخُ الْقِسْمَةِ

٢٢٧٠ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ اقْتَسَمُوا آدَارًا، وَانْفَصَلَ كُلُّ مِنْهُمْ بِمَا نَابَهُ مِنْهَا، فَاسْتَحَقَّ

عَلَى أَحَدِهِمْ طَرِيقُ نَصِيبِهِ لِحِجَّتِهِ وَقَفٍ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: تُمْسُخُ الْقِسْمَةِ وَتُسْتَأْنَفُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقِسْمَةِ تَكْمِيلُ الْمَنْفَعَةِ بِاخْتِصَاصِ كُلِّ مِنْهُمْ بِنَصِيبِهِ، وَقَطْعِ أَسْبَابِ تَعَلُّقِ حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِنَصِيبِ غَيْرِهِ، وَشَرْطُ الْقِسْمَةِ عَدَمُ فَوْتِ الْمَنْفَعَةِ بِالْقِسْمَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِفْرَازِ نَصِيبِ كُلِّ وَاحِدٍ بِطَرِيقِهِ فِي الْأَرْضِ وَالدَّارِ، وَشَرْبِهِ فِي الْأَرْضِ، وَلِذَلِكَ إِذَا قُسِّمَ وَإِلَّا أَحَدِهِمْ مَسِيلٌ أَوْ طَرِيقٌ فِي مِلْكِ الْآخِرِ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْقِسْمَةِ؛ صُرِفَ عَنْهُ إِنْ أَمَكْنَ، وَإِلَّا فُسِّخَتِ الْقِسْمَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا اقْتَسَمَا ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّ أَبَاهُ وَقَفَ عَلَيْهِ كَذَا وَكَذَا؛ لَا تَسْمَعُ

٢٢٧١ = سُئِلَ فِي ابْنِي عَمٍّ تَقَاسَمَا كُرُومًا بِرِضَاهُمَا، وَأَشْهَدَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا

شُهُودًا بِذَلِكَ، وَتَبَّتْ ذَلِكَ عِنْدَ نَائِبِ الْحُكْمِ الْحَنْفِيِّ بِشَهَادَةِ شُهُودِهِ، وَكُتِبَ بِالْمُقَاسَمَةِ وَالْإِبْرَاءِ الْعَامِّ بَيْنَهُمَا صَكٌّ، وَتَسَلَّمَ كُلُّ مَا خَصَّهُ، وَآكَدَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَنَّهُ: مَتَى ادَّعَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخِرِ بِشَيْءٍ يُخَالِفُ ذَلِكَ أَوْ نَكَثَ عَنْ هَذِهِ الْقِسْمَةِ؛ يَكُنْ



عَلَيْهِ بِالنَّذْرِ الشَّرْعِيِّ خَمْسُونَ دِينَارًا ذَهَبًا، يَشْتَرِي بِهِ زَيْتًا لِإِسْرَاحِ مَسْجِدِ سَيِّدِنَا الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَبَقَ هَذِهِ الْمُقَاسَمَةَ بَيْنَ أَبِيهِمَا، وَأَنَّ أَبَاهُ وَقَفَ مَا خَصَّهُ عَلَيْهِ، وَأَبْرَزَ مِنْ يَدِهِ كِتَابَ وَقْفِ حَاصِلُهُ: شَهِدَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ مَعْرِفَتَهُمَا لِفُلَانٍ، وَأَنَّهُ أَشْهَدُهُمَا عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ وَقَفَ مَا هُوَ مِلْكُهُ، وَهُوَ كَذَا وَكَذَا، شَهَادَةً بِوَجْهِ وَصِيِّ الْمُدَّعِي مِنْ غَيْرِ مُدَّعٍ شَرْعِيِّ يَدَّعِي بِالْوَقْفِ، وَأَخْضَرَ شَاهِدَيْنِ مِنْ شُهُودِ الْمُقَاسَمَةِ الْأُولَى شَهِدَا بِمُدَّعَاهُ، فَعَمِلَ بِهَا نَائِبُ الْحُكْمِ الْحَنْفِيِّ، فَهَلْ هَذِهِ الدَّعْوَى مَسْمُوعَةٌ مِنْهُ، وَمَا تَرْتَّبَ عَلَيْهَا مِنْ شَهَادَةِ شَاهِدِي الْقِسْمَةِ الْأُولَى صَاحِحٌ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى الْمَذْكُورَةُ، وَلَا الْإِشْهَادُ لِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ:

❖ مِنْهَا: التَّنَاقُضُ مِنَ الْمُدَّعِي وَالشَّاهِدَيْنِ، فَالْمُدَّعِي لِسَبْقِ مُقَاسَمَتِهِ لِخَصْمِهِ، وَقَدْ صَرَخَ الزَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ [ع ٢٦٣ ب، س ٣٢١، ك ٢٧٨ ب، ط ١٦٣ /] بِأَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى الْقِسْمَةِ؛ اعْتِرَافٌ مِنْهُ بِأَنَّ الْمَقْسُومَ مُشْتَرِكٌ، وَأَمَّا الشَّاهِدَانِ؛ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا كُتِبَ فِي الصِّكِّ مَا هُوَ مُوجِبٌ لِلْإِقْرَارِ، وَكُتِبَ الشَّاهِدُ فِيهِ شَهِدَ بِذَلِكَ، ثُمَّ ادَّعَاهُ مُدَّعٍ فَشَهِدَ لَهُ هَذَا الشَّاهِدُ؛ لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ، فَيَكُونُ بِالشَّهَادَةِ الثَّانِيَةِ مُتَنَاقِضًا، كَمَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ.

❖ وَمِنْهَا: أَنَّ مَا فِي صِكِّ الْوَقْفِ مِنْ شَهَادَةِ شَاهِدِيهِ لَعُوٌّ؛ لِأَنَّهُمَا شَهِدَا أَنَّهُ أَشْهَدُهُمَا أَنَّهُ وَقَفَ مِلْكَهُ، وَلَمْ يَشْهَدَا بِأَنَّهُ وَقَفَ وَهُوَ يَمْلِكُهُ؛ ففِي (الْبَرَازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا: لَوْ شَهِدُوا أَنَّهُ أَقَرَّ، وَأَشْهَدَنَا أَنَّهُ وَقَفَ هَذِهِ الْأَرْضَ وَقَفًا صَاحِحًا، وَكَانَتْ فِي يَدِهِ حَتَّى مَاتَ؛ لَا تُقْبَلُ. وَلَوْ قَالَا: مَعَ مَا ذَكَرْنَا، وَكَانَ مَالِكُهَا تُقْبَلُ، فَلَوْ كَانَ الْوَاقِفُ بِنَفْسِهِ مَوْجُودًا وَأَشْهَدَ أَنَّهُ وَقَفَ مِلْكَهُ هَذَا لَمْ تُسْتَرَدَّ<sup>(١)</sup> دَعْوَاهُ الْمِلْكَ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(١) فِي ع: يَرُدُّ.

❖ وَمِنْهَا: عَدَمُ الْمُدَّعِي الَّذِي تُسْمَعُ مِنْهُ الدَّعْوَى فِي الْوَقْفِ وَقَتَّ الشَّهَادَةَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ عِبَارَةِ الصَّكِّ الْمُتَعَلِّقِ بِشَهَادَةِ الْوَقْفِ.

❖ وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ).

❖ وَمِنْهَا: أَنَّ الْوَقْفَ لَيْسَ مَحْكُومًا بِلِزُومِهِ لِيُقْبَلَ عَلَيْهِ الْبُرْهَانُ بِلَا دَعْوَى عَلَى الْقَوْلِ بِهِ. وَهُنَاكَ أُمُورٌ أُخْرُ فِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْعِبْرَةَ لِصَّكِّ الْمُقَاسَمَةِ، وَلَا عِبْرَةَ بِالدَّعْوَى الصَّادِرَةِ بَعْدَهَا، وَلَا بِصُورَةِ الْوَقْفِ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَشْرُوحَةِ الصَّادِرَةِ قَبْلَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الإِقْدَامُ عَلَى الْقِسْمَةِ اعْتِرَافٌ بِأَنَّ الْمَقْسُومَ مُشْتَرِكٌ

فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى أَحَدِ الشَّرَكَاءِ أَنَّهُ مِلْكُهُ

٢٢٧٢ = سُئِلَ فِي أَحْوَيْنَ قَاسِمًا عَمَّهُمَا كَرْمًا وَأَشْهَدَا، وَتَصَرَّفَ الْعَمُّ فِيمَا خَصَّهُ

بِالْقِسْمَةِ ثُمَّ بَاعَهُ مِنْ آخَرَ، ثُمَّ الْآخَرَ مِنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ تَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي وَمَضَتْ عَلَى ذَلِكَ ثَلَاثُونَ سَنَةً، وَالْآنَ ادَّعَى الْأَخْوَانِ عَلَى ذِي الْيَدِ أَنَّ جَمِيعَ الْكَرَمِ الْمَقْسُومِ لِهَمَّا، لَا شَيْءَ فِيهِ لِعَمَّهُمَا، وَأَنَّ مُقَاسَمَتَهُمَا لَهُ لَمْ تُصَادِفْ مَحَلَّهَا، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُمَا بَعْدَ الْقِسْمَةِ وَالْإِشْهَادِ أَمْ لَا؟

اجَاب: لَا تُسْمَعُ؛ لِمَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ وَالزَّيْلَعِيُّ وَالْعِمَادِيُّ وَالْبَرَازِيُّ وَكَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا مِنْ: أَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى الْقِسْمَةِ اعْتِرَافٌ بِأَنَّ الْمَقْسُومَ مُشْتَرِكٌ، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ: وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُ الْمُتَقَاسِمِينَ لِلتَّرِكَةِ دَيْنًا فِي التَّرِكَةِ؛ صَحَّ دَعْوَاهُ، وَلَوْ ادَّعَى عَيْنًا بِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ؛ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ؛ إِذِ الْإِقْدَامُ عَلَى الْقِسْمَةِ اعْتِرَافٌ مِنْهُ بِأَنَّ الْمَقْسُومَ مُشْتَرِكٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## اِخْتِلَافُ الْمُتَقَاسِمِينَ فِي الْحُدُودِ

٢٢٧٣ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَقَاسَمَاهَا، وَكَتَبَ الْكَاتِبُ فِي وَثِيقَةِ الْمُتَقَاسِمَةِ: فَكَانَ مَا حَصَرَ زَيْدًا الْجِهَةَ الْقِبْلِيَّةَ، وَعَرَضُهَا تِسْعَ قَصَبَاتٍ، وَالْحَدُّ الْفَاصِلُ شَجَرَةً رُمَّانٍ، وَالْآنَ الشَّرِيكُ الثَّانِي يَقُولُ لَزَيْدٍ: لَيْسَ لَكَ إِلَّا هَذِهِ الرُّمَّانَةُ. وَزَيْدٌ يَقُولُ: لَيْسَ لِي إِلَّا تِسْعُ قَصَبَاتٍ، فَهَلِ الْعِبْرَةُ لِلْقَصَبِ الْمَعْدُودِ أَوْ لِشَجَرَةِ الرُّمَّانِ؟ [س ٣٢١ ب /] أَجَابَ: الْعِبْرَةُ لِمَا تَشْهَدُ بِهِ الْبَيِّنَةُ:

❖ فَإِنْ أَقَامَهَا بَعْدَ الْإِشْهَادِ بِالْقَبْضِ؛ تُقْبَلُ بَيِّنَةٌ كُلُّ مِنْهُمَا فِي الْجُزْءِ الَّذِي بِيَدِ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ، وَبَيِّنَةُ الْخَارِجِ أَوْلَى.

❖ وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً فَقَطُّ فُضِيَ لَهُ بِهَا.

❖ وَإِنْ لَمْ يُقَمْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بَيِّنَةً؛ تَحَالَفَا وَتَرَادَا، كَمَا فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ اِخْتِلَافِ الْمُتَقَاسِمِينَ فِي الْحُدُودِ، وَقَدْ صُرِّحَ بِهَا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ، وَمِنْهَا (مِنْحُ الْغَفَّارِ)

[١٢٦٤، ١٢٧٩ ك /]

❖ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْإِشْهَادِ عَلَى الْقَبْضِ؛ تَحَالَفَا وَتُفْسَخُ الْقِسْمَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ الْمُرَارَعَةِ

دَفَعَ لِأَخْرَثُورًا عَلَى رُبْعِ الْخَارِجِ،

فَحَرَثَ عَلَيْهِ أَيَّامًا ثُمَّ عَجَزَ

٢٢٧٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ ثُورًا لِأَخْرَثُورٍ عَلَى رُبْعِ الْخَارِجِ، فَحَرَثَ عَلَيْهِ أَيَّامًا ثُمَّ عَجَزَ عَنِ الْعَمَلِ، فَرَدَّ الْأَخْرَثُورُ عَلَى صَاحِبِهِ قَبْلَ الزَّرْعِ، هَلْ يَسْتَحِقُّ رَبُّهُ أَجْرَةَ الْمِثْلِ نَعْمَةً فِي الْأَيَّامِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْحَرَاثُ إِذَا لَمْ يُبَيَّنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْخَارِجِ يَسْتَحِقُّ أَجْرَ الْمِثْلِ

٢٢٧٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ حَرَثَ رَجُلَيْنِ، وَلَمْ يُبَيَّنْ حِصَّتَهُمَا مِنَ الْخَارِجِ، هَلْ هِيَ اثْنَتَا أَوْ الرُّبْعِ، فَهَلْ يَسْتَحِقُّانِ فِي الْخَارِجِ شَيْئًا أَمْ لَا يَسْتَحِقُّانِ فِيهِ شَيْئًا، وَلَهُمَا مِثْلُ أَجْرِ عَمَلِهِمَا مِنَ الدَّرَاهِمِ؟

أَجَابَ: لَا يَسْتَحِقُّانِ فِي الْخَارِجِ شَيْئًا، بَلْ لَهُمَا أَجْرُ الْمِثْلِ لِعَمَلِهِمَا مِنَ الدَّرَاهِمِ، فَيُنْظَرُ بِكَمْ يُسْتَأْجَرُ مِثْلُهُمَا لِلْحَرَثِ بِالدَّرَاهِمِ؟ فَيَجِبُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلَانِ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِدَانٌ اشْتَرَاكَ

عَلَى أَنْ مَا بَدَرَاهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا

٢٢٧٦ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِدَانٌ، اشْتَرَاكَ عَلَى أَنْ مَهْمَا بَدَرَاهُ يَكُونُ مُشْتَرَكًا، فَبَدَرَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَنَبَتَ الزَّرْعُ، فَهَلْ يَكُونُ مُشْتَرَكًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَكُونُ مُشْتَرَكًا؛ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا صَارَ مُقَرَّضًا مِنَ الْآخِرِ، وَالْقَرَضُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ قَرَضَ الْمَشَاءِ؛ فَقَدْ صَدَّحَ فِي (الْبَحْرِ) فِي كِتَابِ الْهَبَةِ بِآيَةِ

صَحِيحٌ، وَلَئِنْ كَانَ فَاسِدًا؛ فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُسَلِّكُ بِفَاسِدِ الْعُقُودِ مَسَلِّكَ صَحِيحِهَا. تَأَمَّلْ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلَانِ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ: مَا زَرَعْتَهُ  
بِبَذْرِي وَيَقْرِي يَكُونُ مُنَاصِفَةً

٢٢٧٧ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ تَشَارَكَمَا فِي الزَّرْعِ، وَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ مَهْمَا زَرَعْتَهُ

بِبَذْرِي وَيَقْرِي؛ فَهُوَ لِي وَلكَ مُنَاصِفَةً، وَزَرَعَا عَلَى هَذَا الشَّرْطِ بِيَقْرِيهِمَا وَيَبْذُرِيهِمَا، هَلْ  
كُلُّ شَيْءٍ زَرَعَاهُ يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا سَوَاءً أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا، وَيَكُونُ كُلُّ مُقْرِضًا لِلْآخِرِ نِصْفَ مَا زَرَعَ،  
وَإِذَا تَسَاوَيَا فِي الْبَذْرِ التَّقْيَا قِصَاصًا، وَإِنْ زَادَ لِأَحَدِهِمَا بَذْرًا؛ يُطَالِبُ صَاحِبَهُ بِنِصْفِهِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ١٦٤، س ١٣٢٢/]

٢٢٧٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِنَسِيِّهِ: ازْرَعْ بِبَذْرِكَ كَذَا حِنْطَةً، عَلَى أَنَّ الْخَارِجَ  
بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وَأَسَاوِيكَ بِمِثْلِهَا بَذْرًا مِنْ حِنْطَتِي. فَزَرَعَهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَسَرِقَتْ  
حِنْطَةُ الْقَائِلِ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْبَذْرِ، هَلِ الَّذِي زُرِعَ أَوْ لَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ، يَكُونُ بَيْنَهُمَا، وَعَلَيْهِ بَدَلٌ <sup>(١)</sup> الْقَرَضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ قَالَ لِآخِرٍ: ازْرَعْ بِبَذْرِكَ عَلَى أَنَّ الْخَارِجَ بَيْنَنَا

٢٢٧٩ = سُئِلَ فِي فَلَاحَيْنِ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ: ازْرَعْ بِبَذْرِكَ، وَمَهْمَا

زَرَعْتَهُ فَبَيْنَنَا نِصْفَانِ. فَزَرَعَا عَلَى ذَلِكَ، هَلْ يَكُونُ الْخَارِجُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ أَمْ لَا؟

٢٢٨٠ = وَهَلْ إِذَا أَنْكَرَ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ، وَادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا زَرَعَ لِنَفْسِهِ خَاصَّةً

لَا لِلشَّرِكَةِ، وَلَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ بِيَمِينِهِ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: بَدَل.

٢٢٧٩ ج = أَجَابَ: الْخَارِجُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، قَالَ فِي (الْبَرَازِيَّةِ): فَإِنْ قَالَ لِلْعَامِلِ:  
اَزْرَعْ فِي أَرْضِي بِبَذْرِكَ، عَلَى أَنَّ الْخَارِجَ بَيْنَنَا نِصْفَانِ؛ فَالْمُرَاعَةُ جَائِزَةٌ، وَالْخَارِجُ  
عَلَى مَا شَرَطًا، وَيَكُونُ الْبَذْرُ قَرْضًا لِلْمُزَارِعِ عَلَى رَبِّ الْأَرْضِ، وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ  
كُتُبِ الْفَتَاوِيِّ، فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَا زَرَعَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا عَلَى  
الشَّرْطِ. [ك ٢٧٩ ب، ع ٢٦٤ ب /]

٢٢٨٠ ج = وَمَنْ أَنْكَرَ وَلَا بَيِّنَةَ لِحُضْمِهِ؛ فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا بَقْرًا وَبَذْرًا  
فَزَرَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَذْرَهُ مُسْتَقِلًا

٢٢٨١ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ اشْتَرَا فِي الزَّرَاعَةِ، فَاتَّفَقَا عَلَى أَنَّ مِنْ أَحَدِهِمَا بَقْرًا  
وَعَمَلًا وَبَذْرًا، وَمِنَ الْآخَرِ بَقْرًا تُضَمُّ إِلَى بَقْرِهِ، وَبَذْرًا يُضَمُّ إِلَى بَذْرِهِ، فَزَرَعَ كُلُّ وَاحِدٍ  
بَذْرَهُ مُسْتَقِلًا بِلا خَلْطٍ، فَهَلِ الشَّرِيكَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا، وَالْخَارِجُ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ؟

أَجَابَ: الشَّرِيكَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَالْخَارِجُ يَتَّبِعُ الْبَذْرَ، فَالْخَارِجُ مِنْ بَذْرِ كُلِّ لِرَبِّهِ،  
أَمَّا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ مَا يَبْذُرُهُ أَحَدُهُمَا بَيْنَهُمَا، وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الْبَذْرِ، فَالْكُلُّ  
بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ إِذَا وُجِدَ الْإِذْنُ بِالزَّرْعِ مُشْتَرَكًا، يَصِيرُ الْآخِرُ مُسْتَقْرَضًا، فَتَحْصُلُ  
الشَّرِيكَةُ، وَقَدْ نَقَلَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سِرَاجِ الدِّينِ الْحَانُوتِيُّ فِي (فَتَاوَاهُ) عَنْ  
قَاضِي خَانَ: ثَلَاثَةٌ أَخَذُوا أَرْضًا بِالنُّصْفِ لِيَزْرَعُوها بِبَذْرِهِمْ شَرِيكَةً، فَغَابَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ،  
فَزَرَعَ اثْنَانِ بَعْضُ الْأَرْضِ حِنْطَةً، وَحَضَرَ الثَّلَاثُ وَزَرَعَ الْبَعْضُ شَعِيرًا. قَالُوا: إِنْ فَعَلَ  
ذَلِكَ بِإِذْنِ الشَّرَكَاءِ؛ فَالْحِنْطَةُ بَيْنَهُمْ، وَيَرْجِعُ الْأَوَّلَانِ عَلَى الثَّلَاثِ بِثُلْثِ الْحِنْطَةِ الَّتِي  
بَذَرَاهَا وَالشَّعِيرُ بَيْنَهُمْ، وَيَرْجِعُ صَاحِبُ الشَّعِيرِ عَلَيْهِمَا بِثُلْثِي الشَّعِيرِ الَّذِي بَذَرَهُ،

وَفِي (الْفَيْضِ لِلْكَرْكِيِّ) وَفِي (النَّفَائِسِ): خَلَطُ الْحِنْطَةِ بِالْحِنْطَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِصِحَّةِ الْمُرَارَعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا رَضِيَ الزَّارِعُ مَعَ الْآخِرِ بَعْدَ ثَبَاتِ الزَّرْعِ

أَنْ يُعْطِيَهُ حِصَّةً مِنَ الْبَدْرِ وَيَكُونُ الْخَارِجُ بَيْنَهُمَا

٢٢٨٢ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ كَرَبَهَا جَمَاعَةٌ عَلَى وَجْهِ الشَّرِكَةِ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا كَانَ أَوَانُ الزَّرْعِ زَرَعَهَا بَعْضُهُمْ بغيرِ إِذْنِ الْبَاقِي، فَلَمَّا نَبَتَ الزَّرْعُ قَالُوا لِمَنْ لَمْ يَأْذِنْ: ادْفَعْ إِلَيْنَا قَدْرَ حِصَّتِكَ مِنَ الْبَدْرِ وَالزَّرْعِ بَيْنَنَا. فَأَجَابَهُمْ إِلَى ذَلِكَ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَكُونُ الزَّرْعُ مُشْتَرَكًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، حَيْثُ تَرَاضُوا عَلَى ذَلِكَ، فَالزَّرْعُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمْ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): أَرْضٌ بَيْنَهُمَا زَرَعَهَا أَحَدُهُمَا وَنَبَتَ، فَتَرَاضِيَا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ الْآخِرُ نِصْفَ بَدْرِهِ، وَيَكُونُ الزَّرْعُ بَيْنَهُمَا؛ جَازَ لَا قَبْلَ أَنْ يَنْبَتَ. انْتَهَى.

فَحَيْثُ تَرَاضُوا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُمْ قَدْرَ حِصَّتِهِ مِنَ الْأَرْضِ بَدْرًا بَعْدَ ثَبَاتِ الزَّرْعِ؛ جَازَ، وَصَارَ الزَّرْعُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَرَكَ الْأَكَّارُ الْبَقَرَ تَرَعَى فَضَاعَ بَعْضُهَا

٢٢٨٣ = سُئِلَ فِي أَكَّارٍ تَرَكَ الْبَقَرَ تَرَعَى لَيْلًا فَضَاعَتْ، وَالْعَادَةُ بَيْنَ أَهْلِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ مُطَرِّدَةٌ بِإِزْسَالِ الْبَقْرِ لَيْلًا تَرَعَى وَحَدَهَا، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟ [س ٣٢٢ ب / ]

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ وَالْحَالُ هَذِهِ، فَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي ضَمَانِ الْمُرَارِعِ وَالْعَامِلِ: وَلَوْ تَرَكَ الْبَقَرَ تَرَعَى فَضَاعَ؛ اخْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَايخُ، وَيُقْتَضَى بِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ. انْتَهَى.

يَعْنِي: إِذَا تَعَارَفُوا ذَلِكَ، بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ مِثْلَهُ تَضْيِيعًا فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَعَانَ أَكَّارُ صَاحِبِ الْبَذْرِ وَادَّعَى الشَّرِكَةَ فِي الْخَارِجِ

٢٢٨٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ذِي أَرْضٍ وَيَقْرِ وَيَبْذِرُ، زَرَعَ فِي أَرْضِهِ بِيَقْرِهِ وَيَبْذِرُهُ وَأَعَانَهُ أَكَّارُهُ مَعَ جُمْلَةٍ مِنَ النَّاسِ وَاخْتَلَفَا، صَاحِبُ الْبَذْرِ يَقُولُ: الزَّرْعُ زَرْعِي بِيَدْرِي. وَالْأَكَّارُ يَقُولُ: هُوَ مُشْتَرِكٌ، زَرَعْتُهُ بِيَدْرِكَ لِلشَّرِكَةِ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَكَّارِ، أَمْ قَوْلُ رَبِّ الْبَذْرِ بِيَمِينِهِ حَيْثُ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْبَذْرِ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْبَذْرِ بِيَمِينِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

زَرَعَ إِنْسَانٌ فِي أَرْضِهِ قُطْنًا فَحَرَثَ

رَجُلٌ الْأَرْضَ طَامِعًا فِي أَخْذِ ثَمَرَتِهِ

٢٢٨٥ = سُئِلَ فِي قُطْنٍ زَرَعَهُ إِنْسَانٌ فِي أَرْضِهِ بِيَدْرِهِ، وَغَابَ عَنْ قَرِيْبَتِهِ، فَحَرَثَ الْأَرْضَ رَجُلٌ طَامِعًا فِي أَخْذِ ثَمَرَتِهِ، هَلِ يَسْتَحِقُّهَا بِحَرْثِهِ أَمْ هِيَ لِلَّذِي زَرَعَ بِيَدْرِهِ؟  
[ط ١٦٥، ك ١٢٨٠، ع ٢٦٥٤/١]

أَجَابَ: هِيَ لِلَّذِي زَرَعَ بِيَدْرِهِ، وَلَا حَقَّ لِلْحَارِثِ فِيهِ، وَلَا أَجْرَةَ لِعَمَلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ فِي الْعَمَلِ وَالْحَالَةَ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شَجَرُ قُطْنٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ إِذَا كَرَبَ أَحَدُهُمَا

الْأَرْضَ لَا يَسْتَحِقُّ بِمُقَابَلَتِهِ شَيْئًا

٢٢٨٦ = سُئِلَ فِي شَجَرِ قُطْنٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، كَرَبَ أَحَدُهُمَا الْأَرْضَ عَلَيْهِ، وَقَامَ بِأُمُورِهِ حَتَّى أُنْمَرَ بغيرِ إِذْنِ شَرِيْكِهِ، هَلِ الثَّمَرُ بَيْنَهُمَا تَبَعًا لِأَصْلِهِ، أَمْ هُوَ لِلَّذِي كَرَبَ الْأَرْضَ؟

٢٢٨٧ = وَهَلِ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ حَرْثِهِ وَقِيَامِهِ أَجْرَةٌ أَمْ لَا؟



٢٢٨٦ ج = أَجَاب: هُوَ بَيْنَهُمَا.

٢٢٨٧ ج = وَلَا شَيْءَ لِلَّذِي قَامَ فِي مُقَابَلَةِ قِيَامِهِ، لِأَنَّهُ عَمِلَ فِي الْمُسْتَرَكَ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

اِفْتَكَّ الرَّاهِنُ الْأَرْضَ بَعْدَ أَنْ زَرَعَهَا

الْمُرْتَهِنُ قُطْنَا وَأَثْمَرَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ

٢٢٨٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَرَهَنَ مِنْ آخَرَ أَرْضًا، فَرَزَعَهَا الْمُرْتَهِنُ قُطْنَا، وَاسْتَعْلَى

ثَمَرَتَهُ، فَافْتَكَّهَا الرَّاهِنُ وَزَرَعَهَا ذُرَّةً عَلَى شَجَرِ الْقُطْنِ، فَأَثْمَرَ شَجَرُ الْقُطْنِ، فَهَلْ ثَمَرَتُهُ

مِلْكٌ لِلْمُرْتَهِنِ أَمْ لِلرَّاهِنِ؟

أَجَاب: الْقُطْنُ لِمَنْ زَرَعَهُ؛ إِذْ هُوَ نَمَاءٌ مِلْكِهِ، فَإِنَّ شَجَرَهُ مِلْكٌ لِزَارِعِهِ الْمُرْتَهِنِ،

لَا لِلرَّاهِنِ زَارِعِ الذُّرَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

زَرَعَتِ الزَّوْجَةُ الْأَرْضَ بِلَا إِذْنِ

الْوَرَثَةِ وَفِيهِمْ صِغَارٌ وَكِبَارٌ

٢٢٨٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ صِغَارٍ وَكِبَارٍ وَامْرَأَةٍ، الصَّغَارُ مِنْهَا، وَالْكِبَارُ مِنْ

امْرَأَةٍ غَيْرِهَا، فَزَرَعَتِ الْمَرْأَةُ فِي أَرْضٍ مُسْتَرَكَةٍ، وَفِي أَرْضٍ غَيْرِ مُسْتَرَكَةٍ، هَلِ الزَّرْعُ

لِلْمَرْأَةِ أَمْ لِلشَّرِكَةِ؟

أَجَاب: إِنْ زَرَعَتْ مِنْ بَذْرِ نَفْسِهَا؛ فَالْغَلَّةُ لَهَا خَاصَّةً، وَكَذَا إِنْ زَرَعَتْ مِنْ بَذْرِ

مُسْتَرَكَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْكِبَارِ وَبِغَيْرِ إِذْنِ وَصِيِّ الصَّغَارِ، وَعَلَيْهَا الضَّمَانُ لِمِثْلِ حِصَصِهِمْ

مِنَ الْبَذْرِ وَإِنْ بِإِذْنِهِمْ، وَالْكُلُّ فِي عِيَالِ الْمَرْأَةِ وَيَجْمَعُونَ الْغَلَاتِ وَيَأْكُلُونَ جُمْلَةً،

فَالْغَلَّةُ مُسْتَرَكَةٌ، كَمَا فِي (الْبَرَازِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَى أَحَدُ الْوَرَثَةِ بِدَرَاهِمٍ مِنَ التَّرِكَةِ بَدْرًا وَزَرَعَهُ بِلَا إِذْنِهِمْ

٢٢٩٠ = سُئِلَ عَنْ مَيِّتٍ مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ وَأَوْلَادٍ مِنْهَا وَمِنْ غَيْرِهَا، فَزَرَعَ ابْنٌ كَبِيرٌ

مِنْهُمْ زَرْعًا صَفِيًّا ذُرَّةً وَقُطْنًا، بَدْرُهُمَا [س ١٣٢٣ /] اشْتَرَاهُ بِدَرَاهِمٍ مِنَ التَّرِكَةِ، وَذَلِكَ

بِغَيْرِ إِذْنِ كِبَارِ الْوَرَثَةِ، وَبِغَيْرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ وَالْوَصِيِّ عَلَى الصَّغَارِ، هَلِ الْغَلَّةُ الْخَارِجَةُ

مِنْهُ لِنَشْرِكَةِ عَلَى حُكْمِ التَّرِكَةِ، أَمْ هِيَ لِلزَّرَاعِ خَاصَّةٌ؟

أَجَابَ: هِيَ لِلزَّرَاعِ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا لِبَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ، كَمَا فِي (الْبَزَائِيَّةِ)، وَتَرْجِعُ الْوَرَثَةُ

بِحِصَّتَيْهِمْ مِنْ دَرَاهِمِ الثَّمَنِ الَّتِي اشْتَرَى بِهَا الْبَدْرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ لِلْأَكَارِ شَيْءٌ مِنَ الْخَارِجِ؛ فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلِهِ

٢٢٩١ = سُئِلَ فِي أَكَارٍ لَمْ يُشْتَرَطْ لَهَا فِي شَجَرِ الْقُطْنِ حِصَّةٌ، بَلْ سُكِّتَ عَنِ

اشْتِرَاطِ الشَّرِكَةِ فِيهِ، هَلْ لَهَا فِيهِ حِصَّةٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، بَلْ هُوَ لِصَاحِبِ الْبَدْرِ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي

(الْوَلَوَالِجِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَالْأَكَارُ أَجْرٌ مِثْلَ عَمَلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْضٌ بِهَا شَجَرُ قُطْنٍ لِرَجُلٍ اشْتَرَكَ

مَعَ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ مَعَهُ مُنَاصَفَةً

٢٢٩٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ أَرْضٌ بِهَا شَجَرُ قُطْنٍ، اشْتَرَكَ مَعَ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ

مَعَهُ بِبَقَرٍ مِنْهُمَا عَلَيْهِ مُنَاصَفَةً، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ لِشَرْطِهِ عَمَلُ رَبِّ الْأَرْضِ، فَالْخَارِجُ لِرَبِّ الشَّجَرِ، وَعَلَيْهِ لِلْآخِرِ

أَجْرٌ مِثْلَ عَمَلِهِ وَعَمَلِ بَقَرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثَلَاثَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَرْضٌ وَفِيهَا شَجَرٌ قُطْنٍ  
اشْتَرَكُوا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا وَيَكُونَ الْخَارِجُ بَيْنَهُمْ

٢٢٩٣ = سُئِلَ فِي ثَلَاثَةِ رِجَالٍ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قِطْعَةٌ أَرْضٍ لَهُ فِيهَا شَجَرٌ قُطْنٍ،  
اشْتَرَكُوا عَلَى أَنْ يَخْرُتُوهَا عَلَى بَقَرٍ لَهُمْ وَعُمَّالٍ، فَهَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الشَّرِكَةُ وَيَكُونُ  
الْخَارِجُ مِنْ شَجَرِ الْقُطْنِ بَيْنَهُمْ عَلَى الشَّرْطِ، أَمْ لَا تَصِحُّ الشَّرِكَةُ، وَلِكُلِّ مَا خَرَجَ مِنْ  
شَجَرِهِ.

٢٢٩٤ = وَهَلْ لِلْعَامِلِ مَا شَرَطَ لَهُ رَبُّ الشَّجَرِ أَمْ أُجْرَةٌ مِثْلِهِ؟

٢٢٩٣ ج = أَجَابَ: لَا تَصِحُّ هَذِهِ الشَّرِكَةُ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قُطْنُهُ الْخَارِجُ مِنْ  
شَجَرِهِ الْمَخْصُوصِ بِهِ. [ك ٢٨٠ ب / ]

٢٢٩٤ ج = وَلِلْعَامِلِ مَا شَرَطَ لَهُ مَالِكُ الشَّجَرِ حَيْثُ خَلَا عَقْدُهُ مَعَهُ عَنِ الشَّرْطِ  
مُفْسِدٍ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثَلَاثَةٌ لَهُمْ شَجَرٌ قُطْنٍ اشْتَرَكُوا مَعَ ثَلَاثَةِ آخَرِينَ  
عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا مَعَهُمْ وَيَكُونَ الْقُطْنُ لِلْسِتَّةِ

٢٢٩٥ = سُئِلَ فِي شَجَرِ قُطْنٍ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ، اشْتَرَكُوا مَعَ ثَلَاثَةِ آخَرِينَ عَلَى أَنْ  
يَعْمَلُوا مَعَهُمْ بِبَقَرِهِمْ، وَيَكُونَ الْقُطْنُ مَقْسُومًا عَلَى السِّتَّةِ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيُقَسَّمُ  
الْقُطْنُ كَذَلِكَ، أَمْ لَا يَصِحُّ وَالْقُطْنُ لِلثَّلَاثَةِ الْأُولَى؟

أَجَابَ: لَا تَصِحُّ الشَّرِكَةُ فِي ذَلِكَ، وَالْقُطْنُ لِأَصْحَابِ الشَّجَرِ الثَّلَاثَةِ، وَلَا شَيْءَ  
لِلْآخَرِينَ، وَلَهُمْ أَجْرٌ مِثْلَ عَمَلِهِمْ وَعَمَلِ بَقَرِهِمْ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَ مَنْ فِي يَدِهِ أَرْضٌ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ الْوَقْفِ

أَوْ التَّيْمَارِ فَالْأَحَقُّ بِهَا الذَّكَرُ مِنْ أَوْلَادِهِ

٢٢٩٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مُزَارِعٍ فِي أَرْضٍ <sup>(١)</sup> بَيْتِ الْمَالِ وَالْوَقْفِ وَالتَّيْمَارِ، وَيُؤَدِّي

قَسَمَهَا <sup>(٢)</sup> لِلجِهَاتِ الْمَذْكُورَةِ مُدَّةَ عُمُرِهِ، مَاتَ عَنِ [ع ٢٦٥ ب، س ٣٢٣ ب، ط ١٦٦ /] ابْنِ  
وَبِنْتِ، هَلْ تُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا قِسْمَةً مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الْأَمْوَالِ، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ أَمْ لَا؟

٢٢٩٧ = وَتَبَتُّ فِي يَدِ الْإِبْنِ الْمُتَعَاطِي لِلْفِلَاحَةِ فِيهَا وَلَا شَيْءَ لِلْبِنْتِ فِيهَا؟

٢٢٩٦ ج = أَجَابَ: الْمُزَارِعُ فِي الْأَرْضِ السُّلْطَانِيَّةِ أَوْ الْوَقْفِ أَوْ التَّيْمَارِ لَا يَمْلِكُ

الْأَرْضَ وَإِنَّمَا هُوَ أَحَقُّ بِمَنْفَعَتِهَا مِنْ غَيْرِهِ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ خَائِنًا وَلَا مُعْطَلًا لَهَا تَعْطِيلًا  
يُضِرُّ بَيْتَ الْمَالِ أَوْ الْوَقْفِ، فَلَا تُقَسَّمُ قِسْمَةً مَا يَمْلِكُهُ الْمَيِّتُ مِنَ الْمَالِ بِاجْتِمَاعِ  
الْعُلَمَاءِ.

٢٢٩٧ ج = وَتَبَتُّ فِي يَدِ ابْنِهِ الْمُزَارِعِ حَيْثُ كَانَ صَالِحًا، كَمَا كَانَ أَبُوهُ عَلَى وَجْهِ

الْأَحَقِّيَّةِ مِنَ الْغَيْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْزِعَ أَرْضَ الْوَقْفِ

أَوْ السُّلْطَانِيَّةِ مِنْ يَدِ مَنْ يَزْرَعُهَا

٢٢٩٨ = سُئِلَ فِي قَرْيَةٍ يَزْرَعُ أَرْضَهَا الْمُزَارِعُونَ بِالْحِصَّةِ، وَهِيَ وَقْفٌ أَوْ سُلْطَانِيَّةٌ،

وَرَجُلٌ مِنَ أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَاضِعٌ يَدَهُ عَلَيْهَا مُدَّةَ سِنِينَ يَزْرَعُهَا، وَيُدْفَعُ مَا هُوَ الْمُتَعَيَّنُ مِنَ  
الْحِصَّةِ، تَلَقَّاهَا عَنْ أَبِيهِ بِحَيْثُ أَنْ مُدَّتَهُ وَمُدَّةَ أَبِيهِ عَلَيْهَا تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَيُرِيدُ

رَجُلٌ أَنْ يُرْفَعَ يَدُهُ عَنْهَا وَيَزْرَعَهَا مُدَّعِيًا أَنْ لَهُ فِيهَا حِصَّةٌ، هَلْ تُرْفَعُ يَدُهُ عَنْهَا أَمْ لَا؟

وَلَا يَمْلِكُ الْمُدَّعِي رَفْعَ يَدِهِ عَنْهَا؟

(٢) فِي ع: قَسَمْتُهَا.

(١) فِي ع: أَرْضِي.

أَجَاب: لَا تُرْفَعُ يَدُهُ عَنْهَا، فَفِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي، وَالْقِنِيَّةِ): لَهُ حَقُّ الْقَرَارِ فِي أَرْضٍ وَقَفٍ أَوْ سُلْطَانِيَّةٍ، وَيَتَصَرَّفُ فِيهَا غَيْرُهُ، وَهُوَ يَرَاهُ وَلَمْ يَمْنَعْهُ، لَيْسَ لَهُ حَقُّ الْإِسْتِرْدَادِ. انْتَهَى بَعْدَ أَنْ رَمَزَ (بِخ) ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْهُ قَوْلُ (بِخ) أَحْوَطُ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فَيَمْنُ لَهُ حَقُّ الْقَرَارِ، فَمَا بِاللَّكِ بِالْمُزَارِعِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ حَقُّ الْقَرَارِ؟ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْكَرْدَارِ، وَهُوَ أَنْ يُحْدِثَ الْمُزَارِعُ فِي الْأَرْضِ بِنَاءً أَوْ غِرَاسًا أَوْ كَبْسًا بِالْتُرَابِ، صَرَخَ بِهِ غَالِبُ أَهْلِ الْفَتَاوِي الْمُعْتَبَرَةِ وَالْكَتُبِ الصَّحِيحَةِ الْمُشْتَهَرَةِ، وَبِهِ يُعْلَمُ حُكْمُ أَرَاضِي بِلَادِنَا الَّتِي بِأَيْدِي الْمُزَارِعِينَ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا تَرَكَ الْمُزَارِعُ الْأَرْضَ السُّلْطَانِيَّةَ أَوْ الْوَقْفَ

بِاخْتِيَارِهِ سَقَطَ حَقُّهُ وَلَوْ كَانَ لَهُ فِيهَا كِرْدَارٌ

٢٢٩٩ = سُئِلَ فِي فَلَاحِ مُزَارِعٍ فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ أَوْ وَقْفٍ بِالْحِصَّةِ، رَحَلَ عَنْهَا وَتَرَكَهَا اخْتِيَارًا، فَنَزَلَ بِالْقَرْيَةِ غَيْرَهُ وَغَرَسَ فِيهَا بِإِذْنِ مَنْ لَهُ الْإِذْنُ، وَأَطْعَمَ الْغُرْسَ، وَرَجَعَ الْفَلَاحُ وَيُرِيدُ أَنْ يُرْفَعَ يَدَ الْغَارِسِ عَنْهَا وَيَأْخُذَ غُرْسَهُ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، بَلْ لَوْ كَانَ لَهُ فِيهَا كِرْدَارٌ وَتَرَكَهَا بِالْإِخْتِيَارِ؛ سَقَطَ حَقُّهُ، فَكَيْفَ إِذَا تَرَكَهَا وَلَيْسَ لَهُ [ك١٢٨١/١] فِيهَا كِرْدَارٌ، وَالْمُزَارِعُ إِنَّمَا حَقُّهُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهَا مَا دَامَ يَتَعَمَّدُهَا بِالزَّرْعِ وَالْإِنْتِفَاعِ، وَمَتَى تَرَكَهَا؛ سَقَطَ حَقُّهُ، وَجَازَ لِكُلِّ مُزَارِعٍ أَنْ يَزْرَعَهَا<sup>(١)</sup> بِالْحِصَّةِ، حَيْثُ أُذِنَ لَهُ بِالصَّرِيحِ أَوْ الدَّلَالَةِ. اِرْجِعْ إِلَى مَا قَالَهُ الزَّاهِدِيُّ فِي (الْقِنِيَّةِ، وَالْحَاوِي)؛ يَظْهَرُ لَكَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَرْيَةَ أَرْضِهَا مَوْقُوفَةً وَيَبِيدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِهَا حِصَّةً

يَزْرَعُهَا لَيْسَ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ حِصَّةِ صَاحِبِهِ شَيْئًا

٢٣٠٠ = سُئِلَ فِي أَرْضِ قَرْيَةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ، يَبِيدُ كُلُّ شَخْصٍ مِنْ أَهْلِهَا

(١) فِي ع: يَزْرَعُهَا.

طَائِفَةٌ مِنْهَا، يَزْرَعُهَا بِسَهْمِ مَعْلُومٍ مِنَ الْخَارِجِ، يُؤَدِّيهِ كُلُّ سَنَةٍ لِجِهَةِ الْوَقْفِ هَكَذَا مُدَّةَ السِّنِينَ الْمُتَعَدِّدَةِ، هَلْ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَتَعَدَّى عَلَى مَا فِي يَدِ الْآخِرِ وَيَقْبِضَهُ مِنْهُ فَيَزْرَعَهُ أَوْ يَغْرِسَهُ، أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

٢٣٠١ = وَهَلْ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، لِلْحَاكِمِ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهُ وَإِعَادَتُهُ لِلْمُزَارِعِ الْأَوَّلِ الْمُتَصَرِّفِ فِيهِ مُدَّةَ السِّنِينَ الْمُتَوَالِيَةِ أَمْ لَا؟ [س ١٣٢٤، ع ١٢٦٦٤/]

٢٣٠٠ ج = أَجَابَ: لَا يَسُوغُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُزَارِعِينَ أَنْ يَتَعَدَّى عَلَى مَا فِي يَدِ الْآخِرِ.

٢٣٠١ ج = وَإِذَا فَعَلَهُ أَحَدُهُمْ؛ لِلْحَاكِمِ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهُ، وَإِعَادَتُهُ لِلْمُزَارِعِ الْأَوَّلِ؛ يُسَبِّحُ يَدَهُ إِلَى مَا أُبِيحَ لَهُ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَى مُبَاحٍ؛ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ عُلَمَاءُؤُنَا فُرُوعًا كَثِيرَةً دَالَّةً عَلَى ذَلِكَ، كَمَسْأَلَةِ النَّثَارِ، وَمَسْأَلَةِ الْإِخْتِطَابِ وَالِإِخْتِشَاشِ وَالِإِسْتِقْمَاءِ، وَرَأَيْتُ صَرِيحَ النُّقْلِ لِعُلَمَاءِ<sup>(١)</sup> الشَّافِعِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ لَا تُرْفَعُ يَدُهُ عَنِ الْأَرْضِ السُّلْطَانِيَّةِ الْمُعَدَّةِ لِلزَّرَاعَةِ بِالْحِصَّةِ بغيرِ وَجْهِ؛ كَكُونِهِ خَائِنًا أَوْ عَاجِزًا؛ مُعْتَلِّينَ بِمَا ذَكَرْتُهُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ قَوَاعِدِنَا يَأْبَاهُ، وَالْمُزَارِعُونَ فِي إِقْلِيمِنَا عَلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### زَرَاعِ أَرْضِ الْوَقْفِ أَوْ السُّلْطَانِيَّةِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِ الْيَدِ

٢٣٠٢ = سُئِلَ عَنِ الْأَرْضِ السُّلْطَانِيَّةِ أَوْ الْوَقْفِ الَّتِي لَهَا مُزَارِعٌ مُعْتَادٌ عَلَيْهَا، وَلَهُ يَدٌ سَابِقَةٌ عَلَى مُزَارَعَتِهَا بِالْحِصَّةِ الْمَعْهُودَةِ فِيهَا، إِذَا زَرَاعَهَا غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَدَفَعَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْحِصَّةِ، هَلْ لِمُزَارِعِهَا أَنْ يُطَالِبَهُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الْخَارِجِ أَوْ بِأَجْرَةِ زَرَاعِهَا دَرَاهِمَ أَمْ لَا؟

(١) في ع: للعلماء.

أَجَابَ: لَا، وَإِنْ قُلْنَا: لَا تُرْفَعُ يَدُهُ عَنْهَا مَا دَامَ مُزَارِعُهَا<sup>(١)</sup> يُعْطِي مَا هُوَ الْمُعْتَادُ فِيهَا عَلَى وَجْهِهِ الْمَطْلُوبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ غَرَسَ أَرْضَ وَقْفٍ وَيُرِيدُ الْآنَ  
بَعْضُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَنْ يُكَلِّفَهُ قَلْعَهُ

٢٣٠٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ غَرَسَ فِي أَرْضٍ وَقْفِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِينَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ زَيْتُونًا، وَصَارَ النَّظَارُ يَأْخُذُونَ عِدَادَهُ مُدَّةَ عِشْرِينَ سَنَةً، وَيُرِيدُ الْآنَ بَعْضُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَنْ يُكَلِّفَهُ قَلْعَهُ، أَوْ يُرْضِيَهُ بِبَدْلِ الْأَرْضِ قَائِلًا: إِنَّهَا فِي رُبْعِي الَّذِي أَغْرَمْتُ عَلَيْهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غَرَسَ فِي أَرْضٍ وَقْفٍ كَرْمًا وَتَصَرَّفَ فِيهِ  
ثُمَّ ادَّعَى عَلَيْهِ رَجُلٌ أَنَّ الْأَرْضَ مِلْكٌ لَهُ

٢٣٠٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ذِمِّيٍّ غَرَسَ فِي أَرْضٍ وَقْفٍ كَرْمًا وَتَصَرَّفَ فِيهِ مُدَّةَ ثَلَاثِينَ سَنَةً، ادَّعَى عَلَيْهِ مُسْلِمٌ أَنَّ الْأَرْضَ لَهُ مِلْكًا أَوْ مُزَارِعَةً، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ هَذِهِ مَعَ تَصَرُّفِهِ هَذِهِ الْمُدَّةَ وَهُوَ مُشَاهِدٌ لَهُ أَمْ لَا؟ لِلْمَنْعِ السُّلْطَانِيِّ خِلَافَةً مُبْدِيَةً؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَالْمُقَرَّرُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ: أَنَّ الْمُزَارِعَ فِي أَرْضٍ سُلْطَانِيَّةٍ أَوْ وَقْفٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ كِرْدَارٌ، وَهُوَ الْكَبْسُ أَوْ الْبِنَاءُ أَوْ الْأَشْجَارُ الْمُسَمَّاةُ عِنْدَهُمْ بِحَقِّ الْقَرَارِ، إِذَا أَهْمَلَ الْأَرْضَ فَوَضَعَ غَيْرَهُ يَدَهُ عَلَيْهَا؛ لَيْسَ لَهُ حَقُّ الْإِسْتِرْدَادِ [ك٢٨١ب، ط١٦٧ /] وَتَبَقِيَ فِي يَدِ مَنْ هِيَ فِي يَدِهِ، وَلَيْسَ لِمَنْ كَانَتْ فِي

(١) فِي ع: مزارعا.

مُزَارَعَتِهِ أَنْ يُزْعِجَهُ عَنْهَا، وَيَرْفَعَ يَدَهُ وَيَسْتَوْلِيَ عَلَيْهَا؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ فِيهَا مِلْكٌ وَلَا شُبْهَةٌ مِلْكٍ، وَلَا حَقُّ الْإِسْتِبْقَاءِ وَالْإِسْتِقْرَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيَانُ الْكِرْدَارِ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ الْقَرَارُ فِي الْأَرْضِ

٢٣٠٥ = سُئِلَ فِي أَرْضِ تَيْمَارٍ قُرَّرَ<sup>(١)</sup> عَلَى نَفَرٍ مِنَ الْأَنْفَارِ، وَلَهَا مُزَارِعُونَ لَهُمْ فِيهَا كِرْدَارٌ بَغْرَسٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْجَارِ، وَوَضِعُونَ أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهَا عَنْ آبَائِهِمْ مَدَّةً تَزِيدُ عَلَى بَسْتَيْنِ سَنَةٍ، هَلْ لِمُصَاحِبِ التَّيْمَارِ رَفْعُ [س ٣٢٤ ب /] أَيْدِيَهُمْ عَنْهَا وَقَلْعُ أَشْجَارِهِمْ مِنْهَا لِيَزْرَعَهَا هُوَ بِأَكْرَبِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِمُصَاحِبِ التَّيْمَارِ رَفْعُ أَيْدِيَهُمْ عَنْهَا، وَلَا قَلْعُ أَشْجَارِهِمْ مِنْهَا وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذِ الْمَمْلُوكُ إِلَى مَنْ السُّلْطَانُ تَنَاوَلُ الْخَرَاجَ الْمُوظَّفَ عَلَيْهَا، أَوْ الْحِصَّةَ الْمُتَقَرَّرَةَ فِي خَرَاجِ الْمُقَاسَمَةِ، وَلَيْسَ لَهُ مِلْكٌ فِيهَا حَتَّى يَمْلِكَ نَزْعَ يَدِ مُزَارِعِيهَا الَّذِينَ صَارَ لَهُمْ فِيهَا كِرْدَارٌ بَغْرَسٍ الْأَشْجَارِ، وَالتَّصَرُّفِ الْكَائِنِ مِنْهُمْ فِي سَالِفِ الْأَعْصَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَصِحُّ فَرَاغُ الْمُرَاعِ لِغَيْرِهِ

٢٣٠٦ = سُئِلَ فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ أَوْ وَقَفٍ فِي يَدِ زُرَّاعٍ مُدَاوِمِينَ عَلَى مُزَارَعَتِهَا مَدَّةً بَسِينًا، هَلْ تُرْفَعُ يَدُهُمْ عَنْهَا بِغَيْرِ جُنْحَةٍ مَا دَامُوا قَائِمِينَ بِمُزَارَعَتِهَا وَيُؤَدُّونَ مَا عَلَيْهَا أَمْ لَا؟

٢٣٠٧ = وَهَلْ إِذَا اخْتَارَ أَحَدٌ مِنْ مُزَارِعِيهَا الْفَرَاغَ عَنْهَا لِمُزَارِعٍ آخَرَ صَالِحٍ يَصِحُّ فَرَاغُهُ وَيَسُوغُ لِلْمَمْرُوعِ لَهُ مُزَارَعَتُهَا أَمْ لَا؟

(١) في ع: مقرور.



٢٣٠٨ = وَهَلْ إِذَا تَرَكَ رَجُلٌ مِنْهُمْ مَزَارِعَهُ أَرْضِهِ اسْتِرَاحَةً، لِيُغَلَّ الْغَلَّةَ الْمَرْغُوبَ فِيهَا<sup>(١)</sup> سَنَةً أَوْ سَتَيْنِ تَرْفَعُ يَدُهُ عَنْهَا وَتُدْفَعُ لِغَيْرِهِ أَمْ لَا؟ مَا لَمْ يَكُنْ خَائِنًا أَوْ عَاجِزًا أَوْ يَتْرُكُهَا ثَلَاثَ سِنِينَ مُتَوَالِيَةً؟ [ع ٢٦٦ ب / ]

٢٣٠٦ ج = أَجَابَ: لَا تَرْفَعُ يَدُهُمْ عَنْهَا بِغَيْرِ وَجْهِ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ مِنْهَا مُتَوَفَّرٌ.

٢٣٠٧ ج = وَمَنْ فَرَّغَ لِمُزَارِعٍ صَالِحٍ؛ فَقَدْ أَتَى بِصَالِحٍ، وَلَمْ يَعْمَلْ عَمَلًا غَيْرَ صَالِحٍ، فَيَصِحُّ، وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ، وَلِلْمَفْرُوعِ لَهُ مَزَارِعَتُهَا، وَلَا تَرْفَعُ يَدُ<sup>(٢)</sup> الْمُزَارِعِينَ عَنْهَا بِغَيْرِ جُنْحَةٍ يَأْتُونَ بِهَا، حَيْثُ قَامُوا بِمَزَارِعَتِهَا، وَأَدَّوْا مَا عَلَيْهَا.

٢٣٠٨ ج = وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ تَرَكَهَا سَنَةً أَوْ سَتَيْنِ لِيُغَلَّ الْغَلَّةَ الْمَرْغُوبَ فِيهَا، فَلَا يُقَابَلُ بِالْمَنْعِ وَالِدَّفْعِ لِغَيْرِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ خَائِنًا أَوْ عَاجِزًا أَوْ تَارِكًا لَهَا ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَعَدَّى رَجُلٌ عَلَى مَنْ يَزْرَعُ أَرْضَ الْوَقْفِ وَأَخَذَهَا مِنْهُ

٢٣٠٩ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ وَقَفَ بِيَدِ رَجُلٍ، يَتَصَرَّفُ فِيهَا بِالزَّرْعِ صَيْفِيًّا وَشَتَوِيًّا، وَيُوَدِّي مَا عَلَيْهَا مِنَ النَّصِيبِ مُدَّةَ سِنِينَ، لَا يُنَازِعُهُ فِيهَا مُنَازِعٌ، تَعَدَّى عَلَيْهَا مُزَارِعٌ آخَرَ، وَزَرَعَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَوَّلِ الَّتِي هِيَ فِي مَزَارِعَتِهِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَعِيدَهَا مِنْهُ، وَيَكُونَ أَحَقَّ بِهَا مِنَ الْمُزَارِعِ الْآخِرِ الْمُتَعَدِّي أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ لِلْيَدِ السَّابِقَةِ الْعَادِلَةَ نَزْعُ الْيَدِ الْأَلْحَقَةِ الْعَادِيَةِ، وَحَيْثُ أُبِيحَتْ لِلزَّرْعِ فَمَنْ سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَى مُبَاحٍ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ بِلَا نِزَاعٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أي: يترك المزارع الأرض بدون زراعة لتزيد الأرض من إنتاجها، فالستريح هنا الأرض.

(٢) في ٤: أيدي.

مُزَارِعُ أَرْضِ الْوَقْفِ إِذَا تَرَكَهَا لِضُرُورَةٍ: لَهُ اسْتِرْدَادُهَا

٢٣١٠ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا كَانَ لِجَمَاعَةٍ حَقُّ قَرَارٍ فِي أَرْضٍ وَقَفٍ، فَحَلُّوا مِنْ قَرْنَتِهِمْ لِضُرُورَةٍ، فَوَضَعَ أَنَا أَسْ أَجَانِبُ يَدُهُمْ عَلَيْهَا، هَلْ حَيْثُ كَانَ تَرَكُّهُمْ لَهَا بِلاَ اخْتِيَارٍ مِنْهُمْ بَلْ لِضُرُورَةٍ لَا تَسْقُطُ قَدَمِيَّتُهُمْ، وَلَهُمْ حَقُّ الْإِسْتِرْدَادِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تَسْقُطُ قَدَمِيَّتُهُمْ، وَلَهُمْ حَقُّ الْإِسْتِرْدَادِ، قَالَ فِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي): حَيْثُ كَانَ التَّرْكَ بِلاَ اخْتِيَارٍ؛ لَا تَسْقُطُ قَدَمِيَّتُهُمْ، وَلَهُمْ رَفْعُ أَيْدِي الْوَاضِعِينَ أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهَا حَيْثُ كَانَ التَّرْكَ بِغَيْرِ الْإِخْتِيَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك٢٨٢، س١٣٢٥/]

مُزَارِعُ أَرْضِ الْمُقَاتَلَةِ إِذَا تَرَكَهَا بِاخْتِيَارِهِ: سَقَطَ حَقُّهُ

٢٣١١ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ سُلْطَانِيَّةٍ فِي يَدِ ذِي عَطَاءٍ بِالْمُقَاتَلَةِ بِعَطَائِهِ مُعَدَّةً لِلزَّرْعِ بِالْحِصَّةِ فِي يَدِ مُزَارِعٍ نَحْوَ خَمْسِ سَنَوَاتٍ، يَزْرَعُهَا وَتُؤَخَذُ الْحِصَّةُ مِنْهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لِغَيْرِهِ زَرْعُهَا ثُمَّ تَرَكَهَا بِاخْتِيَارِهِ، وَيُرِيدُ الْآنَ رَفْعَ يَدِ الْمُزَارِعِ لَهَا حَالًا عَنْهَا هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، حَيْثُ تَرَكَهَا بِاخْتِيَارِهِ لِسُقُوطِ حَقِّهِ بِالتَّرْكِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَأَى غَيْرَهُ يَزْرَعُ الْأَرْضَ السُّلْطَانِيَّةَ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ أَحَقُّ بِزِرَاعَتِهَا

٢٣١٢ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ سُلْطَانِيَّةٍ بِيَدِ مُزَارِعٍ، يَزْرَعُهَا بِالْحِصَّةِ الْمَعْهُودَةِ فِي أَرْضٍ<sup>(١)</sup> الْقَرِيبَةِ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى عَشْرِ سِنِينَ، مُتَلَقِيًا لَهَا عَنْ أَبِيهِ بَعْدَ تَصَرُّفِ أَبِيهِ بِالْمُزَارَعَةِ مُدَّةً سِنِينَ، وَالْآنَ بَرَزَ شَخْصٌ يَدَّعِي أَنَّهَا كَانَتْ فِي مُزَارَعَةِ أَهْلِهِ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: أَرْضِي.

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ فِيهَا لِأَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّ الْأَرْضَ السُّلْطَانِيَّةَ إِذَا تَصَرَّفَ فِيهَا إِنْسَانٌ، وَغَيْرُهُ يَرَاهُ وَلَمْ يَمْنَعَهُ لَيْسَ لَهُ حَقُّ الْإِسْتِرْدَادِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ لَا مِلْكَ لَهُ فِي رَقَبَتِهَا، وَإِنَّمَا لَهُ حَقُّ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا إِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ إِلَيْهَا قَبْلَهُ فِي الْمَزَارَعَةِ بِهَا، وَالتَّرْكَ الْإِخْتِيَارِيُّ يُسْقِطُ حَقَّهُ فِي مَزَارَعَتِهَا.

[ط ١٦٨، ١٢٦٧ع /]

وَالثَّانِي: أَنَّ السُّلْطَانَ مَنَعَ مِنْ سَمَاعِ مَا مَضَى عَلَيْهِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً مِنَ الدَّعَاوَى الشَّرْعِيَّةِ الْمَسْمُوعَةِ شَرْعًا، فَكَيْفَ بِهِذِهِ الدَّعْوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْضُ سُلْطَانِيَّةٍ بِيَدِ رَجُلٍ نَحْوِ ثَلَاثِينَ سَنَةً

ادَّعَى عَلَيْهِ رَجُلٌ أَنَّ وَالِدَهُ كَانَ يُفْلِحُ بِهَا

٢٣١٣ = سُئِلَ فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ مَبَاحَةَ لِلزَّرَاعِ، وَضَعَ رَجُلٌ يَدَهُ عَلَيْهَا مُدَّةَ تَرْيَدٍ عَلَى ثَلَاثِينَ سَنَةً، مُتَلَقِّيًا لَهَا عَنْ وَالِدِهِ، بَرَزَ لَهُ رَجُلٌ يَدَّعِي أَنَّ وَالِدَهُ كَانَ يُفْلِحُ بِهَا قَبْلَهُ، وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيْنَهُ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتُقْبَلُ بَيْنَتُهُ، وَيُحْكَمُ لَهُ بِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، وَلَا تُقْبَلُ بَيْنَتُهُ لِأَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: أَمْرٌ مَوْلَانَا السُّلْطَانَ بَعْدَ سَمَاعِ مَا يَمْضِي عَلَيْهِ مِنَ الدَّعَاوَى خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً.

وَالثَّانِي: أَنَّ عُلَمَاءَنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى صَرَّحُوا فِي الْأَرْضِ الَّتِي بِهِذَا الْوَصْفِ: إِذَا رَأَى فَلَاحَهَا غَيْرَهُ يَتَصَرَّفُ فِيهَا فَسَكَتَ وَلَمْ يَمْنَعْهُ؛ لَيْسَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَسْتَرِدَّهَا مِنْهُ؛ يُسْقِطُ حَقَّهُ فِيهَا بِذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَتْ مِلْكًا لَهُ، بَلْ لَهُ حَقُّ الْمَنْفَعَةِ بِهَا مَا دَامَ مَزَارِعًا،

فَإِذَا تَرَكَهَا سَاعَ لِعَیْرِهِ التَّصَرَّفُ فِيهَا؛ لِكُونِهَا مُعَدَّةً لِلْمُزَارَعَةِ<sup>(١)</sup> بِالْحِصَّةِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَاعَ مُزَارِعٌ أَرْضِيَّ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ الْوَقْفِ  
لِرَجُلٍ، فَأَرَادَ الْبَائِعُ أَوْ وَرَثَتُهُ اسْتِرْدَادَهَا

٢٣١٤ = سُئِلَ فِي أَرْضِيَّ الْوَقْفِ وَأَرْضِيَّ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، إِذَا بَاعَهَا الْمُزَارِعُ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِزَرْعِهَا مُتَوَيَّأً وَصِنْفِيًّا لِرَجُلٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَتَرَكَهَا لَهُ بِحُسْنِ اخْتِيَارِهِ، فَصَارَ يَنْتَفِعُ بِزَرْعِهَا<sup>(٢)</sup> الْإِنْتِفَاعَ الْمَذْكُورَ مُدَّةَ سِنِينَ، ثُمَّ مَاتَ فَوَضَعَ وَلَدُهُ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَانْتَفَعَ بِهَا مُدَّةَ سِنِينَ تَبْلُغُ مُدَّةَ انْتِفَاعِهِ وَانْتِفَاعِ أَبِيهِ زِيَادَةً عَنْ عِشْرِينَ سَنَةً، هَلْ لِلْبَائِعِ أَوْ وَرَثَتِهِ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهَا وَاسْتِرْدَادُهَا [ك ٢٨٢ ب، س ٣٢٥ ب /] بِسَبَبِ كَوْنِ بَيْعِهَا غَيْرَ صَاحِحٍ أَمْ لَا؟ لِكُونِ الْبَائِعِ تَرَكَهَا بِاخْتِيَارِهِ، وَإِنْ أَخَذَ بَدَلًا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْبَائِعِ وَلَا لِوَرَثَتِهِ اسْتِرْدَادُهَا وَالْحَالُ هَذِهِ لِتَرْكِهَا لَهَا بِاخْتِيَارِهِ هَذِهِ الْمُدَّةُ، وَإِنْ قُلْنَا بَعْدَ صِحَّةِ بَيْعِهَا؛ إِذْ حَقَّ الْمَنْفَعَةُ بِهَا يَثْبُتُ مَا دَامَ الْمُتَنْفِعُ يَنْتَفِعُ بِهَا، وَيَنْتَفِعُ جَانِبُ الْوَقْفِ وَيَبِيتُ الْمَالِ مَعَ انْتِفَاعِهِ، فَإِذَا تَرَكَهَا بِالْإِخْتِيَارِ؛ سَقَطَ حَقُّهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ حَقُّ الْقَرَارِ بِوَاسِطَةِ الْكِرْدَارِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْحَاوِي الرَّاهِدِي، وَالْقِنِيَّة) فِي الْغَضَبِ، فَكَيْفَ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ مَعَ عَدَمِهِ بِهِ؟ وَالْكِرْدَارُ أَنْ يُحْدِثَ الْمُزَارِعُ فِي الْأَرْضِ بِنَاءً أَوْ غِرَاسًا<sup>(٣)</sup> أَوْ كَبَسًا بِالتُّرَابِ يُنْقَلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَيْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا دَفَعَ لِأَخَرَ ثَوْرًا عَلَى سُدُسِ الْخَارِجِ، فَلَهُ أَجْرُ مِثْلِ الثَّوْرِ  
٢٣١٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخَرَ ثَوْرًا لِيُحْرِثَ عَلَيْهِ مَعَ ثَوْرِهِ عَلَى ثُلُثِ<sup>(٤)</sup> الْخَارِجِ، هَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الْمُزَارَعَةُ أَمْ لَا؟

(٢) فِي ع: سَهَا.  
(٤) فِي ع: سُدُس.

(١) فِي ع: لِلْمُزَارَعَةِ.  
(٣) فِي ع: غِرَاسًا.

٢٣١٦ = وَالْخَارِجُ كُلُّهُ لِرَبِّ الْبَدْرِ وَعَلَيْهِ أَجْرُهُ عَمَلِ الثَّوْرِ؟

٢٣١٥ ج = أَجَابَ: لَا تَصِحُّ هَذِهِ الْمُزَارَعَةُ.

٢٣١٦ ج = وَلِصَاحِبِ الثَّوْرِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ لِمَا عَمِلَ ثَوْرُهُ مِنْ جِنْسِ الدَّرَاهِمِ

وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَمَّتْ سَنَةٌ شَرِكْتَهُمَا وَانْفَصَلَا وَكَرَبَ كُلُّ مِنْهُمَا

فِي أَرْضِ الْآخِرِ وَأَحَدُهُمَا يَقُولُ كُلُّ يَزْرَعُ فِي كِرَابِ أَرْضِهِ

٢٣١٧ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ اشْتَرَا فِي زَرْعِ الشُّتْوِيِّ وَالصَّيْفِيِّ، وَتَمَّتْ سَنَةٌ

شَرِكْتَهُمَا وَانْفَصَلَا، وَدَخَلَتِ السَّنَةُ الثَّانِيَةُ وَكُلُّ مِنْهُمَا كَرَبَ فِي أَرْضِ الْآخِرِ لِيَزْرَعَ

الشَّرِكَةَ، وَأَحَدُهُمَا يَقُولُ: كُلُّ يَزْرَعُ فِي كِرَابِ أَرْضِهِ الْخَاصَّةِ، وَأَحَدُهُمَا يُرِيدُ قِسْمَةَ

جَمِيعِ الْكِرَابَيْنِ مُنَاصَفَةً، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: لَا يُقَسَّمُ الْكِرَابُ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا التَّصْرُفُ فِي أَرْضِهِ الْمَكْرُوبَةِ،

وَلَيْسَ بِالْآخِرِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ بِطَلَبِ قِسْمَةٍ فِي أَرْضِهِ؛ لِأَنَّ الْكِرَابَ وَصَفٌ فِي الْأَرْضِ،

فَلَا حَقَّ لِشَرِيكِهِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شَجَرُ الْقُطْنِ الْمَوْجُودُ قَبْلَ الشَّرِكَةِ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ

٢٣١٨ = سُئِلَ فِي شَرِيكَيْنِ فِي فِلَاحَةٍ مَضَتْ سَتْتُهُمَا، وَلِأَحَدِهِمَا أَرْضٌ

مَكْرُوبَةٌ بِهَا قُطْنٌ لَهُ قَبْلَ شَرِكْتِهِمَا أَدْخَلَهُ عَلَيْهِ، هَلْ لِشَرِيكِهِ أَنْ يُنَازِعَهُ فِيهِ، وَفِي كِرَابِهِ

أَمْ لَا مُنَازَعَةَ لَهُ مَعَهُ فِيهَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِشَرِيكِهِ أَنْ يُنَازِعَهُ فِي كِرَابِ أَرْضِهِ، وَلَا فِي شَجَرِ الْقُطْنِ الَّذِي

أَدْخَلَهُ عَلَيْهِ؛ إِذِ الْكِرَابُ وَصَفٌ فِي الْأَرْضِ، فَلَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ بَانْفِرَادِهِ مِلْكَ لِأَحَدٍ،

وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْضُهُ بُوْرًا كَانَتْ أَوْ كِرَابًا، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع ٢٦٧ ب / ]

كَيْفِيَّةُ قِسْمَةِ الْخَارِجِ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ: مِنْ أَحَدِهِمْ نِصْفُ الْفَدَّانِ وَرُبُعُ  
الْبَدْرِ، وَمِنَ الْآخَرَيْنِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْبَدْرِ مُنَاصَفَةً وَالْعَمَلُ

٢٣١٩ = سُئِلَ فِي ثَلَاثَةِ نَفَرٍ مِنْ أَحَدِهِمْ نِصْفُ الْفَدَّانِ وَرُبُعُ الْبَدْرِ، وَمِنَ الْآخَرَيْنِ  
ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْبَدْرِ مُنَاصَفَةً، وَالْعَمَلُ كُلُّهُ عَلَيْهِمَا، وَأَحَدُهُمَا لَا يَقْرَأ مِنْ جِهَتِهِ، فَكَيْفَ  
يُقَسَّمُ الْخَارِجُ؟

أَجَابَ: يُقَسَّمُ الْخَارِجُ عَلَى قَدْرِ الْبَدْرِ، فَلِصَاحِبِ رُبُعِ الْبَدْرِ وَنِصْفِ الْفَدَّانِ رُبُعُ  
الْخَارِجِ، وَلِلْعَامِلَيْنِ ثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ مُنَاصَفَةً بَيْنَهُمَا، وَلَا يَسْتَحِقُّ أَحَدُ الْعَامِلَيْنِ - وَهُوَ  
الَّذِي مِنْهُ نِصْفُ الْفَدَّانِ - شَيْئًا زَائِدًا عَنِ الْعَامِلِ الَّذِي لَا يَقْرَأ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ بِهِ فِي  
مُشْتَرَكٍ، وَالْعَمَلُ فِي الْمُشْتَرَكِ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ شَيْءٌ، فَافْتَهُمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ظ ١٦٩، ك ٢٨٣،  
س ١٣٢٦ /]

رَجُلَانِ لِكُلِّ مِنْهُمَا ثَوْرٌ اشْتَرَكََا فِي الزَّرْعِ عَلَيْهِمَا وَالْعَمَلُ  
وَنِصْفُ الْبَدْرِ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَنِصْفُهُ وَالْأَرْضُ عَلَى الْآخَرِ

٢٣٢٠ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا ثَوْرٌ اشْتَرَكََا فِي الزَّرْعِ عَلَيْهِمَا، عَلَى أَنْ  
يَعْمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِمَا وَنِصْفُ الْبَدْرِ عَلَيْهِ، وَنِصْفُ الْبَدْرِ وَالْأَرْضُ عَلَى الْآخَرِ،  
وَالْخَارِجُ ثُلُثَاهُ لِلْعَامِلِ، وَثُلُثُهُ لِلْآخَرِ فَفَعَلَا، وَخَرَجَتِ الْغَلَّةُ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: الْمُرَارَعَةُ فَاسِدَةٌ عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ، فَالْخَارِجُ بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةٌ بِحُكْمِ  
الْبَدْرِ، وَيُنَسَقُ لِلْعَامِلِ عَلَى رَبِّ الْأَرْضِ أَجْرُ عَمَلِهِ<sup>(١)</sup> لِعَمَلِهِ فِي الْمُشْتَرَكِ، وَيَجِبُ  
عَلَى الْعَامِلِ أَجْرُ نِصْفِ الْأَرْضِ إِذَا اسْتَوْفَى مَنَافِعَهَا، كَمَا فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ)  
وغيره، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: وَعَمَلِهِ.

أَخَذَ أَرْضًا بِأَلْحِصَّةٍ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا ثَوْرٌ وَابْتَدُرَ

عَلَيْهِمَا مُنَاصَفَةٌ وَلِلْعَامِلِ رُبْعُ الْخَارِجِ

٢٣٢١ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا ثَوْرٌ، اتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَخْرُثَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِمَا  
وَالْبَدْرُ مِنْهُمَا مُنَاصَفَةٌ، وَلِلْعَامِلِ رُبْعُ الْخَارِجِ يُخْرَجُ مِنَ الْوَسْطِ، وَالْأَرْضُ لِلْغَيْرِ  
بِالْحِصَّةِ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يُقَسَّمُ الْخَارِجُ مُنَاصَفَةً بَعْدَ إِخْرَاجِ الْحِصَّةِ لِلْأَرْضِ، لِهَذَا نِصْفُهُ وَلِهَذَا  
نِصْفُهُ، وَلَا أَجْرَةَ لِلْعَامِلِ وَلَا حِصَّةً؛ لِكَوْنِهِ عَمَلٌ فِي الْمُسْتَرَكِ، وَالْمُزَارَعَةُ عَلَى هَذَا  
الْوَجْهِ فَاسِدَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمُسْتَأْجَرُ لِحَمْلِ الطَّعَامِ الْمُسْتَرَكِ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ

٢٣٢٢ = سُئِلَ فِي شَخْصٍ، بَاعَ آخَرَ نِصْفَ فِدَّانٍ مِنَ الْبَقْرِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ لِيَخْرُثَ  
عَلَيْهِ، وَيُزْرَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مُنَاصَفَةٌ، وَالْبَدْرُ مِنْهُمَا كَذَلِكَ، وَيَكُونُ عَمَلُ الْعَامِلِ فِي مُقَابَلَةِ  
الصَّبْرِ بِالثَّمَنِ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّ الْفِدَّانَ إِنْ خَلَصَ مِنَ الْعَمَلِ سَالِمًا أَعَادَهُ إِلَى الْبَائِعِ وَفَسَخَ  
الْبَيْعَ، وَإِنْ سُرِقَ أَوْ مَاتَ (قَطِيعٌ)<sup>(١)</sup> مِنَ الْعَمَلِ؛ فَعَلَيْهِ ثَمَنُهُ الْمُعَيَّنُ، وَطَفِيقٌ يَكْرَبُ  
عَلَيْهِ، فَمَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الثَّوْرَيْنِ، وَمَرِضَ الْآخَرُ قَبْلَ الزَّرْعِ، فَأَتَى بَائِعُ الْبَقْرِ بِحِمَارٍ،  
وَالْعَامِلُ بِحِمَارٍ آخَرَ، وَقَرَنَهُمَا وَزَرَعَ عَلَيْهِمَا الْبَدْرَ بِنَاءٍ عَلَى مَا اتَّفَقَا، وَبَرَأَ الثَّوْرُ الْبَاقِي  
مِنَ الْمَرَضِ وَخَرَجَتِ الْغَلَّةُ، فَمَا الْحُكْمُ فِي الْخَارِجِ؟

٢٣٢٣ = وَفِي ضَمَانِ الثَّوْرِ الْهَالِكِ؟

٢٣٢٤ = وَرَدُّ الثَّوْرِ الْبَاقِي؟

٢٣٢٥ = وَعَمَلُ الْعَامِلِ؟

(١) فِي ع: قَطِيعًا. وَسَقَطَتْ مِنْ م.

٢٣٢٢ ج = أَجَابَ: أَمَّا الْخَارِجُ فَبَيْنَهُمَا نِصْفَانِ اسْتِثْبَاعًا لِلْبَذْرِ، لَا لِصِحَّةِ الشَّرْطِ  
لِفَسَادِ الْمُرَارَعَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

٢٣٢٣ ج = وَيَضْمَنُ نِصْفَ قِيَمَةِ الثَّوْرِ الْهَالِكِ يَوْمَ قَبْضِهِ.

٢٣٢٤ ج = وَيَرُدُّ الثَّوْرَ الْبَاقِي؛ رَفْعًا لِلْفَسَادِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ؛ إِذِ الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ  
فَاسِدٌ وَالْحَالُ هَذِهِ.

٢٣٢٥ ج = وَلَا أُجْرَةَ لِلْعَامِلِ؛ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي بَابِ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ: أَنَّهُ  
لَوْ اسْتَوْجَرَ لِحَمَلِ طَعَامٍ مُشْتَرِكٍ لَا أُجْرَةَ لَهُ - أَيَّ لَا الْمُسَمَّى - وَلَا أُجْرَ الْمِثْلِ عِنْدَنَا،  
خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ مُعَلَّلِينَ بِكَوْنِ الْعَقْدِ وَرَدَّ عَلَى مَا لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمَهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ  
حَمْلَ النِّصْفِ شَائِعًا، وَذَلِكَ غَيْرُ مُتَّصِرٍ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ فِعْلٌ حِسِّيٌّ لَا يُتَّصَرُّ وَجُودُهُ  
فِي الشَّائِعِ، وَأَنَّهُ مَا مِنْ جُزْءٍ يَحْمِلُهُ لَهُ إِلَّا وَهُوَ شَرِيكٌ فِيهِ، فَيَكُونُ عَامِلًا لِنَفْسِهِ،  
فَلَا يَتَحَقَّقُ تَسْلِيمُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ [ع/١٢٦٨] عَامِلًا لِنَفْسِهِ يَمْنَعُ تَسْلِيمَ عَمَلِهِ  
إِلَى غَيْرِهِ، وَيَبْدُونَ التَّسْلِيمَ لَا يَجِبُ الْأَجْرُ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرُوهُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، وَإِذَا  
تَأَمَّلْتَ وَجَدْتَ وَاقِعَةَ الْحَالِ كَذَلِكَ، وَقَدْ قُلْتُ ذَلِكَ فِي أُجْرَةِ الْعَامِلِ؛ تَفَقُّهُمًا، ثُمَّ رَأَيْتُهُ  
كَذَلِكَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الْفَضْلِ الثَّلَاثِينَ فِي الْمُرَارَعَةِ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ،  
حَيْثُ وَافَقَ تَفَقُّهُي الْمَنْقُولَ<sup>(١)</sup>، وَعِبَارَتُهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا يُشْبِهُ وَاقِعَةَ الْحَالِ: وَلَيْسَ  
لِلْعَامِلِ عَلَى رَبِّ الْأَرْضِ أُجْرٌ عَمَلِهِ بِعَمَلِهِ، كَذَا فِي الْمُسْتَرَكِ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْبَعَةٌ اشْتَرَكُوا فِي فِلاحةٍ وَمِنْ أَحَدِهِمْ بَذَرٌ وَعَمَلٌ، وَمِنْ الثَّانِي  
بَذَرٌ وَعَمَلٌ وَيَقَرُّ، وَمِنْ الثَّالِثِ بَذَرٌ وَيَقَرُّ، وَمِنْ الرَّابِعِ يَقَرُّ فَقَطْ  
٢٣٢٦ = سُئِلَ فِي أَحْوَيْنِ بِالْعَيْنِ وَابْنِي أَخٍ، أَحَدُهُمَا بَالِغٌ وَالْآخَرُ قَاصِرٌ، اشْتَرَكَا

(١) فِي ع: النُّقْل.



الجميعُ في فِلاحةٍ، فَكَانَ مِنْ أَحَدِ الْأَخَوَيْنِ بَذْرٌ وَعَمَلٌ، وَمِنْ أَحَدِ ابْنَيْ الْأَخِ بَذْرٌ وَعَمَلٌ وَبَقْرٌ، وَمِنْ الْأَخْرِ بَذْرٌ وَبَقْرٌ، وَمِنْ الْأَخِ الثَّانِي بَقْرٌ فَقَطْ، فَهَلْ هَذِهِ الْمُزَارَعَةُ فَاسِدَةٌ؟ [ك ٢٨٣ب، س ٣٢٦ب، ط ١٧٠ /]

٢٣٢٧ = وَالْخَارِجُ لِأَرْبَابِ الْبَذْرِ بِقَدْرِ بَذْرِهِمْ وَلَا شَيْءَ مِنْ الْخَارِجِ لِلْأَخِ الَّذِي مِنْهُ الْبَقْرُ فَقَطْ أَمْ لَا؟

٢٣٢٦ ج = أَجَابَ: نَعَمْ الْمُزَارَعَةُ فَاسِدَةٌ.

٢٣٢٧ ج = وَالْخَارِجُ لِأَرْبَابِ الْبَذْرِ بِقَدْرِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَذْرِ، وَلِرَبِّ الْبَقْرِ أَجْرُ الْمِثْلِ يَبْقَرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ لِأَخْرَبَذْرِ الْقُطْنِ لِيَزْرَعَهُ بِعَمَلْتِهِ  
وَيَبْقَرَهُ عَلَى أَنْ لِلدَّافِعِ الثُّلُثُ

٢٣٢٨ = سئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَبَذْرِ الْقُطْنِ؛ لِيَزْرَعَهُ الْآخَرُ فِي أَرْضِهِ بِعَمَلْتِهِ وَيَبْقَرُهُ، وَيَكُونُ الثُّلُثُ لَهُ، وَلِلْآخَرِ الثُّلُثَانِ، هَلْ يُقَسَّمُ الْخَارِجُ عَلَى مَا اتَّفَقَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْمُزَارَعَةُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ فَاسِدَةٌ، وَعَلَيْهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ، فَيَكُونُ الْخَارِجُ كُلُّهُ لِرَبِّ الْبَذْرِ، وَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِمَا بَقِيَ مِنَ الْعَمَلِ، وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): وَكَانَ أَبُو يُوسُفَ يَقُولُ أَوْلًا: يَجُوزُ. وَلَعَلَّهُ قَاسَ عَلَى الْمُضَارَبَةِ فَجَعَلَ دَفَعَ الْبَذْرِ كَدَفَعِ الدَّرَاهِمِ ثُمَّ رَمَزَ (حَص) <sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَوْ دَفَعَ الْبَذْرَ مُزَارَعَةً بِأَرْضٍ يَجُوزُ، فَالْبَذْرُ كَرَأْسِ مَالِ الْمُضَارَبَةِ، وَلَمْ يَجْزِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَمَاعَةَ: يُعْجِبُنِي قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَنَّهُ حَسَنٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَ الْمُرَارِعُ فَلِوَرَثَتِهِ أَنْ يَعْمَلُوا  
مَكَانَهُ وَتَبْقَى الْمُرَارَعَةُ عَلَى شَرْطِهَا

٢٣٢٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ حَرَائِمًا سَنَةً؛ لِيَزْرَعَ لَهُ شَتْوِيًّا وَصَيْفِيًّا، فَزَرَعَ جَمِيعَ  
الشَّتْوِيِّ وَمَاتَ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ عُلَمَاؤُنَا: أَنَّ الْإِسْتِحْسَانَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنْ كَانَ وَرَثَةُ  
الْمَيِّتِ يَقُولُونَ: نَحْنُ نَعْمَلُ؛ كَانَ لَهُمْ ذَلِكَ، وَتَبْقَى الْمُرَارَعَةُ عَلَى شَرْطِهَا إِلَى أَنْ  
يُسْتَحْصَدَ الزَّرْعُ، وَلَيْسَ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَنْ يَأْخُذَ الْأَرْضَ مِنْ وَرَثَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَحْصَدَ  
الزَّرْعُ، وَإِنْ امْتَنَعَ الْوَارِثُ؛ لَا يُجْبَرُ، وَيُنْفَقُ عَلَى الزَّرْعِ إِلَى أَنْ يُحْصَدَ بِإِذْنِ الْقَاضِي،  
وَيُرْجَعُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى الْوَارِثِ فِي حِصَّتِهِ، وَإِنْ شَاءَ؛ أُعْطِيَ وَارِثُ الْعَامِلِ قِيمَةَ حِصَّةِ  
الْعَامِلِ بَقْلًا، وَيَكُونُ كُلُّهُ لِرَبِّ الْأَرْضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَكُوا فِي زَرْعٍ، فَغَابَ أَحَدُهُمْ قَبْلَ الزَّرْعِ

٢٣٣٠ = سُئِلَ فِي أَرْبَعَةِ اشْتَرَكُوا فِي زَرْعِ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ مُرَابَعَةً، لِكُلِّ رُبْعٍ،  
فَغَابَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بَعْدَ زَرْعِ الشَّعِيرِ، وَرَجَعَ يَطْلُبُ حِصَّتَهُ، فَمَنْعُوهُ عَنْهَا، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ  
أَمْ لَا؟

٢٣٣١ = وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ دَفْعُ حِصَّتِهِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ؟

٢٣٣٠ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ.

٢٣٣١ ج = بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ دَفْعُ حِصَّتِهِ مِنْهُمَا، وَيَكُونُ مُفْرَضًا لَهُمْ وَمُسْتَقْرَضًا

فِي الْبَدْرِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا كَانَ مِنْ أَحَدِهِمْ بَقْرٌ، وَمِنْ الْآخِرِ الْعَمَلُ

وَمِنْ آخَرَ بَذْرٌ وَأَرْضٌ؛ فَالْمُزَارَعَةُ فَاسِدَةٌ

٢٣٣٢ = سُئِلَ فِي ثَلَاثَةِ نَفَرٍ، مِنْ أَحَدِهِمُ الْفَدَّانُ، وَمِنْ الْآخِرِ الْعَمَلُ، وَمِنْ الْآخِرِ

الْبَذْرُ وَالْأَرْضُ، فَمَا الْحُكْمُ؟ [٢٦٨٤ ب، س ١٣٢٧، ك ١٢٨٤/]

أَجَابَ: الْمُزَارَعَةُ فَاسِدَةٌ، وَالْخَارِجُ كُلُّهُ لِرَبِّ الْبَذْرِ وَالْأَرْضِ، وَلِلْعَامِلِ أَجْرُهُ

عَمَلِهِ، وَلِرَبِّ الْفَدَّانِ أَجْرُهُ عَمَلِ فَدَّانِهِ، صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْمُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَرِضَ الْعَامِلُ فَأَقَامَ آخَرَ مَقَامَهُ بِنِصْفِ مَا لَهُ فِي الْخَارِجِ

٢٣٣٣ = سُئِلَ فِي الْعَامِلِ إِذَا مَرِضَ، فَأَقَامَ آخَرَ مَقَامَهُ عَلَى نِصْفِ مَا لَهُ فِي

الْخَارِجِ، وَالْآنَ يُرِيدُ الثَّانِي أَنْ يَأْخُذَ جَمِيعَ مَا خَرَجَ بِعَمَلِهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، بَلْ يَكُونُ عَلَى مَا سَرَطَا، حَيْثُ صَحَّتِ الْمُزَارَعَةُ الْأُولَى،

انظُرْ مَا فِي (الْبَرَازِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَرِضَ الْعَامِلُ، فَأَمَرَ وَلَدَهُ صَاحِبَ الْبَقْرِ أَنْ يَعْمَلَ، وَلَهُ

فِي تَطْيِيرِ ذَلِكَ نِصْفُ مَا يُحْصَلُ مِنْ عَمَلِهِ عَلَى بَقْرِ الْغَيْرِ

٢٣٣٤ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ، اتَّفَقَا عَلَى الزَّرْعِ بِبَذْرِهِمَا<sup>(١)</sup> سَوِيَّةً فِي أَرْضٍ بَيْنَ

الْمَالِ بِالْحِصَّةِ، وَالْعَمَلِ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَالْبَقْرُ مِنَ الْآخِرِ، فَحَصَلَ لِلْعَامِلِ مَرَضٌ

فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ، فَطَلَبَ صَاحِبُ الْبَقْرِ مِنْ ابْنِهِ الْعَمَلِ الْمَشْرُوطَ عَلَى أَبِيهِ، فَقَالَ لَهُ:

اعْمَلِ أَنْتَ عَلَى بَقْرِكَ، وَمَا حَصَلَتْهُ أَنَا مِنْ عَمَلِي عَلَى بَقْرِ الْغَيْرِ فَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ تَطْيِيرَ

(١) فِي ٤: بِبَذْرِهِمَا.

عَمَلِكَ. فَهَلِ الْخَارِجُ يُقَسَّمُ عَلَى قَدْرِ الْبَذْرِ وَلَا يَصِحُّ الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ، وَلَا أُجْرَةٌ لِعَمَلِ صَاحِبِ الْبَقْرِ؛ لِكَوْنِهِ فِي الْمُسْتَرَكِّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْخَارِجُ يُقَسَّمُ بَعْدَ حِصَّةِ بَيْتِ الْمَالِ عَلَى قَدْرِ الْبَذْرِ؛ لِأَنَّهُ نَمَائُؤُهُ، وَلَا يَصِحُّ جَعْلُ الْحَاصِلِ مِنْ عَمَلِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِ الْبَقْرِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ صَاحِبُ الْبَقْرِ نِعْمَلَهُ أُجْرَةً؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ فِي الْمُسْتَرَكِّ، وَلَا أُجْرَ لِمَنْ عَمِلَ فِي الْمُسْتَرَكِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اتَّفَقَا عَلَى الزَّرْعِ فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ،  
وَشَرِطَا لِأَحَدِهِمَا الثُّلُثُ، وَلِلْآخَرِ الثُّلُثَانِ

٢٣٣٥ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ اتَّفَقَا عَلَى الزَّرْعِ الصَّيْفِيِّ فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ مُبَاحَةٍ لِلْمُزَارَعِينَ بِالْحِصَّةِ، وَأَحَدُهُمَا مِنْهُ عَمَلٌ عَلَى ثَوْرِهِ وَثَوْرٍ صَاحِبِهِ وَثُلُثُ الْبَذْرِ، وَمِنْ الْآخَرِ الْعَمَلُ عَلَى قَدَانِهِ<sup>(١)</sup> وَثُلُثَا الْبَذْرِ، وَالْخَارِجُ ثُلُثَاهُ لَهُ، وَالثُّلُثُ لِصَاحِبِهِ بِعَمَلِهِ وَعَمَلِ ثَوْرِهِ، فَكَرَبَا الْأَرْضَ وَثَنِيَاهَا، فَطَابَتْ لِلزَّرْعِ، وَيَقُولُ ذُو الثُّلُثَيْنِ: لَا أُمَكِّنُكَ مِنْهَا إِلَّا أَنْ تَبْذُرَ الرَّبْعَ وَتَأْكُلَ الرَّبْعَ. وَرَجَعَ عَمَّا اتَّفَقَا عَلَيْهِ، هَلْ يُجَابُ إِلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يُجَابُ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَا يُجِبُّ ذُو الثُّلُثِ عَلَيْهِ وَيَدُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ وَاحِدَةً، فَإِنَّمَا أَنْ يَخْرُتَا<sup>(٢)</sup> عَلَى مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَنْ يُقَسَّمَا الْأَرْضَ مَكْرُوبَةً، وَيَزْرَعَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيمَا حَصَّهُ مِنْهَا عَلَى حِدَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْتِنَاعُ أَحَدِ الْمُرَارِعِينَ عَنِ الْحَصَادِ

٢٣٣٦ = سُئِلَ فِي أَرْبَعَةِ اشْتَرَكَوا فِي الْمُرَارَعَةِ بِبَذْرِ مُسْتَرَكِّ أَرْبَاعًا، وَالْخَارِجُ كَذَلِكَ، وَأَخْصَدَ الزَّرْعُ، فَامْتَنَعَ أَحَدُهُمْ عَنِ حَصْدِهِ بَعْدَ اسْتِوَائِهِ، هَلْ يُجِبُّ عَلَى مَسَاوَاةِ شُرَكَائِهِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ أَمْ لَا؟

(٢) فِي ع: يَجْبِرِيَا.

(١) أَي: مَحْرَاثِهِ.

أَجَاب: لَا شَكَّ فِي اسْتِوَائِهِمْ فِي الصَّرْفِ عَلَى الْمُشْتَرَكِ، فَإِنْ امْتَنَعَ أَحَدُهُمْ يُرْفَعُ أَمْرُهُ إِلَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ، فَيَأْمُرُهُ بِالمَسَاوَاةِ أَوْ يَأْمُرُهُمْ بِالصَّرْفِ عَلَيْهِ وَالرُّجُوعِ عَلَيْهِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَخْوَانِ يَعْمَلَانِ فِي الفِلاحةِ مُنَاصِفَةً وَلَا أَحَدِهِمَا  
وَلَدٌ يُعِينُهُمَا فَأَرَادَ وَالِدُهُ أَنْ يُقَسِّمَ الخَارِجَ أَثْلَاثًا

٢٣٣٧ = سُئِلَ فِي أَخْوَانِ مُتَمَافِضَيْنِ، يَعْمَلَانِ بِأَيْدِيهِمَا عَمَلًا<sup>(١)</sup> الفِلاحةِ، [ط ١٧١، ك ٢٨٤ ب، ع ١٢٦٩ /] نَشَأَ لِأَحَدِهِمَا وَلَدٌ، فَكَانَ يُعِينُهُمَا فِي العَمَلِ، وَأَبُوهُ رَبَّمَا اشْتَغَلَ عَنِ العَمَلِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ شَيْخًا فِي القَرْيَةِ، وَابْنُهُ وَأُخُوهُ فِي العَمَلِ، وَإِذَا خَلَ مِنْ تَعَلُّقَاتِ المَشِيخَةِ اشْتَغَلَ مَعَهُمَا، وَالآنَ افْتَرَقَ الأَخْوَانِ، وَيُرِيدُ أَبُو الوَلَدِ المَذْكُورِ أَنْ يُقَسِّمَ مَا تَحَصَّلَ بِالعَمَلِ أَثْلَاثًا، وَأُخُوهُ يُرِيدُ أَنْ يُقَسِّمَهُ أَنْصَافًا، فَمَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟  
أَجَاب: حَيْثُ كَانَ الوَلَدُ مُعِينًا لَهُمَا فِي العَمَلِ لَا يُضْرَبُ لَهُ بِسَهْمِهِ، وَيُقَسِّمُ الحَاصِلَ بِالعَمَلِ مُنَاصِفَةً: لِأَبِ النُّصْفِ، وَلِأَخِيهِ النُّصْفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اتَّفَقَا عَلَى أَنْ مِنْ أَحَدِهِمَا البَقْرَ وَنُصْفَ البَدْرِ  
وَمِنَ الأَخْرِ العَمَلِ وَنُصْفَ البَدْرِ وَالأَرْضَ

٢٣٣٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ شَرِطَ مِنْ جَانِبِهِ فِدَّانَ بَقْرٍ وَنُصْفَ البَدْرِ، وَآخَرَ مِنْهُ العَمَلُ وَالأَرْضَ وَنُصْفَ البَدْرِ، عَمِلَ لِيَكُونَ الخَارِجُ بَيْنَهُمَا، فَأَخَذَ الفِدَّانَ وَشَارَكَ مَعَ صَاحِبِ فِدَّانِ آخَرَ، وَلَمْ تَحْصُلِ المُسَاوَاةُ فِي البَدْرِ، هَلِ الخَارِجُ عَلَى قَدْرِ البَدْرِ أَمْ عَلَى الشَّرْطِ؟

أَجَاب: مِثْلَ هَذَا غَيْرٌ صَحِيحٌ، فَالْخَارِجُ تَبَعُ البَدْرِ وَالحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ مِنْ أَحَدِهِمَا أَرْبَعَةَ رُؤُوسٍ

بَقْرٍ وَمِنْ الْآخِرِ رَأْسًا وَالْحَرْثَ عَلَيْهِمَا

٢٣٣٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ أَرْبَعَةُ رُؤُوسٍ بَقْرٍ، وَآخَرَ لَهُ رَأْسٌ بَقْرٍ، اتَّفَقَا عَلَى شُدِّهَا

فَدَاتَيْنِ [س ٣٢٧ ب /] وَحَرْثَيْهِمَا عَلَيْهِمَا، وَعَلَى الْبَذْرِ أَخْمَاسًا خُمُسُهُ عَلَى صَاحِبِ الثَّوْرِ

وَالْبَاقِي عَلَى صَاحِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَعَلَى الْخَارِجِ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا رُبْعُهُ لِصَاحِبِ الثَّوْرِ،

وَالْبَاقِي لِصَاحِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْآنَ صَاحِبُ الثَّوْرِ لَا يَرْضَى بِالرُّبْعِ مِنَ الْخَارِجِ، وَيَطْلُبُ

الرِّيَاذَةَ عَلَى ذَلِكَ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِصَاحِبِ الثَّوْرِ الْمَشْرُوطِ عَلَيْهِ الْعَمَلُ عَلَى <sup>(١)</sup> فَدَانٍ مِنَ الْفَدَائِدِينَ،

وَخُمُسُ الْبَذْرِ إِلَّا خُمُسَ الْخَارِجِ بِقَدْرِ بَذْرِهِ فَقَطْ، وَلَا يَسْتَحِقُّ بِعَمَلِهِ شَيْئًا لِعَمَلِهِ فِي

الْمُشْتَرَكِ، وَمَنْ عَمِلَ فِي الْمُشْتَرَكِ لَا أَجْرَ لَهُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ الزَّائِدِ عَنِ الْخُمُسِ عَلَى

شَرِيكِهِ، هَذَا (مُرٌّ) <sup>(٢)</sup> الْحَقُّ، فَعَلَيْهِ الرِّضَا بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اتَّفَقَا عَلَى زِرَاعَةِ أَرْضَيْهِمَا، فَزَرَعَا أَرْضَ أَحَدِهِمَا تَكُونُ

بِبَذْرِهِمَا مُنَاصَفَةً، وَامْتَنَعَ أَحَدُهُمَا عَنِ دَفْعِ أَرْضِهِ

٢٣٤٠ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ اتَّفَقَا عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِلَاحَةِ الشُّتْوِيِّ وَالصَّيْفِيِّ،

عَلَى أَنْ يَدْفَعَ هَذَا أَرْضَهُ كِرَابَهَا وَبُورَهَا نَظِيرَ أَرْضِ هَذَا، وَزَرَعَا الشُّتْوِيِّ فِي أَرْضِ

أَحَدِهِمَا بِبَذْرَيْهِمَا مُنَاصَفَةً، وَأَبَى الْآخَرُ أَنْ يَدْفَعَ أَرْضَهُ، بَلِ اسْتَقَلَّ بِهَا وَزَرَعَهَا فُطْنَا

لِنَفْسِهِ، فَمَا الْحُكْمُ فِي الزَّرْعِ الَّذِي زَرَعَاهُ فِي أَرْضِ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَرْضَ بِالشَّرِكَةِ

إِلَّا بِشَرْطِ دَفْعِ أَرْضِهِ وَلَمْ يَفْعَلْ؟

(١) بعده في ع: ذلك.

(٢) في س: (أمر).

أَجَاب: الْخَارِجُ مِنْ بَذْرَيْهِمَا يُقَسَّمُ أَنْصَافًا عَلَيْهِمَا بَعْدَ إِخْرَاجِ خَرَّاجِ الْمُقَاسَمَةِ مِنْهُ عَلَى حَسَبِ الْبَذْرِ، وَلِصَاحِبِ الْأَرْضِ الَّتِي زُرِعَتْ عَلَى الْآخِرِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلنِّصْفِ مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي زُرِعَتْ؛ لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ، وَحُكْمُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ وَجُوبُ أَجْرِ الْمِثْلِ بِالِاسْتِعْمَالِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

إِذَا هَلَكَ ثَوْرُ الشَّرِيكِ، فَدَفَعَ الْعَامِلُ لَهُ نِصْفَ قِيَمَتِهِ

بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؛ فَلَهُ الرَّجُوعُ بِمَا دَفَعَ

٢٣٤١ = سُئِلَ فِي ثَوْرَيْنِ أَحَدُهُمَا لِلْعَامِلِ وَالْآخَرُ لِشَرِيكِهِ، هَلَكَ ثَوْرُ الشَّرِيكِ فَطَلَبَ الْعَامِلُ بَدْلَهُ، فَقَالَ لَهُ: هَلَكَ عَلَيَّ وَعَلَيْكَ، وَلَزِمَنِي النِّصْفُ، وَلَزِمَكَ النِّصْفُ، فَدَفَعَ لَهُ الْعَامِلُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ خِلَافُ ذَلِكَ بِفَتْوَى الْمُفْتِي، هَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا دَفَعَ أَمْ لَا؟

أَجَاب: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ بِمَا دَفَعَ؛ إِذَا لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْؤُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اشْتَرَكَ رَجُلَانِ لِأَحَدِهِمَا فِدَّانًا وَلِلْآخَرِ

فِدَّانَانِ عَلَى أَنْ يَبْذُرَ صَاحِبُ الْفِدَّانِ

السُّدُسَ وَالْعَامِلُ عَلَيْهِ السُّدُسَ وَالْآخَرُ الثُّلُثَيْنِ

٢٣٤٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ فِدَّانٌ، وَآخَرُ لَهُ اثْنَانِ، اشْتَرَكُوا عَلَى أَنْ صَاحِبَ الْفِدَّانِ يَبْذُرُ السُّدُسَ، وَالْعَامِلُ عَلَيْهِ يَبْذُرُ السُّدُسَ، وَصَاحِبُ الْإِثْنَيْنِ يَبْذُرُ الثُّلُثَيْنِ، فَعَمِلُوا عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ عَمَلِهِمُ الْحَرْثُ عَلَى شَجَرٍ قُطِنٍ عَتِيقٍ لِصَاحِبِ الْإِثْنَيْنِ؛ لِتَكُونَ غَلَّتُهُ مُشْتَرَكَةً عَلَى حَسَبِ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَفِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ وَقَفَ ثَوْرٌ لِصَاحِبِ

الْفَدَّانِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْإِثْنَيْنِ: نَزَرُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ بَقْرِكَ وَبَقَرْنَا عَلَى أَنْ تُعْطِينَا جِرَّةَ زَيْتٍ، وَالْخَارِجُ عَلَى مَا اتَّفَقْنَا، فَقَبِلَ ذَلِكَ، وَأَدْرَكَتِ الْغَلَّةُ، فَمَا الْحُكْمُ فِي النَّزْرِ؟

٢٣٤٣ = وَثَمَرَةَ الْقَطْنِ؟

٢٣٤٤ = وَجِرَّةَ الزَّيْتِ؟

٢٣٤٢ ج = أَجَابَ: الْمُرَارَعَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فَاسِدَةٌ لِاشْتِرَاطِ الْبَذْرِ فِيهَا عَلَى الْعَامِلِ، وَالْخَارِجُ عَلَى حَسَبِ الْبَذْرِ؛ لِأَنَّهُ نَمَاؤُهُ فَيَتَّبَعُهُ، فَمَنْ بَذَرَ السُّدُسَ لَهُ السُّدُسُ، وَمَنْ بَذَرَ الثُّلُثَيْنِ لَهُ الثُّلُثَانِ. [ع ٢٦٩ ب، س ٣٢٨، ط ١٧٢، ك ١٢٨٥ /]

٢٣٤٣ ج = وَلَا شَيْءَ مِنْ ثَمَرَةِ الْقَطْنِ الْعَتِيقِ لِصَاحِبِ الْفَدَّانِ، وَلَهُ أَجْرَةٌ مِثْلَ عَمَلِ بَقْرِهِ فِيهِ.

٢٣٤٤ ج = وَلَا يَلْزَمُهُ<sup>(١)</sup> جِرَّةُ الزَّيْتِ لِعَمَلِهِ فِي الْمُسْتَرَكَ، وَلَا أَجْرَةٌ لِلْعَامِلِ فِيهِ عِنْدَنَا، كَمَا عُرِفَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِوَصِيِّ الْيَتِيمِ أَنْ يُجَدِّدَ مَا تَلَفَ مِنْ آلَاتِ الْحَرْثِ

٢٣٤٥ = سُئِلَ فِي الْوَصِيِّ هَلْ لَهُ إِذَا مَاتَ ثَوْرٌ مِنْ بَقْرِ الْيَتِيمِ أَوْ اخْتِاجَ إِلَى بَذْرِ أَوْ آلَاتِ لِلْحَرْثِ: أَنْ يُجَدِّدَ غَيْرَهُ وَيَشْتَرِي، لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



(١) في ع: نلزم. وفي س (بلزم)



## كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ

أَرْضٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ دَفَعَهَا أَحَدُهُمَا لِلاَّخَرِ لِيَغْرِسَهَا

الْثَلَاثَانَ لِلْغَارِسِ، وَالْثَلَاثُ لِلدَّافِعِ

٢٣٤٦ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، دَفَعَهَا أَحَدُهُمَا لِلاَّخَرِ عَلَى أَنْ يَغْرِسَ فِيهَا غَرَايِمًا، ثَلَاثًا لِلْغَارِسِ وَثَلَاثًا لِلاَّخَرِ، فَعَرَسَ وَانْتَشَتِ الْأَشْجَارُ، فَهَلْ هِيَ عَلَى مَا شَرَطَاهُ، أَمْ تَكُونُ مُنَاصِفَةً بَيْنَهُمَا، أَمْ هِيَ لِلْغَارِسِ فَقَطُّ، مَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: الْأَشْجَارُ عَلَى مَا شَرَطَا، وَإِذَا اِخْتَلَفَا فِي الشَّرْطِ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَارِسِ، حَيْثُ اعْتَرَفَ الثَّانِي بِأَنَّهُ غَارِسٌ<sup>(١)</sup> لَهُ أَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِهِ أَوْ حَصَلَ نُكُولٌ عِنْدَ طَلَبِ الْيَمِينِ، الْحَاصِلُ: أَنْ يُعْلَمَ بِأَنَّهُ الْغَارِسُ بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ؛ فَهُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ الْأَرْضِ، قَالَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): لَوْ عُرِفَ غَارِسُهَا؛ فَهِيَ لَهُ، وَإِلَّا فَمَا فِي مَحَلِّ مَمْلُوكٍ لِأَحَدِهِمَا خَاصَّةً؛ فَهُوَ لَهُ، وَمَا فِي مَحَلِّ مُشْتَرَكٍ؛ فَهُوَ بَيْنَهُمَا. انْتَهَى. فَجَعَلَ الْغَارِسَ أَحَقَّ مِنْ ذِي الْمِلْكِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الْمَسَاقَاةُ عَلَى أَشْجَارِ الْوَقْفِ مُدَّةً طَوِيلَةً

٢٣٤٧ = سُئِلَ فِي الْمَسَاقَاةِ عَلَى شَجَرِ الْوَقْفِ مُدَّةً طَوِيلَةً بِجُزْءٍ مِنَ الْفِ، جُزْءٌ لِلْوَقْفِ وَالْبَاقِي لِلْمَسَاقِي، وَاسْتِجَارِ الْأَقْرَحَةِ الْمُتَخَلَّلَةِ بَيْنَ الْأَشْجَارِ بَعْدَهَا مُدَّةً طَوِيلَةً بِأَجْرِ الْمِثْلِ، بِحَيْثُ لَا يَزْعَبُ أَحَدٌ إِلَّا كَذَلِكَ، وَلَوْ تَرَكْتَ هَلَكْتَ الْأَشْجَارُ بِالْكَلْبَةِ، وَتَعَطَّلَتِ الْأَرْضُ وَتَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي ذَلِكَ، وَحَكَمَ حَاكِمٌ يَرَى جَوَازَهُ؛ نَظْرًا لِمَصْلَحَةِ الْوَقْفِ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَلْزَمُ، وَلَا يَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُتَوَلِّيِ الْعَاقِدِ لِذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) في ع عرس.

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَلْزَمُ، وَلَا يَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُتَوَلِّي وَالْحَالُ هَذِهِ، وَحُكْمُ الْحَاكِمِ وَاقِعٌ فِي مَحَلِّهِ، خُصُوصًا وَقَدْ تَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ، كَمَا سُرِّحَ فِيهِ، وَهَلَاكُ بَعْضِ الثَّمَرَةِ خَيْرٌ مِنْ هَلَاكِ جَمِيعِهَا مَعَ الْأَصْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا دَفَعَ لَهُ الْأَشْجَارَ عَامِينَ مُسَاقَاةً

لَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ مِنَ الْعَامِ الثَّانِي

٢٣٤٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ أَشْجَارَ زَيْتُونٍ مُسَاقَاةً عَامَيْنِ كَامِلَيْنِ لِآخَرَ، عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ رُبْعُ الْخَارِجِ، فَعَمِلَ الْعَامَ الْأَوَّلَ وَمَنَعَهُ رَبُّ الْكَرْمِ عَنِ الْعَمَلِ الْعَامِ الثَّانِي، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٢٣٤٩ = وَيُجِبُّ عَلَى تَمْكِينِ الْعَامِلِ مِنَ الْعَمَلِ أَمْ لَا؟

٢٣٤٨ ج = أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

٢٣٤٩ ج = بَلْ يُجِبُّ؛ إِذْ لَا ضَرَرَ، قَالَ عَلَمًاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّ الْمُسَاقَاةَ تُخَالِفُ الْمُزَارَعَةَ، إِلَّا فِي مَسَائِلَ أَرْبَعَةٍ، مِنْهَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ بِخِلَافِ الْمُزَارَعَةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا إِتْلَافَ الْبَدْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٣٢٨ ب /]

اشْتِرَاطُ عَمَلِ رَبِّ الْأَشْجَارِ مُفْسِدٌ لِلْمُسَاقَاةِ

٢٣٥٠ = سُئِلَ فِي شَجَرِ قُطْنٍ لِرَجُلٍ، اتَّفَقَ مَعَ آخَرَ أَنْ يَحْرُثَا وَيَعْمَلَ عَلَيْهِ عَلَى نِصْفِ الْخَارِجِ، فَعَمِلَا نِصْفَ الْعَمَلِ، وَتَمَّمَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ رَبُّ الشَّجَرِ بِنَفْسِهِ، فَلَمَّا دَخَلَتِ الْعِلَّةُ جَاءَ يَطْلُبُ نِصْفَهَا، وَأَخَذَهُ بِوَاسِطَةِ مُتَغَلِّبٍ قَهْرًا، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: لَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ فِي الْخَارِجِ لِفَسَادِ الْمُسَاقَاةِ بِاشْتِرَاطِ عَمَلِ رَبِّ الْقُطْنِ مَعَهُ فِيهِ، وَهُوَ يَمْنَعُ التَّسْلِيمَ فَيُوجِبُ الْفَسَادَ، كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ قَاطِبَةً، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛

فَجَمِيعُ الْخَارِجِ لِرَبِّ الشَّجَرِ، وَعَلَيْهِ لِلْآخِرِ أَجْرٌ مِثْلُ عَمَلِهِ وَعَمَلِ بَقَرِهِ مِنْ جِنْسِ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك ٢٨٥ ب، ع ١٢٧٠ /]

أَذِنَ نَاطِرُ الْوَقْفِ لِآخِرِ أَنْ يَغْرِسَ فِي أَرْضِ غِرَاسًا  
عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ نِصْفُ مَا يَغْرِسُهُ وَلَمْ تُضْرَبْ مُدَّةٌ

٢٣٥١ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا أَذِنَ نَاطِرٌ وَقَفَّ أَهْلِيَّ لِزَيْدٍ بِأَنْ يَغْرِسَ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ  
غِرَاسًا مُتَنَوِّعًا، عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ نِصْفُ مَا يَغْرِسُهُ فِي مُقَابَلَةِ الْأَعْمَالِ الْمَعْهُودَةِ،  
وَالنِّصْفُ لِجِهَةِ الْوَقْفِ، فَغَرَسَ زَيْدٌ فِي الْأَرْضِ غِرَاسًا مُتَنَوِّعًا، ثُمَّ بَاعَ نِصْفَهُ لِعَمْرٍو،  
فَهَلْ عَلَى الْمُشْتَرِي الْعَمَلُ وَلَا يَسْتَحِقُّ نِصْفَ الْغِرَاسِ إِلَّا بِالْعَمَلِ؟

٢٣٥٢ = وَإِذَا عَمِلَ فِيهَا عَلَيْهِ نِصْفُ أُجْرَةِ الْأَرْضِ لِجِهَةِ الْوَقْفِ بِحَسَبِ غِرَاسِهِ

أَمْ لَا؟

٢٣٥١ ج = أَجَابَ: هَذِهِ مُعَامَلَةٌ فَاسِدَةٌ، وَالْغِرَاسُ كُلُّهُ لِلْوَقْفِ، وَلِلْعَامِلِ قِيَمَةُ  
الْغِرَاسِ وَأَجْرٌ مِثْلِهِ، وَلَا يَنْفَذُ بَيْعُهُ فِيهِ، فَيُرَدُّ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ إِنْ  
كَانَ قَدْ دَفَعَهُ:

❖ أَمَا فَسَادُهَا؛ فَلِأَنَّهَا لَمْ يُضْرَبْ لَهَا مُدَّةٌ.

❖ وَأَمَا كَوْنُ الْغِرَاسِ كُلِّهِ لِلْوَقْفِ؛ فَلِأَنَّ الْعَقْدَ فِي الشَّجَرِ لَمَّا كَانَ فَاسِدًا، وَقَدْ  
غَرَسَهُ الْعَامِلُ بِأَمْرِ النَّاطِرِ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ؛ صَارَ كَأَنَّ النَّاطِرَ فَعَلَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، فَيَصِيرُ  
قَابِضًا لَهُ لِجِهَةِ الْوَقْفِ بِاتِّصَالِهِ بِأَرْضِهِ مُسْتَهْلِكًا لَهُ بِالْعُلُوقِ فِيهَا، فَتَجِبُ عَلَيْهِ قِيَمَةُ  
أَشْجَارِهِ وَأَجْرٌ مِثْلُ عَمَلِهِ؛ لِأَنَّهُ ابْتَغَى لِعَمَلِهِ أَجْرًا، وَهُوَ نِصْفُ الْخَارِجِ، وَلَمْ يَحْصُلْ  
لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَيَجِبُ لَهُ أَجْرٌ مِثْلِهِ.

❁ وَأَمَّا عَدَمُ نَفَازِ بَيْعِهِ؛ فَلَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ صَارَ مُسْتَهْلِكًا بِالْعُلُوقِ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ

إِلَى آخِرِهِ. [ط ١٧٣ / ]

وَمِنْهُ يَظْهَرُ وَجْهُ رُجُوعِ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ عَلَى بَائِعِهِ.

٢٣٥٢ ج = فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ ظَهَرَ لَكَ عَدَمُ تَأْتِي سُؤَالِ الْعَمَلِ عَلَى الْمُشْتَرِي،

وَعَدَمُ تَأْتِي سُؤَالِ لُزُومِ نِصْفِ أُجْرَةِ الْأَرْضِ، وَمَنْ شَكَ فِي شَيْءٍ مِمَّا أَفْتَيْنَا بِهِ؛ فَلْيَرْجِعْ إِلَى (الْخَانِيَّةِ، وَالتَّارُخَانِيَّةِ، وَشَرْحِ الدَّرْرِ وَالْعُرْرِ لِمَنْلَاخِسْرُو، وَمَنْحِ الْعَقَارِ) وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ؛ يَظْهَرُ لَهُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ زَيْدٌ مِنْ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ أَرْضًا وَمَاءً

بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ وَأَذِنَ لَهُ الْمُتَوَلِّيُّ بِالْغِرَاسِ

٢٣٥٣ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ زَيْدٌ مِنْ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ أَرْضًا وَمَاءً بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ،

وَأَذِنَ لَهُ الْمُتَوَلِّيُّ بِالْغِرَاسِ مَا اخْتَارَ، وَأَرَادَ عَلَى أَنْ يَكُونَ النِّصْفُ مِنْهُ لِجِهَةِ الْوَقْفِ، وَالنِّصْفُ لِلْمُسْتَأْجِرِ، فَغَرَسَ الْمُسْتَأْجِرُ مِنْ مَالِهِ، وَكَلَّمَا كَمَلَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ؛ اسْتَأْجَرَ مِنْ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ الَّذِي لَهُ الْإِجَارَةُ وَالتَّكَلُّمُ عَلَى الْوَقْفِ [س ١٣٢٩ / ] الْمَرْبُورِ شَرْعًا بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَأَذِنَ لِلْمُسْتَأْجِرِ بِالْغِرَاسِ حَتَّى نَمَا وَنَشَأَ جَدِيدًا بَعْدَ جَدِيدٍ وَمُسْتَجَدًّا بَعْدَ مُسْتَجَدٍّ، وَمَضَى عَلَى هَذَا الْحَالِ مُدَّةَ تَنُوفٍ عَلَى سَبْعِينَ سَنَةً، فَجَاءَ عَمْرٌو وَزَادَ فِي الْأُجْرَةِ زِيَادَةً فَاحِشَةً وَاسْتَأْجَرَ النِّصْفَ حِصَّةَ الْوَقْفِ مِنَ الْمُتَوَلِّيِّ، فَهَلْ يَسُوعُ لِلْمُتَوَلِّيِّ أَنْ يُوجَرَ حِصَّةَ الْوَقْفِ لِغَيْرِ ذِي الْيَدِ الْغَارِسِ الْقَدِيمِ؟

٢٣٥٤ = وَهَلْ يُجْبَرُ زَيْدٌ عَلَى قَبُولِ الزِّيَادَةِ عَنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ أَمْ لَا؟

٢٣٥٣ ج = أَجَابَ: كُلُّ مَا ذَكَرَ فِيهِ فَاسِدٌ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ، وَجْهُ فَسَادِ

الْإِجَارَةِ الْأُولَى: وَجُودُ اشْتِرَاطِ الشَّرِكَةِ فِي الْغِرَاسِ فِي عَقْدِهَا، وَهِيَ تَفْسُدُ بِمِثْلِهِ

قَطْعًا؛ إِذْ هِيَ بَيْعُ الْمَنَافِعِ، فَكَمَا يُفْسِدُ [ك٢٨٦، ع٢٧٠ ب/] الشَّرْطُ الْفَاسِدُ عَقْدَ بَيْعِ الْأَعْيَانِ فَكَذَا يُفْسِدُ عَقْدَ بَيْعِ الْمَنَافِعِ، وَإِذَا فَسَدَتِ الْإِجَارَةُ الْأُولَى؛ فَالْغِرَاسُ كُلُّهُ لِلْوَقْفِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ غَرَسَهُ بِإِذْنِ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ بِإِجَارَةٍ فَاسِدَةٍ، فَكَأَنَّ الْمُتَوَلَّى غَرَسَهُ بِنَفْسِهِ، فَيَصِيرُ قَابِضًا لِلْغِرَاسِ بِاتِّصَالِهِ بِأَرْضِ الْوَقْفِ مُسْتَهْلِكًا لَهُ بِالْعُلُوقِ فِيهَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا كصاحب الدرر والغرر، وشيخ الإسلام ابن عبد الله صاحب تنوير الأبصار) وَغَيْرَهُمَا.

٢٣٥٤ ج = وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ؛ فَلَا تَتَوَقَّفُ فِي فَسَادِ اسْتِجَارِ عَمْرٍو الْوَاقِعِ عَلَى الشَّجَرِ وَالْأَرْضِ، كَمَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ، فَلَا يَتَأْتِي سُؤَالَ قَبُولِ الزِّيَادَةِ عَنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ وَعَدَمِ قَبُولِهَا وَالْحَالِ هَذِهِ، وَلِلْغِرَاسِ قِيمَةُ الْغِرَاسِ وَأَجْرٌ مِثْلِ عَمَلِهِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلَانِ دَفَعَ كُلُّ مِنْهُمَا شَجَرَ قُطْنِهِ

لِصَاحِبِهِ لِيَقُومَ عَلَيْهِ بِالنِّصْفِ

٢٣٥٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ شَجَرٌ قُطْنٍ، دَفَعَهُ لِآخَرَ لِيَخْرُثَ أَرْضَهُ وَيَقُومَ عَلَيْهِ وَلَهُ نِصْفُهُ، وَدَفَعَ الْعَامِلُ شَجَرَ قُطْنٍ لَهُ لِالْآخِرِ كَذَلِكَ، فَهَلْ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْقُطْنِ مِنْهُمَا بَيْنَهُمَا، وَلَوْ اسْتَعَانَ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ وَتَفَاوَتَا قِلَّةً وَكَثْرَةً أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: نَعَمْ، الْقُطْنُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ لِآخَرَ شَجَرَ قُطْنِهِ مُعَامَلَةً ثُمَّ

اخْتَلَفَا فِي الْحِصَّةِ الْمَشْرُوطَةِ

٢٣٥٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ عَامِلٍ آخَرَ عَلَى شَجَرِ قُطْنٍ لَهُ، وَاخْتَلَفَ صَاحِبُ الشَّجَرِ

مَعَ الْعَامِلِ عَلَيْهِ فِي الْحِصَّةِ الْمَشْرُوطَةِ لَهُ، الْعَامِلُ يَقُولُ: شَرَطَ لِي الثُّلَثَانِ. وَصَاحِبُ الْقُطْنِ يَقُولُ: شَرَطْتُ لَكَ النِّصْفَ، فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْقُطْنِ وَعَلَى الْآخِرِ الْبَيِّنَةُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الشَّجَرِ فِيمَا شَرَطَ لِلْعَامِلِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْعَامِلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

دَفَعَ لِآخِرِ شَجَرِ قُطْنٍ وَجَعَلَ لَهُ حِصَّةً

فِي مُقَابَلِهِ بَقْرٍ مِنْهُ تُضَافُ إِلَى بَقْرِهِ

٢٣٥٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ شَجَرُ قُطْنٍ، جَعَلَ لِآخِرِ فِيهِ حِصَّةً بِسَبَبِ بَقْرِ مِنْهُ تُضَافُ إِلَى بَقْرِهِ، هَلْ يَسْتَحِقُّ بِالْبَقْرِ فِي الْقُطْنِ تِلْكَ الْحِصَّةَ أَمْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أُجْرَةٌ مِثْلُ بَقْرِهِ دَرَاهِمَ؟

أَجَابَ: مُجَرَّدُ الْبَقْرِ لَا يُسْتَحَقُّ بِهَا فِي الْخَارِجِ شَيْءٌ، فَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِ: اسْتِجَارُ الْبَقْرِ بِبَعْضِ الْخَارِجِ لَمْ يَرُدَّ بِهِ أَثَرٌ، وَلِصَاحِبِ الْبَقْرِ أُجْرٌ مِثْلُ بَقْرِهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ الدَّنَانِيرِ، وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْقُطْنِ، وَإِنَّمَا هُوَ جَمِيعُهُ لِمَالِكِ الشَّجَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س٣٢٩ب/]

لَا شَيْءَ لِلْحَرَاثِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنْ شَجَرِ الْقُطْنِ

٢٣٥٨ = سُئِلَ فِي حَرَاثٍ عِنْدَ إِنْسَانٍ، مَضَى عَامُهُ وَمِنْ جُمْلَةِ مَا كَانَ فِيهِ شَجَرُ قُطْنٍ مَسْكُوتٌ عَنِ اسْتِزَاطِ حِصَّةٍ لِلْحَرَاثِ فِيهِ، هَلْ لَهُ فِيهِ حِصَّةٌ أَمْ لَا؟

٢٣٥٩ = وَإِذَا قُلْتُمْ: لَا. هَلْ إِذَا تَعَدَّى وَحَرَّتْ عَلَيْهِ الْأَرْضُ فِي ثَانِي عَامِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ، هَلْ ثَمَرَتُهُ لِلْحَرَاثِ أَمْ لِصَاحِبِهِ الَّذِي أَصْلُ بَذْرِهِ مِنْهُ؟

٢٣٥٨ ج = أَجَابَ: لَا شَيْءَ لِلْحَرَاثِ فِي شَجَرِ الْقُطْنِ وَالْحَالُ هَذِهِ.

٢٣٥٩ ج = وَمَا يَخْرُجُ مِنْهُ مِنَ الْقُطْنِ فِي الْعَامِ الثَّانِي فَهُوَ لِمَالِكِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا تَرَكَ الْعَامِلُ الشَّجَرَ قَبْلَ أَنْ

يَصِيرَ لِلثَّمَرَةِ قِيَمَةً؛ لَا شَيْءَ لَهُ

٢٣٦٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، عَامِلٍ رَجُلًا عَلَى شَجَرِ قُطْنٍ لَهُ لِيَقُومَ عَلَيْهِ، فَقَامَ الْعَامِلُ عَلَيْهِ مُدَّةً ثُمَّ تَرَكَ الْعَمَلَ، فَلَمَّا أَذْرَكَ الثَّمَرَ جَاءَ يَطْلُبُ حِصَّتَهُ فِيهِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَالْحَالُ أَنَّهُ تَرَكَ الْعَمَلَ عَلَيْهِ وَالْقِيَامَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهُ؟ [ط١٧٤، ك٢٨٦ ب /]

أَجَابَ: حَيْثُ تَرَكَ الْعَمَلَ فِي وَاقْتٍ لَمْ يَكُنْ لِلثَّمَرِ فِيهِ قِيَمَةٌ؛ صَحَّ تَرْكُهُ وَلَا شَرِكَةَ لَهُ فِيهِ، بَلْ هُوَ جَمِيعُهُ لِمَالِكِ الشَّجَرِ، قَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ): قَامَ الْعَامِلُ عَلَى الْكَرَمِ أَيَّامًا ثُمَّ تَرَكَ، فَلَمَّا أَذْرَكَ الثَّمَرَ جَاءَ يَطْلُبُ الْحِصَّةَ، إِنْ تَرَكَ فِي وَاقْتٍ صَارَتْ لِلثَّمَرَةِ فِيهِ قِيَمَةٌ؛ لَهُ الطَّلَبُ، وَإِنْ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ لَهُ قِيَمَةٌ ثُمَّ تَرَكَ؛ فَلَيْسَ لَهُ الطَّلَبُ. انْتَهَى. وَمِثْلُهُ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ): فَحَيْثُ رَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ لِلْقُطْنِ ثَمَرٌ لَهُ قِيَمَةٌ؛ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَا شَرِكَةَ لَهُ مَعَهُ فِيهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ سَاقَى آخَرَ فِي حِصَّةِ مُشَاعَةٍ كَثَلَتْ كَرَمٌ

٢٣٦١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ سَاقَى آخَرَ فِي حِصَّةِ مُشَاعَةٍ فِي أَشْجَارِ كَرَمٍ كَالثَّلْثِ

مَثَلًا، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَمْ نَجِدْ مَنْ صَرَّحَ بِهَا مِنْ عُلَمَائِنَا فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنَ الْكُتُبِ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْهَا بَعْضُ [ع١٢٧١ /] مُعَاصِرِي مَشَائِخِنَا، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: فِي الْمُسَاقَاةِ الْفَتَوَى عَلَى قَوْلِهِمَا، وَمُقْتَضَاهُ صِحَّةُ الْمُسَاقَاةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُمَا يُجِيزَانِ إِجَارَةَ الْمُشَاعِ، وَالْمُسَاقَاةَ كَذَلِكَ. انْتَهَى.

وَهُوَ تَفْقَهُ جَيِّدٌ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ فِي الْمُزَارَعَةِ وَالْمُسَاقَاةِ عَلَى قَوْلِهِمَا، وَقَدْ صَرَّحَ فِي الْأَصْلِ؛ بِأَنَّ تَسْلِيمَ الشَّائِعِ مُمَكِّنٌ بَرَفِعِ الْمَوَانِعِ عَنِ الْقَبْضِ، وَهُوَ الْعِلَّةُ لَهُمَا، عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنْ عُلَمَائِنَا صَرَّحَ بِأَنَّ الْفَتْوَى فِي إِجَارَةِ الْمُشَاعِ أَيْضًا عَلَى قَوْلِهِمَا؛ لِإِمْكَانِ التَّسْلِيمِ بِالتَّخْلِيَةِ، أَوْ بِالتَّهَائِي، كَمَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمُزَارَعَةَ وَالْمُعَامَلَةَ إِجَارَةٌ حَتَّى أَنْ مَنْ يُجِيرُهُمَا لَا يُجِيرُهُمَا إِلَّا بِطَرِيقِهَا وَيُرَاعِي فِيهِمَا شَرَائِطَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### غَرَسَ أَشْجَارَ زَيْتُونٍ بَيْنَ الْأَشْجَارِ

الَّتِي يَعْمَلُ عَلَيْهَا، فَأَضْرَبَهَا

٢٣٦٢ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا غَرَسَ الْعَامِلُ لِنَفْسِهِ أَشْجَارَ زَيْتُونٍ فِي خِلَالِ شَجَرِ الْعِنَبِ وَالتَّيْنِ بغيرِ إِذْنِ مَنْ مَالِكِ الْعِنَبِ وَالتَّيْنِ، حَتَّى أَضْرَبَ الزَّيْتُونُ الْمَغْرُوسُ مَا هُوَ فِي خِلَالِهِ ضَرَرًا نَقَصَ قِيَمَتَهُ، فَهَلْ يُؤْمَرُ الْعَامِلُ بِقَلْعِ مَا غَرَسَهُ مِنَ الزَّيْتُونِ؟

٢٣٦٣ = وَيَلْزَمُهُ ضَمَانُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ أَشْجَارِ الْعِنَبِ وَالتَّيْنِ أَمْ لَا؟

٢٣٦٢ ج = أَجَابَ: غَرَسَ الْعَامِلُ أَشْجَارَ الزَّيْتُونِ فِي خِلَالِ الْأَشْجَارِ الْمُعَامَلِ عَلَيْهَا تَعَدُّ مِنْهُ، فَيُؤْمَرُ بِقَلْعِهَا.

٢٣٦٣ ج = وَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّ ضَرَرَ شَجَرِ التَّيْنِ وَالْعِنَبِ بِنُقْصَانِ قِيَمَتِهَا مِنْ غَرَسِ الزَّيْتُونِ الْمَذْكُورِ؛ ضَمِنَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نَبَتَتْ شَجَرَةٌ فِي أَرْضٍ غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ فَتَعَهَّدَهَا

رَجُلٌ مُدَّةً طَوِيلَةً فَادَّعَى عَلَيْهِ رَجُلٌ أَنَّ وَالِدَهُ حَوَّطَهَا

٢٣٦٤ = سُئِلَ فِي شَجَرَةٍ نَبَتَتْ فِي أَرْضٍ [س ١٣٣٠ /] غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ لِأَحَدٍ

بِلاِ إِبْنَاتٍ، تَعَهَّدَهَا رَجُلٌ بِحَصْدِ مَا حَوْلَهَا مِنَ الْحَشِيشِ وَالْعَرَقِ وَتَنْمِيتِهَا وَحَفْرِ أَرْضِهَا



مُدَّةَ عِشْرِينَ سَنَةً، فَكَبُرَتْ وَأَنَّ أَوَانَ ثَمَرِهَا، فَادَّعَى شَخْصٌ أَنَّ وَالِدَهُ حَوَّطَهَا وَحَجَرَ عَلَيْهَا قَبْلَهُ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ؛ إِذْ لَا يَمْلِكُهَا وَالِدُهُ بِذَلِكَ، وَهِيَ مِلْكٌ لِمَنْ تَعَهَّدَهَا بِمَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَفَعَ لِأَخْرَ أَرْضًا بِبَعْضِهَا أَشْجَارًا وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْرِسَ الْبَعْضَ  
الْآخَرَ وَلَهُ رُبْعُ ثَمَرَةِ الْمَغْرُوسِ وَنِصْفُ مَا يَغْرِسُهُ

٢٣٦٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَ أَرْضًا بِبَعْضِهَا شَجَرًا وَبَعْضُهَا قَرَّاحٌ، عَلَى أَنْ يَتَّوَمَّ عَلَى الشَّجَرِ الَّذِي بِهَا وَلَهُ رُبْعُ ثَمَرَتِهِ، وَعَلَى أَنْ يَغْرِسَ فِي الْقَرَّاحِ أَغْرَاسًا<sup>(١)</sup>، وَمَا تَحَصَّلَ مِنَ الْأَغْرَاسِ وَالْأَثْمَارِ لَهُ نِصْفُهُ، وَضَرَبَا لِذَلِكَ مُدَّةً مَعْلُومَةً، هَلْ يَصِحُّ وَيُكُونُ عَلَى مَا شَرَطَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ ذَلِكَ وَيُكُونُ عَلَى مَا شَرَطَا مِنْ رُبْعِ ثَمَرَةِ الشَّجَرِ الْكَائِنِ بِهَا، وَنِصْفِ الْغَرَّاسِ وَالْأَثْمَارِ فِي الْمُجَدِّدِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٣٦٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَ أَرْضًا لِيَغْرِسَ فِيهَا، وَيُكُونُ الشَّجَرُ وَالْثَمَرُ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يُعَيَّنَا مُدَّةً مِنَ السِّنِينَ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ شَرْعًا، وَالشَّجَرُ لِمَالِكِ الْأَرْضِ وَعَلَيْهِ لِلْغَارِسِ أَجْرَةٌ عَمَلِهِ وَقِيمَةُ غَرَسِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مُسَاقَاةُ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ غَيْرُ جَائِزَةٍ

٢٣٦٧ = سُئِلَ عَنْ شَجَرِ زَيْتُونٍ مُشْتَرَكٍ، هَلْ يَجُوزُ مُسَاقَاةُ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ [ك/٢٨٧/١]

أَجَابَ: لَا تَجُوزُ وَالْخَارِجُ عَلَى قَدْرِ الْمَلِكِ، وَمِمَّنْ صَرَخَ بَعْدَ جَوَازِ مُسَاقَاةِ الشَّرِيكِ صَاحِبُ مَنَحِ الْعَقَّارِ فِي بَابِهَا نَقْلًا عَنِ (الْمُجْتَبَى)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اتَّفَقَ رَجُلَانِ عَلَى أَنْ يَغْرِسَ أَحَدُهُمَا أَرْضًا لِبَيْتِ الْمَالِ وَيَعْمَلَ عَلَيْهَا وَلَهُ النِّصْفُ وَالْآخِرُ النِّصْفُ

٢٣٦٨ = سُئِلَ فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ حِيزَتْ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَتَزْرَعُ النَّاسُ بِهَا وَيُقَسَّمُ عَلَيْهِمْ بِالْحِصَّةِ، اتَّفَقَ رَجُلَانِ عَلَى أَنْ يَغْرِسَهَا أَحَدُهُمَا بِبَقْرِهِ وَيَعْمَلَ فِيهَا بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ مِنَ الْآخِرِ شَيْءٌ، وَيَكُونُ الْغَرْسُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا [ع ٢٧١ ب، ط ١٧٥ /] بِسَبَبِ أَنْ خَالَهُ كَانَ يَزْرَعُهَا وَيُقَسَّمُ عَلَيْهِ، وَوَرِثَ مَزَارَعَتَهَا عَنْهُ، هَلْ يَصِحُّ اتِّفَاقُهُمَا عَلَى ذَلِكَ وَيَكُونُ الْغَرْسُ بَيْنَهُمَا أَمْ لَا يَصِحُّ؟ وَيَكُونُ الْغَرْسُ وَجَمِيعُ مَا يُزْرَعُ مِنْ صَيْفِيٍّ وَشَيْبِيٍّ لِلزَّرْعِ وَالْغَارِسِ، وَلَا شَيْءَ لِلْآخِرِ.

٢٣٦٩ = وَلَا تُورَثُ عَنْ خَالٍ وَلَا عَنْ أَبِي؟

٢٣٦٨ ج = أَجَابَ: الْغَرْسُ لِغَارِسِهِ، وَكَذَا الزَّرْعُ.

٢٣٦٩ ج = وَلَا تُورَثُ الْأَرْضُ الْمَذْكُورَةُ، وَلَا شَيْءَ لِلْآخِرِ فِيمَا غَرَسَ وَزْرَعُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا دَفَعَ الْمُتَوَلَّى أَرْضَ الْوَقْفِ لِمَنْ يَغْرِسُ  
أَوْ يَعْمَلُ؛ لَيْسَ لِمَنْ وُلِّيَ بَعْدَهُ النَّقْضُ

٢٣٧٠ = سُئِلَ فِي مَتَوَلٍّ عَلَى وَقْفٍ، دَفَعَ أَرْضًا لِلْوَقْفِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، بِيَعْضِهَا شَجَرًا وَبِيَعْضِهَا قَرَاخَ لِثَلَاثَةِ رِجَالٍ، عَلَى أَنْ يَغْرِسُوا بِهَا شَجَرًا بِالْآلَتِيهِمْ، ثَلَاثَةٌ لِلْوَقْفِ وَالْبَاقِي بَيْنَ الثَّلَاثَةِ، وَأَذِنَ الْمُتَوَلَّى لِأَحَدِهِمْ بِأَنْ يَعْمَلَ عَلَى شَجَرِ الزَّيْتُونِ وَلَهُ رُبْعُ

ثَمَرَتِهِ، ثُمَّ عَزَلَ الْمُتَوَلَّى وَوَلَّى غَيْرَهُ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَسْتَمِرُّ الْحَالُ عَلَى مَا شَرَطَ  
وَلَيْسَ لِلْمُتَوَلَّى الْمَنْصُوبِ نَقْضُ مَا فَعَلَ الْأَوَّلُ قَبْلَ تَمَامِ الْمُدَّةِ أَمْ لَا؟ [س ٣٣٠ ب / ]  
أَجَابَ: نَعَمْ، يَصِحُّ ذَلِكَ، وَيَكُونُ عَلَى مَا شَرَطَ، وَلَيْسَ لِلْمُتَوَلَّى الثَّانِي نَقْضُ  
مَا فَعَلَ الْأَوَّلُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اتَّفَقَا عَلَى زِرَاعَةِ أَرْضٍ وَفِيهَا لِأَحَدِهِمَا  
شَجَرُ قُطْنٍ عَتِيقٌ لَا يَدْخُلُ فِي الشَّرِكَةِ

٢٣٧١ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ اتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَشْدَا بَقْرًا وَيَتَّخِذَا أَكْرَةً، فَيَزْرَعَا صَيْفِيًّا  
وَيُسْتَوِيَا شَرِكَةً، وَلِأَحَدِهِمَا قُطْنٌ عَتِيقٌ كَانَ زَرَعَهُ الْعَامَ السَّابِقَ بِبَذْرِهِ وَبَقْرِهِ وَأَكْرَتِهِ  
خَاصَّةً، هَلْ يَدْخُلُ فِي الشَّرِكَةِ وَيَكُونُ لِشَرِيكِهِ فِيهِ حِصَّةٌ أَمْ لَا يَكُونُ لَهُ فِيهِ حِصَّةٌ؟  
أَجَابَ: لَا يَدْخُلُ الْقُطْنُ الْعَتِيقُ فِي الشَّرِكَةِ، فَلَا حِصَّةَ لِلشَّرِيكِ فِيهِ، وَإِنْ عَمِلَتْ  
بَقْرُهُ وَأَكْرَتُهُ فِيهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ الذَّبَائِحِ

الصَّيْدُ الَّذِي يَحِلُّ عِنْدَ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا

٢٣٧٢ = سُئِلَ عَمَّا أَلْغَزَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْغَزِيُّ صَاحِبُ التَّنْوِيرِ فِي شَرْحِهِ

لِمَنْظُومَتِهِ (تُحْفَةُ الْأَقْرَانِ):

جَوَابًا كَالِهَيْلَالِ إِذَا تَبَدَّى  
وَلَمْ يَذْكَرِ إِلَهَ الْخَلْقِ عَمْدًا  
يَفُوحُ شَذَاهُمْ مِسْكًَا وَنَدًا

أَفَدْنَا أَيُّهَا الْحَبِيرُ الْمُضْدَى  
إِذَا مَا الْمَرْءُ يَجْرَحُ صَيْدَ بَرٍّ  
يَحِلُّ عَلَى الْمُصْحَحِ عِنْدَ قَوْمٍ

أَجَابَ:

لَطِيفًا بِالْجَوَابِ قَدْ اسْتَبَدَّى  
فَصِدَّتِ الطَّيْرُ أَوْ ظَبْيًا تَبَدَّى  
تُسَمُّ اللَّهُ ذَا الْأَفْضَالِ عَمْدًا

أَلَا خُذْ أَيُّهَا الْمِنْضَالُ نَظْمًا  
رَمَيْتَ إِلَى جَرَادٍ أَوْ سَمَاكِ  
فَمَا قَدْ صِدَّتَهُ حَلٌّ وَإِنْ لَمْ

وَقَدْ نَظَّمَهُ مِنْ بَحْرِ آخِرِ بَقْوَلِهِ:

فَاقَ أَهَالِي عَضْرِهِ  
صَارَ وَجِيدَ دَهْرِهِ  
عِنْدَ تَعَاطِي نَحْرِهِ  
قَدْ صَرَّخُوا بِحِلِّهِ

يَا فَاضِلًّا فِي دَهْرِهِ  
وَمَنْ حَوَى عِلْمَابِهِ  
فِي تَارِكِ تَسْمِيَةِ  
عَمْدًا غَدًا يَتْرُكُهَا

فَأَجَابَ عَنْهُ أَيْضًا مِنَ الْبَحْرِ وَالْقَافِيَةِ بِقَوْلِهِ:

وَعُمْدَةٌ فِي دَهْرِهِ  
تَبْدُو كُنُوزِ سِرِّهِ  
أَوْ صَيْدَ مَا فِي بَحْرِهِ  
أَظْهَرَ جِلَّ فَادْرِهِ

يَا عُمْدَةَ فِي عَضْرِهِ  
هَآكَ جَوَابًا مُنْتَقَى  
شَخْصٌ رَمَى جَرَادَةَ  
وَلَمْ يُسَمِّ فَهُوَ فِي الْ-

وَالْمَسْأَلَةُ فِي (الْخَانِيَّةِ) وَعِبَارَتُهَا: رَجُلٌ رَمَى إِلَى خَنْزِيرٍ أَوْ أَسَدٍ أَوْ ذَنْبٍ،  
أَوْ مَا [س ١٣٣١، ك ٢٨٧ ب /] أَشْبَهَ ذَلِكَ يَتَّقَصِدُ بِهِ الْإِضْطِيَادَ وَسَمَّى، فَأَصَابَ صَيْدًا  
مَأْكُولَ اللَّحْمِ فَقَتَلَهُ، حَلَّ أَكْلَهُ عِنْدَنَا، وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَحِلُّ، وَلَوْ رَمَى إِلَى جَرَادٍ أَوْ سَمَكٍ  
فَتَرَكَ التَّسْمِيَةَ فَأَصَابَ طَائِرًا أَوْ صَيْدًا آخَرَ فَقَتَلَهُ؛ حَلَّ أَكْلَهُ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رِوَايَتَانِ:  
رَوَى ابْنُ رُسْتَمٍ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّ مَا أَصَابَهُ لَا يَحِلُّ بِدُونِ التَّسْمِيَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ  
يُؤْكَلُ. انْتَهَى. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ. [ط ١٧٦، ع ٢٧٢ /]



كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ  
بَيَانُ الْأَفْضَلِ فِي الْأُضْحِيَّةِ

٢٣٧٣ = سُئِلَ هَلِ الْأَفْضَلُ فِي الْأُضْحِيَّةِ الذَّكَرُ أَمْ الْأُنْثَى؟

٢٣٧٤ = وَمَا سِنَّ الثَّنِيِّ؟

٢٣٧٣ ج = أَجَابَ: صَرَّحَ فِي (مِنْحِ الْغَفَّارِ) نَاقِلًا عَنِ (شَرْحِ النَّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ) مُعْزِيًا إِلَى (الظَّهْرِيَّةِ) قَالَ: وَالْأُنْثَى مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ أَفْضَلُ، وَالذَّكَرُ مِنَ الْمَعْزِ وَالضَّأْنِ إِنْ كَانَ مَوْجُوءًا، أَيْ: مَرْضُوضَ الْأُنْثِيِّينَ، مِنَ الرَّضِّ وَهُوَ الدَّقُّ. انْتَهَى.

وَفِي (فَتَاوِي قَاضِي حَانَ) نَحْوُهُ، وَمَفْهُومُهُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ مَوْجُوءًا لَا يَكُونُ أَفْضَلَ، وَقَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ): وَالذَّكَرُ مِنْهُ أَفْضَلُ إِذَا كَانَ خَصِيًّا، ثُمَّ قَالَ: وَرَأَيْتُ فِي (مُنِيَّةِ الْقَمِينَةِ لِلتُّوقَانِيِّ): وَالْفَحْلُ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ لَحْمًا أَفْضَلُ مِنَ الْخَصِيِّ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْأُنْثَى مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ إِذَا اسْتَوَى قِيمَةً، ثُمَّ الْأُنْثَى مِنَ الْمَعْزِ أَفْضَلُ مِنَ التَّيْسِ إِذَا اسْتَوَى قِيمَةً، ثُمَّ قَالَ: وَالْكَبْشُ أَوْلَى مِنَ النَّعْجَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَكْثَرَ قِيمَةً، وَهُوَ كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالتَّحْقِيقِ. انْتَهَى مَا نَقَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْغَزِيُّ.

٢٣٧٤ = وَأَجَابَ عَنْ سِنَّ الثَّنِيِّ بِقَوْلِهِ:

إِنَّ الثَّنِيَّ مِنَ الْأَغْنَامِ ذُو سَنَةٍ وَالْخُمْسُ لِلْإِبِلِ وَالنَّعَامِ لِلْبَقَرِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الْكِرَاهَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ

مَا نُسِبَ لِأَبِي حَنِيفَةَ مِنْ جَوَازِ لُبْسِ الْحَرِيرِ  
غَيْرِ الْمَلَامِسِ لِلْجَسَدِ؛ لَمْ يَصِحَّ عَنْهُ

٢٣٧٥ = سُئِلَ فِيمَا يُنْسَبُ إِلَى حَضْرَةِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ مِنْ جَوَازِ  
لُبْسِ الْحَرِيرِ غَيْرِ الْمَلَامِسِ لِلْجَسَدِ، هَلْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْهُ، فَيَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ وَالْفَتْوَى  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَإِنْ نُقِلَ عَنْ (بُرْهَانَ صَاحِبِ الْمُحِيطِ)  
فَقَدْ قَالَ شَمْسُ الْأُيُمَةِ الْحَلَوَانِيُّ: الصَّحِيحُ أَنَّ الْكُلَّ حَرَامٌ. يَعْنِي الَّذِي يَمَسُّ الْجَسَدَ  
وَالَّذِي لَا يَمَسُّهُ، قَالَ فِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي) قَالَ يَعْنِي أَسْتَاذَهُ بِدَيْعٍ وَهَذَا - يَعْنِي جَوَازِ  
لُبْسِ الْحَرِيرِ الَّذِي لَا يَمَسُّ الْجَسَدَ - رُخْصَةٌ عَظِيمَةٌ فِي مَوْضِعٍ عَمَّتْ فِيهِ الْبُلُوَى،  
وَلَكِنْ طَلَبْتُ هَذَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ فَلَمْ أَجِدْ سِوَى هَذَا يَعْنِي (بُرْهَانَ  
صَاحِبِ الْمُحِيطِ). انْتَهَى.

فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا فِي الْمُتُونِ الْمَوْضُوعَةِ لِتَقْلِ الْمَذْهَبِ، فَلَا يَجُوزُ  
الْعَمَلُ وَلَا الْفَتْوَى بِهِ لِمُخَالَفَتِهِ لِظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

جَمَاعَةٌ سَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ صُوفِيَّةً وَاشْتَغَلُوا  
بِأُمُورٍ لَمْ تَرُدَّ بِهَا الشَّرِيعَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ

٢٣٧٦ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ سَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ صُوفِيَّةً وَفُقَرَاءَ فَلَانِيَّةً، فَاخْتَصَّوْا بِنَوْعِ  
لُبْسَةٍ وَاشْتَغَلُوا بِأُمُورٍ لَمْ تَرُدَّ بِهَا الشَّرِيعَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ وَلَا الْمِلَّةُ الْأَحْمَدِيَّةُ، وَهُمْ جُهَّالٌ  
حَتَّى بَنَوْا قُضِيَ الْوُضُوءِ وَمُفْسِدَاتِ الصَّلَوَاتِ وَشَرَائِطِ سَائِرِ [س ٣٣١ ب /] الْعِبَادَاتِ،

خَلْفَةً عَنِ طَرِيقِ الْأَوْلِيَاءِ وَالسَّادَاتِ وَبِمَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ مِنَ الْمُرِيدِينَ، بَلْ هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ  
مِنَ الضَّالِّينَ الْمُضِلِّينَ الْجَاهِلِينَ بِأَرْكَانِ الدِّينِ، وَيَدْعُونَ أَنَّهُمْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ،  
مَعَ كَوْنِهِمْ (مَغْمُوطِينَ) <sup>(١)</sup> فِي الْجَهْلِ لَدَى عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ، فَهَلْ يُمْنَعُونَ عَنْ ذَلِكَ؛  
لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ الْعَامِّ أَمْ لَا؟ [ك ٢٨٨، ع ٢٧٢ ب /]

أَجَابَ: نَعَمْ يُمْنَعُونَ، فَقَدْ سُئِلَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا عَنْ مِثْلِ هَؤُلَاءِ، فَقَالُوا: افْتَرَوْا عَلَى  
اللَّهِ كَذِبًا. وَسُئِلَ: إِنْ كَانُوا زَائِعِينَ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، هَلْ يُنْفَوْنَ مِنَ الْبِلَادِ لِقَطْعِ  
فِتْنَتِهِمْ عَنِ الْعَالَمِ؟ فَقَالَ: إِمَاطَةُ الْأَذَى أَبْلَغُ فِي الصِّيَانَةِ وَأَمْثَلُ فِي الدِّيَانَةِ، وَتَمْيِيزُ  
الْخَيْثِ مِنَ الطَّيِّبِ أَزْكَى وَأَوْلَى، نَصَرَ عَلَى ذَلِكَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) وَتَعَرَّضَ لِمِثْلِ  
هَؤُلَاءِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفْتَاهِ، وَأَقَامُوا عَلَيْهِمُ النِّكَيرَ وَرَمَوْهُمْ بِمَا تَخِفُّ عِنْدَهُ صُخُورُ  
الْجِبَالِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُصَلِّحُ الْأَحْوَالَ.

### الْقِرَاءَةُ عَلَى طَبَقِ نَعْمٍ مِنَ الْأَنْعَامِ الْمُقَرَّرَةِ فِي الْمَوْسِيقَى

٢٣٧٧ = سُئِلَ فِي إِمَامٍ يَقْرَأُ فِي الْجَهْرِيَّاتِ بِصَوْتٍ حَسَنِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمُقَرَّرَةِ  
عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، بِحَيْثُ لَا يَخْلُ بِحُكْمٍ مِنَ أَحْكَامِ الْقِرَاءَةِ، لَكِنْ يُصَادَفُ أَنْ تَخْرُجَ  
قِرَاءَتُهُ عَلَى طَبَقِ نَعْمٍ مِنَ الْأَنْعَامِ الْمُقَرَّرَةِ فِي الْمَوْسِيقَى مِنْ غَيْرِ لَحْنٍ وَتَطْرِيبٍ، هَلْ  
يَجُوزُ ذَلِكَ؟ وَإِذَا قُلْتُمْ بِالْجَوَازِ هَلْ يُكْرَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجُوزُ ذَلِكَ وَلَا يُكْرَهُ؛ إِذْ تَحْسِينُ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ مَطْلُوبٌ، كَمَا  
صَرَّحَ بِهِ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ). قَالَ فِي (الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ (الْخُلَاصَةِ):  
وَتَحْسِينُ الصَّوْتِ لَا بَأْسَ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَغَنٍّ. وَفِي (التَّبْيَانِ فِي آدَابِ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ):  
أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ [ط ١٧٧ /] رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ مِنَ الصَّحَابَةِ

(١) فِي س: (مَغْمُورِينَ).



وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى اسْتِحْسَانٍ<sup>(١)</sup> تَحْسِينِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ، وَأَقْوَالُهُمْ وَأَفْعَالُهُمْ مَشْهُورَةٌ نِهَآيَةَ الشُّهُرَةِ، فَنَحْنُ مُسْتَعْنُونَ عَنْ نَقْلِ شَيْءٍ مِنْ أَفْرَادِهَا وَدَلَائِلُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَفِيضَةٌ عِنْدَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، كَحَدِيثِ «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وَحَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَقَدْ أُوتِيَتْ مِزْمَارًا مِنْ مِزَامِيرِ دَاوُدَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَسْمَعُ لِقِرَاءَتِكَ الْبَارِحَةَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ<sup>(٤)</sup>.

وَحَدِيثِ (الصَّحِيحِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>. [س ١٣٣٢ / ]

وَمَعْنَى أَذِنَ: اسْتَمَعَ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الرِّضَا وَالْقَبُولِ.

وَحَدِيثِ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَلَّهِ أَشَدُّ إِذْنًا إِلَى الرَّجُلِ الْحَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ مِنْ صَاحِبِ الْقَيْنَةِ إِلَى قَيْنَتِهِ» رَوَاهُ ابْنُ مَآجَةَ<sup>(٦)</sup>.

(١) في ع: استحباب. وسقطت من س.

(٢) البخاري تعليقا كتاب «التوحيد» باب (٥٢)، وأبو داود: (١٤٦٨)، والنسائي (١٠١٥، ١٠١٦)، وابن ماجه: (١٣٤٢).

(٣) البخاري: (٥٠٤٨)، ومسلم: (٧٩٣).

(٤) مسلم: (٧٩٣/٢٣٦).

(٥) البخاري: (٧٥٤٤)، مسلم: (٧٩٢).

(٦) ابن ماجه: (١٣٤٠). وقال ابن حجر في فتح الباري (١٤/٢٣٩): عند أحمد وابن ماجه والحاكم وضححه من حديث فضالة بن عبيد الله. فذكره. وحسنه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/١٥٨).

وَحَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ فَلَيْسَ مِنَّا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ<sup>(١)</sup>.

قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: مَعْنَى لَمْ يَتَغَنَّ لَمْ يُحَسِّنْ صَوْتَهُ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: يُسْتَحَبُّ تَحْسِينُ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ وَتَرْبِئُهَا مَا لَمْ يَخْرُجَ عَنْ حَدِّ الْقِرَاءَةِ بِالتَّمْطِيطِ، فَإِنْ أَفْرَطَ حَتَّى زَادَ حَرْفًا أَوْ أَخْفَاهُ؛ فَهُوَ حَرَامٌ. انْتَهَى.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَصْنَعُ فِيْمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْبَرْازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا مِنْ [ك ٢٨٨ ب، ع ١٢٧٣ /] كِتَابِ الْإِسْتِحْسَانِ: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِالْأَلْحَانِ مَعْصِيَةٌ وَالتَّالِي وَالسَّامِعُ آثِمَانٍ؟ قُلْتُ: مَحَلُّهُ مَا إِذَا أُخْرِجَ لَفْظُ الْقُرْآنِ عَنْ صِيغَتِهِ بِإِدْخَالِ حَرَكَاتٍ فِيهِ أَوْ إِخْرَاجِ حَرَكَاتٍ مِنْهُ أَوْ قَصْرِ مَمْدُودٍ أَوْ مَدِّ مَقْصُورٍ أَوْ تَمْطِيطٍ يَخْفَى بِهِ اللَّفْظُ أَوْ يَلْبَسُ بِهِ الْمَعْنَى؛ فَهُوَ حَرَامٌ يَنْفُسُقُ بِهِ الْقَارِئُ، وَيَأْتُمُّ بِهِ الْمُسْتَمِعُ؛ لِأَنَّهُ عَدَلٌ بِهِ عَنْ نَهْجِهِ الْقَوِيمِ إِلَى الْإِعْوِجَاجِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَنْقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨] وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْهُ اللَّحْنُ عَنْ لَفْظِهِ وَقِرَاءَتِهِ عَلَى تَرْبِئِهِ؛ كَانَ مُبَاحًا؛ لِأَنَّهُ زَادَ بِالْحَانِهِ فِي تَحْسِينِهِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ تَفْسِيرُ كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَائِنَا التَّغْنِي فِي كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا فِي الْأَذَانِ بِالتَّطْرِيبِ الَّذِي هُوَ إِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَنْ مَوْضُوعِهِ الْأَصْلِيِّ وَصِيغَتِهِ، وَأَمَّا تَحْسِينُ الصَّوْتِ فَلَا أَظُنُّ أَنْ قَائِلًا مَا يَمْنَعُهُ لِعَدَمِ وَجْهِهِ، بَلْ كَانَ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ يَطْلُبُونَ مِنْ أَصْحَابِ الْقِرَاءَةِ بِالْأَصْوَاتِ الْحَسَنَةِ أَنْ يَقْرَأُوا وَهُمْ يَسْتَمِعُونَ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ وَهُوَ عَادَةٌ الْأَخْيَارِ وَالْمُتَعَبِّدِينَ وَعِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) البخاري: (٧٥٢٧)، وأبو داود (١٤٦٩، ١٤٧١).

رَجُلٌ تَابَ عِنْدَ الْبَيْتِ وَأَشْهَدَهُ وَأَشْهَدَ  
اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ عَنْ خِدْمَةِ الْحُكَّامِ

٢٣٧٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَظْهَرَ التَّوْبَةَ عِنْدَ زِيَارَةِ الْبَيْتِ الْمُكْرَمِ قَائِلًا: يَا بَيْتَ اللَّهِ أَشْهَدُكَ عَلَيَّ، وَأَشْهَدُ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَكُتُبَهُ وَرُسُلَهُ: أَنِّي تُبْتُ وَرَجَعْتُ عَنْ خِدْمَةِ الْحُكَّامِ وَتَعَاطِي أُمُورِهِمْ، وَأَيْضًا عَهْدَ عِنْدَ دُخُولِهِ الْحُجْرَةَ النَّبَوِيَّةَ وَأَظْهَرَ التَّوْبَةَ كَذَلِكَ قَائِلًا: أَشْهَدُ عَلَيَّ يَا سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ؛ أَنِّي تُبْتُ وَرَجَعْتُ عَنْ أَمْرِ الْحُكُومَةِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الصَّاحِبِينَ الْمُكْرَمِينَ قَائِلًا: أَشْهَدَا عَلَيَّ أَنِّي تَائِبٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَقَدْ كَرَّرَ ذَلِكَ فِي مَجَالِسٍ عَدِيدَةٍ، وَأَيْضًا ذَكَرَ فِي مَجَالِسٍ عَدِيدَةٍ: أَنِّي إِنْ عُدْتُ إِلَى أَمْرِ الْحُكُومَةِ؛ أَكُنُ بَرِيئًا مِنْ شَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ، وَلَا أَكُونُ مِنْ أُمَّتِهِ، وَإِنْ فَعَلْتُ ذَلِكَ فَحَلَالِي حَرَامٌ عَلَيَّ، وَنَقَضَ وَعَادَ إِلَى ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، فَمَاذَا يَلْزِمُهُ بَعْدَ نَقْضِ الْعَهْدِ؟

أَجَابَ: [س ٣٣٢، ب، ط ١٧٨ /]

مِنْ تَبَّتْ عَلَيْهِ وَتَقَرَّرَ	مِثْلُ هَذَا الذَّنْبِ الْمُنْكَرُ
فَهُوَ فِي الْمَعْصِيَةِ مُرْتَاطِمٌ	وَوَاقِعٌ فِي غَضَبِ الْجِبَارِ الْمُنْتَقِمِ
وَقَدْ بَانَ مِنْهُ زَوْجَتُهُ	وَحَلَّتْ مِنْهَا عِضْمَتُهُ
وَيَكْفِي فِي الْإِنْبَاءِ بِإِثْمِهِ	وَالْإِغْلَامِ بِعَظِيمِ جُرْمِهِ

قَوْلُهُ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (١١) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَبَتْ تَخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلِيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ ﴿ [البقرة: ٩١-٩٢] الْآيَاتُ الْمُكْرَمَةُ فِيهَا مَا يُزِيلُ عَنْ عَيْنِ الْأَكْمَةِ الْكَمَّةَ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي (تَفْسِيرِهِ): قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ لَفْظٌ عَامٌّ لِجَمِيعِ مَا يُعْقَدُ بِاللِّسَانِ وَيَلْتَزِمُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ

صَلَةِ أَوْ بَيْعٍ أَوْ مُوَافَقَةٍ فِي أَمْرِ مُوَافِقٍ لِلدِّيَانَةِ. وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ فِي [ك ٢٨٩، ع ٢٧٣ ب /] (تَفْسِيرُهُ): قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: الْمُرَادُ بِالْعَهْدِ هُنَا الْيَمِينُ، وَقِيلَ: كُلُّ عَهْدٍ يَلْتَزِمُهُ الْإِنْسَانُ بِاخْتِيَارِهِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ الْقَاضِي: الْعَهْدُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ أَمْرٍ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِمُقْتَضَاهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَشَعَ نَقَضَ الْعَهْدَ عِنْدَهُمْ وَضَرَبَ لَهُمْ مَثَلًا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَضَتْ غَزْلَهُمَا﴾ الْخ. وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ أَيْضًا: تَوَعَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَذَابٍ فِي الدُّنْيَا وَعَذَابٍ عَظِيمٍ فِي الْآخِرَةِ، وَهَذَا الْوَعْدُ إِنَّمَا هُوَ فِي مَنْ نَقَضَ عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ مَنْ عَاهَدَهُ ثُمَّ نَقَضَ عَهْدَهُ خَرَجَ عَنِ الْإِيمَانِ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَتَذُقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الْحَجَّز: ٩٤] أَي: بِصَدِّكُمْ، وَذَوْقُ السُّوءِ فِي الدُّنْيَا هُوَ مَا يَجِلُّ بِهِمْ مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَهَذَا الْأَمْرُ يَتَحَمَّلُ مِنَ الْكَلَامِ مُجَلَّدًا ضَخْمًا، فَلَنَقْتَصِرَ عَلَى هَذَا، فَفِيهِ غَايَةٌ وَنَهَايَةٌ لِمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ، وَرَفَعَ عَن فَوَائِدِهِ رَيْنَ الظَّلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ تَعَدَّى عَلَى أَهْلِ كَنِيسَةٍ لُدًّا بِأَخْذِ الْمَالِ

٢٣٧٩ = سُئِلَ فِيْمَا ابْتَدَعَ ظُلْمًا وَتَعَدَّى عَلَى كَنِيسَةٍ لُدًّا الْمَوْقُوفَةَ عَلَى الْعِمَارَةِ الْعَامِرَةِ بِالْقُدْسِ الشَّرِيفِ، وَأَخَذَتْ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ أَخْذِ مَالِ جَزِيلٍ، وَوُقُوعِ عَذَابٍ وَبَيْلٍ عَلَى أَهْلِهَا تَجْرِيًّا وَابْتِدَاعًا لَمْ يُعْهَدَ فِي غَابِرِ الزَّمَانِ وَقَدِيمِ الْأَوَانِ، هَلْ يَجِبُ عَلَى حُكَّامِ الْإِسْلَامِ وَعُلَمَائِهِ الْأَنَامِ مِمَّنْ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى الْمَنْعِ وَصَوْلَةٌ عَلَى الصَّدْعِ؛ أَنْ يَمْنَعُوا ذَلِكَ لَا سِيَّمَا مَعَ وُزُودِ الْأَمْرِ الشَّرِيفِ الْخَاقَانِيِّ وَالْحُكْمِ الْمُئِيْفِ السُّلْطَانِيِّ لِإِمْخَالَفَتِهِ لِلشَّرْعِ وَالْقَانُونِ وَمُغَايَرَتِهِ عُرْفًا وَشَرْعًا أَنْ يَظْهَرَ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُسْلِمِينَ وَيَكُونُ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَجِبُ عَلَى حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup> وَعُلَمَائِهِ الْأَنَامِ لَا سِيَّمَا مَنْ لَهُ

(١) فِي ع: الْإِسْلَامِ.

بُسُوطَةٌ يَدٍ وَقُدْرَةٌ عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ وَقُوَّةُ الْمَنْعِ وَصَوْلَةُ الدَّفْعِ؛ أَنْ [س ١٣٣٣ /] يُغَيِّرُهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أضعفُ الإِيمَانِ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ وُجُودِ الأَمْرِ السُّلْطَانِيِّ بِذَلِكَ وَنَهْيِهِ عَنِ مُبَاشَرَتِهِ، مُنْضَمًّا إِلَى نَهْيِ البَارِي جَلَّ وَعَلَا مِنْ عَزِيزِ مَالِكٍ، وَقَدْ وَرَدَ الوَعِيدُ لِتَارِكِهِ وَالمُضْرِبِ عَنْهُ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (كُنَّا نَسْمَعُ أَنَّ الرَّجُلَ يَتَعَلَّقُ بِالرَّجُلِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ، فَيَقُولُ لَهُ: مَا لَكَ إِلَيَّ؟ وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ مَعْرِفَةٌ؟ فَيَقُولُ: كُنْتُ تَرَانِي عَلَى الخَطَاِ وَالمُنْكَرِ وَلَا تَنْهَانِي) (١)، وَالآيَاتُ وَالأَحَادِيثُ الوَارِدَةُ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ مِمَّا يُحْصَى وَيُحْصَرُ، فَسَأَلَ اللهُ تَعَالَى التَّوْفِيقَ وَالمُهْدَايَةَ إِلَى مَا يُرْضِيهِ عَزَّجَلَّ مِنْ حَرَكََةٍ وَسُكُونٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

### المُقَاطَعَةُ عَلَى الإِحْتِسَابِ

٢٣٨٠ = سُئِلَ فِي المُقَاطَعَةِ عَلَى الإِحْتِسَابِ مَعَ كَوْنِهَا مَحْظُورَةً، وَعَيْنَ لَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ قَدْرٌ، فَهَلْ يَتَجَاوَزُ المُقْطَعُ عَنْهُ وَيَطْلُبُ زِيَادَةً عَلَيْهِ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ:

كَيْفَ لَهُ ذَلِكَ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ      مِنْ أَضْلِهِ الأَوَّلِ قَطْعًا ابْتَدَعَ  
فَكُلُّ مَا صَارَ وَكُلُّ مَا فَعَلَ      خِلَافَ مَا عَنْ سَيِّدِ الرُّسُلِ نُقِلَ

وَاللهُ أَعْلَمُ.

أَخَذَ اِحْتِسَابَ قَرْيَةٍ بِمَالٍ وَجَعَلَ مَنْ لَهُ

وَلَايَةٌ عَلَيْهَا مَالًا أَيْضًا سَمَاءُ خِدْمَةٍ

٢٣٨١ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا أَخَذَ اِحْتِسَابَ قَرْيَةٍ مُقَاطَعَةً بِمَالٍ، وَجَعَلَ مَنْ لَهُ وَلايَةٌ

(١) «الترغيب والترهيب» للمنذري (٣٥٠٦) وقال: ذكره رزين ولم أره. قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠٤ / ٢٠): رزين بن معاوية بن عمارة أبو الحسن البغدادي صاحب كتاب تجريد الصحاح، أدخل كتابه زيادات واهية، لو تنزه عنها؛ لأجاد.

عَلَيْهَا لِنَفْسِهِ أَيْضًا مَا لَا سَمَاءَ خِدْمَةٍ فِي مُقَابَلَةِ مُقَاتَعَتِهِ، هَلْ تَلْزَمُ تِلْكَ الْخِدْمَةَ شَرْعًا  
أَمْ لَا؟ [ك ٢٨٩ب، ط ١٧٩، ع ١٢٧٤/]

٢٣٨٢ = وَمَا لِعُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ؟

٢٣٨١ ج = أَجَابَ: لَا تَلْزَمُ شَرْعًا، بَلْ تَحْرُمُ قَطْعًا.

٢٣٨٢ ج = وَلِلْبَزَازِيِّ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ أَنْكَأَ مِنَ السَّهَامِ، ذَكَرَهُ قُبَيْلَ كِتَابِ الْكَرَاهَةِ،  
وَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ وَاضِحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، وَالْأَمْرُ يَرْجِعُ لِمَنِ الْأَمْرُ كُلُّهُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ ضَمِنَ مَا يَتَحَصَّلُ بِإِسْكَلَةٍ حَيْضًا

ثُمَّ اشْتَرَكَ مَعَهُ آخَرَ فَخَسِرَ

٢٣٨٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ضَمِنَ مَا سَيَتَحَصَّلُ بِإِسْكَلَةٍ حَيْضًا مِنَ الْعُشْرِ، وَمِمَّا اعْتِيدَ  
أَخْذُهُ مِنَ التُّجَّارِ الْوَارِدِينَ إِلَيْهَا مِنَ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَالٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ اشْتَرَكَ آخَرَ مَعَهُ فِي  
الضَّمَانِ فَخَسِرَ، هَلْ يَلْزَمُهُ نِصْفُ الْخُسْرَانِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هَذِهِ مُقَاتَعَةٌ وَالتِّزَامُ بِمَا يَخْدُثُ، وَلَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ إِلَّا الْمُتَهَيِّمُ السَّلَامُ،  
وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ بِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ، فَلَا يَلْزَمُ الْخُسْرَانُ، كَمَا لَا يَلْزَمُ الَّذِي أَشْرَكَهُ،  
وَإِنْ تَسَمَّى بِالضَّمَانِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْبَزَازِيُّ فِي الْمُقَاتَعَةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مَا تَخَفُّ عِنْدَهُ  
ضُخُورُ الْجِبَالِ، وَتَقَشَعِرُّ لَدَيْهِ أَبْدَانُ الرِّجَالِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ،  
إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

الرَّقْصُ فِي السَّمَاعِ

٢٣٨٤ = سُئِلَ مِنْ دِمَشَقَ عَنِ السَّمَاعِ وَالرَّقْصِ فِي السَّمَاعِ، هَلْ تَكَلَّمَ الْفُقَهَاءُ

عَلَيْهِمَا مِمَّا يَقْتَضِي التَّرْخِيصَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (نِصَابِ الإِحْتِسَابِ) بِمَا لَفِظَهُ: هَلْ يَجُوزُ الرَّقْصُ فِي السَّمَاعِ؟ الْجَوَابُ لَا يَجُوزُ، وَذَكَرَ فِي (الدَّخِيرَةِ) أَنَّهُ كَبِيرَةٌ، وَمَنْ أَبَاحَهُ مِنَ الْمَشَايخِ؛ فَذَلِكَ الَّذِي حَرَكَتُهُ حَرَكَاتُ الْمُرْتَعِشِ، وَذَكَرَ فِي (الْعُيُونِ): أَنَّهُ لَا يَلِيْقُ بِمَنْصِبِ الْمَشَايخِ وَالَّذِينَ يُقْتَدَى بِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يُشَابَهُ اللَّهْوَ [س ٣٣٣ ب / ] وَأَنَّهُ يُبَايِنُ حَالَ الْمُتَمَكِّنِ، وَلَوْ قِيلَ: هَلْ يَجُوزُ السَّمَاعُ لَهُمْ؟ فَيُقَالُ: إِنْ كَانَ السَّمَاعُ سَمَاعَ الْقُرْآنِ أَوْ الْمَوْعِظَةِ فَيَجُوزُ وَيُسْتَحَبُّ، وَإِنْ كَانَ سَمَاعَ غِنَاءٍ؛ فَهُوَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ التَّغَنِّيَّ وَاسْتِمَاعَ الْغِنَاءِ حَرَامٌ، أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ وَبِالْغَوَا فِيهِ، وَمَنْ أَبَاحَهُ مِنَ الْمَشَايخِ الصُّوفِيَّةِ فَلَمَنْ تَخَلَّى عَنِ الْهَوَى وَتَخَلَّى بِالتَّقْوَى، وَاحْتَجَّ إِلَى ذَلِكَ احْتِيَاجَ الْمَرِيضِ إِلَى الدَّوَاءِ، وَلَهُ شَرَائِطُ:

أَحَدُهَا: أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِمْ أَمْرُدٌ.

الثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ جَمْعُهُمْ إِلَّا مِنْ جِنْسِهِمْ، لَيْسَ فِيهِمْ فَاسِقٌ وَلَا أَهْلُ الدُّنْيَا وَلَا امْرَأَةٌ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ نِيَّةُ الْقَوَالِ الإِخْلَاصَ لَا أَخْذَ الأَجْرِ وَالطَّعَامِ.

وَالرَّابِعُ: أَنْ لَا يَجْتَمِعُوا لِأَجْلِ طَعَامٍ أَوْ فُتُوحٍ.

وَالخَامِسُ: لَا يَقُومُونَ إِلَّا مَغْلُوبِينَ.

وَالسَّادِسُ: لَا يُظْهِرُونَ وَجْدًا إِلَّا صَادِقِينَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَذِبٌ فِي الوَجْدِ أَشَدُّ مِنْ الغَيْبَةِ كَذَا وَكَذَا سَنَةً، وَالحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا رُخْصَةَ فِي بَابِ السَّمَاعِ فِي زَمَانِنَا؛ لِأَنَّ جُنَيْدًا رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى تَابَ عَنِ السَّمَاعِ فِي زَمَانِهِ. انْتَهَى.

وَفِيهَا قَبْلَ هَذَا ذَكَرَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي (السِّيَرِ الكَبِيرِ) عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَخِيهِ البَّرَاءِ بْنِ مَالِكٍ وَهُوَ يَتَغَنَّى، فَقَالَ لَهُ أَنَسُ:

قَدْ بَدَّلَكَ اللَّهُ تَعَالَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، فَقَالَ: أَتَخْشَى أَنْ أَمُوتَ عَلَى فِرَاشِي؟ وَقَدْ قَتَلْتُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُبَارِزًا سِوَى مَا (شَارَكَنِي) <sup>(١)</sup> فِيهِ الْمُسْلِمُونَ <sup>(٢)</sup>. قَوْلُهُ: وَهُوَ يَتَغَنَّى بِظَاهِرِهِ حُجَّةٌ لِمَنْ يَقُولُ: لَا بَأْسَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَغَنَّى إِذَا كَانَ يُسْمِعُ وَيُؤْنِسُ نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ إِذَا كَانَ [ك/٢٩٠] يُسْمِعُ وَيُؤْنِسُ غَيْرَهُ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْأَعْرَاسِ وَالْوَلِيمَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِضَرْبِ الدُّفُوفِ فِي الْأَعْرَاسِ وَالْوَلِيمَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ نَوْعٌ لَهْوٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارَ النِّكَاحِ وَإِعْلَانَهُ، وَبِهِ أَمَرَ صَاحِبُ الشَّرْعِ، حَيْثُ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ وَلَوْ بِالْدَفِّ» <sup>(٣)</sup>. وَكَذَلِكَ التَّغَنَّى، وَفِيهَا عَنِ (الدَّخِيرَةِ) وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْأَعْيَادِ، رُويَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ جَالِسًا فِي بَيْتِهِ يَوْمَ الْعِيدِ وَفِي الدَّهْلِيْزِ جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِالْدَفِّ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ وَقَالَ لَهُمَا أَتَغَنِّيَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: «دَعُهُمَا فَإِنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمُ عِيدٍ» <sup>(٤)</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ عَنِ (المُحِيطِ) تَفْصِيلًا آخَرَ فِي التَّغَنَّى حَاصِلُهُ: أَنْ يَفْتَرِقَ الْحُكْمُ بَيْنَ التَّغَنَّى لِإِزَالَةِ الْوَحْشَةِ فَيَحِلُّ، أَوْ لِلْهَوِ الْمُجَرَّدِ فَلَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ كَانَ يَتَغَنَّى بِالشُّعْرِ لَتَعَلَّمَ الْفَصَاحَةَ وَنَظْمِ الْقَوَافِي فَيَحِلُّ، أَوْ لِلنَّاسِ فَلَا، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ بِمُشَاهَدَةِ التَّسْبِيحِ فِي الْآلَةِ عَيَانًا فَيَحِلُّ وَإِلَّا يَحْرُمُ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ قَائِلًا: إِنْ كَانَ دَاعِيَةً لِلْخَيْرِ يَحِلُّ، وَإِنْ لِلشَّرِّ يَحْرُمُ، وَشَبَّهُوهُ بِسَوِّقِ الدَّابَّةِ إِنْ اخْتَبَجَ إِلَيْهِ حَلٌّ، وَإِلَّا حَرُمَ، وَأَنْشَدَ: [س/٣٣٤، ع/٢٧٤ب، ط/١٨٠]

(١) في سر: (شاركت).

(٢) الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٧) (ح/١١٧٩) وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/٣٢٤): رجاله رجال الصحيح.

(٣) ابن ماجه (١٨٩٥) بلفظ: بِالغُرْبَالِ بدل من: بِالْدَفِّ قال البوصيري (٢/١٠٥): هذا إسناد فيه خالد ابن إلياس أبو الهيثم العدوي، وهو ضعيف. وابن عدي (٣/٦) ترجمة ٥٧١ خالد بن إلياس بن صخر أبو الهيثم القرشي العدوي) وأبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه (٢/٦٤٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٦٥) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٦٢٧) (ح/١٠٣٣) وقال: فيه خالد بن إلياس، قال أحمد بن حنبل: هو متروك الحديث.

(٤) البخاري: (٩٤٩، ٩٨٧)، ومسلم: (٩٨٢).



أَوْ مَا تَرَى الْإِبِلَ الَّتِي هِيَ وَبِكَ أَغْلَظُ مِنْكَ طَبْعًا  
تَضَعِي إِلَى صَوْتِ الْحُدَاةِ وَتَقْطَعُ الْبَيْدَاءَ قَطْعًا

وَقَدْ صَنَّفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ مُصَنَّفَاتٍ كَثِيرَةً، وَكَذَلِكَ أَهْلُ التَّصَوُّفِ وَأَجْمَعُ  
عِبَارَةً فِيهِ مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ، وَقَدْ سُئِلَ عَنِ السَّمَاعِ بِالْيِرَاعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَلَاتِ الْمُطْرِبَةِ،  
هَلْ ذَلِكَ حَلَالٌ أَمْ حَرَامٌ؟ قَدْ حَرَّمَهُ مَنْ لَا يُعْتَرِضُ عَلَيْهِ لِصِدْقِ مَقَالِهِ، وَأَبَاحَهُ مَنْ  
لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ لِقُوَّةِ حَالِهِ، فَمَنْ وَجَدَ فِي قَلْبِهِ شَيْئًا مِنْ نُورِ الْمَعْرِفَةِ؛ فَلْيَتَقَدَّمْ،  
وَإِلَّا فَرَجُوعُهُ إِلَى مَا نَهَاهُ عَنْهُ الشَّرْعُ أَسْلَمٌ وَأَحْكَمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَا تَفَعَّلَهُ الصُّوفِيَّةُ مِنْ فِعْلٍ وَقَوْلٍ

٢٣٨٥ = وَسُئِلَ مِنْ دِمَشْقَ أَيْضًا مِنَ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الصَّمَادِيِّ فِيمَا اعْتَادَهُ السَّادَةُ  
الصُّوفِيَّةُ مِنْ حَلْقِ الذِّكْرِ وَالْجَهْرِ بِهِ فِي الْمَسَاجِدِ مِنْ جَمَاعَةٍ، وَرَثُوا ذَلِكَ عَنْ آبَائِهِمْ  
وَأَجْدَادِهِمْ.

٢٣٨٦ = وَيَنْشُدُونَ الْقَصَائِدَ الصُّوفِيَّةَ الصَّادِرَةَ عَنْ ذَوِي الْمَعَارِفِ الْإِلَهِيَّةِ  
كَالْقَادِرِيَّةِ وَالسَّعْدِيَّةِ وَالْمُطَاوِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ سَلَّمَتْ لَهُمْ فُقَهَاءُ الْمِلَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ.

٢٣٨٧ = وَيَقُولُونَ: يَا شَيْخَ عَبْدِ الْقَادِرِ، يَا شَيْخَ أَحْمَدُ يَا رِفَاعِي، شَيْءٌ لِلَّهِ  
عَبْدَ الْقَادِرِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَيَخْضُلُ لَهُمْ فِي أَثْنَاءِ الذِّكْرِ وَجَدٌ عَظِيمٌ، وَحَالٌ يُقْعِدُ وَيُقِيمُ،  
فَيَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالذِّكْرِ فَيَطْوِيهِمْ الْحَالُ وَيَنْشُرُهُمُ الْمَقَالُ، وَلَا يَخْلُو ذَلِكَ مِنْ  
حُضُورِ أَنْاسِ عَوَامٍّ، يَخْضُلُ مِنْهُمْ اللَّحْنُ عِنْدَ الْهَيَامِ، وَقَصْدُهُمْ ذِكْرُ اللَّهِ الْمُهَيِّمِ  
الْعَلَامِ، يَدْخُلُونَ حِلْقَ الذِّكْرِ بِنِيَّةِ صَالِحَةٍ وَرَغْبَةٍ وَاضِحَةٍ، وَثُمَّ مَنْ يُعْتَرِضُ عَلَى ذَلِكَ  
وَيَقُولُ: لَفْظُ شَيْءٍ لِلَّهِ كَفْرٌ، قَائِلُهُ هَالِكٌ.

وَكَذَلِكَ الْإِنْشَادُ وَرَفْعُ الصَّوْتِ.

٢٣٨٨ = وَالرَّقْصُ يَعُدُّهُ مِنْ غَايَةِ النَّقْصِ، قَائِلًا: جَمِيعُ مَا يُفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ

فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَمَالِكٍ. [ك/٢٩٠ب/]

٢٣٨٩ = وَيُنْكَرُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ بَعْدَ الْمَمَاتِ، وَيُسْنَعُ عَلَى فَاعِلِهِ غَايَةَ التَّشْنِيعِ

بِالْكَلِمَاتِ الْمُؤَلِّمَاتِ، فَهَلْ اغْتِرَاضُهُ مُوَافِقٌ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ وَمُطَابِقٌ لِمَا يَمْتَضِيهِ الشَّأْنُ الْمَرْعِيُّ، الْجَوَابُ بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ عَنِ الْعُلَمَاءِ ذَوِي الْأَبَابِ، وَلَكُمْ الْأَجْرُ وَالثَّوَابُ مِنْ رَبِّ الْأَرْبَابِ.

٢٣٨٥ ج = أَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، اللَّهُمَّ يَا مَنْ لَا هَادِيَ لَنَا سِوَاكَ، أَنْظِقْنَا

بِمَا فِيهِ رِضَاكَ، اَعْلَمْ أَوْلَا أَنْ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي هِيَ فِي كُتُبِ الْأَيْمَةِ مُتَقَرَّرَةٌ مَذْكُورَةٌ: أَنَّ الْأُمُورَ بِمَقَاصِدِهَا، وَالشَّيْءَ الْوَاحِدَ يَتَّصِفُ بِالْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ بِاعْتِبَارِ مَا قُصِدَ لَهُ، وَهِيَ مَا خُوذَتْ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الشَّيْخَانِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» (١)،

وَمَدَارُ غَالِبِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ، كَمَا نَصَّرَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِذَا تَقَرَّرَ لَكَ ذَلِكَ وَعَلِمْتَ مَا هُنَالِكَ؛ فَاعْلَمْ تَلْوَهُ أَنْ وَلِيَّ اللَّهِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ الْبَحْرِ الْفَهَامَةِ جَلَالَ الدِّينِ الْمَحَلِّيَّ ذَكَرَ فِي (شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ) عِنْدَ قَوْلِهِ: وَنَرَى أَنَّ طَرِيقَ

الشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ الْجُنَيْدِ سَيِّدِ الصُّوفِيَّةِ [س ٣٣٤، ج ١/٢٧٥] عِلْمًا وَعَمَلًا وَصَحْبِهِ طَرِيقٌ مُقَوِّمٌ، فَإِنَّهُ خَالَ عَنِ الْبِدْعِ، دَائِرٌ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالتَّفْوِيزِ، وَالتَّبَرِّيِّ مِنَ النَّفْسِ، وَمِنْ كَلَامِهِ الطَّرِيقُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَسْدُودٌ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا عَلَى الْمُقْتَفِينَ آثَارَ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ، وَقَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَتَكَلَّمُ عَلَى النَّاسِ فَوْقَ عَلِيِّ مَلِكٍ وَقَالَ: مَا أَقْرَبُ مَا تَقَرَّبَ بِهِ الْمُتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؟ فَقُلْتُ: عَمَلٌ خَفِيٌّ بِمِيزَانٍ وَفِيَّ.

فَوَلَّى وَهُوَ يَقُولُ: كَلَامٌ مُوَفَّقٌ وَاللَّهُ، وَلَا التَّفَاتِ إِلَى مَنْ رَمَاهُمْ مِنْ جَهْلَةِ الصُّوفِيَّةِ بِالزُّنْدَقَةِ عِنْدَ الْخَلِيفَةِ السُّلْطَانِ حَتَّى أَمَرَ بِضَرْبِ أَعْنَاقِهِمْ، فَأَمْسَكُوا إِلَّا الْجُنَيْدَ فَإِنَّهُ

تَسَرَّرَ بِالْفِقْهِ، وَكَانَ يُفْتِي عَلَى مَذْهَبِ أَبِي نُورٍ شَيْخِهِ وَبَسَطَ لَهُمُ النَّطْعَ (فَتَقَدَّمَ) (١) مِنْ آخِرِهِمُ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ النُّورِيُّ لِلْسِّيَافِ، فَقَالَ لَهُ: لِمَ تَقَدَّمْتَ؟ فَقَالَ: أُوَثِّرُ أَصْحَابِي بِحَيَاةِ سَاعَةٍ، فَبُهِتَ وَأَنْهَى الْخَبَرَ إِلَى الْخَلِيفَةِ، فَرَدَّهُمْ إِلَى الْقَاضِي فَسَأَلَ النُّورِيَّ عَنْ مَسَائِلَ فِقْهِيَّةٍ فَأَجَابَهُ عَنْهَا، ثُمَّ قَالَ: وَبَعْدُ فَإِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى عِبَادًا إِذَا قَامُوا؛ قَامُوا بِاللَّهِ، وَإِذَا نَطَقُوا؛ نَطَقُوا بِاللَّهِ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ، فَبَكَى الْقَاضِي وَأَرْسَلَ يَقُولُ لِلْخَلِيفَةِ: إِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ زَنَادِقَةً فَمَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُسْلِمٍ، فَخَلَّى سَبِيلَهُمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَنَفَعْنَا بِهِمْ، ثُمَّ قُتِلَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ الْحَلَّاجُ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ (٣٠٩) فِي سِنِي الْخَلِيفَةِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ الْمُقْتَدِرُ. انْتَهَى.

وَفِي (شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْمَنَاوِي) فِي قَوْلِهِ ضَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِ سَبِيلَهُ: «مَنْ أَحَبَّ قَوْمًا حَشَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي زُمْرَتِهِمْ» (٢)، قَالَ: مَنْ أَحَبَّ أَوْلِيَاءَ الرَّحْمَنِ؛ فَهُوَ مَعَهُمْ فِي الْجَنَانِ، وَمَنْ أَحَبَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ؛ فَهُوَ مَعَهُمْ فِي النَّيْرَانِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ عَظِيمَةٌ لِمَنْ أَحَبَّ الصُّوفِيَّةَ أَوْ تَشَبَّهَ بِهِمْ، وَأَنَّهُ يَكُونُ مَعَ تَفْرِيطِهِ بِالْقِيَامِ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ فِي الْجَنَّةِ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِهِمْ؛ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِمَحَبَّتِهِ إِيَّاهُمْ، وَمَحَبَّتُهُ لَهُمْ لَا تَكُونُ إِلَّا لِتَنْبُهِ رُوحِهِ لِمَا تَنْبَهَتْ لَهُ أَرْوَاحُهُمْ، لِأَنَّ مَحَبَّةَ اللَّهِ تَعَالَى مَحَبَّةُ أَمْرِهِ وَمَا يُقَرَّبُ إِلَيْهِ، [ط ١٨١، ك ١٢٩١ /] وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنْهُمْ يَكُونُ بِجَاذِبِ الرُّوحِ لَكِنَّ الْمُتَشَبِّهَ تَعَوَّقَ بِظُلْمَةِ النَّفْسِ وَالصُّوفِيَّيِّ خَلَصَ مِنْ ذَلِكَ (٣). انْتَهَى.

وَحَقِيقَةُ (٤) مَا عَلَيْهِ الصُّوفِيَّةُ لَا يُنْكِرُهَا إِلَّا كُلُّ نَفْسٍ جَاهِلَةٌ غَبِيَّةٌ، فَتَرْجِعُ لِمَا هُوَ الْمَسْتَوْجِبُ عَنْهُ.

(١) فِي س: (فَقَامَ).

(٢) الطبراني في «الكبير» (١/١٤٦) (ح ١٢٦) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٨١): فِيهِ مِنْ لَمْ أَعْرِفَهُ. قُلْتُ: وَيَغْنِي عَنْهُ حَدِيثُ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ». [البخاري: (٦١٦٨)، وَمُسْلِمٌ: (٢٦٤٠)].

(٣) «التيسير بشرح الجامع الصغير» للمناوي (٢/٣٨٨). (٤) فِي ع: وَحَقِيقَةُ.

فَأَمَّا حِلْقُ الذِّكْرِ وَالْجَهْرُ بِهِ وَإِنْشَادُ الْقَصَائِدِ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مَا اقْتَضَى طَلَبَ الْجَهْرِ نَحْوُ «وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٌ مِنْهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(١)</sup>، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بِنَحْوِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَزَادَ فِي آخِرِهِ، قَالَ قَتَادَةُ: وَاللَّهِ أَسْرَعُ<sup>(٢)</sup>.

وَالذِّكْرُ فِي الْمَلَأِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ جَهْرٍ، وَكَذَا حِلْقُ الذِّكْرِ وَطَوَافُ الْمَلَائِكَةِ بِهَا وَمَا وَرَدَ فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْجَهْرِ بِالذِّكْرِ، وَهُنَاكَ أَحَادِيثٌ اقْتَضَتْ طَلَبَ الْإِسْرَارِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ، كَمَا جُمِعَ بَيْنَ [س ١٣٣٥، ع ٢٧٥ ب / الأَحَادِيثِ الطَّالِبَةِ لِلْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ وَالطَّالِبَةِ لِلْإِسْرَارِ بِهَا، وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ (خَيْرُ الذِّكْرِ الْخَفِيِّ)<sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُ حَيْثُ خِيفَ الرِّيَاءُ أَوْ تَأَذَى الْمُصَلِّينَ أَوْ النِّيَامِ، وَالْجَهْرُ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ أَفْضَلُ حَيْثُ خَلَا مِمَّا ذُكِرَ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَلِتَعَدِّي فَائِدَتِهِ إِلَى السَّامِعِينَ، وَيُوقِظُ قَلْبَ الذَّاكِرِ، فَيَجْمَعُ هَمَّهُ إِلَى الْفِكْرِ، وَيَضْرِفُ سَمْعَهُ إِلَيْهِ، وَيَطْرُدُ النَّوْمَ وَيَزِيدُ النَّشَاطَ، وَقَوْلُهُ لِعَالِي: ﴿وَأَذْكُرْتِكَ فِي نَفْسِكَ﴾ [الْإِسْرَارِ: ٢٠٥] أُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّهَا مَكِّيَّةٌ كَأَيَّةِ الْإِسْرَارِ<sup>(٤)</sup> ﴿وَلَا يَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتُ بِهَا﴾ [الْإِسْرَارِ: ١١٠] نَزَلَتْ لِئَلَّا يَسْمَعَهُ الْمُشْرِكُونَ فَيَسُبُّونَ الْقُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ، فَأَمَرَ بِهِ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ كَمَا نَهَى عَنْ سَبِّ الْأَصْنَامِ لِذَلِكَ، وَقَدْ زَالَ، وَبَعْضُ سُيُوحِ مَالِكٍ وَابْنِ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُمَا حَمَلُوا الْآيَةَ عَلَى الذِّكْرِ حَالَ قِرَاءَةِ

(١) البخاري: (٧٤٠٥)، ومسلم: (٢٦٧٥)، والتِّرْمِذِيُّ: (٣٦٠٣)، وابن ماجه: (٣٨٢٢).

(٢) أحمد: (١٢٧٤٠) بلفظ: قَالَ قَتَادَةُ قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ أَسْرَعُ بِالْمَغْفِرَةِ.

(٣) أحمد (١٤٧٧)، وعبد بن حميد في مسنده (١٣٧)، وابن حبان في صحيحه (٨٠٩)، والبيهقي في شعب

الإيمان (٥٥٢)، وقال الهَيْثَمِيُّ (١٠ / ٨١): رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ لَبِيبة

وقد وثقه ابن حبان وقال روى عن سعد بن أبي وقاص. قلت وضعفه ابن معين وبقية رجالهما رجال

الصحيح.

(٤) في ع: الإسرار.

الْقُرْآنِ تَعْظِيمًا لَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ اتِّصَالُهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ [الحج: ٩٨] إلخ،  
 قَالَتِ السَّادَةُ الصُّوفِيَّةُ: الْأَمْرُ فِي الْآيَةِ خَاصٌّ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَّا غَيْرُهُ مِمَّنْ هُوَ مَحَلُّ  
 الْوَسَاوِسِ وَالْخَوَاطِرِ الرَّدِّيَّةِ؛ فَمَأْمُورٌ بِالْجَهْرِ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ فِي دَفْعِهَا يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ الْبَزَّارِ  
 «مَنْ صَلَّى مِنْكُمْ بِاللَّيْلِ؛ فَلْيَجْهَرْ بِقِرَاءَتِهِ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي بِصَلَاتِهِ وَتَسْمَعُ لِقِرَاءَتِهِ  
 فَإِنَّ مُؤْمِنِي الْجَنِّ الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي الْهَوَاءِ وَجِيرَانُهُ مَعَهُ فِي مَسْكَنِهِ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ  
 وَيَسْتَمِعُونَ قِرَاءَتَهُ، وَيَطْرُدُ بِجَهْرِهِ عَنِ دَارِهِ وَالْدُورِ الَّتِي حَوْلَهُ فَسَاقَ الْجِنُّ وَمَرَدَّةَ  
 الشَّيَاطِينِ»<sup>(١)</sup>،

وَتَفْسِيرُ الْإِعْتِدَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥] بِالْجَهْرِ  
 بِالذُّعَاءِ مَرْدُودٌ بِأَنَّ الرَّاجِحَ فِي تَفْسِيرِهِ التَّجَاوُزُ عَنِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَوْ الْإِخْتِرَاعُ  
 فِيمَا لَا أَضْلَ لَهُ فِي الشَّرْعِ، وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَ مَا وَرَدَ فِي الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ بِنَحْوِ مَا قُرَّرَ  
 وَاجِبٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: صَرَّحَ فِي (الْخَانِيَّةِ) بِأَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حَرَامٌ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 لِمَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالذِّكْرِ «إِنَّكَ لَا تَدْعُو أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا»<sup>(٢)</sup> وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «خَيْرُ  
 الذِّكْرِ الْخَفِيُّ»<sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الرِّيَاءِ، وَأَقْرَبُ إِلَى [ك ٢٩١ ب /] الْخُضُوعِ؛ مَحْمُولٌ  
 عَلَى الْجَهْرِ الْفَاحِشِ الْمُضِرِّ.

وَفِي (الْبَزَّازِيَّةِ) نَاقِلًا عَنِ (الْفَتَاوِيِّ) أَنَّ الذِّكْرَ بِالْجَهْرِ فِي الْمَسْجِدِ لَا يُمْنَعُ  
 اخْتِرَازًا عَنِ الدُّخُولِ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا  
 اسْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٤].

(١) البزار في مسنده (٢٦٥٥) وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٢٥١ / ١) والسيوطي في اللآلئ  
 المصنوعة (٢١٩ / ١).

(٢) البخاري: (٢٩٩٢)، ومسلم: (٢٧٠٤). (٣) سبق تخريجه.

وَمَنْعُ ابْنِ مَسْعُودٍ - يَعْنِي: إِخْرَاجُهُ - جَمَاعَةً مِنَ الْمَسْجِدِ سَمِعَهُمْ يُهَلَّلُونَ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَهْرًا يُخَالِفُ قَوْلَكُمْ.

قَالَ قُلْتُ: الإِخْرَاجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لَوْ نُسِبَ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ؛ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِإِعْتِقَادِهِمُ الْعِبَادَةَ فِيهِ، وَلِتَعْلِيمِ النَّاسِ بِأَنَّهُ بَدْعَةٌ، وَالْفِعْلُ الْجَائِزُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ جَائِزٍ لِعَرَضٍ يَلْحَقُهُ، فَكَذَا غَيْرُ الْجَائِزِ، يَجُوزُ أَنْ يَجُوزَ لِعَرَضٍ كَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْأَفْضَلُ تَعْلِيمًا لِلْجَوَازِ، ثُمَّ قَالَ: وَمَا رُوِيَ فِي (الصَّحِيحِ) أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِرَافِعِي أَصْوَاتِهِمْ بِالتَّكْبِيرِ: «ارْفُقُوا»<sup>(١)</sup> عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا»<sup>(٢)</sup> إِنْخ، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الرَّفْعِ مَصْلَحَةٌ، [س ٣٣٥، ط ١٨٢/] فَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ فِي غَزَاةٍ، وَلَعَلَّ رَفَعَ الصَّوْتِ يَجْرُبُ بَلَاءً وَالْحَرْبُ خُدْعَةٌ، وَأَمَّا رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ فَجَائِزٌ. انْتَهَى مُلْخَصًا.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ لِلْعُلَمَاءِ كَلَامٌ يَحْتَمِلُ<sup>(٣)</sup> مُجَلَّدًا، وَمَعَ النَّظَرِ إِلَى مَا تَقَدَّمَ لَنَا فِي صَدْرِ الْجَوَابِ فِي هَذَا السُّؤَالِ يَتَحَقَّقُ مَا فِيهِ الصَّوَابُ، فَيُكْتَفَى<sup>(٤)</sup> بِهِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

٢٣٨٦ ج = وَأَمَّا إِنْشَادُ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ فَنِي (دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ لِعَبْدِ الْقَاهِرِ السُّنِّيِّ الْأَشْعَرِيِّ) مَا فِيهِ الْكِفَايَةُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا حَدِيثٌ كَغِبٍ وَقَصِيدَتِهِ الْمَعْرُوفَةُ وَإِشَارَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِلَى الْخَلْقِ أَنْ اسْمَعُوا، وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَكُونُ مَعَ أَصْحَابِهِ مَكَانَ الْمَائِدَةِ يَتَحَلَّقُونَ حَلَقَةً دُونَ حَلَقَةٍ فَيَلْتَفِتُ إِلَى هَؤُلَاءِ وَإِلَى هَؤُلَاءِ، وَالْإِخْبَارُ فِيمَا يَشْهَدُ لِهَذَا كَثِيرٌ وَالْأَثَرُ بِهِ مُسْتَفِيضٌ وَقَوْلُ [ع ١٢٧٦/] الْعُلَمَاءِ: إِنَّمَا الشَّعْرُ كَلَامٌ، فَحَسَنُهُ حَسَنٌ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ، فَمَا جَازَ عَلَى النَّثْرِ جَازَ عَلَيْهِ.

(٢) سبق تخريجه.

(٤) في ع: نكتفي. في س (فنكتفي).

(١) في ع: أربعوا.

(٣) في ع: يتحمل.

٢٣٨٧ ج = وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَا شَيْخُ عَبْدَ الْقَادِرِ؛ فَهُوَ نِدَاءٌ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ: شَيْءٌ لِلَّهِ؛ فَهُوَ طَلَبُ شَيْءٍ؛ إِكْرَامًا لِلَّهِ، فَمَا الْمَوْجِبُ لِحُرْمَتِهِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِغْتِرَارُ بِمَا فِي (قَيْدِ الشَّرَائِدِ وَنَظْمِ الْفَوَائِدِ) وَمَنْ قَالَ: شَيْءٌ لِلَّهِ، بَعْضُ يُكْفَرُ بِإِلْحَاحِهِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِذَلِكَ، وَكَيْفَ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِمْ لَا يُخْرِجُ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا جُحُودٌ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ، وَقَوْلِهِمْ الْكُفْرُ شَيْءٌ عَظِيمٌ، فَلَا يُكْفَرُ الْمُسْلِمُ إِذَا اِخْتَلَفَ فِيهِ، وَلَوْ بِرِوَايَةِ ضَعِيفَةٍ، وَمَعَآذَ اللَّهِ أَنْ يُوجَدَ الْكُفْرُ بِذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ شَارِحُهُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُرَجَّحَ فِيهَا عَدَمُ التَّكْفِيرِ، وَوَجْهُ التَّكْفِيرِ بِأَنَّهُ طَلَبُ شَيْءٍ لِلَّهِ، وَهُوَ جَلٌّ وَعَلَا غَيْبٌ عَنِ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْكُلُّ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَهَذَا لَا يَخْتَلِجُ فِي خَاطِرِ أَحَدٍ، فَإِنَّ ذِكْرَهُ تَعَالَى لِلتَّعْظِيمِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١] وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ.

٢٣٨٨ ج = وَأَمَّا الرَّقْصُ: فَفِيهِ لِلْفُقَهَاءِ كَلَامٌ، مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَمْنَعْ حَيْثُ وَجَدَ لَذَّةَ الشُّهُودِ وَغَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجْدُ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا وَقَعَ لِجَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ [ك١/٢٩٢] لَمَّا قَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي»<sup>(١)</sup> وَفِي لَفْظِ «جَعْفَرٌ» أَشْبَهُ النَّاسِ بِي خَلْقًا وَخُلُقًا»<sup>(٢)</sup>، فَحَجَلٌ، أَيْ: مَشَى عَلَى رِجْلِ وَاحِدَةٍ، وَفِي رِوَايَةٍ: رَقَصَ. مِنْ لَذَّةِ هَذَا الْخِطَابِ وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَقْصَهُ، وَجُعِلَ ذَلِكَ أَضْلًا لِجَوَازِ رَقْصِ الصُّوفِيَّةِ عِنْدَمَا يَجِدُونَهُ مِنْ لَذَّةِ الْمَوَاجِيدِ فِي مَجَالِسِ الذِّكْرِ وَالسَّمَاعِ، وَفِي (التَّارِخِ الْخَانِيَّةِ) مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ لِلْمَغْلُوبِ الَّذِي حَرَكَتُهُ كَحَرَكَاتِ الْمُرْتَعِشِ، وَبِهَذَا أَفْتَى الْبَلْقِينِيُّ، وَبُرْهَانَ الدِّينِ الْأَبْنَسِيُّ، وَبِمِثْلِهِ أَجَابَ بَعْضُ أَيْمَةِ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِذَا خَلَصَتِ النِّيَّةُ، وَكَانُوا صَادِقِينَ فِي الْوَجْدِ مَغْلُوبِينَ فِي الْقِيَامِ

(١) البخاري: (٤٢٥١).

(٢) ذكره ابن بطال في شرحه (٤٧/٩) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: (٥/١٩٨ ترجمة ٥٩٨٠): حكاية باطلة، وإسنادها مظلم. وقال ابن حجر في «لسان الميزان» (٤/٢٦٩): وهذه الحكاية ذكرها ابن بطال في «شرح البخاري» في باب «المعانقة» من كتاب «الاستبذان».

وَالْحَرَكَةَ عِنْدَ شِدَّةِ الْهَيَامِ، وَالشَّيْءُ قَدْ يَتَّصِفُ تَارَةً بِالْحَلَالِ، وَتَارَةً بِالْحَرَامِ؛ بِاخْتِلَافِ الْقَصْدِ وَالْمَرَامِ، وَبِتَقْرِيرِ جَمِيعِ مَا قَالُوهُ يَطْوُلُ الْكَلَامُ. [س ١٣٣٦، ع ٢٧٦٤ ب /]

٢٣٨٩ ج = وَأَمَّا إِنْكَارُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ اللَّقَائِيُّ فِي (هِدَايَةِ الْمُرِيدِ): مَنْ كَانَ يُكْذِبُ بِكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ فَلَا بَحْثَ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ مُكْذَّبٌ بِمَا أَثْبَتَهُ السُّنَّةُ. انْتَهَى.

وَمَسْأَلَةُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ فِي الْكُتُبِ مَشْهُورَةٌ مُسَطَّرَةٌ مُقَرَّرَةٌ مَذْكُورَةٌ، وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ.

٢٣٩٠ = ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ مُدَّةٍ مِنْ إِفْتَائِي هَذَا سُؤَالَ، رُفِعَ لِلشَّيْخِ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْمَالِكِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الدَّارِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَفِيهِ مِنَ الْكَلَامِ مَا هُوَ غَايَةُ الْقَصْدِ وَالْمَرَامِ، فَأُخْبِتُ ذِكْرَهُ هُنَا، وَصُورَتُهُ:

مَا قَوْلُ سَادَتِنَا الْعُلَمَاءِ أَيْمَةَ الْهُدَى مَصَابِيحِ الدُّجَى، أَيْدِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِمُ الدِّينَ، وَقَمَعَ بِهِمُ الْجَهْلَةَ وَالْمُفْسِدِينَ، وَنَفَعَ بِعُلُومِهِمُ الْمُسْلِمِينَ، فِي رَجُلٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ حَنْفِيٌّ حَضَرَ مَجْلِسَ حَاكِمِ شَرْعِيٍّ وَادَّعَى عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى قِيَامًا، وَيَرْقُصُونَ وَيُغَنُّونَ، وَقَالَ: هَذَا مُحَرَّمٌ أَفْتِيْتُ بِتَحْرِيمِهِ، وَطَلَبَ مِنَ الْحَاكِمِ الْمُسَارِ إِلَيْهِ مَنْعَهُمْ مِنْ ذَلِكَ؟ فَأَجَابَ الْجَمَاعَةُ الْمَذْكُورُونَ بِأَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ صُوفِيَّةٌ، وَذَلِكَ جَائِزٌ عِنْدَهُمْ، فَطَلَبَ الْحَاكِمُ الْمُؤَمَّا إِلَيْهِ فَتَوَى أَحَدٌ مِنَ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ، فَأَحْضَرَ إِلَى مَجْلِسِهِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِفْتَاءِ شَافِعِيًّا، وَأَخْبَرَ الْحَاكِمَ بِجَوَازِ ذَلِكَ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ الرَّقْصُ الَّذِي يُشْبَهُ حَرَكَاتِ الْمُخْتَشِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ، وَأَنَّ الْإِنْشَادَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى تَنْزِيهِ الرَّبِّ تَعَالَى وَتَقْدِيسِهِ وَمَدْحِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَالتَّرْغِيبِ فِي الْجَنَّةِ وَالتَّرْهِيْبِ مِنَ النَّارِ، وَمَا يَخْصُلُ بِهِ الشُّوقُ الْمَطْلُوبُ شَرْعًا، فَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ، فَأَجَابَهُ الشَّخْصُ الْمُنْكَرُ الْمَذْكُورُ



بِقَوْلِهِ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ بَاطِلٌ، وَقَدْ كَفَرْتَ بِهَذِهِ الْفِتْوَى، وَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ، فَهَلْ مَا قَالَهُ الْمُنْكَرُ صَحِيحٌ أَوْ بَاطِلٌ؟ وَهَلْ هُوَ مُصِيبٌ فِي إِنْكَارِهِ أَوْ مُخْطِئٌ؟ وَمَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فِي تَكْفِيرِهِ لِهَذَا الرَّجُلِ الْمُفْتِي الشَّافِعِيِّ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؟ وَهَلْ [ط ١٨٣، ك ٢٩٢ب/] يَكُونُ بِمَقَالَتِهِ هَذِهِ وَإِنْكَارِهِ قَادِحًا فِي كَثِيرٍ مِنْ أَيْمَةِ الدِّينِ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَنَحْوِهِمَا، وَطَاعِنًا عَلَى السَّلَفِ الصَّالِحِ وَمُكَفِّرًا لِكُلِّ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ؟ وَهَلْ لِيُؤَلِّقَ الْأَمْرَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَصَلْحَانِهِمْ مُنَاقَشَةً هَذَا الْمُنْكَرِ عَلَى مَا قَالَهُ؟ وَمُقَابَلَتَهُ عَلَى مَا تَفَوَّهَ بِهِ مِنْ تَكْفِيرِ الرَّجُلِ الْعَالِمِ الْمَذْكُورِ وَتَطْلِيْقِهِ زَوْجَتَهُ وَيَثَابُونَ عَلَى ذَلِكَ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ؟ وَمَا لِلْحَاكِمِ السَّابِقِ فِي ذَلِكَ؟

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ اللَّهُمَّ تَوْفِيقًا لِلصَّوَابِ مَا صَدَرَ مِنْ هَذَا الْمُنْكَرِ الْمَذْكُورِ وَالْمُجَازِفِ الْمَعْرُورِ [سر ٣٣٦ب/] مِنْ تَحْرِيمِ الْمُبَاحِ وَتَكْفِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ أَمْرٌ شَنِيعٌ، وَقَوْلٌ فَظِيحٌ لَا يَصْدُرُ مِثْلُهُ مِنْ عَاقِلٍ وَلَا يَتَفَوَّهَ بِهِ لَيْبٌ فَاضِلٌ لِخُرُوجِهِ فِي ذَلِكَ عَنِ التَّوَاعِدِ الْعِلْمِيَّةِ، وَعَدَمِ رُجُوعِهِ إِلَى الصَّوَابِ الْفِقْهِيَّةِ؛ إِذْ مِنْ شَرْطِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ مَعْرِفَةُ مَذْهَبِ الْمُنْكَرِ عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ جَائِزًا لَدَيْهِ فَيَصِيرُ الْإِنْكَارُ حِينَئِذٍ مُنْكَرًا وَالْقَائِمُ بِهِ مُزْدَرِي، فَلَا يَسُوعُ الْإِنْكَارُ فِي الْفُرُوعِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا إِلَّا مَعَ اتِّحَادِ الْمَذْهَبَيْنِ فِي فُرُوعِ الْفِقْهِ وَالْأَصْلَيْنِ، وَالْمَعْرِفَةُ التَّامَّةُ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فِي تِلْكَ الْجَزْئِيَّةِ وَمَا يَنْدَرِجُ<sup>(١)</sup> تَحْتَهُ مِنْ قَاعِدَةٍ كُلِّيَّةٍ؛ لِيَكُونَ الْمُنْكَرُ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَالْمُنْكَرُ عَلَيْهِ فِي وُجُوبِ الْإِمْتِثَالِ عَلَى وَتِيرَةٍ<sup>(٢)</sup>، قَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يونسك: ١٠٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الأنعام: ٣٦] الْآيَةُ، فَلَا يُقَدِّمُ عَلَى التَّكْفِيرِ إِلَّا عَالِمٌ نَحْرِيْرٌ، مُتَّبِعٌ الرَّوَايَةَ وَالْإِطْلَاعُ، عَارِفٌ

(٢) أي: طريقة. مختار الصحاح مادة (وتر).

(١) في ع: تدرج.

بِاخْتِلَافٍ وَمَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ لَا سِيَّمَا فِي مَسْأَلَةِ السَّمَاعِ فَإِنَّهَا دَقِيقَةٌ الْمَعْرَى. بَعِيدَةٌ  
 الْمَرْمَى، وَاسِعَةٌ الْمَجَالِ، شَاسِعَةٌ الْمَنَالِ قَدْ اضْطَرَبَتْ فِيهَا أَقْوَالُ السَّلَفِ وَاخْتَنَفَ  
 فِي تَقْرِيرِهَا أَيْمَةُ الْخَلْفِ حَتَّى عَدَّهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي هِيَ لِلآنِ  
 لَمْ تُحَرَّرْ، وَإِنْ كَثُرَ النَّبْحُ فِيهَا وَتَكَرَّرَ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ جَنَحَ إِلَى عَدَمِ التَّرْجِيحِ،  
 وَمَا إِلَى التَّوَقُّفِ دُونَ تَقْوِيَةِ وَلَا تَصْحِيحِ، فَكَيْفَ يُقَطَّعُ بِالتَّحْرِيمِ أَمْ كَيْفَ يُعَدَّلُ عَنْ  
 حُسْنِ الظَّنِّ وَالتَّسْلِيمِ، وَكَيْفَ يُكْفَرُ مَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ وَالِإِبَاحَةِ فِي [ع ١٢٧٧، ك ١٢٩٣].  
 مَسْأَلَةُ أَجَانِ كُلِّ عَالِمٍ فِيهَا قِدَاحُهُ، وَوَقَفَ بَعْدَ التَّأَمُّلِ دُونَ الْبَاحَةِ، فَالْكَافِرُ مَنْ كَفَرَ  
 بِمِثْرِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَسْلُكْ مِنَ التَّحْقِيقِ أَقْوَمَ الْمَسَالِكِ، فَإِنَّ مَنْ كَفَرَ مُسْلِمًا فَقَدْ كَفَرَ كَمَا  
 وَرَدَ فِي الْأَثَرِ، وَمَنْ حَرَّمَ الْحَلَالَ؛ فَقَدْ وَقَعَ فِي الضَّلَالِ، وَاسْتَوْجَبَ الْعُقُوبَةَ وَالتَّكَالَ؛  
 إِذْ نَيْسَ فِي الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ مِنَ السَّمَاعِ مَا يَحْرُمُ بِنَصِّ وَلَا إِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي  
 غَيْرِ مَا عِينَ، وَالتَّرَاغُ فِي سِوَى مَا بَيَّنَّ، وَقَدْ قَالَ بِجَوَازِ السَّمَاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ  
 خَلَقَ كَثِيرٌ وَجَمٌّ غَفِيرٌ، قَالَ أَفْضَى الْقُضَاةِ الْمَآوِرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: اخْتَلَفَ أَهْلُ  
 الْعِلْمِ فِي الْغِنَاءِ: فَأَبَاحَهُ قَوْمٌ، وَحَضَرَهُ آخَرُونَ، وَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي  
 أَصَحِّ مَا نُقِلَ عَنْهُمْ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ تَشْنِيفِ الْأَسْمَاعِ فِي أَحْكَامِ السَّمَاعِ: لَمْ يَرِدْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي  
 الْغِنَاءِ نَصٌّ صَرِيحٌ، وَإِنَّمَا اسْتَنْبَطَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ الْقَوْلَ بِالْمَنْعِ مِنْ مَقْهُومِ كَلَامِهِ فِي  
 قَوْلِهِ: وَلَا يَحْضُرُ الْوَلِيمَةَ وَفِيهَا لَهْوٌ. انْتَهَى. [س ١٣٣٧].

وَنَقَلَ صَاحِبُ النِّهَايَةِ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ إِبَاحَةَ الْغِنَاءِ إِذَا كَانَ يَتَغَنَّى  
 لِيَسْتَفِيدَ بِهِ نَظْمَ الْقَوَافِي، وَيَصِيرَ فَصِيحَ اللِّسَانِ، قَالَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ يَتَغَنَّى  
 لِيُدْفَعَ الْوَاخِشَةَ عَنْ نَفْسِهِ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: وَيِهِ أَخَذَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحِيسِيُّ،  
 وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَتَغَنَّى فِي بَيْتِهِ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ تَلَهُّبًا، ثُمَّ قَالَ:

وَمَنْ يَقُولُ بِالكَرَاهَةِ مُطْلَقًا يَحْمِلُ حَدِيثَ أَنَسٍ عَلَى إِنْشَادِ الْأَشْعَارِ الْمُبَاحَةِ، وَجَزَمَ صَاحِبُ الْبَدَائِعِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ بِمَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ السَّمَاعَ يُرْفَقُ الْقَلْبَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ صَاحِبِ الدَّخِيرَةِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، فَأَجَازُوا الْقَلِيلَ، وَمَنَعُوا مِنَ الْكَثِيرِ، كَمَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَجَزَمُوا بِتَحْرِيمِهِ مِنْ [ط ١٨٤، ع ٢٧٧ ب/]. النَّسَاءِ الْأَجَانِبِ وَأَجَرُوا الْخِلَافَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، وَأَمَّا سَمَاعُ السَّادَةِ الصُّوفِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فَبِمَعْزِلٍ عَنْ هَذَا الْخِلَافِ، بَلْ وَرُتِفِعُ عَنْ دَرَجَةِ الْإِبَاحَةِ إِلَى رُتْبَةِ الْمُسْتَحَبِّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، سُئِلَ الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ عَنِ السَّمَاعِ الَّذِي يُعْمَلُ بِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ فِي مَجَالِسِ الذِّكْرِ، فَأَجَابَ بِمَا صَوَّرْتُهُ: سَمَاعٌ مَا يُحْرِكُ الْأَحْوَالَ السَّنِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ بِالْآخِرَةِ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، وَقَالَ فِي (قَوَاعِدِهِ الْكُبْرَى) عِنْدَ ذِكْرِ السَّمَاعِ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ هَوَى مُبَاحٌ كَعُشْقِ زَوْجَتِهِ وَأُمَّتِهِ؛ فَسَمَاعُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَمَنْ يَدْعُوهُ هَوَى مُحَرَّمٌ فَسَمَاعُهُ حَرَامٌ، وَمَنْ قَالَ: لَا أَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْئًا مِنَ الْأَقْسَامِ فَالسَّمَاعُ مَكْرُوهٌ فِي حَقِّهِ، وَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ. انْتَهَى.

فَمَنْ جَزَمَ بِالتَّحْرِيمِ وَالتَّكْفِيرِ فَقَدْ أَخْطَأَ فِيمَا قَالَ وَوَقَعَ فِي الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ وَاسْتَحَقَّ الْعُقُوبَةَ وَالنَّكَالَ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ وَالْهِدَايَةَ إِلَى أَقْوَمِ الطَّرِيقِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ آمِينَ. انْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ رَحَلَ أَهْلُ بَلَدَةٍ مِنْ بَلَدَتِهِمْ وَاسْتَوْطَنُوا

غَيْرَهَا لَا يُجْبَرُونَ عَلَى الْعُودِ إِلَيْهَا

٢٣٩١ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ رَحَلُوا<sup>(١)</sup> عَنْ بَلَدِهِمْ مِمَّا عَلَيْهِمْ مِنَ الْكَلْفِ وَالْأَذَى وَالظُّلْمِ وَالْبَلَاءِ، وَاسْتَوْطَنُوا بَلَدًا غَيْرَهُ، وَمَكَثُوا بِهِ مُدَّةَ سِنِينَ، وَالْآنَ اتَّبَعَهُمْ رَجُلٌ وَلَاؤُهُ

(١) فِي ع: حَلُوا.

السُّلْطَانُ قَسَامًا عَلَى بَلَدِهِمُ الْأَصْلِيِّ؛ لِيَأْخُذَ مَا يَتَحَصَّلُ مِنْ قَسَمِ أَرْضِهِ نَظِيرَ عَطَائِهِ فِي الدِّيَوَانِ يُسَمَّى إِنْسَابِيًّا، يُرِيدُ جَبْرَهُمْ عَلَى الْعُودِ إِلَى ذَلِكَ الْوَطَنِ إِلَّا أَنْ يَدْفَعُوا لَهُ دَرَاهِمَ، يُسَمِّيهَا كَسْرَ الْفَدَّانِ، هَلْ يُجْبَرُونَ عَلَى ذَلِكَ وَالْحَالُ أَنَّهُمْ تَأَهَّلُوا بِالْوَطَنِ الثَّانِي وَرَزِقُوا بِهِ أَوْلَادًا وَتَوَسَّعُوا بِهِ، بِحَيْثُ أَنْ بَعْضُهُمْ لَا يَعْرِفُ حِرْفَةَ الْفِلاحةِ [س ٣٣٧، ك ٢٩٣ب / رَأْسًا وَاحِدًا، بَلْ مِنْهُمْ الْحَلَّاجُ وَالْمُكَارِي وَالتَّاجِرُ وَغَيْرُهُ، أَوْ لَا يُجْبَرُونَ لِكَوْنِ تَكْلِيفِهِمْ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ ظُلْمًا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَرَسُولُهُ، كَيْفَ الْحَالُ؟

أَجَابَ: تَكْلِيفُهُمْ بِذَلِكَ ظُلْمٌ وَشَيْنٌ فِي الدِّينِ، وَشِنَاعَةٌ لَا يَجُوزُ فِعْلُهَا بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ أَمِيرٌ نَفْسِهِ، فَلَهُ الْإِقَامَةُ فِي أَيِّ بَلَدٍ شَاءَ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ عُلَمَاءِ دِمَشْقِ الْمَحْرُوسَةِ وَهُوَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْهُمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ الْحِصْنِيُّ الشَّافِعِيُّ جَعَلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رِسَالَةً وَحَطَّ عَلَى مَنْ يَفْعَلُهَا مِنْ أَهْلِ الدِّيَوَانِ حَتَّى أَوْقَفَهُ عَلَى حَدِّ الْكُفْرِ، وَجَعَلَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ وَرُزْمَرَةِ الْمُؤَبَقَاتِ يَوْمَ الْعَرْضِ، وَنَحْنُ نَقْتَصِرُ عَلَى كَوْنِهِ ظُلْمًا، وَأَنْتَ تَعْلَمُ مَا أُوْعِدَ الظَّالِمُ، وَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ إِنْ كُنْتَ لَسْتَ بِعَالِمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٣٩٢ = سئِلَ أَيْضًا فِي قَوْمٍ (١) رَحَلُوا مِنْ بَلَدِهِمْ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ إِلَى بَلَدٍ لَدَى الْمَوْقُوفَةِ، وَسَكَنُوا بِهَا لِكثْرَةِ الْفِتَنِ وَحُظُوظِ الْأَنْفُسِ وَالْجَوْرِ وَالِاخْتِلَافِ، فَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ بِفِلاحةِ أَصْلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ عُرِفَ بِفِلاحةِ فَقَامَ بِهَا غَيْرُهُ لَمَّا رَحَلَ مِنَ الْبَلَدِ، فَأَقْلَبْتُهُمْ مَنْ رَحَلَ مِنْ مُدَّةِ خَمْسِ سِنِينَ، وَأَوْسَطُهُمْ مَنْ رَحَلَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً وَعَشْرَ سِنِينَ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَغَالِبُهُمْ مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَخَمْسِينَ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَجَاءَهُمْ أَوْلَادٌ وَأَوْلَادٌ أَوْلَادٍ حَتَّى أَنْ أَحَدًا أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ لَمْ يَرَ بَلَدَ آبَائِهِ أَصْلًا، وَالْبَلَدُ لَهُ

مُقْتَضِعُونَ، فَرَبَّمَا ذَكَرَ أَهْلُ الْبَلَدِ النَّازِلِينَ بِهَا أَوْ غَيْرَهُمْ لِمُقْتَطِعِ الْبَلَدِ: أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَحَلُوا مِنْ بَلَدِكَ وَسَكَنُوا لَدَى فَلَاحُوكَ، وَأَهْلُ بَلَدِكَ وَلَوْ رَدَدْتَهُمْ إِلَيْهِ كَانَ عَامِرًا وَكَانَ مَغْلَهُ وَافِرًا. فَهَلْ يَجُوزُ فِي مِلَّةٍ مِنَ الْمِلَلِ لِأَحَدٍ أَنْ يُجْبِرَهُمْ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْ لَدَى إِلَى الْبَلَدَةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا؟

٢٣٩٣ = وَإِذَا أُجْبِرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَخَالَفَ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ، فَمَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ فِي فِعْلِ ذَلِكَ؟

٢٣٩٢ ج = أَجَابَ: لَا يَجُوزُ إِجْبَارُهُمْ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْ بَلَدٍ اتَّخَذُوهُ وَطَنًا وَالْفُؤُوهَ، وَيَسْقُ عَلَيْهِمُ الْخُرُوجُ إِلَى وَطَنِ هَجْرُوهُ وَأَنْفُوهَ، لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ أَمِيرٌ نَفْسِهِ يَسْكُنُ أَيَّ الْبِلَادِ<sup>(١)</sup> أَحَبَّ وَأَرَادَ، وَيَعِيشُ بِأَيِّ بَلَدَةٍ رَأَى الرَّاحَةَ لِنَفْسِهِ فِيهَا مِنَ الْبِلَادِ.

٢٣٩٣ ج = وَلَا يَسُوعُ فِي مِلَّةٍ مِنَ الْمِلَلِ وَلَا يَحِلُّ فِي نِخْلَةٍ مِنَ النَّحْلِ إِزْعَاجُهُمْ وَإِخْرَاجُهُمْ، وَإِنْ تَعَطَّلَ بِسَبَبِ ذَلِكَ عُسْرُهُمْ وَخَرَاجُهُمْ، وَلَا يَقُولُ بِذَلِكَ جَاهِلٌ، خِلْفَةٌ مِنْ عَالِمٍ، وَلَا يَحْكُمُ بِذَلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَاكِمٌ، كَيْفَ وَخُرُوجُهُمْ هُرُوبًا مِنَ الْجَوْرِ وَالْفِتَنِ وَالظُّلْمِ وَالْمِحَنِ، مَعَ الدَّاعِي لِلْإِقَامَةِ مِنْ حُبِّ الْوَطَنِ، وَالْبَاعِثِ لِمُلَازِمَةِ الْمُعْتَادِ مِنَ السَّكَنِ، وَمَا يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ مِنْ بَلَدِيَّتِهِ [ط ١٨٥، س ١٣٣٨، ع ١٢٧٨، ك ١٢٩٤] الَّتِي هِيَ أَصْلُ وَطَنِهِ إِلَّا لِأَمْرٍ عَظِيمٍ، اخْتَارَ الْغُرْبَةَ الَّتِي هِيَ ذُلٌّ بِسَبَبِهِ كَيْ يَنْجُوَ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ؛ إِذْ مَحَبَّةُ الْوَطَنِ مُسْتَوَلِيَّةٌ عَلَى الطَّبَاعِ، مُسْتَدْعِيَةٌ لِفَرَطِ الْإِلْتِياعِ، وَمِمَّا قِيلَ فِي ذَلِكَ:

النَّفْسُ دَائِمًا إِلَى بَلَدِهَا تَوَاقَّةٌ وَإِلَى مَسْقَطِ رَأْسِهَا مُشْتَاقَّةٌ

فَلَوْ وَجَدُوا بِهَا خَيْرًا؛ لَعَادُوا إِلَيْهِ بِحُسْنِ اخْتِيَارِهِمْ، وَلَوْ شَمُّوا بِهَا رَائِحَةَ عَدْلِ؛ لَبَادَرُوا إِلَى الرَّجُوعِ، وَهَرَّعُوا مِنْ غَيْرِ إِجْبَارِهِمْ، هَذَا وَقَدْ رُفِعَ لِمُحَمَّدِ بْنِ

عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنِ جَرِيرِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ قَاسِمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُوسَى بْنِ  
يَحْيَى بْنِ عَلِيِّ الْأَصْغَرِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ بْنِ عَلِيِّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ  
أَبِي طَالِبِ الْحُسَيْنِيِّ الْحِصْنِيِّ الشَّافِعِيِّ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي نَظِيرِ ذَلِكَ سُؤَالَ،  
فَأَجَابَ بِمَا تَقَوْمُ بِهِ الْقِيَامَةَ عَلَى فَاعِلِي ذَلِكَ، ابْتِدَاءً بِالْحَمْدِ لِلَّهِ مُسْتَحَقِّ الْحَمْدِ، إِنَّا لِلَّهِ  
وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ مِمَّا حَلَّ بِالْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ هَذِهِ الظُّلْمَةِ الطُّغَاءِ الَّذِينَ تَجَرَّءُوا  
بِجَهْلِهِمْ بِرَبِّهِمْ عَزَّوَجَلَّ عَلَى إِهْدَارِ الدِّينِ، فَلَا يَلُؤُونَ عَلَى قَوْلِ سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ،  
وَعَلَى قَوْلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فِيمَا دَعَتْهُمْ إِلَيْهِ أَنْفُسُهُمْ الْأَمَارَةَ بِالسُّوءِ وَالْفُسَادِ، وَلَمْ يُبَالُوا  
بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِيَاصِدًا﴾ [البقرة: ١٤] وَلَا يَحِلُّ إِجْبَارُهُمْ عَلَى الْعَوْدِ، وَهُوَ  
مِنَ الظُّلْمِ الظَّاهِرِ الْفَاشِي الْمُتَظَاهِرِ، سِوَاءَ كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ فَلَاحًا أَوْ غَيْرَ فَلَاحٍ،  
بَلْ لَا يُجِبُّ شَخْصٌ عَلَى عَمَلٍ بَغَيْرِ رِضَاهُ، يَهُودِيًّا كَانَ أَوْ نَصْرَانِيًّا فَضْلًا عَنْ شَخْصٍ  
يُوحَدُ اللَّهُ، وَسِوَاءَ تَقَادَمَ عَهْدُهُ بِالرَّحَلَةِ أَمْ لَا، وَهَذَا مِنْ أَقْبَحِ خِصَالِ أَهْلِ الظُّلْمِ،  
وَأَبْسَعِ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَوْرِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْأَسْرِ الَّذِي فِيهِ غَايَةُ الْقَهْرِ، وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى  
الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ، وَجَعَلَهُ بَيْنَ عِبَادِهِ مُحَرَّمًا، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ  
وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ»<sup>(١)</sup> وَالظُّلْمُ مُحَرَّمٌ فِي سَائِرِ الْأَدْيَانِ، وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْكُتُبُ  
الْمُنَزَّلَةُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ، وَالْحَثُّ عَلَى دَفْعِهِ، وَقَدْ اتَّفَقَ فُقَهَاءُ  
الْإِسْلَامِ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ الظُّلْمِ يَجِبُ إِعْدَامُهُ لَا تَقْرِيرُهُ، وَلِقَاضِي الْقُضَاةِ بِدِمَشْقَ  
مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ الْوَفَائِيَّ نَظِيرُهُ.

وَمِنْ جَوَابِهِ كَيْفَ يُشَكُّ أَوْ يُسْتَرَابُ فِي تَحْرِيمِ هَذِهِ الْمَظْلَمَةِ وَصِحَّةِ الْجَوَابِ،  
وَحُرْمَتِهَا مَعْلُومَةٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَإِنَّمَا يُسْتَفْتَى عَنْ مِثْلِ هَذَا الشَّيْءِ عَلَى الظَّالِمِ  
لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى، وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) البخاري: (٦٧)، مسلم: (١٢١٨).

## كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

إِذَا أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا ثُمَّ رَحَلَ عَنْهَا؛ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ مِنْهَا

٢٣٩٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا، وَزَرَعَهَا سِنِينَ ثُمَّ رَحَلَ عَنْهَا، فَوَضَعَ أَخُوهُ يَدَهُ عَلَيْهَا، ثُمَّ رَجَعَ الْمُحْيِي لَهَا وَيُرِيدُ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا، هَلْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ يَكُونُ أَحَقُّ بِهَا مِمَّنْ لَمْ يُحْيِهَا؟ [س ٣٣٨، ب ٢٧٨، ج ١]

أَجَابَ: الَّذِي أَحْيَاهَا أَوْ لَا أَحَقُّ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ رَقَبَتَهَا بِالْإِحْيَاءِ، فَلَا تَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ بِالْتَّرْكِ، نَصَّرَ عَلَيْهِ الزَّيْلَعِيُّ وَصَاحِبُ الْعِنَايَةِ وَغَيْرُهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## وَضَعُ عِلَامَةً فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ مُبَاحَةً لِلزَّرْعِ فَأَعْقَبَهُ آخِرُ بِالْحَرْثِ

٢٣٩٥ = سُئِلَ فِي أَرْضِ سُلْطَانِيَّةٍ مَبَاحَةً لِلزَّرْعِ، وَضَعَ رَجُلٌ فِيهَا حِجَارَةً عِلَامَةً عَلَى سَبْقِ يَدِهِ إِلَيْهَا، فَأَعْقَبَهُ آخِرُ بِالْحَرْثِ فِيهَا، فَمَنْ الْأَوْلَى؟

أَجَابَ: الْأَوْلَى أَوْلَى، كَمَا هُوَ صَرِيحٌ كَلَامِهِمْ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



فَصْلٌ فِي مَسَائِلِ الشُّرْبِ

الْمَاءُ النَّازِلُ مِنَ السَّمَاءِ فِي الصَّهَارِيجِ الْمَوْضُوعَةِ

لِإِحْرَازِهِ مَمْلُوكٌ بِخِلَافِ مَاءِ الْأَبَارِ الْمَعِينَةِ

٢٣٩٦ = سُئِلَ فِي الصَّهَارِيجِ الْمَوْضُوعَةِ لِإِحْرَازِ الْمَاءِ النَّازِلِ مِنَ السَّمَاءِ فِي الْقَرْيِ وَالْأَمْصَارِ كَالْقُدْسِ وَغَيْرِهَا، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَاءُ الْمُحْرَزُ بِهَا مِلْكًا خَاصًّا لِأَصْحَابِ الصَّهَارِيجِ، [ك٢٩٤ب، ط١٨٦ /] فَيَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُهَا وَالتَّصَرُّفُ فِيهَا بِسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ السَّائِغَةِ لِذِي الْمَلِكِ فِي مَلِكِهِ، وَمَنْعُ الْغَيْرِ عَنِ الشُّرْبِ وَالِاسْتِيقَاءِ مِنْهَا، وَيُضْمَنُ الْمُسْتَقْبَلِي مِنْهَا بِغَيْرِ إِبَاحَةٍ مَالِكِيهَا وَلَا يَكُونُ مَاءُهَا كَمَاءِ الْأَبَارِ الْمَعِينَةِ الَّتِي يُسْتَخْلَفُ مَاؤُهَا؟

وَهَلْ إِذَا كَانَ بِيَدِ شَخْصٍ صِهْرِيحٍ مَاءٌ خَارِجٌ عَنْ دَارِهِ فِي زُقَاقٍ غَيْرِ نَافِذٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرُّفَ الْمَلِكِ فِي أَمْلَاقِهَا وَلَا تَصَرَّفَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْجِيرَانِ فِيهِ، وَبَاعَهُ لِشَخْصٍ يَنْفَذُ بَيْعَهُ أَمْ لَا؟

٢٣٩٧ = وَإِذَا ادَّعَى بَعْضُ الْجِيرَانِ فِيهِ حِصَّةً مُشَاعَةً يُقْضَى لَهُ بِمَجَرَّدِ دَعْوَاهُ أَمْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَيِّنَةٍ عَلَى ذَلِكَ؟

٢٣٩٦ ج = أَجَابَ: لَا شُبُهَةَ فِي كَوْنِ الْمَاءِ الْمُحْرَزِ بِهَا مَمْلُوكًا لِأَرْبَابِهَا؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ لِإِحْرَازِ الْمَاءِ، وَلَيْسَتْ كَالْأَبَارِ الْمَعِينَةِ وَالْحِيَاضِ الَّتِي لَمْ تُوَضَّعْ لِلِإِحْرَازِ، وَلِي فِي ذَلِكَ رِسَالَةٌ، قُلْتُ فِيهَا بَعْدَ إِيرَادِ كَلَامِهِمْ: يَجِبُ فِي الصَّهَارِيجِ الْمَوْضُوعَةِ فِي الدُّورِ الَّتِي فِي الْأَمْصَارِ وَالْقَرْيِ لِإِحْرَازِ الْمَاءِ النَّازِلِ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ نَقُولَ بِأَنَّ الْمَاءَ يُمْلِكُ بِذَلِكَ، وَيَصِيرُ مِنْ قِسْمِ الْمَاءِ الَّذِي فِي نِهَائِهِ الْإِخْتِصَاصِ، وَقَدْ أَفْتَيْتُ بِذَلِكَ مِرَارًا، وَلَا يُنَافِيهِ مَا فِي (الْوَلَوِ الْجَيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: لَوْ نَزَحَ مَاءٌ بِرِجْلِ رَجُلٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ



حَتَّى يَيْسَتْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْبَيْرِ غَيْرُ مَالِكٍ لِلْمَاءِ، وَلَوْ صَبَّ مَاءٌ رَجُلٍ  
كَانَ فِي الْجُبِّ يُقَالُ لَهُ أَمْلَأُهُ الْمَاءَ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْجُبِّ مَالِكٌ لِلْمَاءِ، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ  
الْأَمْثَالِ فَيُضْمَنُ مِثْلَهُ. انْتَهَى.

لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْبَيْرِ الْمَعِينِ، وَأَمَّا الصَّهَارِيجُ الَّتِي تُوضَعُ لِإِحْرَازِ الْمَاءِ فِي الدُّورِ  
فَلَا تُشْبِهَةُ فِي أَنْ مَاءَهَا مَمْلُوكٌ لِأَصْحَابِهَا بِمَنْزِلَةِ الْجَبَابِ وَالْأَوَانِي، وَمِمَّا صَرَّحُوا بِهِ  
فِي بَابِ الشُّرْبِ نَقْلًا عَنْ فَتَاوِي أَهْلِ سَمَرْقَنْدَ: رَجُلٌ وَضَعَ طَسْتًا عَلَى سَطْحٍ، وَاجْتَمَعَ  
فِيهِ مَاءُ الْمَطَرِ، فَجَاءَ رَجُلٌ وَرَفَعَ ذَلِكَ الْمَاءَ وَتَنَازَعَا فِيهِ، يُنْظَرُ إِنْ كَانَ صَاحِبُ الطَّسْتِ  
وَضَعَهُ لِذَلِكَ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَضَعْهُ لِذَلِكَ فَهُوَ لِلرَّافِعِ. انْتَهَى.

فَعَلِمَ بِهِ أَنْ (الْفَرْقَ) <sup>(١)</sup> فِي ذَلِكَ قَصْدُ الْإِحْرَازِ وَعَدَمُهُ وَلَا شَكَّ أَنَّ الصَّهَارِيجَ  
[س ١٣٣٩، ١٢٧٩ع /] فِي الدُّورِ إِنَّمَا تُوضَعُ لِإِحْرَازِ الْمَاءِ، فَيُمْلِكُ مَاؤُهَا كَالصَّيْدِ إِذَا دَخَلَ  
الدَّارَ، فَأَغْلَقَ عَلَيْهِ الْبَابَ لِيَأْخُذَهُ مَلِكُهُ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ تُوضَعْ لِذَلِكَ؛ لَا يُمْلِكُ كَالصَّيْدِ إِذَا  
تَكَنَّسَ فِي أَرْضِ إِنْسَانٍ لَا يَمْلِكُهُ صَاحِبُ الْأَرْضِ بِذَلِكَ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ حَدَقَ <sup>(٢)</sup>  
حَوْلَ أَرْضِهِ وَهَيَّأَهَا لِلْإِنْبَاتِ حَتَّى نَبَتَ الْقَصَبُ؛ صَارَ مِلْكًا لَهُ، وَقَدْ بَحَثَ الْكَمَالُ  
فِي الْبَيْرِ يَعْنِي الْمَعِينَةَ؛ لِأَنَّهَا الْمُنْصَرِفَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَمْلِكَ حَافِرُهَا  
وَطَاوِيهَا مَاءَهَا بِحَفْرِهِ وَطَيْهِ لِتَحْصِيلِ الْمَاءِ، فَكَيْفَ يُتَوَقَّفُ فِي مِلْكِ الْمَاءِ بِإِحْرَازِهِ فِي  
الصَّهَارِيجِ الْمَوْضُوعَةِ لِذَلِكَ.

٢٣٩٧ ج = وَأَمَّا دَعْوَى الْجَارِ الَّذِي لَا يَدَّ لَهُ عَلَى الصَّهَارِيجِ، لَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يُتَقَضَى  
لَهُ بِمَجَرَّدِ دَعْوَاهُ بِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي س (الْحَرْزِ).

(٢) أَي: أَحَاطَ. مَخْتَارُ الصَّحَاحِ. مَادَّةُ (حَدَقَ).

لَيْسَ لِمَنْ بَدَارِهِ قَنَاةٌ قَدِيمَةٌ يَسِيلُ بِهَا  
مَاءٌ جَارِهِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ

٢٣٩٨ = سُئِلَ فِي قَنَاةٍ قَدِيمَةٍ بَدَارِ إِنْسَانٍ يَسِيلُ بِهَا مَاءٌ جَارِهِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ،  
بِحَيْثُ لَا يَحْفَظُ حُدُوثَ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْأَقْرَانِ، هَلْ لَهُ مَنَعُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ عَنْ ذَلِكَ، حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ يَجْرِي بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَيَبْتَقَى  
الْقَدِيمُ عَلَى قَدَمِهِ كَمَا كَانَ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، كَمَا فِي مَسْأَلَتِي النَّهْرِ وَالْمِيْزَابِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ. [ك/١٢٩٥]

يُمْنَعُ الْجَارُ مِنْ صَبِّ مَاءٍ غَسِيلِهِ بِالزُّقَاقِ إِنْ أَضَرَ بِجَارِهِ

٢٣٩٩ = سُئِلَ فِي أَهْلِ دَارٍ يَصُبُّونَ مَاءً غَسِيلِهِمْ<sup>(١)</sup> فِي الزُّقَاقِ، فَيَضُرُّ بِالْجِيرَانِ،  
هَلْ لَهُمْ مَنَعُهُمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَهُمْ مَنَعُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ مُتَعَدُّونَ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِصَاحِبِ الدَّارِ الَّتِي بِهَا مَجْرَى لِمَاءِ الْمَحِلَّةِ النَّازِلِ  
مِنَ السَّمَاءِ أَنْ يَمْنَعَهُمْ مِنْ أَنْ يُجْرُوا مَاءً اغْتَسَالِهِمْ

٢٤٠٠ = سُئِلَ فِي دَارٍ بِهَا مَجْرَى مَاءِ الْمَحِلَّةِ النَّازِلِ مِنَ السَّمَاءِ مِنْهَا لَا غَيْرَ،  
هَلْ لِأَهْلِ الْمَحِلَّةِ أَنْ يُجْرُوا مِنْهَا مَاءً اغْتَسَالِهِمْ وَغَسَلَ أَوْانِيهِمْ وَرِثْيَابِهِمْ وَأَوْسَاحِيهِمْ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِأَهْلِ الْمَحِلَّةِ ذَلِكَ؛ إِذْ أَضَلَّ اسْتِعْمَالِ مِلْكِ الْغَيْرِ مَحْظُورٌ، وَإِنَّمَا  
جَارَ إِجْرَاءِ مَاءِ الْمَطَرِ الْمُعْتَادِ قَدِيمًا بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ بِحَقِّ، فَمَا سِوَاهُ لَا يَجُوزُ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

(١) فِي ع. غَسَلِهِمْ.

## حُكْمُ إِصْلَاحِ الطَّرِيقِ الْخَاصِّ إِذَا اخْتِيجَ إِلَيْهِ

٢٤٠١ = سُئِلَ فِي الطَّرِيقِ الْخَاصِّ فِي سِكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ إِذَا اخْتِيجَ إِلَى الْإِصْلَاحِ (١)

فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِيهِ؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ) وَغَيْرِهَا: إِصْلَاحُ أَوْلِيهِ عَلَيْهِمْ إِجْمَاعًا، فَإِذَا بَلَّغُوا فِي الْإِصْلَاحِ دَارَ رَجُلٍ مِنْهُمْ؛ قِيلَ إِنَّهُ عَلَى الْخِلَافِ فِي النَّهْرِ الْخَاصِّ، يَعْنِي قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا جَاوَزُوا دَارَ أَحَدِهِمْ رُفِعَ عَنْهُ مُؤَنَةُ الْإِصْلَاحِ، وَكَانَ عَلَى مَنْ بَقِيَ، فَكُلُّ مَنْ تَجَاوَزُوا دَارَهُ رُفِعَ عَنْهُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَنْتَهُوا، وَعِنْدَهُمَا يَكُونُ إِصْلَاحُهُ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا مِنْ أَوْلِيهِ إِلَى آخِرِهِ، وَقِيلَ: يُرْفَعُ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الدَّارِ لَا حَاجَةَ لَهُ إِلَى مَا وَرَاءَ دَارِهِ بِوَجْهِ مَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُهُ بِخِلَافِ النَّهْرِ، وَهَذَا إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، أَمَا إِذَا أَبَوْا كُلُّهُمْ لَا يُجْبَرُونَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَإِذَا امْتَنَعَ الْبَعْضُ؛ لَا يُجْبَرُ، وَقِيلَ: يُجْبَرُ. وَذَكَرَ الْخَصَّافُ فِي النَّفَقَاتِ: أَنَّ الْقَاضِي يَأْمُرُ الَّذِينَ طَلَبُوا ذَلِكَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ كَانَ لَهُمْ مَنَعُ الْآخَرِينَ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ حَتَّى يَدْفَعُوا لَهُمْ حِصَصَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٣٣٩ ب،

ط / ١٨٧]

## صَهْرِيحٌ فِي يَدِ رَجُلٍ ادَّعَتْ امْرَأَةً أَنَّ لَهَا فِيهِ حَقَّ الْإِسْتِقَاءِ

٢٤٠٢ = سُئِلَ فِي رُقَاقٍ غَيْرِ نَافِذٍ، بِمُتْنَاهُ دَارٌ بِقُرْبِ بَابِهَا صَهْرِيحٌ فِي يَدِ رَبِّهَا، ادَّعَتْ امْرَأَةً أَنَّ لَهَا فِيهِ حَقَّ الْإِسْتِقَاءِ مِنْهُ بِوَأَسْطَةِ أَنَّ أَسْطِحَةَ دَارِهَا يَسِيلُ مِنْهَا مَاءٌ إِلَيْهِ، وَأَنَّ لَهُ فَمَا قَدِيمًا فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ دَارِهَا، أَخْبَرَ رَجُلَانِ نَائِبَ الْحُكْمِ بِقَدَمِهِ وَسِيلَ أَسْطِحَتِهِ وَأَسْطِحَتِهَا إِلَيْهِ، فَأَمَرَهَا الْقَاضِي بِفَتْحِ بَابِهَا الَّذِي بَيْنَتِهَا وَالْأَخَذِ مِنْ مَائِهِ بِمَجَرَّدِ إِخْبَارِ الرَّجُلَيْنِ بَعْدَ دَعْوَاهَا الْمَذْكُورَةِ، هَلْ هَذَا حُكْمٌ نَافِذٌ أَمْ غَيْرٌ نَافِذٌ؟

(١) فِي ع: إِصْلَاح.

أَجَابَ: هَذَا نَيْسٌ بِحُكْمِ تَأْيِيدِ شُرْعَا؛ لِأَنَّهُ خَالَ عَنِ شُرُوطِهِ الشَّرْعِيَّةِ؛ إِذَا اخْبَارُ الرَّجُلَيْنِ نَيْسٌ بِشَهَادَةِ نِسْرَاءٍ، وَكَوْنُ مَاءٍ أَسْطِخَتْهَا يَسِيلُ إِلَيْهِ لَا يُوجِبُ [٢٧٩ع] ب. ٢٩٥ب/ [مِنْكَ] (١) الْمَاءُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَوْضِعْ نَدْيَكَ، وَالْمَرْأَةُ خَارِجَةٌ لِأَنَّهَا تَدُورُ فِي يَدِ بَيْتِ نَيْسْرِ مَسْدُودٍ فِي بَيْتِ لَهَا مِنْ دَارِهَا، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ ذُو يَدٍ بِاخْتِصَاصِهِ بِالْبُقْعَةِ الَّتِي بِهَا فَهُ الْبَيْرُ الَّذِي يَنْزِعُ مِنْهُ حَالًا، حَيْثُ تَأَخَّرَتْ عَنْهُ أَبْوَابُ الْجِيرَانِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ حَقُّ الْمُرُورِ بِهِ، وَالْمَاءُ يُمْلِكُ بِالْإِحْرَازِ فِي الصَّهَارِيحِ الْكَائِنَةِ بِالْبُيُوتِ وَالذُّوْرِ وَالْأَوَانِي وَالْكَيْرَانِ، بَلْ بَحَثَ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ فِي الْبَيْرِ الْمَعِينَةِ؛ لِأَنَّهَا الْمُنْصَرِفَةُ عِنْدَ الْإِضْلَاقِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَمْلِكَ حَافِرُهَا الْمَاءَ بِحَفْرِهِ وَصَيْهِ لِتَحْصِيلِ الْمَاءِ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ: عَلِمَ أَنَّ فَمَ الْبَيْرِ الَّذِي يَنْزِعُ مِنْهُ الْمَاءُ، وَلَا اسْتِطْرَاقَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ سِوَى صَاحِبِ الدَّارِ الَّذِي هُوَ بِيَابِهَا؛ يَثْبُتُ بِهِ وَضْعُ الْيَدِ لِصَاحِبِ الدَّارِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ غَيْرُهُ مُدَّعِيًا، وَهُوَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِمَجَرَّدِ الْإِخْبَارِ، كَمَا كُتِبَ فِي السُّؤَالِ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى أَدْنَى مَنْ لَهُ فِي مَسَائِلِ الْقَضَاءِ أَدْنَى مَجَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَأْجَرَ دَارًا وَفِيهَا صِهْرِيحٌ مُعَدٌّ لِمَاءِ الْأَشْتِيَّةِ وَفِيهِ مَاءٌ

قَبْلَ الْإِجَارَةِ لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِيهِ إِلَّا مَا أَبَاحَهُ الْمُؤَجَّرُ

٢٤٠٣ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ دَارًا لِلسَّكَنِ فِي بُيُوتِهَا، وَفِي الدَّارِ صِهْرِيحٌ

مُعَدٌّ لِجَمْعِ مَاءِ الْأَشْتِيَّةِ، وَفِيهِ مَاءٌ قَبْلَ الْإِجَارَةِ، فَهَلْ هَذَا الْمَاءُ مِلْكٌ لِلْمُؤَجَّرِ وَلَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِيهِ إِلَّا مَا أَبَاحَهُ الْمُؤَجَّرُ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، الصَّهَارِيحُ الَّتِي فِي الدُّوْرِ الْمُعَدَّةُ لِجَمْعِ مَاءِ الْأَشْتِيَّةِ الْمَوْضُوعَةُ

لِإِحْرَازِ الْمَاءِ؛ يُمْلِكُ مَاؤُهَا بِذَلِكَ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْجِبَابِ الَّتِي هِيَ الْخَوَابِي، كَمَا

(١) فِي ع: تَمْلِكُ.

يُنْفِذُهُ التَّغْلِيلُ فِي مَسْأَلَةِ الْأَنْهَارِ الْمَمْلُوكَةِ وَالْآبَارِ وَالْحِيَاضِ بِقَوْلِهِمْ: لِأَنَّهَا لَمْ تُوَضَّعْ لِلْإِحْرَازِ، وَالْمُبَاحُ لَا يُمْلِكُ إِلَّا بِالْإِحْرَازِ، وَأَنْتَ عَلَى يَقِينٍ بِأَنَّ الصَّهَارِيحَ الْمُتَّخَذَةَ فِي الدُّورِ إِنَّمَا وُضِعَتْ لِلْإِحْرَازِ، وَلَا يُنَافِيهِ بَعْضُ الْعِبَارَاتِ الْمُوهِمَةِ؛ إِذْ مَحَامِلُهَا مَعْلُومَةٌ عِنْدَ الْفَقِيهِ الْمَاهِرِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْتَأْجِرِ مِنْهُ إِلَّا مَا أَبَاحَهُ الْمُؤَجَّرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نَهْرٌ لِقَرْيَةٍ وَقِفَ مَعَهَا عَلَى جِهَةٍ لَيْسَ لِأَهْلِ قَرْيَةٍ  
مَوْقُوفَةٌ عَلَى جِهَةٍ أُخْرَى أَنْ يَسْقُوا مِنْهُ شَجَرَهُمْ

٢٤٠٤ = سُئِلَ فِي نَهْرِ لِقَرْيَةٍ، وَقِفَ مَعَهَا لِجِهَةٍ بَرٍّ، يَمُرُّ عَلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى وَقِفَ لِجِهَةٍ أُخْرَى، أَهْلِهَا يَسْقُونَ مِنْهُ شَجَرَهُمْ وَزَرَعَهُمْ، هَلْ لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى النَّهْرِ مَنَعُهُمْ أَمْ لَا؟ [س ١٣٤٠/]

أَجَابَ: لَهُ مَنَعُهُمْ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ وَغَيْرُهُ، قَالَ قَاضِي خَانَ: نَهْرٌ لِقَوْمٍ يَمُرُّ فِي أَرْضٍ رَجُلٌ كَانَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ أَنْ يَسْقِيَ أَرْضَهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ بِأَصْحَابِ النَّهْرِ، وَلَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهُ، وَقَالَ قَبْلَ هَذَا: نَهْرٌ خَاصٌّ بِقَوْمٍ؛ لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ أَنْ يَسْقِيَ بُسْتَانَهُ أَوْ أَرْضَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، فَإِنْ أذِنَ الْقَوْمُ إِلَّا وَاحِدًا أَوْ كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ أَوْ غَائِبٌ لَا يَسُوغُ لِهَذَا الرَّجُلِ أَنْ يَسْقِيَ زُرْعَهُ أَوْ أَرْضَهُ مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ، وَلَا شُبُهَةَ أَنْ وَضَعَ الْأَوَّلُ فِيمَا الْإِذْنَ ثَابِتٌ فِيهِ دَلَالَةٌ، وَلِذَا قَيَّدَهُ بِعَدَمِ الضَّرُورَةِ<sup>(١)</sup> لِإِنْتِفَائِهِ، وَالتَّقْلُّ مُسْتَنْبِضٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَنَاةُ مَاءٍ تَابِعَةٌ لِقَرْيَةٍ جَارِيَةٍ فِي وَقِفِ تَمْرٍ عَلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى

٢٤٠٥ = سُئِلَ فِي قَنَاةِ مَاءٍ تَابِعَةٌ لِقَرْيَةٍ جَارِيَةٍ فِي وَقِفِ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ، يَمُرُّ مَاؤُهَا عَلَى أَرْضِ لِقَرْيَةٍ أُخْرَى، جُعِلَ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ شُرْبِ أَرْضِهِمْ وَأَشْجَارِهِمْ

(١) فِي ع: الضَّرُورِ.

## فصل في مسائل الشرب

١٣٨٣

وَرُزِيَ عَنْهَا مِنْهَا نِجْهَةَ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ كُلِّ سَنَةٍ، هَلْ يَجُوزُ وَيَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ الْمَالُ أَمْ لَا؟

[ع ١٢٨٠٤، ط ١٨٨٨، ك ١٢٩٦٤]

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الشُّرْبِ مُتَفَرِّدًا، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ. قِيلَ: يَجُوزُ فِي رِوَايَةٍ. وَبِهِ أَخَذَ بَعْضُ الْمَشَايخِ، وَقَدْ جَرَّتِ الْعَادَةُ بِبَيْعِهِ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ، وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ: لَا يَجُوزُ. قَالَ الْبَزْدَوِيُّ: يُضْمَنُ الشُّرْبُ بِالْغَضَبِ. قَالَ بَكْرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا يُضْمَنُ. قَالُوا: الْفَتْوَى عَلَى مَا قَالَ بَكْرٌ. وَقَالُوا: مَا عَدَا ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ لَيْسَ مَذْهَبًا لِأَصْحَابِنَا. لَكِنْ قَالُوا فِي الْوَقْفِ: يُفْتَى بِالضَّمَانِ فِي غَضَبِ مَنْفَعِ الْوَقْفِ، وَبِكُلِّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لَهُ فِيمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ، صَرَّحَ بِهِ فِي (الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ) وَمُقْتَضَاهُ لُزُومُ الْمَالِ، فَلَوْ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ مَعَ تَوْفِيرِ شَرَايِطِ الْحُكْمِ نَفَذَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِلْأَعْلَى مِنْ شُرَكَاءِ النَّهْرِ أَنْ يَسْكُنَ النَّهْرَ بغيرِ إِذْنِهِمْ

٢٤٠٦ = سُئِلَ مِنْ دِمَشْقَ فِي نَهْرٍ كَبِيرٍ خَارِجٍ مِنْ عَيْنٍ مِنْ وَادٍ قَدِيمٍ يُسَمَّى ذَلِكَ النَّهْرَ بَرْدَى، يَشْرَبُ مِنْهُ أَرْضٌ عِدَّةٌ وَقُرَى تَحْوِي خَلْقًا كَثِيرًا، لَيْسَ لَتِلْكَ الْقُرَى شُرْبٌ مِنْ غَيْرِ هَذَا النَّهْرِ، وَتَشْتَمِلُ تِلْكَ الْقُرَى عَلَى عَلِيَا مِنْ جِهَةِ مَنْبَعِ الْمَاءِ، وَسُفْلَى تَحْتَهَا، وَيَسْتَحِقُّ فِيهِمَا جِهَاتُ أَوْقَافٍ وَبَيْتُ الْمَالِ وَغَيْرُهُمَا، وَلِكُلِّ قَرْيَةٍ مِنْهَا نَهْرٌ مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ الْكَبِيرِ، يَسْكُرُهُ أَهْلُهَا فِي بَاطِنِ النَّهْرِ الْكَبِيرِ لِيَرْتَفِعَ إِلَى نَهْرِهَا الْخَاصِّ بِهَا، وَلَيْسَ لِغَالِبِ تِلْكَ الْأَنْهَارِ مِقْدَارٌ مُتَعَيَّنٌ مِنَ النَّهْرِ الْكَبِيرِ، بَلْ تَأْخُذُ مِنْهُ كُلُّ قَرْيَةٍ فِي نَهْرِهَا كِفَايَتَهَا أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا، ثُمَّ وَثَمَ إِلَى أَنْ تَسْتَوْفِي الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى، وَيَفْضُلُ مِنْهُ فَضْلٌ يَذْهَبُ لِلْبَرِّيَّةِ، وَفِي بَعْضِ السَّنِينَ يَضِيقُ هَذَا النَّهْرُ الْكَبِيرُ، فَتَرْعُمُ أَهْلُ الْعُلْيَا أَنَّ لَهُمْ وَلايَةَ حَبْسِ جَمِيعِ مَاءِ النَّهْرِ الْمَرْبُورِ بِالطِّينِ وَالتَّرَابِ وَغَيْرِهِمَا دُونَ الْخَشَبِ وَالْحَشِيشِ، بِحَيْثُ لَا يَتْرُكُونَ شَيْئًا مِنَ الْمَاءِ لِأَهْلِ السُّفْلَى، إِلَّا مَا شَدَّ، فَهَلْ تُنْمَعُ أَهْلُ

الْقُرَى الْعُلْيَا مِنْ حَبْسِ جَمِيعِ مَاءِ النَّهْرِ الْكَبِيرِ بِالطِّينِ وَالتُّرَابِ وَغَيْرِهِمَا، وَيُؤْمَرُونَ بِسُكْرِهِ بِالْخَشَبِ وَالْحَشِيشِ، بِحَيْثُ يَنْتَقِي لِأَهْلِ السُّفْلَى مَوْضِعُ حَاجَتِهِمْ، أَمْ يَكُونُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ أَرْضِيهِمْ، مَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟ [س ٣٤٠ ب /]

أَجَاب: نَعَمْ، يُمْنَعُونَ، فَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَعْلَى أَنْ يَسْكُرَ النَّهْرَ عَلَى الْأَسْفَلِ، وَلَكِنْ يَشْرَبُ بِحِصَّتِهِ، لِأَنَّ فِي السُّكْرِ إِحْدَاثَ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ فِي وَسْطِ النَّهْرِ، وَرَقَبَةُ النَّهْرِ مُشْتَرِكَةٌ بَيْنَهُمْ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِبَعْضِ الشُّرَكَاءِ بِدُونِ إِذْنِ الشُّرَكَاءِ، فَإِنْ تَرَاضَوْا عَلَى أَنَّ الْأَعْلَى يَسْكُرُ النَّهْرَ حَتَّى يَشْرَبَ بِحِصَّتِهِ، أَوْ اضْطَلَّحُوا عَلَى أَنْ يَسْكُرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي نَوْبَتِهِ؛ جَازَ، لِأَنَّ الْمَنْعَ حَقُّهُمْ، وَقَدْ زَالَ بِتَرَاضِيهِمْ، وَلَكِنْ إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَسْكُرَ بِلُوحٍ أَوْ بَابٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْكُرَ بِالطِّينِ وَالتُّرَابِ؛ لِأَنَّ يَنْكَبِسَ<sup>(١)</sup> النَّهْرُ بِهِ، وَفِيهِ إِضْرَارٌ بِالشُّرَكَاءِ، إِلَّا أَنْ يَتَرَاضَوْا عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ فِي النَّهْرِ بِحَيْثُ لَا يَجْرِي إِلَى أَرْضٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَّا بِالسُّكْرِ، فَإِنَّهُ يُبْدَأُ بِأَهْلِ الْأَسْفَلِ حَتَّى يَزُورُوا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَهْلِ الْأَعْلَى أَنْ يَسْكُرُوا، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَسْكُرُوا قَبْلَهُمْ؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (أَهْلُ السُّفْلِ النَّهْرِ أَمْرَاءُ عَلَى أَهْلِ الْأَعْلَى حَتَّى يَزُورُوا)<sup>(٢)</sup>، نَقَلَ ذَلِكَ الرَّزَيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في ع: ينكس.

(٢) «الأصل» للشيباني (١٤٦/٨)، «العناية شرح الهداية» (١٠/٨٦).

كِتَابُ الصَّيْدِ

إِبَاحَةُ الصَّيْدِ وَالتَّلْهِي بِهِ وَاتِّخَاذُهُ حِرْفَةً

٢٤٠٧ = سُنِدَ هَلِ الصَّيْدُ مُبَاحٌ؟

٢٤٠٨ = وَاتِّخَاذُهُ حِرْفَةً حَلَالٌ أَمْ حَرَامٌ؟

٢٤٠٩ = وَهَلْ يُبَاحُ التَّلْهِي بِهِ أَمْ لَا؟

٢٤٠٧ ج = أَجَابَ: قَالَ فِي (شَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ): هُوَ مَشْرُوعٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢] [ع ٢٨٠٦ ب، ك ٢٩٦ ب /] وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ: «إِذَا أُرْسِلْتَ كَلْبَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّهُ نَوْعٌ اِكْتِسَابٍ، وَالِاِكْتِسَابُ مُبَاحٌ كَالِاِحْتِطَابِ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بِالْمَعْقُولِ.

٢٤٠٨ ج = قُلْتُ: وَهُوَ مُفِيدٌ لِجَلِّ اِتِّخَاذِ الصَّيْدِ حِرْفَةً؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْاِكْتِسَابِ، وَيُخَالِفُهُ مَا فِي (الْبَزَارِيَّةِ) مِنْ أَنَّهُ مُبَاحٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ لِلتَّلْهِي، أَوْ يَأْخُذُهُ حِرْفَةً. وَنَحْوُهُ فِي (الْخُلَاصَةِ)، لَكِنْ فِي (الْبَزَارِيَّةِ، وَالْخُلَاصَةِ): أَنَّ الْمَذْهَبَ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ رَجَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْكَسْبِ فِي الْإِبَاحَةِ عَلَى السَّوَاءِ هُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ مُبَاحٌ إِلَّا لِلتَّلْهِي أَوْ حِرْفَةً، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ مَوْلَانَا صَاحِبُ الْبَحْرِ فِي (فَوَائِدِهِ) فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ إِيْرَادِهِ عِبْرَةَ (الْبَزَارِيَّةِ) فِي (فَوَائِدِهِ) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ: وَعَلَى هَذَا فَاتِّخَاذُهُ حِرْفَةً كَصِيَادَةِ السَّمَكِ حَرَامٌ، فَأُورِدْتُهُ هُنَا تَبَعًا لَهُ، وَإِلَّا فَالتَّحْقِيقُ عِنْدِي مَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ مِنْ إِبَاحَةِ اِتِّخَاذِهِ حِرْفَةً، وَأَمَّا كَرَاهَةُ التَّلْهِي بِهِ، فَلَا شَكَّ فِيهَا. اِنْتَهَى.

(١) البخاري: (٥٤٨٤)، ومسلم: (١٩٢٩).



أَقُولُ: وَكَلَامُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ كُنَّا نَسْتَشْكِلُ حُرْمَةَ اتِّخَاذِهِ جِرْفَةً أَوْ لَا بِإِطْلَاقِ آيَاتِ الصَّيْدِ. وَثَانِيًا أَنْ أَصْحَابَ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ أَطْلَقُوا إِبَاحَتَهُ وَلَمْ يَسْتَشْنُوا مِنْهُ ذَلِكَ.

٢٤٠٩ ج = وَأَمَّا حُرْمَةُ التَّلَهِّي بِهِ فَقَدْ عَلِمْتُ مِنْ نُصُوصٍ وَرَدَتْ صَرِيحَةً فِي حُرْمَةِ مُصَنِّقِ اللَّهْوِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْأَوْلَى أَنْ لَا يُأْخِذَ الطَّيْرُ لَيْلًا

٢٤١٠ = سُئِلَ فِي أَخْذِ الطَّيْرِ بِاللَّيْلِ، هَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: أَخْذُ الطَّيْرِ بِاللَّيْلِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَالنَّهْيُ مَحْمُولٌ عَلَى النَّذْبِ، وَنَحْنُ نَقُولُ الْأَوْلَى أَنْ لَا يُفْعَلَ، كَذَا فِي صَيْدِ (الْمُحِيطِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ١٨٩، س ١٣٤١/]

### حُكْمُ السَّمَكَةِ الْمَظْرُوفَةِ فِي بَطْنِ أُخْرَى

٢٤١١ = سُئِلَ فِي صِيَادِ صَادَ سَمَكَةٍ فَوَجَدَ فِي بَطْنِهَا أُخْرَى، هَلْ يَحِلُّ أَكْلُ

الْمَظْرُوفَةِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْحَايَةِ): إِذَا أَخَذَ سَمَكَةٌ فَوَجَدَ فِي بَطْنِهَا سَمَكَةً أُخْرَى لَا بَأْسَ بِأَكْلِهَا. انْتَهَى. وَفِي (الْفَوَائِدِ): سَمَكَةٌ فِي سَمَكَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً حَلًّا، وَإِلَّا لَا؛ لِأَنَّهَا مُسْتَقْدَرَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِنْ وَجَدَ فِي بَطْنِ السَّمَكَةِ دُرَّةً فَهِيَ

حَلَالٌ وَإِنْ خَاتَمًا أَوْ دِينَارًا فَلَقَطَةٌ

٢٤١٢ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ صَادَ سَمَكَةٌ، فَوَجَدَ فِيهَا دُرَّةً أَوْ خَاتَمًا أَوْ دِينَارًا مَضْرُوبًا،

هَلْ يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَاب: إِنْ وَجَدَ فِيهَا دُرَّةً؛ مَلَكَهَا حَلَالًا، وَإِنْ وَجَدَ خَاتَمًا أَوْ دِينَارًا مَضْرُوبًا وَهُوَ لُقْطَةٌ؛ لَهُ أَنْ يَضْرِفَهَا عَلَى نَفْسِهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا بَعْدَ التَّعْرِيفِ، لَا إِنْ كَانَ غَنِيًّا عِنْدَنَا، كَذَا فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ لِلشَّيْخِ زَيْنِ بْنِ نُجَيْمٍ) رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَاللهُ أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الرَّهْنِ

اسْتَعَارَ شَيْئًا وَرَهَنَهُ ثُمَّ مَاتَ: لَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ بَيْعُهُ

٢٤١٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ مِنْ امْرَأَةٍ خَلْخَالَ لِيَرْهِنَهُ بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَهْرٍ زَوْجَتِهِ وَمَاتَ، فَبَاعَتْهُ الزَّوْجَةُ، هَلْ يَنْفَذُ بَيْعُهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَنْفَذُ بَيْعُهَا، وَيَجِبُ عَلَيْهَا اسْتِخْلَاصُهُ مِنَ الْمُشْتَرِي، وَتَحْبِيسُهُ عِنْدَهَا إِلَى أَنْ تَفْكَهُ الْمُعِيرَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيْتِ مَالٌ، صَرَّحَ بِهِ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَعَارَ آخَرَ شَيْئًا لِيَرْهِنَهُ وَعَيَّنَ لَهُ مُدَّةً؛

فَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ عِنْدَ انْقِضَائِهَا

٢٤١٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ آخَرَ أَسْبَابًا، اسْتَعَارَهَا مِنْ آخَرَ لِيَرْهِنَهَا، وَعَيَّنَ لِلرَّهْنِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، وَمَاتَ الرَّاهِنُ، هَلْ لِلْمُعِيرِ اسْتِرْدَادُهَا لِكُونَ الْمَشْرُوطِ مُدَّةً مَعْلُومَةً وَقَدْ انْقَضَتْ؟

٢٤١٥ = وَهَلْ إِذَا أَنْكَرَ الْمُعِيرُ الْإِذْنَ بِالرَّهْنِ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ أَمْ لَا؟

٢٤١٤ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، لِلْمُعِيرِ اسْتِرْدَادُهَا بِلَا شُبْهَةٍ إِذِ الْعَقْدُ الْمَذْكُورُ فَاسِدٌ، وَالْفَاسِدُ يَجِبُ إِعْدَامُهُ لَا تَقْرِيرُهُ، وَالْحَالُ أَنَّهُ عَيَّنَ لَهُ مُدَّةً، وَالْأَجَلُ فِي الرَّهْنِ يُفْسِدُ الرَّهْنَ. [ع ٢٨١ ب /]

٢٤١٥ ج = وَلَا شُبْهَةَ أَنَّهُ إِذَا أَنْكَرَ الْمُعِيرُ الْإِذْنَ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ يُسْتَفَادُ<sup>(١)</sup>

مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتَعَارَ شَيْئًا لِيَرَهِنَهُ، فَهَلَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ

٢٤١٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ مِنْ آخَرَ سَوَارِينَ لِيَرَهِنَهُمَا، فَرَهِنَهُمَا بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ قَبْضَهُ مِنَ الْمُرْتَهِنِ، ثُمَّ مَاتَ الْمُرْتَهِنُ وَهَلَكَ السَّوَارَانِ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ شَرْعًا؟ [ك/٢٩٧/]

أَجَابَ: يَجِبُ مِثْلُ الدَّيْنِ لِلْمُعِيرِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ إِنْ كَانَ كُلُّهُ مَضْمُونًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّهُ مَضْمُونًا؛ فَيَقْدَرُ الْمَضْمُونُ يَجِبُ، وَالْبَاقِي أَمَانَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ضَاعَ الرَّهْنُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ،  
يَسْقُطُ دَيْنُهُ وَالزَّائِدُ عَلَيْهِ أَمَانَةٌ

٢٤١٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ آخَرَ زَنْجِيرًا<sup>(١)</sup> وَأَسَاوِرَ وَمِثْلَدَةً، الْجَمِيعُ مِنْ فِضَّةٍ عَلَى قِرْشٍ، وَضَاعَ الرَّهْنَ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: يَسْقُطُ الدَّيْنُ قِصَاصًا بِقَدْرِهِ، وَالزَّائِدُ أَمَانَةٌ لَا يَضْمَنُهَا الْمُرْتَهِنُ إِلَّا بِالتَّعَدِّي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اِقْتَرَضَ مِثْلِيًّا وَرَهَنَ بِهِ قِيمِيًّا ثُمَّ هَلَكَ

٢٤١٨ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ أَقْرَضَتْ رَجُلًا جَرَّةَ زَيْتٍ بِمِثْلِهَا، وَرَهَنَ الْمُقْتَرِضُ بِهَا خَلْخَالَ، فَسَرِقَ الْخَلْخَالَ، فَمَا الْحُكْمُ؟ [س/٣٤١/ب]

أَجَابَ: ذَهَبَ الْخَلْخَالُ بِالزَّيْتِ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الدُّرَرِ وَالغُرَرِ) أَنَّ الْمَكِيلَ وَالْمَوْزُونَ لَوْ رَهَنَ بِخِلَافِ جَنْسِهِ وَهَلَكَ؛ يَهْلِكُ بِالْقِيمَةِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ، فَلَيْسَ لِرَبِّ الْخَلْخَالِ طَلَبٌ عَلَى رَبِّةِ الزَّيْتِ، وَلَا لِرَبِّةِ الزَّيْتِ طَلَبٌ عَلَيْهِ، وَالزَّائِدُ أَمَانَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كلمة فارسية بمعنى سلسلة. «تكملة المعاجم العربية» (٥/٣٦٥)، مادة: (زنجير).

لَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَمْنَعَ الْأَرْضَ مِنَ الْمُشْتَرِي

بَعْدَ أَنْ بَاعَهَا الرَّاهِنُ وَأَجَازَ الْمُرْتَهِنُ

٢٤١٩ = سُئِلَ فِي أَرْضٍ مَرهُونَةٍ، بَاعَهَا الرَّاهِنُ، وَأَجَازَ الْمُرْتَهِنُ وَقَبَضَ بَعْدَ  
الْإِجَازَةِ نَصْفَ دَيْنِهِ الَّذِي كَانَتْ الْأَرْضُ مَرهُونَةً بِهِ، وَالْآنَ يُرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ وَيَمْنَعَ  
الْأَرْضَ عَنِ الْمُشْتَرِي، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَمْنَعَ الْأَرْضَ عَنِ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْإِجَازَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَهْنُ الْمُشَاعِ فَاسِدٌ مُطْلَقًا

٢٤٢٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ حِصَصًا مُشَاعَةً فِي عَقَارَاتٍ، هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ

أَمْ لَا؟

أَجَابَ: رَهْنُ الْمُشَاعِ مُطْلَقًا فَاسِدٌ، سِوَاءَ كَانَتْ قَابِلًا لِلْقِسْمَةِ أَمْ لَا، وَسِوَاءَ كَانَتْ  
الشُّيُوعُ مُقَارِنًا أَوْ طَارِنًا، وَسِوَاءَ كَانَتْ مِنْ شَرِيكِهِ أَوْ غَيْرِهِ، وَيَجِبُ رَفْعُهُ بِالتَّفَاسُخِ رَفْعًا  
لِلنَّفْسَادِ، وَإِذَا وُجِدَ التَّفَاسُخُ وَالرَّهْنُ بِدَيْنٍ كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ لَا يَمْلِكُ الْمُرْتَهِنُ حَبْسَ  
الرَّهْنِ بِهِ بَعْدَهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٤٢١ = سُئِلَ فِي رَهْنِ الْمُشَاعِ، هَلْ يَسْتَوِي الْحَالُ فِي عَدَمِ صِحَّتِهِ بَيْنَ الشُّيُوعِ

الْأَصْلِيِّ وَالطَّارِيِّ؟

٢٤٢٢ = أَمْ يَصِحُّ مَعَ الشُّيُوعِ الطَّارِيِّ وَيَنْفَسِدُ مَعَ الشُّيُوعِ الْأَصْلِيِّ؟

٢٤٢٣ = وَهَلْ إِذَا مَاتَ الرَّاهِنُ وَامْتَنَعَ الْوَارِثُ عَنْ دَفْعِ الدَّيْنِ؛ يُجْبَرُ عَلَى وَقَائِهِ

أَوْ بَيْعِهِ لِوَقَاءِ الدَّيْنِ؟ [ط ١٩٠/]

٢٤٢٤ = وَإِذَا امْتَنَعَ الْوَارِثُ عَنْ وَفَائِهِ <sup>(١)</sup> وَعَنْ بَيْعِهِ؛ لِلْقَاضِي بَيْعُهُ بِنَفْسِهِ لِيُوفِّيَ  
الدَّيْنَ مِنْ ثَمَنِهِ أَمْ لَا؟

٢٤٢١ ج = أَجَابَ: لَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ مُطْلَقًا، أَعْنِي <sup>(٢)</sup> سَوَاءً كَانَ قَابِلًا لِلْقِسْمَةِ  
أَوْ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لَهَا، وَسَوَاءً كَانَ الشُّيُوعُ مُقَارِنًا أَوْ طَارِنًا، وَسَوَاءً كَانَ مِنْ شَرِيكِهِ  
أَوْ غَيْرِهِ، وَهُوَ فَاسِدٌ وَقِيلَ بَاطِلٌ.

٢٤٢٢ ج = وَعَلَى كُلِّ وَجْهِ: الشُّيُوعُ الطَّارِئُ يَمْنَعُ بَقَاءَ الرَّهْنِ، عَلَى مَا هُوَ  
الصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ وَالْفَيْضِ) وَغَيْرِهِمَا.

٢٤٢٣ ج = وَإِذَا مَاتَ الرَّاهِنُ؛ فَالْمُرْتَهِنُ أَحَقُّ بِالرَّهْنِ مِنْ بَقِيَّةِ الْغَرَمَاءِ، سَوَاءً  
كَانَ الرَّهْنُ صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا؛ لِأَنَّ فَاسِدَ الْعُقُودِ يَجْرِي مَجْرَى صَحِيحِهَا.

٢٤٢٤ ج = وَلَوْ صَيَّ الْمَيِّتِ بَيْعُهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِيٌّ فَلَوْ صَيَّ  
القَاضِي ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا؛ فَلِلْقَاضِي [ع ٢٨١ ب، س ٣٤٢ / ١] أَنْ يَبِيعَهُ  
بِنَفْسِهِ وَيَقْضِيَ دَيْنَهُ، وَإِنْ كَانَ الْوَرَثَةُ كِبَارًا يَأْمُرُهُمُ الْقَاضِي بِالْبَيْعِ، فَإِنْ امْتَنَعُوا؛  
فَلِلْقَاضِي بَيْعُهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ تَرَكَةٌ غَيْرُهُ فَلَهُمُ الْبَيْعُ مِنْهَا، وَوَفَاءُ دَيْنِهِ،  
وَفِكَالُ الرَّهْنِ، وَاسْتِخْلَاصُهُ لِأَنْفُسِهِمْ، وَكَذَا لَوْ لَمْ تَكُنْ تَرَكَةٌ وَأَدُّوا الدَّيْنَ مِنْ مَالِهِمْ؛  
لَهُمْ ذَلِكَ، أَمَّا إِذَا امْتَنَعُوا عَنِ الْوَفَاءِ وَعَنْ بَيْعِ الرَّهْنِ؛ فَتَدْبِيرُ الْقَاضِي عَلَيْهِمْ، وَكَذَا  
بَيْعُ وَصِيِّهِ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ فَاسِدَ الرَّهْنِ كَصَحِيحِهِ فِي ذَلِكَ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ  
صَاحِبُ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ فِي التَّصَرُّفَاتِ الْفَاسِدَةِ وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٤٢٥ = سَنِلَ مِنَ (الْقُدْسِ) <sup>(٣)</sup> فِي رَجُلٍ مَتَوَلَّى عَلَى وَقْفٍ بَرٍّ مِنَ النُّقُودِ مَحْكُومٍ  
بِصِحَّتِهِ بِالْمُرَابَحَةِ، رَتَّبَ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنْهُ فِي ذِمَّةِ زَيْدٍ، وَرَهْنًا عَلَى ذَلِكَ ثُلُثُ دَارٍ،

(٢) فِي ع: لَيْسَ.

(١) فِي ع: الْوَفَاءُ.

(٣) فِي س: (بَيْتُ الْمَقْدِسِ).

وَقَدْ مَاتَ كُلُّ مِنَ الْمُتَوَلَّى وَمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَطَالَِبُ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ الْآنَ وَرَثَةُ زَيْدٍ  
بِذَلِكَ، فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا الرَّهْنُ أَمْ لَا؟

٢٤٢٦ = وَعَلَى تَقْدِيرِ صُدُورِ الرَّهْنِ لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ شَافِعِيٍّ، هَلْ لِهَذَا  
الْمُتَوَلَّى أَنْ يَأْخُذَهُ بِالْمَبْلُغِ أَمْ لَا؟

٢٤٢٥ ج = أَجَابَ: رَهْنُ الْمُشَاعِ قِيلَ بَاطِلٌ، وَقِيلَ: فَاسِدٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ.

٢٤٢٦ ج = وَإِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ يَرَى صِحَّتَهُ بَعْدَ دَعْوَى صَاحِبِهِ وَشَهَادَةِ مُسْتَقِيمَةٍ؛  
نَفَذَ وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ؛ لِأَنَّهُ فِي فَضْلِ مُجْتَهِدٍ فِيهِ، وَإِذَا نَفَذَ فَالْوَقْفُ أَوْلَى بِالِاسْتِيفَاءِ  
مِنْهُ، فَإِنْ زَادَ عَلَى دَرَاهِمِ الْوَقْفِ؛ يُرَدُّ إِلَى الْوَرَثَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَإِلَّا صُرِفَ  
[ك/١٢٩٨] فِي دَيْنِهِ، وَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ وَهُنَاكَ غَيْرُهُ فِي التَّرِكَةِ مِمَّا يُوفَى بِهِ؛ اسْتَوْفِيَ مِنْهُ،  
وَلَوْ لَمْ يَحْكَمْ بِصِحَّتِهِ حَاكِمٌ فَعَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ فِي الْمَذْهَبِ بِأَنَّهُ فَاسِدٌ؛ فَالْوَقْفُ  
أَحَقُّ بِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْغُرْمَاءِ؛ إِذْ لَهُ عَلَى الْمَحَلِّ يَدٌ مُسْتَحِقَّةٌ؛ لِأَنَّ فَاسِدَ الرَّهْنِ كَصَحِيحِهِ  
فِي الْأَحْكَامِ كُلِّهَا، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

جَوَازُ بَيْعِ الْحَاكِمِ الرَّهْنِ إِنْ امْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنْ بَيْعِهِ

٢٤٢٧ = سُئِلَ فِي الرَّهْنِ، هَلْ يَبِيعُهُ الْحَاكِمُ إِذَا امْتَنَعَ الْمَدْيُونُ مِنْ بَيْعِهِ وَوَفَاءِ

الدَّيْنِ أَمْ لَا؟ [ك/٢٩٧ب/]

أَجَابَ: مَذْهَبُ الْإِمَامِ تَأْيِيدُ حَبْسِهِ إِلَى أَنْ يَبِيعَ الرَّاهِنُ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى الْحَجَرَ  
عَلَى الْحُرِّ الْمَدْيُونِ، وَعِنْدَهُمَا لِلْحَاكِمِ بَيْعُهُ جَبْرًا؛ لِأَنَّهُمَا يَرَيَانِ الْحَجَرَ عَلَيْهِ. وَهَذِهِ  
الْمَسْأَلَةُ فَرَعٌ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ قَاضِي خَانَ وَصَاحِبُ الْإِخْتِيَارِ وَكَثِيرٌ بِأَنَّ الْفَتْوَى عَلَى  
قَوْلَيْهِمَا، فَإِذَا حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ يَرَاهُ؛ نَفَذَ، وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنْقَطِعُ إِبَاحَةُ الرَّاهِنِ الْمُرْتَهِنِ ثَمَرَةَ الرَّهْنِ بِمَوْتِهِ

٢٤٢٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ زَيْتُونًا عِنْدَ آخَرَ عَلَى جَرَّةِ زَيْتٍ، وَأَبَاحَ لَهُ ثَمَرَتَهُ سَتَيْنِ، وَمَاتَ الرَّاهِنُ قَبْلَ أَنْ يُثْمَرَ الزَّيْتُونُ عَنْ أَيَّامٍ، وَعَنْ زَوْجَةٍ هِيَ أُمُّ الْأَيْتَامِ، وَاسْتَمَرَ الْمُرْتَهِنُ يَأْكُلُ ثَمَرَتَهُ مُدَّةَ عَشْرِ سِنِينَ، وَالْآنَ يُطَالِبُ أُمَّهُمُ بِجَرَّةِ الزَّيْتِ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: جَمِيعُ مَا أَكَلَهُ الْمُرْتَهِنُ مِنْ ثَمَرَتِهِ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ، مُتَعَلِّقٌ بِدَمَّتِهِ، مُطَالِبٌ بِهِ كَسَائِرِ الدُّيُونِ، وَلَيْسَ لَهُ سِوَى جَرَّةِ الزَّيْتِ إِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً بِدَمَّتِهِ بِسَبَبِ يُوجِبُ التَّعَلُّقَ بِهَا، كَقَرْضٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ سَلَمٍ صَحِيحٍ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ زَوَائِدَ الْمَرْهُونِ مَضْمُونَةٌ بِالِاسْتِهْلَاكِ، وَالْإِبَاحَةُ قَدْ بَطَلَتْ بِمَوْتِ الرَّاهِنِ؛ لِانْتِقَالِ الْمَلِكِ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْمُبَاحُ لَهُ تَنَاوُلُهَا، وَهِيَ عَلَى مِلِكِ الْمُبِيحِ قَطْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٣٤٢ ب، ع ٢٨٢، ط ١٩١ /]

٢٤٢٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ آخَرَ شَجَرَ زَيْتُونٍ عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ، وَأَبَاحَ لِلْمُرْتَهِنِ ثَمَرَتَهُ، ثُمَّ مَاتَ الرَّاهِنُ فَأَكَلَهُ الْمُرْتَهِنُ بَعْدَهُ سِنِينَ، هَلِ انْقَطَعَتِ الْإِبَاحَةُ بِمَوْتِهِ؟

٢٤٣٠ = وَلَوْ ارْتَهَنَ أَنْ يُضْمَنَهُ مَا أَكَلَ بَعْدَ مَوْتِ مُورَثِهِ أَمْ لَا؟

٢٤٢٩ ج = أَجَابَ: نَعَمْ انْقَطَعَتِ الْإِبَاحَةُ بِلَا سُبُهَةِ بِمَوْتِ الرَّاهِنِ.

٢٤٣٠ ج = وَيَضْمَنُ الْمُرْتَهِنُ مَا أَكَلَ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اسْتِئْجَارُ الرَّاهِنِ الرَّهْنِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ بِاطِلٍ

٢٤٣١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ مَعْصَرَةَ بِيَدَيْنِ عَلَيْهِ لِآخَرَ وَسَلَّمَهَا ثُمَّ اسْتَأْجَرَهَا

مِنْهُ، هَلِ يَصِحُّ اسْتِئْجَارُهُ أَمْ لَا؟



٢٤٣٢ = وَلَهُ الرَّجُوعُ بِمَا دَفَعَ مِنَ الْأَجْرَةِ؟

٢٤٣٣ = وَإِذَا بَاعَ مَالِكُ الْمَعْصَرَةَ مَعْصَرَتَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ يَنْفَذُ بَيْعَهُ أَمْ لَا؟

٢٤٣٤ = مَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي ذَلِكَ؟

٢٤٣١ ج = أَجَابَ: اسْتِجَارُ الرَّاهِنِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، وَاسْتِجَارُ الْمَالِكِ مِلْكُهُ بَاطِلٌ، وَالْبَاطِلُ لَا أَجْرَةَ لَهُ.

٢٤٣٢ ج = فَيَرْجَعُ بِمَا دَفَعَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ تَقَعِ الْمُقَاصَصَةُ بِهِ.

٢٤٣٣ ج = وَالْمُرْتَهِنُ يَسْتَرِدُّ الْمَعْصَرَةَ مَا بَقِيَ لَهُ عَلَى الرَّاهِنِ دِرْهَمٌ، فَتَعُودُ إِلَى حَبْسِهِ، وَلَا يَنْفَذُ بَيْعَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

٢٤٣٤ ج = وَإِذَا طَلَبَ مِنَ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ فَسُخِّحَ الْبَيْعُ؛ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ الصَّادِرَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَعْوَى الرَّهْنِ حَيْثُ تَقَدَّمَ تَارِيخُهَا أَوْ لَى مِنْ دَعْوَى الشَّرَاءِ

٢٤٣٥ = سُئِلَ فِي دَارِ يَتَنَازَعُ فِيهَا خَصْمَانِ: أَحَدُهُمَا يَدَّعِي أَنْ أَبَاهُ ارْتَهَنَهَا عَلَى مَبْلَغِ قَدْرِهِ كَذَا مِنْ فُلَانٍ، وَمَاتَ بَعْدَ أَنْ قَبَضَهَا عَنْهُ وَعَنْ وَرَثَةِ آخِرِينَ بِتَارِيخِ كَذَا، وَأَظْهَرَ مُسْتَنَدًا شَرْعِيًّا بِذَلِكَ، وَادَّعَى الْخَصْمُ الْآخَرَ أَنَّهَا وَقَفُ فُلَانَةٍ عَلَى الْجِهَةِ الْفُلَانِيَّةِ بَعْدَ سِرَائِنِهَا مِنْ فُلَانِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا، وَجَعَلْتَنِي نَاطِرًا عَلَى وَقْفِهَا، وَأَظْهَرَ مُسْتَنَدًا شَرْعِيًّا بِذَلِكَ مُتَأَخِّرَ التَّارِيخِ عَنْ تَارِيخِ مُسْتَنَدِ الرَّهْنِ الْمَذْكُورِ، وَأَنِّي ذُو يَدٍ عَلَيْهَا بِالنَّظَرِ الشَّرْعِيِّ، فَهَلْ إِذَا أَقَامَ مُدَّعِي الرَّهْنِ الْمَقْبُوضِ الْبَيِّنَةَ الشَّرْعِيَّةَ عَلَى تَقَدُّمِهِ عَلَى سِرَاءِ الْوَاقِفَةِ الْمَذْكُورَةِ يُعْمَلُ بِبَيِّنَتِهِ وَيُقْضَى لَهُ بِالرَّهْنِ، وَيُقَدَّمُ وَفَاءَ الدَّيْنِ أَمْ لَا؟

أَجَاب: صَاحِبُ التَّارِيخِ الأَقْدَمِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ مُدْعَاهُ فِي وَاقْتِ لَا يُنَازِعُهُ فِيهِ  
الْآخَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَبَاحَ امْرَأَتُهُ ثَمْرَةَ زَيْتُونَةٍ فِي مُقَابَلَةِ  
صَبْرِهَا عَلَيْهِ بِبَقِيَّةِ الْمَهْرِ؛ لَا تَصِحُّ

٢٤٣٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ زَوْجَتَهُ شَجَرَ زَيْتُونٍ بِبَقِيَّةِ مَهْرِهَا عَلَيْهِ، عَلَى أَنْ  
تَأْكُلَ ثَمْرَتَهُ نَظِيرَ صَبْرِهَا بِهِ عَلَيْهِ، فَأَكَلَتِ الثَّمْرَةَ، هَلْ تَضْمَنُهَا أَمْ لَا؟  
أَجَاب: نَعَمْ، تَضْمَنُ لِعَدَمِ صِحَّةِ مُقَابَلَةِ الصَّبْرِ بِأَكْلِ الثَّمْرَةِ؛ إِذْ هُوَ رِبَا، فَكَانَ  
مَضْمُونًا عَلَيْهَا، فَافْتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَضَعِ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ تَحْتَ عَدْلِ ثُمَّ مَاتَ

٢٤٣٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ بِدَمَّةٍ آخَرَ دَيْنٌ، اتَّفَقَا عَلَى وَضْعِ رَهْنٍ بِهِ عِنْدَ عَدْلٍ،  
فَمَاتَ الْعَدْلُ، فَمَا الْحُكْمُ؟ [س ٣٤٣، ع ٢٨٢ ب /]

أَجَاب: الرَّهْنُ عَلَى حَالِهِ، فَيُوضَعُ عَلَى يَدِ عَدْلٍ بِاخْتِيَارِهِمَا، وَإِنْ اخْتَلَفَا؛ وَضَعَهُ  
الْقَاضِي عَلَى يَدِ آخَرَ، وَلِلْقَاضِي أَنْ يَبِيعَهُ لَا سِيَّمَا (عَلَى مَذْهَبِ) <sup>(١)</sup> أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ  
اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ لَمْ يَبْطُلْ بِمَوْتِ الْعَدْلِ، وَإِنَّمَا بَطَلَتْ يَدُهُ بِمَوْتِهِ، فَيَخْتَارَانِ غَيْرَهُ  
بِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ، وَيُنْصَبُ الْقَاضِي عَدْلًا غَيْرَهُ إِذَا اخْتَلَفَا، وَقَدْ أَشْبَعَ الْمَسْأَلَةَ فِي (شَرْحِ  
مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ) فَرَأَجَعُهُ إِنْ شِئْتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ رَهَنْتَ حُلِيِّهَا لِتُكْفَنَ زَوْجَهَا؛ لَا تَكُونُ مُتَبَرِّعَةً

٢٤٣٨ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ دَفَعَتْ شَيْئًا مِنْ حُلِيِّهَا إِلَى بَعْضِ أَقْرَابِ زَوْجِهَا الْمُتَوَفَّى؛  
لِيُرْهِنَهُ عَلَى مَبْلَغٍ يُجَهِّزُ بِهِ الْمَيِّتَ وَيُكْفِنُ بِهِ فَعَعَلَ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ وَفَاؤُهُ أَمْ لَا؟

أَجَاب: الْمُقَرَّرُ أَنَّهُ يُبْدَأُ مِنْ تَرِكَةِ الْمَيِّتِ بِتَجْهِيزِهِ وَتَكْفِينِهِ، وَأَنَّ وَارِثَهُ لَوْ كَفَّنَهُ مِنْ مَالِهِ؛ رَجَعَ بِهِ فِي تَرِكَتِهِ، فَلِلزَّوْجَةِ أَنْ تَرْجِعَ فِي التَّرِكَةِ بِالْمَبْلَغِ الَّذِي جُهِّزَ بِهِ الْمَيِّتُ، وَلَا تَكُونُ مُتَبَرِّعَةً فِي ذَلِكَ، وَتَفْتَكُ حُلِيِّهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَ الْمُرْتَهِنُ مُجَهَّلًا لِلرَّهْنِ؛ يَضْمَنُ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ

٢٤٣٩ = سُئِلَ فِي الْمُرْتَهِنِ إِذَا مَاتَ مُجَهَّلًا لِلرَّهْنِ، هَلْ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ كُلَّهَا

أَمْ لَا؟

أَجَاب: نَعَمْ، يَضْمَنُ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّ زَائِدَهُ أَمَانَةٌ، فَتُضْمَنُ بِالتَّجْهِيلِ، وَغَيْرِ الزَّائِدِ مَضْمُونٌ مِنْ قَبْلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ارْتَهَنَ بَارُودَةً فَدَخَلَ بِهَا فِي هَيْجَاءٍ، فَأَخَذَتْ مِنْهُ

٢٤٤٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ بَارُودَةً عَلَى قِرْشٍ، وَدَخَلَ الْمُرْتَهِنُ بِهَا فِي هَيْجَاءٍ،

فَأَخَذَتْ مِنْهُ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَاب: الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ضَمَانُ قِيَمَتِهَا بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُرْتَهِنِ فِيهَا،

وَعَلَيْهِ مَا زَادَ عَلَى الْقِرْشِ الَّذِي بِذِمَّةِ الرَّاهِنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حُكْمُ الرَّهْنِ الْفَاسِدِ حُكْمُ الصَّحِيحِ

٢٤٤١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ زَوْجَتِهِ دَارًا عَلَى مَبْلَغٍ مَعْلُومٍ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ

بِهَا، هَلْ إِذَا قَلْتُمْ بِأَنَّهُ رَهْنٌ فَاسِدٌ يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرَّهْنِ الصَّحِيحِ، فَلَا يَنْفَعُ بَيْعُ الرَّاهِنِ

أَنَّهَا؟ [٢٩٨ب]

٢٤٤٢ = وَلَهَا وَضَعُ يَدِهَا عَلَيْهَا حَتَّى تَسْتَوْفِيَ ذِمَّتَهَا، وَهِيَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ سَائِرِ

الْغَرَمَاءِ أَمْ لَا؟

٢٤٤١ ج = أَجَابَ: نَعَمْ حُكْمُ الْفَاسِدِ حُكْمُ الصَّحِيحِ، فَلَا يَنْفُذُ بَيْعُ الرَّاهِنِ لَهَا.  
 ٢٤٤٢ ج = وَلَهَا وَضَعُ يَدِهَا عَلَيْهَا حَتَّى تَسْتَوْفِيَ دَيْنَهَا، وَهِيَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ سَائِرِ  
 الْغَرَمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَبَاحَ الرَّاهِنُ الْمُرْتَهِنَ سُكْنَى الدَّارِ الْمَرْهُونَةِ؛ فَلَهُ إِخْرَاجُهُ  
 ٢٤٤٣ = سُئِلَ فِي حُرَّةِ مَدْيُونَةٍ، رَهَنْتُ بِدَيْنِهَا بَيِّنِينَ لَهَا رَهْنًا شَرْعِيًّا لِإِنْسَانٍ، ثُمَّ  
 أَبَاحَ لَهَا السُّكْنَى تَبَرُّعًا، فَسَكَنْتُ ثُمَّ عَنْ لَهْ أَنْ يُخْرِجَهَا بِمَا لَهُ مِنْ حَقِّ الْحَبْسِ، وَإِعَادَةَ  
 يَدِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٢٤٤٤ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَهُ ذَلِكَ هَلْ لَهُ مَعَ ذَلِكَ مُطَابَلَتُهَا بِدَيْنِهِ وَحَبْسُهَا حَتَّى تُوفِّيَهُ  
 دَيْنُهُ أَمْ لَا؟ [ط ١٩٢/]

٢٤٤٥ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَهُ ذَلِكَ، هَلْ تُجْبَرُ عَلَى بَيْعِ الرَّهْنِ؟  
 وَإِنْ أَبَتْ تُحْبَسُ مَعَ كَوْنِ الرَّهْنِ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ، وَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ عَنْ حَبْسِهَا؛  
 لِأَنَّ حَقَّهُ تَعَلَّقَ بِمَالِيَّةِ الرَّهْنِ؟

٢٤٤٦ = وَلَا تَعْدَرُ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ بِكُونِهَا مُفْلِسَةً؟  
 ٢٤٤٣ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ إِعَادَةُ يَدِهِ وَلَا يَبْطُلُ الرَّهْنُ بِذَلِكَ وَلَوْ كَانَ الْقَبْضُ  
 بِالتَّخْلِيَةِ، أَيْ: لِلْمُرْتَهِنِ.

٢٤٤٤ ج = وَلَهُ مَعَ ذَلِكَ مُطَابَلَتُهَا بِدَيْنِهِ الْمَرْهُونِ عَلَيْهِ، وَحَبْسُهَا بِهِ حَتَّى تُوفِّيَهُ  
 وَلَوْ مِنْ [س ٣٤٣ ب /] ثَمَنِهِ.

٢٤٤٥ ج = وَيُجْبَرُهَا الْقَاضِي بِالْحَبْسِ حَتَّى تَبِيعَ الرَّهْنُ أَوْ تَدْفَعَ لَهُ مِنْ غَيْرِ ثَمَنِهِ  
 إِنْ تَيَسَّرَ، وَيَدُ الْمُرْتَهِنِ يَدُ اسْتِيفَاءٍ وَحَقُّهُ لَازِمٌ مُحْتَرَمٌ، وَتَعَلَّقَ حَقُّهُ بِمَالِيَّتِهِ يَجْعَلُ  
 الْمَالِيكَ كَالْأَجْنَبِيِّ حَتَّى إِذَا جَنَى عَلَيْهِ الْمَالِيكَ كَانَ ضَامِنًا كَالْأَجْنَبِيِّ.

٢٤٤٦ ج = وَإِذَا كَانَتْ مُفْلِسَةً لَا يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ بِذَلِكَ، وَلَا تَقُولُ إِنَّهَا مُفْلِسَةٌ يُدْفَعُ لَهَا الْمَرْهُونُ لِضُرُورَةِ السُّكْنَى الَّتِي لَا مَجِيدَ عَنْهَا وَلَا غِنِيَّةَ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي غَيْرِ الرَّهْنِ، أَمَّا الرَّهْنُ فَمَالِيَّتُهُ أَحَقُّ بِهَا الْمُرْتَهِنُ - أَي: مِنْ سُكْنَاهَا - فِيمَا هِيَ عَنْهُ كَالْأَجْنَبِيَّةِ كَمَا عَلِمْتَهُ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّ تَعَلُّقَ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ بِجَعْلِ الْمَالِكِ كَالْأَجْنَبِيِّ الزَّيْلَعِيِّ وَغَيْرُهُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَجِنَايَةُ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ عَلَى الرَّهْنِ مَضْمُونَةٌ، فَلَا تُقَاسُ مَسْأَلَتُهُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْمُفْلِسِ الَّذِي لَيْسَ فِي يَدِ ذَاتِيهِ رَهْنٌ بِدَيْنِهِ. فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ وَافْتَحِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ارْتَهَنَ شَيْئًا بِمَبْلُغٍ ثُمَّ أَقْرَبَ بِأَنَّ هَذَا الْمَبْلُغَ لِضَلَالٍ ثُمَّ مَاتَ

٢٤٤٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ارْتَهَنَ مِنْ آخَرَ شَيْئًا عَلَى مَبْلُغٍ وَدَفَعَهُ لَهُ، وَكَتَبَ فِي رُقْعَةٍ أَنَّ الْمَبْلُغَ الَّذِي لِضَلَالٍ الْغَائِبِ بَاقٍ بِدَمَّتِهِ؛ تَلَجُّتُهُ خَوْفًا مِنَ الظُّلْمَةِ، وَمَاتَ الْمُرْتَهِنُ عَنْ وَرَثَتِهِ، هَلْ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِقْرَارَ عَلَى وَجْهِ التَّلَجُّتِ بِإِقْرَارِ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَوْ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى الْإِتِّفَاقِ سِرًّا يَكُونُ الْمَبْلُغُ لِيُورَثَهُ الْمُرْتَهِنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ يَكُونُ الْمَبْلُغُ لِيُورَثَهُ الْمُرْتَهِنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع/٢٨٣/١]

إِذَا ادَّعَى الرَّاهِنُ نُقْصَانَ الرَّهْنِ وَادَّعَى  
وَرَثَتَهُ الْمُرْتَهِنُ عَدَمَهُ؛ فَالْقَوْلُ لَهُمْ

٢٤٤٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ارْتَهَنَ صُرَّةً بِهَا حُلِيِّ بِدَرَاهِمٍ، أَقْرَضَهَا لِلرَّاهِنِ وَمَاتَ، ثُمَّ طَلَبَهَا الرَّاهِنُ مِنْ وَرَثَتِهِ، وَأَخْضَرَ بِدَلِّ دَرَاهِمِ الْقَرْضِ، فَجَاءَتْ بِهَا الزَّوْجَةُ وَقَدْ تَهَرَّتْ وَانْفَكَ رِبَاطُهَا، فَادَّعَى الرَّاهِنُ فَكَ شَيْءٍ مِنْهَا، وَالزَّوْجَةُ تَقُولُ: إِنَّهَا الصُّرَّةُ بِعَيْنِهَا، لَا أُدْرِي نُقْصَانَهَا، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ أَمْ قَوْلُ الرَّاهِنِ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ بِيَمِينِهَا إِنْ ادَّعَى عَلَيْهَا تَنَاوُلَ شَيْءٍ مِنَ الصَّرَّةِ، وَعَلَيْهِ  
الْبَيِّنَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرَكَاءِ أَنْ يَرْتَهِنَ

٢٤٤٩ = سُئِلَ فِي شُرَكَاءِ فِي الْإِسْتِيفَاءِ، اسْتَرْهَنَ أَحَدُهُمْ سِوَارًا مِنْ امْرَأَةٍ عَلَى  
مَا عَلَيْهَا مِنْ مُعَيَّنٍ سَقِي [ك/١٢٩٩] دَائِبَتِهَا، فَادَّعَى ضِيَاعَهُ، فَهَلْ إِذَا تَقَدَّرَ الضَّمَانُ بِقَدْرِهِ  
يَكُونُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ خَاصَّةً، أَمْ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا عَلَى قَدْرِ الشَّرِكَةِ؟

أَجَابَ: الضَّمَانُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ خَاصَّةً؛ إِذْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّرِيكَ أَنْ يَرْتَهِنَ  
وَلَا يَرَهَنَ عَلَى شَرِيكِهِ فِي الشَّرِكَةِ الصَّحِيحَةِ، فَكَذَا فِي الْفَاسِدَةِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

### إِذَا قَبَضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ وَقَالَ لِلْبَائِعِ: أُمْسِكْهُ

### حَتَّى أَدْفَعَ لَكَ ثَمَنَهُ فَتَعَيَّبَ فِي يَدِهِ

٢٤٥٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ صَبْرَةَ سُمْسِمٍ بِثَمَنِ (مُعَيَّنٍ) (١) مِنْ  
الدَّرَاهِمِ، وَقَالَ لَهُ: أُمْسِكْهُ حَتَّى أُعْطِيكَ الثَّمَنَ بَعْدَ قَبْضِهِ، وَقَسَّطَ الثَّمَنَ عَلَيْهِ فَتَعَيَّبَ  
بَعْضَ السُّمْسِمِ عِنْدَ الْبَائِعِ عَيْبًا فَاحِشًا، وَفِي الدَّيْنِ زِيَادَةٌ عَنْ قِيَمَةِ الْمُتَعَيَّبِ جَمِيعِهِ،  
هَلْ يَضْمَنُ جَمِيعَ قِيَمَةِ نُقْصَانِهِ أَمْ لَا؟ [س/١٣٤٤]

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ وَيَسْقُطُ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَقَدْ صَرَّحُوا  
بِأَنَّ الرَّهْنَ إِذَا انْتَقَصَ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ قَدْرًا أَوْ وَضْعًا يَسْقُطُ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِهِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

(١) فِي س: (مَعْلُوم).

ادعى رجل على ورثة المتوفى أن هذا البيت  
الذي في أيديهم رهنه المتوفى تحت يده

٢٤٥١ = سُئِلَ فِي شَخْصٍ ادَّعَى عَلَى وَرَثَةِ زَيْدٍ بَدَيْنٍ مُعَيَّنٍ، وَقَالَ: إِنَّ زَيْدًا  
الْمُتَوَفَّى رَهَنَ تَحْتَ يَدِهِ عَلَى الدَّيْنِ الْمَرْبُورِ جَمِيعَ بَيْتِهِ الْمَحْدُودِ بِحُدُودِهِ الْأَرْبَعِ،  
وَأَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى ذَلِكَ، فَأَمَرَ الْقَاضِي الْوَرِثَةَ بِرَفْعِ يَدِهِمْ عَنِ الْبَيْتِ وَتَسْلِيمِهِ لِلْمُدَّعِي  
الْمَرْبُورِ، فَعَارَضَهُ آخَرُ زَاعِمًا أَنَّهُ مُسْتَأْجِرٌ لِلْبَيْتِ مِنَ الرَّاهِنِ الْمُتَوَفَّى، وَبَرَهَنَ عَلَى  
ذَلِكَ، فَأَلْزَمَ الْمُرْتَهِنُ بِدَفْعِ مَا عَلَى الْبَيْتِ الْمَرْقُومِ مِنَ الْأَجْرَةِ لِلْمُسْتَأْجِرِ، فَدَفَعَهَا  
وَتَسَلَّمَ الرَّهْنَ، فَهَلْ حَيْثُ كَانَ الْمَرْهُونُ مَشْغُولًا بِإِجَارَةِ الْغَيْرِ حَالَ دَعْوَى الرَّهْنِيَّةِ  
يَكُونُ مُخِلًّا بِصِحَّةِ الرَّهْنِ أَمْ لَا يَكُونُ مُخِلًّا بِصِحَّتِهِ، حَيْثُ تَسَلَّمَهُ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ  
وَحُكْمِهِ بَعْدَ الثُّبُوتِ؟

أَجَابَ: الْإِزَامُ الْمُرْتَهِنِ بِدَفْعِ مَا ذُكِرَ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَلِلْمُرْتَهِنِ الرَّجُوعُ  
بِمَا دَفَعَهُ لِلْمُسْتَأْجِرِ، ثُمَّ الْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ شَرْعًا النَّظَرُ فِي كَيْلِ الْعَقْدَيْنِ:

❖ فَإِنْ كَانَ الْبَيْتُ مَقْبُوضًا فِي الرَّهْنِ دُونَ الْإِجَارَةِ؛ اعْتَبِرَ وَكَانَ الْمُرْتَهِنُ أَحَقَّ  
بِمَالِيَّتِهِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَمِنْ سَائِرِ غُرَمَاءِ الْمَيْتِ.

❖ وَإِنْ كَانَ مَقْبُوضًا فِي الْإِجَارَةِ دُونَ الرَّهْنِ؛ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ أَحَقَّ بِهِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ  
وَمِنْ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ.

❖ وَإِنْ خَلَا الْعَقْدَانِ عَنِ الْقَبْضِ؛ كَانَ جَمِيعُ الْغُرَمَاءِ أَسْوَأَ فِيهِ يَتَقَاسَمُونَهُ بِقَدْرِ  
حُقُوقِهِمْ.

❖ وَإِنْ اتَّصَلَ بِكُلِّ مِنْهُمَا قَبْضٌ؛ فَالْعِبْرَةُ لِلْأَسْبَقِ تَارِيخًا مِنْهُمَا مَا لَمْ يُجْزِ صَاحِبُ  
الْقَبْضِ السَّابِقِ الْعَقْدَ الْمُتَأَخَّرَ لِانْفِصَاحِ السَّابِقِ بِالْإِجَارَةِ مِنْهُ لِلْعَقْدِ الْآخِرِ، وَذَلِكَ

لِأَنَّ الْقَبْضَ فِي الرَّهْنِ: إِمَّا شَرْطُ اللَّزُومِ، أَوْ شَرْطُ الْجَوَازِ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ، وَالْقَبْضُ فِي الْإِجَارَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا لَكِنْ بِمَوْتِ الْمُؤَجَّرِ قَبْلَهُ لَا يَكُونُ أَحَقَّ بِهِ مِنْ بَيْعَتِهِ [ع ٢٨٣ ب، س ٣٤٤ ب، ك ٢٩٩ ب /] غَرَمَائِهِ، لَا فِي الْإِجَارَةِ الصَّحِيحَةِ، وَلَا فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَحْكَامِ صَرَّحَ بِهَا عُلَمَاؤُنَا الْأَعْلَامُ، وَإِذَا تَأَمَّلَهَا الْمُتَأَمِّلُ ظَهَرَ لَهُ الْحَالُ وَعَرَفَ كَيْفَ يَتَّجِهَ لَهُ الْمَقَالُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِجَارَةُ الْمُرْتَهِنِ الرَّهْنِ مِنَ الرَّاهِنِ بَاطِلَةٌ

٢٤٥٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِأَخْرَ، ارْتَهَنَ بِهِ دَارًا لِلْمَدْيُونِ نِصْفَهَا لَهُ، وَنِصْفَهَا لِأَوْلَادِ أَخِيهِ الضَّامِنِينَ لَهُ فِيهِ، وَهُوَ وَهُمْ سَاكِنُونَ فِي الدَّارِ لَمْ يُخْلَوْهَا لِلْمُرْتَهِنِ، أَجَرَهَا الْمُرْتَهِنُ لِلْمَدْيُونِ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ، هَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الْإِجَارَةُ وَتَلْزَمُ الْأَجْرَةَ لَهُ عَلَى الْمَدْيُونِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ، وَلَا تَلْزَمُ الْأَجْرَةَ لِلرَّاهِنِ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْبَزَائِيَّةِ، وَالظَّهَيْرِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا بِأَنَّ الْإِجَارَةَ مِنَ الرَّاهِنِ بَاطِلَةٌ، وَعَلَّلُوا بِأَنَّهُ مَالِكٌ، فَكَيْفَ يَسْتَأْجِرُ مِلْكَهُ، وَقَدْ أَفْتَيْتُ مِرَارًا لَا تُخْصَى فِي الرَّجُلِ يَرْتَهِنُ مَحْدُودًا فَيُؤَجِّرُهُ لِلرَّاهِنِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْهُ؛ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّهْنُ وَلَا الْإِجَارَةُ:

❖ أَمَّا الرَّهْنُ؛ فَلِعَدَمِ الْقَبْضِ.

❖ وَأَمَّا الْإِجَارَةُ؛ فَلِعَدَمِ جَوَازِهَا لِلْمَالِكِ.

وَالْمَسْأَلَةُ كَثِيرَةٌ النَّفْلِ لَا تَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى فَضْلٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا سَكَنَ الْمُرْتَهِنُ دَارَ الرَّهْنِ لَا تَلْزَمُهُ أُجْرَةُ

٢٤٥٣ = سُئِلَ فِي مُرْتَهِنٍ سَكَنَ فِي دَارِ الرَّهْنِ، هَلْ تَلْزَمُهُ أُجْرَةُ لِذَلِكَ أَمْ لَا؟



أَجَابَ: لَا تَلْزِمُهُ أُجْرَةٌ لِذَلِكَ مُطْلَقًا، أَدِنَ الرَّاهِنِ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ، مُعَدَّةٌ لِلاِسْتِغْلَالِ  
أَمْ لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ:

إِنْ لَمْ أُعْطِكُ دَيْنَكَ إِلَيَّ كَذَا؛ فَالرَّهْنُ بَيْعٌ

٢٤٥٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ آخَرَ عَيْنًا، وَقَالَ لَهُ: إِنْ لَمْ أُعْطِكَ دَيْنَكَ إِلَيَّ  
خَمْسَةَ أَشْهُرٍ؛ فَهُوَ بَيْعٌ لَكَ بِمَا لَكَ عَلَيَّ. وَمَضَى الْأَجَلُ، هَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ، قَالَ فِي (الْبَرَزِيَّةِ) فِي نَوْعٍ فِي وَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ، قَالَ  
لِلْمُرْتَهِنِ: إِنْ لَمْ أُعْطِكَ دَيْنَكَ إِلَيَّ كَذَا؛ فَهُوَ بَيْعٌ لَكَ بِمَا لَكَ عَلَيَّ. لَا يَجُوزُ، وَذَكَرَ  
فِي طَرِيقِهِ الْخِلَافَ. قَالَ: إِنْ أَوْفَيْتُكَ مَا لَكَ إِلَيَّ كَذَا، وَإِلَّا فَالرَّهْنُ لَكَ بِمَا لَكَ. بَطُلَ  
الشَّرْطُ، وَصَحَّ الرَّهْنُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: يَبْطُلُ الرَّهْنُ أَيْضًا، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

لَا تَكُونُ الزَّوْجَةُ مُتَبَرِّعَةً إِذَا افْتَكَّتِ الرَّهْنَ

بَعْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ عَنْهَا وَعَنْ أَوْلَادِ صِغَارِ

٢٤٥٥ = سُئِلَ فِي مَيِّتٍ مَاتَ عَنْ أَوْلَادِ صِغَارٍ وَزَوْجَةٍ، وَعَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ لِرَجُلٍ  
مُرْتَهِنٍ بِهِ حَانُوتًا، تُرِيدُ الزَّوْجَةُ أَنْ تَقْضِيَ الدَّيْنَ وَتَفُكَّ الْحَانُوتَ، هَلْ إِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ  
تَكُونُ مُتَبَرِّعَةً أَمْ لَا؟

٢٤٥٦ = وَلَهَا الرُّجُوعُ فِي التَّرِكَةِ؟

٢٤٥٥ ج = أَجَابَ: لَا تَكُونُ مُتَبَرِّعَةً.

٢٤٥٦ ج = فَتَرْجِعُ بِمَا آدَتْ فِي التَّرِكَةِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ضَاعَ الرَّهْنُ؛ فَالْقَوْلُ لِلْمُرْتَهِنِ فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ

٢٤٥٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ امْرَأَةٍ خَلْخَالَيْنِ، فَضَاعَ مِنْهُمَا وَاحِدٌ، وَالْمُدَّعِي

يَدَّعِي أَنَّهُ يُسَاوِي كَذَا، وَالْمُرْتَهِنَةُ دُونَهُ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ أَمْ قَوْلُ الْمُرْتَهِنَةِ؟

٢٤٥٨ = وَهَلْ حَيْثُ ثَبَتَ ضَيَاعُهُ وَكَانَ الدَّيْنُ أَقْلَ مِنْ قِيَمَةِ الْخَلْخَالِ جَمِيعِهِ

يُتَسَمُّ الدَّيْنُ عَلَى الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ، فَمَا أَصَابَ حِصَّةَ الدَّيْنِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُونًا،

وَمَا أَصَابَ الْأَمَانَةَ غَيْرُ مَضْمُونٍ؟

٢٤٥٧ ج = أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُرْتَهِنَةِ بِبَيِّنَتِهَا فِي قَدْرِ قِيَمَةِ الْخَلْخَالِ الصَّائِحِ.

٢٤٥٨ ج = وَإِذَا ثَبَتَ ضَيَاعُهُ تُتَسَمُّ عَلَى الدَّيْنِ قِيَمَةُ الرَّهْنِ جَمِيعِهِ، فَمَا أَصَابَ

الْهَالِكُ يُنْظَرُ إِلَى مَا قَابَلَ الْمَضْمُونِ مِنْهُ فَيُضْمَنُ، وَإِلَى مَا قَابَلَ الْأَمَانَةَ فَلَا يُضْمَنُ، فَإِذَا

كَانَ مَثَلًا قِيَمَةُ الرَّهْنِ ضِعْفَ الدَّيْنِ وَكَانَ الْهَالِكُ النُّصْفَ؛ يَسْقُطُ مِنَ الدَّيْنِ نِصْفُهُ،

وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ هَلَاكُهُ بِالْبَيِّنَةِ يُضْمَنُ جَمِيعَ قِيَمَةِ الْهَالِكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا جَاءَ أَجْنَبِيٌّ وَدَفَعَ الدَّيْنَ إِلَى مُرْتَهِنِ الْكَرَمِ وَصَارَ

يَأْكُلُ ثَمَرَتَهُ؛ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ وَيُضْمَنُ مَا أَكَلَهُ مِنْ ثَمَرَتِهِ

٢٤٥٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ارْتَهَنَ كَرْمًا مِنْ رَجُلٍ بِمَبْلَغٍ، وَغَابَ الرَّاهِنُ، فَجَاءَ

أَجْنَبِيٌّ فَقَضَى الدَّيْنَ وَارْتَهَنَ الْكَرْمَ، وَأَكَلَ ثَمَرَتَهُ مُدَّةَ سِنِينَ، ثُمَّ حَضَرَ الرَّاهِنُ وَمَنَعَهُ

الْمُرْتَهِنُ الْكَرْمَ حَتَّى يَدْفَعَ لَهُ مَا دَفَعَ لِلْمُرْتَهِنِ الْأَوَّلِ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ وَفِيمَا أَكَلَهُ

مِنْ ثَمَرَةٍ؟ [ع/٢٨٤/١]

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ، وَيُضْمَنُ مَا أَكَلَهُ مِنْ ثَمَرِهِ وَشَجَرِهِ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى أَحَدٍ

بِمَا دَفَعَهُ لَا عَلَى الرَّاهِنِ الْأَوَّلِ وَلَا عَلَى الثَّانِي؛ لِكَوْنِهِ مُتَطَوِّعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا لَمْ يُعْلَمْ ضِيَاعُ الرَّهْنِ بِالْبَيِّنَةِ يَضْمَنُ الْمُرْتَهِنُ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ

٢٤٦٠ = سُئِلَ فِي الرَّهْنِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ ضِيَاعُهُ إِلَّا بِقَوْلِ الْمُرْتَهِنِ، هَلْ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ

بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ؟

٢٤٦١ = وَتُؤَخَذُ مِنْهُ أَوْ مِنْ إِرْثِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ؟ [س ١٣٤٥، ك ١٣٠٠ /]

٢٤٦٠ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ، بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ.

٢٤٦١ ج = وَيُؤَخَذُ مَا زَادَ عَلَى الدَّيْنِ مِنْهُ، أَوْ مِنْ تَرِكَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، حَيْثُ لَمْ يُعْلَمْ

ذَلِكَ بِالْبُرْهَانِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ، وَالذَّرَرِ وَالغُرْرِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَيْعُ الرَّاهِنِ الرَّهْنِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْمُرْتَهِنِ أَوْ فِكَاهِهِ

٢٤٦٢ = سُئِلَ فِي بَيْعِ الرَّاهِنِ الرَّهْنِ قَبْلَ فِكَاهِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ، مَا حُكْمُهُ؟

أَجَابَ: ذَكَرَ فِي (الْحَانِيَّةِ): أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْمُرْتَهِنِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَاتِ،

وَيَمْلِكُ نَقْضَ الْبَيْعِ، وَيَمْلِكُ إِجَازَتَهُ، وَإِذَا لَمْ يَنْسَخِ الْبَيْعَ حَتَّى فِكَاهِ الرَّاهِنِ؛ نَقَذَ الْبَيْعَ،

وَفِي (التَّبْيِينِ) لَا يَنْفَسِخُ بِفَسْخِهِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ، وَمِثْلُهُ فِي (الْكَافِي، وَالْهِدَايَةِ،

وَالْجَوْهَرَةِ) وَأَكْثَرِ الْمُعْتَبَرَاتِ، وَفِي (مُنِيَّةِ الْمُفْتِيِّ): بَيْعُ الْمَرْهُونِ يُفْتَى بِأَنَّهُ يَصِحُّ

وَلَا يَنْفُذُ، وَلَيْسَ لِغَيْرِ الْمُشْتَرِي فَسْخُهُ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي (التَّبْيِينِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا سُرِقَ الرَّهْنُ كَانَ مَضْمُونًا

عَلَى الْمُرْتَهِنِ بِالْأَقْلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ

٢٤٦٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بِذِمَّتِهِ زَيْتٌ لِأَخْرَجَ بِطَرِيقِ السَّلْمِ، رَهْنًا بِهِ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ

طَوْقًا، فَسُرِقَ مِنْ بَيْتِهِ مَعَ جُمْلَةِ أَسْبَابِهِ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: الْمَقْرَّرُ فِي مَذْهَبِنَا أَنَّ الرَّهْنَ مَضْمُونٌ بِالْأَقْلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ، فَإِنْ

سَاوَاهُ؛ صَارَ بِالْهَلَاكِ كَأَنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ قَدْ اسْتَوْفَاهُ، وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ فَالزِّيَادَةُ أَمَانَةٌ، وَإِنْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ عَنِ الدَّيْنِ؛ سَقَطَ مِنْهُ بِقَدْرِهَا وَطَالَ بِالبَاقِي، وَالمُصْرَحُ بِهِ جَوَازُ الرَّهْنِ بِالمُسْلِمِ فِيهِ، وَإِذَا هَلَكَ صَارَ المُرْتَهِنُ (مُسْتَوْفِيًا) <sup>(١)</sup> يَعْني فِي صُورَتِي المَسَاوَةِ وَالزِّيَادَةِ، وَأَمَّا فِي صُورَةِ نَقْصَانِهِ عَنِ المُسْلِمِ فِيهِ، فَيَصِيرُ مُسْتَوْفِيًا بِقَدْرِهِ، وَلَهُ المَطَالَبَةُ بِمَا بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ارْتَهَنْتَ بَيْتًا بِطَرِيقِ بَيْعِ الوَفَاءِ، فَانْهَدَمَ

وَمَاتَ المُرْتَهِنُ عَنْ وَرَثَتِهِ

٢٤٦٤ = سُئِلَ فِي أَحْوَيْنِ رَهْنًا بَيْتًا بِطَرِيقِ بَيْعِ الوَفَاءِ عَلَى مَبْلَغٍ مَعْلُومٍ، فَانْهَدَمَ البَيْتُ، وَمَاتَ المُرْتَهِنُ وَأَحَدُ الرَّاهِنِينَ عَنْ أُخِيهِ المَذْكُورِ، فَهَلْ لَوَرَثَتِهَا مَطَالَبَةُ الأَخِ المَذْكُورِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَعَلَّلَ بِانْهَادِ البَيْتِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَوَرَثَتِهَا مَطَالَبَةُ الأَخِ المَذْكُورِ، وَأَمَّا انْهَادُ البَيْتِ فَيُوجِبُ أَنْ يَسْقُطَ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِ نَقْصَانِهِ بِالانْهَادِ، مِثْلًا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ وَالبَيْتُ قِيَمَتُهُ ذَلِكَ، فَصَارَ يُسَاوِي نِصْفَهُ؛ يَسْقُطُ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِهِ، وَإِنْ ثَلَاثًا فَثُلُثٌ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ فَبِحِسَابِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (البَزَائِيَّةِ) وَغَيْرِهَا عِنْدَ التَّكْلِيمِ عَلَى نَقْصَانِ الرَّهْنِ عِنْدَ المُرْتَهِنِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

الْقَوْلُ لِلْمُرْتَهِنِ فِي قِيَمَةِ الرَّهْنِ

٢٤٦٥ = سُئِلَ فِي الرَّهْنِ إِذَا صَاعَ، وَاخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالمُرْتَهِنُ فِي قِيَمَتِهِ، هَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الرَّاهِنِ أَمْ المُرْتَهِنِ؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ المُرْتَهِنِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ رَهَنَ عِنْدَ آخَرَ خَلْخَالَاً فِضَّةً وَرَهْنَهُ  
الْمُرْتَهِنُ عِنْدَ آخَرَ بَغَيْرِ إِذْنِهِ وَهَلَكَ عِنْدَهُ

٢٤٦٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ آخَرَ خَلْخَالَاً فِضَّةً عَلَى قَدْرِ مَعْلُومٍ مِنَ  
الْقُرُوشِ، فَتَعَدَّى عَلَيْهِ الْمُرْتَهِنُ، وَرَهْنُهُ عِنْدَ آخَرَ بَغَيْرِ إِذْنِهِ، وَهَلَكَ عِنْدَهُ، فَمَا الْحُكْمُ؟  
[ع/٢٨٤ب/]

أَجَابَ: لِلرَّاهِنِ أَنْ يُضْمِنَ الْمُرْتَهِنَ، وَيُخَيِّرَ الرَّاهِنُ بَيْنَ أَنْ يُضْمِنَهُ قِيمَتَهُ مِنَ  
الذَّهَبِ بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ، وَبَيْنَ أَنْ يُضْمِنَهُ وَزَنَهُ مِنَ الْفِضَّةِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُرْتَهِنِ إِذَا  
اِخْتَلَفَا فِي الْوِزْنِ أَوْ الْقِيمَةِ بِيَمِينِهِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الرَّاهِنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ الْجَنَائَاتِ

دَخَلَ رَجُلٌ دَارَ آخَرَ فِي غَفْلَةٍ فَرَعِبَتْ امْرَأَتُهُ وَأَسْقَطَتْ جَنِينًا

٢٤٦٧ = سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ دَارَ آخَرَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ، فَحَصَلَ لِزَوْجَتِهِ رُغْبٌ

مِنْهُ، وَأَسْقَطَتْ جَنِينًا بِسَبَبِهِ، فَهَلْ يَضْمَنُ أُمٌّ لَأ؟ [س ٣٤٥ ب /]

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ؛ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّهُ: لَوْ صَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ فَأَسْقَطَتْ جَنِينًا

لَا يَضْمَنُ، فَهَذَا أَوْلَى، وَلَا وَجْهَ لِتَضْمِينِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

طَلَبَ مِنْ عَطَّارٍ شَرْبَةَ لِرَضِيعٍ، فَسَقَاهُ أَهْلُهُ مِنْهَا ثُمَّ مَاتَ

٢٤٦٨ = سُئِلَ فِي عَطَّارٍ طَلَبَ مِنْهُ شَرْبَةَ لِرَضِيعٍ، فَدَفَعَ أَجْزَاءَ مِمَّا يُضْلِحُ، فَسَقَاهُ

أَهْلُهُ مِنْهَا، وَقَدَّرَ اللَّهُ بِمَوْتِهِ، وَأَهْلُهُ يَقُولُونَ: مَاتَ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَالْعَطَّارُ يُنْكِرُ، فَهَلْ

يَلْزِمُ الْعَطَّارَ شَيْءٌ أُمٌّ لَأ؟ [ك ٣٠٠ ب /]

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ، وَإِنْ قَدَّرْنَا أَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ نَاوَلَهُ عِرْقًا مِنَ الْأَرْضِ وَقَالَ

لَهُ: كُلْ. فَأَكَلَ وَمَاتَ لَا يَضْمَنُ

٢٤٦٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ نَاوَلَ آخَرَ عِرْقًا مِنَ الْأَرْضِ، وَقَالَ لَهُ: كُلْ مِنْهُ وَلَا تُكْثِرْ.

فَأَكَلَ وَمَاتَ، وَأَوْلِيَاؤُهُ يَدْعُونَ عَلَيْهِ الدِّيَةَ بِسَبَبِ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ أَكْلِهِ، هَلْ تَصِحُّ دَعْوَاهُمْ

أُمٌّ لَأ؟

أَجَابَ: لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُمْ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ عُلَمَاءَنَا صَرَّحُوا قَاطِبَةً بِأَنَّهُ:

لَوْ نَاوَلَ شَخْصٌ شَخْصًا سُمًّا أَوْ وَضَعَهُ لَهُ فِي طَعَامٍ، وَقَالَ لَهُ: كُلْ. فَأَكَلَ فَمَاتَ

مِنْ ذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِصَاصٌ وَلَا دِيَّةٌ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ تَنَاوَلَ بِاخْتِيَارِهِ وَأَكَلَ بِنَفْسِهِ،

فَلَا يُضَافُ فِعْلُهُ إِلَيْهِ، فَكَيْفَ بَعْرِقَ يُتَوَهَّمُ فِيهِ الشِّفَاءُ يَجِبُ دِيَةٌ أَوْ قِصَاصٌ، هَذَا لَا يَتَوَهَّمُهُ ذُو لُبٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

جَذَبَ سِكِّينَ آخَرَ فَجَذَبَهَا صَاحِبُهَا فَجُرِحَتْ يَدُ الْمُتَعَدِّي

٢٤٧٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ جَذَبَ سِكِّينَ آخَرَ مِنْ حِزَامِهِ، فَتَنَاوَلَهُ صَاحِبُهُ، فَتَجَادَبَا، فَجُرِحَتْ يَدُ الْجَادِبِ الْمُتَعَدِّي، وَشَلَّتْ أَصَابِعُهُ، هَلْ عَلَى صَاحِبِ السِّكِّينِ ضَمَانٌ أَمْ لَا؟ [ط ١٩٥ / ١]

أَجَابَ: لَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِ السِّكِّينِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ لَهَا ابْنٌ وَبِنْتُ، أَمَرَتْ الْوَلَدَ بِحَمْلِ أُخْتِهِ

فَحَمَلَهَا فَعَثَرَتْ بِهَا فَشَجَّ رَأْسُهَا ثُمَّ مَاتَتْ

٢٤٧١ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ لَهَا ابْنٌ سِنَّهُ ثَمَانِ سِنِينَ مِنْ زَوْجٍ تُوفِّي، وَبِنْتُ مِنْ آخَرَ هُوَ حَيٌّ، خَرَجَتْ أُمُّهُمَا بِيَهُمَا لِمُضْلِحَةٍ اقْتَضَتْ الْخُرُوجَ، وَأَمَرَتْ ابْنَهَا الْمَذْكُورَ بِحَمْلِ أُخْتِهِ الْمَذْكُورَةِ، فَحَمَلَهَا فَعَثَرَتْ بِهَا، فَوَقَعَا عَلَى الْأَرْضِ، فَانْشَجَّ رَأْسُ الصَّغِيرَةِ، وَمَكَثَتْ أَيَّامًا ثُمَّ مَاتَتْ، هَلْ عَلَى الْأُمِّ أَوْ الصَّبِيِّ فِي ذَلِكَ ضَمَانٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا ضَمَانَ عَلَى الْأُمِّ وَلَا عَلَى الصَّبِيِّ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ يَزْعَى غَنَمًا لِحِمَاةِ أُذُنٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَهُ أَنْ

يَسْقِيَ الْغَنَمَ مِنْ بَيْرِهِ فَنَزَلَ إِلَيْهِ لِيُهَيِّجَ الْمَاءَ فَمَاتَ

٢٤٧٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ يَزْعَى غَنَمًا لِحِمَاةِ أُذُنٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِلرَّاعِي فِي دُخُولِ دَارِهِ لِيَسْقِيَ غَنَمَهُ مَعَ جُمْلَةِ غَنَمٍ غَيْرِهِ مِنْ مَاءِ بَيْرٍ، فَأَلْقَى الرَّاعِي نَفْسَهُ فِي الْبَيْرِ لِيُهَيِّجَ الْمَاءَ، فَقُضِيَ عَلَيْهِ وَمَاتَ بِهَا، هَلْ عَلَى صَاحِبِ الْبَيْرِ ضَمَانُهُ أَمْ لَا، سِوَاءَ مَا تَبَسَّبَ طَرَحَ نَفْسِهِ أَمْ بِسَبَبِ بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ وَوَهَجٍ بِدَاخِلِهِ؟

أَجَابَ: صَاحِبُ الْبَيْتِ مُحْسِنٌ، وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِرَجُلٍ بَيْتٌ فِي بَيْتِهِ، اسْتَعَارَهُ إِنْسَانٌ لِيُخَزِّنَ فِيهَا غَلَّةً، فَضَحَّهَا لِيُخْرِجَ مَا فِيهَا مِنَ التُّرَابِ فَسَقَطَ فِيهَا غُلَامٌ وَمَاتَ

٢٤٧٣ = سُئِلَ فِي بَيْتِ مَمْلُوكَةٍ لِشَخْصٍ بِدَاخِلِ دَارِهِ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ، بِهَا (مَسَاكِينُ يُسْكَنُ) (١) بِهَا بِالْأَجْرَةِ، اسْتَعَارَ إِنْسَانٌ مِنْهُ الْبَيْتَ لِيُخَزِّنَ بِهِ حِنْطَةً، فَفَتَحَهَا لِيُخْرِجَ مَا فِيهَا مِنَ التُّرَابِ (وَالْقَمَامَاتِ) (٢) فَمَرَّ غُلَامٌ مِنْ أَوْلَادِ السُّكَّانِ عَلَيْهَا، فَسَقَطَ بِهَا وَمَاتَ غَمًّا (بِعَفُونَتِهِ) (٣) هَلْ لَا تَلْزَمُ دَيْتُهُ الْمُعِيرَ وَلَا الْمُسْتَعِيرَ أَمْ تَلْزَمُهُمَا؟ [ع ١٢٨٥، س ١٣٤٦ / ]

أَجَابَ: لَا تَلْزَمُ دَيْتُهُ وَاحِدًا مِنْهُمَا بِإِجْمَاعِ كُلِّ إِنْسَانٍ؛ إِذْ لَيْسَتْ الْبَيْتُ الْمَذْكُورَةُ بِبَيْتِ عُدْوَانٍ حَتَّى يَلْزَمَ فِيهَا لِمَنْ وَقَعَ بِهَا الضَّمَانُ، بَلْ فِي بَيْتِ الْعُدْوَانِ صَرَخَ أَبُو حَنِيفَةَ النَّعْمَانُ بِأَنَّ السَّاقِطَ فِيهَا إِذَا مَاتَ غَمًّا بِالْإِخْتِنَاقِ مِنْ (هَوَاءٍ بِهَا؛ لَيْسَ عَلَى حَافِرِهَا ضَمَانٌ) (٤)، وَصَرَخَ أَيْضًا بِأَنَّهُ: إِذَا تَعَمَّدَ الْمُرُورَ عَلَيْهَا فَسَقَطَ فِيهَا لَا ضَمَانَ، فَكُلُّ هَذِهِ الرَّجُلِ دَافِعَةٌ لِلضَّمَانِ، وَلَوْ وُجِدَ أَحَدُهَا؛ لَكَفَى فِي دَفْعِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَتَلَ ثَلَاثَةَ رَجُلًا فَلَوْلِيَّهِ قَتْلُ الْكُلِّ  
أَوْ الْعَفْوُ عَنِ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ أَوْ الصُّلْحِ

٢٤٧٤ = سُئِلَ فِي ثَلَاثَةِ أَحَدِهِمْ: مُسْلِمٌ وَالْآخَرَانِ نَصْرَانِيَّانِ، اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ عَمْدًا تَعَدِّيًّا، هَلْ يُقْتَلُونَ بِهِ جَمِيعًا أَمْ لَا؟

وَهَلْ لَوْلِيَّهِ الصُّلْحُ مَعَ أَحَدِهِمْ كَاتِنًا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ، وَقَتْلُ مَنْ شَاءَ، وَالْعَفْوُ عَمَّنْ

شَاءَ أَمْ لَا؟ [ك ١٣٠١ / ]

(٢) فِي ع: وَالْقِمَامَةَ.

(٤) فِي ع: هُوَانَهَا لَيْسَ عَلَى حَافِرِهَا الضَّمَانُ.

(١) فِي ع: سَكَانٌ يَسْكُونُونَ.

(٣) فِي ع: بِعَفُونَةٍ.



أَجَاب: نَعَمْ، لَوْلِيَّهِ الصُّلْحُ مَعَ أَحَدِهِمْ، وَقَتْلُ أَحَدِهِمْ، وَالْعَفْوُ عَنْ أَحَدِهِمْ، وَقَتْلُ جَمِيعِهِمْ، وَالْعَفْوُ عَنْ كُلِّهِمْ، وَالصُّلْحُ مَعَ كُلِّهِمْ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَصَاحِبُ الْحَقِّ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِمَا أَلْهَمَهُ اللَّهُ رَبُّ الْمَلَائِكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَصَابَهُ مِنْ رَجُلٍ سَهْمٌ فِي إِحْدَى عَيْنَيْهِ فَمَاتَ،  
فَادَّعَى وَالِدُهُ أَنَّ أُسْتَاذَهُ حَمَلَهُ فِي قَافِلَةٍ فِيهَا رَوَائِحُ

٢٤٧٥ = سُئِلَ فِي مُكَارٍ لَهُ خَادِمٌ كَبِيرٌ، يَسُوسُ دَوَابَّهُ فِي سَفَرِهِ وَحَضْرِهِ، جَاءَ لَهُ مِنْ رَجُلٍ سَهْمٌ خَطَأً فِي إِحْدَى عَيْنَيْهِ، فَمَاتَ بَعْدَ أَيَّامٍ، فَادَّعَى وَالِدُهُ أَنَّ أُسْتَاذَهُ حَمَلَهُ وَهُوَ مَجْرُوحٌ فِي قَافِلَةٍ مَعَهَا مِنْكَ وَرَوَائِحُ طَيِّبَةٌ، وَمَاتَ بِسَبَبِهَا، هَلْ تُسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى مِنْهُ أَمْ لَا تُسْمَعُ؟

أَجَاب: حَمَلُهُ فِي قَافِلَةٍ فِيهَا مِنْكَ وَرَوَائِحُ طَيِّبَةٌ لَا يُوجِبُ ضَمَانَهُ، فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ فِي ذَلِكَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَهُودِيٌّ فَتَحَ كَنِيْفًا فَادَّعَى عَلَيْهِ نَضْرَانِيٌّ أَنَّ ابْنَهُ مَاتَ بِرَائِحَتِهِ

٢٤٧٦ = سُئِلَ فِي يَهُودِيٍّ، فَتَحَ كَنِيْفًا لَهُ، فَادَّعَى عَلَيْهِ نَضْرَانِيٌّ أَنَّ ابْنَهُ الصَّغِيرَ مَاتَ بِرَائِحَتِهِ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟  
أَجَاب: لَا تُسْمَعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَمَى بِوَجْهِ امْرَأَةٍ حِرْبَاءً، فَأَخَذَهَا

خَوْفٌ لَزِمَتْ بِهِ الْفِرَاشَ ثُمَّ مَاتَتْ

٢٤٧٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَمَى فِي وَجْهِ امْرَأَةٍ حِرْبَاءً، فَأَخَذَهَا خَوْفٌ (بِنَافِضٍ) (١)  
وَمَرَضٌ، لَزِمَتْ بِسَبَبِ الْفِرَاشِ وَمَاتَتْ بَعْدَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، هَلْ يَلْزِمُهُ دِيَّتُهَا أَمْ لَا؟

(١) (النَّافِضُ) الْحُمَى ذَاتُ الرَّغْدَةِ. «مختار الصحاح» مادة: (نفض).

أَجَابَ: لَا يَلْزُمُهُ دَيْتُهَا، كَمَنْ غَيَّرَ صُورَتَهُ وَخَوَّفَ بِالِغَا فَمَاتَ، فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِاسْتِنَادِهِ إِلَى خَوْفِهِ، إِلَّا إِذَا جَرَّحَتْهَا الْجِرْبَاءُ أَوْ عَضَّتْهَا، وَمَاتَتْ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَكَمَنْ صَاحَ عَلَى رَجُلٍ فَصَعِقَ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ، وَكَثِيرٌ مِنْ فُرُوعِ الْمَذْهَبِ شَاهِدٌ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا خَرَجَتْ الْأُمُّ وَتَرَكَتْ ابْنَتَهَا الصَّغِيرَةَ

فَوَقَعَتْ فِي قَدْرِ حَارٍّ وَمَاتَتْ تَضْمَنُ

٢٤٧٨ = سُئِلَ فِي صَغِيرَةٍ بِنْتِ ثَلَاثِ سِنِينَ فِي حَضَانَةِ الْأُمِّ، خَرَجَتْ لِلتَّمْرُجِ وَتَرَكَتْهَا بِلَا حَافِظٍ لَهَا، فَوَقَعَتْ فِي قَدْرِ طَعَامٍ حَارٍّ كَانَتْ بَيْنَ يَدَيْهَا، فَهَلَكَتْ، هَلْ تَضْمَنُ الْأُمُّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تَضْمَنُ الْأُمُّ لِتَرْكِهَا الْحِفْظَ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا، وَقَدْ صَرَّحَ بِالْمَسْأَلَةِ الرَّاهِدِيُّ فِي (الْقِنِيَّةِ، وَالْحَاوِي)، قَالَ فِيهِمَا رَامِزَا الشَّرَفِ الْأَيْمَةَ الْمَكِّيَّ: صَبِيُّ ابْنِ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَحَقُّ الْحَضَانَةِ لِلْأُمِّ، فَخَرَجَتْ وَتَرَكَتِ الصَّبِيَّ، فَوَقَعَ فِي النَّارِ؛ تَضْمَنُ الْأُمُّ.

وَرَمَزَ (لِلْمُحِيطِ) وَقَالَ: لَا تَضْمَنُ فِي ابْنِ سِتِّ سِنِينَ.

ثُمَّ رَمَزَ لِتَجْدِ الْأَيْمَةِ الْحَكِيمِيِّ، وَقَالَ: امْرَأَةٌ تَرَكَتْ وَلَدَهَا عِنْدَ امْرَأَةٍ وَقَالَتْ: اخْفَظِيهِ حَتَّى أَرْجِعَ. فَذَهَبَتْ وَتَرَكَتْهُ فَوَقَعَ الصَّغِيرُ فِي النَّارِ؛ فَعَلَيْهَا الدِّيَّةُ لِلْأُمِّ وَسَائِرِ الْوَرَثَةِ؛ إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَحْفَظُ نَفْسَهُ.

وَرَمَزَ لِلْمُحِيطِ وَقَالَ: أُوْدِعَتْ صَبِيَّةٌ، فَوَقَعَتْ فِي الْمَاءِ فَمَاتَتْ، فَإِنْ غَابَتْ عَنِ

بَصَرِهَا ضَمِنَتْ وَإِلَّا فَلَا. اهـ. [ط ١٩٦، س ٣٤٦، ب ٢٨٥٤ /]

وَوَجْهُ الضَّمَانِ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ تَرْكُ الْحِفْظِ الْوَاجِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَضَعَ بُنْدُقَةً وَبَعَدَ اسْتِقْرَارَهَا خَرَجَتْ وَقَتَلَتْ

شَخْصًا فَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى عَاقِلَتِهِ

٢٤٧٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَخَذَ بِيَدِهِ بُنْدُقَةً مُجَرَّبَةً ثُمَّ وَضَعَهَا، وَبَعَدَ اسْتِقْرَارَهَا وَقَعَ (مِشْخَاصُهَا) <sup>(١)</sup> عَلَى خِزَانَتَيْهَا، لَا يَفْعَلُهُ، فَأُورَى وَخَرَجَتْ، وَقَتَلَتْ شَخْصًا هَلْ عَلَيْهِ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ عَلَيْهِ دِيَّةٌ وَلَا عَلَى عَاقِلَتِهِ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ خُرُوجُهَا بِحَرَكَتِهِ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ فُرُوعٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا:

• مِنْهَا: مَا فِي (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ) وَضَعَ جَرَّةً عَلَى حَائِطٍ فَتَلَفَ بِوُقُوعِهَا شَيْءٌ؛ لَمْ يَضْمَنْ إِذَا انْقَطَعَ أَثَرُ فِعْلِهِ بِوَضْعِهِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ فِي هَذَا الْوَضْعِ، فَلَا يُضَافُ [ك٣٠١ب/]. إِلَيْهِ التَّلَفُ.

• وَمِنْهَا: رَجُلَانِ كَانَا يَدْبَغَانِ جُلُودًا فِي حَانُوتٍ وَاحِدٍ، فَأَذَابَ أَحَدُهُمَا شَحْمًا فِي مِرْجَلٍ، فَجَاشَ فَصَبَّ عَلَيْهِ مَاءٌ لَيْسَ كُنْ، فَالْتَهَبَ الشَّحْمُ وَأَصَابَ السَّقْفَ، فَاحْتَرَقَ مَتَاعُ صَاحِبِهِ وَأَمْتِعَةُ الْجِيرَانِ لَمْ يَضْمَنْ.

• وَمِنْهَا: مَا صَرَ حُورَاهُ قَاطِبَةً بِقَوْلِهِمْ: وَلَوْ لَمْ يَدُقَّ الْحَدَّادُ وَلَكِنْ حَمَلَتِ الرِّيحُ بَعْضَ النَّارِ عَن كَبِيرِهِ فَأَخْرَقَتْ أَوْ قَتَلَتْ كَانَ هَذَا.

• وَمِنْهَا: حَمَلَ قُطْنَا إِلَى النَّدَافِ، فَلَقِيَهُ امْرَأَةٌ فِي السُّكَّةِ تَحْمِلُ قَبْسًا مِنَ النَّارِ، فَأَصَابَتِ النَّارُ الْقُطْنَ فَأَخْرَقَتْهُ؛ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ حَرَكَةِ الرِّيحِ، وَإِلَّا يُنْظَرُ إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ هِيَ الَّتِي مَشَتْ إِلَى الْقُطْنِ تَضْمَنْ، وَإِنْ مَشَى صَاحِبُ الْقُطْنِ إِلَى النَّارِ؛ لَمْ تَضْمَنْ.

(١) الْمِشْخَاصُ: غِطَاءُ الْوَجْهِ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفُرُوعِ الْمُصَرَّحَةِ بِالْحُكْمِ، وَأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ التَّلَفُ لَا بِحَرَكَتِهِ؛  
لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُتَسَبِّبُ قُدِّمَ الْمُبَاشِرُ

٢٤٨٠ = سُئِلَ فِي قَرْيَةٍ، جَاءَتْ عَلَى أَهْلِهَا نَائِبَةٌ، فَرَحَلَ بَعْضُهُمْ فَتَبِعَهُمْ أَعْوَانُ  
الْحَاكِمِ السِّيَاسِيِّ لِيُرْدُوهُمْ، فَأَبَوْا فَضَرَبَ رَجُلٌ مِنَ الْأَعْوَانِ بُنْدَقَةً جِهَتَهُمْ، فَأَصَابَتْ  
رَجُلًا مِنَ الرَّاحِلِينَ فَتَقَلَّتْهُ، هَلْ تَلَزَمَ جِنَايَتُهُ شَيْخَ الْقَرْيَةِ بِقَوْلِهِمْ: هُوَ حَرَضَهُمْ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: لَا تَلَزَمُ شَيْخَ الْقَرْيَةِ جِنَايَتُهُ بِالْإِجْمَاعِ وَالْحَالِ هَذِهِ، بَلْ يَلَزِمُ الضَّارِبَ  
الْمُبَاشِرَ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ: إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُتَسَبِّبُ قُدِّمَ الْمُبَاشِرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ دَخَلَ قَرْيَةً بِجَلْبِيَّةٍ وَصِيَّاحٍ، فَادَّعَى رَجُلٌ

أَنَّ امْرَأَتَهُ أَلْقَتْ جَنِينًا بِسَبَبِ الْخَوْفِ مِنْ ذَلِكَ

٢٤٨١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَخَلَ قَرْيَةً بِجَلْبِيَّةٍ وَصِيَّاحٍ، فَرَعَمَ رَجُلٌ أَنَّ زَوْجَتَهُ أَلْقَتْ  
جَنِينًا بِسَبَبِ الْخَوْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَيُرِيدُ تَضْمِينَ مَنْ كَانَ سَبَبًا لِدُخُولِ الْقَرْيَةِ بِهَذِهِ الصَّفَةِ،  
هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَيَضْمَنُ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ؛ إِذْ لَا يَلَزِمُ الضَّمَانَ بِمِثْلِهِ لِعَدَمِ مُوجِبِهِ، وَقَدْ أَفْتَى وَالِدُ  
شَيْخِنَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَمِينِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَالِ إِذَا صَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا؛  
لَا يَضْمَنُ، وَإِذَا خَوَّفَهَا بِالضَّرْبِ؛ يَضْمَنُ وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الْفَرْقِ.

وَأَقُولُ: وَجْهُهُ: أَنَّ مَوْتَهَا بِالتَّخْوِيفِ، وَهُوَ فِعْلٌ صَادِرٌ مِنْهُ نُسِبَ إِلَيْهِ، وَفِي  
الصِّيَّاحِ مَوْتَهَا بِالْخَوْفِ، وَهُوَ صَادِرٌ مِنْهَا نُسِبَ إِلَيْهَا، وَصَرَّحُوا أَيْضًا بِأَنَّهُ: لَوْ صَاحَ  
عَلَى كَبِيرٍ فَمَاتَ؛ لَا يَضْمَنُ، وَفِي (التَّارِخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنْ (مَجْمُوعِ النُّوَاذِلِ): رَجُلٌ  
صَاحَ عَلَى آخَرَ فَجَاءَتْ، فَمَاتَ مِنْ صَيْحَتِهِ؛ تَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ. وَأَقُولُ: لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا

فَالأَوَّلُ إِذَا كَانَ الْمَوْتُ بِالْخَوْفِ، وَالثَّانِي بِالصَّيْحَةِ فَجَاءَةً، وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الصَّاحِحِ، [١٢٨٦ع، ١٣٤٧، ك١٣٠٢٢/١] وَالْخَوْفُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمَيِّتِ، فَصَارَ الْفَرْقُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ يَفْعَلُ الْغَيْرِ؛ ضَمِنَ ذَلِكَ الْغَيْرُ، وَإِذَا مَاتَ بِمُجَرَّدِ الْخَوْفِ؛ لَا ضَمَانَ، وَلَوْ اخْتَلَفَ الْفَاعِلُ مَعَ أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ؛ فَالْقَوْلُ لِلْفَاعِلِ أَنَّهُ مَاتَ مِنَ الْخَوْفِ، وَعَلَى الْأَوْلِيَاءِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ مَاتَ مِنَ التَّخْوِيفِ إِذَا أَنْكَرَهُ الْفَاعِلُ، وَعَلَى هَذَا إِذَا صَاحَ عَلَى الْمَرْأَةِ فَجَاءَةً فَأَلْقَتْ مِنْ صَيْحَتِهِ جَنِينًا؛ يَضْمَنُ لِنِسْبَةِ الْإِلْقَاءِ إِلَى الصَّيْحَةِ مِنْهُ إِلَيْهَا، وَلَوْ صَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ فَجَاءَةً فَأَلْقَتْ امْرَأَةً غَيْرَهَا؛ لَا يَضْمَنُ لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا أَلْقَتْ مِنَ الْخَوْفِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ ضَرَبَ رَجُلًا أَوْ قَتَلَهُ، فَمَاتَ آخِرًا بِالْخَوْفِ مِنْهُ، فَانْقَطَعَتْ نِسْبَةُ الْمَوْتِ عَنِ الْفَاعِلِ. تَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ تَخْرِيرٌ جَيِّدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دَفْعُ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ قَوْلِ بَعْضِهِمْ صَاحَ عَلَى آخِرِ

#### فَمَاتَ لَا يَضْمَنُ وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ يَضْمَنُ

٢٤٨٢ = سُئِلَ فِي فَرَّانٍ بِفَرْضَةِ يَافَا، أُرْسِلَ أَجِيرًا لَهُ حُرًّا بِالِغَا عَاقِلًا إِلَى الْعَوَجَاءِ،

يَسْتَعْجِلُ الْمُكَارِي بِالدَّقِيقِ، فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ فِي الطَّرِيقِ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، بَلْ صَرَّحَ الْبَزَّازِيُّ فِي الصَّبِيِّ بِأَنَّهُ لَوْ أُرْسِلَ فِي حَاجَةٍ، فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ فِي الطَّرِيقِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ. انْتَهَى. فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْحُرِّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ بِذَلِكَ؛ إِذْ يَخْلُصُ الْأَمْرُ بِأَنَّ رَجُلًا بَعَثَ رَجُلًا فِي حَاجَتِهِ فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ، وَفِيهِ لَا يَضْمَنُ بِالْإِجْمَاعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط١٩٧/١]

### مُرَاهِقِ خَاضَ الْمَاءَ مَعَ مُعَلِّمِهِ فَغَرِقَ

٢٤٨٣ = سُئِلَ فِي مُرَاهِقِ مَعَ مُعَلِّمِهِ، خَاضَ فِي مُسِيلِ مَاءٍ، فَغَرِقَ مَعَ جَمَاعَةٍ،

وَسَلِمَ مُعَلِّمُهُ مَعَ جَمَاعَةٍ، هَلْ يَضْمَنُ مُعَلِّمُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ خَاصٌّ بِاخْتِيَارِهِ، فَلَا وَجَهَ لِضَمَانِ مُعَلِّمِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ لِآخَرَ: اَكُونِي عَلَى عُقْدَتِي خِنْصَرِي يَدِي فَكَوَاهُ فَسُلَّتْ

٢٤٨٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِآخَرَ: اَكُونِي عَلَى عُقْدَتِي خِنْصَرِي يَدِي. فَكَوَاهُ

فَسُلَّتْ خِنْصَرُهُ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ لِإِذْنِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَلَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ الْعَمَلَ السَّلِيمَ؛ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ

لَيْسَ فِي وَسْعِهِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَتْلُ مَنْ يُرِيدُ اللِّوَاظَةَ بِهِ

٢٤٨٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، أَرَادَ مِنْ آخَرَ لِيَوَاطَةَ بِهِ، وَتَعَدَّرَ دَفْعُهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ، هَلْ لَهُ

ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ قَتْلُهُ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا نَظَرَ فِي بَابِ دَارِ إِنْسَانٍ فَفَقَّأَ صَاحِبُ

الدَّارِ عَيْنَهُ؛ لَا يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ تَنْجِيئَهُ مِنْ غَيْرِ فِقْءِ عَيْنِهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ أَرَادَ بِإِنْسَانٍ

لِيَوَاطَةَ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ تَنْجِيئَهُ عَنْهُ بَغَيْرِ قَتْلِهِ، الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ (أَوْضَحُ) <sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الدِّيَاتِ

### ضَرْبُ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ

٢٤٨٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ زَوْجَتَهُ، فَأَتَلَفَ لَهَا ثَلَاثَةَ أَسْنَانٍ، فَوَكَّلَتْ أَخَاهَا فِي طَلْبِهِ بِمُوجِبِ ذَلِكَ، وَهُوَ مَقْرَّرٌ غَيْرُ أَنَّهُ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِضَرْبِ زَوْجَتِهِ شَيْءٌ، وَيَدَّعِي عَلَى الْأَخِ أَنَّهُ شَكَا عَلَيْهِ [س٣٤٧ب/] لِحَاكِمٍ سِيَاسِيٍّ بِذَلِكَ، فَغَرَمَهُ مَالًا، وَالْأَخُ مُنْكَرُ الشُّكْوَى عَلَيْهِ لِلْسِيَاسِيِّ، فَهَلْ يَلْزَمُ الْأَخُ بِمُجَرِّدِ الدَّعْوَى شَيْءٌ؟

٢٤٨٧ = وَهَلْ عَلَى الزَّوْجِ أَزْشُ الْأَسْنَانِ أَمْ لَا؟

٢٤٨٧ ج = أَجَابَ: ضَرْبُ الزَّوْجَةِ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ، سَوَاءً كَانَ ظُلْمًا أَوْ بِحَقٍّ؛ لِأَنَّ الْمُبَاحَ يَتَّقِدُ بِالسَّلَامَةِ، فَفِي الْأَسْنَانِ الثَّلَاثَةِ سَبْعُمِائَةٍ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ سَبْعَةَ مِائَةِ دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا.

٢٤٨٦ ج = وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَخِ بِالشُّكْوَى الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّ الْمُوجِبَ لِلضَّمَانِ الشُّكْوَى بِغَيْرِ حَقٍّ، وَهَذِهِ بِحَقٍّ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ ضَرَبَ آخَرَ حَتَّى صُرِعَ

٢٤٨٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ طَرَحَ آخَرَ عَلَى الْأَرْضِ وَضْرَبَهُ، فَصَارَ يُصْرَعُ، فَمَاذَا عَلَيْهِ؟ [٢٨٦ب، ك٣٠٢ب/]

أَجَابَ: إِنْ تَبَّتْ زَوَالُ عَقْلِهِ بِمَا ذُكِرَ؛ فَفِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، وَإِنْ زَالَ بَعْضُهُ فَبِقَدْرِهِ إِنْ انْضَبَطَ بِزَمَانٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْضَبِطْ؛ فَحُكُومَةٌ عَدْلٍ، وَلِلْقَاضِي أَنْ يُقَدِّرَهَا بِاجْتِهَادِهِ، وَهَذَا قُلْتُهُ تَفَقُّهَا؛ أَخَذَا مِنْ كَلَامِهِمْ، وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ الْإِضْرَاعَ ضَرْبٌ مِنَ الْجُنُونِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ خَطَفَهَا أَخُوهَا وَابْنُ عَمَّهَا مِنْ مَحَلِّ زَوْجِهَا وَشَدَّهَا عَلَى

فَرَسٍ خَلَفَهُ فَأَلْقَتْ جَنِينًا وَمَاتَتْ بَعْدَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ

٢٤٨٩ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ، خَطَفَهَا أَخُوهَا وَابْنُ عَمَّهَا مِنْ مَحَلِّ زَوْجِهَا، وَأَزْدَفَهَا

خَلَفَهُ عَلَى فَرَسٍ وَشَدَّهَا إِلَيْهِ، وَسَيَّرَ بِهَا الْفَرَسَ عَدْوًا، وَعَجَزَتْ عَنْ حِفْظِ نَفْسِهَا،

فَأَلْقَتْ جَنِينًا بِسَبَبِ الشَّدِّ وَمُلَاقَاةِ السَّرَجِ لِبَطْنِهَا، وَمَاتَتْ بَعْدَهُ بِسَبَبِهِ، فَهَلْ عَلَيْهِ غُرَّةٌ

لِلجَنِينِ وَدِيَّةٌ لِلْمَرْأَةِ؟

٢٤٩٠ = وَتَكُونُ جَمِيعُ الْغُرَّةِ لِلْأَبِ وَنِصْفُ الدِّيَةِ لِلزَّوْجِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهَا

وَلَدٌ؟

٢٤٨٩ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، عَلَى مُرَدِّفِهَا الشَّادِّ لَهَا دِيَّةٌ فِي الْأُمِّ وَغُرَّةٌ فِي الْجَنِينِ.

٢٤٩٠ ج = فَأَمَّا دِيَّةُ الْأُمِّ وَهِيَ نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ فَيَرْتُهَا وَرَتُّهَا، وَزَوْجُهَا مِنْ جُمْلَةِ

الْوَرْتَةِ، فَلَهُ النِّصْفُ مِنْهَا، وَأَمَّا الْغُرَّةُ وَهِيَ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ؛ فَهِيَ لِلْأَبِ لِانْحِصَارِ إِزْثِ

الْجَنِينِ فِيهِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَتْ أَنَّهَا أَصَابَهَا حَجَرٌ مِنْ رَاعِي الْأَغْنَامِ

وَهُوَ يَقُولُ: لَا أَذْرِي أَهْوَ الصَّائِبُ لَهَا أَمْ لَا

٢٤٩١ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ تَدَّعِي أَنَّهَا كَانَتْ فِي دَارِهَا بَيْنَ أَغْنَامِهَا، فَأَصَابَهَا حَجَرٌ

مِنْ رَاعِي الْأَغْنَامِ، فَأَلْقَتْ بِسَبَبِهِ جَنِينًا، وَهُوَ يَقُولُ: رَمَيْتُ حَجْرًا لَا أَذْرِي أَهْوَ الصَّائِبُ

لَهَا أَمْ لَا، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ الصَّائِبُ لَا أَذْرِي هَلْ الْإِلْتِقَاءُ بِهِ أَمْ بغيرِهِ؟ حَاصِلُ كَلَامِهِ

إِنْكَارُ مَا عَدَا الرَّمِيَّ، هَلْ يَلْزَمُهُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

٢٤٩٢ = وَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ شَرِيحٍ لَهُ مَالٌ عَلَى شَهَادَتِهِ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟



٢٤٩٣ = وَإِذَا وُجِدَ الثُّبُوتُ الشَّرْعِيُّ الْمُسْتَوْفِي لِلشَّرَائِطِ الشَّرْعِيَّةِ مَا يَلْزَمُ الرَّاعِي

شَرْعًا فِي ذَلِكَ؟

٢٤٩١ ج = أَجَابَ: لَا يَلْزَمُهُ بِمُجَرَّدِ الْإِعْتِرَافِ بِالرَّمْيِ شَيْءٌ؛ لِإِحْتِمَالِ رَمْيِ غَيْرِهِ،

وَلَا بِالْإِعْتِرَافِ بِالرَّمْيِ وَالْإِصَابَةِ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنَّ الْإِلْقَاءَ حَصَلَ بِعَارِضٍ آخَرَ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِعْتِرَافِ بِأَنَّ الْإِلْقَاءَ حَصَلَ بِهِ أَوْ الْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ الَّتِي تَشْهَدُ بِأَنَّ حَجَرَ هَذَا الرَّامِي أَصَابَهَا وَأَلْقَتْ بِهِ، أَوْ تَشْهَدُ عَلَى إِقْرَارِهِ بِهِ كَذَلِكَ حَتَّى تَلْزَمَ الْغُرَّةُ، أَوْ النُّكُولُ عَنِ الْيَمِينِ الْمُتَوَجَّهَةِ عَلَيْهِ فِي دَعْوَى ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَأَمَّا بَدُونِ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ.

[ط ١٩٨، س ١٣٤٨ /]

٢٤٩٣ ج = وَإِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ أَوْ النُّكُولِ؛ فَاللَّازِمُ عَلَيْهِ غُرَّةٌ،

وَهِيَ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ قَدْرُهَا خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، تَبْلُغُ بِحِسَابِ الْقُرُوشِ الْآنَ سِتَّةَ وَخَمْسِينَ قُرْشًا تَقْرِيبًا، فَإِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ ذَلِكَ يَلْزَمُهُ دَفْعُهَا.

٢٤٩٢ ج = وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ آخِذِ الْمَالِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَلَا الْمَشْرُوطِ لَهُ عَلَيْهَا

مَالٌ، وَلَا الْمُتَعَصِّبُ، وَلَا الْفَاسِقُ الْمُرْتَكِبُ مَا يُسْقِطُ عَدَالَتَهُ، كَمَا قَدْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَرَبَ آخَرَ ضَرْبَاتٍ بِسِكِّينٍ فَقَلَعَ عَيْنَهُ

وَأَرْبَعَ أَرْحَاءَ مِنْ أَسْنَانِهِ وَكَسَرَ عَظْمَ لَحْيِهِ

٢٤٩٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ آخَرَ ضَرْبَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ بِسِكِّينٍ،

فَقَلَعَ عَيْنَهُ، وَأَرْبَعَ أَرْحَاءَ مِنْ أَسْنَانِهِ، وَكَسَرَ عَظْمَ لَحْيِهِ الْأَيْسَرِ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

أَجَابَ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِفِعْلِ وَاحِدٍ؛ فَلَا قُوْدَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ

فِي الْعَيْنِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي كُلِّ سِنَّ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ، وَهُوَ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ،  
أَوْ خَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ، وَفِي اللَّحْيِ إِنْ لَمْ تُنْقَلِ الْعَظْمُ بَعْدَ كَسْرِهِ عَشْرُ الدِّيَةِ، وَإِنْ نَقَلَتْهُ،  
فَعَشْرٌ وَنِصْفُ عَشْرٍ. [ك ٣٠٣، ع ١٢٨٧/]

وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ يَفْعَلُ مُسْتَقِلًّا؛ يُقْتَصُّ مِنْهُ فِي الْأَسْنَانِ، وَعَلَيْهِ فِي الْعَيْنِ نِصْفُ  
الدِّيَةِ، وَفِي اللَّحْيِ مَا ذَكَرْنَا أَوْلَا؛ إِذْ لَا قِصَاصَ فِي قَلْعِ الْعَيْنِ، وَلَا فِي كَسْرِ الْعَظْمِ؛  
لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْمُمَائِلَةِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ ضَرَبَ يَدَ آخَرَ عَمْدًا بِسِكِّينٍ فَشَلَّتْ يَدَهُ

٢٤٩٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا حُرًّا عَمْدًا بِسِكِّينٍ عَلَى يَدِهِ، فَجَرَحَهَا

جُرْحًا فَاحِشًا فَشَلَّتْ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

٢٤٩٦ = وَهَلْ إِذَا قَالَ الضَّارِبُ: إِنَّمَا ضَرَبْتُهُ؛ لِأَنَّ قَرِيبَهُ اتَّهَمَ بِوَاحِدَةٍ مِنْ حَرَمِي

فَذَهَبَتْ هَذِهِ الْجِنَايَةُ بِهِدِهِ التُّهْمَةَ هَلْ يُعْتَبَرُ بِقَوْلِهِ وَتَذْهَبُ هَذِهِ بِهِدِهِ، أَمْ لَا عِبْرَةٌ بِالتُّهْمَةِ  
وَيَضْمَنُ أَرْشَ الْيَدِ؟

٢٤٩٥ ج = أَجَابَ: يَجِبُ أَرْشُ الْيَدِ، وَهُوَ نِصْفُ دِيَةِ النَّفْسِ عَلَى الضَّارِبِ فِي

مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ عَمْدٌ، وَقَدْ سَقَطَ الْقِصَاصُ بِالسَّلْلِ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْمَسَاوَاةِ.

٢٤٩٦ ج = وَلَا تَذْهَبُ هَذِهِ الْجِنَايَةُ بِهِدِهِ التُّهْمَةَ بِإِجْمَاعِ كُلِّ مُسْلِمٍ، فَلَا اعْتِبَارَ

بِقَوْلِ الضَّارِبِ: ذَهَبَتْ هَذِهِ بِهِدِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا ضَرَبَ آخَرَ فَفَقَأَ عَيْنَهُ يَجِبُ نِصْفُ الدِّيَةِ مُطْلَقًا

٢٤٩٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ حُرٍّ ضَرَبَ رَجُلًا، فَفَقَأَ عَيْنَهُ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

أَجَابَ: يَلْزَمُهُ فِي ذَلِكَ نِصْفُ الدِّيَةِ، سِوَاءَ كَانَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، لِعَدَمِ إِمْكَانِ

الْمُمَائِلَةِ، وَتَحَمَّلُهُ الْعَاقِلَةُ فِي الْخَطَا، وَالذِّيَّةُ الْكَامِلَةُ مَقْدَرَةٌ بِمِائَةٍ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ أَلْفِ دِينَارٍ، أَوْ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، فَالْوَجِبُ فِي الْعَيْنِ الْمَذْكُورَةِ نِصْفُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٤٩٨ = سُئِلَ فِي خِيَالٍ قَالَ لِأَخْرَ رَاحَاتٍ، وَضْرَبَهُ بِعَصَا، فَفَقَأَ عَيْنَهُ، فَمَاذَا يَلْزَمُ

الضَّارِبَ؟ [س ٣٤٨ ب /]

أَجَابَ: يَلْزَمُهُ نِصْفُ الذِّيَّةِ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوَى، وَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ خَمْسُونَ مُفْصَلَةً أَرْبَاعًا: مِنْ بِنْتِ مَخَاضٍ اثْنَتَا عَشْرَةَ وَنِصْفٌ، وَمِنْ بِنْتِ لَبُونٍ كَذَلِكَ، وَمِنْ حُقَّةٍ كَذَلِكَ، وَمِنْ جَذَعَةٍ كَذَلِكَ، هَذَا مِنَ الْإِبِلِ، وَأَمَّا مِنَ الذَّهَبِ فَخَمْسُمِائَةِ دِينَارٍ، وَمِنَ الْفِضَّةِ خَمْسَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

صَغِيرٌ لَطَمَ امْرَأَةً فَأَسْقَطَ سِنًّا لَهَا

٢٤٩٩ = سُئِلَ فِي صَغِيرٍ لَطَمَ وَجْهَ امْرَأَةٍ، فَأَسْقَطَ سِنًّا لَهَا، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

وَهَلْ عَلَى أَبِيهِ دِيَّةٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَلْزَمُ فِي السِّنِّ اثْنَانِ وَنِصْفٌ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضْرَبَ آخَرَ بِحَجَرٍ فَأَسْقَطَ سِنًّا مِنْ أَسْنَانِهِ

٢٥٠٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ضْرَبَ آخَرَ بِحَجَرٍ فَأَصَابَ فَمَهُ، فَأَسْقَطَ سِنًّا مِنْ أَسْنَانِهِ،

فَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

أَجَابَ: يَلْزَمُهُ فِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، هَذَا إِذَا كَانَ خَطًّا، وَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَتَنِيهِ الْقِصَاصُ السَّنُّ بِالسِّنِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ ضَرَبَ آخَرَ بِسِكِّينٍ فَقَطَعَ بَعْضَ مَفَاصِلِ

خِنْصَرِهِ وَبِنْصَرِهِ وَشَلَّ مَا بَقِيَ

٢٥٠١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ شَجَّ آخَرَ شَجَّةً دَامِيَةً، فَبَرَأَتْ وَبَقِيَ أَثْرُهَا فِي وَجْهِهِ،

فَمَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَرَعًا؟

أَجَابَ: يَجِبُ عَلَيْهِ حُكُومَةُ عَدْلِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٥٠٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ آخَرَ بِسِكِّينٍ، فَقَطَعَ بَعْضَ مَفَاصِلِ خِنْصَرِهِ

وَبِنْصَرِهِ، وَشَلَّ مَا بَقِيَ مِنْهُمَا، وَحَصَلَ لِلْوَسْطَى وَالسَّبَابَةِ بَعْضٌ شَلَلٌ، فَمَا الْوَاجِبُ

فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: فِي كُلِّ مَفْصِلٍ مِنْ مَفَاصِلِ الْخِنْصَرِ وَالْبِنْصَرِ ثَلَاثُ دِيَّةٍ الْإِضْبَعِ، فَإِنْ كَانَ

قَدْ ذَهَبَ مِنْهُمَا ثَلَاثَةُ مَفَاصِلَ، فَفِيهَا دِيَّةُ الْإِضْبَعِ كَامِلَةٌ، وَهِيَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ

مِائَةٌ مِنَ الدَّنَانِيرِ، أَوْ أَلْفٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ؛ لِأَنَّ فِي الْإِضْبَعِ الْوَاحِدِ عَشْرَ الدِّيَّةِ، وَهِيَ مِنْ

هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثِ، وَإِنْ كَانَ الذَّاهِبُ مِنْهَا أَرْبَعَةَ مَفَاصِلَ فَفِيهَا دِيَّةُ إِضْبَعٍ وَثَلَاثُ دِيَّةِ

إِضْبَعٍ، ثُمَّ يُنظَرُ إِلَى مَا شَلَّ مِنَ الْمَفَاصِلِ الْبَاقِيَةِ، [ك٣٠٣ب، ع٢٨٧ب، ط١٩٩/١] فَإِنْ كَانَ

لَا يَنْتَفِعُ بِهِ؛ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَقْطُوعِ فِي وُجُوبِ الدِّيَّةِ، فَتَجِبُ دِيَّةُ الْخِنْصَرِ وَالْبِنْصَرِ كُلًّا

عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَهِيَ خُمْسُ الدِّيَّةِ، أَوْ بِحِسَابِهِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْمَشْرُوحِينَ

أَعْلَاهُ، وَإِنْ كَانَ يَنْتَفِعُ بِهِ؛ فَفِيهِ حُكُومَةُ عَدْلِ؛ بِأَنْ يُنظَرَ إِلَى مَا فَاتَ وَإِلَى مَا بَقِيَ؛

فِيحْكُمُ بِحِسَابِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْوَسْطَى وَالسَّبَابَةِ، فَافْهَمْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بِئْرٍ مَكْبُوسَةٍ بِالتُّرَابِ فِي بَيْتِ رَجُلٍ، فَإِذَا أَخْرَجَ

تُرَابَهَا رَجُلٌ كَانَ ضَامِنًا لِمَا هَلَكَ بِالْوُقُوعِ فِيهَا

٢٥٠٣ = سُئِلَ فِي بَيْرٍ مَكْبُوسَةٍ بِالتُّرَابِ فِي بَيْتِ شَخْصٍ، عَمَدَ لَهَا رَجُلٌ فَأَخْرَجَ

تُرَابَهَا وَخَرَنَتَهَا حِنْطَةً وَسَدَّهَا، وَغَابَ مُدَّةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ حَضَرَ وَفَتَحَهَا كُلَّ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَالِكِ، فَوَقَعَ فِيهَا ابْنُ الْمَالِكِ وَمَاتَ بِالْوُقُوعِ، هَلْ تَجِبُ دِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْمُخْرَجِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: صَرَّحُوا بِأَنَّ كَبْسَ الْبُيْرِ بِالتُّرَابِ نَسْخٌ لِحَفْرِهَا فَيَكُونُ بِإِخْرَاجِهِ كَمُخْدِثِ بُيْرِ الْعُدْوَانِ، وَهُوَ ضَامِنٌ مَا هَلَكَ بِالْوُقُوعِ فِيهَا، إِنْ مَا لَا فِي مَالِهِ، وَإِنْ نَفْسًا حُرَّةً؛ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَتَلَهَا ابْنُ عَمِّهَا عَمْدًا وَلَهَا زَوْجٌ وَأَوْلَادٌ،

وَأَبٌ مَاتَ قَبْلَ اسْتِيْضَاءِ الْقِصَاصِ

٢٥٠٤ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ قَتَلَهَا ابْنُ عَمِّهَا عَمْدًا، وَلَهَا زَوْجٌ وَأَوْلَادٌ ذُكُورٌ، وَأَبٌ مَاتَ الْأَبُ قَبْلَ اسْتِيْضَاءِ الْقِصَاصِ عَنِ ابْنِ أَخِيهِ الْقَاتِلِ، فَمَا يَسْتَحِقُّ الزَّوْجُ وَالْأَوْلَادُ عَلَيْهِ؟

أَجَابَ: يَسْتَحِقُّونَ خَمْسَةَ أَسْدَاسٍ دِيَّتَهَا لِانْقِلَابِ حِصَّتِهِمْ فِي الْقِصَاصِ مَا لَا يَمُوتُ الْأَبُ، وَيَرِثُ الْقَاتِلُ حِصَّتَهُ فِيهِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ١٣٤٩/]

قَتَلَ بِنْتَ عَمِّهِ عَمْدًا وَلَهَا زَوْجٌ وَأَخٌ يُقْتَلُ بِهَا إِذَا اجْتَمَعَا

عَلَى الْقِصَاصِ، وَإِنْ عَفَا أَحَدُهُمَا انْقَلَبَ نَصِيبُ الْآخَرِ مَا لَا

٢٥٠٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَتَلَ بِنْتَ عَمِّهِ عَمْدًا، وَلَهَا زَوْجٌ وَأَخٌ شَقِيقٌ، هَلْ يُقْتَلُ بِهَا إِذَا اجْتَمَعَا عَلَى طَلَبِ الْقِصَاصِ أَمْ لَا؟

٢٥٠٦ = وَإِذَا عَفَا أَخُوها عَنْهُ؛ يَنْقَلِبُ نَصِيبُ الزَّوْجِ مَا لَا أَمْ لَا؟

٢٥٠٥ ج = أَجَابَ: نَعَمْ يُقْتَلُ بِهَا.

٢٥٠٦ ج = وَإِنْ عَفَا أَخُوهَا عَنْهُ؛ فَلِزَوْجِهَا نِصْفُ دِيَّتِهَا، وَالْمُقَرَّرُ فِي كَلَامِ أَيْمَتِنَا: أَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ، وَأَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَالْقِصَاصُ وَالِدِيَّةُ يَجْرِيَانِ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَتَلَ ابْنَتَهُ عَمْدًا، وَلَهَا زَوْجٌ وَأَبْنَاؤُ عَمٍّ

٢٥٠٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَتَلَ ابْنَتَهُ عَمْدًا بِمُجَرَّدِ تَهْمَةٍ، وَلَيْسَ لَهَا وَارِثٌ سِوَى

زَوْجِهَا وَأَبْنَاؤِ عَمِّهَا، فَمَاذَا يَجِبُ لِزَوْجِهَا عَلَى أَبِيهَا بِسَبَبِ الْقَتْلِ الْمَذْكُورِ؟

أَجَابَ: يَجِبُ لَهُ عَلَيْهِ نِصْفُ دِيَّتِهَا فِي مَالِهِ خَاصَّةً، وَقَدْ تَقَرَّرَ:

❖ أَنَّ الْقَاتِلَ لَا يَرِثُ مِنَ الْمَقْتُولِ.

❖ وَأَنَّ الْوَاجِبَ بِالْعَمْدِ الْمَحْضِ يَجِبُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ، لَا عَلَى عَاقِلَتِهِ.

❖ وَأَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ.

❖ وَأَنَّ مَا يَجِبُ عَلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ فِي أَمْوَالِهِمْ بِقَتْلِ الْإِبْنِ عَمْدًا يَجِبُ فِي ثَلَاثِ

سِنِينَ عِنْدَنَا.

وَقَدْ عَرَفْتَ الْأَحْكَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِقْصَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَرَبَ آخَرَ عَمْدًا فَكَسَرَ بَعْضَ سِنِّهِ

٢٥٠٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ آخَرَ بِحَجَرٍ أَوْ قَدِيرٍ عَمْدًا، فَكَسَرَ بَعْضَ سِنِّهِ،

فَمَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟

أَجَابَ: إِنْ كَانَ الْكَسْرُ مُسْتَوِيًا يُسْتَطَاعُ فِي مِثْلِهِ الْقِصَاصُ بِالْمَبْرَدِ؛ اقْتَصَّ مِنَ

الضَّارِبِ، فَيُبْرَدُ مِنْ سِنِّهِ بِمِقْدَارِ سِنِّ الْمَضْرُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ فَعَلَيْهِ مِنْ أَرْشِ

السِّنِّ بِحِسَابِهِ:

❁ إِنْ كَانَ نِصْفًا مِنْهُ؛ فَنِصْفُ أَرْضِ السَّنِّ.

❁ وَإِنْ ثُلُثًا؛ فَثُلُثُ وَهَكَذَا. [ك ٣٠٤، ع ١٢٨٨ /]

وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ فِي السَّنِّ نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَّةِ، فَيُنْظَرُ مِقْدَارُ مَا ذَهَبَ مِنْ سِنِّهِ؛ فَيَجِبُ أَرْضُهُ بِحِسَابِهِ حَيْثُ لَمْ (يُمْكِنِ) <sup>(١)</sup> الْقِصَاصُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَرَبَ آخَرَ، فَأَذْهَبَ بَعْضَ بَصَرِهِ

٢٥٠٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَأْسَ آخَرَ، فَأَذْهَبَ بَعْضًا مِنْ بَصَرِهِ، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ

شُرْعًا؟

أَجَابَ: صَرَّحَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ بَعْضُ بَصَرِهِ بِضَرْبَةٍ وَنَحْوِهَا؛ فَلَا قِصَاصَ، وَفِي ذَلِكَ حُكُومَةٌ عَدْلٍ، وَنَقَلَهُ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) عَنِ (الْفَتَاوَى الصُّغْرَى) وَالْمَسْأَلَةُ مَشْهُورَةٌ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ مَذْكُورَةٌ. وَذَكَرَ أَيْضًا فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) أَنَّ ذَهَابَ الْبَصَرِ، قِيلَ: إِنَّ الْأَطِبَّاءَ تَعْرِفُهُ، فَقَوْلُ عَدْلَيْنِ مِنْهُمْ مَقْبُولٌ، فَرَبَّمَا يَظْهَرُ الْمِقْدَارُ الذَّاهِبُ مِنْهُ بِقَوْلِ الْأَطِبَّاءِ، فَتَسْهَلُ الْحُكُومَةُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضَرَبَ امْرَأَةً فِي رَأْسِهَا فَشَجَّهَا شَجَّةً دَامِيَةً

٢٥١٠ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ حُرَّةٍ، نَهَتْ امْرَأَةً أُخْرَى وَابْتَتَهَا عَنِ الْقَاءِ الْقِمَامَةِ

بِمَوْضِعٍ يَضْرِبُ بِالْمَارَّةِ، فَانْتَدَبَ أُخُوها وَشَجَّ النَّاهِيَةَ فِي رَأْسِهَا شَجَّةً دَامِيَةً، فَمَاذَا يَلْزَمُهُ

شُرْعًا؟

أَجَابَ: أَوَّلًا: يَلْزَمُهُ التَّعْزِيرُ لِأَزْتِكَابِهِ الْمَعْصِيَةَ، وَثَانِيًا: يَلْزَمُهُ حُكُومَةُ الْعَدْلِ وَهِيَ عَلَى قَوْلِ الْكُرْخِيِّ الْمُصَحَّحِ: أَنْ يَنْظُرَ كَمِّ مِقْدَارُ هَذِهِ الشَّجَّةِ مِنَ الْمَوْضِحَةِ، فَيَجِبُ

(١) فِي ع: يَكُنْ.

قَدَرُ ذَلِكَ مِنْ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ مَا لَا نَصَّ فِيهِ يُرَدُّ إِلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [سر ٣٤٩ب، ط ٢٠٠ /]

جَمَاعَةٌ يَجْرُونَ حَجْرَ بَدٍّ فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ضَعُوا فِي حَلْقِهِ

خَشَبَةً كَيْ لَا يَهْرَسَ أَحَدًا وَمَنْعَ آخَرَ فَهَرَسَ رَجُلٌ رَجُلًا

٢٥١١ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ يَجْرُونَ حَجْرَ بَدٍّ<sup>(١)</sup>، قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: ضَعُوا فِي حَلْقِهِ

خَشَبَةً لِئَلَّا يَهْرَسَ أَحَدًا. فَقَالَ رَأْسُهُمْ: لَا يَخْتَاجُ، فَهَرَسَ رَجُلٌ رَجُلًا مِنْهُمْ فَكَسَرَهَا، فَمَا الْحُكْمُ فِيهِ؟

أَجَابَ: الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ عِنْدَ عُلَمَائِنَا الْمُحَقِّقِينَ: أَنَّ حُكُومَةَ الْعَدْلِ تُقَسَّمُ عَلَى

جَمِيعِ الْجَارِيْنَ، وَتَسْقُطُ حِصَّةُ الْمُصَابِ عَنْهُ، أَمَّا وَجُوبُ حُكُومَةِ الْعَدْلِ؛ فَلِنَصِّ

عُلَمَائِنَا؛ بِأَنَّ فِي كَسْرِ كُلِّ عَظْمٍ حُكُومَةَ عَدْلِ، وَأَمَّا كَوْنُهَا عَلَيْهِمْ؛ فَلِنَصِّهِمْ فِي

مَسْأَلَةِ الْأَرْبَعَةِ النَّفَرِ الَّذِينَ اسْتَوْجَرُوا الْحَفْرَ بِئْرًا، فَوَقَعَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ حَفْرِهِمْ، فَمَاتَ

أَحَدُهُمْ، أَنَّ عَلَى الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الدِّيَةِ، وَيَسْقُطُ رُبُعُهَا؛ مُعَلِّلِينَ بِأَنَّ الْمَوْتَ مِنْ

جِنَايَتِهِ وَجِنَايَتِهِمْ، فَسَقَطَ مَا قَابَلَ فِعْلَهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخَائِنِيَّةِ، وَالْوَلَوَالِجِيَّةِ) وَأَكْثَرِ

الْكِتَابِ، وَإِنْ مَاتَ الَّذِي انْكَسَرَتْ رِجْلُهُ مِنْ ذَلِكَ قُسِّمَتِ الدِّيَةُ كَذَلِكَ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.



(١) البد معصرة الزيتون بلغة أهل الشام.



بَابُ مَا يُحْدِثُهُ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ  
إِذَا وَضَعَ رَجُلٌ مِيَازِيْبَ تَصُبُّ فِي زُقَاقٍ  
غَيْرِ نَافِذٍ يُجْبَرُ عَلَى رَفْعِهَا

٢٥١٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ إِيوَانٌ سُفْلِيٌّ، هَدَمَهُ وَجَدَّ عِمَارَتَهُ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ  
وَتَصَّبَ عَلَيْهَا مِيَازِيْبَ تَصُبُّ فِي صَدْرِ زُقَاقٍ غَيْرِ نَافِذٍ، فَيُضْرَبُ بِأَهْلِهِ، هَلْ إِذَا طَلَبَ أَهْلُ  
الزُّقَاقِ أَوْ بَعْضُهُمْ رَفَعَ الْمِيَازِيْبَ يُجْبَرُ عَلَى رَفْعِهَا أَمْ لَا؟

٢٥١٣ = وَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ وَضَعَ بِإِذْنِ مَنْ أَهْلِهِ لِإِبَاحَتِهِمْ لَهُ هَلْ لَهُمُ الرَّجُوعُ عَنِ  
الْإِبَاحَةِ وَتَكْلِيفُهُ بِرَفْعِهَا أَمْ لَا؟

٢٥١٢ ج = أَجَابَ: لَهُمْ أَنْ يَطْلُبُوهُ بِرَفْعِهَا؛ لِأَنَّ الزُّقَاقَ الْغَيْرَ النَّافِذَ مِثْلَ لِأَهْلِهِ،  
فَلَهُمْ ذَلِكَ، سِوَاءِ أَضْرَّ أَمْ لَا.

٢٥١٣ ج = وَإِنْ (تَرَاضَوْا) <sup>(١)</sup> بَوَضَعِهَا؛ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا؛ لِأَنَّهَا إِبَاحَةٌ، وَلِلْمَسِيحِ  
الرُّجُوعُ عَنْهَا، كَمَنْ أَبَاحَ رُكُوبَ دَابَّةٍ لَهُ أَوْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُبَاحِ لَهُ، لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ  
مِنْهُ مَتَى شَاءَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٥١٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ إِيوَانٌ فِي دَارِهِ عَلَيْهِ مِيَازِيْبٌ، يَصُبُّ مَاؤُهَا فِي زُقَاقٍ  
غَيْرِ نَافِذٍ، هَدَمَهُ وَجَدَّ بِنَاءَهُ وَأَخَذَتْ عَلَيْهِ طَبَقَةً، وَنَقَلَ الْمِيَازِيْبَ الَّتِي عَلَيْهِ عَلَى سَطْحِ  
الطَّبَقَةِ الْمُخَدَّتَةِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا وَيُكَلَّفُ بِرَفْعِهَا؟ [ع ٢٨٨ ب، ك ٣٠٤ ب / ]

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَيُكَلَّفُ إِلَى رَفْعِهَا، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَمِثْلُهُ  
فِي (الْبَزَائِيَةِ): أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَهْلُ الدَّارِ أَنْ يَنْقُلُوا الْمِيَازِيْبَ عَنْ مَوْضِعِهِ، أَوْ يَرْفَعُوهُ أَوْ

(١) فِي ع: رَضُوا.

يَسْفُلُوهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ، وَفِي (الْحَايَةِ) فِي الْجُدُوعِ: وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُ أَرْفَعَ عَمَّا كَانَ؛ لَا يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ ضَرَرًا عَمَّا كَانَ، وَلَا شَكَّ بِأَنَّ الْمَاءَ كُلَّمَا كَانَ شَاهِقًا فَوَقَعَهُ أَضْرَبَ بِلَا شُبْهَةٍ؛ لِأَنَّهُ لِقُوَّتِهِ يَخْفَرُ زِيَادَةً عَمَّا يَخْفَرُهُ الْمُسْتَقِيلُ، وَيَبْعُدُ وَقَعَهُ وَيَكْثُرُ انْتِصَاحُهُ وَانْتِشَارُهُ، فَيَتَضَرَّرُ بِهِ جَارُهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزُّقَاقَ مِلْكٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ أَهْلِهِ، فَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ وَرِضَاهُ، وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنِ إِضْرَارِ الْجَارِ وَإِيذَائِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س/٣٥٠]

### إِذَا أَرَادَ رَجُلٌ إِحْدَاثَ ظِلَّةٍ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ يُمْنَعُ

٢٥١٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ بَنَى عَلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ سَابَاطًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ السُّلْطَانِ، وَمَنَعَ بِهِ الْفَضَاءَ وَالنَّهْوَاءَ عَنِ طَاقَةِ مَدْرَسَةٍ تَجَاهَهُ، وَالْآنَ يُرِيدُ نَاطِرُ الْمَدْرَسَةِ هَدْمَهُ، فَهَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ وَيُجَابُ إِلَى هَدْمِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لِلنَّاطِرِ مُطَالَبَتُهُ بِطَرْحِهِ، بَلْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ آحَادِ الْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ، فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ: إِذَا أَضْرَبَ؛ فَلِكُلِّ أَحَدٍ وَلَوْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ غَيْرِ الْعَبِيدِ وَالصَّبِيَّانِ أَنْ يُخَاصِمَهُ وَيَقْضِي عَلَيْهِ بِهِدْمِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) رَامِزًا لِ(فَتَاوَى الدِّينَارِيِّ) وَمِنْ قَوَاعِدِهِمْ: الضَّرَرُ يُزَالُ. بَلْ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ يُزْفَعُ وَيُمْنَعُ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ، فَمِنِ (التَّارِخِيَّةِ): وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الصُّلْحِ: إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ إِحْدَاثَ ظِلَّةٍ فِي الطَّرِيقِ (الْعَامِّ) <sup>(١)</sup> وَلَا يَضُرُّ بِالْعَامَّةِ؛ فَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ آحَادِ الْمُسْلِمِينَ حَقَّ الْمَنْعِ، وَهُوَ الطَّرْحُ، وَمِثْلُهُ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الْفَضْلِ الْخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ، وَقَدْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي الصُّلْحِ: أَنَّهُ لَا يُعْدَلُ عَنِ كَلَامِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ الصَّحِيحَ مِنْ مَذْهَبِهِ، وَهُوَ

(١) فِي ع: الْعَامَّةِ. وَكِلَاهُمَا صَوَابٌ، فَقَدْ قَالَ الْفَرَاءُ: الطَّرِيقُ يُؤَنَّثُ أَهْلَ الْحِجَازِ، وَيَذَكَّرُ أَهْلَ نَجْدٍ، وَالتَّذْكِيرُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ التَّنْثِيثِ، وَأَجُودُ. «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (١/٤٥٧).

وَلَوْ لَمْ يَجْعَلْهُ الصَّحِيحَ؛ فَهُوَ الصَّحِيحُ، حَيْثُ ثَبَتَ أَنَّهُ مَذْهَبُهُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ هَذَا فِيمَا لَا يَضُرُّ، فَكَيْفَ فِيمَا يَضُرُّ؟ وَهُوَ بِالِاتِّفَاقِ مِنَ الْجَمِيعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا كَانَ مُتَكَلِّمًا عَلَى مَدْرَسَةٍ، فَسَدَّ طَاقَاتِ فِيهَا  
بِسَبَبِ بِنَاءِ سَابِاطٍ أَحَدَتْهُ عَلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ؛  
فَلِلنَّازِرِ عَلَيْهَا أَنْ يَخَاصِمَهُ بِرَفْعِهِ

٢٥١٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ كَانَ مُتَكَلِّمًا عَلَى مَدْرَسَةٍ، فَغَيَّرَ مَعَالِمَهَا بِغَيْرِ مُوجِبٍ  
بِحَيْثُ أَنَّهُ سَدَّ طَاقَاتِ فِي الْمَدْرَسَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَبَنَى تُجَاهَهَا إِيوَانًا عَلَى سَابِاطٍ أَحَدَتْهُ  
عَلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ، وَالْآنَ يَطْلُبُ نَازِرُ الْمَدْرَسَةِ فَتَحَ الطَّاقَاتِ لِقَدَمِهَا، وَهَدَمَ السَّابِاطَ،  
هَلْ يُجَابُ إِلَى ذَلِكَ شَرْعًا أَمْ لَا؟ [ك ٣٠٥، ط ٢٠١ /]

أَجَابَ: نَعَمْ، يُجَابُ إِلَى ذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُ مَعَالِمٍ وَقَفٍ مَا، وَقَدْ  
اتَّفَقُوا عَلَى رَفْعِ الظَّلَّةِ حَيْثُ كَانَتْ تَضُرُّ، وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا تُرْفَعُ  
لِمُخَاصَمَةِ آحَادِ النَّاسِ مَا عَدَا الْعَبِيدَ وَالصَّبِيَّانِ وَلَوْ لَمْ تَضُرَّ، صَرَّحَ بِهِ فِي (التَّارِخِ حَافِيَّةِ،  
وَجَامِعِ النُّصُولَيْنِ) وَكَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ عُلَمَائِنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَخْرَجَ جُرْضُنَا إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ فَتَحَ بِهِ  
كُوَّةَ مُشْرِفَةً عَلَى عَوْرَاتِ جَارِهِ وَهَنَّاكَ طَرِيقُ فَاصِلٌ

٢٥١٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَخْرَجَ جُرْضُنَا<sup>(١)</sup> إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ، وَفَتَحَ بِهِ كُوَّةَ مُشْرِفَةً  
عَلَى عَوْرَاتِ جَارِهِ، هَلْ يُنَزَعُ وَلَا يَمْنَعُ مِنْ تَزَعِّهِ الطَّرِيقُ الْفَاصِلُ أَمْ لَا؟ [ع ٢٨٩ /]

أَجَابَ: نَعَمْ يُنَزَعُ الْجُرْضُنُ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْخُصُومَةِ أَنْ يُطَالِبَهُ بِنَزْعِهِ،

(١) (الجرصن) اختلف فيه، فقيل: البرج، وقيل: مجرى ماء يركب في الحائط، وقيل: جذع يخرج الإنسان من الحائط لينتهي عليه. «المغرب في ترتيب المعرب» (١/ ٨٠) مادة (جرصن).

وَلَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ الْجَارُ، وَأَمَّا سُدُّ الْكُوَّةِ فَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّهَا حَيْثُ كَانَتْ لِلنَّظَرِ  
وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ النِّسَاءِ تُسَدُّ بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ الطَّرِيقِ الْفَاصِلِ وَغَيْرِهِ، وَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى  
فِي (الْكَنْزِ) وَغَيْرِهِ، وَالثَّانِيَةُ فِي (الْمُضْمَرَاتِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَضَعُ قَنْطَرَةً أَوْ ظَلَّةً فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ

٢٥١٨ = سُئِلَ فِي بِنَاءِ تَشَعَّثَ بِحَيْثُ آلَ إِلَى السَّقُوطِ، وَأَخْبَرَ [س٣٥٠ ب/]

الْمِعْمَارِيَّةُ أَنَّهُ يَخْتَاجُ فِي اسْتِنَادِهِ وَتَحْصِينِهِ إِلَى بِنَاءِ قَنْطَرَةٍ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ، فَهَلْ  
يُسَوِّغُ لِصَاحِبِ الْبِنَاءِ إِحْدَاثُ مِثْلِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ لَيْسَ فِي إِحْدَاثِهِ ضَرَرٌ، خُصُوصًا  
حَيْثُ دَعَتِ الضَّرُورَةُ وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَجَرَتْ عَادَةُ النَّاسِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَخُصُوصًا أَيْضًا  
كَشَفُ الْمَحَلِّ مِنْ جَانِبِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ بِحُضُورِ الْمِعْمَارِيَّةِ وَأَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَجَمَاعَةِ  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَخْبَرُوا بِأَسْرِهِمْ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي إِحْدَاثِ ذَلِكَ ضَرَرٌ أَصْلًا، وَالْحَالُ أَنَّهَا  
ذُرِعَتْ أَيْضًا فَجَاءَ بِنَاؤُهَا أَنْقَصَ مِنْ ذَرَعِ الْقَنَاظِرِ الْمَوْجُودَةِ بِذَلِكَ الْخَطِّ، فَهَلْ حَيْثُ  
جَرَتْ عَادَةُ النَّاسِ بِذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ فِي إِحْدَاثِهَا ضَرَرٌ يُسَوِّغُ لَهُ ذَلِكَ، وَلَا يُلْتَمَسُ إِلَى  
الْمُعَارِضِ الْمُتَعَنَّتِ؟

٢٥١٩ = وَهَلْ لِحَائِطِ الدَّارِ حَرِيمٌ وَيُعَدُّ ذَلِكَ فِنَاءً هَا حَتَّىٰ إِنَّ لِصَاحِبِهَا رِبْطًا دَائِبَةً

إِلَى جَانِبِهَا وَالْجُلُوسَ فِي ظِلِّهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِنْتِفَاعَاتِ أَمْ لَا؟

٢٥١٨ ج = أَجَابَ: قَدْ أَكْثَرَ عُلَمَاؤُنَا مِنْ نَقْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كُتُبِهِمْ، قَالَ فِي

(الْبَرَازِيَّةِ): وَإِنْ أَحْدَثَ فِي الطَّرِيقِ ظِلَّةً؛ لِكُلِّ أَحَدٍ الرَّفْعُ وَالْمَنْعُ أَضْرَّ أَمْ لَا. وَقَالَ  
مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا لَمْ يَضُرَّ؛ يُمْنَعُ وَلَا يُرْفَعُ، وَقَالَ الثَّانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَبِهِ  
يُعْتَبَرُ إِذَا لَمْ يَضُرَّ لَا يُمْنَعُ وَلَا يُرْفَعُ. انْتَهَى.

وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي أَوَّلِ الْخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ: أَرَادَ أَنْ يُحْدِثَ ظِلَّةً فِي (الطَّرِيقِ) <sup>(١)</sup> الْعَامَّةِ وَهِيَ لَا تَضُرُّ، فَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَقَّ الْمَنْعِ وَالطَّرْحِ؛ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَهُ حَقُّ الْمَنْعِ، لَا الطَّرْحِ، قَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَيْسَ لَهُ كِلَاهُمَا. انْتَهَى.

وَنَقَلُوا عَنِ الصَّفَّارِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُلْتَفَتُ إِلَى خُصُومَةٍ مَنْ يُخَاصِمُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلُ مَا لِلْمُخَاصِمِ، (فَكُونُهُ) <sup>(٢)</sup> مِثْلُهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَوْ أَرَادَ دَفْعَ الضَّرْرِ عَنِ الْعَامَّةِ؛ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَبْدَأْ بِنَفْسِهِ عِلْمَ [ك٣٠٥ب، ع٢٨٩ب/] أَنَّهُ مُتَعَنَّتْ.

الْحَاصِلُ: أَنَّ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ الْمَنْعُ وَالرَّفْعُ، وَاعْتَبَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَ الثَّانِي لِأَنَّهُ أَسْمَحُ وَأَزْفَقُ مَعَ عَدَمِ الضَّرْرِ، فَقَالَ: وَبِهِ يُعْتَبَرُ.

٢٥١٩ ج = وَلصاحب الدار الانتفاع ببناء داره؛ بإلقاء ثلج وطين وحشب، وربط دابة على الإطلاق، كما نص عليه في (جامع الفصولين) وغيره، وإذا كان له ربط دابته؛ فمن باب أولى جلوسه في ظلها، وقد صرح به بعضهم، والله أعلم.

### إِحْدَاثُ شَيْءٍ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ

٢٥٢٠ = سُئِلَ فِي إِحْدَاثِ دُكَّانٍ فِي طَرِيقٍ يَضُرُّ بِالْمَارَّةِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ حَيْثُ ضَرَّ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِذَا لَمْ يَضُرَّ؛ يَجُوزُ إِذَا لَمْ يُمْنَعِ، وَلِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْخُصُومَةِ ذِمًّا كَانَ أَوْ مُسْلِمًا مَنَعُهُ وَرَفَعَهُ، قَالَ فِي (الْكَنْزِ): مَنْ أَخْرَجَ إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ كَنِيفًا أَوْ مِيزَابًا أَوْ جُرُصًا أَوْ دُكَّانًا؛ فَلِكُلِّ أَحَدٍ نَزْعُهُ انْتَهَى. يَعْني: مُطَالَبَتُهُ بِنَزْعِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: طَرِيقِ.

(٢) فِي ع: فَلَوْلَهُ.

فَصْلٌ فِي الْحَائِطِ الْمَائِلِ

يَضْمَنُ صَاحِبُ الْحَائِطِ الْمَائِلِ مَا تَلَفَ بِهِ

٢٥٢١ = سُئِلَ فِي حَائِطِ مَالٍ إِلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ أَوْ الْخَاصِّ، فَأَشْهَدَ عَلَى رَبِّهِ مَنْ لَهُ وِلَايَةُ الْإِشْهَادِ، وَهُوَ الْجَارُ أَوْ رَجُلٌ مِنْ آخَادِ النَّاسِ فِي الْعَامِّ، هَلْ يَضْمَنُ صَاحِبُهُ جَمِيعَ مَا هَلَكَ تَحْتَهُ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَمْ لَا؟ [س ٣٥١، ط ٢٠٢/]

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ رَبُّهُ مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ؛ إِنْ طَالَ بِتَنْقُضِهِ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ وَلَمْ يَنْقُضْهُ فِي مُدَّةٍ يَقْدِرُ عَلَى تَقْضِيهِ، حَيْثُ كَانَ إِلَى الطَّرِيقِ الْعَامَّةِ، وَإِنْ كَانَ إِلَى طَرِيقِ الْجَارِ أَوْ إِلَى دَارِ الْجَارِ؛ فَالطَّلَبُ إِلَى الْجَارِ، فَإِذَا طَلَبَ وَلَمْ يَنْقُضْ مَعَ تَمَكُّنِهِ؛ ضَمِنَ جَمِيعَ مَا تَلَفَ مِنْ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ لَهُ، هَكَذَا صَرَّحَ بِهِ فَقَهَاءُ مَذْهَبِنَا مُتُونًا وَشُرُوحًا وَفَتَاوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَضْمَنُ صَاحِبُ الْجِدَارِ الَّذِي انْقَضَ بَعْضُهُ

مَا تَلَفَ بِهِ حَيْثُ لَمْ يُطَلَبْ مِنْهُ رَفْعُهُ

٢٥٢٢ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ جَالِسَةٍ تَحْتَ جِدَارٍ انْقَضَ بَعْضُهُ، فَأَصَابَ حَجْرٌ مِنْهُ رِجْلَ الْمَرْأَةِ فَكَسَّرَهَا وَمَاتَتْ، هَلْ يَلْزَمُ رَبَّ الْجِدَارِ دِيَّتُهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ رَبَّ الْجِدَارِ دِيَّتُهَا، حَيْثُ لَمْ يُطَلَبْ مِنْ رَبِّهِ تَقْضِيهِ قَبْلَ الْوُقُوعِ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَضْمَنَ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ صُنْعٌ هُوَ تَعَدُّ، لَا مُبَاشَرَةٌ عَلَيْهِ، وَلَا مُبَاشِرَةٌ شَرْطٍ أَوْ سَبَبٍ، وَالْبِنَاءُ كَانَ مُسْتَقِيمًا فِي مُلْكِهِ، وَالْمِيلَانُ وَشُغْلُ الْهَوَاءِ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، فَلَا يَضْمَنُ وَلَوْ كَانَ مَائِلًا، فَمَا بِالْكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؟ وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ فِي غَيْرِ الْمَائِلِ مُطْلَقًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ فِي الْحَيْطَانِ وَالطَّرِيقِ وَمَا يَتَضَرَّرُ بِهِ الْجَارُ  
أَرَادَ فَتَحَ كُوَّةَ عَلَى جَارِهِ وَفِي ذَلِكَ  
اطَّلَاعٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ وَحَرِيمِهِ

٢٥٢٣ = سُئِلَ فِي الْجَارِ يُرِيدُ فَتَحَ كُوَّةَ عَلَى جَارِهِ، وَفِي ذَلِكَ اطَّلَاعٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ وَحَرِيمِهِ، أَوْ بِنَاءِ غُرْفَةٍ أَوْ حَائِطٍ عَلَى جِدَارٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا، هَلْ يُمْنَعُ عَنْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟  
أَجَابَ: أَمَّا مَسْأَلَةُ فَتْحِ الْكُوَّةِ فَنِيهَا اسْتِحْسَانٌ وَقِيَاسٌ، وَالِاسْتِحْسَانُ الْمَنْعُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَمَا نَقَلَهُ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ)، وَشَرَحَ الْقُدُورِيُّ الْمُسَمَّى بِالْمُضْمَرَاتِ عَنِ (التَّهْدِيبِ)، وَقَالَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) قَبْلَ مَسْأَلَةِ الْكُوَّةِ بِقَلِيلٍ: وَالْحَاصِلُ فِي هَذِهِ (الْمَسْأَلَةِ) <sup>(١)</sup> وَأَجْنَسَهَا أَنَّ الْقِيَاسَ: كُلُّ مَنْ تَصَرَّفَ فِي خَالِصِ مُلْكِهِ لَا يُمْنَعُ فِي الْحُكْمِ، وَإِنْ كَانَ يُؤَدِّي إِلَى إِحْقَاقِ الضَّرَرِ بِالْغَيْرِ، لَكِنَّ تَرْكَ الْقِيَاسِ [ك٦٠٦ / ١٣٠] فِي مَوْضِعٍ يَتَعَدَّى ضَرَرُ تَصَرُّفِهِ إِلَى غَيْرِهِ (ضَرَرًا بَيِّنًا) <sup>(٢)</sup> وَقِيلَ بِالْمَنْعِ مُطْلَقًا، وَبِهِ أَخَذَ كَثِيرٌ مِنْ مَشَائِخِنَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. انْتَهَى.

وَمِثْلُهُ فِي (فُصُولِ الْعِمَادِيِّ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ.

وَأَمَّا بِنَاءُ الْغُرْفَةِ أَوْ الْحَائِطِ عَلَى جِدَارٍ مُشْتَرَكٍ فَالْمَنْعُ مِنْهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا، قَالَ فِي (الْخَانِيَّةِ): جِدَارٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَزِيدَ فِي الْبِنَاءِ عَلَيْهِ؛ لَا يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ، إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكِ أَضَرَ الشَّرِيكَ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ يَضُرَّ. انْتَهَى. وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ.

(١) فِي ع: الْمَسَائِلِ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ، وَ«الدر المختار» (٦ / ٢٧٢) وَلَعَلَّ الصَّوَابَ (ضَرَرٌ بَيِّنٌ) خَبْرٌ (لَكِنَّ).

## فصل في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجار

وفي (البرزازية): جدار بينهما أراد أحدهما أن يبني عليه سقفًا آخر أو غرفة يُمنع، وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم [ع ١٢٩٠، س ٣٥١ ب /] يُمنع إلا إذا كان في القديم كذلك. انتهى. ومثله في (الخلاصة) وكثير من الكتب.

والفقه فيه أنه يفعل ذلك يصير مُستعملًا لملك الغير بغير إذنه، فيُمنع، وهذا مما لا شبهة فيه، والله أعلم.

أراد فتح كوة مطلة على جاره ولكن

بينهما شارع فأراد الجار منعه

٢٥٢٤ = سئل في رجل له دار ملك، ولجاره تجاهه دار وقف، وبينه وبين جاره شارع يمر فيه الخاص والعام، وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة، هل لجاره منعه من ذلك، أم لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء؟

أجاب: هذه المسألة مسألة فتح الكوة، وظاهر الرواية فيها: أن الجار لا يمنعه عنها؛ لأنه تصرف في ملكه، ولم يثلف ملك غيره به، لكن صرح في (المضمرات شرح القُدوري): أن الفتوى أن الكوة إن كانت للنظر، والساحة موضع النساء؛ فالضرر ظاهر، ويمنع من فتحها للضرر الظاهر، وظاهر الرواية هو القياس، وما عليه الفتوى استحسانًا، والله أعلم.

لو أراد رجل فتح كوة للهواء والفضاء ليس لجاره منعه

بخلاف ما إذا كانت للنظر والموضع موضع النساء لسفل

٢٥٢٥ = سئل في رجل فتح في بيته كوى للهواء والفضاء مطلة على ملكه

مقابلة لكوى جاره وبينهما شارع ودور لهما، هل له منعه من ذلك أم لا؟



أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، إِذِ الْمَلِكُ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ لِلْمَالِكِ، وَمَسْأَلَةُ فَتْحِ الْكُوَّةِ الَّتِي جَرَى فِيهَا الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ لَيْسَتْ هَذِهِ الَّتِي لِلْفَضَاءِ وَالْهَوَاءِ، وَإِنَّمَا هِيَ الْمُعَدَّةُ لِلنَّظَرِ، وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ النِّسَاءِ، وَأَيْضًا لَوْ ثَبَّتَ لَهُ مُطَابَقَتُهُ لَثَبَّتَ لِلْآخِرِ عَلَيْهِ مِثْلُهُ، وَالْمَنْعُ مِنْ أَضْلِهِ خِلَافَ الْقِيَاسِ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي كَلَامِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مَنْعُهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَيْسَ لِصَاحِبِ السُّفْلِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَضُرُّ بِالْعُلُوِّ

٢٥٢٦ = سُئِلَ فِي سُفْلِ فَوْقَهُ عُلُوٌّ، هَلْ لِصَاحِبِ السُّفْلِ أَنْ يَفْتَحَ فِي سُفْلِهِ طَاقَةَ أَوْ يَدُقَّ وَتَدَا أَوْ يَفْعَلَ فِيهِ مَا يَضُرُّ بِالْعُلُوِّ أَمْ لَا؟ [ط ٢٠٣، ك ٣٠٦ ب /]

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَفِي الْمُتُونِ: (لَا يَتَدُ) <sup>(١)</sup> ذُو سُفْلِ فِيهِ، وَلَا يَنْقُبُ كُوَّةً فِيهِ بِلَا رِضَا ذِي الْعُلُوِّ، قَالَ فِي (الْبَحْرِ): أَشَارَ يَعْني صَاحِبَ الْكَنْزِ إِلَى مَنْعِهِ مِنْ فَتْحِ الْبَابِ وَوَضْعِ الْجُدُوعِ وَهَذَا سَفْلِهِ.

وَفِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ): أَنْ فَتَحَ الْبَابَ يَنْبَغِي أَنْ يُمْنَعَ اتِّفَاقًا، وَإِنْ وَضَعَ مِسْمَارًا صَغِيرًا أَوْ وَسَطًا يَجُوزُ اتِّفَاقًا. انْتَهَى. وَأَشَارَ بِالصَّغِيرِ وَالْوَسَطِ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ وَضْعِ مِسْمَارٍ كَبِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ إِدْخَالَ الْأَجَانِبِ فِي الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ

٢٥٢٧ = سُئِلَ فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا إِدْخَالَ الْأَجَانِبِ فِيهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ أَمْ لَا، وَخُصُوصًا مَعَ صَرِيحِ النَّهْيِ؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا، وَهُوَ حَرَامٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أي: يجعل فيه وتدًا.

## فَصْلٌ فِي الْحَيْطَانِ وَالطَّرِيقِ وَمَا يَتَضَرَّرُ بِهِ الْجَارُ

١٤٣٥

لَيْسَ لِأَحَدِ الْبِنَاءِ فِي سَاحَةِ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ

٢٥٢٨ = سُئِلَ فِي سَاحَةِ لِدَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ، هَلْ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا

كِنِيفًا أَوْ مَطْبَخًا أَوْ مَنْصَبَةً أَوْ بِنَاءً يَخْتَصُّ بِهِ أَمَّ لَا؟ [س ٣٥٢، ع ٢٩٠ ب /]

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، إِذْ لَيْسَ لِأَحَدِ الشُّرَكَاءِ أَنْ يَبْنِيَ لَهُ بِهَا بِنَاءً يَخْتَصُّ بِهِ فِي الْمُشْتَرَكِ؛ إِذْ فِيهِ مَنَعُ الشَّرِيكِ عَمَّا هُوَ مُشْتَرِكٌ، وَلَا يَمْلِكُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَهُ أَنْ يَمْعَلَ مَا هُوَ مِنْ حَقِّ السُّكْنَى كَدُخُولِ وَخُرُوجِ وَقُعُودِ وَوَضْعِ أَمْتِعَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَا مَا يَمْنَعُ بِهِ شَرِيكَهُ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ كِبِنَاءِ مَطْبَخٍ أَوْ كِنِيفٍ فِي الْمُشْتَرَكِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِأَحَدِ الشُّرَكَاءِ أَنْ يَفْتَحَ فِي الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ بَابًا لِبَيْتٍ آخَرَ

٢٥٢٩ = سُئِلَ فِي دَارٍ بَاعَ مَالِكُهَا بَيْتًا مِنْهَا لِلْجَارِ، فَسَدَّ بَابَهُ وَفَتَحَ لَهُ بَابًا آخَرَ فِي

دَارِهِ، وَمَاتَ الْبَائِعُ عَنِ وَرَثَتِهِ، فَاشْتَرَى أَحَدُهُمُ الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ وَهُوَ مُلَاصِقٌ لِبَيْتِ لَهُ فِي الدَّارِ، يَسْتَطِيقُ إِلَيْهِ مِنْ سَاحَتِهَا، وَيُرِيدُ فَتْحَ بَابِ الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ؛ لَهُ ذَلِكَ؛ إِذْ لَهُ الْمُرُورُ مِنَ السَّاحَةِ قَطْعًا مِنْ أَيِّ جِهَةٍ أَرَادَ، وَمَنْ لَهُ

الْمُرُورُ فِي مَحَلٍّ لَهُ فَتْحُ بَابٍ فِيهِ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً، وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى مَنَعِهِ مِنْهُ، كَمَا لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى مَنَعِهِ مِنَ الْمُرُورِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِصَاحِبِ الدَّارِ الَّتِي هِيَ فِي زُقَاقٍ غَيْرِ نَافِذِ

أَنْ يَفْتَحَ لَهَا بَابًا أَسْفَلَ مِنْ بَابِهَا وَلَهُ فَتْحُ أَعْلَى

٢٥٣٠ = سُئِلَ فِي زُقَاقٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى دَارَيْنِ، إِحْدَاهُمَا فِي أَسْفَلِهِ وَالْآخَرَى فِي

أَعْلَاهُ، هَلْ لِدَيِ الْعُلْيَا أَنْ يُحَوَّلَ بَابُهُ إِلَى جِهَةِ السُّفْلَى أَمْ لَا؟

أَجَابَ: بِمَا فِي (قَاضِي خَانَ) مِنْ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَعِبَارَتُهُ: رَجُلٌ لَهُ دَارٌ فِي سِكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ لَهَا بَابٌ، أَرَادَ أَنْ يَفْتَحَ لَهَا بَابًا آخَرَ أَسْفَلَ مِنْ بَابِهَا، اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَفْتَحَ بَابًا آخَرَ أَعْلَى مِنْ بَابِهِ؛ كَانَ لَهُ ذَلِكَ. انْتَهَى. وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ.

وَنَقَلَ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) أَنَّ لَهُ ذَلِكَ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

وَنَقَلَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) عَنِ (الْفَتْاوى الْعَتَابِيَّةِ) أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافَ التَّصْحِيحِ وَالْفَتْوَى، وَلَكِنَّ الْمُتَوَنِّعَ عَلَى الْمَنْعِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فَلْيَكُنِ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا اشْتَرَى رَجُلٌ دَارًا لَهَا ظِلَّةٌ حَادِثَةٌ عَلَى حَائِطِهَا

وَحَائِطُ الْجَارِ فِي سِكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ انْهَدَمَتْ فَأَرَادَ إِعَادَتَهَا

٢٥٣١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى دَارًا لَهَا ظِلَّةٌ حَادِثَةٌ عَلَى حَائِطِهَا، وَحَائِطُ الْجَارِ

فِي سِكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ انْهَدَمَتْ، هَلْ لَهُ إِعَادَتُهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ إِعَادَتُهَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ)، وَسِوَاءَ كَانَ بِنَاؤُهَا

بِإِذْنِ الْجَارِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بِإِذْنِهِ؛ فَهُوَ مُعِيرٌ لِلْحَائِطِ، وَلِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ مَتَى شَاءَ،

وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؛ فَهُوَ غَاصِبٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَائِطٌ مُشْتَرَكٌ أَرَادَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَقْضَهُ لِيَبْنِيَهُ أَقْوَى مِمَّا كَانَ

٢٥٣٢ = سُئِلَ فِي حَائِطٍ مُشْتَرَكٍ، لَا يُخْشَى عَلَيْهِ السَّقُوطُ، أَرَادَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ

نَقْضَهُ لِيَبْنِيَهُ أَقْوَى مِمَّا كَانَ، أَوْ لِيَبْنِيَهُ عَلَيْهِ بِنَاءً، هَلْ يُمْنَعُ أَمْ لَا؟

## فَصْلٌ فِي الْحَيْطَانِ وَالطَّرِيقِ وَمَا يَتَضَرَّرُ بِهِ الْجَارُ

أَجَابَ: نَعَمْ، يُمْنَعُ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي الْمُسْتَرَكِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ بِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِيكِ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ك: ١٣٠٧، س: ٣٥٢ ب /]

صَاحِبُ الْمَمَرِّ عَلَى مَكَانٍ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ فِي عِمَارَتِهِ لَوْ انْهَدَمَ

٢٥٣٣ = سُئِلَ فِي مَعْصَرَةٍ لِشَخْصٍ، وَلَا خَرَ حَقُّ الْمَمَرِّ عَلَى سَطْحِهَا، انْهَدَمَ

جَانِبٌ مِنْهُ، هَلْ يَلْزِمُ صَاحِبَ الْمَمَرِّ شَيْءٌ فِي عِمَارَةٍ مَا انْهَدَمَ مَعَ مَالِكِ الْمَعْصَرَةِ  
أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزِمُ صَاحِبَ الْمَمَرِّ شَيْءٌ فِي عِمَارَةٍ مَا انْهَدَمَ مِنْ سَطْحِ الْمَعْصَرَةِ

بِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ، إِذْ لَيْسَ لَهُ فِيهِ حَقٌّ إِلَّا حَقُّ الْمُرُورِ، وَمِلْكُ الرَّقَبَةِ لِرَبِّهَا، وَمَنْ لَهُ حَقُّ

الْمُرُورِ لَا يُؤْخَذُ بِعِمَارَتِهِ إِجْمَاعًا، وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّهُ لَوْ انْهَدَمَ السُّفْلُ فَانْهَدَمَ

الْعُلُوُّ لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْعُلُوِّ عِمَارَتُهُ، وَلَهُ إِذَا بَنَى صَاحِبُ السُّفْلِ سُفْلَهُ أَنْ يُعِيدَ

عُلُوَّهُ كَمَا كَانَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا أَنْفَقَ صَاحِبُ السُّفْلِ عَلَى سُفْلِهِ، بَلْ لَهُ إِذَا امْتَنَعَ

صَاحِبُ السُّفْلِ مِنْ بِنَاءِ سُفْلِهِ أَنْ يَبْنِيَهُ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى حَقِّهِ، وَيَمْنَعَهُ عَنْهُ حَتَّى يَدْفَعَ إِلَيْهِ

قِيمَةَ بِنَائِهِ بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ، لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى بِنَائِهِ؛ إِذْ لَا وُصُولَ لَهُ إِلَى حَقِّهِ إِلَّا بِهِ، وَلَوْ

بَنَى بِإِذْنِ الْقَاضِي؛ يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِ السُّفْلِ بِمَا أَنْفَقَ بِالِغَا مَا بَلَغَ؛ لِأَنَّ إِذْنَ الْقَاضِي

كَإِذْنِهِ بِنَفْسِهِ لَوْلَايَتِهِ، وَهَذَا الَّذِي اسْتَحْسَنَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ، وَفِي قِسْمَةِ (الْوَلْوَالِجِيَّةِ) وَبِهِ

يُنْتَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع: ١٢٩١، ط: ٢٠٤ /]

رَجُلٌ لَهُ عُلُوٌّ وَلَهُ مَمَرٌّ عَلَى سَطْحِ صَاحِبِ السُّفْلِ

انْهَدَمَ جَانِبٌ مِنَ الْمَمَرِّ فَادَّعَى صَاحِبُ السُّفْلِ

أَنَّهُ انْهَدَمَ بِسَبَبِ إِحْدَاثِ رَبِّ الْعُلُوِّ حَوْضًا

٢٥٣٤ = سُئِلَ فِي سُفْلِ عَلَيْهِ عُلُوٌّ، وَلِأَهْلِ هَذَا الْعُلُوِّ مَمَرٌّ عَلَى سَطْحِ لِصَاحِبِ

السفل، انهدم جانب من الممر، فادعى ربه على رب العلو أنه أخذت عليه حوضاً وشجرة في الحوض، فانهدم بسبب ذلك، وذو العلو ينكر حذوئهما، ويدعي قدمهما، هل القول في ذلك قول صاحب السفل بيمينه أم قول صاحب العلو بيمينه؟

أجاب: القول قول صاحب العلو بيمينه، وإن كان الحادث يُضاف إلى أقرب أوقاته؛ لكون صاحب السفل يدعي الضمان، وصاحب العلو ينكره، والأصل عدم الضمان وبراءة الذمة من الاشتغال بحق الغير، فعارض الأصل السابق أصل أقوى منه، والله أعلم.

### لا يُمنع صاحب الاستطراق منه

٢٥٣٥ = سئل في دكان جارية في وقف مسجد جامع لها استطراق قديم في أرض موقوفة على جهة أخرى، يريد المتكلم عليها منع الاستطراق المذكور، هل له ذلك، أم يبقى القديم على قدمه؟

أجاب: يبقى القديم على قدمه؛ إذ الأصل بقاء ما كان على ما كان لعلية الظن بالمسلمين بأنه ما وضع إلا بوجه شرعي، والله أعلم.

### ميزاب إلى دار اختلف صاحبه مع صاحبها

٢٥٣٦ = سئل في ميزاب إلى دار، اختلف صاحبه مع صاحب الدار، ما الحكم

الشرعي؟

أجاب: بما في (جامع الفصولين) إن اختلفا في حال الجريان، فالقول لصاحب الميزاب، وإلا فلا بد من بينة، وقال بعضهم: يُترك لو قديماً، وحذ القديم أن لا تحفظ أقرانه وراء هذا الوقت كيف كان؟ فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حذ

الْقَدِيمِ، قَالَ (مشر): هَذَا فِي غَايَةِ الْحُسْنِ كَذَا فِي (الْفَتَاوَى الصُّغْرَى) انْتَهَى، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

سَطْحُ بَيْتٍ لِدَارِ عُلُوِّيَّةٍ طَلَبَ صَاحِبُهُ مِنْ ذِي الْعُلُوِّ تَطْيِينَهُ

لِكَوْنِهِ الْمُنتَفِعَ بِهِ وَامْتَنَعَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَالِكِ

٢٥٣٧ = سُئِلَ فِي سَطْحِ بَيْتِ سُفْلِيٍّ هُوَ عَرَصَةٌ لِدَارِ عُلُوِّيَّةٍ، ذُو السُّفْلِ يُطَالِبُ

صَاحِبَ الْعُلُوِّ بِتَطْيِينِهِ لِدَفْعِ وَكْفِ الْمَاءِ عَنْهُ فِي زَمَنِ الشِّتَاءِ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ هُوَ الْمُنتَفِعُ  
بِهِ وَالسَّاكِنُ فِيهِ، وَذُو الْعُلُوِّ مُمْتَنِعٌ مِنْ ذَلِكَ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ، فَهَلْ تَطْيِينُهُ عَلَيْهِ  
أَمْ عَلَى صَاحِبِ السُّفْلِ أَمْ عَلَيْهِمَا؟

٢٥٣٨ = وَهَلْ إِذَا (تَلَفَ طِينٌ) <sup>(١)</sup> السَّطْحُ بِوَأَسْطَةِ انْتِفَاعِهِ بِهِ، يَكُونُ ضَامِنًا

أَمْ لَا؟ [سر ١٣٥٣، ك ٣٠٧ب، ع ٢٩١ب /]

٢٥٣٧ ج = أَجَابَ: لَا يُجْبَرُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى ذَلِكَ، أَمَّا صَاحِبُ الْعُلُوِّ؛ فَلِكَوْنِهِ

لَيْسَ بِمَالِكٍ؛ إِذِ السَّطْحُ مِلْكُ صَاحِبِ السُّفْلِ، وَإِنَّمَا لِصَاحِبِ الْعُلُوِّ سَكْنُهُ وَالْإِنْتِفَاعُ  
بِهِ، وَلَا يُجْبَرُ الْإِنْسَانُ عَلَى إِضْلَاحِ مِلْكِ غَيْرِهِ، وَلَا أَنَّهُ لَوْ أُجْبِرَ؛ إِنَّمَا يُجْبَرُ لِحَقِّهِ أَوْ  
لِحَقِّ ذِي السُّفْلِ، فَلَا وَجْهَ إِلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا وَجْهَ إِلَى الثَّانِي لِعَدَمِ مُوجِبِهِ،  
وَهُوَ التَّعَدِّي، أَلَا تَرَى أَنَّ السُّفْلَ لَوْ انْهَدَمَ لَا يُجْبَرُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى بِنَائِهِ لِمَا قُلْنَا،  
وَإِنَّمَا يُقَالُ لِذِي الْعُلُوِّ لَيْسَ لَكَ طَرِيقٌ إِلَى حَقِّكَ سِوَى أَنْ تَبْنِيَ السُّفْلَ بِنَفْسِكَ إِنْ  
شِئْتَ، وَتَحْبِسَهُ عَنْ صَاحِبِهِ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيكَ قِيَمَةَ الْبِنَاءِ، هَذَا مَعَ فَوَاتِ الْحَقِّ، فَكَيْفَ  
مَعَ عَدَمِ فَوَاتِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا؟ إِذْ عَدَمُ التَّطْيِينِ لَا يُفَوِّتُ الْحَقَّ بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ نَقْضًا  
مَا، وَأَمَّا صَاحِبُ السُّفْلِ؛ فَلِمَا صَرَّ حُجُوبُهُ قَاطِبَةً مِنْ أَنَّ الْمَالِكَ لَا يُجْبَرُ عَلَى إِضْلَاحِ

(١) فِي س: (أَتَلَفَ طِينٌ).

مُلْكِهِ، فَإِنْ شَاءَ طَيَّنَهُ وَدَفَعَ ضَرَرَ وَكَفَى الْمَاءَ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ تَحَمَّلَ ضَرَرَهُ كَبَيْتَ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ فِي عُلُوِّهِ، وَمَسْأَلَتُنَا هَذِهِ لَيْسَتْ مَسْأَلَةَ الْمَنْعِ عَنِ التَّصَرُّفِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي (الدَّخِيرَةِ، وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِمَا، لِيُقَالَ: اجْتَمَعَ مَانِعٌ وَمُطْلَقٌ، وَإِنَّمَا هِيَ مَسْأَلَةُ إِصْلَاحِ الْمِلْكِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ حَقٌّ لِلْغَيْرِ.

٢٥٣٨ ج = وَأَمَّا تَلْفُ الطِّينِ: فَإِنْ كَانَ بِالتَّعَدِّيِّ مِنْ ذِي الْعُلُوِّ فَهُوَ ضَامِنٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ بِالْمَشِيِّ الْمَأْذُونِ فِيهِ شَرْعًا أَوْ بِمُرُورِ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي وَعَمَلِ الشَّمْسِ وَالْهَوَاءِ وَنَحْوِهِمَا، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَضَعُ الْمَالِكُ فِي مِلْكِهِ مَا شَاءَ مُطْلَقًا

٢٥٣٩ = سُئِلَ فِي دَارٍ جَارِيَةٍ فِي مِلْكِ زَيْدٍ، وَتُجَاهُهَا دَارٌ لِبَكْرِ، وَيَفْصِلُ بَيْنَهُمَا دَرْبٌ سَالِكٌ هُنَاكَ، يُرِيدُ زَيْدٌ أَنْ يَجْعَلَ سُفْلَ دَارِهِ فُرْنَا لِحَبْرِ الْخُبْرِ وَيَبْنِي لَهُ بَيْتَ نَارٍ، وَيَجْعَلَ بِأَعْلَاهُ مَلَقَفًا لِلدُّخَانِ، لَكِنَّ بَكْرًا إِيمَانِعُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَيَتَعَلَّلُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ الدُّخَانِ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَلِزَيْدٍ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِهِ كَيْفَ شَاءَ؟ [ط ٢٠٥، س ٣٥٣، ب، ك ٣٠٨/١]

أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، سِوَاءَ تَضَرَّرَ بِهِ جَارُهُ أَمْ لَا، وَسِوَاءَ كَانَ الضَّرَرُ بَيْنًا أَمْ لَا، وَاسْتَحْسَنَ غَالِبُ (الْمَشَايخِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ) <sup>(١)</sup> مَنَعَ الضَّرَرَ الْبَيْنَ، وَفِي (الْخَانِيَّةِ): دَارٌ فِيهَا سَاحَةٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ افْتَسَمَاهَا، فَصَارَتِ السَّاحَةُ لِأَحَدِهِمَا وَالْبِنَاءُ لِلْآخَرِ، أَرَادَ صَاحِبُ السَّاحَةِ أَنْ يَجْعَلَ السَّاحَةَ بَيْتًا وَيُسَدَّ بِهَا الرِّيحَ وَالشَّمْسَ عَلَى صَاحِبِ الْبِنَاءِ، فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَهُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْبِنَاءِ حَقُّ الْمَنْعِ، وَقَالَ نُصَيْرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَهُ أَنْ يَمْنَعَ وَالْفَتَاوَى عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَعَلَى هَذَا: لَوْ أَرَادَ أَنْ يَبْنِيَ فِي السَّاحَةِ إِضْطَبَلًا أَوْ تَنُورًا أَوْ حَمَّامًا؛ كَانَ لَهُ ذَلِكَ. انْتَهَى.

(١) في ع: المتأخرين من المشايخ.

## فَصْلٌ فِي الْحَيْطَانِ وَالطَّرِيقِ وَمَا يَتَضَرَّرُ بِهِ الْجَارُ

وَالْمَسْأَلَةُ شَهِيرَةٌ فِي كُتُبِ الْفَتَاوَى وَالشُّرُوحِ، وَقَدْ عَلِمْتَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ الْمُخْتَصَرَةِ الْحُكْمَ وَالتَّفْصِيلَ وَمَوْضِعَ الْخِلَافِ، وَمَا هُوَ الْمُفْتَى بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ لَهَا طَابُونَ فِي دَارِهَا أَرَادَتْ جَارَتَهَا مَنْعَهَا عَنْهُ

٢٥٤٠ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ لَهَا طَابُونَ فِي دَارِهَا، تُرِيدُ جَارَتَهَا مَنْعَهَا عَنْهُ، هَلْ لَهَا

ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لِلْمَالِكِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَلِكِهِ بِمَا يَشَاءُ، وَلَوْ أَضَرَ بِغَيْرِهِ، فَكَيْفَ مَعَ الضَّرَرِ الَّذِي يَتَحَمَّلُهُ الْجِيرَانُ وَهُوَ الدُّخَانُ الْكَائِنُ مِنَ الطَّابُونَ، فَالْمَنْعُ عَنْهُ مَمْنُوعٌ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا، فَكَثِيرٌ مِنَ الْجِيرَانِ لَهُ يَتَحَمَّلُونَ، حَتَّى نَحْنُ بِهِ مُبْتَلُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْ وَضَعَ أَخْشَابَهُ عَلَى حَائِطِ جَارِهِ يُؤْمَرُ بِرَفْعِهَا

٢٥٤١ = سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ وَضَعَتْ عَلَى حَائِطِ جَارَتِهَا أَخْشَابًا، وَرَكَّبَتْ عَلَيْهَا

دَالِيَّةً بِغَيْرِ إِذْنِهَا، هَلْ تُؤْمَرُ بِرَفْعِهَا عَنْهَا، وَتُجَبَّرُ عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُؤْمَرُ بِرَفْعِ أَخْشَابِهَا وَدَالِيَّتِهَا عَنْ حَائِطِهَا، لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مَلِكِ

الغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْ لَهُ حَقُّ الْمُرُورِ لَيْسَ لَهُ الْبِنَاءُ

٢٥٤٢ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ يَمُرُّونَ عَلَى ظَهْرِ عَقَارٍ جَارٍ فِي الْوَقْفِ عَلَى جِهَةِ الْبَرِّ

الْمَرْغُوبِ رَاعِيَيْنِ قَدَمَهُ، فَبَنَى بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ بِنَاءً حَادِثًا، هَلْ يُؤْمَرُ بِرَفْعِهِ عَنِ الْوَقْفِ

أَمْ لَا؟

٢٥٤٣ = وَهَلْ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ قَدِيمٌ، وَأَنَّ لَهُمْ حَقَّ الْمُرُورِ عَلَى ظَهْرِهِ يُبَاحُ لَهُمْ

الْبِنَاءُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟



٢٥٤٤ = وَيُهْدَمُ الْبِنَاءُ الَّذِي أَحْدَثَهُ بَعْضُهُمْ؟

٢٥٤٥ = وَإِذَا هُدِمَ، هَلْ تَلَزَمُهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ مُدَّةً وَضِعَ الْبِنَاءِ أَمْ لَا؟

٢٥٤٢ ج = أَجَابَ: إِذَا لَمْ يَثْبُتْ لَهُمْ حَقُّ الْمُرُورِ يُمْنَعُونَ عَنْهُ شَرْعًا، وَإِنْ ثَبَتَ لَهُمْ

حَقُّ الْمُرُورِ لَا يُمْنَعُونَ عَنْهُ. [ع/١٢٩٢]

٢٥٤٣ ج = وَمَعَ ذَلِكَ لَيْسَ لِمَنْ لَهُ حَقُّ الْمُرُورِ الْبِنَاءُ فِي الْمَمَرِّ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ،

وَمِمَّا صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ صَاحِبَ الْعُلُوِّ لَيْسَ لَهُ إِحْدَاثُ بِنَاءٍ عَلَى الْعُلُوِّ زَائِدٍ  
عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ فِي السَّابِقِ.

٢٥٤٤ ج = وَإِنْ أَحْدَثَ يَرْفَعُ.

٢٥٤٥ ج = وَمِنَ الْمُصْرَحِ بِهِ: أَنَّ مَنَافِعَ الْوَقْفِ مَضْمُونَةٌ، فَتَلَزِمُ الْأُجْرَةَ فِي ذَلِكَ

لِمُدَّةٍ وَضَعِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَثْبَتَ صَاحِبُ السُّفْلِ حُدُوثَ الْعُلُوِّ بِالْبَيِّنَةِ يُحْكَمُ بِهِدْمِهِ

٢٥٤٦ = سُئِلَ فِي عُلُوِّ أَحَدِ حِيطَانِهِ عَلَى سُفْلِ الْجَارِ، يُرِيدُ الْجَارُ هَدْمَهُ، هَلْ لَهُ

ذَلِكَ؟

٢٥٤٧ = وَيُجِيبُهُ الْقَاضِي إِلَيْهِ أَمْ لَا؟

٢٥٤٦ ج = أَجَابَ: إِذَا ثَبَتَ حُدُوثُهُ وَوَضَعُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ؛ فَلِصَاحِبِ السُّفْلِ هَدْمُهُ.

٢٥٤٧ ج = وَيُحْكَمُ لَهُ الْقَاضِي بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ، فَلِلْغَيْرِ إِزَالَتُهُ

عَنْ مِلْكِهِ شَرْعًا، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ لَا يُهْدَمُ، وَفِي مِثْلِ ذَلِكَ فَرَّقُوا بَيْنَ الثُّبُوتِ

بِالْبَيْدِ، وَالثُّبُوتِ بِالْبَيِّنَةِ، وَالثُّبُوتِ بِالْمُصَادَقَةِ وَالِاتِّفَاقِ، فَقَالُوا فِي الثُّبُوتِ بِالْبَيِّنَةِ يُهْدَمُ؛

لِأَنَّهَا كَأَسْمِهَا مُبَيِّنَةٌ، وَهِيَ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ مُتَعَدِّيَةٌ، تَصْلُحُ لِلدَّفْعِ وَالرَّفْعِ، وَفِي الثُّبُوتِ

فَصَلِّ فِي الْحَيْطَانِ وَالطَّرِيقِ وَمَا يَتَضَرَّرُ بِهِ الْجَارُ

١٤٤٣

بِمَجَرِّدِ الْيَدِ لَا يُهْدَمُ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهَا حُجَّةٌ بِظَاهِرِ الْحَالِ فَقَطُّ، فَصَلَّحْتَ لِلدَّفْعِ  
لَا لِلرَّفْعِ، وَفِي الثُّبُوتِ بِالِاتِّفَاقِ وَالتَّصَادُقِ قَوْلَانِ وَرُجِّحَ عَدَمُ الْهَدْمِ، فَقَدْ ظَهَرَتْ  
الْمَسْأَلَةُ بِتَفَاصِيلِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ جِنَايَةِ الْبَهِيمَةِ وَالْجِنَايَةِ عَلَيْهَا  
جَمَحَ بِهِ فَرَسَهُ، فَأَتْلَفَ إِنْسَانًا فَإِنْ أَثْبَتَ  
بِالْبَيِّنَةِ عَجْزَهُ عَنِ الْمَنَعِ فَهَدَرَ، وَالْأَلَّا لَا

٢٥٤٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ جَمَحَ بِهِ فَرَسَهُ، فَأَتْلَفَ إِنْسَانًا حَالَ جُمُوحِهِ وَعَدَمِ قُدْرَتِهِ  
عَلَى مَنَعِهِ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

٢٥٤٩ = وَإِذَا اخْتَلَفَ مَعَ الْأَوْلِيَاءِ: فَادَّعَى الْجُمُوحَ وَالْعَجْزَ عَنِ الْمَنَعِ، وَأَنْكَرُوا  
ذَلِكَ، يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُمْ أَمْ قَوْلُهُ؟ [س ١٣٥٤، ك ٣٠٨ ب /]

٢٥٤٨ ج = أَجَابَ: إِذَا ثَبَتَ عَجْزُهُ عَنِ الْمَنَعِ يُهَدَرُ، قَالَ فِي (مِنَحِ الْغَفَّارِ): وَقَدْ  
أَجَابَ عَنْهَا مَوْلَانَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ مُفْتِي الدِّيَارِ الرُّومِيَّةِ؛ بِأَنَّهُ إِذَا  
تَحَقَّقَ عَجْزُهُ عَنِ مَنَعِهَا حَتَّى أَتْلَفْتَ إِنْسَانًا فَدَمُهُ هَدْرٌ. اهـ. وَالْمَسْأَلَةُ فِي (الْفُصُولِ  
الْعِمَادِيَّةِ، وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) وَغَيْرِهِمَا، وَالْمَسْأَلَةُ قَدْ وَقَعَ فِي نَقْلِهَا الْإِكْتَارُ، وَأَصْلُهَا  
عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْكِرْمَانِيِّ، وَالْوَجْهُ فِيهَا أَنَّ الرَّايِبَ عِنْدَ الْغَلْبَةِ انْقَطَعَ تَسْيِيرُهُ، فَالْتَحَقَتْ  
بِالْمُنْفِلَةِ وَالْحَالُ هَذِهِ. [ط ٢٠٦ /]

٢٥٤٩ ج = وَقَدْ عَلِمَ مِنْ عِبَارَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْمُفْتِي أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأَوْلِيَاءِ  
بِيَمِينِهِمْ، وَأَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى مُدَّعِي الْعَجْزِ عَنِ الْمَنَعِ لِتَحَقُّقِ سَبَبِ الضَّمَانِ وَالشُّكِّ فِي  
مُنَافِيهِ، فَهُمْ يُنْكِرُونَ الْمُنَافِي، وَهُوَ يَدَّعِيهِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَلِذَلِكَ قُلْتُ: إِذَا ثَبَتَ  
عَجْزُهُ عَنِ الْمَنَعِ وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْكَبَ فَرَسَهُ غَيْرَهُ فَجَمَحَ حَتَّى قَتَلَ رَجُلًا

٢٥٥٠ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ طَلَبَتْ مِنْ رَجُلٍ فَرَسَهُ لِتَرْكَبَهُ، فَنَزَلَ عَنْهُ وَأَرْكَبَهَا، فَجَمَحَ

بِهَا وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى مَنَعِهِ حَتَّى قَتَلَ رَجُلًا، هَلْ تَضْمَنُ الْمَرْأَةُ أَوْ صَاحِبُ الْفَرَسِ؟  
أَوْ لَا يَضْمَنُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَالْحَالُ هَذِهِ إِذَا تَحَقَّقَ جُمُوحُهُ، أَمَا إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ؛  
بِأَنَّ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى ذَلِكَ فَالِدَيَّةُ وَاجِبَةٌ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَرْأَةِ، لَا عَلَى صَاحِبِ الْفَرَسِ،  
وَالْقَوْلُ قَوْلُ أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ فِي انْكَارِ الْجُمُوحِ بِيَمِينِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا رَكِبَ مُهْرًا فَتَنَزَرَ مِنْ جِلْدِ مَفْرُوشٍ إِلَى خَلْفِ

فَكَسَرَ رَجُلٌ رَجُلًا؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْفَارِشِ وَالرَّائِبِ

٢٥٥١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَرَّ مِنْ طَرِيقِ رَاكِبٍ مُهْرًا، نَظَرَ الْمُهْرُ إِلَى جِلْدِ مَفْرُوشٍ  
فِيهِ، فَتَنَزَرَ مِنْهُ إِلَى خَلْفِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ مَنَعُهُ، فَوَطِئَ رَجُلًا فَكَسَرَ رِجْلَهُ وَمَاتَ بِسَبَبِهِ، فَهَلْ  
يَضْمَنُ دِيَّتَهُ الرَّائِبُ، أَمْ فَارِشُ الْجِلْدِ؟ أَمْ يُؤْخَذُ الْمُهْرُ بِهِ أَمْ لَا يَلْزَمُ وَاحِدًا مِمَّنْ ذُكِرَ؟  
[ع/٢٩٢ب/]

أَجَابَ: لَا ضَمَانَ عَلَى فَارِشِ الْجِلْدِ وَلَا عَلَى الرَّائِبِ، وَلَا يُؤْخَذُ الْمُهْرُ بِهِ:

❖ أَمَّا الْفَارِشُ؛ فَلَمَّا فِي (التَّارُخِيَّةِ): وَضَعَ شَيْئًا عَلَى الطَّرِيقِ، فَتَنَزَرَتْ مِنْهُ دَابَّةٌ  
فَقَتَلَتْ رَجُلًا، لَا ضَمَانَ عَلَى الْوَاضِعِ إِذَا لَمْ يُصِبْهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ.

❖ وَأَمَّا الرَّائِبُ؛ فَلَمَّا أَفْتَى بِهِ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ مُفْتِي الرُّومِ أَنَّهُ: إِذَا تَحَقَّقَ  
عَجْزُ الرَّائِبِ عَنِ الْمَنَعِ الدَّابَّةِ الْمَرْكُوبَةِ حَتَّى أَتَلَفَتْ إِنْسَانًا؛ فَدَمُهُ هَدْرٌ.

❖ وَأَمَّا عَدَمُ أَخْذِ الْمُهْرِ؛ فَلِعَدَمِ قَائِلِ بِهِ مِنْ أَيْمَنِنَا، فَإِنَّ أَحَدًا مِنْ عُلَمَائِنَا لَمْ يَقُلْ  
بِدَفْعِ الدَّابَّةِ فِي جِنَايَتِهَا، وَقَدْ جَعَلَ الشَّارِعُ فِعْلَ الْعَجْمَاءِ جُبَارًا، أَي: هَدْرًا، فَثَبَّتَ بِهَذَا  
عَدَمَ ضَمَانِ رَاكِبِ الْمُهْرِ وَفَارِشِ الْجِلْدِ، وَعَدَمَ دَفْعِ الْمُهْرِ بِتِلْكَ الْجِنَايَةِ، فَقَدْ أَهْدَرَ  
دَمَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَصَابَ حَجْرُ الْبَدِّ إِنْسَانًا حَالَ سَوْقِ الدَّابَّةِ

فَمَاتَ؛ فِدِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ السَّائِقِ

٢٥٥٢ = سُئِلَ فِي حَجْرِ بَدِّ أَصَابَ صَبِيًّا، وَضَعَ يَدَهُ عَلَى الزَّيْتُونِ الَّذِي يُدَاسُ

عَلَيْهِ بِحَالِ سَوْقِ الدَّابَّةِ، فَهَرَسَهَا، فَمَاتَ بِسَبَبِ ذَلِكَ، هَلْ تَجِبُ دِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ

السَّائِقِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ أَمْ لَا؟ [س ٣٥٤، ب، ك ١٣٠٩/]

أَجَابَ: نَعَمْ، تَجِبُ دِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ السَّائِقِ، وَيَدْخُلُ السَّائِقُ مَعَهُمْ، وَيَكُونُ

كَأَحَدِهِمْ وَمِثْلُ حَجْرِ الْبَدِّ عَجَلَةُ الطَّاحُونِ وَغَيْرُهَا، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ سَيْرَ الدَّابَّةِ يُضَافُ

إِلَى السَّائِقِ، قَالَ فِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي): أَصَابَتِ الْعَجَلَةُ صَبِيًّا فَكَسَرَتْ رِجْلَهُ،

وَصَاحِبُهَا رَاكِبٌ عَلَيْهَا، وَقَالَ: كُنْتُ نَائِمًا. فَعَلَيْهِ أَرْشُ الْكَسْرِ. انْتَهَى، وَمَا ضَمِنَهُ

الرَّكِبُ ضَمِنَهُ السَّائِقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

صَغِيرٍ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فَأَسْرَعَتْ، فَهَلَكَتْ بِسَبَبِ عَثْرَتِهَا

٢٥٥٣ = سُئِلَ فِي صَغِيرٍ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي الْمَرَعَى، فَأَسْرَعَتْ فِي الْعَدْوِ

وَعَثَرَتْ وَانْكَسَرَتْ رَقَبَتُهَا، (وَمَاتَتْ) <sup>(١)</sup> بِسَبَبِ ذَلِكَ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ كَالْبَالِغِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حِصَانٌ اعْتَادَ الْكَدَمَ فَمَا أَتْلَفَهُ إِنْ كَانَ

بَعْدَ الْإِشْهَادِ عَلَى مَالِكِهِ؛ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ

٢٥٥٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ حِصَانٌ اعْتَادَ الْكَدَمَ، فَتَقَدَّمَ إِلَى صَاحِبِهِ رَجُلٌ،

فَلَمْ يَنْتَهَ وَرَبَطَهُ بَيْنَ الْخِيُولِ، فَكَدَّمَ حِصَانَ رَجُلٍ فَقَتَلَهُ، هَلْ يَضْمَنُ صَاحِبُهُ مَا أَتْلَفَهُ

بَعْدَ التَّقَدُّمِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: وَمَلَكَت.

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ حَيْثُ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ، فِي (الْحَاوِي الزَّاهِدِي) بِرَمَزِ بُرْهَانَ صَاحِبِ الْمُحِيطِ، رَبَطَ كَبْشًا عَلَى طَرِيقِ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ بِالنَّقْلِ، فَلَمْ يَنْقُلْهُ حَتَّى نَطَحَ صَبِيًّا وَكَسَرَ نَبِيَّتَهُ؛ يَضْمَنُ.

وَفِي (شَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) نَقْلًا عَنِ (السَّرَاجِيَّةِ): سُئِلَ بُرْهَانُ الدِّينِ عَمَّنْ عِنْدَهُ ثَوْرٌ نَطُوحٌ فَسَيَّرَهُ إِلَى الْمَرْعَى، فَنَطَحَ ثَوْرَ غَيْرِهِ فَمَاتَ، (قَالُوا: إِنْ) <sup>(١)</sup> أَشْهَدَ عَلَيْهِ يَضْمَنُ وَإِلَّا فَلَا.

وَفِي (الْبَرَازِيَّةِ) نَاقِلًا عَنِ (الْمُنِيَّةِ) فِي مَسْأَلَةِ نَطْحِ الثَّوْرِ؛ يَضْمَنُ بَعْدَ الْإِشْهَادِ النَّسْ وَالْمَالِ. اهـ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى الضَّمَانِ كَالْحَائِطِ الْمَائِلِ إِذَا حَصَلَ التَّقَدُّمُ إِلَى صَاحِبِهِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### كَلْبٌ عَقُورٌ قَتَلَ إِنْسَانًا

٢٥٥٥ = سُئِلَ فِي كَلْبٍ عَقُورٍ لِرَجُلٍ عَضَّ رَجُلًا فَقَتَلَهُ بَعْدَ التَّقَدُّمِ إِلَى صَاحِبِهِ، وَمُطَابَقَتِهِ بِحِفْظِهِ وَرَفَعِ أَدَاهُ عَنِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ، فَلَمْ يَفْعَلْ، هَلْ يَضْمَنُ صَاحِبُهُ دِيَّةَ الرَّجُلِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَضْمَنُ صَاحِبُهُ الدِّيَّةَ، كَمَا صَرَّ حُجُوبُهُ فِي عَامَّةِ الْكُتُبِ، وَتَحَمَّلَهَا الْعَاقِلَةُ، وَهُوَ كَأَحَدِهِمْ، كَمَا فِي الْحَائِطِ الْمَائِلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا كَسَرَ ثَوْرٌ نَطُوحٌ رَجُلَ إِنْسَانٍ بَعْدَ الْإِشْهَادِ عَلَى مَالِكِهِ؛ فَالْوَاجِبُ فِيهَا حُكُومَةُ عَدْلِ

٢٥٥٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ ثَوْرٌ نَطُوحٌ، تَقَدَّمَ إِلَيْهِ أَهْلُ قَرْيَتِهِ وَأَشْهَدُوا عَلَيْهِ، فَنَطَحَ

(١) فِي ع: قَالَ لَوْ.

رَجُلًا فَكَسَرَ يَدَهُ وَعَطَّلَهُ عَنْ عَمَلِهِ، فَمَاذَا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ؟ [ط ٢٠٧، ع ١٢٩٣ /]

أَجَابَ: الْحُكْمُ فِي كَسْرِ كُلِّ عَضْوٍ حُكُومَةُ عَدْلِ، وَهِيَ أَنْ يُقَوِّمَ الْمَكْسُورُ عَبْدًا بِلَا هَذَا الْأَثَرِ، ثُمَّ يُقَوِّمَ مَعَهُ، فَقَدْرُ التَّفَاوُتِ بَيْنَهُمَا مِنَ الدِّيَةِ هُوَ الْوَاجِبُ، عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفُتَوَى، وَقِيلَ: هُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ النَّفَقَةِ وَأُجْرَةِ الطَّيِّبِ وَثَمَنِ الْأَدْوِيَةِ إِلَى أَنْ يَبْرَأَ، وَذَلِكَ لِعَدَمِ تَيَسُّرِ النَّظَرِ إِلَى مِقْدَارِ هَذِهِ مِنَ الْمُوضِحَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الرَّأْسِ وَلَا فِي الْوَجْهِ، بَلْ هِيَ فِي الْيَدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ١٣٥٥ /]

### ثَوْرٌ نَطَحَ بَقْرَةَ رَجُلٍ فَكَسَرَهَا

٢٥٥٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ ثَوْرٌ، نَطَحَ بَقْرَةَ رَجُلٍ فَكَسَرَهَا، هَلْ يَضْمَنُ صَاحِبُ

الثَّوْرِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: هِيَ الْعَجْمَاءُ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَجْمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ»<sup>(١)</sup> يَعْنِي: هَذَرًا، وَالْمُرَادُ بِالْعَجْمَاءِ كُلِّ حَيَوَانٍ سِوَى الْإِنْسَانِ، وَالْمُرَادُ بِجُرْحِهَا: إِتْلَافُهَا، سِوَاءِ كَانَتْ بِجُرْحٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَا يَضْمَنُ صَاحِبُ الثَّوْرِ مَا فَعَلَ ثَوْرُهُ وَلَا صَاحِبُ كُلِّ دَابَّةٍ مَا فَعَلَتْ دَابَّتُهُ مِنْ فِعْلِ يَنْقَطِعُ نَسْبَتُهُ عَنْ مَالِكِهَا أَوْ رَاكِبِهَا أَوْ سَائِقِهَا أَوْ قَائِدِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### دَابَّةٌ كَدَمَتْ دَابَّةً فَهَلَكَتْ

٢٥٥٨ = سُئِلَ فِي دَابَّةٍ كَدَمَتْ دَابَّةً فِي الْمَرْعَى، فَهَلَكَتْ بِكَدَمِهَا، هَلْ يَضْمَنُ

الرَّاعِي أَمْ رَبُّ الدَّابَّةِ أَمْ لَا وَلَا؟

(١) البخاري: (٢٣٥٥، ٦٩١٢)، مسلم: (١٧١٠)، أبو داود: (٤٥٩٣)، الترمذي: (٦٤٢)، والنسائي: (٢٤٩٥)، وابن ماجه (٢٦٧٣)، وأحمد: (٧٤٥٦)، مالك: (١٨٥٩).

أَجَاب: لَا وَلَا، أَمَّا الرَّاعِي؛ فَلِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ، وَأَمَّا رَبُّ الدَّابَّةِ؛ فَلِأَنَّ حُكْمَهَا الْعَجْمَاءُ، وَإِنْ كَانَتْ فِي تَدْبِيرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### رَجُلٌ عَقَرَ بَقْرَةَ آخَرَ

٢٥٥٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ عَقَرَ بَقْرَةَ آخَرَ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَاب: إِنْ كَانَتْ مَاتَتْ مِنَ الْعَقْرِ؛ ضَمِنَ جَمِيعَ قِيَمَتِهَا، وَإِنْ أُيَسَّتْ حَيَاتُهَا وَذَبَحَهَا مَالِكُهَا آيَسًا مِنْ حَيَاتِهَا؛ ضَمِنَ قِيَمَتَهَا عَاقِرًا، مَا عَدَا [ك٣٠٩ب/] اللَّحْمَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِنْ أَنْكَرَ ذَبْحَهَا مِنَ الْأَصْلِ، وَفِي قِيَمَةِ اللَّحْمِ إِنْ اِخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ لِتَقَرُّرِ الضَّمَانِ عَلَى الْقَاطِعِ بِالْقَطْعِ، أَيْ: ضَمَانَ الْقِيَمَةِ بِهِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَعِيرٌ عَضَّ بَعِيرًا آخَرَ عَضًّا فَاحِشًا فَذَبَحَهُ مَالِكُهُ

٢٥٦٠ = سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ، لِكُلِّ بَعِيرٍ رَبَطَاهُمَا فِي مَوْضِعٍ، لَهُمَا وَلايَةُ الرَّبْطِ فِيهِ،

فَعَضَّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ عَضًّا فَاحِشًا، فَذَبَحَهُ مَالِكُ الْعَاضِّ، هَلْ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ أَمْ لَا؟ وَإِذَا قُلْتُمْ يَضْمَنُ هَلْ يَضْمَنُهُ سَلِيمًا أَمْ مَعْضُوضًا؟

أَجَاب: يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ مَعْضُوضًا؛ إِذْ فِعْلُ الْبَعِيرِ هَدْرٌ، وَفِعْلُ مَالِكِهِ مُعْتَبَرٌ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

### فُرْسَانٌ يَلْعَبُونَ ضَرْبَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ آخَرَ بِمَا فِي يَدِهِ

### فَأَصَابَ فَرَسَهُ وَتَرَكَ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ حَتَّى مَاتَ

٢٥٦١ = سُئِلَ فِي فُرْسَانٍ يَلْعَبُونَ، ضَرْبَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ آخَرَ بِمَا فِي يَدِهِ، فَأَصَابَتْ

ضَرْبَتُهُ فَرَسَهُ فَجَرَحَهَا، وَرَجَعَ بِهَا إِلَى مَرْبِطِهَا وَتَرَكَتِ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ، هَلْ إِذَا مَاتَتْ يَلْزَمُ ضَمَانُهَا ضَارِبِهَا أَمْ لَا؟

أَجَاب: هَذَا السُّؤَالُ فِيهِ تَفْصِيلٌ: إِنْ أَنْكَرَ الضَّارِبُ هَلَاكَهَا بِسَبَبِ ضَرْبَتِهِ وَأَقَامَ



رَبُّهَا عَلَيْهِ الْبُرْهَانُ أَنَّ مَوْتَهَا بِسَبَبِ الْجُرْحِ؛ ضَمِنَهَا، وَإِلَّا لَا؛ لِأَنَّهُ الْمُدَّعِي، وَالْآخِرُ الْمُنْكَرُ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

جَمَلٌ عَادَتُهُ أَنْ يَعْضَّ، حَذَرَ صَاحِبِهِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ

مِنَ الْقُرْبِ مِنْهُ فَحَمَلَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ فَعَضَّهُ فَمَاتَ

٢٥٦٢ = سُئِلَ فِي جَمَلٍ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَعْضَّ، حَذَرَ صَاحِبِهِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ الَّتِي هُوَ بِهَا عَنِ الْقُرْبِ مِنْهُ، تَرَكَهُ رَجُلٌ فِي مَرْبِطِهِ وَفَكَ رِسْنَهُ وَقَادَهُ وَحَمَلَ عَلَيْهِ رَزَعًا وَقَادَهُ بِهِ، فَعَضَّهُ فِي (ذَكَرِهِ) <sup>(١)</sup> وَأَنْشِيَهُ، فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ، فَهَلْ يَلْزَمُ صَاحِبَهُ دِيَّتُهُ؟ أَوْ يَلْزَمُهُ دَفْعُ الْجَمَلِ لِأَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ أَمْ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَسَوَاءٌ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ فِيهِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ تَعَمُّدِ الْمُرُورِ عَلَى الْبَيْتِ الْمَخْفُورِ تَعَدِّيًّا فِي غَيْرِ مَلِكِ الْحَافِرِ، فَإِنَّ تَعَمُّدَ الْمُرُورِ يَمْنَعُ ضَمَانَهُ، فَكَذَلِكَ التَّقَرُّبُ إِلَى الْبَعِيرِ الْمَذْكُورِ وَتَحْمِيلُهُ وَقُوْدُهُ يَمْنَعُ مِنْ ضَمَانِ مَالِكِهِ، وَلَوْ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ فِيهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٣٥٥ ب، ٢٩٣ ع /]

يَضْمَنُ مَنْ قَتَلَ بَعِيرًا صَائِلًا عَلَيْهِ

٢٥٦٣ = سُئِلَ فِي بَعِيرٍ صَالَ عَلَى رَجُلٍ فَقَتَلَهُ الرَّجُلُ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَالِكِ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْبَعِيرِ حُرٌّ مُكَلَّفٌ لَا شَيْءَ فِيهِ، وَكَذَا الْعَبْدُ الْمُكَلَّفُ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَهُ مَجْنُونٌ حُرٌّ؛ ضَمِنَ دِيَّتَهُ، أَوْ مَجْنُونٌ عَبْدٌ؛ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ، وَكَذَلِكَ الصَّغِيرُ يَضْمَنُ إِذَا صَالَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا، فَالْحُرُّ فِيهِ الدِّيَّةُ، وَالْعَبْدُ تَجِبُ قِيَمَتُهُ، فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الصَّغِيرَ وَالْمَجْنُونِ يَضْمَنَانِ مُطْلَقًا كَالدَّابَّةِ، وَالْعَاقِلُ الْبَالِغُ لَا يَضْمَنُ مُطْلَقًا، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَضْمَنُ مَنْ صَاحَ بِبِعِيرٍ فَهَلَكَ

٢٥٦٤ = سُئِلَ فِي بَعِيرٍ دَنَا مِنْ نَفَقٍ، فَصَاحَ بِهِ رَجُلٌ لِيَرْجِعَ، فَلَمْ يَرْجِعْ حَتَّى

هَوَى فِيهِ فَهَلَكَ، فَهَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَضْمَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَضْمَنُ الرَّاعِي بِدَفْعِ الْجَمَلِ لِأَخْرَافٍ مَاتَ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ

٢٥٦٥ = سُئِلَ فِي أَخْوَيْنِ جَمَالَيْنِ فِي مُخَيَّمٍ وَاحِدٍ فِي الرَّبِيعِ، وَمَعَ أَحَدِهِمَا جَمَلٌ

لِرَجُلٍ دَفَعَهُ لَهُ لِيَرْعَاهُ لَهُ بِالْأُجْرَةِ، مَرِضَ الْجَمَلُ مَرَضًا أَقْعَدَهُ عَنْ تَعَهُدِهِ، فَحُمِلَ إِلَى

أَهْلِهِ بَعْدَ أَنْ (وَصَى) (١) أَخَاهُ عَلَيْهِ بِحِفْظِهِ مَعَ جُمْلَةِ جَمَالِهِ، فَمَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ أَوْ بِفِعْلِ

سَائِبَةٍ فِي الْمَرْعَى، هَلْ يَضْمَنُ هُوَ وَأَخُوهُ؟ أَمْ لَا ضَمَانَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؟ [ط ٢٠٨،

ك ١٣١٠/]

أَجَابَ: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى أَخِيهِ لِعَدَمِ تَعَدُّبِهِمَا، وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ فِيهِ؛ إِذِ

الْحَاصِلُ أَنَّهُ رَاعٍ تَرَكَ الدَّابَّةَ مَعَ أَخِيهِ لِضُرُورَةٍ حَصَلَتْ لَهُ، وَلَا ضَمَانَ فِي ذَلِكَ بِاجْتِمَاعِ

أَيْمَتِنَا، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ لَهُ أَنْ يَحْفَظَ بِإِجْرَائِهِ وَلَا يَضْمَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَاكِبٌ خَرَجَتْ بُنْدُقَتُهُ فَقَتَلَتْ

فَرَسَ صَاحِبِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ سَبَبَ خُرُوجِهَا

٢٥٦٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ رَاكِبٍ فَرَسًا، خَرَجَتْ بُنْدُقَتُهُ الْمُعَرَّضَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ

عَلَى سَرِجِ فَرَسِهِ، فَأَصَابَتْ فَرَسَ صَاحِبِهِ الَّذِي بِجَانِبِهِ فَقَتَلَتْهَا، وَكَانَ قَدْ قَدَحَ زِنَادَهُ

فَلَمْ يُورِ، وَلَمْ يَعْلَمْ مَا سَبَبَ خُرُوجِهَا، هَلْ هُوَ مِنْ رِيحٍ حَمَلَتْ مِنَ الْفَتِيلَةِ نَارًا فَأَلْقَتْهَا

عَلَى مَحَلِّ الْخُرُوجِ أَوْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

(١) في ع: اوصى.

أَجَاب: لَا يَضْمَنُ حَيْثُ جُهِلَ السَّبَبُ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بِحَمْلِ الرِّيحِ وَالْقَائِمَا؛  
لَا يَضْمَنُ، وَإِنْ كَانَ بِفِعْلِهِ؛ ضَمِنَ، وَالضَّمَانُ مُوجِبٌ لِاسْتِغَالِ الذِّمَّةِ، وَاسْتِغَالِ الذِّمَّةِ  
لَا يَكُونُ مَعَ الشَّكِّ، وَهَذَا مِمَّا يَظْهَرُ لِلْفَقِيهِ بِبَادِي النَّظَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ جِنَايَةِ الْمَمْلُوكِ

إِذَا أَرْكَبَ عَبْدَهُ فَرَسَ الْغَيْرِ فَأَقْرَّ الْعَبْدُ بِهَلَاكِهَا تَحْتَهُ  
فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ وَلَا يُؤْخَذُ الْعَبْدُ بِإِقْرَارِهِ حَتَّى يُعْتَقَ

٢٥٦٧ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَرْكَبَ عَبْدَهُ فَرَسَ الْغَيْرِ، فَأَقْرَّ الْعَبْدُ أَنَّهَا هَلَكَتْ تَحْتَهُ،  
هَلْ تَسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى الْعَبْدِ؟

٢٥٦٨ = وَإِذَا سُمِعَتْ، هَلْ يَضْمَنُ الْعَبْدُ قِيَمَتَهَا أَمْ سَيِّدُهُ؟

٢٥٦٧ ج = أَجَابَ: لَا يَنْفُذُ إِقْرَارُ الْعَبْدِ عَلَى سَيِّدِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ إِلَّا بَعْدَ  
عِتْقِهِ، وَلَا تَسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ وَلَا الشَّهَادَةُ إِلَّا بِحُضُورِ سَيِّدِهِ.

٢٥٦٨ ج = وَإِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَنَّ سَيِّدَهُ أَرْكَبَهُ فَهَلَكَتْ تَحْتَهُ؛ وَجَبَ ضَمَانُ  
قِيَمَتِهَا عَلَى السَّيِّدِ؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَعْمِلُ لَهَا بِإِرْكَابِهِ، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا وَقَتْنِدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَمَرَ عَبْدَهُ الْبَالِغَ بِقَتْلِ فَلَانٍ فَضْرَبَهُ بِبَارُودَةٍ عَمْدًا  
فَاسْتَمَرَ صَاحِبَ فِرَاشٍ حَتَّى مَاتَ

٢٥٦٩ = سُئِلَ فِي زَيْدٍ قَالَ لِعَبْدِهِ الْبَالِغِ: اقْتُلْ فَلَانًا، فَضْرَبَهُ بِبَارُودَةٍ عَمْدًا،  
فَاسْتَمَرَ صَاحِبَ فِرَاشٍ إِلَى أَنْ مَاتَ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى الْعَبْدِ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَوْلَى غَيْرَ التَّغْزِيرِ الشَّدِيدِ  
لِإِرْتِكَابِهِ الْمَعْصِيَةَ الْمَوْجِبَةَ لِذَلِكَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَبْدَ فِيمَا [س ٣٥٦، ١٣٥٦ / ٢٩٤٤] يُوجِبُ  
الْقِصَاصَ كَالْحُرِّ، فَلَا يَصِحُّ أَمْرُ مَوْلَاهُ لَهُ فِيهِ، وَإِذَا أَرَدْتَ إِضْاحَ ذَلِكَ فَانظُرْ مَا صَرَّحَ  
بِهِ شَرَّاحُ الْهَدَايَةِ وَغَيْرُهُمْ فِي بَابِ جِنَايَةِ الْمَمْلُوكِ فِي مَسْأَلَةٍ مَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ: إِنْ قَتَلْتَ  
فُلَانًا أَوْ رَمَيْتَهُ إِلَى آخِرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## بَابُ الْقَسَامَةِ

قَتِيلٌ وَجِدَ بِقُرْبِ قَرْيَةٍ فَدَعَا أَوْلِيَاءَهُ  
الْقَتْلَ عَلَى مُعَيَّنٍ لَا تُسْقَطُ الْقَسَامَةُ

٢٥٧٠ = سُئِلَ فِي قَتِيلٍ بِقُرْبِ قَرْيَةٍ، فَادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ الْقَتْلَ عَلَى مُعَيَّنٍ مِنْ أَهْلِهَا،  
هَلْ تُسْقَطُ دَعْوَاهُمْ هَذِهِ الْقَسَامَةُ وَالِدِّيَّةَ عَنِ الْبَقِيَّةِ مِنْهُمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: إِذَا وَجِدَ قَرِيبًا بِحَيْثُ يُسْمَعُ الصَّوْتُ مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنِ الْمَوْضِعُ الَّذِي وَجِدَ  
فِيهِ مَمْلُوكًا لِغَيْرِهِمْ؛ وَجَبَتِ الْقَسَامَةُ وَالِدِّيَّةُ فِيهِ عَلَى أَهْلِهَا، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ دَعْوَى  
(أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ) <sup>(١)</sup> عَلَى مُعَيَّنٍ مِنْهُمْ، حَيْثُ لَمْ يُوجَدِ صَرِيحُ الْإِبْرَاءِ لِلْبَقِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ادَّعَى عَلَى جَمَاعَةٍ أَنْ شَلَلَ يَدَهُ بِسَبَبِ  
ضَرْبِهِمْ، وَأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ

٢٥٧١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى سِتَّةِ أَنْفَارٍ أَنَّهُمْ ضَرْبُوهُ عَلَى يَدِهِ فَشَلَّتْ، وَأَنَّهُ  
لَا حَقَّ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَى غَيْرِهِمْ إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُسْمَعُ، كَمَا هُوَ صَرِيحٌ، أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي كَلَامِهِمْ فِي فُرُوعٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي  
مَوَاضِعَ مُخْتَلِفَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَتِيلٌ بِبُنْدُقَةٍ وَجِدَ بَيْنَ ثَلَاثِ قُرَى وَهُوَ بِأَرْضِ  
وَاحِدَةٍ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ صَالُوا جَمِيعًا

٢٥٧٢ = سُئِلَ فِي قَتِيلٍ بِبُنْدُقَةٍ، وَجِدَ بَيْنَ ثَلَاثِ قُرَى، وَهُوَ بِأَرْضِ وَاحِدَةٍ مِنْهَا  
وَإِلَيْهَا أَقْرَبُ، بَعْدَ أَنْ صَالُوا جَمِيعًا عَلَى الصُّوبَاشِيِّ، وَالتَّقْوَا بِالْأَسْلِحَةِ وَالْقَتِيلُ مِنْ

(١) فِي ع: الْأَوْلِيَاءِ الْقَتْلَ. وَفِي س (أَوْلِيَاءِ الْقَتْلَ).

فِيهِ، وَفِي أَهْلِ الْقَرْيَةِ ثَلَاثُ بُنْدُقَاتٍ، فَهَلْ تَلْزَمُ دِيَّتُهُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ الَّذِينَ صَالُوا جَمِيعًا، أَمْ أَصْحَابَ الْبُنْدُقَاتِ الثَّلَاثِ، أَمْ الْقَرْيَةَ الَّتِي وُجِدَ فِي أَرْضِهَا الْقَتِيلُ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ غَيْرِهِمْ عَلَيْهِمْ أَمْ لَا، أَوْضِحُوا لَنَا الْجَوَابَ؟

أَجَابَ: الْمُصَرِّحُ بِهِ فِي كُتُبِ عُلَمَائِنَا قَاطِبَةً: أَنَّهُ إِذَا التَّمَّى قَوْمٌ بِالْأَسْلِحَةِ فَاُنْكَشَفُوا عَنْ قَتِيلٍ، فَعَلَى أَهْلِ [ك ٣١٠ ب، ط ٢٠٩ /] الْمَوْضِعِ الَّذِي وُجِدَ الْقَتِيلُ فِيهِ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْقَتِيلَ وُجِدَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ وَفِي أَرْضِهِمْ وَالْحِفْظُ عَلَيْهِمْ، وَبِهِ صَرَّحَتْ أَصْحَابُ الْمُتُونِ، وَلَا يَلْزَمُ سِوَاهُمْ إِلَّا أَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِمُ الْوَلِيُّ وَيُثْبِتُ ذَلِكَ بِالْبُرْهَانِ، وَدَعْوَاهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَوْ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا وَعَلَى غَيْرِهِمْ مَعَهُمْ لَا يُسْقِطُ الْقَسَامَةَ عَنْهُمْ.

وَوُجُوبُ الْقَسَامَةِ وَالِدِيَّةِ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَالْقَرْيَةِ الَّتِي وُجِدَ فِيهَا الْقَتِيلُ مُقَرَّرٌ عِنْدَ عُلَمَائِنَا مَشْهُورٌ، وَفِي أَغْلَبِ كُتُبِهِمُ الْمُعْتَمَدَةِ مَذْكُورٌ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّ الْحِفْظَ وَصِيَانَةَ الْمَوْضِعِ عَنْ أَنْ تَهْرَقَ فِيهِ الدَّمَاءُ وَتُقْتَلَ فِيهِ الْقَتْلَى عَلَيْهِمْ، فَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ قَالُوا: إِذَا التَّمَّى قَوْمٌ بِالسُّيُوفِ فَأَجَلُوا عَنْ قَتِيلٍ، فَالْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ لَا عَلَى الْمُلتَمِّينَ، لَا بِإِعْتِبَارِ أَنَّا نَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الْقَتْلَ مِنْهُمْ بَيِّنِينَ، فَافْهَمْ ذَلِكَ. [س ٣٥٦ ب /]

وَأَمَّا شَهَادَةُ غَيْرِ أَصْحَابِ الْمَحَلِّ الَّذِي وُجِدَ فِيهِ الْقَتِيلُ، فَلَا شَكَّ فِي قَبُولِهَا لِإِعْدَمِ التُّهْمَةِ خُصُوصًا مَعَ دَعْوَى الْوَلِيِّ، لِأَنَّهُ لَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ لِإِعْدَمِ وُجُودِهِ فِي مَحَلَّتِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ عَامَّةً فِي آخِرِ بَابِ الْقَسَامَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ بِسَاحَةِ مُبَاحَةٍ لِسَائِرِ النَّاسِ

فَالْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى أَهْلِ أَقْرَبِ مَكَانٍ إِلَيْهَا

٢٥٧٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ ذِمِّيٍّ وُجِدَ قَتِيلًا بِسَاحَةِ بَابِ الْمَهْدِ الْمَعْرُوفِ الْكَائِنِ

بَقْرِيَّةٍ بَيْتِ لَحْمِ الْمُتَفَصِّلِ عَنْهَا بِالسَّاحَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَبِهِ أَثَرُ ضَرْبَةٍ بُنْدُقَةٍ مُزْهِقَةٍ،  
يَدَّعِي [ع ٢٩٤ب/١] وَلَيْسَ أَنَّهُ رُمِيَ بِنُبْدُقَتَيْنِ مِنْ حَائِطِي الْمَهْدِ الْقَبْلِيَّةِ وَالشَّرْقِيَّةِ،  
وَلَا يُعْلَمُ الْمُزْهِقَةُ مِنْهُمَا وَلَا الضَّارِبُ لَهُ بِعَيْنِهِ، وَالسَّاحَةُ لَيْسَتْ مَخْصُوصَةً لِأَحَدٍ،  
بَلْ مُبَاحَةٌ لِسَائِرِ النَّاسِ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ هَلْ تَجِبُ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى أَهْلِ  
الْمَهْدِ جَمِيعِهِمْ، أَمْ عَلَى أَهْلِ الْقَرِيَّةِ الْمُتَفَصِّلَةِ عَنْهُمْ بِالسَّاحَةِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي هِيَ أَبْعَدُ  
عَنِ الْقَبِيلِ مِنَ الْمَهْدِ، أَمْ عَلَى الْجِهَتَيْنِ؟

٢٥٧٤ = أَمْ يُهْدَرُ، بَيْنَا لَنَا الْجَوَابَ رَغْبَةً فِي (أَعْظَم) (١) الثَّوَابِ؟

٢٥٧٣ ج = أَجَابَ: الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْمَهْدِ جَمِيعِهِمْ إِنْ ادَّعَى الْوَلِيُّ  
عَلَيْهِمْ لِأَقْرَبِيَّتِهِمْ، فَقَدْ صَرَّحُوا قَاطِبَةً فِي جِنْسِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ بِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي وُجُوبِ  
الْقَسَامَةِ وَالِدِيَّةِ الْقُرْبُ.

٢٥٧٤ ج = وَلَا يُهْدَرُ دَمُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ مُبَاحًا لِسَائِرِ النَّاسِ حَيْثُ كَانَ قَرِيبًا  
يُسْمَعُ مِنْهُ الصَّوْتُ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْبِمَحَلَّتَيْنِ وَالسَّكَّتَيْنِ وَكُلِّ مَكَانَيْنِ أَحَدُهُمَا  
مُتَفَصِّلٌ عَنِ الْآخَرِ، إِذَا وُجِدَ الْقَبِيلُ فِي أَحَدِهِمَا؛ فَالْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى أَهْلِهِ دُونَ  
الْآخَرِ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ يُنْظَرُ إِلَى دَعْوَى الْوَلِيِّ، فَإِنْ ادَّعَى عَلَى الْأَقْرَبِ وَطَلَبَ  
الْقَسَامَةَ مِنْ أَهْلِهِ؛ يُجَابُ إِلَى ذَلِكَ وَيُحَكَّمُ لَهُ بِهَا، وَبِالِدِيَّةِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى عَوَاقِلِهِمْ  
إِنْ ادَّعَى الْخَطَأَ، وَعَلَيْهِمْ خَاصَّةً إِنْ ادَّعَى الْعَمْدَ، وَإِنْ ادَّعَى عَلَى غَيْرِ الْأَقْرَبِ؛  
فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْبُرْهَانِ، كَمَا هُوَ شَأْنُ سَائِرِ الدَّعَاوَى فِي غَيْرِ هَذَا الشَّأْنِ، هَذَا مَا صَرَّحَ  
بِهِ عُلَمَاءُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ غَزِيرُ الرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ وَجَدَ فِي رَقَبَتِهِ مَرَسَةً وَهُوَ مُعَلَّقٌ فِي الْمَرَسَةِ

فِي خَارُوقٍ مَدْقُوقٍ فِي حَائِظٍ

وَهُوَ مَيِّتٌ فَادَّعَى وَلِيُّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ قَتْلِهِ

٢٥٧٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، كَشَفَ عَلَيْهِ صُوبَاشِي الرَّمْلَةِ مَعَ جَمَاعَةٍ نَدَبَهُمُ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ صُحْبَةً جَمَّ غَفِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَوَجَدَ فِي رَقَبَتِهِ (مَرَسَةً) <sup>(١)</sup> بِهَا [١٣١١]، س ١٣٥٧. ع ١٢٩٥] عُقْدَةٌ وَهُوَ مُعَلَّقٌ بِالْمَرَسَةِ فِي خَارُوقٍ مَدْقُوقٍ فِي حَائِظٍ، وَهُوَ مَيِّتٌ لَا رُوحَ فِيهِ، وَسُئِلَ مَنْ وَلِيُّهُ: هَلْ لَهُ غَرِيمٌ فِي ذَلِكَ، فَأَجَابَ: إِنَّ غَرِيمَهُ فِي ذَلِكَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ لِثَلَاثَةِ نَفَرٍ سَمَاهُمْ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرُ الْقَتْلِ كَجُرْحٍ أَوْ خُرُوجِ دَمٍ مِنْ أُذُنِهِ أَوْ عَيْنِهِ أَوْ أَثَرِ خَنْقٍ أَوْ ضَرْبٍ، فَلَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ فِيهِ؛ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ، وَإِنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ الْقَتْلِ بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَكَانَ فِي دَاخِلِ دَارِ الْمَذْكُورِينَ، وَادَّعَى عَلَيْهِمْ وَلِيُّ الْقَتْلِ، فَعَلَيْهِمُ الْقَسَامَةُ وَعَلَى عَاقِلَتِهِمُ الدِّيَّةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِدَارِهِمْ وَكَانَ فِي مَحَلَّتِهِمْ، فَالْقَسَامَةُ وَالِدِّيَّةُ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَارِهِمْ وَلَا فِي مَحَلَّتِهِمْ؛ فَلَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِمْ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى وَلِيِّهِ، وَالْيَمِينُ عَلَيْهِمْ، وَتُسْقَطُ الْقَسَامَةُ عَنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَالِدَّارِ؛ إِذَا دَعَا الْوَلِيَّ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَالِدَّارِ تُسْقَطُ الْقَسَامَةُ عَنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَالِدَّارِ، وَتَنْتَحِقُ دَعْوَى الْوَلِيِّ بِبَيِّنَةِ الدَّعَاوَى الشَّرْعِيَّةِ الْقِيَاسِيَّةِ؛ إِذَا الْقِيَاسُ فِي الدَّعَاوَى جَمِيعُهَا أَنْ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُنْكَرِ، وَخُصَّ دَعْوَى الْقَتْلِ بِمَا ذَكَرْنَا بِالنَّصِّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لِخَطَرِ الدَّمَاءِ، وَهَذَا مَا نَصَّتْ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي كُتُبِهِمْ قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أي: حبل. الصحاح، (٢/٩٩٧).



جَمَاعَةٌ خَرَجَتْ بُنْدُقَةً مِنْ بُنْدُقِ أَحَدِهِمْ وَلَا يُعْلَمُ  
مِمَّنْ هِيَ فَأَرَادُوا أَنْ يُقِيمُوا بَيِّنَةً عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ

٢٥٧٦ = سُئِلَ فِي جَمَاعَةٍ بُوَارِدِيَّةٍ وَغَيْرِ بُوَارِدِيَّةٍ، أَحَدَقُوا بِطَيْرٍ خَرَجَ مِنَ الْبَحْرِ،  
فَخَرَجَتْ بُنْدُقَةٌ مِنْ بُنْدُقِ أَحَدِهِمْ، فَتَمَكَّتْ رَجُلًا مِنْهُمْ وَلَا يُعْلَمُ مِمَّنْ هِيَ، وَوَلِيُّ الْقَتِيلِ  
يَقُولُ: حَقِّي عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْبُوَارِدِيَّةِ جَمِيعِهِمْ، يُعِينُونَهُ عِنْدَ أَحَدِهِمْ، وَإِلَّا كُلُّهُمْ غُرْمَائِي،  
هَلْ إِذَا أَقَامُوا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَرَجَتْ بُنْدُقَتُهُ فَتَمَكَّتْهُ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُمْ  
وَيُثْبِتُ الْقَتْلَ عَلَيْهِ وَتَنْتَفِي دَعْوَى الْقَتْلِ عَنْهُمْ أَمْ لَا؟ [ط ٢١٠، ك ٣١١ ب /]

أَجَابَ: لَا يُثْبِتُ الْقَتْلَ عَلَيْهِ، وَلَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُمْ، وَلَا تَنْتَفِي الدَّعْوَى عَنْهُمْ، إِذَا الدَّعْوَى  
لَا تُسْمَعُ إِلَّا مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَالْبَيِّنَةُ لَا تُقْبَلُ إِلَّا لِإثْبَاتِهِ أَوْ دَفْعِهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِمْ  
بِمَجَرَّدِ الدَّعْوَى حَقٌّ لِيَدْفَعُوهُ بِهَا، وَبَابُ الدَّعْوَى مَفْتُوحٌ، فَإِنْ عَيَّنَ الْمُدَّعِي وَاحِدًا  
لِلدَّعْوَى عَلَيْهِ؛ سُمِعَتْ دَعْوَاهُ وَقَبِلَتْ بَيِّنَتُهُ، وَإِنْ ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ؛ لَا تُسْمَعُ  
دَعْوَاهُ، لِأَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ الدَّعْوَى الْعَلَمُ بِالْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ ادَّعَى عَلَى الْجَمِيعِ: أَنَّهُمْ  
اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِهِ بَبُورِيدِهِمْ أَوْ غَيْرِهَا؛ صَحَّتِ الدَّعْوَى، وَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ  
طَبَقَ مَا يَدَّعِي عَلَيْهِمْ حَتَّى يُثْبِتَ مُدَّعَاهُ، وَقَدْ عَلِمَ تَفَاصِيلُ الْمَسْأَلَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ  
الْعَالَمِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

صَغِيرٌ دُونَ الْبُلُوغِ وَجِدَ قَتِيلًا فِي دَارِ شَخْصٍ وَبَقْرِيهِ

بُنْدُقَةً فَادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ الْقَتْلَ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ

٢٥٧٧ = سُئِلَ فِي غُلَامٍ دُونَ الْبُلُوغِ، وَجِدَ مَقْتُولًا فِي دَاخِلِ بَيْتٍ مِنْ دَارِ شَخْصٍ،  
وَبَقْرِيهِ بُنْدُقَةً، وَلَمْ يُعْلَمَ قَاتِلُهُ، ادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ الْقَتْلَ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ، وَصَاحِبِ الدَّارِ  
يَقُولُ: إِنَّمَا لَعِبَ بِالْبُنْدُقَةِ، فَخَرَجَتْ عَلَيْهِ فَتَمَكَّتَتْهُ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ الْقَسَامَةَ وَالِدِيَّةُ مَا لَمْ يُبْرَهِنْ عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنْ قَتْلِهِ نَفْسَهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ: مَنْ وُجِدَ مَقْتُولًا فِي بَيْتٍ أَوْ دَارٍ وَلَمْ يُعْلَمْ قَاتِلُهُ، وَأَجْمَعَ عُلَمَاؤُنَا عَلَى أَنَّهُ: إِذَا ادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ عَلَى الْمَالِكِ، فَعَلَيْهِ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ مَا لَمْ يَثْبُتِ الْقَتْلُ عَلَى غَيْرِهِ، أَي: عَلَى غَيْرِ الْمَالِكِ، وَالْمُتُونُ وَالشُّرُوحُ وَالْفَتَاوَى مُتْرَعَةٌ بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا شَيْءَ فِي الصَّغِيرِ إِذَا سَقَطَ مِنْ

### سَطْحٍ أَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَمَاتَ

٢٥٧٨ = سُئِلَ فِي صَغِيرٍ سَقَطَ مِنْ سَطْحٍ، أَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَمَاتَ، مَاذَا يَلْزَمُ فِيهِ؟

أَجَابَ: لَا قَائِلَ بِالْقَسَامَةِ وَالِدِيَّةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، حَيْثُ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ بِسُقُوطِهِ بِنَفْسِهِ؛ إِذْ هُوَ حَاصِلٌ بِفِعْلِ نَفْسِهِ فَكَانَ هَذَا، وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ لَا قَسَامَةَ فِيهِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، قَالَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (النَّوَازِلِ): صَبِيٌّ مَاتَ فِي مَاءٍ أَوْ سَقَطَ مِنْ سَطْحٍ، إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَحْفَظُ نَفْسَهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْأَبْوَيْنِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحْفَظُ نَفْسَهُ فَعَلَيْهِمَا الْكَفَّارَةُ؛ إِنْ كَانَ فِي حِجْرِهِمَا، وَإِنْ كَانَ فِي حِجْرِ أَحَدِهِمَا؛ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، وَذَكَرَ عَنِ الْفَقِيهِ أَبِي الْقَاسِمِ فِي الْوَالِدِينَ إِذَا لَمْ يَتَعَاهَدَا الصَّبِيَّ حَتَّى سَقَطَ مِنْ سَطْحٍ [س ٣٥٧ ب /] أَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَمَاتَ؛ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا إِلَّا التَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ. وَاخْتَارَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ، وَفِي (الظَّهْرِيَّةِ) الْفَتَاوَى عَلَى مَا اخْتَارَهُ أَبُو اللَّيْثِ. انْتَهَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَتِيلٌ وَجِدَ فِي شَاطِئِ الْبَحْرِ الْمَالِحِ

٢٥٧٩ = سُئِلَ فِي قَتِيلٍ وَجِدَ بِسَطِّ الْبَحْرِ الْمَالِحِ، وَلَيْسَ مَمْلُوكًا لِأَحَدٍ وَلَا يُسْمَعُ

فِيهِ الصَّوْتُ، فَمَا الْحُكْمُ؟ [ع ٢٩٥ ب /]

أَجَابَ: هُوَ هَذَرٌ، لَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يَلْزَمُ أَحَدًا شَيْءٌ فِي امْرَأَةٍ أَصْبَحَتْ مَحْرُوقَةً فِي دَارِ بَاعَتِهَا

٢٥٨٠ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ بَاعَتْ حِصَّتَهَا فِي دَارِ لَقْرِبٍ لَهَا، وَأَبْقَاهَا سَاكِنَةً بِهَا، فَأَصْبَحَتْ مَحْرُوقَةً بِنَارٍ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بِالْدَّارِ الْمَبِيعَةِ؛ لِكُونِهَا عَاجِزَةً كَفَيْفَةً صَمَاءً، فَكَشَفَ عَلَيْهَا، هَلْ يَلْزَمُ أَهْلَ الدَّارِ وَالْجِيرَانَ وَالْمَحَلَّةَ شَيْءٌ مِنْ غَرَامَةِ أَوْ دِيَّةٍ؟ أَوْ لَا يَلْزَمُ أَحَدًا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ أَحَدًا فِي ذَلِكَ دِيَّةٌ وَلَا غَرَامَةٌ؛ إِذِ الْعَجَمَاءُ جَبَّارٌ، أَيُّ: فِعْلُهَا، فَمَا بِأَلْكَ بِفِعْلِ النَّارِ، هَذَا لَا قَائِلَ بِهِ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شَهَادَةُ بَعْضِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ عَلَى بَعْضِ بِلِقْتَلِ غَيْرِ مَقْبُولَةٌ

٢٥٨١ = سُئِلَ فِي أَهْلِ قَرْيَةٍ يَشْهَدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ أَنَّهُ قَاتِلٌ لِهَذَا الْقَبِيلِ الْمُدْعَى قَتْلُهُ بِحَجَرٍ، هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ بِاتِّفَاقٍ أَيْمَتِنَا؛ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ قَائِمَةٌ مَعَ الْكُلِّ، وَالشَّاهِدُ يَقْطَعُهَا عَنْ نَفْسِهِ، فَكَانَ مُتَّهَمًا، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ ضَعِيفَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ لَا يُعْمَلُ بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وُجِدَ قَتِيلٌ بِبِئْرِ هِيَ أَقْرَبُ لِقَرْيَةٍ مِنْ أُخْرَى

٢٥٨٢ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ بِبِئْرِ هِيَ أَقْرَبُ لِقَرْيَةٍ مِنْ أُخْرَى، وَقَدْ سُوِّدَ تَحْتَ شَجَرَةٍ هِيَ أَقْرَبُ لِلْأُخْرَى دَمٌ سَائِلٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ كَوْنُ الْقَتِيلِ نَفْسِهِ تَحْتَهَا، ثُمَّ نُقِلَ وَالْقَتِيلُ فِي الْبِئْرِ، مَا الْحُكْمُ فِيهِ؟

أَجَابَ: اَعْلَمُ أَنَّهُ يَجِبُ النَّظَرُ أَوَّلًا إِلَى دَعْوَى الْوَلِيِّ، فَإِنْ ادَّعَى عَلَى أَهْلِ قَرْيَةٍ مِنْهُمَا وَثَبَّتْ كَوْنُ الْبِئْرِ بِأَرْضِهَا لَا بِأَرْضِ أُخْرَى؛ كَانَتْ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَيْهِمْ سَوَاءً

كَانَتْ الْبِئْرُ أَقْرَبَ لِلْأُخْرَى أَمْ لَا، حَيْثُ كَانَتْ الْأَرْضُ الَّتِي بِهَا الْبِئْرُ مِلْكًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِلْكًا فَعَلَى أَقْرَبِهِمَا لِلْبِئْرِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ [ك٣١٢، ط٢١١، س٣٥٨، ع١٢٩٦٤ /] الْمَوْجُودَ فِي الْبِئْرِ كَالْمَوْجُودِ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَالْحُكْمُ فِي الْمَوْجُودِ كَذَلِكَ يُعْتَبَرُ الْمَلِكُ أَوْلَى، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ؛ فَعَلَى أَقْرَبِ الْقَرِيَّتَيْنِ، مَا لَمْ يَدَّعِ الْوَلِيُّ عَلَى الْأَبْعَدِ. فَإِذَا أَنْكَرَ كُلُّ مَنْ أَهْلِ الْقَرِيَّتَيْنِ مَالِكِيَّةَ الْأَرْضِ الَّتِي بِهَا الْبِئْرُ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَتَرْجِعُ إِلَى اعْتِبَارِ الْأَقْرَبِ.

وَلَا اعْتِبَارَ إِلَى مُجَرَّدِ وُجُودِ الدَّمِ السَّائِلِ مِنْ غَيْرِ وُجُودِ الْقِتِيلِ، لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ دَمٌ غَيْرُهُ، وَبِوُجُودِ دَمِ سَائِلٍ مِنْ غَيْرِ قِتِيلٍ لَا تَجِبُ قَسَامَةٌ وَلَا دِيَّةٌ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ مِمَّنْ ادَّعَى عَلَيْهِمُ الْوَلِيُّ، وَهُمْ أَصْحَابُ الْقُرْبِ مِنَ الْبِئْرِ؛ بِأَنَّهُ يُقَالُ مِنْ تَحْتِ الشَّجَرَةِ وَالْقِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ؛ انْدَفَعَتِ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَنْهُمْ، وَلَزِمَ الْقَرِيَّةَ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ عِيَانًا، فَكَأَنَّهُ قَدْ شُوهِدَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَلَا تَنْسَ اعْتِبَارَ الْمَلِكِ أَوْلَى، ثُمَّ بَعْدَهُ الْقُرْبُ.

وَإِنْ ادَّعَى عَلَى الْأَبْعَدِ وَلَمْ يَكُ مَالِكًا لَا قَسَامَةٌ وَلَا دِيَّةٌ، وَاعْتَبَرْنَا فِي ذَلِكَ الْبَيِّنَةَ وَالْإِقْرَارَ وَالْيَمِينَ وَالنُّكُولَ كَسَائِرِ الدَّعَاوَى، إِنْ بَرَهَنَ الْوَلِيُّ عَلَى دَعْوَاهُ ثَبَتَ مُدَّعَاهُ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعِي عَلَيْهِمُ بِالْيَمِينِ.

الْحَاصِلُ: إِنْ ثَبَتَ كَوْنُ الْبِئْرِ مِلْكًا لِأَحَدٍ؛ فَالْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَعَلَى الْأَقْرَبِ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَثْبُتَ تَحْوِيلُهُ وَنَقْلُهُ مِنَ الْأَبْعَدِ إِلَى الْأَقْرَبِ، فَلَا اعْتِبَارَ بِالْقُرْبِ وَالْبُعْدِ مَعَ ثُبُوتِ الْمَلِكِ، وَلَا بِالْمَلِكِ مَعَ دَعْوَى الْوَلِيِّ عَلَى غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ لَا اعْتِبَارَ بِالْأَقْرَبِيَّةِ مَعَ دَعْوَى الْوَلِيِّ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهَا.

وَقَدْ سَأَلَ السَّائِلُ عَنِ التَّحَالِفِ، وَلَا تَحَالَفَ عِنْدَنَا فِي هَذَا الْبَابِ رَأْسًا وَاحِدًا،  
وَسَأَلَ أَيْضًا عَنْ جُرْمِ الْحَاكِمِ السِّيَاسِيِّ، وَجُرْمِهِ لِكُلِّ مَنْ أَهْلِ الْأَقْرَبِ وَالْأَبْعَدِ ظَلَمَ  
لَا أَضَلَّ لَهُ شَرْعًا، وَقَدْ عَلِمْتَ الْأَحْكَامُ بِهَذِهِ الْجُمْلِ الْوَاضِحَةِ مِنَ الْكَلَامِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

قَتِيلٌ وَجِدَ فِي فَلَاةٍ لَا مَالِكَ لَهَا وَأَوْلِيَاؤُهُ  
يَدْعُونَ عَلَى جَمَاعَةٍ أَنَّهُمْ نَقَلُوهُ إِلَيْهَا

٢٥٨٣ = سُئِلَ فِي قَتِيلٍ وَجِدَ فِي فَلَاةٍ لَا مَالِكَ لَهَا، وَأَوْلِيَاؤُهُ يَدْعُونَ عَلَى جَمَاعَةٍ  
أَنَّهُمْ نَقَلُوهُ إِلَيْهَا، وَهُمْ مَقْرُونُونَ بِأَنَّهُمْ مَا قَتَلُوهُ، هَلْ يَلْزِمُهُمُ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ مَعَ اعْتِرَافِهِمْ  
لَهُمْ بِأَنَّهُمْ مَا قَتَلُوهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُمَا أَقْرَأُوا أَعْنِي أَوْلِيَاءَ الْقَتِيلِ بِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ وَهُمْ أَهْلُ الْقَرْيَةِ  
مَا قَتَلُوهُ؛ لَا يَلْزِمُهُمْ قَسَامَةٌ وَلَا دِيَّةٌ إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِمُ الْإِقْرَارُ؛ إِذِ الْإِقْرَارُ حُجَّةٌ عَلَى  
الْمَقْرَرِ، فَيَلْزِمُ بِهِ شَرْعًا، وَقَدْ عَرَضَ الْفَرِيقَانِ عَلَيَّ أَمْرَهُمَا وَلَمْ يُذَكِّرْ لِي إِقْرَارُ أَوْلِيَاءِ  
الْقَتِيلِ بِأَنَّهُمْ مَا قَتَلُوهُ، وَلَوْ ذَكَرُوهُ مَا أَجَبْتُهُمْ بِلُزُومِ الْقَسَامَةِ وَالِدِيَّةِ؛ إِذِ إِقْرَارُهُمْ بِذَلِكَ  
يَمْنَعُهُمُ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ مِنَ الْحُجَجِ الشَّرْعِيَّةِ يَمْنَعُ الدَّعْوَى، فَحَيْثُ ثَبَتَ ذَلِكَ؛  
لَا وَجَهَ لِطَلِبِهِمْ مَعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وَجِدَ فِي مَسْجِدِ الْقَرْيَةِ قَتِيلٌ

٢٥٨٤ = سُئِلَ فِي مَسْجِدِ الْقَرْيَةِ إِذَا وَجِدَ فِيهِ قَتِيلٌ، مَا حُكْمُهُ، وَمَا الْحُكْمُ  
فِيمَا إِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً وَلَهَا مَسَاجِدُ مُتَعَدِّدَةٌ، وَوُجِدَ فِي أَحَدِهَا قَتِيلٌ؟

أَجَابَ: حُكْمُ الْمَوْجُودِ فِي مَسْجِدِهَا كَالْمَوْجُودِ فِيهَا، [ك٣١٢ب/] وَهُوَ مَعْلُومٌ  
الْحُكْمِ، وَإِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً لَهَا مَحَلَّاتٌ وَكُلُّ مَحَلَّةٍ لَهَا مَسْجِدٌ، فَقَسَامَتُهُ وَدِيَّتُهُ عَلَى

أَهْلٍ مَحَلَّتِهِ؛ لِأَنَّهْمُ الْأَوْلَى بِتَدْبِيرِ أُمُورِهِ، كَمَا إِذَا وُجِدَ فِي دَارِ رَجُلٍ مِنْهَا؛ فَهَمَّا عَلَى عَاقِلَتِهِ، لَا عَلَى أَهْلِ مَحَلَّتِهِ.

الْحَاصِلُ: أَنَّهْمَا عَلَى عَاقِلَةِ الْأَخْصِّ الْأَحَقُّ بِتَدْبِيرِ الْمَوْضِعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي قَرْيَةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى مَدْرَسَةٍ

فَالْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ

٢٥٨٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ وَقَفَ مَدْرَسَةً عَلَى الْأَعْلَمِ بِالْمَذْهَبِ الْفُلَانِيِّ فِي بَلَدَةٍ

كَذَا، وَعَلَى مُعَيِّدٍ وَعِشْرِينَ مُتَمَقِّمًا وَعَلَى أَهْلِ شَعَائِرٍ، وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدًا مِنْهُمْ، وَشَرَطَ

النَّظَرَ لِمَدْرَسَتِهَا، وَوَقَفَ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ قَرْيَةً، وَوُجِدَ الْآنَ فِيهَا قَتِيلٌ وَلَمْ يُعْلَمْ قَاتِلُهُ،

هَلِ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ السُّكَّانِ الْغَارِسِينَ الزَّرَّاعِ؟

٢٥٨٦ = أَمَ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ هُوَ لَا؟

٢٥٨٧ = أَمَ لَا قَسَامَةَ وَالِدِيَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ؛ فَيَأْسَا لَوْ قَفَ مِثْلَ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ

عَلَى وَقْفِ الْجَامِعِ؟ [س ٣٥٨ ب /]

٢٥٨٦ ج = أَجَابَ: الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ حَيْثُ كَانُوا مَعْلُومِينَ،

قَالَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الْبِقَالِيِّ): إِذَا وُجِدَ الْقَتِيلُ فِي وَقْفِ الْجَامِعِ الْمَسْجِدِ

فَهُوَ كَوُجُودِهِ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ؛ كَانَتِ الدِّيَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى

قَوْمٍ مَعْلُومِينَ؛ فَالِدِيَّةُ وَالْقَسَامَةُ عَلَيْهِمْ. انْتَهَى.

وَفِي (مِنْحِ الْعُقَّارِ) بَعْدَ نَقْوَلٍ كَثِيرَةٍ ذَكَرَهَا قَالَ: فَتَحَرَّرَ مِنْ كَلَامِهِمْ: أَنَّ الْقَتِيلَ إِذَا

وُجِدَ فِي أَرْضٍ: فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَمْلُوكَةً، أَوْ مَوْقُوفَةً، أَوْ مُبَاحَةً:

❖ فَإِنْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً فَالِدِيَّةُ وَالْقَسَامَةُ عَلَى الْمَلِكِ.

❦ وَإِنْ كَانَتْ بِقُرْبِ قَرْيَةٍ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَى أَهْلِهَا، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْمَلِكِ وَالْوِلَايَةَ كَمَا قَدَّمَاهُ.

❦ وَإِنْ كَانَتْ مَوْقُوفَةً عَلَى أَرْبَابٍ مَعْلُومِينَ؛ فَعَلَيْهِمُ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ؛ لِأَنَّ تَدْبِيرَهُ إِلَيْهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ٢١٢، ع ٢٩٦ ب /]

٢٥٨٧ ج = وَقَالَ قَبْلَهُ: وَإِنْ مُبَاحًا إِلَّا أَنَّهُ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ؛ فَالِدِيَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، ذَكَرَ هَذَا الْقَيْدَ هَلَالٌ وَالْكَرْخِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى. اهـ.

٢٥٨٥ ج = وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ الْقَرْيَةَ الْمَوْقُوفَةَ عَلَى مَعْلُومِينَ لَيْسَ عَلَى أَهْلِهَا قَسَامَةٌ وَلَا دِيَّةٌ، لِأَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِمْ لَهُمْ وَِلَايَةُ التَّدْبِيرِ دُونَ أَهْلِ الْقَرْيَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَدْرَسَةِ وَالْجَامِعِ؛ تَعَيُّنُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ فِي الْمَدْرَسَةِ دُونَ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فَافْتِهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا مَسْجِدُ الْمَحَلَّةِ وَشَارِعُهَا إِنَّمَا وَجَبَ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِالتَّدْبِيرِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي مَحَلٍّ فَالْقَسَامَةُ

وَالِدِيَّةُ عَلَى أَهْلِهَا دُونَ أَهْلِ الْقَرْيَةِ

٢٥٨٨ = سُئِلَ فِي قَرْيَةٍ ذَاتِ مَحَلَّاتٍ، وَجِدَ فِي أَحَدِهَا قَتِيلٌ لَمْ يُعْلَمَ قَاتِلُهُ، هَلِ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ كُلِّهِمْ وَتَكُونُ كَالْمَحَلَّةِ فِي الْمِضْرِ، أَمْ عَلَى أَهْلِ تِلْكَ الْمَحَلَّةِ وَتَكُونُ كُلُّ حَارَةِ مَحَلَّةٍ عَلَى حِدَةٍ؟

أَجَابَ: الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ فِي الْقَتِيلِ الَّذِي يُوجَدُ بِمَحَلَّةٍ مِنَ الْمَحَلَّاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ عَلَى الْمَحَلَّةِ، الَّتِي يُوجَدُ فِيهَا الْقَتِيلُ بِلا شُبْهَةٍ؛ إِذْ كُلُّ مَحَلَّةٍ مَا أَهْلُهَا عَلَيْهِمْ

تَدْبِيرُهُمَا، وَالْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ التَّدْبِيرُ مُطْلَقًا، سِوَاءِ كَانَتْ [ك ٣١٣، س ٣٥٩] فِي مِصْرٍ أَوْ قَرْيَةٍ؛ لِأَنَّ (عَلَيْهَا) <sup>(١)</sup> التَّدْبِيرَ، وَأَهْلُ كُلِّ مَحَلَّةٍ أَوْلَى بِتَدْبِيرِهَا، فَكَانَ عَلَيْهِمْ خَاصَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي دَارِ إِنْسَانٍ فَالْقَسَامَةُ

وَالِدِيَّةُ عَلَيْهِ دُونَ أَهْلِ الْقَرْيَةِ

٢٥٨٩ = سُئِلَ فِي قَتِيلٍ وُجِدَ فِي دَارِ إِنْسَانٍ، هَلْ عَلَيْهِ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ

لَا عَلَى أَهْلِ قَرْيَتِهِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، عَلَيْهِ الْقَسَامَةُ، وَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، كَمَا أَطْبَقَتْ عَلَيْهِ مُتُونُ الْمَذْهَبِ

قَاطِبَةَ وَشُرُوحَهَا وَفَتَاوِيهَا، وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٥٩٠ = ثُمَّ رُفِعَ إِلَيْهِ مَا صُورَتْهُ: مَوْلَانَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ أَفَدْتُمْ أَنَّ الْقَسَامَةَ عَلَى

صَاحِبِ الدَّارِ، وَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، فَمَا الْقَسَامَةُ؟

٢٥٩١ = وَمَا الدِّيَّةُ؟

٢٥٩٢ = وَمَا الْعَاقِلَةُ؟

٢٥٩٣ = وَمَا مِقْدَارُ الدِّيَّةِ؟ وَهَلْ تَجِبُ حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا؟

وَمَا مِقْدَارُ مَا يَجِبُ مِنْهَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ؟

٢٥٩٤ = وَمَا يَفْعَلُ إِذَا لَمْ تَسْبِعِ الْقَبِيلَةَ؟

٢٥٩٥ = وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الدَّارِ وَالسَّفِينَةِ وَالْحَبْسِ، حَيْثُ وَجِبَ هَذَا الْأَمْرُ عَلَى

مَالِكِ الدَّارِ لَا عَلَى الشُّكَّانِ، وَفِي السَّفِينَةِ عَلَى مَنْ فِيهَا مِنَ الرُّكَّابِ وَالْمَلَّاحِينَ، وَفِي

الْحَبْسِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، بَيْنُوا لَنَا ذَلِكَ مُفَصَّلًا مُعَلَّلًا؟



٢٥٩٠ ج = أَجَابَ: الْقَسَامَةُ: الْأَيْمَانُ الَّتِي يُقْسِمُ بِهَا مَالِكُ الدَّارِ مَثَلًا، وَسَبِيهَا: وَجُودُ الْقَتِيلِ، وَرُكْنُهَا: إِجْرَاءُ الْيَمِينِ عَلَى لِسَانِهِ، وَشَرْطُهَا: بُلُوغُهُ، وَعَقْلُهُ، وَحُرِّيَّتُهُ، وَوَجُودُ أَثَرِ الْقَتْلِ، وَتَكْمِيلُ الْيَمِينِ خَمْسِينَ، وَحُكْمُهَا: الْقَضَاءُ بِوَجُوبِ الدِّيَةِ إِنْ حَلَفَ، وَالْحَبْسِ إِنْ أَبَى إِلَى أَنْ يَخْلِفَ فِي الْعَمْدِ، وَبِالدِّيَةِ عِنْدَ التُّكُولِ فِي الْخَطَا.

٢٥٩١ ج = وَالِدِيَّةُ: الْمَالُ الَّذِي هُوَ بَدَلُ النَّفْسِ، فَتَجِبُ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِنْ ادَّعَى الْوَلِيَّ الْقَتْلَ خَطَاً، وَعَلَيْهِ إِنْ ادَّعَاهُ عَمْدًا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي (شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ مَلِكٍ).

٢٥٩٢ ج = وَالْعَاقِلَةُ أَهْلُ الدِّيَوَانِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، فَهِيَ قَبِيلَتُهُ.

٢٥٩٣ ج = تُقَسَّمُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، لَا يُؤْخَذُ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَّا دِرْهَمٌ أَوْ دِرْهَمٌ وَثَلَاثُ دِرْهَمٍ، وَلَمْ تَزِدْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ كُلِّ الدِّيَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ عَلَى أَرْبَعَةٍ، عَلَى الْأَصَحِّ.

٢٥٩٤ ج = فَإِنْ لَمْ (تَتَّسِعْ) <sup>(١)</sup> [ع/١٢٩٧] الْقَبِيلَةَ لِذَلِكَ؛ ضَمَّ إِلَيْهَا أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ نَسَبًا عَلَى تَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ، ثُمَّ وَثُمَّ، وَإِذَا ضَمَّ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ كَذَلِكَ فَلَمْ تَتَّسِعْ لَا يُؤْخَذُ زِيَادَةً عَمَّا ذَكَرَ مُقَسَّطًا عَلَى السِّنِينَ.

وَقد اختلف المشايخ في الباقي، قال بعضهم: تُعْتَبَرُ الْمَحَالُّ وَالْقُرَى الْأَقْرَبُ فَأَلْأَقْرَبُ، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: يَجِبُ الْبَاقِي فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: يَجِبُ الْبَاقِي فِي مَالِ الْجَانِي، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ: أَنَّهُ إِذَا ضَمَّ إِلَى أَنْصَارِهِ أَبْعَدُ الدَّوَابِ وَلَمْ يَكْفِ؛ يُضَمُّ إِلَيْهِ الْمَحَالُّ الْأَقْرَبُ فَأَلْأَقْرَبُ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْمَحَلَّةِ تَعْقُلُ عَنْ أَهْلِ مَحَلَّةٍ أُخْرَى، وَهَكَذَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ

(١) في ع: تسع.

خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ وُجُوبَ أَصْلِ الدِّيَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْعَاقِلَةِ فِي مَالِ الْجَانِي رِوَايَةٌ شَادَّةٌ، وَأَنَّ ضَمَّ مَحَلَّةٍ إِلَى أُخْرَى خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَأَنَّ كَوْنَهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَكَمَا يَجْرِي ذَلِكَ فِي الْكُلِّ يَجْرِي فِي الْبَعْضِ، فَتَحَرَّرَ أَنَّ الْمَذْهَبَ وَوُجُوبَ الْبَاقِي [ك٣١٣ب، س٣٥٩ب، ط٢١٣/] فِي بَيْتِ الْمَالِ، عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى، لَكِنْ فِي (السَّرَاجِيَّةِ): مَنْ لَيْسَ لَهُ عَشِيرَةٌ وَلَا دِيْوَانٌ، فَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَكُونُ فِي مَالِهِ، وَبِهِ أَخَذَ عِصَامٌ، وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

وَفِي (المُجْتَبَى) قُلْتُ: وَفِي زَمَانِنَا بِخَوَارِزْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَالِ الْجَانِي، إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ أَوْ مَحَلَّةٍ يَتَنَاصَرُونَ، لِأَنَّ الْعَشَائِرَ فِيهَا قَدْ فَيَّتَتْ، وَرَحْمَةُ التَّنَاصُرِ بَيْنَهُمْ قَدْ رُفِعَتْ، وَبَيْتُ الْمَالِ قَدْ انْهَدَمَ.

٢٥٩٥ ج = وَالْفَرْقُ بَيْنَ الدَّارِ وَالسَّفِينَةِ أَنَّ السَّفِينَةَ تُنْقَلُ وَتُحَوَّلُ، فَتَكُونُ فِي الْيَدِ حَقِيقَةً، فَتُعْتَبَرُ فِيهَا الْيَدُ دُونَ الْمَلِكِ، كَمَا فِي الدَّابَّةِ، بِخِلَافِ الدَّارِ فَإِنَّهَا لَا تُنْقَلُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ السُّجَنِ: أَنَّ السُّجْنَ لَا يَخْتَصُّ بِشَخْصٍ، فَكَانَ كَالشَّارِعِ الْأَعْظَمِ وَالْجَامِعِ، وَفِيهِمَا لَا تَتَحَقَّقُ التُّهْمَةُ فِي حَقِّ الْكُلِّ، فَلَا قَسَامَةَ فِيهِمَا عَلَى أَحَدٍ، وَالدِّيَةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ الْعُزْمَ بِالْغَنَمِ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ فَلِأَصْحِ الْمُنْتَمَى بِهِ: أَنَّهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَالرِّوَايَةُ بِكَوْنِهَا فِي مَالِهِ؛ شَادَّةٌ مُخَالَفَةٌ لِظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَإِذَا قُلْنَا بِهَا عَلَيْهِ خَاصَّةً بِدَعْوَى الْقَتْلِ الْعَمْدِ؛ فَهِيَ فِي ثَلَاثِ بَسْنِينَ أَيْضًا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الزَّيْلَعِيُّ، وَقَدَرُهَا مِنَ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَمِنَ الْوَرِقِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ.

وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ تَحْتَمِلُ مُجَلَّدًا، لَكِنْ اقْتَصَرْنَا عَلَى مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## إِذَا وُجِدَ أَحَدُ الضُّيُوفِ قَتِيلًا فِي بَيْتِ الْمُضِيفِ فَالْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ

٢٥٩٦ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا بَاتَ ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ فِي بَيْتٍ مِنْ دَارٍ مَمْلُوكَةٍ لِرَجُلٍ مِنْ قَرْيَةٍ،  
وَالرَّجَالُ لَيْسُوا مِنْ (أَهَالِي) (١) الْقَرْيَةِ، فَأَصْبَحَ أَحَدُهُمْ قَتِيلًا بِجِرَاحَةٍ، وَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي  
يَقُولَانِ: إِنَّهُمَا لَمْ يَقْتُلَاهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ أَحَدُهُمَا، وَكَذَا مَالِكُ الْبَيْتِ، وَبَاقِي أَهْلِ الْقَرْيَةِ  
يُنْكِرُونَ قَتْلَهُ انْفِرَادًا وَاجْتِمَاعًا، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ قَاتِلُهُ، فَهَلْ مَوْتُهُ بِهَذِهِ الْجِرَاحَةِ لَوْثٌ، فَالِدِيَّةُ  
عَلَى مَنْ مِنَ الْمَذْكُورِينَ، بَيَّنَّا لَنَا الْحُكْمَ بِشَرْطِهِ الشَّرْعِيِّ؟ [ع ٢٩٧ ب / ]

أَجَابَ: عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ الْقَسَامَةُ، وَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، قَالَ فِي (مَجْمُوعِ  
النَّوَازِلِ): إِذَا وُجِدَ الضَّيْفُ فِي دَارِ الْمُضِيفِ قَتِيلًا؛ فَهُوَ عَلَى رَبِّ الدَّارِ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ: إِنْ كَانَ نَازِلًا فِي بَيْتِ عَلَى حِدَةٍ فَلَا دِيَّةَ  
وَلَا قَسَامَةَ، وَإِنْ كَانَ مُخْتَلَطًا؛ فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَالْقَسَامَةُ. اهـ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اجْتَمَعَ فِيهَا قَوْلَا هُمَا لَوْ جُودَ الْإِخْتِلَاطُ، فَفِيهَا وَجُوبُ الْقَسَامَةِ  
عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ، وَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ عَلَى قَوْلِهِمَا بِلَا شُبْهَةٍ، لَكِنْ قَالُوا: عِنْدَنَا إِنَّمَا  
كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِنُصْرَةِ الْبُقْعَةِ، فَكَانَ وَلايَةُ التَّدْبِيرِ إِلَيْهِ، فَلَزِمَهُ  
حِمَايَةُ الْبُقْعَةِ عَنْ أَنْ تُرَاقَ فِيهَا الدَّمَاءُ، لَا أَنَا نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ الْقَاتِلُ حَقِيقَةً، حَتَّى  
لَوْ كَانَ لَهُ دَارٌ بِدِمَشْقَ سَكَنَهَا جَمَاعَةٌ بِإِجَارَةٍ أَوْ عَارِيَّةٍ مَثَلًا، وَهُوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَوُجِدَ  
فِيهَا قَتِيلٌ فَعَلَيْهِ، قَالَ فِي (الْمُحِيطِ): وَإِذَا وُجِدَ الْقَتِيلُ فِي دَارٍ فِيهَا سُكَّانٌ وَأَرْبَابُهَا  
غُيَّبٌ، فَالِدِيَّةُ وَالْقَسَامَةُ عَلَى أَرْبَابِ الدَّارِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: عَلَى  
السُّكَّانِ.

(١) فِي ع: أَهْلًا.

الْحَاصِلُ: أَنَّ الْقَسَامَةَ [ك: ١٣١٤، س: ١٣٦٠ /] وَالِدِيَّةَ لَا تَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ، وَلَا عَلَى مَنْ كَانَا بَائِثَيْنِ عِنْدَهُ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الْقَسَامَةُ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ، وَالِدِيَّةَ عَلَى عَاقِلَتَيْهِ، وَأَمَّا اللَّوْثُ بِمَا ذُكِرَ لِإِلَاسْتِحْلَافِ، فَالْحَنْفِيَّةُ لَا تَقُولُ بِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشُّرَاحُ قَاطِبَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي قَرْيَةٍ مَوْقُوفَةٍ  
فَلَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ عَلَى أَهْلِهَا

٢٥٩٧ = سُئِلَ فِي قَرْيَةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى مَصَالِحِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ، هَلْ عَلَى أَهْلِهَا قَسَامَةٌ وَدِيَّةٌ أَمْ لَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِمْ فِيمَنْ يُوجَدُ بِأَرْضِهَا قَتِيلًا؟

أَجَابَ: لَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ عَلَى أَهْلِهَا، وَقَدْ صَرَخَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ الْقَتِيلَ:

❖ إِذَا وُجِدَ بِأَرْضِ مَوْقُوفَةٍ عَلَى أَرْبَابِ مَعْلُومِينَ؛ فَالْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ.

❖ وَإِذَا كَانَتْ مَوْقُوفَةً عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ؛ فَلَا قَسَامَةَ، وَالِدِيَّةَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ.

وَقَالُوا: إِذَا وُجِدَ فِي وَفْقِ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ؛ فَهَوَ كَمَا إِذَا وُجِدَ فِي نَفْسِ الْجَامِعِ فَالِدِيَّةُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ.  
وَهَذَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ الْمَوْقُوفَةِ، سِوَاءِ كَانَتْ وَفَّقًا عَلَى مُعَيَّنِينَ أَمْ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنِينَ، وَإِنَّمَا يَتَّبَعُ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِمْ إِنْ كَانُوا مُعَيَّنِينَ يُطَلَّبُ الْقَسَامَةَ وَالِدِيَّةَ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرِ مُعَيَّنِينَ يَتَّبَعُ بَيْتَ الْمَالِ بِالِدِيَّةِ فَقَطْ إِنْ طَلَبَ ذَلِكَ، وَأَمَّا أَهْلُ الْقَرْيَةِ فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِمْ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نِسَاءً وَصِيبِيَانِ يَسْتَقُونَ مِنْ صِهْرِيحٍ سَقَطَتْ صَغِيرَةٌ مِنْ  
بَيْنِهِمْ فَمَاتَتْ غَرَقًا فَادَّعَى أَوْلِيَاؤُهَا عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ دَفَعُوهَا

٢٥٩٨ = سُئِلَ فِي نِسَاءٍ وَصِيبِيَانِ يَسْتَقُونَ مِنْ صِهْرِيحٍ بِقَرْيَةٍ، سَقَطَتْ صَغِيرَةٌ  
بِهِ مِنْ بَيْنِهِمْ تَسْتَقِي فَمَاتَتْ غَرَقًا، هَلْ يَجِبُ لَهَا عَلَى عَاقِلَةٍ مِنْ يَسْتَقِي قَسَامَةٌ وَدِيَةٌ  
أَمْ لَا يَجِبُ؟

٢٥٩٩ = وَإِذَا ادَّعَى عَلَيْهِمْ أَوْلِيَاؤُهَا بِأَنَّهُمْ دَفَعُوهَا، أَوْ دَفَعَهَا أَحَدُهُمْ فَسَقَطَتْ  
فِي الْبُيْتِ بِذَلِكَ، يَلْزَمُ فِيهَا عَلَيْهِمْ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُمْ مَا يَلْزَمُ فِي الْقَتِيلِ إِذَا وُجِدَ فِي الْمَحَلَّةِ  
أَوْ الْقَرْيَةِ، إِذَا ادَّعَى وَلِيُّهُ الْقَتْلَ، عَلَيْهِمْ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَةُ أَمْ لَا؟

٢٥٩٨ ج = أَجَابَ: لَا تَجِبُ لَهَا الْقَسَامَةُ وَلَا الدِّيَةُ؛ لِإِحْتِمَالِ وُقُوعِهَا بِزَلَّةٍ قَدَمِهَا،  
لَا يَفْعَلُ فَاعِلٌ مُخْتَارًا، وَوُقُوعُهَا بِزَلَّةٍ قَدَمِهَا لَا يُوجِبُ عَلَى أَحَدٍ [ط ٢١٤، ع ١٢٩٨/١]  
شَيْئًا بِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ، وَالْقَتِيلِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَةُ شَرْطُهُ أَنْ لَا يُحَالَ عَلَى  
سَبَبٍ ظَاهِرٍ قَوِيٍّ يَمْنَعُ وُجُوبَهُمَا، وَهَذَا يُحَالَ عَلَى سُقُوطِهَا؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ ظَاهِرٌ قَوِيٌّ  
لَا غُبَارَ عَلَيْهِ.

٢٥٩٩ ج = فَإِنْ ادَّعَى أَوْلِيَاؤُهَا عَلَى أَحَدٍ أَنَّهُ دَفَعَهَا حَتَّى وَقَعَتْ لِأَبْدَلِهِ مِنْ بَيْنِهِ  
عَادِلِيَّةً، وَهِيَ عَدْلَانِ أَوْ عَدْلٌ وَامْرَأَتَانِ مَوْصُوفَتَانِ بِالْعَدَالَةِ، وَلَا يَثْبُتُ ذَلِكَ بِدُونِ الْبَيِّنَةِ  
أَوْ الْإِقْرَارِ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ شَرْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا مَاتَ الْبِنَاءُ بِسَبَبِ سُقُوطِ حَجَرٍ عَلَى رَأْسِهِ؛ فَهُوَ هَدْرٌ

٢٦٠٠ = سُئِلَ فِي بِنَاءٍ بَيْنِي لِلنَّاسِ بِالْأَجْرَةِ، بَنَى لِشَخْصٍ مَكَانًا وَرَمَّ لَهُ بَيْتًا،  
وَمَعَهُ أَجْرَاءٌ يَعْمَلُونَ مِثْلَ مِثْلِهِ، سَقَطَتْ عَلَى رَأْسِهِ أَحْجَارٌ مِنْ سَقْفِ الْبَيْتِ الَّذِي يَرُمُّهُ

فِي حَالِ مَرَمَّتَيْهِ، فَارْتَضَحَ رَأْسَهُ، فَهَلَكَ بِذَلِكَ، هَل تَجِبُ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَةٍ مُسْتَعْمِلَةٍ أَمْ لَا؟

٢٦٠١ = وَهَلْ إِذَا كُشِفَ عَلَيْهِ، فَوُجِدَ فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ بِهَذِهِ الصَّفَةِ، فَادَّعَى أَوْلِيَاءُوهُ الْقَتْلَ عَلَى الْمُسْتَعْمِلِ، وَشَهِدَتْ أَجْرَاءُ الْمِيَاوَمَةِ بِأَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبِ سُقُوطِ الْأَحْجَارِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ فِعْلِ الْمُسْتَعْمِلِ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَيَنْدَفِعُونَ أَمْ لَا؟ [س ٣٦٠ ب، ك ٣١٤ ب /]

٢٦٠٠ ج = أَجَابَ: لَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ فِيهِ، حَيْثُ عَلِمَ مَوْتَهُ بِالسَّبَبِ الْمَذْكُورِ، إِنَّمَا الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ فِي قَتِيلِ جُهَلِ أَمْرُهُ، كَمَا فِي سَائِرِ كُتُبِ الْفِقْهِ مُحَرَّرٍ مُسْطُورٍ، وَالَّذِي هُنَاكَ بِسُقُوطِ الْأَحْجَارِ وَالْحَالِ هَذِهِ مَعْلُومُ الْحَالِ، لَا مِرْيَةَ فِيهِ وَلَا إِشْكَالَ.

٢٦٠١ ج = وَتُقْبَلُ فِي ذَلِكَ شَهَادَةُ الْأَجْرَاءِ وَالْعُمَّالِ، إِذَا لَا يَجْرُونَ بِشَهَادَتِهِمْ لِأَنفُسِهِمْ مَغْنَمًا، وَلَا يَدْفَعُونَ عَنْهُمْ مَغْرَمًا، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، وَيَبْكَلِمَةُ الْحَقِّ يَرْدَعُ وَيَضْدَعُ، وَمَنْ قَتَلَهُ الْحَجْرُ بِغَيْرِ فِعْلِ الْبَشْرِ فَهُوَ بِالْإِجْمَاعِ هَدْرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ بِقَرْيَةٍ وَأَقَامَ أَهْلُهَا بَيْنَهُ

مِنْ غَيْرِهِمْ أَنْ قَاتَلَهُ فَلَانٌ تُقْبَلُ

٢٦٠٢ = سُنِلَ فِي قَتِيلٍ وَجِدَ بِقَرْيَةٍ، وَقَدِ اشْتَهَرَ أَنَّ قَاتِلَهُ فَلَانٌ بِنُ فُلَانٍ مِنْهَا، هَلْ إِذَا أَقَامَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ الْبَيْنَةَ مِنْ غَيْرِهِمْ أَنْ قَاتَلَهُ فَلَانٌ الْمَذْكُورُ تُقْبَلُ وَتَنْدَفِعُ أَوْلِيَاءُوهُ عَنْهُمْ أَمْ لَا؟

٢٦٠٣ = وَهَلْ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُ تَحْلِيفُ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ نَكَدُوا قَضَى عَلَيْهِمْ؟

٢٦٠٢ ج = أَجَابَ: نَعَمْ إِذَا أَقَامُوا عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ تَنْدَفِعُ الْأَوْلِيَاءَ عَنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ.

٢٦٠٣ ج = وَلَهُمْ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ تَخْلِفُهُمْ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ، وَإِنْ نَكَلُوا

قَضَى عَلَيْهِمْ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي خَيْمَةٍ فَإِنْ كَانَ فِي أَرْضِ

مَمْلُوكَةٍ؛ فَالْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى مَالِكِهَا

٢٦٠٤ = سُئِلَ فِي قَتِيلٍ وُجِدَ فِي خَيْمَةٍ رَجُلٍ نَازِلٍ بِهَا فِي مَكَانٍ، مَا الْحُكْمُ

الشَّرْعِيُّ فِيهِ؟ الْجَوَابُ مَعَ بَيَانِ النَّقْلِ فِي ذَلِكَ مِنْ كُتُبِ الْأَصْحَابِ.

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْهِدَايَةِ): وَلَوْ وُجِدَ قَتِيلٌ فِي مُعَسَكَرٍ أَقَامُوا بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ

لَا مِلْكَ لِأَحَدٍ فِيهَا، فَإِنْ وُجِدَ فِي حِجَابٍ أَوْ فُسْطَاطٍ؛ فَعَلَى مَنْ (سَكَنَهَا) <sup>(١)</sup> الدِّيَّةُ

وَالْقَسَامَةُ، وَإِنْ كَانَ خَارِجًا مِنَ الْمُسْطَاطِ؛ فَعَلَى أَقْرَبِ الْأَخْبِيَّةِ اعْتِبَارًا لِلْيَدِ عِنْدَ

انْعِدَامِ الْمِلْكِ، وَإِنْ كَانَ لِلأَرْضِ مَالِكٌ؛ فَالْعَسْكَرُ كَالسُّكَّانِ، فَتَجِبُ عَلَى الْمَالِكِ عِنْدَ

أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ. اهـ. وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ

(كَالْمَوْلَةِ الْجَيَّةِ، وَالظَّهْرِيَّةِ، وَتَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ، وَشَرْحِهِ، وَالذَّرَرِ وَالغَرَرِ) وَغَيْرِهَا، وَالنَّقْلُ

فِي ذَلِكَ مُسْتَبَيِّنٌ، فَعُلِمَ [٢٩٨ ب /] بِذَلِكَ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلأَرْضِ مَالِكٌ؛ فَالْقَسَامَةُ

وَالدِّيَّةُ عَلَى مَنْ فِيهَا مِنَ السُّكَّانِ، وَإِنْ كَانَ لَهَا مُلَّاكٌ؛ فَهَمَّا عَلَى الْمُلَّاكِ عِنْدَ الْإِمَامِ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) ي: بسكنها.

كِتَابُ الْمَعَاqِلِ

قَصَدَ بِبُنْدُقَةٍ صَيْدًا فَأَصَابَ آدَمِيًّا فَدَفَعَ وَالِدُهُ الدِّيَةَ بِإِذْنِهِ

٢٦٠٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَصَدَ (بِبُنْدُقَةٍ) <sup>(١)</sup> صَيْدًا، فَأَصَابَ آدَمِيًّا فَقَتَلَهُ، فَدَفَعَ

وَالِدُهُ دِيَّتَهُ بِإِذْنِهِ، فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ مَا دَفَعَ أَوْ بِمِقْدَارِ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ الدِّيَةِ؟

٢٦٠٦ = وَإِذَا قُلْتُمْ إِنَّمَا يَرْجِعُ بِمِقْدَارِ مَا يَلْزَمُهُ، هَلْ يَرْجِعُ الْأَبُ الدَّافِعُ بِالْبَاقِي

عَنَى بَيْتَةِ الْعَاقِلَةِ كَأَنَّ مَنْ كَانَتْ، سَوَاءً كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ أَوْ الْقَبِيلَةِ أَوْ مِمَّنْ

يَتَنَاصَرُ بِهِمْ أَوْ لَا يَرْجِعُ لِتَبَرُّعِهِ؟

٢٦٠٥ ج = أَجَابَ: الْقَاتِلُ لَا تَسْتَمِيمُ مُطَالَبَتُهُ بِجَمِيعِ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى جَمِيعِ

الْعَاقِلَةِ، وَالْقَاتِلُ كَأَحَدِهِمْ. [ظ ٢١٥، س ١٣٦١/]

٢٦٠٦ ج = وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ فَإِذْنُهُ لِوَالِدِهِ أَوْ جَبَ الرَّجُوعِ عَلَيْهِ بِمَا يَخْصُهُ فَقَطْ،

فَيَرْجِعُ أَبُوهُ عَلَيْهِ بِمَا عَلَيْهِ فَقَطْ، وَيَكُونُ مُتَبَرِّعًا بِمَا عَدَاهُ مِنْ حِصَّةٍ مِنْ لَمْ يَأْذَنْ مِنَ

الْعَاقِلَةِ، فَافْتَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَجُلٌ ضَرَبَ آخَرَ وَلَمْ يَصِرْ صَاحِبَ فِرَاشٍ ثُمَّ

مَاتَ، فَادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ أَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبِ الضَّرْبِ

٢٦٠٧ = سُئِلَ فِي رَاعِيَيْنِ تَضَارَبَا بِالْعِصِيِّ، ثُمَّ تَفَرَّقَا وَفِي رَأْسِ كُلِّ مِنْهُمَا شَجَّةٌ،

وَأَسْمُ يَصِرُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا صَاحِبَ فِرَاشٍ، وَقَضَى اللَّهُ تَعَالَى بِوُقُوعِ الطَّاعُونِ [ك ١٣١٥/]

وَمَاتَ أَحَدُهُمَا بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، الَّذِي يَقُولُ لِلشَّيْءِ كُنْ فَيَكُونُ، فَادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ أَنَّهُ

مَاتَ بِتِلْكَ الشَّجَّةِ، وَصَاحِبُهُ يَجْحَدُ كَوْنَ الْمَوْتِ بِسَبَبِهَا وَيُقَرُّ بِالضَّرْبِ، هَلْ تَلْزَمُهُ

(١) في ع. يبدفبته.



وَعَاقِلَتُهُ دِيَّتُهُ أَمْ لَا مَا لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ؛ بَأَنَّهُ مَاتَ مِنْ تِلْكَ الضَّرْبَةِ، لَا سِيَّمَا وَلَمْ يَصِرْ صَاحِبَ فِرَاشٍ مِنْهَا، وَلَمْ يَتَعَطَّلْ عَنْ قَضَاءِ مَصَالِحِهِ الْخَارِجِيَّةِ.

أَجَابَ: لَا تَلْزَمُهُ وَلَا عَاقِلَتُهُ دِيَّةٌ لَهُ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الضَّرْبِ الْقَتْلُ، فَاعْتِرَافُهُ بِالضَّرْبِ لَيْسَ اعْتِرَافًا بِالْقَتْلِ، فَلَا تَلْزَمُ الدِّيَّةُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ بَأَنَّهُ لَزِمَ الْفِرَاشَ حَتَّى مَاتَ، فَتَلْزَمُ الدِّيَّةُ الْعَاقِلَةَ، وَهُوَ كَأَحَدِهِمْ أَوْ يُقَرَّبُ بَأَنَّهُ ضَرَبَهُ وَمَاتَ مِنْ ضَرْبَتِهِ فَتَلْزَمُهُ الدِّيَّةُ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَاقِلَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْقَلُ مَا وَجِبَ بِإِقْرَارِ الْقَاتِلِ، وَلَا بُدَّ فِي الْإِقْرَارِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِمَا يُوجِبُ الدِّيَّةَ عَلَيْهِ لَا بِمَا لَيْسَ كَذَلِكَ نَحْوُ: اللَّهُ الَّذِي قَتَلَ وَنَحْوَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ ضَرَبَتْ أُخْرَى فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا وَمَاتَتْ بَعْدَهُ

٢٦٠٨ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ ضَرَبَتْ أُخْرَى، فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا وَمَاتَتْ بَعْدَهُ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي ذَلِكَ؟

أَجَابَ: يَلْزَمُ عَاقِلَةَ الضَّارِبَةِ دِيَّةٌ لِلْمَضْرُوبَةِ وَغُرَّةٌ، وَهِيَ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ لِلْجَنِينِ، وَعَاقِلَتُهَا عَصَبَتُهَا النَّسَبِيَّةُ، فَلَا يَدْخُلُ الزَّوْجُ وَلَا أَقَارِبُهُ، حَيْثُ لَمْ يَكُونُوا مِنْ عَصَبَتِهَا النَّسَبِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرَادَ ضَرْبَ رَجُلٍ بِبُنْدُقَةٍ فَضَرَبَهَا رَجُلٌ بَعْصًا لِيُلْقِيَهَا

مِنْ يَدِهِ فَوَافَقَ ضَرْبُهُ وَضَعُ النَّارِ فِيهَا فَأَصَابَتْ آخَرَ وَقَتَلَتْهُ

٢٦٠٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ صَوَّبَ بِنْدُقَةٍ نَحْوَ رَجُلٍ لِيَرْمِيَهُ بِهَا، فَضَرَبَهَا رَجُلٌ بَعْصًا لِيُلْقِيَهَا مِنْ يَدِهِ، فَوَافَقَ ضَرْبُهَا لَهَا وَضَعُ النَّارِ فِيهَا، فَأَمَالَهَا فَأَصَابَتْ رَجُلًا غَيْرَ الْمَصُوبِ نَحْوَهُ وَقَتَلَتْهُ، فَهَلِ الدِّيَّةُ عَلَى صَاحِبِ الْبُنْدُقَةِ أَمْ عَلَى صَاحِبِ الْعَصَا؟

أَجَاب: الدِّيَّةُ عَلَى صَاحِبِ البُنْدُقَةِ، لَا عَلَى صَاحِبِ العَصَا؛ إِذْ صَاحِبُ البُنْدُقَةِ مُبَاشِرٌ، وَصَاحِبُ العَصَا مُتَسَبِّبٌ، وَإِذَا اجْتَمَعَا قُدِّمَ المُبَاشِرُ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ لَمْ تَخْتَلِفِ العُلَمَاءُ فِيهَا فِيمَا عَلِمْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع ٢٩٩، س ٣٦١، ك ٣١٥ ب /]

٢٦١٠ = ثُمَّ سُئِلَ بَعْدَ عَامٍ مِنْ طَرَفِ صَاحِبِ البُنْدُقَةِ بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ صَاحِبَ العَصَا لَمَّا ضَرَبَهَا أَصَابَ النَّارَ، فَأَلْقَاهَا عَلَى مَحَلِّ البَارُودِ، فَخَرَجَتِ البُنْدُقَةُ بِفِعْلِهِ.

أَجَابَ وَكَانَ قَدْ اعْتَرَضَ الجَوَابَ الأوَّلَ بَعْضُ الحَنَابِلَةِ بِمَا صُوِّرَتْهُ: إِنَّ نَبْتَ أَنَّ صَاحِبَ العَصَا لَمَّا ضَرَبَهَا أَصَابَ النَّارَ، فَأَلْقَاهَا عَلَى مَحَلِّ (البَارُودِ) <sup>(١)</sup> فَخَرَجَتِ البُنْدُقَةُ بِفِعْلِهِ، فَالدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَةِ صَاحِبِ العَصَا؛ لِأَنَّهُ المُبَاشِرُ وَالحَالُ هَذِهِ، وَالحَاصِلُ أَنَّ وِلِيَّ المَقْتُولِ إِذَا ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ مِنْهُمَا؛ فَعَلَيْهِ إِثْبَاتُ المُبَاشِرَةِ كَمَا وَصَفْنَا:

❖ فَإِنِ ادَّعَى عَلَى صَاحِبِ العَصَا أَنَّهُ هُوَ المُبَاشِرُ عَلَى الكَيْفِيَّةِ المَشْرُوحَةِ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ؛ لَزِمَ عَاقِلَتُهُ الدِّيَّةُ، وَهُوَ كَأَحَدِهِمْ.

❖ وَإِنِ ادَّعَى عَلَى صَاحِبِ البُنْدُقَةِ أَنَّهُ المُبَاشِرُ عَلَى مَا شَرَحْنَا وَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ لَزِمَ عَاقِلَتُهُ الدِّيَّةُ.

وَيُذَوِّنِ دَعْوَاهُ لَا تَلْزِمُ عَاقِلَةَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، هَذَا إِذَا أَنْكَرَ صَاحِبُ البُنْدُقَةِ الضَّرْبَ، وَادَّعَى أَنَّهَا خَرَجَتْ بِفِعْلِ صَاحِبِ العَصَا لَا بِفِعْلِهِ.

أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ بِوَضْعِ النَّارِ عَلَى مَحَلِّ (البَارُودِ) <sup>(٢)</sup> وَادَّعَى أَنَّ تَحَوُّلَهَا لِجِهَةِ المَقْتُولِ بِفِعْلِ صَاحِبِ العَصَا، فَقَدْ صَارَ مُعْتَرِفًا بِالمُبَاشِرَةِ، فَتَلْزِمُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ، وَلَا تَلْزِمُ عَاقِلَتَهُ؛ إِذِ العَاقِلَةُ لَا تَعْقُلُ عَمْدًا وَلَا عِبْدًا، وَلَا مَا لَزِمَ بِالصُّلْحِ وَالِإِعْتِرَافِ.

(٢) فِي ع. البَارُودَةِ.

(١) فِي ع: البَارُودَةِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَقِيقَةٌ، وَيَتَشَعَّبُ مِنْهَا شُعُوبٌ تَخْفَى عَلَى ضَعِيفِ الْعِلْمِ، وَسَقِيمِ  
الْفَهْمِ، وَيَخْبِطُ فِيهَا خَبْطَ الْعَشَوَاءِ، وَيَقِفُ فِيهَا وَقُوفَ الْحِمَارِ الْمُوقَرِّ<sup>(١)</sup> فِي الْجِبَالِ،  
وَيَتَحَيَّرُ تَحَيَّرَ الْبَعِيرِ الْمُوقَرِّ فِي حَزَنِ الْجِبَالِ<sup>(٢)</sup>، لَيْتَ شِعْرِي لَوْ أَلْقَيْتَ عَلَيْهِ مُغَالِطَةً  
فَقِيلَ لَهُ: لَوْ اخْتَلَفْنَا، فَقَالَ صَاحِبُ الْبُنْدُقَةِ لِصَاحِبِ الْعَصَا أَنْتَ الَّذِي صَرَبْتَ فَأَثَرَتِ  
النَّارَ وَالْقَيْتَهَا عَلَى مَحَلِّ الْبَارُودِ حَتَّى خَرَجَتْ فَعَلَى عَاقِلَتِكَ الدِّيَّةُ، وَقَالَ صَاحِبُ  
الْعَصَا: بَلْ أَنْتَ الَّذِي أَلْقَيْتَ النَّارَ عَلَى مَحَلِّ الْبَارُودِ حَتَّى خَرَجَتْ فَعَلَى عَاقِلَتِكَ أَنْتَ  
الدِّيَّةُ، مَاذَا (يَجِبُ)<sup>(٣)</sup> فَأَيُّ جَوَابٍ أَجَابَ بِهِ يُبْرِزُهُ وَيُرْسِلُهُ لَنَا، فَإِنْ نَظَرَ نَظَرَ مَنْ غَمَرَ  
ذِرَاعَهُ فِي هَذَا النِّعْنِ إِلَى الْإِطِيطِ، اعْتَرَفْنَا لَهُ بِالْفَضْلِ وَإِلَّا (يُفْرَضُ)<sup>(٤)</sup> عَلَى وِلَاةِ الْأُمُورِ  
أَنْ يُعَامِلُوهُ بِالْكَفِّ عَنِ أَنْ يَمْبِضَ بِيَدِهِ قَلَمًا يَمُدُّهُ إِلَى الْفِتْوَى، فَإِنَّمَا هِيَ أَثْقَالُ النَّاسِ  
يَحْمِلُهَا الْمُفْتِي عَلَى عَاتِقِهِ، أَعَادَنَا اللَّهُ مِنْ سُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، وَهَدَانَا  
لِلصَّوَابِ، وَحَمَانَا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الدَّعْوَى، وَأَجَارَنَا بِفَضْلِهِ مِنَ الْأَهْوَاءِ الْفَاسِدَةِ،  
وَأَقْدَمَ صَدَقَ مَنْ قَالَ: [ط/٢١٦/]

وَإِذَا مَا خَلَا الْجَبَانَ بِأَرْضِ  
وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
طَلَبَ الطَّغْنَ وَخَدَهُ وَالنَّزَالَ

إِذَا لَمْ تَسْعِ الْعَاقِلَةُ الدِّيَّةَ: فَالْبَاقِي فِي بَيْتِ الْمَالِ

٢٦١١ = سُئِلَ فِي صَيْفٍ وَجِدَ مَقْتُولًا فِي بَيْتٍ مُضِيِّهِ، وَقُلْتُمْ بِوُجُوبِ التَّمَسَّامَةِ  
وَالدِّيَّةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَلَمْ تَسْعِ عَاقِلَتُهُ وَاجِبَ الْحَوْلِ الْمُقَدَّرِ شَرْعًا، فَعَلَى مَنْ الْبَاقِي  
مِنْهُ؟ [س ١٣٦٢، ٢٩٩٤ ب/]

(١) أي: الذي يحمل حملاً. من الوقور بكسر الواو وهو الحمل. «مختار الصحاح» مادة: (وقور).

(٢) أي الجبال الوعرة الصعبة.

(٣) في ٤: يجيب.

(٤) في ٤: يفترض.

أَجَابَ: هُوَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ الْخُلَاصَةِ فِي عَدَمِ ضَمِّ  
 مَحَلَّةِ إِلَى أُخْرَى فِي الْبَاقِي، قَائِلًا: فَتَكُونُ جِنَايَةُ شَخْصٍ لَا عَاقِلَةَ لَهُ - يَعْنِي: حُكْمُهُ  
 فِيهِ - حُكْمَ جِنَايَةِ شَخْصٍ لَا عَاقِلَةَ لَهُ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ جِنَايَةَ الشَّخْصِ الَّذِي لَا عَاقِلَةَ لَهُ  
 فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَكَذَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الْوَصَايَا

### أَوْصَى بِأَنْ يُدْفَنَ فِي مَسْكِنِهِ

٢٦١٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِأَنْ يُدْفَنَ فِي مَسْكِنِهِ، هَلْ عَلَى الْوَرَثَةِ مُرَاعَاةٌ وَصِيَّتِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ عَلَيْهِمْ مُرَاعَاتُهَا، وَالْأَفْضَلُ الدَّفْنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاسَمَ أَبُو الزَّوْجَةِ مَعَ وَصِيِّ الْأَيْتَامِ وَأَشْهَدَ أَنَّهُ قَبَضَ جَمِيعَ مَا تَسْتَحِقُّهُ ثُمَّ ادَّعَى عَلَى الْوَصِيِّ الْمَذْكُورِ أَعْيَانًا غَيْرَ مَا قَسِمَ

٢٦١٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ نَصَبَهُ الْقَاضِي وَصِيًّا عَلَى أَيْتَامِ أَخِيهِ وَلِلْمَيِّتِ زَوْجَةً، وَكَلَّتْ أَبَاهَا فِي الْمُقَاسَمَةِ وَالْإِشْهَادِ وَالتَّبَارِي الْعَامَّ مَعَهُ، فَفَعَلَ، وَأَشْهَدَ بِالْوَكَاةِ الثَّابِتَةِ عَنِ ابْنَتِهِ أَنَّهُ قَبَضَ جَمِيعَ مَا تَسْتَحِقُّهُ مِنْ مَتْرُوكَاتِ زَوْجِهَا، وَلَمْ يَبْقَ لَهَا عِنْدَهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ إِلَّا اسْتَوْفَتْهُ مَا عَدَا الدَّيْنَ الَّذِي بِذِمَّةِ أَنَاسٍ مَعْلُومِينَ، ثُمَّ الْآنَ يَدَّعِي الْأَبُ الْمَذْكُورُ بِالْوَكَاةِ عَنِ ابْنَتِهِ عَلَى الْوَصِيِّ الْمَرْبُورِ أَعْيَانًا بِيَدِ الْوَصِيِّ غَيْرَ مَا قَسِمَ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَيُقْبَلُ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ أَمْ لَا يُقْبَلُ؟

٢٦١٤ = وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ فِيمَا بِيَدِهِ؟

٢٦١٥ = وَهَلْ إِذَا حُمِّنَتِ الْأَعْيَانُ بِالدَّرَاهِمِ وَقَتَّ الْقِسْمَةَ لِأَجْلِ الْقِسْمَةِ يُلْزَمُ الْوَصِيَّ أَخْذَهَا بِمَا حُمِّنَتْ بِهِ أَمْ لَا؟

٢٦١٣ ج = أَجَابَ: لَا يُقْبَلُ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ، وَلَا يُعْطَى بِدَعْوَاهُ شَيْئًا مِمَّا ادَّعَاهُ.

٢٦١٤ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ فِيمَا بِيَدِهِ: أَنَّهُ لَهُ، أَوْ لِزَيْدٍ، أَوْ مِنْ تَرِكَةِ أَخِيهِ، أَوْ تَرِكَةِ أَبِيهِ؛ إِذْ كُلُّ مَنْ كَانَتْ لَهُ يَدٌ مُعَايِنَةٌ عَلَى شَيْءٍ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهِ بِيَمِينِهِ؛ إِنْ طَلَبَهَا

٢٦١٥ ج = وَأَمَّا الزُّوْمُ الوَصِيّ أَخَذَ مَا حُمِّنَتْ عَلَيْهِ لِأَجْلِ انْقِسَمَةِ فَلَا قَائِلَ بِهِ،  
بَلْ شِرَاءُ مَالِ الْيَتِيمِ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ غَيْرُ جَائِزٍ، لِأَنَّهُ كَالْوَكِيلِ، وَلَا يَعْقُدُ لِنَفْسِهِ، كَمَا  
صَرَّحَ بِهِ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) عَازِيًا لِ (شَرْحِ الْمَجْمَعِ) مِنَ الوَصَايَا، فَكَيْفَ يَلْزَمُهُ  
بِمُجَرَّدِ التَّخْمِينِ لِأَجْلِ الْقِسْمَةِ؟ لِيُظْهِرَ بِهِ حَظُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الوَرَثَةِ، وَفِي (الْبِرَازِيَّةِ):  
لَوْ أَبْرَأَ أَحَدُ الوَرَثَةِ الْبَاقِي، ثُمَّ ادَّعَى التَّرِكَةَ وَأَنْكَرُوا؛ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ، وَإِنْ أَقْرُوا  
بِالتَّرِكَةِ؛ أَمِرُوا بِالرَّدِّ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا ادَّعَى الْيَتِيمُ أَنْ يَبِيعَ الوَصِيّ كَانَ بِالْغَبْنِ الضَّاحِسِ

٢٦١٦ = سُئِلَ فِي وَصِيّ بَاعَ دَارَ الْيَتِيمِ، وَكَتَبَ صَكَ التَّبَايعِ، وَفِيهِ أَنْ الوَصِيّ  
بَاعَ يُوجِدُ مُسَوِّغَ شَرْعِيّ دَاعٍ لِلْبَيْعِ، وَهُوَ الْحَاجَةُ لِلتَّفَقُّهِ وَالْكُسُوفِ، وَكَوْنُ الدَّارِ آتٍ  
إِلَى الْخَرَابِ، وَأَنَّهُ لَا غَبْنَ فِيهِ وَلَا فُسَادَ، وَلَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ تَشْهَدُ أَنَّهُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ، وَكَانَ  
الْمُشْتَرِي هَدَمَ مِنْ بِنَاءِ الدَّارِ شَيْئًا وَجَدَّدَ بِنَاءَهَا، وَالْآنَ كَبِرَ الْيَتِيمُ، وَادَّعَى غَبْنًا فَاحِشًا،  
هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، تُسْمَعُ دَعْوَى الْيَتِيمِ بَعْدَ بُلُوغِهِ، وَتُقْبَلُ بَيْتُهُ عَلَى أَنْ الْبَيْعَ كَانَ بِالْغَبْنِ  
الضَّاحِسِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ مَا ذُكِرَ فِي صَكَ التَّبَايعِ، فَلَوْ أَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيْنَهُ أَنْ قِيمَةُ  
الدَّارِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِثْلُ الثَّمَنِ، وَأَقَامَ هُوَ بَيْنَهُ؛ فَبَيْتُهُ الْغَبْنُ أَوْلَى، قَالَ فِي (الْبِرَازِيَّةِ)  
فِي الدَّعْوَى: وَلَوْ بَرَهَنَ عَلَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ وَصِيّ بِالْعَدْلِ وَالصَّبْرِ بَعْدَ بُلُوغِهِ عَلَى أَنَّهُ  
كَانَ بِالْغَبْنِ؛ قِيلَ: بَيْنَهُ الْمُشْتَرِي أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ بِالزِّيَادَةِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنْ تُثْبِتَ الْقِلَّةُ  
- أَعْنِي: الْغَبْنَ - أَوْلَى. [ص ٣٦٢، ج ٣٠٠، ط ٢١٧٧]

وَفِي (مُسْتَمَلِ الْأَحْكَامِ) فِي الوَصِيَّةِ: ادَّعَى مَحْذُودًا فِي يَدِهِ إِزْنًا مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ،  
فَأَقَامَ ذُو الْبَيْتِ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ وَصِيّ بِمِثْلِ الْقِيمَةِ، وَأَقَامَ الْمُدَّعِي بَيْنَهُ أَنْ قِيمَتَهُ زِيَادَةٌ

عَلَى مَا أَثْبَتَهُ ذُو الْيَدِ، فَقِيلَ: الْبَيِّنَةُ الْمُثْبِتَةُ الزِّيَادَةُ أَوْلَى، وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ: الْمُثْبِتَةُ لِقَلَّةِ الْقِيَمَةِ أَوْلَى (قِنِيَّةٌ).

وَعَنْ سَيْنِبِ السَّائِلِيِّ: وَصِيٌّ بَاعَ كَرَمَ الصَّغِيرِ، وَبَلَغَ الصَّغِيرُ وَادَّعَى غَبْنًا وَأَقَامَ بَيِّنَةً، وَأَقَامَ الْمُشْتَرِيُّ بَيِّنَةً أَنَّ قِيَمَةَ الْكَرَمِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِثْلُ الثَّمَنِ، فَبَيِّنَةُ الْغَبْنِ أَوْلَى (قِنِيَّةٌ). اهـ.

وَمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُعْوَلُ، وَقَدْ افْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْعَزْمِيُّ فِي (مَتْنِهِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ) فِي بَابِ الشَّهَادَةِ: وَإِذَا فُسِّخَ الْبَيْعُ بِحُكْمِ الْغَبْنِ؛ فَمَا جَدَّدَهُ الْمُشْتَرِيُّ مِنَ الْبِنَاءِ إِنْ كَانَ بِالْأَلِ هِيَ مِلْكُهُ لِإِخْفَاءِ أَنَّ صَاحِبَ الْمِلْكِ يَمْلِكُ النَّقْضَ، وَإِنْ كَانَ يَنْقُضُ الْبِنَاءَ الْأَوَّلَ فَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِيِّ رَفْعُهُ، وَهُوَ مِلْكٌ لِصَاحِبِهِ، فَإِنْ زَادَ الْمُشْتَرِيُّ فِي ذَلِكَ زِيَادَةً أُعْطِيَ قِيَمَةَ الزِّيَادَةِ مِنْ غَيْرِ إِعْطَاءِ أَجْرِ الْعَامِلِ، وَمَا هَدَمَهُ الْمُشْتَرِيُّ مِنْ بِنَاءِ الدَّارِ يَضْمَنُ حِصَّةَ الْبِنَاءِ وَنَقْضِهِ لِمَالِكِهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا، وَإِنْ كَانَ اسْتَهْنَكَهُ؛ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ، كَمَا هُوَ مُصْرَّحٌ بِهِ فِي كُتُبِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَاعَ الْوَصِيُّ عَقَارَ الْيَتِيمِ ثُمَّ عَزَلَ وَنُصِبَ غَيْرُهُ

٢٦١٧ = سُئِلَ فِي وَصِيٍّ قَاضٍ، بَاعَ كَرَمًا لِمَهْرٍ زَوْجَةِ الْمَيِّتِ، وَكَتَبَ صَكَ التَّبَايُعِ، وَفِيهِ أَنَّهُ تُودِي عَلَيْهِ فِي الْأَسْوَاقِ وَمَحَلِّ الرِّغَبَاتِ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ رَاغِبٌ بِأَزِيدٍ مِنْ ذَلِكَ، فَبِيعَ [ك٣١٦ب/] لِمَهْرِ الزَّوْجَةِ؛ إِذْ لَا مَالَ لَهُ سِوَاهُ، وَعَزَلَ الْوَصِيُّ، وَأَقِيمَ غَيْرُهُ فَادَّعَى أَنَّهُ يَغْبِنُ فَاحِشٍ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ الْوَاقِعُ، هَلْ تُقْبَلُ وَيُنْقَضُ الْبَيْعُ نَظْرًا لِلْيَتِيمِ؟

٢٦١٨ = وَهَلْ إِذَا أَقَامَ الْمُشْتَرِيُّ أَيْضًا بَيِّنَةً؛ بِأَنَّهُ بِالْعَدْلِ تُرْجَحُ بَيِّنَتُهُ، أَمْ بَيِّنَةُ

الْغَبْنِ؟

٢٦١٧ج = أَجَابَ: نَعَمْ تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بِالْغَبْنِ.

٢٦١٨ج = وَإِذَا تَعَارَضَتْ بَيِّنَةُ الْغَبْنِ وَبَيِّنَةُ الْعَدْلِ؛ فَبَيِّنَةُ الْغَبْنِ أَوْلَى، قَالَ فِي (الْبَزَارِيَّةِ): بَرَّهَنَ الْوَصِيُّ الثَّانِي أَنَّ الْوَصِيَّ الْأَوَّلَ كَانَ بَاعَهُ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ، أَوْ بَاعَ الْعَقَّارَ الْمَتْرُوكَ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ مَعَ وُجُودِ الْمُنْقُولِ؛ يُقْبَلُ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ. اهـ.

وَمَسْأَلَةٌ تَقْدِيمِ بَيِّنَةِ الْغَبْنِ مَذْكُورَةٌ فِي (الْبَزَارِيَّةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَمُسْتَمَلِ الْأَحْكَامِ) وَغَيْرِهَا، وَهُوَ الرَّاجِحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ وَالْمَذْكُورُ فِي بَعْضِ الْمُتُونِ الْمَوْضُوعَةِ لِلصَّحِيحِ مِنَ الْأَقْوَالِ، فَكَانَ عَلَيْهِ الْمَعْوَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَجِبُ الْأَجْرَةُ فِي دَارِ الْيَتِيمِ لِمَا مَضَى إِذَا فُسِّخَ بَيْعُهَا بِالْغَبْنِ

٢٦١٩ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا لَمْ يُجْزَ بَيْعُ دَارِ الْيَتِيمِ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ وَبَطَلَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ، وَرَدَّهُ بَعْدَ سِنِينَ إِلَى الْيَتِيمِ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَوْ قَبْلَ، هَلْ يَلْزَمُ لَهُ أُجْرَةٌ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ لَا تَلْزَمُ؛ لِأَنَّ سُكْنَاهُ بِتَأْوِيلِ الْمَلِكِ، وَمَنْ أَلْحَقَ دَارَ الْيَتِيمِ بِالْوَقْفِ؛ أَوْجَبَ أُجْرَةَ الْمِثْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَاعَ الْوَصِيُّ أَشْجَارَ الْيَتِيمِ بِلَا مُسَوِّغٍ

يَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي ضَمَانَ مَا اسْتَهْلَكَهُ

٢٦٢٠ = سُئِلَ فِي وَصِيٍّ أَيْتَامَ، بَاعَ نِصْفَ كَرْمٍ لَهُمْ مُسْتَمَلٍ عَلَى أَشْجَارِ يَتِيمٍ وَعَيْبٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِرَجُلٍ بِثَمَنِ، كُلُّ رُبْعٍ مِنْهُ مُؤَجَّلٌ إِلَى سَنَةٍ، وَتَسَلَّمَ الْمُشْتَرِي، وَصَارَ يَأْكُلُ غَلَّتَهُ، وَيَدْفَعُ لِلْوَصِيِّ آخَرَ كُلِّ سَنَةٍ رُبْعَ الثَّمَنِ، [س ١٣٦٣، ع ٣٠٠٤ ب /] حَتَّى اسْتَوْفَى الْوَصِيُّ الثَّمَنَ، وَاسْتَمَرَ الْمُشْتَرِي يَأْكُلُهُ، حَتَّى مَضَى ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً وَكَبُرَ الْأَيْتَامُ، فَادَّعَوْا عَلَى الْمُشْتَرِي بِطُلَانِ شِرَائِهِ لِعَدَمِ الْمُسَوِّغِ، وَالرُّجُوعِ بِمَا اسْتَهْلَكَهُ مِنْ ثَمَرَتِهِ، هَلْ نَصِيحٌ دَعْوَاهُمْ أَمْ لَا؟



أَجَاب: قَدْ تَقَرَّرَ عَدَمُ جَوَازِ بَيْعِ عَقَارِ الْيَتِيمِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِلَى ثَمَنِهِ، لَا قَضَاءَ لَهَا إِلَّا مِنْ ثَمَنِهِ، كَنَفَقَةِ أَوْ دَيْنٍ لَا يُقْضَى إِلَّا مِنْهُ، أَوْ وَقَعَ فِي يَدِ مُتَغَلِّبٍ، أَوْ كَانَتْ غَلَّتُهُ لَا تَفِي بِمُؤَنَّتِهِ، أَوْ بَيْعٍ بِضِعْفِ قِيمَتِهِ، وَصَرَّحَ فِي (التَّارِخِ خَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (الْمُسْتَقَى) أَنَّ بَيْعَهُ وَالْحَالُ هَذِهِ بَاطِلٌ، فَحَيْثُ عَلِمَ ذَلِكَ؛ فَدَعَوْاهُمْ الْبُطْلَانَ وَالرُّجُوعَ بِمَا أَكَلَهُ الْمُشْتَرِي حَيْثُ لَا مُسَوِّغَ لَهُ مِمَّا ذَكَرَهُ؛ صَحِيحَةٌ يَجِبُ سَمَاعُهَا وَيُقْضَى بِمُوجِبِهَا، وَهُوَ ضَمَانُ مَا اسْتَهْلَكَهُ الْمُشْتَرِي؛ إِذِ الْبَيْعُ الْبَاطِلُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْعَدَمِ، وَمَالَ الْيَتِيمِ مَعْصُومٌ مُحْتَرَمٌ، وَرَدَّ فِيهِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ مَا يُوقِفُ مَنْ قَرَّبَ إِلَيْهِ عَلَى غَايَةِ النَّدَمِ، وَنَهَايَةِ الْأَسْفِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْعِظَمِ، وَعَلَى حُرْمَتِهِ أَجْمَعَتِ الْأُمَّمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْجَدُّ يَمْلِكُ بَيْعَ مَنْقُولِ أَوْلَادِ ابْنِهِ

٢٦٢١ = سئل في الجدَّ أب الأب، هل يملك بيع منقول أولاد ابنه أم لا؟

٢٦٢٢ = وهل الشجر المغروس في (الأرض) <sup>(١)</sup> الممكتكة من قبيل المنقول،

فيجوز بيعه، إذا قلتم بجواز بيع المنقول؟

٢٦٢١ ج = أجاب: نعم، يملك ذلك، قال في (منح الغفار شرح تنوير الأبصار)

ناقلاً عن (الفصول العمدية): إذا مات [ك٣١٧، ط ٢١٨ /] الرجل ولم يوص إلى أحد،

كان لإبيه - وهو الجد - بيع العروض والشراء. اهـ.

ومثله في أغلب الكتب، وذلك بشرط أن لا يكون بما لا يتغابن الناس في مثله،

كما هو مصرح به في عامة الكتب.

٢٦٢٢ ج = والشجر من قبيل المنقول، لا من قبيل العقار، كما صرح به في

(١) في ع: الأراضى.

(الْبَحْرِ) نَقْلًا عَنِ الْأَيْمَةِ الْأَخْيَارِ، وَأَبْطَلَ قَوْلَ مَنْ جَعَلَ الْبِنَاءَ وَالنَّخِيلَ مِنَ الْعَقَارِ، حَيْثُ قَالَ: وَقَدْ غَلِطَ بَعْضُ الْمِصْرِيِّينَ فَجَعَلَ النَّخِيلَ مِنَ الْعَقَارِ، وَأَفْتَى بِهِ، وَنَبَّهَ فَلَمْ يَرْجِعْ كَعَادَتِهِ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيْعُ الْوَصِيِّ مَنقُولِ الْيَتِيمِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مُسَوِّغٍ

٢٦٢٣ = سُئِلَ فِي وَصِيِّ بَاعَ شَجَرَ الْيَتِيمِ الْمَوْضُوعَ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ الْمُخْتَكِرَةِ،

هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى مُسَوِّغٍ كَمَا يَحْتَاجُ عَقَارُهُ لَهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ الشَّجَرَ مِنْ قِسْمِ الْمَنقُولِ، وَيَبْعُ الْوَصِيُّ مَنقُولَ الْيَتِيمِ جَائِزًا، وَلَيْسَ كَالْعَقَارِ؛ لِأَنَّهُ مَحْفُوظٌ بِنَفْسِهِ، وَالشَّجَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَجُوزُ لَوْصِيِّ الْحَاكِمِ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا

مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ لِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ

٢٦٢٤ = سُئِلَ فِي وَصِيِّ الْحَاكِمِ إِذَا اشْتَرَى لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ مِنْ نَفْسِهِ،

هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَجُوزُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ) مُعْزِيًا إِلَى (نَظْمِ الزَّنْدَوَسِيِّ) قَالَ: لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ، وَالْوَكَيْلُ لَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَا مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ، وَكَذَا فِي (الْفَوَائِدِ الزَّيْنِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (شَارِحِ الْمَجْمَعِ) (١).

وَفِي (الْبَزَائِيَّةِ): بَيْعُ وَصِيِّ الْأَبِ لَا وَصِيِّ الْقَاضِي لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ مِنْ نَفْسِهِ إِنْ يَنْفَعُ (ظَاهِرًا) (٢) كَبَيْعِ مَا يُسَاوِي تِسْعَةَ بَعْسَرَةٍ، أَوْ يَشْتَرِي مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ تِسْعَةَ يَجُوزُ، وَهَذَا مِمَّا يُحْفَظُ، وَبِهِ يُفْتَى، وَقَوْلُهُمْ: مِنْ نَفْسِهِ؛ اخْتِرَازٌ عَنِ شِرَائِهِ مِنَ الْقَاضِي، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٣٦٣ ب / ]

(٢) فِي ع: ظَاهِرًا.

(١) فِي س (شرح المجمع).

يُقْبَلُ قَوْلُ الْأَبِ أَنَّهُ بَاعَ مَالَ الصَّغِيرَةِ فِي حَيَاتِهَا  
وَأَنْفَقَهُ عَلَيْهَا عِنْدَ طَلَبِ أُمِّ الْأُمِّ إِرْثَهَا مِنْهُ

٢٦٢٥ = سُئِلَ فِي صَغِيرَةٍ مَاتَتْ، وَكَانَ لَهَا أَسْبَابٌ، جَاءَتْ جَدَّتُهَا [١٣٠١٤/١]  
أُمُّ أُمَّهَا تَطْلُبُ إِرْثَهَا مِنْهَا، فَذَكَرَ أَبُوهَا أَنَّهُ بَاعَهَا وَأَنْفَقَ ثَمَنَهَا عَلَيْهَا فِي حَالِ حَيَاتِهَا، هَلْ  
يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي ذَلِكَ حَيْثُ يُنْفَقُ مِثْلُهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ بِيَمِينِهِ، حَيْثُ كَانَ يُنْفَقُ مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، كَمَا  
فِي (الْبَرَازِيَّةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ فِيمَا صَرَفَهُ عَلَى الْأَيْتَامِ

٢٦٢٦ = سُئِلَ فِي وَصِيِّ قَاضٍ عَلَى أَيْتَامٍ، أَقَامَ الْقَاضِي أَمَّهُمْ نَاطِرَةً، فَأَنْفَقَ  
عَلَيْهِمُ الْوَصِيُّ وَالْأُمُّ تُنْكِرُ، هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ فِيمَا صَرَفَهُ فِي نَفَقَتِهِمْ وَلَا تَكُونُ  
الْأُمُّ حَصْمًا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ بِيَمِينِهِ فِيمَا صَرَفَهُ عَلَى النِّفَقَةِ مَا لَمْ يُكْذِبْهُ الظَّاهِرُ،  
وَالْوَصِيُّ الْإِنْفِرَادُ بِالنِّفَقَةِ مَعَ كَوْنِ الْأُمِّ نَاطِرَةً، وَلَا تَكُونُ حَصْمًا فِي ذَلِكَ وَالْحَالُ  
هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ: إِنَّهُ أَنْفَقَ

عَلَى الْيَتِيمِ مِنْ مَالِهِ لِيَرْجِعَ فِي مَالِهِ

٢٦٢٧ = سُئِلَ هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ: إِنَّهُ أَنْفَقَ مِنْ مَالِهِ عَلَيْهِ لِيَرْجِعَ بِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَوْلُ الْوَصِيِّ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الْإِنْفَاقِ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ رُجُوعٌ عَلَى مَالِهِ، أَمَا  
إِذَا كَانَ فِيهِ رُجُوعٌ؛ لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ دَعَا فِي مَالِ الصَّغِيرِ وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ،  
كَمَا فِي (الْحُلَاصَةِ) وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا رُجُوعَ لِلْأَبِ فِيمَا دَفَعَهُ لِمُرْضِعَةِ ابْنَتِهِ

٢٦٢٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِمُرْضِعَةٍ أَوْ حَاضِنَةٍ بِنْتَهُ دَرَاهِمَ مِنْ مَالِهِ، هَلْ يَرْجِعُ

فِي مَالِهَا أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا، حَيْثُ لَمْ يُشْهَدْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يَسْتَحِقُّ الْوَصِيُّ الْأَجْرَ مِنْ وَقْتِ فَرَضِ الْقَاضِي لَهُ ذَلِكَ

٢٦٢٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَقَامَهُ الْقَاضِي وَصِيًّا عَلَى يَتِيمٍ، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهُ إِذْ ذَاكَ

نَفَقَةً، ثُمَّ فَرَضَ لَهُ أَجْرًا فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ، فَتَنَاولَ عَنِ الْمُدَّةِ الْمَاضِيَةِ الْخَالِيَةِ عَنِ الْفَرَضِ. هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ [ك٣١٧ب/]

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِشُرُوعِهِ مُتَبَرِّعًا، وَهَذَا مِمَّا لَا يَشْكُ فِي حُرْمَتِهِ ذُو فَهْمٍ

سَلِيمٍ، وَانظُرْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ أَنَّ الْمَالَ قَدْ ضَاعَ

٢٦٣٠ = سُئِلَ فِي وَصِيَّةٍ عَلَى وَلَدِهَا، ادَّعَتْ أَنْ مَالَهُ الَّذِي كَانَ بِيَدِهَا سُرِقًا، هَلْ

يُقْبَلُ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا أَمْ لَا يُقْبَلُ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيَّةِ بِيَمِينِهَا؛ أَنَّ الْمَالَ ضَاعَ أَوْ سُرِقَ، كَمَا فِي

(الْخُلَاصَةِ، وَالْخَانِيَّةِ) وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُجْبَرُ الْوَصِيُّ عَلَى الْمُحَاسَبَةِ

٢٦٣١ = سُئِلَ عَنِ وَصِيٍّ عَلَى بَنَاتِ أُخِيهِ، كَبُرْنَ وَطَلَبْنَ حِسَابَهُ لِيَنْظُرْنَ هَلْ أَنْفَقَ

بِالْمَعْرُوفِ أَمْ لَا، وَطَلَبْنَ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يُحَاسِبَهُ، هَلْ لَهُنَّ ذَلِكَ؟

٢٦٣٢ = وَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ أَنْفَقَ بِالْمَعْرُوفِ أَمْ لَا؟ [س١٣٦٤/]

٢٦٣١ ج = أَجَابَ: لِلْقَاضِي وَلَهُنَّ مُحَاسَبَتُهُ، لَكِنْ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْحِسَابِ

لَوْ امْتَنَعَ.

٢٦٣٢ ج = وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الْخَرَجِ، وَفِيمَا أَنْفَقَ، وَفِي أَنَّهُ أَنْفَقَ بِالْمَعْرُوفِ

وَلَمْ (يُسْرِفْ) <sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ أَمِينٌ مِنْ جِهَةِ الْمَيْتِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ فِيمَا فَعَلَ، كَذَا نَقَلَ فِي (مُسْتَمِلِ الْأَحْكَامِ) عَنْ (فُصُولِ الْأُسْتُرُوْشَنِئِيِّ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا غَابَ الْوَصِيُّ الْمُخْتَارُ: فَلِلْقَاضِي أَنْ يَنْصِبَ وَصِيًّا

٢٦٣٣ = سُئِلَ فِي وَصِيٍّ مُخْتَارٍ غَابَ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً، فَصَبَّ الْقَاضِي وَصِيًّا

لِلْأَثْبَاتِ حَقِّ الصَّغَارِ وَحِفْظِ مَالِهِمْ مِنَ الصِّيَاعِ، وَلِلْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ، هَلْ يَصِحُّ نَصْبُهُ وَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مُوجِبُهُ أَمْ لَا؟

٢٦٣٤ = وَإِذَا قُلْتُمْ بِالصَّحَّةِ فَمَا الْغَيْبَةُ الْمُجَوِّزَةُ لِذَلِكَ؟

٢٦٣٣ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، إِذَا غَابَ وَصِيُّ الْمَيْتِ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً؛ جَازَ لِلْقَاضِي

أَنْ يَنْصِبَ وَصِيًّا، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ الْمَذْكُورَةُ فِي وَصِيِّ الْقَاضِي، كَمَا أَفَادَهُ

إِطْلَاقُ قَوْلِهِمْ: لَا يَنْصِبُ وَصِيًّا [٣٠١٤ ب/١] مَعَ وُجُودِ وَصِيِّ الْمَيْتِ إِلَّا إِذَا غَابَ

غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً، أَوْ أَقْرَأَ نِمْدَعِي الدِّينِ كَمَا فِي (الْأَشْبَاهِ) نَقْلًا عَنِ (الْخِرَازَانِيِّ) <sup>(٢)</sup>، وَكَمَا

فِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ، وَالْبَرْازِينِ، وَالْعَمَادِيَّةِ)، وَقَدْ عَلَّلُوا بِأَنَّ الْغَيْبَةَ الْمُنْقَطِعَةَ بِسَنَرِيَّةِ

الْمَوْتِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ حَقِيقَةً وَنَصَبَ الْقَاضِي وَصِيًّا؛ جَازَتْ جَمِيعُ تَصَرُّفَاتِهِ

الْمُقَرَّرَةِ فِي وَصِيِّ الْقَاضِي، فَكَذَا هُنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(١) فِي ع: يَسْرِقُ.

(٢) فِي س: (الْحَانِيَّة).

٢٦٣٤ ج = وَأَمَّا الْغَيْبَةُ الْمُنْقَطِعَةُ فَمَا فِي (الْبَرَازِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ الْخَصَافِ يُفِيدُ أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِكَوْنِ الْوَصِيِّ الْمُخْتَارِ فِي بَلَدٍ مُنْقَطِعٍ عَنِ بَلَدِ الْمُتَوَفَّى لَا تَأْتِي وَلَا تَذْهَبُ الْقَافِلَةُ إِلَيْهِ، وَمَا فِي (جَامِعِ الْمُصُولِينَ) عَنْ (فَتَاوَى رَشِيدِ الدِّينِ) يُفِيدُ تَقْدِيرَهَا بِمُدَّةِ السَّفَرِ، وَتَعْلِيلُهُمْ بِالنَّظَرِ يُفِيدُ تَقْدِيرَهَا بِخَوْفِ ضَيَاعِ مَالِ الصَّغَارِ، وَضَرَرِهِمْ بِعَدَمِ الْإِنْفَاقِ، وَالنَّظَرِ فِي حَالِهِمْ، هَذَا مَا فَهَمْتُهُ مِنَ النَّظَرِ فِي عِبَارَاتِهِمْ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### نَصَبَ الْقَاضِيِ وَصِيًّا عَلَى صِغَارٍ وَتَصَرَّفَ

٢٦٣٥ = سُئِلَ فِي قَاضِيٍ نَصَبَ وَصِيًّا عَلَى صِغَارٍ، وَتَصَرَّفَ فِي الشَّرِكَةِ بِحُكْمِ الْوَصِيَّةِ، فَظَهَرَ وَصِيٌّ مُخْتَارٌ لِلْمَيِّتِ، فَأَجَازَ جَمِيعَ مَا فَعَلَ الْوَصِيُّ الْمَنْصُوبُ مِنْ جِهَةِ الْقَاضِيِ، هَلْ يَجُوزُ مَا فَعَلَهُ وَالْحَالُ هَذِهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ. مَا فَعَلَهُ الْمَنْصُوبُ جَائِزٌ، لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِجَارَةَ اللَّاحِقَةَ كَالْوِكَالَةِ السَّابِقَةِ، وَالْمُصَرَّحُ بِهِ فِي [٣١٨/ك] الْكُتُبِ جَوَازٌ تَوْكِيلُهُ بِكُلِّ مَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ عَقْدٌ لَهُ مُجِيزٌ عِنْدَ فِعْلِهِ، وَهُوَ مُوجِبٌ لِلْإِنْعِقَادِ وَالتَّوَقُّفِ بِلَا شُبْهَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا كَانَتِ الْأُمُّ وَصِيَّةً وَأَنْصَقَتْ عَلَى

#### الْأَيْتَامِ مِنْ مَالِهَا؛ فَلَهَا الرُّجُوعُ

٢٦٣٦ = سُئِلَ فِي أَيْتَامٍ صِغَارٍ لَهُمْ جَدَّةٌ لِأَبٍ، وَعَمٌّ عَصَبَةٌ، وَأُمٌّ نَصَبَتْهَا الْقَاضِيِ وَصِيَّةً عَلَى أَوْلَادِهَا، وَرَتَّبَ لَهُمْ نَفَقَةً، فَادَّعَتِ الْأُمُّ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِهَا، وَتُرِيدُ الرُّجُوعَ فِي مَالِهِمْ، هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٢٦٣٧ = وَهَلْ إِذَا ادَّعَتْ أَنَّهَا اسْتَدَانَتْ مَبْلَغًا وَدَفَعْتَهُ لِمَنْ أَدَانَهَا فِي مَصَالِحِ

الْأَوْلَادِ يُقْبَلُ قَوْلُهَا وَتُرْجَعُ فِي مَالِ الْأَيْتَامِ أَمْ لَا؟ [س/٣٦٤ب/]

٢٦٣٨ = وَهَلْ إِذَا تَزَوَّجَتْ بِأَجْنَبِيٍّ تَسْقُطُ حَضَانَتُهَا؟

وَإِذَا قُلْتُمْ تَسْقُطُ تَكُونُ لِعَمَّهِمْ أَمْ لِعَدَّتِهِمْ حَيْثُ لَا مَانِعَ لَهَا؟

٢٦٣٩ = وَهَلْ لِلْأُمِّ حِسُّ الْأَيْتَامِ عِنْدَهَا فِي مَنْزِلِهَا؛ لِأَجْلِ مَا ثَبَتَ عَلَيْهِمْ مِنْ

النَّفَقَةِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ، وَتَمْنَعُ الْجَدَّةَ الْمَذْكُورَةَ مِنْ حَضَانَتِهِمْ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ دَيْنَهَا  
أَمْ لَا؟

٢٦٤٠ = وَهَلْ إِذَا قَالَتْ: أَنَا أَقْوَمُ بِمُؤْنَةِ الْأَيْتَامِ مِنْ غَيْرِ رُجُوعٍ فِي مَالِهِمْ. تُجَابُ

إِلَى ذَلِكَ؟

٢٦٤١ = وَتَمْنَعُ الْجَدَّةَ عَنِ الْحَضَانَةِ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

٢٦٤٢ = وَهَلْ إِذَا رَهَنْتُ أُمَّهُمُ دَارًا مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْأَيْتَامِ وَغَيْرِهِمْ بِغَيْرِ إِجَازَةٍ

الْغَيْرِ، يَصِحُّ الرَّهْنُ وَيَنْفَعُ أَمْ لَا؟

٢٦٣٦ ج = أَجَابَ: أَمَّا مَسْأَلَةُ رُجُوعِ الْأُمِّ بِمَا أَنْفَقَتْ مِنْ مَالِهَا؛ ففِيهَا تَفْصِيلٌ: إِنْ

أَشْهَدْتُ أَنَّهَا أَنْفَقَتْ لِتَرْجِعَ؛ تَرْجِعُ فِي مَالِهِمْ، وَإِلَّا لَا.

٢٦٣٧ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ دَعْوَى الْإِسْتِدَانَةِ فِي مَصَالِحِ الْأَيْتَامِ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ بَيِّنَةٍ

عَلَى ذَلِكَ. فَإِنْ أَقَامَتْهَا رَجَعَتْ، وَإِلَّا لَا.

٢٦٣٨ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ سُقُوطِ الْحَضَانَةِ بِتَزْوُجِ الْأَجْنَبِيِّ فَلَا تُشْبَهُةَ فِي السُّقُوطِ

بِهِ وَانْتِقَالِهَا لِلْجَدَّةِ.

٢٦٣٩ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ حِسِّ الْأَيْتَامِ عِنْدَهَا فِي مَنْزِلِهَا بِمَا ثَبَتَ لَهَا مِنَ النَّفَقَةِ

فَلَا قَائِلُ بِهِ.

٢٦٤٠ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْقِيَامِ بِمُؤْنَةِ الْأَيْتَامِ إِلَيْهِمْ فَلَا تُجَابُ إِلَى ذَلِكَ.

٢٦٤١ ج = وَلَا تَسْنَعُ الْجَدَّةَ مِنَ الْحَصَانَةِ بِذَلِكَ. [١٣٠٢٤/]

٢٦٤٢ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الرَّهْنِ؛ فَلَا تَمْلِكُ ذَلِكَ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### قَبْضُ الْوَصِيِّ الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي صَحِيحٌ

٢٦٤٣ = سُئِلَ فِي وَصِيٍّ، بَاعَ مِنْ رَجُلٍ حِصَّةً فِي عَقَارٍ لِضُرُورَةِ النِّفْقَةِ وَالْكَسْوَةِ،

وَقَبِضَ الْوَصِيُّ الثَّمَنَ، ثُمَّ مَاتَ وَاحِدًا مِنَ الْأَيْتَامِ، فَهَلْ لِأَحَدٍ مِمَّنْ يَرِثُ فِي مَالِ هَذَا الْيَتِيمِ مُطَالَبَةٌ الْمُشْتَرِي مِنَ الْوَصِيِّ أَمْ لَا؟

٢٦٤٤ = وَهَلْ إِذَا طَالَ بَعْدَ وَدْفَعٍ لَهُ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ يَلْزِمُهُ وَأَنْ يُعْطَاهُ لِلْوَصِيِّ

لَمْ يُصَادَفْ مَحَلًّا يَسْتَخْلِصُ مِنَ الْأَخْذِ أَمْ لَا؟

٢٦٤٣ ج = أَجَابَ: قَبْضُ الْوَصِيِّ صَحِيحٌ فِي مَحَلِّهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ وَرَثَةِ الْيَتِيمِ

مُطَالَبَةٌ الْمُشْتَرِي، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ فِي صَرْفِهِ عَلَى الْيَتِيمِ إِنْ كَانَ حَيًّا، وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا؛ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ بِمَوْتِهِ مُجَهَّلًا.

٢٦٤٤ ج = وَإِذَا دَفَعَ بِنَاءً عَلَى لُزُومِهِ وَأَنْ قَبِضَ الْوَصِيُّ غَيْرَ صَحِيحٍ يُسْتَخْلَصُ

مِنَ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِذَا ادَّعَى الْوَصِيُّ دَفْعَ الْمَالِ

#### إِلَى الْيَتِيمِ بَعْدَ بُلُوغِهِ: فَهُوَ مُصَدِّقٌ

٢٦٤٥ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ رِشِيدًا وَثَبَّتَ كَوْنُهُ بَلَغَ رِشِيدًا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ

طَالَ بِوَصِيَّةٍ بِدَفْعِ مَالِهِ إِلَيْهِ، فَأَجَابَهُ [ك٣١٨ب/] الْوَصِيُّ بِأَنِّي دَفَعْتُ لَكَ مَالَكَ بَعْدَ أَنْ

ثَبَّتَ بُلُوغَكَ رِشِيدًا، فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ فِي الدَّفْعِ بِيَمِينِهِ أَمْ لَا بَدَلَهُ مِنْ بَيْنَةِ تَشْهَدُ

لَهُ بِطَبِئِي دَعْوَاهُ؟



أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ، وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، وَقَدْ نَصَّوْا عَلَيَّ أَنْ كُلَّ أَمِينٍ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي إِصَالِ الْأَمَانَةِ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا، وَفِي تَحْلِيلِهِ خِلَافٌ كَمَا نَصَّوْا عَلَيَّ فِي مَسْأَلَةِ دَعْوَى الْإِنْفَاقِ، هَكَذَا رَأَيْتُ شَيْخَنَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ الشَّيْخَ مُحَمَّدًا الْحَانُونِيَّ أَجَابَ فِي (وَأَقْعَاتِهِ). [ظ ٢٢٠ /]

وَأَقُولُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِي الْمَسْأَلَةِ سِوَى الضَّابِطِ الْمَذْكُورِ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ لَمْ أَرْ مَنْ نَصَّ عَلَيْهَا بِخُصُوصِهَا، وَقَدْ بَادَرْتُ الْجَوَابَ بِاللِّسَانِ، كَذَلِكَ أَخَذًا مِنَ الضَّابِطِ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ إِنِّي بِفَضْلِ اللَّهِ رَأَيْتُهَا بِخُصُوصِهَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَذَلِكَ (الْبَيْضَاوِيُّ، وَالْكَشَّافُ، وَالرَّازِيُّ)، وَالْمُفْتَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٦]، وَقَدْ صَرَّحُوا فِيهَا بِأَنَّ الْوَصِيَّ مُصَدِّقٌ فِي الدَّفْعِ مَعَ الْيَمِينِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، فَرَأَيْتُكَ الْكُتُبَ إِنْ [س ١٣٦٥ /] سِئِتْ.

وَالظَّاهِرُ مِنْ عُلَمَائِنَا أَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يُصَرِّحُوا بِخُصُوصِهَا لِظُهُورِهَا مِنَ الضَّابِطِ الْمَذْكُورِ، وَهِيَ مِمَّا لَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَضُ الْقَاضِي قَدْرًا مَعْلُومًا لِلْأَيْتَامِ لَا يَمْنَعُ

مِنْ قَبُولِ دَعْوَى الْوَصِيِّ الزِّيَادَةَ بِيَمِينِهِ

٢٦٤٦ = سُئِلَ فِي وَصِيٍّ مَنْصُوبٍ مِنْ جَانِبِ الْحَاكِمِ، فَرَضَ الْقَاضِي نَفَقَةَ لِأَيْتَامِ الَّذِينَ فِي حِجْرِهِ قَدْرًا مَعْلُومًا كُلَّ يَوْمٍ، وَأَمَرَهُ بِالصَّرْفِ عَلَيْهِمْ، وَمَضَتْ مُدَّةٌ مِسْنِينَ فَادَّعَى أَنَّهُ صَرَفَ فِي كُسُوتِهِمْ أَيْضًا مِنْ مَالِهِمْ كَذَا زِيَادَةً عَنِ النَّفَقَةِ الْمَفْرُوضَةِ، فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهَا وَلَا يَكُونُ تَقْدِيرُ الْقَاضِي النَّفَقَةَ الْمَذْكُورَةَ مَانِعًا مِنْ قَبُولِ قَوْلِهِ فِي الْكُسُورَةِ، أَمْ يَكُونُ مَانِعًا لِدُخُولِ الْكُسُورَةِ فِي مُسَمَّى النَّفَقَةِ؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا لَمْ يُكْذِبْهُ الظَّاهِرُ فِيهِ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يُكْذِبُهُ  
الظَّاهِرُ فِيهِ، كَمَا صَدَّحَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ، وَالْخَانِيَّةِ) وَغَالِبِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ،  
وَعِبَارَةُ (الْخُلَاصَةِ، وَالْبَرَازِيَّةِ) فِي هَذَا الْمَحَلِّ: وَإِذَا أَخْبَرَ الْوَصِيَّ بِالذُّخُولِ وَالخُرُوجِ؛  
قَبِلَ قَوْلُهُ فِيمَا يُحْتَمَلُ. اهـ. [ع/٣٠٢٤ ب/]

وَلَا يَمْنَعُ قَبُولَ قَوْلِهِ تَقْدِيرُ الْقَاضِي النِّفَقَةَ لِأُمُورٍ مِنْهَا أَنَّ النِّفَقَةَ قَدْ يَرَادُ بِهَا الطَّعَامُ  
وَالشَّرَابُ فَقَطْ، وَهُوَ الْمُتَبَادِرُ إِلَى الْأَفْهَامِ الْآنَ، وَهُوَ كَثِيرٌ الْإِسْتِعْمَالِ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ،  
قَالَ فِي (الْكَنْزِ): تَجِبُ النِّفَقَةُ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا، وَالْكُسُوءَةُ بِقَدْرِ حَالِهِمَا، ثُمَّ قَالَ:  
وَالسُّكْنَى. فَعَطَفَ الْكُسُوءَةَ عَلَى النِّفَقَةِ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ  
قَوْلِهِ إِلَّا دَعْوَاهُ مَا لَا يُحْتَمَلُ وَمَا يُكْذِبُهُ الظَّاهِرُ فِيهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا أَقْرَضَ الْقَيْمُ وَالْوَصِيُّ مَالَ الْوَقْفِ وَالْيَتِيمِ بِأَمْرِ  
الْقَاضِي فَتَوَيَّ الْمَالُ عَلَى الْمُسْتَقْرِضِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا

٢٦٤٧ = سُئِلَ فِيمَا لَوْ أَمَرَ الْقَاضِي الْوَصِيَّ بِإِقْرَاضِ مَالِ الْيَتِيمِ، فَأَقْرَضَ بِأَمْرِهِ

وَخَضَرِيَّةَ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: قَالَ فِي (الْبَحْرِ) فِي كِتَابِ الْوَقْفِ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ سُؤْلاً فِي الْقَيْمِ، قُلْتُ قَالَ  
فِي (الْقِنِيَّةِ): طَالَبَ الْقَيْمُ أَهْلَ الْمَحَلَّةِ أَنْ يُقْرِضَ مِنْ مَالِ الْمَسْجِدِ لِلْإِمَامِ فَأَبَى، فَأَمَرَهُ  
الْقَاضِي فَأَقْرَضَهُ ثُمَّ مَاتَ مُفْلِسًا؛ لَا يَضْمَنُ الْقَيْمُ. انْتَهَى.

مَعَ أَنَّ الْقَيْمَ لَيْسَ لَهُ إِقْرَاضُ مَالِ الْمَسْجِدِ. انْتَهَى.

وَالْوَصِيَّ مِثْلَ الْقَيْمِ لِقَوْلِهِمْ: الْوَصِيَّةُ وَالْوَقْفُ أَخَوَانِ، وَقَوْلُ الزَّيْلَعِيِّ وَأَغْلَبُ  
سُرَّاحِ الْكَنْزِ وَالْهِدَايَةِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَاضِي وَالْوَصِيَّ، أَنَّهُ بِإِقْرَاضِ الْقَاضِي يُؤْمَنُ

التَّوَى<sup>(١)</sup> بِجُحُودِ الْمُسْتَقْرِضِ؛ لِكَوْنِهِ [ك١٣١٩ /] مَعْلُومًا لِلْقَاضِي، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ بِأَمْرِهِ وَحَضْرَتِهِ؛ أَمِنَ التَّوَى بِجُحُودِ الْمُسْتَقْرِضِ وَالْحَالُ هَذِهِ؛ لِكَوْنِهِ مَعْلُومًا لِلْقَاضِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### إِقْرَارُ الْوَصِيِّ بِدَيْنٍ عَلَى الْمَيِّتِ بَاطِلٌ

٢٦٤٨ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا أَقَرَّ الْوَصِيُّ بِدَيْنٍ عَلَى الْمَيِّتِ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟ وَيَضْمَنُ بِالِدَّفْعِ نِلْمَقَرَّ لَهُ.

٢٦٤٩ = وَفِيمَا إِذَا كَانَ يُطْعِمُهُ مِنْ مَرَاقَتِهِ وَخُبْزِهِ هَلْ لَهُ أَنْ يَحْبِسُهُ عَلَى التَّيِّمِ وَيَتَنَاوَنُهُ مِنْ مَالِهِ أَمْ لَا؟

٢٦٤٨ ج = أَجَابَ: إِقْرَارُ الْوَصِيِّ عَلَى الْمَيِّتِ بِدَيْنٍ بَاطِلٌ.

٢٦٤٩ ج = وَلَيْسَ لَهُ إِذَا أَطْعَمَهُ مِنْ مَرَاقَتِهِ وَخُبْزِهِ؛ أَنْ يَرْجِعَ بِأَخِذِ ثَمَنِهِ مِنْ مَالِهِ. فَفِي (الْقِنِيَّةِ، وَالْحَاوِي الزَّاهِدِيَّ): وَصِيٌّ يُنْفِقُ عَلَى الصَّبِيِّ مِنْ مَرَاقَتِهِ وَخُبْزِهِ حَتَّى يَبْلُغَ، فَوَضَعَ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، إِلَّا إِذَا كَانَ أَنْفَقَهُ لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ. انْتَهَى. فَلَوْ أَشْهَدَ؛ يَرْجِعُ، وَإِلَّا لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س٣٦٥ ب /]

### إِذَا أَوْصَى بِشَيْءٍ لِمَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى قَبْرِهِ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ

٢٦٥٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى بِنَاءَ فُرْنٍ مُقَرَّرٍ عَلَى أَرْضٍ وَقَفٍ، وَعَلِمَ بِمَا عَلَى الْأَرْضِ نِيَّةَ الْوَقْفِ بِطَرِيقِ الْحَكْرِ، ثُمَّ أَوْصَى فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ إِذَا نَزَلَ بِهِ حَدِيثُ الْمَوْتِ يُجْمَعُ كُلُّ يَوْمٍ رَجُلَانِ هُمَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ يَقْرَأَانِ يَسَّ وَتَبَارَكَ وَالْإِخْلَاصَ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ وَيُصْنِيَانِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيُهْدِيَانِ ثَوَابَ ذَلِكَ إِلَى رُوحِهِ، وَعَيْنَ لَهُمَا كُلُّ يَوْمٍ

(١) لتوى: هلاك المال. «مختار الصحاح» مادة: (توى).

قِطْعَةً مِصْرِيَّةً تُؤْخَذُ مِنْ أُجْرَةِ الْفُرْنِ الْمَذْكُورِ، وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا يُقَرَّرُ وَلَدُهُ إِنْ كَانَ لَهُ أَهْلِيَّةٌ، وَإِلَّا يُقَرَّرُ الْقَاضِي مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةٌ، وَمَاتَ مُشْتَرِي الْفُرْنِ وَاسْتَمَرَ الرَّجُلَانِ يَقْرَأَنِ وَيَتَنَاوَلَانِ عُلُوفَتَهُمَا كَمَا عَيَّنَ لَهُمَا مِنْ أُجْرَةِ الْفُرْنِ بِمَعْرِفَةِ وَارِثِ الْمُوصِي عِشْرِينَ سَنَةً، ثُمَّ إِنْ أَحَدَ الْقَرَاءِ ادَّعَى أَنَّ الْفُرْنَ وَقْفٌ، وَأَنَّهُ نَاطِرٌ عَلَيْهِ، وَاسْتَبَدَّ لَهُ مِنْهُ رَجُلٌ آخَرَ، فَأَبْدَنَهُ بِطَرِيقِ النَّظَرِ بِغَيْرِ مَعْرِفَةِ وَارِثِ الْمُوصِي وَالْحَالُ أَنَّ الْقَارِيَّ لَيْسَ لَهُ سِوَى عُلُوفَتِهِ مِنْ أُجْرَةِ الْفُرْنِ، فَهَلْ بِهَذِهِ الْوَصِيَّةِ يَصِيرُ الْفُرْنُ وَقْفًا عَلَى الْقَارِيَّيْنِ أَبَدًا سَرْمَدًا أَمْ لَا؟ [ع ٣٠٣، ط ٢٢١ /]

٢٦٥١ = وَهَلْ هَذِهِ الْوَصِيَّةُ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا؟

٢٦٥٢ = وَهَلْ يَمْلِكُ أَحَدُ الْقَارِيَّيْنِ التَّصَرُّفَ فِي الْفُرْنِ أَمْ لَا؟

٢٦٥٣ = وَهَلْ لِيُورَثَهُ الْمُوصِي التَّصَرُّفَ فِي الْفُرْنِ وَمَنْعُ الْإِسْتِبْدَالِ أَمْ لَا؟

٢٦٥١ ج = أَجَابَ: هَذِهِ الْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ.

٢٦٥٠ ج = وَلَا يَصِيرُ الْفُرْنُ وَقْفًا.

٢٦٥٢ ج = وَلَا يَمْلِكُ أَحَدُ الْقَارِيَّيْنِ التَّصَرُّفَ فِي الْفُرْنِ.

٢٦٥٣ ج = وَالْإِسْتِبْدَالُ الْوَاقِعُ مِنْهُ غَيْرٌ صَحِيحٌ، وَلِيُورَثَهُ الْمُوصِي التَّصَرُّفَ فِي

بِنَاءِ الْفُرْنِ؛ لِأَنَّهُ وَالْحَالُ هَذِهِ مِمَّا تَرَكَ الْمَيِّتُ، فَيَجْرِي عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى.

٢٦٥١ ج = قَالَ فِي وَصَايَا (الْبَزَارِيَّةِ): أَوْصَى لِقَارِيٍّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عِنْدَ قَبْرِهِ بِشَيْءٍ؛

فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ.

وَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ) فِي الْفَضْلِ التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنَ الْوَصَايَا: إِذَا أَوْصَى بِأَنْ

يُدْفَعَ إِلَى إِنْسَانٍ كَذَا مِنْ مَالِهِ لِيَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى قَبْرِهِ؛ فَهَذِهِ وَصِيَّةٌ بَاطِلَةٌ لَا تَجُوزُ،

وَسَوَاءٌ كَانَ الْقَارِيُّ مُعَيَّنًا أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْأُجْرَةِ،

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأُجْرَةِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانُوا اسْتَحْسَنُوا جَوَازَهَا عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ، فَذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ، وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِهَا عَلَى الْقِرَاءَةِ عَلَى قُبُورِ الْمَوْتَى، فَافْتَهُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### الْحِيلَةُ بِاخْتِصَاصِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِمَالِ الْآخِرِ

٢٦٥٤ = سُئِلَ فِي زَوْجَيْنِ لَا وَارِثَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا سِوَى الْآخِرِ، أَرَادَ أَنْ لَا يَخْرُجَ

مِنْ تَرِكَةِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَيْءٌ لِغَيْرِ زَوْجِهِ، فَمَا الْحِيلَةُ؟ [ك٣١٩ب / ]

أَجَابَ: الْحِيلَةُ أَنْ يُوصِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ بِجَمِيعِ مَالِهِ، وَلَا يَمْنَعُهُ بَيْتُ

الْمَالِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَارِثٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَيَانُ مَنْ لَهُ وَوَلَايَةُ التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الصَّغِيرِ

٢٦٥٥ = سُئِلَ فِي صِغَارٍ، مَاتَتْ أُمُّهُمْ عَنْهُمْ وَعَنْ أَبِيهِمْ، فَلِمَنِ التَّصَرُّفُ فِي

مَالِهِمْ؟

أَجَابَ: قَدْ اتَّفَقَتْ كُتُبُ الْحَنَفِيَّةِ عَلَى أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي مَالِ الصَّغِيرِ لِلْأَبِ، ثُمَّ

لِلْأَبِ الْأَبِ، ثُمَّ لِمَنْ وَصِيَ الْأَبِ، ثُمَّ لِمَنْ وَصِيَ أَبِي الْأَبِ، قَالَ فِي [س١٣٦٦ / ] (الْبَحْرُ) نَقْلًا

عَنْ (خِرَازِنَةِ الْمُفْتِيِّنِ) مِنَ الْبُيُوعِ: الْوِلَايَةُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ إِلَى الْأَبِ وَوَصِيِّهِ، ثُمَّ وَصِيِّ

وَصِيِّهِ، ثُمَّ إِلَى أَبِي الْأَبِ، ثُمَّ إِلَى وَصِيِّهِ، ثُمَّ بَعْدُ مَنْ ذَكَرَ الْقَاضِي، ثُمَّ إِلَى مَنْ نَصَبَهُ

الْقَاضِي. انْتَهَى.

وَفِي (الْأَسْبَاهِ) لَا يَمْلِكُ الْقَاضِي التَّصَرُّفَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ مَعَ وُجُودِ وَصِيِّهِ يَعْني

وَصِيِّ الْيَتِيمِ وَلَوْ كَانَ مَنْصُوبَهُ.

وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ): الْوِلَايَةُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ إِلَى الْأَبِ وَوَصِيِّهِ، ثُمَّ وَصِيِّ

وَصِيَّهِ وَلَوْ بَعْدَ، فَلَوْ مَاتَ أَبُوهُ وَنَمَّ يُوصِي؛ الْوِلَايَةُ إِلَى الْأَبِ، ثُمَّ إِلَى وَصِيَّهِ، ثُمَّ إِلَى وَصِيِّ وَصِيَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَالْقَاضِي وَمَنْ نَصَبَهُ الْقَاضِي، وَلَيْسَ لِغَيْرِ أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَوَصِيَّهِمَا التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ. انْتَهَى. وَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنْ كِتَابِ الْمَذْهَبِ الْمُعْتَبَرَةِ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي مَشَاهِيرِ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ (كَالذَّرِيرِ) وَغَيْرِهَا.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ وِلَايَةَ الْقَاضِي فِي مَالِ الصَّغِيرِ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ وِلَايَةِ الْأَبِ وَالْجَدِّ، وَعَنِ وَصِيِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَفِي (الْحَاوِي الزَاهِدِي) مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ فِي فَضْلِ بَيْعِ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْجَدِّ وَالْوَصِيِّ وَالْقَاضِي وَالْمُلْتَقَطِ وَالْأَخِ وَالْعَمِّ لِلصَّغِيرِ وَشَرَائِهِمْ وَسَائِرِ تَصَرُّفَاتِهِمْ لَهُ؛ صَرَّحَ بِأَنَّ الْقَاضِي مَحْجُورٌ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِ (الْمَيِّتِ) (١) عِنْدَ وَصِيِّ الْمَيِّتِ، وَعِنْدَ مَنْ نَصَبَهُ هُوَ وَصِيًّا عَنِ الْمَيِّتِ، فَرَاغَهُ إِنْ شِئْتَ.

أَقُولُ: فَكَيْفَ مَعَ الْأَبِ وَهُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِالْوِلَايَةِ عَلَى وَلَدِهِ وَقَدْ شَاهَدْنَا مِنْ بَعْضِ الْقَضَاةِ فِي هَذَا [٣٠٣٤ ب /] الْأَمْرِ أَعْجَبَ الْعَجَائِبِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَنْصُبُونَ مَعَ الْأَبِ الْحَلِيمِ وَصِيًّا، وَيُلْزِمُونَ الْأَبَ بِأَخْذِ مَالِ ابْنِهِ مُرَابِحَةً، وَيَكْتُبُونَ ذَلِكَ فِي سِجِلَاتِهِمْ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ.

إِذَا أَشْهَدَ وَصِيُّ الْقَاضِي عَلَى أَخُوَيْهِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَيْهِمَا أَنَّهُمْ

لَا يَسْتَحِقُّونَ قَبْلَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ حَقًّا لَا يَنْفُذُ عَلَيْهِمَا

٢٦٥٦ = سُئِلَ فِي وَصِيِّ الْقَاضِي عَلَى أَخُوَيْهِ الْيَمِينِ: إِذَا أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ

وَعَلَى أَخُوَيْهِ الْيَمِينِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ هُوَ وَهُمَا قَبْلَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ حَقًّا وَلَا اسْتِحْقَاقًا، وَلَا دَعْوَى مِنْ جِهَةِ الْمُبْلَغِ الذَّهَبِ الَّذِي كَانَ بِجِهَةِ فُلَانٍ (٢) وَلَا مِنْ أُجْرَةِ عَقَارٍ مُشْتَرَكٍ

(١) فِي ع: الْيَتِيمِ.

(٢) فِي س زِيَادَةً: وَفُلَانٍ.

وَرَبْعٍ وَقَفٍ، وَلَا مِنْ سَائِرِ الْجِهَاتِ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ وَإِلَى يَوْمِ تَارِيخِهِ، هَلْ يَنْفَذُ إِشْهَادُهُ عَلَى الْيَتِيمِينَ الْمَذْكُورِينَ فِيمَا ذَكَرَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَنْفَذُ إِشْهَادُهُ عَلَى الْيَتِيمِينَ الْمَذْكُورِينَ؛ إِذْ إِشْهَادُهُ وَإِبْرَؤُهُ لِمَالِ لَزِمٍ بِعَقْدٍ غَيْرِهِ بَاطِلٌ، وَلَهُمَا الدَّعْوَى عَلَيْهِمَا بِذَلِكَ شَرْعًا، وَلَا يُمْنَعَانِ عَنْهَا؛ إِذْ مَالُ الْيَتِيمِ وَالْوَقْفُ وَالْغَائِبُ مُسْتَثْنَى مِنْ عَدَمِ سَمَاعِ مَا يَمْضِي عَلَيْهِ خُمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ظ ٢٢٢، ك ٣٢٠، س ٣٦٦ ب /]

### لِلْوَصِيِّ أَنْ يُنْفَذَ وَصِيَّةَ الْمَيِّتِ

٢٦٥٧ = سُئِلَ فِي وَصِيَّةٍ عَلَى يَتِيمٍ، أَوْصَى أَبُوهُ بِوَصِيَّةٍ لِيُغَيِّرَ وَارِثًا، لَكِنَّهُ دُونَ رَجْمٍ مَحْرَمًا، هَلْ يَسُوعُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُنْفَذَهَا حَيْثُ خَرَجَتْ مِنَ الثُّلْثِ أَمْ لَا؟

٢٦٥٨ = وَإِذَا (أَنْفَذَهَا) (١) وَبَلَغَ الْيَتِيمَ، فَأَنْكَرَ الْوَصِيَّةَ وَأَتَى الْمَوْصِيَّ لَهُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَحَكَمَ بِهَا الْحَاكِمُ الشَّافِعِيُّ، هَلْ يَنْفَذُ حُكْمَهُ أَمْ لَا؟

٢٦٥٧ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، يَسُوعُ لِلْوَصِيِّ تَنْفِيذَ وَصِيَّتِهِ الْمَشْرُوحَةِ أَعْلَاهُ، كَيْفَ لَا؟ وَهِيَ لِمَحْرَمٍ بِحُرْمٍ قَطْعُهُ، وَهَذَا بِإِجْمَاعِ مِنَ الْأَئِمَّةِ.

٢٦٥٨ ج = وَإِذَا بَلَغَ الْيَتِيمَ وَأَنْكَرَهَا وَأَتَى الْمَوْصِيَّ لَهُ بِشَاهِدٍ مَعَ يَمِينِهِ عَلَيْهَا، وَحَكَمَ لَهُ الْقَاضِي الشَّافِعِيُّ بِمَا يَرَاهُ؛ نَفَذَ؛ إِذْ وَرَدَ فِي صِلَةِ الرَّجْمِ مَا وَرَدَ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُرَدَّ؛ إِذْ هُوَ خَيْرٌ مَحْضٌ، عَلَيْهِ النَّوَاجِدُ تَعْضٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَيْسَ لِلْعَمِّ التَّصَرُّفُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ بِغَيْرِ وَصَايَةٍ

٢٦٥٩ = سُئِلَ فِي يَتِيمٍ لَهُ أَعْمَامٌ، مِنْهُمْ مَنْ هُوَ عَمٌّ لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ عَمٌّ

(١) فِي ع: أَنْفَذَهَا.

لِأَبٍ، هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ وَصَايَةِ أُمِّ لَا؟ وَالْحَالُ أَنَّ هُنَاكَ قَاضِيًا يُمَكِّنُ رَفْعَ أَمْرِ الْيَتِيمِ إِلَيْهِ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِلنَّعَمِ التَّصَرُّفُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ بِغَيْرِ وَصَايَةِ مُطْلَقًا، سِوَاءَ كَانَ عَمَّا لِأَبٍ وَأُمِّ، أَوْ لِأَبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### يَضْمَنُ الْوَصِيُّ مَالَ الْيَتِيمِ إِذَا خَلَطَهُ بِمَالِهِ

٢٦٦٠ = سُئِلَ فِي الرَّصِي، إِذَا مَاتَ بَعْدَ أَنْ خَلَطَ مَالَ (الْأَيْتَامِ) <sup>(١)</sup> بِمَالِهِ، هَلْ يَكُونُ ضَامِنًا لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَيُرْخَذُ ضَمَانَةً مِنْ تَرْكِتِهِ أَمْ لَا؟

٢٦٦١ = وَهَلْ إِذَا كَانَ قَدْ مَاتَ مُجَهَّلًا مِنْ غَيْرِ خَلْطٍ يَضْمَنُ أُمُّ لَا؟

٢٦٦٠ ج = أَجَابَ: لَا كَلَامَ فِي أَنَّهُ يَضْمَنُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى قَوْلًا وَاحِدًا.

٢٦٦١ ج = وَفِي الثَّانِيَةِ خِلَافٌ، وَقَدْ قَالَ قَاضِي خَانَ فِي الرَّفْقِ نَاقِلًا عَنِ

النَّاطِقِيِّ: إِنَّ الْأَمَانَاتِ تَنْقَلِبُ مَضْمُونَةً بِالْمَوْتِ عَنْ تَجْهِيلِ، إِلَّا فِي ثَلَاثِ:

إِحْدَاهَا: مُتَوَلَّى الرَّفْقِ.

الثَّانِيَةُ: السُّلْطَانُ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْغَزْوِ وَغَنِيمًا، وَأُودِعَ بَعْضَ الْغَنِيمَةِ عِنْدَ بَعْضِ

الْغَنَائِمِينَ، وَمَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ عِنْدَ مَنْ أُودِعَ.

وَالثَّالِثَةُ: الْقَاضِي إِذَا أَخَذَ مَالَ الْيَتِيمِ وَأُودِعَهُ غَيْرَهُ، ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ عِنْدَ مَنْ

أُودِعَ؛ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ اهـ.

وَذَكَرَ فِي (التَّيْمَةِ): الْأَمَانَاتُ تَنْقَلِبُ مَضْمُونَةً بِالْمَوْتِ؛ إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ إِلَّا فِي ثَلَاثِ

مَسَائِلَ، وَذَكَرَ مَنْسَأَتِي قَاضِي خَانَ فِي الْمُتَوَلَّى وَالسُّلْطَانَ [٤٤، ١٣٠/١] وَالثَّالِثَةَ: أَحَدُ

الْمُتَّفَاوِضِينَ، قَالَ الطَّرْسُوسِيُّ فَحَصَلَ مِنْ كَلَامِ قَاضِي خَانَ وَ(التَّيْمَةِ) اخْتِلَافٌ فِي

(١) فِي ع: الْيَتِيمِ.



تَضْمِينِ أَحَدِ الْمُتَقَاوِضِينَ، وَفِي تَضْمِينِ الْقَاضِي. انْتَهَى. وَلَمْ يَذْكَرْ وَاحِدًا مِنْهُمَا  
الْوَصِيَّ، وَذَكَرَهُ فِي (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ) رَامِزًا (لِفَوَائِدِ صَاحِبِ الْمُحِيطِ) بِقَوْلِهِ:  
وَلَا يَضْمَنُ الْوَصِيُّ بِمَوْتِهِ مُجْهَلًا، وَلَوْ خَلَطَ بِمَالِهِ؛ ضَمِنَ، وَضَمِنَ الْأَبُ بِمَوْتِهِ  
مُجْهَلًا. قِيلَ: لَا، كَوَصِيٍّ اهـ.

وَأَقُولُ: وَالْوَجْهُ عَدَمُ ضَمَانِهِمَا؛ لِئَلَّا يَمْتَنِعَ النَّاسُ مِنْهُمَا، وَلَا غِنَى لَهُمْ عَنْهُمَا،  
فَقَدَّ عَلِمَ الْحُكْمُ فِي الْمَسْئُولِ عَنْهُ بِأَوْضَحِ عِبَارَةٍ وَأَفْهَمِهَا لِلْمُرَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَا يَصِحُّ إِقْرَارُ الْوَصِيِّ عَلَى الْمَيِّتِ

٢٦٦٢ = سُئِلَ فِي وَصِيٍّ أَنْفَقَ جَمِيعَ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا فَرَضَ الْقَاضِي لَهُ  
وَأَذِنَ لَهُ بِإِنْفَاقِهِ، فَادَّعَى شَخْصٌ عَلَى الْمَيِّتِ بِدَيْنٍ، فَأَقْرَبَهُ، هَلْ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِذَلِكَ  
أَمْ لَا؟

٢٦٦٣ = وَهَلْ يَلْزِمُ الْوَصِيَّ ضَمَانُهُ وَوَفَاؤُهُ مِنْ مَالِهِ بِإِقْرَارِهِ أَمْ لَا؟

٢٦٦٢ ج = أَجَابَ: إِقْرَارُهُ عَلَى الْمَيِّتِ بَاطِلٌ.

٢٦٦٣ ج = وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْوَصِيِّ بِإِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ لِلْغَيْرِ عَلَى الْغَيْرِ، فَكَانَ  
بَاطِلًا، لَا عِبْرَةَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### وَصِيُّ الْأَبِ أَوْلَى فِي التَّصَرُّفِ مِنَ الْجَدِّ وَالْقَاضِي

٢٦٦٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَرِيضٍ، فَجَعَلَ أَخَاهُ لِأُمِّهِ وَصِيًّا عَلَى أَوْلَادِهِ، هَلْ هُوَ  
أَوْلَى بِالتَّصَرُّفِ فِي أَمْوَالِهِمْ مِنْ جَمِيعِ الْعَصَبَةِ حَتَّى الْجَدُّ لِأَبٍ وَالْقَاضِي أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، هُوَ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ، حَتَّى مِنَ الْجَدِّ لِأَبٍ، وَمِنَ الْقَاضِي

وَالْغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ١٣٦٧، ك ٣٢٠ ب /]

الْوَلَايَةُ لَيْسَتْ لِأَبِ الْأُمِّ فِي مَالِ الصَّغِيرِ، بَلْ لِلْأَبِ ثُمَّ لِوَصِيِّهِ

٢٦٦٥ = سُئِلَ فِي الْجَدِّ أَبِي الْأُمِّ، هَلْ لَهُ وِلَايَةٌ فِي مَالِ الصَّغِيرِ مَعَ أَبِيهِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: الْوَلَايَةُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ إِلَى الْأَبِ، ثُمَّ وَصِيِّهِ، ثُمَّ وَصِيِّ وَصِيِّهِ وَلَوْ بَعْدَ، ثُمَّ إِلَى أَبِي الْأَبِ ثُمَّ إِلَى وَصِيِّهِ، ثُمَّ وَصِيِّ وَصِيِّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ؛ فَالْقَاضِي وَمَنْ نَصَبَهُ الْقَاضِي، كَذَا صَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، فَإِذَا كَانَ كُلُّ مَنْ الْأَبِ وَوَصِيِّهِ وَوَصِيِّ وَصِيِّهِ وَإِنْ بَعْدَ وَكَذَا أَبُو الْأَبِ مُقَدِّمًا فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الصَّغِيرِ عَلَى الْقَاضِي وَمَنْ نَصَبَهُ الْقَاضِي، فَكَيْفَ يَكُونُ لِأَبِ الْأُمِّ مَعَهُ نَظَرٌ وَتَصَرُّفٌ فِي مَالِ أَوْلَادِ بِنْتِهِ؟ وَهُوَ لَا وِلَايَةَ لَهُ أَصْلًا، هَذَا لَا قَائِلَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

امْرَأَةٌ بَاعَتْ زَوْجَهَا عَقَارَاتٍ بِالْمُحَابَاةِ

ثُمَّ مَاتَتْ عَنْهُ وَعَنْ بَيْتِ الْمَالِ

٢٦٦٦ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ، بَاعَتْ زَوْجَهَا عَقَارَاتٍ فِي مَرَضٍ مَوْتِهَا بِالْمُحَابَاةِ،

وَلَا دَيْنَ عَلَيْهَا، وَمَاتَتْ عَنْ زَوْجِهَا وَعَنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَهَلْ تَنْفُذُ مُحَابَاتُهَا؟

٢٦٦٧ = وَلَيْسَ لِبَيْتِ الْمَالِ رَدُّ مُحَابَاتِهَا مَعَهُ، وَالرَّجُوعُ إِلَى قِيَمَةِ الْمِثْلِ،

أَمْ لَا تَنْفُذُ وَلَهُ ذَلِكَ؟

٢٦٦٦ ج = أَجَابَ: نَعَمْ تَنْفُذُ مُحَابَاتُهَا مَعَهُ، بَلْ وَوَصِيَّتُهَا لَهُ. [ط ٢٢٣ /]

٢٦٦٧ ج = وَلَيْسَ لِبَيْتِ الْمَالِ رَدُّ مُحَابَاتِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَارِثٍ، وَإِنَّمَا يُوضَعُ فِي

بَيْتِ الْمَالِ عِنْدَ عَدَمِ أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ وَالْعَصَبَاتِ وَذَوِي الْأَرْحَامِ وَالْمُوصَى لَهُ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلْثِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَالٌ ضَائِعٌ، لَا مِنْ طَرِيقِ الْإِزْثِ.

وَالتَّوَقُّفُ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ، وَفِي الْمُحَابَاةِ إِنَّمَا هُوَ لِحَقِّ الْوَرِثَةِ، وَحَيْثُ

لَا وَارِثٌ نَفَذَتْ مُحَابَاتُهَا مَعَ زَوْجِهَا بِلا تَوَقُّفٍ، بَلْ وَلَوْ أَوْصَتْ بِكُلِّ مَالِهَا لَهُ نَفَذَتْ

وَصِيَّتْهَا لَهُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِعَيْنِ الْمَسْأَلَةِ صَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ فِي الْوَصَايَا،  
وَجَمِيعُ أَوَائِلِ كُتُبِ الْفَرَائِضِ نَاطِقَةٌ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَلَّغَ مِنَ الْقَاصِرِينَ بِنْتًا، فَأَقْرَرَّ لَهَا الْوَصِيَّةَ

بِقَدْرِ مَعْلُومٍ مِنْ مَالِ أَبِيهَا وَدَفَعَهُ لَهَا

٢٦٦٨ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا كَانَ رَجُلٌ وَصِيًّا عَلَى أَوْلَادِ أَخِيهِ الْقَاصِرِينَ، وَعَلَى أَبِيهِمْ  
دَيْنٌ فَوَفَّاهُ الْوَصِيَّةَ، وَصَرَفَ مَصَارِفَ، ثُمَّ بَلَّغَتْ مِنْهُمْ بِنْتًا، فَأَقْرَرَّ لَهَا الْوَصِيَّةَ بِالَّذِي  
[ع ٣٠٤ ب، ك ٣٢١، س ٣٦٧ ب /] لَهَا عِنْدَهُ، وَتَسْتَحِقُّهُ عِنْدَهُ مِقْدَارَ مَعْلُومٍ، وَدَفَعَهُ لَهَا  
بِحُجَّةِ شُرْعِيَّةٍ، وَالْآنَ قَدْ بَلَّغَ بِقِيَّتِهِمْ وَيُطَالِبُونَ الْوَصِيَّةَ بِأَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِمْ عَلَى حِسَابِ  
مَا أَقْرَبَهُ لِأَخْتِهِمْ، وَهُوَ يَتَعَلَّلُ عَلَيْهِمْ بِمَا وَفَّاهُ وَبِمَا صَرَفَهُ قَبْلَ بُلُوغِ أُخْتِهِمْ، وَإِقْرَارِهِ لَهَا  
بِالْمَبْلُغِ الْمَدْفُوعِ لَهَا، وَبِالْمَصَارِفِ الَّتِي صَرَفَهَا عَلَيْهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَهَلْ يَعْمَلُ بِمُقْتَضَى  
إِقْرَارِهِ الْمَذْكُورِ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَدْفَعَ لِأَخْوَتِهَا الَّذِينَ بَلَّغُوا بَعْدَهَا عَلَى حِسَابِ مَا أَقْرَرَّ لَهَا  
بِهِ؛ لِأَنَّهَا قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ تَعْمُهُمْ جَمِيعًا وَلَا يَحْسُبُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَصَارِفِ إِلَّا مَا كَانَ بَعْدَ  
الْإِقْرَارِ الْمَرْبُورِ وَالْحَالَةَ مَا ذَكَرَ أَوْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ الْوَصِيَّ أَنْ يَدْفَعَ لِأَخْوَتِهَا عَلَى حِسَابِ مَا أَقْرَبَهُ لَهَا؛ لِجَوَازِ عَدَمِ  
الْإِنْفَاقِ فِيمَا وَقَعَ لَهُ مَعَهُمْ مِنَ الْإِنْفَاقِ فِي السَّبَاقِ وَاللَّحَاقِ، اتَّخَذَ الزَّمَانُ أَوْ اخْتَلَفَ،  
كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْوَصِيَّ أَمِينٌ، وَالْمَالُ الَّذِي فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ،  
وَأَنَّهُ إِذَا ادَّعَى ضِيَاعَهُ أَوْ أَنَّهُ أَنْفَقَهُ عَلَى الْيَتِيمِ أَوْ أَنَّهُ أَنْفَقَ مِنْهُ كَذًا وَلَمْ يُكْذِبْهُ الظَّاهِرُ؛  
صُدِّقَ بِبَيِّنَةٍ فِي نَفَقَةِ مِثْلِهِ، وَلَهُ وِلَايَةُ التُّجَارَةِ بِالْمَعْرُوفِ فِي مَالِهِ، فَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ  
يَكُونَ اتَّجَرَ فِيهِ فَخِيسَرًا، أَوْ زَادَ سِعْرًا مَا اشْتَرَى لَهُمْ مِنَ النَّفَقَةِ عَنْ سِعْرِ مَا اشْتَرَى لَهَا،  
فَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ لِأَخْوَتِهَا عَلَى حِسَابِ مَا أَقْرَرَّ لَهَا بِهِ، وَلَيْسَتْ قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ

تَعْمُهُمْ، وَلَرُبَّمَا مَرُّوا فَاحْتَا جُوا إِلَى زِيَادَةِ الصَّرْفِ، وَلَرُبَّمَا أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِهِمْ فِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَالْأَدَبِ، حَيْثُ صَلَحُوا لَهُ، وَيَكُونُ مَأْجُورًا، وَلَا شُبْهَةَ فِي جَوَازِ دَفْعِ الْوَصِيِّ لَهَا مَا لَهَا عِنْدَهُ عِنْدَ بُلُوغِهَا مِنَ الْمَالِ الَّذِي هُوَ تَحْتَ يَدِهِ أَمَانَةً؛ إِذْ بُلُوغِهَا؛ جَازَ لَهُ الْمُقَاسَمَةُ مَعَهَا، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا؛ بِأَنَّ لَهُ الْمُقَاسَمَةَ مَعَ الْبَالِغِ مِنَ الْوَرَثَةِ، فَلَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا فِيمَا فَعَلَ وَبَقِيَ مَالُ إِخْوَتِهَا تَحْتَ يَدِهِ أَمَانَةً بِطَرِيقِ الْوَصَايَةِ، يَتَصَرَّفُ فِيهِ كُلُّ تَصَرُّفٍ يَسُوعُ لِلْأَوْصِيَاءِ شُرْعًا.

فَإِذَا عَلِمَ جَوَازُ وَقُوعِ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ وَهُوَ أَمِينٌ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا لَهُمْ تَحْتَ يَدِهِ مِنَ الْمَالِ، وَفِي غَالِبِ كُتُبِ عُلَمَائِنَا: إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ وَطَلَبَ مَالَهُ مِنَ الْوَصِيِّ، فَقَالَ الْوَصِيُّ: ضَاعَ مِنِّي؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ. وَإِنْ قَالَ: أَنْفَقْتُ مَالَكَ عَلَيْكَ؛ يُصَدَّقُ فِي نَفَقَتِهِ مِثْلِهِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يُكْذِبُهُ فِيهِ الظَّاهِرُ، وَالْمُرَادُ بِالظَّاهِرِ مَا يَظْهَرُ لِلنَّاسِ كَذِبُهُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ احْتِمَالٍ.

وَفِي (الْخُلَاصَةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: قَوْلُ الْوَصِيِّ مُعْتَبَرٌ فِي الْإِنْفَاقِ، وَلَكِنْ لَا يُقْبَلُ فِي الرَّجُوعِ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى دَيْنًا عَلَيْهِ، فَلَا يُقْبَلُ بِلا بَيِّنَةٍ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْإِزَامَ الْوَصِيَّ بِالْدَّفْعِ عَلَى حِسَابِ مَا أَقْرَرَتْ لَهَا بَعِيدٌ عَنْ فَهْمِ كُلِّ فَعِيهِ، وَبِتَقْرِيرِنَا هَذَا (ظَهَرَ) <sup>(١)</sup> الْوَجْهُ فِيهِ، وَالْغَيْبُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا مَنْ تَفَرَّدَ بِعِلْمِ الْغَيْبِ، وَلَنَا الظَّاهِرُ، وَهُوَ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ بِلا شَكٍّ وَلَا رَيْبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلْوَصِيِّ رَفْعُ الْمُتَغَلَّبِ عَلَى مَالِ الْأَيْتَامِ  
لِوَلَاةِ الْأُمُورِ لِيَسْتَخْلِصُوهُ مِنْهُ

٢٦٦٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ، جَعَلَ أَخَاهُ شَقِيقَهُ وَصِيًّا مُخْتَارًا عَلَى أَوْلَادِهِ، وَأَوْقَعَ

(١) فِي ع: يَظْهَرُ.

الْقَبْضَ عَلَى الْوَصِيِّ الْمَرْبُورِ نَاطِرٌ وَقَفِ بَلَدِ الْمُتَوَفَّى، وَسَجَنَهُ وَتَوَعَّدَهُ بِالضَّرْبِ،  
وَأَخَذَ مِنْ مَالِ الْإِيْتَامِ مَبْلَغًا [ع ٣٠٥، س ٣٦٨، ط ٢٢٤، ك ٣٢١ ب /] عَظِيمًا، يَسْتَعْرِقُ  
غَالِبَ مَالِهِمْ بَعْدَ حَبْسِ الْوَصِيِّ الْمَذْكُورِ وَإِهَانَتِهِ وَتَوَعُّدِهِ، هَلْ لِلْوَصِيِّ الْمُخْتَارِ أَنْ  
يَرْفَعَ الْأَمْرَ إِلَى وُلاَةِ الْأُمُورِ لِيَسْتَخْلِصُوا مَالَ الْإِيْتَامِ مِنْهُ وَيَرُدُّوهُ إِلَيْهِمْ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لِلْوَصِيِّ الْمَذْكُورِ بَلْ عَلَيْهِ ذَلِكَ، حَيْثُ لَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّهِ عَلَى الْإِيْتَامِ  
إِلَّا بِالرَّفْعِ إِلَى أَوْلِيَّكَ، إِذِ الْحَقُّ يُطَلَّبُ ضَالَّةً، وَلَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّهَا إِلَّا بِذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ  
تَعَالَى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أَوْلِيَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] الْإِيْتَامِ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ  
الْغَايَةَ الْقُصْوَى، وَالنَّهْيَةَ وَالظَّنُّ الْغَالِبُ أَوْ الْيَقِينُ الْقَاطِعُ بِوُصُولِ الْحَقِّ إِلَى أَهْلِهِ  
عِنْدَ رَدِّهِ إِلَيْهِمْ، حَيْثُ لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ، وَلَا يُظَنُّ بِوُلاَةِ الْأُمُورِ إِلَّا الْإِنْصَافُ  
وَالدَّفْعُ فِي وَجْهِ الْجَوْرِ وَالْإِعْتِسَافِ، وَحِفْظُ مَالِ الْيَتِيمِ حَيْثُ لَا يَتَأْتَى إِلَّا بِالدَّفْعِ  
إِلَيْهِمْ، فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْوَصِيِّ الْمُخْتَارِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ تَرْكُهُ بِلَا شُبْهَةٍ وَلَا إِنْكَارٍ، فَإِذَا  
رَفَعَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ وَرَدُّوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَيْهِ فَقَدْ خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، وَحَصَلَ  
الثَّوَابُ الْجَزِيلُ لَهُمْ بِحُصُولِ مَا تَوَجَّهَتْ هِمَّتُهُ إِلَيْهِ، وَذَهَبَ كُلُّ بِالْأَجْرِ الْوَافِرِ وَالْفُوزِ  
بِالْحُسْنَى فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ، وَخَرَجَ كُلُّ مِنْهُ وَمِنْهُمْ عَنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ وَرَدَّ كُلُّ ظَالِمٍ،  
يَأْكُلُ أَمْوَالَ الْيَتَامَى وَيَجْلِبُ لِنَفْسِهِ بِذَلِكَ الْمَهَالِكِ وَالْمَعَاطِبِ، وَهُمْ وَفَّقَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى  
يُفْتَرَضُ عَلَيْهِمْ رَدُّ مَنْ يَتَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَأْكُلُ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا، وَيُبْتَلِ  
نَفْسَهُ جُرْمًا وَإِثْمًا، وَكَيْفَ لَا يُفْتَرَضُ عَلَى عَمِّ الْإِيْتَامِ وَوَصِيِّهِمْ بِنَضْبِ الْمَيِّتِ أَخِيهِ  
وَأَبِيهِمْ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِحِفْظِ مَالِهِمْ شَرْعًا، وَإِذَا فَرَطَ؛ ضَمِنَ قَطْعًا، وَقَدْ قِيلَ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُعَلِّمْ طَبِيبَكَ بِالذِّي يَسُوؤُكَ أَقْصَيْتَ الدَّوَاءَ عَنِ السَّقَمِ

وَحَاشَا لَكُمْ حَاشَا أَنْ تَسْمَعَ وَلَاةُ الْأُمُورِ بِرَجُلٍ تَعَدَّتْ يَدُهُ بِالظُّلْمِ، وَتَنَاولَتْ مَالَ الْيَتِيمِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَيُنْهَمِلُوهُ وَيُلْقُوا حَبْلَهُ عَلَى غَارِبِهِ، بَلْ يَزْجُرُونَهُ وَيَحْقُرُونَهُ وَيُخْرِجُونَهُ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَهَذِهِ الْأُمَّةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ كُلُّهَا خَيْرٌ أَوْلَهَا وَآخِرُهَا، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أُمَّتِي كَالْمَطَرِ لَا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَوْ آخِرُهُ»<sup>(١)</sup> وَفِيهِ: «لَا تَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ لِعَنَّاكَ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لَوْ دَفَعَ الْقَاضِي أُجْرَةَ لِلْوَصِيِّ تُسْتَرَدُّ

مِنْهُ إِنْ لَمْ تُعَيَّنْ لَهُ قَبْلَ الْعَمَلِ

٢٦٧٠ = سُئِلَ فِي وَصِيٍّ عَلَى يَتِيمٍ، عَمِلَ فِي تَقَاضِي دُيُونِهِ وَمُرَاعَاةِ أَسْبَابِهِ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَطَلَبَ مِنْ قَاضٍ أَنْ يَضْرِفَ لَهُ فِي نَظِيرِ خِدْمَتِهِ عَنِ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ أُجْرَةً، فَضَرَفَ لَهُ قَدْرًا، وَعُزِلَ ذَلِكَ الْقَاضِي وَوُلِّيَ غَيْرُهُ، فَاسْتَرَدَّهَا مِنْهُ، فَهَلْ هِيَ حَقٌّ الْوَصِيِّ وَلَا يَجُوزُ اسْتِرْدَادُهَا، أَمْ لَيْسَتْ حَقَّةً؟

أَجَابَ: إِنْ كَانَ شَرَعٌ مُتَبَرِّعًا؛ فَلَيْسَتْ حَقًّا لَهُ، فَتُسْتَرَدُّ مِنْهُ، وَإِنْ عَيَّنَ الْقَاضِي لَهُ أُجْرَةً لِعَمَلِهِ حِينَ نَصَبَهُ فَعَمِلَ فَدَفِعَتْ لَهُ فَهِيَ حَقَّةٌ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِرْدَادُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### لِلْوَصِيِّ أَنْ يَتَّجَرَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ لِلْيَتِيمِ

وَيُدْفَعُهُ مُضَارَبَةً وَبِضَاعَةً

٢٦٧١ = سُئِلَ فِي الْوَصِيِّ الْمَنْصُوبِ مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي، هَلْ لَهُ أَنْ يَتَّجَرَ فِي مَالِ

(١) «المعجم الأوسط» للطبراني (٣٦٦٠)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٣٩٨).

(٢) البخاري: (٣٦٤١)، ومسلم: (١٩٢٩).

الَّتِي سَمَّيْتُ لِلتَّيْمِ، وَيَدْفَعُهُ مُضَارَبَةً وَبِضَاعَةً، وَيَمْتَنِعُ مِنْ إِخْرَاجِهِ الْعَشْرَةَ مَثَلًا بِأَثْنِي عَشَرَ  
اِحْتِيَاطًا أَمْ لَا؟ بَيَّنُّوا لَنَا الْجَوَابَ مُفَصَّلًا.

أَجَابَ: نَعَمْ لِلْوَصِيِّ ذَلِكَ، كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي (الْخَانِيَّةِ، وَشَرَحَ مُنْثَلًا خَسِرُوا)  
[ع ٣٠٥٤، ب، س ٣٦٨، ك ١٣٢٢/١] وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ، وَمَنْ أَطْلَقَ عَدَمَ الْجَوَازِ مِنْ  
أَصْحَابِ الْمُتُونِ أَرَادَ تِجَارَةَ الْوَصِيِّ لِنَفْسِهِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّرَاحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَرْكَةُ فِيهَا صَغِيرٌ أَرَادَ أَبُوهُ أَنْ يُصَالِحَ عَمًّا

يُخَصُّهُ مِنَ الْعَقَارِ عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ

٢٦٧٢ = سُئِلَ فِي تَرْكَةِ فِيهَا صَغِيرٌ، هَلْ لِأَبِيهِ أَنْ يُصَالِحَ عَلَى مَا خَصَّهُ مِنْ عَقَارٍ  
وَعُرُوضٍ وَمَوَاشٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَالٍ مَعْلُومٍ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، لِأَبٍ أَنْ يُصَالِحَ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الصَّغِيرِ، كَمَا ذَكَرَهُ  
الْبَرْزَازِيُّ فِي كِتَابِ الصُّلْحِ فِي السَّادِسِ فِي صُلْحِ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ وَمَسَائِلِ التَّرِكَةِ  
وَالْتَّخَارُجِ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ وُجُودُ (شَرَائِطٍ) <sup>(١)</sup> التَّخَارُجِ وَمُسَوِّغَاتِ بَيْعِ عَقَارِ الصَّغِيرِ  
فِيهِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَرْكَةُ مُسْتَغْرَقَةٌ بِالذَّيْنِ فِيهَا صَغِيرَةٌ وَوَصِيٌّ

دَفَعَ لِبَعْضِ الْغُرَمَاءِ دَيْنَهُ بِدُونِ إِثْبَاتِ

٢٦٧٣ = سُئِلَ فِي تَرْكَةِ مُسْتَغْرَقَةٍ بِالذَّيْنِ، فِيهَا صَغِيرَةٌ وَوَصِيٌّ مَنْصُوبٌ مِنْ جِهَةِ  
الْحَاكِمِ، دَفَعَ الْوَصِيُّ لِبَعْضِ الْغُرَمَاءِ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ دَيْنًا، ثُمَّ مَاتَتِ الصَّغِيرَةُ عَنْ وَرَثَةٍ،  
فِيهِمْ أَحٌ لِأُمِّ صَغِيرٍ، لَهُ أَبٌ مَقَرٌّ بِالذَّيْنِ الْمَذْكُورِ، هَلْ يَضْمَنُ الْوَصِيُّ الْمَذْكُورُ مَا دَفَعَهُ  
مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ، أَمْ لَا يَضْمَنُ؟

٢٦٧٤ = وَيَصِحُّ تَصْدِيقُ الْأَبِ عَلَى ابْنِهِ الصَّغِيرِ أَمْ لَا؟

٢٦٧٣ ج = أَجَابَ: الْوَصِيُّ ضَامِنٌ بِالذَّفْعِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ.

٢٦٧٤ ج = وَلَا عِبْرَةَ بِتَصْدِيقِ الْأَبِ عَلَى ابْنِهِ الصَّغِيرِ؛ إِذِ الْمُقَرَّرُ أَنَّ إِقْرَارَ الْأَبِ

وَالْوَصِيِّ لَا يَصِحُّ عَلَى الصَّغِيرِ، صَرَّحَ بِهِ فِي (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ) فِي الْخَامِسِ عَشَرَ فِي التَّخْلِيفِ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا عَقَدَ الْوَصِيُّ مُرَابِحَةً بِمَالِ الْيَتِيمِ لَا يَصِحُّ

ضَمَانُهُ الْمَالِ وَلَا الْمَدْفُوعَ إِلَيْهِ الْمَالِ

٢٦٧٥ = سُئِلَ فِي الْوَصِيِّ، إِذَا نَصَبَهُ الْقَاضِي عَلَى يَتِيمَةٍ فَقَالَ عِنْدَ عَقْدِهِ لِلْمُرَابِحَةِ:

ضَمَانُهُ عَلَيَّ. يَعْنِي: الْمَدْفُوعَ إِلَيْهِ الْمَالِ، هَلْ يَكُونُ ضَامِنًا أَمْ لَا؟ [ط ٢٢٥/]

أَجَابَ: لَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْوَصِيِّ لِنَفْسِ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ، وَلَا لِلْمَالِ الَّذِي تَرْتَبُ

بِمُبَاشَرَتِهِ عَلَيْهِ؛ إِذْ هُوَ فِي الْقَبْضِ أَصِيلٌ كَالْمُضَارِبِ وَالْوَكِيلِ، وَانظُرْ مَا كَتَبَهُ ابْنُ نُجَيْمٍ  
وَالْكَمَالُ عِنْدَ التَّكَلُّمِ عَلَى بَطْلَانِ كِفَالَةِ الْوَكِيلِ وَالْمُضَارِبِ لِلْمُوكَّلِ وَرَبِّ الْمَالِ؛ تَرِدُ  
الْمَاءَ الرَّوَاءَ، وَتَتْرِكُ الْجِدَالَ وَالْمِرَاءَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَرْكَةً فِيهَا كِبَارٌ، فَإِذَا ادَّعَى أَحَدُ الْكِبَارِ عَلَى الْوَصِيِّ وَالتَّرِكَةَ

فِي يَدِهِ كَرَمًا مِنْهَا أَنَّهُ مِلْكُهُ وَحُكْمَ لَهُ بِهِ؛ يَنْفُذُ عَلَى الْكُلِّ

٢٦٧٦ = سُئِلَ فِي تَرْكَةِ فِيهَا كِبَارٌ، وَأَيْتَامٌ عَلَيْهِمْ وَصِيٌّ، وَالتَّرِكَةُ فِي يَدِهِ، ادَّعَى

أَحَدُ الْكِبَارِ عَلَيْهِ كَرَمًا فِي يَدِهِ لِلْوَرَثَةِ: أَنَّهُ مِلْكُهُ، وَأَثْبَتَهُ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَحَكَمَ لَهُ بِهِ،  
فَهَلْ يَنْفُذُ الْحُكْمُ عَلَى الْكُلِّ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: يَنْفُذُ الْحُكْمُ عَلَى الْكُلِّ، وَقَدْ صَرَّحُوا فِي دَعْوَى الْعَيْنِ؛ بِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ



فِي يَدِ أَحَدِ الْوَرَثَةِ؛ فَهُوَ خَصْمٌ فِي سَمَاعِ الدَّعْوَى، وَيَنْفُذُ الْحُكْمَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِلْيَتِيمِ إِذَا بَلَغَ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْوَصِيِّ

فِيمَا قَرَّرَهُ الْقَاضِي حَيْثُ عَمِلَ وَكَانَ قَدْرَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ

٢٦٧٧ = سُئِلَ فِي وَصِيٍّ مُخْتَارٍ عَلَى يَتِيمٍ، طَلَبَ مِنْ حَاكِمِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ أَنْ يُقَرَّرَ لَهُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ أَجْرَةَ نَظِيرِ خِدْمَةِ الْوَصَايَةِ، فَقَرَّرَ لَهُ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ نَظِيرَ خِدْمَتِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ قِطْعَتَيْنِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ، وَقَبَضَ ذَلِكَ مُدَّةَ سِنِينَ، وَقَدْ بَلَغَ الْيَتِيمُ، وَيُرِيدُ الرَّجُوعَ عَلَيْهِ بِمَا قَبَضَ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ عَمِلَ وَكَانَ الْمَجْعُولُ لَهُ قَدْرَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ لِعَمَلِهِ؛ لَيْسَ لِلْيَتِيمِ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ وَالْحَالُ هَذِهِ يَسْتَحِقُّهُ شَرْعًا، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ؛ لَا شَيْءَ لَهُ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْمَجْعُولُ زَائِدًا عَنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ؛ يَرْجِعُ بِالزِّيَادَةِ، كَمَا حَرَّرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي مَحَلِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِلْوَصِيِّ أَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ أَجْرِ عَمَلِهِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ

٢٦٧٨ = سُئِلَ فِي الْوَصِيِّ الْمُخْتَارِ، إِذَا أَدِنَ لَهُ (الْمُوصِي) <sup>(١)</sup> بِاسْتِنْمَاءِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَكَانَ كَثِيرًا، ثُمَّ عَيَّنَ لَهُ الْقَاضِي فِي نَظِيرِ الْإِسْتِنْمَاءِ لِحُصُولِ الْمَشَقَّةِ عُلُوفَةً جُزْئِيَّةً، فَهَلْ لَهُ تَنَاوُلُهَا حَسَبًا أَدِنَ لَهُ الْقَاضِي أَمْ لَا؟ [ع ١٣٠٦، س ١٣٦٩ / ]

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا اخْتِلَافٌ قِيَاسٍ وَاسْتِحْسَانٍ، فَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ رَامِزًا لِ (شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ): وَلَا يَأْكُلُ الْوَصِيُّ وَلَوْ مُحْتَاجًا إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ أَجْرَةٌ، فَيَأْكُلُ قَدْرَ أَجْرَتِهِ. وَمِثْلُهُ فِي (الْعِمَادِيَّةِ).

(١) فِي س: (الْقَاضِي).

وَفِي (الْحَايَةِ، وَالْبَزَائِيَّةِ) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: لَهُ ذَلِكَ لَوْ مُحْتَاجًا اسْتِحْسَانًا.

وَفِي (الْقِنِيَّةِ) صَحَّحَ أَنَّهُ لَا أَجْرَ لَهُ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَأْخُودَ بِهِ الْإِسْتِحْسَانُ إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا، [ك٣٢٢ب / ١] وَإِذَا كَانَ الْإِسْتِحْسَانُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ بِدُونِ تَعْيِينِ الْقَاضِي؛ فَبِتَعْيِينِهِ أَوْلَى، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ نَقَلَ (الْقِنِيَّةِ) لَا يُعَارِضُ نَقَلَ قَاضِي خَانَ، فَإِنَّ قَاضِي خَانَ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ قَاسِمٌ فِي (تَضْحِيحِهِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## كِتَابُ الْخُنْثَى

### الدَّعْوَى الْوَاقِعَةُ عَلَى الْخُنْثَى

٢٦٧٩ = سُئِلَ عَنْ خُنْثَى مَاتَ، فَادَّعَى أَنْوُثَهُ مَنْ يَسْتَحِقُّ فِي إِرْثِهِ عَلَى تَقْدِيرِهَا سَهْمًا مُقَدَّرًا، وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيْتَهُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَبُولُ مِنْ مَبَالِ النِّسَاءِ، هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتَقْبَلُ بَيْتُهُ؟

٢٦٨٠ = وَإِذَا قُلْتُمْ نَعَمْ، فَكَيْفَ تُسْمَعُ وَتَقْبَلُ، وَمَا كُتِبَ فِي (الْهِدَايَةِ) أَنَّ الْخُنْثَى إِذَا مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبِينَ لَا يُغَسَّلُ بَلْ يُكْتَمَى بِالتَّمِيمِ احْتِيَاظًا، وَلَا يَنْظَرُهُ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ، فَكَيْفَ يُثْبِتُ خُصُوصًا إِذَا قَالَ الشُّهُودُ نَظَرْنَا أَنَّهَا تَبُولُ كَالنِّسَاءِ لَا يُسْمَعُ لِفِسْقِهِمْ؟

٢٦٧٩ ج = أَجَابَ: أَقُولُ مُسْتَمِدًّا الْعَوْنَ مِنْ مُمِدِّ الْكَوْنِ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَأَمْثَالُهَا مِنْ الدَّعَاوَى الْوَاقِعَةِ عَلَى الْخُنْثَى وَالْإِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ فِي حَالِهِ جَعَلَ لَهَا فِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَوْعًا مُسْتَقِلًّا عَلَى حِدَةٍ، وَذَكَرَ فُرُوعًا كَثِيرَةً، وَلَا بَأْسَ بِإِيرَادِ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِيمَا أَفْتَيْنَا بِهِ فِي ذَلِكَ.

(أ) قَالَ: نَوْعٌ فِي الْإِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ فِي حَالَةِ الْخُنْثَى وَالِدَّعَاوَى فِي ذَلِكَ وَإِقَامَةِ الْبَيْتِ عَلَيْهَا: إِنْ قُتِلَ الْخُنْثَى خَطَأً قَبْلَ أَنْ يَسْتَبِينَ أَمْرُهُ، قَالَ: الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْقَاتِلِ أَنَّهُ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، وَكَانَتِ الدِّيَّةُ تَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ؛ بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عَاقِلَةٌ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَاقِلَةِ، فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ ذَكَرَ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ وَوَجَبَ عَلَيْهِمْ دِيَّةُ الذَّكَرِ، وَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ أُنْثَى، وَوَرِثَتُهُ ادَّعَا أَنَّهُ ذَكَرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَاقِلَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَدَّعُونَ عَلَى الْقَاتِلِ وَالْعَاقِلَةِ زِيَادَةَ خَمْسَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَالْقَاتِلِ وَالْعَاقِلَةَ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، فَيَقْضَى عَلَيْهِمْ بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ، وَيَتَوَقَّفُ الْفَضْلُ إِلَى أَنْ يَسْتَبِينَ أَمْرُهُ أَنَّهُ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى. [ط/٢٢٦٦]

(ب) رَجُلٌ مَاتَ، وَتَرَكَ وَلَدَيْنِ أَحَدُهُمَا خُنْثَى، مَاتَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ، فَأَدَّعَتْ أُمُّ الْخُنْثَى أَنَّهُ ذَكَرٌ، وَأَنَّهُ كَانَ وَرِثَ مِنْ أَبِيهِ نِصْفَ الْمَالِ بَعْدَ الثُّمَنِ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ وَامْرَأَةً، ثُمَّ مَاتَ الْخُنْثَى، فَوَرِثَتْ أَنَا ثُلُثَ ذَلِكَ النِّصْفِ، لِأَنَّ الْخُنْثَى مَاتَتْ وَتَرَكَ أُمَّ وَأَخًا، تَرِثُ الْأُمُّ ثُلُثَ ذَلِكَ النِّصْفِ. وَقَالَ ابْنُ الْمَيْتِ وَهُوَ أَخُ الْخُنْثَى: لَا، بَلْ كَانَتْ الْخُنْثَى جَارِيَةً، وَوَرِثَتِ الثُّلُثَ مِنَ الْمَيْتِ بَعْدَ الثُّمَنِ، ثُمَّ مَاتَتْ، فَوَرِثَتْ أَنْتِ [س ٣٦٩ ب /] ثُلُثَ ذَلِكَ الثُّلُثِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ أُخِي الْخُنْثَى، إِلَّا أَنَّ الْأَخَ يُسْتَحْلَفُ عَلَى الْعِلْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى: مَا تَعَلَّمُ أَنَّهُ كَانَ ذَكَرًا، وَإِنْ أَقَامَتِ الْأُمُّ بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ يَبُولُ مِنْ مَبَالِ الرَّجَالِ، وَلَا يَبُولُ مِنْ مَبَالِ النِّسَاءِ؛ فَإِنَّهُ يَرِثُ مِنْ أَبِيهِ مِيرَاثَ النِّصْفِ بَعْدَ الثُّمَنِ، ثُمَّ تَرِثُ الْأُمُّ ثُلُثَ ذَلِكَ النِّصْفِ مِنَ الْخُنْثَى، وَإِنْ أَقَامَ أَخُو الْخُنْثَى بَيِّنَةً أَنَّهُ يَبُولُ مِنْ مَبَالِ النِّسَاءِ، وَلَا يَبُولُ مِنْ مَبَالِ الرَّجَالِ وَأَنَّهَا وَرِثَتِ الثُّلُثَ مِنَ الْأَبِ بَعْدَ الثُّمَنِ، وَلِأَنَّ الْخُنْثَى ثُلُثُ ذَلِكَ الثُّلُثِ لَمَّا مَاتَتِ الْخُنْثَى، ذَكَرَ أَنَّ بَيِّنَةَ الْأُمِّ أَوْلَى.

(ج) وَإِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ بَيِّنَةً أَنَّ أَبَا الْخُنْثَى كَانَ زَوْجَهَا مِنْهُ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَطَلَبَ مِيرَاثَهَا، وَصَدَّقَهُ الْإِبْنَ، وَكَذَّبَتْهُ الْأُمُّ، وَلَمْ تُقِمِ الْأُمُّ بَيِّنَةً عَلَى مَا ادَّعَتْ فَإِنَّهُ تُقْبَلُ بَيِّنَةُ الزَّوْجِ، وَيُجْعَلُ عَلَيْهِ الْمَهْرُ، وَيَرِثُ مِنَ الْخُنْثَى مِيرَاثَ الزَّوْجِ، وَوَرِثَتْ أُمُّ الْخُنْثَى وَأَخُو الْخُنْثَى مِنَ الصَّدَاقِ الَّذِي قَضَيْنَا عَلَى الزَّوْجِ وَمِمَّا تَرَكَ الْخُنْثَى، وَإِنْ أَقَامَتِ الْأُمُّ بَيِّنَةً عَلَى مَا ادَّعَتْ أَنَّهُ كَانَ يَبُولُ مِنْ مَبَالِ الرَّجَالِ وَلَا يَبُولُ مِنْ مَبَالِ النِّسَاءِ، وَأَقَامَ الزَّوْجُ بَيِّنَةً أَنَّهَا كَانَتْ أَنْثَى وَتَبُولُ مِنْ مَبَالِ النِّسَاءِ وَلَا تَبُولُ مِنْ مَبَالِ الرَّجَالِ كَانَتْ بَيِّنَةُ الْأُمِّ أَوْلَى بِالرَّدِّ.

(د) وَلَوْ أَنَّ هَذَا الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ الَّذِي مَاتَ صَغِيرًا أَقَامَتِ امْرَأَةٌ بَيِّنَةً أَنَّ أَبَاهُ زَوْجَهَا إِيَّاهُ فِي حَيَاتِهِ، فَأَمَّهَرَهَا أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَأَنَّهُ كَانَ غُلَامًا يَبُولُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ الْغُلَامُ، وَلَمْ يَكُنْ يَبُولُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ النِّسَاءُ، وَصَدَّقَتْهَا الْأُمُّ وَكَذَّبَتْهَا الْأَخُ ابْنُ الْمَيْتِ،

فَقَالَ: أَخَذُ بَيِّنَةَ الْمَرْأَةِ وَأَجْعَلُهُ غُلَامًا، وَأَجْعَلُ صَدَاقَهَا فِي مِيرَاثِهِ مِنْ أَبِيهِ، وَأُورِثُهَا مِنْهُ الرَّبْعَ، وَأُورِثُ أُمَّهُ مِنْهُ الثُّلُثَ، وَأَجْعَلُ مِيرَاثَهُ مِنْ مِيرَاثِ الْغُلَامِ، فَإِنْ أَقَامَ الْأَخُ ابْنَ الْمَيِّتِ الْبَيِّنَةَ بِأَنَّهُ كَانَ جَارِيَةً يَبُولُ مِنْ حَيْثُ تَبُولُ الْجَارِيَةُ، قَالَ لَا أَقْبَلُ بَيِّنَتَهُ فِي ذَلِكَ، وَأَقْضِي بَيِّنَةَ الْمَرْأَةِ، وَهَذَا إِذَا جَاءُوا مَعًا، فَإِذَا أَقَامَ الزَّوْجُ الْبَيِّنَةَ أَوَّلًا وَقَضَى الْقَاضِي بِذَلِكَ، ثُمَّ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ؛ فَإِنَّهُ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهَا لِتَرْجُحِ الْأُولَى بِالْقَضَاءِ، وَإِنْ وَقَّتْ إِحْدَى الْبَيِّنَتَيْنِ وَقَّتَا قَبْلَ الْأُخْرَى؛ فَإِنَّهُ يَقْضَى بِأَسْبَقِيهِمَا تَارِيخًا، وَإِنْ لَمْ يُوقَّتَا ذَكَرَ أَتَاهُمَا يَبْطُلَانِ، وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَدْعِي الصَّدَاقَ، وَمَتَى لَمْ تَدْعِ الصَّدَاقَ؛ فَإِنَّهُ تُرَدُّ الْبَيِّنَتَانِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الصَّبِيِّ حَيًّا لَمْ يَمُتْ، قَالَ يَبْطُلَانِ، وَلَا أَقْضِي بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ أَتَوَقَّفُ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَسْتَبِينَ حَالُهُ مَتَى أَدْرَكَ، وَلَيْسَتْ حَالَةُ الْحَيَاةِ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَوْ أَنَّ هَذَا الْخُنْثَى حِينَ مَاتَ بَعْدَ أَبِيهِ [س ١٣٧٠، ك ٣٢٣ب، ع ١٣٠٧] وَهُوَ مُرَاهِقٌ، أَقَامَ رَجُلٌ الْبَيِّنَةَ أَنَّ أَبَاهُ زَوَّجَهُ إِيَّاهُ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ وَأَمْرَهُ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَبُولُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ النِّسَاءُ، وَلَا يَبُولُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ الرَّجَالُ، وَأَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي حَيَاتِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا، فَوَجَبَ لَهُ نِصْفُ هَذَا الْعَبْدِ، وَأَقَامَتِ امْرَأَةُ الْبَيِّنَةَ أَنَّ أَبَاهُ زَوَّجَهَا إِيَّاهُ فِي حَيَاتِهِ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَأَنَّهُ كَانَ يَبُولُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ النِّسَاءُ، فَهَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ، أَمَّا إِنْ جَاءَتِ الْبَيِّنَتَانِ مَعًا، أَوْ جَاءَتِ إِحْدَاهُمَا أَسْبَقَ مِنَ الْأُخْرَى، فَإِنْ لَمْ يُوقَّتَا أَوْ وَقَّتَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ؛ تَهَاتَرَتِ الْبَيِّنَتَانِ جَمِيعًا، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَمْ يَدْعِ الزَّوْجُ نِصْفَ الصَّدَاقِ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَإِنَّمَا ادَّعَى النِّكَاحَ عَلَى الْخُنْثَى لَا غَيْرَ.

وَبَاقِي الْمَسْأَلَةِ بِحَالِهَا: ذَكَرَ أَنَّ بَيِّنَةَ الْمَرْأَةِ أُولَى، وَإِنْ وَقَّتَا وَقَّتْ إِحْدَاهُمَا أَسْبَقَ مِنْ وَقَّتِ الْأُخْرَى، فَإِنْ جَاءَتِ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْأُخْرَى، إِنْ جَاءَتِ الْأُخْرَى قَبْلَ الْقَضَاءِ بِالْأُولَى؛ فَالْجَوَابُ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِيمَا لَوْ جَاءَتَا مَعًا، وَلَمْ يُورَّخَا أَوْ أَرَّخَا، وَتَارِيخُهُمَا

عَلَى السَّوَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، وَلَوْ أَنَّ هَذَا الْخُنْثَى الْمُشْكِلَ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ أَمْرُهُ، فَأَقَامَ رَجُلٌ الْبَيِّنَةَ أَنَّ أَبَاهُ زَوَّجَهَا إِيَّاهُ بِالْفِ دِرْهَمٍ (بِرِضَاهُ) <sup>(١)</sup>، وَأَنَّهَا وَلَدَتْ مِنْهُ هَذَا الْوَلَدَ، قَالَ: أُجِيزُ بَيِّنَتَهُ وَأَجْعَلُهَا امْرَأَتَهُ، وَأَجْعَلُ الْوَلَدَ ابْنَهَا، وَإِنْ لَمْ [ط ٢٢٧/٢] يُقِمَ هَذَا الرَّجُلُ الْبَيِّنَةَ، وَأَقَامَتِ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا إِيَّاهُ بِرِضَا مِنْهُ، وَأَنَّهُ دَخَلَ بِهَا وَأَنَّهَا وَلَدَتْ مِنْهُ هَذَا الْوَلَدَ، قَالَ: تُقْبَلُ بَيِّنَتُهَا وَيُقْضَى بِكَوْنِ الْخُنْثَى رَجُلًا، وَالزَّمَهُ الْوَلَدَ، فَإِنْ اجْتَمَعَتِ الدَّعْوَتَانِ مَعًا، وَجَاءَتِ الْبَيِّنَتَانِ جَمِيعًا، فَإِنْ قَامَتِ إِحْدَى هَاتَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ، وَقَضَى الْقَاضِي بِشَهَادَتَيْهِمَا، ثُمَّ جَاءَتِ الْبَيِّنَةُ الْأُخْرَى بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ: لَا أَقْبَلُ الْبَيِّنَةَ الثَّانِيَةَ.

(هـ) وَإِنْ كَانَ هَذَا الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَادَّعَى رَجُلٌ مُسْلِمٌ أَنَّ أَبَاهُ زَوَّجَهُ إِيَّاهُ عَلَى مَهْرٍ مُسَمًّى بِرِضَاهَا، وَأَقَامَ بَيِّنَةً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ، وَادَّعَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنَّهُ (زَوَّجَهَا) <sup>(٢)</sup>، وَأَقَامَتِ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، قَالَ: أَقْضِي بِبَيِّنَةِ الْمُسْلِمِ، وَأَجْعَلُهَا امْرَأَةً، وَأَبْطُلُ بَيِّنَةَ الْمَرْأَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَبَيِّنَتُهُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَيُقْضَى لِلرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ.

(و) ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ مَاتَ هَذَا الْخُنْثَى فَادَّعَتِ أُمُّهُ مِيرَاثَ غُلَامٍ، وَأَقْرَأَ الْوَصِيُّ بِذَلِكَ، وَجَحَدَ بَقِيَّةَ الْوَرَثَةِ، وَقَالَ: هِيَ جَارِيَةٌ، قَالَ: إِذَا جَاءَتِ الْأَمْوَالُ وَالِدَّعْوَى؛ لَمْ يُصَدَّقِ الْوَصِيُّ وَلَا الْأُمُّ عَلَى مَا ادَّعَى، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْخُنْثَى حَيًّا لَمْ يَمُتْ، فَقَالَ: أَنَا غُلَامٌ وَطَلَبَ مِيرَاثَ غُلَامٍ مِنْ أَبِيهِ، وَصَدَّقَهُ الْوَصِيُّ فِي ذَلِكَ، وَأَنْكَرَ [س ٣٧٠ب/١] بَقِيَّةَ الْوَرَثَةِ ذَلِكَ، وَقَالُوا: هِيَ جَارِيَةٌ، قَالَ: لَا أُعْطِيهِ مِيرَاثَ غُلَامٍ، وَلَا أُصَدِّقُهُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَهِيَ صَرَاحٌ فِيمَا أَفْتَيْنَا بِهِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

(٢) في ع: تزوجها.

(١) في ع: برضاها.

٢٦٨٠ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ (الْهِدَايَةِ) وَغَيْرَهَا فَلَا تَرُدُّ لِأُمُورٍ:

❖ مِنْهَا أَنَّ النَّظَرَ إِذَا وَقَعَ اتِّفَاقًا مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ لَا يُوجِبُ الْفِسْقَ بِإِجْمَاعِ عُلَمَائِنَا، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي بَابِ ثُبُوتِ النَّسَبِ، وَفِي بَابِ الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانَا، وَهَذَا إِذَا كَانَ مِمَّنْ يُشْتَهَى، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بِأَنَّ كَانَ صَغِيرًا يُغَسِّلُهُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ، قَالَ الشَّرَاحُ فِي كِتَابِ الْكَرَاهِيَةِ، وَفِي الْجَنَائِزِ: إِذَا كَانَ صَغِيرًا أَوْ صَغِيرَةً يُغَسِّلُهُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ، وَقَالَ فِي (الْبَحْرِ): وَأَمَّا الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ الْمُرَاهِقُ، إِذَا مَاتَ فِيهِ خِلَافٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُيَمَّمُ قَبْلَ الْمُرَاهِقِ؛ إِذِ الصَّغِيرُ الَّذِي لَا يُشْتَهَى عُلِمَ حُكْمُهُ مِنْ حُكْمِ الصَّغِيرِ [ك: ١٣٢٤، ع: ٣٠٧٤ ب/ ] وَالصَّغِيرَةَ، حَيْثُ أَجَازُوا لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ أَنْ يُغَسِّلَاهُمَا، وَلَا شُبُهَةَ أَنْ مَحَلَّ كَلَامِ (الْهِدَايَةِ) فِي الْمُشْتَهَى، قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي دَلِيلِ الْإِمَامِ: وَقَوْلُهُمَا لَا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ مَمْنُوعٌ، بَلْ يُطَّلَعُ عَلَيْهِ؛ إِذَا دَخَلَتِ الْمَرْأَةُ بِحَضْرَتِهِمْ بَيْتًا يَعْلَمُونَ أَنْ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُهَا، ثُمَّ خَرَجَتْ مَعَ الْوَالِدِ، فَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا وَلَدَتْهُ، وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدُوا النَّظَرَ، بَلْ وَقَعَ اتِّفَاقًا، وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا قَدْ أُورِدَ مِنْ أَنَّ شَهَادَةَ الرَّجَالِ تَسْتَلْزِمُ فِسْقَهُمْ، فَلَا تُقْبَلُ.

وَفِي (الْبَحْرِ): وَأَفَادَ بِقَوْلِهِ: بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، قَبُولَ شَهَادَةِ الرَّجَالِ عَلَى الْوِلَادَةِ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَفْسُقُونَ بِالنَّظَرِ إِلَى عَوْرَتِهَا؛ إِمَّا لِكَوْنِهِ قَدْ يَتَّفِقُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ نَظَرٍ وَلَا تَعَمُّدٍ، أَوْ لِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي شُهُودِ الزَّانَا.

وَمِثْلُهُ فِي (الزَّيْلَعِيِّ) وَغَيْرِهِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مَسْأَلَةَ قَبُولِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْخُنْثَى مُصَرَّحٌ بِهَا فِي كَلَامِهِمْ، وَلَيْسَتْ مُخَالَفَةً لِأَصْلِ مِنْ أَصُولِهِمْ، وَلَا مُصَادِمَةً لِفَرْعٍ مِنْ فُرُوعِهِمْ، بَلْ هِيَ ظَاهِرَةٌ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

## حُكْمُ نِكَاحِ الْخُنْثَى إِذَا زُوِّجَ بِخُنْثَى

٢٦٨١ = سُئِلَ مِنْ غَزَّةَ هَاشِمٍ مِنَ الشَّيْخِ صَالِحٍ (مُفْتِي غَزَّةَ) <sup>(١)</sup> ابْنِ صَاحِبِ التَّنْوِيرِ بِمَا صُوِّرَتْهُ: قَدْ وَقَعَ فِي الْمُبَاحِثَةِ وَالْمُحَاوَرَةِ مَسْأَلَةٌ، وَهِيَ زَيْدٌ لَهُ خُنْثَى، وَبَكَرٌ لَهُ خُنْثَى، وَهُمَا صَغِيرَانِ، زَوْجَ زَيْدٍ خُنْثَاهُ الصَّغِيرَ مِنْ خُنْثَى بَكَرٍ، فَلَمَّا كَبُرَا، فَإِذَا الزَّوْجُ امْرَأَةً، وَالزَّوْجَةُ رَجُلًا، فَقَالَ الْفَقِيرُ: يَنْبَغِي الْقَوْلُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ زَوْجُكَ يَسْتَوِي مِنَ الْجَانِبَيْنِ فِي جَوَازِ النِّكَاحِ، وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ الْمَالِكِيَّةَ تُنَافِي الْمَمْلُوكِيَّةَ، وَرُبَّمَا يُقَالُ لَا يُحْكَمُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ وَلَا يُبْطَلَانِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْحَالُ، ثُمَّ بَعْدَ قَوْلِي [س ١٣٧١، ط ٢٢٨ /] هَذَا عَلَى طَرِيقِ الْبَحْثِ، رَأَيْتُ الْمَسْأَلَةَ مَنْقُولَةً عَنِ (الْقُنْيَةِ، وَالظَّهْرِيَّةِ): أَنَّ النِّكَاحَ صَحِيحٌ، وَعَلَّلَ فِي (الْقُنْيَةِ) بِمَا عَلَّلْتُ، فَأَحَبُّ الدَّاعِي عَرَضَ ذَلِكَ عَلَى حَكَمِ الْعُلَمَاءِ، وَسَيِّدِ الْفُضَلَاءِ، وَعَيْنِ النُّبَلَاءِ، لِأَنَّ مَوْلَانَا حَلَّالُ الْمُشْكِلَاتِ، كَشَافُ الْمُعْضِلَاتِ، لَا جَرَمَ أَنْتُمْ بِقِيَّةِ السَّلَفِ، وَمَرْجِعُ الْخَلْفِ، فَالْمَرْجُوعُ مِنْكُمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ، غَايَةُ التَّخْرِيرِ، وَإِفْصَاحِ التَّقْرِيرِ، دُمْتُمْ وَدَامَ النَّعْمُ بِعُلُومِكُمْ لِلْعِبَادِ إِلَى يَوْمِ التَّنَادِ، وَالْقَصْدُ بِعَرَضِ ذَلِكَ عَلَى جَنَابِكُمْ الْفَائِدَةُ لَا غَيْرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْمَقَاصِدِ، وَنِيَّةُ كُلِّ قَاصِدٍ؟

أَجَابَ: الْخُنْثَى إِذَا زُوِّجَ بِالْخُنْثَى، فَقَدْ صَرَّحَ فِي (التَّارِخِيَّةِ، وَالْفَيْضِ، وَالزَيْلَعِيِّ، وَمِنْحِ الْغَفَّارِ) وَغَيْرِهَا بِأَنَّهُ مَوْقُوفٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ، وَكَذَلِكَ نَصَّ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا بِعَدَمِ جَوَازِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ.

وَعِبَارَةٌ (التَّارِخِيَّةِ): لَوْ تَزَوَّجَ خُنْثَى مِنْ خُنْثَى وَهُمَا مُشْكِلَانِ، يُتَوَقَّفُ فِي النِّكَاحِ، فَإِنَّ مَا تَقَبَّلَ التَّبْيِينِ؛ لَمْ يَتَوَارَثَا. وَعِبَارَةٌ (الْفَيْضِ) مِثْلُهَا.

(١) في س: (مفتي السادة الحنفية بغزة).



وَعِبَارَةُ الزَّيْلَعِيِّ: فَإِنْ زَوَّجَهُ أَبُوهُ أَوْ مَوْلَاهُ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا لَا يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَالُهُ، أَنَّهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ، فَإِذَا ظَهَرَ (أَنَّهُ بِخِلَافِ) (١) مَا زُوِّجَ بِهِ، تَبَيَّنَ [ك/٣٢٤ب/] أَنَّ الْعَقْدَ كَانَ صَحِيحًا، وَإِلَّا فَبَاطِلًا لِعَدَمِ مُصَادَقَةِ الْمَحَلِّ.

وَكَذَا إِذَا زُوِّجَ الْخُنْثَى مِنْ خُنْثَى آخَرَ لَا يُحْكَمُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ، حَتَّى يَظْهَرَ أَنَّ أَحَدَهُمَا ذَكَرٌ وَالْآخَرَ أُنْثَى، وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُمَا ذَكَرَانِ أَوْ أُنْثَيَانِ، بَطَلَ النِّكَاحُ وَلَا يَتَوَارَثَانِ إِذَا مَاتَا قَبْلَ التَّبَيُّنِ، لِأَنَّ الْإِزْثَ لَا يَجْرِي إِلَّا بَعْدَ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ، انْتَهَى.

فَقَوْلُهُ: أَحَدُهُمَا عَامٌّ، فَيَتَنَاوَلُ مَا إِذَا تَبَيَّنَ عَلَى عَكْسِ مَا قَدَرَهُ الْوَالِيَانِ، وَيُؤَكِّدُهُ قَوْلُهُ أَيْضًا: وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُمَا ذَكَرَانِ أَوْ أُنْثَيَانِ بَطَلَ، فَإِنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّهُ إِنْ ظَهَرَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا وَالْآخَرَ أُنْثَى، أَنَّهُ يَصِحُّ النِّكَاحُ، فَيَكُونُ مُوَافِقًا لِمَا فِي (الظَّهْرِيَّةِ، وَقَاضِي خَانَ، وَالتَّارُخَانِيَّةِ).

وَعِبَارَةُ (مِنْحِ الْغَفَّارِ): وَحُكْمُهُ فِي النِّكَاحِ أَنْ لَا يُزَوَّجَ مِنْ رَجُلٍ وَلَا مِنْ امْرَأَةٍ، فَإِنْ تَزَوَّجَ رَجُلًا فَوَصَلَ إِلَيْهِ؛ جَازَ، أَوْ امْرَأَةً فَوَصَلَ إِلَيْهَا؛ جَازَ، وَإِلَّا أُجِّلَ كَالْعَيْنِيِّ. ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ تَزَوَّجَ مُشْكَلًا مِثْلَهُ أَوْ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا، لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ فَلَا يَتَوَارَثَانِ. فَمُنَادُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ جَمِيعَهَا التَّوَقُّفُ فِي نِكَاحِهِ مُطْلَقًا، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَلَا شَكَّ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ فِيمَا صَوَّرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ بَعْدَ كِبَرِهِمَا (تَبَيَّنَ) (٢) أَنَّ الزَّوْجَ امْرَأَةً، وَالزَّوْجَةَ رَجُلًا لِمُصَادَقَةِ الْمَحَلِّ، إِذْ بَعْدَ تَصْوِيرِهِ فِي الْمُسْكَلَيْنِ، يَبْطُلُ التَّعْيِينُ هَذَا، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الرَّجُلَ لَوْ جَعَلَ نَفْسَهُ مَحَلًّا لِلنِّكَاحِ؛ صَحَّ النِّكَاحُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي (الظَّهْرِيَّةِ، وَفَتَاوَى قَاضِي خَانَ، وَالتَّارُخَانِيَّةِ) مَا أزالَ اللَّبْسَ بِالْكُلِّيَّةِ، وَعِبَارَةُ الثَّلَاثَةِ خُنْثَيَانِ صَغِيرَانِ، [س/٣٧١ب/] قَالَ أَبُو أَحَدِهِمَا لِأَبِ الْآخِرِ بِمَخْضِرٍ مِنَ الشُّهُودِ: زَوَّجْتُ ابْنَتِي هَذِهِ مِنْ

(٢) في طبعة الهند: يتبين.

(١) في طبعة الهند: خلاف.

• ابْنِكَ هَذَا، فَقَبِلَ الْآخِرُ، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْجَارِيَةَ كَانَتْ غُلَامًا، وَالْغُلَامَ كَانَ جَارِيَةً، كَانَ النِّكَاحُ جَائِزًا، زَادَ فِي (الظَّهْرِيَّةِ) قَوْلُهُ: وَهُوَ نَظِيرُ مَا ذَكَرْنَا إِذَا جَعَلَ الرَّجُلُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ نَفْسَهُ مَحَلًّا لِلنِّكَاحِ، انْتَهَى.

وَقَدْ نَقَلَ فِيهِ فِي (النَّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ) قَوْلَيْنِ، فَقَالَ:

وَلَوْ زُوِّجَ الْخُنْثَى صَغِيرًا بِمِثْلِهِ      يَصِحُّ وَفِي التَّغْيِيرِ قَدْ قِيلَ يُنْكَرُ

قَالَ ابْنُ الشُّحْنَةِ فِي (شَرْحِهِ): ظَاهِرُ كَلَامِ (النَّهَائِيَّةِ) عَدَمُ الصَّحَّةِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا فِي (الظَّهْرِيَّةِ)، وَمُؤَافِقٌ لِمَا نَقَلَ عَنْ أَبِي اللَّيْثِ. انْتَهَى.

وَأَمَّا قَضِيَّةُ أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ تُنَافِي الْمَمْلُوكِيَّةَ فَهِيَ مَسْأَلَةٌ، غَيْرُ أَنَّ مَسْأَلَتَنَا لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ؛ إِذْ قَبَلَ التَّبْيِينُ الْمَالِكِيَّةَ وَالْمَمْلُوكِيَّةَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا بِخُصُوصِهِ غَيْرُ مَحْكُومٍ بِهَا، وَالْحُكْمُ قَبْلَهُ التَّوَقُّفُ بِلَا شَكٍّ، وَأَمَّا قَضِيَّةُ رَبَّمَا يُقَالُ لَا يُحْكَمُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ وَلَا يُبْطَلَانِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْحَالُ لَا يَلَائِمُ التَّصْوِيرَ مَعَ زَوَالِ الْإِشْكَالِ، لِأَنَّهُ بَعْدَ التَّبْيِينِ زَالَ التَّوَقُّفُ، وَالْمَسْأَلَةُ مُصَوَّرَةٌ فِيمَا إِذَا تَبَيَّنَ بَعْدَ كِبَرِهِمَا أَنَّ الزَّوْجَ امْرَأَةٌ، وَالزَّوْجَةَ رَجُلٌ، فَتَعَيَّنَ الْحُكْمُ، وَأَمَّا قَبْلَ التَّبْيِينِ فَلَا شَكَّ فِي عَدَمِ الْحُكْمِ بِشَيْءٍ مِنَ الْقِطْعِ بِالصَّحَّةِ وَالْقِطْعِ بِالْفَسَادِ، بَلْ هُوَ مُتَوَقَّفٌ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ النُّقُولُ الْمَذْكُورَةُ، هَذَا مَا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا كَانَ لِشَخْصٍ آلتَانِ، آلَةُ الرَّجَالِ، وَآلَةُ النِّسَاءِ

٢٦٨٢ = سُنِّدٌ فِي رَجُلٍ لَهُ آلتَانِ، آلَةُ الرَّجَالِ وَآلَةُ النِّسَاءِ، لَكِنَّ آلَةَ الرَّجَالِ مَسْدُودَةٌ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا شَيْءٌ إِذَا بَالَ أَوْ اِحْتَلَمَ، بَلْ يَخْرُجُ بَوْلُهُ وَمَنِيُّهُ مِنَ الثَّقْبِ، وَخَرَجَتْ لَهُ لِحْيَةٌ، فَهَلْ هُوَ ذَكَرٌ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الذُّكُورِ فِي الْأَحْكَامِ، أَمْ أُنْثَى فَيُعَامَلُ

مُعَامَلَةَ الْإِنَاثِ؟ [ع ٣٠٨، ب، ك ١٣٢٥ / ]

أَجَابَ: هُوَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ ذَكَرٌ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الذُّكُورِ، قَالَ فِي (التَّارُخَانِيَّةِ): وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ الْإِشْكَالُ قَبْلَ الْبُلُوغِ، فَأَمَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْإِذْرَاكِ يُزُولُ الْإِشْكَالُ؛ لِأَنَّ بَعْدَ الْبُلُوغِ لَا بُدَّ مِنْ أَمَارَةٍ يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ، فَإِنْ جَامَعَ بِذَكَرٍ فَهُوَ رَجُلٌ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يُجَامِعْ بِذَكَرِهِ وَلَكِنْ خَرَجَتْ لِحَيْثُهُ فَهُوَ رَجُلٌ، وَكَذَا إِذَا احْتَلَمَ كَمَا يَحْتَلِمُ الرَّجَالُ، فَهُوَ رَجُلٌ. انْتَهَى. [ط ٢٢٩/]

وَلَا يُقَالُ إِنَّ نُزُولَ الْمَنِيِّ مِنَ الثُّمْبِ وَخُرُوجَ اللَّحِيَةِ مِنْ تَعَارُضِ الْعَلَامَتَيْنِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لِأَسَدَادِ قَصَبَةِ الذَّكَرِ، فَلَا تَعَارُضَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



مَسَائِلُ شَتَّى

ابْتِلاَعُ الْمُصَلِّي مَا بَيْنَ الْأَسْنَانِ

إِنْ كَانَ دُونَ الْحِمَّصَةِ مَكْرُوهٌ

٢٦٨٣ = سُئِلَ فِي الرَّجُلِ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ، وَخَرَجَ مِنْ بَيْنِ أَسْنَانِهِ شَيْءٌ مِنْ فَضْلَةِ الْأَكْلِ، هَلْ يُلْقِيهِ أَمْ يَبْتَلِعُهُ؟

٢٦٨٤ = وَفِي صَاحِبِ سَلْسِ الْبَوْلِ إِذَا كَانَ يَنْقَطِعُ سَاعَةً، وَيَقْطُرُ سَاعَةً، كَيْفَ يَكُونُ وَضُوءُهُ؟

٢٦٨٥ = وَهَلْ لَهُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟

٢٦٨٦ = وَهَلْ يُقَدَّمُ الْفَائِتَةُ عَلَى الْوَقْتِيَّةِ كَالصَّحِيحِ؟

٢٦٨٧ = وَهَلِ الْحَرِيرُ إِذَا كَانَ فِي الثَّوْبِ مِنْهُ مِقْدَارُ خَمْسِينَ دِرْهَمًا، يَحْرُمُ لُبْسُهُ أَمْ لَا؟ أَوْ (يُنْظَرُ) <sup>(١)</sup> [سر ١٣٧٢/١] فِيهِ لِلْسَدَى وَاللَّحْمَةِ؟

٢٦٨٨ = وَهَلْ يُؤَدَّنُ الْمُصَلِّي وَيُقِيمُ لِلْفَوَائِتِ أَمْ لَا؟

٢٦٨٩ = وَهَلِ الْأَفْضَلُ لِلْمُسَافِرِ الْقَصْرُ أَمْ الْإِتْمَامُ؟

٢٦٩٠ = وَهَلِ بِالْإِتْمَامِ يَكُونُ مُرْتَكِبًا حُرْمَةً أَمْ لَا؟

٢٦٩١ = وَمَا حُكْمُ صَلَاةِ الظُّهْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ؟

٢٦٩٢ = وَهَلْ فَاقِدُ الْمَاءِ إِذَا تَيَمَّمَ وَصَلَّى صَاحِبًا كَانَ أَوْ صَاحِبَ عُدْرٍ يَقْضِي

إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ أَمْ لَا؟

٢٦٩٣ = وَهَلْ مُسْتَأْجِرُ الْوَقْفِ إِذَا كَانَ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ تُقْبَلُ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: نَنْظُرُ.

٢٦٨٣ ج = أجاب: يُكره أن يتلَعَ المُصَلِّي مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ إِنْ كَانَ قَلِيلًا دُونَ قَدْرِ الْحِمَّصَةِ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الْحِمَّصَةِ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَكَذَا إِذَا كَانَ قَدْرُ الْحِمَّصَةِ فِي الصَّحِيحِ، وَإِلْقَاؤُهُ فِي الْمَسْجِدِ مَكْرُوهٌ كَالْبُصَاقِ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ عَدَمُ التَّعَرُّضِ لَهُ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ الْمُصَلِّي مِنْ صَلَاتِهِ، فَيُلْقِيهِ فِي مَحَلِّ بِيَّاحٍ، وَلَا يَأْكُلُهُ، وَقَدْ وَرَدَ (كُلُوا الْوَعْمَ وَاطْرَحُوا الْفَعْمَ)، وَهُوَ مَا يَعْلُقُ بَيْنَ الْأَسْنَانِ مِنْهُ، أَيْ ارْمُوا مَا يُخْرِجُهُ الْخِلَالُ<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ مَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَ الْأَسْنَانِ وَيَخْرُجُ بِنَفْسِهِ، خُصُوصًا إِنْ مَكَثَ كَثِيرًا لِتَغْيِيرِهِ، وَإِنْ أَكَلَهُ مَعَ ذَلِكَ؛ كُرِهَ خَارِجَهَا أَيْضًا، قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ شُرَاحِ الْكَنْزِ فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ نَظَرَ إِلَى مَكْتُوبٍ وَفَهِمَهُ، أَوْ أَكَلَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ، أَوْ مَرَّ مَارًّا فِي مَوْضِعِ سُجُودِهِ لَا تَفْسُدُ، وَإِنْ أَثِمَ، أَيْ: فَاعِلٌ ذَلِكَ، أَعْنِي: النَّاطِرُ وَالْآكِلُ وَالْمَارُّ، وَأَنْتَ عَلِمْتَ الْكِرَاهَةَ فِي النَّاطِرِ وَالْآكِلِ، بَلْ قَدْ مَرَّ عَنِ الْحَلِيِّ أَنَّهَا فِيهِ تَحْرِيمِيَّةٌ<sup>(٢)</sup>.

٢٦٨٤ ج = وَصَاحِبُ السَّلْسِ وَنَحْوُهُ يَتَوَضَّأُ لِيُؤْتِيَ كُلَّ فَرَضٍ، وَيُصَلِّي بِوُضُوئِهِ فَرَضًا وَنَفْلًا مَا شَاءَ، وَيَبْطُلُ وَضُوئُهُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ فَقَطْ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَمْضِ عَلَيْهِ وَقْتُ إِلَّا وَذَلِكَ الْحَدِيثُ يُوجَدُ فِيهِ.

٢٦٨٥ ج = وَأَمَّا مَسْحُهُ عَلَى الْخُفَيْنِ؛ فَتَحْرِيرُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ: أَنَّ أَصْحَابَ الْأَعْدَارِ إِذَا تَوَضَّأُوا وَالْعُذْرُ غَيْرُ مَوْجُودٍ وَقَتَّ الْوُضُوءِ وَاللُّبْسِ، فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ الْأَصِحَّاءِ يَمْسُحُونَ فِي الْإِقَامَةِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَفِي السَّفَرِ ثَلَاثَةَ [ع ٣٠٩، ك ٣٢٥ ب /] أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا مِنْ وَقْتِ الْحَدِيثِ لَهُ عَلَى الطَّهَّارَةِ بَعْدَ اللُّبْسِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَبَسَ بِطَهَّارَةِ الْعُذْرِ بَأَنٍ وَجَدَ الْعُذْرَ مُقَارِنًا لِلْوُضُوءِ أَوْ اللُّبْسِ، أَوْ لِكِلَيْهِمَا أَوْ فِيمَا بَيْنَهُمَا، وَاسْتَمَرَ

(١) «حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح» (ص: ٣٤١) والآخر ذكر ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث»، مادة (وغم).

(٢) انظر: فتوى (٣٩ ج).

حَتَّى لَبَسَ، فَإِنَّهُ حِينِيذٌ إِنَّمَا يَمْسَحُ فِي الْوَقْتِ كُلَّمَا تَوَضَّأَ لِحَدَثٍ غَيْرِ مَا ابْتُلِيَ بِهِ، وَلَا يَمْسَحُ خَارِجَ الْوَقْتِ بِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ اللَّبَسِ.

٢٦٨٦ ج = وَحُكْمُهُ فِي وُجُوبِ التَّرْتِيبِ وَعَدَمِهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ، فَيَقْدَمُ الْفَائِتَةُ عَلَى الْوَقْتِيَّةِ حَتْمًا، بِحَيْثُ لَوْ عَكَسَ لَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ صَاحِبَ تَرْتِيبٍ، وَيُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ تَرْتِيبٍ.

٢٦٨٧ ج = وَأَمَّا الْحَرِيرُ فَيَجِلُّ مِنْهُ مَا سَدَاهُ حَرِيرٌ وَلُحْمَتُهُ قُطْنٌ أَوْ خَزٌّ، وَعَكْسُهُ لَا يَجِلُّ إِلَّا فِي الْحَرْبِ فَقَطْ، وَأَمَّا الْحَرِيرُ الْخَالِصُ فَلَا يَجِلُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا فِي الْحَرْبِ وَلَا فِي غَيْرِهِ لِلرَّجَالِ، وَيَجِلُّ لِلنِّسَاءِ، وَالْحَلَالُ مِنْهُ لِلرَّجَالِ قَدَرُ أَرْبَعَةِ أَصَابِعَ، وَأَمَّا الْخَمْسُونَ دِرْهَمًا فَاعْتَبَارُهَا [س ٣٧٢ ب، ط ٢٣٠ /] لِلْحُرْمَةِ لَمْ نَرَهُ لِعُلَمَائِنَا فِي كِتَابٍ، وَفِي (الْحَاوِي الرَّاهِدِي) بِعَلَامَةٍ (جَمْعُ التَّفَارِيقِ) وَمَا كَانَ مِنَ الثِّيَابِ الْغَالِبِ عَلَيْهِ غَيْرُ الْقَزِّ كَالْخَزِّ وَنَحْوِهِ لَا بَأْسَ، وَيُكْرَهُ مَا كَانَ (ظَاهِرًا) <sup>(١)</sup> الْقَزِّ، وَكَذَا مَا كَانَ خَطًّا مِنْهُ خَزٌّ وَخَطًّا مِنْهُ قَزٌّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا خَيْرَ فِيهِ، وَفِيهِ بِعَلَامَةٍ مَجْدِ الْأَيْمَةِ الْحَكَمِيِّ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ عَدَمُ الْجَمْعِ فِي التَّنْفِيقِ إِلَّا إِذَا كَانَ خَطًّا مِنْهُ قَزٌّ وَخَطًّا مِنْ غَيْرِهِ، بِحَيْثُ يُرَى كُلُّهُ قَزًّا، فَلَا يَجُوزُ كَمَا ذُكِرَ فِي (حَب)، فَأَمَّا إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مُسْتَبِينًا كَالطَّرَازِ فِي الْعِمَامَةِ، فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ؛ أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ.

٢٦٨٨ ج = وَيُؤَذَّنُ لِلْفَائِتَةِ وَيُتِمُّ، وَكَذَا الْأُولَى الْفَوَائِتُ، وَيُخَيَّرُ فِي الْأَذَانِ لِلْبَاقِي، فَإِنْ شَاءَ أَذَّنَ لِكُلِّ، وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِقَامَةِ، هَذَا إِذَا فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ فَقَضَاهَا فِي مَجْلِسٍ، وَإِنْ قَضَاهَا فِي مَجَالِسٍ؛ يُؤَذَّنُ لِكُلِّ، وَيُتِمُّ لِكُلِّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ مَلِكٍ نَقْلًا عَنِ (الْكَفَايَةِ).

(١) فِي ع: ظَاهِرُهُ.

٢٦٨٩ ج = وَالْقَصْرُ لِلْمُسَافِرِ وَاجِبٌ.

٢٦٩٠ ج = حَتَّى لَوْ أْتَمَّ يَكُونُ آثِمًا عَاصِيًا؛ لِأَنَّهُ عَزِيمَةٌ لَا رُخْصَةَ، قَالَ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ: قُلْتُ لِعُمَرَ: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١] وَقَدْ أَمِنَ النَّاسُ، فَقَالَ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «صَدَقَهُ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا مِنْهُ صَدَقَتَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

٢٦٩١ ج = وَأَمَّا صَلَاةُ الظُّهْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لِلاِخْتِيَاطِ، فَقَدْ مَنَعَ مِنْهَا أَكْثَرُ الشُّرَاحِ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّ الإِخْتِيَاطَ فِي تَرْكِهَا، وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ التَّعَدُّدِ، وَعَدَمِ جَوَازِهِ لَكِنْ:

(أ) ذَكَرَ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ): اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي الْقُرَى الْكَبِيرَةِ إِذَا لَمْ يُعْمَلْ بِالْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ فِيهَا:

❖ قَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّي الْفَرَضَ وَيُصَلِّي الْجُمُعَةَ مَعَهَا إِخْتِيَاطًا.

❖ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّي الْأَرْبَعَ بِنِيَّةِ الظُّهْرِ فِي بَيْتِهِ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ أَوَّلًا، ثُمَّ يَسْعَى وَيَشْرَعُ فِي الْجُمُعَةِ، فَإِنْ كَانَتِ الْجُمُعَةُ جَائِزَةً صَارَتِ الظُّهْرُ تَطَوُّعًا، وَالْجُمُعَةُ صَحِيحَةً.

❖ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّي الْجُمُعَةَ أَوَّلًا، ثُمَّ يُصَلِّي السُّنَّةَ أَرْبَعًا وَرَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ، فَإِنْ كَانَتِ الْجُمُعَةُ جَائِزَةً؛ فَهَذَا يَكُونُ نَفْلًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْجُمُعَةُ جَائِزَةً؛ فَهَذَا فَرَضُهُ. [ع ٣٠٩، ك ١٣٢٦ /]

(ب) وَقَالَ فِي (الْحُجَّةِ): هَذَا فِي الْقُرَى الْكَبِيرَةِ، وَأَمَّا فِي الْبِلَادِ فَلَا شَكَّ فِي الْجَوَازِ، وَلَا تَعَادُ الْفَرِيضَةُ، وَالإِخْتِيَاطُ فِي الْقُرَى يُصَلِّي السُّنَّةَ أَرْبَعًا، ثُمَّ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ

(١) مسلم (٦٨٦) وانظر فتوى: (٤١ ج).

يُنَوِّي أَرْبَعًا سُنَّةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ سُنَّةَ الْوَقْتِ، فَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ، فَلَوْ كَانَ آدَاءُ الْجُمُعَةِ صَحِيحًا؛ فَقَدْ آدَاَهَا وَسُنَّتَهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْجُمُعَةُ صَحِيحَةً فَقَدْ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْأَرْبَعُ سُنَّةً، وَالْأَرْبَعُ فَرِيضَةٌ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ هَذَا سُنَّةً، قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّسْفِيُّ: رَأَيْتُ الْإِمَامَ أَبَا جَعْفَرٍ الْهِنْدَوَانِيَّ صَلَّى الْجُمُعَةَ بِيُرْدَةٍ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى أَرْبَعًا، فَقُلْتُ مَا هَاتَانِ [س ١٣٧ /] الرَّكَعَتَانِ وَالْأَرْبَعُ؟ أَعَدَّتْ صَلَاةَ الظُّهْرِ وَلَمْ تَرَ الْجُمُعَةَ بِيُرْدَةٍ؟ فَقَالَ: لَا وَلَكِنِّي صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَرْبَعًا عَلَى مَذْهَبِ عَلِيٍّ، وَقَوْلِ النَّاسِ: يُصَلِّي أَرْبَعًا بَيْنَةَ الظُّهْرِ أَوْ بَيْنَةَ أَقْرَبِ صَلَاةٍ عَلَيَّ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الرُّوَايَاتِ، وَلَا شَكٌّ فِي جَوَازِ الْجُمُعَةِ فِي الْبِلَادِ وَالْقَصَبَاتِ.

(ج) وَفِي (شَرْحِ الْمَجْمَعِ) فِي قَوْلِهِ: وَيَجْعَلُهَا أَيُّ: أَبُو يُوسُفَ السُّنَّةَ بَعْدَهَا سِتًّا إِلَّاخ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي نِيَّةِ تِلْكَ الْأَرْبَعِ:

❖ قِيلَ يَنْوِي السُّنَّةَ، وَالْأَخْسَنُ الْأَخْوَطُ فِي مَوْضِعِ الشَّكِّ فِي جَوَازِ الْجُمُعَةِ، وَثُبُوتِ شَرْطِهَا أَنْ يَقُولَ، نَوَيْتُ أَنْ أُصَلِّيَ آخِرَ ظُهْرٍ أَدْرَكْتُ وَقْتَهُ وَلَمْ أُصَلِّهِ بَعْدُ.

❖ وَقِيلَ: الْمُخْتَارُ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِهَذِهِ النِّيَّةِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ أَرْبَعًا بَيْنَةَ السُّنَّةِ، كَذَا فِي (الْقِنِيَّةِ) وَالْمَسْأَلَةُ أُفْرِدَتْ بِالتَّصَانِيفِ، وَلِشَيْخِ مَشَايخِنَا الشَّيْخِ عَلِيِّ الْمُقَدِّسِيِّ رِسَالَةٌ نَافِعَةٌ مُفِيدَةٌ فِيهَا<sup>(١)</sup>.

٢٦٩٢ ج = وَإِذَا صَلَّى فَايْدُ الْمَاءِ بِالتَّمَسُّمِ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، سَوَاءً كَانَ صَحِيحًا، أَمْ صَاحِبَ عُذْرٍ.

٢٦٩٣ ج = وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الزِّيَادَةِ فِي الْوَقْفِ مَعَ كَوْنِهِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ؛ فَهِيَ إِضْرَارٌ وَتَعَنُّتٌ، فَلَا تُقْبَلُ، صَرَّحَ بِهِ الْكُلُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر فتوى: (٤٢).



## الْمُرَادُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ

٢٦٩٤ = سُئِلَ فِي قَوْلِ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ، مَا الْمُرَادُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ الَّذِي يَمْتَنِعُ عَلَى قِصَاةِ الْإِسْلَامِ الْحُكْمُ بِهِ، وَعَلَى الْمُفْتِينَ الْإِفْتَاءُ بِهِ؟

٢٦٩٥ = وَهَلْ هُوَ قَوْلٌ مَنْسُوبٌ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، لَكِنْ فِي نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ ضَعْفٌ، أَمْ هُوَ قَوْلٌ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ؟

٢٦٩٤ ج = أَجَابَ: الْقَوْلُ الضَّعِيفُ مَا قَابَلَ (الْقَوْلُ) <sup>(١)</sup> الصَّحِيحَ، كَمَا أَنَّ الرَّاجِحَ مَا قَابَلَ الْمَرْجُوحَ، وَيُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ تَصْحِيحَاتِهِمْ وَتَرْجِيحَاتِهِمْ فِي الْكُتُبِ الْمُتَدَاوِلَةِ الْمُتَلَقَّاةِ بِالْقَبُولِ.

٢٦٩٥ ج = وَقَدْ شَهِدَتْ مُصَنَّفَاتُهُمْ بِتَرْجِيحِ دَلِيلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَخْذِ بِقَوْلِهِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ يَسِيرَةٍ، اخْتَارُوا الْقَتَوِيَّ فِيهَا عَلَى قَوْلَيْهِمَا أَوْ قَوْلِ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ كَانَ الْآخِرُ مَعَ الْإِمَامِ، كَمَا اخْتَارُوا قَوْلَ أَحَدِهِمَا فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ لِلْإِمَامِ، بَلِ اخْتَارُوا قَوْلَ زُفَرِيِّ فِي مُقَابَلَةِ قَوْلِ الْكُلِّ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، فَعَلَيْنَا اتِّبَاعُ مَا رَجَّحُوهُ وَصَحَّحُوهُ، وَالْعَمَلُ بِهِ كَمَا لَوْ أَفْتَوْنَا بِهِ فِي حَيَاتِهِمْ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْعَلَامَةُ قَاسِمُ بْنُ قُطْلُوبَغَا فِي كِتَابِ (التَّرْجِيحِ وَالتَّصْحِيحِ) قَالَ: فَإِنْ قِيلَ فِيهِ غَيْرُ [ع ٣١٠، ط ٢٣١، ك ٣٢٦ ب /] الرُّوَايَاتِ عَنِ الْأَيْمَةِ قَدْ يَحْكُونَ أَقْوَالَ بِلَا تَرْجِيحٍ، وَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي التَّصْحِيحِ. قُلْتُ: نَعْمَلُ بِمِثْلِ مَا عَمِلُوا مِنْ اِعْتِبَارِ تَغْيِيرِ الْعُرْفِ وَأَحْوَالِ النَّاسِ، وَمَا هُوَ الْأَرْفُقُ بِالنَّاسِ، وَمَا ظَهَرَ عَلَيْهِ التَّعَامُلُ وَمَا قَوِي وَجْهُهُ، وَلَا يَخْلُو الْوُجُودُ مِمَّنْ يُمَيِّزُ هَذَا حَقِيقَةً لَا ظَنًّا بِنَفْسِهِ، فَيَرْجِعُ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ لِمَنْ يُمَيِّزُ لِرَاءَةِ ذِمَّتِهِ. انْتَهَى.

وَفِي أَوَّلِ (الْمُضْمَرَاتِ): أَمَّا الْعَلَامَاتُ لِلِإِفْتَاءِ فَمَقُولُهُ: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَبِهِ يُفْتَى، وَبِهِ نَأْخُذُ، وَعَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْيَوْمِ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْأُمَّةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَفِي زَمَانِنَا، وَفَتَوَى مَشَائِخِنَا، وَهُوَ الْأَشْبَهُ، وَهُوَ [س ٣٧٣ ب /] الْأَوْجَهُ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَتْنِ هَذَا الْكِتَابِ فِي مَحَلِّهَا فِي (حَاشِيَةِ الْبِرْدَوِيِّ). اهـ.

وَبَعْضُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ آكَدُ مِنْ بَعْضٍ، فَلَفْظُ الْفَتْوَى آكَدُ مِنْ لَفْظِ الصَّحِيحِ وَالْأَصَحِّ وَالْأَشْبَهُ وَغَيْرِهَا، وَلَفْظُ بِهِ يُفْتَى آكَدُ مِنَ الْفَتْوَى عَلَيْهِ، وَالْأَصَحُّ آكَدُ مِنَ الصَّحِيحِ، وَالْأَخْوَطُ آكَدُ مِنَ الْإِحْتِيَاظِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَعْرِفَةَ رَاجِحِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ مِنْ مَرْجُوحِهِ وَمَرَاتِبِهِ قُوَّةٌ وَضَعْفًا هُوَ نِهَايَةُ أَمَالِ الْمُشَمِّرِينَ فِي تَحْصِيلِ الْعِلْمِ، فَالْمَفْرُوضُ عَلَى الْمُفْتِيِ وَالْقَاضِيِ التَّثَبُّتُ فِي الْجَوَابِ وَعَدَمُ الْمُجَازَفَةِ فِيهِمَا خَوْفًا مِنَ الْإِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِتَحْرِيمِ حَلَالٍ وَضِدِّهِ، وَيَحْرُمُ اتِّبَاعُ الْهَوَى وَالتَّشَهِّيِّ وَالْمَيْلُ إِلَى الْمَالِ الَّذِي هُوَ الدَّاهِيَةُ الْكُبْرَى وَالْمُصِيبَةُ الْعُظْمَى، فَإِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ عَظِيمٌ لَا يَتَجَاسَرُ عَلَيْهِ إِلَّا كَلُّ جَاهِلٍ شَقِيٍّ، وَقَدْ بَيَّنْتُ فِي هَذَا الْجَوَابِ مَا (يَتَّضِحُ) <sup>(١)</sup> لِطَالِبِهِ، وَمَا السَّيْفُ إِلَّا بِضَارِبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كَانَ فِي بَعْضِ الْأُمَّمِ الْمَاضِيَةِ إِذَا أَصَابَ الْبَوْلُ

جِلْدَ أَحَدِهِمْ أَوْ ثَوْبَهُ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِقَطْعِهِ

٢٦٩٦ = سُئِلَ فِي شَخْصٍ قَالَ مِنْ لُطْفِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَحْمَتِهِ بِهِذِهِ الْأُمَّةِ أَنْ رَفَعَ عَنْهُمْ الْإِضْرَ، وَكَانَ فِي بَعْضِ الْأُمَّمِ الْمَاضِيَةِ إِذَا أَصَابَ الْبَوْلُ جِلْدَ أَحَدِهِمْ أَوْ ثَوْبَهُ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِقَطْعِهِ، فَانْكَرَ ذَلِكَ بَعْضُ النَّاسِ، وَزَعَمَ عَدَمَ صِحَّتِهِ وَأَنَّهُ لَا قَائِلَ بِهِ، فَهَلِ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمَ أَمْ لَا؟

(١) فِي ع: يَنْتَع.

أَجَاب: كَيْفَ يُنْكِرُهُ وَيَزْعُمُ عَدَمَ صِحَّتِهِ وَعَدَمَ الْقَائِلِ بِهِ وَالنَّقْلَ بِهِ مُسْتَفِيضٌ؟  
صَرَخَ بِهِ غَالِبُ الْمُفَسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ حَتَّى وَقَفَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعَوَامِّ؛  
خِلْفَةً عَنِ الْخَوَاصِّ، وَأَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ مِنْ ذِكْرِهِ فِيمَا لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْإِنْفِرَادِ  
وَالإِخْتِصَاصِ، وَمِمَّنْ ذَكَرَ ذَلِكَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي (الْكَشَافِ) فِي آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ،  
وَفِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَالْقُرْطُبِيُّ وَالْكَوَاشِيُّ وَالنَّسْفِيُّ فِي (الْمَدَارِكِ)، وَأَكْثَرَ الْكُتُبِ  
الشَّرْعِيَّةِ مَشْحُونَةٌ بِنَقْلِ ذَلِكَ، قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي (الدَّرِّ الْمَثُورِ): أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ  
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَتْ: إِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ مِنَ  
الْبَوْلِ، قُلْتُ كَذَبْتَ، قَالَتْ بَلَى إِنَّهُ لَيَفْرُضُ مِنْهُ الْجِلْدُ وَالثَّوْبُ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: صَدَقَتْ<sup>(١)</sup>. [ع/٣١٠ب/]

وَالنَّاقِلُ لِذَلِكَ لَا يُعَدُّ وَلَا يُحْصَى، وَقَدْ اشْتَهَرَ فِي نَقْلِهِمْ أَنَّ تَوْبَةَ أَحَدِهِمْ عَنِ  
الْمَعْصِيَةِ كَانَتْ بِقَتْلِ نَفْسِهِ، وَكَانَ الْجَزَاءُ فِيهِمْ بِقَطْعِ الْعُضْوِ الْمُبَاشِرِ لِلْمَعْصِيَةِ حَتَّى  
تُقَطَّعَ الْمَذَاكِيرُ بِالزَّنَا، وَكَانَ جَزَاءُ الْقَتْلِ عَمْدِهِ وَخَطِيئَةِ الْقِصَاصِ، وَلَمْ تَكُنِ الدِّيَّةُ  
مَشْرُوعَةً لَهُمْ، فَرُفِعَ عَنَّا ذَلِكَ بِبَرَكَتِهِ دُعَاءِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى نَزَلَ جِبْرِيلُ  
بِذَلِكَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ لَهُ: قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ رَبُّكَ يَا مُحَمَّدُ. [ك/١٣٢٧، س/١٣٧٤/]

وَالْمُنْكَرُ لِمِثْلِ ذَلِكَ يَسْتَدِلُّ بِإِنْكَارِهِ عَلَى قِلَّةِ إِطْلَاعِهِ، وَفُتُورِ هِمَّتِهِ عَنِ مُطَالَعَةِ  
الْكُتُبِ مَعَ كَثْرَتِهَا فِي الْوُجُودِ، وَكَثْرَةِ حَامِلِيهَا وَالْمُفْتِينَ بِهَا، لَا أَعَدَمَ اللَّهُ الْوُجُودَ مِنْهُمْ  
وَلَا (أَخْلَى)<sup>(٢)</sup> الْكُونَ مِنْ بَرَكَتِهِمْ آمِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٣١٦)، والنسائي (١٣٤٥)، «مسند أحمد» (٢٥٠٥٦). و«الدر المنثور»

(٢/٢٧١).

(٢) في ع: خلا.

الْمُرَادُ بِالِاتِّبَاعِ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لِلْأَنْصَارِ بِقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَتْبَاعَهُمْ مِنْهُمْ

٢٦٩٧ = سُئِلَ مِمَّنْ كَانَ عَلَى نَهْجِ الشَّرِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ جَارِي الشَّيْخُ حَسَنُ  
الْعَارُورِيُّ الْأَنْصَارِيُّ عَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي (صَحِيحِهِ) قَالَتْ الْأَنْصَارُ لِكُلِّ نَبِيِّ اتِّبَاعٌ  
وَإِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاكَ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ أَتْبَاعَنَا مِنَّا.

وَعَنْ قَوْلِهِ: قَالَتْ الْأَنْصَارُ إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ أَتْبَاعًا وَإِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاكَ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ  
أَتْبَاعَنَا مِنَّا، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُجِيبًا لَهُمْ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَتْبَاعَهُمْ مِنْهُمْ<sup>(١)</sup>. أَمْرَادُ الْأَنْصَارِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِأَنَّ دَعْوَةَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَكُونَ لِذُرَّارِيهِمْ خَاصَّةً أَمْ لِلتَّابِعِينَ لَهُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ  
وَمِنْ غَيْرِ ذُرِّيَّتِهِمْ، مَا مَعْنَى ذَلِكَ وَمَا تَأْوِيلُهُ، وَمَا الَّذِي يُحْمَلُ عَلَيْهِ. [ط ٢٣٢ / ]

وَعَمَّا نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُتَيْبَةَ فِي كِتَابِهِ (الْمَعَارِفِ) بِقَوْلِهِ رَوَى أَشْعَثُ عَنِ الْحَسَنِ:  
أَنَّهُ قَالَ كَانَ حُدَيْفَةُ رَجُلًا مِنْ عَبَسِيٍّ، فَخَيْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ كُنْتَ  
مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَإِنْ شِئْتَ كُنْتَ مِنَ الْأَنْصَارِ، هَلْ هَذَا التَّخْيِيرُ مَخْصُوصًا بِهِ فَقَطُّ  
أَمْ هُوَ إِتْيَانُ الْآنَ مَعْدُودٌ لِمَنْ اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَيِّ حَيٍّ أَرَادَ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ؟

أَجَابَ: قَدْ فَسَّرَ (شَيْخُ شَيْوْخِ مَشَايِخِنَا)<sup>(٢)</sup> خَاتِمَةُ الْحَفَاطِ بِالْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ  
أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَجَرٍ فِي (فَتْحِ الْبَارِي)، وَكَذَلِكَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ  
ابْنُ مُحَمَّدِ الْخَطِيبِ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي (إِرْشَادِ السَّارِيِّ لِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) الْإِتِّبَاعَ  
بِالْخُلَفَاءِ وَالْمَوَالِي وَكَذَلِكَ غَيْرِهِمَا، فَظَهَرَ عُمُومُهُ لِلذَّرَارِيِّ وَالتَّابِعِ لَهُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ  
وَخُلَفَائِهِمْ وَمَوَالِيهِمْ، وَلَفْظُ (إِرْشَادِ السَّارِيِّ) مَمْرُوجًا بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: (بَابُ أَتْبَاعِ

(١) البخاري: (٣٧٨٨).

(٢) في س (شيخ مشايخ شيوخ شيوخنا. وفي س (شيخ مشايخ شيوخنا)

الْأَنْصَارِ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْفَوْقِيَّةِ، وَهُمْ حُلَفَاؤُهُمْ وَمَوَالِيَهُمْ، وَسَقَطَ لَفْظُ بَابِ  
لِأَبِي ذَرٍّ. وَبِهِ قَالَ (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) الْعَبْدِيُّ مَوْلَاهُمْ بَنْدَارُ الْحَافِظُ قَالَ (حَدَّثَنَا  
غُنْدَرٌ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ عَمْرِو) بِفَتْحِ الْعَيْنِ ابْنِ  
مُرَّةِ الْجَمَلِيِّ أَحَدِ الْأَعْلَامِ الثَّقَاتِ رُمِيَ بِالْإِزْجَاءِ أَنَّهُ قَالَ (سَمِعْتُ أَبَا حَمْزَةَ) بِالْحَاءِ  
الْمُهْمَلَةِ وَالزَّايِ طَلْحَةَ بْنَ يَزِيدٍ مِنَ الزِّيَادَةِ مَوْلَى قَرِظَةَ بْنِ كَعْبٍ بِالْقَافِ الْمُعْجَمَةِ  
الْمَفْتُوحَةِ وَالرَّاءِ وَالظَّاءِ الْمُشَالَةِ (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ) أَنَّهُ قَالَ (قَالَتِ الْأَنْصَارُ يَا رَسُولَ  
اللَّهِ لِكُلِّ نَبِيِّ أَتْبَاعٌ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ [ع ١٣١١، س ٣٧٤، ك ٣٢٧ ب /] الْفَوْقِيَّةِ وَسَقَطَ  
لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ لَفْظُ يَا رَسُولَ اللَّهِ (وَإِنَّا قَدْ أَتَبَعْنَاكَ) بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْفَوْقِيَّةِ (فَادَعُ  
اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَ أَتْبَاعَنَا مِنَّا) بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْفَوْقِيَّةِ، فَيَقَالُ لَهُمُ الْأَنْصَارُ لِيَدْخُلُوا فِي  
الْوَصِيَّةِ مِنَّا بِالْإِحْسَانِ وَغَيْرِهِ (فَدَعَا) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (بِهِ) أَي: بِالَّذِي سَأَلُوا، فَقَالَ كَمَا  
فِي الرَّوَايَةِ اللَّاحِقَةِ اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَتْبَاعَهُمْ مِنْهُمْ، قَالَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ (فَنَمِيتُ) بِتَخْفِيفِ  
الْمِيمِ أَي: نَقَلْتُ (ذَلِكَ إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى) عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ عَالِمِ الْكُوفَةِ (قَالَ)  
وَلِأَبِي ذَرٍّ فَقَالَ (قَدْ زَعَمَ ذَلِكَ زَيْدٌ) هُوَ ابْنُ أَرْقَمٍ وَبِهِ قَالَ (حَدَّثَنَا آدَمُ) بْنُ إِيَّاسٍ قَالَ  
(حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ (قَالَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَكِّيِّ قَالَ  
(سَمِعْتُ أَبَا حَمْزَةَ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالزَّايِ (رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ) بِنَضْبِ رَجُلًا بَيَانٌ أَوْ  
بَدَلٌ مِنْ حَمْزَةَ قَالَ (قَالَتِ الْأَنْصَارُ) يَا رَسُولَ اللَّهِ (إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ أَتْبَاعًا وَإِنَّا قَدْ أَتَبَعْنَاكَ  
فَادَعُ) (اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَ أَتْبَاعَنَا) قَالَ الطَّبِيُّ الْفَاءُ تَسْتَدْعِي مَحْذُوفًا: أَي: لِكُلِّ نَبِيِّ أَتْبَاعٌ،  
وَنَحْنُ أَتْبَاعُكَ، فَادَعُ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ أَتْبَاعَنَا أَي حُلَفَاؤَنَا وَمَوَالِينَا (مِنَّا) أَي مُتَّصِلِينَ بِنَا  
مُقْتَفِينَ آثَارَنَا بِإِحْسَانٍ لِيَكُونَ لَهُمْ مَا جُعِلَ لَنَا مِنَ الْعِزِّ وَالشَّرَفِ (قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَتْبَاعَهُمْ مِنْهُمْ قَالَ عَمْرُو) أَي ابْنُ مُرَّةِ الرَّاوي (فَذَكَرْتُهُ لِابْنِ أَبِي لَيْلَى)  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ (قَالَ قَدْ زَعَمَ) أَي: قَالَ (ذَلِكَ) بِغَيْرِ لَامٍ (زَيْدٌ قَالَ شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ

(أُظْنُهُ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ) وَكَأَنَّهُ اخْتَمَلَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى أَرَادَ بِقَوْلِهِ قَدْ زَعَمَ ذَلِكَ زَيْدُ أَيٍّ: زَيْدُ آخِرِ كَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَظَنَّهُ صَحِيحًا، فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي (المُسْتَخْرَجِ) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ جَازِمًا بِهِ، وَفِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى شَرْفِ صُحْبَةِ الْأَخْيَارِ، وَصَحَّ (الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ) (١).

وَتَأَمَّلْ تَأْيِيرَ الصُّحْبَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فَوَاسِقَ الطَّيْرِ بِالصُّحْبَةِ رُفِعَتْ عَلَى أَيْدِي الْمُلُوكِ، حَتَّى فِي الْحَطَبِ بِصُحْبَةِ الْجَارِ (٢) يُعْتَقُ مِنَ النَّارِ، فَعَلَيْكَ بِصُحْبَةِ الْأَخْيَارِ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْأَنْصَارَ وَذُرَارِيَهُمْ وَمَوَالِيَهُمْ عِتَاقَةَ وَمَوَالَاةُ إِلَى الْآنَ، وَكَذَلِكَ فِي أَحْيَاءِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ الْكِرَامِ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ وَالِدَّوَامِ، وَلِلْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ مُصَنَّفَاتٌ فِي الْفَتْهِ يَقُولُونَ فِيهَا كِتَابُ الْوَلَاءِ وَيَذْكُرُونَ فِيهَا كِتَابُ الْوَلَاءِ، وَيَذْكُرُونَ فِيهِ وَوَلَاءِ الْعِتَاقَةِ وَوَلَاءِ الْمَوَالَاةِ، فَمَنْ رَامَ أَحْكَامَ ذَلِكَ؛ فَلْيَرْجِعْ إِلَى كُتُبِ الْفِقْهِ، لَا سِيَّمَا كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ فَإِنَّ فِيهَا الْمُتَمَنِّعَ وَبِدَاخِلَهَا الْمُشْبِعَ.

وَفِي (نَهَايَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ) فِي بَيْعَةِ الْأَنْصَارِ وَالْعَقَبَةِ: (بَلِ الدَّمِ الدَّمُ وَالْهَدْمُ الْهَدْمُ) (٣)، أَيُّ: إِنَّكُمْ تَطْلُبُونَ بِدَمِي وَأَطْلُبُ بِدَمِكُمْ، وَدَمِي وَدَمُكُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَذِكْرُ فِي حَرْفِ الْهَاءِ وَالذَّالِ فِي بَيْعَةِ الْعَقَبَةِ: بَلِ الدَّمِ الدَّمُ وَالْهَدْمُ الْهَدْمُ، يُرْوَى بِسُكُونِ الذَّالِ وَفَتْحِهَا، فَالْهَدْمُ بِالتَّخْرِيكِ الْقَبْرِ يَعْنِي أَنِّي أَقْبِرُ حَيْثُ تُقْبَرُونَ، وَقِيلَ [ط ٢٣٣، س ١٣٧٥، ع ٣١١/ب] هُوَ الْمَنْزِلُ، أَيُّ: مَنْزِلُكُمْ مَنْزِلِي كَحَدِيثِ آخَرَ (الْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ) (٤)، أَيُّ: لَا أَفَارِقُكُمْ، وَالْهَدْمُ بِالسُّكُونِ وَالْفَتْحِ أَيْضًا هُوَ إِهْدَارُ دَمِ الْقَتِيلِ، يُقَالُ دِمَاؤُهُمْ بَيْنَهُمْ هَدْمٌ أَيُّ مُهْدَرَةٌ، وَالْمَعْنَى إِنْ طُلِبَ دَمُكُمْ فَقَدْ طُلِبَ دَمِي،

(١) البخاري: (٦١٦٨)، مسلم: (٢٦٤٠). (٢) في القسطلاني (١٥٢/٦): النجار.

(٤) مسلم: (١٧٨٠).

(٣) أحمد: (١٦٢١٣).

وَإِنْ أُهْدِرَ دَمُكُمْ فَقَدْ أُهْدِرَ دَمِي، لِاسْتِحْكَامِ الْأَلْفَةِ بَيْنَنَا، وَهُوَ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ لِلْعَرَبِ،  
يَقُولُونَ: دَمِي دَمُكَ، وَهَدَمِي هَدَمُكَ، وَذَلِكَ عِنْدَ الْمُعَاهَدَةِ. انْتَهَى. [ك/١٣٢٨]

وَالكَلَامُ يَطُولُ عَلَى هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ لِصُدُورِهِمَا عَنْ بَحْرِ لَا تُكَدِّرُهُ الدَّلَاءُ،  
وَلَا يَنْقُصُ بِتَوَارِدِ الرِّوَاءِ، وَلَا يُسَاحِلُ وَلَا يُحَافِلُ، اللَّهُمَّ رَشْحَةَ مِنْ مَائِهِ الْعَذْبِ؛  
إِذْ مَنْ نَالَهَا لَا يَظْمَأُ قَطُّ؛ لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْ كُلِّ صَبٍّ، فَسَأَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ نَكُونَ  
مِمَّنْ سَبَقَتْ لَهُ السَّعَادَةُ الْأَبَدِيَّةُ وَالسِّيَادَةُ الْأُخْرَوِيَّةُ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَبِالْإِجَابَةِ  
جَدِيرٌ.

يَا أَيُّهَا الْحَسَنُ الْآتِي بِأَسْئَلَةٍ	تَرُوحُ الْقَلْبَ تَقْضِي بِالْمَسْرَاتِ
أَنْعَشْتَنَا بِلَذِيذِ الْقَوْلِ فَانْشَرَحْتَ	مِنَّا الصُّدُورَ وَفَرْنَا بِالْمَبْرَاتِ
فَلَا أَبْرَ مِنْ الدِّينِ الْقَوِيمِ وَلَا	أَشْهَى لَنَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ
أَزَالَ عَنَّا هُمُومًا لَا عِدَادَ لَهَا	فِيمَا مَضَى وَعَسَاهُ أَنَّهُ يَأْتِي
وَاللَّهِ مَا الذَّهَبُ الْإِبْرِيْزُ مَعَ جَمَلِ	مِنَ الْجَوَاهِرِ عِنْدِي كَالْمَثُوبَاتِ
وَافِي السُّؤَالِ وَجِسْمِي كُلُّهُ سَقَمٌ	وَفِيَّ مَا شَاءَهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ
مِنْ كُلِّ هَمٍّ وَضَعْفٍ وَاخْتِلَافٍ هُوَى	فِيهِ الْفَسَادُ بِمَا فَوْقَ الْعِبَارَاتِ
لَوْلَا الْمَشِيئَةُ فِي الْأَفْعَالِ قَدْ سَبَقَتْ	لَكَانَ لِلْمَرْءِ مَا يُزِيدُهُ بِالذَّاتِ
لَكِنْ نَشَاهِدُهَا قِطْعًا بِهَا قُرِنْتَ	فَخِيفَ عَنَّا بِهِ حَمَلُ الْمَشَقَّاتِ
فِيَا إِلَهِي خَتَامَ الْخَيْرِ يَسْأَلُهُ	عَبِيدُ عَبْدِ خَيْرِ الدِّينِ فِي الْآتِي
لِنَفْسِهِ وَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ	مِنْهُمْ مَضَى وَكَذَا يَا رَبُّ مَنْ يَأْتِي
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.	

إِذَا ارْتَحَلَ الشَّخْصُ مِنْ بَلَدِهِ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْعُودِ إِلَيْهَا

٢٦٩٨ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مِضْرِيٍّ، نَزَلَ بِقَرْيَةٍ مِنْ قُرَى فَلِسْطِينَ وَمَكَثَ بِهَا مَدَّةً

سِينِنَ، وَانْتَقَلَ مِنَ الْقَرْيَةِ إِلَى بَلَدٍ غَيْرِهَا بِأَوْلَادِهِ وَتَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْآنَ مَشَايخُ الْقَرْيَةِ يُرِيدُونَ جَبْرَ أَوْلَادِهِ عَلَى الْعُودِ إِلَى الْقَرْيَةِ وَالسُّكْنَى بِهَا، هَلْ لَهُمْ جَبْرُهُمْ شَرْعًا، أَمْ هُمْ مُخَيَّرُونَ يَسْكُنُونَ حَيْثُ شَاءُوا؟

أَجَابَ: لَا قَائِلَ بِجَبْرِ هُمْ عَلَى الْعُودِ إِلَى الْقَرْيَةِ وَالسُّكْنَى بِهَا، فَإِنَّ مَنْ تَعَسَّرَ عَلَيْهِ التَّوَفُّرُ عَلَى التَّقْوَى وَالْإِحْسَانِ فِي وَطَنِهِ، فَلْيُهَاجِرْ إِلَى حَيْثُ يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا هُوَ سُنَّةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ وَأَصْحَابُ التَّفْسِيرِ، وَمِنْهُمْ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ مُفْتِي الدِّيَارِ الرُّومِيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٣٧٥ ب /]

إِذَا أَوْقَدَ نَارًا فِي غَيْرِ أَرْضِهِ وَالرِّيحُ مُضْطَرِبَةٌ

فَأَحْرَقَتْ شَيْئًا لغيره؛ يَضْمَنُ

٢٦٩٩ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ أَوْقَدَ نَارًا فِي أَرْضٍ لَيْسَتْ مِلْكُهُ، وَالرِّيحُ تَهْبُ إِلَى جَانِبِ قَرْيَةٍ، فَوَصَلَتْ إِلَى جُرُونِهَا وَأَحْرَقَتْ مَا فِيهَا مِنَ الْأَكْدَاسِ، هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟ [ع ٣١٢ /]

أَجَابَ: نَعَمْ، يَضْمَنُ حَيْثُ أَوْقَدَ وَالرِّيحُ مُضْطَرِبَةٌ، كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوَى وَاعْتَمَدَهُ النَّاسُ، وَأَفْتُوا بِهِ، كَمَا قَيَّدَهُ السَّرْحَسِيُّ وَأَثَبَتْهُ فِي (تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ)، وَكَذَا فِي (الْقِنِيَّةِ) وَنَقَلَهُ فِي (جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا بَنَى صَاحِبُ الْعُلُوِّ السُّفْلَ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ؛ يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ

٢٧٠٠ = سُئِلَ فِي سُفْلٍ لِرَجُلٍ وَعُلُوٌّ لِآخَرَ، بَنَى صَاحِبُ الْعُلُوِّ السُّفْلَ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ لِيَرْجِعَ، هَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ مَا أَنْفَقَ، وَإِذَا امْتَنَعَ يَخْبِسُهُ حَتَّى يَدْفَعَ مَا أَنْفَقَ بِتَمَامِهِ وَكَمَالِهِ أَمْ لَا؟ [ك ٣٢٨ ب /]



أَجَابَ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى عِمَارَتِهِ، وَإِذَا امْتَنَعَ ذُو السُّفْلِ عَنْ أَدَائِهِ؛ يُحْبَسُ فِيهِ، كَمَا يُحْبَسُ فِي سَائِرِ الدُّيُونِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### غَرَمَ الشَّرْطِيُّ أَهْلَ بَلَدِهِ غَرَامَةً فَاسْتَدَانَ جَمَاعَةً مِنْهُمْ عَلَى غَائِبِ مَا خَصَّهُ

٢٧٠١ = سُئِلَ فِي قَرْيَةٍ، غَرَمَ أَهْلَهَا شَرْطِيٌّ غَرَامَةً، فَاسْتَدَانَ جَمَاعَةً مِنْهُمْ عَلَى غَائِبِ مَالٍ وَدَفَعُوهُ لِلشَّرْطِيِّ عَنْهُ، وَالْآنَ يُطَالِبُونَهُ بِهِ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَا يَلْزَمُ الْغَائِبَ مَا اسْتَدَانُوا عَلَيْهِ وَدَفَعُوهُ لِصَاحِبِ الشَّرْطَةِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، فَلَا يَرْجِعُونَ عَلَيْهِ (وَالْحَالَةَ) <sup>(١)</sup> هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ٢٣٤ / ]

### أَكَلَ مَالِ الْغَيْرِ حَرَامًا وَلَا يَكْفُرُ مُسْتَحِلَّهُ عَلَى الْأَصَحِّ

٢٧٠٢ = سُئِلَ فِي قَوْمٍ يَقْتَتُونَ الْجَوَامِيسَ، وَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَمْلِكُ نِصَابًا مِنْهُمْ، وَرَعِيَّتُهَا الْكَلَاءُ الْمُبَاحُ، وَجَمَاعَةٌ يَتَعَرَّضُونَ لَهُمْ وَيُكَلِّفُونَهُمْ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَالِ وَالْجُبْنِ جَبْرًا عَلَيْهِمْ، فَهَلْ هُوَ حَلَالٌ شَرْعِيٌّ أَمْ حَرَامٌ لَا وَجَهَ لِجَلِّهِ شَرْعًا، فَيُوصَفُ أَكْلُهُ بِالْفِسْقِ وَمُسْتَحِلَّهُ بِالْكَفْرِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: تَنَاوَلُ ذَلِكَ حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ خُلُوْبَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ» <sup>(٢)</sup>، وَقَالَ خُلُوْبَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ» <sup>(٣)</sup>، وَقَالَ خُلُوْبَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ حَاكِيًا عَنْ رَبِّهِ أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا» <sup>(٤)</sup>.

(٢) مسلم: (٢٥٦٤).

(٤) مسلم: (٢٥٧٧).

(١) في ع: والحال.

(٣) مسلم: (٢٥٦٤).

وَلَا خِلَافَ فِي حُرْمَةِ مَالِ الْغَيْرِ قَطْعًا، وَاخْتِلَافَ فِي تَكْفِيرِ مُسْتَحْلِهِ، وَالْأَصَحُّ عَدْمُهُ، لَكِنَّ مَعَ الْإِتْفَاقِ عَلَى أَنَّهُ كَبِيرَةٌ مُوجِبَةٌ لِلْفُسْقِ لَا يَتَّقِحُمَهَا إِلَّا ذُو جَرَاءَةٍ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي انْتِهَاكِ مَحَارِمِهِ، عَصَمَنَا اللَّهُ وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُبَاحُ لِلْجَاهِلِ وَلَوْ قُرْشِيًّا أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْعَالِمِ وَلَوْ شَابًا

٢٧٠٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ شَابَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ، وَفُضِّلَ حَتَّى تَصَرَّفَ فِي التَّدْرِيسِ وَالتَّضَدِيرِ، وَقَدْ جَمَعَهُ مَجْلِسُ بَرَجُلٍ جَاهِلٍ يَدَّعِي أَنَّهُ قُرْشِيٌّ، فَارْتَفَعَ عَلَيْهِ وَأَزَاحَهُ عَنِ مَوْضِعِهِ وَجَلَسَ فَوْقَهُ مُتَعَدِّيًا عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ طَالِبُ الْعِلْمِ: لَيْسَ لَكَ أَنْ تَجْلِسَ فَوْقَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّكَ جَاهِلٌ، وَأَنَا أَعْرِفُكَ، وَأَعْرِفُ أَبَاكَ، وَغَضِبَ غَيْرَةً عَلَى الْعُلَمَاءِ وَالْعِلْمِ، فَرَفَعَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ لِلشَّرْطَةِ وَبِغَضِ فُضَاةِ الْعَهْدِ، فَحُجِسَ بِسَبَبِ ذَلِكَ وَغَرَّمَ مَالًا عَظِيمًا، فَهَلْ يَلْزَمُهُ بِسَبَبِ مَا ذَكَرَ تَعْزِيرٌ أَوْ تَغْرِيمٌ أَمْ لَا؛ لِكُونِهِ مَا تَكَلَّمَ إِلَّا حَقًّا، وَلَا نَطَقَ إِلَّا صِدْقًا؟ [س/١٣٧٦]

٢٧٠٤ = وَإِذَا قُلْتُمْ لَا، هَلْ يَضْمَنُ الرَّافِعُ لَهُ مَا غَرِمَهُ بِغَيْرِ وَجْهِ إِنْ تَعَدَّرَ الْأَخْذُ

مِنَ الْمُغْرِمِ؟

٢٧٠٥ = وَهَلْ إِذَا رَفَعَ أَمْرَهُ لِقَادِرٍ عَلَى اسْتِرْدَادِ الْمَالِ الَّذِي غَرِمَهُ مِمَّنْ غَرَّمَهُ

يُنْتَرَضُ عَلَى الْقَادِرِ انْتِزَاعُهُ مِنْ آخِذِهِ؛ لِكُونِهِ ظَلْمًا أَمْ لَا؟

٢٧٠٣ ج = أَجَابَ: اعْلَمْ أَوْ لَا أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْجَاهِلِ التَّقَدُّمُ عَلَى الْعَالِمِ، حَيْثُ

أَشْعَرَ تَقَدُّمَهُ بِنُزُولِ دَرَجَتِهِ عِنْدَ الْعَامَّةِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِقَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلِ ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١] [ع/٣١٢ب/] وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لِلْعُلَمَاءِ دَرَجَاتٌ فَوْقَ الْمُؤْمِنِينَ بِسَبْعِمِائَةِ دَرَجَةٍ مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ مَسِيرَةٌ

خَمْسِمِائَةِ عَامٍ<sup>(١)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

فَإِذَا عَلِمْتَهُ؛ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُتَقَدِّمَ قَدْ اذْتَكَبَ مَعْصِيَةً، وَإِذَا اذْتَكَبَ الْمَعْصِيَةَ يُعَزَّرُ، وَلِلْمُتَقَدِّمِ [ك/١٣٢٩] عَلَيْهِ مُبَاشَرَتُهُ بِنَفْسِهِ حَالَ الْاِزْتِكَابِ؛ إِذْ يُقِيمُهُ كُلُّ أَحَدٍ حَالَ الْمُبَاشَرَةِ، وَلِأَنَّهُ ائْتَصَرَ بَعْدَ الظُّلْمِ، وَهُوَ مَا ذُوْنُ فِيهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنِ ائْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١]، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْجَاهِلَ ظَلَمَ طَالِبَ الْعِلْمِ بِتَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ، فَلَهُ الْاِئْتِصَارُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاطِ، بَلْ وَبِمَا فَوْقَهَا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ قَذْفٌ، وَكَوْنُهُ قُرْشِيًّا لَا يُبِيحُ لَهُ التَّقَدُّمَ عَلَى ذِي الْعِلْمِ مَعَ جَهْلِهِ؛ إِذْ كُتِبَ الْعِلْمُ طَافِحَةً بِتَقَدُّمِ الْعَالِمِ عَلَى الْقُرْشِيِّ، وَلَمْ يُفَرِّقِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيْنَ الْقُرْشِيِّ وَغَيْرِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ حَقَّ الْعَالِمِ عَلَى الْجَاهِلِ كَحَقِّ الْأُسْتَاذِ عَلَى التَّلْمِيذِ، وَأَنْتَ عَلِيمٌ بِحُرْمَةِ تَقَدُّمِهِ عَلَى أُسْتَاذِهِ، فَإِذَا عَلِمْتَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ الَّتِي لَا نِزَاعَ لِأَحَدٍ فِيهَا، فَاقْطَعْ بِعَدَمِ لُزُومِ التَّعْزِيرِ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ.

٢٧٠٤ ج = وَبِعَدَمِ حَقِيَّةِ شَكْوَى خَصْمِهِ، وَرَفْعِهِ لِلْمُغْرَمِ عَادَةً، وَهُوَ مُوجِبٌ

لِلضَّمَانِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ حَسْمًا لِمَادَّةِ الْفَسَادِ.

٢٧٠٥ ج = وَأَمَّا وَجُوبُ الْاِسْتِرْدَادِ عَلَى الْقَادِرِ فَمَعْلُومٌ مِنْ حَدِيثِ: «مَنْ رَأَى

مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُعَيِّرْهُ»<sup>(٢)</sup> الْحَدِيثُ إِلَى الْآخِرِ، وَالظُّلْمُ يَجِبُ إِعْدَامُهُ وَيَحْرُمُ تَقْرِيرُهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَخْذَ الْمَالِ مِنْهُ ظُلْمٌ فَوْقَ ظُلْمِهِ السَّابِقِ، وَلَمْ يُبْحَهُ شَرْعٌ، فَالْمَفْرُوضُ عَلَى وُلاَةِ الْأُمُورِ أَنْ يُقَابِلُوا فَاعِلَهُ بِالزَّجْرِ وَالرَّدْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ذكره الغزالي في «إحياء علوم الدين» (١/٥) بلا عزو ولا تخريج.

(٢) مسلم: (٧٨).

شَأْنُ الْجَاهِلِ مَعَ الْعَالِمِ وَالتَّلْمِيذِ مَعَ الْأُسْتَاذِ

٢٧٠٦ = سُئِلَ فِي الرَّجُلِ الْجَاهِلِ، هَلْ لَهُ التَّقَدُّمُ عَلَى الشَّيْخِ الْعَالِمِ، وَإِذَا قَالَ لَهُ الْعَالِمُ: النَّصَارَى تُعَظِّمُ قَسِيْسَهُمْ، وَالْيَهُودُ حَاخَمَهُمْ وَأَنَا مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ لَمْ تُكْرِمْنِي لِذَاتِي؛ فَأَكْرِمْنِي لِعِلْمِي، فَأَبَى إِكْرَامَهُ وَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مُسْتَخْفًا بِهِ وَبِالْعِلْمِ الشَّرِيفِ، هَلْ بِاسْتِخْفَاةِ بِالْعِلْمِ الشَّرِيفِ وَبِالْعَالِمِ يَكْفُرُ وَتَبِينُ زُوجَاتُهُ وَيَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّينَ أَمْ لَا؟ [س ٣٧٦ ب، ط ٢٣٥ /]

أَجَابَ: لَيْسَ لِلْجَاهِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الشَّيْخِ الْعَالِمِ، بَلْ وَكَيْسَ لِلشَّيْخِ الْجَاهِلِ ذَلِكَ، فَقَدْ صَرَخَ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنْ لِلشَّابِّ الْعَالِمِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الشَّيْخِ الْجَاهِلِ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَرُ: ٩]، وَلِهَذَا يُقَدَّمُ فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ إِحْدَى أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ ثَالِثَةُ الْإِيْمَانِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]، فَالْمُرَادُ بِأُولِي الْأَمْرِ الْعُلَمَاءُ فِي أَصْحَ الْأَقْوَالِ، وَالْمَطَاعُ شَرْعًا مُقَدَّمٌ، وَكَيْفَ لَا يَتَقَدَّمُونَ وَالْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، كَذَا صَرَخَ الزَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَفِي (الْبَرْازِيَّةِ): وَالشَّابُّ الْعَالِمُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الشَّيْخِ غَيْرِ الْعَالِمِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: [ع ١٣١٣ /] ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [الْمَجَازِلُ: ١١]، فَالرَّافِعُ لَمَّا كَانَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى بِدَرَجَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا دَرَجَاتُ الْعِلْمِ، فَمَنْ يَضَعُهُ؛ يَضَعُهُ اللَّهُ فِي جَهَنَّمَ، وَالْعَالِمُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْقَرِيشِيِّ الْغَيْرِ الْعَالِمِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ تَقَدَّمُ الصَّهْرَيْنِ عَلَى الْخَثْنَيْنِ وَإِنْ كَانَ الْخَثْنُ أَقْرَبَ نَسَبًا مِنْهُمُ، قَالَ الزَّنْدَوْسِيُّ: حَقُّ الْعَالِمِ عَلَى الْجَاهِلِ، وَحَقُّ الْأُسْتَاذِ عَلَى التَّلْمِيذِ وَاحِدٌ عَلَى السَّوَاءِ، وَهُوَ أَنْ لَا يَفْتَحَ بِالْكَلامِ قَبْلَهُ،

وَلَا يَجْلِسَ مَكَانَهُ وَإِنْ غَابَ، وَلَا [ك ٣٢٩ ب /] (يُرَدُّ) <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ كَلَامَهُ، وَلَا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ فِي مَشْيِهِ، وَالنَّقْلُ فِي الْمَسْأَلَةِ كَثِيرٌ يَطُولُ ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا الْإِسْتِخْفَافُ بِالْعِلْمِ وَبِالْعَالِمِ فَفِي النِّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ:

وَلَكِنْ بِهِ مِنْ يَسْتَخْفُ مُكْفَرٌ كَذَاكَ بِهِ لَفْظَ الْفَقِيهِ يُصَغَّرُ

قَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الْبَرِّ: مَسْأَلَةٌ هَذَا الْبَيْتِ وَإِنْ كَانَتْ مَشْهُورَةً عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا، إِلَّا فِي (الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ) قَالَ: وَمَنْ اسْتَخَفَّ بِالنَّبِيِّ أَوْ بِنَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَكْفُرُ، وَكَذَا مَنْ اسْتَخَفَّ بِالْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ أَيْمَةَ الدِّينِ وَالشَّرِيعَةِ، رُوِيَ أَنَّ مَنْ قَالَ لِفَقِيهِ فُتْيَةً بِالتَّصْغِيرِ عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيرِ يَكْفُرُ، وَالْكَلَامُ فِي ذَلِكَ يَطُولُ، وَفِيمَا كَتَبْنَاهُ كِفَايَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٧٠٧ = سُئِلَ فِي قَرْيَةٍ بِهَا شَجَرٌ زَيْتُونٍ، وَمَغْرَمُ الْقَرْيَةِ يَدُورُ عَلَيْهَا أَيْنَمَا دَارَ، فَهَلْ إِذَا انْتَقَلَ مِنْ شَخْصٍ إِلَى شَخْصٍ يَلْزَمُهُ مَغْرَمُهُ، وَلَا يَجُوزُ تَحْمِيلُهُ لِمَنْ انْتَقَلَ عَنْهُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: حَيْثُ كَانَتِ الْغَرَامَةُ مُتَعَلِّقَةً بِهِ فَهِيَ دَائِرَةٌ مَعَهُ أَيْنَمَا دَارَ، فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْغَرَامَاتِ إِنْ كَانَتْ لِحِفْظِ الْأَمْلاكِ فَالْمُسْمَاةُ عَلَى قَدْرِ الْمَلِكِ، وَإِنْ كَانَتْ لِحِفْظِ الْأَنْفُسِ فَهِيَ عَلَى عَدَدِ الرُّءُوسِ، وَفَرَّغَ عَلَيْهِ الْوَلَوَالِجِيُّ تَغْرِيمَ السُّلْطَانِ أَهْلَ قَرْيَةٍ، فَإِنَّهَا تُقْسِمُ عَلَى هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س ٣٧٧ /]

مَا يَعْتَقِدُهُ أَرْبَابُ الْحَرْفِ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يَنْسُبْ حَرْفَتَهُ إِلَى صَاحِبِهَا الَّذِي اخْتَرَعَهَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ

٢٧٠٨ = سُئِلَ فِيمَا يَعْتَقِدُهُ أَرْبَابُ الْحَرْفِ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يَنْسُبْ حَرْفَتَهُ إِلَى

(١) فِي ك: يعلو.

صَاحِبَهَا الَّذِي اخْتَرَعَهَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ تَعَاطِيهَا، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ تَنَاوُلُ أُجْرَةِ عَمَلِهِ فِيهَا، كَالْخِيَاطَةِ إِلَى إِدْرِيسَ، وَالنَّجَارَةِ إِلَى نُوحٍ، وَالْحِلَاقَةِ إِلَى سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، وَسِيَاسَةِ الْخَيْلِ إِلَى قُنْبُرٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيَعْتَقِدُونَ شَيْئًا يُسَمَّى الشَّدَّ عِنْدَهُمْ، وَهُوَ أَنْ تَجْتَمِعَ أَهْلُ الْحِرْفِ الَّذِينَ فِي الْبَلَدَةِ فَيَتَّخِذَ لَهُمْ مِنْ يُرِيدُ الشَّدَّ طَعَامًا، وَلِغَيْرِهِمْ مِمَّنْ حَضَرَ الْمَجْلِسَ، وَرُبَّمَا أَجْهَدَهُ ذَلِكَ وَتَدَايَنَ ثَمَنُهُ وَشَقَّ عَلَيْهِ إِلَى الْغَايَةِ، وَيَدْفَعُ إِلَى رَجُلٍ يُسَمَّى شَيْخَ الصَّنْعَةِ خَلْعَةً عَلَى إِجَارَتِهِ لَهُ بِالْعَمَلِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْبِدَعِ الَّتِي لَمْ تَرِدْ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَلَا مِلَّةٍ وَلَا نِحْلَةٍ، هَلْ حَيْثُ أَذَى ذَلِكَ إِلَى تَكْلِيفِ الْفُقَرَاءِ مِنْ ذَوِي الْحِرْفِ يُمْنَعُ شَرْعًا، وَيَجِبُ مَنْعُهُمْ مِنَ الْحَجْرِ عَلَى أَرْبَابِ الْحِرْفِ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَالْعَاجِزِينَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَتَضَرَّرُ أَوْ لَا يَتَضَرَّرُ وَامْتَنَعَ عَنْهُ لِكَوْنِهِ بِدْعَةً أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ؛ يُمْنَعُ شَرْعًا، إِذْ فَاعِلُهُ وَالْمُعْتَقَدُ لَهُ كُلُّ قَدْ جَاءَ بِدْعًا؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْحِرْفِ لَا يَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ أَوْلَى مَنْ بِحِرْفَتِهِ اخْتَرَفَ، [ع ٣١٣ ب، ط ٢٣٦٦] وَفِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَظِيمٌ وَحَجْرٌ وَمَنْعٌ أَكْثَرُ الْمُخْتَرِفِينَ عَنْ حِرْفَتِهِمُ الَّتِي بِهَا قِيَامُ بَنِيَّتِهِمْ، وَتَكْلِيفُ الْمُخْتَرِفِ إِلَى مَا عَسَاهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُتَقَرَّرَةِ الضَّرَرُ يُزَالُ، مَعَ كَوْنِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْبِدَعِ وَهِيَ رَدٌّ، وَقَدْ وَرَدَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>، وَأَبُو دَاوُدَ، وَلَفْظُهُ: مَنْ صَنَعَ أَمْرًا عَلَى غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ رَدٌّ<sup>(٢)</sup>. وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(٣)</sup>.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري (٢٦٩٧)، مسلم (١٧١٨).

(٢) أبو داود (٤٦٠٦).

(٣) ابن ماجه (١٤).

(٤) مسلم (١٨/١٧١٨).

وَفِي الْحَدِيثِ «وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(١)</sup>، [ك/١٣٣٠/]

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ شَهَوَاتِ الْغَيِّ فِي بُطُونِكُمْ وَفُرُوجِكُمْ وَمُضَلَّاتِ الْهَوَى»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبَزَارُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي (مَعَاجِمِهِ الثَّلَاثِ)<sup>(٢)</sup>.

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَإِنَّ أَفْضَلَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي (مُسْنَدِهِ) وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ جَابِرٍ<sup>(٣)</sup> وَمَعْنَى قَوْلِهِ «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» أَي: كُلُّ بِدْعَةٍ أُحْدِثَتْ عَلَى خِلَافِ الشَّرْعِ ضَلَالَةٌ، أَي: تُوصَفُ بِذَلِكَ لِإِضْلَالِهَا، وَالْحَقُّ فِيمَا جَاءَ بِهِ الشَّارِعُ، وَمَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الشَّارِعَ مَا جَاءَ بِالشَّدِّ الْمَذْكُورِ، وَلَا أَلْزَمَ مَنْ أَرَادَ الْإِحْتِرَافَ لِأَهْلِهِ بِخَلْعَةِ لِشَيْخِ صَنْعَتِهِ وَلَا بِاتِّخَاذِ طَعَامِ لِعَامَّةِ أَهْلِ حِرْفَتِهِ فِي بَلَدَتِهِ، وَلَا بِحِفْظِ نِسْبَةِ الصَّنْعَةِ إِلَى أَوَّلِ مَنْ تَعَاطَاهَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، وَحَاشَا لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُكَلِّفَ عَبْدًا ضَعِيفًا بَعْدَمَ جَوَازِ عَمَلِهِ فِي حِرْفَةٍ مَا بِهِذِهِ التَّكَالِيفِ الشَّاقَّةِ، وَأَنْ لَا يُسَوِّغَ لَهُ الْإِحْتِرَافَ إِلَّا بَعْدَ إِتْيَانِهِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا ضَلَالٌ، لَا يَرْضَاهُ اللَّهُ الْمُهَيِّمُنُ الْمُتَعَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [س/٣٧٧ب/]

لَا يَصِحُّ نَصْبُ الْوَصِيِّ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ أَوْ وَصِيِّهِ

٢٧٠٩ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ عَنْ أَبَوَيْنِ وَزَوْجٍ وَبِنْتٍ صَغِيرَةٍ، وَعَنْ تَرِكَةِ مِنْ جُمَلَتِهَا مَهْرُهَا الْمُتَأَخَّرُ بِدَمَّةٍ زَوْجَهَا الْمَذْكُورِ، فَنَصَبَ الْقَاضِي جَدَّ الصَّغِيرَةِ لِأُمَّهَا وَصِيًّا مَعَ وُجُودِ الْأَبِ وَالْجَدِّ أَبِي الْأَبِ، فَبَاعَ مَا خَصَّهَا مِنْ الْأَسْبَابِ لِأَبِيهَا بِثَمَنِ

(١) مسلم: (٨٦٧).

(٢) أحمد (١٩٧٨٨)، والبزار (٣٨٤٤)، والطبراني في «الصغير» (٥١١) قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١٠١/٣): بعض أسانيدهم رجاله ثقات. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/١٨٨): رجاله رجال الصحيح.

(٣) مسلم (٨٦٧)، والنسائي (١٥٧٨)، وابن ماجه (٤٥)، وأحمد (١٤٧٠٧).

مَعْلُومٌ بِذِمَّتِهِ، الْعَشْرَةُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَطَلَبَ مِنْهُ رَهْنًا عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ الْجَدُّ  
أَبُ الْأَبِ: دَارِي الْفُلَانِيَّةُ رَهْنٌ بِهِ وَلَمْ تُقْبَضْ، وَمَاتَ أَبُو الْبِنْتِ لَا عَن تَرِكَةٍ، ثُمَّ مَاتَ  
أَبُوهُ عَنِ ابْنِ، وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ مُدَّةَ سِنِينَ، وَالْآنَ الْجَدُّ لِأُمِّ يَطْلُبُ مِنَ ابْنِ الْجَدِّ  
الرَّاهِنَ رَأْسَ الْمَالِ وَرَبْحَهُ عَنِ السِّنِينَ الْمَاضِيَةِ الْخَالِي عَنِ حِيلَةِ الرَّبَا، وَيُرِيدُ بِنَيْعِ  
الدَّارِ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

أَجَابَ: كُلُّ مَا ذُكِرَ فِيهِ مُنَابِدٌ لِنَصِّ عُلَمَائِنَا:

(أ) أَمَّا نَصْبُ الْقَاضِيِ جَدِّ الصَّغِيرَةِ لِأُمَّهَا؛ فَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا أَنَّ وِلَايَةَ الْقَاضِيِ  
مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ وِلَايَةِ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ، يَعْنُونَ بِهِ وَصِيَّ الْأَبِ فَكَيْفَ يُنْصَبُ (وَلِيًّا) <sup>(١)</sup> مَعَ  
وُجُودِ الْأَبِ الصَّالِحِ لِلتَّصَرُّفِ؟ [ع/١٣١، ٤]

(ب) وَأَمَّا قَوْلُ الْجَدِّ: دَارِي الْفُلَانِيَّةُ رَهْنٌ وَلَمْ تُسَلِّمْ؛ فَلِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالرَّهْنِ بِدُونِ  
الْقَبْضِ، قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿فَرَهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ <sup>(٢)</sup>، فَقَوْلُ الْجَدِّ: دَارِي الْفُلَانِيَّةُ رَهْنٌ بِهِ  
أَوْ هِيَ رَهْنٌ أَوْ جَعَلْتَهَا رَهْنًا وَلَمْ تُقْبَضْ هَدْرٌ لَا عِبْرَةَ بِهِ.

(ج) وَأَمَّا مُطَالَبَةُ الْإِبْنِ بِوَفَاءِ دَيْنِ عَلَى أُخِيهِ الْمَيِّتِ مُفْلِسًا فَلَا قَائِلَ بِهِ؛ إِذْ لَا يُلْزَمُ  
أَحَدًا وَفَاءَ دَيْنِ أَحَدٍ، وَلَوْ كَانَ أَبَا أَوْ ابْنًا، وَإِلْزَامُهُ بِرَبْحِ السِّنِينَ الْمَاضِيَةِ الْخَالِي عَنِ  
حِيلَةِ شَرْعِيَّةٍ؛ أَعْجَبٌ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُلْزَمُ الْوَارِثُ بِوَفَاءِ دَيْنِ الْمُورَثِ

٢٧١٠ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْونٌ مُسْتَعْرِقَةٌ لَا تَفِي تَرِكْتُهُ بِهَا، يُرِيدُ

الْقَضَاءُ أَنْ يُلْزَمُوا أَخَاهُ بِوَفَائِهَا جَمِيعَةً، هَلْ يُلْزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ [ك/٣٣٠ /]

(١) فِي سِ (وَصِي).

(٢) الْآيَةُ مِنْ سُورَةِ النِّقَرَةِ: (٢٨٣)، وَهِيَ عَلَى قِرَاءَةِ حَفْصِ ﴿فَرَهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ وَمَا هُنَا عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ  
حَكِي، وَأَبِي عَمْرِو الْبَصْرِيِّ.



أَجَاب: حَيْثُ ضَاقَتِ التَّرِكَةُ عَنْ وِفَاءِ دُيُونِ الْمَيِّتِ، لَيْسَ عَلَيَّ وَارِثُهُ إِلَّا تَسْلِيمُ تَرِكَتِهِ، وَلَا يُلْزَمُهُ وِفَاءُ جَمِيعِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْ عَمَّرَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ فَالْعِمَارَةُ لِلْمَالِكِ وَالنَّفَقَةُ دَيْنٌ عَلَيْهِ

٢٧١١ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ سَكَنَ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي دَارِ أُمِّهَا وَهِيَ خَرَابٌ، فَعَمَّرَهَا بِإِذْنِ مَالِكِهَا، وَمَاتَتِ الْمَالِكَةُ، فَهَلِ الْعِمَارَةُ لِمَلِكِ الْبَانِي أَمْ لِمَلِكِ الْأَذْنَةِ؟ وَمَا الْحُكْمُ فِيمَا أَنْفَقَ الْبَانِي عَلَى الْعِمَارَةِ الْمَذْكُورَةِ؟

أَجَاب: حَيْثُ عَمَّرَ بِإِذْنِ الْمَالِكَةِ؛ فَالْعِمَارَةُ لَهَا وَالنَّفَقَةُ دَيْنٌ عَلَيْهَا، فَيَرْجَعُ بِهَا فِي تَرِكَتِهَا، وَيَرِثُ الْعِمَارَةَ وَرَثَتُهَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَنْفَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ بِإِذْنِ

٢٧١٢ = سُئِلَ فِي دَوَابِّ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَذِنَ أَحَدُهُمَا لِالْآخَرِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، وَمَاتَ الْأَذِنُ، هَلِ لِلْمُنْفِقِ الرَّجُوعُ فِي تَرِكَتِهِ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى حِصَّتِهِ أَمْ لَا؟ أَجَاب: نَعَمْ، لَهُ الرَّجُوعُ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَا يُجِبُّ الدَّائِنُ عَلَى الْإِبْرَاءِ

٢٧١٣ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ عَلَى آخَرَ ثَلَاثَةُ قُرُوشٍ أُجْرَةَ أَرْضٍ، وَاثْنَا عَشَرَ قِرْشًا وَنِصْفُ قِرْشٍ ثَمَنَ حِنْطَةٍ، أَقْسَمَ بِاللَّهِ [س١٣٧٨، ط٢٣٧٧ /] إِنْ دَفَعَ لَهُ ثَمَنَ الْحِنْطَةِ يُبْرِئُهُ عَنْ أُجْرَةِ الْأَرْضِ، فَهَلِ لِلْقَاضِي جَبْرُهُ عَلَى ذَلِكَ إِذَا امْتَنَعَ أَمْ لَا؟

أَجَاب: لَيْسَ لِلْقَاضِي ذَلِكَ؛ إِذْ لَا تَصِحُّ الدَّعْوَى فِيهِ لِأَسِيْمَا مَعَ جَوَازِ امْتِدَادِهِ وَعَدَمِ الْقَوْرِيَّةِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَيْسَ لِوَالِيِ الْبَلَدَةِ أَنْ يَطْرَحَ عَلَى أَهْلِهَا غَرَامَةً لِضَيْفِهِ

٢٧١٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى بَلَدٍ، وَرَدَ عَلَيْهِ ضَيْفٌ فَتَكَلَّفَ لَهُ، فَطَرَحَ

عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ غَرَامَةً عِوَضَ ذَلِكَ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؛ لِكَوْنِهِ ظُلْمًا يَجِبُ إِعْدَامُهُ؟

أَجَابَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ ظُلْمٌ مَحْضٌ يَجِبُ إِعْدَامُهُ وَيَحْرُمُ تَقْرِيرُهُ بِإِجْمَاعِ

الْمِلَلِ وَالنَّحْلِ، بَلْ وَمَنْ لَا يَتَّحِلُّ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاتَ رَفِيقُهُ فِي طَرِيقِ الْحَجِّ وَتَرَكَ أَمْتِعَةً

فَحَمَلَهَا إِلَى مَكَّةَ وَأَشْهَدَ أَنَّهُ لَيْسَ مُتَبَرِّعًا وَبَاعَهَا

٢٧١٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ فِي طَرِيقِ الْحَجِّ، وَتَرَكَ أَمْتِعَةً، وَلَمْ يُمَكِّنْ رَفِيقَهُ

أَنْ يَسْتَطْلِعَ رَأْيَ الْقَاضِي خَوْفَ الضَّيْعَةِ عَلَيْهَا، فَحَمَلَهَا إِلَى مَكَّةَ الْمُسَرَّفَةِ وَأَشْهَدَ أَنَّهُ

لَيْسَ مُتَبَرِّعًا بِمُؤَنَةِ الْحَمْلِ وَبِالْجِبَايَةِ عَلَيْهَا، وَبَاعَهَا ثُمَّ بِأَضْعَافِ الْقِيَمَةِ، وَأُودِعَ ثَمَنَهَا

لَدَى الرَّجُوعِ إِلَى بَلَدِ الْوَرِثَةِ عِنْدَ ثِقَةٍ لِعُذْرِ أَعْجَزِهِ عَنِ الْحِفْظِ، فَخَرَجَتِ اللَّصُوصُ

وَأَخَذُوا بَعْضَ الْوَدِيعَةِ قَهْرًا، فَهَلْ هَذَا الرَّفِيقُ أَمِينٌ مَحْضٌ، كَمَنْ أَلْقَتِ الرَّبْحُ ثُوبَ

غَيْرِهِ فِي حِجْرِهِ، فَيَمْلِكُ الْإِيدَاعَ وَلَا يَضْمَنُ، أَمْ لَا؟ [ع/٣١٤ب/]

٢٧١٦ = وَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ بِمُؤَنَةِ الْحَمْلِ وَالْجِبَايَةِ عَلَى الْوَرِثَةِ حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ

اسْتَطْلَاعَ الْقَاضِي وَأَشْهَدَ أَمْ لَا؟

٢٧١٥ ج = أَجَابَ: نَعَمْ، هُوَ أَمِينٌ مَحْضٌ؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ فِي فِعْلِهِ، قَالَ جَلَّ مِنْ

قَائِلٍ: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١] فَانْتَفَى عَنْهُ الضَّمَانُ بِهَذَا الْفِعْلِ

الْجَمِيلِ، وَصَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ بِأَنَّ الْمَفْقُودَ إِذَا مَاتَ بِالْبَادِيَةِ، فَلِصَاحِبِهِ

أَنْ يَبِيعَ حِمَارَهُ وَمَتَاعَهُ وَيَحْمِلَ الدَّرَاهِمَ إِلَى أَهْلِهِ، صَرَخَ بِهِ فِي (التَّارِخَانِيَّةِ) عَائِنًا لـ (تَجْنِيسِ النَّاصِرِيِّ).

وَفِي (جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ) فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْأَعْيَانِ الْمُشْتَرَكَةِ: لِلشَّرِيكِ أَنْ يَأْخُذَ حِصَّتَهُ، وَيُوقِفَ حِصَّةَ الْغَائِبِ فِيمَا بَاعَهُ مِنْ ثَمَرَةِ الْكَرْمِ، وَإِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ إِنْ شَاءَ؛ أَجَازَ بَيْعَهُ، وَإِنْ شَاءَ؛ ضَمَّنَهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ فِيهَا، وَلَا يَضْمَنُ مَا أَخَذَتْهُ اللَّصُوصُ، حَيْثُ كَانَ الْإِيدَاعُ عَنْ عُذْرٍ أَوْ جَبَهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ أَمِينٌ وَالْحَالُ هَذِهِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَنَّ الْوَرَثَةَ لَمْ يَرْضُوا بَيْعَهُ (وَرَدُّوهُ) (١) وَضَمَّنُوهُ قِيمَةَ مَا بَاعَ، يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي قِيمَتِهِ بِيَمِينِهِ فَيَضْمَنُ بِقَدْرِ مَا يَقُولُ لِإِنْكَارِهِ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ. [ك ١٣٣١، س ٣٧٨ ب /]

٢٧١٦ ج = وَلَا يَشْكُ شَاكٌ فِي أَنْ لَهُ الرَّجُوعُ بِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنْ مُؤَنَةِ الْحَمْلِ وَالْجَبَايَةِ وَالْحَالُ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### أَزْرُ عَمِّ إِبْرَاهِيمَ

٢٧١٧ = سُئِلَ عَنْ أَزْرِ هَلْ هُوَ اسْمٌ لِوَالِدِ الْخَلِيلِ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ صَلَاةُ اللَّهِ الْمَلِكِ الْجَلِيلِ؟

أَجَابَ: فِي (الْقَامُوسِ) أَزْرٌ كَهَا جَرَ اسْمُ عَمِّ إِبْرَاهِيمَ، وَأَمَّا أَبُوهُ فَإِنَّهُ تَارِخٌ، وَفِي (تَارِيخِ الْخَنْبَلِيِّ) وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ تَارِخٍ وَهُوَ أَزْرٌ، وَفِي (تَفْسِيرِ الْجَلَالِينِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَأَزْرٌ؟﴾ [الانجاء: ٧٤] قَالَ هُوَ لَقْبُهُ، وَاسْمُهُ تَارِخٌ، وَفِي (شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ لِابْنِ حَجَرٍ) وَلَا يَرِدُ عَلَى النَّاطِمِ أَزْرٌ فَإِنَّهُ كَافِرٌ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ أَبُو إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ

(١) فِي س: (وَرَفُضُوهُ).

لَمْ يَكُنْ أَبَاهُ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا كَانَ عَمَّهُ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْعَمَّ أَبًا، بَلْ فِي الْقُرْآنِ ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِلَهُآءِ آبَائِكَ إِزْرَاعَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ [البقرة: ١٣٤] مَعَ أَنَّهُ عَمُّ يَعْقُوبَ، بَلْ لَوْ لَمْ يُجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ؛ وَجَبَ تَأْوِيلُهُ بِذَلِكَ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَأَمَّا مَنْ أَخَذَ بِظَاهِرِهِ كَالْبَيْضَاوِيِّ وَغَيْرِهِ فَقَدْ تَسَاهَلَ. اهـ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ طَوِيلَةٌ الْأَدْيَالِ، وَاسِعَةٌ الدَّلَائِلِ، كَثِيرَةٌ الْأَقْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ.

### التاء المربوطة التي عدها الحريري هاء

٢٧١٨ = سُئِلَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ مِنَ الْمَرْحُومِ الشَّيخِ صَالِحِ الدَّجَانِيِّ بِمَا صُوِّرَتْهُ: الْمَرْجُوعُ مِنَ حَظِيرَةِ الْعُلُومِ، الْعَلِيمِ بِالْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ، أَنْ يُبَيِّنَ لَنَا التَّاءَ الْمَرْبُوطَةَ، الَّتِي عَدَّهَا الْحَرِيرِيُّ هَاءً فِي حَالَتِي الدَّرَجِ وَالْوَقْفِ، وَجَعَلَهَا هَاءً فِي الْحَالَتَيْنِ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ مَنْقُوطَةً، قَالَ فِي (الْمَقَامَةِ الْخِيفَاءِ): وَهِيَ الَّتِي امْتَحِنَ فِي إِنْشَائِهَا، وَقِيلَ لَهُ فِي حَالَةِ الْإِمْتِحَانِ أَنْشِئْ رِسَالَةً، حُرُوفُ إِحْدَى كَلِمَتَيْهَا يُعْمَمُهَا النَّقْطُ، وَحُرُوفُ الْأُخْرَى لَمْ يُعْجَمَنَّ قَطُّ، قَالَ مِنْهَا:

وَاطْرَاحِ ذِي الْحُرْمَةِ عَيْي، وَمُحَرَّمَةُ بَنِي الْأَمَالِ بَغْيِي

وَقَالَ مِنْهَا: بَيِّتِ لِإِمَاطَةِ شَجْبِ، وَإِعْطَاءِ نَشْبِ، وَمُدَاوَاةِ شَجْنِ، وَمُرَاعَاةِ يَنْفَنِ، [١٣١٥٤] فَاتَى بِالْحُرْمَةِ وَمُحَرَّمَةِ وَالْإِمَاطَةِ وَمُدَاوَاةِ، وَمُرَاعَاةِ فِي الْكَلِمَةِ الَّتِي حُرُوفُهَا غَيْرُ مُعْجَمَةٍ فِي حَالَةِ الدَّرَجِ كَمَا يَرَى.

وَقَالَ فِي (الرِّسَالَةِ الرَّقْطَاءِ) وَهِيَ الَّتِي التَّرَمَّ فِيهَا بِحَرْفٍ مَنْقُوطٍ وَحَرْفٍ غَيْرِ مَنْقُوطٍ: لَيْسَ بِوَثَابٍ عِنْدَ نَهْزِهِ شَرٌّ بَلْ يَعْنَفُ عِفَّةً بَرًّا.

وَقَالَ مِنْهَا: مُذْ رَضَعَ ثُدَيَّ لِبَانِهِ خُصَّ بِإِفَاضَةِ تَهْتَانِهِ. [ط ٢٣٨ / ]

وَمِنْهَا إِذَا جَاشَ لِخُطْبَةٍ فَلَا يُوجَدُ قَائِلٌ.

وَمِنْهَا مَنْظُومًا:

فَلَا خَلَا ذَا بَهْجَةٍ      يَمْتَدُّ ظِلُّ خَضْبِهِ

وَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ الَّتِي التَزَمَ فِيهَا عَدَمَ النَّقْطِ فِي جَمِيعِ أَلْفَاطِهَا، مِنْهَا:

كَمْ مُدَاوِمَةُ اللَّهْوِ وَمُواصِلَةُ السَّهْوِ، وَاطِّرَاحُ كَلَامِ الْحُكَمَاءِ، وَمُعَاصَاةُ إِلَهِ  
السَّمَاءِ، أَمَّا السَّاعَةُ مُوَعِدُكُمْ، وَالسَّاهِرَةُ مُورِدُكُمْ، أَمَّا أَهْوَالُ الطَّامَةِ لَكُمْ مَرَّصَدُهُ،  
أَمَّا دَارُ الْعُصَاةِ الْحُطَمَةُ الْمُوَصَدَةُ، أَلَا رَحِمَ اللَّهُ امْرَأَةً مَلَكَ هَوَاهُ، وَأَحْكَمَ طَاعَةَ  
مَوْلَاهُ، وَعَمِلَ مَا دَامَ الْعُمُرُ مُطَاوِعًا، [ك ٣٣١ ب، س ٣٧٩ ب / ] وَالذَّهْرُ مُوَادِعًا، وَالصِّحَّةُ  
كَامِلَةً، وَالسَّلَامَةُ حَاصِلَةً، إِلَى أَنْ قَالَ وَأَسْأَلُهُ الرَّحْمَةَ لَكُمْ وَلِأَهْلِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ  
أَسْمَحُ الْكِرَامِ، وَالْمُسْلِمِ وَالسَّلَامِ، قَالَ الْحَارِثُ بْنُ هَمَّامٍ: فَلَمَّا رَأَيْتُ الْخُطْبَةَ نُخْبَةً  
بِلَا سَقَطٍ، وَعَرَّوَسًا (بِغَيْرِ) <sup>(١)</sup> نَقَطٍ، دَعَانِي الْإِعْجَابُ بِنَمَطِهَا الْعَجِيبِ إِلَى اسْتِجْلَاءِ  
وَجْهِ الْخَطِيبِ إِلَخِ مَوْلَانَا بَعْضُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ عَارِضُونَا فِي جَعْلِنَا الْهَاءَ الْمَرْبُوطَةَ فِي  
التَّارِيخِ بِخَمْسَةِ، زَاعِمِينَ عَلَيَّ أَنَّهَا تَاءٌ بِأَرْبَعِمَائَةٍ، وَصَنَعَ بَعْضُهُمْ تَارِيخًا وَعَدَّهَا  
بِأَرْبَعِمَائَةٍ، وَزَعَمَ أَنَّهَا فِي الدَّرَجِ بِأَرْبَعِمَائَةٍ، وَفِي حَالَةِ الْوَقْفِ بِخَمْسَةِ بِزَعْمِهِ،  
فَقُلْتُ: هِيَ هَاءٌ بِخَمْسَةِ فِي الْحَالَتَيْنِ، كَمَا قَالَهُ الْحَرِيرِيُّ، وَأُورِدْتُ عَلَيْهِمْ مَا ذَكَرْتُهُ  
لِحَضْرَتِكُمْ مِنْ أَقْوَالِ الْحَرِيرِيِّ فِي (الْمَقَامَاتِ) مِنْ أَنَّهَا هَاءٌ فِي الْحَالَتَيْنِ، وَالْمَرْجُوعُ  
مِنْ ذِي الْعُلُومِ الْبَاهِرَةِ بَيَانُ ذَلِكَ لِنَسْتَفِيدَهُ مِنْكُمْ، دُمْتُمْ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

أَجَابَ: قَالَ فَرِيدُ عَضْرِهِ وَوَجِيدُ دَهْرِهِ جَلَّالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي

(١) في ع: بلا.

(شَرَحَ عُقُودَ الْجُمَانِ) الَّتِي هِيَ أَرْجُوزَتُهُ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، آخِرَ الْكَلَامِ عَلَى الْقِسْمِ  
الثَّانِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ:

وَالْوَصْلُ وَالنَّقْطُ وَالنَّقْطُ الْأَخْرَفِ وَتَرْكُهُ حَذْفٌ وَبِالْخُلْفِ يَضِي

وَمِثَالُ الثَّلَاثِ: يَعْني حَذْفُ كُلِّ حَرْفٍ مَنْقُوطٍ، وَالْإِتْيَانُ بِالْجَمِيعِ مُهْمَلًا، قَوْلُ  
الْحَرِيرِيِّ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَحْمُودِ الْآلَاءِ، الْمَمْدُوحِ الْأَسْمَاءِ، الْوَاسِعِ الْعَطَاءِ، الْمَدْعُورِ  
لِحَسَنِ الْإِوَاءِ، مَالِكِ الْأَمَمِ وَمُصَوِّرِ الرَّمَمِ، وَأَهْلِ السَّمَاكِ وَالْكَرَمِ، وَمُهْلِكِ عَادِ  
وِإِرَمِ، أَذْرَكَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمُهُ، وَوَسِعَ كُلَّ مُصِرٍّ حِلْمُهُ.

الْخُطْبَةُ بِكَمَالِهَا كُلُّ حُرُوفِهَا مُهْمَلَةٌ.

وَعِنْدَهُمْ أَنَّ التَّاءَ الَّتِي تُكْتَبُ هَاءً فِي هَذَا النَّوعِ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمُهْمَلَةِ. انْتَهَى  
كَلَامُهُ.

أَقُولُ: وَلَا يُنَافِيهِ مَا قَالَهُ الْمُرَادِيُّ فِي (الْجَنِيِّ الدَّانِي) وَابْنُ هِشَامٍ فِي (الْمُغْنِي)  
قَالَ الْمُرَادِيُّ: وَأَمَّا تَاءُ التَّانِيثِ الَّتِي تَلْحَقُ الْإِسْمَ فَلَا تُعَدُّ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي،  
وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ فِيهَا أَنَّهَا تَاءٌ فِي الْأَصْلِ، وَالنَّهَاءُ فِي الْوَقْفِ بَدَلُ التَّاءِ، وَمَذْهَبُ  
الْكُوفِيِّينَ عَكْسُ ذَلِكَ، وَقَالَ فِي (الْمُغْنِي) وَالْخَامِسُ: [ع ٣١٥٤ ب /] التَّانِيثُ نَحْوَ رَحْمَةٍ  
فِي الْوَقْفِ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، زَعَمُوا أَنَّهَا الْأَصْلُ، وَأَنَّ التَّاءَ فِي الْوَصْلِ بَدَلُ مِنْهَا،  
وَعَكْسُ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ عِنْدَهُمْ رَاجِعٌ لِلْبَدِيعِيِّينَ؛ إِذْ هُوَ فِي  
بَحْثِ الْبَدِيعِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَالتَّارِيخُ فَنُ اضْطَلَحَ عَلَيْهِ بَعْضُ مُتَأَخِّرِي الشُّعْرَاءِ،  
وَأَظْهَرُوا فِيهِ صَنَائِعَ لَطِيفَةً عَلَى عَدَدِ الْجَمَلِ فِي الْحُرُوفِ، نَصَّ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُضَلَّاءِ،  
وَهُوَ أَيُّ فَنُ التَّارِيخِ الْمَذْكُورُ لَا شُبْهَةَ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ، وَقَدْ عَلِمَ مِنْ صَرِيحِ  
كَلَامِ السُّبُوطِيِّ أَنَّهَا عِنْدَ أَهْلِ فِي حُكْمِ الْمُهْمَلَةِ، وَلَا يَشْكُ ذُو فَهْمٍ أَنَّهَا تُكْتَبُ فِي الْخَطِّ

هَاءَ، وَإِنْ كُتِبَتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْقُرْآنِيَّةِ فِي الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ تَاءٌ مَجْرُورَةٌ، لِأَنَّ خَطَّ الْمُصْحَفِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ كَخَطِّ الْعُرُوضِيِّينَ؛ إِذْ خَطَّانِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا: خَطُّ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ، وَخَطُّ الْعُرُوضِيِّينَ. [ك ١٣٣٢، ط ٢٣٩، س ٣٧٩ ب /]

وَإِذَا كَانَتْ تُكْتَبُ هَاءٌ؛ تُحْسَبُ بَعْدَهَا هَذَا، وَالنَّظْرُ يَقْتَضِي جَوَازَ اعْتِبَارِ مُجَرَّدِ النُّطْقِ عِنْدَ عَدَمِ الْوَقْفِ، وَجَوَازَ اعْتِبَارِ مُجَرَّدِ الْخَطِّ؛ إِذْ الْكَلَامُ عَلَى الْحَرْفِ لَهُ تَعَلُّقَانِ: تَعَلُّقٌ بِكِتَابَتِهِ، وَتَعَلُّقٌ بِنُطْقِهِ، وَقَدْ اعْتَبَرَ عُلَمَاءُ الْبَدِيعِ كُلًّا مِنْهُمَا، كَمَا قَرَّرُوا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا الْجِنَاسِ الْخَطِّيِّ وَاللَّفْظِيِّ، فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ.

فَإِنْ قِيلَ قَوْلُهُ فِي (شَرْحِ الْعُقُودِ): وَعِنْدَهُمْ أَنَّ التَّاءَ الَّتِي تُكْتَبُ هَاءً فِي هَذَا النَّوعِ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمُهْمَلَةِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِي غَيْرِ هَذَا النَّوعِ الَّذِي هُوَ الْحَذْفُ لَيْسَ حُكْمُهَا حُكْمُهَا، قُلْتُ: لَا (يَدُلُّ) <sup>(١)</sup> لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ لَا يُتَابَعِي الْحُكْمَ عَمَّا عَدَاهُ، وَيَكْفِينَا مِنْ كَلَامِهِ قَوْلُهُ: التَّاءُ الَّتِي تُكْتَبُ هَاءً؛ إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ فَحَيْثُ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِأَنَّهَا فِي الْكِتَابَةِ هَاءٌ؛ حُسِبَتْ بِهَاءٍ، وَإِذَا تَصَفَّحَ الطَّالِبُ الْكُتُبَ الْبَدِيعِيَّةَ وَتَأَمَّلَ كَلَامَهُمْ حَكَمَ بِصِحَّةِ الْإِعْتِبَارَيْنِ اللَّذَيْنِ بَحَثْنَاهُمَا.

هَذَا وَلَمْ يَضَعْ أَحَدٌ فِيمَا عَلِمْتُ مِنَ الْمُعْتَبَرِينَ الْمُحْتَجِّ بِكَلَامِهِمْ كِتَابًا فِي هَذَا الْقَنْ الَّذِي هُوَ قَنْ التَّارِيخِ الْمَذْكُورِ يُعْتَمَدُ فِي الرَّجُوعِ إِلَيْهِ، وَعَايَةُ مَا يُقَالُ هِيَ فِي الْكِتَابَةِ هَاءٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَفِي النُّطْقِ كَذَلِكَ عِنْدَ الْوَقْفِ، وَفِي الْوَصْلِ تَاءٌ فِي النُّطْقِ، هَاءٌ فِي الْخَطِّ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ اعْتِبَارِ الْخَطِّ، فَتُحْسَبُ بِخُمْسَةِ إِعْتِبَارِهِ، وَمِنْ إِعْتِبَارِ النُّطْقِ فَتُحْسَبُ بِأَرْبَعِمِائَةٍ إِعْتِبَارِهِ، وَيُنْفَهُمُ الْمَقْصُودُ بِالْقَرَائِنِ الْحَالِيَّةِ، وَكَمْ مِنْ مُشْتَرِكٍ كَذَلِكَ، عَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَ فِيهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْخَطِرَةَ رَائِحَةً،

(١) فِي س: (بد).

فَلَا ضَرَرَ فِي اسْتِعْمَالِهَا فِي كُلِّ مِنَ الْجِهَتَيْنِ مَعَ مُسْرَعٍ مَا مِنْ كَلَامِيهِمْ، وَعَدَمِ تَقْلِي  
صَرِيحٍ فِي الْمَنْعِ مِنْ جِهَةٍ مَنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٧١٩ = سُئِلَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَيْضًا مِنَ الْمَرْحُومِ الشَّيْخِ بَشِيرِ ابْنِ الْمَرْحُومِ

الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْخَلِيلِيِّ نَظْمًا: [ع/١٣١٦٤]

وَفِي الْعِلْمِ رُكْنَا مَنِيعًا مَشِيدًا  
لَدَيْهِ وَأَضْحَى لَبِيدُ بَلِيدًا  
وَأَعْنِي الْإِمَامَ الْمَجِيدَ الْمُجِيدًا  
رَضِينَا لَهُ فَتَرَكْنَا السُّجُودًا  
وَجَدْنَاهُ صَعْبًا لَدِينَا عَنِيدًا  
فَمَا نَعَطِ مِنْهُ نَجِدُهُ جُدُودًا  
بَقِيَتْ عَلَى الدَّهْرِ صَدْرًا مُغِيدًا  
مَا نَظَمَ النَّاطِمُونَ الْقَصِيدًا

أَيَا مَنْ عَدَا فِي الْبَرَايَا فَرِيدًا  
وَمَنْ صَارَ قِسَّ الدُّكَا بَاقِلًا  
يَقُولُ أَبُو الطَّيِّبِ الْمُجْتَبَى  
طَلَبْنَا رِضَاهُ بِتَرْكِ الَّذِي  
وَمِنْهَا لَهُ آخِرُ بَعْدَهُ  
كَانَ نَوَالِكَ بَعْدَ الْقَضَاءِ  
فَأَوْضِحْ لَنَا وَجْهَ مَعْنَاهُمَا  
وَلَا زِلْتَ تَوْضِيحُ لِلْمَشْكَالَاتِ

أَجَاب:

وَمَمْدُوحُهُ لَيْسَ يَرْضَى السُّجُودًا  
أَتَى لُغَةً وَاسْتَفْضَأَ وَرُودًا  
خُضُوعُ الْأَنْامِ لَهُ لَنْ يُرِيدَا  
يَكُونُ الْخُضُوعُ وَجُوبًا أَكِيدَا  
بِهِ لَا بِذَلِكَ صَوَابًا سَدِيدَا  
نَمِيلُ إِلَيْهِ فَوَادًا وَقُودًا  
تُسَمَّى بِخُوتًا وَيَعْنِي السُّعُودَا  
وَلَكِنْ يَرَاهُ اعْتِقَادًا جُدُودًا  
عَلَى مُقْتَضَى تِلْكَ فَضْلًا وَجُودًا

رِضَاهُ السُّجُودَ لِمَمْدُوحِهِ  
وَمَعْنَى السُّجُودِ الْخُضُوعُ كَمَا  
فَمِنْ حُسْنِ أَخْلَاقِ مَمْدُوحِهِ  
وَعَزْمِ مَقَامِ لَهُ مُقْتَضَى  
وَلَكِنْ رَأَى تَرْكَهُ لِلرِّضَا  
وَبَيَّتِ النَّوَالِ جَدِيدَ بَانَ  
فَمَعْنَى الْجُدُودِ الْحُظُوظُ الَّتِي  
فَمَا يُعْطِ لَيْسَ بِحَقِّ لَهُ  
وَإِنَّ الْقَضَاءَ بِكُلِّ الْوُزَى



وَقِيلَ الْعَطَاءُ بِأَلَمْ يُوجِبِ هُوَ الْفَضْلُ أَنْ تَبْعَ مِنْهُ الْوُزُودَا  
فَشَابَهُ نَفْسَ الْقَضَا فَعَلَّهُ وَهَذَا بَلِيغٌ فَخُذْهُ مُضِيدَا

قَوْلُ سَيِّدِي عُمَرَ بْنِ الْفَارِضِ  
وَلَمْ أَلْهُ بِاللَّاهُوتِ عَنْ حُكْمِ مَظْهَرِي

٢٧٢٠ = سُئِلَ عَنْ قَوْلِ سَيِّدِنَا عُمَرَ بْنِ الْفَارِضِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَلَمْ أَلْهُ بِاللَّاهُوتِ عَنْ حُكْمِ مَظْهَرِي وَلَمْ أَنْسَ بِالنَّاسُوتِ مَظْهَرَ حِكْمَةِ

أَجَابَ: [ك ٣٣٢ ب، س ٣٨٠، ط ٢٤٠]

يَقُولُ بِسَيْرِي فِي خَفِيِّ الْحَقِيقَةِ مُقِيمٌ عَلَى الْحُكْمِ الَّذِي فِي الشَّرِيعَةِ  
فَلَمْ أَلْهُ بِالسَّرِّ الْأَلَهِيِّ عَنِ الَّذِي أَتَى ظَاهِرًا فِي نَصْرِ آيِ وَسُنَّةِ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ الْفَرَائِضِ

مَاتَتْ عَنْ بِنْتٍ وَعَنْ شَقِيقَيْنِ وَابْنِ شَقِيقٍ  
مِنْ أَحَدِهِمَا وَالْكُلُّ مَفْقُودٌ

٢٧٢١ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ عَنْ بِنْتٍ وَعَنْ شَقِيقَيْنِ وَابْنِ شَقِيقٍ مِنْ أَحَدِهِمَا،  
وَالْكُلُّ مَفْقُودٌ مَا عَدَا الْبِنْتَ، فَمَا الْقِسْمَةُ؟

أَجَابَ: تُعْطَى الْبِنْتُ نِصْفَهَا الْمَفْرُوضَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا لَا شُبُهَةَ فِيهِ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي  
فَإِذَا حَكَمَ قَاضٍ بِمَوْتِ الْمَفْقُودِينَ (جَمِيعِهِمْ) <sup>(١)</sup> اجْتِهَادًا، أَوْ قَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى مَوْتِهِمْ  
جَمِيعِهِمْ قَبْلَهَا، يُرَدُّ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ حَيَّةً، وَعَلَى وَرَثَتِهَا إِنْ كَانَتْ مَيِّتَةً، وَأَقْلُ عَدَدٍ نَصَحَ  
مِنْهُ عَلَى كِلَا الْحَالَتَيْنِ أَرْبَعَةٌ، فَتُعْطَى الْبِنْتُ اثْنَيْنِ، وَيُوقَفُ اثْنَانِ، [ع ٣١٦ ب /] فَإِنْ ظَهَرَ  
الْأَخَوَانِ حَيِّينِ؛ دَفَعَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَهْمَهُ الَّذِي وَقَفَ لَهُ، وَإِنْ ظَهَرَ مَوْتُهُمَا سَابِقًا  
عَلَيْهَا وَحَيَاةِ ابْنِ الْأَخِ يُصْرَفُ السَّهْمَانِ لَهُ، وَإِنْ ظَهَرَ حَيَاتُهُمَا بَعْدَ مَوْتِهَا ثُمَّ مَوْتُهُمَا؛  
يُصْرَفُ الْمَوْقُوفُ لَوَرَثَتِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاتَ عَنِ ابْنِ وَبِنْتِي خَالٍ وَبِنْتِي خَالٍ آخَرَ  
وَعَنِ ابْنِ وَثَلَاثِ بَنَاتٍ خَالَةٍ، وَالْكُلُّ لِأَبٍ وَأُمٍّ

٢٧٢٢ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنِ ابْنِ، وَبِنْتِي خَالٍ، وَبِنْتِي خَالٍ آخَرَ، وَعَنِ ابْنِ  
وَثَلَاثِ بَنَاتٍ خَالَةٍ، وَالْكُلُّ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَمَا الْقِسْمَةُ الْفَرْضِيَّةُ؟

أَجَابَ: مَذْهَبُ أَبِي يُوسُفَ تَقْسِمُ التَّرِكَّةُ عَلَى أَحَدِ عَشَرَ سَهْمًا، لِكُلِّ ابْنٍ مِنْ ابْنِي  
الْخَالِ وَالْخَالَةِ بِانْفِرَادِهِ سَهْمَانِ، وَلِكُلِّ بِنْتٍ مِنْ بَنَاتِ الْخَالَيْنِ وَبَنَاتِ الْخَالَةِ سَهْمٌ

(١) فِي ع: جَمِيعًا.

وَاحِدٌ، قِسْمَةٌ أَبْدَانٍ لِلذَّكَرِ مِنْهُمْ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى، وَقَدْ أَفْتَى بِهِ بَعْضُ مَشَايخِ بُخَارَى تَسْهِيلًا عَلَى الْمُفْتَى وَالْقَاضِي.

وَهَذِهِ رِوَايَةٌ أَيْضًا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمَذْهَبُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَصِحُّ مِنْ خَمْسِينَ لِابْنِ الْخَالِ عَشْرَةٌ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ بَنَاتِهِ خَمْسَةٌ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنَاتِي الْخَالِ الثَّانِي عَشْرَةٌ، وَلِابْنِ الْخَالَةِ أَرْبَعَةٌ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ بَنَاتِهَا اثْنَانِ.

وَبِالْقِيَرَاطِ الْمَشْهُورِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي يُوسُفَ لِكُلِّ ذَكَرٍ أَرْبَعَةٌ قَرَارِيطٌ، وَأَرْبَعَةٌ أَجْزَاءٍ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ جُزْءًا مِنْ قِيَرَاطٍ، وَلِكُلِّ بِنْتٍ قِيَرَاطَانٍ وَجُزْآنٍ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ جُزْءًا مِنْ قِيَرَاطٍ.

وَعَلَى مَذْهَبِ مُحَمَّدٍ لِابْنِ الْخَالِ أَرْبَعَةٌ قَرَارِيطٌ وَأَرْبَعَةٌ أَحْمَاسٍ قِيَرَاطٍ، وَلِكُلِّ بِنْتٍ مِنْ بَنَاتِهِ قِيَرَاطَانٍ وَخُمْسًا قِيَرَاطٍ، وَلِكُلِّ بِنْتٍ مِنْ بَنَاتِي الْخَالِ الثَّانِي أَرْبَعَةٌ قَرَارِيطٌ وَأَرْبَعَةٌ أَحْمَاسٍ قِيَرَاطٍ، وَلِابْنِ الْخَالَةِ قِيَرَاطٌ وَأَرْبَعَةٌ أَحْمَاسٍ قِيَرَاطٍ وَثَلَاثَةٌ أَحْمَاسٍ [س ٣٨٠ ب، ك ١٣٣٣ /] خُمْسٍ قِيَرَاطٍ، وَلِكُلِّ بِنْتٍ مِنْ بَنَاتِهَا أَرْبَعَةٌ أَحْمَاسٍ قِيَرَاطٍ، وَأَرْبَعَةٌ أَحْمَاسٍ خُمْسٍ قِيَرَاطٍ.

وَالْمُتُونُ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَهُوَ أَظْهَرُ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الْأَوَّلُ وَقَدْ رَجَعَ عَنْهُ إِلَى مَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### مَا يَخْصُ الزَّوْجَةَ مِنَ التَّرَكَةِ

٢٧٢٣ = سُئِلَ عَنْ تَرَكَةِ جُمْلَتِهَا عَشْرَةُ قُرُوشٍ، وَعَلَى الْمُتَوَفَى دَيْنٌ قَدْرُهُ مِائَةٌ

وَعَشْرَةُ قُرُوشٍ، مِنْ دَاخِلِهِ مَهْرُ الزَّوْجَةِ عَشْرَةُ قُرُوشٍ، فَمَا يَخْصُهَا مِنْ ذَلِكَ؟

أَجَابَ: لَهَا سَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ قِطْعَةً وَجَدِيدَانِ، وَثَمَانِيَةٌ أَجْزَاءٍ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ جُزْءًا مِنْ جَدِيدٍ، عَلَى أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقُرُوشِ بِثَلَاثِينَ قِطْعَةً، وَكُلُّ قِطْعَةٍ بِعَشْرَةِ مِنَ الْفُلُوسِ الْمُسَمَّاةِ بِالْجُدُدِ، كَمَا فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ فِلَسْطِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاتَ عَنْ خَالٍ هُوَ ابْنُ عَمَّةِ أَبِي الْأَبِّ،

وَعَنْ ابْنِ عَمَّةِ أَبِي الْأَبَوَيْنِ

٢٧٢٤ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ خَالٍ، هُوَ ابْنُ عَمَّةِ أَبِي الْأَبِّ، وَعَنْ ابْنِ عَمَّةِ

أَبِي الْأَبَوَيْنِ، فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: جَمِيعُ تَرِكَتِهِ لِلْخَالِ، وَلَا دَخَلَ لِلْآخِرِ مَعَهُ بِحَالٍ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ

(السَّرَاجِيَّةِ) بِقَوْلِهِ فِي آخِرِ ذَوِي الْأَرْحَامِ: ثُمَّ يَنْتَقِلُ هَذَا الْحُكْمُ إِلَى جِهَةِ عُمُومَةِ أَبِي أَبِيهِ

وَخُؤُولَتَيْهِمَا، ثُمَّ إِلَى أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ إِلَى جِهَةِ عُمُومَةِ أَبِي أَبِيهِ وَخُؤُولَتَيْهِمَا، ثُمَّ إِلَى

أَوْلَادِهِمْ مَا فِي الْعَصَبَاتِ. فَجَعَلَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى عُمُومَةِ أَبِي الْمَيْتِ وَخُؤُولَتَيْهِمَا

بَعْدَ عُمُومَةِ الْمَيْتِ وَخُؤُولَتَيْهِ، وَالْخَالِ مِنَ الصَّنْفِ الرَّابِعِ، وَعُمُومَةُ أَبِي الْمَيْتِ

وَخُؤُولَتَيْهِمَا جَعَلَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ صِنْفًا خَامِسًا مُؤَخَّرًا عَنِ الرَّابِعِ، وَمَنْ أَدْخَلَهُمَا

فِي الرَّابِعِ؛ صَرَّحَ بِأَنَّ الْإِزْثَ بِجِهَتَيْهِمَا مُتَأَخَّرٌ عَنِ الْإِزْثِ بِجِهَةِ عُمُومَةِ الْمَيْتِ

وَخُؤُولَتَيْهِ. [١٣١٧ع / ١]

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي (شَرْحِهِ عَلَى السَّرَاجِيَّةِ): وَالصَّنْفُ الْخَامِسُ وَهُمْ عَمَّاتُ الْآبَاءِ

وَالْأُمَّهَاتُ وَأَخْوَالُهُمْ وَخَالَاتُهُمْ، وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ لِأَبٍ وَأَوْلَادُ هُوَ لَاءٍ، ثُمَّ قَالَ رَوَى

أَبُو يُونُسَ وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ:

أَنَّ أَقْرَبَ الْأَصْنَافِ:

❖ الصَّنْفُ الْأَوَّلُ، يَعْنِي أَوْلَادَ الْبَنَاتِ إِلَّا الْخ.

• ثُمَّ الثَّانِي، يَعْنِي الْأَجْدَادَ السَّاقِطِينَ إِخ.

• ثُمَّ الثَّلَاثُ، يَعْنِي أَوْلَادَ الْأَخْوَاتِ وَبَنَاتِ الْإِخْوَةِ إِخ. [ط ٢٤١/]

• ثُمَّ الرَّابِعُ، يَعْنِي الْأَعْمَامَ لِأُمِّ وَالْعَمَّاتِ وَالْأُخْوَالَ وَالْخَالَاتِ إِخ.

• ثُمَّ الْخَامِسُ، وَهُمْ مَنْ تَقَدَّمَ كَتَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ يَعْنِي أَوْلَادَهُمْ بِالْمِيرَاثِ

الصَّنْفِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّلَاثُ، ثُمَّ الرَّابِعُ، ثُمَّ الْخَامِسُ.

وَهُوَ الْمَأْخُودُ بِهِ، يَعْنِي الْفَتْوَى عَلَى هَذَا الْقَوْلِ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ: أَنَّ أَوْلَادَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخْوَاتِ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ

الْفَاسِدِ، وَهُوَ أَبُو الْأُمِّ.

وَقَالَ قَبْلَ هَذَا: رَوَى أَبُو سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ:

أَنَّ أَقْرَبَ الْأَصْنَافِ:

• الصَّنْفُ الثَّانِي، يَعْنِي أَوْلَادَهُمْ بِالْمِيرَاثِ الْجُدُودَ الْفَاسِدَةَ وَالْجَدَّاتِ

(الْفَاسِدَاتِ) <sup>(١)</sup> وَإِنْ عَلَوْا.

• ثُمَّ الْأَوَّلُ وَإِنْ سَفَلُوا، يَعْنِي أَوْلَادَ الْبَنَاتِ وَأَوْلَادَ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَأَوْلَادَهُمْ.

• ثُمَّ الثَّلَاثُ وَإِنْ نَزَلُوا. [س ٣٨١/]

• ثُمَّ الرَّابِعُ وَإِنْ بَعُدُوا.

وَأَمَّا تَقْدِيمُ الرَّابِعِ عَلَى صِنْفٍ مِنَ الْأَصْنَافِ فَلَمْ نَطَّلِعْ عَلَى رِوَايَةٍ قَوِيَّةٍ

وَلَا ضَعِيفَةٍ، وَكَذَا تَقْدِيمُ الْخَامِسِ عَلَى الرَّابِعِ.

الْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا كَلَامَ فِي مَسْأَلَتِنَا الَّتِي هِيَ وَاقِعَةُ الْحَالِ: أَنَّهُ يَخْتَصَّرُ فِيهَا بِالْإِزْثِ

الْحَالِ، وَلَا شَيْءَ لِابْنِ عَمَّةِ الْأَبِ لِابْنِ بَحَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي ع: الْفَاسِدَةُ.

مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ، وَابْنِ أُخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَبِنْتِ أَخٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ  
 ٢٧٢٥ = سُئِلَ فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ، وَابْنِ أُخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَبِنْتِ أَخٍ لِأَبٍ  
 وَأُمٍّ، فَمَا يَكُلُّ؟ [ك/٣٣٣]

أَجَابَ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَالبَاقِي لِابْنِ الأُخْتِ ثُلُثَاهُ، وَلِبِنْتِ الأَخِ ثُلُثُهُ، عَلَيَّ  
 مَذْهَبِ أَبِي يُوسُفَ اعْتِبَارًا لِوَصْفِ الذُّكُورِيَّةِ وَالأُنثَوِيَّةِ فِيهِمَا، وَمُحَمَّدٌ بِعَكْسِ الحُكْمِ  
 اعْتِبَارًا لِأَصْلِهِمَا، وَأَفْتَى بَعْضُ المَشَائِخِ بِالأَوَّلِ تَيْسِيرًا، وَالأَكْثَرُ بِالثَّانِي، وَعَلَيْهِ غَالِبُ  
 أَصْحَابِ المُتُونِ وَالشُّرُوحِ.

وَعَلَى كُلِّ: فَالْمَسْأَلَةُ تَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ، وَالبَاقِي يُتَسَمُّ أَثَلَاثًا عَلَيَّ  
 مَا يَبْنُ أَغْلَاهُ، وَلا يَخْفَى أَنَّ ابْنَ الأُخْتِ مُدَلِّ بِذَاتِ فَرَضٍ، وَبِنْتِ الأَخِ بِعَصَبِيَّةٍ،  
 فَلَمْ يَحْجُبْ أَحَدُهُمَا الأَخَرَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

### مَاتَ عَنْ أَوْلَادِ خَالَةٍ وَأَوْلَادِ خَالٍ

٢٧٢٦ = سُئِلَ مِنْ بِنْتِ المَقْدِسِ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ عَنْ أَوْلَادِ خَالَةٍ، وَأَوْلَادِ خَالٍ،  
 فَمَا الحُكْمُ؟

أَجَابَ: الحُكْمُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ القِسْمَةُ عَلَيَّ الأَبْدَانِ جَمِيعِهِمْ مِنْ أَوْلَادِ الخَالِ  
 وَالخَالَةِ، حَيْثُ كَانَا لِأَبٍ وَأُمٍّ، أَوْ لِأَبٍ فَقَطْ، أَوْ لِأُمٍّ فَقَطْ، فَيَكُونُ لِلذَّكْرِ مِنْهُمْ مِثْلَ حَظِّ  
 الأُنثِيِّينِ.

وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ: الثُّلَاثَانِ لِأَوْلَادِ الخَالِ يُتَسَمَّانِ عَلَيْهِمُ لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الأُنثِيِّينِ،  
 وَالثُّلُثُ لِأَوْلَادِ الخَالَةِ يُتَسَمُّ بَيْنَهُمُ لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ [ع/٣١٧ب] الأُنثِيِّينِ، وَإِنْ كَانَ  
 أَحَدُهُمَا لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَالأَخَرُ لِأَبٍ فَقَطْ أَوْ لِأُمٍّ فَقَطْ؛ فَلَا شَيْءَ لِالأَخْرِ مَعَ الأَوَّلِ (١).

(١) فِي ط زِيَادَةَ: (وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ القِسْمَةُ عَلَيَّ الأَصُولِ، فَيَلْزَمُ لِأَوْلَادِ الخَالِ الثُّلَاثَانِ، وَالثُّلُثُ لِأَوْلَادِ الخَالَةِ) وَهِيَ تَكَرَّرَ لِمَا سَبَقَ.



مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ حَامِلٍ، وَعَنْ بِنْتٍ مِنْهَا  
وَبِنْتَيْنِ مِنْ غَيْرِهَا، وَعَنْ ابْنِ ابْنِ مُعْتَقٍ وَعَنْ بِنْتِ مُعْتَقٍ

٢٧٣٠ = سُئِلَ فِيمَا إِذَا مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ حَامِلٍ، وَعَنْ بِنْتٍ مِنْهَا، وَبِنْتَيْنِ مِنْ غَيْرِهَا،  
وَعَنْ ابْنِ ابْنِ مُعْتَقٍ، وَعَنْ بِنْتِ مُعْتَقٍ، فَمَا الْقِسْمَةُ [س ٣٨١ ب /] الشَّرْعِيَّةُ بَيْنَ مَنْ يَرِثُ  
بِتَقْدِيرٍ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِهَا ذَكَرٌ وَاضِحٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي مَوْضِعِهَا، بَيَّنُّوا الْجَوَابَ مَعَ  
بَيَانِ الْمَشْكِلِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ؟

أَجَابَ: الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَ الْوَضْعِ: أَنْ تُعْطَى الزَّوْجَةُ الثُّمْنُ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ؛  
إِذْ فَرَضَهَا لَا يَتَغَيَّرُ عَلَى كِلَا الْحَالَتَيْنِ، وَأَنَّ ابْنَ ابْنِ الْمُعْتَقِ لَا يُعْطَى شَيْئًا، وَيُقَدَّرُ الْحَمْلُ  
فِي حَقِّ الْبَنَاتِ الْمَوْجُودَاتِ أُنْثَى، وَتُعْطَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مَا تَسْتَحِقُّهُ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ قَرَارِيطَ  
عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ [ك ١٣٣٤، ط ٢٤٢ /] مُعَامَلَةً لَهُنَّ بِالْأَضْرِّ مِنْ تَقْدِيرِي الذُّكُورَةِ وَالْأُنْثَى،  
وَيُوقَفُ الْبَاقِي عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَاوَى عِنْدَنَا، وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ أُخْرَى (مَوْجُودَةٌ) (١)  
وَهَذَا إِنْ لَمْ يَضْرِبُوا وَطَلَبُوا أَوْ بَعْضُهُمُ الْقِسْمَةَ قَبْلَ الْوَضْعِ.

وَبَعْدَ الْوَضْعِ، فَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ ذَكَرًا؛ فَلَا شَيْءَ لِابْنِ ابْنِ الْمُعْتَقِ، وَالْبَاقِي بَعْدَ  
ثُمْنِ الزَّوْجَةِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَى، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى؛ فَلِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ وَلِلْبَنَاتِ الْأَرْبَعِ  
الثُّلَاثِ، وَالْبَاقِي لِابْنِ ابْنِ الْمُعْتَقِ، وَلَا شَيْءَ لِبِنْتِ الْمُعْتَقِ مُطْلَقًا.

وَحَاصِلُ الْأَمْرِ: أَنَّ الرَّاجِحَ فِي مَسْأَلَةِ الْحَمْلِ أَنَّا نَقَدِّرُهُ وَاحِدًا، وَنُعَامِلُ الْوَرِثَةَ  
بِالْأَضْرِّ مِنْ تَقْدِيرِي ذُكُورَتِهِ وَأُنْثَى، وَنُعْطِي الْأَقْلَّ لِمَنْ لَا يَحْجُبُ وَلَا نُعْطِي مَنْ  
يَحْجُبُ وَلَوْ بَعْضُ التَّقَادِيرِ شَيْئًا، فَإِذَا وُضِعَ الْحَمْلُ وَاتَّضَحَ الْحَالُ؛ زَالَ حَيْثُ  
الِاشْتِبَاهُ، وَازْتَفَعَ الْإِشْكَالُ، وَهَذَا إِذَا وَضَعَتِ الْحَمْلَ أَوْ أَكْثَرَهُ حَيًّا، فَإِذَا وَضَعَتْهُ مَيِّتًا

(١) فِي س: (مَرْجُوحَةٌ).



أَوْ خَرَجَ أَقْلُهُ حَيًّا وَمَاتَ قَبْلَ خُرُوجِ الْأَكْثَرِ عَادَ الْمَوْقُوفُ لِلْمَوْجُودِينَ، وَكَأَنَّ الْحَمْلَ لَمْ يُوجَدْ، فَيُقَسَّمُ عَلَى كُلِّ مَنْ كَانَ مَوْجُودًا مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْحَمْلِ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ذَاتُ شُعَبٍ، وَذِكْرُهَا يُؤَدِّي إِلَى الْخُرُوجِ عَنِ الْقَدْرِ الْمَسْئُولِ، فَنُوَلِّي عَنْهُ عَنَانَ الْقَلَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع/١٣١٨٤]

هَلَكَ عَنْ بِنْتِ عَمِّ لِأَبٍ وَأُمِّ، وَابْنِ خَالِ لِأَبٍ وَأُمِّ

٢٧٣١ = سُئِلَ فِي هَالِكِ هَلَكَ عَنْ بِنْتِ عَمِّ لِأَبٍ وَأُمِّ، وَابْنِ خَالِ لِأَبٍ وَأُمِّ،

فَمَا الْحُكْمُ؟

أَجَابَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا:

❖ جَعَلَ بَعْضُهُمْ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ أَنَّ الثُّلُثِينَ لِبِنْتِ الْعَمِّ وَالثُّلُثَ لِابْنِ الْخَالِ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي (فَرَايِضِ السَّرَاجِيِّ) وَعَلَيْهِ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ، وَمَتْنُ الْكَنْزِ، وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ، وَغَالِبُ سُرُوحِ الْكَنْزِ وَالْهِدَايَةِ.

❖ وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ أَنْ لَا شَيْءَ لِابْنِ الْخَالِ، وَأَنَّ الْكُلَّ لِبِنْتِ الْعَمِّ لِكُونِهَا وَلَدَ الْعَصْبَةِ، وَجَعَلَ فِي (الضَّوَاءِ) عَلَيْهِ الْفَتَاوَى، وَأَنَّه رِوَايَةُ شَمْسِ الْأَيْمَةِ السَّرْحِيسِيِّ، وَأَنَّه وَافَقَ رِوَايَةَ التَّمَرْتَاشِيِّ رِوَايَتَهُ، وَصَحَّحَهُ فِي (الْمُضَمَّرَاتِ)، وَعَلَيْهِ صَاحِبُ الْخُلَاصَةِ.

قَالَ فِي (الضَّوَاءِ شَرْحِ السَّرَاجِيِّ): فَالْأَخْذُ لِلْفَتَاوَى بِرِوَايَتِهِ، يَعْنِي: شَمْسِ الْأَيْمَةِ أَوْلَى مِنَ الْأَخْذِ بِرِوَايَتِهِمَا، يَعْنِي صَاحِبَ الْهِدَايَةِ وَصَاحِبَ السَّرَاجِيِّ أَهـ.

وَالْأَضَلُّ فِيهِ أَنْ جِهَةَ الْقَرَابَةِ إِذَا اخْتَلَفَتْ كَمَا فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ: هَلْ يُقَدَّمُ وَلَدُ الْعَصْبَةِ أَمْ لَا، قِيلَ وَقِيلَ، وَالَّذِي يَنْبَغِي تَرْجِيحُهُ مَا رَوَاهُ السَّرْحِيسِيُّ، فَإِنَّ

[س ٣٨٢، ك ٣٣٤ ب /] لَفْظُ الْفَتْوَى أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ أَلْفَاظِ التَّصْحِيحِ، كَالْمُخْتَارِ وَالصَّحِيحِ، مَعَ أَنِّي لَمْ أَرِ مَنْ اخْتَصَرَ عَلَى مُقَابِلِ مَا رَوَاهُ السَّرْحُ حَسْبِي مُصَرَّحًا بِكُونِهِ الصَّحِيحِ أَوْ الْأَشْبَهُ أَوْ الْمُخْتَارِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ التَّصْحِيحِ، وَإِنَّمَا يُرْسَلُهُ أَوْ يَقُولُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَأَمَّا هُوَ - أَيُّ: مَا رَوَاهُ السَّرْحُ حَسْبِي - فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ الصَّحِيحُ، وَأَنَّ الْأَخْذَ لِلْفَتْوَى بِهِ أَوْلَى، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، فَلْيَكُنِ الْمُعْوَلُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٧٣٢ = وَسُئِلَ عَنْهُ ثَانِيًا بِمَا صُورَتِهِ: فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ، وَبِنْتِ عَمِّ لِأَبِ وَأُمِّ، وَأَوْلَادٍ أَخْوَالٍ كَذَلِكَ، هَلْ يَكُونُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِ لِبِنْتِ الْعَمِّ وَلَا شَيْءَ لِأَوْلَادِ الْأَخْوَالِ أُمَّ لَا؟

أَجَابَ: قَدْ زُفِعَ لِي هَذَا السُّؤَالُ سَابِقًا، وَذَكَرْتُ فِي جَوَابِهِ مَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الصَّحِيحَ كَمَا فِي (الْمُضْمَرَاتِ): أَنَّ لَا شَيْءَ لِوَلَدِ الْخَالِ مَعَ بِنْتِ الْعَمِّ، وَهُوَ أَوْلَى بِالْأَخْذِ لِلْفَتْوَى، كَمَا فِي (الضُّوَاءِ) وَفِي (مَجْمَعِ الْفَتَاوَى)، وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ وَنَدَّ الْعَصْبَةَ أَوْلَى، سِوَاءِ اخْتَلَفَتِ الْجِهَةُ أَوْ اتَّحَدَتْ، لِأَنَّ وَلَدَ الْعَصْبَةِ أَقْرَبُ اتِّصَالًا بِوَارِثِ الْمَيِّتِ، وَكَانَهُ أَقْرَبُ اتِّصَالًا بِالْمَيِّتِ مَبْسُوطًا.

وَفِي (فَرَائِضِ الْخُلَاصَةِ):

❖ بِنْتُ عَمِّ لِأَبٍ وَأُمِّ أَوْ لِأَبٍ، وَبِنْتُ عَمَّةٍ، الْمَالُ كُلُّهُ لِبِنْتِ الْعَمِّ.

❖ بِنْتُ عَمِّ، وَبِنْتُ خَالٍ، أَوْ بِنْتُ خَالَةٍ كَذَلِكَ.

الْجَوَابُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَوَلَدَ الْعَصْبَةِ أَوْلَى، اتَّحَدَتْ الْجِهَةُ أَوْ اخْتَلَفَتْ.

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَجِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّ التَّرْجِيحَ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِهَةِ. اهـ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ اخْتَلَفَ فِيهَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّ وَلَدَ الْعَصْبَةِ أَوْلَى بِالتَّرْجِيحِ،

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِ لِبِنْتِ الْعَمِّ؛ لِكُونِهَا وَلَدَ الْعَصْبَةِ،  
وَلَا شَيْءَ لِأَوْلَادِ الْأَخْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ع ٣١٨ب/]

مَاتَ عَنْ بِنْتِي أُخْتِ لِأَبٍ وَثَلَاثَةِ

أَوْلَادٍ أَحَ لِأُمِّ ذَكَرٍ وَأُنثَيْنِ

٢٧٣٣ = سُئِلَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ بِنْتِي أُخْتِ لِأَبٍ، وَثَلَاثَةِ  
أَوْلَادٍ أَحَ لِأُمِّ ذَكَرٍ وَأُنثَيْنِ، فَمَنِ الْوَارِثُ؟

أَجَابَ: الْمَالُ كُلُّهُ لِبِنْتِي الْأُخْتِ لِأَبٍ، وَلَا شَيْءَ لِأَوْلَادِ الْأَخِ لِأُمِّ عِنْدَ  
أَبِي يُوسُفَ.

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: يُقْسَمُ الْمَالُ عَلَى بِنْتِي الْأُخْتِ لِأَبٍ وَأَوْلَادِ الْأَخِ لِأُمِّ، فَتُعْطَى بِنْتَا  
الْأُخْتِ لِأَبٍ النِّصْفَ، وَيُعْطَى الْأَخِ لِأُمِّ السُّدُسَ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِمَا الْبَاقِي بِقَدْرِ سِهَامِهِمَا،  
فَيُقْسَمُ الْمَالُ عَلَيْهِمْ أَرْبَاعًا: الرَّبْعُ لِأَوْلَادِ الْأُمِّ، وَالثَّلَاثَةُ أَرْبَاعَ بِنْتِي الْأُخْتِ لِأَبٍ،  
وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ حَاصِلَةً مِنْ ضَرْبِ سِتَّةٍ فِي أَرْبَعَةٍ، لِأَوْلَادِ الْأُمِّ الثَّلَاثَةِ سِتَّةً  
لِكُلِّ اثْنَانِ، يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى كَأَصْلِهِمْ، وَلِبِنْتِي الْأُخْتِ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ لِكُلِّ  
وَاحِدَةٍ تِسْعَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [ط ٢٤٣، س ٣٨٢ب/]

إِذَا اقْتَسَمُوا التَّرِكَةَ وَفِيهَا لِشَخْصٍ دَيْنٌ

لَمْ يُسْتَعْرِقْ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ حِصَّتَهُ

٢٧٣٤ = سُئِلَ فِي تَرِكَةٍ قُسِمَتْ وَفِيهَا لِشَخْصٍ دَيْنٌ لَمْ يُسْتَعْرِقْ، هَلْ يَأْخُذُ مِنْ  
كُلِّ مِنْهُمْ حِصَّتَهُ مِنَ الدَّيْنِ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: نَعَمْ، يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ حِصَّتَهُ مِنَ الدَّيْنِ حَيْثُ ظَفِرَ بِهِمْ جُمْلَةٌ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

وَضَعَتْ زَوْجَةَ الْمَيِّتِ ذَكَرًا بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ فَمَاتَ  
وَبَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ يَدْعُونَ أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ خُرُوجِ أَكْثَرِهِ فَلَا إِرْثَ

٢٧٣٥ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنِ ابْنِ وَبِئْتَيْنِ وَزَوْجَتَيْنِ، إِخْدَاهُمَا وَضَعَتْ ذَكَرًا  
بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ فَمَاتَ، وَبَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ يَدْعُونَ أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ خُرُوجِ أَكْثَرِهِ فَلَا إِرْثَ لَهُ،  
وَأُمُّهُ تَقُولُ مَاتَ بَعْدَ خُرُوجِهِ وَمُكْنِهِ سَاعَةً حَيًّا، وَالْوَرَثَةُ يَعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُ ابْنُ الْمَيِّتِ، فَهَلِ  
الْقَوْلُ قَوْلُهَا فَيَرِثُ وَيُورِثُ أَمْ قَوْلُ بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ فَلَا وَلَا؟

أَجَابَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَرَثَةِ، وَلَا يَرِثُ إِلَّا إِذَا اعْتَرَفَتِ الْوَرَثَةُ؛ بِأَنَّهُ انْفَصَلَ حَيًّا،  
قَالَ فِي (الْبَحْرِ) فِي الْجَنَائِزِ نَقْلًا عَنِ (الْمُجْتَبَى وَالدَّائِعِ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يُقْبَلُ فِيهِ  
إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ. وَقَالَ: يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ النِّسَاءِ إِلَّا الْأُمُّ، فَلَا يُقْبَلُ  
قَوْلُهَا. [ك١٣٣٥ / ١]

وَفِي (الْوَلَوَالِجِيَّةِ): امْرَأَةٌ حَامِلٌ فَمَاتَتْ، وَالْوَالِدُ يَتَحَرَّكُ فِي بَطْنِهَا مِتْدَارَ يَوْمٍ  
وَلَيْلَةٍ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْوَالِدَ حَيٌّ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَيِّتٌ. فَدُفِنَتْ  
كَذَلِكَ، ثُمَّ نُبِسَ الْقَبْرُ فَوَجَدُوا ابْنَتًا مَيِّتَةً عَلَى عَاتِقِهَا، وَتَرَكَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجًا وَأَبَوَيْنِ،  
إِنْ أَقْرَبَتِ الْوَرَثَةُ بِأَنَّهَا ابْنَتُهُ؛ وَرِثَتْ الْإِبْنَةُ، ثُمَّ وَرِثَتْ مِنْهَا وَرَثَةُ الْمَيِّتِ، وَإِنْ جَحَدَتِ  
الْوَرَثَةُ لَمْ يُقْضَ لَهَا بِشَيْءٍ، لِأَنَّهَا لَا يَدْرِي أَنَّهَا خَرَجَتْ مِنْهَا أَمْ لَا.

وَفِي (الْفَتَاوَى الْبُخَارِيَّةِ): حَامِلٌ مَاتَتْ وَتَحَرَّكُ وَلَدُهَا قَدْرَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَقَالَ  
بَعْضُ: مَاتَ، وَقَالَ بَعْضُ: لَمْ يَمُتْ، فَدُفِنَتْ ثُمَّ نُبِسَ الْقَبْرُ فَوَجَدَتْ مَعَهَا ابْنَتٌ قَاعِدَةٌ  
عَلَى جَانِبِهَا مَيِّتَةٌ، وَلِلْمَيِّتَةِ زَوْجٌ وَأَبْوَانٌ.

أَجَابَ: بَعْضُ مَشَايخِ بَلْخِ أَنَّهُ: لَوْ أَقْرَبَتِ الْوَرَثَةُ كُلُّهُمْ بِأَنَّهَا ابْنَتُهَا خَرَجَتْ حَيَّةٌ بَعْدَ  
وَفَاتِهَا؛ تَرِثُ الْبِنْتُ، ثُمَّ يَرِثُ مِنَ الْبِنْتِ وَرَثَتُهَا، وَلَوْ جَحَدُوا لَمْ يُقْضَ عَلَيْهِمْ بِإِرْثِ

بِهَذَا الْقَدْرِ، إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عُدُولٌ أَنَّهَا وَلَدَتْهَا حَيَّةٌ، وَإِنَّمَا تَسْعُهُمُ الشَّهَادَةُ لَوْ لَمْ يُفَارِقُوا قَبْرَهَا مُنْذُ دُفِنَتْ إِلَى أَنْ نُبِشَتْ، وَقَدْ سَمِعُوا صَوْتَ الْبِنْتِ مِنْ تَحْتِ الْقَبْرِ وَوَجِدَتْ مُلَازِمَتُهُمْ [ع ٣١٩، س ١٣٨٣ / القبر، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ شُهُودٌ وَأَنْكَرَتِ الْوَرَثَةُ؛ حَلَفُوا عَلَى الْعِلْمِ وَلَا مِيرَاثَ لَهَا إِذَا حَلَفُوا. اهـ.

وَلَا شُبْهَةَ فِي عُسْرِ ذَلِكَ جِدًّا أَوْ تَعَدُّرِهِ.

وَفِي (التَّارُخَانِيَّةِ) نَقْلًا عَنِ (المُحِيطِ): وَإِنْ وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي انْفِصَالِهِ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، فَشَهِدَتْ الْقَابِلَةُ عَلَى انْفِصَالِهِ حَيًّا؛ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ تُقْبَلُ شَهَادَتُهَا فِي حَقِّ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهَا فِي حَقِّ الْإِرْثِ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تُقْبَلُ. وَقَالَا: تُقْبَلُ. اهـ.

وَلَا شُبْهَةَ أَنْ عِنْدَهُمَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ ثِقَّةٍ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ قَابِلَةً فِي حَقِّ الْإِرْثِ، وَكَذَلِكَ لَا شُبْهَةَ فِي قَبُولِ إِخْبَارِ أُمِّهِ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ حَامِلٍ لَهَا بِدِمَّتِهِ

مَهْرٌ وَعَنْ أُمِّ وَثَلَاثِ بَنَاتٍ

٢٧٣٦ = سُئِلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ حَامِلٍ، لَهَا بِدِمَّتِهِ مَهْرٌ، وَعَنْ أُمِّ وَثَلَاثِ بَنَاتٍ، فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي مَهْرِ الزَّوْجَةِ الْمَذْكُورَةِ وَالَّذِينَ الْوَالِدِيَّةُ بِدِمَّتِهِ، وَمَا الْقِسْمَةُ الْفَرْضِيَّةُ؟

أَجَابَ: أَمَّا الْمَهْرُ فَهُوَ كَسَائِرِ الدُّيُونِ، فَيُقْضَى قَبْلَ الْقِسْمَةِ، ثُمَّ يُقْسَمُ عَلَى الْوَرَثَةِ الْمَذْكُورِينَ، إِنْ لَمْ تَكُنِ الْوَالِدَةُ قَرِيبَةً؛ فَيَقْدَرُ الْحَمْلُ ذَكَرًا، وَتُعْطَى الْأُمُّ سُدُسَهَا وَالزَّوْجَةُ ثُمْنَهَا، وَكُلُّ بِنْتٍ ثَلَاثَةَ قَرَارِيطَ (وَخُمْسَ) <sup>(١)</sup> قِيرَاطٍ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي، وَهُوَ

(١) فِي ع: وَخُمْسِي.

سِتَّةُ قَرَارِيضَ وَأَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ قَيْرَاطٍ، فَإِنْ ظَهَرَ كَمَا قَدَرْنَا؛ دُفِعَ لَهُ، وَإِنْ ظَهَرَ أَنْتَى؛ رَدَدْنَا  
عَلَى الْأُمِّ خُمْسَ قَيْرَاطٍ عَلَى مَا بِيَدِهَا، فَيَجْتَمِعُ لَهَا أَرْبَعَةُ قَرَارِيضَ وَخُمْسُ قَيْرَاطٍ،  
وَلِكُلِّ بِنْتٍ أَرْبَعَةُ قَرَارِيضَ وَخُمْسُ قَيْرَاطٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## زِيَادَةٌ مُثَبَّتَةٌ مِنْ مَخْطُوطَةٍ ع

٢٧٣٧ = سَنِلَ فِي: (تَوَقُّوا مِنَ الْعَيْنِ) هَلْ هُوَ حَدِيثٌ أَمْ لَا؟

٢٧٣٨ = وَمَا الْمُرَادُ بِالْعَيْنِ فِي مِثْلِهِ؟

٢٧٣٨ ج = أَجَابَ: هَذَا سُؤَالُ الْعَيْنِ عَنِ حَقِيقَةِ الْعَيْنِ، فَأَقُولُ مُسْتَمِدًّا مِنَ الْعَيْنِ إِصَابَتِي الْعَيْنَ لَا أَصَابَتِكَ الْعَيْنُ، الْعَيْنُ لَفْظٌ مُشْتَرِكٌ لِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، مِنْ جُمْلَتَيْهَا: الْبَاصِرَةُ وَالْإِصَابَةُ بِهَا، وَهُوَ الْمُرَادُ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَهَذَا اللَّفْظُ لَمْ نَعْرِفْهُ حَدِيثًا، قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي الْمَقَاصِدِ: حَدِيثٌ: (الْعَيْنُ حَقٌّ، تُدْخِلُ الْجَمَلَ الْقَدْرَ وَالرَّجُلَ الْقَبْرَ) أَبُو نُعَيْمٍ فِي (الْحِلْيَةِ) مِنْ جِهَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ هِشَامٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ مَرْفُوعًا. [ع ٣١٩ ب / ]

وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ عَدِيٍّ: أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ الْكَعْبِيِّ عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ لَا عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَلَكِنْ قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ شُعْبَةُ قَالَ إِسْمَاعِيلُ الصَّابُونِيُّ: وَبَلَّغَنِي أَنَّهُ قِيلَ لَهُ يَنْبَغِي أَنْ تُمْسِكَ عَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ. فَفَعَلَ. انْتَهَى.

٢٧٣٧ ج = وَحَدِيثٌ: (الْعَيْنُ حَقٌّ) بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ؛ مُتَمَّقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيضًا: (وَيَحْضُرُهَا الشَّيْطَانُ وَحَسَدُ ابْنِ آدَمَ).

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِزِيَادَةٍ: (لَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابِقُ الْقَدْرِ سَبَقَتْهُ الْعَيْنُ، وَإِذَا اسْتُعِيْبْتُمْ فَاغْسِلُوا).

وَكَذَا لِأَحْمَدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ غَيْرِهِ، وَزَادَ: (تَسْتَنْزِلُ الْحَالِقَ).

وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ: (وَإِنَّهَا لَتُدْرِكُ الْفَارِسَ فَتُدْعِيهِ).

وَلِلْبَزَارِ بِسَنَدِ حَسَنِ عَنْ جَابِرٍ رَفَعَهُ: (أَكْثَرُ مَنْ يَمُوتُ بَعْدَ قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ  
بِالنَّفْسِ).

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَعَائِشَةَ، وَأَسْمَاءِ ابْنَةِ عُمَيْسٍ  
وَأَخْرَيْنَ.

وَلِابْنِ السُّنِيِّ وَالْبَزَارِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: (مَنْ رَأَى شَيْئًا فَأَعْجَبَهُ فَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ  
لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. لَمْ يَضُرَّهُ).

وَفِي حَدِيثِ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ: (فَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَاتِ).

وَسَيَاتِي فِي الْفَاتِحَةِ أَنَّ الْفَاتِحَةَ وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ وَثَمَانِ آيَاتٍ لِلْعَيْنِ.

وَلِلدَّيْلَمِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ: (شِفَاءٌ مِنَ الْعَيْنِ الصَّائِبَةِ أَنْ يُقَالَ عَلَى مَاءٍ فِي إِنَاءٍ

نَظِيفٍ وَتَسْمِيهِ مِنْهُ وَتَغْسَلَهُ وَتُلْقِيهِ: عَبَسَ عَبَّاسٌ بِشَهَابِ قَابِسٍ، رَدَدَتْ الْعَيْنُ فِي  
الْمُعِينِ عَلَيْهِ وَإِلَى أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيْهِ، فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ).

وَالثَّابِتُ: أَمْرُ الْمُصِيبِ بِغَسْلِ أَطْرَافِهِ وَمَغَابِنِهِ ثُمَّ صَبُّهُ عَلَى الْمُصَابِ، كَمَا

أَوْضَحَهُ فِي (الْأَمْالِيِّ).

وَمِمَّا جُرِّبَ فِي الإِصَابَةِ مِنَ الْعَيْنِ خَشْبُ السَّبْسَبَاتَانِ، وَهُوَ شَجَرُ الْمَخِيطِ، وَكَذَا

بَلَّغَنِي عَنِ الْوَلِيِّ ابْنِ الْعِرَاقِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُفَارِقُ رَأْسَهُ، وَاقْتَفَيْتُ أَثْرَهُ فِيهِ. انْتَهَى مَا فِي  
(الْمَقَاصِدِ) <sup>(١)</sup>.

وَفِي (تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ) فِي قَوْلِهِ لَعْنَتِي: ﴿وَقَالَ يَبْنِي لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَحَدِيثٍ﴾

[يونيف. ٦٧. الايتا، فِيهِ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّهُ خَافَ مِنَ الْعَيْنِ  
عَلَيْهِمْ، وَلَنَا هَاهُنَا مَقَامَاتٌ:

(١) «المقاصد الحسنة» للسخاوي (١/٤٧١).



الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: إثبات أن العين حق، والذي يدل عليه وجوه:  
الأول: إطباق المتقدمين من المفسرين على أن المراد من هذه ذلك.

والثاني: ما روي أن رسول الله ﷺ كان يعود الحسن والحسين يقول:  
«أعيدكما بكلمات الله التامة من شر كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة»، ويقول:  
«هكذا كان يعود إبراهيم إسماعيل وإسحاق صلوات الله عليهم».

والثالث: ما روي عن عبادة بن الصامت قال: دخلت على رسول الله ﷺ في أول النهار فرأيتُهُ شديد الوجع، ثم عدت إليه آخر النهار فرأيتُهُ معافى، فقال:  
«إن جبريل عليه السلام أتاني فرقاني، وقال: بسم الله أزيك من كل شيء يؤذيك، ومن كل عين وحاسد، والله يشفيك، قال: فأفقت».

والرابع: روي أن بني جعفر بن أبي طالب كانوا غلماناً بيضا، فقالت أسماء:  
يا رسول الله إن العين إليهم سريعة فاسترق لهم من العين، فقال لها: (نعم).

[ع/١٣٢٠٤]

والخامس: دخل رسول الله ﷺ بيت أم سلمة وعندها صبي يشتكي، فقالوا: يا رسول الله أصابته العين، فقال: «ألا تسترقون له من العين».

والسادس: قوله عليه السلام: «العين حق، ولو كان شيء سبق القدر سبقت العين القدر».

والسابع: قالت عائشة رضي الله عنها: كنا نأمر العائن أن يتوضأ ثم نغسل منه الميعن الذي أصيب بالعين.

المقام الثاني: في الكشف عن ماهيته: فنقول إن أبا علي الجبائي أنكر هذا

الْمَعْنَى إِنْكَارًا بَلِيغًا وَنَمْ يَذْكَرُ فِي إِنْكَارِهِ شُبُهَةً، فَضَلَا عَنْ حُجَّتِهِ، وَأَمَّا الَّذِينَ اعْتَرَفُوا بِهِ وَأَقْرَبُوا بِجُودِهِ فَقَدْ ذَكَرُوا فِيهِ وَجُوهًا:

الْأَوَّلُ: قَالَ الْجَاحِظُ: إِنَّهُ يَسْتَدُّ فِي الْعَيْنِ أَجْزَاءً فَتَتَّصِلُ بِالشَّخْصِ الْمُسْتَحْسَنِ فَتَوَثَّرَ فِيهِ وَتَسْرِي كَتَأْثِيرِ اللُّسَعِ وَالسَّمِّ وَالنَّارِ، وَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا فِي وَجْهِ التَّأْثِيرِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالُوا؛ لَوَجِبَ أَنْ يُؤَثِّرَ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ الَّذِي لَا يُسْتَحْسَنُ كَتَأْثِيرِهِ فِي الْمُسْتَحْسَنِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْإِعْتِرَاضَ ضَعِيفٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَحْسَنَ شَيْئًا؛ فَقَدْ يُحِبُّ بَقَاءَهُ كَمَا إِذَا اسْتَحْسَنَ وَلَدَ نَفْسِهِ وَبُسْتَانَ نَفْسِهِ، وَقَدْ يَكْرَهُ بَقَاءَهُ إِذَا أَحَسَّ الْحَاسِدُ يُحْضِرُ شَيْءَ حَسَنِ لِعَدُوِّهِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ عِنْدَ ذَلِكَ الْإِسْتِحْسَانِ خَوْفٌ شَدِيدٌ مِنْ زَوَالِهِ، وَالْخَوْفُ الشَّدِيدُ يُوجِبُ انْحِصَارَ الرُّوحِ دَاخِلَ الْقَلْبِ، فَجَبْتِيذٌ يُسْجَنُ الْقَلْبُ وَالرُّوحُ جَسَدًا، وَيَحْصُلُ فِي الرُّوحِ الْبَاصِرِ كَيْفِيَّةٌ قَوِيَّةٌ مُسَخَّنَةٌ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَحْصُلُ عِنْدَ ذَلِكَ الْإِسْتِحْسَانِ حَسَدٌ شَدِيدٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ بِسَبَبِ حُضُورِ تِلْكَ النُّعْمَةِ لِعَدُوِّهِ، وَالْحُزْنُ أَيْضًا يُوجِبُ انْحِصَارَ الرُّوحِ فِي دَاخِلِ الْقَلْبِ، وَيَحْصُلُ فِيهِ سُخْرُونَةٌ شَدِيدَةٌ، فَثَبَّتَ أَنَّ عِنْدَ الْإِسْتِحْسَانِ الْقَوِيِّ تَسْخُنُ الرُّوحُ جَدًّا، فَيَسْخَنُ سُعَاعُ الْعَيْنِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَسْخُنْ، فَإِنَّهُ لَا تَحْصُلُ هَذِهِ السُّخْرُونَةُ فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ، وَلِهَذَا السَّبَبُ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَائِنَ بِالْوُضُوءِ وَمَنْ أَصَابَتْهُ الْعَيْنُ بِالْإِعْتِسَالِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: قَالَ أَبُو هَاشِمٍ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ إِنْ كَانَ اسْتِحْسَانًا؛ كَانَتْ الْمَضْنَحَةُ فِي تَكْلِيفِهِ أَنْ يُعَيِّنَ اللَّهُ ذَلِكَ الشَّخْصَ، أَوْ ذَلِكَ الشَّيْءَ حَتَّى لَا يَبْتَقِيَ قَلْبُ ذَلِكَ الْمُكَلَّفِ مُتَعَلِّقًا بِهِ؛ فَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرٌ مُسْتَنَبِحٌ، ثُمَّ لَا يَبْعُدُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ رَبُّهُ؛ فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُبَيِّنُهُ وَلَا يُعَيِّنُهُ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْعَادَةُ مُطَرِّدَةً لَا جَرَمَ قِيلَ الْعَيْنُ حَقٌّ.

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: وَهُوَ قَوْلُ الْحُكَمَاءِ، قَالُوا هَذَا الْكَلَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَدِّمَةٍ، وَهِيَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمُؤَثِّرِ أَنْ يَكُونَ تَأْثِيرُهُ بِحَسَبِ هَذِهِ الْكَيْفِيَّاتِ الْمَحْسُوسَةِ، أَعْنِي الْحَرَارَةَ وَالْبُرُودَةَ [ع/٣٢٠ب/] وَالرُّطُوبَةَ وَالْيَبُوسَةَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ التَّأْيِيرُ نَفْسَانِيًّا مَحْضًا، وَلَا يَكُونُ لِلْقُوَى الْجُسْمَانِيَّةِ بِهَا تَعَلُّقٌ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّوْحَ الَّذِي يَكُونُ قَلِيلَ الْعَرْضِ إِذَا كَانَ مَوْضُوعًا؛ قَدَرَ الْإِنْسَانُ عَلَى الْمَشْيِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ مَوْضُوعًا فِيمَا بَيْنَ جِدَارَيْنِ عَالِيَيْنِ يَعْجَزُ الْإِنْسَانُ عَنِ الْمَشْيِ عَلَيْهِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ خَوْفَهُ مِنَ السُّقُوطِ يُوجِبُ سُقُوطَهُ عَنْهُ، فَعَلِمْنَا أَنَّ التَّأْيِيرَاتِ النَّفْسَانِيَّةَ مَوْجُودَةٌ، وَأَيْضًا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَصَوَّرَ كَوْنَ فُلَانٍ مُؤَذِيًا لَهُ حَصَلَ فِي قَلْبِهِ غَضَبٌ، وَيَسْخَنُ مِرَاجُهُ جِدًّا، فَمَبْدَأُ تِلْكَ السُّخُونَةِ لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ التَّصَوُّورَ النَّفْسَانِيَّ، وَلِأَنَّ مَبْدَأَ الْحَرَكَاتِ الْبَدَنِيَّةِ لَيْسَ إِلَّا التَّصَوُّورَاتِ النَّفْسَانِيَّةَ.

وَلَمَّا ثَبَّتَ أَنَّ تَصَوُّورَ النَّفْسِ يُوجِبُ تَغْيِيرَ بَدَنِهِ الْخَاصِّ؛ لَمْ يَنْعُدْ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ بَعْضُ النَّفُوسِ بِحَيْثُ يَتَعَدَّى تَأْيِيرُهَا إِلَى سَائِرِ الْأَبْدَانِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِي الْعَقْلِ كَوْنُ النَّفْسِ مُؤَثِّرَةً فِي سَائِرِ الْأَبْدَانِ، وَأَيْضًا جَوَاهِرُ النَّفْسِ مُخْتَلِفَةٌ بِالْمَاهِيَّةِ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ النَّفُوسِ بِحَيْثُ يُؤَثِّرُ فِي تَغْيِيرِ بَدَنِ حَيْوَانٍ آخَرَ بِشَرْطِ أَنْ يَرَاهُ وَيَتَعَجَّبَ مِنْهُ، فَثَبَّتَ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى أَمْرٌ مُحْتَمَلٌ، وَالتَّجَارِبُ فِي الزَّمَنِ الْأَقْدَمِ سَاعَدَتْ عَلَيْهِ وَالنُّصُوصُ النَّبَوِيَّةُ نَطَقَتْ بِهِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَبْقَى فِي وُقُوعِهِ شَكٌّ.

وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا؛ ثَبَّتَ أَنَّ الَّذِي أَطْبَقَ عَلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ بِإِصَابَةِ الْعَيْنِ كَلَامٌ حَقٌّ، لَا يُمَكِّنُ رُدَّهُ<sup>(١)</sup>. إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ.

(١) تفسير الرازي، (٩/٧٥ - ٧٦).

وَكَثُرَ النَّاسُ مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَلَوْ اسْتَقْصَيْنَا الْكَلَامَ؛ لَأَسْتَعْرَقَ أَيَّامًا  
وَتَحَمَّلَ مُجَنَّدًا كَامِلًا، وَقَدْ دَخَلَ الْمَغْرِبُ فَحَبَسْنَا اللِّسَانَ مَعَ طَنَبَةِ الْكَلَامِ عَنِ  
الْكَلَامِ، وَطَرَحْنَا الْقَلَمَ فِي مَأْوَاهُ مَعَ طَلَبَةِ الإِطْنَابِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى  
أَعْلَمُ، وَهُوَ الْمُعِينُ. وَكَتَبَهُ الْفَقِيرُ خَيْرُ الدِّينِ الْمُفْتِي بِفِلَسْطِينِ عَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَرَجَمِيعِ  
الْمُسْلِمِينَ آمِينَ آمِينَ آمِينَ (١).

(١) في نهاية ع: قَالَ جَامِعُهُ: هَذَا آخِرُ مَا رَأَيْتُ وَكَتَبْتُهُ، مَا عَدَا سُئِلَ وَأَجَابَ، فَإِنِّي زِدْتُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ انْكِتَابُ  
بِعَوْنِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ عَلَى يَدِ أَفْقَرِ الْعِبَادِ وَأَخْوَجِهِمْ إِلَى قَيْضِ رَبِّهِ الْعَلِيِّ: أَحْمَدُ بْنُ حَمْرَةَ الْحَنْبَلِيِّ،  
عَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَرَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَلَهُ وَوَالِدَيْهِ وَالْمُسْلِمِينَ بِمَحْضِ الْكِرَامِ وَشُؤْلِ الْمَرَاغِمِ، وَقَدْ  
عَلَّقَهُ لِشَيْخِهِ وَأَسْتَاذِهِ وَذَخْرِهِ وَمَلَاذِهِ مَفْخَرِ الْعُلَمَاءِ الْكِرَامِ وَنُخْبَةِ ذَوِي الْأَفْهَامِ سَيِّدِي وَمَوْلَايَ الشَّيْخِ  
عَبْدِ الْوَهَّابِ ابْنِ افْتِخَارِ الْعُلَمَاءِ وَالْمُدْرَسِينَ الْكِرَامِ عُمَدَةَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ الْفِيحَامِ خَاتِمَةَ الْأَعْلَامِ  
الْمَرْحُومِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَيِّ ابْنِ الْعِمَادِ، عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ وَالرِّضْوَانُ مِنْ رَبِّ الْعِبَادِ، وَتَمَّعَ بِوَيْدِهِ الْمُسْلِمِينَ.  
تَحْرِيرًا فِي خِتَامِ رَجَبِ الْفَرْدِ سَنَةِ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ وَالْف (١١٢٠هـ).

في نهاية ك: هَذَا آخِرُ مَا رَأَيْتُهُ مِنْ مُسَوَّدَةٍ فَتَأَوَّى شَيْخَنَا وَأُسْتَاذَنَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، بِرَكَّةِ اللَّهِ فِي  
الْعَالَمِينَ، عُمَدَةَ الْمُحَقِّقِينَ، رَبْدَةَ الْمُدَقِّقِينَ، مَوْلَانَا وَشَيْخَنَا الشَّيْخَ خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ الْمُسَمَّاءِ (بِالْفَتْاوى  
الْخَبْرِيَّةِ لِتَنْفَعِ الْبَرِيَّةِ) نَمَّعَ اللَّهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَرَزَقَهُ الْعَافِيَةَ وَحُسْنَ الْخَاتِمَةِ آمِينَ. [ك ٣٣ ب /]

خذها مسائل سميت أحكامها	حوت نصوصا قاطع حسامها
كاللؤلؤ المنشور فيها نثرها	والدر منظوما بها نظامها
جديرة بأن نشد نحوها	رحالنا ويستقي مداها
كتبتها برسم فرد كامل	من قد حوى من العلا سنامها
الحائز العلمين علم ظاهر	وعلم باطن على مقامها
واعنى بذاك قاسم المولى الذي	قد اتققت الفتوى له زمانها
كانت به شهابنا فخرا على	كل البلاد مصرها وشامها
وكيف لا وهو الذي علومه	في الخافقين نثرت اعلامه
مولاي قد اسديت لي مكارما	قد شاع ما بين الورع كرامها
تم الكتاب فالرجى من فضلكم	الصفح عما خرفت أرقامها
والحمد لله الذي يسر لي	تمامها وسرني ختامها
ثم صلواته على محمد	والسب يتبعها سلامها
قد قلت في كمالها مؤرخا	برسم قاسم على إتمامها

سنة (١١٢١)

وفي نهاية ك: النظم للكاتب وهو المرحوم الشيخ أحمد الخسروي.

٢٧٣٩ = قَالَ جَامِعُهَا الشَّيْخُ إِبرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّمْلِيُّ تَلْمِذُ الْمُؤَلَّفِ : وَهَذَا آخِرُ مَا رَأَيْتُهُ مِنْ مُسَوَّدَةِ فَتَاوَى شَيْخِنَا وَأُسْتَاذِنَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، بَرَكَهَ اللهُ فِي الْعَالَمِينَ، عُمْدَةَ الْمُحَقِّقِينَ، زُبْدَةَ الْمُدَقِّقِينَ، مَوْلَانَا وَشَيْخِنَا الشَّيْخِ خَيْرِ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ الْمُسَمَّاءِ (بِالْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ لِنَفْعِ الْبَرِيَّةِ) نَفَعَ اللهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَرَزَقَهُ الْعَافِيَةَ وَحُسْنَ الْخَاتِمَةِ آمِينَ.

(ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ فَرَعَ) (١) مِنْ كِتَابَتَيْهَا وَتَبْوِيْبَيْهَا وَتَرْتِيبَيْهَا فِي آخِرِ جُمَادَى (الْأُولَى) (٢) سَنَةَ (١٠٨١) إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَأَلْفٍ، وَكَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلِهِ بِرَمْلَةَ فِلَسْطِينَ، غَفَرَ اللهُ لَهُمْ أَجْمَعِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ آمِينَ.

٢٧٤٠ = جَاءَ فِي نِهَايَةِ الطَّبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ مَا نَصَّهُ:

بَعْدَ حَمْدِ اللهِ عَلَى آلَائِهِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى خَيْرِ أَنْبِيَائِهِ، يَقُولُ حَسِيبُ الْجَنَابِ الْحُسَيْنِيِّ الْفَقِيرُ إِلَى اللهِ تَعَالَى: مُحَمَّدُ الْحُسَيْنِيُّ خَادِمُ تَصْحِيحِ الْعُلُومِ بِدَارِ

= وفي نهاية س: قال ناسخها من مبيضة مؤلفها المرحوم والمغفور له بركة السلف وبقية الخلف شيخ الإسلام عين العلماء الأعلام سقا الله تعالى تربة قبره مزن الغمام ورحمه رحمة واسعة على توالي الساعات والأيام والشهور ولأعوام دوام الدوام من يومنا هذا ليوم القيام المعروف بشده شديد الازدحام وزلة قدم الخائنين يوم تزل الأقدام وهذا آخر ما ألفه شيخ الإسلام والمسلمين بركة في العالمين عمدة المحققين زبدة المدققين مولانا وسيدنا الشيخ خير الدين الرملي المسماء بالفتاوى الخيرية لنفع البرية نفع الله تعالى به المسلمين آمين وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة على يد فقير الأنام إلى عفوه مولاه العلام صالح أبو اليسر حافظ ابن المرحوم الشيخ الإمام العلامة زين الدين عبد السلام المغراوي القسام العربي بمصر المحروسة حالا غفر الله تعالى له ولوالديه ولجميع المسلمين برحمتك يا أرحم الراحمين وقد تمت في يوم الخميس المبارك خامس عشر شهر جمادى الثاني من شهور سنة ثلاثة ومائة وألف وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. حنت بخير والحمد لله وحده.

(١) في ع: وكان الفراغ.

(٢) في ع: الثاني.

الطَّبَاعَةِ الْكُبْرَى الْمِيرِيَّةِ الْعَامِرَةِ بِبُؤْلَاقِ مِصْرَ الْقَاهِرَةِ: بِعَوْنِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ، تَمَّ طَبْعُ  
 (الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ) تَأَلِيفُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَبَرَكَاتِهِ الْأَنْامِ، هَدِيَّةَ اللَّهِ لِعِبَادِهِ، خَادِمِ شَرِيعَةِ  
 اللَّهِ، السَّالِكِ سَبِيلِ سَدَادِهِ، الْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ الْمَهَامَةَ الْمُدَقِّقِ، سَيِّدِ كُلِّ مَنْ يَحْطُ وَيُمْلِي،  
 مَوْلَانَا وَسَيِّدِنَا الشَّيْخِ خَيْرِ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ، بَرَّدَ اللَّهُ مَضْجَعَهُ بِصَيْبِ رَحْمَتِهِ، وَعَمَّهُ بِسَابِغِ  
 إِحْسَانِهِ وَنِعْمَتِهِ، عَلَى ذِمَّةِ الْجَنَابِ الْأَمْجَدِ، عِلْمِ الْفَضْلِ الْمُفْرَدِ، الْمُقْتَنِي فِي سُلُوكِ  
 سُبُلِ الْمَعَالِي، وَحِيَازَةِ نَفَائِسِ الْفَضَائِلِ إِثْرَ وَالِدِهِ، الرَّاقِي فِي مَعَارِجِ الْكَمَالِ إِلَى  
 ذُرْوَتِهِ الْعُلْيَا، الْمُتَكَيِّ عَلَى أَرَائِكِ الْمَجْدِ وَمَسَانِيدِهِ، الشَّهْمِ الْجَبِيلِ الْهُمَامِ النَّبِيلِ،  
 الْمَلَاذِ الْأَوْحِدِ حَضْرَةَ أَحْمَدَ بَكَّ أَسْعَدَ، نَجَلِ الْمَرْحُومِ عَارِفِ بَاشَا، بَلَّغَهُ اللَّهُ مِنْ  
 هَنِيئِ الْأَمَالِ مَا يَشَاءُ وَمَا يَشَاءُ، وَلَا غَرَابَةَ أَنْ وَثَبَ الشُّبُلُ وَثْبَةً الْأَسَدِ، فَبَابِهِ يَمْتَدِّي الْإِبْنُ  
 الْأَرْشَدُ، فِي أَيَّامٍ مَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِرِعِيَّتِهِ، وَنِعْمَةً عَظْمَى عَلَى بَرِيَّتِهِ، الْخَدِيدِي  
 الْأَعْظَمِ وَالِدَاوِرِ الْأَفْخَمِ، مَنْ أَنْامَ رَعَايَا فِي ظِلِّ أَمْنِهِ، وَشَمِلَهُمْ بِعَمِيمِ إِحْسَانِهِ وَيُثْمِنُهُ،  
 عَزِيزِ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَحَامِي جَمِي حَوَازَتِهَا النَّبِيلِيَّةِ، مُبَدِّدِ شَمْلِ الْبُغَاةِ، وَمُفَرِّقِ جَمْعِ  
 الطُّغَاةِ، صَاحِبِ السَّيْرَةِ الْعَمْرِيَّةِ وَالْعَدَالَةِ الْكِسْرِيَّةِ، ذِي الْقَدْرِ الْعَلِيِّ وَالْفَخْرِ الْجَلِيِّ،  
 أَفْنَدِينَا مُحَمَّدِ تَوْفِيْقِ بَاشَا ابْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ عَلِيٍّ، الشَّهِيرِ صِبْتُهُ بَيْنَ  
 الْأَنْامِ، الْعَمِيمِ فَضْلُهُ عَلَى الْخَاصِّ وَالْعَامِّ، أَدَامَ اللَّهُ ذَوْلَتَهُ، وَأَيَّدَ صَوْلَتَهُ وَسَيْطَوَتَهُ،  
 وَحَرَمَ أَنْجَالَهُ الْكِرَامَ وَجَعَلَهُمْ غِرَّةً فِي جَبِينِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ، لَا يَسِيئًا عَبَّاسُهُ الشُّبُلُ  
 النَّجِيبُ الْأَرِيبُ اللَّيْبُ.

وَكَانَ هَذَا الطَّبْعُ اللَّطِيفُ وَالشَّكْلُ الظَّرِيفُ، بِالْمَطْبَعَةِ الْكُبْرَى الْمِيرِيَّةِ الْعَامِرَةِ  
 بِبُؤْلَاقِ مِصْرَ الْقَاهِرَةِ، مَلْحُوظًا بِنَظَرِ حَضْرَةِ نَاطِرِهَا اللَّيْبِ الضَّرْغَامِ السَّيْفِ الصَّنْصَامِ،  
 مَاضِي الْعَزْمِ فِي مَسْعَاهُ، صَائِبِ الْغَرَضِ فِي مَرْمَاهُ، مَنْ عَنَيْهِ هِمَّتُهُ بِبَاهِرِ الصَّدَقِ تَثْنَى،  
 جَنَابِ حُسَيْنِ بَكِّ حُسْنِي، وَنَظَرِ حَضْرَةِ وَكَيْلِهِ، قَامِعِ الْمُعَارِضِ بِوَاضِحِ بُرْهَانِهِ، وَجَلِي

دَلِيلِهِ الْحَاذِقِ الْفَطْنِ النَّبِيهِ الطَّبْنِ مَنْ خَاطَبْتَهُ الْمَعَالِي بِإِيَّاكَ أَعْنِي حَضْرَةَ مُحَمَّدٍ بِكَ  
حُسْنِيَّ.

وَكَانَ تَمَامُ بَدْرِهِ، وَكَمَالُ يَنْعِهِ، وَابْتِسَامُ زَهْرِهِ فِي مُتْتَصِفِ شَعْبَانَ مِنْ عَامِ  
ثَلَاثِمِائَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ (١٣٠٠) مِنْ هِجْرَةِ سَيِّدِ وَلَدِ عَدْنَانَ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى  
آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَمُحِبِّيهِ وَأَحْزَابِهِ، كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ، وَعَقَلْنَا عَنْ  
ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ.



## المحتوى

فقرة	الموضوع
١٧٣٦	يَمِينُ الإِسْتِظْهَارِ
١٧٣٨	دَعْوَى النَّجَاحِ بَعْدَ الإِسْتِحْقَاقِ
١٧٣٩	دَعْوَى الوَارِثِ عَلَى الوَصِيِّ مَسْمُوعَةٌ
١٧٤٥	دَعْوَى الإِزْتِ بَعْدَ الإِسْتِجَارِ وَ الشَّرَاءِ مَقْبُولَةٌ
١٧٥٠	دَعْوَى البَرَاءَةِ عَنِ الأَعْيَانِ غَيْرِ مَقْبُولَةٌ
١٧٥٣	لَوْ مَنَعَ القَاضِي المُدَّعِي عَنِ دَعْوَاهُ بِمُوجِبِ الشَّرْعِ
١٧٥٦	حَائِطٌ بَيْنَ شَخْصَيْنِ تَنَازَعَا فِيهَا وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُمَا
١٧٥٨	سُئِلَ انْهَدَمَ وَصَاحِبُ العُلُوِّ يُرِيدُ البِنَاءَ
١٧٦٠	يُمنَعُ ضَرَرُ صَاحِبِ العُلُوِّ عَنِ صَاحِبِ السُّفْلِ
١٧٦٣	يَصِحُّ الدَّفْعُ قَبْلَ إِقَامَةِ البَيِّنَةِ وَبَعْدَهَا وَقَبْلَ الحُكْمِ وَبَعْدَهُ
١٧٦٩	أَقْرَبُ بِاسْتِيفَاءِ مَا خَصَّهَا مِنْ تَرِكَةٍ وَإِدِّهَا
١٧٧٧	لَا تُسْمَعُ دَعْوَى زَوْجَةِ المَيِّتِ بِمَهْرِهَا عَلَى مَدْيُونِهِ وَ مَوَدِّعِهِ
١٧٨٠	امْرَأَةٌ لَزِمَهَا يَمِينٌ شُرْعِيَّةٌ هَلْ تَحْلِفُ فِي بَيِّنَتِهَا
١٧٨٢	إِذَا اِخْتَلَفَ المُتَبَايِعَانِ فِي الشَّمَنِ



فقرة	الموضوع
<b>كِتَابُ الْإِقْرَارِ</b>	
١٧٨٦	تَحَاسَبَ الْمُتَعَامِلَانِ وَفَضَلَ بَدْمَةٌ أَحَدِهِمَا مِئْلَعٌ
١٧٩٠	دَفَعَ الْوَصِيُّ مَالَ الْيَتِيمِ لَهُ بَعْدَ ثُبُوتِ بُلُوغِهِ
١٧٩١	أَقْرَبَ فِي مَرَضٍ الْمَوْتِ لِعَیْرٍ وَارِثٍ بَدَيْنِ مُحِيطٍ
١٨٠٠	الْإِكْرَاهُ يَتَحَقَّقُ فِي زَمَانِنَا مِنْ غَيْرِ السُّلْطَانِ
١٨٠١	إِخْبَارُ الْقَاضِي بِالتَّقْضَاءِ بَاطِلٌ
١٨٠٤	أَقْرَبَ الْمَرِيضُ مَرَضَ الْمَوْتِ بِاسْتِيفَاءِ ثَمَنِ مَا بَاعَهُ
١٨٠٥	أَقْرَبَ بِقَبْضِ ثَمَنِ مَا بَاعَهُ ثُمَّ مَاتَ
١٨٠٦	أَقْرَبَ الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ بِقَبْضِ الْمَبِيعِ مِنَ الْوَكِيلِ بِالبَيْعِ
١٨١٠	إِبْرَاءُ الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ وَارِثُهُ غَيْرُ صَاحِبِ
١٨١٧	إِقْرَارُهَا بِقَبْضِ الْمَهْرِ قَبْلَ الْعَقْدِ صَاحِبٌ
١٨١٩	قَوْلُ الْوَارِثِ: لَا أَسْتَحِقُّ إِرْثًا غَيْرَ صَاحِبِ
١٨٢٥	أَقْرَبَ لِرَوْجَتِهِ فِي مَرَضِهِ بِكَذَا مَهْرًا مُؤَجَّلًا
<b>كِتَابُ الصُّلْحِ</b>	
١٨٣١	أَتَهُمْ قَوْمٌ أَهْلَ قَرْيَةٍ بِإِعْرَاقِ آدَمِيٍّ فِي بَيْتِهِ وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى مَنْعِهِمْ
١٨٣٩	اسْتِعْرَاقُ التَّرِكَةِ بِالذَّيْنِ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصُّلْحِ عَنْهَا

فقرة	الموضوع
١٨٤٤	إِذَا ظَهَرَ فَسَادُ الصُّلْحِ؛ فَلِلْمُدَّعِي الْعَوْدُ إِلَى الدَّعْوَى
١٨٤٧	صَالِحَ أَوْلِيَاءِ الْمُقْتُولِينَ الْمُتَّهَمِينَ عَلَى مَبْلَغٍ
١٨٥١	إِذَا صَالِحَ وَلِيِّ الْمُقْتُولِ الْقَاتِلَ عَلَى أَقْلٍ مِنَ الدِّيَةِ
كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ	
١٨٥٢	إِذَا صَارَ مَالُ الْمُضَارَبَةِ عَرَضًا
١٨٥٣	الْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ فِي هَلَاكِ مَالِ الْمُضَارَبَةِ
كِتَابُ الْوَدِيعَةِ	
١٨٥٤	أَكْرَاهَةُ الْمُودَعِ عَلَى دَفْعِ الْوَدِيعَةِ لِغَيْرِ مَالِكِهَا
١٨٥٥	الْمُودَعُ الْمَأْمُورُ بِإِيصَالِ الْوَدِيعَةِ تَبْرَأُ ذِمَّتُهُ بِدَعْوَى الْإِيصَالِ
١٨٦١	لَوْ أُوْدِعَ الْمُودَعُ الْوَدِيعَةَ؛ ضَمِنَ
١٨٦٣	أُوْدِعَ الْوَدِيعَةَ فَضَاعَتْ؛ ضَمِنَ
١٨٦٤	يُضْمَنُ الْمُودَعُ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُودَعُ
١٨٦٥	إِذَا سُرِقَتِ الْوَدِيعَةُ وَالْمُودَعُ يَحْفَظُهَا لَا حَسَانَ عَلَيْهِ
١٨٦٨	الْقَوْلُ لِلْمُودَعِ فِي أَنَّهُ رَدَّهَا لِرَبِّهَا عِنْدَ طَلْبِ وَارِثِهِ
١٨٧٢	يُصَدِّقُ الْمُودَعُ فِي قَوْلِهِ: رَدَّدْتُ الْوَدِيعَةَ عَلَى رَبِّهَا فِي حَيَاتِهِ

فقرة	الموضوع
١٨٧٧	لِلْمَالِكِ أَنْ يُضْمَنَ الْمُودَعُ الثَّانِي
١٨٨٠	أَنْفَقَ بَعْضُ دَرَاهِمِ الْوَدِيعَةِ وَضَاعَ الْبَاقِي
١٨٨٦	يُضْمَنُ الْمُودَعُ الْوَدِيعَةَ إِذَا وَضَعَهَا فِي مَضِيعَةٍ
كِتَابُ الْعَارِيَةِ	
١٨٩٥	اِخْتِلَافُ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ فِي الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ
١٨٩٨	إِذَا سُْرِقَ مُضْحَفُ الْعَارِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ؛ فَلَا ضَمَانَ
١٩٠١	اِخْتَلَفُوا فِي مِلْكِ الْمُسْتَعِيرِ اسْتِعَارَةً مُطْلَقَةً
كِتَابُ الْهَبَةِ	
١٩٠٤	دَفَعَ الْأَبُ مَا قَبَضَهُ مِنَ الزَّوْجِ مِنَ الْمَهْرِ لِيُطَلِّقَهَا
١٩٠٧	وَهَبَتْ لِابْنَيْهَا الصَّغِيرَيْنِ بَيُوتًا عَلَى السَّوَاءِ
١٩٠٩	لَا يَجُوزُ هِبَةٌ مَا هُوَ مَشْغُولٌ بِمَتَاعِ الْوَاهِبِ
١٩١٠	لَيْسَ لِوَاهِبِ الزَّرْعِ أَنْ يَرْجِعَ بَعْدَ دَوْسِهِ وَتَنَفِثِهِ
١٩١٤	لَا تَصِحُّ هِبَةٌ مُشَاعٍ يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ
١٩١٩	هِبَةُ الْأَبِ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ تَتِمُّ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ
١٩٢٥	لَيْسَ لِوَاهِبِ الدَّيْنِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ

فقرة	الموضوع
١٩٢٧	لَيْسَ لِلْوَرِثَةِ الرَّجُوعُ فِيمَا وَهَبَهُ الْمُوْرَثُ لِابْنِ أُخْتِهِ
كِتَابُ الْإِجَارَةِ	
١٩٣٦	يُحْبَسُ الْمُؤَجَّرُ عَلَى تَسْلِيمِ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ
١٩٣٧	تَسْقُطُ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ الْأُجْرَةُ بِحَبْسِ الْمُؤَجَّرِ الْعَيْنَ
١٩٣٩	يُلْمَسُ تَأْجِرُ فَنَسْخِ الْإِجَارَةِ بِانْهَادَامِ أَحَدِ الْبَيْتَيْنِ
١٩٤٤	عَلَّمَ صَغِيرًا مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ أُجْرَةٍ
١٩٤٨	دَفَعَ وَوَلَدَهُ لِفَقِيهِ يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ
١٩٧٥	الْإِفْلَاسُ عُذْرٌ تُفْسَخُ بِهِ الْإِجَارَةُ
١٩٩٩	مُرْتَهِنٌ سَكَنَ دَارَ الرَّهْنِ فِي حَيَاةِ الرَّاهِنِ
٢٠١٢	لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يُؤَجَّرَ وَتَطْيِبُ لَهُ الزِّيَادَةُ
٢٠١٣	إِذَا سَكَنَ الْمُسْتَأْجِرُ زِيَادَةً عَلَى الْمُدَّةِ لَا يَجِبُ الْأَجْرُ لِلزَّائِدِ
٢٠١٦	مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْكِفَالَةِ كَوْنُ الْمَكْفُولِ بِهِ دَيْنًا لَازِمًا
٢٠٢٦	تَنْفِيسُ الْإِجَارَةِ بِمَوْتِ الْمُسْتَأْجِرِ
٢٠٢٩	الْإِجَارَةُ الْوَاقِعَةُ عَلَى الْأَرْضِ الْمَسْغُورَةِ بِالْأَشْجَارِ بَاطِلَةٌ
٢٠٣٥	إِضْلَاحُ بَيْدِ الْمَاءِ وَالْبَالُوعَةِ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ الْوَاقِفِ

فقرة	الموضوع
٢٠٤٢	تَنْفِيسُ الْإِجَارَةِ وَقِيلَ تُفْسَخُ بِإِنْهَادِ الْمَكَانِ
٢٠٨٨	لَا يَصِحُّ الْإِسْتِجَارُ عَلَى الْكِفَالَةِ
٢٠٩٤	الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرِكِ فِي الْهَلَاكِ
٢١٠٢	الْأَجِيرُ لَوْ ضَرَبَ بَقْرَةً فَكَسَرَهَا؛ يَجِبُ عَلَيْهِ قِيَمَتُهَا يَوْمَ كَسَرِهَا
كِتَابُ الْإِكْرَاهِ	
٢١٢٥	إِذَا أَكْرَهَ صَاحِبُ الْوِلَايَةِ رَجُلًا عَلَى بَيْعِ عَقَارٍ لَهُ
٢١٢٩	مَنْعُ الْوَالِيِّ الزَّوْجَةَ عَنِ زَوْجِهَا إِكْرَاهًا
٢١٣١	بَاعَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهَا مُكْرَهَةً وَخَلَفَتْ ابْنًا صَغِيرًا
كِتَابُ الْحَجْرِ	
٢١٣٢	إِذَا ادَّعَى الْبُلُوغُ تَصَدَّقَ بِلَا يَمِينٍ
٢١٣٥	يَبِيعُ الْمَدْيُونُ كُلَّ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ جَبْرًا عَلَيْهِ
٢١٣٩	الْجَدَّةُ أَحَقُّ بِحِفْظِ مَالِ الصَّغِيرَةِ إِذَا كَانَ الْأَبُ مُسْرِفًا
كِتَابُ الْغَضَبِ	
٢١٤٦	إِذَا اسْتَهْنَكَ مَصَاغًا مُشْتَرَكًا يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ
٢١٥٥	مَاتَ الْأَبُ مُجْهَلًا لِمَهْرِ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ

فقرة	الموضوع
٢١٥٩	مَنْ خَدَعَ امْرَأَةً رَجُلٌ يُحْبَسُ حَتَّى يَرُدَّهَا
٢١٦٣	لِلْمُودِعِ أَنْ يُخَاصِمَ غَاصِبَ الْوَدِيعَةِ
٢١٩٤	رَجُلٌ سَعَى فِي أَخْذِ مَالِ الْغَيْرِ
كِتَابُ الشُّفْعَةِ	
٢٢٠٦	تَرْكُهُ طَلَبَ الْإِشْهَادِ مَعَ إِمْكَانِهِ؛ مُبْطِلٌ لِلشُّفْعَةِ
٢٢١٢	لِصَاحِبِ الْعُلُوِّ أَخْذُ السُّفْلِ بِالشُّفْعَةِ
كِتَابُ الْقِسْمَةِ	
٢٢٣٥	دَعْوَى الْعَنْطِ بَعْدَ بِنَاءِ الشَّرِيكَيْنِ مَسْمُوعَةٌ
٢٢٣٦	تَصَرُّفُ الطَّفْلِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِجَازَةٌ لِلْقِسْمَةِ
٢٢٣٧	إِذَا امْتَنَعَ صَاحِبُ الْأَقْلِ عَنِ الْقِسْمَةِ؛ يُجْبَرُ عَلَيْهَا
٢٢٤٤	دَعْوَى الْعَبْنِ فِي الْقِسْمَةِ بَعْدَ الْإِقْرَارِ بِالِاسْتِيفَاءِ لَا تُسْمَعُ
٢٢٥٢	دَعْوَى الْعَبْنِ الْفَاجِحِ فِي الْقِسْمَةِ مَسْمُوعَةٌ
٢٢٦١	الْإِقْدَامُ عَلَى الْقِسْمَةِ لَا يَمْنَعُ دَعْوَى الدَّيْنِ
٢٢٦٤	لَا يُجْبَرُ الشَّرِيكُ عَلَى عِمَارَةِ الْعَقَارِ
٢٢٧٢	الْإِقْدَامُ عَلَى الْقِسْمَةِ اعْتِرَافٌ بِأَنَّ الْمَمْسُومَ مُشْرَكَ

الموضوع	فقرة
اختلاف المتقاسمين في الحدود	٢٢٧٣
كتاب المزارعة	
افتك الراهن الأرض بعد أن زرعتها المرتهن	٢٢٨٨
زرعت الزوجة الأرض بلا إذن الورثة وفيهم صغار وكبار	٢٢٨٩
بيان الكردار الذي يستحق به القرائ في الأرض	٢٣٠٥
تعدى رجل على من يزرع أرض الوقف وأخذها منه	٢٣٠٩
كيفية قسمة الخارج بين ثلاثة	٢٣١٩
أربعة اشتركوا في فلاحه	٢٣٢٦
إذا مات المزارع فلو رثته أن يعملوا مكانه	٢٣٢٩
مرض العامل فأقام آخر مقامه بنصف ماله في الخارج	٢٣٣٣
امتناع أحد المزارعين عن الحصاد	٢٣٣٦
أخوان يعملان في الفلاحه مناصفة ولأحدهما ولد يعينهما	٢٣٣٧
لوصي التيم أن يجدد ما تلف من آلات الحرث	٢٣٤٥
كتاب المساقاة	
المساقاة على أشجار الوقف مدة طويلة	٢٣٤٧

فقرة	الموضوع
٢٣٤٨	إِذَا دَفَعَ نُهُ الْأَشْجَارِ عَامِينَ مُسَاقَاةً
٢٣٥٠	اشْتَرَا طُ عَمَلٍ رَبِّ الْأَشْجَارِ مُفْسِدٌ لِلْمُسَاقَاةِ
٢٣٥٨	لَا شَيْءَ لِلْحَرَاثِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنْ شَجَرِ الْقَطَنِ
٢٣٦٠	إِذَا تَرَكَ الْعَامِلُ الشَّجَرَ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ لِلثَّمَرَةِ قِيمَةً؛ لَا شَيْءَ لَهُ
٢٣٦١	رَجُلٌ سَاقَى آخَرَ فِي حِصَّةٍ مُشَاعَةً
٢٣٦٢	عَرَسَ أَشْجَارَ زَيْتُونٍ بَيْنَ الْأَشْجَارِ الَّتِي يَعْمَلُ عَلَيْهَا، فَأَضْرَبَهَا
٢٣٦٧	مُسَاقَاةً أَحَدِ الشُّرَكَاءِ غَيْرِ جَائِزَةٍ
كِتَابُ الذَّبَائِحِ	
٢٣٧٢	الصَّيْدُ الَّذِي يَحُلُّ عِنْدَ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا
كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ	
٢٣٧٣	بَيَانُ الْأَفْضَلِ فِي الْأُضْحِيَّةِ
كِتَابُ الْكِرَاهَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ	
٢٣٧٥	مَا نُسِبَ لِأَبِي حَنِيفَةَ مِنْ جَوَازِ لُبْسِ الْحَرِيرِ
٢٣٧٦	جَمَاعَةٌ سَمُوا أَنْفُسَهُمْ صُوفِيَّةً وَاسْتَعْلَمُوا بِأُمُورٍ لَمْ تَرِدْ بِهَا الشَّرِيعَةُ
٢٣٧٧	الْقِرَاءَةُ عَلَى طَبَقِ نَعْمٍ مِنَ الْأَنْعَامِ الْمُتَقَرَّرَةِ فِي الْمَوْسِمِيِّ



فقرة	الموضوع
٢٣٧٨	رَجُلٌ تَابَ عِنْدَ الْبَيْتِ وَأَشْهَدَهُ وَأَشْهَدَ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ
٢٣٨٤	الرَّقْصُ فِي السَّمَاعِ
٢٣٨٥	مَا تَفَعَّلَهُ الصُّوفِيَّةُ مِنْ فِعْلٍ وَقَوْلٍ
٢٣٩١	لَوْ رَحَلَ أَهْلُ بَلَدَةٍ مِنْ بِلَدَتِهِمْ وَاسْتَوَظَنُوا غَيْرَهَا
كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ	
٢٣٩٤	إِذَا أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا ثُمَّ رَحَلَ عَنْهَا؛ لَا يَسْقُطُ حَقُّهَا مِنْهَا
كِتَابُ الصَّيْدِ	
٢٤٠٧	إِبَاحَةُ الصَّيْدِ وَالتَّلَهِّي بِهِ وَاتِّخَاذُهُ حِرْفَةً
٢٤١١	حُكْمُ السَّمَكَةِ الْمَظْرُوفَةِ فِي بَطْنِ أُخْرَى
كِتَابُ الرَّهْنِ	
٢٤١٣	اسْتِعَارَ شَيْئًا وَرَهْنَهُ ثُمَّ مَاتَ؛ لَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ بَيْعُهُ
٢٤١٦	اسْتِعَارَ شَيْئًا لِيَرِهْنَهُ، فَهَلَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ
٢٤١٧	إِذَا ضَاعَ الرَّهْنُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ
٢٤٢٠	رَهْنُ الْمُسَاعِ فَايِدٌ مُطْلَقًا
٢٤٣١	اسْتِجَارَ الرَّاهِنِ الرَّهْنِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ بَاطِلٌ

فقرة	الموضوع
٢٤٣٩	إِذَا مَاتَ الْمُؤْتَهِنُ مُجَهَّلًا لِلرَّهْنِ؛ يَضْمَنُ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ
٢٤٤١	حُكْمُ الرَّهْنِ الْفَاسِدِ حُكْمُ الصَّحِيحِ
٢٤٤٨	إِذَا ادَّعَى الرَّاهِنُ نَقْصَانَ الرَّهْنِ
٢٤٤٩	لَيْسَ لِأَحَدِ الشُّرَكَاءِ أَنْ يَرْتَهِنَ
٢٤٥٢	إِجَارَةُ الْمُؤْتَهِنِ الرَّهْنِ مِنَ الرَّاهِنِ بَاطِلَةٌ
٢٤٥٣	إِذَا سَكَنَ الْمُؤْتَهِنُ دَارَ الرَّهْنِ لَا تَلْزَمُهُ أُجْرَةٌ
٢٤٥٧	إِذَا ضَاعَ الرَّهْنُ؛ فَالْقَوْلُ لِلْمُؤْتَهِنِ فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ
٢٤٦٠	إِذَا لَمْ يُعْلَمْ ضَيَاعُ الرَّهْنِ بِالْبَيِّنَةِ يَضْمَنُ الْمُؤْتَهِنُ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ
٢٤٦٢	بَيْعُ الرَّاهِنِ الرَّهْنِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَارَةِ الْمُؤْتَهِنِ أَوْ فِكَائِهِ
٢٤٦٣	إِذَا سُرِقَ الرَّهْنُ كَانَ مَضْمُونًا عَلَى الْمُؤْتَهِنِ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ
٢٤٦٥	الْقَوْلُ لِلْمُؤْتَهِنِ فِي قِيَمَةِ الرَّهْنِ
كِتَابُ الْجَنَائِبِ	
٢٤٦٧	دَخَلَ رَجُلٌ دَارَ آخَرَ فِي غَفْلَةٍ فَرَعِبَتِ امْرَأَتُهُ وَأَسْقَطَتْ جَنِينًا
٢٤٦٨	طَلَبَ مِنْ عَطَّارٍ شُرْبَةَ لِرَضِيْعٍ، فَسَقَاهُ أَهْلُهُ مِنْهَا ثُمَّ مَاتَ
٢٤٧٤	إِذَا قَتَلَ ثَلَاثَةَ رَجُلًا

الموضوع	فقرة
أَصَابَهُ مِنْ رَجُلٍ سَهْمٌ فِي إِحْدَى عَيْنَيْهِ فَمَاتَ	٢٤٧٥
رَمَى بِوَجْهِ امْرَأَةٍ حِرْبَاءً، فَأَخَذَهَا خَوْفٌ لَزِمَتْ الْفِرَاشَ ثُمَّ مَاتَتْ	٢٤٧٧
إِذَا وَضَعَ بُنْدُوقَةً وَيَبْعَدُ اسْتِقْرَارِهَا خَرَجَتْ وَقَتَلَتْ شَخْصًا فَلَا دِيَّةَ	٢٤٧٩
إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمَتَسَبِّبُ قُدَّمَ الْمُبَاشِرُ	٢٤٨٠
مُرَاهِقٍ خَاضَ الْمَاءَ مَعَ مُعَلِّمِهِ فَعَرِقَ	٢٤٨٣
قَتَلَ مَنْ يُرِيدُ اللِّوَاظَةَ بِهِ	٢٤٨٥
كِتَابُ الدِّيَّاتِ	
ضَرَبُ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ	٢٤٨٦
رَجُلٌ ضَرَبَ آخَرَ حَتَّى صُرِعَ	٢٤٨٨
ادَّعَتْ أَنَّهَا أَصَابَهَا حَجَرٌ مِنْ رَاعِيِ الْأَغْنَامِ	٢٤٩١
ضَرَبَ آخَرَ ضَرْبَاتٍ بِسِكِّينٍ فَقَلَعَ عَيْنَهُ	٢٤٩٤
رَجُلٌ ضَرَبَ يَدَ آخَرَ عَمْدًا بِسِكِّينٍ فَشَلَّتْ يَدُهُ	٢٤٩٥
إِذَا ضَرَبَ آخَرَ فَقَقَأَ عَيْنَهُ يَجِبُ نِصْفُ الدِّيَّةِ مُطْلَقًا	٢٤٩٧
صَغِيرٌ لَطَمَ امْرَأَةً فَأَسْقَطَ سِنًّا لَهَا	٢٤٩٩
ضَرَبَ آخَرَ بِحَجَرٍ فَأَسْقَطَ سِنًّا مِنْ أَسْنَانِهِ	٢٥٠٠

فقرة	الموضوع
٢٥٠١	رَجُلٌ ضَرَبَ آخَرَ بِسِكِّينٍ فَقَطَعَ بَعْضَ مَفَاصِلِ خِنْصَرِهِ وَبِنْصَرِهِ
٢٥٠٨	ضَرَبَ آخَرَ عَمْدًا فَكَسَرَ بَعْضَ سِنِّهِ
٢٥٠٩	ضَرَبَ آخَرَ، فَأَذْهَبَ بَعْضَ بَصَرِهِ
٢٥١٠	ضَرَبَ امْرَأَةً فِي رَأْسِهَا فَشَجَّهَا شَجَّةً دَامِيَةً
٢٥١٥	إِذَا أَرَادَ رَجُلٌ إِحْدَاثَ ظُلَّةٍ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ يُمْنَعُ
٢٥٢٠	إِحْدَاثُ شَيْءٍ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ
٢٥٢١	يُضْمَنُ صَاحِبُ الْحَائِطِ الْمَائِلِ مَا تَلَفَ بِهِ
٢٥٢٢	لَا يُضْمَنُ صَاحِبُ الْجِدَارِ الَّذِي انْقَضَ بَعْضُهُ مَا تَلَفَ بِهِ
٢٥٢٦	لَيْسَ لِصَاحِبِ السُّفْلِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَضُرُّ بِالْعُلُوِّ
٢٥٢٧	لَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ إِدْخَالُ الْأَجَانِبِ فِي الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ
٢٥٣٩	يَفْعَلُ الْمَالِكُ فِي مِلْكِهِ مَا شَاءَ مُطْلَقًا
٢٥٥٥	كَلْبٌ عَقُورٌ قَتَلَ إِنْسَانًا
٢٥٥٨	دَابَّةٌ كَدَمَتْ دَابَّةً فَهَلَكَتْ
٢٥٥٩	رَجُلٌ عَقَرَ بَقْرَةَ آخَرَ
٢٥٦٦	رَاكِبٌ خَرَجَتْ بُنْدُقَتُهُ فَقَتَلَتْ فَرَسَ صَاحِبِهِ

فقرة	الموضوع
	بَابُ الْقَسَامَةِ
٢٥٧٠	قَتِيلٌ وَوُجِدَ بِقُرْبِ قَرْيَةٍ فَدَعَا أَوْلِيَاءَهُ الْقَتْلَ عَلَى مُعَيَّنٍ لَا تُسْقَطُ
٢٥٧١	ادَّعَى عَلَى جَمَاعَةٍ أَنْ سَلَلَ يَدَهُ بِسَبَبِ ضَرْبِهِمْ
٢٥٧٢	قَتِيلٌ بِبُنْدُوقَةٍ وَوُجِدَ بَيْنَ ثَلَاثِ قُرَى
٢٥٧٣	إِذَا وَجِدَ قَتِيلٌ بِسَاحَةِ مُبَاحَةٍ لِسَائِرِ النَّاسِ
٢٥٧٧	صَغِيرٌ دُونَ الْبُلُوغِ وَوُجِدَ قَتِيلًا فِي دَارِ شَخْصٍ
٢٥٧٨	لَا شَيْءَ فِي الصَّغِيرِ إِذَا سَقَطَ مِنْ سَطْحٍ أَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَمَاتَ
٢٥٧٩	قَتِيلٌ وَوُجِدَ فِي شَاطِئِ الْبَحْرِ الْمَالِحِ
٢٥٨٢	وَوُجِدَ قَتِيلٌ بِبَيْتٍ هِيَ أَقْرَبُ لِقَرْيَةٍ مِنْ أُخْرَى
٢٥٨٣	قَتِيلٌ وَوُجِدَ فِي فَلَاةٍ لَا مَالِكَ لَهَا
٢٥٨٤	إِذَا وَجِدَ فِي مَسْجِدِ الْقَرْيَةِ قَتِيلٌ
٢٥٨٩	إِذَا وَجِدَ قَتِيلٌ فِي دَارِ إِنْسَانٍ
٢٥٩٦	إِذَا وَجِدَ أَحَدَ الضُّيُوفِ قَتِيلًا فِي بَيْتِ الْمُضِيفِ
٢٦٠٠	إِذَا مَاتَ الْبِنَاءُ بِسَبَبِ سُقُوطِ حَجَرٍ عَلَى رَأْسِهِ
٢٦٠٥	قَصَدَ بِبُنْدُوقَةٍ صَيْدًا فَأَصَابَ آدَمِيًّا

فقرة	الموضوع
٢٦٠٧	رَجُلٌ ضَرَبَ آخَرَ وَلَمْ يَصِرْ صَاحِبَ فِرَاشٍ ثُمَّ مَاتَ
٢٦٠٨	امْرَأَةٌ ضَرَبَتْ أُخْرَى فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا وَمَاتَتْ بَعْدَهُ
٢٦١١	إِذَا لَمْ تَسْعِ الْعَاقِلَةُ الدِّيَةَ
كِتَابُ الْوَصَايَا	
٢٦١٢	أَوْصَى بِأَنْ يُدْفَنَ فِي مَسْكَنِهِ
٢٦١٦	إِذَا ادَّعَى الْيَتِيمُ أَنْ يَبْعَ الْوَصِيَّ كَانَ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ
٢٦٢٠	إِذَا بَاعَ الْوَصِيُّ أَشْجَارَ الْيَتِيمِ بِلَا مُسَوِّغٍ
٢٦٢١	الْجَدُّ يَمْلِكُ بَيْعَ مَنْقُولِ أَوْلَادِ ابْنِهِ
٢٦٢٣	يَبْعُ الْوَصِيُّ مَنْقُولَ الْيَتِيمِ لَا يَخْتِاجُ إِلَى مُسَوِّغٍ
٢٦٢٦	الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ فِيمَا صَرَفَهُ عَلَى الْأَيْتَامِ
٢٦٢٩	يَسْتَجِزُّ الْوَصِيُّ الْأَجْرَ مِنْ وَقْتِ فَرْضِ الْقَاضِي لَهُ ذَلِكَ
٢٦٣٠	الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ أَنَّ الْمَالَ قَدْ ضَاعَ
٢٦٤٨	إِقْرَارُ الْوَصِيِّ بِدَيْنٍ عَلَى الْمَيِّتِ بَاطِلٌ
٢٦٥٠	إِذَا أَوْصَى بِشَيْءٍ لَيْسَ يَتْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى قَبْرِهِ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ
٢٦٥٤	الْحِيلَةُ بِاخْتِصَاصِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِمَالِ الْآخَرِ

فقرة	الموضوع
٢٦٥٥	بَيَانُ مَنْ لَهُ وِلَايَةُ التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الصَّغِيرِ
٢٦٥٧	لِلْوَصِيِّ أَنْ يُنْفَذَ وَصِيَّةَ الْمَيِّتِ
٢٦٥٩	لَيْسَ لِلْعَمِّ التَّصَرُّفُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ بِغَيْرِ وَصَايَةٍ
٢٦٦٠	يُضْمَنُ الْوَصِيُّ مَالَ الْيَتِيمِ إِذَا خَلَطَهُ بِمَالِهِ
٢٦٦٢	لَا يَصِحُّ إِقْرَارُ الْوَصِيِّ عَلَى الْمَيِّتِ
٢٦٦٤	وَصِيُّ الْأَبِ أَوْلَى فِي التَّصَرُّفِ مِنَ الْجَدِّ وَالْقَاضِي
٢٦٦٥	الْوِلَايَةُ لَيْسَتْ لِأَبِ الْأُمِّ فِي مَالِ الصَّغِيرِ
٢٦٦٩	لِلْوَصِيِّ رَفْعُ الْمُتَغَلَّبِ عَلَى مَالِ الْأَيْتَامِ لِوِلَاةِ الْأُمُورِ
٢٦٧٨	لِلْوَصِيِّ أَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ أَجْرِ عَمَلِهِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ
كِتَابُ الْخُنْثَى	
٢٦٧٩	الدَّعْوَى الْوَاقِعَةُ عَلَى الْخُنْثَى
٢٦٨١	حُكْمُ نِكَاحِ الْخُنْثَى إِذَا زُوِّجَ بِخُنْثَى
٢٦٨٢	إِذَا كَانَ إِشْخُصُ الْتَّانِ، آلَةُ الرَّجَالِ، وَآلَةُ النِّسَاءِ
مَسَائِلُ شَتَّى	
٢٦٨٣	اِبْتِلَاعُ الْمُصْلِيِّ مَا بَيْنَ الْأَسْنَانِ
٢٦٩٤	الْمُرَادُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ

فقرة	الموضوع
٢٦٩٧	الْمُرَادُ بِالِاتِّبَاعِ
٢٧٠٢	أَكْلُ مَالِ الْعَيْرِ حَرَامٌ
٢٧٠٣	لَا يُبَاحُ نِلْجَاهِلٍ وَلَوْ قُرْشِيًّا أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْعَالِمِ
٢٧١٧	أَزْرُ عَمِّ إِبْرَاهِيمَ
٢٧١٨	النَّاءُ الْمَرْبُوطَةُ الَّتِي عَدَّهَا الْحَرِيرِيُّ هَاءً
كِتَابُ الْفَرَائِضِ	
٢٧٢١	مَاتَتْ عَنْ بِنْتٍ وَعَنْ شَقِيقَيْنِ وَابْنِ شَقِيقٍ
٢٧٢٢	مَاتَ عَنِ ابْنِ وَبِنْتِي خَالٍ وَبِنْتِي خَالٍ آخَرَ
٢٧٢٣	مَا يَخْصُ الزَّوْجَةَ مِنَ التَّرِكَةِ
٢٧٢٤	مَاتَ عَنْ خَالٍ هُوَ ابْنُ عَمَّةِ أَبِي الْأَبِ وَعَنِ ابْنِ عَمَّةِ أَبِي
٢٧٢٥	مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ، وَابْنِ أُخْتِ لِأَبٍ وَأُمِّ، وَبِنْتِ أَخٍ لِأَبٍ وَأُمِّ
٢٧٢٦	مَاتَ عَنْ أَوْلَادِ خَالَةٍ وَأَوْلَادِ خَالٍ
٢٧٢٧	مَاتَتْ عَنْ أُمِّ، وَعَنِ أَخٍ لِأُمِّ، وَعَنْ عَمَّاتٍ ثَلَاثٍ
٢٧٢٩	مَاتَتْ عَنِ ابْنِي ابْنِ ابْنٍ، وَعَنِ ابْنِ أُخْتِ
٢٧٣٠	مَاتَ عَنْ زَوْجَةِ حَامِلٍ، وَعَنْ بِنْتٍ مِنْهَا وَبِنْتَيْنِ مِنْ غَيْرِهَا



الموضوع	فقرة
هَلَكَ عَنْ بِنْتِ عَمِّ لِأَبٍ وَأُمِّ، وَابْنِ خَالِ لِأَبٍ وَأُمِّ	٢٧٣١
مَاتَ عَنْ بِنْتِي أُخْتِ لِأَبٍ وَثَلَاثَةِ أَوْلَادِ أَخٍ لِأُمِّ ذَكَرٍ وَأُنثَيْنِ	٢٧٣٣
إِذَا افْتَسَمُوا التَّرِكَةَ وَفِيهَا لِشَخْصٍ دَيْنٌ لَمْ يُسْتَعْرِقْ	٢٧٣٤
وَضَعَتْ زَوْجَةَ الْمَيِّتِ ذَكَرًا بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ فَمَاتَ	٢٧٣٥
مَاتَ عَنْ زَوْجَةِ حَامِلٍ لَهَا بِدَمَّتِهِ مَهْرٌ وَعَنْ أُمِّ وَثَلَاثِ بَنَاتٍ	٢٧٣٦
زِيَادَةٌ مُثَبَّتَةٌ مِنْ مَخْطُوطَةٍ ع	٢٧٣٧

